المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
-١٤٦-

VISION رؤية 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

دكتوراه (١٤٦)

شرح الآجرومية

لإبراهيم اللقاني (١٠٤١هـ)

تحقيق:
أ.د. سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخنين

الجزء الثاني

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

عمادة البحث العلمي

المقدمة

الحمد لله الرحمن، خلق الإنسان، علّمه البيان، والشكر علىٰ نعمه التي لا تعد ولا تحصىٰ، وأصلي وأسلّم علىٰ النبي العربي الأمين.

أمّا بعد:

فإن اللغة العربية وعاء ديننا، ورمزُ فخرنا وعزتنا، وهي عصبيّتنا بعد الدين، وأفضل لغات العالمين، فمِن حقّها أن تُخدم، ومن الواجب لها أن تُصان، ومن الواجب علينا أن نُحكم أصولَها، ونَضبط فروعَها. وقد قام أسلافنا الصالحون وأئمّتنا المتقدمون بواجبهم كلِّه، فرفعوا لواءَها، ونفَوا عنها الضعف، وحاربوا في سبيلها اللحنَ وخطلَ الكلام، فألّفوا الكتب التي تعين علىٰ ضبط اللسان وتعلّم الأحكام، وتناولوها شرحًا وتفسيرًا، وأولوها عنايةً وتقديرًا.

وحَقٌّ علينا -أيُّها الخلَف- أن نرثَ هذا التراث، وألّا نُضيع ذلك العهد، فنواصلَ مشوارهم، ونُتمَّ بناءهم، ونبذلَ جهدنا، كما كانوا -رحمهم الله- يبذلون.

وإنّ المقدمة الآجرومية تُعدّ -دون تزيّدٍ- من أهم المتون النحوية التي أكبّ عليها المسلمون وعكفوا، مذْ ألّفتْ إلىٰ يومنا هذا، وإنَّ شرحَها مفيدٌ لطالب علمٍ مثلي ولغيري من شداة هذا الفنّ، فكان نصيبي وحظي أن أقدّم لهم أحدَ شروحها النافعة، فهداني الله تعالىٰ، ووقع بين يديّ شرح برهان الدين إبراهيم اللقاني،

فوجدته واسع الأنحاء، بعيد الغور، مترامي الأطراف، قد حشد علمًا كثيرًا، وحوىٰ شيئًا عظيمًا.

وكنت قد سافرتُ من أجله إلىٰ تونسَ ثم المدينةِ والشام، وراسلت مصر، فجمّعت منه ثمانيَ نسخ، استفدتُ منها جميعًا. ولقد يسّر الله وحده لي ذلك، فما وجدت فيه حرجًا ولا مشقة، لكن الصعوبة الحقيقية كانت في معالجة بعض نصوص الشارح التي يلفّها الغموض، أو تقصر عنها العبارة، وفي تخريج بعض الأقوال التي لم يَذكر الشارح أهلها، أو أنّهم ليسوا من قومنا النحويّين.

والحمد لله وحده فقد يسّر ذلك أيضًا من حيث أنعمَ عليّ بشيخٍ تهون عنده هذه المشكلات، وتنفتح له بإذن الله المقفلات، فتمّ الأمرُ دون عنتٍ كبير، إلا ما يكون من أمور البحث التي لا ينفك عنها العمل.

ولقد اتخذت لنفسي منهجًا في تناول النصّ الذي أحققه، حيث أقوم بقراءة كل مسألة وحدها، بعد مراجعتها علىٰ النسخ، وأطيل التأمل فيها، وأدوّن ما أفهمه منها، وملحوظاتي الأولية عليها، وأفهرسها، ثم أقوم بمراجعتها فيما تيسّر لي من كتب، فأقرأ ما قيل في هذه المسألة منفردةً من لدن سيبويه في الكتاب إلىٰ شيخ الشارح في شرحه الآجرومية، مرتّبًا العلماء ترتيبًا زمانيًّا، أصنع ذلك في كل مسألة، وأعود إليه كل مرة، وأصِل منه إلىٰ تقويم فهمي، وتصويب أخطائي، وتقويم تقريرات الشارح، والترجيح بين اختلاف النسخ، وتخريج الأقوال، وتبيين ما أشكل، وإكمال ما نقص، وربطه بكتب المتقدمين وبخاصة سيبويه

والمبرد، أردت بذلك أن أجبر تأخُّر زمانِ هذا الشرح بوصْله بالأوّلين؛ ولذلك بذلت جهدي -كما سوف ترىٰ- لعرض كلّ كلامه علىٰ ما أجده من كلام سيبويه والأئمة لأؤصّله، وأرفعَ شأنه بعرضه علىٰ منبع النحو الأصيل ومنهله المعين، وأعوّضَ نقص المتأخّرين بالمتقدّمين، وأهبَ المسيئين للمحسنين.

وأتمنىٰ أن أكون قد وُفّقتُ في عرض عِلْم هذا الشارح الفاضل المتأخّر علىٰ إخوانه الذي سبقوه بالإيمان، وتقدّموه في العلم. هذا ما حرَصت عليه، وأرجو ألا أكون قد أخلفتُه.

أمّا الشرح والتعليق فقد وضع لي فيهما شيخي الجليلُ المشرفُ منهجًا أوصِي به جميع إخواني الباحثين، وهو ألّا أتجاوز شيئًا قرأته فلم أفهمه أوّلَ وهلة، أو وجدتُه غريبًا غير مألوف ومكرور في كتب النحو؛ فأقف عنده بالتبيين، وأجتهد فيه بالبيان، وما عدا ذلك من المألوف والمكرور من الأحكام فأتركه غفلًا دون تعليق.

وأمّا التخريج والإحالات فقد أوصاني -رعاه الله- أن أخرّج كلّ ما يُظَنّ أن القارئ بحاجة إليه خدمةً للنصّ، أو كان محلّ خلافٍ ونظر، أو حصل فيه للعلماء مناقشة وتقرير.

وبدأت الكتابَ بتمهيد يقرّب هذا الشرحَ للقارئ، ويعرّف صاحبه للناس، تحدثتُ فيه عن الآجرومية التي بُني عليها هذا الشرح، معرّفًا مؤلفَها، ومبيّنًا مادّتَها، وذاكرًا عنايةَ العلماء بها، وعادًّا ومحصيًا شروحَها وأعاريبَها ومنظوماتِها

والمصنفاتِ الأخرىٰ التي لها علاقة بها. ثم اتجهت إلىٰ الشارح اللقاني، فحقّقت اسمَه، وذكرتُ نسبَه، وأوردت ما رأيته من سيرته، وأحصيت ما استطعت من مشايخه، ومن تلاميذه، وحَكَيت خبرَ وفاته، وأرّخت سنتَها، ثم أحصيتُ وسردتُ ما ذُكر له وما وجدتُه من آثار ومؤلفات، ونقلتُ ما قيل فيه مِمّا يُبيِّن منزلته بين إخوانه العلماء، رحمهم الله.

ثم بَنَيتُ علىٰ الشرح دراسة ناقدةً مُحصيةً، صنعتُها وجعلتُ خطتَها في خمسة فصول، ولكني رغبةً عن إطالة هذا الكتاب عند طباعته، واكتفاءً بما يريده القارئُ من تحقيق نصّ المؤلِّف تخفّفت عند الطباعة من هذه الدراسة، ويمكن مراجعتُها في أصل هذه الرسالة.

وأوّلُ هذه الفصول – لمَن أراد مراجعتَها في أصل الرسالة: الحديث عن مصادره من الكتب، أو من الرجال، ورصدتُ من الكتب كتبَ النحو، وكتب اللغة، وكتب البلاغة، وكتب التفسير، وكتبًا أخرىٰ، محصيًا عددَ كل واحد منها، ومبيّنًا أكثرَها عددًا عنده، وأوفرَها حظًّا لديه.

وعدّدتُ الرجال الذين اعتنىٰ بأقوالهم ونقلَ آراءهم، وقسّمتهم قسمين: مَنْ ذكرهم صراحةً بالاسم أو بالكنية، ومَنْ لم يُسَمِّهم بأسمائهم، ساردًا أسماءهم، ومحصيًا عددَ مرات النقل عنهم.

وثاني الفصول هو الذي خصصته لبيان منهجه في الشرح، وفيه مباحثُ سبعةٌ:

الأول: طريقته في عرض المتن.

والثاني: موقفه من الآجرومي، وفيه تلمّست الأمور التالية:

١- موافقته له. ٢- معارضته له. ٣- استدراك ما فاته أو قصّر فيه.

والثالث: طريقته في عرض المصطلحات والحدود.

والرابع: طريقته في التمثيل.

والخامس: طريقته في الاستشهاد.

والسادس: ذكْرُه للخلاف ونهجُه في ذلك.

وآخرها: التزام الموضوع أو الخروج عنه.

وأمّا الفصل الثالث فدرست فيه الأصول النحوية في شرحه، وعدّدت فيه المباحث بتعدادها، فهي أربعة، أولها: السماع، بأنواعه الأربعة: القرآن العظيم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب ولغاتهم، والشعر. وثانيها: القياس. وثالثها: الإجماع. ورابعها: استصحاب الأصل.

وتحدثتُ في الفصل الرابع عن موقفه من النحويين واتجاهه النحوي، دارسًا إيّاه من خلال ثلاثة مباحث:

الأول: موقفه من البصريين، وبيَّنْتُه في ستة أمور.

والثاني: موقفه من الكوفيين، وجَلَّيْتُه في أربعة أمور.

والثالث: موقفه من النحويّين المتأخرين.

ثم أنهيتُ الفصل بمبحثٍ رابع عمّا يُلتمَس من بيان اتجاهه النحوي.

وأمّا آخر الفصول وهو خامسها، فقد كان لتقويم عمله، والحكم عليه، وجعلت ذلك في التأمّل والنظر في العناصر الآتية، مبيّنًا ما فيها من حُسْن، وكاشفًا ما أحسبه فيها من تقصير، وهي:

١- التوثيق. ٢- الدقة في النقل. ٣- الاستقلال والمتابعة.
٤- الوضوح والغموض. ٥- الاقتصار والاستقصاء. ٦- الجديد في الشرح.

وجعلت آخر هذا الفصل حديثًا عن منزلته بين النحويين؛ وذلك لأن المصادر التاريخية لم تُشِرْ كثيرًا إلىٰ بيانها، ولأنه لا يُعرف له كتابٌ نحويٌّ خالص غيرُ هذا الشرح، فهو الذي يُمكن الحكمُ عليه به.

وصنعت في آخر هذه الدراسة خاتمةً تلخّص أهمّ ما فيها من أحكام، وتوجز القول في هذا الشرح وصاحبه، رحمه الله تعالىٰ وإيّانا. **وقد أشرت من قبل إلىٰ أنه يمكن الاطلاع علىٰ هذه الدراسة في أصل الرسالة.**

رحم الله اللقانيَّ رحمةً واسعة، ونفعني وإخواني بما كتبتُ، وكتب لي جهدي عنده أجرًا، وأصلح نيّتي وذرّيتي، وغفر لي ولوالديّ ولشيخي الكريمِ ولوالديه، ولمَن قرأ هذه الرسالة مؤمنًا وللمؤمنين وللمؤمنات.

وجزىٰ الله شيخي الجليل الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدّىٰ عني خيرَ ما جزىٰ به شيخًا عن تلميذه، ووالدًا عن ولده، وشَكَر سعيَه؛ فقد بذل معي من الجهد والنصح ما لا أظن أنَّ مشرفًا يفعله مع طلابه، ولا والدًا يصنعه لأولاده،

وأشكر الأستاذين الفاضلين اللذين أسهما بنصيبٍ وافرٍ في تقويم هذا الكتاب وتصويب بعض ما وقع فيه، حين تكرّما بمناقشة الرسالة، وهما الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري الأستاذ في جامعة أم القرىٰ، والأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم عبدالله دغيش الأستاذ في جامعة الأزهر، وأشكر سَعْيَ كلٍّ الذين أعانوني من أساتذتي وزملائي الذين كَثُر عليَّ فضلُهم، وضاق هذا المقام عن ذكرهم. أسأل الله أن يوّفقني وإيّاهم، وأن يجمعنا في جنات النعيم، وأن يصلّي وأن يسلّم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١ - الآجرومية وشروحها:

أ- مؤلفها[١]:

أبو عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن آجروم، أو الآجرومي[٢].

ولد بفاس سنة ٦٧٢هـ، وكان أبوه محمد فقيهًا، فَرَضيًّا صالحًا ورعًا، ويقال: إن جدّه (داود) هو أول من عُرِف بهذا اللقب، وأسرته من ضواحي بلدة (صَفْروي)، ولكنه ولد وعاش بفاس[٣].

---

(١) راجع ترجمته في : ذخائر القصر ١٦/ب، شرف الطالب في أسنىٰ المطالب، وفيات الونشريسي، ولقط الفرائد (طُبعت الثلاثة في كتاب: موسوعة أعلام المغرب ٢/ ٦٠٦). وانظر: (ألف سنة من الوفيات ١٠٤). جذوة الاقتباس ١/ ٢٢١-٢٢٢، نثير الجمان ٤١٧، شذرات الذهب ٦/ ٦٢، درة الحجال ٢/ ١٠٩، سلوة الأنفاس ٢/ ١١٢، شرح الحلاوي للآجرومية ١/ب ٢/أ، نيل الابتهاج ٤٣، ثبت العلامة الأمير ٣٦، بغية الوعاة ١/ ٢٣٨-٢٣٩، شرح الآجرومية لابن آقد السوداني (الفتوح القيومية ١/ب ٢/أ)، الدرر الفرائد لابن الشلبي ٣/ب ٤/أ، الضوء اللامع ٩/ ٨٢-٨٣، شجرة النور الزكية ٢١٧، دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩٠-١٩٣، كتاب (ابن آجروم) ضمن سلسلة ذكريات مشاهير رجال المغرب. وبعض أشعاره وأخباره من نفح الطيب ١/ ٩٥،٩٦، ٥/ ٢٢٥، ونثير الجمان ٤١٧. وأوسع ترجمة له وأدقّها ما صنعه د. عبد الرحيم نبولسي في تمهيده لكتاب الآجرومي: (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ١/ ١٤-٦٠) رسالة (دكتوراه) بجامعة أم القرىٰ.

(٢) وسيأتي بيان معنىٰ هذا اللقب في كلام الشارح نفسه في مقدمته.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩٠، ابن آجروم ٩.

كان من مؤدِّبي أهل فاس التي سكنها طيلة حياته، بعدوة الأندلس فيها، ولم يبرحها إلا قليلًا. وهو نحويٌّ مقرئ، له معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع، وله مصنفات وأراجيز.

قال عنه ابن الأحمر[١]: «كان فقيهًا، متفننًا، أستاذًا، نحويًّا، لغويًّا، مقرئًا، شاعرًا، بصيرًا بالقراءات، ولم يكن في أهل فاس في وقته أعرفُ منه بالنحو».

مشهور بالبركة والصلاح، يشهد له بذلك عمومُ النفع بمقدمته.

لم تنقل المصادر التاريخية شيئًا كثيرًا عن حياته إلا أنه درس بفاس، ثم قَصَد مكة حاجًّا، ولَمّا مرّ بالقاهرة درس على النحويّ أبي حيّان الأندلسي، وأجازه[٢].

ويذكر بعض شرّاح مقدمته أنه ألّفها وهو بمكة مستقبلًا الكعبة.

وقد قام الأخ الدكتور عبد الرحيم نبولسي بدراسة لحياته، وبخاصة جهوده في ميدان القراءات، وتتبّع سنده في القراءة، وبذل في سبيل الكشف عن حياته ما يدعو إلى الإعجاب والشكر.

وذكر اثنين من مشايخه في الإقراء هما: محمد بن عبد الرحيم أبو القاسم الضرير (المتوفى سنة ٦٩٠هـ). وعبد الملك بن موسى أبو مروان.

---

(١) في نثير الجمان ٤١١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩١.

وذكر من تلاميذه ولديه: أبا محمد عبد الله بن محمد[1]، وأبا المكارم محمد بن محمد، وقيل: إن اسم هذا الأخير منديلٌ، أو هو لقبٌ له، وهذا الذي ثَبَتَ تلمذتُه لأبي حيّان، وله إجازة منه عامة في جميع تآليفه، وله شعر محفوظ. توفي سنة ثنتين وسبعين وسبعمائة[2].

ومن تلاميذه محمد بن محمد بن إبراهيم، ومحمد بن علي بن عمر بن يحيىٰ العربي الغساني (المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ)، وعبد الله بن عمر الوانغيلي الضرير، أبو محمد (المتوفىٰ سنة ٧٧٩هـ)، وأبو محمد بن مسلم القصري السبتي، وأبو عبد الله بن عمر اللخمي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن شعيب الجزنائي، وأبو عبد الله محمد بن عبد المهيمن الحضرمي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن حزب الله الخزرجي[3].

وزدتُ عليهم ممّن وجدتُ في المصادر: ابنَ كحيل التونسي، أحمد بن محمد بن عبد الله التِّجاني[4]، وقاضي الجماعة بفاس أبا عبد الله محمد بن أحمد

---

(١) ذكر المكودي أنه روىٰ الآجرومية وتلقاها عنه وعن أخيه منديل الآتي ذكره. (شرح الآجرومية المخطوط ١/ب).

(٢) المزيد من ترجمته في جذوة الاقتباس ١/ ٢٣٣-٢٣٤، ودرة الحجال ٣/ ١٧-١٨. جنىٰ زهرة الآس ٤٨، لقط الفرائد ٢١٥، وفيات الونشريسي ١٢٦، نثير الجمان ٤١٦-٤٣٠.

(٣) سبعة من تلاميذه مذكورون في سلوة الأنفاس ٢/ ١١٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٣٩، و(ابن آجروم ١١-١٢). وثلاثة انفرد بهم د.عبد الرحيم نبولسي. وهذا الأخير من التلاميذ هو أحد الذين روىٰ عنهم المكودي هذه المقدمة عن مؤلفها. (شرح الآجرومية ١/ ب).

(٤) توشيح الديباج وحلية الابتهاج ٥٧، ودرة الحجال ١/ ٨٨.

الفشتالي الفاسي[١]، والخرّازَ محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي من أهل فاس، ومن علماء القراءات بها[٢]، ولعل هذا الأخير هو محمد، الأوّل من التلاميذ السابقين.

ومن آثاره[٣]:

١- البارع، وهو نظم رجزي يقع في اثنين وعشرين ومائة بيت، ولهذه المنظومة نسخة في الخزانة الصبيحية بسلا ضمن مجموع برقم ٣٠٦. كما ذكر الدكتور عبد الرحيم.

قلت: وله ثانية ضمن مجموع في مكتبة عبد الله كنون رقمه [١٠٥٠٣].

٢- التبصرة في نظم التيسير (نظم التيسير لأبي عمرو الداني)، قال الدكتور عبد الرحيم: إنه لم يعثر عليه.

٣- ألفات الوصل، وهو نظم رجزي أيضًا، نظم فيه ألفات الوصل في الأسماء والأفعال. ذَكر أنه ضمن مجموع برقم ٢٨٨. بالخزانة العامة بالرباط.

٤- روض المنافع في قراءة نافع، قال: إنه لم يصلْ.

٥- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني.

---

(١) شجرة النور الزكية ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٣٧، شجرة النور الزكية ٢١٥، ابن آجروم ٢٤.

(٣) اعتمدت في المقام الأوّل في سردها على ما جمعه د. عبد الرحيم نبولسي.

وهذا هو الذي حققه الدكتور عبد الرحيم في جامعة أم القرىٰ.

وقد عثرتُ علىٰ آثار أخرىٰ، وجدتها في الفهارس معزوةً له، ولم أستطع الاطلاع عليها، فلا أجزم بها، فقد تكونه لغيره ممّن يشبهونه في الاسم، وهي:

كتاب التبيان بشرح مورد الظمآن في علوم القرآن. مصور بالجامعة الإسلامية رقم(٦٨٠١/ ٢) عن مكتبة مظهر الفاروقي، رقم (١٧٦٩).

- كنز الأسرار ولوامح الأفكار: في مكتبة الفاتح بتركيا ٢٧٨٩.

- رسالة عُزيت له، لا أدري موضوعها أو اسمها، في مكتبة برلين ٨٤٧١.

يضاف لذلك مقدمته النحوية التي نُسبت إليه فرفعت ذكره[1]، فلا يكاد يَذكر أكثرُ المترجمين له إلا أنه صاحب المقدمة المباركة في النحو.

ثم مات -رحمه الله- بعد الزوال من يوم الأحد[2] لعشرٍ بقين من صفر، عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة. ودُفن من الغد بعد صلاة الظهر داخل باب

---

(١) شذّ يعقوب صرّوف فأتىٰ عجبًا حين زعم أن (الآجرومية) ليست نسبةً لرجل بهذا الاسم، وإنما هي تحريف كلمة (غراماطيقا) وهي مقدمة في تعليم اللغة اليونانية ألّفها (ديونيسوس تراكس) قبل الميلاد بنحو سبعين سنة. محتجًّا بأن مؤلفها لم يكن معروفًا بـ(الآجرومي) قبلها، وإنما نُسب إليها، ولم تنسب إليه. (مجلة المقتطف مارس ١٩١١م) ص٢٣٨، وأشار إلىٰ ذلك وتولّىٰ الرد عليه الشيخ عبد الله كنون في كتابه (ابن آجروم ١٢-١٤). وانظر حاشية معجم المطبوعات العربية والمعربة ص٢٥.

(٢) نقل العلامة عبد الله كنون عن ابن الحاج في حاشيته أنه توفي يوم الاثنين، ثم عقّب: ولعله اعتبر يوم الدفن فقط، والعلم لله. (ابن آجروم ٢٤).

[الجيزيّين][1]، رحمة الله تعالىٰ عليه.

(١) وفي بعض المصادر: (باب الحديد)، وفي دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩١: هو باب الجيزيين المسمّىٰ خطأً بـ(باب الحديد)، ويُعرف اليوم بـ(باب الحمراء)، مقفلٌ الآن علىٰ يمين باب الفتوح.
وفي بغية الوعاة – ١/ ٢٣٩ نقلًا عن الحلّاوي أنه دُفن ـ(باب الجديد) بالجيم.

ب- مادّتها:

هي غاية في الإيجاز والسهولة، عُنيت في المقام الأوّل بما يهمّ المبتدئين من المسائل المهمة وحَرِصَ صاحبها في كل باب علىٰ تعريفه، حتىٰ يمكن القول: إنها في غالبها حدودٌ وأمثلة، فلا يكاد يذكر بابًا إلا ويصدّره بتعريفه، ثم لا يبخل - علىٰ قِصَرِ مقدّمته- بالأمثلة فيسردها، ويبالغ في سردها، كما سيظهر لك في باب الفاعل ونائبه، فقد استعان بالأمثلة كثيرًا، واستعاض بها عن التقسيمات وذِكْر الأحكام.

ولن تجد في مقدمته شاهدًا واحدًا، لا من القرآن ولا من غيره، لكنك واجدٌ بناءً كاملًا لأهم مباحث النحو، فقد بدأه بتعريف الكلام وبيان أقسامه وعلاماتها، وذلك شأن كثير من النحويين، ثم عرّف الإعراب، وذكر علاماته، وفصّل فيها علىٰ غير عادته، وكرّرها بتلخيصها مرة أخرىٰ في آخرها؛ وذلك يدلّ علىٰ أنه كان حريصًا علىٰ ضبط الإعراب ومعتنيًا بالهدف العملي اللّفظي منه.

ثم أورد الأفعالَ في بابٍ، وقسّمها وبيَّن أحكامها من حيث البناء والإعراب.

ثم اختار أن يقدِّم باقي الأبواب علىٰ الطريقة التي تظهر فيها العناية بأحكامها الإعرابية، فجعلها هي وجهَ التقسيم، فذكر المرفوعات وعدّها، وآخرُها التابعُ الذي ذكر أنواعه ثَمَّ، واستطرد في أثنائها عند (المبتدأ والخبر) لذكر العوامل الداخلة عليهما بأنواعها الثلاثة.

ثم أعقبها بالمنصوبات، وذكر أنها خمسة عشر، ولم يعدَّ إلا أربعة عشر.

ثم ختم كتابه بالمخفوضات، فعدّد حروف الجر، ومثّل للإضافة بقسميها.

ولم يخُضْ في الأحكام، ولعله اكتفىٰ منها بأنه بنىٰ كتابه علىٰ أهم هذه الأحكام، حين بيَّن المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات. واكتفىٰ بالنحو، ولم يذكر من مسائل الصرف شيئًا أبدًا.

قال الحسني[1] عن هذه المقدمة: «وهي مقدمة مباركة، وأجملُ ما أُلِّف في النحو، وهي قريبة المراح، سهلة المحمل والتفهّم، كثيرة النفع، وَضَعها -رحمه الله- برسم ولده أبي محمد، فانتفع بها، وانتفع كلُّ مَن قرأها، ولَمّا حضرتُها علىٰ ولده أبي محمد المذكور بمدنية فاس وجدت لها بركة».

وقال الشربيني[2]: «إنها من أحسن مختصر في علم العربية صُنِّف، وأجمعِ موضوعٍ علىٰ مقدار حجمها أُلِّف».

ووصفها عبد القادر المغربي بأنها أشهر كتاب في مبادئ النحو[3].

وتذكر دائرة المعارف الإسلامية[4] أن هذه المقدمة موجَزٌ ممعِنٌ في الإيجار لجمل أبي القاسم الزجاجي.

والشَّبه بين (الآجرومية) و(الجمل) ظاهرٌ في بعض المواضع التي سأشير

---

(١) في الدرة النحوية ١/ب.

(٢) في نور السجية ١/ب.

(٣) عثرات الأفمام (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٨/ ٤٤٦).

(٤) ١/ ١٩١. وهو كذلك عند ابن أبي شنب أول ناشر لجمل الزجاجي، ذكره في مقدمته.

إليها في مواضعها عند التحقيق[١]، ولكنّي أستبعد أن يكون الآجرومي قد تعمّد تلخيصَ كتاب الزجاجي؛ لأن طريقة التأليف مختلفة، والأبواب متباينة، بل في هذه المقدمة علىٰ قصرها ما ليس في (الجمل)، وإنما حصل الاتفاق في مسائل دقيقة معيّنة[٢].

ويشيع عند بعض العلماء أن هذه المقدمة جَرَتْ علىٰ المذهب الكوفي؛ وذلك لما جاء فيها من موافقة صاحبها رأيَهم، وتعبيرِه ببعض مصطلحاتهم، كتعبيره بالخفض، وحُكْمِه بأن الأمر مجزوم، وعدِّه من الجوازم (كيفما)، وذكرِه في حروف الجر واوَ (رُبّ)، وإهمالِه مثلَهم عطفَ البيان، وحدِّه الإعرابَ بأنه معنوي، وهو قولهم، وقولِه في (لا): (تنصب النكرات بغير تنوين)؛ فجعلها معربةً، وهو ما يوافق رأيهم، وذكرِه من النواصب (حتىٰ)[٣].

قال العلامة ابن آقد السوداني[٤]: «لا ينهض هذا كلُّه دليلًا علىٰ أنه كوفيّ المذهب في النحو، لِما وجدناه كثيرًا في هذه المقدمة جرىٰ علىٰ مذهب البصريين وآرائهم واصطلاحاتهم». وذكر ثمانية عشر موضعًا وافق فيها البصريين، وخالف

---

(١) من ذلك ما في صـ ٣٣٠، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٦٦، ٤٦٥، و حواشيها.

(٢) رَدّه بذلك وبغيره الشيخ العلامة عبد الله كنون في كتابه: (ابن آجروم ١٦-١٧).

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، وشرح ابن آقد السوداني التمبكتي للآجرومية ١/ ب، وتجد ذلك في مواضعه من هذا النص المحقق كما في الصفحات: ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٥، ٣٥١، ٤٨١، ١٢٣٩. وصرّح الشارح اللقاني في شرحه هذا بأن الآجرومي يعتمد المذهبين كليهما (٤٨١).

(٤) في شرح الآجرومية ٢/ أ، ونحوه في (ابن آجروم ١٩).

الكوفيين. وأزيد علىٰ ما قاله أن بعض هذه المصطلحات، وإنْ شُهر بها الكوفيون، إلا أن بعضها يظهر عند علماء البصرة كالخفض والنعت، وليس ابن آجروم بدعًا في خلط المصطلحات.

جـ- عناية العلماء بها:

لم يُقبل الناسُ علىٰ كتاب في النحو إقبالَهم علىٰ هذه المقدمة، فهي موضوع الدرس في معظم أنحاء العالم الإسلامي.

ولا يكاد يشدو أحدٌ في هذا الفن حتىٰ تكون الآجرومية من أوائل ما يجلس له ويتعلَّمه، فكثيرًا ما ترىٰ في تراجم العلماء ممّن هم في القرن التاسع فما بعده أنهم حفظوا الآجرومية، وتلقَّوها فيما تلقَّوا، ودرَسوها فيما درَسوا، أو درَّسوها فيما كانوا يدرِّسون. يقول الشيخ عبد الله كنون[١] -رحمه الله-: «إنَّ مَن استفادوا مِن هذه المقدمة لا يُحصون كثرةً، ولا يحيط بهم العدد، فقد غبَر زمنٌ طويل علىٰ العالم العربي لا يبتدئ أحدٌ فيه دراسة علم النحو إلا وهو يجعل المقدمة الآجرومية أوَّلَ ما يدرس، وفاتحةَ ما يتلقىٰ من هذه الدراسة، حتىٰ لقد صار اسمُها علمًا علىٰ قواعد الإعراب وعلم النحو جملةً، فيقال: (أخذ الآجرومية) مثلًا أو (أتقن الآجرومية)، ويراد العِلمُ، لا الكتاب؛ وذلك مِن كثرة ما شاعت هذه المقدمةُ بين المتعلمين، ووقع التعويلُ عليها في تلقين قواعد اللغة للمبتدئين.

ذاك في المتقدمين، أمّا في المتأخرين فيشهد لهم أنهم أقبلوا علىٰ طباعتها، فهي من أوائل ما طبع من كتب التراث بعامة، لم يكن ذلك في المسلمين وحدهم، بل كان للمستشرقين رعايةٌ لها لافتة للنظر.

---

(١) ابن آجروم ١٢.

فقد ترجمت إلىٰ اللاتينية عام ١٦١٠م في (رسلاو) وترجمها الأب أوبشيني إلىٰ الإيطالية، وشرحها عام ١٦٣١م.

وترجمها القس بيرون أو براون للإنجليزية، وطبعها في كمبردج ١٨٣٢م، ثم في عام ١٨٥٢م.

وترجمها (برسنيه) (*bRESNIER*) للفرنسية، وكتب لها شرحًا موجزًا باللغة نفسها، وطبعها طبعةً أولىٰ في الجزائر عام ١٨٤٦م، ثم طبعة ثانية في عام ١٨٦٦م.

وترجمها المستشرق المجري (بيترهاتالا) إلىٰ اللغة المجرية، وطبعت في بودابست عام ١٨٧٧م. وكذا صنع جورجي كاينورسكي، وطبعها مع شرحٍ في فيينا عام ١٨٨٢م.

وترجمها (*AD. Grohmann*) إلىٰ الإيطالية عام ١٩١١م.

وترجمها أحمد كمال باشا المتوفىٰ سنة ١٣٤١هـ إلىٰ اللغة الألمانية.

وأقدمُ طبعة لهذه المقدمة وجدتُها مذكورةً فيما اطلعتُ عليه طبعةُ الإيطالي (جوفاني ياتيستا رايموندي) قبل أكثر من أربعمائة سنة، وكان ذلك قبل سنة ١٥٩٠م[(١)].

ثم طُبعت في روما سنة ١٥٩٢م أو ١٥٩٣م، ثم طبعت عام ١٦١٠م في (رسلاو) مع ترجمةٍ لها، وقد أشرت لذلك آنفًا، ثم طبعها (أربينوس) في ليدن

---

(١) مجلة المجمع العلمي بدمشق ٤/ ٣٨٤.

عام ١٦١٧م، ثم طبعت في مطبعة (مدتيشي عام ١٦٣١م) بعناية (أوبيشيني) وقد أشرت لها آنفًا[١].

ثم طُبعت بالعربية واللاتينية في أمستردام عام ١٧٥٥م بعناية (شنابل).

ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٣٩-١٨٢٣م.

ثم طبعة القس بيرون وترجمته التي سبقت الإشارة إليها.

ثم في باريس عام ١٨٣٣م.

ثم في بولاق سنة ١٢٥٢هـ - ١٨٣٦م.

ثم في بيروت المطبعة الأمريكية ١٨٤١م.

ثم طُبعت في باريس عام ١٨٤٤م بعناية (بيرون).

ثم في كامبردج (الطبعة الثانية) ١٨٥٢م وقد أشرت إليها قبلُ.

ثم طبعت في مصر عام ١٢٧٦هـ. ومن هذه الطبعة نسختان بدار الكتب المصرية [٢٩٧] مجاميع ورقم [٢٩٨] مجاميع.

ثم طبعة (برسنيه) بالفرنسية مع شرح لها مرتين، وقد أشرت إليها آنفًا.

ثم في بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٨٥٩م.

ثم في ميونخ عام ١٨٧٦م بعناية (ترمب).

ثم في بولاق ١٢٩٣هـ، ثم بمطبعة الطوخي بمصر ١٢٩٨هـ.

---

(١) في بعض المصادر أن هذه الطبعة هي التي كانت عام ١٥٩٢م. وأن التي كانت في عام ١٦٣١م طبعت في مطبعة الدعاية بروما. (دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩١).

ثـم في الحنفيـة بدمشـق ١٣٠١هــ. ومطبعـة أبـي زيـد بمصـر عـام ١٣٠٢هــ. وأخـرىٰ عـام ١٣٠٤هــ. ثـم في مطبعـة السيد علي بمصـر عـام ١٣٠٤هــ. ثـم في المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩٦م. ثـم الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ. والمطبعة الشرفية بمصر سنة ١٣٠٦هـ. ثم في المطبعة الأميرية بمكة ١٣١٤هـ. ثم في المطبعة العليّة بتركيا سنة ١٣١٥هـ. ثم في ألمانيا في عام ١٨٩٥م مرتين الأولىٰ بعناية (*Brunnow*) والثانية طبعة (*A. fischer*). ثم طبعت علىٰ الحجر بالمغرب سنة ١٣١٧هـ. وأخرىٰ علىٰ الحجر ١٣٢٣هـ، ثم في الحسينية بمصر عام ١٣٢٦هـ. ثم طبعت مع ترجمتها إلىٰ الإيطالية عام ١٩١١م، وقد أشرت إليها.

ثم في الميمنية بالقاهرة ١٣٣٣هـ، والمعارف بمصر ١٣٣٥هـ.

ثم توالت الطبعات[١].

وسوف ترىٰ أن العلماء قد صنّفوا المصنّفات الكثيرة حولها، ما بين شرح أو إعراب أو نظم أو تحشيةٍ علىٰ أحدها، أو كتبٍ صنّفت لها علاقة بها.

---

(١) اعتمدت في ذكر هذه الطبعات علىٰ مجلة المجمع العلمي بدمشق ٤/ ٣٨٤، وفهارس المكتبة الأزهرية، وفهارس دار الكتب المصرية، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٩١-١٩٢، وبروكلمان ٧/ ٤١٤، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٤-٥، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٥-٢٦، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة لعبد الهادي الفضلي ١٩-٢٠.

وكثير من هذه الطبعات القديمة موجود بدار الكتب المضرية، ولم أستطع الاطلاع علىٰ أيٍّ منها.

وقد ظهر لي جليًّا بعدما رأيت العدد الكبير من هذه المصنفات أنّ هذه المقدمة من أكثر الآثار العلمية النحوية التي اعتنى العلماء بها إن لم تكن هي أكثَرهنَّ على الإطلاق.

وقد راجعت كل ما تيسّر لي من فهارس المخطوطات في العالم وكتب المصنفات ومعجمات الكتب والمؤلفين وبعض كتب التراجم فأحصيت من ذلك عددًا كبيرًا من المصنفات ذات العلاقة بالآجرومية.

وراجعت ما صنفه قبلي إخواني الباحثون ممّن نشروا شروحًا للآجرومية، وهم: سليمان تاج الدين أحمد، وندى الساعي، وعبد الرحمن الطلحي، وعبد الله الطريقي، وعناية الله البلوشي، وميمونة الفوتاوي، ووجدت لهم جهدًا طيبًا استفدت منه كثيرًا.

وقد بلغ ما أحصيتُه ثمانية وسبعين وأربعمائة تصنيفٍ لها علاقة بها، انفردت بثمانية ومائتين منها، لم يذكرها الأفاضل الستة قبلي.

وحرَصت أن أذكر غير موضع من الإحالات في حين أن بعض إخواني الباحثين الذين سبقوني ربما يكتفون بإحالة واحدة، أو لا يحيلون، وإنما يكتفون بذكر اسم الشرح أو الإعراب أو النظم.

ثم إني اجتهدت في أن أصحِّح ما أجده عندهم وعند مفهرسي المخطوطات من أوهام في ذكر هذه المصنفات، فبعضهم قد يعدّ أحد الحواشي على أحد

الشروح شرحًا، وقد يعكس، وقد يعدّ إعرابها شرحًا أو يعكس، أو يعد النظم شرحًا من الشروح.

أو يكون للعالم الواحد غير مصنف فيحسبها واحدًا، أو يكون له عمل واحد اختلفت تسميته في بعض الفهارس فيعدّه عملين اثنين أو أكثر، وقد يُسمَّىٰ العالم الواحد بأسماء مختلفة في الفهارس أو كتب التراجم، فبعضهم يذكره باسمه، وبعضهم بلقبه أو أحد ألقابه، وبعضهم يقف عند أحد أجداده، فيُظنّ أنهم علماءُ متعددون، فيُعزىٰ لكل اسم شرحٌ، والحق أنه رجلٌ واحد، وشرح واحد. وما أكثر ما وجدت ذلك عند المفهرسين.

وقد يبلغ الوهم شيئًا أشدَّ من ذلك فيكون الشرح لغير الآجرومية فيُظَنُّ لها.

وقد قمت في عملي هذا بسرد الأعمال الآتية بالاسم الأشهر لأصحابها، ليسهل الرجوع لها؛ لأن اسم العالم أشهرُ من اسم الكتاب، وإن وَجدت للشرح اسمًا ذكرتُه بعد ذكر اسم صاحبه.

وذكرت هنا كلّ ما وجدتُه من المصنفات علىٰ الآجرومية التي ذُكرت في الفهارس التي اطلعتُ عليها، مع أني أشكّ في صحة ثبوت بعضها، وبعضها أجزم بنفيه، لكني ذكرته؛ لأن هذا مظنة رجوع الباحثين لينظروا خبرَه، ويتحققوا من أمره، وبيّنت رأيي في موضعه، ولم أشمل بالعدّ والإحصاء ما جزمت بنفيه.

ثم إني لم أطّلع علىٰ أكثر هذه الإحالات، وإنما وثقت في الفهارس، وما أبرّئ نفسي؛ فقد أقع فيما أحذّر منه من الوهم، وقد أخلط أو أقصّر. والله المستعان.

ولكني بذلت جهدي فوازنت بين الفهارس، ودققت بالنظر في أول بعض المخطوطات أو النظر فيها كلها، وقد يجد الباحث بعدي تقصيرًا فيسدّدُه، أو خطأ فيصلحُه.

وصنّفتُ ما وجدت من أعمال صُنفت علىٰ الآجرومية في أربعة أمور، أسردها في الأمور التالية، وهي تكشف بجلاءٍ العنايةَ العظيمة بهذه المقدمة:

[illegible]

د- شروحها[1]:

١- **شرح إبراهيم بن عبد الرحمن**: في برلين ٦٦٩٢، و(بروكلمان ٧/ ٤١٩).

٢- **شرح ابن آقد السوداني، التمبكتي**: أحمد بن محمد أو ابن أحمد (٩٧١-١٠٤٤هـ)، واسمه: (الفتوحات القيومية) أو (الفتوح القيومية) ألّفه عام ١٠٠١هـ، وهو موجود في خزانة تطوان ١٠٥، ومركز أحمد بابا بمالي ثلاث نسخ (١٩٢٧، ١٩٢٨، ٢١٠٨)، والخزانة الصبيحية بسلا ٣٨٩/ ٢، ومكتبة الملك عبد العزيز بالمغرب نسختان (٠١٧٨/ ٠١٧٩)، ودار الكتب المصرية ثلاث نسخ ([٥٢٧٧هـ] [٨ مجاميع ش] [١٩٥٢])، وخزانة عبد الله كنون ١٠٣٠١، ودار الكتب الوطنية بتونس ٧٣٦٩، وجامعة الإمام ١٢٩٥، وجامعة الملك سعود ثلاث نسخ (٧٠٩٥/ ٦/ م، ٧٠٣٠٤/ ١م، ٧١٣١/ ١م)، ومركز الملك فيصل بالرياض أربع نسخ (١٣١٤٧، ١٣٠ف، ٤١٤١ فب، ١٣٠٢٠)، والجزائر ١٦٣/ ٤، وفاس ١٢٨٩ (بروكلمان ٧/ ٤٢٠)، وطبع على الحجر بفاس. وعليه الحاشية الآتية:

٣- ١ **حاشية الوزاني**: محمد بن المهدي بن محمد بن محمد (١٢٦٠-١٣٤٢هـ) على الشرح السابق، طبعت معه على الحجر بفاس، في مكتبة فاس ١٢٨٩ (بروكلمان ٧/ ٤٢٠).

---

(١) تنبيه: أجريت هذا الحصر الذي لا أزعم فيه الاستنصاء إلى منتصف عام ١٤٢٠، وهو موعد الانتهاء من هذه الرسالة، ولا شك أن هناك شروحًا جديدة صدرت أو عُرفت بعد هذا التاريخ.

٤- **شرح الأبّدي**: أحمد بن محمد بن عبد الله البجائي المغربي، شهاب الدين ٨٦٠هـ، واسمه: (الحدود على الآجرومية)، وهو في العثمانية بحلب ٢١٤٨ عام، ومكتبة رفاعة الطهطاوي ٢٨/ نحو، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

٥- **شرح الأبراشي**: محمد بن إبراهيم الشافعي (كان حيًّا سنة ١٢٥٠هـ) اسمه: (اللطائف الذوقية على آخر متن الآجرومية) بمركز الملك فيصل ١٣٤٩فك. وله حاشية على شرح الشيخ خالد، سيأتي ذكرها رقم (١٨).

٦- **شرح الأبياري**: حسين بن جمال الدين بن محمد الخليفي (كان حيًّا سنة ١٢٦٦هـ)، وهو بجامعة الملك سعود [١٣٥].

٧- **شرح الأبياري**: فايد أو (قائد) بن مبارك المصري الحنفي. فرغ منه سنة ١٠٦٣هـ. مكتبة الحرم المكي ٣٠٢٧/ ١. وبدار الكتب المصرية عدة نسخ: ٥٣٥٢هـ، ٥٣٧٣هـ[١٢ مجاميع م] ١٩٧، والأزهرية [٣٠٦ مجاميع].

٨- **شرح الأُجْهُوري**: علي بن محمد بن عبد الرحمن (٩٦٧-١٠٦٦هـ) الجامعة الإسلامية ٥٢٠.

- **شرح الأحمدي**: شرح الكردي.

- **شرح أحمد بن محمد بن محمد**: اسمه: (الفتوحية في الغيوبية في شرح الآجرومية). مركز الملك فيصل ١٢٣١-٣ف، وراجعته فوجدته هو شرح ابن آقد الذي سبق ذكره.

٩- **شرح أحمد بن قوات الحج إبراهيم**: (مخطوطات الصافي (دون ترقيم)

ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة.

١٠- **شرح أحمد بن يحيىٰ بن الحسن بن القاسم بن علي**: جامعة الإمارات ٨٥-١/ ٦.

١١- **شرح الإدريسي**: علي بن ميمون الحسيني المقدسي ٩١٧هـ، ويعرف أيضًا بابن ميمون. واسمه: (الرسالة الميمونية في توحيد الجرومية)، وهو شرح علىٰ طريقة التصوف والوعظ، وهو في الخزانة العامة بالمغرب ٣٥٩٦ [١٦٨٠د]، والأحمدية بحلب ٨١٦ عام، وبرلين ٢٤٤٢، والخديوية ٧/ ٥٤٣، وشستربيتي [٣١٥٩/ ٢]، ومصورتها بجامعة الكويت ١٦٥٨، و(بروكلمان ٧/ ٤٢٠)، والخزانة العلمية الصبيحية ٢١٠/ ٤، والوطنية بتونس ٢٨٨٧، ومكتبة مكة ٦٢/ تصوف، والأزهرية [٤١٦] ٥٨٠٨. وقد طُبع بإشراف نظارة المعارف بمصر ١٣١٥هـ، والمطبعة الأميرية بمكة ١٣١٧هـ، وقد اطلعت عليه بمكتبة الحرم المكي.

١٢- **شرح الإدريسي**: محمد بن عبد الله. واسمه: (الأسرار النحوية) بالأحمدية بتونس برقم ٤٢٠٨، ودار الكتب الوطنية بتونس ٣٠٩٦. ومصورته في أم القرىٰ رقم ٢٤/ نحو ٨٧٠.

١٣- **شرح الأربصي**: في الأحمدية بنونس رقم ٤٢٠٨.

١٤- **شرح الإربلّي**: أبي بكر بن أحمد بن حسن العلواني الشافعي (القرن العاشر، نَقَلَ عن خالد الأزهري). منه نسخة في الأوقاف بحلب ٢٨٩٠ عام،

٧٢٢، والظاهرية ٩٦٣٢ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٥٢٢ ف.

- **شرح الأريحاوي**: شرح العاري: محمد بن إبراهيم.

١٥- **شرح الأزمل، عباس (؟)**: رباط سيدنا عثمان بالمدينة (ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة دون ترقيم).

١٦- **شرح الأزهري**: خالد بن عبد الله الوقاد (٩٠٥هـ) العالم المشهور، وهو أشهر شروح الآجرومية، ونسخه لا تعدّ ولا تحصىٰ، لا تكاد تخلو منها مكتبة، ففي جامعة الإمام وحدها خمس وعشرون نسخة، وفي جامعة الملك سعود سبع عشرة، ومثلها في الظاهرية، وفي الأحمدية بتونس سبع، وفي الأزهرية ودار الكتب المصرية الشيء الكثير. وطبع أولَ مرة في امستردام بالعربية واللاتينية عام ١٧٥٦م بعناية (شنابل)، وطبع في بولاق ١٢٥١هـ وعام ١٢٥٩هـ، ثم توالت طبعاته.

وسمّي في جامعة الملك سعود: الدرر البهية في شرح الآجرومية ٢٧١٨/ ٢/ ٣. وعلىٰ هذا الشرح حواشٍ وتعليقاتٌ كثيرة جدًّا، أحصيتُ منها:

١٧-١- **حاشية الآبي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو إسماعيل الأزهري. ذكر عبد الله كنون أنها مطبوعة (ابن آجروم ٢١).

١٨-٢- **حاشية الأبراشي علىٰ شرح الشيخ خالد**، وهو محمد بن إبراهيم (من علماء القرن الثالث عشر) فرغ منه سنة ١٢٤٦هـ. واسمه: (إملاء علىٰ شرح الشيخ خالد) في الأزهرية [١٠٨٤] ٢٠٧/٤، ودار الكتب المصرية [١٢١٤]،

وبروكلمان ٧/ ٤١٧، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٩٠.

١٩-٣- حاشية الأجهوري على شرح الشيخ خالد: وهوعبد البرّ بن عبد الله بن محمد ١٠٧٠هـ. مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض ٤٤٨، وجامعة الإمام ٣٣٩٨ (أصلية).

٢٠-٤- حاشية الأحسائي على شرح الشيخ خالد: وهو محمد بن عبد اللطيف ١٠٨٣هـ بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد [١٣٥٣٤] (فهارس الجبوري ٣/ ٢٨٣).

- **حاشية الأمبابي**: (تقرير الأمبابي على حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري).

٢١-٥- حاشية الأمير على شرح الشيخ خالد: وهومحمد بن محمد السنباوي (١١٥٤-١٢٣٢هـ) اسمها: (رسالة على بسملة شرح الأزهري) بجامعة الملك سعود ٥٠٣٤/ ٣١٢. والقاهرة ٢/ ١١١ (بروكلمان ٧/ ٤١٧) وله شرح على متن الآجرومية نفسه، سيأتي برقم ٧٦.

٢٢-٦- حاشية الباقي على شرح الشيخ خالد: واسمه منصور، دار الكتب المصرية ٢٢٦/ نحو (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني). وقد يكون المراد منصور اليافي، وسيأتي برقم ٦٨-٥٢.

- **حاشية البخاري**: حاشية النجاري.

٢٣-٧- حاشية البيروني على شرح الشيخ خالد: دار الكتب المصرية ٢٠٠٧

نحو - عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني.

٢٤-٨- **حاشية الجرجاوي علىٰ شرح الشيخ خالد**: واسمه عبد الرحيم السيوطي ١٣٤٢هـ (فرغ منها سنة ١٣١٧هـ) واسمها: (فوائد الطارف والتالد علىٰ شرح العلامة الشيخ خالد) طبعت بالقاهرة ١٣١٨هـ، وهي في الأزهرية [٢٠٤٣] ٢٤٥٥٨، [٣٤٦٤]، ودار الكتب المصرية [١٢٨٢]، وبروكلمان ٧/ ٤١٧، وله شرح علىٰ متن الآجرومية، سيأتي برقم ١٣١ .

٢٥-٩- **حاشية الجوهري علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو عبد الله بن عبد الغفور ١١٣٧هـ. ذكر حاشيته المرادي في ترجمته في سلك الدرر ٣/ ٨٩، وكذا في معجم المؤلفين ٦/ ٧٦.

٢٦-١٠- **حاشية ابن الحاج علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهوأبو العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي (فرغ منه سنة ١٢٦٩هـ)، واسمه: (العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري) في جامعة الملك سعود ٥٢٧٤، وباتافيا ١٢٣٤/ ١٦٢٤، وفي فاس (بروكلمان ٧/ ٤١٦)، ومنه خمس نسخ بالأزهرية ودار الكتب المصرية. وانظر معجم المؤلفين ٢/ ٩٥، وطبع طباعة حجرية بفاس، وطبع بالمطبعة المحمودية بالقاهرة ١٣١٦هـ و١٣١٨هـ، وبولاق ١٣١٩هـ، وطبع أخيرًا في دار الفكر ١٩٧٦م.

٢٧-١١ **حاشية الحسيني علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهومحمد بن حمادة الشافعي، كان حيًّا سنة ١٢٧٧هـ (فرغ منها سنة ١٢٢٨هـ) بالأزهرية [٩٩٨]

٨٠٥٨. وله شرح علىٰ متن الآجرومية، سيأتي برقم (١٤٢)

٢٨-١٢ - حاشية أبي الحسن (؟)علىٰ شرح الشيخ خالد: مخطوطات باكستان ٣٤٣.

٢٩-١٣ - حاشية الحلواني علىٰ شرح الشيخ خالد: وهوعلي بن علي بن حسن الحلواني (فرغ منها سنة ١٢٥٥هـ) الأزهرية [١٠٤٤].

- **حاشية حمادة**: شرح الحسيني محمد حمادة.

٣٠-١٤ - حاشية حمودة التونسي ١٢٠٢هـ علىٰ شرح الشيخ خالد: (الأحمدية بتونس ٥٤٣٠).

٣١-١٥ - حاشية الحنفي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو محمد منصور (دار الكتب المصرية ١٣٨٣) عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني.

- **حاشية الدجاني علىٰ شرح الشيخ خالد**: حاشية الدجني.

٣٢-١٦ - حاشية الدجني: حسين بن سالم أو سليم (١٢٠٢هـ - ١٢٧٤هـ) فرغ منها سنة ١٢٣٤هـ اسمه: (الكواكب الدرية علىٰ شرح الشيخ خالد) الإسكندرية نحو ٣٢، مكرم ٤٨، باريس ١١٦، (بروكلمان ٧/ ٤١٦)، والظاهرية ١٨٠٧ عام، ١٠٠٩٩ عام، والأزهرية [٦٣٩] ٤٣٣٢ [٦٩٤٦] صعايدة ٣٩٦٦٧، وجامعة الإمام ١٤٨٦،٣٤٧٠ ف.

٣٣-١٧ - حاشية الدجاني (؟)علىٰ شرح الشيخ خالد: وليست هذه هي السابقة، لاختلافهما في أول ما اطلعت عليه منهما، ولاختلافهما الكبير في عدد

الأوراق. وهي في الأزهرية [٢٧٦٦].

٣٤- ١٨ - حاشية الدرّي أو الدوري الوفائي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو أبو البركات عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري (... ١٠٨٠هـ)، واسمها: (الدرة السنية علىٰ حلّ ألفاظ الشيخ خالد)، وهي في الأوقاف بحلب ٢٨٨٤ عام. والحجيات بالموصل ٢٧٨ (فهارس داود الجلبي ١١٨) هدية العارفين ١/ ٦١٣، معجم المؤلفين ٥/ ٣٢٠، (وفي فهارس الأزهرية ما يفيد أنه جامعها، وإنما هي لأبي حامد، عبد المعطي الوفائي الأزهري المالكي) راجع: حاشية الوفائي، وستأتي.

- **حاشية السنباوي علىٰ شرح الشيخ خالد**: حاشية الأمير.

٣٥-١٩ - حاشية السوهائي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو إبراهيم بن محمد ١٠٨٠هـ، واسمها: (هداية ربّ البرية لحلّ تراكيب الشيخ خالد علىٰ الآجرومية). بجامعة الملك سعود ٥١٩.

- **حاشية السيوطي**: انظر: حاشية الجرجاوي.

- **حاشية الشامي**: انظر: (شرح شواهد الآجرومية للشيخ خالد).

٣٦-٢٠ - حاشية الشبيني علىٰ شرح الشيخ خالد: محمد، من علماء القرن الثالث عشر، الأزهرية (٣٤٢) ٢٢٨١ (عن تمهيد سليمان تاج الدين لعنوان الإفادة) ولعلها هي حاشية الشيبيني علىٰ شرح الشيخ خالد ، وستأتي برقم: ٤٣-٢٧.

٣٧-٢١- حاشية الشرقاوي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهوعبد الحميد بن إبراهيم الشافعي، من علماء أوائل القرن الرابع عشر الهجري. واسمها: (تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد) طبعت في بولاق ١٣١٣هـ في حياة المؤلف. وفي الأزهرية أربع عشرة نسخة منها، وفي دار الكتب المصرية نسختان، والبلدية بالإسكندرية [ن ٧٣٠ - ب]. وبروكلمان ٧/ ٤١٧.

٣٨- ٢٢- حاشية الشريف (؟)علىٰ شرح الشيخ خالد: دار الكتب الوطنية بتونس ٣٩٢.

٣٩-٢٣- حاشية ابن الشلبي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل السعودي الحنفي (توفي بعد عام ١٠٢٠هـ) حرّرها ولده سنة ١٠١٧ هـ. واسمها (الدرر الفرائد علىٰ شرح الآجرومية للشيخ خالد). بالظاهرية ١٨٢٥ عام، والأزهرية [٤٩٧]، وجامعة الإمام ١٤١٢ف، وبروكلمان ٧/ ٤١٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ٧٨-٧٩، ونسخها كثيرة جدًا.

٤٠-٢٤- حاشية الشنواني علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو أبو بكر بن إسماعيل الشنواني ١٠١٩هـ، واسمها: (الفوائد الشنوانية علىٰ شرح الآجرومية)، وهي حاشيته الكبرىٰ. وهي في الأزهرية [٣٢] ٣٠٢، وبها ثلاث نسخ أخرىٰ، والظاهرية ٩٩٤٧ عام، ودار الكتب المصرية ٣٩ نحو [تيمور]، والعبدلية بتونس ٢٥٨٥، ولا له لي بتركيا ٣٢٥٨، والحرم المكي ١٠٨٣، ١١٥/ عربية، والحرم

النبوي ٤١٥، وصورتها بالجامعة الإسلامية .٥٣٣٩

٤١-٢٥- **حاشية الشنواني (السابق) على شرح الشيخ خالد**: اختصرها من الحاشية السابقة، وسماها: (تعليق الدرة الشنوانية)، وتسمى: (الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية) بجامعة الإمام ١٣٩٨ف، والظاهرية ٣٦٦٢/ ٩٩، ودار الكتب المصرية ٥٤٢ نحو تيمور ١٤٤٣. [٥٧٧٦٦هـ] [٦٨] [١٤٤٣]، وجامعة الملك سعود ٩٨٧، والأزهرية [٣٣٢٣]، ودار الكتب الوطنية ٧٣٩، ومكتبة عبد الله بن عباس بالطائف ٥/ ١١٠، ومكتبة المنصورة (مجلة معهد المخطوطات ٤/ ٢٧٥)، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد [١٥٥٣] فهارس الجبوري ٣/ ٢٧٥، ومعجم المؤلفين ٣/ ٥٩. وذكر المحبيّ أنه له حاشيتين على شرح الشيخ خالد (خلاصة الأثر ١/ ٨٠).

- **حاشية الشنواني السابق على شرح الشيخ خالد**: وهي حاشية ثالثة بجامعة الإمام ١٤٠٢ف، نصت على ذلك محققة شرح الشنواني للآجرومية (المواهب الرحمانية ١/ ٥٠، ٥٣)، ولكني اطلعت عليها فإذا هي حاشيته الكبرى المسماة: (الفوائد الشنوانية) التي مرّت برقم (٤٠-٢٤)، والله أعلم.

٤٢-٢٦- **حاشية الشنواني على شرح الشيخ خالد**: وهو محمد سليم بن أحمد بن مزروع الشافعي الأزهري ١١٣٣هـ (فرغ من تأليفها سنة ١١٣٠هـ) بالأزهرية [٣٤٢] .٣٢٨١

٤٣-٢٧- **حاشية الشيبيني على شرح الشيخ خالد**: وهو محمد بن عبد

الحيّ الشافعي، فرغ من تأليفها سنة ١٢٣٨هـ مركز الملك فيصل ١٠٦٧٣-٣، وجامعة لندن ١٦٧٣، والأزهرية [٣٢٥١] عروسي، وانظر: حاشية الشبيني، وقد سبقت برقم٣٦-٢٠.

٤٤-٢٨- حاشية الصدّيقي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو محمد بن محمد بن علّان ٩٩٦-١٠٥٧هـ. (خلاصة الأثر ٤/ ١٨٧).

٤٥-٢٩- حاشية الضرير علىٰ شرح الشيخ خالد: واسمه عبد المعطي، بالظاهرية ١٨٠٤ عام، ودار الكتب المصرية [٩٨] مجاميع، ١٣٧٦، ١٤٩١.

- **حاشية الطنطداني**: حاشية أبي النجا.

٤٦-٣٠- حاشية العاري علىٰ شرح الشيخ خالد: واسمه عبد الرحمن، بجامعة الإمام ٣٣٢٥ (أصلية).

٤٧-٣١- حاشية العشماوي علىٰ شرح الشيخ خالد: واسمه عبد الله، طبعت في المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٠٦هـ، وفي بولاق ١٢٨٧هـ، ونسخها كثيرة جدًّا في الأزهرية، وله شرح للمتن سيأتي.

٤٨-٣٢- حاشية العطار علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو حسن بن محمد الشافعي شيخ الأزهر (١١٨٠-١٢٥٠هـ) واسمها: (ختم العطار علىٰ شرح الشيخ خالد...) بمركز الملك فيصل ١٣٤٨-١ فك.

٤٩-٣٣- حاشية عياد، محمد بن سعد علىٰ شرح الشيخ خالد: دار الكتب المصرية ١٣٧٣، وطبعت عدة طبعات. (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح

الشنواني).

٥٠-٣٤- **حاشية الغزّي على شرح الشيخ خالد**: وهو علي بن سعودي بن محمد بن محمد بن محمد العامري الشافعي (خلاصة الأثر ٣/ ١٦١).

٥١-٣٥- **حاشية الفشني**: أبي بكر بوسف **على شرح الشيخ خالد**، مكتبة مكة ١٠٨٤، رقم ١٦٧/ علوم عربية (نسختان). وقد يكون هو (الفيشي) وسيأتي.

٥٢-٣٦- **حاشية الفيشي على شرح الشيخ خالد**: وهو يوسف بن محمد بن حسام الدين ١٠٦١ هـ، أحد تلاميذ اللقاني دار الكتب الوطنية بتونس ٣٢٦ [ضمن مجموع]، والأزهرية [٢٦٣٩] حليم ٣٣٦٦، ومركز الملك فيصل ١٠٧٧٩، وخزانة تطوان ٥/ ٤٥٥، وجامعة الملك سعود ٧٩٨١/ ٣م، وجامعة الإمام ٥١٧٧. وله شرح على متن الآجرومية، سيأتي برقم (٢٨٨).

٥٣-٣٧- **حاشية الفيشي على شرح الشيخ خالد**: واسمه يونس، ١٠٥٢هـ، ذكر بروكلمان ٧/ ٤١٦ أنه في ليدن ٢١٩، الجزائر ١٥٩، الفاتيكان فيدا ٨٣٠/ ٧، الجزائر ١٣٢٤/ ٨، الرباط ٢٧٠.

٥٤-٣٨- **حاشية القاليوني على شرح الشيخ خالد**: في مكتبة شهاب الدين لا له لي بتركيا ٣٢٤٠، وقد تكون هي حاشية القليوبي الآتية.

٥٥-٣٩- **حاشية القرشي على شرح الشيخ خالد**: وهويوسف بن محمد بن يوسف القرشي المحلي الشافعي، فرغ منها سنة ١٠٩٧، واسمها: (الفوائد

المضية أو المفيدة القرشية علىٰ شرح الشيخ خالد) في الأزهرية [٧٤ مجاميع] ١٧٥٥، والبلدية بالإسكندرية [ن ٤٩٤٢ ج]، والأحمدية بتونس ٤٢٢٦.

٥٦-٤٠- **حاشية القلصادي القرشي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو علي بن محمد بن علي القرشي ٨٩١هـ، اسمها: (الفوائد المضيّة القرشية علىٰ شرح الشيخ خالد) عن (تمهيد شرح زروق لندىٰ الساعي)، وانظر: نفح الطيب ٢/ ٢٩٤، وله شرح علىٰ متن الآجرومية، سيأتي مع الشروح.

٥٧-٤١- **حاشية القليوبي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهوشهاب الدين، أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة ١٠٥٦هـ أو ١٠٦٩هـ، واسمها: (الفوائد السنية علىٰ شرح الآجرومية). في برلين ٦٦٧٦، والإسكندرية نحو ٢٨، وهاوبت ٢٦٣، والأوقاف العامة بالموصل ٢/ ١١ (فهارسها ٨/ ٢٦٠)، والأوقاف بحلب ٢/ ٢٩٥٧/ ٨٢٠، والمولوية بحلب ٤٤٤٠ عام، والملّا زكر بالموصل ٢٣٨ (فهارسها ٢٠١)، ودار الكتب القطرية [٢٣٥] ودار الكتب الوطنية بالرياض ٤١٥/ ف، وجامعة الإمام ١٤٠١ف، وأصلها بالظاهرية ٤٩٦٩ عام و١٨٠٦ عام، والحجيات بالموصل ٢٧٧-٢٧٨ (فهارس داود الجلبي صـ١١٨)، وثنتا عشرة نسخة بالأزهرية، ونسخ كثيرة بدار الكتب المصرية.

- **حاشية الكفراوي علىٰ شرح الشيخ خالد**: (تقرير الكفراوي علىٰ حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد) وسيأتي.

٥٨-٤٢- **حاشية المجلي المحمدي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو يونس بن

محمد بن يونس القرشي، كتبت عام ١١٩٠هـ، وهي في الإسكندرية نحو ٢٩ [نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤١٧].

- **حاشية المحلّي**: يوسف بن محمد **علىٰ شرح الشيخ خالد**: حاشية القرشي.

- **حاشية محمد بن محمد بن محمد**: اسمها: (النفحات الأزهرية علىٰ شرح الشيخ خالد...) في جامعة الإمام ١٥٣٣ ف، وكذا عند بعض المفهرسين. وقد اطلعت عليه، وهو في حقيقته شرح لنظم اسمه: (الدرة البهية) لخاله أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الأسدي الشافعي، وسيأتي.

٥٩-٤٣- **حاشية المدابغي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشافعي الأزهري ١١٧٠هـ، في الأزهرية [٢٦٤١] حليم، وستّ نسخ أخرىٰ، مكتبة مكة ١٦٢/ نحو، البحرين ٣١٥، الأحمدية بتونس ٤٢٢١، وله شرح علىٰ متن الآجرومية، سيأتي ذكره برقم (٣٣٢).

- **حاشية المنطاوي علىٰ شرح الشيخ خالد**: حاشية المدابغي.

- **حاشية الموصلي علىٰ شرح الشيخ خالد**: حاشية ابن يونس.

٦٠-٤٤- **حاشية الميموني الشافعي**: أحمد بن أحمد المغربي الجنيدي (القرن الثالث عشر) جامعة لندن [١٥٦٨].

٦١-٤٥- **حاشية النبتيتي علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو علي بن عبد القادر المصري الحنفي (١٠٦٠هـ)، واسمها: (فتح رب البرية) بمكتبة الأوقاف بحلب

٦/ ٣٧٨١/ ٢٨٣١، وعبد الله بن عباس بالطائف ١٥/ ١١١، ودار الكتب الوطنية بالرياض ١/ ١٢٨، والأحمدية بالزيتونة ٤٢٢٠/ ٦٧٦٨٠، ودار الكتب الوطنية بتونس ١٣٩، ودار الكتب المصرية [٥٩٨٠هـ] [٢٢٣] [٣٦١] [١٨٨٧]، ورفاعة الطهطاوي ٣٤ نحو، والظاهرية ٣٩٦٩ عام، ومصورات معهد المخطوطات عن اليمن (الفهارس رقم ١٨٦)، ومركز الملك فيصل ٦٩٦٠، وجامعة الإمام ١٤٧٧ ف، وجامعة الملك سعود ف١١٢١/ ١، والجزائر ١٤٤، والفاتيكان ٦٢، وفيدا ٥/ ٨٤١ (بروكلمان ٧/ ٤١٧)، والأزهرية [٦٥٩] [٤٨٦٠] وثلاث أخرىٰ.

٦٢-٤٦- **حاشية النجاري علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهو نور الدين أحمد الدمياطي الشافعي الحفناوي، أبو الفضل (كان حيًّا سنة ١٣٠٩هـ) الأزهرية [٢٣٧٢] السقا ٢٨٧٠. وله حاشية أيضًا علىٰ شرح الكفراوي، وستأتي برقم (٣٠٧-٣).

٦٣-٤٧- **حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد**: وهومحمد بن مجاهد الطنطداني، فرغ منها سنة ١٢٢٣هـ في مكتبة مكة ٧٥/ علوم عربية ١٠٨٧ (أربع نسخ)، والأحمدية بتونس ٤٢٢٢، ودار الكتب الوطنية بتونس ١١٧٨، والظاهرية ٣٩٤١ عام، والأوقاف بحلب ٢٩٧٤، وجامعة لندن ١٥٦٧، ودار الكتب المصرية [٥٢٠٠١هـ]، وجامعة الملك سعود (ثلاث نسخ)، وفي الأزهرية نسخ كثيرة تتجاوز مائة وثلاثين نسخة، وطبعت سنة ١٢٧٠، ١٢٨٤،

١٢٩٥، في بولاق وعام ١٢٩٠ في تونس. وعلىٰ هذه الحاشية تقريران، وشرح لشواهدها:

٦٤-٤٨-١- تقرير الأمبابي علىٰ حاشية أبي النجا، علىٰ شرح الشيخ خالد: واسمه محمد، شيخ الأزهر (١٢٣٦-١٣١٣هـ) علىٰ الحاشية السابقة. فرغ منه سنة ١٢٧٠هـ، وطبع في مطابع وادي النيل ١٢٩٧هـ والمطابع البهية بالقاهرة عام ١٣١٩ والبابي الحلبي ١٣٠٥.

٦٥-٤٩-٢- تقرير الكفراوي علىٰ حاشية أبي النجا، علىٰ شرح الشيخ خالد: واسمه عبد الله بن محمد، فرغ منه سنة ١٢٧٧هـ، منه نسخة بخط المؤلف في الأزهرية [٣٢٣٣] عروسي.

٦٦-٥٠-٣- شرح شواهد حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد: لشنقيطي، أحمد بن الأمين (١٢٨٩-١٣٣١هـ) الأزهرية [٢٥٩٤] وثلاث نسخ. طبع في الجمالية بالقاهرة ١٣٣٠هـ.

٦٧-٥١- حاشية الوفائي المالكي علىٰ شرح الشيخ خالد: وهو عبد المعطي أبو حامد، (من علماء القرن الحادي عشر)، جمعها تلميذه أبو البركات عبد الكريم السكندري الشهير بالدري الوفائي الأزهري، وقد أشرت إلىٰ ذلك عند ذكره، واسمها: (الدرر السنية علىٰ حل ألفاظ الشيخ...) في الأزهرية [٧٥] ٥٥٤، وسبع نسخ أخرىٰ، والبلدية بالإسكندرية [ن ٢١٩٩ - ج]، وجامعة الملك سعود ١٣٧، وبرلين ٦٦٨٧، وهاوبت ٢١٥ (بروكلمان ٧/ ٤١٦).

٦٨-٥٢- حاشية اليافي على شرح الشيخ خالد: وهو محمد بن منصور الحنفي الفرضي (القرن الثالث عشر) دار الكتب المصرية [١٣٨٣].

٦٩-٥٣- حاشية ابن يونس الموصلي على شرح الشيخ خالد: محمد بن بديع، جامعة الإمام ١٥٢٨ف.

٧٠-٥٤- شرح شواهد الآجرومية للشيخ خالد: تأليف عثمان المصري، الشهير بالشامي (١٢١٠هـ). دار الكتب المصرية [٢٣٩] معجم المؤلفين ٦/ ٢٧٠.

٧١- شرح الأزهري، عبدالله على متن الآجرومية: وهو في مكتبة الحرم المكي ١٨٧١ نحو.

٧٢- شرح ابن إسحاق النحوي: إبراهيم بن علي، وهو على متن الآجرومية. كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، دار الكتب المصرية ١٠٦.

٧٣- شرح الإسفراييني: وهو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه ٩٥١هـ. عزي ذلك في فهارس مطبوعات مكتبة الحرم المكي، وفيها أنه طبع في مطبعة الترقي الماجدية بمكة ١٣٢٩هـ، ولم أستطع الاطلاع عليه رغم شدة بحثي عنه في المكتبة.

وأرجّح أن هذا العزو خطأ؛ لأني لم أجد في ترجمته ذكرًا لذلك، ولا في فهارس مكتبات العالم ذكر هذا الكتاب، ولعله هو الإسفراييني العصامي، عبد الملك بن جمال الدين، وهو الذي طبع في مطبعة الترقي الماجدية بمكة

١٣٢٩هـ، وسيأتي.

٧٤- **شرح الإسفراييني العصامي**: عبد الملك بن جمال الدين ٩٧٨-١٠٣٧هـ، فرغ من تأليفه سنة ١٠٢٤هـ، وهو في مكتبة الحرم المكي مخ ٣٠٥٣، ومكتبة مكة ١١٤٢، ٢٢ مجاميع، وطبع بمطبعة الترقي الماجدية بمكة سنة ١٣٢٩هـ، ولعله الذي أراده مفهرس مطبوعات مكتبة الحرم المكي، وفي الأزهرية نسخة منه مطبوعة.

- **شرح الأشقري**: شرح الإربلّي.

٧٥- **شرح الأشموني**: نور الدين علي بن محمد ٩٢٩هـ أو ٩١٨هـ أو ٩٠٠هـ مكتبة الأوقاف العامة بالموصل (المدرسة الأمينية بجامع الباشا ٧/ ١٥) (الفهارس لسالم عبد الرزاق أحمد ٤/ ١٣٢).

٧٦- **شرح الأمير**: محمد بن محمد السنباوي المالكي (١١٥٤-١٢٣٢هـ) دار الكتب المصرية [١٤٢٥هـ] وقد سبق له حاشية علىٰ شرح الشيخ خالد برقم: ٢١-٥.

٧٧- **شرح ابن أمير**: محمد بن محمد ت ١٠٧٣هـ. برلين ٦٦٨٦ (بروكلمان ٧/ ٤١٩). ولا أستبعد أن يكون هو السابق، والتاريخ خطأ أو محرف.

٧٨- **شرح الأنبابي**: أبي الحسن علي بن محمد. تلمسان ٦٧ [عن بروكلمان ٧/ ٤٢١].

- **شرح الأندلسي**: علي بن علي = شرح الكندي.

٧٩- **شـرح الأنصـاري**: محمـد بـن محمـد بـن إسـماعيل. ميـونخ ٧٣٣ [بروكلمان ٧/ ٤٢٠] ولعله الراعي، وسيأتي.

- **شرح الأنصاري**: شرح الخزرجي.

٨٠- **شرح أوبشيني**: بالإيطالية، طبع في روما سنة ١٦٣١م.

٨١- **شرح الأهدل**: محمد بن أحمد بن عبد الباري (١٢٤١-١٢٩٨هـ) اسمه: (النفحة العطرية) عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني. وله شرح على متممة الآجرومية، وسيأتي.

٨٢- **شرح الأوسي**: أحمد بن عبد الرحمن النائب بطرابلس الغرب، ت ١١٥٥هـ، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، هدية العارفين ١/ ١٧٣، معجم المؤلفين ١/ ٢٦٤.

٨٣- **شرح البابلي**: أحمد بن محمد بن عمرو البابلي الشافعي ٩٦٨هـ. واسمه: (مدخل المبتدي لنحو المنتهي) (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني).

٨٤- **شرح البابي**: مصطفىٰ أفندي، واسمه: (رشف الشرابات المرضية في شـرح ألفـاظ الآجروميـة) دار الكتب المصرية [٤٩٢]. وستأتي شـروح تشبه أسماؤها هذا الشرح، برقم: ١٩٦، ٢١٧، ٢٤٣.

٨٥- **شـرح البـارودي**: محمـود سـامي، الشـاعر المشـهور ١٣٢٢هـ، ليدن ٢١٢، (عن بروكلمان ٧/ ٤١٩).

٨٦- **شرح بافقيه**: عبد الله بن حسين بن محمد بن علي، ١٠٥٠، فهارس برلين ٧/ ١٢٦. خلاصة الأثر ٣/ ٣٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٤٨.

٨٧- **شرح البتوبسي**: إبراهيم، الجزائر [٨٤] عن بروكلمان ٧/ ٤٢١.

٨٨- **شرح البجائي**: أحمد بن أحمد. كان حيًّا سنة ١٠٨٨هـ، المولوية بحلب ٤٠٩. وجامعة الملك سعود ٤٨٣١، ٥٧٠٧، ٩٦١/ ١ ص.

٨٩- **شرح البجائي**: شهاب الدين أحمد بن علي بن منصور الحميدي (كان حيًّا قبل سنة ٨٤٧هـ)، واسمه: (تعليق علىٰ حلّ ألفاظ الآجرومية) بخزانة ابن يوسف بمراكش ٣٦٦/ ١، ودار الكتب الوطنية بتونس ٢٦١٤، ١٩١٠، وجامع المحمودين بالموصل (فهارس الموصل لداود الجلبي صـ٩٢) ضمن مجموع برقم ١٨، ومكتبة الصائغ بالموصل ٢٢٦ (الفهارس صـ١٦٢). والمولوية بحلب ٤٥١٨ عام، ورفاعة الطهطاوي ٣٩ نحو، ودار الكتب المصرية [٣٢٩] [٣٣٤] [١٩٥٩] غوتا ٣١٠ برلين ٦٦٩٦/ ٢، وبالايسه ٤١٤٠، وتطوان ٢٨٠/ ٣، امبروزيانا ١٤٨، هاوبت ٢٣٧ (بروكلمان ٧/ ٤٢٠)، ومركز الملك فيصل ٤١٤٠ فب ٤٠٩٨/ ٦ فب، وجامعة الإمام ٨٣٩٥، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ٨٦٢ (٤). وعليه حاشيتان:

٩٠-١- **حاشية علىٰ الشرح السابق لسبط الرهاوي الحنفي**: يحيىٰ بن قراجا، الأحمدية بتونس ٤٢٢٥.

٩١-٢- **حاشية مجهولة المؤلف**: دار الكتب المصرية [٣٢٩].

٩٢- شرح البجائي: عبد الرحمن بن علي، الشعبية بصوفيا بلغاريا رقم ح ٢٨٨٢.

- **شرح البجائي**: شرح الأبّدي.

- **شرح البجاوي**: الأبدي شهاب الدين.

- **شرح البحيري**: شرح الشاغوري.

٩٣- شرح البخاري: شمس الدين أبو المجد محمد بن محمد بن محمد البخاري الرميثي، إمام مقام الحنفية بمكة في ٨٩٥هـ. اسمه: (المأمومية في شرح الآجرومية) هدية العارفين ٢/ ٢١٦، وإيضاح المكنون ٢/ ٥٤١، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٧٢.

٩٤- شرح البخاري: أحمد البخاري الدمياطي الحنفي، طبع في القاهرة ١٢٨٢هـ (دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٨٦) وأظنه شرح النجاري. وسيأتي له حاشية على شرح الشيخ خالد، برقم: (٦٢-٤٦)، وعلى شرح الكفراوي، برقم: (٣٠٧-٣).

٩٥- شرح (برسنيه *Bresnier*): وهو شرح موجز باللغة الفرنسية، طبعَ مع ترجمة له في الجزائر سنة ١٢٨٣هـ: ١٨٦٦م. (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٥/ ١٦٥، وفهارس دار الكتب المصرية).

- **شرح البرنس**: **شرح زروق**.

٩٦- شرح البرنسي: أحمد بن يوسف بن علي ٩٠١هـ. نيل الابتهاج ٨٧،

(تمهيد شرح زروق لندئ الساعي).

٩٧- **شرح البرهوني**: أحمد، ذكره عبد الله كنون، وقال: إنه لعالم معاصر، وإن الشرح مطبوع في تطوان (ابن آجروم ٢١).

٩٨- **شرح البستاني**: أبي العز خليل، اسمه: (الدر المنظوم في شرح مقدمة ابن آجروم) في الصديقية بحلب ٣٨٢٩، وصورتها بجامعة الملك سعود ٨١٣ ص، دار الكتب المصرية ٣٢٩.

٩٩- **شرح البصروي**: علاء الدين علي بن يوسف بن علي، ٩٠٥هـ، واسمه: (النفحة الزكية) الظاهرية ٦٦١٨ عام، (جامعة الإمام ١٥٣٣ف، والكواكب السائرة ٣/ ١٨١).

١٠٠- **شرح البصري**: عمر بن عبد الرحيم، نسخ الشرح في عام ١١٨٥هـ، جامعة الملك سعود ٢٥١٦.

١٠١- **شرح البصري**: محمد أبي الغواني، دار الكتب المصرية ٣٩٠، نحو تيمور (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

- **شرح البصير**: شرح القرشي.

- **شرح البصير**: شرح الوفائي الفضالي.

١٠٢- **شرح البطويسي**: إبراهيم [لعله: البتوبسي السابق] واسمه: (تحفة البرية في حلّ ألفاظ الآجرومية) إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢. وعزي في دار الكتب إلىٰ إبراهيم البطوبسي، وهو فيها برقم [٨١] وحقيقته -كما قال مفهرس

الأزهرية- أنه للشنواني. وانظر ما سيأتي برقم (٢٢٦)

١٠٣- **شرح البقري**: أحمد بن رجب بن محمد، ١١٨٩هـ، اسمه: (درّ الكلم المنظوم بحلّ كتاب الشيخ ابن آجروم) دار الكتب المصرية [١١٩] والبلدية بالإسكندرية [ن ٦١ د] (بروكلمان ٧/ ٤٢١)، هدية العارفين ١/ ١٧٩، معجم المؤلفين ١/ ٢٢١-٢٢٢.

١٠٤- **شرح البكري**: أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن (٨٩٨-٩٥٢هـ)، اسمه: (السنية في شرح مختصر الآجرومية) غوتا ٣٠٧، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٨.

١٠٥- **شرح البكري**: سليم طه حافظ، واسمه: تقارير توكلية على متن الآجرومية. الظاهرية ١٠٩٨٥ عام. وقد يكون هذا هوالشرح الآتي برقم (١٣٥).

١٠٦- **شرح البكري**: كمال الدين أبي الفتوح، محمد بن مصطفى الصديقي الحنفي الغزّي (١١٤٣-١١٩٦هـ)، اسمه: (الكلمات البكرية في حلّ معاني الآجرومية) ذكره المرادي في ترجمته في سلك الدرر ٤/ ١٤، وكذا في معجم المؤلفين ١٢/ ٣٣.

١٠٧- **شرح البلخي الحنفي**: عبد الله بن محمد، أتمّه سنة ١١٢٦هـ. واسمه: (النفحة الوفية على ألفاظ الآجرومية) المكتبة العباسية بالبصرة [ح - ٨٠] الفهارس ص ٧٦.

- **شرح البنتني**: شرح الجاوي.

- **شرح البندقاوي:** شرح الحلبي، إبراهيم.

١٠٨- **شرح البهنسي:** أحمد بن محمد بن يحيىٰ. الإمام [١٤٣١ ف]، وأصلها في الظاهرية ٩٦٧٩.

١٠٩- **شرح البيبيدي:** إسماعيل، وهو شرح ممزوج بالحكم والمواعظ علىٰ طريقة المتصوفة، المكتبة البلدية بالإسكندرية [ن ٤٧٢٤ - ج] وبروكلمان ٧/ ٤٢٢.

١١٠- **شرح البيجي:** محمد البيجي المسعودي، (فهرست الكتب النحوية المطبوعة صـ١٢٢).

١١١- **شرح بيركلي:** زين الدين محمد بن بير علي ٩٨١هـ. عن (تمهيد شرح زروق لندىٰ الساعي).

١١٢- **شرح التبريزي:** محمد بن علي بن محمد بن علاء بن إبراهيم ١٠٥٧هـ، فهارس برلين ٧/ ١٢٦.

١١٣- **شرح التطواني:** أو التطاوني الأندلسي، علي بن محمد بن علي بركة ١١٢٠هـ، في مكتبة حسن حسني ١٨٠٢٤، وبجامعة الإمام ٧٦٩٦ أصلية، وهو في دار الكتب المصرية [١٩٥٢]، وجامعة الملك سعود ٧٠٣٤/ ٢م.

- **شرح التكروني أو التكروتي:** شرح التمجروتي.

١١٤- **شرح التلالي الحربي:** داود بن إبراهيم الإباضي أبي سلمان (٩٦٧هـ) (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني).

١١٥ - **شرح تلحوق، محمد بك اللبناني**: كان حيًّا قبل سنة ١٣١٦هـ. واسمه: (الأجوبة الجلية في الأصول النحوية) علىٰ طريقة السؤال والجواب. الفاتيكان فيدا برج ١٥، جوتا ٣١٣، وطبع في مالطة ١٨٣٣، وبيروت ١٨٤١، ١٨٥٧، ١٨٧٤، ١٨٨٦، والعترس ١٨٧٦، وكسروان ١٨٦٦، والهند ١٨٥٣، ١٨٧١ [نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤١٤]، وفي معجم المؤلفين ٩/ ١٣٨، أنه له كتابًا اسمه: (الأجوبة الجلية في الأصول الصرفية).

- **شرح التمبكتي**: شرح ابن آقد.

١١٦ - **شرح التمجروتي**: عبد الله بن محمد بن مسعود التكروني أو التكروتي (...-٩٨٠هـ)، واسمه: (الحلة الحومية في شرح الآجرومية) خزانة ابن يوسف بمراكش ٥٠٤/ ١.

١١٧ - **شرح التواني المزمري**: محمد بن أبّ بن أحمد بن عثمان بن أبي بكر، أبي عبد الله. مخطوطات مركز أحمد بابا بمالي ٣١٥١.

١١٨ - **شرح التيجاني**: عبد الرحمن بن علي، المعروف بالتيجاني العربي (القرن الحادي عشر) الأزهرية [٥٦٢] ٣٥٨٨ ضمن مجموع، وجامعة الملك سعود ٧٠٩٥/ ٨/ م.

١١٩ - **شرح الثعالبي**: عبد الله بن بلقاسم، أو ابن أبي القاسم، واسمه: (الجواهر السنية...) دار الكتب الوطنية بتونس ١١١، دار الكتب المصرية [١٨٣٧]، ومكتبة الملك عبد العزيز بالمغرب ١٧٠.

١٢٠- **شرح الثعلبي**: عبد الله، ولعله السابق نفسُه. الجزائر ١٦٨، نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤١٩.

١٢١- **شرح الجاوي**: محمد بن عمر بن عربي بن علي بن نووي الجاوي البنتني، (١٣١٦هـ) واسم شرحه: (كشف المروطية أو المريطية عن ستور أو ستار الآجرومية) دار الكتب المصرية [٤١٩] [٦٩٥]، وطبع في المطبعة الشرقية بمصر ١٢٩٨هـ. (بروكلمان ٧/ ٤٢٠). وعلىٰ هذا الشرح حاشية:

١٢٢-١- **حاشية علىٰ الشرح السابق للسماراني السفاطوني**: الحاج محمد معصوم بن سالم (من علماء القرن السابع عشر؟) دار الكتب المصرية ١٣٢٦، ١٣٤٢ (بروكلمان ٧/ ٤٣٠). والذي يظهر لي أنه هو الذي سيأتي برقم (١٧٢-١)، وأنه حاشية علىٰ شرح دحلان، وأنه من علماء القرن الرابع عشر الهجري.

١٢٣- **شرح جبريل؟**: (رباط سيدنا عثمان بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة دون ترقيم).

١٢٤- **شرح جبريل**: زين الدين محمد، كان حيًّا في سنة ١٠٥٤ هـ. في الأحمدية بتونس ٦١٢٧، ومخطوطات البحرين ٣١٤، ودار الكتب الوطنية بتونس ٣٥٨٥، ١٣٧٧، والأوقاف بحلب ٢/ ٢٩٥٥/ ٨١٤، ومخطوطات عمان ١٩٤٤ [نسختان]، والعثمانية بحلب ٢١٥٠، ٢١٥٢، والمولوية بحلب ٤٨١٤ عام، والمحمدية بالموصل [نسختان] ٢٨٢-٢٨٣ (فهارس داود الجلبي ١٨٥)، والبلدية بالإسكندرية [ن ٤٠٥ج] ضمن مجموع، ومكتبة الملك عبد العزيز

العامة بالرياض ٢٨/ ٢، ومركز الملك فيصل ٤١٣٦/ ١ف ب، ٤١٣٥/ ١ف ب، وغوتا ٣٠٣، وجامعة لندن ١٥٦٩، وبرلين ٦٦٨٤، ٦٦٨٥، ١١٢٠، وباريس ٤١٣٥-٣٦، الجزائر ١٦٠-١٦٢، ٦٧٢، ٦٧٣/ ٦، الفاتيكان فيدا ٣٤٥/ ٢، تطوان ١٨٠/ ٦، وبروكلمان ٧/ ٤١٨-٤١٩. وطبع في باريس ١٨٨٥ (بروكلمان ٧/ ٤١٩).

١٢٥ - شرح ابن جبريل: أبي الحسن علي بن ناصر الدين محمد بن محمد المنوفي ٨٥٧-٩٣٩[1]، واسمه: (الكواكب الضوئية في حل الآجرومية) أو (الدرة المضيئة...) دار الكتب المصرية [١٨٨١] [٤٨٥٥هـ] ونسخ أخرى، والأزهرية [٥٦٢]، ورفاعة الطهطاوي ٥١/ نحو، ٢٧/ نحو، ومكتبة مكرم، وجامعة الإمام [ف١٤٣٧] مصورة عن الظاهرية ١٧٧٣عام وبها ثلاث نسخ أخرى، وخزانة مدرسة الحاج حسين بك بالموصل ١٧/ ١٧ (ضمن مجموع) والأوقاف بالموصل (الفهارس ٦/ ١٢٥)، ومكتبة المتحف العراقي ٣٥١٠ (ثلاث نسخ)، والأوسكريال ثان ٩٣ بنكيبور ١٠/ ٢١١١ (بروكلمان ٧/ ٤١٨) ورباط الفتح بالمغرب ١٦٧٥ (D ٥٤٢)، ومصورات جامعة أم القرى ٣١٦، ٢٣٩/ نحو، عن دار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو، والخزانة العامة بالرباط ٥٤٢، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ٣ (٦) ونشره G.Dalphin في باريس ١٨٨٦م. وانظر ما سيأتي برقم (٣٦٤، ٣٧٠).

---

(١) أرخت وفاته خطأ في بعض الفهارس: ٧٣٩هـ.

١٢٦- **شرح ابن جبريل**: السابق. وهو شرح له آخر، اختصره من شرحه السابق، وسمّاه: (الجوهرة المعنوية علىٰ الآجرومية) دار الكتب المصرية [٧٧] بروكلمان ٧/ ٤١٨، وانظر: شرح الشاذلي.

١٢٧- **شرح ابن جبرين**: عبد الله بن عبد الرحمن، العالم المعاصر - رحمه الله، وهو مسجل صوتيًّا في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

١٢٨- **شرح الجبريني**: طه بن محمد بن مهنا (١٠٨٤-١١٧٨هـ) مكتبة الأوقاف العامة ببغداد [١٢٦٩] فهارس الجبوري ٣/ ٣١٩، كشف الظنون ٢/ ١٣١٧.

١٢٩- **شرح الجُديدي**: أحمد بن أحمد بن علي بن زكريا البدراني الشافعي (٨١٩-٨٨٨هـ) كذا ضبطه وذكره عمر كحالة في معجم المؤلفين ١/ ١٥٢، ولعله هو نفسه الحديدي الآتي برقم (١٣٧).

١٣٠- **شرح الجرجاني**: الشريف علي بن محمد (٨١٦هـ) عزاه إليه الشلبي في الدرر الفرائد ٤/ ب، وأظنُّ أنه واهم في ذلك، وأنه أراد الحسني، وسيأتي ذكر شرحه برقم (١٣٩).

١٣١- **شرح الجرجاوي**: عبد الرحيم بن عبد الرحيم بن محمد بن علي بن مكي ابن أحمد السيوطي ت ١٣٤٢هـ اسمه: (فوائد الصلات الربانية علىٰ متن الآجرومية) يقال: إنه اختصره من حاشيته الكبيرة المسمّاه: (الطارف والتالد علىٰ شرح الشيخ خالد) وقد سبقت الإشارة إليها برقم (٢٤-٨).

هـذا الشـرح مطبـوع بهـامش أحـد متـون الآجرومية، الأزهريـة [٢٧٨٧]، دار الكتب المصرية [١٢٧٩]، وفي بروكلمان ٧/ ٤٢٢ أنه طبع سنة ١٣٣٥ بالقـاهرة، وانظر: معجم المؤلفين ٥/ ٢٠٦.

١٣٢ - شـرح جـرجيس: صـفا أبـي عكـر، واسـمه الفوائـد السـنية، أو (فوائـد سنية) في كتبخانة بتركيا [٦٣٣٧] عام، وطبع في المطبعة اللبنانية ١٨٧٤م.

١٣٣ - شـرح الجـزوري: محمـد الجـزوري الشـافعي، اسـمه: الحواشـي المفهمة، مركز الرباط ٢٠٦.

١٣٤ - شـرح جـورجي كـانيو رسـكي ت ١٩٣٠: باللغـة المجريـة، فهرسـت كتب النحو المطبوعة (١٩-٢٠).

١٣٥ - شرح الحافظ: محمد سليم بن الشيخ طه، اسمه: (تقارير توكلية...)، وهو بجامعة الإمـارات [٢٤٢]، وقـد يكـون هـو شـرحَ البكـري الـذي سـبق بـرقم (١٠٥).

- **شرح الحافي**: شرح السلوي.

- **شرح الحاوي**: شرح الجاوي.

١٣٦ - شرح الحبشي: محمد أمان بن عبد الله بن خاتمة الشـافعي الأزهـري، (من علمـاء القـرن الرابـع عشـر) فـرغ مـن تأليفـه سـنة ١٣٥٨هــ، اسـمه: (المقاصـد الوفيـة). طبـع بمطبعـة الاسـتقامة بالقـاهرة ١٣٥٨هـ، ومنـه نسـخة بالأزهريـة [٣٤٨١].

١٣٧- **شرح الحديدي**: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن علي ٨٦٨هـ. إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١، وهدية العارفين ١/ ١٣٢، وانظر: شرح الجديدي رقم (١٢٩).

١٣٨- **شرح الحرفوشي الحريري**: محمد بن علي بن أحمد العاملي ١٠٥٩هـ. واسمه: (اللآلئ الدرية أو السنية). الظاهرية ١٨٥٣ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٤٨٨ف، وجامعة الملك سعود أيضًا ف ١١٣١/ ٥. ويوجد أيضًا بباريس ٥٧٨٧، وليبزج ٤٣٦، وبرلين ٦٦٧٢ (بروكلمان ٧/ ٤١٦). خلاصة الأثر ٤/ ٤٩.

- **شرح الحريري**: شرح الحرفوشي.

١٣٩- **شرح الحسني**: محمد بن أحمد بن يعلىٰ الشريف الغرناطي (٧٦٠هـ). واسمه: (الدرة النحوية) وهو أقدم الشروح -فيما قيل- أو من أقدمها، فقد ألّفه بعد وفاة المصنف بسبعة وأربعين عامًا، وقرأه علىٰ ولده منديل، وهو من أشهرها، ونسخه كثيرة جدًّا، لا يكثُرها إلا شرح الشيخ خالد الأزهري، أذكر منها:

الحرم النبوي ٤١٥/ ٢٦، وصورتها بالجامعة الإسلامية ٥٦٩٦/ ٢، وفي دار الكتب المصرية [٧٠م] [٧٩٢ مجاميع] [٥٢٧٥هـ]، والأزهرية [١٩٢١]، ورفاعة الطهطاوي ٨١/ نحو ٥٢/ نحو، وجامعة الإمام ٧٦٥٤ف، ودار الكتب الوطنية بتونس ٨٢٦، ٤٣٥٦، ٤٦٣٧، ومكتبة المتحف العراقي ١٠٤٤، وتطوان

نسختان: ٥٠٠، ١٢/ ٣٤٥، وجامعة الملك عبد العزيز عام ٢٠، وخزانة ابن يوسف بمراكش ٢٥٠، ٢٧٠/ ٥، وجمعة الإمارات ١٢١-١/ ٣، ١٠٥٧٢، ٧٨٢٤-٣، ومركز الملك فيصل ١٣١٠٧، ١٣٠٦٢، ٤١٢٧ف ب، وجامعة الملك سعود: ٧٠٩٥/ ٧م، ٥٧٩٨، ٧٢١٤، ٢٨٦٩/ ١/م، ورباط الفتح بالمغرب ١٦٦٨ (D١٦٥٠)، وصورتها بجامعة أم القرىٰ ٣٣٨، والشعبية بصوفيا بلغاريا [٢٦٩٠]، والأوسكريال ٨٣، ٨٨، وبرلين ٦٦٧١، وباريس ٤١٢٧، والجزائر ١٤٥-١٤٦ (بروكلمان ٧/ ٤١٤). وانظر: الشرح الآتي برقم (٢٧٤)، وقد حققه الأستاذ عبد الرحمن مردد الطلحي بجامعة أم القرىٰ ١٤١٥هـ. ونال به درجة الماجستير. وقد شُرحت شواهده مرتين:

١٤٠-١- شرح شواهد الشرح السابق للدقوي أو الدقوني: ذكر ذلك بروكلمان ٧/ ٤١٤، وعبد الله كنون (ابن آجروم ٢٠)، واسم صاحبه: أحمد بن محمد بن موسىٰ الأسلسي الدوقي أو الدقوني، كان حيًّا سنة ٩٩٨هـ، وفي فهارس الصبيحية بسلا أنه مات سنة ٩٢١هـ وهو في المتحف الجزائري ١٨٦/ ٢، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٣، وأم القرىٰ ١/ ٢٧١، ٢٣٤/ ١ (مجاميع) أصلية، والخزانة العلمية الصبيحية بسلا ٤٨٣/ ٨، ودار الكتب الوطنية بتونس ٣٩٢، ٢٧٥٤، وصورتها بجامعة الملك سعود ف ٩٤٩، وفلورنسا ٤٤ بالرمو ٢٧/ ٢ الأوسكريال ٨٣/ ٢ تلمسان ٦٠، رامبور ١/ ٥٤٧ (بروكلمان ٧/ ٤١٤) الأزهرية [٥٦٢] ٣٥٨٨، وتطوان ٣/ ٣٤٣، والجامعة الإسلامية ٤٦٢٦/ ٢٦، وفيها عزي

لابن ناصر الدمشقي ٨٤٢هـ. وانظر حاشية الزياني على شرح الشريف. وقد راجعت شرح الشواهد هذا، وراجعت شرح ابن يعلىٰ الحسني فوجدته يقينًا لشرح شواهده.

١٤١-٢- شرح شواهد الشرح السابق أيضًا لابن فكّون التميمي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحيىٰ. فرغ منه سنة ١٠٢٧هـ، اسمه: فتح المولىٰ في شرح شواهد ابن يعلىٰ. المتحف العراقي ١٨٨٣. حسن حسني ٤٠٦. وصورته بجامعة أم القرىٰ نحو ٢٩٣. وأشار العياشي إلىٰ شرحه هذا في الرحلة العياشية ٢/ ٢٠٦. وقد تكون علىٰ شرح الحسني السابق الحاشيتان الآتيتان برقم (٢٢١-١)، وبرقم (٢٢٢-٢).

١٤٢- شرح الحسيني: محمد بن حمادة أو حمودة، الشافعي (من علماء القرن الثالث عشر) كان حيًّا سنة ١٢٧٧هـ اسمه: (رياض النجيب في بيان معاني الآجرومية مع أمثلتها والأعاريب) دار الكتب المصرية [٨٨٧] الجزائر ١١٥ [نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤٢١] ومعجم المؤلفين ٩/ ٢٦٨، وقد سبق أنه له حاشية علىٰ شرح الشيخ خالد برقم (٢٧-١١).

- **شرح الحسيني**: شرح الونائي

١٤٣- شرح الحطاب الرعيني: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ٩٥٢هـ. اسمه: (اللمحة والمسائل الجرومية) (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني) وله أيضًا: متمّمة الآجرومية، وستأتي برقم

(٤٦٢).

١٤٤- **شرح الحفظي**: د. حسن بن محمد، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالرياض، مسجل صوتيًّا في إذاعة القرآن الكريم.

١٤٥- **شرح الحفني**: محمد، بالاشتراك مع شرح العربي. وسيأتي برقم (٢٦١).

١٤٦- **شرح الحكيم اللاذقي**: محمد بن خضر بن عابدين بن عثمان بن محمد، شمس الدين أبي السرور محمد بن شمس الدين محمد بن عبد المحمود، الشهير بالحكيم اللاذقي (من علماء القرن الثالث عشر). الأزهرية [١٠٣٨].

١٤٧- **شرح الحكيم**: محمد بن عامر أو عمر، اسمه: (الفتوحات الجلية...) أو الإلهية، وهذا يختلف أوله عن أول الشرح السابق. وهذا أحد تلاميذ اللقاني، وفيه التصريح بالنقل عنه، برلين ٦٦٨٦، هدية العارفين ٢/ ٢٨٩، ألّفه عام ١٠٧٣هـ.

١٤٨- **شرح الحلّاوي**: شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف المقدسي ٨١٩-٨٨٣هـ. في دار الكتب المصرية ٥٢٧٠هـ (أربع نسخ) والأزهرية [٣٠٨٧] صعايدة [١٠١٣]، ورفاعة الطهطاوي ٤٢نحو، وطوبقبوسراي ٧٨٦٩، والعبدالية بالموصل ٥٠ (فهارس الموصل لداود الجلبي ١٦٧)، وعارف حكمت وخدا بخش بتركيا ٣٠٥٩، ١٥٥٣، والجامعة الإسلامية ٨١٦٢/ ١،

ومركز الملك فيصل ١٦٥٩-٢ف ١٠٩٦ ف، والظاهرية ١٨٢٣ عام وصورتها بجامعة الإمام ١٤٣٩ف. مجلة المورد ٥/ ٤/ ٢٥٨، هدية العارفين ٢/ ٢١٠.

ونشره (بروخ) ملحقًا بكتاب الأنموذج للزمخشري (بروكلمان ٧/ ٤١٥)، وحقّقه محمد حسن عثمان في جامعة الأزهر، ونال به الدرجة، كما حققه عناية الله بن فقير الله بن جمعة البلوشي عام ١٤١٦هـ، ونال به درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية.

١٤٩- **شرح الحلبي**: إبراهيم بن أحمد بن أحمد بن علي البندقاوي (كان حيًا سنة ١١٧٩هـ)، واسمه: (تمرين الأذهان الذكية على الكتاب المذكور المسمّى الآجرومية) العثمانية بحلب ٢١٤٩ عام، وصورته بجامعة الملك سعود ٩٤٦ص.

١٥٠- **شرح الحلبي**: شمس الدين (تمهيد شرح زروق لندى الساعي).

١٥١- **شرح الحلبي**: نور الدين علي بن إبراهيم الشافعي (٩٧٥-١٠٤٤هـ) اسمه: (التحفة السنية بشرح الآجرومية) فهارس برلين ٧/ ١٢٦، مشيخة العجمي ٢/ ب، خلاصة الأثر ٣/ ١٢٣، إيضاح المكنون ٢٥١، هدية العارفين ١/ ٧٥٥.

١٥٢- **شرح ابن حمادة**: أحمد بن محمد بن إبراهيم الدرعي، شهاب الدين الأنطاكي الحلبي ٩٥٣هـ (تمهيد شرح زروق لندى الساعي).

- **شرح حمادة**: شرح الحسيني.

- **شرح الحميدي**: شرح البجائي.

- **شرح الحميري**: شرح البجائي.

١٥٣ - **شرح أبي حوّا**: شعبان. اسمه: (الدرر السنية على الآجرومية) جامعة أم القرى (أصلية) ١/ ٢٧٦.

- **شرح أبي حيّان**: أثير الدين محمد بن يوسف (العالم المشهور) شيخ الآجرومي **!!** عزي إليه ذلك وهمًا في المكتبة الوطنية بباريس ٢/ ٧٣٢ برقم [٤٦٠٦] ضمن مجموع وصورته في مركز الملك فيصل ٤٦٠٦-١٢ف.

وهو خطأ لا شك، فقد راجعته فوجدته كتابَ أبي حيّان (اللمحة البدرية في علم العربية).

- **شرح الخراشي**: شرح الخرشي.

١٥٤ - **شرح الخربتاوي**: محمد بن أحمد ١٢٠١هـ. واسمه: (فتوحات رب البرية...) جامعة الإمام ٥٩٤٣، والجزائر ١٦٧ [نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤٢١] وانظر: إعراب الخربتاوي الآتي برقم ٣٧٩..

١٥٥ - **شرح آخر للمؤلف السابق**: اسمه: (المواهب العلية من رب البرية لحلّ ألفاظ الآجرومية)، دار الكتب المصرية ٨١نحو (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

١٥٦ - **شرح الخُرَشي**: محمد بن عبد الله المالكي (١٠١٠-١١٠١هـ أو ١١٠٢هـ). اسمه: (الدرة السنية على حلّ ألفاظ الآجرومية) أو (الدرر السنية...)

دار الكتب الوطنية بتونس ٤٢١٨، وجامعة الإسكندرية ٢٥١/ جعفر ولي. ودار الكتب المصرية [٢٣٣]، والبلدية بالإسكندرية [ن٣٢٠٧ج] وخدا بخش ١٥٥٥، ومركز الملك فيصل ١٠٥١٤، وجامعة الإمام ٤٤١.

١٥٧- **شرح الخرشي السابق**: وهو شرح آخر له، اسمه: (الفوائد الخرشية على الجرومية) غوتا ٢٩٨، تلمسان ١٦٧، بنكيبور ٢/ ٢١١١٢ القاهرة ثان ٢/ ١٠٩ (عن بروكلمان ٧/ ٤٢٠).

١٥٨- **شرح الخرشي**: علي بركة (تمهيد شرح زروق لندى الساعي).

١٥٩- **شرح الخريشي**: اسمه: زمام العلوم الشرعية، فهرس الخزانة التيمورية ٧٢٤/ نحو.

١٦٠- **شرح الخزرجي الأنصاري**: علي بن عبد الواحد، دار الكتب المصرية [٥٢٤٤هـ].

١٦١- **شرح الخضاري**: محمد المعروف بخضاري العدوي المالكي، من علماء القرن الثالث عشر، الأزهرية [٣٢٥][١٥٠٠] نسختان جامعة لندن ١٥٧١، جامعة الإمام [٤٣٩]، مركز الملك فيصل ١٥٧١.

١٦٢- **شرح الخطيب أبي الخير**: محمد رحمة الله كان حيًّا سنة ١٢٨٨هـ. اسمه: (إضاءة البدر الجلية...) الأزهرية [٢٧٤٦] دار الكتب المصرية [١٧٥١] والبلدية بالإسكندرية [ن ١٧٤١ج] وبروكلمان ٧/ ٤٢٢. والظاهرية ٧٣٩٥ عام، وصورتها بجامعة الإمام ف ١٣٨١، وبها نسخة أخرى برقم: [٤٤٤٤].

١٦٣- **شرح الخطيب**: محمد فتح الله بن عبد القادر ١٢٥٠-١٣١٥هـ. اسمه: (التحفة الرضية على المقدمة الآجرومية) بجامعة الإمام ١٣٩٢ف، وأصلها في الظاهرية ١٧٧٤عام، وبها نسختان أخريان ورابعة ضمن مجموع برقم ١٧٧٤عام.

١٦٤- **شرح آخر للخطيب**: السابق، اسمه: (المشارق النورية في شرح الآجرومية) الظاهرية ٨١٨١عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٤٩٩ف.

١٦٥- **شرح الخطيب**: محمد بن الخطيب، لعله الرومي محيي الدين (٩٠١هـ) كما في معجم المؤلفين ٩/ ٢٨١، اسمه: (نصر البرية في شرح الآجرومية) الظاهرية ٨١٧٧عام، وصورته بجامعة الإمام ١٥٢٤ف.

١٦٦- **شرح الخفاجي، محمد بن عبد المنعم**: اسمه: (تهذيب الآجرومية في علم قواعد العربية)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١هـ (فهرس الكتب النحوية المطبوعة ٦٨).

١٦٧- **شرح خليل المالكي الجندي**: ٧٧٦هـ، وهو الفقيه المالكي المشهور صاحب المختصر، رامبور ١/ ٥٤٧ (بروكلمان ٧/ ٤١٤). وهو من أقدم الشروح، إن ثبت صحة نسبته لمؤلّفه.

١٦٨- **شرح الخليلي**: أحمد بن محمد بن تميم بن صالح بن أحمد الخطيب التميمي الداري (كان حيًّا سنة ١٢٣٩هـ) فرغ منه في شعبان ١١٩٥هـ، اسمه: (الفوائد الزكية...) القاهرة ثان ٢/ ١٤٦، والخديوية والإسكندرية نحو

(بروكلمان ٧/ ٤٢٠) وإيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢. ومعجم المؤلفين ٢/ ١٠٠، وقد يكون هو إعرابَه لها، انظر: إعراب الخليلي، برقم (٣٨١)، وسيأتي نظمٌ وتلخيص باسم (الخليلي).

١٦٩- **شرح الخليلي**: محمد بن أبي الصفا إبراهيم بن عبد الرحيم المقدسي الشافعي (٨٤٥-٩٠١هـ أو ٩٠٧) ذكره الغزي في الكواكب السائرة ١/ ٢٦. وكذا شذرات الذهب ٨/ ١٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٢٣.

١٧٠- **شرح الدجاني**: محمد بن يونس أو يوسف بن أحمد القشاشي ١٠٤٩هـ أو ١٠٤٤هـ وهو شرح على طريقة الصوفية وتأويلاتها. فهارس برلين ٧/ ١٢٦، خلاصة الأثر ٤/ ٢٨٢، هدية العارفين ٢/ ٢٧٨، معجم المؤلفين ١٢/ ١٢٢.

١٧١- **شرح دحلان**: أحمد بن زيني بن أحمد دحلان المكي الشافعي ١٢٣٢-١٣٠٤هـ، بجامعة الإمام ٥٧٧، وله نسخ كثيرة جدًّا، منها إحدى عشرة في الأزهرية، ونسخ أخرى بدار الكتب المصرية، وطبع مرارًا، منها طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٠٦، وعليه حاشية:

١٧٢-١- **حاشية السماراني السفاطوني**: الحاج محمد معصوم بن سالم، كان حيًّا سنة ١٣٢٦هـ (من علماء القرن الرابع عشر) اسمه: (تشويق الخلان على شرح الآجرومية لزيني دحلان) طبع في المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٦هـ بهامش الشرح المذكور، وهو موجود في دار الكتب المصرية [١٣٥٥] [١٨٢٤]

[١٨٢٥]، وطبع أيضًا بمطبعة البابي الحلبي ١٣٤٤هـ١٣٥٨هـ. وانظر ما سبق في رقم: ١٢٢-١.

١٧٣ - **شرح الدرعي**: أحمد بن محمد ناصر أبي العباس ١٠٥٧-١١٢٩هـ، مركز أحمد بابا بمالي ١٨١٨.

- **شرح الدرعي**: شرح ابن حمادة.

١٧٤ - **شرح الدركوشي**: خليفة بن علي. ألّفه لولده عبد الرحمن. دار الكتب المصرية [٥٣٣٣هـ].

١٧٥ - **شرح الدلائي**: عبد الله بن عبد الله سيدي أحمد بن محمد ١٠٣٧هـ (تمهيد شرح الحسني، لعبد الرحمن الطلحي).

١٧٦ - **شرح الدمشقي**: محمد بن عبد القادر، دار الكتب المصرية ٦٤١ نحو تيمور (عن ميمونة الفوتاوي في تمهيدها لشرح الشنواني).

١٧٧ - **شرح الديروطي**: شمس الدين محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي (٨٢١هـ) دار الكتب المصرية [٦٤٢٧هـ].

١٧٨ - **شرح الراعي**: أبي عبد الله محمد بن محمد أو ابن إسماعيل الأنصاري الأندلسي الغرناطي (٨٧٢-٨٥٣هـ) اسمه: (عنوان الإفادة) دار الكتب المصرية ٢٧١هـ، ومنه صورة بمعهد المخطوطات، والأزهرية [٥٦٢] ٣٥٨٨، والمكتبة الخالدية بالقدس ٢٣٤، والملك سعود ٥٠٨٩، وغوتا ٢٩٩، ورباط الفتح بالمغرب ١٦٩٢ (١٦٥٢) ميونخ ٧٣٣، الأوسكريال ٢/ ١٦١

(بروكلمان ٧/ ٤١٥)، وعارف حكمت ١٤٦/ ٤١٥، وصورتها بالجامعة الإسلامية ٦٤٤٤/ ٠١، ودار الكتب الوطنية بتونس ٢٨٦٥، ومصورات جامعة أم القرىٰ ثلاث نسخ ١٠٠٢ مصورة عن عارف حكمت، و ٤٠٧ عن رباط الفتح و٧٧٣ عن الوطنية بتونس. وقد حقق الكتاب في جامعة أم القرىٰ، حققه الأستاذ: سليمان تاج الدين أحمد.

١٧٩- **شرح آخر للراعي**: اسمه: (المستقل بالمفهومية...) دار الكتب المصرية [١٨٣٧] كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، دار الكتب الوطنية بتونس ٨١٢١. وصورته بجامعة أم القرىٰ، مركز البحث العلمي.

١٨٠- **شرح ثالث للراعي**: اسمه: (حلّ ألفاظ الآجرومية) في كتبخانة بتركيا ٦٤٣٥عام.

١٨١- **شرح الراعي**: أحمد شهاب الدين ٩٢٨هـ. (الكواكب السائرة ١/ ١٥٥).

١٨٢- **شرح الربعي**: أبي الحسن علي بن عيسىٰ (؟) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، ولعله يعني عالمّا يوافق اسمه اسم الربعي المشهور (٣٢٨-٤٢٠هـ)، وربما كان ذلك خطأ من بعض المفهرسين، حين قرأ أنَّ للربعيّ المشهور، علي بن عيسىٰ، أبي الحسن شرحًا لمختصر الجرمي. فظنه مختصر الآجرومي.

١٨٣- **شرح الرشيدي**: أبي المناقب حسين بن سليمان كاشف الشافعي

(كان حيًّا سنة ١٢٠٥هـ) اسمه: (الأقوال المرضية على متن الآجرومية) الأزهرية [١ مجاميع] ٥١.

- **شرح الرعيني**: شرح الحطاب.

١٨٤- **شرح الرملي**: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة ٩٧١هـ، فرغ من تأليفه سنة ٩٠١هـ كما جاء في آخره. في الصديقية بحلب ٣٨٠٠، والظاهرية ١١٢٥٤ عام وصورتها بجامعة الإمام ف ١٥٤٩، وجامعة أم القرى (أصلية: مكتبة محمد سرور الصبان): ٤/ ١٧٩، والأزهرية [٢٧٧٥][٣١٢٥] نسختان، والبلدية بالإسكندرية [ن ٤٣٧٥ ج]، ومركز الملك فيصل ١٣٤ فك ١٠٩٨٥، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ٧٩٢. الجزائر ١٧٧، الإسكندرية نحو ٢٠ القاهرة، ثان ٢/ ١١٩ (بروكلمن ٧/ ٤٢٠، ٤٢١). وقد حققه الأستاذ علي بن موسى الشوملي بالجامعة الأردنية عام ١٩٧٧م، ثم طبع في الرياض دار أمية ١٤٠٦هـ.

١٨٥- **شرح الرملي**: شمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن حمزة المنوفي المصري (٩١٩-١٠٠٤هـ). خلاصة الأثر ٣/ ٣٤٤، وهو ابن شهاب الدين السابق وأحد شيوخ اللقاني.

- **شرح الرميثي**: شرح البخاري.

١٨٦- **شرح الرومي**: محمد أفندي: بجامعة الإمام (٣٥٦١).

١٨٧- **شرح الرياحي**: إبراهيم بن عبد القادر الرياحي التونسي فرغ منه سنة

١٢٩٧هـ، وفي معجم المؤلفين أنه مات سنة ١٢٦٦هـ، اسمه: (التحفة الإلهية للحضرة الرياحية) دار الكتب المصرية [١٩٤٥]، وله نظم للآجرومية سيأتي مع المنظومات، برقم (٤١٥).

١٨٨- **شرح ريحان أغا بن عبد الله**: ١٠١٥هـ تلميذ العلامة نور الدين بن علي الحلبي، سبق ذكره. وفي معجم المؤلفين: أنه كان حيًّا سنة ١١٤١هـ، واسم شرحه: (اللمعة السنية في حلّ ألفاظ الآجرومية) دار الكتب المصرية نسختان: [٣٢٧][٣٣٤] والأزهرية ثلاث نسخ: [٣١٦٥][٣٩٠٥][١١١ مجاميع] برلين ٦٠٨٢-٦٠٨٣ ليدن ٢١٠ جاريت ٤٣٦، بريل ثان ٣٦٢ (بروكلمان ٧/ ٤١٨) جامعة الإمام ٩٢٢، مركز الملك فيصل ١٣٣٨ فك، معجم المؤلفين ٤/ ١٧٦. وعلى هذا الشرح حاشية:

١٨٩-١- **حاشية على الشرح السابق للشلوبكي**: مصطفى القرماني من علماء القرن الثاني عشر، الأزهرية [٣٣٦٢] عروسي.

١٩٠- **شرح ريحان، علي بن أحمد**: اسمه: (اللمعة السنية) مكتبة قره باش، ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة دون ترقيم.

١٩١- **شرح زروق**: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، ٨٤٦-٨٩٩هـ، بجامعة أم القرى مصورات نحو ٢٤٠، ٣٩٠ (مركز البحث العلمي) عن الأزهرية ٣٩٤٧ نحو ٥٤٤٥٩ نحو، وقد حقق في جامعة أم القرى، حققته الباحثة ندى الساعي ١٤١٣هـ.

١٩٢ - شرح زكريا: القاضي: مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص ٣٧.

- **شرح زيني دحلان**: شرح دحلان.

١٩٣ - شرح الزياني أو الزياتي: الحسن بن يوسف، الفاسي المالكي أبو الطيب (...-١٠٢٣هـ) تطوان ٤٨٢.

١٩٤ - شرح السجلماسي: علي بن عبد الواحد بن محمد ١٠٥٧هـ فهارس برلين ٧/ ٢٦، خلاصة الأثر ٣/ ١٧٤، هدية العارفين ١/ ٧٥٦.

١٩٥ - شرح السجلماسي: مسعود بن محمد بن جموع، أبو الفضل (...-١١١٩هـ) هدية العارفين ٢/ ٤١٣، معجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

١٩٦ - شرح ابن أبي السعود: خير الدين أو أبو الخير، اسمه: رشف الشرابات السنية من مزج ألفاظ الآجرومية، المكتبة المركزية بالبصرة [٣١٠] باريس ١٤٥١ جاريت ٢١٧ (بروكلمان ٧/ ٤٢٠) ويعزىٰ أيضًا لابن ظهيرة - كما سترىٰ بعدُ- ولعله هو نفسه؛ لأن ابن ظهيرة اسمه محمد بن أبي السعود، لكن هذا لم يُذكر أنه شَرَح الآجرومية، وإنما الذي شرحها رجل آخر يقال له ابن ظهيرة أيضًا، واسمه علي بن جار الله، وسيأتي برقم: (٢٤٣).

- **شرح سعيد بن عبد الرحمن** (؟): كذا بفهارس البطاقات بجامعة الإمام، وهو في الحقيقة إعراب سعيد بن إبراهيم، وسيأتي.

١٩٧ - شرح السقا، مصطفىٰ: طبع في القاهرة ١٩٧٩م.

١٩٨ - شرح السكندري: أحمد بن مصطفىٰ، دار الكتب المصرية ٣٣٢.

(عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنراني).

١٩٩- **شرح ابن سلامة**: شهاب الدين أحمد بن أحمد الشافعي ١٠٦٩هـ (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني).

٢٠٠- **شرح السلوى**: أحمد بن عاشر بن عبد الرحمن الحافي ١٣٦٣هـ. في مكتبة الصبيحية بسلا، رقم ٥٢٨.

- **شرح السلوي**: شرح اللطام.

٢٠١- **شرح السليم**: فريد الزامل، اسمه: (التعليقات الجوهرية على متن الآجرومية) نشره مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة ١٤١٥هـ.

٢٠٢- **شرح السملالي**: الخزانة الحسنية بالرباط، الأعلام ١/ ١٦١ (عن تمهيد شرح الحسني، لعبد الرحمن الطلحي).

٢٠٣- **شرح السمهودي**: نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أحمد بن علي الشافعي (٨٤٤-٩١١هـ) يُعزىٰ إليه شرح في الأزهرية [١٠٦٥] ٩٢٠٥ برلين ٦٦٧٧ (بروكلمان ٧/ ٤١٧).

- **شرح السنباطي**: شرح الوفائي الفضائي.

٢٠٤- **شرح السنهوري**: نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله النطويسي السنهوري المالكي الضرير (٨١٤-٨٨٩هـ أو ٩١١ أو ٩١٣هـ). دار الكتب المصرية [٤٩٥٠] رفاعة الطهطاوي ٨٥/ نحو، الظاهرية ١٧٤٣ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٤٣٥ف. وهو موجود أيضًا بتطوان ٣٢٥، وبرلين ٦٦٧٣،

وباريس ٦٥٤٢، والقرويين ١٢٤١ (بروكلمان ٧/ ٤١٥)، معجم المؤلفين ٧/ ١٣٨.

٢٠٥- **شرح آخر للسنهوري**: اختصره من شرحه السابق، برلين ٦٦٧٧، ومكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ٤٤٧، معجم المؤلفين ٧/ ١٣٨.، وسيأتي له نظم وشرحٌ للنظم برقم: (٤١٩، ٤٢٠).

٢٠٦- **شرح السنوسي**: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب الحسني، أبو عبد الله، ٨٩٥هـ، اسمه: الدرر المنظومة (تمهيد شرح زروق، لندى الساعي).

- **شرح السواداني**: شرح ابن آقد.

٢٠٧- **شرح السويدان المصري**: عبد الله بن علي بن عبد الرحمن الدملجي الأزبكي (١٢٣٤هـ)، اسمه: مفتاح العربية ومصباح الجواهر الفردية، في مكتبة عارف حكمت (٧٥-٨٠) مجاميع.

- **شرح السيوطي**: شرح الجرجاوي:

٢٠٨- **شرح الشاذلي المالكي**: أبي الحسن علي بن محمد، أو محمد بن علي ت ٩٣٠هـ، أو ٩٣٢٩هـ اسمه: (الجوهرة الضوئية على الآجرومية) أو (الجوهرة المعنوية...) أو (الكواكب المضية أو الكواكب الضوئية أو الدرة المضية...) وقد يكون هذا هو شرحَ ابن جبريل الذي سبقت الإشارة له، مع أن أولهما مختلف [(١)]. وهو في: دار الكتب الوطنية بتونس ٣١٣٩، ٢٣٠٤، خدا

---

(١) ولم أستطع الاطلاع إلا على مقدمة هذا الشرح التي نقلتها الفهارس.

بخش ١٥٩٩ رباط الفتح بالمغرب ١٧٠٠ (١٦٤٩) الأوسكريال ٩٣ فهارس برلين ٧/ ١٢٦ بروكلمان ٧/ ٤١٨، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١.، وانظر ما سيأتي برقم (٣٦٤).

٢٠٩- **شرح آخر للشاذلي**: وهو دون الأول، ففي كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧ أن له شرحين، أحدهما كبير، والآخر متوسط اسمه: (الدرر المضية) وقد تكون الإحالات السابقة في الشرح السابق خاصة بهذا الشرح الأخير.

٢١٠- **شرح الشاغوري**: برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان ابن عون البحيري المالكي (٨٥٥-٩١٦هـ). وهذا الذي تُوهِّم أنه إبراهيم اللقاني في الظاهرية وجامعة الكويت كما سيأتي في الحديث عن وصف نسخ التحقيق. وشرح الشاغوري موجود أيضًا في الأوسكريال ١٠٢، ودار الكتب المصرية ٢/ ١١٩ مانشستر ٧٤٢ القرويين بفاس ١٢٣٣-١٦٢٤ باتافيا في أندونيسيا ٦٩٥ بروكلمان ٧/ ٤١٧-٤١٨. ومكتبة المنصورة (مجلة معهد المخطوطات ٤/ ٢٧٦)، والأزهرية ١٠١٢، ٨٢٨٩، ودار الكتب المصرية [٥٥ ١٠٦٠]، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، وهدية العارفين ١/ ٦٨، ومعجم المؤلفين ١/ ٩٥. إضافة إلىٰ المواضع التي وقع فيها الوهم مِمّا قد أشرت إليه. وانظر: إعراب البحيري.

٢١١- **شرح الشافعي**: إبراهيم بن محمد بن محمد. دار الكتب المصرية ٥٤٥/ نحو طلعت (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٢١٢- شرح الشافعي: أحمد عبد الفتاح. دار الكتب المصرية ٦٨٠ نحو تيمور (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٢١٣- شرح الشافعي: محمد بن أحمد، نجم الدين ٩٨٤هـ الأحمدية بتونس ٤٢١٢.

٢١٤- شرح الشافعي: محمد حسين، اسمه: (البهجة السنية) طبع في المكتبة النبوية، بالقاهرة ١٣٣٠هـ.

- **شرح الشافعي:** شرح ابن عبد السلام المنوفي.

- **شرح الشافعي:** شرح الونائي.

- **شرح الشامي:** انظر: شرح شواهد شرح الآجرومية للشيخ خالد، وقد سبق برقم: (٧٠-٥٤).

٢١٥- شرح الشحات: هاشم بن محمد، طبع في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٩م.

٢١٦- شرح الشربيني (؟): اسمه: (كشف الأنوار السنية في شرح الآجرومية). متحف طوبقبوسراي بتركيا ٢٢٤٠أ/ ٧٨٦٨، دار الكتب المصرية [٥٧٧٥هـ].

٢١٧- شرح الشربيني: محمد الخطيب، اسمه: (رشف الشرابات السنية في حلّ ألفاظ الآجرومية) دار الكتب المصرية ٥٧٠ نحو تيمور (عن تمهيد ميمونة

الفوتاوي).

٢١٨- **شرح الشربيني**: محمد بن أحمد أو ابن محمد الخطيب ٩٧٧هـ. اسمه: (نور السجية...) الظاهرية ١٧٦٤ عام، وصورتها بجامعة الإمام ٥٢٣٤ف، وبها نسختان أصليتان ٥٢٣٤، ٤٤٩٣، ودار الكتب القطرية ١١٨٠، والأزهرية [٥٣٥] ٣٤٦٠، ومكتبة الملك عبد العزيز بالرياض ف١٩٥، والجامعة الإسلامية ٥٧٤٥/ ٣، وبرلين ٦٦٧٩، وغوتا ٢٩٥/ ٧، أبسالا ٥٣/ ٢، المتحف البريطاني ١٠٣٩، الفاتيكان فيدا برج٢٧٠/ ٩ (بروكلمان) وقد حققه السيد عبد اللطيف محمود بجامعة الأزهر، ونال به الدرجة، وحققه الأستاذ: عبد الله بن عبد العزيز الطريقي بالجامعة الإسلامية، ونال به درجة الماجستير.

٢١٩- **شرح الشرقاوي هاشم**: طبع في القاهرة ١٣٢٦هـ (فهرست الكتب النحوية المطبوعة) ١١٥.

- **شرح الشريف**: شرح الحسني.

٢٢٠- **شرح الشريف (؟)**: مركز الملك فيصل ٤٠٩٨-٣فب، وعليه حاشيتان:

٢٢١-١- **حاشية على شرح الشريف**: لم يعلم مؤلفها، البلدية بالإسكندرية [ن ٢٢٩ ج] وقد تكون هذه الحاشية على شرح الحسني الذي سبق برقم: (١٣٩).

٢٢٢-٢- **حاشية على شرح الشريف للزياتي أو الزياني**: أبي الطيب، وقد

سبق له شرح علىٰ المتن برقم (١٩٣)، وهو الحسن بن يوسف الفاسي ١٠٢٣هـ، هدية العارفين ١/ ٢٩١، معجم المؤلفين ٣/ ٣٠٣، وقد تكون هذه الحاشية أيضًا علىٰ شرح الحسني الشريف، وقد سبق برقم: (١٣٩).

- **شرح الشناوي**: شرح القحافي.

٢٢٣- **شرح الشنقيطي**: محمد الأمين بن محمد المختار ١٣٩٣هـ، مصورة بجامعة الملك سعود ف١٨٨/ ٩ عن الحرم المكي.

٢٢٤- **شرح الشنقيطي**: محمد بن محمد بن سليم بن المختار بن الطالب عبد الله الولاتي ١٣٣٠هـ، مركز أحمد بابا بمالي ٣٩٧٩، ٢٨٣١، ٤٦٠ (ثلاث نسخ) وله نظم سيأتي في المنظومات برقم: (٤٢٨).

٢٢٥- **شرح الشنواني**: أبي بكر بن إسماعيل ١٠١٩هـ اسمه: (المواهب الرحمانية...) الجزء الأوّل منه في الأزهرية [١٤٣١] ١٥٨٠٠، ويوجد كاملًا في جامعة الملك سعود ٥٠٢-٥٠٣، (نسختان) ومكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ٦٥٦، ومركز الملك فيصل ٤٧١ف، والأحمدية بتونس ٤٢٠٧، باريس ٤١٣٧. والكتاب يحقق لنيل درجة (الدكتوراه)، أتمت الجزء الثاني منه د. ميمونة الفوتاوي، ونالت به الدرجة من جامعة الإمام.

٢٢٦- **شرح آخر للشنواني**: اسمه: (التحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية) الأزهرية [٣٠٧] ٢٠٠٣، وقد سبق الإشارة إلىٰ أن مفهرس دار الكتب المصرية عزاه للبطوبسي متأثرًا بما في كشف الظنون، والله أعلم. انظر رقم: (١٠٢).

٢٢٧- شرح ثالث للشنواني: اسمه: فتح مقفل الأمنية في شرح الآجرومية (هدية العارفين ٥/ ٢٣٩).

٢٢٨- شرح شهاب (؟): مكتبة خرا حججي ببورصة (فهارس بورصة صـ ٣٥٨).

- **شرح شهاب الدين:** شرح القرشي.

٢٢٩- شرح الشيراوي (؟): الأحمدية بتونس ٦١٢٩.

- **شرح الصباح:** محمد بن يحيىٰ بن أحمد بن علي: هو شرح الصباغ، انظر رقم: (٢٣٢).

٢٣٠- شرح الصباغ: أحمد بن مصطفىٰ بن أحمد الزبيري السكندري المالكي، دار الكتب المصرية [٣٣٢] (بروكلمان ٧/ ٤٢١) معجم المؤلفين ٢/ ١٧٦.

٢٣١- شرح الصباغ: محمد بن أبي الفضل ٧٥٠هـ. وهو من أقدم الشروح (معجم المؤلفين ١١/ ١٢٨).

٢٣٢- شرح الصباغ: محمد بن محمد بن أحمد بن علي الهواري (القرن العاشر) اسمه: (الدرر الصباغية في شرح الآجرومية) دار الكتب الوطنية بتونس ٣٦٣٩، ٣٦٤٠، جامعة الكويت ١٣٤٢، مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض ٣٥ (٦). الجزائر ١٦٥ (بروكلمان ٧/ ٤١٩). وهو في جامعة الإمام ٨٦٤٧ف باسم: (شرح الصباح).

٢٣٣- شرح الصغير: عبد الباري بن محمد، (الجواهر الزكية لحل ألفاظ الآجرومية) دار الكتب المصرية ٥٣٣٧هـ (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

- **شرح الصغير**: شرح القرشي.

٢٣٤- شرح ابن أبي الصفا: محمد بن إبراهيم بن علي المقدسي ٨٥٠هـ (من تلامذة ابن الهمام) فهارس برلين ٦/ ١٢٦، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧.

٢٣٥- شرح أبي الصلاح: علي بن عبد الواحد الأنصاري ١٠٥٤هـ اسمه: (منحة القيوم) (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني).

٢٣٦- شرح الطائفي: محمد بن عبد المنعم (١٠٠٤-١٠٥٢هـ) خلاصة الأثر ٤/ ٣٣، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٦٠.

- **شرح الطبلاوي**: منصور (١٠١٤هـ) ذكره بعض المفهرسين، وهو في الحقيقة شرح للمقدمة الأزهرية، لا للآجرومية.

- **شرح الطهطاوي، رفاعة. (انظر: نظم الطهطاوي)**

٢٣٧- شرح الطهطاوي: محمد بن إسماعيل، فرغ منه سنة ١٢٨٨هـ اسمه: (الباكورة العربية في شرح متن الآجرومية) الأزهرية [٣٨٦٣]، طبع في المطبعة الوهبية بالقاهرة عام ١٢٩١هـ، وهو موجود في مكتبة الحرم المكي و(فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٤٩).

٢٣٨- شرح الطولوني: حسن بن حسين ٨٣٢-٩٠٩هـ، فهارس برلين

٧/ ١٢٦، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، هدية العارفين ١/ ٢٨٩، معجم المؤلفين ٣/ ٢١٧.

٢٣٩- شرح الطومي: محمد بن مبروك بن علي، في مكتبة مكة ١٧٤ (عن تمهيد سليمان تاج الدين أحمد لعنوان الإفادة).

٢٤٠- شرح الطيّب: أحمد بن الطيب بن محمد ١٢٥١. الوطنية بتونس ١٤٤٤، صورته في جامعة الملك سعود ٧٩٦ف.

٢٤١- شرح الطيب: بوخريص، وعليه الحاشية الآتية:

٢٤٢-١- حاشية علىٰ الشرح السابق للحشائشي: عثمان بن محمد بن أحمد التونسي، كان حيًّا سنة ١٢٧٠هـ، الأحمدية بتونس ٤٢٢٧، وللمحشي شرح أيضًا علىٰ نظم الآجرومي للخريصي [لعله الطيب بوخريص] أيضًا، انظره في المنظومات: نظم الخريصي برقم: (٤١٠-١).

٢٤٣- شرح ابن ظهيرة المكي: علي بن جار الله بن محمد بن أبي اليمن القرشي (...-١٠١٠هـ) اسمه: (رشف الشرابات السنية من مزاج ألفاظ الآجرومية) إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، وهدية العارفين ١/ ٧٥١، ومعجم المؤلفين ٧/ ٥٠، وراجع ما سبق عند أبي السعود. رقم: (١٩٦).

٢٤٤- شرح العاري: أبي عبد الرحمن، محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأريحاوي ١١٩٩هـ في السليمانية بتركيا، وصورته بالجامعة الإسلامية ٨١٩٣.

٢٤٥- شرح ابن العاري: عبد الرحمن (؟) مركز الملك فيصل ١١٢٩١.

٢٤٦- **شرح ابن العاري**: عبد الرحيم، ألّفها سنة ١١٠٧هـ، ذكر بروكلمان أنه في ميونخ ٧٣٢، وقد يكون الثلاثة شرحًا واحدًا.

- **شرح ابن أبي العافية** = شرح المكناسي.

٢٤٧- **شرح عبد الجواد بن أحمد المصري**: المكّي الشافعي ١٠٦٨هـ. إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، وخلاصة الأثر ٢/ ٣٠٣. وانظر ما سيأتي رقم: (٣٤٢).

٢٤٨- **شرح عبد الحميد، محمد محي الدين**: العالم المعاصر الشهير، ت: ١٣٩٣هـ، فرغ منه سنة ١٣٥٣هـ، طبع عام ١٣٥٣هـ، ثم ١٣٥٦هـ ثم توالت الطبعات، وهو من أشهر الشروح وأحسنها.

٢٤٩- **شرح عبد الرزاق عبد الفتاح**: اسمه: (الملح الوفية بشرح لمع الآجرومية)، دار الكتب المصرية ٦١٧ نحو تيمور. (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٢٥٠- **شرح ابن عبد السلام**: أحمد بن محمد المنوفي الشافعي ٨٤٧-٩٣١هـ له شرح كبير، اسمه: (نخبة العربية في شروح الجرومية) المكتبة المركزية بالبصرة ٤١، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، هدية العارفين ١/ ١٤١، معجم المؤلفين ٢/ ١٥٠.

٢٥١- **شرح آخر لابن عبد السلام السابق**: فرغ منه سنة ٨٨٧هـ، اسمه: (الجواهر المضية في شرح الجرومية)، اختصره من شرحه السابق، الأزهرية

[٩٢٧] أباظة ٦٤٧٨، ومصورات أم القرىٰ ٣٨٩، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧.

٢٥٢- **شرح ثالثٌ**: في الأزهرية ٦٤٧٨، وصورته في أم القرىٰ نحو ١٦٧، ولعلها لأحد الشرحين السابقين، أو لشرح ثالث له.

٢٥٣- **شرح ابن عبد السلام**: عبد الله النادي، نُسخ عام ١١٩٢هـ، اسمه: (مفتاح العربية علىٰ توضيح ألفاظ الآجرومية). جامعة الملك سعود ٧٢٦٢/ ٢/ م، وفلورنسا عن (بروكلمان ٧/ ٤٢١).

٢٥٤- **شرح العبدي، أبي طالب**: أحمد بن بكر (؟) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

٢٥٥- **شرح ابن عثيمين**: محمد بن صالح، العالم المعاصر -رحمه الله- مسجل صوتيًا بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

٢٥٦- **شرح العجمي**: عز الدين المازندراني ٩٥٠هـ تقريبًا، ذكره الغزّي في الكواكب السائرة ٢/ ١٩١، وقال: إنه أجاد فيه، وأتىٰ بعبارات محكمة، لكنها مغلقة علىٰ المبتدئ.

٢٥٧- **شرح ابن عجيبة**: أبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الفاسي ١٢٢٤هـ، اسمه: (تحفة الأسرار الغيبية والمواهب الكنزية في حلّ الآجرومية)، وهو شرح يبدأ بالنحو، ثم يعقبه بالكلام علىٰ الأغراض الصوفية بطريق الإشارة والتأويل الصوفي للمصطلحات والأحكام النحوية. مكتبة الأوقاف العامة ببغداد [٦١١٥] (فهارس الجبوري ٣/ ٢٧١-٢٧٢).

٢٥٨- **شرح آخر لابن عجيبة السابق**: اسمه: (الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية) الصبيحية بسلا ١٧٨/ ٥، الظاهرية ٤٨٤٢ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٤٧٩ف، وبها نسخة أخرى ٧٨٦١، ويوجد أيضًا بروضة خيري بالبحيرة (مجلة معهد المخطوطات ٧/ ١٣) والخزانة العامة بالمغرب (٣٦٥٤) (٢٠٠٤د)، وجامعة الملك سعود ٢٩٨٠ز ٥١٩٠.

٢٥٩- **شرح العجمي المكي**: حسن بن علي ١١١٣هـ، اسمه: (التعليقة الأنيقة على الآجرومية) جامعة أم القرى أصلية ١٤٩، مكتبة مكة ١٠٥٨، ١٢٠/ علوم عربية، البحرين ٣٣٦.

٢٦٠- **شرح العجيمي**: عبد الله بن عثمان، أتمّه سنة ١٣٠٧هـ طبع في مكة ١٣١٣هـ، والقاهرة ١٣٤٦هـ (بروكلمان ٧/ ٤٢١)، وقد يكون هو إعرابه الآتي مع أعاريب الآجرومية برقم: (٣٨٨).

٢٦١- **شرح العربي علي**: بالاشتراك مع محمد الحفني، وهو في دار الكتب المصرية ٥٢٦٨هـ (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني). وقد سبق ذكر شرح الحفني برقم (١٤٥)

٢٦٢- **شرح العريشي المكي**: محمد بن أحمد الأسدي ١٠٦٠هـ، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، (خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٣).

٢٦٣- **شرح العشماوي**: عبد الله بن الشيخ، المكتبة المركزية بالبصرة ٤١٧، مكتبة مكة ٢٠/ علوم عربية، مخطوطات البحرين ٣٠٩، ٣٣٣، جامعة أم القرى

(أصلية) ١٥٧٩، البلدية بالإسكندرية [ن ٤٩د] جامعة الإمام ١١٤١، (بروكلمان ٧/ ٤٢٠) طبع في مصر ١٢٩١هـ، ١٢٩٨، وبدار الكتب المصرية من المطبوع نسخ كثيرة.

٢٦٤- **شرح العطار**: يحيىٰ بن محمد الحسيني العطار (١٢٠٢-...)، أتمّه سنة ١٢٢٢هـ، الجزائر ٩٢ [عن بروكلمان ٧/ ٤٢١] ولعله إعرابُه الذي سيأتي مع الأعاريب برقم (٣٨٩).

٢٦٥- **شرح العصامي**: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك المكي (١٠٤٩-١١١١هـ) مكتبة الحرم المكي ف ٧٤٩.

- **شرح العصام أو عصام الدين**: شرح الإسفراييني إبراهيم، والإسفراييني عبد الملك.

٢٦٦- **شرح العطري**: جبريل بن إبراهيم بن محمد الشافعي، الأزهرية [١٠٤٢] ٨٥١٧.

٢٦٧- **شرح العطوي**: زين الدين (دار الكتب المصرية ١٤٥٢) (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

- **شرح العلواني**: شرح الإربلّي.

- **شرح علي بن موسىٰ بن علي بن هارون**: شرح ابن هارون.

- **شرح علي بن محمد بن علي**: (كذا في فهارس البطاقات بجامعة الإمام، وحقيقته أنه شرح التطواني) وقد سبق برقم: (١١٣).

٢٦٨- **شرح عناني**: إبراهيم، فرغ منه سنة ١٢٩٤هـ، اسمه: (الفتوحات الربانية في معرفة القواعد العربية) طبع في المطبعة الوهبية بالقاهرة ١٢٩٤-١٢٩٥م، ومنه ثلاث نسخ بالأزهرية (فهارسها ٤/ ٢٠٧، ٢٨٦).

٢٦٩- **شرح ابن عيسىٰ المغربي**: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسىٰ المغربي المالكي، المتوفىٰ بدمشق سنة ١٠١٦هـ فرغ منه سنة ٩٩٠هـ. اسمه: (الأنوار البهية في حل ألفاظ الآجرومية) دار الكتب المصرية [٤٤٣] القاهرة ثان ٢/ ٨٠ [نقلًا عن بروكلمان ٧/ ٤٢١]، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، معجم المؤلفين ٨/ ٣٠٦، هدية العارفين ٢/ ٢٦٦.

٢٧٠- **شرح العيسوي الزواوي**: أحمد الطيب ١٢٥١هـ اسمه: (مفيد الطلبة...) (معجم المؤلفين ١/ ٢٥٦).

٢٧١- **شرح العوضي**: محمد بن سعيد، مخطوطات عمان ١٩٨٢.

٢٧٢- **شرح العيشي**: أحمد بن محمد، جامعة الملك سعود ٤٦٠٩.

٢٧٣- **شرح غالب**: عثمان أفندي بك غالب (القرن الرابع عشر الهجري) القاهرة ثان ١١٦ [عن بروكلمان ٧/ ٤٢١] دار الكتب المصرية ١٣٨٦.

- **شرح الغرناطي**: شرح الحسني، محمد بن أحمد بن يعلىٰ الشريف.

٢٧٤- **شرح الغرناطي**: محمد بن أحمد، اسمه: (الدرة النحوية...) دار الكتب الوطنية بتونس ٣٠٣، وأظنه شرح الحسني ابن يعلىٰ، وقد سبق برقم (١٣٩).

٢٧٥- **شرح الغزولي**: أبي عبد الله محمد بن سليمان، رباط سيدنا عثمان بالمدينة دون ترقيم ضمن مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة.

٢٧٦- **شرح الغزّي**: نجم الدين، أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن مفرج الغزي العامري الدمشقي الشافعي (٩٧٧-١٠٦١هـ) صاحب (الكواكب السائرة) قد يسمىٰ: (إعراب الآجرومية) الظاهرية ١٧٦٥عام، وجامعة الملك سعود ٦٤٣٧، جامعة الإمام ١٤٣٨ف. وانظر ما سيأتي باسم (إعراب الغزي) برقم: ٣٩٠.

٢٧٧- **شرح الغزي**: محمد بن محمد بن شريف بن محمد، كمال الدين أبي الفضل (١١٧٢-١٢١٤هـ) واسمه: (العقود الجوهرية في حل الألفاظ الآجرومية في النحو) هدية العارفين ٢/ ٣٥٢، معجم المؤلفين ١١/ ٢٢٢-٢٢٣.

٢٧٨- **شرح الغماري التونسي**: محمد بن أبي القاسم ١١١٩هـ، مكتبة حسن حسني ١٨٧٢٤.

٢٧٩- **شرح الغيطي**: محمد بن أحمد بن علي، نجم الدين السكندري ٩٨٤هـ، وقد يسمّىٰ: (إعراب الآجرومية) كتبخانة بتركيا ٦٢٦٠ تحت اسم: (شرح ألفاظ الآجرومية)، مخطوطات عمان ٣٠٥٧، والبلدية بالإسكندرية [ن٤٢٧٣-ج]، والجامعة الأمريكية ببيروت ٥٧٧، وبرلين ٦٦٨١، ٦٦٨٢ خزانة قاسم الرجب ببغداد ٤٤٨. وانظر: شرح نجم الدين برقم: (٣٤٧)، وإعراب

الغيطي برقم: (٣٩١).

٢٨٠- **شرح الفاسي**: محمد العربي، اسمه: (السمط المنظوم من جوهرة ابن آجروم) المكتبة العامة بتطوان ٢٨٨٦/ ٥٤٢.

- **شرح الفاسي**: شرح زروق.

- **شرح الفاسي**: شرح الكوهني.

- **شرح الفاسي المغربي**: شرح ابن عيسىٰ.

٢٨١- **شرح الفاسي**: عبد الله بن أبي الفضل بن محمد، اسمه: (الجواهر السنية...) الأحمدية بتونس ٤٢٠٤، وجامعة الملك سعود [٥١٦٩][٤٥٩١] كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧-١٧٩٨.

٢٨٢- **شرح الفاكهي**: جدّ أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ت ٩٧٢هـ، ذكره الحفيد في كتابه (شرح القطر ١/ ١٢٦)، وانظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر صـ٢١٥

٢٨٣- **شرح فتّة**: إبراهيم بن محمد بن سعيد بن مبارك فتّة، (١٢٠٤-١٢٩٠هـ) الأعلام ١/ ٦٧، معجم المؤلفين ١/ ٩٠.

٢٨٤- **شرح الفرضي**: نجم الدين محمد بن يحيىٰ بن تقي الدين بن عبادة ١٠٩٠هـ، وهو شرح اشتهر تسميته بـ(إعراب الآجرومية). الظاهرية ٨٢٠٤ عام، والأوقاف بحلب ٣٦٢٨ عام، والأزهرية [٢٦٠٦١] حليم، والبلدية بالإسكندرية [ن٤٠٥-ج] ضمن مجموع، وجامعة لندن ١٥٦٩، المتحف

العراقي ببغداد ٣٣٥، ودار الكتب المصرية ٣٥٤، ١١٢٤، دار الكتب القطرية [١٠٥٩] وانظر: إعراب الفرضي برقم: (٣٩٢).

٢٨٥- **شرح الفشتالي**: محمد، تطوان ٤٨٤.

٢٨٦- **شرح الفشني**: أبي بكر بن يوسف، مكتبة مكة ١٧٢، (عن تمهيد سليمان تاج الدين لعنوان الإفادة).

- **شرح الفضالي**: شرح الوفائي السنباطي.

٢٨٧- **شرح فكري**: عبد الله، اسمه: (الفصول الفكرية) مكتبة صالح العلي الطويرب (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ٣/ ٤٤٠) طبع في القاهرة، مطبعة البابي الحلبي ١٩٢٣م، ١٩٤٩م.

- **شرح ابن فكُّون التميمي**: شرح شراهد الحسني.

٢٨٨- **شرح الفيشي**: يوسف الفيشي المالكي ١٠٦١هـ أحد تلاميذ اللقاني، الأزهرية [٧٧] ٥٥٧.

٢٨٩- **شرح القارصي**: داود بن محمد الرومي الحنفي (كان حيًّا سنة ١١٦٩هـ) اسمه: (الشرح الجديد على الآجرومية)، عارف حكمت ١٠٣/ ٤١٥.

٢٩٠- **شرح ابن قاسم**: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي ١٣٩٣هـ، طبع عدة طبعات، وهو متداول.

٢٩١- **شرح القحافي**: عبد الله الشناوي، كتبه المؤلف سنة ١٢٥٢هـ، الأزهرية [٢٦٩٨] حليم ٣٣٧١٩.

٢٩٢- شرح القرافي: محمد بن أحمد بن شرف ٨٦٧هـ، نقل عنه ابن الشلبي في الدرر الفرائد ١/٣١، ٢/٤٩أ وغيرها. ونقله عنه حفيده البدر القرافي في نيل الابتهاج ٣١٧.

٢٩٣- شرح القرشي: شهاب الدين أحمد الصغير البصري، كتبخانة بتركيا ٦٢٥٨ عام، وأم القرى (أصلية) ١٨٢٢، وله إعراب لها سيأتي مع الأعاريب برقم: (٣٩٣).

٢٩٤- شرح القسطلاني: أبي السعود بن علي المكي المالكي ١٠٣٣هـ فهارس برلين ٧/ ١٢٦، خلاصة الأثر ١/ ١٢٢، هدية العارفين م١/ ٢٤٢، معجم المؤلفين ٤/ ٢١٨.

- **شرح القشاشي:** شرح الدجاني.

٢٩٥- شرح قطان: محمود محمد، اسمه: (الوجيز في شرح الآجرومية في النحو) طبع في حلب ١٩٩٨م.

٢٩٦- شرح القلصادي: علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي البسطي، (٨١٥-٨٩١هـ) جامعة الملك سعود ٧٠٩٥/ ٩/ م، هدية العارفين ١/ ٧٣٨.

٢٩٧- شرح القوصي: نجم الدين ١٠٩٠هـ. غوتا ٢٩٥/ ٧ بريل أول ١٧٣، وثان ٣٦١، القاهرة ثان ٢/ ٧٧ (عن بروكلمان ٧/ ٤١٩).

٢٩٨- شرح القيلوبي: (لعله القليوبي أحمد بن أحمد بن سلامة ١٠٥٦). دار الكتب الوطنية ٧٣.

٢٩٩- **شرح الكافركاني (؟)**: اسمه: (كشف الأنوار السنية في شرح الآجرومية). عزي ذلك له في متحف طوبقبوسراي بتركيا ٢٢٤٠أ/ ٧٨٦٨، ومجلة المورد ٥/ ٤/ ٢٥٨.

٣٠٠- **شرح الكتاني**: جعفر علي إدريس (١٢٥٠-١٣٢٣هـ) اسمه: (ختم المقدمة الآجرومية) نسختان بجامعة الملك سعود ٧٣٢٩/ ١/ م، ٥١٨٧/ ٢٥.

٣٠١- **شرح الكحدلي**: ذكره عبد الله كنون، وقال: إنه لعالم معاصر، وإن الشرح طبع في تطوان (ابن آجروم ٢١).

٣٠٢- **شرح الكدسي**: محمد بن المبارك بن علي. كان حيًّا سنة ١٢٥٤هـ، اسمه: (كنز العربية في حل ألفاظ الآجرومية) نسختان بجامعة الملك سعود ٧٦٢٧/ ١م، ٢/ ٧١١، ومركز الملك فيصل ١٣١٤٣-٧، ١٢٦٧٥.. وانظر: شرح الكوسي الذي سيأتي برقم ٣١٣. وانظر أيضًا: شرح المكدسي، وسيأتي برقم (٣٣٩)

٣٠٣- **شرح الكردي الشافعي الأحمدي**: أبي الفلاح مدكور، فرغ من تأليفها سنة ١٠٧٣ اسمه: (الأسرار العربية) الأزهرية [١٠٣٩]، ومكتبة خراججي ببورصة (فهارسها ٣٥٨).

٣٠٤- **شرح الكفراوي**: حسن بن علي ١٢٠٢هـ، ونسخه كثيرة جدًّا، أذكر منها: جامعة أم القرى ١/ ٢٧٠، الجامعة الأمريكية ببيروت ٥٤٧، ٦٠٠، والخالدية بالقدس ٤٩٦، ودار الكتب المصرية [٥٨٨٦هـ] نسختان، الأحمدية

بحلب ٩٨٢، ورفاعة الطهطاوي ٣١/ نحو، وجامعة لندن ١٦٥، والبحرين ٣٣١، ودار الكتب الوطنية بتونس ٤٢٨٢، وجامعة الإمام ٥٩٤٤، وقد يسمّىٰ: (إعراب الآجرومية). واختُصر في نسخة بجامعة الملك سعود ٢٣٨٩، وطبع مرارًا، وانظر: إعراب الكفراوي برقم: (٣٩٢)، وعليه ثلاث حواشٍ:

٣٠٥-١ - **حاشية الحامدي أو الحميدي**: إسماعيل بن موسىٰ الحامدي ١٢٢٦-١٣١٦هـ فرغ منها سنة ١٢٧٢هـ بخزان قاسم الرجب ببغداد ٤٥١، وفي الأزهرية منها خمس نسخ، وطبعت في المطبعة الوهبية بالقاهرة ١٢٨٩هـ، وفي وادي النيل ١٢٩٣هـ، وفي الأزهرية ودار الكتب المصرية من المطبوع نسخ كثيرة (بروكلمان ٧/ ٤١٩) معجم المؤلفين ٢/ ٢٩١.

٣٠٦-٢ - **حاشية ثانية على الشرح السابق، للفيشاوي**: حسن بن عمر الصعيدي الشافعي، فرغ من تأليفها سنة ١٢٧٦هـ، الأزهرية [١٠٤٣] ٨٥١٨.

٣٠٧-٣- **حاشية ثالثة، للنجاري، نور الدين أحمد بن علي**: الدمياطي الحفناوي، أبي الفضل، كان حيًّا سنة ١٣٠٩هـ، اسمها: (منحة الكريم الوهاب وفتح أبواب النحو للطلاب)، في الخالدية بالقدس ٢٧٤، وطبع في المطبعة الكستلية بالقاهرة ١٢٨٢هـ (بروكلمان ٧/ ٤١٩)، معجم المؤلفين ٢/ ١٩٣، وفي الأزهرية ودار الكتب المصرية منها نسخ مطبوعة. وقد سبق أن له حاشية علىٰ شرح الشيخ خالد، برقم: (٦٢-٤٦).

- **شرح الكفركتاوي عز الدين**: شرح الكافركاني.

٣٠٨- **شرح الكفيري**: محمد بن عمر ١٠٤٣-١١٣٠هـ، اسمه: (الدرة البهية على مقدمة الآجرومية)، بجامعة الإمام ٣٨٠٨، (أصلية) وجامعة الملك سعود ١٣٦، وسلك الدرر ٤/ ٤٢، هدية العارفين ١/ ٣١٤، وله إعراب لها، ونظم، سيأتيان برقم: (٣٩٦)، ورقم: (٤٥٢).

٣٠٩- **شرح الكلاعي**: سليمان بن موسى بن سالم (؟) مركز أحمد بابا بمالي ٤٦٨.

٣١٠- **شرح الكندي**: علي بن علي الأندلسي، جمعه ابنه مصطفى سنة ١٠٧٤هـ، مكتبة سعيد حمزة بدمشق (مجلة معهد المخطوطات ٥/ ١٢٧)، والظاهرية ٨٢٠٢ عام، وصورتها في جامعة الإمام ١٤٣٦ف، وصورتها أيضًا بجامعة أم القرى ٣٨٤، ٢٤٠نحو.

٣١١- **شرح الكندي**: علي بن المظفر (؟) حسن حسني ١٨١١٩.

- **شرح الكندي**: مصطفى بن علي الأندلسي (كان حيًّا سنة ١٠٧٤) كذا في فهارس البطاقات بجامعة الإمام ١٤٣٦ف، وحقيقته أنه شرح أبيه علي، وقد سبق قريبًا، وهو جامعُه فحسب.

٣١٢- **شرح الكنوي**: أحمد بن محمد، مركز أحمد بابا بمالي ٤٦٧.

٣١٣- **شرح الكوسي**: محمد بن مبارك بن علي، اسمه: (كثير العربية في حل ألفاظ الآجرومية)، مكتبة مكة ١٢١٧، ٧٣/ علوم عربية، ولعله هو شرح الكدسي السابق برقم: (٣٠٢) فجرى فيه وفي اسم شرحه تحريفٌ.

٣١٤- شرح الكوهني الفاسي: عبد القادر بن أحمد بن أبي جيدة، أبي محمد، (....-١٢٥٣هـ) اسمه: (منية الفقير المتجرد وسيرة المريد المتفرد في تجريد شرح الآجرومية علىٰ لسان أهل التصوف)، وكله تصوّف وتأويل علىٰ طريقة الصوفية للأحكام والألفاظ النحوية، جامعة الملك سعود ٣٢٢٦/ ١م، طبع في الأستانة ١٣١٩هـ. وقد طبع بحاشية شرح الإدريسي (ابن ميمون)، وقد سبقت الإشارة إليه برقم: (١١).

٣١٥- شرح الكيلاني: عبد الله بن محمد بن مالك، رباط سيدنا عثمان، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة بدون ترقيم.

- **شرح اللاذقي**: شرح الحكيم.

٣١٦- شرح اللبابيدي: إسماعيل بن صالح الحلبي ١٢٤٠-١٢٩٠هـ، دار الكتب المصرية ٥٥١/ نحو (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي)، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٧٢.

٣١٧- شرح اللطام: حجي بن محمد بن زنيبر السلوي، اسمه: (ختم مقدمة ابن آجروم). وفي الصبيحية بسلا ١٥٧.

٣١٨- شرح اللقاني: أبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم، وهو هذا الشرح الذي أقدّمه.

- **شرح المازندراني**: شرح العجمي.

٣١٩- شرح المالقي: محمد بن محمد الأنصاري ٧٥٤هـ، وإن ثبت هذا

التاريخ فهو من أقدم الشروح، غوتا ٢٩٩، ميونخ ٧٥٣، تطوان ١٨٠/ ٧ (بروكلمان ٧/ ٤١٥).

٣٢٠- **شرح المالكي**: أبي الحسن، اسمه: (الدرة المضية على الجرومية). وهي في الصبيحية بسلا ٢٤٦/ ٢، ٢٤٧/ ٣.

٣٢١- **شرح آخر له**: نصّ عليه في شرحه السابق اسمه: (الكواكب الضوئية في حل الجرومية). وقد يكون هذا الرجل هو ابنَ جبريل المنوفي المتقدم ذكره.

٣٢٢- **شرح المالكي**: عبد السلام بن محمد بن موسىٰ، اسمه: (الأنوار السنية) (عارف حكمت ٤٥١-٨٠) مجاميع.

٣٢٣- **شرح المالكي**: محمد بن أحمد، اسمه: (المواهب العلية من رب البرية)، دار الكتب المصرية [٨١] مجاميع.

٣٢٤- **شرح المالكي**: محمد الأمين ١١٤٥هـ، الظاهرية ١١٠٩٣ عام.

٣٢٥- **شرح المبارك**: الشيخ فيصل، العالم النجدي (من علماء القرن الرابع عشر) وهو مطبوع.

٣٢٦- **شرح المجيري**: أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي (١٠٨٨-١١٨١هـ) فهارس برلين ٧/ ١٢٦، هدية العارفين ١/ ١٧٨.

٣٢٧- **شرح المحبّي**: فضل الله بن محب الله بن محمد بن أبي بكر ١٠٨٢هـ، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، خلاصة الأثر ٣/ ٢٧٨، هدية العارفين ١/ ٨٢٢.

٣٢٨- شرح محمد الحسن (؟): الحرم النبوي ٢٩/ ٤١٥.

٣٢٩- شرح محمد بن مبارك (؟): الإسكندرية نحو ٣٢ [عن بروكلمان ٧/ ٤٢٢].

٣٣٠- شرح محمد بن محمد (؟): جامعة الملك سعود ٥٨٠٠.

- شرح محمد بن يوسف: (كذا في فهارس البطاقات بجامعة الإمام) وهو في الحقيقة إعراب القش، وسيأتي برقم (٣٩٤).

٣٣١- شرح المخلّلاتي: محمد الحفني بن علي العزي، دار الكتب المصرية [٤٨٧٤هـ].

٣٣٢- شرح المدابغي: حسن بن علي المنطاوي ١١٧٠هـ فهارس برلين ٧/ ٢٦، هدية العارفين ١/ ٢٩٨، وجامعة الملك سعود ٧١٨٨، قال مفهرس مخطوطات جامعة الملك سعود: هو في الحقيقة شرح جبريل، لكن فيه زيادة إيضاح. وقد سبق أن له حاشية على شرح الشيخ خالد برقم: (٥٩-٤٣).

٣٣٣- شرح المدرس: الشيخ عمر، اسمه: (حواشٍ على الآجرومية)، مركز الملك فيصل ١٢١٩٨-٢م.

٣٣٤- شرح المدني: أحمد بن علي (١٠٧٠-١١٣٥هـ) ذكر ذلك المرادي في ترجمته في كتابه (سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١/ ٤٨)، وهو كذلك في هدية العارفين ١/ ١٧٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٣.

٣٣٥- شرح المرجاني: عبد الخالق بن علي، اسمه: (الفتح الرحماني في

النقش اليماني شرح مقدمة ابن آجروم الصنهاجي) امبروزيانا ٦٤/ ١ (عن بروكلمان ٧/ ٤٢٠)، وفيه أنه (المرحاجي)، وصورتها في أم القرئ ٩٩.

- **شرح المرحاجي**: شرح المرجاني.

- **شرح المزمري**: شرح التواني.

٣٣٦- شرح المسالخي (المصالخي): يحيىٰ بن محمد الحلبي ١٢٢٥هـ اسمه: (التحفة السنية بقراءة الآجرومية)، أو (التحفة السنية علىٰ المقدمة الآجرومية)، الظاهرية ١١٢٣٢ عام، وصورتها بجامعة الملك سعود ف ١١٥٤/ ١١ف، وأخرىٰ برقم ٦٥٥٩، وهدية العارفين ٢/ ٥٣٥.

- **شرح المصالخي**: شرح المسالخي.

٣٣٧- شرح المصري: محمد بن محمد (تمهيد شرح زروق لندىٰ الساعي).

- **شرح ابن المغربي**: شرح ابن عيسىٰ.

٣٣٨- شرح المقّسي: علي بن إبراهيم الأنصاري، اسمه: (النصيحة السنية لطلاب حلّ الآجرومية). الظاهرية ١١١٣٣ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٥٢٥ف.

٣٣٩- شرح المكدسي: محمد بن مبارك، اسمه: (كنز العربية في حل ألفاظ الآجرومية)، البلدية بالإسكندرية [ن ٤٦٤٦-ج]، ولعله هو الكدسي الذي سبق برقم (٣٠٢).

٣٤٠- **شرح المكناسي**: أبي القاسم بن محمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي ١٠٢٢هـ (عن تمهيد عبد الرحمن الطلحي لشرح الحسني). وانظر: درة الحجال ٣/ ٢٨٧.

٣٤١- **شرح المكودي**: أبي زيد عبد الرحمن بن علي ٨٠٧هـ، نسخه كثيرة جدًّا، منها: عارف حكمت ٩٥/ ٤١٥، الظاهرية نسختان: ١٨٠٩ عام. والأحمدية بتونس ٤١٤٤، ودار الكتب الوطنية بتونس ٤٣٤٣، ٢٣٧١، والعثمانية بحلب ٢١٥٣ عام، والمولوية بحلب ٤٨٣٢ عام، وجامعة الكويت ٢١٩٥ مك عن شستربيني، ودار الكتب المصرية [٣٢٢٩٢٣]، والأزهرية [٥٦٢] ٣٥٨٨، وثلاث نسخ أخرىٰ، والجامعة الإسلامية ٦٥٤٣/ ٢، وجامعة الإمام [٤٥٥٠] ٣٦٩٦ف، وتشستربتي ١٠٥/ ٦، (مجلة المورد ٢/ ٢/ ٢٠٣). وطبع مرارًا في عام ١٣٠٤، ١٣٠٩، ١٣٤٥هـ ١٩٢٧م بمطبعة البابي الحلبي، وهو متداول مشهور، وطبع في تونس عام ١٣٠٩هـ، والمطبوع فيه شيء من الاختصار عن المخطوط.

- **شرح المكودي**: يزيد بن عبد الرحمن (ابن صاحب الشرح السابق) كذا عزي له في مكتبة الحرم المكي، وفهارس البطاقات بجامعة الإمام، وأثبته كذلك بعض المفهرسين وبعض من عدّدوا الشروح، والحق أنه ليس ثَمّ شرحٌ ليزيد، بل ليس للمكودي ولدٌ بهذا الاسم، ورجعت إلىٰ المخطوطين المعزوين فوجدتهما شرحَ الأب، عبد الرحمن بن علي، وسبب هذا الوهم خطأ مطبعي في كشف

الظنون، إذ فيه: (شرح يزيد عبد الرحمن علي...)، وصوابه: (شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي...).

- **شرح الملوي**: شرح المجيري.

- **شرح المنطاوي**: شرح المدابغي.

- **شرح المنوفي**: شرح ابن جبريل.

- **شرح المنوفي**: شرح ابن عبد السلام.

٣٤٢- شرح المنوفي: عبد الجواد بن محمد المكي المنوفي (...-١٠٦٨هـ) برلين ٢/ ١٢٦، خلاصة الأثر ٢/ ٣٠٣، هدية العارفين ١/ ٥٠١. ولعله شرح عبد الجواد بن أحمد المصري السابق برقم (٢٤٧).

٣٤٣- شرح المهدوي: محمد بن محمد المالكي الأزهري ١٠٢٠هـ، اسمه: (التحفة الأنسية)، أو: (الفوائد المهدوية)، وهو شرحه الكبير ويقع في تسعة عشر كراسًا. فهارس برلين ٧/ ١٢٦، دار الكتب المصرية [١٧٥٠]، خلاصة الأثر ٤/ ١٦٠، هدية العارفين ٢/ ٢٨٦.

٣٤٤- شرح المهدوي السابق: وهو شرحه الصغير، نصّ على ذلك المحبّي في خلاصة الأثر ٤/ ١٦٠، وكذا في هدية العارفين ٢/ ٢٦٨.

- **شرح ابن المهنا**: شرح الجبريني.

- **شرح ابن ميمون**: شرح الإدريسي علي بن ميمون.

٣٤٥- شرح ميرغني: أبي عبد الله محمد بن عثمان بن أبي بكر الحسني

المكي الصوفي (١٢٠٨-١٢٦٨هـ) اسمه: (الفوائد البهية في حل ألفاظ الآجرومية)، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، هدية العارفين ٢/ ٣٧٣.

٣٤٦- **شرح النادري الشريف**: عبد الله، اسمه: (مفتاح العربية على توضيح ألفاظ الآجرومية) (مركز تازة بالمغرب ٦٢٦).

٣٤٧- **شرح نجم الدين (؟)**: وقد يسمى: (إعراب الآجرومية) الأزهرية [١٣١٨] ١٤٤٠٨، وجامعة الإسكندرية ٢٨/ عزيز سوريال ومصورات مركز الخدمات والأبحاث الثقافية بلبنان عن اليمن، والبلدية بالإسكندرية [ن ٤٢٧٣- ج]، ولعله هو شرح الغيطي الذي سبق ذكره برقم (٢٧٩)، وانظر: إعراب نجم الدين وإعراب الفرضي، وإعراب الغيطي وشروحهم.

٣٤٨- **شرح النزيلي**: عبد الرحيم، اسمه: (مصباح الدياجي شرح آجرومية الصنهاجي) (عن تمهيد الفوتاوي لشرح الشنواني).

- **شرح النطويسي**: شرح السنهوري.

٣٤٩- **شرح النماوي**: حسين بن محمد بن علي المالكي ١٠٦٠هـ، أحد تلاميذ برهان الدين اللقاني، اسم الشرح: (تعليقة على الآجرومية)، دار الكتب المصرية [٤٨٧٤هـ].

٣٥٠- **شرح النفراوي**: أحمد بن غنيم بن سالم ١٠٤٣-١١٢٥هـ، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، معجم المؤلفين ٢/ ٤٠، عجائب الآثار للجبرتي ٩٣.

- **شرح النووي**: شرح الجاوي.

٣٥١- شرح ابن هارون: علي بن موسىٰ بن علي بن هارون ٨٥١هـ- أو ٩٥١هـ (تمهيد شرح زروق لندىٰ الساعي).

٣٥٢- شرح الهاشمي: محمد، اسمه: (التوضيحات الجلية في شرح الآجرومية) طبع بمطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٤٨، والمكتبة الثقافية ببيروت ١٤٠٨هـ، منه نسختان بدار الكتب المصرية [١٧٩٥] [١٧٩٦].

٣٥٣- شرح ابن الهلوي: محمد بن محمد، مركز الملك فيصل ٥٧٨٧ فب.

- **شرح الهواري:** الصباغ، محمد بن محمد.

٣٥٤- شرح الورّاق: نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الله السفطي المالكي ٨٦٤هـ.

٣٥٥- شرح ثانٍ له.

٣٥٦- شرح ثالث له: أشار إلىٰ الثلاثة في كتابه الآتي:

٣٥٧- شرح شواهد شروح الآجرومية: ومقدمة مرشد الطلاب، وهو في المحمودية بالمدينة المنورة، وصورته بالجامعة الإسلامية ٥٢٧٧/ ١٥.

٣٥٨- شرح الوفائي الفضالي السنباطي: سيف الدين أبي الفتوح بن عطاء الله المقرئ المشهور بالبصير، شيخ القراء بمصر ١٠٢٠هـ، اسمه: (الحواشي المحكمة علىٰ ألفاظ المقدمة). الأزهرية: [٦٣٨][٤٣٣١] وأربع نسخ أخرىٰ، ودار الكتب المصرية نسختان [٨٦][٢٣ش] الجزائر ١٠٥ (بروكلمان ٧/ ٤٢١)، هدية العارفين ١/ ٤١٣، معجم المؤلفين ٤/ ٢٨٨.

٣٥٩- شرح آخر له: اسمه: (الخلاصة الوفية بشرح الآجرومية)، مركز الملك فيصل ٤١٥١/ فب.

- **شرح الوفائي:** ذكر هكذا في بعض الفهارس بالفاء، وحقيقته أنه بالواو، وهو شرح الونائي الآتي.

٣٦٠- شرح الونائي: علي بن عبد البرّ ١٢١٢هـ بجامعة الإمام ٦١٦ أصلية والأزهرية [١٠٤٠] ٨٥١٥.

- **شرح ابن يعلىٰ:** شرح الحسني.

- **شرح ابن يوسف:** هو نفسه إعراب القش، وسيأتي.

٣٦١- شرح يونس: جمال الدين، ليدن ١٢١١ (بروكلمان ٧/ ٤١٩).

يضاف إلىٰ ذلك شروح أخرىٰ عرفت بأسماء خاصة بها، لكن لم يُذكر أسماء أصحابها، ومنها:

٣٦٢- بلوغ الأمنية بتوضيح الآجرومية: الأزهرية [٣٤١] ٢٢٨٠.

٣٦٣- التقريرات السنية في حل ألفاظ الآجرومية: جامعة الإمام، ٤٢٩٩.

٣٦٤- الجواهر المضيّة في حل ألفاظ الآجرومية: برلين ٦٦٩٦/ ٢٨، ولعله أحد شروح ابن جبريل أو الشاذلي التي سبقت، راجع رقم: ١٢٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٢٠، ٣٢١..

٣٦٥- حدود متن الآجرومية: مركز الملك فيصل ٠٧٧٦٨-٠١، ولعله

شرح الأبدي الذي سبق الإشارة له برقم: (٤).

٣٦٦- **حقائق الآجرومية**: الأزهرية [٣٩١١] ١٧٦٢١، والمتحف العراقي ١٨٨٣.

٣٦٧- **الفتوحات القدسية في شرح التحفة الآجرومية**: مركز الملك فيصل ١٢٣٩٥، ولعله الشرح الثاني لابن عجيبة، وقد سبقت الإشارة له، برقم: (٢٥٨).

٣٦٨- **الفصول الوفية بحلّ مشكلات الآجرومية**: الظاهرية ٢٩٤٧ عام، ضمن مجموع.

٣٦٩- **الفوائد المرضيّة في شرح الآجرومية**: جامعة الملك سعود ٦٤٨٢، وجامعة الإمام ٤٢٣٣.

٣٧٠- **الكواكب الضوئية في حل ألفاظ الآجرومية**: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، ولعله شرح ابن جبريل، الذي سبقت الإشارة إليه برقم: (١٢٥)، أو شرحُ المالكي أبي الحسن، رقم: ٣٢٠، ٣٢١..

٣٧١- **مفتاح العربية علىٰ توضيح الآجرومية**: مركز الملك فيصل ١٢٥.٥-٣٧.

٣٧٢- **وسيلة المبتدي ودليل المهتدي**: بجامعة الإمام ٦٥٢ أصلية، ١٥٤٦ف عن الظاهرية، كذا ذكر في بعض الفهارس، وهو شرح لمنظومة اسمها: (اللمعة المضيّة).

أضف إلىٰ ذلك شروحًا كثيرة لم تذكر أسماؤها، ولا أسماء أصحابها، أو

نصّ المفهرسون على أنها مجهولة المؤلف، لم أعتن بسردها لكثرتها، ولأنها قد تكون أحد الشروح السابقة.

هـ- أعاريبها:

وأقبل العلماء عليها يُعربون، أحصيت من ذلك ما يلي:

٣٧٣- **إعراب إبراهيم بن عبد الرحمن (؟)**: برلين ٦٦٩٢، وفي بروكلمان ٧/ ٤١٩ أنه شرح، وقد سبقت الإشارة له برقم (١).

٣٧٤- **إعراب الأثيوبي**: محمد أمين بن عبد الله، اسمه: الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية، نشر عام ١٤٠٤هـ، وهو موجود بمكتبة الملك فهد الوطنية.

٣٧٥- **إعراب الأزهري**: خالد بن عبد الله الوقاد، قد يُسمّىٰ: الفوائد السنية في إعراب الآجرومية، الأحمدية بتونس ٤٢١٩، أبو ظبي ٢٤٢، الظاهرية ٦١٧٥ عام ١٧٨١ عام الأوقاف بحلب ٣٧٩ عام عبد الله كنون ١٠٥١٨، رفاعة الطهطاوي ٦٢٠ نحو، جامعة الملك سعود (سبع نسخ)، البلدية بالإسكندرية ن١٨٥٢د، ن٣٣٦٣ج ضمن مجموع، دار الكتب القطرية [٢٠٥/ ٣/ ٣]، ودار الكتب المصرية [٤٦٢٢هـ]، والأزهرية [٥٤٨] وبها ست نسخ، ومركز الملك فيصل ١٣٢٩فك، ٢٠٦٤-٢. وكتبخانة بتركيا ٦١٤٩ عام، وجامعة لندن ٢٠٦٤، كشف الظنون ١٧٩٧.

- **إعراب البحيري المالكي**: برهان الدين أبي إسحاق بن محمد بن سليمان الشاغوري ٩١٦هـ، الأزهرية [٢٥٩٩] حليم ٣٣٦٢٠، [٥١٦] ٣٣٤٢. وقد اطلعت عليه فإذا هو شرح، وقد أشرت إليه باسم: (شرح الشاغوري) برقم:

(٢١٠). وسيأتي الحديث عنه في وصف نسخ التحقيق.

٣٧٦- **إعراب البرلسي**: عبد المعطي المالكي، برلين ٦٦٩١، مكتبة مكة /٩ علوم عربية، دار الكتب الوطنية ٦٣١٧، دار الكتب المصرية [٥٧١٤هـ]، الأزهرية [٣٠٨٧]، مركز الملك فيصل ٩٣١٧/ ٩فب، بروكلمان ٧/ ٤١٩، ٤٢١.

٣٧٧- **إعراب البرهاني**: عبد الباسط، اسمه: الأزهار البهية في إعراب الآجرومية، الصديقية بحلب ٣٨٢٧عام.

- **إعراب البصري**: إعراب القرشي.

٣٧٨- **إعراب البقري**: محمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل، فرغ منه سنة ١١٥٩هـ، اسمه: (التحفة البهية في إعراب الآجرومية) الأزهرية [٥١٩] ٣٣٤٥.

٣٧٩- **إعراب الخربتاوي**: محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد المالكي ١٢٠١، دار الكتب المصرية [٣٨١]، ولعله شرح كما يظهر من اسمه: (المواهب العلية من رب البرية لحلّ ألفاظ الآجرومية) وانظر: شرح الخربتاوي برقم: (١٥٥).

٣٨٠- **إعراب الخليلي**: أحمد الشامي الأزهري (كان حيًّا سنة ١١٨٩هـ) معجم المؤلفين ١/ ٢١٧.

٣٨١- **إعراب الخليلي**: أحمد بن محمد بن تميم بن صالح بن أحمد الخطيب التميمي الداري (كان حيًّا سنة ١٢٣٩هـ) اسمه: الفوائد الزكية،

الأزهريـة [٦٤٢] ٤٣٣٧، ونسـختان أخريـان، دار الكتـب المصـرية [٣٢٧]، والبلديـة بالإسـكندرية [ن ٢٢٤٤ج] بروكلمـان ٧/ ٤٢٠، معجـم المـؤلفين ٢/ ٨٧، وقد سبق أن لهذا الرجل شرحًا للآجرومية، (شرح الخليلي، أحمد بن محمد) برقم: (١٦٨).

٣٨٢- **إعـراب الخليـل**: أحمـد، اسـمه: الفوائـد الزكيـة (عـارف حكمـت ١٥٢/ ٤١٥) ولعله السابق أيضًا.

٣٨٣- **إعراب الدرغامي**: إبراهيم، دار الكتب ٤٠٦/ نحو طلعت (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٣٨٤- **إعراب الرعيني**: الوطنية بحلب ٥١٩٩عام.

٣٨٥- **إعراب سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن**: (كان حيًّا سنة ١٢١٠هـ). الجامعة الأمريكية ببيروت ٥٧٦، وجامعة الإمام ٤٦٧١ أصلية.

٣٨٦- **إعراب السلموني**: مصطفىٰ بن محمد، اسمه: الجواهر الزكية (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٣٨٧- **إعراب السنياوي**: الاوسكريال ثان ١٢٠/ ٣ (بروكلمان ٧/ ٤١٧).

- **إعراب الشاغوري**: إعراب البحيري.

- **إعراب الشافعي**: إعراب القش.

- **إعراب الشافعي**: إعراب الفرضي.

- **إعراب العجمي**: إعراب العجيمي.

٣٨٨- **إعراب العجيمي**: عبد الله بن عثمان بن أحمد بن علي بن محمد بن حسن، أتمّه سنة ١٣٠٧هـ، اسمه: (الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية)، دار الكتب المصرية [١٠٢٩] [١٦٧٨] [١٦٧٩] [١٦٨٠]، وثلاث نسخ في الملحق طبع في المطبعة الأميرية بمكة ١٣١٣هـ، ومطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٣٩م، وسبق أن له شرحًا علىٰ الآجرومية يذكر في بعض الفهارس (فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩١). انظر رقم: (٢٦٠).

٣٨٩- **إعراب العطار**: يحيىٰ بن محمد الحسيني المؤذن (١٢٠٢هـ-...) أتمّه سنة ١٢٢٢هـ. اسمه: (الجواهر السنية في إعراب الآجرومية...) طبع بمطبعة الشيخ عثمان عبد الرزاق ١٣٠٣هـ. منه خمس نسخ بدار الكتب المصرية، (فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٧٧)، معجم المؤلفين ١٣/ ٢٢٣.. وقد سبق له شرح للآجرومية، برقم: (٢٦٤).

٣٩٠- **إعراب الغزّي**: محمد بن محمد بن أبي المكارم (٩٧٧-١٠٦١هـ) أو ١٠٦٠هـ. مكتبة الشيخ صالح الطويرب (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ٣/ ٤٤١)، الظاهرية [٨٠٥٢] [١٧٨٩عام] [٧١٨١عام] مكتبة لبنان (خاصة) دون ترقيم، جامعة الملك سعود (٢٧٨٥/ ١)، ٦٥٢٨، وقد اطلعت علىٰ إحدىٰ نسختي جامعة الملك سعود فوجدتها شرحًا. وقد سبق أنه له شرحًا علىٰ الآجرومية برقم: (٢٧٦).

٣٩١- **إعراب الغيطي**: محمد بن أحمد السكندري، نجم الدين ٩٨٤هـ.

خزانة قاسم الرجب ببغداد ٤٤٨، ولعله هو شرحه للمتن، فهو يسمّىٰ إعرابًا، كما سبق الإشارة إليه برقم (٢٧٩)، وانظر: شرح نجم الدين رقم: (٣٤٧).

٣٩٢- **إعراب الفرضي**: نجم الدين محمد بن يحيىٰ بن تقي الدين بن عبادة الشافعي ١٠٩٠هـ، دار الكتب القطرية [١٠٥٩]، واسمه: (الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية) الصبيحية بسلا ٢٥٦/ ٤ غوتا ٢٩٥، ٢٩٦، الظاهرية ٨٢٠٤، برلين ٦٦٨٨، والأزهرية [٢٦٠١] حليم، دار الكتب المصرية ٣٥٤، ١١٢٤، معجم المؤلفين، ١٢/ ١٠٠، ولعله شرحُه له، الذي أشرت إليه برقم: (٢٨٤).

٣٩٣- **إعراب القرشي**: شهاب الدين أحمد الصغير البصري (القرن الثاني عشر) بانكيبور ٢٠/ ٢١١٤، خدا بخش ١٥١٧، بروكلمان ٧/ ٤٢٠. وقد سبق له شرح برقم: (٢٩٣).

٣٩٤- **إعراب القش**: محمد بن يوسف بن إبراهيم الغرقي المغربي الشافعي ت ١٢٣٢هـ، جامعة الإمام ٥١٧٧ أصلية. وانظر ما سبق باسم: (شرح محمد بن يوسف).

٣٩٥- **إعراب الكفراوي**: حسن بن علي ١٢٠٢هـ، مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ١٥٤٦ (فهارسها لعبد الله الجبوري ٢٦١)، جامعة الملك سعود ٤٦٠٨، الجامعة الإسلامية ٥٨٠٢/ ٢، معجم المطبوعات ١٥٦٣، حلية البشر صـ٣٥٠. وقد اطلعت علىٰ إحدىٰ نسخه فوجدتها شرحَه الذي سبق الإشارة إليه برقم:

(٣٠٤).

٣٩٦- **إعراب الكفيري**: محمد بن عمر ١٠٤٣-١١٣٠هـ اسمه: (الأنوار المضية في إعراب ألفاظ الآجرومية) سلك الدرر ٤/ ٤٢، هدية العارفين ١/ ٣١٤، معجم المؤلفين ١١/ ٨٥-٨٦. وسبق له شرح للمتن برقم: (٣٠٨)، وسيأتي له نظم، برقم: (٤٥٢).

- **إعراب المقري**: إعراب البقري.

٣٩٧- **إعراب ابن ناجي**: علي بن عمر ١٠٢٤، اسمه: الهدية اليدوية لمن يرغب في بسط إعراب الآجرومية، دار الكتب المصرية ٤٩٠/ نحو طلعت (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

- **إعراب نجم الدين** = إعراب الغيطي، وإعراب الفرضي. وراجع شرح الغيطي الذي سبق برقم (٢٧٩)، وشرح نجم الدين، برقم: (٣٤٧)

٣٩٨- **إعراب ابن هشام**: دار الكتب المصرية ١٣٣٥، (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

وثَمَّ أعاريب لها لم يُذكر أصحابها، أو عزيت لمجهولين، لم أسردها لاحتمال رجوعها إلىٰ ما سبق.

و- منظوماتها:

- **نظم إبراهيم والي**: نظم الذكري.

٣٩٩- **نظم الآلوسي**: علاء الدين علي بن نعمان بن محمد البغدادي الحنفي، ت ١٣٤٠هـ، مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ١٦٣١ (كشاف طلس ١٩٠)، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، وقد طبع مرارًا.

٤٠٠- **نظم ابن أبّ**: محمد الشنقيطي. وعليه الشرح الآتي:

٤٠١-١- **شرح النظم السابق**: لمحمد الطاهر بن أحمد إداه الأنصاري ٣٤١، مركز أحمد بابا بمالي ٤٨٨.

٤٠٢- **نظم أبي المواهب الحنبلي**: المعروف بـ(البعلي) ت ١١٢٦هـ (مشيخة أبي المواهب صـ١٩).

٤٠٣- **نظم الأسدي**: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي، اسمه: (الدرة البهية نظم الآجرومية). وعليه الشرح الآتي:

٤٠٤-١- **شرح النظم السابق**: لابن أخت صاحبه: محمد بن محمد بن محمد، فرغ منه ١١٨٧، واسم الشرح: (النفحات الأزهرية). الظاهرية ٨٩٢٨ عام، وصورته بجامعة الإمام ١٥٣٢ف.

- **نظم البعلي**: نظم أبي المواهب الحنبلي.

٤٠٥- **نظم الترشيحي**: صالح بن محمد، اسمه: اللآلي السنية في نظم الآجرومية، كتبت سنة ١٢٥٦هـ بخط المؤلف، جامعة الإمام ٤٣٠٩ أصلية.

٤٠٦- **نظم التعزي اليمني**: اسمه: (مفتاح العلوم، نظم مختصر ابـن آجروم) جامعـة الإمـام ٤٦٣٦ أصـلية، مكتبـة آل محفـوظ بـالعراق (مجلـة معهـد المخطوطات ٦/ ٩).

٤٠٧- **نظـم الحـلاق**: قاسـم بـن صـالح بـن إسـماعيل ١٢١٢هـ-١٢٨٤هـ الظاهرية ١١٢٤٧ عام، وصورتها بجامعة الإمام ١٥٣٠.

٤٠٨- **نظـم الحوضـي**: محمـد بـن عبـد الـرحمن التلمسـاني: ٩١٠ هـ، ثبت الوادي آشي ص٤٣٤.

٤٠٩- **نظم الخريصي**: وعليه الشرح الآتي:

٤١٠-١- **شـرح الـنظم السـابق**: للحشائشـي، عثمـان بـن محمـد أتمّـه سنة ١٢٧٠هـ دار الكتب الوطنية بتونس ١٥٦٩٠، وصورتها بجامعة الملك سعود ف ٩٦٨.. وقد سبق له حاشية على شرح الطيب بو خريص، برقم: (٢٤٢-١).

٤١١- **نظم الخليلي**: بدر الدين أحمد، جامعة الإمام ٣٥٠٦ أصلية.

٤١٢- **نظم الذكري الحنفي**: إبراهيم بن والي بن نصر ٩٦٠هـ، اسمه: (الدرة البرهانية في نظم الآجرومية) جامعة الإمام ٧٥٧، مركز الملك فيصل ٢٦٤٤-٣م، فهارس برلين ٧١٢٦، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٧، هداية العارفين ١/ ٢٧.

٤١٣- **نظـم الرسـموكي**: فـرغ منه سنة ١٢٦٤هـ، اسـمه: (مفتـاح المسـائل النحوية على نظـم الآجرومية) الـورد ٦٦٩٦ (عنـد بروكلمـان ٧/ ٤٢٣) البلدية بالإسكندرية ٨٠/ ٣.

٤١٤-١- **شرح النظم السابق**: للطحلاوي المالكي (بروكلمان ٧/ ٤٢٣).

٤١٥- **نظم الرياحي**: إبراهيم بن عبد القادر الرياحي التونسي المالكي، اسمه: (التحفة الإلهية للحضرة الرياحية) دار الكتب المصرية ١٩٤٥، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، وسبق أن له شرحًا للآجرومية برقم: (١٨٧).

٤١٦- **نظم الساسي**: محمد بن إبراهيم، دار الكتب الوطنية بتونس ٢٧٤٤، برلين ٦٦٩٣، المكتب الهندي ٩٦٥، وطبع في لكنو ١٢٦١هـ، وكونبور ١٢٩٠هـ.

٤١٧-١- **شرح النظم السابق**: للباجوري، إبراهيم (بروكلمان ٧/ ٤٢٢-٤٢٣).

٤١٨- **نظم السنّي**: علي السني بن محمد القاضي بن عبد الكافي المصراطي المغربي الطرابلسي، دار الكتب المصرية، [٩٠٦] [٩٧] [١٤٢٨] وطبع في المطبعة الشرفية بمصر ١٣٠٧هـ، وذكره بروكلمان ٧/ ٤٢٣.

٤١٩- **نظم السنهوري الضرير**: نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الله، ذكره الغزي في الكواكب السائرة ٣/ ١٧٦، وسبق له شرحان برقم: (٢٠٤)، ورقم: (٢٠٥).

٤٢٠-١- **شرح النظم السابق لصاحبه**: ذكره الغزي في الكواكب السائرة ٣/ ١٧٦.

٤٢١- **نظم السنهوري**: علي بن حسن المقري الشافعي، فرغ من نظمه سنة

٩٠١هـ، اسمه: العلوية في نظم الآجرومية، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٨، وشرحه بشرحه الآتي:

٤٢٢-١- **شرح النظم السابق**: لصاحبه: اسمه: التحفة البهية شرح العلوية في نظم الآجرومية، الاوسكريال ٢/ ١٦٢، خزانة القرويين ١/ ١٤٥٦، دار الكتب الوطنية بتونس ٢٠٣٣، صورتها بجامعة الملك سعود ف ٩٤٠، بروكلمان ٧/ ٤٢٢.

٤٢٣- **نظم الشبراوي**: عبد الله بن محمد بن عامر بن شرف الدين المصري الشافعي ١١٧١هـ، غوتا ٣٤٠، جامعة الملك سعود ٧٠٩٥/ ٣/ م، الأزهرية [٢٣٧٥]، السقا ٢٨٧٠٣، وطبع في بيروت ١٨٤١م، (بروكلمان ٧/ ٤٢٣).

٤٢٤-١- **شرح النظم السابق للطحلاوي**: عمر بن علي بن يحيىٰ المالكي (...-١١٨١هـ)، دار الكتب المصرية ٢/ ١٣٠. وعلىٰ ذلك النظم أيضًا شروح لمجهولين (بروكلمان ٧/ ٤٢٣).

٤٢٥- **نظم الشدراوي**: عبد الله، مخطوطات موريتانيا [دون ترقيم] الفهارس ص١٠.

- **نظم الشنقيطي**: نظم ابن أبّ.

٤٢٦- **نظم الشنقيطي**: عُبيد ربّه، وعليه الشرح الآتي:

٤٢٧-١- **شرح النظم السابق لزايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي**: اسمه: (مصباح الساري). طبع عام ١٤١٤هـ، وهو موجود بمكتبة الملك فهد

الوطنية بالرياض.

٤٢٨- **نظم الشنقيطي**: محمد بن محمد بن محمد بن سليم بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولاتي ١٣٣٠هـ. مركز أحمد بابا بمالي ٣٩٧١، ٥٤٢. وله شرح على متن الآجرومية، سابق ذكره برقم: (٢٢٤).

٤٢٩-١- **شرح النظم السابق**: لمحمد الصغير بن أعمر بن محمد المختار الكنتي المعروف بـ(باي) مركز أحمد بابا بمالي ٣٩٧٣.

٤٣٠- **نظم الصدّيقي**: محمد بن علي بن محمد بن علّان (٩٩٦-١٠٥٧هـ) (خلاصة الأثر ٤/ ١٨٧).

٤٣١- **نظم الطبري**: محمد بن عبد الله، دار الكتب المصرية ٤٨٥/ نحو (عن تمهيد ميمونة الفوتاوي لشرح الشنواني).

٤٣٢- **نظم الطهطاوي**: رفاعة بن بدوي بن علي بن محمد بن علي بن رافع الحسيني الهاشمي الشافعي ١٢٩٠هـ. فرغ من نظمها سنة ١٢٨٠هـ، اسمه: جمال الآجرومية. وبعض المفهرسين يعده شرحًا، الأزهرية [٢٦١٨]، دار الكتب المصرية [٤٠٤] [١٩٤٦]، وطبع في بولاق سنة ١٢٨٠هـ.

٤٣٣- **نظم العاري**: عبد الرحمن (من رجال القرن الحادي عشر) بالظاهرية ٥٦٣٩، وصورته بجامعة الإمام ١٥٢٩ف، وبها نسخة أصلية ٥٣٠٣.

٤٣٤- **نظم ابن عزيز الشافعي**: علي، فرغ منه سنة ١٢١٩هـ، اسمه: ملحة ديوان الصبابة المتضمّن ما في متن الآجرومية وزيادة، الأزهرية [١٠٨٨] ٩٨٣١.

٤٣٥- **نظم العمري**: سليمان، (القرن الثاني عشر) المكتبة المركزية في الموصل ١٣٩ ضمن مجموع.

٤٣٦- **نظم العمريطي**: شرف الدين يحيىٰ بن موسىٰ ٩٨٩هـ أو ٨٠٩هـ اسمه: الدرة البهية في نظم الآجرومية، وهو أشهر المنظومات، جامعة الإمام ٦٧١٤، الظاهرية ١١٢٥٢ عام (نسختان) مكتبة مكة ١١٠٤، ١٢/ مجاميع مخطوطات عمان (نسخ كثيرة جدًّا) الجامعة الإسلامية ٦٨٣٢/ ١٢ عن مظهر الفاروقي بالمدينة وجامعة الكويت ١٩٤٥ عن الظاهرية، مكتبة الأوقاف العامة ببغداد [١١/ ٦٠٢٢ مجاميع] طبع في عام ١٣٠٩، وعام ١٣١٩هـ بالقاهرة، وطبع بمطبعة البابي الحلبي عام ١٣٤٤هـ، وغيرها من الطبعات، وعليه شروح كثيرة، منها:

٤٣٧-١- **شرح للأحسائي**: إبراهيم بن حسن ١٠٤٨هـ، برلين ٦٦٩٣، باتافيا ٦٩٦، بروكلمان ٧/ ٤٢٣، خلاصة الأثر ١/ ١٩.

٤٣٨-٢- **وثانٍ للبابي عبد المعطي**: (١٢٢١-١٩٦١) معجم المؤلفين ٦/ ١٧٧.

٤٣٩-٣- **شرح ثالث للباجوري**: إبراهيم بن محمد بن أحمد ١٢٧٧هـ اسمه: (فتح رب البرية) خزانة قاسم الرجب ببغداد ٤٠٦٩، مكة المكرمة ٣٩٥ البلدية بالإسكندرية ت ١٠٣س، ونسخه كثيرة جدًّا، طبع في القاهرة في بولاق، والمطبعة العلمية ١٢٨٧هـ، ١٢٩١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣١٦هـ، ١٣٤٤هـ.

٤٤٠-٤- **شرح رابع للجوهري الشافعي**: أبي هادي محمد بن أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي ١٢١٤هـ. الأزهرية [٣٢٠٥] [٣٢٠٦].

٤٤١-٥- **شرح خامس للحنفي**: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم اسمه: الفواتح الوفية.

٤٤٢-٦- **شرح سادس للسالمي**: أبي محمد اسمه: (المواهب السنية على الدرة البهية) طبع عام ١٤٠٦هـ، وهو بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

٤٤٣-٧- **شرح سابع للسليمي**: علي بن محمد بن علي ١١١٣-١٢٠٠هـ اسمه: (الزبدة المطرية) سلك الدرر ٣/ ٢١٩.

٤٤٤-٨- **شرح ثامن للفشني**: أحمد حجازي، كان حيًّا سنة ٩٧٨هـ مخطوطات عمان ١٩٦٣، الأزهرية [٣٢٩٥] عروسي، عارف حكمت ٢٠٧، والجامعة الإسلامية ٥١٠٤/ ١.

٤٤٥- **نظم الغزّي**: نجم الدين محمد ٩٧٧-١٠٦١، اسمه: الحلة البهية في نظم الآجرومية، فهارس برلين ٧/ ١٢٦، الكواكب السائرة ١/ ٢٣٣، خلاصة الأثر ٤/ ١٩٢، معجم المؤلفين ١١/ ٢٨٩، وقد تسمّىٰ: (الدرة المضية في نظم الآجرومية) كما في جامعة الإمام ٣٥٠٦ أصلية، وله شرح أو إعراب سلف الحديث عنهما برقم: (٢٧٠)، ورقم: (٣٩٠).

٤٤٦- **نظم الغزي**: بدر الدين والد نجم الدين السابق ٩٠٤-٩٨٤هـ الكواكب السائرة ٣/ ٦، خلاصة الأثر ٤/ ١٩٢.

٤٤٧-١- **شرح للنظم السابق**: لصاحبه، الكواكب السائرة ٣/ ٦.

٤٤٨- **نظم الفخار**: ميمون ٨١٦هـ، اسمه: مفتاح العلوم، مكتبة عبد الله كنون ١٠٣٨٣، وابن آجروم ٢٣، وعليه الشرح الآتي:

٤٤٩-١- **شرح النظم السابق لمحمد التهامي بن المدني كنون**: فرغ منه سنة ١٣٢٠هـ، اسمه: مفتاح الأسرار أو (مفتاح العلوم الكبار على التحفة الميمونة) للإمام الفخار وهو الشرح الكبير، مكتبة عبد الله كنون ١٠٣٨٢، ١٠٣٩٦، وابن آجروم ٢٣.

٤٥٠-٢- **شرح آخر للنظم السابق**: للشارح نفسه، وهو الشرح الصغير (ابن آجروم ٢٣).

٤٥١- **نظم الفرجي**: عبد اللطيف بن مصطفى، كان حيًّا سنة ١٢٣٥هـ. جامعة الملك سعود ٦٤٣٩/ ٤.

- **نظم القاري**= نظم العاري، وقد صُحِّف في فهارس المكتبة الظاهرية إلى (القاري) والصواب بالعين، كما جاء في البيت الثاني من هذا النظم.

- **نظم الكردي**: نظم الذكري.

٤٥٢- **نظم الكفيري**: محمد بن عمر ١٠٤٣-١١٣٠هـ، اسمه: (غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم) مركز الملك فيصل ٢٧٣٢، سلك الدرر ٤/ ٤٢، هدية العارفين ١/ ٣١٤. وقد سبق له شرح برقم: (٣٠٨)، وإعراب برقم: (٣٩٦)

- **نظم المسراي**: نظم السني.

- **نظم المصراطي**: نظم السني.

- **نظم المقدسي**: نظم النابلسي.

٤٥٣- **نظم المقري**: علي بن حسن الشافعي، اسمه: التحفة البهية (ذكره عبد الله كنون في ابن آجروم ٢٢).

- **نظم المقري**: نظم السنهوري، علي بن حسن.

٤٥٤- **نظم الموصلي**: عثمان الخطيب ١١٤٠هـ. المكتبة المركزية في الموصل ١٣٩، ١٢٧ ضمن مجموع.

- **نظم الموصلي**: نظم ابن يونس.

٤٥٥- **نظم النابلسي**: برهان الدين إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ٨٠٣هـ، الظاهرية ٨١٧٧ عام.

٤٥٦- **نظم النبراوي**: عبد السلام بن مجاهد، اسمه: الكواكب الجلية، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، طبع في بولاق ١٢٩٨هـ، وعليه الشرح الآتي:

٤٥٧-١- **شرح النظم السابق للشيخ محمد نووي**: الجاوي أو الحاوي البنتني، اسمه: فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية، دار الكتب المصرية [٧٤٥] [٧٤٦]، وجامعة الملك سعود ١١٨٥، والبلدية بالإسكندرية [ن ١٦١ ب] طبع في بولاق ١٢٩٨هـ (بروكلمان) وللشارح شرح للآجرومية سبق ذكره برقم: (١٢١).

٤٥٨- **نظم ابن نبهان الحضرمي**: سعيد، اسمه: (الدرة اليتيمة) طبع المكتبة

الأدبية بحلب ١٩٠٤م.

- **نظم ابن الوالي**: نظم الذكري.

٤٥٩- **نظم ابن يونس**: محمد بن بديع بن يونس الموصلي، الظاهرية ١١٠٤٩ عام، وسبق له حاشية علىٰ شرح الشيخ خالد.

٤٦٠- **نظم اسمه**: اللمعة المضيّة، وعليه الشرح الآتي:

٤٦١-١- **شرح يوسف بن عبد الرحمن للمعة المضية**: واسمه: وسيلة المبتدي، وهو بجامعة الإمام ٦٥٢ أصلية، والظاهرية ٦٠٠٧عام، وهناك منظومات أخرىٰ لمجهولين لم أحصها.

ز- مصنفات لها علاقة بها:

٤٦٢- **متممة الآجرومية**: وهي مقدمة في علم العربية تكمل ما لم يُذكر في الآجرومية، وضعها الحطاب الرعيني محمد بن محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢-٩٥٤هـ) وهي في الأوقاف بحلب ٢٩٤١ عام، والأزهرية (٣١٧٩) زكي ٤١٠٩١، وقد طبعت مرارًا، وعليها شروح، أذكر منها:

٤٦٣-١- **شرح الأهدل لمتممة الآجرومية**: وهو محمد بن أحمد بن عبد القادر (القرن الثالث عشر) اسمه: الكواكب الدرية في شرح متممة الآجرومية، نسخه كثيرة، طبع سنة ١٣٠٢ في القاهرة. وطبع في بولاق سنة ١٣١٢هـ وطبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

٤٦٤-١-١- **وعلى هذا الشرح شرحٌ لشواهده لعبد الله بن يحيى الشعبي**: اسمه: (منحة المواهب العلية) طبع مع الكواكب الدرية في بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٩٠م.

٤٦٥- **شرح التيمي لمتممة الآجرومية**: أبي الحسن البكري. غوتا ٣١٠.

٤٦٦- **شرح الفاكهي لمتممة الآجرومية**: عبد الله بن أحمد ٩٧٢هـ، اسمه: الفواكه الجنية على متممة الآجرومية، الظاهرية ٨٩٧٢ عام، وصورتها بجامعة الإمام ٥٣٠٩، ونسخه كثيرة، وطبع عام ١٣٠٩هـ، في بولاق وعام ١٣١٨هـ بالقاهرة. وعام ١٣١٢هـ في الميمنية بالقاهرة وطبع مرارًا، وهو متداول مشهور.

٤٦٧- **الدرة الدرّية لشرح تركيب شواهد المقدمة الآجرومية**: لعلي بن

المقري بن عباس الشريف، ولم يبيّن علىٰ أيّ شرح هو، ولعله علىٰ مجموعة منها، وهو في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ١/ ١٥١٦ مجاميع (فهارس الجبوري ٣/ ٢٩٢).

٤٦٨- **الفوائد الإيجازية المأخوذة من الآجرومية:** جمعها أحمد بن يحيىٰ بن الحسن بن علي القاسم بن علي أمير المؤمنين المتوكل، جامعة الإمارات ٨٥-٩١.

٤٦٩- **الآجرومية العصرية، لعبد المتعال الصعيدي:** ت ١٣٧٧هـ، وطبع بالمطبعة الرحمانية بمصر ١٣٣٩هـ، الأزهرية ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٣٧١٧٠.

٤٧٠- **الآجرومية المبسطة:** لعبد الفتاح عبد الصادق، طبع في القاهرة ١٩٧٩م.

٤٧١- **الآجرومية الجديدة:** وضع وترتيب محسن الحسيني العاملي الشامي، طبع في مطبعة الترقي عام ١٩٢٠م.

٤٧٢- **إيضاح متن الآجرومية بالجداول:** لعبد العزيز بن سالم السامرائي، طبع في دمشق، مطبعة الإحسان ١٩٦٤م.

٤٧٣- **أمثلة الجرومية المسيحية:** لأحد المطران.

٤٧٤- **الجرومية للملة النصرانية:** للأب عزينوريوس نعمة قدس المطران، طُبع بدمشق ١٧١٨م. دار الكتب المصرية [١٨٥١].

٤٧٥- **النبذة النحوية في أسئلة الآجرومية:** صياغة علىٰ طريقة السؤال

والجواب لإسماعيل الأنصاري، طبع في الرياض ١٣٧٦هـ.

وعلىٰ ما فيها من اختصار بلغ الغاية، فقد اختصرها بعض العلماء وشرحوا التلخيص، أو ذكروا معه بعض الزيادات والفوائد، ومن ذلك:

٤٧٦ - **تلخيص البصروي**: شمس الدين، اسمه: قواعد النحو. دار الكتب المصرية [١٨٢٨].

٤٧٧ - **تلخيص الخليلي**: أحمد الشافعي، اسمه: (الكواكب المضية للزبدة المرضية). الأزهرية [٣١٧٦] زكي ٤١٠٨٨.

٤٧٨ - **تلخيص الحسن المالكي**: اسمه: (تلخيص شرح الشواهد والآجرومية ومرشد الطلاب) الحرم النبوي ٧٦/ ٨٠، وصورته بالجامعة الإسلامية ٢٧٧، ٥/ ١٧.

٢- اللقاني/ حياته وآثاره[١]:

أ- اسمه ونسبه:

إبراهيم بن إبراهيم[٢] بن حسن[٣] بن علي بن علي بن علي بن عبد القدوس ابن الوليّ الشهير محمد بن هارون اللقاني المالكي، نسبةً إلىٰ (لَقَانَة) قريةٍ بالبحيرة من أعمال مصر[٤].

والناس يخطئون في اسمه مرتين: شُهراهما: تشديد قاف (اللقاني)، وقد تجد هذا في بعض المصادر، والذي وجدته الصحيحَ فتحهُا مخففةً دون تشديد، مستدلًّا علىٰ ذلك بأمور:

أ- نصّ عليه تلميذه أحمد العجمي في مشيخته[٥].

(١) ترجمته وأخباره في: التقاط الدرر ١/ ٩٢، مشيخة العجمي ٧ب ٩أ، ١٠/أب ١٣/أ ١٥ب ١٧أ، الرحلة العياشية ١/ ١٤٤، ٢/ ٤٠١، ٢/ ٣٠١، ١/ ٢٦، خلاصة الأثر ١/ ٨٠٦، ٤/ ٣٦٦-٣٦٧، الحبر الحريرية شرح الملحة الحريرية ٨١ب ٨٥أ، وصفوة من انتشر ٥٩-٦٠، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني ١/ ٢٨٩، فهرس الفهارس ١/ ١٣٠-١٣١، معجم المصنفين ٣/ ٣٣-٣٨، اليواقيت الثمينة ١/ ٨٥-٨٦، سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٥٣، ديوان الإسلام ٤/ ٩٦-٩٧، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١، التاج المكلل ٣٩٣، تكملة شذرات الذهب ٦٩-٧٠.

(٢) يسقط هذا الاسم من بعض المصادر، والصحيح إثباته؛ فهو ثابت عند أقرب مَن ترجموا له، وهم تلامذته.

(٣) وهذا كذلك يسقط من بعض المصادر (كما في سلك الدرر ٢/ ٨١-٨٢) ترجمة ولد الشارح.

(٤) ذيل لبّ اللباب للعجمي ١٣٨/م (مخطوط) فتح ربّ الأرباب بما أهمل في لبّ اللباب للمدني ٢/ ٣٨٢، نشر المثاني ١/ ٢٨٩.

(٥) ١٥/ ب.

ب- قال الزبيدي: إن (لقانة) كـ(سَحَابة)، وهو يريد القرية المصرية التي ينسب إليها الشارح، وذكر الزبيدي أنه وردها[١].

ج- وجدت أبياتًا من الشعر في مدحه، وردت فيها كلمة (اللقاني)[٢]، ولا يستقيم الوزن إلا بتخفيف القاف.

د- ورد اسمه في بعض المصادر هكذا: (اللاقاني) بألف بعد اللام، وهذا يؤكد أن القاف مفتوحة دون تشديد؛ لأن اجتماع ساكنين نادر في العربية وغير مألوف في أسماء الأعلام، وإن كنت لم أقف في كتب البلدان علىٰ اسم (لاقانة).

والخطأ الآخر في اسمه ضمُّ لام (اللقاني)، نصّ علىٰ ذلك وعلىٰ تصويبه الإمامُ الكتاني، نقلًا عن أحد مشايخه[٣].

ويكنىٰ (أبا إسحاق)، وهذا المشهور، وقد يكنىٰ (أبا سالم)[٤]، ويلقَّب (برهانَ الدين)، وقد يقال له: (أبو الأمداد)[٥].

قال المحبّي[٦]: إن له ولقبيلته نسبةً إلىٰ الشرف، لكنه لا يُظهره تواضعًا منه.

واشتهر له ولدان أحدهما: عبد السلام، (٩٧١-١٠٧٨هـ) وارثُ والدِه في

(١) تاج العروس ٩/ ٣٣٥.

(٢) ستقرؤها عند وفاته وعند الحديث عن منزلته بين العلماء.

(٣) فهرس الفهارس ١/ ١٣١، وكذا في الرحلة العياشية ٢/ ٤٠١، وخلاصة الأثر ١/ ٠٠٩ ففيهما النص علىٰ فتح اللام.

(٤) كما في نشر المثاني ١/ ٢٨٩، وصفوة من انتشر ٥٩.

(٥) وليست هذه كنيةً في العرف النحوي، ولكنها لقبٌ من تشريفات الصوفية.

(٦) في خلاصة الأثر ١/ ٦.

العلم، وعَقيبُه علىٰ الكرسيّ، وربما كان أشهرَ منه.

وهو شيخ المالكية في عصره، له ثلاثة شروح لجوهرة والده كما سوف ترىٰ، وله مؤلفات كثيرة[١].

والآخر: خليل، أبو مفلح، تلمذ على أبيه وعلىٰ أخيه عبد السلام، قيل عنه: المحدث المحقق المدقق الفقيه النحرير الأوحد المتفنّن. وقيل: إنه شيخ المحدِّثين في عصره، وله مسلسلات عالية في الحديث وإجازات، منها: إتحاف ذوي الإرشاد بتحرير ذوي الإسناد في أسماء شيوخه، توفي سنة ١١٠٤هـ[٢].

قلت: ولعلّ له ثالثًا، وهو من العلماء أيضًا، فقد ذكر المحبّي في ترجمة أحد العلماء أنه تلمذ علىٰ القاضي محمد بن إبراهيم اللقاني[٣].

---

(١) خلاصة الأثر ٢/ ٤١٦، صفوة من انتشر ١٦١-١٦٢، هدية العارفين ١/ ٥٧١، الأعلام ٣/ ٣٥٥.

(٢) سلك الدرر ٢/ ٨١-٨٢، ١/ ٢٢، فهرس الفهارس ١/ ١٧٢، هدية العارفين ١/ ٣٥٤، وله إجازة في علم الفقه والحديث إلىٰ الشيخ عثمان النحاس عام ١٠٩٨هـ في ثلاث ورقات (مخطوطات الجامعة الأردنية ٤٦٧)، وله رسالة في تبيين عدة من تسمّىٰ باسم (محمد) في الجاهلية في دار الكتب الوطنية بتونس ٣٩٩٠ (الفهارس ٤/ ١٩٩). وله تلاميذ كثر (سلك الدرر ١/ ٢٢، ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٠٧، ٣/ ١٤٧، ٤/ ٣٩).

(٣) خلاصة الأثر ٣/ ١٠٩.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ب- سيرته:

لم تُسعف المصادرُ بالكثير عن حياته وسيرته غير ما قال المحبّي[١] من أنه كان قويَّ النفْس، عظيم الهيبة، تخضع له الدولةُ ويَقبلون شفاعته، وهو منقطع عن التردّد إلىٰ واحد من الناس، يَصرف وقتَه في الدرس والإفادة، وكان جامعًا بين الشريعة والحقيقة، له كرامات خارقة ومزايا باهرة.

أوصاه شيخه الشرنوبي ألا يعتذر لأحد من ذنب أو عيبٍ بَلَغَه عنه، بل يعترف له به ويُظهر له التصديق، حتىٰ يكون في ذلك بعدٌ عن تزكية النفس، فما خالفه بعد ذلك أبدًا.

ونُقل عنه أنه كان يُنكر علىٰ أهل الموالد عقدَهم مجلس الميلاد[٢].

وقيل: إنه كان إمامًا زاهدًا ورعًا، جمع بين الولاية والعلم، وشاع في البلاد هيبته[٣].

ووصف بأنه شيخ البرقوقية، وخاتمة المحدثين[٤].

قدم من بلده المعصرة إلىٰ الأزهر سنة (٩٨٨هـ)[٥].

---

(١) في خلاصة الأثر ١/٦.

(٢) التاج المكلل ٣٩٣.

(٣) صفوة من انتشر ٥٩.

(٤) المربي الكاملي ١٨٦.

(٥) المربي الكاملي ١٨٦.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ج- مشايخه:

عدّدهم في إجازته لذرية سيدي علي البهلول بأسانيد جوامع حديث الرسول، وفي رسالته: نشر المآثر فيمن أدركتهم من علماء القرن العاشر[١].

وتتبعت ترجمته والكتبَ التي ترجمت لعلماء عصره، فوجدت له مشايخ كثيرين:

١ - أجلُّهم -كما يقول اللقاني في إجازته السالفة الذكر، وكما نقل عنه تلميذه أحمد العجمي[٢]- علّامةُ الإسلام شمس الملة والدين محمد البكري الصديقي (١٠٠٧هـ). (معجم المؤلفين ٤/ ٢٠٨).

٢- شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي (٩١٩-١٠٠٤هـ) مفتي الشافعية بمصر، وقالوا: إنه مجدد القرن العاشر في مصر، له شرح العقود في النحو (خلاصة الأثر ٣/ ٣٤٢-٣٤٨)، وله شرح علىٰ الآجرومية سبق ذكره مع الشروح رقم (١٨٥).

٣- العلامة أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٤هـ) له حاشية علىٰ ألفية ابن مالك من المطولات وحاشية علىٰ المغني. (الكواكب السائرة ٣/ ١٢٤، شذرات الذهب ٨/ ٤٣٤، معجم المؤلفين ٢/ ٤٨، الأعلام ١/ ١٩٨).

٤- محمد بن عمر الخفاجي شيخ الإسلام (١٠١١هـ) من أشهر علماء

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه الرسالة وتلك الإجازة ضمن الحديث عن آثاره.

(٢) في مشيخته ١٦/ أ.

عصره، تزاحم عليه الطلاب، برع في كثير من العلوم (خلاصة الأثر ٤/ ٧٦، الريحانة ١/ ٣٠٠-٣٠٢).

٥- أبو بكر الشنواني، ابن إسماعيل بن فخر الدين الوفائي. (٩٥٩-١٠١٩هـ) وهو شيخه في النحو، وله شروح للآجرومية وحواشٍ علىٰ شرح الشيخ خالد وقد سبقت رقم: (٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧)، ورقم: (٤٠-٤٢، ٤١-٢٥) (خلاصة الأثر ١/ ٨١، ريحانة الألباء ١/٣٠٠٨).

٦- أبو النصر الطبلاوي، منصور (...-١٠١٤هـ) وهو سبط ناصر الدين الطبلاوي، بارعٌ في الفقه والتفسير والنحو، له شرح علىٰ الأزهرية وشرح علىٰ شرح التصريف العزي، وله مؤلف في ليلة النصف من شعبان، (خلاصة الأثر ٤/ ٤٢٨، معجم المؤلفين ١٣/ ١٥).

٧- محمد بن محمد بن عبد الرحمن البهنسي الشافعي العقيلي (١٠٠١هـ) أقرب مشايخه إليه بعد السنهوري (هدية العارفين ٢/ ٢٥٩، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠، الأعلام ٧/ ٢٩).

٨- عبد الرحمن الخطيب الشربيني (١٠١٤هـ)، زين الدين بن شمس الدين، الفقيه الشافعي المصري العمدة. (خلاصة الأثر ٢/ ٣٧٨، لطف السمر ٢/ ٥٠٣-٥٠٤).

٩- نور الدين علي بن يحيىٰ الزَّيَّادي الشافعي (١٠٢٤هـ) خاتمة العلماء المتبحرين بمصر، ورئيس العلماء بها. (لطف السمر ٢/ ٥٦٧٨-٥٧٨، خلاصة

الأثر ٣/ ١٩٥-١٩٧)، وفيه النص علىٰ التلمذة.

١٠- العلامة برهان الدين إبراهيم العلقمي المصري الشافعي (٩٢٣-٩٩٤هـ) أخو شمس الدين تلميذ السيوطي، وعليه قرأ. (الكواكب السائرة ٣/ ٨٧-٨٨، شذرات الذهب ٨/ ٤٣٣-٤٣٤).

١١- عبد الله بن محمد بن عبد الله الشنشوري العجمي الشافعي الأزهري، جمال الدين خطيب الأزهر (٩٣٥-٩٩٩هـ) (الكواكب السائرة ٣/ ١٦١).

١٢- صالح البُلقيني، وهو ابن أحمد، مشهور بالورع والتصوّف. (١٠١٥هـ) (لطف السمر ٢/ ٤٧٦)، (خلاصة الأثر ٤/ ٢٣٧).

١٣- نور الدين علي بن غانم الخزرجي المقدسي (٩٢٠-١٠٠٤هـ) العالم المشهور، قالوا: إنه إمام الأمصار، ومجدّد القرن الحادي عشر من الحنفية، وكان إليه الإفتاء بمصر. وقيل: إنه إمام أئمة الدهر علىٰ الإطلاق!! (لطف السمر ٢/ ٥٦١-٥٦٧، خلاصة الأثر ٢/ ١٨٠-١٨٥).

١٤- شمس الدين محمد النحريري الحنفي الضرير، خاتمة المفسرين والقراء والمحدّثين والفقهاء. (ريحانة الألباء ٢/ ٤٧-٤٨).

١٥- عمر بن إبراهيم بن محمد المصري الحنفي، سراج الدين، المعروف بابن نجيم (١٠٠٥هـ) عالم متفنّن، له النهر الفائق شرح الكنز. (خلاصة الأثر ٣/ ٢٠٦، معجم المؤلفين ٧/ ٢٢١، الأعلام ٥/ ٣٩).

١٦- محمد البحيري الحنفي.

١٧- أحمد السنهوري المالكي، له مَلَكَةٌ في النحو وعلم البيان، وله قيام علىٰ مختصر خليل، قال ابن القاضي (٩٦٠-١٠٢٥هـ) في ترجمته: «وهو حيّ من أهل العصر، من مدرسي المالكية بالقاهرة المعزية، يقرب عمره من الخمسين سنة». (درة الحجال ١/ ١٦٦).

١٨- الشيخ طه المالكي، ذكر له المحبي تلاميذ كثيرين، ولم يخصّه بترجمة، ولم أجدها عند غيره.

١٩- أحمد المنياوي المالكي.

٢٠- عبد الكريم البرموني المالكي، أو كريم الدين المصري، كان حيًّا بمكة سنة ٩٩٢ أو ٩٩٨هـ، أخذ عن ناصر الدين اللقاني، وله حاشية علىٰ مختصر خليل. (درة الحجال ١/ ٢٨٣).

٢١- عبد الدائم البقري المالكي.

٢٢- محمد البنوفري المالكي، شيخ الإسلام الوارع الزاهد، شيخ المالكية بمصر، كانت وفاته في أواخر القرن العاشر الهجري. (الكواكب السائرة ٣/ ٨٢).

٢٣- أبو المحاسن المالكي.

٢٤- أحمد بن محمد الزرقاني المالكي، نحوي، له حاشية علىٰ قواعد الإعراب لابن هشام، كان حيًّا سنة ٩٦٥هـ. (معجم المؤلفين ٢/ ١٠٢).

٢٥- أحمد البلقيني الوزيري، شهاب الدين، وهو من مشايخه في التصوف. (لطف السمر ٢/ ٤٧٥، ٥١٩، ٥٦٨). وقد يكون هو والد صالح الذي سبق

ذكره.

٢٦- محمد بن الترجمان المصري. (المتوفىٰ سنة ١٠٠٤هـ) (خلاصة الأثر ٤/ ٢٨٤) وفيها النص علىٰ تلمذته عليه.

٢٧- أبو النجا سالم بن محمد بن عزّ الدين السنهوري (٩٤٥-١٠١٥هـ) خاتمة الحفاظ، مفتي المالكية. (خلاصة الأثر ٢/ ٢٠٤، لطف السمر ٢/ ٤٦٧، ومشيخة العجمي ١٠/ ب، معجم المؤلفين ٤/ ٢٠٤، الأعلام ٣/ ٧٢).

٢٨- محمد بن أحمد الوسيميّ الأنبابي الشافعي (المتوفىٰ سنة ١٠٠٦هـ) (خلاصة الأثر ٤/ ٢٨٦) وفيه النص علىٰ تلمذته عليه. (هدية العارفين ٢/ ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٩/ ٢٧).

٢٩- أحمد بن عثمان الشرنوبي (٩٣١-٩٩٤هـ) وهو شيخه في التربية والتصوف، وهو الذي أشار عليه بنظم (جوهرة التوحيد)، كما سيأتي. (خلاصة الأثر ١/ ٦، معجم المؤلفين ١/ ٣١٠).

٣٠- بدر الدين محمد بن يحيىٰ القرافي المالكي (٩٣٩-١٠٠٨هـ) رئيس العلماء في عصره، ولي القضاء في مصر قرابة خمسين عامًا، له شرح علىٰ ابن الحاجب، لازمه اللقاني، وأخذ عنه كثيرًا. (خلاصة الأثر ٤/ ٢٥٨، الريحانة ٢/ ١٠٤، الأعلام ٧/ ٢٩).

٣١- أحمد الخطيب الشربيني[1].

---

(١) المربي الكاملي ١٨٦-١٨٧.

٣٢- أبو الطيب الشربيني[١].

٣٣- ابن الجائي الحنفي[٢].

٣٤- الشيخ جامع الدميري[٣].

قال اللقاني بعد أن سرد عددًا منهم: «لكنْ لم أُكْثِرْ عن أحدٍ منهم ما أكثرت عن الإمام الهمام، نجم السنة حين الأفول، الجامع بين المعقول والمنقول، شيخ الإسلام سالم السنهوري المالكي في فنّ الحديث، ويليه الشيخ محمد البهنسي؛ لأنه كان يختم في كل ثلاث سنين كتابًا من أمّهات الحديث في رجب وشعبان ورمضان ليلاً ونهارًا، ويليه شيخ الإسلام العلامة (محمد بن) يحيىٰ القرافي الشافعي إمام الناس في الحديث إتقانًا وتحريرًا وشيخ رواق ابن معمر بجامع الأزهر».

ثم ذكر أنه تلقىٰ عن سالم السنهوري، عن النجم الغيطي، عن زكريا الأنصاري، عن ابن حجر الكتبَ الستة، والموطأ والسيرة النبوية تهذيبَ ابن هشام، وسيرةَ ابن سيّد الناس، وكتابَ الشفا للقاضي عياض، وعمدةَ الأحكام لعبد الغني المقدسي، وكتابَ الأربعين النوويةَ، والمدخلَ لابن الحاج، وتفسيرَ الكشاف وسائر تصانيف الزمخشري، وتفسيرَ ابن عطية، وتفسيرَ القاضي، وسائر

---

(١) المربي الكاملي ١٨٧.

(٢) المربي الكاملي ١٨٧.

(٣) المربي الكاملي ١٨٧.

كتب أبي بكر الشنواني والعلامة محمد الخفاجي[١].

ومن المهم عند الحديث عن شيوخه أنه إنما تلقىٰ علم النحو عن أبي بكر الشنواني، بيَّن لي ذلك ما وجدتُه في ترجمة خير الدين الرملي، إذْ قال عنه المحبي[٢]: «وأَخَذ النحوَ عن نادرة زمانه أبي بكر الشنواني، وعن الشيخ سليمان بن عبد الدائم البابلي، وكان الشيخ إبراهيم اللقاني رفيقَه علىٰ الشنواني، إذا فرغ من قراءته عليه عمل له درسًا، فيحضره أيضًا...».

وأكّد لي ذلك أنه صرّح في شرحه بقوله: (قال أستاذنا) أو (شيخنا) أو (الأستاذ) اثنتين وستين مرة، كلُّها وجدتها دون استثناء في كتب شيخه الشنواني.

---

(١) راجع مشيخة العجمي ١٧/أ.

(٢) في خلاصة الأثر ٢/١٣٧.

د- تلاميذه:

كثير جدًّا، فهم لا يكادون يُحصون كثرةً، قال المحبّي[1]: «لم يكن أحد من علماء عصره أكثرَ تلامذةً منه»، وذكر في أثناء ترجمته تسعةً منهم، هم:

١- ولده عبد السلام (وقد سلف الحديث عنه).

٢- الشمس البابلي، وهو محمد بن علاء الدين (١٠٠٠-١٠٧٧هـ)[2].

٣- العلاء الشَّبْرامَلِّسِيْ، علي بن نور الدين بن علي (٩٩٧-١٠٨٧هـ)، قرأ عليه في التوحيد والحديث والنحو، وهو فقيه ضرير تخصص في القراءات، تلمذ عليه علماء المغرب الذين وردوا القاهرة[3].

٤- يوسف الفيشي[4]، وهو يوسف بن محمد بن حسام الدين المالكي (١٠٦١هـ) من كبار مدرّسي الأزهر، له شرح علىٰ شذور الذهب، وحاشية علىٰ قطر الندىٰ، وله شرح للآجرومية وحاشيةٌ علىٰ شرح الشيخ خالد، وقد مضيا: الحاشية برقم: (٥٢-٣٦)، والشرح برقم: (٢٨٨)، وراجع: (خلاصة الأثر

---

(١) في خلاصة الأثر ١/ ٧.

(٢) مشيخة العجي ١٠/ أب، وخلاصة الأثر ٤/ ٤٠، سمط نجوم العوالي ٤/ ٤٥٣، والمربي الكاملي ١٨٦.

(٣) مشيخة العجمي ١٣/ أ، خلاصة الأثر ٣/ ١٧٤-١٧٦، سمط نجوم العوالي ٤/ ٤٥٣، معجم المؤلفين ٧/ ١٥٣، الأعلام ٤/ ٣١٤.

(٤) أورده المحبي بالفاء والشين حين عدَّد تلاميذ اللقاني، وحين أفرده بالترجمة أورده بالقاف والسين المهملة (القيسي)، وتكرر هذا في التراجم التي تأثرتْ به، مثل هدية العارفين والأعلام ومعجم المؤلفين وفهارس المخطوطات. والصواب بالفاء والشين، فقد اطلعت علىٰ بعض مخطوطات مصنفاته، واسمه فيها بالفاء والشين، لا بالقاف والسين.

٤/ ٥١، الأعلام ٨/ ٢٥٢).

٥- يس العليمي الحمصي (١٠٦١هـ) النحويّ المشهور، نزيل مصر، وشيخ العربية بها، تصدّر في الأزهر زمانًا، ولازمه أفاضلُ عصره، ألّف كتبًا مفيدة، منها حاشية علىٰ شرح التوضيح، وعلىٰ شرح القطر الفاكهي. (خلاصة الأثر ٤/ ٤٩١-٤٩٢).

٦- حسين بن محمد بن علي النماوي المالكي (١٠٦٠هـ)، وله شرحٌ للآجرومية قد سبق برقم: (٣٤٩) مشارك في كثير من الفنون. (اليواقيت الثمينة ١/ ١٤١).

٧- حسين الخفاجي.

٨- أحمد بن أحمد بن محمد العجمي (١٠١٤-١٠٨٦هـ) أخذ عنه الحديث والنحو وغيرهما، له مشاركات في كثير من الفنون، له شرح ثلاثيات البخاري. (مشيخته ١٣/أ، خلاصة الأثر ١/ ١٧٦).

٩- محمد الخرشي أو الخراشي المالكي (١٠١٠-١١٠١هـ) أوّل مَن تولّىٰ مشيخة الأزهر، له شرحان للآجرومية. وقد سبقا برقم: (١٥٦) و(١٥٧) (سلك الدرر ٤/ ٦٢-٦٣، شجرة النور الزكية ٢٩١، معجم المؤلفين ٩/ ٢٧٨).

وقد تتبّعت كتب التراجم والمشيخات، فأحصيت من تلاميذه أيضًا هؤلاء:

١- ولده خليلاً، أبا مفلح. وقد سبق الحديث عنه.

٢- أبا سالم العياشي. ذكر ذلك في مشيخته المعروفة برحلة العياشي

١/ ١٤٤، وذكر بعض أخباره معه بالمدينة ومكة ٢/ ١٠٣.

٣- أحمد بن سلامة القليوبي ١٠٦٩هـ[١].

٤- سلطان بن سلامة بن إسماعيل المزياح ١٠٧٥هـ[٢].

٥- أحمد بن الشيخ أحمد الدواخلي ١٠٥٥هـ[٣].

٦- عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي الحنبلي الأزهري، تقي الدين[٤]، الشهير بابن البدر (١٠٠٥-١٠٧١هـ) أخذ عنه الحديث.

٧- منصور بن علي السطوحي المحلي الشافعي[٥] (١٠٦٦هـ).

٨- محمد بن إسماعيل البقري الأزهري الشافعي الضرير (١١٠٧هـ) أخذ عنه الحديث[٦].

٩- محمد بن داود العناني الأزهري[٧]، شمس الدين (١٠٩٨هـ).

١٠- أحمد بن محمد الزريابي الدمشقي المالكي (١٠٠١-١٠٥٠هـ) (خلاصة الأثر ١/ ٣١٦، وشجرة النور الزكية ٢٩١).

١١- أحمد بن يحيىٰ بن حسن بن ناصر الحموي، المعروف بابن المؤذّن

---

(١) مشيخة العجمي ٧/ ب.

(٢) مشيخة العجمي ٧/ ب.

(٣) مشيخة العجمي ٩/ أ، وخلاصة الأثر ١/ ١٧٣.

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص٣٤، وخلاصة الأثر ٢/ ٢٨٤.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص٤٠، وخلاصة الأثر ٤/ ٤٢٤.

(٦) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص١٠٠.

(٧) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ص١٠٢.

الشافعي القادري (١٠٨٧هـ) خلاصة الأثر ١/ ٣٦٧.

١٢- أحمد بن يحيىٰ بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الحنبلي الكرمي ١٠٩١هـ (خلاصة الأثر ١/ ٣٦٧).

١٣- حسين بن محمود بن محمد بن محمد بن عيسىٰ بن موسىٰ العدوي الزوكاري الصالحي ١٠٩٧هـ (خلاصة الأثر ٢/ ١١٦).

١٤- عبد القادر بن أحمد بن يحيىٰ بن محمد بن إسماعيل بن شعبان، المعروف بابن الغصين الغزي الشافعي (١٠١٣-١٠٨٧هـ) (خلاصة الأثر ٢/ ٤٣٧).

١٥- عبد القادر بن مصطفىٰ الصفوري الدمشقي (١٠١٠-١٠٨١هـ) (خلاصة الأثر ٢/ ٤٦٧).

١٦- عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير المكي، ١٠٧٦هـ (خلاصة الأثر ٣/ ٤٣).

١٧- عثمان بن أحمد بن محمد بن رشد الفتوحي الحنبلي القاهري ١٠٦٤هـ (خلاصة الأثر ٣/ ١٠٩).

١٨- علي بن إبراهيم الخياط الرشبدي الشافعي (١٠٩٤هـ) (خلاصة الأثر ٣/ ١٢٨).

١٩- علي بن أبي بكر بن علي بن أبي بكر بن أحمد المعروف بالجمال المصري (١٠٧٢هـ) (خلاصة الأثر ٣/ ١٢٩).

٢٠- عمر بن عمر الزهري الدفري الحنفي القاهري (١٠٧٩هـ). (خلاصة الأثر ٣/ ٢٢٠).

٢١- محمد بن أحمد بن محمد بن حسين الأسطواني (١٠٧٢هـ). (خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٧).

٢٢- محمد بن تاج الدين بن محمد المقدسي الرملي (١٠٩٧هـ). (خلاصة الأثر ٣/ ٤١١).

٢٣- محمد بن صالح بن محمد بن أحمد الدجاني القدسي الشافعي (١٠٧١هـ). (خلاصة الأثر ٣/ ٤٧٥).

٢٤- محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي (١٠٨٢هـ). (خلاصة الأثر ٣/ ٤٨٧).

٢٥- محمد بن عتيق الحمصي الشافعي (١٠٨٨هـ). (خلاصة الأثر ٤/ ٦٠).

٢٦- محمد بن علي بن محمد بن محمد النقيب بن خليل بن خصيب (١٠٨٢هـ). (خلاصة الأثر ٤/ ٦٠).

٢٧- محمد بن محمد بن علاء الدين، أبي اليسر المقدسي، الملقب كمال الدين العسيلي (١٠٨٧هـ). (خلاصة الأثر ٤/ ٢٠٢).

٢٨- مصطفىٰ بن أحمد بن منصور بن إبراهيم المحبّي (١٠٦١هـ) وهو من أخصّ تلاميذه به، وأفرده ببعض الدروس (خلاصة الأثر ٤/ ٣٦٦).

٢٩- مصطفىٰ بن قاسم الطرابلسي الحلبي (١٠٨٠هـ). (خلاصة الأثر ٤/ ٣٨٨).

٣٠- يحيىٰ بن أبي السعود بن يحيىٰ الشهاوي (١٠٩٢هـ). (خلاصة الأثر ٤/ ٤٦٣).

٣١- يوسف بن محمد بن أحمد الطهوائي المالكي، توفي في نيف وستين وألف. (خلاصة الأثر ٤/ ٥٠٨).

٣٢- محمد بن عامر الحكيم (١٠٧٣هـ)، ذكر ذلك في شرحه للآجرومية. (وانظر هدية العارفين ٢/ ٢٨٩).

٣٣- سيدي علي البهلول. (ذكر ذلك في إجازته السابقة).

٣٤- الشيخ سعيد، خطيب الجزائر. (ذكره في إجازته السابقة).

٣٥- عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري (١٠٢٠-١٠٩٩هـ) فقيه، برع في علوم العربية والقراءات، ودرّس بالأزهر، له شرح الموطأ، وهو ذائع شهير. (خلاصة الأثر ٢/ ٢٨٧، الريحانة ٢/ ٢٧٠، الأعلام ٣/ ٢٧٢).

٣٦- إبراهيم بن علي الشَّبْرامَلِّسي وهو ابن عليٍّ السابق ذكره. (سمط نجوم العوالي ٤/ ٤٥٣).

٣٧- إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي (١١٠٦هـ) له شرح مختصر خليل، وشرح ألفية العراقي. (شجرة النور الزكية ٢٩١، ومعجم المؤلفين ١/ ١١١).

٣٨- يوسف الطهداري. (شجرة النور الزكية ٢٩١).

٣٩- تاج الدين المكي المالكي (١٠٦٠) أو (١٠٧٠هـ) قاضي المالكية بمكة، وإمام مقامهم بالبيت الحرام، خطيب فصيح عالم ورع. (شجرة النور الزكية ٢٩١، تكملة شذرات الذهب ٢٠٨).

هـ- وفاته: [١]

كانت وفاته وهو راجع من الحج، في ثانية حجتيه[٢]، سنة إحدىٰ وأربعين وألف، كما هو مشهور في مصادر ترجمته، لية الأحد، قبيل العشاء الآخرة، ثالث شهر صفر، عن نيف وسبعين سنة، أو أواخر المحرم منه[٣].

وجاء في بعض المصادر أن وفاته كانت سنة أربعين وألف[٤]، ويقوّي هذا الأخير أن ممّن قاله أحدَ مصاحبيه من تلاميذه في رحلته التي مات فيها، وكان معه في مكة وأيلة[٥]. ولعل سبب هذا الاختلاف أنه حجّ عام أربعين، ومات في أول سنة إحدىٰ وأربعين، وبعضهم ذكر الأوّل لشهرة ذهابه للحج بين العلماء، فقد ذكر تلميذه المصطفىٰ المحبي أنه اجتمع به بمكة في الحج موسم عام أربعين، ثم رجع إلىٰ مصر فتوفي بعقبة أيلة، قال: وجاء الخبر بوفاته في جمادىٰ الثانية من سنة إحدىٰ وأربعين[٦]. ويقوّي القولَ الأوّلَ - وهو أنه مات سنة إحدىٰ وأربعين- أنه يبعد أن يصل ركب الحج إلىٰ أيلة في الأيام القليلة الباقية من سنة أربعين، خاصة

---

(١) سرد تلميذُه أبو سالم العياشي خبراً طويلًا عن قصة وفاته، فيه مبالغات وشطحات، راجعه إن شئت في الرحلة العياشية ١/ ١٤٤.

(٢) المربي الكاملي ١٨٧.

(٣) المربي الكاملي ١٨٧.

(٤) كما في صفوة من انتشر ٦٠، التقاط الدرر ١/ ٩٢- ونشر المثاني ١/ ٢٨٩.

(٥) مشيخة العجمي ١٦/أ.

(٦) الحبر الحريرية ٨١ب.

أنه ثبت أن اللقاني أقام في المدينة زمنًا[١]. وشذّ العصام المكي فقال: إنه مات سنة اثنتين وأربعين[٢]. وهو غير دقيق.

وصلىٰ عليه أبو الإسعاد بن وفاء، وحمل نعشَه أميرُ الحج رضوان[٣]، ودفن بالقرب من عقبة أَيْلَةَ بطريق الركب المصري، في مَحلٍّ عالٍ مجاور لآخر بساتينها علىٰ يمين الراجع تجاه البحر الأحمر.

وفي هذه السنة توفي الحافظ الكبير أبو العباس أحمد المقّري المالكي، وقال فيهما المصطفىٰ محب الدين[٤]:

مَضىٰ المَقَّريْ إِثْرَ اللَّقَانيِّ لاحقًا إِمَامَان ما للدَّهرِ بَعْدَهُما خَلَفْ

فَبَدْرُ الدَّجىٰ أَجْرَىٰ علىٰ الخَدِّ دَمْعَهُ فَأَثَّر ذاكَ الدَّمْعُ ما فيه مِنْ كَلَفْ

---

(١) الرحلة العياشية ١/ ١٤٤.

(٢) سمط نجوم العوالي ٤/ ٤٥٣

(٣) المربي الكاملي ١٨٧.

(٤) تلميذ اللقاني الذي سبق ذكره مع التلاميذ، وقوله هذا في الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية له (٨١ب)، وخلاصة الأثر ١/ ٨.

و- آثاره:

وجدت في ترجمته ذكرًا لثلاثة وعشرين مؤلَّفًا هي:

١- **جوهرة التوحيد**: وهي أشهر آثاره على الإطلاق، وهي منظومة في التوحيد وأصول العقائد، قيل: إنه أنشأها في ليلة بإشارة شيخه في التربية والتصوف الشرنوبي، وحكي أنه كُتب منها في يوم واحد خمسمائة نسخة[1].

ولذلك لا تكاد تجد مكتبة تخلو من نسخة منها، انظر مثلًا: دار الكتب المصرية [٢٣٧٧٢ب]، مكتبة مكة رقم ٢٠٨، الفهارس ٨٧، مكتبة حسن حسني ١٨٧٥٢، المولوية بحلب ٤٤٤٢ عام.

وطبعت مرارًا، أول مرة في بولاق ١٢٤١هـ، ثم في القاهرة ١٢٧٣، ١٢٧٦، ١٢٨٠، ١٢٨٧، ١٣٠٣، ١٣٠٦ (معجم المطبوعات العربية ١٥٩٢)، وترجمت إلى الفرنسية، ترجمها لوسيان (بروكلمان ٨/ ١٧٧).

وشرحت مرارًا، أشهر شروحها ثلاثة شروح له، وشرحان لولده عبد السلام هما: إتحاف المريد، وإرشاد المريد[2]، ونسخهما ذائعة مشهورة. وشروح أخرى لإبراهيم البيجوري أو الباجوري وعليش والمجير الملوي وللصعيدي وللعدوي ولمحمد الأمير وللصاوي أحمد المالكي ولعبد البر الأجهوري وللسملاوي.

---

(١) خلاصة الأثر ١/ ٦.

(٢) عزي هذا الأخير خطأ لأبيه إبراهيم. (مكتبة الأوقف العامة ببغداد ٤٩٠٦ ضمن مجموع) كشاف طلس ٢٧٩.

المكتبة الخالدية بالقدس ٣٤٥-٣٤٦، مكتبة لبنان الخاصة (دون ترقيم) ودار الكتب المصرية [٢٢٩٧٦ب] [٢٥٣٠٨ب] [٢٦٢٩٢ب] [٢٠٧٥٦ب] [٢٢٦١٠ب] [٢٢٦٠٥ب] برلين ٢٠٤٧، بتافيا ١٦٤، ١٦٥. وقد طبعت أكثر هذه الشروح، وانظر: بروكلمان (٨-١٧٨-١٧٩)، وعزي لابنه عبد السلام شرح ثالث هو: فتح المجيب بكفاية المريد (دار الكتب الوطنية بتونس ١٦٨٢، الفهارس ٢/ ١٣٧، وخزانة القرويين ٤/ ١٠٦، الأزهرية الفهارس ٣/ ٢٩٠، مركز الملك فيصل ١١٨٩).

٢- **الشرح الكبير لجوهرة التوحيد**[١]: واسمه: (عمدة المريد لجوهرة التوحيد) ألّفه سنة ١٠١٩هـ. ومنه اليوم نسخ كثيرة جدًّا[٢]: دفتر قره مصطفىٰ باشا ص٤٢، كتبخانة سليمانية ص٥٤ ٧٦٦-٧٦٧، دار الكتب الوطنية بتونس ٥٢٠٨-٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٣٦٢١، ٥٦٢١-٥٦٢٢، ٤١٧٢ (أربع نسخ) جامعة الملك سعود (٣١٣، ٣١٢) نسختان، الأحمدية بحلب ٧٤٨عام، والأوقاف بحلب ٢٨٢٠، ٢٨٢١عام، مكتبة الحرم المكي ٣٨١٥ف، وطوبقبوسراي ٤٩٦٤، ٤٩٦٥. وسليم أغا ٦٢٣، ٦٢٤، برلين ٥٤٩١، والمولوية بحلب ٤٢٨٦عام، والخالدية بالقدس (لم يظهر الرقم)، الزيتونة ٣/ ٥٢/ ١٣٩٧-

---

(١) مشيخة العجمي ١٥/ب، خلاصة الأثر ١/ ٦، كشف الظنون ١/ ٦٢٠، معجم المصنفين ٣/ ٣٣.

(٢) عُزي خطأ في بعض الفهارس لابن عبد السلام، كما في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٩٦٤٧، ١/ ١٢١٨٩ (الفهارس ٢/ ٢٢٨)، ومعجم المطبوعات ١٥٩٣، وكشاف طلس ١٢٠.

١٤٠٢، باتافيا ١٥٧، بروكلمان ٨/ ١٧٧-١٧٨، الأزهرية [٣٢٩٩] عروسي، ٤٢٤٠ [٣٣٠٠] عروسي، ٤٢٤٠٢ (الفهارس ٣/ ٢٨٧). ونسخه لا تعد ولا تحصىٰ.

٣- **الشرح الصغير لجوهرة التوحيد**(١): واسمه: (هداية المريد لجوهرة التوحيد) فرغ منه في صفر ١٠٢٩هـ، ونسخه كثيرة جدًّا: جامعة البصرة ٢٧٣، الكشاف عن خزائن كتب الأوقاف العامة ببغداد لطلس ٦٨٢٢، ص ٢٣، مجلة المورد م ٨-٣/ ٣٧٧، ورباط الفتح بالمغرب ١٠٢١ (٦٠١)، والخزانة العامة بالمغرب ٣١١١ (١٨٢٠د)، ودار الكتب الوطنية بتونس ٥٩٢١، ٤٠٢٩، ٤٠٦٣، ٤١٩٢، والمولوية بحلب ٤٤٧١ عام ٤٦٥٤ عام، والأحمدية بحلب ٧٥٠ عام، ٧٤٩ عام، وجامعة الملك سعود ٣٣٤٩، وجامعة لندن ١١٩١، وبرلين ٢٠٤٦، مخطوطات حسن الانكرلي ببغداد ٢٤/١٣٧٨٨، فهارس الجبوري ٢/ ٢٥٨، المكتبة المركزية بالبصرة ٢٧٣. دار الكتب المصرية [٢٥٧٣٠ب]، والبلدية بالإسكندرية ٣١٣٤٥ج، وخزانة تطوان بالمغرب ١٣٩، ونسخه غير ما ذكرت كثيرة جدًّا (بروكلمان ٨/ ١٧٧) وعلىٰ هذا الشرح حاشية لابنه عبد السلام اسمها: (فتح الوصيد لهداية المريد) في برلين ٢٠٤٧، ونسخها كثيرة جدًّا أيضًا. (بروكلمان ٢/ ٣١٧).

---

(١) مشيخة العجمي ١٥ب، خلاصة الأثر ١/ ٦، كشف الظنون ١/ ٦٢٠، معجم المصنفين ٣/ ٣٣.

٤- **الشرح الأوسط لجوهرة التوحيد**[(١)]: ذكر المحبّي أنه لم يُكمل تحريره؛ فلم يظهر[(٢)]. واسمه: (تلخيص التجريد لعمدة المريد)، ألَّفه للشيخ قاضي زاده، فرغ منه سنة خمس وثلاثين وألف[(٣)]، والظاهر أنه كَمُل ووَصَل، ففي الكتبخانة بتركيا [٢٩٤١عام] عزي له الشرح الأوسط للجوهرة، وعزي له كتاب (تلخيص التجريد) في الأزهرية [١٨٩] ٢٩٩٥، الفهارس ٣/ ١٢٨. وأحال إليه هو نفسُه في كتابه (منار أهل الفتوىٰ ٣أ ب).

٥- **قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الأثر لابن حجر**[(٤)]: ألّفه عام ١٠٢٣هـ وقد اطلعت عليه، وهو في دار الكتب الوطنية بتونس ٤٥١٣، ٧٠٤٦، جامعة الملك سعود ف ٤١٤/ ٣، وجامعة الإمام ٤/ ٦٢ ٤ رقم ٦٢٦٠ف، داماد بتركيا ٢٤٠، العبدلية بتونس ١١١٠، ١١١٢، (الفهارس ٢/ ٢٣١)، دار الكتب المصرية ١/ ٧٢، الأزهرية [٦] ٥٢٢ [٢٠١] ١٦٢٤١، (الفهارس ١/ ٣٦٤، الوطنية بباريس ٧٦١/ ٢، بطرسبرج ١٠٨٨، بانكيبور ٥/ ٢/ ٤٥٦، باتنة ١/ ٣٥ رقم ٣٦٢، بروكلمان ٦/ ٢٠٦، ونسخه سوىٰ هذه كثيرة جدًّا (موسوعة آل البيت – الحديث ٢/ ١٢٤٣).

---

(١) مشيخة العجمي ١٥ب، كشف الظنون ١/ ٦٢٠، معجم المصنفين ٣/ ٣٣، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

(٢) خلاصة الأثر ١/ ٦.

(٣) كشف الظنون ١/ ٦٢٠، معجم المصنفين ٣/ ٣٣.

(٤) مشيخة العجمي ١٥/ب، فهرس الفهارس ١/ ١٣٠، معجم المصنفين ٣/ ٣٣، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

٦- إجمال الوسائل (أو الرسائل) وبهجة المحافل في التعريف برجال الشمائل[١]: وهو في ترجمة رواة كتاب (الشمائل) للترمذي. فرغ منه كما ذكر في خاتمته في غرة ربيع الثاني سنة سبع وثلاثين وألف.

وقد يعرف في بعض الفهارس بـ(بهجة المحافل)، وهو في الأزهرية ١/ ٣٢٢، دار الكتب المصرية ٤٠٤ حديث، [٦٢٩٣ب]، ومكتبة الحرم المكي ٣٨٤٨ف، والجامعة الإسلامية والحمزية بالمغرب ١٣٣، والأحمدية بحلب ٢٣٢ عام، دار الكتب الوطنية بتونس ٩٠٣، ومصورتان بمعهد المخطوطات عن تونس برقم ٣٩٨/ ١ ٣٩٩، والقادرية ببغداد ١٢٠٤، الجزائر ١٦٦٧ (بروكلمان ٣/ ١٩٤)، برلين ٩٩٥٩، باريس ٢٠٩٢.

ونسخه كثيرة جدًّا غير ما ذكرتُ (موسوعة آل البيت - السيرة ١/ ١٤٠).

٧- شرح التصريف العزي[٢]: سماه: (خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف). ذكر المحبّي أنه لم يكمله[٣]. ووجدت ذكرًا لهذا الكتاب معزوًا للّاقاني، دون ذكر اسمه في مخطوطات الأحمدية بحلب ١٠١٣ ج٤، وعُزي له مصرحًا باسمه الأوّل في مصورةٍ في الجامعة الإسلامية برقم [١٥٦٨٥] وقد

---

(١) مشيخة العجمي ١٦/أ، خلاصة الأثر ١/ ٦، شجرة النور الزكية ٢٩١، إيضاح المكنون ١/ ٢٠٣، فهرس الفهارس ١/ ١٣٠، هدية العارفين ١/ ٣٠.

(٢) مشيخة العجمي ١٦/أ، كشف الظنون ٢/ ١١٣٩. قال: لناصر الدين إبراهيم (؟) معجم المصنفين ٣/ ٣٣، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

(٣) خلاصة الأثر ١/ ٧.

راجعتها فوجدتها مخالفة لأسلوبه تمامًا، ولم أجد فيها أبدًا ما يشير إليه، وحين رجعت إلىٰ أصل هذه المصورة -وهو في الحرم النبوي- وجدتها فيها معزوة لناصر الدين محمد، لا لبرهان الدين إبراهيم، وهو صاحبنا.

وأكثر ما وجدت في كتب المخطوطات عزوُ هذا الشرح لناصر الدين، كما في مكتبة الحرم النبوي، ومكتبة عارف حكمت ١٣/ ٤١٤، والأوسكريال ٢/ ١٨٣ رقم ١٠٣، ١٨٣، وجوتا ٢٠٣ (بروكلمان ٣/ ١٨٤)، والأحمدية بتونس ٤٢٨٣، ٤٢٩٩، ٢٠٧٠، والأزهرية [٨٥] ٦١٥٣ [٨٩] ٧٣٩٨ [١٩٤] ٥٩٠١ [٣٠ مجاميع [٧١٨] الفهارس ٤/ ٧٢، والجامعة الأمريكية ببيروت رقم ١/٥٤٩، (الفهارس ٢٣٠)، ودار الكتب المصرية م/ ٥٥، ومركز الملك فيصل ١٣٠٤ فك ١٣٠٢فك ١٤٨٩/ ١٤٩٠.

وعزي له -أعني ناصر الدين محمدًا- شرحٌ لتصريف السعد في توضيح الديباج ٢٠٣، وعدَّد بروكلمان علىٰ شرح التصريف للسعد حواشيَ كثيرةً، ذكر منها حاشية لناصر الدين، ولم يذكر لبرهان الدين -وهو صاحبنا- شيئًا. (بروكلمان ٣/ ٤٨٤).

وعلىٰ هذا الشرح تعليقة للكردي في مكتبة الأوقاف المركزية السليمانية ٣١٨١، ٢١٨٢ مجاميع، وحاشية للخفاجي أحمد بن محمد الخطيب في الأحمدية بحلب ١٠١٧ج٤، وهذه الحاشية علىٰ شرح ناصر الدين قطعًا؛ لأنها مجموعة من كلام تلميذه أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٤هـ) أحد أشياخ برهان

الدين، ولذلك فعزو هذا الكتاب لصاحبنا محل شك عندي.

٨- نصيحة الإخوان باجتناب الدخان[١]: ألفها في أقلّ من يوم، يوم الجمعة منتصف صفر سنة ١٠٢٠هـ وهو ضمن مجموع في مكتبة الحجيات في الموصل (فهارس الموصل لداود الجلبي ١٠٩)، وفهارسها لسالم عبد الرزاق أحمد ١٧٩، وجامعة الإمام ف ٦/١٠٦٥، وجامعة الملك سعود ٣٥٢ص، ورباط الفتح بالمغرب (الخزانة العامة ١١٥٥، (١٠٦٠) ٣٤٠٠ (١٢٢٠د) نسختان، وباريس ٦٥٨٤، آصفية ٢/١١٠٨، برلين ٥٤٩٠، جوتا ٢١٠٢/٣، بروكلمان ٨/ ١٨٠)، البلدية بالإسكندرية مواعظ ٤١، فنون ١٥٧/ ٢، الخديوية ٣/١٧٨، ١٨٧، ٧/١٢٣، ومركز الملك فيصل ٦٠٨٤-١٦ف، والجامعة الإسلامية ٦٠٣٤/ ٢. وطبعت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور عبد الله بن محمود آل محمود، نشرتها وزارة العدل في البحرين.

٩- نشر أو (نثر) المآثر فيمن أدركتهم من أهل القرن العاشر[٢]: قال تلميذه أحمد العجمي: لم أقف عليه[٣]. ولعله المقصود بكتاب (المشيخة) لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم، وهو في كتبخانة مزبوردة بتركيا رقم ١٣٢/أصول

---

(١) الرحلة العياشية ٢/ ٤٠١، خلاصة الأثر ١/٦، كشف الظنون ٢/١٩٥٧، معجم المصنفين ٣/٣٣، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٢) خلاصة الأثر ١/ ٧، فهرس الفهارس للكتاني ٢/ ٦٨٤، ١/ ١٣٠، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٣) مشيخة العجمي ١٧/أ.

الحديث (الفهارس ٤٠).

١٠- **الأقوال الجليلة علىٰ الوسيلة**[١]: وهي رسالة في شرح التحفة المرسلة، للشيخ فضل الله الهندي في التصوّف. بالظاهرية ٤٢٢٧ (فهارس التصوف ١/ ١٠٧).

١١- **تحفة ذرية علي البهلول بأسانيد جوامع حديث الرسول**[٢]: وهي إجازة منه بمروياته وكتبه لهذا الرجل ولآخرين من أهل المغرب، سرَدَ فيها أسماء مشايخه الذين روىٰ عنهم واتصل بهم سنده. كتبها عام تسعة وعشرين وألف، وهي في دار الكتب المصرية ١٩م ضمن مجموع، والأزهرية ٨٤٦ مصطلح الحديث، الفهارس ١/ ٣٠٧، ومصورتها بمعهد المخطوطات رقم ١٣٢٠، وجامع الزيتونة (المكتبة العبدلية) [٢٨] ضمن مجموع الفهارس ٢/ ٢٢٢.

لم أطلع عليها كاملة، وقد أوصيت أحد الأفاضل بتصويرها من المجموع الذي هي فيه في دار الكتب المصرية، فوجد المجموع ولم يجد الإجازة! وهي في ست ورقات تقريبًا، كما جاء في وصف مفهرس الكتبخانة المصرية، وقد تحدث عنها الكتاني في كتابه فهرس الفهارس[٣].

١٢- **شرح الآجرومية**[٤]: وهو الذي أمهّد له الآن.

---

(١) المستدرك علىٰ معجم المؤلفين ١/ ١٠.

(٢) خلاصة الأثر ١/ ٧، إيضاح المكنون ١/ ٢٤٧، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

(٣) ١/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) خلاصة الأثر ١/ ٦، إيضاح المكنون ١/ ٣٣٨، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

١٣- **منار أصول الفتوىٰ وقواعد الإفتاء بالأقوىٰ**[١]: وهو ثلاثون مسألة في أصول الفقه، اطلعت عليه في مكتبة الحرم المكي ٣٥٦٦. ومكتبة الحرم النبوي رقم [٢١٣] وذكر مفهرسه أنه مطبوع -ولم أجد ذلك- ومخطوطات موريتانيا (دون ترقيم).

١٤- **عقد الجمان في مسألة الضمان**[٢]: لم أجد له ذكرًا مع المخطوطات أو المطبوعات.

١٥- **التحفة في أسانيد حديث الرسول**[٣]: ولعلها (تحفة ذرية سيدي) التي سبقت.

١٦- **حاشية علىٰ مختصر خليل**[٤]: وهو شرح له، وقد اطلعت عليه في مكتبة الحرم المكي ف ٣٨٦٣. وعلىٰ هذا الشرح حاشية لأبي يعقوب يوسف الفيشي في رباط الفتح بالمغرب ١٤٤٦ (D٨٦١) و٤٧٢، ١٧٩ وانظر: بروكلمان ٦/ ٣٣٣.

١٧- **تعليق الفرائد لشرح العقائد للسعد**[٥]: وكتاب (العقائد للنسفي)، نجم الدين (٥٣٧هـ) وشرح السعد التفتازاني (٧٩١هـ) هو أشهر شروحه. ذكر

---

(١) خلاصة الأثر ١/ ٦، إيضاح المكنون ٢/ ٥٥٤، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٢) خلاصة الأثر ١/ ٦، إيضاح المكنون ٢/ ١٠٦، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٣) شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٤) خلاصة الأثر ١/ ٧، صفوة من انتشر ٥٩، شجرة النور الزكية ٢٩١.

(٥) صفوة من انتشر ٦٠، كشف الظنون ٢/ ١١٤٨، معجم المصنفين ٣/ ٣٣، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

المحبّي أن اللقاني لم يكمله[١]. وهو في مكتبة رضا رامبور ١/ ٢٩٧ (٤٢٥) (بروكلمان ٤/ ١٩٣)، ودار الكتب المصرية [٢٣٤٤١ب]. ونقل لي أحد الفضلاء -وهو الأخ حمود الزنيدي- الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية، وفيها أن مؤلفه ناصر الدين لا برهانُ الدين، وعزي في دار الكتب الوطنية ٥/ ٥٦ ٤٢٧٨ لناصر الدين اللقاني[٢]. وذكر أحد تلاميذ برهان الدين أنه قرأ عليه شرح عقائد النسفي[٣]، ولا أدري إن كان يعني شرحًا لشيخه أو يعني غيره. وقد أحال في أحد كتبه إلىٰ كتاب سمّاه: (تعليق الفرائد في العقائد والتوحيد) فلعله يعني هذا، وسيأتي الحديث عنه.

١٨- **البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع المنسوب للسبكي**[٤]: لم أجد ذلك فيما رأيته من المخطوطات ومظانها وفهارسها، وذكر أحد تلاميذه أنه قرأ عليه شرح جمع الجوامع[٥]، ولست أدري إن كان يعني شرحَه أو شرحًا آخر. وعُزي لناصر الدين اللقاني حاشية علىٰ شرح جمع الجوامع في أم القرىٰ أصلية ٤٠٢، الفهارس ١/ ١١٣، الحرم المكي ف ٣٨٥٨، مكتبة مكة [١] أصول فقه.

---

(١) خلاصة الأثر ١/ ٧.

(٢) وعزي له حاشية علىٰ هذا الشرح في توشيح الديباج ٢٠٣، كشف الظنون ٢/ ١١٤٧.

(٣) مشيخة العجمي ١٣/أ.

(٤) خلاصة الأثر ١/ ٧، إيضاح المكنون ١/ ١٧١، هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

(٥) مشيخة العجمي ١٣/أ.

١٩- شرح خطبة مختصر سيدي خليل[١]: ويقع في خمس وعشرين ورقة، وهو في فهارس كتبخانة المصرية ٧/ ٨٠ ضمن مجموع برقم ٤٢، وعزا بروكلمان لناصر الدين اللقاني شرحًا علىٰ خطبة المختصر فقط (بروكلمان ٦/ ٣٣٣) وأورد له نسخًا كثيرة، وعزي له ذلك في توشيح الديباج ٢٠٣.

٢٠- كشف الكروب بملاحاة ومناجاة الحبيب والتوسل بالمحبوب: قصيدة في مدح النبي ﷺ[٢]، وهي في مكتبة رفاعة الطهطاوي [٧/ مجاميع علم الكلام].

٢١- إجمال الوسائل: عزي إليه منفردًا في هدية العارفين[٣]، وكأنه يفرق بينه وبين كتاب (إجمال الوسائل وبهجة المحافل في التعريف برجال الشمائل). وأحسبهما كتابًا واحدًا.

٢٢- تفسير القرآن[٤]: لم أطلع عليه، ولم أجد له في فهارس المخطوطات ذكرًا.

٢٣- مجموع فتاوىٰ[٥]: وهي في مكتبة جامعة الإسكندرية ٣٨٤/ جعفر ولي.

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١.

(٢) أوردها التونكي في معجم المصنفين ٣/ ١٣٧، وكذا في هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١، وإيضاح المكنون ٣/ ٣٦٥.

(٣) ١/ ٣٠-٣١.

(٤) هدية العارفين ١/ ٣٠-٣١ ولم يذكره غيره.

(٥) معجم المؤلفين ١/ ٢.

هذه هي الكتب التي وجدتها منصوصًا عليها في ترجمته وكتب المصادر.

ووفقني الله حين نظرت في المخطوطات وفهارسها أن أجد له كتبًا أخرىٰ، هي:

٢٤- **تعليق علىٰ المواهب اللدنية والمنح المحمدية**: والأصل كتاب في السيرة للقسطلاني (بروكلمان ٦/ ٢٧٩). وكتاب اللقاني مذكورٌ في (الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف لطلس ص٥١ برقم ٢٧٩٣)، وانظر فهارسها للجبوري ١/ ٣٢٧.

٢٥- **تخميس قصيدة البردة**: وقد نسمّىٰ (تصريف البردة)، ضمن مجموع بدار الكتب الوطنية بتونس ٥٦٦، وجامعة الإمام أدب ٥٣ رقم ٢٦٢٢ [٢٤٩٤] ضمن مجموع، والأزهرية [٢٩٩ مجاميع] ٩٢١١ (الفهارس ٣/ ٦٧٢ و[٨٢٩] مجاميع صعايدة [٤٠٠٦٠] الفهارس ٥/ ٤٧).

٢٦- **حواش من تقريرات اللقاني والسنهوري**: جمعها يوسف الفيشي، وهي في دار الكتب الوطنية بتونس ٢٠٧٠، وهي علىٰ مختصر خليل، وقد تكون مأخوذة من شرحه له، وقد سبق برقم (١٦).

٢٧- **السند في بيان حجج أهل الغيّ والرشد**: برلين ١٩٤٢-١٩٤٣ (بروكلمان ٨/ ١٨٠).

٢٨- **شرح التقريب والتيسير**: (بروكلمان ٨/ ١٨٠).

٢٩- **مقدمة الفصول**: مكتبة القروبين بفاس (موسوعة آل البيت، الحديث

٣/ ١٥٥٦).

٣٠- السراج الوهاج بشرح قصتي الإسراء والمعراج للغيطي: دار الكتب المصرية [٥٤٣] [٥٥٩] (الفهارس ١/ ١٢٢).

٣١- مجموعة قصائد شعرية: (ضمن مجموع فيه قصائد له ولغيره) جمعها: محمود القره حصاري في ٢٤١ص. (المتحف العراقي ٥٧٨٩/ ٥) الفهارس ١٦٢٨.

٣٢- ليلة النصف من شعبان: ضمن مجموع في العثمانية بحلب ١٧٨٧ عام، ٤١١ خاص.

٣٣- تعليق الفرائد في العقائد والتوحيد: أشار إلىٰ ذلك في كتابه (منار أهل الفتوىٰ) (٣٨أ)، ولعله يقصد (تعليق الفرائد لشرح العقائد للسعد)، وقد أشرت إليه من قبل برقم (١٧).

٣٤- رسالة أو مجموعة أبيات: في مكتبة برلين رقم ٨٤٧١ ضمن مجموع، فهارسها ٧/ ٤٤٦.

٣٥- شرح لامية الجزائري: (شرح اللقاني للجزائرية، في علم التوحيد) وهي في مكتبة هارون الشيخ بموريتانيا (دون ترقيم) وكتاب مخطوطات موريتانيا. (دون ترقيم أيضًا).

٣٦- نظم المثلثات: عزي للّقاني (دون ذكر اسم) في دار الكتب البلدية بطنطا (مجلة معهد المخطوطات ٣/ ٢٣٨)، وعزيت لإبراهيم الأزهري، فلعله

صاحبُنا في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٢/ ١٢٢٧٥ مجاميع، و٤/ ٤٠٨ مجاميع، الفهارس ٣/ ٢٥٨.

٣٧- الفصول: وهو نبذة يسيرة في أركان الإسلام وُضعت للمبتدئين، ذكره بروكلمان ٨/ ١٧٩ معزوًّا لإبراهيم اللقاني، وهو في دار الكتب المصرية [٢٢٨٤٢] مكتوبًا علىٰ بطاقته وعلىٰ غلافه أنه لناصر الدين (كذا) إبراهيم بن إبراهيم اللقاني. ففي اسمه خلط بين عالمين. ونقل لي أحد الزملاء أخي حمود الزنيدي الورقة الأولىٰ والأخيرة منه، وفيهما التصريح أنه مؤلفه ناصر الدين، وعُزي لناصر الدين في مخطوطات خزانة القرويين ١١٨٨، الفهارس م/ ٢٦٧، وربما سمي الكتاب: (الفصول في الفقه المالكي).

وهناك كتبٌ أخرىٰ ذُكر أنها للَّقاني، ولم يُبيَّن المعنيُّ، فقد يكون هو الشيخ إبراهيم ابن إبراهيم أو غيرَه من اللقانيّين[1]، منها:

---

(١) في اللقانيّين علماء كثُر، منهم الشيخ ناصر الدين محمد بن حسن، وهو أشهرهم، ومصنفاته كثيرة مشهورة (توفي سنة ٩٥٨هـ) (توشيح الديباج ٢٠٢-٢٠٤)، ومنهم إبراهيم صاحب هذا الشرح، ومنهم آخر يقال له: إبراهيم، ويكنىٰ برهان الدين أيضًا، وهو من تلاميذ ابن حجر، وروىٰ عنه ناصر الدين اللقاني، توفي سنة (٨٩٦هـ) (الضوء اللامع ١/ ١٦١، توشيح الديباج ٤٩/ ٥٠، شجرة النور الزكية ٢٥٨). ولقاني آخر يكنىٰ شمس الدين، وهو أخو محمد السابق، توفي سنة ٩٣٥ (توشيح الديباج ٢٠١-٢٠٢) (فهرس الفهارس للكتاني ٢/ ١٨٤)، ومنهم أولاد صاحب هذا الشرح الثلاثة، وقد حدّثتُك عنهم قبلًا.

ومنهم داود بن سليمان اللقاني، شرح العشماوية (الأزهرية ٢/ ٣٦٣)، وله (أنيس المجالس) بجامعة الإمام ١٠٩٨، الفهارس ٢/ ٨٨، ورسالة في البسملة دار الكتب المصرية [٢٤٤] ٢٦١، مجاميع الفهارس ٦/ ١٦٧، و(بروكلمان ٢/ ٩٦٠).

- **تأسيس التقديس في الردّ علىٰ أهل التشبيه والتلبيس**: ذكر المفهرس أنه للّقاني، ولم يزد. مكتبة هارون الشيخ بموريتانيا (دون ترقيم).

وعبد الرحمن بن يوسف اللقاني، له (شرح خطبة خليل)، دار الكتب الوطنية بتونس ٦٥٩، الفهارس ١/ ١٣٢.

ونور الدين اللقاني، وهو نحوي (الكواكب السائرة ٣/ ١٩٤).

ومحمد بن محمد اللقاني له: الزهر المنثور (جامعة الكويت ٢٢٧٣، الفهارس ص٣٦٧) مصورة عن تشستربيتي ٣٧٧٤/ ٥٦٥٨، وعزي لعبد السلام بن إبراهيم (الأزهرية ٣/ ٧٠٧، بروكلمان ٢/ ١٢٨).

ومنهم عبد الله بن علي اللقاني، فقيه مالكي (١٠٤٣هـ) (معجم المؤلفين ٦/ ٩١).

ومحمد بن حسن بن علي (٨٧٣-٩٥٧) مالكي أيضًا (معجم المؤلفين ٩/ ٢٢٨).

وأحمد بن محمد بن حسن بن علي بن عبد الرحيم اللقاني القاهري المالكي (الضوء اللامع ٢/ ١٠٩).

ورمضان اللقاني النبهاني (٨٨٨ هـ). (الضوء اللامع ٣/ ٢٢٩).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ز- منزلته بين العلماء:

تبوّأ منزلةً عالية في عصره، ولا سيّما في علم الحديث وعلم القراءات، ووُصِف بأنه شيخ الإقراء بالديار المصرية[١]، وشيخ الإسلام[٢]، وشيخ المحدِّثين في زمانه[٣]، وأنه إمام المحدِّثين في زمانه على الإطلاق[٤]، وبأنه عالم مصر وإمامُها وأحد الأعلام المشار لهم بسعة الاطلاع في علم الحديث والتبحّر في بقية العلوم[٥]، وقيل: إنه كان إليه المرجعُ في المشكلات والفتاوى، وألّف التآليف النافعة، ورغب الناس في استكتابها وقراءتها[٦]، وإنه خاتمة المحققين وسيد الفقهاء والمتكلمين، إمام الأئمة وموضح المشكلات المدلهمّة[٧].

وقيل: وبالجملة فهو متفق على جلالته وعلوّ شأنه[٨].

وكانت مجالسه عامرة بالطلاب، ويعنيني منها ما كان يدرّسه من علوم النحو واللغة، فقد ذكر تلميذُه البابلي أنّه قرأ عليه علوم العربية[٩]، وأخبر تلميذُه علي

---

(١) التقاط الدرر ١/ ٩٢.

(٢) الرحلة العياشية ١/ ١٦٢، صفوة من انتشر ١٦١ (ترجمة ولده).

(٣) مشيخة العجمي ١٣/أ.

(٤) مشيخة العجمي ١٥/ب.

(٥) خلاصة الأثر ١/ ٦، فهرس الفهارس ١/ ١٣٠.

(٦) خلاصة الأثر ١/ ٦.

(٧) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٥٣.

(٨) خلاصة الأثر ١/ ٧.

(٩) خلاصة الأثر ٤/ ٤٠.

الشَّبْرامَلِّسيْ أنه قرأ عليه (مغني اللبيب) لابن هشام و(شرح الألفية) لابن الناظم[١]، وحضرها عليه أيضًا أحمد العجمي، وزاد عليها (شرح الشافية في التصريف) للجاربردي[٢]، ومثله في ذلك محمد بن علي بن خصيب[٣].

وكان بارعًا في العلوم العقلية وعلم الكلام، وجدتُ ذلك في كثرة ما رأيتُ من الطلاب الذين تلقَّوا عنه هذا العلم.

وقال عنه أحد تلاميذه - وهو مصطفىٰ بن أحمد بن منصور المحبّي - مادحًا له في شِعر ضعيف[٤]:

قــد عَــزَّ للقلــب حنـينٌ للسّــرىٰ ... لمصْـرَ وهـي الشّـامُ في وَجْـهِ القـرىٰ

والأزهـــرُ الجـــامع فيـــه ســـادةٌ ... زُهْـرٌ ميـامينُ غـدا كُـلَّ رِضَـا

لاســيّما فخــرُ لَقــانٍ مَــن لــه ... برهـانُ فضـل لـيس يغشـاه الخَفَـا

حَبْــرٌ لتحقيــقٍ وتــدقيقٍ حَــوَىٰ ... أهــاب بــالعلم فَلَبَّــىٰ وَسَــعَىٰ

إنّ اللَّقَــانيَّ الهُمَــامَ انتاشَــنيْ ... مـن بعـدما قـد كنـت كالشـيء اللَّقَـىٰ

حَــلّ مــن العليــاء في أعلــىٰ الــذُّرىٰ ... فقصَّـر اللاحـقُ عَـن طـول المَـدَىٰ

قــد اقتنــىٰ العلــمَ فقيــهٌ يُقتــدىٰ ... بــه لــنعم المُقْتنــي والمُقْتَــدَىٰ

(١) مشيخة العجمي ١٣/أ.

(٢) مشيخته ١٦/أ.

(٣) خلاصة الأثر ٤/ ٦٠.

(٤) خلاصة الأثر ٤/ ٣٦٦، الحبر الحريرية في شرح اللمعة الحريرية للمحبّي ٨٥/أ.

يعيد مكنون الخفايا واضحًا كالصبح عنه حين ينجاب الدُّجىٰ

متىٰ يحاولْ حلَّ إشكالٍ عرا رعاه توفيقٌ فأجدىٰ وهدىٰ

أجْردُ طَرْفِ البحث منه ما كبَا ولا حسامُ الفَضْل في بابٍ نَبَا

يشتاقه قلبٌ إليه قد صفا والأذن قبل العين راقتها الحَلَىٰ

وكان اللقانيُّ قد مدح تلميذَه قبل ذلك بأبيات.

[illegible]

[illegible] ية دخيمن ر [illegible]

[illegible]

[illegible] كتب كلتي [illegible]

[illegible]

[illegible] الثقفي [illegible]

[illegible]

القسم الثاني: التحقيق

- مقدمة التحقيق:

١ - اسم الكتاب.

٢ - توثيق عزوه للمؤلف.

٣- وصف نسخ الكتاب وبيان المختار منها.

- منهج التحقيق.

مقدمة التحقيق

١- اسم الكتاب:

لم ينصّ صاحبه علىٰ اسم له يحلّيه به؛ ولذلك اختلفت التسميات من بعده وتباينت، فهو يُسمَّىٰ: (شرحَ الآجرومية للّقاني)، أو (شرح اللقاني علىٰ الآجرومية)، أو (شرح ألفاظ الآجرومية)، أو (توضيح ألفاظ الآجرومية).

تجد ذلك علىٰ طرر النسخ، أو عند بعض من ترجم للَّقاني، أو في بعض فهارس المخطوطات.

واخترت الأولىٰ؛ لأنها الأكثر، فقد وردت في صدر أربع من النسخ.

وأمّا الثانية فقد وردت في اثنتين فقط، وظاهرٌ أنها صنيعةُ النساخ، وأمّا الثالثة فلم أجدها إلا في نسخة وحيدة، وأمّا الرابعة فلعلها اجتهاد من بعض النساخ والمفهرسين أخذوه من قول اللقاني في مقدمة شرحه: «أمّا بعد، فهذا توضيحٌ لألفاظ الآجرومية». وأغلب الظن أنه لم يرد به تسمية شرحه، ولا أن يكون هذا عَلَمًا عليه، وإنما هو وصفٌ لعمله.

٢- توثيق عزوه للمؤلّف:

عزو هذا الشرح لصاحبه أكيدٌ ليس به شكٌّ، فقد صُدرت النسخ الثماني كلُّها بقوله: «يقول العبد الحقير الفاني إبراهيم أبو الأمداد اللقاني...» وخُتمت بقوله: «أنهاه جامعه الفقير الحقير أبو الأمداد إبراهيم اللقاني غرةَ شهر ربيع الثاني

منشهور السنة السابعة والثلاثين بعد الألف من الهجرة النبوية...».

ويؤكد هذا الأمورُ التالية:

١- صرّح في اثنين وستين موضعًا بالنقل عن شيخه. ووجدتها كلَّها عند شيخه الشنواني في شرحه للآجرومية وكتبه الأخرىٰ، بعضُها بالنص، وبعضٌ بالمعنىٰ.

٢- طريقته في التأليف من حشد الفوائد والتنبيهات والتتمّات في آخر كل مبحث وجدت لها نظيرًا في كتاب له آخر، وهو: (بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل).

٣- ألّف أحد تلاميذه شرحًا للآجرومية، وهو محمد بن عمر أو عامر الحكيم، اسمه: (الفتوحات الجلية...) وفيه ذَكَر شرح شيخه اللقاني للآجرومية، وشَرْحَ شيخ شيخه الشنواني، وصرح بالنقل عنهما في مواضع، بعضها موجود في شرح اللقاني هذا وشرحِ شيخه (المواهب الرحمانية).

٤- بعض مَن ترجموا له أفادوا أنَّ له شرحًا علىٰ الآجرومية.

٥- لم أجد أحدًا شكّ في عزو الشرح له، أو عزاه لغيره.

٣- وصف نسخ الكتاب:

وقع بين يديّ من هذا الشرح ثماني نسخ، لا أعرف يقينًا أنه يوجد في مكتبات العالم غيرُها، مع التنبيه إلىٰ أنه عُزي إليه خطأً نسختان من شرح الآجرومية في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم: [١١٣٠٧ عام] والثانية برقم [٣٨٨٢ عام]، وهذه

الأخيرة صُوّرت بجامعة الكويت، وعزيت أيضًا فيها خطأً للشارح اللقاني.

وقد اطلعت علىٰ الاثنتين كلتيهما فوجدتهما في الحقيقة شرحَ الشاغوري البحيري، واسمه إبراهيم، ولقبه برهان الدين، وكنيته أبو إسحاق وهو مالكي أزهري؛ فاشتبه عليهم باللقاني، وقابلت النسختين علىٰ شرح الشاغوري فإذا هما هو. وشرحُ الشاغوري موجود في الأزهرية برقم [٢٥٩٩ حليم] ٣٣٦٢٠ و[٥١٦] ٣٣٤٢. وهو فيها يُسمّىٰ (إعراب الآجرومية)، ويُسمّىٰ (شرح الآجرومية) في دار الكتب المصرية [٥٥] ورقم [١٠٦٠]، وعزوُه فيهما للشاغوري البحيري.

علىٰ أن نسخة الأزهرية الأولىٰ مضطربة، فأولُها من شرح الشاغوري، ثم كُمّلت من شرح آخر للآجرومية.

وذُكر في فهارس الملكية ببرلين ٦/ ١٢٦ شرحُ اللقاني، ولم يُرِد المفهرس نسخةً موجودة بهذه المكتبة، وإنما كان يعدّد شروح الآجرومية، فعدّ منها هذا الشرح عدًّا.

وإنما قلت قبلُ: إني لم أعرف يقينًا غيرَها؛ لأن ثَمَّ نسختين لم أتيقّن منهما، إحداهما التي وُسمت بـ(النكت اللقانية علىٰ المقدمة الآجرومية) وهي في المكتبة التيمورية ١٣٨/ نحو (ضمن دار الكتب المصرية)، وقد اتصلت بخبير الفهرسة في قسم المخطوطات بالمكتبة سائلًا عنها إن كانت هي النسخةَ عينَها التي أخذتها عن دار الكتب المصرية -وسيأتي الحديث عنها- وإنما اختلف

الترقيم ما بين عام وخاص، أو قديم وجديد، فأفاد بجواز احتمال ذلك، أو أن تكون منسوخةً عنها، أو أن تكون نسخة جديدة، ولم يستطع أن يوافيني بأكثر من ذلك، وقد طلبت منه صورة كاملة، واستعجلتها، ولم تصل. فإن كانت نسخة جديدة غير التي عندي، فهي تاسعة النسخ، وعند الله العلم.

وكذلك وجدت في فهارس المكتبة الناصرية بتمكروت في المغرب شرحًا للآجرومية ينسب إلىٰ إبراهيم اللقاني، ولم أتمكن من الاطلاع عليه، وهو فيها برقم ٣٣٦٨/ ٢٧٦٨.

وقد راجعت النسخ الثماني كلّها التي استطعت الوصول إليها، واستفدت منها جميعها، علىٰ تفاوت في ذلك، كما ستراه بعدُ.

وفيما يلي سرْدٌ لها ولمواطنها وأوصافها وما استفدته منها:

١ - نسخة مكتبة الحرم النبوي، برقم ١/ ٤١٥، وعُزيت في فهارسها خطأً لناصر الدين اللقاني.

وصورتها بالجامعة الإسلامية برقم ٨٠٤/ ف.

كتبت بخط مغربي جيّد، لم يُذكر اسمُ ناسخها، ولا تاريخ النسخ. مُعْتَنىً بها، ففي هوامشها تصحيحات، وفي أوّلها فهارس.

بها ثماني ورقات كُتبت بخط نسخي، ولعله من صنع صاحبها بن حاجي شعبان خواجه، فخطّه يوافق خطّ التملك المؤرخ في عام ١٠٥٠هـ.

والنسخة كاملة ليس بها خروم ولا اضطراب في الترتيب، وعدد أوراقها

(٢٦٦ق) في كل صفحة عشرون سطرًا، في كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريبًا.

ورمزت لهذه النسخة بـ(أ) وهي التي نقلتُ عنها أرقام المخطوط في الهوامش.

٢- نسخة تونس (المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم جامع الزيتونة)، ورقمها العام [١٥٦٨٥] ضمن ترقيم دار الكتب الوطنية بتونس.

كتبت بخط مغربي واضح في مجمله، مصححة ومطابقة علىٰ غيرها.

والنسخة كاملة أيضًا، ليس بها خروم، واختلّ ترتيب ورقتين منها، وقد بيّنت ذلك في موضعه، وهو قديم قبل ترقيم الأوراق. وعدد أوراقها [٢٥٠ق]، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، في كل سطر عشر كلمات تقريبًا.

لم يُذكر اسم ناسخها، ولا تاريخُ النسخ. عليها وقفٌ وتملّك باسم المشير أحمد باشا أحد ولاة تونس في رمضان ١٢٥٦هـ.

ورمزت لهذه النسخة بـ(ب).

٣- نسخة مصر: (الأزهرية ٣١٣٨ زكي، [٤١٠٤٩]).

كتبت بخط نسخي جيد، لم يُذكر اسمُ ناسخها ولا تاريخُ النسخ.

وهي نسخة قليلة الأخطاء محكمة. لولا أنه وقع بها أربعة خروم بمقدار تسع ورقات، واضطرابٌ في ترتيب بعض الأوراق في ثلاثة مواضع، وكلاهما قديم قبل ترقيم الأوراق، وقد بيّنت كلًّا في موضعه، وقد قابلت الساقط منها علىٰ نسخة (ز) التي سيأتي الحديث عنها، وبيانُ سبب ذلك.

عدد أوراقها [٢٨٧ق] في كل صفحة ٢٣ سطرًا، في كل سطر عشر كلمات تقريبًا، ورمزت لهذه النسخة بـ(جـ).

وثلاث النسخ هذه هي التي اعتمدتها كلَّها أصولًا ملتزمًا بذكر النصّ في أكمل صورة من مجموعها، وملتزمًا بذكر ما بينها من فروق، ولو كانت يسيرة.

وإنما اصطفيت هذه الثلاث علىٰ سواها؛ لأنها أكملُها إجمالًا وأقلُّها أخطاءً، كما أنها متنوعة الخط ما بين مغربي ومشرقي، ومتباينة المصادر: مدنية حجازية، وتونسية مغربية، ومصرية مشرقية، فعلت ذلك رغبةً في تنوعها، وخشيةَ أن تكون منقولة من مصدر واحد لو كانت في بلدٍ واحد.

٤- نسخة تونس (المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم) ورقمها العام ضمن دار الكتب الوطنية بتونس [١٥٦٨٤].

كتبت بخط مغربي غير ظاهر في بعض المواضع، نَسَخها: علي بن الحاج علي الميساوي السوسي سنة ١٠٦٧هـ.

وهي دون الثلاث الأولىٰ إحكامًا وإتقانًا.

عدد أوراقها [٢٢٧ق]، في كل صفحة خمسة وعشرون سطرًا، في كل سطر عشر كلمات تقريبًا. ومسطرتها [١٥.٥X٢١].

ورمزت لهذه النسخة بـ(د).

٥- نسخة تونس (المكتبة العبدلية بالجامع الأعظم: جامع الزيتونة). ورقمها العام ضمن دار الكتب الوطنية بتونس [٧٣٥٧]، كُتبت بخط مغربي

واضح، لم يُذكر اسم ناسخها، ولا تاريخ النسخ، وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والتحريف والسقوط، وهي شبيهة جدًّا بسابقتها، وأرجّح أن إحداهما منقولة عن الأخرىٰ.

وعدد أوراقها [٢٠٤ق]، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، في كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبًا، ومسطرتها: [١٥x٢٨.٥].

ورمزت لها بـ(هـ).

٦- نسخة مصر (دار الكتب المصرية) ورقمها فيها ١٩٧٧/ نحو [١٥٠١/ ١٩٣٤] كتبت بخط مغربي جيّد، في كثير من أوراقها رطوبة ذهبت ببعض كلماتها، نسخها محمد بن عبد الله... في سنة تسع وأربعين بعد ألفٍ من الهجرة.

وهذه كسابقتيها فيما فيهما من تحريف وسقط في كثير من المواضع.

وعدد أوراقها [٢٥٧ق]، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، في كل سطر إحدىٰ عشرة كلمة تقريبًا.

ورمزت لهذه النسخة بـ(و).

وهذه الثلاث جعلتها احتياطياتٍ للثلاث السابقات، أرجع إليهن كلما عَنَّ مشكل أو استربت في نصّ من نصوص الشارح، أو تردّدت في الترجيح بين لفظتين متساويتين، وأحتكم إليهن حين أحتار في ثلاث الأصول، أو أشك أن فيهن نقصًا أو تحريفًا.

ولم ألتزم بذكر ما فيهن من الفروق إلا إن كان له أهمية في تحرير النصّ، أو ترجيح كلمة أثبتُّها واخترتُها علىٰ غيرها.

٧- نسخة المدينة (مكتبة عارف حكمت) ورقمها فيها ٤٠/ ٤١٥.

كتبت بخط نسخي جيد.

وأكاد أجزم أن ناسخها هو عينُه صاحبُ نسخة (جـ) السابقة، وأن إحداهما منقولة عن الأخرىٰ؛ لتوافقهما في الرسم تمامًا، وتطابقهما فيما انفردا به، واتفاقهما تمامًا في الديباجة في صدر الشرح وفي الخاتمة والرموز وطريقة كتابة الأبيات وتسديد الفراغات بالنقاط وطريقة كتابة العنوانات والكلمات المهمة، ووضع خط تحت كلمة: (قوله) والانفراد بزيادة كلمة (تعالىٰ) في كثير من المواضع.

وهي مثلها في الإحكام والإتقان والانفراد ببعض الزيادات المهمّات.

ولم أعثر علىٰ هذه النسخة إلا متأخرًا، ولولا ذاك لجعلتها من الأصول، غير أني لم آس علىٰ ما فاتني؛ لأنها مطابقة لنسخة (جـ) وأكملت نقص (جـ) منها، فكأني اعتمدتها.

ولقد استفدت من هذه النسخة في الأمور التالية:

١ - مقابلة الساقط من (جـ) وذلك في خرومها الأربعة.

٢ - مراجعة ما انفردت به (جـ) وكان مشكلًا.

٣- مراجعة بعض المشكلات، مِمّا وجدته في النسخ كلّها.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ(ز).

٨- نسخة سوريا (مكتبة الأسد الوطنية) برقم ٥٣٥٧، ورقم المصغر الفيلمي ٩٩٥٤، ورقم الورود [٢١٢٢٤].

وأفاد نظار المكتبة أنها من رصيد المكتبة الظاهرية، ولم أجد ذلك في فهارسها.

كُتبت بخط مغربي رديء في كثير من الأوراق، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ النسخ.

وبها سقط كثير في أثنائها، وآخرها، فلا يتجاوز عدد أوراقها [١١٧ق]، وبها اضطراب كبير في ترتيب أوراقها، فالورقة الثانية فيها الحديث عن المعرفة والنكرة إلىٰ نهاية الكتاب، ثم رجع إلىٰ علامات الفعل المضارع ثم مرفوعات الأسماء، ثم رجع إلىٰ أول الكتاب، ثم عاد إلىٰ إعراب الفعل المضارع... فلا يُعتمد عليها.

ولم أستفد منها إلا مراجعة بعض المشكلات القليلة التي رأيتها في النسخ الأخرىٰ.

ورمزت إلىٰ هذه النسخة بـ(ح).

- منهج التحقيق:

كان همّي أن أنقل كلام اللقاني في أكمل صورةٍ، فاخترت ثلاث نسخ هي في ظني أكملها وأكثرها إتقانًا، فاستخرجت من ثلاثها النصَّ كاملًا، واستفدت من

الباقيات في حلّ المشكلات.

واعتنيت في أثناء ذلك بنصّ الآجرومي، فحققتُه وقابلته علىٰ ثلاث نسخ محققة[1]، وعلىٰ سبعة عشر شرحًا من الشروح التي أوردت المتن، وقد تعمدت أن تكون في عصر متقدم علىٰ عصر اللقاني.

ووضعت كلمات الآجرومي بين قوسين وميّزتُها بخطٍ تحتها، وخدمت النصّ كاملًا، بأن قمت بما يلي:

١- نَسْخ الكتاب وفق الأصول الكتابية والإملائية.

٢- ضبط المشكل من الألفاظ مِمّا يرد في المتن أو في الشواهد.

٣- مقابلة النسخ، واختيار الأصح منها عند اختلافها، مع ذكر المتروك في الحاشية.

٤- وضع الساقط من أيّ نسخة من الأصول بين قوسين معقوفتين.

٥- توثيق ما نقله الشارح، ما كان بالنصّ أو بالمعنىٰ.

٦- إيضاح الغامض من عباراته.

٧- تفسير الغريب من الألفاظ في كلامه أو شواهده.

٨- التنبيه علىٰ ما فاته في بعض المسائل إن كان مهمًّا في استكمال المسألة.

---

(١) هي التي حققها ودرسها د. صبحي رشاد عبد الكريم الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر. والتي اعتنىٰ بها الأستاذ أحمد المهدي النيفر، المدرس بالجامع الأعظم بتونس. والثالثة التي راجعها ودققها عثمان بسبح، ونشر معها شرح أحمد زيني دحلان.

٩- تصحيح ما قد يظهر في كلامه من المآخذ.

١٠- ترجمة الأعلام.

١١- إتمام الآيات، أو ذكر ما يتمّ به المعنىٰ منها، مع بيان اسم السورة ورقمها ورقم الآية.

١٢- تخريج القراءات.

١٣- تخريج الأحاديث والآثار.

١٤- تخريج ما استشهد به من كلام العرب.

١٥- تخريج الشواهد الشعرية في ضوء ما يأتي:

أ- ذكر القائل إذا أغفله الشارح مع ترجمةٍ له.

ب- الترجمة للقائل، إذا ذكره الشارح.

ج- إتمام البيت الناقص.

د- ذكر ما يرتبط بالشاهد مِمّا قبله أو بعده إذا كان له أثر مهمّ في المعنىٰ.

هـ- بيان ما في الشاهد من الروايات.

و- توضيح الشاهد عند الحاجة.

ي- ذكر بعض مراجع الشاهد.

١٦- الفهارس:

أ- فهرس الآيات.

ب- فهرس الأحاديث والآثار.

جـ- فهرس أقوال العرب وأمثالهم.

د- فهرس الأشعار والأرجاز.

هـ- فهرس المسائل التي ذُكرت في غير موضعها.

و- فهرس الأعلام.

ز- فهرس الكتب التي ذكرها الشارح.

ح- فهرس القبائل وما في حكمها.

ط- ثبت المراجع.

ي- فهرس الموضوعات.

وأحمد الله وأشكره وأثني عليه الخير كلَّه في تيسير هذا الأمر.

النصّ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

[لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العلي العظيم، حسبُنا الله ونعمَ الوكيل، وصلّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد الفاتحِ الخاتمِ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين](٢).

يقول العبد الفقير الحقير الفاني إبراهيم أبو الأمداد(٣) اللَّقَاني: الحمد لله الذي رَفَعَ بمحمد ﷺ منارَ الحق بعد الدُّثور، ونَصَبَه ﷺ عَلَمَ هدايةٍ إلىٰ يوم البعث والنشور، فجرَّدَ في تبليغ ما أُمِر بتبليغه العاملَ(٤) والسِّنان، لَمّا أعرضوا عنادًا عن قبول إعراب اللسان، والشكرُ(٥) له علىٰ ما قلّدنا مِن أطواق سوابغ النِّعَم، وأفاض علينا مِن بدائع البيان والحِكَم، وأشهد أنْ لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه الذي خَصّه بدقائق لُطْفه وحَباه، ونَعَتَه(٦) فيما أنزل عليه بأنّه

---

(١) زاد في (جـ): وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا.

(٢) ساقط من (جـ) وفيها بدلًا عنه: (ربّ يسّر يا رحيم ولا تعسّر يا كريم).

(٣) بفتح الهمزة وبكسرها، علىٰ الأوّل جمع (مَدَد)، وبالكسر مصدر (أَمَدَّ). وكلاهما مستعمل في ألقاب الصوفية.

(٤) عامل الرمح صدره دون السنان، وقيل: عامل الرمح ما يلي السنان (اللسان ١١/ ٤٧٧ (عمل)، القاموس (عمل)، والشارح يومئ إلىٰ العامل النحوي، وهو م عمل عملًا فرفع، أو نصب أو جرّ أو جزم. (اللسان ١١/ ٤٧٦ (عمل) التعريفات: ١٥٠).

(٥) في (جـ): واشكر.

(٦) يُورد المؤلف في مقدمته بعض المصطلحات النحوية في ثنائه علىٰ النبي: (النعت، الجرّ، الجزم، الأفعال الناقصة، المبتدأ، الفعل الصحيح السالم، الاسم).

رسولُ الله(١)، فَجَرَّ ذيول العزِّ في حَضرة [مَنْ](٢) اصطفاه، وجَزَم العزيمة(٣) بترْك الأفعال الناقصة اغتنامًا لرضاه، وابتدأ في كل فعلٍ صحيحٍ سالمٍ عن المخالفة فأسماه(٤)، ﷺ(٥)، وعلىٰ آله وأصحابه وشيعته وأحزابه ما رضي الله بتسهيل مهمّات الدين وتوضيح خلاصة(٦) الحقّ للراغبين.

أمّا بعد: فهذا توضيحٌ(٧) لألفاظ الآجرومية الموضوعةِ للتدرُّب في علم العربية، تأليفِ العارف بالله(٨) -تعالىٰ- أبي عبد الله محمد بن محمد بن داودَ الصّنهاجي، عُرِف بابن آجُرّوم، بهمزة مفتوحة، وجيم مضمومة(٩)، بينهما مدّ(١٠)، ثم راء مضمومة مشددة(١١)، ثم ميم، بينهما واو ساكنة. ومعناه بلسان البربر:

---

(١) إشارة منه إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ...﴾ ٢٩ الفتح ٤٨.

(٢) ليست في جميع النسخ الأصول والاحتياط. وهي زيادة يحتاجها السياق.

(٣) في (أ) و(ب): الغريمة. وما أثبته أولىٰ.

(٤) في (جـ): باسماه. وهو تصحيف ظاهر.

(٥) في (أ): صلىٰ الله وسلم عليه.

(٦) في (ب): علامة. وفي تعبيره بـ(التسهيل) و(التوضيح) و(الخلاصة) إشارةٌ إلىٰ أسماء مؤلفات نحوية: الأوّل والثالث لابن مالك، والثاني لابن هشام.رحمهم الله.

(٧) في (جـ): التوضيح.

(٨) هذا لقب من ألقاب التكريم خاص بالعلماء الزهّاد وأكابر أهل الصلاح (صبح الأعشىٰ ٦/ ١٩)، وهو عند الصوفية خاصةً درجةٌ تتفرع عندهم إلىٰ أصناف عديدة، ولكل صنف أقسام، كما في معجم المصطلحات الصوفية ١٧٩-١٨١.

(٩) وضُبط أيضًا بفتح الجيم، نقله بعضهم عن خطّ الجمال المطيب (الكواكب الدرية ١/ ٥).

(١٠) في (جـ): مدة.

(١١) في (أ) و(ب): مشدودة. وما أثبت أشهر؛ لأن مصدره التشديد لا الشدّ، والفعل (شدّد) لا (شد).

الفقير الصوفي[١]. [والصّنهاجي - كما في (اللباب)[٢] لابن الأثير -[٣] بضمّ الصاد المهملة وكسرها[٤] وسكون النون وفتح الهاء، وبعد الألف جيم ثم ياء[٥]، نِسبةً إلىٰ (صنهاجة) قبيلةٍ مشهورة من حِمْير[٦]، وهي

---

(١) نور السجية ٢/أ، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢، والفوائد الشوانية ٧/أ. قال ابن عنقاء: وقد كثر حذف همزته فلا أدري أهي لغة، أم هو من تلاعب الناس به؟ وهي كلمة أعجمية بلغة البربر، معناها: الفقير الصوفي -علىٰ ما قيل- لكني لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذفَ همزتها، وإنما في البربر قبيلة تسمّىٰ بني آجروم (الكواكب الدرية ١/ ٥). وبعضهم يبدل الجيم قافًا، وبعضهم ينطقها بين الجيم و(القاف). (حاشية النبتيتي ١٠/أ). وفي ثبت العلامة الأمير ص: ٣٦ أنها بجيم بربرية بين الجيم والقاف. وذكر الشيخ عبد الله كنون أن البرابرة الآن يستعملونها بمعنىٰ (الفقير الصوفي) أو ما يقرب منه لكنْ بلفظ (أكرّام)، وهو لقب تشريف عندهم، تقوم مقام السيّد في العربية. (مشاهير رجال المغرب عدد (٢٠) ص: ٩).

(٢) في الأنساب: ٢/ ٢٤٩ بتصرف.

(٣) أبي الحسن علي بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين (٥٥٥-٦٣٠هـ) أحد الإخوة الثلاثة المشهورين في تاريخ العلوم، أحدهم اشتهر بالحديث والنحو، والثاني اشتهر بالبلاغة والكتابة، والثالث -وهو هذا- اشتهر بالتاريخ، ولد بالعراق وتوفي بها، له من الكتب: الكامل في التاريخ، وأسد الغابة، واللباب في الأنساب، وغيرها. (سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٥٣-٣٥٦، وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٨-٣٥٠).

(٤) انظر هذا الضبط في الأنساب للسمعاني ٩٨، ونقل ابن خلكان عن ابن دريد أنه لا يجوز الكسر. (وفيات الأعيان ١/ ٢٤١ في ترجمة ابن باديس الصنهاجي) ونقل القلقشندي جواز الفتح. (قلائد الجمان ١٧٠).

(٥) ليس في اللباب ذكر الياء.

(٦) هو العَرَنْجَج من كهلان، من سبأ بن يشجب بن قحطان، وبه سمّيت القبيلة التي تعد من أكبر قبائل اليمن، وفيها ملك اليمن، في التبابعة منهم. (جمهرة أنساب العرب ٣٢٩، ٤٣٢-٤٣٣، والأنساب للسمعاني ٢٧، والإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير للهمداني (الجزء العاشر).

وممّن نَسَبَ صنهاجة إلىٰ حمير، لا إلىٰ البربر -السمعاني في الأنساب ٩٨، والقلقشندي في نهاية الأرب ٢٩٣، وقلائد الجمان ٣٣-٣٥، والسيوطي في لب اللباب ١٦٣. لكنْ قال ابن حزم: إن صنهاجة من البربر. (الجمهرة ٥٠١-٥٠٢)، وذكر للبربر نسبًا يصلهم إلىٰ حام بن نوح، وقال: ادّعت طوائف منهم إلىٰ حمير،=

بالمغرب][١].

جانبْتُ فيه الإيجازَ المُخِلّ والإطناب المُمِلّ؛ ليكون -إن شاء الله تعالىٰ- سببَ فتحٍ للقاصرين، وسببَ نفعٍ للقاصدين، مؤمّلًا ممّن بيده ملكوتُ السماوات والأرض أن يجعله في ميزان الرُّجحان يوم اللقاء والعرض.

اعلمْ - وفّقك الله [تعالىٰ][٢] لما يحبّه ويرضاه- أني تركتُ التعرُّضَ للبسملة لشهرة أبحاثها، حتىٰ كأنها عَلَمٌ برأسها[٣]. ثم من الواجب صناعةً علىٰ مَن أراد الشروعَ في عِلْمٍ من العلوم أنْ يتصوّره بحدّه أو رَسْمِه[٤]؛ ليكون متبصّرًا في طلبه،

=وبعضهم إلىٰ برّ ابن قيس عيلان، وهذا باطل لا شك فيه، وما علم النسابون لقيس عيلان ابنًا اسمه (برّ) أصلًا، ولا كان لحمير طريق إلىٰ بلاد البربر إلا في تكاذيب مؤرخي اليمن. (الجمهرة ٤٩٥).

(١) ساقط من (جـ). والكلام علىٰ قبيلة صنهاجة مفصّل في قلائد الجمان ٣٣-٣٥، ١٦٧-١٧٧، وقبائل المغرب ٣١١-٣٤٠.

(٢) سقطت من (أ) و(ب). وسقوطها منهما معتادٌ في جميع هذا الشرح.

(٣) أكثرَ العلماءُ من الحديث عنها في مقدمات كتبهم، -ولاسيّما المفسرين ومعربي القرآن-، وخصّها بعضهم برسائل وكتب، مثل أبي الحسن الواحدي ٦٤٦هـ له رسالتان، والكرماني ٥٠٥هـ والبيضاوي ٧٨٥هـ وزكريا الأنصاري المعروف بشيخ الإسلام (ستَرِد ترجمتُه بعدًا) وعلىٰ رسالته ثلاثة شروح: للسيوطي (ستأتي ترجمته أيضًا)، والغنيمي ١٠٤٤هـ والخادمي ١١٧٦هـ وغير ذلك. وللخليلي كتاب مطبوع، عنوانه: (الكهف والرقيم في شرح (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٤) فرّق بعض العلماء بين (الحدّ) و(الرسم) بأنّ (الحد): تعريف الشيء بالذات، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، و(الرسمُ): تعريف الشيء بالخارج، كتعريف الإنسان بالضاحك. وبعضهم لم يفرق، ومنهم الأصوليون فالحدّ عندهم: الجامع المانع، وذلك يشمل الرسم. (الكليات لأبي البقاء ٣٩٢).

فمَنْ ركب متنَ عَمْياءَ خَبَط خَبْط عَشْواءَ[١]، وأن يَعرف موضوعَه، وهو ما يُبحث في ذلك العلم [عن][٢] عوارضه الذاتية[٣]، وأن يُصَدِّق بغايته، وهي ما لأجله يُحصَّل ذلك [العلمُ][٤]؛ ليصون سعيَه عن العبث[٥].

---

(١) في (ب): (فمن ركب متن عصيا حنط حفظ عشواء) و(المتن) هو الظهر، و(العشواء): هي الناقة الضعيفة الإبصار، أو التي لا تبصر في الليل (اللسان: عشا ١٥/٥٦). وهو مَثَل يُضرب لعدم الاهتداء والضلال (مجمع الأمثال ٣/ ٥٢٠، وجمهرة الأمثال ١/ ٤٤١). و(العمياء) من معانيها: الأرض التي لا يهتدىٰ بها (اللسان: عما ١٥/ ٩٨). والعبارة التي أوردها الشارح لا تبرأ من قلق، فكأن جواب الشرط هو فعل الشرط بعينه. وقد وردت كذلك عند العضد في شرح المنتهىٰ ١/ ١٦، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٩، وفسّر ذلك الشنواني في حاشيته علىٰ شرح القطر (مجيب الندا) ١٨/أ، قال: " إضافة (متن) إلىٰ (عمياء) بيانية، أي: ركب طريقة لا يهتدي سالكها، ووصفها بالعمىٰ؛ لأن الأعمىٰ لا يقدر علىٰ أن يهدي غيره الطريق، وقيل: (ركب ظهر ناقة عمياء)، والخبْط ضرب البعير يده علىٰ الأرض من غير استواء، فإن قيل: الخبط للناقة علىٰ قول من جعل (العمياء) صفة للناقة. وكيف يستقيم قوله (خبط)؟ قلت: أضاف الخبط إلىٰ الراكب علىٰ هذا القول علىٰ طريق إضافة فعل الدابة إلىٰ راكبها". اهـ.

وقد وردت هذه العبارة بلفظ قريب من هذا، ولا إشكال فيه. وهو: (وإلا كان راكبَ متنِ عمياء وخابطًا خبطَ عشواء). (اللآلئ السنية ٢/ ب).

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) العوارض الذاتية في لسان المتكلمين هي التي تلحق الشيء لما هو، كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أو لجزئه كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة التعجب. (التعريفات للجرجاني ٢٠٤-٢٠٥). ويقصد بها المؤلف هنا التغييرات الجارية علىٰ الكلمة لتأثير العوامل الداخلة عليها، اللفظية منها والمعنوية.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) شرع الشارح -رحمه الله- بعد هذا في الحديث عن المبادئ الواجب معرفتها في علم النحو وهي عامة في العلوم كلها، وقد ذُكرت مفصلةً في شرح المنتهىٰ ١/ ١٦-١٨، وأبجد العلوم ٧٢-٩٠.

فالنحو لغةً: القصد[١]. قال أبو الفتح[٢]: وهو أصلُ معناه لغةً، نحوُ: (نَحَوت نَحْوًا) أيْ: قصدت قصدًا - والجانبُ[٣]، كـ(نزلت نحوَ دارك)- والجهةُ[٤]، كقوله[٥]:

وهُنَّ[٦] نَحْوَ البيت عامداتِ[٧]

---

(١) التهذيب ٥/ ٢٥٢، الجمهرة ٢/ ١٩٧، الصحاح (نحا) ٦/ ٢٥٠٣، اللسان (نحا) ١٥/ ٣٠٩.

(٢) في الخصائص ١/ ٣٤ بتصرف بيّن. وهو ابن جنّي: عثمان بن جني الموصلي النحوي الأزدي بالولاء (٣٠٢-٣٩٢هـ) ولد في الموصل، ونشأ بها، ولازم أباعلي الفارسي أربعين عامًا، وقيل: ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، ولا سيّما في علم الإعراب، له مصنفات كثيرة، منها: الخاطريات، والفسر، وشرح أشعار هذيل. (نزهة الألباء ٢٤٦، معجم الأدباء ١٢/ ٨٣، البغية ٢/ ١٣٢).

(٣) معطوف علىٰ قوله: (القصد) وفي اللسان ١٥/ ٣٠٩-٣١٠: أن (نحو) تكون ظرفًا، وفي التهذيب ٥/ ٢٥٢: أن الناحية بمعنىٰ الجانب، وفي الصحاح ٦/ ٢٥٠٦: (نحاه للّحْد) أي: صيّره في ناحيته.

(٤) القاموس (نحا) وكليات أبي البقاء ٩١٣، والتاج (نحا).

(٥) في (ب): (نحو قوله). ولم أعرف القائل. وقال العيني: هو راجز لم أعرفه.

(٦) في (جـ): ومن.

(٧) بيت من الرجز، وقبله: (يحدو بها كلّ فتىٰ هَيّاتِ)، ويروىٰ: (عامرات)، والحديث عن ذودٍ من الإبل، و(الهَيّات) الذي يهيت ويصيح بالإبل لتُقبل. و(البيت) هو البيت الحرام، و(عامدات) قاصدات. وضُبط الرويّ بالكسر في جميع المراجع التي نظرت فيها، وأعربه العيني حالًا أو تمييزًا، وقال عن إعرابه تمييزًا: «وفيه ما فيه». وقد يقال: إن إعرابه حالًا أيضًا لا يستقيم؛ لأن (نحو) علىٰ هذا ستكون خبر المبتدأ، ولا يستقيم أن يُعلّق بكونٍ عام؛ لأنهن لم يستقررن في جهة البيت بعدُ، ولا أن يُعلق بكون خاص غير (عامدات) لأنه يجب ذكره حينئذٍ؛ لأنه لم يدل عليه دليل، فلم يبن إلا أن يعلق بـ(عامدات) وتكون هي الخبر، و(نحو) مفعول فيه مقدم. فيكون الراجز قد وقع في عيب من عيوب القافية، وهو الإقواء؛ لأن الروي مكسور. وأما إعرابه تمييزًا فلا وجه له. (أفادني ذلك فضيلة المشرف علىٰ الرسالة، د. محمد المفدىٰ). والبيت في=

-والمِثْلُ[(١)]، كـ(هذا نحوُ هذا) أي: مثله، و(رأيت رجلًا نحوَك) إلىٰ غير ذلك.

وإطلاق (النحو) علىٰ العلم مِن إطلاق المصدر بمعنىٰ المفعول، فـ(النحو) بمعنىٰ (المنحوّ) أيْ: المقصود، كـ(النسج) بمعنىٰ (المنسوج)[(٢)]، ثم خُصّ به هذا العلمُ، وإنْ كان كلُّ علمٍ منحوًّا، أيْ[(٣)]: مقصودًا، كاختصاص علم الأحكام الشرعية العملية بالفقه، وإن كان كلُّ علمٍ فقهًا، أيْ: مفقوهًا[(٤)].

سُمِّي بذلك؛ لِما تضافرت[(٥)] به الرواياتُ من أنّ عليًّا[(٦)] -رضي الله

=الخصائص ١/ ٣٤، والمحتسب ١/ ٣١٧، واللسن ١٥/ ٣٠٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤-١٠٦.

(١) الكليات ٩١٣، وجعل الزبيدي ذلك من المستدركات علىٰ القاموس (نحا).

ومن معاني (نحو) أيضًا: المقدار، والقسم، والطرين، والإمالة (توضيح المقاصد ١/ ٩-١٠، المقاصد النحوية ١/ ١٢٧، التاج (نحا)).

(٢) ومثل ذلك إطلاق (اللفظ)، وهو مصدرٌ علىٰ الكلمة الملفوظة. (شرح التسهيل ١/ ٤).

(٣) في (ب): أو. والمقام لا يقتضيها.

(٤) كلامه في تعريف النحو واشتقاقه مأخوذ عن المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٩-١١ بتصرف. وللمزيد يراجع الإيضاح في علل النحو ٨٩-٩٠، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٨٨.

(٥) بالضاد، ويصحّ بالظاء. (اللسان: ضفر).

(٦) ابن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم (٢٣ ق هـ - ٤٠هـ) ابن عم النبي ﷺ وزوج بنته فاطمة، أول الناس إسلامًا -علىٰ ما قيل-، رابع الخلفاء الراشدين، شهد المشاهد كلها إلا تبوك، وبيده اللواء في أكثرها. (أسد الغابة ٤/ ٩١-١٢٥، الإصابة ٤/ ٥٦٤-٥٧٠).

[تعالىٰ][١] عنه- لَمّا أشار[٢] علىٰ أبي الأسود الدؤلي[٣]، وهو واضع هذا العلم[٤] أن يضعَه، وعلّمه الاسمَ، والفعل، والحرفَ، وشيئًا من الإعراب - قال له: (أُنْحُ هذا النحوَ يا أبا الأسود)[٥]. وهو كوفيُّ الدار، بَصريٌّ[٦] المنشأ[٧]، مات عن سنّ كبيرة. كما اتفقوا علىٰ / [٢/ب] أن أوّل من وضع التصريف معاذُ بن مسلم

(١) سقطت من (ب).

(٢) وقيل: إن المشير عمر بن الخطاب، وقيل: زياد بن أبيه. وهو خلاف المشهور. (الإيضاح في علل النحو ٨٩، ونزهة الألباء ٨).

(٣) وهو عمرو بن سفيان بن ظالم، أو ظالم بن عمرو بن سفيان (١٦ ق هـ-٦٩هـ) من بني بكر بن عبد مناة من كنانة، ونسب إلىٰ تغلب، كان علويّ الرأي، وهو رأس الطبقة الأولىٰ من النحويين البصريين، توفي في طاعون الجارف.

(مراتب النحويين ٦-١٢، طبقات النحويين واللغويين ٢١-٢٦، تاريخ العلماء النحويين ١٦٤-١٧٨).

(٤) وقيل: إن واضعه علي بن أبي طالب، وقيل: عبد الرحمن بن هرمز، أو نصر بن عاصم، أو يحيىٰ بن يعمر، وقيل غيرهم. وأوثق الأقوال ما ذكر الشارح. والحديث عن ذلك مفصّل تفصيلًا في (أخبار النحويين البصريين ١٣-١٥، نزهة الألباء ٨-١١، المفصل في تاريخ النحو للدكتور الحلواني).

(٥) إيراد هذا الخبر في طبقات الشعراء لابن سلام ١/ ١٢، والشعر والشعراء ٢/ ٧٢٩، والفهرست ٦٥ وما بعدها، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٩ وما بعدها، وطبقات النحويين واللغويين ٢١، وأخبار النحويين البصريين ١٣-١٤، والبصائر والذخائر ١/ ٨٣، ومراتب النحويين ٢٤.

(٦) في (أ) و(ب): البصريّ.

(٧) كذا في التصريح ١/ ٤، ولم أقف علىٰ من ذكر أن الكوفة داره، والظاهر أنه بصري الدار أيضًا، روىٰ حماد ابن سلمة أن ابن عباس استخلفه علىٰ البصرة، والرواة والنساب وأصحاب السير علىٰ هذا. (طبقات النحويين واللغويين ٢٤)، واشتهر أنه كان ينزل البصرة في بني قشير، وكان يُرجم بالليل؛ لرأيه في علي، وله مع بني قشير أشعار وأخبار. (تاريخ العلماء النحويين ١٦٨).

الهرّاء(١)، بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبةً إلىٰ [بيع](٢) الثياب الهَرَويَّة(٣).

وأوّلُ من أوتي(٤) اللسانَ العربيَّ إسماعيلُ عليه السلام أخرج الحاكم(٥) عن جابر [بن عبد الله(٦) -رضي الله عنهما(٧)- قال:] (٨) قال رسول الله ﷺ: **(أُلهِمَ إسماعيلُ**

---

(١) التصريح ١/ ٤، الاقتراح ٨٥، المزهر ٢/ ٤٠٠، البغية ٢/ ٢٩٣، والهرّاء هو أبو مسلم أو أبو محمد (...-١٨٧هـ) من موالي محمد بن كعب القرظي، وهو عم أبي جعفر الرؤاسي. لا مصنّف له يعرف، ولد أيام عبد الملك بن مروان، عنه أخذ الكسائي، كان ميّالًا إلىٰ التشيع، توفي ببغداد. (طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، تاريخ العلماء النحويين ١٩٣، نزهة الألباء ٥٠، البغية ٢/ ٢٩٢).

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) طبقات النحويين ١٢٥، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ١٩٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٢. و(هرات) مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان، قال ياقوت: «لم أر بخراسان مدينة أجلَّ ولا أفخم ولا أحسنَ ولا أكثر أهلًا منها» معجم البلدان ٥/ ٣٩٦. وهي اليوم بغرب أفغانستان، وثاني أكبر مدنها. (أفغانستان لمحمود شاكر ٨١-٨٢).

(٤) في (ب): أصوتي.

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيِّع (٣٢١-٤٠٥هـ)، كان إمامَ عصره في الحديث، صالحًا ثقة يميل إلىٰ التشيع، تولىٰ قضاء نيسابور وجرجان، سمع من ألفي شيخ، وله ما يقارب ألف مؤلف، روىٰ عنه شيخه الدارقطني. (طبقات الحفاظ للسيوطي ٤١٠-٤١١، أعلام المحدثين ٣٢٤-٣٣٠).

(٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب السلمي الأنصاري (...-٧٣هـ)، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، وقيل: شهد بدرًا وأحدًا، وقيل: لم يشهد هذه الثلاثة، غزا تسع عشرة غزوة، كان من المكثرين من الحديث. (أسد الغابة ١/ ٣٠٧-٣٠٨، الإصابة ١/ ٤٣٤-٤٣٥).

(٧) في (ب): عنه.

(٨) ساقط من (ج)

هذا اللسانَ العربيَّ إلهامًا)[١].

وأمّا النحوُ عُرفًا فعند مَنْ يجعله شاملًا للتصريف كعرف المتقدمين[٢]: (العلْمُ بأحكامٍ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب)[٣]. أعني أحكامَ الكلِمِ في ذواتها، وفيما يَعرِض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير، ليُحترَزَ بذلك

(١) خرجه الحاكم بسنده في مستدركه عن جابر في كتاب التفسير ٢/ ٤٣٩، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأورده المتقي الهندي في كتاب الفضائل: فضائل إسماعيل ١١/ ٤٩٠ برقم ٣٢٣١١ وزاد نسبته إلىٰ البيهقي في شعب الإيمان وهو عنده ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، وهذا الحديث قيل: إنه ضعيف؛ لأن من رجاله أبا إسحاق الغسيلي، وهو يسرق الحديث (تلخيص المستدرك للذهبي ٢/ ٤٣٩، ومختصره لابن الملقن ٢/ ٩٠٤). وأخرجه الحاكم برواية: «**ألهم إبراهيم الخليل**» ٢/ ٣٤٤، وقال: إنه غريب صحيح علىٰ شرط الشيخين. وفي البخاري: أنّ إسماعيل تعلم اللسان العربي من قبيلة جرهم وكان عمره خمسة عشر عامًا. (صحيح البخاري ٣/ ١٢٢٩-١٢٢٩، ومناقشة ذلك والإفاضةُ فيه في فتح الباري ٦/ ٤٠٣).

(٢) كان المتقدمون يجمعون مسائل النحو والتصريف فيما كانوا يسمونه النحو أو الأدب أو علم العربية، كسيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب، وابن السرّاج في الأصول، والزجاجي في الجمل، والزبيدي في الواضح، وابن جني في اللمع، والصيمري في التبصرة والتذكرة، والزمخشري في المفصل، والجزولي في مقدمته، والسهيلي في نتائج الفكر، والأنباري في أسرار العربية. وأقدم من عرَّفه بهذا -فيما وقفت عليه- ابن السرّاج، قال: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتىٰ وقفوا منه علىٰ الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن (فَعَل) مِمّا عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع». (الأصول ١/ ٣٥) علىٰ أن من المتقدمين من خصّ التصريف بالتأليف، كالمازني والفارسي.

(٣) هذا تعريف أبي علي الفارسي في التكملة ١٦٣، وابن الناظم في شرح الألفية ١٨. ونحوه عند أبي البركات الأنباري في منثور الفوائد ٢٣. زاد أبو علي: «وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها» يشير إلىٰ الفرق بين النحو والتصريف. وشرح التعريف الآتي منقول عن ابن الناظم.

عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحَذْوِ عليه[١]. قيل[٢]: ومن أقربها: (عِلْمٌ يُعرَف به أحكامُ الكلِمِ العربية إفرادًا وتركيبًا)[٣]. ومِن أشهرها: قول صاحب المقرب[٤]: «النحو عِلْمٌ مستخرَج بالمقاييس المستنبطة من استقراء العرب الموْصلةِ إلىٰ معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف[٥] منها».

وعند مَنْ يرىٰ التصريف خارجًا عنه كعرف المتأخرين[٦]: (عِلْمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أواخر الكلم إعرابًا وبناءً)[٧]. وبعضُهم عرَّفه بأنه: (آلةٌ قانونيّةٌ

---

(١) في (أ): وفي الحدّ عليه، وفي (ب): وفي الحرز عليه. وما أثبتّه موافق لما في شرح ابن الناظم، و(الحذو عليه) يعني القياس عليه. القاموس: (حذا) والدرر السنية ٢/ب.

(٢) القائل ابن أم قاسم المرادي في توضيح المقاصد ١/ ١١.

(٣) وهذا التعريف في النكت الحسان لأبي حيّان ٣١، وعزاه في التذييل ١/ ٤ أ إلىٰ صاحب المباحث يعني اللورقي، ونحوه في تمهيد القواعد ٣/ أ، وفي كلام اللورقي في المباحث الكاملية ٣/ب، ونقل الدماميني هذا التعريف مشروحًا في تعليق الفرائد ١/ ٤٦.

(٤) ١/ ٤٥. وصاحب المقرب هو ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي الأندلسي (٥٩٧-٦٦٩هـ) تلمذ علىٰ أبي علي الشلوبين عشر سنين، ومن أبرز تلاميذه أبو حيّان، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، وشرح الجزولية، وشرح الإيضاح. (فوات الوفيات ٢/ ١٨٥، البلغة ١٦٠-١٦١، البغية ٢/ ٢١٠).

(٥) في (ب): ائتلفت وفي (ج): يتألف. وفي إحدىٰ نسخ المقرب: (تأتلف).

(٦) وهو النهج الذي اشتهر أخيرًا واستقرّ. وسترد إشارةٌ إلىٰ بعض أعلام ذلك.

(٧) هذا بنصه حدّ الأردبيلي في شرح الأنموذج ٢٩. وأورده الشيخ خالد في شرح الأزهرية ٨، وزكريا الأنصاري في الدرر السنية ٢/ب، والشربيني في شرح الآجرومية ٢/ أ، والفاكهي في الحدود ٩، وشرحه ٥١-٥٦، وشرح القطر ١/ ٩، وفي كلام الشارح اللقاني في هذه المبادئ شبه بكلامه في شرح الحدود.

تَعْصِمُ مراعاتُها الإنسانَ عن لحْنِ اللِّسان)[١].

وموضوعه: الكلم العربية، من حيث يُبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان، والاستعانةُ علىٰ فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض.

واستمداده: من كلام العرب ومن الكتاب والسنة.

ومسائله: المطالب التي يُبَرْهَنُ عليها فيه، كعِلْمِنا بأنّ الفاعل مرفوع، وبأنَّ المفعول منصوب، وبأنَّ الفعل تلحقه علامةُ التأنيث[٢].

تتمّة: فضيلة هذا العلم [-كسائر العلوم-][٣] وشرفُه تابعة لشرف[٤] موضوعه وغايته[٥]، وقد اتفق العلماء [علىٰ][٦] أنَّ النحو يُحتاج إليه في كلِّ فنون العلم[٧]. وفي الحديث: (**المَرْءُ** / [٣/أ] **مَخبوءٌ تحت**

---

(١) في (جـ): اللسن. وهذا التعريف مذكور في الدرر السنية لزكريا الأنصاري ٢/ب، وحاشية الشنواني علىٰ مجيب النداء ٢١/أ.

(٢) ينقل هذه الأمور بالنصّ عن شرح الحدود للفاكهي ٥١-٥٦، وبلوغ الأرب لزكريا الأنصاري ٢/أ.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) في (ب): للشرف.

(٥) الحديث عن فضل علم النحو في كتاب الفاضل للمبرد ٤-٦، وإيضاح الوقف والابتداء (المقدمة)، وكتاب تنبيه الألباب علىٰ فضائل الإعراب للشنتريني، والمطالع السعيدة ٣٦-٦٣.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) بهذا اللفظ عن السيوطي في المطالع السعيدة ٧٤ وذهب يفصّل ذلك.

لِسانه)[١]. وفي القرآن: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[٢]. كيف ولا يمكن[٣] الإنسانَ[٤] استعارةُ اللسان[٥]؟ ومعرفتُه واجبةٌ عينًا علىٰ مَن يتعاطىٰ الكتابَ والسنة، وكفايةً في الجملة[٦]؛ لأنّا مكلّفون بالعمل بالأحكام الشرعية، وهو متوقف علىٰ معرفتها، وهي متوقفة علىٰ معرفة النحو، وما لا يتمّ الواجب المطلق إلا به - وهو مقدورٌ للمكلف - فهو واجبٌ بوجوبِ ذلك الواجب[٧].

(١) كذا في تنبيه الألباب ١٤. بلفظ (وفي الحديث) ولم أجد له أصلًا في كتب الحديث. وكذا قال محقِّقُه. وذكره المبرد في الفاضل ص ٦ منسوبًا لعلي بن أبي طالب. وهو في بهجة المجالس ١/ ٥٥ بلفظ: قالوا... وفي كتاب آفات اللسان للغزالي ص: ٣٧٨ ذكر الحديث: «لسان المرء وراء قلبه». قال محقِّقُه: «لا أصل له، وقد وقفت عليه من كلام علي بن أبي طالب في نهج البلاغة» وهو في عيون الأخبار ٢/ ١٩٨، وفي البيان والتبيين ١/ ١٧١: وكان يقال: عقل الرجل مدفون تحت لسانه.

(٢) ٢-٣ الرحمن ٥٥.

(٣) في (جـ): تمكن.

(٤) في النسخ الثلاث الأصول: للإنسان، وما أثبته الصواب، وهو في النسختين الاحتياطيتين (د) و(هـ).

(٥) يشير إلىٰ ذلك الرجل الذي قال لبنيه: يا بَنِيَّ أصلحوا من ألسنتكم، فإن الرجل تنوبه النائبة يحبّ أن يتجمَّل فيها، فيستعير من أخيه دابته وثوبه، ولا يجد مَن يعيره لسانه. (إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٠).

(٦) قال شيخ الإسلام: «إن نفس اللغة من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإنَّ فهم الكتاب والسنة فرضٌ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» (اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٧، ونحوه في إرشاد الفحول للشوكاني ٢٥٢).

(٧) هذه قاعدة أصولية مذكورة في المحصول في علم أصول الفقه ١/ ٣٢٢، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢/ ٣٣٨. والكلام السابق عن حكم النحو وفضله في المواهب الرحمانية ٢/أ، ب بتصرف يسير.

[الكلمة والكلام][1]

ولمّا كان موضوعُ هذا العلمِ الكَلِمَ العربيَّةَ مع أنَّ الكلمة جزءُ الكلام، والجزءُ مقدَّمٌ[2] علىٰ الكل طبعًا؛ فيناسبه[3] التقديمُ وضعًا[4] - قدّمَ جماعةٌ من النحاة تعريفَ الكلمة علىٰ تعريف الكلام[5]، فقالوا: «الكلمة لفظٌ بالقوة أو بالفعل[6]، مُستقلٌّ، دالٌّ بجملته علىٰ معنًىٰ مفردٍ بالوضع»[7].

قال[8] البدر المالكي[9]: فـ(اللفظ) مُخرِجٌ للخَطّ والعَقْد

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق. وهكذا كل العنوانات التي بين معقوفين، في أوائل الأبواب والفصول.

(٢) في (ب): المقدم.

(٣) في (ب): قياسه.

(٤) جاء هذا الكلام بمعناه في شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢٠٠.

(٥) ممّن فعل ذلك الزمخشريُّ في المفصل ٦، وابنُ الدهان في الفصول ص:١، والمطرزي في المصباح ٥١، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٣١، وابن الحجب في الكافية ٥٩، وابن مالك في التسهيل ٣، وأبو حيّان في النكت الحسان ٣٢، وابن هشام في الجامع ٩.

(٦) مراده بـ(القوّة): أنه لا يتلفظ به الإنسان حقيقة، وإن كان السامع مدركًا لمعناه ودلالتِه بقوّة المعنىٰ، مثل قوله: (قم)، فإنَّ الفاعل (أنت) لم يتلفظ به فعلًا، وإنما تركه لأنه معروف، ولا ينطق به العربي، وهو في قوّة الموجود وحُكمِه. وأما الذي يكون (بالفعل) فهو المتلفَّظ به حقيقة. (يراجع الخصائص ١/ ١٨-١٩).

(٧) تجد هذا الحدَّ في شرح الألفية لابن الناظم ٢١.

(٨) في (أ) و(ب): قاله. وما أثبته أولىٰ؛ لأن الكلام الآتي من كلام البدر المالكي (ابن الناظم).

(٩) في شرح الألفية له ٢١ بتصرف يسير، وهو ابنُ الناظم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين (...-٦٨٦هـ) كان حادَّ الخاطر، إمامًا في النحو والمنطق، حصلت بينه وبين أبيه منافرة، وبعد وفاة والده تولىٰ منصبه في التدريس. و(المالكي) في كلام الشارح نسبة إلىٰ ابن مالك، وله شرح الألفية، وشرح الكافية الشافية، وأكمل شرح التسهيل، ولد ومات في دمشق. (البغية ١/ ٢٢٥، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٨).

والإشارة[١]. و(بالقوة) مُدخلٌ للضمير في نحو: (افعلْ) و(تفعلُ). و(مُستقلٍّ) مُخرجٌ للأبعاض الدالّة علىٰ معنىٰ، كألف المفاعلة وحروف المضارعة. و(دالّ) مُعمِّمٌ لِما دلالته ثابتةٌ، كـ(رجل) ولِما دلالته زائلة، كأحد جزأي (امرئ القيس)؛ لأنه[٢] كلمة؛ ولذلك أُعرب بإعرابٍ على حِدةٍ[٣]. و(بجملته) مخرجٌ للمركب[٤]، كـ(غلام زيد)؛ فإنه دالٌّ بجزئه علىٰ جزء معناه[٥]. و(بالوضع) مُخرِج للمهمَل، ولِما دلالته عقليّةٌ، كدلالة اللفظ علىٰ حياة اللافظ به. انتهىٰ.

---

(١) في كتاب ابن الناظم: والإشارة والنصب. وسيأتي ذكرُها وبيانُها قريبًا.

(٢) أي: أحد جزأي (امرئ القيس).

(٣) في شرح الألفية: «أعرب بإعرابين، كلٌّ علىٰ حدة». يقصد كلَّ جزء منهما. فابن الناظم ومن بعده اللقاني يريان أنّ (امرأ القيس) بمجموعها ليست كلمة واحدة، بل كلمتان، وهذا ما مال إليه السيّد الجرجاني (حاشيته علىٰ الكافية ١/ ٥). وخالفهم قوم، فرأوا أنَّ العلم المركب الإضافي كـ(امرئ القيس) و(عبد الرحمن) كلمة حقيقية؛ بالنظر إلىٰ دلالتها العَلَمية، وكلمتان مجازًا؛ بالنظر إلىٰ دلالة كل جزء قبل التركيب، منهم أبو حيّان (التذييل ١/ ل ٦أ)، والرضيُّ (شرح الكافية ١/ ٣)، وابن عقيل (المساعد ١/ ٤)، والمرادي (توضيح المقاصد ١/ ٢١)، والأشموني (شرح الألفية ١/ ٢٦)، والأزهري (شرح الأزهرية ١٣). وسببُ الخلاف أن هؤلاء لم يعتدوا بالمعنىٰ الزائل لجزأي الكلمة، وإنما نظروا إلىٰ معناها الحادث بعد التركيب والعلمية، والأولين نظروا إلىٰ دلالة كل جزء قبل النركيب. وما ذهب إليه المخالفون قريبٌ مِمّا قاله ابن مالك قبلهم إذ قال: إن مجموع العلم المضاف كـ(امرئ القيس) كلمة واحدة باعتبار المعنىٰ، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، وهما لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، فـ(امرؤ القيس) اسمٌ واحدٌ تحقيقًا؛ لأن مسمّاه لا يُدرَك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه في اللفظ بمنزلة (غلام زيد). (شرح التسهيل ١/ ٤)، وناقشه الدماميني في ذلك. (تعليق الفرائد ١/ ٦٦-٦٧).

(٤) الإضافي غير العَلَمي.

(٥) في شرح الألفية: "فإنه دال بجزأيه علىٰ جزأي معناه". ومعنىٰ العبارتين واحد.

والمناقشة فيه تَلِفت عن المقصود، وأخصرُ منه قولُ ابن هشام[(١)]: «الكلمة قولٌ مفردٌ»[(٢)]. وقدّم جماعةٌ كالمصنّف[(٣)] تعريفَ الكلام[(٤)]؛ لأنهم رأوه المقصودَ الأهمَّ؛ إذ هو مدارُ حصولِ الفائدة المبتغاة بحسْب التخاطب، فقال: (**الكلام**) أيْ: جِنسُه وطبيعته الحاضرةُ في الذهن. مأخوذٌ من (الكَلْم)، وهو الجُرح[(٥)]؛ لأنه يؤثّر في النفس كتأثير الجُرح في الجسد[(٦)]./ [٣/ ب] ويقال لغةً للحدث الذي هو

---

(١) هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المصري (٧٠٨-٧٦١هـ)، من أشهر النحويين، وكتبه سائرة، منها: التذكرة في النحو، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وهما مفقودان، وشذور الذهب، وشرح اللمحة البدرية، والجامع لصغير (مطبوعة) وغيرها. (البغية ٢/ ٦٨، شذرات الذهب ٦/ ١٩١).

(٢) الجامع الصغير في النحو ٩، وشذور الذهب ص: ٢، وقطر الندىٰ ص: ٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٧.

(٣) يقصد الآجرومي في مقدمته.

(٤) ممّن صنع ذلك الزجاجيُّ في الجمل ١، وابن جني في اللمع ٤٥، والحريري في ملحة الإعراب (شرحها) ٣٩، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٦٥، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ٤٣، والجزولي في مقدمته ٣، وابن معط في الفصول ١٤٩، والشلوبين في التوطئة ٢، وابن مالك في الألفية، وابن عصفور في المقرب ٤٥، والفاكهي في شرح الحدود ٥٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٣.

(٥) الخصائص ١/ ١٣، اللسان (كلم) ١٢/ ٥٢٤، القاموس (كلم).

(٦) منثور الفوائد ٢٣، شرح الإيضاح للعكبري ١/ ٢٦، شرح المفصل ١/ ٢١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ١٩٢، قال الرضي: «وهو اشتقاق بعيد» (شرح الكافية ١/ ٢). ويرىٰ ابن جني أن (ك.ل.م) بتقليباتها تدلّ علىٰ القوة والشدة، قال: «ومنه الكلام، وذلك أنه سبب لكل شر وشدة في أكثر الأمر... ولمّا كان الكلام أكثره إلىٰ الشرّ اشتُقّ له من هذا الموضع» الخصائص ١/ ١٣-١٥، ونحوه في تذكرة النحاة ٦٩٠.

التكليم[١]، نحو: (أعجبني كلامُك زيدًا) أي: تكليمك إيّاه[٢]. - ولِما في النفس مِمّا يُعبَّر عنه باللفظ المفيد، كأنْ يقوم بنفسك معنىٰ: (قام زيد) أو (زيد قائم) فيُسمَّىٰ ذلك الذي قام بها كلامًا[٣]، وعليه اصطلح المتكلِّمون، وعرّفوه بأنه المعنىٰ القائمُ بالنفس[٤] - ولِما تحصل به فائدةٌ، وإنْ لم يكن لفظًا، كالخطّ والإشارة والعَقْد[٥] والنُّصُب[٦] - [ولِما ينطق به لسانُ الحال، كقوله[٧]:

---

(١) في (ب): التكلم. وأثبتّ (التكليم)؛ لما يأتي بعدها في المتن.

(٢) شرح الإيضاح للعكبري ١/ ٢٧-٢٨، شرح المفصل ١/ ٢٠. وذكر الخلاف فيه: «أهو مصدر، أو اسم مصدر» وشرح الرضي ١/ ٣، والتذييل ١/ ٧أ.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠، شرح المفصل ١/ ٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٥، التصريح ١/ ١٩.

(٤) ممّن قال ذلك الأبدي في شرح الجزولية ١/ ٤، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٨٥-٨٦. وهو مذهب الأشعرية وجمهور الجهمية وبعض المعتزلة، يعزونه إلىٰ اللغة، وهذا أثرٌ من آثار اختلافهم مع أهل السنة في إثبات صفة الكلام للربّ سبحانه وتعالىٰ، فهم لا يثبتون أنه تكلم حقيقة بحرف وصوت. (مقالات الإسلاميين ١/ ٢٦٧-٢٧٠) وردّ ذلك علماء السنة كما في فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢/ ١٥-١٦، ورسالة ابن السجزي إلىٰ زبيد في الردّ علىٰ من أنكر الحرف والصوت ٧٩-٨٧.

(٥) هو جمع الأصابع في العدّ، وقد وضعوا كلَّ واحد منها بإزاء أعداد مخصوصة، ثم رتبوا لأوضاع آحادًا وعشرات ومئات وألوفًا، حتىٰ وضعوا قواعد يتعرف بها حسابُ عشرة آلاف بيدٍ واحدة، مثال ذلك: أنه جاء في الحديث: أنه عقد بأصابعه ثلاثًا وخمسين، حين عقد أصابع يده غير السبابة والإبهام، وهو رقم ثلاثة، وحلَّق بالإبهام معها، وهو رقم خمسين.

تفصيل ذلك في مفاتيح العلوم للخوارزمي ١٥٠، ومفتاح السعادة ١/ ٣٩٤، ومقال عنوانه: (حساب العقود) مجلة البصائر ٦٥-٨٤ (عدد نوفمبر ١٩٨٥م).

(٦) هي الحجارة التي تُنصب في الطرق ليُستدلَّ بها، أو تُعرفَ بها حدودُ الأرض. (اللسان: نصب).

(٧) لم أعرف القائل.

امتلأَ الحَوْضُ وقال قَطْني][1]

مَهْلًا رويدًا قد مَلأْتُ بَطْني [2]

وفي القاموس[3]: «الكلام عبارة عن القول، [أو] [4] ما كان مُكتفِيًا بنفسه»[5] [أي: أو عمّا كان مكتفِيًا بنفسه، ولو لم يكن قولًا][6].

وعند النحاة: (هو اللفظ)[7] وهو لغةً: الرَّميُ والطرح. قيل[8]: مطلقًا، كما هو المأخوذ من ظواهر كلامهم[9]، وقيل: من الفم خاصةً[10]، و(لَفَظَتِ الرَّحىٰ

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) بيتان من الرجز، ويروىٰ: (سَلًا) بفتح السين ومعناه: ارفق، ويروىٰ: (شلا) بالشين من (شَلَلْتُ الإبلَ) إذا طردتها. ويروىٰ: (قد ملأتَ) علىٰ الخطاب، وفي إحدىٰ نسخ الكامل أن الرواية بالضم لا غير. والشاهد: أن حال الحوض أن يقول هذا لو كان يصح منه عقلٌ وقول. (الكامل ٢/ ٦١٥، مجالس ثعلب ١/ ١٥٨، اللامات للزجاجي ١٤٢، الخصائص ١/ ٢٣، آمالي ابن الشجري ٢/ ٥١، ٣٩٤، اللسان (قول).

(٣) المحيط: مادة (كلم). بنصّه.

(٤) عطفت في النسخ بالواو. وما أثبته الموافق لما في القاموس، وهو ما يؤيده كلام الشارح الآتي.

(٥) أي: أن الكلام يطلق علىٰ كل ما تلفظ به، وبعضهم يخصه بما كان تامًّا مفيدًا.

(٦) ساقط من (جـ). وفي هذا الأخير إشارة إلىٰ ما تقدم من أنه قد يُسمّىٰ كلامًا ما ليس قولًا.

(٧) الحدّ الذي ذكره الأجرومي في تعريف الكلام موافق تمامًا لما ذكره ابن معط في الفصول ١٤٩.

(٨) في (جـ): وقيل.

(٩) ممّن نص علىٰ هذه المسألة العصامُ في حاشيته علىٰ الفوائد الضيائية ٨-٩، والفاكهي في شرح الحدود ٧١، والشنواني في الفوائد الشنوانية ١١/ ب.

(١٠) شرح الرضي ١/ ٣، الفوائد الشنوانية ١١/ب. وهو الأصل في استعمال كلمة (اللفظ). (التهذيب ١٤/ ٣٨١، الصحاح ٣/ ١١٧٩، مجمل اللغة ٣/ ٨١١، المقاييس ٥/ ٢٥٩، اللسان ٧/ ٤٦١).

الدقيقَ) مجازٌ، كما في (الأساس)[(١)]، ثم نقَلَه النحاةُ ابتداءً أو بعد جعلِه بمعنىٰ (الملفوظ) كـ(الخَلْق) بمعنىٰ (المخلوق)[(٢)] -إلىٰ ما يَصح أن يَتلفّظ به الإنسانُ، أو إلىٰ ما كان مِن نوع ما يَتلفّظ [به][(٣)]، مِمّا هو صوتٌ مشتملٌ علىٰ بعض الحروف الهجائية، تحقيقًا، كـ(زيد)، أو تقديرًا، كالضمائر المستترة، فإنها مستحضَرةٌ عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارًا لا خفاءَ معه ولا لَبسَ[(٤)].

قال الرازي[(٥)]: «وسُمّي الصوتُ لفظًا؛ لكونه يَحدث بسبب رمْيِ[(٦)] الهواء به من داخل الرِّئة إلىٰ خارجها[(٧)]، إطلاقًا لاسم السَّبب علىٰ المسبَّب»[(٨)]. ولا شكّ

---

(١) أساس البلاغة: ص: ٤١١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤، والفوائد الضيائية ١/ ١٦٦.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) شرح الأزهرية للشيخ خالد ١٢، والأشموني ١/ ٢٠.

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، فخر الدين، وشهرته الفخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ). فقيه شافعي أصولي، صنف مصنفات كثيرة، منها التفسير الكبير، المحصول في أصول الفقه.

(وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨، الأعلام ٦/ ٣١٣).

(٦) في (ب): وهي.

(٧) قال ابن جني - وهو من أوائل العلماء الذين تكلموا علىٰ الصوت-: «الصوت عَرَضٌ يَخرج مع النفس مستطيلًا، حتىٰ يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطعُ تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّىٰ المقطعُ أينما عرض له حرفًا». سر صناعة الإعراب ١/ ٦، وهو ما صدّقته البحوثُ الحديثة.

(٨) نقله بهذا اللفظ الأزهري في التصريح ١/ ٢٠، والذي وجدته للرازي قولُه: «لأن الصوت إنما يتولد في كيفية مخصوصة في إخراج النفس» (المحصول ١/ ٢٦٢)، ولم أجد له شيئًا في عرائس المحصل، ولعل هذا النصَّ في كتابه (المحرّر).

في صدقه علىٰ كلمات الجنّ والملائكة[١]؛ إذ هي ألفاظٌ وأصوات، كصدقِه علىٰ كلام الجمادات[٢]؛ لأنا لا نشترط البِنْيَةَ المخصوصةَ، وكذا كلام الله -تعالىٰ- الواردةُ به كتُبُه ورسلُه[٣]، وأمّا القائم بذاته -تعالىٰ- فكلامٌ علىٰ عُرف المتكلمين -كما مَرّ- لا علىٰ عُرف النحاة[٤]. وخرج بحصر الكلام في اللفظ الإشارةُ والكتابةُ والعَقْد والنُّصُب، وتُسمَّىٰ الدوالَّ الأربعَ، [وسائرُ المعاني اللغوية ما عدا القولَ اللفظي][٥].

ولا يَرِدُ أنَّ (اللفظ) بمعنىٰ (الملفوظ)/ [٤/أ] مجازٌ[٦]، وهو مجتَنبٌ في

---

(١) الفوائد الضيائية ١/ ١٦٦، وشرح الكافية للعصام ١٠.

(٢) في (جـ): الحمامات. وفي الخصائص ١/ ٢٣-٢٤ بَسْطٌ لهذا. وقال الفاكهي: إنها لا تدخل في ذلك المفهوم (شرح الحدود ٧١).

(٣) حاشية الشنواني علىٰ الأزهرية ١١/ ب. وقال بعض النحويين: إنه لا يقال: (لفظ الله) كما يقال: (كلام الله)، (شرح الرضي ١/ ٣). وذلك رعايةً للأدب؛ لأن اللفظ يطلق علىٰ المستعمل وعلىٰ المهمل، أو لأن اللفظ خاص بما يصدر عن الفم.

وبالغ بعضهم، فنفىٰ أن يقال لكلام الله: قولٌ. (الخصائص ١/ ١٨)، وحكىٰ ابن مالك إجماعَ الناس عليه!. (شرح التسهيل ١/ ٥)، ورده أبو حيّان في التذييل ١/ ٧ب.

(٤) تقدم أن بعض أهل البدع لا يُثبتون لله كلامًا ملفوظًا حقيقةً بحرف وصوت، ولا يُثبتون له إلا ما زعموه كلامًا قائمًا بذاته، وهذا تعطيلٌ لصفة الله -تعالىٰ-، و لشارح ممّن يرىٰ هذا الرأي، فلذلك قال: إنَّ كلام الله ليس كلامًا إلا علىٰ عرف النحاة، وليس حقيقة، والحق أنه كلامٌ حقيقةً. علىٰ ما يليق به سبحانه.

(٥) ساقط من (أ) و(ب). ويقصد الشارح بالمعاني ما ينطق به لسان الحال -وقد تقدم- وحديث النفس، والقول بمعنىٰ الاعتقاد والرأي، وبمعنىٰ الحركة والإيماء. (أمالي ابن الشجري ١/ ٥٠).

(٦) لأنه من تسمية المسبَّب باسم سَبَبه، إذ اللفظ هو فعل لفظ الحروف وإخراجها، ثم أطلق علىٰ الكلمات الملفوظة.

التعاريف[١]؛ إمّا لأنه مجاز مشهور[٢]، أو لأنه صار[٣] حقيقةً عرفيّةً[٤]. والأولىٰ أنَّه مجازٌ عليه قرينة[٥]، وهي قول المصنف: (بالوضع)، فهو[٦] بمنزلة قوله: (لفظ موضوع).

قيل[٧]: وإبداله بـ(القول)[٨] أولىٰ؛ لأنه أخصّ؛ إذ لا يقع إلا علىٰ المستعمل، و(اللفظ) أعمُّ؛ إذ يُطلَق علىٰ المهمل كـ(ديز) و(رفعج)[٩] مقلوبَيْ[١٠] (زيد)

(١) وقيل: إن المعنىٰ المجازي لا يجب الاحتراز عنه في التعريف. (السراج المنير ١/ ٨٦) والأولىٰ ما قاله الشارح.

(٢) هذا جواب الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ب.

(٣) في (ب): صام.

(٤) هذا جواب ابن هشام (شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٩)، وذلك أن التعبير عن الكلمات بـ(اللفظ) وإن كان أصلُه مجازًا للرمي عامة، إلا أنه صار في عرف الناس حقيقةً، مثل (الصلاة) التي أصلُ معناها: الدعاء، ثم صارت عند الناس حقيقةً في العبادة المعروفة. وتقرير ما ذكره الشارح تجده في شرح الأزهرية للشيخ خالد ١٠، والفوائد الشنوانية ١١/ أ، وحاشية الشنواني علىٰ مجيب النداء ٢٦/ ب.

(٥) هذا هو جواب الشنواني في الفوائد الشنوانية ١١/ أ.

(٦) في (أ): فهي.

(٧) القائل أبو حيّان في التذييل ١/ ٤أ، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ١٦، وابن هشام في شرح القطر ١١-١٢، والفاكهي في شرح الحدود ٥٧.

(٨) كذا في جميع النسخ، وصواب العبارة: وإبدال (القول) به.

(٩) في (جـ): ورعفج، وفي (ب): ورفعجر.

(١٠) في (ب): مقلوب.

و(جعفر)[١]، كما هو قول البعض[٢].

وقيل[٣]: (اللفظ) أولىٰ؛ لأنهما مترادفان، وانفردَ (القول) بإطلاقه علىٰ الرأي والاعتقاد إطلاقًا شائعًا متعارَفًا دون (اللفظ)[٤]. والأوّل أرجح.

علىٰ أنَّ ابن هشام أجاب عن حديث إيثار (القول) علىٰ (اللفظ) بأنَّ حدود النحاة وغيرِهم من علماء الشرع ليست حقيقية[٥] يُقصد به التمييزُ[٦] التامُّ، وإنما الغرض منها[٧] مطلقُ تمييزِ الشيء ليُعرف أنه صاحب هذا الاسم، وهذا الغرَض

---

(١) وأجاب عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٧/ ب.

(٢) لعله يعني ابن مالك الذي قرّر أن اللفظ أبعدُ من القول والكلام؛ لوقوعه علىٰ المهمل والمستعمل. (شرح التسهيل ١/ ٧)، وقد صرح المرادي -الذي أخذ عنه اللقاني هذه المسألة- باسم ابن مالك.

ودخول الألف واللام علىٰ (بعض) كثيرٌ عند الشارح وبعض النحويين، وهو مستضعف. وقال أبو البركات الأنباري: أجاز النحويون إدخال الألف واللام في (كل) و(بعض) وأباه الأصمعي. (منثور الفوائد ٨٣) ومنعه ابن سيده وأبو حاتم. وأجازه ابن درستويه والزجاجي والأزهري والجوهري، وقال أبو حاتم: إن سيبويه والأخفش استعملاه (التهذيب ١/ ٤٨٩-٤٩١، والصحاح (كلل)، والتاج (بعض)) والقول قول المانعين؛ لأن هذه الكلمة ومثلها كلمة (كل) ملازمتان للإضافة معنىٰ، وإضافتهما تمنع دخول (أل) عليهما، وسيعود الشارح إلىٰ هذه المسألة وينقل هناك عدم جواز إدخال (أل) عليهما، وذلك في ص: ١١٦٣- ١١٦٥.

(٣) نقل هذا القول المرادي، ولم يعزه. (توضيح المقاصد ١/ ١٦)، وهو كذلك في الهمع ١/ ٥.

(٤) أجاب عنه السيوطي بأن إطلاق القول علىٰ الرأي مجاز. (الهمع ١/ ٥).

(٥) في (أ) و(ب): حقيقة.

(٦) في (أ) و(ب): التميّز. وأثبتّ (التمييز)؛ لما يأتي بعدها في المتن.

(٧) في (أ) و(ب): بها.

لا يُخلّ به استعمالُ(١) الجنس البعيد(٢). وما دخل هذا على أهل هذه الصنعة إلا مِن(٣) رويّة(٤) متأخري المشارقة منهم في علوم أهل المعقول(٥)، مع عدم رعاية مقاصد أرباب الفنون(٦). انتهى.

ولم يظهر [لضمير](٧) الفصل(٨) هنا سِرٌّ(٩) سوى الحصر(١٠). وفيه نظر(١١).

---

(١) في (أ): لا يخل باستعمال.

(٢) إلى هذا القدر مِمّا عزاه الشارح إلى ابن هشام وجدته معزوًّا إليه بتصرف في حاشية الشنواني على مجيب الندا ٣٢/ ب، ٣٣/ أ.

(٣) في (ب): عن.

(٤) كذا في النسخ، وليست (رواية). ومراده: مِنْ تأمُّل المشارقة ونظرهم واجتهادهم في علوم المعقول، مع عدم مراعاتهم مقاصد أرباب الفنون..

(٥) في (جـ): المشارقة فتكلموا في كلام أهل المعقول.

(٦) نقل هذا القول أيضًا عن ابن هشام في بعض تعاليقه يس الحمصي في حاشيته على التصريح ١/ ١٩ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) في (أ): للفصل.

(٩) في (ب): سرّ هنا.

(١٠) زيد هنا في (ب): (من الحصر) وليس لهذه الزيادة حاجة.

(١١) يقصد الضمير (هو) في قول الأجرومي: (الكلام هو اللفظ...) ووجهُه أنه حصَرَ الكلامَ فيما ذكر. ولعل النظر الذي أراده الشارح هو أن القصر بالضمير المنفصل يقتضي قصر الخبر على المبتدأ، لا العكس، فيكون المعنى أن اللفظ المركب المفيد محصورٌ في كونه كلامًا، وهذا عكس ما أراد الآجرومي. (الفوائد الشنوانية ١١أ، تعليق الدرة الشنوانية ١١/ب، اللآلئ السنية ٣/ أ، حاشية النبتيتي ١٣/ ب) على أنه قد يجاب عنه بأنه لم يُرد الحصر، وإنما أراد تقوية الحكم، أو أراد التنبيهَ على أن اللفظ خبرٌ لا نعتٌ. (يراجع الغرض من ضمير الفصل في: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨١٧-٨١٨، ومفتاح العلوم للسكاكي ١٦١،=

(المركب) نعتٌ لـ(اللفظ)(١). والمراد به ما تضمّن كلمتين فأكثر، سواء كان تركيبه لفظيًا، كـ(قام زيد) و(قُمْ)، أو اعتباريًا؛ فيصدق بالجملة المقدرةِ بعد (نعَمْ) و(لا) الجوابيّتين(٢) - وبالجملةِ المذكورِ أحدُ(٣) جزأيها فقط، نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾(٤). وهذا القيد كالمتَّفق على اشتراطه، فإنه لم يشذَّ(٥) عنهم [فيه](٦) إلا ابنُ طلحة(٧) زاعمًا أنَّ الكلمة الواحدة وجودًا وتقديرًا تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام. يعني: في فهم المعنى، كـ(نَعَمْ) و(لا) في الجواب(٨). والصحيحُ أنَّ الكلام

=وتلخيصه الإيضاح للقزويني (بغية الإيضاح ١/ ١١٧) وشروحه للسعد التفتازاني وابن يعقوب المغربي والسبكي (طبعت في كتاب واحد ٢/ ٣٨٥-٣٨٧). أو يقال: إن القصر استُفيد من تعريف الجزأين (المبتدأ والخبر)، وضمير الفصل توكيد لـ(الكلام). (المغني ٢/ ٤٩٦)، مع أن الحق أن ضمير الفصل يقتضي حصر المبتدأ في الخبر، فيكون مراد الآجرومي ظاهرًا وصحيحًا؛ فلا وجه للطعن في كلامه.

(١) في (ب): نعت اللفظ.

(٢) تقرير ذلك في شرح الرضي ١/ ٧.

(٣) في (أ): المذكورة جزء.

(٤) ٢٥ الذاريات ٥١. فالتقدير: (سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ) فمن الجملة الأولى حُذف الخبر، ومن الثانية حُذف المبتدأ.

(٥) مكانها بياض في (ب).

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) في (جـ): (ابن أبي طلحة) والزيادة خطأ، وهو أبو بكر محمد بن طلحة بن عبد الملك الأموي الإشبيلي (٥٤٥-٦١٨) كان إمامًا في العربية عارفًا بعلم الكلام، من مشايخه ابن ملكون وجابر الحضرمي. (البلغة ١٩٨، البغية ١/ ١٢١).

(٨) ورد هذا القول غيرَ معزوٍ في شرح الجزولية للأبذي ١/ ٨، والتذييل ١/ ٨ ب، وعزي إلى ابن طلحة في الارتشاف ١/ ٤١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٧، والهمع ١/ ٣٣. وقال الرازي: اتفق الأصوليون على أن=

هو الجملة المقدرة بعدهما[١]. [ولأجل التصريح بمخالفته[٢] ذَكَر هذا القيدَ[٣] مع إغناء (المفيد)[٤] عنه، وتكرارِه معه إنْ اعتبر فيه الإسناد[٥]، وبه خرج المفرداتُ كـ(زيد) و(عمرو) والأعدادُ المسرودة][٦]. وآثَرَ التعبيرَ به[٧] علىٰ (المؤلَّف) مع أنه أخصّ منه؛ لرفع توهُّم اشتراط التناسب في الكلام[٨]./

=الكلمة تسمّىٰ كلامًا، وأجمع أئمة النحو علىٰ خلافه، ولا معنىٰ لهذا الاختلاف. (عرائس المحصل ٧/ أ، والمحصول ١/ ٢٣٨) وقال الحسني: يوجد في كلام المتقدمين إيقاع اسم الكلام علىٰ الكلمة المفردة، وحُكي أنه مذهب السيرافي، وهذا ليس معروفًا عند أهل الصنعة. (الدرة النحوية ٤/ ب).

(١) وهذا الجواب في الارتشاف ١/ ٤١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٧، والهمع ١/ ٣٣.

(٢) يعني ابن طلحة.

(٣) يعني الآجرومي في تقييده اللفظ بأنه مركب، وقد قيل: إنه لا حاجة به إلىٰ هذا القيد. (شرح الآجرومية للأزهري ٨).

(٤) وسيذكر قيد الإفادة بعدُ.

(٥) الإسناد هو النسبة، وهي قيام الكلام بمسندٍ ومسند إليه فيكون تامَّ المعنىٰ، وبذلك يكون المركب مفيدًا، فيكون إذا قيّد المركب بالإسناد كأنه كرر الإفادة مرتين. والظاهر أنه لا ينظر إلىٰ الإسناد -كما سيأتي- فلا تكرار، وإنما اشترط الإسناد في قيد الإفادة.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

(٧) أي: بـ(المركب).

(٨) قال ابن القواس: التأليف في اصطلاح أهل العربية أخصُّ من التركيب مطلقًا؛ لأن (التأليف) من (الألفة)، وهي الملاءمة. (شرح ألفية ابن معط ١/ ١٩٤-١٩٥) ونحوه في شرح الإيضاح للعكبري ١/ ٣٠. وقال المرادي: «والتأليف أخصّ؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزأين». (توضيح المقاصد ١/ ١٤).=

[٤/ ب].

(المفيد): اسم فاعل من (أفاد)، إذا دلّ المتكلمُ به السامعَ علىٰ معنًىٰ [مِن][(١)] شأنه أن يَحسن السكوتُ منهما أو من أحدهما عليه[(٢)]، بحيث لا يصير السامع بعد فهم المراد منتظرًا لشيء آخر انتظارًا تامًّا، كالانتظار الذي يبقىٰ مع المسند كـ(قائم) بدون المسند إليه كـ(زيد)، أو يبقىٰ مع المسند إليه كـ(زيد) بدون المسند كـ(قائم)[(٣)]. ولا عبرةَ بالانتظار الناقص كانتظار[(٤)] المفعول بسائر أنواعه والحال والتمييز، فدخل فيه الكواذبُ وما استحال معناه، كـ(صَعدْتُ السماءَ) و(حملْتُ الجبلَ)[(٥)]، وما لم يَفهم السمعُ معناه لانتفاء معرفة أجزائه، وما لم

=وقال الحرفوشي: «التركيب هو ضمّ أمر إلىٰ آخر علىٰ أيّ وجهٍ اتفق، فهو أعمّ من التأليف؛ لأنه مأخوذ من (الألفة) وهي المناسبة، والمراد بها هنا ضمّ كلمة إلىٰ أخرىٰ». (اللآلئ السنية ٣/ب، ٤/أ). فلعلّ الآجرومي حين آثر (التركيب) لا يرىٰ اشتراطَ التلاؤم والتناسب في الكلام.

(١) سقطت من (أ).

(٢) ذكر الشارح لبيان مَنْ يحسن السكوت منه ثلاثة معان، أحدها: سكوت المتكلم والسامع. والثاني: سكوت المتكلم. والثالث: سكوت السامع. والثاني والثالث مفهومان من قوله: (أو من أحدهما) وهذه الأقوال بهذا التفصيل في شرح الأزهرية للشيخ خالد ١٣، وكذا في البهجة المرضية ١/ ٤، والهمع ١/ ٢٩، وفيها ترجيح القول الثاني، وهو ظاهر كلام الشارح الآتي.

(٣) الفوائد الشنوانية ١٤/ ب.

(٤) في (جـ): كالانتظار.

(٥) عدّه سيبويه كلامًا (الكتاب ١/ ٢٥-٢٦)، والظاهر أنه لا يشترط الإفادة. وابنُ مالك يرىٰ خلاف ذلك في كلام سيبويه (شرح التسهيل ١/ ٦-٧)، وخالفه في هذه النسبة أبو حيّان في (التذييل ١/ ١٠أ). وانظر: شرح عيون الإعراب ٤٣-٤٤.

يَقصده المتكلم لنومٍ أو سهوٍ أو فقْدِ عقلٍ[١]، وما لم يجهله السامع، نحو: (السَّماءُ فوقَنا) و(الأرضُ تحتَنا). وهو ما صحّحه أبو حيّان[٢]، وجزم به بعضُ المتأخرين[٣]، خلافًا لابن مالك[٤] في اشتراطه تجدُّدَ الفائدة وقصدَها[٥]؛ لأنه[٦] يلزم عليه كونُ المركَّب الواحد كلامًا وغيرَ كلام إذا قُصِد به مَن يجهله، ثم مَن لا

---

(١) عدّه ابن عصفور كلامًا لغةً، لا في اصطلاح النحويين (شرح الجمل ١/ ٨٧)، وكذلك في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ١٩٩، وبذلك يكون كلامهما موافقًا رأيَ ابن مالك الآتي.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النفزي نسبة إلىٰ (نفزة) قبيلةٍ من البربر (٦٥٤-٧٤٥هـ) وهو نحويّ عصره ولغويُّه ومفسِّره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، تلقىٰ عن مشايخ لا يحصون، منهم الأبدي وأبو جعفر بن الزبير وابن الضائع وأبو جعفر السبكي والبهاء ابن النحاس وأبو الحسين بن الربيع والرضي والشاطبي، ألف مؤلفات كثيرة منها: البحر المحيط، والتذييل والتكميل، والارتشاف. (البغية ١/ ٢٨٠-٢٨٥).

(٣) قال أبو حيّان: «وكثير من النحويين لم يعتبروا في حدّ الكلام سوىٰ التركيب الإسنادي، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد». (التذييل ١/ ١١أ) ويراجع رأيه في الارتشاف ١/ ٤١٢، وأورده المرادي معزوًّا إلىٰ كثير من النحويين. (توضيح المقاصد ١/ ١٦)، وكذا في تعليق الفرائد ١/ ٧١، والهمع ١/ ٣٠، وهو رأي ابن هشام وقال: إنه مذهب الزمخشري وابن الحاجب. (شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٠).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ)، جلس إلىٰ أبي علي الشلوبين وابن الحاجب وابن يعيش، ألّف مؤلفات كثيرة، منها: الخلاصة، والكافية الشافية، وشرحها، والتسهيل، وشرحه، وعمدة الحافظ، وشرحها، وغيرها. (البلغة ٢٢٩، البغية ١/ ١٣٠-١٣٧).

(٥) شرح التسهيل ١/ ٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٨، ٣٥٠-٣٥١، والمساعد ١/ ١٥، وتوضيح المقاصد ١/ ١٥، والتصريح ١/ ٢١. قال ابن هشام: هو اختيار الجزولي وابن مالك وابن معط والحريري وغيرهم. (شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣١).

(٦) هذا تعليل مخالفته لابن مالك في اشتراطه.

يجهله، أو صدَرَ منه بلا قصدٍ، ثم صَدَرَ منه بقصد، وتعدّدُ الزمان أو المخاطَب به لا يُخرجه عن كونه واحدًا لغةً وعرفًا. قاله أستاذنا[١] -رحمه الله- وفيه نظر[٢].

تنبيه: بين اللفظ المركب والمفيد عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فيجتمعان في مثل: (زيد قائم)، ويوجد اللفظ المركب بدون الإفادة في (إنْ قام زيدٌ)، وتوجد الإفادة بدون اللفظ المركب في الإشارة وأخواتها. وكلُّ شيئين بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ يصحّ أن يُحترَز بخصوص كلٍّ منهما عمّا يشارك [عمومَ][٣] الآخر، فيُحترَز بـ(اللفظ المركَّب) عن (زيد) و[عن][٤] الدوالّ الأربع: الإشارة، والكناية، والعَقْد، والنُّصُب -كما مرّ[٥]- إذ كلٌّ منها مفيد، وليس بلفظ مركَّب. ويُحترز بـ(المفيد) عن [المركب][٦] غيرِ المفيد، كالإضافي[٧]، نحو: (غلام زيد)،

---

(١) يعني أبا بكر الشنواني، وكلامه هذا في المواهب الرحمانية ٤/أ، والفوائد الشنوانية ١٦/ب، ١٧/أ، وعزاه فيه لأبي حيّان. ونماه السيوطي في الهمع ٣/١ إلىٰ أبي حيّان في تذكرته، ولم أجده فيه، وعند الدماميني إشارة إلىٰ بعض ذلك. (تعليق الفرائد ١/ ٧١).

(٢) لعله يقصد بالنظر أن الكلام إذا تعدّد زمانه أو اختلف سامعه فليس واحدًا، وإنما هو كلامان بالنظر لكل زمان، أو لكل مخاطب.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) في ص: ١٨.

(٦) سقطت في (أ).

(٧) ... لإضافي نحو.

والمزجيّ كـ(بعلبك)، والإسناديّ / [٥/أ] الزائلِ الإسنادِ، كـ(إنْ قام زيدٌ)[١]، والمسمّىٰ به، كـ(بَرَقَ نَحرُه)، والمعلومِ للمخاطب، كـ(السماءُ فوقَنا) علىٰ رأي ابن مالك[٢]؛ إذ كلٌّ منها[٣] لفظٌ مركَّب، وليس بمفيد[٤].

وعلّق بـ(المفيد) قولَه: (بالوضع) وهو لغةً: الحَطّ. وعُرفًا عند أهل المعقول: تعيين شيء بإزاء شيء، بحيث إذ أُطلِق الأولُ، أو أُحِسّ[٥] فُهِم منه الثاني[٦]. واختَلَفَ شرّاحُ الكتاب[٧] في تفسيره هنا: فمنهم مَنْ فسَّره بقصد المتكلم

---

(١) فقد كان فيها إسناد في قوله: (قام زيد) ولكن لما صارت هذه الجملة فعل الشرط زال عنها الإسناد الأول؛ لأنها لم تعدْ مفيدةً فائدةً يحسن السكوت عليها، فالسامع منتظرٌ جوابَ الشرط. (الخصائص ١/ ١٩).

(٢) تقدم في ص: ٢٨.

(٣) في (ب): منهما. والصواب ما أثبت.

(٤) وقيل: إنه ليس بحاجة إلىٰ ذكر قيد (المركب)؛ لأن المفيد لا بد أن يكون مركبًا. وأجيب بأنه في الحدود لا يُكتفَىٰ باللوازم، وهذه المقدمة للمبتدئين. (شرح الآجرومية للشربيني ٢/ ب).

(٥) في (ب): أو حس. وليس صحيحًا.

(٦) الفوائد الضيائية ١/ ١٦٧، وشرح الفريد ١٨٩-١٩٠، وجامع العلوم ٣/ ٤٥٧، والتعريفات ٣٢٦، وفيه: «والإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنىٰ، والإحساسُ استعمال اللفظ أعمَّ من أن يكون فيه إرادة المعنىٰ أولا» وفي حاشية العصام علىٰ الفوائد الضيائية ١٠: أن الإطلاق خاص بالألفاظ، والإحساس هو الإبصار. وهو للدوالّ الأربع التي سبق ذكرها في ص: ١٨.

(٧) يعني الآجرومية (ورد النص علىٰ ذلك في حاشية الضرير علىٰ شرح الشيخ خالد ٩/أ، وكذا في الدرر الفرائد لابن الشلبي ٧/أ ب)، وليس المراد كتابَ سيبويه؛ لأنه لم يرد فيه مصطلح (الوضع). والشارح في حديثه الآتي يناقشه عند العلماء عامة، لا عند شراح الآجرومية فحسب.

إفادةَ السامع[١]. قال ابن هشام: «وعبّر به[٢] المتأخّرون؛ لأنه أوضحُ من (الوضع)»[٣]، ومنهم مَن فسّره بوضْع العرب[٤]، وارتضاه الشاطبي[٥] قائلًا[٦]:

لأنّ مدار علم العربية علىٰ التفرقة بين كلامَي العرب والعجم.

---

(١) ممّن فسّره بذلك من قبلُ ابنُ عصفور (شرح الجمل ١/ ٠ ٠)، والشلوبين في شرح الجزولية الكبير ١/ ١٩٩، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ١٥٨-١٥٩. وكذا في توضيح المقاصد ١/ ١٥، والمستقل بالمفهومية ١/ ب، ٢أ، وعنوان الإفادة ٩٧، وشرح المكودي للآجرومية ٣، وقال الشيخ خالد: إنه تفسير جمهور الشارحين. (شرح الآجرومية ٨، وشرح الأزهرية ١٤)، وهو في شرح زروق ٢/ ب، والدرة النحوية للحسني ٤/ أ، وشرح الفاكهي لمتممة الآجرومية ٣، وشرح الشربيني للآجرومية ٢/ ب، وشرح إبراهيم البحيري ٣/ أ، وشرح الرملي ٥٦ وقال: إنه هو المشهور، وشرح الإربلي ٣/ ب، وشرح الصباغ ٢/ أ، والغيطي ١/ أ، والبجائي ٢/ أ، وأورده المقّسي في شرحه (النصيحة السنية) ٢/ ب، واختار أن يقال: هو جعل اللفظ دليلًا علىٰ المعنىٰ.

(٢) أي: بـ(القصد).

(٣) لم أجده فيما بين يديّ من كتب ابن هشام، وتراه في المواهب الرحمانية ٤/ ب، وابن هشام لا ينص علىٰ (الوضع) لأنه يعبّر في التعريف بـ(القول) وهو لا ينفك من الوضع. (شرح القطر ٥) ولم يعبّر بـ(الوضع) في جميع كتبه. (بلوغ الأرب ٥/ أ)، وعبّر بـ(القصد) في المغني ٢/ ٣٧٤.

(٤) شرح الرضي ١/ ٤، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٦٩، والمساعد ١/ ٤، وشرح الآجرومية للأزهري ٨، والمواهب الرحمانية ٤/ ب.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ بن محمد اللخمي الغرناطي (...-٧٩٠هـ)، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، وبها نشأ ومات، من مشايخه أبو جعفر الشقوري وابن لبّ وابن الفخار الخولاني، له من المؤلفات: الاعتصام، والموافقات، وهما من أشهر كتب الأصول، وله شرح علىٰ الألفية. (للمزيد راجع: مقدمة كتاب فتاوىٰ الشاطبي ٣٢-٤٤، ومقدمة شرحه للألفية (المقاصد الشافية) تحقيق د. عياد الثبيتي، والأعلام ١١/ ٧٥).

(٦) في كتابه (المقاصد الشافية شرح الكافية (شرح الألفية) ق١٢ قريبٌ منه. وقال: إن ابن مالك ذكر المعنيين في بعض كتبه. ونحوه في إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٩.

وهو كما قاله بعضُهم: جعْلُ اللفظ دليلًا علىٰ المعنىٰ، قيل: أيْ: تعيين اللفظ للدلالة علىٰ المعنىٰ[١]. والقصْدُ بهذ مطلقُ التقريب، وإلّا فاللغات كلُّها موضوعة علىٰ المشهور[٢]، فدخل فيه المركباتُ الحقيقيّةُ والمجازيّةُ؛ بناءً علىٰ أنّ في المجاز أيضًا وضعًا نوعيًّا، وهو الأصح[٣]، واختاره السَّعد[٤] وغيرُه. بل الصواب أنَّ جميع المركبات موضوعةٌ بدلنوع، نحو: (أنبتَ الربيعُ البقلَ)[٥].

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ١٩٥، وشرح الرضي ١/ ٣-٤، وتعليق الفرائد ١/ ٦٤، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٦٩، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٣٠، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٤، وشرح زرّوق للآجرومية ٣/أ. وممّن يوافق كلامُهم هذا التفسيرَ الخوارزميُّ في التخمير ١/ ١٥٥، وابنُ الحاجب في شرح المنفصل ١/ ٦٠، وابنُ يعيش في شرح المنفصل ١/١٩، وابنُ مالك في شرح التسهيل ١/ ٤، وابنُ الناظم في شرح الألفية ٢١.

(٢) ثم اختلفوا، فقيل: الواضع الله سبحانه، وقيل: الناس، وقيل: بعضه من الله، وبعضه من الناس، مذاهب، والخلاف فيها طويل. (المحصول ١/ ٢٤٣-٢٦٠، والخصائص ١/ ٤٠-٤٨) وجمهور المحققين اعترفوا بجواز هذه الأقسام الثلاثة، وتوقّفوا عن الجزم.

(٣) بناءً علىٰ أن الوضع في المركبات المجازية وضعٌ ثانٍ تعارف علىٰ أصوله أهل البيان وصار معلومًا ومقدرًا عند سامعها. (تعليق الفرائد ١/ ٦٤، المعتمد في أصول الفقه ١/ ١٧، الرشاد شرح الإرشاد للسيد الجرجاني ٤٠/ أ).

(٤) في حاشيته علىٰ شرح العضد ١/ ١٣٨-١٤٠، ١٥٣، وفي شرح التلويح ١/ ٧٩-٨٠، وشرح التلخيص ١/ ١٨٩-١٩٠، والمطول ٣٨٨. والسعد هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني الشافعي (٧١٢هـ-٧٩١هـ)، عالم بالنحو والأصول والبلاغة، قيل: لم يكن له نظير في هذه العلوم، له: حاشية علىٰ شرح العضد، وشرح التلخيص، وشرح التنقيح، وشرح التصريف العزي، والإرشاد في النحو، وحاشية علىٰ الكشاف، مات بسمرقند. (الدر الكامنة ٤/ ٣٥٠، البغية ٢/ ٢٨٥).

(٥) الوضع نوعان: شخصيٌّ، ونوعي، فالشخصي يتعلق بألفاظ معينة سماعية يحتاج معرفتها إلىٰ علم اللغة، والنوعي يتعلق بقانون كلي يعرف به مفردات وتراكيب واستعمالات قياسية لا تتناهىٰ، أصولها مقررة=

فيَخرج به(١) علىٰ ما ارتضاه الشاطبيُّ ما كان مفيدًا بالعقل، كدلالة اللفظ المركَّب علىٰ حياة الناطق به، وما كان مفيدًا بالطبع كـ(أحْ أحْ) لوجَع الصدر؛ لأنّ الطبع يقتضي صدورَ هذا اللفظ عند تألّمه(٢).

وأمّا علىٰ مَنْ فسَّره بـ(القصد) فيَخرج كلامُ النائم ومَن زال عقلُه ومَن جرىٰ علىٰ لسانه ما لا يَقصده وكلامُ الطيور(٣)، علىٰ ما اختاره مَن اشترط القصدَ وتجدُّدَ الفائدة، وقد عرفتَ ما فيه(٤). وبعضهم(٥) فسّر (القصد) في تعريف الكلام بكون(٦) الكلام مقصودًا لذاته؛ لتخرج جملةُ الصلةِ والصفةِ والخبرِ والحالِ؛ / [٥/ ب] لزوال ما كان فيها من الإسناد والحكم؛ إذْ ما فيه ذلك(٧) لا يرتبط(٨)

=عندهم في علم النحو والصرف والبيان، وفي قوله: (أنبت الربيع البقل) مجاز في نسبة الإنبات إلىٰ الربيع، وهذا مجاز عقلي، طريقته معروفة تواضعوا عليها، واشتهرت، وللمرء أن يقيس عليه. (التنقيح وشرحه للقرافي ٤٤-٤٥، والسراج المنير ١/ ٨٧-٨٨، والمواهب الرحمانية ٤/ب، والفوائد الشنوانية ١٥/أ، واللآلئ السنية ٤/ أ-ب، وحاشية التفتازاني علىٰ العضد ١٣٩-١٤٢، وحاشية الجرجاني علىٰ المطول ١٧١-١٧٢).

(١) أي: بـ(الوضع).

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٠.

(٣) ويرىٰ أبو حيّان أن مثل هذا لا يُحترز منه؛ إذ ليس الطائر ناطقًا بكلم أصلًا. التذييل ١/ ل ١١أ.

(٤) مضىٰ ذلك في ص: ٢٧-٢٩.

(٥) سيأتي ذكر أسماء جمعٍ ممّن قال ذلك في ص ٣٤، الحاشية (٤).

(٦) في (ب): يكون.

(٧) أي: كون الكلام مقصودًا لذاته.

(٨) في (أ): لا يربط.

بغيره [أصلًا، فليس كلامًا إلا صورةً جيء بها كذلك ليُتصوّر مفهومُها؛ فيُربط بغيره](١)، وهذا لا بدّ منه في الكلام(٢). وهو أحسن ما يُحمل عليه هذا القيد(٣)، مع خلوّ كثيرٍ من المصنَّفات عنه(٤).

ولم يصرِّح المصنفُ بـ(الإسناد)؛ إمّا لأنه عنده شرطٌ، وهو خارجٌ عن الماهيّة؛(٥) فلا ينبغي إدراجُه في أجزائها، خلافًا لما صرَّح به الرضيُّ(٦) من

---

(١) ساقط من (أ) و(ب). وهذا كلام الصفوي في شرح الكافية ٢/ ب.

(٢) أي أن جملة الصفة والصلة والخبر والحال ليس فيها إسناد ولا حكم مستقل؛ لأنها مرتبطة بغيرها وتتمة لها، وخاصةٌ بما جاءت في سياقه، فلا تحمل حكمًا وإسنادًا بذاتها، وما فيها من معنىً يُفهم منها وحدَها؛ فإنه مرتبط بالموصوف أو الموصول أو المخبر عنه أو صحب الحال لا ينفك عنه، ولا يُفهَم منها وحدَها معنىً مطلقٌ.

(٣) يعني كون الكلام مقصودًا لذاته.

(٤) ذكر هذا القيد في شرح التسهيل ١/ ٧-٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٨، والارتشاف ١/ ٤١٢، والمساعد ١/ ٥، وتوضيح المقاصد ١/ ١٥، وشفاء العليل ١/ ٩٧، وشرح الألفية للسيوطي ١/ ٧، والأشموني ١/ ٢١، والمواهب الرحمانية ٤/ ب، ٥/ أ، وشرح الآجرومية للسنهوري ٢٤/ ب. ونازع فيه أبو حيّان من وجهين. (التذييل ١/ أ ب).

(٥) (الماهية) من عبارات المتكلمين، وهي حقيقة الشيء، نسبة إلىٰ (ما هو)، جُعلت الكلمتان كلمةً واحدة (التعريفات ٢٥١).

(٦) محمد بن الحسن الاستراباذي، نجم الدين (...-٦٨٦هـ تقريبًا)، عالم بالعربية من أهل استراباذ من أعمال طبرستان، اشتهر بشرحه الكافية، قيل: لم يؤلف عليها ولا في غالب كتب النحو مثلُها، جمعًا وتحقيقًا وحسنَ تعليل. (البغية ١/ ٥٦٧، الأعلام ٦/ ٨٦).

جزئيّته[١]. قال أستاذنا[٢]: والحقُّ أنه شرطٌ لتحقيق الكلام، لا جزءٌ له، وإلاّ لم يكن الكلام لفظًا حقيقة[٣].

وهو عند ابن الحاجب:[٤] الحكْمُ على أحد الجزأين على وجهٍ يفيد المخاطبَ ما ليس عنده[٥]. وعند ابن مالك: تعليق[٦] خبرٍ بمخبرٍ[٧] عنه، أو طلَبٍ بمطلوبٍ منه[٨]، فهو على الأوّل أخصُّ منه على الثاني[٩] - وإمّا[١٠] لأنّ المفيد الفائدةَ المذكورةَ لا يخلو عنه.

---

(١) في شرح الكافية ١/ ٨، والجزء: ما يتركب الشيء منه ومن غيره. (التعريفات ١٠٢) وعلى هذا ليس الإسناد جزءًا من الكلام؛ لأنه لا يقابله شيء يكون قسيمًا له، فالأظهر أنه شرط. والشرط هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، فيكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده. (التعريفات ص: ١٦٦).

(٢) أي: الشنواني.

(٣) الفوائد الشنوانية ١٤/ أ نقله عن شيخ شيخه الصفوي، وهو عند هذا الأخير في شرحه الكافية ٢/ ب.

(٤) أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ)، من أسرة كردية، عاش بمصر، وكان أبوه حاجبًا لأحد الأمراء المماليك، اشتُهر في علم الأصول والنحو، أشهر مؤلفاته النحوية: الكافية، وشرح المفصل. (وفيات الأعيان ٢/ ٤١٣، البغية ٢/ ١٣٤-١٣٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١.

(٦) في (ج): تعلق.

(٧) في (ب): مخبر.

(٨) شرح التسهيل ١/ ٩. وانتقده أبو حيّان بأنه ليس بحاصر؛ فيخرج منه الإنشاء في النداء والقسم. (التذييل ١/ل ٩أ، ١/ ١٣أ) وأجاب عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ق ٢٥.

(٩) لأن تعريف ابن مالك أعمُّ من تعريف ابن الحاجب؛ فقد أدخل ابن مالك الطلب، ولم يُدخله ابنُ الحاجب.

(١٠) عطف على قوله: (إمّا لأن عنده شرط...).

وتَرَكَ المصنفُ اشتراطَ صدور الكلام من ناطق واحد؛[١] احترازًا مِن أن يَصطلح اثنان علىٰ أن يذكر أحدُهما فعلًا أو مبتدأ، ويذكرَ الآخرُ فاعلَه أو خبرَه، فلا يُسمّىٰ ذلك كلامًا؛ لعلّه لِما قال بعضهم[٢]: التحقيق أنَّ صدور الكلام من ناطقين لا يُتصوّر؛ لأنّ الكلام شرطُه[٣] الإسنادُ، والإسنادُ لا يُتصوَّر صدورُه إلا من واحد، فيتعيّن أنَّ كلاً من المتكلمين مُضمِرٌ للجزء الذي ذكره الآخر؛ اكتفاءً بالقرينة[٤].

وفي عُدوله[٥] عن أن يقول: (المركب بالإسناد) إلىٰ تعبيره بـ(المفيد) تلويحٌ

---

(١) ذكر هذا الشرط ابن مالك عن بعض العلماء، وردّه بجوابين مفيدين أنه كلام وإنْ صدر من أكثر من ناطق (شرح التسهيل ١/٨-٩)، والحديث عن هذا في لتذييل ١/ل ١٢أ، والارتشاف ١/ ٤١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٧-١٨، والهمع ١/ ٣١. وقد أورد هذاالشرطَ الفخرُ الرازي، يعزوه إلىٰ أبي الحسين البصري في كتابه (المعتمد). ولم أجد فيه شيئًا، (المعتمد في أصول الفقه ١/ ١٤) والمحصول ١/ ٢٣٦، وعزي إلىٰ الباقلاني، قال أبو حيّان عن هذا الشرط: إنه لم يُنقل عن نحوي، وإنما عن بعض الأصوليين. (التذييل والتكميل ١/ ل ١٢ب) وكذا في شرح التسهيل للمرادي ٣/ أ، وانظره في حاشية ابن الشلبي ٥/ أ.

(٢) القائل المرادي في توضيح المقاصد ١/ ١٨، أو الدماميني في تعليق الفرائد ١/ ٧٢، ويراجع الهمع ١/ ٣١.

(٣) في (ب): شرط.

(٤) فحوىٰ هذا الجواب أن المتكلم إذا نطق بجزء من الكلام فإن الجزء الآخر مستحضَر في ذهنه، فكأنه في قوة ما نطق به، فهو كلام حقيقة. وهذا الجواب قريبٌ من جواب ابن مالك الثاني في (شرح التسهيل ١/ ٨-٩).

(٥) في (ب): وفي عدله. وهو يقصد الآجرومي.

بعدم ارتضاء قول الخفاجي[(١)] في (سرّ الفصاحة): تخصيص النحاةِ الكلامَ بالمفيد لا دليلَ عليه[(٢)]؛ لأن بعض المحققين أجاب عنه بأنه أمرٌ تواضع عليه النحاة، ولا مشاحةَ في الاصطلاح[(٣)].

تتمّة: عُلِم حدُّ الكلمة والكلام[(٤)] مِمّا مرّ. وأمّا حدّ الكَلِم فهو ما تركّب من ثلاث كلمات، أفاد، أم لا[(٥)]، وهو اسمُ جنسٍ جمعيّ[(٦)]، لا جمعٌ، خلافًا لما وقع

---

(١) عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٢٣-٤٦٦هـ) شاعر وناقد من كبار نقدة الأدب، أخذ عن أبي العلاء المعري وغيره، له ديوان شعر، وكتاب سر الفصاحة، توفي مسمومًا. (فوات الوفيات ١/ ٢٣٣، الأعلام ٤/ ١٢٢).

(٢) ٢٤-٢٥. وكلامه مبسوط لخّصه الشارح.

(٣) المواهب الرحمانية ٥/ ب، والفوائد الشنوانية ١٤/ أ.

وأشار ابن جني إلىٰ ذلك من طرْفٍ بعيد في قوله: «وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع وضِيْقَ القول فيه عليهم، حتىٰ لم يكادوا يفصلون بينهما (يعني الكلام، والقول) والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول (ولكل قوم سنةٌ وإمامُها). الخصائص ١/ ٣٢.

ولعل الشارح يريد ببعض المحققين أبا طالب العبدي (٤٠٦هـ) فقد نقل السيوطي عن شرحه الإيضاح قوله: إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم أن سمّوا الجملة المفيدة كلامًا دون ما لم يفد؛ لأن ذلك علىٰ سبيل التحقيق، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة كـ(ضرب) أفعالًا، ولو عدلنا إلىٰ التحقيق كانت أسماءً لما وقع من الحوادث، (الهمع ١/ ٣٢). وقد حكىٰ الخفاجي نفسُه قولَ العبدي، وناقشه فيه.

(٤) في (ب): الكلام والكلمة.

(٥) من العلماء مَنْ لا يرىٰ فرقًا بين الكلام والكلم، كانحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٦) عزا ابن النحاس هذا القول إلىٰ المحققين، ومنهم الفارسي. (تعليقة النحّاس ٥أ).

في (الشذور)[١]؛ لأنَّ[٢] له واحدًا / [٦/أ] من لفظه، واسمُ الجنس غالبًا ليس كذلك، ولا اسمُ جمعٍ[٣].

وإنما قلنا: (اسم جنس جمعي)؛ لأنه يدل على جماعة من الكلمات أقلُّها ثلاثة[٤]، [ولم يَغلب عليه التأنيثُ، وأنه إذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل فيه:][٥] (كلمة) نَقَصَ معناه عن الجمع، وصار معها دالًّا على الواحد فقط، نحو:

---

(١) قال في الشذور ص١١: «وجمعُها كَلِم». ولم يصرّح بأنه جمعٌ، يقصد به المصطلح العلمي المقابل لاسم الجنس الجمعي. وقد صرّح في أوضح المسالك له ١/ ١٢: أنها اسم جنس جمعي، واحده (كلمة). والذي أراه أن عبارة ابن هشام في (الشذور) ليست صريحةً في أنه يريد جمع التكسير، فقد كثُر تعبير العلماء بنحو ذلك، كقول النحاس: «السحاب جمع سحابة» (إعراب القرآن ٢/ ٣٥٤) ونحوه في المذكر والمؤنث لابن التستري ٥٢، ولابن فارس ٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٦ وغيرها.

والكوفيون يرون (الكلم) ونحوَه مِمَا يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء جمعَ تكسير. (معاني القرآن للفراء ٣/ ٦٦، شرح الرضي ٢/ ١٧٨، الارتشاف ١/ ١٩٢، ١٩٣) وعزاه ابن النحاس في التعليقة ٥/أ، ٦/ب للجرجاني وابن الخشاب وابن الباذش والجوهري.

(٢) في (ب): أن.

(٣) هذه العبارة ليست مستقيمة؛ لأن ظاهرها احتجاج لابن هشام، وهو يريد ردّ كلامه في (الشذور)، كما أنها لم تتضمن السبب في عدم جعل (الكلم) اسم جمع، والظاهر أن الشارح -رحمه الله- نقل كلامًا للشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/ ٢٤، فحدث فيه تصرف أخلّ به، وهو مستقيم لولا هذا التصرف، قال الأزهري: «وليس بجمع خلافًا لما وقع في الشذور؛ لأنه يجوز تذكير ضميره، والجمع يغلب عليه التأنيث، ولا اسم جمع خلافًا لبعضهم؛ لأن له واحدًا من لفظه. والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك».

وبقي من الأقوال في هذه المسألة أن (كلم) جمع قلة، وقيل: جمع كثرة، وقيل: اسم جنس إفرادي.

(٤) أراد به أنه ليس من قبيل اسم الجنس الإفرادي الذي يطلق على القليل والكثير. وتعبير الشارح بـ(ثلاثة) تعبير صحيح؛ لأن العدد إذا لم يذكر معه المعدود فالأصل تأنيثه، ويجوز تذكيره. (الأشموني ٤/ ٦١).

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(لَبِنٌ ولبنة)، و(نَبْق ونبقَة)[1] وهذا أحد أقسام[2] اسم الجنس الجمعي، وهو ما يفرَّق بينه وبين واحده بالتاء[3] [في المفرد، ومنه ما يفرَّق بينه وبين واحده بالتاء][4] في الجمع، نحو: (كمأة، وكَمْء)، ومنه ما يُفرَّق بينه وبين مفرده بياء النسب، وهي في المفرد، نحو: (روم، وروميّ) و(زنج، وزنجيّ). والله أعلم.

خاتمة: عُلم من تعريف الكلام أنه مركبٌ يَصدر عن فاعلٍ مختار، وهو المتكلم، وكل ما هو كذلك لابُدَّ له من عللٍ أربعٍ[5]: علَّةٍ مادية: وهي ما معه ذلك

---

(١) أراد أنه ليس اسم جمع؛ لأن اسم الجمع يدل على جماعة، ولا مفرد له من لفظه، مثل: (قوم، ورهط، ونساء)، واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء أو بالياء -كما سيأتي- وتفصيل الخلاف في ذلك في تمهيد القواعد ٢٠أ، ٢١ب، والهمع ١/ ٣٦.

(٢) في (أ): الأقسام.

(٣) تكررت هذه الكلمة في (جـ).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) وهذه الأربع هي تقسيمات العلل عند أرسطو. (إحصاء العلوم للفارابي ١٦٦). وهي أركان التعليل التام الذي يجب وجود المعلّل عنده، أو هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، أو تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنىٰ أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه. (التعريفات ٢٠١-٢٠٢). وأورد الجرجاني تعريفات مشابهة لهذه العلل. وفي جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: «المعلول إن كان مركبًا صادرًا عن فاعل مختار لا بدّ له من علة غائية، وفاعلية، ومادية، وصورية؛ إذ البسيط الصادر من الموجب لا بدّ له من علة فاعلية فقط، والبسيط الصادر عن الفاعل المختار لا بدّ له من علة فاعلية وغائية. والمركب الصادر عن الموجب لا بدّ له من علة فاعلية ومادية وصورية، وإن هذه العلل بعد اشتراكها في توقف المعلول ممتازٌ كلُّ واحدة منها عن الأخرىٰ؛ لأن ما يتوقف عليه وجود المعلول إما خارج عنه أو داخل فيه، والأوّل إما أن يكون وجوده صادرًا عنه فهي العلة الفاعليّة، ولأجل تحصيله فهي الغائية، والثاني إما أن يكون جزءًا منه، ويكون وجود المعلول بالقوة فهي العلة المادية، أو بالفعل فهي العلة الصورية» ٣/ ٣٧٣.

الشيء بالقوّة، كاللفظ هنا. وعلّةٍ صورية: وهي ما معه ذلك الشيء بالفعل، كالتركيب هنا علىٰ الوجه المخصوص. وعلَّةٍ غائية: وهي الباعث علىٰ ذلك الشيء، كالإفادة التي دلّ[1] عليها (المفيد) هنا. وعلَّةٍ فاعلية: وهي المؤثرة في ذلك الشيء، وهي المتكلم المركِّب الذي استلزمه (المركَّب) هنا. فبان بهذا اشتمالُ التعريف علىٰ العلل الأربع.

(وأقسامه) اعلم أنه سبقه إلىٰ هذا التعبير الزجاجيُّ[2] في (جُمَله)[3]. وذكروا

---

(١) في (ب): تدل.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (...-٣٤٠هـ) نُسب إلىٰ شيخه الزجاج للزومه إيّاه، وتلمذ علىٰ ابن السرّاج والأخفش الأصغر وأبي بكر الأنباري وابن كيسان وغيرهم. من مؤلفاته: الجمل، واللامات، والإيضاح في علل النحو، واشتقاق أسماء الله الحسنىٰ. وفي سنة وفاته خلاف. (طبقات النحويين واللغويين ١١٩، نزهة الألباء ٢٢٧، البغية ٢/ ٧٧).

(٣) في ص١: قال: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنىٰ». وسبقهما إلىٰ هذا التعبير ابن كيسان في الموفقي ١٠٦ (منشور بمجلة المورد) وتجده أيضًا عند الأنباري في أسرار العربية ٣، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٦٧. وقد استُشكل عدُّ الاسم والفعل والحرف أقسامًا للكلام؛ لأن نوع الشيء وقسمه يصحّ أن يُطلق عليه اسم ذلك الشيء، فكان يلزم أن يصح قولك: (الاسم كلام) و(الفعل كلام). ولذلك تفصيل في المقتصد ١/٦٨-٦٩، ونتائج الفكر ٦١-٦٢، والإفصاح لابن الطراوة ١٨-١٩، وشرح الجزولية للأبدي ١/ ١٤-١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٨، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٢٠٤، والتوطئة ١١٣-١١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/١٥٨. وقد عيب ذلك علىٰ الزجاجي ثم الآجرومي، ولذلك عدل عنه الرعيني في متممة الآجرومية، وجعل هذه الثلاثة أقسامًا للكلمة، لا الكلام. وذلك لا إشكال فيه. (شرح الفاكهي للمتممة ٤). وإن كان البطليوسي يقول: إن تقسيم الزجاجي للكلام ثلاثةَ أقسام صحيحٌ، لا اعتراض فيه لمعترِض. (إصلاح الخلل ٥) ومن العلماء من اكتفىٰ ببيان انحصار الكلام في هذه=

في مرجع هذا الضمير وجوهًا، منها: أن الضمير راجعٌ لـ(اللفظ) بدون قيده[١]، فعلىٰ رأيِ مَن جعلَه مرادفًا لـ(القول)[٢] ينقسم إلىٰ المذكورات، وينحصر فيها، وعلىٰ رأيِ مَن جعلَه أعمَّ منه[٣] لا ينحصر فيها؛ إذ منه المهمل -كما مرّ- وليس واحدًا منها.

ومنها: أن الضمير راجعٌ لـ(الكلام) بمعنىٰ (القول)، علىٰ طريق الاستخدام[٤]، إذ[٥] ذُكِرَ في التعريف بمعنىٰ آخر، وهو المصطلح عليه.

=الثلاثة دون ذكر كلمة (أقسام)، كما في المقتضب ١/ ١٤١، والأصول ١/ ٣٦، والإيضاح في علل النحو ٤١، والإيضاح لأبي علي ٥٢، والمسائل العسكرية ٨٣، واللمع ٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٤، والواضح للزبيدي ٣٧، وشرح عيون الإعراب ٤١.

(١) أي دون النظر إلىٰ القيود الثلاثة التي تلته في قول الآجرومي: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع». وهذا التأويل موجود في الفوائد الشنوانية ١٩/ أ، والمواهب الرحمانية ٥/ ب.

(٢) تقدم ذلك في ص٢٢-٢٣.

(٣) سبق ذكره في ص ٢٢-٢٣.

(٤) المواهب الرحمانية ٥/ ب، و(الاستخدام) من المصطلحات البلاغية، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدُهما، ثم بضميره معناه الآخرُ، أو يراد بأحد ضميريه أحدُهما، وبالآخرِ الآخرُ. (الإيضاح ٥٠٢).
وقد ذُكر (الكلام) في تعريف الآجرومي بمعنىٰ الكلام المصطلح عليه عند النحويين، ومن معانيه (القول) أيضًا. وقيل في مرجع الضمير أيضًا: إنه راجع إلىٰ (الكلام) بمعنىٰ (الكلمة)، فيكون فيه استخدام أيضًا. (الفوائد الشنوانية ١٨/ ب-١٩/ أ) وبهذه التأويلات الثلاثة وهي كون الضمير في (أقسامه) راجعًا إلىٰ (اللفظ)، أو (القول) أو (الكلمة) لا إشكال في صحة صدق (القسم) علىٰ الاسم والفعل والحرف؛ لأن=
=القسم هو الذي يصحّ أن يُخبر عنه بالمقسوم، فلو نلت: (الاسم لفظٌ أو قول أو كلمة) صحّ ذلك، وإنما الإشكال في عود الضمير علىٰ (الكلام) بمعناه الاصطلاحي في عرف النحويين.

(٥) في (أ) و(ب): إذا.

ومنها: أن الضمير راجع لـ(الكلام) بمعناه العرفي[١]، ولكنه أراد بـ(الأقسام) الأجزاءَ بالمعنىٰ العرفيّ / [٦/ب] العام[٢]، وهي أعمُّ من أجزاء الحقيقة التي ينعدم الكلّ بانعدام شيء منها كالحيوانية والناطقية لزيد، بخلاف نحو: الشعر والظفر [له][٣]، والورق والأغصان للشجرة[٤]، والفعل والحرف للكلام.

ومنها: أن الضمير راجع لـ(الكلام) كذلك، لكنه تجوّز في التعبير بـ(الأقسام) عن (الأجزاء)[٥]. فكأنه لمّا ذكر أنَّ الكلام مركب، وكلُّ مركب لا بدّ له من أجزاء

---

(١) أي بالمعنىٰ الاصطلاحي المشهور في عرف النحويين، وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور: اللفظ المركب المفيد بالوضع.

(٢) فليست أقسامًا حقيقية؛ فيلزمَ إجراؤها علىٰ الضابط السابق، وهو أن يصح الإخبار بها عن قولنا: (الكلام) وهذا قريب من التأويل الآتي، وسيأتي التفريق بينهما.

(٣) سقطت من (جـ). والمراد: لزيد.

(٤) في (أ): للشجر.

(٥) شرح الجزولية للأبدي ١/ ١٤-١٥، وشرحها الكبير للشلوبين ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والتوطئة ١١٢-١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧-٨٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٥٨، وشرح التسهيل للمرادي ١/ب، وشرح الأزهرية ١٠. وسبب التسامح والتجوز في هذا أن الأقسام -كما مرّ- إنما تطلق علىٰ ما يصدق عليه اسم المقسوم. واسم المقسوم هنا -وهو الكلام- لا يصدق علىٰ الاسم وحده، ولا علىٰ الحرف، ولا علىٰ الفعل. (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٨) وانظر هذا التأويل في شرح الآجرومية للحلاوي ٣/ب، والمقّتي ٣/أ، وللمكودي ٣، وللأزهري ١٠، ولزروق ٣/ ب، وللراعي (المستقل بالمفهومية ٦٥أ وعبر بـ(الأنواع)، و كذا في (كتابه عنوان الإفادة ٩٧)، وللشربيني ٣/ أ، وللرملي ٥٨، وللإربلي ٤/ أ، والفرق بين هذا التأويل والذي قبله: أن الشارح أراد بالتأويل السابق ما تعارف عليه أهل هذا العلم، فاستعمله لشهرته؛ فكأنه صار حقيقة. وأمّا التجوز في هذا التأويل الأخير فالمراد به الاستعارة=

يتركب منها، ناسبَ أن يستأنف بهذه الجملة جوابًا عن سؤالٍ تقديره: مِمَّ[١] يتركّب الكلامُ؟ فكأنه قال: أجزاؤه التي يتركب من مجموعها وجملتها، لا من كلّها وجميعِها[٢]، ولا ينعدم بانعدام بعضها (ثلاثة) لا رابعَ لها، خلافًا لأبي جعفر ابن صابر[٣] في ذهابه إلىٰ أن اسم الفعل قسمٌ رابع، مسمّيًا له (خالفة)، لأنه خَلَفٌ عن الفعل[٤]، قيل[٥]: وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع علىٰ انحصارها في

=التصريحية من حيث إنه شبّه الأجزاء بالأقسام، بجامع أن كل واحد منها بَعْضٌ، ويندرج تحت أصل. وهو المقسَّم بالنسبة للأقسام والكلُّ بالنسبة للأجزاء، والفرق خفيٌّ بعيد، فالأولىٰ جعلُهما واحدًا.

(١) في (جـ): فمم.

(٢) شرح الأزهري للآجرومية ١٠، وشرح الأزهرية له ١٧، والمواهب الرحمانية ٥/ب، والفوائد الشنوانية ١٨ب. ومعناه أن الكلام في تركيبه لا يخرج عن مجموع هذه الثلاثة، ولا يشترط فيه اجتماعها كلها، فقد يكتفي بنوع واحد، كالتركيب من اسمين، أو بنوعين، كالتركيب من فعل واسم.

(٣) هو محمد بن محمد بن صابر القيسي، ضياء الدين الأندلسي المالقي (٦٢٥-٦٦٢هـ) ولد بمالقة، وسمع عن علمائها، ثم سافر للحج، وأقام بالقاهرة ودمشق، كان دينًا خيرًا فاضلًا، وكان سريع الكتابة سريع القراءة كثير الفوائد، توفي في القاهرة، ولم يذكر عنه السيوطي إلا أنه الذاهب إلىٰ أن للكلمة قسمًا رابعًا، وسماه الخالفة، قرأ عليه أبو جعفر بن الزَّبير. (نفح الطيب ٦/ ١٧٢، البغية ١/ ٣١١).

(٤) ذكر ذلك أبو حيّان نقلًا عن شيخه أبي جعفر بن الزَّبير يحيكه عن صاحبه أبي جعفر بن صابر. وقال: نقله لنا علىٰ سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة. (التذييل ١/ ٦ب، ٧أ). وذكره الأزهري غير معزو في شرح الآجرومية ١٠، وكذا عند السيوطي في الهمع ١/ ٧. وهو معزو له في شرح الأزهرية ١٦، وبغية الوعاة ١/ ٣١١، ونتائج التحصيل ١/ ١٥٩.

(٥) القائل: الأزهري في شرح الأزهرية بتصرف ١٦-١٧.

الثلاثة[١]؛ فلا يعتدّ به[٢].

قال ابن هشام: والدليل علىٰ الانحصار في هذه الأنواع الثلاثة الاستقراءُ، فإنَّ علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثَمَّ نوعٌ رابع لعبّروا[٣] به، ولأن (القول) وما رادفه كـ(اللفظ) -علىٰ رأيٍ- إمّا أن يدلّ علىٰ معنًىٰ في نفسه، أوْ لا، الثاني الحرف. والأولُ: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا، أوْ لا، الثاني: الاسم، والأوّل الفعل[٤].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢، والمقتضب ١/ ١٤١، والموفقي لابن كيسان ١٠٦، والأصول ١/ ٣٦، والإيضاح لأبي علي ٥٢. وقال الزجاجي: أجمع النحويون علىٰ أن الكلام اسم، وفعل، وحرف، وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك. (الإيضاح في علل النحو ٤١)، وحكىٰ الإجماع أيضًا الجرجاني في المقتصد ١/ ١٥٢، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٦٨، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ١٩٧، وأبو حيّان في التذييل ١/ ٦ب، والمرادي في شرح التسهيل ٢/ ب، ونُقل عن الفرّاء أنه يرىٰ أن (كِلا) ليست واحدًا من الثلاثة (طبقات النحويين واللغويين ١٣٣، والتصريح ١/ ٢٥).

(٢) قال الزجاجي: «والمدعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمّنٌ أو شاك، فإن كان متيقنًا فليوجدْ لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام، ولن يجد إليه سبيلًا» (الإيضاح في علل النحو ٤٣). وقال المرادي: «والنحويون مجمعون... إلا مَنْ لا يعتدّ بخلافه» (توضيح المقاصد ١/ ١٩) ونحوه في شرح التحفة الوردية ١١٣، وشرح اللمحة ١/ ٢١٦، وشرح الشذور ١٣، والأشموني ١/ ٢٣.

(٣) في (ب): لعثروا. وكلام ابن هشام هذا في شرح القطر ١٢ بتصرف، ونحوه في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٧، والتذييل ١/ ٦ب، وتمهيد القواعد ١٩أ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢١١-٢١٢.

(٤) هذا كلام ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٦٠، والكافية ٥٩ بتصرف يسير، ونحوه في فصول ابن الدهان ١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٨، وتمهيد القواعد ١٩/ أ، ولذلك أدلة أخرىٰ تجدها في الإيضاح في علل النحو ٤٢، وشرح عيون الإعراب ٤٥، وأسرار العربية ٣-٤، وكشف المشكل ١/ ١٦٨،=

وفيه مناقشة[١].

علىٰ أنّ ابن مالك قال في شرحه للعمدة[٢]: لا حاجة إلىٰ دليل حصر الكلمات، بل يُستغنىٰ عنه، كما استُغني عن دليل حصر الحروف. انتهىٰ.

تنبيه: التقسيم عبارة عن ضم الخص إلىٰ العام، فيحصل قسمٌ[٣]، وهلمّ جرًّا.

كما يُضمّ الفصلُ [إلىٰ][٤] الجنس في / [٧/ أ] المعرّفات فيحصل نوع [آخر[٥]، وهكذا حتىٰ تحصل سائرُ الأنواع][٦]، وليس فيه حكمٌ

=وفصول ابن معط ١٥٠، وشرح ابن الناظم للألفية ٢١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ١٩٧، والمقرب ١/ ٤٦، والتذييل ١/ ٦ب، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٢-٢١٥.

(١) ذكر ابن هشام أن في هذه الطريقة في الحصر عيبين. قال: أحدهما دعوىٰ دلالة الاسم والفعل علىٰ معنىٰ في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدالة عليها، وذلك محال؛ لأن ذات (زيد) لم يقم بلفظ الزاي والياء والدال قطعًا، وكذلك ذات الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو: (قام) و(ذهب) وهذا وإن كان جوابه ممكنًا إلا أن أقلّ ما فيه الإبهام. الثاني: دعوىٰ دلالة الحرف علىٰ معنىٰ في غيره، وهذا وإن كان مشهورًا عند النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في التعليقة، وزعم أنه دال علىٰ معنىٰ في نفسه. (التعليقة شرح المقرب ٦/ ب، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٥)

(٢) في ص ٩٦ بتصرف.

(٣) جامع العلوم ١/ ٣٣٣، والتعريفات ٨٩.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) الجنس شيء كليّ مقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقائق أو الأعراض، والفصل هو الذي يميّز الشيء عن مشاركيه في الجنس القريب، ويسمّىٰ فصلًا قريبًا، وإن كان يميّزه في جنس بعيد فهو فصل بعيد. (جامع العلوم ١/ ٤١٣، ٣/ ٢٩، التعريفات ٢١٥).

(٦) ساقط من (ب) و (جـ).

أصلًا[١]، بل محصَّله محصَّلُ المركبات التقييديّة[٢]، مثلًا: إذا أردت تقسيم الحيوان إلىٰ أنواعه ضممتَ إلىٰ مفهومه (الناطق) بطريق التقييد فيحصل نوعٌ، ثم تَضمّ إليه (الصاهل) فيحصل نوعٌ آخر، وهكذا حتىٰ تحصلَ سائر الأنواع، فقِسم الشيء ما كان مندرجًا تحته وأخصَّ منه[٣]، كالفرس والإنسان بالنسبة إلىٰ الحيوان[٤]، والاسم والفعل والحرف بالنسبة للقول أو الكلام[٥]. وقسيمُ الشيء ما كان مباينًا له ومندرجًا معه تحت أصلٍ كليٍّ[٦]، كالاسم والفعل المندرجين تحت [اللفظ أو الكلمة، والإنسان والفرس المندرِجَين تحت][٧] الحيوان.

إذا علمتَ هذا فمن العلماء[٨] مَنْ مال إلىٰ جعلِ (**اسم، وفعل، وحرف**) التي فُصِّل بها إجمالُ (ثلاثة) لزيادة العلْم ورسوخه أقسامًا للكلام[٩]، كالمصنف

---

(١) أي أن التقسيم لا يحمل حكمًا، بل هو تفريق الموجود، ولكل قسمٍ حكمٌ مستقلّ.

(٢) التقسيم فائدته معرفة أجزاء المركب وممّ يتركب.

(٣) التعريفات ٢٢٤، جامع العلوم ٣/ ٦٩.

(٤) في (ب) و(جـ): للحيوان.

(٥) والجزئيات المندرجة تحت الكلي إمّا أن يكون تباينُها بالذاتيات أو بالعرضيّات أو بهما معًا، فالأوّل يسمّىٰ أنواعًا، والثاني أصنافًا، والثالث أقسامًا.

(٦) التعريفات ٢٢٤، جامع العلوم ٣/ ٦٩.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) سبق ذكرهم في ص: ٤٠-٤١.

(٩) قال المبرد: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف. (المقتضب ١/ ١٤١) وكذا في الموفقي لابن كيسان ١٠٦، الأصول ١/ ٣٦، الإيضاح في علل النحو ٤١، الإيضاح لأبي علي ٥٢، المسائل العسكرية ٨٣، اللمع ٤٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٤، الواضح للزبيدي ٣٧، شرح عيون الإعراب ٤١.

وأصلِه[١]، لكن علىٰ ما عرفتَ[٢]، وعليه فهو مِن تقسيم الكلِّ إلىٰ أجزائه[٣]، كانقسام السكنجبين[٤] إلىٰ خَلّ وعَسل، وكذلك علىٰ مَن جعلها أقسامًا للكلِم[٥]، كما يعطيه ظاهرُ (الألفية)[٦].

---

(١) يعني به الزجاجي، إذ أصلُ هذه الكلمة عنده، كما تقدم.

(٢) من التأويلات التي ذُكرت قبلُ.

(٣) سيرد هنا مصطلحات أربعة هي: (الكلّ، الجزء، الكلّي، الجزئي) وهذا بيانها: فالكلّ مجموع أجزاء محصورة، والجزء: ما يتركب منه ومن غيره الكلّ، كالكلمة فإنها بمجموعها كل، وكل حرف من حروفها جزء. ولا يصح أن يكون الكل خبرًا عن الجزء فلا تقول في حرفٍ: إنه كلمة. وأما الكلّي فهو الجنس العام القابل للاشتراك، ولا تنحصر أفراده. وأمّا الجزئيُّ فهو المفرد غير القابل للاشتراك وهو داخل تحت الجنس الكلي، دال علىٰ حقيقة تامة، مثال ذلك: (رجل) فهو كلي، وجزئيّه (زيد ومحمد) الخ، ويصح أن يكون الكلي خبرًا عن الجزئي، فتقول: زيد رجلٌ. (التعريفات ٢٣٨-٢٣٩، ١٠٢-١٠٣، جامع العلوم ١/ ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، البسيط ١/ ١٥٨، المنهاج الجلي ١/ ١١٠، شرح الرضي ١/ ٦، الأشموني ١/ ٢٢-٢٣).

(٤) في (جـ): السكنجبيل. وقد ورد كذلك -أي باللام- في بعض الحواشي المتأخرة مثل حاشية الشنواني علىٰ مجيب الندا ٣٨أ. والصواب ما أثبته. وهي كلمة فارسية لشراب مكون من خلّ وعسل. (الألفاظ الفارسية ٩٢) ويطلق علىٰ كل حامضٍ حلو.

(٥) كسيبويه، فقد قال: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف» الكتاب ١/ ١٢، ونُقل عنه ذلك في الخصائص ١/ ٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٥، ونتائج الفكر ٦١، والإفصاح لابن الطراوة ١٧، لكنْ نقل عنه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ٤١ أنه يقول: (الكلام اسم، وفعل، وحرف)، فإمّا أن يكون سبب الاختلاف راجعًا إلىٰ اختلاف نسخ الكتاب، وإمّا أن يكون الزجاجي قد فهم عن سيبويه أنه لا يفرّق بين الكلام والكلِم.

(٦) يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد فاستقم ... اسم وفعلٌ ثم حرفٌ الكلِم

واحده كلمة والقول عمّ ... وكلمة بها كلام قد يؤم

=

ومنهم مَن مال إلىٰ جعلها أقسامًا للكلمة، كابني الحاجب[١] وهشام[٢]، وعليه فهو من تقسيم الكلّي إلىٰ جزئيّاته، كانقسام الحيوان إلىٰ إنسان وفرس[٣]، والواوُ في الأوّل أجود من (أو)[٤]. والفرق بينهما[٥] صحةُ حملِ المقسَّم علىٰ كل واحد من الأقسام في الثاني كـ:(الاسمُ كلمةٌ)، بخلاف الأول، إذ لا يصح (الفعل -مثلًا-: كلامٌ) ولا (كلم)[٦]، كما لا يصحّ: (الخلّ سكنجبين)[٧]، فـ(أقسام)

=و(الكلم) مثل (الكلام) في أنهما لا يكونان إلا من متعدد، ولذلك صار كل واحد منهما كلّا و ما تحته جزءًا، بخلاف (الكلمة) فإنها تصدق علىٰ شيء واحد؛ ولذلك كانت كليًّا، وصار ما تحتها جزئيًّا. ولم تكن كلًّا له أجزاء.

(١) في الكافية ٥٩.

(٢) يعني ابن هشام، وكلامه في الجامع الصغير ٩، والشذور ١٣، والقطر ١٢. وقد سبقه وابن الحاجب إلىٰ ذلك الجرجانيُّ في الجمل ٣٧، والزمخشريُّ في المفصل ٦، والأنموذج (شرح الأردبيلي ٢٩)، والمطرزيُّ في المصباح ٥١، وابنُ معط في ألفيته (شرحها ١/ ١٩٦)، وابنُ القبيصي في الهادي في الإعراب ٣١.
ثم إنه كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣، وابن الناظم في شرح الألفية ٢٠-٢١، وأبي حيّان في غاية الإحسان وشرحه النكت الحسان ٣٢، وهؤلاء الثلاثة قبل ابن هشام.

(٣) البسيط ١/ ١٥٨.

(٤) يعني في تقسيم الكل إلىٰ أجزائه؛ لأن الكل مجموعة أجزاء؛ فيُعبّر عنه بالواو التي تجمعها، بخلاف الثاني -وهو تقسيم الكليّ إلىٰ جزئيّاته- فإن أفراده حقائق مستقلة، ليست أجزاء محصورة يمكن جمعها، بل هي جزئيات لا يراد جمعها؛ فصار التعبير عنها بـ(أو). وقال بعضهم: إن (أو) في الأوّل أولىٰ، و لا تصح الواو، وخالف فيه آخرون. (شرح الرضي ١/ ٦، حاشية يس علىٰ شرح الفاكهي للقطر ١/ ٢١).

(٥) بين تقسيم الكل إلىٰ أجزائه، وتقسيم الكلي إلىٰ جزئياته.

(٦) البسيط ١/ ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٠٤-٢٠٥، شرح الرضي ١/ ٦، توضيح المقاصد ١/ ٢٠.

(٧) في (ج): سكنجبيل.

بالنسبة للمقسَّم جمع (قِسْم)، وبالنسبة لبعضها مع بعض جمع (قَسيم)، وقد علمتَ الفرقَ بينهما[١].

قَدَّم الاسمَ في الذكْر للإخبار به وعنه، ولأنه لا يوجد كلامٌ بدونه. وعقّبه بالفعل، لأنه يقع / [٧/ب] أحدَ ركني الإسناد، إذ يُخبَر به، لا عنه. وأخَّر الحرفَ؛ لأنه لا يُخبَر به، ولا عنه، ولأن معناه لغةً: الطَرَفُ، كحرف السيف[٢].

تنبيهان: الأول: قلنا[٣]: (مِن مجموعها، لا مِن جميعها)؛ لأن التركيب الواقع منها نوعان: نوع لا يفيد فائدة الكلام، وهو ستة أقسام: حرفان، نحو: (ليتما)، حرفٌ واسمٌ، نحو: (الرجل)، اسمان لا إسناد بينهما، نحو: (غلام زيد)، فعلٌ وحرفٌ، نحو: (قلّما)، فعلٌ واسمٌ: نحو: (حبذا)، اسمٌ وحرفٌ، نحو: (ذاك)[٤] — ونوعٌ يفيد فائدة الكلام، وهو إجمالًا ستةٌ أيضًا[٥]: اسمان، فعلٌ واسمٌ، فعلٌ واسمان، فعلٌ وثلاثةُ أسماء، فعلٌ وأربعةُ أسماء، جملةُ القسَم وجوابه، جملةُ

---

(١) في ص: ٤٦.

(٢) هذا الكلام منقول عن شرح عيون الإعراب ٤٤ بتصرف، وتجد نحو ذلك في الأصول ١/ ٣٧، والإيضاح في علل النحو ٤٤، وكشف المشكل ١/ ١٦٨-١٦٩، وفصول ابن معط ١٥٠، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦١-٦٢.

(٣) في ص: ٤٣.

(٤) في (ب): ذلك. وليس صحيحًا؛ لأنه اسم، وحرفان: (الكاف، ولام البعد).

(٥) ويرى ابن الحاجب أنه لا يأتي إلا في اسمين أو فعل واسم (الكافية ٥٩) وقد أورد هذه الستة ابنُ هشام شرح القطر ٤٤.

الشرط وجوابه، علىٰ رأي الجمهور فيهما[١]. واختار الرضي خلافَه، فإنه صرّح بأن الكلام جزاءُ الشرط وجوابُ القسَم[٢]. وجزَم السيّد[٣] بأن جواب القسم وحدَه كلامٌ، وحقّق أنَّ الكلام في الشرط مجموعُ الشرط والجزاء[٤].

الثاني: سُمِّي الاسمُ اسمًا لسموّه وعلوّه علىٰ أخويه؛ لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه؛ ولهذا قُدِّم عليهما[٥] - والثاني فعلًا لدلالته علىٰ الحدث، وهو الفعل حقيقة،- والثالثُ حرفًا؛ لوقوعه طرفًا وفضلةً من الكلام[٦].

---

(١) شرح القطر ٤٤، والرشاد شرح الإرشاد ٤١/ب، والتصريح ١/ ٢٢، وشرح الحدود للفاكهي ٧٩، وشرح الفاكهي لمتممة الآجرومية ٣-٤، والفوائد الشنوانية ١٢/ ب، ١٣/ أ.

(٢) قال: فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسَمية، (شرح الكافية ١/ ٨).

(٣) علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (٧٠٤-٨١٤هـ) من كبار المحققين في عصره، له باع طويلٌ في علم النحو والبلاغة والمنطق وأصول الفقه، له مصنفات تقارَب الخمسين، منها: التعريفات، وحاشيته علىٰ المطول، وحاشية علىٰ الكشاف. (البغية ٢/ ١٩٦-١٩٧).

(٤) قال في حاشيته علىٰ شرح الكافية ١/ ٨: جواب القسم كلام بلا نزاع، وأمّا جواب الشرط ففيه بحث، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده.

(٥) هذا هو المذهب البصري، إذ يرونه مشتقًا من السموّ؛ لِما ذكر المؤلف، أو لأنه يسمو بمسمّاه. ويصرح أكثرهم بأن كلمة (اسم) محذوفة الواو؛ لأنها مشتقة من السموّ. (الكتاب ٣/ ٤٥٤، المقتضب ٢/ ٩٠، ٢/ ٢٦٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٠، الأصول ٣/ ٥٦، تهذيب اللغة ١٣/ ١١٧، إيضاح الشعر ١٦١، الكشاف ١/ ٥، أسرار العربية ٤، الإنصاف ١/ ٦، التبيين عن مذاهب النحويين ١٣٢) وقال الكوفيون: إنه مشتق من الوسم.

(٦) شرح عيون الإعراب ٤٥.

وقوله: (جاء لمعنًىٰ)[١] صفةٌ لـ(حرف) أي: وُضِعَ وَضْعًا كلِّيًّا لمعنًىٰ غيرِ مستقلٍّ بالمفهومية[٢]، كما سنوضحه آخرَ حروف الجرّ[٣]، ففيه تجوُّز[٤].

والمَعْنَىٰ لغةً: المقصود، مِن (عُني) أيْ[٥]: قُصِد، من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل، أو بالقوّة[٦]. وله اصطلاحًا معنيان: أحدهما: ما يُقصد بالفعل من اللفظ. والثاني: ما يُمكن أن يُقصد من اللفظ[٧]. وهو إمّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنىٰ القصد، وزنه: (مَفْعَل) كـ(مَقْعَد)[٨]، أو صيغةُ (مفعول)، أصله: (مَعْنِيّ) كـ(مَرْمِيّ)، فخُفِّفَ[٩]، وأصلُ (مَعْنِيّ): (مَعْنويٌ)، اجتمعت الواو والياء، والسابق

---

(١) هذا لفظ سيبويه أيضًا (الكتاب ١/ ١٢)، والمبرد (المقتضب ١/ ١٤١)، وابن كيسان في الموفقي ١٠٦، وابن جني في اللمع ٤٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠.

(٣) لن يوضحه في آخر باب حروف الجر، وإنما سيوضّحه حين يتكلم عن حروف الجر في حديثه عن علامات الاسم. وذلك في ص: ١٢١-١٢٤.

(٤) التجوّز في قوله: (لمعنىٰ)؛ لأن الحرف لا يأتي لمعنًىٰ مستقلٍّ بالمفهومية، والآجروميُّ أطلق تسامحًا.

(٥) في (أ): إذا. وما أثبته أظهر، وهو الموافق لما في المواهب الرحمانية ٦/ أ التي نقل عنها المؤلف هذه المسألة.

(٦) يريد أنه عامٌّ في القصد. ويريد من قوله: (بالفعل) ما أفاده الحرف من معنًىٰ إفادةً حقيقيةً حاصلة من كون الحرف واقعًا في تركيبٍ تامِّ المعنىٰ. وأمّا قوله: (بالقوة) فهو الاستعداد الحاصل في الحرف ليفيد معنًىٰ لو كان واقعًا في تركيب. ولكنه بلفظه لم يُفد معنًىٰ مستقلًّا؛ لعدم وقوعه في تركيب، ولو وقع فيه لأفاد. وهو ما عبّر عنه بقوله الآتي. فالحرف شاملٌ للقسمين كليهما.

(٧) القول في تعريف المعنىٰ منقول بتصرف عن المواهب الرحمانية ٥/ ب، ٦/ أ.

(٨) في (ب): كعهد. ولا معنًىٰ له.

(٩) الفوائد الضيائية ١/ ١٦٧، وشرح الفاكهي لمتممة الآجرومية ٤.

منهما ساكن، فقُلبت / [٨/أ] الواوُ ياءً، وأُدغمت، وكُسرت النونُ للمناسبة، فخفِّفَ بحذف إحدىٰ الياءين، ثم فَتْحِ النون، ثم قَلْبِ[١] الياء ألفًا للقاعدة — وهي أنّ[٢] كلَّ ياءٍ أو واوٍ تحرَّكت وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا - ثم حَذْفِها عند التنوين، ففيه تخفيفات[٣].

تنبيه:

قال أستاذنا[٤]: واحترَز بقوله: (جاء لمعنًىٰ) عن حروف التهجّي، سواء كانت أجزاءَ كلمة كمسمّيات الزاي والباء والدال التي هي أجزاء (زيد)، أو لم تكن؛[٥] فإنَّ حروف التهجّي لا معنىٰ لها مطلقًا بالوضع؛[٦] لأنها حروف مباني[٧].

---

(١) في (ب) و(جـ): قلبت.

(٢) في (جـ): ثم قلب ألفًا لقاعدة إن.

(٣) الحديث عن الإعلال منقول بتصرف يسير عن المواهب الرحمانية ٦/ أ.

(٤) الشنواني، وكلامه هذا في المواهب الرحمانية ٦/أ بزيادة ونقص، ومن قبله في شرح الآجرومية للمقسّي ٣/ أ، وشرح زروق ٤/ أ، وشرح ابن جبريل ٢/ أ، وشرح الشربيني ٣/ب، والإربلي ٥/ أ.

(٥) يعني بها حروف المعجم أ ب ت ث ج ح خ... الخ.

(٦) البسيط في شرح الجمل ١/ ١٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٩.

(٧) أثبت الشارح الياء؛ لأنه راعىٰ الوقف علىٰ هذه الكلمة، فإن الاسم المنقوص إذا لم يكن فيه (أل) يجوز الوقوف عليه بإثبات الياء. كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ (٧ الرعد ١٣) والمختار الوقف علىٰ نحو هذا بالحذف. (الكتاب ٤/ ١٨٣، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٥، شرح المفصل ٩/ ٧٥) وهذه الكلمة من زياداته علىٰ نصّ أستاذه.

ومَنْ قال: إنَّ حروف التهجّي إذا لم تكن أجزاءَ كلمةٍ فهي أسماءٌ لمعانٍ[١] فقد التبسَ عليه الاسمُ بالمسمّىٰ؛ فإنّ حروف التهجّي إنما هي مسمَّياتُ أسماءِ حروف التهجّي[٢]. انتهىٰ.

---

(١) القائل خالد الأزهري في شرح الآجرومية ص ١١-١٢. وقد سمّاها الفرّاء أسماء حروف الهجاء (معاني القرآن ١/ ٣٦٨) ونحوه في المقتضب ٤/ ٤٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٩-٦٠، وفي الدر المصون ١/ ٨٨: (الميم اسم لـ(مه). وقال الزمخشري: «اعلم أن الألفاظ التي يُتَهَجَّىٰ بها أسماءٌ مسمّياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم» الكشاف ١/ ١٩. ومعنىٰ قوله: (أسماء لمعان) أن معنىٰ الحرف هو الحقيقة الذهنية للحرف الخارج من المخرج المعيّن المتصف بأحد أوصاف الحروف، الصالح لأيّ استعمال. وتقبل إسنادًا لفظيًا وتصير اسم ذات، مثل قولنا: (الباء: حرف جرّ) وهذا أسماء بلا شك. وإنما الإشكال في مسمّياتها، كما سيأتي.

(٢) ذلك أن الشيخ خالدًا قال: «واحترز بقوله: (جاء لمعنًىٰ) من حروف التهجي إذا كانت أجزاءَ كلمة كزاي (زيد) ويائه وداله، لا مطلقًا؛ لأن حروف التهجي إذ لم تكن كذلك كانت أسماءً لمعان، فجيم مثلًا اسم (جَهْ)، والدليل علىٰ أنها اسم قبولها لعلامات الاسم، نحو: كتبت جيمًا... »الخ. فهو يرىٰ أن نحو (جيم) ليست داخلةً في احتراز الآجرومي بقوله: (جاء لمعنًىٰ)؛ لأنها ليست حرفًا أصلًا، بل هي اسمٌ، كما ذكر. والشارح وشيخه يريان أن حروف التهجي إذا لم تكن أجزاءَ كلمة فإنه يُحترز منها، ويريان أنها حينئذٍ ليست أسماءً؛ لأنهم يعنون (أه، به، ته، ثه، الخ) فهذه حروف لم تجئ لمعنىٰ، أما الشيخ خالد فقد ذهب إلىٰ الألف والجيم والياء الخ، وهذه في الحقيقة ليست هي الحروف، بل هي أسماؤها، فالتبس عليه الاسم بالمسمّىٰ. هذا مضمون اعتراض الشارح. وقريبٌ من ذلك ما وقع فيه ابن هشام في قوله في القطر عن أجزاء (زيد) وهي الزاي والياء والدال) ص: ١١، وانتقده الفاكهي في شرحه ١/ ١٣-١٤، وردّه الشنواني في الحاشية بأنه يقصد المسمّىٰ، ولكنه عبّر بالمشتهر، أو أنه علىٰ تقدير مضاف محذوف، أيْ: مسمّىٰ الزاي والياء والدال. (حاشية الشنواني علىٰ مجيب الندا ٣١/ أ-ب).

وسندُه قولُ الخليل[1] لأصحابه يومًا: كيف تنطقون بالجيم من (جعفر)؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسمّىٰ. يعني (جَهْ)[2].

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (...-١٧٠هـ)، قيل: لم يكن قبله ولا بعده مثله، وقيل: أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم. وقد كان الغايةَ في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه. وهو أول من ألّف معجمًا واستخرج العروض. وعامةُ الحكاية في كتاب سيبويه عنه، تلمذ علىٰ عيسىٰ ابن عمر، ومن تلاميذه سيبويه، وكفىٰ! توفّي عن أربع وسبعين سنة، وفي سنة وفاته خلاف. (مراتب النحويين ٥٤-٧٠، أخبار النحويين البصريين ٥٤-٥٦، طبقات النحويين واللغويين ٤٧-٥١).

(٢) في كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٠: «قال الخليل وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في (لك) والكاف التي في (مالك) والباء التي في (ضرب)؟ فقيل: له نقول: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ، وبَهْ» اهـ. والشارح ينقل قول الخليل عن شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٩/ب، وفيه: «ولم تنطقوا بالمسؤول عنه». وهو هكذا في الشافية وشرحها للرضي ٣/ ٣١٢-٣١٣.

[الاسم وعلاماته]

ولَمّا ذكر أنّ أجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة، وكان اللائقُ بعد التقسيم ذكرَ ما يميّز كلَّ واحد من الأقسام عن الباقي؛ لئلا تضيع فائدةُ التقسيم، وكان التمييزُ بالعلامة -وإنْ لم يلزم اطرادُها ولا انعكاسُها- أسهلَ علىٰ المبتدئ من التمييز بالحدّ، وإن اطَّردَ وانعكس؛[1] لعُسر الإحاطة بجنسِه وفَصلِه عليه[2] - شرَعَ[3] في ذكر علامة كل واحدٍ منها الشهيرةِ في تمييزه عنده، آتيًا بالفاء الفصيحة، وهي الواقعة في جواب شرطٍ مقدر[4]، فقال: (فالاسم) المتقدِّم في التقسيم، أيْ:

---

(١) نحو ذلك في كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٤-٥، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٦. والحدّ مطرد ومنعكس، والعلامة مطردة غير منعكسة. والمراد بالمطرد ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت، وطريقته أن تضيف لفظ (كل) إلىٰ الحدّ فتجعله مبتدأ، وتجعلَ المحدود خبرَه، كقولك في الاسم: (كل ما دلّ علىٰ معنىٰ في نفسه غير مقترن بزمن فهو اسم)، وتقول في العلامة: (كل ما يدخله الجرّ فهو اسم). وأما العكس فهو التلازم في الانتفاء، وطريقتُه أن تجعل مكانَ الشيء نقيضَه، فتقول: (كل ما لم يدلّ علىٰ معنىٰ في نفسه فليس باسم)، ولا يكون العكس في العلامة، إذ لا يصحّ قولك: (كل ما لم يدخله الجرّ فليس باسم). (الأصول ١/ ٣٧-٣٨، المقتصد ١/ ٧٠، مسائل خلافية في النحو للعكبري ٤٧، شرح ابن يعيش للمفصل ١/ ٢٤، شرح ابن الحاجب للمفصل ١/ ٦٦، تمهيد القواعد ١١/ب، شرح الرضي ١/ ١٢-١٣، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٠٢، ٢١٨، التعريفات ١٨٣- ١٩٨، جامع العلوم ١/ ١٣٤، ١/ ٣٩٥- ٣٩٦).

(٢) أي: علىٰ المبتدئ.

(٣) جواب قوله: «ولَمّا ذكر أن أجزاء الكلام...». وقد أشار ابن السرّاج إلىٰ أن تمييز الاسم بالخواص (العلامات) أقربُ للمتعلم. (الأصول ١/ ٣٧).

(٤) التقدير: إن أردت معرفة هذه الثلاثة فالاسم... (شرح زروق ٤/أ). وقوله هذا في بيان الفصيحة أحد قولين، وهو في (تفسير أبي السعود ٢/ ١٤٨، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأوّل ٢/ ٢٤٥-=

ماصَدَقاتُه[١] وأفرادُه من نحو: (زيد) و(رجل) حدُّه عُرفًا: ما دلَّ علىٰ معنًىٰ في نفسه غيرَ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا[٢]، مضمرًا كان أو مظهرًا، كـ(زيد)، ومبهمًا كـ(ذا)[٣].

=٢٤٦ وعزاه فيه أيضًا للزمخشري). والأشهر الأكثر أن الفصيحة هي التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط، سميت بذلك؛ لأنها تُفصِح عن المحذوف، وتفيد بيان سببيّته. (البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٨٢، تفسير أبي السعود ١/ ٨٩، كليات أبي البقاء ٨١٣، دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوّل ٢/ ٢٤٥- ٢٤٧، وعنه استفدت الإحالات السابقة) وزدْ عليها: معجم النحو ٢٥٩، معجم القواعد العربية ٣٣٧، موسوعة الحروف ٣١٤، المعجم المفصل في اللغة والأدب ٢/ ٩٠٩، ،معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧١-١٧٢.

(١) يريد: ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٢) هذا هو تعريف ابن الحاجب إلا كلمة (وضعًا). (الكافية ٥٩). وأكثر تعريفات الاسم تدور حول هذا المعنىٰ، وقوله: (وضعًا) زيادة من بعض المتأخرين كما ذكر العكبري. (المسائل الخلافية ٤٢) وهي عند ابن الشجري في أماليه ٢/ ١٥-١٦. وذكر أن الاحتراز بـ(الوضع) يُخرج ما دلّ علىٰ دلالتين: دلالة الوضع، ودلالة الاشتقاق، مثل: (مَضرِب الشَّول) و(خُفوق النَّجم) فإن الأوّل دال علىٰ الضراب وزمنه في وقت واحد. (يراجع لذلك أيضًا شرح المفصل ١/ ٢٢) وردّ السيرافي ذلك (شرح الكتاب ١/ ٤ب). ومن تعريفات المتقدمين له: هو ما كان واقعًا علىٰ معنىٰ (المقتضب ١/ ١٤١) وقيل: هو ما وضع لشيء ليفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلح أن يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه. (الموفقي ١٠٦) وقيل: ما دل علىٰ معنىٰ مفرد (الأصول ١/ ٣٦) ولم يحدّه سيبويه. وأطال الزجاجي وابن فارس في ذكر حدوده عند العلماء، ونقدها. (الإيضاح في علل النحو ٤٨/ ٥٢ والصاحبي ٤٩-٥١) وقال الأنباري: ذكر فيه النحويون ما ينيف علىٰ سبعين حدًا، ومنهم مَنْ قال: لا حدّ له. (أسرار العربية ٩-١٠).

(٣) في (ب): كهذا. ولعلّ الأحسن: (أو مبهمًا).

(**يُعْرَفُ**) أي: يتميَّز عن كلٍّ من قسيميه: الفعلِ والحرف[١] (**بـ**) صحّة لحوق (**الخفض**)[٢] لآخره[٣]، وهو علىٰ ما مَشىٰ عليه المصنف من كون الإعراب معنويًّا[٤]:/ [٨/ ب] تغييرٌ مخصوص علامته[٥] الكسرةُ وما ناب عنها- وعلىٰ ما مَشىٰ عليه جماعةٌ مِن كونه لفظيًّا[٦]: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ في آخر الكلمة، هو نفس

---

(١) ذكر الحيدرة اليمنيٰ للاسم ثلاثين علامة تميّزه. (كشف المشكل ١/ ١٧٣-١٧٥) وذكر ابن معط في ألفيته إحدىٰ عشرة علامة. (شرحها لابن القواس ١/ ٢٠٢). وقد اقتصر الشارح علىٰ خمس أو ست علىٰ اعتبار أن حروف القسم علامة مغايرة لحروف الخفض.

(٢) الخفض مصطلح كوفي، يقابله الجرّ عند البصريين (كما سيأتي في ص: ١٦٤٣-١٦٤٤) قال ابن مالك: وجرّه يعمّ انجراره بحرف من حروف الجر وبإضافته... و(بجره) أجود من أن يقال: بدخول عامل الجرّ؛ لأنه قد يقال: إن عامل الجرّ قد دخل علىٰ (أن) ولا ينال: انجرّ (أن)؛ لأن المنجرّ إنما هو المصدر المؤول (شرح العمدة ١/ ١٠٠).

(٣) تقرير هذه العلامة في الكتاب ٣/ ٩، والمقتضب ١/ ١٤١، والأصول ١/ ٣٧، والجمل للزجاجي ٢ والمسائل العسكرية ٩٢، واللمع ٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٤. وقال الحريري: إنها أعم علامات الاسم. (شرح ملحة الإعراب ٤٣).

(٤) ذلك في المقتصد ١/ ٩٨، والنكت للأعلم ١/ ١٠٧، ١٣٠، وأسرار العربية ٢١، ونتائج الفكر ٨٢، وشرح المفصل ١/ ٧٢، وشرح الرضي ١/ ١٨، والارتشاف ١/ ٤١٣، والمساعد ١/ ١٩، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٧. قال أبو حيّان: إنه الذي اختاره أكثر متأخري أصحابه (التذييل ١/ ٦١أ) وقال المرادي: هو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين. (توضيح المقاصد ١/ ٤٨).

(٥) في (جـ): علاماته.

(٦) هو الظاهر من كلام الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ٧٢، ٩١، والفارسي في الإيضاح ٥٦، والصيمري في التبصرة ١/ ٧٦، والجرجاني في الجمل ٤١. وهو اختيار العكبري (مسائل خلافية ١٠٧)، وابن مالك (نقل عنه ذلك أبو حيّان في التذييل ١/ ٦١أ). وهو ظاهر كلامه في التسهيل ٧، وشرحه ١/ ٣٣، العمدة وشرحها ١/ ١٠٨)، وعزي إليه ذلك أيضًا في توضيح المقاصد ١/ ٤٨. وهو اختيار الشلوبين=

الكسرة وما ناب عنها.

وإنما اختصّ الخفضُ بالاسم [وجُعِل علامةً عليه؛ لأنّ كلَّ مخفوض مخبرٌ عنه في المعنىٰ، ولا يُخْبَر إلا عن الاسم][(١)]، فلا يُخفض إلا الاسمُ[(٢)]، نحو: (مررت بزيدٍ) و(ذا غلام زيدٍ الفاضلِ)، ونحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ علىٰ رأيٍ[(٣)]، والحقُّ أن الجارّ إمّا الحرف، وإمّا المضاف، لا الإضافةُ ولا التبعيّة[(٤)]؛ إذ العامل

=(التوطئة ١١٦) وابن الحاجب (الكافية ٦١)، وعزا إليهما ذلك وإلىٰ ابن مالك وابن خروف ابنُ هشام في شرح اللمحة ١/ ٢٣٦. وعزي أيضًا لابن درستويه. (شرح المفصل ١/ ٧٢).

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) هذه العلة منقولة عن ابن الناظم بتصرف (شرح الألفية ٢٣) وهي من قبله عند الأردبيلي في شرح الأنموذج ٣٦، وهي كذلك عند ابن الوردي في شرح التحفة ١١٩. وذكر ابن يعيش لذلك علتين أخريين. (شرح المفصل ٧/ ١٠-١١) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٠٧، وبعضه في جمل الزجاجي ٢.

(٣) أي علىٰ رأي مَن يرىٰ أن الجرّ يكون بالحرف وبالإضافة والتبعية، وقد اجتمعت في البسملة. وسيردُ ذلك، وسيعيد الحديث عنه أيضًا في ص:١٦٥١-١٦٥٢.

(٤) توضيح المقاصد ١/ ٢٢ ونحوه في شرح الأزهرية للشيخ خالد ص: ١٨. ولعله بذلك يرد علىٰ ابن هشام الذي يقول عن الجر: إن المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر، سواء كان العامل حرفًا أم إضافة أم تبعية، (أوضح المسالك ١/ ١٣-١٤، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٢١، وشرح الشذور ٣٢١، ٣١٧). وذكر ابن غازي أن ممّن أثبت التبعية ابنَ عقيل. وعزاه أبو حيّان لسيبويه والخليل والأخفش والجرمي، (إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٦). وأمّا الجر بالإضافة فلا يراه اللقاني، ويرىٰ أن عامل الجرّ فيها هو المضاف، وهو عينه ما يراه ابن هشام نفسه في موضع آخر، حيث يقول في باب الإضافة: «ويجرّ المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه» (أوضح المسالك ٣/ ٨٤) ورأي سيبويه في كتابه ١/ ٤١٩. ويرىٰ المبرد أنّ الجر بالإضافة. (المقتضب ٤/ ١٤٣) وهو رأي ابن كيسان (الموفقي ١١٠)، والأخفش (الهمع ٤/ ٢٦٥). وأما الجر=

في التابع هو العامل في المتبوع علىٰ الصحيح[١]، علىٰ أنَّ إطلاقه هنا يَصدق أيضًا بالجرّ بالمجاورة وبالتوهُّم[٢]، وإنْ رجعا إلىٰ الجرّ بالمضاف والجر بالحرف[٣]،

=بالتبعية فقد أجاب عنه الشارح. وسيعود الشارح إلىٰ ذلك مرة أخرىٰ في ص:٨٠٩-٨١٠، وص: ١٦٥١-١٦٥٢.

(١) نص علىٰ ذلك ابن هشام في شرح الشذور ٢١٧، والجامع الصغير ١٨٣، وشرح اللمحة ٢/ ٢١٦، والعصام الإسفراييني في شرح الفريد ٣٦٦، والفاكهي في شرح الحدود ٢٧٨. وجمهور العلماء يفرقون بين التوابع ويفصّلون: فأما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال. قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع (الكتاب ٢/ ٦، المقتضب ٤/ ٣١٥). وأمّا البدل ففيه قولان: أن العامل فيه جديد مقدر، وهو قول الأخفش والفارسي والرماني، ويرىٰ سيبويه والمبرد والسيرافي أنه العامل في المبدل منه (شرح المفصل ٣/ ٦٧) وظاهر قول سيبويه في عطف النسق أن العامل هو العامل في المعطوف عليه بواسطة العاطف (الكتاب ٢/ ٣٧٧) وقيل: العامل في التابع معنوي، وعزي إلىٰ الخليل والأخفش والجرمي وسيبويه أيضًا. وقال بعضهم: إن العامل في التابع مقدر من جنس الأول. وفي ذلك تفصيلات واختلافات في العزو والتأويل، تجدها مفصلة في شرح الرضي ١/ ٢٩٩-٣٠٠، والتصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٥/ ١٦٦، وسيعود الشارح إلىٰ ذلك في ص: ٨١٠-٨١١، ١٦٥١-١٦٥٢.

(٢) أشار إلىٰ ذلك ابن هشام في شرح اللمحة ٢/ ١٨٥، والسيوطي في المطالع السعيدة ٦١. والجرُّ بالمجاورة أن يُعطىٰ الاسمُ حكمَ الجرّ الموجود في الاسم المجاور له وإن لم يكن تابعًا له. قال سيبويه: وقد حملهم قربُ الجوار علىٰ أن جرّوا: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦-٤٣٧.

وأما الجرّ بالتوهم فهو أن يكون اسمٌ اعتيد أن يدخله حرف الجرّ، ولكنه لم يدخله في موضع، فيعطف عليه اسم مجرورٌ توهمًا أنّ الاسم المعطوف قد جُرّ بالحرف وهو لم يجرّ به، وشاهده العَلَم قول الشاعر:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضىٰ ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١، وسيأتي الحديث عن ذلك في ص: ١٠٨٧-١٠٩٢، ١٦٤٥-١٦٤٦.

(٣) فحقيقة المجرور بالمجاورة أنَّ الجارّ له هو الاسم المضاف أو الحرف الذي جرّ الاسم المجاور له، وانتقل هذا الحكم إليه. وحقيقة المجرور بالتوهم أن الجارّ له حرف الجرِّ المتوهَّمُ في متبوعه. وسيعود إلىٰ ذلك في ص: ١٦٥١-١٦٥٢.

كما في شرح اللمحة[١]، خلافًا لما في الشذور[٢].

تنبيه: قال بعضهم: وتأخير التنوين عن الجرّ -كما فعل المصنفُ-[٣] أحسنُ من تقديمه عليه، كما صنعه ابن مالك في (العمدة)؛[٤] لتأخُّره عند اجتماعهما.

(و) يُعرَف أيضًا بصحّة لُحوق جنس (التنوين) له[٥]. [هو][٦] في الأصل مصدر (نَوَّنت الكلمةَ) إذا أَلْحقت آخرَها نونًا[٧]. وفي العُرف: قال ابن هشام[٨]:

---

(١) الذي في شرح اللمحة مختلف اختلافًا يسيرًا، يقول ابن هشام: وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق إلىٰ الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة ٢/ ١٨٦ فقال: بالإضافة، ولم يقل بالمضاف، وبينهما فرق.

(٢) حين ذكر ابن هشام من أنواع الأسماء المجرورةِ المجرورَ بالمجاورة ٣١٧، ٣٣٠. وسيعود الشارح إلىٰ ذلك في ص ٨٠٩-٨١٠، ١٦٥١-١٦٥٢.

(٣) وقبله الزجاجي في الجمل ٢، والحريري في شرح ملحة الإعراب ٤٣-٤٤، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٧٣، والزمخشري في المفصل ٦، وابن معط في فصوله ١٥١، وابن الحاجب في الكافية ٦٠.

(٤) شرح العمدة ١/ ٩٦. وقبله الجرجاني في الجمل ٣٧، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية ١٠، وابن معط في ألفيته (شرحها لابن القواس ١/ ٢٠١)، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٣١-٣٢، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ٤٧، والمطرزي في المصباح ٥٢.

(٥) الإيضاح في علل النحو ٢، والإيضاح للفارسي ٥٢، والمسائل العسكرية ٩٢، والمقتصد ١/ ٧١، وجمل الجرجاني ٣٧، والمفصل ٦، وقال ابن مالك: إن التعبير بالصرف أولىٰ من التنوين؛ لأن التنوين يتناول بعض الأنواع غير الخاصة بالاسم، وهما تنوين الترنم والغالي الآتي ذكرهما. (شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١-١٦٢).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) نتائج الفكر ٨٦، وقال: كما أن (التنعيل) مصدر (نعّلت الرِّجْلَ)، إذا جعلت لها نعلًا، وليس التنعيل هو الفعلَ، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها.... ونحوه في شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩، وشرح الحدود للفاكهي ٢٨١.

(٨) في أوضح المسالك ١/ ١٤ بتصرف.

نون ساكنة تلحق الآخِر لفظًا، لا خطًا، لغير توكيد. قال: فخرج بقيد (السكون) النونُ الأولىٰ في (ضَيْفَنٍ) للطفيلي و(رَعْشَنٍ)[1] للمرتعش[2]، وبقيد (الآخِر) النونُ في (انكسر) و(منكسر)، وبقيد (لا خطًا): النونُ اللاحقة للقوافي -كما يأتي- وبقيد (لغير توكيد) نونُ نحو: ﴿...لَنَسْفَعًا...﴾[3] أي: علىٰ تقدير رسمها في الخط ألفًا لوقوعها بعد الفتحة[4].

وأقسامه الخاصة بالاسم أربعة: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ما عدا الجمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وفائدته: الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية[5]؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيُبْنَىٰ، ولا الفعلَ فيُمنعَ

---

(١) في (جـ): درعشن.

(٢) هذه النون الأولىٰ زائدة؛ لأنهما من (الضيف) و(الارتعاش). (الكتاب ٤/ ٣٢٠) فوزنه عنده: (فَعْلَنٌ)، قال ابن سيده: إنه القياس؛ وقيل: إن (ضيفن) مشتق من (ضفن) بمعنىٰ جاء إلىٰ القوم حتىٰ يجلس معهم، وضفن مع الضيف جاء معه، وهو الضيفن، فالنون أصلية، ووزنه: (فيعل) وهذا رأي أبي زيد، ورجّحه ابن عصفور، وقال: إن النون لا تكون في هذا الموضع إلا أصلية، كما أن (فَيْعَل) أكثر من (فعلن). (الممتع في التصريف ١/ ٢٧١).

(٣) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ...بِالنَّاصِيَةِ﴾ ١٥ العلق ٦٩.

(٤) أي أنه أراد إخراجها من الحدّ بقيد (لغير توكيد) وذلك إذا رُسمت ألفًا، حيث تشبه التنوين، أما لو كتبت بالنون فإنها ستخرج من الحدّ بالقيد السابق (لا خطًا)، ومثل ذلك إذا وقعت بعد الضمة والكسرة؛ لأنها حينئذ ستكتب حتمًا بالنون.

(٥) يقول سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يَستثقلون» الكتاب ١/ ٢٢، والإيضاح في علل النحو ٩٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٣، والمقتصد ١/ ٧٣.

من الصرف، نحو: (زيد) و(رجل)[1].- وتنوين/[٩/ أ] التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيَّة للدلالة علىٰ التنكير؛ فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نُوِّنَ منها كان نكرةً، وما لم ينوّن كان معرفة[2]، وفائدته: الدلالة علىٰ أنَّ ما لحقه أُريد به غيرُ معيّن. ويقع سماعًا في باب اسم الفعل، كـ(صهٍ)، و(إيهٍ)، و(مهٍ)[3] وقياسًا في العلم المختوم بـ(ويه)، كـ(نفطويه)[4]، تقول: (سيبويهِ) بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمُه ذلك، وتقول: (إيهِ) بكسر الهاء[5] بلا تنوين أيضًا، إذا استزدت مخاطبَك من حديثٍ معيّن، فإنْ[6] أردت شخصًا مّا اسمُه سيبويه، أو أردت استزادةً من حديثٍ مّا -أيِّ حديثٍ كان- نوّنتهما، فـ(سيبويهِ) بلا تنوين

---

(١) ويرىٰ ابن يعيش أن المراد بالتنوين الذي هو علامة الاسم تنوين التمكين، ولا يراد مطلق التنوين. (شرح المفصل ١/ ٢٥).

(٢) يقول سيبويه: «ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينوّن، وينوّن إذا كان نكرة، ألا ترىٰ أنهم قالوا: هذا عمرويهِ وعمرويهٍ آخر» الكتاب ٢/ ١٩٩. والإيضاح في علل النحو ٩٨-٩٩، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٤، والمقتصد ١/ ٧٣.

(٣) نصّ علىٰ كونه سماعًا في اسمِ الفعلِ ابنُ هشام في المغني ٢/ ٣٤٠، والمرادي في الجنىٰ الداني ١٤٥.

(٤) نصّ علىٰ كونه قياسًا فيه ابن هشام في المغني ٢/ ٣٤٠، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٤، والجنىٰ الداني ١٤٥.

(٥) في جميع النسخ: (بكسر الهمزة)، وهو وهَم. والصواب ما أثبتّ؛ لأن الهاء هي محل التنوين. وأغلب الظن أنه نقل ذلك عن الشيخ خالد فلم يكمله؛ فاحتمل هذا الوهم، يقول الشيخ خالد: وتقول (إيه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين. (التصريح ١/ ٣٢).

(٦) في (جـ): فإذا.

معرفةٌ بالعلمية، و(إيهِ) كذلك معرفةٌ من قبيل المعَّرف بـ(أل)[١]، قيل: وهو مبنيٌّ علىٰ أن مدلول اسم الفعلِ المصدرُ[٢]، وأمّا علىٰ القول بأن مدلولَه الفعلُ[٣] فلا؛ لأنَّ جميع الأفعال نكرات[٤]. ومثلُ (إيه) في التنوين وعدمه: (صاح الغراب غاقٍ غاقٍ[٥]). ومثَّله الشارحُ[٦] بـ(صهٍ)[٧].

وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو: (مسلمات) مِمّا جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ

---

(١) العهدية؛ لأنه يعني بذلك عند التعريف شيئًا معهودًا في الذهن، ونقل الشنواني عن بعض المتأخرين أنه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعين، وقيل: إنه من باب تعريف علم الجنس. (حاشيته علىٰ مجيب الندا: ل ٥٤ أ ب).

(٢) ظاهر كلام سيبويه أنها أسماء للمصادر، ثم دخلها معنىٰ الفعل فمدلولها مدلول المصدر. (الكتب ١/٢٥٢، ١/ ٢٤٢-٢٤٣)، وهو ظاهر قول الفرّاء (معاني القرآن ١/٣٢٣). والجرجاني في المقتصد ١/ ٥٧٠- ٥٧١، وأورده السيوطي في الهمع ٥/ ١٢١، وقال ابن أبي الربيع: هو مذهب أكثر النحويين، ويظهر من كلام سيبويه، وهو أقوىٰ من جهة النظر. (البسيط ١/ ١٦٤).

(٣) الارتشاف ٣/ ١٩٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ٧٥ (قالا: إنه ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي)، والهمع ١٢١/٥.

(٤) من قوله: (فسيبويه بلا تنوين) إلىٰ هنا منقول بتصرف عن الشيخ خالد في التصريح ١/ ٣٢.

(٥) أشار إلىٰ دخوله أسماءَ الأصوات الزجاجيُّ في الإيضاح في علل النحو ١٩٩، والفارسي في إيضاح الشعر ١٨، وابن جني في سر الصناعة ٢/ ٤٩٥، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ١٧٥.

(٦) يعني به الشيخ خالدًا الأزهري أشهرَ شارح للآجرومية. وتمثيله هذا في شرحه ص: ١٣. والشيخ خالد هو ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الشافعي الوقاد (٨٣٨-٩٠٥هـ) سمّي الوقاد لأنه كان يوقد مصابيح الأزهر، ثم تفرغ للعلم، تلمذ علىٰ السنهوري والشمني والأبياري وغيرهم، له: المقدمة الأزهرية وشرحها، وموصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب، ونمرين الطلاب، وشرح التوضيح، والألغاز النحوية، وغيرها. (الضوء اللامع ٣/ ١٧١- ١٧٢، الكواكب السائرة ١/١٨٨).

(٧) في (ب): بصدق.

مزيدتين[١]، سميّ بذلك؛ لأنهم جعلوه في مقابلة النون في نحو: (مسلمين) مِمّا جمع بالواو والنون؛[٢] لئلا يلزم مزيةُ الفرع -وهو جمع المؤنث السالم، حيث لم تحصل جمعيّتُه إلا بالألف والتاء جميعًا- علىٰ الأصل، وهو جمع المذكر السالم

(١) وقيل: إن التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم إنما هو عوض عن الفتحة في حال النصب، ويردّه أنه يوجد في حال الرفع والجرّ أيضًا، كما أن الفتحة قد عوّض عنها الكسرة فلا تحتاج عوضًا آخر، وقيل: إنه تنوين التمكين، ويردّه ثبوته مع التسمية به كـ(عرفات)، وتنوين التمكين (الصرف) لا يأتي مع العلم المؤنث؛ لأنه ممنوع من الصرف حينئذٍ. (المغني ٢/ ٣٤٠، وشرح الرضي ١/ ١٤)، وقيل: إنه لا يكون للمقابلة في جمع المؤنث السالم إلا إذا سمّي به. (سر الصناعة ٢/ ٤٩٥ وما بعدها، ورصف المباني ٤٠٩- ٤١٠)، أما إذا لم يُسمّ به فهو تنوين التمكين، وهو موافق لنصّ سيبويه. (الكتاب ٣/ ٢٣٣).

(٢) ذكر هذا النوع من التنوين في البغداديات ٢٢١، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٥-٤٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٤، وشرح التسهيل ١/ ١١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٧٥- ١٧٦.

والظاهر من كلام أكثرهم أنهم رأوه لا يصدق عليه اسمُ أيِّ نوع من أنواع التنوين، فلم يجدوا إلا أن يسمّوه بهذا الاسم، وتلمّسوا شيئًا لسبب تسميته بذلك، وقد وجدتهم يذكرون أربعة أمور: الأول: أن الألف والتاء كلاهما في مقابل الواو لكونها دالة علىٰ الجمع، فبقي جمع المذكر زائدًا بالنون في آخره، فجعلوا هذا التنوين ليقابله.

الثاني: أن التنوين في المؤنث السالم زِيد ليدل علىٰ تمام الاسم وكماله، كما أن النون علامة تمام الاسم في جمع المذكر السالم.

الثالث: أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان علىٰ المفرد وهما الواو أو الياء والنون، وأما جمع المؤنث السالم فلم يُزد فيه إلا حرفٌ واحد هو الألف -علىٰ اعتبار أن التاء أصلية في المفرد- فزادوا فيه التنوين؛ ليكون فيه زيادتان اثنتان؛ لتقابل ما في جمع المذكر السالم.

الرابع: أن جمع المؤنث ينصب ويجر بالكسرة، وجمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء، فالكسرة في مقابل الياء والتنوين في مقابل النون. وفيها جميعًا مناقشات واعتراضات، تفصيلها في شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٨- ١٠٩، وشرح الرضي ١/ ١٤، ورصف المباني ٤٠٩، والمساعد ٢/ ٦٧، والتصريح ١/ ٣٣ إضافة إلىٰ المراجع المذكورة سابقًا.

الذي حصلت جمعيّتُه بالواو أو الياء[1] خاصة، وأمّا نونه فلا دخل لها فيها[2]، وإنما جيء بها لرفع[3] توهُّم إضافةٍ أو إفراد[4] -كما ستعرفه إن شاء الله تعالىٰ[5]-.

وتنوين العوض، وهو قسمان علىٰ الراجح[6]: عوضٌ عن حرف، وهو

---

(١) في (ب): والياء.

(٢) أي: في الجمعيّة. قال المبرد: «الواو علامة الرفع، وأما النون فبدلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد». (المقتضب ١/ ١٤٣، وشرح الرضي ١/ ١٤).

(٣) في (جـ): لدفع.

(٤) تقرير ذلك في رصف المباني ٤٠٤.

(٥) وقول الشارح في التخلص من مزية الفرع علىٰ الأصل لا يكاد يُفهَم إلا علىٰ أن يقال: إن جمع المؤنث -وهو الفرع- حصلت جمعيّته بحرفين، وجمع المذكر السالم- وهو الأصل- حصلت جمعيته بحرف واحد. لكن هذا غير وارد؛ لأنهم زادوا التنوين في جمع المؤنث السالم، لا في جمع المذكر. ولو صحّ هذا الظن لكان الظاهر العكسَ، وأقرب ما وجدته من كلام يقارب ما ذكر المؤلف، ولكن بطريقة أخرىٰ، هو أنّ جمع المؤنث هو الأصل لإعرابه بالحركات الأصلية، وجمع المذكر فرع لإعرابه بالحروف، وهي علامة فرعية، وجمع المذكر يتميّز بوجود النون في آخره الدلة علىٰ تمام الاسم وعدم إضافته، في حين أن الأصل خال من ذلك، فجُعِل فيه التنوين ليقابل النون، ولئلا يتميز الفرع عن الأصل (حاشية أبي النجا علىٰ شرح الأجرومية ١٣٦).

(٦) أهمل من أقسامه ما كان عوضًا عن مفرد، نحو: (مررت بكلٍّ قائمًا) الأصول ٢/ ١٤٣، والمقتصد ١/ ٧٤، والمفصل ٣٢٩، والجنىٰ الداني ١٤٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٥، والمغني ٢/ ٣٤١- ٣٤٢، والهمع ٤/ ٤٠٦. ورجح ابن يعيش أنه فيه ليس عوضًا، بل للتمكين. (شرح المفصل ٩/ ٣١- ٣٢)، واستبعده ابن جني (الخصائص ٢/ ٣٧٧) ولم يذكره سيبويه. وما كان عوضًا عن حرف زائد، نحو: (جَنَدل) فإن تنوينه عوض من ألف (جنادل) (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٥). وقال ابن هشام: والذي يظهر=

اللاحق لنحو (جَوارٍ)[(١)] و(غَواشٍ) من الجموع [المعتلة][(٢)] الآتية على وزن (فَواعِل)؛ عوضًا عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، بناءً على تقديم/ [٩/ ب] النظر في [موجب][(٣)] الإعلال على النظر في موجب منع الصرف إذا اجتمعا، لتعلُّقه بجوهر الكلمة، وبناءً على أن الأصل في كل كلمة الصرفُ حتى يتحقق مانعُه عند المحققين[(٤)]، كالسعد[(٥)]- والمحذوفةِ اعتباطًا رفعًا وجرًّا[(٦)] عند

=خلافه؛ فإنه تنوين الصرف. (المغني ٢/ ٣٤١). وما كان عوضًا عن حركة، وذلك على بعض الآراء في تنوين (جوارٍ) و(غواشٍ)، وستأتي.

(١) في (ب): جار.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) يشرح السيرافي ذلك: «الذي يظهر من كلامهم أنهم جعلوا التنوين عوضًا من الياء... إذ إن أصل (غواش): (غواشيٌ)، ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمةَ على الياء في الرفع والكسرةَ في الجرّ؛ فأسكنوهما، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء من الصرف؛ لأن الياء منوية وإن كانت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنوينًا غير تنوين الصرف. (شرح الكتاب ٤/ ١٣٥ أ- ١٣٥ ب).

(٥) في شرح التصريف العزي ١٥٢ وليس فيه إلا تقديم الإعلال على المنع من الصرف.

(٦) يكون الحذف اعتباطًا عند تقديم النظر في موجب منع الصرف على النظر في موجب الإعلال، فقولك (غواشيُ) ثم (غواشيْ) بضمٍّ دون تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، فتثقل الضمة وتحذف لثقلها، فتبقى الياء ساكنة، وحينئذٍ لا سبب لحذفها، فلا هي ثقيلة لتحذف تخفيفًا، ولم يلتق بها تنوين فيلتقي ساكنان؛ لأن هذا الرأي يقدم المنع من الصرف على الإعلال، فلم يبن إلا أن تحذف الياء اعتباطًا، ثم يعوَّض عنها تنوين العوض.

سيبويه[١] والجمهورِ[٢]، لا عن ضمّة الياء وفتحتها[٣] النائبة عن الكسرة[٤]، خلافًا للمـــــبرد[٥]، ولا هــــــو تنـــــوينُ

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر (....- ١٨١هـ) من موالي بني الحارث بن كعب، يُكنىٰ أبا بشر وأبا الحسين وأبا عثمان، أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، أَلَّف كتابه في النحو الذي سمّاه الناس قرآن النحو، وهو أقدم الكتب التي وصلت إلينا، تلمذ علىٰ الخليل ويونس وعيسىٰ بن عمر والأخفش الكبير، كانت ولادته بشيراز ثم جاء للبصرة، قيل: إنه مات عن ثلاث وثلاثين سنة. (مراتب النحويين ١٠٦، أخبار النحويين ٦٤- ٦٥، طبقات النحويين ٦٦ - ٧٢).

(٢) يعني أن مذهب سيبويه والجمهور هو أن التنوين في (جوار) عوض عن الياء المحذوفة علىٰ أحد التأويلين السابقين إما لالتقاء الساكنين، أو اعتباطًا. والظاهر من مذهب سيبويه الأول. يراجع هذا المذهب في (الكتاب ٣/ ٣٠٨، ٣/ ٣١٠- ٣١١، الأصول ٢/ ٩١، الموجز لابن السرّاج ٧٢، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٢٦، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٣٥ أ- ب، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٧٣، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٨٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٥٨، وعُزي هذا المذهب للخليل.

(٣) في (أ) و(ب): وفتحها.

(٤) وكونه عوضًا عن الفتحة النائبة عن الكسرة هو ما عبّر به ابن هشام (المغني ٢/ ٣٤١) وغيره من المتأخرين، ولو قال: إنه عوض عن الكسرة لكان أولىٰ؛ لأن النظر في موجب الإعلال مقدم عند الأكثرين علىٰ النظر في منع الصرف، كما أنه تعبير المتقدمين. (تراجع مصادر توثيق هذا الرأي).

(٥) اشتهرت هذه النسبة للمبرد (ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٤٥، شرح السيرافي للكتاب ٤/ل ١٣٥ أ، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧١، النكت للأعلم ٢/ ٨٧٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣، شرح الرضي للكافية ١/ ٥٨، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٣٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٣١، الدر المصون ٣/ ٢٧٠) ولكن هذا غير دقيق فرأي المبرد حقًّا هو الآتي بعد هذا الرأي. والرأيُ الذي ذكره الشارح هو رأي الزجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف له ١٤٥- ١٤٦، معاني القرآن له ٢/ ٣٣٨، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٢، الخصائص ١/ ١٧١، وبه قال تلميذه الزجاجي (الإيضاح في علل النحو ٩٧- ٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٩)، واختاره مكي بن أبي طالب (مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩١). عزاه النحاس إلىٰ=

صرفٍ(١) لصيرورته بعد الحذف مثلَ (سَلامٍ) و(كَلامٍ) عند قطع النظر عن المحذوف، خلافًا للأخفش(٢).

-وعوضٌ عن جملة، وهو اللاحق لـ(إذْ) عوضًا عمّا تضاف إليه في نحو:

=أصحاب سيبويه (إعراب القرآن ٢/ ١٢٦). والمبرد هو محمد ابن يزيد الثمالي الأزدي (٢١٠- ٢٨٢هـ) انتهىٰ علم النحو في عصره إليه. تلمذ علىٰ الجرمي والمازني. ومن تلاميذه الزجاج وابن كيسان وابن السرّاج ومبرمان، وكان يقرئ الناس كتاب سيبويه. من مؤلفاته: المقتضب، والكامل، والفاضل، والمذكر والمؤنث (مطبوعة)، مات بالكوفة وفي سنة وفاته خلاف. (مراتب النحويين ١٣٥، أخبار النحويين البصريين ١٠٥- ١١٤، طبقات النحويين ١٠١- ١١٠).

(١) في (ب): حرف.

(٢) عزي هذا الرأي للأخفش في بعض المصادر امتأخرة (شرح الألفية لابن الناظم ٦٤٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٣١، والتصريح ١/ ٣٤). وهذا غير دقيق؛ لأنه يراها حذفت لالتقاء الساكنين بعد دخول التنوين عليها -وهو الرأي الأوّل الذي ذكره الشارح- (معاني القرآن له ٢/ ٣٢٥).

وهذا الرأي الذي نسبه الشارح للأخفش ولم يصحّ عنه، هو قول المبرد (المقتضب ١/ ٢٨٠)، والفارسي (البصريات ٢/ ٨٧٦)، ويحتمله كلامه في (الإيضاح ٣١٣) وهو رأي ابن جني (اللمع ٢٣٩)، والجرجاني (المقتصد ٢/ ١٠٩٢). وعزاه الرضي للزجاج (شرح الكافية ١/ ٥٨)، ورأيُ الزجاج غير ذلك، ذكرتُه في الحاشية السابقة، وعزي لسيبويه والخليل (المنصف ٢/ ٧١، وسر الصناعة ٢/ ٥١١- ٥١٤)، وهو غير صحيح؛ لِما تقدم.

والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولىٰ بني مجاشع (... - ٢١٥ هـ) من أعظم علماء البصرة. وكان معظَّمًا من الفريقين. وهو أسنّ من سيبويه، وقرأ عليه، فكان أبرزَ تلاميذه، وقيل: إنه تلمذ علىٰ الخليل، ولقي من لقيهم سيبويه، قرأ عليه الكسائي وغيره. ولم يكن الناس يَصلون إلىٰ كتاب سيبويه إلا عن طريقه. (مراتب النحويين ١١١- ١١٢، أخبار النحويين البصريين ٦٦-٦٧، طبقات النحويين واللغويين ٧٢- ٧٤).

(يومئذٍ) و(حينئذ)[١]، والأصل: (يوم إذْ كان كذا وكذا) مثلًا، و(حين إذْ كان كذا)[٢]، فحذفت الجملة، وجيء بالتنوين عوضًا عنها؛ إيجازًا وتحسينًا، فالتقىٰ ساكنان: ذالُ (إذ)، والتنوين، فكُسرت الدال علىٰ أصل التقاء الساكنين[٣].

والإضافة فيه من إضافة الأعمّ إلىٰ الأخصّ، كـ(شَجَر أَراكٍ)، كما قاله البدر الدماميني[٤]، لا من إضافة أحد المترادفين للآخر، كما قاله ابن مالك[٥].

---

(١) وردت كلمة (يومئذٍ) في القرآن كثيرًا، منها قوله تعالىٰ: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ ١٦٧ آل عمران ٣. وأما (حينئذ) ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ ٨٤ الواقعة ٥٦.

(٢) زاد في (ب): وكذا. وهو صوابٌ أيضًا.

(٣) المقتصد ١/ ٧٤، شرح التسهيل ١/ ١١.

(٤) في تعليق الفرائد ٥/ ١٤٧ وذلك أن المضاف والمضاف إليه اسما زمان.

والدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي (٧٦٣- ٨٣٧هـ) برع في النحو والفقه وشارك في كثير من العلوم، اشتهر في كل البلاد التي زارها، وهي القاهرة ودمشق ومكة واليمن والهند، درّس بمدارسها، له من التصانيف: تحفة الغريب علىٰ مغني اللبيب، وشرح الخزرجية، وحاشية علىٰ الغيث المسجم في شرح لامية العجم، كانت ولادته بالإسكندرية، ووفاته بالهند، وفي سنة وفاته خلاف. (شذرات الذهب ٧/ ١٨١، البغية ١/٦٦- ٦٧).

(٥) عدّ ذلك من باب إضافة المؤكَّد إلىٰ المؤكِّد، ولعلّها عنده من إضافة أحد المترادفين للآخر. (شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢- ٢٣٣) ومثل العزو الذي عند الشارح تجده في التصريح ١/ ٣٥، والمواهب الرحمانية ٩/ ب، والفوائد الشنوانية ٢٢/ ب، وحاشية الشنواني علىٰ مجيب الندا ٥٧ أ، وعزي الرأي الثاني لابن هشام (حاشية العطار علىٰ شرح الأزهرية ٢٣) ولم أجده له، وعزي الرأي الأوّل للدماميني (حاشية العطار ٢٣) وفي كلام المالقي: أن الإضافة فيه من إضافة أحد المترادفين للآخر. (رصف المباني ٤١٢).

وإنما اختصت هذه الأنواعُ الأربعةُ بالاسم؛ لأنها -كما قال المرادي[١]- لمَعانٍ لا تليق بغيره[٢]، يعني كالتمكن[٣] والتعريف والتنكير. وهذا منه إبداء حكمةٍ، لا استدلالٌ؛ فلا يرد الدورُ[٤]. والله أعلم.

تنبيه: بقي من التنوين تنوينُ التَّرنّم، أيْ: قطع الترنُّم[٥]، وهذا النوع يَشترك فيه الاسمُ، نحو:

---

(١) بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (...- ٧٤٩هـ) ينسب إلىٰ قبيلة مراد، إحدىٰ قبائل آسف بالمغرب، قدمت جدته أم قاسم إلىٰ القاهرة، وبها ولد، واشتهر بنسبته إلىٰ جدته التي كانت معروفة بالعلم والفضل، من مشايخه أبو حيّان وابن اللبّان وشمس الدين التستري، ومن مصنفاته: شرح التسهيل، وشرح الجزولية، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح فصول ابن معط، وشرح المفصل، وغيرها. مات بمصر. (الدرر الكامنة ٢/ ٣٢، البغية ١/ ٥١٧).

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٢٥، ونحوه عند ابن الناظم في شرح الألفية ٢٤.

(٣) في (ب): كالتمكين.

(٤) الدَّور: توقف الشيء علىٰ ما يتوقف عليه هو (التعريفات ١٤٠). وهو أمر فاسدٌ عقلًا، وقد لزم علىٰ ذلك الدَّور في هذه المسألة؛ لأن معرفة تلك الأقسام فرع عن معرفة الاسمية، إذ لا يعرف التنوين أنه للتمكن إلا إذا عرف أن ما دخله اسم معرب منصرف، ولا أنه للتنكير إلا إذا عرف أنّ ما دخله اسم مبني، ولا أنه للمقابلة إلا إذا عرف أن ما دخله جمع مؤنث سالم... الخ (تقرير ذلك في كتاب مسائل خلافية في النحو للعكبري ٤٩- ٥٠، والفوائد الشنوانية ٢٣/ب). وقد أجاب عنه الشارح بما ذكر، ومعناه: أنهم لم يريدوا الاستدلال بخصوص تلك الأقسام، بل بمطلق التنوين، ومعرفته لا تتوقف علىٰ معرفة الاسمية.

(٥) ذلك أنَّ مِن عادة العرب أنهم إذا أرادوا الترنم والغناء بالشعر زادوا علي حرف الروي مدًّا، وذكر سيبويه أن ناسًا كثيرًا من بني تميم يبدلون إذا لم يترنموا مكان المدة نونًا فيما ينوّن وما لم ينوّن، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه. (الكتاب ٤/ ٢٠٦- ٢٠٧، المقتصد ١/ ٧٦، شرح التسهيل ١/ ١١) ويري ابن يعيش أن النون هي التي تفيد الترنم، لا قطعَه، لأنها حرفٌ أغنّ. (شرح المفصل ٩/ ٣٣).

[يا صاح][(١)] ما هَاج العُيونَ الذُّرَّفَنْ[(٢)]

والفعلُ، نحو:

من طَلَلٍ كالأتحَمِيِّ أنهَجَنْ[(٣)]

والحرفُ، نحو:

.... لمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكَأَنْ قَدِنْ[(٤)]

---

(١) سقطت من (ب) و (ج).

(٢) رجزٌ، قائلة العجاج: عبد الله بن رؤبة السعديّ التميمي (...- ٩٠هـ) أول من رفع الرجز وشبّهه بالقصيد، وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضًا. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم ولقي أبا هريرة، وأخذ عنه أحاديث (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٨، الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١- ٥٩٣). والبيت مطلع أرجوزة له، وبعده: (من طَلَلٍ أمسىٰ تخال المُصْحَفَنْ) ويروىٰ: (ما هاج الدموع) وهو في الديوان ١/ ٤٨٨، دون نون، بل بألف الإطلاق. والنون رواية النحويين (الكتاب ٤/ ٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٩، وفيه بالألف، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٣٢، المقاصد النحوية ١/ ٢٢- ٢٣.

(٣) رجزٌ، قائله العجَّاجُ أيضًا، وقبله: (ما هاج أحزانًا وشجوًا قد شجَنْ) وهو مطلع الأرجوزة، و(الأتحمي) ضربٌ من برود اليمن، بها خطوط دقيقة -نسبة إلىٰ موضع به- و(أنهجن): أنهجا، أي: بَلِيَ وخَلِقَ. والبيت في (الديوان ١/ ٣٤٨) بألف الإطلاق دون نون، فلا شاهد فيه. وهو عند النحويين بالنون (الكتاب ٤/ ٢٠٧، الصاحبي ١٧٣، الخصائص ١/ ١٧١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٠، وهو فيه بالألف، ولابن السيرافي ٢/ ٢٣١) وقد جمع ابن عصفور الشطرين في بيت واحد (شرح الجمل١/ ١١٠). وهو وهم (تخليص الشواهد ٤٧).

(٤) أزِفَ الترحُّل غير أنَّ ركابَنا ....

البيت من الكامل، قائله: النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الغطفاني المضري (...- ١٨ ق هـ) شاعر جاهلي، من الطبقة الأولىٰ، كان الشعراء يعرضون شعرهم عليه في عكاظ (طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٣، الشعر والشعراء ١/ ١٥٧- ١٧٣، المؤتلف والمختلف ٢٩٣)، ويروىٰ: أفِدَ الترحل، والبيت في الديوان: ٨٩ برواية لا شاهد فيها إذ ليس فيه نون، وكذا في: الخصائص ٢/ ٣٦١، وسر الصناعة ١/ ٣٣٤، والمفصل=

- والتنوين الغالي، نحو:

.... خاويْ المُخْتَرَقْنْ[(١)]

إلىٰ تَمام عشرة أقسامٍ، ذَكرها ابنُ الخباز[(٢)] في شرح الجزولية[(٣)].

=٣١٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥، والأزهية ٢١١)، وهو فيهن بدون النون، وبها في الجنىٰ الداني ١٤٦، والمغني ٢/ ٣٤٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨.

(١) وَقَاتِمِ الأعماق....................

بيت من الرجز، قائله: رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي (...- ١٤٥هـ) أبو الجحّاف، راجزٌ وأبوه راجز، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، احتج اللغويون والنحويون بشيء كثير من شعره (الخزانة ١/ ٨٩، الأعلام ٣/ ٣٤) و(القاتم): الذي لونه بين الغبرة والحمرة، و(الأعماق): أطراف البلد وأرجاؤه، و(المخترق): الواسع من الفلاة. وهو يصف بلدًا بتغيّر جوّه وخلوّه من سكانه.

والبيت في ديوانه ص: ١٠٤، والكتاب ٤/ ٢١٠، والخصائص ٢/ ٢٢٨ دون نون في آخره، ورواه الأخفش دون نون في كتابه العروض ٣٨، ٣٩، ٦٠، ٨٩، ورواه بالنون ٤١، ١٢٢، وقال: إن يونس سمعه من رؤبة بالنون. وهو في سر الصناعة ٢/ ٤٩٣ بنون، وكذا في تحليص الشواهد ٤٩-٥٠.

(٢) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير (...- ٦٣٧ هـ) علاّمة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض، لم يُرَ في زمانه أسرع حفظًا منه، كان يحفظ الكتب العديدة. في سنة وفاته خلاف. (البلغة ٥٥، البغية ١/ ٣٠٤).

(٣) شرح الجزولية مفقود، وقد ذكر أيضًا هذه الأقسام العشرة في كتاب (النهاية في شرح الكفاية) وقد زاد علىٰ هذه الستة السابقة مع تغيير تسمياتها ومظانّها: ٧- التنوين الذي يلحق ما لا ينصرف في الشعر للصرف. ٨- تنوين الحكاية، وذلك أن تسمّىٰ رجلًا أو امرأة بمجموع قولك: (عاقلة لبيبة) فتعرفه وتنوّنه، نحو (هذا عاقلةٌ لبيبةٌ). ٩- التنوين الذي يلحق المنادي في ضرورة الشعر مع تبقية ضمّه. ١٠- التنوين الذي زادوه علىٰ (هؤلاء) من أسماء الإشارة. قال: وما عرفت أن أحدًا استقصاه هذه الاستقصاء، وقد رأيت في بعض=

فإن قلتَ: فقد أطلق المصنفُ في موضع التقييد. قلتُ[١]: قد أجيب بأن (أل) في قوله[٢]: (والتنوين) للعهد الذهني، وليس المعهودُ لهم إلا/ [١٠/أ] هذه لأنواعَ الأربعةَ، فلم يَشمل[٣] غيرَ المختص بالاسم.

ورَدُّه[٤] بأنه لا معهودَ يَنصرف اللفظُ إليه عند مَنْ تُذكر له علامات الأسماء - لا يتّجه لو سُلّم[٥]؛ لاعتبار التوقيف[٦]، خصوصًا في مثل هذه المقدِّمات[٧].

=شروح الإيضاح له ثمانية أقسام، وقد زدت عليها قسمين. (١/ ٥٢- ٥٧ (رسالة دكتوراه)، وقد ذكر ابن الخواص في شرحه ألفية ابن معط ١/ ٢٠٤- ٢٠٦، تسعة أنواع تاركًا النوع الأخير.

وقد ذكر ابن هشام الأنواع العشرة، نقلَها عن ابن الخاز في شرح الجزولية (المغني ٢/ ٣٤٣-٣٤٤)، وكذا في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٨، والهمع ٤/ ٤٠٨- ٤٠٩). وزاد ابن غازي من أنواع التنوين تنوينَ الفرق اللاحق لـ (غدوة) بعد (لدن) عند مَن يُشبِّه (لدن) باسم الفاعل، وينصب بها، فهو بحاجة إلىٰ التنوين؛ لئلا يُظن أن (غدوة) مجرورة بـ(لدن)، ولكن مُنِعت الصرفَ. (إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٠).

(١) هذا الإيراد وجوابه نقلهما بتصرّف عن المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٣ الذي كان يعني ابنَ مالك في ألفيته.

(٢) في (ب): قولك. وما أثبتُّه موافق لنص المرادي.

(٣) في (أ): تشمل.

(٤) أي: ردّ انتقاد المصنف بأنه أطلق في موضع التقييد، وهو الرد الذي سبق ذكره قريبًا: أن (أل) للعهد الذهني... الخ، وهو مذكور في (توضيح المقاصد ١/ ٣٢).

(٥) هذا خبر المبتدأ (وردُّه). أي: وردُّه هذا لا يتّجه إذا سلِّم به.

(٦) التوقيف: هو توقيف المعلِّم المتعلِّمَ علىٰ ما أراده وقصده. (إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤).

(٧) أي أن هذا الرد علىٰ فرض قبوله والتسليم بصحته ليس وجيهًا في مثل هذه المقدمة التي وضعت للمبتدئين المحتاجين إلىٰ توقيفهم علىٰ الأنواع وتبيينها لهم والنصّ عليها.

ويجوز أن تكون (أل) فيه لِلَّمْح[١].

-و[بادّعاء][٢] أنه صار علمًا بالغلبة علىٰ هذه الأنواع الأربعة، ويُشير له[٣] قولُ بعض المحققين: التنوين مصدر (نَوَّنْتُ الكلمةَ)، ثم غَلَب حتىٰ صار اسمًا للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظًا وتسقط خطًّا[٤]. ويؤيِّد العهديةَ قولُه[٥]: «وهو عند سيبويه والجمهورِ خمسةُ أقسام[٦]» الخ[٧]. ويجوز أن تُجعل (أل) فيه

---

(١) أي: للمح الأصل، فكأن كلمة (التنوين) قد صارت علمًا، وأصلها ليس كذلك، و(أل) فيها للإشارة إلىٰ أصلها -كما سيشرح- وهو بعيد في هذا المقام. وقد أراد الشارح بذلك أنها ليست عهدية -كما تقدم- وليست جنسيةً فتشمل جميع الأنواع -كما سيأتي- ولم أجد هذا التأويل لأحدٍ غيره. وقد ورد التعبير بكلمة (اللّمح) دون ذكر كلمة (الأصل) في توضيح المقاصد ١/ ٢٦٥ في غير هذا المقام.

(٢) سقطت من (ب) وفي (أ): وادعاء. وما أثبتّه هو الأحسن، لأن هذه الكلمة معطوفة علىٰ قوله: (أجيب (أل)...).

(٣) في (ب): إليه.

(٤) هذا قول المرادي في توضيح ١/ ٢٣ ونحوه ابن يعيش الذي يقول: «يقال: (نوّنت الكلمة تنوينًا) إذا ألحقتها هذه النون، فالتنوين مصدر غلب حتىٰ صار اسمًا لهذه النون». شرح المفصل ٩/ ٢٩.

(٥) يعني المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٣.

(٦) لم أجد لسيبويه نصًّا علىٰ ذلك، وإن كان في كتابه قد ذكر تنوين التمكين ١/ ٢٢، والتنكير ٢/ ١٩٩، والمقابلة ٣/ ٢٣٣، والعوض ٣/ ٣١٠، والترنم ٤/ ٢٠٦- ٢٠٧، وقد عزي إليه أنه يعدها خمسة (الجنىٰ الداني ١٤٤) وهي عند الجمهور كذلك، كما في سر الصناعة ٢/ ٤٩٣، والمغني ٢/ ٣٤٠.

(٧) في (ب): إلىٰ آخره.

للجنس، ولم يُعتبَر الغالي والترنُّمُ لقلَّتهما واختصاصِهما بالشعر[١]، وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الرويَّ تنوينًا مجازٌ، وإنما هو نون، بدليل أنه يثبت وقفًا، ويُحْذَف[٢] وصلًا، بخلاف التنوين[٣]. وعلىٰ هذا فالتنوين بقيد كونه تنوينًا بجميع أنواعه من خواصّ الأسماء، و(أل) فيه لاستغراق الأفراد الحقيقية، وليست عندهم إلا هذه الأربعةَ، فلا يُطلق لفظُ التنوين علىٰ غيرها إلا مجازًا. فإن قلتَ: ففي شرح الإيضاح لابن أبي الربيع[٤]: متىٰ أُطلقَ التنوينُ فإنّما يراد به تنوينُ الصرف، وإذا أريد غيرُه من التنوينات قُيِّد، فقيل[٥]: تنوين التنكير - تنوين

(١) هذا التوجيه عن المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٣، ونحوه في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٧٧، وفي شرح الشيخ زروق للآجرومية ٥/ أ، وحاشية الشنواني علىٰ مجيب الندا ٦٠ب- ٦١أ، وأنكر يوسف بن معزوز القيسي تسميتهما تنوينًا. (الارتشاف ١/ ٣١٣، الهمع ٤/ ٤٠٨).

(٢) في (جـ): وتحذف.

(٣) ذكره ابن مالك في التحفة ٩٤، ٤٤٥، ونقله عنه المرادي في الجنىٰ الداني ١٤٨، وابن هشام في المغني ٢/ ٣٤٣، وهو من قبله عند الفارسي في إيضاح الشعر ١٨-١٩، والحلبيات ٢١٩. وذكره في توضيح المقاصد بلفظ (وقيل) ونحوه في أوضح المسالك ١/ ٩، والأشموني ١/ ٣٤.

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي (٥٩٩ - ٦٨٨هـ) من نسل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، إمام أهل النحو في زمانه، من مشايخه: الدبّاج والشلوبين والقاسم بن بقي، ومن تلاميذه ابن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وأبو حيّان، ومن مصنفاته: شرح الجمل، والملخص في قوانين العربية (مطبوعان) وشرح الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه. (البلغة ١٢٨، البغية ٢/ ١٢٥- ١٢٦).

(٥) في (ب): بقيد.

المقابلة - تنوين العوض[١]؛ فيُشكل إطلاقُ المصنّف؛ إذ لا يصدق علىٰ هذا بغير النوع الأول، وإن كان جمعُ المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفًا[٢].

قلتُ: لا إشكال، إمّا لأن الأجوبة السابقة أشعرتْ بأنّ كلامه لم يقع مطلقًا[٣]، وإمّا بمنع ما قاله ابن أبي الربيع، فقد أشار بعض المتأخرين إلىٰ التبرُّؤ[٤] من عهدته.

ولَمّا ذكر من علامات الاسم ما يلحق آخرَه، وقدّمه لقلّته، شرع في ذكر ما يلحق أولَه، وأخّره لطول/[١٠/ب] الكلام عليه، فقال:

(و) يعرف [الاسم][٥] أيضًا بصحة (دخول الألف واللام) عليه من[٦]

---

(١) لم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من أجزاء هذا الكتاب المخطوط الموجودة بجامعة أم القرىٰ، وقد أورد قولَه هذا تلميذُ اللقاني: الشيخُ يس في حاشيته علىٰ التصريح ١/ ٣٥، وأورده من قبلهما الحلاوي المقدسي في شرح الآجرومية ٥/أ. ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣٩- ٢٤٠ كلام ابن أبي الربيع معزوًا لشرحه الإيضاح. وقد أورد ابن أبي الربيع الأنواع الأربعة في الملخص ٦٤٠-٦٤١.

(٢) لعله يعني أنه إذا أطلق التنوينُ، وأريد به تنوينُ الصرف، فإن كلَّ ما يعرف بتنوين المقابلة وهو جمع المؤنث السالم سيدخل فيه؛ لأنه إذا لم يُسَمَّ به لا يكون إلا منصرفًا، فيكون التنوين إذا أطلق عند ابن أبي الربيع لا يشمل إلا تنوين التمكين (الصرف)، وسيدخل فيه حكمًا تنوينُ المقابلة الذي لا يكون إلا منصرفًا، فأين ذهب النوعان الباقيان؟

(٣) وهي الأجوبة التي ذكرها قريبًا، وهي أن (أل) للعهد الذهني، أو للمح الأصل، أو للجنس، ولم يعتد بالترنم والغالي لقلتهما، أو أنها للاستغراق، وأن هذين التنوينين ليسا كذلك حقيقة، بل مجازًا. وهي مجمِعةٌ علىٰ أن المراد به تلك الأنواع الأربعة.

(٤) في جميع النسخ: التبرّي.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في نسخ التحقيق استعمل حرف الجر (من). والأولىٰ: (في أوله).

أوّله[١]. ثم يُحتمَل أن يريد بها خصوص المعرِّفة [بسائر أقسامها[٢] على ما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في المعارف][٣]؛ لأنها المتبادرةُ عند الإطلاق، حتى إذا أريدَ غيرُها قُيِّد، فيقال: (أل) الموصولة[٤]، أو (أل) الزائدة[٥] - ولأنها الموضوعةُ للتعريف ورفع الإبهام، ولا يقبله إلا الاسمُ[٦]، نحو قوله[٧]:

الخَيلُ والليلُ والبَيداء تَعرِفُني ... والسَّيفُ والرُّمحُ والقِرْطاسُ والقَلَمُ[٨]

ولا يردُ عليه أن كثيرًا من الأسماء لا يَصلُح لدخولها عليه، كالمضمرات

---

(١) المسائل العسكرية ٩٠، الإيضاح ٥٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٤، الجمل للزجاجي ٣٧.

(٢) المعرفة قد تكون عهديه دهنية أو دكرية، أو تكون جنسية حقيقية أو مجازية، أو تكون لتعريف الحقيقة، وقد يلحق بأحد هذه الأنواع ما كانت (أل) فيه للغلبة أو للمح الأصل أو للحضور. (الجنى الداني ١٩٢-١٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١١-١١٣) ولها عند بعض العلماء تقسيمات أخر.

(٣) ساقط من (أ) و(ب). والحديث عن المعرِّفة في ص: ٩٢٩-٩٤٧.

(٤) في (ب): إلى الموصلة.

(٥) (أل) في العربية أربعة عشر نوعًا تفصيلًا، ترجع في حقيقتها إلى ثلاثة أنواع: المعرِّفة، الزائدة، الموصولة. (اللامات للزجاجي ٤٣-٦٠، معاني الحروف للرماني ٦٥-٧٠، رصف المباني ١٥٨-١٦٥، الجنى الداني ١٩٢-٢٠٤، المغني ١/ ٤٩-٥٤).

(٦) حديثه عن (أل) منقول عن الفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٢-٢٣، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٢٥.

(٧) هو المتنبي، أحمد بن الحسين الجعفي (٣٠٣- ٣٥٤هـ) من أشهر شعراء العربية، صاحَبَ سيفَ الدولة، وبلغ في شعره الغاية، وفاق أهل عصره. (نزهة الألباء ٢١٩-٢٢٣).

(٨) البيت من البسيط، وهو من قصيدته التي يعاتب فيها سيف الدولة، ويفاخر فيها بنفسه وأوّلها:

«واحرّ قلباه ممّن قلبه شبمُ» (الديوان ٣٣٢)

ولم يُرد الشارح الاستشهادَ بالبيت، بل التمثيل. وقد أورده لهذا الغرض ابنُ هشام في شرح الشذور ١٥.

والمبهمات وكثيرٍ من الأعلام؛ لأن هذه علامةٌ؛ فلا يَضرُّ [عدمُ][١] انعكاسها[٢].

ويُحتمَل أن يريد[٣] بها مُطْلَقها، ولو موصولةً وزائدةً؛ بناءً على أنَّ دخول (أل) الموصولة على المضارع شاذٌّ[٤]، بل زعم بعضهم أنّ دخولها عليه في قوله[٥]:

مـا أنـتَ بـالحَكَمِ التُّرْضَـىٰ حُكومتُـه .... [٦]

خطأٌ[٧]. وأمّا دخول الزائدة على الحرف كما في (الذي) في رأيِ مَن زعم

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سبق القول: إن العلامة يلزم اطرادها، ولا يلزم انعكاسها، بخلاف الحدّ؛ فيلزم اطراده وانعكاسه. ص: ٥٥.

(٣) في (ب): يراد.

(٤) هذا الاحتمال في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٣. قال: وهو ظاهر إطلاق ابن هشام في القطر والشذور.

(٥) يعزىٰ للفرزدق، وهو همام بن غالب بن صعصعة الدرامي المجاشعي التميمي (... - ١١٠هـ) في الطبقة الأولىٰ من الإسلاميين، يقال عنه: لولا شعره لذهب ثلث اللغة. عرف بفخامة فخره، وشناعة هجائه. وله نقائض مع جرير. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٩٨، الشعر والشعراء ١/ ٤٧٢- ٤٨٢، الخزانة ١/ ٢٠٧- ٢٢٣) ولم أجد البيت في ديوانه.

(٦) ... ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

والبيت من بحر البسيط، وهو في هجاء الصلتان العبدي أو الرجل الذي فضّل جريرًا علىٰ الفرزدق، وقبله:

يا أرغم الله أنفًا أنت حاملُه يا ذا الخنىٰ ومقال الزور والخَطَلِ

وهو في الإنصاف ١/ ٥٢١، المقرب ١/ ١٦٠ وشرح العمدة ١/ ٩٩، وتخليص الشواهد ١٥٤، وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ١٤.

(٧) الذي قال ذلك هو عبد القاهر الجرجاني، وحكىٰ الإجماعَ عليه. (المقتصد ١/ ٧٢)، وشرح اللمحة ١/ ٢٢٠، وسماه الفارسي نادرًا (العسكرية ٩١) وشاذًا لا يعرّج عليه (البصريات ٢/ ٨٢٢). وقال ابن الحاجب: إنه مردود، لا يعتدّ به. (شرح المفصل ١/ ٦٧).

حرفيَّتها[١] فلم يثبت. وعلي هذا لابدّ من استثناء (أل) الاستفهامية؛ لأنها من خواصّ الفعل، حَكىٰ بعضُهم: (أل فعلت؟)[٢] بمعني: هل فعلت؟[٣].

قيل[٤]: وكان علىٰ المصنّف أن يقول بـ(أل)[٥]، فيعبِّرَ بالمسمّىٰ دون (الألف

(١) نقل الأخفش عن يونس أن (الذي) موصول حرفي (معاني القرآن ٢/ ٥١١)، وانظر: الشيرازيات ٢/ ٤٢٢، واختاره ابن خروف وابن مالك (شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٥). والمغني ٢/ ٥٤٧، التصريح ١/ ١٣٠، وعزي إلىٰ الفرّاء والبغداديين.

ويرىٰ جمهور البصريين أن (أل) داخلةٌ علىٰ اسمٍ هو (لَذِ) علىٰ وزن (فَعِل) عند البصريين (الكتاب ٣/ ٢٨١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١، ١١٣، سر الصناعة ١/ ٣٥٥)، وهو الذال وحدها عند الكوفيين (الإنصاف ٢/ ٦٧٠، شرح المفصل ٣/ ١٣٩، شرح الرضي ٢/ ٣٩-٤٠، شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٨٩، الارتشاف ١/ ٥٢٥، ائتلاف النصرة ٦٥).

(٢) حكاها قطرب، وقال ابن هشام: إن ذلك غريب (المغني ١/ ٥٤).

(٣) أي علي القول: إنه يريد مطلق (أل)؛ إذ كلها تصلح علامة للاسم، وأمّا الموصولة الداخلة علي الفعل فشاذة، وأما الزائدة الداخلة علي الحرف فلم تثبت -كما قال- فلم يختلَّ الإطلاق، إلا بـ(أل) الاستفهامية، وهي خاصة بالفعل، فهذه هي التي ينبغي استثناؤها؛ فلا تدخل في الإطلاق السابق. مع أن الحق أن (أل) هذه التي سمّاها الاستفهامية هي (هل) فأبدلت الهاء همزةً. فلا تُعدّ من أنواع (أل) حتىٰ تُستثنىٰ.

(٤) قال ذلك الفاكهي في شرحه لمتممة الآجرومية ٥. وشرحه للقطر ١/ ٢٣، وتصديقُه في المغني ٢/ ٦٦٥.

(٥) ممّن استعمل ذلك المجاشعي في شرح عيون الإعراب ٤٧، وابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا و(أل) ومسند للاسم تمييز حصلْ

ونقل ابن جني أنه حُكِي عن الخليل أنه كان يسمّيها (أل)، ولم يكن يقول: الألف واللام. (سر الصناعة ١/ ٣٣٣). وسيأتي أن سيبويه أيضًا استعمل ذلك.

واللام)[١] الذي هو الاسم[٢]، إذ لا يقال في (هل): (الهاء واللام) ولا في (بل): (الباء واللام)[٣].

وأحسنُ من التعبيرين التعبيرُ بأداة التعريف[٤] لشموله لـ(أل) واللامِ[٥] علىٰ قول مَن يراها وحدَها مُعرِّفةً[٦]، ولـ(أم) بَدَلِها عند حِمْير[٧]، نحو: (خُذ امْرُمحَ[٨]، واركب امفرسَ)[٩] وقولِه -عليه [الصلاة][١٠]والسلام-: **(ليس من امبرِّ امصيامُ**

(١) ممّن عبّر بالألف واللام سيبويه في الكتاب ٢/ ٥، والفرّاء في معاني القرآن ١/ ٣٤٩، ٤١٠، والمبرد في المقتضب ١/ ٢٢١، وابن كيسان في الموفقي ١٢١، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٧، والفارسي في الإيضاح ٥٢.

(٢) في (ب): الأسماء.

(٣) الإشارة إلىٰ ذلك عند ابن جني في سر الصناعة ١/ ٣٣٣، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٥٣، وابن هشام في شرح الشذور ١٥، والدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٣٥١.

(٤) ممّن عبّر بذلك الزمخشري في المفصل ٦ سمّاه حرف التعريف. والكيشي في الإرشاد ٧١، والسيوطي في الهمع ١/ ١٠.

(٥) سماها الزجاجي في اللامات لام التعريف ص: ٤١، وإن كان في أثناء حديثه يعبّر بالألف واللام، وكذلك في حروف المعاني ٤٦، وعبّر بها ابن جني في اللمع ١٦٦. وعبّر بها الزمخشري في المفصل ١١، ٣٢٦، وابن الحاجب في الكافية ٥٩- ٦٠، والهروي في اللامات ١١٨.

(٦) هو رأي سيبويه، وسيأتي ذكره قريبًا.

(٧) عزاها في هذا الفصل مرتين لحمير، ومرة لطيء، وهي تُعزى لكلتا القبيلتين (المغني ١/ ٤٨) وتعزى لهذيل (معاني الحروف ٧١). وعزاها الزمخشري لأهل اليمن (المفصل ٣٢٦) وقال الدماميني: إنها فاشية إلىٰ الآن فيهم (تعليق الفرائد ٢/ ٣٦٢).

(٨) في (ب): حزام رمح.

(٩) نقل ابن هشام عن بعض طلبة اليمن أنه سمع هذين المثالين في بلادهم. (المغني ١/ ٤٩).

(١٠) سقطت من (أ).

في امسفرِ[١] في جواب: (أَمِنَ امبرِّ امصيامُ في امسفرِ؟)[٢]. وعبّر في (التسهيل)[٣] و(العمدة)[٤] بـ(تعريفه)[٥]، وقال في شرحه: إنه أولىٰ من (أل) واللام؛ لأنَّ من أقسام (أل): الموصولةَ، وهي غيرُ خاصة بالاسم[٦]، ولأنه شامل للتعريف بـ(أل)

---

(١) ورد بهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد ٥/ ٤٣٤ (الطبعة الأولىٰ) عن كعب بن عاصم الأشعري. وكان من أصحاب السقيفة، وكذا في طبعة دار التراث ورقمه (٢٣١٦٧). كما ورد بهذا اللفظ أيضًا في المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ١٧٢، ونصب الراية ٢/ ٤٦١.

(٢) وقد ذكرت هذه الأمثلة في (جـ) بغير هذا الترتيب، وقد أشار إلىٰ كون التعبير بأداة التعريف أولىٰ؛ لهذه العلة صدرُ الأفاضل في التخمير ١/ ١٥٨، وابنُ يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٤ وزاد: ليشمل خلاف الخليل وسيبويه، ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٠٢.

(٣) في ص: ٣، ولم ترد كلمة (تعريفه) في المتن المصبوع مع (شرح التسهيل) بتحقيق عبد الرحمن السيد. وقد ذكرت في المتن الذي طبع مع شرح ابن عقيل ١/ ٧، والسلسيلي ١/ ١٠٠، والدماميني ١/ ٨١، والدلائي ١/ ١٩٦. وذكره ابن مالك في الشرح قال: ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريفَ بالأداة نحو: (الرجل) و(الغلام) وبالإضافة نحو: (معاذ الله). (شرح التسهيل تحقيق عبد الرحمن السيد ١/ ١١).

(٤) شرحها له: ١/ ٩٦. وعبّر عنه في الكافية الشافية بقوله:

واسمًا بجرٍّ سِمْ وصرفٍ وندا   وجعله معرّفًا أو مسندا (شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١)

(٥) في (ب): بتعريف. وهو يعني ابن مالك، ويقصد نحو ما في بيت الكافية الشافية الذي أشرتُ له وما في كتبه الأخرىٰ. وقد سبقه إلىٰ هذا التعبير الزمخشري في الأنموذج ٣٥، وابن معط في الفصول ١٥١، وفي الألفية (شرحها لابن معط ١/ ٢٠١).

(٦) هي الداخلة علىٰ أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة، وهذه قد تدخل علىٰ الفعل المضارع والظرف، علىٰ خلافٍ في ذلك، والراجح أنه خاص بالضرورة. (اللامات للزجاجي ٥٧-٥٨، معاني الحروف للرماني ٦٧-٦٨، المغني ١/ ٤٩).

علىٰ مذهب الخليل [بن أحمد، شيخ سيبويه][1]، وباللام علىٰ مذهب سيبويه[2] / [١١/ أ] وبـ(أم) علىٰ لغة طيء- وللتعريف بالإضافة. وزِيْدَ أيضًا التعريفُ بنيّة الإضافة، كـ(ابدأ بذا مِنْ أوّلُ) أيْ: أوّل الأشياء[3]، وبالإشارة إلىٰ مسمّاه كـ(هنا) و(ثَمّ)، وبالإضمار والعلمية[4].

قلتُ: لغة حِمْير قليلة؛ فلم يلتفت المصنفُ لها[5]، وجَعْلُ التعريف علامةً خفيٌّ علىٰ المبتدئ.

وأمّا التعبير بـ(أل) فقد قال بعض المتأخرين ثَمَّ[6]: التعبير بـ(أل) يناسب مذهبَ مَنْ يرىٰ كالخليل أن المعرِّف مجموعُهما[7]، وأن الهمزة همزةُ قطعٍ، كما

---

(١) ساقط من (جـ). ورأيه في الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٤/ ١٤٨، والمقتضب ١/ ٢٢١، واللامات للزجاجي ٤١، وانتصر له ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٢٥٤-٢٥٧) وعزاه أبو حيّان لابن كيسان (الارتشاف ١/ ٥١٣).

(٢) يرىٰ أن المعرّف في (أل) هو اللام وحدها، وأما الهمزة فهي همزة وصل جيء بها للتوصل للنطق بالساكن (الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٤/ ١٤٧) اللامات للزجاجي ٤١ يعزوه لغير الخليل من البصريين والكوفيين، وهو الظاهر من قول الأخفش في معاني القرآن ١/ ٧، والمبرد في المقتضب ٢/ ٩٢، وانتصر له ابن جني في المنصف ١/ ٦٦-٦٩، وسر الصناعة ١/ ٣٣٥-٣٤٥.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٩٧، ووردت في الكتاب ٣/ ٢٨٧-٢٨٨ بعبارة مشابهة: (ابدأ بهذا أولُ).

(٤) لم يذكر في شرح التسهيل ولا في شرح العمدة ذلك، بل ذكره باختلاف في اللفظ في شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٣-١٦٥، ولم يذكر فيه التعريف بنية الإضافة ولا بالإشارة إلىٰ مسمّاه، وذكر أن التعريف يشمل هذين الاثنين في شرح العمدة ١/ ٩٧، وأما التعريف بالإضمار والعلمية فلم يذكرها في كتبه الثلاثة. والذي قال: إن قوله (بتعريفه) أحسنُ هو أبو حيّان في التذييل ١/ ١٦ أ.

(٥) الإشارة إلىٰ ذلك في الفوائد الضيائية ١/ ١٨٥.

(٦) لعله يعني المرادي، فقد أورد نحو هذا في توضيح المقاصد ١/ ٣٦-٣٧، وبعض ألفاظه نقلها بنصّها.

(٧) في (جـ): مَنْ يرىٰ أن المعرف مجموعهما كالخليل. وسبقت الإشارة إلىٰ مذهب الخليل.

أن أداة الاستفهام هي[١] مجموع (هل)، وكما أن أداة التحقيق هي[٢] مجموع (قد). واعتُرِض عليه بعدم ثبوت الهمزة لفظًا في الدَّرْج، فأجاب بأنها حُذفت تخفيفًا[٣] لكثرة دورها، وهو معنىٰ قولهم: وُصلت لكثرة الاستعمال[٤].

والتعبير باللام يناسب مذهب مَن يرىٰ [كسيبويه][٥] أنَّ المعرِّف اللامُ فقط، والهمزة قبلَها همزة وصلٍ جيء بها [للتوصل][٦] إلىٰ الابتداء بالساكن. وليس لنا همزةُ وصلٍ مع حرفٍ إلا في هذه الصورة، علىٰ خلافٍ فيها[٧].

وأمّا علىٰ مذهب مَن يرىٰ التعريف بهما معًا، وأنّ الهمزة زائدة للوصل، معتدٌّ[٨] بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة (استمع)[٩]

---

(١) في (ب): هل.

(٢) في (أ) و(ب): هو. وما أثبته أنسب لكلامه السابق.

(٣) في (جـ): تحقيقًا.

(٤) تجد الاعتراض وجوابه في شرح السيرافي ٥/ ١٣٩ ب، وسر الصناعة ١/ ٣٣٤.

(٥) سقطت من (جـ). وسبقت الإشارة إلىٰ مذهب سيبويه قريبًا.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) المنصف ١/ ٦٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٤، المساعد ١/ ١٩٥.

(٨) في (ب): متعد.

(٩) في شرح التسهيل المطبوع (اسمع) ١/ ٢٥٤ رأحسبه وهمًا. وفي المخطوط وفي شروح التسهيل (استمع).

حيث [لا][١] يعدّ رباعيًّا[٢]، وهو مذهب سيبويه، فيما نقله عنه في (التسهيل)[٣]؛ فيجوز أن يُعبَّر بـ(أل) نظرًا إلىٰ أن الهمزة معتدٌّ[٤] بها في الوضع، وهو أقيس[٥]،

---

(١) سقطت من (أ). والصواب إثباتها، كما سترىٰ.

(٢) فلو لم يُعتدَّ بها في الوزن لكان الفعل رباعيًّا يستحق أن يضم أول مضارعه كما في (يُدحرج)، ولكنه اعتدّ بالهمزة فجعله خماسيًّا، بدليل أن مضارعه يُفتح أوله: (يَستمع). (شرح التسهيل ١/ ٢٥٤، المساعد ١/ ١٩٦).

(٣) ص: ٤٢، وهذا مذهب ثالث في المسألة، لم أجد أحدًا قبل ابن مالك ذكره، وعزاه لسيبويه، ثم اشتهر هذا القول عند المتأخرين بعده، وعزوا القول: إن الأداة اللام وحدها لمتأخري النحويين، وقد سبق أنه هو قول سيبويه الثابت عنه. ويظهر أن ابن مالك لفّق هذا القول الثالث من القولين الشهيرين السابقين؛ لأنه رأىٰ سيبويه يصرح بأن المعرِّف اللامُ، والهمزة زائدة، ثم رآه يأتي بما يفيد أنها حرفان اثنان، وذلك حين عدّ (أل) مع الكلمات الثنائية ٤/ ٢٢٦. وفي ظني أن ذلك غير صريح؛ لأنه عدّ من الثنائي أيضًا في الموضع نفسه (خذ) و(كل) و(مر) من الأفعال، و(يد) و(دم) من الأسماء، وذلك عمل بظاهر اللفظ، ولم يَعنِ تحقيق الأصل الأصيل للكلمة. ثم نقل ابن مالك نصوصًا لسيبويه تفيد أن (أل) ثنائيةُ الأصل (شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣)، وهي غير صريحة أيضًا؛ لأن الظاهر منها أنها من كلام الخليل الذي رواه سيبويه، أو من شرحه له، وبعضها لم أجده في الكتاب. ولم يذكر ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩) إلا المذهبين الأولين. وبقىٰ رابعٌ لم يذكره الشارح، وهو أن المعرّف الهمزة وحدها، وإنما ضمّت إليها اللام؛ لئلا تشتبه بالاستفهام، نقله الرضي عن المبرد في كتابه الشافي (شرح الرضي ١/ ١٣١). وفي كلام السيوطي في الهمع ١/ ٢٧٢ ما يفيد أن القول الثالث هو نفسه القول الثاني.

(٤) في (جـ): معتد.

(٥) الجنىٰ الداني ١٩٣، والمغني ٢/ ٦٦٥. أي التعبير عن أداة التعريف بـ (أل) أقيس؛ ذلك أن هذا التعبير جعلها كأنها كلمة واحدة، لا ينفصل كل حرف منهما عن الآخر، كما في حرفي (قد)، وهذا يناسب هذا الرأي؛ لأنه عدهما كالكلمة الواحدة. وأمّا التعبير عنه بالألف واللام ففيه أنه لا يلزم اجتماعهما، وإنما هما حرفان جُمعا، وقد ينفصلان، وهذا أليق برأي من يرىٰ أن الأصل (اللام)، وزيدت معها الألف لغرض لفظي.

وأن يُعبَّر عنها بالألف [واللام]؛[1] نظرًا إلىٰ أن الهمزة زائدة، وقد استعمل سيبويه العبارتين في كتابه[2].

(و) يُعرف الاسم أيضًا بصحّة دخول جنس (حروف الخفض)، سُمِّيت بذلك لخفضها الأسماءَ، كما تُسمّىٰ أيضًا حروفَ الجرّ؛ لجرّها معانيَ الأفعال إلىٰ الأسماء[3]، ولا يَرِدُ:

.... بِنَامَ صاحِبُهْ[4]

ولا (بِنِعْمَ الولدُ)[5]، ولا (علىٰ بِئْسَ العَير)[6] وأمثالُها؛ لأنّ الجارّ فيها داخل

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) أشار إلىٰ ذلك ابن هشام في المغني ٢/ ٦٦٥. وقد استعمل سيبويه (الألف واللام) كثيرًا، من ذلك: ٢/ ٥، ١/ ٢٢، ١/ ٣٧٢، ١/ ٣٧٥، وغيرها كثير. واستعمل (أل) في قوله: «و(أل) تعرّف الاسم في قولك: (القوم) و(الرجل) ٤/ ٢٢٦، ونحوه في ٣/ ٣٢٥.

(٣) التعليل الأخير عن الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣١٩، ونحوه في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٤٠، وسيكرر ذلك في ص: ١٦٥٥.

(٤) والله ما ليلي... ... ...

وهو رجز، قائله القَناني -كما ذكر ابن السيرافي- ويروىٰ: (تالله ما زيدٌ). و(عَمرُك ما زيدٌ...) والشاهد فيه دخول حرف الجرّ (الباء) علىٰ الفعل (نام)، مع أنّ حروف الجر من خواص الأسماء، والبيت مذكور في الكامل للمبرد ٢/ ٤٩٧، الخصائص ٢/ ٣٦٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٧١-٢٧٢، أسرار العربية ٩٩، الإنصاف ١/ ١١٢، الخزانة ٩/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٥) روىٰ أبو بكر بن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفرّاء أن أعرابيًّا بُشّر بابنة، فقيل له: نعم الولد هي! فقال: «والله ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاء، وبِرّها سرقة» (أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥).

(٦) حُكي عن بعض العرب قولُه: (نعم السير علىٰ بئس العير). وعزاه ابن الشجري إلىٰ بعض فصحاء العرب.(أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥).

علىٰ أسماءٍ مقدرة، حُذِفَتْ/[١١/ب] مع صفاتها، وأُقيمتْ معمولاتُ صفاتِها مُقامَها، والأصل: (بِلَيلٍ [مَقُولٍ فيه]:[١] (نام صاحبُه)، وبِوَلدٍ مَقولٍ فيه: (نِعمَ الولدُ)، وعلىٰ عَيْرٍ[٢] مَقُولٍ فيه: (بِئْسَ العَيرُ)[٣].

وهذه العلامة وإنْ غايرَت الخفضَ[٤] مَحَلًّا، وكان أعمَّ منها عاملًا، لكنه يغني عنها معنًىٰ، فذكرُها بعده[٥] إطنابٌ لزيادة الإيضاح في مقام التعليم. ثم عَطْفُه العلاماتِ بعضَها علىٰ بعض بالواو الموضوعةِ لمطلق الجمع لِصحّة مُجامعة بعضِها [بعضًا][٦] في الجملة، احترازًا عن مثل التنوين مع (أل)[٧].

ثم لا يَخفىٰ أنّ دخول حروف الخفض متقدمٌ لفظًا علىٰ دخول (أل) علىٰ الاسم[٨]، فكان الأنسب تقديمَها ليكون الأسبقُ دخولًا أسبقَ ذكرًا، لكنه راعىٰ

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) أعجمت العين في (ب).

(٣) تفصيلات هذه المسألة الخلافية الشهيرة في أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٤-٤١٤، وأسرار العربية ٩٦-١٠١، الإنصاف ١/ ٩٧-١٢٦.

(٤) تقدم ذكر الخفض من علامات الاسم، وهو أوّلها، وسيبيّن الشارح لماذا أعاد المصنف ذكر حروف الخفض مع أنها داخله في عموم الخفض.

(٥) في (جـ): بعد.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) يعني أنه يصح اجتماع أكثر من علامة، ولا يجب، بل قد يتعذر اجتماع بعضها كالتنوين مع (أل). (شرح الشيخ خالد ١٤) وكلام الشارح غير واضح في الدلالة علىٰ مراده، ذلك أن مقتضىٰ ما ذكر أن يكون العطف بـ(أو) مع (أل) والتنوين؛ لأنهما لا يجتمعان في اسم واحد، ويزاد علىٰ ذلك النداء و(أل) فإنهما لا يجتمعان.

(٨) في (أ): الأثر. وصححت بالهامش.

طولَ الكلام علىٰ تفصيل إجمالها، وليس استطرادًا كما تُوُهِّم[١]؛ إذ هو[٢] ذِكْرُ الشيء في غير موضعه لمناسبة[٣]، وهذا موضعُ بيانها لدفع تشوّف[٤] المتعلم لها وتحيّره في تعيينها، وللتخلُّص[٥] من الحَوالة علىٰ مجهول[٦]، حتىٰ كأنه قال: فما[٧] أشخاص تلك الحروف المذكورة؟ فأجابه بقوله: (وهي) أيْ: حروف[٨] الخفض المقصود إيرادها هنا؛ لأجل أن تكون علامةً للأسماء، وفي آخر الكتاب؛[٩] لأجل أنها تعمل الجر كالإضافة، فلا تكرار[١٠].

(مِنْ)[١١] مع ما عُطِفَ عليها، فلم[١٢] يلزم الإخبارُ عن ضمير

---

(١) لعله يومئ إلىٰ الشيخ خالد الذي قال ذلك في شرحه للآجرومية ص: ١٥.

(٢) أيْ: الاستطراد.

(٣) وفي التعريفات: أن الاستطراد سَوقُ الكلام علىٰ وجهٍ يَلزم منه كلامٌ آخر، وهو غير مقصود بالذات، بل بالغرض. ص: ٣٥.

(٤) في (جـ): تشوّق.

(٥) في (ب) و(جـ): والتخلص.

(٦) نحو هذا الاعتراض والجواب في الفوائد الشنوانية ٢٥/ أ.

(٧) في (جـ): ما.

(٨) في (ب): الحروف.

(٩) في ص: ١٦٥٥ وما بعدها.

(١٠) سيعيد هذا التنبيه في ص: ١٧٤٤.

(١١) وهذا خبر المبتدأ (هي) الذي سبق ذكره من قول الآجرومي.

(١٢) في (جـ): فلا.

الجمع[1] بالمفرد لجواز اعتبار[2] العطف سابقًا على الإخبار[3]. أو الأصل: (ومنها) ثم [حُذِف][4] الجارُّ، فانفصل الضميرُ، فصار بصورة المبتدأ[5]، وسيأتي -إنْ شاء الله تعالىٰ- آخرَ الكتاب[6] في باب مخفوضات الأسماءِ بيانُ عددها وبيانُ المختصّ منها بنوعٍ من الأسماء والمشترك.

ولـ(مِنْ) عدةُ معانٍ، أشهرُها[7]: ابتداءُ الغاية، نحو: ﴿...مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[8] (و(إلىٰ)) نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[9]، إذ مِن أشهر معانيها: انتهاء

(١) في عبارته تسامح. ذلك أن (هي) ليس ضمير جمع، لكنه هنا راجع إلىٰ الجمع، وهو (حروف الخفض)، لأن جمع غير العاقل يعبّر عنه بضمير الجمع (هنّ) وبضمير المفرد (هي)، فالصواب: الضمير الراجع إلىٰ الجمع.

(٢) في (ب): العتبار.

(٣) هذا التوجيه في تمرين الطلاب ٦٣، المواهب الرحمانية ١١/ أ، الفوائد الشنوانية ٢٥/ ب، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٣.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) تكرر هذا التأويل في شرحه، ولم أجده لغيره.

(٦) في ص: ١٦٥٥ وما بعدها.

(٧) في (ب): أشهر معانيها.

(٨) ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ ١ الإسراء ١٧. وسيتكلم الشارح علىٰ معانيها ومعاني حروف الجر آخر الكتاب في ص: ١٦٦٢ وما بعدها.

(٩) جزء من الآية السابقة. وسيأتي الحديث عن معانيها مفصلًا في ص: ١٦٦٥ وما بعدها.

الغاية، فـ(المسجدان) اسمان لدخول/[١٢/أ] (مِنْ)[١] علىٰ أوّلهما[٢] و(إلىٰ) علىٰ ثانيهما[٣]، وهذا[٤] لا ينافي اشتمالَهما[٥] علىٰ علامة أخرىٰ كالجرّ و(أل)؛ لِما علمتَ آنفًا.

تنبيه: حَسَنٌ مِن المصنف جعْلُ (مِنْ) التي لابتداء الغاية فاتحةَ حروف الجرّ؛ موافقةً بين الذِّكر والمعنىٰ، وكان قياس هذه المناسبة جَعْلَ (إلىٰ) خاتمتَها، لكنه جَمَعَهما تبعًا للنحاة[٦] ولإيهام[٧] الطباق[٨].

(و(عَنْ)) عطفٌ إمّا علىٰ (مِنْ)، وهو الأرجح، وإمّا علىٰ (إلىٰ) لِما سيأتي -

---

(١) من هنا إلىٰ آخر ٢٩/ب كتب في نسخة (أ) بخط مشرقي مختلف عن خط الأصل، والظاهر أنها أوراق سقطت فأكملها صاحب النسخة من نسخة أخرىٰ. والخط مشابه تمامًا لخط صاحب التملك في أول النسخة وصانع فهارسها.

(٢) في (أ): أولها.

(٣) في (أ): ثانيها.

(٤) في (أ) و(ب): وعلىٰ هذا.

(٥) في (أ): اشتمالها.

(٦) مثل ابن كيسان في الموفقي ١١٠، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٤١٠-٤١٢، والزجاجي في الجمل ٦٠، والفارسي في الإيضاح ٢٦٤، وابن جني في اللمع ١٢٧، والحريري في اللمحة (شرحها ١٢٢)، والزبيدي في الواضح ٤٨، والزمخشري في المفصل ٢٨٣، والأنموذج ٢١٦، والأنباري في أسرار العربية ٢٥٤، وابن معط في ألفيته (شرحها لابن القواس ١/ ٣٧٦)، وابن الحاجب في الكافية ٢١٥، وابن مالك في ألفيته وسائر كتبه وغيرهم.

(٧) في (أ) و(جـ): أعجمت الياء بنقطة واحدة تحتية.

(٨) الطباق عند أهل البلاغة هو الجمع بين المتضادين (الإيضاح ٤٧٧) وقال الزمخشري: (إلىٰ) معارضة لـ (من) (المفصل ٢٨٣).

إنْ شاء الله تعالىٰ[١]- من الطريقين في المعاطيف المتكررة[٢]. ومن معانيها: المجاوَزة، وهي لغةً: بُعْدُ شيءٍ [عن شيءٍ][٣]. وعُرفًا: بُعْدُ شيء عن المجرور بها بواسطة مصدر معدّاها، نحو: (رميت عن القوس)، فقد باعدتَ شيئًا وهو السَّهم عن المجرور بها، وهو القوس، بواسطة مصدر المعدّىٰ بها، وهو الرَّمي[٤].

ثم المجاوزة حقيقية[٥] كالمثال، ومجازية، كـ(أخذت عن فلان علمًا)، و﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾[٦].

(و(علىٰ)) مِن[٧] معانيها: العلوّ، وهو تفوّق شيءٍ علىٰ المجرور بها، نحو:

---

(١) لن يأتي ذلك!

(٢) ابن هشام في إعراب المعاطيف المتكررة يَعطف علىٰ الأخير (شرح الجمل المنسوب إليه ٨٨، وانظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي ١٣٢.) والشيخ خالد يجعله عطفًا علىٰ الاسم الأوّل (إعراب الألفية ٦، ٢٠ وغيرها) وعلىٰ هذا عملُ أكثر معربي القرآن، ونصَّ بعض العلماء علىٰ تصحيحه، كما في: حاشية يس علىٰ التصريح ٢/ ١٥٢، وحاشية الصبان ٣/ ١١٩. وذلك إذا كان العاطف لا يفيد الترتيب، أمّا إذا كان يفيده، وذلك في الفاء و(ثُمّ) فإن العطف علىٰ الأخير حتمًا.

(٣) ساقط من (أ) و(جـ).

(٤) شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(٥) في (أ): حقيقة.

(٦) جزء من آية تكرر في القرآن أربع مرات، منها ما في الآية التاسعة عشرة بعد المائة من سورة المائدة. وسيأتي الحديث مفصلًا عن معانيها في ص: ١٦٧٤ وما بعدها.

(٧) في (ب): ومن.

(زيد علىٰ السطح) في الاستعلاء الحقيقي، و ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[١] و(السيّد علىٰ عبده) في الاستعلاء المجازي[٢].

(و(في)) مِن معانيها: الظرفية، وهي حلول شيءٍ في شيء، ويسمّىٰ المحلُّ ظرفًا، والحالُّ مظروفًا. وهي قسمان: حقيقية، وضابطها أن يكون للظرف احتواءٌ، وللمظروف تحيّز، نحو: (الدرهم في الكيس) و(الماء في الكوز) و(زيد في المسجد) أو (في الدار). -ومجازيّةٌ، وهي ما فُقِد منه الأمران أو أحدهما، نحو: (في نفسِ زيدٍ علمٌ) ونحو: (في صدرِ فلانٍ علمٌ) ونحو: (زيدٌ في البريّة)[٣].

(و(رُبّ)) فيها[٤] لغات، أفصحُها: ضمّ الراء وتشديد الموحدة[٥].

---

(١) ٥ طه ٢٠. وهذا قول مذهب أهل البدعة الذين لا يثبتون أن الله استوىٰ علىٰ عرشه استواء حقيقيًّا لائقًا بجلاله سبحانه، وأهل السنة يثبتون ذلك حقيقة، دون تأويل ولا تشبيه. (التوحيد لابن خزيمة ١٠١). ومن الشواهد الصحيحة علىٰ الاستعلاء المجازي قوله تعالىٰ: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ الجنىٰ الداني ٤٧٦.

(٢) سيأتي الحديث عن معانيها مفصّلًا في ص: ١٦٨٠-١٦٨٢.

(٣) الأصول ١/ ٤١٢. والظرفية أصل معانيها، ولا يثبت البصريون غيره (الجنىٰ الداني ٢٥٠). وحديثه عن الظرفية الحقيقية والمجازية في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٨٥. وسيأتي تفصيل الحديث عنها في ص: ١٦٨٤-١٦٨٦).

(٤) في (ب): وفيها.

(٥) ذكر الأنباري فيها أربع لغات، بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها. (الإنصاف ٢/ ٨٣٣). وبلغ بها ابن مالك عشرًا (شرح التسهيل ٣/ ١٧٤-١٧٥). وابن هشام ست عشرة لغة (المغني ١/ ١٣٨). وسيعود الشارح إلىٰ ذلك في ص: ١٦٩٦.

وهي حرف[١]، لا اسمٌ، خلافًا للكوفيين[٢]. أصلُ معناها التقليل[٣]، لكن تُستعمل للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا[٤]. ومِن خواصّها: أنَّ لفظها يُصدّر[٥]، ومعمولَها يُنكّر[٦]، وعاملَها يؤخّر[٧]، نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ) أو (لقيته). وسيأتي الكلامُ علىٰ إعرابه -إن شاء الله تعالىٰ-[٨].

(و(الباء)) الموحّدة تكون للآلة، نحو: (كتبت بالقلم)، وللسببية، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾[٩]، وللتعدية، وهي تصيير ما كان فاعلًا/ [١٢/ ب] مفعولًا، نحو: (ذهبت بزيد) أي: جعلته ذاهبًا[١٠]، ويجوز مصاحبةُ الفاعل له

---

(١) المقتضب ٣/ ٥٧، ٦٥، الأصول ١/ ٤١٦، الجمل للزجاجي ٦٠، الإيضاح لأبي علي ٣٦٤.

(٢) تفصيل الخلاف فيها في الإنصاف ٢/ ٨٣٢-٨٣٤. والممتع ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل ٨/ ٢٦-٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥. وسيأتي في ص: ١٦٨٧-١٦٨٨.

(٣) المقتضب ٤/ ١٣٩، ٢٨٩، الإيضاح ٣٦٤، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦.

(٤) المقتصد ٢/ ٨٢٩-٨٣٠، قال: أصل (ربّ) للتقليل، ثم غلب عليها التكثير، فاعرفه، فإنه موضع قلّما يُتكلّم عليه. وفي شرح التسهيل ٣/ ١٧٦-١٨٣، والمغني ١/ ١٣٤ تفصيل الخلاف في ذلك، وذكر السيوطي ثمانية أقوال في ذلك (الهمع ٤/ ١٧٢). وسيعيد الشارح ذلك في ص: ١٦٨٨-١٦٨٩.

(٥) المقتضب ٤/ ١٤٠، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦، أسرار العربية ٢٦٢.

(٦) الكتاب ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٧٤، المقتضب ٤/ ١٣٩، ١٥٠، المقتصد ٢/ ٨٣٠، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٦.

(٧) هذا لازم قوله: إن لفظها يُصدّر.

(٨) سيعود الشارح إلىٰ تفصيل هذه المسائل كلها في ص: ١٦٨٨ وما بعدها.

(٩) ١٧ سبأ ٣٤.

(١٠) نحو هذا الكتاب ١/ ١٥٣، ١/ ٩٢. والمقتصد ١/ ٥٩٣، ٢/ ٨٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩.

وعدمُها، وعيّنها الفرّاء[١]، ويردّ مذهبَه: ﴿.... ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ....﴾[٢].

وقد تأتي لمطلق إيصال معنىٰ الفعل إلىٰ المعمول، نحو: (مررت بالوادي).

(و(الكاف)) من معانيها: التشبيه، وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمرٍ لآخر في معنىٰ، نحو: (زيد كالأسد)، دلّت الكاف علىٰ مشاركة (زيد) للأسد في الجراءة والشدة. يليها المشبَّه به غالبًا، عكسَ: (كأن زيدًا أسدٌ)، لكن التشبيه مع هذه مؤكَّد[٣].

(و(اللام)) للمِلْك، نحو: (المال لزيد)، وللاختصاص، نحو: (الجَلّ[٤] للدابة) و(الباب للدار)، وللاستحقاق، نحو: (النار للكافرين) أي: عذابها[٥].

---

(١) أي عيّن المصاحبة فإذا قلت: (ذهبتُ بزيد)، فالمعنىٰ جعلته يذهب، وذهبتُ معه، بخلاف قولك: (أذهبت زيدًا)، فلا يلزم أن تكون مصاحبًا له. ولم أجد أحدًا يذكر هذا الرأي للفراء، وإنما يُعزىٰ للمبرد والسهيلي (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣-٤٩٤، البسيط ١/ ٤١٧، البحر المحيط ١/ ٨٠. الجنىٰ الداني ٣٨، المغني ١/ ١٠٢، التصريح ٢/ ١٢. والشارح نفسه سيعود إلىٰ هذا الرأي وسيعزوه للمبرد في ص: ١٢٢٣. والفرّاء هو يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا (١٤١- ٢٠٧هـ) أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، وعنه أخذ، واشتهر النحو الكوفي علىٰ يديه، وكان يميل إلىٰ الاعتزال، متدينًا ورعًا علىٰ عُجب وتعظم، من مصنفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامة، اللغات والمصادر في القرآن، النوادر، المذكر والمؤنث، الحدود، وغيرها، كانت وفاته بطريق مكة عن سبع وستين سنة. (مراتب النحويين ١٣٩-١٤١، طبقات النحويين ١٣١-١٣٣. البغية ٢/ ٣٣٣).

(٢) ١٧ البقرة ٢.

(٣) في (أ) و(جـ): مؤكدة.

(٤) بفتح الجيم، وهو ما تُلبسه الدابة؛ لتُصان به. (القاموس: جلل)

(٥) سيأتي تفصيل معانيها في ص: ١٧٠٨ وما بعدها.

تنبيهان:

الأول: ذِكْر هذه الحروف تفصيلًا لحروف الخفض لا ينافي أنَّ لها استعمالاتٍ أخرَ تكون فيها ليست حروفَ جرّ، فقد قال ابن عصفور في شرح الجمل[(١)]: حروف الجرّ علىٰ أربعة أقسام: [قسمٌ لا يُستعمل إلا حرفًا، كالباء][(٢)]. وقسمٌ[(٣)] يُستعمل حرفًا واسمًا، وهو (مذ) و(منذ) و(عن) وكافُ التشبيه[(٤)]. [وقسمٌ يُستعمل حرفًا وفعلاً، وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا)][(٥)]. وقسمٌ يُستعمَل حرفًا وفعلًا واسمًا، وهو (علىٰ)[(٦)].

وذكر بعضُهم أن (اللام) جاءت فعلًا في قولك: (لِ زيدًا)[(٧)]، و(مِنْ)

---

(١) ١/ ٤٧٦ بتصرف وزيادة ونقص.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): قسما.

(٤) فأما (مذ) و(منذ) فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، وحرفين إذا انجرّ ما بعدهما. و(عَنْ) تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جرّ، والكاف تكون اسمًا عند بعض العلماء إذا وقعت فاعلًا أو مفعولًا، أو جرّت بحرف جر. (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦-٤٧٩) وسيأتي التفصيل آخرَ الكتاب في حروف الجر.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) تكون (علىٰ) اسمًا إذا سبقها حرف الجرّ، نحو: (غدت من عليه)، وتكون فعلًا إذا احتاجت إلىٰ فاعل ومفعول، نحو: (علا محمدٌ فرسَه)، وتكون حرفًا فيما عدا ذلك. (شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٥، الأشباه والنظائر ٣/ ١٣).

(٧) المغني لابن فلاح ٨/ ب وهي في هذا المثال فعلُ أمرٍ، ماضيه: (وليه). حذفت فاؤه حملًا علىٰ حذفها في المضارع وحذفت لامه -وهي الياء- للبناء.

كذلك[١]، إذا كانت أمرًا مِن: (مان: يمين)[٢]، و(إلىٰ) اسمًا بمعنىٰ (النعمة)[٣]، و(في) فعلَ أمرٍ لمؤنث من: (وفي: يفي)[٤]، واسمًا من الأسماء [الستة][٥].

الثاني: ما كان من حروف الجرّ علىٰ حرفٍ واحدٍ وجب اتصالُه بمجروره خطًا، نحو: (بزيد) و(كزيد) و(بالله) و(تالله)؛ لضعفه وامتناع قيامه بنفسه.

وما أُورِدَ عليه مِن أنّ مِن حروف المعاني[٦] ما هو علىٰ حرف واحد، ومع ذلك يكتب منفصلًا مِمّا يدخل عليه، كواو العطف. أجيب عنه بأنهم فصلوا الواو فرقًا بينها وبين الفاء؛ لئلا تلتبس بها. وما أُورِدَ عليه مِن أنّ مِن حروف الجرّ الميمَ، نحو: (مُ اللهِ لأفعلَنَّ)[٧] إذ هي بمعنىٰ (ايمن الله)، ومع ذلك

---

(١) في (أ) و(ب): كذا.

(٢) إذا أمرته بالمَين، وهو الكذب (معاني الحروف للرماني ٩٨). وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨١، والمغني لابن فلاح ٨/ ب، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣.

(٣) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٣، والمغني لابن فلاح ٨/ ب، والأشباه والنظائر ٣/ ١٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨١، والمغني لابن فلاح ٨/ ب، والأشباه ٣/ ١٤.

(٥) سقطت من (ب). وهذا مذكور في الأشباه ٣/ ١٤، وحقيقة ما ذكره أفعال أو أسماء، لكنها أشبهت نظائرها من الحروف لفظًا، فهي أقرب إلىٰ الألغاز. وسيعود الشارح إلىٰ الإشارة إليها في ص: ١٧٣٨.

(٦) في (أ): معاني.

(٧) لا أجد تأييدًا لكون الميم هذه حرف جرّ؛ لأن في كلام الشارح الآتي ما يعارضه. وفي (ايمن) في القسم تسع لغات: منها (م الله) بتثليث الميم و(مِن الله) و(مُن الله) بكسر الميم وضمها (البسيط ١/ ٩٣٨) وذكر السيوطي فيها عشرين لغة. (الهمع ٤/ ٢٣٨).

والحق أن الميم في (مُ الله) بقية (ايمن) فهي جزء من اسم، وقيل: إنها بدل من واو القسم، (الجنىٰ الداني ١٣٩) والخلاف في ذلك مفصل في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٨-٤٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٩١. وسيأتي في باب حروف الجر في ص: ١٦٥٩.

كتبت/ [١٣/ أ] منفصلةً- أجيب عنه: بأنها بقية (ايمن)؛[١] فكُتبت منفصلةً، كما يُكتب أصلُها. والله أعلم.

(و) يجوز أن تكون للعطف[٢] علىٰ (مِنْ)[٣]، فيفيد الكلامُ أنّ (حروف القَسَم) بفتح القاف والمهلة بمعنىٰ اليمين- مِن حروف الخفض، وإنما سُمّيت بذلك لدخولها غالبًا علىٰ المقسَم به.

[ويجوز أن يكون العطفُ علىٰ (الألف واللام)[٤]، أي: ويُعرف الاسم أيضًا بصحة دخول حروف القَسَم عليه.

ويجوز أن تكون للعطف علىٰ (حروف الخفض)][٥]. وإيهامُ أنها ليست من حروف الخفض علىٰ هذا بعيدٌ، بجعله من عَطف الخاص علىٰ العام، نحو: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ﴾[٦]، علىٰ أنه يجوز فيه وفي (حروف الخفض) أيضًا العطفُ علىٰ (الخفض)[٧]، والمعنىٰ: يعرف الاسم بصحة لحوق[٨] الخفض له،

---

(١) المسائل العسكرية ١٧٤، البصريات ٢/ ٨٩٢، البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٤١.

(٢) في (ب): يكون العطف.

(٣) المستقل بالمفهومية ٣/ب، شرح زروق ٦/ ب- ٧ أ، الفوائد الشنوانية ٣١/ ب، المواهب الرحمانية ١٢/أ.

(٤) شرح المكودي ٣، شرح زروق ٧/ أ، الفوائد الشنوانية ٣١/ ب، المواهب الرحمانية ١٢/ أ.

(٥) ساقط من (ب). وهذا التوجيه في شرح الشيخ خالد ١٦.

(٦) ٦٨ سورة الرحمن ٥٥.

(٧) المستقل بالمفهومية ٣/ ب، شرح زروق ٧/ أ.

(٨) في (أ): لحرف.

وبصحة[١] دخول حروف[٢] الخفض، وبصحة دخول حروف القسَم عليه.

(وهي) -أيْ حروف القسم المشهورة[٣]- (الواو) وما عُطِفَ عليها. أو الأصل[٤]: (منها) ففُعِل فيه ما تقدَّم[٥]. وفيه الإجمالُ ثم التفصيلُ لقصد[٦] الرسوخ[٧] والثبوت عند المتعلِّم. وأمّا لزوم أنّ ضمير العام عامٌّ[٨]، والحكم على العام كليةٌ، لا كلٌّ[٩]، فيلزم أنّ كلَّ حرف من حروف الخفض (من) وما عُطف

---

(١) في (ب): ولصحة.

(٢) في (ب): حرف.

(٣) في (ب): المشهور.

(٤) في (أ): والأصل.

(٥) تقدم في ص: ٨٧-٨٨.

(٦) في (أ): لقصده.

(٧) في (ب): الرسوغ.

(٨) ذلك أن الضمير: (هي) راجع لقوله: (حروف القسم) وهو في عُرف الأصوليين من الدلالات العامّة؛ لأنَّ من العموم ما يكون بحسب اللغة، وهو ما يكون دليله لغويًا، وهو هنا اسم الجنس المضاف، إضافة إلىٰ كونه دالًا بذاته علىٰ الجمع (شرح المنهاج في الأصول ١/٣٥٢-٣٥٤، حاشية السعد علىٰ العضد ٢/١٠١-١٠٢).

(٩) لم ترد كلمة (لا كلّ) عند شيخه في كتابيه اللذين نقل عنهما الشارح ذلك، فقد قال شيخه الشنواني: فإن قيل: ضمير حروف الخفض عام، ودلالة العام كلية بمعنىٰ أن المحكوم عليه كل فرد، فمفاد العبارة: أن كل حرف بعينه من حروف الخفض (من) وما عطف عليه، وهو باطل. الفوائد الشنوانية ٢٥/أ ب، ونحوه في المواهب الرحمانية ١١/أ.

عليه في الأول، وأنَّ كلّ حرف من حروف القسم الواوُ وما عُطف عليه في الثاني[١] فَيُتَخَلَّصُ منه بأنَّ هذا من باب الكلّ المجموعيّ، نحو: (رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة)، لا الجميعيّ، نحو: (كلُّ رجلٍ يُشبعه رغيفان).[٢] ومرادُ المصنّف [أنّ][٣] الاسم يُعرف بصحّة دخول شيءٍ مِنْ جِنْسِ حروف القسم الثلاثة التي هي الواو وأختاها عليه.

ولا تدخل الواوُ علىٰ ضميرٍ[٤]، بل تصلح لكل ظاهرٍ، نحو: (واللهِ، والنبيِّ، والكعبةِ، والبيتِ الحرامِ إني مشتاق للركن والمقام ولَثْم أعتابه، عليه [الصلاة

---

(١) يقصد ما جاء في تأويله الأوّل حين جعل (هي) التي بمعنىٰ حروف الخفض مبتدأً والخبرَ (مِنْ) وقد تقدم ذلك في ص: ٨٧-٨٨، وحين جعل (هي) التي بمعنىٰ حروف القسم مبتدأ، والخبرَ (الواو) كما في هذا الموضع، فقد يرد علىٰ ذلك أن المبتدأ عام ودلالته كلية، فكأنك قلت: كل حرف من حروف الخفض هو (مِنْ) وما عطف عليها، وكل حرف من حروف القسم هو (الواو) وما عطف عليها، وهذا لا معنىٰ له.

(٢) الكل المجموعي لا يعني التنصيصَ علىٰ كلّ فردٍ بعينه، بحيث يشمل كلَّ فرد، وأما الجميعيّ فهو الذي ينص علىٰ شمول الجميع بأعيانهم -كما مثل الشارح- فيكون المقصود بكلام الآجرومي أنَّ مجموع حروف الخفض هي ما ذُكر وعَدّد، ومجموع حروف القسم هي الثلاثة التي عدّ. ولم يُرد الحديث عن كل حرف بعينه وهو ما عبرّ بـ(الجميعي). والأكثر أن يراد في التعبير عن العام أن يكون من باب الحكم علىٰ كل فرد. والأقل أن يكون علىٰ المجموع وهو ما جرىٰ عليه كلام المؤلف (الفوائد الشنوانية ٢٥/ ب، المواهب الرحمانية ١١/أ) وراجع للفرق بين الكل المجموعي والجميعي كتاب التمهيد للأسنوي ١٩١-١٩٢.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سر الصناعة ١/ ١٤٣، اللمع ٢٤٢، معاني الحروف للرماني ٦١، أسرار العربية ٢٧٦؛ وذلك لأنها ليست هي الأصلَ في القسم، فهي مبدلة من الباء التي هي الأصل. وسيأتي ذلك في ص: ١٧١٥.

و][1] السلام[2].

(والباء)[3] الموحَّدة، نحو: (بالله لأحجنّ، وبه لأزورنّ)، فلا تختص بالظاهر[4]، بل ولا بالقسَم، كما تقدم[5].

(والتاء) المثناه فوق، ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة[6] و(رَبّ) مضافًا لـ(الكعبة)[7] أو لياء المتكلم[8]، وقد تدخل على (الرحمن)[9] أو (حياة)[10]،

---

(١) سقطت من (أ) و(جـ).

(٢) تضمنت أمثلة الشارح أمرين غير مشروعين: أولهما القسم بغير الله، وهو شرك أصغر. وثانيهما: لثم أعتابه أي تقبيل أعتاب قبره ﷺ، وهذا من الغلوّ الذي نُهينا عنه.

(٣) ذكر الحلاوي أن الباء سقطت من بعض النسخ؛ اكتفاءً بذكره في حروف الجر. (شرح الآجرومية ٧/ ب).

(٤) الأصول ١/ ٤٣٠، اللمع ٢٤١، أسرار العربية ٢٧٦. وسيأتي ذلك في باب حروف الجر.

(٥) في ص: ٩٢-٩٣.

(٦) الكتاب ١/ ٥٩، ٣/ ٤٩٦، المقتضب ٤/ ١٧٥، اللامات للزجاجي ٨٣، اللمع ٢٤٢. وسيأتي ذلك أيضًا في حروف الجر في ص: ١٧٢٤.

(٧) حكى الأخفش ذلك، وهو شاذ (شرح التسهيل ٣/ ١٤٠، ورصف المباني ٢٤٧) وحكاه ابن هشام (المغني ١/ ١١٥).

(٨) حكى المرادي قولهم: (تربّي)، وقال: إنه شاذ. (الجنى الداني ٥٧). وحكاه ابن هشام (المغني ١/ ١١٥).

(٩) يرى ابن يعيش أن ذلك لا يجوز (شرح المفصل ٩/ ٩٩). وقال المرادي: إنه شاذ. (الجنى الداني ٥٧)، وحكاه ابن هشام (المغني ١/ ١١٥).

(١٠) يرى الزجاجي أن ذلك لا يجوز (الجمل ٧٢) وقال المرادي: إن ذلك شاذ. (الجنى الداني ٥٧).

فنحو: (تالله) مطرد[١]، ونحو/[١٣/ ب]: (تَرَبِّ الكعبةِ) و(تَربيّ لأفعلنّ) شاذّ. وقولُهم: (تالرحمنِ) و(تحياتِك) نادر[٢].

وأصلُها: الواو، فالتاء بدلٌ منها[٣]، نحو: (وُكَلَة وتُكَلَة)، (ووُراث[٤] وتُراث)[٥]. وقد تبدل الهاء من التاء، نحو: (هاللهِ لأفعلن) بقطع الهمزة ووصلِها. وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها[٦]، وربما قيل: (آللهِ)، بهمزة ممدودة بعدها ألف[٧].

كما يقال في القسَم على أمرٍ عظيم يَستحق أن يُتعجَّب منه: (لِلّهِ لَتُبْعَثَنَّ) بلامِ

---

(١) في (أ): مطرود.

(٢) حكى المرادي قولهم: تالرحمن وتحياتك. قال: وهو شاذ. (توضيح المقاصد ٢/ ١٩٤). و(تَحيَاتِكَ) من القسم بغير الله، وهو لا يجوز.

(٣) في (أ): فيها.

(٤) في (ب): دوارث.

(٥) الأصول ١/ ٤٢٣، الجمل للزجاجي ٧٢، معاني الحروف للرماني ٤١، شرح المفصل ٩/ ٩٩.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩، اللمع ٢٤٣، ولكنّ سيبويه وابن جني يريان الهاء بدلًا من الواو، لا من التاء.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٠٠، الجمل للزجاجي ٧٢، وفي كلام سيبويه ما يشعر أن هذه الهمزة بدل من الواو، لا من التاء. وفي كلام ابن السرّاج وابن جني التصريح بذلك (الأصول ١/ ٤٣٢، اللمع ٢٤٣) وتفصيل اللغات في ذلك في المفصل ٣٤٨-٣٤٩، وشرحه لصدر الأفاضل ٤/ ٢٥٩-٢٦٠، ولابن يعيش ٩/ ١٠٥-١٠٦، ولابن الحاجب ٣/ ٣٢٩، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٥. وسيفصل الشارح فيها في ص: ١٧٢٢.

جرٍّ مكسورةٍ علىٰ الأصل[١]، وإن جاز فتحُها علىٰ قلّةٍ مع جميع المظهرات[٢]، فلا يقال: (لِلهِ لقد قام زيد)؛ لفقْد الاستعظام. وَتَرَكَ المصنفُ ذلك لقلّته؛ فلا يَرِدُ عليه.

تنبيهات:

الأول: اعلمْ أنَّ حروف الهجاء يجوز تذكيرها باعتبار لفظها، وتأنيثُها باعتبار الكلمة[٣]، كما أنه يجوز فيها لغتان: المدّ، والقصر[٤].

الثاني: لواو القسم وتائه[٥] ثلاثُ خصائص[٦]: إحداها[٧]: وجوب حذف فِعل القسم معها، فلا يقال: (أقسم واللهِ)، بخلاف [الباء][٨]. والفرْقُ قصدُ

---

(١) ذكر سيبويه أن من العرب من يقول: (لِلهِ)، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنىٰ التعجّب (الكتاب ٣/ ٤٩٧) ونحو في اللامات للزجاجي ٨٠-٨٣، وذُكر أنها مختصة بالتعجب من الله سبحانه وحده. (شرح الرضي ٢/ ٣٣٤).

(٢) الأصل في اللام الفتح، ولكنها تُكسر مع الأسماء الظاهرة؛ لئلا تلتبس بلام الابتداء (الكتاب ٢/ ٣٧٦، المقتضب ٤/ ٢٥٤، ١/ ٣٨٩-٣٩٠) وقوله: "إن فتحها جائز علىٰ قلة مع جميع المظهرات" يشير إلىٰ ما حكاه أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أن مِن العرب مَن يفتحها مع الظاهر علىٰ الإطلاق. (الجنىٰ الداني ١٨٣).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٥٩-٢٦٠، والمذكر والمؤنث للفراء ٩٩.

(٤) إذا صارت أسماء مُدّت، وإذا حكيت في التهجي قُصِرتْ. (الكتاب ٣/ ٢٦٤-٢٦٥، المقتضب ٤/ ٤٣).

(٥) في (ب): وبائه.

(٦) سيكرّرها الشارح في باب حروف الجر آخر الكتاب في ص:١٧١٥.

(٧) في (ب): أحدها.

(٨) سقطت من (ب).

التخفيف معها؛ لأنها أكثر استعمالًا منها في القَسَم، وإن كانت الباءُ هي الأصلَ فيه[١]. وثانيتها: أنها لا تُستعمل في قَسَم السؤال، فلا يقال: (واللهِ أخبِرْني) بصيغة الأمر، كما يقال: (بالله أخبِرْني). وثالثتها: أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال[٢]:(وَكَ)، كما يقال: (بك لأفعلنّ)[٣].

الثالث[٤]: إنما حَكَمَ بأصالة الباء لحروف القسم؛ لأنَّ أصل معناها الإلصاق، فهي تُلصِق فعلَ القسَم بالمقسَم به[٥]، ثم أُبدلت[٦] الواوُ منها؛لأن بينهما تناسبًا لفظيًّا في كونهما شفهيّتين[٧]، ومعنويًّا؛ لأنّ في واو العطف معنىٰ الجمعيّة القريبة من معنىٰ الإلصاق[٨]، والتاء بدل من الواو -كما تقدم- ولذا قصُرت عن الواو،

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٩٩، رصف المباني ٢٢٣، وسيذكر ذلك الشارح في حروف الجر في ص: ١٧١٤.

(٢) كرّر في (ب) قوله: (أنها لا تدخل علىٰ الضمير فلا يقال) بعد كلمة (الثالث) الآتية.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٩٩، وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك. وقد ذكر هذه الأمور الثلاثة مجتمعةً الزمخشريُّ في المفصل ٣٤٦، والرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ٣٣٤، والمراديُّ في الجنىٰ الداني ٤٥. قال: وزاد بعضهم: أن التاء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه. وابنُ هشام في المغني ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) في نسخ التحقيق: (الثاني). وهو سهوٌ.

(٥) الكتاب ٤/ ٢١٧، المقتضب ١/ ١٧٧، أسرار العربية ٢٧٥، رصف المباني ٢٢٤.

(٦) في (ب): نحو أبدلت.

(٧) المقتضب ١/ ١٧٨، الأصول ١/ ٤٢٣، الجمل للزجاجي ٧٢، معاني الحروف للرماني ٤١، سر الصناعة ١/ ١٤٤، أسرار العربية ٢٧٦.

(٨) معاني الحروف للرماني ٤١، سر الصناعة ١/ ١٤٤، أسرار العربية ٢٧٦، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٢٥، شرح المفصل ٩/ ٩٩، الجنىٰ الداني ١٥٤.

فلم يَطّرد دخولُها إلا [علىٰ][١] لفظة (الله)[٢]. قال أستاذنا[٣]: وقد عُلم من هذا الكلام أنّ معنىٰ حروف القسَم الإلصقُ، كأن القسَم أُلْصقَ بالمقسَم لُصوقَ الراء[٤] بـ(الرّجل).

[الرابع][٥]: قول النحاة: (مِنْ) معناها: ابتداء الغاية، و(في) معناها: الظرفية، و(كَي) معناها/ [١٤/ أ]: الغَرض والتعليل، وهلمَّ جرًّا- فيه تجوّزٌ؛ لأن هذه [مِن][٦] متعلّقات معانيها، لا معانيها، كما نقلَه السَّعدُ[٧] عن صاحب المفتاح[٨]، ولفظُه: قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلّقات معاني الحروف ما يُعبَّر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: [(مِنْ) معناها][٩] ابتداءُ الغاية، و(في) معناها:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) معاني الحروف للرماني ٤١، أسرار العربية ٢٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٢٥، شرح المفصل ٩/ ٩٩. وهذا التنبيه الثالث يكاد يكون نقلًا بالنصّ عن الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٣٤. وسيعود إلىٰ ذلك أيضًا، فيكرره في ص:١٧٢٥.

(٣) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ٣٢/ أ بتصرف.

(٤) في (أ) و(ب): الدا.

(٥) في نسخ التحقيق: (الثالث). وهو سهوٌ. وقد سبق التنبيه إليه.

(٦) سقطت من (ب) و(جـ).

(٧) التفتازاني، في المطول ٣٧٤، وشرح التلويح ١/ ٩٨ بتصرف يسير.

(٨) السكاكي: أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (... - ٦٢٦هـ) وهو كتاب (مفتاح العلوم)، وهو أربعة أقسام: في الصرف، والنحو، والبلاغة، والعروض. ولم أجد -رغم البحث- في هذا الكتاب الكبير ما نقله الشارح، فلعله في كتاب آخر له.

(٩) ساقط من (ب).

الظرفية، و(كي) معناها: الغرَض، فهذه ليست معاني الحروف، وإلاَّ لما كانت حروفًا، بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعاني، وإنما هي متعلّقات لمعانيها. انتهىٰ.

قال السعد(١): «أيْ إذا أفادت هذه الحروف معانيَ رجعت(٢) تلك المعاني إلىٰ هذه بنوع استلزام». وفي رسالة الوضع(٣): أنّ وضع الحرف(٤) كلّيٌّ، ومدلولَه معنىٰ في غيره، يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه(٥). قال شارحها(٦): ولا يتَّضح هذا حقَّ اتّضاحه إلا بتحقيق معنىٰ الحروف(٧)، اقتفاءً لأثر المحقّقين، فنقول: إن نسبة البصيرة إلىٰ المدرَكات كنسبة البصر إلىٰ المُبصَرات، والبصر(٨) قد يشاهد

---

(١) التفتازاني، في شرح التلويح ١/ ٩٨.

(٢) في (أ) و(ج): رجع.

(٣) التي ألّفها عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي، عضد الدولة الإيجي، المشهور بالعضد المتوفىٰ ٧٦٥ هـ.

(٤) في (أ) : الحروف.

(٥) ٦٨-٦٩ وقد ضمن المتن في شرح أبي الليث السمرقندي لها وهو بالنص: «فالوضع إما مشخَّص أيضًا، أو كلّي، والأوّل العلَم، والثاني أن مدلوله إما أن يكون معنىٰ في غيره يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه، وهو الحرف كـ(مِنْ)... ومعنىٰ ذلك أنه قسّم دلالة الوضع إلىٰ شخصية لمعنىٰ مفرد، ومثّل له بالعلَم الشخصي، أمّا الجنسي فهو من باب الكلي. أو إلىٰ كلية وهي التي لا تعني معنىٰ محددًا، وهذا النوع إمّا أن يتم معناه بانضمام غيره من الكلمات إليه فهو الحرف، أو لقرينةٍ حسية فهو اسم الإشارة، أو عقلية فهو الاسم الموصول، أو وِجْهَة الخطاب فهو الضمير، فالكليات في الوضع أربعة.

(٦) أبو الليث السمرقندي في شرح رسالة الوضع ٨١-٨٣ بمعناه وكثيرٍ من ألفاظه.

(٧) في (ب): الحرف.

(٨) في (أ): وللبصر.

بعض المبصَرات قصدًا، وقد يجعله آلة لمشاهدة الغير، مثلاً: الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها، بحيث يستغرق[١] في مشاهدتها، ولا يلتفت حينئذٍ إلىٰ المرآة قصدًا، فلا يندر في هذه الحالة أن يحكم علىٰ المرآة بشيء مع كونها مبصَرة[٢]، وربما جعلها منظورة[٣] بالذات ملحوظة قصدًا، فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بمالها من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها[٤]، وكذلك البصيرة بالنسبة [إلىٰ][٥] المدرَكات. مثلًا: الابتداء معنىٰ متعلِّق بغيره، فإذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنىٰ مستقلًّا بالمفهومية ملحوظًا في ذاته صالحًا لأنْ يُحكم عليه وبه، وهو بهذا الاعتبار[٦] مدلولُ لفظِ الابتداء، وإذا لاحظه[٧] العقلُ من حيث إنه حالة بين (السير) و(البصرة) مثلاً، وجُعِل آلةً لمشاهدة حالهما[٨]/ [١٤/ ب] في ارتباط أحدهما بالآخر، فهو في هذه

---

(١) أهملت الغين في (ب).

(٢) ومثال ذلك من المدركات بالبصيرة مَن يتأمّل معنىٰ الابتداء في (مِنْ) ليعرف موقع ابتدائه، فإنه لم يتأمل ذلك في (مِن) وحدها، بل بالنظر إلىٰ ما انضمّ إليها من كلمات دلت علىٰ مكان ابتداء الشيء، وحينئذٍ لم تستقل (مِنْ) بمفهومية هذا المعنىٰ.

(٣) في (ب): منظرة.

(٤) ويقابل ذلك المثال في المدركات بالبصيرة من يتأمل (مِنْ) ليفهم منها الابتداء، وهذا هو حَسْبُه في المعنىٰ، ولم يردْ أن يعرف حالته وموقع ابتدائه، وما أراده من معنىٰ قد استقلّت (مِنْ) بإفادته.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (ب): الاختبار.

(٧) في (ب): لاحظ.

(٨) في (ب): حاليها.

الحالة كالمرآة الملحوظة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها، فخرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن[١] صلاحية الحكم عليه وبه، وهو بهذا الاعتبار مدلولُ لفظِ (مِنْ) في قولك: (سِرْتُ من البصرة إلىٰ الكوفة).

فلفظ (الابتداء) موضوعٌ لمطلق الابتداء، ولفظة (مِنْ) موضوعة للابتداآت المخصوصة، لا بأوضاع متعددة، بل بوضع واحد عام، كأنه جعل مطلق الابتداء عنوانًا للابتداآت المخصوصة، ثم عُيِّنَتْ لفظة (مِنْ) لكلٍّ من[٢] الابتداآت المخصوصة. وهذا ما أشار إليه المصنف من أن الوضع في الحروف كلِّيٌّ[٣]، ولَمّا كان (مِنْ) موضوعة[٤] لخصوصية الابتداآت، ولا شكّ أن كل نسبة لا تتعين[٥] إلا بالمنسوب إليه، فما لم يُذْكر متعلَّقُ (مِنْ) لا يَتَحَصَّل فردٌ من مطلق الابتداء يكون مدلولًا له، فلا يتحصّل إلا بتعلُّقه، وإليه أشار بقوله: «مدلول معنىٰ في غيره يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه». انتهىٰ[٦].

وهذا خروجٌ عن قصدنا، لكنّا نرجو عموم نفعه بفضل مَنْ إليه يرجع الأمر

---

(١) في (ب): ومن.

(٢) في (ب): لكل فردٍ.

(٣) في (أ): كل. وما أثبتّه الموافق لقول العضد.

(٤) في (أ): موضة.

(٥) في (ب): لا يتعيّن.

(٦) ونحو ذلك ما في شرحها للعصام الإسفراييني ٢٤/ب، وللقوشجي ٦/أ. وقريب منه ما جاء في شرح العضد لمختصر المنتهىٰ الأصولي وحاشية التفتازاني والجرجاني عليه ١/ ١٨٥ وما بعدها. وانظره عند النحويين في الفوائد الضيائية ١/ ١٨٠-١٨١. وحاشية العصام عليها ٢١-٢٢.

كلِّه.

تتمّة: أنفعُ علامات الاسم وأعمُّها صحةُ الإسناد إليه، بأن تنسب إليه ما تتمّ به الفائدة[١]، كان الإسناد معنويًّا، نحو: ﴿ مَاعِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَاعِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[٢]، أو لفظيًّا[٣]، كـ: ((مِنْ) حَرْفُ جرّ)، و((ضَرَبَ): فِعْلٌ ماضٍ)، و((قامَ زيدٌ) جملةٌ فعليةٌ)، و((زيدٌ قائمٌ) جملةٌ اسميةٌ)، و((دَحرَجَ) رباعيٌّ) و((زَلْزَلَ) مضاعَفٌ)، خلافًا لابن مالك في اعتبار الإسناد المعنوي دون اللفظي[٤].

علىٰ أن بعض المتأخرين[٥] قال: قد يقال: لا خلاف في الحقيقة، إذ القائل باسمية ما أُسند إليه ما للفظه إنما هو من حيث إنه يُسند إليه ذلك، لا مطلقًا،

---

(١) قال ابن السرّاج: «فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه» (الأصول ١/ ٣٧) وقال: «ومِمّا يقرب علىٰ المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه (يضرّ وينفع) فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه (يضر وينفع) فليس باسم، تقول: (الرجل ينفعني) و(الضرب يضرني) ولا تقول: (يضرب ينفعني). الأصول ١/ ٣٨. وقال الزجاجي: الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا (الجمل ص١) وهذا هو الإسناد، ونحوه في (الإيضاح ٥٢-٥٣) والجمل لعبدالقاهر ٣٧، والمفصل ٦، والكافية ٦٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٦٥.

(٢) ٩٦ النحل ١٦.

(٣) وهذا الحكم ينقله عن ابن هشام في شرح الشذور ١٩.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٩، شرح عمدة الحافظ ١/ ١٠١-١٠٢. وسمّىٰ الإسنادَ المعنوي الإخبارَ التامّ، وهو أن يخبر عن اللفظ بما هو لمعناه، كقولك: (زيد كاتب)، وسمىٰ الإسنادَ اللفظيَّ الإخبارَ الناقصَ، وهو أن يخبر عن اللفظ بما هو له دون معناه، كقولك: ((زيد) ثلاثي) و ((مِنْ) حرفُ جر).

ونحو ذلك عند ابنه في شرحه الألفية ٢٥. وردّ المرادي قول ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ أ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١١/ أ وابن هشام في المغني ٢/ ٦٦٦.

(٥) هو زكريا الأنصاري (شيخ الإسلام) وقوله هذا في بلوغ الأرب ٣/ ب بتصرف يسير.

وابن/ [١٥/ أ] مالك لا يخالف في ذلك. انتهى[1].

(١) قال المرادي: «التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولا يُسند إلىٰ الفعل والحرف إلا محكومًا باسميتهما» وذهب يشرح ذلك، ثم قال: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة، وهذا لا ينافي اختصاصه بالأسماء، لأنا نحكم علىٰ هذه الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف. توضيح المقاصد ١/ ٣٨-٣٩. قال ابن هشام إن الإخبار في كلا النوعين باعتبار المسمّىٰ، لا باعتبار اللفظ، ثم قال عن قول ابن مالك: إنه لا تحقيق فيه. (المغني ٢/ ٦٦٦). ونحو ذلك في تعليق الفرائد ١/ ٧٣-٧٤، والتصريح ١/ ٣٩.

ولَمّا فرغ من مميّزات الاسم[(١)] وعلاماته التي ذكرها شرع في مميّزات الفعل، فقال عاطفًا علىٰ: (فالاسم يعرف) إمّا عطفَ المفردات[(٢)]، وإمّا عطفَ الجمل:

(والفِعل) بكسر الفاء معناه لغةً: الحدثُ.[(٣)] واصطلاحًا: ما دلّ علىٰ معنىٰ في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا، مع قبول آثار الفعلية- وأمّا بفتحها فمصدر، وهذا بحسب الاصطلاح[(٤)]. وأمّا لغةً: فهما مصدران لـ(فَعِلَ: يَفْعَلُ) كـ(عَلِمَ، يَعْلَمُ، عِلْمًا) و(فَهِمَ، يَفْهَمُ، [فَهْمًا][(٥)]).

ومذهب جمهور البصريين -كما سيأتي في كلام المصنف- أنّ الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر[(٦)]. ومذهب الكوفيين[(٧)] والأخفش[(٨)] أنها نوعان: ماضٍ،

---

(١) في (أ): الفعل.

(٢) في (أ): المرادفات.

(٣) نتائج الفكر ٦٤.

(٤) نتائج الفكر ٦٤، وتفصيل ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١-٩٧، ومعنىٰ ذلك أن اصطلاح النحويين كونُ الفتح مصدرًا، وكونُ الكسر اسمَ المصدر، وإلاّ فمن حيث أصلُ اللغة والاشتقاق فهي علىٰ الفتح والكسر مصدر.

(٥) سقطت من (ب). وحكىٰ ابن منظور اللغتين، وقال قبل ذلك: إنه بالفتح مصدر، وبالكسر اسم مصدر (اللسان: فعل).

(٦) الكتاب ١/ ١٢، المقتضب ٢/ ٢-٣، الأصول ١/ ٥١، اللامات للزجاجي ٩٤، الإيضاح لأبي علي ٧١، شرح ملحة الإعراب ٥٩.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩.

(٨) المغني ١/ ٢٢٧، التصريح ١/ ١٥. وفيهما: أن الأخفش يرىٰ مثلَ الكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزومٌ بلام محذوفة، وأن نحو: (اضرب) أصلها: (لتضربْ) وقال ابن مالك: والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم علىٰ فعل الأمر بالبناء، وعنه أيضًا قول آخر، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنىٰ الأمر،=

ومضارع، بناءً علىٰ أنّ الأمر مقتطعٌ[١] من المضارع، فأصل[٢] (اضرب)[٣] مثلًا عندهم: (لِتَضْرِبْ)، ثم حُذفت اللامُ تخفيفًا، ثم حرفُ المضارعة لدفع التباسه بالمضارع المرفوع في حالة الوقف، ثم أدخلت عليه همزة الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكن، فصار (اضرب)[٤].

(يُعْرَفُ) أي: يتميّز[٥] أفرادُ ماضيه ومضارعِه وماصَدَقاتِهما[٦] عن أفراد قَسيميه[٧]: الاسمِ، والحرفِ وماصَدَقاتِهما[٨] (بـ) صُلُوحِها لأنْ تَقترنَ لَفظًا أو

=وهو قول بما لا نظير له من غير دليل عليه. (شرح التسهيل ٤/ ٦٢) ويفهم من ذلك أنه موافق لرأي البصريين في إثبات فعل الأمر، وإن كان يراه معربًا في أحد قوليه.

(١) في (أ): منقطع.

(٢) في (أ): فأصله.

(٣) في (ب): ضرب.

(٤) تفصيل هذه المسألة الخلافية في الإنصاف ٢/ ٥٢٤-٥٤٩، وأسرار العربية ٣١٧-٣٢١، ومسائل خلافية ١١٩، والتبيين ١٧٦، وشرح المفصل ٧/ ٦١-٦٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٤.

(٥) في (جـ): تتميّز.

(٦) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٧) في (ب): قسميه.

(٨) في (ب): نقاط إشارة إلىٰ فراغ. وهو يريد: (ما بصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

تقديرًا بلفظة ((قد)) الحرفية[١]؛ لأنها التي ينصرف إليها الاسمُ عند الإطلاق[٢]. وإنما اختصّت[٣] به حتىٰ صحَّ جعلُها[٤] علامةً [له][٥]؛ لأنها إنما تُستعمَل[٦] لتقريب[٧] الماضي إلىٰ الحال[٨]، أو لتقليل [مدلول الفعل[٩]، أو تحقيقه[١٠]، وشيءٌ من ذلك لا يتحقّق في غير الفعل[١١]. وتدخل علىٰ][١٢] الماضي وعلىٰ المضارع، نحو: ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[١٣] ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[١٤]

---

(١) الكتاب ١/ ٩٨، ٣/ ١١٤، الأصول ١/ ٣٧-٣٨، للمع ٤٦، الجمل للجرجاني ٣٨، المفصل ٢٤٣.

(٢) احترازًا من الاسمية. وسيأتي الحديث عنها.

(٣) في (ج): اختص.

(٤) في (ب): جعلهما.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (ب): استعمل.

(٧) في (أ): لتقرير.

(٨) حروف المعاني ١٣، معاني الحروف ٩٨، المفصل ٣١٦.

(٩) وذلك إذا اتصلت بالمضارع. كما في: الكتاب ٤/ ٢٢٤، معاني للرماني ٩٩، الأزهية ٢١٢، المفصل ٣١٧.

(١٠) الكتاب ٤/ ٢٢٣، المقتضب ١/ ١٨١، حروف امعاني ١٣، الأزهية ٢١١.

(١١) شرح اللمع للعكبري ١/ ١٢٦، المرتجل ١٥، شرح المفصل ٧/ ٣، وقد أفاض المرادي وابن هشام في ذكر معانيها والخلاف فيها (الجنىٰ الداني ٢٥٤-٢٥٩، المغني ١/ ١٧١).

(١٢) ساقط من (ب).

(١٣) ٤٣ الأعراف ٨.

(١٤) ١٤٤ البقرة ٢.

﴿... قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [١]، لكنها تختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرَّدِ من ناصب وجازم[٢] وحرفِ تنفيس[٣]، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفصل منه بشيءٍ إلا بالقسَم، نحو: (قد -والله- أحسنت)[٤]، وقد يُحذف الفعلُ بعدها[٥]، نحو:/ [١٥/ ب]

أَفِدَ التَرَحُّلُ غَيْرَ أنّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ برحالنا وكَأَنْ قَدِ[٦]

الأصل: وكأن قد زالت.

وأمّا (قد) الاسميةُ فمختصة[٧] بالأسماء[٨]، وهي مرادفة لـ(حَسْب)[٩]، وتستعمل علىٰ وجهين: مبنيَّةً، وهو الغالب؛ لشبهها بـ(قد) الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها. ويقال في هذه: (قَدْ زيدٍ درهمٌ) بالسكون، و(قَدْني) بالنون؛ حرصًا علىٰ بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون[١٠]. -ومعربةً،

---

(١) ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ ٦٤ النور ٢٤.

(٢) في (ب): أو جازم.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٣٨٨، الجنىٰ الداني ٢٥٤، المغني ١/ ١٧١.

(٤) المفصل ٣١٧. وجعله المالقي من ضرورات الشعر، ولا يجوز في الكلام (رصف المباني ٤٥٦) وكذا في الجنىٰ الداني ٢٦٠، المغني ١/ ١٧١.

(٥) الأزهية ٢١١، المفصل ٣١٧، الجنىٰ الداني ٢٦٠. المغني ١/ ١٧١.

(٦) سبق تخريجه في ص: ٧١.

(٧) في (ب): فخصته. وهو تحريف.

(٨) شرح الأزهري للآجرومية ١٧.

(٩) المقتضب ١/ ١٨٠، حروف المعاني ١٤، الخصائص ٢/ ٣١٦، الأزهية ٢١٣.

(١٠) الكتاب ٢/ ٣٧١.

وهو قليل، نحو: (قَدُ زيدٍ درهمٌ) برفع (قد)، كما يقال: (حسبُ زيدٍ درهمٌ) ويقال: (قَدِيْ) بغير نون، كما يقال: (حسبي)[١]. ولا يَخفىٰ عليك أنَّ ملازمتها للإضافة عارضَتْ وجوبَ البناء، فلا ينافي جواز الوجهين فيها[٢]، وفيه نظر[٣].

(و) تُعرف أفرادُ مضارعِه فقط، [و][٤] تتميّز عن غيرها بصُلُوحها لدخول

---

(١) جعله سيبويه من ضرورات الشعر ٢/ ٣٧١، شرح التسهيل ١/ ١٣٧، وقيل: إنها إذا لزمتها نون الوقاية فهي اسم فعل، وإلا فهي اسم يجوز فيه لحوق النون وعدمه (الجنىٰ الداني ٢٥٣). وقوله في استعمال (قد) الاسمية نقله بتصرف عن ابن هشام في المغني ١/ ١٧٠.

(٢) يعني أن (قد) الاسمية استحقت البناء لشبهها الوضعي بـ(قد) الحرفية من الحروف الثنائية. ويقابل هذا السبب الذي يوجب البناء أنها ملازمة للإضافة، وهذا من خصائص الأسماء، وهو يدعو إلىٰ إعرابها، ويعارض وجوبَ البناء، لا جوازَه، فالإعراب والبناء جائزان.

(٣) لعله يقصد به ما ذكره الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ٨٦/ب حين قال عن جواز إعراب الاسمية: «وهو مشكل؛ لأن الشبَه الوضعيّ موجودٌ، وهو كافٍ في تحتم البناء. فما وجه الإعراب؟ فإن قلت: ملازمتها للإضافة. قلت: لو صحّ دافعًا للبناء لم تُبْنَ في: (قدْ زيدٍ درهمٌ) بالسكون وهي حالتها الغالبة». وكلامه واضح، إلا أن قوله: (دافعًا للبناء) مشكل؛ لأن المقصود دفع سبب البناء، وهو الشبه الوضعي.

أو يقصد ما قاله العبادي: «فإن قلت (قد) الاسمية تضاف، فهلّا عارضتْ إضافتُها شَبَهَ الحرف. قلتُ: يمكن أن يقال: المعارِضُ لزومُ الإضافة، فعلىٰ تقدير لزومها الإضافة فقد يقال: إنهم لم يذكروا أن الشبه الوضعي يُعارض، ولو سُلّم، فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف؛ فإنه أقوىٰ مِمّا هو بغير صورته». نقلًا عن الفوائد الشنوانية ٣٥/ أ ب، المواهب الرحمانية ١٣/ ب.

أو لعله يقصد أن الإضافة لا تلغي البناء ولا تعارضه، بدليل أن (أيّ) تبنىٰ عند سيبويه والأخفش والمازني والجمهور مع لزومها الإضافة، في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ٦٩ مريم ١٩.

(الكتاب ٢/ ٤٠٠، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢١٨-٢١٩، وللزجاجي ٣/ ٣٩٠، والأصول ٢/ ٣٢٣، ٢/ ٣٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤، والتعليقة ٢/ ١٠٦، وشرح السيرافي ٣/ل ١٧٤ وغيرها.

(٤) سقطت الواو من (ب).

مُسَمّىٰ (السين) عليها (و) بصُلُوحها لِقبول لفظ (سوف) أيضًا[١]، نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ...﴾[٢] ونحو: ﴿...فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.[٣] ويقال في كلٍّ منهما: حرف تنفيس. قال السعد[٤]: وسُمّيا[٥] حرفَي تنفيس، ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال، يقال: (نفّسته) أي: وسّعته[٦]، و(سوف) أكثرُ تنفيسًا من (السين)[٧]، وتخفّف بحذف الفاء الذي كان متحركًا لأجل التقاء الساكنين، فيقال: (سَوْ)[٨]، وقد يقال: (سَيْ) بقلب الواو ياءً، وقد تُحذف الواوُ فيسكنُ الفاءُ الذي كان متحركًا لأجل الساكنين، فيقال: (سَفْ أفعل).[٩] وقيل: إنَّ السين منقوص من (سوف)[١٠]، دلالةً

---

(١) الكتاب ١/ ٩٨، ١٤-١٥، ٢/ ١١٥، الأصول ١/ ٣٧-٣٨، الجمل للجرجاني ٣٨، المفصل ٢٤٣.

(٢) ﴿.... مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا ...﴾ ١٤٢ البقرة ٢.

(٣) ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ...﴾ ٥: الأنعام ٦.

(٤) التفتازاني في شرح التصريف العزي ٥٩ بتصرف.

(٥) في (أ): وسهيا.

(٦) وراجع حروف المعاني للزجاجي ٥، المفصل ٣١٧، المغني ١/ ١٣٨.

(٧) المفصل ٣١٧، رصف المباني ٤٦١، وفي ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين (الجنىٰ الداني ٢٥٣، شرح التسهيل للمرادي ٦/ أ، المغني ١/ ١٣٩).

(٨) معاني الحروف للرماني ١٠٩.

(٩) المفصل ٣١٧، واللغات في (سوف) تجدها في مجالس ثعلب ١/ ٣١٥، والارتشاف ٣/ ٧، وشرح التسهيل للمرادي ٦/ أ، والمغني ١/ ١٣٩.

(١٠) شرح المفصل ٨/ ١٤٨ عزاه إلىٰ الكوفيين، والسبب عندهم كثرة الاستعمال. وعند البصريين أنهما أصلان مختلفان. (رصف المباني ٤٦٠). وتنصيل الخلاف فيها في الإنصاف ٢/ ٦٤٦-٦٤٨.

بتقليل[١] الحرف علىٰ تقريب الفعل[٢]. نتهىٰ.

ولِدلالتهما[٣] علىٰ الاستقبال، قريبًا كان أو بعيدًا، صَحَّ اختصاصُهما بالفعل وجعلُهما علامةً عليه[٤].

(و) يُعرف ماضية فقط، وتتميّز أفرادُه عن غيره بصحة لُحوق مُسمّىٰ (تاءِ التأنيث الساكنة)[٥] الدالةِ علىٰ تأنيث المسند إليه، متصرِّفًا كان/[١٦/أ]، نحو: (هند ضربَتْ)، أو جامدًا[٦]، نحو: (مَنْ تَوضّأ يومَ الجمعة فبها ونِعْمَتْ)[٧] ونحو: (وأعوذُ بك من الخِيانة؛ فإنها بئستِ البِطانة)[٨]. ولا يَرِدُ عليه فِعلا التعجب[٩]

---

(١) في (ب): لتقليل.

(٢) أي أن الزمن المستقبل في السين أقلّ منه في (سوف) فقيل: إنها أخذت منها (الجنىٰ الداني ٦٠).

(٣) في (أ): ولدلالتها.

(٤) لأن الاستقبال زمان مخصوص، ولا يختص بالزمان إلا الفعل (شرح اللمع للعكبري ١/ ١٢٧، شرح المفصل ٧/ ٣).

(٥) الجمل للجرجاني ٣٨، شرح ملحة الإعراب ٤٧، المفصل ٢٤٣، أسرار العربية ١١، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٢٧، الفصول الخمسون ١٥٢، الكافية ١٨٩، التسهيل ٤، وشرحه ١/ ١٤.

(٦) أراد بذلك الردّ علىٰ الكوفيين زعمهم اسمية (نعم) و(بئس). وقد سبق الإشارةُ إلىٰ ذلك في ص: ٨٥.

(٧) هذا من قول النبي ﷺ، رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٨، ١١، والدرامي في سننه ١/ ٣٦٢، وأبو داود في سننه ١/ ٩٧، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٤٧، والطبراني في معجمه الكبير ٧/ ٢٤٠، والنسائي ٣/ ٩٤، والترمذي ٢/ ٣٦٩.

(٨) من دعاء النبي ﷺ وقبله: «اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع...». وهو عند أبي داود ٢/ ٩١، وابن ماجه ٢/ ١١١٣، والنسائي ٨/ ٢٦٣.

(٩) يعني مثالي التعجب، وهما: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ به. والإشارة إليه في شرح التسهيل ١/ ١٤.

و(حبّذا) في المدح[١] وأفعالُ الاستثناء[٢] و(كفىٰ) في قولهم: (كفىٰ بهند)[٣]؛ لأنها قابلةٌ لها بحسب الوضع، وإنّما امتنع لحوقُها[٤] لها[٥] بحسب الاستعمال؛ لأن العرب التزمتْ تذكيرَ فاعلِها[٦]. وإنما اختصَّت الساكنةُ بالأفعال فرقًا بين اللاحقة للأفعال واللاحقة[٧] للأسماء، ولم يُعكَس؛ لئلا يُفضِيَ [ثِقَلُ الحركة إلىٰ][٨] ثِقَلِ[٩] الفعل[١٠].

قال المرادي[١١]: «ولا اعتدادَ بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعُروضهما»[١٢]. يريد نحو: ﴿قَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّ﴾[١٣] و ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ

---

(١) وهذه الثلاثة لا تدخلها تاء التأنيث. (البصريات ٢/ ٨٤٤-٨٤٥).

(٢) التذييل ١/ ٢١ب، توضيح المقاصد ١/ ٤٠.

(٣) أشار إليها الفاكهي في شرح القطر ١/ ٦٠.

(٤) في (ج): لحقوقها.

(٥) في (ب): لهما.

(٦) وذلك أيضًا في إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٠ نقلًا عن الشاطبي، وفي الأشموني ١/ ٤٦، وشرح القطر للفاكهي ١/ ٦٠-٦١، ومنهاج الهدىٰ ١١٤ب.

(٧) في (ب): أو اللاحقة. وهو خطأ لأن ما تضاف إليه (بين) إذا كان متعددًا يُعْطف بالواو لا بـ (أو).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب): لثقل.

(١٠) شرح الرضي ٢/ ٢٢٤، وشرح القطر للفاكهي ١-٦٠-٦١.

(١١) في توضيح المقاصد ١/ ٤٠، ونحوه في التصريح ١/ ٤٠.

(١٢) في (ب): لعروضها.

(١٣) ٣١ يوسف ١٢. والتلاوة بإثبات الواو في أوّلها.

﴿ٱلۡعَزِيزِ﴾[١].

وخرجَ بقولنا: (الدالّة ... إلىٰ آخره) تاءُ (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ) بالسكون[٢]، كما خرج بالساكنةِ المتحركةُ، فإنها تكون في الحرف بناءً، نحو: (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) بالتحريك[٣]، وفي الاسم إعرابًا، نحو: (هندٌ قائمةٌ)[٤] وبناءً، مثل: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)[٥].

والتأنيثُ حيث أُطلق إنما يراد به تأنيثُ المعنىٰ، فلم يُطلِقِ المصنفُ في محلّ التقييد[٦].

تتمّات: الأولىٰ: عُلِم مِمّا قرَّرناه أن تاء التأنيث اللاحقةَ للأفعال تَلزم

---

(١) ٥١ يوسف ١٢. ولم يمثل الشارح لحركة النقل، وهي في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ قَالَتُ اُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ﴾ ١٦٤ الأعراف ٦. بنقل حركة الهمزة -وهي الضمّة- إلىٰ التاء في قراءة ورش. والتمثيل بها في التصريح ١/ ٤٠.

(٢) وردت الإشارة إلىٰ إسكان التاء من(ثمت) و(ربت) في إيضاح الشعر لأبي علي ٨٤، والجنىٰ الداني ٤٤٨. وإسكانها فيهما قليل (شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٧، شرح زروق ٩/ أ).

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٦.

(٥) الإشارة إلىٰ هذين الأخيرين في توضيح المقاصد ١/ ٤٠، والتصريح ١/ ٤٠، وشرح زروق ٨/ب ٩/أ.

(٦) فلا يدخل عند الإطلاق ما تاؤه للتأنيث اللفظي، مثل: (ربّت) و(ثمت)، وقد تقدم لذلك ذكرٌ. وهذا الاعتذار الذي ذكره الشارح قال مثلَه الفاكهيُّ معتذرًا عن إطلاق ابن هشام. وذلك في شرح القطر ١/ ٦١.
هذا وقد عدد السيوطي من علامات الفعل بضع عشرة علامة (الأشباه والنظائر ١/ ١٩). وذكر الحيدرة اليمني أربع عشرة علامة، ليس منها تاء التأنيث الساكنة. (كشف المشكل ١/ ١٩٨، ١٩٩).

السكون، ولا يُبالَىٰ(١) بعُروض حركتها في نحو: ﴿قَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾(٢) والحركةِ في الأسماء كما أشرنا إلىٰ تمثيله. ويجوز الإسكانُ والفتحُ في المتصلة بالحرف.

الثانية: اعلم أن (تاء) التأنيث لا تتصل بحرفٍ من الحروف إلا في أربعة أحرف: (لا) و(رُبَّ) و(ثمّ) وهذه مشهورات(٣)، والرابعة (لعل)، وهي أغربُها(٤).

الثالثة: لعلَّ المصنفَ إنّما ترك علامةَ الأمر مع جزمه بمذهب البصريين فيما سيأتي(٥)؛ لأنه رأىٰ علامته مركبةً من محسوس ومعقول، وذلك مظنةُ الخَفاء علىٰ المبتدئ، وإنْ كان مُحتاجًا للتوقيف(٦)، إذ هي دلالتُه علىٰ الطلب مع قبول(٧) (ياء) المخاطبة(٨) أو (نون) التوكيد(٩)، نحو: (اعرفَنْ) و(افرحي)، / [١٦/ب]

---

(١) في (أ) و(ب): (تبالي) بالتاء في أوله وياء معجمة في آخره، وفي (جـ): (يبالي) بياء في أوله وياء معجمة في آخره أيضًا. وكذا في النسخ الاحتياطية الثلاث، وكلاهما مشكل، أما الأوّل فإن الفعل فيه مرفوع، و(لا) معه ناهية، لا نافية، فحقُّه أن يُجزم بحذف الياء. وأما الثاني فليس في الكلام ما يعود إليه الضمير المستتر في الفعل ولعلّ إعجامها وهم من الناسخ. والصواب ما أثبتّ.

(٢) ٣١ يوسف ١٢.

(٣) إيضاح الشعر لأبي علي ٨٤، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٧-٤٨، الجنىٰ الداني ٥٨، ٤٤٨.

(٤) الجنىٰ الداني ٥٨، ٥٨٢، ولم يشر إلىٰ غرابتها.

(٥) في ص: ٣١٧ حين عدَّ الأفعال ثلاثة.

(٦) التوقيف هو تعليم الطالب الأحكام بالنص علىٰ ذكرها ليقف عليها. وقد عيب علىٰ الآجرومي إهمالُه لذلك في هذا الموضع (المستقل بالمفهومية ٤/أ، ب). وقيل: إن سبب ترك المصنف لذلك أنه يرىٰ رأي الكوفيين الذين لا يثبتون فعل الأمر. (المواهب الرحمانية ١٨/ أ).

(٧) في(ب): قبوله.

(٨) شرح التسهيل ١/ ١٥ وجعله عامًّا في ضمائر الرفع البارزة. وشرح الكافية الشافية ١/ ١٧١.

(٩) شرح التسهيل ١/ ١٦، شرح الكافية الشافية ١/ ١٧١، شرح الألفية لابن الناظم ٢٧.

بخلاف نحو: (صَهْ) و(حيَّهل)، وبخلاف: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾؛[١] فالأوّلان اسما فعلٍ، والثالث: فعل مضارع، وبخلاف (كَلّا)؛ فإنها حرفُ[٢] ردْعٍ وزجر[٣].

وملخَّص ما ذكره من علامة الفعل -كما عُلِمَ من التقرير- ثلاثة أنواع: نوع مشترك بين الماضي والمضارع، وهو (قد). ونوعٌ مختصٌّ بالمضارع، وهو (السين) و(سوف). ونوع مختص بالماضي، وهو (تاء) التأنيث الساكنة.

قيل: وكان على المصنِّف أن يزيد (تاءَ) الفاعل؛ لأن (تبارك) لا يقبل (تاءَ)التأنيث[٤]. وأجيبَ بأنَّ الحقَّ قبولُه التأنيثَ، فكما [تقول][٥] (تباركْتَ [يا الله) تقول]:[٦] (تَبَارَكَتْ أسماءُ الله)[٧].

---

(١) ٧ الطلاق ٦٥.

(٢) في (أ): حروف.

(٣) هي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين لا معنىٰ لها غير ذلك. ويرىٰ أبو حاتم والكسائي ومن وافقهما أن معنىٰ الردع والزجر ليس مستمرًّا فيه، فزادوا فيها أنها تكون بمعنىٰ (حقًّا)، وبمعنىٰ (ألَا) الاستفتاحية، وبمعنىٰ (سوف)، وتكون حرف جواب بمنزلة (إِي) و(نعم). (المغني ١/١٨٨-١٨٩) (حروف المعاني ١١، معاني الحروف ١٢٢، شرح المفصل ٨/١٦، شرح الرضي ٢/ ٤٠٠، الهمع ٤/ ٣٨٤-٣٨٥).

(٤) يعني أن (تبارك) لا تقبل من التاءات إلا تاءَ الفاعل، كما يرىٰ. أمّا من حيث عموم العلامات، فإن (تبارك) تقبل دخول (قد) عليها. وقد أشار ابن مالك إلىٰ أن الفعل (تبارك) يتميز بتاء الفاعل، دون تاء التأنيث الساكنة.(شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٧).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) هذا جواب البجائي في شرحه للآجرومية ٤/ ب. ونقله عنه الشيخ زروق ٩/أ، والشيخ خالد في التصريح ١/ ٤٥ وانتقده. والأشموني في شرح الألفية ١/ ٤١.

الرابعة: عُلِمَ من قول المصنِّف: «وهي (من) و(إلىٰ)» وقولِه: «والباء والكاف واللام» وقولِه: «بـ(قد) والسين و(سوف) وتاء التأنيث [الساكنة]»[(١)] حيث عبرَّ بلفظ الكلمة تارةً وباسمِها أخرىٰ- أنّ ما كان من الألفاظ موضوعًا علىٰ حرفين فأكثر عُبِّر[(٢)] عنه بلفظه،[(٣)] كـ(مِنْ) و(إلىٰ) و(قَد) و(سوف)، وما كان منها موضوعًا علىٰ حرفٍ[(٤)] واحد عُبِّر[(٥)] عنه باسمه دون لفظه، كـ(باء)[(٦)] الجر، و(كاف) التشبيه، و(سين) التنفيس، و(تاء) التأنيث[(٧)]. والله أعلم.

---

(١) سقطت من (ب) و(جـ).

(٢) في (ب): يعبّر.

(٣) في (ب): بلفظ.

(٤) في (ب): الحرف.

(٥) في (ب): وعبّر.

(٦) في (أ): كياء.

(٧) تصديق ذلك في المغني ٢/ ٦٦٥. إلاّ أنه أجاز في نحو: (مُ الله) و(قِ نفسك) و(شِ الثوب) و(لِ هذا الأمر) أن تنطِق بلفظها، فتقول: (مُ مبتدأ...)الخ. وذلك علىٰ القول: إنها بعض (ايمن)، وكذلك البواقي؛ لأنهن أجزاء أفعال.

ولَمّا فرغ مِمّا ذكَره من علامات الفعل شرعَ في ذكر ما يميّز الحرفَ، فقال عاطفًا علىٰ (الاسم) أو (الفعل) علىٰ الرأيين السابقين[١]:

(والحَرف) معناه لغةً: الطَّرَف[٢]، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٣] أي علىٰ طرَفٍ من الدين وجانبٍ. واصطلاحًا: **(ما)** أي: كلمة دلّت علىٰ معنًىٰ[٤] في غيرها فقط[٥]، كما قاله ابن فلاح[٦] في مغنيه[٧]، ونحوَه قال[٨] ابنُ هشام فيما حاذَىٰ به (التسهيل): الحرف كلمةٌ لا تدلّ إلاّ علىٰ معنًىٰ في غيرها[٩].

---

(١) أي علىٰ أول الاسمين، أوعلىٰ آخرهما، حين يتقدم اسمان عُطِف ثانيهما علىٰ أوّلهما، ثم عطف عليهما ثالث. وقد تقدم ذلك في ص: ٨٩-٩٠.

(٢) أسرار العربية ١٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٠.

(٣) ١١ الحج ٢٢.

(٤) في (ب): معين.

(٥) في (ب): لفظ. وقد سبق الحديث عن الحرف في ص: ٥٢-٥٤.

(٦) منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، تقي الدين (...- ٦٨٠هـ)، نحوي يمني، اشتهر في علم النحو وأصول الفقه، له من المؤلفات: الكافي، والمغني. (البغية ٢/ ٣٠٢، الأعلام ٧/ ٣٣).

(٧) ٨/ ب.

(٨) في (ب): قول.

(٩) لم أستطع الاطلاع علىٰ تعليقه ابن هشام علىٰ التسهيل، مع أنها مذكورة في إحدىٰ خزائن الكتب بالمغرب. ويوافقه كلامُه في كتبه الأخرىٰ، فقد قال في الجامع: «الحرف كلمة لا تدل علىٰ معنىٰ إلا في غيرها» ص: ١٠ ونحوه في (مباحث (مَنْ) الشرطية ١٦، ونحو ذلك من قبله في الجزولية ١٦، وشرحها الكبير ١/ ٢١٧، والفصول الخمسون لابن معط ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠١. وقال السيوطي: إن كون الحرف لا يدل علىٰ معنىٰ في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعَهم=

قال: وفائدة الحصر خروجُ بعض الأسماء، كأسماء الشرط والاستفهام؛ فإنها تدلُّ علىٰ معنًىٰ في نفسها وعلىٰ معنًىٰ في غيرها[١].

وأورد بعضُهم/ [١٧/أ] علىٰ قول الكافية[٢]: «الحرف ما دلَّ علىٰ معنًىٰ في غيره» الفعلَ؛ فإنّ (ضَرَبَ) مثلًا موضوعٌ ليدلّ علىٰ ضاربيّة ما ارتفع به أو مضروبيّته[٣]. قال الرضيّ[٤]: ولا يُدفع هذا الاعتراضُ[٥] إلّا بما قال بعضُهم: (الحرفُ ما لا يدلّ إلاّ علىٰ معنًىٰ في غيره)[٦]، فإن (ضَرَبَ) مفيدٌ في نفسه الإخبارَ عن وقوع ضَرْبٍ من فاعلِه[٧]، وعن ضاربيّته، بخلاف (مِنْ) فإنه لا يفيد إلا معنىٰ الابتداء في غيره. انتهىٰ. مع أن ابن هشام قال في بعض تعاليقه علىٰ (التسهيل)[٨]:

=الشيخ بهاء الدين ابنُ النحاس، فذهب إلىٰ أنه يدل علىٰ معنىٰ في نفسه (الهمع ١/ ٨)، وقد سبق ذكر قول ابن هشام وابن النحاس في ص: ٤٥ حـ(١).

(١) فأدوات الشرط كـ(مَنْ) مثلًا تدل علىٰ شيئين: معنىٰ في نفسها، ومعنًىٰ في غيرها. فالذي في نفسها هو الشخص العاقل، وهو معناها الوضعي، والذي في غيرها هو معنىٰ الشرطية، وهو عقد السببية والمسبَّبية بين الجملتين. (المواهب الرحمانية ١٥/أ).

(٢) لابن الحاجب ص: ٢١٥.

(٣) هذا الاعتراض في شرح الرضيّ للكافية ١/ ١١ دون ذكر كلمة (مضروبيّته).

(٤) في شرح الكافية ١/ ١١ بتصرف يسير. ونحوه في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢-٣.

(٥) في (أ): اعتراض.

(٦) هذه العبارة ومناقشةٌ لها موجودة في المنهاج الجلي ١/ ١١٣-١١٤، وقد سبق القول: إن نحو هذا القول في (المقدمة الجزولية) وشرحها الكبير، والفصول الخمسون، وشرح الجمل لابن عصفور.

(٧) في الكتاب المطبوع: (وفي فاعله)، وما نقله الشارح أحسن.

(٨) لم أستطع الاطلاعَ عليها- كما ذكرت قبلًا.

هذه العبارة تُوهم أنَّ الحامل لمعنىٰ الحرف غيرُه لا نفسُه، فإذا لم يوجد ذلك الغيرُ لا يُفهم معنىٰ الحرف، ونحن قاطعون بانتفاء ذلك[١]، وأنّ نحو: (ليت) يُفهَم منها معنىٰ التمنّي بمجرد النطق بها، كما في النصوص من الأسماء والأفعال[٢]، وأنّ نحو (مِنْ) يُفهم منها أحدُ معانيها، لا بعينه، كما في المشترَك من الاسم والفعل[٣]، وكذا[٤] القول في البواقي، ويلزم عليها أيضًا أنّ أسماء الشرط والاستفهام أسماءٌ وحروفٌ لدلالة كلٍّ منهما علىٰ معنًىٰ في نفسه وهو الشخص العاقل في (مَنْ)، وغيرُ العاقل في (ما)، والزمانُ في (متىٰ)، والمكانُ في (حيثما)- وعلىٰ معنًىٰ في غيره، وهو معنىٰ الشرط والاستفهام. انتهىٰ[٥].

والجواب عمّن ترك هذا القيدَ أنَّ معنىٰ: (في غيره): أنّه لا يتمّ معناه، ويتعيَّن فهمُه منه إلا بانضمام غيره إليه، وأنَّ الكلام في المعنىٰ الوضعيّ،[٦] مع قطع النظر

---

(١) في (ب): زيادة (الغير). وأظنه تكرارًا لكلمة (الغير) المتقدمة. والصواب حذفها؛ لأن المعنىٰ: ونحن قاطعون بانتفاء عدم فهم الحرف إذا ذكر الحرف وحد، ولم يذكر معه غيره.

(٢) يقصد ما كان منها نصًا في معنًىٰ واحد، وليس مشتركًا بين معنيين أو أكثر.

(٣) أي حين يوجد اسم أو فعل وهو مشترك المعنىٰ ليس نصًا، فحين يذكر الاسم المشترك أو الفعل مجرَّدين فإنه يُفهم منهما غيرُ معنًىٰ، دون تخصيص لأحدهما. إلاّ إذا ذُكرا في السياق.

(٤) في (أ): وكذلك.

(٥) ويشهد لهذا ما تقدم من كلام ابن هشام وابن النحاس المتقدم في ص: ٤٥، حـ(١). وقد ذكر ابن يعيش ذلك، وأجاب عنه أيضًا في شرح المفصل ٨/ ٣٠٢.

(٦) في (ب): الوضع.

عن المعنىٰ التضمّني العارضيّ[١]، ويَشهد لجوابنا الأوّل[٢] ما تقدّم عن شرح (رسالة الوضع)[٣].

ولَمّا سَلَكَ إيثارَ التمييز[٤] بالعلامة لسهولته[٥] علىٰ المبتدئ[٦] ميّزه بأنه مع كون حقيقته ما ذُكِر هو اللفظ الذي **(لا يَصلح)** أي: لا يصحّ[٧] لغةً **(معه)** علىٰ طريق[٨] المقارنة [العرفية][٩] الصادقة بالتقدُّم،[١٠] كبعض[١١] علامات الأسماء، من (أل) وحروف[١٢] الخفض، وبعض علامات الأفعال من (قد)

---

(١) يعني أنه يُفرَّق بين المعنىٰ الوضعي للحرف الذي وُضع له ابتداءً، وهو معنًىٰ مفردٌ بسيط لا يمكن الاكتفاء به، بل هو إشارة إلىٰ المعنىٰ الأصلي للكلمة، وهناك معنىٰ آخر، وهو المعنىٰ العام للجملة الذي يربطها بما فيها من الإسناد والمتعلقات، وهو المعنىٰ لذي سمّاه التضمنيّ العارضيّ. وهذا هو المعنىٰ الذي يفيده الحرف بالنظر إلىٰ ما جُعل معه من الكلمات الأخرىٰ.

(٢) وهو قول بعضهم: «الحرف ما لا يدلّ إلاّ علىٰ معنًىٰ في غيره...». وقد تقدم في ص: ١٢١ وما بعدها.

(٣) في ص: ١٠٤. من هذا الشرح.

(٤) في (ب): التميّز.

(٥) في (أ): لسهولة.

(٦) تقدم ذلك في ص: ٥٥.

(٧) في (ب): يصلح.

(٨) في (ب): طريقة.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) في (ب) بالتقديم. ويعني به ما تقدّم الكلمةَ ويسبقها.

(١١) في (أ): لبعض.

(١٢) في (ب): وحرف.

و(السين) و(سوف) -وبالتأخر،[(١)] كالخفض والتنوين[(٢)] في الأسماء، /[١٧/ ب] و(تاءِ) التأنيث الساكنة، و(نونِ) التوكيد في الأفعال- وبالمقارنة، كصِحة الحديث في الأسماء، والدلالةِ علىٰ الطلب في الأفعال؛ ولذا عَمَّم عدمَ الصلاحية في (دليل الاسم) أي: ما يُعرَف به من العلامات، وعمّمها أيضًا في دليل الفعل بقوله: (ولا) يَصلح معه أيضًا (دليل الفعل) أي: ما يُعرف [به][(٣)] من العلامات، فجَعَلَ علامةَ الحرف عدميَّةً، وهي عدم صُلوحه لشيءٍ من علامات القبيلين[(٤)]. قيل[(٥)]: وإنما لم تُجعَل[(٦)] له علامةٌ وجوديَّةٌ كأخويه؛ لئلا يلزم الدَّورُ، لأنها إمّا أن تكون من الأسماء أو من الأفعال، وقد توقّفت معرفتُها علىٰ معرفته؛ لأنه علامة لهما، فلمّا[(٧)] توقفت معرفتُه عليهما أيضًا لزم الدورُ بلا شبهة- وإمّا أن تكون من الحروف فالأمر أظهر.

وإنما استدلَّ بانتفاء العلامات علىٰ الحرفية مع أنه لا يلزم عكسُ العلامة،

---

(١) في (أ): وبالتأخير. ويعني به ما يلحق الكلمة من آخرها.

(٢) في (ب): كالخفض وبعض التنوين.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) الإيضاح في علل النحو ٥٥، العسكرية ٨٤، اللمع ٤٦-٤٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٥، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣١، الفصول الخمسون ١٥٣.

(٥) لعل القائل ابن فلاح. فقد أورد ذلك بهذا المعنىٰ في كتابه المغني ٨/ب.

(٦) في (ب): يجعل.

(٧) في (ب) و(جـ): فلو.

أي: يلزم(١) من وجودها الوجودُ -وهو معنىٰ الاطراد- ولا يلزم من عدمها العدمُ، وهو معنىٰ الانعكاس(٢)- لأنها من حيث قبول اللفظ لها أدلةٌ وملزومةٌ لاسميّةٍ أو فعليّةٍ ما دخلَت عليه، فلزِم من وجودها الوجودُ، كما رمز إليه المصنف بقوله: (دليل الاسم)، (دليل الفعل)، ومن حيث عدمُها هي شروط(٣)، والشرط(٤) يلزم من عدمه العدمُ(٥)، كما رمز له بقوله: (ما لا يَصلح معه)، وإن كان الدليلُ لا يَلزم من عدمه عدمُ المدلول(٦)، كما لا يلزم من وجود الشرط وجودُ المشروط(٧)، فروعي فيها الجهتان(٨).

---

(١) في (أ) و(جـ): لا يلزم. وليس صحيحًا.

(٢) سبق بتفصيلِ الحديثُ عن الاطراد والانعكاس في الحدّ والعلامة في ص: ٥٥ حـ(١)، وتقدم أن العلامة تطرد ولا تنعكس.

(٣) في (أ): شرطن.

(٤) في (جـ): والشروط.

(٥) لأن الشرط تعليق شيء بشيء، بحيث لا يوجد الثاني إلا بوجود الأوّل. (التعريفات ١٣٨).

(٦) فقد يدل عليه دليلٌ آخر، أو يكون المدلولُ عليه ليس بحاجة إلىٰ دليل أصلًا.

(٧) إذ إن الشرط لا يكون مؤثرًا في وجوده. ولكن يكون مؤثرًا في انعدامه إذا فُقِد، فمثلًا قد تتوافر جميع شروط الصلاة من وضوءٍ ودخولِ وقتٍ ونحو ذلك. ولكن المرء لا يُصلّي، وفي مقابل ذلك لا يمكن أن يصلي صلاةً صحيحة لو لم يدخل الوقت أولم يكن متوضئًا.

(٨) في (ب): الجهات، وفي (جـ): الجهتات. ومعنىٰ ما تقدم أن ثَمَّ إشكالًا في كون انتفاء العلامات عن الحرف علامةً، فقد تقدم في ص: ٥٥ حـ (١) أن العلامة يصحّ اطرادها ولا يصح انعكاسها. فالطرد هاهنا صحيح علىٰ تقدير: كل ما لم يدخله علامات الاسم والفعل فهو حرف، وهذا حق، ولكن عند العكس بأن يُجعل مكان ما تقدم في الطرد نقيضُه فيقال: كل ما دخله علامات الاسم، والفعل فليس بحرف، وهذا صحيح المعنىٰ، فتكون العلامة بذلك قد انعكست أيضًا، والعلامة لا تنعكس. وجواب ذلك: أن الشارح=

وبتفسيرنا (ما) بـ(كلمة) لم تَصدُق علامةُ الحرف علىٰ الجملة والخطّ وأخواته(١). والصواب -كما مرّ- تعميم(٢) دليل الاسم والفعل(٣) لِما ذَكَرَ المصنفُ ولِما ذكره غيرُه، والحَوالة علىٰ المجهول غيرُ لازمة؛ إذ المقام مقامُ تعليم وتوقيف، والمُوْقِفُ(٤) يُحَصِّل(٥) للمبتدئ علمَ ما تركه المصنفُ، فهو بمنزلته، فلا يَعْسُر علىٰ المبتدئ تحصيلُ/[١٨/أ] ما هو بصدده من استفادةِ

=تأوّل دخول هذه العلامات بأنه قد يُنظر إليها من طريقين مختلفين: فمن حيث دخولها علىٰ الكلمت وقبولُها لها هي دليل وعلامة، ويصحّ فيها الطرد، فيلزم من وجودها الوجود، أما عدم دخولها علىٰ بعض الكلمات فيُنظر إليه علىٰ أنه ليس دليلًا، بل هو شرط، فمِنْ شَرْط الحرف أنه لا يقبل دخول العلامات عليه، والشرط يصحّ فيه العكس، فيلزم من عدمه العدمُ، فالطهارة مثلاً شرطٌ لصحة الصلاة، ولو قلت علىٰ سبيل العكس: كل من لم يتطهر لم يكن مصليًا، صحّ ذلك، وبالنظر إلىٰ هاتين الجهتين المختلفتين، وهي كون هذه العلامات دليلًا وكونها شرطًا جاز فيها الطرد والعكس اللذان لا يجتمعان فيها لو كانت علامة فحسب. وما ذكره الشارح قريب من قول الشنواني في الفوائد الشنوانية ٣٧/أ، والمواهب الرحمانية ١٦/أ، ومنهاج الهدىٰ ١٣٧/ أ.

(١) هي: الإشارة، والعقد، والنُّصُب. وقد تقدمت في ص: ١٨، وفي قول الآجرومي: إن الحرف هو ما لا يصح معه دليل الاسم والفعل تعريف بالأعم، فقد يصدق علىٰ الجملة والخط مثلاً، فإنهما لا تصح معهما علامات الفعل ولا الاسم. والجواب عن ذلك ما ذكره الشارح، ينقله عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥/ ب، والفوائد الشنوانية ٣٦/ أ.

(٢) في (أ): يفهم.

(٣) تقدم ذلك في ص: ١٢٥.

(٤) في(ب) والوقف. ويعني بالموقف المعلمَ والشارح.

(٥) أي يبيّن، وقد ورد بهذا في الفوائد الشنوانية في قوله: «والتوقيف يبيّن له..». ٣٦/ ب.

مجهولة؛ لإحاطته[١] بواسطته بجميع[٢] العلامات وبوجوه[٣] صُلوحها وعدمها، فيستفيد جميعَ مطلوبه أو بعضَه في الجملة من كتابه[٤].

تنبيهات:

الأول: كان الأولىٰ للمصنف ضبطَ الحروف بالعدّ؛ لأنه مقدَّمٌ في الأمور المحصورة علىٰ الحدّ، وقد عدّ ابنُ فلاح اليمني في (مغنيه)[٥] الحروفَ سبعين حرفًا بطرح المشترَك[٦]:

---

(١) في (ب): لا خلطنه.

(٢) في (ب): لجميع.

(٣) في (ب): وبوجوده.

(٤) معنىٰ ذلك: أنه إذا كان الآجرومي يريد بدليل الاسم والفعل ما ذَكَر من علامات فقد قصَّر؛ لأنه يَرِدُ عليه كلماتٌ كثيرة لا تقبل العلامات السابقة، ولا تسمّىٰ حروفًا، مثل: (قط) و(عوض)، وإن أراد هذه العلامات وغيرَها مِمّا لم يذكره فقد أحال علىٰ مجهول. وقد يجاب عنه بأن هذا من باب التعريف بالأعمّ، وقد أجازه المتقدمون؛ لأنه يُستفاد منه في الجملة والأغلب. وقد يجاب أيضًا عن التأويل الثاني بأنه لا يلزم منه الحوالة علىٰ مجهول؛ لأن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ، وهو لا يستقلّ بالاستفادة، والتوقيف والشرح يبيّن له ما لم يذكره المصنف، كما أن المراد بهذه المقدمة ونحوها الاستفادةُ منها بالجملة مع القطع بعجز الناظر فيها عن الاستفادة علىٰ الوجه الكامل. (تجد شرح ذلك في الفوائد الشنوانية ٣٦/أ، والمواهب الرحمانية ١٥/ب ١٦/أ).

(٥) ٩/ب بغير هذا الترتيب.

(٦) وعدّ منها المالقي خمسة وتسعين، ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة.(رصف المباني ٩٩/ ١٠٠) وقال المرادي: ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون. وزاد غيرُه علىٰ ذلك حروفًا أخرَ مختلَفًا في حرفيّة أكثرها، وذكر بعضهم نيفًا وتسعين حرفًا، وقد وقفت علىٰ كلمات أخر مختلَفٍ في حرفيتها ترتقي بها عدةُ الحروف علىٰ المائة. (الجنىٰ الداني ٢٨-٢٩) وقال ابن فلاح: إن جملتها مائة=

ثلاثة عشر أحادية[١]: الهمزة، والألف[٢]، والباء[٣]، والتاء[٤]، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون[٥] ثنائية[٦]: آا[٧]، وأم، وإنْ، وأنْ، وأو، وأَيْ، وإِيْ، وبلْ، وعنْ، وفي، وقد، [وكي][٨]، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومعْ -علىٰ رأيٍ[٩]- ومِنْ، وها، وهل، ووا، ووَيْ[١٠]، ويا[١١].

=وعشرون حرفًا علىٰ التفصيل (المغني ٩/ب) قبل أن يُضمَّ كلُّ حرف إلىٰ مناسبه في الترتيب وقبل أن يُطرح المشترك.

(١) تجدها في رصف المباني ١٠٠، وعدها المرادي أربعة عشر بزيادة الشين (الجنىٰ الداني ٣٠) وسماها ابن فلاح البسيطة.

(٢) في (ب): وألف.

(٣) في (جـ): والياء.

(٤) في (ب): والثاء.

(٥) في (ب): وعشرين. وقد اخترت ما أثبتُّ؛ لأنه الأكثر في النسخ، والموافق لقوله بعدُ: "وخماسيٌّ واحدٌ" بالرفع.

(٦) ذكر المرادي منها ثلاثة وثلاثين حرفًا، بعضها مختلف فيه. (الجنىٰ الداني ١٨٥).

(٧) في (أ): آا وفي (جـ): اا.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) الأشهَرُ أن (مع) اسمٌ، لا حرفٌ، فهي ظرف منصوب. (الكتاب ١/ ٤٢٠، الجمل في النحو ٦١). وسيأتي الحديث عنها وعن خلافٍ فيها في باب ظرف الزمان والمكان ص ١٣٣٢.

(١٠) أسقط الشارح مِمّا ذكره ابن فلاح (لو)، وزاد مكانها (وَيْ) التي لم يذكرها ابن فلاح. ولعله رآها اسمَ فعل أمر بمعنى (أتعجب)، وليست حرفًا (العضديات ٦٠-٦١، شرح المفصل ٤/ ٧٨) والذي نقله الشارح موافق تمامًا للسيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣).

(١١) في (جـ): وبا. وهو تصحيف. وبعدها في (ب): نقاط تشير إلىٰ فراغ.

وتسعة عشر ثلاثية[١]: أَجَلْ، وإذَنْ، وإلىٰ، وألا، وأمَا، وإنّ[٢]، وأنّ، وأيا[٣]، وبلىٰ، وثمّ، وجَيْرِ، وخلا، ورُبّ، وسوف، وعدا، وعلىٰ، وليت، ونَعَمْ،[٤] وهَيا.

وثلاثة عشر رباعية[٥]: إلّا، وألّا[٦]، وإمّا، وأَمّا[٧]، وحاشا، وحتىٰ، وكأنّ، وكَلّا، ولعلّ، ولمّا، ولولا، ولوما، وهلّا.

وخماسي [واحد]،[٨] وهو (لكنّ)[٩].

قلتُ: أسقط من الثلاثية (منذ) علىٰ رأيٍ، وإلاّ أسقط (مذ) علىٰ الآخر[١٠].

---

(١) ذكر المرادي منها ستة وثلاثين، بعضها مختلَف فيه. (الجنىٰ الداني ٣٥٩).

(٢) في (ب): فإنّ.

(٣) في (ب): وأبا.

(٤) لم تذكر في الكتاب المخطوط من المغني. ولعلها سقطت من النساخ؛ لأن المذكور من الثلاثية ثمانية عشر حرفًا فقط، وهي مذكورة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣ الذي نقل ذلك عن ابن فلاح.

(٥) عدّ المرادي منها تسعة عشر حرفًا (الجنىٰ الداني ٥٠٨).

(٦) في (أ): وء الا.

(٧) في الكتاب المخطوط من (المغني) أسقط إحدىٰ هاتين. ولعله خطأ النساخ، لأنه نص علي كون الرباعية ثلاثة عشر، ولم يذكر إلا اثني عشر حرفًا.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) ذكر المرادي ثلاثة، واحدًا متفقًا عليه واثنين ذكر أنهما مختلفٌ فيهما، وهما: (أنتما) و(أنتن). (الجنىٰ الداني ٦١٥).

(١٠) في (أ): أخرىٰ، وفي (ج): أخر، ولعلّه يريد أن ابن فلاح أخطأ حين لم يذكر في الثلاثية (منذ) ولا (مذ) فالواجب أن يذكر إحداهما. فعلىٰ رأي ابن ملكون والمالقي يلزمه ذكر (منذ) ولا يغنيه ذكر (مذ) في الثنائية؛ لأنهما لايريانهما كلمة واحدة، يُغني ذكرُ إحداهما في موضعٍ عن ذكرها في الآخَر، بل هما عندهما كلمتان منفصلتان (المغني ١/ ٣٢٦) وأمّا علىٰ رأي الجمهور -وهو أنهما كلمة واحدة، أُخذتْ إحداهما من=

الثاني: أجمع النحاةُ علىٰ بناء جميع الحروف[(١)]، وأنه لا حَظّ لشيءٍ منها في الإعراب وإن كانت خماسيةً[(٢)]؛ لأنها لا تتصرَّف، ولا يَعتقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج[(٣)] معه إلىٰ الإعراب. فمنها ما بُني علىٰ السكون، كـ(قد) و(لم)، وما بُني علىٰ الفتح، كـ(إنَّ) و(ليت)، وما بُني علىٰ الكسر، كـ(لام) الجرّ و(بائه)، وما بُني علىٰ الضمّ،[(٤)] كـ(منذُ) في لغةِ مَن جَرّ بها[(٥)]. ولا يدخل هذا النوعُ الأفعالَ لثقلِها[(٦)].

الثالث: الحروف ستة أنواع: أحدُها: ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، بل يدخل علىٰ كلٍّ منهما، ولا يعمل،/ [١٨/ ب] كـ(هل). ثانيها: ما لا يَختصّ بهما، ولكنه يعمل، كالأحرف المشبَّهة بـ(ليس). الثالث: ما يَختص بالأسماء، ويعمل

=الأخرىٰ- فالخطأ أيضًا وارد؛ لأن الواجب أن يذكر (مذ) في الثلاثية، لا في الثنائية، لأن أصلها (منذ)، فحذفت نونها؛ فهي ثلاثية، لا ثنائية. والله أعلم. وسيأتي الحديث عن (مذ) و (منذ) في بابهما من حروف الجر، ص: ١٧٣٠ - ١٧٣٦).

(١) الأصول ١/ ٥٠، الإيضاح في علل النحو ٧٧، العسكرية ٢٢٩.

(٢) في (أ): خماسيا.

(٣) في (ب): يحتاج.

(٤) في (أ): الجرّ.

(٥) أثبت الرفع بعدها المبردُ، وإن قال: إنّ بابها الجرُّ. (المقتضب ٣/ ٣١، رصف المباني ٣٩٣) وقال الزجاجي: إن (منذ) تخفض ما بعدها علىٰ كل حال (الجمل ١٣٩). وتفصيل الخلاف في الجنىٰ الداني ٥٠٠-٥٠٤). وسيأتي الحديث عنها مفصَّلًا في ص: ١٧٣٠-١٧٣٦).

(٦) يقصد البناءَ علىٰ الضمّ، ومثلُه البناء علىٰ الكسر. (الإيضاح العضدي ٦١، اللمع ٥٠-٥١، شرح ملحة الإعراب للحريري ٣٦٥، كشف المشكل ١/ ٢٣٩). وسترىٰ أن الفعل قد يُبنىٰ علىٰ الضمّ.

فيها الجرَّ، كـ(في)، أو النصبَ والرفع، كـ(إنّ) وأخواتها. الرابع: ما يختص بالأسماء، ولا يعمل فيها، كـ(لام) التعريف. الخامس: ما يَختص بالأفعال، ويعمل فيها الجزم، كـ(لم)، أو النصب، كـ(لن)[١]. السادس: ما يختص بالأفعال، ولا يعمل فيها، كـ(قد) و(السين) و(سوف)[٢].

الرابع: الأصل في البناء السكونُ، فإذا جاء شيءٌ مِمّا الأصلُ فيه البناءُ مبنيًّا فلا يُسأل عن سبب بنائه [لمجيئه علىٰ الأصل[٣]، ثم إنْ جاء مبنيًّا علىٰ السكون أيضًا فلا يُسأل عن سبب بنائه][٤] عليه لذلك[٥]، وإنْ جاء مبنيًّا علىٰ حركة سُئل عنه سؤالان: لِمَ عُدِلَ إلىٰ الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟[٦]. وإن جاء شيءٌ مِمّا الأصل فيه الإعرابُ مبنيًّا علىٰ السكون سُئل عنه سؤال واحد: لِمَ بُني؟ أو علىٰ حركةٍ سُئل عنه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُني؟ ولِمَ عُدِل إلىٰ الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة فيه كذا؟[٧].

---

(١) في (ب): كأن.

(٢) عن شرح القطر للفاكهي بنصه ١/ ٨٦-٨٧. وتجد هذه الأقسام في التصريح ١/ ٤٣-٤٤، وبعضها في أوضح المسالك ١/ ٢٥-٢٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٤.

(٣) كشف المشكل ١/ ٢٥٥.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) لأن الأصل في البناء أن يكون علىٰ السكون (الأصول ١/ ٥١).

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ٧٨-٧٩، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٥٠.

(٧) ما في هذا التنبيه منقولٌ بتصرف يسير عن شرح القطر للفاكهي ١/ ٨٧، وكثير منه في المقتصد ١/ ١٤٥، وكشف المشكل ١/ ٢٥٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٦٤.

الخامس: الأصل في الأسماء الإعرابُ[١]، بمعنىٰ أنه الغالبُ فيها، وإنما كان الأصلُ فيها الإعرابَ لاختصاصها بتعاقب مَعانٍ عليها لا يميّزها إلا الإعرابُ، بخلاف الأفعال[٢]، إذ يمكن تمييزُ معانيها بغيره -علىٰ ما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالىٰ- وإنما يُبنىٰ الاسمُ إذا أشبه الحرفَ[٣] شبهًا قويًّا يُدنيه منه في الوضع أو المعنىٰ أو الاستعمال، فالأوّل كاسمَيْ (جئتنا)، والثاني كـ(متىٰ) و(هنا)، والثالث كأسماء الأفعال، نحو: (نزال) و(صه) و(مه) و(إيه)[٤]. وأمّا الأفعال فالأصل فيها البناء[٥] -كما سيأتي[٦]- والله أعلم.

---

(١) المقتضب ٣/ ١٧١، الأصول ١/ ٥٠، الإيضاح في علل النحو ٧٧، المقتصد ١/ ١٢٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٧٧.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٠٩، ٣/ ١٧١، الأصول ١/ ٥٠، الإيضاح في علل النحو ٧٧، الإيضاح العضدي ٥٧، العسكرية ٢٣٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٨، المقتصد ١/ ١٢٧.

(٤) تفصيل ذلك والزيادة عليه في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢١٦-٢٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨-٣٠.

(٥) الأصول ١/ ٥٠، الإيضاح في علل النحو ٧٨. وقد أطال الزجاجي في مناقشته الكوفيين الذين يرون الأصل فيها الإعرابَ، وانظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٦، وشرح العمدة ١/ ١٠٩-١١١.

(٦) في ص: ٣٣٠.

[باب الإعراب][١]

(باب) لمّا ذكر الكلامَ وما يتألّف هو منه، من اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، وما يميّز[٢] كلَّ واحدٍ منها[٣] عن[٤] الآخر شرَع في بيان نوع ما يُعرَب من ذلك وما لا يُعرَب، وقدَّم عليه حقيقةَ الإعراب[٥] اصطلاحًا؛ لأنّ[٦] حقيقة المشتق/ [١٩/ أ] تتوقف معرفتُها علىٰ معرفة ما اشتُقَّ هو منه. ومَنْ قدّم المحلَّ راعَىٰ أن العَرَضَ والوصفَ كالإعراب، لا يُعقَل[٧] إلّا بعد تعقُّل محلِّه، وهو المعرَب[٨].

وهو خبرٌ عن مبتدأ محذوف، والأصل: (هذا بابُ شرحِ الإعراب)، وجُوِّزَ فيه النصبُ بفعلٍ مقدّرٍ، كـ:(اقرأْ) أو (افهمْ)[٩] أو (خذْ)[١٠]، والأوّل

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (جـ): يمين.

(٣) في (أ): منهما.

(٤) في (ب): علىٰ.

(٥) قوله: «وقدم عليه حقيقة الإعراب» مكرر في (أ).

(٦) في (أ): لا.

(٧) في (أ): بعقل.

(٨) أشار المرادي إلىٰ نحو هذه العلة في توضيح المقاصد ١/ ٤٨.

(٩) في (أ): وفهم، وفي (ب): وافهم.

(١٠) في (ب): وخذ.

أرجحُ؛ لبقاء أحد ركني الإسناد[١].

و(الباب) لغةً: ما يُتوصَّل به من داخلٍ إلىٰ خارج، وعكسِه، وهو حقيقةٌ في الأجرام، كـ(باب[٢] الدار)، مجازٌ في المعاني، كـ(باب الإعراب)[٣].

واصطلاحًا: ألفاظٌ مخصوصة دالَّةٌ علىٰ معانٍ مخصوصة، وسُمِّيتْ تلك الألفاظُ بابًا؛ لأنه يُتوصَّل منها إلىٰ معانٍ أُخَرَ[٤]. قال الزمخشري[٥]: وبُوِّبَتُ الكتبُ؛ لأن القارئ إذا ختَم بابًا، وشرَعَ في آخرَ كان أنشطَ وأبعثَ له، كالمسافر إذا قطَعَ مسافةً وشرَعَ في أخرىٰ؛ ولذا كان القرآنُ سوَرًا[٦]. قيل: ولأنه أسهلُ في

---

(١) هذا الإعراب نقله عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦/ب، ١٧/أ وذكر وجهًا ثالثًا لم ينقله الشارح، وهو أنه مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: باب شرح الإعراب هذا بابه. والحديث عن إعراب هذه الكلمة مشهور مستفيض في كتب الشروح. ونحوه في الفوائد الشنوانية ٣٧/ ب.

(٢) في (جـ): ككتاب.

(٣) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٦ بتصرف.

(٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ١١.

(٥) أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، جار الله (٤٩٧- ٥٣٨هـ) ، إمام في اللغة والنحو والبيان بالاتفاق، من مشايخه اليابري وابن المظفر النيسابوري وأبو منصور الحارثي. ومن مصنفاته الفائق في غريب الحديث، ربيع الأبرار، صميم العربية، شرح أبيات الكتاب، وغيرها كثير. (نزهة الألباء ٢٩٠-٢٩٢، البلغة ٢٢٠-٢٢١، البغية ٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٦) الذي قاله الزمخشري في أساس البلاغة ٣٢: «وبوّب المصنف كتابه، وكتابٌ مبوّب، وتراجم أبواب سيبويه عظيمة النفع» ولعل الشارح نقل هذا النص عن شيخه الشنواني الذي حكاه علىٰ أنه بطوله من كلام الزمخشري، (المواهب الرحمانية ١٧/أ) ويظهر آن أوله من كلام الزمخشري والباقي زيادة شرح له.

وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعَىٰ لحسن الترتيب والنَّظم[١].

و(**الإعراب**)[٢] لغةً[٣] يقال لمَعانٍ، منها: الإبانة، يقال: (أعرب الرجل عمّا في نفسه) إذا أبانَ عنه. والتغييرُ، يقال: (أعرَبَ[٤] الطعامُ المعدةَ) إذا غيّرها[٥]. والتكلُّمُ بالعربية، يقال: (أعرَبَ الرجلُ)، أيْ[٦]: تكلَّم بالعربية[٧].

واصطلاحًا فيه مذهبان[٨]: أحدهما: أنه لفظي، قال المرادي: وهو أقربُ للصواب[٩]، ولقول المحققين: (أنواعه: رفع، ...) إلىٰ آخره، ولأنّ الاحتياج إلىٰ الإعراب إنّما هو لتمييز المعاني، والتمييز إنما يكون بالأثر الظاهر، لا بالتغيير الخفيّ[١٠]. واختاره ابن مالك أيضًا[١١]. وعرّفه بأنه «ما جيء به لبيان مقتضىٰ

---

(١) القائل عيسىٰ الصفوي كما نقله الشنواني في الفوائد الشنوانية ٣٧/ب. ولم أجد ذلك للصفوي في شرحه الكافية.

(٢) في (ب): الإعراب.

(٣) كلمة (لغة) كررت مرتين في (جـ).

(٤) في (ب): اعز، وفي (جـ): اعزب.

(٥) المقتصد ١/ ٩٧-٩٨.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) ذُكرتْ هذه المعاني وغيرُها في توضيح المقاصد ١/ ٤٨، والهمع ١/ ٤٠.

(٨) سبق أن ذكرتُ أصحاب المذهبين في ص: ٥٧.

(٩) في (ب) و(جـ): إلىٰ الصواب. وقوله في توضيح المقاصد ١/ ٤٨ بمعناه.

(١٠) نقل ذلك عن الفاكهي في الفواكه الجنية ٧.

(١١) في شرح التسهيل ١/ ٣٣ حيث عبّر عنه بأنه المجعول آخرَ الكلمة مبينًا للمعنىٰ. وشرح العمدة ١/ ١٠٨، وصرح أبو حيّان بأن اختيار ابن مالك كونُه لفظيًا. (التذييل ١/ ل ١٦أ) وكذا في توضيح المقاصد ١-٤٩.

العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف[١]».

ويقابله البناءُ، فهو ما جيء به لا لبيان مقتضىٰ العامل من شِبْهِ الإعراب، وليس حكايةً، ولا نقلًا، ولا إتباعًا، ولا تخلُّصًا/ [١٩/ ب] مِن سكونين[٢]. وعليه فالمعرَبُ ما في آخره أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ لعاملٍ ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ، [والمبنيُّ][٣] ما في آخره أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ، لا لعاملٍ، ولا لحكايةٍ،[٤] ولا نقلٍ، ولا إتباعٍ، ولا تخلُّصٍ من سكونين.

والمذهبُ الآخر أنه معنويٌّ، وبه قال المصنِّف، وإليه ذهب كثيرٌ،[٥] وعرّفوه بأنه (تغيير)[٦] أي تغيّر[٧]، إطلاقًا للمصدر وإرادةَ الحاصل[٨] به، بقرينة أن الإعراب وصفُ الكلِم، والتغيير وصفُ المتكلم. أو هو مجازٌ مشهورٌ[٩]،

---

(١) هذه نصّه في التسهيل ٧.

(٢) هذا حدّ ابن مالك للبناء في التسهيل ١٠.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): لحركة.

(٥) كما في الإيضاح لأبي علي ٥٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٦، والمقدمة الجزولية ١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٢، والمقرب ١/ ٤٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٨.

(٦) في متن الآجرومية: (الإعراب هو تغيير) وقد أسقط الشارح كلمة (هو) مع أنه يلتزم بذكر جميع ألفاظه. وقد أسقطها بعض الشراح.

(٧) في (أ) و(جـ): تغيره.

(٨) في (جـ): الجصل.

(٩) من باب إطلاق السبب علىٰ المسبَّب، وهو مجاز مرسل.

وكلاهما يجوز دخولُه التعاريفَ[١]- جنسِ[٢] (أواخر) حقيقةً، كآخر (زيد)، أو حكمًا،[٣] كآخر (يد) و(دم)، أيْ أحوال أواخر جنس (الكلم) عمّا كانت عليه، ولو بالوقف، فلا يَرِد أنَّ آخر (زيد) ثابتٌ علىٰ كلِّ حال[٤].

وبعضُهم[٥] أبقاه علىٰ ظاهره، قائلًا: المراد تغييرُ [أواخر][٦] الكَلِم ذاتًا، بأن يتبدَّلَ حرفٌ بحرفٍ آخرَ، حقيقةً، كما في المثنىٰ والجمع حالتي النصب والجرّ، أو حكمًا، كما فيهما حالَ الرفع؛ لأن الألف والواو فيهما صارا كشيئين بعد ما كانا كشيء واحد[٧]، أي: صارا علامتين للتثنية والجمع، وعلامتين للإعراب، بعدما كانا للأول فقط؛ لأنهما[٨] يقدّران بعد الإعراب مغايرَينِ لهما قبله، لأدائه[٩]

---

(١) في (ب): في التعاريف. وقد تقدم نحو هذا في ص: ٢١-٢٢.

(٢) هذه الكلمة هي معمول (تغيير) أي: تغيير جنس أواخر...

(٣) في (ب): وحكما.

(٤) أي أن المراد بالتغير يكون في أحوال الأواخر، وليس شرطًا أن يكون في ذواتها، فآخر (زيد) مثلًا وهو (الدال) ثابت علىٰ كل الأعاريب، والإعراب الحاصل فيه تغيير حاله وصفته وحركته.

(٥) ذلك هو شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٨/ب، والفوائد الشنوانية ٢٨/أ.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) كذا في جميع النسخ الست. وعند شيخه: «صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد» وهو الأظهر في المعنىٰ.

(٨) في (ب) والاحتياطيتين (و) و(د): لا لأنهما، وفي (جـ): لا أنّهما. وما أثبته عن (أ) وهو الموافق للاحتياطية (هـ) ولكلام شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٨/ب، فله كلام يشبه هذا. كما أنه الذي أراه أليَقَ بالمعنىٰ.

(٩) في (أ): لا دائمة. وهذا التعليل مشكل؛ إذ لا يوجد ما يتعلق به إلا أن يكون أراد: لأداء الإعراب بتقدير كونه تغييرًا حقيقيًا.

إلىٰ تقدير حذف علامة التثنية والجمع.[١]

- أو صفةً،[٢] بأن تتبدَّلَ حركةٌ بحركة أخرىٰ، حقيقةً، كما في (زيد) حالَ نصبه أو جرِّه بعد رفعه، أو حكمًا، كما في غير المنصرف حالَ[٣] جرّه بعد نصبه مثلًا[٤].

ولقائلٍ أن يقول: المراد بتغيير أواخر الكلم تصييرُها دالةً علىٰ الفاعليّة مثلًا بعد كونها دالةً علىٰ غيرها، فيشمل[٥] تغييرَ الذات، وتغيير الصفة. قال[٦] أستاذنا[٧] -رحمه الله تعالىٰ-: والمراد من (الكلم) هنا- وإن كان اسمَ جنس

---

(١) معنىٰ ذلك أن التغيير علىٰ حقيقته بإبدال هيئة الحرف الأخير، لا صفتِه وحركتِه، ويكون هذا التغيير علىٰ نوعين: حقيقي، كما في تغيير ألف المثنىٰ إلىٰ ياء في النصب والجر، وتغيير واو الجمع إلىٰ ياء في النصب والجر أيضًا، وقد يكون التغيير لا أثر له في اللفظ الظاهر، بل هو حكميّ، كما في الواو في الجمع، والألف في المثنىٰ حال الرفع؛ فإنهما ليستا تغييرًا وبدلًا عن شيء آخر؛ لأنهما هما الأصل؛ ولأنهما قد جيء بهما لمعنىٰ آخر، هو الدلالة علىٰ الجمع والتثنية، ولو غيّرتا لزالت العلامة.

(٢) عطف علىٰ (ذاتًا) من قوله: «والمراد تغيير أواخر الكلم ذاتًا» والفرق بينهما: أنه في هذا الأخير تبقىٰ ذات الحرف الأخير دون تبديل أو تغيير، وإنما تغير صفتُها، وهي الحركة.

(٣) في (ب): حلل.

(٤) فإن التغيير جاء من فتحة حال النصب إلىٰ فتحة أيضًا حال الجر، لكن التغيير الحكميَّ واردٌ، من حيث إن الأخيرة علامة جرّ، والأولىٰ علامة نصب.

(٥) في (أ) و(ب): فيشتمل.

(٦) في (ب): قاله.

(٧) الشنواني، وقوله في المواهب الرحمانية ١٩/أ بمعناه. ومراده من ذلك رفع توهم أن (الكلم) في قوله: (تغيير أواخر الكلم) اسم جنس، فقد يُظن أن جميع الكلمات يدخلها هذا الإعراب، فبادر إلىٰ نفيه.

جمعي، أقلّه ثلاثة -كما مرّ[١]- الاسمُ المتمكنُ،/ [٢٠/أ] وهو ما سَلِمَ مِن شبَه الحرف المقتضِي للبناء، والفعلُ المضارعُ المجرّدُ مِن نوني الإناث والتوكيد، علىٰ ما سيأتي- إن شاء الله تعالىٰ-.

واعلم أنهم اختلفوا في الأسماء قبل التركيب، فقيل: مبنيةٌ لوجود الشبَه الإهمالي فيها، وهو كونُها لا عاملةً ولا معمولةً[٢]، واختاره ابنُ مالك[٣]. وقيل: معربةٌ حكمًا[٤]. وقيل: موقوفة، لعدم مقتضِي الإعراب وسببِ البناء[٥]. وعلىٰ هذا تثبت الواسطةُ[٦]، فالتعبير بالتغيير[٧] بالنسبة إليه ظاهر؛ إذ هو تصيير اللفظ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو مجزومًا، بعد أن كان موقوفًا. وأمّا بالنسبة

---

(١) في (ب): من. وقد تقدم ذلك في ص: ٣٧-٣٩.

(٢) فأشبه الحرف المهمل، وأدخله بعضهم في الشبه المعنوي، وبعضهم في الاستعمالي، وبعضهم جعله كأسماء الأصوات (التصريح ١/ ٥٣).

(٣) في شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦. وعزي ذلك له في توضيح المقاصد ١/ ٥٤، والارتشاف ١-٣١٦، واختاره ابن الحاجب أيضًا (الهمع ١/ ٥٧).

(٤) وهو اختيار الزمخشري (الكشاف ١/ ٣١) ونقله عنه ابن مالك (شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٧) ونقله المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٥٤ وخالفه، وكذلك أبو حيّان. (الارتشاف ١/ ٣١٦).

(٥) واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ١٠٣-١٠٤) ، وأبو حيّان (الارتشاف ١/ ٣١٦)، والسيوطي (الهمع ١/ ٥٧).

(٦) لعله يعني ثبوت أن هناك ما هو حالة وسط بين الإعراب والبناء، فيردّ بذلك علىٰ العكبري الذي يقول: إنه لا واسطة بينهما (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٧) وكذلك المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٥٠، وابن هشام الحفيد في حواشيه ٣/ ب، والأشموني ١/ ٥٠.

(٧) في (ب): فالتغيير بالتغيير.

للقولين قبلَه[١] فواجب البناء لا يُتصوّر إعرابُه وجائزةُ[٢] النقل فيه عن حالة البناء[٣]، كما أن النقلَ[٤] عن الإعراب الحكمي إلىٰ الإعراب الحقيقي في الثاني[٥]. فَجَرَتْ عبارتُه علىٰ كلّ [قول][٦] من الأقوال في الجملة، وقَصْرُها علىٰ بعضها قصورٌ[٧].

وعلّق بقوله (تغيير) قولَه **(لاختلاف)** جنس **(العوامل)**. ولو واحدًا، علىٰ أنه علة[٨] له، وهو[٩] من باب إطلاق الملزوم وإرادة

(١) أي القول: إن الأسماء قبل التركيب مبنية، والقول: إنها معربة حكمًا.

(٢) بمعنىٰ: وجواز.

(٣) أراد بذلك أن يرد علىٰ مَنْ قال: إن الأسماء قبل التركيب مبنية؛ لأن هذه الأسماء ترد معربةً بعد التركيب، والمبنيُّ لا يُتصوَّر إعرابُه، ولا يجوز نقلُه عن حالة البناء إلىٰ الإعراب.

(٤) في (ب): النقلة.

(٥) في (ب): القاني: وهذه العبارة قلقة ناقصة، وكمالها بزيادة كلمة (كذلك) في هذا الموضع، ومعناها: أنه يعاب علىٰ القول الثاني -وهو كونها معربةً حكمًا- أن فيه النقلَ من الإعراب الحكمي إلىٰ الإعراب الحقيقي بعد التركيب، وهذا غير متصوَّر وغير جائز.

(٦) سقطت من (ب) و(جـ).

(٧) يعني أن قوله في تعريف الإعراب: إنه تغيير- يشمل الأقوال الثلاثة السابقة في معناه، وهو كونه تغيير الذات، وتغيير الصفة، وتصييرَها دالةً علىٰ الفاعليّة والمفعوليّة...الخ وفي ذلك خلافٌ بين شرّاح الآجرومية:. فالمكودي والشيخ خالد الأزهري يخصّنه بالأخير (شرح المكودي ٤، وشرح الأزهري ٢٠)، والرّاعي والشيخ زروق يخصّانه بالثاني (المستقل بالمفهومية ٦٥ب، وشرح زروق ١١/ أ). وقد نبه الشيخ الشنواني إلىٰ ذلك (المواهب الرحمانية ١٩/ أ).

(٨) في (ب): حلت.

(٩) في (جـ): ولو.

اللازم[1]، فيكون كنايةً، إذ المراد تحقُّقُ جنسِها وثبوتُه مع معمولها، وإن لم تختلف[2]، وهذا أحسن مِن أن يراد بـ(الداخلة عليها) تعاقُبها علىٰ الكلم واحدًا بعد واحد[3]؛ إذ لا يشمل العاملَ الواحد[4].

وهي جمع (عامل) -ومَنْعُ جمع (فاعل) علىٰ (فواعل) خاصٌّ بوصف العاقل[5]- وهو ما به يتقَوَّم المعنىٰ المقتضي للإعراب[6]، أيْ: شَيْءٌ يُوجَد به المعنىٰ المقتضي للإعراب، من فاعليّة وما حُمل عليها، [ومفعوليَّةٍ وما حُمِلَ

---

(١) منهاج الهدىٰ ٧٨/ ب.

(٢) يعني أنه عَبر عنه بأنّ تغيير الآخر، وهو الإعراب يكون باختلاف العوامل الداخلة عليه، أي: حلول عامل مكان آخر، وهو المعبر عنه بالتعاقب، وقد يؤخذ علىٰ ذلك أن تغير الآخر قد لا يكون سببُه ذلك، كما في الاسم الموقوف قبل التركيب حين يدخل عليه عامل فيتغيّر آخره عن الوقف والسكون إلىٰ الحركة التي يقتضيها العامل، وهذا ليس بسبب تغير العوامل (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٣) والجواب أنّ في قوله: (لاختلاف العوامل) تجوزًا بإطلاق الملزوم، وهو الاختلاف، وهو يعني ما يلزم منه هذا الاختلاف حتمًا، وهو وجود العامل قبل المعمول، فيشمل التغيرَ بدخول عامل جديد لم يسبقه عاملٌ آخر. والتعبير باختلاف العوامل لا ينفكّ من معنىٰ وجود العامل؛ لأن الاختلاف لا يكون إلا في أمر موجود.

(٣) وهذا هو تأويل الأزهري (شرح الآجرومية ٢٠). والفاكهي في شرح متممة الآجرومية ٧، والرملي في شرح الآجرومية ٧٣.

(٤) وهذا قريب من المعنىٰ السابق، فإن تأويل الأزهري لا يعني إلا تغيّر العوامل وتبدّلَها، ولا يشمل العامل الوحيد الجديد الذي يكون ابتداء مع الكلمات الموقوفة بعد تركيبها.

(٥) أي المذكر، وأما المؤنث فجمعه علىٰ (فواعل) جائز، وسُمِعَ منه ألفاظ في المذكر لكنها مِمّا يوقف فيه عند السماع، وهي إما ضرورة أو مؤولة. (الكتاب ٣/ ٦٣٣، والجمل للزجاجي ٣٧٦، ٣٧٧، وشرح السيرافي ٥/ ٥ب، ٥١/ أ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٨، والارتشاف ١/ ٢٠٨).

(٦) هذا بنصّه حدّ ابن الحاجب في الكافية ٦١. ونقله الأزهري في شرح الآجرومية: ٢١.

عليها، وإضافةٍ وما حُمل عليها][1] ولا يخْفَىٰ عدمُ شُموله لِعوامل[2] الأفعال[3]، فأحسنُ منه قولُ بعضِ المتأخرين[4]: «والعوامل جمع (عامل)[5]، وهو ما أثَّر في آخر الكلمة من اسمٍ، أو فعلٍ، أو حرف». قلت: يريد: (أو معنىٰ). أو مَشَىٰ في المبتدأ والمضارع علىٰ بعض الأقوال[6]. ولو تَرَكَ البيانَ كان

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب). وأراد بهذا شرح معنىٰ قوله: (يتقوّم). وقد قال الرضي في شرحه: ويعني بـ(التقوّم) نحوًا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنىٰ الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة كونُ الكلمة عمدةً أو فضلة أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة باعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالمُوجِدُ -كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلُّها الاسم. وكذا المُوجِدُ لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي المُوجِدةُ للمعاني ولعلاماتها -كما تقدم-؛ لذلك سمِّيت الآلاتُ عواملَ. (شرح الكافية ١/ ٢٥).

(٢) في (أ) و(ب): العوامل.

(٣) لأن المعاني التي ذكرها -وهي الفاعليّة وما حُمِلَ عليها، كنائب الفاعل، أو المفعوليّةُ وما حُمِلَ عليها، كباقي المفاعيل والحال، والإضافةُ وما حُمِلَ عليها، كالأسماء المجرورة بالحرف- كلُّها لا تكون إلا في الأسماء دون الأفعل.

(٤) يعني الفاكهي، فهذا نصه في شرح الحدود ١٧٣. وشرح القطر ١/ ٣٦.

(٥) في (جـ): عاملة.

(٦) أي علىٰ رأي مَن يرىٰ أن العامل في المبتدأ لفظيٌّ، وهو الخبر، وهو رأي الكوفيين (معاني القرآن للفراء ١/ ١٣، ٣/ ١٨٥، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٨٩) أوعلىٰ رأي مَنْ يرىٰ أن المضارع مرفوعٌ بما في أوله من الزوائد الأربع، وهو عاملٌ لفظيٌّ، وهو رأي الكسائي والمجاشعي (شرح السيرافي ٣/ ل ١٩٤ ب، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف ٢/ ٥٥١، أسرار العربية ٢٨-٢٩، شرح عيون الإعراب ٧٢، شرح الرضي ٢/ ٢٢٤، ٢/ ٢٣١). وأكثرُ النحويين البصريين يرون أن العامل في المبتدأ معنويٌّ، وهو الابتداء، وهو العامل في الخبر أيضًا، وهو رأي الأخفش (معاني القرآن ١/ ٩). وانظر: شرح السيرافي ٢/ ل ٢٢٣. والنكت ١/ ٥٠٨. وعزاه الأنباري إلىٰ البصريين (الإنصاف ١/ ٤٦-٤٧) وعزاه ابن الحاجب إلىٰ متأخري=

أَبْيَنَ(١). قال(٢): والأصلُ فيه أن يكون/ [٢٠/ب] من الفعل، ثم الحرف، ثم الاسم، ولا يؤثِّر العاملُ أثرين في محل واحد(٣)، ولا يَجتمع عاملان علىٰ معمول واحد(٤)، ولا يمتنع أن يكون له معمولان(٥)، والأصل تَخَالُفُه مع المعمول في

=البصريين (شرح المفصل ١/ ١٨٢) وقال ابن القواس: إنه رأي المحققين منهم (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨١٦) وعُزي إلىٰ سيبويه (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٠٩) وإلىٰ ابن السرّاج (التبيين ٢٢٩، المساعد ١/ ٢٠٥) وإلىٰ الرماني (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٤٢) واختاره كثير من النحويين. ويرىٰ بعضهم أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي الخبر المبتدأ. وهو رأي سيبويه (الكتاب ٢/ ١٢٧، ١/ ٨١، ١/ ٤٠٦) وعزي إليه في شرح السيرافي ٢/ ل ٢٢٣، النكت ١/ ٤٨٦) وعزاه ابن جني إلىٰ الأخفش (الخصائص ٢/ ٣٨٥) وهو رأي ابن جني في اللمع ٧٢، ورأيه في الخصائص ٢/ ٣٨٥ يخالف ذلك. وعزاه العكبري إلىٰ أبي علي وابن جني، وقال ابن الحاجب: إنه مذهب البصريين المتقدمين (شرح المفصل ١/ ١٨٢) وقال ابن عقيل: إنه مذهب جمهور البصريين (المساعد ١/ ٢٠٥).

وأمّا الفعل المضارع فالمشهور عند البصريين أنه مرفوع بعامل معنوي، هو وقوعه موقعَ الاسم. (الكتاب ٣/ ٩، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣-١٣٤، المقتضب ٢/ ٥، الموجز في النحو ٧٨، الأصول ٢/ ١٤٦، الإيضاح لأبي علي ٥٩، ٩٠، التعليقة ٢/ ١٢٩، شرح السيرافي ٣/ ل ١٩٤، اللمع ١٨٣) وغيرها.

(١) يريد في قوله في حد العامل: (... من اسم، أو فعل، أو حرف)، فلو اقتصر علىٰ قوله: (هو ما أثَّر في آخر الكلمة) لكان أشملَ، وسَلِمَ من النقص.

(٢) يقصد الفاكهي الذي نقل هذا النصَّ عن أبي حيّان، كما سيأتي تخريجه آخرَ النص.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٨، شرح المفصل ٣/ ٧٥.

(٤) البصريات ٢/ ٧٧٩، نتائج الفكر ١/ ٣٤٥، شرح المفصل ١/ ٧٧، البسيط ١/ ٤٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨، شرح الرضي للكافية ١/ ٧٩-٨٠، تذكرة النحاة ٣٤٣، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦١، الهمع ٥/ ١٣٧.

(٥) إلىٰ هنا ينتهي نص الفاكهي في الحدود ١٧٣. وفيه وفي شرح القطر ١/ ٣٧ وفي الارتشاف ١/ ٤٣١: (معمولات) بدل (معمولان) والمعنىٰ متقارب، وهو ظاهرٌ لا إشكال فيه.

النوع، فإنْ كانا[١] من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول[٢]. انتهىٰ.

فالمراد بدخول العوامل علىٰ الكلم الذي هو أثرُ إدخالها عليها تسلُّطُها لِما تقتضيه من تلك المعاني، كالفاعيّة والمفعوليّة والإضافيّة والابتدائيّة، وصُلوح المضارع للزمانين أو تخليصُه[٣] لأحدهما أو للماضي، كتخليص الماضي للاستقبال في نحو: (إنْ قام زيدٌ قمت)[٤]، ملفوظةً كانت أو مقدرة[٥]، تقدَّمَتْ علىٰ المعمولات، كـ(رأيت زيدًا)، أو تأخَّرَتْ، كـ(زيدًا رأيت). ويُحتمل أنه أشار به إلىٰ رتبة العامل مع معموله المتقدِّم، كما قاله المكودي[٦]، ولا حاجة

---

(١) في (أ) و(ب): (كان).

(٢) النص بطوله في شرح القطر للفاكهي ١/ ٣٦-٣٧، نقله عن أبي حيّان في الارتشاف ١/ ٤١٣: بتصرف. ومعنىٰ الجملة الأخيرة: أن الأصل أن يكون العامل من نوعٍ، والمعمولُ من نوع آخر، كأنْ يكون العامل حرفًا والمعمول فعلًا، أو العامل فعلًا، والمعمولُ اسمًا، وقد يكون العامل اسمًا، والمعمول اسمًا، نحو: أضاربٌ زيدًا، وإنما ذلك علىٰ تأويل الاسم العامل بالفعل.

(٣) في (ب): تخلصه.

(٤) أجمل بذلك المعاني الخاصة بالأسماء والخاصة بالأفعال، ونحوه في شرح التسهيل ١/ ٣٤.

(٥) يقصد العوامل.

(٦) أي أن الآجرومي أشار بقوله: (الداخلة) إلىٰ أن العوامل لا تكون إلا قبل المغيِّرات، فهي داخلة عليها. وهذا هو قول المكودي في شرحه الآجرومية ٤. والمكودي هو عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد، (... - ٨٠٧هـ) يعرف بالمطرزي، ينسب إلىٰ قبيلة بني مكود، وهي قبيلة قرب فاس بالمغرب، ولد وتوفي بـ(فاس)، له شرحان علىٰ ألفية ابن مالك، وشرح الآجرومية، والبسط والتعريف في علم التصريف، وشرح المقصور والممدود لابن مالك. (الضوء اللامع ٤/ ٩٧، البغية ٢/ ٨٣، شذرات الذهب ٨/ ٤).

للغلبة[١]. ثم قَيْدُ (الدخول) لبيان الواقع[٢]، ويجوز أن يكون لإخراج حركة الحكاية،[٣] كما خرج به تغيُّرُ آخر (حيث)[٤] لغير عاملٍ في لغاتها[٥].

و(لفظًا أو تقديرًا) الظاهر أنه يتنازعُه (تغيير) و(الداخلة) [على][٦] المفعوليّة المطلقة، أو الحاليّة[٧]، قُصِد به التنصيصُ على تعميم الحدّ لِما يَعُمّ التغييرَ

---

(١) يعني أن قوله: (الداخلة) إشارة إلى رتبه العامل وأنها قبل المعمول، فالعامل في المرتبة قبل المعمول وإنْ حصل العكس في اللفظ، ولا حاجة إلى تأويل ذلك بأنه حكمٌ بأن الغالب في الاستعمال كونُ العامل قبل المعمول، والذي أوّله بذلك الشيخ خالدُ في شرح الآجرومية ٢١.

(٢) أي أن قوله: (الداخلة) ليس احترازًا من شيء، بل هو لبيان الواقع، لأن الإعراب أثرٌ لابدّ أن يسبقه حدثٌ، وهو دخول العامل. ولأن التغيير لا يكون بسبب العوامل إلّا وهي داخلة. بيان ذلك في الفوائد الشنوانية ٤١/ب، المواهب الرحمانية ٢١/ب.

(٣) كحركة (زيدًا) في نحو: (مَنْ زيدًا؟) في سؤال مَن قال: (رأيت زيدًا)، فإنها بسبب عاملٍ غير داخلٍ. وهو (رأيت) في كلام الأول. (الفوائد الشنوانية ٤١/ب) المواهب الرحمانية ٢١/ب). وقيل في المحكي: إنه مبني. واختاره ابن عصفور (المقرب ١/ ٢٩٨). وقيل: إنه معرب، وحركته حركة إعراب، وقيل: إنه واسطة بينهما، قال أبو حيّان: وهو الصحيح (الارتشاف ١/ ٤٢٥، لباب الإعراب ١٥٤، الهمع ١/ ٥٨).

(٤) في (ب): أخرجت.

(٥) في (حيث) ثلاث لغات: بالحركات الثلاث: الفتح، وهي القياس حملًا على (أين) و(كيف) و(ليت) و(كيت)، والضم، وهي لغة التنزيل، والكسر؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين. (الكتاب ٤/ ٢٨٦-٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٩، والمغني ١/ ١٣١). وقد أشار إلى هذا الاحتراز ابنُ هشام في شرح القطر ١٣.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) يعني أن قوله: (لفظًا أو تقديرًا) قد يكون متعلّقًا بقوله: (تغيير) الوارد في تعريف الإعراب، فيكون المعنى أن التغيير قد يكون ملفوظًا وقد يكون مقدرًا. أو يكون متعلقًا بقوله: (الداخلة) فيكون المعنى أن دخول العوامل قد يكون ملفوظًا وقد يكون مقدرًا. وإعراب (لفظًا وتقديرًا) مفعول مطلق، أو حال.=

اللفظيّ، كالذي علامته الضمةُ في: (يضربُ زيدٌ)، والتقديريَّ، كالذي علامته الكسرة في (مررت بالفتىٰ والقاضي)، ولِما يعُمُّ العاملَ الملفوظَ به كما ذكَرَ، والمقدّرَ كـ:(زيدًا مررت به)، إذ التقدير: (لابست زيدًا مررت به)، ويجوز رجوعُه لواحد منهما معينًا، أو غيرَ معيّن[١]. فالمراد بـ(التغيير اللفظي) علىٰ مذهبه ما كانت علامتُه ملفوظًا بها[٢]. وبـ(التقديري)[٣] ما كانت علامتُه مقدرةً، فدخل في كلامه التغييرُ الظاهرُ العلامةِ، كحركات آخر (زيد) في نحو: (جاء زيدٌ) و(رأيت زيدًا) و(مررت بزيد)، وكحركتي آخر (يلد) في نحو: (زيد يلدُ، ولن يلدَ)، وكسكون الآخر في نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ.....﴾[٤] - والتغييرُ المقدّرُ العلامةِ، كالحركات المنويّة في آخر (الفتىٰ) نحو: (جاء الفتىٰ) و(رأيت الفتىٰ) و(مررت بالفتىٰ)، وكالحركتين المنويّتين آخرَ (يخشىٰ) في نحو: (زيد يخشىٰ) و(لن يخشىٰ)، وكالسكون المنويِّ آخرَ (يكن) في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا .....﴾[٥].

=ويرىٰ شيخه أنه صفة لمصدر محذوف أو أنه خبر (كان) المحذوفة، والتقدير: سواء كان ما ذكر لفظًا أو تقديرًا، (المواهب الرحمانية ٢٢/أ). ويجوز أن يكون تمييزًا (المواهب الرحمانية ٢١/ب، والفوائد الشنوانية ٤٢/ب).

(١) أي تعليق (لفظًا وتقديرًا) بـ(التغيير) أو بـ(العوامل الداخلة).

(٢) لأن مذهب الآجرومي أن الإعراب معنوي، فلذلك قال الشارح: إن علامته...، ولو كانت يرىٰ أن الإعراب لفظي لقال الشارح: إن التغيير عنده هو العلامة ذاتها.

(٣) في (ب): وبالتقدير. والمعنىٰ: والمراد بالتقديري...

(٤) ﴿...وَلَمْ يُولَدْ﴾ ٣ الإخلاص ١١٢.

(٥) ﴿.....مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ ١ لبينة ٩٨.

وخرج بالعلّة في قوله: (لاختلاف العوامل) ما لا يَجلِبه عاملٌ، كحركة النقل[١] في نحو دال: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[٢] على قراءة ورش[٣]، وحركةِ الإتباع، كحركة الراء في نحو: (امرئ): رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، فليس شيءٌ من ذلك إعرابًا[٤]- وبتفسير (الكلمِ) بالاسمِ والفعلِ المذكورين[٥] الاسمُ غير المتمكن،[٦] والحرفُ، والفعلُ الماضي، والأمرُ، والمضارعُ الذي اتّصلت به نون الإناث. أو باشرتْه لفظًا وتقديرًا نونُ التوكيد؛ فإنها مبنيّة.

والتقييد بالأواخر لبيان محلّ الإعراب، وليس احترازًا عن شيء، إذ العامل

---

(١) تجد هذا الاحتراز في شرح المفصل ١/ ٥٠.

(٢) جزء من آيات في القرآن، منها صدر سورة (المؤمنون) ٢٣ ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

(٣) نَقْلُ حركة همزة القطع إلى الحرف الصحيح قبلها، بشرط أن يكون ساكنًا ملاصقًا غير مدّ - لغةٌ لبعض العرب، واختص بها من القراء ورش في كلّ مواضع القرآن، إلا ما استُثني من ذلك، مِمّا هو مذكور في كتب القراءات، (تفصيل ذلك في الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ١/ ٨٩-٩٤، الإتحاف ١/ ٢١٣-٢١٧).

وورش هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري (١١٠-١٩٧هـ) يكنى أبا سعيد، و(ورش) لقب له؛ لُقّب به لشدة بياضه، كان جيّد القراءة، حسن الصوت، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر في زمانه. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٢-١٥٥، غاية النهاية ١/ ٥٠٢، الإتحاف ١/ ٢٠).

(٤) أشار إلى ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٥٠، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٣-٥٤، وابن هشام في شرح الشذور ٣٤، وسيأتي الحديث قريبًا عن إعراب (امرئ) والخلاف فيه.

(٥) جاء ذلك في ص: ١٤١، ويعني بهما الاسم المتمكن، والفعل المضارع المجرد من نوني الإناث والتوكيد.

(٦) أي: وخرج بتفسيرنا (الكلم) بالاسم والفعل المذكورين الاسمُ غيرُ المتمكن...الخ.

لا يجلب أثرًا في غير الآخِر[١] عند البصري[٢]. وعلىٰ مذهب الكوفي في (امرئ) و(ابنم) من أنه معربٌ مِن مكانين[٣] يجب[٤] حذفه.[٥]

وإنما جُعِل الإعرابُ آخرَ الكلمة؛ لأن المعاني المحتاجةَ لدلالة الإعراب عليها كالأحوال للذات[٦]، وهي متأخرة عنها، والدالّ علىٰ المتأخر ينبغي كونُه متأخرًا[٧].

تنبيه: أشار المصنفُ هنا إجمالًا إلىٰ أن الإعراب يُقدَّر. وتفصيلُه: أنَّ نحو: (غلامي) من كل ما أضيف إلىٰ ياء المتكلم، وليس مثنًّىٰ، ولا مجموعًا جمعَ سلامة لمذكر، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا تُقدَّر فيه جميعُ الحركات؛ لاشتغال المحل بحركة المناسبة، والمحلُّ الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحد. وخالف

---

(١) ذكر هذا التوجيه الفاكهي في شرح الحدود ١٦٠، وزكريا الأنصاري في بلوغ الأرب ٥/ ب.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٣٣، قال أبو حيّان: هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين وأصحابنا. (الارتشاف ١/ ٤١٥).

(٣) وذلك أن الكوفيين يرون أن حركة الراء في (امرئ) والنون في (ابنم) حركة إعراب، فتكون الكلمة عندهم ذات إعرابين في الحرف الأخير وما قبله. والراجح أن الأُولىٰ حركة إتباع لحركة الإعراب، وتفصيل الخلاف فيها في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣، والإنصف ١/ ٢٠.

(٤) في (جـ): تجب.

(٥) ذكر ذلك ابن هشام في شرح الشذور ٣٤، وفي المسألة بحث في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٣.

(٦) في (ب): اللذات.

(٧) نحو هذه العلة في شرح الملحة ٨٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٤١-١٤٢، وحكىٰ في ذلك خلافًا (مسائل خلافية ٩٩) وتجد نحوها في شرح المفصل ١/ ٥١، وعقد الزجاجي لذلك بابًا في الإيضاح في علل النحو ٧٦، ونحوه في نتائج الفكر ٨٢.

ابنُ مالك، فزعم ظهورَ الكسرة فيه[(١)]. ورُدَّ بأنها مستحَقَّة قبل التركيب، فلم يدخل عاملُ الجرّ إلا بعد استقرارها[(٢)].

وأنَّ نحو (الفتىٰ) من كلّ اسمٍ معربٍ آخرُه ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحةٌ كذلك؛/ [٢١/ ب] لتعذُّر تحريك الألف اللينة ما دامت كذلك. ويُسمّىٰ مقصورًا لامتناع مدّه، أو لأنه قَصُرَ عن[(٣)] ظهور الحركات فيه، ومُنع منها[(٤)]. ومثلُه المدغمُ، والمحكيّ، والمُتْبَعُ.[(٥)] والحقّ أن تقدير الكسرة خاصٌّ بالمنصرف منه، خلافًا لابن فلاح اليمني[(٦)]، فلا يقدَّر في (موسىٰ) إلا حركتان: الضمة والفتحة، نصبًا وجرًّا.

وأن نحو (القاضي) من كل اسمٍ معربٍ آخرُه ياءٌ لازمةٌ، قبلها كسرة تُقَدَّر فيها

---

(١) أي في حال الجر، انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، وكذا في الارتشاف ٢/ ٥٣٦، المساعد ٢/ ٣٧٤.

(٢) هذا ردّ ابن هشام في شرح الشذور ٦٤. وقيل: إن المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب، وهو رأي الجمهور، وقيل: مبني، وهو رأي ابن الشجري (الأمالي ١/ ٤) والجرجاني والزمخشري وابن الخشاب والمطرزي (الارتشاف ٢/ ٥٣٦). وقيل: لا هو معرب، ولا مبني. وهو رأي ابن جني (الخصائص ٢/ ٣٥٦) وكذلك في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٥، ومسائل خلافية ٨٢-٨٦، وشرح المفصل ٣/ ٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، وشرح الرضي ١/ ٣٥، والمساعد ٢/ ٣٧٣.

(٣) في (أ) و(جـ): من.

(٤) سبب التسمية في شرح المفصل ١/ ٥٦، وشرح الرضي ١/ ٣٤، وتوضيح المقاصد ١/ ١١٢.

(٥) في أنها معربة بحركات مقدرة، وقيل: إنها مبنية، وقد جرىٰ ذكرها قبلًا في ص: ١٤٧ حـ ٣، وص: ١٤٨-١٤٩ وبيان ذلك في شرح الحدود للفاكهي ١٦١-١٦٢.

(٦) في شرحه الكافية ١٩/ ب قال: لأن الكسرة امتنعت في غير المنصرف لثقل، ولا ثقلَ مع التقدير، وانظر: (الهمع ١/ ١٨٢).

الضمةُ والكسرة؛ لثقلهما على الياء[١].

والحقُّ أن المقدّر في الجمع المعتلِّ المتناهي كـ(جَوَارٍ) الضمةُ والفتحةُ نصبًا وجرًّا، كـ(موسىٰ) في المقصور[٢]، ويسمّىٰ منقوصًا؛ لأنه نقص منه بعضُ الحركات،[٣] أو لنقص لامه حالَ التنوين.

هذا في الأسماء، وأما الأفعال فما كان منها آخرُه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ فهو المسمّىٰ عندهم بالمعتلّ، نحو: (يخشىٰ)، ويقدر فيه غير الجزم تعذُّرًا، ونحو: (يدعو) و(يقضي)، وتقدَّر فيهما الضمةُ استثقالًا، وتظهر الفتحة لخفّتها علىٰ الواو والياء، وإذا دخل الجازم علىٰ المعتلّ حُذف آخرُه، كيف كان. علىٰ بحث سيجيء[٤].

إذا علمتَ هذا فقد أشار المصنف إلىٰ أن المعرب نوعان: نوع تظهر علامة إعرابه كـ:(يضربُ زيد)، ونوعٌ تقدَّر فيه علامةُ الإعراب، كـ(الفتىٰ) و(غلامي)، ومنه نحوُ: (القاضي) رفعًا وجرًّا، وجمعُ المذكر السالم المضافُ إلىٰ ياء المتكلم رفعًا فقط، كـ(مُسْلِمِيّ)[٥]،

---

(١) في (جـ): الحيا.

(٢) الفتحة في النصب لا تقدّر، بل تظهر كقوله تعالىٰ: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ ١٨ سبأ ٣٤.

(٣) شرح الرضي ١/ ٣٤.

(٤) في ص: ٢٦٩ وما بعدها.

(٥) أراد بذلك أن التقدير قد يكون في العلامات الفرعية، كالواو في (مسلمي) وما بعدها. وقد صرّح بتقدير الواو فيها في حال الرفع ابنُ الحاجب (الكافية ٦١)، وابن مالك (شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩)، وكذا في شرح الرضي ١/ ٣٤، التصريح ١/ ٨٩.

وكذا[(١)] الأسماء الستة، والجمع المذكر السالم مطلقًا، والمثنى رفعًا[(٢)] إذا أضيف[(٣)] إلى كلمة أوّلُها ساكن، نحو: (أبو الحسن) و(مسلمو القوم) و(صالحا القوم) ومنه قوله تعالى: ﴿....وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ.....﴾،[(٤)] لكنه لما رُسم بحاء دون واو، احتمل أن يكون جمعًا حُذفت واوُه، وأن يكون مفردًا اكتُفي به عن الجمع؛ لأنه يُراد به العموم[(٥)]، ومنه أيضًا حديث: (إنّ لله أهلين، قيل:/ [٢٢/أ] مَنْ هم يا رسول الله؟[(٦)] قال: أهْلُ القرآنِ، أهْلُ اللهِ وخاصَّتُه)[(٧)] قيل: هو جمعٌ، لمّا أضيف حُذِفت نونُه والواوُ لالتقاء الساكنين. وقيل: مفرد[(٨)]، فإن كان جمعًا قُدِّر ما يُعرَب به، وهو الواو، وإن كان مفردًا فعلى أصله[(٩)].

---

(١) في (أ): وكذلك.

(٢) وأما في حال النصب والجر فعلامة الإعراب ظاهرة.

(٣) في (ب): أضيفا. وما أثبته عن النسخ الخمس الباقية. ولعلّ الأحسن: (إذا أضيفت).

(٤) ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ ...وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ٤ التحريم ٦٦.

(٥) قال الفرّاء: إنه موحَّد في مذهب الجميع. (معاني القرآن ٣/ ١٦٧) وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاجي ٥/ ١٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٦١-٤٦٢. وأورد احتمال كونه جمعًا الزمخشريُّ في الكشف ٤/ ٥٦٦، وابنُ عطية في المحرر والوجيز ٤ / ٣٣٢، والسمينُ الحلبي في الدر المصون ٦/ ٣٣٦.

(٦) في (جـ): من هو ترسول الله.

(٧) الحديث رواه ابن ماجه (١/ ٧٨)، وأحمد (٣/ ١٢٧)، والدرامي ٢/ ٤٣٣ عن أنس مرفوعًا، وصححه الحاكم، قال: إنه روي من ثلاثة أوجه عن أنس، وهذا أمثلها (المستدرك ١/ ٥٥٦) ، وكشف الخفا ١/ ٢٥١.

(٨) ذكر الاحتمالين. واستشهد بهذا الحديث لهما السمينُ الحلبي في الدر المصون ٦/ ٣٣٦.

(٩) لباب الإعراب ١٥٥، ولم يعدّ ابن الحاجب نحو هذا من المعرب بحركات مقدرة لظهور عروض الحذف؛ لأن الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو: (مسلميّ) فإنها كالكلمة الواحدة، (شرح الرضي ١/ ٣٤).

لا يقال: أَخْذُ العوامل في تعريف الإعراب - مع أنَّ الإعراب [مأخوذٌ عندهم في تعريف العامل - يُوجِبُ الدَّورَ؛ لتوقف معرفة كلٍّ منهما علىٰ معرفة الآخر؛ لأنا نقول: قدَّمْنا عن بعض المتأخرين أنَّ الإعراب](١) غيرُ مأخوذٍ(٢) عنده في تعريف العامل(٣). علىٰ أنَّ أستاذنا(٤) أجاب عنه بأنه إنّما يلزم الدَّورُ لو لم يمكن(٥) تصوّرُ الإعراب بغير كونه تغييرَ أواخر(٦) الكلم .... إلىٰ آخره(٧)، وتَصوّرُ العامل بغير(٨) كونه(٩) ما به يتقوَّم المعنىٰ المقتضي للإعراب. وهو ممنوع؛ لإمكان تصوّرِ كلٍّ منهما بغير ما ذُكِرَ(١٠). ولو سُلِّمَ فالتعريف

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (ب): ءاخذٍ. وفي (أ): ماخذ.

(٣) في (أ) و(ب): الإعمال. ويعني به الفاكهي. وقد تقدم قوله في ص: ١٤٤-١٤٥. وهذا الإيراد أيضًا في الدرر السنية ٦/أ.

(٤) الشنواني، وقوله في المواهب الرحمانية ٢٠/ب، ٢١/أ، والفوائد الشنوانية ٤٠/ب، ٤١/أ.

(٥) في (أ) و(جـ): يكن. وما أثبته الصحيح لموافقته للمعنىٰ ولكلام المؤلف الآتي (لإمكان) ولكلام شيخه الذي نقل عنه ذلك.

(٦) في (ب): تغييرًا اواخر.

(٧) يعني إلىٰ آخر التعريف، وهو أن الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا وتقديرًا.

(٨) هذه الكلمة ليست واضحة في (ب).

(٩) في الفوائد الشنوانية: (بغير كونها).

(١٠) يريد إن كلمة (الإعراب) وكلمة (العامل) ليست محددة المعنىٰ لا تخرج عنه، فيكون إيرادها دالاً علىٰ معناه فقط، فهما تأتيان لمعان متعددة، ولا يتحدد معناهما الاصطلاحي إلا بهذا الحدّ الذي يكون فيه الربط بينهما.

لفظي[١]؛ فلا دورَ؛ إذ لم يُقْصد به شرحُ معنىٰ الإعراب والعواملِ، وتحصيلُ ذلك في ذهن السامع[٢]. انتهىٰ.

وإدخال (أو) في التعريف هنا لتقسيم المحدود[٣] الذي هو الإعراب لصدق التغيير باللفظي[٤] والتقديري، لا لتقسيم الحدّ؛ لأنه لا يصلح[٥].

والضابط أن يقال: متىٰ تناولَ الشيئين لفظٌ مِن ألفاظ التعريف، فهو تقسيم المحدود، وإلاّ فهو تقسيم الحدّ، فقولنا: (الجسم ما تركَّب من جوهر[٦] أو أكثر) تقسيمٌ للمحدود[٧]، لتناوُلِ[٨] ما تركّب لهما. وقولنا: (الجسم ما تركّب من

---

(١) بعد هذه الكلمة سقطت جمل من كلام شيخه، ولعله تعمَّد الاستغناءَ عنها، وهي قوله: «خوطب به من يعرف تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ومن يعرف ما به يتقوم المعنىٰ المقتضىٰ للإعراب ولا يعرب أيهما المسمّىٰ بالإعراب ولا أيهما المسمّىٰ بالعامل؟ (المواهب الرحمانية ٢١/أ، والفوائد الشنوانية ٤٠/ب.

(٢) تجد الحديث عن دعوىٰ الدَّور في هذا الحدّ وجوابه في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٢-١١٣، وشرح الرضي ١/ ١٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٢٤٠، وحاشية السيّد الجرجاني علىٰ شرح الكافية ١/ ١٧، والدرر السنية ٦/أ.

(٣) منهاج الهدىٰ ٧٩/أ.

(٤) في (ب): اللفظي.

(٥) في (جـ): لا لانه يصح. وتقرير ذلك في الكليات للكفوي ٣٩٢-٣٩٣.

(٦) في (ب) و(جـ): من جوهرين.

(٧) في (ب): المحدود.

(٨) في (أ) ليتناول.

جوهرين، أو ما له أبعادٌ ثلاثة) تقسيم للحدّ، وهو فاسد[١].

(١) راجع شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٥، وشرح التصريف العزي ٤٨. وعبارة الشيخ خالد في شرح الآجرومية: (و(أو) هنا للتقسيم، لا للترديد) ص: ٢٢، أي أنها ليست للتردد والشك. وإن كان الشارح يريد هذا المعنىٰ فكلامه صحيح (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٤) وإن كان يريد أنه لا يصح استعمال (أو) في الحد بإطلاق فهو غير صحيح، والظاهر من تمثيله السابق أنه يمنع ذلك، وهو غير صحيح فقد تكون (أو) ليست لتقسيم المحدود، ولكنها للتنويع في الحدود كما في مثاله الأخير؛ فلا بأس بها. وقد نصّ شيخه علىٰ أن (أو) لا تفسد الحدّ إلا إذا كانت للشكّ أو الظن أو الإبهام. (الفوائد الشنوانية ٤٣أ، منهاج الهدىٰ ٧٩أ).

[البناء وأنواعه][١]

واعلم أنَّ البناء -علىٰ القول بأن[٢] الإعراب معنويٌّ- يقابله[٣]، فهو لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لغير عامل[٤]. وأما البناء لغةً: فهو وضع شيء علىٰ صفة يراد بها الثبوت[٥]. وأنواعه: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكونٌ، كـ(منذُ)، و(أينَ)، و(جَيرِ)، و(كَمْ) و(مَنْ). والكوفيُّ ربما أطلق هذا[٦] علىٰ حركات الإعراب، [كما سيأتي التنبيه عليه[٧]. أعلم.

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (ب): فان.

(٣) تقدم أن للإعراب عند العلماء تعريفين: فمنهم من جعله معنويًا، وعرّفوه بأنه تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل ص: ١٣٨، فمن جعل البناء معنويًا أيضًا فسيكون تعريفه مقابلًا للتعريف السابق، وهو ما ذكره الشارح.

(٤) توضيح المقاصد ١/ ٤٩، وشرح الحدود للفاكهي ١٦٢ بزيادة «ولا اعتلال». وقال الشنواني شيخ الشارح: لا حاجة إلىٰ قوله: «ولا اعتلال»؛ لأن المعرب المعتلّ لم يلزم حالة واحدة. المواهب الرحمانية ٢٢/أ.

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٣١، توضيح المقاصد ١/ ٤٩، شرح الحدود للفاكهي ١٦١، الأشموني ١/ ٤٩.

(٦) في (جـ): هذه.

(٧) في ص: ١٦٦.

[أقسام الإعراب][١]

ولَمّا فرغ من بيان حقيقة الإعراب][٢] شرع في بيان أنواعه معبِّرًا عنه بـ(أقسامه)، على طريق الاستئناف، فقال:

(وأقسامه)[٣] أي الإعراب/ [٢٢/ب] بالنسبة لمجموع الاسم والفعل **(أربعة)**؛ لأنه إمّا سكون، وهو واحد، أو حركة، وهي ثلاثة. وأمّا بالنظر لكلّ واحدٍ منهما[٤]، فإنما هي ثلاثة.

وعَدَل عن (الأنواع) إلى (الأقسام) تفاديًا عن[٥] المجاز[٦]؛ لأنَّ الجنس هو

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) ساقط من (أ) و(ب)، ومكانه في (ب): ثمّ.

(٣) قال الشيخ زروق في شرحه الآجرومية: «أقسامه -أي الإعراب- بمعنى (أنواعه) وفي بعض النسخ: (وألقابه) وفي بعضها: (وعلاماته)، قال بعضهم: وكلا التفسيرين أولى من الأول وهو (أقسامه)؛ لأنه جعل الإعراب معنًى من المعاني، وأمّا من جعل الإعراب نفس الحركات فالأولى أن يقول: (وأقسامه) كابن الحاجب وابن مالك» (١٢/أ). ونحوه في شرح الآجرومية للحلاوي المقدسي ١١/ب، وللرملي ٧٤، ولابن الشلبي ١٧ أ. وفسّره أكثر مفسري الآجرومية بأنه يراد بـ(الأقسام): (الأنواع). (شرح الآجرومية للحسني ٧/أ، ولناصر الدين ابن جبريل ٥/ب) وغيرهم.

(٤) أي الاسم، والفعل.

(٥) المذكور في كتب اللغة: (تفادى منه).

(٦) سمى الأزهري تسمية (أقسام) الإعراب (أنواعًا) مجازًا في شرحه للآجرومية ٢٣، وقد اعترض الشنواني هذه التسمية، بل يراها نقلًا عن شيوخه أنواعًا حقيقية (الفوائد الشنوانية ٤٥/ب)؛ وذلك على اعتبار أنّ الإعراب معنوي، كما سيأتي ذلك قريبًا، وهو رأي الآجرومي، فلا وجه لقول الشارح: إنه عدل عن (الأنواع) إلى (الأقسام) تفاديًا من المجاز؛ لأنه لا مجاز في قوله: (الأنواع).

المَقول(١) علىٰ كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب (ما هو؟)،(٢) فإذا جعلنا الرفع مثلًا حقيقةً نوعيةً للإعراب لزم أنها مَقولةٌ علىٰ كثيرين متفقين بالحقائق؛ إذ النوع عُرفًا يكون كذلك، وفي اتفاق حقيقة الضمة والواو والألف والنون نظرٌ لا يخفىٰ(٣). وهو ظاهرٌ علىٰ ما ذهب إليه غيرُ المصنف من كون الإعراب لفظيًّا(٤).

وأمّا علىٰ أنه معنوي -كما ذهب إليه المصنف(٥)- فلا إشكال(٦)، إذ يجمع الجميعَ التغييرُ المخصوصُ، وتلك علاماتٌ له، خلافًا للشارح(٧).

علىٰ أنّ بعضهم صَرَفهما عن حقيقتهما(٨) المنطقية

---

(١) في (جـ): المقال.

(٢) الفرق بين (الجنس) و(النوع): أن الجنس هو المقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقائق، و(النوع) هو المقول علىٰ كثيرين متفقين بالحقائق (جامع العلوم ١/ ٤١٣) وكل عامّين أحدهما داخل في الآخر فالداخل في غيره نوع، والذي دخل فيه ذلك الداخل جنس. (شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٣-٢٤) وانظر: التعريفات ٣١٧، ١٠٧.

(٣) لأن الضمة ليست الواو والنون، والواو ليست الضمة والنون...الخ، فبينهن تباين في حقيقتهن.

(٤) أي أن الإشكال ظاهر، لأنه سيكون الرفع مثلًا مقولًا علىٰ الضمة والواو والألف وثبوت النون، وهي مختلفة بالحقائق، فليس الرفع نوعًا.

(٥) تقدم ذلك في ص: ١٣٨.

(٦) لأن الإعراب عندهم هو معنىٰ التغيير، وهو معنىٰ واحد لا يختلف، فيصح كون الرفع علىٰ هذا التأويل نوعًا. ونحو ما ذكره الشارح مذكور في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٤.

(٧) يعني الشيخ خالدًا الأزهري، في قوله: إن الأحوال التي ينتقل إليها الاسم بسبب العوامل هي الإعراب (شرحه ص: ٢٣) فكأنه جعل الإعراب لفظيًّا، أو في قوله: إنّ تسمية أقسام الإعراب أنواعًا مجازٌ (كما تقدم حـ(٦) ص: ١٥٩).

(٨) في (جـ): صرفها عن حقيقتها.

مدَّعيًا[(١)] أنّ مراد القوم أنَّ بعضًا من أفراد الإعراب يُسمّىٰ بالرفع، وبعضًا يُسمَّىٰ بالنصب، وهلمّ جرًّا[(٢)]. قال: ويدلُّ علىٰ أنه ليس المرادُ الأنواعَ المنطقيةَ قولُهم: [إنّ][(٣)] الضمةَ أصلٌ، والألف فرعٌ، والنوعُ المنطقي لا يُعقل فيه ذلك[(٤)].

ولَمّا أجمل في (أربعة) فصَّله لِيرسخَ عند المتعلّم؛ لأنَّ عِلْمين خيرٌ من عِلْمٍ واحدٍ، فقال: (رفع) بحركة أو بحرف، وقدّمه[(٥)] لعدم استغناء الكلام عنه، وهو علىٰ طريق[(٦)] المصنف[(٧)]: تغييرٌ مخصوص علامتُه الضمّة وما ناب عنها. [وعلىٰ طريق ابن مالك:[(٨)] أثرٌ مخصوصٌ هو نفس الضمّة وما ناب عنها][(٩)]،

---

(١) في (ب): مرحبا.

(٢) ذلك هو شيخه في المواهب الرحمانية ٢٣/ ب، ٢٤/ أ، ومنهاج الهدىٰ ١٥/ أ. وفي الفوائد الشنوانية ما يفيد أنه ينقله عن عيسىٰ الصفوي (٤٥/ ب)، وكلام الصفوي في شرحه للكافية ٢/ ب. وهو أيضًا قول أحمد بن قاسم العبادي، كما سترىٰ.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) الذي قال ذلك هو أحمد بن قاسم العبادي في حاشيته علىٰ نكت السيوطي ١٠/ب، ونقله عنه تلميذه الشنواني (الفوائد الشنوانية ٤٦/ ب). ووجه عدم كونها أنواعًا منطقية أن الأنواع المنطقية لا يُتصوّر فيها الأصالةُ والفرعية، فتكون هذه الأنواع عرفيةً فحسب.

(٥) في (جـ): وقدّم.

(٦) كذا في نسخ التحقيق: والأولىٰ: (طريقة) ؛ لأن الطريق في اللغة يطلق علىٰ السبيل، أي سبيل السير، فهو حسّي، والطريقة لها معان كثيرة، أقربها المذهب (اللسان ١٢/ ٩٠). واستعمال (الطريق) مكان (الطريقة) شائع في مؤلفات متأخري العلماء، فلعلهم شبّهوا المذهب بالسبيل.

(٧) الذي يرىٰ أن الإعراب معنوي كما تقدم في ص: ١٣٨.

(٨) الذي يرىٰ الإعراب لفظيًا، كما قد تقدم في ص: ١٣٧.

(٩) ساقط من (أ) و(ب).

سُمّي(١) بذلك لارتفاع الشفة السفلىٰ عند التلفّظ بعلامته أو به نفسِه(٢). **(ونصب)** بحركةٍ، أو بحرفٍ، [أو بحذفٍ](٣) وأتبعه للرَّفع لاشتراك الاسم والفعل فيه، ولأنه يدخل العُمَد، كاسم (إنّ) وخبر (كان)، ولأنّ عامله قد يكون فعلًا، والعَمَلُ له بالأصالة، فيكون معمولُه أصلًا بالنسبة إلىٰ المجرور. وهو علىٰ طريق المصنف: تغيير مخصوصٌ، علامتُه/ [٢٣/ أ] الفتحةُ وما ناب عنها.

وأمّا علىٰ طريق ابن مالك فهو نفسُ الفتحة وما ناب عنها. سُمّي بذلك لانتصاب الشَّفتين علىٰ حالهما عند التلفّظ به أو بعلامته(٤).

(وخفض) بحركةٍ، أو بحرف. أتبعَه للنَّصب(٥) لاختصاصه بالأشرف. ويقال له: الجرّ أيضًا(٦). وهو علىٰ طريق المصنف: تغييرٌ مخصوصٌ، علامتُه الكسرة وما ناب عنها. [وعلىٰ طريق ابن مالك: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ، هو نفس

---

(١) في (جـ): يسمىٰ.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٩٣، وعدّ ذلك من تحريك الحنك، لا من تحريك الشفة. إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٠-٤١، المحكم لأبي عمرو الداني ٦-٧.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) الإيضاح في علل النحو ٩٣، وعدّ ذلك من تحريك الحنَك، لا من تحريك الشفة. إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٠-٤١، المحكم لأبي عمرو الداني ٦-٧.

(٥) في (ب): النصب.

(٦) الأولىٰ تسمية الكوفيين، والأخرىٰ للبصريين، ويستعملها بعض الكوفيين (الايضاح في علل النحو ٩٣) كما سيأتي في ص: ١٦٤٣-١٦٤٤.

الكسرة وما ناب عنها][1]. وسُمّي بذلك لانجرار الشَّفة السُّفلىٰ عند التلفّظ بعلامته أو به نفسه[2]، ولأنَّ عامله يَجرّ معنىٰ الفعل إلىٰ الاسم في الجملة[3].

(وجزم) بسكونٍ، أو بحذفٍ[4]. وهو [علىٰ طريق المصنف: تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه السكونُ وما ناب عنه. و][5] علىٰ طريق ابن مالك: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ، هو نفس السكون وما ناب عنه. وسمّي بذلك لأنّ الجزم بمعنىٰ القطع، والحرف الجازم كآلة القطع للحركة [أو للحرف][6].

تنبيهات:

الأول: هذه الأسماء الأربعة عند البصريين مختصةٌ بحركات الإعراب، لا تُطلق علىٰ غيرها. وأمّا الضمُّ والفتحُ والكسرُ والسكونُ -كما أشرنا إليه أوّل

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٥. وذكره الزجاجي علىٰ أنه خفض الحنَك الأسفل عند النطق به، وجعله خاصًا بمَن سمّاه الخفضَ من الكوفيين وبعض البصريين (الإيضاح ٩٣). إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٠-٤١، المحكم ٦-٧.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٩٣، شرح ملحة الإعراب ٨٢، كشف المشكل في النحو ١/ ٢٣١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٥.

(٤) في (ب): بحرف.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) سقطت من (جـ). وعلة تسمية الجزم بهذا في الإيضاح في علل النحو ٩٣-٩٤، وشرح ملحة الإعراب ٨٢، وكشف المشكل في النحو ١/ ٢٣١. وكل ما تقدم من ذكر هذه الأنواع وتأويل معناها علىٰ المذهبين وسبب تسميتها مذكور قبله عند شيخه في الفوائد الشنوانية ٤٦/أ ب، وفي المواهب الرحمانية ٢٣/ ب ما عدا سبب تقديم بعضها علىٰ بعض فقد ذكره منفصلًا ي ٢٤/ ب.

الباب[١] في عبارات البصريين- فلا تقع إلاّ علىٰ حركاتٍ غيرِ إعرابية، بنائيةً كانت، كضمة (حيثُ) أوْ لا، كضمة قاف (قُفْل)،[٢] ومع القرينة تُطلَق علىٰ حركات الإعراب أيضًا[٣]، فالبصريون يُسمُّون ما كان محرَّكًا بضمة وهو معربٌ مرفوعًا، ونفسَ الحركة رفعًا، وما كان محرَّكًا بضمة وهو مبنيٌّ مضمومًا، ونفسَ الحركة ضمًّا، نحو: (جاء الرجلُ يا رجلُ)، وما كان محرَّكًا بفتحة وهو معربٌ منصوبًا، ونفسَ الحركة نصبًا، وما كان محرَّكًا بفتحة وهو مبنيٌّ مفتوحًا، والحركةَ فتحًا، نحو: (رأيت الرجلَ) (لا رجلَ عندنا)، وما كان محرَّكًا بكسرة وهو معربٌ مجرورًا، ونفسَ الحركة جرًّا، وما كان محرَّكًا بكسرة وهو مبنيٌّ مكسورًا، ونفسَ الحركة كسرًا.

والسكون من ألقاب الإعراب، كما أن الوقف من ألقاب البناء، وهذان بالنسبة للأفعال، فإنْ دخلها الجزم/ [٢٣/ ب] نحو: (لم يضربْ) سمّوه سكونًا،

---

(١) في ص: ١٥٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٣-١٥، المقتضب ١/ ١٤٢، الأصول ١/ ٤٥، المقتصد ١/ ١٠٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٤٩، الفصول الخمسون ١٥٤، شرح المفصل ٣/ ٨٤، ١/ ٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٤-١٠٥، شرح الرضي ١/ ٢٤، ٢/ ٣. وذكر الشيخ المحقق عضيمة أن سيبويه والمبرد يطلقان ألقاب الإعراب علىٰ ألقاب البناء، وأحال إلىٰ مواضع ذلك عندهما (حاشية المقتضب ١/ ١٤٢-١٤٣).

(٣) قال الجرجاني: وذلك يُفعل اتساعًا واعتمادًا علىٰ وضوح المعنىٰ، والأجود ألّا يُفعل. (المقتصد ١/ ١٠٠) والشارح نقل هذا عن الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٤.

وإنْ دخلَها شبهُه[١] سمّوه وقفًا، نحو: (اضربْ)[٢].

الثاني: هذه التفرقة إنما وُضعت للاختصار، قال عبد القاهر الجرجاني[٣] في شرح إيضاح أبي علي[٤] -كما نقله عنه الشهابُ الحلبي[٥]-: لأنهم لو قالوا: (مضمومٌ ضمةَ إعراب)، أو: (مضمومٌ ضمةَ بناءٍ) لطال الكلام، وكذا: (مفتوحٌ فتحةَ إعراب).... إلى آخر[٦]

---

(١) في (ب): شبه. ويقصد به حذف الحركة أو الحرف المعتل، لا لدخول العوامل عليه.

(٢) نحو ذلك في اللمع ٥١، المقتصد ١/ ١٠٠، شرح الألفية لابن جابر ١/ ٤٧، وقال الرضي: إنهما بمعنى واحد، وهما يطلقان على المبني (شرح الكافية ١/ ٢٤). ولم يفرق بينهما المرادي (توضيح المقاصد ١/ ٦٢)، ولا ابن هشام (أوضح المسالك ١/ ٣٨) ولا الأشموني ١/ ٦٦.

(٣) أبو بكر(... - ٤٧١هـ) العلَم المشهور في البلاغة، وأول من دوّن علم المعاني، أخذ النحو عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي، وليس له شيخ في النحو غيره، لأنه لم يخرج من جرجان لتلقي العلم. صنف مصنفات كثير منها في النحو: شرحان للإيضاح: أحدهما المقتصد وهو أوجزهما، والجمل وشرحه، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف. (نزهة الألباء ٢٦٤- ٢٦٥، البلغة ١٣٤- ١٣٥، البغية ٢/ ١٠٦).

(٤) الفارسي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي (٢٨٨- ٣٧٧هـ)، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السرّاج ومبرمان، ومن تلاميذه ابن جني والربعي والعبدي، قيل فيه: إنه أعلم من المبرد. ومن مصنفاته: الإيضاح العضدي، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والبصرية، والشيرازية، والكرمانية، والمنثورة، والحجة في القراءات، والإغفال، والتذكرة. (طبقات النحويين واللغويين ١٢٠، البلغة ٨٠-٨١، البغية ١/ ٤٩٦- ٤٩٨).

(٥) محمود بن سليمان بن فهد الحلبي الدمشقي (٦٤٤- ٧٢٥هـ)، برع في الإنشاء وعلوم البلاغة والبديع، من مشايخه ابن المنجا الحنبلي وابن قدامة وابن مالك النحوي الشهير، من مؤلفاته: حسن التوسل إلى صناعة الترسل، ومقامة العشاق، ومنازل الأحباب، وأسنى المنائح، والذيل على الكامل لابن الأثير. (فوات الوفيات ٢/ ٥٦٤، الدرر الكامنة ٨/ ٩٢).

(٦) في (ب): إلى آخره. وفي (أ): الخ.

الألقاب[١].

ووجهُ تخصيص الرَّفع وما ذُكِر معه بالإعراب أنّ الإعراب أشرفُ من البناء، وفي لفظ (الرفع)[٢] تنبيهٌ علىٰ هذا، فأعطي أحسنُ الألفاظ لأرفع الشيئين[٣].

أمّا الكوفيون فيُطلقون [ألقاب][٤] أحدِ النوعين علىٰ الآخر مطلقًا[٥].

ولَمّا ذكرها مجملةً باعتبار محلِّها شرع في تفصيله[٦]؛ لأنه المقصودُ

---

(١) لم أقف علىٰ كتاب نحوي للشهاب الحلبي، ورجعت إلىٰ كتابه: (حسن التوسل) فلم أجد هذا الكلام ولا ما في معناه فيه، مع كثرة نقله عن عبد القاهر. وبحثت عنه في (المقتصد) لعبد القاهر فلم أجده صريحًا، وفيه ما يقرب من ذلك، وهو قوله: إذا قلت: (رفعت الاسمَ) فكأنك قلت: (ضَمَمْتُه ضمةً أردت بها الدلالة علىٰ المعنىٰ المخصوص) كما أن (لطمته) بمعنىٰ ضربته علىٰ خدّه، فاستئناف الاسم في الموضعين أفاد الاختصار، وكفاك مؤونة التطويل، فالرفع إذًا اسمٌ للضمة المختصة بحال معلومة ودلالة مخصوصة، وكذا النصب والجر... (المقتصد ١/ ١٠٢). وذكر ابن يعيش أن في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار (شرح المفصل ١/ ٧٣، ٣/ ٨٤)، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٦.

(٢) في (ب): للرفع.

(٣) الإشارة إلىٰ نحو ذلك في كشف المشكل في النحو ١/ ٢٣٠، وشرح الألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٥، وقوله: (لأرفع الشيئين) بإدخال اللام علىٰ المفعول الأوّل لـ (أعطىٰ) لم أقف له علىٰ نظير، إلاّ ما نُقل من قول ليلىٰ الأخيلية: (.................. ولَلّهُ يُعطي لِلعُصَاة مُناها) وهذا بيت لا نظير له. والأصل تعدية (أعطىٰ) إلىٰ المفعولين بنفسه. فالصواب: (فأعطىٰ أحسنُ الألفاظ أرفعَ الشيئين) بإنابة المفعول الثاني ونصب الأوّل مؤخرًا، والمعنىٰ ظاهر. (أفادني ذلك فضيلةُ المشرف).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) شرح اللمع للعكبري ١/ ١٤٩، شرح المفصل ١/ ٧٢، ٣/ ٨٤، شرح الرضي ١/ ٢٤، ٢/ ٣. وتصديقه من قولهم عند الفرّاء في معاني القرآن ١/ ٥-٦. وقال ابن مالك: إن بعض المتقدمين يطلق ألفاظ الإعراب علىٰ إعراب البناء وعزا ذلك السيوطي إلىٰ قطرب (التحفة علىٰ الحاجبية ٢٣٨، الهمع ١/ ٦١).

(٦) أي المحلّ.

له[(١)] بالإفادة أوّلًا وبالذات، حتىٰ كأنه قال: لا يدخل الإعراب من تلك الأقسام إلّا نوعين، [فقال][(٢)]: (فلـ) جنس (الأسماء) ولو مبنيةً (من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة. وهو[(٣)] خبرٌ مقدمٌ علىٰ لمبتدأ وما عطف عليه، وهو (الرفع). قال السعد[(٤)] وغيره[(٥)]: يجوز أن يُكنىٰ باسم الإشارة الموضوع للواحد[(٦)] عن أشياءَ كثيرةٍ باعتبار كونها في تأويل: (ما ذُكِر) و(ما تقدَّم)، كما يُكنَىٰ عن أفعالٍ[(٧)] كثيرةٍ بلفظ (فعل)؛ لقصْد الاختصار، كما تقول للرجل: (نعْمَ ما فعلت)، وقد ذكر أفعالًا كثيرة وقصةً طويلة، كما تقول له: (ما أحسنَ ذلك!). وقد يقع مثلُ هذا في الضمير؛ إلّا أنه في الإشارة أكثرُ وأشهر. (الرفع) نحو: (زيد قائم) (والنصب) نحو: (رأيت زيدًا منطلقًا) (والخفض) نحو: (مررت بغلام زيدِ العاقلِ) (ولا جزم) يُتصوّر دخولُه (في) نوعـ(ـها)؛ لخفّته وخفَّتها؛ فيؤدِّي للطَّيش، ولغةُ العرب

---

(١) في (ب): إليه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أي قوله: للأسماء.

(٤) التفتازاني. ولم أجده في مصادره التي رجعت إليها.

(٥) هذا القول بنصه في منهاج الهدىٰ ١٥٤ب، والمواهب الرحمانية ٢٤/ أب، والفوائد الشنوانية ٤٧/أ.

(٦) يعني به (ذلك) في قول الآجرومي: «للأسماء من ذلك».

(٧) في (أ): الأفعال.

موضوعةٌ على الإحكام والرصانة[١]، ولأنه لو دخلَها لأدّىٰ وجودُه إلىٰ عدمه، وما أدّىٰ وجودُه إلىٰ عدمِه كان باطلًا، وذلك/ [٢٤/ أ] لأنّ المنوّنَ منها إنْ جُزم التقىٰ فيه[٢] ساكنان: الحرف المجزوم، والتنوين، فيُحرَّك الساكنُ الأوَّلُ، فيزول الجزم، فقد أدّىٰ وجودُه إلىٰ عدمِه، وغيرُ المنوَّن محمولٌ عليه[٣]. قيل: وفيه نظر؛ لجواز تقدير سكونه -كما مرّ-[٤] والحقُّ أنّ امتناعَه فيها لامتناع لحوق عاملِه لها[٥]، كما لا يَلتبس.

(ولـ) جنس (الأفعال) فلا حاجةَ للتقييد بالمعرَبة[٦]. غايتُه أن فيه إجمالًا

---

(١) راجع: الإيضاح في علل النحو ١٠٦، شرح ملحة الإعراب للحريري ٨٠-٨١، كشف المشكل في النحو ١/ ٢٣١، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٤٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٥، شرح التسهيل ١/ ٤٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٧.

(٢) في (جـ): فيها.

(٣) هذه العلة الأخيرة في التبصرة والتذكرة ١/ ٨٠-٨١، وهي بنصّها في شرح القطر للفاكهي ١/ ٩٥، وهي أيضًا في المواهب الرحمانية ٢٥/ أ، نقلها عن غيره، ولم يسمّه، وأظنه يعني الفاكهي. وأصلُها عند سيبويه في قوله: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة. (الكتاب ١/ ١٤) ونقاشُه وشرحه في الإيضاح في علل النحو ١٠٢، والجمل في النحو للزجاجي ٢، وشرح المفصل ١/ ٧٣.

(٤) في ص/ ١٤٤- حين قرّر أن السكون وغيره من الحركات يقدّر. ولعله يعني بالقائل أستاذَه الشنواني، فقد قال نحو ذلك في حاشيته على شرح القطر للفاكهي (منهاج الهدىٰ ١٥١أ).

(٥) عزا الزجاجي هذه العلة الظاهرة جدًّا إلىٰ جماعة من الكوفيين والبصريين (الإيضاح في علل النحو ١٠٦) وعزاها ابن يعيش للمازني (شرح المفصل ١/ ٧٣) وهو توجيه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٨، ونُقل عنه في التذييل ١/ ٤٤أ.

(٦) يومئ إلىٰ الشيخ خالد الذي قيّدها بذلك في شرحه للآجرومية ٢٤.

يبيّنه ما سيأتي (من ذلك) المتقدِّمِ انقسامُه للأقسام الأربعة أيضًا: (الرفع)، نحو: (يخشىٰ زيد)، (والنصب)، نحو: (لن يقومَ الفتىٰ)، (والجزم)، نحو: (لم يقمْ) و(لم يدْعُ)، (ولا خفضَ) يُتصوَّر لغةً دخولُه (في) نوعـ(ـها)؛ وذلك لزيادة الثقل؛ لأنَّ الفعل مركبٌ من الحدث، والزمان، والنسبة، والخفضُ ثقيل، فأعطي الجزمَ لخفتِه الثقيلُ، وأعطي الخفضَ لثقلهُ الخفيفُ؛ طلبًا للتعادل[١]، ولأنَّ كلَّ مجرورٍ [مخبرٌ][٢] عنه في المعنىٰ، والفعلُ لا يصحّ فيه ذلك[٣]. ولأنَّ الجزم فيه كالعوض من الجرّ الذي فاتته[٤] المشاركةُ فيه[٥]، ولأنَّ عاملَه لا يَلحقِ الفعلَ البتةَ[٦].

تنبيهات:

---

(١) الإيضاح في علل النحو ١٦ يعزوه للفراء، شرح ملحة الإعراب للحريري ٨٠-٨١، كشف المشكل في النحو ١/ ٢٣١، شرح التسهيل ١/ ٤٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٧. الملخص ١/ ١٠٥، التذييل ١/ ل ٤٣أ.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) هذه العلّة عند العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٥، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ٦٠٧، والشيخ زروق في شرح الآجرومية ١٢/ ب.

(٤) في (ب): فاتثه.

(٥) نحو هذه العبارة في شرح التسهيل ١/ ٤٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٢٧. والتذييل ١/ ٤٣أ، وتوضيح المقاصد ١/ ٦٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٣.

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ٨٠، شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٧. وذكر سيبويه أن الفعل لا يجرّ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الفعل. (الكتاب ١/ ١٤) وقريبٌ منه قولان للأخفش، ذكرهما الزجاجي (الإيضاح في علل النحو ١٠٩، ١١٠، والجمل في النحو ٢) وذكر العكبري لذلك ستّ علل (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٨-٦٩)، وقد عاب أبو حيّان علىٰ النحويين البحثَ في هذه العلل. (التذييل ١/ ل ٤٣أ).

الأول: تقدَّم [معنىٰ][1] التقسيم، ما هو؟[2] وهذا من تقسيم الكليّ إلىٰ جزئيّاته، فإنّا[3] لو قلنا: (الرفعُ إعرابٌ) صحّ ذلك[4].

الثاني: عبرّ غيرُ المصنف بقوله: (وأنواعه)،[5] فقيل: إنه[6] جارٍ علىٰ مذهب البصريين، من أنّ الإعراب ما اختلف به آخرُ المعرَب، لا أنّه اختلافُ آخِرِ[7] المعرَب[8]، وفيه نظر، كما عُلِم مِمّا قدَّمناه، من أنّه[9] يتمشّىٰ علىٰ مذهب

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في ص: ٤٥- ٤٦.

(٣) في (ب): فإذا.

(٤) مضىٰ تفسير (الكلي) و(الجزئي) ومعنىٰ انقسام الكلي إلىٰ جزئياته، والفرق بينه وبين تقسيم الكلّ إلىٰ أجزائه، وأن الكليّ يصحّ أن يقع خبرًا عن الجزئي، بخلاف الآخر، ص: ٤٧-٤٩.

(٥) كابن الحاجب في الكافية ٦٠، وابن مالك في التسهيل ١/ ٣٧، ٥٣، وابن الوردي في شرح التحفة ١٢٥، وابن هشام في شرح الشذور ٣٥، والجامع الصغير ١١، وشرح القطر ٤٥. وذكر ابن مالك أن التعبير بـ (الأنواع) أحسن من التعبير بـ(الألفاظ). (التحفة ٩٦).

وقال الدماميني: إن ابن مالك لم يفرق في التعبير في جانبي الإعراب والبناء، فعبّر بـ(الأنواع) في الموضعين، وابنُ الحاجب فرّق بينهما، فعبّر في جانب إعراب الاسم بـ (الأنواع) وفي جانب بنائه بـ(الألقاب) ونقل عن الغجدواني تعليل ذلك.....» (تعليق الفرائد ١/ ١٧١- ١٧٢).

(٦) أي الذي عبّر بـ (أنواعه).

(٧) في (أ) و(ب): أصل.

(٨) لعله يعني الفاكهي الذي أوّل بذلك قول ابن هشام في الإعراب: (وأنواعه). وجعل ذلك من آثار مذهبه أن الإعراب لفظي (شرح القطر ١/ ٩٦) وقال الشنواني معلقًا: «والذي نختار -تبعًا لشيخنا وجمعٍ من شيوخه- أن هذه عبارةُ المتقدمين (أي: الأنواع) القائلين بأن الإعراب معنوي، وصارت تجري علىٰ ألسنة المتأخرين المخالفين لهم». (منهاج الهدىٰ ١٥٣ب ١٥٤أ).

(٩) أي التعبير بالأنواع.

المصنف، بخلاف مقابلِه[١].

الثالث: عدَل المصنفُ كجماعة عن التعبير بـ(الألقاب)[٢]؛ لأنَّ حقَّ الألقاب -لمساواة كلٍّ منها البقيةَ والملقَّبَ- أن يُطلَق كلٌّ منها[٣] على البقية، كأن يقال: (الرفعُ النصبُ) وعلى الملقَّب، كأن يُقال: (الإعرابُ الرفعُ)، وكلٌّ منهما ممتنع؛ لاستلزام الأوّل حملَ الشيء على مُبايِنه[٤]، والثاني حملَ/ [٢٤/ب] الأخصِّ

(١) فقد تقدم في ص: ١٥٩-١٦٠ أنه على اعتبار أن الإعراب لفظي يُشْكِل كونُ الرفع والنصب... الخ أنواعًا؛ لأن النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق، وهذه مختلفة، فالضمة غير الواو، وغير الألف... الخ، وأما على رأي مَنْ قال: إن الإعراب معنوي -وهو مطلق التغيّر- فيصحّ كونُها أنواعًا؛ لأن التغيّر متفق، لا اختلاف فيه، وهو ما ذهب إليه الآجرومي.

(٢) ممّن عبّر بـ(الألقاب) الجرجاني في المقتصد ١/ ١٠٠، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٢٣٠، في أسرار العربية ١٩، وابن معط في الفصول ١٥٤، وابن الحاجب في الكافية ١٤٢، والعكبري في شرح الإيضاح ١/ ٧٤، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٣٨، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٢٥، وابن عصفور في المقرب ١/ ٤٧، وشرح الجمل ١/ ١٠٤، والمحلي في مفتاح الإعراب ٥، وأبي حيّان في النكت الحسان ٣٥، واللمح البدرية (شرحها لابن هشام ١/ ٢٤٠) والمكودي في شرح الألفية ١٠، والأشموني ١/ ٦٧، والشارح نفسه سمّاها (ألقابًا) قبلُ في ص: ١٦٣-١٦٤.

وقال الراعي: «كان الأولى بالآجرومي أن يقول بدل (وأقسامه): (وألقابه) لأنه جَعَلَ الإعراب معنى، وأما من جَعَلَ الإعراب نفس الحركة فالأولى له أن يقول: (وأقسامه) كابن الحاجب وابن مالك وغيرهما. (المستقل بالمفهومية ٦٧أ).

(٣) في (جـ): منهما.

(٤) في (ب): مبانيه.

علىٰ الأعمِّ[١]. فثبَتَ بما قرَّرناه أنَّ هذه الأمور أنواعٌ تحت الإعراب، وهو جنسٌ لها، لا أنها ألقابٌ له، وهو ملقَّبٌ بها[٢].

الرابع: عُلم مِن إثبات الرفع والنصب للأسماء والأفعال اشتراكُ النوعين فيهما، ومِن إثبات الخفض للأسماء ونفيِه عن الأفعال اختصاصُه بها، ومِن إثبات الجزم للأفعال ونفيِه عن الأسماء اختصاصُه بالأفعال[٣]. كما عُلم منه أنَّ لكلِّ نوع مِن الأسماء والأفعال من الأقسام الأربعة اختصاصًا واشتراكًا. ثلاثةُ أقسام[٤]. والله أعلم.

---

(١) تفصيل هذه المسألة في: شرح التسهيل للمرادي ٨ ب، والمساعد ١/ ٢٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤١، وشفاء العليل ١/ ١١٥، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٢، وشرح القطر للفاكهي ١/ ٩٦.

(٢) هذه الجملة بنصها من كلام ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤١. ونحوها في شرح التسهيل للمرادي ٨/ ب، والدرر السنية ٦/ ب، وبلوغ الأرب ٦/ أ.

(٣) في (أ): اختصاصه بها.

(٤) أي: فهي ثلاثة أقسام.

[باب معرفة علامات الإعراب][١]

ولَمّا فرغ من ذكر أنواع [٢]الإعراب، وكانت محتاجةً لخفائها إلىٰ علامات تميّزها؛ لتتمّ فائدةُ معرفة مختصّها ومشتركِها، عَقَدَ لِبيانها بابًا، فقال:

(باب) سبَبِ حصول، أو دالٌّ علىٰ حصول **(معرفة)** أي: علْمٍ، وهو إدراك المعلوم علىٰ ما هو به في الواقع. وعبّر عنه بـ(المعرفة)؛ ذهابًا لترادُفهما[٣]، أو لأنَّ أصلها إدراكُ الجزئيات علىٰ قولٍ؛ مبالغةً في حضّ الطالب علىٰ إمعان نظره في هذا الباب، حتىٰ تصيرَ عنده كلياتُه كأنّها[٤] جزئيةٌ، بحيث لا يَخفىٰ عليه [شيءٌ][٥] مِن **(علامات)** أقسام **(الإعراب)**[٦] المتقدِّم، والمعنىٰ: أنَّ مَنْ طالَعَ هذا البابَ وتفهَّمه علىٰ الوجه المَرْضِيّ حَصَلَتْ له معرفةُ ذلك عادةً بإفاضة البَرّ الجواد، لكون[٧] مدلوله من حيث إدراكُه والإحاطةُ به سَببًا عاديًّا في حصولها. وتعبيرُه

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقِّق.

(٢) في (ب) و(ج): أقسام أنواع.

(٣) في (ب): لترادفها، يعني ترادف معنىٰ (العِلْم) و(المعرفة)، وهو قول الأكثرين (المواهب الرحمانية ٢٥/ب). وقيل: إن (المعرفة) أخصُّ من (العِلْم)، فـ(المعرفة) لإدراك الجزئيات و(العِلْم) للإدراك المجرد. (الفروق لأبي هلال ٧٢-٧٣، والتعريفات ١٩٩، ٢٨٣).

(٤) في (ب): فلها، وفي (أ): كابن.

(٥) سقطت من (أ) و(ب). وهذا التأويل عن شيخه في الفرائد الشنوانية ٤٧/ب، والمواهب الرحمانية ٢٥/أ.

(٦) في إحدىٰ نسخ الآجرومية (صبحي رشاد): (علامات الإعراب)، بدلًا من قوله هنا: (باب معرفة علامات الإعراب).

(٧) في (أ) و(ب): يكون.

بـ(العلامات) مَبنيٌّ علىٰ طريقته[١] من كون الإعراب معنويًّا، كما هو ظاهر[٢].

قيل: ويُمكن بناؤه أيضًا علىٰ طريق ابن مالك وغيره ممّن قال: إنّ الإعراب لفظيٌّ؛ إمّا لأنه لا منافاةَ بين جعل هذه المذكورات في هذا الباب إعرابًا وجعلِها علاماتٍ عليه: هي إعرابٌ من حيث عمومُ كونها أثرًا جلَبه العاملُ في آخر الكلمة/ [٢٥/ أ]، وعلاماتُ الإعراب من حيث خصوصُها[٣]. وفيه تكلُّفٌ[٤].

وإمّا لأنّ (العلاماتِ) جمْعُ (علامة) بمعنىٰ: (عَلَم)، فالضمَّة عَلَم، ومسمّاها

---

(١) في (أ) و(ب): طريقة.

(٢) قال الجرجاني -وهو من أئمة القائلين: إن الإعراب معنوي كالآجرومي-: «وبعد فإن الإعراب في الحقيقة معنًىٰ، لا لفظٌ... فإنّ اختلاف الحركة وكونَها مرةً ضمةً، وأخرىٰ فتحةً، وثالثةً كسرةً؛ ليدل هذا الاختلاف علىٰ معانٍ مختلفةٍ - إعرابٌ، وليس نفسُ الحركة بإعراب... فالحركة إذًا آلةُ الإعراب؛ لأن الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعرابًا لوجب ألّا يُقال: حركات الإعراب؛ إذ الشيء لا يُضاف إلىٰ نفسه، ألا ترىٰ أنك لو قلت: (حركات الحركات) أو (حركات الضمة والفتحة والكسرة) كان مُحالًا...». المقتصد ١/ ٩٨-٩٩، ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٦٧، وقد سبق الحديث عن ذلك في ص: ٥٧، وص: ١٣٨- ١٣٩، وص: ١٦٠.

(٣) نحو هذا في الأشموني ١/ ٦٧، والمواهب الرحماية ٢٦ أ.

وقال ابن الحاجب عن نحو هذا: «هذا مِنْ إضافة الأعمّ إلىٰ الأخص؛ لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعرابًا وغيرَه، فأضيفت إلىٰ الإعراب تخصيصًا وبيانًا بأنه المراد، لا من إضافة الشيء إلىٰ نفسه، وذلك جائز باتفاق» (شرح المفصل له ١/ ١١٤)، وقال ابن مالك: «إنّ إضافة أحد الاسمين إلىٰ الآخر مع توافقهما معنًىٰ أو تقاربهما واقعةٌ في كلامهم بإجماع، وأكثرُ ذلك فيما يقدَّر أولُهما بعضًا أو نوعًا، والثاني كلًّا أو جنسًا، وكِلا التقديرين في حركات الإعراب صالح؛ فلا يلزم من استعماله خلافُ ما ذكرنا» (شرح التسهيل ١/ ٣٤).

(٤) حكم عليه بذلك شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢٦/ ب.

الرفع، وكذا البواقي[١]، وفيه[٢] أنه لا يصحّ أن يُراد العلَمُ الشخصيُّ[٣] ولا الجنسيُّ؛ لإطباقهم على صَرْف: (ضمةٍ) و(فتحةٍ) و(كسرة)، وفي كلِّها العلميةُ على هذا [و][٤] التأنيثُ، ولا ضرورةَ ولا تناسبَ.

وإمّا لما اختاره شيخُنا[٥] وشيخُ أستاذنا[٦] من أنَّ هذه عبارةُ المتقدمين القائلين [بأنَّ الإعراب معنويٌّ جَرَتْ على ألسنة المتأخّرين القائلين][٧] بأنه لفظيٌّ من غير قصْدٍ[٨]. وفيه نظر؛ لأنهم أهلُ الضبط والتحرِّي، وخصوصًا في مقام التأليف.

(للرفع) من حيث هو -لا بقيد كونه في اسمٍ،[٩] ولا بقيد كونه في فعلٍ، ولا بقيد كونه أصلًا، ولا بقيد كونه نائبًا- (أربع علامات) سيأتي -إن شاء الله- ما هو

---

(١) هذا التأويل للأزهري في التصريح ١/ ٦٠، والشنواني في المواهب الرحمانية ٢٦/ب، وللجرجاني ما يؤيّده (المقتصد ١/ ١٠١)، مع أنه لا يرى الإعراب لفظيًّا.

(٢) أي: في هذا الرأي من المآخذ.

(٣) في (ب): للشخصي.

(٤) سقطت من (ب) و(جـ).

(٥) الشنواني.

(٦) أحمد بن قاسم العبادي. شهاب الدين (... - ٩٩٤هـ) من كبار فقهاء الشافعية في عصره، متفنّن، له مشاركات في النحو والفقه والأصول، تلمذ على عيسى الصفوي والرملي. (الكواكب السائرة ٣/ ١٢٤، شذرات الذهب ٨/ ٤٣٤).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ذلك القول في منهاج الهدى ١٥٣ ب ١٥٤ أ، المواهب الرحمانية ٢٦/ب. معزوًّا للعبادي وشيوخه.

(٩) في (جـ): الاسم.

الأصل(١) من ذلك، وما هو نائبٌ عنه(٢)، وما هو للأسماء، وما هو للأفعال. ثم أَبْدَلَ من (الأربع علامات)(٣) قولَه: (الضمة) قدَّمَها؛ لأنها الأصلُ، وغيرُها نائبٌ عنها؛ إذ هي الأغلب أو الأرجح(٤) في نظر الواضع من غيرها. (والواو) عقّبها للضمة؛ لأنها تنشأ عن الضمّة إذا أُشبِعتْ، فهي كبنتِها(٥).

تتمّة: الجمهور علىٰ أن الحروف(٦) غيرُ متولِّدة من الحركات؛(٧) ولذا قلنا: (كبنتها)، فهو أولىٰ من تعبير بعضهم(٨)؛ إذ(٩) ظاهرُه أنَّ الحركة أصلٌ للحرف.

---

(١) في (ب): الأصلي.

(٢) في (ب): منه.

(٣) كذا في نسخ التحقيق الستّ بإدخال (أل) علىٰ المضاف دون المضاف إليه، مع أن الآجرومي لم يفعل ذلك،بل قال: (أربع علامات) وتعبير الشارح ضعيف، فلم ينقل أحدٌ له نظيرًا من الكلام العربي. والكوفيون يجيزون دخول (أل) علىٰ المضاف والمضاف إليه وحجتهم أنهما كالكلمة الوحدة، فأدخلوا (أل) في صدرها، ولا يستقيم لهم ذلك؛ إذ لم يُسمع نحو: (السوارُ الذهب) بإضافة الأوّل إلىٰ الثاني مع أنهما شيء واحد بلا خلاف. (التخمير ٢/ ٨، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٢٧، البسيط ٢/ ١٩٢، جواهر الأدب ٣٩٧).

(٤) في (ب): والأرجح.

(٥) شرح الآجرومية للشربيني ٩/ أ، وللإربلّي ١٣/ ب، والمواهب الرحمانية ٢٦/ ب.

(٦) يعني حروف المدّ.

(٧) أطال ابن جني وأجاد في تقرير أن الحركات أبعاضُ حروف المدّ واللين، لا العكس، ونقل عن متقدمي النحويين أنهم يسمّون الضمة الواو الصغيرة والفتحة والألف الصغيرة... (سر الصناعة ١/ ١٧) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٤٠، وأطال العكبري في تقرير هذا الخلاف (اللباب ١/ ٦١-٦٤).

(٨) يعني الشيخ خالدًا حين قال: «وثنّىٰ بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت، فهي بنتُها» شرح الآجرومية ٢٥، ولم يقل: «كبنتها».

(٩) في (ج): أو.

وقد اختلف الناس قديمًا وحديثًا في هذه المسألة اختلافًا لا يجدي فائدةً في الخارج، واستدلَّ كلٌّ بما يلائم مذهبَه، فاستدلّ الجمهور بأنه لو كانت الحروف مأخوذةً من الحركات للزم سبقُ الحركات عليها، ولو كانت الحركات سابقةً عليها للزم قيامُها بأنفسها، لكنها لا تقوم بأنفسها؛ ففسد كونُ الحروف مأخوذةً من الحركات.

واستدل الآخرون بأنّا وجدنا الحركات/ [٢٥/ ب] إذا أُشبعت تولّد منها حروفُ المدّ واللين، فدلّ ذلك على أصالة الحركة وفرعيّةِ الحرف عنها[١].

(والألف) أردفها الواوَ، لأنها أختُها في المدّ[٢] واللين[٣]. (والنون) ختَمَ[٤] بها

---

(١) راجع لذلك الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٢٣-١٢٤، وشرح السيرافي ١/ل ١٣٠-١٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦١-٦٤.

وبهذا الدليل عينِه الذي ذكره الشارح استدل ابنُ جني على أنّ الحركات أبعاضٌ لحروف المدّ واللين، وهو الحق، (سر صناعة الإعراب ١/ ٧٧، الخصائص ٢/ ٣٢٧) وكذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٣) ولكون الحروف متولدةً عن الحركات اتّصالٌ بمسالة كون الحركة قبل الحرف أو معه أو بعده. فسيبويه يرى أن الحركة تحدث بعد الحرف، ورجّح ذلك ابن جني، وقال أبو علي: معه، وقال غيرهما: إنهما تحدث قبله. (الخصائص ٢/ ٣٢١-٣٢٧، سر الصناعة ١/ ٢٩-٣٣، الهمع ١/ ٦١-٦٢).

فمن يرى أن الحركة بعد الحرف- كما هو رأي سيبويه وابن جني والجمهور- فالحرف أصلٌ للحركة. ومن يرى أن الحركة قبل الحرف جعلها أصلًا له. وقال أبو علي: وسبب هذا الخلاف لطُفُ الأمر وغموض الحال (الخصائص ٢/ ٣٢١، الهمع ١/ ٥٨-٦٠).

(٢) في (ب): الود.

(٣) شرح الأزهري للآجرومية ٢٦، والمواهب الرحمانية ٢٦/ب.

(٤) في (ب): منتم.

لبُعدها من الضمة وقُرْبِ مُشابهتها لحروف العلة في الغنّة[١] عند سكونها[٢].

وقيل: في الخفاء واللين والمدّ. نقلَه أستاذُنا عن بعضهم[٣].

ولَمّا ذكرها إجمالًا شرَعَ في بيان محالّها[٤] بقوله: (فأمّا الضمةُ فتكون علامةً للرفع) ظاهرةً، أو مقدرةً (في أربعة مواضع)، ثم أبدل مِن (في أربعة مواضع) قولَه: (في الاسم المفرد) وما عطف عليه، فهو أوّل مواضعها التي تكون فيها علامةً للرفع، وهو ما ليس من الأسماء الخمسة، ولا مثنًىٰ، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، صحيحًا كان كـ(زيد) من (قام زيد)، أو معتلًّا كـ(الفتىٰ) و(القاضي) مِن (جاء الفتىٰ والقاضي) و[(فتًىٰ وقاضٍ)][٥]، كانَ غير مضاف -كما مثّلنا[٦]- أو مضافًا، كـ:(حضر غلامي)، كان مدلوله واحدًا -كما مرّ- أو متعددًا، كـ:(حضر[٧] القوم والرهط[٨]).

---

(١) في (جـ): العتة.

(٢) التبصرة ١/ ٩٣، وشرح الأزهري للآجرومية ٢٦. والمواهب الرحمانية ٢٦/ ب.

(٣) ذكر هذين الوجهين لشبه النون بحروف المد العكبريُّ في شرح اللمع ١/ ١٤٠-١٤١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥، وكلام شيخه في المواهب الرحمانية ٢٦/ ب.

(٤) في (ب): محلّها.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في (أ) و(جـ): مثّل.

(٧) في (أ): حضرت.

(٨) في أسلوبه السابق نظرٌ؛ فلا يخلو من ضعف، وسيقع مثلُ ذلك قريبًا وكثيرًا في كلامه. والأسلم في نحو هذا: (سواء أكان غيرَ مضافٍ... أم مضافًا)، أو: (غير مضافٍ كان ....، أو مضافًا)، كما فعل ذلك في المسألة التي قبلها.

(و) في (جمع التكسير) وهو ثانيها، وهو -لا بقيد كونه معربًا بالضمة[(١)]-: ما تغيّر فيه بناءُ مفرده. والمراد أفرادُه وآحادُه التي يدخلها الإعراب بالحركات، ولو تقديرًا، كان تغييره ظاهرًا كالتغيير بزيادةٍ، نحو: [(صِنْو: وصِنْوان)، أو بنقصٍ، نحو: (تُخْمة: وتُخَم)، أو بتبديل شكلٍ، نحو][(٢)] (أَسَد: وأُسْد)، أو بزيادةٍ[(٣)] وتبديل شكلٍ، نحو: (رَجُل: ورِجال)، أو بنقصٍ وتبديلِ شكلٍ، نحو: (قضِيب: وقُضُب)، أو بهما مع تبديل شكل، نحو: (غلام: وغلمان)، أو مقدَّرًا، كما في: (فُلْك) و(دِلاص) و(هِجان)[(٤)] و(شِمال) و(عِفِّتان)[(٥)] و(كِناز)[(٦)]: فـ(الفُلْك) معلومٌ، وغيرُه: الدِّرع[(٧)] البرّاقة[(٨)]، والإبل البيض[(٩)]، والخليقة بمعنىٰ

---

(١) يريد أن يشرح معناه عامة، دون نظر إلىٰ كونه مرفوعًا بالضمة.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): وبزيادة.

(٤) في (أ): ميحان، وفي (ب) و(جـ) والاحتياطيات الثلاث: (هيجان). وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته، وهو كذلك في الكتاب ٣/ ٦٣٩. وسيأتي تفسيره في كلام الشارح.

(٥) في (ب): وعبقان وفي (جـ) و(د): وعفننان وفي (أ) و(هـ) و(و): وعفنان. وكلها تصحيف، والصواب ما أثبته. وهو كذلك في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨١٠. وسيأتي تفسيره في كلام الشارح.

(٦) في جميع النسخ الأصول: (كنان) والصواب ما أثبتّ عن الاحتياطيات الثلاث؛ لأنه الموافق للمعنىٰ الذي ذكره بعدُ، وهكذا أثبته سيبويه في كتابه ٣/ ٦٣٩. وسيأتي تفسيره في كلام الشارح.

(٧) في (جـ): للدرع.

(٨) يريد: (الدلاص). أو هي الملساء اللينة (اللسان، القاموس: دلص).

(٩) يريد: (الهجان). أو هي الخيار من كل شيء (اللسان، القاموس: هجن).

الطبيعة[١]، والقويّ الجافي[٢]، ومكتنز اللحم من الإبل[٣]، كلٌّ منها يقال للواحد والمتعدِّد، فـ(فُلْك) مفردًا حركاتُه كحركات (قُفْل)، وإذا كان جمعًا فحركاته كحركات (بُدْن[٤])، وهكذا نظائره[٥]. ومثال الضمّة المقدَّرة: (جاءت العذارىٰ) و(فُكَّت الأسارىٰ)/ [٢٦/ أ] و(حضر غلماني).

تنبيه: جموع التكسير ما كان منها للقلَّة، نحو: (أَسْلِحة)، و(أَعْيُن)،[٦] و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين، كـ(صِبْيَة)، و(أفعال) كـ(أفراس)[٧]، فمدلوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلىٰ العشرة، وما عدا هذه فجموع كثرة، ومدلولُها بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلىٰ ما لا يتناهَىٰ[٨]، وقال السعد[٩]: «جمع القلة

---

(١) يريد: (الشمال). اللسان: (شمل) وكذلك (شمال) ضد اليمين، مفردها وجمعها بلفظ واحد (القاموس: شمل).

(٢) يريد: (عفَّتان). اللسان: عفت.

(٣) يريد: (كناز). وتوصف به الجارية أيضًا. (اللسان، القاموس: (كنز).

(٤) توضيح المقاصد ٥/ ٣٤.

(٥) قرر ذلك سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٧٧، ٦٣٩، وتفصيله في أسرار العربية ٦٣-٦٥، وشرح المفصل ٥/ ٦، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٣٨٧، وشرح التسهيل ١/ ٧٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ٣٣-٣٤.

(٦) في (ب): أعقر.

(٧) هذه الأربعة جموع قلّة (الكتاب ٣/ ٤٩٠، المقتضب ٢/ ١٥٤، الإيضاح في علل النحو ١٢٢، وزاد الفرّاء (فَعَلة) والتبريزي (أفعلاء) (شرح الرضي ٢/ ١٩١، توضيح المقاصد ٥/ ٣٥).

(٨) الكتاب ٣/ ٥٦٧.

(٩) التفتازاني.

من الثلاثة إلىٰ [العشرة، وجمعُ الكثرة من الثلاثة إلىٰ][١] ما لا يتناهىٰ، فالفرق بينهما باعتبار النهاية»[٢]، وقد يُستعمل مـ للقلّة في الكثرة،[٣] وعكسُه[٤].

وجموع السلامة ملحقةٌ بجموع القلة، إلاّ لقرينة[٥].

(و) في صيغة (جمع المؤنث السالم) ولو شاذًا، كـ(انفطرت السماوات)[٦] و(أهيفت[٧] البنات)[٨] وكالضمّة الظاهرةِ المقدَّرةُ في نحو:

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) قوله في شرح التلويح ص: ٥١، وفيه: وهذا أوفق بالاستعمالات، وإن صرّح بخلافه كثير من الثقات.

(٣) تقرير هذا في الكتاب ٣/ ٤٩٠، ٥٧٠، المقتضب ٢/ ١٩٩، الإيضاح في علل النحو ١٢٢، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨١١.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٠، ٦٠١، المقتضب ٢/ ١٩٩، الإيضاح في علل النحو ١٢٢، شرح المفصل ٥/ ١١.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩١، ٥٧٨، المقتضب ٢/ ١٥٤، شرح المفصل ٥/ ٣، ١١، الارتشاف ١/ ١٩٤. وقال ابن خروف: إن جمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة، وقال الرضي: الظاهر أنه لمطلق الجمع من غير نظر إلىٰ قلة أو كثرة (شرح الرضي ٢/ ١٩١)، ونحوه في توضيح المقاصد ٥/ ٣٥).

(٦) وجه شذوذه أنه لا تجري عليه شروط الجمع؛ فليس داخلًا في واحد من الأنواع الخمسة الآتية في ص: ١٨٥-١٨٧. وقد نصّ علىٰ شذوذها لذلك ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/ ١١٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٩١٣.

(٧) من الهَيَف، وهو ضمور البطن وحسن القدّ، صفة حسن في النساء، لكن المحفوظ أن فعله ثلاثي (هَيِفَ وهاف) المخصص ٢/ ٢٧، اللسان، القاموس: هيف).

(٨) وجه الشذوذ أن التاء حذفت منها عند الجمع، وهي ليست مِمّا يحذف، فليست تاءَ التأنيث المتحركَ ما قبلها فتكون في حكم الانفصال، بل هي كالأصلية، والوجه القياسي أن يقال: (البنتات) (شرح التسهيل ١/ ٩٨) لكنه أصل مهمل.

تَبْكِـــيْ بَنَـــاتِيْ شَـــجْوَهُنَّ... ....[1]

فـدخل جمـع المـذكر، كـ(حمامـات)[2] ومـا سَـلِمَ فيـه بنـاءُ واحـده، كـ(زينبات)،[3] وما تغيّر، كـ(حُبْلَيات) و(صَحْراوات) و(سَجَدات). وفيه نظر، علىٰ أنه يمكن أن يكون اعتُبِر في هذين القيدين الغالبُ[4]، وجوّز أيضًا الأستاذُ -

---

(١) .... وزوجتي والظاعنون إليَّ ثُمَ تَصَدَّعُوا

من بحر الكامل، قائله: عَبْدةُ بن الطبيب، والطبيب اسمه يزيد بن عمرو من جشم بن عبد شمس من تميم، شاعر مقل من المخضرمين، أدركَ الإسلام، فأسلم، وحسُن إسلامه ﷺ، شهد غزوات الفرس. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٢٧-٧٢٨، شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٨٥). وعزي البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ستأتي ترجمته). وقال العيني: قيل: إن قائله هو أبو ذؤيب من قصيدته المشهورة: (أمن المنون وريبها تتوجع)، ولم أجده في القصيدة المذكورة، ولا في ديوانه، والحق أنه ليس منها، ولكنه لمّا كان من بحرها ومن قافيتها وقريبًا منها في المعنىٰ ربّما ظُنَّ أنه منها. (المقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٨ - ١٠٨٢).

والشجو: الحزن، والظاعنون: المقيمون المجتمعون، والتصدع: التفرق. والرواية المشهورة عند النحويين: فتبكيٰ بناتي، وهي رواية الديوان، ويروىٰ: والأقربون. وهي كذلك في الديوان: (والراغبون) (والطامعون). (ديوان عبدة بن الطبيب ٥٠، المفضليات ١٤٨، النوادر ١٩٣، الخصائص ٣/ ٢٩٥، المقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٨ -١٠٨٠).

(٢) المقتضب ٢/ ١٨٥، الجمل للزجاجي ٣٨١، شرح شذور الذهب ٣٩. وعد ابن مالك هذا الجمع شاذًا؛ لأن المفرد (حمام) مذكر مجرد جامد (شرح التسهيل ١/ ١١٤، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٢، ٢/ ٩١٣) ومثله الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٨٧، والارتشاف ١/ ٢٣).

(٣) في (أ) و(جـ): زينب.

(٤) يعني بالقيدين أنه جمع للمؤنث، وأنه سالم، فالمراد الغالب، وإلّا فقد يكون المجموع مذكرًا -كما ذكر- وقد يكون المفرد غير سالم في الجمع، فقد يحدث فيه غير تغيير -كما تقدم- وقد ذكر هذا التأويلَ الفاكهيُّ في شرح اللمحة ١٦، والشيخ زروق في شرح الآجرومية ٣٤/ ب، والشيخ خالد في شرح الآجرومية ٢٧، والشنواني في الفوائد الشنوانية ٤٩/ ب.

رحمه الله تعالىٰ - ادّعاءَ أنه صار حقيقةً عرفيّةً لكل ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين علىٰ مفرده، من غير نظرٍ لخصوصيّة مُفردِه[١].

وبعدَ هذا لو يُراد بالجمع: اللغويُّ، وباعتبار ما كان[٢]، لتدخل (أولات)[٣] و(اللاءات[٤]) من أسماء الجموع، والملحقاتُ - ما بَعُدَ، كما نَّبه عليه ابنُ هشام[٥] [بل][٦] وما جُعل منه علَمًا، كـ(أذرعات)[٧]، إذ قد استُعمل جمعًا في

---

(١) ذكر ذلك أستاذه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٤٩/ب- ٥٠أ، والمواهب الرحمنية ٢٨/أ.

(٢) أي: ويراد بالجمعِ (الجمعُ اللّغويُّ)، أو(الجمع باعتبار ما كان)، فالجمعُ اللغوي يُدخل (أولات) و(اللاءات) و(باعتبار ما كان) يدخل الملحقات، ويعني به ما سمّي به من هذا الجمع، فأصله قبل التسمية جمع مؤنث سالم، مثل: (عرفات)،و (أذرعات).

(٣) عدّها ابن مالك مِمّا يجرىٰ مجرىٰ الجمع الذي علامته ألف وتاء زائدتان (شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠١) وإن كان ليس جمعًا؛ إذ لا واحد له من لفظه. (شرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٣).

(٤) جمع (اللاء) بمعنىٰ (اللاتي) بالألف والتاء، كما قالوا في جمعها جمعَ تكسير: (اللوائي) و(اللواتي). وقد ذكر ابن مالك أن (اللاءات) قد تعرب إعرابَ جمع المؤنث السالم، وقد تبنىٰ علىٰ الكسر. (شرح التسهيل ١/ ١٩٢، ١٩٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٨، تعليق الفرائد ٢/ ١٩٦).

(٥) ظاهر كلامه أنه ينمي لابن هشام ما ذكره حول الجمعين، ولم أجد لابن هشام تنبيهًا علىٰ أنه قد يراد بالجمعِ هنا الجمعُ اللغوي، أوباعتبار ما كان -فيما اطلعت عليه من كتبه، وقد يكون الشارح يقصد أن ابن هشام نبّه علىٰ أن المعتبر في القيدين الغالبُ، وذلك حقّ، فقد قال ابن هشام: «عدلت عن قول أكثرهم: (جمع المؤنث السالم) إلىٰ أن قلت: (الجمع بالألف والتاء)؛ لأعمَّ جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد، وما يتغيّر». (شرح القطر ٥١، وشرح اللمحة ١/ ٢٤٤). ونبه علىٰ ذلك الأشموني ١/ ٩٣، والسيوطي (الهمع ١/ ٦٧). وقد سبقهم إلىٰ هذا ابنُ مالك، فعبّر عن جمع المؤنث السالم في جميع كتبه بـ (المجموع بألف وتاء).

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) شرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٣.

الجملة، وبهذه الوجوه ساوَىٰ قولَهم: (وهو ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين) مع سلامته عمّا أُورِدَ عليه من أنّ ما جُمِعَ بألف وتاءٍ هو المفرد[١]، وهو لا يُعرَب هذا الإعرابَ[٢]، وإنْ أجاب عنه ابنُ الصائغ[٣] بأن الذي جُمِع بهما معناه الذي وقع عليه ما يُجْمَع بهما، وهو المجموع[٤] بهما، فهو المفرد بوصْفِ ضمِّ غيره، لا المفردُ قبل[٥] ضمِّ غيره[٦]. قيل[٧]: وخَرَجَ بالمزيدتين نحوُ: (قضاة) و(غزاة)؛ لأصالة الألف [لانقلابها عن أصل؛ إذ هو (قُضَيَة) و(غُزَوَة)؛ لأنهما من (قضيت)

(١) في (ب): الفرد.

(٢) راجع هذا الإيراد في شرح القطر للفاكهي ١/ ١٢٥، وفي الفوائد الشنوانية ٥٠/أ.

(٣) يُعرف بهذا الاسم من النحويين رجلان: أشهرهما: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي (٧٠٨- ٧٧٦هـ)، اشتغل بالعلم، وبرع في اللغة والنحو والفقه، من مشايخه ابن المرحل وأبو حيّان وابن جماعة، ولي القضاء والفتيا، ألف شرحًا علىٰ ألفية ابن مالك، والتذكرة في النحو، وحاشية علىٰ مغني ابن هشام. (الدرر الكامنة ٣/ ٤٩٩، البغية ١/ ١٥٥-١٥٦، شذرات الذهب ٦/ ٢٤٨).
وأما الآخر فهو محمد بن الحسن بن سباع بن أبي بكر المصري الدمشقي شمس الدين (٦٤٥-٧٢٥هـ)، أديب لغوي، صنف شرح الدريدية، وشرح اللمحة، ومختصر الصحاح، برع في النثر والنظم، وكان فيه ودّ وتواضع (البغية ١/ ٨٤). ولست أعرف للأول كتابًا موجودًا، وللثاني شرح لمحة الإعراب (مخطوط)، ما وجدت فيه هذا القول.

(٤) في (أ) و(ب): المجمع.

(٥) في (جـ): قيل.

(٦) أي: إليه. ذُكر هذا الجواب معزوًّا لابن الصائغ في نكت السيوطي ١٨/أ، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٢٥-١٢٦، وذكره الشنواني في الفوائد الشنوانية ٥٠أ ولم يذكر صاحبه.

(٧) في (جـ): قبل. وهذا قول مشهور في كثير من كتب النحويين، وسأورد بعضها.

و(غزوت)]،[١] و(أبيات) و(أموات)؛ لأصالة التاء[٢].

/ [٢٦/ ب] وباءُ (بألف [وتاء][٣]) إن جُعلتْ للملابسة فلا بدّ من قيد (الزيادة)[٤]، وإن جُعِلَتْ للآلة، فلا حاجة إليه[٥]. ويجوز في (السالم) جعلُه صفةً لـ(الجمع) [أي (الجمع السالم من تغيير مفرده)[٦]، ويجوز جعلُه صفةً][٧] لـ(المؤنث)[٨]؛ [لأنه الموصوفُ بالسلامة حقيقةً][٩]. والله أعلم.

تنبيهان[١٠]:

الأول: اعلم أن الذي يطَّرد جمعُه هذا الجمعَ خمسةُ أنواع: أحدها: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، سواء كان علمًا لمؤنث، كـ(فاطمة)، أم مذكر، كـ(طلحة)، أم

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) شرح ذلك في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠١، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٢-١٣٣، وتوضيح المقاصد ١/ ١٠٢-١٠٣.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) فيكون التقدير: ما جمع بزيادة ألف وتاء.

(٥) تجد هذين التأويلين عند الدماميني في تعليق الفرائد ١/ ١٣٨، وأولهما عند الأشموني ١/ ٩٢.

(٦) شرح المفصل ٥/ ٢.

(٧) ساقط من (أ) و(ب).

(٨) في (أ) و(ب): وللمؤنث.

(٩) ساقط من (أ) و(ب)، وهذان الإعرابان في المواهب الرحمانية ٢٨/ ب ٢٩/ أ.

(١٠) في (ج): تنبيهات.

اسمَ جنس، كـ(تَمْرة)، أم صفةً، كـ(سَبّابة)[١]، و(ضخمة)، أُبدِلَت تاؤه هاءً في الوقف، أم لا، كـ(بنت) و(أخت)[٢]. وثانيها: عَلَمُ المؤنث مطلقًا، سواء كان فيه التاءُ، أم لا،كـ(زينب) و(سُعْدىٰ) و(عفراء)، لعاقلٍ، أم غيرِه. وثالثها: صفة المذكر الذي لا يَعْقِل، كـ(جبال راسيات) و﴿....أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ.....﴾[٣]. ورابعها: مصغَّرُ المذكَّر غيرِ العاقل، كـ(دُرَيهمات)[٤]. وخامسها: اسم الجنس المؤنث بالألف، اسمًا كان كـ(بُهْمَىٰ)[٥] و(صحراء)، أو صفةً كـ(حُبْلىٰ) و(حُلَّة سِيَراء)[٦]، بخلاف المؤنث بلا علامة، كـ(قِدْر) و(شَمْس) و(عَنْز) و(عَناق)[٧]. ويُستثنىٰ من النوع الأوّل: (شاة) و(شَفَة) و(أَمَة)[٨]، فلا تُجمع بألف وتاء، ولو

---

(١) كذا في جميع النسخ الست، ولعلها كثيرة السبّ والشتم؛ لأنه يريد الصفة. ومثّل السيوطي بـ(نسابة) وقد ذكر نحو ما ذكره الشارح (الهمع ١/ ٦٩). ولعلها أقرب لمناسبة هذا الموضع، حيث يكون التمثيل لوصف فيه التاء، سواء أكان لمذكر أم لمؤنث.

(٢) المقتضب ٤/ ٦-٧.

(٣) ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي .....﴾ ٢٠٣ البقرة ٢.

(٤) المقتضب ٢/ ١٦٠.

(٥) نبتٌ من البقول ينبت كما ينبت الحب، يطلق علىٰ الواحد والجمع، أو واحدته (بُهْمَاة). (المخصص ١١/ ١٥٧ والقاموس: بهم).

(٦) السِّيَراء: نوع من البرود فيه خطوط صفر، أو يخالطه حرير (القاموس: سير) وذكرت هذه الأنواع في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٩، وشرح التسهيل ١/ ١١٢-١١٣، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٢، ٢/ ٩١٢ والارتشاف ١/ ٢٧١-٢٧٢.

(٧) شرح التسهيل ١/ ١١٤، وشرح الرضي ٢/ ١٨٧، والارتشاف ١/ ٢٧٢، والمساعد ١/ ٧٥.

(٨) نقل ابن خالويه عن ابن الأنباري أنه يقال في جمع (أمة): أَمَيات وأَمَوات، ونص الزجاجي علىٰ خلاف ذلك، قال أبو حيّان: والصحيح أنه لا يجوز، ولم يُسمع منه شيء (الارتشاف ١/ ٢٧١).

سمّي بها؛ استغناءً[١] بتكسيرها[٢]. -ومن الثاني بابُ (قطام)[٣]، في لغة مَن بناه[٤] - ومن الخامس بابُ (سَكْرىٰ) و(حَمْراء). قال الرضي[٥]: «ويُجمع هذا الجمع أيضًا مطردًا -وإنْ لم يكن مؤنّثًا- علمُ غيرِ العاقل المُصَدَّرُ بإضافة (ابن) و(ذو)، كـ(ابن عرس)[٦] و(ذو القعدة) و(ذو الحجة)». ومحلُّ المنع في باب (سكرىٰ وحمراء) ما داما باقيين علىٰ الوصفيّة، فإنْ سُمّي بهما جُمِعا بالألف والتاء، بلا خلافٍ[٧]. وأمّا (فَعْلاء)[٨] التي لا (أَفْعَل) لَها من الوضع أو الخلقة، كـ(امرأة عَجْزاء وعَذْراء) ففيها قولان: أحدهما: جواز جمعِها بالألف والتاء، وعليه ابنُ مالك؛ لأن المنع في (حمراء) ونحوِه تابع لمنع الواو والنون، وذلك مفقود فيما

---

(١) في (ب): استغنىٰ.

(٢) الأصول ٢/ ٤٢١-٤٢٢، وشرح المفصل ٥/ ٣٨، وشرح التسهيل ١/ ٧٧، وشرح الرضي للكافية ٢/ ١٨٨-١٨٩.

(٣) وهو ما جاء من أعلام لمؤنث علىٰ (فَعَال) نحو: (حذام) و(سَفار).

(٤) الارتشاف ١/ ٢٧١-٢٧٢، والهمع ١/ ٦٩.

(٥) في شرح الكافية ٢/ ١٨٧. وهو مذكور من قبله عند ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩١٢-٩١٣.

(٦) سيأتي ذكره مرة أخرىٰ والتعريف به في موضع أليق بالتعريف من هذا، وذلك في ص: ٨٦٤ حـ(٧).

(٧) ذلك مقرّر في الكتاب ٣/ ٦٤٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٥٧١-٥٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٩، وشرح التسهيل ١/ ١١٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٩٧، وقال: إن سبب المنع أن مذكرها لا يجمع بالواو والنون، فمُنع في جمع المؤنث؛ لئلا يكون للفرع مزية علىٰ الأصل، وأجازه الفرّاء وابن كيسان قياسًا علىٰ قول الكوفيين بجواز جمع مذكره جمعَ مذكر سالمًا. (شرح المفصل ٥/ ٦٠، وشرح الرضي ٢/ ١٨٨، والارتشاف ١/ ٢٧٢، والهمع ١/ ٦٩).

(٨) في (جـ): فعلىٰ.

ذكروا[١]. الثاني: المنعُ؛ طردًا للباب[٢].

الثاني[٣]: تُحذف لهذا الجمع التاءُ مِمّا هي فيه، فإن كان قبلَها ألفٌ أو همزةٌ فكالتثنية،/ [٢٧/ أ] وسيأتي[٤]. وتُجمع حروفُ المعجم، فما[٥] كان فيه ألفٌ جاز قصره ومدّه بالإجماع[٦].

(و) في (الفعل المضارع) وهذا رابع المواضع التي تُرفع بالضمة، ظاهرة أو مقدرة، ويَشمل[٧] الصحيحَ، كـ(يقوم)، والمعتلَّ،[٨] كـ(يدعو) و(يرمي) و(يخشىٰ)، فيقدَّر في (يدعو) و(يرمي)؛ للثقل، وفي (يخشىٰ)؛ للتعذّر. وذِكْرُ (المضارع) لبيان الواقع؛ إذ لا يُعرب من الأفعال سواه، وهو مأخوذ من

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١١٣، والارتشاف ١/ ٢٧٢، والهمع ١/ ٧٠، وأضاف ابن مالك أيضًا أن من لأوصاف التي لا مذكر لها ما قد سُمع جمعها بالألف والتاء. ووافقه ابن عقيل (المساعد ١/ ٧٥).

(٢) شرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٧٢، والارتشاف ١/ ٢٧٢، وعزاه إلىٰ البصريين. تعليق الفرائد ١/ ٣٠٦، والهمع ١/ ٧٠.

(٣) من التنبيهين.

(٤) لن يأتي ذلك! وهو يريد ما سبق فيه التاءَ ألفٌ أو همزةٌ. ومثلُه من بابِ أولىٰ ما خُتم بهما مِمّا لا تاء فيه. والبحث في بقاء الهمزة علىٰ حالها أو قلبها وقلب الألف واوًا عند الجمع والتثنية، مِمّا هو مفصَّلٌ في المصادر التي أحلت إليها في المسائل السابقة.

(٥) سقطت الفاء من (أ) و(ب).

(٦) ذكر سيبويه أنها إذا تُهجِّيت قُصِرَت وإذا سُمّي بها مُدَّت. الكتاب ٣/ ٢٦٤-٢٦٥، ٣/ ٢٦٦-٢٦٧. فإذا جمعت تقول علىٰ القصر: (بيات) وعلىٰ المد (باءات). الارتشاف ١/ ٢٧٨، والهمع ١/ ٧٢.

(٧) في (أ) و(جـ): وشمل.

(٨) سقطت الواو من (ب).

(المضارعة)، وهي المشابهة[(١)]، وقيل فيها: مقلوبة (المراضعة)[(٢)]؛ لأن المتراضِعَيْنِ تَتشابه أوصافُهما غالبًا[(٣)]، سمّي بذلك لمشابهته[(٤)] الاسمَ في قبوله الإبهامَ والتخصيصَ ودخولِ لام[(٥)] الابتداء والجرَيانِ على حركات[(٦)] اسم الفاعل وسكناته[(٧)]، أو في توارُدِ[(٨)] مَعانٍ على كلٍّ منهما، يُفتقر في تمييزها إلى الإعراب، ألا ترى أنَّ قولك: (ما أحسنْ زيدْ) بالسكون، للوقف على كلٍّ منهما

---

(١) الكتاب ١/ ١٣، ٢٠، والمقتضب ٤/ ٨٠، والمقتصد ١/ ١٨٠، وأسرار العربية ٢٥، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٨، والتخمير ١/ ٢٠٣، وشرح المفصل ٧/ ٦.

(٢) في (ب): المواضع.

(٣) قائل ذلك ابن عصفور، نُقل عنه في (الارتشاف ٣/ ٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٨، وتعليق الفرائد ١/ ٩٢). وقال ابن يعيش: «ومعنى (المضارع): المشابه... وأصل (المضارعة) تقابُل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتُّسع فيه، فقيل لكل مشتبهين: متضارعان، فاشتقاقه إذًا من (الضرع) لا من (الرضع)....» شرح المفصل ٧/ ٦. ومثله في شرح الرضي ٢/ ٢٢٦. وقال الأنباري: «المضارعة المشابهة، ومنها سمّي الضرع ضرعًا؛ لأنه يشابه أخاه» أسرار العربية ٢٥.

(٤) في (أ) و(ب): لمشابهة.

(٥) في (ب): اللام.

(٦) في (ب): حركاته.

(٧) ذكر هذه الأوجه الثلاثة من المشابهة الأنباري في أسرار العربية ٢٥-٢٧، وزاد عليها أن كل واحد منهما يقع صفة، وأن الفعل المضارع يشترك في الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين تطلق على العين الباصرة وعين الماء. وذكر الثلاثة التي ذكرها الشارح العكبري في شرح اللمع ١/ ١٣٨-١٣٩، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٥، ونحوه في الكتاب ١/ ١٢-١٤، والمقتضب ٤/ ٨٠، وشرح المفصل ٧/ ٦.

(٨) في (أ): موارد.

يحتمل التعجبَ والاستفهامَ والنفيَ، كما أنَّ قولك: (لا تأكل السمك وتشربْ اللبن) كذلك[١].

[وقولُه][٢] (الذي لم يتصل بآخره شيءٌ)[٣] حُمِل الشيءُ المنفيُّ فيه على ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة، فالمراد على هذا شيء يَنقل إعرابَه من الضمّة إلى غيرها، وهذا لابدَّ منه؛ لأنَّ الباب بابُ إعرابٍ،[٤] وكلّها معربةٌ، فلا بدّ في تعيين[٥] رفعه بالضمّة من الاحتراز عنها[٦]. وحَمَله الشارحُ على ذلك، وعلى نفي الشيء الذي يُوجب بناءَه أيضًا[٧]، وهو[٨] من باب تنبيه المبتدئ على ما عساه يَغفل عنه، وإلّا فالباب معقودٌ لبيان علامات الإعراب، فغيرُ المعرَب لاحظَّ له هنا، وأراد بذلك النونَ الموضوعةَ للإناث ونونَي التوكيد. الأُولى يُبنى المضارعُ معها [على السكون؛ لأنه الأصلُ في البناء][٩] ولا تكون

---

(١) أسرار العربية ٢٤-٢٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٤.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ذكر الرملي أن النص: (إذا لم يتصل بآخره شيء) شرح الآجرومية ٧٨.

(٤) في (جـ): إعراض.

(٥) في (جـ): تعين.

(٦) أي عن ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة.

(٧) يريد الشيخ خالد الأزهري، في شرح الآجرومية ٢٧، ومثله الشيخ زروق في شرح الآجرومية ١٤/ ب.

(٨) أي ذكر المحمل الثاني.

(٩) ساقط من (أ) و(ب).

إلّا مباشرةً له. وأمّا نونا التوكيد فشرطُ بناء المضارع معهما مباشرتُهما[(١)] له، لفظًا وتقديرًا/ [٢٧/ ب]، نحو: ﴿......لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[(٢)] [لتركيبه معها تركيبَ (خمسةَ عشرَ)؛ إذ لو فَصَل بين الفعل والنون فاصلٌ لم يُحكَمْ ببنائه؛ لأنهم لا يركّبون ثلاثةَ أشياء كشيءٍ واحد]،[(٣)] بخلاف نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ ...... وَلَتَسْمَعُنَّ ......﴾[(٤)] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ......﴾[(٥)] ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ......﴾[(٦)]، فإنها معربةٌ - لانفصالها عنه في التقدير[(٧)] - لكن لا بالضمة[(٨)]. [وضابطُ ذلك: أنَّ ما كان من المضارع رَفْعُه بالضمّة إذا أُكّد بالنون بُنِي علىٰ الفتح. وما كان رَفْعُه بثبوت النون

(١) في (أ) و(ب) معها مباشرتها.

(٢) ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ....﴾ ٣٢ يوسف ١٢.

(٣) ساقط من (أ) و(ب). وتقريره في المقتصد ٢/ ١٠٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٧٦، وشرح العمدة ١/ ٣٢٦.

(٤) ﴿.... فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ....مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ ١٨٦ آل عمران ٣.

(٥) ﴿... مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ ٢٦ مريم ١٩.

(٦) ﴿... عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ ٨٧ القصص ٢٨.

(٧) زيد هنا في (جـ) ما هو كالشرح لما سبق: [أي مثالَي: (لتسمعن) (ولا يصدنك) وأما في مثالي: (لتبلون) (فإما ترين) فمنقلبة (لعله يعني فمنفصلة) لفظًا وتقديرًا. وذلك أن تقول: لا حاجة إلىٰ التوزيع؛ لأن الانفصال التقديري موصول (لعله يعني موجود) في الجميع؛ لأن ما الفصل فهو منفصل تقديرًا لفظًا] وآخره مشكل وكلّه مضطرب.

(٨) قوله: (لكن لا بالضمة) متعلق بقوله قبلُ: (فإنها معربة) أي: أن هذه الأفعال ليست معربة بالضمة بل بثبوت النون.

إذا أُكّد بالنون يَبقىٰ علىٰ إعرابه لفظًا أو تقديرًا، لعدم مباشرتها له[١]. وإنما بُني مع عدم مباشرتها له، في نحو: (هل تضربنانِّ يا هندان) لوجود المقتضي لبنائه][٢].

ولَمّا فرغ من علامة[٣] الرفع الأولىٰ شرع في ذكر علامته الثانية، فقال: (وأمّا الواو فتكون علامةً للرفع) نيابةً عن الضمة (في موضعين) ثم أَبدل مِن قوله: (في موضعين) قولَه: (في) صيغة (جمع المذكر السالم) مع ما عطف عليه.

و(السالم) صفة (جمع) أو (مذكر)[٤]. ويُحتمل: وما أُلحِق به. ويُحتمل أنّ مراده كلُّ ما جُمِعَ بواوٍ ونونٍ رفعًا، أو[٥] بياءٍ ونونٍ جرًّا ونصبًا، فيكون كناية. والمراد أنه يُرفع بالواو ظاهرةً أو مقدَّرةً، نحو: (جاء مُسْلِمِيَّ)[٦] والأصل: (مُسْلِمُويَ)، اجتمعت الواوُ والياءُ، والسابق منهما ساكنٌ؛[٧] فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياء، وقُلبت الضمةُ كسرةً؛ لتسلم الياء. وكذا تُقَدَّر الواوُ في

(١) هذا الضابط منقول عن الأشموني ١/ ٦٢، ونحوه في التصريح ١/ ٥٧، وقال الأشموني: «هذا هو المذهب المشهور، وذهب الأخفش وطائفة إلىٰ البناء مطلقًا، وطائفة إلىٰ الإعراب مطلقًا».

(٢) ساقط من (أ) و(ب). والمقتضي للبناء هنا غير نون التوكيد، وهو نون النسوة (شرح القطر للفاكهي ١/ ٨٢).

(٣) في (ب): علامات.

(٤) سبق ذكر هذين الإعرابين وتخريجهما في (جمع المؤنث السالم)، ص: ١٨٥.

(٥) في (ب): و.

(٦) هذا مثال المقدّرة.

(٧) تكررت هذه الكلمة في (جـ).

نحو: (جاء صالحو القوم) في أحد احتمالين[١] ذكرتهما آنفًا[٢]. ومنه (مَن الزيدِينَ؟) جوابًا لمن قال: (ضربت الزيدِينَ)[٣].

تنبيهات:

الأول: عرّف بعضُهم جمعَ المذكر السالم بأنه: ما دلّ على أكثر من اثنين، [مع سلامة بناء مفرده[٤]. وبعضُهم عرَّفه بأنه: ما دلَّ على أكثر من اثنين]،[٥] وأغنى عن[٦] المتعاطفين، بزيادةٍ في آخره، صالحًا للتجريد وعطْفِ مِثليه عليه[٧].

الثاني: يُشترط في هذا الجمع شروطُ المثنى الآتية[٨].

الثالث: مفرد هذا الجمع إمّا عَلَمٌ، نحو: (زيد) و(عمرو)، وإمّا وصفٌ، نحو: (قاض) و(عامر) و(مصطفى) و(مذنب): فالعَلَم يُشترَط فيه زيادةً على ذلك[٩] أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث[١٠] التي ليست عوضًا

---

(١) في (ب): الاحتمالين.

(٢) في ص: ١٥٣.

(٣) يقصد أنّ علامة الرفع تُقدّر في المحكيّ، وقد سبق ذلك أيضًا.

(٤) هذا هو تعريف الفاكهي في شرح الحدود ١١٤، وشرح القطر ١/ ١٠٩-١١٠، وشرح ملحة الإعراب ١٦، وزاد: (بزيادة في آخره).

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) في (جـ): من.

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ٣٩. وقريبٌ من هذا ما جاء في شرح الكافية الشافية ١/ ١٩١.

(٨) في ص: ٢٠٥-٢٠٦.

(٩) أي على شروط المثنى التي وعد بذكرها.

(١٠) الكتاب ٣/ ٣٩٥.

من[١] غيرها كـ(تاء) (عِدَة) و(ثُبَة) علَمَين[٢]. والوصفُ يُشترط فيه أن يكون صفةً لمذكر عاقلٍ، خالية من تاء التأنيث، قابلةً لها، أو دالةً علىٰ التفضيل، وهذا معنىٰ قولهم: ليست من/ [٢٨/ أ] باب (أَفْعَل فَعْلاء) ولا (فَعْلان فَعْلىٰ)،[٣] ولا مِمّا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنث[٤]؛ فلا يُجمع هذا الجمعَ نحوُ: (رجل) و(زينب) و(واشق) و(طلحة) و(سيبويه) و(برق نحره)، ولا نحوُ: (حائض) و(سابق) و(علّامة) و(جريح) و(صبور)[٥] و(سكران) و(أحمر). فإذا وُجِدت هذه الشروطُ رُفِع بالواو المضموم ما قبلَها نيابةً عن الضمة، كـ:(جاء الزيدون والعَمْرون والقاضُون والعامرون والمصطفَون والمذنبون).

(وفي) ما تَصدق عليه (الأسماءُ الخمسة) علىٰ غير مذهب سيبويه[٦]، فإنّ

---

(١) في (أ) و(ب): عن. وما أثبتُّه أحسن؛ لأن كتب اللغة لا تذكر مع العوض إلا (من).

(٢) فهذه يجوز جمعها بالواو والنون، ولكنها تعدّ جمعَ تكسير ملحقة بجمع المذكر السالم. الكتاب ٣/ ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٥.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٦٣٧، ٦٤٧.

(٥) في (أ): وصور.

(٦) الذي يعدّها ستة، ويعدّ (هن) منها. (الكتاب ٣/ ٣٦٠، الملخص ١/ ١٠٨، شرح اللمحة ١/ ٢٥٢) وممّن عدّها كذلك الأخفش (الارتشاف ١/ ٤١٥، شرح اللمحة ١/ ٢٥٢) وابن جني في اللمع ٥٩، والصيمري في التبصرة ١/ ٨٤، والجرجاني في الجمل ٤٥، والزمخشري في المفصل ١٦.
وذكر ابن هشام أن من العلماء من يعدّها سبعةً، وهو الجوهري في كتابٍ له، فقد زاد (مَنْ) في الحكاية. (شرح اللمحة ١/ ٢٥٢-٢٥٣). وبعضهم أيضًا عدها سبعةً، بزيادة (ذو) الموصولية الطائية. (شرح اللمحة ١/ ٢٥٥).

ظاهر هذه العبارة وتفصيلَها المشارَ إليه بقوله: (وهي) -أي كلِّيات- (أبوك) و(أخوك) و(حموك) و(فوك) و(ذو مال) إنما[١] تَجري علىٰ طريق الفرّاء[٢] والزجاج[٣] في إسقاط (الهن) منها[٤]، وإنّما قلنا: (المراد: كلّياتها)؛ لأنه أراد بها ألفاظَها، وليس الحكمُ مقصورًا عليها. وإنما تُعرَب هذا الإعرابَ كباقي إعرابها بالحروف إذا كانت مفردةً مُكبَّرة مضافةً، ولو تقديرًا، كقوله[٥]:

---

(١) في (ب): إنها.

(٢) عزي ذلك له في الارتشاف ١/ ٤١٥، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٥٢، وشرح الشذور ٤٣، وشرح القطر ٤٨.

(٣) لم أجد ذلك عند الزجاج، ولم أرَ مَن نما إليه ذلك. وعزا الشلوبين هذا الرأي لتلميذه الزجاجي. (شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٤٤) وكذلك فعل ابن هشام في شرح اللمحة ١/ ٢٥٢، وشرح الشذور ٤٣ وشرح القطر ٤٨، وكذلك الشيخ خالد في شرح الآجرومية ٢٩.

وممّن عدّها خمسةً السهيليُّ في نتائج الفكر ٩٨، وصدر الأفاضل في التخمير ١/ ٢٠٦، والشلوبين في شرح الجزولية ١/ ٣٤٤-٣٤٥. وجمهور الذين يرونها خمسة لا يثبتون في (الهن) إلاّ كونَها مثل (اليد)، ويرون لغة إعرابها بالحروف -كسائر أخواتها- لغةً قليلة لا يُحمل عليها.

وأما الزجاج فهو أبو إسحاق إبراهيم بم السريّ بن سهل (... - ٣١١هـ) من أكابر أهل العربية، حسن العقيدة وجميل الطريقة، تلمذ علىٰ يد المبرد وثعلب، ألف مؤلفات كثيرة، منها المعاني في القرآن، والفرق بين المؤنث والمذكر، وكتاب (فعلت وأفعلت)، ولردّ علىٰ ثعلب في الفصيح. وفي سنة وفاته خلاف. (مراتب النحويين ١٣٥، طبقات النحويين واللغويين ١١١-١١٢، نزهة الألباء ١٨٣-١٨٥، البلغة ٤٥.

(٤) ذكر الشيخ زروق أن بعض نسخ الآجرومية: (الأسماء الستة) وذكر الهن (شرح الآجرومية ١٥/ ب) وكذلك قال الرملي ٧٩، والإربلي ١٥/ أ).

(٥) هو العجاج. والبيتان في ديوانه ١/ ٤٩٢.

صَـــهْبَاءَ خُرْطُومَــــا[١] عُقَـــارًا قَرْقَفــــا[٢]

خــالَط مِــنْ سَــلْمَىٰ خَياشــيمَ وَفــا[٣]

إذا التقدير: (خياشيمَها وفاها)- إلىٰ غير ياء المتكلم، ولو[٤] ثُنِّيت أُعربت إعرابَ المثنىٰ، ولو جُمعت أُعربتْ إعرابَ ذلك الجمع، كـ(جاء آباؤك وإخوتك وأبون وأخون). [ولا يُجمع منها جمعَ تصحيحٍ إلا (الأب) و(الأخ) و(الحم)][٥] ولو صُغِّرت أُعربتْ بالحركات، كـ:(جاء أُبَيُّك)، و(رأيت أُخيَّك)، ولو لم تُضَفْ أعربتْ بالحركات أيضًا، نحو: (جاءني أبٌ) و(رأيت أبًا) و(مررت بأخٍ)، ولو أضيفت إلىٰ ياء المتكلم أُعربت بحركات مقدرةٍ علىٰ ما قبل الياء.

وكلُّها تضاف إلىٰ الياء إلاّ (ذو)[٦]، وليس فيها ما يلزم الإضافةَ غير

---

(١) في (جـ): خرطواما.

(٢) في (جـ): فوقفا.

(٣) البيتان من بحر الرجز. ويرويان أيضًا بتقديم البيت الثاني علىٰ الأول. و(القرقف) و(الصهباء) و(العقار) أسماء للخمر وأوصاف له، و(الخُرطُوم) سلافتُه وأوّل ما يُعصر منه. وقال الفارسي: إنه ضرورة. وقال المبرد: وقد لحّن كثير من الناس العجاجَ، وليس عندي بلاحن. راجع المقتضب ١/ ٣٧٥، البصريات ٢/ ٨٩٦-٨٩٧، إصلاح المنطق ٨٤، الممتع في التصريف ١/ ٤٠٨، شرح الرضي ١/ ٢٧٣، الخزانة ٣/ ٤٤٢-٤٤٤.

(٤) في (جـ): فلو.

(٥) ساقط من (أ) و(ب). وما ذكره منقول عن ابن هشام في شرح القطر ٤٦. ونقل ابن هشام أن الذي يُجمع هذا الجمعَ منها (أب، أخ، هن، ذو) قال: ولم يسمع في الباقي. (شرح اللمحة ١/ ٢٥٧) وقال ابن مالك عن (الحم): لا أعلم أنه سمع جمعه. (شرح التسهيل ١/ ٩٨).

(٦) شرح العمدة ١/ ١٢٣.

(ذو)[١]. وإنما تضاف (ذو) [باطّرادٍ][٢] إلىٰ اسمِ جنسٍ ظاهرٍ[٣] غيرِ صفة[٤].

ويُشترَط فيها زيادةً علىٰ ما ذُكِر أن تكون بمعنىٰ (صاحب)؛ لتَخرج الموصولةُ، وتدخلَ المضافة/ [٢٨/ ب] إلىٰ عَلَمٍ، نحو: (أنا الله ذو بكة)،[٥] أو وصفٍ[٦] نحو: ﴿....وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٧] أو جملةٍ، نحو[٨]: (اذهب بذِيْ

---

(١) المقتضب ١/ ٣٦٩، شرح اللمحة ١/ ٢٥٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) فلا تضاف إلىٰ ضمير (المقتضب ٣/ ١٢٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٢، شرح المفصل ١/ ٥٣، شرح اللمحة ١/ ٢٥٨). وأمّا ما سُمع من إضافتها إلى الضمير فشاذٌّ أو لحنٌ (شرح اللمحة ١/ ٢٥٩) وقال أبو حيّان: لا يُضاف (ذو) إلىٰ ضمير اسم الجنس، هذا المشهور في كتب أصحابنا، ونقل ابن أصبغ أن الكسائي منعه، وتابعه النحاس والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء. (النكت الحسان ٣٦-٣٧).

(٤) توضيح المقاصد ١/ ٨١، الأشموني ١/ ٧٣.

(٥) في (أ): مكة، وفي (جـ): بمكة.

ذكر الأزرقي في (تاريخ مكة ١/ ٧٨) عن ابن عباس أنه قال: وجدت في حجر من الحجر كتابًا فيه: «أنا الله ذو بكة الحرام، وضعتها يوم صنعت الشمس والقمر... اخ. وعنه قال: لما هدموا الكعبة البيت، وبلغوا أساس إبراهيم وجدوا في حجر من الأساس كتابًا، فدعوا له رجلًا من أهل اليمن وآخرَ من الرهبان فإذا فيه: أنا الله ذو بكة، حرمتها يوم خلقت السماوات والأرض والشمس والقمر... الخ. وذكر الأزرقي نحوه عن مجاهد وابن إسحاق. ونقل نحوه عبد الرزاق في مصنّفه ٥/ ١٤٩، رقم الحديث ٩٢١٩. وذكره البيهقي في شعب الإيمان ٧/ ٥٦٩، رقم الحديث ٥٧٠ عن الزهري.

(٦) كذا قال الفاكهي في (شرح القطر ١/ ٩٩) قال المحشّي: مراده بالوصف المعنىٰ القائم بغيره، لا الوصف النحوي، ومراده أيضًا غير المشتق، لا المشتقّ؛ فإنها لا تضاف إليه.

(٧) ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ....﴾ ٧٦ يوسف ١٢.

(٨) في (ب): نحو في نحو.

تَسْلَمُ) أي: في وقتٍ هو مَظِنةٌ لسلامتك[١]. ويُغني عن كلِّ هذا -كما في (العمدة)-: (ذو) المعرب[٢]. فلا يشمل الطائية؛ لأن المشهور بناؤها[٣]، وقد تُعرَب، فتجري مَجرىٰ (ذو) المعربِ، كما قاله ابن مالك[٤].

وشَرَطَ جماعةٌ من المتأخرين في إعراب هذه الأسماء بالحروف ألاّ تكون منسوبًا إليها، فلو نُسب إليها أُعربت بالحركات، [كـ(جاءني أبَوِيُّك)، و(رأيت أبَوِيَّك)، و(مررت بأبَوِيِّك)][٥]. قيل[٦]: وهو مستغنًىٰ عنه باشتراط الإضافة[٧]. وليس كذلك، كما يُعلم من باب النسب[٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٨.

(٢) في (ب): المعربة. وهو في كتاب ابن مالك العمدة وشرحها ١/ ١١٧ و١/ ١٢١ وكذلك قال في منظومته الكافية الشافية وشرحها (١/ ١٨١-١٨٢).

(٣) في (جـ): بناؤه.

(٤) في شرح العمدة ١/ ١٢١ واستشهد لذلك، وفي شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٢.

(٥) ساقط من (أ) و(ب). وممّن اشترط ذلك ابن جابر الهواري في شرحه الألفية ١/ ٥٨، وابن الصائغ (نقله عنه الفاكهي في شرح القطر ١/ ١٠٢، والسيوطي في النكت ١٨/ أ) وإسماعيل العلوي الزبيدي في السراج المنير ١/ ٢١٢.

(٦) في (جـ): قبل.

(٧) القائل الفاكهي في شرح القطر ١/ ١٠٢. وذلك أن الأسماء الستة إذا أضيفت فلن يُنسب إليها؛ لأنها ستكون مُلبسة، وسيُنسب إلىٰ ما تضاف إليه. (منهاج الهدىٰ علىٰ شرح القطر ١٥٧/ ب).

(٨) يعني الشارحُ أن اشتراط الإضافة لا يُغني عن اشتراط عدم النسب إلىٰ هذه الأسماء؛ لأن الأصل في النسب إلىٰ كل مركب إضافي أن يُنسب إلىٰ صدره (المقتضب ٣/ ١٤١-١٤٢، شرح السيرافي ٤/ ١٦٥ أ، شرح الشافية ٢/ ٧٥، الارتشاف ١/ ٢٧٩-٢٨٠). لكنّ ذلك لا ينفعه بشيء؛ لأنهم شرطوا لذلك ألّا يؤديَ=

ويُشترط في خصوص (الفم) أنْ تفارقه الميمُ[١]، فإنْ لم يَخْلُ منها أُعرب بحركات ظاهرةٍ مع تضعيف ميمه[٢]، ودونه منقوصًا، و[بحركات مقدرة][٣] مقصورًا كـ(عصىٰ)، بتثليث فائه فيها[٤].

و(الحَمُ) أقارب الزوج من أبٍ وأخٍ وغيرهما، فتُكْسَر كاف (حموك)، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة، وعليه فيجوز فيها الفتح أيضًا[٥].

=إلىٰ اللبس، والنسب إلىٰ (أب) و(أخ) ونحوهما من الأسماء الستة حين الإضافة يوقع في اللبس، فيمتنع النسب. فصحّ قول من قال: الإضافة تغني عن اشتراط عدم النسب.

(١) شرح اللمحة ١/ ٢٥٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، وفيه ما يفيد أن ذلك يَعْرِض في الوقف ١/ ٤١٦. وذكر هذه اللغة ابن الشجري وجعلها خاصة بالشعر (الأمالي ٢/ ٢٢٩) وهو رأي ابن السكيت وابن سيده (إصلاح المنطق ٨٤، المخصص ١/ ١٣٧). ونقل ابن مالك عن اللحياني أنه: يقال: فمّ وأفمام، قال: "فعُلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع علىٰ وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة". (شرح التسهيل ١/ ٤٨).

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) في الأحوال الثلاثة، فتكون اللغات هي: (فَمٌ، فُمٌ، فِمٌ) (وهذه الأخيرة لم يذكرها ابن مالك، ولا ابن منظور) (فَمٌّ، وفُمٌّ، وفِم) و(فَما، وفُما، وفِما) فهذه تسع لغات، وقد فات الشارحَ لغةُ الإتباع، بأن تتبع الفاء حركة الإعراب علىٰ الميم، فهذه عشرٌ كاملة.

(واللغات في (الفم) مذكورة في شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٧٨-٣٨٠، اللسان (فمم) شرح التسهيل ١/ ٤٧-٤٨، الارتشاف ١/ ٤١٧، توضيح المقاصد ١/ ٧١، تعليق الفرائد ١/ ١٥٠-١٥١، شرح القطر للفاكهي ١/ ٣٢-٣٣).

(٥) الصحاح (حما)، اللسان (حما) ٦/ ١٤١، توضيح المقاصد ١/ ٧٢، شرح اللمحة ١/ ٢٥٩-٢٦٠، شرح القطر ٤٧. قال ابن مالك: إن (الحم) لا يضاف إلاّ إلىٰ امرأة، هذا هو المشهور، وأجاز صاحب=

و(الهَنُ) اسمٌ يُكنىٰ به عن أسماء الأجناس[١]، وقيل: عمّا يُستقبح التصريحُ به خاصة[٢]. وإعرابه بالحروف لغة قليلة[٣]، والأفصحُ استعمالُه مع الإضافة محذوفَ اللام كـ(يد)، معربًا بالحركات، فـ:(هذا هنُك) أفصحُ من: (هذا هنوك)؛ لأنّ ما كان ناقصًا في الإفراد فحقّه أن يبقىٰ علىٰ نقصه في الإضافة، كما في (يد)، لمّا حذفوا لامَها في الإفراد، وجُعل الإعرابُ علىٰ ما قبل اللام استصحبوا ذلك حالَ الإضافة فأُعربت بالحركات[٤]، قاله في (شرح الشذور)[٥].

تنبيهات:

الأول: ما ذكره المصنف هنا وفيما يأتي من إعراب هذه الأسماء بالحروف، وإنْ كان متداولًا علىٰ الألسنة، هو المشهور مِن أقوالٍ[٦] عشرةٍ،[٧] مع كونه رأيَ

=(المجمل) إطلاق (الأحماء) علىٰ أقارب الزوجين. (شرح العمدة ١/ ١٢٤) وما ذكره: في المجمل ١/ ٢٤٩-٢٥٠).

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥، شرح الألفية لابن الناظم ٣٧.

(٢) التهذيب ٥/ ٣٧٣، شرح اللمحة ١/ ٢٦١، شرح الرضي ١/ ٢٩، شرح العمدة ١/ ١٢٣، شرح القطر ٤٧.

(٣) شرح اللمحة ١/ ٢٥٢. ونقل سيبويه هذه اللغة عن بعض العرب (الكتاب ٣/ ٣٦٠). ولم يذكرها الفرّاء (شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٤٤).

(٤) نحو: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ١٠ الفتح ٤٨. ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ ٢٦ آل عمران ٣.

(٥) في ص: ٤٣. وانظر شرح القطر للفاكهي ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٦) في (جـ): الأقوال.

(٧) ذكر الجزولي منها ثمانية (شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٤٨)، وذكر ابن عصفور ستة (شرح الجمل ١/ ١١٩-١٢٠) وذكر ابن هشام ستة أيضًا (شرح اللمحة ١/ ٢٦٢)، وذكر أبو حيّان سبعة في (التذكرة=

الأقلّين(١). والذي عليه الجمهور، منهم سيبويه(٢)/ [٢٩/ أ] وصحَّحَه ابنُ مالك في (التسهيل)(٣)، وابنُ هشام في شرحه(٤)، وأبو حيّان(٥) وسائرُ المتأخرين- أنها معربة بحركات(٦) مقدرة في الحروف(٧)، وأُتبِع فيها ما قبل الآخِرِ للآخِرِ(٨).

=٧١٤)، واثني عشر في (الارتشاف ١/ ٤١٥-٤١٧)، ومثله في الهمع ١/ ١٢٣-١٢٧). وراجع أيضًا: البصريات ٢/ ٨٩٥-٨٩٦، نتائج الفكر ٩٨-٩٩، أسرار العربية ٤٤-٤٦، الإنصاف ١/ ١٧-٣٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٠-١٩١، شرح المفصل ١/ ٥٢، شرح التسهيل ١/ ٤٣، شرح الرضي ١/ ٢٧-٢٨.

(١) عزي إلىٰ قطرب والزيادي والزجاجي والفرّاء وهشام (أسرار العربية ٤٣، الارتشاف ١/ ٤١٥). ورُدّ بأنه إذا كانت الواو والألف والياء هي حرفَ الإعراب فتصير كلمة (ذو) و(فوك) علىٰ حرف واحد، ولا نظير له في العربية (البصريات ٢/ ٨٩٦) وشرح اللمحة ١/ ٢٦٢، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٥، شرح المفصل ١/ ٥٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٠، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٠.

(٢) شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٤٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٥، شرح الرضي ١/ ٢٧، الارتشاف ١/ ٤١٥، توضيح المقاصد ١/ ٦٨، شرح اللمحة ١/ ٢٦٥. وعزي إلىٰ أبي علي، ورأيه والخلاف في إعرابها مذكور في (البصريات ٢/ ٨٩٥-٨٩٦، البغداديات ٥٣٩-٥٤١). وعزا ابن يعيش إلىٰ سيبويه غير هذا الرأي وإن كان قريبًا منه (شرح المفصل ١/ ٥٢).

(٣) الحق أنَّ ابن مالك لم ينصّ علىٰ رأي لسيبويه في (التسهيل)، وإنّما ذكره في شرحه (١/ ٤٨-٤٩) وإن كان قد قال قبل ذلك عن الرأي الأول: «ومنهم من جعل إعرابها بحروف المدّ علىٰ سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف» ١/ ٤٣.

(٤) هذا الكتاب غير موجود، إن كان مذكورًا في فهارس إحدىٰ مكتبات المغرب. ونَقَل تصحيح ابن هشام له السيوطيُّ في الهمع ١/ ١٢٤.

(٥) في النكت الحسان ٣٧، والارتشاف ١/ ٤١٥.

(٦) في (أ): بحركة.

(٧) أي حروف الواو والألف والياء.

(٨) فإذا قيل: (جاءني أخوك) فالأصل: (أخَوُك) بوزن (حَمَلُك)، ثم أتبعت الخاء الواوَ في حركتها، ثم سكنت الواو تخفيفًا، وإذا قلت: (مررت بأخيك) فأصله: (أخَوِك) علىٰ وزن (حَمَلِك)، ثم أتبعت، ثم=

وإيضاحُه في كلام المرادي[١].

الثاني: إنّما لم يصرِّح المصنفُ بهذه الشروط؛ لأنه ذَكَرها كذلك، ومن قواعد أهل الاختصار من المتأخرين إعطاءُ الأحكامِ والقيودِ بالمثال[٢].

الثالث: دخل في قولنا: (لغير ياء المتكلم) إضافُتها لظاهر وضميرِ مخاطبٍ وغائبٍ مطلقًا وضميرِ متكلمٍ غيرِ الياء، نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.[٣] وستَسمع باقي المبحث في المواضع الآتية.

ولَمّا فرغ من علامة الرفع الثانية شرع في ذكر علامته الثالثة، [فقال][٤] **(وأمّا الألف فتكون علامةً للرفع)** ظاهرة، أو مقدرة، نيابةً عن الضمة[٥] **(في)** كلِّ ما

=سكنت، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة... الخ. هذا علىٰ رأي من يرىٰ أن أصلها (فَعْل) بإسكان العين، ومن العلماء من يرىٰ أصلها (فَعَل) بالتحريك، ففي حال النصب قيل: لا إتباع؛ لأن العين مفتوحة أصلًا وقيل: ذهبت حركتها، ثم حلّت محلها حركة الإتباع، ثم قلبت الواو ألفًا. تجد شرح ذلك في: أسرار العربية ٤٤، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣١٧-٣٤٨، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٢، البسيط ١/ ١٩٠، شرح اللمحة ١/ ٢٦٥.

(١) توضيح المقاصد ١/ ٦٨-٦٩. وقد نقلته قبلُ عن بعض العلماء.

(٢) قال الشلوبين: «وقد قال بعضهم: «كان ينبغي له أن يُتمَّ تقييدَها فيقول: (وكانت مفردة مكبرة)، ولكن لا يلزمه ذلك؛ لأنه جعل ما يستفاد بهذين القيدين للعلم به من جملة ما يُستغنىٰ عنه بذلك. شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٤٥. وقال الرضي: «وتصريحه -أي ابن الحاجب- بهذه الأسماء الستة يُغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها» شرح الكافية ١/ ٢٧. وانظر توضيح المقاصد ١/ ٨١، شرح القطر ٤٧.

(٣) ٢٣ القصص ٢٨.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) هذا هو رأي سيبويه والجمهور، وقيل إن رأي سيبويه أنها حروف الإعراب، والإعراب مقدر فيها. وقال الزجاج: إنه مبني غير معرب.

يَصدق عليه تثنيةٌ، أو في صيغة (تثنية الأسماء)، ويقال [له][(١)]: (المثنىٰ) أيضًا، ولا حاجة لتأويل (التثنية) بـ(المثنىٰ)[(٢)]، إذ قد غَلَب عليه أيضًا (تثنية)[(٣)].

وهو ما دلّ علىٰ اثنين وأغنىٰ عن المتعاطفين، بزيادةٍ في آخره، صالحًا للتجريد وعطفِ مثلِه عليه[(٤)]، كـ(قام الزيدان وصالحا القومِ)، الأصل: (زيد وزيد)، فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار[(٥)]. وقولُ الحجّاج[(٦)]:

راجع الكتاب ١/ ١٨، المقتضب ١/ ١٤٣، ٢/ ١٥١-١٥٣، الجمل للزجاجي ٩، الإيضاح في علل النحو ١٣٠، التبصرة ١/ ٨٩، اللمع ٦١، أسرار العربية ٤١-٥٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٧-١٩٨، شرح المفصل ٤/ ١٣٩، الإنصاف ١/ ٣٣-٣٨، شرح التسهيل ١/ ٧٣-٧٥، شرح الرضي ١/ ٣٠، النكت الحسان ٣٨.

(١) سقطت من (ب).

(٢) لعله يعني الشيخ زرّوقًا الذي قال ذلك في شرحه الآجرومية وجعله من باب إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول (١٦/ ب). ومثله الشيخ خالد في شرح الآجرومية ص: ٣٩، والسنهوري في شرحه ٣٢/ ب، وابن جبريل في شرحه ٧/ ب، والرملي في شرحه ٩٧.

(٣) فاشتهر عند النحويين بهذين الاسمين. (شرح الآجرومية للسنهوري ٣٢/أ والمواهب الرحمانية (النسخة الأخرىٰ) ٢٣/ ب، ٢٦/ ب.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥، شرح الألفية لابن الناظم ٤٠، توضيح المقاصد ١/ ٨١.

(٥) شرح ذلك في أمالي ابن الشجري ١/ ١٣، أسرار العربية ٤٧، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٤-١٩٥، شرح المفصل ٤/ ١٣٧-١٣٨، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٠٨.

(٦) هذا قول الفرزدق من قصيدة له في ديوانه ١/ ١٦١. وليس للحجاج، ولعله تمثّل به مرةً، أو لعلّ الشارح وهم، فعزاه للحجاج الذي تُروىٰ عنه كلمة مشابهة، هي قوله: (إنا لله! محمد ومحمد في يوم) يعني ابنَه وأخاه، لمّا بلغه نعيُهما. والبيت المستشهد به قاله الفرزدق بحضرة الحجاج يعزّيه. (خبرُ ذلك في (الكامل) للمبرد ٢/ ٦٣٢). وسيأتي التعريف بالفرزدق، وأمّا الحجاج فهو ابن يوسف بن الحكم الثقفي (٤٠- ٩٥هـ) من أشهر الولاة والقادة في الإسلام، عُرف بالبطش وشدة البأس، قلّده عبد الملك بن مروان العسكر، وسيّره

إنَّ الرزيّـــــةَ لارزيـــــةَ مثلُهــــا ‏ ‏ ‏ ‏ فِقْـــدانُ مثـــلِ محمـــدٍ ومحمـــدِ[١]

لا مُعوّلَ عليه؛ لأنه رجوعٌ للأصل المتروك[٢]. والمراد بالمتعاطفين في التعريف: المتفقان لفظًا، ووزنًا[٣]، بدليل اشتراطهم في المثنّىٰ اتفاقَ اللفظ، فلا يُقال: إنه غير مانع[٤]، لشموله نحوَ[٥]: (العُمَرين) و(القَمَرين)[٦].

لقتال ابن الزبير في مكة فوليها والمدينةَ والطائفَ ثم العراق.(وفيات الأعيان ٢/ ٢٩، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣).

(١) البيت من بحر الكامل. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦، والمقرب ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٩، والمغني ٢/ ٣٥٦.

(٢) يرىٰ ابن عصفور أنه لم يُرِد التثنية أصلًا، بل هما علَمان باقيان علىٰ علميّتهما، وحينئذ يتعيّن العطف ولا تجوز التثنية؛ لأن الاسم لا يثنَّىٰ إلاّ بعد تنكيره. (شرح الجمل ١/ ١٣٦). وقدّر ابن مالك أن بين الاسمين فاصلًا مقدَّرًا (شرح التسهيل ١/ ٦٩) ولعله أراد: محمد ابني، ومحمد أخي.

(٣) احترازًا ممّا إذا كان لفظُهما واحدًا ووزنُهما مختلفًا، نحو: (حَمْد) و(حَمَد) فلا يُجمعان؛ لاختلاف الوزن.

(٤) كلامه مشكل؛ لأنه لم يذكر جوابًا لقوله: (فلا يقال: إنه غير مانع) إلاّ أن يقال: إن الجواب قوله: (لشموله نحو العمرين والقمرين) بناء علىٰ أنّ من العلماء من يجعل ذلك من قبيل المتفقين علىٰ ما سيأتي في الحاشية الآتية.

(٥) في (ب): لنحو.

(٦) في (جـ): (القمرين والعمرين)، ويقول ابن هشام عن هاتين الكلمتين ونحوهما مِمّا لم يتفق لفظ مفردهما: «والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنىٰ (يريد: حقيقةً)، وإلاّ لذكروه فيما حُمِل علىٰ المثنىٰ، وإنّما غايته أن هذا مثنىٰ، في أصله تجوز» شرح اللمحة ١/ ٢٦٨-٢٦٩، وانظر (الكتاب ٢/ ١٠٤، المقتضب ٤/ ٣٢٦، أمالي ابن الشجري ١/ ١٩-٢٠).

وتأول الشلوبين شرط الاتفاق في التثنية بأنه علىٰ تقدير اتفاقهما بتأويل المختلفين متفقين (شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٩٦) ومثله ابن عصفور في المقرب ٢/ ٤٠، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٢٤٥، والملخص=

تنبيه: يُشترط في كلّ ما يُثنىٰ ويُجمَع ولو تكسيرًا ثمانيةُ شروط: الإفرادُ، والإعرابُ، وعدمُ التركيب، والتنكيرُ، واتفاقُ اللفظ، واتفاقُ المعنىٰ(١)/ [٢٩/ ب]، ووجودُ ثانٍ له في الخارج، وألّا يُستغنَىٰ بتثنية غيره عن تثنيته ولا بجمع(٢) غيره عن(٣) جمْعه(٤)، فلا يقال: (سَواءان)؛ للاستغناء بـ(سِيّان)(٥)، ولا (بَعْضان)؛ للاستغناء عنه بـ(جزأين)، علىٰ الراجح(٦). ولا تُثَنَّىٰ ولا تُجمع أسماءُ العدد خلافًا للأخفش، غير (مائة) و(ألف)؛ فلا يقال مثلًا: (ثلاثتان)؛ للاستغناء

=١/ ١١٤. وجعله ابن عصفور من باب التغليب الموقوف فيه علىٰ ما سمع (شرح الجمل ١/ ١٣٥)، ومثله الرضي (شرح الكافية ٢/ ١٧٢، وأبو حيّان في الارتشاف ١/ ٢٥٥). وجعله ابن مالك من الملحقات بالمثنىٰ (شرح التسهيل ١/ ٦٧) (شرح العمدة ١/ ١٢٤) ونحوه في توضيح المقاصد ١/ ٨٤. ويقصد بالعمرين أبا بكر وعمر، وبالقمرين: الشمس والقمر.

(١) هذا قول جمهور العلماء ومنهم مَنْ لا يشترط اتفاق المعنىٰ، فيجيز تثنية العين الباصرة وعين الماء، وهو ضعيف (شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٩٧، التحفة لابن مالك ١٠٢، شرح التسهيل ١/ ٥٩، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الرضي ٢/ ١٧٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٧٢، الارتشاف ١/ ٢٥٥-٢٥٦، توضيح المقاصد ١/ ٨٣، الهمع ١/ ١٤٣-١٤٤).

(٢) في (جـ): يجمع.

(٣) في (ب): علىٰ.

(٤) تراجع الشروط في: (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧-١٣٩، شرح التسهيل ١/ ٥٩، الملخص لابن أبي الربيع ١/ ١١٥، البسيط له ١/ ٢٤٥-٢٤٦، توضيح المقاصد ١/ ٨٢-٨٣، وهو الذي عدّها ثمانية. ومثله في التصريح ١/ ٦٧، وكشف النقاب للفاكهي ٥'.

(٥) توضيح المقاصد ١/ ٨٣ مع أنه قال: إن أبا زيد حكىٰ عن العرب (سواءان)، والهمع ١/ ١٤٤.

(٦) الهمع ١/ ١٤٤، ويرىٰ ابن عصفور أن سبب المنع هو أن (كل) و(بعض) لا يُعطيان بعد التثنية إلاّ ما يُعطِيان قبلها من الكلية والبعضية. (شرح الجمل ١/ ١٣٨).

عنها بـ(ستة)، ولَمّا لم يُغْنِ لفظٌ عن تثنية (مائة) و(ألف) [وجمعِهما][(١)] [ثُنِّيا][(٢)] وجُمِعَا[(٣)]. واستُغني بجمع (شِمَال) عن جَمع (يسار)[(٤)]. مثال ما وُجدت فيه الشروطُ: (جاء الزيدان)، ومثال الألف المقدرة: (جاء صالحا القوم)، ومنه (مَن الزيدَينِ؟) جوابًا لمن قال: (ضربت الزيدَينِ)[(٥)].

وقوله: (خاصة) لا مُحترَزَ له، بل [هو][(٦)] لبيان الواقع، إذ لا يُثنّىٰ غيرُ الأسماء[(٧)]. وهو منصوب بمحذوف؛ بناءً علىٰ غير رأي ابن مالك مِن جواز حذف عامل [المؤكِّد[(٨)]، أي: أخصّ تثنية الأسماء بكون الألف علامةً لرفعها

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): جميعا. ونحو هذا التقرير في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٨، وشرح التسهيل ١/ ٥٩، والارتشاف ١/ ٢٥٢-٢٥٣، والهمع ١/ ١٤٤.

(٤) التمام في شرح أشعار الهذليين لابن جني ١٢٢، الهمع ١/ ١٤٥.

(٥) راجع ما تقدم في ص: ١٥٣ وفي ص: ١٩٢-١٩٣.

(٦) سقطت من (ج).

(٧) نبّه علىٰ ذلك الراعي في شرح الآجرومية وقال: إنّ المصنف أتىٰ بعبارة الزجاجي صاحب (الجمل)، قال: ويمكن أن يجاب عنهما بأن المضارع إذا اتصل به ضمير التثنية أشبه المثنىٰ في اللفظ، وهو مرفوع بوجود النون فيتوهَّم المبتدئ أنه مرفوع بالألف؛ فتحرز منه بذلك. (٦٨/ ب).

(٨) أي المؤكِّد لعامله، وذلك قوله في الألفية: «وحذف عامل المؤكِّد امتنع» ومثله في (شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧) ونوزع في ذلك (شرح ابن الناظم ٢٦٥-٢٦٦، توضيح المقاصد ٢/ ٨٢، أوضح المسالك ٢/ ٢١٦).

خصوصًا[١]. ولا يجوز][٢] كونُه حالًا بناءً على وصفيته[٣]؛ لعدم لزوم مطابقته في قولنا: (جاء الرجال أو الزيدون خاصة)[٤]. والله أعلم.

ولَمّا فرغ من علامة الرفع الثالثةِ شرع في ذكر علامته الرابعة، فقال: **(وأمّا النون فتكون علامة للرفع)** ظاهرةً، أو مقدرةً، نيابةً عن الضمة **(في)** حال ارتفاع **(الفعل المضارع)** مُعتلًّا كان، أو صحيحًا. والوصف فيه لبيان الواقع، إذ لا يُعرَب

---

(١) فيكون إعرابه مفعولًا مطلقًا، فهو مصدرٌ على لفظ اسم الفاعل مثل (العاقبة) و(العافية)، وبذلك أعرب الفرّاء من الأئمة كلمة مشابهة هي (قاطبة) و(كافة). (معاني القرآن ١/ ٣٧٥، ٣٧٦).

وقد تعرب على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: تثنية خاصة. فتكون مثل (خاصة) في قوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ ٢٥ الأنفال ٨.

(راجع المحرر الوجيز ٢/ ٥١٦، البحر ٤/ ٤٨٥، الدر المصون ٣/ ٤١٢) ويُلحظ أن إعرابه هذا وتأويله يخالف ما قد أوّل به كلام الآجرومي: وهو أن التثنية تكون في الأسماء خاصة. وهنا يقول: إنه أراد بـ(خاصة) تخصيص كون الألف علامة للرفع في الأسماء المثناة خاصة. ولعل هذا الأخير هو الأظهر.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) من كونه على صيغة اسم الفاعل.

(٤) وهذا غير دقيق، فقد أجاز العلماء في (خاصة) من قوله تعالى: ﴿.....لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ ٢٥ الأنفال ٨ أن تكون حالًا من الضمير في (ظلموا) مع عدم المطابقة (المحرر الوجيز ٢/ ٥١٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٥، الدر المصون ٣/ ٤١٤)، كما أنها لا تختلف عن (كافة) التي لم يجز الجمهور خروجها عن الحالية، مع أنها في الغالب لا تكون إلا بعد جمع (درة الغواص ٤٣-٤٤، التكملة للصغاني (كفف)، شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧) وحكى الزبيدي الإجماع على ذلك (التاج ٦/ ٢٣٥) والإعرابان اللذان ذكرهما ترجيحًا وتضعيفًا منقولان عن شيخه في المواهب الرحمانية ٢٤/أ.

من الأفعال علىٰ الراجح سواه[١]. (إذا) شَرْطٌ في إعراب المضارع بالنون وجودًا، وكذا عدمًا أيضًا. [أي][٢] في كلّ مضارعٍ (اتصل بـ) آخر(ه) صورةُ (ضمير تثنية) أي دالّ علىٰ شخصين، [مذكرين كانا، أو مؤنثين، مخاطبين كانا، أو غائبين، وهو الألف][٣] ولو علامةً[٤]، فهو وما بعده من إضافة الدالّ للمدلول، نحو: (الزيدان يضربان)، و(الهندان تضربان) و(أنتما يا زيدان أو يا هندان تضربان) و(يضربان الزيدان) (أو) اتصل بآخره صورة (ضمير جمع)[٥] المذكر[٦] [مخاطَبِينَ كانوا، أو غائبِينَ، وهو الواو][٧] ولو علامةً[٨]، نحو: (الزيدون يضربون) و(أنتم تضربون) و(يضربون الزيدون)، فلا / [٣٠/ أ] فرقَ بين ضبْط أول الفعل في هذين

---

(١) وزعم الكوفيون أن الأمر معرب أيضًا، وأنه مقتطع من المضارع. (معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩-٤٧٠، ١/ ٣٠٠، ٣/ ٤٥، المقتضب ٢/ ٣، ٢/ ١٢٩-١٣٠، مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦، شرح القصائد السبع الطوال ٣٨، اللامات للزجاجي ٩٤، شرح السيرافي ١/ ل ١٨، المقتصد ٢/ ١٠٩٤، أسرار العربية ٣١٧ وما بعدها، الإنصاف ٢/ ٥٢٤-٥٤٥، التبيين ١٧٦، وقولهم ضعيف -كما هو مقرر في المصادر-.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) المراد ما لحقت فيه الألف الفعلَ المسند إلىٰ الظاهر، وسيمثل له. وقد نصّ علىٰ هذا التنبيه ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٥٠)، شرح العمدة ١/ ١٢٨، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٣٠٣.

(٥) في (أ) و(ب): الجمع. وما أثبتُّه الموافق لمتن الآجرومية.

(٦) في (أ) و(ب): لمذكر.

(٧) ساقط من (أ) و(ب).

(٨) المراد ما لحقت فيه الواو الفعل المسند إلىٰ الظاهر، وسيمثّل له. وقد نصّ علىٰ هذا التنبيه ابنُ مالك (شرح التسهيل ١/ ٥٠) شرح العمدة ١/ ١٢٨، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٣٠٣.

الموضعين بمثناة تحتية أو بمثناة فوقية. (أو) اتصل بآخره (ضمير المؤنثة المخاطبة) ولو جماعة[١]، نحو: (أنت تدعِين وتخشَين وترمِين)، كقولك في الجمع: (تدعُون وتخشَون وترمُون)[٢]. ونحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ ..... وَلَتَسْمَعُنَّ ....﴾[٣] علامةُ الرَّفع مقدَرةٌ فيهما[٤]، ونحو[٥]: ﴿.....أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ....﴾[٦] علىٰ قراءة التخفيف[٧] يُحتمَل أن يكون مِمّا رُفع بالنون الظاهرة، وأن يكون مِمّا رُفِعَ بالنون المقدَّرة. والأوّل رأيُ الأخفش[٨] والمبرد[٩] والفارسي[١٠]

---

(١) لم أستطع فهم هذه الكلمة في هذا الموضع. إلاّ إن كان الشارح يريد أن ذلك يكون في جمع النساء أيضًا، فهذا وهمٌ ظاهر، لأنه حينئذ إذا اتصلت به نون النسوة بكون مبنيًّا لا معربًا، كما في نحو: (النسوة يرمين).

(٢) لعله يريد أن اتصال ضمير المؤنثة المخاطبة بالفعل مثل اتصال واو الجمع في أنهما من الأمثلة الخمسة. أو أنها مثلها في حذف حرف العلة من آخر الفعل.

(٣) ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ ١٨٦ آل عمران ٣.

(٤) في (ب): فيها.

(٥) سقطت الواو من (جـ).

(٦) ﴿قَالَ....وَقَدْ هَدَانِ﴾ ٨٠ الأنعام ٦.

(٧) وهي قراءة نافع المدني وأبي جعفر، وهي مروية عن ابن عامر. وقراءة الباقين تشديد النون. فتكون نون الإعراب أدخلت في نون الوقاية. (السبعة ٢٦١، التيسير ١٠٤، الحجة في القراءات السبع ٢/ ١٤٣، الكشف من وجوه القراءات ١/ ٤٣٧، العنوان في القراءات السبع ٩١).

(٨) عزا ابن مالك إلىٰ الأخفش الرأي الثاني المعزوّ إلىٰ سيبويه (شرح التسهيل ١/ ٥٢).

(٩) عزي إليه في الارتشاف ١/ ٤٢٠، التصريح ١/ ١١١، الهمع ١/ ١٧٧.

(١٠) الشيرازيات ١/ ٩٠، وعزي إليه في الارتشاف ١/ ٤٢٠، التصريح ١/ ١١١، الهمع ١/ ١٧٧.

وابن جني(١) وأكثر المتأخرين(٢)، واختره في الشذور(٣). والثاني رأي سيبويه(٤) وابن مالك،(٥) واختاره في (الأوضح)(٦). ووجْهُ الأول: أنَّ نون الوقاية هي التي حصل بها الثقلُ والتكرار، ولأنَّ ما قُصِد بنون الوقاية من وقاية الفعلِ الكسرَ حاصلٌ بنون الرفع، فكان حذفها أولىٰ لذلك، ومحافظةً علىٰ علامة الإعراب(٧).

تنبيهات:

الأول: ما ذكره من إعراب هذه الصيغ بالحروف هو المشهور(٨)، وقيل:

---

(١) عزي إليه ذلك في الارتشاف ١/ ٤٢٠، التصريح ١/ ١١١، الهمع ١/ ١٧٧.

(٢) عزا ابن مالك هذا القول إلىٰ أكثر المتأخرين (شرح التسهيل ١/ ٥٢) وكذا في التصريح ١/ ١١١. وانظر: الهمع ١/ ١٧٧. وذكر أبو حيّان هؤلاء، وزاد معهم علي بن سليمان الأخفش، ولم يذكر أنه قول أكثر المتأخرين، بل قال: إن أكثر المتأخرين مع القول الثاني (الارتشاف ١/ ٤٢٠).

(٣) في ص: ٦١.

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٩، فهو يقدّر أن نون الرفع هي المحذوفة. وتقريره في شرح التسهيل ١/ ٥٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٥٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨.

(٦) يعني أوضح المسالك ١/ ١٠٩، وفي الجامع الصغير ١٩، وفي المغني ٢/ ٣٤٤.

واختاره أيضًا ابن السرّاج (الأصول ٢/ ٢٠١)، والصيمري (التبصرة ١/ ٤٢٨)، وعزاه أبو حيّان إلىٰ أكثر المتأخرين (الارتشاف ١/ ٤٢٠).

(٧) الهمع ١/ ١٧٧.

(٨) وهو رأي الجمهور نصّ علىٰ ذلك ابن هشام (شرح اللمحة ١/ ٢٨٦)، وهو كذلك في الكتاب ١/ ١٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥٥، والمقتضب ٢/ ٨١-٨٣، والإيضاح العضدي ٧٠، والجمل للجرجاني ٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٩، وأسرار العربية ٣٢٤، والارتشاف ١/ ٤٢٠، والهمع ١/ ١٧٦.

معربة بحركات مقدَّرة علىٰ لاماتها[١]. وعلىٰ المشهور اغتُفر الفصلُ بهذه الحروف بين الفعل وعلامةِ إعرابه؛ لتنزُّلِها منه لفاعليّتها في الجملة منزلةَ الجزء[٢].

الثاني: نون الرفع في هذه الصيغ محركةٌ بالكسرة بعد الألف وبالفتحة بعد أختيها.

الثالث: عُلِم مِمّا ذكرناه أنَّ تسميتها بـ(الأمثلة الخمسة)[٣] أحسنُ من تسميتها بـ(الأفعال الخمسة)[٤].

---

(١) هو رأي الأخفش وابن درستويه؛ لأنَّ حق الإعراب أن يكون آخرَ الكلمة. وقالا: إنَّ النون ليست بإعراب، بل هي دليل علىٰ الإعراب المقدَّر. وذهب السهيلي إلىٰ أنها معربة بحركات مقدرة، ولكنه لم يجعل النون دليلًا عليه. وذهب الفارسي إلىٰ أنها معربة، ولا إعراب فيها. راجع: نتائج الفكر ١١٠، شرح التسهيل ١/ ٥١، الارتشاف ١/ ٤٢٠، توضيح المقاصد ١/ ١١٠، شرح اللمحة ١/ ٢٨٦-١٨٧، الهمع ١/ ١١٦. وقال أبو حيّان: رفعُها بالنون، وحذفُها علامة الجزم والنصب. ولا نعلم في هذا خلافًا إلاّ ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور من أصحابنا أن أبا زيد السهيلي كان يذهب إلىٰ أنّ هذه الأمثلة الخمسة تُرفع بحركات مقدَّرة في آخر الفعل. (النكت الحسان ٣٩).

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢٣٠ والمعنىٰ: أنه جاز الفصل بهذه الحروف، وهي الواو والألف والياء بين الفعل وعلامة رفعه، وهي النون.

(٣) سميت بذلك في الجمل للزجاجي ١٩، والتبصرة ١/ ٩٣، والمقتصد ١/ ١٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٩، وأسرار العربية ٣٢٤، وشرح المفصل ٧/ ٧، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٤٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٩، وأوضح المسالك ١/ ٧٤.

(٤) بيان ذلك: أنها ليست أفعالًا بعينها، كما أن الأسماء الستة أسماءٌ بعينها، وإنما هي يُكنىٰ بها عن كل فعل صالح لإسناده إلىٰ أحد هذه الضمائر. وممّن سمّاها (الأفعالَ الخمسة) السهيليُ في نتائج الفكر ١٠٩، كما=

ولَمّا فرغ من علامات الرفع شرَعَ في ذكر علامات النصب فقال: (وللنصب) لفظًا أو تقديرًا [من حيث هو، لا بقيد كونه نَصْبَ اسمٍ أو نَصْبَ فعلٍ أو نصبَهما][(١)] (خمسُ علامات) ولَمّا اشتمل هذا علىٰ إجمالٍ أبدلَ منه للتفصيل قولَه: (الفتحة) بدأ بها لأصالتها لكلّ ما ناب عنها (و) تليها (الألفُ)؛ لأنها تنشأ عنها إذا أُشبعتْ، فهي[(٢)] كبنتِها[(٣)] (و) تليها (الكسرةُ)؛ لأنّها وإنْ/ [٣٠/ ب] كانت أختَ الفتحة في التحريك إلاّ أنَّ البنت أقوىٰ قرابةً؛ فقُدِّمت الألفُ عليها، ولهذا تَخلُف[(٤)] الكسرةَ الياءُ (و) لَزِمَ أن يتأخر (حذف النون) عن جميعها؛ لبعد مشابهتها لعلامات النصب[(٥)]. ثم أراد الشروع في تفصيل مواضعها، فقال: (فأمّا الفتحة فتكون علامةً للنصب) ظاهرة، أو مقدرةً (في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد) هو وما عُطِفَ عليه بدلٌ من: ([في][(٦)] ثلاثة مواضع) للتفصيل، وتقدَّم

=أنه في المواضع نفسه سمّاها (الأمثلةَ الخمسة) والشيخ خالد في شرح الآجرومية ٣٠، وشرح الأزهرية ٥٨، والشيخ زروق في شرح الآجرومية ١٨/أ.

ويرىٰ ابن هشام أن الأحسن أن تعدّ ستةً بإضافة الغائبتين، نحو: (الهندان تقومان) (شرح اللمحة ١/ ٢٨٥، والتصريح ١/ ٨٥).

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): وهي.

(٣) انظر ما تقدم في ص: ١٧٦.

(٤) في (ب): اخلف وفي (جـ): خلفت.

(٥) راجع سبب ترتيبها علىٰ هذا النحو في شرح زروق للآجرومية ١٨/ ب.

(٦) سقطت من (ب).

أنه[١] في هذا الباب ما ليس من الأسماء الخمسة، ولا مثنًّى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، فكلُّ ما يَصدق عليه هذا، ويَندرج تحته يَثبت له هذا الحكم، نحو: (رأيت زيدًا، والفتىٰ، [وفتًىٰ][٢]، وغلامي، والحبلىٰ، وامرأةْ دّاود[٣]، وقابلةْ جّالوت، و﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾.[٤] وبتفسيرنا[٥] المفردَ بما ذكرنا صارت القاعدة صحيحةً، لا يَرِد عليها شيءٌ. (وفي جمع التكسير) كذلك، نحو: (أكرمت الرجالَ والهنودَ)، و(فككت الأسارىٰ)، و(جهّزت العذارىٰ)، و(أعتقت غلماني)، و(نصحت إخواني). وتقدَّم تعريفُه[٦]. وما أُلْحِقَ منه بباب جمع المذكر السالم من نحو (أرضين)[٧] و(سِنين) وبابِه - وهو كلّ ما كان جمعًا لثلاثيٍّ حُذِفَتْ

---

(١) أي الاسم المفرد، وقد تقدم ذلك في ص: ١٧٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (جـ): وامرأة اود.

(٤) ٢ الحج ٢٢. وأراد الشارح بهذه الأمثلة جميع أحوال الاسم، فقد ذكر الصحيحَ. والمقصور غير المنون، والمنونَ، والمذكر، والمؤنث، والمنقوص.وما كان آخرُه مدغمًا كما في المثالين الأخيرين، فإنَّ علامة النصب مقدرةٌ في التاء المدغمةِ في الدال والجيم. وهذا النوع من الإدغام جائز مسموع، ذكره سيبويه. (الكتاب ٤/ ٤٦٠-٤٦١).

(٥) في (ب): وتفسيرنا.

(٦) في ص: ١٧٩.

(٧) الأصل في (أرض) أن تجمع بالألف والتاء، ولكن لأنها في المفرد لا تدخلها (تاء) التأنيث مثل بقية الأسماء عوَّضوها عن ذلك بالجمع بالواو والنون، كما عوَّضوا في باب (سنين) عن الحرف المحذوف منها. (المقتصد ١/ ١٩٥-١٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٦، شرح التسهيل ١/ ٨٣).

لامُه[١]، وعُوِّض عنها هاءُ التأنيث، ولم[٢] يُكسَّر تكسيرًا يُعْرَبُ معه بالحركات، نحو: (عِزَة: وعِزِين)، و(عِضَة: وعِضِين)، و(ثُبَة: وثُبِين).[٣] بخلافِ نحو: (تمرة) لعدم الحذف، ونحوِ: (عِدَة) و(زِنَة)؛ لأنَّ المحذوف الفاءُ[٤]، ونحوِ: (يَد) و(دَم)؛ لعدم التعويض- غيرُ وارد[٥] علىٰ إطلاقه هنا؛ لأنه عرفًا صار حُكمُه حُكمَ باب جمع المذكر السالم في الإعراب، كما مرّت الإشارةُ إليه[٦].

(وفي الفعل المضارع) كذلك (إذا دَخل عليه ناصبٌ) فنَصَبَه، كـ(لن) و(أنْ) و(إذنْ) و(كيْ) -وستأتي- والحالُ أنّه لم يتّصل بآخره شيءٌ ينقل إعرابَه، وقد تقدَّم تفصيلُه[٧]، نحو: (لن يضرب بكر) و(لن يدعوَ زيد، و(لن يكرمَ خالد)،

---

(١) وبعض العلماء يجعل من ذلك حذف الفاء مثل (عدة) وجمعها (عدون)، هذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: لا يقال إلا: عدات. (الارتشاف ١/ ٢٦٦، توضيح المقاصد ١/ ٩٤).

(٢) في (جـ): ولو.

(٣) (الثبة) و(العزة): جماعة من الناس. و(عِضَة): واحدة شجر العِضاه. ومثلها (بُرة: بُرون)، و(قُلَة: قلون)، (مئة: مئون). وهذه الكلمات وغيرها من الملحقات مذكورة في الكتاب ٣/ ٥٩٨، الأصول ٢/ ٤٢١-٤٢٢، سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠١-٦٠٧، المقتصد ١/ ١٩٧-١٩٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦١، ٢/ ٢٦٧ وما بعدها، شرح التسهيل ١/ ٧٧، ٨٣-٨٤، شرح ابن الناظم ٤٦-٤٧، شرح الرضي ٢/ ١٨٤، الارتشاف ١/ ٢٦٦-٢٦٨، توضيح المقاصد ١/ ٩٥-٩٦، أوضح المسالك ١/ ٥٢.

(٤) وليس اللامَ. وخرج (بنت) و(أخت) لأنَّ المعوَّض ليس الهاءَ، بل التاء. (شرح التسهيل ١/ ٨٣).

(٥) هذا هو خبر قوله: «وما أُلحِقَ منه بباب جمع المذكر السالم ...».

(٦) في ص: ١٩٢-١٩٣ بإيجاز.

(٧) في ص: ١٩٠-١٩١.

و(كي[١] يرمي[٢] عُقبةٌ)./ [٣١/أ] وأمّا لو اتصل بآخره شيءٌ يُوجب بناءَه كـ(نون) النسوة، فإنه يُنصَب محلًّا، فإن [كان][٣] كلامُ المصنف خاصًّا بالمعربات فلا إشكال، وإن كان عامًّا فلا يرد أيضًا؛ لأنه إنّما يُحكَم لمحلّه بالنصب المطلق، لا بخصوص كونه بالفتحة أو غيرها من أخواتها على التعيين.

وقلنا: [فَنَصَبه][٤]؛ لأنه لو أُلْغِيَ بَقي المضارعُ معه على رفعه[٥].

ولَمّا فرغ من علامة[٦] النصب الأولى شرع في ذكر علامته الثانية فقال: (وأمّا الألف فتكون علامةً للنصب) ظاهرةً، أو مقدرةً، نيابةً عن الفتحة (في) ما صدق عليه (الأسماء الخمسة) السابقةُ تمثيلًا وشروطًا مع زيادة (الهَن) ثَمَّةَ[٧]، نحو: (رأيت أخاك وأباك...) أي: إلى آخرها (وما أشبه ذلك) المذكورَ، من (رأيت)

---

(١) تكررت في (جـ).

(٢) في (ب): نرمي.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) فقد يُلغى عملُ أدوات النصب مثل (إذن) إذا فُقد بعضُ شروطها (الكتاب ٣/ ١٦) وتُهمل (أن) المصدريةُ عند بعض العرب، فلا تعمل؛ تشبيهًا لها بـ(ما) المصدرية (معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٥-١٣٦، الخصائص ١/ ٣٩٠، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، ٥٤٩، شرح المفصل ٧/ ١٥، الإنصاف ٢/ ٥٦٣، المغني ١/ ٣٠).

(٦) في (ب): علامات.

(٧) سبق ذلك في ص: ١٩٥، ٢٠٠.

كـ(ضربت)[١]. وأتىٰ باسم الإشارة البعيد؛ [لأنَّ الألفاظ تتقدَّم لعَرْضيّتها[٢] بمجرَّد النطق بها، فهي في حُكم البعيد][٣]، وهذا أقربُ من جعْل أحد اللفظين للأفراد الذهنية، والآخر للخارجية[٤]؛ ومِنْ جَعْل (نحو) كنايةً عن مجرورها[٥] فقط[٦]؛ لخفائه على المبتدئ، مع عدم حاجته إليه.

ثم هذه الأسماء[٧] منها ما لا يُعرَب إلاّ بالأحرف، وذلك (ذو) بمعنىٰ[٨]

(١) فسّره الشربيني بقوله: (من نحو: رأيت حماك وباك وذا مال) شرح الآجرومية ١٢/ أ، ونحوه في شرح الرملي ٨٦. فالشارح جعل (ما أشبه ذلك) من العوامل، وهما جعلاه من الأسماء الأخرىٰ غير (أباك) و(أخاك).

(٢) في (جـ): لو صيتها. وما أثبتّه عن (ز) بديلتها. وهو الصواب، بدليل ما سيأتي في ص: ٦٧٧.

(٣) ساقط من (أ) و(ب). ومن الاحتياطيات الثلاث.

(٤) يعني كلمة (نحو) وكلمة (ما أشبه ذلك) فكلاهما متقاربة المعنىٰ؛ لأنهما تفيدان عدم الحصر، فإحداهما تغني عن الآخرىٰ. (ورد هذا الجواب في حاشية أبي النجا ٣٠). وانظر الحديث عن (الأفراد الخارجية) و(الأفراد الذهنية) في كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٣٢٥-٣٢٦.

(٥) في (ب) و(جـ): مجرورة.

(٦) يقول شيخه الشنواني عن قول الآجرومي: «وما أشبه ذلك»: من نحو: (رأيت حماك وفاك وذا مال) ولعلّ من فوائد هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيّز (نحو) الدالة علىٰ التمثيل وعدم الحصر بيانَ عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر؛ إذ أداة التمثيل قد تكون باعتبار الأفراد الذهنية، وقد تكون باعتبار كل واحد من المذكور، وأمّا إذا جعل من باب الكناية فيكون المقصود هو المجرور بـ(نحو) فلا يرد ما يقال: إن هذا العطف لا طائل تحته ولا فائدة فيه». (المواهب الرحمانية (النسخة الأخرىٰ ٢٥/ ب).

(٧) التقسيمات الآتية يأخذها عن المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٧٦-٧٧ بتصرف.

(٨) في (ب): لمعنىٰ.

(صاحب)، و(فو) بغير ميم. ومنها ما يُعرَب بالحركات منقوصًا[١] وهو الأفصح، [و][٢] بالحروف على قلّةٍ، وهو (هَنٌ)[٣]. ومنها: ما فيه أربعة أوجهٍ: الإعراب بالأحرف، ثمّ بالحركات[٤] مقصورًا، ثم بها منقوصًا[٥] مخفّفًا، ثم بها مضعّفًا[٦]، وهو (أب)[٧]. ومنها: ما فيه خمسة أوجه: الإعراب بالحروف، ثم بالحركات مقصورًا، ثم بها منقوصًا[٨]، ثم بها مضعَّفًا، ثم بها ساكنَ الوسط، وهو (أخ)[٩]. ومنها: ما فيه ستة أوجه[١٠]: الإعراب بالأحرف[١١]، ثم بالحركات مقصورًا، ثم بها منقوصًا[١٢]، ثم (حَمْو) كـ(غَزْو)، و(حَمْء) كـ(قَرْء)، و(حَمَأ)

---

(١) أي محذوف اللام، مع بقاء العين غير مضعّفة.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سلف ذلك في ص: ٢٠٠.

(٤) المقدرة.

(٥) أي محذوف اللام مع بقاء العين غير مضعفة.

(٦) والتضعيف يستلزم النقص؛ لأن الإعراب يكون حينئذٍ في عين الكلمة، ولامها محذوفة.

(٧) راجع ذلك في التهذيب ٧/ ٦٢٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٣٧٦، وشرح التسهيل ١/ ٤٥-٤٦، والنكت الحسان ٣٦، والارتشاف ١/ ٤١٧.

(٨) أي: محذوف اللام مع بقاء العين غير مضعفة.

(٩) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٧٦-٣٧٧، شرح التسهيل ١/ ٤٥-٤٦، النكت الحسان ٣٦، الارتشاف ١/ ٤١٧، تعليق الفرائد ١/ ١٤٦-١٤٧.

(١٠) وهو كلمة (حمو).

(١١) في (أ): الحروف.

(١٢) أي: محذوف اللام مع بقاء العين غير مضعفة.

كـ(خطأ)[١].

وأمّا (الفم) إذا اتصل بالميم فإعرابه بالحركات الظاهرة -إذا لم يُضف لياء المتكلم- مع تضعيف ميمه، ودونه منقوصًا[٢]،/ [٣١/ ب] وبحركات مقدَّرة مقصورًا، كـ(عصىٰ)، ولك تثليثُ فائه [قَصْرًا ونقصًا[٣]، وإتباعُها لميمه[٤]. وأفصحُ هذه اللغات العشر فتحُ فائه][٥] مخفَّفًا منقوصًا[٦].

ثم شرع في ذكر علامة النصب الثلاثة فقال: (**وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب**) ظاهرة أو مقدرة نيابة عن الفتحة (**في**) صيغة (**جمع المؤنث السالم**) نعت (جمع) أو (المؤنث)[٧] -ففيه[٨] ما تقدم التنبيهُ عليه[٩]- نحو: (أكرمت

---

(١) هذه الأوجه في العضديات ٦٣، الشيرازيات ١/ ٢١٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٤، ٢٤٥، التوطئة ١٢٢، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٧٥، شرح التسهيل ١/ ٤٤-٤٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٦، النكت الحسان ٣٦، الارتشاف ١/ ٤١٧.

(٢) ونقصُه حذفُ آخره، علىٰ اعتبار أن أصله، (ف م و) أو (ف م ي)، وقد ذكر ابن مالك ذلك في شرح التسهيل ١/ ٤٨، ونحوه في الارتشاف ١/ ٤١٨.

(٣) ذكر هذه الأوجه التسعة في ص: ١٩٩.

(٤) لم يذكرِ هذا الوجه فيما تقدم، وتوثيقه مع توثيق الأوجه السابقة في ص: ١٩٩.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) توضيح المقاصد ١/ ٧١.

(٧) في (ب): والمؤنث.

(٨) في (ب) و(جـ): فيه.

(٩) في ص: ١٨٥.

بناتي) و(رحمت زوجاتي) و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١] و(أهنت زوجاتْ طّالوت ومطلقاتْ دّاود) بالإدغام فيهما.

تنبيه: بما ذكرناه يُعلم إعرابُ ما سُمّي به من هذا الجمع، كـ(سكنت أذرعاتٍ)[٢] و(نزلت عرفاتٍ)، هذه أشهر اللغات فيه[٣]. ومِن العرب من يَمنعه الصرفَ، ويجرُّه وينصبه بالكسرة؛ رعايةً للجمع[٤]، ومُنعَ الصرفَ وإنْ لم يكن التنوين فيه صرفًا لكنه يُشبهه في الصورة[٥]. والكسرة عند هؤلاء في حال الجرِّ

---

(١) ﴿...وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٤ لعنكبوت ٢٩ وفي آيه أخرىٰ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٢ الجاثية ٤٥.

(٢) (أذرعات) موضع بالشام. (معجم البلدان ١/ ١٣٠-١٣١).

(٣) فيرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالكسرة، كلّ ذلك بالتنوين. انظر: (الكتاب ٣/ ٢٣٣، المقتضب ٣/ ٣٣١، ٣٣٣، ٤/ ٣٧، قال: وهو الوجه المختار. الأصول ٢/ ١٠٦، سر الصناعة ٢/ ٤٩٥).

(٤) فيكون بذلك قد جمعَ بين كونِه جمعَ مؤنث سالمًا وكونِه مستحق لمنع الصرف، فروعي الثاني بعدم التنوين والأوّل بأن نُصِبَ بالكسرة. وانظر هذا الوجه في الكتاب ٣/ ٢٣٤، والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٧، والأصول ٢/ ١٠٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٧، والمقتصد ١/ ٢٠٧، وشرح التسهيل ١/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٥. وأنكر هذا الوجه ابن عصفور (شرح الجمل ٢/ ٢٣٠-٢٣١). قال الدماميني: وهذه اللغة أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون. (تعليق الفرائد ١/ ١٣٩).

(٥) فالتنوين الذي في (أذرعات) و(عرفات) ونحوهما مِمّا سمّي به من جمع المؤنث السالم ليس تنوينَ صرف، بل هو تنوين المقابلة، لكنهما تشابها في اللفظ والصورة. (سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٦). وقد قرّر ذلك ابن هشام الحفيد في حواشيه علىٰ التوضيح، كما نقله عنه يس (حاشية التصريح ١/ ٨٢). وكلام الحفيد في حواشيه ٢٣/ أ.

نائبةٌ عن الفتحة أيضًا؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث[(١)]، وقياسه: أنه لو جُعِل نحو (مسلمات) علَمًا لرجل صُرِف لعدم التأنيث،[(٢)] على أن التاء فيه ليست تنقلب في الوقف هاءً، كما هو شرط تأثير التاء في منع الصرف[(٣)]. ومِنهم مَن يمنعه الصرفَ؛ فلا ينوّنه،[(٤)] ويجرُّه بالفتحة[(٥)]. والله أعلم.

ثم شرع في علامة النصب الرابعة فقال: (وأمّا الياء فتكون علامةً للنصب) نيابةً عن الفتحة (في) صيغة (التثنية)، وهو ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادةٍ في آخره، صالحًا للتجريد وعطف مثلِه عليه. ولا تكون الياء هنا إلا ظاهرة، كـ:(رأيت الزيدَين). وما أُلحق بالتثنية من (كلا) و(كلتا) مضافَين

---

(١) فاجتماع العلمية والتأنيث أقوىٰ من صورة الجمع، فالأظهر فيه أنه ممنوع من الصرف. فلذلك كانت الكسرة فيه نائبة عن الفتحة. وقد قرّر ذلك ابن هشام الحفيد في حواشيه علىٰ التوضيح ٢٣ أ ب، والأشموني في شرح التوضيح (نقل ذلك عنهما بالنصّ يس في حاشية التصريح ١/ ٨٢-٨٣).

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٣، المقتضب ٣/ ٣٣١، وكذلك لو سمّي بها امرأة، وهذا القياس نقله الشارح عن الشنواني وقوله في المواهب الرحمانية ٢٦/ أ، والفرائد الشنوانية ٥٥/ أ، وهو ناقله عن بعضهم، يعني الأشموني في شرح التوضيح، وقد نقله عنه بنصّه يس في حاشيته علىٰ شرح القطر للفاكهي ١/ ١٢٥.

(٣) والذين يمنعون الصرف شبّهوا هذه التاء بهاء التأنيث (الكتاب ٣/ ٢٣٤، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٦-٤٩٧).

(٤) في (جـ): ينوبه.

(٥) هذه اللغة الثالثة، وهي إعراب ما لا ينصرف. وأنكرها المبردُ إذا سمّي بها رجلٌ (المقتضب ٤/ ٣٧) وانظرها في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٠، ٤٧٥، شرح التسهيل ١/ ٤٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٥، شرح ابن الناظم ٥١. قال الدماميني: وهده اللغة منعها البصريون، وأجازها الكوفيون (تعليق الفرائد ١/ ١٣٩).

للضمير، ومِن (اثنين) و(اثنتين) مطلقًا- كالمثنىٰ، وكذا ما قُصد به التكثيرُ منه، نحو: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ/ [٣٢/ أ] ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾،(١) أو كان لمفرد، كـ(البحرين) لبلدةٍ(٢)، أو لم يَصلح للتجريد، كـ(الكَلْبَتَين)،(٣) أو صلَح له مع عطف المباين عليه، نحو: (القَمَرَين) و(العُمَرَين) في: الشمس والقمر، وأبي بكر وعمر(٤).

(و) في صيغة (الجمع) علىٰ حدّها، وهو جمع المذكر السالم، وهكذا حيث قُرِنَ بالمثنىٰ لا يراد به إلا هو؛ لمشاركته له في الإعراب بحرفين هجائيّين(٥).

والمراد: أنَّ الياء تكون علامةَ نصب(٦) في جمع المذكر السالم، ظاهرة أو مقدرة، نيابةً عن الفتحة، كـ:(رأيت الزيدِيْنَ وصالحِيْ القوم)(٧). وما أُلحق بهذا الجمع معربٌ بإعرابه، من (عشرين) وأخواته إلىٰ: (تسعين)، و(عالَمين)، و(أهلين)، و(وابلين)، و(أرَضين) و(عِلّيين)(٨) و(سنين) وبابِه، من كل ثلاثيٍّ، حُذفت لامُه،

(١) ٤ الملك ٦٧. وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٦، شرح العمدة ١/ ٢٥، توضيح المقاصد ١/ ٨٣.

(٢) هي اسم جامع لبلاد علىٰ ساحل بحر الهند (الخليج العربي) بين البصرة وعمان. قيل: هجر قصبة البحرين (معجم البلدان ٢/ ٣٤٦-٣٤٩). وانظر: الارتشاف ١/ ٢٥٤، توضيح المقصد ١/ ٨٤.

(٣) هي ما يأخذ به الحداد الحديد المحمَىٰ. (القاموس: كلب).

(٤) تقدم نحو ذلك في ص: ٢٠٤-٢٠٥. وزد عليه شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥.

(٥) نبّه علىٰ ذلك الشيخ زروق في شرح الآجرومي ٢٠/ ب، والشيخ خالد في شرح الآجرومية ٣١.

(٦) في (جـ): نصبا.

(٧) الياء هنا مقدرة؛ لأنها ستحذف لفظًا، لا خطًّا؛ لالتقاء الساكنين، فلا ينطق بها.

(٨) وغيرها مِمّا لم تتوافر فيه شروط جمع المذكر السالم، فـ(العشرون) و(التسعون) لا مفردَ لها من لفظها. و(عالمين) جمع (عَالَم)، و(أهلون) جمع (أهل)؛ فليسا مفردين، ولا علمين، ولا صفتين. و(وابلين) جمع (وابل)، وهو المطر، غير عاقل، و(أرضون) جمع (أرض)، وهو اسم جنس جامد مؤنث لغير العاقل،=

وعُوِّض عنها (هاء) التأنيث، ولم يُكَسَّر علىٰ ما مرّ آنفًا[١].

ثم شرع في ذكر علامة[٢] النصب الخامسة. وإنما أخّرها تقديمًا للوجوديّ لشرفه علىٰ العدمي لخسّته، فقال: (**وأمّا حذف النون**) للعامل المُقتضِيْهِ (**فيكون علامةً للنصب**) نيابةً عن الفتحة (**في**) الأمثلة الخمسة، وهي المرادة[٣] بـ(**الأفعال التي رفعها بثبات النون**) وهو من إضافة الصفة للموصوف، والأصل: بالنون الثابتة، فخرج حذفُ النون للتخفيف، وخرج حذفُها لعامل الجزم. وأمّا حذفُها لغير مقتضٍ صناعيٍّ فلم يَرِدْ به قراءةٌ ولا لغةٌ، إلا شيءٌ لم يعتدّ به في الشعر[٤]، وقد تقدمت مبسوطةً[٥].

ولَمّا فرغ من علامات النصب شرع في ذكر علامات الخفض، فقال:

=(وعليون) اسم الجنة -جعلنا الله من أهلها- كأنه جَنْعُ (فِعِّيل) من العلوّ، فجُمِعَ وهو غير عاقل، وسمّي به الجنة. ويجمعها أنها ليست علمًا ولا صفة. (شرح التسهيل ١/ ٨٠-٨٣، شرح الرضِي ٢/ ١٨٤، توضيح المقاصد ١/ ٩٥، أوضح المسالك ١/ ٥٢).

(١) في ص: ٢١٣-٢١٤.

(٢) في (ب): علامات.

(٣) في (ب): وهو المراد، وفي (ج): وهي المراد.

(٤) والحق أنها وردت في بعض كلام العرب مثل قول النبي ﷺ: «**لا تدخلوا الجنة حتىٰ تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتىٰ تحابوا...**» وغير ذلك، بل ورد في قراءة أبي عمرو في بعض طرقه: «قالوا ساحران تظّاهرا...». والأصل: (تتطاهران). وراجع: (شواهد التوضيح ١٧٠-١٧٣، شرح التسهيل ١/ ٥٢-٥٣، الأشباه والنظائر ٣/ ٥٨-٥٩) وقد تُحذف لسبب تلاقي الأمثال (الكتاب ٣/ ٥١٩) وقد تقدم الخلاف فيه ص: ٢٠٨.

(٥) يعني الأمثلة الخمسة، وقد سبق ذكرها في ص: ٢٠٧-٢٠٩.

(وللخفض) لفظًا أو تقديرًا **(ثلاث علامات)**، ثم أبدل من: (ثلاث علامات) للتفصيل، فقال: **(الكسرة)** ظاهرة كانت، أو مقدرة. بدأ بها؛ لأنها الأصل **(و)** تليها **(الياء)** كذلك؛ لأنها تنشأ عنها إذا أُشبعت، فهي كبنتِها **(و)** تليها **(الفتحة)** كذلك؛ لأن إدلاءها للكسرة بالأخوّة في التحريك، والبنوّةُ/ [٣٢/ ب] أقوى؛ فلذلك[١] قُدِّمت الياءُ عليها[٢].

ثم شرع في ذكر مواضع هذه العلامات فقال: **(فأمّا الكسرة فتكون علامةً للخفض)** ظاهرة، أو مقدرةً **(في ثلاثة مواضع)**، ثم أبدل منها للتفصيل، فقال: **(في الاسم المفرد)** وما عطف عليه، وتقدَّم أنه في باب الإعراب: ما ليس من الأسماء الخمسة، ولا مثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما[٣]. وفي باب الكلمة والكلام: ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه[٤]. وفي باب المبتدأ والخبر، والنعت: ما ليس جملةً، ولا شبيهًا بالجملة. وفي باب (لا) والمنادى: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف[٥].

(المنصرف) ولو حُكمًا، كما إذا أضيف غيرُ المنصرف، أو دخلته (أل). وهو

---

(١) في (جـ): فلذا.

(٢) راجع نحو هذا في سبب الترتيب في ص:٢١٢-٢١٣.

(٣) في ص: ١٧٨.

(٤) إشارة غير صريحة في ص: ١٦. وأما باقي الأبواب التي سيذكرها فلم تسبق الإشارة إليها. وستأتي في مواضعها.

(٥) سيأتي ذلك في ص: ٦٠٠.

عند ابن الحاجب وكثيرين: ما ليس فيه علّتان من علل تسع، أو واحدةٌ تقوم مقامهما،[١] كـ(زيد). وعند قدماء أهل العربية: ما يُجرّ بالكسرة، ويَدخله التنوينُ[٢]، نحو: (مررت بزيدٍ وفتًىٰ)، ويقال له: متمكنٌ أمكنُ.

وأمّا المتمكن غيرُ الأمكن فهو المُشْبه للفعل، وهو ما لا ينصرف.

وأمّا غير المتمكن والأمكنِ[٣] فالمبنيُّ.

وأمّا الأمكن غيرُ المتمكن فلا وجود له إلا عقلًا[٤].

سُمّي بذلك لأنَّ التنوين صوتٌ أغنُّ مثلُ صريف البعير بنابه[٥]، أو لانصرافه

---

(١) الكافية ٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٢٧، وفي شرح المفصل له ١/ ١٢٤-١٢٥، وناقش تعريف القدماء ورجّح عليه تعريفه، وتجد مثل تعريف ابن الحاجب عند ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٠٥، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٣٧، وشرح الحدود للفاكهي ١٢٣، والأشموني ١/ ٩٥. ويشبهه ما جاء في الإيضاح لأبي علي ٣٠١-٣٠٢، واللمع لابن جني ٥٢، والفصول الخمسون ١٥٦.

(٢) الكتاب ١/ ٢١-٢٣، المقتضب ٣/ ٣٠٩، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٣، الجمل للزجاجي ٢١٨، الإيضاح العضدي ٥٨، اللمع ٥٣، المفصل ١٦، الواضح للزبيدي ١٤٨، مسائل خلافية للعكبري ١٠٥. وقد ذكر الرضي التعريفين، وبيّن ما يلزم علىٰ كل واحد منهما (شرح الكافية ١/ ٣٥). وتعريفُ القدماء موجودٌ عند كثير من المتأخرين أيضًا. ورجّح العصام تعريفَ المتأخرين (شرح الكافية ٤١).

(٣) أي الذي ليس متمكنًا ولا أمكن. وليس في حاجة إلىٰ ذكر الأمكن؛ لأنه يغني عنه غير المتمكن. ولعله ذكرها لاستيفاء الأقسام.

(٤) هذا التفصيل مشتهر عند النحويين. انظر مثلًا شرح العمدة ٢/ ٨٤١، أوضح المسالك ٤/ ١١٤.

(٥) في (ب): نيابه. وهذا التفسير في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٦٥، مسائل خلافية له ١٠٤، شرح ابن الناظم ٦٣٣.

في جهات الإعراب الثلاثة[١].

(و) في صيغة (جمع التكسير المنصرف) ولو حكمًا، كـ(المساجد) و(مصابيحكم). والأخصرُ: الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين[٢].

(و) في صيغة (جمع المؤنث السالم) كما مرّ، ولو منقولةً للعلمية[٣].

ولَمّا فرغ من علامة[٤] الخفض الأولىٰ شرع في علامته الثانية، فقال: (وأمّا) مُسمَّىٰ (الياء فتكون[٥] علامةً للخفض) لفظًا أو تقديرًا، نيابةً عن الكسرة (في) كلّ واحدٍ من (ثلاثة مواضع)، ثم أبدلَ منها للتفصيل قولَه: (في) كلّ واحدٍ مِمّا صدقَ [عليه][٦] (الأسماء الخمسة) وما عطف عليه./ [٣٣/ أ] وترك السادسَ لقلّة هذا فيه[٧]، نحو: (مررت بأبي الحسن وذي المال وهَنِي الرجل وأخيك وحميك).

---

(١) كذا في النسخ، وهو صحيح؛ لعله أراد تأويل (الجهات) بـ(الأنواع) التي كثُر استعمالها من قبل. ويجوز التذكيرُ والتأنيث في العدد عند بعض العلماء إذا لم يكن المعدود مذكورًا مع العدد. وذكْر سبب التسمية هذا في: شرح اللمع للعكبري ١/ ١٦٥، ومسائل خلافية ﮪ ١٠٥، شرح ابن الناظم ٦٣٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٣٨. وقد ذكر ابن عصفور اختلاف العلماء في هذين الوجهين، وزاد عليها ثالثًا وهو كونه مشتقًا من الصريف والصرف، ومعناهما الشيء الخالص، ورجّح الأول (شرح الجمل ٢/ ٢٠٥) وانظر النكت الحسان ١٥٤، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٠، الأشموني ٣/ ٢٢٨، التصريح ٢/ ٢٠٩.

(٢) في (جـ): المنصرف.

(٣) في (ب): منقول العلمية. وقد سبق ذِكرُ اللغات في الجمع المؤنث السالم إذا سُمّي به.

(٤) في (جـ): علامات.

(٥) في (أ): فيكون.

(٦) سقطت من (ب) و(جـ).

(٧) وهو (الهن). وقد تقدم الحديث عن ذلك في ص: ٢٠٠.

(وفي التثنية[١] و) في (الجمع) على حدّها، وتقدمتْ شروطُ الجميع[٢].

وفي إعراب ما سُمّي به من المثنى والجمع وجوهٌ: أفصحُها: إعرابه إعرابَ أصلِه[٣].

وما ذكره من أنّ إعراب المثنى والجمع على حدّه بالحروف هو مذهب قطربٍ[٤] وطائفةٍ من المتأخرين، ونُسب إلى [الزجاج[٥] و][٦] الزجاجي[٧]، وقيل:

---

(١) في إحدى نسخ الآجرومية (عثمان بسبح): (والتثنية) دون كلمة (في).

(٢) في ص: ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٣٢، المقتضب ٤/ ٣٦، ٣/ ٣٣١-٣٣٣، الأصول ٢/ ١٠٦.

ويجوز إعرابه بالحركات (الكتاب ٣/ ٢٣٢، المقتضب ٤/ ٣٦) ويكون ذلك مع لزوم المثنى الألفَ، والجمع الياء، فيُعرب إعرابَ (غسلين)، ويجوز في الجمع أيضًا وجهان آخران: إجراؤه مجرى (عربون) في لزوم الواو وكون النون حرف إعراب، ويجوز استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحةً غير ساقطة في الإضافة. (المخصص ١٧/ ١٠٤، شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦-١٩٧، توضيح المقاصد ١/ ١٠٤، أوضح المسالك ١/ ٥٢-٥٥).

(٤) هو محمد بن المستنير، أبو علي مولى سليم بن زياد (... -٢٠٦هـ) كان حافظًا للغة كثير النوادر والغريب. أخذ عن يونس وسيبويه، وهو الذي لقبه هذا اللقب. و(قطرب) دويبة تدبّ ليلًا؛ لأنه كان يلقاه عند باب بيته إذا خرج سحرًا. (مراتب النحويين ١٠٩، أخبار النحويين البصريين ٦٥، طبقات النحويين واللغويين ٩٩-١٠٠).

(٥) عزاه أبو حيّان إليه (التذييل ١/ ٩٣ب، وكذا في الهمع ١/ ١٦١) وعزي إليه أنه يراهما مبنيّين (الإنصاف ١/ ٣٣، النكت الحسان ٣٨).

(٦) سقطت من (أ) ويظهر أنها مسحت من (ب).

(٧) الجمل للزجاجي ٩.

إنه مذهب الكوفيين[١].

ومذهبُ سيبويه ومَن وافقه أنّ إعرابهما[٢] مقدَّرٌ في الألف والواو والياء، فيُقدَّر في الألف والواو الضمّةُ،[٣] وفي الياء الفتحةُ[٤] والكسرةُ، فهما معربان عندهم بالحركات[٥]. وفيهما[٦] مذاهبُ أخرُ، محلُّ بَسْطِها المطوّلات[٧].

ثم شرع في ذكر علامة الخفض الثالثة فقال: (وأمّا الفتحة) باعتبار مُسمّاها

---

(١) الإيضاح في علل النحو ١٣، ١٤١، الإنصاف ١/ ٣٢، وقيل: إنه مذهب الفرّاء (أسرار العربية ٥٢).

(٢) في (أ): إعرابها.

(٣) في (ب): الضمة.

(٤) في (ب): والفتحة.

(٥) ظاهر مذهب سيبويه أن إعرابها بالحروف (الكتاب ١/ ١٧-١٨، الإيضاح في علل النحو ١٣٠، أسرار العربية ٥١)، لكن العلماء تأولوا ذلك بما ذكره الشارح، كما تأوّلوه في إعراب الأسماء الستة.

(٦) في (أ): وفيها.

(٧) ذكر الشارح منها اثنين، والثالث: أنها معربة بالانقلاب وهو عامل معنوي، والرابع: أنها دلائل الإعراب، وليست بإعراب، ولا حرف إعراب، بمعنىٰ أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب. والخامس: أن علامة الإعراب هي الحركة المقدرة علىٰ ما قبل الألف والواو والياء.

واختُلفَ كثيرًا في عزو هذه الآراء إلىٰ أصحابها. وتفاصيلُ هذه الخمسة مذكورةٌ في الإيضح في علل النحو ١٣٠-١٣٤، ١٤١، شرح عيون الإعراب ٥٩-٦٠، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٢٨-١٢٩، أسرار العربية ٥١-٥٣، الإنصاف ١/ ٣٣-٣٩، التبيين ١٠٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٢-١٢٣، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٩٩-٤٠٣، شرح التسهيل ١/ ٧٣-٧٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٦-٢٠١، شرح الرضي ١/ ٣٠، الهمع ١/ ١٦٣.

(فتكون علامةً للخفض في) ماصَدَقِ[١] (الاسم الذي لا ينصرف) مفردًا كان، أو جمعَ تكسير، وهو ما فيه علّتان فرعيّتان من عللٍ تسعٍ، أو واحدةٌ تقوم مقامَ علّتين. وعند قومٍ: هو الاسم المعرب الذي لا يَدخله تنوين التمكن لذلك[٢].

واعلم أنّ الاسم إنْ أشبه الحرفَ بُنِي، وسمّي[٣] غيرَ متمكن، وغيرَ أمكن، وإلاّ أُعرِب، وسُمّي متمكنًا. ثمّ المتمكنُ[٤] إنْ لم يُشبه الفعلَ صُرِف، وسُمّي أيضًا أمكنَ، وإلاّ مُنِعَ من الصرف، وسُمّي غيرَ مُنصرفٍ، وغيرَ أمكنَ[٥]. قال البدر المالكي[٦]: واعلمْ أنَّ المُعتبر مِنْ شِبْه الفعلِ في منع الصرف هو كون الاسم فيه إمّا فرعيّتان مختلفتان، مَرجع إحداهما اللفظُ، ومَرجع الأخرىٰ المعنىٰ، وإمّا فرعيةٌ تقوم مقام الفرعيّتين، وذلك لأنَّ في الفعل فرعيَّةً عن[٧] الاسم في اللفظ، وهي[٨] اشتقاقُه من المصدر، وفرعيةً في المعنىٰ، وهي/ [٣٣/ ب] احتياجُه إلىٰ

(١) المراد ما يصدق عليه هذا المصطلح، وهذا تعبير منطقي كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من (ما صدق عليه) كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا) وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وقد سبق من قبلُ، وسيكرره الشارح كثيرًا.

(٢) تقدم هذا والتعريفُ الذي قبله قريبًا.

(٣) في (ب): ويسمىٰ.

(٤) في (ب): التمكن.

(٥) تقدم هذا قريبًا في كلامه علىٰ المنصرف في ص: ٢٢٤.

(٦) هو ابن الناظم. وقوله في شرحه الألفية ٦٣٣-٦٣٤، بتصرف يسير، ونحوه في المقتصد ٢/ ٩٦٤.

(٧) في (أ): من. وفي نصّ ابن الناظم: (علىٰ).

(٨) في (ب): وهو. وما أثبته الموافق لنصّ ابن الناظم. والضمير عائد علىٰ كلمة (فرعية).

الفاعل ونسبتُه إليه، والفاعل لا يكون إلاّ اسمًا، فالاسم من هذا الوجه أصلٌ للفعل لاحتياجه إليه، فالفعل إذًا من هذا الوجه فرعٌ عنه[(١)]، فلا يَكمل شبهُ الاسم بالفعل بحيث يُحمَل عليه في الحكم إلاّ إذا كانت فيه الفرعيّةُ كما في الفعل، ومن ثمّ صُرِف من الأسماء ما جاء على الأصل، كالمفرد الجامد النكرة كـ(رجل) و(فرس)؛ لأنه خَفَّ، فاحتمل زيادةَ التنوين، وأُلحق به ما فرعيّةُ اللّفظ والمعنىٰ [فيه][(٢)] من جهةٍ واحدةٍ، كـ(دريهم)[(٣)]، وما تعدَّدتْ فرعيّته من جهة اللفظ، كـ(أُجَيْمال)[(٤)]، أو من جهة المعنىٰ، كـ(حائض) و(طامث)؛[(٥)] لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كاملَ الشبه بالفعل. ولم[(٦)] يُصْرف نحو: (أحمد)؛ لأنه فيه فرعيّتين

---

(١) ورد هذان الوجهان من كون الفعل فرعًا عن الاسم في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٣٩. وراجع اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٠٠-٥٠١. ولَمّا كان الفعل فرعًا عن الاسم من جهتين إحداهما معنوية والأخرىٰ لفظية لم يمنع الاسم من الصرف إلا إذا أشبه الفعل من جهتين معنوية ولفظية أيضًا. وانظر التصريح ٢/ ٢٠٩، ونقل الأشموني كلام ابن الناظم كله ٣/ ٢٢٩.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) فرعية اللفظ فيه كونُه مصغَّرًا، وهو فرع التكبير، وفرعية المعنىٰ التحقير، وجهتُهما واحدة، وهي التصغير. (حاشية يس علىٰ التصريح ٢/ ٢١٠).

(٤) في نصّ ابن الناظم: (أجيحال) وهو تصحيف. والصواب ما أثبته؛ فهو الموافق لما جاء عند الأشموني الذي نقل هذا النص ٣/ ٢٢٩. و(أجيمال) تصغير (أجمال): جمع (جمل)، وفيه فرعيتان: فرعية التصغير عن التكبير، والجمع عن الإفراد، وجهتهما اللفظ. (حاشية يس ٢/ ٢٠٩).

(٥) فيهما فرعية التأنيث عن التذكير، والوصف عن الموصوف، وجهتُهما المعنىٰ. (حاشية يس ٢/ ٢٠٩ ينقل ذلك عن غيره، ولم يرتضه).

(٦) في (جـ): ولا.

مختلفتين، مرجعُ إحداهما اللَّفظ، وهو وزن الفعل، ومرجعُ الأخرىٰ المعنىٰ، وهو التعريف، فلمّا كمُل شبهُه بالفعل ثقُل فيه ما يثقُل في الفعل، فلم يَدخله[١] التنوينُ، وكان في موضع الجرِّ مفتوحًا. انتهىٰ.

وقولُه[٢]: «وهو اشتقاقه» مبنيٌّ علىٰ مذهب البصريين[٣]، وأمّا علىٰ قول الكوفيين من [أنّ][٤] اشتقاق الاسم من الفعل[٥]، فالعلَّةُ اللَّفظية شِبْهُ التركيب؛ لأنه كمركب المدلول، إذ يدلّ علىٰ الحدث والزمان والنسبة إلىٰ الفاعل، والاسم إنّما يدلّ علىٰ شيء واحد، وهو الذات مثلًا، وثِقَلُ المدلول يَسْري إلىٰ ثقل

---

(١) في (جـ): يدخل.

(٢) يعني ابن الناظم.

(٣) إذ يرون المصدر أصل الاشتقاق، والأفعال مشتقة منه (الكتاب ١/ ٢١، الموفقي ١٠٦، الأصول ١/ ١٣٧، ١/ ١٥٩، الإيضاح في علل النحو ٥٦، التعليقة ١/ ٤٣، البصريات ٢/ ٩١٢، التكملة ٥٠٧، العسكريات ٩٥) وغيرها.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) الإيضاح في علل النحو ٥٦، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٥، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٠٢، الإنصاف ١/ ٢٣٥، أسرار العربية ١٧٣، التبيين ١٤٣، شرح التسهيل ٢/ ١٧٨. وذهب عبد القاهر إلىٰ أن الوصف مأخوذ من الفعل المأخوذ من المصدر، فيكون فرعَ الفرع. وعزا الأزهري ذلك إلىٰ الفارسي وهو غير صحيح، فرأيه رأي الجمهور كما في الحاشية رقم ٣. وذهب أبو بكر بن طلحة إلىٰ أن كليهما أصل بنفسه (شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٠٢، الارتشاف ٢/ ٢٠٢، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦، شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٩، التصريح ١/ ٣٢٥، الهمع ٣/ ٩٥. وسيعود الشارح إلىٰ ذكر الخلاف في هذه المسألة في ص: ٦٥٥، ١٢١٠-١٢١٢، ١٢٧٢-١٢٧٣.

الدالّ[١].

واعلمْ أنَّ علل منع الصرف تسع: وزن الفعل، والعدل، والتركيب، والعجمة، والتعريف، والوصف، والجمع، وزيادة الألف والنون، والتأنيث. وجُمعت في قوله:

وَزْنٌ وجَمْـــعٌ وعَـــدْلٌ وَصْـــفُ معرفـــة تركيـــبُ عجمـــةٍ تأنيـــثٌ زيادتُهـــا[٢]

فألف التأنيث مقصورةً وممدودةً تَستقلّ بمنع صرف ما هي فيه، فالمقصورة وهي ألفٌ مفردة، نحو: (ذِكرىٰ) و(رَضْوىٰ)/ [٣٤/ أ] و(جَرْحَىٰ) و(حُبْلَىٰ). والممدودة، وهي ألف زِيْدَ قبلها ألفٌ، فتنقلب هي همزةً[٣]، نحو: (حمراء) و(زكرياء) و(أصدقاء)[٤]، وإنما كانت وحدَها سببًا مانعًا من الصرف؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، حتىٰ كأنّها من أصول الاسم، لا يصحّ انفكاكها عنه، وهذه

(١) يقول سيبويه: إن الأفعال أثقل من الأسماء. (الكتاب ١/ ٢٠) والفعل يدل دلالة مركبة -كما ذكر الشارح- والاسم يدل دلالة مفردة، والمفرد أصل للمركب. (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤٠، وشرح الأزهرية للشيخ خالد ٥٩).

(٢) ذلك في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٦١.

وجمعها بعضهم في قوله:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمـــع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تقريب

(أسرار العربية ٣٠٧، الكافية ٦٢).

(٣) الأصل بألف واحدة مقصورة (حمرا)، زيدت ألف قبلها، فقلبت الثانية همزة لامتناع الجمع بين ألفين.

(٤) الإيضاح للفارسي ٣٠٥، المقتصد ٢/ ٩٨٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٧١-٥٧٢.

علة لفظية[١]، والمعنويةُ هي دلالتها علىٰ تأنيث ما لحقتْه، وهو فرع التذكير[٢]، فكأن هنا علّتين، ومن ثم صُرف نحوُ: (قائمة) و(قاعدة)؛ لأنها زيادة عارضة في تقدير الانفصال. ولزومُها في نحو: (شقاوَة)[٣] و(عَرْقُوَة)[٤] نادرٌ، لا يُعتدّ به[٥].

وصيغةُ منتهىٰ الجموع تَستقلّ بمنع الصرف كذلك[٦]، وهو كلُّ جمعٍ أوّلُه مفتوح، وثالثه ألفٌ غيرُ عوض، يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٍ [به][٧] أو مقدّرٍ علىٰ أوّل حرفين بعدها،[٨] كـ(مساجد) و(دراهم) و(كواعب). و(مَدارَىٰ)[٩] و(دوابّ) أصلُها: (مَداري)[١٠]

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٤٩، شرح الأزهرية ٦٠. نال: فنُزّل لزومُه منزلة تأنيثٍ آخر. ونحوه في التصريح ٢/ ٢١٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤/ ١٢١، ويرىٰ الجرجاني أن ما فيها من هذه الزيادة اللازمة علةً لفظية، وهي نفس الألف، وفيها علة معنوية، وهي لزوم التأنيث للكلمة. (المقتصد ٢/ ٩٨٥-٩٨٦). وانظر (أسرار العربية ٣١١).

(٣) في جميع النسخ: (سقاوة) بالمهلة. ولم أقف لها علىٰ معنىٰ، وذلك يؤكد أنها مصحفة.

(٤) العرقوة: كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوه قبر، والعرقوتان: خشبتان تعرضان علىٰ الدلو كالصليب، وخشبتان تضمّان ما بين واسط الرحل والمؤخرة (القاموس: عرق).

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٧-١٤٣٨، الأشموني ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

(٦) من هنا بدأ النقل عن ابن الناظم بتصرف يسير، انظر (شرح الألفية ٦٤٣-٦٤٤).

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (ب): بعدهما.

(٩) في (ب): ومدرىٰ.

(١٠) ولكنّ نحو هذا المنقوص قد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفًا. (أوضح المسالك ٤/ ١١٧). وراجع لهذه الكلمة (التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧١).

و(دوابِبُ)(١) -أو ثلاثةٍ، أوسطُها ساكن غيرُ منويٍّ به وبما بعده الانفصالُ، كـ(مصابيح) و(دنانير)؛ فإنَّ الجمع متىٰ كان بهذه الصفة كان فيه فرعيةُ اللَّفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعيةُ المعنىٰ بالدلالة علىٰ الجمعيّة، فكأنَّ فيه علّتين(٢)، فاستحق المنع من الصرف(٣). قال البدر المالكي: «وإنما قلت: إنّ هذا الجمع خارجٌ عن صيغ الآحاد العربية؛ لأنك لا تجد مفردًا ثالثُه ألفٌ بعدها حرفان أو ثلاثة، إلاّ وأوّلُه مضمومٌ، كـ(عُذافِر)(٤)، أوالألفُ(٥) عِوضٌ مِن إحدىٰ

---

(١) في (أ) و(ب): دوائب. وانظر: الجمل للزجاجي ٢١٩، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨١، وشرح العمدة ٢/ ٨٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢. وهاتان الكلمتان مثالٌ لِما كسرتُه مقدَّرة.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٨-٥٦٩).

وعند سيبويه والمتقدمين أنه لمّا لم يكن شيء علىٰ زنته يكون في المفرد، ابتعد عن الأصل المستحق للصرف. (الكتاب ٣/ ٢٢٧، المقتضب ٣/ ٣٢٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦٣).

(٣) ما ذكره في تعريف منتهىٰ الجموع منقول عن شرح الألفية لابن الناظم ٦٤٢-٦٤٤، والعلة الأخيرة مذكورة نحوها في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٨، وزاد وجهًا آخر: هو أن هذا الجمع لمّا كان نهايةَ الجموع لم يَحتمل أن يُجمع كما تُجمع الجموع القليلة، فأشبه الفعلَ؛ لأنَّ الفعل لا يُجمع، فكأنَّ فيه علّتين: الجمع، وشبه الفعل. وفي (التصريح ٢/ ٢١١) نحوه. وقال صدر الأفاضل: إن قيامه مقام العلتين لأنه بمنزلة جَمعين. (التخمير ١/ ٢١٣). ونحو في المقتصد ٢/ ١٠٢٥، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨١، وشرح المفصل ١/ ٦٣، ٧١، وشرح الأزهرية ٦٠. ونقل الأنباري عن الثمانينيّ أربعةَ أمورٍ تَجعل هذا الجمعَ يقوم مقام علّتين (أسرار العربية ٣١٢).

(٤) هو الأسد، والعظيم الشديد من الإبل (القاموس: عذفر).

(٥) في (جـ) والألف. وما أثبته الموافق لنصّ ابن الناظم. وهو الظاهر في مراده.

ياءَي النَّسب، كـ(يَمانٍ) و(شَآمٍ)[١]- أو ما يلي الألفَ ساكنٌ، كـ(عبالّ)،[٢] أو مفتوح، كـ(بَراكاء)،[٣] أو مضمومٌ، كـ(تدارُك)، أو عارضُ الكسر لأجل اعتلال[٤] الآخِر، كـ(تَوانٍ) و(تَدانٍ)،[٥] أو ثاني الثلاثة محرَّكٌ، كـ(طواعية) و(كراهية)؛ ومن ثَمَّ صُرِف نحو: (ملائكة) و(صياقلة)،[٦] أو هو[٧] والثالث عارضان للنسب مَنويٌّ بهما الانفصالُ، وضابطُه[٨]: ألّا/ [٣٤/ ب] يَسبِقا[٩] الألفَ في الوجود، سواء كانا[١٠] مسبوقين بها، كـ(رَباحيّ)[١١]

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٧-٢٢٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٧، شرح العمدة ٢/ ٨٥٢. والأصل: (يمنيّ) و(شآميّ).

(٢) أي: الثقل. (القاموس: عبل) والتمثيل بها في شرح العمدة ٢/ ٨٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢.

(٣) الثبات في الحرب، ويقال: البروكاء أيضا (القاموس: برك).

(٤) في جميع النسخ: (اعتدل) وما أثبته الموافق لنصّ ابن الناظم.

(٥) والأصل فيما بعد الألف في هذين المثالين أنه مضموم؛ فهو على وزن: (تَفاعُل). وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٧، شرح العمدة ٢/ ٨٥٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٤-١٤٤٥.

(٦) في (جـ): وصيارفة. والصياقلة: جمع (صيقل) وهو شحاذ السيوف وجلّاؤها (القاموس: صقل) وانظر (الجمل للزجاجي ص: ٢١٩، والمقتصد ٢/ ١٠٢٧، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٥٨٢، وشرح العمدة لابن مالك ٢/ ٨٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢).

(٧) أي الثاني مِمّا فيه ثلاثة أحرف بعد الألف.

(٨) أي ما نُوي به الانفصال.

(٩) في (ب): يسبقها وفي (جـ): يسبق.

(١٠) في (ب): كان.

(١١) نسبة إلى (رَبَاح) وهو موضع يُنسب إليه الكافور. و(رباح) تلعة بالأندلس من أعمال طليطلة (معجم البلدان ٣/ ٢٣). وفي نص ابن الناظم: (رياحي) بالمثناة التحتية، ولعلّه تصحيف. وماأثبتّه هو المشهور الموافق لما في كتب النحويين، كما أنه الأظهر في النسب.

و(ظَفَاريّ)،[١] أو غيرَ منفكين عنها، كـ(حَوارِيّ)[٢] وهو الناصر، و(حَوَالِيّ) وهو المحتال[٣]، بخلاف نحو: (قَماريّ) و(بَخَاتِيّ)؛ فإنه بمنزلة (مصابيح)[٤].

وقد ظهر من هذا أن زِنة (مفاعل) أو (مفاعيل) ليست إلا لجمعٍ منقولٍ عن جمع[٥]؛ فلذلك اعتُبرت فرعيّتُها علىٰ زنة الآحاد، وأثّرت[٦] في منع الصرف. ولاختصاص[٧] الزِّنتين بالجمع لم يُشبِّهوا شيئًا مِمّا جاء عليهما بالآحاد، ولم يُكسّروه[٨]، وإن كانوا قد كسّروا غيرَه من أبنية الجموع، كـ(أقوال: وأقاويل)

---

(١) نسبة إلىٰ (ظَفَار) وهو علمٌ علىٰ موضعين كلاهما باليمن، الأوّل قرب صنعء، والآخر علىٰ ساحل البحر (في عمان حاليًا) (معجم البلدان ٤/ ٦١).

(٢) في (أ) و(ب): (جوارحي). وراجع: توضيح المقاصد ٤/ ١٣٤.

(٣) شديد الحيلة (القاموس: حول). والياء في (حواريّ) و(حواليّ) مشبَّهة بياء النسب لزيادتها وعدم وجودها قبل وجود الألف (شرح العمدة ٢/ ٨٥٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٣). وجعلها المبرد كلها منسوبة، والأصل: (حوار) و(حوال) فتكون مثل الأوّل (المقتضب ٣/ ٣٢٨).

(٤) الأول: جمع (قُمْريّ) وهو ضربٌ من الحَمام (القاموس: قمر)، والثاني جمع (بُختيّ) وهو الجمَل الخراساني. (القاموس: بخت). فالياء موجودة في الواحد قبل الألفِ التي جَدَّت في الجمع. (المقتضب ٣/ ٣٢٨، شرح العمدة ٢/ ٨٥٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٤).

(٥) وقد تكون في كلمة أعجمية، فتمنع الصرفَ لشبهها الجمع مثل: (سراويل) في القول الراجح. (الكتاب ٣/ ٢٢٩، ٤/ ٣٠٤، الأصول ٢/ ٨٨، ٣/ ٢٢٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤).

(٦) في (ب): واترت.

(٧) في (ب): واختصاص.

(٨) يجمعوه جمع تكسير.

و(أَكْلُب: وأكالِب) و(آصُل: وآصال)»[١].

ومَنْعُ (ثماني) الصرفَ نادرٌ[٢]، والمعروف صرفُه[٣].

وصُرِفَ ما جاء علىٰ (أَفْعُل) [و(أَفعال]) [٤] و(أَفْعِلة)، كـ(أَفْلُس) و(أَفْراس) و(أَسْلِحة)؛ لوجود مُوازنٍ لها من الآحاد،[٥] كـ(تَتْفُل)[٦] و(تَنْضُب)[٧]، لولد الثعلب[٨]، ومكانٍ[٩]، ونحوِ: (تَجْوال) و(تَطْواف)،[١٠] ونحوِ (تَذْكِرة)

---

(١) نهاية نص ابن الناظم (شرح الألفية ٦٤٣-٦٤٤)، ونقله الأزهري في التصريح ٢/ ٢١١ بتصرف. وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٩، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨١.

(٢) مثل قول ابن ميادة:

يحدو ثمانيَ مولعًا بلقاحها　　حتىٰ هَمَمْنَ بزَيغة الإرتاج

(الديوان ٩٨، والكتاب ٣/ ٢٣١). وقد وجّه ابن الناظم منعَه -مع الإقرار بندرة ذلك- بأنه علىٰ التشبيه بـ(دراهم)؛ لكونه جمعًا في المعنىٰ. (شرح الألفية ٦٤٥). وجعله الصيمريُّ بهذا التأويل ضرورةً (التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٢)، ويراه الرضيُّ من باب التوهم لمن ظنه جمعًا. (شرح الكافية ١/ ٤٠).

(٣) وجّه سيبويه صرفها بأن الياء فيها ياء النسب، كمثلها في (يَمانٍ) و(شَآمٍ) (الكتاب ٣/ ٢٢٧، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧١-٥٧٢، شرح الرضي ١/ ٣٩).

(٤) سقطت من النسخ، وهي مرادةٌ، بدليل ما سيأتي في الشرح. كما أنه هو الموافق لما عند ابن الناظم الذي ينقل عنه كثيرًا في هذا الفصل.

(٥) في (ب) و(جـ): آحاد.

(٦) في (جـ): تنقل. وفي (أ) و(ب) والاحتياطيات الثلاث: (تنفيل). وكله تصحيف.

(٧) في (جـ): تنصب. وفي (ب): تنضف.

(٨) أو هو الثعلب نفسه، وفيه لغات سبع (القاموس: تفل).

(٩) تنضب: موضع قرب مكة، ويطلق علىٰ شجر حجازي، شوكه كشوك العوسج (القاموس: نضب).

(١٠) هذان مثال علىٰ ما جاء علىٰ وزن (أفعال) من المفردات.

و(تَبْصِرة)؛ فإن الوزن العروضي حاصلٌ لها، وهي آحاد، ففارقَتْ بابَ (مفاعيل) و(مفاعل)؛ فصُرِفت، وكُسِرَت[١]، نحو: (أكْلُب: وأكالب) و(أنعام:[٢] وأناعيم) و(آنية: وأوانٍ)[٣]. ثم ما عدا هذين[٤] لابدّ فيه من وجود العلّتين المختلفتين.

والعلَميّة[٥] علّةٌ معنوية، ويَمنع معها الصرفَ زيادةُ الألف والنون على أيّ وزنٍ كان العَلَم؛ لأنهما زيادتان مضارعتان لألفي التأنيث في امتناع لحاق[٦] التاء لهما[٧]، كـ(عمران) و(مروان) و(عثمان) و(غطفان) و(أصبهان).

ويَمنع معها الصرفَ أيضًا التركيبُ المزجيُّ، نحو: (بعلبك) و(حضرموت) و(معديكرب)؛ لاجتماع فرعيّة المعنى بالعلميّة، وفرعيّةِ اللفظ بالتركيب[٨]. والمرادُ بتركيب المزج أن يُجعل الاسمان اسمًا واحدًا، لا

(١) أي جُرّت بالكسرة.

(٢) في (ب): وأنعم.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٦٤٦ ونحوه في (المقتضب ٣/ ٣٢٩-٣٣٠، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٣، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨١، شرح الرضي ١/ ٤٠).

(٤) يعني ما ختم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، وما كان على صيغة منتهى الجموع.

(٥) في (جـ): فالعلمية.

(٦) في (جـ): إلحاق.

(٧) هذا التعليل في الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٦، والمقتصد ٢/ ٩٩٧. وذكر العكبري لشبه الألف والنون بألفي التأنيث خمسةَ أوجهٍ (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٠٢-٥٠٣).

(٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٣، وجعل سيبويه علة منع هذا من الصرف أنه ليس أصلَ بناء الأسماء، يدلك على ذلك قلته في كلامهم. (الكتاب ٣/ ٢٩٧) وانظر: المقتصد ٢/ ١٠٣٥.

بإضافة[١]، ولا بإسنادٍ، بل بتنزيل[٢] عجزِه من الصدر منزلةَ تاء التأنيث؛ ولذا التُزم فيه فتحُ آخرِ الصدر،[٣] إلاّ إذا كان/ معتلًا فإنه يُسكّن، نحو: (معدي كرب)؛ لأنَّ ثقل التركيب أشدُّ مِن ثقل التأنيث؛ فناسب أن يُخَصّ بمزيدِ التخفيف؛ فسكّنوا ما كان منه معتلًا[٤]، وإنْ كان نظيرُه من المؤنث يُفتح، نحو: (رامية) و(غازية)[٥]. وقد يُضاف صدرُ المركَّب إلىٰ عجزه، فيعربان: يُعرَب[٦] صدرُه بما[٧] يقتضيه العامل، ويُعرَب عجزُه بالجرّ للإضافة[٨]، فإنْ كان فيه مع العلمية سببٌ من أسباب منع الصرف، كالعُجمة في (هرمز)[٩] [من (رامهرمز)][١٠] امتَنَع مِن

(١) في (ج): إلا بإضافة.

(٢) في (ب) و(ج): بتنزيله.

(٣) ويعرب الاسم بتمامه إعرابَ ما لا ينصرف. وهذه اللغةُ الأولىٰ في إعرابه، راجع الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٣، الجمل للزجاجي ٢٢٢-٢٢٣، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٣، المقتصد ٢/ ١٠٣٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٥-٣٠٦، قال الزجاج: إن الفتح لم يُسمع، وإنما أجيز قياسًا (ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٥) وانظر: المقتصد ٢/ ١٠٣٩-١٠٤٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٦.

(٦) في (ج): بعرب.

(٧) في (ب): لما.

(٨) وهذه اللغة الثانية. الكتاب ٣/ ٢٩٦، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٣، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٤، المقتصد ٢/ ١٠٣٧.

(٩) في (ب): هو من.

(١٠) سقطت من (ب).

الصرف[١]، وإلاّ كان منصرفًا[٢]، كقولك: (هذه حضرُموتٍ) و(رأيت حضرَموتٍ) و(مررت [بحضرِموتٍ)، و(هذا معدي كربٍ)، و(رأيت معدي كربٍ) و(مررت][٣] بمعدي كربٍ). ومِن العرب مَن يقول: (هذا معدي[٤] كربَ) بمنعه من الصرف؛ لأنه عنده مؤنث[٥]. ويُلحق بهذا[٦] المبحث (أبو هريرة) و(أبو جحفة)[٧] و(أبو حية) وما أشبهها[٨].

هذا في غير المختوم بـ(ويه)[٩]. وأمّا هو فمبنيٌّ، [والباب للمعربات[١٠].

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٣، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٤.

(٢) في (جـ): مصروفًا.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) في (ب): معد.

(٥) أي بإضافة (معدي) إلىٰ (كرب) ومنعها من الصرف لأنها اسم مؤنث (الكتاب ٣/ ٢٩٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٤، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٥، والإيضاح لأبي علي ٣١٥، المقتصد ٢/ ١٠٣٧، واللغة الثالثة في المركب هو بناء الجزأين علىٰ الفتح، إلا إذا كان آخر الصدر ياء فإنها تسكن. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨٤، كشف المشكل ٢/ ٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٧)، وكلام الشارح عن التركيب منقول بنصه عن ابن الناظم في شرح الألفية ص: ٦٤٩.

(٦) في (جـ): هذا.

(٧) في (ب): جحيفة.

(٨) يلحق به في أن الأوّل مضاف إلىٰ الجزء الثاني، فإن كان مصروفًا نوّن، وجُرَّ بالكسرة، وإلاّ مُنع الصرف، وجرّ بالفتحة.

(٩) من المركب المزجي.

(١٠) ذهب بعضهم إلىٰ جواز إعرابه إعراب ما لا ينصرف (الارتشاف ١/ ٤٣٤، النكت الحسان ١٥٤) وراجع توضيح المقاصد ٤/ ١٣٨.

وأمّا المركب الإسنادي فيُحكَىٰ، كـ(شاب قرناها)[١]. وأمّا العدديُّ فمبنيٌّ][٢] أيضًا، كـ(خمسة عشر)[٣].

ويَمنع معها الصرفَ أيضًا التأنيثُ بغير الألف، سواءً كان لفظًا ومعنىٰ، كـ(فاطمة)، أو لفظًا لا معنىٰ، كـ(طلحة) علَمَ رجل، أو معنًىٰ لا لفظًا، كـ(زينب). وشرطُ تأثير هذا الأخير في المنع إمّا زيادتُه علىٰ ثلاثة أحرف بغير ياء التصغير، كـ(سعاد)[٤]؛ نُزّل الحرفُ الرابعُ منه منزلةَ هاء التأنيث، وإمّا كونُه ثلاثيًّا مُحَرَّكَ الوسط، كـ(سَقَر)[٥]؛ لأنه أقيم فيه حركةُ الوسط مُقام الحرف الرابع[٦] -وإمّا كونُه ثلاثيًّا مُسَكَّنَ[٧] الوسط، وهو أعجمي، كـ(ماه) و(جُوْر) في اسمي[٨]

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٢٦.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٩٨. وليس شيء من هذه المركبات داخلًا في المنع من الصرف إلاّ المزجي. انظر: شرح الرضي ١/ ٦٠، والأشموني ٣/ ٢٥٠-٢٥١.

(٤) الجمل للزجاجي ٢٢٢، الإيضاح لأبي علىٰ ٣٠٦، المقتصد ٢/ ٩٩٠.

(٥) قيل: إنه اسم عربي مشتق من: (يوم مسمقر)، وهو شديد الحرّ، أو من: (سقرته الشمس إذا أذابته) وقيل: إنه أعجمي (اللسان: سقر).

وقد مثّل بها للاسم المؤنث محرك الوسط الرضيُّ (١/ ٢٥٠)، ومثّل غيره بـ(قدم) و(كشف) اسمَ امرأة (الجمل للزجاجي ٢٢١).

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٠، المقتضب ٣/ ٣٥٠، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧، الأصول ٢/ ٨٥، الجمل للزجاجي ٢٢١، شرح السيرافي ٤/ ١٠٢أ. وأجاز الأنباري فيه الوجهين (شرح الرضي ١/ ٥٠).

(٧) في (جـ): سكن.

(٨) في (جـ): اسم.

بلدتين[١]- وإمّا كونُه مذكَّرَ[٢] الأصل، كـ(زيد) اسمَ امرأة؛ لأنّه حصَلَ له بنقله من التذكير إلىٰ التأنيث ثِقَلٌ عادَلَ خفّةَ اللفظ[٣]. وخالَفَ عيسىٰ بنُ عمر[٤] الجرميُّ[٥]

---

(١) فهذا يمنع الصرف (الكتاب ٣/ ٢٤٣، المقتضب ٣/ ٣٥١) وحكىٰ أنه لا اختلاف بين العلماء في ذلك، الكامل ٣/ ١٢٧٨-١٢٧٩، المرتجل ٩٤. و(جُور) مدينة بفارس، قريبة من شيراز. و (ماه) قصبة المدينة أيّ مدينة (معجم البلدان ٣/ ١٨١، ٥/ ٤٨ القاموس (موه) أو هو مدينة بعينها في فارس. واسم لعدد من المدن في فارس. (اللسان: موه). ولا تمنع الصرفَ إلا علىٰ التأويل الأخير.

(٢) في (جـ): مذكرا.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٤٢، المقتضب ٣/ ٣٥١، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.

وعزاه المبرد إلىٰ سيبويه والخليل والأخفش والمازني، وعزاه السيرافي إلىٰ أبي إسحاق وأبي عمرو ويونس والخليل وسيبويه (شرح السيرافي ٤/ ل ١٠٢ب).

(٤) رأي عيسىٰ بن عمر في الكتاب ٣/ ٢٤٢، المقتضب ٣/ ٣٥٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩. وقال: أجمعوا إلا عيسىٰ وحده. شرح السيرافي ٤/ ل ١٠٣ أ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، وشرح الرضي ١/ ٥١.

وهو أبو عمر عيسىٰ بن عمر الثقفي (... - ١٤٩هـ) مولىٰ خالد بن الوليد المخزومي، قيل: إنه كان أفصحَ الناس وصاحِبَ تقعّر في كلامه، ويستعمل الغريب، من مقدمي نحويّي البصرة بإجماع. أخذ عن عبد الله بن إسحاق، وعنه أخذ الخليل بن أحمد، صنف كتابي (الإكمال والجامع). (ومراتب النحويين ٤٣، أخبار النحويين البصريين ٤٩-٥٠، طبقات النحويين ٤٠-٤٥).

(٥) هكذا في: (ب) و(جـ) وفي جميع الاحتياطيات. (أبو عمر الجرمي) دون واو العطف بين (أبو عمر) و(الجرمي)، ويظهر أنها في (أ) من زيادات الناسخ، ويُحتمل أن الشارح ما أرادها؛ فهو يُسمِّي الجرميّ (عيسىٰ)، كما ستراه يفعل ذلك في ص: ١٥٨٣ حـ(٤) ويؤيّد ذلك أيضًا هنا قوله بعدُ: (فأجازا) بصيغة التثنية، والمذكور هنا لو كانت بالواو ثلاثةٌ. والصواب زيادة الواو هنا؛ لأن (الجرمي) ليس هو (عيسىٰ بن عمر)، بل علمان اثنان مشهوران، من كبار الأئمة.

ورأي الجرميّ في: المقتضب ٣/ ٣٥٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، شرح الرضي ١/ ٥٢.=

والمبرّد[١] في هذا الأخير، فأجازا[٢] فيه وجهين[٣].

وأمّا[٤] الثلاثي[٥]/ [٣٥/ب] المسكَّن الوسط غيرَ أعجمي ولا مذكَّرَ الأصل، كـ(هند) و(دَعْد) ففيه[٦] وجهان: الصرف، وتركه: فَمَنْ صَرَفه نَظَرَ إلىٰ خفّة اللفظ، وأنّها قد قاومت أحدَ السببين، ومَن لم يصرفه -وهو المختار- نَظَرَ إلىٰ وجود السببين في الجملة، وهما العلميّة والتأنيث[٧]، علىٰ أنَّ

=والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (... -٢٢٥هـ)، مولىٰ لقبيلة (جرم)، نزل فيهم فنسب إليهم، وقيل: من أنفسهم، وقيل: مولىٰ لبجيلة، إمام في النحو واللغة، أخذ عن يونس والأخفش وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، ناظر الفرّاء، ولم يلق سيبويه، كان عالما ديّنًا ورعًا، صنف كتاب (الفرخ). (مراتب النحويين ١٢٢، أخبار النحويين ٨٤-٨٥، البلغة ١١٣).

(١) عزا إليه هذا القول السيرافي في (شرح الكتاب ٤/ ١٠٣أ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٣، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢) لكه حكىٰ القولين في المقتضب ٣/ ٣٥١-٣٥٢. ولم يرجّح. وقال في المذكر والمؤنث ١٢٦: إنَّ منع الصرف هو القول الفاشي.

(٢) هكذا في النسخ الأصول الثلاث: (فأجازا) وهو كذلك في (و) من الاحتياطيات، ولعل الشارح قال ذلك متأثرًا بالوهَم الذي أشرت إليه. وفي (د) و(هـ): (فاجاز).

(٣) وعزا المبرد هذا الرأي أيضًا إلىٰ يونس بن حبيب، قال: وأحسبه قول أبي عمرو (المقتضب ٣/ ٣٥٢) واختاره السيرافي (شرح الكتاب ٤/ل ١٠٣ أ). وعزاه ابن مالك إلىٰ أبي زيد أيضًا (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢) وكذا في شرح الرضي ١/ ٥١.

(٤) في (ب) و(جـ): فأما.

(٥) في (أ) و(ب): الثاني.

(٦) في (جـ): ففيها.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤١، المقتضب ٣/ ٣٥٠، الجمل للزجاجي ٢٢١. وقال الزجاج: إن مذهب سيبويه والخليل وجميع البصريين اختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفت. (ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧).

السيرافيَّ[١] حَكَىٰ عن الزجّاج وجوبَ صرفِه[٢]. وعليه فيحتاج أن يُقال في قولهم: (الممنوع الصَّرفِ[٣] ما فيه علّتان): المراد: ما فيه شيئان مُسمّيان بعلّتي منع الصرف مُعتبرَتَين[٤]. فتدبّره.

ثم ظاهرُ هذا ولو كان سكونه عارضًا بعد التسمية، كـ(فَخْذ) و(دار) لانقلاب الألف عن واو متحركة.

ولو كان المؤنث ثنائيًّا، كـ(يَدْ) جاز فيه الوجهان[٥]، ذكره

---

(١) أبا سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (... - ٣٦٨هـ) ولي قضاء بغداد، وكان عالمًا، يتجاهر بالاعتزال، تلقىٰ العلم عن ابن السرّاج ومبرمان وابن مجاهد وابن دريد. اشتهر بشرح كتاب سيبويه. (طبقات النحويين ١١٩، البلغة ٨٦).

(٢) وهِم الشارح، فالحق أن الزجاج بعد أن نقل عن البصريين تجويز الوجهين، أنكر زعمَهم جواز الصرف، وأوجب منعَ الصرف، قال: وأمّا ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان مؤنثًا لمؤنث خفّ فصرف. وهذا خطأ... الخ (ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨-٦٩). والحق أيضًا أن السيرافي لم يَنقل عن الزجاج ما ذكره الشارح، بل نَقَل عنه أنه يخالف من مضىٰ، ولا يجيز الصرف. ونقل حجته، ثم قال: والقول عندي ما قاله من مضىٰ، ولا أعلم خلافًا بين من مضىٰ من الكوفيين والبصريين، وما أجمعوا علىٰ ذلك إلا لشهرة ذلك في كلام العرب (شرح السيرافي ٤/ ١٠٢ ب). ونقل ابن مالك عن السيرافي أنه نقل عن الزجاج أنه لا يجيز إلاّ المنع. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٣) وانظر: أوضح المسالك ٤/ ١٢٥. والشارح في نقله هذا متأثرٌ بابن الناظم الذي نقل عنه أكثر ما تقدم من كلامه عن التأنيث (شرح الألفية ٦٥٠-٦٥١).

(٣) كذا في النسخ. وهو استعمال صحيح؛ لأنّ (منع) تتعدىٰ بنفسها. والأشهر في كتب النحو: (الممنوع من الصرف).

(٤) في (أ) و(ب) معتبرين. ومعناه أنه ليس وجود العلة كافيًا في المنع، بل لابد أن تكون العلة معتبرة.

(٥) بعدها في (ب) زيادة (ما)، ولا معنىٰ لها.

سيبويه[١]، والمنعُ أجود، كما في (هند)[٢]. ويمنع معها الصرفَ أيضًا وزنُ[٣] الفعلِ الخاصُّ به أو الغالب[٤] فيه[٥]، بشرط كونه لازمًا غيرَ مغيَّرٍ إلىٰ مثالٍ هو للاسم، نحو: (أحمد) و(يعلىٰ) و(يزيد) و(يشكر)[٦].

وضَبَطَ بعضُهم[٧] الخاصَّ بالفعل بصيغة الماضي المفتَتَحِ بـ(تاء) مُطاوَعة أو همزة وصل، وبما صيغ للمفعول من الصحيح السالم، وبباب[٨] (فَعّل)، وبما صيغ للأمر، من غير (فاعِل)[٩] والثلاثيّ[١٠]، وبما سوىٰ (أَفْعَل) و(نَفْعَل)

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٣، وحكىٰ الرضي الخلاف أيضًا فيه وفيما سكونه عارض (شرح الكافية ١/ ٥٠)، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٣، الأشموني ٣/ ٢٥٤.

(٢) نقل ذلك المرادي عن ابن مالك، ونقل قول صاحب البسيط: إن المسمَّىٰ بـ(يد) منصرف، بلا خلاف، وردّه. (توضيح المقاصد ٤/ ١٤٣) ومثله في الأشموني ٣/ ٢٥٤.

(٣) في (أ): ووزن.

(٤) عطفت في (ب) بالواو.

(٥) راجع شرح ذلك في المقتصد ٢/ ٩٧٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٦٨-٥٦٩، شرح المفصل ١/ ٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦، شرح العمدة ٢/ ٨٦١-٨٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠.

(٦) المقتضب ٣/ ٣١١-٣١٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٥١.

(٧) لعله يقصد المرادي فقد ذكر هذا بنصه في توضيح المقاصد ٤/ ١٤٧-١٤٨، أو ابنَ مالك فقد ذكر نحو هذا في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦١.

(٨) في (جـ): بينا.

(٩) أي يُستثنىٰ من فعل الأمر ما جاء علىٰ وزن (فاعِل)، نحو: (قاتِل عدوَّك) وهو الأمر مِمّا كان ماضيه علىٰ (فاعَل)؛ فإنه وزن يكثر في الأسماء، مثل: (عالِم) و(كاتِب) ونحوه.

(١٠) أي يستثنىٰ من صيغ الأمر ما صيغ من الفعل الثلاثي، فإن أوزانها ليست خاصةً بالفعل بل تَغلب فيه، وتوجد في الأسماء علىٰ قلّة، وهو النوع الثاني -كما سيأتي-.

و(تَفْعَل) و(يَفْعَل) مِن أوزان المضارع. والمراد بالوزن الخاص بالفعل: ما لا يوجد دون ندورٍ في غير فعلٍ، أو عَلَمٍ، أو أعجميٍّ، فالنادر نحو: (دُئِل) لدويبة،[١] و(يَنْجَلِب) لَخرَزة[٢]، و(تُبَشِّر) لطائر[٣]، والعَلَمُ نحو: (خَضَّم) لرجل[٤]، و(شَمَّر)[٥] لفرس[٦]، والأعجميُّ، نحوُ: (بَقَّم)[٧] و(إستبرق)؛[٨] فلا يَمنع

(١) تشبه ابن عرس، أو هو ابن آوىٰ (القاموس: دأل) وانظر: شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٦٩، شرح المفصل ١/ ٦٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠، شرح ابن الناظم ٦٥٢.

(٢) من خرزات السحر، زعموا أنها ترجع الهارب، وتعطف المبغض (اللسان: جلب، القاموس: جلب) وذكر ذلك في شرح العمدة ٢/ ٨٦١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠، شرح ابن الناظم ٦٥٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٨.

(٣) ضبط في اللسان بضم الباء وفتحها، وضبط في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠ بفتح الباء وفي القاموس ضبط بضم التاء والباء وكسر الشين المشددة، هو الذي يقال له: الصفارية. (القاموس: بشر). شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠، شرح ابن الناظم ٦٥٢، شرح الرضي ١/ ٦٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٨.

(٤) هو العنبر بن عمر بن تميم، أو أبناؤه، لقبوا بذلك لكثرة أكلهم. (المقتضب ٣/ ٣١٥)، شرح العمدة ٢/ ٨٦١.

(٥) في (ب): وسمّر. وهو تصحيف.

(٦) شرح العمدة ٢/ ٨٦١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠.

(٧) لم تنقط في (ب). وهو خشب، شجرُه عِظامٌ، يُداوَىٰ بورقه الجراح (القاموس: بقم)، وهو مذكور في (المقتضب ٣/ ٣١٥). والمقتصد ٢/ ٩٧٦، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٦٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠).

(٨) هو الديباج المغلظ (القاموس: برق). وصُرف في قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ ٥٤ الرحمن؛ لأنه نكرة (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠).

وُجدان[1] هذه الأمثلةِ اختصاصَ أوزانها بالفعل؛ لأنَّ النادرَ والأعجميَّ لا حُكمَ لهما[2]، ولأنَّ العَلَمَ منقولٌ من فعلٍ؛ فالاختصاص فيه باقٍ[3]. والمراد بالوزن الغالبِ ما كان الفعلُ به أولىٰ، إمّا لكثرته فيه، كـ(إثْمِد)[4] و(إصبَع)[5] و(أُبْلُم)،[6] فإنَّ أوزانَها تَقلّ[7] في الاسم،/ [٣٦/أ] وتكثُر في الأمر من الثلاثي. - وإمّا لأنَّ أوّلَه زيادةٌ تَدلُّ علىٰ معنًىٰ في الفعل، ولا تدلُّ علىٰ معنًىٰ في الاسم[8]، كـ(أَفْكَل)

---

(١) في (جـ): واحدان و.

(٢) في (جـ): لها. ونحو ما قاله في المقتصد ٢/ ٩٧٦، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٦٩، شرح المفصل ١/ ٦٠-٦١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٠.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٥٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٨.

(٤) ونظيره من الأفعال (اجلِسْ). والتمثيل به في: المقتضب ٣/ ٣٠٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١، شرح العمدة ٢/ ٨٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦١. هذا المثال وما بعده لا يُمنع من الصرف إلا إذا سمّي به.

(٥) في (ب): واضع. وهو تصحيف، و(إِصْبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء، ونظيرُه من الأفعال (اِذهَبْ)، وهذه واحدة من لغات عشر فيه. والتمثيل به في: المقتضب ٣/ ٣٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦١.

(٦) هي خُوصة المُقل، وهو الدوم (اللسان، القاموس: بلم)، وهو علىٰ وزن (اقتُل) المقتضب ٣/ ٣٠٩، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦١، أوضح المسالك ٤/ ١٩٦، التصريح ٢/ ٢٢٠.

(٧) في (ب): تثقل.

(٨) من الزيادات التي لا تكون إلاّ في الفعل ودالةً علىٰ معنىٰ الفعلية، وهي المجموعة في (أنيت)، فلو تغيّر وزنُ الكلمة إلىٰ مثال الأسماء، ولكن بقيت فيه زيادةٌ من هذه الزيادات استحق المنعَ عند سيبويه، كما في (أُحَيّ) تصغير (أحوىٰ) (الكتاب ٣/ ٤٧١-٤٧٢، ٣/ ١٩٤، ٣/ ٤٥٧، البصريات ١/ ٣١٥، التعليقة ٣/ ٣٢٦-٣٢٧، الحلبيات ٩٢، شرح السيرافي ٤/ ل ٢١٥، الخصائص ٣/ ٧٢، النكت ٢/ ٩٤٠.

للرِّعدة،[(١)] و(أكْلُب)[(٢)]؛ فإنَّ نظائرهما تَكثر في الأسماء والأفعال، إلاّ أنّ الهمزة في (أَفْعَل) و(أَفْعُل) تَدلّ علىٰ معنًىٰ في الفعل، ولا تدلُّ علىٰ معنًىٰ في الاسم، وما [هي][(٣)] فيه دالةٌ علىٰ معنًىٰ أصلٌ لِما لم تدلُّ فيه علىٰ معنًىٰ[(٤)].

واشتُرط في وزن الفعل كونُه لازمًا؛ لأنَّ نحو: (امرؤ) لو سمّي به انصرف؛ لأن عينَه تتبع حركةَ لامِه، فهو وإنْ[(٥)] لم يَخرج بذلك عن وزن الفعل - مخالفٌ له في الاستعمال؛ إذ الفعلُ لا إتباعَ فيه، فلم يُعتبَر في (امرئ)[(٦)] الموازنةُ، ولم يَجُز فيه إلاّ الصرفُ[(٧)].

واشتُرِط أيضًا كونُ الوزن غيرَ مُغيَّر إلىٰ مثالٍ هو للاسم؛ لأنَّ نحو: (رُدّ) و(قيل) مبنيَّين للمفعول لو سُمِّيَ بهما انصرفا؛ لأنَّهما وإنْ كان أصلُهما: (رُدِد)، و(قُوِل) قد خَرجا بالإعلال والإدغام إلىٰ مُشابهة (بُرْدٍ) و(عِلْمٍ) أو (فِيلٍ)؛ فلم

---

(١) في (ب): كأبكل الرعدة. وراجع: (القاموس: فكل) وهو علىٰ وزن (أَذْهَب)، والتمثيل به في: المقتضب ٣/ ٣١٥، والمقتصد ٢/ ٩٧٧، وشرح المفصل ١/ ٦١، وشرح العمدة ٢/ ٨٦٢.

(٢) فهو بمنزلة (أَخْرُجُ)، المقتضب ٣/ ٣٠٩، شرح المفصل ١/ ٦١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٢.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) شرح ابن الناظم ٦٥٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٨-١٤٩.

(٥) زيد هنا في (جـ) كلمة (دلّ) ولا معنىٰ لها. كما أنه ليست عند ابن الناظم الذي نقل عنه الشارح كلامه في وزن الفعل.

(٦) في (أ): أمر.

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٥، شرح العمدة ٢/ ٨٥٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٣، شرح ابن الناظم ٦٥٢، الارتشاف ١/ ٤٢٨، توضيح المقاصد ٤/ ١٥١، أوضح المسالك ٤/ ١٢٦.

يُعتبَر فيهما الوزنُ الأصليُّ. والتغييرُ العارض عند سيبويه[١] كاللازم، خلافًا للمبرد[٢]. والمبحث طويل الذَّيل[٣].

ويَمنع معها الصرفَ أيضًا العدلُ التقديريُّ،[٤] كـ(عُمَر) و(زُفَر) و(جُمَح) [وجُمَع][٥] في التوكيد وتوابعه[٦]. وطريقُ العلم بعدْل هذا النوع سَماعُه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع العلمية، فيُحْكَم[٧] عليه بالعدل؛ لئلّا يلزمَ

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٧، ومثله الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٧، والزجاجي في الجمل ٢٢٢، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٧٨.

(٢) الذي يمنع هذا من الصرف (المقتضب ٣/ ٣٢٤).

(٣) وإن كان التخنيف واقعًا بعد التسمية لم يُعتدّ به، فالمبرد يستحب المنع، وسيبويه يصرفه مسويًا بين السكون الحادث بعد التسمية والحادث قبلها. (شرح العمدة ٢/ ٨٦٠).

(٤) العدل نوعان: تقديري، وتحقيقي -وسيأتي- والفرق بينهما أن الأوّل التغيير فيه مقدرٌ لعدم وجود أصل له تغيَّر عنه، أو ما يدلّ على ذلك، ولكن العلماء قدَّروا أنه تغيّر عن كلمة أخرى؛ لأنهم رأوه ممنوعًا من الصرف وليس فيه من موانع الصرف إلا العلمية أو الوصفية -كما سيذكر الشارح- فقدّروا ذلك التقدير. وأما الثاني فإنَّ الأصل المعدول عنه موجود مستعمَل. (شرح ذلك في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٣٢-١٣٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٤٤٣-٤٤٤، شرح الرضي ١/ ٤١).

(٥) سقطت من (أ) وفي (ب): (جمع وجمح).

(٦) الكتاب ٣/ ٢٢٣-٢٢٤، المقتضب ٣/ ٣٢٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٣، الجمل للزجاجي ٢٢٢، الإيضاح لأبي علي ٣١٠، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٩، التخمير ١/ ٢١٤.

(٧) في (ب): ليحكم.

ترتيبُ الحُكْمِ علىٰ غير مسبَّب[١]، فإنْ وَرَدَ (فُعَل) مصروفًا، وهو عَلَمٌ، عِلِمْنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو: (أُدَد) من (الودّ) عند سيبويه[٢]، ومن (الإدّ)[٣]، وهو العظيم،[٤] عند غيره؛ فهمزته أصلية[٥].

فإن وُجد في (فُعَل) مانعٌ مع العلمية لم يُجعلْ معدولًا[٦]، نحو: (طُوىٰ)،[٧] فإنَّ منعَه للتأنيث والعلميّة[٨].

والعدلُ في سائرها عن (فاعل) تقديرًا[٩]، خلا (جُمَع) التوكيد وتوابعه، فإنها

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٣٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٠، شرح الرضي ١/ ٤٥، شرح ابن الناظم ٦٥٥، شرح الشذور ٤٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٤.

(٣) في (جـ): من الإدا.

(٤) أو الداهية أو المنكر أو العجب أو الغلبة والقوة. (القاموس: أدد).

(٥) الارتشاف ١/ ٤٣٤-٤٣٥، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥. وذكر الإشارة إلىٰ صرفه في شرح العمدة ٢/ ٨٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٣.

(٦) في جميع النسخ الست: (معه ولا) والصواب ما أثبته، وهو اللائق بالنص، وهو الوارد في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥.

(٧) بضم الطاء وكسرها، واد بالشام، و(ذو طوىٰ) مثلث الطاء، موضع قرب مكة (القاموس: طوىٰ).

(٨) قال ابن مالك: عن (طوىٰ): إنّ تأنيثه باعتبار كونه اسم بقعة ممكن، فهو أولىٰ من ادعاء العدل؛ لأن العدل قليل، والتأنيث كثير. ولأنّ ما ثبت عدلُه وتعريفُه فمنعُه لازمٌ، ما لم ينكر، و(طوىٰ) ذو وجهين في حال تعريفه؛ فلا يكون معدولًا. (شرح الكافية ٣/ ١٤٧٣-١٤٧٤) وانظر أوضح المسالك ٤/ ١٢٩. والقصد من كلام الشارح أنه لا يُلجأ لتقدير العدل إلاّ حين يوجد الاسم مصروفًا، ولا سبب للمنع من الصرف.

(٩) إذ إنّ الوزن الأولىٰ بهذه الأسماء هو وزن (فاعِل)، وهو الوزن الأصليُّ لها (الكتاب ٣/ ٢٢٣).

معدولةٌ عن (فعلاوات)،[1] كـ(صحراوات)[2]. وليس تعريفُه بالإضافة، خلافًا لابن مالك وولدِه[3]، بل بالعلميّة الجنسيّة؛ لأنه عَلَمٌ على الإحاطة والشمول[4]، وليس لنا / [٣٦/ ب] تعريفٌ يؤثّر في باب منع الصرف إلا العلميّة، كما نبّه عليه

(١) في (جـ): فعلاوان.

(٢) في (أ) و(ب): كـ(حصراوات)، وتصديق ذلك في الكتاب ٣/ ٢٢٤، وشرح العمدة ٢/ ٨٦٨.

ويرى الزجاج والسيرافي أن أصل جَمْعِ كلمة (جمعاء) هو: (جُمْع) مثل (حمراء: وحُمْر) لكنهم عدَلوا عن ذلك إلى (جُمَع) بفتح الميم (ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤، شرح السيرافي ٤/ ل ٩٣ ب) ونحوه في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦١. وهو في الأصل قول أبي عثمان المازني (أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٩) وعزاه ابن مالك إلى الأخفش والسيرافي وردّه (شرح العمدة ٢/ ٨٦٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥).

وقيل: إن أصله (جَمَاعَىٰ) أو (جَمَاعٍ)؛ لأن (جمعاء) كـ(صحراء)؛ فجمعُها: (جَمَاعَىٰ) كـ(صَحَارَىٰ)، أو (جَمَاعٍ)، كـ(صحارٍ)، وإن لم ينطقوا بـ(جماعَىٰ) و(جَمَاعٍ). (أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٩-٣٥٠) البسيط ١/ ٣٦٩، وردّ ذلك ابن مالك (شرح العمدة ٢/ ٨٦٨) وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٦. هذا، وقد يكون العدل عن (أفعل) نحو: (ثُعَل) (توضيح المقاصد ٤/ ١٥٥).

(٣) يعني نية الإضافة، ورأي ابن مالك في شرح العمدة ٢/ ٨٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، ١٤٧٤ ورأي ابنه في شرح الألفية ٦٥٥. وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لقوله في بيان تعريفها: و(أجمع) هنا بمنزلة (كلهم) (الكتاب ٣/ ٢٠٣) وعزي صراحةً إلىٰ سيبويه في شرح العمدة ٢/ ٨٦٨، و(الارتشاف ٢/ ٦١١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٨). وعزاه الرضي إلىٰ الخليل (شرح الرضي ١/ ٤٣). وهذا الرأي أيضًا في نتائج الفكر ٢٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٠، وشرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، شرح ألفية معط ١/ ٧٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٨، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٥، الارتشاف ٢/ ٦١١، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٨. قال: وهو اختيار ابن عصفور ٤/ ١٥٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٨، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٦، الارتشاف ٢/ ٦١١، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٨. وقد أبطل ابن مالك ذلك (شرح الكافية الشافية ٣/ ٤٧٥). وقال المرادي: إن ظاهر الألفية يجري علىٰ هذا، (توضيح المقاصد ٣/ ١٥٤).

بعضُ المتأخّرين[١].

ويَمنع معها الصَّرفَ [أيضًا][٢] العُجمةُ، وهي فرعيّة لفظيّة، إذ هي كون اللفظ من أوضاع العجم، فهو كالفَرع[٣] بالنسبة لأوضاع العرب؛ لأصالة لغة كلِّ قومٍ وفرعيَّة غيرها بالنسبة إليهم[٤]. وإنّما تؤثّر بشرطين: أحدهما: أنْ يكون أعجميَّ العَلَميَّة، نحو: (إبراهيم) و(إسماعيل)، فلو كان عربيَّ العَلَميَّة، كـ(لجام) اسمَ رجلٍ انصرفَ؛ لأنّه قد تُصُرِّف فيه بنقله عمّا وضعته العَجَمُ له، فأُلحِقَ بالأمثلة العربيّة[٥].

الثاني: أنْ يكون زائدًا على ثلاثة،[٦] بغير (ياء) التصغير[٧]، فلو كان ثلاثيًّا

---

(١) تقرير ذلك في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٧٥٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤١، والملخص لابن أبي الربيع ٦٠٨. وأقرّ ذلك ابن مالك، واستثنىٰ (جُمَعَ) (شرح العمدة ٢/ ٨٦٢-٨٦٣)، وشرح الرضي ١/ ٥٢-٥٣. وردّ الرضي القولَ: إنّ (جُمَعَ) معرفةٌ بالإضافة. قال: وهو ضعيف؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف. شرح الكافية ١/ ٤٣. ونحوُه في المحصول شرح الفصول ١٩/ب، التصريح ٢/ ٢٢٢.

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) في (ب): كالرفع.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٣٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٣٤، المقتضب ٣/ ٣٢٥، الكامل ٣/ ١٢٢٧، الأصول ٢/ ٩٢، الإيضاح لأبي علي ٣١٤، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٤.

(٦) هذا الشرط في الجمل للزجاجي ٢٢٠، وشرح العمدة ٢/ ٨٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩.

(٧) توضيح المقاصد ٤/ ١٤٦، الأشموني ٣/ ٢٥٧.

ضعُفت فيه فرعيّةُ اللَّفظ؛ بمجيئه على أصل ما تُبنى عليه الآحادُ العربية[١]؛ وصُرِفَ، نحو: (نوح) و(لوط) و(لَمَك) و(شَتَر) أعلامَ مذكَّر[٢]، أمّا لِمؤنَّث فالمنعُ -كما مَرّ[٣]- ولا فرقَ في المذكر بين الساكن الوسط والمُحَرَّكِهِ[٤]. ومنهم مَن زعم أنَّ الثلاثيَّ الساكنَ ذو وجهين، والمُحرَّكَ الوسطِ مُتحتِّمُ المنع، وهو رأيٌ لا مُعوَّل عليه؛ لأنَّ استعمال العرب بخلافه[٥].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٠-٢٢١، المقتضب ٣/ ٣٢٠-٣٢١، ٣/ ٣٥٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٥، المقتضب ٣/ ٣٢١، ٣/ ٣٥٣، الأصول ٢/ ٩٢، الإيضاح لأبي علي ٣٠٧، المسائل المنثورة ٢٦٣، التعليقة ٣/ ٥٨، شرح السيرافي ٤/ ل ١٠٣ (لمك) اسم والد نوح عليه الصلاة والسلام، و(شتر) اسم والد عبد الرحمن المحدث الكوفي، أو هو اسم قلعة ببلاد العجم (القاموس: شتر، لمك، شرح الكافية للعصام ٥٦).

(٣) يعني إن سمّي بهذه الأسماء الأعجميّة مؤنثٌ. وقد تقدم ذلك في ص: ٢٤٠-٢٤١، وهو في الكتب ٣/ ٢٥٧، والكامل للمبرد ٣/ ١٢٧٨، المقتضب ٣/ ٣٥٥ وفيه خلاف.

(٤) في (ب): والمتحركة. وهو مبيّن في: المقتضب ٣/ ٢٥٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩.

(٥) عُزي هذا الرأي لعيسىٰ بن عمر وابن قتيبة (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٨، شرح العمدة ٢/ ٨٥٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٤٥). وعزاه أبو علي للزجاج (التعليقة ٣/ ٥٨). وهو صريح قول الزمخشري (المفصل ١٧ والأنموذج (شرحه ٥١) وظاهر قول ابن الخشاب في المرتجل ٩٤، وصدر الأفاضل في التخمير ١/ ٢٢٥، والخاوراني الشوكاني (القواعد والفوائد ٥٣، والإسفراييني (لباب الإعراب ٢١٤)، والمسألة محررة في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٥٣-١٥٤، وشرح الرضي ١/ ٥٤، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١١٣، والبحر المحيط ٢/ ٤٣٢، والدر المصون ٢/ ٦٩، والهمع ١/ ١٠٥.

قال أبو منصور الجواليقي(١): «أسماء الأنبياء كلِّها أعجميةٌ، إلاّ أربعة: آدم، وشعيب، وصالح، ومحمد» وهو لا يُعارض قولَ غيره: أسماء الأنبياء كلُّها ممنوعة الصرف إلاّ: (صُنْ شمله): فلصاد لصالح، والنون لنوح، والشين لشعيبٍ وشيث، والميم لمحمد، واللام للوط، والهاء لهود. وأسماءُ الملائكة كلُّها أعجميةٌ، إلاّ (رضوان)، و(منكرًا)، و(نكيرًا)، و(مالكًا).

وتُعرف العجمةُ بأمورٍ، منها: خروج الاسم عن أبنية العرب، كـ(إسماعيل)، ومنها: نقل الأئمة، كـ(سقر)، ومنها: أنْ يجتمع في اللفظة ما لا تَجمعه العربُ فيها من الحروف، كالجيم والصاد، كـ(صولجان)،(٢) أو الجيمِ والقافِ، كـ(منجنيق)، أو الجيمِ والكافِ، كـ(سُكُرَّجة)(٣). ومنها: أن يكون الاسم رباعيَّ الأصول أو خماسيَّها، ويخلو من حروف: (فر من لب)(٤). ولا يَرِدُ (يوسف)؛ لعدم/ [٣٧/ أ] انعكاس العلامة(٥).

---

(١) في المعرّب ٦١. وهو موهوب بن أحمد بن الخضر بن الحسن بن محمد (٤٦٦-٥٤٠هـ) إمام عصره في اللغة والأدب، قرأ علىٰ الخطيب التبريزي وأبي النوارس الزينبي وأبي ظاهر. وتلقىٰ عنه العلم الكندي وابن الجوزي. صنف شرح أدب الكاتب، وما تلحن فيه العامة، والمعرب، وتتمة درة الغواص، وفي سنة وفاته خلاف. (البلغة ٢٢٩، البغية ٢/ ٣٠٨).

(٢) هو المحجن، وهو عصا تضرب بها الكرة علىٰ الدواب. (القاموس: صلج).

(٣) إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدم. وهي فارسية. (اللسان: سكرج).

(٤) وهي حروف الذلاقة.

(٥) في (أ): للعلامة. وبيان ذلك أن الحدّ يلزم اطراده وانعكاسه، أمّا العلامة فلا يلزم اطرادها ولا انعكاسها، كما تقدم ذلك في ص: ٥٥، ٧٨، ١٢٥-١٢٦. ومن علامات العجمة كونُ الاسم رباعيًّا أو خماسيًّا،=

تتمّة: مِمّا يَمنع مع العلميّة الصَّرفَ أيضًا ألفُ الإلحاق المقصورةُ، كـ(أَرْطىٰ) و(عَلْقىٰ)[١]، بخلاف الممدودة، كـ(عِلْباء) و(قُوْباء)[٢]. وفي ألف التكثير خلافٌ، كألف (قَبَعْثَرىٰ)[٣] فقيل: تمنع، وقيل: لا[٤]. وجَزم بعضُهم[٥]

=ويخلو من حروف (فر من لب)، ولا يلزم انعكاس هذه العلامة؛ فيكون ما وجد فيه أحد هذه الحروف عربيًا؛ لأنَّ العلامة لا يلزم أن تنعكس، وذلك مثل كلمة (يوسف)، ففيها من تلك الحروف (الفاء) ومع ذلك فليس عربيًّا، بل هو أعجمي.

وبَسْطُ الأشياءَ التي تُعرف بها العجمةُ في: المعرب للجواليقي ٥٩-٦٠، وشرح المفصل ١/ ٦٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٦٢، والمحصول شرح الفصول ٢٢/أ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٤٦-١٤٧، والأشموني ٣/ ٢٥٧، والتصريح ٢/ ٢١٩، المزهر ١/ ٢٧٠-٢٧١.

(١) الأرطىٰ: شجر له ثَمَرٌ كالعُناب (القاموس: أرط) والعلقىٰ: شجر قُضبانه دقاق تتخذ منه المكانس (القاموس: علق) والحديث عن منعها من الصرف في: الكتاب ٣/ ٢١٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠، والجمل للزجاجي ٢٢٣، وسر الصناعة ٢/ ٦٥٩، ٥٥٨، وشرح المفصل ٦٠٨، وشرح العمدة ٢/ ٨٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٤-١٤٩٥. وذكر الصيمري أنها تصرف (التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٤٩).

(٢) القوباء بإسكان الواو وفتحها: البثر الذي يظهر في الجسد. (القاموس: قوب).

والحديث عن صرفها في: الكتاب ٣/ ٢١٤-٢١٥، والمقتضب ٣/ ٣٨٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٣، وشرح العمدة ٢/ ٨٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٤. وذكر الصيمري أن (قوباء) إذا فتح ثانيها لا تنصرف، وإذا سكن فيجوز فيها الصرف وعدمه. (التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٠-٥٥١) وسبب المنع في المقصورة أنها تشبه ألف التأنيث، بخلاف الممدودة؛ فإن ما تلحقه مخالف لأوزان أمثلة ألف التأنيث الممدودة.

(٣) هو الجمل العظيم، أو الفصيل المهزول. أو دابة تكون في البحر، أو العظيم من كل شيء. (القاموس: قبر) وإنما كانت الألفُ للتكثير؛ لأنها ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، إذ ليس هناك أصل سداسيٌّ فتلحقَ به. (سر الصناعة ٢/ ٦٩٤). وقد تسمىٰ ألفَ التطويل (الملخص ٦٢٦).

(٤) وهو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٣/ ٢١٢) وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

(٥) في (جـ): وبعضهم.

بالأول[١].

ثم يقوم مقامَ العلمية في العلّة المعنوية الوصفيةُ، فيَمنع معها العدلُ التحقيقيُّ[٢] في نحو: (أُحاد) و(مَوْحَد) و(ثُناء) و(مَثْنَىٰ)، إلىٰ (رُبَاع) و(مَرْبَع) باتفاق[٣]، وإلىٰ (عُشَار) و(مَعْشَر) علىٰ الأصحّ[٤].

وهي معدولةٌ عن أصول الأعداد. قال البدر المالكي[٥]: بدليل أنها تفيد فائدةَ التكرار[٦]. والمراد بالعدل تغييرُ اللفظ بدون تغيير المعنىٰ، ولذلك صُرِف نحو: (ضَرُوب) و(شَرّاب) و(مِنْحار)؛ لأنها وإن كانت صفاتٍ محولةً من (فاعل) فهي غير معدولة؛ لأنّها انقلبت بالتحويل إلىٰ معنىٰ المبالغة والتكثير، كما صُرف (فعيل) بمعنىٰ (مفعول)، كـ(جريح) و(ذبيح)؛ لأنه قبل نقله من (مفعول) كان

---

(١) الملخص ٦٢٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٥٣، والهمع ١/ ١٠٢-١٠٣.

(٢) في (ب): بالتحقيقي. وقد مضىٰ قبلُ الحديثُ عن (العدل التقديري) وبيانُ الفرقِ بينهما. في ص: ١٨٢.

(٣) حُكي الاتفاق علىٰ ذلك في التخمير ١/ ٢١٦-٢١٧، وشرح الرضي ١/ ٤١، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٢، ونُقل عن الفرّاء أنه لا يجيزه فيما زاد علىٰ أربعة. (المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٦٦).

(٤) المقتضب ٣/ ٣٨٠، الخصائص ٣/ ٣٨٠، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٠، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٧٩، شرح المفصل ١/ ٦٢، أوضح المسالك ٤/ ١٢٢. وعزا الرضي هذا القول للمبرد والكوفيين (شرح الكافية ١/ ٤١) وهو اختيار ابن إسحاق الحضرمي (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤١٩، والارتشاف ١/ ٤٣٧). وعُزي في التخمير ١/ ٢١٦-٢١٧ إلىٰ الزجاج. والذي في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩): أنه قياس علىٰ وزن (فُعال) دون (مَفْعَل). ورجَح ابن عصفور الاقتصار علىٰ ما سمع. (شرح الجمل ٢/ ٢٢٠) وللمسألة تفصيلٌ في (البسيط) لابن أبي الربيع ٢/ ٦٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٩.

(٥) هو ابن الناظم وقوله في شرح الألفية ٦٤١-٦٤٢ بتصرف، وفيه (تغير فائدة) وهو تصحيف.

(٦) وانظر: المقتضب ٣/ ٣٨١، المقتصد ٢/ ١٠١٠-١٠١١.

يَقبل[١] الشدةَ والضعفَ، وبعده لم يَصلح إلا حيث يكون معنىٰ الحدث فيه أشدَّ، ألا ترىٰ أنَّ مَن أصيب في أنملته بمُدْيةٍ مثلًا يُسمَّىٰ (مجروحًا)، ولا يُسمّىٰ (جريحًا)، فلما كان النقل مخرجًا [له][٢] عمّا كان يَصلح له قبلُ[٣] لم يكن عدلًا؛ لأنه تَغَيُّرُ اللفظ بتغيير[٤] المعنىٰ؛ فلم يَستحق المنعَ من الصرف[٥]. ثم أطال في إبطال مذهب الزجاج أنّ المانع من الصرف في (أحاد) وأخواته العدلُ في اللفظ والمعنىٰ[٦].

---

(١) في (جـ): يقبل.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (ب): قيل.

(٤) في (جـ): بتغيّر.

(٥) شرح الألفية ٦٤١ بتصرف يسير.

(٦) ما عزاه الشارح وابن الناظم إلىٰ الزجاج عُزي إليه في الهمع ١/ ٨٦. والحق أن هذا قول ابن السرّاج، قال في الأصول: «فهذا عُدل لفظه ومعناه، عدل عن معنىٰ اثنين إلىٰ معنىٰ اثنين، وعن لفظ اثنين إلىٰ لفظ مثنىٰ» ٢/ ٨٨. وقد عزاه إليه الرضي في شرح الكافية ١/ ٤١. وكلام ابن السرّاج مخالف لقول الجمهور من جهتين: أنه جعل المنع ناشئًا عن العدل دون الصفة، لكنه عدل لفظي ومعنوي، وأنه جعل عدل اللفظ تحويل (واحد) وأخواته إلىٰ (فُعَال) و(مَفْعل) والجمهور جعلوا العدل عن اللفظ المكرر. أمّا الزجاج فكلمته مختلفة وعباراته غامضة، فقد قال في (ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩): «وإنما تُرك صرفُه لأنه عُدل به عن (ثلاثة ثلاثة) و(أربعة أربعة)، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنىٰ، وأنه صفة». فهذا كلام قريب من كلام الجمهور، وهو أن المانع الصفة والعدل في اللفظ. فقوله: «إنه معدول عن هذا المعنىٰ» يشير إلىٰ: (اثنين اثنين) و(ثلاثة ثلاثة)، والظاهر أنه يعني عدل اللفظ، كما قال الجمهور؛ لأن اللفظ المكرر اختُصر إلىٰ لفظ واحد مع بقاء المعنىٰ كما هو، لا عدل فيه. ويقول في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩ في آية النساء: «إنه اجتمع فيه علتان: أنّه معدول عن (اثنين اثنين)، و(ثلاث ثلاث)، وأنه عُدل عن تأنيث». فلم يذكر العلة=

وفي نحو[١]: (أُخَر) مقابلِ (آخَرين)[٢]، وهو جمع (أخرىٰ) أنثىٰ (آخَر) لا جمعُ (أخرىٰ) بمعنىٰ (آخِرة) كالتي في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾؛[٣] فإن هذه تُجمع علىٰ (أُخَرٍ) مصروفًا؛ لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفرّاء[٤] -رحمه الله- والفرق: أن التي[٥] هي أنثىٰ (آخَر) لا تدلّ علىٰ انتهاءٍ، كما لا يدلُّ عليه مذكَّرُها.

فلذلك يُعطف عليها مثلُها مِن صنف واحدٍ، كقولك:/ [٣٧/ ب] (عندي رجلٌ وآخَرُ وآخرُ)، و(عندي امرأة وأخرىٰ وأخرىٰ)، وليس كذلك (أخرىٰ)

=المعنوية، وهي الصفة، وإنما اكتفىٰ بالعدل، لكنه عن أمرين: عدل اللفظ المكرر إلىٰ لفظ واحد. والعدل عن التأنيث إلىٰ لفظ مذكر، وهذا لا يصح في كل موضع؛ لأن هذه الألفاظ قد تعدل عن: (اثنين اثنين) المذكر. فلعل الزجاج علل ما في هذه الآية فقط؛ بدليل أن كلامه الآتي في سورة فاطر، يخالف هذا، فهو يقول في ٤/ ٢٦٢ عند قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: «لا ينصرف لعلتين: إحداهما أنه معدول عن: (ثلاثة ثلاثة) و(أربعة أربعة) فهذه علّة، والعلة الثانية: أن عدوله وقع في حال النكرة». فأمّا العلة الأولىٰ فهي التي ذكرها في آية النساء. والثانية جديدة، ولم يظهر مرادُه منها، لكنه لم يذكر الوصفية. وللفراء قولٌ رابع، وهو أن المانع العدل والتعريف، فهذه الألفاظ عنده معارف بنية الألف واللام والإضافة (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨، شرح الرضي ١/ ٤١، التصريح ٢/ ٢١٤). وتقرير رأي الزجاج وابن السرّاج أنقله عن تحرير شيخي المشرف وإملائه. جزاه الله خيرًا كثيرًا.

(١) أي ويمنع مع الوصفية العدلُ التحقيقي في نحو...

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٣.

(٣) ٣٩ الأعراف ٧. والتلاوة (وقالت).

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٦٤٢، وانظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٣، والتصريح ٢/ ٢١٥.

(٥) في (ب): الذالتي.

بمعنىٰ (آخِرة)، بل تدلّ علىٰ الانتهاء، كما يدلُّ عليه[١] مذكرُها؛ ولذلك لا يُعطف عليها مثلُها مِن صنفٍ واحد[٢]. قال البدر[٣]: «وإذْ قد عرفتَ هذا فنقول: المانع من صرف (أُخَر) المقابلِ لـ(آخرين) الوصفيةُ والعدلُ، أمّا الوصفية فظاهرة، وأمّا العدل فلأنه غُيِّر عمّا كان يَستحقّه من استعماله بلفظِ ما للواحد المذكَّر بدون تغيير معناه، وذلك أن (آخَر) من باب (أفعل) التفضيل، فحقُّه ألّا يُثنَّىٰ ولا يُجْمَعَ ولا يُؤنَّثَ إلاّ مع الألف واللام أو الإضافة، فعُدِلَ في حال تجرُّده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ (آخر)[٤] إلىٰ لفظ التثنية والجمع والتأنيث، بحسب ما يُراد به من المعنىٰ فقيل: (عندي رجلان آخران، ورجال آخرون،[٥] وامرأة أخرىٰ، ونساء أُخَر)، فكلٌّ مِن هذه الأمثلة صفةٌ معدولةٌ عن (آخَر)[٦]، إلاّ أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في (أُخَر)؛ لأنه معرب

---

(١) في (ب): علىٰ.

(٢) وما مضىٰ منقول أيضًا عن ابن الناظم ٦٤٢.

(٣) ابن الناظم، وهو في شرح الألفية ٦٤٢.

(٤) في (ج): أخرىٰ.

(٥) في (ب): رجلان آخر.

(٦) في (ب): الآخر. وليس هذا مرادَه. وشرح ذلك في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٢-٥٦٣، وشرح الرضي ١/ ٤٢-٤٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٣. ويرىٰ سيبويه والمبرد أن الأصل أن تستخدم بـ(أل) أو مقترنة بـ(من) لأنها أفعل تفضيل، لكنْ عُدِل عن ذلك إلىٰ استخدامها مجردة منهما فقيل في المفرد (أخرىٰ) الكتاب ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، المقتضب ٣/ ٢٤٦، ٣٧٦-٣٧٧. وعند سيبويه أنها لا تكون صفة إلا وفيها (أل) فلما عدلت عنها واستخدمت بدونها منعت الصرف. (الكتاب ٣/ ٢٢٤-٢٢٥) ونحوه في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤-٥٥، واللمع ٢١٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٩، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٨٠). ونحوه=

بالحركات، بخلاف [(آخران) و(آخرون)، وليس في (أخر) ما يُمنع الصرفَ غيرُهما[١]، بخلاف][٢] (أخرىٰ): فلذلك خُصّ بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالةِ منع الصرف عليه[٣]، وقد ظهر بما ذكرنا أنَّ المانع من صرف (أُخَر) كونُه صفةً معدولةً عن (آخر) مرادًا به[٤] جمعُ المؤنث». انتهىٰ الغرض منه.

ويَمنع معها الصرفَ أيضًا الألفُ والنونُ الزائدتان في مثال (فعلان)، صفةً لا تلحقه تاء التأنيث، نحو: (سكران) و(غضبان) و(عطشان)، فهذه ونحوُها لا تنصرف؛ لأنّها كما ترىٰ- صفات علىٰ وزن (فعلان)، والمؤنَّث منه علىٰ وزن (فَعْلىٰ)، كـ(سَكْرىٰ) و(غَضْبىٰ) و(عَطْشىٰ)، فالوصفيّة معنويّة، وهي فرع الجمود[٥]، والزيادتان[٦] فيه تشبهان[٧] ألفي التأنيث مِن نحو: (حمراء) في أنهما

=ذلك ما قاله الزبيدي من أن سبب العدل أن (أخر) تكون معرفة ونكرة، في حين أن أخواتها مثل (الصُغَر) لا تكون إلا معرفة. (الواضح ١٦٠) ونحوه في البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٦٢٠.

(١) أي: الوصفية العدل.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) وهو في أوضح المسالك ٤/ ١٢٣.

(٤) في (ب): بها.

(٥) لأن الصفة تحتاج إلىٰ موصوف ينسب معناها إليه، والجامد -وهو الموصوف- لا يحتاج إلىٰ ذلك (شرح ابن الناظم ٦٣٥).

(٦) في (جـ): الزيادات.

(٧) في (جـ): تشبهات.

في بناءٍ يخصّ[١] المذكر، كما أنَّ [ألفي][٢] (حمراء) في بناءٍ يخصّ[٣]/ [٣٨/ أ] المؤنث، وأنهما[٤] لا تلحقهما التاء، فلا يقال: (سكرانة)، كما لا يقال: (حمراءة)، فلمّا اجتمع في (فعلان) المذكورِ الفرعيّتان امتنَع من الصرف[٥]، فلو قبلت الصفةُ التاءَ صُرِفت، نحو: (نَدْمان) من (المنادمة) في الشراب، لا من (الندم) بمعنى الأسف، (وسَيْفان) و(أَلْيان)[٦] في ألفاظ أخر[٧]، وذلك لضعف

(١) في (ب): ويخص.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (ب): ويخص.

(٤) في (جـ): وأيهما.

(٥) هذان الوجهان من الشبه في الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦، والمقتضب ٣/ ٣٣٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦. وذكر الجرجاني أكثر من ذلك (المقتصد ٢/ ٩٩٧-٩٩٨). والعكبري في اللباب ١/ ٥٠٢، وشرح اللمع ٢/ ٥٧٥-٥٧٦، والملخص ٦٢٥. ونقل ابن عصفور عن المبرد أن سبب المنع أن النون في الأصل بدل من الهمزة، فأصل سكران: سكراء. (شرح الجمل ٢/ ٢١٤) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٥٩، وشرح الرضي ١/ ٦٠، والارتشاف ١/ ٢٨؛، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٣.

(٦) السيفان: الطويل الممشوق الضامر. (القاموس: سيف) والأليان: عظيم الألْية وهي العجز. (القاموس: ألي) تطلق على الأناسي وعلى الضأن. وأنثى الأناسي: (أليانة) وأنثى الضان (أليانة)، وسمع فيها أيضًا (أليا). اللسان ١٨/ ٤٥.

(٧) عِدَّتُها أربع عشرة كلمة، نقلها المرادي وفسّرها (توضيح المقاصد ٤/ ١٢٢-١٢٣). نقل اثنتي عشرة منها عن ابن مالك، وزاد اثنتين. ولا يوجد غيرهما، كما قال السيوطي في الهمع ١/ ٩٦-٩٧. ونقل السيوطي أيضًا منظومة ابن مالك التي جمعت اثنتي عشرة منها، في (الأشباه والنظائر ٣/ ٦٤).

الزيادة فيه[١]، قال البدر[٢]: «واعلم أن ما كان صفةً علىٰ (فعلان) فلا خلاف في منع صرفه إنْ كان له مؤنثٌ علىٰ (فَعْلَىٰ)[٣]، ولا في صرفه إنْ كان له مؤنث علىٰ (فَعْلانة)[٤]، وأمّا [ما][٥] لا مؤنثَ له أصلًا كـ(لَحيان)[٦] فبين النحويين فيه خلاف: فمِن ذاهبٍ إلىٰ أنه مصروف لانتفاء (فَعْلىٰ)؛ فلم يَكْمُل فيه شبهُ الزيادة بألفي التأنيث؛ إذ لم يَصدق عليه أنَّ بناء مذكَّرِه علىٰ غير بناء مؤنَّثه[٧]- ومِنْ ذاهبٍ إلىٰ أنه ممنوعٌ من الصرف لانتفاء (فَعْلانة)،[٨] وهو المختار؛ لأنه وإنْ لم يكن له (فَعْلىٰ) وجودًا، فله (فَعْلَىٰ) تقديرًا؛ لأنّا لو فَرضنا له مؤنَّثًا لكان (فَعْلَىٰ) أولىٰ به من (فَعْلانة)؛[٩] لأنه الأكثر، والتقدير في حكم

(١) وذلك من قِبَل أن الزيادة لا تخص المذكر، وتلحنه التاء في المؤنث (ندمانة... الخ) فأشبهت الزيادة فيه بعض الحروف الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته، فلم يعتدّ بها.

(شرح ابن الناظم ٦٣٦) وانظر: شرح المفصل ١/٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٣، وشرح العمدة ٢/٨٤٦-٨٤٧).

(٢) في شرح الألفية ٦٣٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٠٥، وحكىٰ ابن مالك الاتفاق علىٰ ذلك. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩).

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠٥، وحكىٰ ابن مالك الاتفاق علىٰ ذلك. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩). وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٣، وشرح المفصل ١/ ٦٧، وشرح العمدة ٢/٨٤٦-٨٤٧.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) وهو العظيم اللحية (القاموس: لحي). ومثله (رحمان) التي يكثر التمثيل بها لهذه المسألة.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٤٥٨-٤٥٩، وشرح الرضي ١/ ٦١، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤١٦. واختاره أبو حيّان. (الارتشاف ١/٤٢٨).

(٨) في (جـ): فعلاتة.

(٩) في (جـ): فعلاتة.

الوجود(١)، بدليل الإجماع علىٰ منع صرف نحو: (أَكْمَرَ) و(آدَرَ)،(٢) مع أنه لا مؤنث له»(٣). انتهىٰ.

ويَمنع معها الصرفَ أيضًا وزنُ الفعل، وذلك أن تكون الكلمة وصفًا أصليًّا علىٰ وزن (أَفْعَل)،(٤) بشرط ألاّ تلحقه تاء التأنيث، نحو: (أشهل)(٥) و(أحمر) و(أفضل من زيد)، فهذا ونحوُه لا يَنصرف؛ لأنّه كما ترىٰ صفةٌ علىٰ وزن (أَفْعَل)، والمؤنثُ منه علىٰ (فَعْلاء) أو (فُعلىٰ)، نحو: (شَهْلاء) و(حمراء) و(فُضْلىٰ)(٦). وليست الوصفيَّة فيه عارضةً عروضَها في نحو: (مررت برجل

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٥٨. وقال: إنه الأكثر، وشرح الرضي ١/ ٦١، وقال: إنه أولىٰ، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤١٦، قال: وهو الأكثر، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢١ وصحَّحه.

(٢) الأكمر: عظيم الكمرة، وهي رأس الذكر. (اللسان القاموس: كمر) والآدر: عظيم الخصيتين لإصابته بفتق فيها. (القاموس: أدر).

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤، قال: «فلو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث (أرمَل) وهو (أرمَلة)، وأن يكون كمؤنث (أحمر) لكن حملَه علىٰ (أحمر) أولىٰ لكثرة نظائره، فكذلك (لحيّان) حَمْلُه علىٰ (سكران) أولىٰ». ونحوه في توضيح المقاصد ٤/ ١٢٢، والأشموني ٣/ ٢٣٢. و(أرمل) الذي مثَّل به ابن مالك وَصْفٌ للرجل الذي ماتت زوجه، أو هو الفقير، والمرأة: (أرملة). أمّا (أرمل) الذي هو وصف للعام المجدب فأنثاه (رملاء)، يقال: عام أرمل، وسنة رملاء. (اللسان: رمل).

(٤) قَيّد الوزن هنا بوزن (أفعل)، وليس المنع موقوفًا عليه، بل علىٰ وزن الفعل الغالب فيه ولو لم يكن علىٰ وزن (أفعل)، كما سيظهر من كلامه الآتي.

(٥) الشُّهلة: أن تشرب الحدقة في العين حمرة. (القاموس: شهل). والشَّهَل: اختلاط اللونين عامة، وحبل أشهل إذا كان أغبر في بياض، ويقال: ذئب أشهل. (اللسان: شهل).

(٦) في (جـ): والفضلىٰ.

أرْنَبٍ) بمعنىٰ (ذليل)، [١] و(أرْبَع) من (نسوة[٢] أربعٍ)، إلغاءً لعارض الوصفية[٣]، كما نعتبر الوصفيةَ الأصليةَ وإنْ زالت، كـ(الأدْهَم) للقيد[٤].

وإنّما لم يَنصرف ما كان وصفًا أصليًّا علىٰ وزن (أفْعَل)؛ لأنَّ فيه فرعيَّةَ المعنىٰ بكونه صفةً، وفرعيّةَ اللفظ بكونه علىٰ وزن الفعل[٥]. أي: وَزْنِ الفعلُ به أولىٰ، من قِبَل أنَّ (أَفْعَل) أوَّلُه زيادةٌ تدلّ علىٰ معنًىٰ في/ [٣٨/ب] الفعل دون الاسم، وما زيادتُه لمعنًىٰ[٦] أصلٌ لِما زيادتُه لغير معنًىٰ[٧]، وإنما اشتُرط ألّا تلحقَه

---

(١) شرح العمدة ٢/ ٨٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥١.

(٢) في (ج): النسوة.

(٣) لأن الأصل في (أربع) أنها اسم للعدد، ثم وُصف بها، ولعدم منعها الصرف سبب آخر، وهو أنها تقبل تاء التأنيث المتحركة الخاصة بالأسماء، راجع لذلك: (المقتضب ٣/ ٣٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٦-١٧، ٣٣، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٧٨، وأسرار العربية ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٠، والتحفة لابن مالك ١١٨، وشرح العمدة ٢/ ٨٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٤٧، وشرح الرضي ١/ ٤٦، وأوضح المسالك ٤/ ١١٨. ولم يذكر الشارح: المعلّل بقوله: (إلغاءً لعارض الوصفية) وهو مفهوم من سياقه، فالمراد أن الكلمتين المذكورتين لا تمنعان الصرف؛ إلغاءً لعارض الوصفية.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠١. وقال: لم تختلف في ذلك العرب، والمقتضب ٣/ ٣٤٠ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٥. وذكر ابن هشام أن بعضهم يصرفها (أوضح المسالك ٤/ ١١٩).

(٥) علّة المنع فيما جاء صفة علىٰ (أفعل) أنّه أشبه الفعل المضارع (الكتاب ٣/ ١٩٣) ووجهُ شبهِه بالفعل من وجهين: أحدهما: أنه علىٰ وزنه، والثاني: أنه نعتٌ، كما أن الفعل نعت. (المقتضب ٣/ ٣١١) وما ينصرف وما لا ينصرف ٩، والأصول ٢/ ٨٠، والإيضاح لأبي علي ٣٠٤.

(٦) في (ب): بمعنىٰ.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٣٨.

التاءُ؛ [لأنّ ما تلحقه][١] مِن الصفات - كـ(أرمل) وهو الفقير[٢]، وكـ(يَعْمَل)، وهو الجمل القويّ العملِ في السَّير وغيرِه[٣]، و(أُبَاتِر)،[٤] وهو القاطع [رحِمَهُ][٥]، و(أُدابِر)، وهو الذي لا يَقبل نُصحًا[٦]، في قولهم: (امرأةٌ أَرْمَلةٌ) و(ناقةٌ يَعْمَلةٌ وأُباترةٌ وأُدابِرةٌ)- ضعيفُ[٧] الشبهِ بلفظ الفعل المضارع؛ لأنَّ تاء التأنيث تَلحقه؛ فلذا صُرِف ما ذُكر[٨]، وإن كان فيه علّتان بخلاف ما لا مؤنثَ له،

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) قد سلف الحديث عنها ص: ٢٦٢، حـ(٣). وكان الأخفش يصرفها؛ لأنّه يراها نعتًا في الأصل. (المقتضب ٣/ ٣٤٢).

(٣) (القاموس: عمل) قال: وهو اسمٌ لا يوصف به.

(٤) في (جـ): أباثر.

(٥) سقطت من (ب) ومن معانيها: القصير، ومَنْ لانسل له. (القاموس: بتر). قال سيبويه: ولا نعلمه جاء وصفًا على (أُفاعِل) إلا هذا. (الكتاب ٤/ ٢٤٦).

(٦) أو هو القاطع رحمه. (القاموس: دبر).

(٧) هذا خبر قوله: (لأن ما تلحقه...).

(٨) وذلك أن تاء التأنيث المتحركة التي تنقلب في الوقف هاء من خواصّ الأسماء (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٠) وانظر: البصريات ١/ ٥٠٧-٥٠٩، وشرح العمدة ٢/ ٨٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٢، والملخص ٦١٣، وشرح ابن الناظم ٦٣٨. ويرى المبرد أن سبب الصرف في هذه أنها في الأصل أسماء نُعت بها، والدليل على ذلك -عنده- أنَّ مؤنثها على لفظها، ولو كانت نعوتًا في الأصل لكان مؤنثها (فعلاء). (المقتضب ٣/ ٣٤١) فلذلك يمكن إخراج هذه الأشياء بالقيد السابق وهو كون الكلمة وصفًا أصليًا.

كـ(آدَر)، و(أَكْمَر)[١] وما[٢] مؤنَّثه علىٰ غير بناء مذكَّره، كـ(أَشْهَل)[٣]. ومن ذلك (أُحَيْمِر)[٤] و(أُصَيْفِر)؛ فإنه لا ينصرف؛ لأنه صفة لا تلحقه التاء، وهو علىٰ وزن الفعل، كـ(أُبَيْطِر)[٥].

تلخيص: جملة ما لا ينصرف اثنا[٦] عشر نوعًا، خمسةٌ [منها][٧] لا تنصرف[٨] نكرةً، ولا معرفة: وهي ما فيه ألف التأنيث، كـ(حُبْلَىٰ)، و(صَحْراء)، وما فيه الوصفيَّةُ مع وزن (فَعْلان) غيرَ صالحٍ للهاء، كـ(سكران)، ومع وزن (أَفْعَل) غيرَ صالح للهاء أيضًا، أو مع العدل، كـ(ثُلاث ورُباع). وما وازن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) بلفظٍ لم يُغيَّر،[٩] كـ(دراهم) و(دنانير). وسبعةٌ لا تنصرف في المعرفة: وهي ما فيه العلمية مع التركيب، كـ(بعلبك)، أو زيادة الألف والنون، كـ(مروان)،

---

(١) بلا خلاف، وانظر أوضح المسالك ٤/ ١١٨، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك قريبًا في ص: ٢٦٢.

(٢) في (أ): مما.

(٣) في (ب): كالشهل، ويعني به ما توافر فيه شروط المنع التي بدأ بها.

(٤) في (ب): أحمير.

(٥) فعل مضارع من (البيطرة)، وهي علاج الحيوانات (القاموس: بطر) ويُعلل سيبويه بقاءَ المنع فيها بأن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة (يعني الهمزة) وأشبهَ هذا من الفعل: (ما أميلح زيدًا) (الكتاب ٣/ ١٩٣، والإيضاح لأبي علي ٣٠٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٤٤-٥٤٥، وشرح المفصل ١/ ٦١). وما ذكره الشارح في هذا الفصل منقول بتصرف عن ابن الناظم في شرحه الألفية ٦٣٨.

(٦) في (جـ): اثني.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (جـ): ينصرف.

(٩) في (ب): يخير.

أو التأنيث، كـ(طلحة وزينب)، أو العجمة، كـ(إبراهيم)، أو وزن الفعل، كـ(يزيد) و(يشكر)، أو زيادة ألف الإلحاق، كـ(أَرْطَىٰ) عَلَمًا، أو العدل، كـ(عُمَر).

تنبيهان:

الأول: ظَهر مِمّا قلناه صحةُ قول بعضهم[١]: تسمية كل واحدٍ منها مانعًا وعلةً[٢] مجازٌ[٣]؛ إذ كلٌّ منها جزءُ علةٍ، وجزءُ مانعٍ[٤]، والمانع التامُّ والعلَّة التامَّةُ إنما هو مجموع اثنتين منها، أو واحدةٌ تقوم مقامهما[٥]، اللهمَّ إلاّ أنْ يقال:/ [٣٩/ أ] إنها تسمية اصطلاحية خاليةٌ عن المعنىٰ[٦]. والله أعلم.

الثاني: مَحلُّ جرّ ما لا ينصرف بالفتحة ما لم يُضَفْ، ولو تقديرًا، نحو:

---

(١) هو الرضي، كما سترىٰ.

(٢) في (أ): أو علة.

(٣) في جميع النسخ الست: (مجازا) وهو لحن ظاهر؛ لأنه خبر (تسمية).

(٤) يريد أن العلة الفرعية، ليست وحدها هي المانعة، بل هي جزء العلة المانعة. وعبارة الشارح مقصرة، وعبارة الرضي: «وتسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلةً مجازٌ؛ لأن كل واحد منها جزء العلة، لا علةٌ تامة...» وكلام الشارح موافق تمامًا لما في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٦١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٥. ويقول ابن الحاجب: «كل واحد من هذه الأشياء يُسمّىٰ سببًا في اصطلاح النحويين وإن لم يكن مستقلًا في إثبات الحكم، والذي يدل عليه قولهم: (إذا اجتمع فيه سببان)، ولو لم يكن كل واحد يسمّىٰ (سببًا) لم يُقَلْ فيه: سببان. (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٦) وانظر المواهب الرحمانية ٢٨/ ب ٢٩/ أ. والعلَّة التامة هي ما يجب وجود المعلول عندها، وقيل: جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء. (التعريفات ٢٠١).

(٦) وقال العصام: «التحقيق أن الإطلاق علىٰ العلة التامة هو التجوز». (شرح الكافية ٣٨).

(مررت بأفضلِكم) وقولهم: (ابدأ بذا من أوّلِ)، على رواية من جَرّه بلا تنوين[١] - أو تدخلْه (أل) أو (أم)[٢] بدلُها، ولو زائدةً، نحو: (مررت بالوليدِ بنِ اليزيدِ)، و:

مـــا أَنْـــتَ باليَقْظَـــانِ[٣] ....[٤]

و

.... تَبِيـــتُ بليـــلِ امْ أرْمَـــدِ اعتـــاد أوْلَقَـــا[٥]

وإلّا جُرَّ بالكسرة حينئذٍ، لفظًا أو تقديرًا على الأصل؛ لأنَّ الكسرة إنّما حُذفت تبعًا لحذف التنوين[٦]، والمضافُ وما فيه [أل][٧] لا يقبلان التنوين، فلا

---

(١) نصّ على ذلك الأزهري في التصريح ١/ ٨٤، والفاكهي في شرح القطر ١/ ١٣٠.

(٢) في (ب): و(أم).

(٣) في (ب): بالقظان.

(٤)............ ناظِرُه إذا رَضِيتَ بما يُنْسِيك ذِكْرَ العَواقِبِ

من الطويل، لم أعرف قائله، ويروى: (إذا نسيت بما تهواه ذكر العواقب) والبيت مخروم، وبعضهم يرويه تامًّا، فيثبت الواو في أوله. (شرح التسهيل ١/ ٤١، شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٠، توضيح المقاصد ١/ ١٠٦، تعليق الفرائد ١/ ١٣٦) وظاهر كلام الشارح أنه جاء به شاهدًا على (أل) الزائدة، واستشهد به ابن مالك والمرادي على الموصولة لا الزائدة، وأنكر الدماميني كونها في البيت موصولة.

(٥) أَأَنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقا ....

من الطويل، لم أعرف قائله، وهو أحد الطائيين، ويروى: (تكابد ليل ام أرمدِ اعتاد أولقا). (شام البرق): نظر إليه وتحرّاه أين يمطر. و(الأرمد): الذي لا يقدر على النوم لألم بعينه. و(الأولق): الجنون. (شرح التسهيل ١/ ٤٢، شرح الكافية الشافية ١/ ١٨١، وتوضيح المقاصد ١/ ١٠٨، والمساعد ١/ ٢٤، وشفاء العليل ١/ ١١٦، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٧، والأشموني ١/ ٩٦، والمقاصد النحوية ١/ ١٨٧-١٨٩).

(٦) المقتصد ٢/ ٩٦٦، أسرار العربية ٣١٥، شرح العمدة ٢/ ٨٤٢، شرح الألفية لابن الناظم ٥١.

(٧) سقطت من (أ).

يقال: إنه محذوفٌ منهما؛ ليستتبع حذفَه حذفُ الجر[1].

ثم فيه حينئذٍ[2] ثلاثةُ أقوال: أحدها: أنَّه باقٍ علىٰ منع صرفه، لكنه يُجَرّ لِضعف شبه الفعل؛ بناءً علىٰ أن الصرف هو التنوين[3].

وثانيها: أنه مصروف مطلقًا؛ بناءً علىٰ أنَّ الصرف هو الجرّ[4].

وثالثها: التفصيل: إنْ زال منه إحدىٰ العلتين فمصروفٌ، كـ(أحمدكم)[5]،

---

(١) في (جـ): والجرّ. وهذا التنبيه في شرح الرضي ١/ ٧٠، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٣٠.

(٢) مكانها في (أ): حـ وهو رمز لها.

(٣) وذلك أن الأصل في المنع من الصرف هو ذهاب التنوين، ثم يتبعه الجر بالفتحة. وفي الحالة التي ذكر الشارح ضعفت المشابهة للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فلم تؤثر هذه المشابهة إلاّ سقوط التنوين دون تابِعه وهو الفتح، فعاد الكسرُ إلىٰ حاله، وسقط التنوين لمنع الصرف. وقد ألمح إلىٰ هذا ابن مالك، شرح العمدة ٢/ ٨٤٢، وهو ظاهر قوله في الألفية (الأشموني ١/ ٩٧) وهو صريحٌ في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٦٥ ومعزوّ إلىٰ سيبويه ومن تبعه. وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٢٥، شرح الرضي ١/ ٣٥. وعزاه أبو حيّان إلىٰ أبي علي الفارسي وابن جني (التذييل ١/ ل ٤٦ ب) واختاره ابن هشام (شرح اللمحة ٢/ ٢٨٥). وعزاه ابن يعيش إلىٰ المحققين (شرح المفصل ١/ ٥٨). ونقل السيوطي في النكت ١٨/ ب أن ابن هشام نقله في شرح التسهيل عن الأكثرين.

(٤) أشار إلىٰ ذلك الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٦٧. ونحوه في شرح المفصل ١/ ٥٨، وانظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٦٥، وعزاه ابن الحاجب إلىٰ الزجاج (شرح المفصل ١/ ١٢٥). وكذا في شرح الرضي ١/ ٣٥-٣٦. واختاره أبو حيّان . (التذييل ١/ل ٤٦ ب) وعزاه الأشموني للمبرد والسيرافي وابن السرّاج، قال: وهو الأقوىٰ (١/ ٩٧)، واختاره السيوطي (الهمع ١/ ٧٧)، وعزاه للمبرد والسيرافي وابن السرّاج والزجاج والزجاجي، وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ٣٣١.

(٥) لزوال العلمية بالإضافة التي تستلزم تنكير المعرفة قبل إضافتها.

وإلاّ [فغير مصروف][١] كـ(مَساجدكم)[٢]. وهذا هو المختار في المسألة[٣].

وسكت المصنفُ عن رفع ما لا ينصرف ونصبه لمجيئهما[٤] على الأصل.

(وللجزم) وهو لغةً: القطعُ مِن حيث هو (علامتان)، ثم أبدل منه للتفصيل (السكون) وما بعده. ولَمّا كان الجزم عدميًّا ناسبتْه[٥] العلامةُ العدميَّةُ؛ إذ السكونُ المراد منه هنا حذفُ الحركة للجازم. (والحذف) المراد منه: طَرْحُ حرف العلَّة أو النون[٦] للجازم، بخلافِ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ...﴾[٧] في قراءة السكون[٨]، وبخلافِ:

(١) ساقط من (أ) ومكانها في (جـ): فلا.

(٢) فإنَّ فيها ما يقوم مقام علتين، وهو صيغة منتهى الجموع، ولم تلغه الإضافة أو تغيّره.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢٩/ب، التحفة لابن مالك ٥٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٦٥، توضيح المقاصد ١/ ١٠٩، حواشي الحفيد ٩/أ، التصريح ١/ ٨٥، الهمع ١/ ٧٧، الأشموني ١/ ٩٧، الدرر السنية ١٥/ ب، شرح القطر للفاكهي ١/ ١٣١، وعزاه السيوطي لابن مالك والمرادي وابن الخباز (النكت ١٨/ ب). وقال أبو علي: لا أقول: منصرف؛ لوجود العلتين، ولا غير منصرف؛ لأن التنوين لم يذهب بهما. وقال ابن الحاجب: وقولُ أبي عليّ قولُ مَنْ لم يَدْرِ ما هو المنصرف وغير المنصرف. (شرح المفصل ١/ ١٢٥). وقال الكيشي: «الخلاف في أن غير المنصرف عند الإضافة ودخول اللام منصرفٌ أم لا- لفظيٌّ، فإن عُني بغير المنصرف ما فيه سببان فغير منصرف، وإن عُني به ما كان مع ذلك ممنوعًا من الجرّ فمنصرف». (الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٣٦).

(٤) في (ب): لمجيئها.

(٥) في مكانها كلمة غير ظاهرة في (ب) وفي (أ): ناسبه.

(٦) في (ب): والنون.

(٧) ﴿...أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠٩ الأنعام ٦.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو في إحدى الروايتين عنه (الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٤٠، والتيسير ٦٣، والتبصرة ١٤٩). والرواية الأخرى باختلاس الحركة، واختارها النحويون. (السبعة ٢٦٥، المحتسب=

﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾،[١] وبخلافِ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ ....﴾؛[٢] فإنَّ الحذف في الجميع للتخفيف، لا للعامل[٣].

وكان الاقتصارُ على الحذف أخصرَ؛[٤] لانطباقه على حذف الحركة، وحذف حرف العلة، وحذف النون، لكنه خُشِيَ توهُّمُ اختصاصه بالأخيرين؛ لشهرة استعماله فيهما[٥]. والفرق بين: (تبلونَّ) و(جُنِنَّ):[٦] أنَّ نونات الأوّل كلَّها زوائدُ، والزائد[٧] في الثاني/ [٣٩/ ب] نونُ الضمير فقط[٨].

ثم شرع في تفصيل محلّ[٩] العلامتين فقال[١٠]: (فأمّا السكون) ولو تقديرًا

=١/ ٢٢٧، إعراب القراءات وعللها ١/ ١٦٦-١٦٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٤٠، ١/ ٤٤٥، الإتحاف ٢/ ٢٦).

(١) ١٨ العلق ٩٦.

(٢) ﴿....فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ...﴾ ١٨٦ آل عمران ٣.

(٣) هذا حق في: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وفي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾: في الأولىٰ لتوالي المتحركات. وفي الثاني لتوالي الأمثال، وأصله: (لتبلوونَنّ)، والمقصود حذف نون الرفع، وأمّا ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ فحُذفت منها الواو؛ لالتقاء الساكنين.

(٤) في (ب): أخص.

(٥) أفاد ذلك شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٦٠/ب.

(٦) في (ب): وجد وفي (جـ): سجنن وهي غير ظاهرة في (أ) وفي (د): جين، والصواب في (هـ) و(و). وانظر الفوائد الشنوانية ٦٠/ ب، وحاشية أبي النجا ٣٧. ففيهما ما أثبتُّ.

(٧) في (أ) و(ب): والزوائد.

(٨) الفوائد الشنوانية ٦٠/ ب ويعني بالضمير نون النسوة.

(٩) في (أ): مجمل.

(١٠) في (أ): قال.

(فيكون علامةً للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخرُه واوًا، أو ألفًا، أو ياءً إذا دخل عليه جازم له، ولم يتَّصلْ بآخره ألفُ اثنين، أو واوُ جماعةٍ،[١] أو ياءُ مخاطبةٍ؛ بقرينة ما يأتي، غير أنه يَصدُق بمثل: (النسوة لم يقُمْنَ) و(يا نسوة لا تخرجْنَ) مع بنائه، فيجب أن يُقيَّد بالمعرب، نحو: (لم يقمْ زيد)، و(لم يضربْ بكر) و﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ .....﴾[٢].

ولَمّا فرَغَ من علامة الجزم الأولىٰ شرع في علامته[٣] الثانية، فقال: (وأمّا الحذف فيكون علامةً للجزم) باعتبار أحد نوعيه[٤]، وهو حذفُ حرفِ العلّة، نيابةً عن السكون (في الفعل المضارع المعتل الآخِر) فإضافة (المعتلّ) إلىٰ (الآخِر) إضافةٌ لفظية، وهو اسم فاعلٍ من (اعتلّ) إذا تغيَّر[٥]؛ إذْ حقيقةُ العلّة لغةً: التغيّرُ والخروجُ عن حدّ الاعتدال، فهو ما آخرُه واوٌ، أو ألفٌ، أو ياءٌ، فيُجزَم بحذف آخره، نيابةً عن السكون، نحو: (لم يغزُ) و(لم يخشَ) و(لم يرمِ)؛ لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات[٦]،

---

(١) في (ب): جمع.

(٢) ﴿... مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ ١ البينة ٩٨. وقَصَدَ بالمثالين الأخيرين التنبيهَ علىٰ أن السكون قد يُدغم فيما بعده، وقد يُحرَّك لالتقاء الساكنين.

(٣) في (ب): علامة.

(٤) في (ب): توعيه.

(٥) هاتان الفائدتان عن الفوائد الشنوانية ٦١/أ، وفيه: أنّ (اعتلّ) بمعنىٰ: مرِض.

(٦) ولأن حروف العلة لا تحرَّك، كما أن الحركة لا تُحرَّك. (شرح اللمع للعكبري ٢/٥٠٦) وذكر الأنباري وجهين لهذا الشبه. (أسرار العربية ٣٢٢-٣٢٣).

فتَسَلَّط[١] عليها العامل تسلُّطَه علىٰ الحركات. وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيرِه، وعليه غالبُ المعربين والنحاة[٢]، يقولون: علامة جزمه حذفُ حرفِ العلة في المعتلّ، أو النونِ في الأمثلة الخمسة، وما عداهما فالسكون[٣]. وهذه عبارة محتملة، قال الرضي[٤]: لأنَّ الجازم عندهم يَحْذف[٥] الرَّفعَ [في][٦] الآخر، والرفعُ في المعتلّ محذوفٌ للاستثقال[٧] قبل دخول الجازم، فلمّا دخل لم يَجد في آخر الكلمة إلا أحرفًا[٨] مشابهةً للحركة، فحذفَها. انتهىٰ.

وعبارة شيخ الإسلام[٩]: «لأنَّ حروف العلَّة لِضعفها بِسكونها قريبةٌ من

---

(١) في (أ): فتسلطه.

(٢) وهو ظاهر قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣، وعزاه إليه ابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٢١٥. وانظر: المقتضب ٣/ ١٦٦، ١/ ٢٧٢، الأصول ٢/ ١٦٤، ١/ ٤٨، الجمل للزجاجي ٥، الإيضاح للزجاجي ٧٢، ١٠٣، الإيضاح لأبي علي ٧١، التبصرة والتذكرة ١/ ٩١، المقتصد ١/ ١٨١، أسرار العربية ٣٢٣، شرح اللمحة ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(٣) في (أ) و(جـ): بالسكون.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ٢٣٠. بتصرف يسير.

(٥) في (أ) و(جـ): بحذف، وما أثبته هو الموافق لنصّ الرضي.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في (أ): الاستثقال، وفي (جـ): للاشتغال.

(٨) في نص الرضي: إلا حرف علة مشابهة.

(٩) في بلوغ الأرب ٩/أ بنصه، ونحوه في الدرر السنية ١٦أ بتصرف، وهو: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (٨٢٣-٩٢٦هـ) عرف بشيخ الإسلام، قاضٍ محدث مفسر مشارك في جميع الفنون، له من الكتب النحوية: الدرر السنية، وهي حاشية علىٰ شرح ابن الناظم للألفية، وبلوغ الأرب في شرح شذور الذهب. (الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة ١/ ١٩٥-١٩٦، النور الشافر ١٢٠-١٢٤).

الحركات؛ فتَسَلَّط العاملُ عليها تسلُّطَه علىٰ الحركات». ومِنْ يَدِ غيره/ [٤٠/ أ] أَخَذَ[١]. وبه يُجاب عن قولِ مَن قال[٢]: إنَّ هذا إنَّما يتمشَّىٰ علىٰ قول ابن السرّاج[٣]، من أن هذه الأفعال لا يُقدّر فيها الإعرابُ في حالتي الرَّفع والنَّصب[٤]؛ لأنّا إنّما قدّرنا الإعرابَ في الاسم لأنه أصلٌ فيه، فتَجب المحافظةُ عليه؛ وفي الفعلِ فرعٌ؛ فلا حاجةَ لتقديره. وجَعَل الجازمَ كالدواء المسهِّل. والحركاتِ كالفضلة في الجسد، فكما أنَّ المسهِّل إنْ وَجَدَ فضلةً في الجَسَدِ أزالَها، وإلّا أخذَ من نفسه، كذلك الجازمُ، إنْ وَجَد الحركةَ الظاهرةَ -كما في الصحيح- أزالَها،

(١) في (أ) و(جـ): ومن يده أخذ غيره. وما أثبتُّه الأقربُ للصواب؛ لأن الظاهر أنه يريد أن شيخ الإسلام أخذ هذا المعنىٰ من غيره، يشير إلىٰ كلام الرضي الذي نقله قبلُ.

(٢) لعله الشيخ خالد الأزهري وقوله في التصريح ١/ ٨٧، أو الفاكهي، وقوله في شرح القطر ١/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) أبي بكر محمد بن السريّ (...-٣١٦هـ) عالم أديب شاعرٌ، من كبار أصحاب المبرد والزجاج. ومن تلاميذه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والرماني، له كتاب الأصول، ومختصر النحو. قيل: ما زال النحو مجنونًا حتىٰ عقله ابن السرّاج. (طبقات النحويين واللغويين ١١٢-١١٤، البلغة ١٩٧، البغية ١/ ١٠٩-١١٠).

(٤) قد يكون ذلك مفهومًا من قوله: «وإنما حُذفت الياء والواو في الجزم؛ إذ لم تصادف الجازمَ حركةٌ يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما، وليكون للجزم دليل». (الأصول ٢/ ١٦٤). وانظر ١/ ٤٨. وانظره في شرح اللمحة ١/ ٢٩٠، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٣٦، والتصريح ١/ ٨٧، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٨، نقله الأخير عن ابن النحاس، وعن ابن السرّاج.

وإلّا أخذَ من نفس الكلمة حرفًا[١]. وهو تشبيهٌ حسنٌ، إلاّ أنّهم نصّوا علىٰ أنَّ مثل ذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر. وذهب سيبويه إلىٰ تقدير الإعراب فيها[٢]، فعلىٰ قوله لمّا دخل الجازمُ حذفَ الحركةَ المقدَّرةَ، واكتفىٰ بها. فحرفُ العلة محذوفٌ عند الجازم، لا به[٣]. أي: لا أَثَر له في حذفه، وإنّما أَثَّر في حذف الحركة المقدرة؛ حملًا للمعتل علىٰ الصحيح، فالجزمُ في المعتل بحذف الحركة، كما أنه في الصحيح كذلك، إلاّ أنه [في الصحيح][٤] بحذف الحركة الظاهرة، وفي المعتلّ بحذف الحركة المقدَّرة، سواء كان تقديرُها للاستثقال،[٥] كما في الياء والواو، أم للتعذُّر، كما في الألف. واعتُرِض علىٰ سيبويه[٦] بأنّه كان ينبغي أن يَثْبُت حرفُ العلة ساكنًا حالةَ الجزم، كما يَثبت الحرف الصحيح كذلك؛ إذ الجازم قد أثّر أَثَـرَه ومضىٰ. فلِمَ حُذِف حرفُ العلة؟.

---

(١) وهذا التشبيه محكيٌّ عن ابن السرّاج. (أسرار العربية ٣٢٣، شرح اللمحة ١/ ٢٩٠). وهذا التشبيه أيضًا في شرح اللمع المنسوب للتبريزي ص: ٢٨٧، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٠٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٥، شرح القطر للفاكهي ١/ ١٣٦، والتصريح ١/ ٨٧، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٨.

(٢) لم أجد ذلك في الكتاب، وعزي إليه ذلك في الدر المصون ٤/ ٢١٢، وشرح اللمحة ١/ ٢٨٩-٢٩٠، والتصريح ١/ ٨٧، وشرح الأزهرية ٦٧، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٣٦، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٨ نقلًا عن ابن النحاس. وهو اختيار أبي حيّان (الارتشاف ١/ ٤٢٢-٤٢٣، وابن هشام (شرح اللمحة ١/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٣) ذكر هذا التقرير الشيخ خالد في التصريح ١/ ٨٧، والفاكهي في شرح القطر ١/ ١٣٦.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ج): للاشتقال.

(٦) كذا في نسخ التحقيق. و(اعترض) تتعدىٰ بنفسها، فالأحسن: (واعتُرض سيبويه).

فأجاب[١] بأنه إنما حُذِفَ فرقًا بين المجزوم وغيره، فإذا رأينا الفعلَ المعتلَّ لم يُحذف منه شيءٌ علِمْنا أنه غيرُ مجزوم، وإذا رأيناه [قد][٢] حُذف آخرُه علمْنا أنه مجزوم.

فاعتُرض عليه بأنَّ الفرق كان[٣] بدخول عامله، فحيث وجدناه علمْنا أنه مجزوم، وحيث لم نجده علمْنا أنه غير مجزوم. فأجاب[٤] أيضًا بأنه في بعض المواضع يَلتبس[٥] المجزومُ بغيره لو أثبتنا حرفَ العلة، فإذا/ [٤٠/ب] حذفناه تعيّن المعنىٰ المراد، ثمّ حملنا ما لا لبسَ[٦] فيه علىٰ ما فيه لبسٌ، ألا ترىٰ قولك: (زرني أعطيك): مع بقاء الياء يَحتمل أن يكون جوابًا للأمر، فيكون مرتَّبًا عليه، ويَحتمل أن يكون خبرًا مستأنفًا غيرَ جواب للأمر، فلا يكون مرتَّبًا عليه، فتعطيه، سواء أ زارك أم لا، فإذا حُذفت الياءُ تعيّن المعنىٰ الأول، وهو أنه جواب الأمر، فلا تعطيه إلاّ بعد زيارته. وهذا فرقٌ واضحٌ، ومعنًىٰ لائحٌ، ثم حملْنا ما لا لَبس فيه علىٰ ما فيه لبسٌ؛ طردًا للباب[٧]، كنظائر له مذكورة في كتب العربية.

---

(١) ظاهره أنّ سيبويه هو المجيب، وقد علمت قبلُ أن هذا الرأي ليس في الكتاب. فالمجيب غيره، ولعله السمين كما سيأتي في تخريج القول.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (جـ): كاف.

(٤) في (ب): وأجاب.

(٥) في (جـ): يلبس.

(٦) في (جـ): ليس.

(٧) اعتراض سيبويه بما تقدم والجواب عنه والاستدلال في الدر المصون ٤/ ٢١٢.

وعلىٰ قول الأخفش وابن السرّاج الجازمُ حَذَفَ حرفَ العلة نفسَه. فقد ظهر أنَّ مَن يقول بعدم[١] التقدير يقول: إنَّ الجزم بحذف حرف العلة، [ومَن يقول بالتقدير يقول: إن الجزم ليس بحذف الآخر]،[٢] بل بحذف الحركة، وحُذِف الآخِر للفرق. نبّه عليه ابنُ هشام[٣]. وقوله[٤]: «فعلىٰ قوله... الخ» من تفريعِه، لا نصِّ سيبويه، ولا شكّ في إمكان اندفاعه بما مرّ. وأمّا نحو:

أَلَـــمْ يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــيْ ....[٥]

---

(١) في (ب): بعد.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في شرح اللمحة ١/ ٢٨٩-٢٩١.

(٤) لم يذكر القائل قبلُ، ولكن القول في التصريح كما نبهت إليه في ص: ٢٠١.

(٥) .... **بما لاقت لَبُونُ بني زيادِ**

والبيت من بحر الوافر، قائله: قيس بن زهير بن جذيمة من ريث بن غطفان سيد بني عبس، شاعر من شعراء الجاهلية وفرسانها المعدودين، له مواقف مذكورة في حروب داحس والغبراء. (المؤتلف والمختلف ٢٢٥، الخزانة ٨/ ٣٦٥-٣٧١، الأعلام ٥/ ٢١٦).

وبعده: ومحبسها علىٰ القرشيّ تُشرىٰ بأدراع وأسيافٍ حداد

ويروىٰ: (ألم تبلغك). وهي رواية الديوان.

و(تنمي): تنتشر، و(اللبون): الناقة التي لها لبن، وبنو زياد: هم الربيع بن زياد العبسي وإخوته، ولهذين البيتين قصة مذكورة في كتب الأدب. (راجع الديوان ٢٩، الكتاب ٣/ ٣١٦، الحماسة البصرية ١/ ٤٨، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٥، ولابن السيرافي ١/ ٣٢٢-٣٢٤، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦-١٢٨، الخزانة ٨/ ٣٦١-٣٦٧).

فضرورة(١). وأمّا نحو: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ.....﴾(٢) علىٰ قراءة قنبل(٣) فمؤوّلٌ بجعْل(٤) الياء فيه متولدةً من إشباع الكسرة(٥). والإشباعُ(٦) لغةٌ مستفيضةٌ علىٰ حدّ قراءة هشام(٧): ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡئِيدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾(٨). وضُعِّف بأنَّ الإشباع غير

---

(١) العسكريات ٢٦٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٦٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٢، وراجع مصادر تخريج الشاهد. وجعل الزجاجي إثبات الحرف المعتل في الجزم لغة للعرب مشهورة متفقًا علىٰ حكايتها. (الإيضاح في علل النحو ١٠٣-١٠٤).

(٢) ﴿...فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ...﴾ ٩٠ يوسف ١٢.

(٣) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد المخزومي، مولاهم (١٩٥-٢٩١هـ) درس علىٰ أبي الحسن القواس والبزي، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، تلمذ عليه ابن مجاهد والجصاص. (معرفة القراء الكبار ١/ ٢٣٠، غاية النهاية ٢/ ١٦٥-١٦٦).

وهي قراءة ابن كثير فيما رواه قنبل عنه. (السبعة ٣٥١) إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣١٦، الحجة لابن خالويه ١٩٨، العنوان في القراءات السبع ١١١.

(٤) في (ب): فجعل.

(٥) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩٩، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٨، شرح المفصل ١٠/ ١٠٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢١، البحر المحيط ٥/ ٣٤٢، المغني ٢/ ٤٧٨، التصريح ١/ ٨٨.

(٦) في (أ): وإشباع الكسرة، وفي (ب): وإشباعها.

(٧) ابن عمار بن نصيرة بن ميسرة السلمي الدمشقي (١٥٣ – ٢٤٥هـ). شيخ أهل دمشق ومفتيهم وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم. قرأ علىٰ عراك بن خالد وأيوب بن تميم، وسمع الحديث عن مالك بن أنس وإسماعيل بن عياش. وقرأ عليه أبو عبيد وهارون الأخفش. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٩٥-١٩٨، وغاية النهاية ٢/ ٣٥٤-٣٥٦).

(٨) ٣٧ إبراهيم ١٤. والإشباع فيها في موضعين أحدهما: بعد الهمزة الثانية (أفئيدة) وهو المعنيّ هنا، وهي قراءة ابن عامر برواية هشام عنه في إحدىٰ الروايات عنه. (القراءات السبع وعللها ١/ ٣٣٦) وجاء في=

سائغ في السعة- أو بجعل[١] (مَنْ) موصولةً، لا شرطية، و(يتقي) صلتُها؛ فلا مقتضيَ لحذف الياء لكونه مضارعًا مرفوعًا. واعتُرض عليه بجزم المعطوف عليه، وهو (يصبرْ). وأجيب عنه بأنه مِن تسكين حركة الإعراب لتوالي الحركات[٢]، كقوله[٣]:

فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ....[٤]

=الإتحاف: «قراءة هشام من جميع طرق الحلواني بياء بعد الهمزة لغرض المبالغة علىٰ لغة المشبعين من العرب علىٰ حدّ (الدراهيم) و(الصياريف). ولم ينفرد بها الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر، كما بيّنه في النشر. فالطعن فيها مردود» ٢/ ١٧٠. وانظر تيسير الداني ١٣٥، غيث النفع ٢٦٦، النشر ٢/ ٢٩٩-٣٠٠، البحر ٥/ ٤٣٢.

والموضع الآخر بعد الهمزة الأولىٰ (آفدة) علىٰ وزن (فاعلة) لحذف الهمزة في الوسط. (الكشاف ٢/ ٥٥٩، البحر المحيط ٥/ ٤٣٢).

(١) في (ب): أن يجعل.

(٢) هذا التأويل في: إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٨، البحر المحيط ٥/ ٣٤٣، الدر المصون ٤/ ٢١٣، وأوضح المسالك ١/ ٨٠، شرح الشذور ٦٣، المغني ٢/ ٤٧٨، واختاره الدماميني (تعليق الفرائد ١/ ١٨٥).

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو حُجْر آكل المرار الكندي الشاعر المشهور (١٣٠-٨٠ ق هـ)، رأس الطبقة الأولىٰ من الجاهليين. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، الشعر والشعراء ١/ ١٠٥-١٣٦، المؤتلف والمختلف ٥).

(٤) .... إثمًا من الله ولا واغِلِ

والبيت من السريع، وقبله:

حلّت لي الخمر وكنت امرأً عن شربها في شُغُل شاغلِ.

ويروىٰ: (فاليوم فاشربْ)، (فاليوم أسقىٰ)، وهي رواية الديوان، فلا شاهد فيه.

وضعِّف أيضًا من حيث إنّه لم تتوالَ[١] فيه حركاتٌ، ولم تَطُل الكلمةُ؛ إذ الصاد ساكنةٌ، فأين[٢] التوالي؟- أو بِجعْل[٣] (مَنْ) موصولة أيضًا، وإنما سُكِّن (يَصْبِرْ)؛[٤] إجراءً للمنفصل مُجْرَىٰ المتصل، وذلك أنهم يُسكنون عين (فَعُل) بِضمّ العين،/ [٤١/أ] كـ(عَضْد) بسكون الضاد في: (عَضُد) بضمّها[٥]، وهنا يتألَّف من: (يَصْبِرُ فَإن) (فِعُلَ)، بِكسر الفاء وضمّ العين، وإذا سُكِّنت عينُ[٦] (فَعُل) بِفتح الفاء فتسكين عين (فِعُل) بِكسرها أولىٰ وأحرىٰ[٧]. قال الشهاب الحلبي -رحمه الله تعالىٰ-: وأنا لا أستحب أن أؤلّف من مجموع: (يَصْبِرْ فَإنَّ) كلمةً علىٰ (فِعُلَ)، كما يقول بعضهم: يصير اللفظ :(بِرُفَ)؛ فإن[٨] ذلك لا يليق

و(المستحقب): المكتسب. و(الواغل): الذي يأتي شرابَ القوم، وليس منهم. (الديوان: ١٢٢، الكتاب ٤/ ٢٠٤، الكامل ١/ ٣١٨، الخزانة ٨/ ٣٥٠-٣٥٨).

(١) في جميع النسخ الست: (تتوالىٰ). وهو لحن ظاهر.

(٢) في (أ): وأين.

(٣) في (ب): أو يجعل.

(٤) في (جـ): يصير.

(٥) الكتاب ٤/ ١٦٧، ١٨٨.

(٦) في (ب): غير.

(٧) التصريح ١/ ٨٨. وهذان القولان في حقيقتهما قول واحد. وهذا ما فعله كثير ممّن طرق هذه المسألة، لكن الشارح -رحمة الله عليه- حاكىٰ الشيخ خالدًا الأزهري فيما فعل، فهو الذي قسم هذا القول قولين، لكنه جعل العلَّة في القول الثاني أن توالي الحركات أدّىٰ إلىٰ بناء لا نظير له، وهو (فِعُل).

(٨) في (جـ): برفان.

بالقرآن[1].

أو بجعلِ[2] (مَنْ) موصولةً أيضًا، وإنما سُكِّن (ويصبر)؛[3] علىٰ نيَّة الوقف، ثم أُجْرِيَ الوصل مُجْرَىٰ الوقف[4]. وله نظائرُ عندهم، كوقفهم علىٰ هاء السكت في نحو: ﴿...مَاهِيَهْ﴾[5] و﴿...مَالِيَهْ﴾[6].

أو بِجعل[7] العطف علىٰ المعنىٰ؛ لأنَّ (مَـنْ) الموصولةَ بمعنىٰ الشرطيّة لعمومها وإبهامها، فـ(مَنْ يتقي) في الجزاء بمنزلة: (الذي يتقي)؛ لدخول الفاء في

(١) لم أجد شيئًا في كتاب الشهاب الحلبي (حسن التوسل إلىٰ صناعة الترسل)، وإن كان يعني الحلبيَّ المعروفَ بـ(السمين): فلم يقل شيئا عن هذا التخريج وإنما ذكر قريبًا من ذلك علىٰ من تأوّله بالتوهم. وسيأتي قريبًا.

(٢) في (جـ): يجعل.

(٣) في (ب): يصبر.

(٤) هذا التأويل في إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٨، البحر المحيط ٥/ ٣٤٣، الدر المصون ٤/ ٢١٢، أوضح أوضح المسالك ١/ ٨٠، شرح الشذور ٦٣، المغني ٢/ ٤٧٨.

(٥) ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ...﴾ ١٠ القارعة ١٠١.

(٦) ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى...﴾ ٢٨ الحاقة ٦٩.

(٧) في (جـ): يجعل.

جوابهما[١]، فقد تضمّنا[٢] معًا معنىٰ الجزاء[٣]، والمعنىٰ أنه حُمِلَ جزمُ (يصبر) علىٰ كون (مَنْ) شرطيةً، وإن كانت موصولةً، كما جُزم في قوله تعالىٰ: ﴿...وَنُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٤]، ﴿...وَنَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ...﴾[٥] حملًا علىٰ معنىٰ ما تقدَّم، وكذا جَزْمُ ﴿....وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[٦] علىٰ معنىٰ إسقاط الفاء مِن:

---

(١) في (ب): جوابها.

(٢) في (ب): تضمنها.

(٣) هذا التأويل في: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ٢/ ١٨، البيان للأنباري ٢/ ٤٤، المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٧، التخمير ٤/ ٤٢٦-٤٢٧، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٨، شرح المفصل ١٠/ ١٠٦، البحر المحيط ٥/ ٣٤٣، الدر المصون ٤/ ٢١٢، أوضح المسالك ١/ ٨٠، المغني ٢/ ٤٧٨، شرح الشذور ٦٣.

(٤) ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ... وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ٢٧١ البقرة ٢. وهي قراءة نافع والكسائي وحمزة، ورواية عن عاصم بالنون والجزم، علىٰ أنَّ ذلك من العطف علىٰ معنىٰ: «فهو خير لكم»؛ لأنه جواب الشرط، فكأنه فعل مجزوم. (السبعة ١٩١، الحجة لابن خالويه ١٠٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٠٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١/ ٣١٦-٣١٧) وقراءة حفص: «ويكفرُ» بالياء وضمّ الراء.

(٥) من آيتين في القرآن، إحداهما: ١١ الأنعام ٦، وهذه لا شاهد فيها؛ لأنه ليس فيها حمل علىٰ المعنىٰ، والثانية: ١٨٦ الأعراف ٧: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ..﴾ تُقْرَأ بالياء وبالنون، كالتي أوردها الشارح، ولكنه وهم في ذلك، فإن التي يُستشهد بها قراءة الياء، لأن الجزم -عند بعض القراء- إنّما يكون مع الياء، أمّا مع النون فكلهم يرفع. ومَنْ جَزَمَ في قراءة الياء فحملًا علىٰ موضع جواب الشرط: (فلا هادي له)، كأنها فعلٌ معطوفٌ عليه. وقراءة الياء والجزم هي قراءة حمزة والكسائي ورواية عن حفص. (السبعة ٢٩٩، الحجة لابن خالويه ١٦٧، إعراب القراءات السبع ١/ ٢١٦، العنوان ٩٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٨٥).

(٦) ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ...﴾ ١٠ المنافقون ٦٣.

﴿فَأَصَّدَّقَ......﴾.[١] والنحويون يُسمّون مثلَ هذا عطفًا علىٰ التوهُّم، أي: تَوَهَّم القارئُ سقوطَ الفاء؛ فجَزَمَ[٢]. قال بعضهم: وأنا لا أستحبُّ هذه العبارة[٣].

والحاصل أنَّ هذه القراءة[٤] -لا شكَّ- ضعيفةٌ، كما قال أبو شامة[٥]؛ لأنَّ قارئها زاد علىٰ الرسم حرفًا، وارتكب بزيادته وجهًا ضعيفًا في العربية[٦].

ولم يرتضِ ابنُ مالك غالبَ هذه التخاريج، فادّعىٰ أنَّ الجزمَ يُقدّر[٧] في

(١) علىٰ تأويل: (أخّرني أصّدّقْ).

(٢) وهذا خاص بالآية الأخيرة. (الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١، المقتضب ٤/ ٣٧١) وانظر المغني ٤٧٦-٤٧٧.

(٣) قال السمين الحلبي: وهذه عبارة فيها غلط علىٰ القرآن فينبغي أن يقال فيها: مراعاة الشبه اللفظي، ولا يقال للتوهم. (الدر المصون ٤/ ٢١٢). وقد أنكر ابن هشام الحفيد في حواشيه علىٰ التوضيح إطلاقَ التوهم علىٰ ما في القرآن. (٩/ب). وقال السيوطي: إذا وقع في القرآن عُبّر عنه بالعطف علىٰ المعنىٰ، لا التوهم؛ تأدُّبًا.(الهمع ٥/ ٢٨٠).

(٤) يعني رواية قنبل عن ابن كثير السالفة.

(٥) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي، أبو القاسم (٥٩٩-٦٦٥هـ) تلقي العلم عن ابن عساكر والسخاوي وأبي طاهر الخشوعي وغيرهم. صنف إبراز الأماني في القراءات، ومقدمة في النحو، والذيل علىٰ الروضتين، ومصنفات كثيرة. (مقدمة الذيل علىٰ الروضتين ٣٧-٤٥، معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٣٧-٥٣٩).

(٦) قال ذلك في المرشد الوجيز ٨٥ب ٨٦أ بمعناه. وخطّأ كثيرًا في غير موضع القراءةَ بما يخالف رسمَ المصحف. وذكر هذه القراءة في (إبراز الأماني ٣/ ٢٧٩) ولم يعلّق عليها بشيء. وممّن حكم عليها بالضعف الأنباريُّ في البيان ٢/ ٤٤-٤٥.

(٧) في (جـ): تعذّر.

المعتلّ(١)، وعليه فتكون الياء أصليَّةً، والجازمُ حَذْفَ الحركةَ، ووافقه عليه ابنُ هشام(٢)، وهو يقوّي البحثَ السابق(٣).

(و) باعتبار النوع الآخَر، وهو حذف النون نيابةً عن السكون **(في الأفعال التي رفعُها بثبات النون)** وهي الأمثلة الخمسة السابقة. والأصل: بالنون الثابتة(٤)/ [٤١/ب] فتُجزَم بحذفها، نحو: (الزيدان لم يقوما)، و(لم يرميا)، و(لم يغزوا)، و(الزيدون لم يقوموا)، و(لم يخشوا)، و(لم يرموا)، و(لم يغزوا)، (وأنتِ يا هند لم تضربي) و(لم تخشَيْ) و(لم ترمِي)(٥) و(لم تغزِيْ).

---

(١) ويظهر أنه جعل ذلك لتأويل ما ورد بإثبات حرف العلة في الجزم في الضرورة والسعة. (شرح التسهيل ١/ ٥٨) ويرى ابن عصفور ذلك التأويل في الضرورة فحسب (المقرب ١/ ٥٠).

(٢) في المغني ٢/ ٤٧٨، أورده مع غيره من الأقوال، وأفرده وحده (٢/ ٦٩٨) ومن قبلهما ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ١٩٨، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣١٦، وأبو علي في إيضاح الشعر ٢٣٢، والعسكرية ٢٦٣، وابن جني في سر الصناعة ٢/ ٦٣٠-٦٣١، ومكي بن أبي طالب في الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٢/ ١٨، وابن الشجري في الأمالي ١/ ١٢٨، والأنباري في البيان ٢/ ٤٥، والعكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٥٨، وابن عطية في المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٧، وابن الحاجب في شرح المفصل ٢/ ٤٥٨-٤٥٩، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ١٠٥، وابن عصفور في الممتع ٢/ ٥٣٧، وشرح الجمل ٢/ ١٨٨.

وأورده ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢١، وأبو حيّان (تذكرة النحاة ٤٩٧، البحر المحيط ٥/ ٣٤٣ واختاره)، والمرادي (توضيح المقاصد ١/ ١٢٣). والسمين الحلبي (الدر المصون ٤/ ٢١٢).

(٣) ومن الأوجه غير ما ذكر الشارح أن تكون (مَنْ) موصولة، وإنما سكن آخر (يصبر) من باب المزاوجة؛ لأن الأوّل ساكن الآخر، فينبغي أن يكون الثاني مثلَه. (التخمير ٤/ ٤٢٧).

(٤) في (ب): الثانية.

(٥) في (أ): تحرمي.

(فصل)[١]: هو لغةً: الحاجز[٢] بين الشيئين، وقيل: القطع، نُقل عرفًا إلىٰ ألفاظ مخصوصة دالَّةٍ علىٰ معانٍ[٣] مخصوصة، حاجزةٍ ما بعدها عمّا قبلها، ومحجوزةٍ في نفسها عنها[٤]، وهو كغيره من سائر التراجم، يعرب مبتدأً، أو خبرًا[٥]. ولا يقدح في الابتداء به تنكيرُه؛ لأنَّ القصد به التنويعُ، وهو من المسوّغات[٦]. وزَعْمُ بنائه مطلقًا، أو إنْ لم يذكر بعده[٧] ما يتعلّق به، كـ(فصْلٌ في كذا) لا مُعوَّل عليه؛ لإمكان التركيب تقديرًا مع ملاحظة الأصل في الأسماء، وهو الإعراب[٨].

قالوا: وهو تكريرٌ لحاصل ما تقدَّم؛ تمرينًا للمبتدئ، علىٰ طريق المتقدمين، قصدًا لرسوخ الفائدة عنده؛ لأنَّ الأمور إذا أُجملتْ ثم فُصّلت ازدادت النفس

---

(١) ليست هذه الكلمة في إحدىٰ نسخ الآجرومية (صحي رشاد) وفي مكانها قوله: «ما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف» ولعلّ ذلك من وضع المحقق.

(٢) في (جـ): الحجز.

(٣) في جميع النسخ: (معاني). وهو لحن.

(٤) الفوائد الشنوانية ٦١/أ، واصطلاحات الفنون ٥/١١٣٨، وجامع العلوم ٤/٢٩، وتاج العروس ٨/٥٩.

(٥) أمّا علىٰ أنه خبر فالتقدير: (هذا فصلٌ). (شرح الآجرومية للراعي ٧٠/أ). واصطلاحات الفنون ٥/١١٣٨، جامع العلوم ٤/٢٩. وأمّا علىٰ أنه مبتدأ، نلعل الخبر محذوفٌ، تقديره: (فصلٌ في كذا).

(٦) سيأتي ذكر المسوغات في ص: ٥٩٤-٥٩٨.

(٧) في (جـ): بعد.

(٨) إيراد بنائه والردّ عليه في الفوائد الشنوانية ٦١/ب. وفي اصطلاحات الفنون ٥/١١٣٨: نقل البناء عن بعض النحويين إذا لم يُضَف. ونحوه في جامع العلوم ٤/٢٩.

علمًا بها وحرصًا عليها لتعبها[١] في تحصيلها[٢].

(المعربات) أي: جنسُها، أو كلُّها، أو التي عُهدت من الباب قبله، مِن حيث ما تُعْرَب به **(قسمان)** وصحّ الإخبار به عن الجمع؛ لأنه مثل:

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[٣]

إذ مجموع القسمين جمعٌ، هذا [على][٤] الأخيرين[٥]، وأمّا على الأوّل فلا

---

(١) في (جـ): لتبعها.

(٢) شرح الآجرومية للأزهري ٣٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله العجير بن عبد الله بن كعب بن عبيدة السلولي. وهو شاعر مقلّ من شعراء الدولة الأموية، جعله ابن سلام الثاني من الطبقة الخامسة من فحول الإسلام. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦١٥-٦٢٥، المؤتلف والمختلف ٢٥٠، والخزانة ٥/ ٣٥-٣٦). والبيت يروى: (كان الناس صنفين)، ويروى: (ومثن بنَيِّرَيْ جُلَّ ما كنت أصنع). و(النَّيِّران): العَلَمانِ في الثوب.

وأراد الشارح الإخبار من حيث المعنى، ولم يرد أنه مثله تمامًا صناعةً. والإخبار في البيت في قوله: الناس صنفان، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (كان)، واسمُها ضمير الشأن.

راجع الكتاب ١/ ٧١، نوادر أبي زيد ٤٤٢، شرح أبيات الكتاب للنحس ٤٠، ولابن السيرافي ١/ ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٦.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وهما تأويل (المعربات) بـ(كل المعربات) أو التي عُهِدَت من الباب قبله، فتكون جمعًا، وصحَ الإخبار عنه بالمثنى؛ لأن المراد بـ(قسمان) الأنواع المتعددة في كل نوعٍ، فالذي يُعرَب بالحركات أنواعٌ، وكذلك الذي يُعْرَب بالحروف، فهذه الأنواع جمعٌ، فصحَّ كونُهما خبرًا عن الجمع، على حدّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٥ النمل ٢٧. انظر: الفوائد الشنوانية ٦١ب.

إشكال[١].

والمقسَّم الحقيقةُ والطبيعةُ من حيث هي [هي]،[٢] وهي أعمُّ ذهنًا[٣] من القسمين وإنْ انحصرت فيهما خارجًا، فلا يلزم تقسيمُ الشيء إلىٰ نفسه، وإلىٰ غيره[٤]، ثم أبدل من (قسمان) قولَه: (قسم يعرب بالحركات) أصالةً، أو نيابةً، وجودًا، أو عدمًا (وقِسم يعرب بالحروف) كذلك، ولا تكون إلا نيابةً؛ فلا يَرِدُ عدمُ شمول التقسيم للمجزوم بالسكون. ولا بالحذف[٥]. ويمكن الجوابُ أيضًا بأنه أراد بالمعرب بالحركات مقابِلَ ما يُعْرَب/ [٤٢/ أ] بالحروف، فيَصدق بالمعرب بالسكون، وأراد بالمعرب بالحروف مقابِلَ ما يُعْرَب بالحركات، فيصدق بالمعرب بالحذف. والحركاتُ هي الضمة، والفتحة، والكسرة، وعدمُها -وهو السكون- في حكمِها لتوقُّف تعلّقه علىٰ تعلّقها[٦].

والحروف هي الواو، والألف، والنون، وعدمُها وهو الحذفُ في حكمِها

---

(١) لأنه إذا كان المراد الجنسَ فإن كلمة (المعربات) لا تُعدّ جمعا؛ لأنَّ القاعدة أن (أل) الجنسية إذا دخلت علىٰ جمع أبطلت معنىٰ الجمعية. (انظر حاشية أبي النجا ٣٨).

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (جـ): ذهبا.

(٤) يريد أن المراد تقسيم (المعربات) بصرف النظر عن كونها بالحركة أو بالحرف. وإنما هو تقسيمٌ من حيث أصلها، وسيكرِّر هذا التنبية بما هو أوضحُ من هذا في ص: ٥٨٣.

(٥) فالأوّل داخل في الإعراب بالحركة عدمًا، والثاني داخل في الإعراب بالحرف عدمًا علىٰ ما ذكره من تأويل.

(٦) في (جـ): تعقله علىٰ تعقلها. وما أثبته الموافق للاحتياطيات الثلاث.

لتوقُّف تعلُّقِه علىٰ تعلُّقها[١] في الجملة، (فـ) القسم (الذي يُعرب بالحركات) ولو عدمَها (أربعة أنواع) ثلاثةٌ من الأسماء، وهي (الاسم المفرد) وتقدَّم تعريفُه، كما بعده[٢] (و) هو (جمع التكسير)[٣] أيْ غالبُه، وهو ما لم يُلحق منه بإعراب جمع المذكر السالم، نحو: (جاء القاضي والفتىٰ والأسارىٰ)، و(رأيت زيدًا وفتىً وعذارىٰ)، و(مررت بامرأةٍ وهنودٍ وقاضٍ) (وجمع المؤنث السالم)، كـ:(جاءت[٤] الهندات)، و(رأيت العابدات)، و(مررت بالمحسنات). (و) نوع من الأفعال، وهو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ) يُوجب بناءه، أو ينقل[٥] إعرابَه[٦]، نحو: (يخشىٰ زيد) و(لن يكذبَ الفتىٰ) و(لم[٧] يُنْصِفِ القاضي). (وكلُّها تُرفع بالضمة) أيْ مجموع هذه الأنواع الأربعة، فهو عامٌّ أريد به الخصوص[٨]، أو جميعُها بحسب التناول، لا الحُكْم، علىٰ ما اختاره ابن

---

(١) في (جـ): تعقله علىٰ تعقلها. وما أثبته الموافق للاحتياطيات الثلاث. وكلاهما محتملٌ الصحة.

(٢) أي: تقدم تعريفه، كما تقدم تعريف الذي بعده، وهو جمع التكسير. وقد سبق ذلك في ص: ١٧٩.

(٣) في (ب): تكسير.

(٤) في نسخ التحقيق: (جاء). والتأنيث واجب عند الجمهور.

(٥) في (ب): يعتلّ.

(٦) يقصد ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة؛ لأنها إذا اتصلت به نقلت إعرابَه من الحركات إلىٰ الحروف؛ فهو قد أصبح بها من الأمثلة الخمسة..

(٧) في (ج): لن. وأثبتّ ما في النسخ الأخرىٰ؛ لأنه المناسب لتمثيله؛ فقد أراد التمثيلَ لجميع أنواع الإعراب.

(٨) شرح الآجرومية للشربيني ١٦/أ، وللرملي ٩٦.

السبكي[١] في العامِّ المخصوص[٢]، أو بِجعل كلامه صحيحَ التعميم[٣] في جانب الرفع بالضمة، إذ لا يخرج عنه شيءٌ، ثم استعمل (الكلّ) في الباقي تقديرًا؛ بطريق المشاكلة[٤]. وفي التمهيد[٥] للأسنوي[٦]: أمّا (الكليُّ) فهو المعنىٰ الذي يشترك فيه كثيرون، كالعلم، والجهل، والإنسان، والحيوان، واللفظُ الدالُّ عليه يُسمّىٰ مطلقًا، والجزئيُّ، كـ(زيد) و(عمرو). وأمّا (الكلّ) فهو المجموع من حيث هو

---

(١) علي بن عبد الكافي بن علي السبكي الأنصاري (٦٨٣-٧٥٦هـ) أحد الحفاظ المعتبرين والفقهاء والأصوليين، ولي قضاء الشام، وهو والد تاج الدين صاحب طبقات الشافعية. أشهر مصنفاته: الإبهاج شرح المنهاج في أصول الفقه. (طبقات الشافعية ٦/ ١٤٦-٢٢٦، الدرر الكامنة ٣/ ٦٣).

(٢) الإبهاج شرح المنهاج ٢/ ١٣٦-١٣٧. ويرىٰ أن ذلك من العامِّ الذي يراد به الخصوص، وليس من العام المخصوص، وجعَلَ المخصّص له الإرادةَ. وشبّهه بالتخصيص بالنيّة في الأحكام. مع أن الظاهر من كلام الآجرومي أن المخصِّص موجودٌ، وهو قوله الآتي: «وخرج عن ذلك». لكنَّ الشارحَ أراد الحديثَ عن كلمة: (وكلها)، دون نظر إلىٰ بقية النص. فأوّلها بإرادة المجموع الذي أريد به الخصوص، فدلالته الأصلية علىٰ العموم لا تعني استيعابَ جميع الأفراد واحدًا واحدًا، أو أوّله بأنه يريد الجميع كلَّها دون استثناء، لكنه أراد بها العمومَ في الحديث عنها، لا في كونها محكومًا عليها بأنها تُرفع بالضمة.

(٣) في (جـ): التفهيم.

(٤) وقد اختلف الأصوليون في العام إذا خصّص: هل يكون الباقي مجازًا، أو حقيقة، أو إذا كان الباقي منحصرًا أو غير منحصر، أو كان التخصيص بشرطٍ، أو بصفةٍ، أو باستثناء. (منتهىٰ الوصول ٧٨-٧٩، والإبهاج شرح المنهاج ٢/ ١٣٤-١٣٨).

(٥) ٢٩١-٢٩٢ بتصرف يسير.

(٦) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي، أبو محمد (٧٠٤-٧٧٢هـ)، من أشهر الفقهاء الأصوليين في الفقه الشافعي. صنف مصنفات كثيرة منها: التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول، نهاية السؤل، وله في النحو: الكواكب الدرية وشرح الألفية (لم يكمله). (الدرر الكامنة ٢/ ٣٥٤، البغية ٢/ ٩٢-٩٣).

مجموع، ومن ذلك أسماء الأعداد، فإنْ وَرَدَ في النفي أو النهي صَدَقَ بالبعض؛ لأنَّ مدلول المجموع ينتفي به، ولا يلزم نفيُ جميعِ الأفراد، ولا النهيُ عنها،/ [٤٢/ ب] فإذا قال: (ليس [له][1] عندي عشرة) فقد يكون عنده تسعة، بخلاف الثبوت فإنه يدلّ على الأفراد[2]، والجزءُ بعضُ الشيء، وأمّا (الكلية) فهي[3] ثبوت الحكم لكل واحدٍ، بحيث لا يبقىٰ فرد، ويكون الحكم ثابتًا للكل بطريق الالتزام، ويقابلها (الجزئية)، وهي الثبوت لبعض الأفراد، فإذا قال: (كلُّ رجلٍ يُشبعه رغيفان غالبًا) صَدَقَ باعتبار (الكلية) دون (الكل)، أو:[4] (كل رجلٍ يَحمل الصخرةَ العظيمة) فبالعكس. انتهىٰ[5].

(و) كلُّها (تنصب بالفتحة) نحو: (لن أضرب زيدًا ورجلًا وهندًا وموسىٰ والأسارىٰ) (و) كلُّها (تخفض بالكسرة) نحو: (مررت بزيدٍ وقاضٍ وموسىٰ والأسارىٰ مع المؤمنات والعذارىٰ) (و) كلُّها (تُجزم بالسكون) نحو: (لم يضرب بكر).

(وخرج عن ذلك) التعميمِ الواقعِ قبلَه (ثلاثة أشياء) أيْ أحكامُها على

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) في التمهيد: يدل على الأفراد بالتضمّن.

(٣) في (ب): فهو.

(٤) في (ب): و.

(٥) ونحوه في الإبهاج شرح المنهاج ٢/ ٨١-٨٣. وقد تقدم نحو هذا مبسوطًا في ص: ٤٥-٤٩.

التوزيع[١]، ووزن (أشياء) عند سيبويه والمحققين كالخليل: (لَفْعَاء)؛[٢] لأنهم وجدوه ممنوعَ الصرف بغير علَّة، فقدَّروا فيه القلبَ؛ ليكون فيه ألفُ التأنيث، فيُقدّر أنه (شَيْئاء)،كـ(حمراء)؛ فلا ينصرف لألف التأنيث، وإنْ كان اسمَ جمع[٣]-[لا جَمْعٌ][٤] لـ(شيءٍ)، خلافًا للكسائي[٥]. وفي (الشافية) وشروحِها منه

(١) فأحدها يخرج عن قوله: (كلها تنصب بالفتحة)، والآخر عن قوله: (وكلها تجر بالكسرة)، والثالث عن قوله: (وكلها تجزم بالسكون).

(٢) في (أ): افعا.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٠، والمقتضب ١/ ١٦٨-١٦٩، الأصول ٣/ ١٩٨، واختاره الزجاج وقال: إنه قول المازني وجميع البصريين إلا الزيادي منهم، فإنه كان يميل إلىٰ قول الأخفش -وسيأتي- (معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، والحلبيات ١٦٥، والتكملة ٢٧١، ٣٢٩، والمنصف ٢/ ١٩٤، والمخصص ١٦/ ٦٣، والإنصاف ٢/ ٨١٢-٨٢٠، وشرح الملوكي ٣٧٦، والممتع في التصريف ٢/ ٥١٣.

(٤) سقطت من (ب). وهي معطوفة علىٰ قوله: (شيئاء)، أو علىٰ (لفعاء).

(٥) الذي يرىٰ (أشياء) جمعًا هو الأخفش. (المقتضب ١/ ١٦٨، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢). وهو رأي الفرّاء (معاني القرآن ١/ ٣٢١) إعراب القرآن للنحس ٢/ ٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٥، وشرح الملوكي ٣٧٧. وهو أيضًا رأي أبي حاتم (المحرر الوجيز ٢/ ٢٤٦).
وأما الكسائي فيرىٰ أنها مُنِعت لأنها تشبه (فعلاء) ووزنها عنده: (أفعال) وكثُر استعمالها فمنعت الصرف، وجمعها (أشاوىٰ) أو (أشياوات) فأشبهت (صحراء) التي جمعها (صحارىٰ) و(صحراوات)، ولم ينص علىٰ كونها جمعًا. (معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٩، ونقله غيرَ معزو (معاني القرآن ١/ ٣٢١)، وانظر: (شرح الملوكي ٣٧٨، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٤٦).
وقد نص بعض العلماء المحققين أن الكسائي يراها جمعًا (البيان للأنباري ١/ ٣٠٦، والممتع في التصريف ٢/ ٥١٣، والدر المصون ٢/ ٦١٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٩) وهو الظاهر من شرح الأنباري لرأيه=

الشفاء[١].

فمِمّا خرج من قوله: ([وكلُّها][٢] تُنصب بالفتحة): (جمع[٣] المؤنث السالم) أي: ما يَصدق عليه، كـ(هندات)؛ فإنه (ينصب بالكسرة) نيابةً عن الفتحة علىٰ الأصحّ؛ حملًا لنصبه علىٰ جرّه؛ لئلا يلزم مزيّتُه علىٰ أصله، وهو جمع المذكر السالم، حيث حملوا نصبَه علىٰ جرِّه[٤] -كما يأتي- علىٰ أنَّ الإعراب بالحروف في جمع المذكر [السالم][٥] أقوىٰ من الإعراب بالحركات، فتعادل

=(الإنصاف ٢/ ٨١٤). وما عُزِيَ إلىٰ الكسائي عُزي إلىٰ أبي عبيد (إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٩).

والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز مولىٰ بني أسد (... -١٨٩هـ) عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافَع، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعوّلون في روايتهم، أخذ عن الرؤاسي ومعاذ الهراء والخليل، وتلقي القراءة عن حمزة الزيات، صنف معاني القرآن، ومختصرًا في النحو والقراءات النوادر وغيرها، ولم يصل منها شيء.

(مراتب النحويين ١٢٠-١٢١، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠، والبلغة ١٥٢-١٥٣، والبغية ٢/ ١٦٢-١٦٤).

(١) راجع الشافية وشرحها للرضي ١/ ٢٩، وللجاربردي ١/ ٢٥-٢٦، وحاشية ابن جماعة ١/ ٢٥، وللنقره كار (الصافية شرح الشافية ١/ ١٣٦-١٣٧)، والمناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري ٢/ ١٢. وقد لخَصت أبرز الأقوال في المسألة في توثيق الأقوال التي ذكرها الشارح.

(٢) سقطت من (جـ) وفي (أ): (كلها) بإسقاط الواو.

(٣) في (ب): مع.

(٤) هذه العلّة في أسرار العربية ٦٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢١٠. وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٧.

(٥) سقطت من (ب).

قوتُها أصالةَ الحركات في جمع المؤنث؛ فلا تلزم مزيّتُة عليه. وخالف الأخفش والمبرد فزعما أنها كسرةُ بناء(١).

وأجاز الكوفيون نصبَ هذا الجمع بالفتحة مطلقًا(٢)، وهشامٌ(٣) منهم يجيز ذلك إنْ حُذفت لامُه، ولم تردّ في الجمع، كـ(لغات)،/ [٤٣/أ] و(ثُبات)، فإنْ رُدَّت في الجمع كـ(سنوات) نُصِبَ بالكسرة وفاقًا(٤). وإطلاقُ المصنف يرد على الفريقين أيضًا.

---

(١) عزي إليهما ذلك في: سر الصناعة ٢/ ٤٧٣، والارتشاف ١/ ٤١٩، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٥، وإلى الأخفش وحده في شرح السيرافي ١/ل ٧٧ب، والنكت ١/ ١٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٧، والأشموني ١/ ٩٢، والدرر السنية ١٥/أ. فأمّا المبرد فقد نفى عنه الشيخ عضيمة -رحمه الله- ذلك، مستدلًّا ببعض نصوصه (حاشية المقتضب ٣/ ٣٣١)، وأمّا الأخفش فقد تتبّعت أقوالَه عن جمع المؤنث السالم في كتابه (معاني القرآن) فلم أجده يذكر البناء، بل كلامُه لا يخالف النحويين، فهو يعبّر بألفاظ الإعراب (١/ ٥٢، ١/ ٥٣).

(٢) شرح اللمع للعكبري ١/ ٢١٠، وشرح الرضي ٢/ ١٨٩، والارتشاف ١/ ٤١٩، وشرح اللمحة ١/ ٢٤٦، والأشموني ١/ ٩٣، والهمع ١/ ٦٧.

(٣) ابن معاوية الضرير، النحوي، أبو عبد الله (.. -٢٠٩هـ) كان بارعًا في النحو والأدب، تلمذ على الكسائي، وهو من أشهر تلاميذه، قال السيوطي: له مقالة في النحو تعزى إليه، له من المصنفات: حدود الحروف، العوامل، الأفعال واختلاف معانيها، مختصر النحو، القياس. ولم يصل منها شيء. (البلغة ٢٣٦، البغية ٢/ ٣٢٨).

(٤) شرح التسهيل ١/ ٨٧-٨٨، والارتشاف ١/ ٤١٩، وشرح اللمحة ١/ ٢٤٧، والأشموني ١/ ٩٣، والتصريح ١/ ٨٠-٨١، والهمع ١/ ٦٧. وجعل ابن هشام النصب بالفتحة لِما كان محذوفَ اللام جائزًا على قلّة. (أوضح المسالك ١/ ٦٨).

(و) ممّا[1] خرج من قوله: «وكلها تخفض بالكسرة» ماصَدَقُ[2] (الاسم) والمرادُ به هنا ما يَعمّ جمعَ التكسير (الذي لا ينصرف) فإنه (يخفض بالفتحة) نيابةً عن الكسرة، إلاّ أن يضاف، أو يتلو (أل) أو (أم) بدلَها، نحو: (مررت بمساجدَ) (وصليت علىٰ إبراهيمَ).

(و) مِمّا خرج من قوله: «وكلُّها تجزم بالسكون» ما صدقَ عليه (الفعلُ المضارع المعتلّ الآخر) وهو ما آخرُه واوٌ، أو ألفٌ،[3] أو ياءٌ، فإنه (يُجزم بحذف آخره) إلاّ لضرورة شعر أو ندورٍ، كقوله:

أَلَـــمْ يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــيْ ....[4]

وقولِه[5]:

---

(١) في (ب): مِمّا بإسقاط الواو.

(٢) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٣) في (ب): ألف أو واو.

(٤) سبق ذكره وتخريجه في ص: ٢٧٦.

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني من بني تميم، النحوي المقرئ (...-١٥٤هـ) أحد القراء السبعة، وأئمة اللغة الذين نقلوها، كان إمامَ أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين منهم سعيد بن جبير ومجاهد. وروىٰ عن أنس بن مالك، وأخذ عنه يونس وغيره من طبقته، وكان من أشراف العرب ووجهائها، مدحه الفرزدق، ووثّقه يحيىٰ بن معين. لم يُعرف بالشعر، قيل: ليس له=

.... لــــم تَهْجُــوْ ولَــمْ تَــدَعِ[١]

وكقوله[٢]:

ولا تَرَضَّـــاها ولا تَملَّــــق[٣]

مع أنَّ بعضهم ذهب إلىٰ أن هذه الحروف الثابتةَ إشباعٌ، وأمّا الحروف الأصلية فقد حذفها الجازم[٤]. وقد ورد في الضرورة أيضًا[٥] تقديرُ نصب الياء

=من الشعر إلا بيتٌ واحد، وليس هو بيتَ الاستشهاد هنا، وفي تاريخ وفاته خلاف. (مراتب النحويين ٣٣/ ٤٢، أخبار النحويين البصريين ٤٦/ ٤٨، البغية ٢/ ٢٣١-٢٣٢).

(١) هَجَوتَ زَبَّانَ ثم جئتَ معتذرا مِن هَجْو زَبَّانَ............

والبيت من بحر البسيط، وأبو عمرو يخاطب الفرزدق لما هجا زبانَ، ثم اعتذر له. وزبّان: هو اسم أبي عمرو علىٰ المشهور، فقد اختلف في اسمه إلىٰ واحد وعشرين قولًا، أو هو اسم رجل غيره. راجع (معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٨، وإيضاح الشعر لأبي علي ٢٣٢، والخصائص ١/ ٣٠٧، معجم الأدباء ١١/ ١٥٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٨.

(٢) هو رؤبة بن العجاج، والبيت في ملحق ديوانه: ١٧٩.

(٣) البيت من الرجز، وقبله: (إذا العجوز غَضِبَتْ فَطَلِّق). وقد روي في بعض كتب النحو: «ولا ترضّها» علىٰ الوجه القياسي. والبيت المستشهد به في: الحلبيات ٨٦، إيضاح الشعر ٢٣٤، الخصائص ١/ ٣٠٧، سر الصناعة ١/ ٧٨، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٩، المقاصد النحوية ١/ ٢٠٠-٢٠٢، الخزانة ٨/ ٣٥٩.

(٤) سر الصناعة ١/ ٦٣٠، الإنصاف ١/ ٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٨، شرح الرضي ٢/ ٢٣٠، توضيح المقاصد ١/ ١١٩، الارتشاف ١/ ٤٢٣، الأشموني ١/ ١٠٣، التصريح ١/ ٨٧.

وأُوِّل بأنه قدّر المعتل كالحرف الصحيح فقدر فيه الحركة، ثم أزالها الجازم، وقد تقدم نحو ذلك في ص: ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) في (ب): أيضًا في الضرورة.

والواو[١]، كقوله[٢]:

مـا أَقْـدرَ اللهَ أنْ يُـدْنِيْ علـىٰ شَـحَطٍ ....[٣]

وكقوله[٤]:

.... أبـىٰ الله أنْ أَسْـمُوْ بـأُمٍّ ولا أبِ[٥]

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٢٢٧-٢٢٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٩-٩١. وأوّل ذلك بأنه من حمل الواو والياء علىٰ أختهما الألف، وقال المبرد: إنه من الضرورات المستحسنة. (المحتسب ١/ ١٢٦-١٢٧) التخمير ٤/ ٤٢٠، وقيل: إنه لغة (شرح المفصل ١٠/ ١٠١) الارتشاف ١/ ٤٢٣.

(٢) هو حُنْدُج بن حُنْدُج المرّي، شاعر إسلامي مقلّ، من شعراء الحماسة. (سمط اللآلي ١/ ٣٠٨، وديوان الحماسة ٢/ ٤٢٠) ولم أستطع أن أتعرّف علىٰ أكثر من ذلك.

(٣) .... مَنْ دراه الحَزْن مِمَّنْ داره صُولُ

والبيت من البسيط، والشَّحَط: البُعد و(الحَزْن): مواضع بجزيرة العرب، كل واحد منها يعزي إلىٰ قبيلة (معجم البلدان ٣/ ٢٥٤-٢٥٥) و(صُول): موضع جرجان من بلاد فارس. (معجم البلدان ٣/ ٤٣٥). وهو في ديوان الحماسة ٢/ ٤٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨١٣، الإنصاف ١/ ١٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٨، توضيح المقاصد ١/ ١٢٠، المقاصد النحوية ١/ ٢٠٢-٢٠٦.

(٤) هو عامر بن الطفيل العامري الكلابي، فارس وشاعر مجيد، من مخضرمي الجاهلية وعصر الإسلام، وهو الذي وفد علىٰ النبي ﷺ ينوي الغدر به وقتله، ولكن الله أخزاه، ورجع كافرًا. (الشعر والشعراء ١/ ٣٣٤، والمؤتلف ٢٣٠). والبيت في ديوانه ٢٨.

(٥) وما سوَّدتني عامرٌ عن وراثةٍ ....

والبيت من الطويل، ويعني بـ(عامر) قبيلته بني عامر. وهو في: الكامل للمبرد ١/ ٢١٢، الشعر والشعراء ١/ ٣٣٦، الخصائص ٢/ ٣٤٢، المحتسب ١/ ١٢٧، التخمير ٤/ ٤٢١، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، المقاصد النحوية ١/ ٢٠٦-٢٠٩، الخزانة ٨/ ٣٤٣-٣٤٧.

كما ورد في الضرورة إظهارُ الضمة عليها(١)، كقوله(٢):

.... تُساوِيُ عَنْزِيْ غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ(٣)

وكقوله(٤):

إذا قُلْتُ عَلَّ(٥) القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ(٦) ....(٧)

وربّما قُدّر في السعة نصبُ الواو(٨)، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٣-٣١٤، المقتضب ٣/ ٣٥٤، مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٦٥-٦٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٦، ٢٧٣.

(٢) لم أعرفه، قيل: إنه أعرابي، قال: أبو حيّان: لا يُعرف قائله، ولعله مصنوع.

(٣) فعوَّضَني عنها غِنَايَ ولم تَكُنْ ....

والبيت من بحر الطويل، قيل: إن قائله أعرابي بالصحراء نزل به عبد الله بن عباس فذبح له عنزة، وهي كل ما عنده، فأعطاه ابن عباس خمسمائة دينار. ويروىٰ: (تساويُ عندي) وروي: (خمسة دراهم) بإسكان التاء وإدغامها في الدال. ورواه المبرد: تساويْ قليلًا من قليل الدراهم، فلا شاهد فيه. (الفاضل للمبرد ٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٦، ٢٧٣، الارتشاف ٣/ ٢٦٩، توضيح المقاصد ١/ ١٢٢، المساعد ١/ ٣٦، تعليق الفرائد ١/ ١٧٩، المقاصد النحوية ١/ ٢١٠-٢١٤، الخزانة ٨/ ٢٨٢، ٢٨٥.

(٤) لم أعرفه، قيل: إنه رجل من طيء.

(٥) في (ب): حل، وفي (ج): علي.

(٦) في (أ) و(ب): فيضت.

(٧) .... هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيْهِ بالوَجْدِ

البيت من الطويل. راجعه في: شرح التسهيل ١/ ٥٧، الارتشاف ٣/ ٢٦٩، توضيح المقاصد ١/ ١٢٢، شفاء العليل ١/ ١٣٠، المساعد ١/ ٣٦، تعليق الفرائد ١/ ١٧٩، المقاصد النحوية ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٨) شرح الرضي ٢/ ٢٣٠، شرح التسهيل ١/ ٥٧.

........﴾[١] والياءِ من نحو: ﴿.....مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهاليكُمْ[٢]﴾[٣].

تنبيه: محلُّ حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليًّا، وأمّا العارض[٤] كـ(يَوْضُو)، و(يُقْرِي) فإنْ كان الإبدال بعد دخول الجازم فلا إشكالَ في عدم الاعتداد به؛ لأخذ الجازم مقتضاه قبل وجوده، وإن كان قبل دخوله فَمَنْ راعىٰ العارضَ حَذَفَه، ومَنْ لم يراعه أبقاه، واختار الأوّلَ تبعًا لابن عصفور[٥] في (الأوضح)[٦]، والأكثرون علىٰ

---

(١) ﴿.....ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ ٢٣٧ البقرة ٢. والقراءة المستشهد بها إسكانُ الواو من (يعفو). وهي قراءة الحسن بن أبي الحسن. (مختصر ابن خالويه ١٥، المحتسب ١/ ١٢٥، الكشاف ١/ ٢٨٦، المحرر الوجيز ١/ ٣٢١، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٢٥٥، البحر المحيط ٢/ ٢٣٦- ٢٣٧، الدر المصون ١/ ٥٨٦).

(٢) في (أ) و(ب): (أهليكم) وهذه القراءة المشهورة، ولا شاهد فيها؛ لأن هذا ملحق بجمع المذكر السالم وعلامة نصبه الياء.

(٣) ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ...﴾ ٨٩ المائدة ٥. وهذه قراءة جعفر بن محمد الصادق. (المحتسب ١/ ٢١٧، الكشاف ١/ ٦٧٣، المحرر الوجيز ٢/ ٢٣٠، البحر المحيط ٤/ ١٠-١١، الدر المصون ٢/ ٦٠١).

(٤) في (جـ): للعارض.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٨٩، والممتع ١/ ٣٨١، ونحوه في سر الصناعة ٢/ ٧٣٩، شرح الرضي للشافية ١/ ٢٦، وعزي ذلك إلىٰ ابن عصفور في الارتشاف ١/ ٤٢٣، وذُكِرَ الوجهان في توضيح المقاصد ١/ ١١٧.

(٦) يعني ابنَ هشام في أوضح المسالك ١/ ٨١ وكلامه فيه مخالفٌ لما عزا إليه الشارح، قال ابن هشام: «وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف بناء علىٰ الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو الأكثر» فهو يرجح عدم الاعتداد بالعارض وهو الحرف المنقلب عن الهمزة فلا يُحذف حينئذ، ويجيز علىٰ قلة الاعتدادَ بالعارض، أي الحرف المبدل من الهمزة فيُحذف، فكلامه جرىٰ علىٰ اللف والنشر=

الثاني[١].

(و) القسم الآخر من قسمي المعربات **(الذي يُعرب بالحروف)** ولو عدَمًا و(أل) فيه للعهد، أيْ: الحروف التي[٢] عُهد كونُها علامة/ [٤٣/ب] الإعراب[٣]. وهي[٤] الواو، والألف، والياء، والنون، وجودًا وعدمًا **(أربعة أنواع)** أيضًا، ثلاثةٌ منها من الأسماء، ونوعٌ منها من الأفعال -كما مرّ آنفًا[٥]- **(التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة)** هذه أنواع الأسماء الثلاثة (و) النوع الرابع ما يصدق عليه **(الأفعال الخمسة، وهي)** كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ألفُ

=المشوّش غير المرتّب. وهذا التفسير لكلامه هو ما قاله الحفيد في حاشيته علىٰ التوضيح ٩/ب، والأزهري في التصريح ١/ ٨٩، والشنواني في هداية السالك ١٦٥/ ب، ١٦٦/ أ.

ويؤيد وَهَمَ الشارح في هذا أن الأزهري وصف اختيار ابن هشام بأنه موافق للأكثرين، وهذا عكس كلام الشارح هنا. لكن الشنواني حاول بعد ذلك أن يحمله علىٰ اللف والنشر المرتب ووجّهه بما لا يخلو من التكلف (هداية السالك إلىٰ تحرير أوضح المسالك ١٦٦/ أ)

(١) المقرب لابن عصفور أورده إيرادًا ١/ ٥٠، الارتشاف ١/ ٤٢٣، نص علىٰ أنه مذهب أكثر أصحابه، توضيح المقاصد ١/ ١١٧، التصريح ١/ ٨٩. وفيه النص علىٰ أنه مذهب الأكثرين، ونحوه في الكتاب ٣/ ٥٤٤.

وسبب ذلك هو أن الهمزة لا تُبدل ألفًا محضة، وإنما هي تسهيلٌ بينَ بين، ولا يجوز إبدالها لينا محضة إلا في لغة ضعيفة أو ضرورة. (الكتاب ٣/ ٥٤٢، والمقتضب ١/ ١٦٥-١٦٦، والخصائص ٣/ ١٥٣-١٥٤، والارتشاف ١/ ٤٢٣).

(٢) في جميع النسخ الست (الذي).

(٣) في (جـ): إعراب.

(٤) في (ب): وهو.

(٥) في ص: ٢٨٧.

اثنين، ولو علامةً[١]، نحو: (يفعلان) و(تفعلان) بالمثناة تحت، أو فوق فيهما [و][٢] ما اتَّصل به [منه][٣] واوُ جماعةٍ، ولو حرفًا[٤]، نحو: (يفعلون) و(تفعلون) كذلك (و) ما اتَّصل به [منه][٥] ياءُ المؤنثة المخاطبة، ولا تكون إلاّ ضميرًا، نحو: (تفعلين) بالمثناة فوق لا غير.

وهذه الأنواع الأربعة مع الأنواع الثلاثة المستثناة من القسم الأوّل مِن قسمي[٦] المعربات هي المسماة عندهم بأبواب النيابة السبعة، وإنّما هي سبعةٌ باعتبار المحلّ، لا النائب. سُمّيت بذلك لأنَّ الإعراب الواقعَ فيها نائبٌ عن الأصل.

ووجهُ الانحصار في سبعة: أنَّ النائب فيها إمّا حرفٌ عن حركة، وهو باب الأسماء الستة، وباب المثنىٰ، وباب جمع المذكر السالم -أو حركةٌ عن حركةٍ، [وهو باب الجمع بألف[٧] وتاءٍ، وبابُ ما لا ينصرف -أو حرفٌ عن حركةٍ،][٨]

---

(١) يُشير إلىٰ لغة أزد شنوءة الذين يلحقون بالفعل المسند إلىٰ الاثنين ألفًا، وإلىٰ الجمع المذكر واوًا، وإلىٰ الجمع المؤنث نونًا.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) تقدم توضيحه قريبًا.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (جـ): قسمين.

(٧) في (أ): بالألف.

(٨) ساقط من (ب).

وحذفُه عن حركةٍ أو سكونٍ، وهو باب الأمثلة الخمسة -أو حذفُ حرفٍ فقط عن سكون، وهو باب الفعلِ المعتلّ الآخر. وبهذا تَعرف أنّها باعتبار النائب إنّما هي ستة أشياء[١].

(فأمّا التثنية) تقدَّم ما فيه[٢] (فترُفع[٣] بالألف) ثابتةً، أو مقدرةً[٤] نيابةً عن الضمّة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، أيْ لغير إعلال، ليخرج (مُصْطَفَيْك) جمعًا مضافًا[٥]، ويليها نون مكسورة لالتقاء

(١) كذا عدّها الشارح، وغير ظاهر كونها ستة، والمشهور عند غيره عدّها عشرة. (التصريح ١/ ٦١، والأشموني ١/ ٦٧-٦٨، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١/ ٩٧-٩٨، وحاشية الخضري ١/ ٣٥). وسيعدّها الشارح نفسه كذلك في ص: ٣١٥-٣١٦. ولا يستقيم للشارح كونها ستة إلاّ إذا فرّق بين نيابة الحذف عن السكون في الأمثلة الخمسة، ونيابة الحذف عن السكون في الأفعال المعتلة الآخر؛ لأن النيابة في الأوّل عن حرف هو أيضًا نائب، وفي الثاني عن حرف أصلي، وهو تكلُّفٌ، كما أنه لا يستقيم عند الأكثرين كونُها عشرة إلاّ على عدم التفريق بين حذف النون وحذف حرف العلة في النيابة عن السكون.

(٢) من تأويله بـ(المثنى) وعدم ذلك. وذلك في ص: ٢٠٣.

(٣) في (ب): فتعرف.

(٤) يعني بذلك ما أضيف فيه المثنى إلى ما أوّلُه حرف التعريف، نحو: (صاحبا الدار)، وهي مقدرة في اللفظ؛ لأنها تحذف لالتقاء الساكنين، ثابتة خطًّا.

(٥) هذه الجملة لا موضع لها هنا؛ لأنه ظاهرٌ فيها أنها ليست في حال الرفع، بل هي إمّا منصوبة، أو مجرورة، فما قبل الألف لا يكون مفتوحًا ضرورة، وحقُّها أن تؤخر لتكون عند النصب والخفض، وذلك حين يلتبس المثنى المنصوب والمجرور بجمع المذكر السالم المنصوص والمجرور، كما أشار بتمثيله بنحو: (مُصْطَفَيْكَ) في الجمع، ويقابلها في المثنى: (مُصْطَفَيَيْكَ)، فهذه يصدق عليها المثنى؛ لأن ما قبلها مفتوح، ولا يُشكل نحوُ: (مُصْطَفَيْكَ) في الجمع مع أن ما قبلها فتحة، وذلك أن هنا إعلالًا، والأصل: مصطفايك،=

الساكنين[١]، وفتحُها لغةٌ، حكاها الكسائي والفرّاء، لكنْ مع الياء فقط[٢]، كقوله[٣]:

علـــى أَحْــــوَذِيَّيْنَ.......... ....[٤]

وأجـــــاز[٥] بعضــــهم كالســـــيرافي مـــــع

=فقبل الياء ألف، ثم أعلت بحذف الألف لالتقاء الساكنين. أو أن الأصل (مُصْطَفَيْكَ) فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مصطفايك) إلى آخر قصة الإعلال.

(١) المقتضب ١/ ١٤٤، وقال ابن هشام: لم يَحفظ البصريون فيها غير ذلك. (تخليص الشواهد ٧٨) ونحوه في تعليق الفرائد ١/ ١٩٦.

(٢) عزا ذلك أبو علي إلى البغداديين عامة (إيضاح الشعر ١٤٢) ونحوه في سر الصناعة ٢/ ٤٨٨، وشرح المفصل ٤/ ١٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٠، وشرح التسهيل ١/ ٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٩، وتوضيح المقاصد ١/ ١٠١.

وتأوّل ذلك أبو علي على أنه من تشبيه المثنى بالجمع، وتأولها ابن جني بأنها من التشبيه بـ(أين) و(كيف)، وجعلَه ابن عصفور جائزًا، لكن الأحسن الكسر (المقرب ٢/ ٤٦، ٤٧). وقال ابن هشام: إنها لغة لبعض بني أسد في نقل الفرّاء، ولبني زياد بن فقعس في نقل الكسائي. (تخليص الشواهد ٢٧٨) وكذلك قال ابن عقيل (المساعد ١/ ٣٩) ونحوه في تعليق الفرائد ١/ ١٩٤-١٩٥).

(٣) هو حُمَيد بن نور الهلال العامري (...-٣٠هـ) شاعر مخضرم. عاش زمنًا في الجاهلية وشهد حنينًا مع المشركين، لقي النبي ﷺ، عدّه الجمحي الثاني في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٣-٥٨٤، الشعر والشعراء ١/ ٣٩٠-٣٩٤، الأعلام ٢/ ٢٨٣). والبيت في ديوانه: ٥٥.

(٤) .... اسْتَقَلَّتْ عليهما فما هي إلا لَمْحَةٌ وتغيبُ

البيت من الطويل، ويروى: (استقلت عشية) و(الأحوذيان): الجناحان، و(استقلّت): ارتفعت في الهواء. والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣، إيضاح الشعر ١٤٢، سر الصناعة ١/ ٤٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧، تخليص الشواهد ٧٩.

(٥) كذا في جميع النسخ: ولعله على نية حذف المفعول به، التقدير: وأجازه.

الألف[١]، نحو:

أَعْــرِفُ منهــا الجِيْــدَ والعَيْنانــا[٢]

قيل: وهو مجهول،[٣]/ [٤٤/أ] لا حجة فيه[٤]، بل قيل: إنه مصنوع[٥].

وحكىٰ الشيباني[٦] ضمَّها لغةً مع الألف، نحو:

---

(١) شرح الكتاب ١/ل ١٤٨. ونحوه في إيضاح الشعر ١٤١-١٤٢، سر الصناعة ٢/ ٤٨٩، شرح المفصل ٤/ ١٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٠، توضيح المقاصد ١/ ١٠١. قال ابن هشام: (لا نعلم أحدًا من الحذّاق يجيزه مع الألف. وقال بعضهم: لا تفتح مع الألف إلا في حالة النصب في لغة من يلزمه الألف. (تخليص الشواهد ٧٩).

(٢) بيت من الرجز، وبعده: (ومِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانا)

قال أبو زيد: أنشدنيه المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة. وجزم بهذا العيني، وعزي إلىٰ رؤبة، وهو في الملحق الخاص بما نُسب إليه ص: ١٨٧. وقال العيني: هو غير صحيح. و(ظبيان) اسم رجل، والمراد: (أشبها منخري ظبيان). وقد ذكر أبو علي غير وجهٍ لفتح النون، وقوّاه. والبيت في (النوادر ١٦٨، إيضاح الشعر ١٤١-١٤٢، شرح السيرافي ١/ل ١٤٨، منثور الفوائد ٥٦، تذكرة النحاة ٤٨٠، المقاصد النحوية ١/ ١٥٨-١٦٠، الخزانة ٧/ ٤٥٢-٤٥٤).

(٣) في (جـ): محمول. والمراد: مجهول القائل، وقد حدّثتك عن ذلك في تخريج البيت وسيأتي نحوه.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٠.

(٥) المقرب ٢/ ٤٧، أوضح المسالك ١/ ٦٧، شرح ابن عقيل ١/ ٤٢، تعليق الفرائد ١/ ١٩٦.

نُقل عن ابن هشام عن ردّه بأنه مصنوع -مع أنه يقول ذلك-: وهذا عندي مردود؛ لأن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل، وقد كاد أبو علي يصلىٰ بنوادره. وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراحُ قول منكره «جاء ذلك في تعليق الفرائد ١/ ١٩٦.

(٦) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، نُسب إليهم لمجاورته فيهم (...-٢٠٦هـ) صنف كتاب النوادر، والجيم في اللغة، غريب المصنف، غريب الحديث. روىٰ عنه أبو الحسن الطوسي وأبو سعيد الضرير والسكري وأبو نصر الباهلي واللحياني ويعقوب بن السكيت، ولازمه الإمام أحمد، وروىٰ عنه.=

فـــــالنَّومُ[1] لا تَأْلَفُــــه العينـــــانْ[2]

وحُكي عن العرب: (هما خليلانُ)،[3] نحو: (قال رجلانُ)[4].

(وتُنصب) أي التثنية (وتُخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نيابةً عن الفتحة في النصب، وعن الكسرة في الجر. وهذه اللغة أشهرُ لغاتٍ أشرنا إلىٰ بعضها فيما مرّ، وكان الأولىٰ تقديمَ الجرّ علىٰ النصب[5].

=قال المبرد: كان مع أبي عمرو الشيباني من العلم ولسماع عشرةُ أضعاف ما كان مع أبي عبيدة، وفي سنة وفاته خلاف. (مراتب النحويين ١٤٥-١٤٦، طبقات النحويين واللغويين ١٩٤-١٩٥، البغية ١/ ٤٣٩-٤٤٠).

(١) في (ب): في النوم لا.

(٢) بيت من الرجز، وقبله: يا أبتا أَرَّقني القِذّانُ … من وَخْز برغوثٍ له أسنانُ

وقائله أبو بيهس، رؤبة بن العجاج بي شدقم الباهلي، وهو أيضًا وأبوه العجاج شاعران (المؤتلف والمختلف ١٧٥-١٧٦) ووهم جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدي فعزا هذا البيت له ص: ١٨٦. (التنبيه علىٰ ذلك في حاشية تعليق الفرائد ١/ ١٩٨، وهو كذلك في الخزانة ١/ ٩٢).

و(القِذّان): البراغيث. ويروىٰ: (لا تطعمه). ويروىٰ: (له سنانُ).

المؤتلف والمختلف ١٧٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٨، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٧٠، شفاء العليل ١/ ١٣٦، تعليق الفرائد ١/ ١٩٨، الخزانة ١/ ٩٢.

(٣) في (جـ): خيلان.

(٤) سر الصناعة ٢/ ٤٨٩، شرح المفصل ٤/ ١٤٣، شرح التسهيل ١/ ٦٢، نقل ذلك عن أبي علي عن أبي عمرو الشيباني، تذكرة النحاة ٤٨٠، توضيح المقاصد ١/ ١٠٢، المساعد ١/ ٤٠، شرح اللمحة ١/ ٢٧٠، تعليق الفرائد ١/ ١٩٧، شفاء العليل ١/ ١٣٦.

(٥) لأن النصب محمول عليه، فالجر بالياء، وهي أخت الكسرة التي هي العلامة الأصلية للجر، وسيشير الشارح إلىٰ ذلك قريبًا في جمع المذكر السالم.

(وأمّا) صيغة (جمع المذكر السالم) أيْ[1] جمعه ولو حكمًا[2] (فيرفع بالواو) ولو تقديرًا، نيابة عن الضمة، نحو: [(جاء مسلمِيّ وصالحو القوم). والوصف الحكمي كالوصف الصريح، نحو][3] (رُجَيْلُون)؛ لأن التصغير وصفٌ في المعنىٰ. والله أعلم

(ويُنصب) ذلك الجمعُ (ويُخفض بالياء) المكسور ما قبلها، لفظًا أو تقديرًا،[4] المفتوح ما بعدها، نيابةً عن الفتحة في النصب، وعن الكسرة في الجرّ. ولو قَدَّم الجر كان أنسبَ؛ لأن النصب محمولٌ عليه.

ومِن العرب مَنْ يجعل الإعرابَ في الجمع علىٰ النون؛ إجراءً له مُجرىٰ المفرد[5].

يليهما نون مفتوحة بعدهما؛[6] فرقًا بينها وبين نون التثنية، ولا تُكسَر إلا في

---

(١) في (ج): أو.

(٢) ليدخل فيه الملحقات وما سمّي به من هذا الجمع.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) وذلك في نحو: (المصطفَين) أصلها: (المصطفاين)، لم تظهر الكسرة علىٰ الألف لتعذرها ،فحذفت لالتقاء الساكنين، فالكسرة مقدرة فيها قبل الحذف وأصلها: (المصطفَيين).

(٥) إيضاح الشعر ١٨٢-١٨٤، والعضديات ١٠٦-١٠٨، والشيرازيات ٢/ ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٤-١٩٩، وشرح الرضي ٢/ ١٨٥، وأوضح المسالك ١/ ٥٣-٦١. وبعضهم يخصه بالملحقات وما سمّي به، ولهم فيه غير إعراب. وتأوّل ابن مالك والرضي ذلك بأنه من باب حمله علىٰ جمع التكسير.

(٦) في (ب): بعدها.

ضرورة الشعر(١)، [نحو](٢):

.... وأنكرنـــا زعـــانف آخـــرين(٣)

ونحو:

.... وقـد جـاوزت حـد الأربعـين(٤)

تنبيهان:

---

(١) سر الصناعة ٢/ ٦٢٧-٦٢٨، شرح التسهيل ١/ ٧٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٠، شرح ابن الناظم ٤٩. وقد تأوّلوها بأنها ليست كسرةَ إعراب، وإنما كسرت لالتقاء الساكنين، أو أنها لغة.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) عرفنا جعفرًا وبني أبيه ....

البيت من الوافر، وقائله جرير بن عطية الشاعر المشهور (٢٨- ١١٠هـ)، عرف بمناقضاته مع الفرزدق والأخطل، والنحويون يُكثرون الاستشهاد بشعره (طبقات فحول الشعراء ١/ ٣٧٣-٤٥١، الشعر والشعراء١/ ٤٦٤-٤٧٠). ويروى: (وبني عبيد) و(بني رياح). و(جعفر) بطن من تميم، وهو ابن ثعلبة بن يربوع. و(الزعانف) أطراف الناس، لا حسب لهم.

والبيت في: الديوان ١/ ٤٢٩، ضرائر الشعر للقزاز ١١١، ولابن عصفور ٢٢٠، شرح التسهيل ١/ ٧٢، شرح ابن الناظم ٤٩، تذكرة النحاة ٤٨٠، تخليص الشواهد ٧٢-٧٣.

(٤) وماذا تدَّري الشعراء منّي ....

البيت من الوافر، قائله: سُحيم بن وُثيل أو وَثيل الرياحي (...-٦٠هـ) عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين، عمّر طويلًا، عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين سنة. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٧١، ٥٧٦-٥٨٠، والخزانة ١/ ٢٦٥-٢٦٦). ويُروى: (وماذا تبتغي) (وما ذا يغمز) (وماذا يدّري) أي: كيف يطمع الشعراء في خديعتي من (دريت الصيد): طلبته، وختلته، وخدعته.

والبيت في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٠، والأصمعيات ص: ٦، والمقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، والكامل ٢/ ٦٣٤، وإيضاح الشعر ١٨٣، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٧، وتذكرة النحاة ٤٨٠، وتخليص الشواهد ٧٤، والخزانة ٨/ ٦٥-٧٠.

الأول: لَحقت النونُ المثنىٰ والمجموع عوضًا عمّا فاتهما من الإعراب بالحركات، ومِن دخول التنوين[١]، وحُذِفَتْ مع الإضافة؛ نظَرًا إلىٰ [أنَّ][٢] التعويض بها عن التنوين، ولم تُحذف مع الألف واللام، وإنْ كان التنوين يحذف معهما؛ نظرًا إلىٰ أنَّ التعويض بها عن الحركة[٣]، وعُزي لسيبويه[٤].

---

(١) وقيل: إن التعويض عن التنوين وحده. (الموفقي ١٠٨، الجمل للزجاجي ٩) وهو قول الكوفيين (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥٣٠) والأشهر عند النحويين أنها عوض عن الحركة والتنوين معًا (الكتاب ١/ ١٧-١٨، المقتضب ٢/ ١٥٣، الإيضاح ٦٧) وكذٰلك (التبصرة والتذكرة ١/ ٨٩، وسر الصناعة ٢/ ٤٨٧ واعتَرَضَ القول الأول، شرح السيرافي ١/ل ١٤٠-١٤١، المقتصد ١/ ١٨٧).

وذكر الجرجاني أن النون تكون عوضًا عن الحركة والتنوين في نحو: (رجلان)، وتكون عوضًا عن الحركة وحدها في نحو: (يا رجلان)، ونَقَلَ عن بعض العلماء أنها تكون عوضًا عن التنوين وحده في نحو: (غلاما زيد) المقتصد ١/ ١٩ (وفيه مناقشة طويلة) المفصل ١٨٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٨-١٩٩، أسرار العربية ٥٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٠٥-١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٢-١٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٧٥.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أي أنه عُوِّض عن الحركة أيضًا، وليس عن التنوين فقط، والاسم الذي فيه (أل) لا تحذف معه النونُ، مع أنه لا ينوّن، ولكن لحقته النون عوضًا عمّا يفوته من الحركة. قال ابن يعيش: «فإن كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالُها تحذف مع الإضافة مع ثبوت أحد بدليها وهو الحركة، قيل: لمّا ثبتت مع الألف واللام مع حذف أحد بدليها -وهو التنوين- حُذفت مع الإضافة، مع ثبوت أحد بدليها، وهو الحركة ليعتدلا...» شرح المفصل ٥/ ٧.

وقد نقل الشارح ما ذكر عن ابن الناظم في شرحه الألفية ٤٢ بتصرف. وهو بنصه في الأشموني ١/ ٩١، وبلوغ الأرب ٧/ ب.

(٤) أي كونها عوضًا عن الحركة والتنوين معًا (شرح السيرافي ١/ ١٤٠ب، ١٤٢أ، أسرار العربية ٥٤، شرح الرضي ١/ ٣٠-٣١، المحصول في شرح الفصول ٣٧ ب. وقد سبق تخريجُه من كتاب سيبويه. وذكر=

وقيل: إنما لَحقتْ لدفع[١] توهُّم الإضافة في نحو: (جاءني خليلان موسىٰ وعيسىٰ) و(مررت ببنين كرامٍ) ودَفْعِ توهُّم الإفراد في نحو: (جاءني هذان) و(مررت بالمهتدين)[٢]، وكُسِرت مع المثنىٰ علىٰ الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنه قبل الجمع، ثم خولف بالحركة في الجمع طلبًا للفرق، وجُعلت فتحةً طلبًا للخفة[٣]، وإنَّما لم يُكتَفَ بحركة ما قبل/ [٤٤/ب] الياء فارقةً؛ لِتخلُّفها في نحو: (المصطَفَيْنَ)[٤].

الثاني: جُعِلَتْ الياء علامةً للجرّ، والنصب، في المثنىٰ والجمع علىٰ حدّه؛ حملًا للنصب علىٰ الجرّ دون الرفع؛ لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلةً

=السيرافي توجيهًا آخر، وهو أن النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضًا. وانظر توجيهات أخر في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٨.

(١) في (ب): لرفع.

(٢) انتصر ابن مالك لهذين الوجهين، وأبطل ما سواهما (شرح التسهيل ١/ ٧٥-٧٦، الارتشاف ١/ ٢٦٥) وما ذكر الشارح منقول بنصه في الأشموني ١/ ٩١.

وذكر الأنباري أنَّ كون النون لحقت الجمع لدفع توهم الإفراد هو رأي الكوفيين (أسرار العربية ٥٤) المحصول شرح الفصول ٣٩/أ. وعزا أبو حيّان لسيبويه أنها زيدت ليظهر فيها الحكم (الارتشاف ١/ ٢٦٥).

(٣) وذلك أن الألف خفيفة؛ فناسبها الكسر الثقيل، والواو والياء ثقيلتان؛ فأعطيتا الفتحة الخفيفة؛ ليعتدلا (سر الصناعة ٢/ ٤٨٨، شرح السيرافي ١/ل ١٤٦، المقتصد ١/ ١٩٢، أسرار العربية ٥٦، شرح المفصل ٤/ ١٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٨٨، الأشموني ١/ ٩٧).

(٤) الإيضاح في علل النحو ١٢٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٨٨، أسرار العربية ٥٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٠، شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٧٣، الأشموني ١/ ٩٢.

مستغنىً عنه، بخلاف الرفع، فإنّه عمدةٌ [في][(١)] الكلام، وإنّما حملوا النصب على الجرّ؛ لأنَّ حق الياء أن تكون للجرّ؛ إذ علامتُه الأصلية الكسرة، وهي بعض الياء[(٢)]. واختصَّ[(٣)] المثنىٰ في الرفع بالألف، والمجموعُ فيه بالواو؛ لأنَّ المثنىٰ أكثر دورانًا في الكلام من الجمع[(٤)]، والألف خفيفة، والواو ثقيلة بالنسبة إليها؛ فجعلوا الخفيفةَ[(٥)] في الكثير،[(٦)] والثقيلةَ[(٧)] في القليل؛ لِيكثر في كلامهم ما يستخفّون،[(٨)] ويَقِلّ ما يَستثقلون[(٩)]. قاله ابن إياز[(١٠)].

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٢٨، المقتصد ١/١٨٦، أسرار العربية ٥٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٠٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٧٣، شرح ارضي ١/ ٢٩-٣٠، توضيح المقاصد ١/ ٩٠. وذكر العكبري ثمانية أوجهٍ لحمل النصب علىٰ الجر في اللباب ١/ ١٠١-١٠٢.

(٣) في (جـ): واخنض.

(٤) لكونه للمذكر والمؤنث ولمن يعقل، علىٰ حين أن الجمع لا يكون إلاّ لأعلام العقلاء أو صفاتهم من المذكرين.

(٥) في (جـ): الخنيف.

(٦) في (ب): الكثيرة.

(٧) في (جـ): والثقيل.

(٨) في (جـ): يستحقون.

(٩) في (جـ): يستقلون.

(١٠) في المحصول شرح الفصول ٤١/ أ، وهي إحدىٰ علل ذكرها لذلك، ونحوُه في شرح عيون الإعراب ٥٩، وأسرار العربية ٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٩-١٠٠، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٧، ١٠٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٧٣، وحواشي الحفيد ٦/ ب.=

وأيضًا الألف[١] خفيفة اللفظ، والمثنىٰ أقلُّ معنًىٰ من الجمع، والواو ثقيلة للفظ، ومدلولُ الجمع أكثرُ؛ فَجُعِلَ الأخفُّ مع الأقلِّ، والأثقلُ مع الأكثر؛ طلبًا للتناسب[٢]. وأُعْربا بالحروف؛ طلبًا للتناسب، مِن حيث[٣] إنهما كالفرع بالنسبة للمفرد؛ لكونهما بزيادة عليه، والإعرابُ بالحروف فرعٌ بالنسبة إلىٰ الإعراب بالحركات[٤].

(**وأمّا**) ما يَصدق عليه (**الأسماء الخمسة**) في أشهر لغاتها (**فتُرفع بالواو**) ظاهرةً، أو مقدرةً، نيابةً عن الضمة، نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[٥] (**وتُنصب بالألف**) كذلك، نيابةً عن الفتحة، نحو: (إنَّ أبا القاسم[٦] يشفع[٧] لي)

=وابن إياز هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (...-٦٨١هـ). كان أوحدَ زمانه في النحو والتصريف، ثقةً، ذا حفظٍ حسنٍ، من مشايخه: التاج الأرموي، وبن القبيطي، والبيّاني، ومن تلاميذه ابن السباك، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وشرح فصول ابن معط، وشرح ضروري التصريف. قال أبو حيّان: ابن إياز أبو تعاليل. (البلغة ٩١، البغية ١/ ٥٣٢).

(١) في (جـ): الانف.

(٢) شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٧.

(٣) في (ب): جهة.

(٤) أسرار العربية ٤٨-٤٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٧٣.
وذكر الزجاجي أن العلّة في ذلك أن الرفع أوّل الإعراب، والتثنية أوّل الجموع، ولو جُعِل رفع الاثنين بالواو لم يكن بين المثنىٰ والجمع فرق. (الإيضاح في علل النحو ١٢٤).

(٥) ٢٣ القصص ٢٨، وهذا مثال الظاهرة، ومثال المقدرة: (جاء أبو الوليد)، والتقدير في اللفظ لا في الخط. ونحو ذلك يأتي مع الألف والياء.

(٦) في (جـ): القسم.

(٧) في (ب): يشبع.

(وتُخفض[1] بالياء)[2] كذلك، نيابة عن الكسرة، نحو: ﴿ارْجِعُوٓا إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[3].

وقيل: إنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأُتبع فيها ما قبل الآخِرِ الآخِرَ -علىٰ ما مرّ[4]- وإنَّما أُعربت بالحروف؛ لأنَّ الحروف وإن كانت فروعًا عن الحركات، إلاّ أنها أقوىٰ منها؛ لأنّ كلَّ حرف علَّةٍ كحركتين، فكُرِه استبدادُ[5] المثنىٰ[6] والمجموع[7] الفرعيّين عن المفرد بالإعراب بالأقوىٰ، فاختاروا هذه الأسماءَ، وجَعلوها معربةً بالحروف؛ ليكون في المفردات الإعرابُ/ [٤٥/ أ] بالأصل، وهو الحركات، وبالأقوىٰ، وهو الحروف[8]، وخَصّوا هذه الأسماء؛[9] لمشابهتها المثنىٰ والمجموعَ في [أنّ][10] آخرَها حرفُ علَّةٍ يصلح للإعراب، وفي

---

(١) في (أ): وتجر.

(٢) كلام الآجرومي عن إعراب جمع المذكر السالم وعن الأسماء الخمسة ساقطٌ من إحدىٰ نسخ المتن. (صبحي رشاد). ولعل ذلك راجع لانتقال النظر.

(٣) ٨١ يوسف ١٢.

(٤) في ص: ٢٠٠-٢٠١ وتخريجه ثمَّ.

(٥) في (ب): استبدا.

(٦) في (أ) و(ب): الأسماء.

(٧) في (ب): والجمع.

(٨) في (ب): الحرف. وفي نص زكريا الأنصاري: «وهو الحركة، وبالأقوىٰ، وهو الحرف» بلوغ الأرب /٧ أ. وانظر هذه العلة في شرح الرضي ١/ ٢٨.

(٩) من بين المفردات.

(١٠) سقطت من (أ) و(ب).

استلزام كلٍّ منها[١] ذاتًا أخرىٰ، كالأخ للأخ، والأب للابن[٢]. وأمّا[٣] نحو: (ابن) فهمزة الوصل فيه بدلٌ من اللام، بدليل معاقبتِها إيّاها في النِّسبة، نحو: (ابنيّ) و(بنويّ) فكأنَّ[٤] لامَها ليست حرفَ علَّة[٥].

وخصّوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة[٦]، فتقوىٰ المشابهةُ[٧]، وفُضّلت[٨] علىٰ المثنىٰ والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة[٩]

---

(١) في (أ) و(ب): منهما.

(٢) نقلًا عن زكريا الأنصاري في بلوغ الأرب ٧/أ. وانظره بمعناه من قبله في شرح عيون الإعراب ٥٧، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٧، وشرح الرضي ١/ ٢٨، والأشموني ١/ ٧٤، والفوائد الضيائية ١/ ٢٠١. وقيل: إنها أُعربت بالحروف توطئةً لإعراب المثنىٰ والجمع؛ وذلك لأن فيها ما هو ملازم للإضافة أو ما يغلب فيه، والإضافة فرعٌ عن الإفراد، كما أنَّ التثنية والجمع فرعٌ عن المفرد، فلمّا كانت بينهما هذه المشابهةُ كانت أولىٰ من غيرها (أسرار العربية ٤٣-٤٤، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٨٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٢٥١، شرح الرضي ١/ ٢٨).

(٣) في (أ): وما. يريد بما يأتي أن يبين سبب عدم إعراب (ابن) بالحروف، مع كونها معتلّة الآخر، ومستلزمة ذاتًا أخرىٰ، وهي الأب.

(٤) في (أ): وكان.

(٥) شرح الرضي ١/ ٢٨.

(٦) في نسخ التحقيق أصولها واحتياطيها: (الزائدة) وفي (ج): (اللام الزائدة). والظاهر أنه تحريف.، والتصحيح من بلوغ الأرب لزكريا الأنصاري ٧/ب وهو الملائم لقوله قبل: (وفي (استلزام) كلٍّ منها (ذاتًا)). وانظر: شرح الرضي ١/ ٢٨ ففيه ما يوافق هذ.

(٧) شرح الرضي ١/ ٢٨، وبلوغ الأرب ٧/ ب وعنه نقل هذا التعليل.

(٨) في (جـ): وفصلت.

(٩) في (جـ): الثلاث.

لأصالتها بالإفراد[١].

وما ذكره المصنِّف مِن أنها معربة بالحروف تقدَّم أنه المشهورُ من نحو عشرة أقوال[٢]. ورُدَّ بأن الإعراب زائدٌ علىٰ الكلمة، فيؤدي إلىٰ بقاء (فيك) و(ذي مال) علىٰ حرف واحد، وذلك لا نظيرَ له[٣].

وأُجيبَ بأنه لا محذورَ في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلَح له، كما جعلوه في المثنىٰ والمجموع من نفسهما، وهو علامةُ التثنية والجمع[٤]. ورَجَّح ابن مالك مقابلةَ السابق، مع أنه مذهب الجمهور[٥]، كما صحّحه جماعةٌ بأن الأصل في الإعراب أنْ يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعْدَلْ عنه، وقد أمكن في هذه[٦]. ورجّحه أيضًا بغير هذا مِمّا

---

(١) وهذا بنصه أيضًا من بلوغ الأرب ٧/ أ ب، وهو بمعناه في شرح الرضي ١/ ٢٨.

(٢) في ص: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) التعليقة ١/ ٢٩، البصريات ٢/ ٨٩٦، شرح الجزولية الكبير ١/ ٣٥٠، التبيين ١٩٧، شرح المفصل ١/ ٥٢، شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٥٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٠، شرح الرضي ١/ ٢٧، البسيط لابن أبي ربيع ١/ ١٩٠، شرح اللمحة ١/ ٢٦٢، توضيح المقاصد ١/ ٧٠، الهمع ١/ ١٢٤.

(٤) بلوغ الأرب ٧/ ب.

(٥) يعني بالسابق قول من قال: إن الأسماء الستة معربة بالحروف. ومقابلُه قول الجمهور، وهو أنها معربة بحركات مقدرة (شرح التسهيل ١/ ٤٨-٤٩) وقد سبق أن ذكر الشارح أن ما قاله سيبويه، ورجحه ابن مالك، هو قول الجمهور في ص: ١٤٧. وليس الإعرابَ بالحروف كما توهمه كلمة (مع) في كلامه هذا.

(٦) الذي صحّحه بهذا ابنُ مالك. وهذا نصه بتصرف (شرح التسهيل ١/ ٤٨-٤٩) ونحوه في شرح ألفية ابن معط ١/ ٢٥١. وانظر تعليق الفرائد ١/ ١٥٤، الهمع ١/ ١٢٤.

يطول ذكرُه[١]. والله [تعالىٰ][٢] أعلم.

(وأمّا الأفعال الخمسة) ويقال لها: (الأمثلة الخمسة)؛ [لأنه يُكنَىٰ بها عن كل فعل كان بمنزلتها]،[٣] ويقال لها: الأفعال التي رفعُها بثبات النون[٤] (فـ) جُزئيّاتُها[٥] وماصَدَقَاتُها[٦] وأفرادُها (ترفع بالنون) ولو تقديرًا، نحو: ﴿... وَلَتَسْمَعُنَّ ...﴾[٧] نيابة عن الضمة، وتكسر بعد الألف غالبًا، وتُفتَح بعد أختيها[٨]، (وتنصب) تلك الجزئيّات (وتُجزم بحذفها) أي النون، نيابةً عن السكون. وهذا

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٤٩.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) ساقط من (أ) و(ب). وتقدم الحديث عن هذه التسمية في ص: ٢١١.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٣.

(٥) في (أ): فجزء بيانها

(٦) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المنطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شَمِلَه كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٧) ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ ١٨٦ آل عمران ٣.

(٨) لأنها مثل التي بعد الألف والواو والياء في الأسماء (الكتاب ١/ ١٩، المقتضب ٤/ ٨٢-٨٣، شرح المفصل ٧/ ٨) وقد ورد فتحها بعد الألف قليلًا كمثل قراءة أبي عمرو (أتعدانَني) ١٧ الأحقاف ٤٦، وهي لغة وقيل: غلط (إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣١٨-٣١٩، شرح التسهيل ١/ ٥١، البحر المحيط ٨/ ٦٢، الارتشاف ١/ ٤٢٠، المساعد ١/ ٣٠، شفاء العليل ١/ ١٢٤، تعليق الفرائد ١/ ١٦١.

الجارّ والمجرور تنازَعُه الأفعالُ قبله[١]، ولا فرقَ فيما ذكره بين كون الفعل المتصلة به صحيحَ الآخر أو معتلَّه، وإنْ لحقه شيء من الحذف والتغيير، كما في نحو: (أنتِ/ [٤٥/ب] تَدْعينَ) فلعلّةٍ تصريفيّة. ولو قَدَّم الجزمَ على النَّصب كان أجودَ؛ لأنَّ النصب في هذه الأفعال محمولٌ على الجزم، كما حُمل على الجرّ في المثنى والمجموع[٢] على حَدِّه؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء من حيث الاختصاص، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[٣]. وأمّا نحو:

لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ[٤] لَمْ يُوفُونَ بالجارِ[٥]

---

(١) ولم يسبقه إلا فعلان اثنان.

(٢) في (أ): والجمع.

(٣) ٢٤ البقرة ٢.

(٤) في (أ): الصلفياء.

(٥) البيت من البسيط، لم أعرف قائله، وقد أنشده ابن جني روايةً عن أبي الحسن. قال البغدادي: هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي، ولم أجد مَن عزاه إلىٰ قائله، ولا مَنْ ذكر له تتمة. ويُروىٰ: (لولا فوارس كانوا غيرهم صُبُرا) ويروىٰ: (من ذهل)، (جرم) (قيس) وفي شرح أبيات المغني للبغدادي: أن قوله: (نعم) محرف عن (ذهل) ويُروىٰ: (الصليعاء).

و(نُعْم) اسم امرأة، واسم لأربعة مواضع (اللسان، القاموس: نعم، الخزانة ٩/ ٣-٤) و(الصليفاء): يوم انتصرت فيه هوازن علىٰ فزارة وعبس وأشجع.

والبيت في: سر الصناعة ٢/ ٤٤٨، المحتسب ٢/ ٤٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣١٠، شرح المفصل ٧/ ٨، شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٧٩، الجنىٰ الداني ٢٦٦، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/ ١٣١، الخزانة ٩/ ٣-٤.

فضرورة[١]. كما أنَّ حذفَ النون يَطَّرد أيضًا لتوالي الأمثال- كما أشرنا [إليه][٢] آنفًا[٣]- وأمّا حذفُ النون لغير ذلك فشاذٌ نثرًا ونظمًا، كقوله[٤]:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي

وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[٥]

تنبيه:

عُلِمَ من كلامه -رحمه الله- أنَّ علامات الإعراب عشرة: الحركات الثلاث، والسكون، والحروف الثلاثة، وحذفُها من آخر المضارع المعتلّ جزمًا، والنونُ،

---

(١) وأوّلَ على تشبيه (لم) بـ(لا) النافية أو (ما) النافية، أو أنه لغةٌ لبعض العرب. ذُكر ذلك فيما تقدَّم من مصادر في تخريج الشاهد، وسيعود الشارح إلى ذلك في ص: ٤٤٥.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (ب): أيضًا. وقد ذكره في ص: ٣١٣ في حديثه عن الرَّفع بالنون المقدرة في: (لتسمعن)، وهي إشارة عجلى، أو يعني ما في ص: ٢٧٠، أو ما في ص: ١٠٩ وهما ليسا قريبين فيحالَ عليهما، ولا صريحين.

(٤) ما وجدت أحدًا نصّ على اسمه.

(٥) البيتان من الرجز، والشاهد فيه في موضعين: (تبيتي)، (تدلكي) وقيل يجوز في (تبيتي) نصبُها بإضمار (أن)، والمقام لا يقتضيها. وأوّلَه بعض العلماء على أنه من تشبيه النون بالضمة، فيكون حذفها كما سبق من حذف الضمة في (فاليوم أشربْ....).

والبيت المستشهد به في الخصائص ١/ ٣٨٨-٣٨٩. شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٩٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٠، رصف المباني ٤٢٣، شواهد التوضيح ١٧٣، شرح التسهيل ١/ ٥٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٠.

وحذفُها نصبًا، وجزمًا، كما عُلِمَ [منه][١] أنَّ الأصول منها أربعٌ، وأنّ عشرةً منها تنوب عنها، فبسْطُها نيابةً وأصالة أربعَ عشرة علامةً.

(١) سقطت من (أ).

[باب الأفعال][١]

(باب) بيانِ تمايُز حقائق **(الأفعال)** الاصطلاحية، بقرينة قولِه: (ثلاثة)، إذ اللغويّة[٢] وموادُّها لا يحيط بها إلا الله تعالىٰ[٣]، وبيانِ تعدُّدها وأحكامها من الإعراب والبناء[٤]، وبيانِ الأدوات الداخلة علىٰ المعرَب منها.

(الأفعال) جمع (فِعْل)، وتقدم تعريفُه[٥]، أي: طبيعتها الذهنية من حيث هي هي، سواءٌ الجامد منها، والمتصرف. التامُّ منها، والناقص، المتعدِّي منها، واللازم، الثلاثي منها، والرباعي، المجرَّد منها، والمزيد فيه.

(ثلاثة) أي: أقسامٌ ثلاثةٌ عند جمهور البصريّين، وقسمان عند الكوفيّين[٦] والأخفش، بإسقاط الأمر؛ بناءً علىٰ أنه مقتطعٌ من المضارع. [فهو][٧] عندهم معربٌ بلام الأمر المقدَّرة[٨]. وإنّما كانت الأفعال ثلاثةً؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأنَّ الحدث الذي يدلّ عليه الفعلُ من الضرب والقتل وغير ذلك: إمّا

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (أ): واللغوية.

(٣) نقل السيوطي كلامًا كثيرًا عن العلماء في سعة اللغة. (المزهر ١/ ٦٤-٧١).

(٤) في (جـ): إعراب وبناء.

(٥) في ص ١٠٩.

(٦) في (جـ): الكوفيون.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) مضىٰ ذكر الخلاف في ذلك في ص: ١٠٩-١١٠.

متقدمٌ(١) علىٰ زمان(٢) الإخبار، أو مقارنٌ له، أو متأخرٌ عنه، فالأوّل الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال(٣).

[وقال ابن الخباز(٤): الدليل علىٰ أنَّ الأزمنة ثلاثةٌ قولُه تعالىٰ: ﴿....لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾(٥) فما بين أيدينا: المستقبلُ]،(٦) وما خلفنا الماضي، وما بين ذلك الحالُ(٧)- وقولُ زهير بن أبي سلمىٰ(٨):

---

(١) في (ب): متعدم.

(٢) في (ب): وفاق.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٥، شرح القطر للفاكهي ١/ ٥٩. وقد اختلفوا في أيها أسبق؟ (الإيضاح في علل النحو ٨٥، شرح السيرافي ١/ ١١أ). ويرىٰ الكوفيون أنها ثلاثة من حيث الزمان: ماضٍ، ومستقبل، ودائم (الإيضاح في علل النحو ٨٦-٨٨). وأنكر كثيرٌ من المتكلمين فعلَ الحال؛ لأنه إمّا أنه قد وقع فهو ماضٍ، وإلاّ فهو مستقبل (شرح المفصل ٦/ ٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٧-١٢٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٥).

(٤) في الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن معط ١٨/ ب بمعناه.

(٥) ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَ...﴾ ٦٤ مريم ١٩.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) استشهد بهذه الآية من قبل ابن الخباز الحيدرةُ اليمني في كشف المشكل ١/ ١٩٩-٢٠٠، ومن بعده ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٠٥، والشيخ زروق في شرحه الآجرومية ٢٦/ أ.

(٨) ابن رياح المزني (...-١٣ق. هـ) حكيم الشعراء، ومن الطبقة الأولىٰ من فحولهم، ولد بالحجاز وعاش بنجد، من عائلة شاعرة، منها ابناه كعب وبجير -رضي الله عنهما- وكان أهل الحجاز والبادية يقدّمونه على امرئ القيس. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١-٥٢، الشعر والشعراء ١/ ١٣٧-١٥٣). والبيت في ديوانه ٢٩.

وأعْلَـمُ عِلْـمَ اليـومِ والأمْـسِ قَبْلَـه   ولكنّنـي عَـنْ عِلْـمِ مـا فيْ غَـدٍ عَمِـيْ[١]

فعلٌ (ماضٍ) هو وما بعده بَدلٌ من (ثلاثة) لتفصيل الإجمال، أو كلٌ منها مبتدأٌ حُذِف خبرُه، أي: (منها، ومنها)، أو مبتدؤه[٢]، أي: (أحدُها ماضٍ، وثانيها ... إلىٰ آخره)[٣]. وأصله: (ماضِيٌ)، أُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ)، قدَّمه لتقدُّم زمانه علىٰ زمان غيره وجودًا، ولأنه اتُّفِق علىٰ بنائه، وهو الأصل في باب الأفعال، ولأنه يكون مجرَّدًا تارةً ومزيدًا أخرىٰ، والمضارع لا يكون إلاّ مزيدًا[٤]. وعرَّفه الزنجاني[٥] بأنه الفعلُ الذي دلَّ علىٰ معنًىٰ وُجِد في الزمان الماضي.

---

(١) البيت من الطويل.

وهو في شرح القصائد السبع ٢٨٩، والتسع ١/ ٣٥٥، والعشر ٣١٦. وشرح ملحة الإعراب ٥٩-٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٨-١٢٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٥-٣٠٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢١٩-٢٢٠، والدر المصون ٤/ ٥١٤، وشرح زروق للآجرومية ٢٦/ أ، وشرح الرملي ٩٨. (وقد استُشهد به في هذه الثمانية الأخيرة علىٰ ما ذكر الشارح من استشهاد).

(٢) في (أ) و(ب): مبتدأ.

(٣) في (أ): الخ.

(٤) شرح التسهيل ١/ ١٥، وشرح التصريف العزّي ٤٧، وذكر ابن هشام الحفيد هذه العلل الثلاث لتقديم الماضي (حواشي الحفيد ٣/ب) وكذلك الفاكهي في شرح القطر ١/ ٥٩، ونحوها في الفوائد الشنوانية ٦٨/ أ ب، وذكر الشنواني أن بعضهم قدم المضارع لأنه معرب، وهو أشرف من المبني. ونقل عن ابن هشام أن من العلماء من يقدِّم الأمر لتقدم زمنه في الخارج (٦٩/ أ).

(٥) في كتابه (التصريف العزي ٤٧) المطبوع مع شرح السعد له.=

فقال السعد(١): قوله: «الذي دلَّ علىٰ معنًىٰ» هذا بمنزِلة الجنس لشموله جميع الأفعال. وخرج بقوله: «وجد» أيْ: ذلك المعنىٰ في الزمان الماضي- ما سوىٰ الماضي. وأراد بالماضي في قوله: «في الزمان الماضي» اللغويَّ، وبالأوّل الصناعيَّ، فلا يلزم تعريفُ الشيء بنفسه. فإن قيل(٢): هذا الحدّ غير مانعٍ؛ إذ يَصْدق علىٰ المضارع المجزوم بـ(لم)، نحو: (لم يضربْ)؛ فإنّ (لم) قد نقل معناه إلىٰ المضيّ، وغيرُ جامع؛ إذ لا يَصْدق علىٰ (نِعْم) و(بِئْس) و(عسىٰ) و(ليسَ) وما أشبه ذلك(٣). فالجواب عن الأول: أن دلالته علىٰ المضيّ عارضةٌ، نَشَأَتْ مِن (لم)(٤)، والاعتبار(٥) لأصل

=والزنجاني هو: عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب لالخزرجي الزنجاني (...-٦٥٥ هـ) من علماء العربية ببغداد، عرف باسم (العزّي)، له في الصرف: (التصريف العزّي) شُرِح مرارًا، وفي النحو: الهادي، وشرحه الكافي. (البغية ٢/ ١٢٢، والأعلام ٤/ ١٧٩).

(١) في شرح التصريف العزي ٤٧-٤٨ بتصرف.

(٢) نَقَل الشارح هذا الإيراد وجوابَه عن السعد في شرح التصريف العزي ٤٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٥-٩٦، ووجه الإشكال عنده أنها لا تدل علىٰ حدث. ويظهر أن السعد أراد بالإشكال أنها لا تدل علىٰ الزمن الماضي. ونتيجتهما واحدة.

(٤) في (جـ): كم.

(٥) في (ب): وبالاعتبار.

واعتُرِض أيضًا حدُّ الفعل بنحو: (ليس) و(عسىٰ)؛ لأن لها معنًىٰ في غيرها. وأجاب عنه الشلوبين بأن الحد يُراد به الفعلُ الحقيقي، وهذان فعلان بالمجاز، فهما مُشَبَّهان بالفعل ومحكومٌ لهما بحكمه، لا أنها فعلان حقيقة. أو أن الحدَّ يعني الفعل الخالص الذي ليس فيه من معنىٰ الحرف شيء، بخلاف (ليس) و(عسىٰ) وما أشبههما. (شرح الجزولية الكبير ١/ ٢١٦-٢١٧) وأنكر ابن عصفور هذا الجواب (شرح الجمل=

الوضع[1]. وعن الثاني: أنَّها من الجوامد، والمراد هنا: الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة مِن تصاريف الأفعال. وإن أريد المطلق[2]، فالجواب: أنَّ تجرُّدها عن الزمان الماضي عارضٌ؛/ [٤٦/ب] فلا اعتدادَ به. وكذا الكلام في صيغ العقود، نحو: (بعت) و(اشتريت) وأمثالِه[3]. انتهىٰ.

ويَرِدُ عليه الأعلامُ المنقولة من الماضي، كـ(شَمَّر)، ويُجاب بأن المراد مع بقاء قبول آثار الفعلية من الإسناد والتأنيث ونحوِ ذلك[4]. فإن قيل: اقتضىٰ هذا التعريفُ وغيرُه من تعاريف الفعل أنه لابدّ من اقتران حدث الفعل مطلقًا بزمان[5]، فينتقض بنحو قولنا: (أراد الله في الأَزَل وجودَ العالَم) فيما لا يزال، وبنحو: (خلق الله الزمانَ)، إذ لا زمانَ مع هذه الإرادة، ولا مع [هذا][6]

=١/ ٩٦). واعتُرِض أيضًا بـ(كان) والأفعالِ الناقصة؛ لأنها تدل علىٰ زمان دون حدث. (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٦٧).

(١) التحفة لابن مالك ٣٤٩، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٣١، الفوائد الشنوانية ٦٩/ب.

(٢) أورد هذا ابنُ عصفور وردّه (شرح الجمل (٩٦/١)، وفسره السعد بأنه الماضي مطلقًا، أعمّ من أن يكون جامدًا أو غيره.

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٤، وشرح الرضي ١/ ١١. والمراد: أن الإنشاء في ألفاظ العقود عارض؛ لأنها في الأصل أفعال خبرية.

(٤) هذا الإيراد وجوابه في الفوائد الشنوانية ٧٠/ أ، نقلًا عن أحمد بن القاسم العبادي، وفي منهاج الهدىٰ ٤٦/ أ ب.

(٥) تدور أكثر التعريفات علىٰ أنه ما دلّ علىٰ معنًىٰ، وزمانٍ. (الأصول ١/ ٣٨، الإيضاح في علل النحو ٥٢-٥٣، الجمل للزجاجي ١، التعليقة ١/ ١٦، المسائل المنثورة ٢٠٧، العسكرية ٩٢).

(٦) سقطت من (جـ).

الخلق -[١] أجيبَ بأنه يكفي في ذلك توهّمُ الزمان[٢] [انتهىٰ][٣]. وفيه نظرٌ في مثل: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾.[٤] والله أعلم.

(و) فعل (مضارع) قيل: مقلوبُ (المُراضِع)؛ لِتشابُه أخلاق المتراضِعيْن غالبًا وتَقارُبِها[٥]، قاله ابن عصفور[٦]، وقيل: لا حاجةَ إلىٰ القلب، بل (المضارعة) مأخوذةٌ من لفظ (الضَّرْع)، فكأنه رَضَعَ مع الاسم ضرعًا واحدًا[٧]،

(١) أورد هذا الإشكالَ أبو علي، وذكر أنه غير لازم لسيبويه، الذي عرف الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِما مضىٰ، ولِما يكون». (الكتاب ١/ ١٢) ولم يقل: إنه يدلُّ علىٰ زمان، وإنما قال: شيء علىٰ شيء. (المسائل المنثورة ٢٠٧). ونحوه في شرح عيون الإعراب ٤٨. وأورده الفارسي في موضع آخر، وأجاب عنه بأن اللفظ فيه قد جرىٰ عندهم مجرىٰ الآن وما يتخاطبون به وما يتعارفون. وهذا النحو غير ضيق في كلامهم (العسكرية ٩٣-٩٥).

ولابن الطراوة والسهيلي نظرٌ في استعمال (الزمان) في التعريف من غير هذا الوجه، ويريان (الحدَث) خيرًا منه (الإفصاح ٢١-٢٢، نتائج الفكر ٦٦).

(٢) لعله يريد بذلك أن أفعال الباري سبحانه لا تحتاج إلىٰ زمان، ولكن لمّا كانوا لا يعقلون فعلًا إلاّ في زمان قالوا ذلك، فأجري مُجرىٰ ما يعقلون. وهذا هو جواب الفاكهي في شرح الحدود ٩٩. وقد صرح بذلك شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٦٩/ ب نقلًا عن أحمد بن قاسم العبادي.

(٣) سقطت من (أ) فقط. وهو يريد: انتهىٰ قول الفاكهي، مع أنه لم ينصّ علىٰ النقل عنه.

(٤) ٢ الفرقان ٢٥، ولعل الشارح يعنىٰ أن هذا الجواب لا يستقيم في مثل هذه الآية. ووجه النظر فيه أن الجواب مبنيٌّ علىٰ أن الناس قالوا: (خلق الله الزمان)؛ لأنهم توهموا أن أفعال الباري تكون في زمن، فردّ الشارح ذلك بما قاله الله تعالىٰ الحكيم الخبير عن نفسه في الآية الكريمة، فلم يستقم جوابُ دعوىٰ التوهُّم.

(٥) في (أ) و(جـ): وتقاربهما.

(٦) الارتشاف ٣/ ٣، توضيح المقاصد ١/ ٥٨، تعليق الفرائد ١/ ٦٢.

(٧) شرح عيون الإعراب ٥٥، أسرار العربية ٢٥، شرح المفصل ٧/ ٦، شرح الرضي ٢/ ٢٢٦، شرح التصريف العزي ٥٧، توضيح المقاصد ١/ ٥٨، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٤.=

ولأنَّ البناء كامل التصاريف[١].

والحقّ أن المضارَعة لغةً: المشابهةُ[٢]، سُمّي بذلك لمشابهته الاسم في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء[٣]. وقيل: لمشابهته في الأوّلَيْنِ فقط[٤]، وأمّا لام الابتداء فإنّما دخلت بعد استحقاق الإعراب؛ لتُخَصِّصَ[٥] المضارعَ بالحال، كما خصَّصَته[٦] السينُ ونحوُها بالاستقبال[٧]. وزاد بعضُهم في وجوه

=وقيل: سمي (مضارعًا) لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أُخِذ من قولهم: (رجل ضَرِعٌ)، أي ضعيف، والأوّل أظهر (شرح عيون الإعراب ٥٥) وقد سبق للشارح الحديث عن ذلك في ص ١٨٨-١٨٩.

(١) توضيح المقاصد ١/ ٥٨، والمراد بالبناء لفظ (المضارع) والمعنىٰ: أنه لا حاجة إلىٰ القول بالقلب؛ لأن لفظ الاشتقاق ظاهر من (الضرع) ولأن هذا البناء (وهو المضارع) كامل التصاريف والاشتقاقات، وهذا دليل علىٰ أنه غير مقلوب؛ لأن ما فيه قلب لا يكون كمل التصرف، بل الذي يتصرف أصله الذي انقلب هو عنه.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٤٧١، الصحاح ٣/ ١٢٤٩، الكتب ١/ ١٣، ٢٠. المقتضب ٤/ ٨٠. المقتصد ١/ ٨٠، أسرار العربية ٢٥، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٨، التخمير ١/ ٢٠٣، شرح المفصل ٧/ ٦.

(٣) وجوه الشبه كثيرة مفصلة في الكتاب ١/ ١٣-١٤، المقتضب ٤/ ٨٠، ٢/ ١، شرح السيرافي ١/ ل ١٠/ ب، ١١/ أ، وأسرار العربية ٢٤-٢٧، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٨-١٣٩، شرح المفصل ٧/ ٦، شرح التسهيل ٣٤-٣٥.

(٤) توضيح المقاصد ١/ ٥٥ نقله عن غيره ولم يسمّه

(٥) في (جـ): لتخصيص.

(٦) في (جـ): خصصت.

(٧) توضيح المقاصد ١/ ٥٥. وعَدُّ لام الابتداء من وجوه الشبه في (الكتاب ١/ ١٥، المقتضب ٢/ ٢، ٤/ ٨٠-٨١). وفي ذلك خلاف، فقد قال بعض العلماء: إن اللام لا تخصص الفعل بالحال، فقد تدخل علىٰ المستقبل (شرح السيرافي ١/ ل ٢٤/ ب).

الشبه جرَيانَه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته[١].

والذي ذهب إليه ابنُ مالك[٢] أنَّ المضارع إنما أُعرب لمشابهته الاسمَ في أنَّ كلًّا منهما يَعرِض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب عليه بصيغة واحدة، كقولك: (لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن) بجزم (تشرب)، إذا أريد النهيُ عن كلٍّ منهما، وبنصبه إذا أريد النهيُ عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد/ [٤٧/ أ] النهيُ عن الأوّل فقط، ويكون الثاني مستأنفًا. فلمّا كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكنّ الاسم ليس له ما يُغنيه عن الإعراب؛ لأنَّ معانيَه مقصورةٌ عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقديرُ اسم مكانه، كقولك: (لا تأكلِ السمك معَ شرب اللبن)، و(لا تأكلِ السمك شاربًا للّبن)، و(لا تأكلِ السمك، ولك شربُ اللبن)، بخلاف (ما أحسنْ زيدْ)، نفيًا، وتعجُّبًا، واستفهامًا، حالَ الوقف علىٰ كلٍّ من (أحسن) و(زيد)، فليس هنا ما يُميّز هذه المعاني إلا الإعرابُ؛ فلهذا جُعِل الإعراب أصلًا في الاسم فرعًا في المضارع[٣].

---

(١) أسرار العربية ٢٧، توضيح المقاصد ١/ ٥٦ نقله عن غيره، ولم يسمّه. الهمع ١/ ٥٤.

(٢) في شرح التسهيل ١/ ٣٤-٣٥. بتصرف، وهو بنصه فيما نقله عنه المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ١-٥٦-٥٧، الأشموني ١/ ٦٠، ويرىٰ الكوفيون أنه أصل فيهما، وهذه مسالة مشتهرة في الخلاف بين الفريقين. (الإيضاح في علل النحو ٧٨-٨٢، شرح السيرافي ٣/ ل ١٨٧، الإنصاف ٢/ ٥٤٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢١-٢٢، مسائل خلافية للعكبري ٨٧-٨٩).

هذا ملخَّص ما أشار إليه في (شرح التسهيل)[١]، قال: والجمعُ بينهما[٢] بما ذكرتُه أولىٰ من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأنَّ المشابهة بهذه الأمور بمعزِلٍ عمّا جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابَهة التي اعتبرناها[٣]. وأطال أستاذُنا الكلامَ معه في بعض تعاليقه[٤].

واختار السعدُ[٥] طريق الجمهور، فإنه قال: فإنْ قلت: لم سُمّي هذا القسم مضارعًا؟ قلتُ: لأنَّ (المضارَعة) في اللغة المشابهةُ، من (الضَّرْع)، كأنّ كِلا الشبيهين ارتضعا من ضرعٍ واحد، فهما أَخَوان رضاعًا، [وهو][٦] مشابه[٧] لاسم

---

(١) ١/ ٣٥ بتصرف يسير.

(٢) يعني المضارع والاسم.

(٣) يعني أن الإعراب جاء للفصل بين المعاني المتشبهة، وهو الحق. فقد حكىٰ الزجاجي إجماع الفريقين البصري والكوفي علىٰ أن الإعراب إنما دخل الأسماء ليفصل بين المعاني المشكلة ويدل عليها، إلاّ قطربًا. (الإيضاح في علل النحو ٧٧، الجمل ٢٦٠، أسرار العربية ٢٤، ٢٥) فيكون المضارع مثله.
وجَعْلُ سبب الإعراب في الفعل المضارع تواردَ المعني عليه هو رأي الكوفيين. (شرح الرضي ٢/ ٢٢٧).
وقال ابن هشام: إن رأي ابن مالك مركب من مذهب البصريين والكوفيين (الهمع ١/ ٥٥).

(٤) يعني الشنواني، وقد فعل ذلك في الفوائد الشنوانية ٧٠/ب- ٧١/أ. وفي منهاج الهدىٰ ٩٣/أ، ١٢٣أ- ب، ١٢٤/أ.

(٥) في شرح التصريف العزي ٥٧-٥٨.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) في (أ) مشابهة. وفي (ب): وهو مشابهته وما أثبتُّه الموافق لكلام السعد وقد تقدّم الكلام عن سبب التسمية قريبًا.

الفاعل في الحركات والسكنات، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين أو (سوف) أو (اللام)، كما أن (رجلًا) يُحتمل أن يكون زيدًا أو عمرًا أو خالدًا أو غيرهم، فإذا عرّفته باللام قلت: (الرجل) اختص بواحد، ولهذه المشابهة التامّة أُعرِب من [بين][1] سائر الأفعال[2].

(و) فعل (أمر) وزمانُه[3] مستقبلٌ باعتبار الحَدَث المأمورِ بإيقاعه فيه؛ لأنَّ المقصودَ به حصولُ ما لم يَحصُل، أو دوامُ ما حَصَلَ[4]، وأمّا باعتبار/ [٤٧/ ب] الإنشاء فله زمان حاليٌّ؛ بناءً علىٰ أنَّ الإنشاء إتباع معنًىٰ بلفظٍ يقارنه في الوجود[5].

ولَمّا لَمْ يصرّح بتعريف هذه الأفعال بحقائقها لصعوبتها علىٰ المبتدئ، وكان

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) وتجد نحو هذا التنظير في مقدمة في النحو ٧٦-٧٧، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٦-٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٧، والهمع ١/ ٥٤، وعزا ذلك للبصريين وقد تقدم للشبه وجوه كثيرة في ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٣) في (جـ): وزمان.

(٤) لأن الاستقبال لازم للأمرية، فلو انتفىٰ بتبدّله انتفت الأمرية بخلاف الماضي والمضارع. (شرح التسهيل ١/ ١٨) وقال ابن مالك: «لا يعرض له غير الاستقبال» (شرح العمدة ١/ ١٠٥) ومثال حصول ما لم يحصل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ﴾ ١-٢ المدثر، ودوامِ ما حصل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ ١ الأحزاب. (شرح التسهيل ١/ ١٧-١٨، والمساعد ١/ ١٢).

(٥) تعليق الفرائد ١/ ٩٨-٩٩، وعزا ذلك إلىٰ ابن مالك، وفسّره بمثل ما ذكر الشارح، وأضاف أن فعليته تتحقق باعتبار كونه حدثًا مطلوبًا سيقع في الزمن المستقبل، لا باعتبار إنشاء الأمر، فإنه حالٌ لا مستقبل. ونحو في (الهمع ١/ ٢٤) والظاهر من كلام ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ١٧-١٨) خلاف ذلك في مسألة الزمان الحاليّ للأمر.

قد عرّفها بعلامتها فيما مرّ، وكان التعريف بالأمثال[١] يقوم مَقام التعريف بالجنس والفصل أو بالخاصة الصريحات عند جماعة من المحققين، كابن الحاجب[٢]، وكان إدراكُ الأمثلة سَهْلَ التناول للمتعلِّم[٣] أشار إلىٰ تعريفها بذلك، فقال: الماضي ما كان من الأفعال (نحو ضرب) في كونه فعلًا دالًّا[٤] وضعًا علىٰ حدثٍ وزمانٍ انقضىٰ[٥]. (و) المضارع ما كان من الأفعال نحوَ: (يضرب) في كونه فعلًا دالًّا علىٰ حَدَثٍ وزمانٍ غيرِ منقَضٍ، حاضرًا كان، أو مستقبلًا. قال الزنجاني[٦]: وهو -أي المضارع- يَصلح للحال والاستقبال.

وعرّف السعدُ[٧] الحالَ بأنه أجزاءٌ من طَرَفي الماضي والمستقبل، يَعقُب بعضُها بعضًا من غير فَرْط مُهلة وتراخٍ، والحاكمُ بذلك هو العُرف لا غير[٨]. قال:

---

(١) في (جـ): بالمثال.

(٢) وهذا أمر مشتهر عنه، ولا سيما طريقته في تأليف مختصره الأصولي (مختصر المنتهىٰ). وقد أشار إلىٰ ذلك في أوّله، مع أن في تصريح كلامه ما قد يخالف ذلك، يقول: إذا تعلق بالنحو أمرٌ من اللغة أكثرَ النحويّون من تمثيله؛ ليكون قد حصل لهم منه طرف جيّد من المعرفة، بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين، فإن الضابط يغني عن كثرة التمثيل. (شرح المفصل ١/ ٢٢٧).

(٣) في (أ): للمتعلمين.

(٤) زاد في (أ): علىٰ.

(٥) في (أ): تقضي.

(٦) في التصريف العزي ٥٨.

(٧) في شرح التصريف العزي ٥٨.

(٨) أي ما يُرىٰ أنه عمل واحد يشترك أوله وآخره في مسمّاه، وتحصل أجزاؤه تباعًا، وقد يكون بينها مهلة قصيرة، مثل: (يتوضأ) أو طويلة، نحو: (يتعلّم).

والمراد بالمستقبل ما يُترقَّب[1] وجودُه بعد زمانك الذي أنت فيه، تقول: (يفعل الآن)، ويُسمَّىٰ حالًا وحاضرًا، و(يفعل غدًا) ويُسمَّىٰ مستقبلًا[2]. وقيل[3]: إنَّ المضارع موضوعٌ للحال، واستعمالُه في المستقبل[4] مجازٌ[5]، وقيل: بالعكس[6]. والصحيح: أنه مشترَكٌ بينهما[7]؛ لأنه يُطلَق عليهما إطلاقَ كلِّ مشترَكٍ علىٰ

(١) في (ب): تترقب.

(٢) شرح التصريف العزي ٥٨. وتقرير ما نقله الشارح من الفصل بين الحاضر والمستقبل في (المقتصد ١/ ٨٣-٨٤، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢١٨، شرح التسهيل ١/ ١٨، تعليق الفرائد ١/ ٩٩).

(٣) ينقل الشارح هذا عن السعد في شرح التصريف العزي ٥٨-٥٩، وقد صدّره هو بقوله: (قيل) أيضًا.

(٤) في (ب) و(جـ): الاستقبال.

(٥) ووجه المجاز أنه من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ ٣٦ يوسف ١٢ (المقتصد ١/ ٨٤ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٧، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٦). قال: وهو أقوىٰ. والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٧٤، وعزاه الدماميني إلىٰ المحققين (تعليق الفرائد ١/ ١٠٠) وعزاه أبو حيّان إلىٰ الفارسيّ (الارتشاف ٣/ ٥)، واختاره السيوطي (الهمع ١/ ١٨)، وأنكر ابن الطرواة كون المضارع يفيد الاستقبال (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٤٢- ٢٤٣).

(٦) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٧، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٦، شرح الرضي ٢/ ٢٢٦، وعزي إلىٰ ابن طاهر (الارتشاف ٣/ ٥، والهمع ١/ ١٨) ووَجْه ذلك أنَّ المستقبل ممتد الزمان. أو أن وجود الحال مختلَفٌ في وقوعه أصلًا. ويرىٰ الزجاج أنه لا يكون إلاّ مستقبلًا (الارتشاف ٣/ ٥) بل قيل: إنه يطلق علىٰ الماضي بقرينة معنوية (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٤٠-٢٤١).

(٧) الإيضاح لأبي علب ٥٣، المقتصد ١/ ٨٣، المفصل ٢٤٤، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٦، شرح التسهيل ١/ ١٨، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٧٥، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٧٨. قال أبو حيّان: إنه ظاهر مذهب سيبويه، وذكر للبصريين فيه تأويلات (الارتشاف ٣/ ٥) وعزاه ابن عقيل للجمهور (المساعد ١/ ١٢، تعليق الفرائد ١/ ١٠٠، الهمع ١/ ١٧).

أفراده. هذا، ولكن[1] تَبادُرَ الفهمِ إلىٰ الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنبئ[2] عن كونه أصلًا في الحال[3]، وأيضًا من المناسب أن يكون لها صيغة[4] خاصة، كما للماضي والمستقبل، وإذا دخلَتْ علىٰ المضارع السينُ أو (سوف)، فقيل: (سيفعل)، أو (سوف يفعل) اختص بزمان الاستقبال[5]، وإذا دخلَتْ[6] لامُ[7] الابتداء اختصَّ بزمان الحال غالبًا، نحو: (لَتَفْعلُ)،[8] كما أنَّ (لم) إذا دخلت عليه قلَبَتْه للماضي[9].

[(و)][10] الأمر ما كان من الأفعال نحوَ: (اضرب) في كونه فعلًا دالًا/

---

(١) في (أ): ويمكن. وما أثبته هو الموافق لنص السعد في شرح التصريف العزي ٥٨. والسياق يؤيده.

(٢) في (أ): تنبئي. وفي (جـ): ينبني. والصواب ما أثبت، وهو الموافق لنصّ السعد.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨، ٢١.

(٤) في (جـ): صفة.

(٥) وذكر ابن أبي الربيع أن المضارع يتخلص للاستقبال بثلاثين كمة (البسيط ١/ ٢٤٢) وَعَدَّها. وما ذكره الشارح منقول عن شرح التصريف العزي ٥٩.

(٦) في (ب): دخلته.

(٧) في (ب): لا.

(٨) الكتاب ٣/ ١٠٩، شرح التسهيل ١/ ٢١، وذكر فيها خلافًا، ورجح أنه قد يراد بها الاستقبال ١/ ٢٢، وذكر ابن الحاجب أن تخليصه للحال رأيُ الكوفيين (شرح المفصل ٢/ ٦) ونحوه في (شرح الرضي ٧/ ٢٢٦-٢٢٧)، وعزا أبو حيّان للأكثرين أنها تخلّص للحال، ورَدَّ علىٰ ابن مالك (الارتشاف ٣/ ٦) وانظر: الهمع ١/ ٢٠.

(٩) بلا خلاف، لكنهم اختلفوا هل كان ماضي اللفظ. فتغيَّر لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعًا فتغيَّر معناه دون لفظه. قال ابن مالك: إن الأوّل ضعيف، لا نظير له، والثاني هو الصحيح. (شرح التسهيل ١/ ٢٧).

(١٠) سقطت الواو من (ب).

[٤٨/ أ] علىٰ الطلب بصيغته، صالحًا لقبوله ياءَ المخاطبة أو نونَ التوكيد[١].

ولَمّا كان الأصلُ في الأفعال البناءَ، وكان الفتح والكسر والضم والسكون من ألقابه عند البصريين[٢] قال: (فـ) كلُّ فردٍ[٣] من ماصَدَقَاتِ[٤] (الماضي) وآحادِه (مفتوحُ الآخر) فتحَ بناءٍ اتفاقًا، وبعضُهم قال: إجماعًا[٥]، قال السعد[٦]: سواءٌ كان مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول، أمّا البناء فلأنه الأصل في الأفعال، وأمّا الحركة فلمشابهته الاسمَ مشابهةً مّا في وقوعه موقعَه، نحو: (زيد ضَرَب) و(زيد

---

(١) وقد سبق ذلك في ص: ١١٩.

(٢) وقد تقدم ذلك في ص: ١٦٣-١٦٤.

(٣) تكررت هذه الكلمات في جميع نسخ التحقيق ما عدا (هـ) من الاحتياطيات.

(٤) في (ب): ممّاصدقاته، وفي (ج): من صدقات. يريد : (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شَملَه كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٥) الإجماع هو اتفاق جميع العلماء، وأما الاتفاق فهو اتفاق أكثرهم ومعظمهم (الكليات ٤٢). وكثير من العلماء لا يفرق بينهما، فيستعمل أحدهما وهو يريد الآخر، وأما إذا ذُكرا في موضع واحد فالفرق بينهما ما ذكرتُ.

وممّن قال: إن الفعل الماضي مبنيٌّ اتفاقًا الأزهري في التصريح ١/ ٥٤، الفاكهي في الفواكه الجنية ٩. وممّن قال: إنه مبني إجماعًا السيوطي في الهمع ١/ ٤٦، والأشموني ١/ ٥٨. والظاهر أنهم لم يقصدوا الفرق الدقيق بينهما إلاّ أن يكون الشارح قصد كون البناء علىٰ الفتح أو غيرِه، فهذا محل خلاف: فالأكثرون علىٰ أنه مبني علىٰ الفتح مطلقًا، وقيل: مبني علىٰ السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، وعلىٰ الضم إذا اتصلت به واو الجماعة (شرح القطر للفاكهي ١/ ٦٣) وسيأتي ذلك قريبًا.

(٦) في شرح التصريف العزي ٦١ بتصرف يسير.

ضارب)[١]، وأمّا الفتح فلخفّته[٢] إلاّ إذا اعتلّ آخرُه، نحو: (غَزا) و(رَمَىٰ)، أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: (ضربْت) و(ضربْن)، أو واو الضمير، نحو: (ضربوا). انتهىٰ.

وفي استثنائه (غزا) و(رمىٰ) نظرٌ[٣]. وقال المرادي[٤]: «وأمّا الماضي فإنه يُبنىٰ علىٰ الفتح ما لم يتصلْ به ضميرٌ مرفوع لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو جمعِ مؤنثٍ؛ فيسكن آخره، وإذا اتصل به واوُ جمع ضُمَّ آخرُه. وإنّما بُني علىٰ حركة لشبهه بالمعرب -أعني المضارع- في وقوعه صفةً، وصلةً، وشرطًا ونحوَ ذلك، فكان له بذلك مزيةٌ علىٰ الأمر، وإنما خُصَّ بالفتح طلبًا للخفَّة،[٥] وسكن آخرُه عند

---

(١) الكتاب ١/ ١٦-١٧، المقتضب ٢/ ٢-٣، ٤/ ٨١-٨٢، وزادا أنها تقع موقع المضارع في الشرط في نحو: (إن قمت قمت) لذلك سكن آخر الأمر؛ لأنه لا يقع موقع الأسماء ولا موقع المضارع. ونحوُ ذلك في المقتصد ١/ ١٣٦، أسرار العربية ٣١٥، شرح المفصل ٦/ ٤.

(٢) المقتصد ١/ ١٣٦-١٣٨، أسرار العربية ٣١٦-٣١٧، شرح المفصل ٦/ ٥. وزادوا أن الكسر أصلًا لا يرِدِ في الأفعال، والضمَّ قد يُلبس، فقد يُتوهم أن الفعل مسند إلىٰ واو الجمعة فاجتُزِئ بالضمة عنها علىٰ عادة بعض العرب. ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٨، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٠-٢٢١، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٤-٥، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٧٧، توضيح المقاصد ١/ ٥٨، الأشموني ١/ ٥٨.

(٣) والسعد في الحكم والاستثناء مسبوق، سبقه الحريري في شرح الملحة ٦٢، ولم أرَ مَن بيَّن وجهَ النظر، ولعلّ وجه النظر أنها مبنية علىٰ الفتح باعتبار الأصل قبل الإعلال، فأصلها: (غزَوَ) و(رميَ). فلا وجه لاستثنائها، وليس هذا بقويّ.

(٤) في توضيح المقاصد ١/ ٥٨-٥٩.

(٥) وقد سبق قريبًا تخريج سبب البناء علىٰ الحركة، وكونِها فتحة.

اتصال الضمير المرفوع؛ كراهةً لتوالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأنَّ الفاعل[١] كجزءٍ من فعله[٢]. وقال في (شرح التسهيل)[٣]: «إنَّما سببُه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أكرمْنا) و(أكرمَنا)، ثم سُلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيلَ؛ لمساواتهما لِـ(نا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال»[٤]. ثم ضَعَّف كلامَ[٥] الجمهور، فأطال[٦].

وقوله: (أبدًا) كناية عن بنائه على الفتح في جميع وجوهه. وأصله ظرف

---

(١) في (ب): الفعال.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٠٩، شرح الرضي ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٧٧، أوضح المسالك ١/ ٣٦، تعليق الفرائد ٢/ ٣٢، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٢، الأشموني ١/ ٥٨، الهمع ١/ ١٩٧.

(٣) ١/ ١٢٥. والمراد ابنُ مالك.

(٤) في (جـ): الاعتدال.

(٥) في (ب): الكلام.

(٦) يعني ابنَ مالك، وهذا الكلام من المرادي أيضًا، قال: «وضعَّف كلام الجمهور بما يُوقَف عليه في كلامه». وابن مالك قد ذكر رأي الجمهور وضعّفه بوجهين: الأوّل أن التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأن توالي الحركات إنما يوجد في الصحيح من (فَعل) و(انفعل) و(افتعل) لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولىٰ.

الثاني: أن توالي أربع حركات ليس مهملًا في كلامهم، بل مستخَفٌ في بعض الأبنية، نحو: (عُلَبِط) و(عَرَتن) و(جَنَدل). وفي بعض ما ختم بتاء التأنث (بَرَكة، لُمَزة، مَعِدة)... الخ. (شرح التسهيل ١/ ١٢٥). ونحوه في تعليق الفرائد ٢/ ٣٢، الهمع ١/ ١٩٧.

لاستغراق ما يُستقبل من الزمان. وفي حفيد الموضِّح[١]: اعلم أنهم اختلفوا فيما يُبنىٰ عليه الماضي علىٰ أقوال: فمنهم مَنْ قال: يُبنىٰ علىٰ الفتح حالَ تجرُّده من ضمير الرفع المتحرك، وعلىٰ الضمّ/ [٤٨/ب] فيما إذا أُسند إلىٰ الواو، ولو تقديرًا، كـ(اشتروا)[٢]، وعلىٰ السكون إذا أُسند إلىٰ الضمير المرفوع المتحرك[٣]، أو علىٰ الفتح في جميع الأحوال، وهو ماذهب إليه المصنِّفُ -يعني الموضِّح[٤]- أو علىٰ الفتح والسكون، وهو ما ذهب إليه المصنِّف في (شرح الشذور)[٥].

انتهىٰ.

---

(١) الموضح، هو ابن هشام، وحفيده هو شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام بن تقي الدين العلامة جمال الدين المشهور (...-٨٨٥هـ). من أهل القاهرة، سكن دمشق وتوفي بها، تلمذ علىٰ العز بن جماعة والسيرامي والعجيمي وهو ابن عمته، برز في العربية وغيرها، له حاشية علىٰ التوضيح لجدّه. (البغية ١/ ٣٢٢، الأعلام ١/ ١٤٧). وقد راجعت حواشي الحفيد علىٰ التوضيح. ولم أجد فيها شيئًا، ونقله عنه وعنها الشنواني في الفوائد الشنوانية ٧٢/ ب، وفي منهاج الهدىٰ ١١٦/ ب.

(٢) إذ الأصل: (اشتريُوا) فتحركت الياء، وانفتح ما نبلها، فقلبت ألفًا، ثم حذفت. (شرح المفصل ٦/ ٦، وشرح الشذور ٦٩-٧٠) وهذا المثال يحتمل أنه أراد به بعض آيات كثيرة. منها ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ...﴾ ١٦ البقرة ٢.

(٣) وهو الرأي الأشهر (المفصل ٢٤٤، الفصول الخمسون ١٧٠، الفصول لابن الدهان ٤، كشف المشكل ١/ ٢٠٢، شرح المفصل ٦/ ٥-٦، الكافية ١٨٩، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٧٥، ٢٢٢، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٥).

(٤) في أوضح المسالك ١/ ٣٦. ومن قبله في الجمل للزجاجي ٧، الإيضاح لأبي علي ٦١، ٣١٧، اللمع لابن جني ١٨٣، الواضح ٣٩، المقتصد ١/ ١٣٦، كلهم يطلق البناء علىٰ الفتح في جميع الأفعال الماضية، ولم يذكروا السكون، ولا الضمة.

(٥) في ص ٦٩. وكذلك في القطر وشرحه ٢٦-٢٧.

وحيث كان في المسألة قولٌ بأن الماضي يُبنىٰ علىٰ الفتح في جميع الأحوال، ومَشىٰ عليه في (التوضيح) ترجَّحَ أو تعيّنَ حَمْلُ كلامِ المصنف عليه[1]، أي سواءً كان فاعلُه ضميرًا، أو ظاهرًا، وسواءً كان مذكَّرًا، أو مؤنثًا، وسواءً كان مفردًا، أو مثنًىٰ، أو مجموعًا. ولا ينافي هذا تسكينُ آخره مع ضمير الرفع المتحرك تخفيفًا، نحو: (ضربْت) و(ضربْن)، ولا ضمُّه مع واو الجماعة، ولو تقديرًا؛ لمناسبة الواو، نحو: (دعَوا واشترَوا وتعدَّوا فضربُوا وذهبُوا)[2].

(و) كلُّ فردٍ[3] مِمّا يصدق عليه **(الأمر)** مبنيٌّ أيضًا بناءً يماثل ويشابه في الصورة المضارعَ المجزومَ، بحيث يأتي لغير القائل بإعرابه أن يُطلق عليه أنه (مجزوم أبدًا)[4] في جميع أحواله مجازًا، لشدة التباس حالة البناء بحالة

---

(١) فيكون مفتوحًا لفظًا أو تقديرًا.

وأوّل كلام الآجرومي بأنه من باب الحمل علىٰ الغالب والأكثر في (شرح الآجرومية للحسني ١٧/ أ، وللمكودي ص٨، وللأزهري ص٤٢، وللحلاوي المقدسي ٢٣/ أ، ولزروق ٢٦/ ب، وللراعي ٧٠/ ب). وأوّله الرملي بأنه مفتوح لفظًا وتقديرًا (شرح الآجرومية ٩٨).

(٢) أراد الشارح أن يجعله مبنيًا علىٰ الفتح دائمًا. ظاهرًا أو مقدرًا. فبذلك يكون قول الآجرومي (أبدًا) ظاهرًا. وعاب الراعي شارح الآجرومية هذا الإطلاق؛ لأنه يرىٰ أن من الماضي ما لا يبنىٰ علىٰ الفتح ٧٠/ ب، وأورده الشيخ زروق غير معترض (شرح الآجرومية ٢٧/ ب) وأوّله المكودي بأنه يبنىٰ علىٰ الفتح ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، أو واو الجماعة. (شرح الآجرومية ٨) وكذلك الشيخ خالد ٤٢، وهذا لا يتفق مع قوله (أبدًا).

(٣) تكررت هذه الكلمة مرتين في (جـ)، وكذلك في (د) و(هـ).

(٤) ذكر الرملي أنه في بعض النسخ: «والأمر ساكن أبدًا» ص٩٩.

الإعراب، من حيث تشابهُ تلك الآثارِ التابعة للحالتين؛ لأنه لجَرْيه[١] علىٰ صورة لفظ المضارع المجزوم يُحذَف منه ما يُحذَف من المضارع من الحركات أو الحروف[٢]، بل لا تُخالِف صيغةُ الأمر صيغةَ المضارع إلاّ بأن يُحذف حرفُ المضارعة، ويُعطىٰ آخرُه حكمَ المجزوم.

والقرينةُ علىٰ هذا جَزْمُه[٣] أوّلًا بمذهب[٤] البصريين، حيث قال: «الأفعال الثلاثة»[٥] وهم قائلون ببنائه؛ لأنّه الأصل في الفعل، وما أُعرب منه فلمشابهة الاسم، وهذا لم يُشبهه، فلم يُعرَب، وإنْ أوهم ظاهرُ لفظِه هذا مذهبَ الكسائي من الكوفيين[٦]، وهو أنه معربٌ مجزوم[٧]،/ [٤٩/ أ] وأَصْل (افعل) عنده: (لِتَفْعلْ)، فحُذفت اللامُ [تخفيفًا][٨] لكثرة الاستعمال، ثم حرفُ المضارعة

---

(١) في (ب): بجريه.

(٢) في (جـ): من حركات أو حروف.

(٣) أي الآجرومي.

(٤) في (ب): مذهب.

(٥) وهذا أحد تأويلين ذكرهما الراعي لقول الآجرومي: (مجزوم) (المستقبل بالمفهومية ٧١/ أ).

(٦) في (جـ): الكوفيون.

(٧) وعلىٰ هذا حمله الشيخ خالد في شرح الآجرومية ٤٢-٤٣، والشيخ زروق في شرح الآجرومية ٢٧/ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٧١/ أ، والشربيني في شرح الآجرومية ١٨/ ب. والإربلي ٢٧/ ب، وعبد الملك العصامي في شرحه الآجرومية ٨/ أ فقرّروا أن الآجرومي جرىٰ في ظاهر كلامه علىٰ مذهب الكسائي والكوفيين. وحجة الشارح السابقة التي ذكرها لردّ ذلك قوية. واستدلّ الراعي علىٰ هذا الظن بأن الآجرومي لا يعدّ الأمر مستقلًا، ولذلك لم يجعل له علامة من العلامات التي تميّزه في أول الكتاب.

(٨) سقطت من (أ) و(ب).

خوفَ التباسه بالمضارع[١]. ورُدَّ بأنه ليس بالوجه؛ لأن إضمار الجازم ضعيفٌ كإضمار الجار، والجارّ لا يُحذف ويبقىٰ عملُه، فكذلك الجازم[٢]. وأمّا:

[محمّدُ][٣] تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ....[٤]

---

(١) رأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩-٤٧١، ١/ ٣٠٠، ٣/ ٤٥. وذكره المبرد دون عزو في المقتضب ٢/ ٣، ٢/ ١٢٩-١٣٠ وهو في مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٨ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٤، واللامات للزجاجي ٩٤، وشرح السيرافي ١/ ل ١٩/أ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٠، وإعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، المنتصد ٢/ ١٠٩٤، المفصل ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٥، الإنصاف ٢/ ٥٢٤، أسرار العربية ٣١٧، التبيين ١٧٦، وغيرها. وعُزي للأخفش، وأختاره ابن هشام (المغني ١/ ٢٢٧).

(٢) المقتضب ٢/ ٤، ٢/ ١٣١، اللامات للزجاجي ٩٥، شرح السيرافي ١/ ل ١٨ أ-ب، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٥، الإنصاف ٢/ ٥٤٥، أسرار العربية ٣٢١، شرح المفصل ٧/ ٦١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩١، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١١.

وإذا كان المشهور أن عوامل الأسماء لا تحذف ويبقىٰ عملها كالجار، فإن العلماء متفقون علىٰ أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء فعدم جواز حذفها أولىٰ. (اللامات للزجاجي ٩٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) .... إذا ما خِفْتَ من شَيْءٍ تَبَالا

البيت من البحر الوافر، يُعزىٰ إلىٰ أبي طالب وحسانَ بن ثابت والأعشىٰ، ولم أجده في دواوينهم.

قال المبرد: البيت ليس بمعروف، علىٰ أنه في كتاب سيبويه. ونقل البغدادي عن النحاس قوله: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحّن قائله، وقال: أنشده الكوفيون، ولا يُعرف قائلُه ولا يُحتج به، ولا يجوز مثلُه في شعرٍ ولا غيره.

والبيت في (الكتاب ٣/ ٨، المقتضب ٢/ ١٣٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٧، الخزانة ٩/ ١١-١٠٦).

فشاذٌّ، و[١] ضرورة. وأمّا ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ....﴾[٢] فـ(إنْ) حُذفت مع الشرط بطريق التبعيَّة، مع أنهم لم يتَّفقوا على أنها العاملةُ في جواب الأمر[٣]. على أنَّ ابن هشام اختار مذهب الكوفي[٤]، وقوّاه بعضُهم[٥].

وخُرِّج كلامُ المصنف على حذف أداة التشبيه قصدًا للمبالغة. والأصل: (مثلُ مجزوم)، أو (كمجزوم)[٦]. وعلى أنَّ المراد أنه يُعامَل معاملةَ مجزومٍ

---

(١) في (أ): أو.

(٢) ﴿....مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ١٥١ الأنعام ٦.

(٣) يرى سيبويه أن جازم جواب الطلب هو (إن) المقدرة (الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤). وانظر المفصل ٢٥٢، الفصول الخمسون ٢٠٧، شرح ملحة الإعراب ٢٥٩، والفصول لابن الدهان ٥٣، واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ٢/ ١٩٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٤).

ويرى المبرد أن الجازم هو معنى الجزاء (المقتضب ٢/ ٨٠، ١٣٣) ونصَّ على عزوه للخليل الزمخشريُّ في المفصل ٢٥٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣٤-٣٣٥. وهو رأي الزجاجي (الجمل ٢١٠) والزبيدي في الواضح ١٠٩، وابن جني في اللمع ١٩٦. وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٤٨، وانظره في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢، وعزاه أبو حيّان إلى الخليل وسيبويه وابن خروف وابن مالك (الارتشاف ٣/ ٤١٩) وقيل غير ذلك.

(٤) في (ب): الكوفيين. يريد رأيهم في كون الأمر مجتزأً من المضارع. ورأيُه هذا في: المغني ١/ ٢٢٧.

(٥) ذكر بعض العلماء أمورًا من القياس والسماع تقوّيه. راجع اللامات ٩٤، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٦٩، أسرار العربية ٣١٩، الإنصاف ٢/ ٥٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩١، التخمير ٣/ ٢٦٠-٢٦١، التبيين ١٧٧.

(٦) الفوائد الشنوانية ٧٣/ ب.

ومثلُ ذلك قول ابن الحاجب في الكافية (وحكم آخره -أي الأمر- حكم المجزوم) فأُوِّل بأنه مثل حكم المجزوم (الفوائد الضيائية ٢/ ٢٦٧).

مجازًا[١]. أو أنه سمّاه مجزومًا نظرًا للصورة، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الورقة: فرس[٢]. وبالجملة فالأمر مبنيٌّ علىٰ ما يُجزم به مضارعُه، فيُبنىٰ علىٰ السكون إذا كان صحيحَ الآخر، ولم يتصل به ضميرُ تثنية ولا ضميرُ جمع ولا ضميرُ المؤنثة المخاطبة، كـ(اضربْ) و(انطلقْ) و(استخرِجْ)؛ إذ مضارعُه يُجزم بذلك -وعلىٰ حذف حرف العلَّة إنْ لم يتَّصل به ما ذُكِرَ إنْ كان معتلًّا، نحو: (اخشَ) و(اغزُ) و(ارمِ)؛ لأنَّ مضارعَه يُجزم بذلك- وعلىٰ حذف النون إن اتصل به ما ذُكر، نحو: (قوما) و(قوموا) وقومي)؛ لأنَّ مضارعَه[٣] يُجزَم بذلك، وعلىٰ السكون -ولو كان معتلًّا- إن اتصل[٤] به نونُ الإناث، نحو: (اخشَيْنَ) و(اغزُوْنَ) و(ارمِيْنَ)، وعلىٰ الفتح، إن اتصلت به نون التوكيد مطلقًا، نحو: (اخشيَنَّ يا زيد).

---

(١) شرح الآجرومية للحسني ١٧/أ.

وأُوِّل بأنه أراد بالجزم السكون (شرح الآجرومية لناصر الدين بن جبريل ١٣/ ب، وللرملي ٩٩).

(٢) والحامل عليه المشاكلة؛ لأن (ولم يضرب) و(اضرب) متشاكلان في السكون. وراجع هذا التأويل وتنظيره بصورة الفرس في الفوائد الشنوانية ٧٣/ ب، وانظره في شرح الآجرومية للمحلي ٣٩أ-ب، وهذا لا يختلف كثيرًا عن تأويل الشارح الأوّل الذي بدأ به. وتأوّله الشيخ زروق بأنه (مجزوم) أي مبني علىٰ السكون (شرح الآجرومية ٢٧/ أ)، ونحوه في شرحها للحرفوشي ٦٠/ أ)، وأوله المكودي بأنه أراد بالجزم السكون إذا كان آخره صحيحًا، وأما إذ كان حرفَ علة فهو مبني علىٰ حذف آخره (شرح الآجرومية ٨)، ونحوه في شرح الآجرومية للحلاوي المقدسي ٢٣/ ب.

(٣) في (ب): لا مضارعه.

(٤) في (جـ): اتصلت.

تنبيه:

لا يصحّ في (أبدًا) هنا التعميمُ علىٰ طريق ما مرّ في الماضي، بل المراد في غالب أحواله، كما تَبَيّنته ممّا قرّرناه(١).

(والمضارع ما) أي: فعل (كان) أي: تحقّق في أيّ زمان كان، بناءً علىٰ ما حقّقه السيِّد مِن أنَّ الأفعال الواقعةَ في التعاريف المرادُ منها/ [٤٩/ ب] مجرَّدُ ثبوتِ الحدث بالفعل(٢). ويُحتمَل أنها هنا للاستمرار. وبالجملة فهو مجازٌ مشهور،(٣) إنْ كان المصنف قَصَدَ تعريف المضارع بحدٍّ أو رسمٍ (في) صِلَةٍ(٤)، فالمراد ما كان نفسُ (أوّله إحدىٰ الزوائد الأربع) جمع (زائد) بمعنىٰ (حرف زائدٍ)، أو جمع (زائدة) بمعنىٰ (لفظة زائدة).

وفي الجنىٰ الداني: جواز تذكير الحروف وتأنيثها(٥). وفي شرح صاحبه

---

(١) نبّه إلىٰ ذلك أيضًا ابن الحاجب علىٰ نصّ الزمخشري في شرح المفصل ٢/ ٤٨.

(٢) الفوائد الشنوانية ٧٥/ أ وعزاه إلىٰ السيّد. ولم أجده فيما طالعته من كتب السيِّد الجرجاني وحواشيه، وما أكثرَها.

(٣) الفوائد الشنوانية ٧٥/ أ.

(٤) أي: زيادة.

(٥) لم أجد ذلك منصوصًا عليه، وقد نقل هذا عن المرادي الشنوانيُّ في الفوائد الشنوانية ٧٥/ أ، ولم يذكر أنه في (الجنىٰ الداني). وتقرير جواز تذكير الحروف وتأنيثها في الكتاب ٣/ ٢٥٩-٢٦٠، والمقتضب ٤/ ٤٠، والمذكر والمؤنث للسجستاني ١٨٥، ولابن الأنباري ٢/ ٢٨-٣٠، وشرح اللمحة ٥٨، وشرح التحفة لابن الوردي ٣٦٨. وذكر ابن جني أن الحرف وهو واحد قد يقع موقع الحروف، وهي جماعة، فلعل هذا وجهُ تأنيثها (سر الصناعة ١/ ١٤-١٥) وذكر الفرّاء أن الحرف من نحو (أ. ب. ت. ث...) مِمّا يقع عليه العَجْم=

للألفية[١]: وإن قُصِد بـ(الثلاثة) و(العشرة) وما بينهما معدودٌ، ولم يُذكَرْ في اللفظ فالفصيح أن يكون بالتاء للمذكَّر، وبعدمها[٢] للمؤنث، كما لو ذُكر المعدودُ، فتقول: (صُمْت خمسة) تريد (أيامًا)، (وسرت عشرًا)،[٣] تريد (ليالِيَ)، ويجوز أن تُحذف التاءُ في المذكَّر[٤]، حكىٰ الكسائي عن[٥] أبي الجرّاح: (صُمْنا من الشهر خمسًا)[٦] وحكىٰ الفرّاء: (أفطرنا[٧] خمسًا، وصُمْنا عشرًا من رمضان)،[٨] وتضافرت الروايات علىٰ حذف التاء من قوله ﷺ: (**ثم أتبعه بستٍّ من شوال**)[٩].

=مؤنث، وما لم يقع عليه العجم فهو مذكر، والأدوات بمنزلته. ثم قال: وحروف المعجم كلها إناث، لم نَسمع في شيء منها تذكيرًا في الكلام، وقد يجوز تذكيرُها في الشعر. (المذكر والمؤنث ٩٩/ ١٠٠).

(١) وهو المعروف بتوضيح المقاصد، وكلامه فيه ٤/ ٣٠١ بتصرف يسير.

(٢) في (ب): وبعدها.

(٣) في نص المرادي: خمسًا.

(٤) ذلك مذكور أيضًا في: المقرب ١/ ٣٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠، البحر المحيط ٢/ ٢٢٣، الارتشاف ١/ ٣٦٠، الأشموني ٤/ ٦١، التصريح ٢/ ٢٦٩، الهمع ٥/ ٣٠٦.

(٥) في (ب): فقط زيادة كلمة (ابن) ولم أجدها عند جميع الذين نقلوا حكاية الكسائي، ولا في شرح الألفية للمرادي، والذي يروي عنه الكوفيون هو أبو الجراح العقيلي (راجع فهارس معاني القرآن).

(٦) المقرب ١/ ٣٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠، الارتشاف ١/ ٣٦٠، الهمع ٥/ ٣٠٦.

(٧) في (ب): أفرطنا.

(٨) معاني القرآن ١/ ١٥١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٥٠، وذكر أن الفرّاء يرويه عن أبي فقعس. والارتشاف ١/ ٣٦٠.

(٩) الحديث -كما ذكر- مشتهر في كتب الحديث بلفظ (ستّ) في صحيح مسلم ٢/ ٨٢٢، ومسند أحمد ٥/ ٤١٧-٤١٩، وسنن أبي داود ٢/ ٣٢٤، وابن ماجه ١/ ٥٤٧، والطبراني في الكبير ٢/ ١٠٠، ٤/ ١٥٩=

وما ذكرناه من كون (في) صلةً أسهلُ مِن دعوىٰ توهُّم أوّل الكلمة مكانًا لذلك الزائد، وأظهرُ مِن جعل وجه صحتِها أنَّ النسبة بين قوله: (أوّله) وبين (إحدىٰ الزوائد) العمومُ والخصوصُ مِن وجه، وتصحّ نسبة العام إلىٰ الخاصّ بـ(في) وبالعكس[١].

وإنّما قلنا: (إن كان المصنف قَصَد تعريف...) إلىٰ آخره[٢]؛ لأن ابن هشام لمّا ذَكَرَ نحوَ ما ذكره المصنفُ قال[٣]: ولم أذكر هذه الحروف لأعرِّف بها المضارعَ؛ لأنّا وجدناها تدخل علىٰ الماضي، نحو: (أكرمت) و(يَرْنَأْتُ الشيب)

=-١٦٢، وابن حبان ٢/ ٢٥٨، والترغيب والترهيب للمنذري ٢/ ١١١، ومجمع الزوائد ٣/ ١٨٣-١٨٤. ومصنف عبد الرزاق ٤/ ٣١٥، وفتح الباري ٤/ ٢٢٣ وغيرها كثير.

وروي بالتاء أيضًا، ولكنه أقل. مصنف ابن أبي شيبة ٣/٩٧، وسنن الدرامي ٢/٢١، ومشكل الآثار ٣/ ١١٩، وكنز العمال ١٧/ ٢٤٢.

وقد حكىٰ أبو حيّان -من النحويين- تضافر الروايات علىٰ حذف التاء (الارتشاف ١/ ٣٦١)، ونحوه أيضًا في التصريح ٢/ ٢٦٩، الهمع ٥/ ٣٠٦، الأشموني ٤/٦١. والكوفيون يتأوّلون ذلك علىٰ أنه من باب مراعاة (اليوم) أو مراعاة (الليلة). (معاني القرآن للفراء ١/١٥١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٤٩-٢٥٠).

(١) ممّن قال ذلك أستاذه الشنواني في: الفوائد الشنوانية ٧٥/أ. وقال إن (في) قد تكون لنسبة الصفة إلىٰ الموصوف، مثل قولك: (البياض في زيد).

(٢) في (أ): الخ.

(٣) في شرح القطر ٣٤ بتصرف. ونحوه في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٥، والمساعد ١/ ١٠، وتعليق الفرائد ١/ ٩٤، والهمع ١/ ١٧، وبلوغ الأرب ٤/أ.

[إذا خضبتُه باليُرَنّاء، وهو الحِناء]،[١] و(تعلمت المسالة) و(نَرْجَسْتُ الدواء) إذا جعلتُ فيه نَرْجِسًا، وإنما ذكرتُها توطئةً للحكم الذي بعدها. يعني قولَه[٢]: ويُضمُّ أولُه -أي المضارع- إن كان ماضيه رباعيًّا، كـ(يُدحرج)، ويُفتح فيما عدا ذلك، وهو ما إذا كان ماضيه ثلاثيًّا، نحو: (ضَرَب)، أو خماسيًّا، نحو: (انطلق)، أو سداسيًّا، نحو: (استخرج).

وجَزَمَ الزنجانيُّ بكونه/ [٥٠/ أ] تعريفًا للمضارع، لا علامةً له، فقال[٣]: «وأمّا المضارع فهو ما يكون في أوّله إحدىٰ الزوائد الأربع، وهي[٤] -[أي][٥] الزوائد الأربع[٦]- الهمزة، والنون، والياء، والتاء». ووافقَه السعدُ حيث قال[٧]: «ولقائلٍ أن يقول: هذا التعريف شاملٌ لنحو: (أَكْرَم)[٨] و(تَبَاعَدَ) فإنَّ أوله إحدىٰ الزوائد الأربع، وليس بمضارع. ويُمكن أن يُجاب عنه بأنّا لا نسلّم أنَّ أوله إحدىٰ

---

(١) ساقط من (أ) و(ب). وتضبط ياؤها بالفتح والضم، وهي بالفتح مهموزة لا غير، وبالضم يجوز فيها الهمز وغيره (اللسان: القاموس: يَرَن).

(٢) في شرح القطر أيضًا ٣٤-٣٥ بتصرف. ولا يزال الحديثُ لابن هشام.

(٣) في التصريف العزي ٥٥.

(٤) في (جـ): وهو.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) قوله: (أي الزوائد الأربع) ليست من كلام الزنجاني بل من شارحه السعد في شرح التصريف ٥٥.

(٧) في شرح التصريف العزي ٥٥، ونحوه في شرح التسهيل ١/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨-١٦٩، وشرح زروق للآجرومية ٢٨/ أ، وشرح الآجرومية للأزهري ٤٤.

(٨) في هذا الموضع من كلام السعد زيادة لفعل (تكسّر).

الزوائد الأربع؛ لأنّا نعني بها الهمزةَ التي تكون للمتكلم وحده، والنونَ التي له مع غيره، وكذا الياء، والتاء» انتهىٰ.

ومِن النحاة مَنْ جعل افتتاحَه بإحداها[١] من علاماته، كالمصنِّف هنا[٢].

بل قيل: إنَّ التمييز بها أولىٰ من التمييز بـ(لم)؛ لعدم انفكاكها[٣] عنه، ولاتصالها[٤] به، وللتنصيص علىٰ جميع أمثلته، بخلاف (لم)[٥]. وعليه اقتصر ابن مالك في (شرح التسهيل)،[٦] قال: وعليه فيُشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده، وفي النون: أن تكون[٧] للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظم نفسَه، ولو ادعاءً، وفي الياء: أن تكون للغائب المذكر مطلقًا، أو لجمع الغائبات[٨]، وفي التاء: أن

(١) في (جـ): بأحديها.

(٢) يجري علىٰ ألسنة المتقدمين تعريف المضارع بأنه ما بُدِئ بهذه الحروف (الكتاب ١/ ١٣، المقتضب ٢/ ١، الأصول ١/ ٣٩، الإيضاح العضدي ٥٣، الجمل في النحو ٧، اللمع ٤٨، التبصرة ١/ ٩٠، الجمل للجرجاني ٣٩-٤٠، المفصل ٢٤٤، الفصول لابن الدهان ٢، شرح الحدود للأبذي ٤٢).

(٣) في (ب): انفكاكه.

(٤) في (ب): واتصالها.

(٥) الذي قال ذلك شيخه الشنواني في منهاج الهدىٰ ١٢٥/ ب، والفوائد الشنوانية ٧٦/ ب.

(٦) الحق أنه لم يقتصر عليه بل ذكر أن الفعل المضارع يتميز بدخول السين أو (لم)... وافتتاحِه ببعض (نأتي). فجمع بينهما، ثم ذكر أن الإحالة علىٰ الافتتاح بأحد هذه الأحرف أولىٰ؛ لأنها لازمة (شرح التسهيل ١/ ١٧). وفي شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨-١٦٩ لم يجعل هذه الحروف علامة بل تعريفًا، وذكر (لم)، وقال: إنها تغني عن العلامات الأخر. واقتصر علىٰ (لم) في شرح العمدة ١/ ١٠٤.

(٧) في (جـ): يكون.

(٨) في (أ): للجمع الغائب. وما أثبته أحسن؛ لأن جمع الغائب يشمل الذكور والإناث، وقد تقدم ذكر جمع الغائب في قوله: (للغائب المذكر مطلقًا).

تكون للمخاطب مطلقًا، أو للغائبة، أو للغائبتين(١).

وبهذا ظَهَرَ(٢) أن التعبير بـ(أنيت) أنسبُ بالنسبة التضعيفية من التعبير بـ(نأيت)(٣). قال السّعد(٤): فإن قيل: الياء تُستعمل في (الله)، وليس بغائبٍ، ولا مذكر، ولا مؤنث، فالأولىٰ: و(الياء) لِما عدا ما ذُكر.

أجيبَ بأن المراد اللفظ فإذا قلت: (الله يحكم) فـ(الله) لفظ مذكر غائب؛ لأنه ليس بمتكلمٍ، ولا مخاطب، وهو المراد بالغائب. انتهىٰ.

وقضيَّة كلام السعد أنَّ هذه الإرادة أمرٌ اصطلاحيٌّ لهم، فلا يَرِد أنَّ المصنف هنا أطلق في محل التقييد. ونحوُه قولُ أستاذنا(٥): لا حاجةَ للتعرض لها في

---

(١) ذكر ما يفيد ذلك بإيجاز دون هذا التفصيل في: (شرح التسهيل ١/ ١٧).

(٢) في (أ): يظهر.

(٣) النسبة التضعيفية هي أن كلَّ حرفٍ الذي بعده ضعفُه، فالهمزة لواحد وهو المتكلّم، والنون لاثنين: للمتكلم ومعه غيره وللمعظّم نفسه، والياء لأربعة: للغائب المذكر المفرد، والمثنىٰ، والجمع، وجمع النساء الغائبات، والتاء لثمانية: للمخاطب المفرد، والمثنىٰ، والجمع، وللمخاطبة، ولمثنّاها، ولجمعها. فهذه ستة أفادها قوله: (للمخاطب مطلقًا). وللغائبة، وللغائبتين. (شرح زروق للآجرومية ٢٨/ أ-ب، وشرح الراعي للآجرومية ٧١/ أ-ب). وقيل: إن (أنيت) أولىٰ؛ لأنها بمعنىٰ: (أدركت) و(قربت)، بخلاف (نأيت) بمعنىٰ: (بَعُدْتَ)، فالأولىٰ ذات فألٍ حسن (الفوائد الشنوانية ٧٥/ ب). وذكر الأنباري أن التحقيق في ترتيبها الهمزة، ثم النون، ثم التاء، ثم الياء؛ لأن الهمزة للمتكلم وحده، والنون له ولمن معه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب، والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه، وعمّن معه، ثم المخاطب، ثم الغائب. (أسرار العربية ٢٤).

(٤) في شرح التصريف العزي ٥٦ بتصرُّفٍ ظاهر. ونقل ذلك عن السعد الشنوانيُّ في منهاج الهدىٰ ١٢٧/ ب، ١٢٨/ أ.

(٥) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ٧٥/ ب- ٢٦/ أ بمعناه.

العبارة؛ لأنها صارت في الاصطلاح علَمًا علىٰ الحروف ذوات المعاني/ [٥٠/ ب] المخصوصة، حتىٰ لا يُفهم من حروف (أنيت) غيرُها، علىٰ أنَّ التوقيف[1] منظورٌ إليه في استفادة القاصرين من مثل هذه المقدمات.

وتلك الزوائد (**يجمع**) كلَّ واحدٍ مِن مُسمَّياتـ(**ها، قولُك**) أي: مقولك الذي هو (**أنيت**) فهو بدلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ عليه. وبما ذكرناه تغاير الجامعُ والمجموع[2]. وجُمعت في ألفاظ أخر، كـ(نأتي) و(أتين) و(نأيت). وبما تقرَّر سقط أنَّ في كلام المصنف تقديمَ الحكم علىٰ التصوُّر، إذْ قد جعلها علاماتٍ، أو عرّف بها المضارع قبل تصوّرها، علىٰ أنه حكم ضمني[3]. والله أعلم

قال السعد[4]: فإن قلت: لِمَ زادوا هذه الحروفَ دون غيرها؟ ولِمَ خَصُّوا كلًّا

---

(١) في جميع النسخ الست (التوفيق) وهو تصحيف. والصواب: التوقيف. وهو الملائم للمعنىٰ. والمراد به ما يصنعه الشارح لتلاميذه القاصرين من تبيينٍ، فهو الذي سيبيّن لهم المراد بهذه الحروف. وقد سبق للمؤلّف استعمال هذه الكلمة (التوقيف) غير مرَّةٍ لهذ المعنىٰ.

(٢) فقد قرّر أن المجموع هو مسمّيات هذه الحروف. وهي الألف، والنون، والياء، والتاء، بقيودها السابقة. يجمعها لفظ (أنيت) وهو الجامع، فالجامع اللفظ والمجموع المسمّيات في أحوالها السابقة.

(٣) في (جـ): ضمين. وبيان ذلك أن الآجرومي إمّا أن يكون قد جعل هذه الحروف الأربعةَ علامات. أو أراد بها التعريف، وكلاهما حكمٌ، أمّا الأوّل فظاهر، وأما الثاني فإن التعريف لا يخلو أن يكون حكمًا ضمنيًّا عليه، وكلاهما وقعَ قبل أن تُتَصوّر حقيقةُ هذا الفعل؛ لأنه لم يبيّن المرادَ بهذه الحروف، فهي مُلْبسة -كما تقدم- لدخولها علىٰ الماضي. لكنَّ الشارح بتقريره أنه إذا أُطلقت هذه الحروف في هذا الموضع فإنّما يُراد بها تلك الخاصة بالمضارع؛ لأنها صارت عند النحويين مُرادًا بها هذا المعنىٰ، وإن لم ينصّوا عليه. وبذلك سقطت الشبهة عن الآجرومي.

(٤) في شرح التصريف العزي ٥٦-٥٧ بتصرف.

منها بما خصّوا؟ قلتُ: لأنَّ الزيادة مستلزمةٌ للثقل، وهم احتاجوا إلىٰ حروف تزاد لنُصُبِ العلامات[١]، فوجدوا أولىٰ الحروف بذلك[٢] حروفَ المدّ واللينِ لكثرة دَورها في كلامهم، إمّا بأنفسها[٣] أو بأبعاضها[٤] -أعني الحركات الثلاث- فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداءَ بالساكن، ومُخرج الهمزة قريب مِن مُخرجها. وأعطوها للمتكلم[٥]؛ لأنه مقدم، والهمزة أيضًا مُخرجها مقدَّمٌ علىٰ مُخرجها؛ لكونها[٦] من أقصىٰ الحلق، ثم قلبوا الواو تاءً؛ لأنه يؤدي زيادتها[٧] إلىٰ الثقل، لا سيّما في مثل (وَوَوْجَل)[٨] بالعطف، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام، نحو: (تُراث) و(تُجَاه)، والأصلُ: (وُراث) و(وُجاه)[٩]، فقلبوها هاهنا أيضًا (تاءً)،

(١) أي: لتكون كالنُّصُب. وهي المعالم التي توضع في الأرض ليُتعرّف بها علىٰ الطريق. وقد سبقت في الحديث عن الكلمة والكلام.

(٢) في (أ): بذاك، وما أثبته الموافق لنصّ السعد.

(٣) في (أ) و(ب): بأنفاسها.

(٤) في (أ) و(ب): بأعضاضها، وفي نص السعد: إما بنفسها أو بعضها.

(٥) كذا في النسخ وفي نص السعد -وهو الصواب-: أعطوها المتكلم.

(٦) في (أ) و(جـ): لكونه. وما أثبته الموافق لما في شرح السعد.

(٧) في نص السعد: لأن زيادتها تؤدي.

(٨) في جميع النسخ الست بواوين فقط، والصواب ما أثبت؛ لأنه أراد المضارع المعطوف لا الماضي، كما أنه الموافق لنصّ السعد، ولنقل الشنواني عنه.

(٩) راجع لقلبها تاء: الكتاب ٤/ ٣٣١-٣٣٤، المقتضب ١/ ٢٠١، ٢٣١، ٢/ ٣١٩، شرح الشافية ٣/ ٢١٩-٢٢٠.

وأعطوها المخاطب[١]؛ لأنه مؤخَّر عنه، بمعنىٰ أنَّ الكلام إنّما ينتهي إليه، والواو مُنتهىٰ مُخرج الهمزة[٢]، وأتبعوه الغائبة والغائبتين؛ لئلا يلتبسا بالغائب والغائبينِ[٣]، وحينئذٍ[٤] وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبتين، لكنْ هذا أسهل.[٥] ويوجد الفرق بالواو والنون في[٦] نحو: (يضربون ويضربْن)، ولم يُجعل الجمع بالتاء كما في الواحدة، بل بالياء -كما هو مناسب للغائب- لكون[٧]/ [٥١/أ] مخرج الياء متوسطًا بين مخرج الهمزة والواو، وكونِ ذِكْر الغائب دائرًا[٨] بين المتكلم[٩] والمخاطب، ولَمّا كان في الماضي فرقٌ بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرّقوا بينهما في المضارع أيضًا، فزادوا النون لمشابهتها حروف المدّ واللين من جهة الخفاء والغنة. انتهىٰ[١٠].

(١) في (جـ): للمخاطب.

(٢) في نص السعد: مخرجي الهمزة والياء لكونها شفوية.

(٣) في (ب) والغائبتين.

(٤) في (أ): و(ح) وفي النص (حينئذٍ) دون واو. وهو أحسن.

(٥) في النص: سهل.

(٦) هنا أسقط الشارح بعض كلام السعد، وهو «جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة».

(٧) في جميع النسخ الست: لسكون. وما أثبتُّه الموافق لنصّ السعد.

(٨) في (جـ): دائر.

(٩) في (جـ): للتكلم.

(١٠) شرح التصريف العزي ٥٦-٥٧، ويظهر أن الشارح لم ينقله عنه مباشرة، وإنما نقله عن شيخه الشنواني، لموافقته إياه في جميع مخالفات كلام السعد.=

ولَمّا أُعْرِبَ المضارعُ للعلة السابقة، وخَرَجَ عن أصل الفعل الذي هو البناء- أفاد حكمَه، فقال: (وهو) أي: كلُّ فردٍ من أفراد الفعل المضارع (مرفوع) حين تجرُّده من الناصب والجازم، بقرينة الغاية[١] (أبدًا) أي: في جميع أحواله، كان لفرد، أو غيره، كان معتلًّا، أو غيره، ناقصًا كان، أو تامًّا، رفع ظاهرًا، أو ضميرًا. وهذا الحكم مُجْمَعٌ عليه بين النحاة، وإنما اختلفوا في رافعه الذي أجمله المصنِّف لقصد حَمْل كلامه علىٰ ما يترجّح منه- علىٰ أقوالٍ، منها: قول البصريّين: إنَّ رافعَه وقوعُه موقعَ الاسم[٢].

واستُشْكِل بأنهم إمّا أن يريدوا بموقع الاسم موقعًا هو للاسم بالأصالة، وإن مَنَع منه الاستعمالُ، كما في خبر أفعال المقاربة[٣]، وإمّا أن يريدوا به موقعًا هو للاسم مطلقًا[٤]، فإن أرادوا الأوّل بطل برفع المضارع [بعد (لو) وحروفِ

=ونحوُ ما ذكره السعد ما جاء في أسرار العربية مختصرًا ٢٢/ ٢٣. واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٣-٢٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٢-٣١٣.

(١) يعني قول الآجرومي «حتىٰ يدخل عليه ناصب أو جازم»، وسيأتي في ص: ٣٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٩، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣-١٣٤، المقتضب ٢/ ٥، الموجز في النحو ٧٨، الأصول ٢/ ١٤٦، الإيضاح لأبي علي ٥٩، ٦٩، ٣١٨، التعليقة ٢/ ١٢٩، شرح السيرافي ٣/ ل ١٩٤، ١/ل ١٢، ٣/ ل/ ١٨٨، اللمع ١٨٣، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٣٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٩٢، المقتصد ١/ ١٢١، ١/ ١٦٨، ٢/ ١٠٤٦، المقدمة في النحو ٧٧، النكت ١/ ٦٩٦، المفصل ٢٤٥، تلقيح الألباب ٥٦، الفصول ٥١، الإنصاف ٢/ ٥٥١، أسرار العربية ٢٨، نتائج الفكر ٧٨.

(٣) تجد تأويلهم هذا في: المفصل ٢٤٥، وشرح المفصل ٧/ ١٣-١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٠.

(٤) تجد هذا التأويل في: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٤.

التحضيض[1]؛ لأنه موقعٌ ليس للاسم بالأصالة[2]. وإن أرادوا الثاني بطل أيضًا بعدم رفع المضارع][3] بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنه موضع صالحٌ للاسم في الجملة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ...﴾[4]، فلو كان الرافع للمضارع وقوعَه موقعَ الاسم مطلقًا لَما كان بعد (إنْ) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازم منتفٍ فالملزوم كذلك[5].

ومنها: قول الكوفيّين -وهو المأخوذ من كلام المصنف-: إن رافعه تجرّدُه من الناصب والجازم[6].

---

(١) في (جـ): التخصيص.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٦ من كلام ابن الناظم، نَقَلَه عن أبيه.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ﴿...فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ٦ التوبة ٩.

(٥) نَقَل الردّ علىٰ البصريين عن ابن الناظم في شرح الألفية بتصرف ٦٦٤-٦٦٥، وانظره في تتمه لشرح تسهيل والده ٤/ ٥-٦ ينقله عن أبيه، وكذا شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٢، شرح القطر ٥٧، التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣ وكلامه فيه غير صريح، شرح السيرافي ٣/ ١٨٨أ، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف ٢/ ٥٥٠-٥٥١، أسرار العربية ٢٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣١، شرح الرضي ٢/ ٢٣١، شرح الألفية لابن الناظم ٦٤، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٣، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٤، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٢، شرح ابن عقيل للألفية ٢/ ٣٤١، واختاره ابن مالك (شرح التسهيل ٤/ ٥-٦ نقله عنه ابنه، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩، شرح العمدة ١/ ١٠٩). وهو الظاهر من كلام الزجاجي، كما نقل ذلك عنه ابن أبي الربيع (البسيط ١/ ٢٢٩)، وهو ظاهر قول ابن الحاجب (شرح الوافية ٣٤٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٣٧)، واختاره ابن جماعة، وعزي إلىٰ الأخفش وابن الخباز (التصريح ٢/ ٢٢٩، الهمع ٢/ ٢٧٤) وإلىٰ الأعلم (شفاء=

قال ابن هشام(١): «وهو أصحّ الأقوال، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، حيث يقولون: مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم»، وقال البدر المالكي أيضًا(٢): وهو الصحيح... فإنْ قيل:/ [٥١/ ب] ما ذكرتموه معارَضٌ بأنَّ ما قاله الكوفيون باطل؛ لأنَّ التجريد(٣) من الناصب والجازم عدميّ، والرفع أمرٌ وجودي [فكيف يصحّ أن يكون الشيء العدمي علةً لأمرٍ وجودي](٤) فجوابه: لا نسلّم أن التجريد من الناصب والجازم عدميّ؛ لأنه عبارةٌ عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخْلَصًا عن لفظٍ يقتضي تغييره، واستعمالُ الشيء والمجيءُ به على صفة مّا ليس بعدميّ. انتهى(٥).

وفيه نظر؛ لأنَّ قوله: (مخلصًا... إلى آخره)(٦) ظاهرٌ في أنَّ التجرد

=العليل ٢/ ٩١٧). وعزا ابن يعيش إلى الكوفيين أن انعامل تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقًا (شرح المفصل ٧/ ١٢، والهمع ٢/ ٢٤٧ نقله عن أبي حيّان...) أورداه على أنه رأي مخالف للأول، ولا أرى بينهما فرقًا أبدًا.

(١) في شرح القطر ٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٤١، والجامع الصغير ١٦٩، وتصديقه في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٢، ٢/ ٢٩٢، كشف المشكل في النحو ١/ ٣٨٤، الفصول الخمسون ١٧١، وهو ظاهر في أكثر كتب النحو وإعراب القرآن.

(٢) في شرح الألفية ٦٦٤-٦٦٥، بتصرف يسير.

(٣) في (ب): التجرد. وكلاهما صحيح. والشارح يستعملهما، كما سيأتي في شرحه.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) نحو هذه المناقشة في: البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٩-٢٣٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٣، والأشموني ٣/ ٢٧٧، والتصريح ٢/ ٢٢٩.

(٦) في (أ): الخ.

عدميٌّ[١]. نعم، أجاب بعضُ المتأخرين[٢] بأنَّ الممنوع من كون[٣] العدمي علةً للوجودي، إنما هو بمعنىٰ كونه مؤثِّرًا في وجود[٤] الوجودي، إذ لو أثّر فيه لأثّر في وجود نفسه، وهذا المعنىٰ ليس مرادًا هنـ، وإنَّما المراد من كون العدم علةً للرفع أنه أمارة عليه، فيُختار عند رفعه. انتهىٰ، وفيه نظرٌ لا يخفىٰ.

ومنها: قول الكسائي: رافعُه حروف المضارعة[٥]. ومنها: قول ثعلب[٦]: رافعُه مضارعتُه للاسم[٧].

---

(١) في (ب): وعدمي.

(٢) قال ذلك زكريا الأنصاري في حاشيته علىٰ شرح ابن الناظم (الدرر السنية ١٢١أ).

(٣) في (ب): الممنوعين كون.

(٤) في (ب): الوجود.

(٥) شرح السيرافي ٣/ ١٨٨ب، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف ٢/ ٥٥١، أسرار العربية ٢٨-٢٩، شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح الرضي ٢/ ٢٢٤، ٢/ ٢٢٤، ٢/ ٢٣١، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٤، التذييل ٨/ ١٠٠أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٢، شرح القطر ٥٧، شفاء العليل ٢/ ٩١٧، شرح العوامل المائة ٣١٨، التصريح ٢/ ٢٢٩، الهمع ٢/ ٢٧٣، الأشموني ٣/ ٢٧٧. ووافقه المجاشعي علىٰ ذلك (شرح عيون الإعراب ٧٢).

(٦) أحمد بن يحيىٰ بن يزيد الشيباني مولاهم (...-٢٩١ هـ)، انتهىٰ إليه علم الكوفيين، كان ثقة ديّنًا، فاق أهل عصره في اللغة والنحو، أخذ عن ابن الأعرابي وسلمة وأبي نجدة والأثرم وأبي نصر وعمرو بن أبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه هارون بن الحائك وأبو موسىٰ الحامض وابن كيسان وابن الأنباري ونفطويه. (مراتب النحويين ١٥١-١٥٢، طبقات النحويين واللغويين ١٤١-١٥٠).

(٧) شرح السيرافي ٣/ ١٨٨ب، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٣٩، التذييل ٨/ل ١٠٠أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٢، شرح القطر ٥٧، التصريح ٢/ ٢٢٩.=

قال ابن هشام(١): «ويُفسد قولَ الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقولَ ثعلبٍ أنَّ المضارَعة إنما اقتضت إعرابَه من حيث الجملة، ثم يحتاج كلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلىٰ عاملٍ يقتضيه، ثم يلزم علىٰ هذين المذهبين أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا، ولا قائلَ به».

قلتُ: يُرَدّ هذا اللزومُ بأنَّ مِن قواعدهم تقديمَ العامل القويِّ علىٰ العامل الضعيف(٢)؛ ولذا(٣) قال المصنف: (حتىٰ يدخل عليه ناصب أو جازم) فإن دخل أحدهما عليه نصبه، أو جزمه، وزال عنه الرفع لِضعف عامله.

و(حتىٰ) هنا إمّا بمعنىٰ (إلىٰ)، أو بمعنىٰ (إلّا)، كما قاله ابن مالك(٤) في قول

=ومثلُه بعض البصريين كالمبرد (المقتضب ٤/ ٨٠، ٨٤)، وابن السرّاج (الموجز في النحو ٧٨، الأصول ٢/ ١٤٦) والزجاجي (الإيضاح في علل النحو ٨٧، والجمل ٧). ونقل ابن يعيش أن ثعلبًا نقل ذلك عن سيبويه، وهو في نقله واهم (شرح المفصل ٧/ ١٢).

(١) في شرح القطر ٥٧، ونحوه في: شرح السيرافي ٣/ ١٨٨أ-ب، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف ٢/ ٥٥٣-٥٥٤، وأسرار العربية ٢٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٤-٣١٥، شرح العوامل المائة ٣١٨.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٥.

(٣) في (جـ): ولذ.

(٤) ذكر ابن مالك كونها بمعنىٰ (إلّا) واستشهد بالبيت الآتي، نقله عنه ابنه في تتمته شرح التسهيل ٤/ ٢٤، وعزاه المرادي إلىٰ ابن مالك في التسهيل (الجنىٰ الداني ٥٥٤-٥٥٥، ومثله الأشموني ٣/ ٢٩٧) وكذلك ابن هشام دون ذكر للتسهيل في (المغني ١/ ١٢٥). وعزاه إليه وإلىٰ ابن هشام الخضراوي في قواعد الإعراب (شرحها للكافيجي ٣٠٧) وقالوا: إنه يفهم من كلام سيبويه (المغني ١/ ١٢٥) وعزاه أبو حيّان إلىٰ ابن مالك وابن هشام وصاحب البسيط (الارتشاف ٢/ ٤٠٣) ونحوه في (توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٢-٢٠٣)=

الشاعر[١]:

لَـيْسَ العَطـاءُ مِـن الفُضُـولِ سَـماحَةً   حَتّـىٰ تَجـودَ ومـا لَـدَيْكَ قَليـلُ[٢]

ولم يَشترطْ هنا في رفعه إلا الخلوَّ عما ذَكَر، مع أنه لابدّ في إعرابه من تجرّدِه من نون/ [٥٢/ أ] الإناث، وعدمِ مباشرة نون التوكيد له؛ إمّا لأنه قدّم هذا الشرطَ فيما سَلَفَ[٣]؛ فلم يحتجْ هنا إلاّ لِنفي منافي خصوص الرفع. وإمّا لأنه أراد بالرفع ما يَعمّ اللفظي والمحلّي، كما أراد ما يَعم الناصب والجازم لفظًا وتقديرًا.

ولَمّا كان اسمُ الفاعل حقيقةً في الحال، أي: في الحدث المتحقق بالفعل لم يُقَيِّد الناصب والجازم بالفعل لإخراج ناصبٍ لم يَنصب، وجازمٍ لم يَجزم[٤]، نحو:

=وردّ أبو حيّان تفسيرها بهذا (التذييل ٨/ ١٢٦ ب) وممّن قال بذلك من قبل ابن مالك العكبريُّ في: (إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥٥).

(١) هو: المُقَنَّع الكِنْدي محمد بن عُمَير، كان من أجمل الناس وجهًا وأمدِّهم قامة، فكان إذا كشف عن وجهه لُقِع، أي أصيب بالعين، فكان يتقنّع دهرَه، فسمِّي المقنع، من شعراء الدولة الأموية، شاعر مقلّ مجيد. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٣٩-٧٤٠، سمط اللآلئ ١/٦١٥، الأغاني ١٧/١٠٨-١٠٩). والبيت في ديوان شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون ٤/ ٢١٠).

(٢) البيت من بحر الكامل. وهو في ديوان الحماسة ٢/ ٣٥٩. شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٧٣٤، شرح التسهيل ٤/ ٢٤، الجنىٰ الداني ٥٥٥، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٣، المغني ١/ ١٢٥.

(٣) في ص: ١٩٠.

(٤) ولذلك تأويلات، تطلَبُها في مصادر تخريج الشاهدين الآتيين.

أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـىٰ أَسْـمَاءَ وَيْحَكُمَـا ....(١)

ونحو(٢):

....لَـمْ يُوفُـونَ بالجـارِ(٣)

فإنّ المضارع(٤) فيهما(٥) باقٍ علىٰ رفعه. وعلىٰ ما قدّرنا لا يرِدُ قوله:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـك............ ....(٦)

---

(١) .... مِنّي السّلامَ وألّا تُشْعِرا أَحَدَا

والبيت من بحر البسيط، لم يُذكر قائله. قال البغدادي: قلّما خلا عن هذا البيت كتابُ نحوٍ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزه أحد إلىٰ شاعر.

وقبله:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفسِيْ نُفُوسَكما ... وحيثُما كنتُما لا قيتُما رَشَدا

إنْ تَحْمِلا حاجةً ليْ خَفَّ محملُها ... تستوجِبا نِعْمةً عندِيْ بها ويَدَا

والشاهد فيه: إهمال (أن) في قوله: (أنْ تقرآن) وعدمُ إعمالها، ونقل ابن جني عن الفارسي أنه من باب تخفيف (أنّ) الثقيلة من غير تعويض، وهو تأويل الكوفيين، ونقل عن ثعلب أنه من تشبيه (أنْ) بـ(ما) المصدرية أو بـ(الذي). وقيل: إنه لغة لبعض العرب، وهم بعض طيء.

(الخصائص ١/ ٣٩١، المنصف ١/ ٢٧٨، سر الصاعة ٢/ ٥٤٩، المفصل ٣١٥، رصف المباني ١٩٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، شرح التسهيل ٤/ ١١، الجنىٰ الداني ٢٢٠، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٨، الارتشاف ٢/ ٣٩٠، المغني ١/ ٣٠، الخزانة ٨/ ٤٢٠-٤٢٨.

(٢) في (ب): نحو.

(٣) سبق تخريجه وذكر تأويله في ص: ٣١٤.

(٤) في (أ) و(ب): فأتىٰ بالمضارع. وذلك تصحيف.

(٥) في (ب): فيها.

(٦) مضىٰ تخريجه في ص: ٣٣٦.

لأنَّه لم يتجرّدْ عن [الجازم][(١)] المقدَّر.

وإذا أردتَ معرفة النواصب والجوازم (**فالنواصب**) للمضارع في الجملة (**عشرة**) ثم هو محتمِلٌ لقول البصريين: إن الناصب بنفسه أربعة، وهي: (أَنْ)، و(لَنْ)، و(إذَنْ)، و(كَيْ) المصدرية، وما عداها فالناصب بعده (أنْ) مضمرة جوازًا، أو وجوبًا[(٢)]، وذلك بأن يكون غَلَّب الناصب بنفسه لشرفه علىٰ غيره[(٣)]، أو سَمّىٰ الجميع نواصبَ، ولو بالمجاورة- ولقول الكوفيين[(٤)]: إنها كلَّها ناصبةٌ بنفسها[(٥)].

---

(١) في نسخ التحقيق: (الناصب)، وهو سبق قلم، بدليل أن الفعل مجزوم. وقد صرّح الشارح بأنه مجزوم بلام الأمر محذوفة في ص: ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٥-٧، ٣/ ١٦، ٣/ ٢٨-٤١، المقتضب ٢/ ٦-٧، الإيضاح العضدي ٣١٩- ٣٢٧. التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٥- ٤٠٤، اللمع ١٨٦- ١٩١، الجمل للزجاجي ٨٢- ٨٣، المفصل ٢٤٦، وغيرها كثير. وقال الخليل منهم: إنه لا ينتصب فعل البتة إلا بـ(أنْ)، مضمرة، أو ظاهرة. (المقتضب ٢/ ٦).

(٣) ومن قبله أبو القاسم الزجاجي -الذي تأثر به الآجرومي كثيرًا في غير موضع- فقد عدّدها كلّها، وسمّاها النواصب، مع أنه بصري، أو يعلن اتباعه البصريين (الجمل ١٨٢). قال ابن عصفور -شارح كتابه-:إن ذلك مجاز. (شرح الجمل ٢/ ١٤٠). والشيخ خالد يرىٰ أنه أراد الأدوات كلَّها، المتفقَ عليها والمختلفَ فيها. (شرح الآجرومية ٤٥).

(٤) عطف علىٰ قوله: «ثم هو محتمل لقول البصريين». وهذا التأويل -وهو أنه يحتمل قول الكوفيّين- في شرح زروق ٢٩/ ب.

(٥) هذا مذهبهم إجمالًا، ولبعضهم خلاف في بعضه، وهذه إحدىٰ مسائل الخلاف الشهيرة بين الفريقين، (الإنصاف ٢/ ٥٩٧-٦٠٢، ٢/ ٥٥٥-٥٥٩، شرح المفصل ٧/ ١٩-٢١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١-١٤٤، شرح التسهيل ٤/ ٢٣-٢٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤١-٣٤٥) وسيعود الشارح إلىٰ ذلك قريبًا، وسيذكره في كل موضع من مواضع الخلاف.

وكلامُه في هذا أظهر منه في الأوّل وأسلمُ[1] من التكلف[2]، والأصحّ قولُ البصريين.

(وهي) أي النواصب العشرة. منها، أو أحدها[3]: (أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون وما عطف عليها، بأن يُقدَّر العطفُ سابقًا علىٰ الإخبار[4]، قدَّمها؛ لأنها أمُّ النواصب وأصلُها؛ ولذا[5] عملت[6] ظاهرةً، ومضمرة، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾،[7] ولم يقيّدها بالمصدرية؛ لأنه بصدد عدِّ نواصب المضارع، و(أَنْ) التي من جملتها ليست إلا المصدريةَ علىٰ الصحيح. ففي كلامه إخراجُ (أنْ) المفسِّرة، وهي المسبوقة بجملة فيها معنىٰ القول دون حروفه، المتأخرِ عنها جملة، ولم تقترنْ بجارٍّ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ...﴾[8]/ [٥٢/ ب] فخرج

---

(١) في (ب): أو سلم.

(٢) وتأول بعض شراح الآجرومية أنه صنَع ذلك للتقريب علىٰ المبتدئ والتسهيل عليه (شرح المكودي ٩، والشربيني ١٩/ ب، والرملي ١٠٢، شرح زروق ١٩/أ-ب).

(٣) بعدها في (جـ) زيادة (أو).

(٤) راجع نحو هذا التأويل والإعراب في ص: ٨٧-٨٨.

(٥) في (جـ): وكذا.

(٦) في (ب): حملت.

(٧) ٨٢ الشعراء ٢٦.

(٨) ﴿...بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا...﴾ ٢٧ المؤمنون ٢٥٣، وقد أخطأ الشارح فأوردها بالواو: (وأوحينا). وراجع للتفسيرية: الكتاب ٣/ ١٥٢، ٣/ ١٦٢-١٦٣، المقتضب ١/ ١٨٨، ٢/ ٣٥٨-٣٥٩، الأصول ١/ ٢٣٧، الجمل للزجاجي ٣٥٣، معاني الحروف للرماني ٧٣، شرح السيرافي ٤/ ٥٠ب، وذكر ثلاثة شرائط هي ما ذكره الشارح، الأزهية ٦٩، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٩، المفصل ٣١٤، نتائج الفكر ١٢٨، التخمير=

[نحو][١]: ﴿...وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢] لعدم تقدُّم الجملة[٣]، و(قلت له: أن افعلْ كذا)؛ لوجود حروف القول[٤]، ونحوُ: (عندي عَسْجَدٌ[٥]، أنْ: ذَهَبٌ)[٦] فيتعيّن فيه (أيْ)؛ لعدم[٧] تأخُّر الجملة[٨]، ونحوُ: (كتبت له بأن افعلْ)

=٤/ ١٢٢، شرح المفصل ٨/ ١٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠، المغني ١/ ٣١، شرح الشذور ٢٩٢-٢٩٣، ويرى اسهيلي أنها المصدرية، وقد يحتمل بعضها أكثر من وجه. راجع مثلًا: (شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٤).

(١) سقطت من (جـ).

(٢) ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ...﴾ ١٠ يونس ١٠.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٣. وذكر السبب نفسَه، وجعلها مخففةً من الثقيلة. وانظر: المقتضب ١/ ١٨٨، شرح السيرافي ٥/ ب، الأزهية ٦٩، شرح المفصل ٨/ ١٤٢، المغني ١/ ٣١، قواعد الإعراب لابن هشام (شرحها للكافيجي ٣٦٧-٣٦٨)، التصريح ٢/ ٢٣٢. وأجاز ابن مالك بعد تمام الجملة أن تكون مفسِّرة، أو مصدرية (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠).

(٤) أجاز سيبويه في هذه أن تكون مفسِّرة، أو أن تكون مصدرية (الكتاب ٣/ ١٦٢)، وأجاز ابن الشجري في قوله تعالىٰ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ ١١٧ المائدة ٥- أن تكون مفسِّرة (الأمالي ٣/ ١٥٣)، وحكىٰ ابن الحاجب فيها خلافًا (شرح المفصل ٢/ ٢٣٠-٢٣١)، وانظر توضيح المقاصد ٤/ ١٨٢، التصريح ٢/ ٢٣٢.

(٥) في (أ): وعندي.

(٦) زاد بعدها في (أ) و(ب): (له أن). ولا معنىٰ لذلك.

(٧) في (أ): بعدم.

(٨) المغني ١/ ٣١، شرح القواعد للكافيجي ٣٦٤، التصريح ٢/ ٢٣٢.

لاقترانها بالجارّ[١]. وعن الكوفيين إنكارُ التفسيرية[٢]، قال في المغني: و[هو][٣] متَّجهٌ؛ لأنك إذا قلت: (كتبت إليه[٤] أن افعلْ) لم يكن (افعلْ) نفسَ (كتبت)، كما أنَّ (الذهب) نفسُ (العسجد) في قولك: (هذا عَسْجَدٌ، أَيْ:[٥] ذَهَبٌ)؛ ولهذا[٦] لو جئت بـ(أَيْ) مكانَ (أَنْ) لم تجده مقبولًا في الطبع[٧]. قلتُ: وهو علىٰ ما فيه من شهادة الطبع في اللغويات مبنيٌّ علىٰ أنها مفسِّرة للجملة قبلها، والذي جزم به أستاذنا[٨] تبعًا لجماعةٍ محقِّقين[٩] أنَّها مفسِّرة لمفعول محذوف، أي: (أوحينا إليه

---

(١) قواعد الإعراب لابن هشام (شرحها للكافيجي ٣٦٨)، التصريح ٢/ ٢٣٢، وقد قرر سيبويه أن التي يدخلها الجارّ لا تكون مفسِّرة (الكتاب ٣/ ١٦٢، شرح السيرافي ٤/ ٥٠/ ب) وذكر الهروي أن المفسِّرة لا يليها إلا فعلُ أمر (الأزهية ٦٩) ونحوه في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٩.

(٢) في التخمير ٤/ ١٢٣ إشارةٌ إلىٰ أنهم يعدون المفسرة مصدرية حُذف منها الجارُّ، ويقدّرون حرف جر، هو الباء غالبًا، وذكر أبو حيّان أنهم ينكرون التفسيرية، وهي عندهم المصدرية، ولكنها تفيد التفسير (الارتشاف ٤/ ٤٢٤، والتذييل ٨/ ١٥٨أ) ونحوه في الجنىٰ الداني ٢٢١، توضيح المقاصد ٤/ ١٨٣، شرح القواعد للكافيجي ٣٦٤، التصريح ٢/ ٢٣٣.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) في (أ): له.

(٥) في (أ): أن، وما أثبتُّه الموافق لنصّ ابن هشام.

(٦) في (ب): وهذا.

(٧) المغني ١/ ٣١، ونحوه في شرح القواعد للكافيجي ٣٦٤-٣٦٥.

(٨) وذلك في الفوائد الشنوانية ٨٠/ أ، وأنكر علىٰ ابن هشام قولَه، وقال: لا تدخُّل للطبع في الأحكام النحوية، لا ردًّا، ولا قبولًا... الخ. ونحوه في (حاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٦٧).

(٩) منهم الرضي (شرح الكافية ٢/ ٣٨٤)، والدماميني (حاشية علىٰ المغني ١/ ٦٧)، والكافيجي (شرح القواعد ٣٦٣-٣٦٤)، والشمني (المصنف ١/ ٦٧).

كلامًا: أن اصنع الفلك)[١]، وقد تفسِّر[٢] مفعولًا مذكورًا[٣]، نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ * أَنِ ٱقْذِفِيهِ ...﴾[٤] إلىٰ آخره[٥]

- وإخراجُ الزائدة[٦]، قال في (الأوضح)[٧]: وهي التالية لـ(لّما)[٨]، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ...﴾[٩]، والواقعةُ بين الكاف ومجرورِها[١٠]، كقوله[١١]:

---

(١) وهذا مذهب الجمهور، وعزاه إليهم الكافيجي في شرح القواعد ٣٦٤.

(٢) في (ب): نفسر.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٣٨٥، وشرح القواعد للكافيجي ٣٦٤.

(٤) ٣٨-٣٩ طه ٢٠.

(٥) في (أ) و(ب): الخ.

(٦) عطف علىٰ قوله: «ففي كلامه إخراجُ المفسرة...».

(٧) في (ب): الأصح. وهو تصحيف. وذلك مذكور في أوضح المسالك ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٨) الكتاب ٣/ ١٥٢. وقال: وتكون توكيدًا في مثل هذا الموضع (٤/ ٢٢٢). المقتضب ١/ ١٨٨، ٢/ ٣٥٩، الكامل ١/ ١١٢، الجمل للزجاجي ٣٥٣، البصريات ١/ ٦٥٣-٦٥٥، معاني الحروف للرماني ٧٣، سر الصناعة ٢/ ٦٨٢-٦٨٣، الأزهية ٦٨، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٩، المفصل ٣١٢.

(٩) ﴿...أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ...﴾ ٩٦ يوسف ١٢.

(١٠) الكامل ١/ ١١٢، إيضاح الشعر ٩٦، البصريات ١/ ٦٥٣، سر الصناعة ٢/ ٦٨٣، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩-١٥٣٠، شرح العمدة ١/ ٣٣١-٣٣٢، شرح الرضي ٢/ ٣٨٤. وهذا خاص بالضرورة.

(١١) عُزي لكثير من الشعراء، منهم علباء بن أرقم. أو أرقم بن علباء، وزيد بن أرقم، وكعب بن أرقم، وباغت أو باعث أو باغث بن صريم اليشكري، وراشد بن شهاب اليشكري، أو ابن أصرم اليشكري. قال البغدادي: (وكلهم جاهليون) أ.هـ.

والأقرب -عندي- أنها لعَلْباء بن أرقم؛ لأن أكثر المصادر علىٰ ذلك، ولأن ابن المستوفى وابن بري نصّا علىٰ ذلك، ونفيا غيرَه. (نقله عنهما البغدادي في الخزانة). ولأن له أبياتًا مشابهة لهذه الأبيات في معجم الشعراء=

.... كَـأَنْ ظَبْيَـةٍ تَعْطُـو إلـىٰ وَراقِ السَّـلَمْ[١]

والواقعةُ بين القسَم و(لو)[٢]، كقوله[٣]:

فأُقْسِـــمُ أَنْ لَـــوِ[٤] التَقَيْنَـــا وأَنْـــتُمُ لكَـانَ لكُـمْ يَـومٌ مـن الشَّـرِّ مُظْلِـمُ[٥]

=١٧٠، ونقل أيضًا البغدادي أبياتًا له مشابهة، ولا يبعد عندي أن بعض هذه الأسماء اختلافات في الاسم، والمسمّىٰ واحد.

(١) ويومًا تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ....

والبيت من الطويل، والمقسَّم: جميل القسَمات والملامح، و(تعطو): تتناول. والمعنىٰ تمدّ يديها إلىٰ الشجرة. وفي البيت غير شاهد. ويروىٰ بنصب (ظبية) وجرّها ورفعها. والشاهد هنا في رواية الجرّ. (الكتاب ٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥، الأصمعيات ١٥٧، الكامل ١/ ١١١، الاختيارين ٢٠٥، الأصول ١/ ٢٤٥، البصريات ١/ ٦٥٣، إيضاح الشعر ٩٦، تخليص الشواهد ٣٩٠-٣٩٢، الخزانة ١٠/ ٤١١-٤١٨).

(٢) الكتاب ٣/ ١٥٢، ٣/ ١٠٧ وعدّها في هذا الموضع بمنزلة لام القسم (٤/ ٢٢٢). وعدها المبرد توكيدًا (المقتضب ١/ ١٨٨، ٢/ ٣٥٩، الكامل ١/ ١١٢) الأزهية ٦٨، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٩، المفصل ٣١٢.

(٣) هو المسيَّب بن عَلَس، اسمه زهير، من ربيعة بن بكر بن وائل، وهو خال الأعشىٰ، والأعشىٰ راويتُه، عدَّه ابنُ سلاّم في الطبقة السابعة من الجاهلين، قال عنه: إن شعره مُحكم، والذي أخّره قلةُ شعره. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٦-١٥٧، الشعر والشعراء ١/ ١٧٤-١٧٨). والبيت في ديوانه ١٣٤.

(٤) في (ب): ولو.

(٥) البيت من الطويل. والشاعر يخاطب بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم، ورُوي: (وأقسم لو أنا التقينا) فلا شاهد فيه.

والبيت في: (الكتاب ٣/ ١٠٧، النكت ٢/ ٧٥٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٠، ولابن السيرافي ٢/ ١٣٣، شرح المفصل ٩/ ٩٤، الخزانة ١٠/ ٨٠-٨٤).

زاد في (المغني): والواقعةُ بعد (إذا)[١]، كقوله[٢]:

وأَمْهَلَـــــهُ[٣] حَتّـــــىٰ إذا أَنْ كَأَنّـــــه مُعَــاطِيْ يَــدٍ في لُجَّــةِ المــاءِ غَــامِرُ[٤]

لكنّ زيادتها بعد (لمّا) كثيرة، وبين الكاف ومجرورها قليلة، وفيما عدا ذلك متوسطة[٥].

ومحل نصب المصدرية للمضارع ما لم تُسبق بلفظ دالٍّ علىٰ اليقين، ولو بغير لفظ (العِلْم)، وإلّا أُهملتْ، وكانت[٦] مخفَّفةً من الثقيلة، وإنْ كانت مصدريةً[٧]، نحو: ﴿...عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ...﴾[٨]، ﴿... أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ

---

(١) ١/ ٣٤. وزادها من قبله ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٣٣١، وفي تحفته علىٰ الحجبية ٣٥٨ وابنُ الوردي في شرح التحفة الوردية ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) هو أوس بن حَجَر بن عتّاب بن عبد الله بن عمرو بن تميم، شاعر مُضَر، وشاعر تميم في الجاهلية غير مدافَع، عدّه ابن سلام الأوّل في الطبقة الثانية، قال: وهو المقدَّم عليهم، كثير الوصف لمكارم الأخلاق، وأحسنُ الشعراء في وصف القوس. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٩٧-٩٨، الشعر والشعراء ١/ ٢٠٢-٢٠٩). والبيت في ديوانه ٧١.

(٣) في (جـ): فأمله، وهي كذلك في الديوان وأكثر المصادر.

(٤) البيت من الطويل، والمعنىٰ: أنه أمهل صيده حتىٰ إذا قَرُب من الماء قُرْبَ مَنْ يغترف منه عاجله فرماه.ويُروىٰ: (في لجة الموت)، ويُروىٰ: (معاطي يدٍ من جُمة الموت غارفُ) وهو أصحُّ؛ لأن القصيدة فائية. والبيت في: شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٣١، المغني ١/ ٣٤، الهمع ٤/ ١٤٦، الدرر ٤/ ٩٧-٩٨.

(٥) وزاد أبو حيّان زيادتها بعد (حتىٰ) في الارتشاف ٢/ ٤٢٣.

(٦) في (ب): وكأنها.

(٧) الكتاب ٣/ ١٦٥-١٦٦، المقتضب ١/ ١٨٧، ٢/ ٣٥٨، ٣/ ٧-٨، الجمل للزجاجي ١٩٧، البصريات ١/ ٧٠٥، معاني الحروف للرماني ٧٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٨.

(٨) ٢٠ المزمل ٧٣.

قَوْلًا...﴾[١]، وكقوله[٢]:

أَخَافُ إذا ما مِتُّ أَنْ لا أَذُوقُهَا[٣] ....

علىٰ أحد القولين/[٥٣/أ] في الخوف المُتيَقَّنِ مَخُوفُه[٤]، أمّا إن سُبقت بظنٍّ وما يجري مجراه من كل ما لا يفيد اليقين، وإن لم يكن بلفظ (الظنّ) فوجهان:

---

(١) ٨٩ طه ٢٠.

(٢) هو أبو محجن، عمرو بن حبيب بن عمرو الثقفي، من شعراء الطائف، شاعر شريف، غَلَب عليه الشراب، واشتهر بالشعر في وصفه، ثم تاب عنه يومَ القادسية، وخبُره فيها معروف. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٥٩، ٢٦٨-٢٦٩، الشعر والشعراء ١/ ٤٢٣). والبيت في ديوانه ٤٨.

(٣) ولا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّنِي ....

وهو من الطويل، والشاعر يذكر الخمر، وقبله قوله:

إذا مِتُّ فادفِنّي إلىٰ جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّيْ عظَامي بعد موتي عُرُوقُها

وأجاز غير البصريين في البيت الرفعَ علىٰ أنّ (لا) بمعنىٰ (لست): (الأزهية ٦٧) وجعلها ابن مالك من باب إهمال (أن) حملًا علىٰ (ما) أختِها. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧).

والبيت في الشعر والشعراء ١/ ٤٢٤، الأزهية ٦٧، شرح التسهيل ٤/ ١٣، المغني ١/ ٣٠، الخزانة ٨/ ٣٩٨-٤٠٢.

(٤) هو قول سيبويه فقد أجاز وقوع المخففة من الثقيلة بعدما يدل علىٰ الخوف، إذا كان كالمستقرّ عنده، فهو ثابت يقينًا كالعلم. (الكتاب ٣/ ١٦٧). وهو رأي الأخفش (شرح التسهيل ٤/ ١٣) ونقل المبرد قول سيبويه هذا، وقال: إنه بعيد. (المقتضب ٣/ ٨). وردّ ابن الشجري كلام المبرد ونَصَر سيبويه، وأنشد الشواهد. (الأمالي ١/ ٣٨٦-٣٨٧، ٣/ ١٥٨-١٥٩). وانظر التذييل ٨/ ل ١٠٥ ب. وبعضهم لا يرىٰ فيها إلا أن تكون مصدرية ناصبة (شرح الملحة للحريري ٣٤١، كشف المشكل ١/ ٥٣٦، توضيح المقاصد ٤/ ١٨٣-١٨٤).

الرفع، والنصب[(١)]، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ [فِتْنَةٌ][(٢)]...﴾[(٣)] قُرئ بالرفع؛ إجراءً للظن مُجرىٰ العلم، وبالنصب؛ إجراءً له علىٰ أصله من غير تأويل، وهو أرجحُ الوجهين[(٤)]؛ ولهذا أجمعوا عليه في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟...﴾.[(٥)] وفيه نظر؛ لأن القراءة سنة متبعة، ولزومَ الراجح عربيةٌ فيها، محلُّه مع عدم السماع[(٦)].

وسُمعَ الجزمُ بها[(٧)]، كقوله[(٨)]:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦٦، والمقتضب ١/ ١٨٧، ٣/ ٧، الجمل للزجاجي ١٩٧-١٩٨، معاني الحروف للرماني ٧٢-٧٣، الأزهية ٦٤.

(٢) سقطت من (أ) و(جـ).

(٣) ﴿...فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ...﴾ ٧١ المائدة ٥.

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب، وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع (السبعة ٢٤٧، العنوان في القراءات السبع ٨٨، الحجة في القراءات السبع ١٣٣-١٣٤، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٤٨).

(٥) ﴿...أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ٢ العنكبوت ٢٩.

(٦) يَعترض علىٰ تعليلهم الاتفاق علىٰ النصب بأنها إن كانت بمعنىٰ الظن فالأرجح كونها ناصبة لا مخففة، ووجه الاعتراض بأن القراءة سنة متبعة سابقة لهذه العلل، ولا تتبعها، ولكن العلل تفسِّرها.

(٧) كشف المشكل ١/ ٥٣٧، وذكر الناظم وابنه أنه رأي الكوفيين (شرح التسهيل ٤/ ١٣) وعُزي لأبي عبيدة، ونقل أبو حيّان عن اللحياني أنها لبعض العرب. (النكت الحسان ١٤٢) ونقل عن الجرمي وأبي عبيدة واللحياني أن الجزم لغة بني صباح، ونقل عن الرياشي أن فصحاء العرب ينصبون بـ(أن) وأخواتها الفعلَ. ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون. (الارتشاف ٢/ ٣٩٠). ونقل ذلك في التذييل ٨/ ل ١٠٦ عن الرؤاسي. ونحوه في: توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤، ١٨٥-١٨٦، والجنىٰ الداني ٢٢٧، وقد نُقِل القولُ الأخير عن الرؤاسي في المغني ١/ ٣٠، والهمع ٤/ ٩١.

(٨) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه الذي جمعه السندوبي، من قصيدته التي مطلعها: (خليليَّ مُرَّا بيْ علىٰ أمّ جندبِ). ص ٥٣، وكذلك في الذي جمعه محمد رضا مروة ص٧٨، وهو فيهما برواية (أن يأتي) فلا=

إذا مـــا غَـــدَوْنا قـــالَ وِلْـــدانُ حَيِّنَـــا تعـــالَوا إلـــىٰ أَنْ يَأْتِنـــا الصَّـــيْدُ نَحْطِـــبِ[١]

وسُمِع إهمالُها حملًا علىٰ (ما) المصدرية أختِها، كقوله:

أنْ تَقْـــرآنِ علـــىٰ أَسْـــمَاءَ وَيْحَكُمَـــا مِنِّـــي السَّـــلامَ وألّا تُشْـــعِرا أحَـــدَا[٢]

كما سُمع إعمال (ما) المصدريةِ حملًا عليها[٣] فيما ورد: (**كما تكونوا يُولّىٰ عليكم**)[٤]

تنبيهان:

الأول: إذا أُسقطت[٥] (أنْ) جاز في المضارع النصبُ والرفعُ، وهو الأفصح،

=شاهد فيه. والبيت ليس في ديوان امرئ القيس برواية الأصمعي، وتحقيق أبي الفضل إبراهيم، ولا في رواية الأعلم، وتحقيق ابن أبي شنب الذي أدرجه في الملحقات، نقلًا عن العيني والخزانة برواية الجزم بـ(أنْ).

(١) البيت من الطويل، والشاعر يصف فرسًا قد وَثِقوا بصيده، فهم يهيّئون له الحطب، ويُروىٰ: (ولدان أهلنا). و(الولدان): العبيد. ونُقل عن الأصمعي أنه رواه (إلىٰ أن يأتي) فلا شاهد فيه. وما أورده الشارح هنا رواية الفرّاء. قال أبو علي: إن إنشاد الفرّاء خطأ فاحش. (البصريات ١/ ٢٥٩، المحتسب ٢/ ٢٩٥، التذييل ٨/ ١٠٦، الجنىٰ الداني ٢٢٧، المغني ١/ ٣٠، الخزانة ٤/ ٢٩٢).

(٢) مضىٰ تخريجه قبلًا في ص: ٣٥٤.

(٣) واستبعده ابن الحاجب (شرح المفصل ٢/ ٢٣٤) ونحوه في: التصريح ٢/ ٢٣٢.

(٤) الاستشهاد به في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٣٤، والتصريح ٢/ ٢٣٢، والحديث موضوع، أو ضعيف، راجع: (تذكرة الموضوعات للفتني ١٨٢، المقاصد الحسنة ٣٢٦، كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢/ ١٨٤، الحاوي للفتاوي ١/ ٥٥٥، الفوائد المجموعة للشوكاني ٢١٠، الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ١٢٥، كنز العمال ١٤٩٧٢، السلسة الضعيفة للألباني ٣٢٠) ويروىٰ: (كما تكونون) (مشكاة المصابيح ٣٧١٧ والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٤٦). فلا شاهد فيه.

(٥) في (جـ): سقطت.

ومِنْ ورود الوجهين قولُ طرفة[١]:

أَلا أيُّهــاذا الزّاجِــرِيْ أَحْضُــرُ الــوَغَىٰ .... [٢]

يُرویٰ برفع (أحضر)، ونصبِه لحذف[٣] (أنْ)، والأصلُ: [(أن أحضر)[٤]، وقد التزمت العربُ رفعَ المضارع بعد حذف (أنْ) في قولهم:][٥] «تسمعُ بالمُعَيْدي خيرٌ من أن تراه»[٦] يريدون: (أن تسمعَ). ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ

(١) ابن العبد بن سفيان البكري الوائلي (...-٦٠ق. هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، ولد بالبحرين وعاش في نجد، وهو أشهر الشعراء بعد امرئ القيس. (الشعر والشعراء ٤٩، الخزانة ٢/ ٤١٩-٤٢٣). والبيت المستشهد به في ديوانه ٣٢.

(٢) .... وأنْ أشهَدَ اللذّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِديْ

البيت من الطويل.

وهو في: الكتاب ٣/ ٩٩-١٠٠، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٥، المقتضب ٢/ ٨٣، مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، سر الصناعة ١/ ٢٨٥، الخزانة ١/ ١١٩-١٢١.

(٣) في (ب): فحذف.

(٤) تجد ذلك في مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، وإيضاح الشعر ٤٣٩، والعسكرية ٢٠١-٢٠٢، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٤٧٣. وأورد سيبويه الرفع فقط (الكتاب ٣/ ٩٩-١٠٠)، والنصبُ بها محذوفةً مذهبُ الكوفيين (معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٥) ولا يجيزه البصريون إلا بعد عوض، وما عدا ذلك ضرورة (المقتضب ٢/ ٨٢-٨٣، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٩-٢١٠، ١/ ٣٢٩، الارتشاف ٢/ ٤٢٣، رصف المباني ١٩٤). ويعنون بالعوض فاء السببية وواو المعية ونحوها مِمّا يُنصب بعده بـ(أن) المضمرة.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) إيضاح الشعر ٤٣٩، وهو مَثَلٌ شهير: (الأمثال للقاسم بن سلام ٩٧-٩٨، وللمفضل الضبي ٥٥، والفاخر لمفضل بن سلمة ٦٥، مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٤٢٠، ١/ ١٢٩، وجمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٢٥٥، المستقصىٰ للزمخشري ١/ ٣٧٠. و(المُعَيْدِي) تصغير رجل منسوب إلىٰ قبيلة (مَعَدّ) علىٰ غير قياس.

ٱلْبَرْقَ...﴾[١] وإلا لَزِم الإخبارُ عن الفعل، ولا يجيزه بصريّ[٢].

الثاني: سُمِّيت (أنْ) هذه مصدريةً لتأويل الفعل معها بالمصدر، ويقال فيها: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبال. والأصحّ: أنها تدخل أيضًا على الماضي في نحو: (أعجبني أنْ قمت)، وعلى الأمر في: (أمرته أن قمْ)[٣] خلافًا لجماعة، منهم ابن طاهر[٤]. لكن لا يُحكمُ على شيء من الفعلين معها بنصبٍ، لا لفظًا ولا محلًّا.

---

(١) ﴿...خَوْفًا وَطَمَعًا...﴾ ٢٤ الروم ٣٠.

(٢) راجع: إيضاح الشعر ٤٣٩، ٥٣٦ وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢٢.

ولم أقف على نصٍّ للكوفيين مضمونُه جوازُ الإخبار عن الفعل مجرَّدًا من فاعله، لكن ابن هشام ذكر أن الجملة قد تكون مبتدأً، واستشهد بالمثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يُقدّر (أن). ونقل عن بعض الكوفيين أن الفاعل ونائبه قد يكونان جملتين، فالظاهر أن ما في الآية يُوَجّه على هذا النحو، وكل الشواهد التي ذُكرت في ذلك قابلة للتأويل. (المغني ٢/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٢، والمقتضب ١/ ١٨٧، ٣/ ٥، البصريات ١/ ٧٠٥، معاني الحروف للرماني ٧٢، الأزهية ٥٩، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٢، الجنى الداني ٢١٦، المغني ١/ ٢٨، وذكر بعض العلماء أنها خاصّة بالمستقبل (الأصول ٢/ ١٤٨، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٥، شرح القواعد للكافيجي ٣٦١).

(٤) فقد زعم أن التي تدخل على الماضي ليست مصدرية، وأن المصدريَّةَ هي التي تنصب المضارع فقط. (التذييل ٨/ل ١٠١ب، الارتشاف ٢/ ٣٨٧، الجنى الداني ٢١٧، توضيح المقاصد ٤/ ١٨٥، الهمع ٤/ ٨٨)، ونقل ابن هشام عن أبي حيّان أنه لا يرى اتصال المصدرية بفعل الأمر، بل هي التفسيرية (المغني ١/ ٢٩).

وابن طاهر هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بـ(الخِدَبّ) (٤٩٩-٥٨٠ هـ)، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، وكان يُرحَل إليه في العربية، موصوفًا فيها بالحذق والنُّبل، أخذ عن ابن الرمّاك وابن الأخضر، وعنه أخذ ابن خروف ومصعب الخشني والسكوني، له طرر على الكتاب، وتعليقات على الإيضاح، وفي سنة وفاته وميلاده خلاف. (البلغة ١٨٦-١٨٧، والبغية ١/ ٢٨).

ولتأويل الفعل معها بالمصدر تقع مبتدأ، وخبرًا، وفاعلًا، ومفعولًا، ونائبًا عن الفاعل، وتابعةً لشيء من ذلك، إلىٰ غير ذلك[١].

(و) منها (لن) وهي/ [٥٣/ ب] حرفُ نفيٍ يَختص بالمضارع، ويخلّصه[٢] للاستقبال، وينصبه، كما تنصب (لا) الاسمَ[٣]، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾،[٤] ونحو: ﴿...لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُۥ﴾[٥]، ولا يقتضي تأبيدَ النفي، خلافًا للزمخشري في (أنموذجه)،[٦] ولا تأكيدَه، خلافًا له في

---

(١) ذلك في كتاب سيبويه ٣/ ١٥٣-١٥٧، المقتضب ٢/ ٣٥٨، ٣/ ٥، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٢.

(٢) في (جـ): وتخلصه.

(٣) نقل هذا عن ابن الناظم في شرح الألفية ٦٦٥.

(٤) ٩١ طه ٢٠.

(٥) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ...﴾ ٧٣ الحج ٢٢.

(٦) الذي فيه أنها تقتضي التأكيد (الأنموذج ١٠٢) وذكر شارحُه الأردبيلي أن (التأبيد) مذكورٌ في بعض نسخ الأنموذج. ولكنه اعتمد ما جاء في نسخٍ أخرىٰ أنها للتأكيد، بدلًا من (التأبيد) (شرح الأنموذج ٢٧٣). ويقول محقق آخر للأنموذج هو د. عبد الرحمن الخضيري: إنه لم يجد كلمة (التأبيد) فيما لديه من نسخ الأنموذج وشروحه، ص ٤١٠ (رسالة). وعُزِي إلىٰ الزمخشري في أنموذجه أنه يراها للتأبيد في: (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١، شرح التسهيل ٤/ ١٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٨-٣٣٩، التذييل ٨/ ١٠٨أ، الارتشاف ٢/ ٣٩١، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٣، الجنىٰ الداني ٢٧٠، أوضح المسالك ٤/ ١٤٨، الجامع الصغير ١٦٩، المغني ١/ ٢٨٤، شرح القطر ٥٨، الهمع ٤/ ٩٤، الأشموني ٣/ ٢٧٨) وفي بعضها لم يُنَص علىٰ اسم كتابه (الأنموذج).

ووافق الزمخشريَّ علىٰ هذا القول ابنُ عطية (المحرر الوجيز ٢/ ٤٥٠، الهمع ٤/ ٩٥)، وابنُ يعيش (شرح المفصل ٨/ ١١٢) وابنُ القواس (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣٩). وردّ العكبري هذا القول (شرح اللمع ٢/ ٥١٣).=

(مُفصَّلِه)(١). ومَحَلّ الخلاف إذا أُطلق النفيُ، أو قُيِّد بالتأبيد، أمّا إذا قُيِّد بغيره، نحو: ﴿...فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا...﴾(٢) فلا خلافَ في عدم إفادتها إيّاه، فمَنْ ردّ عليه بهذه الآية وأمثالِها لم يُصِبْ(٣). وردّ ابنُ عصفور ما ذهب إليه الزمخشريُّ بأنه

=وقد فهم أبو حيّان أن في كلام الزمخشري ما ينافي ما يُعزىٰ إليه (البحر ١/ ١٠٧)، أو أنه رجع عن مذهبه (البحر ٨/ ٢٦٧)، والشيخ عضيمة يرىٰ أن في كلام الزمخشري في الكشاف ما يفيد أنه يقول بالتأبيد (دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٢/ ٦٣٣-٦٣٤) ولا أرىٰ ذلك واضحًا صريحًا. بل ما نقله عنه يُحمل علىٰ التأكيد، بل إنه في الآية التي هي محلّ النزاع وهي قوله تعالىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ١٤٣ الأعراف ٧. لم يذكر (التأبيد) أبدًا، بل ذكر (التأكيد) فحسب. (الكشاف ٢/ ١٥٤). وقال أبو حيّان: «إن النقل ثبت عن الزمخشري بالقولين، وهذا دليلٌ علىٰ اضطراب رأيه» التذييل ٨/١٠٨ أ. وقد فصَّل الدكتور أحمد عبد الله هاشم القولَ في ذلك في كتابه: (قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين ٢٨-٣٤).

(١) في ص ٣٠٧، وكذلك قال في الأنموذج ١٠٢، وكذا في المتن الذي اعتمده الأردبيلي في شرحه ٢٣٣) وعُزي إليه ذلك في الكشاف، وهو فيه كذلك ١/ ١٠١، ٢/ ١٥٤، وعُزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٣٩١، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٤٩، وشرح القطر ٥٨، والهمع ٤/ ٩٤. والظاهر من كلام ابن الحاجب موافقتُه له في الإيضاح شرح المفصل ٢/٢١٨. ووافقه أيضًا الإسفراييني الذي قال: إن النفي بها أوكد من (لا) (لباب الإعراب ٤٤٧) ووافقه ابن الخباز، واختاره أبو حيّان (البحر ١/ ١٠٧) والسيوطي، ونقل قول بعضهم: إنّ منْعَه مكابرةٌ. (الهمع ٤/ ٩٥).

(٢) ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ ٢٦ مريم ١٩.

(٣) هذا التحقيق في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٤٤، وممّن ردَّ عليه بذلك ابنُ هشام في: المغني ١/ ٢٨٤، والأزهري في التصريح ٢/ ٢٢٩، ونقله السيوطي في الهمع ٤/ ٩٤.

وبمثل ذلك ردّ ابن مالك عليه بأن المنفيّ بها يأتي مُغَيًّا إلىٰ غاية ينتهي إليها، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ٩١ طه. نقله عنه ابنه في شرح التسهيل ٤/ ١٤، وبهذا أيضاً ردّ ابن الحاجب علىٰ الزمخشري، وأورد الإيرادَ السابق الذي ذكره الشارح، وأجاب عنه. ومثله في البحر ٦/ ٢٧٢، وشفاء العليل ٢/ ٩٢١، والهمع ٤/ ٩٤. ويمكن أن يُردّ عليه بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ٩٥ البقرة، يعني اليهود أنهم لن يتمنوا=

مجرَّدُ دعوىٰ خاليةٍ عن الدليل[١]. قال ابن مالك: حَمَلَه عليها[٢] في تأبيده[٣] النفيَ اعتقادُه [الباطلُ][٤] أنه تعالىٰ لا يُرىٰ في الآخرة -جعلَنا الله من أهلها[٥]-. نَعَمْ، قد يُستفاد التأبيدُ معها بقرائن خارجية، نحو: ﴿...لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا...﴾[٦] ونحو: ﴿..لَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ...﴾[٧] ومثل: ﴿وَلَن[٨] يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا....﴾[٩]. وزَعْمُ أنه تأكيد يردّه أنَّ الأصلَ التأسيسُ.

=الموت، وهم يتمنَّونه في النار بدليل قوله: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ٧٧ الزخرف. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٣). وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٩ ويُرَدّ عليه بالآية السابقة أيضًا، فلو كانت تقتضي التأبيد لكان ذكر كلمة (أبدًا) تكرارًا. (البحر ١/ ٣١١، المغني ١/ ٢٨٤) ونحوه في: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٩، الهمع ٤/ ٩٤.

(١) نقلًا عن الجنىٰ الداني ٢٧٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٣، الأشموني ٣/ ٢٧٨. ولم أجد ذلك في كتب ابن عصفور.

(٢) أي الدعوىٰ، أي دفعه إليها.

(٣) في (جـ): تأبيد.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١ بالمعنىٰ، وكذا في تحفته علىٰ الحاجبية ٣٥٩. ونقله عنه ابنه في شرح التسهيل ٤/ ١٤، والسيوطي في الهمع ٤/ ٩٤، وذكر السهيلي أنّ في (لن) قصورًا في معنىٰ النفي، وأنها دلالة علىٰ القرب في أكثر الكلام. قال: ولذلك لم يكن للمعتزلة حجةٌ علىٰ نفي الرؤية في قوله عز وجل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ١٤٣ الأعراف ٧، ولم يقل: (لا تراني)، فلو كان النفي بـ(لا) لكان لهم فيه التعليق. نتائج الفكر ١٣٢. ثم ذكر أنّ العرب إنما تنفي بـ(لن) ما كان ممكنًا عند المخاطب مظنونًا أن سيكون.

(٦) ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ...وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ ٧٣ الحج ٢٢.

(٧) ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ و...﴾ ٤٧ الحج ٢٢.

(٨) في (جـ): (لن). بإسقاط الواو.

(٩) ﴿...بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ...﴾ ٩٥ البقرة ٢.

وفي (المغني) اختار أنها تأتي للدُّعاء[١]، واختار في (الأوضح)[٢] و(شرح القطر)[٣] خلافَه[٤]، وجزم به بعضُ المتأخرين[٥]، ولا حجَّةَ في قوله تعالىٰ: ﴿...فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾،[٦] بل في قوله[٧]:

---

(١) ١/ ٢٨٤. ونَقَل الناظم وابنُه أن بعضهم أجاز كونها دعاءً. (شرح التسهيل ٤/ ١٤)، وهو رأي الفرّاء (معاني القرآن ٢/ ٣٠٤). ونقل ابن السرّاج أن قومًا قالوا: يُدْعىٰ بـ(لن)، واستشهدوا بالآية والبيت الآتيين (الأصول ٢/ ١٧١) قال: والدعاء بـ(لن) غير معروف. ونقل أبو حيّان عن ابن عصفور أنه يختار كونَها للدعاء (الارتشاف ٢/ ٣٩١، التذييل ٨/ ١٠٨ ب)، وانظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤، والمغني ١/ ٢٨٤، والأشموني ٣/ ٢٧٨، وعزوا ذلك إلىٰ ابن السرّاج، وعزاه إليه أيضًا ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ١٤٩، وشرح القطر ٥٨، وقد تقدم رأيُه، وأنه نقل ذلك عن غيره، وأنه لا يقرّه، واختار كونَها للدعاء الأشمونيُّ ٣/ ٢٧٨، والسيوطي (الهمع ٤/ ٩٥).

(٢) ٣/ ١٤٩.

(٣) ٥٨، وكذلك في الجامع الصغير ١٦٩، وشرح اللمحة ٢/ ٢٧١، وهو اختيار ابن مالك وابنه (شرح التسهيل ٤/ ١٤) وأبي حيّان. (البحر ٧/ ١١٠، التذييل ٨/ ١٠٨ ب).

(٤) في (ب): خلاف.

(٥) لعله يعني العصام الإسفراييني، فقد فعل ذلك في شرحه الكافية ٣٨٧.

(٦) ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ...﴾ ١٧ القصص ٢٨.

ووجه ذلك أنّ هذه الآية خبرٌ، لا دعاء (شفاء العليل ٢/ ٩٢٢، شرح القطر ٥٨) ونقل ابن هشام عن غيره أن الطعن في الاستدلال بالآية هو أنَّ فعل الدعاء لا يُسند إلىٰ المتكلم، بل إلىٰ المخاطب أو الغائب، وردّ ذلك في المغني ١/ ٢٨٤. ونحوه في التذييل ٨/ ١٠٨ ب، والأشموني ٣/ ٢٧٨.

(٧) هو أبو بصير الأعشىٰ، ميمونُ بن قيس بن جندل بن قيس بن ثعلبة، أدرك الإسلام، ولم يسلم علىٰ الأرجح، من الطبقة الأولىٰ من الجاهليين، قيل فيه: إنه أكثرهم أوزانًا في الشعر، وأذهبهم في فنون الشعر، وأكثرهم طويلة جيدة، وأكثرهم مدحًا وهجاءً وفخرًا ووصفًا، كلّ ذلك عنده. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٢-٦٥، الشعر والشعراء ١/ ٢٥٧-٢٦٦). والبيت في ديوانه ٦٣.

لَـنْ تَزَالـوا(١) كـذلِكُمْ [ثُـمّ](٢) لا زِلْـ (م) ـتُ لَكُـمْ خالِـدًا خُلُـودَ الجِبَـالِ(٣)

ومـذهبُ سيبويه والجمهـور أنهـا بسيطة(٤)، وزَعَـم الخليـل والكسـائي أنّهـا مركبة، وأصلها: (لا أنْ) حذفت همزةُ (أن) تخفيفًا، ثـم حذفت الألفُ لالتقاء السـاكنين(٥). وردَّه سيبويه بجواز تقديم معمولِ معمولِها عليها؛ لأنّ (لا) لها

---

(١) في (ب): تنالوا.

(٢) سقطت من جميع النسخ.

(٣) البيت من الخفيف. وهو في مدح الأسود بن المنذر. ويروىٰ: (لهم) مكان (لكم). والبيت في: الأصول ٢/ ١٧١، شرح التسهيل ٤/ ١٥، تذكرة النحاة ٦٨، الارتشاف ٢/ ٣٩١، البحر ٧/ ١١٠، المغني ١/ ٢٨٤.

وصَحَّ الاستشهاد بهذا البيت لأنه مسند إلىٰ مخاطب، لا إلىٰ المتكلم (راجع الحاشية ٦ من الصفحة السابقة) وردّه أبو حيّان بأنه يُحتمَل فيه أن يكون خبرًا (التذييل ٨/ ١٠٩أ)، وكذا عند الدماميني في حشيته علىٰ المغني ١٣٥ أ.

(٤) الكتاب ٣/ ٥، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨، المقتضب ٢/ ٨، معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦١. إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٠-٢٤١، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣١، وغيرها كثير.

(٥) هو مذهب الخليل في إحدىٰ الروايتين عنه. (الكتاب ٣/ ٥، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٨ (دون عزو)، المقتضب ٢/ ٨، معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦١، الأصول ٢/ ١٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٠، ١/ ٢٠٠، التعليقة ٢/ ١٢٧، الحلبيات ٤٥، إيضاح الشعر ٨٩، شرح السيرافي ٣/ ٤ ١٨٩، معاني الحروف للرماني ١٠٠، سر الصناعة ١/ ٣٠٥، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٠، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣١، والمقتصد ٢/ ١٠٥٠، النكت ١/ ٦٩٢، أسرار العربية ٣٢٩، منثور الفوائد ٤٣، نتائج الفكر ١٣٠).

وقد حكىٰ هشامٌ هذا القولَ عن الكسائي (معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٠)، وهو كذلك في أكثر المصادر المتأخرة، وعزاه خالد الأزهري إلىٰ الخازرنجي (التصريح ٢/ ٢٣٠).

وأما الرواية الثانية عن الخليل فهي موافقته قولَ الجمهور (معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦٠ واللسان: (لن).

الصَّدرُ، نحو: (زيدًا لن أضرب) علىٰ الأصحّ،[١] خلافًا للأخفش الصغير[٢].

وأجيب: بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، كما في (إذْما)[٣].

وزعَم الفرّاء أن أصلها (لا)، أُبدلَتْ ألفُها[٤] نونًا[٥]. وهو ضعيف؛ لأن (لا)

---

(١) الكتاب ٣/ ٥، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٨. المقتضب ٢/ ٨، الأصول ٢/ ١٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤١، ١/ ٢٠٠، الحلبيات ٤٥، التعليقة ٢/ ١٢٧، الإنصاف ١/ ٢١٦، شرح المفصل ٧/ ١٥-١٦، ٨/ ١١٢، وهو مذكور في أكثر المصادر التي أوردَتْ رأيَ الخليل والكسائي.

كما يمكن ردُّه بأنه يجوز تقديم معمول الفعل بعدها، ولو كان الأصل (أن) لما جاز ذلك؛ لأن (أن) لا يجوز تقديم معمول الفعل بعدها عليها، كما أنّ (لا) لها الصدارة، كما جاء في المتن.

وقد يُضَعَّفُ هذا الردّ بأن من العلماء من يجيز تقديم معمول الفعل المنصوب بـ(أن) عليها، نقل ذلك ابن كيسان عن الكوفيين، نحو: (طعامَك أريد أن آكل). (شرح التسهيل ٤/ ١٥، الارتشاف ٢/ ٣٨٩).

(٢) الذي منع تقديم المعمول علىٰ (لن) مطلقًا. (معاني الحروف للرماني ١٠٠، الارتشاف ٢/ ٣٩٢)، ونَقل ذلك أبو حيّان في النكت الحسان ١٤٣ عن ابن فضّال عن الأخفش الصغير، واختار قولَه، وهو في توضيح المقاصد ٤/ ١٧٣، المغني ١/ ٢٨٤، الأشموني ٣/ ٢٧٨، الهمع ٤/ ٩٦.

والأخفش الصغير هو أبو الحسن علي بن سليمان بن فضل (...-٣١٥ هـ) تنقّل بين بغداد ومصر وحلب، وأكثرُ مقامه ببغداد، أخذ عن المبرّد وثعلب واليزيدي، ولم يَشتهر عنه تصنيف ولا شعر، وقيل: إنه ألّف شرحًا علىٰ كتاب سيبويه (طبقات النحويين واللغويين ١١٥-١١٦، البلغة ١٥٣، البغية ٢-١٦٧-١٦٨).

(٣) ذلك جواب المازني عن الخليل. ذُكر في الحلبيات ٤٦، معاني الحروف للرماني ١٠٠، سر الصناعة ١/ ٣٠٥-٣٠٦، المقتصد ٢/ ١٠٥٠، أسرار العربية ٣٢٩، الإنصاف ١/ ٢١٣، شرح المفصل ٨/ ١١٢، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٣، شرح الرضي ٢/ ٢٣٥، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٤، رصف المباني ٣٥٦، الجنىٰ الداني ٢٧١.

(٤) في (ب): الها.

(٥) ذُكر في (منثور الفوائد ٤٣) معزوًّا لبعض الكوفيين، وتجده معزوًّا للفراء في شرح المفصل ٧/ ٦، ٨/ ١١٢، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، شرح الرضي ٢/ ٢٣٥، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٤٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٠، رصف المباني ٣٥٥، واللسان (لن)، الارتشاف ٢/ ٣٩٠، الجنىٰ الداني=

حرف مهملٌ، لا عملَ له في المضارع، والإبدال خلافُ الأصل، فلا يُصيّر المهملَ عاملًا[١]. على أنَّ المعروف/ [٥٤/ أ] إبدالُ النون ألفًا، لا إبدالُ الألف نونًا[٢].

ولا يُفْصَل بينها[٣] وبين معمولها إلاّ في ضرورة[٤]، كقوله[٥]:

لَـنْ مـا[٦] رأيـتُ أبـا يزيـدَ مُقـاتِلِيْ   أَدَعَ القِتـالَ وأَشْـهَدَ الهَيْجَـاءَ[٧]

=٢٧٣، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤، المغني ١/ ٢٨٤، شرح القطر ٥٨، شرح الشذور ٢٨٧، أوضح المسالك ٤/ ١٥٠، الجامع الصغير ١٦٩.

(١) وذلك أنه لم يُسمع النصب بـ(لا)، ولم يُسمع إلاّ النصب بـ(لن)، ولم يرد إهمالها، ولا إعمال (لا) إلا في الشذوذ؛ فلا يصح حمل إحداهما على الأخرى (رصف المباني ٣٥٧، الجنى الداني ٢٧٢). كما أن رأيه خلاف الأصل ونوعٌ من علم الغيب (شرح المفصل ٧/ ١٦، ٨/ ١١٢، شرح الرضي ٢/ ٢٣٥، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٥، شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠، الجنى الداني ٢٧٢).

(٢) رصف المباني ٣٥٦-٣٥٧، التذييل ٨/ ل ١١٠ أ، المغني ١/ ٢٨٤، التصريح ٢/ ٢٣٠.

(٣) في (جـ): بينهما.

(٤) تأوّلها ابن جني على أنها من باب تشبيه (لن) بـ(أنّ) (الخصائص ٢/ ٤١١)، ونحوه في المقرب ١/ ٢٦٢. وقال أبو حيّان: هذا مذهب البصريين وهشام، وأجاز الكسائي والفرّاء الفصل بينهما بالقسم. وزاد عن الكسائي أنه أجاز الفصل بينهما بما ليس بمعمول، نحو: (لن أظنُّ أزورَك) (الارتشاف ٢/ ٣٩٢، التذييل ٨/ ١٠٦ أ) الهمع ٤/ ٩٦.

(٥) لم أجد أحدًا نصّ على اسمه.

(٦) في جميع النسخ وكثير من مصادر البيت: (لما) موصولة. وقد كُتبت هكذا للإلغاز (المغني ١/ ٢٨٣، الصبان ٣/ ٢٧٨).

(٧) البيت من الكامل ويروى: (مقاتلًا).

الخصائص ٢/ ٤١١، ضرائر الشعر ٢٠١، المقرب ١/ ٢٦٢، الارتشاف ٢/ ٣٩١، التذييل ٨/ ١٠٦ أ، ١١١ أ، شفاء العليل ٢/ ٩٢١، المغني ١/ ٢٨٣، ٢/ ٥٢٩، ٦٩٤، الأشموني ٣/ ٢٧٨، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣.

وزعم بعضُهم الجزمَ بها[١] [في][٢] قوله[٣]:

.... ولَنْ يَحْلَ[٤] للعَينينِ بَعْدَكِ مَنْظرُ[٥]

وفي قوله[٦]:

(١) المحلَّىٰ في وجوه النصب ١٨٤، رصف المباني ٣٥٧، الجنىٰ الداني ٢٧٢ وقد حكىٰ ذلك اللحياني في نوادره عن بعض العرب (الارتشاف ٢/ ٣٩٠، الهمع ٤/ ٩٧) ونقله أبو حيّان عن ابن الطراوة (النكت الحسان ١٤٣) وهو مذكور في المغني ١/ ٢٨٥.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) هو كثير عزة، ابنُ عبد الرحمن الخزاعي، شاعر أهل الحجاز المقدمُ عندهم، عدّه ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين وقال عنه: شاعر فحل، ولكنه منقوص حظُّه بالعراق، وكان ابن أبي إسحاق يقول: إنه أشعر أهل الإسلام، اتُّهم بالرفض والحمق. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤، ٥٤٠، الشعر والشعراء ٢/ ٥٠٣-٥١٧). والبيت في ديوانه ٣٢٨.

(٤) ضبطت في (أ) بضم اللام. وما أثبتُّه من الفتح أحسن، وهو الوارد في مصادر الشاهد. والأصل: (يحلىٰ) من (حَلِيَتْ المرأة في عيني: تحلَىٰ). وضبطُها بالضم يعني أن الأصل: (حلا: يحلو) وهذا خاص بما يُطعم في الفم (حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨) ونحوه في حاشية الشمني علىٰ المغني (المنصف ٢/ ٦٩).

(٥) أيادِيْ سَبَا يا عَزُّ ما كنتُ بعدكُمْ ....

والبيت من الطويل، يشكو فُرقته وبُعده عمّن يحبّ. وقولُه: أيادي سبا: أي: صرنا متفرقين، ويروىٰ: ولم يحلُ. فلا شاهد فيه. ويروىٰ: (بعدك منزل) وفي جميع النسخ (منظرًا) وهو لحن، والصواب ما أثبت.

والبيت في رصف المباني ٣٥٧، التذييل ٨/ ل ١٠٨/ أ، الجنىٰ الداني ٢٧٢، المغني ١/ ٢٨٥، الأشموني ٣/ ٢٧٨، اللسان (سبا).

(٦) يعزىٰ إلىٰ أعرابي، لم يُذكر اسمه فيما اطلعت عليه.

لَـنْ يَخِـبِ[١] الآنَ مِـنْ رَجَائِـكَ مَـنْ ... حَـرَّكَ [مِـنْ][٢] دُونِ بَابِـكَ الحَلَقَـهْ[٣]

مع أن الأوّل طَرَقَه احتمالُ الاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة[٤].

(و) منها (إذَنْ)، ويقال فيها عند سيبويه: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ[٥]. فقال الشلوبين[٦]: هي كذلك في كلّ موضع، وتكلَّف تخريجَ ما خفيَ فيه ذلك[٧]. وقال

---

(١) في (ب): لذ يحبَ.

(٢) سقطت من جميع النسخ كما سقطت من البحر المحيط ١/ ١٠٢، والأشموني ٣/ ٢٧٨. وأخذ ذلك عليه المحشّي

(٣) في (ب): الخلقة.

والبيت من المنسرح، في مدح الحسين بن علي رضي الله عنهما، و(تحريكُ الحَلَقَة) كناية عن إتيانه وطَرْق بابه. وهو في النكت الحسان ١٤٣، قال: أنشده ابن الطراوة. ومثله في التذييل ٨/ ل ١٠٨/ أ، البحر المحيط ١/ ١٠٢، المغني ١/ ٢٨٥، ٢/ ٦٩٨، الأشموني ٣/ ٢٧٨، والهمع ٤/ ٩٧، الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦، الدرر ٤/ ٦٣-٦٦.

(٤) رصف المباني ٣٥٧، والجنى الداني ٢٧٢، المغني ١/ ٢٨٥، الأشموني ٣/ ٢٧٨.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٤، وكذا قال الزجاجي في حروف المعاني ٦، وأبو علي في إيضاح الشعر ٨٣، وذُكر في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠، والمقرب ١/ ٢٦١.

(٦) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي (٥٦٢-٦٤٥ هـ) يعرف بالأستاذ أبي علي، وربما قيل: الشلوبيني، ومعناه بلغة الأندلس: (الأبيض الأنقر)، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، بارعًا في التعليم، أقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيتُه واشتهر، من شيوخه: ابن صاف وابن ملكون والسهيلي وابن بشكوال والسلفي. ومن تلاميذه: ابن فرتون والأحوص وابن الضائع، صنّف تعليقًا على كتاب سيبويه، وكتابَ التوطئة، وشرَحَ الجزولية الكبير. (والأخيران مطبوعان). وتعليقًا على المفصل، وشرحًا للجزولية صغيرًا (رسالتان) وغير ذلك (البلغة ١٦٢-١٦٣، البغية ٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٧) التوطئة ١٤٥، ويحتمله كلامه في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٧، وليس ذلك بمتعيّن فيه؛ لأنه شبّهها بأحرف الجواب، مثل (نعم) و(بلى) و(لا)، ولم يذكر شيئًا في الشرح الصغير، ونقل ابن عصفور عنه أنه=

الفارسي: في الأكثر والغالب[١]. وقد تتمحّض عنده للجواب، فإذا قلتَ لمَن قال: (أزورك غدًا): (إذنْ أكرمَك) فقد أجبتَه، وجعلتَ إكرامَك جزاءَ[٢] زيارته، وإذا قلت لمن قال: (أحبك): (إذنْ أُصدِّقُك). فقد أجبتَه، ولا يُتصوّر هنا جزاءٌ[٣].

ثم المراد بكونها للجواب وفاقًا لخالدٍ[٤]: أنها تقع في كلامٍ يُجاب به كلام آخرُ ملفوظٌ، أو مقدرٌ، سواءً وقعتْ في صدره، أو في حشوه، أو آخرِه، ولا تقع في كلامٍ مقتضَبٍ ابتداءً، ليس جوابًا عن شيء. فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه[٥] سُمّيت حرفَ جوابٍ. والمرادُ بكونها للجزاء: أنْ يكون مضمونُ الكلام الذي هي[٦] فيه جزاءً لمضمونِ كلامٍ

=يراها بمعنى الشرط والجزاء، فهو يقدرها بفعلي الشرط والجزاء، وتأول كل ما جاء منها على ذلك. شرح الجمل ٢/ ١٧٠-١٧١) وانظر: رصف المباني ١٥١، النكت الحسان ١٤٤، والارتشاف ٢/ ٣٩٨، والتذييل ٨/ ١٢١ب، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩١، والجنى الداني ٣٦٤، والمغني ١/ ٢٠، والتصريح ٢/ ٢٣٤). وقد تأولها بذلك أيضًا ابنُ الناظم (شرح التسهيل ٤/ ١٩، وشرح الألفية ٦٦٩) وابن جابر الهواري في شرح الألفية ٣/ ٩٦٥.

(١) نُقل ذلك عنه في التذييل ٨/ ١٢١ ب، والبحر ١/ ٤٣٤، والارتشاف ٢/ ١٩٨، ورصف المباني ١٥١، والجنى الداني ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩١، والمغني ١/ ٢٠، وشفاء العليل ٢/ ٩٥٢، وذُكِرَ غيرَ معزوّ في النكت الحسان ١٤٤، وهو أيضًا قول الحيدرة اليمني في كشف المشكل ١/ ٥٣٤. وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٧١، وابن القواس في شرح ابن معط ١/ ٣٤١-٣٤٢.

(٢) في (ب): جزء.

(٣) في (ب): جزء.

(٤) الأزهري.

(٥) في (جـ): الجواب.

(٦) في (ب): هو.

آخر(١).

ومذهب الجمهور أنها ناصبة بنفسها(٢). ولإعمالها ثلاثة شروط(٣):

منها: أن تكون مصدَّرةً(٤)، أي: واقعة في صدر جملتها، بحيث لا يَسْبِقُ عليها شيءٌ له(٥) ارتباطٌ وتعلُّقٌ بما بعدها، فإن وَقَعَتْ حشوًا أُلغيت، بأنْ كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها(٦). قال الرضي: وذلك في ثلاثة مواضع: الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا عمّا قبلها، نحو: (أنا إذن أكرمُك)، و(إني إذن أكرمُك)(٧). الثاني: أن

(١) التصريح ٢/ ٢٣٤ بتصرف وزيادة.

(٢) الكتاب ٣/ ١٢، ويرى الخليل أن الناصب (أن) المضمرةُ بعدها (الكتاب ٣/ ١٦ والمقتضب ٢/ ٧ وعزي ذلك إلى الزجاج والفارسي (الارتشاف ٢/ ٣٩٥، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، الجنى الداني ٣٦٤). واختار الرضي كونها غير ناصبة بنفسها (شرح الكافية ٢/ ٢٣٨). وذكر أن سيبويه روى عن الخليل في إحدى الروايتين موافقة الجمهور، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٣٩٥.

(٣) وقد عدّها بعض النحويين أكثر من ذلك، فبلغ بها الحيدرة ستة شروط (كشف المشكل ١/ ٥٤٠) لكنها لا تخرج عما ذكر الشارح. ويُلحظ أن الشارح سيستعمل: (ومنها) في الشروط الثلاثة، مع أنه ذكرها كلَّها، وقوله: (ومنها) قد يوهم أنها أكثر.

(٤) في (ب): مصدرية.

(٥) في (جـ): لها.

(٦) الكتاب ٣/ ١٢-١٤، المقتضب ٢/ ١٠، الأصول ٢/ ١٤٨، الجمل للزجاجي ١٩٥، الإيضاح لأبي علي ٣٢٠، اللمع ١٨٦-١٨٧، المقتصد ٢/ ١٠٥٤.

(٧) الكتاب ٣/ ١٢-١٤، المقتضب ٢/ ١١، الجمل للزجاجي ١٩٥، إيضاح الشعر ٨٣، المقتصد ٢/ ١٠٥٥، وهشام يجيز النصب والرفع إذا وقعت بين المبتدأ والخبر، والكسائي والفرّاء بعد اسم (إنّ) (الارتشاف ٢/ ٣٩٦-٣٩٧).

يكون جزاءً للشرط الذي قبلها، نحو: (إن تأتِني إذنْ أكرمْك)(١). الثالث: أن تكون جوابًا/ [٥٤/ ب] للقسَم الذي قبلها، نحو: (واللهِ إذن لأخرُجَنَّ)(٢)، ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدًا على ما قبلها بالاستقراء(٣)، بل تقع متوسطة في غيرها، نحو: (يقتل(٤) إذن زيدٌ عمرًا)، و(ليس الرجلُ إذن زيدًا)(٥).

نَعَمْ، إن تقدَّمها واوٌ أو فاءٌ جاز الوجهان(٦)، نحو: ﴿...وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾،(٧) ﴿...فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾(٨). قال المرادي: والرفع أجودُ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤، المقتضب ٢/ ١١، الإيضاح العضدي ٣٢٠، المقتصد ٢/ ١٠٥٤-١٠٥٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٤، المقتضب ٢/ ١١، التعليقة ٢/ ١٣٤، المقتصد ٢/ ١٠٥٥.

(٣) زاد الناظم وقوعَها بين منصوب وناصبه، نحو: (زيدًا إذن أضربُ). شرح التسهيل ٤/ ٢١.

(٤) في (جـ): يقبل.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٣٨-٢٣٩ بتصرف، والمثال الأخير فيه: (لبئس الرجل إذن زيدٌ).

(٦) في (ب): الوجهين. وبيان ذلك في الكتاب ٣/ ١٣-١٤، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٣، المقتضب ٢/ ١١، الأصول ٢/ ١٤٩، الجمل للزجاجي ١٩٥.

(٧) ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا...﴾ ٧٦ الإسراء ١٧، الرفع قراءة السبعة، وقرا أبيّ بن كعب -وهي من الشواذ-: «لا يلبثوا» بالنصب (مختصر شواذ القراءات ١٧٢)، وعُزيت القراءة إلى ابن مسعود (المقتضب ٢/ ١٢)، وذكرت في (الكتاب ٣/ ١٦)، والتفصيل في (البحر المحيط ٦/ ٦٦).

(٨) ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ...﴾ ٥٣ النساء ٤. الرفع قراءة السبعة، وقرأ ابن مسعود: «وإذن لا يُؤتوا» (مختصر شواذ القراءات ٢٧، البحر المحيط ٣/ ٢٧٣).

الوجهين(١).

ومنها: أن يكون المضارع بعدها مستقبلَ المعنىٰ، فإن كان حالًا أُهملتْ(٢)، كما إذا حدّثك إنسانٌ بحديث، فقلت له حالَ تحديثه: (إذن أصدُقك)؛ لأن نواصب المضارع تخلِّصُه للاستقبال، فلا تعمل في الحال، وما ورد مِمّا يخالف ذلك فضرورة،(٣) أو مؤوّل.

ومنها: أنْ يتصل ذلك المضارع بها(٤)، نحو: (إذن أكرِمَك)، ويجوز فصلُه منها بالقسَم(٥)، كقوله(٦):

---

(١) توضيح المقاصد ٤/ ١٨٩، الجنىٰ الداني ٣٦٢. ونحوه في شرح المفصل ٧/ ١٦. شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٤٤، والمغني ١/ ٢١

(٢) الكتاب ٣/ ١٦، المقتضب ٢/ ١٢، الأصول ٢/ ١٤٨، الإيضاح لأبي علي ٣٢٠، المقتصد ٢/ ١٠٥٤-١٠٥٦. وزعم ابن الطراوة أن سيبويه يجيز النصب بها حينئذٍ (الإفصاح ٩٨).

(٣) في (جـ): ضرورة.

(٤) الكتاب ٣/ ١٢-١٣، المقتضب ٢/ ١١، الأصول ٢/ ١٤٩، الجمل للزجاجي ١٩٦. المقتصد ٢/ ١٠٥٥.

(٥) الكتاب ٣/ ١٢-١٣، المقتضب ٢/ ١١، الأصول ٢/ ١٤٩، الجمل للزجاجي ١٩٦.

(٦) يُعزىٰ إلىٰ حسان بن ثابت من بني النجار من الخزرج، صحابي جليل، عدّه ابن سلام أشعر شعراء القرىٰ العربية. قال: وهو كثير الشعر جيّده، وقد حُمِل عليه ما لم يُحْمل علىٰ أحد، وهو الذي قال له النبي ﷺ: «اهجُهم وروحُ القدس يؤيِّدك» وأخباره في ذلك معلومة. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٥-٢٢٠، الشعر والشعراء ١/ ٣٠٥-٣٠٨). والبيت في ملحقات ديوانه ٣٧١.

إِذَنْ- واللهِ- نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ[١] الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[٢]

إذ القَسَم مؤكِّد، فلا يمنع النصبَ، كما لا يمنع الجرَّ في قولهم: (إن الشاة لتجترُّ فتسمع صوت [-واللهِ-][٣] ربِّها)[٤]، أو بـ(لا) النافية[٥]، نحو: (إذنْ لا أُهِينَك) جوابًا لـ:(لا أتعرّضُ لِحُرَمِك)؛ لأنَّ النافي كالجزء من المنفيّ؛ فكأنَّ الفصل به كلا فصلٍ[٦]. قاله في (المغني)[٧] و(الشذور)[٨]. والحقُّ أنّه لا يُغتفَر[٩]

---

(١) في (جـ): تشيب (بالتاء) وكلاهما مرويّ، كما سترى.

(٢) البيت من الوافر.

ويروى: «يشيب» بضم الياء، وبفتحها و«تشيب» بالتاء. و(الحرب) تُذكَّر وتؤنث. و(الطفل) يُنصب ويُرفع؛ بناءً على ما تقدم. والبيت في المغني ٢/ ٦٩٣، أوضح المسالك ٤/ ١٦٨، شرح القطر ٥٩، شرح الشذور ٢٩١، الأشموني٣/ ٢٨٩.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) نقله ابن مالك عن أبي عبيدة، والتنظير بهذا للفصل بين (إذن) والفعل بالقسم في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦، وشرح التسهيل ٤/ ٢٠، وشرح ابن الناظم ٦٧١.

(٥) كشف المشكل ١/ ٥٤١، شرح العمدة ١/ ٣٢٢-٣٣٣، شرح الشذور ٢٩١، الجامع الصغير ١٧١، الارتشاف ٢/ ٣٩٧.

(٦) ذكر ابن مالك أنه لا يجب النصب بها فُصِل بينها وبين الفعل بالقسم و(لا) النافية. (التحفة على الحاجبية ٣٧٤).

(٧) ١/ ٢١.

(٨) ٢٦، ولم يذكر فيهما هذا التعليل الأخير.

(٩) في (جـ): يفتقر.

الفصلُ بخلافِ هذا، مِن نداء[١]، ولا ظرفٍ، ولا جارٍّ ومجرورٍ[٢]، كما صحَّحه المراديُّ[٣].

تنبيهات:

الأول: الأصحّ أنّ (إذن) حرفٌ[٤]، خلافًا للكوفيين في اسميّتها[٥]. وأنها تُرسم بالنون، لا بالألف[٦]، لكن

---

(١) أجاز ذلك الحيدرة في كشف المشكل ١/ ٥٤١، وابن القواس في ألفية ابن معط ١/ ٣٤٣، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٣٧، وعزاه أبو حيّان إلىٰ ابن طاهر وابن بابشاذ (الارتشاف ٢/ ٣٩٧، والتذييل ٨/ ١٢٠ أ) وعزاه ابن هشام إلىٰ ابن عصفور (المغني ١/ ٢٢).

(٢) أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجارّ (المقرب ١/ ٢٦٢) وكذا في (شرح التسهيل ٤/ ٢٢). ونقل ابن مالك تجويزه بالظرف في الاختيار وبغيره في الاضطرار (التسهيل ٢٢٩). وكذلك المالقي (رصف المباني ١٥٣) ولم يجزه ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٣، ولا الرضي (شرح الكافية ٢/ ٢٣٧).

(٣) في توضيح المقاصد ٤/ ١٨٩، والجنىٰ الداني ٣٦٢-٣٦٣. وذهب الكسائي والفراء وهشام إلىٰ جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل، وأجازوا في الفعل الرفع والنصب، ولذلك تفصيلات كثيرة (الارتشاف ٢/ ٣٩٧-٣٩٨، توضيح المقاصد ٤/ ١٨٩، المغني ١/ ٢٢).

(٤) المقتضب ٢/ ٦، الأصول ٢/ ١٤٧، الموفقي ١٠٨، الجمل للزجاجي ١٨٢، الإيضاح لأبي علي ٣١٩. اللمع ١٨٦، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، المغني ١/ ٢٠. وذكر الحيدرة اليمني أن كل النواصب حروف إلاّ (أنْ)، فهي اسم ناقص. (كشف المشكل ١/ ٥٣٣).

(٥) لأنهم يرونها هي الظرفية (إذا) أو (إذْ) المضافة للجمل التي حذفت، وعوّض عنها التنوين. (شرح الرضي ٢/ ٢٣٥، الارتشاف ٢/ ٣٩٥، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، الجنىٰ الداني ٢٦٣) ووافقهم الرضي.

(٦) هذا رأي الكوفيين والمبرد؛ لأنها نون في الحقيقة، ويرىٰ البصريون أن تكتب بالألف؛ لأنها تنوين (معاني الحروف المنسوب للرماني ١١٧). وقال العكبري: إن نونها أصل، والجيّد أن يكتب في كل موضع نونًا، إلا أنهم اصطلحوا علىٰ كتابته بالألف (شرح اللمع ٢/ ٥١٤) وقال ابن الدهان في شرح اللمع: وإما (إذن) فاعلم أن البصريين يكتبونها بالألف، وكذا في كتاب سيبويه، والكوفيين يكتبونها بالنون، وكذا هي في كتاب المبرد=

لا(١) يوقَف عليها إلا بالألف؛ تشبيهًا لنونها بتنوين المنصوب(٢).

الثاني: الأصح أنها ناصبة بنفسها، وأنها بسيطة -كما مرّ(٣)- وكان القياس

=البصري، ومن النحاة من يكتبها إذا أعملت بالنون، وإذا لم تعمل بالألف، ومنهم من يعكس القضية (ل٦٨، نقلًا عن حاشية محقق شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٤). وقال ابن عصفور: ذهب المازني إلىٰ أنها تكتب بالألف، ومذهبُ أكثر النحويين أنها تكتب بالنون، والفرّاء يفصّل، فيقول: إن كانت ملغاة كتبت بالألف؛ لأنها قد ضعفت، وإن كانت معملة كتبت بالنون؛ لأنها قد قويت (وروىٰ الرضي عنه عكس ذلك في شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، وكذلك ابن هشام في المغني ١/ ٢١). قال ابن عصفور: والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: الأول: أنه يوقف عليها بالنون. الثاني: الفرق بينها وبين (إذا) (شرح الجمل ٢/ ١٧٠). وقال ابن القواس: إذا أعملت كتبت بالألف، وإذا ألغيت كتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين (إذا) الزمانية. (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤١) وكذا في رصف المباني ١٥٥، والجنىٰ الداني ٣٦٦، والمغني ١/ ٢١. والأقوال متباينة متناقضة، فكلٌّ صحيح، وأسلمُها أن تكتب بالنون دومًا.

(١) في (ب): لما.

(٢) الأصول ٣/ ٢٥٥، سر الصناعة ٢/ ٦٧٩، شرح اللمحة ٣٤٣. واختار ذلك ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤١، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، وابنُ هشام في المغني ١/ ٢١. وقيل: يوقف عليها بالنون (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٠) ولم يُجِز المازني الوقف بالألف، وأجاز المبرد الوجهين (شرح الرضي ٢/ ٢٣٨).

(٣) الذي مرّ هو كونها ناصبة بنفسها في رأي الجمهور في ص ٣٧٧ ولم يمُرّ الحديث عن بساطتها وتركيبها. والجمهور يرونها بسيطة غير مركبة، وأجاز ابن الناظم أن تكون مركبة في رأي الخليل من (إذا) و(أن) فيكون النصب بـ(أن) مظهرة- لا كما عزي إليه أنه يرىٰ النصب بـ(أن) مضمرة بعدها- واختار ابن الناظم كونها مركبة (شرح التسهيل ٤/ ٢٠) وعزا ذلك ابن القواس إلىٰ الخليل (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤١) والرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ٢٣٨، والكيشيُّ في الإرشاد ٤٤٦، وذكره ابن الحاجب غير معزو (شرح المفصل ٢/ ١٣) وكذا في الارتشاف ٢/ ٣٩٥. وعزي ذلك للكوفيين (رصف المباني ١٥٧). ويرىٰ الكوفيون والرضي أن أصلها (إذ) مضافة إلىٰ جملة فحذفت، وعُوّض عنها التنوين (شرح الرضي ٢/ ٢٣٥، الارتشاف ٢/ ٣٩٥) ويرىٰ الرندي أنها مركبة من (إذا) و(أن) (الارتشاف ٢/ ٣٩٥-٣٩٦، التذييل ٨/ ١١٨ ب).

إلغاءَها لعدم اختصاصها، ولكنْ أعملوها حملًا لها علىٰ (ظنّ)؛ لأنها مثلُها في جواز تقدُّمها علىٰ الجملة وتأخُّرها عنها، وتوسُّطها بين جزأيها، كما حُملت (ما) علىٰ (ليس)، وإنْ كانت غيرَ مختصة(١)/ [٥٥/أ].

الثالث: إلغاء (إذن) مع استيفاء الشروط لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسىٰ بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول(٢)، ووافقه ثعلبٌ دون سائر الكوفيين، فلم يُجزْ أحَدٌ منهم الرَّفعَ(٣) بعدها. قال أبو حيّان(٤): «ورواية الثقة مقبولة، ومن حَفِظَ حجةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ، إلاّ أنها لغة نادرة جدًا؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفرّاء علىٰ اتساع حفظهما وأخذِهما بالشاذِّ والقليل».

وعلىٰ هذا الخلاف: فالشروط لوجوب العمل علىٰ عدم اعتبار تلك اللغة،

---

(١) نَقَل ذلك عن ابن الناظم في شرح الألفية ٦٧١. وتصديقُه في الكتاب ٣/ ١٤، المقتضب ٢/ ١٠-١١، الأصول ٢/ ١٤٨، الجمل للزجاجي ١٩٥، الإيضاح لأبي علي ٣٢٠، المقتصد ٢/ ١٠٥٦-١٠٥٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٥، شرح المفصل ٧/ ١٧، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٦-٤٧٧، التذييل ٨/ ١٠١ ب، وذكر ابن الناظم أنها عملت مع عدم اختصاصها حملًا لها علىٰ (أن) (تتمته لشرح تسهيل والده ٤/ ٢٠).

(٢) الكتاب ٣/ ١٦، الأصول ٢/ ١٤٩، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٨، المقرب ١/ ٢٦١، شرح التسهيل ٤/ ٢١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، الارتشاف ٢/ ٣٩٦، التذييل ٨/ ١١٨ ب. ويرىٰ الزجاجي أن الإلغاء لا يجوز (الجمل ١٩٦). وقال ابن عصفور: إن الإلغاء قليل جدًّا (شرح الجمل ٢/ ١٧٢).

(٣) في (ب): للرفع.

(٤) في التذييل والتكميل ٨/ ١١٩ أ، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٣٩٦، ونقله السيوطي عنه بنصه (الهمع ٤/ ١٠٧).

وللجواز علىٰ اعتبارها[١].

(وكي) المصدرية، كما يدلُّ عليه ذكرُها في نواصب المضارع. وعلامتُها: كون[٢] اللام قبلها لفظًا[٣]، نحو: ﴿...لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ...﴾[٤]. أو تقديرًا، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً...﴾،[٥] ما لم تَظْهَرْ (أَنْ) بعدها[٦]، نحو:

وَقالَتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا[٧]

---

(١) ولكنها كما تقدم لُغَيَّة نادرة، لا تُلغي وجوب النصب بها، ولكنها تُحفظ علىٰ أنها لغة لبعض العرب. لا يُحكم بها علىٰ جميعهم.

(٢) في (ب): وكون.

(٣) المقتصد ٢/ ١٠٥٢، التسهيل ٢٢٩-٢٣٠، وشرحه ٤/ ١٥.

(٤) ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ...فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا...﴾ ٣٧ الأحزاب ٣٣.

(٥) ﴿...بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ ٧ الحشر ٥٩.

(٦) فإنّ (كي) حينئذٍ هي الجارّة. وهذا شاذ عند البصريين (الكتاب ٣/ ٧)، وأجازه الكوفيون (شرح السيرافي ٣/ل، ١٨٩/ب، ١٩٠/أ، المقتصد ٢/١٠٥٢، الإنصاف ٢/ ٥٧٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١).

(٧) البيتُ من الطويل، قائله جميل بثينة. وهو ابن مَعْمَر بن خيبري بن ظبيان من عُذرة، عدّه ابن سلام ثالث الطبقة السادسة من الإسلاميين، وهو أحد عشاق العرب المشهورين، له في ذلك أخبار كثيرة.

(طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٨، الشعر والشعراء ١/ ٤٣٤-٤٤٤).

وعُزي إلىٰ حسان ثابت ولم أجده في ديوانه. و(مَنْحُ اللسان) كنايةٌ عن التلطف والتودّد.

وعزاه الزمخشري إلىٰ حسانَ، وصرح الأزهري بمخالفته في ذلك (التصريح ٢/ ٢٣١) ونحوُه في الخزانة ٨/ ٤٨٢. قال ابن عصفور: والرواية الصحيحة: (لسانك هذا أن تغر وتخدعا). وقيل: هي في الديوان:= =(لسانك هذا كي تغر وتخدعا)؛ فلا شاهد فيه. والحق أنها في الديوان المجموع كما أنشد الشارح. وروي: (مانحا).

فـإن ظهـرت الـلامُ قبلَها و(أنْ) بعـدها[١] جـاز الوجهـان: المصـدريةُ[٢]، والتعليلية[٣]، نحو: (لكي أنْ تكرمَني)، وكقوله[٤]:

والبيت في ديوان جميل ١٢٥ (حسين نصار)، وشرح المفصل ٩/ ١٤-١٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٢، وضرائر الشعر له ٦٠، رصف المباني ٢٩٢، شرح العمدة ١/ ٢٦٧، الخزانة ٨/ ٤٨١-٤٨٤، شرح أبيات المغني ٤/ ١٥٧-١٥٩.

(١) وهذا كما تقدم مذهب الكوفيين، ولا يجيزه البصري (الإنصاف ٢/ ٥٧٤) وراجع ما تقدم.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤، شرح اللمحة ٢/ ٢٧٢، وفيه شذوذ اجتماع مؤكدين.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤، شرح اللمحة ٢/ ٢٧٢، وفيه شذوذ اجتماع حرفي جرّ.

(٤) لم أعرف القائل، ولم يعرفه المتقدمون كما سترىٰ في تخريج الشاهد.

أردْتَ لكَيْمـــا أنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي ....[1]

ويترجّح كونُها حرفَ جرٍّ مؤكدةً للّام قبلها؛ لأن الأمّهات يؤكدُها[2] غيرُها، ولا تؤكِّده[3]، وللصوق[4] (أن) بالفعل[5]. والحاصل: أنه إنْ ظهرت اللامُ قبلها، ولم تظهر (أنْ) بعدها تعيّن أنّها مصدرية[6]. وإن لم تظهر اللامُ قبلها ولا (أنْ)

---

(١) .... فتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ

البيت من الطويل، و(الشنّ): القربة الخَلَق يبست لطول العهد، و(البلقع): الفقر.

قال السيرافي والأنباري عن هذا البيت: لا حجة فيه؛ لأنه غير معروف، ولا يعرف قائله، وهو محمول على الضرورة. وقال البغدادي: هذا البيت قلّما خلا منه كتاب نحوي، ولم يُعرف قائله.

والبيت في شرح السيرافي ٣/ ل، ١٩٠/ أ، الإنصاف ٢/ ٥٨٢-٥٨٣، شرح المفصل ٩/ ١٦، ٧/ ١٩. رصف المباني ٢٩١، شرح التسهيل ٤/ ١٧، الخزانة ٨/ ٤٨٤-٤٨٨.

(٢) في (جـ): يوكد.

(٣) فلذلك صارت (كي) جارَّةً مؤكدة للاّم، وهي أقعد في حروف الجرّ من (كي)، فاللام بالنظر إلى (كي) في حروف الجرّ كالأمّ، ولا يصحّ كون الناصب (كيْ) و(أَنْ) مؤكدة لها؛ لأن (أَنْ) هي أمّ النواصب، فلا تأتي مؤكَّدة.

(٤) في (جـ): وللصوت.

(٥) التسهيل ٢٢٩-٢٣٠، وشرحه ٤/ ١٥، ١٧، ١٨، التذييل ٨/ ١١٦ أ ب، الجنى الداني ٢٦٥، المغني ١/ ١٨٢-١٨٣، أوضح المسالك ٤/ ١٥٤، وقد ذكر المرادي هذين الوجهين للترجيح (توضيح المقاصد ٤/ ٧٨) وهما عند الأشموني ٣/ ٢٨٠، والسيوطي في الهمع ٤/ ١٠١، ورجح ذلك ابن هشام؛ لأن تأكيد الجارّ بالجارّ أسهل من تأكيد الحرف المصدري بمثله. (نقل ذلك عنه الأزهري في التصريح ٢/ ٢٣١-٢٣٢). وذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل اللام، و(كي) و(أن) توكيدان لها. (الإنصاف ٢/ ٥٧٩).

(٦) ولا تكون تعليلية جارَّة؛ لكيلا يدخل الجارّ على مثله (الإيضاح لأبي علي ٣٢٠، المقتصد ٢/ ١٠٥٢-١٠٥٣، التخمير ٣/ ٢٢٢، الإنصاف ٢/ ٥٧٣، شرح المفصل ٩/ ١٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٢،=

بعدها جاز جعلُها مصدريةً، وهو الأرجح[١]، وجاز جعلُها تعليليَّةً، والناصب للفعل (أَنْ) مقدرةٌ بعدها[٢] جوازًا، وقيل: وجوبًا[٣]. وإن ظهرت (أَنْ) بعدها، ولم تظهر اللامُ ترجَّحَ جعلُها تعليليةً[٤].

[وإن ظهرتا معًا جاز الوجهان، وجعلُها تعليليَّةً][٥] أرجحُ أيضًا[٦].

وخرج بالمصدريَّة التعليليةُ. وعلامتُها: ظهور (أن) المفتوحةِ بعدها، نحو: (جئتك كي أن تكرمَني)، أو اللامِ، نحو: (جئتك كي لتكرمَني)؛ إذ لا يجوز جعلُها فيهما مصدرية: أمّا الأول/ [٥٥/ ب] فلوجود (أنْ) المصدرية بعدها،

=التسهيل ٢٢٩-٢٣٠، وشرحه ٤/ ١٥-١٦) ونقل السيرافي عن الكوفيين أن العاملة حينئذٍ اللام، و(كي) توكيد لها. (شرح الكتاب ٣/ ١٩٠ أ).

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٣، التصريح ٢/ ٢٣١، ولم يورد السيرافي إلاّ ذلك (شرح الكتاب ٣/ ١٩٠ أ)، ولعلّ وجه ترجيحه جريُه على الظاهر والأكثرِ، وجَعَل ابن هشام وجهَ ترجيح ذلك كثرةَ ظهور اللام قبلها.

(٢) شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٨١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٣، شرح التسهيل ٤/ ١٦، الجنى الداني ٢٦٣، وهو مشهور في مذهب البصريين.

(٣) البصريون يوجبون الإضمار، ولا يجيزونه إلاّ لضرورة أو شذوذ. والكوفيون يجيزون إظهارها. راجع ح(٦) ص ٣٨٤ وغيرها، والمسألة مشتهرة.

(٤) فتكون حرف جرّ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٣، شرح التسهيل ٤/ ١٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٠، وعيّنه الرضي (شرح الكافية ٢/ ٢٣٩) وابنُ هشام (أوضح المسالك ٤/ ١٥١، وشرح الشذور ٢٨٨).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) تقدم ذلك قريبًا. راجع الحاشية (٥) من الصفحة السابقة.

والحرفُ المصدريُّ لا يباشر مثلَه[١]. وأمّا الثاني فلئلا[٢] يلزمَ الفصلُ بين الحرف المصدري وصلته باللاّم[٣]. وتتعيّن التعليليَّةُ في نحو قولهم في السؤال عن علَّة الشيء: (كَيْمَهْ؟) بمعنىٰ: (لِمَه؟)[٤]، وفي نحو:

(١) لم يُجز الشارح هنا جعلها مصدرية، وعيّن كونها تعليلية جارة، وقبل قليل جدًّا. جعل ذلك راجحًا! وانظر مَنْ عيّنه في حاشية (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) في (جـ): قيللا.

(٣) واللام زائدة، وتقرير نحو هذا في: (شرح التسهيل ٤/ ١٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٦، الجنىٰ الداني ٢٦٤، المغني ١/ ١٨٣، أوضح المسالك ٤/ ١٥١، شفاء العليل ٢/ ٩٢٣).

(٤) هذا رأي البصريين، الكتاب ٤/ ٢٢٢، ٣/ ٦، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٧، المقتضب ٢/ ٩، الأصول ٢/ ٤٧، الإيضاح لأبي علي ٣٢٠، البصريات ١/ ٢٣٠، البغداديات ١٩٦، ٣٥٢، معاني الحروف للرماني ١٠٠، المقتصد ٢/ ١٠٥٢، النكت للأعلم ١/ ٦٩٣، المفصل ٣٢٤، تلقيح الألباب ١٣٦، الإنصاف ٢/ ٥٧٠، أسرار العربية ١/ ٣٣، التبيان في شرح الديوان ٢/ ٤٤، التخمير ٤/ ١٦٠، شرح المفصل ٩/ ١٥، شرحه لابن الحاجب ٢/ ٢٦٥، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٨١-٤٨٢، شرح التسهيل ٤/ ١٦، ٣/ ١٤٨-١٤٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٣، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٥.

.... كَيْمـــا يَضُـــرُّ وَيَنْفَـــعُ[١]

وفي نحو:

(١) إذا أنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنما يُرَجَّىٰ الفَتَىٰ............

وهو من الطويل، يعزي للنابغة الذبياني -ولم أجده في ديوانه- ويُعزىٰ للنابغةِ الجعدي، عبد الله بن قيس، أو قيس ابن عدي من جعدة، شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام، أُعجِب النبي ﷺ بشعره، وأسلم، وحسن إسلامه، وهو أول الطبقة الثالثة من الجاهليين. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣٠، الشعر والشعراء ١/ ١٨٩). والبيت في ملحقات ديوانه ٢٤٦.

ويعزىٰ البيت لقيس بن الخطيم بن عدي بن سواد بن ظفر الأوسي، شاعر فارس، مخضرم، قيل: إنه لم يُسْلمْ، من الناس مَن يفضّله علىٰ حسان بن ثابت، وهو رابع خمسة عدّهم ابن سلام أشعرَ شعراء القرىٰ العربية. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٥، ٢٢٨، الخزانة ٧/ ٣٤-٣٨). والبيت في ملحق ديوانه ١٧٠.

وربما عزي في بعض المصادر إلىٰ عبد الأعلىٰ بن عبد الله بن عامر، أو إلىٰ عبد الله بن معاوية.

ويروىٰ البيت: (يراد) بدل (يُرَجّىٰ)، ويروىٰ برفع (يضرّ) (ينفع) وبنصبهما.

والبيت المستشهد به في الحيوان ٣/ ٧٦، والصناعتين ٣١٥، وشرح العمدة ١/ ٢٦٦، تذكرة النحاة ٦٠٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٥، المغني ١/ ١٨٢، الخزانة ٨/ ٤٩٨-٥٠٠.

.... كَـــيْ لِيُبْصِـــرَ ضَـــوْءَها ....(١)

وهذا نادر؛ لفصل اللام بين (كي)[٢] والفعل[٣].

ومـــذهب الكـــوفيين أنهـــا ناصـــبة للفعـــل دائمًـــا، وتـــأوَّلوا[٤] مـــا

---

(١) فَأَوقَدْتُ نارِيْ .... وأَخْرَجْتُ كَلْبِيْ وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُهْ

والبيت من الطويل، قائله: حاتم الطائي، وهو ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج، شاعر جواد فارس، وكان حيثما نزل عُرف منزلُه، يُضرب به المثل في الجود والكرم، ومن أشعر شعراء الجاهلية، أعجب النبيّ بكرمه. (الشعر والشعراء ١/ ٢٤١-٢٤٩). والبيت في ديوانه ٢٨٧.

ويعزىٰ لرجل من باهلة، ويعزىٰ للنمري (كما في ديوان الحماسة ٢/ ٣٤٤)، وفي شرحها للتبريزي ٢/ ٣٢٤: لعلّه للنمري، منصورِ بن سلمة. وهو شاعر عباسي، من أهل العراق، راوية كلثوم بن عمرو العتابي، اتصل بالرشيد، وليس من الذين يحتج بشعرهم، ولكنه -كما قيل- من فحولة المحدثين. (الشعر والشعراء ٢/ ٨٥٩-٨٦٣، طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٤٢-٢٤٨). والبيت في ديوانه ١٣١.

وذكر البغدادي أنه للنميري، ولعله تحريف، فلم أجده في ديوان الراعي النميري، ولا في ديوان أبي حيّة النميري، ولا في ديوان جران العود النميري. وفاعل (يُبصِر) الضيف. ويروىٰ: (كي لِيُبْصَرَ ضوءُها) بالبناء للمجهول والرفع، ويُروىٰ: (فأبرزت ناري ثم أثقبتُ ضوءَها) وهي رواية ديوان منصور النمري، فلا شاهد فيه. وإخراج الكلب دعوة للضيوف؛ لأنه بنباحه سيدلّهم علىٰ مكانه.

والبيت المستشهد به في: (ديوان الحماسة ٢/ ٣٣٤، وشرحها للمرزوقي ٤/ ١٦٩٧، وللتبريزي ٢/ ٣٢٤، وشرح التسهيل ٤/ ١٧، والتذييل ٨/ ١١٦ أ، ١١٨ أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٥، المغني ١/ ١٨٣، شفاء العليل ٢/ ٩٢٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ١٥٩-١٦٢).

(٢) في (ب): يزكي.

(٣) توضيح المقاصد ٤/ ١٧٥-١٧٦، شفاء العليل ٢/ ٩٢٣، الهمع ٤/ ١٠٠، وراجع حـ(٣) من صـ٣٨٨.

(٤) في (جـ): وتولوا.

مرّ(١). وذهب قومٌ إلىٰ أنها حرفُ جرٍّ [دائمًا، ونُقِل عن الأخفش(٢).

تنبيهات:

الأول: إذا كانت (كي) حرفَ جرّ](٣)، ودخلتْ علىٰ الاسم الصريح فهي بمعنىٰ لام التعليل(٤)، وإذا دخلت علىٰ الفعل دلَّتْ علىٰ العلّة الغائيَّة(٥). فهي أخصُّ مِن اللام(٦).

---

(١) فتأولوا (كيمه) بـ:(كي تفعل ماذا) (شرح السيرفي ٣/ ل ١٩١، المفصل ٣٢٤، الإنصاف ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، التبيان في شرح الديوان ٢/ ٤٤، التخمير ٤/ ١٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٥، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٦٥، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٩، شرح ألفية ابن معط لابن الفواس ٢/ ٣٧٧، الارتشاف ٢/ ٣٩٢، الجنىٰ الداني ٢٦٢، المغني ١/ ١٨٣، ائتلاف النصرة ١٥٠).

وقوّاه الزمخشري، وقال: «وما أرىٰ هذا القول بعيدًا من الصواب» (المفصل ٣٢٤). فقال ابن يعيش: «قول الزمخشري: «وما أرىٰ هذا القول بعيدًا من الصواب» بعيدٌ من الصواب» شرح المفصل ٩/ ١٥.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٠-٣٤١، شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٣٩، توضيح المقاصد ٤/١٧٨، الجنىٰ الداني ٢٦٤، المغني ١/ ١٨٣، الأشموني ٣/ ٢٨١، التصريح ٢/ ٢٣٠. وحكاه ابن الحاجب دون عزو (شرح المفصل ٢/ ٢٦٧).

(٣) ساقط من: (جـ).

(٤) راجع مصادر توثيق رأي البصريين في حـ(٤) من صـ٣٨٨. ولم يَثبت جرُّها لاسم صريح غير مؤول إلاّ في كلمة مفردة هي قولهم: (كيمه؟) بمعنىٰ: لمه؟. (رصف المباني ٢٩٠، شرح الرضي للكافية ٢٣٩، الجنىٰ الداني ٢٦١-٢٦٢، الهمع ٤/ ١٩٩-٢٠٠).

(٥) في (جـ): العائبه.

(٦) تقرير ذين الأمرين في شرح ابن الناظم للألفية ٦٦٦-٦٦٧، ونقله الشارح بنصه عن المرادي في توضيح المقاصد ٤/ ١٧٨.

الثاني: مذهب الجمهور منعُ تقدُّم معمولِ (كي)[١] المصدريةِ عليها[٢]، وأجازه الكسائي، نحو: (جئتُ[٣] النحوَ كي أتعلَّمَ)[٤].

الثالث: لا يجوز الفصلُ بين [(كي)][٥] المصدريةِ والفعلِ بمعمولِه إلاّ في الشعر، وإذا فُصِل بينهما لم يَبطل عملُها،[٦] خلافًا للكسائي، نحو: (جئت كي فيك أرغبَ) بالنصب، والكسائيُّ يُجيزه بالرفع، لا بالنصب[٧]. ومحلُّ الخلاف في الفصل[٨] بغير (لا) النافيةِ، و(ما) الزائدةِ، أمّا بهما فجائزٌ إجماعًا[٩]، كما جوّزه ابنُ مالك بالقسَم، وبالشرط، مع العمل[١٠].

---

(١) في (جـ): لكي.

(٢) يعني: معمول معمولها.

(٣) في (ب): حيث.

(٤) الخلاف مبيَّنٌ في: التسهيل ٢٣٠، وشرحه ٤/ ١٨، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٠، التذييل ٨/ ١١٦ ب، الارتشاف ٢/ ٣٩٥، لباب الإعراب ٤٤٨، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٨-١٧٩، شفاء العليل ٢/ ٩٢٤، الأشموني ٣/ ٢٨١، الهمع ٤/ ١٠٢.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (جـ): عملهما. وجعله سيبويه قبيحًا (الكتاب ١/ ٢٩٤).

(٧) التسهيل ٢٣٠، وشرحه ٤/ ١٨، الارتشاف ٢/ ٣٩٤، التذييل ٨/ ١١٦ب، ١١٧أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٩، شفاء العليل ٢/ ٩٢٤، الأشموني ٣/ ٢٨١.

(٨) في (أ): الفعل.

(٩) الارتشاف ٢/ ٣٩٣، ٤٩٤، التذييل ٨/ ١١٧ أ، الهمع ٤/ ١٠١.

(١٠) الارتشاف ٢/ ٣٩٤، والتذييل ٨/ ١١٧ أ، الهمع ٤/ ٢٠٢. وكلامه في التسهيل ٢٢٩ يدل على جواز العمل مع الفصل مطلقًا، لكنّ ابنه في شرحه نَقَل عن أبيه ما يفيد أن ذلك مقيدٌ بالجارّ والمجرور وبالشرط. (شرط التسهيل ٤/ ١٨).

الرابع: قد تكون (كي) مختصرةَ من (كيف)؛ فيليها اسمٌ، أو فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ مرفوع[(١)]، نحو قولِه[(٢)]:

كـي تَجْنَحُـونَ إلـىٰ سِـلْمٍ ومـا ثُئِـرَتْ[(٣)] قَـتْلاكُمُ، وَلَظَـىٰ الهَيْجَـاءِ تضْـطَرِمُ[(٤)]

الخامس: اللام الداخلة عليها بقسميها من اللفظ والتقديرِ حرفُ تعليلٍ جارٌّ للمصدر المقدَّرِ المنسبكِ مِن (كَيْ) والفعلِ[(٥)].

السادس: حذفُ اللام مع (كَيْ) مطردٌ، كاطّراده مع (أنّ) و(أنْ) إذا أُمِنَ اللبسُ[(٦)]؛ ولهذا جاز في (كي) الوجهان إذا حُذفت من اللفظ[(٧)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤، شرح التسهيل ٤/ ١٨-١٩، شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٦، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤، الجنىٰ الداني ٢٦٥، المغني ١/ ١٨٢، الأشموني ٣/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) لم أعرفه، قال البغدادي: " هذا البيت مجهول، وزعم العينيُّ، وتبعه خدَمةُ المغني أنه من أبيات، سيبويه. وهذا لا أصل له؛ فإني تصفّحت أبياته مرارًا، فلم أجده فيها".

(٣) في (أ): تيرت، وفي (جـ): ثيرت.

(٤) في (ب) و(جـ): يضطرم. وما أثبته هو الموافق لجميع المصادر التي راجعتها.

والبيت من بحر البسيط.

والمعنىٰ: كيف تجنحون إلىٰ السلم، ولم يؤخذ بثأر قتلاكم، فيقتلَ قاتلُهم؟.

وهو في (شرح التسهيل ٤/ ١٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤، التذييل ٨/ ١١٨ أ، الجنىٰ الداني ٢٦٥، المغني ١/ ١٨٢، ٢٠٤، الأشموني ٣/ ٢٧٩، الهمع ٧/ ٢١٥، الخزانة ٧/ ١٠٦-١٠٨)

(٥) وتقدم أنَّ مِن الكوفيين مَن يرىٰ أن اللام ناصبة إذ دخلت عليها ولم تظهر بعدها (أن)، وأنَّ (كي) توكيدٌ لها (حـ (٦) من صـ٣٨٦).

(٦) وكذلك بقية حروف الجرّ. (الكتاب ٣/ ١٥٤-١٥٥، ٢٦١، المقتضب ٢/ ٣٤-٣٥).

(٧) مضىٰ ذلك قريبًا. وهو يعني تقدير اللام قبلها أو لا، وما يلزم علىٰ ذلك من كون (كي) مصدرية أو تعليلية جارة.

ثم شَرع فيما اختُلف فيه من النواصب/ [٥٦/ أ] فقال: (و) مِن النواصب بنفسها عند الكوفيين، والحقُّ فيه مذهبُ البصريين من كونه غيرَ ناصب، وإنَّما الناصب (أنْ) مضمرة بعده، إمّا جوازًا، وإمّا وجوبًا(١).

فمن الأوّل(٢) (لامُ كي) التعليلية(٣)، وأضيفت إليها؛ لأنها تخلُفها في إفادتها إيّاه.

والمراد بها اللامُ الموضوعة للتعليل، وإنْ لم تُستعمَل فيه، مثال الأولى(٤): ﴿...لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٥)، ومثالُ الثانية(٦) غيرَ زائدةٍ: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٧)، وتُسمّىٰ هذه لامَ العاقبةِ،(٨)

---

(١) نَقد سبق تخريج هذين الرأيين، في ص: ٣٥٥. راستزدْ من اللامات للزجاجي ٦٦، وللهروي ١٦٥-١٦٦، والإنصاف ١/ ٥٧٥.

(٢) أي الإضمار الجائز. وتقريره في: الكتاب ٣/ ٧، اللمع ١٩٠، معاني الحروف للرماني ٥٦.

(٣) النصب بعدها بـ(أن) المضمرة، وقال بعضهم: أو بـ(كي) التي بمعناها. (اللامات للهروي ١٧، وهو رأي ابن كيسان (الارتشاف ٢/ ٤٠١)، والسيرافي (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٣)، (الجنىٰ الداني ١١٥، المغني ١/ ٢١٠، التصريح ٢/ ٢٤٤).

(٤) في (جـ) الأول. ويعني التعليلية.

(٥) ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ...﴾ ٤٤ النحل ١٦.

(٦) أي التي لم تُستعمل للتعليل.

(٧) ٨ القصص ٢٨.

(٨) وهذه تسمية البصريين. (اللامات للزجاجي ١١٩، البيان في غريب القرآن ٢/ ٢٢٩).

والصيرورةِ [(١)]، والمآلِ [(٢)]. وضابطُها أن يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضَىٰ ما قبلها، إذ التقاطُهم لموسىٰ إنَّما كان ليكون قرةَ عينٍ لهم للمحبة التي أحبُّوه بها؛ لِما ألقىٰ عليه [الله] [(٣)] تعالىٰ من المحبة، حتىٰ لا يراه أحدٌ إلّا أحبّه، فآل أمرُه أنْ صار لهم عدوًّا وحَزَنًا [(٤)]. ومثالُها زائدةً -وضابطُها: أن تقع بعد فعل متعدٍّ [(٥)]-: نحوُ: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [(٦)]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ...﴾ [(٧)] الآيةَ [(٨)]. ما لم يَقترن

---

(١) وهذه تسمية الكوفيين. (اللامات للزجاجي ١١٩، وللهروي ٨٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢٩). وعزاها الرماني لبعض النحويين (معاني الحروف ٥٦) وكذا في نتائج الفكر ١٤٠، واستعملها أبو حيّان (البحر ٤/ ٤٢٦، ٥/ ٢٧٣، ٥/ ٥٤٥)، والعكبري (إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ١٧٦).

(٢) سماها بذلك أبو حيّان في البحر ٣/ ٩٥، والارتشاف ٢/ ٤٠٢، والمرادي في توضيح المقاصد ٤/ ١٩٦، والجنىٰ الداني ٩٨، ١٢١، وابنُ هشام في المغني ١/ ٢١٤، وشرح الشذور ٢٩٦.

(٣) سقطت من (ب)، وفي (جـ): الله عليه.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٧، اللامات للزجاجي ١١٩، معاني الحروف للرماني ٥٦، اللامات للهروي ١٨٢-١٨٧، رصف المباني ٣٠١، شرح الشذور ٢٩٧، ويرىٰ الزمخشري أن هذه هي لام العلة مجازًا (الكشاف ٣/ ٢٩٤) وأنكرها أكثر البصريين (البحر ٣/ ٩٥، التذييل ٨/ ١٥٥ أ، المغني ١/ ٢١٤)، وقال السهيلي: إنها في الحقيقة لام (كي) (نتائج الفكر ١٤٠) تذكرة النحاة ٨٤. وقال أبو حيّان: إنها لا تكون كذلك إلا عند الكوفيين والأخفش (الارتشاف ٢/ ٤٠٢) ونحوه في توضيح المقاصد ٤/ ١٩٦.

(٥) هذا الضابط والذي قبله منقولان عن شرح الشذور ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) ٧١ الأنعام ٦.

(٧) ﴿...عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ ٣٣ الأحزاب ٣٣.

(٨) وسماها الزجاجي لام إيضاح المفعول من أجله، ولم يعدَّها زائدةً. وقرّبها من لام (كي) (اللامات ١٣٨-١٣٩) وتأوّل الأخفش اللام في الآية الأولىٰ بأنها بمعنىٰ (كي) (معاني القرآن ١/ ٣٣) ونحوه في ٢/ ٥١٠، ١/ ٢٥٢، وكذلك هي عند الفرّاء (معاني القرآن ١/ ٢٦١، ٣/ ٢٨٢) وسمّاها الهروي اللامَ التي بمعنىٰ (أنْ)، وشبّهها بلام (كي) (اللامات ١٧٥) وذكر أبو حيّان فيها أربعة أقوال. (البحر ٤/ ١٥٩)=

الفعلُ بعد اللام بـ(لا)، زائدةً كانت -ويقال لها في القرآن: مؤكِّدة؛ تأدُّبًا- نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ...﴾[١] أم نافيةً، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ...﴾[٢] فتظهر (أن) وجوبًا؛ دفعًا لثقل اجتماع المثلين في الابتداء[٣].

تنبيه: لام (كي) مكسورةٌ، وفتحُها لغةٌ لبعض العرب[٤]، وعليه قراءة: ﴿... وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ...﴾[٥] بفتح اللام الأولىٰ والثانية. والله أعلم.

=واختار كونَها لام كي. (الارتشاف ٢/ ٤٠٢، والتذييل ٨/ ١٥٤ ب) وهو اختيار المرادي (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، الجنىٰ الداني ١٢١) وعدّها الرضي زائدة (شرح الكافية ٢/ ٢٤٤، ٢٥٠)، وحكىٰ ابن هشام فيها خلافًا (المغني ١/ ٢١٤).

(١) ﴿...أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ ٢٩ الحديد ٥٧.

(٢) وردت مرتين في القرآن: ١٥٠ البقرة ٢ ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ و١٦٥ النساء ٤ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾.

(٣) المفصل ٢٤٦، التخمير ٣/ ٢٢٦، شرح المفصل ٧/ ٢٨، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٦٨، شرح العمدة ١/ ٣٤٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ٦٧٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٢.

(٤) قال الأخفش: إن يونس زعم أن ناسًا من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كي)، وزعم خلف الأحمر أنها لغة لبني العنبر. قال: «وقد سمعت أنا ذلك من العرب». وذلك أن أصلها الفتح، وكُسِرت في الإضافة (أي الجرّ)؛ للفصل بينها وبين لام الابتداء (معاني القرآن ١/ ١٣٠-١٣١) ونحوه في: البصريات ١/ ٥٥٠، وسر الصناعة ١/ ٣٢٨-٣٣٠، رصف المباني ٣٢٥، الارتشاف ٢/ ٣-٤، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٨، المغني ١/ ٢٠٨. وقد ورد إسكانها في الشواذ (المحتسب ١/ ٢٢٧، مختصر شواذ القراءات ٤٠). وعزا السيوطي لغةَ الفتح إلىٰ عموم بني تميم (الهمع ٤/ ١٤١).

(٥) ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ...مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ٤٦ إبراهيم ١٤.

ذكر هذه القراءةَ أبو حيّان دون عزوٍ، وَوجْهُها ما ذكر الشارح (البحر المحيط ٥/ ٤٣٨) ونحوه في: الدر المصون ٤/ ٢٨٠، وراجع: الارتشاف ٢/ ٤٠٣، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٨، المغني ١/ ٢٠٨) وذلك بناءً=

(و) من الثاني[١] (لام الجحود) كما سمّاها بذلك أكثرهم؛ لملازمتها للجحد، بمعنىٰ النفي[٢]، فهو من تسمية العامِّ باسم الخاصِّ، كما في (المغني)[٣]، وبه يندفع قولُ[٤] النحاس[٥]: الصوابُ تسميتُها لامَ النفي؛ لأنَّ الجحدَ لغةً: إنكارُ ما

=علىٰ أن اللام الأولىٰ في الآية لام كي، وليست لامَ الجحود، وسيأتي بعدُ أنَّ من العلماء منْ يرى أنه إذا سبق الكون بـ(إنْ) النافية فليست لامَ جحد، بل هي لام كي.

(١) أي: التي يكون النصب بعدها بـ(أن) مضمرةً وجوبًا. وراجع: الكتاب ٣/ ٧، اللامات للزجاجي ٦٨، اللمع ١٩١، معاني الحروف للرماني ٥٦. والكوفيّون يجيزون ظهورها. (شرح الرضي ٢/ ٢٥٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥).

(٢) اللامات للزجاجي ٦٩، معاني الحروف للرماني ١٤٢، واللامات للهروي ١٧٠، الفصول الخمسون ٢٠٣، المغني ١/ ٢١٠. وربما سميت لامَ الجحد (الصحاح، اللسان: (لوم)، شرح الملحة ٣٤٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٩). أو المؤكدةَ للنفي (المفصل ٢٤٦). وسماها ابن جني لامَ كي (سر الصناعة ١/ ٣٢٩). قال أبو حيّان: ومن جَعَل لامَ الجحود لامَ (كي) فسادٍ. (الارتشاف ٢/ ٤٠١، التذييل ٨/ ١٢٥ ب، الهمع ٤/ ١٠٩) وهما في الأصل لام الجرّ (معاني الحروف للرماني ٥٦، اللامات للهروي ١٦، نقل ذلك عن الزجاج نتائج الفكر ١٣٨).

(٣) ١/ ٢١١. وذلك أن الجحد أخصُّ من النفي، كما سيأتي. وليس في (المغني) توجيه ذلك بأنه من باب تسمية العام باسم الخاص، وإنما فيه سببُ تسميتها بـ(لام الجحد)، وهو أنها ملازمة للجحد، أي: النفي. والذي وجَّهها بذلك الأزهريُّ في التصريح ٢/ ٢٣٦، والفاكهيُّ في شرح القطر ١/ ١٥٦.

(٤) زيد هنا في (أ) و(ب) كلمة (ابن) وهي أيضًا صحيحة، فإنه يطلق علىٰ هذا العَلَم أنه (النحاس) و(ابن النحاس). (مقدمة إعراب القرآن لمحققه ١/ ٩) وذكره أيضًا محقق (المعاني)، وما أثبتُّه هو الأشهر في اسمه، كما أنه الموافق لما جاء في المغني (في نسختين مطبوعتين، ونسختين مخطوطتين) وفي الشروح والحواشي عليه، وعددها ستة.

(٥) المراد النحاسُ أبو جعفر، أحمد بن محمد، كم جاء النصّ علىٰ ذلك في شرح المغني (غنية الأريب للأنطاكي ١٧٩ ب) وكما جاء في حاشية إحدىٰ النسخ المخطوطة للمغني (مصورة بجامعة الإمام ص١٠٩).=

تعرفه، لا مطلقَ الإنكار[١].

وضابطُها: أنها المسبوقةُ بكونٍ ناقصٍ ماضٍ، ولو معنًىٰ، منفيٍّ بـ(ما)، أو بـ(لم)/ [٥٦/ ب] فقط، علىٰ رأي الأكثر، مُسندٍ لِما أُسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، كما في (المغني)[٢]. وما ذكرناه من وجوب إضمار (أَنْ) بعد هذه اللام مشروطٌ بكون المنفيِّ الكونَ؛[٣] ليَخرج نحوُ: (ما وَعَظْتُكَ لِتغضبَ)[٤]، فإنه

=واسمه أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار ويعرف بالمرادي، وبالنحاس (...- ٣٣٨هـ) تلمذ علىٰ الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج، وصنف إعراب القرآن، ومعاني القرآن. وشرح السبع الطوال، وشرح أبيات الكتاب، والقطع والائتناف، والناسخ والمنسوخ، والتفاحة، (نزهة الألباء ٢١٧/ ٢١٨، والبغية ١/ ٣٦٢) وأستبعد أن يكون الشارح يعني ابن النحاس، بهاء الدين الحلبي (٦٢٧-٦٩٨ هـ) لِما تقدَّم، ولأنَّ في كلامه التصريحَ بتسميتها لامَ الجحود (شرح المقرب ٩٢/ ب).

(١) نقلَه عنه ابن هشام في المغني ١/ ٢١١، والأشموني ٢/ ١٢٤. ولم أجده في كتب النحاس التي راجعتُها، وقد يؤيّد ما نُقل عنه أنه لم يَستعمل مصطلح لام الجحود في كتابه إعراب القرآن أبدًا، وإنما سمّاها لام النفي في موضوعين: ١/ ٤٢٠، ٢/ ١٦١. وقد يُشكل علىٰ هذا ويناقضه أنه سمّاها لامَ الجحود في كتابه (التفاحة) ص١٩ من المطبوع، واللوحة الثالثة من المخطوط، نقلًا عن (أبو جعفر النحاس وأثره في الدراسات النحوية- رسالة ماجستير ١٩١-١٩٢). وكذلك في رسالته (اللامات ١٤٣-١٥٠) التي حققها طه محسن، واستدلَّ علىٰ عزوها للنحاس أبي جعفر، مع أنه مكتوب علىٰ غلافها أنها لإسماعيل النحاس (مجلة المورد، العدد الأوّل سنة١٣٩١هـ) وقد شكَّ محققُ (إعراب القرآن) في صحة عزو هذه الرسالة له. وممّن سمّاها (لامَ النفي) الهرويُّ في (اللامات) ١٧٠، وسمّاها الزمخشري (لامَ توكيد النفي) (الكشاف ٢/ ١٢٤).

(٢) ١/ ١١ يعني اشتراطَ اتحاد الفاعل، وسياتي الخلافُ فيه قريبًا.

(٣) اللامات للهروي ١٧١، التخمير ٣/ ٢٢٦، شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٤٤.

(٤) والظاهر من تمثيل بعض العلماء عدمُ اشتراط الكون، كالصيمري الذي مثَّل للام الجحود بـ:(ما جئتك لتهينني). التبصرة ١/ ٤٠٤، والحيدرةِ الذي مثّل بـ:(ما سألتك لتحرمني). (كشف المشكل ١/ ٥٣٤).

يجوز الإضمارُ، والإظهارُ، قاله ابن مالك في (كافيته)[١]. وهذا مذهب البصريين، لكنه خلافُ ظاهرِ كلام المصنِّفِ الموافقِ لقول[٢] الكوفيين: إنَّ اللامَ ناصبةٌ بنفسها بطريق الأصالة[٣]. وقال ثعلب: اللامُ ناصبةٌ؛ لقيامها مقام (أنْ)،[٤] نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ...﴾[٥] ونحو: ﴿...لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ...﴾[٦]. ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾،[٧] ونحو: (ما كنت لِأفعلَ)، و(لم أكن لأفعلَ)، ونحو: ﴿و[٨]وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ[٩] عَلَى ٱلْغَيْبِ...﴾[١٠].

إذا علمت هذا فاعلم أنه قد اختُلف في الفعل الواقع بعد اللام: فذهب

---

(١) لم يذكر ذلك صريحًا في (الكافية الشافية)، وإنما اكتفىٰ بأنّ (أنْ) لا تظهر بعد الكون المنفي، ولم يُشِر إلىٰ ما خالف ذلك (متن الكافية الشافية ٨٦)، وإنما ذكره في شرحها ٣/ ١٥٣٩.

(٢) في (ب): لكلام.

(٣) تقدم تخريج ذلك في ص: ٣٥٥، ٣٩٤ وانظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٣.

(٤) شرح المفصل ٧/ ٢٠، الارتشاف ٢/ ٣٩٩ وفيه: لقيامها مقام (إذًا) وهو تحريف. وانظر الصواب في: ٢/ ٤٠١، الجنىٰ الداني ١١٥، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، المغني ١/ ٢١٠، التصريح ٢/ ٢٤٣-٢٤٤، الأشموني ٣/ ٢٩٢، الهمع ٤/ ١٠٨. وربما ذُكِر رأيه هذا في لام (كي). والخلاف فيهما واحد.

(٥) ﴿...وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ ٣٣ لأنفال ٨. والتلاوة بإثبات الواو أوّله.

(٦) آيتان في القرآن، كلاهما في النساء (٤) الأولىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا...وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ ١٣٧. والثانية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟...وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ ١٦٨.

(٧) ﴿...عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ ١٧٩ آل عمران ٣.

(٨) سقطت الواو من (أ).

(٩) في (ب): ليطلعهم.

(١٠) جزء من الآية السابقة.

الكوفيون إلىٰ أنه خبرُ (كان)، واللام للتوكيد، ويجوز التصريح عندهم بـ(أَنْ) مؤكدةً للّام[١]. وذهب البصريون إلىٰ أنَّ الخبر محذوف، واللاّم متعلِّقة بذلك المحذوف، وقدّروه: (ما كان زيدٌ مريدًا لِيفعلَ)، ويُقدَّر [في][٢] كلِّ محلٍّ ما يليق به[٣]. ويشهد لهم علىٰ هذا التقدير أنه جاء في كلام العرب مُصَرَّحًا به، كقوله[٤]:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوْ ....[٥]

فصرّح بالخبر مع وجود اللام والفعل بعدها[٦]. وصرَّح ابن مالك بأنها[٧]

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ١٥٩- وهو الظاهر من كلام السهيلي في نتائج الفكر ١٣٩ - النكت الحسان ١٤٦، التذييل ٨/ ١٢٥/أ، الارتشاف ٢/ ٤٠٠، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، الجنىٰ الداني ١١٨، المغني ٢١١/١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ١٥٩، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٧، التذييل ٨/ ١٢٥ أ، النكت الحسان ١٤٦، الارتشاف ٢/ ٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، الجنىٰ الداني ١١٨. المغني ١/ ٢١١.

(٤) ما اهتديت إلىٰ اسمه.

(٥) .... ولكنَّ المضيَّع قد يُصَابُ

وهو من بحر الوافر.

وهو في اللسان: (لوم)، الارتشاف ٢/ ٤٠٠، التذييل ٨/ ١٢٥ أ، الجنىٰ الداني ١١٩، والتصريح ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، الهمع ٤/ ١١٠.

(٦) الارتشاف ٢/ ٤٠٠. وجعل المرادي هذا ردًّا لقول الكوفيين، (الجنىٰ الداني ١١٩)، ونحوه في: التصريح ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، الهمع ٤/ ١١٠.

(٧) في (جـ) بلنا. وهو يعني اللام.

مؤكدةٌ لنفي الخبر[١]، وظاهرُه موافقة الكوفيين، إلاّ أنّ الناصب عنده (أَنْ) مضمرةً، فهو قولٌ ثالث. قال أبو حيّان: ليس بقولٍ بصريٍّ، ولا كوفيٍّ[٢]. ومقتضىٰ قوله: (مؤكدة): أنها زائدة، وصرَّح به ولدُه أيضًا[٣]، وقال في (شرح التسهيل)[٤]: سُمّيت مؤكدةً لِصحَّة الكلام بدونها، [لا][٥] لأنها زائدة، إذ لو [كانت زائدةً لم يكن لنصب الفعل بعدَها وجهٌ صحيح، وإنّما هي لام اختصاص][٦] دَخَلَتْ علىٰ الفعل لقصدِ: (ما كان زيد مُقدّرًا/ [٥٧/ أ] أو هامًّا، أو مستعدًّا ليفعل)[٧]. قال المرادي[٨]: وما نُقِل عن البصريين مِن أنها متعلّقةٌ بالخبر المحذوف يَقتضي أنها [ليست بزائدة، وتقديرُهم (مريدًا) ونحوَه يَقتضي أنها][٩] زائدة مقويّةٌ للعامل.

---

(١) التسهيل ٢٣٠.

(٢) الارتشاف ٢/ ٤٠٠، التذييل ٨/ ١٢٥ أ، ونحوه في: توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، الجنىٰ الداني ١٢٠، الأشموني ٣/ ٢٩٣.

(٣) في شرح الألفية ٦٧٢، وسيأتي من قوله في شرح التسهيل ما يعارضه.

(٤) تتمته لشرح والده ٤/ ٢٣ بتصرف.

(٥) سقطت من (ب) و(جـ). وإثباتها هو الموافق لنصّ ابن الناظم، وبه يصحّ المعنىٰ.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

(٧) شَرْحُ معنىٰ التوكيد فيها في: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٤، وانظر: التذييل ٨/ ١٢٥ أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧، والجنىٰ الداني ١٢٠، الأشموني ٣/ ٢٩٣.

(٨) في توضيح المقاصد ٤/ ١٩٧ بتصرف يسير.

(٩) ساقط من (ب).

تنبيهات:

الأول: عُلِّل وجوبُ إضمار (أَنْ) بعد لام الجحود بأنّ إيجاب[(١)] (ما كان زيدٌ [لِيفعلَ): (كان زيد][(٢)] سيفعلُ)، جُعِلت اللامُ في مقابلة السين[(٣)]، فكما لا يُجمع بين (أَنْ) والسينِ، كذلك لا يُجمع بين (أن) واللامِ[(٤)].

الثاني: عُلم مِمّا قدَّمناه أنه لابدّ مِن نافٍ خاصٍّ، وهو ما يَنفي الماضي[(٥)] بكثرةٍ مع الانقطاع[(٦)]، فخرجت [(لَنْ)، لأنها لنفي المستقبل[(٧)]، و(لا) فإنَّ نفي غير المستقبل بها قليل[(٨)]، وخرجت][(٩)] (لمّا)؛ لدلالتها علىٰ الاتصال بزمان الحال[(١٠)]، بِخلاف (لم).

---

(١) في (أ) و(ب): يجاب.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) أشار إلىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ٣/ ٧.

(٤) معاني الحروف للرماني ٥٦، نتائج الفكر ١٣٩، الإنصاف ٢/ ٥٩٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٩، شرح المفصل ٧/ ٢٨-٢٩، شرح التسهيل ٤/ ٢٣، التذييل ٨/ ١٢٣ ب، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٣، التصريح ٢/ ٢٣٦، الهمع ٤/ ١٠٨.

(٥) في (ب): المضارع. وما أثبتّه أظهر؛ فهو الموافق لما في تمثيله بالآية الآتية، ولما في توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤، وفيه ما يشبه هذا كثيرًا. وكذا في الأشموني ٣/ ٢٩٤. ومراده الماضي لفظًا ومعنًىٰ.

(٦) أما نفي المضارع بـ(ما) فلا يَرد. (التخمير ٣/ ٢٢٦، النكت الحسان ٦٤٦).

(٧) الارتشاف ٢/ ٣٩٩، ٢/ ٤٠٢، التذييل ٨/ ١٢٥ ب، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤، الأشموني ٣/ ٢٩٤.

(٨) الارتشاف ٢/ ٣٩٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤، الأشموني ٣/ ٢٩٤، وأجاز ذلك بعض النحويين.

(٩) ساقط من (أ) و(ب).

(١٠) الارتشاف ٢/ ٣٩٩، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤، الأشموني ٣/ ٢٩٤.

وأمّا (إنْ) فهي بمعنىٰ (ما)، ويشهد لإرادتها: ﴿...وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾(١) إلا علىٰ رأي مَن شَرَطَ(٢) اتحادَ فاعل الفعلين(٣) -كما قدَّمناه(٤)- كما عُلِم منه أيضًا أنه لا يكون في (كان) التامةِ، ولا في أخواتها، ولا غيرها من النواسخ، أو غيرِها(٥). وما جاء علىٰ خلاف هذا فلا يُعوَّل عليه.

كما يُفهم منه أيضًا استمرارُ النفي، حتىٰ لو انتقض(٦) بطل النصب؛ لانقلابه

---

(١) ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ...﴾ ٤٦ إبراهيم ١٤.

وقد وجّهها الزجاجي علىٰ أنها في الآية لام الجحود. وقال: هذا جيدٌ في المعنىٰ. إلاّ أنّه ضعيف في العربية؛ لأن اللام لا تدخل علىٰ (إنْ) إذا كانت نافية (اللامات ١٦٠) وقد جعلها الفرّاء لام الجحود (معاني القرآن ٢/ ٧٩) والفارسي (المسائل المنثورة ١٤٤) والهروي (اللامات ١٧٣) والزمخشري (الكشاف ٢/ ٥٦٥)، ورجّح المرادي ذلك (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤-١٩٥، والجنىٰ الداني ١١٦). وهو رأي أكثر المفسرين ومعربي القرآن. ولم يعدَّ أبو حيّان (إنْ) من النوافي التي تسبق الكون (الارتشاف ٢/ ٣٩٩)، وردّ ابن هشام كونَها لامَ الجحود بعد (إنْ) في هذه الآية وغيرِها (المغني ١/ ٢١١-٢١٢)، وجعلَها لامَ (كي).

(٢) في (ب): اشترط.

(٣) هو الظاهر من كلام السهيلي في نتائج الفكر ١٣٩، الارتشاف ٢/ ٤٠٢، ولعلّ الشارح يعني ابنَ هشام الذي أنكر كون اللام في الآية لامَ الجحود لاختلاف الفاعلين. (المغني ١/ ٢١٢. والأشموني ٣/ ٢٩٤). وردّ المرادي هذا الشرط مستشهدًا بهذه الآية نفسِها. (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥).

(٤) في ص: ٣٩٨.

(٥) أي من سائر الأفعال (نتائج الفكر ١٣٨، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٤). وأجاز بعض النحويين ذلك بعد (ظن) وأخواتِها. نقله عنهم أبو حيّان في: (الارتشاف ٢/ ٣٩٩، والتذييل ٨/ ١٢٥ ب). وزعم بعضهم أنها في كل فعلٍ تقدَّمه فعلٌ (الارتشاف ٢/ ٤٠١، التصريح ٢/ ٢٣٦، الهمع ٤/ ١١٠) وردّ ذلك المرادي (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥، الجنىٰ الداني ١١٧) والأشموني ٣/ ٢٩٢. وقال أبو حيّان: إنه يحتاج إلىٰ سماع. (الارتشاف ٢/ ٣٩٩). وقال السيوطي: إنَّ أبا حيّان يردّه (الهمع ٤/ ١١٠).

(٦) في (أ) و(ب): انقضىٰ

إيجابًا، نحو: (ما كان زيدٌ إلاّ ليفعلَ)[١].

الثالث: لا يجوز حذفُ لام الجحود وإظهارُ (أنْ)، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ...﴾،[٢] وأجازه ابن عصفور مرةً، ومنعَه أخرىٰ[٣]. والصحيح المنع. وقولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[٤] في تأويل مصدرٍ، هو الخبر[٥].

(و) من الثاني أيضًا[٦]: (حتىٰ) الجارةُ، سواءً كانت بمعنىٰ (إلىٰ) [٧]، نحو:

---

(١) كذا حَكَم الشارح ببطلان النصب، ولم أجده لأحدٍ غيرِه، والذي يقوله العلماء في نحو هذا: إنَّ من خصائص لام الجحود التي تميزها عن غيرها أن الفعل لا يوجب معها. فقضية كلامهم إبطال هذا الأسلوب أو إبطالُ كونِها فيه لام الجحود (الارتشاف ٢/ ٤٠٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٥) وقريب منه في اللامات للهروي ١٧٢. مع أنه ليس في مثاله كونٌ منفي. وهو يشترط ذلك في الجحد.

(٢) ﴿...مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٣٧ يونس ١٠.

(٣) عزي إليه ذلك في التذييل ٨/ ١٢٤ أ، والارتشاف ٢/ ٤٠٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٦. ولم أجد لابن عصفور حديثًا عن حذف اللام.

وممّن أجاز حذفَ اللام وإظهارَ (أنْ) الفرّاء في معاني القرآن ١/ ٤٦٤، والرضيُّ (شرح الكافية ٢/ ٢٤٤). ونحوُه في شرح الوافية لابن الحاجب ٢/ ٥١٩. ووجهُ ذكرِ (أنْ) أنّ اللام كانت نائبةً عنها. فلما حُذفت ظَهَرت (أن) وعزاه أبو حيّان إلىٰ بعض البصريين وإلىٰ ابن أبي الربيع. (النكت الحسان ١٤٦). وإلىٰ ابن الأنباري (الارتشاف ٢/ ٤٠٠).

(٤) ﴿...مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٣٧ يونس ١٠.

(٥) البحر ٥/ ١٥٧، النكت الحسان ١٤٦، والتذييل ٨/ ١٢٤ أ، توضيح المقاصد ٤/ ١٩٦، المغني ٢/ ٦٩١، التصريح ٢/ ٢٣٦، الأشموني ٣/ ٢٩٤، الهمع ٤/ ١٠٩.

(٦) وهو الذي تُضمَر بعده (أن) وجوبًا.

(٧) في (ب): ال. وتقرير ذلك في المقتضب ٢/ ٣٧، الأصول ٢/ ١٥١، الجمل للزجاجي ١٩١، الإيضاح لأبي علي ٣٢٥.

﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[1]، أو بمعنىٰ لام التعليل[2] [نحو][3]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ﴾[4] و(أَسْلِمْ حتىٰ تدخُلَ الجنة)، أو محتملةً للأمرين، نحو: ﴿...[حَتَّىٰ][5] تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾.[6] أو بمعنىٰ (إلاّ) في الاستثناء المنقطع[7]، نحو:

لَيْسَ العَطَاءُ من الفُضُولِ سَمَاحةً ... حتىٰ تَجُودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلُ[8]

مع احتماله أيضًا/ [٥٧/ ب] للغاية والتعليل. قال ابن هشام: وإنما قُدِّر الناصبُ بعدها -يعني علىٰ مذهب البصريين-؛ لأنها قد عَمِلت في الأسماء الجرَّ[9]، كقوله تعالىٰ: ﴿...حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[10]، ﴿...حَتَّىٰ

---

(١) ٩١ طه ٢٠.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٧، الأصول ٢/ ١٥١، الجمل للزجاجي ١٩١، الإيضاح لأبي علي ٣٢٥ وربما عبّر بعضهم بأنها بمعنىٰ (كي). وهما سواء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ٢١٧ البقرة ٢.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي...﴾ ٩ الحجرات ٤٩. وتقدير المعنىٰ فيها في (شرح العمدة ١/ ٣٣٧، المغني ١/ ١٢٥، شرح اللمحة ٢/ ٢٧٦).

(٧) وقال ذلك ابن مالك وابن هشام الخضراوي وغيرهم، وقد سبق ذكر ذلك في ص: ٣٥٣.

(٨) سبق تخريجه في ص: ٣٥٣.

(٩) تقرير ذلك في الكتاب ٣/ ١٧، المقتضب ٢/ ٣٧، التعليقة ٢/ ١٣٥، البصريات ١/ ٦٨٢، الإيضاح لأبي علي ٣٢٥.

(١٠) ﴿سَلَٰمٌ هِيَ...﴾ ٥ القدر ٩٧.

حِينٍ ﴾،[١] فلو عمِلَتْ في الأفعال النصبَ لزِمَ أن يكون لنا عاملٌ واحد يعمل تارةً في الأسماء، وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية[٢].

وهذا معنىٰ قولِ بعضهم[٣]: لِمَا تقرَّر مِن أنّ عوامل الأسماء لا تكون عواملَ في الأفعال؛ لأن ذلك يَنفي الاختصاصَ. قال: وإنّما لم تكن مثلَ (كي) جارةً وناصبةً بنفسها؛ لأنَّ النصب -كما قال أبو حيّان[٤]- بـ(كي) أكثرُ من الجرّ، ولم يُمكن[٥] تأويلُ الجرّ؛ فحُكِم به، و(حتىٰ) ثَبَتَ جرُّ الأسماء بها، وأمكن حملُ ما انتصب بعدها من ذلك علىٰ ما قدَّمناه من الإضمار، والاشتراكُ[٦] خلاف الأصل[٧].

واعلم أنه لا يجب النصب بعد (حتىٰ) إلاّ إذا كان الفعل بعدها مستقبلًا بالنظر إلىٰ ما قبلها، وإلىٰ زمانِ التكلم، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ ...﴾[٨] الآية، وأمّا إنْ كان

(١) وردت ستَّ مرات في القرآن العظيم، أولها: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ...﴾ ٣٥ يوسف ١٢.

(٢) شرح القطر ٦٨، ونحوه في المغني ١/ ١٢٥، وانظر: المقتصد ٢/ ١٠٨٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٩، شرح المفصل ٧/ ٣٠، وشرح التسهيل ٤/ ٢٤-٢٥، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٥٠، رصف المباني ٢٥٩.

(٣) هو أبو حيّان، وقوله في التذييل ٨/ ١٢٦ أ.

(٤) لا محلَّ لذكر أبي حيّان هنا، والملائم ذكره في أول كلامه.

(٥) في (جـ): يكن.

(٦) في (ب): والاشتراط.

(٧) التذييل ٨/ ١٢٦ أ، وزاد أمورًا أخرىٰ. وقريب من ذلك ما ذكره الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٤٠.

(٨) ﴿...عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ٩١ طه ٢٠.

مستقبلًا بالنسبة إلىٰ ما قبلها، لا إلىٰ زمان التكلّم فيجوز النصب[١]، ويجوز الرفع أيضًا، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ...﴾[٢] فإنَّ قول الرسول، وإن كان ماضيًا بالنسبة إلىٰ زمن التكلُّم، لكنه مستقبلٌ بالنظر إلىٰ زلزالهم[٣].

وأمّا الكوفيون فيجعلونها ناصبةً بنفسها، كما هو ظاهر كلام المصنف، ويجوّزون ظهورَ (أَنْ) بعدها توكيدًا لها[٤].

فقولُه[٥]:

---

(١) المقتضب ٢/ ٤٢، المقتصد ٢/ ١٠٨٣، التخمير ٣/ ٢٣٠، شرح الرضي ٢/ ٢٤٢، المغني ١/ ١٢٦.

(٢) ﴿...وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ٢١٤ البقرة ٢. وقراءة النصب قراءة الجمهور. وقراءة الرفع قراءة نافع وبعض أهل المدينة. وبها قرأ الكسائي حينًا من الدهر، ثم رجع إلىٰ النصب. (معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣، العنوان في القراءات السبع ٧٣، الحجة لابن خالويه ٩٥، الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٢٨٩).

(٣) في (أ): زلزلاهم. وتأويل الرفع: أن المراد به الحالُ، والتقدير: فإذا الرسولُ في حال قولِه. وهو: أحد تأويلين فيما إذا كان الفعلان قد مضيا- وسيأتي ذلك (لمقتضب ٢/ ١٤٩، الأصول ٢/ ١٥٣، الإيضاح لأبي علي ٣٢٥، المقتصد ٢/ ١٠٨٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٩، التخمير ٣/ ٢٣٠).

(٤) سبق تخريج مذهبهم عامة في هذه الحروف في ص: ٣٥٥، ٣٩٤.

(٥) هو يزيد بن حمار السَّكوني، أو عدي بن حمار، ويقال عديّ بن يزيد بن حمار من شعراء الجاهلية، وكان حِلْفُه في بني شيبان، كان فارسًا فصيحًا، اشتهر بمواقفه يوم ذي قار. (معجم الشعراء ٤٧٨، المؤتلف والمختلف ١٢٨).

حَتّىٰ يَكُونَ عزيزًا مِن[1] نُفُوسِهِمُ[2] أو أَن يَبِينَ جَمِيْعًا وهو مُخْتارُ[3]

محتملٌ للمذهبين: أمّا مذهب الكوفيين فظاهر، وأمّا مذهب البصريين فقال أبو حيّان[4]: وهذا دليلٌ علىٰ دعوىٰ البصريين مِن (أنّ) [(أَنْ)][5] مضمرةٌ بعد (حتىٰ)؛ ولذلك ظهرت في المعطوف؛ لأن الثواني تَحْتَمِلُ ما لا تَحْتَمِلُ الأوائل [٥٨/ أ].

تنبيهات: الأول: اعلم أنَّ (حتىٰ) إذا وقع بعدها فعلٌ مضارع فإنه لا يخلو من أن يكون مستقبلًا، أو حالًا، [أو ماضيًا][6] [7]. فإنْ كان حالًا رُفِعَ، نحو: (مَرِضَ

---

(١) هكذا في جميع نسخ التحقيق، وكذا في الهمع وشرح القطر والدّرر. للفاكهي، والذي في الحماسة وبقية المراجع: (في). وهو أظهر.

(٢) في (ب): أنفسهم.

(٣) البيت من بحر البسيط، والضمير في (يكون) و(يبين) للجارِ، (ونفوسهم) يعني بني شيبان، وقبل هذا البيت قوله:

إني حَمَدْتُ بني شَيْبان إذ خَمَدَتْ نِيرانُ قوميْ وفيهِمْ شَبَّتِ النارُ
ومِنْ تكرّمُهمْ فِي المحَلْ أنّهُمُ لا يعرِفُ الجارَ فيهم أنه جَارُ

وهو في ديوان الحماسة ١/ ١٧٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠١، معجم الشعراء ٤٧٩، التذييل والتكميل ٨/ ١٢٦ أ، المغني ٢/ ٦٩٢، الهمع ٤/ ١١٢، الدرر ٤/ ٧٤.

(٤) في التذييل ٨/ ١٢٦ أ بتصريف يسير.

وقال ذلك من قبله ابن الناظم في شرح التسهيل ٤/ ٢٥، وهو من بعده في الهمع ٤/ ١١٢.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) زيد في (ب): أو مضارعًا وهو وهم ظاهر؛ لأن الحديث عن المضارع.

[زيدٌ][1] حتىٰ[2] لا يرجونه)[3]. أي[4]: في الحال[5]. وإنْ كان مستقبلًا نَصَبْتَه[6]، تقول: (سِرْتُ حتىٰ أدخلَ البلد)، وأنت لم تدخل بعدُ[7]، وإن كان ماضيًا فتحكيه، ثم حكايتُك له إمّا أن تكون بحسب كونه مستقبلًا؛ فتنصبَه علىٰ حكاية هذه الحال[8]، وإمّا بحسب كونه حالًا؛ فترفعه علىٰ حكاية[9] هذه الحال[10].

الثاني: مثَّل النحاةُ بقولهم: (سِرْتُ حتىٰ أدخل البلد)، وهذا الكلام من قائله إمّا أن يكون بعد السَّير والدخول معًا، أو بعد السَّير وقبل[11] الدخول، أو بعد السير مع الدخول، أيْ يقترن هذا القول بدخوله: فإن كان الأوّل فالرفع ليس إلّا؛ لأن الدخول ماضٍ كسببِه وهو السَّير، وإنما أُتي به مضارعًا لحكاية الحال. ولا

---

(١) سقطت من (ب) وفي (جـ): فلان.

(٢) زيد هنا في (ب) و(جـ): كلمة: (إنهم). وهو وَهَمٌ؛ لأن (حتىٰ) حينئذٍ لم تدخل علىٰ المضارع.

(٣) في (جـ): يرجعونه. وهذا من الأمثلة التي أوردها سيبويه. (الكتاب ٣/ ١٨).

(٤) في (أ): لي.

(٥) الكتاب ٣/ ١٨، المقتضب ٢/ ٣٨-٣٩، الأصول ٢/ ١٥٢، الجمل للزجاجي ١٩١، الإيضاح لأبي علي ٣٢٦-٣٢٧، المقتصد ٢/ ١٠٨٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٩٠.

(٦) في (ب): نصب.

(٧) الكتاب ٣/ ١٧ وهذا المشهور من أحوالها، وأمره مستفيض.

(٨) علىٰ التقدير الذي سبق في تأويل النصب في قوله تعالىٰ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، وقد سبق قريبًا.

(٩) في (جـ): حكايته.

(١٠) الكتاب ٣/ ١٧، الجمل للزجاجي ١٩١، الإيضاح لأبي علي ٣٢٦-٣٢٧، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٩٠.

(١١) في (جـ): وبعد.

يجوز نصبه؛ لأن الناصب يخلِّصه للاستقبال، والفَرْضُ أنه ماضٍ؛ فتنافيا[١]. وإن كان الثانيَ فالنصب فقط؛ لأنه أخبر بسيره الماضي، والدخول بعدُ لم يحصل، فتنصُبه؛ لأنه مستقبل. ثم (حتىٰ) في هذا نصلح[٢] أن تكون غايةً، وأن تكون علةً؛ لأنَّ السَّير يصلح أن يكون علةً للدخول، وأن يكون مُغَيًّا بالدخول، وهذا هو الأظهر[٣]. وإن كان الثالثَ وجب الرفعُ أيضًا؛ لأنه حالٌ، ولو نصب لتخلّص للاستقبال، فتنافيا[٤].

وقد يقع النصب وتكونُ (حتىٰ) غايةً فقط، أو علةً فقط[٥]، وذلك بحسب الفعل الذي قبلها، فإنْ كان [غيرَ][٦] علةٍ لما بعدها، نحو: (سِرْتُ حتىٰ تطلع الشمس) فهي هنا غاية فقط، ولا يجوز أن تكون بمعنىٰ (كي)؛ لأنَّ سَيره ليس سببًا في طلوع الشمس. وإنْ كان سببًا فهي/ [٥٨/ ب] بمعنىٰ (كَيْ)، نحو: (أَسْلِمْ حتىٰ تدخلَ الجنة) فإنَّ الإسلام [سببٌ][٧] ظاهرٌ في دخول الجنة.

الثالث: قيّدنا (حتىٰ) بالجارَّة؛ لتخرج العاطفةُ، وهي التي تعطف بعضًا علىٰ كلّ، نحو: (أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسَها)؛ لأنها خاصّة بالمفردات، ولتخرج

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٧، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢١.

(٢) في (جـ): يصلح.

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ هذين المعنيين في ص: ٤٠٥.

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٤٨.

(٥) ذكر قبل قليل أن (حتىٰ) تحتمل المعنيين، والآن يذكر تعيّن أحدهما.

(٦) سقطت من جميع النسخ. ولا أرىٰ الكلام يستقيم دونها.

(٧) سقطت من (جـ).

الابتدائية[١]، وهي الداخلة علىٰ جملةٍ[٢]، مضمونُها غايةٌ لشيءٍ قبلها، نحو:

.... حَتّىٰ ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٣]

نحو: (شَرِبَت الإبلُ، حتىٰ يَجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنه)، فإنَّ المضارع يُرفع بعدها[٤]. ولابدَّ من كونه حينئذٍ حالًا، أو مؤوّلًا به. وعلامتُه صلاحية جعل الفاء في موضع (حتىٰ)، إذ يجب حينئذٍ[٥] كونُ ما بعدها فضلةً مسبَّبًا[٦] عمّا قبلها.

فيمتنع الرفعُ [في][٧] نحو: (كان سَيْرِيْ حتىٰ أدخلَها) إذا جعلت (كان)

---

(١) وهي عند المبرد وابن السرّاج وصدر الأفاضل إذا وقع بعدها الفعل مرفوعًا، والظاهر من كلامهم أنها العاطفة للجمل. (المقتضب ٢/ ٣٨، الأصول ٢/ ١٥١، التخمير ٣/ ٢٢٨)، وصرّح ابن السرّاج بكونها ابتدائية في ٢/ ١٥٢-١٥٣. وسمّاها الفارسي الابتدائيةَ، وردّ القولَ بكونها عاطفةً، أو جارّةً (التعليقة ٢/ ١٣٨، البصريات ١/ ٦٨٣-٦٨٦، الإيضاح ٢٧٠-٢٧١، ٣٢٦) وهو المشهور (التبصرة والتذكرة ١/ ٤٢٠-٤٢١، المقتصد ٢/ ٨٤٢-٨٤٣، شرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١٤٨، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٤، الجنىٰ الداني ٥٥٧) وهو صريح قول سيبويه (الكتاب ٣/ ١٧-١٨). وأكثرُ المحققين علىٰ أن (حتىٰ) العاطفةَ خاصة بالمفردات.

(٢) في (ب): الجملة.

(٣) فما زالت القَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ....................

والبيت من الطويل، وقائله جرير بن عطية، من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي.

والأشكل: ما فيه بياض وحمرة مختلطان. وهو يصف كثرة الدم في النهر. ويُروىٰ: (تَمور دماؤها) (الديوان ١٤٣، اللمع ١٣٤، الأزهية ٢١٦، أسرار العربية ٢٦٧، الخزانة ٩/ ٤٧٩-٤٨٥).

(٤) الكتاب ٣/ ١٨، الإيضاح لأبي علي ٣٢٧.

(٥) رُمِزَ إليها في (أ) بـ(ح). وكذلك التي قبلها بقليل.

(٦) في (ب): سببًا.

(٧) زيادة يتمّ بها السياق.

ناقصةً؛ لئلاّ تبقىٰ (كان) بلا خبر؛ لابتدائيّة الجملة[١]، وفي نحو: (أَسِرْتَ حتىٰ تَطْلُعَ الشمسُ) لانتفاء السببية[٢]، وفي نحو: (ما سِرْتَ أو أَسِرْتَ حتىٰ تدخلَ المدينة) مِمّا يدلّ علىٰ حَدَثٍ غيرِ واجب[٣]؛ لأنك لو رفعتَ لزِمَ أنْ يكون الفعلُ مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سببٌ له، وذلك لا يصحّ؛ لأنَّ ما قبلها منفيٌّ في: (ما سِرْت)، ومشكوكٌ في وقوعِه في: (أسِرْتَ)؛ فيلزم وقوعُ المسبّب[٤] مع نفي سببِه أو الشكِّ فيه[٥]. خلافًا للأخفش في مسألة النفي[٦].

---

(١) يريد أنك إذا رفعت الفعل بعد (حتىٰ) فقد اعتقدت فيه ابتداء جملة جديدة، وانصرفت عن (كان) الناقصة في أوّل الجملة، وتركتها بلا خبر. وتقرير هذا في: الكتاب ٣/ ٢٣، المقتضب ٣/ ٤٢، الأصول ٢/ ١٥٣، التعليقة ٢/ ١٤٢-١٤٣، الإيضاح لأبي علي ٣٢٧، المفصل ٢٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٥، ٢٦-٢٧، المقتضب ٢/ ٤١، الجمل للزجاجي ١٩٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٩٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٤، المقرب ١/ ٢٦٨، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٤-٢٥، المقتضب ٢/ ٤١، الجمل للزجاجي ١٩٢، الإيضاح لأبي علي ٣٢٧، المقتصد ٢/ ١٠٨٧، المفصل ٢٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٢، والعلة في ذلك هي العلة السابقة وهي السببية (أوضح المسالك ٤/ ١٧٧).

(٤) في (ب): السبب.

(٥) نَقَل هذا عن المرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٤، والجنىٰ الداني ٥٥٦-٥٥٧ بتصرف يسير.

(٦) في (جـ): المنفي.

قال ابن عصفور: والأخفش يجيز الرفع، لا علىٰ أن يكون عدم السير سببًا لدخول، فلم يقل أحدٌ بهذا، وإنما يكون علىٰ نفي معنىٰ السير والدخول، فيكون أبدًا واجبًا، فإذا قال قائل: قد سرتُ فدخلتُ، قلت له: ما سرتَ فدخلتَ، فإذا قال: قد سرتَ فأنت داخل، قلت له: ما سرتُ فأنا داخلٌ الآن، وهذا حَسَنٌ جدًّا. وينبغي ألّا يُعَدَّ هذا خلافًا بين الأخفش وسيبويه؛ لأن سيبويه -رحمه الله- إنما منع الرفع بتقدير أنَّ السير يكون=

الرابع: حكىٰ الجرمي أنَّ مِن العرب مَنْ ينصب بـ(حتىٰ) في كلّ موضع، قال أبو حيّان: وهي لغة شاذّة[١].

(و) ينصب (**الجواب**) علىٰ مذهب الكوفيين (**بالفاء**) أيْ فاء السببية[٢] وهي التي قُصد بها الجزاء (و) ينصب أيضًا (**بالواو**) أيْ واو المعية، أيْ الدالّة عليها، وإنما أستَأنَفَ حُكْمَ هذه الجملة لكثرة فروعها بشروطها وتفاصيلها، كي لا يُغْفَلَ عن ذلك لو عَطَف هذين الحرفين علىٰ ما قبلهما. وهذا أسهلُ مِن دعوىٰ/ [٥٩/ أ] القلب،[٣] مع أن القول بجوازه مطلقًا شديدُ الضعف عند البيانيين[٤].

=عدمُه سببًا للدخول، ولم يتكلم في هذا، فذا أولىٰ أن يُلتَمَس لها. (شرح الجمل ٢/ ١٦٥). ورأي الأخفش في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٢، النكت الحسان ١٤٧، الارتشاف ٢/ ٤٠٤، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، المغني ١/ ١٢٦، الهمع ٤/ ١١٤.

(١) الذي قال ذلك يونس. فنقله عنه أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٤٠٤). والشارح متأثر في قوله هذا بالسيوطي في الهمع ٤/ ١١٦.

(٢) في (ب): بالسببية.

(٣) وذلك أن يقال: إن الأصل: (والفاء والواو في الجواب) ولكن الآجرومي قلب اللفظ وعكس. قال الشيخ خالد: ولو قال: (والفاء والواو في الجواب) لكان أوضح؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب. (شرح الآجرومية ٤٧، وحاشية ابن الشلبي عليه ٢٦/ ب) وممّن تأوّل كلام الآجرومي علىٰ القلب شيخ الشارح الشنواني في (الفوائد الشنوانية ٨٨/ أ).

وتأوّله الشيخ زروق بأنه من مجاز المجاورة؛ لأن الجواب منصوب، لا ناصب، لكنه اشتمل علىٰ الناصب (شرح الآجرومية ٣٤/ ب).

(٤) يريد القلبَ. ذلك أنه معدود عندهم من عيوب ائتلاف المعنىٰ، والغالب فيه أن يضطر إلىٰ ذلك الوزن، وقد يرد في النثر، ومنه: (أدخلت القلنسوة في رأسي)، و(عرضت الناقة علىٰ الحوض). =

ولا يتَّجه كلامُ المصنف بلا تعسُّفٍ إنْ جُعِل مِن القلب إلّا عليه[1]. وهذا بشرط كون كلٍّ من فاء السببّة وواو المعيّة مسبوقتين بنفيٍ محضٍ، أو طلبٍ بالفعل.

فلأصل هذه المسألة ثلاثةُ شروط:

الأول: أن يكون النفي خالصًا من معنىٰ الإثبات[2].

الثاني: ألاّ يكون الطلب باسم فعل،[3] ولا بلفظِ الخبرِ[4].

الثالث: أن يقصد بالفاء الجزاءَ والسببيةَ، وبالواوِ المصاحبةَ والمعيّةَ[5].

وإذا وُجِدَتْ هذه الشروطُ فهي المسألة المعروفة عند النحاة بمسألة الأجوبة

=راجع من كتب البيانيين: نقد الشعر ١٣٩، الإيضاح ٧٧، ٤١٣، التخليص ٤١٩، شروح التلخيص ٤/ ٥٠٠، المطول ٤٦٨.

ومن كتب النحويين: المغني ٢/ ٦٩٦، (القاعدة العاشرة) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٧.

(١) هذه العبارة غير مستقيمة، والظاهر أنه يريد أن الحمل علىٰ القلب فيه تعسف، ومن ثَمّ فلا يتجه كلام المصنِّف إلا علىٰ التأويل الذي ذكره، وهو الاستئناف والابتداء بكلمة (الجواب) للعلة التي ذكرها، فيكون الضمير في (عليه) عائدًا إلىٰ قوله: (هذا) من قوله: (وهذا أسهل...).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٧.

(٣) ذكر هذا الشرط ابنُ عصفور، واختار عدمَه (شرح الجمل ٢/ ١٤٩-١٥٠)، وهو في شرح العمدة ١/ ٣٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠. وأجاز الكسائي النصب بعدها (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٣). وسيذكره الشارح مرة أخرىٰ في ص: ٤٢٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٩-١٥٠، شرح العمدة ١/ ٣٣٨، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٧. وسيعود إلىٰ ذلك في ص: ٤٢٢.

(٥) يعني بذلك ألّا يُقصدَ بهما العطفُ أو الاستئناف، وانظر: الكافية ١٩٦-١٩٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠-٦٨١، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٤، شرح الشذور ٤٠٠، وانظر: ص: ٤٢٣-٤٢٤.

الثمانية(١). وزاد ابن مالك(٢) وغيره(٣) تبعًا لبعضهم تاسعًا، وهو الترجّي(٤).

ويجمعها قولُ بعضهم:

---

(١) شرح الشذور ٣٠٢، الفصول الخمسون ٢٠٤، كشف المشكل ١/ ٥٤٩، الجزولية ٦١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٨-١٥٢. وعدّها الزجاجي جني سبعة بإسقاط التحضيض. (حروف المعاني ٣٩، سر الصناعة ١/ ٣٧٠، اللمع ١٨٧) وكذا في شرح المفصل ٧/ ٢٦ وجعلها الحريري سبعة بإسقاط الدعاء (شرح الملحة ٣٤٣) وعدّها بعضهم ستة بإسقاط التحضيض والدعاء (الإيضاح لأبي علي ٢٢٨، التبصرة ١/ ٢٠١، معاني الحروف ٤٣، المقتصد ٢/ ١٠٦٢، المفصل ٢٤٦، الإنصاف ٢/ ٥٥٧، تلقيح الألباب ١٣٦، الكافية ١٩٦) وبعضهم يدخل الدعاء في الأمر، والتحضيضَ في العرض. وقد ذكر الشلوبين أنه يُلْحَق بهذه الثمانية ما هو بمعناها (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٦٦). ومن المشتهر من النصب بـ(أنْ) المضمرة بعد الفاء ما يقع أيضًا بعد فعل الشرط أو الجزاء (الكتاب ٣/ ٨٨، المقرب ١/ ٢٦٧) ونقل ابن عصفور عن بعض الكوفيين أنه ينصب بها بعد (كأنّ) التي للتشبيه (شرح الجمل ٢/ ١٥٣) وكذا في التسهيل ٢٣١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٥، وقيل بعد (لو) (شرح التسهيل ٤/ ٣٣) وبعد (إنما) - كما سيأتي. وعدّها المالقي عشرة (رصف المباني).

(٢) في التسهيل ٢٣١، شرح العمدة ١/ ٣٣٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤، وتحفته على الحاجبية ٣٦٦.

(٣) ممّن زاد ذلك من قبل ابن مالكٍ الزمخشريُّ في الكشاف ٤/ ١٦٧، والأنباري في البيان ٢/ ٣٣١، والشلوبيين في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٦٦-٤٦٧، ومن بعده الرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ٢٤٤، وأبو حيّان في النكتِ الحسان ١٤٨، والمرادي في الجنىٰ الداني ٧٤، وابن هشام في شرح القطر ٧٢، والشيخ خالد في شرح الآجرومية ٤٨، وشرح الأزهرية ١٣١.

(٤) هو مذهب الكوفيين (معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، ٢٣٥) وهو في: شرح التسهيل ٤/ ٣٤، الارتشاف ٢/ ٤١١، البحر المحيط ٧/ ٤٦٥، والجنىٰ الداني ٧٤، شفاء العليل ٢/ ٩٣٠.

قال أبو حيّان، قيل: وهو الصحيح لوجوده نظمًا ونثرًا (الارتشاف ٢/ ٤١١). وعزا ذلك ابن هشام إلىٰ الفرّاء (أوضح المسالك ٤/ ١٩١).

مُرْ وانْـهَ وادْعُ وسَـلْ واعـرِضْ لحَضَّـهِمُ   تَمَـنَّ وارْجُ كـذاك النفـيُ قَـدْ كَمُـلا[(١)]

ولْنَشْرَحْها علىٰ هذا الترتيب، فنقول:

الأمر: طلبُ الأعلىٰ الفعلَ من الأدنىٰ طلبًا جازمًا، نحو: (زرْني فأزورَك)، وقولِه[(٢)]:

يـا نـاقُ سِـيرِيْ عَنَقًـا فَسِـيحَا

إلـىٰ سُـلَيْمانَ فنَسْـتَرِيْحَا[(٣)]

والنهيُ: طلبُ الأعلىٰ تركَ الفعلِ من الأدنىٰ طلبًا جازمًا، نحو: ﴿...لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[(٤)] ونحـو: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ

---

(١) شرح الآجرومية لزروق ٣٤/أ، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٦٥، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٢، حاشية أبي النجا ٤٨.

(٢) في (جـ): كقوله.

وهو أبو النجم، الفضل بن قدامة بن عبيد بن محمد بن عبيد الله بن عبدة من ربيعة بن عجل، له أشعار وأرجاز، وله أخبار مع الخليفة هشام بن عبد الملك وأخيه سليمان، وبينه وبين العجاج محاورات بالرجز، جعله ابن سلام الثاني من طبقة الرجاز، قبل العجاج وابنه. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٨، ٧٤٥-٧٥٣، الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٣-٦٠٩). والبيتان في ديوانه ٨٢.

(٣) في (أ) و(ب): فتستريحا.

والبيتان من الرجز. و(العَنَق): ضرب من السير، و(سليمان) هو ابن عبد الملك بن مروان، الخليفةُ الأموي. والبيت في: الكتاب ٣/ ٣٥، معاني القرآن ١/ ٤٧٨، والنقتضب ٢/ ١٣، الأصول ٢/ ١٨٣، سر الصناعة ١/ ٢٧٠.

(٤) ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ...﴾ ٦١ طه ٢٠، وقد أخطأ الشارح فزاد في أولها واوًا.

غَضَبِي﴾[١].

والدُّعاء: طلبُ الأدنىٰ من الأعلىٰ علىٰ وجه الخضوع، كقوله[٢]:

رَبِّ وفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنِ الساعِيْنَ فِي خَيْرِ[٣] سَنَنْ[٤]

والسؤال: وهو الاستفهامُ، طلَبُ الفهم، نحو قوله[٥]:

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِيْ فَأَرْجُوَ أَنْ ... تُقْضَىٰ فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرّوْحِ للْجَسَدِ[٦]

ونحو: ﴿...فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾.[٧] وشَرَطَ ابنُ مالك في (التسهيل)[٨] في نصب جواب الاستفهام ألّا يتضمّنَ وقوعَ الفعل؛ احترازًا من نحو: (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيُجازِيْك) لأنَّ الضرب قد وقع، فلم يُمكن[٩] سَبْكُ مصدرٍ مستقبلٍ

---

(١) ٨١ طه ٢٠.

(٢) لم أعرف القائل.

(٣) في (ب): غير.

(٤) البيت من الرمل.

وهو في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٠، شرح الشذور ٣٩٦، شرح القطر ٧٢، الأشموني ٣/ ٣٠٢.

(٥) في (أ) و(ب): قولك. ولم أهتد إلىٰ اسم القائل.

(٦) البيت من البسيط.

و(اللبانات): حاجات الإنسان ورغباته.

وهو في شرح القطر ٧٣، والأشموني ٣/ ٣٠٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨.

(٧) ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ...﴾ ٥٣ الأعراف ٧، وقد أسقط الشارح الفاء من أوّلها.

(٨) ٢٣١، ونحوه في: الارتشاف ٢/ ٤١٠، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٨.

(٩) في (أ) و(ب): يكن، وما أثبته الصحيح؛ لأنه الموافق لنص المرادي الذي نقل عنه الشارح هذه الفقرة.

منه[١]./[٥٩/ ب] وهو مذهب أبي عليّ[٢]، ولم يشترطْ ذلك المغاربةُ[٣].

وحكىٰ ابنُ كيسان:[٤] (أين[٥] ذَهَبَ زيدٌ فنتبَعَه) بالنصب. والفعلُ في ذلك محقَّق الوقوع[٦]. وإذا لم يُمكن[٧] سبكُ المصدر المستقبلِ من الجملة سَبَكناه من لازمها. فالتقدير: (ليكنْ منك إعلامٌ بذهاب زيدٍ فاتباعٌ[٨] مِنّا له)[٩].

وشَرَط آخرون في الاستفهام ألاّ يكون بأداة تليها جملةٌ اسميةٌ خبرُها جامد،

---

(١) فإنّ المصدر المسبوك بعد الفاء يقدَّر معطوفًا علىٰ مصدرٍ قبلها، ولا يمكن تقدير هذا المصدر من (الضّرب). وانظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٩، شفاء العليل ٢/ ٩٢٩.

(٢) الأغفال ١/ ٥٧٦. وهو في شرح التسهيل ٤/ ٢٩-٣٠، الارتشاف ٢/ ٤١٠، التذييل ٨/ ل ١٣٤/أ، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٩، الأشموني ٣/ ٣٠٦.

(٣) أجاز النصبَ الزجاجُ في هذه المسألة (معاني القرآن ١/ ٤٢٨). وذكر أبو علي أن الزجاج نقله عن أصحابه (الأغفال ١/ ٥٧٦) وقال أبو حيّان: ولم يشترطه أحد من أصحابنا (الارتشاف ٢/ ٤١٠، التذييل ٨/ ل ١٣٤ أ) وهو في توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٩.

(٤) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم (...-٢٩٩ هـ) وكان بصريًا كوفيًا، يحفظ القولين ويعرف المذهبين، وكان ميله إلىٰ مذهب البصريين أكثر، أخذ عن ثعلب والمبرد، وقيل: إنه أنحىٰ منهما، ونقل السيوطي أنه مات سنة ٣٢٠ هـ. (طبقات النحويين واللغويين ١٥٣، البلغة ١٨٨، البغية ١/ ١٨-١٩).

(٥) في (جـ): أني.

(٦) شرح التسهيل ٤/ ٣٠، الارتشاف ٢/ ٤١٠، التذييل ٨/ ل ١٣٤ ب، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٩-٢١٠، الأشموني ٣/ ٣٠٦، والذي حكاه ابن كيسان في كتابه (الموفقي ١٢٢): (أين بيتُك فنزورَك؟) ويظهر أن المسالتين مختلفتان.

(٧) في (أ) و(ب): يكن. وزاد في (ب) كلمة: (ذلك).

(٨) في (أ): واتباع.

(٩) معاني الحروف ٤٤، سر الصناعة ١/ ٢٧٣، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٦-٥١٧، شرح التسهيل ٤/ ٤٠، الارتشاف ٢/ ٤١٠، التذييل ٨/ ل ١٣٤ أ، ب، توضيح المقاصد ٤/ ٢١٠، الأشموني ٣/ ٣٠٦.

فلا يجوز: (هل أخوك زيدٌ فأكْرِمَه) بالنصب[١].

ولا فرقَ بين كونه بحرفٍ، أو اسمٍ، أو ظرف[٢]، فالاسم: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾[٣]. والظرف: (أين بيتُك فأزورَك)، والحرفُ:

أَتَبِيْتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَىٰ ... وأَبِيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ[٤]

---

(١) اشترط ذلك ابن عصفور (شرح الجمل ٢/ ١٥٠، المقرب ١/ ٢٦٦) والحديث عن ذلك في: الارتشاف ٢/ ٤٠٩، التذييل ٨/ ل ١٣٤ أ، شرح الشذور ٣٠٧، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٥٧.

(٢) نبه علىٰ هذا الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٤٦-٢٤٧، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٠٩، وابن هشام في شرح الشذور ٣٠٧.

(٣) آيتان في القرآن: ٢٤٥ البقرة ٢، ١١ الحديد ٧٥.

(٤) البيت من الكامل.

عُزي إلىٰ الشريف الرضيّ، محمدِ بن الحسين بن موسىٰ العلوي الحسيني (٣٥٩-٤٠٦ هـ) يتصل نسبه بعلي بن أبي طالب، عاش في العراق وعلىٰ صيته في لشعر والكتابة، وهو من الشعراء المحدثين الذين لا يُحتج بشعرهم.

(سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٨٥-٢٨٦، وفيات الأعيان ٤/ ٤١٤-٤٢٠، الأعلام ٦/ ٩٩) وفي ديوانه ما يشبهه (الديوان ١/ ٦٥٢ صدار) وهو قوله:

أَهْوِن عليكَ إذا امتلأتَ من الكَرَي ... أني أبيتُ بليلة الملْسوعِ

وقال أبو حيّان: أنشده بعض النحاة، ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟ (التذييل ٨/ ل ١٣٩ أ) وعزاه ابن هشام في المغني إلىٰ الشريف المرتضَىٰ، عليّ بن الحسين، وهو أخو الشريف الرضي (٣٥٥-٤٣٦ هـ) وهو مثلَه عَلَمٌ في علم الكلام والأدب والشعر، صنف كتاب الأمالي وكتبًا كثيرة، وله ديوان شعر. (وفيات الأعيان ٤/ ٤١٤-٤١٥، الأعلام ٤/ ٢٧٨). (ولم أجده في ديوانه). وقال البغدادي: إن هذا تحريف، والقائل الرضيّ.

المغني ٢/ ٦٦٨، شفاء العليل ٢/ ٩٣١ (وفي حاشية المحقق فوائد) الهمع ٤/ ١٢٧، الأشموني ٣/ ٣٠٧، شرح أبيات المغني ٨/ ٣١-٣٤. وذِكْرُ البيت هنا من قبيل التمثيل لا الاستشهاد لتأخر قائله.

والعَرْض: هو الطلب بلينٍ ورِفْق، وأكثرُ ما يُستعمَل مع العظماء تأدُّبًا، نحو: (ألا[١] تنزلُ عندنا فتُصِيْبَ خيرًا)، وكقوله[٢]:

يا ابنَ الكِرامِ ألا تَدْنُو فتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثوك فما رَاءٍ كَمَنْ سَمِعا[٣]

والتحضيض: هو الطلب بحثّ وإزعاج[٤]، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[٥].

والتمني: وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسرٌ، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾،[٦] ونحو:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يومًا فأُخبِرَه بما فَعَلَ المَشِيْبُ[٧]

---

(١) في (جـ): لا.

(٢) في (جـ): وقوله. ولم أعرف القائل.

(٣) البيت من البسيط

وهو في التذييل ٨/ل ١٣٦ ب، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٢، شرح الشذور ٣٩٨، شرح القطر ٧٤، الأشموني ٣/ ٣٠٢.

(٤) قال أبو حيّان: العرض والتحضيض متقاربان، الجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلاّ أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحثُّ على الفعل، وكل تحضيضٍ عرضٌ، ولذلك يقال في (هلا): عرض، وأكثر ما يكون (ألا) لمجرد العرض. (الارتشاف ٢/ ٤١٠-٤١١) ونحوه في شرح الشذور ٣٠٩، واعتذر ابن مالك عمّن لم يذكر التحضيض بأنه داخل في العرض (التحفة على الحاجبية ٣٦٧).

(٥) في (ب): فالصدق، والآية هي العاشرة من سورة المنافقون ٦٣.

(٦) ٧٣ النساء ٤.

(٧) البيت من الوافر، قائله أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم، مولى عَنَزة (١٣٠-٢١١هـ) من المحدثين الذين لا يُحْتج بشعرهم، رُمِي بالزندقة، وكان أحد المطبوعين، يكاد كلامه كله يكون شعرًا، أكثَر من=

والرجاء: طلب الأمر المحبوب المستقربِ[1] الحصول، نحو: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ...﴾[2] بنصب «أطلعَ»، على قراءة حفصٍ[3] عن عاصم[4]، وكذلك[5] قوله تعالى: ﴿...لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[6].

=الزهد، وشعرُه سهلٌ جارٍ على الألسنة. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٩١-٧٩٥، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٢٨-٢٣٤).

والبيت في الديوان ٣٢، والبيان والتبيين ٣/ ٨٢، شرح القطر ١٤٨، المغني ١/ ٢٨٥. شرح أبيات المغني للبغدادي ٥/ ١٦٣-١٦٤.

والبيت للتمثيل لا للاستشهاد لتأخر قائله.

(١) في (أ) و(ب): المستغرب. وما أثبته هو الموافق لِما في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٧. ولِما سيأتي عند الشارح نفسه في ص ٧٥٠.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا... إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ٣٦-٣٧ غافر ٤٠.

قراءة النصب في السبعة ٥٧٠، والعنوان في القراءات السبع ١٦٧، والحجة في القراءات السبع ٣١٥.

(٣) ابن سليمان الأسدي مولاهم، الكوفي المقرئ (٩٠-١٨٠ هـ) وهو تلميذ عاصم وابن زوجته. أعلم الناس بقراءته، ثقة في القراءة دون الحديث. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٠-١٤١. غاية النهاية ١/ ٣٤٦-٣٤٩).

(٤) ابن أبي النجود الكوفي الأسدي، مولاهم (...-١٢٠ هـ) أحد السبعة المشهورين، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ومصعب بن سعد بن أبي وقاص، وهو معدود في التابعين. روى عنه عطاء بن أبي رباح، وهو من شيوخه، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو بن العلاء وحمزة. (معرفة القراء الكبار ١/ ٨٨-٩٤. غاية النهاية ١/ ٣٤٦-٣٤٩).

(٥) في (جـ): ولذلك.

(٦) ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ...﴾ ٣-٤ عبس ٨٠.

هـذا مـا ذهـب إليه الفرّاء،[١] واختـاره ابـن مالـك[٢]. ومـذهـب البصـريّين أنَّ الرجاء ليس له جوابٌ منصوب، وتأوّلوا ذلك بما فيه بُعْدٌ[٣].

والنفـي معلـوم، وشـرطُه أن يكـون محضًـا، أيْ خالصًـا مِـن معنـىٰ/ [٦٠/أ] الإثبات، فخرج نحوُ: (أَلَمْ تأتِنا فنُكرمُك)،[٤] و(مـا تـزال تأتينـا فتحـدثُنا)[٥] و(مـا تأتينا إلاّ فتحدثُنا)[٦].

---

(١) في معاني القرآن ٣/ ٩، ٢٣٥، ويعزىٰ للكوفيين عامة، وقد سبق تخريج ذلك في ص ٤١٥.

(٢) سبق ذلك في ص ٤١٥.

(٣) قال ابن السرّاج: «ويقولون (لعلَّ) تجاب إذا كانت استفهامًا أو شكًّا، وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بـ(لعل). (الأصول ٢/ ١٨٥). وهذه التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٣) وتأوّل ذلك البصريون بأن (لعل) أُشربت معنىٰ (ليت)، أو أنه علىٰ التوهم، فقد كثر وقوع (أن) في خبرِ (لعلَّ)، وأوّلت الآية الأولىٰ بأنها جواب لفعل الأمر «ابن لي» إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٢١٩، البحر المحيط ٧/ ٤٤٦، التذييل ٨/ل ١٣٧ أ، الجنىٰ الداني ٧٤. وما تقدم من تخريج رأي الكوفيين ومَن قال بقولهم في ص: ٤١٥.

(٤) أوضح المسالك ٤/ ١٨٤، وذلك إذا لم يكن المراد الاستفهامَ الحقيقي. والنفي في المثال سُبق باستفهام تقريري. والمعنىٰ: (أتيتنا فأكرمناك).

(٥) الأصول ٢/ ١٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٣، شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٧، الارتشاف ٢/ ٤١٣، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٧، أوضح المسالك ٤/ ١٨٤، شرح الشذور ٣٠٤، شرح القطر ٧١، والسبب في كون النفي غيرَ محضٍ أن (ما) النافية دخلت علىٰ (زال)، و(زال) للنفي، ونفيُ النفي إيجاب.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠، الارتشاف ٢/ ٤٨، ٤١٣، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٧، أوضح المسالك ٤/ ١٨٤، شرح الشذور ٣٠٤، شرح القطر ٧١. وراجع ما تقدم في ص: ٤١٤-٤١٥، وما سيأتي في ص: ٤٢٦. وليس النفي في المثال محضًا لانتقاضه بـ(إلا).

كما خرج باشتراط كون الطلب بالفعل لأصالته في ذلك الطلبُ بلفظ الخبر، نحو: (حَسْبُك حديثٌ فينامُ الناسُ)، [و][(١)] بالمصدرِ، نحو: (سَقْيًا فيرويْك الله)، وباسم الفعل، نحو: (صَهْ فنكرمُك)؛ فلا يجوز النصب بعد شيءٍ منها،[(٢)] إلا ضرورة[(٣)]، كقوله[(٤)]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لبَنِي تَمِيمٍ   وأَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَرِيْحَا[(٥)]

وقولِه[(٦)]:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) الأصول ٢/ ١٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٠، الارتشاف ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩، النكت الحسان ١٤٨، أوضح المسالك ٤/ ١٨٤، شرح الشذور ٤٠٥، ٣٠٧، شرح القطر ٧٦ ،وراجع ما تقدم في ص: ٤١٤. ومِن العلماء مِن يجيزه على تفصيل في المسألة.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٩، المقتضب ٢/ ٢٢، الأصول ٣/ ٤٧١، الإيضاح العضدي ٣٢٢.

(٤) هو: المغيرة بن حَبْناء -وهي أمُّه- من ربيعة بن حنظلة من مناة من تميم، وكان به بَرَصٌ، وكان شاعرًا محسنًا، من رجال المهلب بن أبي صفرة، استشهد يوم نَسَف عام ٦١هـ أو ٩١هـ. (الشعر والشعراء ١/ ٤٠٦-٤٠٧، المؤتلف والمختلف ١٤٨-١٤٩، معجم الشعراء ٢٧٣).

قال البغدادي: «وقد رجعت إلى ديوانه. وهو صغير، فلم أجده فيه».

وقال محقق شواهد الإيضاح: إنه موجود في شعره ص: ١٨٦ وهو بيت مفرد- اهـ. وهو موجود أيضًا في شعره ضمن (شعراء أمويون) ٣/ ٨٣.

(٥) البيت من الوافر ويروى: (لأستريحا) فلا شاهد فيه حينئذ، والبيت مذكور في: الكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢، المقتضب ٢/ ٢٢، الأصول ٢/ ١٨٢، ٣/ ٤٧١، الإيضاح لأبي علي ٣١٣، المسائل المنثورة ١٤٦، المحتسب ١/ ١٩٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٧، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٧، الخزانة ٨/ ٥٢٢- ٥٢٤.

(٦) هو: طرفة بن العبد، والبيت في ديوانه ١٥٩ (باب ما ألحق به) طبعة المستشرق (سلقون).

لَنَـا هَضْـبَةٌ لا يَنْـزِلُ الـذُّلُّ وَسْـطَها وَيـأْوِيْ إليهـا المُسْـتَجِيْرُ فيُعْصَـما[١]

ومن شرط النصب بعد الفاء في جواب الأمر أيضًا أن ينعقدَ منها شرطٌ وجزاء، نحو[٢]: (ائْتِنْي فأُكْرِمَك)؛ إذ التقدير: (إن تأتني أكرمْك).

مثالُ النفي بشرطه قولُه تعالىٰ: ﴿...لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا...﴾[٣] ونحو: ﴿...وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٤] ونحو: (ما تأتينا فتحدّثَنا) بالنصب إنْ قصدت السببيّة، أيْ: (ما تأتينا[٥] محدِّثًا)، فيكون المقصودُ نفيَ اجتماعهما[٦]، أو (ما تأتينا [فكيف تحدثُنا][٧]) فيكون المقصود نفيَ الثاني لانتفاء

---

(١) البيت من الطويل. قال المالقي: قيل: هو ضرورة، والصحيح أن فيها معنىٰ جواب الشرط لقوّته في البيت كأنه قال: إنْ يأو إليها المستجير يعصمْ، وعلىٰ هذا خُرِّجَ البيت الأول، والتقدير: إن ألحقْ بالحجاز أسترحْ. (رصف المباني ٤٤٣)، ورأيه غير وجيه؛ لأن النصب لا يكون في جواب الشرط، وإنما في الذي يقع بعده أو بعد الفعل. ويروىٰ: (ليعصما)؛ فلا شاهد فيه ولا ضرورة.

البيت في الكتاب ٣/ ٤٠، المقتضب ٢/ ٢٢، الأصول ٣/ ٤٧١، المحتسب ١/ ١٩٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٨.

(٢) طمست في (أ).

(٣) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ...وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ ٣٦ فاطر ٣٥.

(٤) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ...﴾ ١٤٢ آل عمران ٣.

(٥) في (أ): تأتنا.

(٦) جعله سيبويه علىٰ تأويل: (ما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثْني) أي: منك إتيان كثير، ولا حديث منك.

(الكتاب ٣/ ٣٠) وصرّح بالتأويل الذي ذكره الشارح في ٣/ ٣٢، ويظهر من كلامه أنهما سواء لمعنىٰ واحد، ومثله في المقتضب ٢/ ١٣، ١٥، الجمل للزجاجي ١٩٣، سر الصناعة ١/ ٢٧٣، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٦.

(٧) مكانها في (ب): (محدثًا)، وفي (أ): (محدثًا فيكون تحدثنا).

الأول(١). وخرج بالسببية الفاءُ الاستئنافيةُ بأن يُقَدَّر ما بعدها مبنيًّا علىٰ مبتدأ محذوف، نحو قوله(٢):

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ....(٣)

ونحو (ما تأتيني(٤) فأكرمُك) علىٰ معنىٰ: ما تأتيني فأنا أكرمُك(٥).

-والعاطفةُ، نحو قولك- إذا كنت كارهًا لإتيانه: (ما تأتينا فتحدثُنا) علىٰ معنىٰ ما تأتينا، فما تحدثُنا، ونحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾،(٦) فيجب الرفعُ

---

(١) ذكر سيبويه هذا التأويل (الكتاب ٣/ ٣٠) وهو مذكور في المقتضب ٢/ ١٣، ١٥، الجمل للزجاجي ١٩٣، سر الصناعة ١/ ٢٧٣، الفصول الخمسون ٢٠٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٦، شرح الشذور ٣٠٣.

(٢) هو: جميل بثينة. والبيت في ديوانه ١٤٤.

(٣) .... وهل تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

والبيت من الطويل.

و(القَواء): المكان القفر، و(البيداء): الصحراء الواسعة، و(السَمْلَق): التي لا شيء فيها من نبت ولا غيره. وهي جرداء مستوية.

ويروىٰ: (الربع القديم).

والبيت في: الكتاب ٣/ ٣٧، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧، الجمل ١٩٧، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦١، وللسيرافي ٢/ ١٤٢، الخزانة ٨/ ٤٢٥-٤٣١.

(٤) في (ب): ما تأتينا.

(٥) الكتاب ٣/ ٣١، ٣/ ٣٦-٣٧، المقتضب ٢/ ١٦، الجمل الزجاجي ١٩٤، المفصل ٢٤٩، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٦.

(٦) ٣٦ المرسلات ٧٧.

فيهما[١].

فجملةُ وجوهِ النفي مع الفاء أربعة: يُنصب في اثنين، ويُرفع في اثنين. وكذا مع الواو التي للمعيّة[٢]، فتخرج[٣] الواوُ الاستئنافيةُ، والعاطفةُ، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن) فإنْ جعلت الواو استئنافية وجب الرفعُ؛ لأنَّ المعنىٰ: لا/ [٦٠/ ب] تأكل السمك، وأنت تشرب اللبن. فيكون نهيًا عن أكل السمك وإخبارًا بشرب اللبن، وإنْ جعلتها عاطفةً وجب الجزمُ؛ فيكون [نهيًا][٤] عن كلٍّ واحد منهما ظاهرًا، بخلاف ما إذا جعلتها بمعنىٰ (مع)، فإنه يجب النصب علىٰ معنىٰ: لا يكن[٥] منك أكلُ السَّمك مع شرب اللبن، فيكون نهيًا عن الجمع بينهما[٦]، وخرج بِسبق النفي [أو الطلبِ نحوُ: (زيد[٧] يأتينا فيُحدثُنا[٨])، فيمتنع نصبُه. ونَقْضُ النفي][٩] بـ(إلّا) قبل الفعل مُبطلٌ للنصب، نحو: (ما تأتينا إلا

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠، المقتضب ٢/ ١٣، ١٥، الجمل للزجاجي ١٩٣، المفصل ٢٤٩، الفصول الخمسون ٢٠٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٦، ولا يلزم من العطف كراهة مجيء المخاطب.

(٢) فأحكامها مثل أحكام (الفاء) (الكتاب ٣/ ٤١-٤٢، المقتضب ٢/ ٢٤-٢٥).

(٣) في (حـ): فيخرج.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) في (أ) و(ب): يكون.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٢-٤٣، المقتضب ٢/ ٢٢، الجمل للزجاجي ١٨٧، الإيضاح العضدي ٣٢٣.

(٧) زاد هنا في (أ) و(ب): ما. وهو وهمٌ ظاهر؛ لأنَّ الشارح أراد التمثيل بما لم يُسبق بنفي ولا بطلب.

(٨) في (أ): فتحدثنا.

(٩) ساقط من (ب).

فتحدثُنا)،[١] بخلاف المنتقِضِ بها بعده، نحو: (ما تأتينا فتحدثَنا إلاّ في الدار).[٢] ويتفرَّع علىٰ ذلك ما لو قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا[٣] فأكرمه): فإن جعلت الهاء لـ(أحد) نصبت؛ لتقدُّم الفعل علىٰ انتقاض النفي، وإن جعلتها لـ(زيد) رفعتَ؛ لتأخُّره عنه[٤].

تنبيهات:

الأول: صرّح جماعةٌ بأن المضارع ينتصب بإضمار (أَنْ) بعد الفاء في حيّز (إنما) المقتضيةِ للحصْر[٥]، حكىٰ الكوفيون: (إنما هي ضَرْبةٌ من الأسد فَتحْطِمَ ظهرَه) بنصب (فتحطم)[٦]. ولا دليلَ فيه عند البصريين -إن ثَبَتَ- لجواز أن يكون مِمّا عُطِفَ علىٰ الاسم، أي: إنما هي ضربةٌ فَحْطَمٌ[٧].

---

(١) تقدم ص: ٤٢٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢، شرح التسهيل ٤/ ٣٢، الارتشاف ٢/ ٤٠٩، ٤١٣، وحكىٰ الرضي الاتفاق علىٰ الأوّل (شرح الكافية ٢/ ٢٤٥). وخالف ابن مالك في الثاني، فزعم فيه الرفع، وهو خلاف قول سيبويه والجمهور (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) في (جـ): زيدٌ، والوجهان جائزان نحوًا، والرفع أرجح.

(٤) في (ب): عنها.

وقد ذكر هذه المسألة ابن السرّاج في الأصول ٢/ ١٨٦، وابنُ عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٥٤، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٤٥، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤١٣.

(٥) في (أ) و(ب): للجرّ.

(٦) الأصول ٢/ ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٥.

(٧) هذا التأويل عن ابن السرّاج في الأصول ٢/ ١٨٥.

كقوله[1]:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي .... [2]

إذ التقدير: لَلُبْسُ عباءةٍ وقُرَّةُ عيني

الثاني: قال أبو حيّان[3]: ولا أحفظ النصبَ جاء بعد الواو في الدُّعاء، ولا العَرْضِ[4]، ولا التحضيضِ[5]، ولا الرجاءِ[6]، ولا يُقْدَم[7] علىٰ ذلك إلا بسماع.

---

(١) القائل: ميسون بنت بحدل الكلابية (...-٨٠ هـ) زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، عاشت ببادية نجد، فخطبها معاوية، وأقامت بالشام، وأكثرت الحنينَ إلىٰ نجد، ومنه قولها الذي منه الشاهد الآتي. (الخزانة ٨/ ٥٠٥-٥٠٦، الأعلام ٧/ ٣٣٩، شاعرات العرب ٣٩٦-٣٩٧).

(٢) .... أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

والبيت من البحر الوافر.

و(الشفوف): ثياب رقاق من لباس المدن.

ويروىٰ: (وَلُبْس) علىٰ العطف، وسيورده الشارح مرة أخرىٰ بهذه الرواية، وروايته باللام (لَلُبسُ) تحريف، نبّه عليه ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد) وانظر التصريح ٢/ ٢٤٤. ويروىٰ: برفع (تقرّ)؛ فلا شاهد فيه. والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٤٧٧، والحماسة الشجرية ٢/ ٥٧٣، الكتاب ٣/ ٤٥، المقتضب ٢/ ٢٦، الإيضاح ٣١٢، المحتسب ١/ ٣٢٦، سر الصناعة ١/ ٢٧٣، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٦، الخزانة ٨/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) في التذييل ٨/ ل ١٣٩ب، الارتشاف ٢/ ٤١٥ بتصرف يسير، وانظرو توضيح المقاصد ٤/ ٢١٠، شرح الشذور ٣١٠، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٥٧.

(٤) مَثَّل له الصيمري، ولم يستشهد (التبصرة ١/ ٤٠١).

(٥) في (ب) و(جـ): التخصيص.

(٦) وقد مَثَّل ابن الناظم لكل الأنواع، ولم يستشهدْ (شرح التسهيل ٤/ ٣٦-٣٧) ومثلُه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤١٥.

(٧) في (ب): ولا أن يقدم وفي (جـ): ولا ينبغي أن يقدم. وفي نص أبي حيّان: ولا ينبغي أن نقدم.

الثالث: الواو تُساوي الفاءَ في جميع ما سبق تمثيلُه بها[(١)].

الرابع: قال بعضُهم[(٢)]: ليس النصب بعد الواو علىٰ معنىٰ الجوابيّة، كالنصب بعد الفاء، وقولُهم: (تقع الواو في جواب كذا) فيه تجوُّزٌ ظاهر. وزعَمَ بعضهم أنَّ النصب بعد الواو علىٰ معنىٰ الجواب[(٣)]، وليس بصحيح[(٤)]. انتهىٰ[(٥)].

الخامس: ما ذكرناه في/ [٦١/أ] العرض[(٦)] والتحضيض[(٧)] من الطلب فيه تسامح، والتحقيق أنهما لحالة نفسانية[(٨)] يلزمها

---

(١) نص علىٰ ذلك الحريري. ولم يمثّل لجميع ذلك (شرح الملحة ٣٤٥) ومثله ابن عصفور في (شرح الجمل ٢/ ١٥٧، المقرب ١/ ٢٦٨)، والأردبيلي في شرح الأنموذج ١٨٤، ونص أبو حيّان علىٰ خلاف ذلك، فذكر أن الفاء تدخل في مواضع لا تدخل فيها الواو (الارتشاف ٢/ ٤١٤).

(٢) هو المرادي وقوله في توضيح المقاصد ٤/ ٢١٠ بتصرف يسير.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٤، اللمع ١٨٨، الفصول الخمسون ٢٠٥، شرح اللمع للعكبري ٢/٥١٧، رصف المباني ٤٨٤، الجنىٰ الداني ١٥٦، الهمع ٤/ ١٢٦.

(٤) قال أبو حيّان: إنه من باب المجاز، لا الحقيقة؛ لأنها إذا كانت بمعنىٰ (مع) لا تكون جوابًا، ولا مُتَهَيَّأً مِمّا هي منه أن ينتظم منه شرطٌ وجزاء (التذييل ٨/ ل ١٤٢ أ) والهمع ٤/ ١٢٩.

(٥) وليس ذلك خاصًا بالواو؛ فإنّ في كون ما بعد الفء جوابًا شيئًا من التجوُّز أيضًا، يقول أبو علي: «وإنما سمّاه النحويون جوابًا، وإن كانت جملة واحدة ولم نكن كالجزاء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول، ألا ترىٰ أن المعنىٰ في (لا تنقطعْ عنا فنجفُوَكَ): إن انقطعت جفوتك، ولا يكون هذا في الموجب...» الخ. (الإيضاح ٣٢٢) المقتصد ٢/ ١٠٦٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٨/١. وأنكر ابن الطراوة أن يكون في النفي معنىٰ الجواب (الإفصاح ٩٩).

(٦) في (جـ): العوض.

(٧) في (ب) و(جـ): التخصيص.

(٨) هذه نسبة إلىٰ (نفس) وهو استعمال مولّد. والصحيح: نفسية.

الطلب[١].

السادس: ظاهر المتن أنَّ الفاء والواو ناصبتان[٢] للجواب علىٰ ما قرّرناه[٣]، وهو مذهب الكوفيّين -كما عرفته[٤]- ومذهب البصريين: أنَّ الناصب بعدهما (أنْ) مضمرة وجوبًا[٥]؛ لأنَّ الفاء والواو عاطفتان، فلا عملَ لهما في ذلك، وإنما هما عاطفتان لمصدر[٦] مقدَّرٍ علىٰ مصدر مُتَوَّهمٍ مأخوذٍ من الكلام السابق من غير سابك، والتقدير مثلًا في نحو: (ما تأتينا فتحدثَنا): (ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ)، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع[٧]. وتقرير[٨] المتن علىٰ مذهب البصريين أن يُقال: وينصب الجواب بـ(أَنْ) مضمرةً وجوبًا بعد الفاء، وبعد الواو.

وقوله: (و(أو)) عَطْفٌ علىٰ (حتىٰ)، أو علىٰ (أنْ) علىٰ

(١) سيأتي نحو ذلك في ص: ٧٤٦-٧٤٨.

(٢) في (ب): نائبتان.

(٣) في (جـ): قدرناه.

(٤) وربما تأوّله بعضهم بأنها نصبت علىٰ الخلاف أو الصرف (سر الصناعة ١/ ٢٧٥، المقتصد ٢/ ١٠٧٤، الإنصاف ٢/ ٥٥٥-٥٥٩) فللكوفيين في الناصب قولان: (الارتشاف ٢/ ٤٠٧، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٨).

(٥) الكتاب ٣/ ٢٨، الإيضاح لأبي علي ٣٢٢، المقتصد ٢/ ١٠٧٥، الإنصاف ٢/ ٥٥٧.

(٦) في (أ): لإضمار، و(ب): فالإضمار.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٨، الإيضاح لأبي علي ٣٢٢، سر الصناعة ١/ ٢٧٢، المقتصد ٢/ ١٠٦٢.

(٨) في (جـ): وتقدير.

الطريقتين[١]، ولو قدَّمها علىٰ قوله: (والجواب...) الخ[٢] كان أحسنَ[٣]. ولا فرق فيها بين أن تكون بمعنىٰ (إلىٰ)، أو بمعنىٰ ((إلّا)، أو بمعنىٰ (كي)، فإنْ كان [ما][٤] قبلَها مِمّا ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنىٰ (إلىٰ)، نحو: (لأَلْزَمنَّك أو تقضِيَني حقّي)، وإنْ كان ينقضي دَفْعة واحدة فهي بمعنىٰ (إلّا)[٥]، نحو قوله[٦]:

---

(١) في (جـ): الطريقتين. ويعني بذلك أنه إذا تكررت المعطوفات بالواو فيجوز في الأخير منها أن يكون معطوفًا علىٰ ما قبله منها مباشرة، وهو ما رجّحه الشارح، أو علىٰ أوّلها، انظر ص: ٨٩-٩٠.

(٢) في (ب): إلىٰ آخره.

(٣) لأنها توهم أنها جواب أيضًا كالفاء والواو لوقوعها بعد قوله: «والجواب» و(أو) ليست جوابيّة كأختيها. والشيخ زروق شارح الآجرومية تأوّل ذلك بأن (أو) معطوفة علىٰ (أنْ) لا علىٰ (الواو)؛ إذ ليست (أو) جوابية (شرح الآجرومية ٣٤/ ب).

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) ذكر هذا الضابط ابنُ الناظم في شرح الألفية ٦٧٣.

(٦) زياد الأعجم، وهو زياد بن سليم العبدي من عبد القيس، أو زيادُ بن سلمىٰ، أو زياد بن جابر، كانت فيه لُكْنَةٌ؛ ولذلك سمّي الأعجم، أو لكثرة لحنه، أو لإقامته في بلاد الفرس. عدّه ابن سلام ثالث الطبقة السابعة من الإسلاميين، وقال: كان رجلًا هجّاءً قليل المدح للملوك والوفادة إليهم، ولم تكن له همة تدعوه، وأقام بخراسان، وكان صاحبَ بديهة وقدرةٍ في الشعر، هجا الفرزدقَ وأسكته.

(طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٨١، الشعر والشعراء ١/ ٤٣٠-٤٣٣).

والبيت في ديوانه ١٠١.

وكُنْـــتُ إذا غَمَـــزْتُ قَنـــاةَ قَـــوْمٍ كَسَـــرْتُ كُعُوبَهـــا أَوْ تَسْـــتَقِيْمَا[1]

ونحو: (لأقتلنَّ الكافِرَ أو يُسْلمَ). وإنْ لم يصلح معها شيءٌ من المعنيين فهي بمعنىٰ (كي)، نحو: (لأُطيعَنَّ الله أو يَغْفِرَ لي).

واعلـــمْ أن بعـــض النّحـــاة قـــدّرها بــــ(إلـــىٰ)[2]، وبعضُـــهم قـــدّرها

---

(١) البيت من الوافر.

ومعناه: إذا اشتد عليَّ جانب قوم، رُمْتُ صلاحهم حتىٰ يستقيمَ أمرهم.

قال القيسي: وقع هذا البيت في كتاب سيبويه والإيضاح بنصب (تستقيم). ورأيته في شعر زياد الأعجم مرفوع القوافي، وذكر أربعة أبيات بعده. وكذلك قال ابن السيرافي، ونقله ابن سلام في طبقات الشعراء ٣/ ٦٩٥ مرفوعًا وقبله بيتان مكسورا الرويّ، وهو في الأغاني ضمن قطعة رويُّها مختلف بين الرفع والجرّ، وفي ديوانه المجموع قطعة منقولة عن عدد من كتب الأدب واللغة فيها هذا البيتُ، بسكون الرويّ. وذلك يخلّص من الإقواء، لكنه يُوقعه في تغيير عروضي، هو حذف ثاني السبب الخفيف وتسكينُ متحرّكه، ولم يُذكر فيما يجوز في ضرب هذا البحر من التغييرات، لكنَّ السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥-٢٠٦ ذكر أن الزمخشري قال في شرح أبيات الكتاب: إن الوقف بالسكون علىٰ (تستقيم) مذهبٌ لبعض العرب، ونحو ذلك قاله أبو العلاء المعري. (كتاب الصاهل والشاحج ٤٦٥)، ومثلُه الدماميني في العيون الغامزة ٤٥. لكن الشيخ جلال الدين الحنفي -من المحدَثين- جعل هذا التغيير سائغًا، ورجَّح أنه جائز من باب التغييرات العروضية، وليس من باب الوقف في الإنشاد، كما هو عند غيره ممّن ذكرتُ. (كتاب العروض ٤٣٥-٤٣٦).

والبيت في: الكتاب ٣/ ٤٨، المقتضب ٢/ ٢٨، الإيضاح ٣٢٥، الأغاني ١٣/ ٩٢-٩٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٥٠-٣٥١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٨.

(٢) قدرها المبرد بمعنىٰ (حتىٰ) التي بمعناها. (المقتضب ٢/ ٢٧) ونحوه في (الأصول ٢/ ١٥٥) وحروف المعاني ٥٢، معاني الحروف ٧٩، وقدرها بها صراحة الزجاجي في الجمل ١٨٦. وانظر: شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٦، التسهيل ٢٣٠، وقدّرها ابن مالك في الألفية بـ(حتّىٰ)، وذكر ابنه أنه يريد التي بمعنىٰ (إلىٰ)، لا التي بمعنىٰ (كي). (شرح الألفية ٦٧٣) وأجاز المراديُّ=

بـ(كي)[١]، وسيبويه قدّرها بـ(إلّا).[٢] قال المرادي: ويَحْتَمِلُ التقديراتِ الثلاثةَ قولُهم: (لألْزَمَنَّك أو تقضِيَني حقّي) فإنه يصلح للتعليل، وللغاية، وللاستثناء من الأزمان[٣]، ويتعيّن الأوّل في نحو: (لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي)، والثاني في نحو: (لأنتظرنه أو يجيءَ)، والثالثُ في نحو: (لأقتلن الكافر أو يسلمَ)؛ وبذلك يُعلم ضَعْفُ قولِ مَن قال: تقديرها/ [٦١/ب] بـ(إلاّ) مطردٌ[٤]، وقول مَنْ قال: تقديرُها بـ(كي)، أو (إلىٰ) مطردٌ[٥]. وكل هذه التقادير لُحِظَ فيها المعنىٰ دون الإعراب. والتقدير الإعرابيُّ المرتَّبُ علىٰ اللفظ أنْ يقدّر قبل (أو) مصدرٌ،

=المعنيين (توضيح المقاصد ٤/ ١٩٨) وقال ابن مالك: إن تقديرها بـ(حتىٰ) مِمّا انفرد به الكوفيون. (شرح العمدة ١/ ٣٣٦).

(١) المقتضب ٣/ ٣٠٦، الجمل للزجاجي ١٨٦. شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٦، الارتشاف ٢/ ٤١٦، النكت الحسان ١٤٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧-٤٩، ونحوه في المقتضب ٣/ ٣٠٦، ٢/ ٢٧، الأصول ٢/ ٢٥٥، حروف المعاني ٥١، الإيضاح العضدي ٣٢٤، التبصرة ١/ ٣٩٨، اللمع ١٨٩، شرح الملحة ٣٤٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥١٩، التسهيل ٢٣١. وحكىٰ ابن مالك الإجماعَ علىٰ ذلك بين النحويين (شرح العمدة ١/ ٣٣٦)، وزعم بعضهم أن تقديره بـ(إلا أن) أعمُّ؛ لتخلف المعنيين السابقين في بعض الصور (الارتشاف ٢/ ٤١٦).

(٣) قرر ذلك من قبله المالقيُّ في رصف المباني ٢١٣.

(٤) لعله يعني بذلك ابن الناظم الذي قال: «كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ(إلىٰ أن) يصح فيه تقديرها بـ(إلا أن) من غير عكس، ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بـ(إلّا أن) وهو الصواب». (شرح التسهيل ٤/ ٢٥). أو أبا حيّان (النكت الحسان ١٤٧)، أو المالقي (رصف المباني ٢١٣).

(٥) قولُ المراديّ هذا في توضيح المقاصد ٤/ ١٩٨-١٩٩ بتصرف يسير.

وذكر بعضهم أن (أو) لا تكون إلا بمعنىٰ (إلىٰ) أو (إلا) فحسب (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٤٥٤). ونقل المالقي عن بعضهم أن تقديرها بالمعاني الثلاثة مطرد في كل موضع. وردَّ ذلك (رصف المباني ٢١٢).

وبعدها (أن) الناصبةُ للفعل وجوبًا، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ(أو)[١] على المقدَّرِ قبلها، فتقديرُ (لأنتظرنَّه أو يقْدُمَ)[٢]: ليكونَنّ انتظارٌ مني له، أو قدومٌ منه عليّ[٣].

تنبيهات:

الأول: ذهب الكسائيُّ إلىٰ أنّ (أو)[٤] المذكورةَ ناصبةٌ بنفسها[٥]، وذهب الفرّاء ومَنْ وافقه من الكوفيين إلىٰ أن الفعل انتَصَب بالمخالفة[٦]. والصحيح -وهو مذهب البصريين، كما مرّ[٧]- أنَّ النصب بـ(أن) مضمرة بعدها وجوبًا؛ فهي من القِسْم الثاني، ولا عملَ لها؛ لأنها عاطفة.

الثاني: احترزنا بالتقييد بأن تكون (أو) بأحد[٨] تلك المعاني مِمّا إذا لم تكن بمعنىٰ شيءٍ منها، فإنَّ المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا جاز إظهار (أَنْ) معه،

---

(١) في (أ): باق.

(٢) في (ب): ليقدم.

(٣) نحوه في الكتاب ٣/ ٤٦، المقتصد ٢/ ١٠٧٨، رصف المباني ٢١٣. وقد نقل الشارح هذا عن المرادي أيضًا في توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٠.

(٤) في (جـ): أول.

(٥) وعُزي ذلك إلىٰ عامة الكوفيين (رصف المباني ٢١٣)، وعزي إلىٰ الكسائي وحده في الجنىٰ الداني ٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٠٠.

(٦) سبق ذكر مذهبهم في الموضع السابق. فإنّ رأيهم في (أو) مثلُ رأيهم في بقية أخواتها. وانظر: الجنىٰ الداني ٢٣٢، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٠.

(٧) في ص: ٣٥٥، ٣٩٤.

(٨) في (ب): لا علىٰ.

كقوله[١]:

ولولا رِجَالٌ من رِزَام أَعِزَّةٌ ... وآلُ سُبَيْعٍ[٢] أَوْ يَسُوءَكَ[٣] عَلْقَمَا[٤]

وقيَّد اطرادَ ذلك[٥] بعضُهم بأنْ تكون مسبوقةً باسمٍ خالصٍ من التأويل بالفعل، وهو الأصحّ[٦]. ومثلُها في ذلك الواو، والفاء، و(ثُمَّ)، سواء [كان][٧] ذلك الاسم غيرَ مصدر -كما مثلنا[٨]- أو كان

(١) هو: الحُصَين بن الحُمام بن ربيعة المُرِّيّ، نسبة إلىٰ سَهْم بن مُرَّة من غَطفان، شاعر جاهلي مقلّ، ذُكِر أنه أدرك الإسلام وأن له صحبة. قال أبو عبيدة: اتفقوا علىٰ أنه ثالث ثلاثة هم أشعر المقلّين.

(الشعر والشعراء ٢/ ٦٤٨، المؤتلف والمختلف ١٢٦، الإصابة ٢/ ٨٤-٨٥).

(٢) في (ب): سمع، وفي (أ): شسع.

(٣) هكذا في جميع نسخ التحقيق الستّ: (يسوءَك)، بالياء. وهو خلاف المشهور، ولم أقف عليه بالياء إلا عند الشارح. والمعروف في المصادر: (أسوءك).

(٤) البيت من الطويل، وبعده.

لأقْسَمْتُ لا تَنْفَكُّ مني مُحارِبٌ ... علىٰ آلةٍ حَدْباءَ حَتّىٰ تَنَدَّما

والخطاب لعلقمة بن عبيد بن قُتية من ذبيان. و(رزام) هو ابن مازن بن ثعلبة من ذبيان. و(سُبيع) هو: ابن عمرو بن فتية، ابن عم علقمة. و(محارب): قبيلة من قيس بن عيلان. و(الآلة الحدباء): الحالة الصعبة. والمعنىٰ: لولا هؤلاء الرجال ومساءَتُك لحُمِلتَ علىٰ أمر عظيم صعب، لا تطمئن عليه إذا ركبته.

ويروىٰ: «ولولا رجال من رزام بن مازنٍ» و«رزام بن مالك».

والبيت في: (الكتاب ٣/ ٥٠، المفضليات ٦٥، شرح المفضليات ١/ ٣٣٤، سر الصناعة ١/ ٢٧٤، المحتسب ١/ ٣٢٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٦، الخزانة ٣/ ٣٢٤-٣٢٧).

(٥) أي إضمار (أَنْ) بعد (أو) جوازًا.

(٦) وسيأتي بيان ذلك.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (جـ): قتلنا.

مصدرًا[١]، نحو:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ....[٢]

فيمَنْ رواه بنصب (تَقَرَّ)، ونحو:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَه مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرابًا عَلَىٰ تِرْبِي[٣]

ونحو:

---

(١) لا يشترط أكثر النحويين كون السابق مصدرًا. (الكتاب ٣/ ٤٩-٥٠)، وممّن اشترط كونه مصدرًا الشلوبين. (التوطئة ١٤٠) وابنُ مالك في تحفته علىٰ الحاجبية ٣٧١.

(٢) سلف تخريجه في ص: ٤٢٨، وروايته هناك: لَلُبس.

(٣) البيت من البسيط، عزاه ابن مالك لرجل من طيء. و(المعترّ) المعترض للسؤال، و(الأتراب): جمع (تِرْب) وهو المولود مع الإنسان المساوي له في السنّ. والمعنىٰ: لولا توقعُ السائل والرغبةُ في إرضائه لما آثرت المساوين لغيري في السن علىٰ تربي المساوي لي في السنّ. كذا فسّره الشيخ خالد وهو معنىً بعيدٌ، غير ظاهر، ويروىٰ البيت: (إِترابًا) بكسر الهمزة، وهو الغنىٰ، و(تَرَب) بالتحريك وهو الفقر، وهذه الرواية أشهر. والمعنىٰ: لولا ذلك لما آثرت الغنىٰ علىٰ الفقر. فأنا لا أريد الغنىٰ لنفسي، وإنما لأَجُودَ به للسائلين. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٦، أوضح المسالك ٤/ ١٩٤، المقاصد النحوية ٤/ ٢١٧٥-٢١٨٦، التصريح ٢/ ٢٤٤، الأشموني ٣/ ٣١٤، الدرر ٤/ ٩٢-٩٣).

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ البَقَرُ[١]

فهذه المُثُل كلُّها منصوبة بـ(أن) مضمرةً جوازًا، ولو صرّح بها في الكلام لجاز.

واحترزوا بالخالص من التأويل عن غيره، نحو: (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) برفع (يغضب) وجوبًا؛ لوجوب تأويل (الطائر) بـ(الذي يطير)؛ لأنه صلة (أل)[٢].

الثالث: لا يجوز حذف المضارع المنصوب مع[٣] بقاء ناصبه ولو/ [٦٢/ أ] لدليل، فلا تقلْ: (أريد[٤] أنْ) جوابًا لمَن قال [لك][٥]: (أتريد أن تخرجَ؟)، ولم

---

(١) البيت من البسيط، قائله: أنس بن مدركة الخثعمي، أو مدرك بن كعيب بن عمرو من تيم الله، ينتهي نسبه إلىٰ خثعم، عرف بأبي سفيان، وهو شاعر جاهلي. (الخزانة ٣/ ٩١).

و(سُليك) اسم رجل. وعَقْلُه: إعطاء ديته، وضرب الثور حين لا تريد البقرُ الشربَ عادةٌ جهلية، وخصُّوا الثور دونها؛ لأنها ذات لبن فيضرّها الضرب.

ورواية البيت في الشعر والشعراء لابن قتيبة: (يوم أعقله) ١/ ٣٦٨، وفي شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٣٧٣ (إني وعقلي سليكًا بعد مقتله) فلا شاهد فيهما.

وبيت الاستشهاد في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٦، أوضح المسالك ٤/ ١٩٥.

(٢) في (جـ): أن. وذَكَر هذا الاحتراز ابنُ الناظم في: شرح الألفية ٦٨٧، والمراديُّ في توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٢، وهو كذلك في: أوضح المسالك ٤/ ١٩٦.

(٣) في (ب): بع.

(٤) في (أ): أتريد، وهي كذلك في الارتشاف المطبوع، ولعله وهم.

(٥) سقطت من (أ).

يُنقَل عن العرب من هذا النحو شيءٌ، كما قاله أبو حيّان[١].

الرابع: إذا سقطَت هذه الفاء بعد الطلب ولو بلفظ الخبر[٢]، وقُصِد بالمضارع الذي سقطت[٣] منه الجزاءُ لذلك الطلب السابق عليه، بأن قُصِد كونُه مسبَّبًا عنه - جُزِمَ ذلك المضارع وجوبًا بأداة شرطٍ مقدرةٍ هي وفعلُ الشرط على الأصحّ عند الجمهور[٤]، وقيل: بنفس الطلب، لتضمّنه معنىٰ حرف الشرط، وهو مذهب الخليل، وسيبويه[٥]، وقيل: بنفس الطلب لنيابته عن الشرط نيابةَ (ضَرْبًا زيدًا) عن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٣٩٩، ونحوه في: الجنىٰ الداني ٢٦٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٠، الأصول ٢/ ١٦٣، المسائل العسكرية ١٢٧، المفصل ٢٥٣، شرح العمدة ١/ ٣٤٥-٣٤٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٣، شرح الرضي ٢/ ٢٦٦.

(٣) في (ب): لسقط.

(٤) المقتصد ٢/ ١١٢٤، المفصل ٢٥٢، الفصول الخمسون ٢٠٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٥، أوضح المسالك ٤/ ١٨٧، شرح الشذور ٣٤٤، المغني ١/ ٢٢٦، واختاره أبو حيّان وعزاه إلىٰ أكثر المتأخرين. (الارتشاف ٢/ ٤١٩). وكذلك الأشموني ٣/ ٣١٠، وهو الظاهر من بعض كلام سيبويه (كما سيأتي).

(٥) الكتاب ٣/ ٩٤، قال: وزعم الخليل: «أن هذه الأوائل كلَّها فيها معنىٰ (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب». وهذا أيضًا رأي المبرد (المقتضب ٢/ ٨٠، ٢/ ١٣٣) وابن السرّاج (الأصول ٢/ ١٦٢) والزجاجي في الجمل ٢١٠، وابن جني (اللمع ١٩٦)، والصيمري (التبصرة ١/ ٤٠٦-٤٠٧)، وفي كلام سيبويه ما يفيد أنه والخليلَ يريان مذهب الجمهور، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك. فـ(آتك) انجزمت بـ(إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر، حين قلت: ائتني آتك (الكتاب ٣/ ٦٣) وقال: وإنما انجزم هذا الجواب (ائتني آتك) كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني)...» (الكتاب ٣/ ٩٣). ونقل هذا المذهب الذي ذكره الشارح ابنُ عصفور (شرح الجمل ٢/ ١٩٢) وعزاه ابن مالك للخليل وسيبويه،=

(اضربْ)،[١] وهو مذهب الفارسي،[٢] والسيرافي[٣]، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٤]. التقدير: فإن تأتوا أتْلُ، و(أين بيتُك أزرْك) أيْ: [إن][٥] تعرِّفنيه[٦] أزرْك، و:

=واختاره (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١) ونقله ابن الناظم وضعّفه (شرح الألفية ٦٨٤). وانظر: شرح الرضي ٢/ ٢٦٥، الارتشاف ٢/ ٤١٩، توضيح المقاصد ٤/ ٢١٢، المغني ١/ ٢٢٦ وعزي لابن خروف.

(١) قوله: نيابة (ضربًا زيدًا) عن (اضرب) تقدم عن موضعه في (جـ) ووقعت قبل قوله: (وهو مذهب الخليل).

(٢) لم أقف عليه، وظاهر كلامه في الإيضاح ٣٣٣ وصريح قوله في العسكرية ١٢٧ يوافق رأي الجمهور.

(٣) لم أجد ذلك له، وفي شرحه الكتاب تصريح أن الجزم بإضمار شرط. فهو يوافق رأي الجمهور (٣/ ل ٢٤٨ أ). ونَقَل هذا الرأي دون عزوٍ ونَصَره ابنُ عصفور (شرح الجمل ٢/ ١٢٢). وإليهما عزاه أبو حيّان (الارتشاف ٢/ ٤١٩) التذييل ٨/ ل ١٤٤ أ ب)، والمرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢١٢. وابن هشام في المغني ١/ ٢٢٦، والشيخ خالد في التصريح ٢/ ٢٤١، وبقىٰ قولٌ رابع، وهو أنه مجزوم بلام مقدرة (الارتشاف ٢/ ٤١٩) التذييل ٨/ ١٤٤ ب، توضيح المقاصد ٤/ ٢١٢ وهو أضعفها.

(٤) ١٥١ الأنعام ٦.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في (ب): تعرفينه.

.... مَكَانَــكِ تُحْمَــدِيْ أَوْ تَسْــتَرِيْحِيْ[(١)]

فإن سقطت بعد غير الطلب كالخبر المثبت والمنفيِّ، أو بعد الطلب ولم يُقصد الجزاءُ بما بعدها وَجَبَ الرفعُ[(٢)]، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي...﴾[(٣)] في قراءة الرفع[(٤)].

والمرادُ بـ(العباد) في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ....﴾[(٥)] الخُلَّصُ[(٦)]، بقرينة الإضافة، وإقامتُهم الصلاةَ لا تتخلف عادةً عن[(٧)] قوله لهم:

---

(١) وقَوْلي كلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ ....

والبيت من الوافر، قائله: عمرو بن الإطنابة وهي أمّه، وأبوه عامر بن زيد من الخزرج، شاعر مجيد وفارس من فرسان الجاهلية، ومن أشرافها، وصَفَه حسان بأنه أشعر الناس. وبيته هذا من قطعة هي من أشهر ما قيل في الفروسية والشجاعة. (معجم الشعراء ٨-٩، سمط اللآلي ١/ ٥٧٥). وقبله:

أبت لي عفّتي وأبىٰ إبائي وأخذي الحمدَ بالثمن الربيحِ

وإقحامي علىٰ المكروه نفسي وضَرْبي هامة البطل المشيحِ

و(جشأت): ارتفعت، و(جاشت): أصابها الغثيان. والبيت في حماسة البحتري ص٩. معجم الشعراء للمرزباني ٩، الحيوان ٦/ ٤٢٥، مجالس ثعلب ١/ ٦٧، والخصائص ٣/ ٣٥، الدرر ٤/ ٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٨-٩٩، المقتضب ٢/ ٨٢، التبصرة ١/ ٤٠٧، المقتصد ٢/ ١١٢٥، المفصل ٢٥٣، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٣) ﴿...وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ ٥-٦ مريم ١٩.

(٤) وهي قراءة العامة إلا أبا عمرو والكسائي فقراءتهما بالجزم.

(السبعة ٤٠٧، العنوان في القراءات السبع ١٢٦، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٩-١٠).

(٥) ﴿...وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ ٣١ إبراهيم ١٤.

(٦) أي الصفوة من العباد الذين يمتثلون سريعًا لكل أمر. ذُكر هذا في شرح الألفية لابن الناظم ٦٩١.

(٧) في (أ): علىٰ.

أقيموها(١). وسيأتي عن السعدِ جوابٌ آخر(٢)، لكنّ شَرْطَ صحة الجزم بعد الأمر

(١) كلامه لا يخلو من غموض، لكنه يريد -متأثرًا بابن الناظم الذي صرّح بذلك في شرح الألفية- أن الجزم في الآية بجواب الطلب. فإن التقدير: قل لهم، إن تقلْ يقيموا وينفقوا؛ لأن دعاء النبي للمؤمنين، وقولَه لهم سببُ إقامتهم للصلاة وإنفاقهم، وإن كان بعض من دُعي لم يفعل ذلك. شرح السيرافي ٣/ل ٢٥٢ أ.
وعلىٰ هذا التوجيه ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٣/ ٩٩) ونحوه في معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٢-١٦٣. ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٥-٥٣٦، شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩١، شرح التسهيل ٤/ ٦٠، البحر المحيط ٥/ ٤٢٥، التذييل ٨/ ل ١٤٣ أ، المغني ١/ ٢٢٦. واستضعفه الأنباري (البيان ٢/ ٥٩). وقوّاه العكبري (إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٦٩). وأكثر ما يعزىٰ هذا الرأي للأخفش. وعزي إلىٰ سيبويه (المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨).
(٢) في صفحة ٤٥٨-٤٥٩ وأجيب عنه -أيضًا- بأن الفعل (يقيموا) أمرٌ دخل في أوّله الياءُ؛ لأن الفاعلين غائبون، كأنه قال: قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا. قال السيرافي: وهذا قولٌ لم يذكره سيبويه، ولا من تقدّم من أصحابنا. وذكره الفرّاء (معاني القرآن ٣/ ٧٧). ورأيت الزجاج يحكيه عن المزني (معني القرآن ٣/ ٢٦٢)، (شرح السيرافي ٣/ ل ٢٥٢ أ، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٠، التذييل ٨/ ل ١٤٣/ أ).
وأجاب عنه المبرد، بأن التقدير: قل لهم افعلوا يفعلوا (المقتضب ٢/ ٨٢) وانتقده السيرافي. وأورده ابن الشجري (الأمالي ٢/ ٤٧٧) ونقله النحاس عن المبرد عن المازني (إعراب القرآن ٢/ ٣٧٠) ونحوه في (البيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٩، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٢٦).
واستضعفه العكبري من وجهين (إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٦٩) ونحوه في البحر ٥/ ٤٢٦.
ووجهه الزجاج أيضًا بأن الأصل (ليقيموا) فأسقطت اللام (معاني القرآن ٣/ ١٦٢). البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٩، إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٦٩). المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩. وعزا ذلك أبو حيّان للكسائي أيضًا (البحر ٥/ ٤٤٦).
وقيل: إن الفعل (يقيموا) بُني لمّا كان في معنىٰ فعل الأمر؛ لأن المراد: أقيموا، كما بُني الاسم المتمكن في النداء لمّا شبّه بـ(قبل وبعد). وعزي هذا إلىٰ أبي علي (المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨) البحر المحيط ٥/ ٤٢٦، المغني ١/ ٢٢٧. وتأوله ابن عطية بأن المراد بـ(قل): بلّغ وأدّ الشريعة. (المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٩)، البحر المحيط ٥/ ٤٢٦، وقال أبو حيّان: إنه قريب من التوجيه الأول.

صِحَّةُ حُلُولِ (إِن تفعل) محلَّه عادةً، نحو: (أَحسِنْ إليَّ أُحسِنْ إِليك)، بخلاف: (لا أحسِنُ إِليك) فيجب الرفع[١].

وشَرْطُ الجزم بعد النهي[٢] عند الجمهور صِحَّةُ حُلولِ (إِنْ لا) محلَّه، نحو: (لا تَدْنُ من الأسد تَسْلمْ)؛ لِصحّة [حلولِ]:[٣] (إِنْ لا تدنُ منه تَسْلَمْ)، بخلافِ: (لا تدن من الأسد يأكُلُك)؛ لعدم صحّة: ([إِن][٤] لا تدْنُ من الأسد يأكُلُك)، فيجب الرفع[٥]. وخالف الكسائيُّ في خصوص تقدير: (إِنْ لا)، فقال: بل متىٰ صحَّ التقديرُ صحّ الجزم، فيجوز عنده: (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) لصحة تقدير: (إِن تدْنُ من الأسد يأكلْك)[٦]،

(١) توضيح المقاصد ٤/ ٢١٤.

(٢) في (ب): التمني.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) الكتاب ٣/ ٩٥، المقتضب ٢/ ٨١، شرح السيرافي ٣/ل ٢٥٠/ب، المقتصد ٢/ ١١٢٤-١١٢٥، الفصول الخمسون ٢٠٧، المقرب ١/ ٢٧٢. وعزاه ابن عصفور إلىٰ البصريين (شرح الجمل ٢/ ٢٩٣)، شرح العمدة ١/ ٣٤٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٥٢، شرح التسهيل ٤/ ٤٢-٤٣، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤.

(٦) عزاه ابن عصفور إلىٰ الكوفيين عامة (شرح الجمل ٢/ ١٩٣) ونحوه في الملخص ١٥٦-١٥٧، ونقل ذلك المرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢١٤، وعزاه ابن مالك إلىٰ الكسائي (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٢، التسهيل ٢٣٢)، وكذلك ابنه في شرح التسهيل ٤/ ٤٣، وشرح الألفية ٦٨٤، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣٥، وابن الحاجب في الكافية ٢٥٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢١٢، =وابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٨٩، وشرح الشذور ٣٤٧، والجامع الصغير ١٧٩، وأجاز الجرمي=

ويَشهد له: (لا تشرِفْ/ [٦٢/ ب] يُصِبْك سهمٌ)[١]، و(لا يَقْرَبْ مَسْجِدَنا يُؤذِنا)،[٢] و(لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربْ بعضُكم رقابَ بعض).[٣] وخرّجها الجمهور على الإبدال[٤].

=الجزم على رداءة (الارتشاف ٢/ ٤٢٠) وقال الأخفش: إنه جائزٌ لا على الجواب، بل على الإبدال (الارتشاف ٢/ ٤٢٠، التذييل ٨/ ل ١٤٦/ أ).

(١) من كلام أبي طلحة للنبي ﷺ في حديثٍ أخرجه البخاري ٣/ ١٣٨٦، ٤/ ١٣٩١ بالرفع فيهما. وأخرجه مسلم بلفظ: «**لا تشرف، لا يصيبك سهم**» ٣/ ١٤٤٣. وهو باللفظ الذي أورده الشارح في شرح العمدة ١/ ٣٤٦، وشرح التسهيل ٤/ ٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤، توضيح المقصد ٤/ ٢١٤.

(٢) قطعةٌ من حديثٍ لم أجده -فيما اطلعتُ عليه من كتب الصحاح والسنن- مجزومًا باللفظ الذي أورده الشارح.

وروي بالرفع في موطأ الإمام مالك ١/ ١٧، والتمهيد ٦/ ٤١٢، والاستذكار ١/ ١٥٢ وكلاهما لابن عبد البر، ومبنيّان على الموطأ. وعند ابن حبّان: «**من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا في مجالسنا**» ٤/ ٢١٥ وفي كنز العمال: «**فلا يقربن مسجدنا ولا يؤذينا**» ١٥/ ٢٦٨. وما عدا ذلك فهو بروايات كثيرة، بعيدة في لفظها عن الشاهد.

وتجده مجزومًا في بعض كتب النحويين مثل شرح التسهيل ٤/ ٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤، التذييل ٨/ ل ١٤٦ ب، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢١٤، أوضح المسالك ٤/ ١٨٩.

(٣) ضُبط في أكثر كتب الحديث بالرفع (البخاري ١/ ٥٦، ٢/ ٦٢٠، ٤/ ١٥٩٩، ٦/ ٢٥٩٤) مسلم: ١/ ٨١-٨٢، ٣/ ١٣٦، النسائي ٧/ ١٢٧-١٢٨، أبو داود ٤/ ٢٢١، ابن ماجة ٢/ ١٣٠٠، وهناك كتب كثيرة أوردته لكنها غير مضبوطة الشكل. وأورده بعض النحويين بالجزم مثل التذييل ٨/ ل ١٤٦ ب، توضيح المقاصد ٤/ ٢١٤.

(٤) شرح السيرافي ٣/ ل ٢٥٠ب، ٢٥١أ، شرح العمدة ١/ ٣٤٦، شرح التسهيل ٤/ ٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤، التذييل ٨/ ل ١٤٦ب، توضيح المقاصد ٤/ ٢٧٤، أوضح المسالك ٤/ ١٨٩.=

ثم عَطَفَ علىٰ النواصب بعد فراغه ممّا[1] قَصَد ذِكْرَه منها قولَه: (و) الألفاظ (الجوازم) علىٰ ظاهر[2] قولِه (ثمانية عشر) جازمًا، وإن احتَمَل -لِما مَرّ- أنه جَمْعُ (جازمة) بمعنىٰ: (لفظة جازمة)[3]. ومفهومُ العدد لا يفيد[4] حصرًا[5]. أو المراد: ضَبْط ما قَصَد إيرادَه منها، لا جميعِها. ثم هي قسمان: قِسْمٌ يَجزم فعلًا واحدًا، لا أزْيَد، إلاّ بالتبعيّة، وقسمٌ يَجزم فعلين غالبًا، وقدّم الأولَ، فقال:

(وهي: لم) مع ما عطف عليها. أو الأصل: أحدها، أو: منها[6]: (لم). وتختصّ بالمضارع، ولو تقديرًا، كقوله[7]:

=وخرجه ابن عصفور بأنه من باب تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلا ضرورة أو في قليل من الكلام (شرح الجمل ٢/ ١٩٣) توضيح المقاصد ٤/ ٢١٤. أو أن المشهور في هذه الشواهد الرفع. أو أن الجزم من لحن الرواة (التذييل ٨/ ل ١٤٧ أ).

(١) في (ب): من.

(٢) في (ب): ظهر.

(٣) مرّ ذلك في ص: ٣٣٩. في كلامه عن الزوائد الأربع.

(٤) في (ب): يفيدا.

(٥) هذه قاعدة أصولية، تخريجها والحديث عنها في ص: ٤٩٥-٤٩٦.

(٦) في (ب): مفهما. وقد سبق نحو هذا في ص: ٨٧-٨٨.

(٧) لم أعرف القائل.

.... فَلَـمْ ذا رَجَـاءٍ أَلْقَـهُ[١] غَيْـرَ واهِـبِ[٢]

ويقـال فيهـا: حـرفٌ يَجزم المضـارع، ويَنفـي حَدَثَـه -أيْ يَـدلّ علىٰ انتفائـه- ويَقلب زمانَه ماضيًا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٣].

وفي رفع المضارع بعدها حملًا علىٰ (ما) أختِها[٤]، كقوله:

لـولا فَـوَارِسُ مِـنْ نُعْـمٍ وأُسْـرَتِهِمْ يَـوْمَ الصُّـلَيْفَاءِ لَـمْ يُوفُـونَ بالجـارِ[٥]

- خـلافٌ، فقيـل: ضـرورة[٦]، وقيـل:

---

(١) في (أ) و(ب): القد، وفي (جـ): الفه (بالفاء الموحدة). وكذا في (د) الاحتياطية. وما أثبتُه الصحيح، وهو كذلك في جميع المصادر التي رأيت الشاهد فيها.

(٢) ظُنِنْتُ فَقيرًا ذا غِنًىٰ ثم نِلْتُه ....

والبيت من الطويل، ويروىٰ (ذاهبِ).

والمعنىٰ: أنني حين كنت فقيرًا ظنني الناس غنيًّا لتعفّفي، ثم لمّا نِلت الغني لم ألْق الراجي إلاّ وهبتُه ما يرجوه، وتقديره نحويًا: فلم ألْق ذا رجاء ألقه............. والشاهد فيه: أن ظاهر البيت أنَّ (لم) داخلةٌ علىٰ اسمٍ، وليس علىٰ فعلٍ. ولكنه في التقدير داخلٌ علىٰ فعلٍ، كما سبق في تقدير البيت.

شرح التسهيل ٢/ ١٤٢، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٦، المساعد ١/ ٤١٦، المغني ١/ ٢٧٨، شفاء العليل ١/ ٤٢٧، الخزانة ٩/ ٥.

(٣) ٣-٤ الإخلاص ١١٢.

(٤) أو (لا). وعلىٰ هذين التأويلين يجري توجيهُ كونه ضرورةً، أو لغة.

(٥) سبق تخريجه في ص: ٣١٤.

(٦) أو شذوذ. الخصائص ١/ ٣٨٨، سر الصناعة ٢/ ٤٤٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣١٠، شرح المفصل ٧/ ٩، التسهيل ٢٣٦، شرح الرضي ٢/ ٢٥١، شرح التسهيل ٤/ ٦٦، الجنىٰ الداني ٢٦٦، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٧، المغني ١/ ٢٧٧، الهمع ٤/ ٣١٣.

لغة[1].

وأمّا نصبُها له كقراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ ...﴾[2] بالنصب[3]، وكقوله[4]:

أَيَـــومَ لَـــمْ يُقْـــدَرَ أَمْ يَـــوْمَ قُـــدِرْ[5]

فلغةٌ حكاها اللحياني[6]، فلا ينبغي أن يُتَأَوَّل ما سُمِع مِن أهلها[7].

---

(١) المحتسب ٢/ ٤٢، شرح التسهيل ١/ ٢٨، الجنىٰ الداني ٢٦٦، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٨، المغني ١/ ٢٧٧، الأشموني ٤/ ٥، الهمع ٤/ ٣١٣.

(٢) ﴿...لَكَ صَدْرَكَ﴾ ١ الشرح ٩٤.

(٣) تُعزىٰ هذه القراءة لأبي جعفر المنصور (المحتسب ٢/ ٣٦٦، الكشاف ٤/ ٧٧٠، المحرر الوجيز ٥/ ٤٩٦، البحر المحيط ٨/ ٤٨٧).

(٤) في (ب): وقوله. ويُعزىٰ لعلي بن أبي طالب، وهو في ديوانه ص ١٧٩ والصحيح أنه تمثّل به، وقائله الحارث ابن منذر الجرمي، نصّ علىٰ ذلك العيني، وهو من بني عبد الجن بن الحارث بن عائذ الله بن أسعد بن سعد بن كثير بن غالب من قضاعة. ويسمىٰ الحارث بن نمر، شاعر إسلامي، شهد موقعه صفين. (شرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ١٣٦).

(٥) البيت من الرجز، وقبله:

مِنْ أيِّ يومَيَّ مِن المَوتِ أَفِرْ

وهو مذكور في النوادر ١٣، الخصائص ٣/ ٩٤، سر الصناعة ١/ ٧٥، المحتسب ٢/ ٣٦٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٦، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، المقاصد النحوية ٥/ ٢٢٦٠-٢٢٦٢.

(٦) علي بن حازم من بني لحيان من هذيل، تلمذ علىٰ الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة. قال عنه الفرّاء: هو أحفظ الناس للنوادر، صنف النوادر.

(مراتب النحويين ١٤٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٩٥، البغية ١/ ١٨٥).

(٧) كأنه يشير إلىٰ ابن مالك الذي اعترض قول من نال: إنها لغة. قال: وهذا محمول عند العلماء علىٰ أن الفعل مؤكدٌ بالنون الخفيفة، ففُتح لها ما قبلها، ثم حُذفت ونُوِيتْ، فبقيت الفتحة. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٦). وقد أورده من قبله ابن جني نقلًا عن غيره. أو إلىٰ ابن جني الذي قال: الأصل (يقدر)=

وفَصْلُها منه وحَذْفُه بعدها -كما يأتي[١]- ضرورة[٢]، نحو:

.... كأَنْ لَمْ سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ[٣]

=بالسكون، فتجاورت مع الهمزة المفتوحة، ومن عادة العرب أن تجري الساكن إذا جاور المتحرك مجرىٰ المتحرك. (سر الصناعة ١/ ٧٥) - أو إلىٰ ابن هشام الذي قدّر في: (أيوم لم يقدر أم) أن حركة الهمزة نقلت إلىٰ الراء ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وفتحت الهمزة إتباعًا لحركة الراء (المغني ١/ ٢٧٧-٢٧٨). أو إلىٰ الزمخشري الذي وجّه الآية بأنه بيّن مخرج الحاء وأشبعها فظن السامع أنه فتحها (الكشاف ٤/ ٧٧٠).

وراجع هذه اللغة في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٥، الارتشاف ٢/ ٥٤٦، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٨، الجنىٰ الداني ٢٦٦، المغني ٨/ ٢٧٧.

والشارح في ردّه التأويلات وتوجيهه بأنها لغة متأثر بأبي حيّان في البحر ٨/ ٤٨٨.

(١) سيعود إلىٰ الحديث عن حذف المجزوم بها في ص: ٤٥٢.

(٢) قال ابن يعيش: لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء، وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورة (شرح المفصل ١/ ١١٠) وجعل ذلك ابن مالك من خواص (لم) مع كونه ضرورة (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٧) ونحوه في شرح التسهيل ٤/ ٦٥، وشرح الرضي ٢/ ١٥١، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٥.

(٣) فأَضْحَتْ مغَانِيْها قفارًا رُسُومُهَا ....

والبيت من الطويل، قائله: ذو الرمة: غيلان بن عقبة بن نُهيش من عديّ التيم من الرّباب، عدّه ابن سلام من الطبقة الثانية من الإسلاميين، قال: وكان علماؤنا يقولون: إنه أحسن أهل الإسلام تشبيهًا.

روىٰ عن جرير والفرزدق، وهو دونهما ويساويهما في بعض شعره. وله معهما أخبار.

(طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤-٥٣٥، ٥٤٩-٥٥٩، الشعر والشعراء ٢/ ٥٢٤-٥٣٦).

وتقدير البيت: كأنْ لم تؤهل سوىٰ أهل من الوحش، ويروىٰ: (بلادها) مكان (رسومها).

(الديوان ٣/ ١٤٦٥، الخصائص ٢/ ٤١٠، شرح الرضي ٢/ ٢٥١، شرح التسهيل ٤/ ٦٥، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٥، الجنىٰ الداني ٢٦٩، المغني ١/ ٢٧٨، الأشموني ٤/ ٥، الخزانة ٩/ ٨٠٥).

(ولمّا) عَطفٌ علىٰ (لم)، نحو: ﴿...لَمَّا يَقْضِ[١] مَآ أَمَرَهُۥ﴾[٢] ويقال فيهما: حرفٌ يجزم المضارع ويَنفي حدثه، أيْ: يدلّ علىٰ انتفائه، ويقلِبُ زمانَه ماضيًا متصلًا نفيُه، متوَقَّعًا ثبوتُه.

وهي مركبة من (لَمْ) و(ما) توكيدًا للنفي[٣]، وتَرَكَ قَيْدَ (الأُخْتِيّة)؛ لعدم الحاجة إليه -كما قاله[٤] شيخ الإسلام[٥]- لأن ذاكره[٦] كابن مالك[٧] زَعَمَ أنّه لإخراج (لمّا) بمعنىٰ (إلاّ)، ويقال لها: [لمّا][٨] الإيجابيّة، ولإخراج (لَمّا)[٩] بمعنىٰ: حين، ويقال لها: (لمّا) الوجوديّة والحينيّة، وهما لا تَدخلان علىٰ

---

(١) في (أ): يقضي.

(٢) ﴿كَلَّا...﴾ ٢٣ عبس ٨٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٣، الأصول ٢/ ١٥٧، إيضاح الشعر ١٠٤، الإيضاح لأبي علىٰ ٣٢٨، معاني الحروف ١٣٢، المفصل ٣٠٧.

وذكر السهيلي أنها ليست مركبة، بل مشتقة من (لممت) بمعنىٰ (ضممت). (نتائج الفكر ١٢٧-١٢٨)، وقيل: إنها بسيطة (الارتشاف ٢/ ٥٤٤).

(٤) في (جـ): قال.

(٥) زكريا الأنصاري في شرحه الألفية (الدّرر السنية) ١٣٠/أ، ٢٠٨ب، مع أنه عبَّر بقيد (الأختية) في كتابه الآخر: (بلوغ الأرب شرح شذور الذهب) ١٠٤/أ).

(٦) في (جـ): ذكره. والمراد الذي يذكر قيد (الأختية).

(٧) في التسهيل ٢٣٥.

ومثله ابنه في شرح الألفية ٦٩٣، والمرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٣، ٢٣٨، وابن هشام في شرح القطر ٨٣، والشيخ خالد في شرح الأزهرية ١٣١.

(٨) سقطت من (أ). وفي (جـ): ألما.

(٩) في (جـ): ألما.

المضارع[١]؛ إذ الأُولىٰ/ [٦٣/ أ] لا تدخل إلاّ علىٰ جملةٍ اسميةٍ، نحو: ﴿إِن كُلُّ [نَفْسٍ][٢] لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣] في قراءة مَنْ شدّد[٤] [ميمَها][٥]، أو علىٰ ماضٍ لفظًا، لا معنًىٰ، نحو: (أَنْشُدُكَ الله لَمّا فعلت كذا) أيْ: إلاّ فِعْلَكَ إيّاه[٦].

والثانية التي هي حرف وجودٍ لوجودٍ، لا يليها إلاّ فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًىٰ، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٧].

تنبيه:

تشترك (لم) و(لمّا) في الحرفيّة، والاختصاص [بالمضارع]،[٨] ونَفي[٩]

---

(١) نبّه إلىٰ ذلك من قبله المراديُّ في توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٨، ونحوه الأشموني ٤/ ٧.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ٤ الطارق ٨٦.

(٤) في (أ): شده.

(٥) سقطت من (أ). وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة. (السبعة ٦٧٨، العنوان في القراءات السبع ٢٠٦، إعراب القراءات السبع ٢/ ٤٦١).

(٦) تجد هذه في الكتاب ٣/ ١٠٥، حروف المعاني ١١، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٥، معاني الحروف ١٣٣، الأزهية ١٩٨، رصف المباني ٣٥.

(٧) ٩٦ يوسف ١٢.

(٨) سقطت من (جـ). وقال بعضهم: إنّ (لم) دخلت علىٰ الماضي ونقلته إلىٰ المضارع، وقال آخرون: العكس، وهو الأشهر (شرح المفصل ٨/ ١١٠) والحيدرةُ يجعلهما خاصَّين بالماضي، لا المضارع (كشف المشكل ١/ ٥٩٢) ونقل أبو حيّان أن سيبويه يرىٰ أنهما دخلتا علىٰ الماضي فقلبتاه إلىٰ المضارع، ويرىٰ المبرد العكس (النكت الحسان ١٤٩، الارتشاف ٢/ ٥٤٥) وانظر توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٣، الجنىٰ الداني ٢٦٧.

(٩) في (ب): وهي.

حدثـه، وجزمِـه، وقلـبِ زمانـه إلـىٰ المضـيِّ، وجـوازِ دخـول همـزة الاسـتفهام عليهما،[١]، كما أشار إلىٰ هذا بقوله:

(و(ألم) نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢] (و(ألمّا) نحو:

.... ألمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[٣]

و(ألمّا أُحْسِنْ إليك)، والاستفهامُ معهما[٤] تقريريٌّ، وهو حَمْلُكَ المخاطبَ علىٰ الاعتراف بأمرٍ استقرَّ عنده[٥] ثبوتُه أو نفيُه، وحينئذٍ[٦] فتحتاج إلىٰ جوابٍ بـ(بلىٰ)، أو (نعم)، أو بـ(لا)[٧].

---

(١) في (أ) و(ب): عليها.

(٢) ١ الشرح ٩٤.

(٣) علىٰ حينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ علىٰ الصِّبا فقلت..............................

والبيت من الطويل، قائله: النابغة الذبياني.

ويروىٰ (تصح).

والبيت في ديوانه ٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن ١/ ٣٢٧، والكامل ١/ ٢٤٠، والمنصف ١/ ٥٨، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٥٣، والمقرب ١/ ٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥.

(٤) في (أ) و(ب): معها.

(٥) في (أ): عنه.

(٦) في (أ): وح.

(٧) شرح ملحة الإعراب للحريري ٣٥١، وزاد أنها قد تكون للتوبيخ.

وانظر: المقرب ٢٧١، ورصف المباني ٣٥٠، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٣٨، شرح الرضي ٢/ ٢٥١.

وقال بعضهم: إنها للاستفهام الحقيقي. وردّه المالقي (رصف المباني ٣٥٠) وأجاز أبو حيّان الوجهين (الارتشاف ٢/ ٥٤٦).=

وأمّا عَدُّ المصنف لهما[١] من الجوازم الثمانيةَ عشرَ فتجوُّزٌ راعىٰ فيه الصورة[٢].

تنبيه:

تنفرد[٣] (لم) عن (لمّا) بجواز مصاحبة[٤] أداة الشرط،[٥] نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا...﴾[٦] و(لو لم يأتني ما أكرمته)، وبجواز انقطاع نفي منفيّها[٧]، نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[٨] أي: ثم كان بعد ذلك؛ فلذا [جاز][٩]:

=وقال السيوطي: إنّها قد تكون للإبطاء (الهمع ٤/ ٣١٢) وهو في الحقيقة راجع لأحد المعاني السابقة.

(١) في (ب): لها.

(٢) وقد عدّهما من قبله الزجاجيّ في الجمل ٢٠٧. والتأثر بينهما ظاهر في غير هذا الموضع. وكذلك الصيمري في التبصرة ١/ ٤٠٥، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٠٦، وفي الألفية (شرحها لابن القواس ١/ ٣١٥، ٣١٨)، وتأوّل ذلك المكودي شارحُ الآجرومية بأنه من باب التسهيل على المبتدئ ص٩. وكذلك الشيخ زروق ٣٥/ ب، والشربيني ٢٢/ ب.

(٣) في (ب): ينفرد.

(٤) في (ب): حاجته.

(٥) التسهيل ٢٣٥، شرحه لابن الناظم ٤/ ٦٤، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥١، الارتشاف ٢/ ٥٤٤، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٥، الجنىٰ الداني ٢٦٩، المغني ١/ ٢٧٨، شرح القطر ٨٤، الجامع الصغير ١٧٥.

(٦) ﴿...وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ٢٤ البقرة ٢.

(٧) التسهيل ٢٣٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٣، شرح التسهيل ٤/ ٦٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣١٧، شرح الرضي ٢/ ٢٥١، الارتشاف ٢/ ٥٤٤-٥٤٥، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٣، الجنىٰ الداني ٢٦٨، المغني ١/ ٢٧٩، أوضح المسالك ٤/ ٢٠٢، شرح القطر ٨٣، الجامع الصغير ١٧٦.

(٨) ١ الإنسان ٧٦.

(٩) سقطت من (ب).

(لم يكن، ثم كان)، وامتنع: (لمّا يكن، ثم كان)؛ لما فيه من التناقض؛ لأنَّ امتداد النفي واستمرارَه إلىٰ زمان التكلم يَمنع من الإخبار بوجوده في شيء من أزمنة الماضي[1]. نعم، يجوز الإخبارُ بأنه سيوجد في المستقبل؛ لعدم التنافي بين الحال والاستقبال.

وتنفردُ (لمّا) بجواز حذف مجزومها اختيارًا[2]، نحو: (قارَبْتُ البلدَ ولمّا) أي: (ولم أدخلْها). وأمّا قوله[3]:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التي اسْتُودِعْتَها يومَ الأعاربِ[4] إنْ وصَلْتَ وإنْ لَمِ[5]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٣-١٥٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٣، الأصول ٢/ ١٥٧، الإيضاح لأبي علي ٣٢٨، المقتصد ٢/ ١٠٩٣، المفصل ٣٠٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢١، وشرح المفصل ٧/ ٤١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧.

(٣) هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، (...-١٧٦ هـ) من الخُلْج، والخُلُج من قيس عيلان، ويقال إنهم من قريش. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.

وهو من ساقة الشعراء، أي متأخريهم مع ابن ميادة ورؤبة، وهو آخر من يحتج بشعره عند النحويين علىٰ المشهور. قال الأصمعي: خُتم الشعر بابن هرمة.

(الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٣-٧٥٤، طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٠-٢١، الخزانة ١/ ٤٢٤-٤٢٦).

والبيت في ديوانه ٢٠١.

(٤) في (ب) الأعار، وفي (جـ): الأغازب.

(٥) البيت من الكامل، والرواية المشهورة- رواية الديوان: (الأعازب) بالزاي. و(يوم الأعازب) قال العيني: هو يوم معهود بينهم، وقال البغدادي: لم أقف عليه في كتب أيام العرب. وقال الشيخ خالد الأزهري: إنه يروىٰ أيضًا (الأغارب). ويروىٰ: (وُصِلْت) بالبناء للمجهول.

(شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٧١، شرح الرضي ٢/ ٢٥١، المغني ١/ ٢٨٠، أوضح المسالك ٤/ ٢٠٢، التصريح ٢/ ٢٤٧، الخزانة ٩/ ٨-١٠).

فضرورة، كما/ [٦٣/ ب] مرّ[١].

وبتوقُّع[٢] ثبوت منفيِّها[٣]، نحو: ﴿...وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾؛[٤] ومن هنا امتنع: (لمّا يجتمع الضدّان)؛ لاستحالة اجتماعهما، وتوقّعُ المستحيل محال[٥].

ثم عَطَف على (لَمْ) و(لَمّا) قولَه: (و لام) أي: ومن الجوازم: مُسمّى لام (الأمر) وهو عند النحاة -كطائفة من الأصوليين-: طلبُ الأعلى من الأدنى، مع الاستعلاء[٦]، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن

---

(١) قريبًا في ص٤٤٧، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٣١٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٥١، الارتشاف ٢/ ٥٤٥، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٤، المغني ١/ ٢٨٠، وراجع مصادر تخريج الشاهد.

(٢) في (ب): ويتوقع.

(٣) المفصل ٣٠٧، التخمير ٤/ ٨٧، شرح المفصل ٨/ ١١٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤، شرح الرضي ٢/ ٢٥١، الارتشاف ٢/ ٥٤٥، شرح الأنموذج للأردبيلي ٢٣٣، المغني ١/ ٢٧٩، شرح القطر ٨٤.

(٤) ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا...﴾ ١٤ الحجرات ٤٩

(٥) الجامع الصغير ١٧٦، أوضح المسالك ٤/ ٢٠٤، التصريح ٢/ ٢٤٧.

(٦) مِمّا ذكر ذلك من كتب النحويين: شرح التسهيل ٤/ ٥٧-٥٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٣١٨، الملخص ١٤٧، رصف المباني ٣٠٤، الجنى الداني ١١٠، التصريح ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، وشرح الآجرومية للمكودي ٩. ومن كتب الأصوليين: المسوّدة ٤، الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١١-١٢. نهاية السؤل ٢/ ٦٣-٦٤، ٢٣٦، المعتمد في أصول الفقه ١/ ٤٩، شرح التنقيح للقرافي ٤٠، شرح التلويح للتفتازاني ١/ ١٤٩، وتجد فيها أيضًا التعريفات الآتية. وعند بعض المحققين أن طلب الإنسان ممّن هو في درجته يعد أمرًا (البرهان في أصول الفقة ١/ ٢٠٤) وكثير منهم لا يشترط العلوّ والاستعلاء.

ويرى المالقي عدم التفصيل في التسميات، ويسمى ذلك كله طلبًا، كما قرره الأصوليون، ويرى أن قولهم المقبولُ في ذلك، لا قولُ النحويين الذين يفرّقون. (رصف المباني ٣٤٠، ٣٠٤-٣٠٥).

سَعَتِهِۦ﴾[١].

ويُحتمَل أن يريد[٢] بها ما قابل لامَ الدعاء، فيشمل الالتماسَ، كقولك لمُساويك[٣]: (لِتقُمْ يا زيد). ثم المراد: اللام الموضوعة للأمر، وإن استُعملت في غيره خبرًا[٤]، نحو: ﴿...فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٥] أي: (فيمدّ)، أو تهديدًا[٦]، نحو: ﴿... فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٧].

(و) من الجوازم: مُسمّىٰ لام (الدعاء)، نحو: ﴿...لِيَقْضِ عَلَيْنَا[٨] رَبُّكَ﴾[٩]. و[هو][١٠] عند النحاة: طلبُ الأدنىٰ من الأعلىٰ علىٰ وجه الخضوع. والمشهور أنَّ الجميع يقال له: (لام الأمر)[١١]، لكنهم خصُّوا هذا النوع بالدُّعاء؛ تفاديًا من

---

(١) ٧ الطلاق ٦٥.

(٢) كتبت في (أ) علىٰ صورة تحتمل (يريد) و(يراد).

(٣) في (ب): بمساويك.

(٤) بيان ذلك في سر الصناعة ١/ ٣٨٩، معاني الحروف للرماني ٥٧، المغني ١/ ٢٢٣.

(٥) ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ ٧٥ مريم ١٩.

(٦) وتسمّىٰ لام الوعيد، ونصّ الهروي علىٰ أنها ليست لامَ الأمر (اللامات ١٦٣)، وانظر: رصف المباني ٣٠٥، الجنىٰ الداني ١١٠، المغني ١/ ٢٢٣.

(٧) ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ...﴾ ٢٩ الكهف ١٨.

(٨) في (ب): عليك.

(٩) ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ...﴾ ٧٧ الزخرف ٤٣.

(١٠) سقطت من (أ) و(ب).

(١١) وهي تسمية النحويين، نصّ علىٰ ذلك ابن الناظم في شرح التسهيل ٤/ ٥٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٥٤١.

إيهام[1] كونه تعالىٰ مأمورًا. تعالىٰ الله علوًّا كبيرًا[2].

تنبيهات:

الأول: جَزْمُ لام الطلب فِعْلَ الغائب مطلقًا[3] كثيرٌ[4]، ويليه جزمُها فعلَ غيره مبنيًّا للمفعول[5]، وأمّا جَزْمها فعلَ المتكلم مبنيًّا للفاعل فقليل[6]، وأقلُّ منه جزمُها فعلَ المخاطب مبنيًّا أيضًا للفاعل[7]؛ لقلّة أمر الإنسان نفسَه[8]، وللاستغناء بالأمر عن المضارع المجزوم

(١) في (ب): إلهام.

(٢) بيان ذلك في المقتضب ٢/٤٣، ١٣٠، وعاب ابن مالك علىٰ ابن الحاجب عدم تخصيصه الدعاء وجَعْلَه إياه داخلًا في الأمر، وقال: إنه ليس بأدب. (التحفة علىٰ الحاجبية ٣٧١) ونحوه في شرح الآجرومية للأزهري ٤٩-٥٠.

(٣) سواءً بُني للمفعول أو للفاعل.

(٤) المقتضب ٢/ ٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٠، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٠.

(٥) إذا بني الفعل للمفعول لزمته اللام مطلقًا. ولا يمكن أن يؤمر إلاّ بها. (أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٢، الجزولية ٦٢، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٩٢، شرح التسهيل ٤/ ٥٩، توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٧).

(٦) المقتضب ٢/ ٤٣، ونص ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها علىٰ قلته. ولكنه أكثر من النهي بـ(لا) ٣/ ١٥٦٨، ونصّ ابن الناظم علىٰ كثرته (شرح الألفية ٦٩٠) ونقل ذلك عنه المرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٧، وحكم عليه ابن هشام بالقلة (المغني ١/ ٢٢٤، أوضح المسالك ٤/ ٢٠١).

(٧) نَقَل هذا الحكم عن ابن هشام في المغني ١/ ٢٢٤، والجامع الصغير ١٧٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠١، وجعله المبرد جيدًا (المقتضب ٢/ ٤٤) وانظر الجمل للزجاجي ٢٠٨، واللامات له ٩٢، الإيضاح لأبي علي ٣٢٩، المقتصد ٢/ ١٠٩٤، اللامات للهروي ١٥٩-١٦٠، المفصل ٢٥٧.
وقيل هي لغة جيدة، وقيل: رديئة (توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٧، الجنىٰ الداني ١١١).

(٨) شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، الهمع ٤/ ٣٠٨.

[بها](١).

الثاني: قال السَّعد(٢): تكون هذه اللام مكسورةً تشبيهًا باللام الجارة؛ لأنّ الجزم بمنزلة الجرّ في الاختصاص(٣)، وفتحُها لغةٌ(٤)، لكنْ إذا دخل عليها الواوُ، أو الفاءُ، أو (ثم) جاز سكونُها(٥)، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا

---

(١) سقطت من(جـ) وذكر هذه العلة الأخيرة المبرد في المقتضب ٢/ ٤٤، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٤١، وكذلك الشلوبيين في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٩٣، وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥، وابنه في شرح الألفية ٦٩٠ وغيرهم.

(٢) في شرح التصريف العزّي ٦٦ بتصرف يسير.

(٣) معاني الحروف للرماني ٥٨، شرح المفصل ٩/ ١٢٤، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٧٢، شرح التسهيل ٤/ ٥٨. وذكر ابن جني هذه العلة، وزاد علة أخرىٰ، هي الفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل علىٰ الأفعال المضارعة (سر الصناعة ١/ ٣٨٧) وذكر الزجاجي أنّ الأصل في اللام الكسر (اللامات ٩٣). وخالفه ابنُ مالك فزعم أن الأصل السكون (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٣) وانظر: شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢١.

(٤) حكاها الفرّاء عن بني سُلَيم (معاني القرآن ١/ ٢٨٥) ونحوه في سر الصناعة ١/ ٣٨٤، شرح المفصل ٩/ ٢٤، التسهيل ٢٣٥، شرح التسهيل ٤/ ٥٨، شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٥١، الارتشاف ٢/ ٥٤١، النكت الحسان ١٥٠، توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٩.

(٥) وهو الأكثر في كلامهم (الكتاب ٤/ ١٥١-١٥٢، المقتضب ٢/ ١٣١، حروف المعاني ٤٦، اللامات للزجاجي ٩٣، شرح ملحة الإعراب للحريري ٣٥٢) ولهم في ذلك تأويلات. ويرىٰ المبرد أن الإسكان بعد (ثمّ) لَحنٌ، وإن قرئ به؛ لأن (ثم) منفصلة من الكلمة (المقتضب ٢/ ١٣٢) وقال ابن جني: إن أصحابنا استنكروه فلم يجيزوه (سر الصناعة ١/ ٣٨٤-٣٨٥) وذكر الزجاجي أن الوجه بعد (ثم) الكسر، وأجاز بعضهم الإسكان حملًا علىٰ الفاء والواو. والكسر عنده أجود، وذكر أن البصريين لا يجيزون غيره (اللامات ٩٣) وانظر معاني الحروف للرماني ٥٨، اللامات للهروي ١٥٧-١٥٩، وأكثر المتأخرين يجيزون الإسكان بعدها لكن عدوه قليلًا.

كَثِيرًا﴾[١] ونحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[٢]، قُرئ بسكون اللام، وكسرها[٣].

الثالث: قال السعد[٤]: لما دخل المضارعَ لامُ الأمر شابه أمرَ المخاطب وهو مبنيٌّ،/ [٦٤/ أ]، ولم يُمكنْ[٥] بناءُ ذلك[٦] لوجود حرف المضارعة، مع عدم تعذّر الإعراب، فأُعْرِبَ بإعرابٍ يشبه البناء وهو السكون؛ لأنه الأصل في البناء، فاللام لكون المشابهة مستفادَةً منه[٧] عَمِلَ الجزمَ.

الرابع: لو كان المأمور بهذه اللام جماعةً، بعضهُم غائب، وبعضُهم حاضرٌ. قال السعد: فالقياس تغليب الحاضر، وتركُ الأمر باللام، فيقال: (افعلا) و(افعلوا)، ويجوز على قلّة إدخالُ اللام في المضارع المخاطب؛ لتفيد (التاءُ) الخطابَ، و(اللامُ) الغيبةَ، مع التنصيص على كون بعضهم حاضرًا وبعضهم غائبًا، كقوله عليه السلام: (**لِتَأْخُذُوا مَصافَّكم**)[٨].

---

(١) ٨٢ التوبة ٩.

(٢) ٢٩ الحج ٢٢.

(٣) قراءة ابن عامر وأبي عمرو وابن كثير برواية قنبل عنه الكسرُ، وقراءة الباقين الإسكانُ. (السبعة ٤٣٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٧٣، العنوان في القراءات السبع ١٣٤).

(٤) في شرح التصريف العزي ٦٦، بتصرف يسير، ونحوه في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٧، وزاد فيهما علة أخرى.

(٥) في (ب): يكن.

(٦) في (أ): ذاك.

(٧) في (جـ): من.

(٨) قال ذلك السعد في شرح التصريف العزي ٦٧، وهو من قبله في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٢، ونحوه في الهمع ٤/ ٣٠٨، وشرح الفريد للعصام ٢١٦.=

الخامس: لام[١] الأمر لا تُحذف مع بقاء الجزم إلاّ شذوذًا[٢]، كقوله:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ وَبالا[٣]

أي: (لِتَفْدِ). وأجاز الفرّاء حذفَها في النثر، كقولك[٤]: (قل له: يَفْعَلْ)[٥]، قال الله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ...﴾[٦]. قال السَّعد: والحق أنه جواب

=وأما الحديث فهو يرد كثرًا في كتب النحويين، خذْ مثلًا: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠، اللامات للزجاجي ٩٣، والجمل له أيضًا ٢٠٨ وغيرها. وذكر الدكتور الطناحي -رحمه الله- أنه لا يوجد في كتب السنة بهذا اللفظ، وإنما هو موجود في بعضها: «مصافّكم» (حاشية أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٥) وأحال إلىٰ كتاب د. محمود فجال: (السير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث ٤١٨-٤٢٠). وهو كما قالا، فَلم أجده في كتب السنة المطبوعة باللفظ الذي أورده الشارح، وإنما يُوجد عند المفسّرين، كالقرطبي في تفسيره ٨/ ٣٥٤. وثمةَ أحاديثُ أخرىٰ بغير هذا اللفظ فيها الشاهد نفسُه، مثل: «لتأخذوا عني مناسككم» مسلم ٢/ ٩٤٣، مسند أحمد ٣/ ٣١٨، ٣٣٧، وكنز العمال ٥/ ١٠٠، ١١٦، والسنن الكبرىٰ للبيهقي ٥/ ١٣٠، وسنن أبي داود ٣/ ٤٩٥- ٤٩٦.

(١) تكررت مرتين في (ب).

(٢) الكتاب ٣/ ٨، الأصول ٢/ ١٥٧، اللامات للزجاجي ٩٦، التبصرة ١/ ٤٠٦، سر الصناعة ١/ ٣٩٠. والمبرد يمنع ذلك حتىٰ في الشعر (المقتضب ٢/ ١٣٠-١٣١). وفصَّل ابنُ مالك فجعل منه جائزًا كثيرًا مطردًا، وقليلًا جائزًا في الاختيار، وقيلًا مخصوصًا بالاضطرار (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩-١٥٧٠). والكسائي يجيزه باطّراد بعد الفعل (قلْ). وقد سبق الحديث عن ذلك في ص ٤٤٠.

(٣) في (جـ): تبالا. والبيت يروىٰ بهما. وقد سبق تخريج هذا البيت في ص ٣٣٦.

(٤) في (ب): كقوله.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٧٧.

(٦) ٣١ إبراهيم ١٤. وقد سبق الحديث عنها منفصلًا في ص ٤٤٠.

الأمر، والشَّرطُ لا يلزم أن يكون علَّةً تامّةً للجزاء[١].

السادس: إنما اختص أمرُ غير المخاطب باللام، والمخاطبِ بغيرها[٢]؛ لأن أمر[٣] المخاطب أكثرُ استعمالًا، فكان التخفيف[٤] به أولى[٥].

السابع: صحّتْ[٦] إضافةُ اللام لـ(الأمرِ) إضافةَ الدالّ للمدلول؛ لأنَّ مُسمّاها غيرُ معرفة، بخلاف (لا)؛ فإنها معرفة؛ لأنه أريد بها لفظُها، فصارت عَلَمَ جنس على نفسها[٧] -في قول المصنف: (و(لا)) حالَ كونها (في النهي، أو الدعاء) أي: معهما، أو بسببهما، فـ(في) للمصاحبة أو للسببيّة، وفيه تكلّف، والظاهر تقدير:

---

(١) في (أ): للجازم، وفي (ب): للجزم، وما أثبتُّه هو الموافق لنصّ السعد، وهو في شرح التصريف العزي ٦٨. ونحوه في الشرح المطول للتلخيص ٢٤٣.

ويريد بذلك أن الشرط المأخوذ من الأمر (قل) في الآية ليس علةً للجزاء؛ لأن الاستجابة بإقامة الصلاة ليست جزاءً لمجرد القول، ولكنه بيّن أنّ هذا الجزاء قد يكون مسبّبًا عن هذا الشرط وغيره مِمّا يناسب في التقدير. فالشرط في الآية علةٌ ناقصة يمكن أن تُتَمَّم بغيرها من التقديرات. وهذا شبيهٌ بتوجيه المبرد وتوجيه ابن عطية اللذين سبقا في ص ٤٤٠.

(٢) يريد أن المخاطب مختص بصيغة الأمر، نحو: (افعلْ). ولو صرّح بذلك لكان أوضحَ.

(٣) زيد هنا في (جـ): [غير]. وهو وهم ظاهر.

(٤) في (جـ): التحقيق.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٤، شرح الرضي ٢/ ٢٥٢، والشارح نقَلَ هذا عن شرح التصريف العزي ٦٨.

(٦) في (ب): صحة.

(٧) وذلك أن اللام نكرة ليست عينًا على شيءٍ ما، ويصحّ إطلاقها على أشياء كثيرة؛ لأنها اسمٌ، لا مسمّى، بخلاف (لا)؛ فإنها معرفة؛ لأنها هي عين المسمّى بها. ويصحّ إضافة النكرة، ولا يصح إضافة المعرفة. وقد نقل الشارح هذا التنبيه عن شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٩٥/ أ.

(مستعملة)[١]، ويُحمَل[٢] علىٰ الغالب[٣].

مثال النهي -وهو طَلَب الكفّ عن الفعل علىٰ جهة الاستعلاء-: (لا تَخَف إنّ الله معنا).[٤] ومثالُ الدعاء، وهو - طلبُ الأدنىٰ من الأعلىٰ الكفَّ عن الفعل، علىٰ وجه[٥] الخضوع-: ﴿...لَا تُؤَاخِذْنَآ ...وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾.[٦] ومثالُ الالتماس/[٦٤/ب] قولُك لنظيرك غيرَ مستعلٍ عليه: (لا تفعلْ كذا). وخرج بالإضافة[٧] (لا) الزائدةُ[٨] والنافيةُ في الكثير[٩]، والجزمُ بها في موضعٍ يَصلح قبلها (كي) نادرٌ[١٠]، نحو: (جئته[١١] لا يكن[١٢] له عليّ

---

(١) وبذلك قدّرها الشيخ زروق ٣٥/ ب، والشيخ خالد ٤٩.

(٢) في (أ): وتحمل.

(٣) لأنها قد تستعمل في غير النهي والدعاء، فربما كان معناها الالتماس، والتهديد.

(٤) إن كان يريد الآية فقد أخطأها. وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ ٤٠ التوبة ٩. والظاهر أنه أراد الآية؛ لأنه استشهد بها علىٰ الاستعلاء، وهو متصوّرٌ بين النبي ﷺ وأبي بكر.

(٥) في (ب): جهة.

(٦) ﴿رَبَّنَا ...إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَ...﴾ ٢٨٦ البقرة ٢.

(٧) يعني تقييدها بقوله: (لا) في النهي والدعاء، وهذا ليس إضافة حقيقية.

(٨) نحو: قوله تعالىٰ ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ...﴾ ٢٩ الحديد ٥٧.

(٩) يريد: في الكثير من استعمالاتها. وسيشير بعدُ إلىٰ بعض النادر والقليل من استعمالاتها.

(١٠) أي: يصلح قبلها فيه (كي) نادر. فأسقط الرابط من جملة الصفة.

(١١) في (ب): جهته.

(١٢) في (ب): يكون.

حجةٌ)[١] ؛ لذا[٢] تركه المصنف.

تنبيهات:

الأول: جَزْمُ فعلِ الغائب والمخاطب بـ(لا) كثيرٌ، قال الرضيّ: على السواء، ولا تختص[٣] بالغائب كاللام، وأمّا جزمُها فعلَ المتكلم فقليلٌ جدًا، سواءٌ بُني للفاعل أو للمفعول[٤].

الثاني: قال السعد[٥]: «وإنّما عَمِلت الجزمَ لكونها نظيرةَ لام الأمر، مِن جهة أنها للطلب، أو نقيضتَها، مِن جهة أنَّ اللام لطلب الفعل، وهي[٦] لطلَب تركه، بخلاف (لا) النافية؛ إذ لا طلبَ فيها»[٧].

الثالث: قَصَد المصنف البَسْطَ لفهم المبتدئ، وإلّا فالأخصر: (واللام، و(لا)

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٢٥.

(٢) في (أ): ولذلك.

(٣) في (ب): تخصص.

(٤) قال ذلك في شرح الكافية ٢/ ٢٥٢ بتصرف، ونحوه في التسهيل ٢٣٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧-١٥٦٨، شرح التسهيل ٤/ ٦٣، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٢، وفصّل بعضهم فقال: إذا بُني للمفعول جاز دخول (لا) عليه سواءٌ كان لمتكلم، أو مخاطب، أو لغائب، وإذا بُني للفاعل فالأكثر دخولها علىٰ فعل المخاطب، ويضعف دخولها علىٰ فعل المتكلم (توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٦) وجَعَلَ ابن هشام جزمَ فعل المتكلم بـ(لا) إذا كان مبنيًا للفاعل نادرًا، وكثيرًا إذا بُني للمفعول (أوضح المسالك ٤/ ١٩٩-٢٠١).

(٥) في شرح التصريف العزي ٦٨.

(٦) في (جـ): وهو.

(٧) وهذان الوجهان في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٧٠، وشرح التسهيل ٤/ ٥٧.

الطلبيّتان)[١].

هذه الأدوات الستُّ عند المصنف، الأربعُ في الحقيقة[٢] لا تَجزم بالأصالة إلاّ[٣] فعلًا واحدًا، وما بقي مِن الجوازم -وهو اثنا[٤] عشر- يجزم بالأصالة فعلين غالبًا، عند مَنْ لم يجعل لـ(إنْ) الوصلية في نحو: (زيدٌ وإن أُعْطي[٥] مالًا [بخيل])[٦] جوابًا كالسعد[٧]، ودائمًا عند مَنْ جعل لها جوابًا، كالعينيّ[٨]- متفقَينِ[٩] أو مختِلفَيْنِ، فإن كانا مضارعين فالجزم للفظهما، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُوا

(١) وقد سمّاهما بذلك ابنُ مالك، وبيّن علة التسمية (شرح العمدة ١/ ٣٤٩) وكذا في توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٥، الجنىٰ الداني ١١٠.

(٢) علىٰ اعتبار أنّ (ألم) و(ألمّا) هي في الحقيقة: (لم) و(لمّا).

(٣) في (جـ): وإلا.

(٤) في (جـ): اثني.

(٥) بالبناء للمجهول؛ لأن المراد: أنه بخيل، وإن أعطاه الله مالًا، والمثال المتداول: (زيدٌ وإن كان غنيًّا بخيلٌ)

(٦) سقطت من (ب) وفي (جـ): يجعل.

(٧) في الشرح المطول للتلخيص ٢٧٤، وفي شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٧ أنَّ مثل هذا التركيب مِمّا قُدّم فيه دليلُ جواب الشرط، وجاءت أداة الشرط وفعلُها معترضة بين جزأي الجملة؛ لذلك سَمّىٰ هذه الواوَ الاعتراضيةَ، ومثاله: (زيد وإن كان غنيًّا بخيل)، أصل التركيب عنده: (زيدٌ بخيل وإن كان غنيًّا).

(٨) في شرح الألفية له ٨٩/ب، والعيني هو محمود بن أحمد بن موسىٰ العنتابي الحنفي (٧٦٢-٨٥٥ هـ) برع في الفقه وأصوله والنحو والمعاني، أخذ عن جبريل بن صالح والملطي والعلاء السيرافي. له مصنفات كثيرة منها شرح البخاري، طبقات الشعراء، وغيرها، (البغية ٢/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٩) صفة لقوله: (فعلين).

نَعُدۡ...﴾[١]، وإن كانا ماضيين فالجزم لمحلّ جملتهما[٢]، نحو: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾،[٣] وإن كانا مختلفين ماضيًا، فمضارعًا، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾[٤] أو مضارعًا، فماضيًا على ما أجازه الفرّاء في الاختيار[٥]. وتبعه عليه ابنُ مالك[٦] رادًّا[٧] على سيبويه والجمهور في تخصيصه بالضرورة[٨]- بقوله- عليه [الصلاة][٩] والسلام-: (من

---

(١) ١٩ الأنفال ٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٦، المقتضب ٢/ ٤٩، معاني الحروف ٧٤، المقتصد ٢/ ١١٠٢.

(٣) ٨ الإسراء ١٧.

(٤) ٢٠ الشورىٰ ٤٢.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٢٧٦.

وأجازه أيضًا المبرد (المقتضب ٢/ ٥٨-٥٩، ٢/ ٦٩) والزجاجي (الجمل ٢١٢) والصيمري (التبصرة ١/ ٤١٤) والرماني (معاني الحروف ٧٤) والجرجاني (المقتصد ٢/ ١١٠٢) والجريري (شرح الملحة ٣٥٣).

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ١٥، شرح العمدة ١/ ٣٧١-٣٧٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤، ١٥٨٨، التسهيل ٢٤٠، ونقله عنه ابنه في شرح التسهيل ٤/ ٩٢-٩٣. وتابعه عليه في (شرح الألفية ٦٩٧-٦٩٨).

(٧) في (جـ): ردًّا.

(٨) لم أجد لسيبويه نصًّا صريحًا في ذلك. وقد استقبحَ كونَ الأوّل مضارعًا والثاني ماضيًا، صدرُ الأفاضل في التخمير ٤/ ١٤٥، وعدّه الخاوراني غير فصيح (القواعد والفوائد ١٢٣-١٢٤) ولم يستحسنه ابنُ يعيش (شرح المفصل ٨/ ١٥٧). وفي المقرب ١/ ٢٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٨ حديثٌ عن ذلك. وعزا ابنُ الناظم تخصيصه بالضرورة إلىٰ أكثر النحويين (شرح الألفية ٦٩٨) وكذلك في توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٦.

(٩) سقطت من (أ) و(جـ).

يَقُمْ ليلةَ القدْرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له)[١] وبقوله تعالىٰ: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[٢]/ [٦٥/ أ] فلكُلٍّ حُكْمُه[٣].

ويُسمّىٰ الأوّل من الفعلين شرطًا لاعتبار المتكلم تحقُّقَه في تحقّقِ الثاني تحقّقَ السببِ أو الملزومِ -ولو الحمليّين-[٤] في تحقُّقِ مُسَبَّبه[٥] أو لازمِه[٦].

---

(١) زيد في (ب) لفظ (تعالىٰ) وليس من الحديث. والحديث كما أورده الشارح تجده في صحيح البخاري (١/ ٢٢)، وفي مسلم بلفظ قريب، فيه الشاهد ١/ ٥٢٤ وروي بروايات أخرىٰ لا شاهد فيها.

(٢) ٤ الشعراء ٢٦. وقد احتَج ابن مالك بالحديث والآية في شواهد التوضيح والتصحيح ١٥-١٦، ووجه الاستدلال بالآية أنه عطف الفعل الماضي (فظلّت) علىٰ جواب الشرط. ولا يُعطف علىٰ الشيء غالبًا إلا ما يجوز أن يحلّ محله. وذكر له وجهًا من القياس.

(٣) في (ب): حكم. وقوله: (فلكلٍّ حكمُه) جواب الشرط المتقدم: (وإن كانا مختلفين: ماضيًا فمضارعًا ... أو مضارعًا فماضيًا ...)

(٤) في (ب): واو الحملين. و(الحمليّ) من مصطلحات المناطقة، وشَرْحُه في هذا الباب: أن الجزاء يكون في الأصل معلقًا بحدوث الشرط، ويترتَّب عليه ترتبَ المسبَّب علىٰ السبب -وهذا الذائع المعروف عند النحويين- وزاد الشارح تبعًا لأهل المنطق ما كان العلاقة بين الجزاء والفعل فيه حمليةً، لا سببية، ويراد أن حدوث الجزاء ليس مرتبًا علىٰ الشرط، وإنما يحكم العقل بوجود الثاني عند وجود الأوّل معلقًا عليه، لا أنه شرط له، نحو: (إن يكن إنسانًا فليس بحجر) و(إن وُجد النهار طلعت الشمس). وقد يُراد به أيضًا ما يمكن أن يعدّ نسبةً في الكلام يصحّ أن يوردها في صورة السبب، وإن لم تكن شرطًا حقيقيًا، نحو: (إن شتمتني أكرمتك) فالشتم ليس سببًا للإكرام، لكنه اعتبر تلك النسبة، إظهارًا لمكارم الأخلاق. (شرح المطالع في المنطق ١٠٥، والشرح المطول للسعد ص ١٥٢-١٥٣، ١٦٧، ٢٤٢-٢٤٣، مختصر حاشية يس علىٰ شرح القطر ١/ ١٢٤) والحديث عن القضية الحملية في (دستور العلماء ٣/ ٧٧-٨١).

(٥) في (جـ): سببه.

(٦) يعني أن الجزاء مترتب علىٰ الشرط ومبنيٌّ عليه، كما يترتب المسبَّب علىٰ وجود سببه، والملزومُ علىٰ اللازم.=

وبعضُهم [لمّا][1] لم يظهرْ له هذا المعنىٰ جَعَلَ الشرط هنا بمعنىٰ العلامة[2].

قلتُ: الشرط يُطلَق تارةً علىٰ الجملة الأولىٰ من الجملتين، وتارةً علىٰ الأداة الطالبة لهما، وتارة علىٰ التعليق الذي هو رَبْطُ حصول[3] أمرٍ بحصول آخرَ في المستقبل[4] مثلًا، فإنْ أراد المعنىٰ اللغويَّ فمُسَلّم، وإلّا كان خارجًا عن هذه الوجوه.

وشَرْطه[5] -كما في (الشذور)- ألاّ يكون ماضيَ المعنىٰ[6]، فلا يصحّ: (إن قام زيد أمسِ قمتُ)؛ لأنه مفروض الحصول في المستقبل فيمتنع مُضيُّه[7].

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ...﴾[8] الآية فعلىٰ معنىٰ: إن تبيّن أني[9] كنت

=وبيان ذلك في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤١، والكافية ١٩٩. لباب الإعرب ٣٨١، الارتشاف ٢/ ٥٤٧، توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، الفوائد الضيائية ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، وراجع حـ(٤) من الصفحة السابقة.

(١) سقطت من (ب).

(٢) لعله يقصد العكبري، فقد قال ذلك في شرح اللمع ٢/ ٥٢٣، أو ابن الناظم فقد قاله في شرح التسهيل ٤/ ٧٣، أو ابن هشام (شرح الشذور ٣٣٨).

(٣) في (أ): حصوله.

(٤) الأخير في المقتضب ٢/ ٤٥.

(٥) أي فعل الشرط.

(٦) الشذور ٢٠، وشرحه ٣٣٨. ونحوه في المقتضب ٢/ ٤٨-٤٩، الكامل ١/ ٣٦١، الأصول ٢/ ١٩٠، المقتصد ٢/ ١٠٩٥-١٠٩٨، التسهيل ٢٤٠.

(٧) في (جـ): نصبه. وتقرير ذلك في شرح المفصل ٨/ ١٥٥.

(٨) ﴿...فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ ١١٦ المائدة ٥.

(٩) مكانها في (ب) غير ظاهر.

قلته[١].

ولا إنشائيًّا[٢]، ولا جامدًا، كـ(عسىٰ)، و(ليس)، ولا مقرونًا بحرف تنفيس، ولا بـ(قد)،[٣] ولا بنافٍ[٤] غيرِ (لا) و(لم)[٥]. فلا تقول[٦]: (إنْ قُمْ)، ولا (إنْ عسىٰ)، ولا (إنْ سيقم)، ولا (إنْ قد قام) ولا (إنْ ما قام) ولا (إنْ لمّا يقم)، بخلاف: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾،[٧] ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[٨].

ويُسمَّىٰ الثاني منهما جوابًا وجزاءً تشبيهًا له بجواب[٩] السؤال، و[١٠] بجزاء

---

(١) شرح الشذور ٣٣٩.

وأوّله ابن السرّاج بأن التقدير: إن أكن كنت قلته.... الأصول ٢/ ١٩١، ونحوه في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٣، شرح المفصل ٨/ ١٥٦، شرح التسهيل ٤/ ٩٢، شرح الرضي ٢/ ٢٦٥. وأُوِّل أيضًا بأن المراد: إن صحّ قولي لهم. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٣) وهو بعيد.

ونقل ابنُ يعيش أن المبرد أجاب عن ذلك بأن ذلك خاص بـ(كان) لقوّة دلالتها علىٰ المضيّ وأنها أصل الأفعال....، (شرح المفصل ٨/ ١٥٦) ونحوه في شرح التسهيل ٤/ ٩٢، وشرح الرضي ٢/ ٢٦٤.

(٢) عطفٌ علىٰ قوله: وشرطُه ألاّ يكون ماضيَ المعنىٰ ...

(٣) في (جـ): تعد.

(٤) في (جـ): بيان.

(٥) هذه الشروط في شرح الشذور ٣٤٠، والتصريح ٢/ ٢٤٩.

(٦) في (أ): تقم.

(٧) ٧٣ الأنفال ٨.

(٨) ٦٧ المائدة ٥. وفي (أ): رسالاته. وهي أيضًا صحيحة، فهي قراءة نافع عامر وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ ابن كثير بالإفراد (رسالته) (السبعة ٢٤٦).

(٩) في (ب): فجواب.

(١٠) في (جـ): (أو) وما أثبته هو الموافق للنصّ الذي نقله الشارح.

الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط، كما يقع الجوابُ بعد السؤالِ، والجزاءُ بعد الفعل المجازَىٰ عليه. انتهىٰ كلام بعضهم[١]، وهو مأخوذٌ من قول أبي [حيّان][٢]: التسميةُ بهما مجازٌ؛ لأن الجزاء هو الفعل المرتَّب علىٰ فعلٍ آخرَ ثوابًا عليه، أو عقابًا، وهو مفقودٌ هنا، لكنه لمّا كان هذا الفعلُ متوقفًا علىٰ فعل آخر أشبهَ الجزاءَ؛ فسُمِّيَ به، وإنما سمّي جوابًا؛ لأنه لَزِمَ[٣] عن القول الأول، حتىٰ صار كالجواب الآتي بعد كلام السائل. انتهىٰ.

قال أستاذنا[٤] -رحمه الله-: ودعوىٰ التجوّز/ [٦٥/ ب] صحيحةٌ باعتبار اللغة، وأمّا باعتبار الاصطلاح فممنوعة، بل الظاهر أنها حقيقة اصطلاحيّة خاصّة.

وشَرْطُ الجواب الإفادةُ كخبر المبتدأ، فلا يجوز: (إنْ يَقمْ زيد يَقُمْ)، إلاّ أنْ يُتأوّل[٥] بما يُخرجه إلىٰ الإفادة، كقوله -عليه [الصلاة][٦] والسلام-: (مَنْ كانت هِجرتُه إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله)،[٧] أيْ: مَنْ كانت هجرته

---

(١) وهو ابن هشام. وقد قال ذلك في شرح الشذور ٣٤٠-٣٤١.

وهو شبيه بقول ابن الناظم في شرح التسهيل ٤/ ٧٣-٧٤.

(٢) سقطت من (ب). وكلام أبي حيّان في التذييل ٨/ ١٩٦ب وقد تصرّف فيه الشارح.

(٣) مكانها فراغ في (ب).

(٤) الشنواني، وقوله هذا بمعناه في الفوائد الشنوانية ١٠٠/ أ.

(٥) في (ب): الآن بتأول.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) الحديث مشهور، وهو في البخاري ١/ ٣٠، ٢/ ٨٩٤، ٣/ ١٤١٦، ٥/ ١٩٥١، ٦/ ٢٤٦٢، ٦/ ٢٥٥١، وفي مسلم ٣/ ١٥١٥-١٥١٦.

خالصةً للهِ ولرسوله فهي الكاملة المقبولة[١].

وشَرْطُه أيضًا ألاّ يكونَ ماضيَ المعنى؛[٢] لِما مَرّ.[٣] وأن يكون صالحًا لمباشرة الأداة، فإنْ كان غيرَ صالح لمباشرة الأداة بأنْ فَقَد شيئًا من الشروط التي قدّمناها في الشرط قُرِنَ بالفاء وجوبًا، نحو: ﴿... فَلَا يَخَفْ...﴾[٤] في قراءة الجزم[٥]، ﴿...فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[٦]، و﴿... فَعَسَىٰ رَبِّي...﴾[٧]، و﴿...فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾[٨]، و﴿...فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[٩]، و﴿...فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾[١٠]، و﴿...فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ..﴾[١١].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٤-٣٠٥ والهمع ٤/ ٣٢٦.

(٢) المقتضب ٢/ ٤٨-٤٩، المقتصد ٢/ ١٠٩٦.

(٣) في صـ ٤٦٥.

(٤) ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ ١١٢ طه ٢٠، ووردت أيضًا في سورة الجن آية ١٣، لكنها لم تقرأ فيها بالجزم.

(٥) وهي قراءة ابن كثير، وقراءة الباقين بالألف. (السبعة لابن مجاهد ٤٢٤، التيسير في القراءات السبع ١٢٤، العنوان في القراءات السبع ١٣٧).

(٦) ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ ...﴾ ٣١ آل عمران ٣.

(٧) ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿...أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ ٣٩-٤٠ الكهف ١٨.

(٨) ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ...﴾ ٢٨ التوبة ٩.

(٩) ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ...﴾ ٧٧ يوسف ١٢.

(١٠) ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ...﴾ ١١٥ آل عمران ٣. قرأ حفص وحمزة والكسائي بالياء في الموضعين، والباقون بالتاء (السبعة ٢١٥، التيسير ٧٥، والعنوان في القراءات السبع ٨٠).

(١١) ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ ...إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ ٧٢ يونس ٨٠.

ولا تُحذف إلاّ في الضرورة[١]، كقوله[٢]:

وَمَنْ لم يَزَلْ يَنْقادُ لِلْغَيِّ والهَوَىٰ ... سَيُلْفَىٰ[٣] علىٰ طُولِ السَّلامَةِ نادِما[٤]

وكقوله[٥]:

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤-٦٥.

(٢) لم أقف علىٰ اسمه.

(٣) في (ب): سيبقىٰ.

(٤) البيت من الطويل، ويروىٰ: «ومَنْ لا» ولم أجده في مراجع البيت إلا كذلك. ويروىٰ أيضًا: «للغيِّ والصِّبا». وهو في أوضح المسالك ٤/ ٢١١، التصريح ٢/ ٢٥٠، الأشموني ٤/ ٢١، شرح القطر الفاكهي ١/ ١٨٠.

(٥) اختلف فيه، فقيل: إنه كعب بن مالك من بني سلمة من الخزرج. الصحابيُّ الجليل. أحد السبعين الذين بايعوا بالعقبة، وشهد المشاهد كلها إلا بدرًا، مات في خلافة علي بن أبي طالب. عدّه ابن سلام من الخمسة الذين هم أشهر شعراء القرىٰ، وعدّه بعد حسان بن ثابت وقال: إنه شاعر مجيد.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٥، ٢٢٠-٢٢٣، معجم الشعراء ٢٢٩-٢٣٠) والبيت الذي ذكره الشارح في ديوان كعب، ومعه ثلاثة أبيات أخرىٰ في ص ٢٨٨.

وقيل: إنه عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي (٦ - ١٠٤هـ) وهو شاعر مفلقٌ كأبيه، حتىٰ قيل:

فمَن للقوافي بعدحسّان وابنه ... ومَنْ للمثاني بعد زيد بن ثابت

(الإصابة ٥/ ٣١، الأعلام ٣/ ٣٠٣-٣٠٤).

والبيت المستشهد به في ديوانه مفردًا ص ٦١، نقله جامع الديوان عن النسان.

وقيل: إنه حسانُ بن ثابت، وهو في الملحقات بديوانه ١/ ٥١٦ (تحقيق وليد عرفات) الذي نقله عن النحويين.

مَــنْ يَفعَــلِ الحَسَـنَاتِ اللهُ يَشـكُرُها ....[1]

وتخلُفُها (إذا) الفجائيةُ في الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2]؛ لأنه لا يُبتَدأ بها، وتدلُّ على التعقيب مثلها[3]. ويُعتبَر في الجملة المقترنة بـ(إذا) ألّا تكون إنشائيةً، نحو: (إنْ عَصَىٰ زيدٌ فويلٌ له)، وألّا تدخلَ عليها أداةُ نفي، نحو: (إنْ قام [زيد][4] فما عمرو بقائم)، وألّا تدخلَ عليها (إنّ) المشددةُ، نحو: (إنْ قام زيد فإنّ عمرًا قائم)، فهذه المواضع تتعيّن فيها الفاء، ولا يجوز[5] فيها (إذا)[6]. والمعتَمَدُ أنّ (إذا) يُربَط بها مع وجود شَرطها بعد (إنْ) وغيرِها من أدوات الشرط، خلافًا لما تبع صاحبُ (الأوضح)[7] فيه ما وَقع

---

(١) .... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

والبيت من البسيط ويروىٰ (سيّانِ) ويروىٰ: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) فلا شاهد فيه.

وهو في الكتاب ٣/ ٦٥، المقتضب ٢/ ٧٠، نوادر أبي زيد ٣١، الخصائص ٢/ ٢٨١، سر الصناعة ١/ ٢٦٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٨٩-٩٠، الخزانة ٢/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) ٣٦ الروم ٣٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٠/ ب، المقتصد ٢/ ١١٠١، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣٤، شرح المفصل ٩/ ٣، شرح التسهيل ٤/ ٨٥، شرح الألفية لابن الناظم٧٠٢.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): يجوز.

(٦) الارتشاف ٢/ ٥٥٣، توضيح المقاصد ٤/ ٢٥٤.

(٧) ٤/ ٢١٢، وقال ذلك أيضًا في الجامع الصغير ١٧٧، ومن قبله ابن الناظم في شرح التسهيل ٤/ ٨٥.

في بعض نُسَخ (التسهيل) من تخصيص ذلك بـ(إنْ)(١).

نَعَمْ، قال أبو/ [٦٦/أ] حيّان: السماع إنّما ورد في (إنْ) و(إذا) مِن أدوات الشرط، فيَحتاج غيرُه إلىٰ سماع(٢).

وقد يُجمع بين الفاء و(إذا) لِمجرد التوكيد، نحو: ﴿...فَإِذَا هِيَ(٣) شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾،(٤) خلافًا لمن مَنَعه(٥).

إذا عرفت هذا ظهر(٦) لك أنّ قول المصنف: (و(إنْ)) بكسر الهمزة، وسكون [النون](٧) عطفٌ علىٰ (لم)؛ لمشاركته إيّاها في مطلق الجزم، وكذا جميعُ ما بعدها، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾(٨). وعَدُّها من الجوازم يَستلزم أنه

---

(١) في إحدىٰ نسخ التسهيل: «وقد تنوب بعد (إنْ) (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية» وفي أخرىٰ: «وقد تنوب (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة غير الطلبية» وذلك بسقوط (بعد (إن)) من النسخة الثانية، انظر التسهيل ص٢٣٨، وحاشيته وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٥٤-٢٥٥) والتذييل ٨/ ٢٠٥ب.

(٢) قال ذلك في التذييل ٨/ ٢٠٥ب، ولم يذكر (إذا) مع (إن) ثم ذكرها بعدُ.

ويظهر من كلامه في الارتشاف عكسُ ذلك، قال: «والنصوص متضافرة علىٰ الربط بـ(إذا) في الجملة الاسمية مطلقًا مع أدوات الشرط...» الارتشاف ٢/ ٥٥٣ فجعل السماع عامًّا في الأدوات.

(٣) في (ب): هو.

(٤) ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ...﴾ ٩٦-٩٧ الأنبياء ٢١.

(٥) هو الخليل الذي زعم قبح ذلك (الكتاب ٣/ ٦٤، شرح السيرافي ٣/ ٢٣٠/ ب)، وممّن منعه أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٥٥٣).

(٦) في (ب): ظهرك.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) ٣١ آل عمران ٣.

الشرطية، فتخرج النافية،[١] والمخفَّفة،[٢] والزائدة[٣]. وقد تُهْمَل؛[٤] حملًا على (لو)[٥]، نحو: (فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك).[٦] وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط[٧]، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾.[٨]

[(و(ما))][٩] وهي اسمُ شرطٍ موضوعٌ للدلالة على ما لا يعقل، ولو زمانًا، ثم ضُمِّن معنى الشرط، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾،[١٠] أي: (فيثيبكم[١١]

(١) نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ٢٠ الملك ٦٧، وقد ذُكرت في الكتاب ٣/ ١٥٢.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ١٠٢ الأعراف ٧. وهي في الكتاب ٣/ ١٣٩-١٤٠.

(٣) وهي التي يقال لها: صلة، أو مزيدة للتوكيد في نحو: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ ٢٦ الأحقاف ٤٦. وهي في الكتاب ٣/ ١٥٣. وتفصيلات هذه الأنواع في كتب الأدوات والحروف.

(٤) في (ب): تكمل.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩-٢٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١-١٥٩٢، التسهيل ٢٣٧، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢. وخالف في ذلك أبو حيّان، فلم يجزْه، وتأوّل الحديث الآتي. (الارتشاف ٢/ ٥٤٧).

(٦) رُوي الحديث برواية الاستشهاد في مسند الإمام احمد ١/ ٥٣، ٢/ ٤٢٦، وفي سنن ابن ماجه ١/ ٢٥، ورُوي بروايات أخرى لا شاهد فيها: البخاري ١/ ٢٧، ٤/ ١٧٩٣، مسلم ١/ ٣٧، أبو داود ٤/ ٢٢٤، أحمد ١/ ٢٧، ٥١، ٢/ ١٠٧، ٤/ ١٢٩، ١٦٤.

(٧) أي: دون دلالة على الفاعل وصفتِه بالعقل كما في (مَنْ)، أو بعدمِه كما في (ما) إلى آخر ذلك، كماسيذكر.

(٨) ٤٠ التوبة ٩.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) ١٩٧ البقرة ٢.

(١١) في (جـ): فيثبتكم.

عليه). وخَصَّ (الخيرَ)[١] مع شمول العلم الأزلي؛ حضًّا على الخير، وترغيبًا فيه.

(و(مَنْ)) هو[٢] اسمُ شرطٍ جازمٌ، موضوعٌ للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٣] أي: إن شاء الله مجازاته.

تنبيهات:

الأول: اضطرب كلامُ ابن هشام في (مغنيه) في خبر المبتدأ إذا وقع اسمَ شرط[٤]، فصحّح تارةً أنه مجموعُ الجملتين[٥]، وصحّح تارةً أنه جملة الشرط[٦]،

---

(١) في (جـ): الخبر.

(٢) في (ب): وهو.

(٣) ١٢٣ النساء ٤.

(٤) أي إذا كان المبتدأ اسمَ شرط، نحو: (من يجتهدْ أكرمْه)، كما هو ظاهر من تمثيل ابن هشام.

(٥) ٢/ ٤٢٥، ٢/ ٤٠٨، ٢/ ٤٩٩.

(٦) ٢/ ٤٦٦، ٢/ ٤٦٧، ٢/ ٤٠٥، وكذلك في رسالة (مباحث (مَنْ) الشرطية ٣٥-٣٦).

وصحّح أخرىٰ أنه جملةُ الجزاء[(١)]. والأوّل أشهر[(٢)].

الثاني: ذِكْرُ (ما) و(مَنْ) من الجوازم مستلزِمٌ لشرطيّتهما، بخلافهما[(٣)] موصولتين، وموصوفتين،[(٤)] ونكرتين تامَّتين[(٥)]، والله أعلم.

(ومهما) اسمٌ لعود الضمير عليها[(٦)]، في نحو: ﴿...مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[(٧)] وهي موضوعة لِما لا يعقل، غير الزمان، ثم ضمّنت

---

(١) أورده ولم يصرّح باختياره ولا باختيار غيره (١/ ٣٢٨). وأورده، واختار غيره ٢/ ٤٩٩، ٢/ ٤٦٧.
ولم أجد له نصًا في المغني يدل علىٰ تصحيحه هذا القول. ولعل الذي أوهم الشارحَ قولُ ابن هشام في المغني ٢/ ٤٦٧: «هل خبره فعل الشرط وحده... أو فعلُ الجواب؛ لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عَوْدَ ضمير منه إليه علىٰ الأصحّ؛ ولأن نظيره هو الخبر في قولك: (الذي يأتيني فله درهم)، أو مجموعُهما الخ. فظنّ أنّ قوله: (علىٰ الأصحّ) ترجيحٌ لهذا القول، والحق أنه يعني بـ(علىٰ الأصحّ) رجوعَ الضمير من الجواب إلىٰ الاسم. خلافًا لمن منع ذلك، ولا يعني ذلك ترجيح هذا القول، ويدل علىٰ ما قلته أنه قال بعدُ: «والصحيح الأول، وإنما توقفَتْ الفائدة علىٰ الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية».

(٢) الأزهية ١٠٠، شرح المفصل ٧/ ٤٤، حواشي السعد علىٰ الكشاف (ص ٥٤٨، ٧٠٥، ٧٥٠ مخطوط) ونقل الرضي أن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له. (شرح الكافية ١/ ٩٠).

(٣) في (ب): بخلافها.

(٤) نحو: (مررت بما معجبٍ لك) و(مررت بمَنْ معجبٍ لك).

(٥) في (جـ): تامين. وذلك نحو: (ما أحسن زيدًا) ونحو: (ونِعْم مَنْ هو في سرّ وإعلان) عند أبي علي الفارسي (المغني ١/ ٣٢٩).

(٦) شرح السيرافي ٣/ ٢٧٧ب، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢٩، شرح المفصل ٧/ ٤٣، كشف المشكل ١/ ٦٠١، شرح التسهيل ٤/ ٦٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢٢، شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، المغني ١/ ٣٣٠، شرح الشذور ٣٣٤، شرح القطر ٣٧.

(٧) ﴿وَقَالُوا...﴾ ١٣٢ الأعراف ٧.

معنىٰ الشرط. واختار أبو حيّان أنها بسيطة؛ لعدم دليل التركيب[١]، وعليه فقيل: ألفُها/ [٦٦/ ب] للتأنيث[٢]، وقيل: للإلحاق[٣]. وعلىٰ التركيب: فقيل: مِن [ما][٤] الشرطيّة و(ما) الزائدة، ثم أبدلت الهاء[٥] من الألف الأولىٰ دفعًا للتكرار[٦].

(و (إذما)) وهو[٧] حرفٌ علىٰ الأصحّ، وهو مذهب سيبويه[٨]، وصحّحه ابن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٥٤٧، النكت الحسان ١٥١.

وحكىٰ العكبريُّ هذا القول دون عزو (شرح اللمع ٢/٥٢٩) ومثله ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٤٢، وأورد الحجة التي أوردها الشارح، ثم انتصر لقول الخليل: إنها مركبة من (ما) و(ما).

وللمسألة تفصيلٌ في المرتجل ٢٧٦، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٥-١٩٦، واختار ابن هشام أيضًا أنها بسيطة (المغني ١/ ٣٣١).

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، والارتشاف ٢/ ٥٤٧، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤١، الجنىٰ الداني ٦١٢.

(٣) أي زائدة للإلحاق (شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، الارتشاف ٢/٥٤٧، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤١، الجنىٰ الداني ٦١٢).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (جـ): الهمزة.

(٦) هذا رأي الخليل (الكتاب ٣/ ٥٩-٦٠، المقتضب ٢/ ٤٧)، ويرىٰ سيبويه أنها قد تكون مركبة من (مَهْ) و(ما) (الكتاب ٣/ ٦٠) وانظر حروف المعاني ٢٠، ومعاني الحروف ٨٦، وعزا السيرافي هذا الأخير للزجاج (شرح الكتاب ٣/ ٢٢٧ ب) مع أن كلامه في معاني القرآن وإعرابه يخالف ذلك، فهو يرجح قول الخليل (٢/ ٣٦٩) وعزي أيضًا للأخفش (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٢) ونقل الرماني عن ابن الأنباري أبي بكر أن الأصل (مَنْ مَنْ) ثم حدث الإبدال (معاني الحروف ٨٦-٨٧) وانظر منثور الفوائد ٦٨، شرح الرضي ٢/ ٢٥٣، وعُزي للبغداديين عامة (الارتشاف ٢/ ٥٤٧).

(٧) في (أ) و(ب): وهي. وما أثبته أحسن؛ لموافقته قولَه بعدُ: «المضمن هذا...» وقوله: (موضوع).

(٨) الكتاب ٣/ ٥٦، ومذهب المبرد أيضًا (المقتضب ٢/ ٤٥)، والحريري (شرح الملحة ٣٥٩).

مالك وغيره(١)- موضوعٌ للدلالة على مجرَّد تعليق الجواب [على الشرط](٢)، كـ(إنْ) المضمَّنِ هذا معناها، نحو:

وإنّكَ إذما تأتِ ما أنت آمِرٌ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمُرُ آتيا(٣)

(و(أيّ)) بالتشديد، اسمٌ بحسب ما يُضاف إليه مِن عاقلٍ وغيره، ثم ضُمّن معنى الشرط، فهو في نحو: (أيُّهم يقمْ أقمْ معه) لِمَن يعقل، وفي نحو: (أيَّ الدوابِّ تركبْ أركبْ) لِما لا يعقل، وفي نحو: (أيَّ يومٍ تصمْ أصمْ) للزمان، وفي نحو: (أيَّ مكانٍ تجلسْ(٤) أجلسْ) للمكان(٥)، وقال تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ

---

(١) في العمدة وشرحها ١/ ٣٦٢، ٣٦٥، وذكر في التسهيل أن فيها خلافًا، والظاهر من كلامه أنها اسم، ص٢٣٦. وممّن صححه السيرافي الذي قال: ولم يقم دليل على اسميّتها (شرح الكتاب ٣/ ٢٢٦ ب) وقال: وما علمنا أحدًا من النحويين ذكر (إذ ما) غير سيبويه، إلا أن يكون من بعض أصحابه ومن يأخذ عنه، وقال بعضهم: هي (إمّا) عدلوا عنها تركًا لنون التوكيد في الفعل بعدها، وصحّح كونَها حرفًا المجاشعي في شرح عيون الإعراب ٢٨٨، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٢٣٥، وقيل: إنها اسم (الإيضاح لأبي علي ٣٣١-٣٣٢، الفصول الخمسون ٢٠٧، شرح المفصل ٧/ ٤٢، كشف المشكل ١/ ٦٠٠-٦٠١، شرح التسهيل ٤/ ٦٧). وعزي إلى ابن السرّاج. وعزي كثيرًا إلى المبرد، وليس ذلك دقيقًا فمذهبه مذهب سيبويه -كما تقدم- وعزا أبو حيّان إلى المبرد القولين (الارتشاف ٢/ ٥٤٧).

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) في (ب): اتنا. والبيت من بحر الطويل، لم أعرف قائله. يروى: (إذ ما تأت) و(آبيا). ويروى الشطر الثاني: به لا تجد من أنت تأمر فاعلا. وهو في شرح العمدة ١/ ٣٦٥، تحفة ابن مالك على الحاجبية ٣٧٦، شرح التسهيل ٤/ ٦٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٥، شفاء العليل ٣/ ٩٥٢.

(٤) في (ب): فجلس.

(٥) تقرير ذلك في المقتصد ٢/ ١١١٦، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٢٨.

ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١] أي: أيَّ اسمٍ تسمُّوا. (و(متىٰ)) اسمُ شرطٍ جازمٌ، وُضع[٢] للدلالة علىٰ الزَّمان عمومًا، ثم ضُمّن معنىٰ الشرط، نحو قوله[٣]:

.... مَتَىٰ أَضَعِ العِمَامَةَ تعرِفُونِي[٤]

(و(أَيَانَ)) هي كـ(متىٰ)، نحو:

.... أَيَانَ[٥] ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[٦]

---

(١) ١١٠ الإسراء ١٧.

(٢) في (أ): موضوع.

(٣) هو سُحَيم بن وثيل الرياحي.

(٤) أنا ابنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثنايا ....

البيت من الوافر، و(جلا) أي: رجل جلا الأمورَ، وعرفَها.

والبيت في الكتاب ٣/ ٢٠٧، طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٧٩، الشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧، الأصمعيات ١٧، الخزانة ١/ ٢٥٥.

(٥) كذا في جميع النسخ الستّ (أيان) بإسقاط الفاء، ولم أجده روي كذلك. وهو صحيحٌ عروضيًا.

(٦) إذا النعجةُ العَيْناء كانت بقَفْرةٍ ....

البيت من الطويل قائله أمية بن أبي عائذ الهذلي، أحد بني عمرو بن سعد بن هذيل. شاعر إسلامي مخضرم، له صحبة، وفي الأغاني أنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مدّاحهم، له في عبد الملك بن مروان وعبد العزيز ابن مروان مدائح، عاش متنقلًا بين البادية ومصر.

(الإصابة ١/ ٢١٦، الأغاني ٢٣/ ١٦٣-١٦٥، الخزانة ٢/ ٤٣٥-٤٣٦).

ويروىٰ مكان العيناء: (العجفاء) (الأذناء) (الأدماء)، ويروىٰ (لها الدهر) و(بها الريح) و(بها الدلو) و(بها الرئم) وغيرها. وتأنيث الضمير في (بها) و(لها) أحسن من تذكيره؛ لأن المراد النعجة.

وهو في ديوان الهذيين ١٩٤، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٢٦، شرح العمدة ١/ ٣٦٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢٤، التذييل ٨/ ١٨٨ أ.

وهي بفتح الهمزة، وتشديد المثناة أسفل. وهذيل تكسر[١] همزتها[٢]، وبه قُرِئ شاذًا[٣].

(و(أين) و(أنّي) و(حيثما)) وهي موضوعة للدلالة علىٰ المكان، ثم ضُمّنت معنىٰ الشرط، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[٤] ونحو:

خَليلَيَّ أَنَّىٰ تأتيانيَ تأتِيا ... أخًا غيرَ ما يُرضيْكُما لا يُحاوِلُ[٥]

وكقوله[٦]:

---

(١) في (ب): تكسرهم.

(٢) عزاها الفرّاء وابن مالك إلىٰ سليم (معاني القرآن ٢/ ٩٩). والتسهيل ٢٣٦)، ونحوه الارتشاف ٢/ ٥٤٨، البحر المحيط ٤/ ٤٣٤، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤١، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤١ أ ب، الهمع ٤/ ٣١٦، كلهم يعزونها إلىٰ سليم، وتتبّعتُ لغة (هذيل) من خلال كتاب (لغة هذيل) لعبد الجواد الطيب فلم أجد ذكرًا لهذه اللغة عندهم. ويظهر أنّ هذا وهم من الشارح.

(٣) هي قراءة السلمي حيث وقعت في القرآن (مختصر ابن خالويه ٤٨، المحتسب ١/ ٢٦٨، الكشاف ٢/ ١٣٤، إعراب القراءات الشوذ ١/ ٥٧٨، البحر المحيط ٤/ ٤٣٤) مع التنبّه إلىٰ أنها لم ترد في القرآن شرطية، ولم ترد فيه إلا استفهامية (دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوّل ١/ ٦٠١).

(٤) ٧٨ النساء ٤.

(٥) البيت من الطويل، لم أعرف قائله.

هو مذكور في شرح التسهيل ٤/ ٧٠، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٦، التذييل ٨/ ١٨٧ ب، شرح الشذور ٣٣٦، الأشموني ٤/ ١١.

(٦) لم أعرف القائل.

حيثُمــا تســتَقِم[١] يقــدِّرْ لــك الله نجاحًــا في غــابِرِ الأزْمَــانِ[٢]

(و(كيفَما)) اسمُ شرطٍ جازمٌ عند الكوفيين[٣] وقطربٍ[٤]، ومَشىٰ عليه المصنف، نحو: (كيفما تجلسْ أجلسْ)، وُضِع للدلالة علىٰ ما لا يعقل من الأحوال والصفات، ثم ضُمّن معنىٰ الشرط. ومذهبُ البصريّين خلا قطربٍ[٥] المجازاةُ بها[٦] معنىً، لا عملًا[٧].

---

(١) في (ب): تستقيم.

(٢) البيت من الخفيف.

رواه أبو حيّان: (حيث تستقيم يقدّر الله نجاحًا في غابر الأزمان) ولا شاهد فيه، وهو في شرح العمدة ١/ ٣٦٥، شرح التسهيل ٤/ ٧٢، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٥، تذكرة النحاة ٧٣٦، التذييل ٨/ ١٩٣ أ، المغني ١/ ٣٩١، شرح الشذور ٣٣٧، شفاء العليل ٣/ ٩٥٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٨٥-٨٦، الأصول ٢/ ١٩٧، شرح السيرافي للكتاب ٣/ ٢٢٨ أ، الإنصاف ٢/ ٦٤٣-٦٤٥، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٦٢، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٠٥، التسهيل ٢٣٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣، شرح التسهيل ٤/ ٧١، شرح التسهيل ٤/ ٧١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢٣، النكت الحسان ١٥٢، الارتشاف ٢/ ٥٥١، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤٢ أ، ووافقهم الزجاجي (الجمل ٢١١، وحروف المعاني ٥٩) ونقل ذلك أبو علي عن الجرمي (البصريات ١/ ٣٤٦) ووافقهم الحيدرة في كشف المشكل ١/ ٦٠٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٥، ١٩٦، التذييل ٨/ ١٩٠ ب، النكت الحسان ١٥٢، الارتشاف ٢/ ٥٥١، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٣، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤٢ أ، الهمع ٤/ ٣٢١.

(٥) في (جـ): قطربا.

(٦) في (ب): بهن.

(٧) الكتاب ٣/ ٦٠، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: «هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء» وقال السيرافي: «وأما (كيف) فإن الخليل قال في المجازاة بها: هي مستكرهة، ولم يحتجّ لذلك، بل قوّىٰ المجازاة بها حين قال: معناها: علىٰ أيّ حال تكن أكن» (شرح السيرافي=

وفي المغني[١]: تُستعمل (كيف) علىٰ وجهين: أحدهما -وهو مرادُنا هنا- أن تكون شرطًا، فتقتضي[٢] فعلين/ [٦٧/ أ] متَّفقي[٣] اللفظ والمعنىٰ غيرَ مجزومين، نحو: (كيف تصنعُ أصنعُ)، ولا يجوز (كيف تجلسْ أذهبْ) باتفاق[٤]، ولا (كيف تجلسْ أجلسْ) بالجزم[٥] عند البصريين إلا قطربًا؛ نظرًا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها[٦] -كما مرّ- وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطربٌ والكوفيون[٧]. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ(ما)[٨].

=٣/ ٢٧٧ب، ٢٧٨أ). وانظر: الأصول ٢/ ١٩٧، الإنصاف ٢/ ٦٤٣، اللباب في علل البناء، الإعراب ٢/ ٦٢، شرح المفصل ٤/ ١١٠، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٠٥، التسهيل ٢٣٦، التذييل ٨/ ١٩١أ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣، شرح التسهيل ٤/ ٧٠، وعزا أبو حيّان إلىٰ سيبويه المجازاة بها (الارتشاف ٢/ ٥٥١).

(١) ١/ ٢٠٥ بتصرف يسير.

(٢) في (جـ): فتفضي.

(٣) في (جـ): مقتضي.

(٤) وحكىٰ الاتفاق السيوطي في الهمع ٤/ ٣٢١، وحكىٰ المنع أبو حيّان في التذييل ٨/ ١٩٠ب، ١٩١/ أ، والارتشاف ٢/ ٥٥١.

(٥) في (ب): فالجزم.

(٦) التذييل ٨/ ١٩٠ب، ١٩١/ أ، الارتشاف ٢/ ٥٥١.

(٧) سبق ذلك قريبًا.

(٨) حكىٰ ذلك أبو حيّان عمّن لم يسمّه من النحويين (التذييل ٨/ ١٩٠ب) وهو في شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤٢أ، ونقله السيوطي دون عزو (الهمع ٤/ ٣٢١) ويحتمله كلام الزجاجي في حروف المعاني ٥٩، ونقل أبو حيّان عن السهيلي جواز المجازاة بها معنًىٰ وعملًا إذا اتفق الفعلان معنًىٰ ولفظًا (التذييل ٨/ ١٩١أ) وردّ علىٰ من يمنع ذلك بإطلاق، وسيأتي أن الشارح يختار أنها لا تعمل إلاّ إذا اقترنت بـ(ما)، وذلك ص٤٨٨.

قالوا[١]: ومِنْ ورودها شرطًا قولُه تعالىٰ: ﴿...يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٢] ﴿...يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٣] وجوابُها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها[٤]، وهذا يُشكِل علىٰ إطلاقهم[٥] أنّ جوابها مِمّا يجب مماثلتُه لشرطها. والله أعلم.

وفي بعض النسخ زيادةٌ علىٰ الثمانية عشر جازمًا[٦]، عَطَفًا عليها: **(وإذا)** و(لو)[٧] **(في الشعر)**[٨]، نحو:

---

(١) وهذا كسابقه منقولٌ عن ابن هشام.

(٢) ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ...﴾ ٦٤ المائدة ٥.

(٣) ﴿هُوَ ٱلَّذِى...﴾ ٦ آل عمران ٣.

(٤) نقل ذلك أبو حيّان عن أبي زيد السهيلي (التذييل ٨/ ١٩١أ، البحر المحيط ٢/ ٣٨٠، ٣/ ٥٢٤-٢٥٢).

(٥) في (ب): إطلاقها.

(٦) وذلك بناء علىٰ أنّ لام الأمر والدعاء واحدة، وكذا (لا) في النهي والدعاء، وبعض الشراح يفرّق بينها، ويجعل (ألم) و(لم) أداة واحدة، وكذا (ألمّا) و(لمّا) (شرح الآجرومية للمقّتي ٢٦/ ب. ٢٧أ).

(٧) كلام الشارح هنا يوهم أنّ (لو) زيدت في بعض نسخ الآجرومية بدليل استشهاده لها فيما يأتي، ولم أجد أحدًا من شرّاح الآجرومية نصّ علىٰ ذلك. وقال ابن مالك: والأصحّ امتناع حمل (لو) علىٰ (إنْ) في الجزم (التسهيل ٢٣٧) وجَعَل الجزمَ بها ضرورة، (التسهيل ٢٤٠) وقد أجاز الجزم بها جماعةٌ منهم ابن الشجري (الأمالي ١/ ٢٨٨). والحديث عن ذلك أيضًا في شرح التسهيل ٤/ ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٢-١٦٣٣، والتذييل ٨/ ٢٠٣ب، ٢٠٤أ، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٣، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤٣أب.

(٨) قوله: «و(إذا) في الشعر» مزيدة في جميع الشروح التي طالعتها. وفي نسختين مطبوعتين من المتن زيادة كلمة (خاصة) ولم يذكرها الشارح ولا أكثر الشراح، وذكرها الشربيني في شرحه ٢٥/أ. وشذّ الراعي في (المستقل بالمفهومية ٧٤أ) فذكر أن الآجرومي لم يذكر (إذا) من الجوازم.

.... وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[(١)]

وكقوله[(٢)]:

(١) في (أ) فتجمل (بالجيم المعجة) والبيت يُروىٰ بهما، وصدره:

واستَغْنِ ما أَغْناكَ ربُّك بالغِنَىٰ ....

وهو من الكامل، يُعزىٰ لعبد قيس بن خفاف، أحد بني حنظلة بن مالك البرجميّ، يُعرف بأبي جُبيل، شاعر جاهلي، معاصر لحاتم الطائي، وهو الذي طلبه أن يتحمّل عنه دماءً بينه وبين قومه، فتَحمّلها حاتم. وهو من شعراء الحماسة. (شرح المفضليات لابن الأنباري ٢/ ٧٥٠، معجم الشعراء ٢٠١-٢٠٢، الأغاني ٨/ ٢٤٤-٢٤٥).

ويُعزىٰ البيت لحارثه بن بدر الغُدَّاني من تميم، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، توفي سنة ٦٤هـ بالعراق (شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٩٩، الإصابة ٢/ ١٦١) والبيت مذكور في المفضليات ٣٨٥، والأصمعيات ٢٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٨، وأمالي المرتضىٰ ١/ ٣٨٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤.

(٢) يُعزىٰ لعلقمة الفحل، والبيت في زيادات ديوانه ١٣٤، وهو علقمة بن عَبدَة بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، كان ينازع امرأ القيس الشعر، عدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من الجاهليين، قال: وموضعه من الأوائل، وأخلّ به قلّةُ شعره بأيدي الرواة. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، ١٣٩-١٤٢، الشعر والشعراء ١/ ٢١٨-٢٢٢). ويُعزىٰ البيت لامرأة من بني الحارث.

لــو يَشَــأْ طَــارَ بِــهِ ذو مَيْعَــةٍ[١] لاحِـقُ الآطَـالِ[٢] نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ[٣]

وذهب الصَّيمري[٤] إلىٰ الجزم بها نثرًا وشعرًا، بشرط اقترانها بـ(ما)[٥].

وخَرَجَ بالشعر النثرُ، فلا تجزِم فيه علىٰ ما قاله المصنِّف؛ لأنها موضوعة لزمن معيّن واجبِ الوقوع، وذلك غيرُ قانون الشروط[٦] الجازمة من احتمال

---

(١) في (جـ): بيعة.

(٢) في (أ): الإبطال.

(٣) البيت من الرَّمَل، وقبله: فارسًا ما غادروه مُلْحَمًا غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

و(الميعة): النشاط وأول الشباب، وأوّل جري الفرس، و(الآطال): الخواصر، و(لاحق الآطال): أي قد لصقت إطْلُه بأختها من الضمر، و(النَّهْد) من الخيل: الجسيم المشرف و(الخُصَل) شعرات علىٰ رأس الخيل. والمعنىٰ: أنه شجاع ثابت في الحرب، ولو شاء لهرب وأسرع به الحصان الذي تلك صفته. والشاهد فيه: الجزم بـ(لو). وهو في حماسة أبي تمام ١/ ٥٥٢، الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٠٧-١١٠٨، وللتبريزي ٣/ ١٢١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨-٢٩٠، الخزانة ١١/ ٢٩٨-٣٠٠.

(٤) عبد الله بن علي بن إسحاق، لم يعرف عام ميلاده ولا وفاته. وكان أبو حيّان ينكر وجوده مع كثرة نقله عنه، ولكنه معروف عند غيره، اشتهر بكتاب (التبصرة) الذي جرىٰ فيه علىٰ مذهب البصريين، واعتنىٰ به المغاربة. (البلغة ١٢٥، البغية ٢/ ٤٩).

(٥) يَعني (إذا)، وقد مَثَّل للجزم بها في النثر ولكنه قال: والمجازاة بـ(إذا ما) و(إذا ما) يقلّ استعمالها. (التبصرة والتذكرة ٢/ ٤٠٨-٤٠٩). وعزا أبو حيّان هذا القول إلىٰ بعضهم، ولم يُسَمِّ أحدًا. (الارتشاف ٢/ ٥٥٠، والتذييل ٨/ ٢٠٣أ) ونحوه في توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢/ ٤٣أب، وصرّح أبو حيّان بعزوه إلىٰ الأخفش في النكت الحسان ١٥٢، وعزاه ابن القواس إلىٰ الصيمري (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٦).

(٦) في (ب): الشرط.

الوقوع وعدمِه[١]. وما ذكره هو المشهور[٢]، وظاهرُ (التسهيل) جوازُ الجزم بها نثرًا على قلَّة[٣]، وبه صرّح في (الأوضح)[٤].

تنبيهات:

الأول: عُلم مِمّا قرّرناه أنَّ هذه الأدوات بالنظر لموضوعاتها ستةُ أقسام، وأمّا بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها فأربعة أقسام: ما هو حرف باتفاق، وهو (إنْ)، وما هو اسمٌ باتفاق، وهو الباقي ما عدا (إذما) و(مهما)، وما فيه خلاف، والأصحُّ أنه حرف، وهو (إذما)[٥]، وما فيه خلافٌ، والأصح أنه اسمٌ، وهو (مهما)[٦].

الثاني: هذه الشروط كأدوات الاستفهام لها الصدر، فلا يَعمل ما بعدها فيما

---

(١) هذه العلّة في الكتاب ٣/ ٦٠، المقتضب ٢/ ٥٤-٥٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٤١١، المقتصد ٢/ ١١١٧-١١١٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢-٨٣، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٥٣١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٥-٥٦، شرح التسهيل ٤/ ٨١.

(٢) وقال سيبويه: إن الجزم بـ(إذا) في النثر خطأ (الكتاب ٣/ ٦٠-٦٢، ١/ ١٣٤) وانظر: المقتضب ٢/ ٥٥، الجمل للزجاجي ٢١٦-٢١٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٤١١، المقتصد ٢/ ١١١٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، شرح المفصل ٨/ ١٣٤-١٣٥، التذييل ٨/ ٢٠٣أ، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢.

(٣) إذ قال: «قد يُجزم بـ(إذا) الاستقباليةِ؛ حملًا على (متى)» التسهيل ٢٣٧، وانظر التذييل ٨/ ٢٠٣أ، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢-٢٤٣، وصرَّح ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أنَّ الأصحَّ منعُه في النثر. ٣/ ١٥٨٣.

وممّن أجازه مطلقًا من الأقدمين الفزازي في عيون الإعراب، وخالفه شارحه ابن فضال في (شرح عيون الإعراب ٢٨١، ٢٩١).

(٤) لم أجد لابن هشام تصريحًا بذلك في (أوضح المسالك).

(٥) سبق ذكر ذلك في ص٤٧٥.

(٦) سلف ذكرها في ص٤٧٤.

قبلها، ولا تقع حشوًا[١].

الثالث: قال في (المغني)[٢]: «إعراب/ [٦٧/ ب] أسماء الشرط والاستفهام ونحوِهما: اعلم أنَّه[٣] إذا دخل عليها جارٌّ أو مضافٌ فحقُّها[٤] الجرّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٥]، ونحو: (صبيحةَ أيِّ يوم سفرُك)، و(غلامُ مَنْ جاءك)، وإلّا فإنْ وقعتْ على زمانٍ، نحو: ﴿...أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٦]، أو مكانٍ، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٧]، أو حدثٍ، نحو: ﴿...أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٨] فهي منصوبةٌ مفعولًا فيه، ومفعولًا مطلقًا، وإلاّ فإنْ وقَعَ بعدها اسمٌ نكرةٌ، نحو: (مَنْ أبٌ لك؟) فهي مبتدأ، أو اسمٌ معرفةٌ. نحو: (مَنْ زيدٌ؟) فهي مبتدأ، أو خبر، ولا يقع هذان النوعان في اسم الشرط. وإلاّ فإنْ وقَعَ بعدها فعلٌ قاصرٌ فهي مبتدأ، نحو: (مَنْ قام ومن يقمْ أقمْ معه)[٩]. والأصحّ أن الخبر فعلُ الشرط، لا فعلُ الجواب[١٠]. وإنْ وقَعَ بعدها فعلٌ متعدٍّ فإنْ كان واقعًا

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٦، المقتضب ٢/ ٦٦، المقتصد ٢/ ١١٠٩. اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٦، شرح التسهيل ٤/ ٨٦، الارتشاف ٢/ ٥٥٨، الهمع ٤/ ٣٣٢.

(٢) ٢/ ٤٦٦-٤٦٧.

(٣) في (أ): أن.

(٤) في(ب): بحقها، وفي نصّ ابن هشام: فمحلّها.

(٥) ١ النبأ ٧٨.

(٦) ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ...﴾ ٢١ النحل ١٦، ٦٥ النمل ٢٧.

(٧) ٢٦ التكوير ٨١.

(٨) ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ...﴾ ٢٢٧ الشعراء ٢٦.

(٩) في نص ابن هشام: نحو: (من قام) ونحو: (من يقم أقم معه).

(١٠) مضى الحديث عن ذلك في ص ٤٧٣.

عليها فهي مفعولٌ به، نحو: ﴿...فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾،[١] ونحو: ﴿...أَيًّا مَّا تَدْعُواْ...﴾[٢]، ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾،[٣] وإنْ كان واقعًا على ضميرها، ونحو: «مَنْ رأيته» أو متعلّقِها[٤]، نحو: (مَنْ رأيت أخاه) فهي مبتدأ[٥]، أو منصوبةٌ بمحذوف مقدّر بعدها يفسّره المذكور» انتهى. ونحوُه للمرادي[٦]، وهو بَسْط قولِ بعضهم[٧]: «ثم ما هو اسمٌ إنْ وقَعَ على زمانٍ أو مكانٍ فظرف، أو حدثٍ فمفعولٌ مطلق، وإلّا فإنْ وقَعَ بعده فعلٌ لازمٌ فمبتدأٌ، خبرُه جملةُ الشرط، على ما صحّحه في (المغني)[٨]، أو متعدٍّ واقعٌ عليه فمفعولٌ به، أو على ضميرِه أو متعلّقِه فاشتغالٌ[٩]. وكذا القولُ في أسماء الاستفهام»[١٠].

---

(١) ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ...﴾ ٨١ غافر ٤٠.

(٢) ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ... فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ الإسراء ١٧.

(٣) ١٨٦ الأعراف ٧.

(٤) في (جـ): أو من متعلقها.

(٥) في نصّ ابن هشام: مبتدأة.

(٦) لم أجد للمرادي بسْطًا كهذا، وإنّما له إشارات يسيرة متفرقة في شرح التسهيل ٢/ ل ٣٩-٤٨.

(٧) لعلَّه يعني الفاكهي، فهذا نصُّه في شرح القطر ١/ ١٧٥. أو يعني السيوطيَّ، فقد ذكر ذلك باختلاف يسير في جميع الجوامع. راجع المتن وشرحه الهمع ٤/ ٣٤١-٣٤٢.

(٨) ٢/ ٤٦٦، ٢/ ٤٦٧، ٢/ ٤٠٥.

(٩) في (جـ): فاستفاد.

(١٠) الحديث عن إعراب أدوات الشرط والاستفهام مفصّلٌ في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٣٤-٥٣٥. المقرب ١/ ٢٧٧-٢٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠١، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢٩.

الرابع: عُلم ممّا قرّرناه أنَّ (أيّا)[١]، و(تدعو) في قوله تعالىٰ: ﴿...أَيًّا مَّا تَدْعُوا...﴾[٢] عاملٌ معمولٌ[٣]، ولا يَضرّ ذلك؛ لاختلاف الجهتين[٤].

الخامس: التنوين فيه عوضٌ من الإضافة،[٥] وقد صُرِّح بإضافتها إلىٰ ما بعدها مع/ [٦٨/ أ] زيادة (ما) بين المتضايفين في قوله تعالىٰ: ﴿...أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ...﴾[٦].

السادس: الظاهر أنّ (ما) فيه هي المزيدة بعد أدوات الشرط، قياسًا علىٰ أخواتها[٧]، ويُحتمل أن تكون شرطيةً[٨]، واعتُرض عليه بأنه لا يُجمَع بين حرفي معنىٰ، وأجيب بأنَّ اختلاف اللفظ سهّل ذلك[٩]، علىٰ حدّ قولِه تعالىٰ: ﴿...وَٱلَّذِينَ

---

(١) في (جـ): أباه.

(٢) ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ...فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ الإسراء ١٧.

(٣) عامل؛ لأنها شرطٌ جزمَ الفعلَ المضارع: (تدعون)، ومعمولٌ؛ لأنها مفعولٌ به مقدَّمٌ للفعل: (تدعوا).

(٤) الإنصاف ١/ ٤٥-٤٨، التبيين ٢٢٧-٢٢٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٣، ٢/ ٣٦، شرح المفصل ١/ ٨٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٢٢، ائتلاف النصرة ٣٠-٣١.

(٥) الكشاف ٢/ ٧٠٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢. البحر المحيط ٦/ ٩٠.

(٦) ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ...فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ ٢٨ القصص ٢٨.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٩-٦٠، معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٩، ٢/ ١٣٣، وللأخفش ٢/ ٤٢٦، سر الصناعة ١/ ٣٤٥، المقتصد ٢/ ١١٠٩، أمالي ابن الشجري ٣/ ٣٩، الكشاف ٢/ ٧٠٠.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٣، وعليه قراءة من وقف علىٰ (أيًا) وهو يعقوب الحضرمي. (البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٩٨) وانظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٩٨، البحر المحيط ٦/ ٩٠.

(٩) معاني القرآن ٢/ ١٣٣، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٩٨، البحر المحيط ٦/ ٩٠.

مَنْ قَبْلَكُمْ...﴾[١]، فيمَنْ قرأه بفتح الميم[٢]، لمّا اختلف لفظُ الموصول كُرِّر تأكيدًا[٣].

السابع: (حيث) تلزمُها الإضافةُ إلىٰ الجملة، اسميةً كانت، أو فعلية، وإلىٰ الفعليَّة أكثر[٤].

الثامن: فُهِم مِن كلام المصنف أنَّ الجزم بـ(حيث) و(كيف) و(إذْ) مخصوصٌ باقتران (ما) بها[٥]، كما لَفَظَ[٦] به، وهو الأصحّ[٧]. وأمّا غيرُها فهو قسمان:

قسمٌ لا تلحقُه (ما)، وهو: (مَنْ)، و(ما)، و(مهما)، و(أنّىٰ)[٨]. وقسمٌ يجوز

---

(١) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ...لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ٢١ البقرة ٢.

(٢) وهي قراءة زيد بن عليّ. (الكشاف ١/ ٩١، البحر المحيط ١/ ٩٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ١٣٥).

(٣) الكشاف ١/ ٩١، إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٣٥، شرح التسهيل ١/ ٢٣١، البحر المحيط ١/ ٩٥. ولم يرتض أبو حيّان هذا التأويل، وقال: عن (قبلكم) صلة (مَنْ) التي هي خبر مبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر صلةُ (الذين)، وخُرِّج: أيضًا علىٰ زيادة (مَنْ) (إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٣٥).

(٤) ولو كانت استفهامية (الكتاب ٣/ ١١٥، المغني ١/ ١٣٢).

(٥) في (أ): بعدها وفي (ب): قبلها.

(٦) في (ب): لفظًا.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧-٥٩. المقتضب ٢/ ٤٦-٤٧، ٢/ ٥٢-٥٣، الإيضاح لأبي عليّ ٣٣٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٨. وقد حكىٰ أبو حيّان الخلاف في (حيث)، واختار ما اختاره الشارح (النكت الحسان ١٥١) ونقل المرادي أن الفرّاء يجيز الجزم بـ(إذ) و(حيث) دون (ما). (توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢).

(٨) أجاز الكوفيون زيادة (ما) بعد (مَنْ) و(أنّىٰ) (توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢).

فيه الأمران، وهو: (أين)، و(إنْ)،[١] و(أيّ)، و(متىٰ)، و(أيّان)[٢].

التاسع: لعلّ المصنفَ إنّما سَكَتَ عن[٣] كون هذه الأدوات تَجزم الفعلين، وإنْ كان مذهبَ سيبويه ومحققي أهل البصرة؛[٤] تفاديًا من الاعتراض عليه بأنّ الجازم كالجارِّ؛ فلا يعمل في شيئين[٥]، وبأنّه ليس لنا ما يتعدّد عملُه إلاّ[٦] ويختلف، كرفعٍ ونصبٍ[٧]، وإنْ أُجيب بالفرق بأنّ[٨] الجازم لمّا كان لتعليق حُكمٍ

---

(١) في (أ): أنىٰ.

(٢) ومنع بعض النحويين زيادة (ما) بعد (أيان). (توضيح المقاصد ٢٤٢).

(٣) في (جـ): من.

(٤) قال السيرافي: إن قول سيبويه يحتمله (شرح الكتاب ٣/ ٢٢٩ أب) وراجع هذا الرأي في: تلقين المتعلم ١٣٩، الجمل للزجاجي ٢١١، الإيضاح في علل النحو ١٤٠ الواضح ١٠٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٨، شرح ملحة الإعراب ٣٥٩، مقدمة في النحو ٣٨، تلقيح الألباب ١٤٣، كشف المشكل في النحو ١/ ٦٠٣، الفصول الخمسون ٢٠٦.

وقال الأنباري: إنه مذهب أكثر البصريين (الإنصاف ٢/ ٦٠٦). وانظر ائتلاف النصرة ١٢٨، وعزاه أبو حيّان إلىٰ المحققين من البصريين (الارتشاف ٢/ ٥٥٧) ونحوه في توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٤.

وقال السيوطي: هذا مذهب المحققين من البصريين، وعزاه لسيبويه، واختاره الجزولي وابن عصفور والأبدي. (الهمع ٤/ ٣٣١).

(٥) شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٧١، أسرار العربية ٣٣٨، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٢٥٠١، شرح التسهيل ٤/ ٨٠، والهمع ٤/ ٣٣١.

(٦) في (أ): وإلا.

(٧) شرح التسهيل ٤/ ٨٠.

(٨) في (ب): فإن.

علىٰ آخرَ عمل فيهما، بخلاف الجارّ(١)، وبأنَّ [تعدُّد](٢) العملِ قد عُهِد مِن غير اختلافٍ، كمفعولي (ظنّ) ومفاعيلِ (أعلم)(٣)- وقيل: إن الشَّرط مجزومٌ بالأداة، والجوابَ مجزومٌ بالشَّرط(٤)، واختاره في (التسهيل)(٥)، وقيل: إنَّ الأداة والشرط كلاهما جَزَمَ الجواب، كما قيل: إنَّ الابتداءَ والمبتدأَ كلاهما رَفَعَ الخبر(٦). وقيل: إنَّ الشرط والجواب تجازما، كما قيل: إنَّ المبتدأ والخبر ترافعا(٧).

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٢٥٤، التصريح ٢/ ٢٤٨، الهمع ٤/ ٣٣٢.

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) التصريح ٢/ ٢٤٨.

(٤) وهو قول الأخفش (شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٧١، شرح الرضي ٢/ ٢٥٤).

(٥) ٢٣٧.

(٦) وهو رأي المبرد (المقتضب ٢/ ٤٨، شرح السيرافي ١/ ١٧أب، والإنصاف ٢/ ٦٠٨، شرح الرضي ٢/ ٢٥٤. وعزاه إلىٰ الخليل أيضًا).

والظاهر من كلام سيبويه أنه والخليلَ يريان ذلك (الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣)، وعُزي إليهما في (المسائل المنثورة ١٦١-١٦٢) وابن جني (اللمع ١٩٣-١٩٤) وابن برهان (شرح اللمع ٢/ ٣٧١) والجرجاني (المقتصد ٢/ ١٠٩٥، ٢/ ١٢٥٦) وابن القبيصي (الهادي في الإعراب ١٤٣) والشلوبيين (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٨٣-٤٨٤، ٢/ ٥٠١) وعزاه ابن القواس إلىٰ سيبويه وجمهور البصريين (شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣١).

(٧) شرح القطر للفاكهي ١/ ١٧٨. وقال الكوفيون: إن الجواب مجزوم بالجوار (الإنصاف ٢/ ٦٠٢، أسرار العربية ٣٣٩، شرح الرضي ٢/ ٢٥٤) وقال المازني: إن فعل الشرط والجواب مبنيّان، أو الجواب وحده هو المبنيّ (شرح السيرافي ١/ ل ١٨، الإنصاف ٢/ ٦٠٦، أسرار العربية ٣٣٧، المرتجل ٢١٦، وشرح المفصل ٧/ ٤٢) والذين قالوا: إن الخبر والمبتدأ ترافعا هم الكوفيون (معاني القرآن للفراء ١/ ١٣، ٣/ ١٨٥، مجالس ثعلب ٣٨٩، شرح القصائد السبع ٣١٧، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩، الإيضاح في علل النحو ١٤٠، شرح السيرافي ٢/ ٢٢٣ب، الخصائص ١/ ١٨، ١/ ١٩٩) وحسّنه الأخفش (معاني=

تتمّة: متىٰ وقع فعلٌ مضارع بعد واوٍ، أو فاءٍ[١] بعد فعلٍ وَقَعَ جزاءً للشرط،[٢] كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن/ [٦٨/ ب] تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ...﴾[٣] الآية. جاز فيما بعدُ، ممّا[٤] يليه[٥] أوجهٌ: الرفع، والنصب، والجزم[٦]، فالرفعُ علىٰ الاستئناف وقطعِه عن العطف علىٰ جزاء الشرط[٧]، ثم لكَ أن تجعلَه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أيْ: (فهو يغفرُ)، و(هو يعذبُ)[٨]، ولكَ أن تجعلَها جملة [فعلية][٩] معطوفةً علىٰ [مجموع الجملة[١٠] التي قبلها. والنصبُ علىٰ إضمار

=القرآن ١/ ٩) واختاره أبو حيّان والسيوطي وعزي لابن جني أنه يختاره. (الارتشاف ٢/ ٢٨-٢٩، الهمع ٢/ ٨-٩).

(١) في (جـ): وفا.

(٢) في (أ): لشرط.

(٣) ﴿...فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ ٢٨٤ البقرة ٢.

(٤) في (أ) و(ب): فيما.

(٥) هكذا جاءت العبارة في نسخ التحقيق، والعبارة غير مستقيمة، وتصحيحها: (جاز فيه) لأن الحديث عن الفعل المعطوف علىٰ الجزاء.

(٦) الكتاب ٣/ ٨٩٠-٩٠٠، معاني القرآن للفراء ١/ ٨٦، ٢٠٦. المقتضب ٢/ ٢٠-٢٢. الجمل في النحو للزجاجي ٢١٣، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩-٣٠، شرح المفصل ٧/ ٥٥. كشف المشكل ١/ ٦١٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٢، شرح العمدة ١/ ٣٥٦-٣٥٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٣، البحر المحيط ٢/ ٣٦٠.

(٧) الكتاب ٨٩، معاني القرآن للفراء ١/ ٨٦، ٢٠٦، المقتضب ٢/ ٢٠.

(٨) راجع المصادر السابقة.

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) راجع هذا التأويل في المقتضب ٢/ ٦٤، البحر المحيط ٢/ ٣٦٠.

(أن)، علىٰ أنَّه مصدرٌ معطوفٌ علىٰ][1] مصدرٍ مُتوهّمٍ، والتقدير: (تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ[2] لمَنْ يشاء، وعذابٌ لمَنْ يشاء[3]). والجزمُ علىٰ عطفه علىٰ جزاء الشرط[4]، وبها قرئ: «فيغفرْ ويعذّبْ»،[5] وعلىٰ هذه القاعدة جاء قولُ النابغة الذبياني[6]:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ... رَبيعُ الناسِ والبَلَدُ الحَرامُ

ونأخذ بعده بِذِنابِ عَيْشٍ ... أَجَبِّ الظَّهْرِ ليس له سَنَامُ[7]

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (جـ): بغفران.

(٣) الكتاب ٣/ ٩٢-٩٣، المقتضب ٢/ ٢٢،٦٥، الجمل للزجاجي ٢١٣، شرح العمدة ١/ ٣٦٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٤، البحر المحيط ٢/ ٣٦٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٨٧، ٢٠٦، المقتضب ٢/ ٢٠، الجمل للزجاجي ٢١٣.

(٥) الجزم قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي.

والرفع قراءة عاصم وابن عامر.

(السبعة ١٩٥، التيسير في القراءات السبع ٧٢، التبصرة في القراءات ١٦٦، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٠٥).

والنصب -وهو أضعفها- قراءة لابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري. راجع (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٥٠، مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٤٦، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٩٦، والبحر ٢/ ٣٦٠. ونقلها سيبويه دون عزوٍ (الكتاب ٣/ ٩٠).

(٦) في ديوانه ٢٣١.

(٧) البيتان من الوافر، قالهما النابغة في النعمان بن المنذر بعد أن ثقل عليه المرض، و(أبو قابوس): هو النعمان، و(ربيع الناس): كناية عن الكرم وكثرة العطاء، و(البلد الحرام): كناية عن القوة والمنعة. و(ذِناب=

يُروىٰ بجزم (نأخذ)، ورفعِه، ونصبِه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد (يهلك) الواقعِ جزاءً للشرط. والله أعلم.

=العيش) آخره وأقلُّه. و(أجبّ الظهر) أيْ: ليس له سنام. والبيتان في معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٩، المقتضب ٢/ ١٧٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩.

[illegible]

[باب مرفوعات الأسماء][١]

ولَمّا فرغ مِن مرفوعات الأفعال ومنصوباتها [ومجزوماتها شرع في مرفوعات الأسماء، ثم منصوباتها]،[٢] ثم مجروراتها، فقال مقدِّمًا للمرفوعات؛ لأنّها العمدُ[٣]: (باب مرفوعات الأسماء) هو مِن إضافة الصفة إلىٰ الموصوف. والأصل: (الأسماء المرفوعة)، وبه خرج مرفوعاتُ الأفعال، كما قدّمه[٤].

وجمعُ وصفِ مذكرٍ ما لا يعقل جمعَ المؤنث جائزٌ -كما مرّ[٥].

(المرفوعات) منها، ويُحتمل أن الأصل: (مرفوعاتها)، فنابت (أل) عن الضمير[٦]. ولحاقُ التاء لـ(سبعة) ظاهرٌ في تذكير المعدود، كما أفصح به المصنّف في التفصيل لهذا الإجمال[٧]، وإن احتمل التأنيثَ علىٰ معنىٰ: (الكلمات المرفوعة). (سبعة) ثم مفهوم العدد لا يُوجب حصرًا، كما هو

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في (ب): للعهد.

(٤) فقد تحدث عنها في ص ٣٤٩-٣٥٥.

(٥) في ص ١٨٥-١٨٦ وكلام الشارح في الوصف من حيث هو، بصرف النظر عن أن يكون اسمَ مفعول أو غيره. وإلاّ فاسم المفعول واسم الفاعل المبدوء بالميم لا يُجمعان إلاّ بالألف والتاء إذا كانا لغير عاقل.

(٦) البصريون هم الذي يقدّرون (منها) في مثل هذا، والكوفيون يقدرون أن (أل) نابت عن الضمير، ووافقهم ابنُ خروف، وقال: إنه رأي بصري، ونقله عن سيبويه، وهو رأي ابن مالك أيضًا، وعزاه للكوفيين وبعض البصريين. (شرح التسهيل ١/ ٢٦١-٢٦٢، الجنىٰ الداني ١٨٩-١٩٩، المغني ١/ ٥٤) وحديثُها آتٍ في ص ٩٤١-٩٤٢.

(٧) حين قال بعدُ: (الفاعل هو الاسم)، ص٥٠٤ وقال كذلك عن نائب الفاعل ص ٥٣٨ الخ...

مشهور[١]، والمقصود منه جَمْعُ خاطر المتعلم عن التلفُّت[٢] للمزيد[٣] في مقام التعليم؛ إمّا لكون غير المعدود/ [٦٩/ أ] ليس بأهمَّ، أو لا ضرورةَ إليه في ذلك الوقت، أو لرجوعه للمعدود، كرجوع اسمِ (كاد) وأخواتِها مِن أفعال المقاربة، واسمِ (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) المشبّهاتِ بـ(ليس)، وخبرِ (لا) العاملةِ عملَ (إنّ) -لأخوات (كان)، وأخواتِ (إنّ)،[٤] بأن يُراد بها (الكلماتُ التي ترفع المبتدأ)، و(الكلماتُ التي ترفع الخبر). وقولُه في باب (كان): (وهي: (كان) و(أمسىٰ)... إلىٰ آخره)[٥] نَظَرَ فيه لِما ذكره منها، أو لما اشتُهر، فلا يلزم الحصرُ الحقيقيُّ[٦]. ولم يقُلْ: (وهي سبعة)؛ لأنَّ الظاهر أوضح هنا من الضمير؛ لاحتمال رجوعه للمضاف إليه[٧]، فيتحيّر المبتدئ[٨].

---

(١) سبق ذكر ذلك في ص ٤٤٤، وهي قاعدة معروفة عند الأصوليين (نهاية السؤل ٢/ ٢٢١-٢٢٢، المعتمد في أصول الفقه ١/ ١٥٧، البرهان في أصول الفقه ١/ ٤٥٨-٤٥٩، شرح المنهاج للبيضاوي ١/ ٢٩٦-٢٩٧، شرح التلويح للتفتازاني ١/ ٣٢ والمسألة خلافية، وهو بذلك يتأوّل كون المرفوعات أكثر من هذا العدد، وهو ينقله عن شيخه في الفوائد الشنوانية ١٠١ ب ١٠٢ أ.

(٢) في (أ): التلقيب وفي (ب): النقب.

(٣) في (أ): المزيد.

(٤) كل ما ذكر راجعة لأخوات (كان)، إلاّ (لا) العاملة عمل (إنّ)؛ فهي راجعة لأخوات (إنّ).

(٥) في (أ): الخ.

(٦) ذكر ذلك في ص٦٤١-٦٤٤. ويريد بذلك أنه لمّا ذكر أن اسم (كاد) وأخواتِها راجعٌ إلىٰ أخوات (كان) أراد أن يزيل إشكالًا، وهو أنَّ الآجروميَّ لم يذكرها حين عدّد أخواتِ (كان) في الموضع الآتي.

(٧) أي (الأسماء) في قوله: (باب مرفوعات الأسماء).

(٨) في (ب): المبتدأ.

(وهي) أيْ مجموع مرفوعات الأسماء (الفاعل) وما عُطِف عليه، أو الأصل: منها، أو أحدها: الفاعل[١]، ويُقدَّر فيه[٢] بعده ما يناسبه، نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ...﴾[٣].

قدَّمه علىٰ باقيها [-كما في (الشذور)[٤]- نظرًا][٥] لأنَّه أصلُها عند الجمهور[٦]. وقيل: أصلُها المبتدأ[٧]؛ ولهذا قدّمه في

---

(١) تقدم نحو هذه التقديرات في ص٨٧-٨٨.

(٢) في (أ): فيها.

(٣) ﴿...وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ ٢٣ الإسراء ١٧، ومراده بالاستشهاد بالآية أنّ قوله تعالىٰ: ﴿...وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ لا يتعلّق بقوله ﴿وَقَضَىٰ﴾، وإنما يُقدَّر له ما يلائم المعنىٰ، وهو: (وأحسنوا بالوالدين).

(٤) في ص١٠-١١ وذكر في الشرح لتقديمه سببين. وممّن قدَّمه الزجاجي في الجمل ١٠.٣٦، والزمخشري في المفصل ١٨، والأنموذج ٧٤. وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٥٤، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٢٩٣، وابن الحاجب في الكافية ٦٨، والإسفراييني في اللباب ٢٢١. وأبو حيّان في غية الإحسان (مع شرحها النكت الحسان ٥٠).

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) في (جـ): لأنه أصلها كما هو رأي الجمهور. وقد صرح بكون الفاعل أصل المرفوعات الزمخشريُّ في الأنموذج ٧٤. وقد عزا ابن يعيش ذلك إلىٰ حذّاق أصحابه (شرح المفصل ١/ ٧٣) وذكره ابن مالك دون ترجيح (التسهيل ٤٣). وعزاه الجامي إلىٰ الجمهور (الفوائد الضيائية ١/ ٢٥٣) وذكر الرضي أنه يُعزىٰ للخليل (شرح الكافية ١/ ٢٣). ونحوه في الهمع٢/ ٤.

(٧) عزا ذلك ابن يعيش إلىٰ سيبويه وابن السرّاج (شرح المفصل ١/ ٧٣) وقد يشهد لهذا قول سيبويه: «واعلم أن الاسم أول احواله الابتداء...» (الكتاب ١/ ٢٣).

واختاره ابن مالك (شرح العمدة ١/ ١٥٦) وأورده دون ترجيح في التسهيل ٤٣، ونقل الرضي أنه يُعزىٰ لسيبويه (شرح الكافية ١/ ٢٣). ونحوه في الهمع ٢/ ٤.

(القطر)[١] و(الجامع)[٢]. وقيل: كلاهما أصلٌ، مِن غير حملٍ لأحدهما علىٰ الآخر، ولا فرعية[٣]، واختاره الرضيّ[٤]، ونُقِل عن الأخفش وابن السرّاج[٥]. قال أبو حيّان[٦]: وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدةً.

وما ذكره من كون الفاعل من المرفوعات هو باعتبار أشهر اللغات كما يأتي[٧].

(و) ثانيها، أو ومنها: **(المفعول الذي لم يسمّ فاعلُ فعلِه)**[٨] اصطلاحًا بأنْ[٩]

---

(١) في صـ٩.

(٢) في صـ٤١. وممّن قدمه ابن السرّاج في الأصول ١/ ٥٨، وأبو علي في الإيضاح ٧٢-٧٣، والصيمري في التبصرة ١/ ٩٩، وابن جني في اللمع ٧١، والحريري في الملحة وشرحها ١٤٣، والأنباري في أسرار العربية ٦٦، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٢٤، وذكر لذلك علّتين. وكذلك ابن فضال المجاشعي في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣١-٣٣، وابن مالك في العمدة وشرحها ١/ ١٥٦، وفي الألفية والكافية الشافية وشرحها ١/ ٣٣٠، والتسهيل ٤٤، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٠-٢٤.

(٣) أورد ذلك ابن مالك (التسهيل ٤٣).

(٤) في شرح الكافية ١/ ٧٠، ١/ ٢٣.

(٥) نقله عنهما الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٢٣، والسيوطي في الهمع ٢/ ٤.

(٦) في التذييل ٢/ ٤٣/ ب. ونقله عنه السلسيلي في شفاء العليل ١/ ٢٧٠، والسيوطي في الهمع ٢/ ٤، ونقله الدماميني عن المرادي، ونازعه فيه. (تعليق الفرائد ٣/ ٨).

(٧) في صـ٥٠٩-٥١٠.

(٨) في المتن المطبوع: لم يُسمّ فاعله وهو كذلك في شرح المكودي ٩، وشرح زروق ٢٣٩، وشرح الراعي (المستقل بالمفهومية ٧٤ب، وشرح الأزهري ٥٢. وعامة الشروح).

(٩) في (ب): فإن.

تُرِكَ ولم يُقْصَد، استغناءً بالمفعول الذي أقيم لغَرَضٍ مِمّا يأتي[١] عنه، نحو: ﴿... وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ...﴾[٢]. (و) ثالثُها (المبتدأ و) رابعُها (خبره) أي المبتدأ. وجَمَعَهما -كما سيأتي- في بابٍ واحد؛ لتلازُمِهما غالبًا، نحو: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾.[٣] (و) خامسُها (اسم كان و) منه اسمُ كلِّ واحدةٍ مِن (أخواتها) ونظائرِها، مِن كلّ ما يعمل مثلَ عملها، وهو وجه المشابهة. نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾،[٤] ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ...﴾.[٥] (و) سادسُها (خبرُ (إنَّ)) بكسر الهمزة وتشديدِ النون. (و) منه خبرُ كلِّ واحدةٍ مِن (أخواتها) ونظائرِها، مِن كلِّ ما يَعمل مثلَ عملها، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ...﴾.[٦] (و) سابعُها/ [٦٩/ ب] (التابع)، وهو لغةً: المُقْتَفِي. واصطلاحًا: قال المراديُّ[٧]: هو التالي[٨] المشاركُ ما قبله في إعرابه الحاصلِ والمتجدِّدِ، غيرَ خبرٍ، قال: فخرج بـ(الحاصل) و(المتجدد)[٩]

---

(١) في ص ٥٤٠-٥٤١.

(٢) ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى...وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٤٤ هود ١١.

(٣) ٥٤ الرحمن ٥٥، وأراد بالاستشهاد بالآية أن المبتدأ والخبر مذكوران معًا، وهو الغالب.

(٤) ورد هذا الجزء من الآية عشر مرات، منها: ٩٦ النساء ٤.

(٥) ﴿... إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ١١٨ هود ١١.

(٦) ﴿...فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ٥ آل عمران ٣.

(٧) في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٠ بتصرفٍ ظاهر.

(٨) في (أ) و(ب): الثاني. ولم ترد في نص المرادي.

(٩) في (أ): والمتجرد.

خبرُ المبتدأ، والمفعولُ الثاني، وحالُ[١] المنصوب ونحوُ ذلك. ولَمّا كان صادقًا علىٰ (حامض) ونحوِه، مِن قولك: (هذا حلوٌ حامضٌ) أخرجه بزيادة (غيرَ خبرٍ). انتهىٰ. ولا يَخفىٰ أنَّ المراد أنه يشارك ما قبله في نوعِ إعرابه إنْ كان له إعرابٌ، فلا يَخرج عنه التوكيدُ اللفظيُّ، مع وجوده فيه كالحرف[٢].

وقوله: **(للمرفوع)** ولو محلًّا، لإخراج تابعِ غيرِه فإنه سيأتي حكمُه **(وهو)**[٣] -أي التابع- مطلقًا **(أربعة أشياء)** -لا يُنافي قولَ غيره[٤]. والتابعُ جنسٌ يَشمل خمسةَ أنواع، وهي **(النعت)** نحو: (جاء زيدٌ الظريفُ) **(والعطفُ)** يَعني -بقرينة ما سيأتي- عطفَ النسق **(والتوكيدُ)** يَعني -بقرينة ما سيأتي- المعنويَّ، وكأنه تَرَكَ التعرّضَ للّفظيِّ[٥] منه؛ لأنَّ النحويَّ لا يتعلَّق [له][٦] به كبيرُ غرضٍ، وإنْ كان قد

---

(١) في (جـ): وحصول.

(٢) في ثلاث النسخ الأصول: (في كالحرف)، وما أثبتُّه عن الاحتياطيتين (د) و(و). ولم يرد النص في (هـ). والضمير في (وجوده) للمشاركة المفهومة من الكلام السابق، وفي (فيه) للتوكيد اللفظي. ولو قال: (مع وجوده في الحرف) لكان أظهر. والمراد: أن التوكيد اللفظي أيضًا داخل في كونه تابعًا، مع أنه قد لا يصدق عليه أنه مشاركٌ لما قبله إذا كان التأكيد في الحروف المبنية التي لا يظهر فيها أثر الإعراب، وذلك أنّ المراد - كما ذكر- أنه المشاركُ لما قبله إن كان مِمّا يُعرب.

(٣) ذكر الرملي أنه في إحدىٰ النسخ: (وهي). (شرح الآجرومية صـ١٢٢).

(٤) إن التوابع خمسة، وسيذكر سبب ذلك قريبًا جدًا. والآجرومي في ذلك وإهمالِه عطفَ البيان متبعٌ للزجاجي -كعادته- في الجمل ١٣. وجمهورُ العلماء يعدّونها خمسةً. (الإيضاح لأبي علي ٢٨٤، اللمع ١٣٨، المفصل ١١٠-١١١، شرح الملحة ٢٨٧، والفصول الخمسون ٢٣٦).

(٥) في (ب): اللفظي.

(٦) سقطت من (ب).

يَبْحث عن المبنيّات كما يَبْحث[١] عن المعربات[٢] (والبدلُ) بجميع أقسامه الآتيةِ في بابه- إمّا[٣] لأنَّ مفهوم العدد لا يُفيد حصْرًا[٤]، وإمّا لأنّه يَرىٰ ما[٥] يراه[٦] الرَّضيّ مِن أنّه لا فرقَ بين عطفِ البيان وبدلِ الكلِّ من الكلّ، إلاّ مِن حيث الحكمُ قصدًا وتبعًا[٧]؛ ولذا قال جَمْعٌ: كلّ ما صحّ أن يعرب عطفَ بيان، مِن حيث إنه موضِّح أو مخصِّص -صحَّ أن يعرب بدلًا، مِن حيث إنه المقصودُ بالنسبة، إلّا في مواضع مخصوصة[٨].

---

(١) في (جـ): كبحثه.

(٢) عبارته مبهمة، والذي ظهر لي أنه اعتذر للمؤلف أوّلًا، ثم ضعّف ذلك العذر باشتغال النحوي بالمبنيّات. مع أنَّ أثر العامل فيها غير ظاهر، فالتوكيد اللفظي أولىٰ منها بالبحث.

(٣) هذا تعليل قول الشارح السابق: إن عدّ الأجرومي للتوابع أربعةً لاينافي قولَ غيره: إنها خمسة.

(٤) قاعدة أصولية سبق ذكرها في صـ٤٩٥-٤٩٦، ٤٤٤ وغيرها.

(٥) في (جـ): بما.

(٦) في (ب): يراد.

(٧) قال: وأنا إلىٰ الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل لا أرىٰ عطفَ البيان إلا البدلَ -كما هو ظاهر كلام سيبويه- فإنه لم يذكر عطف البيان (شرح الكافية ١/ ٣٣٧). وقد ذكر ابن القواس فرقًا بينهما في المعنىٰ واللفظ (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧١). وقال الأنباري: إن عطف البيان بابٌ يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون (أسرار العربية ٢٩٧) وذكر ابن مالك أن الفرق بينهما لفظيٌّ فحسب. (التحفة علىٰ الحاجبية ٢٢٢) وسيعود إلىٰ هذه المسألة في باب البدل في ص١١٦٠.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٥-١١٩٧، التسهيل ١٧١، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٥١٧، وعنه أخذ الشارح ألفاظ هذه العبارة، البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٩٥، الارتشاف ٢/ ٦٠٦، أوضح المسالك ٣/ ٣٤٩-٣٥٠، شرح الشذور ٤٣٦، الجامع الصغير ١٩٢، الهمع ٥/ ١٩٣.

ووجْه الحصر في الخمسة: أنَّ التابع إمّا أنْ يتبع بواسطة حرفٍ، أوْ لا. الأوّلُ عطفُ النسق. [والثاني إمّا أنْ يكون على نيّة تكرار العامل، أوْ لا، الأوّل البدل][1]، والثاني: إمّا أنْ يكون بألفاظ مخصوصة، أوْ لا، الأوّل: التوكيد، والثاني: إمّا أنْ يُقَيَّد بالمشتق، أوْ لا، الأوّل النعت، والثاني: البيان[2]. وتَسمع بقيةَ القول فيه عند تعرُّض المصنِّف له، إن شاء الله.

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) نقل هذا عن الشيخ خالد في التصريح ٢/ ١٠٨.

[باب الفاعل][1]

ولَمّا ذكر المرفوعات إجمالًا شرع في ذكرها تفصيلًا، وأفردَ كلَّ واحدٍ منها ببابٍ يخصُّه، خلا المبتدأ[2] والخبر- كما مرّ/ [٧٠/ أ] التنبيهُ عليه[3]- فقال: (باب الفاعل) هو لغةً: مَنْ أَوْجدَ[4] الفعلَ. وعُرْفًا: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسندَ إليه فعلٌ تامٌّ أو ما في تأويله، مقدمٌ عليه، أصليُّ المحلِّ والصيغةِ[5]. نحو: ﴿...فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾،[6] ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾،[7] ﴿...وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ[8]﴾،[9] و﴿...مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ[10]﴾. وخرج بـ(مقدَّم عليه): ((زيدٌ قام)،[11]

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (ب): فالمبتدأ.

(٣) فقد ذكر في صـ٣٦٥ أن المؤلف جمع المبتدأ والخبر في باب واحد، ولم يفرد كل واحد منهما بباب لتلازمهما غالبًا.

(٤) في (أ) و(ب): مزاوجة.

(٥) هذا حدّ ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٨٣ بزيادة كلمتين: (تام) و(عليه) وقريبٌ منه حدّه في شرح القطر ١٨٠، وهو بنصّه حدُّ الفاكهي في كشف النقاب ٢٣.

(٦) ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ ١٤ المؤمنون ٢٣، وقد تسامح الشارح فأسقط الفاء من قوله: «فتبارك»

(٧) ١٦ الحديد ٥٧.

(٨) ﴿لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ...﴾ ٣٠ النحل ١٦.

(٩) زِدْتُ التمثيل بهذه الآية الكريمة؛ لأن الشارح قد مثل في مكانها بـ(ولنعم عقبي الدار) وليس في القرآن العظيم ذلك. ولعله أراد قوله تعالىٰ الذي أثبتّه. وقد أثبتَه كذلك ابنُ هشام في شرح القطر ١٨٤. وذكر باقي الأمثلة التي ذكرها الشارح. أو لعلّه أراد: ﴿...فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ ٢٤ الرعد ١٣.

(١٠) ﴿يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ...﴾ ٦٩ النحل ١٦، ووردت أيضًا في ٢٨ فاطر ٣٥.

(١١) في (جـ): قايم.

خلافًا للكوفيّين في تجويزهم تقديمَ الفاعل[١]. وبـ(أصليّ المحلّ) نحوُ: (قائمٌ زيد)؛ إذ الأصلُ في (قائم)[٢] التأخيرُ؛ لأنه خبر (زيد). وبـ(أصالة الصيغة): (ضُرِبَ زيدٌ)، مبنيًّا[٣] للمجهول[٤].

[تنبيه:

بدأ هنا بالفاعل، كما في (الشذور)؛ نظرًا إلىٰ أنّه أصلُ المرفوعات، وبدأ في (القطر) و(الجامع) بالمبتدأ؛ تبعًا لِمَن يرىٰ أنّه أصلُها. واختارَ الرضيّ تبعًا لجمعٍ أنَّ كلًّا منهما أصلٌ. وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدةً، كما قال أبو حيّان][٥].

ورَسَمَه المصنفُ بقوله: **(الفاعل)** لو اقتصرَ علىٰ قوله: **(هو الاسم)** كان أخصرَ، والجملةُ المعرَّفةُ[٦] الطرفين تُفيد الحصرَ[٧]، أيْ: لا يكون الفاعلُ إلا

---

(١) ووافقهم الأخفش علىٰ ذلك (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٩، شرح التسهيل ٢/ ١٠٨، البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٧٢-٢٧٣، النكت الحسان ٥٠، التذييل ٢/ ١١٣/ب، الارتشاف ٢/ ١٧٩، شرح التسهيل للمرادي ١/ل ١٠٤/أ. المساعد ١/ ٣٨٧، أوضح المسالك ٢/ ٨٦، المغني ٢/ ٥٨١، التصريح ١/ ٢٦٩، الهمع ٢/ ٢٥٥.

والبصريون لا يجيزون ذلك (المقتضب ٤/ ١٢٨، الأصول ١/ ٧٢-٧٣، اللمع ٧٩، المقتصد ١/ ٣٢٧، شرح ملحة الإعراب ١٥٦، أسرار العربية ٧٩-٨٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٤٣-٢٤٤، التسهيل ٧٥).

(٢) في (جـ): إذ أصل قايم.

(٣) في (أ) و(ب): مبنيّ وما أثبتّه الصواب؛ لأنها منصوبة علىٰ الحاليّة.

(٤) شرح التعريف وهذه الاحترازات في أوضح المسالك ٢/ ٨٣-٨٤، وشرح القطر ١٨٠-١٨١.

(٥) ساقط من (جـ). وكلّ هذا التنبيه مكرر، قد سبق ذكرُه وتخريجُه في ص ٤٩٧-٤٩٨.

(٦) في (ب): المعربة.

(٧) الإيضاح للقزويني ١٩٠، تلخيص المفتاح ١٢٠-١٢١، شروح التلخيص ٢/ ٩٨-٩٩.

اسمًا، ظاهرًا كان، أو ضميرًا، صريحًا كان، أو مؤوَّلًا -كما مرّ[1]- أو معنًى[2]، نحو: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم [مِّنَ الْقُرُونِ]﴾،[3] إذ المعنىٰ: (أَوَلَمْ يهدِ لهم إهلاكُنا[4] قرونًا كثيرةً قبلهم)]،[5] وبه خرج الحرفُ، والفعلُ، والجملةُ؛ حيث لا تأويل.

(المرفوع): لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا، بالمسند، وفاقًا لسيبويه[6]، لا

---

(١) قريبًا في صـ ٥٠٣.

(٢) وهذ خلاف المشهور، فإن الفاعل قد يكون مقدَّرًا من الجملة بعده. وذلك في الموصولات الحرفية (أن) و(أنّ) و(ما) و(لو) عند مَن يثبتها. وهذا هو مذهب جمهور البصريين. وما ذكره الشارح وهو تقدير المعنىٰ من الفعل دون الحروف المصدرية هو مذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين. نحو: (ظهر لي أقام زيد أم عمرو)، وذهب الفرّاء وجماعةٌ إلىٰ جواز ذلك بشرط أن يكون العامل قلبيًّا.

(التذيل ٢/ ١١٢ ب، والارتشاف ٢/ ١٧٩، التصريح ١/ ٢٦٨).

وممّن أجازه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٠٥، وجعل منه (ما ضرّ تغلب وائل أهجوتها...) وهو الراجح فإنه الجاري علىٰ ألسنة المعربين. (شرح الرضي ١/ ٨٣، شرح الشذور ١٦٧)

(٣) ١٢٨ طه ٢٠. وقد أخطأ الشارح فأورد الآية علىٰ أنها (أو لم) بالواو، وصوابها بالفاء. أو لعله أراد آية أخرىٰ بالواو (٢٦ السجدة ٣٢) ولكنه مخطئ أيضًا؛ لأن هذه الآية الأخيرة فيها زيادة (مِنْ) قبل قوله: (قبلهم).

(٤) في (جـ): كم إهلاكنا.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) وهو الفعل أو ما قام مقامه (الكتاب ٢/ ١٤٨) وهو ظاهر كلامه في قول: «يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل (الكتاب ١/ ٣٣). وقد عُزي ذلك إلىٰ سيبويه في الارتشاف ٢/ ١٨٠، التذييل ٢/ل ١١٣/أ، والمساعد ١/ ٣٨٦. وعزاه المرادي والسيوطي إلىٰ الجمهور شرح التسهيل ١/ل ١٠٤ب (الهمع ٢/ ٢٥٤).

واختار هذا القول الزمخشريُّ في المفصل ١٨، والعكبريُّ في شرح اللمع ١/ ٢٤١، واللباب ١/ ١٥١، وصدرُ الأفاضل في التخمير ١/ ٢٣٣، وابنُ يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٤-٧٥. وابنُ عصفور في المقرب=

بالإسنادِ، خلافًا لخلف الأحمر[١]، من فعلٍ -كما يأتي للمصنّف- أو اسمِ فاعلٍ،

=١/ ٥٣، وابنُ مالك في التسهيل ٧٥. وشرحه ٢/ ١٠٧، والرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٧١ وابنُ هشام في شرح الشذور ١٥٨، وجعله المرادي أصحَّ الأقوال. (توضيح المقاصد ٢/ ٨).

وقد قيل أيضًا: إنه ارتفع بشبهه المبتدأ، وقيل: إنه ارتفع بالفاعليّة، وقيل: إحداثه الفعل، وقيل: كونه داخلًا في الوصف.

(١) عزي إليه في التسهيل ٧٥، وشرحه ٢/ ١٠٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧١، والارتشاف ٢/ ١٨٠، والتذييل ٢/ ١١٣/أ. والظاهر من كلام أبي علي في الإيضاح أنه يوافقه ١٠٦، والأنباري في أسرار العربية ٧٩، والشنتريني في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٦٠، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٢٩٤، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ٨٠، وعزاه ابن أبي الربيع إلىٰ سيبويه (البسيط ١/ ٢٦١). وعزاه السيوطي إلىٰ هشام (الهمع٢/ ٢٥٣). وعزا العكبري إلىٰ خلفٍ القولَ: إن العامل هو الفاعليّة. وردّ عليه (اللباب ١/ ١٥١) والظاهر أنه يفرّق بين هذا القول وقولِ من قال: إن العامل هو الإسناد، فقد ذكر في المسألة ثلاثةَ أقوال.

وذكر ابن عصفور للإسناد معنيين: خطّأ أحدَهما، وصحّح الآخرَ (شرح الجمل ١/ ١٦٥-١٦٦) ولا يظهر لي فرقٌ كبير بينهما. فكلاهما معنوي، والمصادر التي عزت هذا القول عزتْه لخلف، وفي الارتشاف ٢/ ١٨٠ أنَّ الذي عزا إليه ذلك ابنُ قتيبة. والمراد خلف الأحمر البصري -وإنْ كان في الرواية أشهرَ منه في النحو- وورد التصريحُ بذلك في التصريح ١/ ٢٦٩، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٤ نقلًا عن ابن عمرون والنحاس في التعليقة، ووهم العكبري في اللباب ١/ ١٥١، فعزاه إلىٰ خلف الكوفي.

ولعله بسبب كلمة (الأحمر) اتجه وهمُه إلىٰ الأحمر الكوفي. ولكن ذلك ليس اسمُه خلفًا، بل هو علي بن المبارك... كما أنه ليس في الكوفيين المتقدمين مِمّن هم قبل زمن ابن قتيبة -مَنْ اسمُه خلف- كما أني لم أجد أحدًا عزاه للأحمر الكوفي. ولخلف الأحمر قولٌ في العامل في المفعول به يوافق هذا القولَ -وسيأتي في صـ ١٢٢١- وسيقع فيه هناك مثلُ هذا الوهم.

وخلف الأحمر، هو خلف بن حيّان، مولي أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (... -١٨٠ هـ) يكنىٰ أبا محمد، وأبا محرز. وكان أعلمَ الناس بالشعر، وأخذ ذلك عنه أهلُ البصرة والكوفة قيل: إنه معلم الأصمعي، وليس في العرب أعلمُ منهما بالشعر.=

نحو: ﴿...مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾،[1] أو أمثلة المبالغة، نحو: (أضَرّابٌ[2] زيدٌ)، أو الصفةِ المشبَّهة، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهُه)، أو اسمِ تفضيلٍ، نحو:

ما رَأيتُ امرأً أحبَّ إليه البذ   لُ منه إليك يا ابنَ سِنانِ[3]

أو المصدر، [نحو:

أَلا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِه المَرْءُ بيّنٌ   ....[4]

أو اسمِ المصدر]،[5] نحو: (عجبت مِنْ عطاءِ الدنانيرِ زيدٌ)، أو اسمِ فعلٍ، نحو: (هيهاتَ العقيقُ)، أو ظرفٍ، أو عديلِه[6]

=(مراتب النحويين ٨٠-٨١، وطبقات النحويين واللغويين ١٦١-١٦٥، البغية ١/ ٥٥٤).

(١) ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ...﴾ ٦٩ النحل ١٦، ووردت أيضًا في ٢٨ فاطر ٣٥.

(٢) في (أ) و(ب): ضراب. وما أثبته هو الموافق رأيَ الجمهور الذين يشترطون للعمل الاعتمادَ.

(٣) البيت من الخفيف، لم أعرف قائله.

ويروى: (ماعلمت).

وهو في شرح العمدة ٢/ ٧٧٣، شرح القطر ٢٨٢، شرح الشذور ٤١٦، التصريح ١/ ٢٦٩، الهمع ٥/ ١٠٧، الدرر ٥/ ٢٩٥.

(٤) ....   إذا لم يصنْها عن هوًى يغلبُ العقلا

البيت من الطويل لم أعرف قائله.

وهو في شرح التسهيل ٣/ ١١٨، شرح القطر ٢٦٧، التصريح ٢/ ٦٣.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) وهو الجارّ والمجرور.

معتمـدَيْنِ[١]، نحـو: ﴿...وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٢] و﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ[٣]﴾،[٤] قـال أبـو حيّان[٥]: أو اسمٍ موضوعٍ/ [٧٠/ ب] موضعَ الفعل، نحو: (إيّاك أنت وزيدٌ أن تخرجا) أي: احذر أنت وزيدٌ الخروجَ، فـ(أنت) توكيدٌ للمستتر[٦] في (إيّا) المرفوعِ على الفاعليّة.

وجَرُّه لفظًا في نحو: ﴿...مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾،[٧] ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا[٨]﴾، و﴿هَيْهَاتَ

---

(١) أكثر البصريين على أن ما بعد الظرف والجارّ والمجرور إذا اعتمدا على نفيٍ أو استفهامٍ أو مخبرٍ عنه أو صاحبِ حال أو منعوتٍ ملفوظٍ أو مقدرٍ فإنه يعرب فاعلًا، أو مبتدأ مؤخرًا (الكتاب ٢/ ٨٨، شرح السيرافي ٢/ ١٩٩أ، الواضح ٥٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٤-٣٥، اللمع ٧٤-٧٥، شرح عيون الإعراب ٩١، النكت ١/ ٤٨٧)، ويرى الكوفيون أنه يرفع على الفاعليّة، وإن لم يعتمدا. (شرح السيرافي ٢/ ١٩٩، العسكرية ١٠٨-١٠٩، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٦، الإنصاف ١/ ٥١، التبيين ٢٣٣، نتائج الفكر ٤٢١-٤٢٢، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦) وعُزي للمبرد، وهو أحد قولين للأخفش (معاني القرآن ١/ ٢٤، ٢/ ٥٠٧ وانظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٥٩، وجوّزه الفارسيُّ، وجعله قياسًا (البصريات ١/ ٥١١) وجرى عليه في بعض أعاريبه (إيضاح الشعر ٢٥٩-٢٦١).

(٢) ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ...﴾ ٤٣ الرعد ١٣.

(٣) ١٠ إبراهيم ١٤.

(٤) تفصيل هذه العوامل مشتهر، انظر مثلًا شرح التسهيل ٢/ ١٠٥-١٠٧، وشرح العمدة ١/ ١٨١-١٨٢، ويكاد الشارح ينقله عن الأزهري في التصريح ١/ ٢٦٩، ونحوه عن شيخه في الفوائد الشنوانية ١٠٣/ ب ١٠٤/ أ.

(٥) في النكت الحسان ٥٠ بتصرف. وانظر التصريح ١/ ٢٦٩.

(٦) في (ب): المستقر.

(٧) ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا...﴾ ١٩ المائدة ٥.

(٨) وردت في آيات من القرآن، منها: ٧٩ النساء ٤.

﴿هَيْهَاتَ[1] لِمَا تُوعَدُونَ﴾[2]- غيرُ مضرٍّ؛ لرفعه مَحلًّا.

وهذا[3] باعتبار المشهور ولغةِ الجمهور، وقد وَرَدَ نصبُه شذوذًا، وإنْ قاسه[4] بعضهم، كابن الطراوة[5] إذا فُهِمَ المعنىٰ، نحو: (خرَقَ الثوبُ المسمارَ)[6]. و(كسَرَ الزجاجُ الحجرَ)، برفع أوّلِهما ونَصْبِ ثانيهما[7]، ولا شاهد له في قوله

(١) في (ب): وهيهات.

(٢) ٣٦ المؤمنون ٢٣.

(٣) أي رفع الفاعل.

(٤) في (أ) و(ب): اقامه.

(٥) هو سليمان بن محمد بن عبد الله، السبائي، المالقي، أبو الحسين (...-٥٢٨ هـ).
ولد بمالقة في الأندلس، أخذ النحو عن الأعلم والشرشاني وابن السرّاج، وعنهم تلقىٰ كتاب سيبويه، تلمذ عليه خلق كثير، من مصنفاته: الإفصاح علىٰ الإيضاح (مطبوع) والترشيح والمقدمات علىٰ كتاب سيبويه. قيل فيه: ما يجوز علىٰ الصراط أعرف منه بالنحو، وزهد فيه آخرون، وقلّلوا من شأنه لانفراده ببعض الآراء الشاذة. (البغية ١/ ٦٠٢- البلغة ١٠٨).

(٦) في (ب): المعمار.

(٧) رأي ابن الطرواة في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٦٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٨٠٥. التصريح ١/ ٢٦٩ وممّن قاله: أيضًا ابن العلج (المساعد ١/ ٤٠٥) ولم أجد الحديثَ عن الفاعل في كتابه (البسيط) المخطوط الذي نظرت فيه، فهو يبدأ من باب التوابع.
والظاهر من كلام ابن هشام جوازُ ذلك علىٰ قلة، فهو يرىٰ أنّ مِن مُلَح كلام العرب تقارضَ اللفظين في الأحكام، وجَعَل منه إعطاءَ الفاعل إعرابَ المفعول، وعكسَه عند أمن اللبس.. (المغني ٢/ ٦٩٩). وهو الظاهر أيضًا من كلام ابن مالك في التسهيل (٧٨) وانظر شرحه للمرادي ١/ ل ١١٣/ أ.
وقال ابن أبي الربيع: وهذا الذي قاله ابن الطرواة ما علمت أحدًا قاله قبله، النحويون كلُّهم - مَن يعوَّل عليه منهم- يقولون: إن العرب تلتزم رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول، فُهم المعنىٰ من غير الإعراب أو لم يُفهم، إلاّ أن يَضطر الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنىٰ. وإنْ وُجد في الكلام فيكون كالغلط. البسيط ١/ ٢٦٣.

تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَاتٌ﴾،[١] في قراءة عبد الله بن كثير[٢]، بنصبِ (آدم)، ورفعِ (كلمات)[٣]؛ لجواز حمله علىٰ الأصل؛ لأن من تَلقّىٰ شيئًا فقد تلقّاه الآخر[٤].

(المذكور) لفظًا أو تقديرًا (قبله) بحسب الرتبة دالُّ (فعلِه) الاصطلاحي، الصادرِ منه، نحو: (قام زيد)، أو القائم به نحو: (مات عمرٌو). وبتقديرنا:[٥] (دالُّ فعلِه[٦]) دخلت جميعُ الأمور التي فصّلناها في رافعِه، وبقولنا: (أو تقديرًا) دخل:

---

(١) ٣٧ البقرة ٢.

(٢) ابن المطلب، مولىٰ عمرو بن علقمة الكناني الداري القرمشي المكي (...-١٢٠ هـ) إمام المكيين، وأصله فارسي، وقيل: إنه قرشي صليب، قرأ علىٰ السائب ومجاهد وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة.(معرفة القراء الكبار ١/ ٨٦-٨٨، وغاية النهاية ١/ ٤٤٣-٤٤٥).

(٣) السبعة ١٥٤، التيسير في القراءات السبع ٦٣، التبصرة في القراءات ١٤٨، العنوان في القراءات السبع ٦٩.

(٤) معاني القراءات للفراء ١/٢٨، معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٦-١١٧، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ٨٢-٨٣، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٧٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ١/ ٢٣٧، الكشاف ١/ ١٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٧٥، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٣١.

(٥) في (جـ): وبتقدنا.

(٦) أي الذي دلَّ علىٰ فعله، وهو يعني به الفعل الحقيقيَّ، أو ما يقوم مقامه، كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة، ونحو ذلك مِمّا تقدم في صـ٥٠٦-٥٠٨ أولعلّه أراد الفعل اللغوي وهو الحدث. (الفوائد الشنوانية ١٠٤/ أ)

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ...﴾،[1] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[2] وبقولنا: (بحسب الرتبة) دخل المضمرُ؛ لأنَّ رتبته[3] التقدمُ، لولا ما عَرَضَ له مِن مانع الاستتار[4].

واعتبارُ القَبْلِيّةِ نصٌّ منه علىٰ اختيار مذهب البصريين؛ لأنهما كالكلمة الواحدة التي يمتنع تقديمُ عجزِها علىٰ صدرها، خلافًا للكوفيين المجوّزين لذلك[5]. قال بعضهم[6]: وينبغي أن يكون محلُّ الخلاف الاختيارَ[7]، فقد حكىٰ ابن مالك[8]

---

(١) ﴿...فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ...﴾ ٦ التوبة ٩.

(٢) ١ الانشقاق ٨٤ وما ذكره الشارح هو رأي البصريين (الكتاب ٣/ ١١٢-١١٤، المقتضب ٢/ ٧٢، ٧٥-٧٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٣١-٤٣٢. الأصول ٢/ ٢٣٢. إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٣، البغداديات ٤٥٨-٤٥٩، التعليقة ٢/ ٢٢، شرح السيرافي ٤/ ١١ أ ب، معاني الحروف للرماني ٧٤ ويُعزىٰ للفراء والكوفيين أنهم يرونه مبتدأ (شرح السيرافي ٤/ ١١أ، الإنصاف ٢/ ٦١٥-٦١٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٥٠، شرح الرضي ٢/ ٢٥٥). وأجاز هذا الإعراب الأخفش (معاني القرآن ١/ ٣٥٤، ١/ ٢٦٧).

(٣) أي: العامل.

(٤) يعني في نحو: (نقوم) فموضع الفاعل -وهو الضمير- بعد الفعل، لكن منع من ظهوره الاستتار، وعبارته لا تخلو من اضطراب، وانظره واضحًا في الفوائد الشنوانية ١٠٤/ أ.

(٥) يعني تقديم الفاعل علىٰ عامله، وسبق ذكر القولين وتخريجهما في صـ٥٠٣-٥٠٤.

(٦) هو الأزهري في التصريح ١/ ٢٦٩. بتصرف يسير.

(٧) أمّا في الشعر والضرورة فلا خلاف (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، الأصول ٣/ ٤٦٦، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٢٣٦، ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٣، ولابن عصفور ٢٠٣.

(٨) في شرح التسهيل ٢/ ١٠٩.

عن الأعلم،[١] وابنِ عصفورٍ[٢] أنهما قالا في:

.... قلّمـــــا وِصـالٌ[٣] علىٰ طُـوْلِ الصُّـدودِ يَـدُومُ[٤]

---

(١) قال عن البيت الآتي: أراد: وقلما يدوم وصال، فقدّم وأخّر مضطرًّا لإقامة الوزن. و(الوصال) علىٰ هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلاّ أن تبدأ به، وهو من وضع الشيء غير موضعه، ونظيره قول الزباء: (ما للجمال مشيُها وئيدا) فقدمت وأخرت، ضرورةً، وفيه تقدير آخر، وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، كأنه قال: قلما يدوم وصال يدوم، وهذا أسهل في الضرورة، والأوّل أصحّ معنًىٰ، وإن كان أبعدَ في اللفظ...» (تحصيل عين الذهب ١/ ١٥-١٦) ونحوه في النكت في شرح كتاب سيبويه له ١/ ١٥١.

والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسىٰ النحوي الشنتمري (٤١٠-٤٧٦ هـ) كان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا حسن الضبط، مشهورًا بالإتقان، صارت إليه الرحلة في زمانه. له: شرح الحماسة، وشرح الجمل للزجاجي. وشرح أبياتها. وفي سنة وفاته خلاف.

(البلغة ٢٤٦، البغية ٢/ ٣٥٦).

(٢) في شرح الجمل ١/ ١٦٠، وضرائر الشعر ٢٠٢. قال أبو حيّان: وهو قول سيبويه (التذييل ٢/ ١١٦أ).

(٣) في (جـ): وصان.

(٤) صَدَدْتَ وأَطْوَلْتَ الصدود و......... ....

البيت من الطويل، يعزي -كما هو مشهور- للمرار الفقعسي ابن سعيد بن حبيب بن خالد من بني أسيد، من إلياس بن مضر بن نزار، شاعر إسلامي، أدرك الدولة الأموية، كان مفرطَ القصرِ، ضئيلًا كريمًا جوادًا. (الشعر والشعراء ٢/ ٦٩٩-٧٠٤، معجم الشعراء ٣٣٧-٣٣٨).

والبيت في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون ٢/ ٤٨٠). ويُعزىٰ لعمر بن أبي ربيعة- كما في إحدىٰ نسخ الكتاب ١/ ٣١) ولم أجده في ديوانه، وذكره محققه (فايز محمد) مع الشعر المنسوب له ٣٥٨. وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (٢٣-٩٣ هـ) يكني أبا الخطاب. من اشهر الغَزِلين في تاريخ الأدب العربي، وله في ذلك شعر، أكثره كذب علىٰ المحصنات الغافلات، تاب في آخر حياته، ولعلّه مات شهيدًا. قيل: لم يكن في قريش أشعر منه. (الشعر والشعراء ٢/ ٥٥٥-٥٥٨، الخزانة ٢/ ٣٢-٣٣) ويروىٰ: (صددتَ) بخطاب المذكر.=

إنّ (وصال) فاعل (يدوم) المذكورِ، لا المحذوف، وأنّ الذي سوّغ ذلك الضرورةُ. قلت: و[قد][1] حكاه غيرُه[2] أيضًا في بيت الزبّاء[3]:

مــــا لِلْجِمــــالِ مَشْــــيُها وَئيــــدا[4]

وبعضهم تأوّله[5].

=والبيت في الكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، الأصول ١/ ٢٣٤، ٣/ ٤٦٦، إيضاح الشعر ١٠٦، الخصائص ١/ ١٤٣، المحتسب ١/ ٩٦، المنصف ١/ ١٩١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٢.

(١) سقطت من (جـ).

(٢) أي: كونه من باب الضرورة وممّن حكاه الأعلم في الموضع السابق من (تحصيل عين الذهب).

(٣) هي بنت عمرو بن الظَّرِب ملك الجزيرة، تولت الملك بعد أبيها، عرفت في الجاهلية بالحزم والعقل والحكمة، امتدّ حكمها من الفرات إلىٰ بحر الروم إلىٰ صحراء العرب وآسيا الصغرىٰ، ودخلت مصر في حكمها فترة من الزمن، وقد اختلف في اسمها ونسبها اختلافًا كثيرًا (الخزانة ٨/ ٢٧٣-٢٧٤، الأعلام ٣/ ٧١).

(٤) بيت من الرجز، وبعده: **أجندلًا يحملن أم حديدا**

وعزي أيضًا للخنساء، ولقصير صاحب جذيمة الأبرش. وتروىٰ كلمة (مشيها) مثلثة. و(وئيدا): متاقلة. و(الجندل): الحجارة.

والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٣، أدب الكاتب ٢٠٠، الكامل ٢/ ٦٠٩، أمالي الزجاجي ١٦٦، الأغاني ١٥/ ٢٥٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٨، شرح العمدة ١/ ١٧٩، شرح التسهيل ٢/ ١٠٨.

(٥) بأن (مشيها) مبتدأ، والخبر محذوف، نحو: (حكمك مسمطا) (شرح التسهيل ٢/ ١٠٨-١٠٩، شرح العمدة ١/ ١٧٩، المساعد ١/ ٣٨٧، أوضح المسالك ٢/ ٨٨، المغني ٢/ ٥٨٢) أو بأن (مشيها) بدل من الضمير الذي في (للجمال)؛ لأنه موضع الخبر الذي هو (ما) (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٠، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٠٤ب) وردّ ابن هشام هذا التأويل في المغني ٢/ ٥٨٢) أو بأن (وئيدا) خبر (كان) والتقدير: مشيها كان وئيدا.

وبقولنا: (الصادرِ منه، أو القائمِ به) خرجتْ (كان) وأخواتُها، وخرج نائبُ الفاعل -كما لا يخفىٰ-، كما خرج خبرُ المبتدأ، وخبر (إنّ) بقوله: (فعله).

تنبيه:/ [٧١/أ]

اعتُرِض علىٰ هذا التعريف بأمرين. أحدهما: أنه بالحكْم[١]، وهو دوريّ[٢]، والثاني: بأن الخاصة فيه مشتركةٌ؛ فلا يكون مانعًا[٣]. وأجيب عن الأوّل بأن حكم الفاعل رفع مخصوصٌ شخصيٌّ، والرفع المأخوذ في تعريفه مُطْلَقُهُ[٤]، وهو لا يَتوقف تصوّرُه علىٰ تصوُّر الفاعل[٥]. وعن الثاني: بأنَّ الخاصَّة علىٰ ضربين: مطلقةٍ، وهي ما يختص بالشيء بالقياس إلىٰ جميع ما عداه، كالضاحك للإنسان

---

(١) أي تعريف بالحكم.

(٢) أي يلزم عليه الدور، فقد عَرَّف الفاعل مثلًا بأنه المرفوع. ولا يمكن تصور الرفع إلا بمعرفة الفاعل أوّلًا، فتصوُّر الحكم متأخرٌ عن تصوُّر المحكوم عليه، فيتوقف تصوُّر كل واحد منهما علىٰ الآخر، وهذا هو الدور. وقد اعترضه بذلك الدنوشريُّ. وأجاب عنه بنحو ما سيأتي السيّدُ الجرجاني في شرح المفتاح (انظر: حاشية يس ١/ ٢٧٠). وكذلك اعترضه أبو حيّان في التذييل ٢/ل ١١٢/أ. وكذلك الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٠٢/ب، ونحوه في شرح الآجرومية للسنهوري ٤٤/ب.

(٣) ألمح إلىٰ هذا الاعتراض الشيخ خالد في شرح الآجرومية. لكنه اعتذر بأنه من باب التقريب علىٰ المبتدئ (شرح الآجرومية ٥٣) وقال مثلَ ذلك الشيخ زروق في شرح الآجرومية ٤٠/أ، والشربيني في ٢٦/أ، لكنه لم يعتذر عنه. وكذلك الإربلي ٣٥/أ ووجه الاعتراض بهذا أن الآجرومي عرّف الفاعل بأشياء يشاركه فيه غيرها مثل الرفع. ومثل كون العامل قبله، فإن هذا موجود مثلًا في نائب الفاعل واسمِ (كان) وأخواتها، والأوّل موجود في المبتدأ والخبر. ولذلك لم تكن هذه الخاصة مانعةً عن المشاركة.

(٤) أي: مطلق الرفع.

(٥) الفوائد الشنوانية ونحو هذا ما سبق الإجابة به عن ذكر العوامل في الإعراب، مع أن الإعراب مأخوذ في تعريف العوامل، وذلك في صـ١٥٣.

- وإضافيةٍ، وهي[١] ما يختصُّ بالشيء بالقياس إلىٰ بعض أغياره، كالماشي للإنسان، وكالرفعِ هنا للفاعل[٢]. وقد قال السيّد[٣]: والصواب أنَّ المعتبرَ في التعريف كونهُ مُوصلًا إلىٰ تصوّر الشيء. إمّا بالكُنْهِ، أو بوجهٍ مّا، سواء كان مع التصوّر بالوجه يميّزه عن جميع ما عداه، أو عن بعض ما عداه[٤]. انتهىٰ.

ولَمّا كان كلُّ فعل تامٍّ[٥] ليس بزائد ولا مؤكِّدٍ لغيره ولا جارٍ مجرىٰ الحرف - لابدَّ له من فاعل ظاهرٍ، أو مضمرٍ إلاّ في باب النيابة وما معه -كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ- شرع[٦] في تقسيم الفاعل تلويحًا لهذا الغرض فقال: **(وهو)** أي الفاعل

---

(١) في (ب): وهو.

(٢) الفوائد الشنوانية ١٠٣/أ، وهداية السالك إلىٰ تحرير أوضح المسالك ٢٢/أ وجه الجواب أن التعريف خاص، ولكنه من النوع الإضافي الذي لا يراد به الإطلاق وإنما يراد به تمييز المعرّف عن بعض ما يشبهه ويقع بينهما الخلط، وهو ما عبّر بـ(بعض أغياره)، وذلك أنه أراد الاحتراز عن المبتدأ بذكر (الفعل)، وبتعيين كونه (قبله)، وأراد الاحتراز عن الخبر بذكر (الفعل). وأراد الاحتراز عن المفعول به بذكر (الرفع). وأراد الاحتراز عن نائب الفاعل بالنص علىٰ كونه (فعله) لا فعلَ غيره. ومع ذلك فكلِ خاصة لا تخرج جميع الأمور المشابهة، بل كل خاصة تخرج شيئًا. وقد أجاب بما هو قريب من هذا أبو حيّان في التذييل ١١٣/٢/ب. والمتأخرون لا يعتبرون إلا الخاصة المطلقة، لكن المحققين لا يفرقون بينهما في التعريفات (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٠٣).

(٣) الجرجاني.

(٤) نحو هذا في حاشيته علىٰ شرح العضد ١/ ١٧ وانظر التعريفات ٨٥. ولم أجده بهذا النصّ إلا فيما نقله عنه الشنواني في هداية السالك إلىٰ تحرير أوضح المسالك ٢٢/أ. واعتذر السنهوري في شرحه الآجرومية بأنه من باب التسهيل علىٰ المبتدئين. (٤٤/ ب).

(٥) أي ليس بناقص مثل (كان) وأخواتها. وسيأتي بيان القيود الباقية التي ذكرها.

(٦) جواب (لمّا).

من حيث هو فاعل (علىٰ قسمين) لو أسقط (علىٰ) كان أخصرَ وأظهرَ، وبعد الوقوع يُقدَّر (مشتمل) أو (صادق) ونحوُه (ظاهر، ومضمر) فلابدّ للفاعل مِن أحدهما، بدلٌ من (قسمين) أو بيانٌ لهما، ويجوز الرفعُ علىٰ خبرية المبتدأ المحذوف، قيل[١]: والنصبُ بتقدير (أعني)[٢].

وخرج بـ(الزائد) نحوُ:

.... علىٰ كان المُطَهَّمةِ الصِّلابِ[٣]

وبـ(ليس مؤكِّدًا)[٤] الخ: (قام) الثاني من: (قام قام زيد). وبـ(عدم[٥] جريانه

(١) في (أ) و(ب): قبل.

(٢) انظر هذه الأعاريب في الفوائد الشنوانية ١٠٥/أ، وشرح زروق للآجرومية ٤٠/ ب، وشرح الآجرومية للحلاوي المقدسي ٢٤أب، وللرملي ١٢٤.

(٣) سراةُ بني أبي بكر تسامىٰ ....

وهو من الوافر، لم أتبيّن قائله.

ويروىٰ: (جياد بني أبي). و(المسومة العراب). و«تساموا» و(السراة): جمع (سَريّ) وهو ذو السخاء والمروءة. والجياد: جمع (جيّد) أو (جواد). و(تسامىٰ): أي زاد في الفضل والشأن، أو علا. و(المسمومة) التي تركت في المرعىٰ. و(العراب) من الخيل الأصيلة خلاف البراذين. و(المطهمة) التامّة الخلق. و(الصلاب) ذوات الصلابة والشدة. والمعنىٰ يحتمل أنّ سراة هؤلاء القوم يعلون ويركبون هذه الخيول الأصيلة، أو أنه تفضيل لخيولهم علىٰ خيول غيرهم.

والبيت في اللمع ٨٩، الأزهية ١٨٧، المفصل ٢٦٥، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ٧/ ٩٨، التوطئة ٢١١، تخليص الشواهد ٢٥٢، الخزانة ٩/ ٢٠٧-٢١٠.

(٤) أي: وخرج بقوله: (ليس مؤكدا...) الخ.

(٥) في (ب): ولعدم.

مَجرىٰ الحرف): (قلّما)، و(طالما)، و(كثُرما).[١]

(**و**) الفاعل (**الظاهر**) هو (**نحو**) (زيد) من (**قولك: قام زيد**) في الماضي (**و**) نحو (زيد) من قولك: (**يقوم زيد**) في المضارع، ويأتي شرحُهما آنفًا[٢]، ولَمّا كان في الفعل المسند إلىٰ مثنًىٰ أو مجموعٍ لغتان: إحداهما[٣] -وهي المشهورة- تجريده من علامة التثنية والجمع- مثّل بقوله: (**وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون**[٤]/ [٧١/ ب] **ويقوم الزيدون**) فتجريد[٥] الفعل من علامة التثنية والجمع إشارةٌ إليها؛[٦] للاحتراز عن اللغة الثانية، وهي لغة: (أكلوني البراغيث)،[٧] وعُزيت لطيء، أو غيرهم من قبائل العرب[٨]، وعليها جاء ظاهرُ

---

(١) فقد عدّ سيبويه هذه من الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل، وقد يليها الاسم ضرورة. (الكتاب ٣/ ١١٤-١١٥). وانظر: الأصول ١/ ٢٣٤.

(٢) استعمل الشارح (آنفًا) وصفًا للزمان المستقبل في هذا الموضع ومواضع أخرىٰ. كما في ٨٠١، ٨٨١، ١١١٥، ١٦٩٦ والغالب أنها تستعمل في أول زمان ماض قريب (التهذيب ١٥/ ٤٨٢) وقد استعملها كذلك أيضًا في ٨٩، ٨٤٩، ١١٨٦، ١٣٠٣، ١٦٠٥، ١٧٥٠، ١٧٦٠.

وفي الصحاح: «آتيك من ذي أُنُف»، كما يقال: من ذي قُبُل، أي فيما يُستقبل «٤/ ١٣٣٣ وفي هذا ما يقوّي استعمال الشارح.

(٣) في (أ) و(ب): أحدهما.

(٤) هذان المثالان الأخيران ساقطان من إحدىٰ نسخ الآجرومية المطبوعة (صبحي رشاد).

(٥) في (ب) و(جـ): بتجريد.

(٦) أي: إلىٰ اللغة المشهورة.

(٧) وأصلها كلمةٌ قالها أبو عمرو الهذلي، وسمعها عنه أبو زيد، وأبو عبيدة معمر بن المثنىٰ، كما في مجاز القرآن ١/ ١٠١، ١٧٤، ٢/ ٣٤ (حاشية محقق أمالي ابن الشجري ١/ ٢٠ وعنه نقلت هذا القول).

(٨) وتعزىٰ لبني الحارث بن كعب وأزدشنوءة.

قوله -عليه [الصلاة و][1] السلام: (**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار**)[2] وقولِه لورقة بن نوفل[3]: (**[أوَ][4] مُخْرِجِيَّ هُمْ**) بتشديد الياء، حين قال له ورقة: (**ليتني أكون معك إذ يُخرجُك قومك**)[5] وأصله: (أوَ مخرجوي هم): اجتمعت الواوُ والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِر ما قبلها؛ لتسلم من القلب واوًا[6]. والصحيح أنَّ هذه اللغة لا تمتنع مع المفردات المتعاطفة[7]، نحو:

.... **وقد أَسْلَماه مُبْعَدٌ وحَميمُ**[8]

---

(١) سقطت من (أ) و(جـ).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢٠٤، مسلم ١/ ٤٣٩، الموطأ ١/ ١٧٠، أحمد ٢/ ٤٨٦، النسائي ١/ ٢٤٠.

(٣) ابن أسد بن عبد العزى القرشي (... -١٢ ق هـ) تقريبًا. من حكماء الجاهلية. عزف عما كانوا عليه من وثنية وتنصّر، وبشّر بالنبيﷺ، ووعد بنصرته. وهو ابن عم خديجة زوج النبي ﷺ اختُلف في إسلامه وصحبته. (الخزانة ٣/ ٣٩١-٣٩٧، الأعلام ٨/ ١١٤-١١٥).

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) الحديث في صحيح البخاري ١/ ٥، ٤/ ١٩٨٤ مضبوطًا في الموضعين بفتح الياء وتشديدها، وورد الحديث أيضًا في مسند أحمد ٦/ ٢٣٣ غير مضبوط.

(٦) شواهد التوضيح ١٣.

(٧) أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، ونحوه في المغني ٢/ ٣٦٧، وقد ذكر أبو حيّان أن من النحويين من يمنع هذه اللغة في المتعاطفات وردّ عليهم بأبيات من الشعر. (التذييل ٢/ ١١٧/ ب ١١٨/ أ) ونقل المرادي أن الذي منع ذلك هو ابن هشام الخضرواي. (شرح التسهيل ١/ ل ١٠٧/ أ) وردّ عليه بالبيت الآتي.

(٨) تَوَلّىٰ قِتالَ المارِقينَ بنفسِهِ ....

والبيت من الطويل، قائله: عبيد الله بن قيس الرقيات من لؤي بن قيس من قريش الظواهر (خارج مكة). سمي (الرقيّات)؛ لعشقه أكثرَ من واحدة اسمها رقية، أو لأنّ في جداته أكثر من رقية، عدّه ابن سلام في=

قال بعضهم[١]: وإنّما كان الفصيحُ تركَ علامة تثنية الفاعل وجمعِه، عكسَ علامة تأنيثه؛ لأن تثنيته وجمعَه يُعلَمان مِن لفظه دائمًا، بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يُعلم من لفظه، بأن يكون مقدّرَ[٢] التأنيث كـ(الكَتِف)، مع أنَّ في الإلحاق هنا زيادةَ ثقلٍ، بخلافه[٣] ثَمَّةَ[٤].

وقوله: (**وقام أخوك، ويقوم أخوك**)[٥] إنما ذكره للإشارة إلىٰ أنَّ رفع الفاعل تارةً يكون بالحركات، وتارةً يكون بالحروف، [وأنّ الإعراب بالحروف لا يتقيّد

=الطبقة السادسة من الإسلاميين. قيل: إنه أشدُّ قريشٍ أَسْرَ شعر في الإسلام (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٤٧-٦٤٩، الشعر والشعراء ١/ ٥٣٩-٥٤٠). والبيت في رثاء مصعب بن الزبير. و(المبعد) و(الحميم): القريب والبعيد. والبيت في ديوانه ١٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٩، وتخليص الشواهد ٤٧٣-٤٧٤، والمغني ٢/ ٣٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٦.

(١) هو الفاكهي كما سيأتي.

(٢) في (جـ): مقدار.

(٣) في النسخ الثلاث الأصول واثنتين من الاحتياطات (د) و(و): (بخلاف) وما أثبته الصحيح؛ لأنه الموافق لما عند الفاكهي. والمراد: بخلاف ما لحقته تاء التانيث. ولم يرد هذا النص في الاحتياطية (هـ).

(٤) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٢٣ بتصرف يسير، وشرح القطر ٢/ ٦٢، ووهم فيه، فجعل كلمة (تأنيثه) مكان (تثنيته) والعكس.

وأصله عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ١١٠، والتذييل ٢/ ١١٥أ.

(٥) ترك الشارح ذكر أمثلةٍ ذكرها الآجرومي، وهي: «وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هند، وتقوم هند، وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وقامت الهنود، وتقوم الهنود».

وهي ثابتة في ثلاث النسخ المطبوعة للمتن، وسقطت من بعض الشروح كشرح المكودي ١٠، وشرح زروق ٤٠ب، وشرح الراعي (المستقل بالمفهومية ٧٥ب).

بالتثنية والجمع، بل يكون في المفردات،][1] كما عُلِم مِن باب معرفة علامات الإعراب. وهذه نبذةٌ من جملة أحكام الفاعل، ولولا الخروجُ عن الغرض لسَرَدْناها[2].

تنبيه:

عُلِم من كلامه أنَّ الماضي يرفع الفاعل الظاهر، يريد: إلاّ أن يكون (أفعلَ) في التعجب، كـ(ما أحسنَ زيدًا)، أو أحدَ أفعال الاستثناء، نحو: (قام القوم خلا أو عدا أو حاشا أو ليس زيدًا)، وكذا يقال: المضارع يرفع الظاهر، إلاّ أن يكون في الاستثناء، أو ما أسند منه إلىٰ متكلم أو مخاطب- وفعلَ الأمر[3]، وسكتَ عنه؛ لأنه لا يرفع الظاهرَ إلاّ تبعًا، نحو: ﴿...ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ [ٱلْجَنَّةَ [4]]﴾[5] فهذه المستثنياتُ/ [٧٢/ أ] لا تَرفع ظاهرًا، وإنما تَرفع الضمير، وأمّا الصفة المشبهة والمصدرُ واسمُه والظرف والجارّ والمجرور فترفع الظاهر، والضمير، ولكنه تَرَكَ الكلام عليها اختصارًا[6].

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) أي: كلّها.

(٣) معطوف علىٰ: (الماضي) في أوّل هذا التنبيه.

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ...﴾ ١٩ الأعراف ٧. وفي سورة البقرة ٣٥ ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾.

(٦) سكت الشارح عن ذكر أمثلة للظاهر وهي قول الآجرومي: «وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك» وهي ساقطة من بعض الشروح كالتي أشرتُ إليها قبلُ.

ولَمّـا فـرغ مِـن ذكـر مـا قَصَـده مـن الظـاهر شـرع في ذكـر قسيمه[١]، وهـو المضـمر،[٢] فقـال: (و) الفاعـل (المضـمر)[٣] مـن (أضـمرته) فهـو (مُضـمَرٌ)، و(ضـميرٌ) أيضًـا، والكـوفيُّ يُسـمّيه (كنايةً) و(مَكنيًـا)[٤]؛ لأنَّـه لـيس بصـريح، مِـن (الضُّـمور)،[٥] بمعنـىٰ الهُـزال؛ لأنـه قليـل الحـروف، أو مـن (الإضـمار) بمعنـىٰ الإخفاء؛ لأنَّ غالب حروفه مهموسةٌ خفيفةٌ[٦]، وهو ما وُضع لمتكلِّمٍ [به]،[٧] أو مخاطبٍ به، أو غائب، تقدَّم ذكرُه لفظًا، أو معنًىٰ، أو حكمًا، نحو: (أنـا) و(أنـت)، ونحـو: (هـو). والمـراد بالغائـب: مـا لـيس بمـتكلمٍ، ولا مخاطَـبٍ، فخـرج لفـظ (مـتكلم)، ولفـظ (مخاطـب)، ولفـظ (غائـب)، كالأسـماء الظـاهرة وإن كانـت

---

(١) في (أ) و(ب): قسيميه.

(٢) في (أ) و(ب): الضمير. وما أثبته الموافق لتسمية الآجرومي.

(٣) في (أ) و(ب): الضمير. وما أثبته الموافق لنص الآجرومية المطبوع في نسخه الثلاث.

(٤) تسميته بذلك عندهم في معاني القرآن للفراء ١/ ٥، ١٩، ٥٠، ٨٥، ١٠٤، ٢١٠، ٢٣١، مجالس ثعلب ١/ ٤٣، ٦٤، ٧٤، ٢٥٠. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٤. وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٦٤٦، الارتشاف ١/ ٤٦٢، توضيح المقاصد ١/ ١٢٧، التصريح ١/ ٩٥، الهمع ١/ ١٩٤. الأشموني ١/ ١٠٩ وربّما استعمل البصريون وأتباعهم هذا المصطلح، وأدخلوا فيه غيره، مثل الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة (مصطلحات النحو الكوفي ٦٠-٦٣) وعنه أخذت أكثر هذه الحاشية.

وممّن سمّاه كذلك من البصريين ابن السرّاج في الموجز في النحوِ ٧٤، والأصول ١/ ١٤٩، ٢/ ١١٥، ٣٧٨.

(٥) في (أ) و(ب): الضمر.

(٦) شرح الشذور ١٣٤، أو لأنه من (أضمرت الشيءَ) إذا سترته. وهذه المعاني في المرتجل ٢٨٠-٢٨١، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٥٤. واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٣-٤٧٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٦٤٥.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

موضوعةً للغائب؛ لعدم اشتراط تقدُّمِ عَلَمٍ مرجعٍ لها[١]، وخرجت حروفُ المضارعة؛ لأنها إنّما تدلّ علىٰ الحضور أو الغيبة.

واعلم أنّ في الضمير إبهامًا؛ فلا بدَّ له من مفسِّرٍ يبين ما يُراد به، فإنْ كان لمتكلمٍ، أو مخاطب فمفسِّره حضورُ مَنْ هو له، وإن كان لغائبٍ فمفسِّره إمّا معلومٌ ذكرًا، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ...﴾،[٢] أو معنًىٰ، نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ

(١) شرح الرضي ٢/ ٣، والفوائد الضيائية ٢/ ٧٦، وسيعود إلىٰ ذلك الشارح في صـ ٦١٢.

(٢) ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ...قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: ١-٢ يوسف ١٢، ومثلها ٢-٣ الدخان ٤٤. ولا ترد هنا آية القدر: (إنا أنزلناه في ليلة القدر) لعدم وجود متقدم يفسّر الضمير.

﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾،[١] أو حكمًا بأنْ يكون حاضرًا في الذهن كضمير الشأن، وإمّا مذكورٌ متقدمٌ -وهو الأصلُ- لفظًا ورتبة، نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾،[٢] أو لفظًا، لا رتبةً، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾،[٣] أو رتبةً، لا لفظًا، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[٤]. أمّا إذا كان متأخرًا لفظًا ورتبةً فهو منحصرٌ في سبعة أبواب[٥]: الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦]. والمفرد الواقع خبرًا للضمير، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ[٧] إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[٨]. والمفرد الواقع تمييزًا للضمير المرفوع بـ(نعم) أو (بئس)، أو المجرورِ بـ(ربّ)، نحو: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، و(رُبَّهُ رجلًا). والمفرد الذي وقع فيه التنازعُ، إذا أُعمل الثاني، واحتاج الأوّلُ إلىٰ مرفوع، نحو: (قاما[٩] وقعد[١٠] أخواك). والمفرد الواقعِ بدلًا من الضمير، كقول

---

(١) ٨ المائدة ٥.

(٢) ٣٩ يس ٣٦.

(٣) ١٢٤ البقرة ٢.

(٤) ٦٧ طه ٢٠.

(٥) مجموع هذه الأبواب في المقتضب ٢/ ١٤٢-١٤٣، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٥٦، شرح الشذور ١٣٦-١٣٧، المغني ٢/ ٤٨٩، الهمع ١/ ٢٣١ وما بعدها. الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧-٧٨.

(٦) ١ الإخلاص ١١٢.

(٧) في (أ) و(جـ): وقالوا ما هي، أي الحياة.

(٨) ٢٤ الجاثية ٤٥.

(٩) في (أ) و(ب): قام. وما أثبتُّه الصواب، لموافقته مراد الشارح.

(١٠) في (أ): وقعدا.

بعضهم:/ [٧٢/ ب] (اللهمّ صلّ عليه الرءوفِ الرحيمِ)، و(ضربته زيدًا). والأصحُّ قصْرُ جوازِ هذا علىٰ الضرورة[١].

(**نحو**)[٢] تاء [**قولك**][٣]: (**ضَرَبْتُ**) [زيدًا]،[٤] بضم التاء. (و) نحوُ (نا) من (**ضَربْنا**)، بسكون الباء للمتكلم، ولذا[٥] تكون في محلّ رفعٍ حيث سكَنَ ما قبلها،

---

(١) الحقّ أن إبدال الاسم الظاهر من الضمير في نحو المثال الذي ذكره الشارح- أنه جائز، حكىٰ الإجماعَ عليه ابنُ كيسان- كما نقله ابنُ مالك (شرح التسهيل ١/ ١٦١). ونقل ابن عصفور أن سيبويه يمنعه.

أو لعل الشارح أراد أن عود الضمير علىٰ متأخر في اللفظ والرتبة في غير المسائل السبع التي ذكرها، وذلك في نحو: «ضرب غلامُه زيدًا» أنه مقصور علىٰ الضرورة (انظر شرح الشذور ١٣٥، ففيه ما ذكرت) ولعل الشارح كان يريد نحوه ولكنه لم يوفق إليه، وما ذكرتُه من كونه خاصًا بالضرورة هو رأي الجمهور (المقتضب ٢/ ٦٧، ٤/ ١٠٢٥، الأصول ٢/ ٢٣٨-٢٤٠، الجمل للزجاجي ١١٨، البغداديات ٤٦٥. والإيضاح لأبي علي ١٠٧-١٠٨، المقتصد ١/ ٣٣٢-٣٣٣، المفصل ١٨، أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢. كشف المشكل في النحو ١/ ٢٩٩، الفصول الخمسون ١٧٢.

وحكىٰ ابن جني الإجماع علىٰ ذلك -ثم خالفه- وحكاه أيضًا الصفّار. (الهمع ١/ ٢٣٠).

ويرىٰ ابن جني جوازه في السعة (الخصائص ١/ ٢٩٣-٢٩٥) وقال به من الكوفيين الطوال، ومن البصريين الأخفش (ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٩، شرح التسهيل ١/ ١٦١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٥، شرح الرضي ١/ ٧٢، لباب الإعراب ٢٢٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٩١، الارتشاف ١/ ٤٨٣، تذكرة النحاة ٣٦٥، توضيح المقاصد ٢/ ٢٠، شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٣، المساعد ١/ ١١٢-١١٣، واختار هذا القول ابن مالك والرضي، وعزا البغدادي إلىٰ عبد القاهر الجرجاني أنه ينصره (الخزانة ٢/ ٢٧٧).

(٢) في نسختين من نسخ المتن المطبوع زيادة: (اثنا عشر) (النيفر، وصبحي رشاد). وكذلك هي في شرح الإربلّي ٣٦/ ب.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) في (جـ): وكذا. وهي أيضًا صحيحة.

وكان غير ألفٍ، أو واوٍ، وتاءِ تأنيثٍ؛ ليخرجَ نحو: (غزانا)، و(ضربونا)، و: ﴿... شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾.(١) ويُمكن تعميمُ الفتح بأنْ يُراد: لفظًا أو تقديرًا؛ فلا يجب استثناء سكون الألف، هذا في (نا) المتصلةِ بالماضي. وأمّا المتصلةُ بالأمر والمضارع فلا تكون إلاّ في محلّ نصب. [(و) نحو: تاء (ضَربْتَ)، بفتح التاء للمخاطب المذكَّر.](٢) (و) تاء (ضَربتِ) بكسر التاء للمفردة المؤنثة المخاطبة. (و) تاء (ضربتُما)، بضم التاء للمثنىٰ المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا (و) تاء (ضربتم)، بضم التاء لجماعة الذكور المخاطبين. (و) تاء (ضربتن)، بضم التاء لجمع المؤنث المخاطب.

قال السعد -رحمه الله-(٣): زادوا تاءً للمخاطب، وتاءً للمخاطبة، وتاءً للمتكلم، وحرَّكوها في الجميع؛ خوفَ اللبس بتاء التأنيث. وضمُّوها للمتكلم؛ لأن الضمّ أقوىٰ، والمتكلمُ مقدَّمٌ؛(٤) فأخذه. وفتحوها للمخاطب؛ إذْ لم يُمكن(٥) الضمُّ(٦)، والفتح راجحٌ لخفَّته، والمذكَّر مقدمٌ فأخذه، فبقيت الكسرةُ والمخاطبةُ؛

---

(١) ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ ...﴾ ١١ الفتح ٤٨.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) في شرح التصريف العزي ٥٠-٥١ بتصرف يسير.

(٤) في (أ): متقد وفي (جـ): يقدم، وما أثبتُّه هو الموافق لكلام السعد.

(٥) في (ب): يكن.

(٦) بعده في كلام السعد: (للإلباس بالمتكلم).

فأعِطيَتْها[١]، ولأنَّ الياءَ تقع ضميرَها[٢] في نحو: (اضربي)، والكسرةُ أختُ الياء، فناسب إعطاؤُها المخاطبةَ، ولم يفرّقوا بينهما في المثنىٰ، لكن زادوا ميمًا فرقًا بين المخاطَبينِ والمخاطَبَتَيْنِ، وبين الغائِبَيْنِ والغائِبَتينِ،[٣] وضمُّوا ما قبلها؛ لأنَّ الميم شفويةٌ كالواو؛ فناسبها الضمُّ. ووضعوا للمتكلِّم مع غيره ضميرًا آخر،[٤] كما في المنفصلات[٥]، نحو: (نحن)، فقالوا (فعلنا). وفرّقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو، والمؤنثِ بالنُّون دون العكس؛ لأنَّ الواو ها هنا أقعدُ[٦] من النون؛ لأنها مِن حروف المدّ واللين[٧]، والمذكَّر مقدمٌ. ولذا[٨] فرّقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة[٩] باختصاص المذكر بالميم؛ لمناسبتها الواو التي هي علامة له في/ [٧٣/ أ] الغيبة، واختصاصِ المؤنث بالنون، كما في جمع الغائبة، وشدّدوا النون؛ لأنهم قالوا: أصله:

(١) بعده في كلام السعد: (لئلا يلتبس بالمتكلم والمخاطب).

(٢) أي المخاطبة.

(٣) كذا في نسخ التحقيق وشرح التصريف العزّي، بتكرار (بين)، والأحسنُ حذفُ الثانية، وسيتكرر هذا، والمعنىٰ أن الميم زيدت للفرق بين حال الخطاب والغيبة.

(٤) بعده في كلام السعد: (وهو النون).

(٥) في (أ): المنعطات.

(٦) في كلام السعد: (أقوىٰ).

(٧) بعده في كلام السعد: (وهي بالزيادة أولىٰ).

(٨) هكذا في جميع النسخ الست، وهو محتملٌ علىٰ بُعدٍ. والذي في نصّ السعد: (وكذا) وهو أظهر في المعنىٰ.

(٩) في (ب): المخاطب.

(ضُرِبْتُمْنَ)، فأُدغمت الميمُ في النون إدغامًا واجبًا[١]، ولذا[٢] ضمّوا ما قبل النون -أعني التاءَ- لمناسبة الضمّ للميم. وهذه مناسباتٌ ذكروها[٣]، وإلّا فالحاكم[٤] بذلك الواضع لا غير[٥]. انتهىٰ.

تنبيهان[٦]:

[**الأول**[٧]]: الفاعل في جميع الأمثلة السابقة هو (التاء)، وهي الضمير وحدَها علىٰ الأصحّ[٨]، وما بعدها حروفٌ

---

(١) وقال الصيمري: إنهم ضعّفوا النون لتكون حرفين في مقابل ما يُزاد للمذكر وهو الواو والنون. (التبصرة ١/ ٤٩٤-٤٩٥). وقد أشار الدماميني إلىٰ بعض ما ذكره السعد في تعليق الفرائد ٢/ ٢٣.

(٢) هكذا في جميع النسخ الست، وهو محتمَلٌ علىٰ بُعدٍ. والذي في نصّ السعد: (وكذا) وهو أظهر في المعنىٰ.

(٣) تجد هذه العلل غيرها في التبصرة والتذكرة ١/ ٤٩٤-٤٩٥، نتائج الفكر ٢١٩-٢٢٤. شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٥٦-٤٥٧، ٤٦٣-٤٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٥-٤٧٧. ٤٨١-٤٨٣. شرح المفصل ٣/ ٨٦-٨٧، شرح الرضي ٢/ ٧-٨، تعليق الفرائد ٢/ ٢١-٢٣، الهمع ١/ ١٩٤.

(٤) في (ب): فالحكم.

(٥) في (أ) و(ب): الواقع. وفي كلام السعد: (وإلّا فالحكم بذلك للواضع لا غير)، وهو أظهر مِمّا ذكر الشارح. وقال أبو حيّان: وهذه التعاليل لا يُحتاج إليها؛ لأنها تعليل وضعيات، والوضعيّات لا تعلل. (الهمع ١/ ١٩٥).

(٦) في (أ) و(ب): تنبيه.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) الكتاب ٤/ ٢٠١، المقتضب ١/ ٤٠٤، سر الصناعة ١/ ٤٣٢، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٦٤، شرح الألفية لابن الناظم ٥٨-٥٩. وفي كلام سيبويه والمبرد ما يفيد أن الميم التي تلحق التاء والكاف علامةٌ للإضمار (الكتاب ٤/ ١٩١، والمقتضب ١/ ٤٠٣).

لأغراضٍ[(١)] عُلِمَتْ من كلام السَّعد.

[الثاني: الضمائر كلُّها مبنيّةٌ لشبهها بالحرف وضعًا، كالتاء في: (ضربت)، والكافِ في: (أكرمك)، ثم أُجريت بقيةُ الضمائر كـ(نحن) مُجراها؛ طردًا للباب[(٢)]، وقيل: لشبهِها به في احتياجها إلىٰ المفسِّر، أعني الحضورَ في المتكلِّم والمخاطب، وتقدُّمِ الذِّكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلىٰ لفظٍ يُفهَم به معناه الإفراديّ[(٣)]][(٤)].

ولَمّا كان الضميرُ يَنقسم إلىٰ متصل -وهو ما لا يُبْتدأ به، ولا يلي (إلّا) في الاختيار- وإلىٰ منفصلٍ، وهو بعكسه. والمتصلُ يَنقسم إلىٰ بارز، وهو ماله صورة في اللفظ، ومسترٍ، وهو ما ليس بمحذوفٍ، ولا صورةَ له في اللفظ، وهذا ضربان: مستتر جوازًا، وهو ما يَخْلُفه الظاهر، أو الضمير المنفصل- أشار[(٥)] إلىٰ شيءٍ مِن هذا القسم، فقال: (وضَرَبَ) أيْ: ضمير (ضرب) مِن قولك: (زيد

---

(١) في (ب): الأغراض.

(٢) التسهيل ٢٩، شرح التسهيل ١/ ١٦٦، شرح الرضي ٢/ ٣، التصريح ١/ ١٠٠.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٥، كشف المشكل ٢/ ١٨٧، التسهيل ٢٩، شرح الرضي ٢/ ٣، التصريح ١/ ١٠٠. والشارح ينقل هذا التنبيه بنصّه عن الفاكهي في شرح القطر ١/ ١٩١.

وقيل: سبب بنائها أنها أشبهت الجزء من الاسم المظهر، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب، وقيل: لشبهها بالحروف في المعنىٰ، وقيل: استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها. (شرح المفصل ٣/ ٨٥، التسهيل ٢٩، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧، شرح الرضي ٢/ ٣، توضيح المقاصد ١/ ١٣١).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) جواب (لمّا) في قوله: ولَمّا كان الضمير.

ضَرَب) مثلًا، ولا يكون الضمير المستتر إلاّ مرفوعًا، ألا ترىٰ أنه يخلُفه (أبوه) مثلًا في نحو: ([زيد[١]] ضَرَبَ أبوه).

واعلمْ أنه يَستتر وجوبًا في ثمانية مواضع[٢]، وما عداها فهو مستترٌ فيه[٣] جوازًا. أوّلُها، وثانيها: المضارع المبدوء بالهمزة، أو النون، نحو: (أقوم)، و(نقوم). وثالثها: المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو: (أنت تقوم). ورابعُها: فعل الأمر المسند إلىٰ الواحد، نحو: (استقم). وخامسها[٤]: أفعال الاستثناء، كـ(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، [نحو: (قاموا ما خلا زيدًا)، أو (ما عدا عمرًا)][٥]. سادسها: (أفْعَل) في التعجب، نحو: (ما أحسنَ زيدًا). سابعها: اسم الفعل غير الماضي، كـ(أوَّه) و(نزالِ). ثامنها: المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: (ضربًا زيدًا). وتاسعها[٦]: اسم التفضيل، بناء علىٰ قلة رفعه للظاه

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) مذكورة في شرح المفصل ٣/ ١٠٩، شرح التسهيل ١/ ١٢٠، شرح الألفية لابن الناظم ٦٠، شرح الرضي للكافية ٢/ ١٣، الارتشاف ١/ ٤٦٢، توضيح المقاصد ١/ ١٣٣-١٣٤، أوضح المسالك ١/ ٨٧-٨٨، التصريح ١/ ١٠١-١٠٢، الهمع ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٣) في (جـ): فهو فيه مستتر.

(٤) في (جـ): خامسها. بإسقاط الواو.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) ابتدأ فقال إنها ثمانية مواضع، وحين عدّدها بلغ بها تسعة، ووجه ذلك أنه فرّق في المضارع المسند إلىٰ المتكلم بين ما هو مبدوء بالهمزة وما هو مبدوء بالنون، وهما شيء واحد.

في نحو: (ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد). وأمّا[١] المرفوع بفعل الواحد الغائب، كما مثّل له، أو الغائبة، نحو: (هند غَزَتْ) (وضَرَبت)، أو بالصفات المحضة، نحو: (زيد قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ)، أو باسم الفعل الماضي، نحو:/ [٧٣/ ب] (زيد هيهات)- فمستترٌ[٢] جوازًا[٣]، إذْ يصحّ: (زيد يقوم أبوه)، أو (ما يقوم إلا هو)، وهكذا في الجميع.

وتاءُ[٤] التأنيث حرفٌ على الأصحّ، خِلافًا للجَلُوليّ[٥] في اسمّيتها[٦].

وفي كلامه[٧] إشارةٌ إلىٰ وجوب إلحاق علامة التأنيث للفعل إذا كان الفاعلُ ضميرًا مؤنثًا. والجمهور[٨]: ولو كان الفاعل مجازيَّ التأنيث، وهو ما ليس له

---

(١) في (ب): أما.

(٢) هذا جواب (أمّا) في قوله: وأما المرفوع بفعل...الخ.

(٣) الحديث عن الاستتار جوازًا في شرح المفصل ٣/ ١٠٨-١٠٩، والمصادر التي سبق سردها في الحديث عن استتاره وجوبًا.

(٤) في (ب): ولا.

(٥) في (أ) و(ب): للجزولي، وهو تصحيف، أو وهم؛ لأن الجزولي ينص علىٰ أنّها علامة للتأنيث، ولم يذكر أنها اسم (الجزولية ٥٠، ٢٥٤). وما أثبته من (ج) وهو الصحيح، كما في (المغني).

والجَلُولي، هو أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي. (...-٦٠٨هـ) له النكت علىٰ إيضاح أبي علي الفارسي. (تذكرة النحاة ١٠٩، الهمع ٢/ ١٦٠).

(٦) رأيه في المغني ١/ ١١٦، والهمع ٦/ ٦٤. قال ابن هشام: وهذا خَرْقٌ لإجماعهم.

ورُدَّ هذا القولُ بأمور، (شرح المفصل ٣/ ٨٨، ٩٢، ٩٤- ٩٥، ٩٨. شرح الرضي للكافية ٢/ ٨).

(٧) أي الآجرومي حين مثّل بـ(ضَرَبَتْ).

(٨) كذا في نسخ التحقيق، وهو تركيب غير ظاهر، و يظهر أنه أراد أنه عند الجمهور يجب التأنيث إذا كان الفاعل ضميرًا، ولو كان مرجعُه إلىٰ مجازي التأنيث، وليس إلىٰ حقيقيّه، مثل: (الشمس طلعتْ). يشير إلىٰ=

فَرْجٌ. وتجب أيضًا إذا كان الفعل مسندًا إلىٰ ظاهرٍ متصلٍ حقيقيِّ التأنيث، ولو مثنىٰ، كـ:(قامت الهندان)، أو مجموعًا بالألف والتاء، كـ:(قامت الهندات).

ويجوز الإلحاقُ وعدمُه في مجازيّ التأنيث الظاهرِ المتصل، نحو: (طلع الشمس) و(طلعت الشمس)، ونحو: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ [مِّن رَّبِّكُمْ[1]]﴾[2]، وفي حقيقيّ التأنيث -وهو ماله فَرْجٌ-: الظاهرِ المنفصلِ، نحو: (حضرت القاضيَ امرأةٌ)، [(وحضرَ القاضيَ امرأةٌ)][3]، والمتصلِ[4] في باب (نعم) و(بئس)، نحو: (نعمت المرأةُ هندٌ) فالتأنيث علىٰ مقتضىٰ الظاهر، والتذكيرُ علىٰ إرادة الجنس.

ويجوز الوجهان [أيضًا][5] في الفعل المسند لِجمع التكسير، ولو لمذكّر، نحو: (قام الهنود)، و(قامت الرجال)؛ فالتذكير باعتبار تأويل فاعلِه بـ(الجمع)، والتأنيثُ باعتبار تأويله بـ(الجماعة)، قال تعالىٰ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ...﴾،[6] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾.[7] ويجب التجريدُ في جمع المذكر السالم، نحو: (قام الزيدون).

=رأي آخرَ لبعض العلماء، كابن كيسان، يجيز التذكيرَ إذا كان الفاعل ضميرًا يرجع إلىٰ مجازيّ التأنيث، فيجوز عنده في النثر: (الشمس طلعَ). (التصريح ١/ ٢٧٨).

(١) سقطت من (أ) و(جـ).

(٢) ٥٧ يونس ١٠.

(٣) ساقط من (جـ).

(٤) في (جـ): أو التصل. وهو معطوف على: (مجازي التأنيث).

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) ١٤ الحجرات ٤٩.

(٧) ٣٠ يوسف ١٢.

(و) من الفاعل الضمير ألفُ: (الزيدان (ضربا)، (و) الهندان (ضربتا)،[١] بزيادة تاء[٢] [التانيث[٣]]؛ لِما علِمْت، لكنها حُرّكت لدفع[٤] التقاء الساكنين، وفُتحت لمناسبة الألف.

(و) منه أيضًا واو (الزيدون (ضربوا) برسم الألف بعد الواو؛ دفعًا لالتباسها بواو العطف في: (سادوا وجادوا) طردًا للباب[٥].

(و) منه أيضًا نونُ النسوة: (ضَرَبْنَ)، بفتح الرّاء، وسكون الباء. قال الرضيّ[٦]: واقتصروا علىٰ نونٍ واحدة للغائبات؛ لأنها في مقابلة واوٍ واحدة للغائِبينَ[٧].

تنبيهات:

[**الأوّل**: سُمِّي الضمير المتصل متصلًا لاتّصاله بعامله][٨].

---

(١) سقط هذا المثال من إحدىٰ نسخ الآجرومية (صبحي رشاد).

(٢) في (أ) و(ب): التاء.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) في (أ) و(ب): لرفع.

(٥) ذكر ذلك ابنُ الحاجب في الشافية، انظر شرحها للرضي ٣/ ١٢٧، وللجاربردي ٢/ ٣٧٩، وللنقره كار ٢/ ٢٧٣، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٨٧.

(٦) في شرح الكافية ٢/ ٨ بتصرف.

(٧) في (أ) و(ب): للغائبتين.

(٨) ساقط من (أ) و(ب).

الثاني[(١)]: سكت عن الفاعل إذا كان ضميرًا منفصلًا، وهو ما/ [٧٤/ أ] يُبتدأ به، ويلي (إلّا) في الاختيار؛ لأنه يُعلَم حكمُه بالمقايسة[(٢)]، نحو: (ما ضَرَب إلّا أنا)، و(ما ضَرَب إلّا نحن)، و(ما ضَرَب إلّا أنتَ)، و(ما ضَرَبَ إلا أنتِ) إلىٰ: (وما ضَرَب إلا هنّ). والحصرُ بـ(إنما) كالحصر بـ(إلّا)، نحو: (إنّما ضَرَبَ أنا)، و(إنما ضَرَب نحن) ... إلىٰ: (وإنما ضَرَبَ هُنّ)، فتكون جملة الضمائر المرفوعة المتصلة [والمنفصلة[(٣)]] أربعةَ وعشرين: اثني[(٤)] عشر ضميرًا متصلة، واثني عشر ضميرًا منفصلة.

الثالث[(٥)]: سَكت عن تمثيل المضارع أيضًا لعِلْمِه بالمُقايسة، تقول في الاتصال: (أضرب)، و(نضربُ) ... إلىٰ آخرها، وتقول في الانفصال: (ما يَضْرِب إلا أنا) و(إنما يَضرب أنا) إلىٰ آخرها. وسَكت عن تمثيل الأمر أيضًا؛ لذلك، نحو: (اضربْ)، (اضربا)، ولا يتأتّىٰ[(٦)] فيه الانفصال.

الرابع[(٧)]: بَقي من الضمائر المرفوعة المتصلة ياءُ المخاطبة، وإنَّما تركها لأنَّه

---

(١) في (أ) و(ب): الأول.

(٢) في (ب): بالمناسبة.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) في (جـ): اثنا.

(٥) في (أ) و(ب): الثاني.

(٦) في (أ) و(ب): يأتي.

(٧) في (أ) و(ب): الثالث.

سكت عن المضارع لعِلْمِه بمقايسة الماضي[١].

الخامس[٢]: عُلِمَ مِمّا قررناه أنَّ جملة ضمائر الرفع متصلةً، ومنفصلةً أربعةٌ وعشرون ضميرًا، فَاثنا[٣] عشر ضميرًا متصلة، واثنا[٤] عشر ضميرًا منفصلة، وسيأتي في باب المفعول به -إن شاء الله [تعالىٰ][٥]- أنَّ ضمائر النصب كذلك، فتصير جملة الضمائر المرفوعة، والمنصوبة ثمانيةَ وأربعين ضميرًا، وكان القياس أنَّ الضمير[٦] المجرور يكون أربعةً وعشرين ضميرًا [أيضًا]،[٧] لكن تعذّر فصْلُ الضمير من الجارِّ؛ فسقط منه اثنا[٨] عشر ضميرًا منفصلةً؛ لذلك، والاثنا[٩] عشر ضميرًا المتصلةُ إذا ضُمّت إلىٰ الثمانية والأربعين[١٠] ضميرًا صارت

---

(١) وفد يكون الآجرومي يرىٰ أنها ليست ضميرًا، تبعًا للعلماء الذين سيأتي رأيهم قريبًا. للأخفش والمازني اللذين يريانها حرفًا يدل علىٰ التأنيث (شرح التسهيل ١/ ١٢٤، البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٠٦-٢٠٧، ٣٠٥، ٣٠٧. شرح الرضي ٢/ ٩،، النكت الحسان ٤٢، الارتشاف ١/ ٤٦٤، المساعد ١/ ٨٥-٨٦، التصريح ١/ ٩٩، الهمع ١/ ١٩٥).

والمازني يرىٰ النون والألف والواو أيضًا كلّها حروفًا، تدل علىٰ ما بعدها، وليست ضمائر.

(٢) في (أ) و(ب): الرابع.

(٣) في (جـ): فاثني.

(٤) في (أ) و(جـ): واثني.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في (ب): ضمير.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) في (أ) و(جـ): اثني.

(٩) في (جـ): والاثني.

(١٠) في (أ) و(جـ): وأربعين.

ستين[(١)] ضميرًا[(٢)]، ويُضمُّ إليها ياء المؤنثة المخاطبة؛[(٣)] فتصير أحدًا وستين ضميرًا[(٤)]، لكنْ في الحقيقة ضمائر الجرّ المتصلة متحدةٌ مع ضمائر النصب المتصلة، فلا يتحقّق الوجودُ إلا لتسعة وأربعين ضميرًا.

[السادس: ظاهرُ كلام ابن هشام أنَّ كلًّا مِن المتصل والمنفصل أصلٌ برأسه[(٥)]. وذهب بعضهم إلىٰ أنّ المتصل أصلُ المنفصل[(٦)]][(٧)].

(١) في (جـ): صارت الجملة ستين.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٥، نتائج الفكر ٢١٨، البسيط في شرح الجمل ١/ ٣٠٧.

(٣) الأخفش والمازني لا يعدّانها من الضمائر، بل يريانها حرفًا يدل علىٰ التأنيث (شرح التسهيل ١/ ١٢٤، البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٠٦-٢٠٧، ٣٠٥، ٣٠٧، شرح الرضي ٢/ ٩،، النكت الحسان ٤٢، الارتشاف ١/ ٤٦٤، المساعد ١/ ٨٥-٨٦، التصريح ١/ ٩٩، الهمع ١/ ١٩٥).

والمازني يرىٰ النون والألف والواو أيضًا كلّها حروفًا، تدل علىٰ ما بعدها، وليست ضمائر.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠١، البسيط في شرح الجمل ١/ ٣٠٧، وأكثر مَن وجدتُه عدّها المحلي، فقد قال: «وينتهي عددها باعتبار اختلاف صيغها أو ما تعود عليه وما تتصل به في موضع الرفع والنصب والخفض إلىٰ مائة وأربعين ضميرًا» مفتاح الإعراب ١٢٦.

(٥) قال في شرح القطر صـ٩٥ «وأما البارز فإنه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلىٰ قسمين: متصل ومنفصل» وقد حكم الأزهري في التصريح ١/ ٩٨ أن ظاهر صنع ابن هشام في أوضح المسالك (١/ ٨٣-٨٦) يوحي بذلك. وحكم بذلك الفاكهي علىٰ كلام ابن هشام في القطر (شرح القطر ١/ ١٩٠) وهو الظاهر من كلام ابن يعيش ٣/ ٨٥.

(٦) وعلىٰ هذا المذهب ابنُ الخشاب في المرتجل ٢٨١، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ١٢٧، ونقله الأزهري دون عزو (التصريح ١/ ٩٨) وكذا الفاكهي (شرح القطر ١/ ١٩١).

(٧) ساقط من (أ) و(ب).

السابع[١]: النحويّون يبدؤون في التمثيل بالمتكلم، ثم بالمخاطب، ثم بالغائب. والصرفيّون يبدؤون بالغائب، ثم بالمخاطب، ثم بالمتكلم، راعىٰ الأوّلون[٢] / [٧٤/ ب] الأشرفَ، فتنزّلوا، وراعىٰ الصرفيّون التجرّدَ، ثم ترقّوا إلىٰ الشريف، ثم الأشرف[٣].

---

(١) في (أ) و(ب): الخامس.

(٢) في (جـ): (الأول، أي النحويين).

(٣) هذه الفائدة عند شيخه في المواهب الرحمانية ٣٠/ ب.

(بابُ المفعول الذي لم يُسَمّ فاعلُ فعلِه[١])

أيْ: تُـرِك ولـم يُقْصَـد، لا لفظًـا ولا تقـديرًا، هـذه عبـارة [المتقـدمين مـن[٢]] النحويين،[٣] وترجم ابنُ مالك بقوله: (النائب عن الفاعل)[٤]، قال أبو حيّان: ولـم أرَها لغيره[٥]، ورجّحها في (المغني)[٦] بأنها أخصرُ[٧] وأوضحُ؛ فينبغي أن يختارها المُعْرِب[٨]، ورجّحها في (شرح الشذور) علىٰ نحوِ عبارة المصنّف بأنَّ النائب عن الفاعل يكون مفعولًا وغيرَه، فهي أشمل، وبأنّ[٩] المنصوبَ في نحو: (أُعْطِيَ زيـدٌ

(١) في نص المطبوع من الآجرومية: (الذي لم يسمّ فاعله). وهو كذلك في الشروح، غير أن شيخه لما ذكر هذا فسّره بقوله: «الذي لم يسم فاعل فعله» الفوائد الشنوانية ١٠٨/أ.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠، المقتضب ٤/ ٥٠، الموجز في النحو ٣٠، الأصول ١/ ٧٦، الجمل للزجاجي ٧٦، التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٤، الواضح ٤٦، اللمع ٨٢، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٨٨، شرح عيون الإعراب ٨٧، شرح الملحة ١٦٢، المفصل ٢٥٩، أسرار العربية ٨٨. وسماه سيبويه: المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، (الكتاب ١/ ١٩) وسماه ابن جني أيضًا: (المفعول الذي جُعل الفعل حديثًا عنه) اللمع ٨٢ وسماه المجاشعي: الفعل الذي بُني للمفعول (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٧) وسماه الذكي: المفعول بُني الفعل له (مقدمة النحو ٤٣).

(٤) التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٢، شرح العمدة ١/ ١٨٣ وذكر في تحفته علىٰ الحاجبية ١١٢ أنّ مصطلح (النائب عن الفاعل) أولىٰ من قولهم (مفعول ما لم يسمّ فاعله).

(٥) التذييل ٢/ ١٠/ ب، الارتشاف ٢/ ١٨٤، ونُقل عنه التصريح ١/ ٢٨٦.

(٦) ٢/ ٦٦٤.

(٧) في (ب): أحص.

(٨) في (ب): العرب.

(٩) في (جـ): وجاز.

درهمًا) يصدُق عليه أنه مفعولٌ [به لـ] [١] (ما) أيْ: فِعْلٍ لم يُسَمّ فاعلُه، وليس مرادًا[٢]. وَرَسَمه بما يَقرُب مَنْ رسمه الفاعلَ؛ فلذا لا يحتاج هنا لجَلْبِ نظيرِ[٣] ما مَرّ ثمَّةَ،[٤] فقال: (وهو) أيْ مفعول ما لم يُسمَّ فاعله (الاسم) حقيقةً، كـ:(ضُرِب زيدٌ)، أو تأويلًا، نحو: (يُندَبُ للفقيه أنْ يتعفَّفَ)، ولا يَرِدُ عليه الجارّ والمجرور إنْ قلنا: النائب هو المجرور وحدَه، وهو مذهب البصريّين[٥] لا حرفُ الجرِّ وحدَه، وهو مذهب الفرّاء[٦]، وظاهرُ كلام ابن مالك في (الكافية) و(التسهيل) أنَّ النائب مجموعُ الجارّ والمجرور[٧].

ولم يرضَ المصنفُ واحدًا منهما إلاّ بتأويل أنَّ الآخر اسمٌ حُكمًا[٨].

---

(١) سقطت من (أ) و(ب) ومن الاحتياطيتين (د) و(و) والموضعُ كله ساقط من (هـ).. والذي شرح الشذور الذي نقل عنه المصنف: (مفعول للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله). وهو أظهر.

(٢) ١٥٨. وذكر السبب الثاني أيضًا في المغني ٢/ ٦٦٤. ونحوه في شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٤٦، وقواعد الإعراب له (شرحها للكافيجي ٤٩٧ - ٤٩٨) وانظر تحفة ابن مالك على الحاجبية الموضع السابق.

(٣) في (جـ): نظيره.

(٤) من صـ ٥٠٤ وما بعدها. فقد أطال- رحمه الله- هناك في شرح تعريف الفاعل. وأوجز الكلام هنا اكتفاء بما تقدم.

(٥) سوف يأتي الخلاف في ذلك وتخريج الأقوال في ص ٥٥٥ .

(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٢، توضيح المقاصد ٢/ ٣١، تعليق الفرائد ٤/ ٢٥٥.

(٧) سوف يأتي الخلاف في ذلك وتخريج الأقوال في ص: ٥٥٥.

(٨) يعني أن الآجرومي لم يرتضِ الرأيين الأخيرين، لأنه عرّف نائب الفاعل بأنه (الاسم)، والقول الأوّل من الرأيين الأخيرين النائبُ فيه الحرفُ، وفي الثاني مجموع كلمتين، الأولى منها حرفٌ، والثانية اسم، ولا= =يدخل هذان الرأيان في تعريفه إلا بتأويل أنهما اسمان حكمًا، لا حقيقة. كما كان ذلك فيما مثّل به من قوله: (يندب للفقيه أن يتعفف) وانظر: (الأصول ١/ ٧٩، الملخص ٢٩٢، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٥).

وبه[١] خرج الجملةُ، والفعلُ، والحرفُ، إلاّ أنْ يرادَ اللفظ[٢]، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٣] أو تُنقلَ، وتُجعلَ أعلامًا.

(**المرفوع**): لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاًّ بما[٤] حُوّل عن صيغته[٥] الأصلية،[٦] وأُسْنِدَ إليه، مِن فعلٍ متصرِّفٍ[٧] مطلقًا، تامٍّ على رأيٍ[٨]، أو اسمِ مفعولٍ[٩]، لا بالأصل المحوَّل عنه على الأرجح،[١٠] ولا بالظرف، ولا بالجارّ والمجرور، ولا بأمثلة المبالغة،[١١] ولا بصريح المصدر[١]. (**الذي لم يذكر معه فاعله**) كما تقول

---

(١) أي بقيد كون نائب الفاعل اسمًا.

(٢) المحكي. انظر: شرح الرضي ١/ ٨٣.

(٣) ١١ البقرة ٢.

(٤) في (أ) و(ب): مما.

(٥) في (ب): صنعته.

(٦) إشارة إلىٰ أن الفعل المبني للمجهول محوّل عن الصيغة الأصلية، وهي البناء للمعلوم، وهو رأي الأكثرين. وقيل: إن كل واحدة منهما أصل، وليست إحداهما مأخوذة عن الأخرىٰ، بدليل أن هنالك أفعالًا ملازمة للبناء للمجهول ولم تستعمل مبنية للمعلوم، عزي هذا للمبرّد والكوفيين وسيبويه، (شرح المفصل ٧/ ٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦١٧، البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٥١-٩٥٤، النكت الحسان ٥٧ والارتشاف ٢/ ١٩٥)

(٧) في (أ) و(ب): منصوب.

(٨) وسيأتي الحديث عن صوغه من الفعل الجامد والناقص، في صـ٥٤٨.

(٩) نحو: ما مَجفوٌّ الضَّيفان.

(١٠) يريد أنّه يرفع بهذه الصيغة الجديدة، وليس بالصيغة الأصلية التي تحوَّل عنها، وهي صيغة المبني للمعلوم. وبيانه في الارتشاف ٢/ ١٨٤.

(١١) في (ب): البالغة.

(ضُربَ زيدٌ) [برفع (زيد)][٢] لِقيامه مقامَ الفاعل، ولا تَذكر الفاعلَ لتعظيمه؛ فتصونَه عن لسانك، [أو تحقيرِه، فتصونَ لسانَك][٣] عنه، أو لعدم/ [٧٥/ أ] العلمِ به، أو لِقصدِ صدور الفعل عن أيِّ فاعلٍ كان؛ إذ لا غرضَ في الفاعل، نحو: (قُتِل الخارجيُّ)، فإنَّ الغرضَ المهمَّ قتلُه، لا قاتلُه، أو لغير ذلك، مِمّا تقرّر في علم المعاني[٤]، قلت: كاستقامة الوزن، والسجع، وكالإبهام، وقد جمع أبو حيّان الغرضين[٥]: المعنويَّ واللفظيَّ في قوله:

وحَذْفُـــه[٦]، للخـــوفِ والإبهـــامِ والـــوَزْنِ والتحقيـــرِ والإعْظـــامِ
والعِلْـــمِ والجَهْـــلِ والاختصـــارِ والسَّـــجْعِ والوِفـــاق والإيثـــارِ[٧]

---

(١) وإنما بالمصدر المقدّر بـ(أن)، والفعل المبني للمجهول. (شرح العمدة ١/ ١٨٤-١٨٥) وفي المسألة ثلاثة أقوال (الارتشاف ٢/ ١٨٤، ٣/ ١٧٥) وانظر: التوطئة ٥٣، والملخص ٢٩٤، والمساعد ٢/ ٢٣٤، والجامع الصغير ٧٩، وشرح اللمحة ١/ ٣٤٨، والمواهب الرحمانية ٣١/ ب ٣٢/ أ، وسينقل عن ابن هشام ما يخالفه في صـ٥٤٩.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) في باب حذف المسند إليه، وسيشير الشارح إلىٰ أكثرها، راجع: الإيضاح ١٠٩-١١١، التلخيص ٥٣-٥٤، شروح التلخيص ١/ ٢٧٣-٢٨٢ وغالب ما ذكره من أمثلة لحذف المبتدأ، والفاعل مثله في ذلك، وقد مثّلوا له قليلًا، ونبّه السبكي علىٰ أن الفاعل مثلُ المبتدأ في ذلك.

(٥) في (ب): العرضين.

(٦) في (أ) و(ب): وحذف.

(٧) الارتشاف ٢/ ١٨٤ وذكر في التذييل أنه نظمها في أرجوزته المسماة (نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب). (التذييل ٢/ ١٢١أ) وراجع هذه الأغراض وغيرها في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٠، شرح

قال ابن الضائع[١]: التعرُّضُ لهذه الأمور مِن هذَيان المتأخرين، ولا فرق بين طلب علّة ذلك وطلبِ علّة بناء الفعل للفاعل[٢]. وفي آخر الباب الخامس من (المغني): أنَّ هذا تطفلٌ مِن النحويين[٣]. ولعلّ المصنفَ لاحظ هذا؛ فلم يذكر علَّة عدم ذكر الفاعل.

واقتصارُه علىٰ الرفع من بين أحكام الفاعل المحذوف لا وجهَ له إلاّ الاهتمامُ بعمديّته، إذ يُعطَىٰ المفعولُ بعد[٤] حذف الفاعل لغَرَضٍ مِمّا مرّ جميعَ أحكامِه، مِن وجوب رفعٍ، وتأخيرٍ عن العامل، واتصالٍ به، وتأنيثِ العامل

الملحة ١٦٣، أسرار العربية ٨٨، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٠، اللباب في علل البناء، الإعراب ١/ ١٥٧، شرح المفصل ٧/ ٦٩-٧٠، كشف المشكل ١/ ٣٠٥-٣٠٦، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٤، المقرب ١/ ٨٠، شرح التسهيل ٢/ ١٢٤-١٢٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦١٥-٦١٧.

والمراد بـ(الإيثار): إيثار المتكلم نفسه بمعرفة الفاعل؛ لئلا يعلمه السامع، أو لأن الغرض متعلق بالمفعول دون الفاعل، فآثر المهمَّ دون غيره. و(الوفاق): هو توافق فواصل الآيات، أو توافق القوافي؛ فلا يكون فيها الإقواء.

(١) في (جـ): أبي الصايغ، وهو تصحيف.

وابن الضائع هو علي بن محمد بن يوسف الكتاميّ الإشبيلي، أبو الحسن (...-٦٨٠ هـ) تلمذ علىٰ الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم. وله في مشكلات الكتاب عجائب. وتلمذ عليه أبو حيّان. له إملاء علىٰ الإيضاح لأبي علي، وشرحٌ لجمل الزجاجي ولكتاب سيبويه. (البلغة ١٥٩-١٦٠، البغية ٢/ ٢٠٤).

(٢) لم أجد له شيئًا في شرحه للجمل. ونقله عنه تلميذه أبو حيّان في التذييل ٢/ ١٢١ب. قال: وقال شيخنا... الخ، وتجده أيضًا في إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٢٢.

(٣) علىٰ صناعة البيان ٢/ ٦٥٠.

(٤) في (جـ): به.

لتأنيثه،[1] وامتناعِ حذفه، وغيرِ ذلك.

ثم الرَّسمُ هنا بخاصَّة إضافيّة، وإلّا فهو صادقٌ علىٰ المبتدأ، والخبر، واسم (كان) وأخواتها[2]. وتَوهُّمُ خروجِها بعدم صدق فاعلِه علىٰ شيءٍ منها غلطٌ؛ إذ السالبةُ تَصدقُ بنفي الموضوع[3]. وقد يقال: إنه سكت هنا عن قيدٍ يُعلم مِمّا بعده، وهو: (وغُيِّرَ عاملُه إلىٰ طريقة (فُعل)، أو (يُفْعَل)، أو (مفعول))؛ فيتمُّ الرسم.[4] والله أعلم.

(**فإنْ كان الفعلُ**) الذي يُراد بناؤه للمفعول (**ماضيًا**) متصرِّفًا (**ضُمَّ أوله**) لفظًا،

---

(١) في (ب): التأنيثة.

(٢) انظر ما مرّ في صـ٥١٣-٥١٥ في الخاصة الإضافية والمطلقة، ولعله صنع هذا أيضًا هنا من باب التقريب علىٰ المبتدئ (شرح الآجرومية للشيخ خالد ٥٦. وشرحها للشربيني ٢٩/ أ.

(٣) يعني أنّ أول تعريف الآجرومي قد يدخل فيه المبتدأ والخبر واسم (كان)؛ لأنها مرفوعة، وتوهَّم بعضهم، فقال: إنها تخرج من الحدّ؛ وذلك أنّ ذِكْرَ (فاعله) في المفعول الذي لم يُسمَّ (فاعله) مخرج لها؛ لأنه لا يصدق علىٰ واحدٍ منها أنه فاعلُ هذا المفعولِ. ولكن الشارح ردّه بأن هذه الخاصة في التعريف سالبةٌ، أيْ: تفيد النفي، فهي تنفي الفاعل عن هذه الأبواب أيضًا، وأنها لا فاعل فيها، فإذا كانت تنفي فإنها لا تثبت شيئًا خاصًا بهذا الباب، يفارق به ما سواه، فالخاصة ينبغي أن تكون مثبتةً. أما السالبة التي أشار لها الشارح فهي لجملة النفي عن الموضوع كلِّه، ولا تفيد النفيَ عن كل الأفراد بأعيانهم، والحديث عن السالبة والموجبة بنوعيها طويل الذيل، أفاض فيه السعد في شرحه المطوّل علىٰ التلخيص ١٢١-١٢٦.

(٤) يريد أنّ الرسم يتم، وتخرج أبوابُ الفاعل والمبتدأ والخبر واسم كان وغيرها من المرفوعات ليس بالخاصة السالبة التي سبق ذكرها، وإنّما بذكر القيد المثبت وهو: «وغيّر عامله إلىٰ طريقه (فعل)... الخ)» =الذي يمكن فهمُه من كلامه بعدُ وهذا القيد المثبت لهذا الباب لا يوجد في غيره من الأبواب، فصلح أن يكون خاصةً في التعريف.

أو تقديرًا[١]، ثلاثيًّا كان، أو رباعيًّا، مجرَّدًا كان، أو مزيدًا، ويشارك أولَه في ضمّه ثانيه إنْ كان ماضيًا مبدوءًا بتاء زائدةٍ زيادةً معتادةً[٢] لغير مطاوعة[٣]، نحو: (تُعُلِّم) و(تُضُورِبَ)، لا تاءِ :(تَرْمَسْتُ الميت)، أيْ: (رَمَسْتُه)،[٤] ولا تاءِ: (عَلَّمْتُه فَتَعَلَّمَ)[٥]. كما يشاركه فيه أيضًا ثالثُ الماضي المبدوءِ بهمزة وصلٍ، نحو (اُنطُلِقَ) و(اُستُخرِجَ)، وإنما اقتَصَر علىٰ أوّله[٦]؛ لأنه لا تتمّ/ [٧٥/ ب] النيابةُ بدونه، بِخلافِ ضمِّ الثاني والثالث؛ فإنه لِرفع[٧] اللَّبس، كما عُلِم [من محلِّه[٨]][١]

(١) في نحو: (قيل) و(بيع) إذ الأصل: (قُوِل) و(بُيِعَ)، ثم حدث فيهما الإعلال.

(٢) الزيادة غير المعتادة هي التي لا معنىٰ لها، كما في (تاء): ترمس، وستأتي. وقال بعضهم: هي التي تصيّر الفعل لازمًا. (حاشية يَس علىٰ التصريح ١/ ٢٩٣-٢٩٤).

(٣) الحق أن تاء المطاوعة داخلة في ذلك، وقد نص عليها الناظم في قوله:

والثانيَ التالي (تا) المطاوعه　　كالأوّل اجعله بلا منازعه

وهي مشهورة عند النحويين (توضيح المقاصد ٢/ ٣٢، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٦-١٩. وللمكودي ٦١، وللأشموني ٢/ ٦٢. وانظر التصريح ١/ ٢٩٤. ولعل الشارح أراد: (ولو لغير مطاوعة) فسقطت (لو)، لكن تمثيله فيما بعدُ لما لا يُبنىٰ للمجهول بـ:(عَلَّمْتُه فتَعَلَّمَ) يردّ هذا التأويل.

(٤) بمعنىٰ (دفنته)، نبّه علىٰ ذلك المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٢٣-٢٤، والأزهري في التصريح ١/ ٢٩٤، والسنهوري في شرح الآجرومية ٤٦/ أ، والشنواني في المواهب الرحمانية ٣٢/ ب ٣/ أ.

(٥) (تعلّم) الأولىٰ التي بدأ بها التمثيلَ ليست التاءُ فيها للمطاوعة، وهذه في هذا المثال تاؤها للمطاوعة، فلم يُجِز الشارح -بناء علىٰ رأيه- بناءها للمجهول.

(٦) يقصد المصنّف، حين اكتفىٰ بذكر ضمّ أوله، دون ذكر الحرف الثاني والثالث.

(٧) في (جـ): لرفع.

(٨) ساقط من (جـ).

(وكُسِر) لفظًا، أو تقديرًا (ما) أيْ الحرف الذي (قبل آخره) نحو: (قِيْلَ) و(بِيْعَ) و(شُدَّ) و(رُدَّ) و(أُنْطُلق بزيد) و(أُستُخرِج المالُ).

وفي (أُحمُرَّ مِنَ الخجل) و(أُصْفُرَّ مِنَ الوجل) و(أُقْشُعِرَّ مِنَ الوعيد)- تَغيّرٌ؛ الأصل: (افْعُلِلَ) و(افْعُلْلِلَ).

قال السعد[٢]: والسرّ في ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخِر أنّه لابدّ من تغييرٍ؛ ليُفصَلَ مِن المبنيّ للفاعل[٣]، والأصل (فَعَل) فغيّروه إلىٰ (فُعِل)، بضمّ الأوّل، وكسر الثاني، دون سائر الأوزان؛ ليبعد عن أوزان الاسم[٤]، ولو كُسر الأوّل وضُمّ الثاني لحصل هذا الغرضُ، لكن الخروج من الضمة إلىٰ الكسرة أولىٰ من العكس، لأنه طَلَبُ خفةٍ[٥] بعد الثقل[٦]، ثم حُمِل غيرُ الثلاثي المجرد عليه في

---

(١) وذلك حين قال: إنه حوّل عن صيغته الأصلية فرقًا بين الفاعل والمفعول، وذلك في صـ٥٣٩ وسيعود إلىٰ ذكره. والإشارةُ إلىٰ أنّ هذه الصيغة لإزالة اللبس بين الفاعل والمفعول في الأصول ١/ ٦٨ وانظر نحوه في شرح عيون الإعراب ٨٨، وأسرار العربية ٩١، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٧، شرح المفصل ٧/ ٧١.

(٢) في شرح التصريف العزّي ٥٤-٥٥ بتصرف يسير.

(٣) في نصّ السعد: (ليفصل بين المبني للفاعل والمفعول) وفي ب: (ليفصل بين المبني للفاعل). وانظر تصديق ذلك في حـ(٣) من هذه الصفحة.

(٤) نحو ذلك في أسرار العربية ٩١ وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٧، شرح المفصل ٧/ ٧١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦١٨.

(٥) في (جـ): حقه.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٧-١٥٨، شرح المفصل ٧/ ٧١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦١٨.

ضمّ الأوّل وكَسْر ما قبل الآخِر[١]. وما يقال: إنَّ ضمّ الأوّل عِوَضٌ عن المرفوع المحذوف[٢] فليس بشيء؛ لأنَّ المفعول المرفوع عِوَضٌ عنه، وهو كافٍ[٣]. وجاء (فُزْدَ) بسكون الزاي،[٤] والأصل: (فُصِدَ)، سُكِّنَ[٥] الصادُ، وأبدل زايًا[٦]. وحكىٰ قطربٌ: (ضِرْبَ)، بنقل حركة[٧] الراء إلىٰ الضاد.[٨] وجاءَ: (عُصْر)[٩]

---

(١) وقيل: إنّه ضمّ أوله؛ لأنه فرع عن الفاعل فأعطيَ أثقلَ الحركات، وأعطي الأثقلُ أخفَّ الحركات؛ لأنه أسبق (أي الفاعل)، فسبق إلىٰ أخف الحركات. ونُقل عن الفرّاء أن هذا الاسم يدل علىٰ معنيين: معنىٰ الفاعل، ومعنىٰ والمفعول، فقُوّي بالضمة لأنها أقوىٰ الحركات. (شرح عيون الإعراب ٨٨).

(٢) فأعطيَ حركتَه. (أسرار العربية ٩١، ونقله العكبري في شرح اللمع ١/ ٢٥١، واللباب ١/ ١٥٨) ونحوه في شرح المفصل ٧/ ٧١.

(٣) هذا الجواب في شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٨، والشارح ينقل الإشكال وجوابه عن شيخه في المواهب الرحمانية ٣٣/ب، والفوائد الشنوانية ١٠٩/أ.

(٤) من قولهم: «لم يُحْرم من فُزْ دله» أيْ: (فُصِد)، وتأويله: أن الرجل كان يضيف الرجل في شدة الزمان. فلا يكون عنده ما يقريه، ويشحّ أن ينحر راحلته له، فيفصدها أي يشق أحد عروق رأسها ليخرج منه دم، فيطبخه للضيف ويقدمه له، وهو مَثَلٌ يستعمل لمن طلب أمرًا، فنال بعضه.

(سر الصناعة ١/ ٥٠-٥١) وانظره أيضًا في الكتاب ٤/ ١١٤، مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٩٢، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ١٧٨، المستقصىٰ في الأمثال ٢/ ٢٩٤. الأمثال للقاسم بن سلام ٢٣٥.

(٥) في (ب): بسكون.

(٦) في نصّ السعد المطبوع مَثّل بـ(قُصْد له)، والأصل: (قصِد) بالقاف، وذكر المحقق أنه في إحدىٰ النسخ بالفاء، -كما هو هنا عند الشارح- ولعله أحسن لشهرة هذه العبارة وشهرة الإسكان فيها.

(٧) في نصّ السعد: (كسرة).

(٨) النكت الحسان ٥٦، الارتشاف ٢/ ١٩٥، المساعد ١/ ٤٠٣ ولا يجيزها الجمهور. وقال ابن مالك: هي لغة (التسهيل ٧٨).

(٩) في قول أبي النجم: لو عُصْر منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

بسكون ما قبل الآخِر[١]. وقرئ قولُه تعالىٰ: ﴿...رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾،[٢] بكسر الراء[٣]، وكلّ ذلك مِمّا لا يُعتدّ به نقضًا.

وجاء [نحو][٤] (جُنَّ)[٥] و(سُلَّ)[٦] و(زُكِمَ) و(حُمَّ)[٧] و(فُئِد)[٨] و(وُعِكَ) مبنيةً للمفعول أبدًا، في أفعال أُخَر[٩]؛ للعلم بفاعلها في غالب العادة، وهو الله تعالىٰ.

(وإنْ كان) الفعل الذي يُراد بناؤه للمفعول (مضارعًا، ضُمّ أولُه) لفظًا، أو تقديرًا[١٠]. (وفُتِحَ) لفظًا، أو تقديرًا (ما) أيْ الحرف الذي (قبل آخره) وقال

وهو في الكتاب ٤/ ١١٤، وأدب الكتاب ٣٥٨، واللامات ٣٦، وإصلاح المنطق ٣٦، والمنصف ١/ ٢٤.

(١) ونقل أبو حيّان أنها لغة تميم، وقال الخفاف: هي لغة فاشية في تغلب بن وائل (الارتشاف ٢/ ١٩٥).
وهي مذكورة في الكتاب ٤/ ١١٤، المنصف ١/ ٢٤، شرح الشافية للرضي ١/ ٤٣.

(٢) ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا...﴾ ٦٥ يوسف ١٢.

(٣) وهي قراءة علقمة بن قيس ويحي بن وثاب والحسن والأعمش (مختصر ابن خالويه ٦٤، المحتسب ١/ ٣٤٥، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٣٥، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٧١١، البحر ٥/ ٣٢٣، الإتحاف ٢/ ١٥٠.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): جُزّ بالزاي، وما أثبته هو الموافق لكلام السعد.

(٦) (ب): و(شل) بالشين.

(٧) في (أ): وعُمّ، وما أثبته هو الموافق للنصّ. والمعنىٰ: أصابته الحمّىٰ.

(٨) في (ب): بيد. والمعنىٰ: أصيب في فؤاده.

(٩) انظر هذه ونحوها في الكتاب ٤/ ٦٧، الأصول ١/ ٨١، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٢.

(١٠) يريد بالتغيير المقدر ما إذا كان حرف المضارعة مضمومًا أصلاً في بنائه للمعلوم، مثل: (يُعلِّم).

[بعضهم: إنْ][(١)] كان أوَّلُه[(٢)] [في الأصل][(٣)] مضمومًا [أُبْقِيَ عليه، وإلّا ضمّ][(٤)] حملًا له على الماضي المبنيّ للمفعول، وإنْ كان ما قبل الآخِر منه مفتوحًا في الأصل أُبْقِيَ عليه، وإلّا فُتحَ، ليعتدل الضمُّ بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي، نحو: (يُنْصَر)، و(يُدَحْرَج)، و(يُكْرَم)، و(يُقاتَل)، و(يُفْرَح)، و(يُستَخْرَج)، وفي نحو: (يُفْعَلّ) و(يُفْعَالّ) و(يُفْعَلَلُّ)[(٥)] يقدّرُ الأصلُ: (يُفْعَلَل)، و(يُفْعَالَل)[(٦)] و(يُفْعَلْلَل) بفتح ما قبل الآخِر./ [٧٦/ أ]. وقال بعضهم: وأمّا الفعل الجامد فلا يُبْنىٰ للمفعول اتفاقًا[(٧)].

وفي (كان) و(كاد) وأخواتِهما[(٨)] خلافٌ، ومذهب الجمهور الجواز[(٩)]، وعليه

---

(١) سقطت من(أ)، وهي في (ب): بعض فان.

(٢) في (ب): أول المضارع.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) نحو:يُحْمَرّ، ويُحْمارُّ، ويُطْمَأَنّ.

(٦) في (أ) و(ب): يفعلالل.

(٧) حكىٰ الاتفاق علىٰ ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٥، والمقرب ١/ ٧٩، وانظر النكت الحسان ٥٦، وشرح زروق للآجرومية ٤٢/ ب، وشرح الرملي ١٢٨.

(٨) في (ب): وأخواتها.

(٩) نقل ابن السرّاج ذلك عن غيره (الأصول ١/ ٨١) وعزي للفراء (شرح السيرافي ١/ ١٥٦أ، وعزاه ابن ابن عصفور لسيبويه واختاره (شرح الجمل ١/ ٥٣٥، المقرب ١/ ٧٩) وكذا في التسهيل ٧٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٠، شرح الرضي ١/ ٨٣، النكت الحسان ٥٤، ٥٦، وعزاه إلىٰ سيبويه والسيرافي والكسائي والفرّاء وهشام، (الارتشاف ٢/ ١٨٤).

وعليه فالأصحّ أنه لا يُقام خبرُها[١]، بل إنْ قلنا: إنَّها تعمل في الظرف أقيمَ، وإلّا تعيّن ضميرُ المصدر[٢].

ولم يتعرّض لرافع النائب إذا كان اسمًا[٣]، وذكر ابن هشام في (الجامع) أنه لا يُغيّر إذا كان مصدرًا[٤]، ويُحوَّل اسمُ الفاعل إلىٰ اسم المفعول[٥].

وابن السرّاج لا يرىٰ جواز ذلك (الأصول ١/ ٨١) وكذلك الفارسي (البصريات ١/ ٢٣٢-٢٣٣) وعزي المنع للبصريين (التبصرة ١/ ١٢٥، وانظر المنع في كشف المشكل ١/ ٣١١ وعزي للفارسي (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥، النكت الحسان ٥٦) واختاره أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ١٨٤). وعزا الشاطبي لجمهور البصريين (شرح الألفية ١/ ٧).

(١) نائبًا عن الفاعل. وأجاز ذلك الكسائي والفرّاء (التسهيل ٧٧ وشرحه ٢/ ١٣٠)، ونقل ابن السرّاج أن قومًا يجيزون نيابة خبر (كان) المفرد في نحو: (كين قائم) الأصول ١/ ٨١ وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١١، شرح الرضي ١/ ٨٣، الارتشاف ٢/ ١٨٥، المساعد ١/ ٤٠٠.

(٢) وهو رأي ابن عصفور، وأمّا الفرّاء فيرىٰ أن يقام المنصوب مقام الفاعل. ورُدَّ بأنه يلزم عليه بقاء الخبر دون مخبَرٍ عنه. ويرىٰ السيرافي أن الخبر يحذف مع الاسم، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف، واختاره ابن خروف ورُدّ بأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها، والتفصيل في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٥-٥٣٦، المقرب ١/ ٧٩، الارتشاف ٢/ ١٨٥، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٧-١٩، شرح الآجرومية للرملي ١٢٨، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٧٨.

(٣) أي إذا كان العامل اسمًا.

(٤) كقولك: (عجبت من أكلِ الطعامُ) بمعنىٰ: (من أن أُكِلَ الطعامُ)، ونحو: (عجبت من جنونٍ بالعلم زيدٌ)، أي: (من أن جُنَّ بالعلم زيدٌ). وأجاز جماعة أن يقدَّر المصدرُ بـ(أن) والفعل الذي لم يسمّ فاعله. راجع: السراج المنير شرح الجامع الصغير ١٢٩٢. وراجع ما سبق في صـ٥٤٠ ح ٢.

(٥) ٧٩ فيقال مثلًا في: (زيد ضاربٌ عبدَه الآن) أيْ: ضَرَب عبدَه زيدٌ: (زيدٌ مضروبٌ عبدُه الآن)، فترفع المفعول كما ترفعه لو قلت: زيدٌ ضُرِبَ عبدُه (السراج المنير شرح الجامع الصغير ١٢٩٣).

ثم ما ذكره أشهرُ اللغات في معتلّ العين[1] نحو: (قال) و(باع) ثم لك في فاء نحو: (قال) و(باع) بعد هذه اللغة[2] إشمامُ الكسرة شيئًا من صوت الضمّة، ولا تغيّر الياء، ولهذا قيل: يُسمّىٰ[3] رومًا، كما عبّر به الفرّاء[4] -رحمه الله- وهذه

---

(١) لم يذكر الآجرومي فيه شيئًا صريحًا إلا أنه أطلق في ص٥٤٣ أن أول الماضي يُضمّ، وذكر الشارح أن مثل (قِيلَ) و(بِيع) ضمتُه مقدرة؛ لأن فاءه مُخْلَصَةُ الكَسْرِ بسبب نقل كسرة العين إليها.

(٢) في (ب): اللغات.

(٣) في (ب): أن يسمّىٰ.

(٤) نقل هذا عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٧٩. وهو كذلك في توضيح المقاصد ٢/ ٢٥، والمساعد ١/ ٤٠٢، لكنهما لم يعزوا التسمية للفرّاء، وإنما عزاها المرادي لبعض القراء، ولم أجد هذه التسمية عند الفرّاء. وظاهر كلام مكي أن الكوفيين لا يلتزمون هذه التسمية (الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ١٢٢) ووجه كلام الشارح أن هذه اللغة يظهر فيها أثر النطق بالضمة قبل الياء فكان ينبغي أن تسمّىٰ رَومًا، لا إشمامًا؛ لأن الإشمام لا يُسمع له أثر لفظي، وإنما هو ضم الشفتين فقط إشارة إلىٰ الضمة. فهو يُرىٰ، ولا يُسمع (الكتاب ٤/ ١٧١). ويؤيد الشارحَ في قوله هذا قولُ مكي بن أبي طالب: فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة رومٌ؛ لأنه [يسمع]، نحو ترجمتهم الإشمام في (سيئت) و(قيل). وشبهه (الكشف ١/ ١٢٢). والذي يظهر لي أن سيبويه والمتقدمين يفرقون بين الإشمام في الوقف والإشمام في البناء للمجهول، فهذا الأخير ليس ضمًا للشفتين دون أن يُسمع، وإنما هو تحريك للياء نحو الضمة وشبهوه بالإمالة، وسمَّوه إشمامًا (الكتاب ٤/ ٣٤٣، ٤/ ٤٢٣، المقتضب ١/ ٢٤٤، الجمل= =للزجاجي ٧٦). وقد نبّه ابن عقيل علىٰ التفريق بين الإشمام في الوضعين (المساعد ١/ ٢، ٤) علىٰ أن العلماء قد اختلفوا في طريقة النطق بالإشمام في هذا الموضع إلىٰ ثلاثة أقوال (تفصيلها في توضيح المقاصد ١/ ٢٥، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢١-٢٢، والتصريح ١/ ٢٩٤) منها: ضم الشفتين قبل النطق بالحرف المكسور في أول الفعل، وضم الشفتين [بعد] إخلاص كسرة الفاء. فعلىٰ فرض إمكان وقوع الثاني منهما فإن الإشمام فيهما ظاهر؛ فإن فيهما حركة دون صوت، لكن المشهور الذي قرئ به هو ضمّ الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، وعلىٰ هذا الأخير فإن تسميته بالرَّوم أحسن.

اللغة تلي الأولىٰ، فهي وسطىٰ، وبها قرأ الكسائي وابن عامر[١] ﴿...قِيلَ... وَغِيضَ...﴾.[٢] ولك أيضًا إخلاصُ الضمّ فتبقىٰ الواوُ، وتنقلب الياء واوًا، نحو: (قُوْلَ) و(بُوْع)، ومنه قولُه[٣]:

حُوكَتْ[٤] علىٰ نَولَيْنِ[٥] إذْ تُحاكُ[٦]

تَخْتَبِطُ[٧] الشَّوكَ ولا تُشَاكُ[٨]

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أبو عمران (...- ١١٨هـ) عربي صليب، هو قارئ أهل الشام المقدم، من القراء السبعة، ولي القضاء في دمشق في عهد الوليد بن عبد الملك، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، عن عثمان بن عفان (السبعة ٨٥-٨٦، غاية النهاية ١/ ٤٢٣).

(٢) ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٤٤ هود ١١. وقد عزا الشارح الإشمامَ في هذه الآية لابن عامر، وهو في ذلك واهم، لأن ابن عامر لا يشمّ فيها. وإنما هي قراءة الكسائي وهشام (التيسير في القراءات السبع ٦٢، والعنوان في القراءات السبع ٦٨) وأما ابن عامر فلا يشمّ في هذين الموضعين، وإنما في: (حيل) و(سيق) و(سيء) و(سيئت)، والكسائي مثله في ذلك (العنوان في القراءات السبع ٦٨) السبعة ١٤٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١/ ٢٢٩، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٦٧-٦٨).

(٣) لم أعرف هذا الراجز.

(٤) في (ب): حركت.

(٥) في (جـ): قولين.

(٦) في (ب): تجارا.

(٧) في (أ) و(ب): تخبط.

(٨) رجز، ويروىٰ: (علىٰ نيرين): ويروىٰ: (حيكت) فلا شاهد فيه. و(النول) الخشبة التي يلف عليها الحائك الثوب، و(النير) بمعناه، وإذا نسج الثوب علىٰ نولين كان أصفق له وأقوىٰ، وهو يصف برده قوية لا يؤثر فيها الشوك.

وقوله[١]:

لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شـــيْئًا لَيْـــتُ

لَيْـــتَ شَـــبابًا بُـــوعَ فاشْـــتَرَيْتُ[٢]

ومثل فاء (قال) و(باع) ما تليه العينُ في نحو: (اختار) و(انقاد)[٣]. والله أعلم.

(وهو) أيْ المفعول[٤] الذي لم يُسمَّ فاعلُه؛ بقرينة التقسيم، ولأنه الأصل فيما ينوب عن الفاعل؛ ولذا لا ينوب غيرُه مع وجوده عند البصريين،[٥] إلا شذوذًا

راجع المنصف ١/ ٢٥٠، تخليص الشواهد ٤٩٥-٤٩٦، أوضح المسالك ٢/ ١٥٦، الأشموني ٢/ ٦٣

(١) هو رؤبة بن العجاج، والبيتان في ملحق ديوانه ١٧١.

(٢) رجز، ويروى: (وهل ينفع ليتَ ليتُ) ويروى: (وهل ينفع نفسًا ليتُ) ويروى: (وما ينفع) والبيت المستشهد به في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٢، أسرار العربية ٩٢، شرح المفصل ٧/ ٧٠، تخليص الشواهد ٤٩٥-٤٩٦، المغني ٢/ ٣٩٣.

(٣) اللغات الثلاث في المقتضب ١/ ٢٤٤، وجمل الزجاجي ٧٦-٧٧، المنصف ١/٢٤٨- ٢٥١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧١-٣٧٢، شرح عيون الإعراب ٨٨، أسرار العربية ٩٢، شرح التسهيل ٢/ ١٣١- ١٣٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٤-٦٠٧، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢١-٢٤، ومِن العلماء مَن منع بعض هذه اللغات في (افتعل) و(انفعل).

(٤) زاد في (ب) كلمة: (به).

(٥) الأصول ١/ ٨٠-٨١، اللمع ٨٤، المقتصد ١/ ٣٥٢-٣٥٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٤، شرح عيون الإعراب ٨٧، شرح الملحة ١٦٣، المفصل ٢٥٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، ووافقهم الأخفش بشرط تقدم النائب، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٠، الخصائص ١/ ٣٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٩، شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

كقراءة: ﴿...لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾،[١] وكقوله[٢]:

وإنمـــا يُرْضِــي المنيـــبُ ربَّـــهُ
مـــا دام مَعْنيًّـــا بــــذِكْرٍ قلبَـــهُ[٣]

بنصب (قومًا)، و(قلبَه)؛ فلا حجةَ فيهما للكوفيين المجوّزين مطلقًا[٤]. وبه قال ابن مالك[٥]. فإنْ لم يكن موجودًا قام واحدٌ من ثلاثة:

إمّا مصدرٌ، بشروطٍ ثلاثةٍ: أن يكون متصرفًا، فلا ينوب (سبْحان) ونحوُه.[٦]

وأن يكون لغير مجرّد التوكيد، فلا يجوز: (ضُرِب ضَرْبٌ)؛ لعدم الفائدة[٧].

---

(١) ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ...﴾ ١٤ الجاثية ٤٥.

وهي قراءة أبي جعفر: (إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٦٦ (أوردها عرضًا) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤٣، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٦٧-٤٦٨. وعزاها أبو حيّان إلىٰ شيبة، وقال: ورُويت عن عاصم (البحر المحيط ٨/ ٤٥).

(٢) لم أعرف القائل.

(٣) بيتان من الرجز.

وهما في أوضح المسالك ٢/ ١٤٩، شرح القطر ١٨٩، التصريح ١/ ٢٩١، الأشموني ٢/ ٦٨.

(٤) أما الآية فتأويلها: أنه أقام المصدر مقام الفاعل: والتقدير لِيُجْزَىٰ الجزاءُ قومًا، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٥، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٥، شرح المفصل ٧/ ٧٥، أو أن (قومًا) مفعول به لفعلٍ تقديره: (جزىٰ الله قومًا)، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧. وأما البيت فقيل: إنه ضرورة (التصريح ١/ ٢٩١).

(٥) التسهيل ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، وشرح العمدة ١/ ١٨٦.

(٦) شرح المفصل ٧/ ٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦، المقرب ١/ ٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨، شرح العمدة ١/ ١٨٧.

(٧) وتحصل الفائدة بأن يوصف أو يضاف إلىٰ ما يُبيّنه، نحو: (سِير سيرٌ حثيث)، و(سير سَيْرُ الريح). (الكتاب ١/ ٢٢٨، المقتضب ٤/ ٥٣، الأصول ١/ ٧٩-٨٠، شرح المقدمة المحسبة ٣/ ٣٧٤، شرح عيون

والثالث: أن يكون ملفوظًا به، أو مدلولًا عليه، نحو: (بلىٰ، سِيْرَ) لمن قال: (ما سِيْرَ سيرٌ شديد)(١) فلو دُلَّ عليه بالعامل(٢) لم يَنُبْ، خلافًا(٣) لبعضهم(٤).

وإمّا ظرفٌ، بشروط(٥) ثلاثةٍ أيضًا: أن يكون مختصًّا؛ فلا يجوز/ [٧٦/ ب] (سِيْرَ وقتٌ)، ولا (جُلِسَ مَكانٌ)(٦). وأنْ يكون متصرِّفًا؛ فلا يجوز: (جُلِس

الإعراب ٩٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٥، شرح المفصل ٧/ ٧٣، كشف المشكل ١/ ٣٠٦، شرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وأجاز المجاشعي إنابة المصدر، وإن لم يوصف، وَجَعَله مع الوصف أحسن (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٨) وخذ تفصيلًا في البسيط ٢/ ٩٦٢-٩٦٨.

(١) هذا مثال ما دلّ عليه دليل، أمّا الملفوظ به فسبق التمثيل له في الحاشية السابقة، والتسهيل ٧٧ وشرحه ٢/ ١٢٦-١٢٧.

(٢) في (ب): فالعامل.

(٣) في (جـ): خلاف.

(٤) وذلك في مثل قولك: (سِيْرَ) دون أن يسبقه ذكرُ المصدر؛ لأنَّ هذا العامل يدلّ علىٰ مصدرٍ غير مختصٍّ، ولا محدد، ومثلُه لا يصحّ؛ لأنَّ من شروط المصدر أن يكون مختصًّا مفيدًا، وهو ملفوظ به؛ فكيف به وهو منويّ. وقد عزا ابن مالك تجويزَ ذلك لبعض المتأخرين وخالفَهم (شرح التسهيل ٢/ ١٢٦، ونحوه الارتشاف ٢/ ١٨٨-١٨٩، توضيح المقاصد ٢/ ٢٩، المساعد ١/ ٣٩٧-٣٩٨، أوضح المسالك ٢/ ١٤٢. وقد يَشفع لمَن أجازه أنَّ من العلماء -ومنهم سيبويه- مَن أجاز بناء الفعل اللازم للمجهول، وكونَ ضمير المصدر هو النائبَ عن فاعله، وهو الذي ليس مختصًّا ولا محدَّدًا. (راجع آخر الحاشية الثانية في صـ٥٤٨).

(٥) في (ب): الشروط.

(٦) المقتضب ٤/ ٥٣، الأصول ١/ ٧٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٣، شرح المفصل ٧/ ٧٣، كشف المشكل ١/ ٣٠٦، شرح التسهيل ٢/ ١٢٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨.

عنـدك)[١]، خلافًـا للأخفـش[٢]. وأن يكـون ملفوظًـا بـه، خلافًـا لابـن السـرّاج في إجازته نيابةَ الظرف المنويّ[٣].

وإما جارٌّ ومجرورٌ، علىٰ ما قاله ابنُ مالك[٤]، وإنْ قال أبو حيّان: [إنـه][٥] لـم يقلْ به غيرُه[٦].

أو مجرورٌ علىٰ رأي البصريين،[٧] بشرطين: الأول: ألّا يلزمَ الجارّ لـه وجهًـا

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٤، شرح المفصل ٧/ ٧٣، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦، المقرب ١/ ٨١، شرح التسهيل ٢/ ١٢٧، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٨، شرح العمدة ١/ ١٨٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨، الارتشاف ٢/ ١٩٠، توضيح المقاصد ٢/ ٢٩، المساعد ١/ ٣٩٨.

(٣) الأصول ١/ ٧٩، وعزي ذلك له في شرح التسهيل ٢/ ١٢٧-١٢٨، والارتشاف ٢/ ١٩٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٩٠، والمساعد ١/ ٣٩٨، وذكر دون عزو في شرح الرضي ١/ ٨٥.

(٤) شرح التسهيل ٧٧، شرحه ٢/ ١٢٦، شرح الكفية الشافية ٢/٦٠٧، شرح العمدة ١/ ١٨٣، ١٨٦، وعزي إليه ذلك في توضيح المقاصد ٢/ ٣٠، شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٥٦.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) الارتشاف ٢/ ١٩٢، التذييل ٢/ ١٢٤/ ب، وفيه التصريح بأنه ينقل هذا القول عن غيره، ولعله ابن الناظم. والحق أن كلام أبي علي ينصّ علىٰ ذلك (الإيضاح ١١٤، المقتصد ١/ ٣٥٣، ٣٥٥) وهو ظاهر كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٧٣، وكذلك العكبري في شرح اللمع ١/ ٢٥٢، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٥٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٧٦، وبن القواس في شرح ألفية ابن= =معط ١/ ٦١٩، ونصّ عليه ابن معط في ألفيته (شرحها لابن القواس ١/ ٦٢٢) ونقله صدر الأفاضل عن النحويّين، وردّه، وقال: إنه سهوٌ منهم (التخمير ٣/ ٢٦٩) وهو من بعدُ في شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤.

(٧) هو الظاهر من كلام المبرد (المقتضب ٤/ ٥٢) وابن السرّاج (الأصول ١/ ٨٠) والمجاشعي (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٨) والجزولي (المقدمة الجزولية ١٥٢) وابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٥٣٥-٥٣٦) وابن أبي الربيع (الملخص ٢٩٣) وأبي حيّان. (النكت الحسان ٥٤، الارتشاف ٢/ ١٩٢) وهو في شرح

واحدًا في الاستعمال، كـ(مذْ)، و(ربَّ)، والكافِ، وما خُصَّ بقسَمٍ، أو استثناء؛ فلا ينوب شيءٌ من ذلك، كما لا ينوب الظرفُ غيرُ المتصرِّف[١]. والثاني: ألاّ يكون للتعليل، كاللام، والباء، و(مِنْ) إذا دلّتْ على التعليل[٢]. وذكر ابن إياز أنَّ الباء الحاليَّة مِن نحو: (خرج زيد بثيابه) لا تقوم مقام الفاعل، كما أنّ الأصل الذي ينوب عنه كذلك[٣].

ثم قيل: لا أولويَّة لشيءٍ من هذه[٤]. وقيل: المصدرُ أولى[١]، وبه جَزَمَ في

اللمحة لابن هشام ١/ ٣٥٥. ويرى الفرّاء أن الحرف هو الذي في موضع رفع. وفي المسألة رأيٌ رابع للكسائي وهشام وكثيرٍ من المتأخرين، وهو أن النائب ضمير مبهم مستتر، يحتمل أن يراد به المصدر أو الظرف (التذييل ٢/ ١٢٤ب، ١٢٥أ، الارتشاف ٢/ ١٩٢، توضيح المقاصد ٢/ ٣١، أوضح المسالك ٢/ ١٣٨).

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨، توضيح المقاصد ٢/ ٢٩.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٢٣، وأجاز بعضهم إنابة مجرور (من) إذا دلت على التعليل (الارتشاف ٢/ ١٩٣). توضيح المقاصد ٢/ ٢٩-٣٠) وعنه نقل الشارح الشرطين.

(٣) قال ذلك في المحصول في شرح الفصول له ٧٤/ب. ومراده أن الأصل هو الحال، وهو لا يجوز نيابته. وبيان ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٢٣، والتصريح بالنقل عن ابن إياز في توضيح المقاصد ٢/ ٣١، والأشموني ٢/ ٦٦.

(٤) نصّ على ذلك الجرجاني في المقتصد ١/ ٣٥٣، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٣/ ٣٧٤، ونحوه في شرح عيون الإعراب ٨٧، والإشارة إلى تحسين العبارة ٣٨، شرح الملحة ١٦٣، المفصل ٢٥٩، أسرار العربية ٩٥، الفصول لابن الدهان ١٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦١، شرح المفصل ٧/ ٧٣، ونقل ذلك ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٤، وانظر الكافية ٧٢، توضيح المقاصد ٢/ ٣٢، شرح الحدود للفاكهي ١٩٥ (وعزي إلى الأكثرين شرح الرضي ١/ ٨٥).

(الجامع)[٢]. وقيل: المجرور.[٣] وقال أبو حيّان: ظرف المكان[٤]. قال بعضهم[٥]: «ولا تجوز نيابة الحال، ولا التمييزِ[٦]، ولا المستثنىٰ، ولا المفعولِ له[٧]، ولا المفعولِ معه[٨]» انتهىٰ.

---

(١) قال ذلك المجاشعي في (شرح عيوب الإعراب ٩٠) وقال: لأنه يقرب من الأسماء. ومثلُه ابن عصفور في (شرح الجمل ١/ ٥٣٩ وقال: لأن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه. ونحوه في المقرب ١/ ٨١، ونقله ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٤، وانظر: شرح الرضي ١/ ٨٥، النكت الحسان ٥٥، الارتشاف ٢/ ١٩٤، توضيح المقاصد ٢/ ٣٢، وعزاه أبو حيّان إلىٰ أكثر المغاربة وبعض المشارقة (التذييل ٢/ ١٢٨أ).

(٢) يعني ابن هشام في الجامع الصغير في ص ٧٩.

(٣) نقل ذلك الأنباري عن غيره (أسرار العربية ٩٥) ورجحه العكبري في شرح اللمع ١/ ٢٥٤، وهو في شرح المفصل ٧/ ٧٦، ونقله ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٤، وهو رأي ابن معط، وانظر شرح الرضي ١/ ٨٥، والنكت الحسان ٥٥، وعزاه أبو حيّان للأخفش (الارتشاف ٢/ ١٩٤) وإلىٰ ابن معط (التذييل ٢/ ١٢٨أ) وسبب ذلك أن المجرور في الأصل مفعولٌ به في المعنىٰ.

(٤) النكت الحسان ٥٥، الارتشاف ٢/ ١٩٤، التذييل ٢/ ١٢٨ب، وهو من قبله في شرح المفصل ٧/ ٧٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٢٤، وقال ابن أبي الربيع: هو الظاهر من كلام الزجاجي (البسيط ٢/ ٩٧٦) وانظر شرح الرضي ١/ ٨٥، وسبب ذلك أن الظرف يظهر فيه الإعراب، ولأن فيه دلالة علىٰ المصدر. واختار ابن جبريل تقديم ظرف الزمان علىٰ المكان (شرح ابن جبريل ٢٧/ أ ٢٧/ ب) واختار الرضي تقديم ما هو أهم عند المتكلم (شرح الكافية ١/ ٨٥).

(٥) هو الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٧٨.

(٦) أجازه الكسائي (شرح الرضي ١/ ٨٤، الارتشاف ٢/ ١٩٣).

(٧) إذا كان منصوبًا، وأما إذا جُرَّ بحرف الجرّ (منْ) فقد تقدّم أن من العلماء منْ يجيز إنابة مجرور (مِنْ) الدالة علىٰ التعليل في الصفحة قبل السابقة.

(٨) الحديث عن منع نيابة هذه الأشياء في الأصول ١/ ٨١، التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٥، المفصل ٢٥٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٢-١٦٣، الهادي في الإعراب ٥٩، شرح المفصل ٧/ ٧٢، شرح ألفية

(**علىٰ قسمين**) لو أسقط (علىٰ) كان أخصرَ، إذْ تُحوج[1] أيضًا إلىٰ تقدير نحو: (مشتمل)، بل لو أَسقط مجموعَ الجارّ والمجرور، واقتصَرَ علىٰ البدل،[2] وهو: (**ظاهر، ومضمر**) كان أخصرَ، ولكنّ المصنف في هذا الكتاب يَسْلك الإطنابَ في كثيرٍ مِن مواضعه لقصد الإيضاح، (**فـ**) نائب الفاعل (الظاهر) وهو القسم الأول: (زيد) من (**نحو قولك: ضُربَ زيْدٌ**) مِن كل ماضٍ[3] أُسندَ إلىٰ ظاهرٍ، ولو مثنًىٰ، أو مجموعًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، نحو: (ضُرِبَ الزيدان والزيدون والهندان والهنداتُ) ومنه: (ضُرِب هذا والذي قام أبوه) (**و**) (زيد) من نحو قولك: (**يُضْرب زيد**) مِن كل فعلٍ مضارع، كان أصلُه ثلاثيًا، أو رباعيًا[4]، مجرَّدًا كان، أو مزيدًا، أُسند إلىٰ ظاهرٍ كما/[٧٧/ أ] في الذي قبله، ولِذا زاد في التمثيل: (**وأُكرم عمرو، ويُكْرَمُ عمرو**) بِضمّ أول الماضي في جميع هذه الأمثلة وكسْرِ ما قبل آخره، وضَمِّ أوّل المضارع وفتْحِ ما قبلَ آخره في جميعِها أيضًا.

تنبيه:

تُكتب واوٌ زائدةٌ ولا يُلفظ بها مع (عمرو) [في][5] حالتي الجرّ والرفع؛[1] فرقًا

ابن معط لابن القواس ١/ ٦٢٢، الكافية ٧٢، شرح الرضي ١/ ٨٤، لباب الإعراب ٢٤٣، التذييل ٢/ ١١٤/ أ (الارتشاف ٢/ ١٩٣-١٩٤) (شرح الألفية للشاطبي ١/ ١٠-١٢).

(١) في (ب): يحوج.

(٢) في (جـ): البدلة.

(٣) في (جـ): ما.

(٤) سبق التنبيه علىٰ ضعف مثل هذا الأسلوب.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

بينه وبين (عُمَر)[٢]. قال الجاربردي[٣]: وإنّما تُزاد إذا كان عَلَمًا؛ لشهرته في أسمائهم وكثرة استعماله. وأمّا لو كان واحدَ عُمُور الأسنان- وهو اللَّحمُ بينها- أو بمعنىٰ الحياة، أو مُدَّتها،[٤] وكذا إذا فارق العلميةَ مع (أل)، نحو:

(١) في (ب): الرفع والجرّ.

(٢) في (ب): عمرو.

(٣) في شرح الشافية ١/ ٣٨٠ بتصرف وهو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين (...-٧٤٦ هـ). كان فاضلًا ديّنًا خيّرًا وقورًا مواظبًا علىٰ العلم وإفادة الطلبة، تلمذ علىٰ البيضاوي، له شرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكشاف وغيرها. (طبقات الشافعية ٥/ ١٦٩، البغية ١/ ٣٠٣)

(٤) إذا كان بمعنىٰ اللحم بين الأسنان فهو بفتح العين، وإذا كان بمعنىٰ الحياة أو مُدَّتِها ففي عينه الفتحُ والضمّ (القاموس: عمر).

باعَـــدَ أُمَّ العَمْـــرِ مِـــنْ أَسِـــيرِها[١]

أو كان منصوبًا - فلا تُزاد. وخَصُّوه دون (عُمرَ) بالزيادة؛ لخفَّتها[٢].

(و) نائب الفاعل[٣] (المضمر) وهو القسم الثاني -وقد تقدّم الكلامُ [عليه][٤] في باب الفاعل قريبًا[٥]- التاءُ من (نحو قولك[٦]: ضُربْتُ) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وضمّ المثنّاة فوق، و(قولك) بمعنىٰ: (مقولك)، وما

---

(١) من الرجز، وبعده: حرّاسُ أبوابٍ علىٰ قُصُورِها

والقائل: أبو النجم العجلي. ورُوي: (يا ليت أمَّ الغَمْر). ويعني بـ(الأسير) نفسَه حين قيّده الحبّ، فهو كالأسير عندها، لكنه لا يستطيع القرب منها خوف الرقباء. وقيل: إن (العَمْر) في البيت ليس عَلَمًا، وإنما المراد به (القُرْط) و(أم العمر): ذات القرط. والبيت في الديوان ١١٠، المقتضب ٤/ ٤٩، سر الصناعة ١/ ٣٦٦، والمنصف ٣/ ١٣٤، المفصل ١٣، الإنصاف ١/ ٣١٧، شرح المفصل ١/ ٤٤، رصف المباني ١٦٤، شرح شواهد الشافية ٤/ ٥٠٦.

(٢) ذكّر الضمير في (خصوه) وأنّثه هنا، والأحسنُ تذكيرُهما، أو تأنيثهما علىٰ معنىٰ (اللفظ) أو (الكلمة). وهذه الكلمة المشكلة من زيادات الشارح علىٰ كلام الجاربردي. والمعنىٰ: أنه لخفة كلمة (عمرو) بسكون الميم ناسبتْها الزيادة.

ونحو قول الجاربردي -الذي نقله عنه الشارح- تجده في شرح الشافية للنقرة كار ٢/ ٢٧٤، والمناهج الكافية بشرح الشافية لزكريا الأنصاري ٢/ ٢٧٤، وأصله في الشافية وشرحها للرضي ٣/ ٣٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٨٧.

(٣) في (ب): الفعل.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في صـ٥٢١-٥٣٢.

(٦) في نسختين من نسخ الآجرومية زيادة كلمة (اثنا عشر) قبل هذه الكلمة، ففيها (والمضمر اثنا عشر، نحو قولك) (النيفر وصبحي رشاد).

بعده بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ عليه. (و) (نا)(١) من نحو قولك: (ضُربْنا) بضم الضاد، وكسر الراء. (و) التاء من نحو قولك: (ضُربْتَ) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وفتح المثنّاة فوق. (و) التاء من [نحو](٢) قولك: (ضُربْتِ)(٣) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وكسر المثنّاة من فوق. (و) التاء من [نحو](٤) قولك: (ضُربْتما) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وضم التاء من فوق، وزيادة الميم والألف للتثنية مطلقًا. (و) التاءُ من نحو قولك: (ضُربْتُم) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وضم المثنّاة فوق، وزيادة الميم للجمع والتذكير. (و) التاءُ من نحو قولك: (ضُربْتُنَّ) بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، وضمّ التاء [المثناة](٥) من فوق، وشَدِّ النون للدلالة علىٰ الجمع والتأنيث. (و) الألف من نحو قولك: (ضُربا)(٦)/ [٧٧/ ب] بضم الضاد، وكسر الراء، وفتح الموحَّدة، قبل ضمير التثنية للغائب مطلقًا(٧).

---

(١) في (ب): (تا).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ذكر الرملي أنه في بعض النسخ لم تذكر باقي الضمائر واكتفىٰ بقوله: (وما أشبه ذلك)، (شرح الآجرومية ص١٣٢).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) سقطت من (أ) و(جـ).

(٦) أهمل الشارح ذكر مثالين هما: «و(ضُرِبَ) و(ضُرِبَتْ)».

(٧) مذكره ومؤنثه.

وقد عُلِمَ مِمّا مَرّ ومِن المقام أنّه إذا كان لمثنًى[١] مؤنثٍ غائبٍ تُزاد التاءُ، فيقال (ضُرِبتا)، والضبط بحاله. (و) الواوُ من نحو قولك: (ضُربوا) بضم الضاد، وكسر الراء، وضم الموحَّدة. وتقدّم كَتْبُ ألفِ[٢] بعد هذه الواو[٣]. (و) نونُ نحوِ قولك: (ضُرِبْن) بضمّ الضاد، وكسر الراء، وسكون الموحَّدة، والنون لجمع الإناث الغائبات.

تنبيهان[٤]:

الأول: سَكت عن تمثيل المنفصل؛ لأنه يُعلم من المتصل، نحو: (إنّما قُتِلوا وضُرِبوا)[٥]، والمضارع كالماضي، اتصالًا وانفصالًا، نحو: (إنما يُكْرَم أنا) و(إنما يُقال هو) و(إنما يُباع هو) و(ما يُباع إلاّ هو).

الثاني: لم يتعرّض المصنفُ للنيابة فيما زاد علىٰ مفعول واحد. وتلخيصُه: أن المتعدي لمفعولين ثلاثةُ أنواع: باب (كَسَا)، وباب (اختار)، وباب (ظَنّ). والمراد بالأوّل كلُّ متعدٍّ بنفسه إلىٰ مفعولين، ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، وبالثالثِ عكسُه، وبالثاني كلُّ متعدٍّ إلىٰ واحد بنفسه، وآخرَ بإسقاط حرف الجر.

---

(١) في (جـ): المثنىٰ.

(٢) زيدت هنا في (أ) كلمة: (قبل).

(٣) في صـ٥٣٢.

(٤) في (جـ): تنبيهات.

(٥) مثّل للمتصل وكلامُه في المنفصل بدليل الأمثلة الآتية مع المضارع، فكان ينبغي أن يقول: إنما قُتِل هم، وماضُرِبَ إلا هم.

ولا خلافَ في جواز نيابة الأوّل في الأبواب الثلاثة[(١)]، ولا في نيابة الثاني[(٢)] من باب (كسا)، إذا أُمِن اللبس علىٰ ما قاله ابنُ مالك[(٣)]، نحو: (أُعْطِي زيدًا درهمٌ)،[(٤)] بخلاف (أُعْطِي عمرٌو زيدًا)[(٥)]. وأوجب الجمهورُ نيابةَ المنصوب بالفعل في باب (اختار)[(٦)]. ومَنَعَ الجمهورُ أيضًا نيابةَ ثاني مفعولي باب (ظنَّ)،[(٧)] و(أعلم)،[(٨)] [وجوَّزها ابنُ مالك إنْ أُمِنَ اللبسُ، ولم يكن ثاني المفعولين جملةً، ولا ظرفًا،

---

(١) حكىٰ الاتفاق عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٣٣.

(٢) في (جـ) و(ب): الثالث.

(٣) التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠.

ويقدح في قوله: إنه لا خلاف في نيابة الثاني من باب (كسا) -كما قال أبو حيّان- جمعٌ من المخالفين (الارتشاف ٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٤) في (ب): (أعطي زيدٌ درهمًا).

(٥) المقتضب ٤/ ٥١، الأصول ١/ ٧٩، الإيضاح لأبي علي ١١٤، وشرح عيون الإعراب ٨٧، ٨٩، شرح الملحة ١٦٤، المفصل ٢٥٩، أسرار العربية ٩١-٩٢. وقد أورد الشارح المثال الصحيح.

(٦) وهو (زيد) من نحو قولك: (اخترت زيدًا الرجالَ) وعزا أبو حيّان ذلك إلىٰ أصحابه (الارتشاف ٢/ ١٨٨) وعزاه المرادي للجمهور (توضيح المقاصد ٢/ ٣٤) وكذلك ابن عقيل في المساعد ١/ ٣٩٨، وأجاز ابن مالك نيابة الثاني. (التسهيل ٧٧) وكذلك الرضي (شرح الكافية ١/ ٨٥) وأجازه ابن القواس إن لم يوجد الأوّل (شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢١، ومذهب الجمهور في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨، الملخص ٢٩٣، البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٦٩، وعزي جواز نيابة الثاني إلىٰ السيرافي والفرّاء (الارتشاف ٢/ ١٨٨) المساعد ١/ ٣٩٨.

(٧) المفصل ٢٥٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٣، التخمير ٣/ ٢٦٧، شرح المفصل ٧/ ٧٢، ٧٧، وعزا ابن مالك ذلك للأكثرين (شرح التسهيل ٢/ ١٢٩)، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٦.

(٨) شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٧/ ٧٢، كشف المشكل ١/ ٣٠٨، المقرب ١/ ٨١، وعزاه ابن مالك للأكثرين (شرح التسهيل ٢/ ١٢٩).

ولا جارًّا][1] ومجرورًا[2]. وأمّا نيابة الثالث من باب (أعلم) -وهو كلّ متعدٍّ إلىٰ ثلاثة- فقد عُلِمَ حكْمُ نيابة الأوّل والثاني منه، وأمّا الثالث فحكىٰ ابنُ مالكٍ الاتفاقَ علىٰ منْع نيابته[3]، وجوَّزها بعضُهم، فتقول: (أُعْلِم زيدًا[4] فرسَك مُسْرَجٌ)[5]. ومتىٰ أقمتَ شيئًا مُقام الفاعل وَجَبَ لجميع[6] ما عداه مِن متعلّقات الفعل النصبُ؛ ضرورة تكرر [النائب][7] مرتين[8]/ [٧٨/ أ].

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) التسهيل ٧٧، وشرحه ٢/ ١٢٩. ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٢١.

(٣) لم أجد ذلك فيما بين يدي من كتبه. وفي التسهيل ٧٧ ما يفيد الجواز، وفي تحفته علىٰ الحاجبية التصريح بالجواز (٨٠) وانظر (الارتشاف ٢/ ١٨٨) وتوضيح المقاصد ٢/ ٣٤، والذي حكىٰ الاتفاق علىٰ منعه هو ابنه في شرح الألفية ٢٣٦، والحديث عن منعه في المفصل ٢٥٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٣، شرح الرضي ١/ ٨٣، ونقل أبو حيّان حكاية الاتفاق عن ابن هشام الخضراوي (الارتشاف ٢/ ١٨٨)، ونقلها المرادي عن ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع وابن الناظم (توضيح المقاصد ٢/ ٣٤) ونحوه في المساعد ١/ ٣٩٩، ولعل الشارح في عزوه الخاطئ لابن مالك متأثرٌ بابن هشام، فقد توهم أنَّ كلام ابن مالك في الألفية يدل علىٰ ذلك. (أوضح المسالك ٢/ ١٥٤)

(٤) في نسخ التحقيق الست (زيد) بالرفع، والصواب ما أثبتُّه؛ لما سيأتي قريبًا مِن أنَّ ما عدا النائب يلزم النصب.

(٥) بشرط عدم الإلباس (شرح الرضي ١/ ٨٤، النكت الحسان ٥٦، الارتشاف ٢/ ١٨٨، توضيح المقاصد ٢/ ٣٥، أوضح المسالك ٢/ ١٥٢، وقد تقدم عزوُ ذلك لابن مالك في حـ (٣).

(٦) في (ب): جميع.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) العبارة مشكلة في جميع النسخ. والمراد: أنه لا يكون للعامل أكثر من نائب فاعل. وذلك مقرّر في المقتضب ٤/ ٥٠، اللمع ٨٣، المقتصد ١/ ٣٥٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٤، المفصل ٢٥٩، وعبارة الشارح غير مستقيمة. وسيأتي مثلها في صـ١٢١٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

[باب المبتدأ والخبر](١)

ولَمّا فرغ من ثاني المرفوعات -وهو نائب الفاعل- شرع في الثالث والرابع، وهما المبتدأ والخبر، فقال: (باب المبتدأ والخبر) الأصل: (المبتدأ به الكلامُ) و(المخبرُ به)، فتوُسِّع فيهما(٢). ثم هذه ترجمةُ الناس(٣)، وفي (الألفية)(٤) ترجم بقوله: (الابتداء). وما هنا أوضح. ومختارُ الرضيّ - تبعًا لجماعةٍ- أنّ كلًّا منه ومن الفاعل أصلٌ برأسه(٥). قال الجلال(٦): وهو المختار. وقد قدّمنا الخلافَ في ذلك في باب(٧) الفاعل(٨). وعبَّر سيبويه عنهما(٩) بـ(المبنيّ والمبنيّ

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (جـ): فهما.

(٣) سيأتي قريبًا أن سيبويه استعملها. وهي في المقتضب ٤/ ١٢٦-١٢٧، الأصول ١/ ٥٨-٦٢، الموجز في النحو ٢٩، التبصرة والتذكرة ١/ ٩٩، اللمع ٧١، المفصل ٢٣، الكافية ٧٤.

(٤) صـ١٧. وكذا في أصلها: الكافية الشافية صـ١٣. واستعمله المبرد أيضًا (المقتضب ٤/ ١٢٦)، والزجاجي في الجمل ٣٦، وأبو علي في الإيضاح العضدي ٧٣ واستعمل ترجمة الناس في التسهيل ٤٤، وفي العمدة (شرحها ١/ ١٥٦).

(٥) شرح الكافية ١/ ٧٠، ١/ ٢٣. ونقله عن الأخفش وابن السرّاج.

(٦) الجلال السيوطي، وقد نصّ علىٰ ذلك في متن جمع الجوامع، انظر (الهمع ٢/ ٣)، والسيوطي هو عبد الرحمن بن الكمال الخُضَيْري (٨٤٩-٩١١هـ) قرأ علىٰ البلقيني والمناوي والشبلي والكافيجي ووالدِه وأكثر من مائة وخمسين شيخًا، أَلّفَ ما يزيد علىٰ ثلاثمائة مؤلَّف في سائر الفنون.

(اختصارًا من كتابه حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥-٣٤٠، والأعلام ٤/ ٢١١).

(٧) في (جـ): بيان.

(٨) ذكره مرتين حين عدّد المرفوعات صـ٤٩٧-٤٩٨، وفي أوّل باب الفاعل ٥٠٤.

(٩) في (جـ): عنها.

عليـه)[١]، والبيـانيّون بـ(المسـند والمسـند إليـه)[٢]، والمناطقـةُ بـ(الموضـوع والمحمـول)[٣]. وجَمَعَهمـا في بـاب واحـدٍ لتلازمهمـا غالبًـا، بخـلاف الفاعـل ونائبه[٤]، كما تعرفه الآن.

(المبتدأ) رَسَمه ابن هشام في بعض تعاليقه[٥]بقوله: (المبتدأ اسمٌ، أو ما في تأويله، مجردٌ عن العوامل اللفظية، لفظًا، أو حكمًا). قال: وقولي: (أو ما في تأويله) شاملٌ للمقرون بحرف مصدري، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٦] والمقدَّرِ فيه، نحو: (تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)[٧]، وللواقع[٨] بعد همزة

(١) وسمّاه أيضًا (المبتدأ والخبر)، و(المسند والمسند إليه). (الكتاب ١/ ٢٣-٢٤، ٢/ ٧٨) وسمّاه أيضًا بهذين الاسمين الأخيرين المبرِّدُ (المقتضب ٤/ ١٢٦).

(٢) دلائل الإعجاز ١٢٤، التلخيص ٥٣ (البرقوقي)، شروح التلخيص ٢/ ١٦٢ وما بعدها.

(٣) فـ(الموضوع) عندهم: هو محل العرض المختصّ به، وهو المبتدأ، و(المحمول): هو المحكوم به، فهو الخبر. (ألفاظ المنطق للفارابي ٥٨) وسمّاه الفارابيّ أيضًا: (الصفة والموصوف). ٥٧، والتعريفات ٣٠٥، وكشّاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٤. وانظر الفوائد الشنوانية ١١٣/ أ، والمواهب الرحمانية ٤٠/ ب.

(٤) في (أ): بنائبه.

(٥) لعله يعني تعليقته على التسهيل. وقد أحال عليها غير مرة. وهي كتاب غير موجود بين أيدينا، وله ذِكْرٌ في إحدى خزائن المخطوطات بالمغرب. ونقل كلامَه هذا عنه السيوطي في النكت ٣١أ.

(٦) ١٨٤ البقرة ٢.

(٧) هذا مَثَلٌ يُروى بما ذكر الشارح، ويُروى: (أن تسمع) و(لَأن تسمع) - و(تسمعُ) بالضمّ. وقد سبق وروده بالضمّ في كلام الشارح. ص: ١٩٥-١٩٦. ومضى تخريجه هناك.

(٨) في (جـ): والواقع. وهو معطوف على قوله: (شامل للمقرون بحرف مصدري ...)

التسوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾،(١) أيْ: (سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه). وقولي: (أو حُكْمًا) شاملٌ للمجرور بزائد(٢) -وهو الباء(٣)- أو شبيهٍ بالزائد، وهو (رُبَّ)، و(لولا)، و(لعلّ) [إذا جرّا(٤)، قال(٥): وهو في (ربّ) منصوصٌ عليه، دون (لولا) و(لعل)](٦). قلتُ: بل منصوصٌ عليه في (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)،(٧) وفي نحو:

---

(١) ٦ البقرة ٢، ووردت أيضًا بزيادة (واو) في أولها. ١٠ يس ٣٦.

(٢) في (ب): بزيادة.

(٣) في نسخ التحقيق: (وهو بمنزلة الباء) والزيادة مفسدة للمعنىٰ. وتزاد أيضًا معه (مِنْ)، مثال زيادة الباء: (بحسبك حديثٌ نافع)، ومثال (من): قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ ٣ فاطر ٣٥.

(٤) يقصدر (لولا) و(لعل)؛ لأن الجرّ بهما قليل شاذٌّ، بخلاف (رُبَّ)؛ فالجرّ بها مشهور.

(٥) لا يزال النقل متصلاً عن ابن هشام.

(٦) ساقط من (جـ).

(٧) حكىٰ السيرافي إجماع النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين علىٰ ورود الضمير المتصل بعد (لولا) (شرح الكتاب ٣/ ١٥٢أ)، ونقل أبو علي الشلوبين اتفاق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء علىٰ ورود ذلك (الارتشاف ٢/ ٤٧٠، الجنىٰ الداني ٦٠٥، المساعد ٢/ ٢٩٢-٢٩٣). وأنكر المبرد من بينهم هذا، ورآه لحنًا (الكامل ٣/ ١٢٧٨) وألمح إليه دون تصريح في المقتضب ٣/ ٧٣، وله شواهد من كلام الفصحاء تردُّ قولَه، انظر الأصول ٢/ ١٢٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤٨، التعليقة ٢/ ٨٩، شرح السيرافي ٣/ ١٥٢أ، النكت ١/ ٦٦٤ وعدّها ابن الحاجب لغةً ضعيفة (الأمالي ٢/ ٤٨٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٦). والذين أجازوه اختلفوا: فيرىٰ سيبويه والخليل ويونس أنّ الضمير في موضع جرّ بـ(لولا). (الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٤) ويرىٰ الفرّاء (معاني القرآن ٢/ ٨٥) والأخفش (المقتضب ٣/ ٧٣) أنه في موضع رفع مبتدأ، ناب الضمير المتصل فيه عن الضمير المنفصل. وعلىٰ قولهما يتحقق ما أراده الشارح. وللمسألة بحث في الكامل ٢/ ١٢٧٧-١٢٧٨، شرح السيرافي ٣/ ١٥٢ أ-١٥٣أ، النكت ١/ ٦٦٤، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦-٢٧٨، الإنصاف ٢/ ٦٨٧، شرح المفصل ٣/ ١١٩-١٢٢،=

.... لَعَلّ أَبِيْ المغْوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[١]

وعرّفه في (الشذور)[٢] بأنه المجرد من العوامل اللفظية، مُخْبَرًا عنه، أو وصفًا رافعًا[٣] لمكتفًى[٤] به.

=أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٣، شرح التسهيل ٣/ ١٨٥، الارتشاف ٢/ ٤٧٠.

(١) والجرُّ بـ(لعل) شاذٌّ، فلا يجرُّ بها إلاّ قبيلة (عقيل). (معاني الحروف للرماني ١٢٥) (سر الصناعة ١/ ٤٠٧، شرح التسهيل ٣/ ١٨٦).

وأما البيت فصدره:

فقلتُ ادْعُ أخرىٰ وارفع الصوتَ جَهْرَةً ....

وقبله:

وداعٍ دعا يا مَنْ يجيبُ إلىٰ النَّـدىٰ فَلَمْ يَسْتَجِبْه عند ذاكَ مُجِيْبُ

وهو من بحر الطويل، وقائله: كعب الغنوي. وهو ابن سعد بن عمرو بن عقبة، أو علقمة بن عوف بن رفاعة من بني سالم من غنيّ بن أعصر. معدود من أصحاب المراثي، وأشهر شعره رثاؤه لأخيه من القصيدة التي منها الشاهد. يقال له: كعب الأمثال، لكثرة الأمثال والحكم في شعره. قيل: إنه شاعر إسلامي وقيل: إنه من التابعين. وقيل: إنه جاهلي.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠٤، معجم الشعراء ٢٢٨-٢٢٩، سمط اللآلئ ٢/ ٧٧١، الخزانة ٨/ ٥٧٤).

ويروىٰ: (لعل أبا المغوار) فلا شاهد فيه. ويروىٰ: (وارفع الصوت داعيًا) و(دعوة). وأبو المغوار أخو الشاعر، يتلهف له بعد موته.

والبيت في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٣، الأصمعيات ٩٦، سر الصناعة ١/ ٤٠٧. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٨٤، الخزانة ١٠/ ٤٢٦-٤٣٦.

(٢) ١٦ وشرحه ١٧٩-١٨٠.

(٣) في (ب): رابعا.

(٤) في (ب): المكتفىٰ.

قال: فالأوّل كـ:(زيد قائم)، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ...﴾.[١] والثاني شرطُه نفيٌ، أو استفهام، نحو: (أقائمٌ الزيدان)، و(ما مضروبٌ العمران).

وعرّفه المصنّف بقولِه: (هو الاسم) الصريح، كـ:(اللهُ ربّنا)، و(محمد نبيّنا)، أو المؤوّلُ[٢] [به][٣]، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾،[٤] و(تسمعَ بالمعُيَدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه)،[٥] والضميرُ/ [٧٨/ ب]، نحو: (نحن قائمون)، أو المحكومُ له بحكمه[٦]، نحو: (شاب قرناها حَضَر[٧])، و(**لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ مِن كنوز الجنة**)،[٨] و(لا إله إلا الله كلمةُ الإخلاص)، ومنه: ((ضَرَبَ): فعلٌ ماضٍ)، و((مِنْ: حرفُ جرّ) و((قام زيدٌ): جملةٌ فعلية). ولا حاجةَ للمجاز المشهور[٩]؛

---

(١) ﴿...يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣ فاطر ٣٥. وهذان مثالان للنوع الأول، وهو المبتدأ الذي له خبر.

(٢) في (ب): أو المدلول.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) ١٨٤ البقرة ٢.

(٥) سبق قريبًا ذكر هذا المثل وتخريجه في صـ٥٦٦.

(٦) وهو الإسناد اللفظي، الذي يكون فيه الإسناد إلىٰ لفظ المسند إليه. ولا يراد به معناه.

(٧) علىٰ أن المراد بـ(شاب قرناها) مذكّر. وهو محتملٌ أن يُسمَّى به المذكرُ. وإن كان الأظهر في التمثيل: (حضرتْ)

(٨) يُرویٰ الحديث بروايات عديدة فيها وجه الاستشهاد. وهو بهذا اللفظ الذي ذكره الشارح في مسند أحمد ٥/ ١٥٦، والمعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٤٢١، ومجمع الزوائد ١٠/ ١٠١.

وفي صحيح مسلم: (**ألا أدلك علىٰ كنز من كنوز الجنة؟**) قال: بلىٰ، قال: (**لا حول ولا قوة إلا بالله**) ٤/ ٢٠٧٦-٢٠٧٨. وكذلك عند البخاري (٤/ ١٥٤١).

(٩) أي: لسنا في حاجة إلىٰ أن يُقال: إنّ نحو هذه الأشياء التي جرىٰ الإخبار عنها - إنها داخلة تحت قوله: (الاسم) مع أنها في الحقيقة ليست أسماء، وذلك أنها مسندة إليها، فصارت مثل الأسماء علىٰ سبيل التوسع=

لأنَّ جميع ما ذكرناه صادقٌ عليه علاماتُ الأسماء؛ فتكون أسماءً حقيقةً[١].

(المرفوع): لفظًا، أو تقديرًا، أو محلاًّ -كما عُلِمَ مِمّا مثّلناه- بالابتداء[٢]، وهو كونُ الاسم مجرَّدًا عن العوامل اللفظيَّة للإسناد، أيْ: إسناد غيره إليه، كما في القسم الأوّل مِمّا في (الشذور)[٣] أو إسنادُه إلىٰ غيره، كما في الثاني مِمّا فيه أيضًا[٤]. وهذا[٥] أصحّ الأقوال في رافع المبتدأ -كما يأتي[٦]- وبه تَخرج الأعدادُ المسرودة؛ إذْ لا رفْعَ لها[٧]، وكذا اسمُ الفعل؛ بناءً علىٰ الأصحّ من أنه لا إعرابَ

=والمجاز المشتهر في التعاريف. والذي تأوّله بأنه من باب (المجاز المشهور) هو شيخُه في المواهب الرحمانية ٤٠/ب. وقد سبق الحديث عن (المجاز المشهور) ودخوله في التعريفات في صـ٢١-٢٢ وصـ١٣٨، وأنكر ابنُ مالك كون هذه داخلةً في الإسند؛ لأنه يُنكر الإسنادَ اللفظي الذي يرِدُ في نحو الأمثلة التي ذكرها الشارح. راجع ذلك في صـ١٠٧.

(١) ويصدق عليها من علامات الأسماء الإسناد، وتقدم ذلك في صـ١٠٧.

(٢) في (أ) و(ب): والابتداء.

(٣) ١٦ وشرحه ١٧٩/ ١٨٠، ويعني بـ(القسم الأوّل) المبتدأ الذي له خبر، وقد أشار إلىٰ ذلك في ص٥٧٠.

(٤) يعني به المبتدأ لا خبر له، وإنما يرفع فاعلًا أو نائبًا عنه. والنوع الأوّل يُسند غيرُه إليه، وهذا النوع الثاني يُسند هو إلىٰ غيره، كما في نحو: (أقائم زيدٌ). وقد ذكر ابن هشام هذا النوع في صـ١٨٢. ومثله شرح القطر ١١٧. وانظر الفوائد الشنوانية ١١٥/ أ، وشرح زروق ٤٦/ ب.

(٥) أيْ: الابتداء.

(٦) في صـ٥٧٦-٥٧٩.

(٧) لعدم وجود الإسناد فيها. (شرح الرضي ١/ ٢٨٦). وهي هكذا في جميع النسخ (رفع). والأظهر: (رافع). وكلاهما محتمل.

له، خلافًا لمَنْ أعربه مبتدأً[١].

(العاري) أيْ: المجرّد (عن العوامل اللفظية) وتفسير (العاري) بـ(المجرَّد) للإيضاح، وإلّا فالمجرّد يُوهم سبقَ وجود عاملٍ لفظيٍّ سَلِمَ منه العاري. ومِن العُذْر عنه بأنَّ الإمكان قد يُنزَّل[٢] منزلةَ الوجود، كما في قوله[٣] للحافر: (ضَيِّقْ فَمَ الرَّكِيَّة ووَسِّعْ أسفلَها)، والمراد: ائت بها علىٰ تلك الصفة[٤]. فالأَولىٰ أنَّ المراد

---

(١) أخرجه الشارحُ بقيد عدم كونه مرفوعًا؛ وهو لا يرد فيه الإعرابُ أصلًا علىٰ الرأي الذي رجّحه. وأخرجه ابن مالك بقيد كون المبتدأ مخبرًا عنه. (شرح التسهيل ١/ ٢٦٨) ونحوه في شرح الألفية لابنه ١٠٥، وللمرادي ١/ ٢٦٨، وفي أوضح المسالك ١/ ١٨٨، وشرح اللمحة ١/ ٣٦٣، والأشموني ١/ ١٨٩، وشرح الحدود للفاكهي ١٩٨. واسمُ الفعل الصحيح فيه أنه لا يُعرب مبتدأ (شرح التسهيل ١/ ٢٦٨، التصريح ١/ ١٥٧).

وممّن أعربه مبتدأ ابنُ الحاجب في أماليه ١/ ٣٦٦، وعزا ذلك الرضيّ وأبو حيّان إلىٰ بعض النحاة، دون تسمية (شرح الكافية ٢/ ٦٧، الارتشاف ٣/ ٢١٤) وكذلك المرادي في توضيح المقاصد ٤/ ٧٥، والأشموني ٣/ ١٩٦.

ومذهب كثيرٍ، منهم الأخفشُ أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وعُزي للجمهور. ومذهب المازني أنها في موضع نصب. ونُقل هذا عن سيبويه، ونُقِل عنه وعن الفارسِي القولان الأخيران.

(٢) في (ب): تنزل.

(٣) هكذا وجدتها في جميع النسخ. والمألوف في نحو هذا: (قولك). وما عند الشارح محتملٌ؛ كأنه أراد: (قول القائل).

(٤) قال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ ١١ غافر: «فإن قلت: كيف صحّ أن يسمّىٰ خلقُهم أمواتًا إماتةً؟ قلت: كما صحّ أن تقول: (سبحان من صغّر جسم البعوضة، وكبّر جسم الفيل)، وقولك لحفّار: (ضَيِّق فَمَ الركيّة ووسّع أسفلها)، وليس ثمّ نقلٌ من صِغَرٍ إلىٰ كِبَرٍ، ولا من ضيقٍ إلىٰ سعةٍ، أو العكس، وإنما أراد الإنشاء علىٰ تلك الصفات» (الكشاف ٣/ ٤١٨) ونحوه في شرح الكافية للزوالي الهندي ٢/ ٢٤٣، وللعصام ٩٢، وفي الفوائد الشنوانية ١٤٤/ ب، المواهب الرحمانية ٤١/ أب.

بـ(العاري عن العوامل اللفظية) غيرُ المصحوب بها، سَبَق له بها تلبّسٌ، أوْ لا.

ثم المُراد بـ(العاري) ما يعمّ العاري حقيقةً، والعاريَ حُكمًا، فدخل نحو: (بِحسْبِك درْهَمٌ)، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ...﴾:(١) فـ(خالق) مبتدأ، و(غيرُ الله) نعتُه، والخبر محذوف، تقديره: (لكم)(٢). وليس (يرزقكم) الخبر(٣)؛ لأن (هل) لا تدخل على مبتدأٍ(٤) مخبَرٍ عنه بفعْلٍ على الأصحّ(٥)- ونحوُ: (ناهيْك(٦) بزيدٍ)، والأصل: (زيدٌ ناهيك(٧) عن تطلُّب غيره؛ لما فيه من الكفاية)(٨)- ونحوُ: (رُبّ رجلٍ عالمٍ أفادنا)، فـ(رجلٌ)(٩) مبتدأٌ، ولا أثَرَ

---

(١) ﴿...يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ ٣ فاطر ٣٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٦، الكشاف ٣/ ٥٩٧، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٩٩، المحرر الوجيز ٤/ ٤٢٩، البحر المحيط ٧/ ٣٠٠.

وأجاز أبو حيّان كون (غير الله) خبرًا (البحر المحيط ٧/ ٣٠) وكذلك السمين في الدر المصون ٥/ ٤٥٩، والدماميني في تعليق الفرائد ٣/ ١٣. وأُجيز كونها فاعلًا للوصف (خالق).

(٣) أُعربت صفة ثانية، أو مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب، أو مستأنفة مبتدأة (الكشاف ٣/ ٥٩٧-٥٩٨) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٩٩، البحر ٧/ ٣٠٠، الدر المصون ٥/ ٤٥٩).

(٤) في (ب): المبتدأ.

(٥) استقبحه سيبويه، وجعله خاصًا بالشعر. (الكتاب ١/ ٩٩، المقتضب ٢/ ٧٢، الجنى الداني ٣٤٣).

(٦) في (ب): فاهبك.

(٧) في (جـ): فاهيك.

(٨) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٦-١٧، والفاخر ٢١٧، تعليق الفرائد ٣/ ١٣، الفوائد الشنوانية ١١٤/ أ، المواهب الرحمانية ٤٢ أب.

(٩) في (ب): برجل.

لـ(ربّ)[١]، ونحوُ: (ما في الدار مِن أحدٍ)؛ لأن الحروف الزائدة في حكم الزائلة، فهو مجردٌ منها حُكمًا.

وقال الرضيّ[٢]: فَسّر الزمخشريُّ[٣] وابنُ الحاجب[٤] العواملَ/ [٧٩/ أ] اللفظيَّةَ في حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ[٥]. والأَولىٰ أن تُطلَقَ،[٦] ولا تَخُصّ[٧] عاملًا[٨] دون عاملٍ؛ صونًا للحدّ عن اللفظ المُخِلّ.[٩] ونجيب عن نحو: (بِحسبك درهمٌ) و(ما في الدار مِن أحدٍ) بزيادة الباء و(مِنْ)؛ فكأنهما

---

(١) سيأتي تقرير كونها زائدة في الإعراب دون المعنىٰ في صـ١٦٩٢.

(٢) شرح الكافية ١/ ٨٦ بتصرف.

(٣) في المفصل ٢٣-٢٤.

(٤) في شرح المفصل ١/ ١٨. وشرحه للكافية ٢/ ٣٥٣.

(٥) وهو ظاهر كلام الفارسي في الإيضاح ٧٣، والعكبري في شرح اللمع ١/ ٢٢١، وابن الناظم في شرح الألفية ١٠٥، وابن القواس في شرح ألفية بن معط ٢/ ٨١٤ ، ٨١٥-٨١٦، وابن أبي الربيع في الملخص ١٥٨، وعزا ابن النحاس ذلك إلىٰ أبي علي (شرح المقرب ٢٢/ ب).

(٦) في (جـ): نطلق.

(٧) في نصّ الرضيّ: «أن نطلق ولا نخص» بالنون.

(٨) في (ب): ولا يحصر عامل.

(٩) كذا في جميع النسخ الست، وهو محتمل؛ كأنه أراد: (المُخِلّ؛ بسبب ما فيه من إجمال). والذي في نصّ الرضي: (المُجْمَل). وهو كذلك في النص المحقق في رسالة دكتوراه (القسم الأوّل ١/ ٣٠٤) وممّن أطلق في ذلك ابنُ مالك في التسهيل ٤٤، وهو المشهور عند المتأخرين.

معدومان[١]، وعن قولهم في نحو: (إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو): إنّ (عمرو) معطوفٌ علىٰ محلّ اسم (إنَّ)؛ لكونه مرفوعَ المحل بالابتداء- بجوابٍ قريبٍ من الأول[٢]، وذلك أنَّ لفظة (إنّ) لعدم تغييرها معنىٰ الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها، إلاّ التأكيد. ثم استشكلَه برفع صفة اسم (لا)،[٣] وقد غَيَّرت معنىٰ الجملة من الإثبات للنفي. وقد أجيبَ عنه بأن رفع الصفة إنَّما هو بالتبعيَّة لها مع اسمها، فكأنهما اسمٌ حُكمًا، وحينئذٍ فلا تغييرَ.[٤].

وخرج بـ(العاري...) إلىٰ آخره- الفاعلُ، ونائبُه، واسمُ كان وأخواتها - ومنها أفعالُ المقاربة- وخبرُ (إنَّ) وأخواتِها، وخبرُ (لا) النافيةِ للجنس.

وشمل التعريفُ المبتدأَ المخبرَ عنه، نحو: (زيد قائم)، والمبتدأَ الذي له ما يُغني عن الخبر في حصول الفائدة. وضابطُه: كلُّ مبتدأٍ وصفٍ، أو مضافٍ[٥] إلىٰ

---

(١) وجه الإشكال أنه عرّف المبتدأ بأنه المجرد من العوامل اللفظية عامةً، فأورد أنه قد يشكل علىٰ ذلك نحو: (بحسبك) و(من أحد) في المثالين اللذين ذكرهما، مع أنّهما يعربان مبتدأ، رغم وجود عوامل لفظية قبلهما، والجواب ما ذكره.

(٢) أي: ونجيب عن قولهم في نحو: إن زيدًا... بِجوابٍ قريب من الأول.

(٣) النافية للجنس، في نحو: (لا رجل ظريفٌ في الدار). وقد ذكر الرضي هذا المثال واستشكلَ به. ووجه الإشكال فيه: أن الصفة (ظريف) رُفعت حملًا لها علىٰ الموصوف بها، وهو (رجل) الذي هو في محل رفع؛ لأنه مبتدأ حكمًا. فكيف يكون هذا مبتدأ مع أنه لم يتجرد عن العوامل، فقبله (لا) وهي غير زائدة، كما أنّها غيّرت معنىٰ الجملة إلىٰ النفي، فهي ليست كـ(إنّ).التي تقدّم ذكرها.

(٤) في (ج): يعتبر. وهو محتمل. وما أثبتُّه أظهر؛ فمدارالكلام في تغيير العوامل ما دخلت عليه. ويعني به أنه بالتبعية لمحل (لا) مع اسمها فيكون مجموع (لا) مع اسمها مجردًا غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية.

(٥) في (أ) و(ب): مضارع.

وصفٍ، من اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ، أو صفةٍ مشبَّهة، أو اسمِ تفضيلٍ، أو ما جرىٰ مجراها كالمنسوب، معتمدًا علىٰ استفهامٍ [بحرف][1] أو غيرِه، أو نفي كذلك، رافعًا لما يُغني عن الخبر في حصول الفائدة، نحو: (أقائمٌ الزيدان)، و(ما مضروبٌ العمران)، و(ليس مصريٌّ[2] أبواك)،[3] و(أدمشقيٌّ أخواك)[4]، ونحو:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بعَهْدِيَ أنتما ....[5]

و

أَقَاطِنٌ قومُ سَلْمَىٰ......... ....[6]

نعمْ، إذا دخل عليه الناسخُ خرج عن كونه مبتدأً، وأُعرب بحسب ذلك

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) الذي في النسخ: (مصريا). بالنصب. ومراد الشارح ليس علىٰ أنه خبر (ليس)، بل مراده كون (مصري) اسمَ (ليس) مرفوعًا، وما بعده فاعل سدَّ مسدّ خبرِ (ليس). وسينص بعد قليل أنه بعد (ليس) والنواسخ يعدُّ اسمًا لها. وهكذا جاء في شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٩، التصريح ١/ ١٥٧، بالرفع.

(٣) في (ج): أبوك. وهو صحيحٌ أيضًا.

(٤) في (أ) و(ب): أخوك. وأثبتّ المثنّىٰ؛ ليتعيّن في المثال أن يكون الوصف رافعًا لما بعده.

(٥) .... إذا لم تكونا ليْ علىٰ مَنْ أُقَاطِعُ

والبيت من بحر الطويل. لم أعرف قائله. وهو في شرح التسهيل ١/ ٢٦٩، وتخليص الشواهد ١٨١-١٨٣، المغني ٢/ ٥٥٧، أوضح المسالك ١/ ١٨٩، شرح الشذور ٢٣٢، شرح القطر ١٢١، الدرر ٢/ ٥-٦.

(٦)....... أم نَوَوا ظَعَنا إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

البيت من البسيط، لم أعرف قائله. والقطون: الإقامة، والظعن: الرحيل.

والبيت في شرح التسهيل ١/ ٢٦٩، تخليص الشواهد ١٨١-١٨٣، أوضح المسالك ١/ ١٩٠، شرح الشذور ٢٣٣، شرح القطر ١٢٢، الأشموني ١/ ١٩١.

الناسخ.

(والخبر) أصله: (وخبر المبتدأ) بقرينة الباب، وبقرينة قوله: (هو الاسم) حقيقةً، أو حكمًا، فيدخل في ذلك الخبر المفردُ، والظرفُ، والجارّ والمجرور؛ لأن متعلَّقهما هو الخبر، وهو اسم - والخبرُ الجملة[١]: اسميةً كانت، أو فعلية، شرطيةً كانت، أو غيرَها؛ لأنها في حكم المفرد[٢]، إذ قولك[٣]: (زيدٌ قام أبوه) في معنىٰ قولنا: (زيد قائمُ الأبِ)؛ فلا حاجة إلىٰ تخصيص/ [٧٩/ ب] الخبر بالأصليّ[٤] لأجل هذا القيد، ولأجل قوله: (والخبر قسمان: مفرد [وغير مفرد[٥]]... الخ)[٦] فيكون التقسيم الآتي بحسب الظاهر، وهذا بحسب الواقع ونفس الأمر.

(المرفوع): لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا- بالمبتدأ علىٰ الصحيح؛ لأنه طالبٌ له

---

(١) معطوف علىٰ: (يدخل في ذلك الخبر المفردُ)، أي: ويدخل فيه الخبرُ الجملةُ ..

(٢) أي: الخبر الجملة في حكم الخبر المفرد. وتقرير ذلك في شرح المفصل ١/ ٨٨، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٨٠، شرح الرضي ١/ ٩٣ وردَّ ذلك، والنكت الحسان ٥٨، وسيعود إلىٰ ذلك قريبًا في صـ٦٠٠.

(٣) في (ب): المفردات قولك.

(٤) يعني الشيخ خالدًا، فقد تأوّله بذلك في شرحه الآجرومية ٥٩.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) سيأتي في ٦٠٠.

ومقتضٍ، فصحّ عملُه فيه، وإن كان جامدًا[١].

وقيل: إنه[٢] مرفوعٌ مع المبتدأ بالابتداء؛ لطلبه لهما[٣]. وإليه ذهب الأخفشُ[٤] وجماعةٌ[٥]، واختاره ابن الحاجب[٦]. ورُدَّ بأنَّ أقوىٰ العوامل الفعلُ،

---

(١) هذا مذهب سيبويه (الكتاب ٢/ ١٢٧، ١/ ٨١ ١/ ٤٠٦) وعُزي إليه في (شرح السيرافي ٢/ ٢٢٣أ، النكت ١/ ٤٨٦، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٤٢-٧٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٧، شرح التسهيل ١/ ٢٦٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤، شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨. وأشار السيرافي إلىٰ أن كلام سيبويه يوهم غير قولٍ، وقد عُزي إليه -حقًا- غيرُ قولٍ. كما ستراه في الحواشي الآتية-، وعزا العكبري هذا المذهب إلىٰ أبي علي وابن جني، ولابن جني ما يوافقه في اللمع ٧٢. ورأيه في الخصائص ٢/ ٣٨٥ يخالف ذلك. وعزا إلىٰ الأخفش موافقة سيبويه (الخصائص ٢/ ٣٨٥) وقال ابن الحاجب: إنه مذهب البصريّين المتقدّمين (شرح المفصل ١/ ١٨٢) وقال ابن يعيش: إنه مذهب قوم من البصريين، وقال ابن عقيل: هو مذهب جمهورهم (المساعد ١/ ٢٠٥).

(٢) في (ب): لأنه.

(٣) هذا القول مذكور في شرح السيرافي ٢/ ٢٢٣أ، والنكت ١/ ٥٠٨، والمرتجل ١١٤. وعزي للبصريين (الإنصاف ١/ ٤٦-٤٧، أسرار العربية ٧٦، التبيين ٢٣٠). وعزي للمتأخرين منهم (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٨٢) أو إلىٰ المحققين منهم (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٦) وعزي لسيبويه (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٠٩) وإلىٰ ابن السرّاج (التبيين ٢٢٩، المساعد ١/ ٢٠٥) والحق غير ذلك كما سيأتي. وعزي للرمّاني (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٤٢، الارتشاف ٢/ ٢٨، المساعد ١/ ٢٠٥).

(٤) في معاني القرآن ١/ ٩.

(٥) منهم الصيمري في التبصرة ١/ ١٠٠، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ٩٢-٩٣، والزمخشري في المفصل ٢٤. والشنتريني في تلقيح الألباب ٥٦، والخاوراني في القواعد والفوائد ٧٣، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٣١٨، والمطرزي في المصباح ٩٠، وابن معط في الفصول الخمسون ١٩٨، والشلوبين في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٤٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٨٤، والزبيدي اليمني في ائتلاف النصرة ٣١.

(٦) في شرح المفصل ١/ ١٨٣.

وهو لا يَعمل رفعين[١] بدون إتباع، فأحرىٰ أضعفُها[٢].

وقيل: رافعُه الابتداء والمبتدأ معًا. وهو قول الزجّاج[٣]. وقيل: إنَّ المبتدأ والخبر ترافعا.[٤] وذهب بعضهم إلىٰ أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالذِّكر[٥] الذي في الخبر في نحو: (زيد ضربته)؛[٦] ولذا إذا زال الضمير انتصب، فكان الرفع

---

(١) في (ب): فعين.

(٢) التبيين ٢٣٠، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٤٣، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٠، شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨، التصريح ١/ ١٥٩، الهمع ٢/ ٨-٩، الأشموني ١/ ١٩٤.

(٣) عزي إليه وإلىٰ أصحابه في المساعد ١/ ٢٠٦، وتعليق الفرائد ٢/ ١٧-١٨.

وهو قول المبرد (المقتضب ٢/ ٤٨، ٤/ ١٢٦). وذَكَر في موضع ثالث (٤/ ١٢) أن العامل هو المبتدأ. وعُزي إليه في شرح السيرافي ٢/ ٢٢٣ل، والنكت ١/ ٥٠٨، وشرح المفصل ١/ ٨٥، وهو رأي ابن السرّاج (الأصول ١/ ٥٨). وعزاه الجرجاني إلىٰ جميع أصحابه البصريين المحققين (المقتصد ١/ ٢٥٦) (وعُزِي إلىٰ سيبويه (المقتصد ١/ ٢٥٦، شرح عيون الإعراب ٩٣، أسرار العربية ٩٧، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١١٠) والتحقيق أن مذهبه الأوّل.

(٤) وهو قول الكوفيين (معاني القرآن للفراء ١/ ١٣ ٣/ ١٨٥، مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٩، شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣١٧، الإيضاح في علل النحو ١٤٠، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩، شرح السيرافي ٢/ ٢٢٣أ، الخصائص ١/ ١٨، ١/ ٩٩، المقتصد ١/ ٢١٤، شرح عيون الإعراب ٩٣، أسرار العربية ٦٧-٦٨، الإنصاف ١/ ٤٥). وذكره الأخفش دون عزو وحسّنه (معاني القرآن ١/ ٩) واختاره أبو حيّان (الارتشاف ٢/ ٢٨-٢٩)، والسيوطي، وعزا إلىٰ ابن جني أنه يختاره. (الهمع ٢/ ٨-٩).

(٥) في (جـ): بالضمير. وهو معنىٰ (الذكر) في اصطلاح الكوفيين (معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٠، ٣٧٦).

(٦) شرح الرضي ١/ ٨٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٨، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٠٩، الهمع ٢/ ٩ يعزونه إلىٰ بعض الكوفيين وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩ عزاه إلىٰ الكسائي. وعزاه ابن جني إلىٰ البغداديين (الخصائص ١/ ١٩٩) وذكر أبو حيّان القولين، ورجّح أن قول الكوفيين هو الثاني. (الارتشاف ٢/ ٢٨-٢٩). وبعضهم لم يفرّق بينهما.

مناوبًا[١] للضمير، فإن لم يكن ثمَّ ذكرٌ،[٢] نحو: (القائمُ زيدٌ) ترافعا.

(المسند إليه) أيْ: إلىٰ المبتدأ، بمعنىٰ (المحكوم به[٣] عليه) فخرج غيره. وبـ(المرفوع)[٤] المنصوباتُ كلُّها. وبهذا[٥] خبرُ (إنَّ)، واسمُ (كان) وغيرها، والفاعلُ، ونائبُه؛ إذْ لم يُسند منها شيء إلىٰ المبتدأ حالَ الإسناد- كما لا يَخفىٰ.

ولَمّا كان الخبرُ علىٰ قسمين: مشتقٍّ، وهو ما تضمّن معنىٰ فعلٍ وحروفَه من الصفات. وجامدٍ، وهو ما ليس صفةً تتضمّن معنىٰ فعلٍ وحروفَه. علىٰ ما ذكره ابن مالك في شرح كافيته[٦].

وفي شرح التسهيل[٧]: «المراد بالمشتق هنا: ما دلّ علىٰ متصفٍ مصوغًا[٨] من مصدر مستعملٍ، أو مقدّر»، وفي تعليق ابن هشام[٩]: المراد بـ(الجامد) في هذا الباب وباب النعت: ما لم يؤخذ من مصدرٍ للدلالة علىٰ حَدَثٍ وصاحبِه، فيدخل

---

(١) في (جـ): منسوبًا.

(٢) في (جـ): ضمير. وهو أيضًا صحيح.

(٣) في (ب): بما.

(٤) في (جـ): وبالموضوع. والتقدير: وخرج بـ(المرفوع).

(٥) أي: وخرج بـ(المسند إلىٰ المبتدأ).

(٦) ١/ ٣٣٨.

(٧) ١/ ٣٠٤.

(٨) في (ب): مضوغٍ. وما أثبته الموافق للنصّ.

(٩) لعله علىٰ التسهيل، وسلف القول: إنه غير موجود لدينا. وهو بمعناه في شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٠٦، والأشموني ١/ ١٩٨ وفي غيرهما.

فيه الثلاثة المذكورة، يعني: أسماء الآلة، والزمان، والمكان. وبـ(المشتقّ) ما أُخِذَ من مصدرٍ لذلك.

وقال ابن الصايغ[(١)]: المشتق ما دلَّ علىٰ مسمًّىٰ ومعنًىٰ قائمٍ به.

والمدارُ علىٰ أنّ الخبر المشتقَّ يجب أن يتحمَّل ضمير المبتدأ، إلا أسماءَ الزمان، والمكان،[(٢)] والآلة، وإلّا أنْ يرفع ظاهرًا لفظًا أو محلًا، نحو: (زيد قائمٌ أبوه)، و(زيدٌ ممرورٌ به)؛/ [٨٠/ أ] فإنه لا يتحمَّله. [وحكمُ المؤوّل بالمشتق من الجامد حكمُه، نحو: (زيد دمشقي)، بخلاف الجامد؛ فإنه لا يتحمَّله،][(٣)] ما لم يُؤوَّل بالمشتق[(٤)].

مَثّل المشتقَّ منه بقوله: **(نحو قولك)** أيها المتعلّمُ في خبر المبتدأ المفرد: **(زيد قائم)**، لكنه لما كان الضمير فيه لـ(زيد) عُدّ كأنه مسندٌ إليه، مع أنه لا يختلف بتكلُّمٍ، ولا خطابٍ، ولا غيبة، نحو: (أنا قائم)، و(أنت قائم)، و(هو قائم)[(٥)] **(و)**

---

(١) يحمل هذا الاسم علمان سبق التعريف بهما في صـ١٣٥. لم أطلع علىٰ أيّ من كتبهما، إلا كتاب شرح ملحة الإعراب لمحمد بن الحسن بن سباع. ولم أجد فيه هذا القول. وعزاه السيوطي إلىٰ ابن الصائغ شارح الألفية. (النكت ٥٣/ ب).

(٢) في (ب): المكان والزمان.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) تفاصيل ذلك في التسهيل ٤٧-٤٨ وشروحه.

(٥) معنىٰ ذلك: أنه سبق في تعريف الخبر أنه المسند إلىٰ المبتدأ. وها هنا كلمة (قائم) ليست مسندة إلىٰ (زيد) بل هي مسندة إلىٰ الضمير المستتر فيها وتقديره (هو)، ولكن لما كان المراد بالضمير هو كلمة=

نحو قولك في خبر المبتدأ المثنىٰ: **(الزيدان قائمان و)** نحو قولك في خبر المبتدأ المجموع: **(الزيدون قائمون)** وفي المؤنث: (هند قائمة)، و(الهندان قائمتان)، و(الهندات قائمات)، و(الزيود أو الهنود قيامٌ)، أو (قائمة)؛ فهما علىٰ معنىٰ: (الجماعة)، ويجوز: (الزيود قائمون).

الزمخشريُّ[1] في قوله تعالىٰ: ﴿...لَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[2]: ويجوز (مطهَّرات)، وهما لغتان فصيحتان، و(النساء فَعَلْنَ)، و(هنّ فاعلاتٌ وفواعلُ)، و(النساء فَعَلتْ)، و(هي فاعلة). وفي الحماسة[3]:

=(زيد) عُدَّ كأنَّ كلمة (قائم) مُسندة إلىٰ (زيد)، يؤيِّد ذلك أن الضمير المستتر في الوصف لا يختلف أبدًا عن المبتدأ، مهما تنوَّع بتكلم، أو خطاب، أو غيبة، فالتقدير: أنا قائم أنا، وأنت قائم أنت. وهو قائم هو.

(١) أي قال الزمخشري. وحذف كلمة (قال) شائع عند العلماء للاختصار. وقول الزمخشري في الكشاف ١/١٠٩-١١٠.

(٢) ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا...﴾ ٥٧ النساء ٤. ووردت في آية ٢٥ البقرة ٢. بزيادة الواو في أولها.

(٣) لأبي تمام ١/٢٦٨.

فـــإِذا العَـــذارَىٰ بالـــدُّخَانِ تَقَنَّعـــتْ واستَعْجَلَتْ[1] نَصْبَ القُـدُورِ فَمَلَّـتِ[2]

والمعنىٰ: (جماعة أزواج مطهرة). انتهىٰ بمعناه.

ومثال الجامد: (أنا[3] زيد)، و(أنت ذاك[4])، بخلاف (زيد أسد) أيْ: شجاع. ذكره ابن مالك[5].

---

(١) في (ب): واستَعملت.

(٢) البيت من بحر الكامل. قائله: سَلْمىٰ بن ربيعة، أو سُلْمِي بن ربيعة السيّد بن ضبة، شاعر جاهلي جواد. له ابنان من الشعراء، أحدهما روىٰ له أبو تمّام أيضًا في الحماسة، وقال البكري: لم يُختَلف أنه سُلْمِيٌّ بضم السين وتشديد الياء. والبغدادي أجاز فيه الوجهين. ويُعزىٰ لعلباء بن أرقم بن عوف، وإلىٰ عمرو بن قميئة ابن ذُرَيح بن سعد بن مالك من قيس بن ثعلبة، يقال: إنه أقدم من امرئ القيس، وكان في زمن المهلهل. وكان حَسَنَ الشعر. وهو من المعمّرين. جعله ابن سلام علىٰ رأس الطبقة الثامنة، ويزعم بكر بن وائل أنه أول من قال الشعر، وقصّد القصيد. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٩، الشعر والشعراء ١/ ٣٧٦-٣٧٨، معجم الشعراء ٣-٤). والبيت في ملحق ديوانه (باب ما نُسب إليه ١٩٧).

ويُعزىٰ إلىٰ بعض بني أمية، وإلىٰ أعرابي، ويروىٰ: (هزم القدور). ويُروَىٰ: (تلفّعت) وهي رواية الحماسة. ويُروىٰ (واستبطأت) وبعد البيت:

دارت بأرزاق العُفَاةَ مَغَالقٌ بيديَّ من قَمَع العِشَارِ الجِلّةِ

والمعنىٰ: أنه إذا صار الزمان بردًا، وتصبّرت العذارىٰ أمام النار، ومن شدة الجوع استعجلنها، أَدَرْتُ القداح بيديَّ لإقامة أرزاق طالبي الطعام من أسمنة النوق الكبار الحوامل. و(العفاة) طالبو الزاد، و(المغالق): القداح، و(القَمَع): قِطَع السنام. والبيت شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٥٠، ولأبي القاسم الفارسي ٢/ ٢٨٣، وللمعري ١/ ٣٥٠، وللخطيب التبريزي ٢/ ٥٧، وأمالي القالي ١/ ٨١، والحيوان ٥/ ٧٤، والأصمعيات ١٦١-١٦٢، والنوادر ٣/ ٤٠٢-٤٠٣.

(٣) في (جـ): أن.

(٤) مكانها مسحٌ في (أ).

(٥) أنه يتحمل الضمير، (شرح التسهيل ١/ ٣٠٦، الكافية الشافية وشرحها ١/ ٣٤٠-٣٤١).

(والمبتـدأ) مِـن حيـث هـو (قسـمان) وتحقيقُـه[١]: أنّ مَـوْرِدَ القسـمة مفهـومُ المبتـدأ، لا مـا صَـدَقَ عليـه[٢]. والمقسَّـم إليـه مـا صَـدَقَ عليـه مفهومُـه، لا نفسُ مفهومِه[٣]، فلا يلزم انقسامُ الشيء إلىٰ نفسِه وإلىٰ غيره[٤]. قِسْمٌ (ظاهر و) قسمٌ (مضمر) بدلٌ من (قسمان)، غير متعين. وأخصرُ منه: (المبتـدأ ظاهر -كمـا مـرّ- ومضمر، نحو (أنا)). لكنَّه قَصَدَ الإطنابَ لرفع إجمال الاختصار[٥] (فالظاهر) نحـو (مـا تقـدم ذكـرُه) مـن المبتـدأ في نحـو: (زيـد قـائم)، و(الزيـدان قائمـان)، و(الزيدون قـائمون) (والمضـمر[٦]) المتقـدِّم تعريفُـه وتقسيمُه في بـاب الفاعـل[٧]

---

(١) في (أ): وحقيقة.

(٢) أي المبتدأ.

(٣) المقسَّم إليه في قولنا: (كل مبتدأ إمّا ظاهر، وإمّا مضمر) هو في الحقيقة ما يصدق عليه مفهوم المبتدأ، وليس هو مفهومه الذاتي المحصور في لفظه.

(٤) معنىٰ ذلك: أن المبتدأ كما يُفهم منه عند إطلاقه: إمّا أن يكون ظاهرًا، أو ضميرًا. فحين يطلق الشارح كلمة (المبتدأ) فهي متصوَّرة في الذهن حالَ كونها اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا. ثم حين قسّمه إلىٰ (ظاهر) و(مضمر) فكأنه بذلك قسّم الشيء، وهو المبتدأ الظاهر -مثلًا- إلىٰ نفسه، وهو قوله: (ظاهر) وإلىٰ غيره، وهو قوله (مضمر). وقد أراد الشارح نفيَ ذلك، فقدّر أن (المبتدأ) في كلام الآجرومي إنما يُراد به هنا مفهومُ المبتدأ من حيث هو، دون نظرٍ في الذهن إلىٰ كونه علىٰ إحدىٰ صورتي الظهور والإضمار. وبذلك يكون قد قسَّم غيرَ معروف الأقسام إلىٰ قسميه.

وهذا تقييدٌ غير ذي قيمة، ونحوه في المواهب الرحمانية ٤٩/ أ، والفوائد الشنوانية ١١٦ب.

(٥) وقيل: لو قال: (المبتدأ والخبر قسمان: ظاهر، ومضمر) لكان أولىٰ؛ لأن الخبر يقع ضميرًا أيضًا، نحو: الفائز أنا. (شرح الرملي ١٣٥، شرح زروق ٤٧/ ب).

(٦) في (أ) و(ب): والضمير. وما أثبته من (جـ) وهو الموافق لنسخ المتن المطبوعة الثلاث.

(٧) في صـ٥٢١ وما بعدها.

(اثنا عشر)[١] ضميرًا (وهي: أنا) للمتكلِّم وحده، مذكرًا كان، أو مؤنثًا. ومذهبُ البصريين أنّ ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون[٢]، واستدلُّوا بحذف ألفه وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان حركة النون، وتقويةً للضمير؛ ولذلك عاقبتْها/ [٨٠/ ب] هاءُ السكت في قول حاتم[٣]: (هذا فَزْدِيْ أَنَهْ).[٤] أراد: (فصدي)،[٥] فأبدل الصادَ زايًا، وأتىٰ بهاء السكت لبيان الحركة. ومذهبُ الكوفيين أنَّ الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة[٦]. واختاره ابن

(١) زيد هنا في إحدىٰ نسخ متن الآجرومية (صبحي رشاد): كلمة (شيئًا). ولم أجدْها في شيء من الشروح.

(٢) تفصيل مذهب البصريين في الكتاب ٤/٢٢٨ (عدّها من الأسماء الثنائية) ٤/ ١٦٤، معاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٨٦، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣١، مجالس العلماء للزجاجي ١٣٦، البغداديات ١٥٢، التكملة ٢٠٢، الحجة للقراء السبعة لأبي علي ٢/ ٣٥٩، شرح السيرافي ١٠٩أ ١٥٠أ ب، ما يحتمل الشعر من الضرورة له ٨٤، معاني الحروف للرماني ٨٠، سر الصناعة ٢/ ٥٥٥، ٢/ ٧٢١، المنصف ١/ ٩-١٠، كشف المشكل عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٣٠٦، اللمع لابن برهان ١/ ٢٩٨، النكت للأعلم ١/ ١٣٩، شرح المفصل ٩/ ٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٤، شرح التسهيل ١/ ١٤٠، شرح الرضي للكافية ٢/ ٩، رصف المباني ١٠٧، البحر المحيط ٢/ ٢٨٨.

(٣) ابن عبد الله الطائي.

(٤) وقيل: إن أوَّل من قال ذلك كعب بن مامة... ومناسبته أنه عقر ناقته لضيفٍ، فقيل له: هلا فَصَدْتَها وأطعمته دمَها مشويًا (ذكر الفَصدُ في حـ(١) صـ٣٩٨) فقال: هذا فَصْدِيْ أَنَهْ.

(مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٤، شرح السيرافي ٥/ ١٥١أ، النكت ٢/ ١١٠٠، شرح المفصل ١/ ٨٢، شرح التسهيل ١/ ١٤١، شرح الكافية للرضي ٢/ ٩، وشرح الشافية له: ٢/ ٢٩٤).

(٥) في (جـ): قصدي.

(٦) مذهبهم مذكور في كشف المشكل عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٣٠٦، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠، شرح الشافية له ٢/ ٢٩٤، الارتشاف=

مالك[١].

تنبيهان:

الأول: اعلم أنه يجب حذفُ الألف وصلًا علىٰ مذهب البصريين؛ إذ الغرض بيانُ حركة النون، وفي الوصل تتحرك، فلا حاجة إلىٰ الألف. وأمّا علىٰ مذهب الكوفيين فحُذفت تخفيفًا، ولا تثبت وصلًا عند هؤلاء إلاّ في ضرورة شعر، نحو قول[٢] الأعشىٰ[٣]:

فَكَيْفَ أَنَاْ وانْتِحَالِي القَوَا ... فِيَ بَعْدَ المَشِيْبِ كَفَىٰ ذَاكَ عَارًا[٤]

وقولِ الآخر[٥]:

=١/ ٤٧٣، توضيح المقاصد ١/ ١٣٥، المساعد ١/ ٩٨، شفاء العليل ١/ ١٨٧، تعليق الفرائد ٢/ ٩٦، التصريح ١/ ٩٥، الهمع ١/ ٢٠٧. ووافقهم ابن خالويه (إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٩٣، الحجة في القراءات السبع ٩٩).

(١) في شرح التسهيل ١/ ١٤١.

(٢) في (ب): تقول.

(٣) البيت في ديوانه ١٠٣.

(٤) البيت من المتقارب.

ويُروىٰ في الديوان: (فكيف أنا أم ما انتحالي...) وفيه الشاهد. وقال المبرد: الرواية الجيدة: (فكيف يكون انتحالي...) فلا شاهد فيه علىٰ رواية المبرّد.

والبيت في: الكامل ٢/ ٥٥٢، الأصول ٣/ ٤٥٤، التكملة ٢٠٣، شرح شواهد الإيضاح ١/ ٣٨٥.

(٥) حُمَيد بن حُرَيث بن بَحْدل الكلبي، من كلب بن وبرة ينتهي نسبه إلىٰ قضاعة، وهو ابن أخي ميسون بنت بحدل زوج معاوية، وهو شاعر إسلامي. (الخزانة ٥/ ٢٤٣). وقد أورد البيت الشيخُ عبد العزيز الميمني=

أَنَــا سَــيفُ العَشِــيْرَةِ فَــاعْرِفُونِيْ ....(١)

كذا ذكره بعضهم(٢)، والصحيحُ جواز ذلك في غير الضرورة؛ لتواتُره(٣)، ومنه قراءة ابن عامر: ﴿لَّكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾(٤).

الثاني: في (أنا) لغات، أفصحُها: حذف ألفه وصلًا، وإثباتها خطًّا ووقفًا. والثانية: إثباتها وصلًا، ووقفًا، وهي لغة تميم(٥). والثالثة: (هَنَا) بإبدال همزته

=في الديوان الذي جمعه لحميد بن ثور الهلالي صـ١٣٣ مفردًا، نقلًا عن (أساس البلاغة). وقد أورده الزمخشري فيه مفردًا، قال: (قال حميد) ولم يكمل اسمه، ولكن المشهور أنه ابنُ حُرَيث.

(١) .... حميدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

البيت من بحر الوافر.

ويروىٰ: (حميدٌ) بالرفع، و«جميعًا»، ويروىٰ بالتصغير والتكبير، ويُروىٰ (تعلّيت) و(تذرّيت) بمعناه، أي: صرت في الذروة.

والبيت في المنصف ١/ ١٠، أساس البلاغة ١٤٣، شرح المفصل ٣/ ٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، المقرب ١/ ٢٤٦، شرح شواهد الشافية ٢٢٣، الخزانة ٥/ ٢٤٢.

(٢) ذلك مذكور في تفصيل المذهبين، وقد مضىٰ ذكر مصادرها في صـ ٥٨٤.

(٣) فهي لغة تميم، كما سيأتي عند الشارح ولغة غيرهم. وبعض قيس وربيعة (الارتشاف ١/ ٤٧٣، توضيح المقاصد ١/ ١٣٥).

(٤) ٣٨ الكهف ١٨، وهي قراءة ابن عامر -كما ذكر- والمُسَيَّبي عن نافع (السبعة ٣٩١، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٣٨٣، الحجة له ٢٢٤، العنوان في القراءات السبع ١٢٣، التيسير في القراءات السبع ١١٧، التبصرة في القراءات ٢٤٩) بل إن إثبات الألف في (أنا) هي قراءة نافع في كل ما يستقبل الألف فيها همزة شديدة (قطع). (السبعة ١٨٨، الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٦١٠، والحجة لابن زنجلة ١٤٢، التبصرة في القراءات ١٦٢، والعنوان ٧٥).

(٥) وبعضِ قيس وربيعة. (الارتشاف ١/ ٤٧٣، توضيح المقاصد ١/ ١٣٥).

[هاءً][(١)]. والرابعة: (آن) بمدةٍ بعد الهمزة، قال ابن مالك[(٢)]: مَنْ قال: (آن) فإنه قلب (أنا)، كما قال بعض العرب في (رأىٰ): (راء). الخامسة: (أَنْ) بهمزةٍ ونونٍ ساكنة. حكاها[(٣)] قطرب[(٤)]، وكأنه مختصر من هذا المقلوب. السادسة: (أَنَهْ) بهاءٍ بدلَ الألف -كما أشرت[(٥)] له. والله أعلم.

(ونحن) للمتكلم ومعه غيره، أو المعظِّم نفسَه، وهي بجملتها الضمير- صالح[(٦)] للمثنىٰ والمجموع. وتحريكُه للساكنين، وضَمُّه إمّا لكونه ضميرًا مرفوعًا[(٧)]، وإمّا لدلالته علىٰ المجموع الذي حقّه الواو[(٨)]. (وأنتَ) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وأنتِ) بكسر التاء للمؤنثة المخاطبة (وأنتما) بضم التاء

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) في شرح التسهيل ١/ ١٤١ بتصرف يسير.

(٣) في (ب): ظعاها.

(٤) نقل عنه ذلك ابنُ منظور في اللسان (أنن) نقلًا عن ابن سيده وابن جني. ونقله كذلك ابن عقيل في المساعد ١/ ٩٨.

(٥) ذكر أنها هاء السكت، ولم يذكر أنها لغة وذلك في صـ٥٨٤. والحديث عن مجموع هذه اللغات في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٤، وللزجاج ٣/ ٢٨٧، اللسان (أنا)، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، شرح التسهيل ١/ ١٤١-١٤٢، شرح الرضي ٢/ ٩، الارتشاف ١/ ٤٧٣، توضيح المقاصد ١/ ١٣٥-١٣٦.

(٦) أي وهو صالح أي الضمير أو أنها خبر لـ(نحن).

(٧) شرح الرضي ٢/ ١٠، تعليق الفرائد ٢/ ٧١، وعزي للأخفش الصغير (المواهب الرحمانية ٥٠/ أ).

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٥-٤٧٦، تعليق الفرائد ٢/ ٧١، وهذا قول الزجاج والأخفش، وقال المبرد: إنها شُبِّهت بـ(قبل) و(بعد). وقال قطرب: لأن أصلها (نحُن) بضم الحاء. ثم نقلت الضمّة إلىٰ اللام التي هي النون. (شرح المفصل ٣/ ٩٤-٩٥، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٥٦، شرح الرضي ٢/ ١٠).

للمثنىٰ المخاطب مطلقًا (وأنتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين (وأنتنّ) لجماعة الإناث المخاطبات. قال المرادي[١]: «وأمّا (أنت) وفروعُه فالضمير عند البصريين (أَنْ)، والتاءُ حرفُ خطاب»، وقال الرضيّ[٢]: الضمير عند البصريين (أنْ)، وأصله: (أنا)، فكأنَّ (أنا) عندهم ضميرٌ صالحٌ لجميع المخاطبين/ [٨١/ أ] والمتكلمِ، فابتدؤوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبيّنوه بالتاء المضمومة نحو: (أنتُ)، إلاّ أنَّ المتكلم لَمّا كان أصلًا جعلوا تركَ العلامة علامةً له، وبيّنوا المخاطبَ[٣] بتاءٍ حرفيّةٍ بعد (أنْ)، كالكاف الاسمية في اللفظ، وفي التصرف. ومذهبُ الفرّاء أنَّ (أنت) بكماله اسمٌ، والتاء مِن نفس الكلمة[٤]، وقال بعضهم[٥]: الضمير هو التاء المتصلة[٦] المتصرفة، فكانت مرفوعةً متصلة، فلمّا أرادوا[٧] انفصالَها دعموها بـ(أَنْ)؛ لتستقلَّ لفظًا.

(وهو) للمفرد المذكر الغائب (وهي) للمفردة الغائبة (وهما) لمثنىٰ الغائب

---

(١) في توضيح المقاصد ١/ ١٣٦، وعزاه في الجنىٰ الداني ٥٨ إلىٰ الجمهور.

(٢) في شرح الكافية ٢/ ١٠ بتصرف يسير.

(٣) في نصّ الرضي (المخاطبين).

(٤) توضيح المقاصد ١/ ١٣٦، الجنىٰ الداني ٥٨، الهمع ١/ ٢٠٨، وعزاه ابنُ يعيش للكوفيين (شرح المفصل ٣/ ٩٥).

(٥) ما يزال ينقل عن الرضي. وقائل هذا القول ابنُ كيسان (الجنىٰ الداني ٥٨).

(٦) ليست هذه الكلمة في نص الرضي المطبوع، ولا في نَصّه المحقق في رسالة دكتوراه (القسم الثاني ١/ ٢٤).

(٧) في (جـ): رادوا.

مطلقًا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهُنَّ) لجمع الإناث الغائبات.

قال المرادي[(١)]: «ومذهب الجمهور البصريين أنّ (هو) بجملته ضميرٌ، وكذلك (هي)[(٢)]. وأمّا (هما) و(هُمْ) و(هنّ) فذهب أبو عليٍّ إلىٰ أنها بجملتها الضمائر» انتهىٰ.

والصحيح أنَّ الضمير في الجميع هو الهاء فقط، وما اتصل بها حروف دالةٌ علىٰ أحوال صاحب الضمير[(٣)]. وقال الرضي:[(٤)] فالواو والياء[(٥)] في (هو) و(هي) عند البصريين مِن أصل الكلمة[(٦)]، وعند الكوفيين للإشباع، والضميرُ هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع، فإنك تحذفهما[(٧)]، والأوّل هو الوجه؛ لأن حرف

---

(١) في توضيح المقاصد ١/ ١٣٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨ (عدهما من الأسماء الثنائية) الأصول ٣/ ٣٧٤، العسكرية ١٩٨-١٩٩، شرح السيرافي ٥/ ١٩١أ، أمالي الشجري ٢/ ٥٠٦، الإنصاف ٢/ ٦٧٧، كشف المشكل في النحو ٢/ ٥٥٠، التخمير ٢/ ١٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، شرح الرضي ٢/ ١٠، الارتشاف ١/ ٤٧٣، المساعد ١/ ٩٩، تعليق الفرائد ٢/ ٧١، ائتلاف النصرة ٦٥.

(٣) في الثلاثة الأخيرة دون (هو) و(هي). وإلاّ فإن ذلك يناقض نقلَه الآتي.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ١٠ بتصرف.

(٥) في (ب): فالياء والواو. وما أثبتُّه الموافق لكلام الرضيّ.

(٦) سلف قريبًا مذهبهم.

(٧) مذهبهم مذكور في مجالس العلماء للزجاجي ١٢٧، الإنصاف ٢/ ٦٧٧، التخمير ٢/ ١٤٤، شرح المفصل ٣/ ٩٦-٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، الارتشاف ١/ ٤٧٣، المساعد ١/ ٩٩، ائتلاف النصرة ٦٥، تعليق الفرائد ٢/ ٧١، التصريح ١/ ٩٦، الهمع ١/ ٢٠٩-٢١٠، وعزي في بعضها أيضًا إلىٰ الزجاج وابن كيسان. وتبع الكوفيين علىٰ هذا الرأي المهلبي في نظم الفرائد ١٩٥، واختاره السيوطي وقال أبو حيّان: وتأوّله ابن كيسان علىٰ سيبويه.

الإشباع[١] لا يثبُتُ إلا ضرورة[٢]، وإنما حُرّكت الواوُ والياءُ لتصير الكلمة بالفتحة مستقلةً حتىٰ يصحّ كونها ضميرًا منفصلًا[٣]؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع -كما ظنّ الكوفيّون- ألا ترىٰ أنك إذا أردت عدمَ استقلالها سَكَّنْتَ الواوَ والياء، نحو: (لَهُوْ) و(بِهِيْ).[٤]/ [٨١/ ب] وكان قياس المثنىٰ والجمع علىٰ ما ذهب إليه البصريون (هوما)[٥] و(هوم) و(هين)، فخُفِّفت بحذف الواو والياء[٦]. والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين[٧] في جمع المؤنث علىٰ ما ذكرنا في المتصل سواء[٨].

قال بعضهم[٩]: وتسكين هاء[١٠] (هو) و(هي) بعد الواو، والفاء، و(ثم)،

---

(١) أسقط الشارح من نص الرضي قوله: «لأن حرف الإشباع لا يتحرك».

(٢) تعليق الفرائد ٢/ ٧٢، وقد قرّر ابن مالك أن الإشباع لا يكون إلا في الضرائر (شرح التسهيل ١/ ١٤٢).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٨.

(٤) في جميع النسخ الستّ مَثَّل بـ(لهي) وهو وهَمٌ؛ لأن المراد التمثيل بضمير متصل، فهو يريد التمثيل بـ(له) و(به)، وما أثبته هو الموافق لنصّ الرضي.

(٥) أسقط الشارح (وهيما).

(٦) كما جرىٰ الحذف في (قاضون): أصلها: (قاضيون) (التبصرة ١/ ٤٩٥-٤٩٦، ٢/ ٦٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣). والأولىٰ أن يقال: لأن هذه الكلمات ليست تثنية ولا جمعًا حقيقيين علىٰ حدّ (الزيدان والزيدونَ) وإنما هي صيغ مرتجلة مخترعة للتثنية والجمع مثل: (أنا) و(نحن). (سر الصناعة ٢/ ٤٦٧-٤٦٨، الإنصاف ٢/ ٦٨١، التخمير ٢/ ١٤٥، ائتلاف النصرة ٦٥).

(٧) في (ب): التنوين. وما أثبتُّه الموافق لنصّ الرضي.

(٨) نهاية نقله عن الرضي.

(٩) لعله يعني ابن مالك فقد قال قريبًا من ذلك جدًّا في التسهيل ٢٦.

(١٠) في (ب): وتسكينها.

واللامِ جائز، قُرئ به في السبع[١]، نحو: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ[٢]...﴾، ﴿...فَهُوَ...[٣]﴾، ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...[٤]﴾ ﴿...لَهِيَ الْحَيَوَانُ[٥]﴾[٦]. قيل: وكذلك بعد همزة الاستفهام[٧]، نحو:

فَقُلْتُ أهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ[٨] ....

تنبيه:

اعلم أن العرب تُدخل (ها) التنبيه على الضمائر المرفوعة المنفصلة، كما

---

(١) وهي قراءة الكسائي وقالون عن نافع، وهي أيضًا قراءة أبي عمرو، عدا ما بعد (ثم)، وهو موضع واحد في سورة القصص، واختلفت الرواية عن نافع ،ورُويَ عنه بالتحريك. (السبعة ١٥١-١٥٢، التيسير ٦٢، العنوان ٦٩، التبصرة ١٤٨).

(٢) ﴿...أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ٤ الحديد ٥٧.

(٣) من ذلك: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ ١٨٤ البقرة، ومثلها ٢٧١ البقرة ٢، ١٧ الأنعام ٦، ١٩ الأنفال ٨، ٣ التوبة ٩، ٧٥ النحل ١٦، وفي ٣٩ سبأ ٦٦.

(٤) ﴿أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ ٦١ القصص ٢٨.

(٥) في (جـ): الحيون.

(٦) ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ...﴾ ٦٤ العنكبوت ٢٩.

(٧) وهو خاصٌّ بالشعر (شرح التسهيل ١/ ١٤٣).

(٨) فَقُمْتُ للطَّيْفِ مرتاعًا فأَرَّقَنِي ....

والبيت من البسيط، قائله زياد بن منفذ، أو ابن حمل. أو المرار العدوي ويظهر أنها أسماء لرجل واحد. فهو المرار، واسمه زياد، وفي (حماسة أبي تمام) أنه ابن حمل، وعند غيره أنه ابنُ منقذ، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية معاصرٌ للفرزدق وجرير. (الشعراء ٢/ ٦٩٧، المؤتلف والمختلف ٢٦٨، سمط اللآلئ ١/ ٧٠، معجم الشعراء ٣٣٨، والخزانة ٥/ ٢٥٤-٢٥٦). ويروى: (فقمت للزور). والبيت في ديوان الحماسة ٢/ ١٣٧، الحماسة البصرية ١/ ١٦٣، الخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٩٦، الخزانة ٤/ ٢٤٤-٢٤٥، شرح شواهد الشافية ٤/ ١٩٠.

تدخلها على أسماء الإشارة، فيقولون: (ها أنت فعلت كذا)، و(ها هو قائم)، كما يقولون: (هذا) و(هؤلاء).[١]

ثم ما زيدت الهاء[٢] فيه قبل همزة يجوز فيه تحقيقُ الهمزة مع عدم الفصل بينها وبين (ها) بألف[٣]، وتسهيلُها[٤] بينَ بين[٥] مع إثبات ألفٍ قبلها[٦]، وإبدالُها ألفًا مع المدّ للفصل بين الساكنين[٧]، وبها قرئ في المتواتر[٨].

فمثال المبتدا المضمر (نحو) الضمائر الواقعة في(قولك: أنا قائم، ونحن قائمون). وزعم بعضهم أنّ (نحن) إذا كان للمعظِّم نفسه يجوز أن يُخبر عنه

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٣، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣١-٢٣٢، معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٦٢-٤٦٣، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٩٧-٤٩٨، التخمير ٤/ ٩٣-٩٦، شرح المفصل ٨/ ١١٦، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٠، الارتشاف ١/ ٥٠٧-٥٠٨.

(٢) كذا كُتبت في جميع النسخ. ولعله لا يعني (ها) التنبيه، وإنما كل هاء.

(٣) وقيل في هذه الحالة: إنّ الأصل (أأنت) و(أأنتم) فأبدلت الهمزة الأولى هاءً. (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٤) والقراءة بها في القرآن هي قراءة ابن كثير. (السبعة ٢٠٧، التيسير ٧٤، التبصرة ١٧٢، العنوان ٧٩).

(٤) في (ب): وتسهلها.

(٥) كتبت غير واضحة في (أ)، وفي الهامش: (لعلّها: بين بين).

(٦) وهي قراءة أبي عمرو ونافع (البحر المحيط ٢/ ٤٨٥) وقد أشار الداني إلى تسهيل الهمزة وتليينها. (التيسير في القراءات السبع ٧٤) ونحوه بمزيد تفصيل في الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١/ ٣٤٦).

(٧) عزيت إلى ورش. وعُزيت قراءة المد دون همز بعد الألف إلى نافع وأبي عمرو. وعزا بعضهم إليهما تخفيف الهمزة وتليينها (كما سبق) (السبعة ٢٠٧، التيسير ٧٤، التبصرة ١٧٢، العنوان ٧٩، البحر ٢/ ٤٨٥).

(٨) على التفصيل السابق.

بمفرد[1]، وفيه نظر؛ لأنه لا يُحفظ مثل: (نحن قائمٌ)، بل تَجب[2] في الخبر المطابقةُ، نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ [3]﴾. ولا حجةَ في قوله[4]:

والمَسْجِدَانِ وبيتٌ نَحْنُ عامِرُهُ ....[5]

لأنه محمولٌ علىٰ حذف الواو والاجتزاءِ عنها بالضمة[6]، كقوله[7]:

إذا ما شاءُ[8] ضَرُّوا مَنْ سِواهم ولا يَألُو لَهُمْ أَحَدٌ[9] ضِرارا[10]

(وما أشبه ذلك) من نحو قولك: (أنت قائم)، و(أنتِ/ [٨٢/ أ] قائمة)،

---

(١) مِمَّن أجاز ذلك ابنُ كيسان (مسألة اعتراض الشرط علىٰ الشرط لابن هشام ٥١) ونقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٦.

(٢) في (ب): يجب.

(٣) ٢٣ الحجر ١٥.

(٤) لم أعرف القائل.

(٥) .... لنا وَزَمْزَمُ والأَحْواضُ والسُّتُرُ

البيت من بحر البسيط، وهو في المحكم ٣/ ٤٤ نقله عن الفارسيّ، واللسان ٢/ ٥٣، وتاج العروس ٥/ ٤٦٩.

(٦) وهذه المسألة منقولة عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٥٠/ ب ٥١/ أ.

(٧) لم أعرف القائل، وقال البغدادي: وهذا البيت مشهور في تصانيف العلماء، ولم يذكر أحد منهم قائله.

(٨) في (جـ): شا.

(٩) في (ب): أحدا.

(١٠) البيت من بحر الوافر ويُروىٰ: (ولا يألوهم أحدٌ ضرارًا) ويروىٰ: (ولا يَسْطِيعُهُمْ أحدٌ...) ويروىٰ: (مَنْ أرادوا) ومعنىٰ (يألو): يقدر.

والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٩١، الإنصاف ١/ ٣٨٦، البحر المحيط ٤/ ٢٥٦، المغني ٢/ ٥٥٢، الهمع ١/ ٢٠١، الخزانة ٥/ ٢٣١، شرح شواهد المغني للبغدادي٧/ ١٧٨-١٨٠.

و(أنتما قائمان)، أو (قائمتان)[١]، و(أنتم قائمون)، و(هنّ قائمات).

والجمع بَيْن (نحو) و(ما أشبه ذلك) مَرّ الجوابُ عنه في (باب معرفة علامات الإعراب)[٢].

تنبيهان:

الأول: عُلِم من كلام المصنِّف إلى[٣] هنا أنَّ المبتدأ يكون معرفةً، فهل الحكم مقصورٌ عليه؟ قلنا: في مفهومه تفصيل، ثم اعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الكلام حصولُ الفائدة، والمبتدأ مخبرٌ عنه، والإخبار عن غير معيّنٍ لا يُفيد؛ لأن القصد من الكلام إعلامُ السامع ما يُحتمَل أن يجهله، والأمور الكلية قلَّ أنْ يجهلها أحدٌ، وإنما تُجهَل الأمورُ الجزئية[٤]. وأورِد على الأوّل مجيءُ الفاعل نكرةً وهو مخبرٌ عنه. وأُجيب بأن الفاعل تَخصّص بالحكم المتقدّم عليه[٥].

---

(١) في (ب): وقائمتان.

(٢) في صـ٢١٦.

(٣) في (جـ): أن.

(٤) الكتاب ١/٤٨، وشرح ذلك وبيانه في المقتضب ٤/١٢٧، الأصول ١/٥٩، التبصرة والتذكرة ١/١٠١-١٠٢، المقتصد ١/٣٠٨، شرح المفصل ١/ ٨٥-٨٦.

(٥) هذا جواب ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٢/ ٣٥٩، وشرحه لوافيته ١٧٧، وأماليه ٢/ ٥٧٦، وقد أورده جوابًا لجواز كون المبتدأ نكرة في نحو: (في الدار رجل) فقال: إنه تخصّص بالحكم المتقدم عليه كالفاعل، وقريب منه قولُه في شرح المفصل ١/ ١٨٥، ١٨٧. وانظر شرح الرضي ١/ ٨٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢١٨. وأجاب عنه صدر الأفاضل بِأنّ السامع حين يُبتدأ بسماع نكرة ينفِر من ذلك، لكن إذا تقدم في الكلام الخبرُ=

قال الرضي[١]: وهذا وَهَم؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غيرَ مخصَّص، فتكون قد حكمتَ عليه قبل معرفته. وقد قالوا[٢]: إنَّ الحكم علىٰ الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته. انتهىٰ.

وأقول: مذهب أهل السنة أنه يجوز وقوعُ الشرط والمشروط معًا، وإن كانت رتبةُ الشرط التقدمَ[٣]، فيُمكن علىٰ قياسه أن يقال: إنَّ الحكم والتخصيص حصلا معًا.

إذا علمتَ هذا فلا يُبتدأ بنكرةٍ إلا إذا أفادت، فقد قال ابنُ الدَّهان[٤]: إذا

=أو ما هو بمعناه، فسواءٌ عرفت المبتدأ أم لم تعرفه لم يقع تنفيرٌ له؛ لأنه إنْ كان قد استمع الخبر فبعد ذلك إذا استمع المبتدأ فقد قُضي الأمر وتمّ. (التخمير ١/ ٢٥٧-٢٥٨).

(١) في شرح الكافية ١/ ٨٨ بتصرف يسير.

(٢) انظر مثلًا شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٨٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٨، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٥٦، وفي النسخة المحققة من شرح الكافية للرضي (الرسالة ١/ ٣١٦): (قال) يعني ابن الحاجب.

(٣) الشرط اللغويّ محل خلاف عند الأصوليّين في زمن وقوعه، فأكثر المتكلمين علىٰ أن الشرط يقع مع المشروط في وقت واحد -كما ذكر الشارح- واختاره ابن عبد السلام. (شرح الكوكب المنير ٣/ ٣٤٦، والمعتمد في أصول الفقه ١/ ٢٥٩-٢٦٠، المحصول ٣/ ٩١-٩٦، الإبهاج ٢/ ١٦٩) وأكثر الفقهاء من الحنابلة خاصة يرون المشروط لا يقع إلا بعد الشرط، واختاره ابن النجّار (شرح الكوكب المنير ٣/ ٣٤٦). والشارح يعني بأهل السنة في قوله السابق: الأشاعرة، كما صرح بذلك في كتابه منار أهل الفتوىٰ (٤/ أب).

(٤) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاري، ناصح الدين (٤٩٤-٥٦٩هـ). من أعيان النحاة المشهورين، قيل فيه: إنه سيبويه عصره، وكان يُقْرن بابن الشجري وابن الخشاب، وهو أقدم مَنْ عُرِف بابن الدهان وأشهرهم. ألّف شرحًا للإيضاح في أربعين مجلدة، وشرح اللمع، وألف (الفصول) و(الدروس) وشرحهما. وله مؤلفات كثيرة (البلغة ١٠٤، البغية ١/ ٥٨٧).

حصلت الفائدة فأخبرْ عن أيّ نكرةٍ شئتَ[١]. والفائدةُ إنَّما تحصل غالبًا إذا تخصَّصت النكرةُ بمخصِّصٍ من المخصِّصات، وهي كثيرة، سَرَدَ ابنُ عقيل[٢] في (شرح الألفية) منها نيفًا وثلاثين موضعًا[٣]، وذكر ابنُ هشام أنها ترجع إلىٰ شيئين:

---

(١) لم يذكر ذلك في كتابه الفصول، ولم أستطع العثور علىٰ ذلك في كتابه (شرح اللمع)؛ لأن النسختين اللتين اطلعت عليهما (بجامعة الإمام وجامعة أم القرىٰ) ناقصتان، تبدآن من باب المعرفة والنكرة. ولم أستطع الإطلاع علىٰ كتابه (شرح الدروس) وهو مخطوط بأم القرىٰ، ومذكور في فهارسها، لكنني لم أجده فيها. وقوله الذي ذكره الشارح منقول عنه في شرح الرضي ١/ ٨٨، والشرح المطول للسعد ١٨٥، والمنهل الصافي للدماميني ٢٦٧. وقد قال نحوَ هذا من قبله ابن السرّاج في الأصول ١/ ٥٩. ونقل ابنُ عصفور اشتراطَ الإفادة فحسب عن سيبويه (شرح الجمل ١/ ٣٤٣) وانتقده في ذلك. وذكره أيضًا أبو حيّان (الارتشاف ٢/ ٤٠) والمرادي (توضيح المقاصد ١/ ٢٨١) والجامي (الفوائد الضيائية ١/ ٢٨٢، يعزوه إلىٰ بعض المحققين) وذكر ابنُ هشام أنّ المتقدمين يقتصرون علىٰ اشتراط الفائدة (المغني ٢/ ٤٦٧) وجعلَ ابنُ مالك ذلك في المعارف أيضًا (شرح التسهيل ١/ ٢٩٠).

(٢) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الحنبلي (٦٩٨-٧٦٩هـ) برع في النحو والفقه، وولي القضاء. تلمذ علىٰ الجلال القزويني وأبي حيّان، ألّف شرحًا للألفية، وشرحًا للتسهيل. (البغية ٢/ ٤٧-٤٨).

(٣) لم يسردْ نيفًا وثلاثين موضعًا، وإنما ذكر في (شرح الألفية ١/ ٢١٦-٢٢٧) المواضع الستة التي ذكرها ابن مالك وزاد عليها، حتىٰ وصل بها إلىٰ أربعة وعشرين. وذكر أن بعض المتأخرين أنهاها إلىٰ نيف وثلاثين موضعًا، قال: وما لم أذكره منها أسقطتُه لرجوعه إلىٰ ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح. وقد أشار ابن هشام إلىٰ بلوغها عند بعض المتأخرين نيفًا وثلاثين موضعًا، وذلك في شرح الشذور ١٨٢، وشرح القطر ١١٨.

ومِن أوسع مَن ناقشها السهيليُّ في نتائج الفكر ٤٠٨-٤١٤، والعكبريُّ في شرح اللمع ٢٢٧-٢٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٠-١٣١، وصدر الأفاضل في التخمير ١/ ٢٥٧-٢٦٠، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٩٠-٢٩٦، ونقل أبو حيّان عن بعض النحويين أنّها بلغت عنده نحوًا من ثلاثين موضعًا. (النكت الحسان ٥٨) وبلغ بها ابن النحاس الحلبي اثنين وثلاثين (شرح المقرب ٢٤/ ب-٢٥/ ب) ونقل السيوطي عن بعض المتأخرين أنه أنهاها إلىٰ اثنين وأربعين (الأشباه والنظائر ٣/ ١١٣).

العمـوم والخصـوص[١]، فمِـن العمـوم نحـوُ: (مـا رجـلٌ في الـدار)،/ [٨٢/ ب] و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾.[٢] ومِن الخصـوص: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾،[٣] ومنـه [أيضـا][٤] حديثُ: (**خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ علىٰ العباد....**)،[٥] ونحـو: (**أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، [ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ[٦]]**[٧]) و(رُجَيلٌ جاءني)، و(عند زيدٍ نِمرةٌ)،[٨]

---

(١) متن القطر ٩، ومتن الشذور ١١، وشرح اللمحة ١/ ٣٦٦، وصرح في شرح الشذور ١٨٢، وشرح القطر ١١٨ أنّ بعضهم زعم ذلك، وقد ذكر ذلك من قبله أبو حيّان في النكت الحسان ٥٨، والمراديُّ في توضيح المقاصد ١/ ٢٨١.

(٢) في الآيات ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ النمل ٢٧.

(٣) ٢٢١ البقرة ٢.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) سنن النسائي ١/ ٢٣٠، سنن أبي داود ٢/ ٦٢، سنن البيهقي الكبرىٰ ٢/ ٤٦٧، ٢/ ٨، ١٠/ ٢١٧. ويروىٰ: كتبهن الله تعالىٰ علىٰ العباد (أحمد ٥/ ٣٢٩) ويروىٰ: كتبهن الله تبارك وتعالىٰ علىٰ العباد (أحمد ٥/ ٣١٥) ويُروىٰ: كتبهن الله ﷻ علىٰ العباد (الموطأ ١/ ١٢٣) ويروىٰ: افترضهن الله (أحمد ٥/ ٣١٧، ٣٢٢، سنن أبي داود ١/ ١١٥) سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٩، سنن البيهقي ٢/ ٢١٥، ٢/ ٤٦٧، ٣/ ٣٣٦، وصحيح ابن حيّان ٥/ ٢٣، ٦/ ١٧٥) وكل هذه الروايات يصحّ الاستشهاد بها.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

(٧) الرواية: «**أمرٌ بالمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن المنكر صدقةٌ**». (مسلم ١/ ٤٤٩، سنن البيهقي الكبرىٰ ١٠/ ٩٤) وفي رواية أخرىٰ: «**أمرٌ بالمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ**» (مسلم ٢/ ٦٩٧) والثلاث سواء في الاستشهاد.

(٨) في المثال الأوّل النكرة موصوفة، وفي الثاني مضافة، وفي الثالث عاملة عمل الفعل، وفي الرابع الاسم المصغر كالموصوف؛ لأن المعنىٰ (رجل صغير جاءني)، وفي الخامس أخبر عن النكرة بمختص مقدم ظرف.

بخلافِ: (عند رجلٍ[1] مالٌ).

الثاني: نَصّ النحويون علىٰ أنَّ النكرة إذا عُطف عليها جاز الابتداءُ بها،[2] كقول بعضهم[3]:

عنـدي اضـطِبارٌ وشَـكْوَىٰ عنـد قـاتِلَتِي فَهَلْ بأَعْجَبَ[4] منْ هـذا امرؤٌ[5] سَـمَعِا[6]

(**والخبر**) المتقدم تعريفه -من حيث هو- الأصلُ فيه التنكير، وقد يُعرَّف، فلا يجوز تقديمُه علىٰ المبتدأ المعرفة، إلاّ مع قرينةٍ تدلّ علىٰ خَبَرِيّته حالَ

---

(١) في (ب): رجال.

(٢) ممّن نصّ علىٰ ذلك الحيدرةُ في كشف المشكل ١/ ٣١٤، وابنُ مالك في التسهيل ٤٦ وشرحه ١/ ٢٩١-٢٩٣، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٩، وابن هشام في الجامع الصغير ٤١، والمغني ٢/ ٤٦٨. وزاد ابن هشام بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به، انظر تعليق الفرائد ٣/ ٥٢، والأشموني ١/ ٢٠٥، ويقرب منه في بعض الصور ما عبّر عنه بعضهم بإرادة التفصيل (المقرب ١/ ٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١-٣٤٢، الملخص ١٦٢).

(٣) لم أقف علىٰ اسمه.

(٤) في (ب): يا عجب.

(٥) في (جـ): امر.

(٦) البيت من البسيط. وهو في شرح التسهيل ١/ ٢٩٢، المغني ٢/ ٤٦٨، الأشباه والنظائر ٣/ ١١٢، شرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ٣٢-٣٣. والبيت استشهد به ابن مالك علىٰ هذا، ولكن قال ابنُ هشام:إنه لا يصلح شاهدًا؛ إذ يُحتمل أن الواو هنا للحال، وهو مسوّغ، وإنْ سُلمَ العطف فثَمَّ صفةٌ مقدرة يقتضيها المقام، أي: وشكوىٰ عظيمة، علىٰ أنّا لا نحتاج إلىٰ شيء من هذا كلّه؛ فإن الخبر هنا ظرفٌ مختصٌ، وهذا بمجرده مسوّغٌ... الخ (المغني ٢/ ٤٦٨-٤٦٩).

تقدُّمِه[1]، مثال الأول[2]: (الذي ظلمك الذي آذاني)، ومثال الثاني[3]: (أبو حنيفة أبو يوسف)،[4] و:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[5]

والأصلُ فيه أيضًا التأخيرُ عن المبتدأ؛ لأنه وَصفٌ له في المعنىٰ، فحقُّه أن يتأخّر[6] عنه وضعًا، كما هو متأخّر عنه طبعًا، وهذان الأصلان فُهِما

---

(١) تفصيل ذلك في شرح المفصل ١/ ٩٨-٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٦-٢٩٨، وشرح لابن الناظم ١١٥، أوضح المسالك ١/ ٢٠٦.

(٢) أي: الذي لا يجوز تقديمُه علىٰ المبتدأ.

(٣) أي الذي يجوز فيه تقدم الخبر لوجود قرينة.

(٤) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت التيمي ولاءً (٨٠-١٥٠هـ) أحدُ الأئمة الأربعة المجتهدين، ولد ونشأ بالكوفة، عُرِف مذهبه بمذهب أهل الرأي، كان ورعًا قويّ الحجة كريمًا جوادًا. (البداية والنهاية ١٠/ ١٠٧، وفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥-٤١٥)... وأما أبو يوسف، فهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي (١١٣-١٨٢هـ) أشهر تلاميذ أبي حنيفة وهو الذي نَشَرَ مذهبَه، ونافح عنه، ولِيَ القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد (البداية والنهاية ١٠/ ١٨٠-١٨٢، وفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨-٣٩٠)

(٥) البيت من الطويل. قال العيني: «استشهد به النحاة والفرضيون والفقهاء وأهل المعاني والبيان ولم أرَ أحدًا عزاه لقائله» ويعزىٰ للفرزدق. عزاه إليه الكرماني في شرح شواهد شرح الكافية ١/ ١٨٢. وقد نبّه علىٰ ذلك البغدادي وهو في الديوان ٢١٧ (الصاوي) مفردًا، نقله عن النحويين، وهو أيضًا في الحيوان ١/ ٣٤٦، دلائل الإعجاز ٢٤٠. الإنصاف ١/ ٦٦، شرح المفصل ١/ ٩٩، تخليص الشواهد ١٩٨، المغني ٢/ ٤٥٢، المقاصد النحوية ٢/ ٥٢٥-٥٢٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٤٨، وللبغدادي ٦/ ٣٤٤، الخزانة ١/ ٤٤٤-٤٤٥. قال ابن هشام: وقد يقال: هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وأنه جاء علىٰ عكس التشبيه للمبالغة (تخليص الشواهد ١٩٨) واستَضْعَفَ هذا القول في المغني ٢/ ٤٥٢ بأنه نادر الوقوع مخالف للأصول، وإن لم يمنع منه البتة.

(٦) في (جـ): تتأخر.

مِن[1] تمثيله -رحمه الله- كما يُفهم منه أن الخبر لا يُحذف، وليس علىٰ إطلاقه، بل يُحذف وجوبًا تارةً، وجوازًا أخرىٰ، كما أن تقدُّمَه كذلك. وتفصيلُه يُخْرج عن المقصود.

(قسمان) خبر عن (الخبر). قسمٌ (مفرد) وهو الأصل في الخبر[2] (و) قسم (غير مفرد) وهو خلاف الأصل فيه؛ لأنه إمّا أنْ يكون للعوامل تسلّطٌ علىٰ لفظه، أوْ لا، (فـ) الأوّل: (المفرد) ولو كان مثنًّىٰ، أو مجموعًا، أو مضافًا، أو غيرَ ذلك.

فالمفرد هنا ما ليس جملةً ولا شبهَها. وفي باب المنادىٰ و(لا) النافية للجنس ما ليس مضافًا ولا شبهَه. وفي باب الكلمة والكلام ما لا يدلّ جُزؤُه/ [٨٣/ أ] علىٰ جزء معناه[3].

وإنّما كان الأصل في الخبر أن يكون مفردًا؛ لأن تركيب المبتدأ والخبر يتضمّن نسبةَ أمرٍ إلىٰ آخر، فينبغي أن يكون المنسوب شيئًا واحدًا كالمنسوب إليه، وإلّا لكان هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبرانِ لا خبرٌ واحد، فالتقدير في (زيد ضَرَب غلامُه): زيدٌ مالِكٌ لغلامٍ ضاربٍ[4].

---

(١) في (جـ): عن.

(٢) سيعود إلىٰ ذلك قريبًا في صـ٦٠٤، وتصديق ذلك في الأصول ١/ ٦٥، اللمع ٢٩، المقتصد ١/ ٢٥٨، ٢٩١-٢٩٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤، البسيط ١/ ٥٥٣.

(٣) سبق ذكر ذلك في صـ٢٢٣ وصـ١٧٨.

(٤) نقل الشارح هذه الحجة عن الرضي في شرح الكفية ١/ ٩٣، وسيردّ عليها بما يأتي. وهي هكذا في نص الرضي المطبوع والمحقق (الرسالة القسم الأوّل ١/ ٣٣٨). ونقلها الدماميني في تعليق الفرائد: (زيد مالك لغلام مضروب له) (٣/ ١٠٧) ويبدو أنهما اختلفا في التأويلين؛ لأن أحدهما قدّر الأصل: (زيد ضرب=

ومَنَعَ[١] الرضيُّ[٢] كونَ الأصل فيه الإفرادَ[٣]، وأجاب عن هذا الدليل: بأنّا سلّمنا أنّ المنسوب يكون شيئًا واحدًا، لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدّره، فالمنسوب[٤] إلىٰ (زيد) في الصور المذكورة ضَرْبُ غلامِه الذي تضمّنته الجملة. انتهىٰ. وفيه نظر[٥].

فالمفرد جامدٌ نحو: (هذا زيدٌ)، فلا يتحمل ضميرًا -كما مرّ[٦]- ومشتقٌّ فيتحمّله (نحو): (قائم) من (قولك)[٧] أي مقولك: (زيد

=غلامُه) فقدّره بـ(ضارب)، والآخر قدّر الأصل: (زيد ضرب غلامَه) فقدّره بـ(مضروب) والأظهر تأويل الدماميني.

(١) يبدأ من هاهنا في (جـ) سقطٌ، مقداره ورقتان، وهو سقط قديم قبل ترقيم الأوراق. وسأقابل الساقط علىٰ (ز) بديلةِ (جـ) التي تكاد تكون مطابقةً لها، كما ذكرتُ في وصف النسخ.

(٢) في شرح الكافية ١/ ٩٣.

(٣) وقد مضىٰ ذكر ذلك في صـ٦٠٠ وسيعود إليه في صـ٦٠٤.

(٤) في (ب): بالمنسوب، وما أثبتّه الموافق لنص الرضيّ.

(٥) لعل مبعث النظر هنا ما ذكره الدماميني تعليقًا علىٰ كلام الرضي مِن أنه لا إسناد في الجملة من حيث هي جملة إلىٰ المبتدأ. (تعليق الفرائد ٣/ ١٠٨). وشرح ذلك في موضع آخر بقوله: بعض المحققين علىٰ أنْ لا إسناد في الجملة -من حيث هي- إلىٰ زيد (في قولك: زيد قام أبوه) بل القيام -مثلًا- في نفسه مسندٌ إلىٰ الأب، ومع تقييده مسندٌ إلىٰ زيد، وأما المجموع المركب من (زيد) ومن القيام ومن النسبة الحكمية بينهما فلم يُسنَد إلىٰ (زيد)؛ ولذلك يؤوّلون (زيد قام أبوه) بأنه قائم الأب. وأما قولهم: إن الخبر هو الجملة بأسرها فمن الاتساعات التي لا تلتبس معانيها. (٣/ ٨٨).

(٦) في صـ٥٨٠، ٥٨٢.

(٧) سقطت هذه الكلمة من النسخ الثلاث المطبوعة المحققة للمتن، كما أنها ليست في النص الذي اعتمده المكودي في شرحه ١٢، والبهنسي ٢٣ ب، والشربيني ٣٤أ، والصباغ ٢٢أ، وهي ثابتة عند زروق في شرحه=

قائم)[١] و(زيدٌ هذا)، وقد مرّ حكمُهما[٢].

(و) الثاني: (غير المفرد) وهو بخلافه، فهو ما كان جملةً أو شبهَها، وهو (أربعة أشياء): شيئان هما شبه الجملة، وقدّمهما لقُربهما من المفرد الذي هو الأصل، وهما (الجارّ والمجرور، والظرف) التامّان، وهما اللذان تتمّ بهما الفائدة إذا[٣] لُوحِظ المتعلَّق، بأن يُفهم ما يتعلَّقان به مِن مجرد ذكرِهما، الغير الزمانين[٤] والمبتدأ اسمُ عينٍ، كما يُفهَم من مثاله الآتي، فخرج الناقصان، نحو: (زيد بِكَ)، و(زيدٌ أمْسِ)، وهما اللذان لا يُفهَم بمجرَّد ذكرِهما ما يتعلَّقان به، ألا ترىٰ أن نحو: (زيدٌ بِكَ، أو فيك، أو عنك) لا يصحّ الإخبارُ بها[٥]، مع أنه إذا لوحظ

=٤٨أ، والراعي (المستقل بالمفهومية ٧٨ب) والسنهوري ٤٧ب، والشيخ خالد الأزهري ٦٠، وابن جبريل ٢٩أ، والرملي ١٣٦، والغيطي ٢٢أ، والمقسّي ٣١أ.

(١) في أحد المتون المطبوعة (عثمان بسبح) زيادة: (والزيدان قائمان، والزيدون قائمون) وهي كذلك في شرح الراعي (المستقل بالمفهومية ٧٨ب) وشرح الشيخ خالد ٦٠، وشرح ابن جبريل ٢٩أ. ولم تثبت هذه الزيادة في شرح المكودي ١٢، والسنهوري ٤٧/ ب، والبهنسي ٢٣/ ب، والرملي ١٣٦، والصباغ ٢٢أ، والشربيني (نور السجية ٣٤أ) والغيطي ٢٢أ، والمقسّي ٣١أ، وذكرها زروق علىٰ أنها ليست من المتن ٤٨أ.

(٢) في صـ٥٨٠، ٥٨٢.

(٣) في (أ): فإذا. وما أثبته في (ب) و(ز) بديلة (جـ).

(٤) كذا في نسخ التحقيق وكذا في (ز) بديله (جـ) والمراد بالزمانين: الظرف والجارّ والمجرور الدالّين علىٰ زمان، وبعضهم يعبر بالزمانيين - كما سيعبّر هو في صـ٦١٣- فلعلّه أراد (غير الزمانيّين، والمبتدأ اسمُ عينٍ...) فأدخل (أل) علىٰ (غير) وهو خطأ شائع، أو لعله أراد: لغير الزمانين: فحرفها النساخ بزيادة الألف. والحديث عن الإخبار بالزمان عن اسم العين سيأتي مفصَّلًا في صـ٦١٣-٦١٤.

(٥) المقتضب ٤/ ٣١٢، المقرب ١/ ٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٧.

(واثق) و(راغب) و(مُعْرِض) صحّ[1]. وخرج نحوُ: (زيد اليوم) أو (في عام الفتح)،[2] بخلافِ نحو: (الخيرُ أمسِ)، و(البركةُ في غدٍ)./ [٨٣/ ب]

وإنما جعلَهما[3] قَسيمَينِ[4] للمفرد؛ لأنه يصحّ أن يقدّر متعلَّقهما (مستقرّ) ونحوه مِمّا هو اسم فاعل، وهو اختيار طائفةٍ[5] محتجّين بأن المحذوف هو

---

(١) يريد أن الظرف والجارّ والمجرور يكونان صالحين للإخبار بهما إذا فهم منهما متعلَّقهما ومعناهما بمجرد ذكرهما، وصار معنًىٰ متعيِّنًا لا يحتمل الكلامِ غيره، فإذا كان الكلام محتملًا أكثرَ من معنًىٰ يمكن فهمُه من الظرف والجارّ والمجرور. كالأمثلة التي ذكرها الشارح، فقولك: (زيد بك) يمكن فهمُ معنىٰ (واثق) فيها، لكنه غير متعيّن وحده، فيمكن فهمُ معنًىٰ آخر منه. نحو: (زيد متعلق بك، أو مستهين، أو فرِحٌ) أو نحو ذلك وكذلك الباقي.

وشرح ذلك وبيانُ ضابطه مفصلٌ في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٧-٣٤٨، وشرح التسهيل ١/ ٣١٨، المساعد ١/ ٢٣٥، شرح اللمحة ١/ ٢٧١.

(٢) لأن الخبر زمان، والمبتدأ اسمُ عين، وقد نبّه علىٰ ذلك قريبًا وسيأتي الكلامُ عنه مرة أخرىٰ.

(٣) في (أ): جعلها.

(٤) في جميع النسخ: (قسمين) وما أثبتُّه الصواب عن (ز) بديلة (جـ)، وهو الموافق لقول الآجرومي الذي سبق آنفًا. وإنما قرّر هذا بناءً علىٰ أن الخبر يقدَّر معهما بالفعل (استقر)، وسيذكر ذلك بعد أن ذكر أنه يصح أن يقدّر بـ(مستقر). وكان الأولىٰ أن يبدأ بالأوّل لموافقته كلامَه وكلامَ الآجرومي.

(٥) كذا قدره ابن السرّاج (الأصول ١/ ٦٣) وابن جني (اللمع ٧٥) والحريري (شرح الملحة ٢٤٩) وعزاه ابن يعيش لابن السرّاج (شرح المفصل ١/ ٩٠) وعزاه الرضي له ولابن جني (شرح الكافية ١/ ٣٤٧) ويحتمله تقدير أبي علي (الإيضاح ٢٦٢) وانظر البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٤٧.

وقال ابن مالك: إن الأخفش نصّ عليه، وأومأ إليه سيبويه (التسهيل ٤٩، وشرحه ١/ ٣١٨) وصرَّح بأنه مذهب سيبويه، ونفاه عن الأخفش في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠، وذكر المرادي أنه يعزىٰ لسيبويه (توضيح المقاصد ١/ ٢٨٠) وكذلك شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١١.

الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر الإفراد[١] -كما مرّ[٢]- وصحّحه صاحبُ (الأوضح) فيه[٣]، ورجحّه ابن مالك بأمور، منها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقوله[٤]:

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يُهَنْ فأَنْتَ لَدَىٰ بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ[٥]

ولم يَرِدْ اجتماعُ الفعل والظرف في كلام يُستشهَد به. ومنها: أنَّ الفعل المقدّرَ جملةٌ بإجماع، واسم الفاعل ليس بجملة، والمفرد أصلٌ، وقد أمكن فلا عدول عنه. ومنها: تعيُّنُه اتفاقًا بعد (إذا) الفجائية (وأمّا)؛ لامتناع أن يليهما الفعلُ[٦].

---

(١) الاحتجاج لهذا الرأي بذلك تجده في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٠، وشرح المفصل ١/ ٩٠، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٨٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٨، والشرح المطوّل للسعد ١٨٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، والنكت الحسان ٥٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨٠، وشرح اللمحة ١/ ٣٧٢، والمغني ٢/ ٤٤٧.

(٢) في صـ٦٠٠.

(٣) ١/ ٢٠١.

(٤) لم أجد أحدًا سمّاه، وذكر العيني أنه لم يعرف قائله.

(٥) البيت من الطويل .

والبحبوحة: الوسط. وضبط العيني والسيوطي الفعل (يهن) بالبناء للمجهول.

شرح التسهيل ١/ ٣١٧، الارتشاف ٢/ ٥٥، شرح ابن عقيل ١/ ٢١١، والمغني ٢/ ٤٤٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٣-٥٤٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٤٧، والبغدادي ٦/ ٣٤٢.

(٦) ذلك في شرح التسهيل ١/ ٣١٧-٣١٨، والأخيران في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩، والأخير عند ابنه في شرح الألفية ١١١-١١٢، ورُجح أيضًا بأنّ تقديره بالفعل يقضي بأنه جملة، وتقديره بالاسم يقضي بكونه مفردًا، وكلما قلّ الإضمار والتقدير كان أولىٰ (شرح المفصل ١/ ٩٠) وأنّ الفعل لا يُغني تقديرُه عن تقدير اسم الفاعل ليستدل علىٰ أنه في موضع رفع. واسمُ الفاعل مُغْنٍ عن تقديره. وتقدير ما يغني أولىٰ من تقدير=

ويصحّ أن يقدَّر (استقرّ) ونحوُه مِمّا هو فعلٌ، وهو اختيار أكثر البصريّين،[1] محتجّين بأنّ المحذوف عاملٌ في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال[2] ورجّحه ابنُ الحاجب بوجوب تقديرِه في الصلة[3]. والخلافُ فيما هو

=ما لا يُغني (شرح التسهيل ١/٣١٧، شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٣١، المساعد ١/ ٢٣٥ (المغني ٢/ ٤٤٧) وقد ردّ الرضي هذه الأدلة في شرح الكافية ١/ ٩٣، ومثله في تعليق الفرائد ٣/ ١٠٨.

(١) يحتمله كلام سيبويه في الكتاب ٢/ ٨٩. وكذا قدّره المبرد (المقتضب ٤/ ٣٢٩) الجرجاني (المقتصد ١/ ٣٧٥) والزمخشري (الأنموذج ٥٧، والمفصل ٢٤) وعزاه الأنباري إلىٰ سيبويه وجماعةٍ من النحويين، واختاره، (أسرار العربية ٧٣) الإنصاف ١/ ٢٤٦). وعزاه العكبري إلىٰ جمهور البصرين (اللباب ١/ ١٣٩) وعزاه ابن يعيش إلىٰ الأكثرين (شرح المفصل ١/ ٩٠) وكذلك ابن الحاجب (الأمالي ٢/ ٥٧٨) والرضي (شرح الكافية ١/ ٩٣) وابن هشام في المغني ٢/ ٤٤٧ وهو تقدير أبي علي (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٤٧) (وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٣٤). واختاره العكبري فيه وفي اللباب (١/ ٤٠). وهو كذلك في الهادي في الإعراب ٦٣. وعزاه ابن مالك إلىٰ أبي علي والزمخشري (شرح التسهيل ١/ ٣١٨) وإلىٰ الأخفش (شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠) وذكر أبو حيّان أنه عزي لسيبويه (الارتشاف ٢/ ٥٤) وكذا في المساعد ١/ ٢٣٦، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢١١.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٠، شرح المفصل ١/ ٩٠، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٨، الإيضاح في شرح المفصل له ١/ ١٨٨، والشرح المطول للسعد ١٨٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٣١، شرح الرضي للكافية ١/ ٩٣، شرح اللمحة ١/ ٣٧٢، المغني ٢/ ٤٤٧. ورُجّح بغير ذلك.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٢، وهو كذلك عند ابن يعيش (شرح المفصل ١/ ٩٠)، والشرح المطول للسعد ١٨٣.

ومن قبلهم عند الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٧٥-٢٧٦، والأنباري في أسرار العربية ٧٣-٧٤، والإنصاف ١/ ٢٤٧، والعكبري في شرح اللمع ١/ ٢٣٤، وفي اللباب ١/ ١٤٠، ونقل ابن مالك هذه الحجة وردّها في شرح التسهيل ١/ ٣١٨.

الأرجحُ، لا في الجواز، إذ هو محلُّ وفاقٍ[١]. قال في المغني[٢]: والحقُّ عندي أنه لا يترجح تقديرُه اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنىٰ، فإن أُريد الماضي قُدّر (كان)، أو (استقرّ)، أو وصفهما، وإن أريد الحالُ والاستقبال، نحو: (الصومُ اليومَ)، و(الجزاءُ غدًا) قُدّر مضارعهما، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه. ثم قال: وإن جَهِلْتَ المعنىٰ فقدّر الوصف؛ لأنه صالحٌ للأزمنة كلِّها، وإن كان حقيقةً في الحال. وبالجملة ذلك المقدَّرُ [محذوفٌ][٣] وجوبًا. ثم اختُلِف، فقيل: الصحيح أنّ/ [٨٤/ أ] ذلك المحذوفَ هو الخبر[٤]، واختاره ابنُ مالك[٥] وابنُ هشام[٦]، وعليه فتسمية الظرف والجارّ والمجرورِ خبرًا[٧] مجازٌ[٨]. وقال جماعةٌ: الصحيح

ورجّحه ابن الحاجب بأمرين آخرين (الأمالي ٢/ ٥٧٨) والإيضاح في شرح المفصل له ١/ ١٨٨.

(١) المسائل العسكرية ١٠٥، وقد حكىٰ ابن هشام الإجماع علىٰ ذلك (شرح اللمحة ١/ ٣٧٢).

(٢) ٢/ ٤٤٧-٤٤٨ بتصرف.

(٣) سقطت من جميع النسخ وأثبتُّها عن (ز) بديلة (جـ).

(٤) في (ب): خبر. وذلك مقرّر في الأصول ١/ ٦٢-٦٣، المقتصد ١/ ٢٢٥-٢٢٦، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٧، أسرار العربية ٧٣، القواعد والفوائد ٧٢، شرح المفصل ١/ ٩٠ (وحكىٰ إجماع البصريين علىٰ ذلك) شرح الرضي ١/ ٩٣، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١١٤-١١٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٥٩، ٥٤٧، شرح ابن عقيل ١/ ٢١١، أوضح المسالك ١/ ٢٠١، الهمع ٢/ ٢٢، ونقله ابن مالك عن ابن كيسان والسيرافي (شرح التسهيل ١/ ٣١٨) ونحوه في المساعد ١/ ٢٣٦، واختاره السيوطي في الهمع ٢/ ٢٢.

(٥) في التسهيل ٤٩، وشرحه ١/ ٣١٨.

(٦) في أوضح المسالك ١/ ٢٠١، وشرح اللمحة ١/ ٣٧٤.

(٧) في (ب): خبر.

(٨) يراجع لذلك شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٣٣، وشرح التسهيل ١/ ٣١٨، والمساعد ١/ ٢٣٦، والهمع ٢/ ٢٢. فالخبر في الحقيقة المتعلّق. ولذلك عدّه بعض العلماء من قبيل الإخبار بالمفرد (الأصول=

أنَّ الخبرَ هو نفس الظرفِ والجارِّ والمجرور، وأنَّ العاملَ صار نسيًا منسيًّا[١].

وقال آخرون: الصحيح أنه مجموعُهما؛ لأن المقصودَ الإخبارُ بوجود[٢] الشيء في الظرف، إلاّ أنهم حَذفوا بعضَه لزومًا، وسمَّوا الباقي باسم الخبر مجازًا[٣].

وقال بعض المتأخرين[٤]: الخُلْفُ[٥] لفظي؛ لأن القائل بأنه المحذوفُ نَظَرَ إلىٰ العامل الذي هو الأصل، وهو مقيّد بقيدٍ لابدّ من اعتباره[٦]. والقائلَ بأنه المذكورُ

=١/ ٦٢-٦٣) المقتصد ١/ ٢٧٥، المقرب ١/ ٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤) وعدّه بعضهم من قبيل الجمل (المفصل ٣٤، أسرار العربية ٧٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٢٥، الفصول الخمسون ٩٩) وحكىٰ ابن أبي الربيع عن بعض النحويّين تخطئته مَنْ عدّ الخبرَ ثلاثةَ أقسام. (البسيط ١/ ٥٤٧).

(١) منهم الفارسي الذي قال: إن عامل الظرف شريعة منسوخة. (شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٣٤) وصدر الأفاضل في التخمير ١/ ٢٦٨، وابنُ الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨) وعزاه إلىٰ أبي علي. وهو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٢/ ٨٨-٨٩) ونقله أبو حيّان عن بعض النحويين، وقال: في كلام سيبويه ظواهر تدلّ علىٰ هذا. (النكت الحسان ٥٩) وعزاه السيوطي إلىٰ ابن جني (الهمع ٢/ ٢٢) وهو لازم قولِ مَن يرىٰ الظرف والجارّ والمجرور ليسا مِن قبيل الجمل ولا المفردات، وهو ما نقله أبو علي عن ابن السرّاج ومال إليه (العسكرية ١٠٥-١٠٨) وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٤٨، والنكت الحسان ٥٨، والارتشاف ٢/ ٤٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢١١.

(٢) في (ب): بوجوب.

(٣) التصريح ١/ ١٦٦، وعزاه إلىٰ الرضيّ والسيد عبد الله. وعزاه زكريا الأنصاري إلىٰ الرضي وابن هشام وشيخه ابن الهمام. (الدرر السنية ٣٩ب. ٤٠/أ) وهو خلاف ما عزاه الأزهري إلىٰ ابن هشام وخلاف ما قد تقدم. وهو مذكور في المواهب الرحمانية ٥٢ أب، والفوائد الشنوانية ١١٩/ أ.

(٤) هو زكريا الأنصاري في الدرر السنية ٤٠/ أ بتصرف يسير.

(٥) في الدرر السنية: (الخلاف).

(٦) وهو أنه يجب حذفُه. علىٰ الرأي المشهور.

نَظَر إلىٰ [الظاهر الملفوظِ به، وهو معمولٌ لعامل لابدّ من اعتباره. والقائلَ بأنه مجموعُهما نَظَر إلىٰ][١] المقصود. واختاره الرضيّ[٢]. انتهىٰ.

فهُما[٣] مِن حيث صلوحُ كلٍّ منهما لتقدير كلٍّ من الأمرين بحسب الظاهر لم يشملْهما علىٰ التعيين حكمُ الإفراد، ولا حكمُ الجملة[٤].

وظاهرُ كلام جماعةٍ أن المتعلَّق لا يكون إلا كونًا مطلقًا[٥]، وبه صرّح في (التسهيل)[٦] [وقال في (المغني)[٧]: وهو شرطٌ لوجوبِ الحذف][٨]، وصرّح فيه بجواز تقدير الكون الخاصّ لدليل، وبجواز حذفِه حينئذٍ[٩]، وخرَّج عليه (مَنْ لي بكذا) أي: مَنْ يتكفّل لي بكذا، وقولَه تعالىٰ: ﴿...ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) لم أجد للرضيّ في شرح الكافية تصريحًا بذلك، وقد سبق أن الأزهري في التصريح ١/ ١٦٦ يعزو إليه ذلك.

(٣) أي الظرف والجارّ والمجرور.

(٤) وهذا وجهٌ يقوّي قولَ من قال: إنهما برأسهما قسم ثالث، وقد تقدم ذلك.

(٥) شرح الرضي للكافية ١/ ٩٣، الارتشاف ٢/ ٥٤، توضيح المقاصد ١/ ٢٨٠، المساعد ١/ ٢٣٥، ويدخل في ذلك نحوُه، مثل: (حاصل) و(مستقر)، مِمّا لا دلالة له علىٰ الكون المقيّد نحو: (ضارب) (تعليق الفرائد ٣/ ١٠٥).

(٦) في صـ٤٩ وشرحه ١/ ٣١٨.

(٧) ٢/ ٤٤٨-٤٥٠ بتصرف. وبعضه في تعليق الفرائد ٣/ ١٠٥-١٠٦.

(٨) ساقط من (أ).

(٩) وهو خلاف المشهور (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨، شرح الرضي للكافية ١/ ٩٣)، وممّن أجاز علىٰ قلةِ الحذفَ لدليلٍ الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٩٣، والدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٣/ ١١١ وقال: إذا كان لدليلٍ فلم يمنعه أحد (٣/ ١٠٦).

بِٱلۡأُنثَىٰ﴾،[(١)] التقدير: (مقتولٌ)، أو (يُقتلُ). والأصل فيه أن يُقدَّر مقدَّمًا على الظرف،[(٢)] كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيحَ تقديره مؤخَّرًا، وما يقتضي إيجابَه. وفيه أيضًا: ويلزم مَن قدّر المتعلَّق فعلًا أنْ يقدّره[(٣)] مؤخَّرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان/ [٨٤/ ب] فعلًا لا يتقدَّم على المبتدأ[(٤)].

وفي حاشية (الكشاف) للتفتازاني[(٥)]: أنّ مِمّا يجب التنبيهُ له أنه إذا قُدّر في الظرف (كان)، أو (كائن) فهو من (كان) التامةِ، بمعنى: (حَصل وثَبَت)، والظرف بالنسبة إليه لغوٌ، لا الناقصةِ؛ وإلّا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير[(٦)] (كان) أخرى، وتَسَلْسَلُ[(٧)] التقديراتُ[(٨)].

---

(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ...﴾ ١٧٨ البقرة ٢.

(٢) في المغني: (عليهما) يعني الظرف والجارّ والمجرور.

(٣) في (أ): يقدر.

(٤) وأصل هذه العلة الأخيرة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٠.

(٥) صـ٢٨١-٢٨٢ (مخطوط) بتصرف يسير. عند تأويل قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ...﴾ ١٨٤ البقرة ٢.

(٦) في نصّ السعد: (بتعذّر) وما ذكره الشارح أظهر.

(٧) في نصّ السعد: وتتسلسل. وكلاهما صحيح.

(٨) وقد نبّه عليه من قبله ابنُ يعيش في شرح المفصّل ١/ ٩٧، وهو كذلك في حاشية الدماميني علىٰ المغني ٢١٩ب، وفي الفواكه الجنية ٤٦. والفوائد الشنوانية ١٢٠أ، والمواهب الرحمانية ٥٣ب، يعزوه الشنواني إلىٰ السعد.=

تنبيهات:

الأول: قال البدر الدماميني[(١)]: اعلمْ أن الظرف عندهم بحسب متعلَّقة قسمان: مستقَرّ (بفتح القاف[(٢)]) ولغوٌ[(٣)]، فالمستَقَرّ ما كان متعلَّقُة عامًّا واجبَ الحذف[(٤)]، نحو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[(٥)]. واللَّغو ما كان متعلَّقُة خاصًّا، سواءٌ وجب حذفُه. نحو: (أيومَ الجمعة صُمْتَ فيه؟)[(٦)] أمْ جاز، نحو: (يومَ الجمعة)، جوابًا لمَن قال: (متىٰ قدِمتَ؟)[(٧)]. قال: ووجْه تسمية الأوّل مستقَرًّا، والثاني لغوًا أنَّ المتعلَّق العامَّ لمّا كان إذا حُذِف انتقل الضمير ُالذي كان مستقرًّا فيه إلىٰ الظرف سُمّي بذلك مستقَرًّا؛ لاستقرار الضمير فيه، فهوْ في الأصل (مستقَرٌّ فيه) ثم

=وفي حاشية الكشاف للسعد التي نقل عنها الشارحُ ما يفيد أنه يقدّر الناقصة، بدليل أنه قدّر بعدها حالًا، وقال: وهو حال من اسم (كان) المقدّرة أو خبره (صـ٦٧٨ مخطوط) وفي موضع آخر مقاربٍ لما نحن فيه أجاز تقدير الناقصة صلةً لـ(ما) المصدرية، قال: لا كما وقع في بعض كتب النحو أنه لا مصدرَ إلا للتامة (صـ٦٥٩ مخطوط) وهذا يقارب المسألةَ التي ذكرها الشارح؛ لأن فيه تسلسلَ التقديرات.

(١) في حاشيته علىٰ المغني (تحفة الغريب ٢١٧ب) بتصرف.

(٢) هذا مذكور في المقتضب ٤/ ٤٠٦. وهذه الكلمة زيادة من الشارح علىٰ نصّ الدماميني.

(٣) في المخطوط: ولغوي.

(٤) وذلك لأن الظرف نائب عنه. (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٣٣، شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١٠).

وصرح ابن جني بجواز إظهاره. (شرح المفصل ١/ ٩٠). وخالفه ابن يعيش ونحوه في شرح الرضي ١/ ٩٣.

(٥) ٨٥ الزخرف ٤٣.

(٦) لأنه مفسَّرٌ بما يأتي بعدُ، وانظر ما سيأتي في حـ(٧) من صـ٦١٢.

(٧) مثل هذا عند زكريا الأنصاري في الدرر السنية ٤٠/ أ، والتمثيل عند الدماميني بـ(زيد راكب علىٰ الفرس).

حُذفت الصلةُ، وهي (فيه) اختصارًا لكثرة دَوره بينهم، كقولهم في: (المشترك فيه): (مشترك)[(١)]. ولَمّا كان الآخَر لم يَنتقلْ إليه شيءٌ مِن متعلَّقه سُمي لغوًا، وملغًىٰ. كأنه أُلغي، ولم يُعتبر اعتبارَ الأول[(٢)].

قال أستاذنا[(٣)]: وقضيَّته أنه لا يُسمَّىٰ بذلك فيما إذا رفع الظاهرَ، نحو: (زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه) إذْ لا يَرفع الشيءُ الواحد شيئين، علىٰ أنه لا يأتي علىٰ قول مَن يقول بحذف الضمير مع المتعلَّق إلاّ أنْ يريد ما مِن شأنه أنْ يستقرّ فيه الضميرُ، بأن يستقرّ/ [٨٥/ أ] فيه علىٰ فرضِ كونِ الفاعل ضميرًا، قال[(٤)]: وتَبِعَ في قوله: إنّ الخاصَّ لا يُسمَّىٰ مقدّرًا[(٥)] صاحبَ (المغني)، فإنه قال: إذا قُدِّر المتعلَّقُ[(٦)]] خاصًا لا يَستقرُّ فيه الضميرُ، ولا يَنتقل ضميرٌ من المحذوف الخاصِّ إلىٰ الظرف والجارِّ والمجرور[(٧)]، إذ قضيّته أنه لا يُسمَّىٰ مستقَرًّا. قال: والسيّد[(٨)]

---

(١) في (أ): مشتركًا.

(٢) نهاية نقله عن الدماميني.

(٣) الشنواني في المواهب الرحمانية ٥٢/ ب ٥٣أ، والفوائد الشنوانية ١١٩/ ب وقد تصرّف في كلامه.

(٤) لم ينص الشنواني علىٰ أن قائل ذلك -وهو الدماميني- متبع صاحب المغني، وإنما أورد هنا قول صاحب المغني.

(٥) كذا في النسخ وفي (ز) بديلة (جـ). ولعل الصواب (مستقرًا) كما هو ظاهر الكلام السابق واللاحق. وليست هذه الكلمة واردة عند شيخه -كما أشرت قبلًا. وفي هامش (ز): لعل الصواب: (مستقرًا) لأن الكلام فيه

(٦) هنا ينتهي السقط الذي في (جـ) وأوله في صـ٥٤٩.

(٧) المغني ٢/ ٤٤٨.

(٨) الجرجاني.

علّل التسميةَ بأنه استقرّ فيه معنىٰ عاملُه[١]، وحاولَ صحةَ التسمية بالاستقرار، ولو كان المحذوف خاصًا، إذ معنىٰ العامل استقرّ فيه، وفُهِم منه، كما يُعلم من حواشيه علىٰ (الكشّاف)[٢].

الثاني: كل ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور ليس بزائد ولا مِمّا يُستثنىٰ به[٣] لابدّ أن يتعلَّق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يُشبهه، أو ما يُشير إلىٰ[٤] معناه[٥]. والمتعلَّق إمّا أن يكون ملفوظًا به، أو مقدَّرًا. والمقدَّر إمّا واجبُ الحذف، أوْ لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع، ذكَرَها في (المغني)[٦]، وملخَّصُها: أن الظرف والجارَّ والمجرورَ إذا وقع شيءٌ منهما صفةً، أو صلةً، أو حالًا، أو خبرًا وجب أن يتعلَّق بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا[٧]، والتمثيل سَهْلٌ.

---

(١) في (أ): تمامه.

(٢) ١/ ٤٨ (طبعة البابي الحلبي). وهنا ينتهي نقله عن أستاذه بتصرف.

(٣) عدّد ابن هشام مِمّا لا يُعَلَّق من حروف الجرّ ستةَ أمور (المغني ٢/ ٤٤٠-٤٤٢). وما عداها يجب تعلُّقه. (المغني ٢/ ٤٣٣) وذكرها في قواعد الإعراب ٢٨، وبَسَطُها في شرحها للكافيجي ٢٢٠-٢٢٦، وسيعدّد الشارح هذه الأمور في صـ١٧٤١-١٧٤٣.

(٤) في (أ): إليه.

(٥) الأشياء التي يُعلّق بها ذَكَرَها ابنُ هشام في المغني ٢/ ٤٣٣-٤٤٠). وفي قواعد الإعراب ٢٩-٣٠ وبَسْطُها في شرحها للكافيجي ٢٢٦-٢٢٩، وسيعود الشارح إلىٰ ذكر ذلك في صـ١٧٣٨-١٧٤١.

(٦) ٢/ ٤٤٥-٤٤٧.

(٧) وبقي عليه مِمّا لم يذكره هنا الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو: (أعندك زيدٌ) السادس: أن يكون في مَثَلٍ أو ما يشبهه، نحو: «حينئذ الآن» و«بالرفاء والبنين» والسابع: أن يكون المتعلّق محذوفًا علىٰ شريطة=

الثالث: أشرنا إجمالًا إلىٰ أنَّ الظرف والجارَّ والمجرورَ الزمانيّين[١] لا يُخبَر بهما عن اسم الذات، فلا يقال: (زيدٌ اليومَ)؛ لعدم الفائدة[٢]، فإنْ حَصَلتْ[٣] جاز، كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا، نحو: (نحن في شهر كذا أو في زمان طيب)، و(الورد في أيّار)، و(الرُّطب شَهْر[٤] ربيع[٥]). وأمّا المكانيّان[٦] فإنه يُخبَر بهما[٧] عن اسم الذات، نحو: (زيدٌ أمامَك)، وعن اسم المعنىٰ، نحو: (الخيرُ[٨] عندَك)[٩].

=التفسير، نحو: (أيومَ الجمعة صُمْت فيه). الثامن: القَسَم بغير الباء، نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ ١ الليل. وقد سلف القولُ في حذف المتعلّق قريبًا.

(١) في (ب): الزمانين.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٧٤، ٤/ ١٣٢، ٤/ ١٧٢، ٣٢٩، الأصول ١/ ٦٣، الجمل للزجاجي ٣٨، الإيضاح لأبي علي ٧٥، ٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٢-١٠٣، اللمع ٧٥، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٠٩، أسرار العربية ٧٥.

(٣) في (جـ): جعلت.

(٤) في (أ): شهرا. والمشهور في كتب النحو: (شهري)، ويجوز في نحو هذا الظرف النصب والرفع (شرح التسهيل ١/ ٣٢١، وشرح الكافية للراضي ١/ ٩٥، والمساعد ١/ ٢٣٩).

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٢٠، شرح الألفية لابن الناظم ١١٢-١١٣، أوضح المسالك ١/ ٢٠٣، وتأوّل الأخيرين بغير ذلك. وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٦) في (أ): المكانيات.

(٧) في (أ): بها.

(٨) في (أ): الخبر.

(٩) المقتضب ٤/ ١٧٢، ٣٢٩، الأصول ١/ ٦٣، الإيضاح لأبي علي ٧٥، ٩١، المقتصد ١/ ٢٨٩، أسرار العربية ٧٥.

وأمّا اسم/ [٨٥/ ب] المعنىٰ فيُخبَر[١] عنه بالزمانيّين[٢] إذا كان الحدثُ غيرَ مستمرٍّ، نحو: (الصوم غدًا)،[٣] بخلافِ نحو: (البياضُ غدًا)؛ لعدم الفائدة. وأمّا قولُهم: (الليلةَ الهلالُ) فإنه مؤوَّل بحذف اسم معنًىٰ مضافٍ لاسم العين، هو المبتدأُ [به][٤] في الحقيقة، والأصل: (رؤيةُ الهلال الليلةَ)، فالإخبار[٥] إنّما هو عن اسم المعنىٰ، لا عن اسم الذات[٦]. وقيل: لا تأويل، بل (الليلة) خبرٌ عن (الهلال) لشبهِه باسم المعنىٰ مِن حيث إنه يَحدث في وقتٍ دون آخر[٧].

(و) شيئان هما الجملة: أحدُهما (الفعل مع) ما يُسمّىٰ بـ(فاعله) ولو مجازًا، فدخل الفعلُ ونائبُ فاعله، نحو: (زيد ضُرِبَ أبوه)، والفعلُ الناقص واسمُه،

---

(١) في (أ) و(ب): زيادة كلمة (به).

(٢) في (جـ): الزمانين.

(٣) المقتضب ٤/ ١٣٢-١٣٣، الأصول ١/ ٦٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٣، اللمع ٧٦، المقتصد ١/ ٢٨٩، أسرار العربية ٧٥.

(٤) سقطت من (ب) و(جـ).

(٥) في (ب): بالأخبار.

(٦) المقتضب ٣/ ٢٧٤، الأصول ١/ ٦٣، الجمل للزجاجي ٣٨، الإيضاح لأبي علي ٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٣، اللمع ٧٥، المقتصد ١/ ٢٩٠، أمالي ابن الشجري ١/ ٨٠، شرح الملحة للحريري ١٤٨، أسرار العربية ٧٥. أو أن (الهلال) بمعنىٰ: (الاستهلال)، فيكون خبرًا عن معنىٰ. (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤١). وإذا كانت (الليلة) بالضم، فالتقدير: الليلة ليلة الهلال (الإيضاح لأبي علي ٩٢).

(٧) ممّن قال ذلك أبو الحسين الفارسي. (المقتصد ١/ ٢٩٠-٢٩١، الارتشاف ٢/ ٥٦، تعليق الفرائد ٣/ ١١٣) وابنُ مالك في التسهيل ٤٩، ونقل ذلك عنه المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٨١، والرضي في شرح الكافية ١/ ٩٤، وهو في الفواكه الجنية ٤٧.

نحو: (زيد كان أبوه صائمًا)؛ إذ كلٌّ منهما يُسمَّىٰ فاعلًا مجازًا[١]، بل نُقِل[٢] أنَّ الزمخشري يُسمّي نائبَ الفاعل فاعلًا عُرْفًا[٣].

وإتيانُه بـ(مع) خيرٌ من الواو التي تُؤوّل بها؛ لأنّها تارةً تُضاف للمتبوع، وهو الأكثر، كـ:(جاء الأميرُ معَ السلطان)، وتارة للتابع، وهو الأقلّ، نحو: (كنت مع نوح)، ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.[٤] فالاعتراض بأنَّ الواوَ أولىٰ؛ لأن الخبر مجموعُ الفعل وفاعله، لا الفعلُ مضمومًا لفاعله[٥]- ذهولٌ عن هذا الذي قلْناه[٦].

---

(١) في (ب): عرفا. وسيأتي تسمية اسم (كان) وأخواتها بذلك في صـ٦٣٥.

(٢) في (ب) و(جـ): تقدم. ولم يتقدم من ذلك شيء.

(٣) وذلك في قوله: وتضاف الصفة إلىٰ فاعلها، نحو: (معمور الدار، ومؤدَّب الخدّام) (المفصل ٢٣٠).
كما أنه حين عدّد المرفوعات اكتفىٰ بذكر الفاعل في كتابيه (المفصّل) و(الأنموذج) ولم يعدّ نائب الفاعل منها؛ لأنه يراه داخلًا في الفاعل. (نقل ذلك عنه ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ١٥٨) ونقل الرضي تسمية نائب الفاعل بالفاعل عن الزمخشري، ونقلها أيضًا عن عبد القاهر. (شرح الكافية ١/ ٧١). وكذا ابنُ مالك نقلها عن الزمخشري (شرح التسهيل ٢/ ١٠٦) وقال: إنه ليس فاعلًا عند أكثر النحويين، وقد اضْطَرّ الزمخشري إلىٰ تسميته مفعولًا بعد أنْ جعله فاعلًا. ونحوه في المساعد ١/ ٣٨٦.

(٤) ٤٠ التوبة ٩.

(٥) الذي اعترض بذلك الشنواني في المواهب الرحمانية ٥٣/ ب.

(٦) يريد أن ما تضاف إليه (مع) قد يكون هو المتبوعَ الذي له الشأن الأكبر، وغيره تبعٌ له، كما في المثال الأول وحالِ الأمير مع مَن هو أعلىٰ منه ، وهو السلطان. وهذا هو المناسب لإيراد (الفعل) في كلام الآجرومي مع (فاعله)، وهذا يعني أن (الفاعل) هو الأهمُّ في الجملة، والفعل تبعٌ له وجارٍ معه، فتعبيره بـ(مع) فيه مزيّة الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ، ولا يكون ذلك في الواو لو قال: (الفعل وفاعله). وقد يكون في=

ولا فرقَ في المرفوع بين كونه بارزًا أو مستترًا، وتُسمَّىٰ هذه جملةً فعليةً، إذ هي المبدوءة بفعلٍ حقيقةً، أو حكمًا، ويندرج فيها الفعليةُ المصدَّرةُ بحرفِ شرطٍ، أو باسمِ شرطٍ معمولٍ لفعله، نحو: (زيدٌ إن يقمْ أقمْ معه)، و(زيدٌ أيًّا يضربْ[1] أضربْ معه)،[2] والمصدَّرةُ بمعمولِ فعلِها، نحو/ [٨٦/ أ]: (زيدٌ عمرًا ضَرَبَ، أو يضرب)،[3] أو بحرف تنفيس، خلافًا لبعض المتأخرين في الأخيرين[4]. وقضيَّةُ إطلاقه شمولُه للجملة الإنشائية، نحو: (زيدٌ اضرِبْه) من غير تقديرِ قولٍ، وهو ما قاله ابنُ مالك وغيرُه[5]، ففي (التسهيل)[6]: ولا يمتنع كونُها نَهْيِيَّةً[7]، خلافًا لابن الأنباري،[8] ولا

=(مع) العكس، فيكون ما أضيفت إليه (مع) هو الأقلَّ شأنًا، وهو التابع، كما هو ظاهر في الآية، وكما في مثاله الذي يُفهم علىٰ أن (نوحًا) أقلُّ شأنًا من المتكلّم. ولكنّ العبرة بالأكثر، وهو الأول.

(١) في (جـ): ضرب.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٩، الارتشاف ٢/ ٤٩، المغني ٢/ ٣٧٦.

(٣) الارتشاف ٢/ ٤٩، المغني ٢/ ٣٧٦، قواعد الإعراب (شرحها للكافيجي ٧٣-٧٤) الهمع ٢/ ١٤.

(٤) حكىٰ أبو حيّان إدخالهما في الفعلية عن الجمهور، والخلافَ عن بعض المتأخرين (الارتشاف ٢/ ٤٩) ونحوه في الجامع الصغير ٤٥، الهمع ٢/ ١٤).

(٥) وعليه ظاهر الكتاب ١/ ١٣٨، والإيضاح لأبي علي ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٦) ٤٨ بتصرف.

(٧) في (ب): نهنية. وفي (أ): منهية. والذي في التسهيل: [طلبية].

(٨) أبي بكر، وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة (٢٧١-٣٢٨هـ) هو وأبوه عالمان، وقد جرىٰ علىٰ المذهب الكوفي، وبرع فيه، حتىٰ قيل: إنه أوعبُ الكوفيين، وكان ثقةً حافظًا، (طبقات النحويين واللغويين ١٥٣-١٥٤، البلغة ٢١٢-٢١٣، البغية ١/ ٢١٢-٢١٤).=

قسميَّةً،[١] خلافًا لثعلب[٢]، ولا يلزم تقديرُ قولٍ قبلَ الجملة الطلبيَّة، خلافًا لابن السرّاج[٣]. قال الرضيّ[٤]: وإنما جاز كونُ الخبر جملةً لتضمنّها الحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له.

=وقد عزىٰ إليه هذا القول أيضًا في شرح التسهيل ١/ ٣٠٩، وعزىٰ في التسهيل أيضًا لبعض الكوفيين. وانظر: شرح الرضي ١/ ٩١، الارتشاف ٢/ ٤٩، المغني ٢/ ٤٠٦، الهمع ٢/ ١٤.

وقد استَضْعَف كونَ الخبر طلبية ابنُ الشجري (الأمالي ١/ ٨٠) والعكبريُّ (اللباب ١/ ١٣٥) وجعله ابن هشام قليلًا (المغني ٢/ ٣٧٩).

وقال ابن السرّاج: وحق خبر المبتدأ إذا كان جملةً أن يكون خبرًا كاسمه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا وما أشبه ذلك، مِمّا لا يقال فيه: (صدقت) ولا (كذبت)، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها، فقالت: (زيدٌ كَمْ مرةً رأيته؟) فاستجازوا لما كان (زيد) في المعنىٰ والحقيقة داخلًا في جملة ما استفهم عنه...» الأصول ١/ ٧٢، ونحوه ٢/ ١٧١-١٧٢، وفي الأخير تصريح بجواز: (زيدٌ قمْ إليه) و(عمرٌو اضربه) من باب الاتساع.

(١) في (ب): تسمية.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٠، وشرح الرضي ١/ ٩١، الارتشاف ٢/ ٤٩، الجامع الصغير ٤٥، المغني ٢/ ٤٠٥، الهمع ٢/ ١٤.

(٣) وعزا ما ذكره ابن مالك إليه ابنُ عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٤٦، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٩، والنكت الحسان ٦٨، وكذا في الهمع ٢/ ١٤، وذكره ابن هشام دون عزو في المغني ٢/ ٤١٠، وهو قول الجرجاني (المقتصد ١/ ٢٥٢-٢٥٣) وتأوّل الإخبار بالجملة الطلبية أيضًا علىٰ أنه من باب الحمل علىٰ المعنىٰ، فمعنىٰ (اضربْه) مثلًا: أُوجبُ عليك ضربَه. وهو كذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٥، ونحوه في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٢١، وكلام ابن السرّاج الذي نقلته في حـ(٨) من الصفحة السابقة يفيد جواز ذلك علىٰ سبيل الاتساع، ولم يشرْ إلىٰ تقدير قول قبله.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٩١ بتصرف.

(و) ثانيهما: (المبتدأ مع خبره) [مفردًا][1] كان، أو غيرَه.

والاعتراض علىٰ (مع) هنا كالاعتراض علىٰ (مع) المتقدِّمة[2]، والجواب عمّا هنا كالجواب عمّا هناك، ويأتي مثالُه.

والمبتدأ مع خبره يُسمّىٰ[3] جملةً اسميَّةً، ومثلُه: (أزيدٌ ضاربٌ غلامُه)، و(ما زيدٌ مضروبٌ عبدُه).[4]

ويندرج في ذلك الجملةُ الاسمية المصدَّرةُ بحرفٍ عاملٍ، نحو: (زيدٌ إنَّ أباه قائمٌ).[5] ومَنَعَ الكوفيّون[6] وقوعَ الجملة المصدرة بـ(إنّ) المكسورةِ وما عملت فيه خبرًا لمبتدأ[7]. - والمصدّرةُ باسم الشرط غيرَ معمولٍ لفعلِه، نحو: (زيدٌ مَن

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) وهو اعتراض الشنواني أيضًا (المواهب الرحمانيّة ٥٣/ ب) وقد تقدم ذلك في صـ ٦١٥.

(٣) في (ب): تسمىٰ.

(٤) ظاهر كلامه أنَّ (ضارب غلامه)، و(مضروب عبده) مِن قبيل الجملة الاسمية، ويدلّ علىٰ دخولهما في الجملة الاسمية قولُ ابن هشام: «فالجملة من نحو: (أقائم الزيدان... اسميّة» (المغني ٢/ ٣٧٦). لكنّ ابن مالك يُصرّح بخلاف ذلك، فهو يقرّر أن نحو: (قائم أبوه) من نحو: (زيد قائم أبوه) ليس بجملةٍ عند المحققين؛ لأن الجملة ما تضمّن جزأين، لعوامل الأسماء تسلُّطٌ علىٰ لفظهما، أو لفظ أحدهما. (شرح التسهيل ١/ ٣٠٤) ونحوه في الهمع ٢/ ١٣، وظاهر كلام ابن هشام في (الأوضح ١/ ١٩٤) أنَّ هذا ليس من قبيل الجملة، فقد عدّه من المفرد.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥، شرح التسهيل ١/ ٣٠٩، الارتشاف ٢/ ٤٩، الجامع الصغير ٤٥، المغني ٢/ ٣٧٦، قواعد الإعراب (شرحها للكافيجي ٧١-٧٣) الهمع ٢/ ١٤.

(٦) في (جـ): الكوفيين.

(٧) الارتشاف ٢/ ٤٩، الهمع ٢/ ١٤.

يُكرمْني أكرمْه).[١]

فمثال الجارّ والمجرور الواقع خبرًا: (**نحو قولك**)[٢] أيْ مقولك الذي هو: (**زيدٌ في الدار**)، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.[٣] ومثالُ الظرف الواقع خبرًا، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾.[٤] (**و**) (**زيد عندك**) مِن كل جارٍّ ومجرور أو ظرفٍ تامين. وتقدَّم الخلافُ فيما هو الخبر منهما، ومِن متعلَّقهما، وفي ترجيح تقديرِه اسمًا، أو فعلًا[٥] بما يُعلم منه ما في ترجيح الشارح هنا[٦].

(**و**) مثالُ الفعل مع فاعله: (**زيد قام أبوه**) أتىٰ بالمضاف إليه للإشارة/

---

(١) يريد أن هذه داخلة فيما يصدق عليه أنه جملة اسمية (راجع المراجع السابقة في ح٥ صـ٦١٨) أو أنه أراد أن هذه لم يُجزْها الكوفيون أيضًا. ولم أجد أحدًا ذكر ذلك. وكلامُ أبي حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٩ فيه شبه بقول الشارح وفيه احتمال الأمرين. مع التنبيه إلىٰ أن مثاله الأخير مضطرب معنىٰ -كما هو الظاهر- وصناعةً لخلوّ جملة الخبر من الرابط، إلا أن يكون الضمير في (أكرمْه) راجعًا إلىٰ (زيد). وهو بعيد، وهو فيه موافق لشيخه في المواهب الرحمانية ٥٣/ ب ولعل الصواب: (زيد من يكرمه أكرمه) كما في الارتشاف، أو (زيد مَنْ يكرمه يكرمني).

(٢) يريد بهذا التمثيل للخبر إذا كان جارًّا ومجرورًا، وقد نصّ قبلُ علىٰ أن الخبر غير المفرد أربعة أمور: منها الجارّ والمجرور.

(٣) الفاتحة ١ ووردت في مواضع أخرىٰ.

(٤) ٤٢ الأنفال ٨.

(٥) من ٦٠٢-٦٠٩.

(٦) يعني بالشارح الشيخ خالدًا الأزهري، فقد قال في هذا الموضع من الشرح: والصحيح أن الخبر متعلَّق الجارّ والمجرور والظرف المحذوف، لا هما، وأن تقديره (كائن) أو (مستقر)، لا (كان) أو (استقر) (شرح الآجرومية ٦٠-٦١) وكأن اللقاني يلوّح بما في كلام الأزهري من مخالفة اختيار أكثر البصريين الذي تقدم في صـ٦٠٣-٦٠٤.

[٨٦/ ب] إلىٰ وجوب رابطٍ للجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ، حيث لم تكن عينَه في المعنىٰ[١].

والروابط عدّها في (المغني)[٢] عشرةً، منها: الضمير -كما هنا- ومنها: اسم الإشارة، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٣] إن يُقَدَّرْ[٤] اسمُ الإشارة مبتدأً ثانيًا. ومنها: إعادة المبتدأ بلفظة في مقامِ تهويلٍ، نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾،[٥] أو غيرِه، نحو: (الضُّحَكة ما الضُّحَكة). ومنها: العموم، بأن تشتمل الجملةُ علىٰ اسمٍ يَعمّ المبتدأ، نحو: ([زيدٌ][٦] نِعْمَ الرَّجلُ)، ونحو قولِه[٧]:

(١) في (جـ): المغني.

(٢) ٢/ ٤٩٨-٥٠٢.

(٣) ٢٦ الأعراف ٧.

(٤) في (جـ): قدر.

(٥) ١ القارعة ١٠١.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) هو ابن ميّادة (...-١٤٩هـ)، وهي أمّه، واسمه الرمّاح بن أبرد، وقيل: يزيد. وهو من بني مرة بن عوف ابن سعد بن ذبيان، شاعر متأخر محسن، مَدَح في الدولتين. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٧١-٧٧٣، المؤتلف والمختلف ١٨٠-١٨١، طبقات الشعراء لابن المعتز ١٠٦-١٠٩).

والبيت في ديوانه ١٣٤.

.... وَأَمّـا الصَّـبْرُ عنهـا فـلا صَـبْرا[(١)]

بخلافِ نحوِ جملة: (نُطْقي اللهُ حَسْبِي)،[(٢)] و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٣)] إنْ جُعِل الضميرُ للشأن، مِمّا الجملة فيه نفسُ المبتدأ في المعنىٰ؛ فإنها لا تحتاج إلىٰ رابط، لا ملفوظٍ، ولا مقدّر. نَعَمْ، قال البدر الدماميني -تبعًا للمرادي[(٤)]-: التحقيق أنَّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد علىٰ إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: (**لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة**).[(٥)]

ثم الرابط إذا كان ضميرًا تارةً يكون ملفوظًا به، كما مثَّل، وتارةً يكون مقدرًا محذوفًا إنْ عُلمَ، ونُصِب بفعلٍ، أو وصفٍ، أو جُرَّ باسمِ فاعلٍ، أو حرفِ تبعيضٍ،

---

(١) **إلا ليت شِعْرِيْ هل إلىٰ أُمّ جَحْدَرٍ سَبيلٌ...............**

والبيت من الطويل، ويُروىٰ: (فيا ربّ هل تُدني نوىٰ أم جحدر إلينا....) قال عبد السلام هارون: وهو في الكتاب ومَن نقلوا عنه: (أم معمر) وصوابه: (أم جحدر)، وهي صاحبته، صنع فيها الشعر.

والبيت في الكتاب ١/ ٢٨٦، الحماسة البصرية ٢/ ١١١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥.

(٢) جزء من قول ابن مالك في الألفية صـ١٨:

وإن يكن إياه معنىٰ اكتفىٰ بها كـ(نطقي الله حسبي) وكفىٰ

(٣) ١ الإخلاص ١١٢.

(٤) في توضيح المقاصد ١/ ٢٧٧. وقاله أيضًا ابن هشام في المغني ٢/ ٤٠٢.

(٥) حديث سبق تخريجه في صـ٥٦٩.

وقول الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ١٧٧ أب، وله ما يفيده في تعليق الفرائد ١/ ٧٣. وقد نقله عنه الأزهري في التصريح ١/ ١٦٤.

أو ظرفية[(١)]، أو بمسبوقٍ مماثلٍ لفظًا ومعمولًا[(٢)]، نحو: ﴿وَكُلٌّ[(٣)] وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(٤)] وقوله[(٥)]:

أَصِخْ[(٦)] فالذي توصِيْ به أنت مُفْلِحٌ ....[(٧)]

(و) مثال الخبر إذا كان جملةً اسميةً قولُك: (زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ) ونحو: (أزيدٌ

---

(١) في (جـ): طرفية.

(٢) في (ب): أو معمولًا، وحديثه عن حذف الرابط منقول بتصرف يسير عن ابن مالك في التسهيل ٤٨.

(٣) في (أ): وكلا. وهي قراءة سبعيّة لا يستقيم الاستشهاد بها؛ لأنه ليس فيها مبتدأ.

(٤) ١٠ الحديد ٥٧. وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٦٢٥، التيسير ١٦٩، والعنوان ١٥٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٠٧. ووردت الآية في موضع آخر (٩٥ النساء ٤) لكن بنصب (كلاً)، ولم أجد أحدًا قرأها بالرفع، بخلاف آية الحديد. وليس استشهاده هذا لتقدم مسبوق مماثلٍ لفظًا ومعمولًا، وإنما أراد التمثيل لحذف الرابط مطلقًا. فالرابط حذف من الآية والتقدير: (وعده) ولم يسبِق لهذا الضمير ذكرٌ. والذي يصلح للموضع الأخير هو التمثيل بالبيت الآتي، والآية تصلح شاهدًا للموضع الأوّل الذي ذكره، وهو ما نصب بفعل. ويُستشهد بها أيضًا لما يُحذف بإجماع إن كان الضمير مفعولًا به، والمبتدأ (كل).

ومثال ما نُصِب بوصف: (الدرهمُ أنا معطيك) ومثالُ ما جُرّ باسم فاعل نحو: (سُبُل المعالي بنو الأعلين سالكةٌ...) أي: سالكتها.

ومثال ما جُرّ بحرف تبعيض: (السمن منوان بدرهم) أي: منه.

ومثال ما جرّ بظرفية:

(فيوم علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساء ويومٌ نسر). أي: فيه.

(٥) لم أعرفه

(٦) في (ب) و(جـ): اصح.

(٧) .... فلا تَكُ إلاّ في الفَلاحِ مُنافِسا

من الطويل والشاهد فيه حذف الرابط، وتقديره: (أنت مفلحٌ به)، لسبق كلمة (به) في قوله: (توصي به). (التذييل ٢/ ٩٣/ أ، المساعد ١/ ٢٣٤، شفاء العليل ١/ ٢٩١، تعليق الفرائد ٣/ ١٠١).

ضاربُه العمران)، إذ المرفوع هنا قائمٌ مقامَ الخبر في حصول الفائدة[١].

واعلمْ أنّه إذا تعدّدت المبتدأات متواليةً/ [٨٧/ أ] فلكَ في الإخبار عنها طريقتان: إحداهما[٢]: أنْ تجعل الروابطَ في المبتدأات، فتخبرَ عن آخرها، وتجعلَه مع خبره خبرًا لما قبله، وهكذا إلىٰ أن تخبر عن الأوّل بتاليه مع ما بعده، وتُضيف غير الأوّل إلىٰ ضمير متلوِّه[٣]، نحو: (زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ)، ونحو: (زيدٌ عمُّه[٤] خالُه أخوه أبوه قائمٌ)، والمعنىٰ: أبو أخي خالِ عمّ[٥] زيدٍ قائمٌ[٦].

والأخرىٰ: أنْ تجعل الروابطَ مع الأخبار، فتأتي بعد خبر الأخير بها،[٧] آخِرًا[٨] لأوّلٍ،[٩] وتاليًا لمتلوّ[١٠]، نحو: (زيدٌ هند الأخوان الزيدون ضاربوهما

---

(١) سبق الحديث عن كون هذا من قبيل الجملة أو المفرد في صـ٥٦٩.

(٢) في (جـ): أحدهما.

(٣) أي: تجعل في كل اسم ضميرًا راجعًا إلىٰ ما قبله. وذلك لا يُتصور في الأوّل منها.

(٤) في (جـ): عمر.

(٥) في (جـ): عمر.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٨-٣٥٩، التسهيل ٥٠، شرحه ١/ ٣٢٧-٣٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٠٩، الارتشاف ٢/ ٦٦، المساعد ١/ ٢٤٣، شفاء العليل ١/ ٢٩٩، الهمع ٢/ ٥٤-٥٥.

(٧) في (أ): بما.

(٨) في (ب): ما خرا. وفي التسهيل: أولٌ لآخِر، وتالٍ لمتلوّ.

(٩) أي يُجعل آخر الروابط لأوّل المبتدآت، والذي قبل الآخر لما بعد الأوّل وهكذا، كما سيتّضح من مثاله الآتي، والذي في نصّ التسهيل: (أولٌ لآخر)، يريد: أول الروابط لآخر المبتدآت. والمعنىٰ واحد.

(١٠) في (أ) و(ب): للمتلوّ. أي يُجعل كلُّ اسم خبرًا لمتلوّه، وهو الاسم الذي قبله، فـ(ضاربوها) خبر عن (الزيدون). في المثال الآتي و(الزيدون ضاربوهما) خبرٌ عن (الأخوان) وهكذا.... الخ.

عندها[١] بإذنه). والمعنىٰ: (الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد)[٢]. قال بعضهم: ويتولّد من هذين الطريقين طريقٌ ثالث، وذلك بأن يأتي ببعض الروابط مع المبتدأات، وبعضِها مع الأخبار[٣]. وهذان الطريقان[٤] لم يوجدا في كلام العرب، وإنما وَضَعهما النحاةُ للتدريب والتمرين[٥]، ولذا أعرض المصنّف عنهما[٦].

وها هنا تنبيهات:

الأول: إذا أُخبر بالجمل تارةً يُعطف بعضُها علىٰ بعضٍ، وتارة تُذكر أرْسالًا،

(١) في (ب): هندها.

(٢) الأصول ١/ ٦٥، التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٣-١٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٨، التسهيل ٥٠، شرحه ١/ ٣٢٧ [مع وجود اضطراب نبّه عليه المحقق]. شرح الرضي ١/ ١٠٩، الارتشاف ٢/ ٦٥، المساعد ١/ ٢٤٣، شفاء العليل ١/ ٢٩٩، الهمع ٢/ ٥٥.

(٣) قال أبو حيّان: والطريق الثالث ما تركّب من هذين الطريقين، وهو ضربان: أحدهما: أن يتقدم بعض المبتدآت المعرّاة، ويتأخر بعضُه عن المعرّىٰ، فيحتاج الأوّل إلىٰ ضمائر آخره، كقولك: (زيدٌ عمرو هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده) وتلخيصها: أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد.
والضرب الثاني: عكس الضرب الأوّل تقول: (زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده). وتلخيصه: العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد. وقد يتركبان تركيبًا آخر ثلاثيًّا بأن يتقدم المعرَّىٰ، ثم تثنّيه بالمشتغل، ثم تثلّثه بالمعرّىٰ، وبالعكس. (الارتشاف ٢/ ٦٦).

(٤) يظهر أنه يقصد الأخيرين: الثاني، والثالث. أمّا الأول فتمثيل المؤلف في المتن يوافقه.

(٥) الأصول ١/ ٦٥، الارتشاف ٢/ ٦٦.

(٦) في (أ): عنها.

نحو: (زيدٌ قائم، بكرٌ خارجٌ)[١] وإنْ شئت قلت: (وبكرٌ خارجٌ)، وإنما يتعيّن العطفُ إذا كانت الأولىٰ لها محلٌّ من الإعراب[٢]، وقُصِدَ تشريكُ ما بعدها معها في ذلك، نحو: (زيد قام أبوه [و][٣] خرج أخوه) علىٰ احتمالٍ عند مَنْ يرىٰ تعدّد الخبر مطلقًا[٤]. والله أعلم.

الثاني: ربما يُتوهَّم من كلامه أنَّ خبر المبتدأ لا يتقدَّم؛ لأنه مثّل به مؤخرًا في جميع الباب، مع أنّه يتقدم تارةً وجوبًا، كما إذا كان له الصدرُ[٥]، نحو: (أين زيدٌ)، ونحو: (صبيحةَ أيِّ يوم سفرُك)، أو كان تأخّره يوقعُ في لبْسٍ،/ [٨٧/ ب] نحو: (عندي درهمٌ)، و(لي عبدٌ)[٦]، أو يكون المبتدأ محصورًا فيه، نحو: (ما لنا إلا اتباعُ أحمد)[٧]. ونحو: (إنَّما قائمٌ زيدُ)، أو عادَ من المبتدأ ضميرٌ علىٰ شيءٍ في

(١) هذا المثال لا يستقيم؛ لأن الجملتين فيه مستقلّتان، وليست الثانية خبرًا. وصواب التمثيل في الارتشاف ٢/ ٦٤ حيث مثّل بقوله: (زيد أبوه قائم أخوه خارج).

(٢) كذا في جميع النسخ، وهذا الشرط لا معنىٰ له؛ لأن جملة الخبر دائمًا في محلّ رفع، كما سيتّضح في مثاله الآتي.

(٣) ليست في جميع النسخ الست. وهي زيادة لازمة حتىٰ تكون الجملة الثانية معطوفة علىٰ الأولىٰ.

(٤) هذا رأي الأكثرين، ومن العلماء مَنْ منع تعدد الخبر مطلقًا مفردًا كان، أو جملة، وذلك إذا اتّحد المبتدأ لفظًا ومعنىٰ. (الارتشاف ٢/ ٦٤) وسيأتي ذلك في صـ٦٢٩. حـ(٦).

(٥) في (جـ): المصدر.

(٦) في (ب): عند. وذلك أنه لو تأخر لظُنَّ صفةً، لا خبرًا.

(٧) في (أ) و(ب): أحمدا. وهذا مثال ضمّنه ابن مالك ألفيته:

(وخبر المحصور قدّم أبدا   كما لنا إلا اتباع أحمدا).

الخبر، نحو: (علىٰ التمرةِ مثلُها زبدًا)،[١] ونحو:

.... مِـــلْءُ عَـــيْنٍ حَبِيْبُهـــا[٢]

وتارة جوازًا، وذلك فيما سوىٰ هذا، نحو: (في الدار زيد)، و(أمامك الخير)[٣].

الثالث: ربما يُتوهم من كلامه أنَّ كلًّا من المبتدأ والخبر لا يكون إلاّ مذكورًا؛ لأنه مثّل بهما كذلك في جميع الباب، ومِن عوائد المختِصرين إعطاءُ الأحكام

---

(١) في (جـ): زبدا. وهذا قول للعرب (الجمل للزجاجي ٤٢، والمفصل ٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٨، التخمير ١/ ٤٥٠).

(٢) أَهَابُكِ إِجْلالا وما بك قُدْرَةٌ عَليَّ ولكنْ.................

من الطويل، وقائله نُصيب بن رياح، مولىٰ عبد العزيز بن مروان، من فحول الشعراء الإسلاميين في عصر بني أمية، كان مقدَّمًا في النسيب، ومقدّمًا عند الأمراء. وعاصر جريرًا والفرزدق، عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من الإسلاميين.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٦٤٨، ٦٧٥، الشعر والشعراء ١/ ٤١٠-٤١٢). والبيت في ديوانه صـ ٦٨. ويعزىٰ للمجنون قيس بن الملوح، واسم أبيه معاذ، أحد بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، عاش بنجد، لقّبَ المجنون لذهاب عقله بشدة عشقه، وهو من أشعر الناس، وقد نُحل شعرًا كثيرًا، وهو أشهر مَنْ لُقّب بالمجنون من الشعراء، وقد يُسمىٰ مجنون ليلي، أو المجنون العامري. عاش في صدر الدولة الأموية.

(الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣-٥٧٣، المؤتلف والمختلف ٢٨٩). والبيت في ديوانه ٥٨. كما أنه في ديوان الحماسة ٢/ ١١٢، معزوًّا لنصيب وهو مذكور في سمط اللآلئ ١/ ٢١١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٦٣، وللتبريزي ٢/ ١٣٨، شرح العمدة ١/ ١٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٧، شرح ابن عقيل ١/ ١٢٣، تخليص الشواهد ٢٠١، أوضح اللمسالك ١/ ٢١٥).

(٣) كلّ ما في التنبيه والذي بعده ظاهرٌ، تمتلئ به الكتبُ المتأخرة.

بالمُثُل، مع أنه قد يُحذف كلٌّ منهما مع بقاء الآخر جوازًا؛ للعلم به، نحو: ﴿... سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾،[(١)] أي: (... عليكم، أنتم ...)، وقد يُحذفان معًا، نحو: (لا) أو (نَعَمْ) بعد: (أعندك زيدٌ؟)، أي: ليس زيد عندي. وعند الاحتمال الأَولىٰ كونُ المحذوف مبتدأً؛ لأنَّ الخبر محطّ الفائدة، وفي نحو: (زيدٌ وعمرٌو قائم) أقوالٌ، ثالثُها: التخيير[(٢)].

وقد يجب حذفُ المبتدأ إذا أُخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجرّد مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحّمٍ، نحو: (الحمد لله الحميدُ)، و(أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ)، و(اللهم ارحم عبدَك المسكينُ)، أو أُخبر عنه بمخصوصِ بابِ (نعمَ) و(بئسَ) مؤخَّرًا عنهما، نحو: (قَبُح الرجلُ أبو لهب)،[(٣)] و(بئس العمّ أبو لهبٍ)، أو أُخبر عنه

---

(١) ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ ...﴾ ٢٥ الذاريات ٥١

(٢) أيْ أن الخبر محذوف من الأول، وعليه ظاهر كلام سيبويه قال: لسبقه إلىٰ المعرفة (الكتاب ١/ ٧٤-٧٥). وعزا ذلك إليه النحاس واختاره في (إعراب القرآن ٢/ ٢٢٤). وكذا في شرح عيون الإعراب ٢٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٢، والبيان للأنباري ١/ ٤٠١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥-٧٢٦، والبحر المحيط ٥/ ٦٤، المغني ٢/ ٦٢١. وعليه ظاهر كلام الفرّاء في معاني القرآن ١/ ٤٤٥. وهو أيضًا قولُ الزجاج في معاني القرآن ٢/ ٤٥٨.

وقيل: إن الخبر محذوف من الثاني، وهو رأي المبرد (إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٢٤، شرح عيون الإعراب ٢٥٦). والمذهب الثالث: التخيير بين كونه محذوفًا من الأوّل، أو من الثاني، وهو اختيار الأنباري (أسرار العربية ١٥٣-١٥٤) وابن عقيل (المساعد ٢/ ٤٧٦) واختيارُ ابن هشام في المغني ٢/ ٥٦١. وإن كان قد اختار الأوّل في ٢/ ٦٢١-٦٢٢ وذكر في رسالته اعتراض الشرط علىٰ الشرط (الأشباه والنظائر ٧/ ١١٦) أن المألوف في العربية الحذفُ من الثاني.

(٣) في (جـ): جهل.

بصريح القسَم، نحو: (في ذمّتي لأفعلنّ) أيْ: يميني[(١)]، أو بمصدرٍ جيْءَ به بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: ﴿...فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾،[(٢)] أي: أمري[(٣)].

ويجب حذف الخبر قبل[(٤)] جواب (لولا)[(٥)] الامتناعيةِ، نحو: ﴿...لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ...﴾[(٦)] أيْ: ... صَدَدْتُمونا[(٧)]. وقبل[(٨)] جواب القسم الصريح، وهو ما يُعلم بمجرد لفظه كونُ الناطق به مُقْسِمًا،/ [٨٨/ أ]، نحو: (لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنّ)، بخلاف نحو: (عليَّ عَهْدُ الله)؛ فيجوز إثباته. وقبل[(٩)] الحال الممتنعِ كونُها خبرًا عن[(١٠)] المبتدأ، نحو: (ضَرْبي[(١١)] زيدًا قائمًا)، أي: حاصلٌ، أو حَصَل [إذ

---

(١) في (أ) و(ب): يمين.

(٢) ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا...﴾ ١٨، ٨٣ يوسف ١٢.

(٣) وقد يكون المذكور مبتدأ، والخبر محذوفًا، والتقدير: (فصبرٌ جميلٌ أمثلُ). الكتاب ١/ ١٤١، الإيضاح لأبي علي ٩٤، اللمع ٧٧، المقتصد ١/ ٣١١، شرح الملحة للحريري ١٥٠، المفصل ٢٩.

(٤) في (جـ): قيل.

(٥) في (ب): لا.

(٦) ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ... قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾ ٣١-٣٢ سبأ ٣٤.

(٧) الحديث عن حذف الخبر بعدها في الكتاب ٢/ ١٤٩، وهو خاصٌّ بما إذا كان الخبر كونًا عامًّا، أو دلّ عليه دليل.

(٨) في (جـ): وقيل.

(٩) في (جـ): وقيل.

(١٠) في (أ) و(ب): علىٰ.

(١١) في (جـ): ضربني.

كـان[1]]، أو إذا كـان قائمًـا[2]، بخـلاف نحـو: (ضَـرْبي زيـدًا شـديدٌ). وبعـد واو المصاحبة الصريحة في معنىٰ المعيَّة، نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، أيْ: مقرونان،[3] مقرونان،[3] أو مقترنان، وإنما وجب في هذه الصور لقيام شيء في اللفظ مَقامه، كما لا يخفىٰ.

الرابع: ربّما يُفهَم مِن كلامه بالطريق الذي نبّهناك عليه[4] أنَّ الخبرَ [لا][5] يتعدَّد[6]. وليس كذلك؛ لأنَّ الخبر كالنعت، والنعتُ يتعدَّد، فكذلك الخبر، نحو: نحو: (زيدٌ في الدار، جالس) و(عمرو عندك، يقرأ)،[7] ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[8]

(١) في (أ): إذا كان. وسقطت من (ب).

(٢) الإيضاح لأبي علي ٧٨-٧٩.

(٣) في (أ): مقرونًا.

(٤) أيْ من أمثلته التي جاء الخبر فيها مفردًا، ولم يتعدد. وقد تؤخذ الأحكام من الأمثلة. وقد نبّه علىٰ هذا الطريق في صـ٦٢٦ وفي صـ٦٢٧.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وقد منع ابن عصفور تعدُّده مطلقًا، إلا في الحلة الثانية مِمّا سيأتي (المقرب ١/ ٨٦، شرح الجمل ١/ ٣٥٩) وعزاه الدماميني إلىٰ المغاربة (تعليق الفرائد ٣/ ١٣٠). ومنع أبو علي الفارسي تعدُّده مختلفًا بالإفراد، والجملة (المغني ٢/ ٤٣٠).

(٧) بناءً علىٰ أنَّ الجارَّ والمجرور والظرف في المثالين ليسا متعلقين بما بعدهما، وإنما بمقدر محذوفٍ، تقديره: (مستقر) أو (استقرّ) علىٰ الخلاف الذي سبق ذكرُه في المتن.

(٨) في (أ) و(ب): مبارك أنزلناه. وهي الآية ٩٢و ١٥٥ الأنعام ٦.

ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[١]. ولتعدُّده ثلاثةُ أنواع[٢]:

الأول: أن يتعدّد لفظًا ومعنًى، لا لتعدُّد المخبر عنه. وعلامةُ هذا النوع صحةُ الاقتصار علىٰ كلّ واحدٍ من الخبرين أو الأخبار، نحو: (زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتب)[٣] وإذا عطفته جاز[٤].

الثاني: أنْ يتعدّد لفظًا، لا معنىٰ؛ لقيام المتعدِّد فيه مَقام خبرٍ واحد، نحو: (الرُّمّان حلوٌ حامضٌ)،[٥] ولا يجوز في هذا العطفُ؛ لأنَّ[٦] المراد أنه طعمٌ مُركّب من طعمين، أيْ: مُزّ[٧]، والعطف يُشعر بالاستقلال. ولا يُقدَّم (الحامض) علىٰ (الحلو)، ولا يتوسط المبتدأُ بينهما[٨].

---

(١) ٢٠ طه ٢٠. وذكر ابن عقيل أن بعض العلماء زعم أنه لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان من جنس واحد، قال: ويقع في كلام المعربين خلافُه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ جوّزوا كون (تسعىٰ) خبرًا ثانيًا، ولا يتعيّن ذلك؛ لجواز كونه حالًا (شرح الألفية ١/ ٢٦٠).

(٢) نقل ذلك بتصرف وتقديم وتأخير عن شرح التسهيل ١/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٣) في جميع النسخ الستّ ذُكرت الواو العاطفة، وهي -إن تأمّلت- لا تناسب قوله الآتي. فلعل الأحسنَ حذفُ الواو من المثال السابق. أو أن يُقال: (وإذا لم تعطفه جاز).

(٤) وبعضهم منعه بغير عطف (توضيح المقاصد ١/ ٢٩٤).

(٥) في الكتاب ٢/ ٨٣، المقتضب ٤/ ٣٣٢.

(٦) في (ب): لأنه.

(٧) في (ب): مر. وهو تصحيف.

(٨) أوضح المسالك ١/ ٢٣٠، التصريح ١/ ١٨٢-١٨٣، وقد أجاز أبو علىٰ العطف بينهما (شرح التسهيل ١/ ٣٢٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٢٦، الارتشاف ٢/ ٦٥، الجامع الصغير ٥٠) وأجاز ابن جني تقديم أحد الخبرين علىٰ المبتدأ. (الارتشاف ٢/ ٦٥).

الثالث: أنْ يتعدَّد [لفظًا]،(١) ومعنًى لتعدد صاحبه حقيقةً، نحو: (بنوك: فقيه، وكاتب، وشاعرٌ)، ونحو:

يَــــدَاكَ يَــــدٌ خَيْرُهـــا يُرتَجَـــىٰ وأُخْـــرىٰ لأعــدائها غائِظَــــه(٢)(٣)

أو حُكمًــا، نحــو: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ / [٨٨/ ب] وَتَكَاثُرٌ﴾(٤) وهـذا يجب فيه العطفُ، ولـم يجعلْه ابن مالك من التعـدُّد، كالنوع الثاني، إلاّ مجازًا(٥).

الخامس: من المبتدأ ما لا خبر له، لا محذوفَ، ولا مذكورَ، نحو: (أقلُّ رجلٍ يقول كذا)؛ لأن جملة (يقول) صفةٌ، ولا خبرَ له لحصول الفائدة معها(٦). وكذلك

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): غاضبه. وفي (جـ): لأعدامها غانطه.

(٣) البيت من المتقارب، قائله: طرفة بن العبد. الديوان ١٥٥ (سلغسون) وعُزي للخليل بن أحمد. اللسان ٧/ ٤٥٤، شرح التسهيل ١/ ٣٢٦، شرح الألفية لابن الناظم ١٢٥، المساعد ١/ ٢٤٣، تخليص الشواهد ٢١٢، شواهد العيني ١/ ٢٢٣. قال ابن هشام: وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابنُ الناظم من قوله، (وأنشد البيت)؛ لأن (يداك) في قوة مبتدأين، لكلٍّ منهما خبر، أوضح المسالك ١/ ٢٢٨-٢٣٠.

(٤) ﴿...فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ ٢٠ الحديد ٥٧.

(٥) التسهيل ٥٠، وشرحه ١/ ٣٢٧، ومثله الرضي في شرح الكافية ١/ ١٠٠.

(٦) و(أقلّ رجل) بمنزلة (ما رجل) (الكتاب ٢/ ٣١٤، المقتضب ٤/ ٤٠٤-٤٠٥، الأصول ٢/ ١٩٦-١٧٠) وقد فصّل أبو علي الكلام في ذلك تفصيلًا في إيضاح الشعر ١٠٥-١١٣، المسائل المنثورة ٦٠-٦١، ونحوه في الخصائص ٢/ ١٢٤، وأورد أبو عليّ في إيضاح الشعر جواز أن يكون لها خبر مضمر، لكنه متروك الإظهار والاستعمال.

المبتدأ الوصف إذا وقع بعد نفيٍ، أو استفهامٍ، لا خبر له[١]؛ لأنـه في معنىٰ الفِعل. وقولُهم: إن مرفوعَه أغنىٰ عن الخبر، يريدون في حصول الفائدة.

السادس: تُزاد الباءُ في المبتدأ في لفظ: (حَسْب) فقط، كقولهم: (بِحَسْبِكَ زيدٌ)[٢] وشبهِه[٣]، وجَعْلُ بعضِهم منه قولَه- عليه [الصلاة و][٤] السلام-: (**وإلّا فعليه بالصوم**)[٥] أيْ: (عليه الصومُ)-[٦] مرجوحٌ عربيةً[٧]. والله أعلم.

---

(١) قد جرىٰ الحديث عنه في صـ٥٧٤-٥٧٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٣، العسكرية ١٢٨. قال ابن جني: ولا أعلم مبتدأ زيدت فيه الباءُ غيرَ هذه اللفظة: (سر الصنعة ١/ ١٣٨) وكذلك قال ابن يعيش (شرح المفصل ٨/ ١٣٩).

(٣) مِنْ شبهِه قولُهم: (ناهيك بزيد) وقد تقدم في صـ٥٧٢. وأورد ابنُ هشام من دخول الباء الزائدة علىٰ المبتدأ قوله: (خرجت فإذا بزيد، أو به قائمًا) فالباء زائدة، والضمير مبتدأ. (شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٥٩، الجامع الصغير ٤١، المغني ١/ ١٠٩) وقال: إن منه عند سيبويه قوله تعالىٰ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ ٦ القلم. (أوضح المسالك ١/ ١٨٧) قال المرادي: وجعل منه بعض المتأخرين: (كيف بِكَ)، و(كيف بنا) الجنىٰ الداني ٥٣، وانظر المغني ١/ ١٠٩.

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) لم أقف علىٰ هذه الرواية. والرواية المشهورة: «**ومن لم يستطع فعليه بالصوم**» وهي مثلُ التي ذكر الشارح في صحة الاستشهاد بها، وقبلها: «**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج...**» صحيح البخاري ٢/ ٦٧٤، مسلم ٢/ ١٠١٩، أحمد ١/ ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٢، النسائي ٤/ ١٦٩، الترمذي ٣/ ٣٨٣، ابن ماجه ١/ ٥٩٢) ورواية الشارح موافقة لرواية ابن عصفور في المقرب ١/ ١٣٦.

(٦) ذلك ابن عصفور في المقرب ١/ ١٣٦. وذكره ابنُ هشام يعزوه إلىٰ (بعضهم) ولم يردَّه، أو يرجحْه (أوضح المسالك ١/ ١٨٧). وعزاه الشيخ خالد إلىٰ ابن عصفور (التصريح ١/ ١٥٦).

(٧) والأرجح أن يكون (عليه) اسمَ فعلِ أمرٍ، والباء زائدة في المفعول به (التصريح ١/ ١٥٦). وقد كثرت زيادتُها فيه أكثر من زيادتها في المبتدأ.

[باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر][١]

(باب) بيان عمل[٢] **(العوامل)** جمع (عامل)، أو (عاملة)، ولا ينافي الأوّلَ قولُه: (وهي ثلاثة) بتأنيث[٣] العدد؛ لِما مرّ[٤]. وتقدَّم بيانُ معنىٰ (العامل) في باب الإعراب[٥]. ونعتَها[٦] بقوله: **(الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر)** في الجملة[٧]؛ للتخصيص، إذْ لم يتوجّه قَصْدُه لمُطْلَقِها، بل لِما إذا دخل علىٰ المبتدأ والخبر نَسَخَ حُكمَهما،[٨] وغيْره[٩]، ولذا سُمّيت (نواسخ) من (النسخ)، وهو لغةً:

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (أ): محل.

(٣) كتبت في (أ): بياء التأنيث، ثم أصلحت إلىٰ ما رأيت.

(٤) الحق أن تأنيث العدد لا ينافي كون المجموع كلمة (عامل)، بل هذا هو اللائق به؛ لأن العدد يؤنث للمعدود المذكر. ولعل الشارح أراد: ولا ينافي الثاني وهو كلمة (عاملة). ولعله يشير إلىٰ ما تقدم في صـ٤٩٥. وهو لا يناسب كلام الشارح -كما ذكرت- ولكن قد يستفاد منه أنه أنّث العدد مع أن المعدود مؤنث، وهو: (عاملة)، لكنه راعىٰ فيه أنه لفظ. و(اللفظ) مذكر فأنّث له العدد، أو لعله أراد: ولا ينافي الأوّل وهو (عامل) قوله: وهي ثلاثة... بتأنيث الضمير، فيكون تأويله ما مرّ في صـ٤٩٥ من أن المذكر هنا قد يحتمل التأنيث علىٰ تأويل أنها (الكلمات) الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر.

(٥) في صـ١٤٣.

(٦) في (ب): لعتها.

(٧) أيْ أن هذا هو الغالب، وإلا فسوف يذكر الآجرومي عواملَ لا تدخل علىٰ ما أصله المبتدأ والخبر. ولكنّه عبّر بالأعمّ الأغلب، وسيعود الشارح إلىٰ ذلك ليبيّنه قريبًا.

(٨) في (أ) و(ب): حكمها.

(٩) هذا بيان لقوله: (للتخصيص) فهو يريد أن الكلام في هذا الفصل في جملته خاصٌّ بالعوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر، وليس بجميع العوامل علىٰ الإطلاق؛ لأن هذا الباب مبنيٌّ علىٰ باب المبتدأ والخبر.

الإزالة، يقال: (نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ)، إذا أزالته، ورفَعَتْه بانبساطها- أو النقلُ، نحو: (نسخْتُ الكتاب)، إذا نقلتُه بأشكال كتابته[١]؛ لأنها تزيل رفعَ المبتدأ بالابتداء، ورفعَ الخبر بالمبتدأ، وتنقلُهما[٢] إلىٰ حُكم بابٍ آخر غيرِ حكم بابهما[٣].

وبقولنا: (في الجملة) اندفع إيرادُ نحو: (حسبت[٤] أن زيدًا قائم، وأن يقوم زيد)،[٥] و(حسبت زيدًا عمرًا)، وأفعالِ التصيير،/ [٨٩/ أ]، نحو: (جعلت الطين إبريقًا)؛ إذ معمولاها متغايران، مفهومًا، وخارجًا؛ فلا يصحّ أنْ يُدَّعىٰ كونُهما مبتدأً وخبرًا[٦]، لوجوب اتحادِهما[٧] خارجًا، وماصَدَقًا[٨]، وإن اختلفا

(١) أي النقل عنه حرفًا بحرف، وسُمّي نسخًا؛ لأن النسخة الجديدة قامت مقام الأولىٰ وأغنت عنها. والنسخ نقل الشيء من مكان إلىٰ مكان، وهو هو. والمعنيان اللذان ذكرهما الشارح متقاربان، وأصلهما واحد، (التهذيب ٧/ ١٨١-١٨٢، الصحاح ١/ ٤٣٣، اللسان ٤/ ٢٨-٢٩) وجعل الزمخشري نحو: (نسخت الشمس الظلّ) من المجاز (أساس البلاغة ٤٣٨).

(٢) عطفت في (ب): بـ(أو). وفي (جـ): وتقلهما.

(٣) شرح اللمحة ٢/ ٣.

(٤) في (جـ): حبست.

(٥) فهذه مصادر مؤولة، وليست مبتدأ أو خبرًا.

(٦) في (جـ): خيرًا.

(٧) أي المبتدأ والخبر.

(٨) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

مفهومًا[١]، مع أن المصنف لم يقل[٢]: التي لا تدخل إلا علىٰ المبتدأ والخبر[٣].

وقاعدةُ: أنّ تخصيص الشيء بالذكر يُفيد نفيَ الحكم عن غيره- أغلبيةٌ، بل كلامه قابلٌ لأن يريد التي غَلَبَ دخولُها علىٰ المبتدأ والخبر.

(وهي) أي العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر من حيث [عملها][٤] فيهما (أقسام ثلاثة)[٥] ثم فصَّل إجمالَه مبالغةً في التدريب[٦] بقوله: القسم الأول: باب (كان وأخواتها) وقد يُلحق به[٧] باب (كاد) وأخواتها. (و) الثاني: باب[٨] (إنّ)

---

(١) نَقَل هذا الشنواني في المواهب الرحمانية ٥٦/أ، وليس عنده كلمة (وما صَدَقًا)، ومعنىٰ ذلك أنّ نحو: (جعلت الطين إبريقًا) ونحوها لا يصدق عليها أنها مبتدأ وخبر؛ لأن من صفة المبتدأ والخبر أنهما متحدان، وهو معنىٰ قول النحويين: الخبر هو نفس المبتدأ من حيث المعنىٰ، أو كما قال سيبويه: إنهما لشيء واحد. (الكتاب ١/ ٤٥، المقتضب ٤/ ٨٦، الأصول ١/ ٨٢) وشرحُ ذلك في المقتصد ١/ ٣٩٨. فالخبر في الحقيقة وصف للمبتدأ، لا ينصرف إلا إليه، ومفهومهما مختلف؛ ليكون في الخبر فائدة وزيادة معنىٰ. والجواب عن دخول نحو: (جعلت الطين إبريقًا) في باب العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر، مع أنه لا يصدق عليها أنها مبتدأ وخبر -ما ذكره الشارح من أنه أراد (في الجملة) يْ: في العموم، أو ليس ذلك دائمًا.

(٢) في (جـ): نقل.

(٣) هذا التوجيه الثاني، وهو في المواهب الرحمانية ٥٦أ.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في المتن المطبوع في نسخه الثلاث: (ثلاثة أشياء) وهي كذلك فيما طالعته من شروح الآجرومية وهي شرح الحسني (الدرة النحوية) ٢٨أ، والمكودي ١٢، وشرح الحلاوي ٣٨ب، وشرح ابن جبريل ٣٠/ أ، وشرح السنهوري ٤٨ب، والبهنسي ٢٤أ، وزروق ٥٢ب، والأزهري ٦١.

(٦) في (جـ): النذر.

(٧) في (ب): في.

(٨) في (جـ): والباب الثاني.

وأخواتها [و][١]] الثالث: باب **(ظننت)**[٢] **وأخواتها**) ومنه باب (عَلِمْت) وأخواتِها، وقد يُلحق به بابُ (أعلم) وأخواتِها أيْ: نظائرها، والكلمات التي تعمل عملَ كلٍّ، ولذا ذَكَرَ من كلّ باب أصلَه، وعبَّر عن باقي نظائره بـ(الأخوات). قدّم (كان) وأخواتِها لبقاء أشرف الجزأين -وهو المبتدأ- معها علىٰ صورة الرفع. وأتبعَها بـ(إنّ) وأخواتِها لبقاء ثانيهما[٣] -وهو الخبر- علىٰ ذلك. وأخَّر (ظننت) وأخواتها؛ لخروج الجزأين معًا عن صورة الرفع معها.

ولمّا فرغ من تفصيل إجمالها شرع في تفصيل أبوابها وأعمالها، فقال: (**فأمّا** (كان) **وأخواتها فإنها ترفع**) عند البصريين (**الاسمَ**) المبتدأ؛ تشبيهًا له بالفاعل[٤]. ويُسمّىٰ اسمَها حقيقةً، وفاعلًا مجازًا[٥] (**وتنصب الخبر**) أيْ خبر المبتدأ؛ تشبيهًا بالمفعول اتفاقًا، ويُسَمَّىٰ خبرَها[٦] حقيقةً،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (أ): (ظن) وهي كذلك في إحدىٰ نسخ الآجرومية (عثمان يسبح). وما أثبتُّه في (ب) و(جـ)، كما أنه الموافق لنسختين من نسخ الآجرومية (النيفر وصبحي رشاد)، وهي كذلك في المتن الذي اعتمده المكودي في شرحه ١٢، وزروق ٥٢ب والراعي في (المستقلّ بالمفهومية ٧٩ب) والأزهري ٦١، والرملي ١٤٤، والصباغ ٢٢ب، والشربيني (نور السجية ٣٥ب، والغيطي ٢٢ب، والمقسّي ٣٢ب).

(٣) في (أ): ثانيها.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٨، المقتضب ٤/ ٩٩، الموجز في النحو ٣٠، الأصول ١/ ٨١-٨٢، الجمل في النحو للزجاجي ٤١، الإيضاح لأبي علي ١٣٤-١٣٥.

(٥) الكتاب ١/ ٤٩، المقتضب ٤/ ٨٦، الموجز في النحو لابن السرّاج ٣٠، الأصول ١/ ٨٢، الحلبيات ٢٥٨ سمّاه فاعلًا (التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥، أسرار العربية ١٣٩، وأكثر الشروح تذكر ذلك.

(٦) في (ب) و(جـ): خبرهن. وما أثبتُّه المناسبُ لقوله من قبلُ: (ويُسمّىٰ اسمَها).

ومفعولًا[١] مجازًا[٢].

وأمّا الكوفيّون فإنهم/ [٨٩/ ب] لا يَجعلون لها عملًا إلا في الخبر؛ لأنَّ الاسم لم يتغيّر عمّا كان عليه[٣]. والصحيح الأول، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميرًا، نحو: ﴿...كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾،[٤] [والضميرُ][٥] بالاستقراء لا يتَّصل إلا بعامله[٦]، ويَلزم علىٰ مذهب الكوفيين، أن تكون هذه الأفعال ناصبةً، لا رافعة،

---

(١) في (ب): وفاعلًا.

(٢) الكتاب ١/ ٥٧، المقتضب ٣/ ٩٨، ١٨٩، ٤/ ٨٦، الموجز في النحو لابن السرّاج ٣٠، الأصول ١/ ٨٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥، اللمع ٨٥، المقتصد ١/ ٣٩٨، شرح عيون الإعراب ١٠٠، أسرار العربية ١٣٩.

(٣) فليس لها عمل في الاسم (شرح اللمع للعكبري ١/ ١٦١، الارتشاف ٢/ ٧٢، شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ أ، شرح اللمحة ٢/ ٣، المساعد ١/ ٢٤٨، تعليق الفرائد ٣/ ١٦٨، التصريح ١/ ١٩٤، الهمع ٢/ ٦٣، الأشموني ١/ ٢٢٦. وقال الفرّاء: إنه ارتفع لشبهه بالفاعل (الارتشاف ٢/ ٧٢) قال الدماميني: وهذا لا يختلف عن رأي البصريين (تعليق الفرائد ٣/ ١٦٨) وأما الخبر فقد روي عنهم أنهم يرونه منصوبًا بها (توضيح المقاصد ١/ ٢٩٥) وحُكيَ الاتفاق علىٰ ذلك (التصريح ١/ ١٨٤، الهمع ٢/ ٦٤).

لكن بعضهم يتأول نصبه علىٰ الحالية (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٧، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٦١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٥٨، الارتشاف ٢/ ٧٢، تعليق الفرائد ٣/ ١٦٨، الهمع ٢/ ٦٤).

وقال الفرّاء: انتصب تشبيهًا بالحال. (الارتشاف ٢/ ٧٢، تعليق الفرائد ٣/ ١٦٨، التصريح ١/ ١٨٤، الهمع ٢/ ٦٤).

(٤) ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن...﴾ ٧٦ الزخرف ٤٣. وقد أخطأ الشارح فأورد الآية بزيادة واو قبل (كانوا).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) شرح اللمحة ٢/ ٤، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٨.

وهـذا لا يُعهـد في الأفعـال، إذ هـي إمّـا رافعـةٌ ناصـبةٌ، كـ(ضـرب)، أو رافعـةٌ غيـرُ ناصبةٍ، كـ(قام)، أو مكفوفةٌ، كـ(قلّمـا) و(كُثـر مـا) و(طالمـا)، ولا يوجـد لنـا فعـلٌ يَعمل النصب فقط، ومِن جملة قواعدهم: بطلانُ عادمِ النظير(١).

ثم هذه الجملة التي تدخل عليها (كان) وأخواتُها، كما يؤخذ من تمثيله الآتي قيَّدها في (التسهيل): بألّا يكون الخبر فيها جملةً طلبية(٢). وشذّ(٣) قولهم(٤):

---

(١) شرح اللمحة ٢/ ٤، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٨.

(٢) ٥٢ وشرحه ١/ ٣٣٦، ونحوه في المقرب ١/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٩، والبسيط ٢/ ٦٨٢، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٨، النكت الحسان ٦٨. والمتقدمون يقررون أن أخبار هذه الأفعال تجري مجرىٰ المبتدأ، فما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأفعال، هكذا يطلقون. (الجمل للزجاجي ٤٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧، اللمع ٩٠). وقد تقدم أنَّ ابن مالك وكثيرًا من النحويين يجيزون كون خبر المبتدأ جملةً طلبية في صـ٦١٦.

(٣) عده ابن مالك في التسهيل ٥٢ نادرًا.

(٤) يعزىٰ لرجل من بني نهشل.

وكُـــونِيْ بالمَكَـــارِمِ ذَكِّرِيْنِـــيْ ....(١)

وألّا يكون المبتدأ فيها لازمَ الصدر، كأسماء الاستفهام، ولا لازمَ الحذف، كـالمخبَرِ عنه بنعتٍ مقطوع، ولا لازمَ عدمِ التصرّف، كـ(ايمن) في القسَم، و(طُوبَىٰ للمؤمن) و(ويلٌ للكافر) و(سلامٌ عليك)، ولا لازمَ الابتدائية، كتالي(٢) (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائيةِ، وكقولهم: (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدًا)(٣) و(ولِلهِ دَرُّك)، وكـ(ما) التعجبية(٤)، وما جرىٰ مثلًا، نحو: (الكلابُ علىٰ البقر)(٥).

---

(١) .... وَدَلِّيْ دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ

والبيت من الوافر، والخطاب فيه لزوجته، وقبله:

ألا يا أمّ فارِعَ لا تلومي ... علىٰ شيء رَفَعْتُ به سَمَاعي

و(الدلُّ): السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل، وهو مفتوح الدال في الفعل؛ لأن بابه (عَلِمَ يَعْلَم) و(الماجدة): الكريمة. و(الصناع): الحاذقة الماهرة بعمل اليدين. وأُوّلَ البيت بأنه من باب وضع الأمر موضع الخبر، كأنه قال: تَذَكّرِينَني.

(النوادر ٣٠/٥٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٧، سر الصناعة ١/٣٨٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٨، الضرائر له ٢٥٨، شرح الرضي ٢/٢٩٨، النكت الحسان ٦٨، الارتشاف ٢/٧٤، المغني ٢/٥٨٥، المساعد ١/٢٥١، شفاء العليل ١/٣٠٧، تعليق الفرائد ٣/١٦٦-١٦٧، الخزانة ٦/٢٦٦-٢٦٨.

(٢) في (جـ): كتابي.

(٣) سبق ذكر هذا القول وتأويله في صـ٤٥٧.

(٤) في (جـ): التعجيبية.

(٥) ويُروىٰ هذا المثل: (الكراب)، ويروىٰ: (علىٰ البقرة). ويروىٰ بنصب (الكلاب). والشاهد فيه بالرفع. ويُضرب للتحريش وتهييج شيء علىٰ شيء.=

وتختصّ (دام) و(ليس) وما نُفي[1] بـ(ما) مِن جميع أفعال الباب بألّا تدخلَ علىٰ ما خبرُه مفردٌ طلبيٌّ[2].

وتختصّ (صار) وما بمعناها،[3] و(دام)، و(زال)، وأخواتُه[4] بألّا تدخلَ علىٰ

=(مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٤٢ (عبد الحميد) المستقصىٰ ١/ ٣٤١، والأمثال للقاسم بن سلام ٢٨٤، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ١٦٩) وأما هذه الشروط فيما تدخل عليه (كان) وأخواتها من الجمل فقد ذكرها ابن مالك إجمالًا في التسهيل ٥٢ دون تمثيل، وتمثيلها وشرحها في شرحه ١/ ٣٣٦-٣٣٧، وشرح المرادي ٥٥/ ب، والمساعد ١/ ٢٥٠، وشفاء العليل ١/ ٣٠٧، وتعليق الفرائد ٣/ ١٦١-١٦٦، وبعض هذه الأشياء في المقرب ١/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٧، والارتشاف ٢/ ٧٣.

(١) في (ب) و(جـ): بني.

(٢) التسهيل ٥٢. وذكر (ليس) مفردة في صـ٥٣، والتفصيل في الشرح (١/ ٣٤٣). ويعني به هنا أدوات الاستفهام المفردة، لا الجملة الطلبية، فتلك لا تصحّ في الجميع عند الشارح، وقد تقدَّمت. أما الخبر الطلبي المفرد فهو الاستفهام، وقد فسّره به في الشرح، بل إنه في المتن المطبوع معه لم يذكر كلمة (الطلبي)، وإنما قال: (الاستفهامي). ومن أمثلة ذلك: (أين ما زال زيد؟) (أين ما يكون زيدٌ؟) ونحوه في شرح الرضي ٢/ ٢٩٨، النكت الحسان ٦٩، الارتشاف ٢/ ٧٤. قال ابن عقيل: وفهم منه أن المنفي بغير (ما) وغير المنفي تدخل عليه، نحو: (أين لا يزال زيد؟) (وأين لا يكون عمرو؟)، (أين كان بكر؟). المساعد ١/ ٢٥٢، الارتشاف ٢/ ٧٤، شرح التسهيل للمرادي ٥٦أ وأما (ليس) فقد نقل الرضي عن الجزولي والشلوبين المنع (شرح الكافية ٢/ ٢٩٨) وظاهر كلام ابن مالك أن الشلوبين يجيزه (التسهيل ٥٣). وهو كذلك في التوطئة ٢٢٩، والهمع ٢/ ٧٢. وقال الشريف الجرجاني: إن الأولىٰ الجواز (حاشيته علىٰ شرح الكافية ٢/ ٢٩٨). وحكىٰ أبو حيّان الجواز عن بعض أكابر أصحابه، وخلفهم. (النكت الحسان ٦٨، الارتشاف ٢/ ٧٥).

(٣) ذكر الشلوبين أن ذلك وارد أيضًا في (أصبح) و(أمسىٰ) و(أضحىٰ). (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٩).

(٤) يعني أخوات (زال)، وهي التي يشترط فيها تقدم النفي.

ما خبره فعلٌ ماضٍ[1]. وَشَرطَ ابن مالك في (ليس) إذا دخلت على الماضي أن يكون اسمُها ضميرَ الشأن.[2] وردّه أبو حيّان[3].

(وهي) أيْ: (كان) وأخواتها/ [٩٠/أ] تفصيلًا، شذّ الرضيّ فقال[4]: إنها غير محصورة[5]، وأنه يجوز تضمينُ كثيرٍ من التامّة معنى الناقصة، كما تقول: (تتمّ التسعةُ بهذا عشرةً)، أيْ: تصير عشرة كاملة، و(كَمُلَ زيدٌ عالمًا) أي: صار عالمًا كاملًا، ﴿...فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[6] أيْ: صار مثلَ بشرٍ، إلى غير ذلك.

والأصحُّ أنها محصورة بالعدّ، فمشهورُها ثلاثةَ عشرَ فعلًا، ذكرها المصنِّف[7]

---

(١) كشف المشكل ١/ ٣٢٩ وزاد فيها (ليس) ونحو ما ذكره الشارح في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٩، التسهيل ٥٣، شرحه ١/ ٣٤٤، النكت الحسان ٦٨. وحكى الاتفاق على ذلك أبو حيّن (الارتشاف ٢/ ٨٥)، وحكى الاتفاق على صحة مجيء الماضي خبرًا لـ(ليس).

وذكر ابن يعيش أنّه لا يحسن في مجموع أخوات (كان)؛ لأنها للماضي، فأحد اللفظين يغني عن الآخر. (شرح المفصل ٧/ ٩٧) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٠. وبعضهم يجيزه (كشف المشكل ١/ ٣٢٩) وسيعود للحديث عن هذه المسألة في صـ٦٥٠.

(٢) التسهيل ٥٣. قال الدماميني: ولم يشترط غيرُه هذا الشرطَ. (تعليق الفرائد ٣/ ١٨٥).

(٣) في الارتشاف ٢/ ٨٥. والظاهر من كلامه في النكت الحسان ٦٨ أنه يوافق ابن مالك في هذا الشرط.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ٢٩٠ بتصرف يسير.

(٥) قد يؤيده كلامُ سيبويه والمبردِ حين عدّدا (كان) وبعضَ أخواتها وقالا: وما كان في معناهنّ أو نحوَهنّ (الكتاب ١/ ٤٥، المقتضب ٤/ ٨٦) ونحوه في المرجز في النحو لابن السرّاج ٣٠، والأصول ١/ ٨٢، واللمع ٨٥، ورجّح ابن هشام هذا القول عملًا بقول سيبويه. (شرح اللمحة ٢/ ٥).

(٦) ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا...﴾ ١٧ مريم ١٩.

(٧) وهي بهذه العدة في الجمل للزجاجي ٤١، والإيضاح لأبي علي ١٣٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥، واللمع ٨٥، والواضح للزبيدي ٦٣، وشرح الملحة ١٨٩، والمفصل ٢٦٣، والفصول لابن الدهان ١٦.

-كما في (الشذور)[1] و(الألفية)[2]- وزاد ابن الحاجب: (آضَ)، و(عاد)، و(غدا)، و(راح)، و(ما جاءت حاجتَك)،[3] و(قَعَدَتْ كأنّها حربةٌ).[4] وتبعه عليه في (الكافية) ابن مالك[5]، وقال في شرحها: أمّا (غدا) و(راح) فألحقهما[6] بعضُهم بـ(صار)،[7] إلا أني لم أجد لذلك من كلام العرب شاهدًا صريحًا[8]. وقال في (التسهيل)[9]: وندر الإلحاقُ بـ(صار) في: (ما جاءت[10] حاجتَك)،

---

(١) الشذور ١١، وشرحه ١٨٤.

(٢) ١٩.

(٣) في (ب): خايتك. وهي كلمة قالها الخوارج لعبد الله بن عباس حين أتاهم يراجعهم في قبول الحق، وقد بعثه عليٌّ لذلك (شرح المفصل ٧/ ٩١). وهي في الكتاب ١/ ٥٠-٥١، ٢/ ١٧٩.

(٤) الكافية ٢٠٦. والأربعة الأولىٰ في الوافية نظم الكافية (شرحها ٣٦٣) وذكرها كلَّها من قبله الزمخشريُّ في المفصل ٢٦٣، وهي كذلك عند ابن عصفور المقرب ١/ ٩٢، وشرح الجمل ١/ ٣٧٦.

والمثال الأخير ناقص وهو بتمامه: (شحذ شفرته، حتىٰ قعدت كأنها حربة) ويروىٰ (أرهف شفرته...). التهذيب ١/ ٢٠١، اللسان (قعد)، المفصل ٢٦٣.

(٥) متن الكافية الشافية ١٧.

(٦) في (ب): فألحقها.

(٧) ألحق المجاشعي (غدا) بـ(أصبح)، و(راح) بـ(أمسىٰ). (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٩، وشرح عيون الإعراب ١٠٠) وألحقهما الزمخشري (المفصل ٢٦٣)، والشلوبين (التوطئة ٢٢٧)، ونقل أبو حيّان ذلك عن الزمخشري والجزولي وابن عصفور والعكبري. (الارتشاف ٢/ ٧٣) ونحوه في شرح التسهيل للمرادي ٥٩/أ.

(٨) ١/ ٣٩٢ ثم قال: ويمكن أن يُستدلّ لذلك بقوله صلىٰ الله عليه وسلم: «**لرزقتم كما ترزق الطير، تغدو خماصًا وتروح بطانًا**» وسيأتي هذا الحديث في كلام الشارح.

(٩) ٥٣-٥٤ بنقص يسير.

(١٠) في (جـ): جات.

و(قَعَدَتْ كأنَّها حربةٌ). والأصحّ أنه لا يُلحقُ بها (قَعَدَ)،[١] وألّا يجعلَ من هذا الباب (غدا)، و(راح). وفي شرحه[٢]: الصحيح أنَّ المنصوب بعد الأربعة حالٌ. وقال الأندلسي[٣]: لا يتجاوز (جاء) و(قعد) الموضعَ الذي استعملتهما العربُ فيه[٤].

وقال ابن الحاجب: إذا قلنا بالطّرد فإنما يطّرد في مثل الموضع الذي استُعمل فيه أوّلًا، فلا يقال: (قَعَدَ كاتبًا)،[٥] بمعنىٰ (صار)، بل يقال: (قَعَدَ كأنه سلطان)؛ لكونه مثلَ: (قَعَدَتْ كأنها حربة)،[٦] وزاد في (الكافية

(١) في (ب): قعدت. وفي متن التسهيل: لا يلحق بها (آل) ولا (قعد).

(٢) ١/ ٣٤٨. ونحوه في الارتشاف ٢/ ٨٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥٩/ أ، شفاء العليل ١/ ٣١٣. وخالفه الرضي (شرح الكافية ٢/ ٢٩٢).

(٣) القاسم بن أحمد الموفق بن جعفر المرسيّ اللورقي (٥٧٥-٦٦١هـ) سمّاه بعضهم محمدًا، وكناه أبا القاسم. قال السيوطي: والأوّل أصحّ. إمام في العربية والقراءات، قرأ علىٰ ابن الشريك وابن نوح الغافقي والتاج الكندي والعكبري. صنف شرح المفصل، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية. (البغية ٢/ ٢٥٠).

(٤) المباحث الكاملية ٢٣٦/ أ، ونقله عنه الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٩٢، والدماميني في تعليق الفرائد ٣/ ١٩٩، وهو رأي الشلوبين (التوطئة ٢٢٧) وابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٣٨٣) وابن أبي الربيع (البسيط ٢/ ٦٦٩) وعزاه فيه لسيبويه، وأبي حيّان (الارتشاف ٢/ ٨٤) والمرادي (شرح التسهيل ٥٩/ أ)

(٥) في (جـ): كاننا.

(٦) نقله عنه بهذا النصّ الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٩٢، والدماميني ٣/ ١٣٩. ولابن الحاجب في شرح المفصل ٢/ ٧٣-٧٤ ما هو بمعناه. ولا شيء في (شرحه الكافية) ولا (الأمالي). ونحو ما قاله في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٥٩. ورجّح في (جاء) استعمالَها في غير هذا الموضع (شرح المفصل ٢/ ٧٣). والفرّاء والكسائي يجعلان ذلك مطردًا في (جاء) و(قعد) في غير موضعهما (معاني القرآن ٢/ ٢٧٤، شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، الارتشاف ٢/ ٨٤، المساعد ١/ ٢٦٠) ونقل ذلك ابنُ أبي الربيع عن الزمخشري،=

الكبرىٰ)[١] من الأفعال: (رجع)، و(استحال)، و(حار)،[٢] و(ارتدّ)، و(تحوّل). وذكَرَها أيضًا في (التسهيل)،[٣] وزاد (فَتَأَ)، و(أَفْتَأَ)، و(وَنَىٰ)،[٤] و(رَام) مرادفاتِ[٥] (فتئ)، ولم يَحْكِ فيها[٦] خلافًا.

فجملة المزيد خلافًا ووفاقًا خمسةَ عشرَ فعلًا[٧]، فقال: (كان) خبرُ (هي) باعتبار تقدُّم العطف علىٰ الإخبار،/ [٩٠/ ب] أو أصل (وهي كان): (منها:)، أو

=وقال: لم أره لغيره (البسيط ٢/ ٦٦٩) وقولُ الزمخشري في الكشاف ٢/ ٦٥٧. وقد حكىٰ أبو حيّان الإجماع علىٰ أنه في (جاء) لا يخرج به عن مورد السماع، بخلاف (قعد)، فقد قاس عليها بعض النحويين (النكت الحسان ٦٧).

(١) يعني الكافية الشافية لابن مالك، وهو في متنها ١٦-١٧.

(٢) في (ب): وخار. وفي (جـ): وجار.

(٣) ٥٣.

(٤) في (أ) و(ب): رنىٰ، وفي (جـ): ربىٰ. والصحيح ما أثبت، وهو كذلك في (التسهيل). وقد ذكرها من قبله ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٧٦. قال: زادها بعض البغداديين.

(٥) في (أ): مراد فاب.

(٦) في (جـ): فيه.

(٧) ذكر المرادي أن أفعال الباب الأصليَّ منها والملحقَ به خلافًا ووفاقًا واحدٌ وثلاثون (شرح التسهيل ٥٩ب). ومِمّا بقي علىٰ الشارح: (أسحر، وأفجر، وأظهر) (التسهيل ٥٤، النكت الحسان ٦٧، الارتشاف ٢/ ٧٣) وكلمة (مررت) زادها بعض الكوفيين. نحو: (مررت بهذا الأمر صحيحًا)، والفعلُ المكرر، نحو: (لئن ضربته لتضربنّه الكريمَ) واسمُ الإشارة في بعض الاستعمالات، نحو: (هذا زيد قائمًا)، وردّها ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٣٧٦-٣٧٧) وكذلك كلمة (آل) (التسهيل ٥٣، البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٦٦٩-٦٧٠، شرح الرضي ٢/ ٢٩٠) وذكر ابن ملك في موضعٍ آخر أن الأصحَ عدمُ إلحاقِها (التسهيل ٥٤) ولكنها داخلةٌ في المختلف فيه، فكان الأولىٰ بالشارح ذكرَها.

(أحدها:)، ثم حذف الجارّ، وجيء بالضمير منفصلًا[١].

وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر[٢] في الماضي، إمّا مع الانقطاع، نحو: (كان العالَم معدومًا)، أو والاستمرارِ[٣]، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.[٤] وللأوّل أنْ يدّعي أنَّ الاستمرار في هذا وأمثالِه بقرينة خارجيّة[٥]. (و) لاتّصاف[٦] المخبر عنه بمدلول الخبر في المساء، وهو ما بعد الزوال: (أمسى)، نحو: (أَمْسىٰ النّاسُ بعافيةٍ[٧] من الله ورحمةٍ، والحمد لله). (و)

---

(١) تقدم نحو هذه التأويلات في صـ٨٧-٨٨.

(٢) في (ب): بالمخبر.

(٣) كذا في ثلاث النسخ الأصول واثنتين من الاحتياطات. وفي الثالثة (هـ): (أو الاستمرار) دون واو العطف. ولعله أظهر، إلا أن يقال: إن الواو هنا عاطفة علىٰ (اتصاف) فيصير المعنىٰ: وهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر، ويكون ذلك حال الانقطاع، أو تفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر والاستمرار. لكن عبارة الشارح توهم أنها تفيد إمّا الانقطاع وحده، أو هو والاستمرار، وهذا لا يمكن.. وكونها تفيد الاستمرار تجده مقرّرًا في المقتضب ٤/ ١١٩. وقد ذُكر هذان المعنيان في شرح السيرافي ١/ ١٥٣أ، والنكت للأعلم ١/ ١٨٠، والتخمير ٣/ ٢٨٩، وشرح الوافية ٣٦٤، والكافية ٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٢-٤١٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٦٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٣، التذييل ٢/ ١٠ب-١١أ. وعزا أبو حيّان المعنىٰ الأوّل لأكثر النحويين (الارتشاف ٢/ ٩٥).

(٤) من آيات كثيرة في الكتاب العزيز، منها: ٩٦ النساء ٤.

(٥) يقصد بالأوّل القول: إن (كان) اتصاف المخبر عنه بالخبر مع الانقطاع. شرح السيرافي ١/ ١٥٣/ أ، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٤١٢-٤١٣، شرح الرضي ٢/ ٢٩٣. ويرىٰ ابن مالك أن الأصل هو معنىٰ الدوام والاستمرار، لا الانقطاع، إلاّ لقرينة. (شرح التسهيل ١/ ٣٤٥).

(٦) في (جـ): لا تضاف.

(٧) في (أ): بعاقبه.

لاتّصاف[١] المخبر عنه بمدلول الخبر في الصباح، وهو أوّلُ النهار: (أصبح)، نحو: (أصبح الوباء مرتفعًا عن غير شَرَبَةِ الدخان برحمة الرحيم الرحمنِ)[٢]. (و) لاتّصاف[٣] المخبرِ عنه بالخبر في الضُّحىٰ، وهو أوّل النهار حين[٤] إشراق الشَّمس: (أضحىٰ)، نحو: (أضحىٰ الفقيهُ ديّنا). (و) لاتّصاف[٥] المخبَر عنه بمدلول الخبر نهارًا: (ظلّ)، نحو: (ظَلَّ الظالمُ مُصِرًّا علىٰ ظلمه).

تتمّة:

هذه الخمسة قد تُرادف (صار) الدالَّةَ علىٰ تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلىٰ صفةٍ أخرىٰ[٦]، إمّا باعتبار العوارض، وإمّا باعتبار الحقائق[٧]،

---

(١) في (جـ): لا تضاف.

(٢) للشارح رسالة في حكم شرب الدخان، أشرت إليها في مؤلفاته وآثاره.

(٣) في (ب) و(جـ): لا تضاف.

(٤) في (أ): عين.

(٥) في (ب) و(جـ): لا تضاف.

(٦) نصَّ الجرجاني علىٰ ذلك في (كان) المقتصد ١/ ٤٠٢، وكذلك الحريري (شرح الملحة ٢٤٥)، والأنباري في أسرار العربية ١٣٦، وابن الحاجب في شرح الوافية ٣٦٥، وذكر الخمسة كلَّها، وزاد عليها (بات) الزمخشريُّ في المنفصل ٢٦٥-٢٦٧، ونحوه في الكافية ٢٠٧، والمقرب ١/ ٩٣، واقتصر ابن مالك علىٰ الخمسة في التسهيل ٥٣، وردّ كون (بات) مثلَه في شرح التسهيل ١/ ٣٤٥-٣٤٦، وفي شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٤. وقال الرضي: إن كون (بات) بمعنىٰ (صار) فيه نظرٌ (شرح الكافية ٢/ ٢٩٥). وكثير من الأدوات المختلف في عَدِّها من هذه الأفعال تكون بمعنىٰ (صار).

(٧) التحوّل قد يكون حدثًا حقيقيًّا محسوسًا ككون الجبالِ هباءً، وقد يكون في حالته المعنوية التي لا وجود لها محسوسًا، نحو: (أصبحتم إخوانًا)، وسيظهر ذلك في الأمثلة التي يذكرها، وبيان ذلك في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٨١، وشرح الكافية له ٣/ ٩٠٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٧٢.

نحو: ﴿...فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾[١] ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾[٢] وكقوله[٣]:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَىٰ أَهْلُها احْتَمَلُوا ....[٤]

ونحو: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾،[٥] وكقوله[٦]:

---

(١) أخطأ الشارح فأورد مكانها: (منثورا) في جميع النسخ الست.

(٢) ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ...﴾ ٥-٧ الواقعة ٥٦.

(٣) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ٧٨.

(٤) .... أَخْنَىٰ عليها الذي أَخْنَىٰ علىٰ لُبَدِ

البيت من البسيط، ويروىٰ: (أضحت خلاءً وأضحىٰ...) وهي رواية الديوان. ويروىٰ: (أضحت قفارًا). وقوله: أخنىٰ عليه الدهر: أتىٰ عليه وأهلكه. و(لُبد) آخر نسور لقمان بن عاد، يُضرب به المثَلُ في طول العمر والبقاء. قال المرادي: والاستشهاد بقوله: (أمست خلاءً) لا بقوله: (وأمسىٰ أهلها احتملوا)، إذ لو كان بمعنىٰ (صار) لم يقع الماضي في خبره.

والبيت في شرح القصائد العشر ٥١٩، واللسان: (لبد). وشرح العمدة ١/ ٢١٠، وشرح التسهيل للمرادي ٥٨ب، وشرح القطر ١٣٤، والخزانة ٤/ ٥-٩.

(٥) ١٠٣ آل عمران ٣.

(٦) قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «لم أقف لهذا البيت علىٰ نسبة إلىٰ قائل معيّن، ولا وقفت له علىٰ سابقٍ أو لاحق» انتهىٰ. وقد هداني الله فوقفت علىٰ اسم مَن قال هذا البيت، وهي أم ثواب الهِزّانية، من عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار، قالته في ابنها العاقّ لها، فيطيع زوجه، ويعصي أمّه، وهي ستة أبيات.

أَضْـــحَىٰ يُمَـــزِّقُ أَثْـــوابي ويَضْـــرِبُني ....(١)

وكقوله تعالىٰ: ﴿...فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾»(٢)

(و) لاتّصاف المخبَر عنه بمدلول الخبر ليلًا: (بات)، نحو: (باتَ الناسُ مطمئنّين). (و) للدلالة علىٰ تحوّل الاسم من صفةٍ إلىٰ أخرىٰ، ولو باعتبار الحقيقة: (صار) قيل: و(آضَ)، و(رَجَعَ)، و(عادَ)، و(استحالَ)، و(حارَ)،(٣) و(راحَ)، و(غَدا)، نحو: (صار الأمينُ خائنًا)،/ [٩١/ أ] و(صارَ الطينُ خزفًا)، (وآض نهدًا)،(٤) و(رجع كافرًا)، و(عاد خائبًا)، و(حارَ(٥) رمادًا)،

---

(١) .... أبعدَ شَيْبِيَ يبغي عندي الأدبا

البيت من البسيط، ويروىٰ: (أمسىٰ)، ويروىٰ: (يبغي منيَ) ويروىٰ: (أنشأ يخرّق) و(أبعد ستين عندي تبتغي الأدبا).

والبيت في كتاب العقنة والبررة لأبي عبيدة ٣٦٣، والكامل للمبرد ١/ ٣١٢-٣١٣، وبلاغات النساء ٣٣٤، وديوان الحماسة ١/ ٣٦٥، وشرحها للمرزوقي ٢/ ٧٥٦-٧٥٨، وشرح القطر ١٣٥، وشرح شواهده الشربيني ١٤.

(٢) ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً...﴾ ٤ الشعراء ٢٦.

(٣) في (ب): خار.

(٤) مكانها ممسوح في (أ). وفي (ب): نهرا، وهو تصحيف. وهذا جزء من بيت الرجز وتمامه: **(وآض نهدًا كالحصان أجردا)** وقبله: (ربيته حتىٰ إذا تمعددا) وبعده: (كان جزائي بالعصا أن أجلدا).

وقائله العجاج، يصف ابنَه، ولم أجده في ديوانه الذي رواه الأصمعي.

و(النهد): القوىٰ الجسيم، و(تمعددا): غلظ وصلب وذهبت عنه رطوبة الصبا. والحصان الأجرد: الذي رقّ شعره، وهو مدحٌ له.

والبيت في الجمهرة ٢/ ٢٨٣، أساس البلاغة ٤٣٣، المخصص ١٤/ ١٧٥، المساعد ١/ ٢٥٨.

(٥) في (ب): خار.

و(تغدو[١] خِماصًا، وتَروح بِطانًا)[٢]

(و) لِنفي الخبر عن الاسم حالًا[٣] عند الإطلاق والتجرُّد عن القرينة: [ليس][٤]، [نحو: (ليس زيد قائمًا)، أيْ: الآنَ. ولِنفْي غيرِه بالقرينة،][٥] [نحو][٦]: (لَيس خلق اللهُ مثلَه)،[٧] هذا قولُ الجمهور[٨]. وقيل: هي للنَّفي مطلقًا، أيْ: غير

(١) في (ب): وتغدي.

(٢) حديث أوله: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير...» رواه أحمد في مسنده ١/ ٣٠، ٥٢، والترمذي، وحسنه ٤/ ٥٧٣، وابن ماجه ٢/ ١٣٩٤، والحاكم، وصححه، وقال: إنه على شرط الشيخين، ولم يخرجاه (المستدرك ٤/ ٣١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٦٦، وقد استشهد به ابن مالك على هذا الاستعمال، ولا يظهر فيه كون الفعلين بمعنى (صار)، بل الظاهر أنهما على أصلهما. فـ(تغدو) تذهب في الغداة، و(تروح) تعود في العشية ووقت الرَّواح..

(٣) شرح السيرافي ١/ ١٥٣ب، المفصل ٢٦٨، الكافية ٢٠٨، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٨٦.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) ساقط من (ب). وهذا القيد مزيدٌ في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢، والتوطئة ٢٢٨، والمقرب ١/ ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٨، والارتشاف ٢/ ٧٩ نقلًا عن الشلوبين، قال: وهو الصحيح، وكذا في شرح ابن عقيل ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل للمرادي ٥٨أ، والمغني ٢/ ٢٩٣، والهمع ٢/ ٧٩.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) أنكر أبو عليّ دلالتَها على نفي الماضي (الحلبيات ٢١١). وإثباته هو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١/ ١٤٧).

(٨) عزاه ابن الحاجب للأكثرين، وانتصر له (شرح المفصل ٢/ ٨٦، شرح الكافية ٣/ ٩١٥) وجعله الشلوبين الأشهر (التوطئة ٢١٣، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢) وعزاه الرضي للجمهور (شرح الكافية ٢/ ٢٩٦) وكذلك المرادي (الجنى الداني ٤٩٩).

مقيَّدٍ بزمان[١]. وهو فعل جامدٌ لا يتصرَّف، وزنُه (فَعِل)، بفتح الفاء، وكَسْرِ العين[٢]، ثم خُفِّفَ بحذف حركة العين[٣].

تتمّة:

قد تقدَّم[٤] أنه تختصّ (صار)، و(ليس)[٥] وما بعدهما بعدم الدخول علىٰ مبتدأٍ خبرُه ماضٍ، فلا يُقال: (صار زيدٌ عَلِمَ)، ولا: (ما دام زيدٌ قعدَ)، وكذا الباقي[٦]؛ لأنَّ هذه الأفعال تُفهِم الدوامَ علىٰ الفعل واتصالَه بزمن الإخبار،

---

(١) حالًا كان، أو غيره، فقد تنفي المستقبل (التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨) وهو رأي المبرد (المقتضب ٤/ ٨٧) والزجاجي (حروف المعاني ٨) وابن درستويه (نقل عنه في شرح المفصل ٧/ ١١٢) وهو كذلك في الكافية ٢٠٨، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٨٦، المقدمة الجزولية ٩٠، وشرحها الكبير ٢/ ٧٧٢، الارتشاف ٢/ ٧٩. واختاره ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٣٨٠) وعزاه الرضي لسيبويه وابن السرّاج (شرح الكافية ٢/ ٢٩٦).

(٢) نقل أبو حيّان عن بعض النحويين أن أصلها (فَعُل)، وقوّاه بقول العرب: (لُسْت قائمًا). (النكت الحسان ٧٠، الارتشاف ٢/ ٧٢) وكذا في شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ ب).

(٣) الحلبيات ٢٢٤، الصحاح ٣/ ٩٧٦، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨-١٨٩، المنصف ١/ ٢٥٨، شرح السيرافي ١/ ١٥٣، اللسان (ليس: ٨/ ٩٦)، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧٨، المغني ١/ ٢٩٣، تعليق الفرائد ٣/ ١٥٩.

(٤) في صـ٤٧١.

(٥) لم تتقدم (ليس) هناك.

(٦) حكىٰ ابن عصفور الاتفاقَ علىٰ خلاف ما ذكره الشارح (شرح الجمل ١/ ٣٨٠-٣٨٢) ومثله أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٨٥) وذكر ابن مالك أن (ليس) قد تخالفهنّ، واستشهد لذلك (شرح التسهيل ١/ ٣٤٤) وابن عقيل يعدّها مثل (صار) في هذا الحكم (المساعد ١/ ٢٥٥).

والماضي يُفهِم الانقطاعَ فتدافَعا[١].

وتختصّ (ليس) أيضًا بجواز تقديم خبرها على الصحيح[٢]، كقوله[٣]:

---

(١) في (أ): فترافعا. وهذه العلة في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور / ١/ ٣٨١، والمساعد ١/ ٢٥٥، والهمع ٢/ ٧٢. ونقلها الدماميني عن السير ، (تعليق الفرائد ٣/ ١٨٥).

(٢) تقديمُه على الاسم لا خلافَ في جوازه، حكى ذلك أبو علي في الحلبيات ٢٨٠، والإيضاح ١٣٨، والسيرافي في شرح الكتاب ١/ ١٥٥أ. والشنتمري في لنكت ١/ ١٨٢، والمجاشعي في الإشارة إلى تحسين العبارة ٤٠، والعكبري في شرح اللمع ١/ ٢٦٣، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٤٩. وإنما الخلاف في تقديم الخبر على (ليس) نفسها، وسيأتي في صـ٦٧٣، ولعل الشارح يقصد الردّ على ما نقله ابن مالك عن ابن معطٍ أنه يمنع التوسط في (ليس)، و(ما دام). قال ابن مالك: ليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع (شرح التسهيل ١/ ٣٤٩) ونحوه في شفاء العليل ١/ ٣١٣. مع أن ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٢٠٥ عزا إليه المنع في (ما دام) فقط، دون (ليس)؛ وهذا هو الصحيح. وقد صرّح ابن معطٍ بجواز تقديم الخبر على اسم (ليس) وعليها في الأشهَر، ومنعِه في (ما دام) (الفصول الخمسون ١٨١) وكذلك قوله في الألفيّة (شرحها لابن معط ٢/ ٨٦٠) والذي نُقل عنه حقًّا منعُ تقديم خبر (ليس) على اسمها هو ابن درستويه. وأشار أبو حيّان إلى ذلك في الارتشاف ٢/ ٨٦، ونحوه في أوضح المسالك ١/ ٢٤٢، وشرح القطر ١٣٢، والجامع الصغير ٥٣، وقال المرادي: إن فيه خلافًا ضعيفًا (توضيح المقاصد ١/ ٢٩٩). ومع ذلك يبقى قولُ الشارح مقصرًا؛ لأنه جعل هذا خاصًّا بـ(ليس) وهو جائز في جميع الأخوات.

(٣) هو السموأل بن عاديا اليهودي، من أهل تيماء، وهو الذي كان امرؤ القيس قد استودعه سلاحه، وخبرُه معروف. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٧٩-٢٨١، سمط اللآلئ ١/ ٥٩٥) والبيت في ديوانه ١٤.

وعزاه أبو تمّام في حماسته أيضًا إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، شاعر شامي محدَث من شعراء الدولة العباسية، وهو شاعر مفلق مفوّه مقتدر مطبوع، ولا يشبه شعرُه شعرَ المحدثين الحضريّين، ونمطه نمط الأعراب، وهو أحد من نُسخ شعره بماء الذهب.

(طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٧٦-٢٨٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٤٤).

ويعزى أيضًا للجلاح الحارثي (لم أجد له ترجمة)، ولعله هو عبد الملك الذي سبقت ترجمته و(الجلاح) لقب له. وعزا العيني البيت إلى اللجلاج الحارثي: ولعله يعني الأوّل، فصحّف وحرّف، أو يعني أحد اثنين=

.... فلـيس سَـواءً عـالِمٌ وجَهـولُ[١]

وبزيادة الباء في خبرها،[٢] كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾.[٣] وقد تُزاد في الاسم، كقوله[٤]:

أَلَـيْسَ عَجيبًـا بـأنَّ الفَتَـىٰ يُصَـابُ بِـبَعْضِ الـذي في يَدَيْـهِ[٥]

=يقال لهما: اللجلاج: أحدهما: المحاربي، واسمه علي أو عدي بن علقمة بن عبد وهب بن عبد الله بن الحارث الجسري، شاعر فارس. (المؤتلف والمختلف ٢٦٥، معجم الشعراء ٨٥) والثاني: بجير بن الحصين، أحد بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض، أحد الفرسان في الجاهلية، وأدرك الإسلام (المؤتلف والمختلف ٢٦٤) وأولهما أقرب؛ لأنه حارثيٌّ، كما يظهر من نسبه.

(١) سَلِيْ إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنّا وعنهمُ ....

والبيت من الطويل.

وهو في ديوان الحماسة ١/ ٨١، وشرحها للمرزوقي ١/ ١٢٣، شرح العمدة ١/ ٢٠٤، تخليص الشواهد ٢٣٧-٢٣٩، الخزانة ١٠/ ٣٣١.

(٢) اللمع ٩٠، ونصّ عليه الجوهري في الصحاح ٣/ ٩٧٦. ونصّ الحريري علىٰ ذلك كذلك في (كان) المنفيَّة (شرح الملحة ٢٤٥).

(٣) ٣٦ الزمر ٣٩.

(٤) يُعزىٰ -في الأكثر- لمحمود الورّاق النحاس، وهو شاعر محدث، شعره كثير رقيق، أكثره أمثال وحكم ومواعظ وآداب، يُشبَّه بصالح بن عبد القدوس وسابق البربري. توفي في حدود المائتين والثلاثين (طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧-٣٦٨). ويعزىٰ أيضًا لمحمد بن حازم الباهلي، مولاهم، أبي جعفر، له مقطعات حسنة جدًّا، اشتهر بهجاء محمد بن حميد الطوسي، وهو من المحدَثين الذين لا يُحتجّ بشعرهم، (معجم الشعراء ٣٧١-٣٧٢، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٠٨-٣١٠).

(٥) في (جـ): يده. والبيت من المتقارب.

وهو في الكامل ٢/ ٧٠٥، والبيان والتبيين ٣/ ١٩٧-١٩٨، أمالي المرتضىٰ ١/ ٦٠٨، المغني ١/ ١١٠، التصريح ١/ ٢٠١، شرح شواهد المغني للبغدادي ٢/ ٣٨٥. ومثل هذا البيت لا يَنهض للاستشهاد.

وكذلك يَختصُّ ما قبل (ليس)، ولو شأنيّةً،[1] عند الجمهور مع (دام) بجواز التَّمام، وهو الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر[2]، ويقال له: فاعلُها حقيقةً، هذا هو الصحيح عند ابن مالك في معنىٰ تَمامها[3].

وذهب الأكثرون إلىٰ أنَّ معنىٰ تمامها دلالتُها علىٰ الحدث والزّمان[4]. فعلىٰ الأوّل معنىٰ نُقصانها عدمُ اكتفائها بالمرفوع. وعلىٰ الثاني دلالتُها علىٰ الزّمان

---

(١) يعني أن (كان) وأخواتِها السابقاتِ إلىٰ (صار)، ويضاف إليها (دام)، تختصّ بصحّة مجيئها تامّةً، حتىٰ ولو كانت شأنيّةً، أيْ: يُضمَر فيها فاعلُها، ويكون ضميرَ الشأن، وتكون الجملة بعدها حالًا. وذلك بناءً علىٰ قول من يرىٰ أنَّ الشأنيّة من أقسام التامّة (التحفة علىٰ الحاجبية لابن مالك ٤٢٤، الهمع ٢/ ٨٤) وهو رأي محمد بن مسعود الغزني، ويرىٰ ابن الأبرش أن الشأنيّة قسمٌ برأسِها، ورجّح المراديُّ أنّها من أقسام الناقصة (شرح التسهيل ٥٧أ).

(٢) هو الظاهر من كلام سيبويه وإن لم يصرّح بالنقصان (الكتاب ١/ ٤٥-٤٦) والمبرد (المقتضب ٤/ ٩٥) وكذا في الأصول ١/ ٩١-٩٢، والجمل للزجاجي ٤٨-٤٩، التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١، وفيه صرّح بالنقصان، الأزهية ١٨٣، المفصل ٢٦٣، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٧٨، ٧/ ٩٨، شرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٠٩، شرح الوافية ١/ ٣٦٣، وعزاه ابن مالك إلىٰ سيبويه (شرح التسهيل ١/ ٣٤١).

(٣) التسهيل ٥٢-٥٣، وشرحه ١/ ٣٤١.

(٤) هو الظاهر من كلام ابن السرّاج في الأصول ١/ ٨٢، وظاهر كلامه في موضع آخر يوافق الرأي الآخر ١/ ٩١-٩٢، وهو الظاهر أيضًا من كلام الفارسي في الحلبيات ٢٢٢، والعسكرية ٩٦، وإيضاح الشعر ١١، وابن جني في اللمع ٨٨، والجرجاني في المقتصد ١/ ٣٩٨-٣٩٩، ٤٠١. وهو في نتائج الفكر ٦٥، ١٣٨، أسرار العربية ١٣٣-١٣٤، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٥٨، التخمير ٣/ ٢٨٣، شرح المفصل ٧/ ٨٩، وعزاه أبو حيّان إلىٰ المبرد وابن السرّاج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين، قال: وهو اللازم ظاهر كلام سيبويه (الارتشاف ٢/ ٣٥) ونحوه في شرح التسهيل للمرادي ٥٦أ.

فقط[١]/ [٩١/ ب] قال في المغني[٢]: «والصحيح أنها كلَّها دالَّةٌ على الحدث إلا (ليس)»[٣]. وأبطل ابن مالك[٤] مذهبَ الأكثرين بعشرة أمور، منها: التصريح بمصدرها عاملًا عملَها، كقوله[٥]:

بِبَـذْلٍ وعلمٍ سادَ في قَومِهِ الفَتَى ... وكونُكَ إيّاه عليكَ يَسيرُ[٦]

ومنها: أن الأفعال تستلزم الدلالةَ على الحدث والزمان معًا، إذ الدالُّ على الحدث وحده مصدرٌ، وعلى اسم الزمان وحده اسمُ زمانٍ. ومنها: أنَّ الأصل في كل فعلٍ الدلالةُ على المعنيين معًا، فلابدّ لخروجه عن هذا الأصل من دليل.

---

(١) شرح القطر ١٣٧، التصريح ١/ ١٩٠. وحكى ابن عصفور هذا المذهب عن بعض النحويين، وخالفَه. (شرح الجمل ١/ ٣٨٥). وهو اللازم على رأيِ مَن يفسّر التمام بالدلالة على الحدث والزمان معًا، وقد سبق ذكرُه قريبًا وتخريجُه.

(٢) ٢/ ٤٣٦.

(٣) وهو من قبله في التسهيل ٥٣ قال ابن عقيل: هذا الذي صحّحه ابن مالك هو ظاهر قول سيبويه والمبرد، وصرّح به السيرافي (المساعد ١/ ٢٥٢). وخالف في ذلك الرضيُّ، فادَّعى في (ليس) الدلالة على الحدث. (شرح الكافية ٢/ ٢٩٠) ونقل ذلك عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٣/ ١٧٢.

(٤) في شرح التسهيل ١/ ٣٣٨-٣٤٠ بتصرف وتقديم وتأخير.

(٥) ما عرفت القائل. وقال العيني: لم أقف على اسم قائله.

(٦) البيت من الطويل.

ويروى: ببذل وحلم، والشاهد أنه صيغ من الناقصة المصدر ولو كانت -كما يقولون- لا تدل على الحدث، لما صحّ ذلك؛ لأن المصدر اسم للحدث. شرح التسهيل ١/ ٣٣٩، شرح الكافية ١/ ٣٨٧، الارتشاف ٢/ ٧٥، تخليص الشواهد ٢٣٣، أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٠، المقاصد النحوية ٢/ ٦١٩-٦٢١.

ومنها: أنه لو كانت دلالتُها خاصةً بالزمان، دون الحدث، لجاز أن ينعقد من بعضها مع اسمِ معنًىٰ جملةٌ تامة، كما تنعقد من اسم الزمان واسم المعنىٰ. ومنها: أنَّ الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث، وإنْ تساوت بالزمان، فإذا[١] زال ما به الافتراقُ،[٢] وبقي ما به الاشتراكُ لزم أنَّه لا فرقَ بين: (كان[٣] زيد غنيًّا) وبين: (صار زيد غنيًّا)، لكنَّ الفرق بينهما حاصلٌ، فيبطل ما يوجب خلافَه. ومنها: أنَّ من جملتها (انفكّ) ولابدّ معها مِن نافٍ، فلو كانت لا تدلّ علىٰ الحدث لزم أن يكون معنىٰ: (ما انفك زيدٌ غنيًّا): ما زيدٌ غنيٌّ في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد. ومنها: وقوع (دام) صلةً لـ(ما) المصدريّة[٤]. ومنها: أنَّ دلالة الفعل علىٰ الحدث أقوىٰ؛ فكانت أولىٰ بالبقاء من الدلالة علىٰ الزمان. ومنها مجيء اسمِ الفاعل منها. وهو إنَّما يدلُّ علىٰ أمرٍ[٥]، كقوله تعالىٰ: ﴿...كُونُوا

---

(١) في (جـ): فإن.

(٢) في (أ): الاقتران. وما أثبتُّه الموافق لكلام ابن مالك.

(٣) في (أ) و(ب): كاد.

(٤) قال ابن مالك: ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك: (جُدْ ما دمت واجدًا)، أي: مدة دوامك واجدًا. فلو كانت (دام) مجردةً عن الحدث لم يقم مقامها اسمُ الحدث.

(٥) هذا الكلام مضطرب، وفيه نقصٌ، فقد جمع فيه دليلين من الأدلة التي ذكرها ابن مالك، وهي مجيء اسم الفاعل منها، ومجيء فعل الأمر منها، واسمُ الفاعل وفعلُ الأمر لا يُبنيان مِمّا لا دلالةَ فيه علىٰ الحدث. والآية القادمة استدلالٌ علىٰ مجيء الأمر منها، كما هو ظاهر. وأمّا اسم الفاعل فقد استدلّ له ابن مالك بما جاء في الحديث: (إنَّ هذا القرآن كائنٌ لكم أجرًا ...) واستشهد له ببيت شعر.
وبكون هذا الأخير دليلين تمّت الأدلة عشرةً.

﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾(١).

تنبيه:

قال في (الارتشاف)(٢): وهذا الخلاف يَنبني/ [٩٢/ أ] عليه خلافٌ في أنها هل يتعلَّق بها الظرفُ والجارُّ والمجرور، أم لا، فمَن قال بدلالتها علىٰ الحدث أجاز تعلُّقَهما بها، ومن قال: لا مَنَعَ ذلك.

مثال (كان) التامَّةِ(٣) التي بمعنىٰ الفعل اللازم كـ(حصل): ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ...﴾(٤) و(أمسينا، وأصبحنا) أي: دخلنا في المساء والصباح، فصرنا ذوي(٥) مساءٍ وصباحٍ، كقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾،(٦) و﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾،(٧) أي: بقيت. و(بات بِمِنَىٰ) أي: عَرّسَ بها، (وبات

---

(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ ١٣٥ النساء ٤.

وقد نقل الدماميني هذه الأمور واستضعف بعضها (تعليق الفرائد ٣/ ١٧٢-١٧٤) وذكر ابن عصفور الدليل الأخير. وزاد عليه أنه يشتق منها الأمر. وذكر أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول. (شرح الجمل ١/ ٣٨٥-٣٨٦) ويقابل هذه الأدلة الكثيرة ما ذكره ابن أبي الربيع من استدلالات علىٰ الرأي الذي اعترضه ابن مالك (البسيط ٢/ ٦٦٣-٦٦٨).

(٢) ٢/ ٧٥ بمعناه: وعزاه إليه الدماميني في تعليق الفرائد ٣/ ١٧٤ قال: وذكره غيره. وهو حسن. وهو في الهمع ٢/ ٧٤-٧٥. وممّن ذكره أيضًا المرادي في شرح التسهيل ٥٦/ ب ٥٧/ أ.

(٣) في (ب): التام.

(٤) ﴿...فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ٢٨٠ البقرة ٢.

(٥) في (ب): ذو.

(٦) ١٧ الروم ٣٠.

(٧) ١٠٧، ١٠٨ هود ١١.

بالقوم) إذا نزل بهم ليلًا. و(صار الأمرُ إليك) أي: انتقل. وكقوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾،[1] أيْ: ترجع. و(ظَلَّ اليومُ) أي: دام ظِلُّه[2]، وأمّا (ليس)،[3] و(فتئ)،[4] و(زال)[5] فإنها ملازمة النقص[6]، ويؤوّل ما أوهم[7] خلافَ ذلك[8].

(وما زال) ماضي (يزال)،[9] بكسر[10] عين ماضيه، من باب

---

(١) ٥٣ الشورىٰ ٤٢.

(٢) الحديث عن تمام هذه الأفعال في الكتاب ١/ ٤٦، المقتضب ٤/ ٩٥-٩٦، الأصول ١/ ٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١-١٩٢، التسهيل ٥٣.

(٣) الحديث عن كون (ليس) ملازمة للنقص في الكتاب ١/ ٤٦، المقتصد ١/ ٤٠٠، ٤٠٢.

(٤) أورد ابن عصفور مجيئَها تامةً (شرح الجمل ١/ ٤١٧) ونقل أبو حيّان عن بعض النحويين أنها لا تكون إلا ناقصة، وردّ ذلك (النكت الحسان ٧٠) وقال المرادي: ولا نعلم أحدًا ذكر أن (فتئ) بكسر التاء تكون تامّةً إلا الصغاني. (شرح التسهيل ٥٧/ ب).

(٥) في كلام الفارسي ما يدلّ علىٰ مجيئها تامةً (الحلبيات) ٢٧٢، وأثبت ذلك الجرجاني (المقتصد ١/ ٤٠٢) والعكبري في شرح اللمع ١/ ٢٥٩، وكذا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٧، ونقله ابن مالك عن أبي علي (شرح التسهيل ١/ ٣٤١) وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٠. ونقل أبو حيّان عن بعض أصحابه كونها تامةً. وقال: إنه لم يُحفظ (النكت الحسان ٧٠).

(٦) في (جـ): للنقص. وزاد الأنباري (ظل) (أسرار العربية ١٣٧) وكذلك ابنُ الخشاب في المرتجل ١٢٥، والثلاثة التي ذكرها الشارح في المقرب ١/ ٩٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٤١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٨، وفي الألفية صـ١٩، وشرحها لابن الناظم ١٣٧، ولابن عقيل ١/ ٢٧٩، ولابن هشام (أوضح المسالك ١/ ٢٥٥) ونص أبو حيّان علىٰ (ليس) و(زال) دون (فتئ) (النكت الحسان ٦٩).

(٧) في (ب): أفهم.

(٨) التصريح ١/ ١٩١.

(٩) حكىٰ الكسائي في مضارعها (يزيل) (النكت الحسان ٦٥).

(١٠) في (ب): كسر.

(عَلِم)[١] لا يوصف بتعدٍّ ولا قصورٍ[٢]، وليس له مصدرٌ[٣]-لا ماضي (يَزِيْلُ)، ولا (يزول)؛ فإنهما[٤] تامّان، الأوّل منهما متعدٍّ إلىٰ واحد، [بمعنىٰ (ماز: يميز)، كقولك: (زال زيدٌ ضأنَه مِن معز فلان)، أي: ميّزه منه،][٥] ومصدره: (الزَّيْل)[٦]. والثاني قاصرٌ، [بمعنىٰ الذهاب والانتقال،][٧] ومصدره: الزَّوال[٨].

(و(ما فتئ) و(ما انفكّ) و(ما برح))[٩] وهذه الأفعال الأربعة معانيها متفقةٌ،

---

(١) وهي ياء. (الحلبيات ٢٧٢، ٢٧٧، المنصف ١/ ٢٥٢، شرح المفصل ٧/ ١٠٨، شرح التسهيل للمرادي ٥٥أ) وعده الجوهري مِمّا عينه واو. (الصحاح ٤/ ١٧١٩-١٧٢٠) وقال ابو حيّان: مضارعها المشهور: (يزال)، فوزن (زال): (فَعِل) بكسر العين من (زول) وحُكِيَ (يزيل) فوزنها (فعل) بالفتح وهي من (زيل). (الارتشاف ٢/ ٨٠) وذكر الدماميني. القولين ورجّح أن تكون من أصل واوي؛ لأنه الغالب في الألف المتوسطة (تعليق الفرائد ٣/ ١٥٩).

(٢) كذا وصفه الأزهري في التصريح ١/ ١٨٦. ووصفه أبو علي بأنه غير متعدّ (الحلبيات ٢٧٢).

وقال ابن يعيش: «وأصله أن يكون لازمًا غيرَ متعد إلا أنه جرد من الحدث...» شرح المفصل ٧/ ١٠٨، وقال الفرّاء: إنه منقول من فعل قاصر، وقال ابن خروف العكس. (تعليق الفرائد ٣/ ١٥٩-١٦٠).

(٣) حكىٰ له ابن منظور مصدرًا، قال: «وما زلت أفعله أي: ما برحت، ومازلت به حتىٰ فعل ذلك زيالًا» اللسان ١٣/ ٣٣٧.

(٤) في (ب): فإنها.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) إصلاح المنطق ٢٧٢، التهذيب ١٣/ ٢٥٣، الحلبيات ٢٧١، الصحاح ٤/ ١٧٢٠، اللسان ١٣/ ٣٣٦، ٣٣٤، أوضح المسالك ١/ ٢٣٧.

(٧) ساقط من (أ) و(ب).

(٨) التهذيب ١٣/ ٢٥٢، إصلاح المنطق ٢٧٢، الحلبيات ٢٧١، أوضح المسالك ١/ ٢٧٣.

(٩) في نسخ المتن المطبوعة الثلاث تقديم (انفك) علىٰ (فتئ). وهو الموافق لما في شرح ابن جبريل ٣٠أ، والسنهوري ٤٨ب، والبهنسي ٢٤/ب، والمكودي ١٢، وزروق ٥٤ب، والراعي في المستقلّ بالمفهومية=

بلا خلافٍ، إذ هي لملازمة[١] الخبرِ المخبرَ عنه علىٰ حسب ما يقتضيه الحال. وذَكَرَها مقرونة بـ(ما) النافية؛ لأنه يُشترَط في عملها أن تقترن بنفيٍ، ولو تقديرًا، أو معنًىٰ،[٢] كالاستفهام الإنكاري أو شبهِه، وهو[٣] النهي، والدعاء، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ...﴾[٤] و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ...﴾،[٥] ومنه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا...﴾،[٦] وقولُه[٧]:

فقلتُ يمينَ الله أَبْـرَحُ/ [قاعـدًا][٨] ....[٩]

[٩٢/ ب] إذ الأصل: (لا تفتؤ)، و(لا أبرح)، ومثالُ النَّهي:

=٧٩ب، وشرح الأزهري ٦٢، والرملي ١٤٧، والصباغ ٢٣ب، والشربيني (نور السجية ٣٧أ، والغيطي ٢٤أ، والمقسّي ٣٢ب.

(١) في (أ): ملازمة.

(٢) في (ب): ومعنىٰ.

(٣) في (جـ): وهي.

(٤) ﴿... إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ١١٨ هود ١١.

(٥) ﴿... حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ٩١ طه ٢٠.

(٦) ﴿... تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ٨٥ يوسف ١٢.

(٧) القائل امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٤ (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم).

(٨) سقطت من (أ).

(٩)...................... ولو قطعُوا رأسيْ لديكِ وأَوْصَالي.

البيت من الطويل.

ويروىٰ: (ولو ضربوا)، و(يمين) بالرفع، والنصب.

وهو في الكتاب ٣/ ٥٠٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٥، الخصائص ٢/ ٢٨٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٥٤، الخزانة ١٠/ ٤٣-٤٥.

صاحِ شمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المو تِ فنِسيانُه ضَلالٌ مُبينُ[1]

والدعاءِ قولُه[2]:

.... ولا زَالَ مُنْهَلًّا بجَرْعائِكَ القَطْرُ[3]

وقيّده أبو حيّان بـ(لا) خاصة[4]، وأجازه ابنُ عصفور بـ(لَنْ)، بناءً على مجيئها له[5] في رأيه[6]. ويُشترط في (انفكّ) ألاّ يكون بمعنىٰ: (خَلَصَ)، نحو: (فككت الأسيرَ، فانفكّ)، ولا بمعنىٰ: (انفصل)، نحو: (فَكَكْتُ الخاتم، فانفكّ)، فإنهما تامّان[7].

---

(١) البيت من الخفيف. لم أعرف قائله.

وهو شرح التسهيل ١/ ٣٣٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٣، أوضح المسالك ١/ ٢٣٤، تخليص الشواهد ٢٣٠، شرح القطر ١٢٧، المقاصد النحوية ٢/ ٦١٨-٦١٩.

(٢) هو ذو الرمّة، البيت في ديوانه ٥٥٩.

(٣) إلا يا اسْلَمِيْ يا دارَ مَيَّ علىٰ البِلَىٰ ....

وهو من الطويل. مجالس ثعلب ١/ ٣٤، الخصائص ٢/ ٢٧٨، الإنصاف ١/ ١٠٠، شرح العمدة ١/ ١٩٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٨٩، تخليص الشواهد ٢٣١.

(٤) في الارتشاف ٢/ ٣٩١ ذكر أن (لن) لا تكون للدعاء. وعزا إليه ما ذكره الشارح الأزهري، ونصّ علىٰ أنه ذكر ذلك في الارتشاف. التصريح ١/ ١٨٤، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٥، ولم أجد ذلك صريحًا في الارتشاف، وإن كان أبو حيّان مثّل للدعاء بـ(لا)، دون (لن). (الارتشاف ٢/ ٨٢).

(٥) أي للدعاء.

(٦) الارتشاف ٢/ ٣٩١، التذييل ٨/ ١٠٨ب، توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤، المغني ١/ ٢٨٤، والأشموني ٣/ ٢٧٨. وقد سبق الحديث عن ذلك، وعمّن قال به في صـ٣٧٠-٣٧١.

(٧) التسهيل ٥٣ وشرحه ١/ ٣٤٣.

وشرطُ (بَرِح) ألاّ يكون بمعنىٰ: (ذهب)، نحو: (بَرِح الخفاءُ)،[١] أي: (زال السرُّ، وذهب)،[٢] ولا بمعنىٰ (ظَهَر) نحو: (بَرِح الخفاء) أيضًا، أيْ: (ظهر السِّرُّ)[٣].

وإنما شُرِط في هذا القسم تقدُّمُ النفي أو شبهِه، لأنها كما مرّ لاستمرار خبرِها لفاعلها مُذْ قَبِلَه[٤]. أيْ: مِن زمانٍ كان للفاعل[٥] قابليَّةُ الاتصافِ [بالخبر][٦] عُرْفًا، حتىٰ (إنّ) معنىٰ: (مازال زيد أميرًا): (زيدٌ أميرٌ دائمًا)[٧]، مِن زمانٍ قابليَّة الإمارة والحكومة وصلاحيَّتها. والعلّةُ في دلالتها علىٰ هذا الاستمرار أنَّ هذه الأفعال بمعنىٰ النفي، كما هو الظاهر، فإذا دخل عليها حرفُ النفي صار معناه نَفْيَ النَّفي،

---

(١) يراجع هذا المثل في المستقصىٰ في الأمثال للزمخشري ٢/ ٧، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ٩٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال ١/ ٢٧، ٢٠٣، والأمثال للقاسم بن سلام ٦٠، و(بَرَح) بكسر الراء وفتحها. وهو مثَلٌ يضرب لانكشاف الأمر ووضوح الغامض.

(٢) وأجاز ذلك ابن عصفور، وجعله قليلًا جدًّا (شرح الجمل ١/ ٣٨٧).

(٣) التسهيل ٥٣ وشرحه ١/ ٣٤٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٧٣. وقد مثل لها ابن مالك وذكر أنها تستعمل للوجهين (شرح التسهيل ١/ ٣٤٣).

(٤) في ثلاث النسخ الأصول واثنتين من الاحتياطات: (من قبل) وهو تحريف ظاهر؛ بدليل كلامه الآتي. وما أثبتُّه الموافقُ لما جاء في الكافية: «لاستمرار خبرها لفاعلها مُذْ قبله» ٢٠٧، ونحوه في شرحها له ٣/ ٩١١، وفي المقرب ١/ ٩٣، والمقدمة الجزولية (شرحها الكبير ٢/ ٧٧٩). وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٧٣، تعليق الفرائد ٣/ ١٨٣ . ويحتمل ذلك ما في النسخة الاحتياطية (و).

(٥) في (أ) و(ب): لفاعل.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) في (أ): ونها.

ونفيُ النفيِ استمرارُ الثبوتِ[١]. وأمّا اعتبار القابليّة والصلاحيّة فهو معلومٌ عقلًا[٢].

[(و) لتوقيت أمرٍ بمدةِ ثبوتِ[٣] خبرِها لاسمِها][٤] (مادام) ناقصةً، لا غير[٥]، لا بمعنىٰ (بقي)[٦]، بشرط تقدُّم (ما)[٧] المصدريةِ الظرفيةِ عليها -كما مثّل- نحو: (أعطِ مادمت مُصيبًا درهمًا)[٨] أيْ: مدةَ دوامِك مصيبًا. وسمّيت (ما) هذه مصدريةً ظرفيَّة؛ لأنها تُقدّر بالمصدر والظَّرف[٩]، فلو لم تَتَقدَّمها (ما)، أو كانت

---

(١) ولذلك تختص هذه الأربع بعدم جواز دخول (إلا) في خبرها (الجمل للزجاجي ٤٨، الحلبيات ٢٧٢- ٢٧٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٩، المقتصد ١/ ٣٩٩- ٤٠٠، شرح السيرافي ١/ ١٥٤أ، أسرار العربية ١٤١).

(٢) نقل هذا الكلام عن الشنواني الذي عزاه لابن الحاجب (المواهب الرحمانية ٦٦/ ب ٦٧أ، والفوائد الشنوانية ١٢٥/ ب، وفي الكافية ٢٠٧، وشرحها له ٣/ ٩١١- ٩١٢، وشرح المفصل له ٢/ ٨٣ ما يفيده. ونحوه في المفصل ٢٦٧، المقرب ١/ ٩٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٧٣، شرح الرضي ٢/ ٢٩٣، الارتشاف ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل للمرادي ٥٥/ ب، تعليق الفرائد ٣/ ١٨٣، الهمع ٢/ ٦٧.

(٣) في (أ) و(ب): لثبوت.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) يعني أنها لا تعمل هذا العملَ إلاّ إذا كانت ناقصة، ولم ينكر كونَها تامَّة، فقد سبق ذلك. وألمح إليه بعدُ في موضعين.

(٦) في (ب): نفي.

(٧) في (جـ): وما.

(٨) هذا تمثيل ابن مالك في ألفيته صـ١٩. قال:

ومثل (كان) (دام) مسبوقًا بـ(ما) كـ(أعط مادمت مصيبًا درهمًا).

(٩) في (ب): ولا الظرف.

مصدريةً غير ظرفيةٍ لم تعمل، وإنْ وَلِيَ مرفوعَها/ [٩٣/ أ] منصوبٌ فهو حال، كـ:(عجبت مِمّا [دام][١] زيدٌ صحيحًا)، أيْ: مِنْ دَوامه صحيحًا[٢]. ولا يَلزم مِن وجود[٣] المصدريَّةِ الظرفيَّةِ وجودُ العمل المذكور، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿...مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾،[٤] إذ[٥] لا يَلزم مِن وجود الشرط وجودُ المشروط[٦]، ولا توجد الظرفيَّةُ بدون المصدرية[٧].

تنبيه:

اتفق النحاة علىٰ أن (كان) وأخواتِها أفعالٌ إلاّ (ليس)، فإن الفارسيَّ ومَن

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٥، شرح الألفية لابن الناظم ١٣١، شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ب، شرح الشذور ١٨٥، تعليق الفرائد ٣/ ١٥٤، التصريح ١/ ١٨٦، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٦.

(٣) زيد في هذا الموضع من (أ) و(ب) كلمة (دوام).

(٤) ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا...﴾ ١٠٧ ١٠٨ هود ١١.

(٥) في (أ): أي.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٥-٣٨٦، شرح العمدة ١/ ٢٠١، المواهب الرحمانية ٦٩أ. وما ذكره قاعدةٌ أصوليةٌ تصدق إذا كان يعني الشرط بمعناه العام، وبمعناه الشرعي (الإحكام للآمدي ١/ ١٣٠، أصول السرخسي ٢/ ٣٠٣، مختصر ابن الحاجب ٢/ ٧، شرح التنقيح ٨٢، شرح الكوكب المنير ١/ ٤٥٢). ومثال ذلك اشتراط الطهارة للصلاة، فقد يوجد الشرط -وهو الطهارة- ولا تكون صلاةٌ، ولا يصدق ذلك علىٰ الشرط اللغويّ الذي يراد به التعليق بـ(إنْ) وأخواتها؛ فذلك مفهومُه مفهوم السبب، فيلزم من وجوده وجودُ المشروط. (شرح الكوكب المنير ١/ ٤٥٥).

(٧) شرح العمدة ١/ ٢٠٠، النكت الحسان ٦٥، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٦.

تبعَه يذهب إلىٰ حرفيّتها[1]. والصحيح فعليّتُها؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وتاءِ التأنيث[2] -كما مرّ في علامات الأفعال[3].

وَتَلَخّصَ أنَّ أفعال الباب ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط، وهو الأخوان (كان) و(ليس) وما بينهما. وقسمٌ يعمل بشرطِ أنْ يتقدَّمه نفيٌ، أو شبهُه، كالنهي، والدعاء، وهو (زال)، و(برح) وما بينهما. وقسمٌ يعمل بشرطِ أنْ يتقدَّمه (ما) المصدريةُ الظرفيَّةُ، وهو (دام).

(وما تصرّف) أيْ: انتقلَ وتحوّل (مِن) مادة صيغـ(ـها) أي: الأفعال المذكورة إلىٰ أمثلةٍ أخرىٰ؛ لأجل حصول معانٍ[4] مقصودة لا تحصل إلاّ بتلك الأمثلة، فهو بالمعنىٰ الاصطلاحي. ويجوز أنْ يراد به المعنىٰ اللغويُّ، وهو مطلق الأخذ والتغيير من غير تقدير مضاف[5]. ودائرةُ الأخذ أوسعُ مِن دائرة الاشتقاق. ويجوز

---

(١) الحلبيات ٢١٠-٢١١ ٢١٩-٢٢٤، إيضاح الشعر ١٠-١٢، المسائل المنثورة ٢٠٧-٢٠٨، البصريات ١/ ٨٣٣. وقال الرضي: إن هذا أحد قولين له (شرح الرضي ٢/ ٢٩٧) وكذا في (شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٢). وهو قول الكوفيين (شرح الرضي ٢/ ٢٩٧). وعزاه أبو حيّان أيضًا لابن السرّاج وابن شقير (الارتشاف ٢/ ٧٢) وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٢، المغني ١/ ٢٩٣. وعزاه ابن هشام إلىٰ صحاب الفارسي (شرح اللمحة ٢/ ٥) وكذا في الجنىٰ الداني ٤٩٤.

(٢) المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، الأصول ١/ ٨٢-٨٣، الصحاح ٣/ ٩٧٦، المقتصد ١/ ٤٠٠، ٤٠٨. (شرح السيرافي ١/ ١٥٤أ، شرح الإعراب ١٠١، المفصل ٢٦٨-٢٦٩. وهو رأي سيبويه (الكتاب ١/ ٤٥).

(٣) في صـ ١١٥.

(٤) جميع النسخ (معاني) وما أثبتُّه الصواب.

(٥) وهو كلمة (صيغ) التي تأوّل بها كلام الآجرومي في قوله: من مادة صيغها.

اعتمادُه مذهبَ الكوفيين أنَّ الاشتقاقَ مِن الفعل[١]، والمصنفُ يعتمد تارةً مذهب البصريين، وتارةً مذهب الكوفيين، فلا يتعيّن التأويل. ثم يجوز أن تكون الواوُ عاطفةً علىٰ (كان) مِن: (وهي/[٩٣/ب] (كان)...) الخ. ويُحتمَل أنه مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، والتقدير: (وما تصرَّف منها يَعمل[٢] عملَها). ويُحتمل علىٰ بُعدٍ أنه مبتدأٌ خبرُه: (نحو كان)[٣] الخ، غايتُه أنه غلّب في ذكر الماضي، حيث جعله من المتصرِّفات، ما لم يُرَدْ بالمتصرِّف منها المأخوذَ من مادّتها؛ فلا تغليب علىٰ هذا، ودخل في كلامه المضارعُ، والأمرُ، والوصفُ، والمصدرُ، بل والماضي علىٰ ما قرّرناه. مثال المصدر قولُ القائل:

بِبَــذْلٍ وحِلْــمٍ سَــاد في قَومــه الفتــىٰ ... وكونُــك إِيَّــاهُ عليــكَ يَســيرُ[٤]

ومثال اسم الفاعل:

ومــا كُــلُّ[٥] مَــنْ يُبْـدي البَشَاشـة كائنًـا ... أخـاكَ إذا لـم تُلْفِـهِ لَـكَ مُنجِـدا[٦]

---

(١) قد مضىٰ ذلك وتخريجه في صـ٢٣٠.

(٢) في (أ): بعمل.

(٣) وسيأتي ذكر ذلك بعدُ.

(٤) سلف تخريجه في ٦٥٤.

(٥) في (ب): كان.

(٦) البيت من الطويل. لم أعرف قائله.

ويروىٰ: وما المدعي صدق المؤاخاة كائنًا.

وهو في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧، شرح التسهيل ١/ ٣٤٠، شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٩، أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، تخليص الشواهد ٢٣٤-٢٣٦، المقاصد النحوية ٢/ ٧٦٠.

واسمُ المفعول،[١] بناءً علىٰ رأي الجمهور مِنْ جواز بنائها للمفعول علىٰ ما مرّ في بابه[٢].

تنبيه: ذكروا أنَّ أفعالَ هذا الباب في التصرُّف ثلاثةُ أقسام: ما لا يتصرّف بحال، وهو (ليس) باتفاق[٣]؛ لأنها وُضعت وضعَ الحروف، فلا يُفهم معناها إلا بذكر متعلّقها. و(دام) عند الفرّاء[٤] وكثيرٍ من المتأخرين[٥]، وصحّحه المرادي موجّهًا له بأنَّ الغرضَ ممّا[٦] يتصرَّف منها حاصلٌ[٧] بها، نحو: (أكرمك مادُمْتَ

(١) معطوف علىٰ كلامه: (ودخل في كلامه المضارعُ ....). وأمّا صوغُ اسم المفعول منها فقد حكىٰ ابن عصفور الخلاف فيه، وفصّله (شرح الجمل ١/ ٣٨٤-٣٨٥). وممّن أجازه فيه أبو حيّان، ونقل عن سيبويه استعماله (النكت الحسان ٦٩) واختار ابن هشام منع ذلك (شرح اللمحة ٢/ ٨).

(٢) في صـ٥٤٨.

(٣) الكتاب ١/ ٤٦، المقتضب ٤/ ٨٧، الأصول ١/ ٨٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨. وحكىٰ المرادي الاتفاق علىٰ ذلك (شرح التسهيل ٥٧/ ب) (توضيح المقاصد ١/ ٢٩٧، ٣٠٠) وكذا ابن هشام (أوضح المسالك ١/ ٢٨٣. وشرح اللمحة ٢/ ٦) والدماميني (تعليق الفرائد ٣/ ١٨٤).

(٤) في (جـ): الفا. ورأيه في الارتشاف ٢/ ٧٩، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧/ ب، وتعليق الفرائد ٣/ ١٨٤، الهمع ٢/ ٧٧.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨-١٨٩، شرح السيرافي ١/ ١٥٤أ، شرح المفصل ٧/ ١١٤، المقرب ١/ ٩٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٣، التسهيل ٥٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٦، النكت الحسان ٦٩، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧١، أوضح المسالك ١/ ٢٣٨، شرح اللمحة ٢/ ٦، تعليق الفرائد ٣/ ١٨٤ قال: ولا يعرفه بصريٌّ. وعزاه أبو حيّان لابن الدهان وكثيرٍ من المتأخرين، وقال: ولا يعرف ذلك -أيْ عدم تصرفها- البصريون. (الارتشاف ٢/ ٧٩) ونحوه في شرح التسهيل للمرادي ٥٧/ ب.

(٦) في (ب): ما.

(٧) في (ب): حال.

محسنًا)، وبأنَّها صلةُ [ما][(١)] الظرفية، وكلُّ فعلٍ وَقَعَ صلةً لـ(ما) التُزِم مُضيُّه[(٢)].

وأمّا (يدوم) و(دُم) و(دائم) و(دوام) فمِن تصرُّفات (دام) التامَّةِ[(٣)].

وما يتصرَّف تصرُّفًا ناقصًا، وهو (زال) وأخواتُها، فإنها لا يُستعمل منها أمرٌ، ولا مصدرٌ[(٤)]، و(دام) عند الأقدمين، فإنَّهم[(٥)] أثبتوا لها مضارعًا فقط[(٦)].

وما يتصرَّف تصرُّفًا تامًا وهو الباقي، إذ يستعمل منها المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، بناءً على/ [٩٤/ أ] دلالتها على الحدث، فمصدر

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) صرّح المرادي بتصحيحه في توضيح المقاصد ١/ ٢٩٧، وفي شرح التسهيل ٥٧/ ب، ولم يذكر هذين التوجهين صراحة. والتوجيه الثاني ذكره أبو حيّان في النكت الحسان ٦٩، ونقله عنه الأزهري في التصريح ١/ ١٨٦، ونقله الدماميني دون عزوٍ في تعليق الفرائد ٣/ ١٨٤، ونَقَل عن أبي حيّان عن الفرّاء توجيهًا قريبًا من ذلك (تعليق الفرائد ٣/ ١٨٤-١٨٥). ونقل الشنواني كلا التوجيهين بهذا اللفظ عن الماوردي (المواهب الرحمانية ٦٩ ب) وأما المرادي فقد نقل توجيهين مقاربين، عزا الأوّل لابن الدهان، وهو أنها جَرَتْ مَجرىٰ المثل عند تميم، والثاني لابن الخباز، وهو أنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل. (شرح التسهيل ٥٧/ ب).

(٣) التصريح ١/ ١٨٦، ونقل ابن مالك عن بعضهم أن لـ(دام) مضارعًا. ورده. (شرح العمدة ١/ ٢٠٢-٢٠٣) وانظر تعليق الفرائد ٣/ ١٨٤. والخلاف في الناقصة، دون التامة.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٣٨، شرح اللمحة ٢/ ٧، الأشموني ١/ ٢٣٠. وأثبت ابن مالك أنه يُصاغ منها المصدر، دون الأمر. (شرح التسهيل ١/ ٣٤٣، ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٥٩. وفي شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧ ما يوحي بأنه لا يصاغ منها أمرٌ، ولا مصدر. ونحوه في شرح العمدة ١/ ٢٠٢، ونص أبو حيّان أنه لا يصاغ منها الأمرُ. (النكت الحسان ٦٩).

(٥) في (ب): بأنهم.

(٦) أوضح المسالك ١/ ٢٣٨.

(كان): الكينونة[١]، ومصدر (أضحىٰ) و(أمسىٰ) و(أصبح): الإضحاءُ،[٢] والإمساءُ، والإصباح. ومصدر (صار): الصيرورة، والصَّيْ.، ومصدر (بات): البَيَات والبيتوتة. ومصدر (ظلّ): الظُّلُول. قاله أبو حيّان[٣].

فقوله: (نحو: (كان))[٤] مثالٌ للماضي. وزنُه: (فَعَلَ)، بفتح العين عند الجمهور،[٥] وبضمّها عند الكسائي[٦]. ورُدَّ بمجيء الوصف علىٰ (كائن)، وقياسُه من مضموم العين (فعيل)[٧].

(و(يكون)) مثالٌ[٨] للمضارع. أصلُه: (يَكْوُنُ)، بسكون الكاف، وضمّ الواو، نُقلت ضمةُ الواو إلىٰ الكاف، فصار: (يَكُوْنُ) بوزن: (يَقُوْلُ). (و(كنْ) في الأمر، لأنَّ القاعدة الصرفية في بناء الأمر أنَّه جارٍ علىٰ مضارعه، فإن كان ما بعد حرف

---

(١) سلف من قبلُ في موضعين أنّ المصدر (الكون) في صـ٤٧٤-٤٨٢. وقال ابن مالك: المشهور أن (كان) الناقصة لا يُستعمل لها مصدر (التحفة علىٰ الحاجبية ٤٠٢) وذكر هذا القول ابن عقيل، ثم اختار أنَّ مصدرها (الكون) (شرح الألفية ١/ ٢٧٠) وذكر الأزهري الاثنين (التصريح ١/ ١٨٦).

(٢) في (ب): الاضحىٰ.

(٣) نقل ذلك عنه الأزهري في التصريح ١/ ١٨٦، والشنواني في المواهب الرحمانية ٧٠/ أ. وفي الارتشاف ٢/ ٧٥: مصدر (ظل): ظلولًا، وبت أفعل كذا بيتوتة. ولم يذكر باقي المصادر.

(٤) سقطت كلمة (نحو) من إحدىٰ نسخ الآجرومية المطبوعة (صبحي رشاد). ولم أجد ما يوافق ذلك في الشروح إلا في المتن الذي اعتمده الرملي في شرحه ١٤٨.

(٥) الارتشاف ٢/ ٧٦، شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ ب، تعليق الفوائد ٣/ ١٥٨، الهمع ٢/ ٧٨.

(٦) الارتشاف ٢/ ٧٦، شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ ب، تعليق الفوائد ٣/ ١٥٨، الهمع ٢/ ٧٨.

(٧) شرح التسهيل للمرادي ٥٤/ ب، تعليق الفوائد ٣/ ١٥٨، الهمع ٢/ ٧٨.

(٨) في (أ): فعل.

المضارعة متحركًا أسقطتَ حرف المضارعة، وجئت بالباقي مثل المجزوم، فتقول في (تُدَحرِج): دَحْرِجْ، وفي (تُفَرِّحُ): فَرِّحْ[١]، وفي (تُقَاتِل): قاتِلْ، وإنْ كان ساكنًا حَذَفْتَ[٢] حرفَ المضارعة، وجئت بالباقي مثل المجزوم مَزيدًا في أوّله همزةُ وصلٍ مكسورةٍ، ما لم تضمّ عينُ المضارع من[٣] الباقي[٤] فتضمّها، نحو: (اِنطَلِقْ) و(اِقْتَدِرْ) و(اِذْهَبْ) و(اِعلَمْ) و(اُنصُر) و(اُكْتُب[٥])[٦].

(و) نحو[٧] (أَصبحَ) في الماضي، (وبُصْبح) في المضارع، (وأَصْبحْ) في الأمر. (تقول) في عمل[٨] الماضي مع تأخُّر الخبر: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾،[٩] (كان زيدٌ قائمًا) ومع توسُّطه جوازًا[١٠] [في][١١] نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

---

(١) في (أ) و(ب): فرج.

(٢) في (ب): حذفته.

(٣) في (جـ): عن.

(٤) قوله: (من الباقي) موجود في جميع النسخ، وليس له معنىً.

(٥) الأمثلة الأربعة الأخيرة مكانها ممسوح في (ب).

(٦) بيان ذلك في شرح ملحة الإعراب ٦٤-٦٧، والمفصل ٢٥٦-٢٥٧، والكافية ٢٠١ وشروحهما.

(٧) في (ب): نحن.

(٨) في (ب): معمل.

(٩) ٥٤ الفرقان ٢٥.

(١٠) الحديث عن تقديم خبر (كان) عليها وتوسُّطِه بين (كان) وأخواتها وأسمائها في المقتضب ٤/ ٨٨-٨٩، ١٩٤، الأصول ١/ ٨٦، الجمل للزجاجي ٤٢. الإيضاح لأبي علي ١٣٧-١٣٨، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧، اللمع ٨٧-٨٨، المقتصد ١/ ٤٠٦.

(١١) سقطت من (أ).

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١].

.... وَلَـيْس سَـواءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ[٢]

ووجوبًا في نحو: (كان[٣] يعجبني أن يكون في الدار صاحبُها)، فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ؛ لأجل الحرف المصدري.[٤] ولا تأخُّره عن الاسم لأجل الضمير[٥].

وأمّا التمثيل لوجوب التوسّط/ [٩٤/ ب] بنحو: (كان في الدار صاحبُها)[٦] ففيه نظرٌ؛ لعدم [وجود][٧] ما يوجب التوسُّطَ؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لجاز[٨].

---

(١) ٤٧ الروم ٣٠.

(٢) مضىٰ تخريجه في ٦٥٢.

(٣) جاءت (كان) في نسخ التحقيق الأسس والاحتياط، ولم ترد في كلام الفاكهي الذي يظهر أن الشارح ناقل عنه، والكلام مستغنٍ عنها.

(٤) قريب منه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦. وذلك لأن جملة (كان) واسمها وخبرها كلّها واقعة في صلة الحرف المصدري (أن)، ولا يجوز تقديم شيءٍ من صلة الموصول عليه.

(٥) فلو تأخر الخبرُ وتقدم الاسمُ لصار الضمير في الاسم راجعًا إلىٰ متأخر في اللفظ الرتبة. وهذه المسألة منقولة عن شرح القطر للفاكهي ٢/ ٨.

(٦) التمثيل به في الكافية الشافية وشرحها ١/ ٤٠٠-٤٠١، وشرح العمدة ١/ ٢٠٦، والارتشاف ٢/ ٨٥، وشرح التسهيل للمرادي ٥٩/ ب، التصريح ١/ ١٨٨.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) أشار ابن مالك إلىٰ ذلك في شرح التسهيل ١/ ٣٥٠، وهو صريح في تعليق الفرائد ٣/ ٢٠١.

تتمّتان:

الأولىٰ: قد يمتنع تقدمُ الخبر في هذا الباب لمانعٍ، كحصر الخبر، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾،[1] وكخفاء إعرابها، نحو: (كان موسىٰ صديقي)،[2] وكتأخُّر مرفوع الخبر، نحو: (كان زيدٌ حسنًا وجهُه) إذ لو قُدِّم، وقيل: (كان حسنًا زيدٌ وجهُه)، [أو (حسنًا كان زيدٌ وجهُه)][3] لَزِمَ الفصلُ بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبيّ[4].

الثانية: لا ينبغي الأخذُ بظاهر تمثيله مِن ذكر الخبر مؤخَّرًا لِما علمت، ولأنه قد يتقدَّم أيضًا وجوبًا، كأنْ يكون له صدرُ الكلام، نحو: (أين كان زيدٌ).[5] وقد يجب التأخيرُ كما في مسألة[6] الحصر السابقة وما معها. وقد يتقدم الخبرُ علىٰ الفعل واسمِه مع جميعها[7]، ولو كان جملةً علىٰ الأصحّ، بدليل: ﴿...أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ

---

(١) ٣٥ الأنفال ٨.

(٢) ذلك في التسهيل ٥٣، وشرحه ١/ ٣٤٩-٣٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٠-٤٠٢، وشرح العمدة ١/ ٢٠٥.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) العامل هو الوصف: (حسنًا)، والمعمول فاعله: (وجهه)، والفاصل في الأوّل اسم (كان)، وفي الثاني (كان) مع اسمها. والذي ذكره الشارح منقولٌ عن شرح الرضي ٢/ ٢٩٩، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٩.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٠.

(٦) في (ب): مسلة.

(٧) يريد مع جميع أخوات (كان).

كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾،(١) فإنّ تقديم المعمول(٢) يُؤذن بجواز تقديم العامل غالبًا؛(٣) فلا يـردُ(٤) أنـه يتقـدَّم المعمـولُ حيـث لا يتقـدم العامـلُ، بـدليل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾،(٥) و(زيدًا لم أضربْ)، و(عمرًا لـن أضرب)،(٦) مع امتناع تقـدُّم الفعـلِ علـىٰ (لـم) و(لنْ)(٧). وشاهدُ المسألة(٨):

اعلمــــوا أنّــــيْ لكُــــمْ حــــافِظٌ شــــاهدًا مــــا كُنْــــتُ أو غَائبــــا(٩)

---

(١) ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ ٤٠ سبأ ٣٤.

(٢) في (جـ): المعمون.

(٣) تجويز تقديم معمول الخبر عليها في المقتضب ٤/ ١٠٢، وهذه الحجة في المقتصد ١/ ٤٠٦، وشرح المفصل ٧/ ٩٧. وشرح اللمحة ٢/ ١٠، شرح القطر ١٣٣.

وقد نصّ ابن السرّاج علىٰ أن أصحابه يجيزون (غلامه كان زيد يضرب) فينصبون (الغلام) بـ(يضرب) ويقدّمونه. قال: لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله... (الأصول ١/ ٨٧) وأجاز نحو: (أبوه منطلق كان زيدٌ) تزيد: (كان زيد أبوه منطلق) (الأصول ٢/ ٨٨) ووافقه ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٣٥٥).

ومنع قومٌ من النحويين ذلك. نقله عنهم ابن السرّاج (الأصول ١/ ٨٨) وكذا في شرح التسهيل ١/ ٣٥٥.

(٤) هذا تفريغ علىٰ قوله: (غالبًا).

(٥) ٩ الضحىٰ ٩٣.

(٦) في (أ) و(ب): يضرب.

(٧) ذلك مذكور في (شرح التسهيل ١/ ٣٥٤) وهذا التنبيه الأخير في التصريح ١/ ١٨٨ ينقله عن ابن هشام في حواشيه علىٰ التسهيل، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٩.

(٨) أيْ: هذا الشاهد الصريح الذي ينبغي أن يحتج به؛ لأن الآية ليس فيها تقديم الخبر، بل تقديم معموله، والاحتجاج بأن تقديم المعمول مؤذنٌ بجواز تقديم العامل غير لازم، كما أثبت الشارح. والاستشهاد بالبيت الآتي في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٩.

(٩) البيت من المديد، لم أعرف قائله.=

إلاّ خبر (ليس)؛ فإنه لا يجوز تقديمُه عليها على الأصحّ؛ قياسًا على (عسى) و(نِعْمَ)، بجامع الجمود[١]. وما احتَجّ به المجيز[٢] من قوله تعالى: ﴿...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٣] لا حجَّةَ فيه؛ لجواز أن يكون (يوم) منصوبًا بفعل مقدّرٍ، أي: (يعرفون)، لا بالخبر[٤]./ [٩٥/ أ] أو أنَّه ظرفٌ، والظرفُ يُتوسَّع فيه ما لا

وهو في: كتاب العروض لابن جني ٣٠، العقد الفريد ٥/ ٤٧٨، الكافي للتبريزي ٣٣، نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب ١٤٦.

(١) الأصول ١/ ٩٠، التهذيب ١٣/ ٧٢ ينقله عن ابن كيسان. وذكره أبو علي دون عزو (الإيضاح ١٣٨). ونقل عن الأخفش أنه قول الكوفيين (الحلبيات ٢٨٠) وعزاه فيه إلى المبرد. وهو قول الجوهري (الصحاح ٣/ ٩٧٦). واختاره الجرجاني (المقتصد ١/ ٤٠٨). واختاره الأنباري وعزاه للكوفيين وللمبرد (أسرار العربية ١٤٠، الإنصاف ١/ ١٦٠) وابن مالك (التسهيل ٥٤، وشرحه ١/ ٣٥١). وأجاز التقديم أبوعليّ (الإيضاح ١٣٨) وعزاه إلى المتقدمين من البصريين وعزاه في الحلبيات ٢٨٠ إلى الأخفش. وأجازه ابن جني في اللمع ٨٨ وعزي إلى سيبويه (شرح السيرافي ١/ ١٥٥أ) وردَّ ذلك الجرجاني (المقتصد ١/ ٤٠٩) ونحوه في الإنصاف ١/ ١٦٠. وعزاه المجاشعي إلى سيبويه والكوفيين (الإشارة إلى تحسين العبارة ٤٠) واختاره الحريري (شرح الملحة ٢٤٤) والزمخشري (المفصل ٢٦٩) وعزاه الأنباري إلى البصريين (الإنصاف ١/ ١٦٠). وعزاه ابن يعيش إلى الفرّاء (شرح المفصل ٧/ ١١٤). وعزا ابن الحاجب إلى ابن كيسان الجواز (شرح الوافية ٣٦٧).

(٢) في (جـ): المخبر.

(٣) ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ...﴾ ٨ هود ١١.

(٤) في (ب): بخبر. وهذا الجواب في الإنصاف ١/ ١٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤، والتصريح ١/ ١٨٨. وبعضهم قدّر الفعل: (يلازمهم).

يُتوسَّع في غيره[١]؛ ولذلك جاز: (ما عندك زيدٌ ذاهبًا)،[٢] ولم يَجُزْ: (ما طعامَك زيدٌ آكلًا)،[٣] لكنْ هذا [يقتضي][٤] جوازَ تقديم خبرَ (ليس) عليها إذا كان ظرفًا، وقد أطلقوا منعَه[٥]. وإلّا[٦] خبرَ (دام)، فلا يجوز تقديمُه عليها مع [ما][٧] باتفاق؛[٨] لامتناع تقدُّم معمول صلة الحرف المصدريِّ عليه[٩] - ولا على (دام)؛

(١) احتجّ بالآية أبو علي، وأورد لخصومه هذا الجواب وسكت عنه. (الحلبيات ٢٨١). وهذا الجواب في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٩، شرح الوافية ٣٦٨، التذييل ٢/ ٣ أ ب، أوضح المسالك ١/ ٢٤٥، شرح القطر ١٣٣، تعليق الفرائد ٣/ ٢٠٥. وعن الآية أجوبة أخر.

(٢) وهذا جائز في جميع الباب (الأصول ١/ ٨٦، المقرب ١/ ٩٦، شرح الجمل ١/ ٣٩٢، التسهيل ٥٦) وحكى ابن مالك الإجماع عليه (شرح التسهيل ١/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٥، شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٠، أوضح المسالك ١/ ٢٤٨.

(٣) وهذا ممتنع في جميع الباب على المشهور الكتاب ١/ ٧١، المقتضب ٤/ ٩٨-٩٩، ١٥٦، ١/ ٨٦، الجمل في النحو للزجاجي ٤٥، والتعليقة ١/ ١٠٥، الإيضاح لأبي علي ١٤٣-١٤٤. وأجازه بعضهم، واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٣٩٣). وفي المسألة تفصيلات كثيرة.

(٤) في نسخ التحقيق الست: نقيض، وأحسبه تحريفًا، والصواب ما أثبتّ. وهو كذلك في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٩، وعنه نقل الشارح ذلك.

(٥) في (ب): معنى. وهذا الاستدراك عند الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٩-١٠.

(٦) في (أ): ولا وفي (ب): إلا. وهذا عطف على قوله: (إلا خبر (ليس).

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) حكى الاتفاقَ المجاشعي في الإشارة إلى تحسين العبارة ٤٠، وشرح عيون الإعراب ١٠٢، والأنباري في أسرار العربية ١٤٠، والإنصاف ١/ ١٥٥، والعكبري في اللباب ١/ ١٦٨، وابن الحاجب في شرح الوافية ٣٦٧، وابن مالك في التسهيل ٥٤.

(٩) التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨، المقتصد ١/ ٤٠٦-٤٠٧، شرح عيون الإعراب ١٠٢، أسرار العربية ١٤٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٦٤، شرح المفصل ٧/ ١١٤، شرح الوافية ٣٦٧، شرح المفصل لابن الحاجب=

لعدم تصرُّفها، ولئلّا يلزم الفصلُ بين الموصول الحرفيِّ وصلتِه[(١)]. وكلُّ فعلٍ قارنَه حرفُ مصدرٍ كـ(دام)،[(٢)] نحو: (يعجبني أن تكون عالمًا)، فلا يجوز فيه: (يعجبني عالمًا[(٣)] أنْ تكون)[(٤)]. وكذا خبرُ كلِّ ما نُفي[(٥)] بـ(ما)، فإنه يمتنع تقديمُه على (ما)،[(٦)] لا على عامله مع تأخُّره عن (ما)، فيمتنع: (قائمًا ما كان زيد)،

=٢/ ٨٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، ويرى ابن الناظم أن السبب أن (ما) لها حق الصدارة (شرح الألفية ١٣٤).

(١) شرح السيرافي ١/ ١٥٥أ، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤، شرح القطر ١٣٣، شرح الآجرومية لزروق ٥٦ ب. قال أبو حيّان: والقياس الجواز، إلا إن ثبت أن (دام) لا تتصرف؛ فيتجه المنع. (الارتشاف ٢/ ٨٧). ونقل هذا القول الدماميني يعزوه للمرادي (تعليق الفرائد ٣/ ٢٠٤) واختار ابن عقيل جوازه (شرح الألفية ١/ ٢٧٥-٢٧٦).

قال المرادي: وظاهر كلام ابن مالك أنه مجمَع على منع ذلك. وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها. وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق؛ بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرُّفها. والأخرى: أن (ما) موصول حرفيٌّ، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضًا مختلف فيه، وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل، كـ(ما) المصدرية. (توضيح المقاصد ١/ ٣٠٠). وللمسألة تفصيلٌ في التصريح ١/ ١٨٨، الهمع ٢/ ٨٩.

(٢) في (جـ): مدام. ومعنى كلامه: فهو مثل (دام) في عدم جواز تقدُّم الخبر عليه، وقد ذكر أبو حيّان فيه الخلافَ (التذييل ٢/ ٢أ، والارتشاف ٢/ ٨٧).

(٣) في (ب): عاما.

(٤) المقتصد ١/ ٤٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٠، التذييل ٢/ ٢أ.

(٥) في (ب): بقي.

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨. وعلّل ذلك الجرجاني بأن (ما) النافية فيهنّ تشبه حرفَ الاستفهام في اقتضائه صدر الكلام (المقتصد ١/ ٤٠٧) ونحوه في شرح السيرافي ١/ ١٥٤ب، ١٥٥أ، وأسرار العربية ١٣٩، والإنصاف ١/ ١٥٩، وشرح المفصل ٧/ ١١٣. وقال السيرافي: أجاز ابن كيسان التقديم، وبيّن هو=

ويجوز: (ما قائمًا كان عمرٌو).[١] (و) تقول في عمل المضارع: (**يكون زيد قائمًا**[٢] و) تقول في عمل الأمر: (**كن قائمًا**[٣] و) تقول في عمل الجامد منها: (**ليس عمرو شاخصًا**) أي: مسافرًا (**وما أشبه ذلك**) يُحتَمَل مِن المُثُل، وهو قليل الجدوى[٤].

ويُحتمَل أنَّ اسم الإشارة لـ(ليس)، وهو مبتدأ، والخبر محذوف، أيْ: (مثله).

=أنه إذا كان النفي بغير (ما) جاز التقديم. ومثْلُ هذا التقييد في شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٦٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٨، وشرح المفصل ٧/ ١١٣، والتسهيل ٥٤، وعزاه ابن مالك للجميع (شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٨).

وعزا المجاشعي المنع للبصريّين، والجوازَ للكوفيين (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٩-٤٠). ونقل الأنباري عن بعض النحويين تجويز تقديم خبر (ما زال) عليها (أسرار العربية ١٣٩) وصرّح في الإنصاف ١/ ١٥٥ بأنهم الكوفيون وابنُ كيسان، ونقل عن البصريين والفرّاء المنع.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤. وحكىٰ الرضي الاتفاق علىٰ هذا (شرح الكافية ٢/ ٢٩٧). ونقل ابن عقيل المنع عن بعض النحويين (شرح الألفية ١/ ٢٧٧) قال المرادي: ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز (توضيح المقاصد ١/ ٣٠١، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٦، التصريح ١/ ١٨٩).

(٢) سيأتي قريبًا أن هذا المثال ليس موجودًا في نسخ المتن الثلاث وأكثرِ الشروح. وذكر الشيخ زروق أن هذا المثال مزيدٌ في بعض النسخ.

(٣) هذان المثالان الأخيران ليسا في الأصل المطبوع بنسخه الثلاث، وليسا في المتن الذي اعتمده ابن جبريل في شرحه ٣٢ب، ولا السنهوري ٤٩ب، ولا البهنسي ٢٥أ، ولا المكودي ١٢-١٣، ولا زروق ٥٥ب، ولا الراعي في المستقلّ بالمفهومية ٨٠أ، ولا الأزهري ٦٣، ولا الصباغ ٢٤أ، ولا المقسّي ٣٣ب. ولكنهما ثابتان في المتن الذي اعتمده الغيطي في شرحه ٢٤ب.

(٤) في (ب): الجدري. والمراد أنه إنْ كان هذا مرادَه من قوله: (وما أشبه ذلك) فهو تنبيهٌ غير ذي شأن كبير. وممّن تأوّله بذلك المكودي في شرحه ١٣، وزروق ٥٦ب، والأزهري ٦٣، والرملي ١٤٩، والشربيني ٣٧ب، والغيطي ٢٤/ ب وشيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٧٠ب.

ولـم يقـل: (هـذا)؛[١] لِمـا تقـرّر[٢] مِـن أنّ الألفـاظ أعـراضٌ تنعـدِم بمجـرّد وجودها، والمعدومُ في حكم البعيد[٣]. فتدخل (ما) نحو: (ما زيدٌ قائمًا)، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾،[٤] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٥] على رأي[٦] الحجازيّين في إلحاقها بـ(ليس)، وذلك بشرط أن يتقدَّم الاسمُ -كما مثلّنا- فلو تقدَّم الخبرُ بَطَلَ العملُ[٧]، ولو كان جارًّا ومجرورًا، وألّا[٨] يُفْصَلَ بينها[٩] وبين اسمها بـ(إنْ)[١٠] النافيةِ، فإن فُصِلَ بَطَلَ العمل[١١]، نحو:

بَنِـي غُدَانَـةَ[١٢] مـا إنْ أنـتُمُ ذَهَـبٌ ....[١٣]

---

(١) أيْ: قال (ذلك) في قوله: وما أشبه ذلك.

(٢) في صـ٢١٦.

(٣) تقدمت الإشارة إلى ذلك في صـ٢١٦.

(٤) ٣١ يوسف ١٢.

(٥) ٢ المجادلة ٥٨.

(٦) عبّر الشارح بـ(رأي) وهو لفظ غير دقيق في هذا المعنى، والأدقّ: (لغة).

(٧) الكتاب ١/ ٥٩، المقتضب ٤/ ١٨٩-١٩٠، الأصول ١/ ٩٢، الجمل للزجاجي ١٠٥، الإيضاح لأبي علي ١٤٧. وأجازه ابن مالك وقال: إنه رأي سيبويه (التسهيل ٥٧).

(٨) في (أ) و(ب): وان لم.

(٩) في (ب): بينهما.

(١٠) في (ب): فان.

(١١) الكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، المقتضب ١/ ١٨٦، ٢/ ٣٦٠-٣٦١، الأصول ١/ ٢٣٦، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٧، شرح الملحة ٢٤٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٧٢.

(١٢) في (ب): عذاله.

(١٣) .... ولا صَرِيفٌ ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

ولا بمعمول[(١)] الخبر أيضًا، فإن سُبِقَ/ [٩٥/ ب] به بَطَل العملُ[(٢)]، نحو:

وما كُلَّ مَنْ وافَىٰ مِنًىٰ أنا عارِفُ[(٣)] ....

إلاّ إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (ما عندك زيدٌ مقيمًا)،[(٤)] و(ما بي[(٥)]

البيت من البسيط. ولم يعرف قائله.

ورواية يعقوب بن السكّيت للبيت: (ذهبًا ولا صريفًا) بإعمال (ما) فلا شاهد فيه. ورواية الجمهور الرفعُ، ويروىٰ: بني غدانة حقًا لستم ذهبًا. ولا شاهد فيه.

و(غدانة): حيٌّ من يربوع من بني تميم. و(الصريف) الفضة. و(الخَزَف) ما عُمل من طين، وشُوي بالنار حتىٰ يكون فخارًا.

ونقل البغدادي عن ثعلب أنه أنشده في أماليه (أثبته عبد السلام هارون في الملحقات بمجالس ثعلب ٢/ ٧٤١ نقلًا عن البغدادي). وهو في اللسان ١١/ ٩١، شرح التسهيل ١/ ٣٧٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١، شرح العمدة ١/ ٢١٤، تخليص الشواهد ٢٧٧-٢٧٨، الخزانة ٤/ ١١٩-١٢٠.

(١) في (أ): بعمول، وفي (جـ): بمعمول.

(٢) الكتاب ١/ ٧١، الأصول ١/ ٩٣، الإيضاح لأبي علي ١٤٧، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٦.

(٣) وقالوا تَعَرَّفها المنازلَ مِن منًىٰ ....

البيت من الطويل، قائله: مزاحم بن الحارث العقيلي. عده ابن سلام علىٰ رأس الطبقة العاشرة من الإسلاميين؛ وقال: كان رجلًا غزلًا شجاعًا شديدَ أسرِ الشعر حُلْوَهُ، وصَّافًا هجاء. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٦٩-٧٧٠) ويُروىٰ البيت بنص (كل) وبرفعه. فالنصب علىٰ عدم الإعمال لتقدم معمول الخبر وهو (كل من وافى منىٰ) والرفع يحتمل فيها الإعمال علىٰ أن (كل) هي اسم (ما) والخبر جملة (أنا عارف).

والشارح أراد بالاستشهاد رواية النصب. وقال الفرّاء: لم أسمع أحدًا نصب (كل). ويروىٰ: (وقالا). والبيت في شعر مزاحم العقيلي (مجلة معهد المخطوطات جـ١ م٢٢ عام ١٣٩٦هـ) و(الكتاب ١/ ٧٢، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩-١٤٠، إيضاح الشعر ٣١٤، الخصائص ٢/ ٣٥٤، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٧١-١٧٢، شرح التسهيل ١/ ٣٧٠.

(٤) في (ب): قائما.

(٥) في (ب): في.

أنت معنيًّا)[١]- وألّا ينتقضَ نفيُ الخبر بـ(إلّا)، فإن نُقض بَطَلَ العملُ[٢]، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.[٣] وأمّا التميميّون فألغوها مطلقًا. وهو القياس؛ لعدم اختصاصها[٤].

وتدخل[٥] (لا) النافيةُ للوحدةِ، أو للجنسِ،[٦] ظاهرًا عند الحجازيّين[٧] في

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٢، شرح العمدة ١/ ٢١٥، شرح الألفية لابن الناظم ١٤٧. ولم يجز ابن السرّاج إعمالَها ولو كان الفاصل ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا. (الأصول ١/ ٩٣) والمثال الأخير الذي ذكره الشارح جزءٌ من قول ابن مالك في الألفية:

وسبق حرف جرّ أو ظرف كـ(ما بي أنت معنيًّا) أجاز العلما

(٢) الكتاب ١/ ٥٩، المقتضب ٤/ ١٨٩-١٩٠، الأصول ١/ ٩٢، الجمل للزجاجي ١٠٥، الإيضاح لأبي علي ١٤٦. وأجاز الإعمال ابن مالك، وقال: إنه رأي يونس (التسهيل ٥٧).

(٣) ﴿...قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ ١٤٤ آل عمران ٣.

(٤) الكتاب ١/ ٥٧، وهو الذي نص على أن ذلك القياس. ومثله ابن جني في الخصائص ١/ ١٢٥، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ١٠٦، والحديث عنها في المقتضب ٤/ ١٨٩، والموجز لابن السرّاج ٣٠، والأصول ١/ ٩٣.

(٥) أي في قول الآجرومي: (وما أشبه ذلك) على التأويل الذي ذكره الشارح.

(٦) ذكر هنا النافية للجنس مع أن المشهور أنها تعمل عمل (إنّ)، لا عملَ (ليس). ولكنه ذكرها؛ بناءً على ما يراه هو وابن هشام في المغني ١/ ٢٤٠ وغيرُهما مِن أنَّ المشبهة بـ(ليس) قد يُراد بها نفيُ الوحدة، وقد يراد بها نفيُ الجنس، وذلك في صـ١٥٢٤-١٥٢٥ وسيأتي الكلام على ذلك هناك.

(٧) نص على ذلك بعض العلماء، قال ابن هشام: «وكثيرٌ يظن اتفاقَ العرب على إعمالها وخصّ الخلاف بـ(ما)، وليس الأمر كذلك» (شرح اللمحة ٢/ ٢٤) كما أنه الظاهر من كلام ابن الحاجب في الكافية ١٢٠. ونبّه على ذلك الرضي، وخالفه، وقال: إنه لم ينقل عن أحد، لا عن الحجازيين، ولا عن غيرهم رفعُ اسمِ (لا) ونصبُ خبرها، فاللغة الحجازية إذن إعمال (ما) وحدها دون (لا). (شرح الكافية ١/ ٢٦٦).

الشعر، بشروط (ما) السابقة ما عدا الثاني، ويُزاد تنكيرُ معمولَيها»[١].

وتدخل (لات)،[٢] لكنَّ عملَها خاصٌّ بـ(الحين) أو مرادفِه[٣]، ولا يُجمع بين جزأيها، والأكثرُ حذف المرفوع،[٤] نحو: ﴿...وَلَاتَ حِينَ

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦. ٢/ ٢٩٨-٢٩٩، المقتضب ٤/ ٣٨٢. وجعل ابن مالك إعمالَها في المعرفة نادرًا (التسهيل ٥٧) والحديث عن مجموع شروطها في المقرب ١/ ١٠٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٣-٣١٦، شرح اللمحة ٢/ ٢٥-٢٦. شرح الشذور ١٩٦-١٩٨.

(٢) في (جـ): لان.

(٣) الكتاب ١/ ٥٧-٥٨، المقرب ١/ ١٠٥، التسهيل ٥٧، شرحه ١/ ٣٧٧.

(٤) الكتاب ١/ ٥٧-٥٨، الأصول ١/ ٩٥-٩٦، الفصول لابن الدهان ٤٦، التسهيل ٥٧، أوضح المسالك ١/ ٢٨٧، وإعمالها لغةٌ حجازية (الكتاب ١/ ٥٧، الأصول ١/ ٩٥).

مَنَاصٍ﴾[١].

وتدخل (إنْ) النافيةُ في لغة أهل العالية، كقول بعضهم: (إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاّ بالعافية)[٢].

تتمّة:

خبرُ هذه الأفعال كخبر المبتدأ في جواز تعدُّده ووقوعِه مفردًا وجملةً لها رابط[٣]. وله مع الاسم حالاتٌ: فإنْ كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقًا، فإن عَلِمَهما[٤] وجَهِلَ[٥] انتسابَ أحدهما إلىٰ الآخر فالاسم هو الأعرف

---

(١) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا...﴾ ٣ ص ٣٨.

والاستشهاد بقراءة النصب، وهي قراءة العامة، وقرأ عيسىٰ بن عُمَر وأبو السّمال بالرفع. (مختصر ابن خالويه ١٢٩، البحر المحيط ٧/ ٣٨٣) (الدر المصون ٥/ ٥٢٤). وذكرها النحويون دون عزو (الكتاب ١/ ٥٨، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٩٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١).

(٢) اختار المبرد إعمالها. وعزا لسيبويه أنه لا يعملها (المقتضب ٢/ ٣٥٩). والمفصل ٣٠٧ قال ابن مالك: أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه الإهمال. قال: وكلامه مشعر بأنّ مذهبه الإعمال. وعزا الإعمال لأبي علي وابن جني (شرح التسهيل ١/ ٣٧٥) وجعل ابن عصفور الإعمال خاصًا بالشعر (المقرب ١/ ١٠٥) قال أبو حيّان: أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السرّاج والفارسي وابن جني، ومنع مِنْ ذلك الفرّاء وأكثر البصريين. واختلفوا علىٰ سيبويه والمبرد (الارتشاف ٢/ ١٠٩). وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧.

(٣) سلف تفصيل ذلك في ٦٠٠.

(٤) في (أ): عملها.

(٥) في (جـ): وجعل.

علىٰ المختار، ما لم يكن الآخرُ اسمَ إشارةٍ اتصل به (ها) التنبيه[١]. فإنْ لم يكن أحدُهما أعرفَ فالتخيير[٢]. وكذا إنْ كانا نكرتين، ولكلٍّ منهما مسوّغٌ.[٣] وإن كان لأحدهما فقط فهو الاسم. وإن اختلفا تعريفًا وتنكيرًا، ولا مسوّغَ فالمعرفة هو الاسم، والآخر هو الخبر[٤]، ولا يُعْكَس إلاّ في الضرورة[٥]، وجوّزه ابن مالك اختيارًا، بشرط[٦] الفائدةِ وكونِ النكرة غيرَ صفةٍ محضةٍ[٧].

---

(١) فيُجعل هو الاسمَ، ولو كان غيره أعرفَ منه. وسبب تخصيص (ها) التنبيه بالذكر أن العرب عُنيت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٢ والارتشاف ٢/ ٨٩-٩٠، المغني ٢/ ٤٥٣، الهمع ٢/ ٩٤، شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٢).

(٢) الكتاب ١/ ٤٩-٥٠، المقتضب ٤/ ٨٧ ، ٨٩، الأصول ١/ ٨٣، الجمل للزجاجي ٤٥، الإيضاح لأبي علي ١٣٧، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥.

(٣) الكتاب ١/ ٥٤-٥٥.

(٤) الكتاب ١/ ٤٧، المقتضب ٤/ ٨٨، الأصول ١/ ٨٤، الإيضاح لأبي علي ١٣٦.

(٥) وتأويلها أنَّ (كان) بمنزلة (ضرب). وأنه قد يُعلم، الكتاب ١/ ٤٨، المقتضب ٤/ ٩١، الأصول ١/ ٨٣، الجمل للزجاجي ٤٦، الإيضاح لأبي علي ١٣٦، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٦.

(٦) في (جـ): شرط.

(٧) كلامه في شرح التسهيل ١/ ١٥٦، وجعله الزمخشري من القلب الذي عليه أمن الإلباس (المفصل ٢٦٤).

ومِن وروده قولُه[١]:

.... يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ[٢]

والله أعلم.

---

(١) هو حسان بن ثابت، والبيت في ديوانه ٧١.

(٢) كَأَنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ ....

والبيت من بحر الوافر. ويروىٰ: (كأنّ سلافة) و(كأن خبيئة) و(كأن سبية) و(كأن جَنيّةً) و(تكون) و(مزاجُها) بالضم. وقال المبرد: إن المازنيّ رواه: (يكون مزاجُها عسلًا وماءُ) علىٰ تقدير: وفيه ماء. وفي البيت تأويلات أخرىٰ. وخبر (كأن) في البيت الثاني: (علىٰ أنيابها أو طعم غضٍ من التفاح هصّره اجتناءٌ) و(السبيئة): الخمر المشتراة. و(بيت رأس): موضع بالشام، أو الرأس هو رئيس القوم. أو (رأس) اسمٌ لـ(خمّار).

والبيت في الكتاب ١/ ٤٨، المقتضب ٤/ ٩٢، الكامل ١/ ١٦٤، المقتصد ١/ ٤٠٤، شرح السيرافي ١/ ١٥٨ب، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٧٥-١٧٦.

[(إنّ) وأخواتها][(١)]

ولمّا فرغ من القسم الأول/ [٩٦/أ] من النواسخ شرع في ذكر القسم الثاني منها، فقال: **(وأمّا (إنَّ))** بكسر الهمزة والتشديد **(وأخواتها)** أيْ: نظائرها والكلمات التي تعمل عملها **(فإنها تنصب الاسم)** أيْ المبتدأ، ويسمّىٰ اسمَها، **(وترفع الخبر)** أيْ: خبر المبتدأ، ويُسمّىٰ خَبرَها، تسميةً[(٢)] اصطلاحيَّةً خاليةً عن المعنىٰ[(٣)].

ونِسبة النصب إليها متفقٌ عليها[(٤)]. وأمّا نسبة الرفع إليها فهو مذهب البصريين[(٥)]. وذهب الكوفيّون إلىٰ أنَّ الخبر مرفوعٌ بما[(٦)] كان مرفوعًا به قبل دخولها[(٧)]؛ لأنه لم يتغيّر عمّا كان عليه؛ ولهذا لا يجوز: (إنّ قائمٌ زيدًا) ولو كان

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (أ): التسمية.

(٣) التنبيه علىٰ ذلك في الفوائد الشنوانية ١٢٦ب.

(٤) في (ب): عليه.

(٥) الكتاب ٢/ ١٣١، ١٤٨، معاني القرآن للأخفش ١/ ٩، ١/ ٢١١، المقتضب ٤/ ١٠٩، الموفقي ١١٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٢-١٩٣، ١/ ٧٧، الأصول ١/ ٢٢٩، الموجز في النحو ٣٧، الجمل للزجاجي ٥١، مجالس العلماء ١٣٢، ٦٧، حروف المعاني ٣٠، إيضاح الشعر ٧٩، الإيضاح العضدي ١٥٠، التعليقة ١/ ٢٨٤، شرح السيرافي ٣/ ٤ أب، معاني الحروف للرماني ١٠٩، الواضح ٦١، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٣، اللمع ٩٢، الجمل للجرجاني ٧٢، المقتصد ١/ ٤٤٤-٤٤٥، العوامل المائة ١٥١.

(٦) في (جـ): بها

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٢ - ١٩٣، الأصول ١/ ٢٣٠، مجالس العلماء ١٣٢، شرح السيرافي ٣/ ٤ أ، المقتصد ١/ ٤٤٥، النكت للأعلم ١/ ٥١٢، المفصّل ٢٧،=

معمولًا لها لجاز. والأوّل أصحّ؛ لأن لهذه الأحرف شبهًا بـ (كان) الناقصةِ في لزوم دخولهنّ علىٰ المبتدأ والخبر والاستغناءِ بهما، فعَمِلْنَ عملَها معكوسًا؛ ليكون المبتدأُ والخبر معهنّ كمفعولٍ قُدِّم، وفاعلٍ أُخِّر؛ تنبيهًا علىٰ الفرعيَّة، ولأنَّ معانيَها في الأخبار، فكنّ كالعُمَد[1]، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابَ العمد والفضلات. كذا قيل في تقرير العلّة[2]، وهي متأتّيةٌ في (ما) الحجازية، ولم يتقدم منصوبُها[3].

وينبني علىٰ هذا الخلافِ خلافٌ في جواز العطف بالرفع علىٰ اسم (إنّ) قبل

=المرتجل ١٦٩، الإنصاف ١/ ١٧٦، أسرار العربية ١٥٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٠، التبيين ٢٣٣، التخمير ١/ ٢٨٢، التذييل ٢/ ٤٣ أ، ووافقهم السهيلي (نتائج الفكر ٢٣٢، ٣٤٢-٣٤٣).

(١) في (ب): كالعمل. وفي (ج): كالعهد.

(٢) المقرّب ١/ ١٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤، التسهيل ٦١، وشرحه ٢/ ٩، التذييل ٢/ ٤٤ ب، ٤٥ أ، نقل ذلك عن أصحابه المغاربة.

(٣) أورد هذا الاعتراضَ الدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٤/ ١٧، والفاكهيُّ في شرح القطر ٢/ ٢٩، والشنواني في المواهب الرحمانية ٧٦ أ. والجواب عن ذلك عند ابن فضال المجاشعي، وهو أن (ما) الحجازية أشبهت الفعلَ معنًىٰ، لا لفظًا، و(إنّ) وأخواتها أشبهته لفظًا، ومعنًىٰ، فلو قدّم مرفوعُها علىٰ منصوبها لتُوهِّم أنها أفعال. (شرح عيون الإعراب ١١١-١١٢) ونحوه في معاني الحروف للرماني ١١٠، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٧، وأسرار العربية ١٤٨ - ١٥٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٥، وتعليق الفرائد ٤/ ١٧-١٨، وزاد الأنباري أن الفعل الذي أشبهته ليس فعلًا حقيقيًّا، وفي فعليّته خلاف -وهو (ليس)- بخلاف هذه الحروف (أسرار العربية ١٥٠) وزاد ابن مالك أن فرعية (ما) ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب علىٰ إعمالها وبطلان عملها عند نقض النفي بـ (إلّا) أو تقدم الخبر أو وجود (إنْ)، فاستغنت عن جعل عملها عكسَ عمل (كان)، (شرح التسهيل ٢/ ٨).

استكمالها[1] الخبرَ،[2] فمَنْ نَسَب الرفعَ لها مَنَع العطفَ؛ لئلاّ يتوارد عاملان[3] علىٰ معمول واحد،[4] ومَنْ مَنَع أجاز العطف؛ لانتفاء ذلك[5].

وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهنّ مشروطٌ بأمرين:

---

(١) في (جـ): استكمال.

(٢) وذلك في مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ ٥٦ الأحزاب ٣٣ في قراءة رفع (ملائكته) وعزيت إلىٰ ابن عباس وعبد الوارث نقلًا عن أبي بن عمرو (مختصر ابن خالويه ١٢٠، تفسير القرطبي ١٤/ ٢٣٢، البحر المحيط ٧/ ٢٤٨) والإشارة إلىٰ ترتب الخلاف علىٰ الخلاف السابق في التصريح ١/ ٢١١، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٩.

(٣) في (جـ): عاملات.

(٤) جعل ذلك سيبويه غلطًا من قبيل الوهم -في بعض ما ورد- (الكتاب ٢/ ١٥٥) ونقله عنه ابن السرّاج (الأصول ١/ ٢٥٢) ونقل الصيمري عن سيبويه أنه يجيزه علىٰ التقديم والتأخير (التبصرة ١/ ٢١٠) ويحتمله كلامه في الموضع السابق، ونحوه في المفصل ٢٩٦.

وعزا الأنباري المنع إلىٰ البصريين (أسرار العربية ١٥٢، الإنصاف ١/ ١٨٦) ومعنىٰ العلة التي ذكرها أن الخبر سيكون مرفوعًا بعاملين: الأول: (إنّ) والثاني: المبتدأ المعطوف أو معنىٰ الابتداء -علىٰ الخلاف- وتقرير هذه العلة في المقتصد ١/ ٤٤٩، أسرار العربية ١٥٢، الإنصاف ١/ ١٨٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٢، شرح اللمع للعكبرىٰ ١/ ٢٨٨.

وذكر الرماني علة أخرىٰ، وهي أنه لا يُعطف علىٰ الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حملٌ علىٰ التأويل، والحملُ علىٰ التأويل قبل التمام فاسد. (نقله عنه الصيمري في التبصرة ١/ ٢١١).

(٥) اللازم السابق، وممّن أجازه المبرد علىٰ أنه عطف علىٰ الضمير في الاسم (المقتضب ٤/ ١١٥) وذلك فيما احتمل الضمير، والفارسيُّ علىٰ أنه عطف علىٰ الموضع (المسائل المنثورة ٦٨) وأجازه الكسائي علىٰ الإطلاق، والفرّاءُ إذا لم يتبيّنْ في الاسم عملُ (إنّ) (أسرار العربية ١٥٢، الإنصاف ١/ ١٨٥-١٨٦) وفيه النصّ علىٰ هذه العلة، وعُزي جوازُ العطف لبعض الكوفيين (شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٧) وعزاه ابن يعيش للأخفش والكسائي والفرّاء علىٰ التفصيل السابق. (شرح المنفصل ٨/ ٦٩).

الأول: أن يكون في الاسم شروطُ اسمِ (كان) التي قدّمناها في بابها[١].

الثاني: ألّا تقترنَ بهنّ (ما) الحرفيةُ الزائدةُ، فإن اقترنت بهنّ/ [٩٦/ ب] بطلَ عملُهنّ[٢]، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣] و﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٤] و﴿...كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[٥].

ولكنّما أسْعَىٰ لَمجْدٍ مُؤَثَّلٍ ....[٦]

---

(١) تقدمت في ص٦٣٩، وقد نصّ الجزولي علىٰ هذا في مقدمته ١١٠، ونحوه في المقرب ١/ ١٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٨، والنكت الحسان ٨٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٢، المقتضب ٢/ ٣٦٠، الأصول ١/ ٢٣٢-٢٣٣، الإيضاح لأبي علي ١٦٠-١٦١، وهو المشهور عند المتأخرين، وفي كلام ابن السرّاج ما يفيد أنّ من الزائدة ما لا يكفّ عن العمل، ومثّل بـ(إنما زيدًا منطلق) الأصول ١/ ٢٣٢، وهو صريح في التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٤-٢١٥، المقتصد ١/ ٤٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، ٥٦٢، وشرح عيون الإعراب ١١٤، شرح ملحة الإعراب ٢٣٩، المفصل٢٩٣، المرتجل ١٧١، تلقيح الألباب ٩٧، كشف المشكل ١/ ٣٥٧، والمسألة محل خلاف (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٢٨٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣-٤٣٤، شرح التسهيل ٢/ ٣٨).

(٣) ١٧١ النساء ٤.

(٤) ١٠٨ الأنبياء ٢١.

(٥) ٦ الأنفال ٨.

(٦) .... وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثّلَ أمثالي

البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، يفتخر، وقبله:

فلو أنّما أسعىٰ لأدنىٰ معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

و(المؤثّل): القديم الدائم. (اللسان: أثل) والشاهد في هذا البيت والذي بعده أنّ (ما) الزائدة دخلت علىٰ (لكنّ) و(لعلّ) فنقلتهما من الاختصاص بالأسماء والعمل فيهنّ، وجعلتهما صالحتين للدخول علىٰ الأفعال، وما كان كذلك فهو غير مختص، فلا يعمل.

والبيت في الديوان ٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٦٩، الخزانة ١/ ٣٢٧-٣٢٨.

و

.................لَعلَّمـــــــــا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا(١)(٢)

بسبب زوال اختصاصها بالأسماء. وتُسمّىٰ (ما) هذه كافةً؛ لكفّها ما اقترن بها عن العمل وجوبًا، إلا (ليت)، فيجوز حين(٣) اقترانها بـ(ما) هذه الإعمالُ، وهو الأرجح؛ لبقائها علىٰ اختصاصها بالأسماء معها علىٰ الأصحّ - والإهمالُ؛(٤) حملًا لها علىٰ أخواتها(٥). ورُوِيَ قولُه(٦):

---

(١) في (أ): المقيراء.

(٢) أَعِدْ نَظَرًا يا عبدَ قَيْسٍ..... ....

البيت من الطويل، قائله: الفرزدق يهجو عبد قيس بن جعفر بن ثعلبه اليربوعي، وقيل: البعيث المجاشعي، ويروىٰ: (فربما) فلا يستشهد به، وهي رواية الديوان. قال ابن يعيش: والمعنىٰ: أنهم أهل ذلة وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلًا؛ فلذلك قيّدوا حمارهم، وأطفؤوا نارهم، وقيل: يرمي هؤلاء القوم بإتيان الأتن وتقييدِها لذلك. وقيل: إن المعنىٰ: انظر وأعد نظرَك؛ لئلا يذهب عنك حمارُك المقيد! يهزأ به، ويشير إلىٰ أنّ ناره ضعيفة، وأشار بتقييد الحمار إلىٰ ذلّته وخموله، فهو يرقبه؛ لئلا يذهب، فيرعىٰ ما ليس له، ولا مالَ له إلا هذا الحمار.

الديوان ٢١٣، الإيضاح لأبي علي ١٦١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، المفصل ٢٩٢، المرتجل ١٧٠، شرح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٦، التخمير ٤/ ٤٠، شرح المفصل ٨/ ٥٧-٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤.

(٣) في (ب): عين.

(٤) في (ب): والإحمال.

(٥) الكتاب ٢/ ١٣٧-١٣٩، الأصول ١/ ٢٣٣، ونقل أبو حيّان أن الفرّاء يوجب إعمالها (الارتشاف ٢/ ١٥٧).

(٦) هو النابغة الذبياني، وهو في ديوانه ٨٥.

[قالت](١) ألا ليتما هذا الحَمَامُ(٢) لنا ....(٣)

بالوجهين(٤)، قال ابن مالك في (الكافية): ورفعُه أقيس(٥).

وخرج بـ(ما) الحرفيةِ الاسميةُ إذا اقترنت بهذه الأحرف، فإنها لا تكفُّها عن العمل(٦)، كقوله(٧):

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (جـ): الحمار.

(٣) .... إلىٰ حمامتنا ونصفه فَقَدِ

وهو من البحر البسيط، والنابغة في البيت يصف زرقاء اليمامة، حين نظرت إلىٰ سربٍ من الحمام طائرًا فتمنّته ومثلَه ونصفَه إلىٰ حمامتها. وقبلَه:

فاحكم كحكم فتاة الحيِّ إذْ نظرت ... إلىٰ حمام سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

ويروىٰ: أو نصفه. و(الثمد): الماء القليل.

الكتاب ٢/ ١٣٧، الأصول ١/ ٢٣٣، الخصائص ٢/ ٤٦٠، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٦٦، تخليص الشواهد ٣٦٢-٣٦٨.

(٤) نقل سيبويه أن رؤبة بن العجاج ينشد البيت رفعًا. (الكتاب ٢/ ١٣٧).

(٥) ليس ذلك في (الكافية) صريحًا، فقد قال:

كأنــما الله إلــهٌ وأتــىٰ ... في (ليتما) الوجهان فيما أثبتا

وغير (ليت) لاحقٌ به لدىٰ ... قــومٍ قيــاسًــا وبنقل عضدا

(٦) الاحتراز عن الاسمية في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩١٧، والنكت الحسان ٨٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٧-٣٤٨، شرح الشذور ٢٨٠، شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٥.

(٧) عزاه الشنقيطي إلىٰ الأفوه الأودي. ولم أجده في ديوانه الذي طُبع ضمن (طرائف أدبية)، وهو مخروم غير كامل، ونقل بعض المحققين أنه لا يوجد في ديوانه، والأفوه هو صلاءة بن عمرو من مذحج، يُكنىٰ أبا ربيعة، وله شعر جيّد، من الشعراء الجاهليين، كان سيّدَ قومه وقائدهم في حروبهم. توفي قبل ما يقارب خمسين سنة من الهجرة.=

.... ولكنّمـــا يُقْضَـــىٰ فســـوفَ يكُـــونُ[١]

ومثلها (ما) المصدريةُ، نحو: (إنّما فعلْتَ حَسَنٌ)، أي: إنّ فعلَك حَسَنٌ[٢]، ويَحتملُهما[٣] قولُه: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيۡدُ سَٰحِرٍ﴾[٤]،[٥] وليس لك أن تقدّرها كافةً؛ لأن ذلك

=(الشعر والشعراء ١/ ٢٢٣-٢٣٤، الأعلام ٣/ ٢٠٦-٢٠٧).

وعُزي البيت أيضًا لذي القرنين أبي المقطاع بن حمدان، ولم أجد له ترجمة.

(١) **فواللهِ ما فارقتكم قاليًا لكم** ....

البيت من الطويل، وقبله:

ألا هل علىٰ الليل الطويل معينُ   إذا نَزَحَتْ دارٌ وحَنَّ حزينُ

وقد ورد في قصائد مختلفات، وقد استشهد به ابن هشم في أوضح المسالك ١/ ٣٤٨ علىٰ أن (ما) فيه اسميةٌ غيرُ كافّة. واستشهد في شرح القطر ١٤٩ به علىٰ أنها حرفيةٌ كافّة. وهو سهو، والأوّل أصحّ.

والبيت في أمالي القالي ١/ ٩٩، معجم البلدان ١/ ٣٧٩، ٢/ ٢٢٠، المقاصد النحوية ٢/ ٨٧٧، الأشموني ١/ ٢٨٤، الهمع ٢/ ٦٠، تاج العروس ٧/ ٤٢٠، الدرر ٢/ ٤٠.

(٢) الاحتراز عنها في النكت الحسان ٨٥، وشرح الشذور ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٥.

(٣) في (ب): ويحتملها.

(٤) ٦٩ طه ٢٠ هو يعني قراءة الرفع. وقد قرئ بنصب (كيد)، وهي قراءة مجاهد وحميد وزيد بن علي، فتكون (ما) في الآية كافةً، وقد صرّح العلماء بأن هذه صواب وارد. (معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٧، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٩، البيان ٢/ ١٤٨، الكشاف ٣/ ٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٧٩، المحرر الوجيز ٤/ ٥٢، البحر المحيط ٦/ ٢٦٠، شرح العوامل المائة للأزهري ١٧٣.

(٥) نبّه علىٰ الاحتمالين في الآية ابنُ هشام في شرح الشذور ٢٨٠، وتأويلُها بأنها اسمية موصولية في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٩، والكشاف ٣/ ٧٥، والبيان ٢/ ١٤٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٢، وشرح العمدة ١/ ٢٣٢، والبحر المحيط=

يُوجب نصبَ (كَيْد)[١]. فإن قلتَ: لِمَ أهملَ المصنفُ التنبيهَ علىٰ هذين الأمرين؟ قلتُ: اعتمادًا علىٰ أخذِهما[٢] من مثاله الآتي، كما هي عادةُ مثلِه من المختصرين.

تنبيه:

ليس في كلامه تصريحٌ بأنها لا تعمل[٣] في الخبر إلا الرفعَ[٤]، لكنه المشهور علىٰ ألسنة الجمهور، فقد سُمع نصبُ الجزأين بعد (إنّ)[٥]، في قوله[٦]:

=٦/ ٢٦٠، وشرح القطر ١٥٢- ١٥٣، وشرح العوامل المائة ١٧٣، وتأويل (ما) في الآية بأنها مصدرية في البحرِ المحيط ٦/ ٢٦٠.

(١) أوّلَها ابنُ مالك بأنها الموصولة في هذه الآية (شرح العمدة ١/ ٢٣٢)، والتنبيه الذي ذكره الشارح مذكور في شرح العوامل للأزهري ١٧٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٣٠.

(٢) في (ب): أحدهما.

(٣) في (ب): لعمل.

(٤) عملًا برأي البصريين المتقدم.

(٥) شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٥، وممّن أجازه ابن سلاّم، وزعم أنه لغة (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤، شرح التسهيل ٢/ ٩-١٠) ونقل فيه عن ابن السيد أنها لغة، وعزاه المرادي إلىٰ بعض الكوفيين (الجنىٰ الداني ٣٩٣-٣٩٤).

(٦) قيل: إنه عمر بن أبي ربيعة، وليس البيت في ديوانه.

.... إنَّ حُرَّاسَــــنا أُسْـــدا[١]

وفي الحديث: (إن قَعْرَ جهنّمَ سبعين خريفًا)[٢]. وحكاه بعضهم في (كأنّ)[٣] وأنشدوا عليه:

كــــأَنَ أُذْنَيْــــــهِ إذا تَشَــــوَّفا

---

(١) إذا اسوَدَّ جُنْح الليل فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا............

في البحر الطويل:

ويروىٰ: إذا التفّ. وأُوّل بأنه علىٰ تقدير: (إنّ لنا حراسنا)، أو: (إن حراسنا يحرسوننا في حال أنهم أسد)، أو (كانوا، أو يشبهون، أو تجدهم أسدًا).

شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٠٠، ٢/ ٨٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤-٤٢٥، شرح التسهيل ٢/ ٩-١٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٨، النكت الحسان ٨١.

(٢) الحديث رواه الإمام مسلم بلفظ (سبعون) (١/ ١٨٧)، قال الإمام النووي معلقًا: هكذا هو في بعض الأصول: (لسبعون) بالواو، وهذا ظاهر... ووقع في معظم الأصول والروايات: (لسبعين) بالياء، وهو صحيح أيضًا؛ إمّا علىٰ مذهب مَن يحذف المضاف، ويُبقي المضافَ إليه علىٰ جره، فيكون التقدير: (سيرَ سبعين سنة). وإمّا علىٰ أن (قعر جهنم) مصدرٌ، ويكون (سبعين) ظرفَ زمان، وفيه خبر (إنّ) التقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائنٌ في سبعين خريفًا. (شرح النووي ١/ ٤٣٤).

وأُوّل بأن (سبعين) ظرفُ زمانٍ ناب منابَ (عميقًا)، (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٠٣) وهو خبر عن (قعر)؛ لأنها بمعنىٰ المصدر والحدث. (شرح التسهيل ٢/ ١٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٨، المغني ١/ ٣٧).

وقال الرضي: إن الرواية: «لسبعون خريفًا» (شرح الكافية ٢/ ٣٤٧).

(٣) شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٠١، المغني ١/ ١٩٣.

قادِمَـــــــةً أو قلمًـــــــا مُحَرَّفَـــــــا[(١)]

وحكاه الفرّاءُ بعد (ليت)،[(٢)] وأنشد:

يـــــا ليـــــت أيّـــــامَ الصِّـــــبا رَوَاجعـــــا[(٣)]

---

(١) بيتان من الرجز، قائلهما العماني الراجز: محمد بن ذؤيب النُقَيْمِيّ، وليس من أهل عمان، وإنما سمي بذلك لشبهه بهم في الضعف، وهو من شعراء الدولة العباسية، مدح الرشيد، وله معه أخبار. يوزن بالعجاج ورؤبة، وكان أطبعَ منهما، وكان من أقرانهما في السنّ والزمان، إلا أنه عمّر فعاش ثلاثين ومائة سنة.

(الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٥-٧٥٦، طبقات الشعراء لابن المعتز ١٠٩-١١٤). وعزي أيضًا إلىٰ أبي نخيلة الراجز، واسمه يعمر بن حزن وهو من بني حمّان بن كعب بن سعد. كان يهاجي العجاج، وهو دونه في جودة الشعر، إلا أنه كان مقدمًا في القصيد والرجز. وهو من المعمرين (الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٢، المؤتلف والمختلف ٢٩٦-٢٩٧، طبقات الشعراء لابن المعتز ٦٢-٦٧) ومعنىٰ (تشوَّف): انتصب وتطلّع للسماع، و(القادمة): مقدم ريش الطير. و(المحرّف) المقطوع علىٰ غير استواء. وأُوِّل البيت بأنه (قادمة) منصوبة بفعل مضمر: (يخلفان قادمة أو يحاكيان)، وله تأويلات أخر، وعدّه المبرّد لحنًا. والبيتان في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٠١-٨٠٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥، وشرح التسهيل ٢/ ٩-١٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٧، المغني ١/ ١٩٣.

(٢) جعله هو والكوفيّون قياسًا. (الأصول ١/ ٢٥٨)، وعدّها ابن سلام لغة (طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، ٧٩) وتأويله عند الفرّاء أن (ليت) بمعنىٰ (أتمنّىٰ)، فتعمل عملَها (المفصل ٣٠٢) وحكاه أيضًا سيبويه، وأنشد البيت، لكنه تأوّله (الكتاب ٢/ ١٤٢). وسيأتي ذلك قريبًا.

وعزاه الجزولي وابن يعيش للكوفيين عامة (المقدمة الجزولية ١١٩، شرح المفصل ١/ ١٠٤)، وعزاه ابن يعيش للفراء في ٨/ ٨٤)، وعزاه ابن مالك للكوفيين (شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦)، وعزاه الرضي للفراء وحده (شرح الكافية ٢/ ٣٤٦).

(٣) رجز، عزي لرؤبة، أو لأبيه العجاج. قال البغدادي: والبيت من الخمسين التي لم يعرف قائلوها.

وهو في الكتاب ٢/ ١٤٢، طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، شرح المفصل ١/ ١٠٤، شرح العمدة ١/ ٤٣٤، رصف المباني ٣٦٦، الجنىٰ الداني ٤٩٢، المغني ١/ ٢٨٥، الخزانة ١٠/ ٢٣٤-٢٣٦.

وبعضُ أصحابه حكاه/ [٩٧/ أ] في: (لعلّ أباك منطلقًا)،[١] فمِن الناس مَنْ سلَّمه وحَكَمَ بشذوذه. ومِن الناس مَن تأوّله[٢].

وقد سُمع أيضًا رفعُ الجزأين بعد (إنّ) المكسورة الشديدة[٣]، وخُرِّج على جعل اسمِها ضميرَ شأنٍ محذوفٍ[٤].

ولمّا ذكر أنّ (إنّ) وأخواتِها تَنصب الاسم، وتَرفع الخبر إجمالًا شرع في تفصيلها، فقال: (وَهي) أيْ (إنّ) وأخواتها -على ما ذكره هنا- ستةُ أحرف بزيادة[٥] (أنّ)[٦] على سيبويه العادِّ لها خمسةً، فقد قال: «باب الحروف

---

(١) المغني ١/ ٢٨٦، ونقله المرادي عن الفرّاء نفسه (الجنى الداني ٣٩٤). ونقل أبو حيّان أنها لغةٌ لتميم (الارتشاف ٢/ ١٣١)، ونقل ابن هشام عن يونس أنها لغة لبعض العرب. (المغني ١/ ٢٨٦)، وحكى ابن مالك عن بعض النحويين الكوفيين نصبَ الاسمين بعد (إن) وأخواتِها كلِّها (التسهيل ٦١، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦، ٥١٧، شرح الرضي ٢/ ٣٤٧) وحكى ذلك أبو حيّان عن بعض الكوفيين وابن سلام وابن الطراوة، وابن السيد (النكت الحسان ٨١)، وكذا في المساعد ١/ ٣٠٨.

(٢) تأوّل سيبويه البيت على أن الخبر محذوف، وأن (رواجع) حال. والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا، أقبلت رواجع (الكتاب ٢/ ١٤٢، الأصول ١/ ٢٤٨، البصريات ١/ ٣٦٩).

ونقل ابن السرّاج أن الكسائي يقدر: (كانت)، فتصير (رواجع) خبرَها (الأصول ١/ ٢٤٨) ونقل الزمخشري أنه يتأوّل بتقدير: (كان)، (المفصل ٣٠٢ وفيه خطأٌ مطبعي)، و(لعلّ) في المثال أوّلت بأن خبرها مقدرٌ، تقديره: (يوجد). (المغني ١/ ٢٨٦).

(٣) ذلك في نحو قولهم: (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ)، وهو من أمثلة الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٤) الكتاب ٢/ ١٣٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٦، شرح التسهيل ٢/ ١٣، المغني ١/ ٣٧.

(٥) زيد في (ب) هنا كلمة (على).

(٦) في (أ) و(جـ): (لكن) والصواب من (ب).

الخمسة»[١].

(إِنَّ) هي وما عُطِفَ عليها خبرٌ عن ضمير الجمع باعتبار سَبْقِ العطف على الإخبار، أو الأصل: أحدُها، أو منها: (إنّ) بكسر الهمزة، وتشديد النون[٢]، وهي أمُّ الباب، قال في (المغني)[٣]: وتُخفّف فتعملُ قليلًا، وتُهملُ كثيرًا[٤]. وقال الكوفيّون: لا تخفّف، وحَمَلوا[٥] نحو: (إنْ زيدٌ لَمُنطلقٌ)[٦] على (إنْ) النافيةِ، واللامِ بمعنى (إلّا)[٧]. ورُدَّ بأنَّ منهم مَنْ يعملُها مع التخفيف، حكى سيبويه: (إنْ

(١) الكتاب ٢/ ١٣١، ولم يعدّ منها (أنّ)، وكذلك المبرد (المقتضب ٤/ ١٠٧، وذكر (إنَّ) و(أنَّ)، ونصّ على أنهما حرف واحد. ومثلُهما ابن السرّاج في الموجز ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٩، والزبيدي في الواضح ٦١، وابن أبي الربيع في الملخص ٢٢٦، وعدّهما الزجاجي ستةً (الجمل ٥١، ونحوه في الإيضاح لأبي علي ١٥٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٣، اللمع ٩٢، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٦، وملحة الإعراب وشرحها ٢٣٥-٢٣٦، وأيّد ابنُ مالك عدَّها خمسةً في (شرح التسهيل ٢/ ٥) وشرح العمدة ١/ ٢١٨-٢١٩، وبعضهم يعدّها خمسة بإسقاط (كأن)؛ لأنها (أنّ) في الحقيقة، وبعضهم يعدها سبعةً، بزيادة (عسىٰ) (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٠٩) وبعضهم يعدّها ثمانيةً، بزيادة (لا) النافية للجنس. (أوضح المسالك ١/ ٣٢٥-٣٣٢).

(٢) سبق نحو هذه الأعاريب في صـ٨٧-٨٨.

(٣) ١/ ٣٧ بتصرف.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٠، المقتضب ٢/ ٣٦٠، الأصول ١/ ٢٣٧.

(٥) في (ب): وعملوا.

(٦) في (ب): فمنطلق.

(٧) الأصول ١/ ٢٦٠، شرح عيون الإعراب ١١٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٤، الإنصاف ١/ ١٩٥-١٩٦، التخمير ٤/ ٥٧، شرح المفصل ٨/ ٧٢، ٧٤، التسهيل ٦٥، شرحه ٢/ ٣٤-٣٥، النكت الحسان ٨٨.

عمْـرًا لَمنطلـقٌ)،[١] وقـرأ الحَرَميّـان[٢] وأبـو بكـر[٣]: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٤].

ويكثُر كـونُ الفعـلِ الداخلـةِ عليه حينئذٍ ناسخًا[٥]، والأكثر كونُـه ماضيًا،[٦] نحـو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ....﴾،[٧] و﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾.[٨] ووقـوعُ غيـر الناسـخ بعـدها نـادرٌ[٩]، والمضـارعُ أنـدَرُ، كقـولهم: (إِنْ يَزِيْنُك[١٠] لَنَفْسُك، وإِنْ

(١) عمّن يثق بعربيّته (الكتاب ٢/ ١٤٠) ونحوه في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٠.

(٢) هما نافع المدني، وابن كثير المكي، ونافع: هو أبو عبد الرحمن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (...- ١٦٩هـ) مولىٰ جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب، أخذ القراءة عن ابن هرمز ويزيد بن القعقاع، وأخذ عنه الأصمعي وورش (السبعة ٥٣-٦٤، التيسير ١٧).

وابن كثير هو عبد الله بن كثير مولىٰ عمرو بن علقمة الكناني، الداري (٤٥-١٢٠هـ) مضى ذكرُه، وسبق تعريفُه في صـ٥١٠.

(٣) شعبة بن عياش بن سالم الكوفي الأسدي (٩٥-١٩٣هـ) كان إمامًا علمًا كبيرًا عالمًا عاملًا حجةً، من كبار أهل السنة، قرأ علىٰ عاصم، وعلىٰ عطاء بن السائب. (التيسير ١٩، الإتحاف ١/ ٢٥).

(٤) ١١١ هود ١١. والقراءة في السبعة ٣٣٩، والتيسير ١٠٣، والتبصرة ٢٢٥، والعنوان ١٠٨، والردّ علىٰ الكوفيين في الإنصاف ١/ ١٩٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥، وشرح الرضي ٢/ ٣٥٨، والجنىٰ الداني ٣٩٥، وهذا آخرُ نقلِه عن المغني.

(٥) أوجبه الزمخشري، قال: وجوّز الكوفيون غيره. (المفصل ٢٩٧).

(٦) قال الفرّاء: وعلىٰ هذا كلام العرب. (الأصول ١/ ٢٦٠).

(٧) ﴿... إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ ١٤٣ البقرة ٢.

(٨) ١٠٢ الأعراف ٧.

(٩) أجازه الكوفيون، واختار ابن مالك قولهم. (التسهيل ٦٥).

(١٠) في (ب): يرينك.

يَشِيْنُكَ لَهِيَه)[١]، وتلزمُها اللامُ غالبًا حالَ الإهمال؛ للفرق بينها وبين النافية، إلاّ لقرينة[٢]، كقوله[٣]:

وإنْ مالـكٌ كانت كِـرَامَ المَعَـادِنِ[٤] ....

تنبيهات:

الأول: في (المغني)[٥]: «تأتي (إنَّ) فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من (الأَيْن)، وهو التعب، تقول:/ [٩٧/ ب] (النِّساءُ إنَّ)، أيْ: تَعِبْنَ[٦]، أو مِن: (آنَ)

---

(١) الأصول ١/ ٢٦٠، المقتصد ١/ ٤٩٢، المفصل ٢٩٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤، شرح العمدة ١/ ٢٣٦، شرح الألفية لابن الناظم ١٨٠.

(٢) بيان ذلك والتمثيل له في شرح التسهيل ٢/ ٣٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٧-٥٠٨، وشرح العمدة ١/ ٢٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٩، التذييل ٢/ ٥٩/ أ.

(٣) هو الطرمّاح بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر، من طيء.

قال رؤبة: كان الكميت والطرماح يسألانني عن الغريب، ثم أجده بعد ذلك في أشعارهما. وهو من فحول الشعراء الإسلاميين، اعتقد مذهب الخوارج. (الشعر والشعراء ٢/ ٥٨٥-٥٩٠، المؤتلف والمختلف ٢١٩). والبيت في ديوانه ٥١٢.

(٤) أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آل مالك ....

والبيت من الطويل ويروى: (ونحن أباة). ووجه الاستشهاد: عدم دخول اللام في خبر (إن) المخففة؛ لأن في معنى البيت قرينةً تدل على أن المراد الإثباتُ، لا النفيُ، وهي أنه يَمدحهم، ولا يذمّهم.

(شرح التسهيل ٢/ ٣٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٩، شرح العمدة ١/ ٢٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٧٩، الارتشاف ٢/ ١٥٠، تخليص الشواهد ٣٧٨).

(٥) ١/ ٣٩.

(٦) الجنى الداني ٤٠٠، شرح العوامل المائة للأزهري ١٥٣.

بمعنىٰ: قَرُبَ[١]، أو مسندًا لغيرهنّ علىٰ أنه من (الأنين)[٢]، وعلىٰ أنه مبنيٌّ للمفعول، علىٰ لغة مَن قال في (رُدَّ) و (حُبَّ)[٣]: (رِدَّ) و(حِبَّ)[٤] بالكسرة؛[٥] تشبيهًا له بـ(قيل) و(بيع)، والأصل مثلًا: (أَنَّ زيدٌ يومَ الخميس)، ثم قيل: (إِنَّ يومُ الخميس)[٦]- أو فعل أمر للواحد من (الأنين)[٧]، أو لجماعةِ[٨] الإناث من (الأنين)[٩]، أو من (أن) بمعنىٰ: قَرُبَ[١٠]، أو للواحدة مؤكَّدًا بالنون، من: (وأىٰ)، بمعنىٰ (وَعَد)[١١].

---

(١) معاني الحروف للرماني ١١١، الجنىٰ الداني ٤٠٢.

(٢) ويكون مبنيًّا للمفعول علىٰ الطريقة التي سيشرحها.

(٣) في (ب): جب.

(٤) في (ب): جب.

(٥) في (جـ): بالكسرة.

(٦) معاني الحروف للرماني ١١١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢-٤٣، وجعل المفعول (أنّ) بمعنىٰ (صَبّ). الجنىٰ الداني ٤٠٠، شرح العوامل المائة ١٥٣.

(٧) معاني الحروف للرماني ١١١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، الجنىٰ الداني ٤٠٠، شرح العوامل المائة ١٥٣.

(٨) في (جـ): الجماعة.

(٩) شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، أو من (الأين) الجنىٰ الداني ٤٠٠، وفي نصّ المغني (من الأين). وكلاهما وارد.

(١٠) معاني الحروف للرماني ١١١، الجنىٰ الداني ٤٠٢.

(١١) معاني الحروف للرماني ١١١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١٦، الجنىٰ الداني ٤٠١، شرح العوامل المائة ١٥٤.

كقوله[1]:

إنَّ هِنْـــدُ المَلِيحَـــةُ الحَسْــنَاءَ .... [2]

وقد مرّ» انتهىٰ.

قلتُ: أشار به إلىٰ قوله في فصل: (قد تخرج الهمزة عن الاستفهام)[3].

تنبيه[4]:

قد تقع الهمزة فعلًا، وذلك أنهم يقولون: (وَأَىٰ) بمعنىٰ: (وَعَدَ)، ومضارعُه:

---

(١) عزاه القفطي والسيوطي إلىٰ يوسف بن الدبّاغ الصقلي النحوي، وهو شاعر متأخر، ولا أحسبهما محقّين؛ فقد ذكر ابن فضال المتوفىٰ سنة ٤٧٩هـ أن النحويين أنشدوه، قال: وأحسب هذا الشعر مولدًا، أو ليس عربيًا، (العوامل والهوامل ١٥/أ) وقد نصّت كتبٌ متقدمة علىٰ أنه مصنوع، كما في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي المتوفي سنة ٤٨٧هـ، وقال ابن الشجري في أماليه: إنه مصنوع لرياضة المبتدئين، لا تزال تداوله ألسن الممتحنين، وقال نحو ذلك العكبريُّ، وعزاه ابن عدلان لبعض المُلْغِزين من المحدثين.

(٢) .... وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَا

والبيت من بحر الخفيف. ويروىٰ: (هند الجميلة)، و(الكريمة). ويروىٰ: (وَأْيَ من أتعبتْ بوعدٍ وفاء)، ويروىٰ: (من أضمرت لوأيٍ وفاءَ)، ويروىٰ: (وَأْيَ مَنْ أتعبتْ بوعْدٍ وفاءَ).

وهو في العوامل والهوامل لابن فضال ١٥/أ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٦٤- ٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩-٤١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١٦، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، الجنىٰ الداني ٤٠١، (عزاه لبعض المتأخرين)، إنباه الرواة ٤/ ٧٠، ألغاز ابن هشام ٥٢، شرح العوامل المائة ١٥٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦.

(٣) وذلك سابق في كتاب المغني ١/ ١٩، وهو عينُه التنبيه الذي سيذكره بعدُ. وتأتي كذلك في (إنّ ذاهبٌ) تريد: (إن أنا ذاهب)، بالنفي (أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢، الجنىٰ الداني ٤٠٢).

(٤) نقله عن المغني لابن هشام ١/ ١٩ وما بعدها.

(يَنِيْ) بحذف الواو؛ لوقوعها[١] بين ياء مفتوحةٍ وكسرةٍ، كما تقول: (وفا: يَفِيْ)، و(ونا: يَنِيْ) والأمر منه: (إِهْ)، بحذف اللام؛ للأمر، وبالهاء؛ للسكت في الوقف، وعلىٰ ذلك يتخرّج اللغزُ المشهورُ، وهو قوله:

إنَّ هِنْدُ المليحةُ الحسناءَ ... وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لخلٍّ وَفاءَا[٢]

فإنه يقال: كيف رُفعَ اسم (إنّ)، وصفتُه الأولىٰ؟

والجواب: أنّ الهمزة فعلُ أمر، والنون للتوكيد، والأصل: (إِيْنَّ)، بهمزة مكسورةٍ، وياءٍ ساكنة للمخاطبة، ونونٍ مشدَّدةٍ للتوكيد، ثم حذفت الياءُ؛ لالتقائها ساكنةً مع النون المدغمة، كما في قوله[٣]:

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِنَّ مِنْ نَدَمٍ ... إذا تذكَّرْتِ يومًا بَعْضَ أَخْلاقي[٤]

---

(١) في (ب): ولوقوعها.

(٢) سبق تخريجه قريبًا.

(٣) هو تأبّط شرًا: ثابت بن عَمْسَل أو ابن جابر، من قبيلة فَهْم، من الشعراء الجاهليين، كان بئيسًا يغزو علىٰ رجليه وحده، وهو معدودٌ في الشعراء الصعاليك الفُتّاك.

(الشعر والشعراء ١/ ٣١٢-٣١٤، الخزانة ١/ ١٣٧-١٣٨).

والبيت في ديوانه ١٤.

(٤) البيت من البسيط. ويُروىٰ: (لتقرعَنّ) و(لتقرعُن) بفتح العين، وبضمّها؛ فلا شاهد فيه. ويروىٰ (إذا تذكرت) بفتح التاء.

(المفضليات ١/ ١٩، الشعر والشعراء ١/ ٣١٣، اللمع ٢٦٢، المنصف ٣/ ١٢٤، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٩٠).

و(هند)[(١)] منادىٰ، مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.[(٢)] و(المليحةُ) نعتٌ لها علىٰ اللفظ[(٣)]، كقوله[(٤)]/ [٩٨/ أ]:

يـا حَكَـمُ الـوارِثُ عـن عبـد المَلِـكْ[(٥)]

و(الحسناءَ) إمّا نعتٌ لها[(٦)] علىٰ الموضع[(٧)]، كقولِ مادحِ عمر بن عبد العزيز[(٨)]:

---

(١) في (جـ): وهندا.

(٢) ٢٩ يوسف ١٢.

(٣) وعلىٰ رواية مَن ينصب (المليحة) فإنها نعت علىٰ الموضع، (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، الجنىٰ الداني ٤٠١، أو علىٰ أنها هي الموعودة، وهي صفة لموصوف محذوف منصوب (الإفصاح ٦٩) أو أنها مفعول به للفعل (إِنَّ) (الجنىٰ الداني ٤٠١).

(٤) القائل رؤبة، وهو في ديوانه ١١٨، ويعزىٰ للعجاج، ولم أجده في ديوانه من رواية الأصمعي، ولا في ملحقاته، وقال السيوطي: إنّ أبا نُخَيلة السعدي انتحلها لنفسه.

(٥) رجز، في مدح الحكم بن عبد الملك بن مروان. ويروىٰ بنصب (الوارث)؛ فلا شاهد فيه.

وهو في المقتضب ٤/ ٢٠٨، الخصائص ٢/ ٣٨٩، اللمع ١٧٢، شرح المفصل ٢/ ٣، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٥٣.

(٦) أي لـ(هند).

(٧) توجيه الأبيات الملغزة ١٧، شرح أبيات مشكلة لإعراب ٦٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩-٤٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١٦.

(٨) ابن مروان بن الحكم الأموي القرشي (٦١-١٠١هـ): الخليفة العادل ولد ونشأ بالمدينة، وَلي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك عام ٩٩هـ فعدل ورعىٰ النامَ أحسن رعاية.

(تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤ وما بعدها).

يَعُـودُ الفَضْـلُ منـكَ علـىٰ قُـرَيْشٍ ... وتُفْـرِجُ عَـنْهُمُ الكُـرَبَ الشِّـدَادا

فمـا كَعْـبُ بـنُ مامَـةَ وابـنُ سُـعْدىٰ ... بـأَجْوَدَ منـكَ يـا عُمَـرُ الجـوادا[١]

وإمّا علىٰ تقدير: (أمدح)، وإمّا نعتٌ لمفعولٍ به محذوفٍ، أيْ: عِدِيْ يا هندُ المرأةَ[٢] الحسناءَ[٣]، وعلىٰ الوجهين الأوّلين فيكون إنَّما أَمَرها بإيقاع الوعد الوفيّ من غير أن يُعَيِّن لها الموعودَ[٤]. وقوله: (وَأْيَ) مصدرٌ نوعيٌّ منصوبٌ بفعلِ أمرٍ، والأصل: (وأْيًا مثلَ وأْيِ مَنْ)، ومثلُه: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٥]. وقوله (أَضْمَرَتْ) بتاء التأنيث محمولٌ علىٰ معنىٰ (مَنْ)[٦]، مثل: (مَنْ كانت[٧]

(١) من الوافر، والقائل جرير، وكعب بن مامة أحد أجواد العرب، يُضرب به المثل، وهو الذي آثر غيره بالماء حتىٰ هلك، وابن سعدي هو أوس بن حارثة الطائي، يُفضَّل علىٰ حاتم في الكرم.
(الديوان ١٣٥ (الصاوي)، المقتضب ٤/ ٢٠٨، الكامل ١/ ٣٠٠-٣٠٢، الهمع ١٧٢، الخزانة ٤/ ٤٤٢).

(٢) في نصّ المغني: الخلة.

(٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٨-٦٩، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١٦-١٧.

(٤) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٩، ويرىٰ الفارقي فيه أن تعيين المفعول به خيرٌ من هذا الإعراب؛ لأنه به يتمّ الكلام.

(٥) ٤٢ القمر ٥٤. أيْ: فأخذناهم أخذًا مثلَ أخذِ عزيزٍ.

(٦) تفصيل الحديث عن البيت والزيادة عليه في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٤-٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩-٤١، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٠، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ١٦-١٧، وألغاز ابن هشام ٥٢-٥٤.

(٧) زيد في نسخ التحقيق هنا كلمة (حمراء)، وهي ليست في نصّ المغني، ولا في هذا القول المشهور، ولعله اختلط عليه بقول آخر للعرب، وهو: (من هي حمراء أمُّك) وسيأتي في ص٩١٩.

أُمّكَ؟)[١] ثم قال[٢]:

«تنبيه: في (الصحاح)[٣]: الأَيْنُ[٤]: الإعياء. قال أبو زيد[٥]: لا يُبْنىٰ منه فِعلٌ، وقد خولف فيه. انتهىٰ. فعلىٰ قولِ أبي زيد يَسقط بعضُ الأقسام».

الثاني[٦]: العرب قد تُبدل من الهمزة هاءً، فيقولون: (هَنَرْتُ[٧] الثوبَ)، و(هَرَحْتُ[٨] الماشيةَ)، و(هَرَقْتُ الماءَ)، و(هَرَدْت)،[٩] و(هِنَّ)، و(هِيّاك) في: (أنرت) و(أرحت) و(أرقت) و(أردت) و(إنّ) و(إياك)[١٠].

---

(١) انتهىٰ نصه الذي في ١/ ١٩، وهذا القول وهو (من كانت أمّك) وبيانُه في الكتاب ١/ ٥٠-٥١، شرح المفصل ٧/ ٩١.

(٢) المغني ١/ ٣٩.

(٣) ٥/ ٢٠٧٦.

(٤) في (ب): الابن.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري (١٢١-٢١٥هـ)، من أحفظ الناس للغة، ومن رواة الحديث، وكان فيهما ثقة مأمونًا، أخذ عنه سيبويه، وقيل: إنه أعلم من أبي عمرو بن العلاء في اللغة.

(مراتب النحويين ٧٣-٧٦، أخبار النحويين البصريين ٦٨-٧٢، طبقات النحويين واللغويين ١٦٥-١٦٦).

(٦) من التنبيهين، وقد مضىٰ الأوّل في ٦٩٨.

(٧) في (ب): هزت. والمعنىٰ: جعلتُ له نيرًا، وهو القصب والخيوط المجتمعة وعلم الثوب. (القاموس: نير).

(٨) في (ب): وهو حث.

(٩) في (جـ): هربت.

(١٠) الكتاب ٤/ ٢٣٨، الإبدال لابن السكيت ٨٩، سر الصناعة ٢/ ٥٥١-٥٥٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٢، المفصل ٣٦٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٦٦، شرح الملوكي ٣٠٤-٣١٨.

(و(أَنَّ)) بفتح الهمزة، وتشديد النون، قال في (المغني)[١]: والأصحّ أنها فرعٌ عن (إنّ) المكسورة[٢]، والأصحّ أيضًا أنها موصولٌ[٣] حرفيٌّ مؤولٌ مع معموليه بالمصدر، فإنْ كان الخبر مشتقًا فالمصدر المؤوّل به [مِن][٤] لفظِه[٥]، فتقدير: (بلغني أنك تنطلق)[٦] أو (أنك منطلقٌ)[٧]: (بلغني الانطلاقُ)، ومنه: (بلغني أنّك في الدار) التقدير: (استقرارك في الدار)/ [٩٨/ ب]؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة هو المحذوفُ من (استقرّ)، أو [مستقرّ][٨]. وإن كان جامدًا قُدّر بالكون، نحو: (بلغني أنَّ هذا زيدٌ) تقديره: (بلغني كونُه زيدًا)[٩]؛ لأنَّ كلَّ خبرٍ جامدٍ تصحّ نسبتُه إلىٰ المخبر عنه بلفظ (الكون)، تقول: (هذا زيدٌ)، وإن شئت: (هذا كائن زيدًا)،

---

(١) ١/ ٣٩-٤٠ باختصار.

(٢) وهو الظاهر من كلام سيبويه وكلامِ -مَن عدّها خمسة- كما تقدم- (نص علىٰ ذلك المرادي في الجنىٰ الداني ٤٠٣، وعزاه أيضًا للفراء) والمبرد نصّ علىٰ أنهما حرف واحد (المقتضب ٤/ ١٠٧) وكذلك ابن مالك (شرح التسهيل ٢/ ٥) والمرادي (توضيح المقاصد ١/ ٣٣٦)، وقيل: إن المفتوحة الأصل، وقيل: هما أصلان، قال المرادي: والصحيح الأول، وهو أنّ المكسورة هي الأصل، واستدلّ له بستة أمور. (الجنىٰ الداني ٤٠٣-٤٠٤) والأقوال في الهمع ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) في (أ) و(ب): موصولة.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (ب): لفظ.

(٦) في (ب): تنطق.

(٧) في (ب): منطق.

(٨) سقطت من (ب). ونحو هذا الكلام في شرح الرضي ٢/ ٣٤٩، والارتشاف ٢/ ١٣٨.

(٩) الارتشاف ٢/ ١٣٨-١٣٩.

ومعناهما[١] واحد. انتهىٰ.

وذهب بعضُ المحققين إلىٰ أنَّ الجامد تَلحقه ياءُ النسبة، ويُزاد عليه تاءُ التأنيث، فيخرج إلىٰ المصدرية، نحو: (بلغني أنَّ هذا زيدٌ) أيْ: زيديّته[٢].

قال في (المغني)[٣]: وزعم السهيليُّ[٤] أنَّ الذي يؤوّل بالمصدر إنَّما هو (أنْ) الناصبةُ للفعل[٥] المتصرفِ، وأنّ[٦] المشدودة إنما تؤوّل بالحديث[٧]، قال: وهو قول سيبويه.[٨] ويؤيّده أن خبرها قد يكون اسمًا محضًا، نحو: (علمت أنَّ الليث

---

(١) في نص ابن هشام: إذ معناهما.

(٢) قال ذلك الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٤٩، ٢٧٨، ونحوه في شرح العوامل للأزهري ١٦٠ وفي شرح الفريد للعصام الإسفراييني ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) ١/ ٤٠ بتصرف يسير.

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن حبيش، السهلي الخثعمي المالقي (٥٠٨-٥٨١هـ) كان عالمًا باللغة والعربية والقراءات، جامعًا بين الرواية والدراية، عالمًا بالتفسير وصناعة الحديث والأنساب، أخذ عن أبي طاهر، وابن الطراوة، وأخذ عنه الرندي وأبو الحسن الغافقي، له نتائج الفكر، والروض الأنف (البلغة ١٣١-١٣٢، البغية ٢/ ٨١).

(٥) سقط هنا من كلام ابن هشام قوله: «لأنها أبدًا مع الفعل».

(٦) في (ب): وأما.

(٧) نتائج الفكر ٣٤٥، ٣٤٧-٣٤٨، ونقله عنه أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ١٣٩). بيان ذلك: أنها تجعل الكلام شأنًا وقصة وحديثًا، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (علمت أنك منطلق) كأنك قلت: علمت حديثك وقصتك وشأنك، كمثل قول القائل: ما الخبر، فيقول المجيب: الخبر أن الأمير قادم (الأصول ١/ ٢٦٥) وقد فرّق الجرجاني بين تأويلها بالمصدر فحسب وتأويلها بمعنىٰ الحديث. (المقتصد ١/ ٤٧٨-٤٧٩).

(٨) قال سيبويه: «هذا باب تكون فيه (أنَّ) بدلًا من شيءٍ هو الأول، وذلك قولك: بلغتني قصَّتُك أنك فاعل، وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون، وكذلك القصة وما أشبهها» الكتاب ٣/ ١٣٢.=

الأسد) وهذا لا يُشعر بالمصدر. انتهىٰ. وقد مرّ أن هذا يُقدّر بـ(الكون)،[١] أو بـ(الأسدية).

وتمتاز المفتوحةُ عن المكسورة بأنها حرفٌ مصدريٌّ يؤوّل مع معموليه بمصدر، كما تقدم. ولكونها لا بدَّ أن يطلبها عاملٌ فتقع موقعَ الفاعل، ونائبِه، والمفعولِ، والمجرورِ، والمبتدأِ، والخبرِ؛ فالجملةُ معها في حكم المفرد، بخلاف المكسورة، فإنها قد يطلبها عاملٌ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾،[٢] وقد لا يطلبُها، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾،[٣] ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ.....﴾،[٤] فالجملة معها علىٰ حالها.

=ويظهر لي أن سيبويه لا يقتصر علىٰ هذا، بل يؤولها بالمفرد، ويجعلها مبدلة منه، فقد قال بعد الباب السابق مباشرة: «هذا باب تكون فيه (أنّ) بدلًا من شيء ليس بالآخر» ومثل بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ قال: فـ(أنَّ) مبدلةٌ من (إحدىٰ الطائفتين) موضوعة في مكانه» (الكتاب ٣/ ١٣٢) وهذا يحتمل أن المراد الحديث أو القصة، ويقول في موضع آخر: «أمّا (أنّ) فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ(أنْ) الخفيفة، وتكون (أنْ) اسمًا، ألا ترىٰ أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق، فـ(أنك) في موضع اسم منصوب كأنك قلت: عرفت ذلك. (الكتاب ٣/ ١١٩-١٢٠) وهو أشد وضوحًا عند المبرد (المقتضب ٢/ ٣٣٩)، وابن السرّاج (الأصول ١/ ٢٣٤) وأشار إلىٰ الجمع بين المعنيين (الأصول ١/ ٢٦٥-٢٧٠). وتقديره بالمصدر دون تعلّق بالقصة والحديث، مذكور في الإيضاح لأبي علي ١٦٢، المقتصد ١/ ٤٧١، شرح ملحة الإعراب ٢٣٦، المفصل ٢٩٣.

(١) هنا ينتهي نصّ ابن هشام.

(٢) ﴿... ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ ٣٠ مريم ١٩.

(٣) من ثلاث آيات في القرآن، إحداها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ ١ القدر ٩٧.

(٤) ﴿... لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦٢ يونس ١٠.

تنبيهات:

الأول: قد تأتي (أنّ) المفتوحةُ الهمزةِ بمعنىٰ: (لعلّ). حكىٰ الخليل: «ائت السوق، أنّك تشتري لنا منه شيئًا»،[1] ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] وقولُ جرير[3]:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣، حروف المعاني ٥٧، واللامات للزجاجي ١٣٧، ومعاني الحروف ١١٢، المقتصد ١/ ٤٩٢، المفصل ٣٠٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨١، الفصول الخمسون ٢٠٢، شرح التسهيل ٢/ ٤٦، ويُروىٰ بروايات مختلفة، فيها الشاهد.

(٢) ١٠٩ الأنعام ٦، وقد أشار سيبويه إلىٰ هذا المعنىٰ نقلًا عن الخليل (الكتاب ٣/ ١٢٣) وأشار إليه الفرّاء (معاني القرآن ١/ ٣٥٠)، والأخفش (معاني القرآن ١/ ٣١٠)، والزجاجي (اللامات ١٣٧)، والفارسي (البصريات ١/ ٣٠٥-٣٠٦) وكذا في شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨١، والتخمير ٤/ ٦٧، وشرح المفصل ٨/ ٧٨، والفصول الخمسون ٢٠٢، وبعضهم أوله بأن (أنّ) هنا لغة في (لعل) كما سيأتي.

(٣) يُعزىٰ إليه، وهو في ملحقات ديوانه ٢/ ١٠٣٩، نقل ذلك المحقق عن اللسان، والأثبت أنه من قول الفرزدق، وهو في ديوانه ٢/ ٨٣٥، والنقائض ٢/ ١٠٠٤، سمط اللآلي ٢/ ٧٥٨، وعزاه إليه أكثر الذين نظرت في كتبهم.

هَــلَ انْــتُمْ عــائِجُونَ بِنَــا لأَنَّــا/ [٩٩/ أ] نَــرَىٰ[١] العَرَصَــاتِ أَوْ أَثَــرَ الخِيَــامِ[٢]

الثاني: قد تخفّف (أنّ) المفتوحةُ المشدودةُ فيجب إعمالُها؛[٣] لقوَّة شبهِها بالفعل، نحو: (فَرَّ): ماضيًا، و(عَضَّ): أمرًا[٤]، فالأكثر حذفُ اسمِها في غير ضرورةٍ، ضميرَ شأنٍ[٥]، ويجب في غيرها[٦] أيضًا جعلُ خبرِها جملةً، اسميةً

---

(١) في (ب): ترىٰ.

(٢) البيت من بحر الوافر. ويروىٰ: (ألستم عائجين بنا لعنّا) وهي رواية الديوان و(ألا يا صاحبيَّ قفا لغَنّا) فلا شاهد فيه، لأنَّ (لَعَنّا) و (لَغَنّا) لغتان في: (لعلنا) كما سيأتي. ويروىٰ: عانجين. ومعنىٰ (عائجون) أيْ: عاطفون رءوس الإبل بالأزمَّة للعودة. و(عالجون) أيْ: داخلون في (عالج)، وهو اسم موضع، و(العرصات): ساحات الحيّ الخالية. والاستشهاد بالبيت بالرواية التي ذكر الشارح علىٰ أنَّ (أنّ) فيه بمعنىٰ (لعل) في اللسان: (أنن) وفيه ضبط اللام بالكسر، ولو قيل في هذه الرواية: إن (لأن) لغةٌ أيضًا في (لعل) لم يكن بعيدًا. (ديوان الفرزدق ٢/ ٨٣٥، سمط اللآلئ ٢/ ٧٥٨، اللامات للزجاجي ١٣٦، الإنصاف ١/ ٢٢٥، شرح التسهيل ٢/ ٤٧، التذييل ٢/ ٦٣ب، الخزانة ٩/ ٢٢٢).

(٣) المقرب ١/ ١١١، وفي كلام ابن السرّاج ما يفيد الجوازَ، لا الوجوبَ (الأصول ١/ ٢٣٥) وظاهر قول ابن فضال المجاشعي أن الأصل في هذه الحروف إذا خُففت ألّا تعمل، (شرح عيون الإعراب٩١)، ولعله يعني إعمالَها في الاسم الظاهر (شرح المفصل ٨/ ٧٣) توضيح المقاصد ١/ ٣٥٥)، وصرح الزمخشري أن الأصل الإهمال، وقد تعمل (المفصل٢٩٧) ونحوه في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٧-١٨٩.

(٤) في (ب): ومحضر أمرا. والمعنىٰ: أن (أنّ) المفتوحة أقوىٰ شبهًا بالفعل مِن (إنَّ) المكسورة، بدليل أن المفتوحة يأتي الفعلُ الماضي علىٰ وزنها نحو: (فَرّ)، ويأتي كذلك فعل الأمر علىٰ وزنها، نحو: (عَضّ) بل إنَّ (عَضّ) تأتي للفعلين كليهما، في حين أنه لا يأتي علىٰ وزن (إنَّ) المكسورة إلا فعلُ الأمر، نحو: (جِدَّ) مثلًا. وقد أشار إلىٰ ذلك ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥.

(٥) ظاهر كلام ابن السرّاج جواز نصب الاسم الظاهر بها في غير الضرورة (الأصول ١/ ٢٣٨).

(٦) أي في غير الضرورة.

كانت، أو فعلية؛ محافَظةً علىٰ بقاء المسند والمسند إليه بعدها في الجملة، حيث لم يذكر الاسم. وأمّا حالَ الضرورة فلا يجب شيءٌ مِمّا تقدَّم، كقوله[1]:

بأَنْـكَ رَبيـعٌ وغَيـثٌ مَريـعٌ   وأَنْـكَ هُنَـاكَ تَكُـونَ الثِّمَـالا[2]

ثم إن كانت الجملة مصدَّرةَ بفعلٍ متصرفٍ غيرِ دعاءٍ وَجَبَ فصلُها إنْ كان الكلام إيجابًا، إمّا بـ(قد) في الماضي، نحو: ﴿...وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾،[3] أو بحرفِ تنفيسٍ[4] في المضارع، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم

---

(١) يُعزىٰ لجنوب بنت عجلان الهذلية، شاعرة جاهلية، ترثي أخاها عمرًا، وهو ابن العجلان بن عامر بن برد ابن منبّه أحد بني كاهل بن لحيان بن هذيل، (الخزانة ١٠/ ٣٩٠) وعُزي لأختها عمرة بنت العجلان، وقيل: إنهما امرأة واحدة، لا أختان (الخزانة ١٠/ ٣٩٠)، وعزي لكعب بن زهير بن أبي سلمىٰ، شاعر وابن شاعر، عدّه ابن سلام ثالث الطبقة الثانية، أسلم وحسن إسلامه، وقصته مع النبي والبردة مشهورة، وكان فحلًا مجيدًا.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٩٧-١٠٣، الشعر والشعراء ١/ ١٥٤-١٥٦) ولم أجد البيت في ديوانه.

(٢) البيت من المتقارب. وقبل هذا البيت:

وقد علم الضَّيفُ والمُرملون   إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهَبَّت شِمالا

ويروىٰ: (وقدمًا هناك تكون الثمالا) و(بأنك الربيع) و(بأنك كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الثمالا) وهي أكثر الروايات، فلا شاهد فيه. و(الثمال): الغيث المنهمر، أو هو الذخر.

(معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠) ديوان الهذليين ٣/ ٢٣، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٥، أمالي المرتضىٰ ٢/ ٢٤٣-٢٤٤، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥، زهر الآداب ٣/ ٢١١، (الطبعة الأولىٰ) الأزهية ٦٢، حماسة ابن الشجري ١/ ٣٠٩، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٣-١٥٤، الإنصاف ١/ ٢٠٧، شرح المفصل ٨/ ٧٥، تخليص الشواهد ٣٨٠، الخزانة ١/ ٣٨٢-٣٩١.

(٣) ﴿قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا...﴾ ١١٣ المائدة ٥.

(٤) في (جـ): تنفس.

مَرۡضَىٰ﴾(١) ونحو قولِه(٢):

فَــاعْلَمْ فَعِلْــمُ المــرءِ ينفعُــه   أَنْ(٣) ســوف يــأتي كُــلُّ مــا قُــدِرا(٤)

أو بحرفِ نفيٍ إنْ كـان الكـلام نفيًـا، [نحـو](٥): ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتۡنَةٌ﴾،(٦) ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ﴾،(٧) ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾،(٨) و(لو) الامتناعيةِ، نحو: ﴿....أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾(٩) – وعدمُ الفصل قليلٌ، نحو:

عَلِمــوا أَنْ يُؤَمَّلــونَ فجــادوا   قبــلَ أَن يُسْــألوا بــأَعْظَمِ سُــؤْلِ(١٠)

وأمّـا إن بُـدئت باسـمٍ، أو فعـلٍ جامـدٍ، أو دعـاءٍ لـم تحتـجْ إلىٰ فاصـل، نحـو:

---

(١) ٢٠ المزمّل ٧٣.

(٢) لم أهتد إلىٰ اسم القائل.

(٣) في (ب): أو.

(٤) البيت من الكامل. وهو في معاهد التنصيص ١/ ٣٧٧ قال: أنشده أبو علي الفارسي. ولم يعزه إلىٰ أحد. شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٧، المغني ٢/ ٣٩٨، شرح شواهده للسيوطي ٢/ ٨٢٨، وللبغدادي ٦/ ٢٣١.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) ﴿... فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ ٧١ المائدة ٥. والاستشهاد بالآية علىٰ قراءة ضم نون (تكون) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي (السبعة ٢٤٧، التيسير ٨٣).

(٧) ﴿... فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ ٢٠ المزمل ٧٣.

(٨) ٧ البلد ٩٠.

(٩) ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ .... بِذُنُوبِهِمۡ﴾ ١٠٠ الأعراف ٧.

(١٠) البيت من الخفيف، لم أعرف قائله. ويروىٰ: (أن يطالبون) شرح التسهيل ٢/ ٤٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٠، شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢، تخليص الشواهد ٣٨٣، شفاء العليل ١/ ٣٧١.

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَنٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾،[١] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾،[٢] ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٣] فيمَنْ قرأه فعلًا،[٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿....أَنۢ بُورِكَ ..﴾[٥] وأجاب الفارسي عن قوله:«وأنْ ليس [للإنسان][٦]» بأنّ (ليس) تجري مجرىٰ (ما) ونحوِها مِمّا ليس بفعل[٧]. و(بورك) علىٰ الدعاء[٨]، ولبعضهم/ [٩٩/ ب]

---

(١) ١٠ يونس ١٠.

(٢) ٣٩ النجم ٥٣.

(٣) ٩ النور ٢٤.

(٤) وهي قراءة نافع وحده (السبعة ٤٥٣، التيسير ١٣١).

(٥) ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ... مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ ٨ النمل ٢٧.

والحديث عن هذه المواضع في الكتاب ٣/ ١٦٥-١٦٧. المقتضب ٢/ ٣٠-٣١، ٣/ ٧-١٠، الأصول ١/ ٢٣٩-٢٤٠، المقتصد ١/ ٤٨٣-٤٨٦، المفصل ٢٩٧-١٩٨، شرح المفصل ٨/ ٧٤-٧٧، المقرب ١/ ١١١، شرح الألفية لابن الناظم ١٨١-١٨٢.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) الشيرازيات ١/ ٣٢-٣٣ وذكر هذا الجرجاني دون عزوٍ (المقتصد ١/ ٤٨٥).

ونقله صدر الأفاضل للفارسي معزوًا للفارسي (التخمير ٤/ ٦٥) ونُقل دون عزوٍ في شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٠٤-١٠٥. وذكر الجرجاني جوابًا آخر، وهو أنّ (ليس) فعل جامد لا تصرف له متمكنٌ في شبه الحرف، فلم يُعتدّ به، وصار كأنه لم يقع بعدها فعل. (المقتصد ١/ ٤٨٥). ونحوه في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٦، والدر المصون ٦/ ٢١٣، وهذا قريب من الجواب الأول.

وجعل ابن عصفور سبب عدم الفصل شَبَهَ (ليس) بالاسم. (المقرب ١/ ١١١، شرح الجمل ١/ ٤٣٧) وقيل: إنه سدّ ما في معنىٰ (ليس) من النفي مسدَّ التعويض. (إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٢٤٨).

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٩، نظم الفوائد وحصر الشرائد ١١٧، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٧١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٢٢، البحر ٧/ ٥٥، الدر المصون ٥/ ٢٩٦.

وظاهر كلامه أنه ينقل هذا التأويل عن الفارسي، ولم أجد ذلك في كتبه التي رجعت إليها.

في (بورك) جوابٌ آخر، وهو أن تكون (أَنْ) مفسرةً للنداء[١]. والله أعلم.

[(ولكنَّ)] بكسر الكاف، وتشديد النون مفتوحةً. ومذهبُ البصريين، أنها بسيطة[٢]. وقال الفرّاء: أصلها: (لكنْ إنَّ)، فطُرحت الهمزة للتخفيف، ونُونُ (لكنْ) للساكنين،[٣] كقوله[٤]:

.... ولاكِ اسْقِني إنْ كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ[٥]

---

(١) يحتمله كلام الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٤٦٤، وهو صريحٌ في الكشاف ٣/ ٣٤٩، نتائج الفكر ١٢٨، المحرر الوجيز ٤/ ٢٥٠، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٧١، البحر ٧/ ٥٥، الدر المصون ٥/ ٢٩٦ تخليص الشواهد ٣٨٣.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٦، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨١، شرح المفصل ٨/ ٧٩، شرح ألفية بن معط لابن القواس ٢/ ٩١٠، شرح الرضي ٢/ ٣٦٠، النكت الحسان ٧٩، الارتشاف ٢/ ١٢٨، الجنىٰ الداني ٦١٧، المغني ٢٩١، تعليق الفرائد ٤/ ٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦، الارتشاف ٢/ ١٢٨، الجنىٰ الداني ٦١٧، المغني ١/ ٢٩١، تعليق الفرائد ٤/ ٩، واختاره ابن أبي الربيع (الملخص ٢٢٧، البسيط ٢/ ٧٦٢).

(٤) هو النجاشي الحارثي، قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب. كان فاسقًا رقيق الإسلام- عزّره عليّ بن أبي طالب لفطره في رمضان، وهدَّده عمر بن الخطاب بقطع لسانه إن عاد للهجاء.

(الشعر والشعراء ١/ ٣٢٩-٣٣٣، المؤتلف والمختلف ١٥٨).

(٥) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ....

البيت من الطويل، والشاعر يصف ذئبًا قابله علىٰ مورد ماء، وقبله:

فقلت له يا ذئب هل لك في أخٍ يواسي بلا مَنٍّ عليك ولا بُخْلِ

فقال هداكَ الله للرّشْد إنما دعوتَ لما لم يأتِهِ سَبُعٌ قبلي

والبيت في (الكتاب ١/ ٢٧، المعاني الكبير ١/ ٢٠٧، المنصف ٢/ ٢٢٩، سر الصناعة ٢/ ٤٤٠، الخصائص ١/ ٣١٠، أمالي المرتضىٰ ٢/ ٢١٠-٢١١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٥٢.

وقال باقي الكوفيين: مركبةٌ من (لا) و(إنّ)، والكافُ زائدةٌ، لا تشبيهيَّة، وحُذفت الهمزة تخفيفًا[١]. واعتُرض بأن الكاف التشبيهيةَ والزائدةَ كلٌّ منهما مفتوحٌ، فمن أين هذه الكسرةُ[٢]؟ والمعروف فيها ذكْرُ اسمِها وخبرِها، وقد يُحذف اسمُها، كقوله[٣]:

فَلَـوْ كنـتَ ضَـبيًّا عرفـتَ قرابتـي ولكـنَّ زِنْجِـيٌّ عظـيمُ المَشَـافرِ[٤]

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٦، شرح المفصل ٨/ ٧٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩١٠، شرح الرضي ٢/ ٣٦٠، الارتشاف ٢/ ١٢٨، المغني ٢٩١، تعليق الفرائد ٤/ ٩. ونقل عنه أيضًا أنهم يرون الكاف تشبيهية. الارتشاف ٢/ ١٢٨، وهو قول السهيلي (نتائج الفكر ٢٥٥) الجنىٰ الداني ٦١٧، ونقل أن من العلماء من يرىٰ الكاف للخطاب. نتائج الفكر ٢٥٥، وقال الجرجاني: أصلها (كِنّ) ركّب معها (لا)، كما (لو) مع (لا). (المقتصد ١/ ٤٤٤) وهو قول الأنباري (الإنصاف ١/ ٢٢٤) ونقل العكبري أنها في رأي الكوفيين مركبة من (لا) و(كأن). (شرح اللمع ١/ ٢٨١). ونحوه في الجنىٰ الداني ٦١٨.

(٢) هذا الاعتراض للدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ٩، ونقله الشنواني في المواهب الرحمانية ٧٣/ ب. وأجابوا بأنها الكسرة التي في (إن) نقلت إلىٰ الكاف. (شرح الرضي ٢/ ٣٦٠) لكن يعاب عليهم أن في قولهم نقلَ الحركة إلىٰ المتحرك (شرح الرضي ٢/ ٣٦٠).

(٣) هو الفرزدق. ولم أجد البيت في ديوانه من رواية السكري ولا فيما جمعه المحققون إلاّ عند الصاوي ٢/ ٤٨١، نقلًا عن سيبويه، أورده مفردًا.

(٤) البيت من بحر الطويل، والفرزدق يهجو أيوب بن عيسىٰ الضبّي. والقرابة التي يزعمها الفرزدق هي التقاء تميم وبني ضبّة في أُدّ بن طابخة. ويروىٰ: ولكن زنجيًّا عظيمًا مشافرُه، فيصير المحذوف الخبر. ويروىٰ: (غليظ المشافر) والبيت في الكتاب ٢/ ١٣٦، الأصول ١/ ٢٤٧، مجالس ثعلب ١/ ١٠٥، المحتسب ٢/ ١٨٢، الخزانة ١٠/ ٤٤٤-٤٤٨.

أيْ: (ولكنّك)[١]، ومنه بيت الكتاب:

ولكــنَّ مَــنْ لا يَلْــقَ أمــرًا ينوبُــه بِعُدَّتِـه[٢] يَنْـزِلْ بـه وَهْـوَ أَعْـزَلُ[٣]

ولا يجوز في (مَنْ) أن تكون اسمَها؛ لأنَّ اسم الشرط لا يعمل فيه متقدمٌ عليه[٤].

ولا يجوز أن تدخل اللام في خبرها، خلافا للكوفيين[٥]، تمسُّكًا بقوله[٦]:

---

(١) وأجاز سيبويه نصبَ (زنجيًّا) وجعله من باب حذف الخبر، والتقدير: ولكنَّ زنجيًّا عظيم المشفر لا يعرف قرابتي. (الكتاب ٢/ ١٣٦). وقد سبق الإشارة إلىٰ ذلك في تخريج البيت.

(٢) في (ب): فعدته.

(٣) البيت من بحر الطويل، قائله: أمية بن أبي الصَّلْت بن أبي ربيعة، من ثقيف، عدّه ابن سلام أشعر شعراء الطائف، وكان يكثر في شعره ذكر خلق السماوات والأرض، ويذكر الملائكة، ويذكر ما لم يذكره أحد من الشعراء. وكان قد شامَّ أهل الكتاب، ولكنه كفر بمحمد ﷺ حسدًا (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٥٩-٢٦٧، الشعر والشعراء ١/ ٤٥٩-٤٦٢). ويُروىٰ: (بشِكّته ينزل) و(الأعزل): الذي لا سلاح معه. و(الشّكّة): السلاح، والمعنىٰ: إنّ مَنْ لم يستعد لتقلبات الزمان ونوائبه فستنزل به وهو ضعيف لا يقاومها. (الديوان ٥٩، الكتاب ٣/ ٧٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٩، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٠، الإنصاف ١/ ١٨١، الخزانة ١٠/ ٤٥٠).

(٤) شرح الرضي ٢/ ٣٦١-٣٦٢، المغني ١/ ٢٩٢، ١/ ٣٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥-٤٦٦، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٦، المحرر الوجيز ٣/ ١٢٢، الإنصاف ١/ ٢٠٩، التبيين ٣٥٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، شرح الرضي ٢/ ٣٥٨.

(٦) لا يُعرف قائله.

.... ولكنَّنـــي مِـــن حُبِّهـــا لَعَمِيـــدُ[١]

ورُدَّ بأنه نادر[٢]، مع أنه لا يُعرف له قائلٌ، ولا تتمّةٌ، ولا نظير[٣]، ولو سُلِّم صحتُه حُمِل على زيادة اللام، أو على أنَّ الأصل: (لكنْ إنني)، ثم طُرِحت الهمزةُ؛ تخفيفًا، ونونُ (لكنْ)؛ للساكنين[٤].

تنبيه:

إذا خُفِّفـــت (لكـــنّ) أهملـــت[٥] وجوبًـــا؛ لـــزوال اختصاصـــها

(١) شطر بيت من الطويل، يرد مفردًا، نصّ غيرُ واحد أنه لا يُعرف له قائل ولا تتمّةٌ -كما سيأتي-. وذكر ابنُ الناظم وابنُ عقيل له صدرًا، وهو (يلومونني في حبّ ليلى عواذلي)

ويروى: (لكميد) و(لجهيد).

(معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦، اللامات للزجاجي ١٥٨، معاني الحروف للرماني ١٣٤، سر الصناعة ١/ ٣٨٠، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٦، المفصل ٢٩٤، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٧، الإنصاف ١/ ٢٠٩، شرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٤، المغني ١/ ٢٩٢، تخليص الشواهد ٣٥٧-٣٥٩، الخزانة ١٠/ ٣٦١-٣٦٤).

(٢) معاني الحروف للرماني ١٣٤، سر الصناعة ١/ ٣٨٠، الإنصاف ١/ ٢١٤، شرح المفصّل ٨/ ٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٥٨، شرح الألفية لابن الناظم ١٧١-١٧٢، المساعد ١/ ٣٢٢-٣٢٣، المغني ١/ ٢٩٣.

(٣) الإنصاف ١/ ٢١٤، التبيين ٣٥٣-٣٥٤، شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

(٤) اللامات للزجاجي ١٥٨، التبيين ٣٥٥-٣٥٦، شرح المفصل ٨/ ٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٩-٣٠، شرح الرضي ٢/ ٣٥٨، شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩١٢، المساعد ١/ ٣٢٢، المغني ١/ ٢٩٢-٢٩٣، تخليص الشواهد ٣٥٩، ائتلاف النصرة ١٧٣، تعليق الفرائد ٤/ ٥٢، شرح العوامل المائة ١٦٩.

(٥) في (ب): أعملت.

بالأسماء(١)، نحو: ﴿...وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢).

(و(كأنَّ))(٣) بتشديد النون وفتحِه، وقد تُخفَّف(٤)، فيجب أن تعمل عند الجمهور استصحابًا للأصل(٥)، وحملًا لها على (أنّ) المفتوحةِ، لكنها تخالفُها في أنّ/ [١٠٠/ أ] خبرها لا يلزم كونُه جملةً، وأنّ اسمَها لا يجب كونه ضميرًا، ولا حذفُه، بل يجوز إظهاره قليلًا(٦)، نحو قوله:

.... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطو إلىٰ وارِقِ السَّلَمْ(٧)

في روايةِ نصبِ (ظبية).

وإذا وقع بعدها فعلٌ متصرفٌ -ولا يكون إلا خبريًا- وجب فصلُه منها، إمّا بـ(لم)، نحو: ﴿...كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾،(٨) أو (قد)، نحو

---

(١) أجاز يونس والأخفش إعمالَها مخففة (التسهيل ٦٥) قال ابن مالك: وهو رأي ضعيف (شرح التسهيل ٢/ ٣٨). وعزا أبو حيّان إعمالها إلىٰ يونس والأخفش وابن الرمّاك، قال: والجمهور علىٰ المنع (النكت الحسان ٨٦، الارتشاف ٢/ ١٥١).

(٢) ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ .....﴾ ٧٦ الزخرف ٤٣.

(٣) في (ب): واكأن.

(٤) في (ب): خففت.

(٥) المقرّب ١/ ١١٠. وذكر الزمخشري أنه يبطل عمَلُها حين تُخفَّف (المفصل ٣٠١) ولعلّه يعني عملَها في الاسم الظاهر (شرح المفصّل ٨/ ٨٢). وأشار الرضيُّ إلىٰ الخلاف في إعمالها، واختار الإلغاء (شرح الكافية ٢/ ٣٥٩-٣٦٠). ونقل المرادي أنّ بعض العلماء لا يُعملها أبدًا (الجنىٰ الداني ٥٧٥).

(٦) الأصول ١/ ٢٣٨.

(٧) سبق تخريجه في صـ ٣٦٠.

(٨) ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا ...﴾ ٢٤ يونس ١٠.

قوله(١):

....فَمَحْـــذورُها كَـــأَنْ قَـــدْ أَلَمّـــا(٢)

فإن كان الخبر جملةً اسميةً لم يُفصلْ، كقوله(٣):

....   كَـــأَنْ ثَـــدْياهُ حُقَّـــانِ(٤)

ورُوي: (كأنْ ثدييه حُقّانِ)(٥).

(و(ليت)) بفتح آخره، وقد تُبدل الياء تاءً، فتدغم الأولىٰ في الثانية، فيقال: (لَتَّ)(٦).

---

(١) لم أعرف القائل.

(٢) لا يهولنَّك اصطلاء لَظَىٰ الحَرْ   بِ....................

وهو من الخفيف، والمعنىٰ: لا تفزع من دخول الحرب؛ فإن ما تخافه قد وقع، أو كأنه وقع، فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع. (شرح التسهيل ٢/ ٤٥، الارتشاف ٢/ ١٥٤، أوضح المسالك ١/ ٣٧٩، شرح الشذور ٣٦٩، الأشموني ١/ ٢٩٤).

(٣) لم أقفْ علىٰ اسم القائل، وقال البغدادي: هو من الخمسين التي لا يُعرف قائلوها.

(٤) ووَجْهٍ مشْرِق النّحر   ....

والبيت من بحر الهزج. ويُروىٰ: (ووجهٍ مشرق اللون) و(وصدرٍ مشرق النحر) والحُقّ: وعاء صغير ذو غطاء ينحت من الخشب ونحوه.

والبيت في الكتاب ٢/ ١٣٥، الأصول ١/ ٢٤٦، البصريات ١/ ٥٥٥، المنصف ٣/ ١٢٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨، المفصل ٣٠١، الإنصاف ١/ ١٩٧، شرح المفصل ٢/ ٨٢، الخزانة ١٠/ ٣٩٨-٤٠١.

(٥) الكتاب ٢/ ١٤٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨. وجعلها الأنباري الروايةَ المشهورة، لا الرفعَ (الإنصاف ١/ ١٩٩). ولا شاهد في هذه الرواية.

(٦) الارتشاف ٢/ ١٣٠، الجنىٰ الداني ٤٩٢، الهمع ٢/ ١٥٢.

(و(لعلّ)) بفتح الأولىٰ، وتشديد الثانية، ولك في لامها الأولىٰ الإثباتُ والحذفُ(١)، والثانيةِ التشديدُ والفتحُ،(٢) أو الكسرُ(٣)، وفيها لغاتٌ أخر(٤).

والجمهور من الكوفيين علىٰ أنها بسيطة، ولامُها أصلٌ(٥). وقيل: مركبة من (عَلّ)، واللامُ زائدةٌ(٦). وقيل: لام الابتداء(٧). والحقُّ عند البصريين زيادةُ لامها

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٢.

(٢) البصريات ١/ ٥٥٢، إيضاح الشعر ٨٧، ٩٢.

(٣) عُطفت في (جـ): بالواو. وتجويز الكسر فيها مذكور في إيضاح الشعر ٨٧. وسيأتي عند الحديث عن الجرّ بها في صـ٧٥٤.

(٤) تجدها في المفصل ٣٠٣، الإنصاف ١/ ٢٢٤-٢٢٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٠٧، المخصص ١٣/ ٢٧٥، التسهيل ٦٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩١٠، شرح الرضي ٢/ ٣٦١، الارتشاف ٢/ ١٥٥، الهمع ٢/ ١٥٣-١٥٤، شرح الفريد ٢٥٣.

(٥) الإنصاف ١/ ٢١٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٠٦، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٢ (دون عزو) شرح المفصل ٨/ ٨٨، شرح الرضي ٢/ ٣٦١، وعزاه المرادي لأكثر النحويين الجنىٰ الداني ٥٧٩، واختار قولهم الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٢٤، والعكبري (اللباب ١/ ٢٠٦). وقال ابن يعيش: وهو قول حسن لولا ندرة هذا البناء في الحروف. واختاره ابن القواس (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٩) وأبو حيّان (الارتشاف ٢/ ١٥٥) والمرادي (توضيح المقاصد ١/ ٣٣٤) والكيشي (الارتشاف إلىٰ علم الإعراب ١٨١) والأشموني ١/ ٢٧١.

(٦) وهذا رأي جمهور البصريين. الكتاب ٣/ ٣٣٢، المقتضب ٣/ ٧٣، اللامات للزجاجي ١٣٥، وحكىٰ الإجماع علىٰ ذلك. وإيضاح الشعر ٨٦، سر الصناعة ١/ ٤٠٦، المقتصد ١/ ٤٤٣، اللامات للهروي ١٤٩، شرح ملحة الإعراب ٢٣٦، الإنصاف ١/ ٢١٨، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٧، شرح الرضي ٢/ ٣٦١.

(٧) عزا الزمخشري هذا القول للمبرد (المفصل ٣٣) وأقرّه عليه صدر الأفاضل في التخمير ٤/ ٧٤، ونحوه في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٨١، وذكره المرادي دون عزو (الجنىٰ الداني ٥٧٩) وكذلك السيوطي في=

الأولىٰ؛ لتلاعب العرب بها[١].

تنبيه:

لا تخففَ (ليت)، ولا (لعلّ)[٢]. والحاصل أنَّ ما خُفِّف من هذه الكلمات[٣] علىٰ ثلاثة أقسام: قسم يجوز إلغاؤه عند الأكثر، وهو (إنّ) المكسورةُ، وإعمالُها قليل. وقسمٌ يجب إلغاؤه عند الجمهور، وهو (لكنّ). وقسمٌ يمتنع إلغاؤه، وهو (أنَّ) المفتوحةُ، و(كأنّ) التي للتشبيه، الملحقةُ بها، ولا يعملان في مظهرٍ، ولا غير ضمير شأنٍ، إلا في الضرورة. هذا مذهب البصريين. والكوفيّون يوجبون الإهمالَ في هذه الأحرف[٤]. والسماعُ حجةٌ عليهم، أنشد سيبويه: (ويومًا توافينا بوجهٍ/ [١٠٠/ ب] مُقَسَّمٍ...) البيت[٥] ونحوه. وقال الفرّاء: لم نَسمع العرب تُخفّف وتُعمل إلا مع المكنيّ، كقوله[٦]:

=الهمع ٢/ ١٥٣، وقد نُقل أنّ المبرد يرىٰ اللام زائدة. وهو ما عزاه إليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٧، والمرادي في الجنىٰ الداني ٥٧٩.

(١) حكىٰ الأنباري حجتهم في الإنصاف ١/ ٢١٩- ٢٢٤، وهي في شرح المفصل ٨/ ٨٧-٨٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٦١.

(٢) أجاز أبو علي تخفيفها وإضمار الشأن بعدها (البصريات ١/ ٥٥٢، ٥٥٤-٥٥٥، إيضاح الشعر ٨٧) وهو في أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٢.

(٣) في (ب): الأحرف.

(٤) تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك في (إنّ)، ومذهبهم في الارتشاف ٢/ ١٥١، ١٥٣.

(٥) سبق تخريجه في صـ٣٦٠.

(٦) ما عرفت القائل.

فَلَـوْ أَنْـكِ [في][1] يـوم الرجـاء سَـأَلْتِنِيْ طَلاقَـكِ[2] لـم أَبْخَـلْ وأنـتِ صَـديقُ[3]

قال: لأنَّ المكنيَّ لا يَظهر فيه إعرابٌ. وأمّا مع الظاهر فالرفع[4]. ورُدَّ ما قاله [الفرّاءُ بما أنشده][5] سيبويه[6].

ولمّا فرغ من سردها وعدِّها وبيان عملها شرع في تمثيلها، فقال: (تقول) في تمثيل (إنّ) المكسورة: (إن زيدًا قائمٌ)، وفي تمثيل الباقي: (بلغني أنّك منطلقٌ)، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[7].

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) في (جـ): طلالك.

(٣) البيت من الطويل. ويروىٰ: (في يوم الرخاء)، و(فراقك). والبيت خطاب لزوجته التي طلبت الطلاق منه. ويريد بـ(يوم الرجاء) قبل إحكام عقد النكاح. وردَ البغدادي تأويل البيت بغير هذا، وتوجيهَ الخطاب لمذكر. والبيت في (معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، الأزهية ٦٢، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والمقرب ١/ ١١١، رصف المباني ١٩٦، والجنىٰ الداني ٢١٨، المغني ١/ ٣١، الخزانة ٥/ ٤٢٥-٤٢٩).

(٤) نقل البغدادي كلامه في الخزانة نقلًا عن ابن المستوفي في شرح المفصل (الخزانة ٥/ ٤٢٧).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) وغيْرِه من الشواهد التي مضت في تخفيف (أنّ) و(كأنّ).

(٧) ١٧ الأنفال ٨.

.... [فَكَأَنَّهـــا][(١)] وَكَـــأَنَّهُمْ أَحْـــلامُ[(٢)]

(وليت عمرًا شاخص)[(٣)] أي: مسافر، و(لعل الحبيبَ قادمٌ).

تنبيهات:

الأول: ربما يُفهم من تمثيله -كما هو عادة المختصرين- أنّ خبر هذه الأحرف يَمتنع تقديمُه عليها. وهو كذلك، ولو كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. ولا ينبغي أن يُفهَم منعُ[(٤)] التوسط مطلقًا، فإنَّ خبر هذه الأحرف يَمتنع توسطُه بينها وبين أسمائها؛ لضعفهنّ بعدم تصرّفهن[(٥)]، إلاّ إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) ثم انقَضَتْ تلك السّنونَ وأهلُها ....

البيت من الكامل، قائله أبو تمام الطائي حبيب بن أوس بن الحارث (١٨٨-٢٣١هـ) من أبرز شعراء العصر العباسي، اختُلف في التفضيل بينه وبين المتنبي والبحتري. وهو من المحدثين الذين لا يُحتج بشعرهم. (طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٨٣-٢٨٧) وأراد الشارح به التمثيل، وقبل هذا البيت:

أعوامُ وَصْلٍ كاد يُنْسِيْ طولَها ... ذِكْرُ النوىٰ فكأنها أيامُ

ثم انبرت أيام هجرٍ أردفت ... بجوىً أسىً فكأنها أعوامُ

(٣) بقي من كلام الآجرومي قوله: (وما أشبه ذلك)، لم يذكره الشارح، كما لم يُثبته الشيخ ابن جبريل ٣٤/ أ، ولا السنهوري ٥٠/أ، ولا البهنسي ٢٦/أ، ولا زروق ٥٨/ب، ولا الراعي في (المستقل بالمفهومية ٨٠/ب)، ولا الأزهري ٦٤، ولا الرملي ١٥٣، ولا الصباغ ٢٤/ب، ولا المقسّي ٣٤/ ب، وهو ثابت في المتن المطبوع في نسخه الثلاث وفي المتن الذي اعتمده (المكودي ١٣) والشربيني (نور السجية ٣٩/ أ).

(٤) في (أ): معنىٰ.

(٥) الكتاب ٢/ ١٣١، المقتضب ٤/ ١٠٩، الموجز في النحو ٣٨.

ومجرورًا، فيجوز[١]، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾،[٢] ونحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾،[٣] وقد يجب التوسطُ لعارض، نحو: (إنّ عند هندٍ عبدَها)، و(إنّ في الدار صاحبَها)[٤].

الثاني: كما يمتنع تقديمُ خبرهن عليهن يمتنع أيضًا تقديمُ معمولِ خبرهن عليهنّ مطلقًا، وكذا يمتنع إيلاؤه لهنّ إلاّ إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا[٥]، ويجوز في المعمول توسطه بين الاسم والخبر مطلقًا. والله أعلم.

الثالث: لا ينبغي أن يُفهم منه وجوبُ ذكر الخبر أيضًا، فإنه يجوز حذف [خبر][٦] هذه الأحرف إذا عُلِم مطلقًا عند سيبويه[٧]، وقد يجب إذا سَدَّ مسدَّه واوُ

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣١-١٣٢، المقتضب ٤/ ١٠٩، الموجز في النحو ٣٨، الأصول ١/ ٢٣١، الجمل للزجاجي ٥٢.

(٢) من ثلاث آيات في القرآن: إحداهما ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ ٢٦ النازعات ٧٩.

(٣) ١٢ المزمل ٧٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٤، النكت الحسان ٨٢، شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩، المساعد ١/ ٣٠٩. وسب وجوب التوسط اتصالُ الاسم بضمير يعود علىٰ (هند) و(الدار)، فلو أخّر الخبرُ لعاد الضمير علىٰ متأخر في اللفظ والرتبة. وهذا ممنوع.

(٥) عطف في (أ) و(ب) بـ(أو). وهو يريد تقدم الخبر علىٰ الاسم، وليس علىٰ الحرف. وتقرير ذلك في (الكتاب ٢/ ١٣٢، إيضاح الشعر ٣٠١) وقد أشار ابن عصفور إلىٰ جواز ذلك في أحد القولين، قال: وهو مع ذلك قليل. (المقرب ١/ ١٠٧-١٠٨) وفي شرح الجمل اختار منعه إلا علىٰ أنْ يُقدر عامل مضمر يتعلق به الظرف والجارّ والمجرور المتقدمان. (شرح الجمل ١/ ٤٣٩-٤٤٠) واختار ابن عقيل عدم الجواز (شرح الألفية ١/ ٣٤٩).

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) الكتاب ٢/ ١٤١، ونحوه في المقتضب ٤/ ١٣٠، والأصول ١/ ٢٤٧، والبغداديات ٤٢٩-٤٣٠، والتعليقة ١/ ٢٩٢، وشرح السيرافي ٣/ ٨/ أ، وأمالي السهيلي ١١٥. ويرىٰ الكوفيون أنّ الخبر لا يُحذف=

المصاحبة،/ [١٠١/ أ] أوحالٌ، أو مصدرٌ مكرر، وبعد (ليت شعري) إذا أُردف باستفهام[١]، قاله في (الكافية الكبرىٰ)[٢]، ولفظُها:

ولدليلٍ جَوَّزوا حذفَ الخبرْ ... وبعد واوِ (مَعْ) وجوبًا اشتَهَرْ

كذاك نحوُ (إن زيدًا سَيْرا[٣] ... سَيْرا، وإنَّ البِرَّ[٤] مَيْرًا مَيْرا)[٥]

ونحو: (إنّ أكثر اشتغالي ... به وحيدًا) مكتفٍ بالحالِ

وبعد: (ليت شعريَ) الحذفُ التُزِمْ ... وَذِكْرُ الِاستفهام بعده[٦] حُتِمْ[٧]

=إلا بعد النكرة (الخصائص ٢/ ٣٧٤، شرح الرضي ٢/ ٣٦٢، الارتشاف ٢/ ١٣٥) ويرىٰ الصيمري أن الحذف لا يحسن مع المعارف (التبصرة ١/ ٢١١) وجعله ابن عصفور مع النكرات أكثر (شرح الجُمل ١/ ٤٤٣) ويرىٰ الفرّاء أنه لا يجوز حذف الخبر إلا إذا كرّرت (إنّ) (الأصول ١/ ٢٥٨، شرح السيرافي ٣/ ٨/ أ، شرح الرضي ٢/ ٣٦٢، الارتشاف ٢/ ١٣٥، تعليق الفرائد ٤/ ٢٥) وعزاه ابن عصفور للكوفيين عامة (شرح الجمل ١/ ٤٤٣).

(١) ذكر ذلك الزمخشري، ولم يشترط الاستفهام (المفصل ٢٩) وذكر ابن يعيش الاستفهام في الشرح (١/ ١٠٥). ونص عليه ابن مالك في التسهيل ٦٢، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٦٢، وذكر أن الاستفهام قد يحذف ٢/ ٣٦٣.

(٢) وهي الكافية الشافية ٢١-٢٢.

(٣) في (ب): أسيرا.

(٤) في متن الكافية الشافية: (النصر).

(٥) في (ب): مي أميرا وفي (أ): مير ميرا. و(المير): جلب الطعام. (اللسان: مير).

(٦) في (ب): بعد.

(٧) وذكر هذه المواضع في التسهيل ٦٢، وبعضها في شرح الرضي ٢/ ٣٦٢، والارتشاف ٢/ ١٣٦، التذييل ٢/ ٤٦/ ب ٤٧/ أ.

(ومعنىٰ)[(١)] الواوُ للاستئناف، كما هو الظاهر، أو للعطف علىٰ مقدَّر، كما أشار إليه الشارح[(٢)] بقوله: فمعنىٰ (كان) اتصافُ المُخبَر عنه بالخبر في الماضي، ومعنىٰ (إنّ) بالكسر[(٣)] والتشديد [(و)][(٤)] معنىٰ (أنَّ) بالفتح والتشديد (للتوكيد) بزيادة اللام علىٰ غير قياس،[(٥)] أو بأصالتها علىٰ تضمين (معنىٰ) [معنىٰ][(٦)]: (وُضِعَ)،[(٧)] يعني أنَّ كلًّا منهما[(٨)] وُضع لتوكيد النِّسبة الحكميَّة، إيجابيةً كانت، أو سلبيَّةً، أيْ: لتوكيد الحكم المقترن بأحدهما، أو نفي[(٩)] الشكّ عنه والإنكارِ له، ومن ثَمَّ لا يُؤتىٰ بهما إذا كان السامع خاليَ الذهن من الحكم ومِن التردّد فيه[(١٠)].

---

(١) زيد هنا في (جـ): (إن).

(٢) يعني خالدًا الأزهري في شرحه الآجرومية ٦٤.

(٣) في (ب): الكسرة.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) المواهب الرحمانية ٧٧/ أ، شرح الكفراوي ٧٦، وخطّأ السنهوري الماتنَ في ذكرها (شرح الآجرومية ٥٠/ ب) ونقل زروق تضعيف أسلوب الآجرومي (شرح الآجرومية ٥٩/ ب) ونحوه في شرح الرملي ١٥٥.

(٦) سقطت من (جـ) وليست من قبيل التكرار الخاطئ في (أ) و(ب) فقد أشار الناسخ في (أ) إلىٰ صحة تكرارها. والمراد تضمين كلمة (معنىٰ) الواردة في قول الآجرومي: (ومعنىٰ (إنّ) و(أنّ) للتوكيد) تضمينُها معنىٰ كلمة (وضع).

(٧) وفيها توجيهات أخر، منها: أنّ المراد (منسوب للتوكيد)، أو أنه توهّم عدم تقدم كلمة (معنىٰ). (المواهب الرحمانية ٧٧/ أ)، أو أن المراد أنه مضاف للتوكيد (شرح الصباغ ٢٤/ب). قال بعضهم: الصواب أن يُسقط اللام. أو يُسقط كلمة (معنىٰ). (شرح الرملي ١٥٥، وشرح زروق ٥٩/ ب).

(٨) في (ب): منها.

(٩) عطفت في (جـ): بالواو.

(١٠) سيعود إلىٰ ذكر ذلك نقلًا عن البيانيين.

ويفترقان مِن حيث إنَّ (إنّ) المكسورةَ لا تُغيّر الجملةَ بدخولها عليها، والمفتوحة تصيّرها في حكم المفرد؛ ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقعَ الفاعل، والمفعول، والمجرور فتؤوّلُ بمفردٍ[١]. وقولُنا: (أو سلبية) هو مقتضىٰ إطلاق المصنف، ويشهد له قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾،[٢] وهو الملائم لقول البيانيّين: (إن زيدًا ليس[٣] بقائم) فيه [توكيدُ [إن].[٤] ولا يُنافيه][٥] قولُهم: إنَّ (لا) النافيةَ لتوكيد النفي، كما أنّ [(إنّ)][٦] لتأكيد الإيجاب، والشيءُ يُحمل علىٰ ضدّه، كما يُحمل/[١٠١/ ب] علىٰ نظيره؛ لأنهم لم يقولوا: إنّ النفي لا يُؤكّد إلاّ بهما[٧]. والله أعلم.

(١) كلامه هذا منقول عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٥.

(٢) ٤٤ يونس ١٠.

(٣) في (ب): ليسن.

(٤) سقطت من (أ) و(ب). يريد بذلك أن التوكيد ليس خاصًا بالأمور المثبتة، بل يرد في المنفيّات، كما في قول علماء البلاغة الذي نقله. وكلامُه هذا مستفادٌ من الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٦.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) أي: (إنّ) و(أنّ) بالكسر والفتح. ومعنىٰ ما قاله: أنه لمّا ذكر أنهما يكونان لتأكيد النفي، ثم ذكر أنه لا يشكل علىٰ ذلك قولهم في (لا) النافية: إنها لتأكيد النفي؛ لأنه لا يمتنع تأكيد النفي بالثلاثة كلّها، فلم يقل أحد: إن النفي لا يؤكد إلا بـ(إن) و(أن) فحسب.

تنبيهات:

الأول: قال السعد[١]: لا تنحصر فائدةُ (إنّ) في تأكيد الحكم نفيًا لشك، أوردًّا لإنكار، ولا يجب في كل كلام مؤكّد أن يكون الغرضُ منه ردَّ إنكارٍ محققٍ أو مقدّر، وكذا المجرَّد عن التأكيد[٢]. قال الشيخ عبد القاهر[٣]: قد تدخل كلمةُ (إنّ)[٤] للدلالة على أنّ الظنَّ كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون، كقولك للشيء وهو بمرأىً ومسمعٍ[٥] من المخاطب: (إنه كان من الأمر ما ترى)، و(أحسنت إلى فلانٍ، ثم إنه فعل جزائي ما ترى)،[٦] وعليه جاء: ﴿...إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾،[٧] و﴿... رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾[٨].

واعلم أنَّ المخاطب إنْ كان خاليَ الذهن [مِن الحكم وجب أنْ تلقي[٩] إليه الكلامَ غيرَ مؤكَّد، إلاّ أن][١٠] يُنزَّل منزلةَ المنكِر. وإن كان متردِّدًا في الحكم

---

(١) التفتازاني، وكلامه في المطول ٥٣ بتصرف يسير.

(٢) في (أ) و(ب): التوكيد، وما أثبتُّه الموافق لنصّ السعد. والخطب فيه هيّن، فالكلمتان صحيحتان. ومعنى آخر كلامه: أنه قد يأتي الخبر غير المؤكّد لردّ كلامٍ فيه شكٌّ أو إنكار.

(٣) الجرجاني وكلامه في دلائل الإعجاز ٣٢٧ بتصرف يسير، ونقله السعد في (المطوّل) في الموضع السابق.

(٤) في (أ): كلمتان.

(٥) في (ب): ومسمعا.

(٦) بعدها عند الجرجاني: «فتجعلك كأنك تردّ على نفسك ظنّك الذي ظننت، وتبيّن الخطأ الذي توهّمت».

(٧) ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ...﴾ ٣٦ آل عمران ٣. وقد وهم الشارح فزاد في أول الآية التي أوردها واوًا.

(٨) ﴿قَالَ...﴾ ١١٧ الشعراء ٢٦.

(٩) في (جـ): يلقى.

(١٠) ساقط من (ب).

استُحسِنَ أن يُؤكَّد له بمؤكّد واحد، إلاّ أنْ ينزَّل منزلةَ الخالي. وإنْ كان منكرًا الحكمَ[١] وجب التوكيدُ بحسب قوّة إنكارِه وضعفِه، إلاّ أنْ ينزَّل منزلةَ الخالي. وبَسْطُه بكتب البيان[٢].

الثاني: تفتح همزة (إنّ) وجوبًا حيث وجب أن يسدّ المصدرُ مسدّها ومسدَّ معموليها، وذلك إذا وقعت[٣] فاعلًا، أو نائبًا عنه، أو مفعولًا غير محكية، أو مبتدأ، أو خبرًا عن اسمِ معنًى،[٤] غير قول ولا صادقٍ عليه خبرُها، أو مجرورةً[٥] بحرفٍ، أو بما لا يختصّ بالجمل[٦]، أو تابعةً لشيءٍ من ذلك[٧].

وتُكسر وجوبًا في ابتداء الكلام حقيقةً،/ [١٠٢/أ] نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾،[٨] أو

(١) في (ب): للحكم. وكلاهما صحيح.

(٢) مثل: المثل السائر ٢/ ٢٤٢-٢٤٩، حسن التوسل ١٧٢-١٧٤، مفتاح العلوم ٣٥٣-٣٥٨، التلخيص ٤٠-٤٣، وشروح التلخيص ١/ ١٩٨-٢٢٢، والمطوّل للسعد ٤٦-٥٢.

(٣) في (جـ): رفعت.

(٤) في (جـ): معين.

(٥) في (ب): مجردة.

(٦) يريد أن تكون (أنّ) في أول جملة مجرورة باسمِ مضافٍ، ليس خاصًّا بالجملة، مثل: (هذه أمارةُ أنه صادقٌ)، فإن كان خاصًّا بالجملة، مثل: (حيث) و(إذ) فإن الهمزة تُكسر، ولا تفتح، كما سينص علىٰ ذلك بعدُ في مواضع الكسر.

(٧) ذِكْرُ هذه المواضع وغيرها وتفصيلُها والتمثيلُ لها في الكتاب ٣/ ١٢٠-١٢١، المقتضب ٢/ ٣٤٦، الموجز في النحو ٣٨-٣٩، الأصول ١/ ٢٦٥-٢٧٠، الجمل للزجاجي ٥٩، المقتصد ١/ ٤٧٥-٤٧٨، المفصل ٢٩٣، المرتجل ١٧٣-١٧٤، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٥-٢٨٦، شرح الرضي ٢/ ٣٤٩-٣٥٢، الجنىٰ الداني ٤٠٧-٤١٠، أوضح المسالك ١/ ٣٣٧.

(٨) من ثلاث آيات في القرآن، إحداها: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ ١ القدر ٩٧.

حكمًا، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ...﴾،[١] وفي ابتداء الصلة، نحو: (جاء الذي إنه قائم)، وفي جواب القسم، ولو خلا من اللام[٢]، نحو: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ...﴾،[٣] وبعد القول إذا حُكيت به، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾،[٤] بخلاف [نحو][٥]: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾،[٦]، ونحوِ: (أخصُّك[٧] بالقول؛ أنك صالح)،[٨] ونحوِ: (أتقول أن زيدًا عاقل) عند مَنْ أجراه مجرىٰ

---

(١) ﴿...لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦٢ يونس ١٠.

(٢) قال الرماني: بعض العرب يفتحها هاهنا، والكسر أقيس وأكثر؛ لأنه موضع ابتداء (معاني الحروف ١١٠). وقال ابن فضال: العرب تختلف في ذلك. فمنهم من يكسر، ومنهم من يفتح، والكسر أكثر وأقيس؛ لأنه يرجع إلىٰ معنىٰ الابتداء. (شرح عيون الإعراب ١١٦) ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٠-٤٦١، والكوفيون يفتحون بعد القسم إذا لم توجد اللام (التسهيل ٦٣، شرح العمدة ١/ ٢٢٩-٢٣٠). وهو رأي المبرد (شرح الكافية ٢/ ٣٤٩) والبصريون يجيزون الفتح والكسر إذا خلا خبرها أو معمولُه من اللام. (شرح الألفية لابن الناظم ١٦٦، فإن كان في الخبر اللامُ فقد حكىٰ ابن الناظم الاتفاق علىٰ الكسر. ونقل أبو حيّان أن البصريين يكسرون، وُجدت اللام، أو لا (الارتشاف ٢/ ١٣٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٧، الجنىٰ الداني ٤١٢-٤١٣).

(٣) ﴿...فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ ٢-٣ الدخان ٤٤.

(٤) ٣٠ مريم ١٩.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ٦٥ يونس ١٠.

فإن قوله: (إن العزة...) ليس حكايةً لقولهم، فهم لم يقولوا ذلك، وإنما كسرت لأنّها وقعت في ابتداء الكلام. (التنبيه علىٰ ذلك في شرح الرضي ٢/ ٣٤٩).

(٧) في (أ): خصك.

(٨) لأنها في هذا المثال غير محكية، وإنما المراد: لأنك صالح (شرح العمدة ١/ ٢٢٨، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٧، تعليق الفرائد ٤/ ٣٤، التصريح ١/ ٢١٥).

الظن[١]- وقبل[٢] اللام المعلِّقة لعاملٍ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾،[٣] أو وقعت في أول جملةٍ مخبرٍ بها عن اسمِ عينٍ. وفي أوّل الصلة، والصفةِ، والجملة الحالية، والمضافِ إليها ما يختص بالجمل كـ(إذْ)[٤]، و(حيث)، كما هو أحد أقوالٍ، ثالثُها جوازُ الوجهين[٥].

ويجوز الوجهان إذا جاز أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها، وذلك إذا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٢، المقتضب ٢/ ٣٤٨، الأصول ١/ ٢٨١، الجمل للزجاجي ٥٨، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٧. وسيأتي الحديث عن إجرائها مجرىٰ الظن منفصّلًا في صـ ٧٩٠-٧٩٤.

(٢) كُررت هذه الكلمة في (جـ)، وهنا عاد لتعداد مواضع الكسر.

(٣) ١ المنافقون ٦٣.

(٤) ذكر هذه المواضع وتفصيلها في الكتاب ٣/ ١٤٢-١٤٩، المقتضب ٢/ ٣٤٦-٣٥١، الموجز في النحو ٣٨، الأصول ١/ ٢٦٢-٢٦٥، الجمل للزجاجي ٥٧-٥٨، الإيضاح لأبي علي ١٦٢-١٦٣، المقتصد ١/ ٤٧٤-٤٧٥، المفصل ٢٩٣، المرتجل ١٧١-١٧٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٤-٢٨٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩-٤٦٧، شرح الرضي ٣٤٩-٣٥٢، الجنىٰ الداني ٤٠٤-٤٠٧، أوضح المسالك ١/ ٣٣٤-٣٣٦.

(٥) زيد هنا في (ب) كلمة (نحو) ولا معنىٰ لها.

وقد ذكر أبو حيّان أن من العلماء من يرىٰ أنها إذا وقعت بعد (حيث) تكسر. (التذييل ٢/ ٥١، الارتشاف ٢/ ١٤٠/أ) وذلك لأن (حيث) خاصة بالإضافة للجمل. ونحوُه في أوضح المسالك ١/ ٣٣٥، دون تعليل وشرح الشذور ٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٥٥. ومن العلماء من يفتحها بناء علىٰ رأي من يرىٰ إضافتها للمفردات (توضيح المقاصد ١/ ٣٣٩، والجنىٰ الداني ٤٠٧) وأجاز الدماميني الوجهين في تعليق الفرائد ٤/ ٣٥-٣٦، ونقله الفاكهي عن بعض العلماء (شرح القطر ٢/ ٣٨).

وعزي لابن الحاجب أنه يوجب الفتح الفواكه الجنية ٥٤، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٣٨).=

=والذي عند ابن الحاجب التصريحُ بأنها لا تضاف إلاّ إلىٰ جملة في الأكثر (الكافية ١٦٢) وذكر في شرحها أن ما جاء مضافًا إلىٰ غير جملة شاذ لا يعوّل عليه. ٣/ ٧٧١. وهذا يناقض إيجابَه الفتحَ.

وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو فاء الجزاء، أو(أمّا)، أو (لا جَرَمَ)،[١] أو واوٍ مسبوقة بمفرد صالحٍ للعطف عليه، أو وقعت في موضع[٢] التعليل، أو خبرًا عن قولٍ، وخبرُها قولٌ، وفاعلُ القولين واحدٌ[٣].

الثالث: نصّ النحاةُ علىٰ عدم جواز دخول (إنّ) المكسورة علىٰ (أَنَّ) المفتوحة إذا باشرتْها من غير فاصل، كقولك: (إنّ أنّ زيدًا قائمٌ)؛ لئلّا يتوالىٰ حرفان بمعنًىٰ[٤]. أمّا إذا فُصِل بينهما بالخبر فلا خلافَ في جوازه، نحو: (إنّ عندي أنك فاضل)، و(إن[٥] لك أنّي أكرمُك)؛ لانتفاء المانع، وهو توالِي حرفي معنًىٰ[٦].

الرابع: إذا أريد المبالغةُ[٧] في التوكيد جاز إدخالُ لام الابتداء[١] علىٰ ما تأخّر

---

(١) في (جـ): وأما لا جرم.

(٢) في (جـ): موقع.

(٣) ذكرُ هذه المواضع وتفصيلُها في الكتاب ٣/ ١٤٣، ١٤٤، ١٣٨-١٣٩، ١٢٦، ١٢٢-١٢٣، المقتضب ٢/ ٣٥٠، ٣٥١، الموجز في النحو ٣٩، الأصول ١/ ٢٧١-٢٧٤، الإيضاح لأبي علي ١٦٣، المقتصد ١/ ٤٧٩، المفصل ٢٩٤، شرح الرضي ٢/ ٣٥٠، الجنىٰ الداني ٤١٠-٤١٦، أوضح المسالك ١/ ٣٣٨-٣٤٤.

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٤، المقتضب ٢/ ٣٤٢، الأصول ١/ ٢٤٢-٢٤٣، المقتصد ١/ ٤٧٢، المفصل ٢٩٧ وأجاز ذلك الفرّاء وهشام. (الجنىٰ الداني ٤٠٩).

(٥) في (ب): إني.

(٦) الكتاب ٣/ ١٢٣ (مثال عابر دون تصريح) والتصريح في المقتضب ٢/ ٣٤٢، الأصول ١/ ٢٤٣، المسائل المنثورة ١٧٦-١٧٧، المقتصد ١/ ٤٠٨، المفصل ٢٩٧.

(٧) في (جـ): بالمبالغة.

مِن خبرِ (إنّ) المكسورةِ الهمزةِ، ولو تقدم معموله عليه، نحو: (إني لَوَزَرٌ)،(٢) و(إن/ [١٠٢/ ب] زيدًا لأبوه قائمٌ، ولَغلامَه ضاربٌ)،(٣) فلو تقدم الخبرُ امتنع دخولُ اللام عليه، كما لو كان مع تأخُّره منفيًّا، أو ماضيًا متصرفًا خاليًا من (قد)- وما(٤) تأخَّر مِن اسمها عن خبرها، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾،(٥) ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا- أو عن(٦) معمول خبرها، نحو: (إنَّ فيك لزيدًا راغبٌ)(٧).

---

(١) في (ب): المبتدأ.

(٢) أي: ملجأ، وهذا مثال ابن مالك في الألفية صـ١٣.في قوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لَوَزَرَ

(٣) لعل صواب المثال: (غلامَه لضاربٌ) حتىٰ تكون اللام داخلة علىٰ الخبر المتأخر الذي تقدم معموله عليه. كما ذكر أوّلًا. وأما في المثال ذكره الشارح فاللام لم تدخل علىٰ الخبر، وإنما علىٰ معموله -وهو موضعٌ سيأتي بعدُ- ويبعد في المثال الذي ذكره أن يكون (غلامُه ضاربٌ) جملةً هي الخبر، واللام داخلة علىٰ أول الخبر؛ لأنه قد سبق التمثيل بنحو ذلك، ولم يجر ذِكْرٌ لمثال دخول اللام علىٰ خبر (إن) الذي تقدَّم معمولُه عليه. وقد سقط هذا المثال الأخير مِمّا ذكره الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٤٠، ويكاد الشارح يكون ناقلًا عنه في هذا الموضع.

(٤) في (أ) و(ب): أو ما. والمعنىٰ: وتدخل لام الابتداء بعد (إنّ) علىٰ ما تأخّر من اسمها.

(٥) من ثلاث آيات في الكتاب العزيز، إحداها: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ ٢٦ النازعات ٧٩.

(٦) في (أ): علىٰ. وما أثبته الصواب؛ لأن المعنىٰ: أو علىٰ ما تأخّر من اسمها عن معمول خبرها، ويوضّحه المثال الآتي.

(٧) أصل المثال: (إن زيدًا راغب فيك) ونحوه في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٨٩. وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٢.

وعلىٰ ما توسّط بين الخبر والاسم[(١)]، أو بين الاسم وغيره[(٢)] من معمول الخبر[(٣)]، نحو: (إنّ زيدًا لَطَعَامَك آكلٌ) و(إنَّ في الدار لعندك زيدًا جالسٌ)، بشرط ألاّ تكون دخلت علىٰ الخبر علىٰ رأيٍ، صحّحَ ابنُ مالك وأبو حيّان خلافَه[(٤)]- أو من[(٥)] ضمير الفصل[(١)]، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾،[(٢)] سُمّي بذلك لفصله بين

---

(١) في (ب) و(جـ): واللام.

(٢) في (ب): وخبره. ولعل الصواب ما أثبتّ، حتىٰ لا يكون تكرارًا لما سبقه، ثم إن المثال الثاني الذي سيذكره يصدّق ذلك، فاللام داخلة علىٰ معمول الخبر (عندك) وليس متوسطًا بين الاسم وخبره، وإنما بين الاسم ومعمولٍ آخر للخبر. ثم إن ما أثبتّه موافق لما جاء في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٢. وهو ينقل عنه فيما يظهر.

(٣) الحديث مفصل فيما تدخل عليه اللام بعد (إنّ) في الأصول ١/ ٢٣١، والإيضاح لأبي علي ١٥١-١٥٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣١-٢٣٤، سر الصناعة ١/ ٣٧٤-٣٧٦، المقتصد ١/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٤) عزا إليهما ذلك السيوطي في الهمع ٢/ ١٧٢، والفاكِهِيُّ في شرح القطر ٢/ ٤٢. وكلام أبي حيّان في النكت الحسان ٨٣-٨٤ يفيد اشتراطَه هذا الشرط، فهو عكس ما ذكر الشارح عنه، وأما ابن مالك فلم أجد له نصًّا في المسألة. وظاهر كلام ابن جني أنه لا يشترط هذا الشرط، حين قال: وربما كررت اللام في الخبر إذا تقدمت فضلته عليه، فقالوا: (إنّ زيدًا لَبِكَ لمأخوذ، وإنَّ محمدًا لفيك لراغب) وحكىٰ قطرب عن يونس: (إن زيدًا لبك واثق). (سر الصناعة ١/ ٣٧٥). وذكر ابن عصفور أنّ مذهب المبرد إجازة دخول اللام علىٰ الخبر ومعموله المتقدم وأن الزجاج يمنعه (شرح الجمل ١/ ٤٢٩). واختار ابن عصفور المنع (١/ ٤٣٢). ونحوه في شرح الرضي ٢/ ٣٥٦، وعزا أبو حيّان الجواز للمبرد (النكت الحسان ٨٤). ونحوه في الهمع= =٢/ ١٧٢، وعزاه أبو حيّان في الارتشاف إلىٰ المبرد والزجاج معًا، ثم عزا إليهما وإلىٰ الكوفيين المنع أيضًا ٢/ ١٤٥. واشتراطُ عدم دخولها علىٰ الخبر اختاره السيوطي وعزاه للسيرافي وابن عصفور (الهمع ٢/ ١٧٢-١٧٣). وأما إن كان معمول الخبر متأخرًا عنه فلا يجوز دخول اللام عليه، ونَقَل أبو حيّان جوازَ ذلك عن الزجاج بشرط أن تدخل اللام علىٰ الخبر أيضًا، ومنع ذلك المبرد (الارتشاف ٢/ ١٤٤-١٤٥).

(٥) أي: وتدخل علىٰ ما توسط من ضمير الفصل.

الخبر والصفة[٣]، وسمّاه الكوفيون عمادًا[٤]؛ لأنه يُعتمد عليه في تأدية المعنىٰ[٥]، أو لأنه حافظٌ لما بعده حتىٰ لا يسقط عن الخبرية، [كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[٦]. والصحيح][٧] أنه اسمٌ، وأنه لا محلَّ له من الإعراب[٨].

---

(١) المقدمة الجزولية ١١٢، وشرحها الكبير ٢/٧٨٨، التسهيل ٦٣، شرحه ٢/٢٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٧١، شرح الرضي ٢/٣٥٦، النكت الحسان ٨٤.

ويرىٰ ابن الحاجب أن هذا لا يعدُّ موضعًا خاصًّا؛ لأنه إن أُعرِب الضمير مبتدأ فهي لام الابتداء، ولا علاقة لها بـ(إنّ)، وإن أُهمِل فهي من عداد المتعلقات بالخبر (الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧٦-١٧٧) وأشار إلىٰ ذلك أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ١٤٦).

(٢) ٦٢ آل عمران ٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨، شرح عيون الإعراب ١٣٩، الإنصاف ٢/٧٠٦، شرح المفصل ٣/ ١١٠، شرح الرضي ٢/ ٢٤، المغني ٢/ ٤٩٦، رصف المباني ٢٠٨، شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٢، الفواكه الجنية ٥٥، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٢. وعزا ابن السرّاج هذه العلة للمجيء بضمير الفصل إلىٰ الفرّاء (الأصول ٢/ ١٢٥).

(٤) معاني القرآن ١/ ٥١، ٥٢، مجالس ثعلب ١/ ٤٣، ١٣٣ (ومصطلحات النحو الكوفي ٤٧) وفيه المزيد. ونصَّ علىٰ أن هذه تسميتهم ابنُ السرّاج (الأصول ٢/ ١٢٥).

(٥) شرح عيون الإعراب ١٣٩، أمالي ابن الشجري ١/ ١٦١، ٢/ ٣٧، الإنصاف ٢/ ٧٠٦، شرح المفصل ٣/ ١١٠، شرح الرضي ٢/ ٢٤، رصف المباني ٢٠٨، التصريح ١/ ٢٢٤، الفواكه الجنيّة ٥٥، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٢.

(٦) شرح الرضي ٢/ ٢٤، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٢

(٧) ساقط من (ب).

(٨) الكتاب ٢/ ٣٩١-٣٩٢. وأجاز الفرّاء فيه الوجهين: أن يكون له محلٌّ، وألّا يكون (معاني القرآن ١/ ٤٠٩). وانظر المقتضب ٤/ ١٠٣-١٠٥، الإنصاف ٢/ ٧٠٦-٧٠٧، شرح المفصل ٣/ ١١٠، شرح الرضي ٢/ ٢٤، المغني ٢/ ٤٩٦-٤٩٧.

الخامس: لا تدخل اللامُ في غير ما ذُكر قياسًا، والمسموعُ من ذلك قوله[1]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[2]

.... وَلكِنَّنِيْ مِنْ[3] حُبِّهَا لَعَمِيدُ[4]

وقولُه[5]:

(١) يُعزىٰ لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ٧٠، ويعزىٰ لعنترة بن عَرَوَس أو عَرُوس، قال العيني: وهو الصحيح، وهو مولىٰ لثقيف، وكان عروس مولّدًا، ولد في بلاد أزد شنوءة. شاعر أيضًا (المؤتلف والمختلف ٢٢٦، الخزانة ١٠/ ٣٢٦-٣٢٧).

(٢) رجز وبعده: (ترضىٰ من اللحم بعظم الرقبة) والشهربة: العجوز الكبيرة.

الأصول ١/ ٢٧٤، مجاز القرآن ١/ ٢٢٣، ٢/ ٢٢، ١١٧، الاشتقاق ٥٤٤، الصحاح ١/ ١٥٩، سر الصناعة ١/ ٣٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، ٤٤٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٣، المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٠-٥٣١، الخزانة ١٠/ ٣٢٢-٣٢٧.

(٣) في (ب): عن.

(٤) مضىٰ تخريجه في صـ٧١٦.

(٥) لم أعرف قائله. قال العيني: لم أقف عليه، ولا رأيت أحدًا عزاه.

إنَّ الخِلافَةَ بعدهمْ[١] لَذَمِيْمَةٌ[٢] وخَلَائِفٌ ظُرُفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ[٣]

وخُرِّجتْ علىٰ زيادتها[٤].

(و) معنىٰ (لكنّ)[٥] بالتشديد (للاستدراك) فيه التوجيهان السابقان[٦].

والاستدراكُ عرّفه السعدُ بأنه رفعُ توهُّمٍ يَتولَّد من الكلام السابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء[٧]، تقول: (زيد شجاعٌ)، فيُوهم إثباتُ الشجاعة له إثباتَ الكرم له؛ لأنَّ

---

(١) في (ب): بعدها.

(٢) هكذا هي في جميع نسخ التحقيق، بالذال المعجمة، وهي كذلك في شرح التسهيل ٢/ ٣١، قال العيني: هي بالدال المهملة من (الدمامة) وهي الحقارة، ويدلك علىٰ ذلك ذكر (الحقارة) في آخر البيت، ومَنْ أعجمَها فقد صحّف. (المقاصد النحوية ٢/ ٨٢١).

(٣) البيت من الكامل، ويروىٰ: (لدميمة) وصحّحها العينيُّ، كما سبق الإشارة إليه. ويروىٰ: (طُرُف) بالطاء المهملة. و(الخلائف): هم الذين عاصرتهم بعد موت من ماتوا، و(ظرف): الظرفاء، والمعنىٰ: أني أستقبح كل شيء بعد موت الأحبة، وحتىٰ الظرفاء من الأصحاب، ويعني بالخلافة العيش بعد الأحبة.

والشاهد فيه دخولُ اللام علىٰ خبر المبتدأ وهو قوله: (مما). وهذا غير قياس؛ لأن اللام لا تدخل إلا بعد (إنّ)، ولكن مِمّا حسّن دخولها في البيت أن المبتدأ (خلائف) معطوفٌ بعد (إنّ) المؤكّد خبرُها باللام.

(الزاهر ٢/ ١٤٣، شرح التسهيل ٢/ ٣١، شرح الألفية لابن الناظم ١٧٣، تخليص الشواهد ٣٥٨، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٣، المقاصد النحوية ٢/ ٨٢١.

(٤) سر الصناعة ١/ ٣٧٨، الخصائص ١/ ٣١٥، التخمير ٤/ ٤٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٩-٣٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٣-٣٦٥.

(٥) في (ب): ولكن.

(٦) أي كون اللام في (للاستدراك) زائدة علىٰ غير قياس، أو علىٰ تضمين معنىٰ (وُضِعَ). وقد سبقا في صـ٧٢٥.

(٧) تنظيره بالاستثناء في التخمير ٤/ ٦٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٦، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٧٨.

مِن سِمة الشُّجاعِ الكرمَ، فإذا أردتَ رفعَ/ [١٠٣/ أ] هذا التوهُّمِ جئت بـ(لكنّ)، فقلت: (لكنّه بخيل)[١]، وقِسْ على النفي الإثباتَ[٢].

وفي (المغني)[٣]: في معناها ثلاثة أقوال: أحدها- وهو المشهور- أنه واحد، وهو الاستدراك، ثم قال[٤]: «الثاني: أنها ترِد للاستدراك، وتارةً للتوكيد، قاله جماعةٌ، منهم صاحب (البسيط)[٥]، وفسَّروا الاستدراك برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُه،

---

(١) في (جـ): نخيل.

(٢) تعريف السعد للاستدراك في شرح التلويح ١٠٦، لكنه فيه لم ينظره بالاستثناء. ونقل الفاكهيُّ كلامَ السعد الذي ذكره الشارح بالنصّ في شرح القطر ٢/ ٢٦، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ١٦١.

(٣) ١/ ٢٩٠ بتصرف يسير.

(٤) ١/ ٢٠٩-٢٩١.

(٥) عزاه الأزهري إلى صاحب البسيط (التصريح ١/ ٢١١) وكذلك السيوطي في الهمع ٢/ ١٤٩ ونقل نصَّه فيه. والمراد بصاحب البسيط ابن العلج، فقد قال غزي المكناسي: «حيثما ذُكر (البسيط) فهو بسيط ابن العلج، لا ابن أبي الربيع» (إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٣٨) وابن أبي الربيع سيأتي ذكرُ رأيه في القول الثالث. ومِمّا يؤيد أنه يريد ابنَ العلج، لا ابنَ أبي الربيع أنه في موضعٍ قادمٍ قد جَمَعَ بين من سمّاه صاحب البسيط، وابن أبي الربيع، وعزا لكل واحد منهما قولًا يخالف الآخر، وذلك في ٨١٨. وممّن قال هذا القول أيضًا ابنُ هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٢٨، وعزاه السيوطي أيضًا إلى ابن مالك (الهمع ٢/ ١٤٩).

وقد تتبعتُ ما قاله ابن العلج في كتابه (البسيط ١١٦/أب حين تحدث عن (لكن) في حروف العطف، فلم أجده يصرّح بما نُقل عنه، إلا ما قد يُفهم من قوله: «وأما (لكن) فهي للاستدراك، لا للإضراب خلافًا لبعضٍ. وتكون عاطفة، وغير عاطفة، أما العاطفة فهي المشركة في اللفظ الدالة على تأكيد النفي عن المعطوف عليه، وإيجاب ذلك المنفي للمعطوف عليه». وتصريحه هنا بـ(التأكيد) يخالف المعنى الذي أراده الشارح، وهو المعنى المقابل للاستدراك، كما أنه مثّل له بمثال لم أجده عند ابن العلج، ولا ما يقاربه.

بل قد صرّح بما يخالف ذلك وهو قوله: وأمّا في عطف الجمل فهي لاستدراك الجمل، فلا تكون [كذا] لأنه لا نفيَ لها في الجملتين تؤكده في الأولى، وتثبته للثانية كما قدمنا في (لا)».=

نحو: (ما زيدٌ شجاعًا[1] لكنه كريم)؛ لأنَّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفيُ أحدِهما يُوهم انتفاءَ الآخر، و(ما قام زيدٌ، لكنّ عمرًا قام)، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابُسٌ أو تماثُلٌ في الطريقة، ومثّلوا التوكيدَ بنحو: (لو جاءني زيد أكرمته، لكنه لم يجئ)، فأكّدَتْ ما أفادته (لو) من الامتناع- الثالث: أنها للتوكيد دائمًا، مثل (إنّ)، ويصحب[2] التوكيد معنىٰ الاستدراك، وهو قول ابن عصفور»[3].

تنبيه:

=وابن العلج هو ضياء الدين، عالم أندلسي من نحويي الأندلس. قال السيوطي: أكثر أبو حيّان وأتباعُه من النقل عنه، ولم أقف له علىٰ ترجمة. (البغية ٢/ ٣٧٠).

(١) في (ب): شجاع.

(٢) في (جـ): ويحصب.

(٣) عزا ابن هشام هذا إليه، ونص علىٰ أنه أخذه من قوله في المقرب: (إن و(أن) و(لكنّ) ومعناها التوكيد. (المقرب ١/ ١٠٦، وفي شرحه (المثل ٢٣٤) (رسالة) وله نحوه في شرح الجمل ١/ ٤٢٩. ونقل ابن هشام عن ابن عصفور قوله في الشرح: «معنىٰ لكن: التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراكَ» ول(المقرب) شرحان لابن عصفور لم أستطع الاطلاع عليهما، اختصر أحدهما أبو حيّان في كتابه (تقريب المقرب)، ولم أجد فيه شيئًا، والآخر هو المسمىٰ (المثل)، وقد وجدت فيه إفادة معنىٰ التوكيد -كما تقدم- ولم أجد هذا اللفظ الذي ذكره ابن هشام، ولعل ابن هشام عزا إليه هذا القول لمّا رآه ينص علىٰ أنها للتوكيد، وأمّا (الاستدراك) فهو معلوم عند الجميع، وهو الأصل. فأفادت عنده المعنيين. وقد يشكل عليه أنَّ فهم الاستدراك ليس بلازم، فقد تفيد التوكيد فقط، كما في الرأي الثاني السابق. وممّن قال هذا القول أيضًا -وهي أنها تفيد التوكيد والاستدراك- الزجاجي في الجمل ٥١، وابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٧٦٦، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ١٢٨، وهو مذكور في الجنىٰ الداني ٦١٥.

لابدّ في (لكنّ) أنْ يتقدَّمها كلامٌ، إمّا[١] مناقضٌ لما بعدها، نحو: (ما هذا ساكنًا، لكنه متحرك)، أو ضدٌّ له، نحو: (ما هذا أسود، لكنه أبيض).[٢] أو خلافٌ له على الأصح[٣]، نحو: (ما قام زيدٌ، لكن عمرًا شارب).[٤] ويمتنع أن يكون مماثلًا له باتفاق، قاله أبو حيّان[٥]. ولَمّا كان ذكر الضدّ أو النقيض أو الخلاف لا يَحسُن إلا بعد ذكر (لكنّ) نُسِبَ الاستدراكُ إليها، وجُعل مدلولًا لها. والله أعلم.

(و) معنى ((كأنّ) للتشبيه) فيه ما مرّ في السابق[٦]. ومراده أن (كأنّ) وُضِعَت ليُدَلَّ بها على إنشاء التشبيه المؤكَّد[٧] أعني تشبيهَ اسمِها

---

(١) زيد هنا في (أ) كلمة (من).

(٢) وحكى أبو حيّان الاتفاق على صحة ذلك (النكت الحسان ٧٩) وحكى الإجماعَ أيضًا المرادي في الجنى الداني ٦١٦، وهو كذلك في التصريح ١/ ٢١٢.

(٣) حكى أبو حيّان الخلاف في ذلك (الارتشاف ٢/ ١٢٨) واختار الجواز في النكت الحسان ٧٩ ونحو ذلك في الجنى الداني ٦١٦، وتعليق الفرائد ٤/ ٩.

(٤) ويجمعها عند بعضهم أن يكون الثاني مغايرًا الأوّل في النفي والإيجاب (شرح المفصل ٨/ ٨٠، شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٧٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٦، شرح الرضي ٢/ ٣٦٠) وهذا الكلام منقول بنصه عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٦ وفيه: (ولكن عمرًا أشار به) لكن مثال الشارح أحسن، لأنه أشبه بمثال أبي حيّان الذي نقل عنه هذا الكلام بمعناه.

(٥) في النكت الحسان ٧٩، الارتشاف ٢/ ١٢٨، التذييل ٢/ ٦١ أ، وكذلك قال المرادي (الجنى الداني ٦١٦) والسيوطي (الهمع ٢/ ١٤٩).

(٦) في صـ٧٢٥.

(٧) قال المرادي: ولم يثبت لها أكثر البصريين غير معنى التشبيه، وقال ابن مالك: هي للتشبيه المؤكد (الجنى الداني ٥٧٠).

بخبرها[١]، سواء كان خبرُها جامدًا، أم[٢] مشتقًّا، نحو: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، أصله: (إنَّ زيدًا كأسد)، فقُدّمت الكافُ علىٰ (إنّ)؛/ [١٠٣/ ب] ليَدلّ أولُ الكلام علىٰ التشبيه مِن أول وهلةٍ، وفُتحت همزةُ (إنّ)؛[٣] لتقدُّم[٤] الجارّ، وصارا حرفًا واحدًا مدلولًا بهما علىٰ ما ذكره[٥]. وقيل[٦]: إنها بسيطة؛ لأنَّ الأصل عدمُ التركيب[٧]، ويلزم عليه أن تكون لمطلق التشبيه[٨]، وقال الزجّاج: هي للتشبيه إنْ كان الخبر جامدًا، نحو: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، وللشكّ إنْ كان مشتقًّا، نحو: (كأنك قائم)؛ لأنَّ

---

(١) في (ب): لخبرها.

(٢) في (ب): أو.

(٣) ومنهم مَن يراها في الأصل داخلةً علىٰ (أنّ) المفتوحة. (البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٦٢).

(٤) في (ب): للقدم.

(٥) في (جـ): ما ذكر. وهو يعني التشبيه والقول بتركيبها. وهو رأي جمهور البصريين (الكتاب ٣/ ١٥١، ١٦٤، ٣٣٢، الأصول ١/ ٢٣٠، البصريات ١/ ٥٥٦، الخصائص ١/ ٣١٧، سر الصناعة ١/ ٣٠٤، المقتصد ١/ ٤٤٤، ٤٤٥، المفصل ٣٠١، الإنصاف ١/ ١٩٧، ٢٢٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥) قال أبو حيّان: وهو رأي الفرّاء، ونقل عن ابن هشامٍ الخضراوي الإجماع علىٰ ذلك وردّه (الارتشاف ٢/ ١٢٨- ١٢٩). ونقل ابن هشام الإجماع عن الخضرواي وابن الخباز، وردّه (المغني ١/ ١٩١).

(٦) في (جـ): وقبل.

(٧) شرح ابن الحاجب الكافية ٣/ ٩٧٤، الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ١٩٧، التذييل ٢/ ٤٣/ ب، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٥ واختاره المالقي وقال: إنه رأي الأكثرين. (رصف المباني ٢٨٤). وهو غير دقيق. وهو في الجنىٰ الداني ٥٦٩-٥٧٠. وقال السيوطي: إنه رأي شرذمة. (الهمع ٢/ ١٥١).

(٨) أي دون تأكيد. وهذا الإلزام مذكور في التذييل ٢/ ٤٣/ ب، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٧.

الخبر هو الاسم، والشيء لا يُشَبّه بنفسه[١]. وتندفع هذه الشبهةُ بجعل الخبر المشتق صفةً لموصوفٍ جامدٍ محذوفٍ أعمَّ من الاسم، فيَحصل التغايُر[٢]، والمعنىٰ: كأنك شخص قائم، وكذا في المخاطب والمتكلم.[٣]

ويليها المشبَّه دائمًا، بخلاف الكاف و(مثل)، فإنّ الذي يليهما[٤] المشبَّهُ به. وتقدَّم[٥] أن التشبيه مطلقًا -علىٰ ما في (التلخيص)[٦] وشرحيه للسعد-[٧] الدلالة[٨] علىٰ مشاركةِ أمرٍ، كـ(زيد) لأمرٍ كالأسد في معنًىٰ،

---

(١) نقله عن الزجاج الرضيّ بهذا اللفظ (شرح الكافية ٢/ ٣٤٥) وكذلك الدماميني (تعليق الفرائد ٤/ ١٠) وكذا في شرح الفريد للعصام ٢٥٠، والمواهب الرحمانية ٧٧/ب، وهو عند الزجاجي أيضًا في حروف المعاني ٢٩، وابن السيد في الحلل ٤٩. وعزا ابن عصفور هذا القول والتعليل لابن الطراوة (شرح الجمل ١/ ٤٤٨) وعزاه أبو حيّان للكوفيين والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد (الارتشاف ٢/ ١٢٩، التذيل ٢/ ٤٤/ أ) وكذا في الجنىٰ الداني ٥٧٢، والهمع ٢/ ١٥١. وعزاه ابن هشام إلىٰ ابن السيد (المغني ١/ ٩٢). وهو كذلك في التصريح ١/ ٢١٢.

(٢) في (جـ): التقاير.

(٣) هذا الجواب في شرح الرضي ٢/ ٣٤٦، ونقله الدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ١٠، والشنواني في المواهب الرحمانية ٧٧/ ب-٧٨ أ وتأول ذلك ابن عصفور بأنه من تأويل الشيء في حالٍ مّا بنفسه في حالٍ أخرىٰ، فإذا قلت: (كأن زيدًا قائم) فإنك مشبهٌ لـ(زيد) غيرَ قائم به نائمًا. أو يكون في الكلام حذف، كأنك قلت: كأن هيئة زيد هيئة قائم (شرح الجمل ١/ ٤٤٨) ونحوه في الجنىٰ الداني ٥٧٢-٥٧٣، والهمع ٢/ ١٥١.

(٤) في (ب) و(جـ): يليها.

(٥) قريبًا في قوله: أن تكون لمطلق التشبيه.

(٦) تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ص٢٣٨.

(٧) المطول ٣١٠-٣١١، المختصر ٣/ ٢٩٣ (المطبوع ضمن شروح التلخيص).

(٨) في (ب) و(جـ): لدلالة.

كالجرأة[١] والشدَّة، فالأوّل المشبَّه، [والثاني: المشبَّه][٢] به، والثالث وجهُ الشَّبه. قال السعد[٣]: «وهذا -أي التعريف- شاملٌ لمثلِ: (قاتَلَ زيدٌ عمرًا) و(جاءني زيد وعمرو» انتهىٰ. ولذا زاد فيه بعضُهم: (بالكاف ونحوِها)[٤]. وفي مجيئها للظنّ مجردةً عن التشبيه، نحو: (كأنّ زيدًا كاتبٌ) أي: هو في ظني[٥]، أو[٦] للتحقيق كذلك[٧]، نحو:

---

(١) في (ب): بالجراءة.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في شرحه المختصر علىٰ التلخيص ٣/ ٢٩٢-٢٩٣. وقد أورد أيضًا هذا الإيراد السبكيُّ في عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ٣/ ٢٩٥.

(٤) ممّن رأىٰ زيادتَها علىٰ حدّ التلخيص، السعدُ نفسُه في شرحه المطوّل ٣١١. وكذلك ابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح ٣/ ٢٩٣، وحاول الاعتذار عنه أيضا. وجاء النصّ علىٰ الأداة في الحدّ عند أبي هلال العسكري في الصناعتين ٢٤٥.

(٥) تقدم ذكر ذلك قريبًا عن الزجاج وهو ما عبّر عنه بالشكّ. واختار أبو حيّان أن ذلك لا يصحّ. (النكت الحسان ٨٠).

(٦) زيد هنا في (أ) و(ب) كلمة (هو). وأرىٰ أن المعنىٰ علىٰ إسقاطها.

(٧) عُزي ذلك إلىٰ الكوفيين والزجاجي (الارتشاف ٢/ ١٢٩، الجنىٰ الداني ٥٧١، المغني ١/ ١٩٢، تعليق الفرائد ٤/ ١٠).

ونقل ابنُ عصفور ذلك عن بعض النحويين (شرح الجمل ١/ ٤٤٧-٤٤٨) وقد عبّر عنه بـ(التأكيد)؛ لأن المعنىٰ عندهم في البيت الآتي: أن بطن مكة قد تغيّر، وسبب ذلك أن الأرض ليس فيها هشام. وردّ ذلك ابنُ عصفور وتأوّلها بأنها علىٰ التشبيه، فالمعنىٰ: أن الأرض لما تغيرت صارت كأنّ هشامًا ليس فيها، مع أنه في بطنها. واختار أبو حيّان أنها لا تأتي للتحقيق (النكت الحسان ٨٠، والتذييل ٢/ ٤٣/ ب ٤٤/ أ). وسوف ترىٰ في تخريج الشواهد الآتية أن جمعًا من العلماء يخالفونه.

[فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا][1] كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بها هِشَامُ[2]

أو للتقريب[3] كذلك، نحو قوله عليه [الصلاة و][4] السلام: (كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالآخرة ولم تَزَلْ)[5]- خلافٌ

(١) ساقط من (أ) و(جـ).

(٢) البيت من الوافر، قائله الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين المكثرين في العصر الأموي، قَصَر أكثر شعره على الغزل، وَلِيَ مكة في عهد عبد الملك بن مروان. (الأغاني ٣/ ٣١١، الخزانة ١/ ٤٥٣-٤٥٤) ويُعزىٰ للحارث بن أمية والأول أثبت، والبيت في ديوانه صـ٩٣. وهو في رثاء هشام بن المغيرة أحد عظماء قريش.

والمعنىٰ -بناء علىٰ كون (كأن) للتحقيق- أن بطن مكة اقشعر وتغيَّر، والسبب أن هشامًا ليس في الأرض، وللبيت تأويلات أخرىٰ مبنية علىٰ الخلاف في معنىٰ (كأن).

والبيت في الاشتقاق ١٠١، ١٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٨، شرح التسهيل ٢/٦، المغني ١/ ١٩٢، تعليق الفرائد ٤/ ١٠-١٢ (في حاشيته بحثٌ وتحقيق) شرح شواهد المغني للبغدادي ٤/ ١٧٠-١٧٤.

(٣) عزاه أبو حيّان لبعض الكوفيين (التذييل ٢/ ٤٤/ أ، الجنىٰ الداني ٥٧٣، المغني ١/ ١٩٢. ونقله ابن عصفور عن بعض النحويين، وردَّه، وتأوَّلها بالتشبيه (شرح الجمل ١/٤٤٨-٤٤٩، وهو أيضًا تأويل أبي علي بزيادة الاسم وحرف الجر، فالمعنىٰ التشبيه (شرح الرضي ٢/ ٣٤٦).

وعدّ الرضي الأثر الآتي من قبيل التحقيق (شرح الكافية ٢/٣٤٦). وتأوله بأنه من قبيل التشبيه، وجعله الأنباري من باب الشك والظن. وله تأويلات كثيرة في التذييل ٢/ ٤٤/ ب، والارتشاف ٢/ ١٢٩

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) ليس هذا من قول النبي. قال السيوطي: لم أقف عليه مرفوعًا، بل عزي لسفيان بن عيينة، وعزي لعمر بن عبد العزيز (الحلية لأبي نعيم ٧/ ٢٧٣، المقاصد الحسنة ٣١١، المصنوع ١٠٠، الأسرار المرفوعة ٢٦٢، كشف الخفا ٢/ ١٦٨).=

شهير[١]. وقد تكون كافُها للتعليل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾؛[٢] إذ المعنىٰ: أَعْجَبُ؛ لأنه لا يفلح. مثلُها في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾،[٣] قال بعضهم[٤]:/ [١٠٤/أ] «والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه،

=وعزاه أبو حيّان للحسن البصري (الارتشاف ٢/ ١٢٩، التذييل ٢/ ٤٤/ أ) وكذا في الجنىٰ الداني ٥٧٣، وعزاه إليه أيضًا ابن عمرون في شرح المفصل (نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٩).

(١) أي: في مجيئها للظن والتحقيق والتقريب خلافٌ شهيرٌ. وقد تقدم ذكر الأقوال في مواضعها، وللاستزادة راجع الارتشاف ٢/ ١٢٩، الجنىٰ الداني ٥٧٠-٥٧٤، المغني ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٢) ٨٢ القصص ٢٨.

وقد قال جمهور النحويين: إنها تفيد التحقيق، وذلك في الكتاب ٢/ ١٥٤، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٢٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٥٧، الأصول ١/ ٢٥١، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٤، شرح القصائد التسع ٢/ ٥٣٤، حروف المعاني للزجاجي ٦٨، العضديات ٦٠-٦١، البغداديات ٣٩٩-٤٠٠، شرح السيرافي ٣/ ١٥/أ، الخصائص ٣/ ٤٠، ١٦٩، المحتسب ٢/ ١٥، منثور الفوائد ٦٨. وقيل: إن أصله (ويلك اعلم أنه) فحذف اللام ،وأضمر (اعلم) وهو يُعزىٰ للكسائي ولغيره (معاني للفراء ٢/ ٣١٢، وللزجاج ٤/ ١٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٤، شرح السيرافي ٣/ ١٦/ أ ب، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٥٤٨، الخصائص ٣/ ١٧٠ ٣/ ٤٠، المحتسب ٢/ ١٥٦).

أو أن الأصل (وَيْ) والكاف حرف خطاب، وهو رأي الأخفش (العضديات ٦١) وأُوّلت الآية علىٰ أن المراد التشبيه حقيقة (الكشاف ٣/ ٤٣٤) ويحتمله كلام سيبويه ٢/ ١٥٤. وأوّلت الآية علىٰ أن المراد الظنّ (المسائل السفرية ٧٦، التصريح ٢/ ١٩٧، الهمع ٢/ ١٥١).

(٣) ١٩٨ البقرة ٢.

وهذا التأويل في شرح التسهيل ٣/ ١٧٣، الجنىٰ الداني ٨٤، الهمع ٢/ ١٠٥.

(٤) هو الفاكهي، فهذا نصُّه مع حذف جملة توضيحية منه في شرح القطر ٢/ ٢٧.

وما أوهم خلافَه فإنه مؤوَّل به»[١] والله أعلم.

(و) معنىٰ (ليت للتمنّي) أو: (ليت) موضوعة للتمني -علىٰ ما مرّ[٢]- وهو طلب مالا طمعَ فيه، نحو: (ليت الشباب يعود)؛[٣] فإنّ عودَه مستحيل عقلًا، إنْ أريد به الزمانُ الذي تكون القوةُ الحيوانيَّةُ فيه ناميةً، والحرارة الغريزية[٤] فيه مبثوثةً ومشتعلةً. وأمّا بمعنىٰ وجود قوّة تماثل قوّة الشباب فممكنٌ عقلًا، مستحيلٌ عادةً - أو طلبُ ما فيه عُسْر، كقول المعدم الآيس: (ليت لي مالًا فأحجَّ منه)؛ فإنّ حصول المال ممكنٌ، ولكنْ فيه عسْرٌ. ويُباين[٥] الأولَ؛ لأن هذا يُطمَع فيه [في][٦] الجملة بخلافه[٧]. وتعلُّقُ التمني بالمستحيل كثيرٌ، وبالممكن قليلٌ، فلا يكون في الواجب[٨]، ومتىٰ كان متعلَّقُه ممكنًا وجب في حق المتمني ألاّ يكون

---

(١) وممّن قال ذلك ابن عمرون في شرح المفصل (نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٩). وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٧، والدماميني (تعليق الفرائد ٤/ ١٤).

(٢) في ٧٢٥.

(٣) قد يريد جزء البيت الذائع:

ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب

(٤) في (جـ): العزيزية. ووجه الاستحالة أن الزمان لا يمكن أن يرجع.

(٥) في (ب) و(جـ): وباين.

(٦) سقت من (أ).

(٧) أي الأول.

(٨) أي الواقع الحاصل (الجنىٰ الداني ٤٩١-٤٩٢، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٧).

له طماعيَةٌ في وقوعه؛ لئلا يصيرَ ترجِّيًا،[١] يمتنع فيه (ليت)، ويتعيّن فيه (لعلّ).

تنبيهان:

الأول: في (الرضي)[٢]: وماهية التمنّي غير ماهيّة الترجّي، إلا أنَّ الفرق بينهما مِن جهة واحدة فقط، وهي [أنّ][٣] التمنّي يُستعمَل في الممكن والمحال. والترجّي لا يُستعمَل إلا في الممكن[٤]، وذلك أنّ ماهيّة التمنّي [محبةُ][٥] حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترقّب[٦] حصولَه أَوْ لا. والترجّي ارتقاب حصول شيءٍ لا يُوثَق بحصوله. فمِن ثمَّ لا يقال: (لعل الشمس تغرب). ويدخل[٧] في الارتقاب الطمع والإشفاق، فالطمع ارتقاب المحبوب، والإشفاق ارتقاب[٨] المكروه، نحو: (لعلك تموت الساعة) انتهىٰ.

---

(١) بحيث يتمناه تمني الآيس منه. فأمّا إن كان له أمل في حصوله فهو ترجٍّ. وهذا التنبيه في شرح القطر للفاكهي ٢/٢٧، والمواهب الرحمانية ٨١/أ.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٦ بتصرف.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) شرح ملحة الإعراب ٢٤٠، شرح التسهيل ٢/٧، شرح ألفية بن معط لابن القواس ٢/٩٠٨، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٧٦٧.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في(أ) و(ب) تنظره وتتقرب. وهو مشكل، والذي أثبتّه عن (ج) أظهر، وهو المقارب لما عند الرضي: (تنتظره وترتقب).

(٧) في (ب): وتدخل.

(٨) في (جـ): وارتقاب.

وقال بعض مَنْ شرح[١] (الكافية) من المتأخرين[٢]: اختلف العلماء/ [١٠٤/ ب] في التمنّي والنداء والاستفهام، فمنهم مَنْ قال: إن التمني لطلب المتَمَنَّىٰ، والنداء لطلب الإقبال، والاستفهام لطلب الفهم. ومنهم مَنْ جعلها لحالة نفسانية يلزمها الطلب[٣]. وقال بعضهم[٤]: المراد بالطلب هنا مَيلان الطبع إلىٰ حصول المقصود، سواء كان الامتثال مقصودًا أَوْ لا، وسواء أمكن[٥] الحصولُ، أو لا. فلا يرد أن المتَمَنَّىٰ قد يكون محالًا معلومَ الاستحالة، والعاقل لا يطلب ما علم استحالتَه. والتحقيق[٦]: أنَّ التمنّي لا يدل بالوضع علىٰ الطلب، وإنما هو موضوع لإنشاء حالة مخصوصة يتبعها ميلانُ الطبع إلىٰ حصول المتَمَنَّىٰ، ولإظهارها، وهي محبة حصول المتَمَنَّىٰ، أعني محبَّةً مخصوصةً علىٰ وجهٍ يكون آلةً لتعرُّف[٧] حال المتَمَنَّىٰ، كما هو شأ[نُ سا]ئر[٨] معاني الحروف.

---

(١) في (جـ): شراح.

(٢) لم أستطع معرفته فيما اطلعت عليه من شروح الكافية.

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ نحو هذا في صـ٤٢٩-٤٣٠.

(٤) نَقَل هذا القولَ الشنوانيُّ في المواهب الرحمانية ٨٠/ أ، والفوائد الشنوانية ١٢٩/ ب عزوٍ. وللصفوي كلامٌ قريب من هذا في شرح الكافية ٧٣/ ب.

(٥) في (ب): كان.

(٦) وهذا أيضًا في المواهب الرحمانية ٨٠/ أ، والفوائد الشنوانية ١٢٩/ ب، ويظهر أنه من القول السابق الذي عزاه لبعضهم

(٧) في (جـ): لغرف.

(٨) سقطت هذه الأحرف من (جـ).

وكذلك الترجّي إنما[١] هو موضوعٌ لإنشاء حالةٍ مخصوصةٍ وإظهارِها، يتبعها ميلانُ الطبع[٢] إلىٰ حصول المترجَّىٰ، علىٰ قياس ما عُرِفَ من معنىٰ التمني. انتهىٰ[٣].

الثاني: (ليت) و(لو) كلمتان يقولُهما المتندِّمُ المتأسِّف[٤] علىٰ تفريطه وخسرانه[٥]، فالمتندِّم المفرِّط فيما يُصلحه إذا نزل به سوءُ عاقبتِه جَأَرَ جُؤَارًا[٦] بقوله: (لو فعلتُ كذا) [و][٧] (ليتني فعلتُ كذا).

وإعرابُ (ليت) و(لو) مستعملٌ[٨]، كقوله[٩]:

---

(١) في (أ): وإنما.

(٢) في (جـ): الطمع. وما أثبته الموافق لما في المواهب الرحمانية ٨٠/ أ وفيها هذا النصّ.

(٣) وقد سبق أن أشار الشارح إلىٰ هذه في صـ٤٣٠.

ونقل بعضه يس في حاشيته علىٰ شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٧.

(٤) في (ب): المناسب.

(٥) في (ب) و(جـ): وحسراته.

(٦) في (ب): جورًا. وما أثبتّه الصحيح؛ لأن مصدر جأر: جَأْرًا أو جُؤَارًا، بمعنىٰ رفع صوته في تذلل. (اللسان، القاموس: جأر).

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) الكتاب ٣/ ٢٦١-٢٦٢، المقتضب ١/ ٣٧٠ ٤/ ٣٢-٣٣/ ٤٣، الأصول ٣/ ٣٢٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٨.

(٩) هو أبو زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر عاش زمنًا في الجاهلية وأدرك الإسلام، ولم يسلم، جعله ابن سلام علىٰ رأس الطبقة الخامسة من فحول الإسلاميين. وقد كان زوارًا للملوك خاصة ملوك العجم، وكان نصرانيًا، وكان يقرّبه عثمان بن عفان ويدنيه.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٩٣-٦١٥، الشعر والشعراء ١/ ٣٠١-٣٠٤) والبيت في ديوانه ٢٤.

لَيْـــتَ شِـــعْرِيْ وأيـــنَ[١] مِنّـــيَ لَيْـــتُ إِنَّ لَيْتًـــا وإِنَّ لَـــوًّا عَنَـــاءُ[٢]

فأعرب (ليت) و(لو). وقال الآخر[٣]:

لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَـــيْئًا لَيْـــتُ

لَيْـــتَ شَـــبابًا بُـــوع[٤] فاشْـــتَرَيْتُ[٥]

وقال آخر[٦]، فأعربها وعرّفها[٧] بالألف واللام:

والمـرءُ[٨] مُـرْتَهَنٌ بـ(سَـوْفَ) و(لَيْتَنـي) وهَلَاكُـــه في السَّـــوفِ واللَّيْـــتِ[٩]

---

(١) في (ب): وأنىٰ.

(٢) البيت من الخفيف. ويروىٰ: (وإنّ سوفًا). الكتاب ٣/ ٢٦١، المقتضب ١/ ٣٧٠، الشعر، الشعراء ١/ ٣٠٤، الجمهرة ٢/ ٢٩، درة الغواص ٣٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٨، الخزانة ٧/ ٣١٩-٣٢٣.

(٣) رؤبة بن العجاج.

(٤) في (ب): نوع.

(٥) بيتان من الرجز، سبق تخريجهما في صـ٥٥١.

(٦) في (ب): الآخر. وهو محمود بن الحسن الوراق.

(٧) في (ب): وعربها.

(٨) في (أ): وأمره.

(٩) البيت من بحر الكامل.

وهو ضمن أربعة أبيات نقلها ابن أبي الدنيا عن محمود الوراق، وهو شاعر محدث، لا يُستشهد بشعره، وقد سبق التعريف به من قبل صـ٦٥٢. والبيت في:كتاب المتمنّين لابن أبي الدنيا ٤٦، قصر الأمل له أيضًا ١٤٣.

تتمّة:/ [١٠٥/أ]

بامتناع التمني في الواجبِ وقوعُه[١] امتنَعَ تمنِّي وقوعِه في وقته، بقرينة تمثيلهم بـ(ليت غدًا يجيء)،[٢] فلا يَرِدُ تمنّي الموت[٣] في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[٤].

(و) معنىٰ (لعل للترجّي) أو هي (موضوعة للترجّي) [٥]، وهو طلبُ الأمر المحبوب المستقرب الحصول، نحو: (لعل الله يرحمني) (والتوقُّع) أيْ ارتقاب الوقوع، وأراد به توقع المكروه المعبَّر عنه في كلام بعضهم -كما قدَّمناه عن الرضي[٦]- بالإشفاق. ولو اقتصَر عليه لشمل النوعين، لأنَّ صاحب (المغني)

---

(١) سبق ذلك، والمراد تمنّي الشيء الذي قد وقع فعلاً.

(٢) التمثيل في الجنىٰ الداني ٤٩١-٤٩٢، التصريح ١/ ٢١٢، الأشموني ١/ ٢٧١، المواهب الرحمانية ٨٠/أ. والمعنىٰ: أن الممتنع تمنّىٰ مجيء الغد في وقته الطبيعي، وذلك حين ينقضي اليوم الذي نحن فيه؛ لأن هذا شيء حاصلٌ قطعًا فلا يُتمنَّىٰ. أمّا الذي يصحّ تمنّيه من ذلك فهو أن يتمنَّىٰ مجيء الغد ليمثُلَ له في اللحظة الحاضرة التي وقع فيها الكلام. وعلىٰ هذا يُحمل تمثيلُهم السابق.

(٣) لأن الموت -وإن كان حاصلًا قاطعًا- إلا أنَّ المراد في الآية الكريمة الآتية هو تمنّيه ليحل قبل وقته.(الأشموني ١/ ٢٧١، المواهب الرحمانية ٨٠/ أ).

(٤) ١٤٣ آل عمران ٣.

(٥) يشير إلىٰ أنّ اللام زائدة في قوله: (للترجّي)، أو أنها مضمّنة معنىٰ: (وُضع). وقد سبق مثل ذلك في صـ٧٢٥، وفي: (د) و (ه): أي هي. وما أثبتّه في (ج) و(و) و(أ) و (ب).

(٦) في ٧٤٦.

فسّره بأنه ترجّي المحبوب، والإشفاقُ في المكروه[١]، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾.[٢] ولا يكون الترجّي إلا في الشيء الممكن، بخلاف التمنّي، فإنه يكون فيه، وفي الممتنع، فافترقا[٣]، وأمّا قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٤] فجَهْلٌ منه، أو إفكٌ[٥].

وعبارة التفتازاني[٦]: «(لعل) موضوعٌ لتوقُّع[٧] محبوبٍ، وهو الترجي، أو مكروهٍ، وهو الإشفاق. والتوقُّع علىٰ الوجهين: قد يكون من المتكلِّم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما، كما تشهد[٨] به مواردُ الاستعمال»[٩].

تنبيه:

تأتي (لعلّ) في القرآن للإطماع، أي الإيقاع في الطمع. كما تأتي (عسىٰ) لِما

---

(١) المغني ١/ ٢٨٧. وأكثر العلماء ينص علىٰ أن (لعل) تفيد المعنيين (الكتاب ٤/ ٢٣٣، ٢/ ١٤٨، المقتضب ٣/ ٧٣، ٤/ ١٠٨، الأصول ١/ ٢٢٩، شرح عيون الإعراب ١١٣، المفصل ٣٠٢)

(٢) ٦ الكهف ١٨.

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ٧٤٦.

(٤) ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا... فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ٣٦-٣٧ غافر ٤٠.

(٥) في (أ): وإفك، وما أثبتّه هو الملائم لما عند ابن هشام في المغني ١/ ٢٨٧.

(٦) في حواشيه علىٰ الكشاف ١٣٦-١٣٧ (مخطوط).

(٧) في (ب): للتوقع.

(٨) في نصّ السعد: (يشهد).

(٩) ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ فهو عند الله ليس توقعًا، ولا رجاءً منه سبحانه. ولكن المعنىٰ: اذهبا أنتما علىٰ رجائكما، وقولا القول الذي ترجوان به. (الكتاب ١/ ٣٣١، المقتضب ٤/ ١٨٣، معاني الفرّاء وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٥٧). وسيأتي الإشارة إلىٰ ذلك مرة أخرىٰ.

تأتي له (لعلّ)، إمّا لأنه كلام[١] مَنْ إذا أطمعَ أنجزَ[٢]، أو لأنه كلامُ مَنْ لا يليق به خُلْفُ الوعد[٣]، وبالجملة فما بعدها من هذا النوع مقطوعٌ بحصوله، لكنه أُبْرزَ في صورة ما لا/ [١٠٥/ ب] قَطْعَ به؛ اعتمادًا على ما ذكرنا، أو لتنبيه العباد على ألاّ يتّكلوا[٤] [٥].

وَزَعَم الكسائيُّ أنها تأتي للتعليل أيضًا[٦]. وزعم بعضُ الكوفيين أيضًا أنها تأتي

---

(١) في (ب): كدام.

(٢) في (ب): الجز. وفي (جـ): انجر.

(٣) الكشاف ١/ ٩٢، وحواشي السعد عليه ١٣٧ (مخطوط).

ففي الحالين يتبادر إلى ذهن مَن يسمعها أنها للشك والتعلق بشيء غير مقطوع بحصوله. فهي في كلام الله ذات معنى خاص، ليست كسائر الاستعمالات، فهو إذا كان لله للتحقيق. (حروف المعاني للزجاجي ٣٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٠، شرح الرضي ٢/٣٤٦).

(٤) في (أ): يتكلموا.

(٥) الكشاف ١/ ٩٢. وحواشي السعد عليه ١٣٧ (مخطوط). وقد يكون المعنى أن الترجي والتعلق بالرجاء والشك في حصوله صادرٌ عن المخاطبين، وهو الظاهر من كلام سيبويه والمبرد والزجاج -وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قريبًا- (أمالي ابن الشجري ١/ ٧٦، المفصل ٣٠٣، شرح المفصل ٨/ ٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٠، شرح الرضي ٢/ ٣٤٦، الجنى الداني ٥٨٠، المغني ١/ ٢٨٨).

أو لأن (لعل) تأتي مجردة عن الشك بمعنى التعليل -كما سيأتي- (أمالي ابن الشجري ١/ ٧٧). شرح المفصل ٨/ ٨٥-٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٠، شرح الرضي ٢/ ٣٤٦. وعزي ذلك إلى سيبويه (الإرشاد إلى علم الإعراب ١٨٠). أو لأنها قد تكون بمعنى التعرض للشيء. (أي: افعلوا ذلك متعرضين لأن تعقلوا -مثلًا- أو تتقوا... الخ (أمالي ابن الشجري ١/ ٧٧).

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٥. وعزاه أبو حيّان إلى الكسائي والأخفش (الارتشاف ٢/ ١٣٠، التذييل ٢/ ٤٤/ ب. الجنى الداني ٥٨٠، المغني ١/ ٢٨٨). وكأن ابن السرّاج يعزوه إلى عامة الكوفيين (الأصول ١/ ٢٥٩). واعتمده ابن الشجري في بعض تأويلاته، وعزاه إلى قطرب (الأمالي ١/ ٧٧) الأزهية ٢١٨،=

للاستفهام(١)، ومُثِّل لكلٍّ منهما بقوله تعالىٰ: ﴿[فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا](٢) لَّعَلَّهُۥ(٣) يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾،(٤) أي: لكي، أو أيتذكّر؟(٥). وللثاني بقوله عليه [الصلاة و](٦) السلام

=وهو في التسهيل ٦١، وشرحه ٢/ ٧، وشرح العمدة ١/ ٢٢٠، شرح الرضي ٢/ ٣٤٦، وعزاه إلىٰ أبي علي وقطرب.

(١) حروف المعاني للزجاجي ٣٠، الأزهية ٢١٨، وفيه العزو للكوفيين. التسهيل ٦١، وشرحه ٢/ ٨، شرح الرضي ٢/ ٣٤٦، الارتشاف ٢/ ١٣٠، الجنىٰ الداني ٥٨٠، المغني ١/ ٢٨٨.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة علىٰ جميع النسخ، حيث وهم الشارح فأورد الآية في الأصول والاحتياطيات علىٰ هذا النحو: ﴿[وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ]﴾ خلطها بآية (عبس) وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ * أَوۡ يَذَّكَّرُ...﴾ ولكن الصحيح إثباته في هذا الموضع هي آية (طه) التي أثبتها؛ لِما ترىٰ.
وفي إحدىٰ النسخ أورد آية (عبس) التي يمثّل بها النحويون للاستفهام فقط، ولم أرَ أحدًا مثّل بها للتعليل، فلذلك لا تناسب تفسيره الآتي.

(٣) زيد في هاش (جـ) عند هذه الكلمة كلمة (يزكىٰ). وهو يؤكد الوهم الذي أشرت إليه.

(٤) ٤٤ طه ٢٠.

(٥) فالآية تحتمل المعنيين، أما الأوّل -وهو التعليل- فهو ظاهر بناء علىٰ رأي الكوفيين ومن وافقهم ممّن يرون ذلك. وأما الثاني -وهو الاستفهام- فقد أورده أبو حيّان -ينقله عن غيره-، وردّه، (البحر المحيط ٦/ ٢٤٦) وأورده السمين الحلبي، ثم قال: «وهذا قول ساقط، وذلك أنه يستحيل الاستفهام في حق الله تعالىٰ، كما يستحيل الترجي، فإذا كان لابُدّ من التأويل فَجعْلُ اللفظ علىٰ مدلوله باقيًا أولىٰ من إخراجه منه» الدر المصون ٥/ ٢٣.
وأما المشهور فهو تأويلها بأن الرجاء صادر عن المخاطَبين، وهما موسىٰ وهارون- كما سبق الإشارة إليه.
ومثل هذه الآية في احتمال التعليل والاستفهام قوله تعالىٰ: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ﴾ ١٢٩ الشعراء ٢٦ فقد أورد القرطبي فيها المعنيين (الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٤٨٤). وهذه الآية الثانية استفدتها من (دراسات لأسلوب القرآن القسم الأوّل ٢/ ٦٠١).

(٦) سقطت من (أ) و(جـ).

لبعض أصحابه، وقد خرج إليه مستعجلًا: (لعلَّنا أعْجَلناكَ)[١] أي: أعجّلناك؟ والآية عند الجمهور محمولة على الترجّي[٢]، والحديثُ على الإشفاق[٣].

تتمّة:

عُقَيل[٤] تُجيز[٥] حذف لامها الأولى، وجرَّ اسمِها، وكَسْرَ لامها الأخيرة[٦]، وهي حينئذٍ غير عاملةٍ عملَ (إنّ) -كما[٧] في (المغني)- خلافًا لما يُفهم من (التوضيح)[٨].

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٧٧، صحيح مسلم ١/ ٢١، مسند الإمام أحمد ٣/ ٢١، ٢٦.

(٢) التذييل ٢/ ٤٤/ب، عزا هذا التخريج إلى أصحابه. الجنى الداني ٥٨٠، تعليق الفرائد ٤/ ١٦، شرح القطر لنفاكهي ٢/ ٢٨. وقد بيّنت وجه الترجي في حـ(٥) من الصفحة السابقة.

(٣) التذييل ٢/ ٤٤/ب، الجنى الداني ٥٨١، تعليق الفرائد ٤/ ١٦، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٨.

(٤) في (ب): عقل.

(٥) في (ب): تجيء.

(٦) سر الصناعة ١/ ٤٠٧، نقلًا عن أبي زيد. شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٦، ونقل الأخفش وأبو علي أن أبا عبيدة زعم أنه سمع لام (لعلّ) مفتوحة في لغة مَنْ يجرّ، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣١ (البصريات ١/ ٥٥٠) ونقله ابن جني (سر الصناعة ١/ ٤٠٧) وكذا في التسهيل ٦٦. وكذلك يجرّون بـ(عَلّ) مفتوحة الآخر مكسورته (شرح الرضي ٢/ ٣٦١، الجنى الداني ٥٨٦).

(٧) في (جـ): كان.

(٨) قال -رحمه الله- في المغني: «واعلم أن مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء، لتنزيل (لعل) منزله الجارّ الزائد» ١/ ٢٨٦ وقال «إن مجرورها في موضع رفع على الابتداء» ٢/ ٤٤٠-٤٤١ وكلامُه في (التوضيح) يُوهم إعمالها عمل (إنّ)، لأنه ذكر لغتهم فيها في موضع إعمالها، ولم ينصّ على عدم إعمالها عندهم (أوضح المسالك ١/ ٣٢٩). وقد نصّ على ما ذكره الشارح الشيخ خالد في التصريح ١/ ٢١٣، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٨.

[(ظنّ) وأخواتها][1]

ولمّا فرغ من القسم الثاني من النواسخ شرع في القسم الثالث، وهو ما يَنصب المبتدأ والخبرَ على المفعوليّة، فقال -على طريق الاستطراد في مبحث المرفوعات تتميمًا لأقسام النواسخ، كما ذكر معها منصوبَيْ (كان) و(إنّ) لذلك[2]-: (وأمّا (ظننت) وأخواتها) أيْ: نظائرها والكلمات التي تعمل عملَها، ويقال لها: (أفعال القلوب)؛ لقيام معانيها بالقلب، وليس كلُّ قلبيٍّ يعمل هذا العملَ، بل هو أربعة أقسام: مالا يتعدىٰ بنفسه، كـ(فكّر) و(تفكّر) و(نظر). وما يتعدَّىٰ لواحد، كـ:(عرف وفَهِم). وما يتعدَّىٰ لثلاثة، كـ:(أعلم)، و(أرىٰ). وما يتعدىٰ لاثنين، كـ:(ظننت) وأخواتِها.

(فإنّ) أصلَـ(ها) أنّها (تنصب المبتدأ)، ويُسمّىٰ مفعولَها الأوّلَ (و) تنصب (الخبر) أيْ: خبر المبتدأ، ويُسمّىٰ مفعولَها الثاني[3]. ثم علّل نصبَها الجزأين بقوله:/ [١٠٦/أ] (علىٰ) أيْ: لأجل (أنهما مفعولان لها)، فـ(علىٰ) مثلُ قولِه تعالىٰ: ﴿... وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[4].

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (ب): ذلك. وسيعود إلىٰ التنبيه إلىٰ ذلك. في صـ٥٧٦.

(٣) هذا مذهب الجمهور، وقال الفرّاء: إن الثاني حال، ورُدّ بوقوعه مضمرًا، نحو: (زيدٌ ظننتكه). المساعد ٣٥٢/١.

(٤) ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ...﴾ ١٨٥ البقرة ٢.=

تنبيهات:

الأول: اعلم أنَّ نصبَها الجزأين مشروطٌ بعدم[1] المانع، فإنْ وُجِد مانعٌ كالإلغاء، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا؛ لضعف العامل بتوسُّطه، أو تأخُّره. وحكمُه الجواز،[2] لا في الابتداء -كما قال ابنُ مالكٍ وغيرُه[3] - فليس بواجب، بل هو جائزٌ. ولَمّا كان جوازُه مشروطًا بتوسُّط العامل أو تأخُّرِه، قال[4]: (لا في الابتدا)، فشَمِلَ ثلاثَ صور: الأولىٰ: أنْ يتأخَّر عن المفعولين، نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننت)، فهذه يجوز فيها الإلغاءُ والإعمالُ، والإلغاءُ أرجح[5]. الثانية: أنْ يتوسَّط

=وهذا المعنىٰ منصوصٌ عليه في البحر المحيط ٢/ ٤٤، والدر المصون ١/ ٤٧٠، والجنىٰ الداني ٤٧٧، والمغني ١/ ١٤٣. وقيل: إنها علىٰ معنىٰ: (ولتكبروا الله حامدين علىٰ ما هداكم) الكشاف ١/ ٢٢٨. قال السمين: والأخير أولىٰ؛ لأن المجاز في الحرف ضعيف.

(١) في (ب): لعدم.

(٢) الكتاب ١/ ١١٩، المقتضب ٢/ ١٠، معني القرآن ٢/ ٣٣٨، الموفقي ١١٤، الأصول ١/ ١٨١ ١٨٣، الإيضاح العضدي ١٦٧، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣، اللمع ١٠٨، الجمل للجرجاني ٦٧.

(٣) يقول ابن مالك في الألفية صـ ١٥:

وجوّز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

والمقصود: أنها لا تلغىٰ إذا كانت في صدر الجملة. وسيأتي أنّ هذا المذهب المشهور عند البصريين، وله مخالفون. وذلك في صـ٧٥٨-٧٥٩.

(٤) أيْ ابن مالك. وسبق تخريجُ قوله قريبًا.

(٥) الكتاب ١/ ١١٩-١٢٠، الموفقي ١١٤، اللمع ١٠٩، المقتصد ١/ ٤٩٧، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، شرح الملحة ١٧٢، تلقيح الألباب ٧٢، وحكىٰ العكبري الإجماع عليه. (اللباب ١/ ٢٥٠) ومنع ابن الطراوة الإعمال، وعاب علي سيبويه والفارسيّ ذلك. (الإفصاح ١٨، ٤٨). وعزي منع الإعمال إلىٰ الأخفش، واختاره ابن أبي الربيع (الهمع ٢/ ٢٢٨).

بين المفعولين، نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، فهذه يجوز فيها الأمران على السواء[١]؛ لأنَّ ضعف العامل بالتوسُّط سوّغ مقاومةَ الابتداء له، فلكلٍّ منهما مرجّحٌ. قاله[٢] أبو حيّان[٣]. وقيل: الإعمال أرجحُ؛ لأنَّ العامل اللفظيَّ أقوى من العامل المعنوي. وبه جزم في (الأوضح)[٤]، وقيّد البدرُ[٥] الخلافَ بما إذا لم يؤكَّد العاملُ بمصدرٍ، ولا ضميرِ المصدر، وإلّا وجب الإعمالُ[٦]، فالأوّل نحو:

---

(١) الحكم بالتسوية في المقتصد ١/ ٤٩٦ - ٤٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٠ نقله عن غيره، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٦، شرح العمدة ١/ ٢٤٩، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٤، شرح الرضي ٢/ ٢٨٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨٠.

(٢) في (ب): قالوا.

(٣) في التذييل ٢/ ٩٣ب، ونقله عنه بهذا اللفظ الأزهري في التصريح ١/ ٢٥٤، وهو مذكور في الهمع ٢/ ٢٢٨، وقد ذكر هذه العلة من قبله العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٠، وابن مالك في شرح العمدة ١/ ٢٤٩. وشرح هذه العلة: أن هذا العامل لفظي يقتضي النصب ولكنه ضَعُف لتوسُّطه، فصار في قوّة الابتداء -وهو عامل معنوي- يدعو إلى الرفع، فتساويا.

(٤) ٢/ ٦٠، ولم يذكر هذه العلة. وترجيح الإعمال مقرّر في الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٦، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٧٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٩، الفصول لابن الدهان ١٩، الفصول الخمسون ١٧٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٠٧، الملخص ٢٥٦. والظاهر من كلام ابن السرّاج ترجيح ذلك؛ لأنه قال: «ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا» الأصول ١/ ١٨١. فكأنه إذا توسط لا يحسن. ويرى ابن كيسان أنَّ الإلغاء أرجح (الموفقي ١١٤).

(٥) المالكي، وهو ابن الناظم.

(٦) شرح الألفية ٢٠٤، ولم ينص علي وجوب الإعمال، وإنما كلامه مثلُ كلام أبيه الآتي. وذكر هذا التقييدَ من قبلهما ابنُ عصفور في المقرب ١/ ١١٧. وكلام سيبويه يوحي بمخالفة هذا الشرط (الكتاب ١/ ١٢٥) إذ يقول: (زيد أظن ظني عاقل) وجعل الفارسي الإلغاء مع ذكر المصدر قبيحًا، وظاهر كلامه الجواز مع=

([زيدًا][١] ظننت ظنًا قائمًا) والثاني نحو: (زيدًا ظننته -أي الظنَّ- قائمًا). الثالثة: أن يتقدم على المفعولين، ولم يُبتدأ[٢] به، بل يتقدم عليه شيءٌ، نحو: (متىٰ ظننت زيدٌ فاضلٌ)[٣] فهذه يجوز فيها الأمران[٤]، والإعمال أرجح[٥]، خلافًا لمَنْ منعَ الإلغاءَ[٦]، فإنْ تقدَّم الفعلُ على المفعولين ولم يتقدَّمه[٧] شيءٌ فمذهب البصريين أَنْ يمتنع الإلغاءُ[٨]، وهو مفهوم قولنا: «لا في الابتداء». وذهب الكوفيون

=ضمير المصدر، لكن علي قبح (الإيضاح ١٦٨) ونحوه في المقتصد ١/ ١٠٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٣، والتسهيل ٧٢. وصرّح الفزاري بالجواز في عيون الإعراب (شرحه ١٣٣، ١٣٧) وكذا ابن عصفور، لكنْ جعله قليلًا جدًّا (المقرب ١/ ١١٧) وجعله ابن مالك قبيحًا مع وجود المصدر الصريح الذي ظهر أثر نصبه. ويقلّ قبحًا إذا لم يظهر نصبه، ويكتسي بعضَ الحسن بكون المصدر ضميرًا أو اسم إشارة (شرح التسهيل ٢/ ٨٧) ونحوه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٨-٥٥٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٠، والمنخص ٢٥٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٨٠، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٨٩.

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): ويبدا.

(٣) في (جـ): فاصل.

(٤) الكتاب ١/ ١٢١، المقرب ١/ ١١٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٦.

(٥) المقرب ١/ ١١٧، وجعل الإلغاءَ ضعيفًا. التسهيل ٧١، شرح العمدة ١/ ٢٤٨، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣٨.

(٦) ستأتي الإشارة إلىٰ ذلك قريبًا في صـ٧٦١.

(٧) في (أ) و(ب): يتقدم.

(٨) المقتضب ٢/ ١١، الأصول ١/ ١٨١، الإيضاح العضدي ١٦٨، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣، اللمع ١٠٨، الجمل للجرجاني ٦٧، المقتصد ١/ ٤٩٦، شرح عيون الإعراب ١٣٣، شرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٠١.

والأخفش إلىٰ جوازه، لكنّ/ [١٠٦/ ب] الإعمالَ عندهم أرجح[١]، وقد أجازه في (التسهيل) بقُبْحٍ[٢]. فإنْ ورد من لسان العرب ما يُوهم إلغاءَ المتقدِّم وجب[٣] عند مَنْ منعَ إلغاءَه تأويلُه علىٰ أحد وجهين: الأول: نِيَّةُ ضمير الشأن، فيكون هو المفعولَ الأوَّلَ، والجملةُ بعده هي المفعولَ الثاني، وعلىٰ هذا يكون الفعلُ باقيًا علىٰ عملِه[٤]. والثاني: نيَّةُ لام الابتداء المعلِّقة، ويكون التقدير: (ظننت لزيدٌ قائمٌ)، والفعل علىٰ هذا معلَّق[٥]، وعلىٰ هذا حَمَلَ سيبويه قولَه[٦]:

---

(١) الارتشاف ٣/ ٦٤، وزاد أبو حيّان ابنَ ولّاد والزبيديَّ وابنَ الطراوة، والتذييل ٢/ ٩٠ب، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠، أوضح المسالك ٢/ ٦٥، المساعد ١/ ٣٦٤، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٨. ونقل ذلك ابن الحاجب عن غيره ولم يسمّ أحدًا، ثم ردّه (شرح الكافية ٣/ ٩٠١) وجعله الرضيّ جائزًا علىٰ ضعف. (شرح الكافية ٢/ ٢٨٠).

(٢) في صـ ٧١.

(٣) في (ب): وحب.

(٤) وهذا مشهور، ذُكِر مثلًا في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٠٧، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣٥، شرح الرضي ٢/ ٢٨٠، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠، أوضح المسالك ٢/ ٦٨، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥.

(٥) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٩، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠٢، شرح ابن الحاجب ٣/ ٩٠١، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣٦، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠، أوضح المسالك ٢/ ٦٨، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٦.

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي، خويلد بن محرث من تميم بن سعد بن هذيل. عدّه ابن سلام الثاني من شعراء الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية. وقال عنه: إنه كان شاعرًا فحلًا، لا غميزة فيه ولا وهنَ، وقال حسان بن ثابت: إنه أشعر هذيل غير مدافَع، وهذيل أشعر القبائل. وقد أدرك الإسلام فأسلم ومات في إحدىٰ غزواته مع عبد الله بن الزبير.=

.... وإِخَـــالُ إني لاحِـــقٌ مُتَتَبِّـــعُ[١]

بالكسر علىٰ تقدير: إني لَلاحِقٌ[٢].

ومَنْ أجاز إلغاءَ المتقدِّم لم[٣] يَحتجْ[٤] إلىٰ تأويل ذلك. قال في (التسهيل)[٥]: «وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: (ظننت زيدٌ قائمٌ) أولىٰ من الإلغاء».

=(طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣١-١٣٢، الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣-٦٥٨).

والبيت في شعره الذي ضمّه ديوان الهذليين ١/ ٢).

(١) فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ ....

والبيت من الكامل، من قصيدة أبي ذؤيب المشهورة يرثي فيها بنيه.

ويروىٰ: (فلبثت) ويروىٰ: (أني) بالفتح؛ فلا شاهد فيه. و(مستتبع) وهي الرواية المشهورة. والمعنىٰ: أني بقيت بعدهم في نَصَبٍ من العيش وشدة، وأظنهم يطبون أن أتبعهم. ووجه الاستشهاد غير ظاهر، لعلّه أن اللام المقدرة في خبر (إنّ) هي المعلقة للفعل (خال)؛ وذلك أن مكانها الأصلي قبل (إن)، لكنها زحلقت، (يُفهم ذلك من كلام ابن هشام في المغني) والبيت في (شرح أشعار الهذليين ١/ ٨، المنصف ١/ ٣٢٢، شرح التسهيل ٢/ ٨٦، المغني ١/ ٢٣١، تخليص الشواهد ٤٤٨-٤٥١.

(٢) في (ب): الاحق. وسيبويه ذكر هذا التأويل، ولم ينصّ علىٰ كونه في هذا البيت- كما توهمه عبارة الشارح- بل إن هذا البيت لم يرد أصلًا في الكتاب.

وتأويل سيبويه في ٣/ ١٥٠-١٥١. والشارح في عزوه لسيبويه متأثر بالمرادي، وقد نقل نصّه كاملًا في هذه المسألة (توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠-٣٨٢) ونحوه في التصريح ١/ ٢٥٨. ولعلهم جميعًا متأثرون بظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٦، فقد ذكر ما يوهم ما ذكره الشارح. ونقل الرضي تأويل سيبويه هذا ولم يخصه بالبيت (شرح الكافية ٢/ ٢٨٠) ونحوه في الارتشاف ٣/ ٦٥.

(٣) في (ب): لمن.

(٤) في (جـ): يجنح.

(٥) في صـ ٧٢.

ومَنْ مَنَعَ الإلغاءَ [في][(١)] نحو: (متىٰ ظننت زيدٌ قائم) حَمَلَ ما أوهمَ ذلك علىٰ أحد التأويلين أيضًا[(٢)]، كقوله[(٣)]:

.... إنــي رَأيْــتُ مِــلاكُ الشّــيْمَةِ الأدَبُ[(٤)]

وأمّا التعليق وهو إبطال العمل لفظًا، وإبقاؤه محلًّا؛ لمجيء ما له صدرُ الكلام بين العامل ومعمولِه[(٥)] -فلا ينبغي أن يُعدَّ مانعًا، حملًا لقول المصنف: (تنصبهما) علىٰ ما يعمُّ النصبَ اللفظيَّ والنصبَ المحليَّ.

والمعلّقات ستة: (ما) النافية، نحو: ﴿...وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ...﴾[(٦)] و(لا)،

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٨، توضيح المقاصد ١/ ٣٨١.

(٣) هو أحد الفزاريّين، ولم أعرفه.

(٤) كَذَاكَ أُدِبْتُ حتىٰ صار من خُلُقي ....

البيت من البسيط. يُروىٰ: (أني) بالفتح كما هي في ضبط بعض المحققين. ونصَّ البغداديُّ علىٰ أنها بالكسر، ويروىٰ: (إني وجدت) ويروىٰ: (ملاكَ الشيبة الأدبا) بالنصب، فلا شاهد فيه. و(ملاك) بفتح الميم وكسرها: ما يقوم به الشيء وهو عماده، و(الشيمة) جملة الخصال الممدوحة.

ديوان الحماسة لأبي تمام ١/ ٥٧٤، والحماسة البصرية ٢/ ٧، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦، وللتبريزي ٣/ ١٤٧، المقرب ١/ ١١٧، شرح العمدة ١/ ٢٤٩، تخليص الشواهد ٤٤٩، الخزانة ٩/ ١٣٩-١٤٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٣٥-٢٣٧، المقتضب ٣/ ٢٩٧، الأصول ١/ ١٨٢، الجمل للجرجاني ٦٧، المقتصد ١/ ٤٩٨١-٤٩٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٦، المفصل ٢٦٢، المرتجل ١٥٢-١٥٣، شرح المفصل ٧/ ٨٦.

(٦) ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ...﴾ ٤٨ فصلت ٤١.

و(إنْ) النافيتان[١] إذا كانتا في جواب قسمٍ ملفوظٍ به[٢] أو مقدَّرٍ، كما قاله البدر المالكي[٣]. و(أحسب لا يقومُ زيدٌ) مِن وضع[٤] ابن السرّاج، وليس بمسموع[٥]، ومثال[٦] المقدر: ﴿...وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٧] - ولامُ[٨] الابتداءِ، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ...﴾[٩] على أظهر/ [١٠٧/ أ] الأوجه[١٠] -

---

(١) في (ب): النافية.

(٢) نحو: (علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) و(علمت والله إنْ زيد قائم) بمعنىٰ: ما زيد قائم.

(٣) في شرح الألفية ٢٠٦، ونحوه في أوضح المسالك ٢/ ٦٢.

(٤) في (أ) و(ب): موضع.

(٥) نصَّ علىٰ كونه من تمثيل ابن السرّاج ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٩، وابن الناظم (البدر المالكي) في شرح الألفية ٢٠٧، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ٦٩، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٨٣، وابن عقيل في المساعد ١/ ٣٦٨، وابن السرّاج يعزو نقل ذلك للنحويين (الأصول١/ ١٨٢) ونقل الشنتريني كون (لا) معلَّقة في هذا المثال عن بعضهم، ولم يسمّ أحدًا (تلقيح الألباب ٧٢) وكذلك صنع ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٨٦.

(٦) في (أ) و(ب): ومثاله.

(٧) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ...﴾ ٥٢ الإسراء ٧١.

(٨) في (ب): ولا.

(٩) ﴿... مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ...﴾ ١٠٢ البقرة ٢.

(١٠) كذا قال المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٨٣، ونحوه في الدار المصون ١/ ٣٢٨، وكونها لامَ الابتداء مذكورٌ في الكتاب ١/ ٣٢٦، ٢٣٧ ٣/ ١٤٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٨، والبيان ١/ ١١٥، وعزاه أبو حيّان لسيبويه والجمهور (البحر المحيط ١/ ٣٣٤) وقيل: إنها واقعة في جواب قسم أو شرط مقدر (معاني القرآن للفراء ١/ ٦٦)، وللزجاج ١/١٨٦- ١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٣، وسر الصناعة ١/ ٣٩٨. أو أنها الموطئة للقسم، ويحتمله كلام الفرّاء في الموضع السابق، وهو كذلك في البحر المحيط=

ولامُ[1] القسَم، نحو:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ[2] مَنِيَّتِي ....[3]

- والاستفهامُ بالأحرف، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾،[4] وبالاسمِ، نحو: ﴿...وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا...﴾[5]. والمضافُ[6] إلى

=١/ ٣٣٤، والدار المصون ١/ ٣٢٨، أو أنها كالزائدة بين القسم والمقسم عليه (سر الصناعة ١/ ٣٩٩) وهو قولٌ غير ظاهر.

(١) في (ب): ولا.

(٢) في (ب): لتأتيني.

(٣) .... إنّ المنَايَا لا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

البيت من الكامل. عزاه سيبويه وكثير من النحويين للبيد بن ربيعة العامري. عده ابن سلاّم رابعَ الطبقة الثالثة من الجاهليين، وقال: كان فارسًا شاعرًا شجاعًا عذب المنطق رقيق حواشي الكلام، مسلمًا، رجلَ صدق، عُمِّر طويلًا. زهد في الشعر بعد إسلامه. توفي في أول خلافة معاوية، وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣٥-١٣٦، الشعر والشعراء ١/ ٢٧٤-٢٨٥). ولم أجده في ديوان لبيد، وإنما فيه بيت يشبهه، لا شاهد فيه، وهو قوله:

صادفْنَ منها غِرّةً فأَصَبْنَها إنّ المنايا لا تطيش سهامُها

وهو كذلك في شرح القصائد التسع ٣٩٩ ونبّه عليه البغدادي.

وقال ابن هشام: «البيت نُسب للبيد، ولم أجده في ديوانه».

وهو برواية الشارح في الكتاب ٣/ ١١٠، سر الصناعة ١/ ٤٠٠، أوضح المسالك ٢/ ٦١، المغني ٢/ ٤٠١، تخليص الشواهد ٤٥٣-٤٥٤، الخزانة ٩/ ١٥٩-١٦٢

(٤) ١٠٩ الأنبياء ٢١.

(٥) ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ... وَأَبْقَىٰٓ﴾ ٧١ طه ٢٠.

(٦) في (أ) و(ب): والمضارع.

الاستفهام مثلُه في ذلك، نحو: (علِمت غلامُ أيِّهم عندك)(١).

الثاني: عُلِمَ مِمّا سبق أنَّ الإلغاءَ بابُه الجوازُ، والتعليق بابُه الوجوبُ، وأن العامل المُلْغَىٰ لا عملَ له، لا(٢) في اللفظ، ولا في المحلّ، وأن المعلَّق لا عملَ له في اللفظ، بل في المحلّ، فإنّ الجملة بعد المُعَلَّق في موضع نصب؛ لأنه عاملٌ في المعنىٰ.

الثالثة: قال بعضُهم(٣): فإن قلتَ: ما معنىٰ تعلُّق العِلم بالاستفهام في نحو: (علمت أزيدٌ [عندك](٤) أم عمرٌو)؟ قلتُ: هذا الكلام(٥) صورتُه الاستفهامُ، وليس المراد به الاستفهامَ؛ لأنه يستحيل(٦) الاستفهامُ عمّا أخبر أنّه يعلمُه، وإنّما

(١) ويُنبّه علىٰ أن الشارح عدّ الاستفهام بالحرف أو بالاسم أو بالمضاف إلىٰ الاسم نوعًا واحدًا.
وزاد الفرّاء من المعلقات (إنّ) وجعله قليلًا. (معاني القرآن ٢/ ٢٥٩)، ونحوه في الأصول ١/ ١٨٢، والظاهر منه أنه يقيدها بجواب القسم. ونحوه في تلقيح الألباب ٧٢. والحديث المفصَّلُ عن المعلّقات في الأصول ١/ ١٨٢، المفصل ٢٦٢، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٧١-٧٢، الفصول الخمسون ١٧٥، المقرب ١/ ١١٩-١٢٠، التسهيل ٧٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٠، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦-٢٠٧، شرح الرضي ٢/ ٣٨١، الارتشاف ٣/ ٦٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٣-٣٨٤، شرح الشذور ٣٦٥-٣٦٨ (بلغ بها عشرة معلّقات).

(٢) في (ب): له.

(٣) هو المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٨٤-٣٨٥، وقريب منه جدًّا قول أبي حيّان في التذييل ٩٧/ ب.

(٤) سقطت في (جـ).

(٥) في (جـ): كلام. وهو الموافق لنصّ المرادي.

(٦) في توضيح المقاصد: (مستحيل).

المعنىٰ: (علِمت الذي هو عندك مِن هذين الرجلين). قال سيبويه[١]: «كما أنك إذا قلت: (قد علمتُ أزيد[٢] ثَمَّ أم عمرٌو) أردتَ[٣] أن تخبر أنّك قد علمت أيُّهما ثَمَّ».[٤] وحكىٰ الشلوبين عن بعض المتأخرين أنَّ هذا الكلام علىٰ حذف مضاف، وأن المراد: علمت جواب هذا الكلام. وكان يُفتي به، ويراه في بعض أقواله[٥].

وقال أبو حيّان[٦]: اعلم أنَّ كلام العرب ثلاثة أقسام: [الأول][٧] مطابقة اللفظ للمعنىٰ، وهو الأكثر[٨]. والثاني: غلبةُ اللفظ للمعنىٰ،[٩] نحو: (أظنّ أنْ تقوم)،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٦.

(٢) في (أ): أينهما وفي (ب): انهما.

(٣) في (ب): وأردت، وهو خطأ. وقد تكرر عند المرادي أيضًا.

(٤) ونحو هذا في المقتضب ٣/ ٢٩٧، معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧، ٢/ ١٣٥، وشرح الجمل لعبد القاهر شرح الرضي ٢/ ٢٨٣، وتفصيل ذلك ونقل أقوال العلماء فيه وتأويلاتهم في التذييل ٢/ ٩٧ب ٨٩/ أ.

(٥) في (ب): اقرابه. وفي (جـ): اقرابه. وهو الموافق لما في التذييل وتوضيح المقاصد. ولم أجد حكاية الشلوبين في توطئته للجزولية، ولا في شرحيها الكبير، ولا الصغير ولا في حواشيه علىٰ المفصل. ونَقَل كلامه -بهذا النصّ الذي أورده الشارح- أبو حيّان في التذييل ٢/ ٩٨أ وقال: إنَّ الشلوبين رواه عن بعض المتأخرين. ونقله أيضًا المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٨٥.

وممّن تأوّل بذلك أيضًا ابن الحاجب في شرح الكافية ٣/ ٩٠٢، وفي شرحه للمفصل ٢/ ٧٠.

(٦) في التذييل ٢/ ٩٨أ ب بتصرف بيّن واختصار، وقد نقل المرادي كلامَه دون عزوٍ. ونقلُ الشارح موافقٌ تمامًا لما عند المرادي.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) مثله أبو حيّان بـ(زيد قائم، وما قام زيد) ولم يقل: إنه الأكثر. لكن هذا ظاهر. ونَصَّ المرادي علىٰ أنه الأكثر.

(٩) في التذييل: علىٰ المعنىٰ. وما عند المرادي موافق للشارح.

أجمعوا علىٰ جوازه، ومنَعَ الأكثرون:[1] (أظنّ قيامَك)[2]، والمعنىٰ واحد، لاشتمال (أنْ تقومَ) علىٰ المسند [والمسند][3] إليه، بخلاف (قيامك). والثالث/ [١٠٧/ ب]: غَلَبة المعنىٰ للّفظ[4] نحو مسألتنا، غلب فيها جانبُ المعنىٰ، وإن كان اللفظ استفهامًا. انتهىٰ.

تتمّة:

يُشترط في المبتدأ والخبر اللذين[5] تدخل عليهما هذه العواملُ ما اشتُرط في اسم (كان) وخبرِها، كما تقدَّم[6].

(وهي) أي: جنس الأفعال التي تدخل علىٰ المبتدأ. وسَرَدَ منها عشرةَ أفعال، وهي بالنظر لما تفيده في الخبر أربعةُ أنواع: الأول: ما يُفيد في الخبر رُجحانًا، وهو

---

(١) في (ب) و(جـ): الأكثر.

(٢) مِمّن أجازه المبرد فقد مثّل بـ:(أظن قيامًا من زيد) المقتضب ٢/ ٣٣٩، ونحوه في التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤- ١١٥.

وظاهِر كلام سيبويه تجويزُه، فقد أجاز ما هو أعظم من ذلك، وهو قوله: (أظن ذاك)؛ علىٰ أن اسم الإشارة سدّ مسدّ المعمولين (الكتاب ٣/ ١٢٠)، ونحوه في المقتضب ٢/ ٣٣٩.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) في (ب): للافظ. وفي التذييل: علىٰ اللفظ. وفي توضيح المقاصد: (للفظ).

(٥) في (جـ): الذي.

(٦) في صـ٦٣٩.

(ظننت) من (الظنّ) بمعنىٰ الحُسْبان، وهو الطَرفَ الراجح[١]، لا بمعنىٰ (اتَّهَمَ)[٢] كـ(ظننت زيدًا منطلقًا)، وقد ترد بمعنىٰ: (عَلِم)[٣]. و(حسبت) بمعنىٰ (ظنّ)، لا بمعنىٰ: (احمرّ لونه، وابيضَّ كالبرص)[٤]، نحو: (حسبت زيدًا صديقًا).[٥] و(خلت) ماضي (يخال). وأكثر استعمالِها أيضًا بمعنىٰ: (ظننت). وأمّا (خال) ماضي (يخول) بمعني: (يتكبّر) فلازمة[٦]. و(زعمت) بمعنىٰ: (ظننت) أيضًا،

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، وقال ابن يعيش: (إذا تردّد النظر بين أمرين علىٰ السواء فهو شك، وإن رجح أحدهما فالراجح ظنّ، والمرجوح وهم) شرح المفصل ٧/ ٧٨. ٨١، والمقرب ١/ ١١٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٠٥، الارتشاف ٣/ ٥٨.

(٢) فإن كانت كذلك نصبت مفعولًا واحدًا. (المقتضب ٣/ ١٨٩، الجمل للزجاجي ٣٠، الإيضاح العضدي ١٦٩، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٥، ١١٦، المقتصد ١/ ٥٠٣، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٨، المفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥١، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٤).

(٣) سيأتي ذلك في صـ٧٩٧-٧٩٨. وهذه المعاني الثلاثة واردة (التهذيب ١٤/ ٣٦٣-٣٦٤، الصحاح ٦/ ٢١٦٠).

(٤) هذا الاحتراز وهذا المعنىٰ في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠٠، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨١، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١١، شرح الرضي ٢/ ٢٨٩. وقد يكون ذلك في الجلد كالبرص -كما ذكر الشارح- وقد يكون في الشعر شقرة بأن يصير بعضه ضاربًا إلىٰ الحمرة. (التهذيب ٤/ ٣٣٤، الصحاح ١/ ١١١) وهو من الإبل ما فيه بياض وحمرة.

(٥) في (جـ): صديق.

(٦) التنبيه عليها في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠١، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨١، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٧، شرح الرضي ٢/ ٢٧٧، ٢٨٩. والمعنيان مذكوران في تهذيب اللغة ٧/ ٥٥٩-٥٦٠، الصحاح ٤/ ١٦٩٢.

لا بمعنىٰ: (كَفَل)[١]. ووقوعُها علىٰ المفعولين صريحًا قليل، نحو:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بشيخٍ إنما الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا[٢]

والأكثر وقوعُها علىٰ (أَنَّ) و(أَنْ) وصلتِها، فتسدّ مسدَّ مفعوليها[٣]، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾[٤] وقولِ كثيّر عزّة[٥]:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَها [ومَنْ ذا الذي ياعَزُّ لا يَتَغَيَّرُ][٦]

---

(١) أي ضَمِن. ومنه: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾ ٧٢ يوسف ١٢، (تهذيب اللغة ٢/ ١٥٨، الصحاح ٥/ ١٩٤٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٦، الفصول الخمسون ١٧٤، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٤، التسهيل ٧٠، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٨، شرح الرضي ٢/ ٢٨٩ ولا بمعنىٰ (قال) نحو: (زعمت ذاك) أي قلته الصحاح ٥/ ١٩٤١، المقتصد ١/ ٥٠٤، الفصول الخمسون ١٧٤، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٩٦، ولا بمعنىٰ (رَأَسَ) الصحاح ٥/ ١٩٤٢، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨.

(٢) البيت من الخفيف، قائله أبو أمية أوس الحنفي. (لم أجد له ترجمة) وبعده:

إنما الشيخ من يستره الحيّ ويُمْسِيْ في بيته محجوبا

إن أراد الخروج خُوّف بالذ ئب وإن كان لا يرىٰ الحيُّ ذيبا

المغني ٢/ ٥٩٤، شرح الشذور ٤٦٤، شرح القطر ١٧٢، أوضح المسالك ٢/ ٣٨، تخليص الشواهد ٤٢٨، المقاصد النحوية ٢/ ٩٤٦-٩٤٧، التصريح ١/ ٢٤٨، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٢٢-٩٢٣، وللبغدادي ٧/ ٢٦٠-٢٦١.

(٣) تهذيب اللغة ٢/ ١٥٨، أوضح المسالك ٢/ ٤٠، شرح الشذور ٣٥٩.

(٤) ٧ التغابن ٦٤.

(٥) وهو في ديوانه صـ ٤٦١.

(٦) ساقط من (أ) و (جـ). والبيت من الطويل. وهو في الأغاني ٩/ ٢٦ وفيه كثير من أخبار الشاعر، تخليص الشواهد ٤٢٨، أوضح المسالك ٢/ ٤٠، شرح الشذور ٤٦٥.

وقولِ أبي طالب[1]:

وَدَعَوْتَنِيْ وَزَعَمْتَ أَنَّكَ صادقٌ ....[2]

والزَّعمُ [قول][3] يُطلَق علىٰ الحقِّ والباطل[4]، وأكثرُ ما يقال فيما يُشَك [فيه][5].

---

(١) عمَ النبي ﷺ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (٣ق هـ) وهو كفل النبي بعد جده ومربيه ومناصره، حرص النبي ﷺ علىٰ إسلامه، وكان زعيمَ قريش. (طبقات ابن سعد ١/ ٧٥، الخزانة ٢/ ٧٥-٧٦).

والبيت في ديوانه المعزوّ إليه (ديوان شيخ الأباطح أبي طالب في صـ١٢).

(٢) .... وَلَقد صَدَقْتَ وكنتَ ثَمَّ أمينا

البيت من الكامل. ويروىٰ: (وزعمت أنك ناصحي) و(أنك ناصحٌ) و(كنت قبلُ). والبيت في شرح التخليص لابن السبكي ٣/ ٦٦ (ضمن شروح التخيص) تخليص الشواهد ٤٢٩، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٥٢، المواهب الرحمانية ٨٣/ ب، الخزانة ٢/ ٧٦.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) تقرير إطلاقه علىٰ الحق يعني أنه بمعنىٰ (علم). وتجد ذلك في تهذيب اللغة ٢/ ١٥٦، ١٥٩، والمقتصد ١/ ٤٩٥، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٥، شرح عيون الإعراب ١٣٥، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٦، المرتجل ١٥٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، الفصول لابن الدهان ١٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٣، شرح الرضي ٢/ ٢٧٨، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٩٥-١٩٦.

(٥) سقطت من (ب). وتصديق هذا في المرتجل ١٥٢. أو هو القول بلا دليل (شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٥) وقال ابن يعيش: الغالب عليه القول عن اعتقاد (شرح المفصل ٧/ ٧٨). قال ابن القواس: إنْ صح ذلك الاعتقاد كان يقينًا، وإلاّ كان شكًا. (شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٠٤، ٥١٣) ونقل أبو حيّان عن بعضهم أنها أكثر ما تقع علىٰ الكذب (التذييل ٢/ ٨٦ب) ونقل ذلك السيوطي عن ابن دريد (الهمع ٢/ ٢١٢). ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٥٢. قال الشنواني: وقوله سيبويه: (زعم الخليل) إنما يقول ذلك إذا كان=

وفي (شرح التخليص) لابن السبكي[١]: ولم يُستعمل الزعمُ في القرآن إلا للباطل، واستُعمل في غيره[٢] للصحيح،[٣] كقول هِرَقل[٤] لأبي سفيان[٥]: «زعمت»[٦].

=الخليل قد خولف، المواهب الرحمانية ٨٣/ب، وذكر ابن السبكي أن سيبويه لا يريد به إبطال قول الخليل. (شرح التخليص ٣/ ٦٦).

(١) ٣/ ٦١ (ضمن شروح التخليص) بتصرف يسير. وهو بهاء الدين، أحمد علي بن عبد الكافي (٧١٩-٧٦٣هـ) بارع في البلاغة وأبوه عالم متفنن، وأخوه عبد الوهاب أصولي مقدّم، تلمذ علىٰ والده وعلىٰ المزّي وابن جماعة وأبي حيّان. أشهر كتبه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (البغية ١/ ٣٤٢-٣٤٣، الأعلام ١/ ١٧٦).

(٢) في (ب): غير.

(٣) في (أ): في الصحيح.

(٤) في (جـ): هوقل.

وهو بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف، ويقال أيضًا بكسر الهاء والقاف وسكون الراء، اسم علم لملك الروم الذي قاد حروب الشام، ومَلَكَ إحدىٰ وثلاثين سنة، وفي ملكه مات النبي ﷺ، ولقبه (قيصر) وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصر. (شرح الكرماني لصحيح البخاري ١/ ٥٣).

(٥) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (٥٧ ق هـ- ٣١هـ) صحابي، وكان من سادات قريش في الجاهلية. وكان من رؤساء المشركين في حربهم ضد الإسلام، ثم أسلم قبل فتح مكة، وحسن إسلامه، وأبلىٰ بلاء حسنًا، وشهد حنينًا والطائف واليرموك.

(الإصابة ٣/ ٢٣٧-٢٣٨، الأعلام ٣/ ٢١١).

(٦) من حديث طويل، وفيه:«إني سألتك عن حسبه فزعمت أنه فيكم ذو حسب، وكذلك الرسل تبعث في أحسب قومها، وسألتك: هل كان في آبائه ملك؟ فزعمت أنْ لا... وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فزعمت أنْ لا، فقد عرفت أنه لم يكن ليدع الكذب علىٰ الناس، ثم يذهب فيكذب علىٰ الله....» الحديث. وفيه ذكر الزعم في خمسة مواضع أخرىٰ.=

وهـو كثيـر(١)، ولكـن إذا تأملتـه تجـده/ [١٠٨/أ] يُستعمل(٢) حيـث يكـون المتكلم شاكًّا، فهو لقولٍ(٣) لم يَقم الدليلُ علىٰ صحّته، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر. انتهىٰ. ومن استعمالِه في الصحيح قول أبي طالب السابق: «وزعمت....»، ومن استعمالِه في الباطل(٤): ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾(٥).

[و](٦) الثاني: ما يفيد [في](٧) الخبر يقينًا، (و) هو (رأيت) بمعنىٰ: (علمت) حقيقةً، أو إلحاقًا في أكثر استعمالاتها، وقد تأتي بمعنىٰ: (ظنّ)،(٨) [نحو](٩) قولـه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا * وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾،(١٠) أيْ: يظنونه ونعلمه.

=والحديث بهذا اللفظ الذي به الاستشهاد وارد في صحيح مسلم ٣/ ١٣٦٥، ورواه أيضًا البخاري ١/ ٨، ولكن لا شاهد فيه، فبدل كلمة (زعمت): (ذكرت).

(١) في كلام ابن السبكي: كثير في الحديث.

(٢) هذه الكلمة ليست في كلام ابن السبكي.

(٣) في كلام ابن السبكي: كقول. وما عند الشارح أصحّ.

(٤) في (جـ): الباطن.

(٥) ٧ التغابن ٦٤.

(٦) سقطت الواو من (جـ).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) شرح المفصل ٧/ ٧٩، ٨١، المقرب ١/ ١١٦.

(٩) سقطت من (جـ).

(١٠) ٦-٧ المعارج ٧٠.

وألحقوا بـ(رأىٰ) العلميَّةِ (رأىٰ) الحُلميَّة[١]، كقوله[٢]:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِيْ............................ ....

البيت[٣]. فعدّاها إلىٰ مفعولين، ونحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾.[٤] والقصدُ

(١) التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨٣، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٩، شرح الرضي ٢/ ٢٧٨.

(٢) في (ب): كقولهم. والقائل عمرو بن أحمر بن العمَرَّد بن تميم الباهلي. عدّه ابن سلام ثاني الطبقة الثالثة من الإسلاميين وقال: إنه صحيح الكلام كثير الغريب. يقال: إنه أتىٰ في شعره بأربعة ألفاظ لا تعرف في كلام العرب. وقال أبو عمرو بن العلاء: إنه كان في أفصح بقعة من الأرض، عاش في الجاهلية وصدر الإسلام. وأسلم وجاهد، توفي في خلافة عثمان. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٧١، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٦-٣٥٩، معجم الشعراء ٢٤) والبيت في ديوانه ١٢٩-١٣٠).

(٣) .... حتىٰ إذا ما تفرَّىٰ اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالا

والبيت من الوافر.

وقبل هذا البيت:

يُؤَرِّقُني أبو حَنَشٍ وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثَالا

وبعده:

إذا أنا كالذي يَسْعَىٰ لِوِرْدٍ إلىٰ آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بَلالا

ويروىٰ (يؤرّقنا) و(تناهىٰ الليل) و(تجافىٰ الليل) و(يجري لورد) و(الذي أجرىٰ)... و(أبو حنش) و(طلق) و(عمار) و(أثالة) جماعة من قومه، فارقوه، فأرّقه فراقهم. و(الآل) السراب، والبلال: ما يبلّ به ظمأه. و(أثال) مرخم (أثالة) فعل ذلك من باب الضرورة؛ لأنه غير منادىٰ. والبيت في الكتاب ٢/ ٢٧٠، الحماسة البصرية ١/ ٢٦٣، الخصائص ٢/ ٣٧٨، شرح التسهيل ٢/ ٨٣، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٩-٢١٠.

(٤) ٣٦ يوسف ١٢. ولم يبيّن الشارح وجه إلحاق الحلمية بالعملية في الآية الكريمة. وقد بيّنه الدماميني بأنه أعمل (أرىٰ) في ضميرين متصلين لمسمّىٰ واحد ذلك مِمّا يختص به (علم) ذات المفعولين. (تعليق الفرائد ٤/ ١٥٢-١٥٣).

التمثيلُ[١] فلا يضرّ فيه احتمالُ[٢] (رفقتي) أن يكون حالًا[٣]، وأن تكون الآية من باب: (فقَدتُني) و(عَدِمْتُني)[٤]- لا بمعنى (الرأي)[٥]، نحو: (رأى أبو حنيفة حلَّ كذا، والشافعيُّ[٦] حُرمتَه)؛ فإنها تتعدى[٧] لواحد[٨].

---

(١) مثّل بهما ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٤.

(٢) في (أ) و(ب): تمثيل.

(٣) ذكر هذا الاحتمال ابن الناظم في شرح الألفية ٢١٠، وردّه بأن الحال يشترط فيه أن يكون نكرة.

(٤) قال الفرّاء عن نحو هذا التأويل -في غير هذه الآية-: إنه ليس بوجه الكلام. (معاني القرآن ١/ ٣٣٤). وتفصيلُه في شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٠٤. وتأويل الآية به في شرح التسهيل ٢/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٤، مع التنبّه أن هذا التأويل لا يُخرجه عن كونه نصب مفعولين، بخلاف ما يوهمه كلام الشارح. وأظهر من كلامه قول المرادي بعد أن ذكر الآية الكريمة: «خلافًا لمن منع تعديَها إلى اثنين، وجعل ثانيَ المنصوبين حالًا، ويردّه وقوعه معرفةً في قوله: أراهم رفقتي. البيت... توضيح المقاصد ١/ ٣٨٦-٣٨٧. والمنازعة في الآية والبيت -كما هي عند الشارح- مذكورة في تعليق الفرائد ٤/ ١٥٣.
ومعنى هذا الاحتمال أنه لا يلزم من قوله: (أراني) أنه ألحقها بـ(علم) التي تتعدى لمفعولين؛ فإن الآية قد تكون محمولة على (فقدتني) و(عدمتني) وقد عمِلتا في ضميرين متصلين لمسمى واحد. فليس ذلك خاصًا بـ(علم) التي تتعدى لمفعولين، بل قد يوجد في غيرها قليلًا.

(٥) تتميم لكلامه في أول الفقرة، وهو قوله: «بمعنى (علمت)....» لا بمعنى الرأي.

(٦) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي (١٥٠-٢٠٤هـ). أحد الأئمة الأربعة، ولد بغزة، وتوفي بمصر، قال عنه المبرد: هو أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات.
(البداية والنهاية ٧/ ١٦٣، وفيات الأعيان ٤/ ١١٥).

(٧) في (ب): يتعدى.

(٨) شرح الملحمة ١٧٢، التخمير ٣/ ٢٧٤، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠١، التسهيل ٧١، شرحه ٢/ ٨١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٢، الملخص ٢٥٨. مع التنبيه أن لها استعمالًا آخر تكون فيه ناصبة مفعولين، كقولك: (رأى أبو حنيفة الوتر واجبًا) الفرائد الشنوانية ١٣٠ب.

(وعلمت)) بمعنىٰ: (تيقّنت) في أكثر استعمالها، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ....﴾،[١] و﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ...﴾.[٢] وقد تأتي للظن فتنصبُهما أيضًا[٣]. فإنْ كان (علم) بمعنىٰ: (عَرَفَ) نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[٤] تعدّىٰ لواحد[٥]. قال الرضيّ[٦]: ولا يُتوهَّم أنّ بين (علمت) و(عرفت) فرقًا معنويًّا، كما قال بعضُهم؛ فإنَّ معنىٰ: (علمت أنَّ زيدًا قائم)، و(عرفت أنَّ زيدًا قائمٌ) واحدٌ، إلاّ أنَّ (عرفت)[٧] لا يَنصب جزأي الاسمية، كما يَنصبهما (علم)، لا لفرق معنويٍّ بينهما، بل هو موكولٌ إلىٰ اختيار العرب، فإنَّهم قد يخصُّون أحدَ المتساويين[٨] بحكمٍ لفظيٍّ دون الآخر. انتهىٰ.

ومذهبُ الجمهور ترادُفُ (العلم) و(المعرفة)،/ [١٠٨/ ب] وبه صرّح [هنا][٩] الرضيّ. وذهبَ بعضُهم إلىٰ تغايُرِهما، فـ(العلم) يتعلَّق بالكليّات أو

---

(١) ﴿... فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ ١٠ الممتحنة ٦٠.

(٢) ﴿... فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ...﴾ ١٨٧ البقرة ٢.

(٣) سيأتي ذلك في ص ٧٩٨.

(٤) ٧٨ النحل ١٦.

(٥) الكتاب ١/ ٤٠. المقتضب ٣/ ١٨٩، الجمل للزجاجي ٣٠، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٦، المقتصد ١/ ٥٠٤، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، شرح الملحة ١٧٣، المفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥١، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٧.

(٦) في شرح الكافية ٢/ ٢٧٧ بتصرف يسير، وأكّده مرة أخرىٰ في ٢/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٧) في نص الرضي: (عرف).

(٨) في نص الرضي: المتساويين في المعنىٰ.

(٩) سقطت من (أ).

المركَّبات، و(المعرفة) تتعلَّق بالجزئيّات أو البسائط[١]. قال في (شرح المطالع)[٢]: ومِن هنا أسمع النحويين يقولون: (علم) يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، و(عرف) يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول واحد. انتهىٰ[٣].

(و(وجدت)) بمعنىٰ: (تيقَّنت)، نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾،[٤] لا بمعنىٰ: حَزِن، أو حَقَدَ، نحو: (وَجَدَ زيد علىٰ مَيِّته) أو (علىٰ عدوّه)؛[٥] فإنه

(١) أومأ إلىٰ التفريق الفرّاء في معاني القرآن ١/ ٢٣٥، والجرجاني في المقتصد ١/ ٥٠٤، وابن الحاجب في منتهىٰ الوصول ٤-٥، وهو صريح في الكليات لأبي البقاء ٦١١، ٨٢٤.

وفرّق بينهما الخاوراني بأنه إذا كان الشيء يُعلم بأصله فهي بمعنىٰ (عرف)، وإن كان يُعلم بوصفه فهي (عَلِم) القلبيَّة التي تنصب مفعولين. (القواعد والفوائد ٨٣) ونحوه في شرح المفصل ٧/ ٨١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٢. والتفريق بينهما من وجهٍ آخر في شرح السيرافي ١/ ١٤٦ أ ب. الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٨. وقد سبق الإشارة إلىٰ التفريق بينهما في صـ١٧٣.

(٢) في القسم الأوّل منه (كتاب التصديقات ٤/ ب) بمعناه، ولفظه فيه: «أراد بالعلم هنا إدراك المركبات، وبالمعرفة إدراك البسائط، وهذا الاصطلاح يناسب ما تسمعه [عن] أئمة اللغة أنَّ (العلم) يتعدىٰ إلىٰ مفعولين و(المعرفة) إلىٰ مفعول واحد» اهـ. و(المطالع) هو مطالع الأنوار في المنطق للقاضي سراج الدين محمد بن أبي بكر الأرموي المتوفىٰ سنة ٦٨٢هـ. ولهذا الكتاب شروح، عليها حواش كثيرة (كشف الظنون ٢/ ١٧١٥-١٧١٧) أشهرها هذا الشرح الذي ذكره الشارح، وهو شرح قطب الدين محمد بن محمد الرازي التحتاني ٧٦٦هـ.

(٣) نقل قوله بنصه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٣١/ أ، والمواهب الرحمانية ٨٣ب.

(٤) ١٠٢ الأعراف ٧.

(٥) التهذيب ١١/ ١٦٠، الصحاح ٢/ ٥٤٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٦، الفصول الخمسون ١٧٤، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٩، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٣. وعبَّر عنه بالعَتْب.

لازمٌ[١]. ومصدرُ (اليقين)[٢]: (الوِجدان) عند الأخفش[٣]. و(الوجود)[٤] عند السيرافي.[٥]

والثالث: ما يفيد في الخبر تحوّلًا، (وِ) هو (**اتخذت**)، نحو: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾،[٦] أيْ: نقله إلىٰ حالة الخلَّة. (و(**جعلت**)) بمعنىٰ: (اعتقَد)، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ[٧] الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾.[٨] أو بمعنىٰ[٩]: (صَيَّرَ)[١٠]، نحو:

---

(١) ولا بمعنىٰ العثور، نحو: (وجدت الضالة) ومصدره (الوِجدان)؛ فإنه متعد إلىٰ واحد فقط. (الكتاب ١/ ٤٠، الأصول ١/ ١٨١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٥، المقتصد ١/ ٥٠٤، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، شرح الملحة ١٧٢، المفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٦، الكافية ٢٠٥).

(٢) في (ج): القيني. ولعل الأحسن في هذا: (اليقيني).

(٣) وهو رأي ابن برهان أيضًا (شرح التسهيل ٢/ ٧٩) التذييل ٢/ ٨٥ أ، المساعد ١/ ٣٥٧، شفاء العليل ١/ ٣٩٣، تعليق الفرائد ٤/ ١٤٥.

(٤) في (أ): والوجد.

(٥) شرح الكتاب ١/ ١٤٦ أ، ونقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٧٩، وأبو حيّان في التذييل ٢/ ٨٥ أ، وكذا في المساعد ١/ ٣٥٧، تعليق الفرائد ٤/ ١٤٥، وكذا في شفاء العليل ١/ ٣٩٣، ووافقه ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥١٣.

(٦) ١٢٥ النساء ٤، والتلاوة بإثبات الواو في أولها.

(٧) في (ب): عند.

(٨) ١٩ الزخرف ٤٣. وعدها ابن القبيصي في الآية بمعنىٰ التسمية، وهي تنصب مفعولين، (الهادي في الإعراب ١٣٦) وعزا ذلك ابن القواس إلىٰ الفارسي، واستضعفه (شرح ألفية ابن معط ١/ ٥١٤) وفرّق ابن أبي الربيع بينهما (الملخص ٢٦٠-٢٦١) ولم يفرّق في البسيط (٤٣٣-٤٣٤).

(٩) عطفت في (ج) بالواو.

(١٠) في (ب): هير.

﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ....﴾،[١] فإنْ كان بمعنىٰ: (أوجد) تعدّىٰ لواحد[٢]، نحو [﴿... وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾،[٣] وكذا إنْ كان بمعنىٰ (أوجب)، نحو][٤]: (جعلت للأجير كذا) أيْ: أوجبت له كذا[٥]، أو بمعنىٰ: (رتّب)، نحو: (جعلت متاعك بعضَه علىٰ بعض)[٦]، أو بمعنىٰ: (قارَبَ)[٧]، نحو:

---

(١) ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ.....﴾ ٢٣ الفرقان ٢٥.

(٢) مسائل الفارقي (حاشية المقتضب ٤/ ٦٧) الهادي في الإعراب ١٣٦، الفصول الخمسون ١٧٤، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٤، الملخص ٢٦٠.

(٣) ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ....﴾ ١ الأنعام ٦.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) مسائل الفارقي (حاشية المقتضب ٤/ ٦٩). التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، التذييل ٢/ ٨٥ أ.

(٦) مسائل الفارقي (حاشية المقتضب ٤/ ٦٨). الفصول الخمسون ١٧٤ (عبّر عنه بالإلقاء) التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨، والعمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، الملخص ٢٦٠.

(٧) التخمير ٣/ ٢٨١، الفصول الخمسون ١٧٤ (عبّر عنه بالأخذ في الفعل). التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٤، التذييل ٢/ ٨٥ أ، وهذه المعاني كلها مذكورة في التهذيب ١/ ٣٧٣-٣٧٤.

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِيْ ثَوْبِيْ فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[1]

ومن هذا القسم: (صَيَّر)، و(أصار)، و(وَهَبَ) غيرَ متصرفةٍ، نحو: (وَهَبَني الله فداك)،[2] و(رَدّ)، و(تَرَكَ)، و(تخِذَ)[3]،

---

(١) البيت من البسيط. يعزىٰ لعمرو بن أحمر الباهلي. وهو في ديوانه ضمن قطعة صـ١٨٢. ولكن المحقق شكّ في صحة عزوها له، قال: لسهولتها، خلافًا لشعره كله. ويُعزىٰ البيت أيضًا لأبي حية النّميري، الهيثم بن الربيع بن زرارة من مالك بن عامر بن نمير. كان يروي عن الفرزدق، وكان موصوفًا بالكذب في أخباره. وسار شعره في الناس، وأكثر الناس التمثّل به، كانت وفاته سنة ١٨٣هـ أو ١٥٨هـ. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٧٤-٧٧٥، المؤتلف والمختلف ١٤٥، طبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٥-١٤٦، الأعلام ٨/ ١٠٣).
وقد ورد البيت المستشهد به في ديوانه مفردًا صـ١٨٦ وصـ١٩٢ (باب ما عُزي له ولغيره).
وعُزي البيت أيضًا للحكم بن عبدل الأسدي الغاضريّ الأعرج. شاعر مجيد مقدم في طبقته. وكان خبيثًا هجاءً يخاف الناس لسانه، عاش في أول دولة بني مروان، وكان من أصحاب بشر بن مروان (المؤتلف والمختلف ٢٤٢، الأغاني ٢/ ٤٠٤-٤٢٨) وقد نفىٰ البغداديُّ عزوَ البيت له. قال: ليس بصحيح؛ لأنه لا يوجد في ديوانه. (الخزانة ٩/ ٣٦١). وعزي أيضًا لعبدٍ من بُجيلة.
ويروىٰ: (الشارب السكر)، وهو أصح؛ لأن القافية الراء في ديوان ابن أحمر. ويروىٰ:

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني ظهري فقمت قيام الشارب السكر

ويروىٰ: (يثقلني ردفي). والبيت في الحيوان ٦/ ٤٨٣، الموشح ١١٨، المقرب ١/ ١٠١، أوضح المسالك ١/ ٣٠٥، المغني ٢/ ٥٧٩، الخزانة ٩/ ٣٥٥-٣٦٢.

(٢) التهذيب ٦/ ٤٦٣، المقرب ١/ ١١٦، شرح التسهيل ٢/ ٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٨. وهي مذكورة في شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١، والنكت الحسان ٩٠، وفيه النصّ علىٰ أنها غير متصرفة، ونحوه في الارتشاف ٣/ ٦١، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٨، أوضح المسالك ٢/ ٥٢، المساعد ١/ ٣٦١.

(٣) نص ابن مالك علىٰ هذه الأفعال، وزاد: (اتخذ) و(أكان). التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨٢-٨٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠١-٢٠٢، وزيد عليها: (غادر)، (خلّىٰ)، (خلّف) شرح الرضي ٢/ ٢٨٧. والصحيح أن هذه الأفعال لا تنحصر بعدد.

نحو[1]:

فَـــرَدَّ شُـــعُورَهُنَّ السُّـــودَ[2] بِيْضًـــا ... وَرَدَّ وُجُـــوهَهُنَّ البِـــيْضَ سُـــوْدا[3]

ونحو:

---

(1) زيد في (ب): (في).

(2) في (ب): السوادا.

(3) البيت من الوافر، يُعزىٰ لعبد الله بن الزَّبير الأسدي. وهو شاعر من شعراء الدولة الأموية متعصّبٌ لها. ثم مال إلىٰ مصعب بن الزُّبير، عاش بالكوفة، ومات بالريّ في خلافة عبد الملك بن مروان (الأغاني ١٤/ ٢١٧، والخزانة ٢/ ٢٦٤-٢٦٦) والبيت في ديوانه (باب ما نسب له ولغيره ١٤٣-١٤٤) وقد أفاض المحقق في تخريجه ثمّ. ويُعزىٰ أيضًا للكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة بن نوفل من أسد بن خزيمة، شاعر مخضرم، وهو شاعر، وجدُّه الكميت بن ثعلبة شاعر، ومن قبيلته الكميت بن زيد، قال ابن سلام: وابن معروف أشعرهم، وابن زيد أكثرهم شعرًا. عده ابن سلام ثالث الطبقة العاشرة من الجاهليين. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٨٩، ١٩٥، والمؤتلف والمختلف ٢٥٧، معجم الشعراء ٢٣٩). ويُعزىٰ أيضًا لأيمنَ ابن خُرَيم، ولفَضَالة بن شُريك بن سليمان بن خويلد من بني أسد. وهو كوفيٌّ، وشعره حجة. من المخضرمين الذين أدركوا النبي ولم يُعلم اجتماعهم به (معجم الشعراء ١٧٦-١٧٧، الخزانة ٤/ ٦٧).

وقبل هذا البيت المستشهد به:

رَمَىٰ الحِدْثانُ نِسْوةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدار سَمَدن له سُمُودًا

ويروىٰ: (رمىٰ المقدار) و(رد خدودهن البيض) و(بفادحة). والسُّمود: الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه. والبيت في عيون الأخبار ٣/ ٦٧، وأمالي القالي ٣/ ١٢٨، ومعجم الشعراء ١٧٧، وديوان الحماسة ١/ ٤٦٥، والأضداد لابن الأنباري ٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٤١، وشرح التسهيل ٢/ ٨٢.

رَبَّيْتُـــــه حتـــــىٰ إذا مــــا تَرَكْتُـــــه أَخَـــــا القَـــــوْمِ..........[١]

ونحو:

تَخِـــذْتُ غُـــرَازَ[٢] إثْـــرَهَمُ دلـــيلًا ....[٣]

واقتصارُ المصنف علىٰ ما ذكر لشهرتها وكثرتها[٤].

---

(١) .... وَاسْتَغْنَىٰ عن المَسْحِ شَارِبُهُ

والبيت من الطويل، قائلة فُرْعَان بن الأعرف من بني مرة بن عبيد من تميم، من رهط الأحنف بن قيس، وكان شاعرًا لِصًّا مخضرمًا. لقي عمر بن الخطاب، وله معه قصة في عقوق ابنه منازل. ولم يُحفظ له إلا شعرٌ قليل. (الشعر والشعراء ٢/ ٦٤٤، المؤتلف المختلف ٦٤، معجم الشعراء ١٨٨-١٨٩، شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ١٨٤). والحديث عن ابنه (منازل). وقوله: (أخا القوم) كناية عن كبره ومجالسته للقوم و(استغنىٰ عن المسح شاربه) كذلك، فهو ليس ممّن يُعطَف عليهم، ويُعانون علىٰ أمورهم. والرواية في جميع مصادر الشاهد: (وربّيته). والبيت في ديوان الحماسة ٢/ ١٦٥-١٦٦، وشرحها للتبريزي ٢/ ١٨٤، شرح التسهيل ٢/ ٨٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٨، ٢/ ٥٥٠، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١، المساعد ١/ ٣٦٢.

(٢) في (ب): غيران. وفي (ج): عزار.

(٣) .... وَفَرُّوا في الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

والبيت من الوافر، قائله: أبو جندب بن مرة الهذلي، ويقال له: القِرْدِيّ، شاعر جاهلي. بعض أخباره وأشعاره مذكورة في ديوان الهذليين ٣/ ٨٦-٩٣، وشرحه للسكري ١/ ٣٤٥-٣٤٩، والأغاني ٢١/ ٢١٥-٢٢٦، والخزانة ١/ ٢٩١، ٢٩٣.

ويروىٰ: (وقرّوا) و(ففرّوا) ويروىٰ (غران). و(غُرَاز) اسم وادٍ، أو جبل. والبيت في ديوان الهذليين ٣/ ٩٠، شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٣٥٤، شرح التسهيل ٢/ ٨٢، الارتشاف ٣/ ٦١.

(٤) وبقي مِمّا يلحق بـ(ظن): توهمت، أُرَىٰ، شَبَّهت، تخيّلت، وهَبْ بمعنىٰ (ظن) وعَدَّ، وحجا، وشعرت وتمنيت. ويلحق بأفعال العلم: تيقنت، تحققت، وأُلفىٰ، ودرىٰ -وسينصّ عليها الشارح بعدُ- وتعلّم، وتبيّنت. وكذلك ما يتعدىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيل إذا بني للمجهول. (الجمل للزجاجي ٢٩، الإيضاح العضدي ١٦٦، عيون الإعراب وشرحه ١٣٣، ١٣٥، الواضح ٤٤، المفصل ٢٦٠، تلقيح الألباب في عوامل=

قال أستاذُنا[(١)]: إنّ معمولي أفعال التصيير قد يكونان متغايرين[(٢)] مفهومًا، / [١٠٩/ أ] وخارجًا، نحو: (جعلت الطينَ [إبريقًا، والطينَ][(٣)] خزفًا)، فلا يصح أن يُدَّعَىٰ كونُهما مبتدأً وخبرًا؛ لوجوب اتحادهما خارجًا، وذلك لا يَرِدُ علىٰ المصنف؛ لأنه لم يدّع أنَّ أفعال التصيير لا تَدخل إلاّ علىٰ المبتدأ والخبر[(٤)].

والرابع: ما يفيد في الخبر حصول النسبةِ في السَّمع (وِ) هو (سمعت)[(٥)] المتعلقة باسم عين، نحو: (سمعتك تقول)، و(سمعت زيدًا يقرأ)، و(سَمِعت النبيَّ [ﷺ][(٦)] يقول). والضابط: أَنْ تدخل علىٰ ما لا يُسمَع، وبعده جملةٌ، مضمونُها يُسمع، وإلَّا تعدّت لواحد، نحو: (سمعت كلامَ زيدٍ) اتفاقًا[(٧)]، نحو:

=الإعراب ٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٠٤، مفتاح الإعراب ٢١). وقال ابن الخشاب: إن (أَرَىٰ) مغيّرة عن (أريت) التي تنصب ثلاثة مفعولين. (المرتجل ١٥٢) وذكر ابن مالك أن هشامًا زاد من الأفعال (ضرب) مع المثل، و(عرف) و(أبصر)، وزاد ابن درستويه: (أصاب، صادف، غادر) وخالفهما. (التسهيل ٧١، وشرحه ١/ ٨٥) وألحق بها بعضهم جميع ما ضمّن معناها. (الهمع ٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(١) أبو بكر الشنواني. وقوله في المواهب الرحمانية ٨٤أ، والفوائد الشنوانية ١٣١/ أ.

(٢) في (أ): متقارين.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) سبق ذكر هذا الإشكال وجوابه في صـ٦٣٤-٦٣٥.

(٥) قال الشيخ زروق: أغرق بذكرها في هذا الباب، وتبع في ذلك أبا علي الفارسي... ونُوزع في ذلك (شرح الآجرومية ٦٦/ ب، ونحو ذلك تمامًا في شرح الرملي ١٧٢، وشرح الصباغ ٢٥أ، والشربيني في نور السجية ٤٠أ. وذكر السنهوري أنها مزيدة في بعض النسخ ٥٢أ. وقد وجدتها أنا ثابتةً في كل ما طالعته منها.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

(٧) حكاه ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٣٠٢) وابن هشام (المغني ٢/ ٤١٧).

﴿...حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾،[(١)] ﴿[يَوْمَ][(٢)] يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ...﴾.[(٣)] قال الرضيّ[(٤)]: ومِمّا يَنصب المبتدأ والخبر مِن غير أفعال القلوب وغيرِ مرادفات (صَيّر): (سَمِعَ) المعلَّقُ[(٥)] [بعينٍ][(٦)]، نحو: [(سمعتك تقولُ كذا)، ومفعولُه مضمونُ الجملة، أيْ][(٧)]: سمعت قولَك، ويجوز تصديرُ[(٨)] الجملة بـ(أنّ) نحو: (سمعت أنك تقول)، قالوا: وإذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبرُ إلا فعلًا دالًّا على النطق، نحو: (سمعتك تنطق بكذا أو تتكلم)، وأنا لا أرىٰ[(٩)] منعًا من نحو: (سمعتك تمشي)؛ لجواز: (سمعت أنك تمشي) اتفاقًا، قال[(١٠)]:

---

(١) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ...﴾ ٦ التوبة ٩.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ﴿.... ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ ٤٢ ق ٥٠.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ٢٨٧ بتصرُّف يسير.

(٥) في (ب) و(جـ): المعلقة، وما أثبته الموافق لنصّ الرضي.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) ساقط من جميع نسخ التحقيق الست، ونقلته عن شرح الرضي. ولا بدّ منه ليظهر مقصوده.

(٨) في (جـ): تصير.

(٩) في (جـ): أدري.

(١٠) ذو الرمّة، والبيت في ديوانه ٣/ ١٥٣٥.

سَـــمِعْتُ النَّـــاسَ يَنْتَجِعُـــوْنَ(١) غَيْثًـــا ... فَقُلْـــتُ لِصَـــيْدَحَ انْتَجِعِـــيْ بِـــلاَلاَ(٢)

بنصب (الناس)، وقد رُويَ برفعه علىٰ حكاية الجملة(٣).

وما ذكره المصنف من أنّ (سمع) المعلَّقةَ باسم عين متعديةٌ إلىٰ اثنين هو مذهب الأخفش والفارسيِّ(٤) وابنِ [البابِ](٥) الشاذِ(٦)، واختاره ابنُ

---

(١) في (جـ): ينجعون.

(٢) البيت من الوافر. وهو في مدح بلال بن أبي بردة الأمير الأموي المشهور. والانتجاع: التردد في طلب الماء والكلأ و(صيدح) اسم ناقة الشاعر. والبيت في الديوان برفع (الناس) فلا شاهد فيه.

وهو في النوادر لأبي زيد ٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٣، شرح التسهيل ٢/ ٨٤، الملخص ٢٦٤.

(٣) وهذا هو تأويل ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٤.

(٤) رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ١٩٧، وعزاه إليه ابن السيد في شرح أبيت الجمل ٣٨٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٦٢، وعزاه إليه وإلىٰ الأخفش ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٧، وكذلك في الهمع ٢/ ٢١٩، وعزاه أبو حيّان إلىٰ الفارسي وحده في النكت الحسان ٩٠، وعُزي إليهما في الارتشاف ٣/ ٦٢، والتذييل ٢/ ٨٨ب، وشفاء العليل ١/ ٣٩٦، وفي تعليق الفرائد ٤/ ١٥٤.

(٥) سقطت من (أ) و(ب) و(جـ). والتصويب من الاحتياطيات (د) و(هـ) و(و).

(٦) في (أ) و(ب) و(جـ): الشاد. بالدال المهملة والصواب الأشهر من (د) و(هـ) و(و) وهذا هو الإمام ابن با بشاذ، ولكنه تصرَّف في اسمه وعرّفه، إذ إنه فارسي مكوّن من ثلاث كلمات فارسيّة، وهي (با) ومعناها (صاحب) و(آب) ومعناها الصفاء أو الرونق، و(الشاذ) أي السرور أو الرضىٰ، وقد كتبت الذال معجمة في بعض المراجع ومهملة في أخرىٰ، والباء الثانية مفتوحة ومكسورة. وتكتب كلمة (باب) متصلة بـ(شاذ) وتكتب منفصلة. (مقدمة شرح المقدمة المحسبة للمحقق، صـ١٠).

وهو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي (- ٤٦٩) هـ أحد الأئمة في فنون العربية والفصاحة، تعلم في العراق ومصر، وصار كاتب الديوان فيها، واشتغل فيها بالتدريس، له شرح الجمل والمحتسب وشرحه.=

الصائغ[(١)] وابنُ أبي الربيع[(٢)] وابنُ عصفور في (شرح الإيضاح)[(٣)]. ومذهب الجمهور أن (سمع) لا يَتعدىٰ إلاّ إلىٰ واحدٍ، كسائر أفعال الحواسِّ الظاهرة، مِن الشمّ واللَّمس والذَّوق والبصر، والجملةُ بعده حالٌ، أيْ: سمعت/ [١٠٩/ ب] زيدًا قائلًا كذا[(٤)].

=(البلغة ١١٦، البغية ٢/ ١٧، الأعلام ٣/ ٢٢٠) وقد عزي إليه هذا الرأي الذي ذكره الشارح في تعليق الفرائد ٤/ ١٥٤، والهمع ٢/ ٢١٩، ونكت السيوطي ٧٥ب، والمواهب الرحمانية ٨٥/ أ، ولكن كلامه في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦ يخالف ذلك.

(١) في (أ) و(ب) و(جـ): ابن الضائع هو تصحيف، ولم أجد له شيئًا في شرحه الجمل المخطوط والرسالة. والصواب ما أثبتُّه، وهو في الاحتياطية (د)، وهو كذلك في التذييل ٢/ ٨٨ب، والنكت الحسان ٩٠، وتعليق الفرائد ٤/ ١٥٥، والهمع ٢/ ٢١٩، ونكت السيوطي ٧٥ب، ولعله ابن سباع (سبق التعريف به)؛ لأن هو الذي يمكن أن ينقل عنه أبو حيّان، أما الأخر وهو شارح الألفية فأبو حيّان من مشايخه.

(٢) الملخص ٢٥٨، البسيط ١/ ٤٣٣، وعزي إليه ذلك التذييل ٢/ ٨٨ب، وتعليق الفرائد ٤/ ١٥٥، والهمع ٢/ ٢١٩، ونكت السيوطي ٧٥ب.

(٣) عزاه إليه ذلك في كتابه هذا أبو حيّان في التذييل ٢/ ٨٨ب، والدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ١٥٥. وعزي إليه ذلك الهمع ٢/ ٢١٩، ونكت السيوطي ٧٥ب (ولم ينص علىٰ شرح الإيضاح) ولا أعلم إن كان شرح الإيضاح لابن عصفور موجودًا. ومذهبُه في شرح الجمل اختيار مذهب الجمهور، وهو أنها لا تتعدىٰ إلاّ إلىٰ مفعول واحد. ١/ ٣٠٢-٣٠٣. وهكذا عزاه إليه أبو حيّان في النكت الحسان ٩٠، ونصّ أبو حيّان علىٰ رأيين له مختلفين، أحدهما في شرح الجمل، والآخر في شرح الإيضاح (التذييل ٢/ ٨٨ب) وممّن اختار تعديَها إلىٰ مفعولين ابنُ مالك (التسهيل ٧١، وشرح العمدة ١/ ٢٢٤).

(٤) شرح أبيات الجمل لابن السيد ٣٩٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٢-٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٢-٣٠٣، أمالي ابن الحاجب ١/ ١٨٨.=

ففي[1] (المغني)[2]: «(رأىٰ) البصريةُ وسائرُ أفعال الحواسِّ إنَّما تتعدّىٰ نواحدٍ، بلا خلاف، إلاّ (سمع) المتعلقةَ باسمِ عينٍ، نحو: (سمعت زيدًا يقول)، فقيل: متعدية لاثنين، ثانيهما الجملة، وقيل: إلىٰ واحدٍ، والجملةُ حالٌ. فإن عُلّقت بمسموعٍ فمتعديةٌ [لواحدٍ،][3] اتفاقًا، نحو: ﴿[يَوْمَ][4] يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ...﴾[5]» انتهىٰ.

قال أستاذُنا: الذي عليه المحققون هو الثاني، الذي هو تعدّيها[6] لواحدٍ، والجملة بعدَه حالٌ[7]. وقال ابن الحاجب[8] وجماعةٌ: يُقدّر مضافٌ قبل الذات

=وعُزي لابن الباذش (النكت الحسان ٩٠) وعزاه أبو حيّان للجمهور (الارتشاف ٣/ ٦٢) وهو مذكور في شرح اللمحة ٢/ ٥١-٥٢، وعزا الدماميني هذا القول للمحققين (حاشيته علىٰ المغني ١٣٦/أ) وعزاه للجمهور في تعليق الفرائد ٤/ ١٥٥، وكذا في الهمع ٢/ ٢١٩. ونكت السيوطي ٧٥/ب. ورد ابن عصفور القول بتعديها إلىٰ اثنين بأنها إما أن تكون من (أعطيت) أو (ظننت) والأوّل باطل، وهو ظاهر، والثني لا يصحّ لأن (ظننت) وأخواتها يجوز إلغاؤها بخلاف (سمعت). (شرح الجمل ١/ ٣٠٣) وهذا من قبله في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٣٨٨-٣٨٩.

(١) في (جـ): نفي.

(٢) ٢/ ٤١٧

(٣) سقطت من (أ).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) ﴿...ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ ٤٢ ق ٥٠.

(٦) في (أ): تعديتها.

(٧) المواهب الرحمانية ٨٥/ أ، الفوائد الشنوانية ١٣١/ ب.

(٨) في أماليه ١/ ١٨٩.

يَصحّ سماعُه، وحينئذ يُخرَّج قولُه تعالىٰ: ﴿...هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[1] علىٰ أنَّ التقدير: هل يسمعون أصواتَكم إذ تدعون؟، وهو[2] أبلغُ في المعنىٰ المقصود مِنْ: هل يسمعون دعاءَكم؟ لأنه إذا تحقق أنهم لا يُدركون هذا الصوتَ فهُم في انتفاء إدراك الدُّعاء أجدرُ[3]. وجوّز السعدُ التفتازانيُّ في الجملة أنْ تكون بيانًا، أو بدلًا بتأويل المصدر، أيْ: سمعت قولَ زيد قائلًا كذا، أو قولَه كذا[4]. وتعقَّبه شيخنا[5].

تنبيهان:

الأول: أُتِي[6] بالفعل بعد (سمع)[7] الماضي مضارعًا؛ إمّا حكايةً لحالة وقتَ

---

(١) ﴿قَالَ...﴾ ٧٢ الشعراء ٢٦.

(٢) في (ب): هو.

(٣) في (ب): جدر. وممّن قال ذلك أيضًا ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠٢-٣٠٣، وابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٤، وابنُ أبي الربيع في الملخّص ٢٥٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ٦٢، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٢، وتأولها الفارسي بأن المعنىٰ: هل يسمعون دعاءكم (الإيضاح ١٩٧، الحلبيات ٨٣) ونحوه في أمالي ابن الشجري ١/ ٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٨، وتأولها ابن السيد بأن المعنىٰ: هل يسمعون كلامكم. (الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٩).

(٤) نقل ذلك عنه الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ١٣٦/أ، والشنواني في المواهب الرحمانية ٩٦/أ، والفوائد الشنوانية ١٣١/ب.

(٥) في الفوائد الشنوانية ١٣١/ب، والمواهب الرحمانية ٨٦/ آ. ومِمّا رُدّ به علىٰ التفتازاني أنه يلزم عليه حذف (أن) الناصبة. ورفعُ الفعل بعد الحذف، أو جعلُه بمعنىٰ المصدر من غير حرف سابك، فيما ليس من الأبواب المعروفة، ومثلُه ليس بمقيس عند المحققين. (حاشية الدماميني علىٰ المغني ١٣٦/ أ).

(٦) في (جـ): اتىٰ.

(٧) في (ب): سماع.

السماع، أو لإحضار ذلك في ذهن السامع[١].

الثاني: كلّ ما تصرف من أفعال هذا الباب يَعمل عملَها[٢]، والمصنّف نبّه عليه في باب (كان) السابق؛ ليُلْحَق به اللاحق.

ثم شرع في تمثيل بعض تلك الأفعال [فقال][٣]: (تقول: (ظننت) زيدًا منطلقًا) وأظنه منطلقًا، وظُنَّ زيدٌ منطلقًا، وأنا ظانُّه منطلقًا، وأَمظنونٌ[٤] أنت منطلقًا، (و) تقول: (خِلْتُ عمْرًا شاخصًا)[٥] أيْ: / [١١٠/أ] ظننته[٦] مسافرًا، وإخاله حاضرًا، وخِيْلَ زيدٌ منطلقًا. وأصل (خِلتُ): (خَيِلْتُ)،[٧] بكسر الياء، نُقِلت[٨] الكسرةُ إلىٰ ما قبلَها بعد سلْب حركتها، ثمّ حُذفت الياءُ لالتقاء

---

(١) المواهب الرحمانية ٨٦/ ب، الفوائد الشنوانية ١٣١/ ب.

(٢) نبه علىٰ ذلك الزجاجي في الجمل ٢٩، وابن جني في اللمع ١٠٧، والحريري في شرح الملحة ١٧١، وابن الدهان في الفصول ١٩، وابن مالك في الألفية (وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٦٣).

وحكىٰ ابن أبي الربيع خلافًا في اسم الفاعل منها بمعنى الماضي (البسيط ١/ ٤٣٤).

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) في (جـ): وأتظنون.

(٥) في اثنين من المتون المطبوعة للآجرومية (النيفر وصبحي رشاد): (خلت الهلال رائحًا) وما اعتمده الشارح موافق لما في شرح ابن جبريل ٣٥/ أ، والبهنسي ٢٧/أ، والمكودي ١٤، وزروق ٦٧/ أ، والأزهري ٦٦، والرملي ٧٣، والصباغ ٢٥/ب، والشربيني (نور السجية ٤٠/ب)، والغيطي ٢٦/ب، والمقسّي ٣٥/ ب.

(٦) في (ب): ظننت.

(٧) في (جـ): خليت.

(٨) في (جـ): فقلت.

الساكنين[١] (وما أشبه ذلك) التمثيلَ المنزّلَ منزلة البعيد[٢] مِن أمثلة ما يُفيد الرجحانَ، وما يُفيد التحقيقَ، وما يُفيد التصييرَ.

تنبيهات[٣]:

الأوّل: مِن أحكام هذا الباب الحذفُ الاختصاريُّ، وهو حذفُ المفعولين أو أحدهما[٤] لدليل. والحذفُ الاقتصاريُّ وهو حذفُهما أو أحدِهما[٥] لغير دليل. والأوّل جائز، نحو قولك في جواب: (أظننت زيدًا منطلقًا؟): ظننتُ[٦]. ومنه[٧]: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[٨].

---

(١) شرح الآجرومية للشيخ خالد ٦٦، وشرح العوامل المائة له ٢٧٦، وشرح زروق ٦٤/ ب.

(٢) نظرًا لتعبيره باسم الإشارة (ذلك).

(٣) في (ب): تنبيهان.

(٤) في (ج): أحدها.

(٥) الأفصح: أو حذف أحدهما.

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤. وهذا لا إشكال فيه. حكىٰ ابن هشام الإجماعَ علىٰ جوازه (أوضح المسالك ٢/ ٦٩) ويجوز حذف أحدهما في ضعفٍ من الكلام. (المقرب ١/ ١١٦-١١٧). ويرىٰ ابن مالك جوازه قياسًا دون ضعف إذا دل عليه دليل (شرح التسهيل ٢/ ٧٢-٧٣، شرح العمدة ١/ ٢٤٥) وأجازه ابنه، وحكىٰ أن أكثر النحويين يمنعونه (شرح الألفية ٢١٠) وجعله الرضي قليلًا (شرح الكافية ٢/ ٢٧٩) وعزا ابن هشام الجواز للجمهور (أوضح المسالك ٢/ ٧٠).

(٧) في (ب): ومنهم.

(٨) المستقصىٰ في الأمثال للزمخشري ٢/ ٣٦٢، مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٠٠، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/ ٢٦٣. ومن العلماء مَن يعدّ الحذفَ في هذا مِن الحذف الاقتصاريّ (المقرب ١/ ١١٦)، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل ٢٦١.=

ونحو:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ[١] فَلا تَظُنِّي غَيرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٢]

والثاني ممنوعٌ، نحو قولك ابتداءً: (ظننتُ) قبلًا[٣]؛ لعدم الفائدة؛ إذ لا يخلو الإنسانُ مِن ظنٍّ مّا[٤].

=ورُدّ علىٰ الزمخشري ومَن وافقه علىٰ كونه من الاقتصاري بأنه محذوف معلوم، وبأنه مَثَلٌ فلا يقاس عليه (الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٥).

(١) في (جـ): تركت.

(٢) البيت من الكامل، قائله: عنترة بن شداد العبسي، و(شداد) جدّه، غلب علىٰ اسم أبيه فنسب إليه، وإنما هو عنترة بن عمرو بن شداد. وقيل: هو عمّه. عده ابن سلام رابع الطبقة السادسة من الجاهليين، عرف بالشجاعة والفروسية، وهو أحد أغربة العرب.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٢، الشعر والشعراء ١/ ٢٥٠-٢٥٤).

والشاهد فيه: حذف المفعول الثاني اختصارًا، والتقدير: فلا تظني غيره نازلًا. وفي كون الحذف في البيت اقتصارًا أو اختصارًا خلافٌ.

الديوان ١٨٧، أدب الكاتب ٦١٣، الاشتقاق ٣٨، الخصائص ٢/٢١٦، المقرب ١/١١٧، الخزانة ٣/ ٢٢٧-٢٢٨، ٩/ ١٣٦.

(٣) أي قبل ذكر أيِّ كلامٍ آخر.

(٤) الكتاب ١/ ٣٩-٤٠، المقتضب ٣/ ٩٥، ١٨٨-١٨٩، ٢/ ٣٣٩، الأصول ١/ ١٨٠-١٨١، البصريات ٢/ ٨٧٣ نقله عن الجرمي، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣، شرح عيون الإعراب ١٣٥، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، شرح الملحة ١٧١.

والزمخشري يجيز حذف المفعولين كليهما اقتصارًا (المفصل ٢٦١) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٤، واختاره ابن يعيش، وأثبت أنه له مع الحذف فائدة (شرح المفصل ٧/ ٨٣) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٦، والمقرب ١/ ١١٦ وقال ابن مالك: إنْ قارَنه سبب يقتضي تجدّد مظنون جاز ذلك (شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٣) واختار في شرح العمدة المنع مطلقًا ١/ ٢٤٥. وعزا ابن هشام=

فإن قلتَ: ظاهرُ قول المصنِّف فيما[١] مَرّ: «فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما[٢] مفعولان لها»- امتناعُ الحذفِ الاختصاري. قلنا: نَعَمْ؛ لكن يجب صرفُه عن ظاهره إلى أنَّ المراد حقيقةً، أو حُكمًا، إذ المحذوف لقرينةٍ في حكم الموجود.

الثاني: قد يُضَمّن (القولُ) معنى (الظنّ)، فينصب المبتدأ والخبر مفعولَين عند (سُلَيْمٍ) مطلقًا[٣]، وغيرُهم يخصّه بمضارعٍ مبدوءٍ بتاء الخطاب بعد استفهامٍ متَّصلٍ به، أو منفصلٍ عنه بظرفٍ، أو مفعولٍ[٤]، نحو: (أتقول زيدًا منطلقًا؟) و(أفي الدار تقول عمْرًا مقيمًا؟)

و:

=الجواز للأكثرين. (وأوضح المسالك ٢/ ٧٠) ولا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا (المراجع السابقة وحكى ابن هشام الإجماع عليه (أوضح المسالك ٢/ ٧٠) وأطال ابن مالك في تقرير ذلك (شرح التسهيل ١/ ٧٣-٧٥).

(١) في (أ): فيها.

(٢) في (ب): امنهما.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٧ ولم يسمّ القبيلة، المفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، التخمير ٣/ ٢٨٦، التسهيل ٧٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٧، شرح الألفية لابن الناظم ٢١١.

(٤) الكتاب ١/ ٢٣، المقتضب ٢/ ٣٤٨، الجمل للزجاجي ٥٨-٥٩، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٧، المفصل ٢٦٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، شرح المفصل ٧/ ٧٩، التسهيل ٧٣، شرحه ٢/ ٩٥-٩٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨-٥٦٩، شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢.

أَجُهَّــــالاً تَقُــــوْلُ بَنِـــــيْ لُـــؤَيٍّ ....(١)

وَمَتَـــىٰ تَقُـــولُ الـــدَّارَ تَجْمَعُنــــا(٢) ....

و

مَتَـــىٰ تَقُـــولُ القُلُـــصَ الرَّوَاسِـــما

---

(١) .... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا

البيت من الوافر، قائلة: الكميت بن زيد الأسدي، يكني أبا المستهلّ. كان يعلّم الصبيان، اتُّهم بالرفض، وسرقة الشعر، وكان شديد التكلف، التقىٰ وهو صبيٌّ بالفرزدق، ومدح هشام بن عبد الملك، وهو مكثر جدًّا في الشعر، ويتعمَّد إدخال الغريب في شعره.

(الشعر والشعراء ٢/ ٥٨١-٥٨٤، معجم الشعراء ٢٣٨-٢٣٩، المؤتلف والمختلف ٢٥٧) والبيت في ديوانه ٣/ ٣٩ (باب ما نسب إليه وإلىٰ غيره). ويُعزىٰ لعمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه ويروىٰ: أنوّاما... أم متناومينا (وبنو لُؤَيّ) أراد بهم قريشًا، والمعنىٰ: هل تظن أن قريشًا جهلاء حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم دون المضريين. (الكتاب ١/ ١٢٣، المقتضب ٢/٣٤٨، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٨، التخمير ٣/ ٢٧٥ ولمحقّقه تخريج قيّم، شرح التسهيل ٢/٩٦، شرح الالفية لابن الناظم ٢١٢، الخزانة ٩/ ١٨٣-١٨٦.

(٢) أما الرحيل فدون بعد غدٍ ....

البيت من الكامل. قائله عمر بن أبي ربيعة.

وقبله: قال الخليط غدًا تصدُّعُنا.... أو شيْعهُ فمتىٰ تودّعنا.

و(الخليط): الجيران الذين يخالطون الإنسان. و(التصدّع): التفرق، و(شَيْعُه): أي الذي يتلوه. ويعني بما دون بعد غدٍ: الغد. والبيت في المصادر التي اطلعتُ عليها: «فمتىٰ تقول» بالفاء، لا بالواو.

الديوان ٤٣٤ (صادر)، الكتاب ١/ ١٢٤، المقتضب ٣٤٨/٣، التهذيب ١٥٧/٢، التبصرة والتذكرة ١١٨/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٤٤.

يُــــذْنِينَ[١] أمَّ قاسِــــمٍ وقاسِــــما[٢]

/ [١١٠/ ب] وكقولِه[٣]:

عَــلَامَ تَقُــولُ الــرُّمْحَ يُثْقِــلُ عــاتِقِيْ إذا أنــا لــم أَطْعَــنْ[٤] إذا الخَيْــلُ كَــرَّتِ[٥]

ومتىٰ لم يستوفِ القولُ علىٰ هذا الشروط تعيَّنت الحكايةُ، كما هو الأصل في

---

(١) في (ب): تدنين.

(٢) رجز، قائله: هُدْبة بن الخَشْرم العذري يُكْنَىٰ أبا سليمان، وهو شاعر مُفلق، كثير الأمثال في شعره. وهو قاتل ابن عمّه زيادة بن زيد بسبب خصومةٍ بينهما، تتعلّق بالبيت المستشهد به، وخبرُه في كتب الأدب، وكان ذلك زمنَ معاوية، فحبسه والي المدينة خمسَ سنين أو ستًّا.

(الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١-٦٩٥، معجم الشعراء ٤٦٠-٤٦١).

ويروىٰ: (يحملن) و(يبلغن) و(متىٰ تظن) وهي رواية الديوان، فلا شاهد فيه. ويروىٰ (أمّ خازم وخازما) و(القلص): جمع قلوص وهي الفتيّة النشيطة من الإبل، و(الرواسم): التي يؤثر أخفافها في الأرض من شدة وقعها. (الديوان ١٣٠، الشعر والشعراء ٢/ ٦٩١) التخمير ٣/ ٢٧٥، شرح التسهيل ٢/ ٩٥، شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢، تخليص الشواهد ٤٥٦، ٤٦١، الخزانة ٩/ ٣٣٦.

(٣) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، من مذحج، وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر التميمي، من الفرسان المعدودين في الجاهلية، قدم علىٰ النبي فأسلم ثم ارتدّ، ثم أسلم، وشهد القادسية واليرموك، وأبلىٰ فيهما بلاءً حسنًا، مات في خلافة عثمان بعد أن جاوز المائة بعشرين أو بخمسين سنة. (الشعر والشعراء ١/ ٣٧٢-٣٧٥، معجم الشعراء ١٥-١٧).

والبيت في ديوانه في صـ ٥٥.

(٤) في (أ) و(جـ): أطعن.

(٥) البيت من الطويل ويروىٰ: (ينقل ساعدي) ويُروىٰ بضم (الرمح)؛ فلا شاهد في البيت. ويُروىٰ: (الخيل ولتِ) ديوان الحماسة ١/ ٩٨-٩٩، شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٩، شرح التسهيل ٢/ ٩٥، المساعد ١/ ٣٧٦، أوضح المسالك ٢/ ٧٦، المغني ٢/ ١٤٣، الخزانة ٢/ ٤٣٦.

الجمل بعد القول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ...﴾[(١)] وقد يقع المفردُ بعد القول في خمس صور: إحداها: أن يكون مؤدّيًا معنىٰ الجملة فقط، كما تقول مثلًا: (قلت كلامًا حقًا، أو باطلًا، أو حسنًا)[(٢)]. وثانيتُها[(٣)]: أن يُعبَّر به عن المفرد لا غير، نحو: (قلت كلمةً أو لفظةً) إذا قلت مثلًا: (زيد).[(٤)] وثالثُها[(٥)]: أن يكون لفظًا يصلح لأن يعبَّر به عن المفرد [والجملة]،[(٦)] نحو: (قلت لفظًا)،[(٧)] فيَنصب القولُ الواقعَ بعده في هذه الصور الثلاث؛ لأنه ليس عينَ اللفظ المحكيّ؛ فيُراعَىٰ صورتُه. ورابعتها[(٨)]: مفردٌ لم يُعبَّر به عن جملة، ولا عن مفرد، بل أريد به نفسُ ذلك اللفظ، فيجب حكايتُه ورعايةُ إعرابه، نحو: (قال فلانٌ: زيدٌ) إذا تكلّم بـ(زيد)

---

(١) ﴿...ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ ٣٠ مريم ١٩.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٢٨٨، توضيح المقاصد ١/ ٣٩١، المساعد ١/ ٣٧٥، الهمع ٢/ ٢٤٤، الأشموني ٢/ ٣٨.

(٣) في (ب): وثانيتهما.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٩٤، شرح الرضي ٢/٢٨٨، التذييل ٢/١٠٦/أ، توضيح المقاصد ١/ ٣٩١، المساعد ١/ ٣٧٥، الهمع ٢/ ٢٤٤، الأشموني ٢/ ٣٨.

(٥) في (ب): وثالثها وسقطت الواو من (أ).

(٦) في جميع النسخ الستّ: (بالجملة) وهي مشكلة لا يظهر معناها، والصواب ما أثبتُّه، منقولًا عن شرح الرضي ٢/ ٢٨٨. الذي يظهر لي أن الشارح استفاد هذه الفقرة منه. كما أنه هو الظاهر من التقسيم حين تقارن هذه الصورة بالصورتين السابقتين.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٩٤-٩٥، شرح الكافية ٢/ ٥٦٧، شرح الألفية لابن الناظم ٢١١، شرح الرضي ٢/ ٢٨٨. وكلمة (لفظ) هنا تطلق علىٰ اللفظة المفردة أو علىٰ جملة كاملة مثل: (لفظي الله حسبي) ومثل: تلفظ بالشهادتين.

(٨) في (ب): ورابعها.

مرفوعًا[١]، ومنه: ﴿...يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾[٢]. وخامستُها[٣]: مفردٌ غيرُ معبّرٍ به عن مفردٍ، ولا عن جملةٍ، ولا مقصودٌ[٤] به نفسُ ذلك اللفظ، فيجب أن يقدّر معه ما يكون به جملةً، كقوله تعالىٰ: ﴿...قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾[٥] أي: سَلَّمْنا سلامًا، وعليكم سلامٌ[٦].

الثالث: خَرَجَ بأفعال القلوب -أيْ التي معانيها قائمةٌ بالقلب- ما لم تكن معانيها كذلك[٧]، فإنها تكون لازمة غالبًا، كـ(رأىٰ) بمعنىٰ: أبصر، كـ:(رأيت الهلالَ)، أيْ: أبصرته[٨]، و(رأيت الصَّيدَ) بمعنىٰ: أصبت

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٤، شرح الرضي ٢/ ٢٨٨.

(٢) ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ...﴾ ٦٠ الأنبياء ٢١.

(٣) في (ب): وخامسها.

(٤) في (ب): مقصوص.

(٥) ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ * إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ...﴾ ٢٤-٢٥ الذاريات ٥١.

(٦) شرح الرضي ٢/ ٢٨٨-٢٨٩. والشاهد فيه: (قال سلام) أمّا (قالوا سلامًا) فإن كان معبّرًا به عن الجملة، كما في (فلان يقرئك السلام)؛ فيكون منصوبًا لفظًا بالفعل (قال)، كما في الصورة الثالثة، وإنْ أريد أنها حكاية لقولهم: (نسلّم سلامًا) فهي من هذه الصورة الخامسة، نبّه علىٰ ذلك الرضيُّ. (شرح الكافية ٢/ ٢٨٩).

(٧) ذكر بعض العلماء أنها جميعًا تأتي لمعانٍ غير قلبية؛ فلا تنصب معمولين، إلاّ:(حسبت) و(خِلْتُ) و(زعمت)؛ فإنها لا تفارق التوهم والظن. شرح السيرافي ١/ ١٤٥/ب، والمفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٥، شرح المفصل ٧/ ٨٢، الفصول الخمسون ١٧٤، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٨٧. وقد تقدم وسيأتي خلاف ذلك.

(٨) فنحو هذا لا يدخل في هذا الباب (الكتاب ١/ ٤٠، والأصول ١/ ١٨٠، والجمل للزجاجي ٣٠، والإيضاح العضدي ١٦٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٦، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، شرح المقدمة=

رئته[١]. وكـ(حَسِبَ) بمعنىٰ: احمرّ لونُه وابيضّ. يقال: (حَسِبَ الرَّجلُ)/ [١١١/ أ] إذا احمَرّ لونُه، وابيضّ كالبرص[٢]. وكـ(دَرَىٰ)[٣] بمعنىٰ: خَتَل[٤]، نحو: (دَرَىٰ الذئبُ الصيدَ) إذا خَتَلَه،[٥] واستخفىٰ[٦] له ليفترسَه[٧]. و(خَالَ) بمعنىٰ: ظَلَعَ[٨]، يقال: (خالَ الفرسُ) إذا ظَلعَ[٩]. و(زَعَمَ) بمعنىٰ: سَمِنَ، أو هَزِلَ، نحو: (زَعَمَتِ الشاةْ) أي[١٠]: سَمِنتْ، أو

=المحسبة ٢/ ٣٥٨، شرح الملحة ١٧٢، المفصل ٢٦١، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥١، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٧.

(١) في (ب): رويته. والنصّ علىٰ هذا في شرح الملحة ١٧٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٧، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٠١، والتسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨١، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٣، ومعناها في الصحاح ٦/ ٢٣٤٩.

(٢) تقدم ذلك في صـ٧٦٧.

(٣) في (ب): وكدر.

(٤) في (ب): قتل.

(٥) في (ب): خلته.

(٦) في (ب): واستنجىٰ.

(٧) التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٩، شرح الرضي ٢/ ٢٧٧. مع التنبيه إلىٰ أنه لم يَجْرِ الحديثُ عن (درىٰ) فيما سبق، وسيأتي قريبًا.

(٨) في (ب) و (جـ): (طلع) وهو تصحيف. والتنبيه علىٰ هذا المعنىٰ الذي ذكره الشارح في التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٨١، والعمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٧، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٤. وهذا المعنىٰ مذكور في تهذيب اللغة ٧/ ٥٦٠.

(٩) في (ب) و (جـ): (طلع) وهو تصحيف.

(١٠) في (ب): إذا.

هَزلَتْ[١]. و(وَجَدَ) بمعنىٰ: استغنىٰ، يقال: (وَجَدَ زيدٌ) إذا استغنىٰ وصار ذا جِدَةٍ[٢]. و(عَلِم) بمعنىٰ[٣] انشقاقِ الشَّفَةِ العُليا، يقال: (عَلِمَت الشَّفَةُ)، إذا انشقّت[٤].

الرابع: من أفعال اليقين: (دَرَىٰ)، وأسقطَها المصنفُ؛ لأنَّ[٥] تعديَها إلىٰ مفعولين لُغَيَّةٌ قليلةٌ[٦]، كقوله[٧]:

دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ[٨] فاغْتَبِطْ فإنَّ اغتباطًا بالوفاء حَميدُ[٩]

---

(١) التهذيب ٢/ ١٥٧، والتسهيل ٧٠، وشرحه ٢/ ٧٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٨، وقد تقدم ذلك في صـ٧٦٧-٧٦٨.

(٢) التهذيب ١١/ ١٦٠، الصحاح ٢/ ٥٤٧، الفصول الخمسون ١٧٤، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٩، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٦، شرح ألفية معط لابن القواس ١/ ٥١٣.

(٣) في (جـ): تمعنىٰ.

(٤) التهذيب ٢/ ٤١٩، الصحاح ٥/ ١٩٩٠، التسهيل ٧١، وشرحه ٢/ ٧٨، العمدة وشرحها ١/ ٢٤٦-٢٤٧، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٦، ٢٠٨.

(٥) في (ب): أن.

(٦) ذكر أبو حيّان أن الكوفيين هم الذين يعدُّونها مِمّا يتعدىٰ إلىٰ اثنين، وتبعهم ابنُ مالك. قال: ولم يذهب أصحابنا إلىٰ ذلك، فإن كان سُمِعَ فيها فلعلّه تضمين (الارتشاف ٣/ ٥٧-٥٨) وكذا قال المرادي. (نقله عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ١٤٦-١٤٧) وقد ذكر الفاكهي أن إعمالَها لغيةٌ قليلة (شرح القطر ٢/ ٥١).

(٧) لم أهتد إليه. ولا رأيت أحدًا نصّ عليه.

(٨) في (أ): ياسرو.

(٩) البيت من الطويل، وهو في شرح التسهيل ٢/ ٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥، شرح الألفية لابن الناظم ١٩٦، شرح ابن عقيل ١/ ٤١٩، أوضح المسالك ٢/ ٣٣، شفاء العليل ١/ ٣٩٣.

والأكثرُ تعدِّيها بنفسها إلىٰ واحدٍ فقط، وبالباء إلىٰ الثاني، نحو: (دَرَيتُ بكذا)، فإن دخلت [عليها](١) الهمزةُ تعدّت لآخرَ بنفسها(٢)، نحو: ﴿...وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾(٣).

الخامس: قال الشارح(٤): وهذا القِسْم [أي](٥) من النواسخ -أعني (ظن) وأخواتها- دخيلٌ في المرفوعات، وحقُّه أنْ يُذكر في المنصوبات، ذُكِرَ استطرادًا لتتميم بقيّة النواسخ(٦).

السادس: قد تجيء(٧) [(ظَنَّ) بمعنىٰ

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) كلامه غير مستقيم. كما يظهر جليًا من مثاليه. فلا هي تعدت بنفسها إلىٰ شيء في الأول. ولا هي تعدّت في المثال الثاني إلىٰ اثنين بنفسها، وصواب هذه العبارة هو ما قاله ابن مالك: «وأكثر ما تستعمل معدّاةً بالباء، كقولك: (دريت به) فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلىٰ واحدٍ بنفسها. وإلىٰ الثاني بالباء كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ (شرح التسهيل ٢/ ٧٩) ونحوه في شرح الألفية لابنه ١٩٦، والارتشاف ٣/ ٥٨، والتذييل ٢/ ٨٥/ أ، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٤، وشرح الشذور ٣٦٠-٣٦١، المساعد ١/ ٣٥٨. وقد ورد تعديها بنفسها إلىٰ واحد (الصحاح ٦/ ٢٣٣٥، وتعديتها إلىٰ آخر بالهمزة (اللسان ١٤/ ٢٥٤) لكنه قليل، ولا يؤيّد كلامَ الشارح.

(٣) ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ .....﴾ ١٦ يونس ١٠.

(٤) يعني الشيخ خالدًا، وكلامه في الشرح ٦٦.

(٥) سقطت من (ب)، وفي (أ): أعني.

(٦) وكذا قال الفاكهي في الفواكه الجنية ٥٩، والراعي في شرح الأجرومية ٨١/ب، والشنواني في المواهب الرحمانية ٨٦/ أ، وابن جبريل في شرحه ٣٥/ أ. وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ ٧٥٥.

(٧) في (ب): يجيء.

(عَلِـمَ)،[١] قـال تعـالىٰ: ﴿...يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾.[٢] و][٣] (عَلِـمَ) [قـد تجـيء][٤] بمعنـىٰ: (ظـنَّ)[٥]، نحـو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ...﴾.[٦] وقـد تجـيء (رأىٰ) بمعنـىٰ (ظَنّ)[٧]. ومِمّا اجتمع فيه (رأىٰ) بمعنىٰ: (ظـنَّ)، و(رأىٰ) بمعنىٰ: (علـم) قولُـه تعـالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾،[٨] أيْ: يَظنونـه ونَعلمـه[٩]. وقـد تجـيء (خَـالَ)

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٥، ٢/ ٤٠٤، المسائل المنشورة ١٤٢، شرح السيرافي ١/ ١٤٥/ب، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣١٥، شرح المفصل ٧/ ٨١، المقرب ١/ ١١٦، شرح التسهيل ٢/ ٨٠-٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٠.

(٢) ﴿ٱلَّذِينَ...﴾ ٤٦ البقرة ٢.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٢، أوضح المسالك ٢/ ٤١-٤٣، الأشموني ٢/ ٢١.

(٦) ﴿...فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ ١٠ الممتحنة ٦٠.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٣، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥١٢، الارتشاف ٣/ ٥٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٤، أوضح المسالك ٢/ ٤١.

(٨) ٧ المعارج ٧٠.

(٩) وقد تقدم ذلك في صـ٧٧١.

لليقين[١]، كقوله[٢]:

دَعَانِيْ الغَوَانِيْ عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي[٣] لِيَ اسْمٌ فلا أُدْعَىٰ به وَهْوَ أَوَّلُ[٤]

---

(١) وهو فيها قليل (شرح التسهيل ٢/ ٨٠-٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٠، الارتشاف ٣/ ٥٩، التذييل ٢/ ٨٥/ ب، المساعد ١/ ٣٦٠، شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤٢١، الأشموني ٢/ ٢٠).

(٢) هو النَّمِر بن تولب بن أُقَيش بن عبد الله بن كعب من عُكْل. عده ابن سلام ثاني الطبقة الثانية من الجاهليين وقال: كان جوادًا لا يُليق شيئًا، شاعرًا فصيحًا جريئًا علىٰ المنطق، يُسَمّىٰ (الكيِّس) لحسن= =شعره. أدرك الإسلام فأسلم، عاش مائتي سنة، حتىٰ خرِف في آخر حياته. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٩-١٦٤، الشعر والشعراء ١/ ٣٩٠- ٣١١، الخزانة ١/ ٣٢١- ٣٢٢). والبيت في ديوانه في صـ٨٨.

(٣) في (أ): وخلتني.

(٤) البيت من الطويل. ويروىٰ: دعاني العذارىٰ -وهي رواية الديوان- ويروىٰ: قول العذارىٰ عَمَّهن وقد أرىٰ. والمعنىٰ: «ينكر عليهن دعاءهن له بأنه عمُّهن، وفي ذلك إشارةٌ إلىٰ شيخوخته، وهو يجب أن يَدْعِيْنَه بما يفيد أنه شابٌّ، لا شيخ (جمهرة أشعار العرب ١/ ٥٤١. (شرح التسهيل ٢/ ٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٠، التذييل ٢/ ٨٥/ ب، شرح ابن عقيل ١/ ٤٢١، تخليص شواهد ٤٣٧- ٤٤٠).

[باب النعت][(١)]

ولمّا فرغ من ذكر المرفوعات[(٢)] شرح في ذكر توابعها، وبدأ منها بالنعت؛ لتقدُّمه عليها إذا اجتمعت -كما تعرفه آنفًا[(٣)]- فقال: (باب النعت) / [١١١/ب]

قال أبو حيّان[(٤)]: هذه عبارة الكوفيين[(٥)]. وعبارة البصريين: (الوصف)، و(الصفة)[(٦)]. انتهىٰ.

فـ(النعت) و(الوصف) و(الصفة) ألفاظٌ مترادفةٌ،[(٧)] خلافًا لمَن قال: النعت

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (أ) و(ب): المتبوعات. وهي غير صحيحة؛ لأنه قد بقيت المنصوبات والمجرورات وهي تصح أن تكون من المتبوعات.

(٣) سبق له استعمال (آنفا) للمستقبل في صـ٥١٧ وسيأتي ذلك أيضًا في ٨٨١، ١١١٥، ١٦٩٦، وكنت قد أشرتُ إلىٰ أن له وُجيهًا في اللغة.

(٤) في التذييل ٤/ ١١٤/ب ١١٥/أ بمعناه ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ٨٨/أ باللفظ الذي ذكره الشارح، ونقل عنه السيوطي أن التعبير بـ(النعت) اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم: (الوصف) و(الصفة). (الهمع ٥/ ١٧١).

(٥) ذكرها الفرّاء كثيرًا في معاني القرآن (فهارس المعاني ٢٣٥). وذكر الدكتور عبدالله الخثران أن الفرّاء يستعمل (الصفة) قليلًا، وذلك في صفات الله خاصة. (مصطلحات النحو الكوفي ٨٢-٨٣).

(٦) هذا غير دقيق، فقد استعمل سيبويه مصطلح النعت أيضًا. (الكتاب ١/ ٤٢١) وكذلك أكثر البصريين من بعده. وقال ابن عقيل: النعت عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون. (المساعد ٢/ ٤٠١).

(٧) أورد ذلك أبو هلال العسكري، واستحسنه (الفروق اللغوية ١٨). ونقله الشلوبين دون عزو (حواشي المفصل ٥٥/أ). ونص عليه العكبري في اللباب ١/ ٤٠٤. وابن يعيش في شرح الفصل ٣/ ٤٧، وابن القواس في شرح الألفية ١/ ٧٤٥، والأردبيلي في شرح الأنموذج ١٠٠، والفيروزآبادي في القاموس (نعت) وابن هشام في (شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢١٧، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢١٥).

خاصٌّ بما يتغيّر، والوصفُ لا يختصّ[١] به[٢]. وهو اصطلاحًا: التابع المشتقُّ أو المؤوّل[٣] به، الموضّحُ لمتبوعه، أو المخصّصُ له. والتوضيح: رفع الاحتمال في المعارف، نحو: (زيدٌ التاجر)، إذا [لم][٤] يكن هناك تاجرٌ إلاّ هو. والتخصيص: تقليل الاشتراك في النكرات[٥]، نحو: (رجل عاقل) [كذلك][٦]. والمشتق: ما دلّ على حدثٍ وصاحبِه، كاسم الفاعل، والمفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة. والمؤوّلُ به: ما أُقيم مقامَه مِن الأسماء العارية[٧] عن الاشتقاق،[٨] كاسم الإشارة، و(ذي) بمعنى (صاحب)، والمنسوب كـ:(جاءني زيد هذا)، أي: الحاضر، و(رجل ذو مال) أيْ: صاحبه، و(رجل دمشقيّ) أيْ: منسوبٌ إلى

---

(١) في (أ) و(ب): يتغير.

(٢) نقل ذلك أبو هلال العسكري عن أبي العلاء، وأجاز أن يكون النعت لما يظهر من الصفات ويشتهر، ثم قد تتداخل الصفة والنعت لتقارب معناهما. (الفروق اللغوية ١٨). ونقل الشلوبين التفريق بما ذكر الشارح عن ابن جني (حواشي المفصل ٥٥/أ) وهو في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٤٥. وللعلماء كلام طويل في التفريق بينهما (شرح المفصل ٣/ ٤٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٤٥).

(٣) عطفت في (أ) و(ب): بالواو.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) ذِكْر هذين المعنين في شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٣، والمفصل ١١٤، أسرار العربية ٢٩٣١، وسماه في المعارف التخصيص وفي النكرات التفصيل. تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٦، شرح اللمع للعكبري ٢/٤٠٢، التخمير ٢/٦٢، شرح المفصل ٣/٤٧، الكافية ١٢٩، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٦٢٥، وشرح الرضي ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٦) سقطت من (أ). والإشارة إلى ما ذكره في نعت المعرفة، وكأنه يريد: إذا لم يكن ثمّ عاقلٌ إلاّ هو.

(٧) في (جـ): العاربه.

(٨) في (أ) و(ب): اشتقاق.

دمشق[١].

[و][٢] من المؤوّل به الجملةُ الخبريةُ في نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٣]، وقوله[٤]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ علىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[٥] ....[٦]

وكذا المصدر الملتزَمُ[٧] إفرادُه وتذكيرُه في نحو: (مررت برجلٍ عَدْلٍ) أيْ:

---

(١) تعديد الأشياء التي يُنعت بها في: الموجز في النحو ٦٢-٦٣، الأصول ١/ ٢٤، الإيضاح العضدي ٢٨٦-٢٨٧، الجمل في النحو للجرجاني ٩٩، شرح عيون الإعراب ٢٣٠-٢٣١، شرح ملحة الإعراب ٢٩٢، شرح الرضي ١/ ٣٠٣-٣٠٤، أوضح المسالك ٣/ ٣٠٤-٣١٢.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ٢٨١، البقرة ٢.

(٤) يُعزىٰ لرجلٍ من بني سلول، ويُعزىٰ لشمر بن عمرو الحنفي، شاعر جاهلي من اليمامة هو الذي قتل المنذر بن ماء السماء. (الخزانة ٩/ ٥٨٦، والأغاني ٩/ ١٧٢). ويُعزىٰ لعميرة بن جابر الحنفي (ذكره المرزباني في معجم الشعراء ٧٢).

(٥) في (ب): ليبني.

(٦) .... فَأَعِفُّ ثم أَقُولُ ما يَعْنِيني

البيت من الكامل، ويروىٰ: (فمضيت ثُمّت قلت لا يعنيني)، ويروىٰ: (فمضيت عنه وقلت)، وأراد الاستشهادَ به علىٰ أن النعت هنا جملة، وهو مؤولٌ بالمفرد، والتقدير: (سابّ)، مع التنبيه إلىٰ أن المنعوت هنا ظاهره أنه معرفة. لكنه مؤوَّلٌ بالنكرة، فاللام فيه للجنس، كما سيأتي ذلك في ٨٢١-٨٢٢. وأجاز بعضهم في البيت أن تكون الجملة حالًا؛ نظرًا إلىٰ أن (اللئيم) معرفةٌ لفظًا. (الكتاب ٣/ ٢٤، الأصمعيات ١٢٦، حماسة البحتري ١٧١، الخصائص ٢/ ٣٣٠، أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٨، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٢، ٤٩٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠٦، التصريح ٢/ ١١١-١١٢، والأشموني ٣/ ٦٣، الخزانة ١/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٧) في (أ): الملتزم.

(عادل) عند الكوفيين، و(ذي عدل) عند البصريين[١].

وما ذُكر رَسْمٌ للنعت ببعض فوائده التابعةِ له المترتبةِ عليه، حقيقيًّا كان، أو سببيًّا[٢]، كـ(جاءني رجلٌ تاجرٌ)، أو (تاجرٌ أبوه)، و(جاءني زيدٌ الفاضلُ)، أو (الفاضل أبوه)، وهي كثيرة، منها: كونُه لمجرَّد[٣] مَدحٍ له[٤]، نحو: (الحمد لله [الحميدِ)، أو][٥] (ربِّ العالمين)، أو لمجرّد[٦] ذمّ، نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وإنّما يكون لمجرَّدهما إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب قبل الوصف، قاله الرضيّ[٧]. وفيه نظر[٨]. / [١١٢/ أ] أو للترحُّم عليه، نحو: (اللهمّ الطُفْ بعبادِك الضعفاءِ)، أو للتوكيد لما دلّ عليه متبوعُه كـ(ضربته[٩] ضربةً واحدةً)؛ لأنه قد عُلِم مِن (ضربة) أنها واحدة، فلم يُفد النعتُ إلا مجردَ التوكيد،

(١) سيعود الشارح قريبًا في صـ٨٢٢ إلىٰ ذلك بأوسع من هذا، وتجد تخريج القولين هناك.

(٢) في (جـ): سببا.

(٣) في (ب): بمجرد.

(٤) ذكر ذلك السكاكي في مفتاح العلوم ٢١٩.

(٥) ساقط من (ب) و(جـ).

(٦) في (ب): بمجرد.

(٧) في شرح الكافية ١/ ٣٠٣، ومن قبله ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٩٥، وزاد هذا الشرط أيضًا فيما كان النعت فيه للترحّم. ويحتمل هذا الشرط كلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته ٢/ ٦٢٥، وممّن قاله الدماميني في المنهل الصافي ٤١٢.

(٨) قال عيسىٰ الصفوي: ذلك ممنوع؛ لجواز ألّا يقصدَ في مقام التوضيح أو التخصيص إلاّ الثناءُ أو الذمُّ، فالتقييد مخلٌّ. (شرح الكافية ٣٥/ أ).

(٩) في (أ) و(ب): ضربت.

ومنه قولهم: (مضىٰ أَمْسِ الدابِرُ)[١]. وزاد بعضُهم التعميمَ[٢]، نحو: (إنّ الله يحشر عبادَه الأوَّلين والآخرين)، والتفصيل[٣]، كـ(مررت برجلين عربيٍّ وعجميٍّ])[٤]. والإبهام[٥]، نحو: (تصدقت[٦] بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ). أو إعلام المخاطب بأنَّ المتكلم عالمٌ بحالِ مَن ذُكِر، يقال لك: أرأيت قاضي بلدنا؟ فتقول: (رأيت قاضيَكم الكريمَ الفقيه)، وليس هذا للتوضيح؛ لأنَّ مرادهم به الإيضاحُ للمخاطب، وهو بالفَرْضِ -في مثالنا[٧]- عالِمٌ بما ذُكِر، غيرُ محتاجٍ إلىٰ إيضاحه له - و[لا][٨] للمدح[٩]؛ فإنّ غرض المتكلِّم إعلامُ السامع بأنه عالمٌ بحال هذا الموصوف، لا مجرَّدُ الثناء عليه[١٠].

---

(١) في (جـ): الدوابر.

(٢) التسهيل ١٦٧، وشرحه ٣/ ٣٠٦، الارتشاف ٢/ ٥٧٩، التصريح ٢/ ١٠٨-١٠٩، الهمع ٥/ ١٧١، الأشموني ٣/ ٥٩، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢١٨.

(٣) التسهيل ١٦٧، وشرحه ٣/ ٣٠٦، الارتشاف ٢/ ٥٧٩، التصريح ٢/ ١٠٨-١٠٩، الهمع ٥/ ١٧١، الأشموني ٣/ ٥٩، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢١٨.

(٤) يقول الدماميني: إن هذا عند الجماعة من قبيل التخصيص (تعليق الفرائد ٢/ ٨١ أ (مخطوط).

(٥) التسهيل ١٦٧، وشرحه ٣/ ٣٠٧، التصريح ٢/ ١٠٩، الأشموني ٣/ ٥٩، شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢١٨.

(٦) في (ب): بصدفة.

(٧) في (جـ): مثلنا.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) في (ب): المدح.

(١٠) هذا المعنىٰ الأخير نقله الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٨١/ب عن ابن الخباز في شرح الدرة ٦١، ونقله عنه الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢١٨.=

ولمّا زعم الشارح[١] أنَّ قول المصنف: (النعت) من حيث هو، حقّه وقاعدتُه أنه (تابع لـ) الاسم (المنعوت في)[٢] نوع (رفعه) إنْ كان [ذلك الاسم][٣] مرفوعًا، [لفظًا أو محلًا، كان ذلك الرفع اللفظي ظاهرًا، أو مقدرًا][٤] (و)[٥] في نوع[٦] (نصبه) إنْ كان منصوبًا كذلك[٧]، (و) في نوع (خفضه) [إنْ][٨] كان مخفوضًا كذلك[٩].

ولمّا كان النعت خاصًّا بالأسماء لم[١٠] يقلْ: (وفي جزمه)؛ لِما مرَّ من

=والحديث عن المعاني المختلقة للنعت مفصل في التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٩-١٧٠، شرح عيون الإعراب ٢٢٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٣-٤١٤. المفصل ١١٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤، الفصول لابن الدهان ٣٥، شرح المفصل ٣/ ٤٧-٤٨، المقرب ١/ ٢١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٤-١٩٥، الكافية ١٢٩، وشرحها لابن الحاجب ٢، ٦٢٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٤- ١١٦٥، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩١.

(١) يعني خالدًا الأزهري، وسترى قوله بعدُ.

(٢) في (ب): به.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) في (جـ): أو.

(٦) في (أ): (وكذلك في نوع) وفي (ب): (كذلك وفي نوع)، وذِكْرُ كلمة (كذلك) فيهما زيادةٌ لا معنىً لها؛ لأنه سيكرّرها ثانية كما سترىٰ.

(٧) أيْ كما ذُكر مع الرفع، من كون المتابعة في الإعراب اللفظي، أوالمحلّي، والظاهر، أو المقدر.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) أيْ كما ذُكر مع الرفع، من كون المتابعة في الإعراب اللفظي، أوالمحلّي، والظاهر، أو المقدر.

(١٠) في (ب): ولم.

اختصاصه بالأفعال[١]، فلا يجوز في شيءٍ من النُّعوت مخالفةُ منعوته فيما ذكر، بأن يُنعَتَ منصوبٌ بمرفوع، أو مرفوعٌ بمنصوب، أو بمجرور[٢] -رسْمٌ[٣] للنعت ببعض خواصّه؛ تقريبًا على[٤] المبتدئ[٥]- رَدَّه[٦] أستاذُنا[٧] بأنه خلاف الظاهر مِن كونه بيانًا لحكم من أحكام النعت، وليس واردًا موردَ التعريف له. انتهى. وهو صحيحٌ.

وأمّا نحو قولهم / [١١٢/ ب]: (هذا جُحْرُ[٨] ضبٍّ خَرِبٍ)،[٩] بجرّ (خَرِبٍ) مع أنه نعتٌ لـ(جُحْر)[١٠] المرفوعِ على الخبريَّة – فخارجٌ عن القاعدة، كالنعوت المقطوعة لعلم المنعوت بدونها؛ بناءً على أنه:

---

(١) في صـ ١٦٦.

(٢) في (جـ): بمجرد.

(٣) هذا خبر (أنّ) الواردة في قوله: (ولَمّا زعم الشارح أنَّ قول المصنف...).

(٤) سقطت اللام والألف المقصورة منها في (ب).

(٥) قال ذلك الشارح خالد الأزهري في شرح الآجرومية ٦٧، ومثله قال الشيخ زروق في شرح الآجرومية ٦٩/ ب.

(٦) وهذا جواب (لمّا) الواردة في قوله: (ولَمّا زعم الشارح أن قول المصنف رسمٌ للنعت.....).

(٧) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ١٣٢/ أ، والمواهب الرحمانية ٨٩/ أ.

(٨) في (ب) و(جـ): حجر.

(٩) قولٌ لبعض العرب، ذُكر في الكتاب ١/ ٤٣٦، المقتضب ٤/ ٧٣، شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧، شرح الرضي ١/ ٣١٨، الارتشاف ٢/ ٥٨٢-٥٨٣، المغني ٢/ ٦٨٢.

وجعل سيبويه وجه جرِّه أنه نكرة كالضبّ؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد.

(١٠) في (جـ): حجر.

قَــدْ يُؤخَــذُ الجــارُ بِجُــرْمِ الجــارِ[١]

طلبًا لتناسُب المتجاورَينِ في اللفظ، مع اعتقاد إعرابه بحركةٍ مقدرة، مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحلّ بحركة المناسبة، فقد وافق منعوتَه[٢] في نوع إعرابه تقديرًا.

تنبيهات:

الأول: حيث جعلْنا هذا بيانًا[٣] لحُكمٍ من أحكام النعت، أمكن جعلُ قولِه: «تابع...الخ»[٤] حتىٰ في الجهة التي بها ذلك الإعرابُ، كالفاعليَّة والمفعوليَّة،

---

(١) رجزٌ، يُعزىٰ لأبي نواس الحسن بن هانيء، مولىٰ الحكم بن سعد العشيرة (١٣٩-١٩٥هـ). وهو أحد المطبوعين المحدثين، بارع، له مجون وزندقة، عاش بالبصرة، وكان من أعرف الناس بالشعر وأحفظهم له. قال أبو عمرو: لولا ما أخذ فيه أبو نواس من الرفث لاحتججنا بشعره؛ لأنه محكم القول (الشعر والشعراء ٢/ ٧٩٦-٨٢٦. طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣-٢١٧). ولم أجده في ديوانه. ويُعزىٰ لأعرابي وهو ثالث ثلاثة أبيات نقلها ابن جني عنه.

ويروىٰ: (بذنب الجار). ويُورَد علىٰ أنه مثل، قال الميداني: وهو مثل إسلامي، وقد ورد في شعر الحَكَمي، وفسّره المحققُ بأنه أبو نواس. ولم أجده في ديوانه -كما سبق- ولعله يتمثّل به. وعزاه ابن هشام والشنواني للفارسي، والبيت في العين ٣/ ١٩٠، الخصائص ٢/ ١٧١، مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٠٩، اللسان (حتر) المغني ٢/ ٦٨٥، شرح اللمحة ٢/ ١٨٥، شرح القطر ٢٨٦، وفي هذه الثلاثة الاستشهاد به علىٰ هذا المعنىٰ. الأشباه والنظائر ٢/ ١٣، تاج العروس (حتر). الفوائد الشنوانية ٢٠٥/ أ.

(٢) في (أ): نعته.

(٣) في (ج): بيان.

(٤) في (ب): إلىٰ آخره.

فيكون المصنِّف قد مَشىٰ علىٰ مذهب الجمهور، وعُزي لسيبويه -كما قاله[١] في (البسيط)[٢]- [مِن][٣] أنَّ العامل في النعتِ والتوكيد وعطفِ البيان[٤] هو العامل في المتبوع[٥]، خلافًا للخليل،[٦] والأخفش[٧]، قيل: وسيبويه[٨] وأكثرِ المحققين

---

(١) في (جـ): قال.

(٢) يعني ابن العلج. وهذا الظاهر من تعريفه للتابع ٢/ ب، ولم أجده نصَّ علىٰ أنه مذهب سيبويه. وعزا للجمهور أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ٥/ أ، وكذلك اختار في باب البدل ٨٣/أ وعزا لسيبويه في باب العطف أن العامل في المعطوف (٩١أ). وعزي أيضًا إلىٰ سيبويه وإلىٰ الأكثرين في أسرار العربية ٢٩٤-٢٩٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٤، وشرح الرضي ١/ ٢٩٩. ونقل أبو حيّان عن بعضهم أنه عزاه إلىٰ سيبويه (الارتشاف ٢/ ٥٩٢). وعزي إليه في التصريح ٢/ ١٠٨، والأشموني ٣/ ٥٨.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) ذكر الرضيّ أن الحكم في هذه الثلاثة واحد. (شرح الكافية ١/ ٢٩٩)، ونحوه في التصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٥/ ١٦٦).

(٥) تقرير الكلام في العامل في النعت في: المقتضب ٤/ ٣١٥، البصريات ٢/ ٧٨٠، ١/ ٧٠٠، أسرار العربية ٢٩٤-٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٦. ونقل هذا الرأي في نتائج الفكر ٢٠٧. وعزاه أبو حيّان للمبرّد وابن السرّاج وابن كيسان (الارتشاف ٢/ ٥٩٢) ونقل عن بعضهم أنه قول الجمهور، وعزي إلىٰ الجمهور أيضًا في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٢، والتصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٥/ ١٦٦.

(٦) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٥٩٢، والتصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٥/ ١٦٦.

(٧) عزي إليه ذلك في أسرار العربية ٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٤، والبسيط لابن العلج ٥/ ب، وشرح الرضي ١/ ٢٩٩، والارتشاف ٢/ ٥٩٢، الهمع ٥/ ١٦٦.

(٨) عزي إليه في الارتشاف ٢/ ٥٩٢، والهمع ٥/ ١٦٦.

في قولهم: إنَّ العامل فيها تبعيَّتُها لما جَرَتْ عليه، فيكون عاملُها معنويًّا[(١)].

وأمّا البدل فالجمهور علىٰ أنَّ العامل فيه مقدّرٌ،[(٢)] واستدلّوا بظهوره في بعض المواضع، كقوله: ﴿...لِلَّذِينَ[(٣)] ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[(٤)]. وإعادةُ العامل مع البدل إذا كان حرفَ جرّ جائزةٌ اتفاقًا[(٥)]، وتجب إنْ كان البدلُ ضميرًا، نحو: (مررت بزيدٍ به)، ولا يخرجه ذلك عن البدليَّة، ومَنَع الجمهورُ إعادةَ العامل الرّافع والناصب[(٦)]، وأجازها ابن

---

(١) عزاه أبو حيّان إلىٰ الجرمي أيضًا وإلىٰ أكثر المحققين (الارتشاف ٢/ ٥٩٢)، وعزي للجرمي في الهمع ٥/ ١٦٦، واختاره ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ٢١٥).

وقيل أيضًا قول ثالث، وهو أن العامل فيها مقدر من جنس العامل في الموصوف. (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٤، شرح الرضي ١/ ٢٩٩).

(٢) المقتصد ٢/ ٩٢٩، والمفصل ١٢١. وعزاه الأنباري للأكثرين في أسرار العربية ٣٠٠-٣٠١. وهو رأي الأخفش والرماني والفارسي وعزي لأكثر المتأخرين شرح المفصل ٣/ ٦٧، (شرح الكافية ١/ ٣٠٠، وعزاه المرادي للجمهور (توضيح المقاصد ٣/ ١٣٢). ونحوه في شرح اللمحة ٢/ ٢٣٨، التصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٥/ ١٦٦. وهو في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١٤، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٥١، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠١.

(٣) في (أ): الذين.

(٤) ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ......أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ ٧٥ الأعراف ٧.

(٥) الكتاب ١/ ١٥٢، المقتضب ٤/ ٢٩٦، ٣/ ١١١، الكامل ٢/ ٩٠٦، شرح عيون الإعراب ٢٣٩-٢٤٠، وحكىٰ الاتفاق ابن أبي الربيع في الملخص ٥٦٢، والبسيط ١/ ٣٨٨، وأبو حيّان في التذييل ٤/ ١٣٨/أ.

(٦) جعله الجرجاني قليلًا. وعلل ذلك بأن الحرف مختصر فلا يستنكر أن يكرر بخلاف غيره (المقتصد ٢/ ٩٢٩-٩٣٠) وعزا ابن أبي الربيع المنع إلىٰ الأكثرين. (الملخص ٥٦٢) ونحوه في النكت الحسان ١٢٣، والتذييل ٤/ ١٣٨أ والمساعد ٢/ ٤٢٨.

عصفور[١]. وقيل: العامل فيه هو العامل في المبدَل منه[٢]. والأقوال جاريةٌ في عطف النسق أيضًا، فالصحيح أنّ العامل [فيه هو العامل][٣] في المعطوف عليه بواسطة الحرف[٤]. / [١١٣/ آ] وقيل: إنه مقدّرٌ بعد حرف العطف[٥]. وقيل: إن

---

(١) لم أجد ذلك صريحًا عنده، فهو يعمّم القول: إنه يجوز إظهار العامل المكرر. وحين يمثّل يمثّل بحرف الجرّ. (المقرب ١/ ٢٤٢، وشرح الجمل ١/ ٢٨٠) وعزي إليه ما ذكر الشارح في التذييل ٤/ ١٣٨/ أ، والمساعد ٢/ ٤٢٨، وهو من قبله عند ابن فضال في شرح عيون الإعراب ٢٤٠، ونقله ابن أبي الربيع عمّن لم يسمّه من النحويين. الملخص ٥٦٢، والبسيط ١/ ٤٨٨، وكذا في الارتشاف ٢/ ٦١٩.

(٢) هو مذهب سيبويه الكتاب ١/ ١٥٠، والمبرد (المقتضب ٤/ ٢٩٥) وابن السرّاج الأصول ٢/ ٤٦، والسيرافي (شرح الكتاب ٢/ ١٠/ب). وعزي إليهم في شرح المفصل ٢/ ٦٧، وشرح الرضي ١/ ٣٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠١، واختاره ابن مالك وابن خروف (التصريح ٢/ ١٠٨، الهمع ٥/ ١٦٧) وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٩ أنه يختار الأول. وفي ٣/ ٣٣١ أنه يختار الثاني.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) وهو رأي سيبويه والجمهور. الكتاب ٢/ ٣٧٧، البصريات ١/ ٧٠١، التبصرة والتذكرة ١/ ١١، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٩، شرح المفصل ٨/ ٩٨، التوطئة ١٩٦، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٧١، شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٠٢-٢٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١، ولابن أبي الربيع ١/ ٣٢٩، ٣٣١، وعزاه إلىٰ محققي الصنعة، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٧، رصف المباني ٤٧٦.

(٥) هو رأي ابن جني: سر الصناعة ٢/ ٦٣٨-٦٣٩. وعزي كثيرًا للفارسي أيضًا (شرح المفصل ٨/ ٨٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٧). ولكنه غير صحيح، فهو موافق الجمهور- كما تقدم. وذكر دون عزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١، ولابن أبي الربيع ١/ ٣٣٠، ورصف المباني ٤٧٦. وأيّده السهيلي، نتائج الفكر ٢٤٩، مع أنه يوافق الجمهور في ٨٠.

حرف العطف هو العامل فيه[١].

الثاني: فُهِم من قوله: «تابع للمنعوت» أنه لا يجوز تقدّمُه عليه باقيًا على النعتيَّة[٢]. وهو كذلك، ففي المعرفتين البدليَّة[٣]، في نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾،[٤] وفي النكرتين الحاليَّة[٥]، في نحو:

لميّــــــةَ مُوحِشًــــــا طَلَــــــلُ ....[٦]

---

(١) هو رأي ابن السرّاج: الأصول ٢/ ٦٩. وعزاه إليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٩، وإلى الفارسي في ٣/ ٧٥، وهو مذكور دون عزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١، ولابن أبي الربيع ١/ ٣٢٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٧، رصف المباني ٤٧٥.

(٢) سقطت بعض الأحرف من هذه الكلمة في (ب).

(٣) أيْ تكون ثاني المعرفتين بدلًا. وتقريره في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨ عبر عنه بـ(الترجمة). المقتضب ١/ ١٦٤، الموفقي ١١١، المقرب ١/ ٢٢٧، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.

(٤) ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ...﴾ ١-٢ إبراهيم ١٤.

(٥) يريد أن الأولىٰ حال، وتقرير ذلك في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨، المقتضب ٤/ ١٩٢، الموفقي ١١١، الجمل للزجاجي ١٥، أمالي ابن الشجري ٣/ ٩، ١/ ١٦٥، ٣٠٩، ٣٥٤، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٣-٣١٤.

(٦) .... يَلوح كأنه خِلَلُ

البيت من مجزوء الوافر. قائله كثيّر عزة.

ويروىٰ: لعزة............

و(الخِلَل): جمع (خِلّة)، واحدة خِلل السيوف، وهي بطائِنه التي تُغَشّىٰ بها أجفانها.

الديوان ٥٠٦، ذكره جامع الديوان في الأبيات المفردة، وكل مصادره نحوية. الكتاب ٢/ ١٢٣، معاني القرآن للفراء ١٦٨، مجالس العلماء ١٧٤، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٦٦٤، الخصائص ٢/ ٤٩٢، الخزانة ٣/ ٢١١-٢١٢.

كما لا يجوز الفصلُ بينه وبينه[١] بأجنبي.[٢] ولا خصوصية للنعت بهذا، بل جميع التوابع كذلك[٣]، لا يجوز أن تتقدَّم علىٰ المتبوع، و[هو][٤] ما صرّح به غيرُ المصنِّف،[٥] خلافًا لصاحب البديع[٦] في تجويزه تقدُّمَ النعت علىٰ تفصيلٍ فيه[٧]،

(١) أي: النعت والمنعوت، والوجه أن يقول: (بينهما).

(٢) أجاز الصيمري الفصل بالظرف بين الصفة والموصوف إلاّ إذا كان الموصوف مبهمًا، وهو اسم الإشارة، فلا يجوز الفصل بالظرف ولا بغيره، (التبصرة ١/ ١٧٣). وأجازه ابن عصفور بالجمل المعترضة (المقرب ١/ ٢٢٨، شرح الجمل ١/ ٢٢١). وفصل أبو حيّان ذلك تفصيلًا، ما يجوز ومالا يجوز في الارتشاف ٢/ ٥٩٨-٥٩٩.

(٣) صرح بذلك ابن هشام في الجامع الصغير ١٨٣. وعدّد السيوطي مواضع للفصل بين التابع والمتبوع (الهمع ٥/ ١٩٦). وسيعود الشارح إلىٰ ذلك في صـ١١٩٩-١٢٠١.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) نصّ بعض العلماء علىٰ عدم جواز تقدم النعت علىٰ المنعوت (البصريات ١/ ٥٠١. شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٨). ونص ابن هشام علىٰ عدم جواز التقديم في التوابع كلها في الجامع الصغير ١٨٣، وسيعود الشارح إلىٰ ذلك في صـ١٢٠١.

(٦) المشهور عند النحويين أن صاحب البديع هو محمد بين مسعود الغَزْني (....-٤٢١هـ) سمّاه ابن هشام ابن الذكي، أكثرَ أبو حيّان من النقل عنه، قيل: إن له أنوالًا خالف فيها النحويين. قال السيوطي: ولم أعرف شيئًا من أحواله (البغية ٢/ ٢٤٥) وقد يكون المراد أبا السعادات ابن الأثير المبارك بن محمد (٥٤٤-٦٠٦هـ) أخا ابن الأثير المحدث والكاتب، وهم إخوة ثلاثة مشهورون في تاريخ العلوم، والذي دعاني إلىٰ هذا الإيراد أن ابن الأثير له كتاب اسمه (البديع في النحو) وله فيه كلام يوافق هذا الرأي (٩٦/ أ ب)، ويؤيّد ذلك أنك سترىٰ في صـ ٧٩٣، قولًا معزوًّا إلىٰ صاحب البديع، ووجدته في بديع ابن الأثير. كما سيأتي. وأما كتاب البديع للغزني فلا أعرف إنْ كان وصل إلينا، أم لا.

(٧) أجاز ذلك إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين، نحو: قام زيد العاقلان وعمرو... ونقله عنه أبو حيّان في (الارتشاف ٢/ ٦٠٠، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٠، والسيوطي في الهمع ٥/ ١٨٥، والأشموني ٣/ ٥٧-٥٨، كلهم قال: قال صاحب البديع.

وخلافًا للكوفيين في تجويزهم تقديمَ المعطوف بأربعة شروط[(١)]. ومذهبُ البصريين المنعُ مطلقًا إلاّ في الشعر[(٢)].

الثالث: يجوز حذف المنعوت إذا كان النعت خاصًّا به، نحو: (مررت بكاتبٍ)،[(٣)] بخلاف نحو: (مررت بماشٍ)؛ فلا يصحّ، لعدم اختصاص

---

(١) هي: الأولى: أن يكون بالواو. الثاني: ألا يؤدّي إلىٰ وقوع حرف العطف صدرًا. الثالث: ألّا يؤديَ إلىٰ مباشرة حرف العطف عاملًا غيرَ متصرف؛ فلا يجوز: (إنَّ وزيدًا عمرًا ذاهبان). الرابع: ألاّ يكون المعطوف مخفوضًا.

(توضيح المقاصد ٣/ ١٣١-١٣٢، الأشموني ٣/ ٥٨).

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ١٣٢، وأجازه ابن جني بالواو فقط، وقال: إنه قليل (الخصائص ٢/ ٣٨٥).

(٣) ظاهر كلام أبي علي أنه لا يشترطه، وإنما جعله كذلك أحسن (الإيضاح ٢٩٠)، وهذا الاشتراط للحذف في المفصل ١١٦، ونتائج الفكر ٢٠٨-٢١٠، وفَصَل القول في ذلك وجعله خمسة أقسام، وانظر المقرب ١/ ٢٢٧-٢٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢١، التسهيل ١٧٠، وشرحه ٣/ ٣٢٢، الملخص ٥٦١، وشرح الرضي ١/ ٣١٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٤-١٥٥، جعله شرطًا للكثرة، لا للجواز. المساعد ٢/ ٤٢١، وذكر السيوطي للحذف غير سبب (الهمع ٥/ ١٨٦). وقال أبو علي: إن إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت الصفةُ اسمًا غيرُ مستحسن (البصريات ٢/ ٨٣٨-٨٣٩).

وأجاز ابن عصفور أيضًا حذف المنعوت إنْ كان اسمًا صريحًا إذا تقدم له ذكر، نحو: (أعطني ماءً ولو باردًا)، أو تكون الصفة مستعملةً استعمالَ الأسماء عند العرب، نحو: (الأبطح) و(الأدهم) (شرح الجمل ١/ ٢٢١) ونحوه في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٣. وأمّا إن كان المنعوت ليس اسمًا صريحًا، بل في تأويله فيجوز الحذف مع (مَنْ)، أو إذا كانت الصفة صفةً تمييزٍ لـ(نعم) أو (بئس)، وما عدا ذلك ضرورة. (شرح الجمل ١/ ٢١٩) ويجوز مع (في) (شرح التسهيل ٣/ ٣٢٣، شرح العمدة ١/ ٥٤٧)، والحديث عن جواز حذف المنعوت - وغالبُه مِمّا كان ليس اسمًا صريحًا- في الكتاب ٢/ ٣٤٥-٣٤٦، المقتضب ٤/ ٣٨٥، البصريات ١/ ٢٤٧، المفصل ١١٧-١٢٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٦، شرح الرضي ١/ ٣١٧. الارتشاف ٢/ ٦٠٠-٦٠٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥.

الصفة(١).

الرابع: إذا اجتمعت التوابعُ قال بعضهم(٢): فالأولىٰ أن يُبدأ بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ولو لفظيًّا، ثم بالبدل، ثم بالنسق.(٣): بل قيل(٤): هو الصواب؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رُتِّبَتْ كذلك، كما في (التسهيل)(٥). وقُدِّم النعتُ؛ لأنه كالجزء من متبوعه، ثم البيانُ؛ لأنه جار مجراه، ثم التوكيد؛ لأنَّه شبيهٌ بالبيان في جريانه مجرىٰ النعت، ثم البدلُ؛ لأنه تابعٌ كلا تابعٍ، لكونه مستقلًّا(٦)، ثم النسقُ؛ لأنه تابعٌ بواسطة(٧)، فتقول: (جاء الرجل الفاضل، أبو بكر، نفسُه، أخوك، وزيد). وقَدَّم قومٌ التأكيدَ علىٰ النعت، فيقال: (قام زيدٌ نفسُه، /

---

(١) فهي تصلح لكلّ إنسانٍ ولكل حيوان.

(٢) القائل الفاكهي، وهذا نصّ قوله في شرح القطر ٢/ ٢١٥، ونحوه في كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٤٨.

(٣) هذا اختيار ابن هشام (شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢١٧) والفاكهي في شرح الحدود ٢٤٨، ونقل عن أبي حيّان أن من رتبها خلاف ذلك فقد خالف الصواب. وترتيبها عند ابن عصفور: النعت، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم العطف. (شرح الجمل ١/ ٢٧١، والمقرب ١/ ٢٤٧)، ونحوه في شرح الرضي ١/ ٣٤٢. ونقل عن ابن كيسان تقديم التأكيد علىٰ النعت. وانظر التذييل ٤/ ١٤٩/ أ.

(٤) لعله يعني ابن هشام، فله قول قريب من هذا في شرح اللمحة ٢/ ٢١٧.

(٥) ١٧٣، ونقله عن المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٢، والأزهري، التصريح ٢/ ١٠٨، والأشموني ٣/ ٥٨.

(٦) في شرح التسهيل: كالمستقل.

(٧) وجه ترتيبها هذا منقول عن شرح التسهيل ٣/ ٣٤٢، ونحوه في المساعد ٢/ ٤٤٠، والهمع ٥/ ١٦٥.

[١١٣/ ب] الكاتبُ)[١]. ورُدَّ بأنَّ التأكيد لا يكون إلاّ بعد تمام البيان، وذلك لا يَحصل [إلّا][٢] بالنعت[٣].

الخامس: سألت أستاذَنا أيام صِغَري عمّا إذا اجتمع نعت حقيقي وسَبَبِيٌّ، أو اجتمع تأكيدٌ لفظيٌّ وتأكيدٌ معنويٌّ. أو اجتمع أقسامُ البدل، أيُّ ذلك يُقدَّم؟ فلم يُجِبْ بشيء. ثم رأيته أورده في شرحه علىٰ [وجه][٤] التنظير، ثم قال: والذي ينبغي أن يُقدّم[٥] [النعتُ][٦] الحقيقيُّ علىٰ السَّببيِّ، والتوكيدُ اللفظيُّ؛ لأنه موافقٌ في اللفظ وفي المعنىٰ جميعًا، والمعنويُّ موافقٌ في المعنىٰ فقط. وبدلُ الكلِّ علىٰ بدل البعض، ثم بدلُ البعض علىٰ بدل الاشتمال، وبدلُ الاشتمال علىٰ بدلِ الغلط، ثم بدلُ الغلط[٧]. فليُراجعْ، وليُحرّرْ كلُّ ذلك؛ فإني لم أرَ مَن تعرض لذلك.

السادس: اعلم أنه يجب أن يكون المخاطب عالمًا بمضمون النعت مِن غير

---

(١) نقل ابن الأثير ذلك عن بعضهم، ولم يسمّهم (البديع ٩٩ب) وهو مذكور في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٢، ونقله السيوطي دون عزو في الهمع ٥/ ١٦٦.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) الردُّ منقول عن السيوطي في الهمع ٥/ ١٦٦.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (ب): يتقدم.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) في شرحه للآجرومية (المواهب الرحمانية) ٩٠أ تحدث عن التقديم في أنواع البدل فحسب، ولم يتحدث عن التأكيد، ولا عن النعت.

ذكره؛ فلذا لا يُقصد بذكره إعلامُ المخاطب إيّاه، بل تمييز المنعوت بما تقرّر علمُه[١] من أحواله عنده[٢].

السابع: المأخوذ من كلام المصنف امتناعُ قطع النَّعت، ولو تعدّد. وليس إطلاقُه صحيحًا، بل المسألة لها ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون المنعوت مفتقرًا إلىٰ جميع النُّعوت[٣]، ولا يتميّز بدونها، فيجب إتباعُ الجميع[٤]. ثانيها: أن يكون مستغنيًا عن الجميع، معلومًا بدونها، فيجوز فيها إتباعُ الجميع، وقطعُ الجميع، وإتباعُ بعضٍ، وقَطْعُ بعضٍ[٥]. وثالثها: أن يكون مفتقرًا إلىٰ بعضها دون بعض، فيجب إتباع المُفْتَقَرِ إليه وتقديمُه، ويجوز فيما[٦] عداه الإتباعُ، والقطع[٧]. متىٰ قُطِعَ بعضُ النعوت دونَ بعض قُدِّمَ المُتْبَع علىٰ المقطوع، / [١١٤/أ] ولا

---

(١) في (ب): قرر عليه.

(٢) في (ب): عتره.

(٣) في (ب): المنعوت.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣١٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٢، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠-١٥١، أوضح المسالك ٣/ ٣١٦.

(٥) الجمل للزجاجي ١٥، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٢-١٨٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٧-٤١٨، الفصول الخمسون ٢٣٥، المقرب ١/ ٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٨، التسهيل ١٦٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٢، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٥١.

(٦) في (ب): فيها.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٢، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٧، توضيح المقاصد ٣/ ١٥١، أوضح المسالك ٣/ ٣١٧.

يُعكس[1]. وفيه خلافٌ، قال ابن أبي الربيع: والصحيح المنع[2]. وقال صاحب البسيط: والصحيح جوازه[3]. ولا يَختصّ جوازُ القطع بتكرار[4] النعوت، كما توهمّه بعضُهم[5]، بل المدار على [علم][6] المنعوت بدون

---

(١) المقرب ١/ ٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٨، التسهيل ١٦٩، وشرحه ٣/ ٣١٩، الملخص ٥٤٩، توضيح المقاصد ٣/ ١٥١، أوضح المسالك ٣/ ٣١٤.
والعلّة في ذلك عدم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي؛ لأن النعت المقطوع عبارة عن جملة جديدة.

(٢) الملخص ٥٤٩-٥٥٠. وحكىٰ في البسيط الخلاف، وحكىٰ حجةَ الفريقين، ثم قال: والأقوىٰ ألاّ يُتْبَع بعد اللفظ، ولعله يريد به: بعد القطع، ١/ ٣١٦-٣١٧. ولم أجد شيئًا فيما اطلعت عليه من الموجود من شرحه للإيضاح (مخطوط)، ونقله عنه تلميذه ابن الفخار في شرح الجمل ١/ ١٤. والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٥١، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤١٧، والأشموني ٣/ ٦٩. واختار المنع أيضًا أبو حيّان الارتشاف ٢/ ٥٩٣.

(٣) يريد به ابن العلج، وقد سبق التعريف به، وقوله فيه ٦٦/أ قال: لأن القطع عارض لفظيٌّ؛ فلا حكم له. ونَقل رأيه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٥٩٢، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٥١، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤١٧، والأشموني ٣/ ٦٩.

(٤) في (ب): بتكرر.

(٥) ممّن اشترط ذلك الزجاجي في الجمل ١٥، -كما هو ظاهر كلامه- وصرح الرضي بعزو ذلك إليه (شرح الكافية ١/ ٣١٦) وابنُ بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٧، ٤١٨، والشنتريني في تلقيح الألباب ١٦٩، والعكبري في اللباب ١/ ٤٠٧، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٣٥. يظهر ذلك من كلامهم، وذكر المرادي أنه يظهر من كلام ابن مالك في الألفية (توضيح المقاصد ٣/ ١٥٢، وعليه جرىٰ شرح ابن هشام (أوضح المسالك ٣/ ٣١٤)، ونقله ابن عصفور عمّن لم يُسَمّهم، وقال: إنه فاسد (شرح الجمل ١/ ٢٠٧). وقال: إن سيبويه حكىٰ: (الحمد لله الحميدَ، والحمد لله أهلَ الحمد والملك لله أهلَ الملك)، قال سيبويه: وإن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت. (الكتاب ٢/ ٦٢-٦٣).

(٦) سقطت من (ب).

النعت[١].

والقطعُ للرفع علىٰ إضمار المبتدأ، وللنصب[٢] علىٰ إضمار الفعل[٣]. ولا يجب الإضمارُ ويمتنع الذكرُ إلاّ فيما قُطِع لمجرَّد مدحٍ، أو ذمّ، أو ترحُّم[٤]. وأمّا

---

(١) نتائج الفكر ٢٣٧، المقرب ١/ ٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٧، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٥-٣١٦. وذكر الصيمري أن القطع لا يكون إلا إذا كانت الصفة مدحًا أو ذمًّا. ولم تكن لتعريف الأوّل وتبيينه. «التبصرة والتذكرة ١/ ١٨١-١٨٢، ونحوه في شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٧، ٤١٨، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٩، ونتائج الفكر ٢٣٧، كشف المشكل ١/٦١٧-٦١٨، المقرب ١/ ٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٧- وفيهما أنه يجوز القطع إن كان للترحُّم أيضًا، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٦، وشرح الرضي ١/ ٣١٦، والمسألة خلافية (الارتشاف ٢/ ٥٩٢-٥٩٣).

(٢) في (أ) و(ب): النصب.

(٣) الجمل للزجاجي ١٥، التبصرة والتذكرة ١/ ١٨١، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٧.

(٤) يعني أنه يجب إضمار الفعل الناصب إذا كان المراد المدح، أو الذمَّ، أو الترحم. أيْ: إذا كان الفعل المقدر هو كلمة (أمدح) أو(أذمّ) أو (أرحم) فهذه لا يجوز إظهارها. وأمّا إذا كان الناصب كلمة (أعني) جاز الإضمار والإظهار، وقد نصّ علىٰ هذا ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣١٨، والظاهر التعميم، فيجوز الإظهار إن كان المراد من النعت تبيينَ المنعوت وتخصيصَه، لا المدحَ، ولا الذمَّ، ولا الترحمَ. فيجوز إظهار المبتدأ أو الفعل الناصب الذي تقديره (أعني)، أو (أخص)، أو (أقصد) شرح العمدة ١/ ٥٤٣، والملخص ٥٤٩-٥٥٠. البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٦، الارتشاف ٢/ ٥٩٢، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٣، المساعد ٢/ ٤١٥-٤١٦، أوضح المسالك ٣/ ٣١٨.

ويظهر من كلام ابن الناظم وجوب الإضمار مطلقًا (شرح الألفية ٤٩٧).

مع أنه قد سبق في حاشية (١) من هذه الصفحة أن من العلماء من لا يجيز القطع إلا في المدح والذم والترحم دون ما سواء. ولكن المشهور عند المتأخرين عدم حصره في ذلك.

النعت المسوقُ للتوكيد، نحو: ﴿...نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[(١)]، والملْتَزَمُ الذكْرِ، نحو: (الشِّعْرَىٰ العَبُور)،[(٢)] والجاري علىٰ اسم الإشارة -فلا يجوز قطعُه بحال،[(٣)] كأوَّل نعوت النكرة. والله أعلم.

الثامن[(٤)]: شمل كلامُ المصنف -علىٰ ما قرّرناه[(٥)]- النعتَ المفردَ، والنعتَ الجملةَ،[(٦)] [والنعتَ الظرفَ والجارّ والمجرورَ: فالمفردُ عُلِم حالُه مِمّا مرّ، والجملةُ][(٧)] وشِبهُها يُعتبر فيهما هنا ما يُعتبر في وقوعهما[(٨)] خبرًا؛[(٩)]، فلابدّ فيهما

---

(١) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ....﴾ ١٣، الحاقة ٦٩.

(٢) من قولهم: (طَلَعَت الشِعرَىٰ العَبُورُ). و(الشعرَىٰ) نجمان في السماء أحدهما: (العَبُور)، والثانية (الغميصاء) ويقال لهما: أختا سهيل. و(العَبُور) أيْ: العابرة. ولا تكاد تنطق العرب بـ(الشّعرىٰ) إلا موصوفة (شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٤، الارتشاف ٢/ ٥٩٢، ٥٩٩، الهمع ٥/ ١٦٩، الأشموني ٣/ ٦٩، وقيل: إن ذلك ليس بلازم، فقد تجيء مفردة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ ٤٩، النجم ٥٣. قال ذلك ابن عقيل (المساعد ٢/ ٣٨٣).

(٣) هذه الثلاثة منصوصٌ علىٰ عدم القطع فيها في شرح التسهيل ٣/ ٣١٨، وشرح الرضي ١/ ٣١٦، الارتشاف ٢/ ٥٩٢.

(٤) في (ب): الثاني.

(٥) من كونه قد يقع مؤوَّلًا بالمشتق. وذلك في صـ ٨٠٢.

(٦) في (جـ): والجملة.

(٧) ساقط من (ب)، ومكرّر في (جـ).

(٨) في (أ): وقوعها.

(٩) نصّ علىٰ اشتراط ذلك أبو علي في الإيضاح ٢٨٧، ونحوه في المقتصد ٢/ ٩١١، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٧، وشرح المفصل ٣/ ٥٢-٥٣، المقرب ١/ ٢١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٣-١٩٤، الكافية ١٣٠، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٦٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٥٩-١١٦٠.

من ضمير المنعوت، ويجوز حذفُه إذا عُلِم، لكنه هنا أكثرُ من الخبر[١]. ولا يجوز أن تكون[٢] الجملة إنشائيّةً؛ لأنها لا تدلّ علىٰ معنًىٰ مُحَصّل؛ فلا يفيد النعت بها، فإن سُمِعَ من كلامهم ما يوهم وقوعَها نعتًا قُدِّر القولُ معها[٣]، كقوله[٤]:

جــاؤوا بِمَــذْقٍ هَــلْ رأيــتَ الــذئبَ قَــطْ[٥]

أيْ: بمَذْق مَقُولٍ عند رؤيته هذا القولُ.

وقد يقع النعتُ مصدرًا أيضًا[٦]. وهذه الثلاثة لا يُنعت بها إلا نكرةٌ أو ما

---

(١) وأقلّ من الصلة، (أمالي ابن الشجري ١/ ١٤٠) وعبّر عنه بأنه في الصفة أقيس. ١/ ٩، والإشارة إلىٰ حذفه في المقرب ١/ ٢١٩-٢٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٤، ونص ابن مالك علىٰ أن حذف الضمير من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر. (التسهيل ١٦٧). ونحوه في الارتشاف ٢/ ٥٨٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤١.

(٢) في (ب): يكون.

(٣) المقتصد ٢/ ٩١٢، المفصل ١١٥، شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٢٩، التسهيل ١٦٧، وشرحه ٣/ ٣١١، شرح الرضي ١/ ٣٠٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٣.

(٤) قيل: هو العجاج، والبيت في ملحقات ديوانه ٢/ ٣٠٤، نقله جامعه عن الخزانة.

(٥) من الرجز، وقبله: (بِتْنا بحسان ومعزاه تَئِطْ ما زلت أسعىٰ بينهم وألْتَبِطْ حتىٰ إذا جَنَّ الظَّلَامُ واختلَطْ).

ويروىٰ: (حتىٰ إذا كاد الظلام) (وجاؤوا بنضح) و(ضيح). و(حسان) اسم رجل، و(تئط): تصيح من الجوع، و(ألتبط): أعدو. و(المذق): اللبن الذي خلط بالماء. والمعنىٰ أنه خُلِط فضَرَبَ إلىٰ الغبرة، فصار كلون الذئب الأغبر. الكامل ٢/ ١٠٥٤، المعاني الكبير ١/ ٢٠٤، ٣٩٩، وأمالي الزجاجي ٢٣٧، (الملحقات بالكتاب) المقتصد ٢/ ٩١٢، المفصل ١١٥، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٨، الخزانة ٢/ ١٠٩-١١٢.

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٠، الكامل ١/ ٣٦٩، المفصل ١١٥.

[في][1] حكمِها، كالمعرَّف بـ(أل) الجنسيّة[2]، نحو: ﴿...كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[3]، ونحو[4]: (رَجُلُ عَدْلٌ)، و(رَجُلٌ صَوْمٌ)، فلا يختلف المصدر، بل يلزم إفرادُه وتذكيرُه، كأنهم قصدوا التنبيه علىٰ أنَّ أصله: (ذو عدلٍ)، و(ذو صومٍ) / [١١٤/ ب]، فلمّا حذفوا المضافَ تركوا المضافَ إليه علىٰ ما كان عليه[5]. قيل[6]: وهذا ما لم تُقْصَد المبالغةُ، وإلاّ فلا تقدير[7]. والكوفيّون يجعلون

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) التسهيل ١٦٧، وشرحه ٣/ ٣١١، والمطول ٨٠-٨١، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩١-٤٩٢، شرح الرضي ١/ ٣٠٧-٣٠٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٤-١٤٠، وخالف أبو حيّان، فلم يجز نعت المعرَّف بـ(أل) الجنسية بالجملة، (الارتشاف ٢/ ٥٤٨). وابن مالك يتأوّل ذلك بأن الذي فيه (أل) الجنسية معرفةٌ في اللفظ، نكرةٌ في المعنىٰ. (شرح التسهيل ٣/ ٣١١).

(٣) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا ...﴾ ٥ الجمعة ٦٢.

(٤) في (ب): أو نحو.

(٥) وهو رأي البصريين: الكامل ١/ ٣٧٤. شرح المفصل ٣/ ٥٠، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦١٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٠، وفيه النصّ علىٰ هذه العلة، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٥، وشرح الرضي ١/ ٣٠٦، الارتشاف ٢/ ٥٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، والمساعد ٢/ ٤١١، أوضح المسالك ٣/ ٣١٢، الجامع الصغير ١٨٥، الفواكه الجنية ٨٥.

وردَّه ابن الحاجب بوجهين: الأول: أنه يلزم عليه أن يوصف بجميع المصادر علىٰ هذا النحو. والآخر: أنه يلزمه حذف مضاف. (شرح المفصل ١/ ٤٤٣).

(٦) في (ب): قبل.

(٧) الكامل ١/ ٣٧٤، ويقول صدر الأفاضل: (رجلٌ عدلٌ) علىٰ المبالغة كأنه تجسّم من العدل، ومن قال بأنه علىٰ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة، معناه: (ذو عدل)، فقد أذهب ماءَه ورونقه...» التخمير ٢/ ٩١. شرح المفصل ٣/ ٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٨، شرح الرضي ٣٠٦، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، المساعد ٢/ ٤١.

(صومًا) و(عدلًا) واقعين موقع: (صائم) و(عادل)[١].

التاسع: إذا نُعِتَ بمفردٍ، وظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، وجملةٍ، قُدِّم المفردُ علىٰ الظرف، والظرفُ علىٰ الجملة غالبًا فيهنّ[٢]. والله أعلم.

(وِ) النعت من حيث هو يجب أن يتبع منعوتَه في نوع (تعريفه) إنْ كان المنعوت معرفة، بأنْ أشير به إلىٰ أنَّ مدلول اللفظ معهودٌ ومعلومٌ معيّنٌ حاضرٌ في الذهن، فتقصد أنْ ترفع الشركةَ اللفظيةَ العارضةَ للمعرفة، كأن تقول: (جاءني زيد)، وكان عَلَمًا[٣] لمتعدد[٤]، فَتُتْبِعَه بقولك: (العالِم)؛ تمييزًا له عمّن شاركه في مطلق الاسم، [أيْ:][٥] الذي عُرِفَ به مِن بين جميع مشاركاته في اللفظ بهذا الوصف، حيث لم يكن منهم مَن شاركه في العِلْم، ومِنْ هنا وجَبَ أن يكون

---

(١) نقله الشلوبين دون عزوٍ (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦١٧) (وكذا الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٠٦، وصرّح بعزوه إليهم ابن عصفور (شرح الجمل ١/ ١٩٨)، وأبو حيّان (الارتشاف ٢/ ٥٨٧-٥٨٨)، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤١١، وابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣١٢، والأشموني ٣/ ٦٤، واختاره ابن الحاجب (شرح المفصل ١/ ٤٤٣). والأردبيلي (شرح الأنموذج ١٠٠).

(٢) شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٠٦، المقرب ١/ ٢٢٦-٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٧-٢١٨، التسهيل ١٦٩، وشرحه ٣/ ٣٢٠، شرح الرضي ١/ ٣١٨، الارتشاف ٢/ ٥٩٥، المساعد ٢/ ٤١٨، الجامع الصغير ١٨٥، الهمع ٥/ ١٨٥، ونقل عن ابن عصفور أنه يُوجبه.

(٣) زيد في (أ): به.

(٤) في (جـ): المنفرد.

(٥) سقطت من (ب).

المخاطبُ[١] عالمًا بمضمونه بغير ذكره، فلا يُقْصَد بذكره إعلامُ المخاطب إيّاه[٢]. (و) يجب أن يتبعه أيضًا في نوع (تنكيره) إن كان نكرةً، حقيقة، أو حكمًا، بأن يُقصد به تمييزُ المتبوع وتبيينُه[٣] بتقليل الاشتراك المعنويِّ الكائن في مفهوم النكرة، بأن تقول (جاءني رجلٌ)، فيَحتمِل كلَّ مَنْ فيه معنىٰ الرجولة[٤]، فتقول: (عالِم)، فيتخصّص بمَن يعرفه مخاطبُك موصوفًا بذلك، دون غيره مِن كلِّ ما شاركه في ذلك المفهوم ممّن هو جاهلٌ مثلًا[٥].

قال أستاذنا[٦]: وإنّما وجبت الموافقةُ في ذلك حذرًا من التدافع؛ لأن في التعريف إيضاحًا، وفي التنكير إبهامًا، والنعتُ والمنعوتُ / [١١٥/أ] في المعنىٰ واحدٌ،[٧] فتدافعا، بناءً علىٰ أن الغرض من التنكير الإبهامُ، ومن التعريف التعيينُ[٨].

---

(١) في (ب): المخاطبة.

(٢) سبق نحو هذا الكلام قريبًا، في صـ٨١٦-٨١٧.

(٣) عطف في (أ) بـ(أو).

(٤) في (جـ): رجولية.

(٥) نحو هذا التقرير في الكتاب ١/ ٤٢٢، وشرحه للسيرافي ٢/ ١٤٢/أ.

(٦) الشنواني في المواهب الرحمانية ٩٠/أ بتصرف يسير.

(٧) بيان ذلك في الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢، البصريات ٢/ ٧٨٠، شرح السيرافي ٢/ ١٤٢/أ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٥، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٠، ويرىٰ الفارسي في موضع آخر أنهما ليسا كالشيء الواحد، بل منفصلان (البصريات ١/ ٥١٣).

(٨) وقد ذكر ذلك من قبله المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٣، والدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٨١/ ب، والسيوطي في الهمع ٥/ ١٧٢، وقد أخذ عنه أكثر ألفاظه.

ثمّ ما قاله المصنف هو مذهب البصريين[(١)]، فلا يجوز في شيءٍ من النعوت أن يخالف منعوته في التعريف ولا في التنكير، خلافًا للأخفش، حيث جوّز وصفَ النكرة بالمعرفة إذا تخصّصت قبل ذلك بالوصف، نحو: ﴿...فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾[(٢)]، فإنّ[(٣)] (الأوليان) صفةٌ لـ(آخران)؛ لأنّه لما وُصِف تَخصَّص[(٤)].

وخلافًا لقومٍ جوّزوا وصفَ المعرفة بالنكرة [مطلقًا[(٥)] -ولابن الطرواة في تجويزه وصفَ المعرفة بالنكرة][(٦)] إذا كان الوصف خاصًّا بالموصوف، لا

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٩، الجمل للزجاجي ١٣، التبصرة والتذكرة ١/١٦٩، اللمع ١٣٩، شرح عيوب الإعراب ٢٢٨، شرح ملحة الإعراب ٢٩٢، وعزاه أبو حيّان لسيبويه وجمهور البصريين (الارتشاف ٢/ ٥٧٩).

(٢) ﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا...﴾ ١٠٧ المائدة ٥.

(٣) في (ب): قال.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٩٠، لكنه عبّر بالبدلية، قال: كأنه قد حدّهما، حتىٰ صارا كالمعرفة في المعنىٰ، فأجرىٰ المعرفة عليهما بدلًا. وهو معزوٌّ إليه علىٰ أنه نعتٌ في البديع لابن الأثير ١٩٣/أ، وإملاء ما من بن الرحمن ١/ ٢٣٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٢٥٥، وشرح الرضي ١/ ٣١٠، والارتشاف ٢/ ٥٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥، المساعد ٢/ ٤٠٢، والمغني ٢/ ٥٧٤، والهمع ٥/ ١٧٢-١٧٣، الأشموني ٣/ ٦٠. وأجيب عن الآية بأنّها بدل، أو خبر مبتدأ محذوف. (شرح الرضي ١/ ٣١٠).

(٥) ذُكر هذا الرأي في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٥، المساعد ٢/ ٤٠٢، الهمع ٥/ ١٧٣.

(٦) ساقط من (جـ).

يوصف به غيرُه[١]، كقوله[٢]:

.... في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[٣] [٤]

فـ(ناقع)[٥] صفة لـ(السمّ).

وخلافًا[٦] للكوفيّين في تجويزهم التخالفَ في المدح والذمّ[٧]، ومثّلوه بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا ...﴾،[٨] فجعلوا (الذي) صفةً

(١) رأيه في التذييل ٤/ ١١٥/أ ب، والارتشاف ٢/ ٥٨٠، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٥، المساعد ٢/ ٤٠٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٨١/ب، الهمع ٥/ ١٧٣، والأشموني ٣/ ٦٠، و(ابن الطراوة النحوي ٢١٩). وقبله في هذا الرأي أبو حاتم السجستاني (مجالس العلماء ١٤٩). وذكره ابن هشام دون عزوٍ (المغني ٢/ ٥٧١).

(٢) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ١٦٤.

(٣) في (ب): نواقع.

(٤) فَبِتُّ كأني ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ مِن الرُّقْشِ..............

والبيت من الطويل.

(ساورتني) أي: واثبتني لتلدغني. و(الضئيلة): الدقيقة، وإنما يدقّ جسمها إذا كبرت، ويكون ذلك أشدَّ لسمِّها. و(الرقش): المنقطات بالسواد، وهي من شرارها. و(ناقع): خالص. أو ثابت في أنيابها.

والبيت في الكتاب ٢/ ٨٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٨٤-٣٨٥، المغني ٢/ ٥٧١، الخزانة ٢/ ٤٥٧-٤٥٨.

(٥) في (ب): قال: ناقع.

(٦) في (جـ): وخلا.

(٧) أي أجازوا التخالف بين المعرفة والنكرة فيما كان المراد فيه من النعت المدحَ أو الذمَّ.

(٨) ﴿...وَعَدَّدَهُۥ﴾ ١-٢ الهمزة ١٠٤.

لـ(همزة)][(١)].

وأجيب عمّا مثّل به الكلّ بإعراب التابع فيه بدلًا، لا نعتًا[(٢)]، وكذا سائر ما خالف ما قاله المصنف، إمّا[(٣)] مؤوَّل، أو شاذٌّ[(٤)]. والله أعلم.

تنبيه:

النعت إمّا حقيقي، وهو الذي يكون معناه لِما قبله، ويرفع ضميرَه، وحُكْمُ هذا أن يتبع منعوتَه في أربعةٍ من عشرة: واحدٍ من أوجُه الإعراب الثلاثة، وواحدٍ من التعريف والتنكير، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ من التذكير والتأنيث، تقول: (جاء رجل عاقل)، [و(رأيت رجلًا عاقلًا)، و(مررت برجلٍ عاقلٍ)][(٥)] و(جاء زيدٌ العاقلُ)، و(رأيت زيدًا العاقلَ)، و(مررت بزيدٍ العاقلِ)، وباقي الأمثلة ظاهر. — وإمّا مجازيٌّ، /[١١٥/ب] وهو الذي يكون معناه لِما بعده، ويَرفع ضميرَ ما قبله[(٦)]. وحكمُه في وجوب المطابقة

---

(١) سقطت من (ب). وقول الكوفيين في البديع لابن الأثير ٩٣/أ، شرح الرضي ١/ ٣١٠، عزاه لبعضهم. ونحوه في الارتشاف ٢/ ٥٨٠، والمساعد ٢/ ٤٠٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٨١/ب، وإليهم عامة في الهمع ٥/ ١٧٢.

(٢) أو أنه نعت على القطع. شرح الرضي ١/ ٣١٠، تعليق الفرائد ٢/ ٨١/، الهمع ٥/ ١٧٣.

(٣) في (جـ): أو.

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ١٣٦، الأشموني ٣/ ٦٠.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) وليس هذا هو السَّببيَّ المشهورَ عند النحويين، وقد فرَّق بينهما سيبويه (الكتاب ١/ ٤٢٤).=

كحكم[١] الذي قبله، فيطابق أيضًا في أربعةٍ من عشرة، نحو: (جاء رجلٌ قائمُ الأبِ)، [و(رأيت رجلًا قائمَ الأبِ)، و(مررت برجلٍ قائمِ الأب]،[٢] و(جاء زيدٌ القائمُ الأبِ)، و(رأيت زيدًا القائمَ الأبِ)، و(مررت بزيدٍ القائمِ الأبِ). وباقي التمثيل لا يَخفىٰ. وهذا كلُّه إذا كان النعت مشتقًّا، ولم يَمنَع من التبعيّة في الإفراد وفَرْعَيْهِ، وفي التذكير وفرعِه مانعٌ. فإنْ لم يكن مشتقًّا، كـ(أيّ) و(مثل)[٣] والمصدرِ[٤] كان مفردًا مذكَّرًا[٥]، يقال: (امرأة أسدٌ)[٦]. وإن مَنَعَ مانعٌ، وكان مشتقًّا علىٰ وزن (فَعُول) بمعنىٰ (فاعل)، أو (فَعيل) بمعنىٰ (مَفْعُول)، و(مِفْعال) و(مِفْعِيل) فهو مذكرٌ لا غير، كـ:(امرأةٌ صَبُورٌ وجَرِيحٌ) و(امرأةٌ مِنْحارٌ

=والفرق بينهما أن النعت الحقيقيّ والمجازيّ يرفعان ضميرًا مستترًا يعود إلىٰ المنعوت، والسببيّ يرفع اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا (شرح العمدة ١/ ٥٣٩، أوضح المسالك ٣/ ٣٠٣، التصريح ٢/ ١٠٩) قال الفاكهي: وغالب النحاة يطلق علىٰ هذا نعتًا سببيًا (شرح الحدود ٢٥٢).

(١) في (ب): بحكم.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) فأما (أيّ) فإنها تفرد وتذكّر علىٰ كل حال، ولا تثنّىٰ ولا تُجمع ولا يلزم تأنيثُها، فهي تتبع في اثنين من خمسة، واحدٍ من وجوه الإعراب، والتنكير. وأمّا (مثل) فيجوز أن تذكّر علىٰ كل حال. فتكون مثل (أيّ)، وقد تفرد علىٰ كل حال، وقد يجوز جمعُها وتثنيتُها، وإن كانت غير مضافة لزم تثنيتُها وجمعُها (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٨).

(٤) إذ إن المصدر لا يثنىٰ، ولا يجمع، ولا يؤنث. (شرح المفصل ٣/ ٥٠، المقرب ١/ ٢٢١، شرح العمدة ١/ ٥٤٢).

(٥) النص علىٰ هذه الثلاثة في الارتشاف ٢/ ٥٨١.

(٦) مع أن النعت بالجامد قبيحٌ، كما قرّره سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٤، ٢/ ٢٣. ونحوه في شرحه للسيرافي ٢/ ١٤٨/أ. إلا أن يكون المراد المعنىٰ. والتأويل: شُجَاعةٌ. وهو أيضًا ضعيف (المفصل ١١٤).

ومِعْطِير).[١] وإنْ كان ذاتًا، وجَرَىٰ علىٰ المذكر، كـ(رَبْعَة) و(عَلَّامة) فهو مؤنث،[٢] يقال: (رجلٌ رَبْعَةٌ) و(امرأةٌ رَبْعةٌ)، و(رجلٌ عَلَّامةٌ) و(امرأةٌ عَلَّامةٌ)[٣]. و(أَفْعَلُ) التفضيلِ في بعض أحواله يلزمه الإفرادُ والتذكير[٤]. ويُفَرَّق نعتُ المثنىٰ والجمع إنْ اختلفوا[٥]، نحو: (مررت برجلين: كريمٍ[٦] وبخيلٍ[٧])، وإنْ اتفق جُمِعَ في اللفظ، نحو: (مررت برجلين كريمين)،[٨] وغُلِّب[٩] التذكيرُ والعقلُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٧، المفصل ١١٦، كشف المشكل ١/ ٦١٦، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦١٦، المقرب ١/ ٢٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٦-١٩٧، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٦٩، الارتشاف ٢/ ٥٨١، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٠، التصريح ٢/ ١١٠.

(٢) يعني في اللفظ.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٣٧، المفصل ١١٦، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٦٩، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢١.

(٤) الإشارة إلىٰ ذلك في هذا الباب في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦١٦، والمقرب ١/ ٢٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٧، النكت الحسان ١٢١، الارتشاف ٢/ ٥٨١، توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٠، التصريح ٢/ ١٠٩-١١٠.

وذلك أنه إن كان معرفًا بالألف واللام تبع ما قبله في أربعة من تسعة؛ لأنه إنما يكون معرفة في كل حال، وإن كان معه (مِنْ) تبع الموصوف في اثنين من خمسة لأنه يكون للمفرد والمثنىٰ والمجموع والمؤنث والمذكر بلفظٍ واحد. وإن كان مضافًا فإنه يتبع الموصوف في أربعة من عشرة، ويجوز فيه حينئذ أيضًا أن يكون كالذي معه (مِنْ) فيتبع الموصوف في اثنين من خمسة.

(٥) كذا في جميع النسخ الست، وكان الأولىٰ: (إن اختلف) أي النعت، إلا أن يكون راعي المنعوتين.

(٦) في (جـ): كريمين.

(٧) ويجوز في نحو هذا كون (كريم وبخيل) بدلًا من (رجلين) الكتاب ١/ ٤٣١.

(٨) التسهيل ١٦٩، وشرحه ٣/ ٣١٦-٣١٧.

(٩) في (ب): وعلب.

وجوبًا عند الشمول[١]، نحو: (مررت بزيد وهند الصالِحَينِ) و(رجلٍ وامرأةٍ عاقلينِ) و(اشتريت عبدين وفرسين مختارين)[٢]، -واختيارًا عند التفصيل[٣]، نحو: ([مررت][٤] بإنسانين: صالحٍ، وصالحٍ)[٥] ويجوز: (وصالحةٍ)، و(انتفعت بعبيدٍ وأفراسٍ: سابِقين، وسابِقين)،[٦] ويجوز: (سابقات).

وإمّا سببيّ[٧]، وهو الذي يكون معناه لِما بعده، ويرفعه حالَ كونه متلبِّسًا بضمير ما قبله. وحكمُه أن[٨] يتبعَ ما قبله في اثنين من خمسة: واحدٍ / [١١٦/أ] من أوجُه الإعراب الثلاثة[٩]، وواحدٍ من وجهي التعريف والتنكير. وأمّا باقي العشرة، وهي الخمسة الأخرىٰ، وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فحكمه فيها حكمُ الفعلِ، فيكون الاعتبارُ فيها بما بعده، من غير اعتبار حال الموصوف، تقول: (جاء زيدٌ القائمُ أبوه)، و(رأيت زيدًا القائمَ أبوه)،

---

(١) التسهيل ١٦٩، شرح العمدة ١/٥٤٤، الارتشاف ٢/ ٥٩٠، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٦، الهمع ٥/ ١٨٠.

(٢) ولم يقل: مختارتين، مراعاة لـ(الفرَس)، وإنما غلَّب العاقل.

(٣) التسهيل ١٦٩، شرح العمدة ١/٥٤٥، الارتشاف ٢/ ٥٩٠، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٦، الهمع ٥/ ١٨٠.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) هذا مثال تغليب المذكر في حال التفصيل.

(٦) هذا مثال تغليب العاقل في حال التفصيل.

(٧) عطف علىٰ قوله في التنبيه السابق: النعت إما حقيقي أو مجازي ٨٢٧.

(٨) في (ب): أنه.

(٩) في (ب): الثالثة.

و(مررت بزيدٍ القائمِ أبوه)، و(جاء رجلٌ عاقلٌ أبوه)، و(رأيت رجلًا عاقلًا أبوه)، و(مررت برجلٍ عاقلٍ أبوه)، و(جاء الزيدان العاقلُ أبواهما)، و(رأيت الزيدين العاقلَ أبواهما)، و(مررت بالزيدين العاقلِ أبواهما)، و(جاءت امرأة عاقلٌ أبوها)، و(جاء زيدٌ الحسنةُ أمّهُ) إلىٰ غير ذلك.

واعلم أنَّ النعت في هذا القسم يلزمه الإفرادُ دائمًا في اللغة المشهورة إذا لم يكن مرفوعُه جمعًا، وأمّا إن كان مرفوعه جمعًا فيجوز فيه الإفرادُ والتكسير،(١) ويضعف تصحيحُه(٢). وفي (التسهيل): أنَّ الجمع في ذلك أولىٰ من الإفراد(٣)، ونصّ علىٰ ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب(٤)، وهو مذهب

(١) في (ب): والتنكير. وتقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٤١-٤٣، وهو أيضًا قول الزجاج (شرح السيرافي ٢/ ١٧٦/أ النكت للأعلم ١/ ٤٦٠، الكافية ١٣١، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٦٣٢، شرح العمدة ١/ ٥٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٢).

(٢) لأنه يجري علىٰ لغة: (أكلوني البراغيث) (الكتاب ٢/ ٤١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٩، الكافية ١٣١، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٦٣٢).

(٣) صـ ١٤٠، وذكره في الشرح ٣/ ٣٠٧، ٣/ ١٠٠، ونحوه قال ابن أبي الربيع في الملخص ٥٥٩، وابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٠٤، وشرح الشذور ٤٣٤، والجامع الصغير ١٨٤، شرح القطر ١٥٦، (نقله عن غيره).

(٤) يعني ما أشار إليه السيرافي بقوله: «وفي بعض النسخ في الكتاب فصلٌ ذُكِر أنه ليس من كلام سيبويه وأنه شَرْحٌ، وقد أتىٰ علىٰ معناه تفسيرُنا، وهو: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون، نحو: (حَسَن وحِسَان) فإن الأجود فيه أن تقول: (مررت بزيدٍ حِسَانٍ قومُه) وما كان يُجمع بالواو والنون، نحو: (منطلق) و(منطلقين) فإنّ الأجود فيه أن يُجْعل بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: (مررت برجل منطلقٍ قومه) (شرح الكتاب ١٧٥/ ب-١٧٦/ أ) كما يحتمله كلامه الوارد في النصّ المطبوع المشهور. وهو قوله: «وتقول=

المبرّد[1]، وقيل: الإفراد أحسن، ونُسِبَ إلىٰ الجمهور[2]، وفَصَّل بعضهم، فقال: الجمع أولىٰ إنْ تبع جمعًا، والإفراد أولىٰ إنْ تبع مفردًا أو مثنًّىٰ[3]. وإنما اختير التكسيرُ؛ لأنَّ اسم الفاعل المشابه للفعل إذا جُمِعَ جَمْعَ التكسير خَرَجَ لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأنَّ الفعل لا يُكَسَّر[4]، ولم يلزم فيه أيضًا شبْهُ اجتماع فاعلين، نحو: (قعود[5] غلمانُه)، كما لزم في: (قاعدون

=مررت برجلٍ أعْوَر آباؤه...» وأحسنُ من هذا أعْورُ قومُك؟ ومررت برجل صمٍّ قومه. الكتاب ٢/ ٤٢، وهو مثاله الأخير، وبهذا فسّر ابن أبي الربيع كلام سيبويه (الملخص ٥٥٩-٥٦٩).

ويحتمله قوله أيضًا: «أن ما كان يجمع بغير الواو والنون، نحو: (حسنٍ: حسانٍ) فإن الأجود فيه أن تقول: (مررت برجال حسانٍ قومهم)...» ٢/ ٤٣، وقد ذكر المرادي أن في بعض نسخ الكتاب أنّ الجمع أولىٰ من الإفراد. (توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨، المواهب الرحمانية ٩٣/ أ.

وعزي إلىٰ سيبويه ترجيح جمع التكسير علىٰ المفرد (الفواكه الجنية ٨٦-٨٧).

(١) توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨، المواهب الرحمانية ٩٣/أ، وهذا غير دقيق فمذهب المبرد -كما نقله عنه السيرافي- أنه يختار إجراءه علىٰ ابتداء الخبر، فيرفع، نحو: مررت برجلٍ عورٌ قومه. (شرح الكتاب ٢/ ١٧٦/ أ) ونحوه في النكت ١/ ٤٦٠، وهو في ذلك موافق الخليل (الكتاب ٢/ ٤١).

(٢) هو مذكور في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٦، وشرح المفصل ٣/ ٥٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٩، ونصّ علىٰ أنه مذهب الجمهور المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٣٨، وعزاه الأزهري للأبدىٰ والشلوبين وطائفة. وهو مذكور أيضًا في التصريح ٢/ ١١٠، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢١٩.

(٣) هذا ظاهر قول مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٣، وهذا التفصيل منقول عن بعض النحويين دون عزوٍ في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٨، والتصريح ٢/ ١١٠، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢١٩، والمواهب الرحمانية ٩٣/ أ.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٢-٤٣، شرح السيرافي ٢/ ١٧٤/ ب، النكت للأعلم ١/ ٤٥٩-٤٦٠، شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٦٣٢، شرح الرضي ١/ ٣١١.

(٥) في (جـ): تعود.

غلمانُه)[١].

هذا إذا نُعِتَ باسم الفاعل، فإنْ نُعِتَ باسم المفعول أو الصفة المشبهة باسم الفاعل جاز فيه هذا الاستعمالُ / [١١٦/ ب]، وجاز فيه أنْ يُحَوَّل الإسنادُ عن[٢] السببيِّ الظاهر إلىٰ ضمير المنعوت، فيستتر في النعت، ويُنصب السببيُّ،[٣] أو يخفض[٤] بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوتَه في التأنيث والتثنية والجمع، ويرجع إلىٰ القسم الأول[٥]، نحو: (جاز زيدٌ المضروبُ العبد، والحسنُ الوجه) بنصب (العبد والوجه) وجرّهما. وكذا يُفعل في كل مثال بما يناسبه. قاله الشارح[٦].

(**تقول**) في النعت الحقيقي: (**قام زيدٌ العاقلُ**) برفع (العاقل)، وتعريفه، وتذكيره، وإفراده، تبعًا لمنعوته (**و**) تقول فيه أيضًا: (**رأيت زيدًا العاقلَ**) بنصب (العاقل) وإفراده وتعريفه وتذكيره [تبعًا لمنعوته][٧] (**و**) تقول فيه أيضًا: (**مررت بزيدٍ العاقلِ**) بجرّ (العاقل) وإفراده وتعريفه وتذكيره تبعًا لمنعوته، والعاملُ فيه في

---

(١) شرح الرضي ١/ ٣١١.

(٢) في (ب): علىٰ.

(٣) علىٰ التشبيه بالمفعول به.

(٤) في (ب): عطفت بالواو، وفي (جـ): تخفض.

(٥) وهو ما سمّاه المجازي، وقد ذكره في صـ٨٢٧.

(٦) خالد الأزهري في صـ٦٩، وقريب منه جدًّا عند عصريه الشيخ زروق ٧١/ ب-٧٢/ أ.

(٧) ساقط من (أ).

الأوّل [قام]،(١) وفي الثاني (رأيت)، وفي الثالث (مررت)،(٢) علىٰ ما مرّ بيانُه(٣).

تنبيه:

لا تمكن المطابقةُ بين النعت ومنعوته في جميع الوجوه -كما هو بديهيّ- لاستحالة اجتماع الرفع والجرّ مثلًا، والتذكيرِ والتأنيث، والإفرادِ والتثنية والجمعِ، والتعريفِ والتنكير.

ثم اعلمْ أنَّ كلام المصنف يُمكن حملُه علىٰ النَّعت الحقيقي، وهو ظاهرٌ، بقرينة الأمثلة، ولكنه اقتصر علىٰ الموافقة(٤) في اثنين من الخمسة الأوجه التي أشار إليها لعدم انفكاك النعت عنها. ويمكن حملُه علىٰ النعت السببيّ، والمثالُ لا يُخصِّص، ويمكن حملُه علىٰ الجميع، ولكنه تَرَكَ أمثلةَ السببيّ، واقتصر علىٰ الخمسة الأوجه التي أشار إليها لجريانها في جميعها، وترك ما يَنفرد(٥) به الحقيقيُّ وما جرىٰ مجراه لعلمه بالمُقايسة. والله أعلم.

خاتمة:

اعلمْ أنَّ الأسماء/ [١١٧/ أ] في نعتها والنعتِ بها أربعةُ أقسام: ما لا ينعت،

---

(١) الذي في النسخ: (جاء). وهو سهوٌ كما ترىٰ.

(٢) هذا وهم من الشارح فالعامل (الباء) والفعل (مررت) عَمِل في الجارّ والمجرور معًا.

(٣) في شرح العامل في النعت، في صـ ٨٠٩-٨١٠، وفي المسألة خلاف تقدّم ثمّ.

(٤) أي في تمثيله السابق.

(٥) في (أ): ينفك.

ولا ينعت به،[١] كاسم الفاعل، وكالمضمر مطلقًا، لحاضرٍ [كان]،[٢] أو لغائب[٣]؛ لأنه لمّا شابه الحرفَ من جهة افتقاره لما يفسِّره لم يُنْعَت، ولكونه ليس بمشتقٍّ ولا في حكمِه لم يُنْعَت [به][٤] -وما يُنعت، [ويُنعتُ][٥] به، وهو اسم الإشارة[٦]، ونعتُه مصحوبُ (أل)[٧]- وما يُنعت، ولا ينعت به، كالعَلم، وإنما نُعِت لإزالة اشتراكٍ قد يَعرض له بواسطة تعدّد مسمّاه - وما يُنْعَت به، ولا يُنْعَت، وهو (أيّ)، كـ(مررت[٨] برجلٍ أيِّ رجل).

---

(١) في (ب): له.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (أ): غائب. وأجاز الكسائي نعت المضمر إذا كان للغائب إذا كان المراد المدحَ، أو الذمَّ، أو الترحمَ. (التسهيل ١٧١، وشرحه ٣/ ٣٢١، والارتشاف ٢/ ٥٩٥).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) النعت باسم الإشارة غير المكانية مذهب البصريين. وذهب الكوفيون والسهيلي إلىٰ أنه لا يجوز أن يُنعت بها. (الارتشاف ٢/ ٥٨٦، المساعد ٢/ ٤١٠).

(٧) الكتاب ٢/ ١٨٨، المقتضب ٤/ ٢١٦، ٢٨٢-٢٨٣، الموجز في النحو ٦٤، الأصول ٢/ ٣٢. وعزا ابن الحاجب كونها هنا نعتًا للمحققين (شرح الكافية ٢/ ٦٢٧). وقيل: إنها عطف بيان. واختار ذلك ابن مالك إن كان جامدًا (التسهيل ١٧٠). وقال في الشرح: «وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضًا في أنه نعت، ودعاهم إلىٰ ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه، وهو غير صحيح، ونقل كونه عطف بيان إن كان جامدًا عن ابن جني وابن السيد. ٣/ ٣٢١، وتفصيل الخلاف في ذلك في الارتشاف ٢/ ٥٩٨، المساعد ٢/ ٤١٩، والمغني ٢/ ٥٧٠.

(٨) في (ب): كسرت.

ولو ذَكَر المصنف عَطْفَ البيان هنا كان أنسبَ[١]. وسنتعرَّض[٢] له -إن شاء الله تعالىٰ- في باب عطف النسق.

(١) وقد تقدم أن الأجرومي لم يعدّ عطف البيان من التوابع. في صـ ٥٠٠-٥٠١.

(٢) في (ب): وستعرض.

[المعرفة وأنواعها][(١)]

ولمّا ذكر أنَّ النعت يتبع المنعوتَ في التعريف والتنكير، وكان المَحلُّ مَظِنَّةَ سؤالٍ تقديرُه: فما المعارف؟ وما النكرات؟ أشار إلىٰ جوابه بقوله: (**والمعرفة**) وهي كما قال ابن الحاجب[(٢)]: «ما (أيْ: اسم) وُضِعَ لشيءٍ بعينه»، بأن تكون الإشارةُ إلىٰ التعيين[(٣)] مأخوذةً في مفهومه وضعًا، فإنَّ (الرجل) معناه بحسب الوضع: الشخص، أو الجنس المعيَّن المعلومُ عند السامع، وكذا سائر المعارف[(٤)]. وهو معنىٰ قول السعد وغيرِه: ما وُضِعَ ليُستعمل في معيَّنٍ، سواء كان الوضع جزئيًّا، بأن لاحظ الواضعُ[(٥)] الموضوعَ له بعينه وذاته، أو بوصفٍ مختصٍّ به، فيضع اللفظَ[(٦)] [له][(٧)]، ويُسمَّىٰ جزئيًّا، كالأعلام. - أو كلِّيًّا بأن يلاحِظَ مفهومًا عامًّا شاملًا لأمور متعددة، فيضع اللفظَ لكل واحد[(٨)] مِمّا يَصدق عليه

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في الكافية ١٦٥.

(٣) وذلك من قوله: (بعينه)، وهذا ما أخرج النكرات، فهي لا تدل علىٰ معيّن. (شرح التسهيل ١/ ١٢٠).

(٤) نحو هذا في تعليق الفرائد ٢/ ١٤، والمواهب الرحمانية ٩٥/ ب، والفوائد الشنوانية ١٣٤أ ب.

(٥) في (أ) و(ب): الوضع.

(٦) تكررت في (أ).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) تكررت في (أ) و(جـ).

هـذا المفهـومُ بوضـعٍ واحـد، ويُسـمَّىٰ وضـعًا كليًـا،[١] كمـا في المضـمَرات عنـد / [١١٧/ ب] المحققين، فالواضع تصوَّر مفهومَ المتكلم، ثم وضع (أنا) لكل واحد[٢] ممّن يصدق عليه هذا المفهومُ مرةً واحدة[٣]، وقِس الباقي[٤].

تنبيه:

الوضع [كما][٥] في كلام السيّد عامٌّ، وخاصٌّ، والموضوع له كذلك، فالجملة أربعة أقسام، حاصلةٌ من ضَرْب اثنين في مثلها، ثلاثةٌ منها ممكنةٌ متحققةٌ،

---

(١) وذلك بخلاف النكرات فإنها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنىٰ كلي (شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٧٨٦).

(٢) تكررت هذه الكلمة في (أ).

(٣) المعنىٰ: أن الوضع إما جزئيٌّ، وإمّا كلي، فالكلي هو الوضع لعامة ما يدخل تحت هذا الشيء، كوضع (أنت) لكل من يخاطب في أي كلامٍ، وفي أيّ مناسبة. والوضع الجزئيُّ هو إطلاق (أنت) علىٰ شخص معينٍ مقصودٍ محدّد في مناسبة خاصة جرىٰ فيها الحديث.

(٤) كلام السعد بهذا المعنىٰ في شرحه المطول علىٰ التلخيص ٧٢-٧٣. وبعضه في شرح التلويح ١/ ٣٢، ونقله الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٣٤أ ب، ونحوه في الفوائد الضيائية ٢/ ١٤٩-١٥٠، وفي شرح الحدود للفاكهي ١٣٥، إشار إليه، وكذا في المواهب الرحمانية ٩٥/ ب، ويرىٰ السيّد الجرجاني انها جزئيَّاتٌ وضعًا، واستعمالا (حاشية المطول ٧٠) وكلام السعد يوحي بأنها قد تكون كليّاتٍ وضعًا، جزئيات استعمالًا، وسيعود الشارح إلىٰ هذه المسألة في ٩٥٦، ونظرًا لتنوّع الوضع بهذا المفهوم فلم يكن ابن مالك دقيقًا حين قال: إن ذكر الوضع في تعريف المضمر مخرج للمنادىٰ والمضاف وذي الأداة. (شرح التسهيل ١/ ١٢٠) فهو بذلك يفسر الوضع الكلي. دون الوضع الجزئي علىٰ ما ذكر الشارح، وأخذ بعضُ شرّاح التسهيل ذلك علىٰ ابن مالك (التذييل ١/ ١١٧/ أ، تعليق الفرائد ٢/ ١٧).

(٥) سقطت من (ب).

وواحدٌ[١] مستحيل، وهو كون الوضع خاصًّا، والموضوع له عامًّا[٢].

(خمسة أشياء) التصريح بالتمييز؛ للتوكيد لعلمه من المقام[٣]، وللدلالة على أن المراد الأنواعُ، لا الأفرادُ؛ لزيادتها على الخمسة كثيرًا. ولإرادة الجنس بـ(المعرفة) صحّ الإخبارُ عنها -مع وَحْدتها[٤] في الظاهر- بـ(خمسة)؛ فهو في ذلك نظير (الكلمة: اسم وفعل وحرف)، و(الرجل: عربيٌّ، أو روميٌّ أو هنديٌّ) بجامع التقسيم، ولا حاجة في الصحة لتقدير المضاف[٥].

تنبيه: ذكر هنا أنها خمسة[٦]، وذكر في (القطر) أنها ستة[٧]، ومثله في

---

(١) في (أ): وواحدة.

(٢) كلام السيّد في حاشيته على المطول ٩٢، وبعضه في الفوائد الضيائية ٢/ ١٥٠ وبيان ذلك أن (أنا) من حيث صحة إطلاقها على كل متكلم وضع عام. والموضوع له (عام) وهو كل متكلم، ومثله (هذا). وأما الوضع العام والموضوع له (الخاص) ففي استعمال المتكلم لـ(أنا) التي هي لفظة عامة لكنه خصها بنفسه، فصارت في هذه اللحظة التي يجري فيها الحديث خاصةً بالموضوع له، وهو المتكلم. وأمّا الوضع الخاص، والموضوع له الخاص ففي الأعلام. وأما الوضع الخاص والموضوع له عام فهو متعذر التصوّر، كما ذَكر.

(٣) يعني أن كلمة (أشياء) لا معنى لها إلا التوكيد؛ لأنها مفهومة المعنى من قوله: (خمسة) فـ(الخمسة) لا تنفكّ عن كونها أشياء. مهما كان المعدود بها.

(٤) في (أ): وعدتها.

(٥) التنبيه على هذا في المواهب الرحمانية ٩٥/ ب، والفوائد الشنوانية ١٣٤ ب.

(٦) وهو الموافق لما عند سيبويه في الكتاب ٢/ ٥، والمبرد في المقتضب ٤/ ٢٧٦، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ١٤٩، والزجاجي في الجمل ١٧٨، والفارسي في الإيضاح ٢٨٩-٢٩٠، والصيمري في التبصرة ١/ ٩٥، وابن جني في اللمع ١٥٩، والزبيدي في الواضح ١٢٠-١٢١، والمجاشعي في الإشارة إلى تحسين العبارة ٨٦، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٧٠-١٧١، أسرار العربية ٣٤١، وأكثر المتقدمين.

(٧) في صـ٧.

(الألفية)(١)، وعدّها ابن مالك في غيرها سبعةً، فزاد علىٰ ما صرّح به المصنفُ هنا الاسمَ الموصولَ، والمنادىٰ المقصودَ(٢). والتوفيقُ ممكنٌ بإلغاء مفهوم العدد؛ فلا يفيد حصرًا(٣)، أو بإدراجه (الموصولَ) تحت (الاسم المبهم)، وإنْ لم يمثّل له(٤)، والمنادىٰ تحت الاسم الذي فيه الألف واللام؛ بناءً علىٰ أن تعريفه بها

---

(١) في صـ١٢، في قوله: وغيره معرفة كـ(هم) و(ذي) وهند وابني والغلام و(الذي).

(٢) وهو أولُ مَنْ رأيته يعدّ الاسم الموصول مستقلًا في المعارف. التسهيل ٢١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، العمدة وشرحها ١/ ١٣٧-١٣٨، ونحوه في شرح الألفية لابنه ٥٥، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٤.

قال صدر الأفاضل: «ما زال النحويون يقولون: المنادىٰ معرفة، نحو: (يا رجل)، بدليل أنك متىٰ وَصَفْتَه وصفته بالمعرفة، ولأنهم فرقوا بين (يا رجلًا) وبين (يا رجلُ) فقالوا: إن الأوّل نكرة، والثاني معرفة، حتىٰ إذا آل إلىٰ حصر المعارف أهملوه وطرحوه» التخمير ٢/ ٣٨٠. وبعضهم زاد الألفاظ المقويّةَ للتوكيد، وقيل: إن الإضافة فيها منوية، فهي داخلة في المضاف (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣١، وزاد ابن كيسان (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين (التسهيل ٢١) (النكت الحسان ٤٢) التذييل ١/ ١١٦/أ، الارتشاف ١/ ٤٦٠، توضيح المقاصد ١/ ١٢٥.

(٣) سبق ذكر نحو هذا التخريج في موضع آخر، وتخريجه من كتب الأصوليين في صـ٤٩٥-٤٩٦، ٤٤٤.

(٤) سيبويه لم يذكر الاسم الموصول، ولم يمثّل له مع المبهم (الكتاب ٢/ ٥)، ومَثّل له مع المبهم في موضوعٍ عارض في ٣/ ٤١١. وكذا المبرّد (المقتضب ٤/ ٢٧٧، وابن السرّاج الأصول ٢/ ١٤٩) وكذا الزجاجي في الجمل ١٧٨، ١٤، ومَنْ بعدهم... وذكر الجرجاني الموصولات، وأدخلها في المبهم. (الجمل في النحو ٩٧). ونحوه في شرح ملحة الإعراب ٥٤، والمفصل ١٩٧، والفصول الخمسون ٢٣٠-٢٣١، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٧٨٦، وعند الفارسي أن الموصولات تعرَّفت بالعهد الذي في الصلة (إيضاح الشعر ٤٥١-٤٥٢) وهو رأي ابن جني (سر الصناعة ١/ ٣٥٣). ومذهب الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام. شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، واختار ابن عصفور الأخير في المقرب ١/ ٢٢٢،=

تقديرًا[١]. وعلىٰ تعريفه بالقصد والإقبال[٢] اعتُمد في كونه منها [و][٣] إفرادِه ببابٍ يخصُّه[٤]. وصورةُ الحصر علىٰ الثاني ظاهرةٌ، وعلىٰ[٥] غيره؛[٦] لقصد التيسير

=ونقل القولين أبو حيّان في الارتشاف ١/ ٤٦٠، والتذييل ١/ ١١٣أ، وابن عقيل في المساعد ١/ ٧٧.
والاعتذار عن الآجرومي بذلك في شرح السنهوري ٥٤ب.

(١) ممّن خصّ المنادى بالذكر في أنواع المعارف ابنُ الحاجب (الكافية ١٦٥)، وابنُ مالك (التسهيل ٢١)، وتأويلُه بما ذكر الشارح في شرح التسهيل ١/ ١١٦، الارتشاف ١/ ٤٦٠، التذييل ١/ ١١٢ب، توضيح المقاصد ١/ ١٢٦.
واعتذر الشيخ ابن جبريل عن ترك الآجرومي للنكرة المقصودة بأنه سيذكرها في باب المنادىٰ. (شرح الآجرومي ٣٧/ أ) واعتذر السنهوري بأن كثيرين لم يذكروها في المعارف؛ فتأسّىٰ بهم الشيخُ. (٥٤ ب).

(٢) وهذا هو القول الآخر في وجه تعريفها، وعزاه ابن مالك إلىٰ ظاهر قول سيبويه، (شرح التسهيل ١/ ١١٦) واختاره ابن مالك وقال: إنه أظهر وأبعد عن التكلف.
وقيل: إن المنادىٰ داخل في المضمر. ولذلك بُني وفتح معه لامُ الجر في الاستغاثة. (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣١) وسيعود إلىٰ ذلك مفصّلًا في صـ٩٥٥.

(٣) زيادة علىٰ جميع النسخ يتمُّ بها المعنىٰ. وقد يحتمل الاستغناءُ عنها علىٰ معنىٰ أنه بناء علىٰ هذا القول في تعريفها فإن المعتمد في عَدِّ المنادىٰ من أنواع المعارف هو إفراده بباب يخصه، ولكن هذا بعيدٌ؛ لأنّ هذا أدعىٰ لأن يكون المنادىٰ خارجًا عن المعارف، لا داخلًا فيها.

(٤) المعنىٰ: أنه بناء علىٰ القول بأن تعريفها بالقصد والإقبال لا بـ(أل) المقدرةِ اعتُمِد في عدّ المنادىٰ واحدًا مستقلًا من أنواع المعارف، ومن أجل ذلك أيضًا اعتُمِد في تخصيص المنادىٰ ببابٍ يخصُّه -سيأتي- وأما لو كان تعريفها بـ(أل) المقدرة لم يُعدّ نوعًا مستقلًا من أنواع المعارف، بل سيدرج ويذكر ضمن المعرّف بـ(أل). ولو كان تعريفُه بذاته، لا بالقصد والإقبال لَمَا عُدَّ إلاّ في المعارف، ولَمَا أُفرِد ببابٍ يخصّه.

(٥) سقطت الواو من (ب).

(٦) يقصد بالثاني إدخال الاسم الموصول في المبهم، والمنادىٰ المقصود في الذي فيه الألف واللام. ويعني بغير هذا التأويل ما ذكره أوّلًا من إلغاء مفهوم العدد. وإنما ذكره استثارةً للذهن. كما سيشرحُ ذلك.

علىٰ الطالب بإبهام(١) تعليلها، فيبعثه ذلك علىٰ حفظها وضبطِها؛ قصدًا لتمام/ [١١٨/أ] الانتفاع، وامتحانًا(٢) لمطابقة العدد(٣).

ثم شرع في تفصيل إجمال (أشياء) الذي ميّز به العددَ(٤)، فقال: [الأوّل](٥) (**الاسم المضمر**) ويقال له: (الضمير) أيضًا، وتقدم تعريفه وبيانُ أقسامه(٦).

وقدّمه علىٰ باقيها؛ لأنه أعرفُها -علىٰ ما يأتي- ثمّ العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وننبّه(٧) علىٰ تفاوتها فيه.

وتسميتُه (مضمرًا) [أجرَىٰ علىٰ قيس التصريف؛ لأنه من (أضمرته) أي: أخفيته، فهو مُضْمَر](١٠٣٠). وأمّا (الضمير) فعلىٰ حدّ قولهم: (عقدت العسلَ: فهو عقيد)، أي مُعْقَد(١٠٣١) - أو مِن الضمور، وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل

---

(١) في (أ) و(جـ): بإبهام.

(٢) في (ب): واستحسانًا.

(٣) المواهب الرحمانية ١٩٦أ.

(٤) في (أ) و(ب): للعدد.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في صـ٥٢١-٥٣٥، وحديثه هناك أكثر تفصيلًا، مع أنه عارض هناك في باب الفاعل، وهذا موضع تفصيله.

(٧) غير منقوطة في (جـ). وهي كلمة غير ظاهرة. ولعل هذا هو أقرب ما يمكن أن تحمل عليه. يريد أنه سينبّه علىٰ تفاوت هذه الأنواع في التعريف. وسينبه علىٰ ذلك قريبًا.

(١٠٣٠) ساقط من (ب).

(١٠٣١) كذا في النسخ الثلاث الأصول وفي (هـ) و(و) من الاحتياطيات، وكذا في شرح اللمحة ١/ ٢٩٦. في (ب) و(و) بإسكان العين. وفي (د) من الاحتياطيتين: (عقيد أو معقود). و(عقد) فعل ثلاثي قياس اسم=

الحروف، ثم تلك الأحرف الموضوعة له غالبًا مهموسة، وهي: التاء، والكاف، والهاء[١]، والهمس هو الصوت الخفيّ، والكوفي يسمّيه (كنايةً) و(مَكْنِيًّا)؛ لأنه ليس بصريح، والكناية تقابل الصريح[٢].

وقدّمه؛ لأنه أعرف المعارف على الأصح،[٣] بعد اسم الله

=المفعول منه: (معقود) وكذا في جاء في التصريح، وهو الصواب. وبيان كونه على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول) في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٣، ويقال: (أعقدت العسل) واسم المفعول منه (مُعْقَد) والمعنى: غلظ (اللسان: عقد).

(١) في (ب) قدمت الهاء على الكاف.

(٢) تقدم وجه تسميته، واختلاف البصريين والكوفيين في المصطلح في ص٥٢١-٥٢٢.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٨١، الجمل للزجاجي ١٧٨، وعزاه إلى سيبويه. الإشارة إلى تحسين العبارة ٨٦، شرح ملحة الإعراب ٥٤، المفصل ١٩٧، المرتجل ٢٨٦، الإنصاف ٢/ ٧٠٧، أسرار العربية ٣٤٥، كشف المشكل ٢/ ٨٥، التخمير ٢/ ٣٧٩، شرح المفصل ٥/ ٨٧، ٣/ ٦٥، المقرب ١/ ٢٢٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٦، شرح الرضي ١/ ٣١٢. وعليه أكثر كتب النحويين، وعزي في كثير منها لسيبويه، ولم أجد له في المسألة نصًا صريحًا. وذهب السيرافي إلى أن العلَم أعرفُ من الضمير (الإنصاف ٢/ ٧٠٨، وأسرار العربية ٣٤٦، وشرح المفصل ٣/ ٥٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٧٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٢، واختاره ابن معط (الفصول الخمسون ٢٢٥) وأبو حيّان. (الهمع ١/ ١٩١).

وعزي للكوفيين أيضًا (شرح المفصل ٥/ ٨٧، وشرح الرضي ١/ ٣١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٢، والارتشاف ١/ ٤٥٩-٤٦٠، وتعليق الفرائد ٢/ ٩، والهمع ١/ ١٩١)، وفي الثلاثة الأخيرة عزوُه أيضًا لسيبويه وإلى الصيمري. وفيها وفي اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٤، وشرح المفصل ٥/ ٨٧، وشرح الرضي ١/ ٣١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٢، يعزى إلى الكوفيين. وكلُّ ذلك غير دقيق؛ أمّا سيبويه فقد تقدم ذكر رأيه مع الجمهور. وأمّا الصيمري فقد صرَّح بموافقة الجمهور (التبصرة ١/ ١٧٢) والكوفيون كذلك، فقد نقل ثعلب عن الفرّاء موافقة الجمهور (مجالس ثعلب ٢/ ٤٣٩-٤٤٠) ونحوه في الإنصاف ٢/ ٧٠٨.=

تعالىٰ[١]، ويُحكَىٰ أن سيبويه عند الجمهور[٢]، والفرّاءَ والزجاجيَّ عند ابن القطان[٣] رُئِيَ[٤] في النوم، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرًا كثيرًا؛ بجعلي اسمَه أعرفَ المعارف. ويمكن دفْع الخلاف بدعوىٰ تعدُّد الرؤيا[٥].

وتفاوتُ المعارفِ في التعريف مذهبُ[٦] النحويين المتقدّمين منهم

=وعزي لابن السرّاج أنه يرىٰ المبهم أعرفَ المعارف، ثم المضمر.. (الإنصاف ٢/ ٧٠٨، وأسرار العربية ٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٤، وشرح الرضي ١/ ٣١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٣، والارتشاف ١/ ٤٦٠، وتعليق الفرائد ٢/ ١٠، والهمع ١/ ١٩١) والذي وجدتُه في كتابه التصريح بأن المبهم أعرف من العلم، ولم يقدِّمه علىٰ الضمير (الأصول ١/ ١٥٤). وهكذا عزىٰ إليه في شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٦٩، ١٧٠، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٧٤، والمساعد ١/ ٧٩. وصرح عليّ بن الحيدرة بأنه يرىٰ الضمير أعرفَ من المبهم (كشف المشكل ٢/ ٨٧).

والخلاف طويل الذيل، حتىٰ قال ابن هشام: «سمعت مَن يقول: إنه قد قيل في كل واحد من المعارف: إنه أعرَفُها» شرح اللمحة ١/ ٢٩٥.

(١) فهو بالإجماع أعرف المعارف (الهمع ١/ ١٩١، وشرح الحدود للفاكهي ٣٧).

(٢) المستقل بالمفهومية ٨٣/ ب، وشرح ابن جبريل ٣٦، أ، وشرح الصباغ ٢٦ ب.

(٣) يحمل هذا الاسم غيرُ واحدٍ من أهل العلم، لعلَّ أقربَهم إلىٰ النحو ورجاله محمدُ بن علي بن محمد السمنودي. المصري (٧٣٧-٨١٣هـ). صنف في القراءات السبع، والذيلَ علىٰ طبقات الأسنوي، وشرح ألفية ابن مالك. (الضوء اللامع ٩/ ٩-١٠، وهدية العارفين ٢/ ١٨٠، والأعلام ٦/ ٢٨٧). أو لعله ابنُ القطان الذي نقل عنه ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٦٣٣.

(٤) في (جـ): ري.

(٥) حكىٰ شيخه هذا الخبر، وفيه أنه روي أيضًا عن المبرد، ولم يذكر الفرّاء، وأجاب بمثل الجواب في المواهب الرحمانية ٩٦ب.

(٦) في (جـ): فذهب.

والمتأخِّرين، وذهب ابنُ حزم[١] إلىٰ أنها كلَّها متساوية؛ لأن المعرفة والعِلْمَ لا تتفاوت، فلا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا[٢]. وجوابه: أنَّ مرادَهم بالتفاوت صحةُ تطرُّق الاحتمال، فكل ما قلَّ تطرقُ الاحتمال إليه كان أعرفَ[٣].

ثم الضمير أيضًا تتفاوت مراتبُه، قال ابن مالك[٤]: أعرَفُه ضمير المتكلم؛ / [١١٨/ ب] لأنه يدلُّ علىٰ المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميّز[٥] صورته[٦]. ثم ضميرُ المخاطب؛ لأنه يدل علىٰ المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. وَجَعَل ضميرَ الغائب السالمَ عن الإبهام مؤخَّرَ الرتبة عن

---

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) أحد الأئمة المشهورين في الفقه، وإليه يعزىٰ المذهب الظاهري، عاش بالأندلس، وبرع كثيرًا في العلوم الشرعية والعربية والأنساب، صنف مصنفات كثيرة، له رسالة في الإعراب.

(سير أعلام النبلاء ١٨-١٨٤-١٨٦، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥-٣٣٠، (إحسان عباس)، الأعلام ٤/ ٢٥٤-١٥٥).

(٢) رأيه في الارتشاف ١/ ٤٥٩، والتذييل ١١٦/ ب، والهمع ١/ ١٩١.

(٣) التذييل ١١٦/ ب، الهمع ١/ ١١٩، وشرح الحدود للفاكهي ١٣٩.

(٤) في شرح التسهيل ١/ ١١٦ بتصرف. ونحوه في المساعد ١/ ٧٨، وتعليق الفرائد ٢/ ٨.

(٥) في (ب): ويميز.

(٦) في نصّ ابن مالك المطبوع: صوته. وهو كذلك فيما نقله عنه أبو حيّان في التذييل ١/ ١١٣/، وفي تعليق الفرائد ٢/ ٨، وكلا الأمرين محتمل والأخير – وهو (صوته)- أحسنُ، يقول الكيشي: «وأعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب؛ لاستحالة الاشتباه في الأول، وقلّته في الثاني، فإنّ المخاطب قد يشتبه، أمّا المرئي فلاشتباه الصورة، وأما المسموع كلامه فلاشتباه الصوت وكثرته في الثالث (يعني الغائب) (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٧٢-٣٧٣. ويفيده أيضًا قول ابن مالك الآتي في حـ(٨) من الصفحة القادمة. وما ذكره الشارح موافق لنقل السيوطي عن ابن مالك في الهمع ١/ ١٩٢.

العَلَم[١]؛ لدلالة[٢] العَلَم علىٰ المراد، حاضرًا أو غائبًا علىٰ سبيل الاختصاص، دونه[٣]، نحو: (زيد رأيته)، فلو تقدَّم اسمان أو أكثر، نحو: (جاءني زيد وعمرو فأكرمته) نَقَصَ اختصاصُه؛ لذلك أيضًا[٤]. وزَعْمُ بعضِهم أنه إنْ كان ثَمَّ دليلٌ علىٰ عوْده إلىٰ الأوّل فلا إبهام، وإلّا فهو للأقرب حتمًا فلا إبهام[٥]- يردّه أن[٦] الدليل قد يصلح لكلٍّ من الأمرين بلا مرجّحٍ، فتدبَّره[٧].

ثمّ مذهب الجمهور أنَّ ضمير الغائب مطلقًا معرفةٌ كسائر الضمائر[٨]، وقال

---

(١) التسهيل ٢١.

(٢) في (ب): لدلالته.

(٣) أي: دون ضمير الغائب ...

(٤) قال أبو حيّان: ولا نعلم أحدًا فصّل في المضمر. فَجَعَل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابنَ مالك (الارتشاف ١/ ٤٦١، والتذييل ١/ ١١٣ب).

(٥) في (ب): إيهام، وقائل ذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٩، وتلك حروفه، ويدل عليه كلام ابن مالك نفسه فهو يقول: الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل. (التسهيل ٢٧) وهو صريح في شرح الرضي ٢/ ٤، والارتشاف ١/ ٤٨١، والتذييل ١/ ١٥٢/أ، والهمع ١/ ٢٢٧.

(٦) زيد هنا في (أ) و(ب): كلمة (كان).

(٧) الشارح محق في هذا الاعتراض، فالرضي -مثلًا- يمثّل لرأيه السابق بـ(جاءني عالم وجاهل فأكرمته) بأن الضمير راجع لغيرِ الأقرب لوجود القرينة وهي أن الإكرام للعالم دون الجاهل، وهذه قرينة ضعيفة، واحتجاج غير قوي، لأنه لا يلزم أن يكون الإكرام للعالم فحسب، فكثيرًا ما يُكرَم الجاهلُ، ويُنْسَىٰ العالم. لكن أبا حيّان مثَّل بمثال أظهر من هذا وأبعدَ عن الردّ، وهو: (اشتريت جوادًا وغلامًا فركبته) فالضمير للجواد. (الارتشاف ١/ ٤٨١).

(٨) وهذا المشهور عند الأولين الذين يمثلون لجميع أنواع الضمائر في المعارف (تقدم ذكر جملة منهم في حـ(٦) صـ٨٣٩) ونص علىٰ هذا الجرجاني (المقتصد ٢/ ٩١٧-٩١٨) وأبو حيّان. (الارتشاف=

بعضهم: إنه نكرة؛ لأنه لا يخصُّ[١] مَن عاد إليه مِن بين أمَّته؛ ولذا[٢] دخلت عليه (ربّ)، نحو: (ربّه رجلًا)[٣].

وفَصّل آخرون بين العائد علىٰ واجب التنكير، كالحال والتمييز فنكرة[٤]، والعائدِ[٥] علىٰ غيره، كالفاعل والمفعول فمعرفةٌ. وعليه[٦] مشىٰ في (شرح

=١/ ٤٦٠) بل قيل: إنه قد يكون أعرفَ المعارف إذا كان ممتنعَ الإلباس، نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ البقرة ١٠٧، بخلاف قولِ واحدٍ مِن جماعةٍ مشتبهي الأصوات في ظلمةٍ: (أنا) أو (أنت) لعدم التعين إذ ذاك (التحفة لابن مالك ٢٩٦). ولست أرىٰ شكًّا في أن الأصل في ضمير الغائب أنه معرفة، وإنما الخلاف بين العلماء فيما إذا كان ضمير الغائب عائدًا إلىٰ نكرة -وكلام الشارح لا يدلّ علىٰ ذلك- فمنهم مَنْ قال: إنه حينئذٍ معرفة، ونقل ابن هشام هذا القول. (شرح الشذور ١٣٤) ونقله الدماميني عن ابن أم قاسم المرادي (تعليق الفرائد ٢/ ٩) وهو في الهمع ١/ ١٩٣، وشرح الحدود للفاكهي ١٤١، وعزاه للجمهور في شرح القطر ١/ ١٨٦.

(١) في (ب) و(جـ): يحضر.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) ممّن يرىٰ أن ضمير الغائب نكرة إذا عاد إلىٰ نكرة وفي نحو المثال الذي ذكره الشارح صدرُ الأفاضل في التخمير ٢/ ٣٧٩، وابن برهان في شرح اللمع ١/ ٣٠٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٨٥، ٥/ ٨٨، والرضي في شرح الكافية ٢/ ١٢٨. ونقله أبو حيّان عمّن لمن يسمّه (الارتشاف ١/ ٤٦٠) وهو في شرح الشذور ١٣٤، وتعليق الفرائد ٢/ ٩، والهمع ١/ ١٩٣، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٨٦. وجعلها سيبويه معرفة أجريت مجرىٰ النكرة (الكتاب ٢/ ٥٥)، وجعل ابن الخشاب دخول (رب) علىٰ الضمير الهاء لما فيها من شبه النكرات (المرتجل ٢٨٤-٢٨٥) ونحوه في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٣.

(٤) أي: فالعائد إليه نكرة.

(٥) في (ب): فالعايد.

(٦) في (ب): وعلىٰ.

الشذور)[١]، وهذا شرحُ قولِ بعضهم[٢]: وأخصُّ الضمائر أعرَفُها[٣]، فضمير المتكلم أخصُّ مِن ضمير المخاطب، وذا أخصُّ مِن ضمير الغائب[٤]، وإذا اجتمع الأخصُّ وغيرُه غُلِّب الأخصُّ، تقدَّمَ، أو تأخَّر[٥].

ثمّ مثَّلَ للضمير؛[٦] لإفادة تعريفه بالمثال، تقريبًا علىٰ المبتدئ بقوله: (**نحو: أنا**)[٧] وأخواتُه فروعًا له، أَوْ لا[٨]، مِمّا دلّ وضعًا علىٰ متكلِّم به، أو مخاطبٍ به،

---

(١) ١٣٤. ونقله السيوطي دون عزو (الهمع ١/ ١٩٣) وكذا الفاكهي في شرح الحدود ١٤١، وكشف النقاب ٧، وعزاه الفاكهي لابن هشام في شرح القطر ١/ ١٨٦.

(٢) هو السيوطي، في الهمع ١/ ٢١٦، بتصرف يسير.

(٣) وقريب منه عند المبرد، وهو قوله: «وكلما كان اشيء أخصّ فهو أعرف» المقتضب ٤/ ٢٨١، ونحوه في الأصول ٢/ ١٤٨، وشرح المفصل ٥/ ٨٧، ٣/ ٥٦.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٨١، والجمل للزجاجي ١٧٨، والمقتصد ٢/ ٩٠٧، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٦، والمفصل ١٩٨، وشرح المفصل ٣/ ٨٤-٨٥، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧، والارتشاف ١/ ٤٦٠، والتذييل ١/ ١١٦ب.

(٥) كشف المشكل ٢/ ٨٥، والتسهيل ٢٩، وذلك أن يقال: (أنا وأنت فعلنا) و(أنت وهو فعلتما)، ولا يُغَلَّب غير الأخص، فيقال في الأول: فعلتما، ولا في الثاني: فعلا. (شرح التسهيل ١/ ١٦٧).

(٦) في (جـ): الضمير.

(٧) في المتن المطبوع بنسخه الثلاث: (نحو أنا وأنت) وهي كذلك في شرح الحسنىٰ ٢٩ب، وشرح ابن جبريل ٣٦أ، والسنهوري ٥٤/ب، والبهنسي ٢٧/ ب، والمكودي ١٤، والأزهري ٧٠، والصباغ ٢٦أ، والغيطي ٢٧أ، والمقسّي ٣٧ب، وفي إحدىٰ نسخ متن الآجرومية (صبحي رشاد) زيادة كلمة (وهي). ولم أجد في الشروح ما يؤيدها. وفي شرح زروق (أنا ونحن) ٧٢/ ب، ونحو في شرح الشربيني ٤٢ب.

(٨) أي أن الضمير يشمل فروع (أنا) وغيرها. ويحتمَل أنه أراد بهذه الكلمة: (أوَّلاً) أيْ: أنه هو أولُ شيءٍ مثّل به. والأول أظهر.

أو غائبٍ، تقدَّم ذكرُه علىٰ ذكر ذلك الضمير لفظًا، نحو: (جاءني رجل فأكرمته)، أو رتبةً، نحو: (ضرب غلامَه زيدٌ)، أو معنًىٰ، نحو: ﴿...ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾،[1] / [١١٩/أ] أو حُكمًا، كضمير الشأن، فإنَّ معنىٰ الشأن يَعرفه كلُّ أحد[2].

والمراد: أنَّ الضمير ما وُضِع لمتكلِّم به، أيْ: شخص يَحكي به عن نفسه. أو مخاطَبٍ به، أيْ: شخص تُوجِّه إليه[3] الخطابَ به، أو غائبٍ، أيْ: شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنىٰ المذكور، تقدَّم ذكرُه علىٰ ذكر ذلك الضمير بواحد من الوجوه التي أشرنا إليها آنفًا[4]. فخرج لفظ (متكلم)، و(مخاطب)، و(غائب)، كالأسماء الظاهرة، وإن كانت موضوعةً للغائب[5]؛ إذ لم تدلَّ وضعًا علىٰ غائبٍ[6] تقدَّم ذكرُه؛ إذ لم يُشترط في وضعها تقدُّمُ

---

(١) ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْ...﴾ ٨، المائدة ٥.

(٢) ذكر هذه الأمورَ في تفسير مرجع الضمير ابنُ الحاجب في الكافية ١٤٣، وشرحا له ٢/ ٦٧٥-٦٧٧، وللرضي ٢/ ٤-٥، ونحوه في التسهيل ٢٧، والارتشاف ١/ ٤٨١-٤٨٣.

(٣) في (أ): اليك.

(٤) أيْ: لفظًا، أو رتبة، أو معنًىٰ، أو حكمًا، وقد سبق ذكرها -كما قال- آنفًا. وفي صـ٥٢٣.

(٥) أي خرجت تلك الألفاظُ، وخرجت الأسماءُ الظاهرةُ مع أن المقصود بها غائب غير متكلم، ولا مخاطب. وسيذكر السبب. وكونُها موضوعة للغائب مقرّرٌ في شرح الرضي ٢/ ٣، والفوائد الضيائية ٢/ ٧٦، وقد يكون ابن مالك قد أراد الاحتراز من نحو هذه حين قال في التعريف: «ما دل علىٰ نفس المتكلم..» العمدة وشرحها ١/ ١٤٢، فنص علىٰ كلمة (نفس) ليخرج لفظ: (المتكلم). نبّه إلىٰ ذلك الزبيدي في السراج المنير ١/ ٣٦٧.

(٦) في (أ): الغائب.

ذكرِها[١]. علىٰ أنّ ابن هشام وابن الصائغ[٢] قالا: إنَّ الأسماء الظاهرة وُضِعَتْ لمعيّن مطلقًا، لا بِقَيْد كونه غائبًا[٣].

(و) الثاني: (**الاسم العلَم**)، وهو لغةً يأتي بمعنىٰ: الجبل، وعَلَم الثوب،[٤] والأمارة، واللواء[٥]. واصطلاحًا: ما وُضِعَ لشيء [بعينه غير متناولٍ غيرَه بوضع واحد[٦]، أيْ: اسم وُضِعَ][٧] لمعيّن،[٨] مع قصد تعيينه، بحيث لا ينصرف عند الإطلاق لسواه، ولا يراد منه غيرُه. فخرجت النكرةُ؛ لعدم اعتبار تعيّنها في الوضع

---

(١) سبق ذكر هذا التنبيه في صـ٥٢٣، وعدم اشتراط تقدم ذكرها في شرح الرضي ٢/ ٣.

(٢) أهمل نقطها في (أ) و(ب) وهي عند شيخه في المواهب الرحمانية ٩٧/ أ: ابن الضائع، وما أثبته في (جـ) و(د) و(هـ) و(و). وفي شرح الجمل لابن الضائع كلام ظاهرة يخالف هذا، فهو يقول: والظاهر حوالة علىٰ غائب (شرح الجمل، مخطوط. النسخة المصرية ٦٤أ) ووجدت هذا القول معزوًّا لابن هشام وابن الصائغ في نكت السيوطي ٢٥/ب.

(٣) نقل هذا عن ابن هشام وابن الضائع الشنوانيُّ في المواهب الرحمانية ٩٧أ، ولم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب ابن هشام منصوصًا عليه. وقولهما هذا يخالفه قول الرضي (شرح الكافية ٢/ ٣)، والجامي (الفوائد الضيائية ٢/ ٧٦.

(٤) وسمي العلم علمًا لأنه شُهر به الواحد، كما يُشهر الثوب بعَلَمِه. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٦٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٤).

(٥) التهذيب ٢/ ٤١٨-٤١٩، والصحاح ٥/ ١٩٩٠، واللسان القاموس (علم). شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٤. وزاد فيه أيضًا كونه مشتقًا من العِلْم؛ إذ به يُعلَم المسمّىٰ بعينه عند ذكره.

(٦) وهذا بنصه حدّ ابن الحاجب في الكافية ١٦٥.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) في (ب): معين.

نها، وإنْ كان الوضع لغير[١] معيّنٍ محالًا، وخرج العلمُ العارضُ[٢] الاشتراكِ؛ لأنه إنما يُراد منه[٣] مسمّاه بوضعٍ آخرَ. لا بالأوّل[٤]. ودخل الوضعُ التحقيقيُّ والتقديريُّ، كما في الأعلام الغالبة، بناءً على أنها أعلام، خلافًا لابن عصفور[٥].

قال الرضي[٦]: ولا يَخرج من هذا الحدّ علمُ الجنس[٧]؛ لأنه وُضِعَ للحقيقة

---

(١) زيد في (ب) كلمة (غيره).

(٢) زيد في (أ) كلمة (من).

(٣) في (ب): به.

(٤) يراد بالعلم العارضِ الاشتراكِ مثلُ جماعةٍ كلُّ واحدٍ منهم اسمه (زيد)، فإذا أُطلِقَتْ لفظة (زيد) بحضرتهم كان ذلك نكرةً، ما لم تقترن به قرينةٌ تخصصه، وكذلك تقول: (مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر)، والثاني نكرة؛ لأنه لا يَعلم المخاطبُ أيّ الزيود يريد. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤٩، شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٧٨٨، شرح الرضي ٢/ ١٣٢، شرح الحدود للفاكهي ١٤٧).

(٥) لم يصرح بذلك، ولعلّه يُفهم من تعريفه العلم بقوله: «وهو ما علق في أول أحواله على مسمًى بعينه في جميع الأحوال» المقرب ١/ ٢٢٢، ونحوه في شرح الجمل ١/ ٢٠٣. وهو قوله: (أول أحواله).

والتصريح بعزوه إلى ابن عصفور في الارتشاف ١/ ٤٩٩، التذييل ١/ ١٧٠/ ب، وتعليق الفرائد ٢/ ١٤٠.

وممّن صرّح بدخول الأعلام الغالبة في الأعلام الزمخشري في المفصل ١١، ونحوه في التخمير ١/ ١٨٥-١٨٦، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٩٨، والمقدمة الجزولية ٦٤، وشرحها الكبير ٢/ ٦٥٢، والتسهيل ٣٠، وشرحه ١/ ١٧٠، والفوائد الضيائية ٢/ ١٣٥، وكلام سيبويه يحتمل القولين كليهما (الكتاب ٢/ ١٠١).

(٦) في شرح الكافية ٢/ ١٣٢ بتصرف.

(٧) شرح وجه الإشكال في دخول (علم الجنس) في حدّ العلَم. أن العلَم إنّما يُراد به تعيينُ مسمّاه. والعلَم الذي يطلق على عموم الجنس ليس فيه تعيين.

فإنْ أريد بعلَم الجنس أنه موضوع للجنس بأسره صدق فيه التعيين، من حيث إنه غير متناولٍ ما أشبهه، وهذا هو التعيين المراد. ومن أجل ذلك فلا إشكال.=

الذهنيّة المتعلقة، وهي متحدة[1] فهو غير متناول غيرَها وضعًا، وإذا أُطلق على فردٍ مِن الأفراد الخارجية، نحو: (هذا أسامةُ مقبلًا) فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة / [١١٩/ ب] الذهنيّة لكل فردٍ خارجيٍّ مطابقةَ كلِّ كليٍّ عقليٍّ[2] لجزئيّاته[3]، فلفظ (أسد) موضوعٌ حقيقةً لكل فردٍ مِن أفراد الجنس على وجه التشريك. و(أسامة) موضوعٌ للحقيقة الذهنية حقيقةً[4]، فإطلاقه على

=ولكن الإشكال يأتي من حيث إن علم الجنس يطلق على الجنس بأسره، ويطلق أيضًا على آحاد الجنس وأفراده، وحينئذ يكون الإشكال في عدم صدق التعيين في قولنا: (أسامة) على واحد من جنس الأسود، فهو يتناول الشيء وما أشبهه. وسينقل الشارحُ الجوابَ عن هذا الإشكال.

(١) عَلَم الجنس لا يكون إلاّ في المعاني التي لها معنىٰ عام ليس له أفراد يلزم التفريقُ بينها، ويكون أيضًا في الأعلام غير المألوفة؛ فلا يُحتاج إلىٰ التفريق بين أفرادها؛ لأنها غير مخالطة للآدميين، فصار الجنس كأنه شخصٌ واحد (الكتاب ٢/ ٩٤، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٦٧-٤٦٨، شرح التسهيل ١/ ١٨٢، والحقيقة الذهنيّة هي الماثلة في ذهن السامع لا تلتبس، فيشير المتكلم إليها بذكر العَلَم، كما أن (أل) الجنسية تدلُّ عليها في نحو: (اشتريت اللحم)، و(شربت الماء).

(٢) غير ظاهرة في (أ).

(٣) في (ب): بجزئياته. وقد تقدم أن الجزئي ما يدخل تحت كلي، ومن علامته أنه يصح كون الكلي خبرًا عنه، نحو: (الإنسان حيوان) فالحيوان كلّي. وذلك في صـ٤٧-٤٨.

(٤) نقل ابن الحاجب تفسيرًا لكلام سيبويه: معناه أن هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن، وأن سيبويه مثّله بالمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك، وإذا صحّ أن تضع اسمًا بالألف واللام للمعهود الذهني، فلابدّ أن تضع العلم له. (شرح المفصل ١/ ٨٣) وكلام سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٤، ونحو هذا عند الزمخشري في المفصل ٩. وعند ابن مالك ما يفيد تشبيهها بما فيه (أل) التي للعهد الذهني (شرح التسهيل ١/ ١٧٠-١٧١).

الخارجي ليس بطريق الحقيقة، بل المجاز[١]. انتهىٰ.

لكنْ بينهما فرقٌ، وهو أنَّ العلَم الشخصيَّ موضوعٌ للفرد بقيد تعيّنه في الخارج. والعلَم[٢] الجنسيُّ موضوعٌ للماهية[٣] بقيد وجودها وتعيّنها الذهني[٤]، والفرق بين علَم الجنس، كـ(أسامة)، واسمِ الجنس، كـ(أسد): أمّا بالنسبة لاسم الجنس النكرة [كـ(أسد)][٥] فواضح؛ إذ عَلَمُ الجنس موضوع للماهيّة بالاعتبار المذكور[٦]، واسم الجنس النكرة موضوع للماهيّة في نفسها، لا بهذا الاعتبار،

---

(١) ونحو هذا في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٨٣-٨٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٥، وتوضيح المقاصد ١/ ١٨١-١٨٤، وتعليق الفرائد ٢/ ١٤١، والتصريح ١/ ١٢٥، والأشموني ١/ ١٣٦. ويرىٰ صدر الأفاضل أن علم الجنس يشمل كلا الاستعمالين، فقال قولًا نفيسًا: علم الجنس بمنزلة المعرف باللام تعريف جنس، ثم الجنس نوعان: الأوّل كقولك: أرجلٌ خَيرٌ أم امرأة؟ والثاني: أرجل جاءك أم امرأة؟ وعلم الجنس كاللام يكون في كل واحد من الجنسين، تقول: (ذؤالة شرٌّ من أسامة)، فهذا علم الجنس الأول، و(أسامة في الطريق) أي من هذا الجنس شيء في الطريق...) التخمير ١/ ١٦١، ووجه المجاز الذي ذكره الرضي أن (أسامة) وضع ليدل علىٰ الحقيقة العامة، فإطلاقه علىٰ الأفراد الخارجية من استعمال الكلمة في غير موضعها. وهذا مجاز.

(٢) في (ب): العالم.

(٣) في (جـ): لكماهية.

(٤) فهما يشتركان في التعيين، ويفترقان في كيفيّته، فالعلم الشخصي يعيّنه تعيينًا تامًا حاصرًا لا يتجاوز المقصود، والجنس يشير إلىٰ الماهيّة، وهي الحقيقة العامّة. دون تعيين فردٍ منها؛ لعدم الحاجة إلىٰ ذلك - كما تقدم في حـ(١) من الصفحة السابقة.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) وهو قيد وجودها وتعيُّنها الذهنّي. وبيانُه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٥.

فمؤدّاها واحد، لكنه مختلفٌ[١] بالاعتبار[٢]. وأمّا بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كـ(الأسد) فهو أنَّ علَم الجنس يدل علىٰ الماهيّة المعيَّنة من حيث هي معيَّنةٌ معلومةٌ بجوهر اللفظ، بخلاف اسم الجنس، فإنّ التعيين فيه مستفادٌ من الأداة[٣]. والحاصل[٤]: أنَّ التعيين حاصلٌ في الأقسام الثلاثة، إلاّ أنه مُصَاحَبٌ غيرُ ملاحَظٍ في اسم الجنس النكرة، وملاحَظٌ[٥] في اسم الجنس المعرفة، كعلَم الجنس، لكنه في اسم الجنس من الأداة، وفي عَلَمِه من جوهر اللفظ. وهذا الفرق يُحتاج له علىٰ

---

(١) في (أ) و(ب): يختلف.

(٢) فنتيجتها واحدة وهي الدلالة علىٰ فرد من أفراد الأسُود غير معيّن، لكنَّ دلالة كلمة (أسد) عليه من أصل الوضع؛ لأن هذا شأنُ النكرات، أما (أسامة) فأصلُها أنها موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن، ولكن يلزم من إطلاقها باعتبار الوجود التعددُ، فجاء التعدد وعدم التعيين ضمنًا، لا مقصودًا بأصل الوضع، كما تفيده النكرة. (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٨٤، والمطول ٨٠، وتوضيح المقاصد ١/ ١٨٢-١٨٣، والمغني ١/ ٥٠-٥١، والتصريح ١/ ١٢٤-١٢٥، والمواهب الرحمانية ١٠٠ب، وعنه نقل الكلام بحروفه. ومثله في الفوائد الشنوانية ١٣٨أ.

(٣) وهي (أل). وبيان ذلك في المطول ٨٠، وحاشية الجرجاني عليه، وقال الشيخ خالد: إنهما مترادفان. (التصريح ١/ ١٢٤). ونقل السيوطي هذا القول دون عزو، ولم يرتضه، وتلمّس بينهما فروقًا ترجع إلىٰ اللفظ في مجملها. (الهمع ١/ ٢٤٤) وأفاض في التفريق بينهما في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤-٢٨، نقلًا عن صاحب البسيط.

وقد نقل الشارح التفريق بينهما عن شيخه في المواهب الرحمانية ١٠٠ب، والفوائد الشنوانية ١٣٨أ ب.

(٤) في (ب): والحصال.

(٥) تُعُمِّدَ قصدُه بوضع شيءٍ يفيد هذا التعيين.

قول مَن جعَلَ اسمَ الجنس موضوعًا للحقيقة، [كما اختاره السيّد[١]. وأمّا على قول مَنْ جعلَه موضوعًا للماهية][٢] مع قيد الوحدة، -وهو المراد بالفرد المنتشر- كما اختاره السعد،[٣] تبعًا للرضي[٤]/ [١٢٠/أ] فلا[٥]؛ إذ لا دلالة نعلم الجنس على الوحدة أصلًا[٦]، وهذا ما أشار إليه بعضهم[٧] بقوله: والمعتمَد في الفرق بينهما أنّ علم الشخص ما وُضع لمعيّن في الخارج. وعَلَمُ الجنس: ما وُضِعَ لمعيّنٍ في الذهن.

وأمّا اسم الجنس النكرة المعبّرُ عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وُضِع للماهية مطلقًا، أيْ بلا تعيين، كـ(أسد) لماهيَّة السبع، فيقال: (أسدٌ أجرأُ من ثعلبٍ)، كما يقال: (أسامة أجرأ من ثعالة)، ويعبّر عنه بالنكرة أيضًا، لكن الفرق

---

(١) حاشيته على الشرح المطول للسعد ٨٠، ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٠٠ب، والفوائد الشنوانية ١٣٨/ ب.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في المطول ٨٠، (وقد فسّره الجرجاني في الحاشية) ويدل عليه قوله في حاشيته على شرح المنتهى ٢/ ١٠٢، وسيأتي الإشارة إليه قريبًا. ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٠٠ب، والفوائد الشنوانية ١٣٨ب.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ١٣٦، ١٣٢، ١٢٩.

(٥) أي: فلا تفريق، وعلى هذا الأصل يجيء تقرير السعد، فلا يفرّق (حاشيته على شرح منتهى ابن الحاجب للعضد ٢/ ١٠٢، (طبع مع المتن) ونحو ذلك في شرح التلويح ١/ ٣٤.

(٦) فلم يكن بينهما تشابهٌ في الدلالة؛ فلا يُحتاج إلى التفريق. هذا إذا روعي في معنى اسم الجنس الوحدة، كما هو رأي السعد والرضيّ.

(٧) هو الفاكهي. وقوله في شرح القطر ١/ ١٩٥-١٩٦، بتصرف يسير.

بينهما بالاعتبار، إنْ اعتبر في اللفظ دلالتُه علىٰ الماهيّة بلا قيد سُمّي اسمَ جنسٍ ومطلقًا، أو مع قيد الوحدة الشائعة[١] سُمّي نكرةً[٢]. ولم يفرّق الآمديُّ[٣] وابنُ الحاجب[٤] بين الثلاثة بل جعلاها بمعنىً، وهو أنْ يدلَّ اللفظُ علىٰ الوحدة الشائعة[٥]، فالوحدة[٦] علىٰ هذا مدلولُ اللفظ في الثلاثة.[٧] و[علىٰ[٨]] الأوَّل[٩] إنّما[١٠] هو مدلولُه[١١] في النكرة فقط، ومدلولُه في اسم الجنس والمطلقِ الماهيَّةُ[١٢]. والوحدة ضروريةٌ[١٣]؛ إذ لا وجودَ للماهيّة بأقلَّ مِن

(١) في نصّ الفاكهي الذي نقل عنه الشارح: (السابقة).

(٢) حديثه عن اسم الجنس النكرة بنصه منقول عن الفاكهي في شرح القطر ١/ ١٩٧.

(٣) في الإحكام من أصول الأحكام ١/ ١٤، ٣/٣. وهو سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن أصولي مشهور (٥٥١-٦٣١هـ) أصله من (آمد) في ديار بكر، ألّف نحوًا من عشرين مؤلفًا.

(طبقات الشافعية ٥/ ١٢٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٤، والأعلام ٤/ ٣٣٢).

(٤) في منتهىٰ الوصول ٩٩، وذلك حين عرف اسمَ الجنس بأنه: «ما دل علىٰ شائعٍ في جنسه»، وهذا بعينه تعريف النكرة.

(٥) في (جـ): السابعة.

(٦) في (أ): والوحدة.

(٧) وهي اسم الجنس النكرة، والمطلق، والنكرة.

(٨) في (أ): وهو، وسقطت من (ب).

(٩) أي عدم التفريق.

(١٠) الكلمتان غير ظاهرتين في (أ).

(١١) في (ب): مدلوله و.

(١٢) غير ظاهرة في (أ) وفي (ب): للماهية.

(١٣) في (ب): ضرورته.

واحد(١).

وكالنكرة في الإبهام المعرَّفُ بلام الجنس بمعنىٰ بعضٍ غيرِ معيّن، نحو: (إنْ رأيت الأسد -أيْ: فردًا منه- ففِرَّ منه)(٢). ودليلُ اعتبار التعيين في علم الجنس إجراءُ الأحكام اللفظيّة لعلَم الشخص عليه، كمنعه الصرفَ مع تاء التأنيث ومجيء الحال منه، كـ:(هذا أسامة مقبلًا) وعدمِ نعته بالنكرة(٣).

ثم استعمال علم الجنس أو اسمِه معرَّفًا أو منكّرًا في الفرد المعيّن أو المبهم إنْ كان من حيث اشتمالُه علىٰ الماهيّة -كما مرّ- عن الرضي فحقيقةٌ، وإلّا فمجاز(٤). / [١٢٠/ ب] وزَعَم ابن هشام(٥) أنه لا يجوز إطلاقُ علم الجنس علىٰ

---

(١) يعني أنه بناءً علىٰ التفريق فإن اسم الجنس والذي يسمىٰ (المطلق) الدالّان علىٰ الماهيّة لابدّ فيهما من إفادة الوحدة؛ لأن الماهية لا تُتصوَّر إلا بوجودٍ، وأقلّه واحد. فيصير الفرق أن هذين لا يُفيدان النصّ علىٰ الوحدة. ولا يدل عليها إلا النكرة. كما ذكر الشارح.

(٢) شرح القطر للفاكهي ١/ ١٩٧.

(٣) في (ب): فالنكرة. وتقرير ذلك في شرح المفصل ١/ ٣٥، وشرح التسهيل ١/ ١٧٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٥، وشرح الرضي ٢/ ١٣٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٨٢، وأوضح المسالك ١/ ١٣٢-١٣٣. والحق بعد هذا أن إدخال (علم الجنس) في الأعلام متكلَّف، ولكن العلماء اضطرّوا إليه لمّا رأوا فيه كثيرًا من أحكام العلَم اللفظية التي ذكر الشارح بعضَها. (المطول ٨٠).

(٤) سبق ذلك في صـ٨٣٥-٨٥٥.

(٥) في شرح القطر ٩٧، وقريب منه في المعنىٰ والنتيجة ما نقله الرضي عن الأندلسي (شرح الكافية ٢/ ١٣٢).

شخصٍ غائبٍ[١]، لا تقول لمن بينك وبينه عهدٌ في أسدٍ[٢] خاصٍّ: (ما فعلَ أسامةُ). انتهىٰ. وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ علم الجنس إنّما يُعيِّن مُسمّاه تعيينَ ذي الأداة الجنسية، كـ:(أسامةُ أجرأُ من ثُعالة)، أو الحضوريّة، كـ:(هذا أسامةُ مقبلًا)، فهو كاسم الجنس المعرَّف بـ(أل)، كقولك: (الأسد أجرأ من الثعلب)، و(هذا الأسد مقبلًا)، لكنه[٣] يدلّ بذاته -أيْ: بلا قيدٍ- وذاك[٤] إنما يدلّ بقيد (أل) الجنسية أو الحضورية، والتحقيقُ في الفرق ما علمتَ[٥]. والله أعلم.

تنبيه:

كما خرجت النكرةُ بما ذكر،[٦] خرج بما بعده[٧] بقيّةُ المعارف، فإنَّ الضمير مثلًا موضوع لكل متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، وليس موضوعًا لأنْ يُستعمل في معيَّن خاصٍّ، بحيث لا يستعمل في غيره، لكنْ إذا استُعمل فيه صار جزئيًّا[٨]، ولم

(١) في (أ): عالبًا، وفي (جـ): غايبا.

(٢) في (ج): وفي أسد.

(٣) أي علم الجنس.

(٤) أي: اسم الجنس المعرف ب(أل).

(٥) قد مضىٰ في صـ٨٥٤-٨٥٥.

(٦) وهو قوله: «وضع لشيء بعينه».

(٧) وهو قوله: «غير متناول غيره بوضع واحد».

(٨) في (جـ): جريئًا.

يشركه أحدٌ[١] فيما أسند إليه[٢]. واسم الإشارة صالحٌ لكل مشارٍ إليه، فإذا استُعمل فيه صار جزئيًّا، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه. و(أل) صالحة لأن يعرّف بها ما يقبلها من النكرات، أو مرادفُ ما لا يَقبلها منها، فإذا استُعملت في واحدٍ عرّفتْه وقصَرَتْه علىٰ شيءٍ بعينه. وهذا معنىٰ قولِ مَن قال: إنها كليّاتٌ وضعًا، جزئيّات استعمالًا[٣]، بأن [يلاحِظ الواضع][٤] مفهومًا عامًّا شاملًا لكل المَاصَدَقَات[٥]، ثم يضع اللفظَ لكلّ واحدٍ بعينه مِمّا يصدق عليه ذلك المفهوم بوضع واحد، ويُسمَّىٰ وضعًا كليًّا بخلاف العَلَم، فإن الواضع فيه لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته،[٦] أو بوصفٍ[٧] مختصٍّ به، ووُضِعَ اللفظُ له،[٨]

---

(١) في (أ): يشرك الجحد.

(٢) وقد مضىٰ ذكر الوضع الكلي والجزئي في الضمائر والتفريق بينهما في صـ٨٣٧-٨٣٨. وبناء عليه يشكل علىٰ الشارح هنا إخراج الضمير بهذا القيد فإن فيه الوضعَ الكليَّ. إلاّ أن يكون أخرجه بقيد: (بوضعٍ واحد) المتقدم في صـ٨٣٧، ٨٥٠، ٨٥٥-٨٥٦، أو أنه لا يُعتدّ إلاّ بالوضع الجزئي، كما سيَشرح ذلك.

(٣) نقل هذا التنبيه بتصرف عن السيوطي في الهمع ١/ ٢٤٣، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ١/ ١٩٥، وممّن قال: إن المعارف كليات وضعًا، جزئيات استعمالًا السَّعدُ، وقد سبقت الإشارةُ إلىٰ ذلك في ٦٠٣-٨٣٧-٨٣٨، وسيصرح الشارح به مرة أخرىٰ في صـ٩٥٦.

(٤) مكانها فارغ في (أ).

(٥) يريد : (ما تصدق عليه هذا المصطلحات من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٦) سقطت الواو العاطفة من (ب).

(٧) قطفت في (جـ): بالواو.

(٨) في (ب): به.

/[١٢١/ أ] ويُسمّىٰ وضعًا جزئيًّا[١]. ثم أشار لتعريف العلم الشخصيّ بالمثال، كما مرّ التنبيهُ عليه[٢]، [فقال][٣]: (كزيد)[٤] في المذكر غالبًا[٥]، و(هند) في المؤنث غالبًا[٦]، و(قُريش) و(عُكْل) و(ذَكْوان)[٧] من العقلاء، (و) كـ(مكة) في البلدان،

---

(١) نحو هذا في المواهب الرحمانية ٩٧/ب، ولا يُتَصوّر في الأعلام وضعٌ كليٌّ -بخلاف غيرها من المعارف- وإنما وضعُها جزئيٌّ فحسب، وهذه حجةٌ مِن حجج مَنْ يرىٰ أنَّ العلَم أعرفُ المعارف، فلا يَرِد عليه الاشتراك باعتبار الوضع الكلي الوارد علىٰ جميع أنواع المعارف.

(٢) مرَّ ذلك مرارًا، منه ما في صـ: ٢٠٢، ٨٤٨، وسيأتي أيضًا في صـ٨٧٥ وغيرها.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) في المتن المطبوع للآجرومية في ثلاث النسخ: (نحو زيد) وهو الموافق لما في شرح السنهوري ٥٤/ ب، والبهنسي٢٨/أ وفيه: نحو (زيد) و(هند) و(مكة). والمكودي ١٤، وزروق ٧٣ب، والأزهري ٧٠، والرملي ١٨٢، والصباغ ٢٦/ أ، والشربيني (نور السحية ٤٤أ، والغيطي ٢٧أ، والمقسّي ٣٧ب.

(٥) وقد يُسمّىٰ به المؤنث (الكتاب ٣/ ٢٤٢، والمقتضب ٣/ ٣٥٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٢٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وشرح السيرافي ٤/ ١٠٣أ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، وشرح الرضي ١/ ٥١.

(٦) وقد يسمىٰ به المذكر، مثل قول الشاعر:

تجاوزت هندًا رغبة عن قتاله ... إلىٰ مالك أَعْشَو إلىٰ ضوء ناره.

(شرح السيرافي ١/ ٨٠أ، إصلاح الخلل ٤٢، وشرح المفصل ٥/ ٩٣، وشرح الجمل لابن صفور ١/ ٢٨٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٨٠).

(٧) أما قريش فعلَم علىٰ قبيلة أشهر من أن تذكر لمكان النبيّ فيها، وأما عكل فقيل: بطن من تميم، والأصحّ أنهم أبناء عوف بن قيس بن وائل بن عوف، وأمهم حميرية اسمها (عكل) فغلب هذا الاسم عليهم، وهو من جملة الرباب الذين تحالفوا علىٰ بني تميم. (جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١٩٨، واللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ١٤٧). وأما (ذكوان) فبطن كبير من سليم بن منصور بن عكرمة من قيس عيلان ينسبون لذكوان بن ثعلبة بن بهثة بن سليم. (اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٤٤٢).

و(خراسان)[١] من المجرَّدات من (أل)، وكـ(العَقَبة)[٢] و(المدينة) مِن المُقْرنات بها من غيرهم[٣]. ومثال العلَم[٤] الجنسي: (أسامة) للأسد، و(حَضَاجِر) للضبع[٥]، و(ذُؤَالة) للذئب، و(شَبْوة)[٦] للعقرب من غير المألوفات، و(أبي مَضَاء)[٧] للفرس، و(أبي الدَّغْفَاء) للأحمق[٨] منها[٩]. ويكون للأعيان -كما

---

(١) اسم لبلاد واسعة، أول حدودها مِمّا يلي العراق بَهْقَ وجُوَيه، وآخرها مِمّا يلي الهند طخارستان وغزنة وكرمان وسجستان، وتشتمل علىٰ أمهات من البلاد، منها نيسابور وهراة ومرو، وهي كانت قصبتها وبلخ وطلقان وغيرها. فتحها المسلمون عام ٣١هـ. (معجم البلدان ٢/ ٣٥٠-٣٥٤).

(٢) اسم لمواضع متعددة في بلاد مختلفة تعزىٰ للقبائل أو جبال أو موارد مياه، أشهرها العقبة التي بويع النبي فيها، وهي بين منىٰ ومكة، بينها وبين الحرم نحو ميلين. ومنها ترمىٰ جمرة العقبة الكبرىٰ (معجم البلدان ٧/ ١٣٤).

(٣) أيْ: من غير العقلاء. ويدخل في ذلك مِمّا لم يذكره الشارح -مع شهرته- أسماء الحيوانات، نحو: (أعوج ولاحق، وشَدْقَم وعُلَيّان، وخُطّة، وهيلة...) (المفصل ٩). وهذه ونحوها أعلام شخصية؛ لأنها لمألوفات، أما غيرها مِمّا لا يؤلف فأعلامه جنسية، لا شخصية (المفصل ٩). وقد سبق الحديث عن العلم الجنسي.

(٤) في (ب): العالم.

(٥) في (ب): للصع.

(٦) في (ب): وشوه.

(٧) في (أ): مضىٰ. وفي (ب): مفر.

(٨) في خمس من النسخ: (للاحق) وفي (ب): (اللاحق) وكلّه تحريف، وما أثبتُّه الصواب من شرح التسهيل ١/ ٨٣.

(٩) أيْ: من المألوفات. وقد أشار إلىٰ ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٨٣، وابنه في شرح الألفية ٧٥، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٣٣. ونقل الأزهري عن ابن هشام في حواشي التسهيل أن العرب جعلوا (أبا الدغفاء) لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف. (التصريح ١/ ١٢٥).

ذُكِر[(١)]- وللمعاني: كـ(كَيْسَان)[(٢)] للغَدْر، و(شَعُوب) للمنيّة، و(بَرّة)[(٣)] للمَبرَّة، بمعنىٰ البرّ.

قال أبو حيّان[(٤)]: قال أصحابنا: بعد الضمير في التعريف العلمُ، وأعرفُ الأعلام أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسيّ، ثم أسماء الأجناس[(٥)]. انتهىٰ.

ثم العلَم من حيث هو: إمّا مرتجل[(٦)]، وهو ما استعمل من أوّل الأمر علمًا كـ(سعاد)، و(فَقْعَس)، و(مَوْهَب).[(٧)] وإمّا منقول، وهو

---

(١) في (أ) و(ب): كما دكره.

(٢) في (ب) و(جـ): كليسان.

(٣) في (ج): وبرده.

(٤) في التذييل ١/ ١١٦/ب، ونحوه في الارتشاف ١/ ٤٦٠، ولفظه فيهما: قال أصحابنا: «أعرف المضمرات المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. وأعرف الأعلام... الخ».

(٥) وممّن قال ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٣٧، ومن بعدهما الفاكهي في شرح الحدود ١٣٨.

(٦) في (جـ): مرتحل.

(٧) أراد بالأوّل التمثيل للمؤنث وبالثاني للمذكر، وكلاهما قياسي، وأما الثالث وهو (موهب) فشاذ؛ لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه (مَفْعَل) بفتح العين، إنما هو (مَفْعِل) بكسرها. وقد قسّم الزمخشري وغيره المرتجل إلىٰ قسمين: قياسيّ، وشاذ. (المفصل ٩، وشرح المفصل ١/ ٣٢-٣٣، والفصول الخمسون ٢٢٦، والتسهيل ٣٠، وشرحه ١/ ١٧٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٦).

وأورد ابن الحاجب في (فقعس) احتمال كونه منقولًا من الفعل (فَقْعَس) بمعنىٰ ذَلَّ وصار بليدًا. (شرح المفصل ١/ ٧٨) ووافقه علىٰ ذلك ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٣٧، ونقل ذلك الرضي دون عزو (شرح الكافية ٢/ ١٣٨).

الغالب[١]، وهو ما استُعمل قبل العَلَمية الحاضرة في غيرها، كـ(زيد) و(أَسَد) و(حارِث) و(شَمَّر) و(يَشْكر) و(إِصْمِتْ).[٢] -قال أبو حيّان: وهذا باعتبار الغالب، وإلّا فالذي علميّته بالغلبة لا منقولٌ، ولا مرتجَل[٣]- و(شاب قرناها)[٤] و(زيد منطلق)[٥].

(١) الحكم بذلك في شرح المفصل ١/ ٢٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٧، وشرح الرضي ٢/ ١٣٨، وأوضح المسالك ١/ ١٢٣، وزعم بعضهم أنها كلها منقولة، وهو ظاهر قول سيبويه، وزعم الزجاج العكس. التذييل ١/ ١٦٧/ أ، والارتشاف ١/ ٤٩٦.

(٢) اسمٌ لفلاةٍ أو لكل فلاة، سميت بذلك؛ لأن من حقّ سالكها لفرط مهابتها أن يقول لصاحبه: اسكت لئلا يلحقنا الهلاك، أو للتوجّس والتنصّت، فِعلَ الخائف الحذر. وهي بكسر الميم، قيل: لعلها من (فَعَل) (يفْعِل) بكسر العين، ولم يبلغنا هذا الوزن، أو أنها مِنْ (فَعَل) (يَفْعُل) كما هو المشهور، لكنه لمّا صار اسمًا غيِّر عن وزنه الأول، وقُطِعتْ همزتُه لذلك، ولم يرتضِ ابن الحاجب التأويلَ الأخير. (التخمير ١/ ١٧١، وشرح المفصل ١/ ٣١، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٧٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٣٩-٦٤٠، وشرح الرضيّ ٢/ ١٣٨. وعند ابن مالك أنه عَلَم مرتجل، لا منقول؛ لأنه لو كان أمرًا لكان بضمّ الميم لا بكسرها، ولأنه لحقته تاء التأنيث في قولهم: (إصمِتة) ولو كان أمرًا ما لحقته التاء. (شرح التسهيل ١/ ١٧١-١٧٢) وردّه أبو حيّان. (التذييل ١٦٧ب).

(٣) الارتشاف ١/ ٤٩٧، ونقله المرادي دون عزوٍ (توضيح المقصد ١/ ١٧٣).

(٤) عطف على (إصمت) فهي معدودة في المنقولات، وكذا سائر المركبات. وهو صريح قول أبي حيّان في الارتشاف ١/ ٤٩٦-٤٩٧.

(٥) عن ابن مالك: لم يرد عن العرب علمٌ منقول من مبتدأ وخبر (شرح التسهيل ١/ ١٧١) ووافقه ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٢٤، والسلسيلي في شفاء العليل ١/ ٢١١، فلا وجه إذًا لتمثيل الشارح بـ(زيد منطلق). وأورد ابن الناظم مجيء العلم منقولًا من مبتدأ وخبر (شرح الألفية ٧٥) ولم يستشهد -رحمه الله- ولم يمثّل.

وينقسم العلَم باعتبار ذاته شخصيًّا كان، أو جنسيًّا إلىٰ [اسم،][١] كـ(زيد) و(أسامة)، وإلىٰ لقب، وهو ما أشعر باعتبار مفهومه الأصلي[٢] بطريق القصد التبعيّ -كما حققه السيّد[٣]- برفعةِ المسمّىٰ، كـ(زين العابدين)، أو بِضَعَتِهِ، كـ(بَطّة) و(قُفَّة)[٤] و(أنف الناقة) - وإلىٰ كنية، وهو ما صُدّر[٥] بـ(أَبٍ) أو (أمّ) أو (ابن) أو (بنت)،[٦] كـ(أبي بكر) و(أم عمرو) و(ابن عرْس) و(ابن آوىٰ) و(ابن الزبير) و(بنت وردان)[٧].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): الاسم صلىٰ.

(٣) الجرجاني. وذلك حين نص في تعريفه علىٰ أنه ما يدل علىٰ المدح أو الذم لمعنىٰ فيه. (التعريفات ٢٤٧)، وتقرير ذلك أيضًا في كتابه (المصباح شرح المفتاح ٣٠/ ب).

(٤) القفّة هي الشجرة اليابسة البالية، أو هي القَرَعَة اليابسة، أو ما اتخذ من خوصٍ ونحوه- علىٰ شكل القرعة تجعل فيه المرأة متاعَها. والأصل أنه يقال للرجل الكبير: كبُر فلانٌ حتىٰ كأنه قُفةٌ. (التهذيب ٨/ ٢٩٤، الصحاح اللسان (قفف) شرح المفصل ١/ ٢٧).

(٥) في (ب): صدو.

(٦) المشهور عند المصنفين ذكر (أب) و(أم). وأمّا (ابن) و(بنت) فقد زادها الفخر الرازي (التصريح ١/ ١٢٠). وقد ذكرها الرضي (شرح الكافية ٢/ ١٣٩)، وهي كذلك في شرح الحدود للفاكهي ١٥١.

(٧) في (ج): ورداِن. والتقسيم بهذه الطريقة في التخمير ١/ ١٦٣، وهو مشهور في جُلّ كتب النحو. وأما ابن عرس وابن آوىٰ وبنت وردان فقال ابن منظور: إنها أعلام لدويبات معروفة، ذكر أن الأوّل دون القطّ. (اللسان: عرس، أوىٰ، ورد). وهي هكذا في أكثر المعاجم، وزاد في التاج أنّ لابن عرس نابًا، وأنّ بنت وردان من الخنافس (التاج: عرس، ورد) وفي عجائب المخلوقات للقزويني صـ٢٥٢: أن ابن عرس حيوان دقيق طويل، عدوّ للفأر والحية، ويدخل في جوف التمساح فيمزقه، ويحبّ الحلي والجواهر يسرقها، وفي حياة الحيوان الكبرىٰ للدميرىٰ: أن ابن آوىٰ سمي بذلك لأنه يأوي إلىٰ عواء أبناء جنسه، ولا يعوي إلا ليلًا،=

قال الرضي[١]: الكنية / [١٢١/ ب] عند العرب يُقْصَد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب معنىً: أن اللقب يُمْدَح الملقَّبُ[٢] به، أو يذمّ بمعنى ذلك اللقب، بخلاف الكنية، فإنه لا يُعَظَّم المكنيُّ بها، أي: ولا يُذَمّ، بل بعدم التصريح بالاسم[٣]، فإنَّ بعض النفوس تأنف[٤] مِن أن تُخاطَب[٥] باسمها. [انتهى][٦].

تنبيهات:

الأول: قيل: ليس في كلامهم تصريحٌ بتلقيب الإناث، ولا يمتنع، وصرّحوا[٧] بتكنيتهنّ[٨].

الثاني: ربما يُفهم من فرق الرضيّ بين الكنية واللقب تباينُهما، وإنْ جوّز

=وذلك إذا استوحش وبقي وحده، وصياحه يشبه صياح الصبيان، وهو طويل المخالب والأظفار، يعدو على غيره، ويأكل مِمّا يصيد من الطيور، يخافه الدجاج أشدّ من خوفه من الثعالب والكلاب (٢/ ١٥٢) وفيه: أن بنت وردان من جنس الخنافس القذرة تتولد في الأماكن النديّة، وتألف الحشوش، وأكثر ما تكون في الحمامات، وتكون بألوان مختلفة، منها الأسود والأحمر والأبيض والأصهب. (٢-٤٢٩).

(١) في شرح الكافية بتصرف يسير ٢/ ١٣٩.

(٢) في (أ) و(ب): اللقب.

(٣) أي أن الكنية لا تحمل تصريحًا بمعنىً فيه التعظيم، وإنما التعظيم واردٌ فيها من حيث إن فيها عدم التصريح بالاسم، ولا يخلو ذلك من تعظيم، كما سيذكر.

(٤) في (أ) و(جـ): يأنف. وما أثبته الموافق لقول الرضي.

(٥) في (أ) و(ب): يخاطب. وما أثبته الموافق لقول الرضي.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) في (ل): واصرحوا.

(٨) في (ب): بكنيتهم. وهذه الفائدة منقولة عن شرح القطر للفاكهي ١/ ١٩٩.

بعضُ المتأخرين في (حواشي المطوَّل)[١] كونَ بينهما عمومٌ وجهيٌّ[٢]، فيجتمعان في: (أبي الخير) و(أم الخير) و(أبي لهب) و(أم الشرّ)، وينفرد اللقب في نحو: (كرز)،[٣] والكنيةُ في نحو: (أبي بكر)[٤].

وزَعَم بعضهم أنّ ما وضعه الأبوان مثلًا ابتداءً فهو اسمٌ، كائنًا ما كان، أشعرَ بمدحٍ، أو بذمّ، صُدِّر بـ(أبٍ) أو بـ(أمّ)، ثم يُنْظَر لما وُضِع بعد ذلك، فإنْ أشعرَ بمدحٍ، أو بذمٍّ فلقبٌ، أو صدّر بـ(أبٍ) أو بـ(أمٍّ) فكنيةٌ[٥]. وما قاله الرضيُّ هو محضُ صرائحهم. والله أعلم.

الثالث: إذا اجتمع اللقب والاسم في اللفظ وجب في الأفصح تأخيرُ اللقب

---

(١) يعني أبا القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي. وقوله في حاشيته على المطول ٦١/ أب بمعناه.
ولحسن جلبي الفناري ما هو قريب من ذلك في حاشيته على المطول ١٠٠/ ب. ولم أجد شيئًا في حاشيته الخطائي (مولى زاده) وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي، وحاشية أبي السعد بن الحافظ الكبير، وحاشية الحفيد (حفيد السعد)، وحاشية الطالشي، وحاشية الشريف الجرجاني، وحاشية ملّا خسرو، وحاشية ميرزا، وثلاثِ حواش مجهولة المؤلف.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): عموما وجهيا. (بالنصب). وما أثبته من باقي النسخ، وهو أظهر نحويًا. فهو اسم (كان)، على أن التقدير: (أن يكون بينهما عمومٌ وجهيٌّ)

(٣) وهو الخُرْج، الذي يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه. (اللسان: كرز).

(٤) وذكر ذلك ابن السبكي في شرح التلخيص ١/ ٣٠١، (ضمن شروح التلخيص) ولم يشرح وجه اجتماعهما، ووجه انفراد كل منهما. ونقله الشنواني في المواهب الرحمانية ١٠١أب ونقله يس عن ناصر الدين اللقاني في حاشيته على التصريح ١/ ١٢٠.

(٥) نقله يس عن ناصر الدين اللقاني في حاشيته على التصريح ١/ ١٢٠.

عنه[١]، تابعًا له في إعرابه، إمّا على أنه بدلٌ منه، أو عطف بيان - أو مقطوعًا[٢]، إمّا برفعه على أنه خبرٌ لمبتدإٍ محذوف، أو بنصبه مفعولًا بفعلٍ محذوفٍ، كانا مفردين، كـ(سعيد كرز)، أو مركّبين، كـ(عبد الله زين العابدين)، [أو مختلفين، كـ(زيد زين العابدين)،][٣] و(عبد الله كُرز).[٤] ويجوز أيضًا جرُّه بإضافة الاسم إليه، مُرادًا بالأوّل المسمّى، وبالثاني الاسم غالبًا[٥] إنْ كانا مفردين، كـ(سعيد كرز)[٦].

---

(١) جعل ابن مالك ذلك غالبًا (التسهيل ٣٠-٣١) وصرح في الشرح بالوجوب، وجعل تقديمَ اللقب على الاسم نادرًا (١/ ١٧٤) ولم يذكر في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠، إلّا تقديم الاسم. ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٧٣، وشرح الرضي ٢/ ١٣٩. وصرح ابن عقيل بالوجوب في شرح الألفية ١/ ١١٩، وابن هشام يجيز تقديم اللقب، لكنه أقلّ من تأخيره عنده (أوضح المسالك ١/ ١٢٧، ١٣٠-١٣١).

(٢) عطف على قوله: (تابعًا له).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) هذه التفصيلات في شرح التسهيل ١/ ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٣ (ولم يذكر القطع)، وأوضح المسالك ١/ ١٣١.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١، وتوضيح المقاصد ١/ ١٧١، وتعليق الفرائد ٣/ ١٥٠، ومعنى هذا الوجه أن اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، دليله قولك: (ذاتُ زيدٍ) فالذات للمدلول، و(زيد) للفظ، فكذلك يجوز أن يقال: إن (سعيد) في المثال الآتي الذي ذكره الشارح- قُصِد به هنا قصد الذات، و(كرز) قُصِد به قصد اللفظ، فكأنه قال: مسمى هذا اللفظ الذي هو (كرز). وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان، فصحت الإضافة، ولم تكن من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه. (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٨٠، وذكر تأويلًا آخر).

(٦) نصّ المبرد على أنه لا يجوز في المفردين إلا الإضافة (المقتضب ٤/ ١٦).=

قال الرضي: أو كان أوّلهما مفردًا[(١)]، بخلاف ما إذا كانا مركبين، أو كان أوَّلُهما مركبًا[(٢)]؛ لأن المضاف لا يكون مركَّبًا[(٣)]، وأمّا المضاف إليه فيكون / [١٢٢/ أ] مركَّبًا وغيرَه.

قال ابن مالك[(٤)]: وإنما وجب تأخير اللقب عنه؛ لأنه في الغالب منقولٌ من

=ولم يذكر الزمخشري في نحو هذا -مِمّا كان الأوّل فيه مفردًا- إلا الإضافة. (المفصل ٩) فقال شارحه ابن الحاجب: قوله ظاهر في وجوب الإضافة، وهو ظاهر في كلام البصريين، وقد أجاز الزجاج الإتباعَ، وروىٰ الفرّاء: (قيسَ قفةَ) (بالنصب فيهما) و(يحيىٰ عينان) بالإتباع. قال: فيكون ترك تقييده إمّا اعتمادًا منه علىٰ ظهور الوجه الآخر. فذكر الوجهَ المشكل خاصة، وترك ذلك الوجه الظاهر عنده، وإمّا لأنه مذهبه. (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٧٩-٨٠).

وابن مالك يجيز فيهما الإضافة، والأوجهَ السابقةَ كلَّها، قال: ولم يذكر فيهما سيبويه إلا الإضافةَ. (قوله في الكتاب ٣/ ٢٩٤) لأنها علىٰ خلاف الأصل، فبيّن استعمال العرب، بخلاف الإتباع والقطع؛ فإنهما علىٰ الأصل (شرح التسهيل ١/ ١٧٣) وحكىٰ في شرح الكفية الشافية ١/ ٢٥٠ الإجماع علىٰ الإضافة، ونقل عن الكوفيين تجويز الإتباع، ونقل ابنه أنّ البصريين لا يجيزون إلا الإضافة، وأن الكوفيين أجازوا الإتباع والقطع أيضًا. قال: وقولهم لا يأباه القياس (شرح الألفية ٧٣) ونقل الرضي أن ظاهر قول البصريين وجوب الإضافة، وأجاز الزجاج والفرّاء الإتباع، قال: وهو الأولىٰ (شرح الكافية ٢/ ١٣٩) والخلاف مذكور في شرح ابن عقيل ١/ ١٢٣. وردّ ابن هشام قول البصريين (أوضح المسالك ١/ ١٣١-١٣٢، والجامع الصغير ٢٥) وزاد ابو حيّان اشتراط ألاّ يكون في الاسم (أل)، فإن كانت فيه امتنعت الإضافة، وجاز الإتباع، أو القطع (الارتشاف ١/ ٤٩٩) ونحوه في المساعد ١/ ١٢٩، وتوضيح المقاصد ١/ ١٧٢.

(١) شرح الكافية ٢/ ١٣٩.

(٢) وزاد الزمخشري ألاّ يكون الأوّل كنية (المفصل ٩) وعندي أنه داخل في التركيب، لأن الكنية لا تكون إلا مركبة. وقد نص ابن الناظم علىٰ أن الكنية من أنواع المركب (شرح الألفية ٧٥).

(٣) ذكر ابن الحاجب لامتناع إضافة المركب أكثر من وجه، تلتمس في شرحه المفصل ١/ ٨١-٨٢.

(٤) في شرح التسهيل ١/ ١٧٤، بتصرف.

اسم غير إنسان، كـ(بطة) و(قفة)، فلو تقدم توهَّم السامع أنَّ المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره؛ فلم يُعْدَل عنه[١].

وقال غيره: لأنه أشهر من الاسم؛ لأنَّ فيه العلميّة مع شيءٍ من معنىٰ النعت، فلو أُتِيَ به أولًا لأغنىٰ عن الاسم[٢]. وإذا اجتمع الاسم والكنية، أو الكنية واللقب فلا ترتيب، وأنت في تقديم أيّهما بالخيار[٣]، ويليه الآخرُ معرَبًا بإعرابه، مع جواز قطعه.

قال بعض المتأخرين[٤]: نعم، إذا اجتمعت الثلاثة وقُدِّمَت الكنيةُ علىٰ الاسم، ثم جيء باللقب فيظهر وجوبُ تأخير اللقب عن الكنية، كما يؤخذ من كلامهم؛ لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذٍ تقديمُه علىٰ الاسم نفسه، وهو ممتنع.

(١) أي: التأخير. وهذه العلة مذكورة في توضيح المقاصد ١/ ١٧٠، والتصريح ١/ ١٢١.

(٢) هذا التعليل في التخمير ١/ ١٧٤، وشرح الرضي ٢/ ١٣٩، ومنه أكثر حروفه. وقريب منه في تعليق الفرائد ٢/ ١٤٨، وزاد وجهًا ثالثًا، وهو أن اللقب شبيهٌ بالصفة. وهي مؤخرة عن الموصوف، وذكر هذا الوجه أيضًا الشيخ خالد في التصريح ١/ ١٢١.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٢١-١٢٢، وأوضح المسالك ١/ ١٢٨.

(٤) هو الفاكهي، وقوله في شرح القطر ١/ ٢٠٠ بتصرف يسير.

تتمّة:

قد يُنكَّر العلمُ، كـ:(لا قريشَ بعد اليوم)،[١] و(قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)،[٢] و(لا بَصْرَةَ لَكُمْ)،[٣]، ويجب ذلك إنْ ثُنِّي، أو جَمِعَ، فَيُجْبَر[٤] بـ(أل)، أو بالنداء[٥]، كـ(جاء الزيدون والهندان)، و(يا زيدون ويا عمران)، إلا فيما [لا][٦]

(١) هذا من قول أبي سفيان بن حرب يوم الفتح، حين رأىٰ النبي ﷺ وجيشه يدخلون مكة، وهذا القول وخبره في صحيح مسلم ٣/ ١٤٠٦، وسنن أبي داود ٣/ ٤١٩ (الدعاس)، وهو مذكور في شرح التسهيل ١/ ١٨٠، والارتشاف ١/ ٥٠٠، والمساعد ١/ ١٣١.

(٢) قالها عمر بن الخطاب في علي بن أبي طالب. الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، والمفصل ٧٧، والتخمير ١/ ٥٠٥، وشرح المفصل ٣/ ١٠٤، وشرح التسهيل ١/ ١٨٠.

(٣) قولٌ عزي لبعض العرب، وبعضهم زاد: ولا بَصَرَ. و(البصرة): البلد العظيم بالعراق (المفصل ٧٧، والتخمير ١/ ٥٠٥، وشرح المفصل ٣/ ١٠٤، وشرح التسهيل ١/ ١٨٠، وشفاء العليل ١/ ٢١٥، وتعليق الفرائد ٢/ ١٥٦، والأشباه والنظائر ٣/ ٨٣، والهمع ١/ ٢٥٢).

(٤) في (ب): فيجرّ.

(٥) قلّ من العلماء الذين تناولواهذه المسألة مَن ذكر النداء جابرًا(منهم الصبّان ١/ ٧٦). وجلُّهم يكتفي بـ(أل).

وذكرُه النداء هنا يُشكل عليه رأيُ بعض النحويين أن الاسم إذا أريد نداؤه سُلب تعريفَه (المقتضب ٤/ ٢٠٥، والمقتصد ٢/ ٧٦٠، وأسرار العربية ٢٢٩، والإنصاف ١/ ٣٣٨، وشرح المفصل ١/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٢، وشرح الرضي ١/ ١٤١) وعزي للفارسي، ويحتمله كلامُه في التعليقة ١/ ٣٤٣، والبصريات ١/ ٤١٣، لكن كلامه في الإيضاح ٢٤٤ يخالفه. وليس لسيبويه نصٌّ في المسألة (المقتصد ٢/ ٧٦٠) فيكون قد سُلب التعريف -في نحو ما ذكر الشارح- مرتين، وجُبر بشيء واحد، كما أنه جُبر بما يكسِره.

(٦) سقطت من جميع النسخ الستّ. والتصحيح من شرح التسهيل ١/ ١٨١، والجامع الصغير ٢٥، وألفاظه توافق ألفاظ الشارح، وأظنه ينقل عنه.

يفترق[١] كـ(جماديين).[٢]

وأمّا (الفَرْقَدان) فمثنّى جُعِل علَمًا، لا عَلَمٌ ثُنِّي[٣]، ومثلُه[٤]:

---

(١) ذكر الزبيدي -شارح الجامع لصغير الذي ورد فيه هذا اللفظ الذي أورده الشارح بصه- ذكر أنه في بعض النسخ (يفترق) وفي بعضها: (يفتقر) وأن كليهما صحيح، وجرىٰ علىٰ الثاني في الشرح (السراج المنير ٢/ ٤٧٧) وسبب التخصيص بما لا يفترق -في كلام الشارح- أن أحدهما لمّا لم ينفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمّىٰ بالمثنىٰ، كما تسمّىٰ -مثلًا- شخصًا (زيدان) بخلاف شخصين، كل واحد منهما مسمّىٰ بـ(زيد). (شرح الرضي ٢/ ١٣٧) وقريب منه في الكتاب ٢/ ١٠٤، وفي المقتضب ٤/ ٣٢٤-٣٢٥، وشرح المفصل ١/ ٤٦، وفيه: أنه لمّا كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه، وحالُ كل واحد منهما كحال صاحبه، فلا يشار إلىٰ أحدهما بتعريفٍ وقصدٍ دون الآخر- جَرَيا مجرىٰ الشيء الواحد، فكأنهما لم يثنّيا، كما يثنىٰ غيرهما، وظاهر كلام سيبويه أن هذه الأسماء بعد التثنية والجمع أعلام. (الكتاب ٢/ ١٠٣-١٠٤).

(٢) في (جـ): لجماويين.

(٣) في (أ): ثنتي. وهذا التنبيه أيضًا في الجامع الصغير ٢٥. والمعنىٰ: أنه جاء بـ(أل) مع استغنائه عنها؛ لأن (الفرقدان) متلازمان لا يفترقان، فكان الواجب ألّا تدخل عليه (أل)؛ لأن ما كان كذلك لا يجوز دخول (أل) فيه لاستغنائها عنه، كما في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٠٤.

والجواب عن هذا الإشكال: أنه ليس مِمّا الكلام فيه؛ إذ هو في الأصل مثنىٰ، ثمّ عُرِّف بـ(أل)، ثم جُعل بعد ذلك علمًا، فأبقيت فيه (أل)، كما في نظيره من الأعلام التي تقارنها (أل) عند النقل، كـ(النضر)؛ فتلزمها، ولا تفيد تعريفًا، بل هي فيه زائدة لازمة. (السراج المنير ٢/ ٤٧٥) وذكر ابن مالك أنَّ العلم المسمّىٰ به مالا يفترق إن لازمه لفظًا، كـ(الفرقدان) فلا يلزمه التعويضُ. (شرح التسهيل ١/ ١٨٢).

(٤) أي: مثل (جُماديين). وفسّره الزبيدي بأن مرجع الضمير لـ(الفرقدان) (السراج المنير ٢/ ٤٧٦). وذلك عندي غير ظاهر؛ لأن ابن مالك عطف (عمايتان) و(عرفات) علىٰ (جماديين) (التسهيل ٣) ونحوه في شرحه ١/ ١٨١، وشرح الرضي ٢/ ١٣٧، والارتشاف ١/ ٥٠١، كما أن (عمايتان) ليست كـ(الفرقدان) في التعويض والجبر، كما هو ظاهر.

(عَمَايتان)،(١) و(عَرَفات) علىٰ الأصحّ(٢).

(١) هما جبلان لِهذيل متقاربان، اسم كلّ واحد منهما (عَمَايَة) (شرح الرضي ٢/ ١٣٧) وفي معجم البلدان ٤/ ١٥٢: أن أحدهما (عماية العليا) اختلطت فيها الحُريش وقشير والعجلان، و(عماية القصيا) وهي لنَهْم شرقيّها كله، ولباهلة جنوبيّها كله، وللعجلان غربيّها، كما ذكر أنها تطلق علىٰ جبلين في العالية، أحدهما (عماية) والآخر (يَذْبُل)، كما أن (عماية) مفردًا يطلق علىٰ جبل واحد بالبحرين، أو بنجد (وانظر معجم ما استعجم ٣/ ٩٦٦).

(٢) ذلك بنصّه عن ابن هشام في الجامع الصغير ٢٥. ونصَّ الزمخشري علىٰ أن (أَبَانان وعَمَايَتَان وعرفات وأَذْرِعات) لا تعرّف بالألف واللام. (المفصل ١٤) قال صدر الأفاضل: لأنه لا يعرف لها واحد من لفظها، فلا يعرف (أبان) ولا (عماية) (التخمير ١/ ١٩٦). والرضي يثبت لها مفردًا (شرح الكافية ٢/ ١٣٧) وهو الصحيح -كما مرّ في تعريف (عمايتان) وكما جاء في شرح قول الشاعر: (كأن أبانًا...) لكنهما لتلازمهما صارا كالشيء الواحد -كما تقدم- ويرىٰ ابن الحاجب أن دخول الألف واللام عليها وعلىٰ نحوها غير جائز، وسبب ذلك عنده أنها ليست مثناة ولا مجموعة. وإنما سمّي بها، فليس فيها تنكير، ولا تحتاج إلىٰ تعويض. (شرح المفصل له ١/ ١٠٤). وأما (عرفات) فقد قال الفرّاء: لا واحد له يصحبه، وقولُ الناس: (نزلنا عرفة) شبيهُ مولدٍ، وليس بعربي محض. (التخمير ١/ ١٩٦، وتعليق الفرائد ٢/ ١٥٨) وتأولها ابن الحاجب بأن (عرفة) ليس مفرد (عرفات)، وليس هناك أكثر من (عرفة) فجُمِعَتْ، وإنما هي اسم علمٌ آخر لهذا الموضع (شرح المفصل له ١/ ١٠٣) ونحوه في تعليق الفرائد ٢/ ١٥٨. وجعل ابن مالك مفردها (عرفة) (شرح التسهيل ١/ ١٨١) لكنْ ذَكَر أنها ملازمة لفظ الجمع (١/ ١٨٢).

والذي يرىٰ أنها جمع (عرفة) يلزمه التعويض، إلا أن يرىٰ أنه سمّي بها وهي جمع. وقد يكون الشارح أراد بقوله: (علىٰ الأصح) الخلافَ في وجوب التعويض بـ(أل) فهو لازم عند الأكثرين، وأجاز ابن يعيش عدم التعويض (عزاه إليه الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٣٧) ولم أجده في شرحه المفصل. وأنكره الرضي وقال: إن الاستقراء والقياس يقويّان قولَ مَن يقول بوجوب التعويض والجبر. وقد يكون الشارح يقصد الخلافَ في (عرفات): هل هي من هذا القبيل، أم لا؟ وذلك مبني علىٰ كونها جمعًا، أو لا. أما الزّبيدي فقد تأول بتأويل بعيدٍ مبنيّ علىٰ تأويله الذي أشرت إليه (السراج المنير ٢/ ٤٧٧).

[اسم الإشارة][١]

(و) الثالث والرابع[٢] (الاسم المبهم) إنْ لم نأخذ[٣] بقضية تمثيله الآتي، بناءً علىٰ أن المثال يوضّح ولا يخصّص، فيشمل الاسمَ الموصول[٤] أيضًا نَصًّا، ومشتركًا. وجِهةُ الإبهام لا تنافي جهة التعريف[٥]؛ لأن الموصول صالحٌ لكل ما اتصف بمدلول الصلة، فإذا استعملته في فرد معيّن من ذلك المفهوم تعيّن، وزال عنه الإبهامُ، كما أن اسم الإشارة صالحٌ لكل مشارٍ إليه، فإذا استعملته في فرْدٍ[٦] من ذلك المفهوم تعيّنَ، وزال عنه الإبهامُ، لكنّ اسم الإشارة أعرفُ من الموصول؛ فلْنقدمْه / [١٢٢/ ب] عليه، فنقول: الإشارة لغةً: الإيماءُ باليد أو نحوِها[٧]. وعُرْفًا: علىٰ حذف مضاف، أي: اسم الإشارة[٨]. قال ابن

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) عطفت في (أ) بـ(أو). وأثبتَ جَمَعهما بالواو؛ لأن الاسم المبهم يجمع شيئين، هما اسم الإشارة، والاسم الموصول - كما سيبيّن. والآجروميّ لم يمثل للاسم المبهم إلا باسم الإشارة. وسكت عن الموصول.

(٣) في (أ) و(جـ): تأخذ. وما أثبته الأنسب، لاستعماله ضمير جمع المتكلم مرتين فيما سيأتي.

(٤) عدّه سيبويه من الأسماء المبهمة في أحد المواضع (الكتاب ٣/ ٤١١) وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك وذكرِ مَنْ خصّه بالذكر في صـ ٨٤٠.

(٥) يشرح لماذا عُدَّ من المعارف مع أنه مُبْهم. كما هو ظاهر تسميته.

(٦) في (أ) و(ب): مفرد. وما أثبته أظهر؛ لأنه يقابل قولَه قبلُ: (فرد) في الوصول.

(٧) وقد يُشير بلحظه. (نتائج الفكر ٢٢٧).

(٨) أي المراد في عرف النحويين ليس معنىٰ الإشارة، وإنما الاسم الذي يعبَّر به عنها، ويؤيد ذلك ما في شرح الشذور ١٣٩.

مالك[1]: «حدّه ما وضع لمُسمّىٰ وإشارةٍ إليه».

قال أستاذنا[2]: فخرج بقوله: (وإشارة إليه) ما عدا اسمَ الإشارة. واعتُرِضَ عليه بأنه غير مطرد[3]؛ لدخول المُضمَرات وجميع المُظهَرات؛ لأنّ المضمر يُشار به إلىٰ مرجعِه ومفسِّره، والمظهرُ إنْ كان نكرةً يشار به إلىٰ واحدٍ[4] من الجنس غيرِ معيّن، وإنْ كان معرفةً فإلىٰ واحد معيّن[5] - وبأن فيه دورًا[6]؛ لأنه أخذ لفظ الإشارة في كلٍّ من المعرِّف والمعرَّف. وأجيب عن الأول: بأن المراد بالإشارة الإشارةُ الحسِّيَّةُ، وما ذُكِر من الأسماء المنقوض بها[7] ليست كذلك[8]، بناءً علىٰ أن الأصل في أسماء[9] الإشارة -كما صرَّحوا[10]- ألّا يُشارَ بها إلّا إلىٰ

(١) في التسهيل ٣٩. ونحوه في العمدة (شرحها ١/ ١٥٠)، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥. وقال ابن الحاجب: «ما وضِع لمشار إليه» (الكافية ١٥٠) وقال ابن هشام: ما دل علىٰ مسمّىٰ وإشارة إليه (شرح الشذور ١٣٩) وهو كذلك في التصريح ١/ ١٢٦.

(٢) أبو بكر الشنواني، وكلامه في المواهب الرحمانية ١٠٩/ أ بتصرف.

(٣) كذا عند شيخه وعند الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٣٠٩. ولعل الأظهر: (غير مانع).

(٤) في (أ): واحدة.

(٥) أورد هذا الاعتراضَ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ٣٠، ومثله الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٣٠٩.

(٦) أي: واعترض بأن فيه دورًا.

(٧) أي: المضمرات وجميع المظهرات.

(٨) فالإشارة في المضمرات والمظهرات إشارة عقلية ذهنية. وهذا الجواب في شرح الرضي ٢/ ٣٠، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٠٩، والفرائد الضيائية ٢/ ٩٣.

(٩) في (أ) و(ب): الأسماء.

(١٠) في (جـ): صرحوه.

مُشاهَدٍ محسوسٍ، قريبٍ أو بعيد، فإنْ أشيرَ بها إلىٰ غيره فلتنزيله منزِلَتَه لغرضٍ[١].

وعن الثاني بأنَّ التعريف لفظي، وبأنَّ المراد بالأوّل الاصطلاحيُّ، وبالثاني اللغويُّ. والمعنىٰ: أنَّ اللفظ المسمّىٰ عند النحاة بـ(اسم الإشارة)[٢] [اصطلاحًا: هو ما وُضِع للأمر المشار إليه لغةً.[٣] - وبأن الإشارة][٤] جُزْءُ المحدودِ، ولا يلزم من توقُّف المحدود علىٰ الحدّ توقّفُ جزْءِ المحدود أيضًا عليه؛ إذ ربّما تكون معرفةُ ذلك الجزء ضروريةً أو مُكْتَسَبةً بغير ذلك[٥]. وإلىٰ هذا أشار بالمثال في قوله: (نحو: هذا) للمفرد المذكر، ولو تأويلًا.[٦] (و) نحو (هذه)، و(ذي)،

---

(١) ذلك مقرر في معاني القرآن للفراء ١/ ١٠-١١، وشرح الرضي ٢/ ٣٠، وشرح السعد المطول علىٰ التلخيص ٧٧، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٠٩، والمصباح في شرح المفتاح للشريف الجرجاني ٣٣/أ.

(٢) والمشهور عند المتقدمين عدُّهم لها ضمن (الأسماء المبهمة).

الكتاب ٢/ ٥، ٧٧، المقتضب ٣/ ١٨٦، ٤/ ٢٧٧، الأصول ٢/ ١٢٦-١٢٧، الجمل للزجاجي ١٤، الإيضاح لأبي علي ٢٩٠، التبصرة ١/ ٩٥. ومن أوائل من خصّها بهذا الاسم ابن جني في اللمع ١٥٩، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب ٢٢٩.

(٣) أجاب ابن الحاجب بهذا الجواب عن نفسه في شرحه الكافية ٣/ ٧١٥.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) شرح الرضي ٢/ ٣٠، تعليق الفرائد ٢/ ٣٠٩. وهنا ينتهي أيضًا ما نقله بتصرف عن أستاذه، وهو في المواهب الرحمانية ١٠٩/ أ. والمعنىٰ: أن الدور لا يرد إلا في لفظ (الإشارة) وهي جزء من المحدود -وهو المعرَّف- وليست المحدودَ كلَّه. وهذا الجزء الذي حصل فيه الدور قد يُستغنىٰ عن تعريفه بهذا الحدّ الذي وقع فيه الدور؛ لأنه إما معروفٌ ضرورةً بدونه، أو أنه يُعْرَف بشيءٍ آخرَ غيرِ التعريف، كالتمثيل -كما سيذكر- وهذا يؤكد الجواب السابق، فإنَّ الإشارة -وهي جزء المحدود- معروفةٌ لغةً.

(٦) نحو: (الركب) و(الفريق) و(الجمع) ونحوها مِمّا يدل علىٰ الجمع بمعناه، ويعامل معاملة المفرد.

و(ذِهْ)، و(تِيْ)، و(تِهْ)[١] بإسكان الهاء، و(ذِهِي)،[٢] و(تِهِيْ)، و(تا)، و(ذِهِ)، و(تِهِ) بالاختلاس، و(ذاتُ) بالضمّ للمؤنثة المفردة[٣]، ولو تأويلًا[٤]. ونحو: (ذان) للمثنىٰ المذكر. و(تان) للمثنىٰ المؤنث،[٥] ويستعملان بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا. والأصحّ -وعليه ابن الحاجب[٦]- أنهما مبنيّان جِيء بهما علىٰ / [١٢٣/ أ] صورة المثنىٰ، وليسا مثنَّيين حقيقةً؛ لفقْدِ شرط التثنية من قبول التنكير، لملازمة أسماء الإشارة للتعريف[٧]، ففي حالة الرفع وُضِعا علىٰ صيغة المثنىٰ

---

(١) التفريق بينهما لغة الحجازيين وغيرهم من قيس، وأما بنو تميم فيقولون: (ذِهْ) و(تهْ) في الوقف و(ذي) و(تي) في الوصل. فهي عندهم واحدة.

(الكتاب ٤/ ١٨٢) وذكر ذلك ابن السرّاج دون أن يخصه بقبيلة (الأصول ٢/ ١٢٧).

(٢) ذكر سيبويه أن العرب تُجْري الهاءَ مجرىٰ علامة إضمار المذكر، فتكسرها كما تكسر (عليهِ) و(بهِ) فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف، ثم ذكر أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل تشبيهًا لها بميم (عليهم)، وهي اللغة التي سبق ذكرها (الكتاب ٤/ ١٩٨).

(٣) عدّها كذلك ابن مالك في التسهيل ٣٩، وشرحه ١/ ٢٣٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥.

(٤) فقد تطلق علىٰ ما يدل علىٰ الجمع، ولكنه يعامل معاملة المفرد، مثل (الفرقة) و(الجماعة....).

(٥) في (ب): المؤنثة.

(٦) في شرح المفصل له ١/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٧) هذا الرأي -وهو كونها موضوعة للتثنية والجمع. وليست مثناة أو مجموعة حقيقة- والاحتجاجُ له بما ذكر الشارح في البصريات ٢/ ٨٥٢-٨٥٣، إيضاح الشعر ١٤٠، الخصائص ٢/ ٢٩٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٦٥-٤٦٩، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٧٠، واختاره ابن يعيش (شرح المفصل ٣/ ١٢٧). وعزاه المرادي للمحققين (توضيح المقاصد ١/ ١٩٠).

وقال الدماميني: ولا يخفىٰ أن هذه دعوىٰ علىٰ خلاف الظاهر. (تعليق الفرائد ٢/ ٣١٢)، وظاهر كلام سيبويه أنهما مثنَّيان حقيقة، فهو يقول في باب تثنية الأسماء المبهمة: وتلك الأسماء (ذا) و(تا)، فإذا ثنيت=

المرفوع، وفي حالة الجرّ والنصب وَضِعَا علىٰ صيغة المثنىٰ المجرور والمنصوب.

(و) نحو: (هؤلاء) ممدودًا أو مقصورًا لجمعهما[١]. والمدّ لغة أهل الحجاز[٢]، وهي الفصحىٰ[٣]، وبها جاء التنزيل، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾[٤]. والقصرُ لغةُ أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد[٥]. ومجيئُه للعقلاء أكثر من مجيئه

=(ذا) قلت: (ذان)، وإن ثنّيت (تا) قلت: (تان) وإنما حذفت الياء والألف؛ لتفرق بينهما وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة... الكتاب ٣/ ٤١١، وهو ظاهر كلام المبرد (المقتضب ٤/ ٢٧٨).

وعزا ابن يعيش هذا القول الأخير -وهو أنها مثنىٰ حقيقة- إلىٰ قوم لم يسمهم (شرح المفصل ٣/ ١٢٧) وعزاه أبو حيّان إلىٰ المحققين واختاره. (الارتشاف ١/ ٥١٣).

(١) أي: لجمع المفرد المذكر، والمفردة المؤنثة. والإشارة إلىٰ لغتي المدّ والقصر في المقتضب ٤/ ١٧٨، والأصول ٢/ ١٢٧، اللمع ١٦٥، المفصل ١٤٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥، شرح الألفية لابن الناظم ٧٨، الارتشاف ١/ ٥٠٦، توضيح المقاصد ١/ ١٩١، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٣، المساعد ١/ ١٨٤. ونقل ابن مالك عن الفرّاء أنها لغة الحارثيين (شرح التسهيل ١/ ٢٤١).

(٣) المقتضب ٤/ ٢٧٨، توضيح المقاصد ١/ ١٩١، الجامع الصغير ٢٦، شرح الآجرومية للأزهري ٧١. ولذلك قال ابن مالك في الألفية: «وهو أولىٰ».

(٤) وردت مرتين في القرآن العظيم: الأولىٰ: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ ٧٨ هود ١١، والثانية: ﴿قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ ٧١ الحجر ١٥.

(٥) تجد عزو قصر (هؤلاء) لهذه القبائل الأربع عند خالد الأزهري الذي أَسْنَدَ في ذلك فقال: «مقصورًا عند أهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسد. ذكر ذلك الفرّاء في لغات القرآن، ولم يخصّه بتميم، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل، ومن خطّه نقلت» (التصريح ١/ ١٢٧-١٢٨) ونقله الفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٠٢. ونقلها أبو حيّان عن غير الفرّاء معزوة إلىٰ بعض قيس وأسد (البحر المحيط ١/ ١٣٨). ونقل ابن مالك عن الفرّاء أنها لغة تميم. (شرح التسهيل ١/ ٢٤١) وكذا في المساعد ١/ ١٨٤، وهو كذلك في شرح=

لغيرهم[١]، نحو:

ذُمَّ المنـــازِلَ بعـــدَ مَنْزِلَـــةِ اللِّـــوَىٰ والعَـــيْشَ[٢] بعـــد أولئـــكَ الأيّـــامِ[٣]

هذا كلُّه في المشار إليه القريب، وأمّا البعيد فتلحقه كافٌ حرفيَّةٌ في آخره؛ دلالةً[٤] علىٰ بعده[٥]، تتصرّفَ تصرّفَ الكاف الاسمية غالبًا في الأفصح، سواءٌ

=الكافية الشافية ١/ ٣١٥، دون ذكر للفراء، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٣، وهذا مشهور في كثير من المصادر.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٧٧، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩٠، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٢، أوضح المسالك ١/ ١٣٤، الأشموني ١/ ١٣٩. وذكر الزمخشري أنهم فيه سواء. (المفصل ١٤٠) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧١٩.

(٢) في (ب): والعيس.

(٣) البيت من الكامل، قائله: جرير بن عطية.

ويروىٰ: «(بعد أولئك الأقوام) فهو للعقلاء، فلا شاهد فيه، وهي رواية الديوان والنقائض. قال ابن عطية: وهي الرواية الصحيحة (نقله عنه ابن هشام). ويجوز في ميم (ذمّ) الحركات الثلاث، وأفصحها الكسر. ويرىٰ المبرد أنه لا يجوز في نحو هذا إلا الكسر. قال ابن هشام: هو أحسن بيت ذكر فيه (اللوىٰ)، ولـ(أولئك) فيه موقع بديع. و(اللِّوىٰ) منقطع الرمل عند أول القاع، وتسمىٰ به مواضع كثيرة.

الديوان ٤٥٢، (صادر) وتتمة ديوان جرير (تحقيق نعمان طه) نقلًا عن النقائض ١/ ٣٦٩، المقتضب ١/ ٣٢١، الكامل ١/ ٤٣٩، المفصل ١٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ٧٧، تخليص الشواهد ١٢٣-١٢٤.

(٤) في (ب): دالة.

(٥) قال سيبويه: «و(ذاك) بمنزلة (هذا)، إلا أنك إذا قلت: (ذاك) فأنت تنبّهه لشيء متراخ» الكتاب ٢/ ٧٨، وصرح المبرد بدلالتها علىٰ البعد، وفسّر التراخي بأنه البعد. (المقتضب ٣/ ٢٧٥، ونحوه في ٤/ ٢٧٨، والأصول ٢/ ١٢٧).=

كان المشارُ إليه مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، مذكّرًا أو مؤنثًا، ليتبيّن بها أحوال المخاطب من إفرادٍ، وتثنيةٍ وجمعٍ، وتذكيرٍ، وتأنيث، كما يتبيّن بها لو كانت اسمًا، فتفتح للمذكر، وتكسر المؤنث. وتتصل بها علامةُ التثنية والجمع[١]. وإنما حكموا بحرفيّة الكاف في ذلك؛ لعدم محلٍّ لها من الإعراب؛ لانتفاء[٢] الرافعِ والناصبِ والحرفِ الجارِّ[٣]، وانتفاءِ المضاف؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف؛ لأنها لا تقبل التنكير، والمضافُ لابدّ أن يكون نكرة، حتىٰ لو كان معرفةً نُوِيَ تنكيرُه لأجل الإضافة[٤]. وفي الكاف المذكورة وجهان آخران: أحدهما: إفرادُها مفتوحةً في الأحوال كلِّها، فيكون المقصود بها علىٰ هذه اللغة التنبيهَ علىٰ مطلق

=والغالب من أمر هذه الكاف في غير هذا الموضع أنها للتنبيه (الكتاب ١/ ٢٤٤-٢٤٥) وظاهر كلامه أيضًا أنها تكون للتنبيه إذا لحقت أسماء الإشارة، يقول: «وقد تقول أيضًا: (رويدك) لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه. -توكيدا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيدًا» (الموضع السابق).

(١) المقتضب ٣/ ٢٧٥-٢٧٦، قال: إنها للذي تكلّم. ومثل لتغيّرها حسب المخاطب. ونحوه في الأصول ٢/ ١٢٧-١٢٨، والمفصل ١٤١، ٣١١، أسرار العربية ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) في (ب): انتفاء.

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٤-٢٤٥، المقتضب ١/ ١٧٨، ٤/ ٢٧٨، الأصول ٢/ ١٢٧، العسكرية ١٤٠، اللمع ١٦٥، سر الصناعة ١/ ٣٠٩-٣١٠، اللامات للزجاجي ١٣١، أمالي ابن الشجري ١/ ٧٦، أسرار العربية ٣٩٦-٣٩٧، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٧٠، التخمير ٤/ ١٠٧-١٠٨، شرح المفصل ٨/ ١٢٦، شرح الألفية لابن الناظم ٧٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ١٢٠، وبعض هذه المصادر اكتفت بذكر أنها لا موضع لها من الإعراب دون خوض في التعليل. وحكىٰ العكبري أنه لا خلاف في كون الكاف حرفًا. (اللباب ١/ ٤٨٧، ونحوه في شرح ابن عقيل ١/ ١٣٤، والمساعد ١/ ١٨٨، والهمع ١/ ٢٦٤، والأشموني ١/ ١٤٠.

(٤) هذا التعليل في الأصول ٢/ ١٢٧، وفي بعض المصادر السابقة.

الخطاب فقط[١]. وثانيهما[٢]: إفرادها مفتوحةً / [١٢٣/ ب] في التذكير، مكسورةً في التأنيث[٣]، فلها على هذا الوجه حالتان[٤].

ثم على طريق ابن مالك -رحمه الله- وغيرِه من المحققين مِن أنه ليس للمشار إليه إلّا مرتبتان: قُرْبَىٰ، وبُعْدَىٰ[٥]- لك تجريدُ الكاف من اللام، ولك

(١) تأوّلها المبرد على أن المراد الجنس، وهو صالح للفرد والجماعة (المقتضب ٣/ ٢٧٦) ونحوه في الأصول ٢/ ١٢٩، ونحوه في أسرار العربية ٣٩٨، أو هو من تغليب المفرد (شرح المفصل ٣/ ١٣٥).

وتأولها الفرّاء بأنها لكثرة ورودها تُوهِّم أنها من أصل الكلمة. (معاني القرآن ١/ ١٤٩).

والإشارة إلى هذه اللّغة في رصف المباني ٢٨٣، والارتشاف ١/ ٥٠٨، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩٤، والجنى الداني ٩٢، وتعليق الفرائد ١/ ٣٣٣، التصريح ١/ ١٢٨، الهمع ١/ ٢٦٥. شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٠٤.

(٢) في (ب): وثانيها، والصواب ما أثبت.

(٣) الإشارة إلى هذه اللغة في الارتشاف ١/ ٥٠٩، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩٤، والجنى الداني ٩٢، تعليق الفرائد ٢/ ٣٣٤، التصريح ١/ ١٢٨، الهمع ١/ ٢٦٥، شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٠٤. وقال الأزهري: إن هذه اللغة أكثر من التي قبلها، ودون الأولى. (التصريح ١/ ١٢٨).

(٤) هما الفتح والكسر مع لزوم الإفراد.

(٥) اختار هذا القول في شرح التسهيل ١/ ٢٣٩، وعزاه إلى المتقدمين ١/ ٢٤٢، واستدل على ترجيحه بأربعة أوجه. وهو قوله أيضًا في شرح العمدة ١/ ١٥٠، وظاهر كلامه في التسهيل خلاف ذلك، وكأنه يثبت ثلاث مراتب، فهو يقول: «وهو في القرب مفردًا (ذا) ثم (ذاك)...» ثم قال: «ومَنْ لم ير التوسيط جعل المجرّد للقرب وغيره للبعد» (التسهيل ٣٩). وبيّن في الشرح أنه ذكر ذلك لشهرته عند الناس. ولم يذكر سيبويه إلا القريب والبعيد (الكتاب ٢/ ١٢) وكذا المبرد (المقتضب ٣/ ٢٧٥) وابن السرّاج (الأصول ٢/ ١٢٧). ونقل أبو حيّان عن بعض أصحابه أن سيبويه لم يذكر إلا مرتبتين. (الارتشاف ١/ ٥٠٧) ووافق ابن الناظم أباه، ووصف التقسيم الثلاثي بأنه تحكّمٌ لا دليل عليه. (شرح الألفية ٧٨) ونقل هذا القول -وهو أنها مرتبتان- دون عزوٍ الرضيُّ (شرح الكافية ٢/ ٣٣) وعزاه أبو حيّان لابن مالك (النكت الحسان ٤٤)=

قرنها بها،[١] إلا في المثنىٰ، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، فيجب تجريد[٢] كافه منها؛ استثقالًا لكثرة الزوائد، فلا تَقُلْ: (ذان لك)، ولا (تان لك)، بل: (ذانّك) و(تانّك)، بنون مشددةٍ، أو مخفَّفة[٣] -كما يأتي آنفًا- وإلّا في الجمع علىٰ لغةِ مَن مدّه، وهم الحجازيون، وعند تميم ممّن قَصَرَه،[٤] وإلّا فيما تقدمتْه مِن أسماء

=ودون عزو في الارتشاف ١/ ٥٠٧، قال المرادي: وعزاه الصفار إلىٰ سيبويه (توضيح المقاصد ١/ ١٩٣) ونحوه في المساعد ١/ ١٨٥.

(١) سماها الزجاجي لام التكثير، ونقل ذلك عن الفرّاء وجميع الكوفيين (اللامات ١٣١-١٣٢) ونقل عن سيبويه أنها تأتي لتأكيد الإشارة. (الموضع السابق). والنص علىٰ أنها تفيد البعد في الباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٨، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٧١، وهو ذائع في كتب المتأخرين.

(٢) في (أ): تجريده.

(٣) بالتخفيف تكون زدت الكاف فقط. وأما بالتشديد فقيل: إنك زدت اللام والكاف، لكنك تبدل اللام نونًا، وتدغم إحدىٰ النونين في الأخرىٰ. (المقتضب ٣/ ٢٧٥، الأصول ٢/ ١٢٨). وهما لغتان للعرب (معاني القرآن ٢/ ٣٠٦، المفصل ١٤١، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٤-١٦٥. ونص علىٰ ذلك الشلوبين (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٦٠).

(٤) يعني أن بني تميم وحدهم مِن بين مَن يقصرون (هؤلاء) لا يزيدون اللام، أمّا الباقون وهم قيس وربيعة وأسد فإنهم يأتون باللام. (التصريح ١/ ١٢٨-١٢٩، شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٠٤) وقد جرىٰ عند النحويين أنّ اللام تزاد في القصر دون تخصيص قبيلة بذلك (اللامات للزجاجي ١٣٢، سر الصنعة ١/ ٣٢٢، كشف المشكل ١/ ١٩٤، توضيح المقاصد ١/ ١٩٢) وهو مذكور مشهور. ونقل الفرّاء وابن مالك أن بني تميم لا يأتون باللام مطلقًا. (معاني القرآن ١/ ١٠٩، التسهيل ٣٩، نقله عن الفرّاء، وشرحه ١/ ٢٤٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٦) وكذا في شرح الألفية لابن الناظم ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ١٩٥، وأوضح المسالك ١/ ١٣٦، وعزاه أبو حيّان إلىٰ أهل نجد من تميم وقيس وربيعة (الارتشاف ١/ ٥٠٧) ونقله الدماميني عن ابن هشام عن الفرّاء (تعليق الفرائد ٢/ ٣٢٤). وهذا النقل الأخير يُشكل علىٰ مفهوم كلام الشارح وعلىٰ منطوق كلام الأزهري، إذ معناه أنه لا أحد يزيد اللام ممّن يقصرون=

الإشارة (ها) التنبيه، فتقول: (هذاك)، ولا يجوز: (هذالك)[(١)]. وعلىٰ طريق غير ابن مالك -وهم الجمهور- مِن أنَّ له ثلاثَ مراتب: قُرْبَىٰ- وهي المجرَّدة من اللام والكاف- وبُعْدَىٰ -وهي المقرونةُ بهما في غير المثنىٰ، وبالنون المشددة والكاف في المثنَّىٰ- ووسطىٰ، وهي المقرونة بالكاف وحدها[(٢)]؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة، وعليه ابن هشام في[(٣)] (شرح

=(هؤلاء). والذي أراه أن النقل بعدم زيادة اللام إنما يثبت عن تميم فقط -كما هو المشهور- وأما باقي القبائل الأخرىٰ فلم يثبت نفي ذلك عنهم، ولعلّ في نقل أبي حيّان والدماميني وهمًا، فخلطا بين هذه المسألة ومسألة أصل القصر، وهي التي سبق نقلُها موثقةً عن هذه القبائل الأربع مجتمعة في صـ٨٧٧، حـ(٥).

(١) في (ب): هذاك. وراجع المسألة في: شرح التسهيل ١/ ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٨. وسبب منع اجتماع اللام و(ها) في (هذالك) ما نقله الزجاجي عن سيبويه أن اللام لتأكيد الإشارة، ولا يُجْمع بينها وبين (ها) التي للإشارة...؛ لأنهما يتعاقبان» اللامات ١٣١-١٣٢، وذكر ابن جني أن الهاء معناها التنبيه، والتنبيه ضَرْبٌ من التوكيد. (سر الصناعة ١/ ٣٤٣) وعند الأنباري: أنّ اللام للتنبيه والهاءَ كذلك فلا تجمعان. (أسرار العربية ٣٩٧) ونحوه اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٧، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٧١، وعند صدر الأفاضل أنهما للبعد فلا تجتمعان (التخمير ٢/ ١٨٦).

(٢) هذا التفريق في المفصل ١٤١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٤، ونقله صدر الأفاضل عن الرماني (التخمير ٢/ ١٨٥) وكذا في الهادي في الإعراب ١٢٩، وشرح المفصل ٣/ ١٣٥، وكشف المشكل ١/ ١٨٩، والفصول الخمسون ٢٣٠-٢٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠١، ووصفه ابن مالك بأن كونها ثلاث مراتب هو الرأي المشهور، واختار الآخر. (شرح التسهيل ١/ ٢٣٩) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧١٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٨-٣٠٩، قال: ولا أعلم فيما ذكرته خلافًا. وعزاه الرضي للجمهور (شرح الكافية ٢/ ٣٣، ونحوه في شرح ابن عقيل ١/ ١٣٥، وعزاه أبو حيّان إلىٰ أصحابه (النكت الحسان ٤٤).

(٣) في (جـ): وفي.

للمحة[١]، وصححه ابن الحاجب[٢].

تنبيهات:

الأول: لا يقال: (هاء التنبيه) بالمدّ، بل (ها)[٣] التنبيه، بألفٍ غير مهموزة[٤]،

---

(١) في (ب) و(جـ): الملحة. وهو فيه ١/ ٣٠٧، ونقله عنه الأزهري في التصريح ١/ ١٢٩.

(٢) لم أجد له نصًا صريحًا في ذلك، فهو يقول: «ويقال: (ذا) للقريب و(ذلك) للبعيد، و(ذاك) للمتوسط» (الكافية ١٥٠) ويظهر أنه يريد بـ(ويقال) صيغة التمريض، بدليل قوله في الشرح: «وزعم كثير من النحويين....» ٣/ / ٧١٨، وعبّر بالزعم أيضًا في شرح الوافية ٢/ ٣٧٠، وأعرض عن كلام الزمخشري في المفصل الذي فيه هذا التقسيم الثلاثيّ، ولم يشرحه. وذكر السيوطي أن ابن الحاجب يصحح التقسيم الثلاثي (الهمع ١/ ٢٦١) ونحوه في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٠٥.

(٣) في (ب): هاء.

(٤) هذا التنبيه في تعليق الفرائد ٢/ ٣٢٤-٣٢٥. وقد استُعملت دون همز في معني الحروف للرماني ٩١-٩٢، والمفصل ١٤١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٠.

ويظهر لي أن هذا اجتهاد غير لازم، فإنه إذا أريد حكاية لفظ (ها) فإنها دون شك تقصر ولا تمدّ، ولا تهمز، وقد صنع ذلك سيبويه (الكتاب ٢/ ١٩٧، ٣٥٤) وإم إذا أريد الاسم الذي سمّيت به وصار علمًا عليها فما قاله الشارح غير مُسَلّم، فإنَّ مِن شأن الحروف التي مثلها إذا سمّي بها الحرف أنْ تُغيّر ويزاد فيها، كصنيعهم في (لا) إذا صارت اسمًا فإنهم يمدونها (الكتاب ٣/ ٢٦٤) ويقول سيبويه: «واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو: (البا) و(التا) وأخواتهما اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى (لا) إذا سمّيت بها، تقول: هذا باءٌ كما تقول: هذا لاءٌ فاعلم» الكتاب ٣/ ٢٦٦-٢٦٧، والمقتضب ١/ ٣٧٠، ٤/ ٤٢-٤٣، ونحو ذلك تصرُّفهم وزيادتهم في (لو) إذا صارت علمًا للتمني، كقوله: (وإن لوًّا عناء) وقد سبق ذلك في صـ٧٤٩، فضعّفَ الواوَ. الكتاب ٣/ ٢٦١، والمقتضب ١/ ٣٧٠، ٤/ ٣٢.

وقد استعملها سيبويه بالمد والهمز لمّا جعلها اسمًا لعلامة التنبيه - وهذا خلاف ما أفاد الشارح (الكتاب ٣/ ٣٣٢) وكذلك ابن مالك التسهيل ٤٠، وابنه في شرح الألفية ٧٨، ويؤيّد صحة المد والهمز فيها قولُهم: (ياء) النداء. وهي مثلها في ذلك.

وسمّيت بذلك؛ لأنها تنبّه المخاطب علىٰ المشار إليه.

الثاني: اعلم أن المسمّىٰ إمّا مذكر، أو مؤنث، وكلٌّ منهما: إمّا مفرد، أو مثنىٰ، أو مجموع. فهذه ستةٌ في المشار إليه. والمخاطبُ باسم الإشارة كذلك أيضًا[١]، فالمجموع ستٌّ[٢] وثلاثون صورة[٣]، إلّا أنَّ العرب وضعت لفظَ الجمع للمذكر وللمؤنث[٤] في المشار إليه، ولفظ المثنىٰ لهما في المخاطب[٥]، فالستّ والثلاثون[٦] إنما هي بحسب ما حقُّه أَنْ يُوضَع فلم يُوضَع، فهي أقسامٌ عقلية، / [١٢٤/ أ] والواقع منها أربع وعشرون. وسقط اثنتا[٧] عشرة، إذ يَسقط من ستة المشار إليه أحدُ الجَمْعَينِ، ويَسقط من ستة المخاطب إحدىٰ التثنيتين؛ لاشتراكهما في لفظ واحد، فيُضْرَبُ واحدٌ من ستة المشار إليه في ستة المخاطب، وواحدٌ من ستة المخاطب في ستة المشار إليه، ومجموع الخارج اثنا[٨] عشر،

(١) لأنه يتعلق به ضبط كاف الخطاب، التي تكون بحسب المخاطب.

(٢) في (جـ): ستة.

(٣) أشار إلىٰ بلوغها هذا الرقم الحيدرة في كشف المشكل ١/ ١٩٥، وأبو حيّان في الارتشاف ١/ ٥٠٨، والأشموني ١/ ١٤٠.

(٤) في (أ): المؤنث.

(٥) جعلوا لهما لفظًا واحدًا، وهو (أولا) في الإشارة إلىٰ الجمع بنوعيه، و(كُمَا) في خطاب المثنىٰ بنوعيه.

(٦) في (ب): وثلاثون.

(٧) في (جـ): اثنتي.

(٨) في (جـ): اثني.

فيَسقط من ست(١) وثلاثين، فيبقىٰ أربعٌ وعشرون(٢).

وإنْ نظرت إلىٰ أحوال المشار إليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائةً وثمانية، من ضرب ثلاثةٍ في ستٍّ وثلاثين(٣). والواقع منها اثنان وسبعون؛ لأنه يسقط ستٌّ وثلاثون حاصلة مِن ضرب الاثني عشر الساقطة من الستة والثلاثين في ثلاثة القرب، والبعد، والتوسط(٤).

---

(١) في (أ) و(ب): ستة.

(٢) حَسَبها ابن الحاجب بطريقة أخرىٰ. فأسقط من المشار إليه الذي هو ستة في الحسبة العقلية أسقط منه واحدًا فقط، وهو أحد الجمعين؛ لأنه يشار إلىٰ الجمع المؤنث بلفظ المذكر. فصار المشارُ إليه خمسةً، وأسقط من المخاطب بالإشارة أحدَ المثنيين؛ لأن الخطاب يقع للمؤنث وللمذكر بلفظ واحد، فصار المخاطب خمسة ألفاظ، وضربت هذه الخمسة في الخمسة الأولىٰ، فصار المجموع خمسة وعشرين، (الكافية ١٥٠، وشرحه للكافية ٢/ ٧١٦-٧١٧، وشرحه للوافية ٢/ ٣٦٨، وشرحه للمفصل ١/ ٤٨٠، ووافقه ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٢١، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٠٣).

وما ذكره ابن الحاجب أدقّ، فهي خمسة وعشرون عند عدّها تفصيلًا. ووجه وَهَم الشارح أنه حين أسقط من المشار إليه واحدًا -وهو أحد الجمعين- أسقط من أجله ستة أشياء، وحين أسقط من المخاطب واحدًا -وهو أحد المثنيين- أسقط من أجله ستة أخرىٰ، وغفل عن أن أحدهما مشترك، فأسقطه مرتين، والصواب أنه إذا أسقطه من الأوّل فلا يعيد إسقاطه، فصار الذي يستحق الإسقاط أحد عشر، لا اثني عشر.

وقد أيد الشارحَ يسُ العليميُّ في حاشيته علىٰ شرح القطر ١/ ٢٠٣.

(٣) أشار إلىٰ هذا العدد فيها ابن معط في (الفصول الخمسون ٢٣١) ولم يُشر إلىٰ ما يسقط منها. ونحوه في التصريح ١/ ١٢٦.

(٤) نقل هذا الكلام عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٠٩أب، والفوائد الشنوانية ١٣٩ب. والحق أن الواقع منها بناء علىٰ حسبة ابن الحاجب -وهي الأصحّ- خمس وسبعون صورة، ولم يتكلم ابن الحاجب علىٰ هذا. مع أني أرىٰ أن الواقع بعد النظر إلىٰ القرب والتوسط والبعد خمس وخمسون صورة نقط، والسبب أنه حين يراد التعبير عن القرب فإنه سنحذف الكاف، فتستوي الصور كلها في الدلالة علىٰ=

الثالث: قد يُستعار لغير المفرد ما لَه[١]، نحو: ﴿...عَوَانٌ[٢] بَيْنَ ذَٰلِكَ...﴾[٣].

.... وسُـــؤَالِ هــذا النـــاسِ كيــف لَبِيْــدُ[٤]

كما يستعار للقُرْب[٥] ذو اللام[٦]، إمّا لعظمة المُشير، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾.[٧]

=القرب، فتسقط لأجل ذلك عشرون صورة، هي الخمس الدالة علىٰ القرب في خطاب المفرد المؤنث وخطاب المثنىٰ بنوعيه وخطاب جمع المذكر وخطاب جمع المؤنث. مع التنبيه إلىٰ أن الإشارة إلىٰ البعيد في المثنىٰ بنوعيه ستكون بتشديد النون، وفي الجمع باللام علىٰ لغة القصر فقط.

(١) في (أ): حالة. والمعنىٰ ما للمفرد، ففي الآية الآتية أشار إلىٰ المثنىٰ بلفظ المفرد (ذلك)، وفي البيت أشار إلىٰ الجمع بلفظ المفرد (هذا). وبيان هذه المسألة في التسهيل ٤٠، وشرحه ١/ ٢٤٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٤، والمساعد ١٩١، والجامع الصغير ٢٦، (وهذا لفظه). والتصريح ١/ ١٢٩.

(٢) في (ب): عنوان.

(٣) ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ...﴾ ٦٨ البقرة ٢.

(٤) **ولقد سئمت من الحياة وطولها** ....

والبيت من الكامل، قائله: لبيد بن ربيعة الذي قيل: إنه عاش أربعين ومائة سنة، وقد قال هذا البيت حين بلغ عشرين ومائة سنة.

والبيت في الديوان ٤٦ (صادر)، وشرحه ٣٥، تحقيق إحسان عباس، المعمرون والوصايا ٧٧، المحتسب ١/ ١٨٩، شرح التسهيل ١/ ٢٤٩، المساعد ١/ ١٩٢، التصريح ١٢٩، الخزانة ٢/ ٢٥١.

(٥) في (جـ): للقريب. وكلاهما صواب.

(٦) أي لام البعد، والمعنىٰ: يستعار للقريب ما يستعمل للبعيد.

(٧) ١٧ طه ٢٠.

وإمّا لعظمة المشار إليه[١]، نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي﴾.[٢] كما يُستعار لذي البُعد[٣] المجردُ؛[٤] قصدًا لحكاية الحال[٥]، نحو: ﴿...هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾.[٦] وقد يتعاقبان، مشارًا بهما إلىٰ ما ولياه[٧]، نحو: ﴿ذَٰلِكَ[٨] نَتْلُوهُ عَلَيْكَ...﴾،[٩] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[١٠].

---

(١) هذان المعنيان في التسهيل ٤٠، وشروحه ١/٢٤٨، والتلخيص ٦٢، وشروحه ١/٣١٦، وشرحه المطول للسعد ٧٨، وشرح الرضي ٢/٣٣، والارتشاف ١/٥٠٩، والجامع الصغير ٢٧، والهمع ١/٢٦٧.

وزيد فيه معنىٰ التحقير، أو التعريض بغباوة السامع في استخدام ما للبعيد للقريب (التلخيص ٦٢، وشروحه ١/٣١٣-٣١٩، وشرحه المطول ٧٧-٧٨).

(٢) ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ ١٠ الشورىٰ ٤٢.

(٣) سقطت بعض حروفها من (ب).

(٤) أي المجرد من اللام، والمعنىٰ: يستعار للبعيد ما يستعمل للقريب.

(٥) التسهيل ٤٠، وشرحه ١/٢٤٩، وشرح الرضي ٢/٣٣، والارتشاف ١/٥٠٩، والجامع الصغير ٢٧، والهمع ١/٢٦٧.

قال أبو حيّان: ومجيء البعيد للقريب والعكس مذهب الجرجاني وطائفة وخالفهم السهيلي. (الارتشف ١/٥١٠، وكذا في المساعد ١/١٩١، والهمع ١/٢٦٧).

(٦) ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ...﴾ ١٥ القصص ٢٨.

(٧) التسهيل ٤٠، وشرحه ١/٢٤٩، والمساعد ١/١٩١، والجامع الصغير ٢٧.

(٨) في (ب): وذلك.

(٩) ﴿...مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ٥٨ آل عمران ٣.

(١٠) ٦٢ آل عمران ٣.

فالآيتان متعلقتان بقصة واحدة، هي قصة عيسىٰ ﷺ، ومع ذلك أشار إليها في المرة الأولىٰ بلفظ البعد: (ذلك)، واستعمل في الثانية لفظ القرب: (هذا).

الرابع: يُشار إلىٰ المكان القريب بـ(هنا)،[1] أو (هاهنا)، نحو: ﴿...إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾.[2] وللبعيد بـ(هناك)، [أو هاهناك،][3] أو (هنالك)، أو (هَنّا)، أو (هِنّا)، أو (هنّت)، أو (ثَمّ)،[4] نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾.[5] وقد يُستعار غيرُ (ثَمّ) للزمان[6]، نحو: ﴿... هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.[7] والتُزِم فيهنّ الظرفيةُ، أو الجرُّ بـ(من)، أو (إلىٰ)[8]، وفي كافهنّ الفتحُ والإفراد.[9] قاله أستاذنا[10]. وظاهرُه: /

---

(١) سقطت الباء من (ب).

(٢) ﴿قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ...﴾ ٢٤ المائدة ٥.

(٣) ساقط من (أ). وفي (ب): بما هناك. وتمثيله بـ(هاهناك) لا يصحّ إلا علىٰ رأي مَن أجاز الجمع بين (ها) التنبيه وكافِ الخطاب، وقد ذكر ذلك ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٨) وذكرها ابن هشام في الجامع الصغير ٢٧. وسبق للشارح أن ذكر أن ذلك لا يجوز في صـ٨٨١.

(٤) ذلك مبيّن في المفصل ١٤١، والتسهيل ٤١.

وذكر ابن الشجري أنّ (هنا) إذا خلت من الكاف واللام فهي للمكان القريب، وبالكاف لما بين القريب والبعيد، وجعل منه (ثمّ) وبها وباللام للبعيد المتراخي. (الأمالي ٢/ ٥٩٩-٦٠٠) ونحوه في شرح المفصل ٣/ ١٣٨.

(٥) ٦٤ الشعراء ٢٦.

(٦) الجامع الصغير ٢٧. ونص عليه ابن الشجري في (هنالك) (الأمالي ٢/ ٥٩٩) وفي (هناك) (٣/ ١٥٤) وابن مالك في (هناك) و(هنالك) و(هنا) التسهيل ٤١، وشرحه ١/ ٢٥١، ومثله في شرح الرضي ٢/ ٣٥.

(٧) ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ * ... وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ١٠-١١ الأحزاب ٣٣.

(٨) التسهيل ٤١، وشرحه ١/ ٢٥١، وشرح الرضي ٢/ ٣٤، والارتشاف ١/ ٥١١، والجامع الصغير ٢٧.

(٩) أيْ: فلا يجوز في هذه الكاف مطابقةُ المخاطب في أحواله. والتنبيه إلىٰ ذلك في الارتشاف ١/ ٥١١، والجامع الصغير ٢٧، والهمع ١/ ٢٦٨.

(١٠) الشنواني، وذلك في المواهب الرحمانية ١١٢أ. وقد سبقه إليه غيره، كما تقدم.

[١٢٤/ ب] ولو كان المخاطَب مفردًا[١] مؤنثًا [أو][٢] جمعًا[٣] مطلقًا، وفي حديث الشفاعة في بعض طرقه: (...لست هناكم...)[٤].

الخامس: قال أبو حيّان[٥]: قال أصحابنا: أعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب، ثم ما كان للمتوسط، ثمّ ما كان للبعيد.

---

(١) زيد هنا في (ب): أو. وهو ظاهر.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): جمع.

(٤) جزء من حديث طويل، في صحيح البخاري ٤/ ١٦٢٤، ٥/ ٢٤٠١، ٦/ ٢٦٩٦، ٦/ ٢٧٠٨، ٦/ ٢٧٣٠، وفي صحيح مسلم ١/ ١٨٠-١٨١.

(٥) في التذييل ١/ ١١٦/ ب، والارتشاف ١/ ٤٦٠، بتصرف يسير. وهو من قبله في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٧.

[الاسم الموصول][١]

وأمّا الموصول، ويقال له: (المَمْطول)،[٢] و(المُطَوَّل)[٣] فمحصور بالعدّ، فلا حاجةَ به إلىٰ الحدّ، وهو قسمان: اسميٌّ، وحرفيٌّ. والأوّل هو المراد هنا بقرينة أن الكلام في المعارف. وَحدَّه في (التسهيل)[٤] بقوله: «ما افتقر أبدًا إلىٰ عائدٍ،[٥] أو خَلَفِه، وجملةٍ صريحةٍ، أو مؤوَّلةٍ، غيرِ طلبيّة أو إنشائيّة»[٦]. فاحترز بقوله: (أبدًا) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها[٧] حالَ وصفها بها تفتقر إليها وإلىٰ عائد، لكن لا يَصدق أنها مفتقرةٌ إليها أبدًا[٨].

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (ب): المطول.

(٣) لم أجد فيما اطلعت عليه أحدًا سمّاه بهذين الاسمين.

والمنصوص عليه عند النحويين أن الذي يُسمَّىٰ بهذين الاسمين هو الشبيهُ بالمضاف كما في الكتب ٢/ ٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢، والارتشاف ٢/ ١٦٤، ٣/ ١١٩، والنكت الحسان ١٠٨-١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٢، والمساعد ١/ ٣٤٠، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٣٩٦، كما أن سيبويه يسمّىٰ حرف المدّ واللين الممطول (الكتاب ٤/ ٤٣٨). وأستبعد صحة تسمية الشارح؛ لأنّ من سمة الضبط عدمَ خلط المصطلحات.

(٤) في صـ٣٣.

(٥) في (ب): عابد.

(٦) في (جـ): انثنابية.

(٧) في (ب): فإنهما.

(٨) شرح التسهيل ١/ ١٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٣، والتذييل ١/ ١٧٤/، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٢.

واحترز بقوله: «إلىٰ عائد» مِن نحو: (حيث)، و(إذْ)،[١] و(إذا)؛ فإنها تفتقر أبدًا إلىٰ جملة، لكن لا تفتقر إلىٰ عائد[٢]. وأشار بقوله: «أو خَلَفِه» إلىٰ ما ورد من الرَّبط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنىٰ، نحو قولهم: (أبو سعيد الذي رويت عن الخدريّ)،[٣] أيْ[٤]: عنه[٥]، قال أبو علي في (التذكرة): ومِن الناس مَن لا يُجيز هذا[٦].

وأراد بـ(المؤولة) ثلاثة: الظرف، والجارّ مع المجرور، والصفةَ الصريحةَ، في نحو: (الضارب) و(المضروب)[٧]. وحَدَّ الحَرْفيَّ في

---

(١) في (أ): وإن.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٣، وشرح العمدة ١/ ١٤٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٢، وقد ذكر هذا الاحتراز من قبله ابن الحاجب في شرح الكافية ٣/ ٧٢١.

(٣) أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي (... -٧٤هـ) من أصحاب رسول الله المكثرين من الحديث، شهد كثيرًا من المغازي، وفاته بالمدينة. (الإصابة ٢/ ٣٥، والاستيعاب ٢/ ٤٧).

(٤) في (جـ): أو.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٨٦-١٨٧، ٢١١-٢١٢، وحكم عليها بالندور. ونقل ذلك ابن عصفور علىٰ أنه مسموع عن العرب، واستشهد أيضًا بقولٍ للعرب وبيتِ شعر. (شرح الجمل ١/ ١٨١-١٨٢)، ونحوه في النكت الحسان ٤٩، والارتشاف ١/ ٥٢٣، والتذييل ١/ ١٩٨أ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٢، ٢٣٩، والمساعد ١/ ١٥٩، وشرح الشذور ١٤٩، والجامع الصغير ٣١-٣٢.

(٦) لم أطلع علىٰ كتاب الفارسي هذا. وقيل: إنه موجود بإحدىٰ خزائن الكتب بإيران -كما هو مُثبت في فهارسها- وقد نقل هذا النقل عن الفارسي وعن كتابه (التذكرة) أبو حيّان في التذييل ١/ ١٧٤ب ومثله في توضيح المقاصد ١/ ٢٠٢، وتعليق الفرائد ٢/ ١٣٧، وأبو حيّان يذهب في مثل هذا المسموع إلىٰ أن الضمير محذوف منه، والظاهر بدلٌ منه. (الارتشاف ١/ ٥٢٣).

(٧) توضيح المقاصد ١/ ٢٠٢، وسيعود إلىٰ ذلك بالتبيين.

(التسهيل)[١] بقوله: «ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يَحتجْ إلىٰ عائد».

واحترز بقوله: (وَلم يحتج إلىٰ عائدٍ) من (الذي) الموصوفِ به مصدرٌ محذوفٌ، نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا﴾،[٢] أيْ: (كالخوض الذي خاضوه)؛ فإنه يُؤوَّل مع ما يليه بمصدرٍ، لكنه يحتاج إلىٰ عائد[٣]. فكلٌّ من الاسميّ والحرفيِّ / [١٢٥/ أ] مفتقرٌ إلىٰ صلة، والفرقُ بينهما أنَّ الاسميَّ يَفتقر إلىٰ عائد، والحرفيَّ لا يَفتقر إليه[٤].

---

(١) في صـ٣٣.

(٢) ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ ...﴾ ٦٩ التوبة ٩.

(٣) قال في شرح التسهيل ١/ ١٨٨: «ولَمّا كان (الذي) قد يوصف به مصدر، ثم يحذف المصدر ويقم هو مقامه، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤوّل مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة- احترزت منه بعدم الاحتياج إلىٰ عائد، فإنَّ (الذي) الموصوفَ به مصدرٌ علىٰ ما قدّر لا يَستغني عن عائد. ومثل ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا﴾ أيْ: كالخوض الذي خاضوه، فحذف (الخوض)، وأقيم (الذي) مقامه، وحذف العائد إلىٰ (الذي)؛ لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير. اهـ.

وكلامه هذا مشكل من حيث إنه زعم أن (الذي) يصدق عليه أنه مؤول مع ما بعده بمصدر، وقد جَعله صفة للمصدر المحذوف، وهذا لا يكاد يُفهم؛ لأنه جعل (الذي) صفة وموصوفًا في آن واحد.

كما أن ابن مالك قد ناقض نفسه حين اختار في موضع آخر أنَّ (الذي) في هذه الآية ونحوها موصول حرفي لا اسميٌّ ونقله عن الفرّاء وأبي علي (شرح التسهيل ١/ ٢١٨-٢١٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٥-٢٦٨).

ورأي أبي علي في الشيرازيات ٢/ ٤٢٢، فلا وجه للاحتراز منه هنا.

(٤) المقتضب ٣/ ١٩٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٩٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٣، وعنه نقل الشارح أغلب ما تقدم من حديثه عن الموصول.

وهو خمسة أحرف[١]: (أَنْ) بفتح الهمزة، وسكون النون، وتُوصَل بفعلٍ متصرفٍ مطلقًا، خلافًا لِمنْ مَنَعَ وصلَها بالأمر[٢] – و(ما) وتوصل[٣] بفعلٍ[٤] متصرفٍ غيرِ أمر، وقد توصَل بجملة اسمية، خلافًا لقومٍ[٥]، وقد توصل بـ(خلا) و(عدا)، وهما جامدان[٦]. ونَدَر وصْلُها بـ(ليس) في قوله[٧]:

---

(١) الحديث عن مجموع هذه الأحرف إجمالًا في الكتاب ٣/ ١١، ٣/ ١١٩، ٣/ ١٥٣-١٥٧، ٤/ ٣٢٨، والمقتضب ٣/ ١٩٧، والمقدمة الجزولية ٥٢، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٥٩٧-٦٠٠.

(٢) وقد جرىٰ الحديث في ذلك، وتبيّن أن من العلماء مَنْ لا يرىٰ وصلها بالماضي، ومنهم مَنْ لا يرىٰ وصلها بالأمر، وذلك في صـ٣٦٦، وقد حكم ابن مالك بأنها توصل بالفعل المتصرف مطلقًا (التسهيل ٣٧، وشرحه ١/ ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٥) ونصّ الرضي علىٰ جواز وصل الأمر بـ(أنْ). شرح الكافية ٢/ ٣٥.

(٣) سقطت الواو منها في (ب) و(جـ).

(٤) في (ب): بحرف.

(٥) ومن هؤلاء القوم سيبويه (الكتاب ٢/ ٣٥٠، ٣/ ١٠-١١) وعُزي إليه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨١، وعزي للبصريين عامة (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦١٣) وهو رأي ابن الحاجب (شرح الكافية ٣/ ٩٩٦، وشرح المفصل له ٢/ ٢٣١) وعزي لسيبويه والجمهور (الارتشاف ١/ ٥٢٠).

والأكثرون يجيزون دخولها علىٰ الأسماء والأفعال، وهي في الأفعال أكثر. (معاني القرآن ٢/ ٤٠٠، والمقدمة الجزولية ٥٢، وشرح المفصل ٨/ ١٤٣، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٠٠، وحاشية محققه). وعزاه الشلوبين للكوفيين (الشرح الكبير ٢/ ٦١٣) وممّن قال ذلك الأعلم (النكت ١/ ٢٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨١) ونقله ابن مالك في التسهيل ٣٨، وشرحه ١/ ٢٢٧، وهو في البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٩، ونقله أبو حيّان عن ابن خروف (الارتشاف ١/ ٥٢٠).

(٦) الكتاب ٢/ ٣٤٩، والمقتضب ٤/ ٤٢٧.

(٧) لم أعرف القائل.

.... بمـا لَسْـتُما أَهْـلَ الخِيانـةِ والغَـدْرِ[(١)]

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمانٍ، كقولك: (جدْ ما دمت واجدًا)[(٢)].

وما ذكرناه من حرفية (ما) المصدرية هو مذهب سيبويه[(٣)]، وهو الصحيح، خلافًا للأخفش[(٤)] وابن

---

(١) أَلَيْسَ أميريْ في الأمور بأنتُما ....

من الطويل، ويُروىٰ: فما لستما.

وهو في (الارتشاف ١/ ٥١٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٣-٢٠٤، والجنىٰ الداني ٣٣٢، والمغني ١/ ٣٠٦، والمساعد ١/ ١٧١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٥).

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ١٩٧، والتسهيل ٣٧-٣٨، وجعل الزمخشري (أنْ) مثلَها في ذلك (الكشاف ١/ ٣٠٥) وخالفه ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٢٢٥) ونحوه في الارتشاف ١/ ٥٢٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١٥٨، جعلها مثل (أنْ)، ونقله عنه المبرد في المقتضب، ووافقه ٣/ ٢٠٠، وكذا أبو علي في الشيرازيات ٢/ ٥٦٣، وهو الرأي المشهور (اللمع ٢٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١٣، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٥٢. وعزاه فيه للجمهور، شرح المفصل ٨/ ١٤٢، والتسهيل ٣٨، وشرح الرضي ٢/ ٥٤، وعزاه فيه لسيبويه، الارتشاف ١/ ٥١٩، وعزاه فيه للجمهور وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٥. ونقل ابن الشجري عن سيبويه أنه يراها غيرَ محتاجة إلىٰ عائد (الأمالي ٢/ ٥٥٨) وهذا معنىٰ كونها حرفية، ونقل ابن هشام عن ابن خروف أنه يحكي الاتفاق علىٰ حرفية (ما) المصدرية، قال: والصواب مع ناقل الخلاف. (المغني ١/ ٣٠٥).

(٤) عزي إليه ذلك في المقتضب ٣/ ٢٠٠، والأصول ١/ ١٦١، وأمالي الشجري ٢/ ٥٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٦، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٥٢، وشرح المفصل ٨/ ١٤٢، والتسهيل ٣٨، وشرح الرضي ٢/ ٤٢، ٥٤، والارتشاف ١/ ٥١٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٩.

وعزي أيضًا للمبرد والرماني (شرح الرضي ٢/ ٥٤) ولبعض الكوفيين (الارتشاف ١/ ٥١٩). ويحتمله قولُ الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٣١، وذلك عند قول الشاعر: (كيما يضرّ وينفعُ) قال: فهذا جَعَل (ما) اسمًا،=

السرّاج[1]، حيث ذهبا إلىٰ اسميّتها واحتياجها إلىٰ العائد، خلافًا لأبي البقاء[2] في

=وجعل (يضر وينفع) من صلته، وأوقع (كي) عليه، وجعل (كي) بمنزلة اللام. وقولُه في ١/ ٣٩٣، وهو أظهر من الأول.

والذي يظهر لي من كلامه في مواضع آخرَ أنه لا يخالف سيبويه، وإنما يحكم بالاسمية علىٰ مجموع (ما) والفعلِ بعدها، فهو يقول: وقال: «فاصدع بما تؤمر» وليس هذا في معنىٰ: «فاصدع بالذي تؤمر به» لو كان هذا المعنىٰ لم يكن كلامًا حتىٰ يجيء به» ولكن (اصدع بالأمر). جَعَل (ما تؤمر) اسمًا واحدًا. وفي قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾ يقول: (بالإتيان)، يَجعل (ما) و(أَتوا) اسمًا للمصدر، وكذلك قال في قوله تعالىٰ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ جعل (ما) والفعل اسمًا للمصدر، ويؤيّد هذا أنه نظّر ها بقوله: كما جعل (أنْ) والفعل اسمًا للمصدر في قوله: «أحبّ أن تأتيني».

معاني القرآن ١/ ٤٣، ولم يُعزَ إليه ولا إلىٰ غيره أنَّ (أنْ) المصدرية اسمٌ. بل قد حكىٰ العكبري الإجماع علىٰ حرفيّتها (اللباب ٢/ ١٢٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٥٢) وكذا ابن يعيش (شرح المفصل ٨/ ١٤٣)

وقد ردَّد الأخفش كثيرًا أنّ (ما) والفعلَ بعدها بمنزلة اسم (معاني القرآن ١/ ١٠٨، ١/ ٣٣٤، ١/ ٣٦٨، ٢/ ٤١٩، ٥١١) ولا أظن هذا يحتملُ ما عزي إليه، فقد ورد عند سيبويه ما هو أصرح في كونها اسمًا، فقد سمّىٰ (ما) وحدها اسمًا، في قوله: «وتقول أتاني القومِ ما عدا زيدًا... فـ(ما) هنا اسم، و(عدا) صلة له. كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدًا... وكأنه قال -إذا مثّلت (ما خلا) و(ما عدا) فجعلته اسمًا غير موصول- قلت: أتوني مجاوزتهم زيدًا، مثلته بمصدر ما هو في معناه» الكتاب ٢/ ٣٤٩. ونحوه قال المبرد: «فإذا قلت (ما عدا) و(ما خلا) لم يكن إلا النصب، وذلك لأنّ (ما) اسمٌ فلا توصل إلا بالفعل، نحو: (بلغني ما صنعت) أيْ: صنيعك، إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير. وكأنه قال: مجاوزتهم زيدًا (المقتضب ٤/ ٤٢٧). وقد صرح سيبويه في موضع آخر أنّ (أنْ) -وهي موصولٌ حرفيٌّ- أنها اسمٌ. (الكتاب ٣/ ١١٩) وتأويلُ ذلك كله أنه والمبرّدَ والأخفشَ يريدون المؤوَّلَ.

(١) الأصول ١/ ١٦١، وعزي إليه ذلك في التسهيل ٣٨، وشرح الرضي ٢/ ٤٢، والارتشاف ١/ ٥١٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٠٤.

(٢) العكبري: عبدالله بن الحسين بن عبدالله، البغدادي الحنبلي (٥٣٨-٦١٦هـ) تلمذ علىٰ أبي يعلىٰ الفرّاء وابن الخشاب. صنف المصنفات الكثيرة في إعراب القرآن والنحو والصرف واللغة والفقه.=

زعمه أنها على القولين لا يعود عليها من صلتها شيءٌ.[١] - و(كَيْ)، وتوصل [بفعلٍ مضارع، ولا تقع إلّا مجرورةً باللام، أو مقدَّرًا معها اللامُ.[٢] - و(أَنَّ) وتوصل][٣] باسمِها وخبرها. - و(لو) خلافًا لمَن أنكرها، وعلامتُها أن يصلح موضعَها (أنْ)[٤]. وأكثرُ وقوعها بعد ما يدلّ على تمنٍّ[٥]، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٦]. قال ابن مالك[٧]: «وأكثر النحويين لا يذكر (لو) في الحروف المصدرية[٨].

=(البلغة ١٢٢، البغية ٢/ ٣٨-٤٠).

(١) نقل قوله المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٠٥، وخالفه. وظاهرُ كلام العكبري أنه لا يخالف النحويين في تعيين العائد ووجوبه للاسمية وعدم ذلك في المصدرية. (اللباب ٢/ ١٢٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٦-٦٤٧).

(٢) التسهيل ٣٧، وشرحه ١/ ٢٢٤، وقد جرى الحديثُ بتفصيل فيها صـ٣٨٤ وما بعدها. وإنما اشترط سبقها باللام ظاهرة أو مقدرة حتى تكون الناصبةَ؛ فتعدّ مصدرية. وإنْ لم تسبقها اللامُ فهي حرف جرّ. وليست مصدرية.

(٣) ساقط من (أ) و(جـ).

(٤) ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٢.

(٥) التسهيل ٣٨، وشرحه ١/ ٢٢٨، واستشهد لوقوعها قليلًا غيرَ مسبوقة بتمنٍّ. ونحوه في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٤.

(٦) ٩٦ البقرة ٢.

(٧) في شرح التسهيل ١/ ٢٢٩.

(٨) واختار ذلك أبو حيّان (النكت الحسان ٢٩٧)، وقال: إنه مذهب الجمهور وأشياخه. (الارتشاف ١/ ٥١٨).

وممّـن ذكرهـا الفـرّاء[١] وأبـو علـي[٢]، ومـن المتـأخرين التبريـزيُّ[٣] وأبـو البقاء[٤]». وتوصَل بفعلٍ[٥] متصرفٍ غيرِ أمر كـ(ما)[٦].

ثم الاسميُّ علىٰ قسمين: نَصٌّ، وهـو مـا يستعمل بلفـظٍ واحـدٍ لمعنًىٰ واحـدٍ. ومشترِكٌ، وهو ما يُستعمل لمعانٍ عدة بلفظٍ واحـد. فمـن الأول: (الـذي) للواحـد العالِم وغيره. و(التي) للواحدة العالِمة وغيرها. وقـد تشـدّد ياؤهمـا مكسـورتين،

---

(١) غير ظاهرة تمامًا في (أ). وقد تتبعت مواضع (لو) التي قيل: إنها مصدرية في القرآن فلم أجد في كتابه (معاني القرآن) شيئًا، وعزي إليه ذلك في الارتشاف ١/ ٥١٨، والمغني ١/ ٢٦٦، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٨٣، والهمع ١/ ٢٨٠.

(٢) في الشيرازيات ٢/ ٥٦٢، ٣٠١، ونقله عنه ابن الناظم في شرح الألفية ٨١، وكذا في الارتشاف ١/ ٥١٨، والمغني ١/ ٢٦٦، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٨٣، والهمع ١/ ٢٨٠.

(٣) لم أجد ذلك فيما طالعته من كتبه وهي شرح اللمع المعزوّ إليه، وشرح القصائد، وشرح الحماسة. وعزي إليه ذلك في الارتشاف ١/ ٥١٨، والمغني ١/ ٢٦٦، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٨٣، والهمع ١/ ١٨٠. وهو يحيىٰ بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني، أبو زكريا، ابن الخطيب (٤٢١-٥٠٢هـ) قال ياقوت: وربما يقال له: الخطِيب وهو وهم، وكان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، تلمذ علىٰ أبي العلاء المعري وابن برهان وعبد القاهر الجرجاني، وتلمذ عليه الجواليقي وغيره. له مصنفات كثيرة (معجم الأدباء ٢٠/ ٢٥-٢٦، والبلغة ٢٣٩-٢٤٠، والبغية ٢/ ٣٣٨).

(٤) نحوُ قول ابن مالك هذا في شرح الشافية ١/ ٣٠٢، دون ذكر للتبريزي.

ورأيُ أبي البقاء العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥٣، ٥٧، ١٨١، ١٩٣، ونقل عنه في الارتشف ١/ ٥١٨، والمغني ١/ ٢٦٦، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٨٣، والهمع ١/ ٢٨٠.

(٥) تكررت في (أ).

(٦) التسهيل ٣٨، وشرحه ١/ ٢٢٩. وكلّ ما تقدم يكاد يكون منقولًا عن المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٢٠٢-٢٠٦.

أو مضمومتين. وقد تحذفان، ساكنًا ما قبلهما، أو مكسورًا[١]. و(اللذان) و(اللتان) لمثنّاهما، وبالياء جرًّا ونصبًا، ويجوز[٢] تشديد النون،[٣] وحذفُها[٤]. و(الذين) / [١٢٥/ ب] و(اللاتي)[٥] و(الأُلىٰ) لجمعهما مطلقًا، بشرط أن يُعنىٰ بـ(الذين) مَن يَعْلم ولو تنزيلًا، [نحو][٦]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٧].

ومن الثاني[٨]: (مَنْ) بمعنىٰ الجميع، من (الذي) وفروعه، وهو موضوع للعالِم، نحو: (عرفت مَنْ قام، ومَنْ قامت، ومَنْ قاما، ومَنْ قامتا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمْنَ). وقد تأتي لغيره في ثلاث مسائل:

---

(١) اللغات الواردة عن العرب في (الذي) و(التي) ستّ، بيانها فيما ينصرف وما لا ينصرف ١١٠-١١١،الأصول ٢/ ٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦٥، والأزهية ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٣، وأسرار العربية ٣٧٩، والفصول الخمسون ٢٣١، وشرح التسهيل ١/ ١٨٩-١٩٠.

(٢) في (ب): ويجون.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٦، والأصول ٢/ ٢٦٢، والفصول الخمسون ٢٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١.

(٤) الحديث عن حذف النون منهما في الكتاب ١/١٨٦-١٨٧، والأصول ٢/ ٢٦٢، والمفصل ١٤٣-١٤٤، والفصول الخمسون ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١.

(٥) في (ب): واللتي.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) ١٩٤ الأعراف ٧.

(٨) أيْ: المشترك.

إحداها: أن يُنَزّل منزلةَ العالِم، نحو: ﴿...يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾،[١] إذ بدعائهم الأصنامَ نزّلوهم منزلةَ العلماء[٢].

الثانية: أن يجتمع مع العالِم فيما وقعت عليه[٣] (مَنْ)، مثل: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[٤] لشموله الآدميّين والملائكة والأصنام؛ فإن الجميع لا يَخلقون شيئًا[٥].

الثالثة: أن يجتمع معه في عموم سابقٍ، فُصِّل بـ(مَنْ)، كقوله تعالىٰ: ﴿...فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾،[٦] لشمول[٧] كلِّ دابة لهما[٨] من قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[٩].

---

(١) ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن...﴾ ٥ الأحقاف ٤٦.

(٢) يقصد: (العالمين) العقلاء. والإشارة إلىٰ هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٥، والتسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٦.

(٣) في (أ): عيد.

(٤) ١٧ النحل ١٦.

(٥) التسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٦، ٢١٧.

(٦) ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ...وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ ٤٥ النور ٢٤.

(٧) في (أ): لشموله.

(٨) أي العاقل وغيره. و(مَنْ يمشي علىٰ بطنه) هو بعض الزواحف وهي غير عاقلة، لكنه استعمل لها (مَنْ) لاجتماعها مع العاقل في قوله (كل دابة)، وهي كل ما يدبّ علىٰ وجه الأرض، وهي تشمل مَن يعقل، وهو بعض مَن (يمشي علىٰ رجلين).

(٩) الإشارة إلىٰ هذه المسألة في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٣٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٤-١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٥، والتسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٨، وشرح الرضي ٢/ ٥٥.

ومنه أيضًا (ما) وهو موضوع لغير العالِم، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾(١)، ونحو(٢): (أعجبني ما اشتريته، وما اشتريتها، وما اشتريتهما،(٣) وما اشتريتم، وما اشتريتهنّ)(٤). وقد تأتي له مع العالِم(٥)، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾،(٦) وللمُبْهم أمرُه، كـ[قول](٧) مَنْ رأىٰ شبَحًا(٨) من بعيد، لا يدري ما هو: (انظر إلىٰ ما ظهر)(٩). ولأنواع مَن يعقل، نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ...﴾(١٠).

ومنه أيضًا: (أيّ)، نحو: ﴿... ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ...﴾(١١)، وهي

---

(١) ٩٦ النحل ١٦.

(٢) في (ب): ومنه.

(٣) قدمت إحدىٰ هاتين الكلمتين علىٰ الأخرىٰ في (ب).

(٤) في (جـ): اشترهنّ.

(٥) التسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٧. والأولىٰ أن يقول: وللعالم إذا خُلِط بغيره.

(٦) ١ الحشر ٥٩، ١ الصف ٦١.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (جـ): شيخا.

(٩) هذا المعنىٰ في المفصل ١٤٦، والتسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٧.

(١٠) ﴿...مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ٣ النساء ٤.

والإشارة إلىٰ هذا الوجه في شرح المفصل ٣/ ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٣، والتسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٧.

(١١) ﴿ثُمَّ...عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ ٦٩ مريم ١٩. وكون (أيّ) في الآية موصولة هو رأي سيبويه والجمهور. ويرىٰ يونس أنها استفهامية مرفوعة علىٰ الابتداء، والفعل الذي قبلها معلّق، ويرىٰ الخليل أنها استفهامية محكية=

ملازمة للإضافة لفظًا، أو تقديرًا إلىٰ معرفة(١)، ولا تضاف لنكرة(٢)، خلافًا لابن عصفور(٣). ولا يعمل فيها إلا مستقبلٌ متقدم، كما في الآية، خلافًا للبصري(٤)، وسُئل / [١٢٦/ أ] الكسائيُ: لِمَ [لَمْ](٥) يعمل فيها الماضي؟ فلم تَلُحْ له العلةُ، فقال: «(أيٌّ) كذا خُلِقَتْ»(٦) أيْ: وَضَعَها الواضعُ. وأجاب غيرُه بأن (أيًا) وُضِعَتْ

=بالقول المقدّر (الكتاب ٢/ ٤٠٠)، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢١٨-٢١٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٣٩-٣٤٠، والأصول ٢/ ٣٢٣-٣٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤، والتعليقة ٢/ ١٠٦-١٠٧، وشرح السيرافي ٣/ ١٧١أ، ومعاني الحروف لرماني ١٦١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٢٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٨-٤٥٩، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٧٩، والأزهية ١١٠، والنكت للأعلم ١/ ٦٧٩.

(١) التسهيل ٣٤.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩.

(٣) لم أجد ذلك عنده. وعزاه إليه ابن هشام، وخالفه في أوضح المسالك ١/ ١٥١، ونحوه في الأشموني ١/ ١٦٧، ووافقه أبو حيّان، ونقل عن بعض النحويين إنكارَ ذلك (الارتشاف ١/ ٥٣٠، والتذييل ١/ ١٨٥/ ب) واختار المنعَ ابنُ هشام، ولم يصرّح بمخالفته لابن عصفور في الجامع الصغير ٢٩.

(٤) يريد: البصريين. قال الشلوبين: «رأيت لابن الناذش من المتأخرين أن (أيًا) هذه لا تكون أبدًا مع الماضي، وإنما تكون بعد المستقبل» قال: «وهذا الكلام يحكىٰ عن الكسائي». شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٠٦، وعزا ابن مالك اشتراط كون عاملها مستقبلًا متقدمًا إلىٰ الكوفيين، وخالفهم (التسهيل ٣٤، وشرحه ١/ ٢٠٠) وقال فيه: ولا حجة لهم إلا كون ما ورد علىٰ وفق ما قالوه. ونقله الرضي عن الكسائي. شرح الكافية ٢/ ٤١. ونقل أبو حيّان عن الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضي (الارتشاف ١/ ٥٣١) ونحوه في المساعد ١/ ١٤٨. وعزا اشتراط الاستقبال إلىٰ الجمهور، واشترطه ابن هشام مخالفًا البصريين (أوضح المسالك ١/ ١٥١-١٥٢).

(٥) سقطت من (ب)، ومكانها في (جـ): لا.

(٦) هذا الخبر في مجالس العلماء للزجاجي ١٨٦، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٠٦، وشرح الرضي ٢/ ٤١، والتذييل ١/ ١٨٦/ أ، أوضح المسالك ١/ ١٥٢، وتعليق الفرائد ١/ ٢٠٩.

علىٰ العموم والإبهام، والمضارع مبهم؛ ففيه مناسبة لها(١)، بخلاف الماضي؛ إذ لا إبهام فيه، فيحصل التنافي(٢) والخروجُ عما وُضِعَتْ له(٣). واشتُرِط كونُ العامل متقدمًا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخرٌ(٤).

تنبيه:

لـ(أيّ)(٥) أربعُ حالات تعرب في ثلاثٍ منهنّ(٦)، وهي ما [إذا](٧) أضيفت، وذُكِر صدر صلتها، نحو: (يعجبني [أيُّهم هو قائم)، أو كانت غيرَ مضافة، وصَدرُ صلتها مذكورًا، نحو: (يعجبني](٨) أيٌّ هو قائمٌ)(٩)، [أو كانت غير مضافة، وصدرُ صلتها محذوفًا، نحو: (يعجبني أيّ قائمٌ)](١٠). وتُبنىٰ في الرابعة علىٰ الضمّ؛

---

(١) في (أ): مها.

(٢) في (جـ): الثاني.

(٣) هذا جواب ابن الباذش. (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٠٧) وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٠، وشرح الرضي ٢/ ٤١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٠٩.

(٤) وهذا اشتراط الكوفيين، وخالفهم البصريون (شرح الرضي ٢/ ٤١، والمساعد ١/ ١٤٨) وكلامه في (أيّ) كلُّه منقول بلفظه وحروفه عن شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٠-٢١٢.

(٥) سقطت اللام من (ب).

(٦) في (ب): منها.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) ساقط من (ب)، وفي (جـ): أو لم يضف ولم يُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي قائم.

(٩) غيرت هذه الجملة في (جـ): إلىٰ: أو ذكر صدر صتها ولم تضف، نحو: يعجبني أيّ هو قائم.

(١٠) ساقط من (ب)، وفي (جـ): أو لم يضف ولم يُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيّ قائم.

تشبيهًا بالغايات[١]، وهي ما إذا أضيفت لفظًا، وكان صدرُ صلتها ضميرًا محذوفًا[٢]، نحو: ﴿...أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٣]. وقوله[٤]:

.... فَسَلِّمْ علىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[٥]

وبهما رُدَّ علىٰ ثعلب المنكرِ لموصولية[٦] (أيّ)[٧].

ومنه أيضًا (أل)، في وصفٍ صريحٍ خالصٍ للوصفية، بأنْ لم تَغْلِبْ عليه

---

(١) ذكر ابن يعيش أنها تبنىٰ علىٰ الضم علىٰ التشبيه بـ(قبل) و(بعد)؛ لأنه يكون معربًا في حال، ومبنيًّا في حال. (شرح المفصل ٣/ ١٤٥) ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٩٨، وشرح الرضي ٢/ ٥٧.

(٢) الحديث عن حالة البناء في الكتاب ٣/ ٣٩٨-٣٩٩. وقد ورد إعرابها في لغة (الكتاب ٢/ ٣٩٩).

(٣) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ...﴾ ٦٩ مريم ١٩.

(٤) هو غسان بن وعلة بن مرة، أحد بني مرة بن عباد. ذكر السيرافي في شرح الكتاب أنه أحد من تؤخذ عنهم اللغة، والذي يظهر لي من كلام أبي عمرو الشيباني في كتابه الجيم أن غسانَ يرويه رواية، لا أنه قائلُه. وجدت لهذا الفهم تأييدًا عند الشيخ عبد السلام هارون في حاشية الخزانة، كما أن هذا البيت يُعزىٰ لرجل من غسن، لم يُذكر اسمُه.

(٥) إذا ما لَقِيْتَ بني مالكٍ ....

والبيت من المتقارب. ويروىٰ: (علىٰ أيِّهم) بالجرّ، فلا شاهد فيه حينئذٍ. (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢/ ٢٦٤، شرح السيرافي ٣/ ١٧٠أ، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٠، تخليص الشواهد ١٥٨-١٦١، المقاصد النحوية ١/ ٣٩١، الخزانة ٦/ ٦١.

(٦) في (جـ): موصولته.

(٧) رأيه والردُّ عليه في الارتشاف ١/ ٥٣٠، والتذييل ١/ ١٨٥/ أ ب، والمساعد ١/ ١٤٨، وأوضح المسالك ١/ ١٥٠، والمغني ١/ ٧٨.

الاسميةُ، لغير تفضيلٍ، كاسمَي[1] الفاعل والمفعول، كـ(الضارب) و(المضروب)، بخلاف الداخلة على الاسم الخالص[2] من الوصفية، كـ(الرجل)، أو على ما غلبت عليه الاسميةُ، كـ(الأبطح)[3] و(الأجرع)[4]، أو على ما دلّ على تفضيل، كـ(الأفضل) و(الأعلم)؛ فإن (أل) في ذلك كلِّه حرفُ تعريف. وأمّا الداخلة على الصفة المشبَّهة كـ(الحَسَن) فذهب بعض المتأخرين إلى موصوليّتها[5]، قال ابن هشام في (مغنيه)[6]: وليس بشيء؛ لأنَّ[7] الصفة المشبهةَ للثبوت، فلا تؤوّل بالفعل الدالّ على الحدوث، ولهذا كانت الداخلةُ على اسم

(١) في (ب): لاسم.

(٢) في (أ): الداخل، وفي (جـ): السالم.

(٣) الأبطح في الأصل هو مجرى السيل، فيه حصى دقاق، ثم غلب على الأرض المتسعة، وصار اسمًا لمواضع كثيرة، منها أبطح مكة، ولذلك يكسر تكسير الأسماء فيقال: (الأباطح) (اللسان: بطح) التصريح ١/ ١٤٢.

(٤) والأجرع في الأصل قيل: هو الأرض ذات الحزونة يخالطها رمل، أو الرملة السهلة المستوية، أو كثيب الرمل الذي لا ينبت شيئًا، أو هو الذي يكون جانبٌ منه رمل، وجانبٌ منه حجارة، وقيل غير ذلك. (اللسان جرع) ثم صار يستعمل اسمًا للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا (التصريح ١/ ١٤٢) والتنبيه على هذين الاسمين ونحوهما في شرح الألفية لابن الناظم ٩٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٩، وأوضح المسالك ١/ ١٦٥.

(٥) في (ب) و(جـ): موصولتها. ومن أولئك: ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٠١، وابنه في شرح الألفية ٩٣، وابن عقيل المساعد ١/ ١٤٩. وحكى أبو حيّان الخلاف بين النحويين في ذلك (الارتشاف ١/ ٥٣١) ومثله في شرح ابن عقيل ١/ ١٠٦، ونقل فيه عن ابن عصفور القولين.

(٦) في (جـ): مفتيه.

(٧) في (ب): لشيء أن.

التفضيل ليست موصولةً[١] باتفاق[٢]. وقضيَّته: أنها حرف تعريف، وبه صرَّح في (الأوضح) في باب الصفة المشبهة[٣]. / [١٢٦/ ب] وعلىٰ الأول[٤]: أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهرِ عملَ الفعل باطراد، بخلاف اسم التفضيل[٥]. وما ذهبنا[٦] إليه من أنّ [(أل)][٧] الداخلةَ علىٰ هذا الوصف الصريح موصولٌ اسميٌّ هو الأصحّ[٨]، بدليل عَوْدِ الضمير

---

(١) في (جـ): موصول.

(٢) ١/ ٤٩، بتصرف. قال ذلك مع أنه في (أوضح المسالك) قد مثّل لدخول (أل) علىٰ الوصف بـ(حَسَن)، وهي صفه مشبهة ١/ ١٦٥، وبه صرّح في شرح القطر ١٠٢، وممّن يرىٰ عدم وصلها بها الرضي (شرح الكافية ٢/ ٣٨-٣٩). ونقل الدماميني عن جماعة من النحويين خصّ منهم بالذكر ابن الحاجب أن الصفة المشبهة لا تكون صلة الألف واللام. (تعليق الفرائد ٢/ ٢١٥).

(٣) وذلك حين ذكر أن الصفة تأتي مُعَرَّفةً، وهو يعني ما اتصلت به (أل) المعرِّفة ٣/ ٢٤٩. وقد نقل هذا عنه -كما نقله: الشارح- الفاكهي في شرح القطر ١/ ٢١٣.

(٤) وهو القول: إن (أل) الموصولة تدخل علىٰ الصفة المشبهة.

(٥) ذلك مذكور في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٣.

(٦) في (أ) و(ب): ذهب.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) هو ظاهر كلام المبرد (المقتضب ١/ ١٥٧) جعلها نظير (الذي) و(مَنْ)، وهو كذلك في اللمع ٢٤٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٥٢٥. وعزي للجمهور (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٣٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨) وعُزِي إلىٰ ابن السرّاج والرماني (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٩٨، وعزاه أبو حيّان إلىٰ الفارسي أيضًا وإلىٰ أكثر النحويين (التذييل ١/ ١٨٦/ب) وعزاه ابن هشام إلىٰ أكثر المتأخرين (شرح الشذور ١٤٨).

عليها[١]، في نحو: (قد أفلح المتَّقي ربَّه). وليست موصولًا حرفيًّا؛[٢] لما مرَّ، ولأنها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر[٣]- ولا حرفَ تعريف[٤]؛ لعدم تقدُّم معمولِ مدخولِها عليها[٥]، ولجواز عطف الفعل على مدخولها[٦]، وأيضًا فلو[٧] كانت حرفَ تعريف لقدح[٨] إلحاقُها في إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال

(١) هذا الدليل في التبصرة والتذكرة ١/ ٥٢٥، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٣٩، ونقله ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، شرح الألفية لابن الناظم ٨٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٧.

(٢) نقل ذلك أبو حيّان عن المازني (الارتشاف ١/ ٥٣١) ونحوه في توضيح المقاصد ١/ ٢٢٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥٣، وشرح الشذور ١٤٨، والجامع الصغير ٣٠. والظاهر من مذهبه والمشهور أنه يراها حرف تعريف -كما سيأتي- ونقل ابن عقيل عنه المذهبين (المساعد ١/ ١٤٩) وكذا الشيخ الأزهري في التصريح ١/ ١٣٧.

(٣) شرح الشذور ١٤٨، المغني ١/ ٤٩، شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٣.

(٤) نقل كونَها حرف تعريفٍ ابن السرّاج عن بعض مشايخ البصريين (الأصول ٢/ ٢٢٣) قال: وأظنه مذهب المبرّد. ونقل العكبري أن الأخفش يراها حرفًا، وأظنه يعني حرف التعريف، يظهر ذلك من ردّه عليه (اللباب ٢/ ١٢٧)، وذلك صريح في شرحه اللّمع ٢/ ٦٣٩، واختار هذا القول ابن يعيش (شرح المفصل ٣/ ١٤٤) ونقله ابن عصفور عن المازني. (شرح الجمل ١/ ١٧٨، وكذا ابن مالك في التسهيل ٣٤، وشرحه ١/ ٢٠٠، وعزاه ابن القواس للأخفش والمازني في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٩٨) قال: وهو اختيار أبي علي، وكذا في شرح الرضي ٢/ ٣٧، وعزي للأخفش ١/ ١٨٦/ أ).

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٩٨-٦٩٩، وشرح الشذور ١٤٨، شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٣.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٠١، التذييل ١/ ١٨٧/ ب، شرح الشذور ١٤٨.

(٧) في (أ) و(جـ): لو.

(٨) في (جـ): لقدم.

والاستقبال؛ لوجود المبعِدِ[١] له مِن مشابهته[٢]، واللازم مُنْتَفٍ[٣].

قال الرضي[٤]: وهذا الخلاف إذا لم تكن اللامُ للعهد، أمّا إذا كانت له كما في قولك: (جاءني ضاربٌ، فأكرمت الضاربَ) فلا كلامَ في حرفيّتها.

ووصلُها بالظرف، كما قوله[٥]:

مَـنْ لا يَـزَالُ شـاكِرًا عَلَـىٰ المَعَـهْ
فَهْـوَ حَـرٍ بِعَيْشَـةٍ ذاتِ سَـعَهْ[٦]

وبالجملة الاسمية، كما في قوله[٧]:

---

(١) في (أ): البعد.

(٢) يعني الفعل، إذ إنَّ دخول (أل) علىٰ اسم الفاعل أو المفعول الذي يعمل عملَ فعله ليس للتعريف، لأن إعمالهما إنما هو بالحمل علىٰ الفعل، ودخول (أل) المعرفة غير وارد هنا؛ لأنه يبعدهما عن الفعل، إذ الفعل لا تدخل عليه (أل)، وإنما هي خاصة بالأسماء.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٨٧، (مع ما فيه من تحريف) شرح الرضي ٢/ ٣٨، التذييل ١/ ١٨٧/ ب، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٢٦، المغني ١/ ٤٩، تعليق الفرائد ٢/ ٢١٤، شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٤، وزاد ابن الناظم أنها تعمل بـ(أل) ولو كانت للمضي: وهذا دليل علىٰ أنها بمعنىٰ (الذي).

(٤) لم أجد هذا القول في شرحه الكافية. ونقله عنه الدمامينيُّ في تعليق الفرائد ١/ ٢١٣، وكذا في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٤.

(٥) راجز لم أعرفه.

(٦) رجز، والمعنىٰ: من لا يزال شاكرًا علىٰ الذي معه. وهو في الارتشاف ١/ ٥٣١، التذييل ١/ ١٨٨ب، توضيح المقاصد ١/ ٢٤١، المساعد ١/ ١٥٠، شرح ابن عقيل ١/ ١٦٠، الجامع الصغير ٣٠، المغني ١/ ٤٩.

(٧) لم أهتد إلىٰ اسم القائل.

مِـــن القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ لَهُـــمْ دانَـــتْ رِقَـــابُ بَنِـــيْ مَعَـــدِّ[١]

ضرورة[٢].

وكذا وصلُها بالمضارع[٣]، كما في قوله:

مـــا أَنْـــتَ بـــالحَكَمِ التُّرضَـــىٰ حُكُومَتُـــهُ ....[٤]

علىٰ المختار في تفسير الضرورة[٥].

---

(١) البيت من الوافر.

ويروىٰ: وبالقوم، ويروىٰ: (بل القوم)، و(من النفر)، و(فيهم) بدل (منهم) ويروىٰ الشطر الثاني: (هُمُ أهلُ الحكومة من قُصَيِّ)، و(لهم ذلّ القبائل من معدّ). والبيت في اللامات للزجاجي ٥٤، الإنصاف ٢/ ٥٢١، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٩، شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠١، الارتشاف ١/ ٥٣٢).

(٢) راجع مصادر توثيق الشاهدين. وقال الزجاجي: «ومثل هذا غلط وخطأ لا يعبأ به، وإنما حكيناه ليتجنب، ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يعمل عليه» (اللامات ٥٤) وقال العكبري: من أقبح الضرورة. (شرح اللمع ٢/ ٦٤٢) وحكىٰ ابن هشام أن نحو هذا لا يقاس عليه. (الجامع الصغير ٣٠).

(٣) راجع مصادر تخريج الشاهد الآتي. وكذلك اللامات للزجاجي ٥٣-٥٤، البصريات ٢/ ٨٢٢، وإيضاح الشعر ٢٠٢، والعسكرية ٩١. وتكلف قوم فقالوا: إنّ فيها حذفًا، فأصل (اليقوم) مثلًا: (الذي يقوم). (ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٩٧، رصف المباني ١٦٣) وعزي للزمخشري (شرح الكافية ٢/ ٣٧) وهو تكلف ظاهر.

(٤) سبق البيت وتخريجه في صـ٧٨.

(٥) يعني وصلَها بالجميع. والنحويون متفقون علىٰ أن وصلها بالظرف والجملة الاسمية ضرورة، وهو قول أكثرهم فيما وُصل بالمضارع. وجميع ما ذكره الشارح في (أل) منقولٌ عن شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٢-٢١٤. وجعل ابن مالك وصلها بالمضارع جائزًا اختيارًا التسهيل ٣٤، وشرحه ١/ ٢٠٢. وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩-٢١٤. لأنه يرىٰ أن الضرورة هي ما ليس للشاعر مندوحةٌ عنه أبدًا، فإذا كان بإمكان=

ومنه أيضًا (ذو) في لغة بعض طيء[١]، كقوله[٢]:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ[٣] وذُو طَوَيْتُ[٤]

والمشهور عنهم إفرادُها، وتذكيرُها، وبناؤها[٥] علىٰ السكون؛ لأنَّ وضعها علىٰ حرفين[٦] - لا علىٰ الضمّ، كما توهّمه بعض

=الشاعر أن يغير اللفظ إلىٰ لفظ قياسي فلم يفعل فهذا دليل علىٰ أن ما ارتكبه ليس ضرورة، فقد قدر للشاعر في البيت السابق أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته).

وعزا ابن مالك ذلك إلىٰ سيبويه. (شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠) وتفصيل أقوال العلماء في ذلك في كتب (الضرورة الشعرية ١٣٢-١٥٧) والشارح مخالف لابن مالك في ذلك، فهو يختار في الضرورة أنها ما خالف القاعدة والقياس مطلقًا.

(١) الحديث عن هذه اللغة في الأصول ٢/ ٢٦٢-٢٦٣، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٣٧-٦٣٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٧-١٤٩.

(٢) هو سنان بن الفحل من بني أمّ الكهف، من طيء. شاعر إسلامي في الدولة المروانية. وقد قال هذا البيت من قطعة في خصومة له مع بني هرم بن فزارة حول بئر ماء اختصم فيه الحيّان المتجاوران. (شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٥٣، الخزانة ٦/ ٣٤-٤١).

(٣) في (ب): حفرة.

(٤) فإن الماء ماءُ أَبي وَجَدّي ....

والبيت من الوافر، وقبله:

وقلوا قد جننتَ فقلتُ كلا ... وربّي ما جُنِنْتُ ولا انتَشَيْتُ

ولكنّي ظُلِمْتُ فكدتُ أبكي ... من الظلم المبرّح أو بَكَيْتُ

ديوان الحماسة ١/ ٣٠٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٩١، الأزهية ٢٩٥، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، الإنصاف ١/ ٣٨٤، شرح المفصل ٣/ ١٤٧، الخزانة ٦/ ٣٤-٣٥.

(٥) في (جـ): وبنارها.

(٦) حكم ابن مالك بأن البناء هو الغالب من أمرها. (التسهيل ٣٤).

المتأخرين(١). ومنهم مَن يعربُها بالحروف إعرابَ (ذي) المعربِ، كما مرّ(٢).

وخصّه بعضُهم بحالة الجرّ؛ لأنه(٣) المسموع(٤)، كقوله(٥):

.... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِيْ عندهُمْ ما كَفَانِيا(٦)

---

(١) نبّه على ذلك الفاكهي في شرح القطر ١/ ٢١٥.

(٢) في إعراب الأسماء الستة. في ص١٩٨. والإشارة إلى إعرابها في لغة طيء في شرح التسهيل ١/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٤.

(٣) في (ب): لأن.

(٤) هذا رأي ابن الضائع. نقله عنه ابن هشام في تخليص الشواهد ٥٤، والأزهري في التصريح ١/ ٦٣-٦٤، ١٣٧.

(٥) هو منظور بن سُحَيْم بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن حجوان بن فقعس الأسدي. شاعر إسلامي، ذُكِرَتْ له صحبة. عاش بالعراق (معجم الشعراء ٢٨٢، والإصابة ٦/ ٣١٤-٣١٥) وعزاه ابن هشام في المغني للطائي.

(٦) وإمّا كِرامٌ موسِرونَ أتيتهُمْ ....

البيت من الطويل ويروى: (فإما) (أثبتهم) و(لقيتهم) ويروى: (من ذو) فلا شاهد فيه، وقبله:

ولست بِهَاجٍ في القِرى أَهْلَ منزلٍ ... على زادهم أَبكي وأُبكي البواكيا

وبعده:

وإمّا كِرامٌ معسرون عَذَرْتُهم ... وإما لئامٌ فادّكرتُ حَيائيا

وعِرْضِيَ أُبْقِيْ ما ادّخَرْتُ ذخيرةً ... وبَطْنِيَ أطويه كطَيِّ رِدائيا

ديوان الحماسة ١/ ٥٨٤، ومعجم الشعراء ٢٨٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٥٨، وشرح المفصل ٣/ ١٤٨، والمقرب ١/ ٥٩، وشرح التسهيل ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٤، وشرح العمدة ١/ ١٢٢، والمغني ٢/ ٤١٠.

و/ [١٢٧/أ] بعضهم يستعمل (ذو) لكل مذكر، و(ذات) لكل مؤنث[١]، قال في (الجامع)[٢]: «ويختصّان بـ(طيء)، و[منهم][٣] مَن يُصَرِّفُهما[٤] ويعربُهما ويستعمل (ذو) للجميع». انتهىٰ.

ومنه[٥] أيضًا (ذا) بعد (ما) الاستفهامية باتفاق[٦]، أو بعد (مَنْ) الاستفهامية علىٰ الأصحّ عندهم[٧]، والمرجع في ذلك إلىٰ السماع، وكلاهما مسموع، قال

(١) أيْ: في حالة الإفراد والتثنية والجمع والأصول ٢/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٥، قال الرضيّ: فيها أربع لغات، أشهرها: بناؤها علىٰ الواو وعدم تصرفها واستعمالها لكل الأنواع، والثانية: (ذو) للمذكر بأنواعه، و(ذات) للمؤنث بأنواعه. والثالثة: مثل الثانية، إلا أن جمع المؤنث يقال له: (ذوات). والرابعة: إعرابها إعراب التي بمعنىٰ (صاحب) (شرح الكافية ٢/ ٤١-٤٢) ونقل أبو حيّان عن بعضهم تثنية ذات وإعرابها إعراب المثنىٰ (الارتشاف ١/ ٥٢٨).

(٢) في صـ٢٩.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) فيثنّيهما ويجمعهما، فيقول في (ذو): ذوا، وذوو، وذوي، وفي (ذات): (ذواتا) أو (ذاتا)، و(ذوات). حكاه الهروي في الأزهية ٢٩٥. وانظر السراج المنير ٢/ ٥٣٥.

(٥) في (جـ): ومنهم.

(٦) حكاه أبو حيّان (الارتشاف ١/ ٥٢٨، والتذييل ١/ ١٨٢/ ب)، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٥٩، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٢١٥).

(٧) الكتاب ٢/ ٤١٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، والتسهيل ٣٤، وشرحه ١/ ١٩٨-١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٠، وحكىٰ أبو حيّان فيها الخلاف (الارتشاف ١/ ٥٢٨، والتذييل ١/ ١٨٢/ ب) ولم يذكر ابن السرّاج إلا (ما) (الأصول ٢/ ٢٦٣-٢٦٤) ومثله الصميري (التبصرة ١/ ٥١٧) ونقل الزمخشري أن سيبويه لم يُثْبته إلا بعد (ما) (المفصل ١٤٩) وهذا غير دقيق. ولم يذكر ابن معط إلا (ما) (الفصول الخمسون ٢٣١) ونحوه في المقدمة الجزولية ٥٢، والكافية ١٥٣، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٧٢٥.

تعالىٰ: ﴿...مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ...﴾(١) وقال الشاعر(٢):

وقَصِيدَةٍ تأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَها(٣)

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط؛ احتجاجًا بقوله(٤):

....   أَمِنْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(٥)

أيْ: (والذي تحملينه طليق). ولا حجة فيه(٦).

---

(١) من آيتين في الكتاب العزيز، أُولاهما: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ ٣٠ النحل ١٦، والثانية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٢٤ النحل ١٦، والاستشهاد بهذه الأخيرة على قراءة الرفع هو الأظهر (مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٧-٤١٨، البيان ٢/ ٧٧، والبحر ٥/ ٤٨٣-٤٨٧).

(٢) الأعشىٰ الكبير والبيت في ديوانه ٢٧.

(٣) البيت من الكامل ويروىٰ: (وغريبة تأتي الملوك حكيمة) وهي رواية الديوان (شرح التسهيل ١/ ١٩٨، وشرح الشذور ١٨٩، وشرح القطر ١٠٤).

(٤) هو يزيد بن مفرّغ الحميري (...-٩٦هـ) شاعر محسن مجيد، مقذع في الهجاء، عاش في صدر الدولة الأموية في زمن معاوية بن أبي سفيان، عده ابن سلام الثاني من الطبقة السابعة من الإسلاميين.

(طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٨١، ٦٨٦-٦٩٣، والشعر والشعراء ١/ ٣٦٠-٣٦٥، والخزانة ٤/ ٣٢٥). والبيت في ديوانه ١٧٠.

(٥) عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   ....

البيت من الطويل. و(عدس): اسم صوت يُزجر به (البغل)، أو هو هنا اسمٌ لبغلة ابن مفرّغ، و(عبّاد) اسم والي سجستان حينئذ، وكان قد حبسه، ثم أطلقه.

معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨، ٢/ ١٧٧، والشعر والشعراء ١/ ٣٢٤، وأدب الكاتب ٣٢١، والمحتسب ٢/ ٩٤، والمفصل ١٥٠، والإنصاف ٢/ ٧١٧، ٧١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٠، وتذكرة النحاة ٢٠، وتخليص الشواهد ١٥٠-١٥٢، والخزانة ٦/ ٤١-٤٨).

(٦) قال ابن عصفور: وهذا لا حجة فيه، لأنه يحتمل أن تكون (تحملين) خبرًا ثانيًا لـ(هذا) (شرح الجمل ١/ ١٦٩) وهذه الجملة إن كانت خبرًا فهي الأول، ولعله لا يقصد الترتيب، وإنما يريد: (خبرًا آخر).

ولا يختص[١] (ذا) من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون عندهم موصولاتٍ[٢]. وأبلغُ من ذلك جعلُهم الاسمَ المُحلّىٰ بـ(أل) من قبيل الموصولات[٣]، كقوله[٤]:

لَعَمْرُكَ[٥] أَنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَه وأَقْعُدُ في أَفْنائِهِ بالأَصَائلِ[٦]

أي: لأنت الذي أُكْرِمُ أهله. فـ(أُكْرِم) صلة (البيت).

---

(١) في (جـ): تختص.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨-١٣٩، ٢/ ١٧٧، والمفصل ١٤٩-١٥٠، والإنصاف ٢/ ٧١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٠، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٥٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٨-١٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٠، وجعله ابن السرّاج والصميري جائزًا في الشعر فقط، الأصول ١/ ١٥٨، والتبصرة ١/ ٥١٩.

(٣) زيد في (جـ): كلمة (لأن). ورأيهم هذا في اللامات للزجاجي ٦١، لكنه خصه عندهم بالأسماء المشتقة. والإنصاف ٢/ ٧٢٢-٧٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٩، والنكت الحسان ٤٨.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي. والبيت في شعره المجموع في ديوان الهذليين ١/ ١٤١.

(٥) في (أ): بعمرك.

(٦) في (أ) و(ب): بالأماثل وهو تصحيف.

والبيت من الطويل. و(الأصائل) جمع (أصيل)، وهو آخر النهار، و(الأفناء) جمع (فناء) وهو ساحة الدار. ويروىٰ: (لعمري)، و(في أفيائه). ورُدّ الاحتجاج بالبيت بأن (أكرمُ أهله) خبرٌ ثانٍ بعد قوله: (البيت)، وهو الخبر الأول.

(مجاز القرآن ١/ ٢٣٩، ٣٢٨، والكامل ٢/ ٩٧١، وإصلاح المنطق ٣٢٠، وإيضاح الشعر ٤٦٩، وشرح أشعار الهذليين للسكّري ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٧٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٩، ٦١، والنكت الحسان ٤٨، والارتشاف ١/ ٥٣٢، والتذييل ١/ ١٨٨/ب والخزانة ٥/ ٤٨٤-٥٠٣).

ومحلّ كون (ذا) موصولةً إذا لم تُلْغَ، ولم تكن الإشارة. فإن أُلغيت بأنْ كانت مركبةً مع (ما)، أو (مَنْ) لم تكن موصولةً، بل تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا دالًّا علىٰ الاستفهام، لا يعمل فيه فعلٌ متقدم. ويظهر أثرُ ذلك في البدل إذا قلت مثلًا[١]: (مَنْ ذا ضربتَ: أزيدًا، أم عمرًا[٢]؟) فإن رفعتَ البدلَ فـ(ذا) غيرُ ملغاةٍ، وإنْ نصبته كانت ملغاةً[٣]. ويدلُّ علىٰ إلغائها أيضًا إثباتُ ألف (ما) مع دخول الجارّ عليها في نحو قولهم: (عمّاذا تسأل؟)[٤]. وكذا إنْ[٥] كانت للإشارة؛ لأنّها حينئذ تدخل علىٰ المفرد / [١٢٧/ب] نحو: (مَنْ ذا الذاهبُ؟) و(ماذا التواني؟)، والمفردُ لا يكون صلةً لغير (أل)[٦].

---

(١) زيد هنا في (جـ): (إذ قلت).

(٢) في (ب): غمروا.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩، وشرح المفصل ٣/ ١٥٠، ويدل علىٰ ذلك أيضًا الجوابُ، فإن رفع فـ(ذا) غير ملغاة، بل موصولة. وإن نصب فهي ملغاة. (الكتاب ٢/٤١٨-٤١٩، والأصول ٢/٢٦٤، وشرح المفصل ٣/١٤٩- ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢٨٢-٢٨٣).

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٧-٤١٨، والأصول ٢/ ٢٦٤، وشرح المفصل ٣/ ١٥٠، والارتشاف ١/ ٥٢٨، وأوضح المسالك ١/ ١٥٨.

(٥) في (أ): إذا. وهو هنا يعطف على المواضع التي لا تكون فيها (ذا) موصولة.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٩٠، وشرح الرضي ٢/ ٥٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٢، وأوضح المسالك ١/ ١٥٧، والتصريح ١/ ١٣٨، وما ذكره الشارح في (ذا) منقول بنصه عن الفاكهي في شرح القطر ١/ ٢١٥- ٢١٧.

تنبيهان:

الأول: عُلِمَ مِمّا مرّ أنَّ صلة (أل) وصفٌ صريحٌ لغير تفضيل، وأنَّ صلة[١] غيرها يجب أن تكون[٢] جملةً، حقيقة،[٣] أو تأويلًا، خبريّةً. وشرطُها: أن تكون معهودةً للمخاطب[٤]؛ ليتميّز بها الموصولُ، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامُها[٥]، نحو: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾[٦]. وألّا تكون مستدعيةً كلامًا قبلها[٧]، فلا يقال: (جاء الذي لكنه قائم)؛ للزوم استعمال (لكن) من غير استدراك. وألّا تكون معلومةً لكل أحد[٨]، فلا يقال: (جاء الذي حاجباه[٩] فوق عينيه). وأن تكون مشتملةً غالبًا علىٰ ضميرٍ مطابقٍ للموصول في إفراده، وتثنيته،

---

(١) في (ب): صلته.

(٢) في (ب): يكون.

(٣) في (أ) و(ب): حقيقية.

(٤) المفصل ١٤٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٦. وقيل: لا يُشترط ذلك (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٨٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٦-٣٧، وتعليق الفرائد ٢/ ١٨١).

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٨٧-١٨٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ١/ ١٦٤.

(٦) ١٠ النجم ٥٣.

(٧) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٨٧، وشرح الرضي ٢/ ٦٠، والنكت الحسان ٤٩، والارتشاف ١/ ٥٢٢، والتذييل ١/ ١٧٥ب، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٥، وشرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٨.

(٨) شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٧.

(٩) في (جـ): جاحباه.

وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه -أو بَدَلِه.[١] وقد تخلو الصلةُ [منه إذا عُطِفَ [عليها بالفاء جملةٌ مشتملةٌ عليه، نحو: (الذي يقوم أخوك فيغضب][٢] هو زيد).[٣] - وأن تكون مؤخَّرةً عن الموصول][٤]؛ لأنها من كمالِه ومُنَزَّلَةٌ منزلَةَ جزئِه الأخير[٥]؛ ولذا يسمّىٰ ناقصًا.- وأن تكون متصلةً به، فلا يجوز أن يُفصل بينها[٦] وبينه بفاصل[٧]. ويجوز حذفُها، كالموصول،[٨] إذ دلّ عليها

---

(١) عطف علىٰ قوله: (ضمير) والمعنىٰ: أن تشتمل علىٰ ضميرٍ، أو علىٰ بدلِه. وهو الاسم الظاهر كما تقدم في صـ٨٩١.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) أجاز ذلك الفارسي (الارتشاف ١/ ٥٢٣) وابن الضائع (شرح القطر للفاكهي ١/ ٢١٩) وعزي إلىٰ ابن الصائغ (الهمع ١/ ٢٩٧). وكلمة (زيد) لا علاقة لها بالصلة؛ فهي خبر الاسم الموصول: (الذي). وهذا المثال -بزيادة (هو) فيه- موافقٌ لما في شرح القطر للفاكهي. والذي في (الارتشاف) و(الهمع) مثالٌ مشابهٌ، ليس فيه الضمير البارز (هو)، وإنما يُكتفَىٰ بالضمير المستتر في (يغضب)، وهو العائد الذي صحّح الجملة. ومثالهما: (الذي يطير الذباب فيغضب زيدٌ)، وأراه أحسنَ من مثال الفاكهي والشارح.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) الأصول ٢/ ٢٢٣، واللمع ٢٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٨، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٨٧، واختلف في تقديم الظرف والجارّ والمجرور إذا كان نضلةً.

(٦) في (ب): بينهما.

(٧) المقتضب ٣/ ١٩٣، واللمع ٢٤٨، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٤١، والفصول الخمسون ٢٣١، والتسهيل ٣٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٨.

(٨) أي كما يجوز حذف الاسم الموصول نفسِه. وحذفُ الموصول رأيٌ كوفيٌّ انتصر له ابن مالك. كما في التسهيل ٣٨، وشرحه ١/ ٢٣٥.

دليل[١]، كقوله[٢]:

نَحْـــنُ الأُلَـــىٰ فَـــاجْمَع جُمُـــو عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْهُـــم إِلَيْنَـــا[٣]

أيْ: عُرفوا بالشجاعة.

واعلم أنَّ الموصول إنْ طابق لفظُه معناه وجب مطابقةُ العائد له، لفظًا، ومعنًى[٤]، وإنْ خالف لفظُه معناه بأنْ كان مفردَ اللفظ مذكرًا، وأريد به غيرُ ذلك كـ(مَنْ)[٥] و(ما) جاز[٦] في العائد وجهان: أحدهما -وهو الأكثر-: مراعاة اللفظ، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٧]. والثاني مراعاة المعنى[٨]، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، والمفصل ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤-٣٥، وشرح المفصل ٣/ ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٧. وجعل ابن الشجري حذف الصلة رديئًا (الأمالي ٣/ ١٠٠) وجعله ابن يعيش شاذًا في القياس والاستعمال. (شرح المفصل ٣/ ١٥٣).

(٢) هو عبيد بن الأبرص بن جشم بن عامر، أحد بني دوران بن أسد بن خزيمة، عده ابن سلام ثالث الطبقة الرابعة من الجاهليين. قال: وإنما أخَّره قلةُ شعره بأيدي الرواة، وهو معاصر لامرئ القيس، قال ابن سلام: هو قديم عظيم الذكر عظيم الشهرة. وشعره مضطرب ذاهب. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧-١٣٨، والشعر والشعراء ١/ ٢٦٧-٢٦٩). والبيت في ديوانه ١٣٧.

(٣) البيت من مجزوء الكامل. وهو يخاطب امرأ القيس الذي كان يتهم قوم عبيد بأنهم قتلوا أباه. وهو يتوعَّدهم. فردّ عليه عبيد بأننا الذين عُرفوا بالشجاعة -كما ذكر الشارح- أو الذين تطلب أو تريد (شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٢، والمغني ١/ ٨٦).

(٤) عطفت بـ(أو) في (جـ).

(٥) في (جـ): لمن.

(٦) في (جـ): جا.

(٧) ٢٥ الأنعام ٦، ١٦ محمد ٤٧.

(٨) الكتاب ٢/ ٤١٥-٤١٦، والجمل للزجاجي ٣٦٥-٣٦٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٢٠-٥٢١.

إِلَيْكَ﴾،(١) ما لم يَحصل مِن مطابقة اللفظ لَبْسٌ، نحو: (أَعْطِ / [١٢٨/ أ] مَنْ سَأَلَتْك)، ولا يقال: (مَنْ سَأَلَك)(٢)- أو قبحٌ، نحو: (مَنْ هي حمراءُ أُمُّك)؛ فيجب حينئذٍ مراعاةُ المعنى(٣)، وما لم يعْضِد(٤) المعنىٰ سابقٌ؛ فيُختار مراعاتُه(٥)، كقوله(٦):

---

(١) ٤٢ يونس ١٠.

(٢) التسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٣، والمساعد ١/ ١٦٠-١٦١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٤٠-٢٤١. ولم يحسن الشارح إيراد المثال، فهو عند العلماء يرد كاملًا: (أعط مَن سألك، لا من سألتك) لأن المراد إعطاءُ الرجال دون النساء. ولو راعىٰ اللفظ في الفعل الثاني لحصل لبس، ولَما تمّ المعنىٰ المراد.

(٣) إذ لو قيل: (من هو أحمر أمُّك) لكان في غاية القبح، والسبب كما يقول ابن السرّاج: «أن (أحمر) ليس بفعل تدخل التاء في تأنيثه، ولا هو أيضًا باسم فاعل يجري مجرىٰ الفعل في تذكيره وتأنيثه» الأصول ٢/ ٣٤٢، وكذا لو قيل: (مَنْ هو حمراء أمتك؟) لكان فيه قبح أيضًا؛ لأن فيه إخبارًا بمذكر عن مؤنث. (التسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٥، والمساعد ١/ ١٦١، والجامع الصغير ٣٣، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٤١).

وأجاز ابن السرّاج التذكير في نحو: (مَنْ هي محسنة أمُّك) أن يقال: مَنْ مُحسنٌ أمّك. (الأصول ٢/ ٣٤٢-٣٤٣) وخالفه ابن مالك في هذا الأخير (شرح التسهيل ١/ ٢١٤).

(٤) في (جـ): يعصد.

(٥) التسهيل ٣٦، وشرحه ١/ ٢١٣، وشرح الرضي ٢/ ٥٦، والجامع الصغير ٣٢. وتنبيهه هذا المتعلق بالمطابقة في العائد مأخوذ من شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٦) يعزىٰ لجران العَوْد، عامر بن الحارث بن كُلفَة، بضم الكاف وفتحها، أو كَلَدة. من بني ضِنّة من نُمير، شاعر جاهلي، وأكثر شعره في وصف النساء، وسمي (جران العود) لبيت شعر قاله لامرأتيه، وهو:

خُذا حَذَرًا يا حنّتيّ فإنني رأيت جران العود قد كاد يصلحُ

(الشعر والشعراء ٢/ ٧١٨-٧٢٢، والخزانة ١٠/ ١٨-٢٠) ولم أجد البيت في ديوانه، وفيه بيت يشبهه، لا شاهد فيه وهو في صـ٤٤، برواية أبي جعفر بن حبيب.

وَإِنَّ مِـنَ النِّسْـوانِ مَـنْ هِـي رَوْضَـةٌ [تَهِـيجُ الرِّيـاضُ قَبْلَهـا وتَصَـوَّحُ][١]

ثم الغالب في العائد المشتملةِ عليه الصلةُ ذكرُه في اللفظ، وقد يُحْذف مرفوعًا إنْ لم يكن فاعلًا[٢]، أو نائبًا عنه، أو خبرًا لمبتدأ[٣]، أو ناسخٍ، أو اسمًا له[٤]. وإنْ كان مبتدأً جاز حذفُه إنْ أُخبر عنه بمفرد[٥]، ولم يكن بعد نفيٍ ولا أداةِ حصر،[٦] ولا معطوفًا على غيره، ولا معطوفًا عليه غيرُه[٧]، نحو: ﴿...لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ

(١) ساقط من (ب). والبيت من الطويل. ومعنىٰ (تهيج) و(تصوّح): ييبس نبتُها.

والشاهد فيه أن (مَنْ) الموصولة قد قوي فيها معنىٰ التأنيث لتقدم ما يدلّ عليه، وهو قوله: (من النسوان).

(شرح التسهيل ١/ ٢١٣، ٢١٤، وااللسان (صَوح) الارتشاف ١/ ٥٤٠، والتذييل ١/ ١٩٨ب، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٦، والجامع الصغير ٣٢، والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٠-٤٧٦.

(٢) مثل: (جاء اللذان قاما)، انظر: المقتضب ١/ ١٥٧، ٣/ ١١٥، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٤٢. التذييل ١/ ١٨٩ب.

(٣) نائب الفاعل نحو: (جاء اللذان ضُربا)، والخبر: (جاء الذي الفاضل هو) التذييل ١/ ١٨٩ب (المساعد ١/ ١٥٣).

(٤) خبر الناسخ نحو: (عرفت الذي إنّ الفاضل هو)، واسمُه نحو: (جاءني اللذان كانا قائمين) (الارتشاف ١/ ٥٣٥، حاشية الصبان ١/ ١٦٩)).

(٥) أيْ ليس جملةً، ولا ظرفًا. (التسهيل ٣٥، وشرحه ١/ ٢٠٨، وشرح الرضي ٢/ ٤٣) لأنه إذا حُذِف معهما فقد يُتوقع أن الباقي وحده هو الصلة. (أوضح المسالك ١/ ١٦٧).

(٦) كما في نحو: (مررت بالذي ما مررت إلا به)، أو (إنما مررت به). تعليق الفرائد ٢/ ٢٢٧.

(٧) مثل: (جاء الذي زيدٌ وهو فاضلان)، (جاء الذي هو وزيدٌ قائمان). وهذا شرط بصريٌّ خالف فيه ابن السرّاج، ولا يشترطه الفرّاء. (الارتشاف ١/ ٥٣٣، والتذييل ١/ ١٨٩ب، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٤٧-٢٤٨).

﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[١]، أيْ: الذي هو أشدّ. ولا فرقَ في جواز حذف المرفوع بين صلةِ (أيّ) وغيرِها[٢]، لكن لا يَكثر الحذفُ في صلة غيرها إلّا إذا طالت الصلةُ[٣]، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[٤] [أي: هو في السماء إلهٌ][٥]. وإلّا فالحذف قليلٌ شاذٌّ، إلا في قولهم: (لا سيّما زيدٌ) بالرفع، فإنه مقيسٌ غير شاذ[٦]، تنزيلًا لـ(لا سيّما) منزلةَ [إلا][٧] الاستثنائيةِ[٨] -ومنصوبًا[٩] إنْ لم يكن منفصلًا[١٠]، بأن يكون متّصلًا، متعيِّنًا للربط[١١]، وناصبه فعلٌ تامٌّ، أو وصفٌ غيرُ صلة (أل) العائدِ إليها

---

(١) ﴿ثُمَّ...﴾ ٦٩ مريم ١٩.

(٢) نصُّ سيبويه يدل على خلاف ذلك، فقد حكم أن حذف المرفوع مع (أيّ) سائغ، ومع غيرها ضعيف. (الكتاب ٢/ ٤٠٠، ونحوه في شرح المفصل ٣/ ١٥٢-١٥٣).

(٣) جعل سيبويه الحذف إذا لم تطل الصلة جائزًا، وفيه ضعف، وإذا طالت حَسُن. (الكتاب ٢/ ١٠٧-١٠٨) وتفصيل المسالة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٢-١٨٣.

(٤) ٨٤ الزخرف ٤٣.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح ابن عقيل ١/ ١٦٦.

(٧) سقطت من (أ) و(جـ) وكتبت في (ب) (لا). والتصويب من شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٢.

(٨) شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٢. وهذا التعليل غير ظاهرٍ هنا، وإنما يُنقل لتعليل النصب بعدها. كما في المغني ١/ ١٤٠.

(٩) عطف على قوله: (وقد يُحذف العائدُ مرفوعًا) في الصفحة السابقة.

(١٠) فأما الضمير المنفصل فلا يجوز حذفه، فلا يُحذف في نحو: (الذي ظنني إياه زيد قائم). المقتضب ١/ ١٥٨، ٣/ ٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤، شرح التسهيل ١/ ٢٠٤.

(١١) وإذا لم يتعيّن للربط، وذلك إذا كان معه ضميرٌ آخرُ رابطٌ، لم يجز الحذف، في نحو: (جاءني الذي ضربته في داره) لأنك لو حذفت فقلت: (جاءني الذي ضربت في داره) لم يُعلم هل أردت أنك ضربته في=

المنصوبُ[١]، نحو: ﴿...وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾،[٢] أيْ: (عملته)، كما قرئ به[٣].

وقولِه[٤]:

مـا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ ....[٥]

أيْ: (الذي الله موليكه[٦] فَضْلٌ)[٧]. وأمّا قوله[٨]:

=داره، أو غيرَه في داره (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤، وشرح الرضي ٢/ ٤٢، وسيرد نحو ذلك في الضمير المجرور، ولا يجوز حذف الاثنين معًا لوجود اللبس أيضًا. ونقل ابن القواس آن حذف الأوّل جائز إذا لم يحدث لَبسٌ. (شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٨٦).

(١) فإن كان الوصف بـ(أل) فلا يجوز حذفه. وما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه، كما في الشاهد الذي بعد الآتي (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٤) وفيه تفصيلات كثيرة (الارتشاف ١/ ٥٣٢-٥٣٣، والتذييل ١/ ١٩٢أ ب).

(٢) ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ * لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ...﴾ ٣٤، ٣٥ يس ٣٦. والآية تمثيل علىٰ حذف العائد، وهو ضمير متصل منصوب بفعل تام.

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. (السبعة ٥٤٠، والتيسير ١٤٩).

(٤) ما عرفت القائل.

(٥) .... فما لدىٰ غيره نفعٌ ولا ضَرَرُ.

والبيت من البسيط. والشاهد فيه جواز حذف العائد المنصوب المتصل؛ لأن العامل وصف لم تتصل به (أل). (شرح التسهيل ١/ ٢٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٩، وأوضح المسالك ١/ ١٦٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٨).

(٦) في (أ): موليك.

(٧) زيد هنا في (ب): (ولهما).

(٨) لم أقف علىٰ اسمه.

مـا المُسْـتَفِزُّ(١) الهَـوَىٰ مَحْمُـودَ عاقِبَـةٍ(٢) ....(٣)

فشاذٌّ(٤).

ثـم حَـذْفُ منصـوبِ الفعـل كثيرٌ،(٥) والوصـفِ قليـلٌ جـدًّا،(٦) وإنْ اشـتركا في الجواز، وليسا متساويين في الحذف، كما توهمه عبارة (الألفية)(٧).

والمجرور نوعان: مجرور بالمضاف، ومجرور بـالحرف.(٨) فـالأوّل يجوز

(١) سقطت بعض حروفها من (ب) وفي (جـ): المستقر.

(٢) في (ب): عاقبته.

(٣) .... وإنْ أُتيح له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

والبيت من البسيط. ويروىٰ: (ولو أتيح)، والمُسْتَفِزُّ: المستخفُّ.

والمعنىٰ: ليس من استخفّه الهوىٰ، فصار مطيعًا له محمودَ عاقبة. ولو أنه عاش حينًا من الدهر في صفوٍ. والشاهد في البيت حذف العائد، وناصبُه وصفٌ بـ(أل) والتقدير: (ما المستفزُّه)، وهذا شاذ كما تقدم وكما سيأتي. (تخليص الشواهد ١٦١، أوضح المسالك ١/ ١٧١، والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٩-٤١٠، والتصريح ١/ ١٤٦، والهمع ١/ ٣٠٨، والأشموني ١/ ١٧٠).

(٤) الحكم عليه بذلك في أوضح المسالك ١/ ١٧١، ومصادر تخريج الشاهد.

(٥) في (جـ): كثيرًا. وقال ابن جني: إن الحذف جائز جوازًا حسنًا (اللمع ٢٤٩).

(٦) أي: وحذف منصوب الوصف قليل جدًّا، وقد عدّه المبرّد رديئًا جدًّا (المقتضب ٣/ ١١٥) وحكىٰ أنه لا خلاف في ذلك.

(٧) حين قال ابن مالك في صـ١٦:

.... والحـذف عنـدهم كثير منجلي

فـي عـائد متصل إن انتصب بفعلٍ أو وصفٍ كـ(من نرجو يهب)

وقد أشار إلىٰ الإيهام ابنُ عقيل في شرح الألفية ١/ ١٧١.

(٨) في (ب): بالحذف.

حذفُه إنْ كان المضافُ وصفًا عاملًا، / [١٢٨/ ب] ليس اسمَ مفعول، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾،[١] أيْ: (ما أنت قاضيه)، وقولِه[٢]:

لَعَمْرُكَ ما تَدْرِي الطَّوارِقُ بالحَصَىٰ ولا زَجِراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صانِعُ[٣]

والثاني يجوز حذفه أيضًا، إنْ تعيّن للربط، وكان الموصولُ [أو المضافُ للموصوف بالموصول][٤] مجرورًا بمثل ما جُرَّ به العائدُ معنًى، ومتعلقًا، ولم يكن العائد محصورًا، ولا نائبًا عن الفاعل، ولا مُوقِعًا حذفُه في لَبسٍ[٥]، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾،[٦] أيْ: (منه). وقولِه[٧]:

---

(١) ٧٢ طه ٢٠.

(٢) هو لبيد بن ربيعة، والبيت في ديوانه ٩٠، (صادر)، وفي ١٧٢، (تحقيق إحسان عباس).

(٣) البيت من الطويل في رثاء أخيه لأمّه (أربد) الذي دعا عليه النبي ﷺ، فأصابته صاعقة أهلكته. والبيت من قصيدةٍ مطلعها:

بَلِينا وما تَبْلَىٰ النُّجومُ الطوالِعُ وتبقىٰ الجبالُ بعدنا والمصانِعُ

وهي من عيون الشعر. ويروىٰ (الضوارب بالحصىٰ). الشعر والشعراء ١/ ٢٧٩، والأغاني ١٤/ ٩٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٥، وشرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٤.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب): ليس.

(٦) ﴿....هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ...﴾ ٣٣ المؤمنون ٢٣.

(٧) يعزىٰ لكعب بن زهير، ولم أجده في ديوانه.

لا تَـــركَنَنّ إلـــىٰ الأمْـــرِ الـــذيْ رَكَنَـــتْ أَبْنـاءُ يَعْصُـرَ حـين اضْـطرَّها القَـدَرُ[(١)]

أي: (ركنت إليه)، وقولِك: (مررت بغلام الذي مررت) أيْ: (به)[(٢)]. فإنْ لـم يتعيَّن العائدُ للربط، كـ:(مررتُ بالذي مررتَ به في داره)،[(٣)] أو جُرَّا معًا بغير حرف، كـ(جاء الغلام الذي أنت غلامه)، أو لم يُجَرَّ الموصولُ أصلًا، كـ:(جاء الذي مررت به)، أو جُرّ[(٤)] بحرفٍ مماثلٍ لما جُرّ به العائد لفظًا، لا معنًىٰ، كـ(مَرَرْتَ بالذي مَررتَ به) [(٥)]؛ لأنّ أحد الحرفين للسببية[(٦)]. أو لفظًا، ومعنًىٰ، لا متعلَّقًا كـ:(مررت بالذي سُرِرت به)،[(٧)] أو كان محصورًا، كـ:(مررت بالذي ما

---

(١) البيت من البسيط. و(يعصر): اسم (رجل)، وهو أبو قبيلة من باهلة. والبيت في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٣، أوضح المسالك ١/ ١٧٤، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٠-٤١٣، والتصريح ١/ ١٤٧، والأشموني ١/ ١٧٣.

(٢) وهذا مثال ما كان المضاف للموصول مجرورًا بمثل ما جُرّ به العائد.

(٣) في هذا المثال لم يتعيّن كون الهاء في (به) للربط، لوجود الربط أيضًا بالضمير الآخر في كلمة (داره). وبيان هذا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤-١٨٥، وقد سبق نحو هذا في الضمير المنصوب في صـ٩٢١.

(٤) في (جـ): أوجز.

(٥) في (ج): مر به. وما أثبتّه أظهر، وهو الموافق للمصادر التي أورت هذا المثال، والمراد به: أن إحدىٰ الباءين للإلصاق، والأخرىٰ للسببيّة، أي: مررت بسببه. وسيشير إلىٰ ذلك الشارح. والتنبيه علىٰ هذا في توضيح المقاصد ١/ ٢٥٤. والأشموني ١/١٧٣، وشرح القطر للفاكهي ١/٢٢٥.

(٦) في (ب): السببية.

(٧) كذا في نسخ التحقيق كلها، والظاهر أن أحد الفعلين (مررت) محرّف، وأن صوابه: (سررت) بالسين لا بالميم حتىٰ يطابق المثال مراده وهو اتحاد لفظ الجارّ في الموضعين لفظًا ومعنىٰ، مع اختلاف المتعلّق، ويحتمله ما في نسخة (ج) من المخطوط. وبهذا الذي أثبتُه مَثّل المرادي وأبو حيّان (توضيح المقاصد=

مررت إلا به)،[١] أو نائبًا عن الفاعل، كـ:(مررت بالذي مُرَّ به)، أو حذفُه ملبسًا، كـ:(رغبت فيما رغبت فيه)،[٢] لم يَجز الحذفُ في الصُّور كلِّها[٣].

فالجملة الخبرية حقيقة، والجملة حكمًا: الظرف والجارّ والمجرور التامان، فإنهما إذا وقعا صلةً وجب تعلقهما بـ(استقر) ونحوِه من الأفعال محذوفًا، نحو: (جاء الذي عندك)، و(مررت بمَنْ في دارك).

الثاني: ظواهر كلامهم أنَّ الموصولات لا تتفاوت في التعريف، ولو تفاوت العِلْمُ بالصِّلات[٤] وقلنا: إنَّ تعريفها بما في صِلاتها من العَهْد[٥]. ومقتضىٰ القياس علىٰ الضمائر والإشارات تفاوتُها أيضًا، كما أنَّ مقتضىٰ النظر أنّ ما كان /[١٢٩/أ] منها عبارةً عن ضمير متكلمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ أن يتفاوت أيضًا، كما يُعلم من باب[٦] الإخبار بالذي والألف

=١/٢٥٦، والارتشاف ١/٥٣٦، والتذييل ١/١٩١/أ). ومثّل ابن عقيل بقوله: (مررت بالذي فرحت به) (شرح الألفية ١/ ١٧٥). والتحريف الذي وقع هنا في النسخ (ربما تكون نسخة (ج) سالمةً من ذلك)، وقع مثلُه عند الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٢٢٥ (في غالب نسخه)، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٢٥.

(١) توضيح المقاصد ١/٢٥٦.

(٢) لأنه لو حذف الجارّ والمجرور (فيه) لالتبس المعنىٰ، ولم يُعرفْ إن كان مرغوبًا فيه، أو مرغوبًا عنه.

(٣) كل كلامه عن العائد وحذفه مأخوذ بتصرف يسير عن شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢١-٢٢٥.

(٤) في (جـ): الصلاة.

(٥) في (أ): العمد، وقد سبق الحديث عن المعرّف لها، هل هي معرفة بنفسها، أو بصلتها في صـ٨٤٠، حـ(٤)، وزِدْ عليها شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٠.

(٦) في (جـ): ناب.

واللام[1]. لكني لم أرَ مَنْ تعرّض له[2]، فليُحرَّرْ.

(١) لا يظهر لي أن فيها تفاوتًا، فعند الإخبار بـ(الذي) أو بالألف واللام فإن المخبَرَ عنه في الحالتين سيؤوَّل بغائب، ولا يؤوَّل بغير ذلك، يكون منفصلًا إنْ كان المخبرُ عنه مبتدأ، ويكون متصلًا إن كان المخبر عنه مفعولًا أو مضافًا إليه، ويكون مستترًا إن كان فاعلًا، فلا مجال للتفاوت؛ لأن الجميع يؤول بالغائب.
إلّا أن يكون أراد أن الموصول الواقع بعد ضميرٍ فإنه يكون بمنزلته. يقول ابن عصفور: «وكذلك يجوز في جميعها (يعني الموصولات) إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها، كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده. أعني ضمير غيبة، وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب؛ لأن الموصول هو المتكلم أو المخاطب فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب» شرح الجمل ١/ ١٨٧-١٨٨، ولا أرى هذا يؤيّد الشارح تمامًا، فالتعريف وتفاوته إنما يظهر في الضمائر التي تسبق الموصولات.

(٢) بلى، فقد أشار ابن مالك إلى تفاوت الموصولات في المعرفة، فقد قال -وهو يتحدث عن أمكن المعارف في التعريف-: إن الموصول بحسب صلته، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها، وينقص بنقصانها» شرح التسهيل ١/ ١١٦-١١٧.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[الاسم المعرَّف بـ(أل)][١]

(و) الرابع أو الخامس من المعارف (**الاسم الذي فيه**) أيْ: معه، أو نَزَّل الكلَّ منزلةَ الظرف لجزئه[٢] (**الألفُ واللام**) غيرُ الموصولةِ والزائدةِ[٣]، ولو عبَّر بـ(أداة التعريف) كان أجْرىٰ علىٰ الأقوال وأشملَ؛ لتناوله لـ(أم) بدلِ (أل) علىٰ لغة حمير[٤]، نحو: ([لَيْسَ][٥] مِن امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ[٦])، جوابًا لـ:(أَمِن امبرِّ امصيامُ في امسفرِ؟)، وسُمِع مِن كلامهم: (اِرْكَب امْفَرَسَ، وخُذ امْرُمْحَ).[٧]

وما ذكره مِن أن أداة التعريف الألفُ واللامُ هو قول الخليل وسيبويه، كما قاله ابن مالك، ولا خلاف بينهما في ذلك[٨]، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة[٩] هي -كما يقول[١٠] سيبويه، ومع زيادتها هي مُعتَدٌّ[١١] بها في

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) وذلك أن (أل) جزء من الكلمة التي هو فيها، فكأن الكلمة ظرفٌ له.

(٣) في (أ): وللزائدة.

(٤) في (ب): عصير. وقد تقدم هذا التنبيه في ص٨٠.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في (جـ): اتسعر. وقد سلف ذكر هذا الحديث وتخريجه في ص٨٠.

(٧) نقل ابن هشام عن بعض طلبة اليمن أنه سمع هذين المثالين في بلادهم. (المغني ١/ ٤٩).

(٨) سبق ذكر رأي الخليل وسيبويه وما قاله ابن مالك بتفصيل في ص٨٠-٨٣.

(٩) في (ب): الزائدة.

(١٠) في (ب): يقوله، وفي (جـ): تقوله.

(١١) في (ب): متعد.

الوضع[١]- أم أصليةٌ، كما يقول الخليل: إنها أصلية، وإنهما همزةُ قطعٍ، وُصِلَتْ[٢] في الدَّرْج لكثرة الاستعمال؟

وفيه إشارة إلىٰ ردّ قول الأخفش: إنها اللامُ وحدها، وُضعت ساكنةً، والهمزةُ مجتلبة في الابتداء؛ ليُتَوَصَّل بها إلىٰ ابتداء النطق بالساكن، وفُتِحت؛ لكثرة الاستعمال[٣]. وإن اشتهر عزو هذا المذهب بين النحاة إلىٰ سيبويه[٤]، فله قولان،

---

(١) رأي سيبويه أنها همزة وصل. وما ذكره الشارح -في ظني- تفسيرٌ لرأي سيبويه علىٰ خلاف ظاهر كلامه، وهذا هو تفسير ابن مالك لكلام سيبويه -واتَّبعه الشارح- ولم أرَ أحدًا ذكر ذلك قبل ابن مالك. وقد سبق ذكر هذا القول منصَّلًا في صـ٨٣-٨٤.

(٢) في (ب): وصلة.

(٣) معاني القرآن ١/٧، وهذا هو القول الذي يثبت لسيبويه -كما سبق- وعزاه الزجاجي لغير الخليل من البصريين والكوفيين (اللامات للزجاجي ٤١، وللهروي ١٥٢، ونحوه في شرح الملحة ٥٧، وشرح المفصل ٩/١٧. وصرّح بعزوه إليه ابن هشام في شرح القطر ١١٣، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٢٧. وكلام الأخفش ليس ظاهرًا في ذلك كل الظهور، فهو يقول: «كل اسم في أوله ألف ولام زائدتان، فالألف تذهب إذا اتصلت بكلام قبلها، وإذا استأنفتها كانت مفتوحة أبدًا؛ لتفرق بينها وبين الألف التي تزاد مع غير اللام، ولأن هذه الألف واللام إنما هما جميعًا حرف واحد، كـ(قد) و(بلْ)...» معاني القرآن ١/ ٧، وهو بذلك قريبٌ من قول سيبويه ٤/١٤٧، والمبرد (المقتضب ٩٢، في تشبيه (أل) بـ(قد). وهم لا يعنون أنها قطع، والهمزة أصل، ولكن عَنَوا انفصال الألف واللام عن الكلمة التي يلحقان بها، بخلاف الأسماء الموصولة الأخرىٰ. ولعل هذا – وهو تشبيها بـ(قد)-هو ما عناه أبو حيّان بقوله: وفي كلام سيبويه ما يشهد لهذا المذهب، يعني مذهب الخليل (الارتشاف ١/٥١٣) وهذا هو الرأي المشهور (اللمع ٢٩٠، سر الصناعة ١/ ٣٣٢-٣٣٣، المنصف ١/ ٦٥).

(٤) سلف ذكر ذلك في تخريج قوله في صـ٨٣. وزِدْ علىٰ ما سبق معاني الحروف ٦٩، المفصل ٣٢٦، وشرحه لابن الحاجب ٢/٢٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٣، وشرح الرضي ٢/ ١٣٠، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٧.

وافق في أحدهما الخليلَ،[١] وفي الآخر الأخفشَ. وإنما لم تُترك الهمزةُ،[٢] وتُحَرَّك اللامُ على قول الأخفش؛ لأنهما إنْ حُرِّكت بالكسر حصل الثقلُ مع كثرة الاستعمال، والتبستْ بلام الجرّ -أو بالفتح؛ التبست بلام الابتداء -أو بالضمّ؛ فلا نظير لها[٣]. كما فيه إشارةٌ لردّ قول المبرد: إنَّ الهمزة للتعريف، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة / [١٢٩/ ب] الاستفهام[٤].

وتلَخّص أنَّ الأقوال أربعة: الأوّل أن الأداة مجموع (أل)، وهمزتُها همزة

---

(١) تقدم التقريب بين قولهما، والتفريقُ. وابن مالك هو الذي أشار إلىٰ توافق قوليهما، وذلك بناءً علىٰ تفسيره لقول سيبويه، وقد عزا إلىٰ سيبويه ما عزاه للخليل أن المعرف (أل)، لا اللامُ وحدها. (التسهيل ٤٢) ونحوه في أوضح المسالك ١/ ١٧٩، وعندي أنهما قولان مختلفان في ضوء الشرح السابق، فلا يُحتمل أن يقال: إن سيبويه وافق الخليل. وابنُ مالك نفسه يعزو لسيبويه أن المعرف اللامُ وحدها. في شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩، ونقله عنه الأشموني ١/ ١٧٧. وقد أشار الفاكهي إلىٰ قولي سيبويه، وذكر أن الحكم بكون المعرف فيه اللامَ وحدها هو القول المشهور عنه. (شرح القطر ١/ ٢٢٧).

(٢) التي جيء بها للتوصل للنطق بالساكن.

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٤-٧٢٥.

وحُرِّكَتْ الهمزةُ بالفتحة؛ للفرق بين ما دخل علىٰ الأفعال المتصرفة، والأسماء المتمكنة وبين ما دخل علىٰ الحروف. ونقل الصيمري عن شيخه الرماني أنه لمّا كان دخولها علىٰ الحرف -كما في (أل)- نادرًا أعطي من الحركات ما كان نادرًا. وقيل: أعطيت الفتحةَ؛ لكثرة دورها في الكلام (التبصرة ١/ ٤٤٠، وأسرار العربية ٤٠١-٤٠٢، والحديث عن وجه فتحها مفصلٌ في سر الصناعة ١/ ١١٧، والمنصف ١/ ٦٥.

(٤) نَقل هذا القولَ عن المبرد وعن كتابه (الشافي) الرضيُّ في (شرح الكافية ١/ ١٣١). وعزي إليه ذلك أيضًا في التصريح ١/ ١٤٨، وشرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٧، وكشف النقاب ٨.

والذي ظهر لي من كلام المبرد غيرُ ذلك (المقتضب ٢/ ٩٢، ١/ ٢٢١-٢٢٢) وقد نبّه علىٰ ذلك الشيخ عضيمة، في الموضع الثاني، وفي الفهارس ٤/ ٢٢٣.

قطعٍ، وُصِلَتْ في الدرج لكثرة الاستعمال. الثاني: أنها مجموعهما، إلّا أنَّ الهمزة زائدةٌ معتدٌّ[(١)] بها في أصل الوضع، كما تقدَّم[(٢)]. [الثالث: أنها اللام وحدها، والهمزة للوصل، غير معتدّ بها في الوضع،][(٣)] لكنها فُتحت، مع أن أصل همزات الوصل الكسرُ؛ لكثرة الاستعمال[(٤)]. الرابع: أنها الهمزة وحدها، واللام لرفع[(٥)] التباس الاستفهام بالخبر.

قال أستاذنا[(٦)]: وقد ظَهَرَ تمايزُ[(٧)] الأقوال الثلاثة، فإنَّ المفيد[(٨)] للتعريف مجموعُ (أل) على الأوَّلَينِ، واللامُ وحدها على الثالث. وإذا قلت: (جاء القوم) فالهمزة متروكةٌ على الجميع، لكنَّ تركَها على الأوّل بعد وجودها على خلاف الأصل فيها؛ [لِما تقدم. وعلى الثاني: بعد وجودها، لكنْ على الأصل فيها؛][(٩)] للاستغناء عنها بتحريك ما قبلها. وعلى الثالث: بمعنى أنه لم يؤت بها؛ لعدم

(١) في (ب): متعد.

(٢) وهذا الذي عزاه ابن مالك، وتبعه الشارح- لسيبويه. وهو خلاف المشهور عنه.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) وهذا الذي عزاه قريبًا للأخفش، وهو المشهور عن سيبويه.

(٥) في (جـ): لدفع.

(٦) الشنواني أبو بكر، وهو في المواهب الرحمانية ١١٢/أ ب.

(٧) في (ب): تمييز.

(٨) في (ب): مفيد.

(٩) ساقط من (ب).

الحاجة إليها[(١)]. وإذا قلت[(٢)]: (القوم جاؤوا)[(٣)] فالهمزة ثابتة على الجميع، مقطوعة، لكنَّ ثبوتَها على الأولَين لثبوتها في أصل الوضع، وقطعها على الأول؛ لأنها موضوعة على القطع، وعلى الثاني لأجل[(٤)] الابتداء، وثبوتها[(٥)] على الثالث لاجتلابها بعد أنْ لم تكن؛ للتوصل بها إلى النطق بالساكن.

وصحَّح ابن مالك[(٦)] وغيرُه قولَ الخليل، واستدلُّوا له بسلامته عمّا لزم غيرَه من وضعٍ لكلمةٍ مستحقة التصدير[(٧)] على حرفٍ واحدٍ ساكنٍ، وافتتاحِ حرفٍ واحدٍ بهمزة وصلٍ، ولا نظيرَ لهما - وبأنّ العرب تَقف عليها عند التذكُّر، [نحو][(٨)]: (أل) إذا تذكرت ما فيه (أل)، كـ(الكتاب)، ولا يُوقف إلا على ما كان على حرفين.[(٩)] -

(١) بعض هذا في المساعد ١/ ١٩٦.

(٢) لا يزال النقل مستمرًا عن شيخه الشنواني.

(٣) في (أ) و(ب): جا.

(٤) في (أ): أجل.

(٥) عطفت في (ب) بـ(أو) وهو الموافق لكلام أستاذه الشنواني.

(٦) في التسهيل ٤٢، وشرحه ١/ ٢٥٤.

(٧) في (ب): للتصدر، وفي (جـ): التصدر.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) الكتاب ٣/ ٣٢٥، نقل ذلك عن الخليل المقتضب ٢/ ٩٢، ونحوه في المنصف ١/ ٦٦، وسر الصناعة ١/ ٣٣٣-٣٣٤، وشرح المفصل ٩/ ١٧، وبهذه الحجة نفسها يحتج سيبويه ليثبت أن الألف واللام حرف واحد بمنزلة قولك: (قد) و(سوف)، وليست كألف الوصل المتصلة بـ(امرئ) و(ابن) ونحوهما. (الكتاب ٤/ ١٤٧).

وبفصلها[١] عن الكلمة والوقفِ عليها عند / [١٣٠/ أ] الضرورة[٢]، كقوله[٣]:

يــــا خَلِيلَـــيَّ ارْبَعَـــا واسْـــتَخْبِرا الْ ... مَنْــزِلَ الــدَّارِسَ مِــنْ أَهْــلِ الحِــلالِ[٤]

وذلك كالوقف على (قد)[٥] في قوله[٦]:

أَزِفَ[٧] التَرَحُّـــلُ[٨] غَيْـــرَ أَنَّ رِكابَنـــا[٩] ... لَمّـــا تَـــزُلْ بِرِحالِنـــا وَكَـــأَنْ قَـــدِ[١٠]

إلىٰ غير ذلك[١١]. وتتمّة الكلام عليه وعلىٰ غيره من الاستدلال لباقي[١٢]

---

(١) في (جـ): ويفصلها.

(٢) المنصف ١/ ٦٦، وسر الصناعة ١/ ٣٣٣، وشرح الرضي ٢/ ١٣١، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٥٨.

(٣) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه صـ٥٨.

(٤) في (أ): الحلاك، وفي (جـ): الخلال.

والبيت من الرمل، والشاهد فيه وقوفه علىٰ (أل) آخر الشطر الأول، والقصيدة بضعة عشر بيتا كلها كذلك موقوف علىٰ (أل) في آخر الشطر الأوّل منها إلّا بيتًا واحدًا. وضبطت كلمة (الحلال) في الديوان بالكسر.

وهو في المنصف ١/ ٦٦، وسر الصناعة ١/ ٣٣٣، والخصائص ٢/ ٢٥٥، وشرح المفصل ٩/ ١٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٤، وشرح الرضي ٢/ ١٣١، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٥٩، والخزانة ٧/ ٢٠٥-٢١٤.

(٥) في (جـ): قدر.

(٦) في (ب): قولنا.

(٧) في (ب): رف.

(٨) في (جـ): الترجل.

(٩) في (جـ): ركابنا.

(١٠) سبق تخريجه في صـ٧١.

(١١) انتهىٰ ما نقله عن شيخه بتصرف يسير.

(١٢) في (ب): الباقي.

المذاهب مبيّنٌ في المطوّلات(١).

تنبيهات:

الأول: اعلم أنَّ المراد من الاسم الذي فيه الألف واللام للتعريف عند البيانيين:(٢) إمّا واحدُ معيّنٌ من مدخول(٣) الألف واللام، وتسمّىٰ أداةُ التعريف حينئذٍ أداةَ العهد الخارجي.(٤) - وإمّا مفهومُه من حيث هو هو، مع قطع النظر عن الأفراد، نحو: (الرجل خير من المرأة)، وتسمّىٰ أداةَ الحقيقة والطبيعة، وقد تسمّىٰ أداةَ الجنس أيضًا(٥). - وإمّا مفهومه في ضمن جميع الأفراد، نحو: ﴿إِنَّ

---

(١) من أوسعها: اللامات للزجاجي ٤١-٤٣، والمنصف ١/ ٦٥-٧١، وسر الصناعة ١/ ٣٣٢-٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٠-٤٩٢، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٦٩٧، وشرح المفصل ٩/ ١٧-١٩، وشرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٣-٢٥٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٣-٧٢٤، شرح الرضي ٢/ ١٣٠-١٣١، ورصف المباني ١٥٨-١٦١، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٥٧-٢٦٠، (وفي الكتاب المطبوع سقطٌ) التصريح ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٢) هذه المصطلحات وتقسيماتها وتفسيراتها عندهم في التلخيص ٦٣-٦٦، وشروحه ١/ ٣٢٠-٣٤٣، وفيها استطرادات كثيرة، والشرح المطول للسعد ٧٩-٨٨، والمصباح شرح المفتاح ٦٧/ أ-٦٨/ ب.

(٣) في (أ): مدلول.

(٤) يظهر لي أن البيانيين يعنون ما يُعرف عند النحويين بالعهدية الذكرية، صريحة أو كنائية، والحضورية ويسمّونها العهد الخارجي (شروح التخليص ١/ ٣٢١-٣٢٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٥، والمواهب الرحمنية ١١٣/ب، الفوائد الشنوانية ١٤١/ أ). وذكر ابن السبكي أنها في الثلاثة من قبيل العهد الشخصي لانطلاقها علىٰ معيّن.

(٥) وبذلك يوافق البيانيون النحويين في المصطلح.

﴿ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[١]، وتسمَّىٰ أداةَ الاستغراق، أو في ضمن فردٍ غيرِ معيّن، نحو: (ادخل السوقَ)، إنْ لم تُرِد به سوقًا معينًا، وتُسمّىٰ أداةَ العهد الذهنيِّ عند المعانيّين[٢]، فالعهد الذهني عندهم أن تكون الإشارة بالأداة إلىٰ الحقيقة، من حيث وجودها في ضمن فردٍ مّا من الأفراد، كقولك: (ادخُل السوق، واشتر اللحم)، حيث لا عهدَ في سوقٍ، أو لحمٍ، بل أُريدَ سوقٌ مّا، ولحمٌ مّا[٣]. وهذا هو مدخول (أل) الجنسية التي يراد بها بيانُ الحقيقة من حيث هي عند النحويين.[٤]

---

(١) ٢ العصر ١٠٣.

(٢) وهي عند النحويين -إذا لم يُرَدْ بها سُوقٌ معين كما بيَّن- الجنسيةُ، وإن أريد به معيّنٌ فهي عند النحويين العهديةُ الذهنيةُ. وظاهر كلام ابن الحاجب موافقةُ البيانيين، فقد عدّ الأولىٰ من العهد الذهني (شرح الكافية ٣/ ٧٨٧، وخالفه الرضي ٢/ ١٢٩) وظاهر كلامه في شرح المفصل موافقة النحويين ٢/ ٢٦٨. وسيأتي أنّ في كلام ابن مالك ما يفيد أنها العهدية، وأن عند النحويين ما يؤيّد ذلك. في صـ٩٣٧. حـ(٤).

(٣) يقول السعد مفسِّرًا العهد الذهني: هي الموضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن علىٰ فرد موجود في الحقيقة، باعتبار كونه معهودًا في الذهن وجزئيًّا من جزئيّات تلك الحقيقة مطابقًا إيّاها، كما يطلق الكلي علىٰ كل جزئي من جزئيّاته، وذلك عند قيام قرينة دالة علىٰ أنه ليس القصدُ إلىٰ نفس الحقيقة من حيث هي، بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل بعضها. كقولك: (ادخل السوق)، حيث لا عهدَ في الخارج، فإن قولك: (ادخل) قرينة دالة علىٰ ما ذكرناه، وتحقيقه: أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق علىٰ الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعددُ باعتبار الوجود، لا باعتبار الوضع». المطول ٧٩-٨٠.

وما تقدم من حديث الشارح عن (أل) عند البيانيين منقولٌ بتصرف عن الشنواني الفوائد الشنوانية ١٤١/أ، والمواهب الرحمانية ١١٣/أ ب.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٨٢٥، توضيح المقاصد ١/ ٢٦٠، شرح القطر ١١٣. وسمّىٰ ابن مالك والمرادي البيانيين المتكلّمين.

وقد صرّح الفريقان بأنه نكرة في المعنىٰ، وأنه يجوز أن يعامَل معاملتَها في جواز وصفِه بالجمل[١]، نحو:

وَلَقَدْ أَمُرُّ علىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....[٢]

وأن يُعاملَ معاملةَ المعارف، من مجيء الحال منه، نحو: ﴿...كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[٣].

وعند النحويين: إمّا العهد، وإمّا الجنس[٤]. والأوّل ثلاثة أنواع: /[١٣٠/ ب] لأنها إمّا للعهد الذكري، وهي التي عُهِد مصحوبُها ذِكرًا، نحو:

---

(١) تقدم ذلك في صـ٨٠٣، ٨٢٢، وزِدْ عليه شرحَ المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٦٨، وشرح الرضي ٢/ ١٣٠.

(٢) سبق التخريج في صـ٨٠٣.

(٣) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا ....﴾ ٥ الجمعة ٦٢. وقد استشهد السعد بالآية علىٰ أن (يحمل) حال. وذلك لأن ما فيه (أل) الجنسية يعامل معاملة النكرة (المطول ٨٠) ويراجع ما تقدم. ولا يتعين كون الجملة التي في البيت نعتًا والتي في الآية حالًا، بل الأمران محتملان في كل جملة تلت ما فيه (أل) الجنسية.

(٤) حَصَرَها في هذين المعنيين ابن السرّاج في الأصول ١/ ١٥٠، وابن مالك في التسهيل ٤٢. ونقل ذلك أبو حيّان عن أكثر النحويين (النكت الحسان ٤٥، وهو مذكور في الارتشاف ١/ ٥١٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٠، المغني ١/ ٤٩. وعزاه الدماميني للجمهور. (تعليق الفرائد ٢/ ٣٥٦) وزاد ابن القواس ثالثًا، هو تعريف الحقيقة (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٢٥) ونحوه في الجنىٰ الداني ١٩٣.

وهي داخلة في النوع الأوّل من أنواع الجنسية وسيأتي. وسمّاها ابن أبي الربيع التي تكون للعهد في الحقيقة (البسيط ١/ ٣١٠) وقد مضىٰ عن البيانيين أنهم يجعلون بعض أنواع الجنسية من العهدية الذهنية. وعند بعض النحويين ما يؤيّدهم (الارتشاف ١/ ٥١٥). قال المرادي: وكلام ابن مالك في شرح الكافية أنها العهدية، وقد جعلها بعضهم قسمًا برأسه (توضيح المقاصد ١/ ٢٦٠).

﴿...فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾،(١) ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾.(٢) وفائدتها التنبيه علىٰ أنَّ مصحوبها هو الأوّل بعينه، إذ لو جيء به منكَّرًا لتُوهِّم أنه غيرُه(٣). - وإمّا للعهد الذهني، نحو: ﴿...إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾(٤)، و(جاء القاضي)، في (قاضٍ) بينك وبين مخاطَبِك عهدٌ فيه. وفائدتها: الإشارة إلىٰ معيَّنٍ في الذهن؛ إذ لو جيء به منكَّرًا لتوُهِّم أنه فردٌ مّا من ذلك الجنس(٥). - وإمّا للعهد(٦) الحضوري، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾،(٧) أيْ: يوم عرفة الذي نزلت فيه الآية في حجة الوداع، وكان يومَ جمعة. وفائدتها الإشارة إلىٰ حاضرٍ لم يَنْقَضِ؛ إذ لو جيء به منكَّرًا لاحتمل الانصرامَ(٨).

والثاني: ثلاثة أنواع أيضًا، إذ هي التي لم يُعْهَد مصحوبُها أصلًا، لا ذِكْرًا، ولا ذهنًا، ولا حضورًا. فهي إمّا أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي، أي: لا

(١) ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ.....﴾ ٣٥ النور ٢٤.

(٢) ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ .....﴾ ١٥-١٦ المزمل ٧٣.

(٣) الحديث عن هذا النوع من أنواع (أل) في الأصول ١/ ١٥٠، وسر الصناعة ١/ ٣٥٠، وشرح المفصل ٩/ ٢٠.

(٤) ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ .....﴾ ٤٠ التوبة ٩.

(٥) الحديث عن هذا في اللامات للزجاجي ٤٣، المفصل ٣٢٦.

(٦) في (ب): العهد.

(٧) ٣ المائدة ٥.

(٨) الحديث عن العهد الحضوري في شرح المفصل ٩/ ٢٠، والفصول الخمسون ٢٣٣.

باعتبار[١] شيء. كـ:(أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ)، أي: جنسهما[٢]، ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾،[٣] أيْ: مِن حقيقة الماء المعروف وجنسِه، وقيل: المَنِيّ[٤]. وضابط هذه أنها لا تخلفها (كلّ)، لا حقيقة، ولا مجازًا[٥].

وإمّا أن تكون لاستغراق أفراده، وهي التي تخلفها (كلّ) [حقيقةً][٦]، نحو: ﴿وَخُلِقَ[٧] ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٨] أيْ: كل فرد[٩] من أفراد الإنسان محكومٌ عليه بالضعف من أصل الخلقة[١٠]. وضابط هذه: صحة

(١) في (أ) و(ب): لا اعتبار. وما أثبته الموافق لما في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٢٨.

(٢) الحديث عن هذا النوع في المقتضب ٢/ ١٤٠-١٤١، ٤/ ١٣٨، اللامات للزجاجي ٤٣-٤٤، الحلبيات ٢٣٠، سر الصناعة ١/ ٣٥٠، شرح المفصل ٩/ ١٩.

(٣) ٣٠، الأنبياء ٢١.

(٤) نقل ذلك عن التصريح ١/ ١٤٩.

(٥) نقل ابن هشام أن بعضهم يقول: إنها للعهد؛ فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميِّز بعضها عن بعض. (المغني ١/ ٥٠). وهذا يؤيد ما ذكرته قبلًا أن هذا مذهب البيانيين والمتكلمين في ص٩٣٧، ح(٤).

(٦) سقطت من (ب). وتقرير ذلك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢، وشرح العمدة ١/ ١٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٠، والارتشاف ١/ ٥١٤.

(٧) سقطت الواو من (ب).

(٨) ٢٨ النساء ٤.

(٩) تكررت في (ج).

(١٠) لم يفرق المبرد بين (أل) هذه والتي قبلها. (المقتضب ٤/ ١٣٨-١٣٩). ونحوه في الأصول ١/ ١٥٠.

الاستثناء[١] من مدخولها[٢]، نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ...﴾[٣] الآية.

وإمّا أن تكون لاستغراق صفاته، وهي التي تخلفها (كلّ) مجازًا[٤]، نحو: (زيد الرجل) / [١٣١/ أ] أيْ: الجامع لصفات الرجال المحمودة، إذ لو قيل: (زيد كلُّ رجلٍ) علىٰ وجه المجاز والمبالغة لصحَّ، بمعنىٰ أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال.

الثاني: مصحوب (أل) الجنسية في المعنىٰ منكَّرٌ مجموع؛[٥] فيجوز مراعاة لفظه ومراعاة معناه، نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾،[٦] و(أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِرْهَمُ البِيْضُ)[٧]، والأكثرُ مراعاة

(١) في (ب): الانتشا.

(٢) التسهيل ٤٢، وشرحه ١/ ٢٥٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢، الارتشاف ١/ ٥١٤.

(٣) ﴿......وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ ٢-٣ العصر ١٠٣.

(٤) في (جـ): مجاز. وتقرير ذلك في التسهيل ٤٢، وشرحه ١/ ٢٥٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٠، وشرح القطر ١١٣، المغني ١/ ٥٠.

(٥) تقرير ذلك في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣، ٢٨٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣، ٣٢٦، الارتشاف ١/ ٥١٤، ٥١٦، المساعد ١/ ١٩٧-١٩٨، والجامع الصغير ٣٧.

(٦) ٣٧ يس ٣٦.

ووجه الاستشهاد بالآية أن (الليل) وهو اسم جنس معرف بـ(أل) إلا أنه نكرة في الحقيقة بدليل مجيء الجملة صفة له. والاستشهاد بها كذلك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣، والجامع الصغير ٣٧.

(٧) نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش (شرح التسهيل ١/ ٥٩) ومثله أبو حيّان (الارتشاف ١/ ٥١٤، ٥١٦)، وابن عقيل (المساعد ١/ ١٩٨)، وكذا في شرح الرضي ٢/ ١٢٩، باختلاف يسير، ومثله في تعليق الفرائد=

اللفظ[١]، نحو: ﴿...لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[٢].

الثالث: المختار جواز نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه[٣]، نحو: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٤]، وقيّده ابن مالك بغير الصلة[٥]، وجوّز الزمخشريُّ نيابتَها عن الاسم الظاهر[٦]، وأبو شامة نيابتَها عن ضمير المتكلم، نحو قول[٧] الشاطبي[٨]:

=٢/ ٣٥٨. والذي وقفت عليه عند الأخفش: (أهلك الناس الدينار والدرهم) (معاني القرآن ١/ ١٨٣، ٢٨٥) وذكرها ابن مالك دون عزو في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٢-٣٢٣، وكذا في الجامع الصغير ٣٧.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٥٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٣، الجامع الصغير ٣٧.

(٢) ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ......﴾ ١٤-١٦ الليل ٩٢.

(٣) وهو مذهب كوفي (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٣)، وعزاه ابن مالك أيضًا إلىٰ بعض البصريين (شرح التسهيل ١/ ٢٦٢). ونقل عن ابن خروف عزوه إلىٰ سيبويه. (شرح الرضي ٢/ ١٣١، الارتشاف ١/ ٥١٧).

(٤) ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ.....﴾ ٤٠-٤١ النازعات ٧٩. أي: مأواه.

(٥) التسهيل ٤٢. وقيّده الرضي نقلًا عن البصريين بغير الجملة التي يُشترط فيها الضميرُ، كالصفة والصلة والخبر المشتق. (شرح الكافية ٢/ ١٣١).

(٦) الكشاف ١/ ١٢٥-١٢٦. ونقله عنه ابن هشام في المغني ١/ ٥٤، والفاكهي في شرح القطر ١/ ٢٢٩. وقد قال ذلك في قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ ٣١ البقرة ٢. فقد قال: إن التقدير: أسماء المسميات كلها، فحذف المضاف لدلالة (أل) عليه.

(٧) في (جـ): قال.

(٨) هو القاسم بن فيرّة أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني المقرئ الضرير (٥٨٣-٥٩٠هـ) إمام فاضل في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامة نبيل، بارع في القراءات، صالح صدوق، أخذ القراءات، عن ابن هذيل والسلفي. وأخذ عنه السخاوي، صنف القصيدة المشهورة في القراءات. (البغية ٢/ ٢٦٠، الأعلام ٥/ ١٨٠).

بَـــدَأْتُ بِبِسْـــمِ اللهِ فِي الـــنَّظْمِ أَوَّلا ....[1]

أيْ: نظمي[2]. قال في [المغني][3]: والمعروف مِن كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب[4].

الرابع: عدَّد المصنف المثالَ بقوله: **(نحو: (الرجل))** وهو معروف، أو إنما هو إذا احتلم وشبّ، أو هو رجلٌ ساعةَ يولد، والأنثىٰ: رجلة[5] **(و(الغلام))** أيْ: الطارّ الشاربِ، أو الكهل، فهو[6] ضدّ، وقد يُطلق من حين الولادة إلىٰ حين يشب، ويُجمع علىٰ (أغلمة)[7] و(غِلْمة) و(غِلْمان)، والأنثىٰ: غلامة[8] - لزيادة

---

(١) .... تبارك رحمانًا رحيمًا وموئلًا

وهو أول بيت من منظومته: (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع صـ٣). (ضبط علي بن محمد الضباع).

(٢) كلام أبي شامة في إبراز المعاني من حرز الأماني ١/ ١٠٨-١٠٩، ونقله عنه ابن هشام في المغني ١/ ٥٤، وكذا الفاكهي (شرح القطر ١/ ٢٢٩).

(٣) سقطت من (ب): وقوله فيه: ١/ ٥٤.

(٤) في (ب): الغالب. وتصديق ذلك في البصريات ١/ ٥٦٣-٥٦٥.

(٥) التهذيب ١١/ ٢٩، الصحاح ٤/ ١٧٠٦، اللسان والقاموس: (رجل).

(٦) في (أ): وهو.

(٧) أورد هذا الجمع ابن منظور في اللسان: (غلم)، وكذا الفيروزآبادي (القاموس: غلم) لكن الجوهري قال: إن العرب لم يقولوا: (أغلمة)، واستغنوا بـ(غلمة) عنه. فإذا صغروه صغروه علىٰ (أُغَيلمة)، وبعضهم يقول: (غُلَيمة). (الصحاح ٥/ ١٩٩٧) ونقل ابن منظور نحو ذلك عن ابن الأثير (اللسان: غلم).

(٨) التهذيب ٨/ ١٤٠-١٤٢، الصحاح ٥/ ١٩٩٧، اللسان، القاموس (غلم).

الإيضاح والبيان[١]، وإنْ قال السيرافي: لا يُسأل عن المثال[٢]. وقد يكون أشار بذلك إلىٰ أنه لا فرق بين ما يكثر تعريفه بغيرها، كـ(الغلام)، إذ تعريفه بالإضافة أكثر، وبين ما يكثر تعريفه بها دون غيرها، كـ(الرجل). والله أعلم.

الخامس: قيّدنا (أل) بغير الموصولة؛ لأنها هي المعرِّفة، لا أداة التعريف - كما تقدم.[٣]- وبغير الزائدة، أيْ: التي لم تُفد تعريفًا للاحتراز عن الزائدة. وزيادتها ضربان: لازمة، وغير لازمة. /[١٣١/ب] واللازمة[٤] هي اللاحقة للموصولات،[٥] وبعضِ الإشارات،[٦] والأعلام التي قارنت وضعَها، كـ(النضر)

---

(١) هذه علة قوله: عدَّد المصنف المثالَ ....

(٢) نقل ذلك عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١١٤/أ، ولم أستطع العثور عليه في شرح السيرافي.

(٣) في صـ ٩٠٤-٩٠٥ حين ذكر أنها إذا دخلت علىٰ وصف صريح فإنها اسم موصول. وإن دخلت علىٰ غير الوصف الصريح فإنها المعرّفة. وهذا يعني أنها إذا كانت موصولة فليست معرّفة، وإنما التعريف بمجموع الصلة التي هي فيها. وبذلك تعلم أن كلامه غير ظاهر المعنىٰ، ولعل صواب العبارة: (لأن الصلة هي المعرّفة، لا (أل)).

(٤) في (ب): فاللازمة.

(٥) يعني بعضها، وهي (الذي) وفروعها، (سر الصناعة ١/ ٣٥٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٠) وأصل (الذي) عند البصريين: (لَذِ) دخلت عليها (أل) «قيل: للتعريف، وقيل: لتحسين اللفظ. (الكتاب ٣/ ٢٨١، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١-١١٣، الأصول ٢/ ٢٦٢، مشكل إعراب القرآن ١/ ٧١، الأزهية ٢/ ٢٦٩-٢٧٠، أسرار العربية ٣٧٩-٣٨٠، شرح الرضي ٢/ ٣٩.

(٦) يعني بذلك دخولها في كلمة (الآن)، وسيأتي بيان ذلك. (وقد أشار إلىٰ دخول (أل) علىٰ اسم الإشارة ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٨٠. أو لعله يعني دخولها في (الذي) عند الكوفيين، إذ يرون أن أصلها (ذا) الإشاريةُ. (الأصول ٢/ ٢٦٣، الأزهية ٢٩١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٢-٥٣، التخمير ٢/ ١٨٩، شرح المفصل ٣/ ١٣٩-١٤٠، الارتشاف ١/ ٥٢٤) علىٰ خلافٍ في التأويل بينهم.

و(النعمان) و(السموأل) و(البيت) و(المدينة) و(النجم).(١) وهي في هذا النحو الأصلُ فيها تعريفُ العهد(٢)، ومنه (اللات)،(٣) و(الآن) للزمان للحاضر(٤).

وغيرُ اللازمة قسمان: قسم واقع في الفصيح الكثير، وقسم واقع في غيره. فالأول: الداخلة علىٰ علمٍ منقولٍ من مجردٍ، صالحٍ لها، ملموحٍ أصلُه، كـ(حارث) و(عباس) و(ضحّاك)، تقول فيه: (الحارث) و(العباس) و(الضحاك)(٥). ويتوقَّف هذا النوع علىٰ السماع، ألا ترىٰ أنه لا يقال مثل ذلك في

---

(١) اللامات للزجاجي ٤٧-٤٨.

(٢) يعني الثلاثة الأخيرة. وهي التي يقال لها العَلَم بالغلبة. (المقدمة الجزولية ٦٦، الفصول الخمسون ٢٣٣، شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦، أوضح المسالك ١/ ١٨٤، المغني ١/ ٥١) وهي معرفة بغير اللام، وهذا ضابط ما كانت فيه اللام لازمة. (توضيح المقاصد ١/ ٢٦١).

(٣) سر الصناعة ١/ ٣٥٩، ٣٦٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٩.

(٤) وذلك علىٰ رأي الزجاج الذي يرىٰ أن تعريفه بالإشارة، دخلت عليه (أل)، وعزي لسيبويه والخليل، وللبصريين عامة. (معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٣، ٣/ ٢٤-٢٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٧، اللامات للزجاجي ٥٥-٥٦، سر الصناعة ١/ ٣٥١-٣٥٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧٥، الحجة لابن خالويه ١٨٤، الإنصاف ٢/ ٥٢١، ٥٢٣، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٨، شرح المفصل ٤/ ١٠٣-١٠٤، شرح التسهيل ٢/ ٢١٩، شرح الرضي ٢/ ١٢٦). وفي المسألة أقوال أخرىٰ.

(٥) والأصل فيها أنها دخلت علىٰ صفات شُهِر بها أشخاص حتىٰ صارت تنوب عن أسمائهم، ثم غلبت عليهم؛ فعرفوا بها دون أسمائهم. (الكتاب ٢/ ١٠١، اللامات للزجاجي ٤٦، سر الصناعة ١/ ٣٦٠).
قال الزجاجي: والكوفيون يسمّونها لام التبجيل. (اللامات ٤٦). وهذه هي التي اشتُهرت عند المتأخرين باللام الداخلة للمح الأصل، وليست للتعريف عندهم؛ حتىٰ لا يجتمع معرفان، وبعضهم يعدّها من نوع العهدية. (الفصول الخمسون ٢٣٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٢، الارتشاف ١/ ٥١٤، المغني ١/ ٥١).

(محمد) و(معروف) و(أحمد)[١].

والثاني: نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذٍ[٢] من النثر.[٣] فالأولىٰ كالداخلة علىٰ (يزيد) و(عمرو) في قوله:

بَاعَــدَ أُمَّ العَمْــرِ مِــنْ أَسِيرِها ....[٤]

وقولِه[٥]:

رَأَيْــتُ الوَلِيــدَ بْــنَ الزيــدِ مُبَارَكًــا ....[٦]

ونحو:

---

(١) اللامات للزجاجي ٤٧، أوضح المسالك ١/ ١٨٣، المغني ١/ ٥١.

(٢) في (أ) و(ب): شذور.

(٣) تفصيل الحديث النوعين في شرح التسهيل ١/ ٢٥٩-٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، شرح العمدة ١/ ١٥٢-١٥٣، شرح الألفية لابن الناظم ١٠٠-١٠٢، رصف المباني ١٦٤-١٦٥، الارتشاف ١/ ٥١٦-٥١٧، توضيح المقاصد، المغني ١/ ٥١-٥٢.

(٤) .... حُرَّاسُ أَبوابٍ علىٰ قُصُورها.

وقد سبق تخريجه في ص٥٥٩.

والاستشهاد به لهذا الموضوع في المقتضب ٤/ ٤٩، وسر الصناعة ١/ ٣٦٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٨، وفيه: أنه قيل: إنها زائدة لإقامة الوزن، أو لتعريف العهد. الارتشاف ١/ ٥١٦.

(٥) هو ابن ميّادة. والبيت في ديوانه ١٩٢. وعزي لجرير. وليس البيت في ديوانه.

(٦) .... شديدًا بأعباء الخلافة كاهلُه

البيت من الطويل، وهو في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان.

ويروىٰ: (وجدنا) و(وجدت).

سر الصناعة ٢/ ٤٥١، الإنصاف ١/ ٣١٧، اللسان ٨/ ٣٩٣، أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢، المغني ١/ ٥٢، أوضح المسالك ١/ ٧٣، الخزانة ٢/ ٢٢٦-٢٢٨.

....طِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو[١]

والثانية: وهي الواقعة في الشذوذ،[٢] كالواقعة في قولهم: (ادخلوا الأوّلَ فالأولَ)، (وجاؤوا الجماءَ[٣] الغفيرَ)، وقراءةِ بعضهم: ﴿... لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾،[٤] بفتح الياء[٥]؛ لأن الحال واجبةُ التنكير[٦]. ومن هذا القِسْمِ (الثلاثةُ

---

(١) رأيتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا صَدَدْتَ و........................

والبيت من الطويل، قائله رشيد أو راشد بن شهاب اليشكري من عبدة بن عصم بن ربيعة بين عامر القيسي من شيبان، شاعر جاهلي، وهو الذي يقال له: ذو الجدين (شرح المفضليات ٣/ ١٣١٨، الخزانة ١٠/ ٤١٤ - ٤١٨) والشاعرُ يخاطب قيس بن خالد اليشكري. ونقل العيني عن التّوّزي أن البيت مصنوع. ورد ذلك. ويروىٰ: (عرفت جلادنا) ويروىٰ: (رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو) والمعنىٰ: أنك بعد أن عرفت أعيان قومنا في الحرب، ورأيت قوتهم وشدة بأسهم انصرفت عنا، وطابت نفسُك، ورضيت عن طلب ثأرك في صديقك عمرو. (المفضليات ٦١٥، وشرحها ٣/ ١٣٢٥، شرح العمدة ١/ ١٥٣، أوضح المسالك ١/ ١٨١، تخليص الشواهد ١٦٨، المقاصد النحوية ١/ ٤٨٣-٤٨٥).

(٢) في (ب): الشذور.

(٣) في (ب): الجمّ.

(٤) ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ......﴾ ٨ المنافقون ٦٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٠، مختصر ابن خالويه ١٥٧، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٦، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٥٩٠، البحر المحيط ٨/ ٢٧٤، ولم يعزوها.

ويوافق الاستشهادَ أيضًا القراءةُ بالنون المضمومة والراء المفتوحة. وهي قراء الحسن وابن أبي عبلة. وكذلك القراءة بالياء المضمومة والراء المفتوحة. والقراءة بالنون المفتوحة والراء المضمومة ونصب (الأعز) علىٰ الاختصاص. و(الأذلّ) حال في جميع هذه القراءات الأربع. (المصادر السابقة).

(٦) هذا رأي الجمهور: الكتاب ١/ ٣٧٧، ٢/ ٧٦، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، البصريات ١/ ٦١٩، ١/ ٧٢٢، المسائل المنثورة ١٦، وهو المشهور في جُل كتب النحويين، ويرىٰ يونس جواز مجيء الحال معرفةً، علىٰ نيّة اطراح الألف واللام منها. الكتاب ٢/ ٧٦. وقد أول الجمهور قولهم: (الجماء=

الأثـواب) و(الخمســة العشـر الـدراهم) و(العشـرون الـدراهم)، ولا قيـاسَ[١] عليه[٢].

السادس: قال أبـو حيّان[٣]: قـال أصـحابنا: أعـرفُ ذي الأداة ما كانـت[٤] فيـه للحضور، ثم للعهد في شخصٍ، ثم للجنس. انتهىٰ[٥].

=الغفير). وتأويلها عند الجمهور علىٰ معنىٰ: (جامّين وغافرين). الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٧، ٢/ ٩١-٩٢، شرح السيرافي ٢/ ١١٤/ أ ب، النكت للأعلم ١/ ٤٠١، والمسائل المنثورة ١٧.

ويرىٰ ثعلب أن (الجماء الغفير) منتصب علىٰ المدح، وليس حالًا (الارتشاف ٢/ ٣٣٨).

(١) في (جـ): يقاس.

(٢) الحلبيات ٢٣١، سر الصناعة ١/ ٣٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٩٣، الجامع الصغير ٤٠.

(٣) في التذييل ١/ ١١٦/ ب، الارتشاف ١/ ٤٦٠. بتصرّف يسير.

(٤) في (ب): كنت.

(٥) لفظه فيه: «ثم للعهد في جنس» وقد قاله من قبله ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٣٧.

[الاسم المعرَّف بالإضافة][١]

(وِ) الخامس أو السادس من المعارف[٢] (ما) أيْ الاسم الذي (أضيف) ولو بواسطةٍ،[٣] إضافةً محضةً ومعنوية[٤]، وليس متوغلًا في الإبهام، ولا واقعًا موقع نكرة[٥] (إلىٰ واحد من هذه الأربعة) علىٰ ظاهر خصوص تمثيله بالإشارة، أو (الخمسةِ) إنْ حَمَلْنا المبهمَ[٦] / [١٣٢/أ] علىٰ ما يعمّ (الإشارات) و(الموصولات)، ولم نَنظُر لخصوص التمثيل[٧] - نحو: (غلامي) و(غلامك) و(غلام أبي زيد) و(فرس عبد هذا الأمير) و(كتاب ابن الذي مهّد قواعد العلوم). بخلاف المتوغّل في الإبهام كـ(غير) و(مثل)، إذا أريد بهما مطلقُ المغايرة والمماثلة[٨]. ولذا قال ابن السرّاج: إذا أضيف (غير) إلىٰ مُعَرَّفٍ له ضدٌّ واحدٌ

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (جـ): المعاريف.

(٣) يعنىٰ ما أضيف إلىٰ اسم مضاف أيضًا، فإن الأوّل منهما أيضًا معرفة. كما سيظهر من أمثلته الآتية.

(٤) التنبيه علىٰ هذا القيد في الكتاب ٢/ ٥، قال: (إذا لم ترد معنىٰ التنوين) والإشارة إليه في التبصرة ١/ ١٧٥، والمفصل ١٩٧، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٧٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٣- ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٣.

(٥) سيأتي بيان ذلك والتمثيلُ له.

(٦) في (أ): للمبهم.

(٧) وقد مضىٰ الحديث عن ذلك في صـ٨٤٠.

(٨) الكتاب ١/ ٤٢٣، والجمل للزجاجي ١٨٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٧٥، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٤، وسيأتي ذلك في باب الإضافة في صـ١٧٥٥.

تعرّف (غير)؛ لانحصار الغيريّة، نحو: (عليك بالحركةِ غيرِ السكون)؛[١] ومِن هنا كان[٢] قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾[٣] صفةً [لـ][٤] ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ إذ ليس لمَن رضي الله عنهم ضدٌّ[٥] غيرُ (المغضوب

---

(١) عُزي إليه ذلك في المحرر الوجيز ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٥-٢٢٧، وشرح الرضي ١/ ٢٧٥، والبحر المحيط ١/ ٢٨، والدر المصون ١/ ٨٣، والمغني ١/ ١٥٨.

والذي يظهر لي من كلامه خلاف ذلك، يقول: «تقول: (أنت غير قائمٍ ولا قاعدٍ) تريد: (وغير قاعد)، لِما في (غير) من معنىٰ النفي، وتقول: (أنت غير القائم ولا القاعد)، تريد: (غير القاعد)، كما قال ﷻ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ولم يجئ هذا في المعرفة، لا يستعملون (لا) مع المعرفة العلم في مذهب (غير)، لا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو» الأصول ٢/ ٧٧-٧٨.

فالظاهر أنه عَدَّ ما دخلت عليه (أل) نكرةً، وهو كلمة (القائم)، كما أنه نظَّرَ بالآية التي أوردها الشارح. ووافق ابنَ السرّاج -في رأيه الذي نقله الشارح- الزمخشريُّ، ولفظه: «فهي نكرات وإن أضيفت إلىٰ المعارف... اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، كقوله ﷻ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أو بمماثلته» المفصل ٨٦، ونحوه في الكشاف ١/ ١٧، ونحوه في التخمير ٢/ ١٨، وله فيه مبحث طويل. شرح المفصل ٢/ ١٢٥-١٢٦. وبه قال ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٦-٩١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦) وعزاه إلىٰ السيرافيّ (شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦-٢٧٧). وهو قول ابن الحاجب (شرح المفصل ١/ ٣٧٠). وهو ظاهر قول الفرّاء (معاني القرآن ١/ ٧). وظاهر كلام المبرد أيضًا أنّ كلمة (غير) قد تكون معرفة في هذه الآية الكريمة نفسها. (المقتضب ٤/ ٤٢٣) وإنْ كان ابن مالك قد عزا إليه أن كلمة (غير) لا تتعرف أبدًا. (شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧).

(٢) في (ب): ومن هناك إن.

(٣) ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ٦-٧ الفاتحة ١.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (ب): ضل، وفي (ج): ضدا.

عليهم)[١]. ورُدّ بقوله تعالىٰ: ﴿...نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ﴾؛[٢] إذ عملُهم الذي كانوا يعملونه فسادٌ، فله ضدٌّ واحدٌ[٣]. وحُمِلَت الآيةُ علىٰ الإبدالِ، لا الوصفِ.[٤] -وبخلاف ما[٥] إضافته لفظيةٌ غيرُ محضة، كـ:(جاء ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا)،[٦] وبخلاف (وحدك)؛ لأنه واقعٌ موقعَ النكرة.

---

(١) والحديث عن كون (مثل) و(غير) نكرةً أو معرفةً بحسب ما تضاف إليه في الكتاب ١/ ٤٢٧-٤٢٩، والمقتضب ٤/ ٢٨٦-٢٩٠، ٤٢٣، وشرح السيرافي ٢/ ١٥٦ب وشرح المفصل ٥/ ٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٣، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣١٢.

(٢) ﴿وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا ...﴾ ٣٧ فاطر ٣٥.

(٣) ومع هذا فهي في الآية نكرة، بدليل مجيئها وصفًا للمنعوت النكرة (صالحًا). والاحتجاج بهذه الآية لهذا الأمر في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧، وشرح الرضي ١/ ٢٧٥، والمغني ١/ ١٥٨، ونقل الرضيّ هذا الردَّ عن ابن السرّاج أيضًا، ونحوه في حاشية يس علىٰ شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٣٠، ونقل القول المردود عليه عن ابن برّي.

(٤) في الآية الأولىٰ (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٧، وشرح الرضي ١/ ٧٥، وجعل الشنواني هذا التوجيه في الآية الثانية. (المواهب الرحمانية ١١٤ب) وكلاهما وارد. وتأول ابن مالك الآية الأولىٰ أيضًا بأن (غير) نكرة، وهي نعت (الذين)؛ لأنها في معنىٰ النكرة؛ لأنه لم يُقصد بها التعيين (شرح التسهيل ٣/ ٢٢٧، وعزاه إلىٰ الفرّاء والزجاج والشلوبين ونحوه في شرح الرضي ١/ ٢٧٥، وهو مشهور في كتب إعراب القرآن. وأجاز الأخفش الوجهين: البدلَ والوصفَ. معاني القرآن ١/ ١٦-١٧، وجعل البدلَ أجودَ. وأجاز أيضًا التأويل السابق الذي نقلته عن ابن مالك. ونحوه في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٣.

(٥) زيد في (ب): إذا.

(٦) وهي ما كان المضاف فيه اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعول بمعنىٰ الحال والاستقبال، أو صفةً مشبهةً باسم الفاعل، أو أحدَ أمثلة المبالغة. واختُلف في (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلىٰ معرفة بالألف واللام. وكذا الصفة المضافة للموصوف. واختار ابن عصفور أن ذلك كله من قبيل الإضافة غير المحضة. (شرح الجمل ١/ ٢٠٤، ٢/ ٧٠-٧١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٦، وشرح الرضي ١/ ٢٨٨).

ولم يبيّن المصنف رتبةَ المضاف إلىٰ ما ذَكَرَ من التعريف، كما أنه لم يذكرها بأداةٍ تدل علىٰ الترتيب. والذي جزم به ابنُ هشام أنَّ المضاف في رتبة ما أضيف إليه، إلا المضافَ إلىٰ الضمير، فإنه في رتبة العلم؛[١] لئلا يَبطُل القولُ بأنَّ أعرفَ المعارف بعد اسم الله الضميرُ؛ إذ يصير الأعرفُ شيئين[٢]. وفي (شرح القطر)[٣]: «والدليل علىٰ ذلك أنك تقول: (مررت بزيدٍ صاحبِك)، فتصف العلمَ بالاسم المضاف إلىٰ الضمير[٤]، فلو[٥] كان في رتبة الضمير كانت الصفةُ أعرفَ من

---

(١) شرح الشذور ١٥٦، والجامع الصغير ١٨، وشرح القطر ١١٦، واختار ذلك ابن عصفور، وعزاه إلىٰ سيبويه (شرح الجمل ١/ ٢٠٥، ٢/ ١٣٦، والمقرب ١/ ٢٢٢-٢٢٣، وأبو حيّان في النكت الحسان ٥٠، قال: وهذا الذي تلقفناه من أفواه مشايخنا (الارتشاف ١/ ٤٥٩، والتذييل ١/ ١١٣/ أ. وعزاه المرادي إلىٰ أكثر النحويين (توضيح المقاصد ١/ ١٢٦) وعزاه ابن عقيل للأندلسيين (المساعد ١/ ٧٨) والدماميني لسيبويه (تعليق الفرائد ٢/ ١٠، ومثله في التصريح ١/ ٩٥) وظاهر كلام الجرجاني أن الاسم المضاف مساوٍ للعلم، ولم يعيّنه بالمضاف إلىٰ الضمير، وإنما أطلقَ، ومثّل بـ:(مررت بزيد صاحبِ عمرو). (المقتصد ٢/ ٩٢٢). وسوَّىٰ بينهما في موضع آخر وقال: إن المضاف إلىٰ المعرفة يوصف بما يوصف به العلمُ. ٢/ ٩٢٥.

(٢) هذا التعليل في التذييل ١/ ١١٤/ أ، والهمع ١/ ١٩٣.

(٣) في صـ١١٦.

(٤) وقد ذكر ذلك سيبويه ومثّل بـ:(مررت بزيدٍ أخيك) الكتاب ٢/ ٦، ونحوه في الأصول ٢/ ٣٢، وإيضاح الفارسي ٢٨٩.

(٥) في (ب): فلق.

الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصح»[١]. انتهى. وقد يُمْنَع الدليلُ بِجعل التابعِ في هذا التركيب بدلًا.[٢] وفيه نظرٌ لا يَخفى[٣].

وقيل: إنَّ المضاف في رتبة المضاف إليه مطلقًا؛ لأنه اكتسب[٤] التعريفَ منه فصار مثلَه.[٥] وقيل: إنه دون ما يضاف إليه مطلقًا. وعليه المبردُ[٦]، وقيل: إنه / [١٣٢/ ب] دونه، إلّا المضاف للمعرّف بـ(أل).[٧]

---

(١) قرّر ذلك سيبويه في الكتاب ٢/ ٧، وانظر: التعليقة ١/ ٢٢٣، والإيضاح لأبي علي ٢٨٩، وهو كذلك في شرح السيرافي ٢/ ١٥٦/ أ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٧١، والمقتصد ٢/ ٩٢١. واعترضه المبردُ، وردّ الاعتراضَ الفارقيُّ (حاشية المقتضب ٤/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) وقد نصّ على ذلك ابن يعيش، ومنع كون(صاحبك) صفةً، بل هي بدل؛ لأن ما أضيف إلى الضمير بمنزلة الضمير، فهو أخصّ من العلم. فامتنع الوصف (شرح المفصل ٥/ ٨٧). والردُّ على دليل ابن هشام بهذا في المواهب الرحمانية ١١٥/ أ، وصرح في الفوائد الشنوانية بنقله عن شيخه ١٤٢/أ.

(٣) لم يظهر لي وجه النظر، إنْ كان يعني ردّ الدليل بما سبق. أمّا إن كان يعني جعل المضاف إلى الضمير بمنزلة العلم، ففي ذلك كلامٌ يطول، يطلب من المصادر التي سردتُها في تخريج الأقوال.

(٤) في (جـ): السب.

(٥) وهذا ظاهر كلام الزمخشري في المفصل ١٧٩، والأنباري في أسرار العربية ٣٤٦، وابن مالك في التسهيل ٢١، وشرحه ١/ ١١٧، وهو ما فهمه عنه الدماميني (تعليق الفرائد ٢/ ١٠) والأزهري (التصريح ١/ ٩٥) ونقله ابن هشام دون عزو (شرح الشذور ١٥٦). وعزاه السيوطي إلى ابن طاهر وابن خروف وابن مالك (الهمع ١/ ١٩٣).

(٦) نقل ذلك عنه ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٠٥، ٢/ ١٣٦، وأبو حيّان في الارتشاف ١/ ٤٥٩، والتذييل ١/ ١١٤/ أ، وهو في تعليق الفرائد ٢/ ١٠، والتصريح ١/ ٩٥، والهمع ١/ ١٩٣، ونقله ابن هشام دون عزو في شرح الشذور ١٥٦.

(٧) كشف المشكل ٢/ ٨٨، والهمع ١/ ١٩٣، وظاهر ما نقله الأنباري عن البصريين وابن السرّاج والسيرافي أن المضاف في أدنى مراتب التعريف، حيث رتّبها بحرف العطف (ثم). (الإنصاف ٢/ ٧٠٧-٧٠٨).

فإن قلتَ: فكيف أهملَ المصنفُ القيودَ المشارَ إليها[١]؟ قلتُ: اعتمادًا علىٰ ما تقرر عند أهل فنّه من اعتبار تلك القيود في باب الإضافة. والحكمُ إذا عُلم في بابه لشيءٍ كان قيدًا[٢] للحكم الذي يُذْكَر مطلقًا في بابٍ آخر[٣].

تنبيهات:

الأول: إذا علمت أنَّ المضاف في رتبة ما أضيف إليه -علىٰ ما مرَّ- فقد علمتَ أيضًا مِمّا مرَّ بك أنَّ أنواع المعارف في نفسها تتفاوت رتبُها[٤] من الباب الواحد، كالضمير، وذي (أل)، واسمِ الإشارة، علىٰ ما مرّ تفصيلُه في مواضعه[٥].

الثاني: بَقي من المعارف النكرةُ المقصودةُ بالنداء، وهو سابع المعارف.[٦] واختُلف في رتبته، فقيل: في رتبة المشار إليه، كما صرّح به ابنُ مالك وغيرُه؛ بناءً علىٰ أن تعريفه بالقصد والمواجهة.[٧] وقيل: بالقصد

(١) وهي أن تكون الإضافة محضة ومعنوية، وألا يكون الاسم المضاف متوغّلًا في الإبهام، ولا واقعًا نكرة، وقد تقدمت في صـ٩٤٩.

(٢) في (ب): كيدا.

(٣) مثل هذا التنبيه في شرح القطر للفاكهي ١/ ٢٣١.

(٤) في (ج): رتبتها.

(٥) في صـ٨٤٥، وصـ٨٨٩، صـ٩٤٧، علىٰ الترتيب الذي ذكره الشارح، وقد ذكر من قبل أيضًا أن الأعلام تتفاوت في صـ٨٦٢، ولم يُشر إلىٰ ذلك هنا.

(٦) وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ٨٤٠-٨٤١.

(٧) في (ب): بالمواجهة. ورأي ابن مالك في التسهيل ٢١، قال: ثم المشار به والمنادىٰ ثم الموصول... وشرحه١/ ١١٦، ونقله المرادي دون عزو في توضيح المقاصد ١/ ١٢٦، وهو في المساعد ١/ ٧٨، والتصريح ١/ ٩٥، والأشموني ١/ ١٠٦-١٠٧.

والإقبال.(١) وقيل: إنه معرَّف بـ(أل) المقدرة.(٢)

الثالث: قد يَعرِضُ للمَفُوقِ(٣) ما يجعله مساويًا، نحو: (سَلامٌ علىٰ مَنْ أُنزلت عليه سورةُ البقرة)؛ لأنه في معنىٰ (محمد ﷺ)، وكذا: (سَلامٌ علىٰ مَنْ سَجَدَتْ له الملائكة)؛ لأنه في معنىٰ (آدم).(٤) وقد يعرض له ما يجعله فائقًا المراتبَ كلَّها، وذلك نوعٌ واحد، نحو: ﴿...أَنَا۠ يُوسُفُ...﴾،(٥) فالعَلَم(٦) هنا أعرف مِن ضمير المتكلم، وكذا: قَوْلُ مَنْ طَرَق بابًا، فقيل له: من أنت؟ فقال: فلان، فهو أعرف من أن يقول: أنا. نبّه عليه ابن مالك في (تسهيله).(٧) والله أعلم.

الرابع: تقدَّم أن المعرَّف بالأداة أقسام(٨)، وكذلك المعرف بالإضافة ينقسم

---

(١) لا أرىٰ فرقًا بين هذا والذي قبله، ويؤيد ذلك أن الشارح قد سبق له الإشارة إلىٰ تعريف المنادىٰ، فلم يذكر هناك إلا القصد والإقبال. وكثيرٌ من النحويين يعبّر بـ(القصد) فحسب. ولم أجد أحدًا جمع القولين اللذين ذكرهما الشارح معًا.

(٢) سبق الإشارة إلىٰ ذلك في صـ٨٤٠-٨٤١. وذكره ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١١٦، وقال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابنا.

(٣) في (ب): للفرق.

(٤) في المثالين السابقين أصبح الموصول مساويًا للعلم، والعلمُ في الأصل أعرف من الموصول.

(٥) ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ...﴾ ٩٠ يوسف ١٢.

(٦) في (جـ): لعلم.

(٧) في صـ٢١، قال: «وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا» ولم يعرض للأمثلة والتفصيل. وذكر الأمثلة في الشرح ١/ ١١٧، ونحوها في المساعد ١/ ٧٨، وتعليق الفرائد ٢/ ١٠-١١.

(٨) في صـ٩٣٧-٩٣٩.

أيضًا إلىٰ مثل تلك الأقسام، كما صرح به جَمْعٌ محقّقون[١].

الخامس: الحق أن المعارف جزئيّات وضعًا واستعمالًا، علىٰ معنىٰ أنَّ كل واحد منها[٢] موضوعٌ لكل فردٍ بعينه من كل جزئيات ذلك المفهوم الحقيقية والإضافية، وإنْ تَصوَّره الواضعُ بقانون كليٍّ، علىٰ ما / [١٣٣/أ] عليه جمْعٌ محققون، كالسيّد الجرجاني. مثلًا: لفظ (هو) موضوعٌ لكل جزئيٍّ من جزئيات مفهوم المذكر[٣] الغائب[٤]، خلافًا للسعد التفتازاني ومتَّبعيه في أنّ المذكورات موضوعةٌ للمفاهيم الكليّة لتُستعمل في جزئيّاتها، وعليه قوله: هي كليّاتٌ وضعًا، جزئيّات استعمالًا[٥].

---

(١) لعلّه يعني المعرف بالإضافة إلىٰ ما فيه (أل). ولم أقف علىٰ ذلك عند أحدٍ ممّن طالعت كتبه.

(٢) في (جـ): منهما.

(٣) في (ب): المذكور.

(٤) حاشية السيّد الجرجاني علىٰ السطول ٧٠، وقد سبق الإشارة إلىٰ ذلك في صـ٨٣٨.

(٥) رأي السعد محرَّرٌ في:المطول ٧٢-٧٣، وشرح التلويح ١/ ٣٢، وراجع ما تقدم في صـ٨٣٧-٨٣٨، ٨٥٨-٨٥٩.

[النكرة][١]

ولمّا فرغ من ذكر المعارف علىٰ سبيل الاستطراد، وكان الاسمُ علىٰ الأصح بحسب التعريف والتنكير منحصرًا في النوعين، خلافًا لمن قال بالواسطة بينهما في الخالي من التعريف و(أل)، كـ(ما) و(مَنْ)[٢] و(أين) و(متىٰ) و(كيف)[٣] ـ لِما[٤] سيأتي- شَرَعَ في ذكر النكرة لاحتياج باب النعت لها؛ إذ لا تُنْعَت معرفةٌ بنكرة، ولا نكرةٌ بمعرفة من حيث هي كذلك، فقال:

(والنكرة) وهي الأصل في الأسماء؛[٥] لاندراج كل معرفة تحت نكرة من

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (أ): كـ(مَنْ) و(ما). والمراد هنا: الاستفهاميّتان والشرطيّتان. نبّه علىٰ ذلك المرادي في توضيح المقاصد ١/ ١٢٥، والأشموني ١/ ١٠٤.

(٣) نقل السيوطي هذا الرأيَ عمّن لم يُسَمّه من النحويين (الهمع ١/ ١٩٤) ويرىٰ ابن كيسان أن أسماء الاستفهام هذه معارف، ويرىٰ ابن مالك أنها نكرات. (شرح التسهيل ١/ ١١٩) واختار ذلك أبو حيّان. (الارتشاف ١/ ٤٦٠، ونحوه في توضيح المقاصد ١/ ١٢٥، ونقل أبو حيّان عن بعض النحويين أنه يعدها ثامن المعارف (النكت الحسان ٤٢) وقد نبّه المرادي علىٰ عدم وجود الواسطة بين النكرة والمعرفة (توضيح المقاصد ١/ ١٢٥، ونحوه في الأشموني ١/ ١٠٦، وعزاه السيوطي للجمهور (الهمع ١/ ١٩٤). ومضىٰ حديث الواسطة في صـ١٤١.

(٤) في (ب): كما.

(٥) بيان ذلك في الكتاب ١/ ٢٢، والمقتضب ٤/ ٢٧٦، ٤/ ٢٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٩٧-٩٨، وشرح الملحة ٥١، وأسرار العربية ٣٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧١، ٥٠١، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٥٢، وشرح المفصل ٥/ ٨٥، وكشف المشكل ٢/ ٨٢. ونقل أبو حيّان عن الكوفيين وابن الطراوة خلاف ذلك (الارتشاف ١/ ٤٥٩) ونحوه في الهمع ١/ ١٨٩-١٩٠.

غير عكس، ولأن الشيء أولَ وجوده تلزمُه الأسماء العامة، ثم تَعرِض له بعد ذلك الأسماءُ الخاصة، كالآدمي إذا[١] وُلد يُسمَّىٰ ذكرًا أو أنثىٰ أو إنسانًا أو رضيعًا أو مولودًا، وبعد ذلك يوضع له الاسمُ والكنية[٢] واللقب[٣]. فإن قلت: فكيف قدم المصنفُ الفرعَ علىٰ أصله؟. قلتُ: لشَرَفه من جهة أخرىٰ، وللإشارة إلىٰ ما اختاره ابن مالك[٤]، ولفظُه[٥]: مَن تعرض لحدّهما -أيْ: المعرفة والنكرة[٦]- عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنىً، نكرةٌ لفظًا، نحو: (كان ذلك عامًّا[٧] أولَ) و(أولَ من أمس)، فمدلولهما معيّنٌ، لا شياعَ فيه بوجهٍ، ولم تستعملْهما العرب إلّا نكرتين. - وما هو نكرةٌ معنًىٰ، معرفةٌ لفظًا، كـ(أسامة)، هو في اللفظ كـ(حمزة) في منع الصرف والإضافة / [١٣٣/ ب]

---

(١) في (جـ): إذ.

(٢) عطفت في (ب): بـ(أو).

(٣) هاتان العلتان مذكورتان في الأشموني ١/ ١٠٦، وفي شرح القطر للفاكهي ١/ ١٨١. وذكر غيرهما عللًا أخرىٰ، ترىٰ في المصادر في الحاشية السابقة.

(٤) من أن النكرة لا حدّ لها، فالأولىٰ أن تعدّد المعارف ثم يقال: وما سوىٰ ذلك نكرة. وسيأتي ذلك قريبًا في صـ٩٦٠. وقد قال السيوطي: وقد أكثرَ الناس في حدودهما -يعني المعرفة والنكرة- وليس منها حدّ سالم. الهمع ١/ ١٨٨.

(٥) لم يذكر حديث ابن مالك بلفظه، بل تصرف فيه كثيرًا، فزاد فيه ونقص، وقدّم وأخّر. وهو في شرح التسهيل ١/ ١١٥-١١٧. وما نقله الشارح موافق -في أكثره- لما نقله أبو حيّان عن ابن مالك في التذييل ١/ ١١١/ أ، وقد أشار أبو حيّان إلىٰ أنه لخَّص كلامَ ابن مالك.

(٦) لفظ ابن مالك: من تعرض لحدّ المعرفة.

(٧) في (أ): عام. وما أثبته الموافق لكلام ابن مالك.

ودخول (أل)، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأً وصاحبَ حال[١].

وهو في الشياع كـ(أسد) معنًىٰ- بناءً علىٰ مذهبه السابق تضعيفُه في علم الجنس.[٢]

- وما هو في استعمالهم علىٰ وجهين، كـ(واحد أُمِّه) و(عَبْدِ[٣] بَطْنِه): فأكثر العرب[٤] هما عنده معرفة بالإضافة، وبعضهم يجعلهما[٥] نكرةً، وينصبهما علىٰ الحال.[٦] ومثلهما ذو اللام الجنسية، فمِنْ قِبَل[٧] اللفظ معرفةٌ، ومِنْ قِبَل المعنىٰ لشياعه نكرةٌ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارًا بلفظه[٨]، وبالنكرة اعتبارًا بمعناه.[٩]

وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما تُتبيَّن به المعرفةُ ذكرُ أقسامها مستقصاةً، ثم

---

(١) تقدم ذلك في صـ٨٥٧.

(٢) سبق ذكر هذا القول ومخالفته فيما نقله عن الرضي، وذلك في صـ٨٥٢، ولم يعزه هناك إلىٰ ابن مالك الذي يرىٰ أن علم الجنس معرفة لفظًا، لا معنىٰ، ورأيه في شرح التسهيل ١/ ١٧٠-١٧١. ونقل ذلك عنه الدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٢/ ٧. وقوله: «لا معنىٰ» يعني أنَّ علم الجنس لا يدلّ علىٰ معيّن، وهذا معنىٰ الشياع.

(٣) في (ب): عبو.

(٤) في كلام ابن مالك: بعض العرب.

(٥) في (جـ): يجعلها.

(٦) ومن هؤلاء ابن عصفور فقد عدّ الإضافة فيهما غير محضة. (شرح الجمل ١/ ٢٠٤، ٢/ ٧٠-٧١، ٧٢، والمقرب ١/ ٢٠٩) ولكنه قال فيه: تجعل محضة. ونقل ابن مالك عن أبي علي أن من العرب مَنْ يجعلهما نكرتين، قال: وكونهما معرفتين أشهر. (شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٨).

(٧) في (جـ): قيل.

(٨) قال ابن مالك: وهو الأكثر.

(٩) وقد سبق ذلك في صـ٨٠٣، ٨٢٢، ٩٣٦-٩٣٧.

يقال: وما سوى ذلك نكرة. قال: وذلك أجود من تمييزها بدخول (ربّ)، أو اللام[١]؛ لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه اللامُ -أيْ في الجملة- كـ(الفضل) و(العبّاس)[٢]، ومن النكرات ما لا تدخل عليه (ربّ) ولا اللامُ، كـ(أين) و(متى)[٣] و(كيف) و(عريب) و(ديّار)[٤]. انتهى. فكأنّ المصنفَ قال: المعرفة ما ذُكر، وما سواها فهو نكرة. ولا ينافي هذا قوله: (**كل اسم شائع**) من حيث مدلولُه ومُسمّاه (**في**) أفراد (**جنسه**) أيْ: المفهوم الكلي. ومعنى شياعِه فيها: أنه (**لا يختص به**) أيْ: بذلك الاسم (**واحد**) من أفراد ذلك المفهوم الكليّ (**دون آخر**) منها، موجودةً كانت أفراد ذلك الجنس، أو مقدرةً، لوضعه لذلك المفهوم الكليِّ الصادقِ بكلٍّ من تلك الأفراد، فإنْ لم يختصَّ ببعضها دون بعض، بأنْ كان يُستعمل في كلٍّ منها استعمالًا حقيقيًّا، كـ(رجل)؛ فإنه شائعٌ في (زيد) و(عمرو) و(بكر) و(خالد) وغيرِها من الأفراد الموجودة لمفهوم[٥] آدمي، ذَكَرٍ، الموضوعِ

---

(١) وقد جعل بعض العلماء هذين علامة تميّز النكرة (التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧، ١/ ١٧٥-١٧٦، واللمع ١٥٨، والإشارة إلى تحسين العبارة ٨٦، وشرح عيون الإعراب ٢٢٩، وشرح الملحة ٥٢، وأسرار العربية ٣٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٣، وشرح المفصل ٥/ ٨٨). وسيأتي ذلك أيضًا في كلام الآجرومي وشرح الشارح. في ص٩٦٨-٩٦٩.

(٢) لكن هذه اللام لا تفيد تعريفًا. وإنما هي للمح الأصل. (أوضح المسالك ١/ ٨٣).

(٣) لم يذكرها ابن مالك.

(٤) لكن هاتين الأخيرتين واقعتان موقع ما يقبل (أل) وهو (إنسان) و(رجل) ونحوهما. (التصريح ١/ ٩٣).

(٥) في (ب): لفهوم.

له لفظُ (رجل)، فإنه / [١٣٤/ أ] يُطلق علىٰ كلٍّ منها إطلاقًا حقيقيًّا، من حيث كونه فردَ ذلك المفهوم، لا من حيث خصوصُه - أو غيرَ موجودة[١]، أيْ: غير حاصلة في الخارج، لكنها بحيث كلّما[٢] فُرِضَ منها وجودُ فردٍ صَدَقَ عليه ذلك المفهومُ الموضوعُ له ذلك الاسمُ، بأنْ لا يختصَّ بواحد منها دون غيره، بل يُستعمل استعمالًا حقيقيًّا في كلٍّ منها، كلفظ (شمس)، فإنه شائع في أفراد مفهوم كوكبٍ نهاريٍّ، لا يختص به واحد منها دون غيره، وهي غير حاصلةٍ في نفس الأمر، لكنها بحيث كلما فُرِض منها وجودُ فردٍ أُطلِقَ عليه هذا الاسمْ إطلاقًا حقيقيًّا، من حيث كونُه فردَ ذلك المفهوم، لا من حيث خصوصُه.[٣] فعُلِم أنه لم يُرِدْ بالجنس ما هو مصطلح الميزان،[٤] إلّا بتقدير المضاف الذي أشرنا إليه[٥]، [بل ما يَعُمُّ (النوعَ) و(الصنفَ) وغيرَهما. - وأنَّ المراد أفرادُ المفهوم الكليِّ، كما أشرنا إليه][٦]. إذ الجنس شيءٌ واحدٌ لا شياعَ له، ولا حصولَ له في الخارج

---

(١) معطوفة علىٰ قوله: (موجودةً كانت أفرادُ ذلك الجنس، أو مقدرةً ... أو غيرَ موجودة)

(٢) في (أ): كل ما.

(٣) تصديق ذلك في شرح القطر ٩٤، وشرحه للفاكهي ١/ ١٨١-١٨٢.

(٤) يعني بـ(الميزان) المنطق. إشارة إلىٰ تسمية أصحابه له بـ(ميزان العلوم) وهذا المصطلح شائع في كتب المتأخرين. والمراد بالجنس هنا الجنس الذاتي المقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب (ما هو). وقد مضي القولُ في ذلك والعلاقة بين الجنس والنوع. في صـ١٥٩-١٦٠، في المتن والحاشية.

(٥) في قوله: (في أفراد جنسه) في الصفحة السابقة. وقد قدّرها بذلك من قبله الشيخ خالد في شرحه الآجرومية ٧٣. ونبه عليه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٤٣/أ.

(٦) ساقط من (ب). وقد سبقت له الإشارة في الصفحة السابقة.

إلّا في ضمن أفرادِه[١]. - وأنّ قولَه[٢]: «لا يختص به»...الخ تفسيرٌ لقوله: «شائع في جنسه»؛ لأنه لم يذكره تعريفًا للنكرة، بل ضابطًا لها، ألا تراه صدّرها بلفظ (كلّ) الدالّ على الأفراد والماصَدَقاتِ[٣]. ودعوىٰ أنه تعريفٌ -كما قاله الشارح[٤]- وأنَّ (كل) لبيان الاطراد- تمحّلٌ لا[٥] طائلَ تحته عند التأمّل. ولا ينتقض هذا الضابطُ بالمعارف؛ فإنَّ (هو) مثلًا شائعٌ في أفراد مفهوم المذكر الغائب. و(أنت) في أفراد مفهومِ المذكر المخاطب. و(ذا) من أسماء الإشارة مثلًا شائعٌ في أفراد [المشار إليه الواحد المذكرِ، إلىٰ غير ذلك؛ لأنَّ المراد بالشياع في أفراد][٦] المفهوم الشياعُ في أفراد الموضوع له، ولا شيءَ من المعارف كذلك؛ لأن / [١٣٤/ب] كلَّ واحدٍ منها موضوعٌ لكل فردٍ بعينِه من جزئيّات ذلك المفهوم الحقيقيّة والإضافية عند السيّد وأضرابه -كما قدَّمناه[٧]- خلافًا لما

(١) ولذلك قدّر كلمة (أفراد) كما سبق. وتفسير الشارح للشياع في النكرات مستفاد من كلام شيخه في المواهب الرحمانية ١١٧/ أ، والفوائد الشنوانية ١٤٢/ ب.

(٢) عطف علىٰ قوله: (فعُلِم أنه لم يرد...).

(٣) يريد : (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٤) يعني الأزهري، وقوله في شرح الآجرومية٧٣، وممّن قال ذلك أيضًا الشيخ ابن جبريل في شرحه ٣٧/ أ، والشربيني في نور السجية ٤٦/ب، والمقسي في شرحه (النصيحة السنية ٤٠/ ب، ٤١/ أ).

(٥) في (جـ): الا.

(٦) ساقط من (جـ).

(٧) في صـ٩٥٦.

ذهب إليه السَّعدُ من أنّ المذكورات موضوعةٌ للمفهوم الكليِّ لتُستعمل في الجزئيّات؛ لِتَوجُّهِ الإشكال المذكور عليه(١).

تنبيه:

اعترض البدرُ الدماميني كلامَ ابن مالك فقال(٢): إنه -كما ترىٰ- كلامٌ ظاهريٌّ خالٍ عن التحقيق. وقد قرّر بعضُ الفضلاء في هذا المعنىٰ كلامًا نفيسًا، يَشتمل علىٰ بيان المعرفة والنكرة وتمييزِ أقسام المعرفة بعضِها من بعض، فقال: التعريف يُقصد به تعريفٌ(٣) عند السامع من حيث هو معيّن، كأنه أشير(٤) إليه بذلك الاعتبار. وأمّا النكرة فيُقصد بها التفاتُ النفس إلىٰ المعنىٰ(٥) من حيث ذاتُه، ولا يلاحظ فيها تعيّنٌ،(٦) وإن كان معيّنًا في نفسه، لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظتِه فرقٌ جليٌّ. ومَهّد في تصوير ذلك مقدمةً، هي: أنّ فهْمَ المعاني مِن الألفاظ بمعونة الوضع والعلمِ به. وفائدته: أنْ تكون المعاني(٧) مقصودةً ممتازًا بعضُها عن بعضٍ عند السامع، فإذا دُلّ باسمٍ علىٰ معنًىٰ، فإمّا أن يكون بذلك

---

(١) تقدم ذلك في صـ٨٣٧-٨٣٨، ٨٥٨، ٩٥٦.

(٢) في تعليق الفرائد ٢/ ١٢-١٣، بتصرف.

(٣) في (جـ): معين. وهي ساقطة من كلام الدماميني.

(٤) في (ب): أسير.

(٥) في كلام الدماميني: المعيّن وما عند الشارح هنا أحسن. لمناسبة الكلام الآتي.

(٦) في (أ): تعيين. وفي كلام الدماميني: تعيّنه.

(٧) في كلام الدماميني: فلابدّ أن تكون المعاني.

الاعتبار، أيْ كون المعنىٰ معيَّنًا عند السامع، متميّزًا[١] في ذهنه، ملحوظًا معه، أو لا. فالأول: يُسمَّىٰ معرفةً. والثاني: يسمّىٰ نكرةً. ثم قال: الإشارة إلىٰ تعيين[٢] المعنىٰ وحضورِه إن كانت[٣] بجوهر اللفظ يسمَّىٰ عَلَمًا: إمّا جنسيًّا، إنْ كان المعهودُ الحاضرُ جنسًا[٤] وماهيةً، كـ(أسامة). أو شخصيًّا، إنْ كان فردًا منها، كـ(زيد)، أو أكثرَ، كـ(أبانين).[٥] وإنْ لم يكن بجوهر / [١٣٥/ أ] اللفظ فلا بدّ مِن أمرٍ خارجٍ عنه مُشارٍ به إلىٰ ذلك، مثل الإشارة في أسماء الإشارة، وقرينةِ[٦] التكلُّم والخطاب والغيبة في الضمائر، وكالنسبة المعلومة من جملةٍ وغيرِ جملةٍ في الموصولات والمضاف إلىٰ المعارف، وكحرفي اللام والنداء في المعرَّفات بهما. فظهر أنَّ معنىٰ[٧] التعريف[٨] مطلقًا هو العهد[٩] في الحقيقة، لكنه جُعل أقسامًا خمسةً، بحسب تفاوتِ ما يُستفاد منه، ويُسمَّىٰ[١٠] كلُّ قسمٍ باسم مخصوص. -

---

(١) في (جـ): تميزا.

(٢) في (ب): تعيّن وهو الموافق لنصّ الدماميني.

(٣) في (ب): كان.

(٤) في (أ): جنسيا.

(٥) فإنها تطلق علىٰ جبلين مقترنين غالبًا في الذكْر. وقد تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك وبيانه في صـ٨٧٢، حـ(٢).

(٦) في (جـ): وكقرينة. وكلاهما مذكور في نسخ تعليق الفرائد. كما ذكر المحقق.

(٧) في (أ) و(ب): المعنىٰ.

(٨) في (ب): للتعريف.

(٩) في (ب): المعهد.

(١٠) في (جـ): وسمىٰ.

وأنّ الأعلامَ الجنسيَّةَ – وإن كانت قليلةً- أعلامٌ حقيقةً، كالأعلام الشخصية؛ إذ[١] في كلٍّ منهما إشارةٌ بجوهرِ اللفظ إلىٰ حضور المسمّىٰ في الذهن. قال سيبويه: إذا قلت: (أسامة) فكأنك قلت: الضَّرب الذي مِن شأنه (كَيْت كَيْت).[٢] - وأنَّ الفرقَ بين (أسامة) و(أسد) -إذا كان موضوعًا للجنس من حيث هو- بحسب الإشارة وعدمِها. كما سبق،[٣] وأمّا الأسد فالإشارة فيه بالآلة[٤] دون جوهر اللفظ. انتهىٰ.

وقال ابن الحاجب في (الكافية)[٥]: «المعرفة ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه»، وذكر أقسامها. ثم قال: «والنكرة ما وُضِعَ لشيءٍ لا بعينه».[٦] فقال الرضيّ[٧]: قوله: «بعينه» احترازٌ[٨] عن النكرات، ولا يريد أنَّ الواضع[٩] قد قَصَدَ بما وُضِع في حال

---

(١) في (ب): اذا.

(٢) الذي في الكتاب: «وإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد هذا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلىٰ شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا...» ٢/ ٩٤، وهو يؤدي المعنىٰ الذي نقله الشارح عن الدماميني.

(٣) في صـ٨٥٢-٨٥٣.

(٤) في (جـ): بالأداة وما أثبته الموافق لنصّ الدماميني.

(٥) في صـ١٦٥.

(٦) في صـ١٦٦.

(٧) شرح الكافية ٢/ ١٢٨، بتصرف يسير.

(٨) في (ب)، و(جـ): احترازًا. وهو موافق لما نقله عنه الدماميني في بعض نسخه (تعليق الفرائد ٢/ ١٣). وما أثبته الموافق لنصّ الرضيّ المطبوع.

(٩) في (ب): الوضع.

وضعِه واحدًا معينًا، إذ لو أراد ذلك لم تَدخل فيه إلّا الأعلام؛ إذ الضمائر، والمبهمات، وذو[١] اللامِ، والمضافُ إلىٰ أحدها يَصلح لكل معيّنٍ قَصَدَه المستعمِلُ. فالمعنىٰ: ما وُضع ليُستعمَل في واحدٍ بعينه، سواءٌ كان ذلك الواحد مقصودًا بالوضع، كما في الأعلام، أَوْ لا، كما في غيرها. ولو قال: (ما وُضِعَ لاستعماله في شيءٍ بعينه) لكان أصحّ[٢]. هذا نصُّه[٣]. / [١٣٥/ ب] يعني[٤]: أنَّ المعتبَر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع؛[٥] لتندرج فيه الأعلامُ الشخصيةُ وغيرُها من المضمرات والمبهمات وسائرِ المعارف، فإنَّ لفظةَ (أنا) مثلًا لا تُستعمَل[٦] إلّا في أشخاصٍ معيَّنةٍ، إذ لا يصحُّ أنْ يقال: (أنا)، ويراد به متكلمٌ، لا بعينِه. وليست موضوعةً لواحدٍ منها، وإلّا كانت [في غيره][٧] مجازًا، ولا لكلِّ واحدٍ منها، وإلّا كانت[٨] مشتركةً موضوعةً أوضاعًا بعدد أفراد المتكلِّم، فوجب أنْ تكون موضوعةً لمفهومٍ كليٍّ شاملٍ لكلّ الأفراد، ويكون الغرضُ مِن

---

(١) في (ب): وذي.

(٢) عند الرضي: أصرح.

(٣) تصرف فيه الشارح.

(٤) في (جـ): يعين. وهذا التفسير منقول عن الدماميني في تعليق الفرائد ١٣-١٤.

(٥) وهذا معنىٰ قولهم: (كليّات وضعًا، جزئيّات استعمالًا)، وهو قول السعد التفتازاني، وقد مضىٰ ذلك غير مرة، آخرها في صـ٩٦٢، وقد اختار الشارح خلافَه. كما مضىٰ في صـ٩٥٦، وكما سيأتي قريبًا.

(٦) في (ب): لفظه أنا منا الاستعمال.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) في (جـ): لكانت.

وضعها [له](١) استعمالَها في أفراده المعيّنة دونه. وقد أُولع كثيرٌ من الفضلاء بهذا البحث(٢). والظاهرُ ما أفاده بعضُ الحذّاق مِن أنها موضوعةٌ لكل معيَّنٍ منها وضعًا واحدًا عامًّا؛(٣) فلا يلزم كونُها مجازًا في شيءٍ منها، ولا الاشتراكُ، ولا تعدُّدُ الأوضاع. ولو صحّ ما ذكروه لكان (أنا) و(أنت) و(هذا) مجازاتٍ لا حقائقَ لها؛ إذ لم تُستعمَل فيما وُضعت له من المفهومات الكليَّة، بل لا يصحّ استعمالُها فيها(٤) أصلًا، وهذا مستبعَد جدًّا. وكيف لا؟ ولو كانت كذلك لَمَا اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقةَ، ولَمَا احتاج مَنْ نفىٰ الاستلزامَ إلىٰ التمسّك في ذلك بأمثلةٍ نادرة. فَتَفَهَّمْ» انتهىٰ بلفظه(٥) جلبْناه لحُسنه، وإنْ أخرجَنا(٦) عن قصدنا.

ولمّا كان في ضابط النكرة السابق علىٰ ما اخترناه، أو حدِّها علىٰ ما اختاره الشارح غموضٌ وخفاءٌ؛ لرجوعه إلىٰ أمرٍ معنويٍّ، والأمورُ المعنوية إنما يميّزها علىٰ وجهها الأذهانُ الكاملةُ، وهذه المقدمة قُصِد بها أولًا وبالذات المبتدئ

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) لا يزال النقل مستمرًا بلفظه عن الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ١٤.

(٣) يشير إلىٰ رأي السيد المحقق الشريف الجرجاني. وقد سبقت الإشارةُ إليه وترجيحُ الشارح له غير مرة. آخرها في صـ ٩٥٦.

(٤) في نصّ الدماميني: استعمالها في شيء منها.

(٥) حاشية المطول للشريف الجرجاني ٧٠، وقد نقله بلفظه -دون عزوٍ- الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ١٣-١٤، وهذا آخر ما نقله عنه.

(٦) في (ب): خرجنا.

الذي لقصور فهمه غالبًا / [١٣٦/ أ] قَلّ أنْ يستقلّ بضبطِ غيرِ المحسوسات - عَدَلَ إلىٰ ضابط حِسّيٍّ؛ رفقًا به، فقال: (وتقريبه) أيْ: الضابط،(١) أو الحدّ(٢) السابق(٣)، ويحتمل الاسمَ النكرة - مِن فهْمِ القاصر قولُنا:...(٤). أو (تقريب) مؤوّلٌ باسم الفاعل؛ ليصحّ الحمل، أي: (مُقَرِّبُه)(٥): (كل ما) أي: كلُّ اسمٍ، مذكرًا كان، أو مؤنَّثًا، مفردًا كان، أو مثنًّىٰ، أو مجموعًا (صلح) لغةً، بفتح اللام، وضمّها (دخول) (رُبَّ) أو (الألفِ واللام عليه) للتعريف وإزالة الإبهام، بقرينة تمثيله بقوله: (نحو) الألف واللام من (الرجل والفرس)(٦) فهو تمثيلٌ لما صلح للدخول بالفعل(٧)، لا لِما يصلح

---

(١) تأويله بذلك في شرح ابن جبريل ٣٧/ أ، السنهوري ٥٧/ ب.

(٢) عطفت في (ب) بالواو.

(٣) والقول: إنه تقريب للحد في شرح الرملي ١٩٥.

(٤) أي: تقريب الضابطِ أو الحدِّ أو الاسمِ النكرةِ قولُنا....

(٥) وذلك أن الخبر هو كلمة (كلّ)، فلو بقي المبتدأ - وهو المصدر (تقريب)- دون تأويل، لَمَا صحّ الإخبار عنه بذلك، لأن المصدر في معنىٰ الفعل، فلا يصحّ الإخبار عنه.

(٦) في إحدىٰ نسخ الآجرومية المطبوعة (عثمان بسبح): (الرجل والغلام).

وما أثبته الشارح موافق لما في شرح الحسني ٢٧/أ، والحلاوي ٥٠/أ، وشرح ابن جبريل ٣٧/أ، والسنهوري ٥٤/ب، والبهنسي ٢٩/ب، والمكودي ١٥، والأزهري ٧٤، والرملي ١٩٥، والصباغ ٢٦/ ب، والشربيني (نور السجية ٤٠/ ب، والغيطي ٢٧/ أ، والمقتّي ٤٠/ أ.

(٧) أي يظهر حقًا دخول (أل) عليه. وسيأتي فيما بعد أن هناك أسماءً لا يمكن دخول (أل) عليها، ولكن علىٰ مرادفها.

له[١]. ثم المراد ما يصلح لدخول (أل) بحسب الوضع، وإن منع من ذلك عروضُ الاستعمال كالتزام التنكير، فلا يَرِد (أحد) و(ديّار) و(عَرِيب)[٢] و(خِدْن)[٣] و(شِبْه) وأخواتُها – وما يصلح[٤] بنفسه، أو بمرادفه[٥]، فلا يَرِد أيضًا (امرؤ) و(امرأة)؛ لأن ما هو بمعناها من (مَر) و(مَرَة) يصلح لذلك[٦]. ولا يَرد أسماء الفاعلين والمفعولين مجردةً من (أل)،[٧] أو مقرونةً بها؛ لصلوح مرادفها لذلك، كـ(الشخص الضارب) أو (المضروب)،[٨] وكذلك أسماء الشروط والاستفهام،[٩] و(ذو) بمعنىٰ (صاحب كذا)، ولا يَرِدُ بواسطة هذا التقدير علىٰ

---

(١) زيد هنا في (ج): بعدد. ولم يظهر لي مقصوده بها. والمعنىٰ العام ظاهر، فهو يريد: ما يقبل فِعلاً دخولَ (أل) عليه، ومثل له بما فيه (أل): (الرجل) و(الفرس)، ولم يمثّل بنكرة ليس فيها (أل)، ولكنها تقبل (أل)، مثل: (رجل) و(فرس).

(٢) في (ب): غريب.

(٣) في (ب): وحرز، وفي (جـ): حدن.

(٤) أي: والمراد أيضًا ما يصلح.

(٥) في (أ) و(ب): بمفرده.

(٦) يجوز في (المرأة) أن يقال: (المرة) بحذف الهمزة -وهي إحدىٰ ثلاث لغات جائزة فيها- ولم أجد نصًّا علىٰ جواز ذلك أيضًا في (المرء)؛ فيقال: (المَرَ). اللسان: مرأ. ولو أن الشارح مثّل بـ(مَرْء) و(مرأة) لكان أحسن لشهرة ذلك فيهما، ولأنه يصح فيهما دخول (أل) فيقال: المَرْء والمَرْأة. ونحو ما ذكره الشارح موجود عند شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١١٨/ أ.

(٧) يعني الموصولة. لأنها حينئذٍ في معنىٰ الفعل فلا يصح دخول (أل) المعرفة عليها. والتوضيح عن المواهب الرحمانية ١١٨/ أ.

(٨) عطفت في (ب): بالواو.

(٩) بيّن الأزهري ذلك في التصريح ١/ ٩٢، وكذا في الأشموني ١/ ١٠٤-١٠٥.

هذا الضابط عَلَمُ الجنس في قولك: (إنْ رأيت أسامة فَفِرَّ منه) مريدًا به فردًا منه غيرَ معيّن، ولا ضميرُ الغائب الراجعُ إلىٰ نكرة في نحو: (جاءني رجل فأكرمته)، فإنهما معرفتان[١]، مع صدْق هذا الضابط عليهما باعتبار إرادة المرادف، نحو: (أسد) و(رجل)؛ لتعذّر الترادف بين النكرة والمعنىٰ الحقيقي فيهما، ألا ترىٰ أن (أسامة) لا يُطلق حقيقةً / [١٣٦/ ب] إلّا إذا أريد به الحقيقةُ المعيَّنة في ضمن الفرد، ومتىٰ أُريد الفردُ كان مجازًا[٢]، وضمير النكرة ليس عائدًا علىٰ (رجل) بمجرَّده، بل باعتبار كونه صار معهودًا، والرجلُ المعهود لا يرادف الضمير.[٣]

وقد يقال: إنَّ كلام المصنف لا حاجة به إلىٰ شيءٍ من التكلف[٤]؛ لأنه إنما ذكر خاصةً وعلامةً، وهي تطرد، ولا تنعكس - كما لا يخفىٰ ولا يلتبس.[٥]

---

(١) في (جـ): مقرتان.

(٢) سبق الفرق بين علم الجنس والنكرة الحقيقية في صـ٨٥٢-٨٥٤، ومدار قوله علىٰ نفي كون كلمة (أسد) مرادفة لـ(أسامة) إذا أريد بها غيرُ معيّن، فلا يقال: إن (أسامة) في المثال نكرة؛ لأن مرادفه وهو (أسد) يقبل (أل).

(٣) أراد أن ينفي أن تكون كلمة (رجل) الأولىٰ مرادفة للضمير؛ لأن هذا الضمير لم يرجع إلىٰ كلمة (رجل) إلا بعد أن صارت معهودة، فتغيَّر حكمُها، وانتقل من النكرة إلىٰ المعرفة، فلا يقال: إن الهاء في (أكرمته) نكرة؛ لأن مرادفها وهو كلمة (رجل) الأولىٰ يمكن تقبل (أل).

وقد سلف الخلاف في الضمير العائد إلىٰ النكرة هل هو معرفة أو نكرة. وذلك في صـ٨٤٧-٨٤٨.

(٤) في (جـ): المتكلف.

(٥) أشار إلىٰ هذا الشنواني في المواهب الرحمانية ١١٨/ أ، والفوائد الشنوانية ١٤٣/ ب. وقد تقدم في أول الكتاب أن الحدّ يطرد وينعكس وأن العلامة تطرد ولا تنعكس، وبيانُ معنىٰ ذلك في صـ٥٥.

وخرج باشتراط كون [(أل)][1] للتعريف[2] ما صلح للزائدة والموصولة[3].

والله أعلم.

تنبيه: النكرات تتفاوت أيضًا في التنكير كما تتفاوت[4] المعارفُ في التعريف، فبعضُها أنكرُ مِن بعض، فأنكرُها (شيء)، ثم (متحيّز)، ثم (جِسْم)، ثم (نامٍ)،[5] ثم (حيوان)، ثم (ماش)، ثم (ذو رجلين)، ثم (إنسان)، ثم (رجل) أو (امرأة). والضابط: أن النكرة إذا دخل غيرُها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات. فإنْ دخلت تحت غيرها، ودخل غيرُها تحتها، فهي بالإضافة إلىٰ ما يدخل تحتها أعمُّ، وبالإضافة إلىٰ ما دخلت تحته أخصّ[6].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ): التعريف.

(٣) يريد ما صلح لدخول (أل) الزائدة عليه، وهو معرفة، مثل (الوليد) و(اليزيد) و(الضحاك) و(العباس) واسم الموصول (الذي) واسم الإشارة نحو (الآن). وقد سبق ذلك في ص٩٤٣-٩٤٧، أما الموصولة فلا يُتصور دخولها إلا علىٰ الأفعال وهذه لا توصف بتعريف ولا تنكير أو الصفات المشتقة (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) وهذه نكرات في الأصل فلا وجه للاحتراز عنها. وقد سبق الحديث عن الموصولة في صـ٩٠٤-٩٠٨.

(٤) في (جـ): تفاوتت.

(٥) في (ب): ضام.

(٦) هذا الضابط في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٥، والتذييل ١/ ١١٠/أ، وشرح القطر للفاكهي ١/ ١٨٢، والكليات لأبي البقاء الكفوي ٤/ ٣٤٦. وأصل المسألة في المقتضب ٤/ ٢٨٠، ٣/ ١٨٦، والجمل للزجاجي ١٧٨، واللمع ١٥٨-١٥٩، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٦-٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٢، وشرح المفصل ٥/ ٨٨، وكشف المشكل ٢/ ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٤-١٣٥، والارتشاف ١/ ٤٥٩، والتذييل ١/ ١١٠/أ.

[باب العطف]

أيْ: (المعطوف)، بقرينة أنَّ الكلام في التوابع، ويُحتمل أن غُلِّب، أو نُقِل للتابع المخصوص. وهو لغةً: الرجوع، ومنه: (عَطَف الفارسُ علىٰ قِرْنِه)، إذا عاد إلىٰ مصادمته. - والحنوُّ، ومنه: (عَطَفتِ الناقةُ علىٰ فصيلها)، إذا رامَتْه. - والثَّنْيُ، ومنه: (عَطَفْتُ ثِنَاءَي العقال)، إذا ثنيت[1] أحدَهما علىٰ الآخر.[2]- واصطلاحًا: قسمان، عطفُ بيان، ولم يتعرَّض له في هذه المقدمة؛ لِما مَرّ[3]. وهو تابعٌ موضِّحٌ أو مخصِّصٌ، جامدٌ غيرُ مؤوَّل[4]. وتقدَّم[5] في النعت أنَّ التوضيح في المعارف، / [١٣٧/ أ] والتخصيصَ في النكرات. فخرج بقوله: (موضِّح) [أو (مخصِّص])[6] بقيَّةُ التوابع غير النعت - وبما بعده: النعتُ.

ويجب أن يوافق متبوعَه في أربعةٍ من عشرة أشياء، تقدَّمتْ في النعت[7].

ويكون في المعارف كـ:

---

(١) في (جـ): أثنيت.

(٢) اللسان: القاموس (عطف).و(ثنىٰ).

(٣) في (ب): كما، وكلاهما صحيح فهو قد أشار إلىٰ ذلك في صـ٥٠١-٥٠٢، وبيّن السبب. وهو أن عطف البيان لا يختلف عند بعض العلماء -ومنهم الآجرومي- عن بدل الكل من الكل.

(٤) هذا بنصه حدّ ابن هشام في القطر ٢٧، والجامع الصغير ١٩٢.

(٥) في صـ٨٠٣.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في صـ٨٢٦-٨٢٧.

أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[١]

فـ(عمر) عطفُ بيان لـ(أبي حفص)، ذُكِر لإيضاحه، وقد تبعه في الرفع، والإفراد، والتذكير، والتعريف. و(هذا خاتمٌ حديدٌ)، فـ(حديد) عطفُ بيانٍ لـ(خاتم)، ذُكِر لتخصيصه، وقد تبعه في الثلاثة الأوّل، والتنكيرِ، ومنه: ﴿...أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[٢].

وقولُ الزمخشري: إنَّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ على ﴿ءَايَـٰتٌ﴾[٣] مخالفٌ

---

(١) بيت من الرجز وبعده: ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ.

يُعزىٰ لعبد الله بن كيسبة النهدي من المخضرمين الذين أدركوا النبي ﷺ ولم يروه (الإصابة ٥/ ٩٦، والخزانة ٥/ ١٥٦-١٥٧).

وعزي لرؤبة وهو وهم؛ لأن رؤبة غير معاصر لعمر بن الخطاب -الذي هو المعنيّ بالبيت- وليس البيت مذكورًا في ديوانه. وعزي لأعرابي لم يُذكر اسمُه.

وقصته: أن هذا الرجل أتىٰ عمر بن الخطاب، فقال: إن أهلي بعيد، وإني علىٰ ناقة دبراء عجفاء نقباء، وطلب منه أن يحمله علىٰ ناقة سليمة. والدبراء: التي تخرّق ظهرها من كثرة الركوب وحمل الأثقال. والنقباء: التي رقّ خفّها وانثقب وتخرق، فصارت تضعف في المشي، ولكن عمر ظنّه كاذبًا؛ فلم يجب طلبه.

(الصاحبي ٢٩٨، ربيع الأبرار ١/ ٢٨٩، وشرح المفصل ٣/ ٧١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٧، وشرح الرضي ١/ ٣٤٣، والخزانة ٥/ ١٥٤-١٥٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

(٢) ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ...﴾ ٩٥ المائدة ٥.

(٣) في قوله تعالىٰ: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ...﴾ ٩٧ آل عمران ٣.

وقول الزمخشري في الكشاف ١/ ٣٨٧. وغيرُه يعربها علىٰ أنها مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: (منها مقام إبراهيم). (معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٧) أو علىٰ أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هي مقام) (معاني=

لإجماعهم[١]. وقولُ الجرجاني: يشترط كونُه أوضحَ من متبوعه[٢] مخالفٌ لقول سيبويه في (يا هـذا ذا الجُمّـة)، [إذا كـان [ذا][٣] الجمـة][٤] عطفَ بيان[٥]، مع أن الإشارة أوضحُ من المضاف إلىٰ ذي الأداة[٦].

=القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٤٦)، أو علىٰ أنها بدل من (آيات). (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٥) نقله عن المبرد.

(١) لاختلاف التابع عن المتبوع في التنكير والتعريف. قال ابن مالك: وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين؛ فلا يُلتفَت إليه، (شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وشرح العمدة ٢/ ٥٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٨٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٨).

(٢) الجمل ١٠٠، إذ قال: عطف البيان، وهو الاسم الذي يكون الشيء به أعرفَ؛ فيبيّن غيرَه.

ونحوه في المقتصد ٢/ ٩٢٧، ووافقه العكبري في اللباب ١٠/ ٤٠٩، والجزولي في المقدمة ٧٠، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٩٤، وعزاه ابن مالك للزمخشري (شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣) ويوحي به كلامه في المفصل ١٢٢-١٢٣. وهو صريح قوله في الأنموذج ٨٩.

وقال الأنباري: إنه يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد علىٰ الآخر في كون الشخص معروفًا به؛ ليخصّه من غيره. (أسرار العربية ٢٩٦) ونقل ابن مالك عن أكثر المتأخرين أنَّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه أو يكون أعمَّ منه، وخالفهم. (شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦) ونحوه في شرح العمدة ٢/ ٥٩٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٨٦.

(٣) سقطت من جميع نسخ التحقيق. وأثبتُّها بالنصب حكاية للفظ في المثال السابق.

(٤) ساقط من (جـ).

(٥) الكتاب ٢/ ١٨٩-١٩٠، وهو يجيز في نحو هذا أن يكون بدلًا، أو عطف بيان. والحديث عن عدم اشتراط كون العطف أوضحَ من متبوعه في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، والاحتجاج بكلام سيبويه في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٤، وشرح العمدة ٢/ ٦٠٢، والمساعد ٢/ ٤٢٤.

(٦) أوضح المسالك ٣/ ٣٤٨-٣٤٩، والمضاف إلىٰ ذي الأداة إمّا بمنزلته، أو دونه، كما سبق الخلاف فيه في صـ٩٥٢-٩٥٣، وذو الأداة في التعريف دون اسم الإشارة، كما مضىٰ ذلك أيضًا في ص٨٤١-٨٤٢.

فعُلِمَ أن عطف البيان لا يخالف متبوعَه تعريفًا وتنكيرًا. وأنه يكون[1] في النكرات[2]، ومَنَع بعضُهم ذلك، وخصَّه بالمعارف،[3] وأَوْجَبَ البدلية فيما استند إليه المجيزُ؛[4] محتجًا بأنَّ البيانَ بيانٌ كاسمه، والنكرةُ مجهولةٌ، والمجهول لا يبيِّن المجهولَ. ودُفِعَ بأنَّ بعض النكرات قد يكون أخصَّ من بعض، والأخصُّ يبيِّن غيرَه[5].

وجَوّز الزمخشريُّ مجيئَه للمدح، كما في قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ...﴾[6]، فإنه ذَكَر أنَّ (البيت الحرام) عطفُ بيانٍ لـ(الكعبة)، جيء به

---

(١) في (جـ): لا يكون. وهو وهم ظاهر، يدلّ علىٰ ذلك الجملة التي بعده.

(٢) نقل ذلك ابن مالك عن الفرّاء وغيره من الكوفيّين، وعن أبي علي والزمخشري، واختاره (شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦)، وعزاه إليهم أيضًا وإلىٰ ابن جني في شرح العمدة ٢/ ٥٩٥، وعزا ابن الناظم تجويز ذلك للأكثر، قال: وليس قولُ مَن منع بشيء (شرح الألفية ٥١٥)، واختار ذلك أبو حيّان وقال: وإن كان اشتراط التعريف الأكثر. (النكت الحسان ١٢٦).

(٣) ممّن خصه بالمعارف المجاشعي في شرح عيون الإعراب ٢٣٤، والشلوبين في حواشيه علىٰ المفصل ٥٩أ. وعزاه فيه للبصريين، وابنُ يعيش في شرح المفصل ٣/ ٧٢، وعزاه ابن هشام للبصريين وخالفهم (شرح اللمحة ٢/ ٢٤١).

قال ابن مالك: وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزامُ تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان. ولم أجد هذا النقل من غير جهته. شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وخالفه ابن مالك في ذلك في الموضع السابق، وعزاه إلىٰ الزمخشري، وقال: إن كلامه في المفصل يوهم ذلك (شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٤)، ولا أرىٰ ذلك في كلام الزمخشري، ونُقل عنه أيضًا في الكشاف مخالفة ذلك.

(٤) نقل ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٤٨.

(٥) حجة المانعين والردّ عليهم في التصريح ٢/ ١٣١، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٣١.

(٦) ﴿...قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ ٩٧ المائدة ٥.

للمدح، لا للإيضاح، كما تجيء الصفةُ لذلك[١]. وللمبحث تتمّةٌ، ستأتي في البدل إنْ شاء الله تعالىٰ.

وعطفُ نسَقٍ، بفتح السين، اسم مصدر بمعنىٰ اسم المفعول، يقال: (نسقت الكلام: أنسقه: نسقًا)، أيْ: / [١٣٧/ ب] عطفت بعضَه علىٰ بعض. والمصدر بالتسكين[٢].

ولمّا كان عطفُ النسق يمكن ضبطُه بالعدّ، وكل ما هو كذلك الأولىٰ تَرْكُ ضبطه بالحدّ. قال المصنف تبعًا لابن الحاجب[٣]: (و) مجموع (حروف العطف عشرة) علىٰ رأيِ مَن عدّ (إما) الثانيةَ في نحو: (تزوج إمّا هندًا وإمّا أختها) عاطفةً -كما سيأتي[٤]- وعلىٰ رأيِ غير يونس[٥] في (لكنْ)[٦].

وعدّها ابنُ مالك في (تسهيله)[٧] ثمانيةً، قال: وليس منها (لكن)، وفاقًا

---

(١) الكشاف ١/ ٦٨١.

(٢) جعله العكبري بالفتح بمعنىٰ الشيء المنسوق، (شرح اللمع ٢/ ٤٢٣) وقال ابن القواس: بالفتح بمعنىٰ المنسوق وبالسكون المصدر (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧٣).

(٣) في الكافية ٢٢٥.

(٤) في صـ١٠٢٣-١٠٢٤.

(٥) ابن حبيب الضّبي مولاهم، أبي عبد الرحمن (٩٤-١٨٢هـ) عالم لغوي نحوي، وكان النحو أغلب عليه، وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفرّاء. (مراتب النحويين ٤٤-٤٥، وأخبار النحويين البصريين ٥١-٥٤، وطبقات النحويين واللغويين ٥١-٥٣).

(٦) تفصيل الحديث عنها والخلاف فيها تجده في صـ١٠٤٢-١٠٤٥.

(٧) في صـ١٧٤.

ليونس، ولا (إمّا)، وفاقًا له ولابن كيسان[١]، ولا (إلّا)، خلافًا للأخفش[٢] والفرّاء[٣]، ولا (ليس)، خلافًا للكوفيين[٤]، ونَقَلَه ابن عصفور عن البغداديين[٥]، ولا (أيْ) بالسكون، خلافًا لصاحب المستوفى[٦]. وعدّها في

---

(١) زاد في متن التسهيل: (وأبي علي) وهو كذلك في شرح العمدة ٢/ ٦٠٧، وسيأتي الحديث عنها وعن الخلاف فيها مفصَّلًا في صـ١٠٢٣-١٠٢٤، وظاهر كلامه هنا أن ابن كيسان لا يرى (إمّا) عاطفة. وسترى خلافَ ذلك.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٦٢، وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٥، والارتشاف ٢/ ٦٣٠.

(٣) هذا رأيه في (إلا) في الاستثناء التام المنفي، حين يتبع المستثنى منه (معاني القرآن ١/ ٨٩، ٢/ ٢٨) ونَقَل عن بعض النحويين تجويز ذلك في غير هذا الأسلوب وخالفهم (معاني القرآن ٢/ ٢٨٧، ١/ ٨٩) وعزي للفراء (الارتشاف ٢/ ٦٣٠) وعزي هذا الرأي للكوفيين عامة (الإنصاف ١/ ٢٦٦، والملخص ٥٧١) ولبعضهم (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٣)، ونقله أبو حيّان عن ثعلب (الارتشاف ٢/ ٦٣٠).

(٤) وابنِ كيسان (الموفقي ١١٢) والحيدرةِ اليمني (كشف المشكل ١/ ٦٢٤) وصاحبِ المستوفي ١٢١ب، وعزي ذلك للكوفيين في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٠، والمخلص ٥٧١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٣٩، والنكت الحسان ١٣١، والارتشاف ٢/ ٦٣٠، والتذييل ٤/ ١٥١ب نقله عن النحاس وابن بابشاذ، وذُكر غيرَ معزوّ في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٧٣.

(٥) هذه الجملة زيادة من الشارح على متن التسهيل، وهي في الارتشاف ٢/ ٦٣٠، والتذييل ٤/ ١٥١ب، والمساعد ٢/ ٤٤٣، ونَقْلُ ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٢٥، ينقله عن شيخه الشلوبين، ومثْلُ ابن عصفور في هذا النقل ابنُ هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٥٤.

(٦) هو جمال مجد الإسلام، قاضي القضاة مفتي العراق عليّ بن مسعود بن محمد بن الحكم الفرُّخَان، كمال الدين، أبو سعد (...-٥٤٨هـ) (نقلًا عن مقدمة كتابه المستوفي والبغية ٢/ ٢٠٦).

وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧، والنكت لحسان ١٣١، وعزاه أيضًا إلى الكوفيين وابن صابر، وعزاه أبو حيّان أيضًا في الارتشاف ٢/ ٦٣١، إلى ابن السكّاك الخوارزمي، ونحوه في الهمع ٤/ ٣٧٠، والذي في (المستوفى) خلافُ ذلك، فقد صرَّح أن حروف العطف تسعة، ولم يعدّ منها (أي) (المستوفى ١١٦ب). ونقل هذا القول الرضيُّ دون عزو في شرح الكافية (٢/ ٣٦٣) قال: وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان=

(ألفيّته)[1] تسعةً، وهو المعتَمَد[2].

تنبيه:

قال أبو حيّان: ولكونه بأدوات محصورة لا يَحتاج[3] إلىٰ حدّ، ومَنْ حدّه

=لما قبلها، قال أبو حيّان: ولا أحفظ عن البصريين نصًّا في إعراب ما بعد (أيْ) في هذا النحو، ويحتمل أن يكون بدلًا (النكت الحسان ١٣١) قال: ولا أدري مَنْ صاحب المستوفى من النحويين، ولا أدري أيضًا هل هو بفتح الفاء أو كسرها، وقد وقفت علىٰ تصنيف يسمّىٰ (المستوفى)، وتتبعتُه فلم يذكر فيه ذلك، ويمكن أن يكون تصنيفًا غير الذي نقل منه ابن مالك، والعجب له نسبةُ هذا المذهب لكتاب مجهول، وهو مذهب الكوفيين (التذييل ٤/ ١٥١ب). قال الدماميني: وفي الجمل لابن خالويه: وزادني أبو عمر - يعني الزاهد- والمبرّد (أيْ). ومعنىٰ كلامه أنهما ذكراها في أحرف النسق، فقد استفدنا من ذلك أن المبرد وهو إمام كبير من أئمة البصريين قائل بأنها حرف عطف (تعليق الفرائد ٣٠٧أ) ونحوه في شرح التسهيل للمكي ٣٨٤أ.

(١) في (جـ): القنية، وهو تصحيف، وقوله في الألفية في صـ٤٧.

(٢) عدّها ابن السرّاج عشرة -كما هي عند الآجرومي- (الأصول ٢/ ٥٥-٥٩) ونحوه في التبصرة والتذكرة ١/ ١٣١، واللمع ١٤٩، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩١-٩٣، وعيون الإعراب (شرحه ٢٤٥) وملحة الإعراب وشرحها ٢٩٦-٢٩٧، والمفصل ٣٠٣-٣٠٥، وتلقيح الألباب ١٧٢، والفصول الخمسون ٢٣٦، والكافية ٢٢٥، قال ابن يعيش: «وهو رأي أكثر الجماعة» (شرح المفصل ٨/ ٨٩) وأسقط بعضهم (إمّا) كما في الإيضاح لأبي علي ٢٩٥، ٢٩٧، والجمل لجرجاني ١٠١-١٠٢، والمقتصد ٢/ ٥٤٥، وأسرار العربية ٣٠٢، والقواعد والفوائد ١٣٨-١٤٢، والملخص ٥٧٠، وأسقط ابن الدهان (حتىٰ) (الفصول ٣٧-٣٨) ونقل ابن يعيش أن بعضهم أسقط كلتا الأداتين، فعدها ثمانيةً، ونقل عن ابن درستويه أنه لا يعد منها إلا ثلاثة (شرح المفصل ٨/ ٨٩)، وزاد الزجاجي علىٰ ما ذكر الآجرومي: (لا بل) (الجمل ١٧) ووافقه ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٢٩-٢٣٢، وشرح الجمل ١/ ٢٢٣) وزاد الحيدرة (ليس) (كشف المشكل ١/ ٦٢٤)، وزاد بعض الكوفيين (كيف) و(أين) و(هلّا) (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥).

(٣) في (ب): يتحاج.

كابن مالك بكونه تابعًا[١] بأحد حروف العطف - لم يُصِبْ، مع ما فيه من الدَّور؛ لتوقُّف معرفة المعطوف علىٰ حروفه، ومعرفة الحرف علىٰ العطف[٢]. ونحوُه قول بعضهم[٣]: تابعٌ يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف الآتي ذكرُها[٤]، إذ هي حروف العطف.

ثم حروف العطف علىٰ المعتمَد قسمان: منها ما يقتضي التشريك في اللفظ، والمعنىٰ، وذلك ستة: الواو، والفاء، و(ثم)، و(حتىٰ)، و(أو)، و(أم)،[٥] ما لم يقتضيا إضرابًا. وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة: (بل)، و(لكن)، و(لا).

(وهي) أيْ حروف العطف تفصيلًا: (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين

---

(١) في (ب): تبعًا.

(٢) نقل كلام أبي حيّان عنه بهذه الحروف السيوطي في الهمع ٥/ ٢٢٣، والشنواني في المواهب الرحمانية ١١٨/ ب.

(٣) هو ابن الناظم في شرح الألفية ٥١٩، ومثله ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٥٣، وشرح القطر ٣٠١، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٣٣، وقريب منه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٧٣، وشرح التحفة الوردية ٢٩٣.

(٤) ورأىٰ الرضيُّ في الاقتصار علىٰ هذا الحدّ بهذه الألفاظ قصورًا (شرح الكافية ١٠/ ٣١٨-٣١٩).

(٥) قال ابن الناظم: وأكثر المصنفين لا يعدون (أو) فيما يشرِّك في الإعراب والمعنىٰ؛ لأن المعطوف بها يدخله الشك أو التخيير. (شرح الألفية ٥١٩-٥٢٠)، وقال ابن مالك: (وأما (أم) و(أو) فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوها مِمّا يُتبع لفظًا، دون معنىٰ، وإنما هما مِمّا يتبع لفظًا، ومعنىٰ. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣).

في الحكم، لا بقيد ترتيبٍ، ولا معيَّة[1]، فتعطف الشيءَ [على][2] مصاحبه في الحكم، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ[3] وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾،[4] / [١٣٨/أ] وعلى سابقه، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ...﴾،[5] وعلى لاحقِه[6]، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ...﴾[7]، فلو قيل: (جاء زيدٌ وعمرو) احتمل المعانيَ الثلاثةَ

(١) الكتاب ٤/ ٢١٦، والمقتضب ١/ ١٤٨، وعزاه العكبري للجمهور من النحويين والفقهاء (شرح اللمع ٢/ ٤٢٣ - ٤٢٤) وعزاه ابن الحاجب إلى المحققين والأصوليين (شرح الكافية ٣/ ٩٧٩، ومنتهى الوصول ١٩) وعزاه الرضي لجميع البصريين والكوفيين (شرح الكافية ٢/ ٣٦٤) ونقل الحريري أن مذهب الشافعي ومالك أنها تقتضي الترتيب (شرح الملحة ٢٩٧) ونقله العكبري عن ابن درستويه وعن بعض أصحاب الشافعي (شرح اللمع ٢/ ٤٢٣-٤٢٤) ونقله ابن عصفور عن الكوفيين (شرح الجمل ١/ ٢٢٧) ونقله ابن القواس عن الكسائي والفرّاء وثعلب الفقهاء (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧٦)، ونقل الرضي أن بعضهم نقله عن الفرّاء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبعض الفقهاء (شرح الكافية ٢/ ٣٦٤) ونقله الرماني عن قطرب والربعي (معاني الحروف ٥٩) وزاد المرادي أبا عمرو الزاهد وهشامًا وأبا جعفر الدينوري (الجنى الداني ١٥٨-١٥٩) قال ابن يعيش: ولا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب (شرح المفصل ٨/ ٩١)، ونقل ابن مالك أن قومًا يعزون ذلك للفراء، ونفاه عنه مستدلًا ببعض كلامه (شرح التسهيل ٣/ ٣٤٩-٣٥٠) وقال أيضًا: وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول، لكنه مقول. (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦) وأوسع ما رأيته بَحَثَ هذه المسالة نحويًّا وفقهيًّا وأصوليًّا فصلٌ في كتاب (الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٦٧-١١٠).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (أ) و(ب): فأنجيناهم.

(٤) ١٥ العنكبوت ٢٩.

(٥) ٢٦ الحديد ٥٧.

(٦) الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٧) ﴿...ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٣ الشورى ٤٢.

المذكورة(١)، وهي مختلفة في الكثرة والقلّة.

قال ابن مالك(٢): وكونُها للمعيَّة راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل. انتهىٰ.

قال بعضُهم: واستعمالُها في كلٍّ من هذه الثلاثة من حيث إنه جمعٌ استعمالٌ حقيقيٌّ.(٣) وقد ذكروا لها أحدًا(٤) وعشرين حكمًا تختصّ بها من بين أخواتها. تُطْلَب من المطوَّلات(٥). وقد تقدَّم توجيهُ [نحو](٦) هذه العبارات [مرّاتٍ](٧).

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٨، والجمل للزجاجي ١٨-١٩، والأصول ٢/ ٥٥، واللمع ١٤٩، والمقتصد ٢/ ٩٣٧، ونتائج الفكر ٢٦٦، وما بعدها وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٦.

(٢) في التسهيل ١٧٤، وشرحه ٣/ ٣٤٨ بمعناه، ونقله عنه بهذا اللفظ ابن هشام في المغني ٢/ ٣٥٤.

(٣) صرّح بذلك الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٣٤، وهو الظاهر من كلام السيوطي في الهمع ٥/ ٢٢٤-٢٢٥. وقال ابن كيسان: إن استعمالها للمعيّة حقيقة، واستعمالها في غيرها مجاز، وقال الرضي: هي في الأصل للترتيب وفيما عداه مجاز (الهمع ٥/ ٢٢٤).

(٤) كتبت في جميع النسخ بالمقصورة، إلا (و) الاحتياطية، ففيها (احد).

(٥) مثل شرح التسهيل ٣/ ٣٥٠، وشرح العمدة ٢/ ٦٣٣-٦٤٣، والجنىٰ الداني ١٦٠، والمغني ٢/ ٣٥٥-٣٥٧، والجامع الصغير ١٩٣-١٩٥، والتصريح ٢/ ١٣٦-١٣٨، وهو الذي بلغ بها واحدًا وعشرين. والهمع ٥/ ٢٢٥-٢٣٠، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٠-٢١٤.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) في (ب): مرارًا وسقطت من (ج). يعني قوله: وهي الواو... الخ، وقد تقدم مرارًا صـ٨٧-٨٨، ٩٧، ٣٥٦، ٤٤٤، ٤٩٧، ٦٤٤-٦٤٥، ٦٩٦.

تنبيه:

ليس بين قول بعضهم: (لمطلق الجمع)،[١] وقولِ بعضهم: (للجمع المطلق)[٢] فَرْقٌ، خلافًا لمَنْ فهِمَ من الثاني تقييدَ الجمع بالإطلاق[٣]. قال أستاذنا[٤] -تبعًا لبعضهم[٥]-: «وسبب توهُّم الفرقِ بينهما الفرقُ بين (الماء المطلق) و(مطلق الماء)، مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح فقهيٌّ عرفيٌّ في المياه،

(١) ممّن قال ذلك ابن القبيصي في الهادي في الإعراب ١٢٥، وابن الناظم في شرح الألفية ٥٢١، والمحلّي في مفتاح الإعراب ١٤٣، وأبو حيّان في النكت الحسان ١٢٧، والمرادي في الجنىٰ الداني ١٥٨، وابن هشام في المغني ٢/ ٣٥٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٦، وشرح الشذور ٤٤٥، والقطر ٢٧، والجامع الصغير ١٩٣، وشرح اللمحة ٢/ ٢٤٨، ومن الأصوليين (الإبهاج في شرح المنهاج ١/ ٣٣٨)، وشرح التلويح علىٰ التوضيح ١/ ٩٩.

(٢) ممّن قال ذلك الزمخشري في المفصل ٣٠٤، وابن يعيش في شرحه ٨/ ٩٠، وكذا ابن الحاجب في شرحه ٢/ ٢٠٤، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧٦، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٦٣، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٩٤، ومن الأصوليين (مختصر المنتهىٰ ١/ ١٨٩ بحاشية السعد والجرجاني).

(٣) لعل الشارح يقصد ابن هشام الذي قال: وقول بعضهم: (إن معناها الجمع المطلق) غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد» المغني ٢/ ٣٥٤، ووافقه علىٰ ذلك السيوطي في الهمع ٥/ ٢٢٤، ونقل المرادي نحو ذلك عن بعض العلماء وتنظيرهم إياه بـ(مطلق الماء) و(الماء المطلق). الجنىٰ الداني ١٦٢، وأشار الأزهري إلىٰ التسوية بينهما ومخالفته لمن فرّق بينهما (التصريح ٢/ ١٣٥) ونحو ذلك عند الراعي الذي قال: إن التفريق بين (مطلق الجمع) و(الجمع المطلق) لا طائلَ تحته، وهو من جعجعة الرحىٰ بلا طحن. (الأجوبة المرضية ٦٦-٧٠).

(٤) الشنواني وكلامه في الفوائد الشنوانية ١٤٥/ أ، والمواهب الرحمانية ١١٩/ أ.

(٥) لعله يعني الشيخ بهاء الدين السبكي، فقد نصّ علىٰ ذلك، نقلًا عن علماء الأصول. (شرحه لمختصر ابن الحاجب) ونقله الدماميني في تحفة الغريب علىٰ مغني اللبيب ١٧٥/أ، وكذا الشمني في المنصف علىٰ المغني ٢/ ١٠٤.

وما نحن فيه اصطلاحٌ لغوي». انتهىٰ.

(والفاء) ومعناها الجمع مع الترتيب[١]، أيْ: الدلالة علىٰ ملابسة[٢] العامل للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف[٣] عليه، كان معنويًا، أو ذكريًا، وأكثر ما يكون هذا[٤] في عطف مفصَّلٍ علىٰ مجملٍ[٥]، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾.[٦] - والتعقيب[٧]: أيْ الدلالة علىٰ أن ملابسة العامل للمعطوف عَقِبَ ملابسته للمعطوف[٨] عليه، مِن غير مهلةٍ وتراخٍ، لكنه في كل شيء بِحَسَبه[٩]، تقول: (قام زيدٌ فعمرٌو)، إذا تعقّب قيامَ زيد قيامُ عمرو. و(دخلت البصرةَ

---

(١) ذهب الجرمي إلىٰ أنها تكون للترتيب إلا في الأماكن والمطر. (المسائل المنثورة ٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٩). وأنكر بعض الكوفيين إفادتها الترتيب. (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٩).

(٢) في (أ): ملابسته.

(٣) في (ب): ملابسة المعطوف.

(٤) أي الذكري. والفرق بين المعنوي والذكري، أن المعنوي هو أن يكون المعطوف بها لاحقًا، والذكري هو أن يقع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظًا، لا أنّ معنىٰ الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وخصّه بعضهم بعطف الجمل.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٤، والمغني ١/ ١٦١، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٣٥، وظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنه قليل ٣/ ١٢٠٦، ونحوه في شرح العمدة ٢/ ٦١١.

(٦) ٤٥ هود ١١.

(٧) أيْ: معناها الجمع مع الترتيب والتعقيب. يراجع لها: الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ١/ ١٤٨، والجمل للزجاجي ١٩.

(٨) في (ب): ملابسة المعطوف.

(٩) شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٨٠، وشرح المفصل له ٢/ ٢٠٦، والجنىٰ الداني ٦٢، والمغني ١/ ١٦١-١٦٢، وشرح القطر ٣٠٢، والهمع ٥/ ٢٣٢-٢٣٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

فالكوفةَ)، إذا لم تُقِمْ في البصرة، ولا بينهما أزيدَ مِن القدر المعتاد، و(تزوّجَ فلان فوُلِدَ / [١٣٨/ ب] له)، إذا لم يكن بين التزوّج[١] والولادة إلّا مدةُ الحمل الغالبةُ مع لحظة الوطء ومقدماته. واعتُرِضَ علىٰ المعنىٰ الأوّل بقوله تعالىٰ: ﴿... أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾؛[٢] إذ الظاهر منه عكس الترتيب. وأجيب بأنّه علىٰ تقدير (الإرادة)، أيْ: أَرَدْنا إهلاكَها، فجاءها بأسُنا[٣]- والمعنىٰ الثاني[٤] بقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾[٥]؛ إذ لا يصير النبت أسود مُنْتِنًا إلّا بعد مضيّ مدّة متطاولة بعيدة من زمن خروجه، وأجيب بتقدير المعطوف عليه، أيْ: (فمضت مدةٌ، فجعله غثاءً أحوىٰ)[٦]، أو أنَّ الفاء فيه بمعنىٰ (ثم)[٧].

---

(١) في (أ) و(ب): التزويج.

(٢) ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ...بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ٤ الأعراف ٧.

(٣) الأزهية ٢٤٥، وشرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٠، والملخص ٥٧٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٣٦، ورصف المباني ٤٤١، والمغني ١/ ١٦١، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦١، ونحوه في المفصل ٣٠٤، ونتائج الفكر ٢٥١.

وقال السهيلي أيضًا: إن الفاء هنا للترتيب اللفظيّ- لا المعنوي (نتائج الفكر ٢٥٠، والمغني ١/ ١٦١) وقيل: إنها في الآية بمعنىٰ الواو (المصادر السابقة).

(٤) أي: واعتُرِض المعنىٰ الثاني.

(٥) ٤-٥ الأعلىٰ ٨٧.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦١.

(٧) إتيان الفاء بمعنىٰ (ثم) مقرّرٌ في التسهيل ١٧٥، وشرحه ٣/ ٣٥٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٥، وشرح التحفة الوردية ٢٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦١.

تنبيه:

قد تأتي الفاء للسببيَّة[١]، فيلزمها التعقيبُ[٢]، وهذا هو الغالب على الفاء المتوسِّطة بين الجمل المتعاطفة[٣]، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾،[٤] وقولِ كعب[٥]:

بانَتْ سُعادُ فَقَلْبِي اليَومَ مَتْبُولُ ....[٦]

وقد تأتي[٧] الفاءُ لمجرَّد السببية والربط لا غير، نحو: (إنْ جئتَني فأنا

---

(١) شرح ذلك في سر الصناعة ١/ ٢٥٢، وشرح الملحة ٢٩٨، ونتائج الفكر ٢٥٠، وشرح المفصل ٨/ ٩٥، ورصف المباني ٤٤٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦١، قال ابن مالك: وأما الفاء فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحقٌ مرتب متصل، والأكثر كون المعطوف بها مُتَسَبِّبًا، والمعطوف عليه سَبَبًا، وقد يعطف بها غير مسبَّب، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦، ونحوه في شرح العمدة ٢/ ٦١٠-٦١١.

(٢) ولا تنافي بين العاطفة والسببية، وبيان ذلك في شرح الرضي ٢/ ٣٦٦-٣٦٧.

(٣) شرح قصيدة (بانت سعاد) لابن هشام ٩-١٠، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٣٦.

(٤) ١٥ القصص ٢٨.

(٥) ابن زهير بن أبي سلمىٰ.

(٦) .... مُتيَّمٌ إثْرها لم يُفْدَ مَكْبولُ

البيت من البسيط ويروىٰ: (لم يُجْزَ).

و(المتبول): الذي أسقمه الحبّ. و(المتيّم): الذي أذله الحب أيضًا، و(المكبول): المقيّد الأسير، و(يُفْد): أيْ: يفك أسره بفداء.

والبيت في شعره الذي جمعه السكري تحقيق قميحة ١٠٩، وشعره الذي طبعه المجمع البولوني صـ٣، وشرح شعره للسكري صـ٦، وشرح قصيدة (بانت سعاد) لابن هشام ٩-١٠.

(٧) في (ب): يأتي.

أكرمُك)[١]، وحينئذٍ لا يلزمها التعقيبُ[٢]، وعليه حُمِلَ إطلاقُ مَنْ قال: إنَّ فاء السببية لا يلزمها التعقيبُ[٣].

تتمّات:

الأولىٰ: كلُّ تعقيبٍ ترتيبٌ؛ لِما علمتَ، ولا عكسَ، فالتعقيب أخصُّ من الترتيب.

الثانية: تختصُّ الفاءُ بعطفها علىٰ الصلة ما لا يصلح[٤] كونُه صلةً؛ لخلوّه من[٥] عائد الموصول، نحو: (الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ).[٦] ومثلُ ذلك في الخبر، والصفة، والحال[٧]. نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ

---

(١) كون الواقعة في جواب الشرط للربط هي العاطفةَ رأيُ أبي علي الفارسي (الإيضاح ٢٩٦). ونحوه في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٧٢، وظاهر كلام الجرجاني أنه يخالف أبا علي (المقتصد ٢/ ٩٤١-٩٤٢)، وصرح ابن الطراوة بمخالفته (الإفصاح ٩٥).

(٢) ظاهر كلام عبد القاهر الجرجاني أن معنىٰ الإتباع باقٍ فيها حينئذٍ، وإنما الذي سقط هو معنىٰ العطف، أي التشريك في الحكم، (المقتصد ٢/ ٩٤١-٩٤٢).

(٣) في (جـ): التعقب، وهو يشير إلىٰ رأي ابن الحاجب في أماليه ١/ ١٢٣، كما أنه هو المفهوم من رأي الفرّاء الذي يرىٰ أنها قد لا تفيد التعقيب، وذلك إذا كان فيها معنىٰ السببية، (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٨). ووافقهما أيضًا ابن هشام (المغني ١/ ١٦٢). وقد صرح الفاكهي بنقل هذا القول عن ابن الحاجب في أماليه (شرح القطر ٢/ ٢٣٦).

(٤) في (جـ): يصحّ.

(٥) في (ب): عن.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٧، وقد سبق ذلك في صـ٩١٧.

(٧) التسهيل ١٧٥، وشرحه ٣/ ٣٥٤، والعمدة وشرحها ٢/ ٦٤٥-٦٤٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦١-٣٦٢، والجامع الصغير ١٩٥.

مُخْضَرَّةً ﴾،[١] ونحو: (مررت برجلٍ يضحك، فيبكي عمرٌو)، أو (مررت برجلٍ يبكي عمرٌو،[٢] فيضحك هو)، ونحو: (مررت بزيدٍ يضحك، فيبكي عمرو)، أو (مررت بزيدٍ يبكي عمرو، فيضحك هو)[٣].

الثالثة: قال الرضي[٤]: إذا أردت إعرابَ أسماءِ حروفِ / [١٣٩/ أ] الهجاء الكائنةِ علىٰ حرفين، نحو: (با. تا. ثا)، وإنْ لم يكن المعرَب منها علَمًا ضَعَّفت الألفَ، وقلبتَها همزةً للساكنين[٥]، فتقول: (هذه باءٌ وتاءٌ[٦])، ولا تجوز الحكايةُ في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: (كتبت (با)[٧] حسنةً)، كما جاء في نحو: (من) و(ما) و(ليت) إذا جُعِلَتْ أعلامًا للَّفظ؛ لأنها[٨] موضوعةٌ لتُستعمل في الكلام المركَّب مع البناء، فجاز لك حكايةُ تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم؛ فإنها لم توضع إلّا لتُستعمَل مفرداتٍ

---

(١) ٦٣ الحج ٢٢، وهي شاهد الخبر.

(٢) في (ب): وعمرو.

(٣) المثالان الأوّل والثاني للصفة، والثالث والرابع للحال، والمثال الأوّل من كل نوع خلت فيه الجملة المعطوفة من الرابط، والمثال الثاني خلت فيه الجملة المعطوف عليها من الرابط، وسوّغ ذلك في الجميع وجودُه في الأخرىٰ.

(٤) لم أجد ذلك في شرحيه للكافية والشافية، وقد نقله عنه بهذا اللفظ الشنواني في المواهب الرحمانية ١٢٢/ أ ب.

(٥) ذكر ذلك قبله سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٢٣، ٢٦٤، ٢٦٦-٢٦٧، والمبرد في المقتضب ٤/ ٤٠-٤٣.

(٦) في(ب) و(جـ): ثا وتا.

(٧) في (جـ): باه.

(٨) أي: (مَنْ) و(ما) و(ليت).

لتعليم الصبيان ومَنْ يجري مجراهم موقوفًا[١] عليها. فإذا استُعملت مركبةً مع عاملها، فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها. والدليل على أن المدّ في نحو قولك: (هذه باء)[٢] مزيدٌ، ولم يكن في أصل الوضع قولُك في الإفراد: (با، تا، ثا)[٣] بلا مدّ[٤]. انتهى.

وقال بعضُهم[٥]: الأجود فيها مع العامل الإعرابُ، ومدُّ المقصور منها، نحو: (كتبت باءً وتاءً[٦])، ويجوز[٧] فيها الحكاية كهيئتها، نحو: (كتبت با، وتا وجيم وحا)،[٨] ويجوز تركُ المدّ بأنْ يُعرَب مقصورًا منوّنًا، نحو: (كَتبت بًا)، كما إذا تعاطفت فإنَّ الأجودَ فيها الإعرابُ والمدُّ، وإن لم يكن عاملٌ، تقول: (جيم، وكاف، وباءُ)، كما تقول: (واحدٌ، واثنانِ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ) انتهى.

ومنه تعرف كيفيَّةَ قراءة قول المصنف: (والفاءِ). والله أعلم.

و((ثُمّ)) فيها أربع لغات[٩]: (ثُمَّ) بمثلثة مضمومةٍ وميمٍ مفتوحة مشدَّدةٍ،

---

(١) في (أ): وقوفًا، وما أثبتُّه هو الموافق لنقل شيخه.

(٢) في (جـ): با.

(٣) في (جـ): باه تاه ثاه.

(٤) نحو ذلك في الكتاب ٣/ ٢٦٥، والمقتضب ٤/ ٤٣.

(٥) نقل هذا القول شيخه الشنواني دون عزوٍ في المواهب الرحمانية ١٢٢/ ب.

(٦) في (ب): وتا.

(٧) في (ب): وتجوز.

(٨) في (جـ): (باء وتاه وجيم وحاه).

(٩) الحديث عنها في التسهيل ١٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٨، والجنى الداني ٤٣٢.

و(فُمَّ) بالفاء بدلَ المثلثة، والضبطُ بحاله علىٰ حدّ قولهم في (جدث)[١]: (جدف)[٢]. و(ثُمَّت) بزيادة تاء مفتوحةٍ، أو ساكنة، وزاد بعضُهم (بُمَّ) بالموحَّدة بدلَ المثلثة[٣].

ومعناها الجمعُ مع الترتيب بالمعنىٰ المتقدِّم[٤] والتراخي في الزَّمان[٥]، بمعنىٰ كون ملابسة العامل لما بعدها بعد ملابسته[٦] لِما قبلها بمهملة زائدة عرفًا عن التعقيب، ولهذا / [١٣٩/ب] قال سيبويه[٧]: المرور في نحو: (مررت برجلٍ ثم امرأةٍ) مروران؛ لأجل تراخي أحدِ المرورين عن الآخر. انتهىٰ.

ولهذا لا تجيء (ثمّ) للسببية؛ لأنه لا يُتصوَّر تراخي المسبَّب[٨] عن سببه التامِّ[٩].

وإطلاقُ السبب علىٰ غيره تجوّزٌ. مثالها: ﴿خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ * ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ * ثُمَّ أَمَاتَهُۥ

---

(١) في (جـ): حدث.

(٢) الإبدال لابن السكيت ١٢٥، سر الصناعة ١/ ٢٤٨، معاني الحروف ١٠٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٢، المغني ١/ ١١٧.

(٣) ما وجدت أحدًا ذكر هذه اللغة فيما اطلعت عليه.

(٤) وأنكره بعض النحويين، نقله عنهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٣١.

(٥) المقتضب ١/ ١٤٨، الجمل للزجاجي ١٩.

(٦) في (جـ): ملابسة.

(٧) في الكتاب ١/ ٤٣٨، بمعناه.

(٨) في (ب): السبب.

(٩) شرح الرضي ٢/ ٣٦٧.

فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[١] ونحو: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ [رَبُّهُۥ][٢] فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾[٣].

[وقد][٤] تأتي بمعنىٰ الواو[٥]، نحو[٦]: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٧]، وبمعنىٰ الفاء[٨]، كقوله[٩]:

.... جَرَىٰ في الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[١٠]

---

(١) ﴿مِنْ أَيِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ * مِن نُّطْفَةٍ......﴾ ١٨ - ٢٢ عبس ٨٠.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ.....﴾ ١٢١-١٢٢ طه ٢٠.

(٤) سقطت من (أ)، وسقطت (قد) وحدها من (ب).

(٥) الجنىٰ الداني ٤٢٧.

(٦) في (أ): ونحو.

(٧) ٦ الزمر ٣٩.

وتأوّله ابن عصفور بأن العطف في الآية علىٰ ما في (واحدة) من معنىٰ الفعل، كأنه قال: من نفس وُحِّدَتْ، ثم جَعَل منها زوجَها، (شرح الجمل ١/ ٢٣١) ونحوه في المغني ١/ ١١٧، وذكر أربعة أوجه أخرىٰ.

(٨) الكتاب ١/ ٢١٩، التسهيل ١٧٥، وشرحه ٣/ ٣٥٤-٣٥٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٩، شرح العمدة ٢/ ٦١٢، شرح التحفة الوردية ٢٩٤، الارتشاف ٢/ ٦٣٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٩٦، المغني ١/ ١١٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣.

(٩) هو أبو دؤاد الإيادي، اختلف في اسمه فقيل: جارية، أو حارثة بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشرقي، شاعر جاهلي، معاصر لكعب بن مامة الإيادي، عُرِفَ بنعت الخيل. قال أبو عبيدة: والعرب لا تروي شعر أبي دؤاد وعديّ بن زيد؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية، (الشعر والشعراء ١/ ٢٣٨) والبيت المستشهد به في ديوانه ٢٩٢. وعزي لحميد بن ثور وهو في ديوانه صـ٤٣، ورجح محققه الشيخ الميمني أنها ليست له، وأنها لأبي دؤاد.

(١٠) كَهَزِّ الرُّدَينِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ ....

من المتقارب، يصف سرعة حصانه، ويروىٰ: (كهز الرديني تحت الأكفّ).=

كما تأتي الفاءُ بمعنىٰ (ثم)، كقولِه[١] تعالىٰ: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[٢] فالفاء في المواضع الثلاثة بمعنىٰ (ثمّ)[٣]. وتأتي للاستئناف[٤]، نحو: (أعطيتك ألفًا، ثم أعطيتك قبل ذلك مالًا كثيرًا). ولا تقع زائدةً خلافًا للكوفيين[٥]. وقولُه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾[٦] مؤوّلٌ علىٰ تقدير الجواب، أيْ: لَجَؤوا إلىٰ الله واستغفروه،[٧] ثم تاب

=و(الرديني): الرمح، و(الأنابيب): جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب، والشاهد أن الهزّ متىٰ جرىٰ في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه، ومع ذلك استعمل (ثمّ). ديوان المعاني ١/ ٥٨، شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥، شرح العمدة ٢/ ٦١٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٩، الارتشاف ٢/ ٦٣٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٩٧، المغني ١/ ١١٩، أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣، التصريح ٢/ ١٤٠-١٤١.

(١) في (ج): بقوله.

(٢) ١٤ المؤمنون ٢٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٨، شرح العمدة ٢/ ٦١٢، الارتشاف ٢/ ٦٣٨، المغني ١/ ١٦٢، وجعلها ابن الحاجب في الآية من باب التعقيب (شرح الكافية ٣/ ٩٨٠، وشرح المفصل له ٢/ ٢٠٦).

(٤) نقل ذلك أبو حيّان عن الفرّاء (الارتشاف ٢/ ٦٣٩) ونحوه في الهمع ٥/ ٢٣٧، وعدّ السهيلي (ثم) في نحو هذا للترتيب اللفظيّ، لا المعنويّ (نتائج الفكر ٢٥٠) ونحوه في التسهيل ١٧٥، وسماه الرضي الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء (شرح الكافية ٢/ ٣٦٧).

(٥) رأيهم في شرح المفصل ٨/ ٩٦، والهمع ٥/ ٢٣٧، وعزاه الرضي للأخفش (شرح الكافية ٢/ ٣٦٩) وعزاه أبو حيّان للأخفش والكوفيين نقلًا عن المهابذي (الارتشاف ٢/ ٦٣٩) ونحوه في المغني ١/ ١١٧.

(٦) ١١٨ التوبة ٩.

(٧) في (ب): فاستغفروه.

عليهم[١].

(و(أو)) ذَكَرَ لها المتأخرون اثني عشر معنًى[٢]، أشهرها: أنَّها لأحد الشيئين، نحو: ﴿...لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾،[٣] أو الأشياء، نحو: ﴿...فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ...﴾[٤] الآية، وتفيد بعد الطلب إمّا التخييرَ بين المتعاطفين، نحو: (تزوج هندًا أو أختها)، وإمّا الإباحةَ، نحو: (تَعَلَّمْ فقهًا أو نحوًا). قال بعض المتأخرين[٥]: «وليس المراد بها الإباحةَ الشرعيةَ؛ لأن الكلام في معنى (أو) بحسب اللغة [قبل ظهور الشرع، بل المراد: الإباحة بحسب العقل، أو بحسب][٦] العُرف،/ [١٤٠/أ] في أيّ وقتٍ كان، وعند أيِّ قومٍ كانوا».

وتفيد بعد الخبر إمّا الشكَّ من المتكلم، كـ:(جاء زيدٌ أو بكر)، وإمّا التشكيكَ

---

(١) وقدّر الرضي المحذوف: (ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم). (شرح الكافية ٢/ ٣٦٩) ونص ابن هشام على أن جواب (إذا) محذوف، ولم يقدّره، (المغني ١/ ١١٧) ونحوه في الهمع ٥/ ٢٣٧.

(٢) قال ذلك ابن هشام في المغني ١/ ٦١، نقلًا عن بعض المتأخرين، وبلغ بها الهروي ثلاثة عشر معنى في الأزهية ١١١-١٢٣، بعضها مواضع استعمال لا علاقة لها بالمعنى.

(٣) ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ...﴾ ١٩ الكهف ١٨، والنص المستشهد به أيضًا في ١١٣ المؤمنون ٢٣.

(٤) ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ.....مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ ٨٩ المائدة ٥.

(٥) هو الشمني، وقوله هذا في المنصف على المغني ١/ ١٣٤-١٣٥، ونقله عنه الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٤٠.

(٦) ساقط من (جـ).

للسامع[١]، أيْ: إيقاعه في الشك، وعبّر عنه بعضهم بالإبهام[٢]، نحو: ﴿...وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٣]. ثم الفرقُ بين التخيير والإباحة امتناعُ الجمع في الأوّل دون الثاني -كما لا يخفىٰ- ألا ترىٰ أنه يمتنع الجمعُ بين خصال الكفارة التي يستقلُّ كلٌّ منها بالتكفير، علىٰ أنها[٤] واجبة[٥]، نَعَمْ، يثاب علىٰ أعلاها ثوابَ الواجب إن تفاوتتْ، وإلا فواحدة أيًّا كانت[٦]، ويُثاب علىٰ الباقي

---

(١) عبّر بذلك الهروي في الأزهية ١١١، وابن الشجري في الأمالي ٣/ ٧٠، وابن هشام في شرح القطر ٣٠٥، والجامع الصغير ١٩٦.

(٢) وهذا تعبير الأكثرين، كما في شرح السيرافي ٤/ ٦٥ب، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٢، شرح الملحة ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٢، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٧٢، الهادي في الإعراب ١٢٥، والفصول لابن الدهان ٣٧، والفصول الخمسون ٢٣٧، وكشف المشكل ١/ ٦٣٠، والمقدمة الجزولية ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣، المقرب ١/ ٢٣٠، التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠، شرح العمدة ٢/ ٦٢٥، وغيرها كثير.

(٣) ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ ٢٤ سبأ ٢٤.

جزم ابن هشام بأن الإبهام في (أو) الأولىٰ (المغني ١/ ٦١) ويرىٰ الدماميني أنه يكون في الثانية أيضًا، (حاشيته علىٰ المغني ١/ ٣٣) وردّ ذلك الشمني في المنصف ١/ ٣٣.

(٤) في (أ) و(جـ): أنه.

(٥) في (أ) و(ب): واحدة، والإشارة إلىٰ ذلك في شرح القطر ٣٠٥، والمغني ١/ ٦٢، وكون جميع خصال الكفارة واجبةً رأي المعتزلة، (شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ١/ ٣٤٥-٤٥٦)، ومذهب الفقهاء كافةً خلافُ ذلك، وحُكِيَ أنه إجماع سلف الأمة. (البحر المحيط للزركشي ١/ ١٨٦-١٨٧).

(٦) أيْ: وإنْ تساوتْ فيثاب ثوابَ الواجب علىٰ واحد منها، وثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع، ولا يحصل الثواب الواجب إلا علىٰ واحد فقط، كما قرره الأسنوي في التمهيد ٨١.

ثوابَ المندوب.[١] وإن تَرَكَ الجميعَ عوقب علىٰ أقلّها؛ لأنه لو اقتصر عليه أجزأه في سقوط الطلب عنه بها، كما ذكره ابن التلمساني[٢] في (شرح المعالم).[٣]

وأمّا الفرق بين (الشكّ) و(التشكيك) فهو أنَّ الشكّ من المتكلم، كـ:(جاء زيدٌ أو بكر) ممّن عَلِمَ مجيءَ أحدهما، وشكّ في عينه. والتشكيك للسامع، أيْ إيقاعه في الشكّ، نحو: ﴿... لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾؛[٤] إذ لا عِلْمَ عند السامع بأحد الفريقين، بخلاف المتكلِّم. وعلىٰ رأيِ مَن فرّق بين (التشكيك) و(الإبهام)[٥] فالمراد من الإبهام الإخفاءُ بحسب الظاهر، لا إيقاعُ السامع في

---

(١) وأمّا الجمع بين خصال الكفارة لا علىٰ أنها واجبة، فقال الرازي: إنه مستحب (المحصول ١/ ١٦٣)، وهو رأي كثيرٍ من الأصوليين، ومرادهم الورع والاحتياط بتكثير أسباب براءة الذمة، قال ابن السبكي: هذا يحتاج إلىٰ دليل، ولا أعلمه، ولم أر أحدًا من الفقهاء صرّح باستحباب الجمع، (الإبهاج شرح المنهاج ١/ ٩٢).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن علي الفهري، شرف الدين أبو محمد (٥٦٧-٦٤٤هـ) له أيضًا شرح التنبيه، وشرح خطب ابن نباته، المجموع في الفقه. (كشف الظنون ٢/ ٢٨٥، هدية العارفين ٥/ ٤٦٠-٤٦١).

(٣) ١/ ٢٤٧-٢٤٨، ونقل ذلك عنه وعن كتابه الأسنويُّ في (التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول) ٨١، قال: وهو حسن، ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٢٤/ ب ١٢٥/ أ.

ونقله عن ابن التلمساني أيضًا البيضاويُّ في نهاية السوٰل ١/ ١٥٢-١٥٥، وقد أفاض أبو الحسن البصري في مناقشة الواجب المُخَيّر في كتابه (المعتمد في أصول الفقه) ١/ ٨٤-٩٩.

(٤) ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ.........﴾ ٢٤ سبأ ٣٤.

وظاهر استشهاد الشارح هنا أنه يرىٰ الإبهام في (أو) الثانية دون الأولىٰ، وقد نبهتُ إلىٰ الخلاف في ذلك عند تخريج الآية في الصفحة السابقة. وصُنْعُ الشارح هنا مخالفٌ لما جزم به ابنُ هشام.

(٥) لعله يعني مَن ذكر المعنيين معًا، كابن الشجري في أماليه ٣/ ٧٠-٧٢.

الشك. والمراد من التشكيك إيقاعُ السامع في الشكّ، وإن لزم منه إخفاءُ المراد، فيكون أحدُهما حاصلًا قصدًا، والآخَر تبعًا، فهما متلازمان[١]. والله أعلم.

وقد تأتي للتقسيم[٢]، نحو: (الاسم نكرة، أو معرفة) ومنه[٣] قوله[٤]:

وقالوا لنا ثنتان لابُدّ منهما ... صُدورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ[٥]

والظاهر من كلام ابن يعيش عدم التفريق بينهما؛ فقد عبّر بالمصطلحين عن شيء واحد (شرح المفصل ٨/ ٩٩-١٠٠) ونصّ على ذلك ابن هشام، فذكر من المعاني التشكيك، قال: (وهو الذي يُعبَّر عنه بالإبهام) شرح الشذور ٤٤٧، ونحوه في كشف النقاب ٥٠، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٤٠.

(١) لشيخه الشنواني تفريقٌ بين (التشكيك) و(الإبهام) لعلَّه أظهرُ عبارةً، يقول: وفرَّق بعضهم بين (الإبهام) و(التشكيك) بأنَّ المراد من الإبهام الإخفاءُ بحسب بادي الرأي وترْكُ التعيين لداعٍ يدعو إليه، وليس المرادُ منه إيقاعَ السامع في الشكّ في أصل الحكم، وهو ظاهر، وفُرّق بينهما بعبارة أخرىٰ، وهي: أن المقصود في التشكيك إيقاعُ المخاطب في الشك، والمقصودُ في الإبهام عدمُ مواجهة المخاطب بالتصريح والتعيين؛ لمصلحةٍ اقتضت ذلك، لا إيقاعُه في الشك، وإنْ لزم ذلك، وفَرْقٌ بين المقصود والحاصل تبعًا بلا قصد. وعبارة أخرىٰ: الفرق بين التشكيك والإبهام أن المقصود في الأوّل إيقاعُ الشبهة في قلب السامع، وفي الثاني الإخفاءُ عنه، وإنْ لزم أحدهما الآخر. (الفوائد الشنوانية ١٤٧ب، والمواهب الرحمانية ١٢٤/ ب).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٥، وشرح العمدة ٢/ ٦٢٥، وشرح ابن الناظم ٥٣٣، والجنىٰ الداني ٢٢٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٧٨، والمغني ١/ ٦٥.

(٣) في (جـ): ومنعه.

(٤) هو جعفر بن علبة الحارثي من ربيعة بن عبد يغوث، يكني أبا عامر، شاعر مقلّ وفارس مشهور، قتله بنو عقيل لخصومة بينهما، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان معاصرًا لهشام بن عبد الملك. (المنهج ١٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٤٣-٤٤، والأغاني ١٣/ ٤٥).

(٥) البيت من الخفيف.=

قال بعضهم: وللإضراب[١]، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٢].

وقد تأتي بمعنى الواو[٣]،

=ديوان الحماسة ١/ ٦٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٥، وللتبريزي ١/ ٤٦، والأغاني ١٣/ ٤٨، ونتائج الفكر ٢٥٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٥، والتذييل ٤/ ١٦٦أ، والمساعد ٢/ ٤٥٧، والمغني ١/ ٦٥.

(١) ممّن قال ذلك الفرّاء (كما سيأتي في تخريج الآية الآتية) ونقل ذلك ابنُ برهان عن أبي علي الفارسي (شرح اللمع ١/ ٢٤٧) وابن مالك (شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣)، وعزاه إلىٰ الكوفيين والفرّاء وأبي علي وابن برهان (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠-١٢٢١، وشرح العمدة ٢/ ٦٢٥-٦٢٦. وشرح ابن الناظم ٥٣٣، ووافقهم ابن القواس (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٣) والرضي (شرح الكافية ٢/ ٣٦٩).

(٢) ١٤٧ الصافات ٣٧.

قال المبرد: إن قومًا من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل). وهذا فاسد عندنا من وجهين... الخ (المقتضب ٣/ ٣٠٤-٣٠٥).

وكونها في الآية للإضراب بمعنىٰ (بل) في معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، ٢/ ٣٩٣، وهي عند قطرب بمعنىٰ الواو، وردّ ذلك ابن جني، واختار أنها للشك من المخلوقين. (سر الصناعة ١/ ٤٠٦).ونقل ابن هشام عن النحويين في (أو) في هذه الآية أربعةَ أقوال، (شرح اللمحة ٢/ ٢٥٣) ونقل الرماني فيها خمسة (معاني الحروف ٧٨-٧٩).

(٣) نقله أبو علي الجرمي وخالفَه (المسائل المنثورة ٤٢-٤٣). وهو مذكور في الأزهية ١١٣، وعزاه ابن الشجري إلىٰ الكوفيين وذكر لهم شواهد كثيرة (الأمالي ٣/ ٧٣-٧٧).

ونقل الفرّاء كون (أو) بمعنىٰ الواو عن المفسرين وخالفَهم (معاني القرآن ٢/ ٣٦٢)، والمسألة مفصّلةٌ في الإنصاف ٢/ ٤٧٨-٤٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٤-٤٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٥.

كقوله[١]:

جـاءَ الخِلافَـةَ أَوْ كانَـتْ لَـهُ قَـدَرًا ....[٢]

تنبيهات: / [١٤٠/ ب]

الأول: قال[٣] في (المغني)[٤]: التحقيق أنَّ (أو) موضوعةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء[٥]، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرج إلىٰ معنىٰ (بل)، أو إلىٰ معنىٰ الواو. وأمّا بقية المعاني -التي أشرنا إلىٰ أنَّ المتأخرين ذكروها[٦]- فمستفادةٌ من غيرها، ومِن العجَب أنهم ذكروا أنَّ مِن معاني صيغة (افْعَل) التخييرَ والإباحة، ومثّلوه بنحو: (خذ من مالي دينارًا أو درهمًا)، و(جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين).[٧] ثم ذكروا أنَّ (أو) تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك. ومِن

---

(١) هو جرير، والبيت في ديوانه ٤١٦.

(٢) .... كما أتىٰ ربَّه موسىٰ علىٰ قَدَرِ.

البيت من البسيط. قال ابن هشام: والذي رأيته في ديوان جرير: (إذْ كانت) (المغني ١/ ٦٣) وقال أبو حيّان: إنها الرواية المشهورة (الهمع ٥/ ٢٤٩) فلا شاهد فيه.

وهو في الأزهية ١١٤، وشرح العمدة ٢/ ٦٢٧، والجنىٰ الداني ٢٣٠.

(٣) في (جـ): قلل.

(٤) ١/ ٦٧-٦٨، بتصرف.

(٥) فإنْ كانت مسبوقةً بخبر فهي للشك أو للإبهام أو للتشكيك -كما تقدم- وإنْ سُبقت بطلبٍ فهي للتخيير والإباحة، كما تقدم أيضًا.

(٦) هذه الجملة المعترضة مزيدة علىٰ نصّ ابن هشام.

(٧) أمّا (الحسن) فهو البصري، ابن يسار، أبو سعيد (٢١-١١٠هـ) من أكبر التابعين، وكان إمام البصرة، وإليه المرجع في زمانه، ربّاه علي بن أبي طالب. (الحلية ٢/ ١٣١، والأعلام ٢/ ٢٢٦). وأمّا (ابن سيرين)=

البيّن الفسادِ المعنىٰ العاشرُ -يعني التقريب[١]- نحو: (ما أدري أسلّم، أو ودّع)[٢]. و(أو) فيه [إنما هي][٣] للشكّ علىٰ زعمهم، وإنّما استفيد التقريبُ من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنعٌ أو مستبعد[٤]. وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطيّة[٥] أنْ يقول: وللعطف؛ لأنه قدّر مكانها: (وإنْ).[٦] والحق أنَّ الفعل الذي قبلها علىٰ[٧] معنىٰ حرف الشرط، -كما قدّره هذا القائل- وأنَّ (أو) علىٰ بابها، ولكنها لما عَطَفَتْ علىٰ ما فيه معنىٰ الشرط دخل المعطوفُ في معنىٰ الشرط[٨]. وقال الصفاقسي[٩]: قال

=فهو محمد بن سيرين البصري الأنصاري، (٣٣-١١٠هـ) إمام متقدّم في علوم الدين، وعلم من أعلام الزهد والورع، وهو من كبار التابعين. (الحلية لأبي نعيم ٢/ ٢٦٣، والأعلام ٦/ ١٥٤).

(١) ممّن ذكره الحريري في شرح الملحة ٣٠٠، والعكبري في اللباب ١/ ٤٢٣.

(٢) هذا التوضيح والتمثيل ليس في كلام ابن هشام.

(٣) ساقط من (جـ).

(٤) ويقرب من ذلك ويؤيّده ما في الكتاب ٣/ ١٧١-١٧٢.

(٥) في نحو: (لأضربنه ذهب أو مكث)، وقد نصّ علىٰ مجيئها لذلك الهرويُّ في الأزهية ١٢٠، وابن الشجري في أماليه ٣/ ٧٩، والكلام عليها في الكتاب ٣/ ١٨٥-١٨٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٢، والبصريات ١/ ٧٢٢-٧٢٥، والمسائل المنثورة ١٩٨-١٩٩.

(٦) هذا حق فالذين يذكرون أنها للشرطية يؤولونها بـ(إن) والواو معًا. (أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٩).

(٧) في المغني: دالّ علىٰ.

(٨) هنا ينتهي نقله عن ابن هشام.

(٩) في (جـ): السفاقسي. وكلاهما وارد في اسمه. وقوله هذا في كتابه: المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٣٤، بتصرف يسير.=

السهيلي[1] وابن الضائع[2]: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وإنما وقعت في الخبر المشكوك؛ مِن جهة[3] أن الشكَّ ترددٌ بين أمرين من غير ترجيح، لا أنها موضوعة للشك، ولهذا تكون في الخبر من غير شكٍّ إذا أريد الإبهامُ علىٰ المخاطب. وأمّا التي للتخيير فعلىٰ أصلها؛ لأنَّ المخيِّر[4] إنّما يريد أحد الشيئين. وأمَّا التي زعموا أنها للإباحة فلم تؤخذ الإباحة من لفظ (أو)، ولا معناها، وإنما أُخذت من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال[5]. انتهىٰ.

وقولُه: «ومن العجب... / [١٤١/ أ] إلىٰ آخره»[6] رُدَّ بأنه لا عجبَ، فإنَّ كُلًّا

=وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي، (٦٩٧-٧٤٢هـ) ولد في بجاية بتونس، وحج وتلمذ أبي حيّان في القاهرة، وقدم دمشق فسمع من المزي، اشتهر بكتابه في إعراب القرآن، (البغية ١/ ٤٢٥).

وقوله هذا منقول في المواهب الرحمانية ١٢٦ب، وفيه: (السفاقيني).

(١) في نتائج الفكر ٢٥٣، ونقله عنه أبو حيّان في المحيط ١/ ٨٣.

(٢) بعض ذلك في كتابه شرح الجمل ٢/ ٥٢، (رسالة دكتوراه).

ونقله عنه تلميذه أبو حيّان في النكت الحسان ١٢٨، والبحر المحيط ١/ ٨٣، مصرّحًا بالنقل عنه، والذي عند الصفاقسي النقلُ عن ابن الصائغ، بالصاد والغين، ولعله تصحيف من النسخ أو من المحقق.

(٣) زيد هنا في (أ): كلمة (الشك) وفي كلام الصفاقسي: من حيث.

(٤) في (ب) و(جـ): المخبر وما أثبته الموافق لنصّ الصفاقسي.

(٥) قال الشلوبين: إن معاني الشك والإبهام والتخيير والإباحة ليست معانيَ لـ(أو)، وإنما هي في الحقيقة معانٍ للكلام الذي هي فيه، وهو الخبر أو الأمر (شرح الجزولية ٢/ ٦٧٣). ونحوه في الخصائص ٢/ ٤٥٧، والكشاف ١/ ٨١، ونتائج الفكر ٢٥٤، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٠، والبحر المحيط ١/ ٨٣، والجنىٰ الداني ٢٣١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٨، والأشموني ٣/ ١٠٨.

(٦) يعني قول ابن هشام، وقد سلف نقل ذلك عنه قريبًا.

من التخيير والإباحة قد يُضاف إلىٰ صيغة الأمر، وقد يُضاف إلىٰ (أو)، ولا تكون (أو) التخييرية بين شيئين أو أكثر، ولا الإباحيةُ لشيئين أو أكثر إلّا مسبوقةً بصيغة الأمر، ولا صيغةُ الأمر التخييريّة ولا الإباحيّةُ إلا متأخِّرًا (أو) عنها، أو معناها، فلزم اتحادُ مثاليهما، فحيث مُثِّل بمثالين للصيغة قُطِعَ النظر فيهما عن (أو)، وحيث مُثِّل بهما لـ(أو) قُطِعَ النظرُ فيهما عن الصيغة. انتهىٰ[١].

وفيه نظر؛ لأنَّه مجردُ دعوىٰ خاليةٍ عن الدليل، ففي (التلويح) للتفتازاني[٢]: أنَّ التخيير والإباحة قد يُضافان إلىٰ صيغة الأمر، وقد يُضافان إلىٰ كلمة (أو). والتحقيقُ أنَّ كلمة (أو) لأحد الأمرين أو الأمور[٣]، وأنَّ جواز الجمع وامتناعَه[٤] إنّما هو بحسب محلّ الكلام ودلالة القرائن. انتهىٰ.

فانظر كيف نَفىٰ دلالة (أو) علىٰ تخييرٍ، أو إباحة، ولم يَنفِهما عن صيغة الأمر لثبوتهما لها من غير نزاع، في نحو: ﴿وَإِذَا[٥] حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾[٦]، وفي نحو: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ

---

(١) ردُّه هذا منقولٌ بحروفه عن الشمني في المنصف علىٰ المغني ١/١٤٦، ونقله الشنواني دون عزو في المواهب الرحمانية ١٢٦ب. ولم ينصّ علىٰ النقل عن أحدٍ.

(٢) وهو المعروف باسم: شرح التلويح علىٰ التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه وكلامه في ١/ ١١١، بتصرف يسير.

(٣) (أو الأمور) زيادة من الشارح علىٰ نصّ التفتازاني، وهي مثبتة عند الشنواني في المواهب الرحمانية ١٢٦ب.

(٤) في كلام السعد، أو امتناعه.

(٥) في (أ) و(ب): فإذا.

(٦) ٢ المائدة ٥.

عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾[١]، فتدبَّرْه.

الثاني: يمتنع العطفُ بـ(أو) بعد همزة التسوية للتنافي؛ لأن (أو) تقتضي أحدَ الشيئين أو الأشياء، والتسويةُ تقتضي نفسَ[٢] أحدهما، فإنْ لم توجد الهمزةُ جاز العطفُ بها،[٣] كما قاله السيرافي في شرح الكتاب،[٤] نحو: (سواء عليّ قمت أو قعدت)، ومنه قول الفقهاء: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وقراءةُ ابن محيصن[٥]: ﴿...أَوْلَمْ تُنْذِرْهُمْ...﴾[٦].

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾ ٣٣ النور ٢٤.

(٢) في (أ) و(ب): نفي. وما أثبته هو الموافق لما في حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٤٢، وكلاهما لا معنىٰ له ظاهرًا وصواب الجملة -كما جاء عند الفاكهي الذي نقل عنه هذا التنبيه-: لأن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي الشيئين. (شرح القطر ٢/ ٢٤٢).

(٣) تقرير ذلك في الأصول ٢/ ٢١٤، والأزهية ١٢٧، ١٣٨. وعند الهروي أنه إذا سقطت الهمزة لم يجز العطف إلّا بـ(أو)؛ لأنها بتأويل الجزاء، تريد: إن قمت أو قعدت فهما سواء (الأزهية ١٣٨).

(٤) سيورد الشارحُ نصَّه في صـ١٠٢٠-١٠٢١. نقلًا عن الدماميني.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم (...-١٢٣هـ) قارئ أهل مكة مع ابن كثير، قرأ علىٰ سعيد بن جبير ومجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وعيسىٰ بن عمر، قال ابن مجاهد: لابن محيصن اختيار في القراءة علىٰ مذهب العربية، لكنه خرج به عن إجماع أهل بلده، فرغبوا عنه إلىٰ ابن كثير (معرفة القراء الكبار ١/ ٩٨-٩٩، غاية النهاية ٢/ ١٦٧).

(٦) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ....لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢.

ووردت في موضع آخر: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ....﴾ الآية ١٠ يس ٣٦، بزيادة الواو في أولها، وقد وردت القراءة بـ(أو) معزوّةً في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ١١٦، وسيأتي في صـ ١٠٢٠ أن ابن هشام عزاها لابن محيصن عن طريق الزعفراني، نقل ذلك عن كامل الهذلي، ولم أجدها عند غيره.=

وأمّا تخطئة المصنف[١] لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني[٢].

الثالث: إذا نُهِيَ عن المباح امتنع فعلُ جميعِ ما كان مباحًا باتفاق النحاة[٣]، وحُكْمُ المخيَّرِ فيه حُكْمُ المباح عند السيرافي[٤]. ووافقه /[١٤١/ب] في (المغني)[٥]، وصحَّحه ابن عصفور[٦]، وجوّز ابن كيسان كونَ النهي عن واحدٍ وعن الجميع، فإذا قلت: (لا تأخذ دينارًا أو ثوبًا) جاز عنده أن يكون نهيًا عن

=وعُزي إليه حذف الهمزة الأولىٰ من: (أأنذرتهم) في مختصر شواذ القراءات ٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٤٨، ١/ ٨٨، وعزاها للزهري أيضًا، وظاهره كلامه في الموضع الأخير أنهما يقرآن بـ(أم) وكذلك في البحر ١/ ٤٨، ونقل ابن مالك أن قراءة ابن محيصن بـ(أم) وهمزة واحدة (شرح الكافية الشافية ٣/ ٢١٦) وشرح التسهيل ٣/ ٣٦١، وشرح العمدة ٢/ ٦٢١، ونحوه عند ابن عصفور في ضرائر الشعر ١٥٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣١.

(١) يعني بالمصنف ابن هشام، لأن هذا من كلام (الفاكهي في شرحه علىٰ القطر ٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٢) كما سيأتي في صـ١٠٢٠-١٠٢١. وهذا التنبيه والذي يليه منقولان عن شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٨٤، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٤، المقتضب ٣/ ٣٠١.

وعزاه السيرافي لسيبويه وجميع البصريين (شرح الكتاب ٤/ ٦٨ب)، وهو في النكت للأعلم ٢/ ٨٠٦، والأزهية ١١٢، وشرح المفصل ٨/ ١٠٠، وخالف في ذلك ابن القواس، فأجاز صرفه إلىٰ مجموعهما أو إلىٰ أحدهما، (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٢)، وحكىٰ الاتفاق علىٰ ما ذكر الشارح -وهو امتناع فعل الجميع- أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٦٤٠، والتذييل ٤/ ١٦٦أ) وكذا المرادي في الجنىٰ الداني ٢٣١.

(٤) شرح الكتاب ٤/ ٦٨ب، ووافقه الأعلم في النكت ٢/ ٨٠٦، ونقله عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٤٠، والتذييل ٤/ ١٦٦أ، والمرادي في الجنىٰ الداني ٢٣١، وتوضيح ٣/ ٢١٣، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٥٨.

(٥) ١/ ٦٢.

(٦) لم أجد ذلك في شرح الجمل ولا في المقرب، ونقل تصحيح ابن عصفور أنه أبو حيّان في التذييل ٤/ ١٦٦أ، وعزا ذلك العكبري لمحققي النحويين (اللباب ١/ ٤٢٣).

الجميع، وعن أحدهما علىٰ مقابلِه[١] الأمرِ؛ [لأن الأمر][٢] كان بأخذ أحدهما[٣].

وهذان القولان جاريان في نحو: (ما جاءني زيد أو عمرو)[٤].

(و(أم)) يعني المتصلة، وهي التي لا يُستغنىٰ بأحد جزأيها عن الآخر؛ لكونهما مفردين، تحقيقًا، أو تقديرًا، ونسبة[٥] الحكم عند المتكلم إليهما معًا، أو إلىٰ[٦] أحدهما من غير تعيين[٧]. فعُلم أن هذه نوعان: واقعة بعد همزة التسوية، وهي الداخلة علىٰ جملة يصحّ تقديرُ المصدر في موضعها[٨]، كان معها لفظ (سواء)، أو لا، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ...﴾[٩]، ونحو:

---

(١) في (أ): قابلته وفي (ب): ما قبله، وما أثبته الموافق لما في شرح السيرافي، وفيه اللفظ بعينِه. والمراد ضد الأمر، فهو يفسره بقوله: والنهي نقيضه وضدّه. وهو كذلك في التذييل.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) رأي ابن كيسان في شرح السيرافي ٤/ ٦٨ب. ونقله الأعلم دون عزوٍ في النكت ٢/ ٨٠٦-٨٠٧، وعُزي لابن كيسان في الارتشاف ٢/ ٦٤٠، والتذييل ٤/ ١٦٦أ، والجنىٰ الداني ٢٣١، والمساعد ٢/ ٤٥٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٣، وظاهر كلام الرضي موافقته (شرح الكافية ٢/ ٣٧١-٣٧٢).

(٤) فيفيد عند الأوّلين نفي المجيء عن الجميع، وعند ابن كيسان يجوز كونُه نفيًا عن الاثنين، وكونُه نفيًا عن أحدهما دون الأخر، ونصَّ علىٰ أنَّ النفي مثلُ النهي في ذلك أبو حيّان في التذييل ٤/ ١٦٦أ.

(٥) في (جـ): أو شبه.

(٦) عطفت في (ب): بالواو.

(٧) بيانه هذا منقول عن شرح ابن الناظم للألفية ٥٢٧.

(٨) في (ب): موضوعهما. وهذا الضابط في شرح ابن الناظم ٥٢٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٢، وشرح اللمحة ٢/ ٢٥٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨، وشرح الشذور ٤٤٦.

(٩) ﴿..... لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ ٦ المنافقون ٦٣. والهمزة في (أستغفرت) هي همزة التسوية غلّبت علىٰ همزة الوصل في الفعل.

(ما أبالي أقمت أم قعدت)، ألا ترىٰ أنه يصحّ: (سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعدمُه)، و(ما أبالي بقيامِك ولا قعودِك).

ثم (أمْ) هذه تقع بين جملتين فعليّتين، نحو ما تقدَّم، واسميّتين، كقوله[1]:

وَلَسْتُ أُبَالِيْ بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ[2]

ومختلفين[3]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿...سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[4]، ومثلُ ما ذُكر: (ليت شعري)[5].

وواقعةٌ[6] بعد همزة يُطْلَب بها وبـ(أم) ما يُطلَب بـ(أيّ) مِن تعيين أحد الشيئين المستويين في ظنّ المتكلم لحكمٍ معلومِ الثبوت لأحدهما، لا بعينه عنده، نحو: (أزيدٌ عندك أم عمرو) إذا كنت عالمًا بأنَّ أحدَهما لا [بعينه عنده؛ ولذا لا يجاب

(١) هو متمِّم بن نويرة بن حمزة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن بربوع، أبو نهشل، عده ابن سلام الأوّل من طبقة أصحاب المراثي، قال: وهو المقدَّم عندنا، أشهر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد في حروب الردّة. (طبقات الشعراء ١/ ٢٠٢-٢١٠، والشعر والشعراء ١/ ٣٣٧-٣٤٠).

والبيت المستشهد به في ديوانه ١٠٥.

(٢) البيت من الطويل.

وهو في شرح ابن الناظم ٥٢٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٦٨، المغني ١/ ٤١، المقاصد النحوية.

(٣) كذا في جميع النسخ الست، والأظهر: (ومختلفتين) لأنه يعني الجملة الاسمية، والفعلية، وقد أوردها كذلك في صـ١٠٠٩.

(٤) ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ......﴾ ١٩٣ الأعراف ٧.

(٥) الكتاب ٣/ ١٧١، ١٨٠، والمقتضب ٣/ ٢٨٧، الأصول ٢/ ٥٨، البصريات ١/ ٧٢٠-٧٢١.

(٦) وهذا هو النوع الثاني، وقد أشار إلىٰ أنها تكون علىٰ نوعين.

إلّا][(١)] بتعيين[(٢)] أحدهما[(٣)]؛ لأنّه معلومٌ للسائل.

و(أم) هذه تقع بين مفردين غالبًا، متوسطًا بينهما ما لا يُسأل عنه، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[(٤)] أيْ: أأنتم أم السماءُ أشدُّ خلقًا؟ فـ(السماء) عَطْفٌ على (أنتم)[(٥)] -أو متأخِّرًا عنها ما لا يُسأل عنه، / [١٤٢/ أ] نحو: ﴿...وَإِنْ[(٦)] أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[(٧)]- وبين فعليّتين، كقوله:

....أَهِـيَ سَـرَتْ أَمْ عـادَنِيْ حُلُـمُ[(٨)]

لأنَّ الراجح كونُ (هي) فاعلًا بفعلٍ محذوف، أيْ: أيّ هذين هي[(٩)]؟

وبين اسميّتين، كقوله[(١٠)]:

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (أ) و(ب): بعندي.

(٣) زيد هنا في (جـ): إلا بعندي أحدهما. وهو تكرار وتحريف.

(٤) ٢٧ النازعات ٧٩.

(٥) في (جـ): أأنتم.

(٦) في (أ) و(ب): فان.

(٧) ١٠٩ الأنبياء ٢١.

(٨) سلف تخريجه في صـ٥٩١.

(٩) أوضح المسالك ٣/ ٣٧١-٣٧٢، المغني ١/ ٤١-٤٢.

(١٠) هو الأسود بن يَعْفُر بن عبد الأسود بن جندل بن دارم، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، يكنىٰ أبا الجراح، وكان شاعرًا فحلًا، يكثر التنقل في العرب، يجاورهم فيذمّ ويحمد. عدّه ابن سلام ثاني الطبقة الخامسة من الجاهليين. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٣، ١٤٧، الشعر والشعراء ١/ ٢٥٥-٢٥٦). والبيت في ديوانه المجموع في صـ٣٧ نقلًا عن مصادر نحوية ولغوية.=

لعمْـــرُكَ مـــا أَدْرِيْ وإِنْ كُنْـــتُ دارِيًـــا شُـعَيْثُ ابـنُ سَـهْمٍ أَمْ شُـعَيْثُ ابـنُ مِنْقَـرِ [١]

فـ(ابن سهم) و(ابن منقر) خبران، لا صفتان[٢]، والأصل: ما أدري: أشعيثُ ابن سهمٍ، أم هو ابن منقر؟ بحذف الهمزة والتنوين منهما[٣]، كما حُذِف التنوينُ من قوله[٤]:

=وفي شعر أوس بن حجر صـ٤٩، ما يشبه هذا البيت، وهو قوله:

لعمرُكَ ما أدري أمِنْ حَزْنِ محجنٍ شعيث بن سهم أم لحُزْنِ بن مِنْقَرِ

ويُعزىٰ للّعين المنقري، مُنازل بن ربيعة من بني منقر من بني تميم، ويكني أبا كيدر، معاصر لجرير والفرزدق، وكان هجّاءً لقومه ولأضيافه، قيل: إن الذي لقبه باللعين عمرُ بن الخطاب، (الشعر والشعراء ١/ ٤٩٩، الخزانة ٣/ ٢٠٧-٢٠٩).

(١) البيت من الطويل:

وشعيث: اسم حيّ من بني تميم وهم من بني منقر، و(سهم) اسم حيّ من قيس عيلان، فالشاعر يهجو هذا الحيّ بأنهم أدعياء، فليس يدري أهم من بني منقر أم هم من قيس عيلان، وقيل: إن (شعيث) اسم رجل.

(الكتاب ٣/ ١٧٥، المقتضب ٣/ ٢٩٤، الكامل ٢/٧٩٣، ٣/ ١٠٩٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣، الخزانة ١١/ ١٢٨-١٣١).

(٢) ولو كانا صفتين فلا إشكال في حذف التنوين؛ لأن العلم الموصوف بـ(ابن) مضاف إلىٰ علم يجوز حذف التنوين منه، (الكتاب ٢/ ٢٥٦، ٣/ ٥٠٤، ٥٠٧).

(٣) يعني همزة الاستفهام من (أشعيث) الأوّل، والتنوين منه ومن الثاني.

(٤) هو عبد الله بن الزِّبَعْرىٰ بن قيس بن عدي بن سهم، قال ابن سلام: إنه أبرع شعراء مكة، هاجىٰ المسلمين، ثم أسلم واعتذر، وهو شاعر مفلق خبيث اللسان.

(طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٣، والمؤتلف والمختلف ١٩٤-١٩٥) والبيت في شعره المجموع صـ٥٣، باب ما نسب إليه وإلىٰ غيره.

وعزي لمطرود بن كعب الخزاعي شاعر جاهليّ، لجأ إلىٰ عبد المطلب بن هاشم لجناية كانت منه، فحماه وأحسن إليه، فأكثر مدحه وأكثر من الشعر في مدح بني مناف.=

عَمْــرُو الــذي ثَــرَدَ[1] الثَّريــدَ لِقَوْمِــهِ ورِجــالُ مَكّــةَ مُسْــنِتُونَ عِجَــافُ[2]

وبين فعليَّةٍ واسميَّةٍ، كقوله: ﴿... ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[3] أيْ: أيُّنا خَلَقَه؟

وبين مفردٍ وجملة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾[4].

=(معجم الشعراء ٢٨٢-٢٨٣، والأعلام ٧/ ٢٥١).

(١) في (جـ): هشم، والبيت يُروىٰ بهما.

(٢) هذا التنبيه في شرح التسهيل ٣/ ٣٥٦٠. والبيت من الكامل، ويروىٰ: (عمرو العلا) علىٰ الإضافة، فلا شاهد فيه، وهي الرواية التي صحَّحها علىٰ بن حمزة، وخطَّأ غيرَها، وهي الرواية التي في شعره المجموع. ويروىٰ: (قومٍ بمكةَ مسنتينَ عجافِ) في قطعة مكسورة الرويّ. و(المسنتون): من أصابتهم سنة وقحط، ويروىٰ: المطمعون إذا الرياح تناوحت.

والشاهد في البيت: أن التنوين حُذِف من (عمرو) علىٰ سبيل الضرورة (رصف المباني ٤٢١) والشارح يرىٰ أن مثله في ذلك حذفُ التنوين من (شعيث) في البيت السابق في موضعين، وهذا مبنيٌّ علىٰ أن (شعيث) اسم رجل، أما علىٰ القول: إنه سم لحيّ أو قبيلة -كما تقدم ذلك- فهو ممنوع من الصرف، فلا ضرورة فيه. وقد نبه علىٰ ذلك السيرافي في شرح الكتاب ٤/ ٥٨ ب، والدماميني في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٨٩-٩٠. والبيت في المقتضب ٢/ ٣١١، ٣١٥، الكامل ١/ ٣٢٨، والنوادر لأبي زيد ١٦٧، التنبيهات علىٰ أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ١١٧، معجم الشعراء ٢٨٣، والاشتقاق ١٣، أمالي المرتضىٰ ٢/ ٢٦٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٨-١٨٩٠. وفي حاشية المقتضب تحقيقٌ للبيت جيدٌ، وعنه استفدت أكثر هذه الإحالات.

(٣) ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ...﴾ ٥٨-٥٩ الواقعة ٥٦.

(٤) ٢٥ الجنّ ٧٢.

وتفصيل مواقع (أمْ) هذه في شرح ابن الناظم ٥٢٧-٥٣٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٠-٣١٣.

تتمّات:

الأولىٰ: عُلِم مِمّا مرّ [أنَّ][(١)] المتصلة إذا عادلت بين جملتين فقد تكونان فعليّتين، أو اسميّتين، أو مختلفتين، قيل: إلّا في التسوية؛ فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعليَّةُ، ولا يجوز: (سواء عليّ أزيدٌ أم عمرو منطلق) فهذا لا يقوله العرب[(٢)]، وأجازه الأخفش؛ قياسًا علىٰ الفعليَّة[(٣)]، وهو الأصحّ، لكن الفعليَّة أكثرُ فقط[(٤)].

الثانية: فَصْل (أَمْ) مِمّا عَطَفَتْ عليه، نحو: (أزيد في الدار أم عمرو) أولىٰ من وصلها [به][(٥)]، هذا مذهب سيبويه[(٦)]، وهو الصحيح، قال في (شرح التسهيل)[(٧)]: «ومن ادّعىٰ امتناعَ وصلها أو ضعَّفه فمخطئ؛ لأنَّ دعواه مخالفةٌ للاستعمال المقطوع بصحّته، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه».

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) ممّن قال ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٥٢، والتذييل ٤/ ١٦١ ب، وقال: «لا تعادل بين اسمية وفعلية إلا إن كانت في معنىٰ الاسمية، أو الاسمية في معنىٰ الفعلية نحو: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ أي أم صمتّم، ونحو ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ المعنىٰ: أم أنتم بصراء (الارتشاف ٢/ ٦٥١-٦٥٢).

(٣) عزي للأخفش هذا الرأي الذي عزاه إليه الشارح في الارتشاف ٢/ ٦٥٢، والتذييل ٤/ ١٦١ب وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٥، والأشموني ٣/ ١٠٠، والحقّ أن الأخفش -فيما نقل عنه- يستهجن وقوع الاسمية ولا يجيزها (الحجة لأبي علي ١/ ٢٠٢، (علي النجدي) شرح الرضي ٢/ ٣٧٥)، ونحو ذلك في التذييل ٤/ ١٦٥ب.

(٤) وهو الذي يتفق مع ما سبق أنْ قرّره الشارح، وهو رأي الجمهور.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) قال: هو أحسن، والوصل حسن. (الكتاب ٣/ ١٦٩-١٧٠، ١٧٩، ١٨٠، ونحوه في الأصل ٢/ ٢١٣.

(٧) ٣/ ٣٦٢، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٨.

الثالثة: قد يُكْتَفَىٰ بـ(لا) عن المعادل، نحو: (أتفعل أم لا؟)[١].

الرابعة: / [١٤٢/ ب] قد تُحذف الهمزةُ قبل (أم) إنْ أُمِنَ اللبس[٢]، نحو:

[بِسَـــبْعٍ][٣] رَمَـــيْنَ الجَمْـــرَ أَمْ بِثَمَـــانِ[٤] ....

و(شعيث بن سهم).. البيت[٥]. وظاهر قول ابن مالك في شرح الكافية[٦]: فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف علىٰ مصحوبها بـ(أم)[٧] جائزٌ

---

(١) الارتشاف ٢/ ٦٥٣، والتذييل ٤/ ١٦٢ ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٦، وذلك في المسبوقة بهمزة الاستفهام.

(٢) الكتاب ٣/ ١٧٤-١٧٥، وظاهر قوله أن هذا خاصّ بالشعر، ونحوه في المقتضب ٣/ ٢٩٤، وفي شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٣ أن ذلك ليس بالكثير.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) لَعَمْرِكَ ما أدري وإن كنتُ داريًا ....

البيت من الطويل، قائله عمر بن أبي ربيعة.

ويروىٰ: لعمري، و(ووالله ما أدري) ويروىٰ - وهي رواية الديوان:

فوالله ما أدري وإني لحاسب بسبع رميتُ الجمر أم بثمان

وجعل ابن عصفور حذف الهمزة هنا ضرورة.

الديوان ٣٩٩، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٨-١٥٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥، والخزانة ١١/ ١٢٢-١٢٨.

(٥) سبق آنفًا. والتقدير فيه: (أشعيثُ ابنُ سهمٍ ...)

(٦) ٣/ ١٢١٦ بتصرف.

(٧) في (ب): فأم.

اطرادُه[١]. علىٰ أن الأخفش أجاز حذفَ الهمزة في الاختيار، وإنْ لم يكن بعدها (أم)[٢]، وخرّج عليه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ...﴾[٣].

الخامسة: سُمّيت (أم) العاطفة مُعادلةً؛ لمعادلتها الهمزةَ في إفادة الاستفهام[٤]، وسُمِّيت متصلةً؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتىٰ صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة؛ لأنهما جميعًا بمعنىٰ (أيّ)[٥]. وقيل: سمّيت بذلك؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَىٰ بأحدهما عن الآخر؛[٦] ولذلك لا تقع إلّا بين مفردين... إلىٰ آخر[٧] ما سبق. ورُجِّح الأوّلُ بوجوه، منها: أنَّ تسميتها بـ(المتَّصلة) عليه[٨] لمعنًىٰ راجعٍ إليها، وعلىٰ الثاني[٩] لمعنًىٰ خارجٍ عنها[١٠].

---

(١) نصُّ ابن مالك: «فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف علىٰ مصحوبها بـ(أم) جائز بعد صلاحية المكان لـ(أيّ)». وكما ترىٰ فقد نسي الشارح أن يأتي بالخبر لقوله: (فهذا...).

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٦١، ونقله عنه المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٠٣.

(٣) ﴿...أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ ٢٢ الشعراء ٢٦.

(٤) ولمعادلتها همزة التسوية في إفادة التسوية، وليس ذلك خاصًّا بالمسبوقة بهمزة الاستفهام، شرح القطر ٣٠٦، والمغني ١/ ٤١، والتصريح ٢/ ١٤٤، والهمع ٥/ ٢٣٩، والأشموني ٣/ ١٠٢.

(٥) شرح الرضي ٢/ ٣٧٤، والتصريح ٢/ ١٤٣، وكذا الواقعة بعد همزة التسوية.

(٦) توضيح المقاصد ٣/ ٢٠٤، والمساعد ٢/ ٤٥٤، وشرح الشذور ٤٤٧، وشرح القطر ٣٠٦، والمغني ١/ ٤١، والتصريح ٢/ ١٤٣.

(٧) في (أ): الخ.

(٨) أي علىٰ الأول.

(٩) أي: أن تسميتها المتصلة بناء علىٰ الرأي الثاني من الرأيين السابقين.

(١٠) المفاضلة بين الرأيين في حاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٨٨، والتصريح ٢/ ١٤٤، والمواهب الرحمانية ١٢٧ب ١٢٨أ، وبعضه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٤٤.

وتَفترق همزةُ التسوية والهمزةُ التي يطلب بها وبـ(أم) التعيينُ من وجوه:

منها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقّ جوابًا؛ لأن المعنىٰ معها ليس علىٰ الاستفهام، بل هو خبرٌ محضٌ[(١)].

ومنها: أنَّ الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست (أم) المعادلةُ[(٢)] لهمزة[(٣)] الاستفهام [كذلك؛ لأنَّ الاستفهام][(٤)] معها علىٰ حقيقته، فلا تصديقَ ولا تكذيبَ مع وجوده[(٥)].

ومنها: أنّ (أم) بعد همزة التسوية لا تقع إلّا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلّا في تأويل المفردين[(٦)].

وأمّا (أم) المنقطعة فهي الواقعة بين جملتين ليستا في تقدير المفردين[(٧)]، بل

---

(١) المغني ١/ ٤١.

(٢) في (أ) و(ب): العاطفة.

(٣) في (أ): فهمزة.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) المغني ١/ ٤١، ونحوه في التصريح ٢/ ١٤٤، والأشموني ٣/ ١٠٢-١٠٣.

(٦) شرح الرضي ٢/ ٣٧٥، والمغني ١/ ٤١.

(٧) المذهب المشهور أن المنقطعة لا تقع إلّا بين الجمل، دون المفردات. (أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٧ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٤) وسيأتي الحديث عن وقوعها قليلًا بين المفردات، وهي علىٰ تأويل حذف المبتدأ فتكون بمنزلة الجمل، وقال الزمخشري: لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام؛ لئلاّ تلتبس بالمتصلة، ويجوز في الخبر؛ إذ لا تلتبس. (شرح الرضي ٢/ ٣٧٤).

كلٍّ منهما مستقلٌ بفائدتهما[١]، وذلك إذا لم / [١٤٣/أ] تكن بعد همزة التسوية أو همزةٍ يحلُّ موضعهَا (أيّ)[٢].

واختُلف في معنىٰ المنقطعة، فذهب البصريون إلىٰ أنها تقدّر[٣] بـ(بل) والهمزة مطلقًا.[٤] وذهب الكسائي وهشام إلىٰ أنها بمنزلة (بل)، وما بعدها مِثلُ ما قبلها، فإذا قلت: (أقام زيد أم عمرو) [فالمعنىٰ: بل أقام عمرو، وإذا قلت: قام زيد أم عمرو][٥] فالمعنىٰ: (بل قام عمرو)[٦].

وقال في (التسهيل)[٧]: «وتقتضي إضرابًا[٨] مع استفهامٍ ودونه»، وذكر غيرُه

---

(١) هكذا في نسخ التحقيق أصولها واحتياطيّها، وفي بعضها: (بفائدتها). وله وجهٌ أنه لم يرد إعادة الضمير إلىٰ لفظ: (كلّ)، وإنما حمله علىٰ المعنىٰ. والموافق لكلام ابن الناظم في هذا الموضع: (بفائدته). وهو أظهر؛ لأنه راجع إلىٰ كلمة (كلّ). (شرح الألفية ٥٣١).

(٢) بيان المنقطعة منقول عن شرح ابن الناظم ٥٣١.

(٣) في (ب): بقدر.

(٤) الكتاب ٣/ ١٦٩، والمقتضب ٣/ ٢٨٦، فقد ذكرا أنها لا تكون إلّا استفهامًا، ونحوه في الأصول ٢/ ٢١٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٥، وأسرار العربية ٣٠٥-٣٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٠، والارتشاف ٢/ ٦٥٤، والتذييل ٤/ ١٦٢ب والجنىٰ الداني ٢٠٥، والمساعد ٢/ ٤٥٦.

(٥) ساقط من جميع نسخ التحقيق، وهي زيادة لازمة لتوافق مذهبهما، ولتوافق اختلاف التقدير في الاستفهامية والخبريّة. كما أنها واردة علىٰ نحو قريب من هذا في الارتشاف والتذييل.

(٦) مذهبهما في الارتشاف ٢/ ٦٥٤، والتذييل ٤/ ١٦٢ب، والمساعد ٢/ ٤٥٦، وذكره المرادي دون عزو في الجنىٰ الداني ٢٠٥.

(٧) في (جـ): السهيلي. وكلام ابن مالك في التسهيل ص١٧٦.

(٨) في (جـ): اصرافًا.

أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا[١]، وهذا هو الذي مشى عليه البدر المالكي[٢] -كما يأتي- قال بعضهم[٣]: وإنما ذكر في الألفية (بل) فقط؛ لأن اقتضاء المنقطعةِ الإضرابَ لازمٌ، وليس اقتضاؤها الاستفهامَ بلازم، وسُمّيتْ منقطعةً لوقوعها بين جملتين مستقلّتين.

قال البدر[٤]: ولا تخلو المنقطعةُ عن معنى الإضراب، وكثيرًا ما تقتضي معه الاستفهام[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾.[٦] وتقع بعد الخبر والاستفهام بالهمزة وغيرها، فمن الخبر[٧] قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ...﴾[٨] الخ. انتهى.

قال في (التسهيل)[٩]: وعَطْفُ المنقطعةِ المفردَ[١٠]

(١) ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٠٤.

(٢) في شرح الألفية ٥٣١-٥٣٢.

(٣) هو المرادي، وقوله في توضيح المقاصد ٣/ ٢٠٤-٢٠٥ بتصرف يسير.

(٤) ابن الناظم في شرح الألفية ٥٣٢، بتصرف يسير، وقد سبقت الإشارة إليه قريبًا.

(٥) وهذا من قبله مذكور عند والده في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩، وهو أيضًا في شرح الرضي ٢/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٦) ١٦ الزخرف ٤٣.

(٧) الذي في كلام ابن الناظم: فمن وقوعها بعد الخبر.

(٨) ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ...بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ ٢-٣ السجدة ٣٢.

وما استشهد به موجود أيضًا في ٣٨ يونس ١٠.

(٩) ١٧٦ بمعناه.

(١٠) في (ب): للمفرد.

قليلٌ(١)، وإنَّما يقع بعدها الجملُ، ومثّل في شرحه(٢) المفردَ بقول العرب: (إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ)(٣)، فـ(أم) هنا لمجرَّد الإضراب عاطفةً ما بعدها علىٰ ما قبلها، كما تكون بعد (بل) فإنها بمعناها(٤)، ومذهب الفارسي(٥) وابن جني(٦) [في](٧) ذلك أنَّها بمنزلة (بل) والهمزةِ، وأنّ التقدير: بل أهي شاء(٨).

وبه جَزَمَ في (شرح الكافية)(٩)، وقال في (شرح التسهيل)(١٠) بعد حكاية هذا القول: «وهذه دعوىٰ لا دليلَ عليها، ولا انقيادَ لها» وأطال في

(١) قال ابن هشام: ولا تدخل (أم) المنقطعة علىٰ مفرد، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويين، فقال: لا حاجة إلىٰ تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل). (المغني ١/ ٤٦).

(٢) أي شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢.

(٣) هذا القول في الكتاب ٣/ ١٧٢، والأصول ٢/ ٢١٣، والمسائل المنثورة ١٩٠، وهو مشتهر عند النحويين. وهي عندهم علىٰ التأويل بحذف المبتدأ؛ فتكون جملة، كما سيأتي.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والقول بكونها لمجرد الإضراب ولا تدل علىٰ استفهام في شرح عيون الإعراب ٢٥٣، ومعاني الحروف ٧٠، والأزهية ١٢٨.

(٥) في الإيضاح ٢٩٩، والتصريح بعزو ذلك إليه في الارتشاف ٢/ ٦٥٦، والتذييل ٤/ ١٦٤أ، والجنىٰ الداني ٢٠٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٧.

(٦) يدل عليه ظاهر كلامه في اللمع ١٥٣، والتصريح بعزوه إليه في شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والارتشاف ٢/ ٦٥٦، والتذييل ٤/ ١٦٤أ، والجنىٰ الداني ٢٠٦، ونوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٧.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) وهو كذلك في التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٥-١٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩.

(٩) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩، إذ قدّرها بذلك.

(١٠) ٣/ ٣٦٢.

ذلك[١]. فراجعْه إن شئت.

والذي جزم به المغاربةُ أنها لا تكون عاطفةً، لا في مفردٍ، ولا [في][٢] جملة[٣].

/ [١٤٣/ ب] ولا يفارقها معنىٰ الإضراب عن الكلام السابق والإعراضِ عنه، وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا حقيقيًا عمّا يُذكَر بعدها[٤]، نحو: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)، أي: (بل أهي شاءٌ)، أعرض عن الكلام الأول، واستفهم بقوله: (أهي شاءٌ)، فكأنه رأىٰ سوادًا،[٥] قال: (هي[٦] إبلٌ)، ثم لما قَرُب وعَلِم أنها ليست إبلًا أعرض عن كلامه، واستأنف السؤالَ[٧] قائلًا: (أهي شاءٌ؟)[٨] - وكقوله: (أزيد عندك أم عمرو؟):[٩] فلما سأل أوّلًا سكت عن السؤال الأوّل وتركه، وأعرض عنه، واستأنف سؤالًا، فقال: (أعندك عمرٌو؟)

---

(١) لا، لم يُطِلْ في هذا الموضع، فلم يذكر في عطف المنقطعة لمفردٍ خلافَ ما نقله عنه الشارح إلّا قرابةَ أربعة أسطر، أكثرها مذكور عند الشارح هنا. وإنْ كان يقصد حديثه عن (أم) كلها، فليس كذلك أيضًا؛ لأن ما ذكره هو أطول مِمّا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل.

(٢) سقطت من (ب) و(جـ).

(٣) نقل ذلك أبو حيّان عن أصحابه -يعني المغاربة- في الارتشاف ٢/ ٦٥٦، والتذييل ٤/ ١٦٤أ، وهو معزوٌّ إلىٰ المغاربة في الجنىٰ الداني ٢٠٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٧.

(٤) ظاهر كلام ابن هشام أن ذلك قليل، أوضح المسالك ٣/ ٣٧٤-٣٧٥، والجامع الصغير ١٩٦.

(٥) في (جـ): سواقا.

(٦) في (ب): أهي. وما أثبته الصحيح والموافق لمراد الشارح ولتأويل الجملة السابقة.

(٧) في (أ): للسؤال.

(٨) بيان ذلك في الإيضاح لأبي علي ٢٩٩.

(٩) المثال وتوضيحه في الكتاب ٣/ ١٧٢، والإيضاح لأبي علي ٢٩٩.

وإنما قدّرنا بعدها في الأوّل مبتدأ محذوفًا؛ لكونها لا تدخل على المفرد[1].

أو إنكاريًا[2]، نحو: ﴿... أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ...﴾،[3] أي: (بل أله[4] البنات؟). وقد لا تقتضيه[5] البتة، نحو: ﴿...أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾،[6] أي: (بل هل تستوي؟)، إذ لا يدخل استفهامٌ على استفهامٍ[7]، ونحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن [رَّبِّ الْعَالَمِينَ][8] ۞ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[9].

واعلم أنَّ (أم) قد ترد محتملةً للاتصال والانقطاع[10]، نحو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ[11] عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[12]، وأَنَّ حصرَ (أم) في المتصلةِ والمنقطعةِ مذهبُ الجمهور،

---

(١) في الغالب كما تقدم، وقد تدخل عليه قليلًا عند ابن مالك.

(٢) عطفت في (جـ): بالواو، وهي عطف على قوله: (وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا حقيقيًا). وبيان ذلك في المقتضب ٣/ ٢٨٧، ٢٩٢، والأصول ٢/ ٥٧، والتعليقة ٢/ ٢٨١-٢٨٢.

(٣) ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ....وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ ٣٨-٣٩ الطور ٥٢.

(٤) في جميع النسخ الستّ: (بل له) وما أثبته الصواب؛ لأنه الموافق لمراده؛ لأنه قد نصَّ على ما فيها من استفهام إنكاريّ. وهو الموافق أيضًا لما في أوضح المسالك ٣/ ٣٧٥، وغيرها من المصادر.

(٥) أي الاستفهام.

(٦) ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ...﴾ ١٦ الرعد ١٣.

(٧) شرح الرضي ٢/ ٣٧٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٥.

(٨) ساقط من جميع النسخ، وسبق للشارح أن ذكر الآية صحيحة في صـ١٠١٤.

(٩) ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ...بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ ٢-٣ السجدة وما استشهد به الشارح موجود أيضًا في ٣٨ يونس ١٠.

(١٠) شرح ذلك والتمثيل له في معاني القرآن للفراء ١/ ٧١-٧٢.

(١١) في (جـ): يقولون.

(١٢) ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ...﴾ ٨٠ البقرة ٢.

وذهب بعضهم إلىٰ أنها تكون زائدةً،[١] وقال في قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ...﴾[٢]، [إن التقدير:][٣] (أفلا تبصرون أنا خير)[٤]. والزيادة ظاهرةٌ في قوله[٥]:

يـا لَيْـتَ شِـعْرِيْ ولا مَنْجَـىٰ مـن الهَـرَمِ … أَمْ [هل][٦] علىٰ العَيْشِ[٧] بعد الشَّيْبِ مِن نَـدَمِ[٨]

---

(١) هو أبو زيد (معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢) وقال المبرد: فأمّا أبو زيد وحده فكان يذهب إلىٰ خلاف مذاهبهم فيقول: (أم) زائدة... وهذا لا يعرفه المفسّرون ولا النحويون (المقتضب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧) وقال السيرافي: وما علمت أنَّ أحدًا تابعه عليه إلّا رجلًا من المقرئين (شرح الكتاب ٤/ ٥٨ ب) ونحوه في النكت للأعلم ٢/ ٧٩٩، والأزهية ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩-١١٠. ووافقه الهروي في الأزهية ١٣١، وابن الشجري في الأمالي ٣/ ١٠٩، وذُكِر دون عزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٨.

(٢) ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ... مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ ٥١-٥٢ الزخرف ٤٣.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) وظاهر كلام المبرد أن (أم) متصلة، والمعنىٰ: أفلا تبصرون (المقتضب ٣/ ٢٩٥) مع أنه صرّح بأنها المنقطعة). وكلام سيبويه فيها أيضًا مشكل، فقد أوردها في سياق المنقطعة، وتأويله لها يدل علىٰ أنها المتصلة، الكتاب ٣/ ١٧٣، وقد اختلف العلماء في تأويل كلامه.

(٥) هو ساعدة بن جُؤَيَّة أحد بني كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة، شاعر محسن مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، وليست له صحبة، وشعره محشوٌّ بالغريب والمعاني الغامضة. (المؤتلف والمختلف ١١٣، والخزانة ١١٣، والخزانة ٣/ ٨٦-٨٧)، والبيت في شعره المجموع ديوان الهذليين للسكري ١/ ١٩١.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في (أ): العيث. وفي (ب): العبث.

(٨) البيت من البسيط ويروىٰ: (ياللرجال ألا منجىٰ) و(يا ليت شعري ألا).

والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٢، والأزهية ١٣١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩، والمغني ١/ ٤٨، والخزانة ٨/ ١٦١-١٦٢.

تنبيه:

قال ابن هشام[(١)]: إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإنْ كانت الهمزة للتسوية لم يَجُزْ قياسًا[(٢)]؛ إذ التسوية تقتضي التعدُّد، [و][(٣)] (أو) تقتضي[(٤)] أحد الأمرين أو الأمور[(٥)]. قال: وقد أُولِعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأن / [١٤٤/أ] يقولوا: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا)، والصواب العطف في الأولىٰ[(٦)] بـ(أم)،[(٧)] وفي الثانية[(٨)] بالواو[(٩)]. وفي (الصحاح)[(١٠)]: تقول: (سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت)[(١١)] ولم يَذْكُر غيرَ ذلك. وهو سهو. وفي (كامل)[(١٢)]

---

(١) في المغني ١/ ٤٣ بتصرفٍ، وبعضه في شرح اللمحة ٢/ ٢٢١.

(٢) عليها شطب في (أ).

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) في (أ): يقتضي.

(٥) هذا التعليل ليس في المغني.

(٦) في (أ): بالأول.

(٧) لأن المراد التسوية، وحذفت الهمزة، وهو جائز كما تقدم.

(٨) في (جـ): الثاني.

(٩) لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه مرادان معًا، وليس المراد أحدَهما؛ لأنهما معًا لتبيين الواجب.

(١٠) ٦/ ٢٣٨٦، ولا يزال نقله عن ابن هشام مستمرًا.

(١١) الذي فيه: (سواء عليَّ أقمت أو قعدت)، بالهمزة، وهي في ست من نسخ المغني، اثنتان منها محققتان دون همزة، ولا يغيّر ذلك من الأمر شيئًا؛ لأن المراد إنكار استعمال (أو) بعد التسوية المفهومة من لفظ (سواء) فإن ذكرت الهمزة، وإلّا فهي مقدرة، كما تقدم.

(١٢) يعني كتابه الكامل في القراءات الخمسين، يقول فيه: (وألفت كتابي الكامل فجعلته جامعًا للطرق المتلوة والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي، وذكر فيه أن جملة مَن لقيَهم من الشيوخ في هذا العلم=

الهذلي[١]: أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني[٢]: «أو لـم تنـذرهـم».[٣] وهـذا من الشذوذ بمكان. انتهىٰ.

وتعقَّبه البدرُ الدماميني بقوله[٤]: وأقول: اعلم أنَّ السيرافيَّ قال في (شرح الكتاب):[٥] «إذا دَخَلَتْ بعدها ألفُ

=ثلاثمائة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلىٰ باب فرغانة، قال الذهبي: حَشَد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءةُ بها ولا يصحّ لها إسناد. (معرفة القراء الكبار ١/ ٤٣٢-٤٣٣، وكشف الظنون ٢/ ٣٨١).

(١) ١٣١أ، وهو يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري، أبو القاسم (٤٠٣-٤٦٥هـ) أحد من طوّف الدنيا في طلب القراءات، قال ابن الجزري: لا أعلم أحدًا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي مَن لقي من الشيوخ، كان يدرس علم النحو ويفهم الكلام، قال الذهبي: له أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، قال ابن الجزري: وكان مقدمًا في النحو والصرف وعلل القراءات.

(معرفة القراء الكبار ١/ ٤٢٩-٤٣٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٩٧-٤٠١).

(٢) أبي محمد، عبد الله بن هاشم أو عبد الله بن محمد بن هاشم، قرأ علىٰ خلف بن هشام والدوري، ودُحَيم الدمشقي وأبي هشام الرفاعي. (معرفة القراء الكبار ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وغاية النهاية ١/ ٤٥٤-٤٥٥).

(٣) سبق الكلام علىٰ هذه الآية وتخريج القراءة مفصَّلًا في صـ١٠٠٢.

(٤) في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٩٢ بتصرف.

(٥) ٤/ ٦٥ب.

الاستفهام[١] لَزِمَتْ (أم) بعدها، كقولك: (سواء علي أقمت[٢] أم[٣] قعدت)، [وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ(أو) كقولك: (سواء عليّ قمت[٤] أو قعدت][٥])» انتهى.

قال: وهو نصٌّ صريحٌ يَقضي بصحّة قول الفقهاء وغيرهم: (سواء كان كذا أو كذا)، وبصحّة التركيب الواقع في (الصحاح)، وقراءةِ ابن محيصن التي لا همزَ فيها بعد (سواء)، فجميع ذلك مُوَجَّهٌ لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية، ثم قال[٦]: [فإنْ قلت][٧]: فما وجهُ العطف بـ(أو)، والتسويةُ تأباه؛ لأنَّها تقتضي شيئين فصاعدًا، و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؟

قلت: وجّهه السيرافي بأنَّ[٨] الكلام محمولٌ على معنى المجازاة، قال: «فإذا

---

(١) أكثر النحويين يسمّى هذه همزة التسوية، والسيرافي -كما ترى- سمّاها همزةَ الاستفهام، ووجدته فعلَ ذلك ستَّ مرّات، وهو يُسَلّم بأنّ الكلام ليس استفهامًا، بل سِيق للتسوية، وفسر صنيعَه بقوله: إنه لا يجيء إذا أدخلت ألف الاستفهام إلا على معنى (أيّهما) (شرح الكتاب ٤٥-٦٥أ ب).

(٢) في (أ) و(ب): قمت، دون همزة، وليس هو المرادَ، كما هو ظاهر، وما أثبتُّه هو الموافق لِما في شرح السيرافي، ولِما في كلام الدماميني.

(٣) في (ب): أو.

(٤) في نص السيرافي: (أقمت) ولعله وهم من النساخ.

(٥) ساقط من (أ) و(ب)، ونحوه ما في شرح الرضي ٢/ ٣٧٦-٣٧٧، ونقل عن أبي علي أنه لا يجيز ذلك.

(٦) في الموضع السابق.

(٧) ساقط من (أ) و(جـ).

(٨) في (ب): في باب.

قلت: (سواءٌ عليّ قمت أو قعدت) [فتقديره: إنْ قمتَ أو قعدتَ][١] فهما عليّ سواءٌ[٢]. وعليه فلا يكون (سواء) خبرًا مقدَّمًا، ولا مبتدأ، فليس التقدير: (وقيامك أو قعودك سواءٌ)، أو (سواءٌ عليّ قيامُك أو قعودُك)، بل (سواء) خبر مبتدأٍ محذوف، أيْ: (الأمران سواء)، وهذه الجملة دالّةٌ علىٰ جواب الشرط المقدر. ونحوُه في (الرضي)[٣].

وقد أُجيبَ عن جزم ابن هشام بعدم صواب قول الفقهاء: (يجب أقلّ الأمرين من كذا[٤] أو كذا) بأنَّ المبيَّن[٥] ليس (الأمرين)؛ حتىٰ يمتنع / [١٤٤/ ب] العطف بـ(أو)، وإنما المبيَّن الأقلُّ، وهو أحدُهما[٦]، فجاز[٧] العطف[٨]. والله أعلم.

(و(إمّا)) علىٰ رأيٍ[٩]، بكسر الهمزة، وهي لغة الحجازيّين ومَن

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) شرح الكتاب ٤/ ٦٦/ أ، ونحوه في الأزهية ١٣٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٦.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٧٥، والتقدير فيه: الأمران سواءٌ إنْ قمت أو قعدت.

(٤) في (أ): ذلك.

(٥) في (ج): المتين.

(٦) في (أ): أحدهما. والمعنىٰ: أن الواجب عليه هو الأقل، فيُنْظر هل هو هذا أو هذا، وذلك مختلف حسب أحوال الناس والزمان.

(٧) في (ب): مجاز.

(٨) هذا الجواب عن الفقهاء في حاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٩٣، وفي المنصف علىٰ المغني للشمني ١/ ٩٣، ونقله الشنواني دون عزو في المواهب الرحمانية ١٣٠أ.

(٩) أيْ علىٰ رأيِ مَنْ يراها عاطفة، وسيأتي الخلافُ في ذلك قريبًا.

جاورَهم[١]، وفَتْحُها لغةُ قَيْسٍ وأسد وتميم[٢]، وإبدالُ ميمها[٣] ياءً مع كسر الهمزة وفتحِها[٤].

والمراد (إمّا) الثانية في مثل: (تزوج إمّا هندًا وإمّا أختَها). وما ذكره المصنِّف من أنّ (إمّا) عاطفةٌ قال به أكثر النحويين.[٥] قال الرضي: وشُبهة مَن جعلَها حرفَ

(١) الارتشاف ٢/ ٦٤١، والتذييل ٤/ ١٦٩أ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢١، والمساعد ٢/ ٤٦١.

(٢) عزيت للقبائل الثلاث في الارتشاف ٢/ ٦٤١، والتذييل ٤/ ١٦٩أ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢١، والجنىٰ الداني ٥٣٥، وذكر ابن عصفور أن الأفصح الكسر، وحُكي الفتح قليلًا جدًّا، واستشهد لذلك (شرح الجمل ١/ ٢٣٢) وعزاه ابن مالك لتميم في التسهيل ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٨، ونقل ابن القواس الفتح عن قطرب. (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٢) ونحوه في التذييل ٤/ ١٦٩أ.

(٣) يعني الأولىٰ من الميم المضعفة، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٦٦، والرضي في شرح الكافية (٢/ ٣٧٢) ونحو هذا الإبدال فيها في الكامل ١/ ٩٨، ولكنه ذكره في (أمّا) بفتح الهمزة.

(٤) الارتشاف ٢/ ٦٤١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢١. والجنىٰ الداني ٥٣٥.

(٥) هذا ما يظهر لي من كلام سيبويه الذي عدّها من المشرّكات، وجعلها مثل الواو و(ثم). (الكتاب ١/ ٤٣٥)، ونحوه في معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٥، والمقتضب ١/ ١٤٩، ٣/ ٢٨، قال: إنها تكون في موضع (أو)، وصريح قوله في الكامل ١/ ٣٧٧، وصريح قول الصيمري في التبصرة ١/ ١٣٨، وفيه الاحتجاج لذلك، وهو المشهور عند النحويين، قال الجرجاني: «وقد استمر النحويون علىٰ جعل (إمّا) من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقَه غير الشيخ أبي علي» المقتصد ٢/ ٩٤٥، وعزا عدّها عاطفةً ابنُ يعيش إلىٰ أكثر الجماعة (شرح المفصل ٨/ ٩٨) وانتصر له ابن الحاجب في شرح كافيته ٣/ ٩٨٣، وعزاه ابن مالك إلىٰ أكثر النحويين (شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٢٦)، ونحوه في شرح الألفية لابنه ٥٣٥، والمغني ١/ ٥٩، وعزاه المالقي إلىٰ ظاهر مذهب سيبويه وإلىٰ أئمة المتأخرين المُحْذِقِينَ (رصف المباني ١٨٤).

عطف كونُها بمعنىٰ (أو).[1] ولا يلزم ذلك، فإنّ معنىٰ (أنْ) المصدريّة معنىٰ [ما][2] المصدرية، والأُولىٰ ناصبةٌ للمضارع دون الثانية[3].

والتحقيق أنها [غير][4] عاطفة، وإليه ذهب يونس[5] والفارسي[6] وابن كيسان،[7] ووافقهم ابنُ مالك[8] علىٰ ذلك؛ لملازمتها غالبًا الواوَ العاطفةَ، ولا

(١) قال صدر الأفاضل: عذر المتقدمين إشراك الثاني الأوّلَ في الإعراب. (التخمير ٤/ ٨٣)، وبهذا احتج ابن يعيش (شرح المفصل ٨/ ٨٩-٩٠)، وذكر ابن مالك نحو هذه الشبهة لأصحاب هذا الرأي (شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤).

(٢) سقطت من (أ) و(جـ).

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٧٢، بتصرف.

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) عزي إليه ذلك في التسهيل ١٧٤، والمغني ١/ ٥٩.

(٦) إيضاح الشعر ١٠، والمسائل المنثورة ٤٠، والإيضاح ٢٩٧.

(٧) كلامه في الموفقي ١١٢، يخالف ذلك، فقد عدّها من حروف العطف، وقال: إنها بمنزلة (أو).
وقد عزي إلىٰ ابن كيسان أنه لا يراها عاطفة، كما ذكر الشارح، في التوطئة ١٨٨، والتسهيل ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، وشرح العمدة ٢/ ٦٠٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٥، والمغني ١/ ٩٥، و(ابن كيسان النحوي ٢١٠).
ووافقهم علىٰ ذلك الرماني في معاني الحروف المعزوّ إليه ١٣١، والجرجانيُّ في المقتصد ٢/ ٩٤٤، وابنُ الشجري في الأمالي ٣/ ١٢٦، والأنباري في أسرار العربية ٣٠٦، وعزاه الشنتريني لحذّاق النحويين (تلقيح الألباب ١٧٤) وعزاه الحيدرة للمحققين (كشف المشكل ١/ ٦٣٢) وكذا الشلوبيين في شرح الجزولية ٢/ ٦٧٣، وهو رأي العكبري في اللباب ١/ ٤٢٦، وشرح اللمع ١/ ٣٤٨-٣٤٩، وابن الدهان في الفصول ٣٨، وابن عصفور في المقرب ١/ ٢٢٩، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٧٣، وأبي حيّان في النكت الحسان ١٣١، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢١٤، وابن هشام في شرح القطر ٣٠٨.

(٨) في التسهيل ١٧٤، وشرحه ٣/ ٣٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، وشرح العمدة ٢/ ٦٠٧.

يدخل عاطفٌ على عاطفٍ[١]، قال[٢]: ولأنَّ وقوعَها بعد الواو مسبوقةً بمثلها شبيهٌ بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقةً بمثلها في مثل: (لا زيدٌ ولا عمرٌو فيها)، و(لا) هذه[٣] غيرُ عاطفةٍ بإجماع؛ فلتكن (إمّا) كذلك.

وقد صرّح ابنُ الحاجب في (شرح المفصّل)[٤] بأنَّ مجموع قولنا: (وإمّا) هو العاطف في: (جاء إمّا زيدٌ، وإمّا عمرٌو)، قال: ولا يَبعد أن تكون صورة الحرف مستقلَّةً حرفًا في موضعٍ، وبعضَ حرفٍ في موضعٍ، كـ(يا) مع (أيا)[٥]، وعلىٰ هذا فلا يَرِدُ شيءٌ مِمّا احتجّوا به[٦].

ونقلَ ابنُ عصفور الإجماعَ علىٰ أنّ (إما) الثانيةَ غيرُ عاطفة كالأولىٰ.[٧] ورُدَّ بأنَّ الخلاف محفوظٌ مشهورٌ بنقل الثقات[٨].

---

(١) وهذه حجّة أبي علي في الإيضاح ٢٩٧، وابن الشجري في الأمالي ٣/ ١٢٦، وغيرهما ممّن يوافقهم، ولهم حجج أخرىٰ، تنظر في مصادرها، وقد أجاز الفرّاء وابن جني علىٰ قلّة إدخال حرف العطف علىٰ مثله. (معاني القرآن ١/ ٣٧٢، وسر الصناعة ١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٢) في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، بمعناه، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، وشرح العمدة ٢/ ٦٠٧.

(٣) في (جـ): هند.

(٤) ٢/ ٢١٣.

(٥) لم يذكر ابن الحاجب تنظيرها بـ(أيا) و(يا): وهو عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٣٠ب.

(٦) هذه الجملة الأخيرة عند شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٣٠ب وقد نقل عنه الشارح أكثر هذه الفقرة.

(٧) شرح الجمل ١/ ٢٢٣.

(٨) في (جـ): التفات. قال الشنواني: الكتب طافحةٌ بنقل الخلاف في ذلك (المواهب الرحمانية ١٣١/ أ) وقد سبق قريبًا ذكرُ مَن رجّح كونَها عاطفة، بل عُزي في كثيرٍ من المصادر للأكثرين والمحققين.

وزعَمَ بعضُهم أنَّ (إمّا) عطفت الاسمَ علىٰ الاسم، والواو عطفتْ (إمّا) علىٰ (إمّا).[١] ورُدّ بأن عطف / [١٤٥/ أ] الحرف علىٰ الحرف غريبٌ.[٢] وقيل[٣] غير ذلك[٤].

واعلم أنَّ شرط العطف بها أن تُسبق بمثلها، فإنه لا بدَّ مِن تكرارها[٥]، وذلك غالبٌ، لا لازمٌ، فقد يُستغنىٰ عنها بـ(إنْ) الشرطية و(لا) النافية[٦]،

---

(١) ممّن قال ذلك ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧٤، ونقل الرضيُّ عن اللورقي الأندلسي أنَّ (إمّا) الأولىٰ مع الثانية حرفُ عطف، قُدِّمت تنبيهًا علىٰ أن الأمر مبنيٌّ علىٰ الشك، والواو جامعة بينهما عاطفة لـ(إمّا) الثانيةِ علىٰ الأولىٰ حتىٰ تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معًا ما بعد الثانية علىٰ ما بعد الأولىٰ (شرح الكافية ٢/ ٣٧٢-٣٧٣)، وعزا أبو حيّان هذا الرأي الذي ذكره الشارح لبعض المتأخرين (الارتشاف ٢/ ٦٣٠، ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢١٤، والجنىٰ الداني ٥٢٩، والمغني ١/ ٦٠).

(٢) شرح الرضي ٢/ ٣٧٣، والمغني ١/ ٦٠.

(٣) في (جـ): وقليل.

(٤) الأقوال في (إمّا) في الارتشاف ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٩، وللأخفش ١/ ٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٨، والكامل ١/ ٣٧٧.

(٦) الأزهية ١٤٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٦، والمقرب ١/ ٢٣١-٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والتسهيل ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٢، وقد يستغنىٰ عنها بـ(إن) الشرطية وحدها (الكتاب ١/ ٢٦٦-٢٦٧، والمقتضب ٣/ ٢٨، وهذا خاص بالشعر، وقد يستغنىٰ عن الثانية بـ(أو) التي بمعناها. (معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٩).

كقوله[1]:

فَإِمَّـــا أَنْ تَكُـــونَ أَخِـــيْ بِصِـــدْقٍ ... فَـأَعْرِفَ مِنْـكَ[2] غَثِّـيْ مِـنْ سَـمِينِيْ

وَإِلا فَـــاطَّرِحْنِيْ واتَّخِـــذْنِيْ ... عَـــدُوًّا أَتَّقِيـــكَ وَتَتَّقِينِـــي.[3]

وقد يُستغنىٰ عن الأولىٰ بالثانية[4]، كقوله[5]:

(١) هو المثقِّب العبدي، عائذ بن محصن بن ثعلبة من نكرة من عبد القيس، عدّه ابن سلام الأوّل من شعراء البحرين، وهو شاعر جاهلي قديم، في زمن عمرو بن هند، أشهرُ شعره هذه القصيدة التي منها البيت المستشهد به، قال أبو عمرو: لو كان الشعر مثلها لوجب علىٰ الناس أن يتعلموه. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٧١، والشعر والشعراء ١/ ٣٩٥-٣٩٨).=

=والبيت في ديوانه ٢١١-٢١٢، وعزي لسحيم بن وثيل الرياحي، والأوّل أثبت وأشهر.

(٢) في (جـ): مني.

(٣) البيتان من الوافر وهما في الشعر والشعراء ١/ ٣٩٦، والمفضليات ٢٩٢، والأزهية ١٤٠-١٤١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٦-١٢٧، والمقرّب ١/ ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٩٩-١٩٠٠.

(٤) في (ب): فالثانية، وبيان ذلك في البصريات ١/ ٦٥١-٦٥٢، وإيضاح الشعر ٩٩-١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣، والتسهيل ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٧.

(٥) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه ٢/ ٦١٨. ويعزىٰ لذلك الرمة، وهو في ملحقات ديوانه ٣/ ١٩٠٢ -نقلًا عن النحويين- وصحح الأوّل البغدادي وقال: لم أر البيت في ديوان ذي الرمة.

نُهـاضُ بـدارٍ قـد تقـادَمَ عَهْـدُها[١] وإمّـا بـأمواتٍ أَلَـمَّ خَيالُهـا[٢]

أيْ: (إمّا[٣] بدارٍ)، والفرّاء يقيسه[٤].

وقد تُحذَف الأولىٰ، ويُرْجَع بالثانية إلىٰ الأصل، [كقوله][٥]:

سَقَتْهُ الرواعِدُ مِن صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فلن يُعْدَما[٦]

---

(١) في (جـ): عمدها.

(٢) البيت من الطويل.

وقبله:

فكيفَ بنفْسٍ كلّما قلتُ أَشْرَفَتْ علىٰ البُرْء من دَهْماء هِيْضَ انْدِمالُها

ويروي: (تهاض) وهي رواية الديوان، وهي أبين؛ لأن المراد النفس كما في البيت السابق، ويروىٰ (تلمّ) و(دهماء): اسم امرأة، و(هِيْضَ): جُدِّد جرحُه، ويروىٰ: (من حوصاء). والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٠، والبصريات ١/ ٦٥١، وإيضاح الشعر ١٠٠، الأزهية ١٤٢، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، والمقرب ١/ ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٨، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٠١-١٩٠٢، والخزانة ١١/ ٧٦-٨٠.

(٣) في (ب): بإما.

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٨٩-٣٩٠، وهي عنده علىٰ تأويل أن (إما) هنا بمعنىٰ (أو) علىٰ التوهم، وعزي إليه تجويز ذلك في الارتشاف ٢/ ٦٤١، والتذييل ٤/ ١٦٩أ، والجنىٰ الداني ٥٣٢، والمغني ١/ ٦١، قال ابن عقيل: وذكر نحوه ثعلب، وقال النحاس: لا يجيز البصريون فيها إلا التكرير. (المساعد ٢/ ٤٦١).

(٥) سقطت من (جـ): والقائل النَّمر بن تَوْلَب.

(٦) البيت من المتقارب وقبله:

فلو أنَّ مِنْ حَتْفِه ناجيًا لكان هو الصَّدَعَ الأَعْصَما

ويروىٰ: (سقتها)، و(الصدع): الوعل، و(الأعصم): الذي في أطرافه بياض، يريد أنه لا ينجو من الهلاك أحد، ولو كان ذلك لأحد، لكان هو هذا الوعلَ المتحصّنَ في الجبل عنده مرعاه، ويأتيه سقاؤه من رواعد تسقيه في الخريف والصيف. والبيت في الكتاب ١/ ٢٦٧، والبصريات ١/ ٦١٧، ٦٥١، وإيضاح الشعر=

أي: (إمّا من صيّفٍ، وإمّا من خريفٍ)، كذا قدّره سيبويه[١].

وتَرِدُ لما تَرِدُ له (أو) من المعاني:[٢] من التخيير، نحو: (تزوج إمّا هندًا، وإمّا أختَها) - والإباحةِ، نحو: (جالس إمّا العبّاد، وإمّا الزهّاد). - والشكِّ والإبهامِ والتقسيمِ، نحو: (الكلمة إمّا اسمٌ، وإمّا فعلٌ، وإمّا حرفٌ). ولا ترد للإضراب، ولا بمعنىٰ (بل)[٣]، ولا بمعنىٰ (إلىٰ)، ولا (إلّا)، ولا (كي) التعليليّة[٤].

والفرق بين (أو) [و][٥] (إمّا) مِن وجهين: أحدهما: أنَّ (إمّا)[٦] لا بدّ من

=٩٩، والخصائص ٢/ ٤٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٧، والخزانة ١١/ ٩٣-١٠٩.

(١) الذي في الكتاب: «ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر -وذكر البيت- قال: وإنما يريد: وإمّا من خريف، الكتاب ١/ ٢٦٧، فليس في البيت رجوع إلىٰ الأصل في الثانية -كما ذكر الشارح- وإنما هو حذف لـ(ما). وذكر ابن جني أن سيبويه قد خولف في تأويله هذا (الخصائص ٢/ ٤٤١)، ونقل أبو علي عن أبي عبيدة أنَّ (إنْ) في البيت زائدة، البصريات ١/ ٦٥١، وقد أفاض أبو علي في الكلام علىٰ البيت في إيضاح الشعر ٩٩-١٠٢، ونحوه في شرح المفصل ٨/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٧.

(٢) أشار إلىٰ ذلك إجمالًا ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٥٦، وأبو علي في الإيضاح ٢٩٦، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٤، ومعاني الحروف للرماني ١٣٠-١٣١، واللمع ١٥٤، والمفصل ٣٠٥، والتفصيل في الأزهية ١٣٩-١٤٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٥-١٢٦، وبقية كتب المتأخرين.

(٣) كأن الشارح يفرّق بين الإضراب وكونها بمعنىٰ (بل)، وهما في الحقيقة شيءٌ واحد، وقد سبق تصديق ذلك في الكلام علىٰ (الإضراب) من معاني (أو)، إذ فُسِّر هناك بمعنىٰ (بل)، وتخريج الآية ثَمّ، ومصادرِ ذلك.

(٤) وهذه الثلاثة الأخيرة سبق ذكرها في (أو) التي ينصب المضارع بعدها في صـ٤٣١-٤٣٤.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) في (جـ): ما.

تكرارها.[١] كما مرّ.[٢] والثاني: أنّ الكلامِ مع (إمّا) مبنيّ[٣] من أوّله علىٰ ما جيء به[٤] لأجله[٥]، بخلاف (أو)[٦]. والله أعلم.

ولمّا فرغ من الحروف المشرّكة[٧] لفظًا ومعنًىٰ، ولم يبق منها إلا (حتىٰ) -وكان ينبغي له أن يذكرَها معها- شَرَعَ في الحروف المشرّكة[٨] لفظًا فقط، فقال:

(و(بل)) للإضراب. وللعطف[٩] بها عند الجمهور شرطان: أحدهما: إفراد معطوفها، وثانيها: أنْ تُسبق بإيجابٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو نفيٍ.[١٠] وهي بعد الأوَّلَينِ لصرفِ الحكم عن المتلوّ بها إلىٰ ما بعدها، ويصير متلوُّها كأنه مسكوتٌ عنه، كـ:(جاء زيدٌ، بل عمرٌو)، و(اضرب / [١٤٥/ ب] زيدًا، بل عمرًا) فمَفادُها نقلُ الحكم بـ(المجيء) والأمرِ بـ(الضرب) عن (زيد)، وإثباتُ ذلك لـ(عمرو)،

---

(١) صرّح بهذا الفرق الحريري في شرح الملحة ٣٠٢، والشنتريني في تلقيح الألباب ١٧٤، وابن الحاجب في شرح المفصل ٢/ ٢١٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٢، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٣٤٣.

(٢) في صـ١٠٢٧.

(٣) في (جـ): مبين.

(٤) في (جـ): بها.

(٥) من المعاني الخمسة السابقة.

(٦) الكتاب ١/ ٤٤٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٨، ١/ ١٤٩، والكامل ١/ ٣٧٧، والأصول ٢/ ٥٦، والإيضاح لأبي علي ٢٩٦، ٢٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٤.

(٧) في (جـ): المشتركة.

(٨) في (ب) و(جـ): المشتركة.

(٩) في (ب): والعطف.

(١٠) سيعود إلىٰ هذين الشرطين مفصّلًا، وسيذكر بعض المخالفين.

وصيرورةُ (زيد) محتملًا لـ(المجيءِ) و(الضربِ) وعدمِهما[1]، خلافًا لمقتضىٰ كلام ابن الحاجب من صيرورة (زيد) في المثالين محكومًا بعدم مجيئه قطعًا[2].

هذا ما لم ينضمّ إلىٰ (بل) (لا)، وأمّا إذا انضمّ إليه [لا][3]، نحو: (جاءني زيد، لا بل عمرو) فهي تفيد عدم مجيء (زيد) قطعًا[4].

- وبعد الأخيرين[5] لتقرير حكم ما قبلها علىٰ حاله وجعلِ ضدّه لما بعدها، نحو: (ما جاءني زيدٌ، بل عمرٌو)، و(لا تضرب زيدًا، بل عمرًا) ردًّا علىٰ مَن اعتقد أن الجائيَ[6] أو المضروبَ (زيدٌ)، لا (عمرٌو)، فهي لقصر القلب

---

(١) جعله سيبويه كأنه من باب الغلط والنسيان (الكتاب ١/ ٤٣٤، وشرحه للسيرافي ٢/١٤٨ب) وجعله الفرّاء رجوعًا عن الأوّل (معاني القرآن ١/ ٥٣)، وهي هكذا عند الأكثرين للإضراب وترك الأوّل دون حديثٍ عن نفيٍ أو إثباتٍ له، والنص علىٰ احتمال المعنيين له في شرح الرضي ٢/٣٧٨، والمطول للسعد ١٠٢.

(٢) لعله أراد: (وبعدمِ ضربِه). ونقلَ ذلك عن ابن الحاجب السعدُ في المطول ١٠٢-١٠٣، والشنوانيُّ في المواهب الرحمانية ١٣١ب، وظاهرُ كلامه في شرح الكافية أنه يوافق القول الأوّل (٣/ ٩٨٤) وكذا في شرح المفصل ٢/ ٢١٤، مع ما فيه من اضطراب.

وهذا الرأي الأخير -الذي ذكره الشارح، وعزاه لابن الحاجب- مذكورٌ من قبل ابن الحاجب عند الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٤٦، ومن بعده عند السعد التفتازاني في شرح التلويح ١/١٠٦، وعليه ظاهر كلام الآمدي في منتهىٰ السؤل ١٦، والإحكام ١/ ٥٣.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) نبّه علىٰ ذلك الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٧٩، والسعد في المطول ١٠٢.

(٥) أي: و(بل) بعد النهي والنفي.

(٦) في (جـ): الحاري.

لا غير[١]؛ وعلىٰ هذا يجب الرفعُ في نحو: (ما زيد قائمًا، بل قاعدٌ)؛[٢] لبطلان النفي وصيرورة الكلام إيجابًا[٣]، خلافًا للمبرد في إجازته كونَها ناقلةً معنىٰ النفي والنهي لما بعدها؛[٤] وعليه فيصحّ: (ما زيد قائمًا، بل قاعدًا) بالنصب، علىٰ معنىٰ: (بل ما هو قاعدًا)، قال بعضهم[٥]: واستعمال العرب علىٰ خلافِه[٦].

تنبيهات:

الأول: مَنَع الكوفيّون أن يُعطف[٧] بـ(بل) بعد غير النفي

---

(١) شرح القطر ٣٠٧، وشرح القطر للفاكهي ٢/٢٤٦، ويرىٰ الرضي أن معنىٰ (بل) بعد النفي والنهي كمعناها بعد الإيجاب والأمر، فما قبلها مسكوت عنه محتمل للمعنيين (شرح الكافية ٢/٣٧٨) ونحوه في المطول للسعد ١٠٣، وعزاه للجمهور، وإن كان أورد القولَ الآخرَ، وقوّاه.

(٢) في (ب): قاعدًا.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤، وشرح العمدة ٢/ ٦٣١، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، والجامع الصغير ١٩٧.

(٤) عزي إليه ذلك في شرح المفصل ٨/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٩، والمطول ١٠٣، والنكت الحسان ١٢٨، والتذييل ٤/ ١٧٠ب، وممّن أجاز ذلك أبو الحسين الفارسي شيخ الجرجاني (المقتصد ٢/ ٩٤٦-٩٤٧، والارتشاف ٢/ ٦٤٤، والشنتريني في تلقيح الألباب ١٧٧-١٧٨، والأردبيلي في شرح الأنموذج ٢٣٠، والكيشي في الإرشاد ٤٠٠، وذكره ابن مالك غيرَ معزوّ في شرح العمدة ٢/ ٦٣١، وكذلك ابن أبي الربيع في الملخص ٢٦٨، والبسيط ١/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٥) لعله يعني ابن الناظم فهذا نصّه في شرح الألفية ٥٤٠.

(٦) وممّن قال نحو ذلك ابنُ عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٣٩، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤، ورصف المباني ٢٣١.

(٧) في (ج): يعطفه.

وشبهِهِ[١]، حتىٰ قال هشام[٢]: محالٌ: (ضربت زيدًا بل أباك) انتهىٰ. قال ابن هشام[٣]: «ومَنْعُهُمْ ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ[٤] علىٰ قلّته»[٥]. انتهىٰ.

الثاني: تزاد قبل (بل) (لا)؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، بأنْ يُنفىٰ بها الإيجابُ الذي قبلها، ويصير بها نصًّا في النفي -كما مرّ[٦]- بعد صيرورته بحرف الإضراب كالمسكوت عنه، يَحتمل النفيَ وغيرَه، وذلك هو حقيقة تأكيد الإضراب، كقوله[٧]:

وَجْهُكِ البَدْرُ لا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ للشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ[٨]

---

(١) عزي ذلك لهم في معاني الحروف للرماني ٩٤، والصاحبي ١٤٥-١٤٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٨٦، والارتشاف ٢/ ٦٤٤، والتذييل ٤/ ١٧٠ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٥، والجنىٰ الداني ٢٣٧، والمغني ١/ ١١٢، وذكر الرضي أن بعض النحويين نقله عن الكوفيين. قال: والظاهر أنّ الناقل واهم. (شرح الكافية ٢/ ٣٧٨).

(٢) ابن معاوية الضرير، والنقل عنه في الارتشاف ٢/ ٦٤٤، والتذييل ٤/ ١٧٠ب والمغني ١/ ١١٢.

(٣) في المغني ١/ ١١٢، وهو من قبله عند أبي حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٤٤، والتذييل ٤/ ١٧١أ.

(٤) في (جـ): قليل.

(٥) أثبته سيبويه في كتابه ١/ ٤٣٤ دون استشهاد، وكذا في الإيضاح لأبي علي ٢٩٧، ونحوه في المقتصد ٢/ ٩٤٦.

(٦) في صـ١٠٣١.

(٧) لم أجد أحدًا سمّاه، وقال البغدادي: هذا البيت والذي بعده مذكوران في شروح التسهيل غُفْلًا، ولي مدة في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع، ولعل الله تعالىٰ يُظفرني بالمطلوب.

(٨) البيت من الخفيف.

- ولتوكيد تقرير(١) ما قبلَها بعد النفي(٢)، خلافًا لابن درستويه(٣) في منع /[١٤٦/أ] زيادتها بعد النفي(٤)، وليس بشيءٍ؛ لقوله(٥):

وما هَجَرْتُكِ لا بَلْ زادَنِي(٦) شَغَفًا ... هَجْرٌ وبُعْدٌ تَرَاخَىٰ لا إلىٰ أَجَلِ(٧)

وبعد السماع بَطل النزاعُ.

الثالث: تقدم أنَّ شرط كونِها عاطفةً إفرادُ معطوفها، فإن(٨) تَلَتْها جملةٌ كان معنىٰ الإضراب إمّا الإبطالَ، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ

وهو في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، والتذييل ٤/ ١٧٠ب، والمغني ١/ ١١٣، والمساعد ٢/ ٤٦٥، والتصريح ٢/ ١٤٨، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣/ ١٢-١٤.

(١) عطف علىٰ قوله: (تزاد قبل (بل) (لا)؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب).

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠.

(٣) أبي محمد عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفسوي (٢٥٨-٣٤٧هـ) يُضبط بضمّ الدال والراء، وفتحِها، تلميذ المبرد، قرأ عليه الكتاب، وكان شديدَ التعصب للبصريين، له شرح كتاب الجرمي، والإرشاد، وكتاب في الهجاء، (طبقات النحويين واللغويين ١١٦، والبلغة ١٢١، والبغية ٢/ ٣٦).

(٤) رأيه في الارتشاف ٢/ ٦٤٤، والتذييل ٤/ ١٧١ب، ونقل تأييدَ ابن عصفور له، وردَّ قولَهما، ونحو ذلك أيضًا في توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٦، والمغني ١/ ١١٣.

(٥) في (ج): كقوله. ولم أعرف القائل.

(٦) في (أ): زاد بي.

(٧) البيت من البسيط.

ويروىٰ: (وما سلوتك) و(بُعْدٌ تمادىٰ) و(لا إلىٰ الأجل)

وهو في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، والمغني ١/ ١١٣، والمساعد ٢/ ٤٦٦، والتصريح ٢/ ١٤٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٤٨، وللبغدادي ٣/ ١٤-١٦.

(٨) في (ب): بأن.

مُّكْرَمُونَ ﴾(١)، أي: (بــل هــم عبــادٌ)، ونحــو: ﴿... أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم (٢)

---

(١) ٢٦ الأنبياء ٢١.

(٢) في (أ): جاءكم.

بِٱلْحَقِّ...﴾.(١) - وإمّا الانتقالَ من غرضٍ إلىٰ آخر(٢)، وهي في ذلك كلِّه حرفُ ابتداء، لا عاطفةٌ، علىٰ الصحيح(٣)، خلافًا لما يُوهمه كلامُ البدر المالكي.(٤)

والحقُّ أنّها لا تقع جارّةً، خلافًا لمَن وَهِم فيه.(٥) وقولُه(٦):

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُه(٧)

---

(١) ٧٠ المؤمنون ٢٣.

(٢) أيْ ليس إضرابًا عن الأول؛ لأنه غلطٌ أو نسيان، كما هو شأن (بل) في غالب المواضع السابقة، وإنما تكون لترك كلام والأخذِ في غيره، وعلىٰ هذا ينبغي حمل جميع ما جاء في القرآن. (الأزهية ٢٢٠-٢٢١) ونحوه في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٧، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٤٣٢-٤٣٣، والقواعد والفوائد ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩، والمغني ١/ ١١٢.

(٤) يقول في شرح الألفية ٥٤٠: «من حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان المعطوف بها جملةً فهي للتنبيه علىٰ انتهاء غرضٍ واستئنافِ غيره».

(٥) كالهروي الذي قال: وتكون (بل) بمعنىٰ (ربّ)؛ فتخفض ما بعدها. (الأزهية ١٩)، ونقل ذلك المالقي عن بعض النحويين، وخالفَهم (رصف المباني ٢٣٢) ونحوه في الجنىٰ الداني ٢٣٧، ونَقَلَ المرادي عن ابن مالك وابن عصفور الاتفاقَ علىٰ أن الجارّ (ربّ) المحذوفةُ.

قال أبو علي: «لا نعلم أحدًا به اعتداد يقوله» إيضاح الشعر ٦٢، ونحوه في الإنصاف ١/ ٣٨٠، وسيأتي الحديث عن الجرّ بـ(رب) المقدّرة بعد (بل) في صـ١٧٢٧.

(٦) هو رؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه في صـ١٥٠.

(٧) في (أ): قتامه.

وهذا بيت من الرجز وبعده:

لا يُشترىٰ كُتّانُه وجَهْرَمُه

ويروىٰ: ملء الأكام.

والقَتَم: الغبار، والجَهْرم: بساط من الشَّعَر، منسوب إلىٰ (جَهْرم) إحدىٰ بلدان فارس.=

معه (رُبَّ) مقدرة، فـ(بل)[١] داخلةٌ فيه علىٰ جملةٍ، والتقدير: (بَل ربّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قطعته).

الرابع: قد تُكرّر (بلْ) في الجمل؛ رجوعًا عمّا ولِيَ المتقدمةَ[٢]، نحو: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾،[٣] أو تنبيهًا علىٰ رجحان ما وَلِيَ المتأخرةَ[٤]، نحو: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[٥].

(وَ) لردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلىٰ الصواب فيه (لا)، فهي لنفي الحكم عن تاليها، وقَصْرِه علىٰ متلوّها، إمّا قصرَ إفرادٍ، إنْ خوطِب به مَنْ يعتقد الشركة، نحو: (زيد كاتبٌ، لا شاعر) ردًّا علىٰ مَن اعتقد اتّصافَه بالشعر والكتابة معًا. وإمّا قصرَ قلبٍ، إن خوطب به مَنْ يعتقد العكسَ، كالمثال المذكور لمَن يعتقد اتصافه بالشعر فقط. [وإمّا قصرَ تعيين، إذا[٦] خوطب به مَنْ تردّد في النسبة، كالمثال

=والبيت في التكملة ٣٦٣، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٦٥٨-٦٦٠، والإنصاف ١/ ٢٢٥، وشرح العمدة ١/ ٢٧٣، والمغني ١/ ١١٢.

(١) في (أ): قبل، و(ب): قيل.

(٢) التسهيل ١١٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٧.

(٣) ٥ الأنبياء ٢١.

(٤) مع ثبوت معنىٰ ما قبلها، التسهيل ١٧٧، وشرحه ٣/ ٣٦٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٧.

(٥) ٦٦ النمل ٢٧.

(٦) في النسخة (إذ). والصحيح ما أثبتّه.

المذكور، فإنه إذا سمعه المتردّد يزول تردّده][1].

وللعطف بها شروط: منها إفرادُ معطوفها، خلافًا لابن الخباز في تجويز: (زيد قائمٌ، لا عمرٌو قاعدٌ)، و(يقيم[2] زيدٌ، لا يسافر عمرو).[3] ومنها: ألّا تقترن بعاطف. ومنها: أن تُسبق بإيجابٍ، أو أمرٍ اتفاقًا، / [١٤٦/ ب] كـ:(هذا زيدٌ، لا عمرٌو) و(اضرب زيدًا، لا عمرًا)، أو نداء[4]، نحو: (يا ابنَ أخي، لا ابنَ عمي). وفي معنىٰ الأمرِ الدعاءُ، نحو: (غفر الله لزيدٍ، لا بكرٍ)، والتحضيضُ[5]، خلافًا للرضي[6]، نحو: (هلّا تضربُ زيدًا، لا عمرًا). وأجاز الفرّاء العطفَ بها علىٰ اسم

---

(١) ساقط من (ب) و(جـ) ومثبت بهامش (أ) تصحيحًا، وليس في ثلاث الاحتياطيات وهذا المعنىٰ الأخير هو الذي اقتصر عليه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٩، واقتصر ابن الناظم علىٰ الأولين (شرح الألفية ٥٣٩) وكذا المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣، وابن هشام في شرح القطر ٣٠٦-٣٠٧، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٣٤٥، والمعاني الثلاثة مذكورة في المطول للسعد ١٠٢.

(٢) في (أ): ونعم.

(٣) رأي ابن الخباز في النهاية شرح الكفاية ١٣١أ، ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٣٢أ، والفوائد الشنوانية ١٥٠ب.

(٤) خصّه بالذكر ابنُ مالك في التسهيل ١٧٧، وشرحه ٣/ ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١، وكذلك ابنه في شرح الألفية ٥٣٩، وأبو حيّان في النكت الحسان ١٢٩، ونقله عن سيبويه، ولم أجده عنده، ونقل ابن مالك عن ابن سعدان أن العطف بـ(لا) علىٰ منادىٰ ليس في كلام العرب شاهدٌ علىٰ استعماله (شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠) ونحوه في النكت الحسان ١٢٩، والارتشاف ٢/ ٦٤٥، والتذييل ٤/ ١٧٢ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٢، والجنىٰ الداني ٢٩٤، والمغني ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٥) أفاد ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٤٥، والتذييل ٤/ ١٧٢أ، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣.

(٦) سيأتي ذلك منقولًا عنه في صـ١٠٤١-١٠٤٢.

(لعل)، كما يُعطَف بها علىٰ اسم (إنّ)، نحو: (لعل زيدًا لا عمرًا منطلق).[١] ولا يُعطف بها بعد الاستفهام، لا يقال: (هل أخوك زيدٌ، لا عمرو؟)[٢].

ورابعها: ألّا يَصْدُقَ[٣] أحدُ متعاطفيها علىٰ الآخر. نصَّ عليه السهيليُّ[٤] والأبّدي[٥] وأبو حيّان[٦]، وهو حق[٧]، فلا يجوز: (جاءني رجلٌ، لا زيد) وعكسُه، ويجوز: (جاءني رجل لا امرأة)؛ وعلّله الأبّديُّ[٨] بأنَّ (لا) تدخل لتأكيد النفي، وليس في مفهوم الكلام الأوّل ما يَنفي الفعلَ عن الثاني، فإنْ أريد ذلك المعنىٰ جيء بـ(غير) فيقال: (غير زيد)،[٩] بخلاف المثالِ الأخيرِ ونحوِه؛ فإنَّ مفهوم الخطاب اقتضىٰ من قولِك: (جاءني رجل) ونحوِه نَفْيَ المرأة ونحوِها، فدخلت

---

(١) رأي الفرّاء في الارتشاف ٢/ ٦٤٥، والتذييل ٤/ ١٧٢ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣.

(٢) ولا بعد النفي. (الإيضاح لأبي علي ٢٩٧، والمقتصد ٢/ ٩٤٦، وسيأتي من كلام الرضي ما يصدّقه).

(٣) في (ب): يتصدق.

(٤) في نتائج الفكر ٢٥٨، وعزي إليه في النكت الحسان ١٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٨.

(٥) في شرح الجزولية ٢/ ٦١٨، والأبّدي هو أبو الحسن علي بن محمد الخشني، ويقال: الأُبّذي (...- ٦٨٠هـ) من نحويّي الأندلس، تلمذ علىٰ الشلوبين، وتلمذ عليه أبو حيّان وابن الزبير، له إملاء علىٰ كتاب سيبويه وشرح للجمل، وللجزولية. (البلغة ١٥٩، والبغية ٢/ ١٩٩).

(٦) في الارتشاف ٢/ ٦٤٥، ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣، والمغني ١/ ٢٤٢، والجامع الصغير ١٩٧.

(٧) كذا قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٨، ولذلك منع سيبويه نحو: (مررت برجلٍ، لا فارسٍ) علىٰ العطف؛ إذ إنه داخل في الأول. نقل ذلك عنه الأبدي في شرح الجزولية ٢/ ٦١٨.

(٨) في شرح الجزولية ٢/ ٦١٨، ونقله عنه السيوطي في الهمع ٥/ ٢٦١.

(٩) نحو هذه العلّة في نتائج الفكر ٢٥٨.

(لا) للتصريح بما اقتضاه المفهوم.

وشَرَطَ الزجاجيُّ[(١)] وجمعٌ فيها ألاّ يكون المعطوفُ عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ، فلا يقال: (قام زيدٌ، لا عمرو) ورُدَّ بقولهم: (نَفَعَكَ جَدُّك، لا كَدُّكَ)،[(٢)] وبقوله[(٣)]:

كأَنَّ دِثارًا حَلَّقَتْ بَلَبُونِهِ   عُقَابُ تَنوفا لا عُقَابُ القَوَاعِلِ[(٤)]

فعَطَفَ (عقاب) الثاني علىٰ (عقاب) الأول، وهو معمولٌ لفعلٍ[(٥)]

---

(١) في حروف المعاني ٣١، وتمثيله في الجمل ١٩ يخلف ذلك، فقد مثّل لعطف بـ(لا) بقوله: (قام محمد لا أخوك) وعزاه السيوطي إلىٰ قوم من النحويين لم يسمّهم (الهمع ٥/ ٢٦١) وعزاه الشنواني إلىٰ جمع لم يسمّهم أيضًا (المواهب الرحمانية ١٣٢ب).

(٢) الردّ بذلك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٩، والتصريح ٢/ ١٥١، وهو في هذه المصادر. (جدك لا كدّك) وتأوّلوه بما ذكره الشارح، وفي شرح القطر للفاكهي ٢/ ٣٤٥، (نفعك جدُّكَ، لا كدُّك) كما هي عند الشارح، كما أن قون الزجاجي خلافُ تمثيل سيبويه والأئمة (الكتاب ١/ ٤٣٩، والأصول ٢/ ٥٦، والإيضاح لأبي علي ١٩٧) وعزا ابن عصفور الجواز إلىٰ جلّ النحويين (شرح الجمل ١/ ٢٤٠).

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ٩٤.

(٤) البيت من الطويل.

و(دثار): اسم راعٍ و(حلقت) طارت، و(اللبون) نوق ذات لبن، و(تنوفا) بالقصر كـ(جَلَولا) جبلٌ عالٍ أو ثَنِيَّةٌ، و(القواعل) جبال صغارٌ. وهو في مجالس ثعلب ٢/ ٣٩٨، جمهرة اللغة ٣/ ١٣٩، والخصائص ٣/ ١٩١، والمخصص ٨/ ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢، والمغني ١/ ٢٤٢، والخزانة ١١/ ١٧٧-١٨٢.

(٥) في (جـ): الفعل.

ماضٍ[١].

وفي (الرضيّ)[٢]: [و][٣] لا تجيء (لا)[٤] بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض[٥] ونحو ذلك، ولا بعد النهي، ولا يُعطف بها الاسميَّةُ، ولا الماضي على الماضي[٦]، فلا يقال: (قام زيدٌ، لا قعد)؛ لأنه جملة، ولفظةُ (لا)[٧] موضوعة لعطف المفردات[٨]، وقد تعطف مضارعًا على مضارع على قلَّة،[٩] نحو: (أقوم لا أقعد)، والمجوِّز مضارَعَتُه للاسم، فكأنك قلت: (أنا / [١٤٧/ أ] قائمٌ، لا قاعدٌ)، ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف، لا تقول: (قام زيدٌ، لا عمرٌو، لا بكرٌ)، كما تقول: (قام زيدٌ، وعمرٌو، وبكر)، بل لو قَصَدْتَ[١٠] ذلك

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٨، والنكت الحسان ١٢٩، والمغني ١/ ٢٤٢.

(٢) في شرح الكافية ٢/ ٣٧٨، بتصرف يسير.

(٣) سقطت الواو من (أ) و(ب).

(٤) في (ب) و(جـ): الا. وما أثبتّهُ هو الصحيح الموافق لرأي الرضيّ.

(٥) في (جـ): التخصيص.

(٦) أجاز أبو حيّان عطف الاسمية، وقال عن الماضي: إنه قليل، يُحفظ ولا يقاس عليه، (الارتشاف ٢/ ٦٤٥) ونحوه في التذييل ٤/ ١٧٢أ ب.

(٧) في (ب): ولا.

(٨) في (جـ): المعرفات.

(٩) نصّ الخاوراني على أن ذلك لا يجوز (القواعد والفوائد ١٤٣)، وأجازه أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٦٤٥).

(١٠) في (أ): قصرت.

أدخلت الواوَ في المكرَّر، فقلت: (ولا بكرٌ، ولا خالد)، فتخرج (لا) عن العطف، وتتمحَّض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه[١]. انتهىٰ.

وقد يُحذف المعطوفُ عليه بـ(لا)، نحو: (أعطيتك؛ لا لِتظلمَ) أيْ: (لتعدلَ، لا لتظلمَ).[٢]

(و) لردّ المخاطب عن الخطأ في الحكم إلىٰ الصواب فيه: (لكنْ) بسكون النون، فهي كـ(بل)، لاستدراك إصلاح الخَلَل الواقع فيه بعد نفيٍ، أو نهيٍ[٣]، فتفيد تقرير حكم متلوّها وإثباتَ نقيضه لتاليها، نحو: (ما جاءني زيد، لكنْ عمرٌو)، و(لا تضرب زيدًا، لكن عمرًا) ردًّا علىٰ مَن اعتقد أن الجائي أو المضروب زيدٌ، لا عمرٌو، فهي لقصر القلب لا غير[٤]، ويُشترط في كونها عاطفةً [شروطٌ، منها: إفراد معطوفها، فإنْ ولِيتْها جملةٌ فغير عاطفةٍ،][٥] وإنما هي حرف

(١) الكلام علىٰ (لا) المكررة المسبوقة بالواو في الأصول ٢/ ٥٩، وشرح ملحة الإعراب ٣٠١، والأزهية ١٥١، ونتائج الفكر ٢٥٧، وشرح المفصل ١/ ١٠٤-١٠٥، وعزا الزجاجي للبصريين أنّ (لا) تعطف بنفسها وبالواو معها. حروف المعاني ٣١.

(٢) الارتشاف ٢/ ٦٤٦، والتذييل ٤/ ١٧٣أ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣.

(٣) عطفت في (أ): بالواو.

(٤) شرح السيرافي ٢/ ١٤٩ب، وشرح القطر ٣٠٧، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٤٦.

(٥) ساقط من (ج). وظاهر كلام الزمخشري في المفصل ٣٠٥ أنها عاطفة للجمل، وفصّل ابن أبي الربيع الخلاف في ذلك في البسيط ١/ ٣٤٨-٣٤٩، ونحوه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٢، والجنىٰ الداني ٥٩١.

ابتداء، أيْ: حرف تُبْتَدأ بعده الجمل، أي: تُستأنَف وتَنقطع[١] عمّا قبلها من حيث الإعراب، وإنْ ارتبطت به من حيث المعنىٰ، سواءٌ كانت معها الواو، نحو: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾،[٢] أو لم تكن[٣]، كقوله[٤]:

إنّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَىٰ بَوادِرُه ... لكِنْ وَقائِعُه في الحَرْب تُنْتَظَرُ[٥]

ومنها: أنْ تُسبق بنفيٍ، أو نهي، نحو: (ما قام زيد، لكن عمرو)، و(لا تضرب زيدًا، لكن عمرًا) عند البصريّين[٦]، خلافًا للكوفيين في تجويزهم نحو: (قام[٧]

(١) في (أ) و(جـ): وتقتطع.

(٢) ٧٦ الزخرف ٤٣.

(٣) نصَّ علىٰ ذلك ابن هشام في المغني ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٤) هو زهير بن أبي سلمىٰ، والبيت في ديوانه ٣٠٦، صنعة ثعلب.

(٥) البيت من البسيط في مدح الحارث بن ورقاء الأسدي.

ويروىٰ: (غوائله). و(البوادر): ما يعجّل به الإنسان عند الغضب. و(الغوائل): الخيانة والأخذُ علىٰ حين غفلة. والبيت في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٩، والتذييل ٤/ ١٧٢أ، والجنىٰ الداني ٥٨٩، والمغني ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٥.

(٦) جعل سيبويه مجيئها بعد الإيجاب مُحالًا (الكتاب ١/ ٤٣٥)، ونحوه في المقتضب ١/ ١٥٠، ٤/ ١٠٨، والأصول ٢/ ٥٧، والجمل للزجاجي ١٩، وحروف المعاني ١٥، والإيضاح لأبي علي ٢٩٨، واللمع ١٥١، المقتصد ٢/ ٩٤٨، وهي عندهم إذا دخلت بعد الإيجاب للإبطال وللانتقال من قصة إلىٰ قصة، وتكون ابتدائية، ومعناها الاستدراك. (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠).

(٧) في نسخ التحقيق (ما قام). وهو وهم ظاهر، والصواب ما أثبتّهُ.

زيدٌ لكن عمرٌو)؛ قياسًا علىٰ (بل)؛ لأنّها مثلُها في المعنىٰ.[١] وردّه البصريون بأنه لم يُسمَع[٢]، فيتعيَّن كونُها حرفًا للاستدراك تبدأ[٣] بعده الجمل، فيقال: (لكن عمرو لم يقم)[٤]. قال المرادي[٥]: / [١٤٧/ ب] ولا يُشترط فيها إذا تلتها جملةٌ تقدّمُ النفي، أو النهي، فتكون بعد إيجابٍ أو نفيٍ أو نهيٍ أو أمرٍ، لا استفهامٍ، فلا يجوز: (هل زيد قائم، لكن عمرو لم يقم).[٦] - ومنها: ألّا تقترن بالواو، فإنْ اقترنت بالواو فحرف ابتداء؛ لأنَّ العاطف لا يدخل علىٰ عاطف[٧]، نحو: ﴿... وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾،[٨] أيْ: (ولكن كان رسولَ الله)، وليس المنصوب معطوفًا بالواو؛ لأنَّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب، وإنما هو خبرٌ

(١) رأي الكوفيين في الإنصاف ٢/ ٤٨٤-٤٨٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٧-٤٢٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٩، والتذييل ٤/ ١٧١ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢١، والجنىٰ الداني ٥٩١، والمغني ١/ ٢٩٢، وشرح الشذور ٤٤٧.

(٢) ذلك في مصادر تخريج رأي الكوفيين.

(٣) في (جـ): تبتدأ.

(٤) المقتضب ١/ ١٥٠، والمصادر السابقة.

(٥) في توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٢، بمعناه، ونحوه في الجنىٰ الداني ٥٩١.

(٦) استثناء الاستفهام عند الرضيّ (شرح الكافية ٢/ ٣٧٩) وزاد: الترجي والتمنّي والعرض والتحضيض.

(٧) نتائج الفكر ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٩، وحكىٰ الرضيّ الاتفاق علىٰ ذلك (شرح الكافية ٢/ ٣٨٠) وعدمُ دخول العاطف علىٰ العاطف مقرّر في الأصول ٢/ ٥٩، والبصريات ١/ ٦٨٦، والإيضاح لأبي علي ٢٩٧، ٢٧١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٧، والأزهية ١٥١، وأجاز ذلك ابنُ جني علىٰ قلّةٍ (سر الصناعة ١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٨) ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ...﴾ ٤٠ الأحزاب ٣٣.

ر(كان) محذوفةً[1].

تنبيه:

ما ذكره[2] المصنف من أَنَّ (لكنْ) حرفُ عطفٍ مذهبُ أكثر النحويين، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال، أحدها: أنَّها لا تكون عاطفةً إلّا إذا لم تدخل عليها الواو -كما مرّ- وهو مذهب أكثر النحويين.[3] والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلّا بالواو، والواوُ مع ذلك زائدة، وصحّحه ابنُ عصفور،[4]

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، وللأخفش ٢/ ٤٨٠، وللزجاج ٤/ ٢٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٧.

(٢) في (ب): ذكر.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥، ١/ ٩١، والمقتضب ٤/ ١٠٧، والأصول ٢/ ٥٧، والجمل للزجاجي ١٧، والإيضاح لأبي علي ٢٩٨، والتعليقة ١/ ٢١٩، ٢٢١، وشرح السيرافي ٢/ ١٤٨ ب ١٤٩ أ، ومعاني الحروف للرماني ١٣٣، والواضح ٥٧، والتبصرة ١/ ١٣٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٢، وشرح الملحة ٣٠١، والنكت ١/ ٢٢٣، والمفصل ٣٠، وقال ابن أبي الربيع: لا أعلم بين النحويين خلافًا في أنها للعطف وأنَّ معناها الاستدراك (البسيط ١/ ٣٤) وسيأتي ذكر مخالفين، وعُزي هذا للأكثرين في الارتشاف ٢/ ٦٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٣، والمساعد ٢/ ٤٤١.

(٤) لا أجد ذلك، ولا القولَ الذي نقله الشارح عنه، وسيأتي قريبًا في المتن، بل إن كلام ابن عصفور يخالف ذلك، يقول: ومذهب سيبويه أنها عاطفة؛ لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك، ولم تكن عاطفة، ومثال العاطفة: (ما قام زيد لكن عمرو)، فإن قيل: إن العرب لا تستعمل (لكن) إلا مع الواو، فالجواب أنه قد حُكي من كلامهم: (ما مررت برجل صالح لكنْ طالحٍ)، بغير واو... فتبيّن إذًا أنَّ الصحيح في (لكن) أنها من حروف العطف، (شرح الجمل ١/ ٢٢٤) وعُزي الرأي الذي ذكره الشارح لابن عصفور في الارتشاف ٢/ ٦٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٣. والجنى الداني ٥٨٧، والمغني ١/ ٢٩٣، والمساعد ٢/ ٤٤١، والتصريح ٢/ ١٣٥.

قال[١]: وعليه ينبغي أن يُحمل مذهبُ سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنَّها عاطفة، ولمّا[٢] مثّلا للعطف[٣] بها مثّلاه بالواو.[٤] والثالث: أنَّ العطف بها، وأنت مخيّرٌ في الإتيان بالواو وعدمِه، وهو مذهب ابن كيسان.[٥] وذهب يونس إلىٰ أنها حرف استدراك، وليست عاطفةً، والواوُ قبلها عاطفةٌ لِما بعدها علىٰ ما قبلها عطْفَ

(١) لم أجد ذلك عند ابن عصفور -كما أشرت قبلًا- وهو معزوٌّ إليه في توضيح المقاصد ٣/ ١٩٣، والجنىٰ الداني ٥٨٧، والمساعد ٢/ ٤٤١.

(٢) في (جـ): وكما.

(٣) في (ب): العطف.

(٤) ليس ذلك دائمًا، فسيبويه مثّل لها دون الواو. (الكتاب ١/ ٤٣٥) وما نقلتُه عن ابن عصفور آنفًا يخالف ذلك أيضًا، ولم أجد للأخفش رأيًا صريحًا ولا مثالًا، مع أن ابن مالك يقول: إن سيبويه لم يمثّل في أمثلة العطف إلا بـ(ولكن)، قال: وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته، وقال: وما يوجد في كتب النحويين من نحو: (ما قام سعدٌ، لكن سعيدُ) فمن كلامهم، لا من كلام العرب (شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤) وذكر في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١ أن سيبويه لم يمثّل للعطف إلا بعد واو، ونقل عن ابن خروف أنّ المعطوف بعد (لكن) لم يُستعمل إلّا مع الواو، ونحو ذلك عند ابنه في شرح الألفية ٥٣٨-٥٣٩.

(٥) يحتمله صنيعه في الموفقي ١١٢، إذ عدّها من حروف العطف، ولم يصرّح بذكر الواو قبلها، ولم يمثل. وعزي إليه هذا الرأي في الارتشاف ٢/ ٦٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٣، والجنىٰ الداني ٥٨٨، والمغني ١/ ٢٩٣، والمساعد ٢/ ٤٤١، والتصريح ٢/ ١٣٥، وابن كيسان النحوي ٣٠٨.

مفردٍ علىٰ مفرد[١].

(وِ) من الحروف العاطفة المشرِّكة لفظًا ومعنًىٰ: (حتىٰ) ومعناها: مطلق الجمع مع الغاية، بأنْ يكون ما بعدها غايةً لِما قبلها في شيءٍ من زيادةٍ أو نقص أو قوة أو ضعف أو خِسَّة أو شرف، كان ذلك الشيء قبله غايةٌ أو بعده غايةٌ، أو كان غايةً ليس قبله غايةٌ، ولا بعده غايةٌ. والمدار أنْ يكون ذلك الوصف / [١٤٨/ أ] مِمّا يقف الحكم عنده في مراد المتكلّم.

ومع التدريج، بأنْ ينقضيَ ما قبلها شيئًا فشيئًا إلىٰ أن تبلغ الغاية الذي هو الاسم المعطوف؛ ولذا وجب أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه، إمّا تحقيقًا، نحو: (أكلت السمكة حتىٰ رأسَها)، أو تقديرًا، كقوله[٢]:

---

(١) رأيه في إيضاح الشعر ٨٦، والمسائل المنثورة ٤١، ونتائج الفكر ٢٥٧، والتخمير ٤/ ٨٥، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٩٩-٨٠٠، والتوطئة ٢٣٧-٢٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٣، وبعضُ المصادر تنصّ علىٰ أنه يراها المخففةَ من الثقيلة، وأنّها عاملة، ويقدِّر بعدها رافعًا أو ناصبًا (شرح المفصّل ٨/ ٨١، ٨/ ١٠٦-١١٠، والجنىٰ الداني ٥٨٧) واختاره أبو علي في المسائل المنثورة ٤١، وابنُ مالك في التسهيل ١٧٤، وشرحه ٣/ ٣٤٣، علىٰ خلافٍ يسير بينهما، وقوّاه عبد القاهر الجرجاني (التخمير ٤/ ٨٥).

(٢) هو أبو مروان أو ابن مروان النحوي، وهو ابن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلّب بن أبي صفرة، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرّزين. (معجم الأدباء ١٩/١٤٦، والبغية ٢/ ٢٨٤، والخزانة ٣/ ٢٥) ويعزىٰ للمتلمّس، وهو جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن ربيعة، وهو خال طرفة، وكان معاصرًا لامرئ القيس، عدّه ابن سلام ثالث الطبقة السابعة من الجاهليين، ووصفهم بأنهم محكمون مقلّون.(طبقات فحول الشعراء ١٥٥-١٥٦، والشعر والشعراء ١/ ١٧٩-١٨٤) والبيت في ملحق ديوانه ٣٢٧، ورجح=

أَلْقَىٰ الصَّحيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتىٰ نَعْلَهُ ألقاها[1]

فعطف (نعله) بـ(حتىٰ)، وليس[2] جزءًا مِمّا قبلها تحقيقًا، لكنها جزءٌ تقديرًا؛ لأنَّ معنىٰ الكلام: (ألقىٰ ما يثقله).[3] - أو شبيهًا بالجزء، نحو: (أعجبتني الجارية حتىٰ كلامُها)، ويمتنع: (حتىٰ ولدُها)[4].

قال ابن هشام: والضابط أنَّ ما صحّ استثناؤه - يعني علىٰ[5] وجه الاتصال- صحّ دخولُها عليه، وما لا فلا[6].

=المحقق نفي ذلك، وجزم ابن السِّيد بأنه ليس للمتلمّس، قال: ولم يقع في ديوان شعره، وجزم بأنه لابن مروان النحوي (الحلل في شرح أبيات الجمل ٨٩-٩٢) ونحوه في المقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٢.

(١) البيت من الكامل، وبعده: ومَضىٰ يظنّ بريد عمرٍو خلفه خوفًا وفارق أرضه وقلاها.

ويُروىٰ: (الحقيبة) و(نعله) بالأوجه الثلاثة، والشاهد في رواية النصب.

والبيت في قصة المتلمّس الذي بعثه وطرفةَ بنَ العبد عمرو بنُ هند بكتابين فيهما الأمر بقتلهما إلىٰ أحد ولاته، فأمّا المتلمس فألقاه ونجا، وأما طرفة فكان فيه حتفَه، والبيت يصف نجاة المتلمّس.

والبيت في الكتاب ١/ ٩٧، والأصول ١/ ٤٢٥، والجمل للزجاجي ٦٩، والبصريات ١/ ٦٨٣، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٣٦١-٣٦٢، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٤٦، وأسرار العربية ٦٩، والحلل في شرح أبيات الجمل ٨٩-٩٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٢-١٨٨٣، والخزانة ٣/ ٢١-٢٥.

(٢) هكذا في جميع النسخ بالتذكير؛ ولعله راعىٰ أن المراد (المعطوف). وسيعود إلىٰ التأنيث في قوله: (لكنها).

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠١.

(٤) المغني ١/ ١٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٧.

(٥) في (ب): علم.

(٦) المغني ١/ ١٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٧، وهذا الضابط من قبله في شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨.

واعلم أنّ الزمخشري اعتبر في (حتىٰ) إفادتَها الترتيبَ،[١] وخالفه[٢] ابن هشام، فقال: إنه لا يُعتبَر فيها إفادتُه؛ لأنك تقول: (حفظت القرآنَ حتىٰ سورةَ البقرة)، وإنْ كانت أولَ ما حفظت، و(مات كلّ أبٍ لي حتىٰ آدم)[٣]. وَجَمَعَ بعض المتأخرين بين القولين بأنَّ مَنْ نَفَىٰ أراد الترتيب الخارجيَّ، ومَن أثبت أراد الترتيب الذهنيَّ علىٰ سبيل التدريج[٤]، كما أفصح به ابن الحاجب[٥] والتفتازاني؛[٦] ولذا قال أستاذنا[٧]: «والتحقيق أنَّ المعتبر في (حتىٰ) ترتيبُ أجزاء ما قبلها ذهنًا[٨] من الأضعف إلىٰ الأقوىٰ، أو بالعكس، ولا يُعتبَر الترتيبُ الخارجيُّ؛ لجواز أن تكون لِملابسة الفعل لِما بعدها قبل ملابسته للأجزاء

---

(١) المفصل ٣٠٤، وأقرّه ابنُ يعيش علىٰ ذلك (شرح المفصل ٨/ ٩٥) ووافقه ابن الحاجب في الكافية ٢٢٥، وشرحها ٣/ ٩٨٠، وسمّاه الشلوبين الرتبة في المنزلة (شرح الجزولية ٢/ ٦٦٥).

(٢) في (ب): وغالبه.

(٣) لم أجد هذا القول فيما طالعت من كتب ابن هشام، وهو قد خالف الزمخشري في شرح القطر ٣٠٤، وردّ عليه بغير هذا الردّ، وقد احتج بهذا الذي ذكره الشارح ابنُ مالك في شرح العمدة ٢/ ٦١٦، والسعدُ في المطول ١٠١، وهو كذلك في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٣٩.

(٤) ومن أولئك الشلوبين في شرح الجزولية ٢/ ٦٦٥، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٣٩.

(٥) له ما يفيد كونَها للترتيب -كما ذكرته في تخريج رأي الزمخشري- ولم أجد هذا التأويلَ الذي يقرّب بين القولين.

(٦) في المطول ١٠١، ومثله في ذلك الكافيجي في شرح القواعد ٣١١، وهو قول علماء البيان، (نقل ذلك عنهم الكافيجي في المصدر السابق).

(٧) الشنواني وكلامه في المواهب الرحمانية ١٣٤/ أ، والفوائد الشنوانية ١٥١/ ب، والحق أنه ليس من كلام شيخه، بل هو بنصه من كلام السعد في المطوّل ١٠١.

(٨) في (ب): ذهبا.

الأُخَر، نحو: (مات [كلُّ أبٍ لي حتىٰ آدم)، أو في أثنائها، نحو: (مات][1] الناس حتىٰ الأنبياءُ -عليهم السلام-) أو في زمانٍ واحدٍ، نحو: (جاءني القوم حتىٰ خالدٌ) إذا جاءوك معًا، وكان خالدٌ أضعفَهم أو أقواهم[2].

وإنما تَعطف بشروط، / [١٤٨/ ب] منها: أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعضه[3] - كما قال في (التسهيل)[4]- نحو: (أكلت السمكةَ حتىٰ رأسَها)، و(أعجبتني الجارية حتىٰ حديثُها)، ويمتنع (حتىٰ ولدُها)، وقد يختلط بالمتبوع ما يتنزَّل منزلة الجزء، نحو: (خرج الصيادون حتىٰ كلابُهم)،[5] وأجاز الفرّاء: (إن كلبي يصيد الأرانبَ حتىٰ الظِّباءَ)، و(إنَّ زيدًا ليقتل الرَّجَّالَةَ حتىٰ الفرسانَ).[6] وأمّا قوله:

أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ[7] والزادَ حَتَّىٰ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[8]

---

(١) ساقط من (جـ).

(٢) والنصّ علىٰ عدم إفادتها الترتيب في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٨، والتسهيل ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١، وشرح العمدة ٢/ ٦٠٦، ٦١٦-٦١٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠١، والجنىٰ الداني ٥٥٠، وشرح القطر ٣٠٤.

(٣) هذا الشرط في الجمل للجرجاني ١٠٢، وشرح ملحة الإعراب ٢٩٨، والمفصل ٣٠٤.

(٤) ١٧٥، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٠.

(٥) شرح العمدة ٢/ ٦١٣، والتذييل ٤/ ١٥٨أ.

(٦) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٤٧، والتذييل ٤/ ١٥٨أ، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٥٢.

(٧) في (جـ): نعله.

(٨) سبق تخريجه قريبًا.

فعلىٰ تأويل: (ألقىٰ ما يُثْقِله)[١].

ومنها: أن يكون غايةً له في شيءٍ من زيادةٍ، أو نقص... إلىٰ آخر ما تقدم، نحو: (مات الناسُ حتىٰ الأنبياءُ)، و(قدم الحجّاجُ حتىٰ المشاةُ)، و(زارني الناسُ حتىٰ الحجامون)، وقد اجتمعا في قوله[٢]:

قَهَرْنــاكُمُ حتّــىٰ الكُمــاةَ فَــأَنتمُ[٣] تَهابوننَـا حتّـىٰ بَنِيْنــا[٤] الأصــاغِرا[٥]

ومنها: أن يكون المعطوف ظاهرًا، لا مضمرًا - كما هو شَـرْطٌ في مجرورها إذا كانت جارَّةً[٦]- فلا يجوز: (قام الناس حتىٰ أنا)، ذكره الخَضراوي[٧].

---

(١) سبق ذلك قريبًا.

(٢) لم أعرف القائل.

(٣) في (جـ): فأنتمرد.

(٤) في (ب): بنتين.

(٥) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (فإنكم) و(لتخشوننا) (شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٠، وشرح العمدة ٢/ ٦١٥، والتذييل ٤/ ١٥٨ب، الارتشاف ٢/ ٦٤٧، والجنىٰ الداني ٥٤٩، والمغني ١/ ١٢٧.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٣١، ٢/ ٣٨٣، والأصول ١/ ٤٢٦، والعسكرية ١٣٧، وخالف في ذلك المبرد.

(٧) محمد بن يحيىٰ بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي، ويعرف بابن البرذعي (٥٧٥-٦٤٦هـ) من أهل جزيرة الخضراء، إمام في العربية، من مشايخه ابنُ خروف، ومن تلاميذه الشلوبين. له الإفصاح لفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، توفي بتونس، (البلغة ٢١٦، والبغية ١/ ٢٦٧-٢٦٨) وقوله هذا في الارتشاف ٢/ ٦٤٨، والمغني ١/ ١٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والمساعد ٢/ ٤٥٣.

قال في (المغني)[١]: «ولم أقف عليه لغيره».[٢] وعليه فيجب أن يكون اسمًا غير نكرة، فلا يجوز: (قام القوم حتىٰ رجلٌ)، فإن خصَّصته جاز، كـ:(جاءني القوم حتىٰ رجلٌ كبير منهم)،[٣] وإنما اختصت بالاسم؛ لأنَّ أصلها أن تكون حرفَ جرّ، وهي لا تدخل إلّا علىٰ الاسم لفظًا، أو تقديرًا.

ومنها: أن يكون[٤] مفردًا، لا جملة، وزعم ابن السِّيْد[٥] أنَّها تعطف الجمل، فقال في قول امرئ القيس[٦]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّىٰ تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ   وحَتَّىٰ الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ[٧]

---

(١) ١/ ١٢٧.

(٢) والحق أنّ من العلماء غير الخضراوي مَنْ قال ذلك كابن القبيصي في الهادي في الإعراب ١١١.

(٣) هذا الاشتراط والتقييد في الارتشاف ٢/ ٦٤٧، والتذييل ٤/ ١٥٨أ، وشرح القواعد للكافيجي ٣٠٩.

(٤) في (أ): تكون.

(٥) عبد الله بن محمد البطَلْيُوسي (٤٤٤-٥٢١هـ) كان عالمًا باللغات والآداب متبحّرًا فيهما، أخذ الناس عنه النحو في بلنسية، له شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، والخلل في الجمل، وشرح أبيات الجمل، (البلغة ١٢٦-١٢٧، والبغية ٢/ ٥٥-٥٦).

(٦) في الديوان ٩٣.

(٧) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (مطوت بهم) وهي رواية الديوان، ويروىٰ: (تكل غزاتهم وجيادهم، وغزيّهم و(حتىٰ المطيّ) و(حتىٰ المُصَلّي).

(الكتاب ٣/ ٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٩، والجمل للزجاجي ٦٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٥٩، الحلل في شرح أبيات الجمل ٨٦-٨٨، وشرح أبيات الإيضاح للقيسي ١/ ٣٢١-٣٢٢).

: إنَّ جملة: (تكل مطيهم) معطوفةٌ بـ(حتىٰ) علىٰ جملة: (سريت[١] بهم).[٢] وشَرَطَ ابن هشام في (الحواشي) أن يكون المعطوف شريكًا في العامل، فلا يجوز: (صمت الأيام حتىٰ يومَ الفطر) بالنصب.[٣] قلتُ: / [١٤٩/أ] والظاهر أن اشتراط البعضيَّة مُغْنٍ عنه.

تنبيهات:

الأول: إذا عُطِفَ[٤] بـ(حتىٰ) علىٰ مجرورٍ فقال ابن عصفور: الأحسن إعادةُ الخافض؛ ليقعَ الفرقُ بين العاطفة والجارَّة[٥]، وقال ابن الخبّاز[٦]: لَزِمَ إعادةُ

---

(١) في (ب): شريت.

(٢) رأيُ ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٨٧، والمغني ١/ ١٢٧، ويقرب من هذا القول ما ذكره المبرد من أن (حتىٰ) التي يرتفع الفعل بعدها هي التي تقع في الاسم ناسقة، (المقتضب ٢/ ٣٨).

(٣) لم أستطع الاطلاع علىٰ حواشي ابن هشام، والشرط مذكور من قبله في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٧، ومعاني الحروف للرماني ١٦٤-١٦٥، والارتشاف ٢/ ٦٤٨، وأوجب ابن السرّاج في نحو ذلك أن تكون (حتىٰ) جارَّة (الأصول ١/ ٤٢٦).

(٤) في (ب): عطفت.

(٥) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٤٨، والتذييل ٤/ ١٥٨ ب، وكذا في توضيح المقاصد ٣/ ٢٠١، والجنىٰ الداني ٥٥١، والمغني ١/ ١٢٨، والمساعد ٢/ ٤٥٣.

(٦) في توجيه اللمع ٧١ ب ٧٢ أ، نقل ذلك عن ابن السرّاج. وفيه: «قال ابن السرّاج: إذا كانت عاطفةً في الجرّ، فالجيّدُ إعادة الجار» ولم يقل باللزوم، فهو مثل ابن عصفور. وكلام ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٢٥، يفيد اللزوم ونصّه: «فإذا قلت: مررت بالقوم حتىٰ زيدٍ، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الباء؛ لتفرّق بين ما انجرَّ بالباء وبين ما انجر بـ(حتىٰ)» وممّن قال ذلك -وهو وجوب إعادة الجارّ إذا كانت عاطفةً- أيضًا العكبري في اللباب ١/ ٣٨٥، وأبو عبد الله الدينوري في ثمار الصناعة ٢٢٤، وعزي ذلك لابن الخباز في=

الجارّ؛ [للفرق، فتقول: (مررت حتىٰ بزيد)[١]. وقال في (التسهيل)[٢]: «لَزِمَ إعادةُ الجارّ،][٣] ما لم يتعيّن العطفُ»، نحو: (عجبت من القومِ حتىٰ بنيهم)[٤]، ولأبي حيّان[٥] وابنِ هشام[٦] وغيرِهما[٧] معه كلامٌ يطول جلبُه في المثال[٨].

وفي (المرادي)[٩]: «حيث جاز الجرّ والعطف، فالجرّ أحسنُ[١٠]، إلا في باب:

=الارتشاف ٢/ ٦٤٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠١، والجنىٰ الداني ٥٥١، والمغني ١/ ١٢٨، والمساعد ٢/ ٤٥٣.

(١) هذا المثال مقصّر، والأكمل: (مررت بالقوم حتىٰ بزيدٍ).

(٢) ١٧٦، وشرحه ٣/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سبب تعيّن العطف أن الجرّ في هذا المثال غير وارد؛ لأن من شرط الجرّ بـ(حتّىٰ) أن يكون المجرور آخرًا أو متصلًا بالآخر، وهذا غير متصور في (بنيهم).

(٥) في التذييل ٤/ ١٥٨ب ١٥٩ أ.

(٦) في المغني ١/ ١٢٨، وقد استحسن كلامَ ابن مالك، ونقل ردّ أبي حيّان له ومناقشته لذلك.

(٧) كالدماميني في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٩٦، والشمني في المنصف ١/ ٩٦، والشنواني في المواهب الرحمانية ١٣٥/ أ ب.

(٨) ملخّصه: أن أبا حيّان يرىٰ أن هذا المثال غير صحيح؛ لأن (حتىٰ) فيه هي الجارة، ولا يصلح أن تكون عاطفة؛ لأن من شرط العطف بـ(حتىٰ) أن يكون المعطوف بعضًا أو كبعض -كما تقدّم قريبًا- ولذلك أجازوا (أعجبتني الجارية حتىٰ حديثُها)، ومنعوا (حتىٰ ولدُها). وأبو حيّان يرىٰ أن (بنيهم) في هذا المثال مثل (الولد) في (أعجبني الجارية حتىٰ ولدها)،، وأمّا ابن هشام فيرىٰ أن (بنيهم) كالجزء؛ لأن اسم (القوم) يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ولدها.

(٩) في توضيح المقاصد ٣/ ٢٠٢، ونحوه في الجنىٰ الداني ٥٥١.

(١٠) ومعناها إذا عطفت كمعناها إذا جرّت (المقتضب ٢/ ٣٧).

(ضربت القوم، حتىٰ زيدًا ضربته) فالنصب أحسن[1]، علىٰ تقدير[2] كونها عاطفةً، و(ضربته) [توكيدًا[3]، أو علىٰ[4] تقدير جعلها ابتدائيةً، و(ضربته)][5] تفسيرًا»[6].

والله أعلم.

الثاني: لغة هذيل إبدال حاء[7] (حتىٰ) عينًا، وبه قرأ ابنُ مسعود[8] قولَه تعالىٰ: ﴿عَتَّىٰ[9] حِينٍ﴾،[10] كما أنَّ إمالة ألِفِها لغةٌ

---

(١) قال سيبويه: إن هذا مِمّا يُختار فيه النصب، قال: وقد يحسن الجرّ. وهو عربي (الكتاب ١/ ٩٦-٩٧) ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٩.

(٢) في (أ): قول ير.

(٣) كذا سمّاه سيبويه، ولكن في تأويل كون (حتىٰ) جرة (الكتاب ١/ ٩٧) ونحوه في الجمل للزجاجي ٦٨، وهما سواء في ظني، وهو صريح في الأصول بعد (حتىٰ) العاطفة ١/ ٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٨-٥١٩.

(٤) في (جـ): وعلىٰ. وما أثبته الموافق لما عند المرادي.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) لأنها ستكون منصوبة بفعل مقدر علىٰ طريقة الاشتغال، وبيان ذلك في الأصول ١/ ٤٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٨-٥١٩.

(٧) في (ب): جاء.

(٨) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (...-٣٢هـ) خادم النبي ﷺ، وهو من أكابر الصحابة، ومن السابقين إلىٰ الإسلام، وأوّل من جهر بالقرآن بمكة. (الإصابة ٣/ ٦٥، وأسد الغابة ٤/ ٢١).

(٩) في (جـ): حتىٰ.

(١٠) من آيات كثيرات، منها ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ...﴾ ٣٥ يوسف ١٢، وقراءة ابن مسعود وعزو هذه اللغة لهذيل في مختصر ابن خالويه ٦٣، والمحتسب ١/ ٣٤٣، والكشاف ٢/ ٣١٧، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٧، والمزهر ١/ ٢٢٢.

يمنيّة.(١)

وقوله: (في(٢) بعض(٣) المواضع) حالٌ من (حتىٰ)، وإنما خَصّها بذلك لقلّةِ العطف بها، حتىٰ ذهب الكوفيون مع سعة روايتهم وكثرة اطّلاعهم إلىٰ أنها ليست من حروف العطف.(٤) ويُحتمل أنه راجعٌ لجميع حروف العطف؛ إذْ ما مِن حرفٍ منها إلّا وقد يجيء لغيره(٥) -كما يُعلم من المطوّلات- ويُبعده أنَّ الكثير في غير (حتىٰ) -بل الأكثرَ- العطفُ، ومثلُ هذا لا يقال فيه عرفًا: (في بعض المواضع)، بخلافه في (حتىٰ)(٦).

---

(١) المواهب الرحمانية ١٣٣ ب، والفوائد الشنوانية ١٥٢/أ، ونقل سيبويه أنها لا تمال (الكتاب ٤/ ١٣٥، وعدّ المبرد الإمالة فيها خطأً؛ لأنها ليست باسم، (المقتضب ٣/ ٥٢).

(٢) في (أ): وفي، بزيادة الواو.

(٣) في (ب): موضع.

(٤) نقل ذلك الجرجاني عن بعض النحويين دون تصريح بأحدٍ. (المقتصد ٢/ ٩٥٧) وعزاه أبو حيّان للكوفيين. التذييل ٤/ ١٥٧ ب ١٥٨ أ، والارتشاف ٢/ ٦٣١، وكذا في توضيح المقاصد ٣/ ١٩٢، والجنىٰ الداني ٥٤٦، والمغني ١/ ١٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٤، والمساعد ٢/ ٤٥٤، وقد ثبت العطفُ بها في نحو: (ضربت القوم حتىٰ زيدًا) قال أبو علي: «وقد رواه سيبويه وأبو زيد عن العرب» الإيضاح ٣٠٠، ورواه أيضًا يونس (شرح المفصل ٨/ ٩٧) ونحو ذلك في التذييل ٤/ ١٥٧ ب ١٥٨أ.

(٥) إيراد هذا الاحتمال عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٣٥ب، والذي جرىٰ عليه الحسني في شرحه هو الأوّل ٣٠/أ، وكذلك الحلاوي ٥٣ ب، وابن جبريل ٤٠/ب، والسنهوري ٦٠ أ، والبهنسي ٣١ أ، والمكودي ١٥، وزروق ٨٥ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٨٤ ب، والأزهري ٧٧، والرملي ٢٠٣، والصباغ ٢٨ أ، والشربيني (نور السجية ٤٩ ب، والغيطي ٢٩ أ).

(٦) قال ابن يعيش: (حتىٰ) غيرُ راسخة القدم في باب العطف ولا متمكنةٍ فيه... الخ (شرح المفصل ٨/ ٩٧)، وتقرير قلة العطف بها في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٣٣.=

وأراد(١) به ما لا تكون فيه جارَّةً، ولا ابتدائيةً، وقد تقدم شيءٌ من أحكامها في نواصب المضارع.(٢) ومنه تَبيّن أنَّ لـ(حتىٰ) ثلاثةَ أحوال: ابتدائية، نحو:

....حتىٰ ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ(٣)

وجارَّةً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿...حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾،(٤) وعاطفةً، نحو: (قدم الحُجّاج حتىٰ المشاةُ)، وربما احتملت في تركيبٍ واحدٍ تلك الأوجهَ الثلاثة، نحو: (أكلت السمكة حتىٰ رأسَها): فإن رَفَعْتَ / [١٤٩/ب] (الرأس) فـ(حتىٰ) حرفُ ابتداء(٥)، [وإنْ نصبته فـ(حتىٰ) حرفُ عطف، وإنْ جررتَه فـ(حتىٰ) حرفُ جرّ](٦).

وإن(٧) أردتَ استعمال هذه الأحرف علىٰ الوجه المشروح (فإنْ عطفت) أيها الناطق شيئًا من الأسماء أو الأفعال يصحُّ عطفه لغةً (بـ) جنسـ(ـها) وأيِّ أداةٍ

=وقال أبو حيّان: إنه لغة ضعيفة، ونقل عن الأخفش أنه ليس بالمعروف. (الارتشاف ٢/ ٦٣١) ونحوه في المساعد ٢/ ٤٥٤.

(١) في (جـ): وارد.

(٢) في صـ٤١٠-٤١٢.

(٣) سبق تخريج البيت في صـ٤١١.

(٤) ﴿سَلَٰمٌ هِىَ...﴾ ٥ القدر ٩٧.

(٥) يقول الزجاجي: إن الرفع في مثل هذا المثال خطأ؛ لأنه سيكون مبتدأ لا خبر له، وأجاز الرفع إذا وجد الخبر في نحو: (أكلت السمكة حتىٰ رأسُها أكلته) وفي نحو: (حتىٰ نعلُه ألقاها)، وأجاز الحريري الرفع ولو لم يذكر الخبر، ويقدّره، فهو مؤيّد لكلام الشارح، (شرح ملحة الإعراب ٢٩٩)، ونحوه في أسرار العربية ٢٦٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٥.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

(٧) في (جـ): وإذا.

كانت منها (علىٰ) معطوف عليه من القبيلتين[١] (مرفوع رفعت) ذلك المعطوفَ [بها][٢] لفظًا، أو تقديرًا فيهما، أوْ محلاً [فيهما، أو لفظًا أو تقديرًا في أحدهما، ومحلًّا][٣] في الآخر[٤]، كان رفعهما بالحركات، أو بالحروف، أو أحدهما بالحركات، والآخر بالحروف (أو) عطفتَ بجنسها (علىٰ منصوبٍ) منهما[٥] (نصبتَ) المعطوف بها كذلك (أو) عطفت بجنسها (علىٰ مخفوضٍ) من الأسماء (خفضت) المعطوف بها كذلك. (أو) عطفت بجنسها (علىٰ مجزوم) من الأفعال (جزمت) المعطوف بها كذلك، ففُهِم من كلامه جوازُ عطف الاسم [علىٰ الاسم،][٦] وجوازُ عطف الفعل علىٰ الفعل، لكنْ بشرط[٧] اتّحادهما في الزمان،[٨] ولا يضرّ اختلافُهما في اللفظ[٩]، فلا يُعطف ماضٍ علىٰ مستقبلٍ وعكسُه، ويجوز عطفُ الماضي، ولو معنًىٰ، علىٰ الماضي، والمستقبلِ، ولو

---

(١) يعني الأسماء والأفعال، ولعله أراد (القبيلين) كما هو المشهور عند غيره.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) ذكر الحيدرة اليمني هذه الحالات، ومثّل لها في كشف المشكل ١/ ٦٣٤-٦٣٧.

(٥) في (ب): منها، ويعني الأسماء والأفعال.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (جـ): يشترط.

(٨) اللمع ١٥٤-١٥٥، والهادي في الإعراب ١٢٦، وكشف المشكل ١/ ٦٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٠، والمقرب ١/ ٢٣٦.

(٩) كأن يكون اللفظ لفظَ مضارع، ولكنه يدلّ علىٰ المضيّ لدخول عوامل عليه قلبت معناه كـ(لم)، أو يكون اللفظ لفظَ ماضٍ، لكنه دالٌّ علىٰ المستقبل؛ لدخول عوامل عليه قلبت معناه، كأدوات الشرط مثلًا.

معنًى، على المستقبل كذلك[١]، نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾[٢]، ونحو: ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ﴾[٣]، ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾[٤]، و(جاء زيد وركب)، و(اضرب زيدًا وقمْ). قيل: عطف الفعل على الفعل مجاز، بل هو من عطف الجمل.[٥] ورُدَّ بأن الفعل هو المقصود بالعطف، وإنما نشأت الشبهةُ من اتحاد فاعل الفعلين.[٦]

وكما يجوز هذا يجوز عطفُ الاسمِ المشبهِ للفعل في المعنى بأنْ كان وصفًا – عليه، وعكسُه[٧]، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ

---

(١) تقرير ذلك والاستشهاد عليه في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٦، ٢/ ٣٤٤، ٢٢٥، والأصول ٢/ ٧٧-٧٨، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤٠، وكشف المشكل ١/ ٦٤٠-٦٤١، والمقرب ١/ ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٠، والتسهيل ١٧٨، وشرحه ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٠-١٢٧١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٤٢.

(٢) ١٠ الفرقان ٢٥.

(٣) ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾...مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ ٤٨-٤٩ الفرقان ٢٥، والشاهد في (نحيي) و(نسقي) حيث عطف فعلين متحدين في الزمان واللفظ، ومثله الآية الآتية والمثالان بعدها.

(٤) ٣٦ محمد ٤٧.

(٥) أورد هذا المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٢، وأجاب عنه.

(٦) وهذا الجواب للمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٢.

(٧) الحديث عن ذلك والاستشهاد له في معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٣-٢١٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٤-٢٠٥، ٢/ ٤٣٧-٤٣٨، ونتائج الفكر ٣١٨-٣١٩، وكشف المشكل ١/ ٦٣٩-٦٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨-٢٥٠، والتسهيل ١٧٨، وشرحه ٣/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية=

وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾[(١)]، ونحـو: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ / وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ ...﴾[(٢)] [١٥٠/ أ]. قـال المرادي[(٣)]: فإن قلت: كيف ذلك، وحرفُ العطف لا يربِط بين مختلفي الجنس؟ قلت: إنما جاز ذلك؛ لأن أحدَهما مؤوّلٌ بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل، فإنْ قلت: فأيّهما المؤول؟ قلت: الذي يؤوّل هو الحالُّ محلَّ الآخر، فتارة يكون الأوّلَ، كالمثال الثاني؛ لأنَّ (المصدقين) صلة[(٤)]، وحقّ الصلة أنْ تكون جملةً مؤوّلةً[(٥)] بـ(الذين يتصدقون)، وتارة يكون الثانيَ، كالمثال الأول؛ لأن (صافات) فيه حال، وأصلُ الحال أن تكون اسمًا فـ(يقبضن) مؤولٌ بـ(قابضات). انتهىٰ.

ومثال عطف الاسم المشبه للفعل علىٰ الفعل لتقارب معناهما: ﴿...يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ﴾[(٦)].

=٣/ ١٢٧١-١٢٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥١-٥٥٢، وشرح الرضي ١/ ٣٢٨، والتذييل ٤/ ١٨١ب-١٨٢ب.

(١) ١٩ الملك ٦٧.

(٢) ﴿...قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾ ١٨ الحديد ٥٧.

ولم يرتض أبو علي العطف في الآية، وإنما جعل (وأقرضوا) جملة معترضة (الحلبيات ١٤١-١٤٤).

(٣) في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٣ بتصرف.

(٤) في كلام المرادي: صلة (أل).

(٥) في كلام المرادي: وحقّ الصلة أن تكون جملة، فـ(أل) مؤولة بالذي و(المصدقين) بـ(تصدقوا)، وما نقله في الموضعين موافق لنقل شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٠ب.

(٦) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ...﴾ ٩٥ الأنعام ٦.

(تقول) في عطف اسم مرفوع علىٰ اسمٍ مرفوع: (جاء[١] زيد وعمرو)، وفي عطف فعلٍ مرفوعٍ علىٰ فعلٍ مرفوع: (زيد يصلي ويقرأ)، [(و)][٢] تقول في عطف اسمٍ منصوبٍ علىٰ اسمٍ منصوبٍ: (رأيت زيدًا وعمرًا)، وفي عطف فعلٍ منصوبٍ علىٰ فعلٍ منصوبٍ: (لن يقومَ ويقعدَ زيدٌ)، (و) تقول في عطف اسمٍ مخفوضٍ علىٰ اسمٍ مخفوض: (مررت بزيد وعمرو) و(هذا غلام عمرٍو وبكرٍ العاقلين)، و(جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ).[٣] (و) تقول في عطف فعل مجزوم علىٰ فعل مجزوم: (لم يقم[٤] وينم زيد)[٥].

---

(١) في متون الآجرومية المطبوعة الثلاثة: (قام) وهي كذلك في شرح ابن جبريل ٤١ ب، والسنهوري ٥٨أ، والبهنسي ٣١ ب، والمكودي ١٦، والمستقل بالمفهومية ٨٥ أ، وشرح الرملي ٢٠٣، والمقّني ٤١ب، وما اعتمده الشارح موافق للمتن الذي في شرح الآجرومية للحسني (الدرة النحوية) ٢٩/أ، وفي شرح الأزهري ٧٨، وشرح الصباغ ٢٨ أ، والشربيني (نور السجية ٥٠أ، والغيطي ٢٩ ب).

(٢) سقطت الواو من(أ).

(٣) هذا المثال لا مكان له، فليس فيه عطف، وإنما هو علىٰ الجرّ بالمجاورة، وقد سبق الحديث عنه في صـ٥٨٢-٥٨٣.

(٤) في (جـ): يقعد.

(٥) في متون الآجرومية المطبوعة الثلاثة: (زيد لم يقم ولم يقعد)، وهو كذلك في شرح الأزهري ٧٨، وذكره الشربيني علىٰ أنه ليس من المتن (نور السجية ٥٠ أ)، وما عند الشارح موافق لشيخه في المواهب الرحمانية ١٤١ ب وهو أظهر في عطف الفعل علىٰ الفعل، ولم يُذكر هذا المثال في بعض الشروح كشرح الحسني ٢٩/أ، وشرح ابن جبريل ٤١ ب، والسنهوري ٥٨ أ، والبهنسي ٣١ ب، والمكودي ١٦، والمستقل بالمفهومية ٨٥/أ، وشرح الرملي ٢٠٣، وشرح الصباغ ٢٨أ ب، والغيطي ٢٩ ب، والمقّني ٤١ ب.

تنبيهان:

الأول: فرّق النحاة بين قولك: (مررت بزيد وعمرٍو) و(مررت بزيد وبعمرٍو)، فقالوا: إنَّ إعادة حرف الجرّ تُشعر[١] بفعلين، أيْ[٢] بمرورين، وعدمُها يُشعر بمرورٍ واحد، ويُحكىٰ[٣] عن سيبويه[٤]، وليس إعادته توكيدًا -كما قيل- لإفادته معنىٰ جديدًا. والله أعلم.

الثاني: لا يؤخذ بظاهر المتن من إيهام[٥] اشتراط اتحاد المعطوف مع المعطوف عليه في التعريف والتنكير، بل يجوز عطف المعرفة علىٰ النكرة، وعكسُه.[٦] / [١٥٠/ب] وكما يجوز عطفُ الظاهر علىٰ الظاهر، يجوز عطفُ المضمر، نحو: (أنا وأنت قائمان)، و(أكرمتك وإياه). ويجوز عطفُ الظاهر علىٰ المضمر، نحو: (أنا وزيد قائمان)، وعكسُه، نحو: (زيد وأنت قائمان)، ولا يجوز عطف الضمير علىٰ الظاهر المجرور إلّا بإعادة الجارّ، نحو: (مررت بزيد وبك)،[٧] وكذا العطفُ علىٰ الضمير المجرور لا يَحسُن إلّا بإعادة

---

(١) في (ب): يُشعر.

(٢) في (ب): أو.

(٣) في (ج): وحكي.

(٤) حكاه عنه ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٥٨، والذي عند سيبويه يخالف ذلك، فهو يقول «وقد تقول: مررت بزيد وعمرو علىٰ أنك مررت بهما مرورين» الكتاب ١/ ٤٣٨.

(٥) في (ب): إفهام.

(٦) الكتاب ١/ ٤٤١.

(٧) التبصرة والتذكرة ١/ ١٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٣.

الخافض[١]، كما أنه لا يَحسُن العطفُ علىٰ الضمير المرفوع المتصل ولو بارزًا إلّا بعد توكيده بضمير منفصل[٢]، نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ...﴾[٣]، أو وجودِ فاصلٍ -أيِّ فاصلٍ كان[٤]- بين التابع والمتبوع، نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن [صَلَحَ][٥]...﴾[٦] [أو][٧] فصلٍ بـ(لا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿...مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا...﴾،[٨] وقد اجتمع الفصلان في [نحو][٩]: ﴿...مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ

---

(١) مذهب الجمهور مقرر في الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، ٢/ ٨٦، والمقتضب ٢/ ٩٣١، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٦-٧، والأصول ٢/ ٧٩، ١١٩، والجمل للزجاجي ١٨، ومجالس العلماء ٣٢٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١- ٤٣٢، والحجة لأبي علي ٣/ ١٢١-١٢٢، واللمع ١٥٧، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٧ أ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٠، وأجاز الكوفيون العطف دون إعادة الخافض، والإنصاف ٢/ ٤٦٣-٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٢، وجعل ابن مالك إعادة الخافض مختارًا، لا واجبًا (التسهيل ١٧٧).

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨، ٢٩٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٤، والمقتضب ٣/ ٢١٠، والكامل ١/ ٤١٧، ٢/ ٩٣١-٩٣٢، والأصول ٢/ ٧٨-٧٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٩، واللمع ١٥٦، وأجز الكوفيون العطف من غير توكيد (الإنصاف ٢/ ٤٧٥، واللباب والإعراب ١/ ٤٣١) ووافقهم ابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤-١٢٤٥).

(٣) ﴿قَالَ...فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٥٤ الأنبياء ٢١.

(٤) في (أ): وجود فاصل ما كان. وما أثبتّهُ الصحيح، وهو من ألفاظ ابن هشام في الأوضح ٣/ ٣٩٠.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ...مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ ٢٣ الرعد ١٣.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ...وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ ١٤٨ الأنعام ٦.

(٩) سقطت من (ب).

ءَابَآؤُكُمْ﴾.[١] ويضعُف بدون ذلك، كـ:(مررت برجل سواءٍ والعدمُ[٢])، [أي:][٣]: (مستوٍ هو والعدمُ)، وهو فاشٍ في الشعر، نحو:

.... مـا لـم يَكُـنْ وَأَبٌ[٤] لـه لِيَنَـالا[٥]

وربما يُفْهم من كلام المصنف أنه يُشترط لصحّة العطف صلاحية المعطوف لمباشرة العامل، لكن إمّا بنفسه، وإمّا بمعناه[٦]، فالأوّل -كما مثّله- والثاني: نحو: (قام زيد وأنا)، فإنه وإنْ لم يصلح: (قام أنا)، لكن يصلح: (قمت)، و(التاء) بمعنىٰ (أنا)، فإنْ لم يَصلح هو[٧] أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فابنُ مالك يقدّر له عاملًا يلائمه، ويَجعله من معطوف[٨]

---

(١) ﴿وَعُلِّمْتُم...﴾ ٩١ الأنعام ٦.

(٢) جعل سيبويه ذلك قبيحًا (الكتاب ٢/ ٣١) وعدّه ابن مالك سائغًا دون قبح (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤-١٢٤٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): ارب.

(٥) في (أ) و(ب): الينالا.

ورَجَا الأُخيطلُ من سَفاهَةِ رَأيِهِ ....

والبيت من الكامل، قائله جرير.

الديوان ١/ ٥٧، والكامل ١/ ٤١٨، ٩٣٢، والإنصاف ٢/ ٤٧٦، والمقرب ٢/ ٢٣٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩١١-١٩١٢.

(٦) وهذا ما اشترطه ابن مالك في التسهيل ١٧٧، وشرحه ٣/ ٣٧١.

(٧) أي المعطوف.

(٨) في(ج): عطف. وهو أظهر، لكن ما في المتن وارد ومستعمل.

الجمل[١]، وأبو حيّان يجوّزه، ويقول: إنه يُغتفَر في الثواني ما لا يُغتفَر في الأوائل[٢]، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو تاء المخاطب، أو بفعل الأمر، نحو: (أقوم أنا وزيدٌ)، و(نقوم[٣] نحن وعمرٌو)، و(تقوم أنت وزيدٌ)، و﴿...اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ...﴾[٤]، ومِن محلّ النزاع: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[٥]/ [١٥١/ أ].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧١، وتحفته على الحاجبية ٢٢١، ووافقه ابنُه في شرح الألفية ٥٥٠، وابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٩٧، وقال ابن عقيل: وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات، وهو ظاهر كلام سيبويه في العطف (المساعد ٢/ ٤٦٩).

(٢) التذييل ٤/ ١٧٣ب، وهذه قاعدة نحوية، (المغني ٢/ ٦٩٢-٦٩٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨-٤٤٤) ومن تطبيقاتها في هذا الباب: ما في الكتاب ١/ ١٨٢-١٨٣، والمقتضب ٤/ ١٦٢-١٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٢، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٨٠-٨٨٢.

(٣) في (جـ): يقوم.

(٤) ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ...﴾ ٣٥ البقرة ٢، ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ...﴾ ١٩ الأعراف ٧، و(زوجك) في الآية في تأويل ابن مالك مرفوعٌ بفعل مقدر تقديره: ولْيسكنْ زوجُك؛ وذلك لأنّ فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب.

(٥) ٢٣٣ البقرة ٢.

فلا يصح كون (مولود) معطوفًا على (والدة)؛ لأجل تاء المضارعة، فالواجب أن يكون مرفوعًا بمقدّر من جنس المذكور، والتقدير: ولا يضار مولود له، نصّ على ذلك ابنُ مالك في تحفته على الحاجبية ٢٢١.

قال أبو حيّان[(١)] في ردّه علىٰ ابن مالك: وما ذهب إليه مخالفٌ لِما تضافرت عليه نصوصُ النحويين والمعربين مِن أنَّ (زوجك) معطوفٌ علىٰ الضمير المستكن في (اسكن) المؤكّدِ بـ(أنت).[(٢)] ولا يُشترط لصحَّة العطف صحةُ تقدير العامل بعد العطف لصحَّة: (اختصم زيد وعمرٌو)، مع امتناع: (اختصم زيد واختصم عمرو).

ولا يؤخذ أيضًا بظاهره من كون العطف خاصًّا بالمفردات، بل العطف أيضًا جائزٌ في الجملة، نعم، في عطف الإنشاء علىٰ الخبر وعكسِه خلافٌ: مَنعَه جماعةٌ من البيانيّين[(٣)]، ووافقهم [ابنُ][(٤)] مالك[(٥)]، ونقلَه ابنُ عصفور عن الأكثرين،[(٦)]

(١) في الارتشاف ٢/ ٦٥٧ بتصرف، والتذييل ٤/ ١٧٣ ب بتصرف، وبعضه في النكت الحسان ١٣٠.

(٢) منهم سيبويه في الكتاب ١/ ٢٤٧، ٢/ ٣٧٨، وقد نقل ذلك عنه أبو حيّان في النكت الحسان ١٣، ونحو ذلك في المحرر الوجيز ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٨٢، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١.

(٣) شروح التلخيص ٣/ ٢٥-٣٠، والمطول ٢٥٢، ونقل ذلك عنهم ابن هشام في المغني ٢/ ٤٨٢، والسيوطي في الهمع ٥/ ٢٧٣، والأشموني ٣/ ١٢١، قال: البهاء السبكي: أهل البيان متفقون علىٰ منعه (شرح التلخيص ٣/ ٢٦).

(٤) سقطت من (ج).

(٥) في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٦) أورد ذلك ابن هشام في المغني ٢/ ٤٨٢، وأحال إلىٰ كتاب ابن عصفور (شرح الإيضاح)، وهو مفقود، ونحوه في شرح التلخيص لابن السبكي ٣/ ٢٦، وقوله في الهمع ٥/ ٢٧٣، والأشموني ٣/ ١٢١.

وأجازه الصفّار[١] وجماعةٌ[٢]، وظاهرُ القرآن يَشهد له[٣]، وهو الصحيح، فيُعطف الخبرُ علىٰ الطلب، وعكسُه، وأجاز سيبويه: (جاء زيدٌ، ومَنْ عمرٌو العاقلان)، علىٰ أن يكون (العاقلان) خبرًا لمحذوف[٤]، ويؤيّده قولُه[٥]:

وَإِنَّ شِفَائِيْ عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ... وهَلْ عند رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[٦]

---

(١) لم أستطع أن أجده في شرحه الكتاب، وقد نُقل رأيُه في المغني ٢/ ٤٨٢، وشرح التلخيص لابن السبكي ٣/ ٢٦، والهمع ٥/ ٢٧٣، والأشموني ٣/ ١٢١. والصفّار هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي (...-٦٣٠هـ)، تلمذ علىٰ ابن عصفور والشلوبين، شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا، يقال: إنه أحسن شروحه، ردّ فيه علىٰ الشلوبين كثيرًا، وقيل: إنّ ما في هذا الشرح منقول عن شيخه ابن عصفور. (البلغة ١٧٣-١٧٤، والبغية ٢/ ٢٥٦).

(٢) نقله أبو حيّان عن سيبويه، والبحر المحيط ١/ ١١٠، وشرح التلخيص لابن السبكي ٣/ ٢٦-٢٧، قال ابن السبكي: وظاهر كلام النحاة علىٰ جوازه، والجواز أيضًا في الدر المصون ١/ ١٥٦-١٥٧، ٣/ ١٦٩.

(٣) كقوله تعالىٰ: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٣ الصف ٦١.

وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۝ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ ٢٥ البقرة ٢. وقد أشار إلىٰ هاتين الآيتين ابن هشام في المغني ٢/ ٤٨٢.

(٤) أورده ابن هشام نقلًا عن أبي حيّان. (المغني ٢/ ٤٨٢) وهو كذلك في الأشموني ٣/ ١٢١، ولم أجد ذلك عند سيبويه، وفي بعض كلامه ما ظاهره يخالف ذلك، وهو قوله: «واعلم أنه لا يجوز (مَنْ عبدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين) رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثني إلا علىٰ من أثبتّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومَنْ لا تعلم» (الكتاب ٢/ ٦٠)، فكأنه لا يجيز عطف الخبرية علىٰ الإنشائية، وعلّل ذلك بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم وهو الخبر ومن لا تعلم وهو الإنشاء، فلا يجوز عطف أحدهما علىٰ الآخر.

(٥) هو امرؤ القيس، والبيت من معلقته الشهيرة في ديوانه ٩.

(٦) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (وإن شفاءً) و(عبرة إن سفحتها) وهي رواية الديوان.

وقولُه[1]:

تُنَـاغِيْ غَـزالًا[2] عنـد دارِ ابْـنِ عـامرٍ وكَحِّـل أَمَاقِيـكَ الحِسَـانَ بِإِثمِـدِ[3]

وخصّه بعضُهم بما إذا لم يكن[4] للجملة الأولىٰ[5] محلٌّ من الإعراب، وإلّا جاز بلا خلاف[6].

وفي عطـف الاسـميّة علىٰ الفعليّـة وبـالعكس أقـوالٌ، منهـا: الجـواز[7]

والبيت في الكتاب ٢/١٤٢، والمنصف ٣/٤٠، وسر الصناعة ١/٢٥٧، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٣٨٥-٣٨٦، والمغني ٢/ ٤٨٣، والخزانة ٩/ ٢٧٧-٢٨١.

(١) هو حسان بن ثابت، والبيت في ديوانه ١٣٤.

(٢) في (جـ): تناعي عزالا.

(٣) البيت من الطويل.

ويُروىٰ: (تناغي لدىٰ الأبواب حورًا نواعمًا) ورواية الديوان: (فغنّ لدىٰ الأبواب حورًا نواعمًا)؛ فلا شاهد فيه. و(المناغاة): محادثة النساء والصغار باللين والرفق، وهو في المغني ٢/ ٤٨٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٧٢-٨٧٣، والأشموني ٣/ ١٢٢، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ٦٢-٦٥.

(٤) في (أ): تكن.

(٥) في (ب): الأول.

(٦) الذي قال ذلك السيّد الجرجاني في حاشيته علىٰ المطول ٢٥٢، ونُقِل عنه في المنصف علىٰ المغني ٢/ ١٧٥، وهو رأي الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ٢١٣/ب.

(٧) في (أ): جوازه.

مطلقًا[١]، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: (قام زيدٌ، وعمرٌو أكرمته): إنَّ نصب (عمرو)[٢] أرجح؛ لأنَّ تناسُب الجملتين أولىٰ من تخالفِهما[٣]. وهاهنا مباحث:

الأول[٤]: أجمعوا علىٰ جواز العطف علىٰ معمولَي عامل واحد، نحو: [(إنَّ زيدًا ذاهب، وعمرًا جالس)، وعلىٰ معمولات عاملٍ واحد[٥]، نحو:][٦] (أعلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا)، وعلىٰ / [١٥١/ب] منع العطف علىٰ معمول أكثر من عاملين، نحو: (إن زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرٍو، وأخاك غلامُه بكرٍ).

وأمّا[٧] العطف علىٰ معمولي عاملين، فإنْ لم يكن أحدُهما جارًّا فزعم ابن

(١) المقتضب ٣/ ٢٧٩، وشرح الرضي ١/ ٣٢٨، ونَقَل عن ابن مالك أن ذلك لا يكون إلا بالواو، ومنع ابن الطراوة ذلك، (البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٦٤٤)، ونقل ذلك ابن هشام عن ابن جني (المغني ٢/ ٤٨٥) وقوله في الخصائص ٢/ ٧١، يخالف ذلك. ونقل ابن هشام عن أبي علي جوازَه في الواو فقط (المغني ٢/ ٤٨٥) وعد بعضهم ذلك ضعيفًا مع جوازه. (البسيط لابن أبي الربيع ٣/ ٦٤٤) وقد فصَّل ابن هشام في المغني ٢/ ٤٨٥، والسيوطي في الهمع ٥/ ٢٧٢-٢٧٣، والأشموني ٣/ ١٢٢، الخلافَ في ذلك.

(٢) في (جـ): عمرا.

(٣) المغني ٢/ ٤٨٥.

(٤) هذا البحث يكاد يكون منقولًا بنصه عن المغني ٢/ ٤٨٦.

(٥) حكىٰ الاتفاق علىٰ هذين ابن الحاجب، قال: ولو كانت ألف معمول. (شرح الكافية ٢/ ٦٤٨).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): وإنما.

مالك أنه ممتنع إجماعًا[(١)]، وليس كذلك، بل نقل الفارسيّ الجوازَ مطلقًا عن جماعةٍ[(٢)]، منهم الأخفش[(٣)]، وإن كان أحدُهما جارًّا فإنْ كان مؤخَّرًا[(٤)]، نحو: (زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو)، أو (وعمرٌو[(٥)] الحجرةِ) فنقلَ المهدويُّ[(٦)]

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨، وزاد: أنهم أجمعوا على المنع إذا كان أحدهما جارًّا وفُصل المعطوف بغير (لا)، ونقل الصيمري المنع عن أكثر النحويين (التبصرة ١/ ١٤٤).

(٢) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦أ، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٧١.

(٣) ونقله عنه أيضًا الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٧١، ونقله أبو حيّان دون عزو في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، وعزاه ابن الحاجب للفراء في الكافية ١٣٤، وله ولبعض الكوفيين في شرحها ٢/ ٦٤٢، ولأكثرهم في الأمالي ١/ ١٣٤، وقال الرضي: إن الكوفيين كلهم أطبقوا على المنع، لا الجوازِ. (شرح الكافية ١/ ٣٢٤) وذكر خالد الأزهري أنَّ الفارسي نقل هذا الرأي عن الفرّاء (التصريح ٢/ ١٥٤) وهو خلاف المشهور؛ فالمشهور نقله عن الأخفش.

(٤) المراد الجارّ في المعطوف عليه.

(٥) زيد في (ب): هنا كلمة (في). وليس صحيحًا وهو خلاف المطلوب، وهي ليست ثابتة عند ابن هشام في المغني الذي ينقل عنه الشارح.

(٦) في (جـ): المهدي، والمراد بالمهدوي شارح الدريدية، وليس المفسِّرَ، نصّ على ذلك ابن هشام في المغني في موضع سابق ٢/ ٤٢٠، واقتصر الشمني في حاشيته ١/ ١٣٨، والأنطاكي في شرحه (غنية الأريب ٣١٠ أ) على أنه من أهل المهدية بأرض المغرب. قلت: ولعله أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد الصنهاجي (٦٢٨هـ) من أهل قلعة بني حماد بالمغرب، له من المؤلفات: أخبار صنهاجة، وشرح المقصورة (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١٨٥) وقد تتبّعت شراح المقصورة الدريدية فوجدت هذا أقربَهم لأن يكون هو المهدويَّ الذي عناه ابن هشام والشارح، ومِمّا يؤكد أنَّ المراد ليس المهدويَّ المفسّر المشهور أنه تكلم عن هذا النوع من العطف، ولم يَحك فيه الإجماعَ على امتناعه، بل حكى فيه الخلاف المشهور. (التحصيل لفوائد التحصيل ٦٨ أ ب (من المخطوط) وانظر (النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي ٢٨٦-٢٨٧).

الإجماعَ علىٰ امتناعه.[١]

والصواب جوازُه[٢] عند مَنْ ذكرنا أيضًا[٣]. وإنْ كان الجارّ مقدَّمًا[٤]، نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو) أو (وعمرٌو الحجرةِ)[٥] فالمشهور عن سيبويه

(١) رأيه هذا في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ، ونقل الأزهري الإجماع عن السيِّد عبد الله (التصريح ٢/ ١٥٤) وممّن منعه المبرد (المقتضب ٤/ ١٩٥، والكامل ٢/ ١٠٠٢) ونَقَل ذلك ابن الحاجب عن بعض النحويين (الأمالي ١/ ١٣٤) وحكىٰ ابن السرّاج الإجماع علىٰ منع نحو: (مَرّ زيد بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ) (الأصول ٢/ ٦٩) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤٥، وشرح الرضي ١/ ٣٢٤).

(٢) في (ب): جاوزه.

(٣) أي عند من أجازه مطلقًا، ذكر ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ.

(٤) كذا قال الشارح -وهو ناقل عن ابن هشام- وظاهر كلامه أنه يريد التقديم في المعطوف عليه. بدليل أنه ذكر تقدم الجارّ وليس في المعطوف جارّ، كما أنه الظاهر من مثاله، كما أن ذلك هو الظاهر قياسًا علىٰ قوله قبل: (فإن كان مؤخرًا). وظاهرٌ أنه هناك يريد المعطوفَ عليه، فإن كان يريده أيضًا هنا فهو خطأ؛ لأن الذين نقلوا الخلاف في هذه المسألة ذكروا أن المراد تقديم المجرور المعطوف، كما ستجده في نقل العلماء وتمثيلهم -كما سيأتي في الحواشي الآتية- وتجده صريحًا في التذييل ٤/ ١٧٦ أ، والارتشاف ٢/ ٦٥٩،= =والمساعد ٢/ ٤٧١، ونحوه في الهمع ٥/ ٢٧٠، وقد سكت خَدَمَة المغني الذين طالعت شروحهم وحواشيَهم عن بيان قصد ابن هشام، وهم الدماميني، والشمني، وابن أصغر القزويني، والأنطاكي، والأمير، والدسوقي، وأحمد بن قاسم العبادي.

(٥) قوله (أو وعمرٌو الحجرةِ) ليست في كلام ابن هشام، وهي عند شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٥٤ ب، وأظنها زيادةً خاطئةً من الشارح وشيخه، بناءً علىٰ ما نصّ عليه الذين حكوا المسألة أن المقدم في المعطوف المجرور (راجع الحاشية السابقة، ومصادر توثيق الآراء في هذه المسألة، وستأتي قريبًا).

المنعُ[١]، وبه قال المبرّد[٢] [وابن السرّاج[٣] وهشام[٤]، وعن الأخفش الإجازةُ[٥]، وبه قال الكسائي][٦] والفرّاء[٧] والزجاج[٨].

وفصّل قومٌ، منهم الأعلم[٩] فقال: إن وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ جاز، وإلّا

---

(١) نقل ذلك عنه ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٧١، وابن الحاجب في الكافية ١٣٤، وابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٣٥٣، والرضي في شرح الكافية ١/ ٣٢٤، قال: إنه يمنع العطف مطلقًا. وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ، والمساعد ٢/ ٤٧١.

(٢) رأيه في الكامل ١/ ٣٧٥، والمقتضب ٤/ ١٩٥، وعزي إليه هذا في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ.

(٣) الأصول ٢/ ٧٥، وعزي إليه هذا في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ.

(٤) رأيه في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ، و(هشام بن معاوية الضرير ٣٢٠-٣٢٣).

(٥) المقتضب ٤/ ١٩٥، والكامل ٢/ ١٠٠٢، والأصول ٢/ ٦٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٥، والنكت للأعلم ١/ ٢٠١، ونقل عنه أن يقيّده باشتراط أن يكون الذي يلي العاطف هو المجرور (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦) ونقل عنه ابن مالك اشتراط كون أحدهما جارًّا واتصال المعطوف بالعاطف أو الفصل بـ(لا) (التسهيل ١٧٨، وشرحه ٣/ ٣٧٨) ونحوه في شرح الرضي ١/ ٣٢٤.

(٦) ساقط من (أ)، ورأي الكسائي في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٢/ ٢٧٦ أ.

(٧) رأيه في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ.

(٨) رأيه في معاني القرآن ٤/ ٤٣١، وعزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٦٥٩، والتذييل ٤/ ١٧٦ أ.

(٩) في تحصيل عين الذهب ١/ ٤٥-٤٧، والنكت ١/ ٢٠٢، وعزي إليه ذلك في شرح ابن الحاجب لكافيته ٢/ ٦٤٣-٦٤٤، وشرح الرضي ١/ ٣٢٥، والارتشاف ٢/ ٦٥٩، وعزا إليه أبو حيّان في التذييل ٤/ ١٧٧ب نقلًا عن شرح الكتاب للصفار أنه يوجب أن يُقَدَّم في المعطوف عليه ما قُدِّم في المعطوف، وأنْ يؤَخَّر ما يؤَخَّر، وهو ما سمّاه التوازن.

امتنع[١].

الثاني: حق المعطوف التأخُّرُ عن المعطوف عليه؛ لأنَّ العامل لم يَصل[٢] إلّا بواسطة متبوعه، وأجاز جماعةٌ تقديمَه عليه في الضرورة[٣]، منهم ابنُ مالك، وقيّده بالواو في (تسهيله)[٤] و(كافيته)[٥]. وقال في شرحها[٦]: قد تقع[٧] قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديمُ إلىٰ التصدُّر، أو إلىٰ مباشرة عاملٍ لا

---

(١) أي باشتراط تقدم الجارّ في المعطوف عليه والمعطوف، نصّ علىٰ ذلك ابنُ الحاجب والرضيّ، فلا يجيز نحو: (زيد في الدار والحجرة عمرٌو) ويجيز (في الدار زيد والحجرةِ عمرو)، وعزي هذا للأخفش في اللبب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤٤، وذكر ابن الحاجب دون عزوٍ في الأمالي ١/ ١٣٤، وهو اختيار ابن الحاجب في شرح الوافية ٢/ ٣١٢، وشرح الكافية ٢/ ٦٤٧.

(٢) حذف الضمير، والأظهر: (يصله) أو (يصل إليه).

(٣) منهم ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٧٦، وأشار إليه الفارسي في البصريات ١/ ٦٨٤-٦٨٥، وابنُ الشجري في الأمالي ١/ ٢٧٥، وابن عصفور في المقرب ١/ ٢٣٤، وأجازه الحيدرة في غير الضرورة (كشف المشكل ١/ ٦٤١-٦٤٢) وممّن منعه أبو علي في المسائل المنثورة ٤٠، وكأنه يرتضيه في العسكرية ١٦٣، والكوفيون يجيزونه دون ضرورة (الارتشاف ٢/ ٦٦٢).

(٤) ١٧٨، وكذا في شرح العمدة ٢/ ٦٣٧، وقيّدها بذلك ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٣٤، وشرح الجمل ١/ ٢٤٥، وسيأتي أن الرضي يخالف ذلك.

(٥) وذلك قوله: ومتبعٍ بالواو قد يقدَّمُ موسَّطًا إنْ يُلتزم ما يلزَمُ (متن الكافية الشافية ٦٩).

(٦) ٣/ ١٢٦٨-١٢٦٩ بتصرف.

(٧) كذا في النسخ. والذي في كلام ابن مالك: (يقع) وهو الظاهر؛ لأن المراد (المعطوف). وأمّا تأنيث (تقع) فهو علىٰ تأويل: (الكلمة المعطوفة).

يتصرَّف[1]، أو تقدَّم عليه، فلا يجوز: (وعمرٌو زيد قائمان)؛ لِتصدُّر المعطوف وفوات توسُّطِه، ولا: (ما أحسن وعمرًا زيدًا)،[2] ولا: (ما وعمرًا أحسن زيدًا)؛[3] لعدم تصرُّف العامل. زاد الرضيّ[4]: ويُشترط أيضًا في تقديم المعطوف اضطرارًا ألاّ يكون المعطوفُ عليه مقرونًا بـ(إلّا)[5] وما بمعناها، فلا تقول: (ما جاءني وزيدٌ إلا عمرو)، و(إنما جاءني وزيدٌ عمرو)؛ وذلك لكون ما بعد (إلّا) في حيّزٍ غيرِ [حيّزِ][6] ما قبلها؛ لتخالفهما نفيًا وإثباتًا، فلا يقع قبلَها المعطوفُ الذي هو / [١٥٢/ أ] في حيّز ما بعدها، لكنه قال أوّلًا[7]: «ويجوز تقديم المعطوف [بالواو والفاء و(ثمّ) و(أو) و(لا)[8] في ضرورة الشعر على المعطوف][9] عليه، نحو:

---

(١) ذكر هذا الشرطين ابن السرّاج فمنع نحو: (إن وزيدًا عمرًا قائمان)، الأصول ٢/ ٧٧، ونحوه في المقرب ١/ ٢٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٥، والارتشاف ٢/ ٦٦٢، والمساعد ٢/ ٤٧٦، والجامع ١٩٥. والأوّل منهما مذكور في كشف المشكل ١/ ٦٤٣. قال أبو حيّان: لا نعلم فيه خلافًا. (الارتشاف ٢/ ٦٦٢).

(٢) في (أ): زيد، وفي (ب): وزيدا.

(٣) في (أ): زيد.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٣٢٦-٣٢٧ بتصرف.

(٥) في جميع النسخ الست: (باللام وما بمعناها) وهو يريد (إلا)، ولم يُعهد في كتب النحو استعمال (اللام) وإرادة (إلاّ). وما أثبتُّه عن نص الرضي المطبوع والمحقق.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) في شرح الكافية ١/ ٣٢٦.

(٨) سبق تخصيص البصريين ذلك بالواو، وجوازُه في الباقي مذهبُ هشام وثعلب، (المساعد ٢/ ٤٧٦).

(٩) ساقط من (أ).

(ضربت وعمرًا، أو (فعمرًا)، أو (ثم عمرًا)،[١] أو (أو عمرًا)،[٢] أو (لا عمرًا زيدًا)، بشرط ألاّ يتقدم المعطوفُ علىٰ العامل[٣]، فلا يجوز: (وزيدٌ[٤] قام عمرو)، ولا (مررت وزيدٍ بعمرٍو)[٥]... إلىٰ آخرِ ما أطال به، مِمّا هو كثيرُ الفائدة جيّدُ العائدة.

الثالث: قال الرضي[٦]: كلُّ ضمير راجع[٧] إلىٰ المعطوف بالواو [أو][٨] (حتىٰ) مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقًا،[٩] نحو: (زيدٌ وعمرٌو جاءاني)، و(مات الناس حتىٰ الأنبياءُ -عليهم الصلاة والسلام- دُفِنوا)،[١٠] والضمير للمعطوف والمعطوف عليه. وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ

---

(١) في (أ): وثم عمرا.

(٢) عطفت في (جـ): بالواو.

(٣) نصّ علىٰ ذلك ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٧٧، وهو قريب مِمّا سبق من اشتراط عدم التصدر.

(٤) في (أ) و(ب): وزيدا.

(٥) اشترط ابن عصفور ألاّ يكون المعطوف مخفوضًا (المقرب ١/ ٢٣٤، وشرح الجمل ١/ ٢٤٥) ونحوه في الارتشاف ٢/ ٦٦٢، والمساعد ٢/ ٤٧٦، والجامع الصغير ١٩٥.

(٦) في شرح الكافية ١/ ٣٢٧ بتصرف يسير.

(٧) في (أ): أرجع.

(٨) سقطت من (جـ).

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٧-٢٤٨، والمقرب ١/ ٢٣٥، قال: «ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر ونادر من الكلام» وذكر ابن مالك في الواو دون (حتىٰ) في التسهيل ١٧٨، وشرحه ٣/ ٣٨٢، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٦٦٣.

(١٠) في كلام الرضيّ: وَفَنَوا (في المطبوع والرسالة) وما ذكره الشارح موافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥/ أ.

﴿وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا...﴾[١] فالمعنىٰ[٢]: (ولا ينفقون الكنوز)؛ لدلالة (يكنزون) علىٰ (الكنوز).[٣]، وقوله: ﴿...وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ...﴾،[٤] أي: (يُرْضوا أحدَهما)، فإرضاء[٥] أحدِهما إرضاءُ الآخر.[٦]

ويجوز (زيد وعمرو قام) علىٰ حذف الخبر من [الأوّل؛ اكتفاءً بخبر الثاني، وكذا يجوز: (زيد قام وعمرو) علىٰ حذف الخبر من][٧] الثاني؛ اكتفاءً بخبر الأوّل[٨]، أيْ: وعمرو [كذلك.][٩] وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفًا علىٰ

---

(١) ﴿...فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٣٤ التوبة ٩.

(٢) في (ب): بالمعنىٰ.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤، أو التقدير: (المكنوز) أو (الأموال). (معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٤٥، والكشاف ٢/ ٢٦٨، وشرح عيون الإعراب ٢٥٧، وذكر أيضًا ثلاثة أوجه أخرىٰ، أو أن الضمير رجع للآخِر منهما (معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٧، وللزجاج ٢/ ٤٤٥) وذكر النحاس أربعة أقوال. (إعراب القرآن ٢/ ٢١٢).

(٤) ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ...﴾ ٦٢ التوبة ٩.

(٥) في (ج): إذا أرضا.

(٦) في (أ): للآخر، وما أثبتُّه الموافق لكلام الرضي في (المطبوع والرسالة). وهذا التأويل الذي ذكر الشارح في: الكشاف ٢/ ٢٨٥، والبحر المحيط ٥/ ٦٤، والدر المصون ٣/ ٤٧٨، أو أنه علىٰ حذف الخبر من أحدهما، (معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٥، وللزجاج ٢/ ٤٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٢٤).

(٧) ساقط من جميع نسخ التحقيق كما أنه ساقط أيضًا من كلام شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥/ أ، والتتمة من كلام الرضي، وهي لازمة.

(٨) تجويز ذلك وتوجيهه في الأصول ٢/ ٧٦، وعيون الإعراب وشرحه ٢٤٥، ٢٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٧.

(٩) سقطت من (ج) وسبق الحديث عن ذلك في صـ٦٢٧.

المبتدأ؛ إذ لو كان كذلك لقلت: قاما. [١]

وأمّا الفاء و(ثمّ) فإن كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بهما[٢] مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلافٌ:[٣] قال بعضُهم: يجب حذف الخبر من أحدهما، إمّا من الأول، نحو: (زيدٌ فعمرٌو قام)، [و][٤] (زيدٌ ثم عمرٌو قام)، أيْ: (زيدٌ قام فعمرٌو قام)، [وإمّا من الثاني، نحو: (زيدٌ قام فعمرٌو)،][٥] [أيْ:[٦] (فعمرٌو قام)،][٧] أو: (فعمرٌو كذلك)، قالوا: ولا تجوز المطابقة؛ لأنَّ تفاوتَهما في الترتيب يمنع اشتراكَهما في الإضمار، وأجاز الباقون مطابقةَ الضمير[٨]، وهو الحق، نحو: (زيدٌ ثم عمرٌو قاما)؛ إذ[٩] الاشتراك في الضمير لا يدلّ على انتفاء

---

(١) أي: ليس المبتدأ الثاني (عمرو) معطوفًا على المبتدأ الأول (زيد) عطفَ مفردات، عطف اسمٍ على اسمٍ، وإنما هو من قبيل عطف الجمل، والدليل على ذلك ما ذكره.

(٢) في كلام الرضي المطبوع: فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما. وما ذكره الشارح موافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥/ أ، وموافق لكلام الرضي (الرسالة) والسقط من بعض النسخ.

(٣) في (ب): بخلاف.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) في (أ): أو.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) وهو رأي ابن السرّاج ٢/ ٧٦-٧٧، والفزاري في عيون الإعراب (شرحه ٢٤٦)، وقال ابن فضال: الإفراد أحسن، (شرح عيون الإعراب ٢٥٨) ونحوه في المقرب ١/ ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨، وكذا في الارتشاف ٢/ ٦٦٤، وجعلوه مع (ثم) أحسن، وأجاز الوجهين ابن مالك في التسهيل ١٧٨، وشرحه ٢/ ٣٨٢.

(٩) في (أ): ان.

الترتيب حتىٰ يناقض الفاءَ و(ثمّ)، إذ[١] قد يقال: (قام الرجلان) مع / [١٥٢/ ب] ترتيب[٢] قيامهما، والإضمارُ والإظهارُ في هذا سواء، فـ(قاما)[٣] و(قام[٤] الرجلان) مِثْلانِ في احتمال اجتماع القيامين وترتّبهما[٥]. وإنْ لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقًا، نحو: (جاءني زيد فعمرو، فقلت لهما)، و(جاءني زيد ثم بكر، وهما صديقاي).

وأمّا (لا) و(لكنْ) و(بل) و(أم) و(أو) و(إمّا) فمطابقة الضمير معها[٦] وتركُها موكولان إلىٰ قصدك[٧]، فإن قصدت أحدَهما، وذلك واجبٌ في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه[٨]، وجب إفرادُ الضمير، نحو: (زيدٌ لا

---

(١) في (جـ): و.

(٢) في (أ) و(جـ): ترتب. وما أثبتّهُ هو الموافق لكلام الرضي: (المطبوع والرسالة).

(٣) في (أ): فقام، وهو يعني الفعل في (زيد ثم عمرو قاما).

(٤) في (أ): أو قام.

(٥) في (أ): وترتيبهما، وما أثبتُّه الموافق لكلام الرضي (المطبوع والرسالة).

(٦) في (ب): معهما.

(٧) ابن السرّاج أطلق الحكم دون تفصيل في (أو) و(لا) بوجوب التوحيد لا غير، (الأصول ٢/ ٧٧) وجعل الفزاري التوحيد واجبًا في جميع هذه الأحرف. (عيون الإعراب وشرحه ٢٤٦)، وكذا قال ابن فضال المجاشعي (شرح عيون الإعراب ٢٥٨) ونحوه في المقرب ١/ ٢٣٥، وفي التسهيل ١٧٨، وشرحه ٣/ ٣٨٢، وقال ابن عصفور: يكون الضمير علىٰ حسب المتأخر منهما خاصة، إلا في (أو) فيجوز كونُه للمتقدم (شرح الجمل ١/٢٤٨)، وقد خالفه أبو حيّان في ذلك (الارتشاف ٢/ ٦٦٤) وكلام الزجاج في معاني القرآن ٥/ ١٧٢، يؤيّد ابن عصفور.

(٨) هنا في كلام الرضيّ زيادة كلمة (مبتدأين) وفي حاشية (الرسالة): أنها ليست في كل النسخ. وليست فيما نقله عنه شيخ الشارح في المواهب الرحمانية ١٤٥ ب.

عمرٌو جاءني)، و(زيدٌ بل عمرٌو قام)، و(زيدٌ أو عمرٌو[١] أتاك)، وكذا تقول: (زيد أو هند جاءني)، ولا تقول: (جاءتني)، إذ المعنىٰ: أحدهما جاءني، والغلَبة للتذكير، وتقول في غير الخبر: (جاءني إمّا زيد، وإمّا عمرو فأكرمته)،[٢] و(أزيدًا ضربت أم عمرًا فأوجعته؟)، و(ما جاءني زيد، لكن عمرٌو فأكرمته)، وإن قصدتَ بالضمير كليهما وجبت المطابقة، نحو: (زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما)، و(زيدٌ[٣] أو عمرٌو جاءني، وقد جئتهما وأكرمتهما)، وتقول في (أو) التي للإباحة: (جالس الحسن أو ابن سيرين وباحِثْه)[٤]، ويجوز: (وباحثهما)[٥]، وكذا تقول: (هذا إمّا جوهرٌ، وإمّا عرَضٌ)،[٦] ثم تقول: (وهما مُحْدَثَان)، قال الله تعالىٰ: ﴿... إن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾[٧]، وليس (أو) بمعنىٰ الواو - كما قاله بعضُهم[٨]- بل نقول[٩]: جواب الشرط محذوف، والمعنىٰ: إن يكن غنيًّا أو فقيرًا

---

(١) عطف في (ب): بالواو.

(٢) في (أ): فأكرمت.

(٣) كررت هذه الكلمة في (أ).

(٤) في (جـ): وباحته.

(٥) في (جـ): وباحتهما.

(٦) في كلام الرضي: هذا إما جوهر أو عرض أو إما عرض (المطبوع والرسالة) ونَقْلُ الشارح يوافق نقل شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥/ب.

(٧) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ....﴾ ١٣٥ النساء ٤.

(٨) منهم الأخفش في معاني القرآن ١/ ٢٦٧، وذكر وجهين آخرين.

(٩) في (أ): تقول.

فلا بأس، فالله أولىٰ بالغني والفقير معًا.[١]

وإنما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[٢] بالإفراد مع أنَّ الانفضاض إليهما معًا كان[٣]؛ لأنَّ الضمير راجعٌ إلىٰ (الرؤية) المدلول / [١٥٣/ أ] عليها بقوله: (رأوا)[٤]، ولا يُستنكر عَوْدُ ضمير الاثنين إلىٰ المعطوف بـ(أو) مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدَهما؛ لأنَّه لمّا جاء[٥] (أو) كثيرًا في الإباحة، فجاز الجمع بين الأمرين، نحو: (جالس [الحسن][٦] أو ابن سيرين) صار كالواو[٧]، ولهذا جاز قولُه[٨]:

---

(١) فليس المراد أحدَهما (شرح عيون الإعراب ٢٥٨) ويؤيّده ما في معاني القرآن للزجاج ٢/ ١١٨، والكشاف ١/ ٥٧٥، والمحرر الوجيز ٢/ ١٢٣، وانبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٩، وفيه أوجه أخرىٰ، وقيل: إنه شاذ، لا يقاس عليه (المقرب ١/ ٢٣٥-٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨).

(٢) ١١ الجمعة ٦٢.

(٣) في كلام الرضي: الانفضاض إليهما كان معًا (المطبوع والرسالة)، ونقل الشارح يوافق نقل شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥ ب.

(٤) أو أنه راجع إلىٰ (التجارة) لأنها الأهم عندهم، معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤، ٣/ ١٥٧.

(٥) في كلام الرضي: (لما استعمل). (المطبوع والرسالة) ونقل الشارح يوافق نقل شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٥/ ب.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) نبّه علىٰ ذلك أبو علي في المسائل المنثورة ١٩٨، والإيضاح ٢٩٥، وإيضاح الشعر ٣٥٨، وابن جني في الخصائص ١/ ٣٤٧-٣٤٨، ٢/ ٤٦٥، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٤٠.

(٨) هو أبو ذؤيب الهذلي، وهو معزوٌّ له في ديوان الهذليين ١/ ١٠٧، وقال أبو علي: زعم أبو عمر أن الأصمعي أنشدهم البيتَ لرجل من هذيل (إيضاح الشعر ٣٥٨-٣٥٩)، وقال القيسي: البيت لرجل من=

وكــان سِــيَّانِ ألا يَسْــرَحُوا نَعَمًــا[١] أو يَسْــرَحوهُ بهــا واغْبَــرَّتِ السُّــوُحُ[٢]

فقال مع (سِيّان): (أو يسرحوه)، والحق: (ويسرحوه). وتقول[٣]: (أزيدًا ضربت أم عمرًا) أو (أو عمرًا)،[٤] وهما مستحقّان للضَّرب)[٥]، و(ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، أو بل عمرو، وقد دعوتهما). انتهىٰ بنصّه ونصّه[٦].

=النبيت حيٌّ من الأنصار، قال: وقيل: لأبي ذؤيب، ولم أجده في شعره -كما وقع في كتاب الإيضاح- وإنما وقع في ديوان شعر أبي ذؤيب (وهو كذلك في ديوان الهذليين):

وقال ماشِيْهِـمُ سِيّانِ سَيْرُكُمُ أو أن تُقِيموا بها واْغْبَرّتِ السُّوحُ

وكان مِثْلينِ ألا يَسْرحُوا نعَمًا حَيْثُ استزادَتْ مَوَاشِيْهِمْ وَتَسْرِيحُ

ويبقىٰ فيه الشاهد، ورواهما البغدادي: (وأن يقيموا بها)؛ فلا شاهد فيه.

(١) في (جـ): غنما، وهو الموافق لما عند الرضي، وقد روي به البيت أيضًا.

(٢) البيت من البسيط.

و(السُّوح): جمع ساحة، و(اغبرت): لا نبات فيها، والمعنىٰ: سيّان السرح وتركه؛ لأن الأرض جدبة لا رعي فيها.

الإيضاح لأبي علي ٢٩٦، وإيضاح الشعر ٣٥٦، ٥٧٣، والخصائص ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٣٤١-٣٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٣، وشرح المفصل ٨/ ٩١، والمغني ١/ ٦٣، والخزانة ٥/ ١٣٤-١٣٩.

(٣) في (جـ): ويقول.

(٤) الذي في النسخ: (أو اعمرا). وظاهرٌ أنه تحريف من النساخ. وأثبتّ الموافق لكلام الرضي (المطبوع، والرسالة) الذي ينقل عنه، وهو الموافق لمراده، كما هو ظاهر. وهي كذلك عند شيخ الشارح في المواهب الرحمانية ١٤٥ ب.

(٥) في (أ): الضرب.

(٦) تصرف في النصّ تصرفًا يسيرًا، وبداية النقل عنه صـ١٠٧٥.

قال أستاذنا[١]: «قال بعضهم: وحيث قلنا بوجوب المطابقة أو إفراد الضمير فلا يختصُّ ذلك بباب الخبر، بل يَجري في الحال والصفة وغيرهما، وعلىٰ الجملة فذلك ثابتٌ حيث يكون الضمير في جملةٍ[٢] فيها المتعاطفان، أو في جملةٍ مرتبطة بهما ارتباط الحالية أو الوصفيّة ونحوها».

الرابع: العطف -علىٰ ما قاله ابن هشام[٣] وغيرُه- ثلاثة أقسام:

الأول: العطف علىٰ اللفظ، وهو الأصل، وشرطُه مع ما تقدَّم إمكانُ توجُّه العامل إلىٰ المعطوف، فلا يجوز في نحو: (ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ) إلّا الرفعُ عطفًا علىٰ المحلّ؛ لأنَّ (من) الزائدةَ لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف علىٰ اللفظ وعلىٰ المحلّ جميعًا، نحو: (ما زيد قائمًا، لكن أو[٤] بل قاعدٌ)؛ لأنَّ في العطف علىٰ اللفظ إعمالَ (ما) في الموجب، وفي العطف علىٰ المحلّ اعتبارَ الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب: الرفع علىٰ إضمار مبتدأ.

الثاني: العطف علىٰ المحل، نحو: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا)،[٥] قال في

---

(١) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٥ ب، ١٤٦ أ.

(٢) في (أ) و(ب): الجملة. وما أثبتُّه الموافق لكلام شيخه.

(٣) في المغني ٢/ ٤٧٣-٤٧٩، بتصرف، ونحوه في الهمع ٥/ ٢٧٧-٢٨٠، وسينقل عن ابن هشام إلىٰ آخر الباب.

(٤) في (ب): أم.

(٥) في (ب) و(جـ): قاعدٍ، وهو خطأ، والحديثُ عن العطف علىٰ المحلّ في الكتاب ١/ ٦٦-٦٧، ٦٩، والمقتضب ٤/ ١٥٢-١٥٤، والأصول ٢/ ٦٣، وما بعدها، ومن أوسع التفصيل ما في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢-٢٥٥.

(المغني)[١]: وله عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، ألا / [١٥٣/ ب] ترىٰ أنه يجوز في: (ليس زيد بقائمٍ) و(ما جاءني من امرأةٍ) أنْ تسقط الباء[٢] فتنصب، و(مِنْ) فترفع، وعلىٰ هذا فلا يجوز: (مررت بزيد وعمرًا)[٣]، خلافًا لابن جني[٤]؛ لأنه لا يَجوز (مررت زيدًا). وأمّا قوله[٥]:

تَمــرُّون الــدِّيارَ ولــم تَعُوجُــوا ....[٦]

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدًا -كما

(١) ٢/ ٤٧٣ بتصرف.

(٢) في (جـ): الياء.

(٣) هذه مخالفة لقول سيبويه الذي جعل ذلك عربيًّا، (الكتاب ١/ ٩٤) ونحوه في المقتضب ٤/ ١٥٤، والأصول ٢/ ٦٥، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٤، وكشف المشكل ١/ ٦٣٨، والشارح سيناقض ذلك وسيجعل ذلك جائزًا قليلًا، وذلك في ص١٦٩٢-١٦٩٣.

(٤) في الخصائص ١/ ١٠٢، ١٠٦، ٣٤٢.

(٥) القائل جرير، والبيت في ديوانه ١/ ٢٧١.

(٦) .... كلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرامُ

البيت من الوافر.

قال ابن هشام: رواه بعضهم: (أتَمضونَ الرسوم ولا تُحَيًا). قال: وفيه شاهد التعدية، إذ الأصل: أتَمضون عن الديار. ونقل عن النحاس عن الأخفش الأصغر، عن المبرد عن عمارة بن بلال بن جرير: أن جدّه إنما قال: (مررتم بالديار) قال: وعلىٰ هذا فلا شاهد فيه.

ورواية الديوان: (أتَمضونَ الرسوم ولا تُحيًا).

والبيت في شرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، والمقرب ١/ ١١٥، رصف المباني ٢٤٧، وتخليص الشواهد ٥٠٣، ٥٠٦، والخزانة ٩/ ١١٨-١٢١.

مثّلنا-[١].

الثاني: أن يكون الموضع بطريق[٢] الأصالة، فلا يجوز: (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه)؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعمالُه، [لا][٣] إضافتُه؛ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون[٤].

والثالث: وجود المُحْرِزِ أي: الطالب لذلك المحل عند جمهور البصريين، وهو المعتمَد، خلافًا لبعضهم مع الكوفيين[٥]، وينبني علىٰ هذا الشرط وعدمه مسائلُ:

إحداها: (إن زيدًا وعمرٌو قائمان)، وذلك لأن الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، وهو التجرُّد[٦] عن العوامل اللفظية للإسناد، وقد زال بدخول (إنّ).

وثانيتها[٧]: (إن زيدًا قائم وعمرٌو) إذا قدَّرت (عمرًا) معطوفًا علىٰ المحلّ، لا

---

(١) هذه كلمة ابن هشام، ومثّل سيبويه لألفاظ غير زائدة في الكتاب ١/ ٦٩، ١٧٠، ونحوه في الأصول الذي خصّ ذلك بالحديث ٢/ ٦٥-٦٦.

(٢) في (المغني): بحق.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) ذكر ذلك ابن هشام في موضع آخر ٢/ ٤٦٠، وذكره السيوطي في الهمع ٥/ ٢٧٨، وأجازه ابن مالك ١/ ٣٨٦، وعزا عدمَ إعمال الوصف المستكمل الشروط للفراء، شرح التسهيل ٣/ ٨٦.

(٥) سيظهر ذلك في خلافهم في المسائل الآتية.

(٦) في (ب): المجرد.

(٧) في (جـ): وثانيتهما.

مبتدأ، منعهما الجمهور،[١] وأجازهما الكوفيون[٢]؛ لأنهم لا يشترطون وجود المحرز، ولأنّ (إنّ) لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها[٣].

وشَرطَ الفرّاء لصحّة الرفع قبل مجيء الخبر خفاءَ إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ. ولم يشترطه الكسائي[٤]، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتفاق[٥] في سائر مواضع العطف على اللفظ.

وثالثتها[٦]: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) بالنصب.

ورابعتها: (أعجبني ضرب زيدٍ وعمرٌو) بالرفع، أو (وعمرًا) بالنصب.

---

(١) أما الأولىٰ فقد صرح ابن السرّاج بالمنع فيها (الأصول ٢/ ٦٤) ونحوه في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٧، والإنصاف ١/ ١٨٧، وأسرار العربية ١٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، وربما أُجيز علىٰ التقديم والتأخير. (شرح المفصل ٨/ ٦٨).

وأما الثانية: وهي العطف علىٰ الاسم بالرفع بعد استكمال الخبر، فظاهر كلام سيبويه الجواز (الكتاب ٢/ ١٤٤) وهو صريح قول المبرّد في المقتضب ٤/ ١١١، والكامل ١/ ٤١٦-٤١٧، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٦٤، وكذا في شرح المفصل ٨/ ٦٧، وحكىٰ العكبري الاتفاق علىٰ جواز ذلك في اللباب ١/ ٢١٤-٢١٥. وقد يكون من أجازهما إنّما قدّم وأخر بتقدير مبتدأ أو خبر، ولم يعطف علىٰ المحلّ، فلا يُشكل ذلك علىٰ قاعدة العطف.

(٢) الإنصاف ١/ ١٨٥-١٩٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٩.

(٣) سبق ذكر رأيهم في صـ٦٨٥.

(٤) رأيهما في الإنصاف ١/ ١٨٦، وأسرار العربية ١٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، وعزا رأي الكسائي للأخفش أيضًا.

(٥) في (أ) و(ب): بل لاتفاق.

(٦) في (جـ): وثالثتهما.

منَعَهما الحذّاقُ[1]؛ لأن الاسم المشبهَ/ [١٥٤/أ] للفعل[2] لا يعمل في اللفظ حتىٰ يكون بـ(أل) أو منوَّنًا، أو مضافًا. يريد:[3] لغير ذلك المعمول وغير متبوعِه، [وهو هنا][4] مضافٌ إلىٰ متبوعه، وأجازهما قومٌ؛ تمسُّكًا بظاهر قوله تعالىٰ: ﴿...وَجَاعِلُ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ...﴾[5].

(١) أما الأولىٰ منهما- وهي: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)، وهي المسألة الثالثة- فقد أجازها سيبويه، ولكن ليس علىٰ العطف علىٰ المحلّ، وإنما بتقدير ناصب. (الكتاب ١/ ١٦٩، ١٧١-١٧٢، ١٩١) ونحوه في المقتضب ٤/ ١٥١-١٥٢، ١٥٤، وأجازها أبو علي علىٰ العطف علىٰ اللفظ، أو علىٰ المعنىٰ. (الإيضاح ١٨٤-١٨٥) ونحوه في شرح المفصّل ٦/ ٧٧-٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٣-٢٥٤، ونقله ابن هشام عن بعض النحويين (أوضح المسالك ٣/ ٢٣١).

وأما الثانية فقد أجاز سيبويه النصب فيها بتقدير فعل ناصب أيضًا، (الكتاب ١/ ١٩١)، وأجاز ابنُ عصفور الوجهين (شرح الجمل ١/ ٢٥٣-٢٥٤) وأجاز أبو علي الإتباعَ فيها علىٰ المحلّ (إيضاح الشعر ٢٩٩، والإيضاح العضدي ١٨٥-١٨٦) ونحوه في المفصل ٢٢٤-٢٢٥، وشرح المفصل ٦/ ٦٦-٦٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٢٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٤-٢١٥.

وهو قول الأكثرين في الموضعين، ونُقل المنعُ عن سيبويه. (توضيح المقاصد ٣/ ١٣-٢٧، وعزاه الأزهري للجمهور (التصريح ٢/ ٦٥-٧٠).

(٢) في (أ) و(ب): والفعل، وما أثبتُّه الموافق لما في المغني.

(٣) يعني ابن هشام، فأكثر ما سبق منقولٌ عنه، والجملة السابقة بنصّها عنده.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ...وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ ٩٦ الأنعام ٦.

وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر (السبعة ٢٦٣، والتيسير ٨٧، والتبصرة ١٩٦) والحُكمُ بإعمال الوصف في هذه الآية رأيُ القلّة، قال به الكسائيُّ؛ لأنه يُعمل اسمَ الفاعل وهو بمعنىٰ الماضي، وقال به السيرافي -فيما عزي إليه- لأنه يراها في الآية بمعنىٰ الحال والاستقبال (شرح المفصل ٦/ ٧٨) وهو رأي الزمخشري (الكشاف ٢/ ٥٠) وهو المفهوم من كلام مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٣. وأما=

الثالث: من أقسام العطف: العطف علىٰ التوهُّم[(١)]، نحو: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ)، بالخفض علىٰ توهُّم دخول الباء في الخبر. وشرطُه صحَّةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم[(٢)]؛ وشرطُ حسنه كثرةُ دخوله هناك؛ ولهذا حَسُنَ قولُ زهير[(٣)]:

بَدَا ليَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَىٰ … وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا[(٤)]

=الأكثرون فلا يرون اسم الفاعل في الآية عاملًا، وإنما النصب بتقدير فعل. (الكتاب ١/ ٣٥٦، والمقتضب ٤/ ١٥٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٧٤، والأصول ١/ ١٢٨، المحلّىٰ في وجوه النصب ٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٤، والجمل للزجاجي ٨٥، والإيضاح العضدي ١٧٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٠، والحجة لابن خالويه ١٤٦، والكشف له ١/ ٤٤١، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٨٨. والمقتصد ١/ ٥١٩، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٣٩٠-٣٩٢، وقال الحيدرة: إنه رأي جميع النحويين إلا الكسائي. (كشف المشكل ١/ ٤١٩).

(١) خبر ذلك في الكتاب ١/ ٣٠٦.

(٢) الذي في المغني: «وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم» وكلاهما صحيح، وعبارة ابن هشام أظهر.

(٣) ابن أبي سلمىٰ، والبيت في ديوانه ٢٨٧ صنعة ثعلب، وعزاه له سيبويه في موضعين (الكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ١٠٠، وعزاه في موضع ثالث ١/ ٣٠٦ إلىٰ صرمة الأنصاري، وهو صرمة بن أنس، ويقال: ابن أبي أنس، ويقال: ابن قيس بن مالك بن عدي بن عامر من بني النجار، أسلم حين قدم النبي المدينة، وقال فيه شعرًا منه:

ثَوَىٰ في قريشٍ بِضعَ عَشرةَ حِجَّةَ … يُذَكِّر لو يَلْقَىٰ صديقًا مواتِيا

ولعل البيت المستشهد به من هذه القصيدة. وكان في الجاهلية قد ترهّب وهمّ بالنصرانية، وكان قوّالًا بالحق، وله شعر حسن، وكان معظَّمًا في قومه إلىٰ أن أدرك الإسلام شيخًا كبيرًا، عاش عشرين ومائة سنة (الإصابة ٣/ ٤٢٢-٤٢٣) ونقل البغدادي عن ابن خلف أن عَزْوَ البيت لِصِرْمة هو الصحيح.

وعُزِي البيت أيضًا لعبد الله بن رواحة ﷺ وهو في ديوانه ١٦٦ مفردًا، نقلًا عن مصادر كلها نحوية ولغوية.

(٤) البيت من الطويل.

وقولُ الآخر(١):

مـا الحـازِمُ الشَّـهْمُ مِقْـدامًا ولا بَطَـلٍ(٢) إنْ لـم يكـنْ [للهـوىٰ](٣) بـالحقّ غَلّابـا(٤)

ولم يَحْسُنْ قولُ الآخر(٥):

ومـا كنـتَ ذا نَيْـرَبٍ فـيهمُ ولا مُـنْمِشٍ فـيْهمُ مُنْمِـلِ(٦)

لقلَّة دخول الباء علىٰ خبر (كان)، بخلاف خبرَي (ليس) و(ما). و(النيرب):

رواه سيبويه مرتين: مرة بنصب (سابقًا)؛ فلا شاهد فيه، ومرة بالجر، وفيه الشاهد، وذكر البغدادي أن المبرد قد أنكر رواية الجر، وأن الرواية عنده: (ولا سابقًا) أو: (ولا سابقي شيءٌ).

وذكر أنه روي أيضًا بالرفع والتقدير: ولا أنا سابقٌ شيئًا. ورواية الديوان: (ولا سابقي شيء)؛ فلا شاهد فيها.

الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ١٠٠، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، والحلل في شرح أبيات الجمل ١١٠-١١١، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٨٧-١٨٨، والخزانة ٩/ ١٠٢-١٠٥.

(١) لم أعرفه.

(٢) في (جـ): بكلل.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) البيت من البسيط.

وهو في شرح التسهيل ١/٣٨٦، وشفاء العليل ١/ ٣٣٧، والهمع ٥/ ٢٧٩، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ٤٩.

(٥) ما عرفته، وذكر السيوطي أن ابن الأعرابي أنشده في نوادره.

(٦) البيت من المتقارب.

ويروىٰ: (مُنملُ) بالرفع علىٰ القطع، وهو الموافق لرويّ البيت الذي بعده، وهو قوله:

ولكنني رائِبٌ صَدْعَهَمْ رفوءٌ لما بينهم مُسْمِلُ

(لسان العرب (نمش) ٦/ ٣٦٠، وشرح التسهيل ١/٣٨٦، والمساعد ١/ ٢٩، والهمع ٥/ ٢٧٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٦٩-٨٧٠، وللبغدادي ٧/ ٥٠-٥٢).

النميمة، و(المُنْمِل): الكثير النميمة[1]، و(المنمش)[2]: المُفْسد ذات البين[3].

وكما وقع هذا العطف[4] في المجرور، وقع في أخيه[5] المجزوم، ووقع أيضًا أيضًا في المرفوع اسمًا، وفي المنصوب [اسمًا،][6] وفعلًا، وفي المركَّبات، فأمّا المجزوم فقال به الخليل وسيبويه[7] في قراءة غير أبي عمرو: ﴿...لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن...﴾،[8] فإنَّ معنىٰ: «لولا أخّرتني فأصّدقَ» ومعنىٰ: (إن أخّرتني أصدقْ) واحد. وأمّا المرفوع فقل سيبويه[9]: واعلم أن ناسًا من العرب

---

(١) في (جـ): والنميمة.

(٢) في (جـ): والمتمشي.

(٣) قال البغدادي: ولم أر هذا التفسير لغير ابن هشام، لا في تهذيب الأزهري، ولا عباب الصاغاني، ولا القاموس، وإنما فيها: (النمْش) النميمة، (الخزانة ٧/ ٥١) والحق أن هذا التفسير أيضًا لابن عقيل في المساعد ١/ ٢٩٠.

(٤) علىٰ التوهم.

(٥) في (ب): أخير.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) رأيهما في الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١، ونحوه في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٠، وللزجاج ٥/ ١٧٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٧، والخصائص ٢/ ٤٢٤.

(٨) ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ ...مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ١٠ المنافقون ٦٣.
والقراءة للسبعة إلا أبا عمرو، (السبعة ٦٣٧، والتيسير ١٧١، والتبصرة ٣٥٢).

(٩) في الكتاب ٢/ ١٥٥، بتصرف يسير.

يغلطون، فيقولون: (إنهم أجمعون[١] ذاهبون)، و(إنك وزيدٌ ذاهبان)، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرىٰ أنه قال: هم، كما قال: (لست مدرك ما مضىٰ... البيت. انتهىٰ. ومراده بالغلط التوهُّم، لا الخطأ، كما فهمه ابن مالك[٢].

وأمّا المنصوب اسمًا فقال / [١٥٤/ ب] الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿...وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[٣] [فيمن فتح الباء[٤]، كأنه قيل: (ووهبنا له[٥] إسحاق، ومن وراء إسحاق][٦] يعقوب[٧]، علىٰ طريقة قوله[٨]:

---

(١) في (أ) و(ب): أجمعوا.

(٢) في شرح التسهيل ٢/ ٥٢.

(٣) ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ...﴾ ٧١ هود ١١.

(٤) وهي قراءة ابن عامر وحمزة ورواية حفص عن عاصم، (السبعة ٣٣٨، والتبصرة ٢٢٤، والعنوان ١٠٨)، ولم يذكر الداني حمزة معهما (التيسير ١٠٢).

(٥) هكذا هي بالتذكير، وكذلك في المغني، والذي في (الكشاف): (لها) بالتأنيث، وهو الملائم لسياق الآية؛ لأن المراد امرأة إبراهيم، (فبشّرناها بإسحاق) وقد نبّه علىٰ ذلك الشمني في حاشيته علىٰ المغني (المنصف ٢/ ٧٤) وابنُ الأمير في حاشيته ٢/ ٩٠. وسيأتي للشرح بعدُ استعمالُ: (فبشّرناه) بالتذكير، خلافا لنصّ الآية.

(٦) ساقط من (أ) و(ب)، ومن الاحتياطيات الثلاث.

(٧) الكشاف ٢/ ٤١١، ويحتمله كلام الزجاج في معاني القرآن ٣/ ٦٢.

(٨) عزاه سيبويه للفرزدق في أحد المواضع، وهو في ديوانه ١/ ١٢٣، مفردًا نقلًا عن سيبويه. ولم أجده في ديوانه برواية السكري. وعزاه سيبويه في موضعين آخرين للأخوص الرياحي زيد بن عمرو بن قيس اليربوعي التميمي، شاعر إسلامي، معاصر لسحيم بن وثيل، وهو فارس معدود، تارة ينسب لجدّه الأدنىٰ (رياح)، وتارة لجده الأعلىٰ (يربوع). (المؤتلف والمختلف ٤٩، والخزانة ٤/ ١٦٤-١٦٥) وعُزي للأحوص الأنصاري، ولم أجده في شعره الذي جمعه إبراهيم السامرائي، ولا في الذي جمعه عادل سليمان جمال، وهو عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت بن قيس من الأوس، عدّه ابن سلام ثاني الطبقة السادسة=

......ليسوا مُصْلِحين عَشِيرةً ولا ناعبٍ إلا[1] بِبَيْنٍ غُرابُها[2]

وقيل: هو [على][3] إضمار: (ووهبنا يعقوب)، بدليل: (فبشّرناه)[4]؛ لأن البشارة من الله بشيء في معنى الهبة[5]. وقيل: هو مجرور عطفًا على (إسحاق)[6]،

=من الإسلاميين، أكثرُ شعره في الغزل (طبقات فحول الشعراء ٢/٦٤٨، ٦٥٥-٦٦٨، والشعر والشعراء ١/٥١٨-٥٢١).

(١) في (أ): ها.

(٢) مشائيم.................... ....

والبيت من الطويل، ويروى: (خطاطيف) و(إلّا بشؤم)، ورواه سيبويه مرةً بالنصب: (ناعبًا)؛ فلا شاهد فيه، ومرتين بالجرّ، وبه الاستشهاد، وهو في هجاء بعض بني يربوع، يصفهم بقلة الصلاح والفائدة، وبأنهم كثيرو الفرقة والخلاف. وهو في الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٢٩، المؤتلف والمختلف ٦٠، والتكملة ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٥٤، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٨٦٥، وحاشية محققه، والكشاف ٢/ ٤١١، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١١٢، والخزانة ٤/١٥٨-١٦٥.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هكذا هي بالتذكير في جميع النسخ الست: (فبشرناه). وهو مخالف للّفظ الذي ورد في الآية: (فبشّرناها بإسحاق)، ومخالفٌ أيضًا لِما في (المغني) الذي ينقل عنه، ولم أقف على أن الآية قُرئت بالتذكير، إلّا أن يكون ذهب إلى آيتي الصافات ١٠١، ١١٢، وهو بعيد.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٣، والبيان ٢/ ٢١، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٤، واختار ذلك ابن عطية وأبو حيّان والسمين الحلبي وعزوه إلى أبي علي (المحرر الوجيز ٣/ ١٩٠، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٤، والدر المصون ٤/ ١١٤).

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢، وللأخفش ١/ ٣٨٤، وأورد ذلك الزجاج وردّه (معاني القرآن ٣/ ٦٢) ومثله في العسكرية ١٦٤-١٦٥، والبصريات ٢/ ٧٧٥، وعزاه النحاس للكسائي والأخفش وأبي حاتم (إعراب القرآن ٢/ ٢٩٣) وهو مذكور في المحرر الوجيز ٣/ ١٨٩، والبيان ٢/ ٢٢، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٤٢.

أو منصوبٌ عطفًا علىٰ محلّه.[١] ويَرُدُّ الأوّلَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف علىٰ المجرور، كـ(مررت بزيدٍ واليومَ عمرٍو)[٢].

وأمّا المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾،[٣] حملًا علىٰ معنىٰ: (ودُّوا أن تدهن)[٤]، وأمّا في المركبات فقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم [مِّن رَّحْمَتِهِۦ][٥]﴾[٦]: إنه علىٰ تقدير: (ليبشّركم، وليذيقكم)[٧]، ويُحتمل أن التقدير: (ليذيقكم، وليكون كذا وكذا أرسلَها)[٨].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٢، والخصائص ٢/٣٩٥، وأورده أبو عليّ، وردّه (العسكرية ١٦٥) والبصريات ٢/ ٧٧٥) ويحتمله كلام الزجاج في معاني القرآن ٣/ ٦٢، وهو مذكور في البيان ٢/ ٢٢، وإملاء= =ما منَّ به الرحمن ٢/ ٤٢، والدر المصون ٤/ ١١٤، وقد نبّه السمين الحلبي علىٰ الفرق بين هذه الوجه والوجه الأوّل الذي قاله الزمخشري.

(٢) عدّ ذلك أبو علي فاحشًا (العسكرية ١٦٥) واستقبحه في البصريات ٢/ ٧٧٥، ونقل النحاس عن سيبويه أنّ نحوَ هذا قبيح خبيث (إعراب القرآن ٢/٢٩٣) ونحوه في المحرر الوجيز ٣/ ١٨٩-١٩٠، والبيان ٢/ ٢٢، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٤.

(٣) ٩ القلم ٦٨، ذكر سيبويه أن هارون زعم أنها كذلك في بعض المصاحف (الكتاب ٣/ ٣٦) ونحوه في المفصل ٣٢٣، وذكر المبرد أنها كذلك في مصحف ابن مسعود (الكامل ٣/ ١٢٨١) وانظر البحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والتفسير الكبير للرازي ٣/ ٨٣.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والدر المصون ٦/ ٣٥٢.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) ٤٦ الروم ٣٠.

(٧) الكشاف ٣/ ٤٨٤، والبحر المحيط ٧/ ١٧٨، والدر المصون ٥/ ٣٨١.

(٨) الكشاف ٣/ ٤٨٤، والدر المصون ٥/ ٣٨١.

[باب التوكيد]

مصدر (وكَّد) بالواو، وقد يأتي بالهمزة[١] وبالألف مبدلةً من الهمزة[٢]، والأوّل أفصحُ[٣]، وبه جاء القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[٤] يقال: (وكّد توكيدًا)، و(أكّد تأكيدًا)، والمراد - بقرينة أن الكلام في التوابع - التابعُ المخصوصُ، إطلاقًا للمصدر بمعنىٰ اسم الفاعل، كما قاله بعضهم[٥] -أو من باب التسمية بالمصدر- كما قاله أستاذنا[٦] وغيرُه[٧].

وعرّفه ابن مالك[٨] وغيرُه بأنه تابع يُقصد به كونُ المتبوع علىٰ ظاهره. وهو قسمان [مطلقًا][٩]: معنوي، وعليه اقتصر المصنّف -كما يأتي- ولفظي، ولم يتعرض له المصنف، وهو إعادة اللفظ الأوّل بنفسه أو مرادفه، ويجري في جميع

---

(١) في (جـ): بالهمز، وأفاد ابن يعيش أنهما لغتان، وليس أحد اللفظين بدلًا من الآخر. (شرح المفصل ٣/ ٣٩).

(٢) لم أجد ذكرًا لهذه اللغة (التاكيد) بالألف، دون همز- إلّا عند الأزهري في شرح الآجرومية ٧٨. وإلّا عند الشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٧/ ب إلّا أن يكون اعتمد علىٰ أن مذهب بعض العرب تسهيلُ الهمزة في نحو ذلك.

(٣) شرح اللمحة ٢/ ٢٢٣.

(٤) ٩١ النحل ١٦.

(٥) لعله الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٢١.

(٦) الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٥٧ ب، والمواهب الرحمانية ١٤٧ ب.

(٧) كأبي حيّان في التذييل ٤/ ١٠٣ ب، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٨، والأشموني ٣/ ٧٣.

(٨) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٠، وفيه: (تابع يعنضد به حمل المتبوع...).

(٩) سقطت من (ب).

الألفاظ فيكون في الاسم، نحو:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إنَّ مَــنْ لا أَخَــا لــه كَســاعٍ إلــىٰ الهَيْجَــا بغَيْــرِ سِــلاحِ(١)

و

إيّــاكَ إيّــاكَ المِــراءَ فإنّــه إلــىٰ الشَّــرِّ دَعَّــاءٌ / وللشــرِّ جالِــبُ(٢)

[١٥٥/ أ] ومنه توكيد الضمير المتصل مطلقًا بضمير الرفع المنفصل، نحو:

---

(١) البيت من الطويل.

قائله مسكين الدارمي، وهو ربيعة بن عامر بن أنيف من بني دارم (...-٨٩هـ) و(مسكين) لقب له، مدح معاوية، ثم ابنه يزيد، وهاجىٰ الفرزدق وعبد الرحمن بن حسان، (الشعر والشعراء ١/ ٥٤٤-٥٤٥، معجم الأدباء ١٢/ ١٢٦-١٣٢).

والبيت في ديوانه في ص٢٩، وعزي لابن هرمة، ولم أجده في شعره المجموع، وعزي لقيس بن عاصم المنقري من بني يزيد مناه من بني تميم، كان سيدًا جوادًا، وفد علىٰ النبي ﷺ في وفد بني تميم فأسلم، فقال النبي: «هذا سيّد أهل الوبر» واستعمله النبي علىٰ صدقات قومه، (معجم الشعراء ١٩٩- ٢٠٠، الإصابة ٥/ ٤٨٣-٤٨٦).

والبيت في الكتاب ١/ ٢٥٦، والخصائص ٢/ ٤٨٠، حماسة البحتري ٢٤٥، الحماسة البصرية ٢/ ٦٠، الأغاني ٢٠/ ١٧١-١٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢، المقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦٦، الخزانة ٣/ ٦٥-٦٩.

(٢) البيت من الطويل.

يُعزىٰ للفضل بن عبد الرحمن القرشي، من نسل الحرث بن عبد المطلب بن هاشم، وهو شيخ بني هاشم في وقته، وكان سيدًا من ساداتهم، وهو أوّل من لبس السواد علىٰ زيد بن علي بن الحسين، وشعره حجة احتج به سيبويه في كتابه. (معجم الشعراء ١٧٩) ويروي: (فإيّاك) وكلتاهما صحيحة؛ لأن الخرم في (فعولن) من الطويل سائغ، ويروىٰ (وللغيّ جالب)، والبيت في الكتاب ١/ ٢٧٨، المقتضب ٣/ ٢١٣، اللامات للزجاجي ٧٠، حماسة البحتري ٢٥٣، الخصائص ٣/ ١٠٢، طبقات النحويين للزبيدي ٥٣، معجم الشعراء ١٧٩، إنباه الرواة ٤/ ٧٦، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٨٦، الخزانة ٣/ ٦٣-٦٥.

(قمتَ أنت)، و(أكرمتك أنت)، و(مررت بك أنت)، والضمير المتصل[١] بمثله مع إعادة ما اتَّصل بالأول، نحو: (عجبتُ منك منك).

ويكون أيضًا في الفعل وحدَه، وفيه مع فاعله، نحو قوله[٢]:

فأينَ إلىٰ أينَ النَّجاةُ ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ[٣]

وكذا الحرف الجوابي، نحو:

لا لا أَبُوح بحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مواثقًا وعُهُودا[٤]

ونحو:

---

(١) في (أ) و(ب): المنفصل.

(٢) لم أعرف القائل، قال البغدادي: البيت مع شهرته لم يُعلم له قائل ولا تتمة.

(٣) البيت من الطويل.

ويُروىٰ: (النجاء) و(اللاحقوك)، وفي الدرر: أن الخطاب في (أتاك) لصاحبه. قال الدكتور الطناحي -رحمه الله-: أو لنفسه. ويروىٰ: (أتاكِ) بالكسر، والشاهد في موضعين، توكيد الفعل وحده في (أتاك أتاك)، والفعل مع فاعله في (احبس احبس) نصّ علىٰ ذلك ابن مالك.

والبيت في الخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩، أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢، وحاشية محققه، شرح التسهيل ٣/ ٣٠٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٥، شرح الألفية لابن الناظم ٥١٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، المقاصد النحوية ٣/ ١١٦٧-١١٦٩، الخزانة ٥/ ١٥٨-١٥٩، الدرر ٦/ ٤٤-٤٦.

(٤) البيت من الكامل.

قائله: جميل بثينة، وهو في ديوانه ٧٩، نقل البيت مفردًا عن الخزانة، وقال العيني: لم أقف علىٰ اسم قائل هذا البيت..

وهو في شرح القطر ٢٩١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٨، وشرح التصريح ٢/ ١٢٩، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٦١-١٨٦٢، الخزانة ٥/ ١٥٩-١٦٠.

.... أَجْـلْ جَيْـرِ إنْ كانـت أُبِيْحَـتْ دَعَـائِرُهْ[1]

وإن كان غيرَ جوابي وجب فصلُه، وأن يُعاد معه ما اتصل بالأوّل إنْ كان ضميرًا، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[2]، وأنْ يعاد هو أو

(١) وقُلْنَ على الفردوس أوّل مَشْرَبِ ....

البيت من الطويل.

يُعزىٰ لمضرِّس بن ربعي الأسدي، شاعر مخضرم محسن متمكّن، هجا الفرزدق بعد أن سخر من بني أسد. (معجم الشعراء ٣٠٧، سمط اللآلىء ٢/ ٨٥٩، المؤتلف والمختلف ٢٩٢-٢٩٣، الخزانة ٥/ ٢٢).

قال البغدادي: ولم أرَه كذا في شعر مضرّس علىٰ ما رواه الأصمعي، وإنما الرواية كذا:

وقلن ألا الفردوس أوّل محضر   من الحيّ إن كانت أبيرت دعاثرُهْ

والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي وهو:

وقُلْن ألا البَرْدِيُّ أوّلُ مَشْرَبِ   نعم جيرِ إن كانت رواءَ أسافلُهْ

والطفيل الغنوي هو ابن كعب أو ابن عوف يقال له: طفيل الخيل، شاعر جاهلي، من أوصف الناس للخيل، يقال له في الجاهلية: المحَبِّر لحسن شعره.

(الشعر والشعراء ١/ ٤٥٣-٤٥٣، المؤتلف والمختلف ٢١٧).

وذكر الصاغاني أن النحويين خلطوا البيتين، وجعلوهما خنثىٰ، ثم ذكر الرضي أنه وجد أيضًا البيت في شعر كعب بن زهير. والفردوس: ماء لبني تميم، و(دعاثره) أحواضه و(البرديّ) غدير لبني كلاب.

والبيت في ديوان الطفيل ٨٤، وديوان كعب بن زهير (رواية الأحول في هامش رواية السكري صـ١٩٧)، وشرح المفصل ٨/ ١٢٢، ١٢٤، لسان العرب ٤/ ١٥٦، (جير) ٤/ ١٨٧، (دعثر) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥١١، الجنىٰ الداني ٣٦٠، المغني ١/ ١٢٠، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٤-١٨٤٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٦١-٣٦٢، الخزانة ١٠/ ١٠٣-١١١، شرح شواهد المغني البغدادي ٣/ ٦٥-٦٧.

(٢) ٣٥ المؤمنون ٢٣.

ضميرُه إنْ كان ظاهرًا[١]، نحو: (إنّ زيدًا [إنّ زيدًا][٢] فاضلٌ)، أو (إنَّ زيدًا إنّه فاضل). وأمّا نحو:

إنَّ إنَّ الكَريمَ يَحْلُمُ ما لم ... يَرَيَنْ[٣] مَنْ أَجارَهُ قَدْ ضِيما[٤]

فشاذٌّ؛ لترك الفصل، وأشذُّ[٥] منه:

فلا والله لا يُلْفَى لِما بي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبدًا دَواءُ[٦]

---

(١) التسهيل ١٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٩.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) في جميع النسخ: (يَرَ) وهي كذلك عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٤٨أ، وسيكرر هو الخطأ نفسه في صـ١٢١١. وما أثبتُه هو الصحيح.

(٤) البيت من الخفيف، لم أعرف قائله، وكذا قال العيني، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٧٩، أوضح المسالك ٣/ ٣٤٠، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٥٣-١٨٥٥.

(٥) في (جـ): واشد.

(٦) البيت من الوافر، قائله: مُسْلم بن مَعْبَد الوالبي من خزيمة بن مدركة، شاعر إسلامي في الدولة الأموية (الخزانة ٢/ ٣١٢)، وعزاه ابن عصفور والعيني إلى بعض بني أسد. ويروي: (وما بهم من البلوى شفاءُ)، وهي هكذا ضمن قصيدة في (منتهى الطلب) لابن ميمون نُشرت في مجلة المورد م٨، ع٣، ١٣٩٩هـ ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ويروى: (فلا وأبيك) ويُروى: (أبدًا شفاءُ).

والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، الخصائص ٢/ ٢٨٢، سر الصناعة ١/ ٢٨٢، والإنصاف ٢/ ٥٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٣، والمقرب ١/ ٢٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٨، شرح الألفية لابن الناظم ٥١٢، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٦٢، ومن حاشية محققه استفدت الإحالة على مجلة المورد، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٨-١٨٤٩، الخزانة ٢/ ٣٠٨-٣١٢.

لكون الحرفِ النحويِّ علىٰ حرفٍ واحدٍ هجائيٍّ.[١] علىٰ أنّ بعضهم بَحَثَ في هذا بأنه لِمَ[٢] لا يجوز أن يكون لمجموع[٣] الحرف وما اتصل به، وما الدليل علىٰ أنه للحرف وحده؟[٤].

وإذا كان التوكيد اللفظي في الجمل فالأكثر اقترانُها بالعاطف حيث لا لَبْسَ[٥]، وقيّده في (الارتشاف)[٦] و(الجامع)[٧] بـ(ثمّ) خاصة، نحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾،[٨] فإن حصل لَبْسٌ وجب تركُه[٩]، نحو: (ضربت زيدًا)؛[١٠] إذ لو جيء به لتُوهِّم تكرارُ الضرب منك، مع أن الفرض أنه لم يقع منك إلا مرةً واحدةً.

وليس من التوكيد اللفظي في الاسم قولُه تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣٤٣.

(٢) في (ب): لما.

(٣) في (ج): المجموع.

(٤) ذلك هو الفاكهي، وكلامه في شرح القطر ٢/ ٢٢٣.

(٥) يرىٰ ابن مالك أن الفصل بـ(ثم) أجودُ من وصل الجملتين إنْ أُمِنَ اللبسُ. (التسهيل ١٦٦، وشرحه ٣/ ٣٠٥، والارتشاف ٢/ ٦١٧).

(٦) ٢/ ٦١٧.

(٧) الصغير لابن هشام ١٨٩.

(٨) ٣٤-٣٥ القيامة ٧٥.

(٩) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥، الارتشاف ٢/ ٦١٧.

(١٠) المراد إذا كررت في نحو: (ضربت زيدًا ضربت زيدًا).

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾،[1] خلافًا لأكثر النحويين[2]؛ لأنه جاء في التفسير أنَّ المعنىٰ[3]: (دكًّا / [١٥٥/ ب] بعد دكٍّ)، وأنَّ[4] الدكَّ[5] كُرِّر عليها، حتىٰ صارت هباءً منثورًا، وأنه تَنْزِلُ ملائكة كل سماء فيصطفُّون[6] صفًّا بعد صفٍّ، محدقين بالجنّ والإنس[7]، فالنصب فيهما علىٰ الحال[8]، نحو: (علمته الحساب بابًا بابًا)،[9] كما هو ظاهر كلام الزمخشري[10]. والنصبُ في (علَّمتُه الحساب بابًا

(١) ٢١-٢٢ الفجر ٨٩.

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٦٢، والمقرب ١/ ٢٣٨، وابن الناظم في شرح الألفية ٥١٠، ونص عليه بعضهم في الآية الأولىٰ دون الثانية، كالأنباري في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥١٢، وكذا الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٥، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٣٩٦، وابن هشام في الشذور (شرحه ٤٢٨)، وابن الوردي في شرح التحفة ٢٨١، والحكم بأن الآيتين ليستا من باب التوكيد في القطر ٢٦، وشرحه ٢٩٢، والثانية في الجامع الصغير ١٨٨.

(٣) في (أ) و(ب): معنىٰ.

(٤) في (أ): فإن.

(٥) في (جـ): الدرك.

(٦) في (أ) و(ب): فيطوفون.

(٧) يؤيده كلام ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٤.

(٨) النحاس يعرب (دكًّا) مصدرًا مؤكدًا لعامله، وكذا الثانية. أما (صفًّا) فهي عنده مصدر في موضع الحال، (إعراب القرآن ٥/ ٢٢٤). ومثله في هذا الإعراب الأنباري في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥١٢. ووافق الزمخشريَّ في إعراب (دكًّا) حالًا أبو حيّان في البحر ٨/ ٤٧١، وكذا السمينُ الحلبي في الدر المصون ٦/ ٥٢٢، وقال عن إعرابها مصدرًا مؤكدًا: إن المعنىٰ ليس علىٰ ذلك. ولا إشكال في إعراب (صفًّا) حالًا.

(٩) شرح القطر ٢٩٢، وللفاكهي ٢/ ٢٢٣.

(١٠) في الكشاف ٤/ ٧٥١.

بابًا) -علىٰ المختار- لمجموعهما بالعامل المتقدِّم؛ لأنَّ مجموعَهما هو الحال: أيْ: مفصّلًا، ونظيرهُ في الخبر: (هذا حلو حامض).[١]

وكذا ليس منه قول المؤذّن: (الله أكبر، الله أكبر)[٢]؛ لأنَّ القصدَ إنشاءُ تكبيرٍ غيرِ الأول، بخلاف: (قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة)؛ إذ قد جيء بالجملة الخبرية لتأكيد التي قبلها -كما نبّه عليه ابن هشام الأنصاري[٣]- والظاهر أنَّ باقي جُمل الأذان كالأولىٰ في قصد الإنشاء.

تنبيه:

قال البدر المالكي[٤]: «التوكيد اللفظي هو تكرار معنىٰ المؤكَّد بإعادة لفظه،[٥] أو تقويتُه بمرادفه؛ لقصد[٦] التقرير خوفًا من النسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء». انتهىٰ. ومنه تعلم أنه[٧] عائدٌ إلىٰ المعنىٰ[٨] أيضًا، وإنما نُسِبَ لِلّفْظِ[٩]

---

(١) سيأتي الحديث عن ذلك في موضعه من باب الحال في صـ ١٣٧٩-١٣٨١.

(٢) ظاهر كلام ابن سراج وتمثيلِه أنَّ قول المؤذن من التوكيد للفظي (الأصول ٢/ ٢٠)، وكذا في التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٣، وشرح المفصل ٣/ ٤١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٣، والمقرب ١/ ٢٣٨، وشرح ألفية ابن معط القواس ١/ ٧٥٦، والنكت الحسان ١٢١.

(٣) في شرح القطر ٢٩٢.

(٤) في شرح الألفية ٥٠٩.

(٥) في (ب): لفظنا.

(٦) في شرح الألفية المطبوع: (لفصل) ولعله تحريف.

(٧) في (ب): أن.

(٨) في (ب): المعنوي.

(٩) في (ب): للفظي.

لحصوله من تكريره[1]. والله أعلم.

ولمّا كان غرض المصنف متعلّقًا بالإعراب، والتوكيدُ اللفظي لا يتقيّد بما له إعرابٌ أسقطه - كما لوّح لذلك بقوله: (التوكيد) بمعنىٰ التابع المخصوص، وهو المؤكِّد، بكسر الكاف (تابع) وجوبًا (للمؤكَّد) بفتحها (في رفعه) إنْ كان مرفوعًا (و) في (نصبه) إنْ كان منصوبًا (و) في (خفضه) إنْ كان مخفوضًا، وستأتي أمثلتُها في كلامه، ولم يقل: ([و][2] في جزمه)؛ لأنَّ المعنويَّ خاصٌّ بالأسماء- (و) في (تعريفه) إنْ كان معرفة - كما يأتي في أمثلته- من (زيد) و(القوم)، [فإنَّ الأوّل معرفة بالعلميّة، والثاني معرفة بالألف واللام،][3] وكذلك سائر أنواع المعارف / [١٥٦/ أ] بلا[4] فرق. ولم يقل: (وتنكيره)، كما قال في النعت؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد كلَّها معارفُ، فلا يجوز أن تتبع النكرات عند البصريين[5]، أمّا ما

---

(١) ولذا قسّم الجرجاني التوكيد فقال: أحدهما، تكرير اللفظ والمعنىٰ، نحو: (ضربت زيدًا زيدًا)؛ لأن الثاني هو الأول، والآخر: تكرير المعنىٰ دون اللفظ، كقولك: (ضربت زيدًا نفسه). المقتصد ٢/ ٨٩٧.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): فلا.

(٥) إلا الأخفش، ورأيُهم في الكتاب ٢/ ٣٨٦، ٢/ ٣٩٦، الأصول ٢/ ٢١، ٢٣، الجمل للزجاجي ٢٢، شرح السيرافي ٣/ ١٦١ ب ١٦٢ أ، التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٥، اللمع ١٤١، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠٨، الجمل للجرجاني ٩٨، شرح الملحة ٢٨٨، شرح عيون الإعراب ٢٢٣، الفصول لابن الدهان ٣٦، الإنصاف ٢/ ٤٥١، أسرار العربية ٢٨٩، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٠٣، كشف المشكل ٢/ ١٠، الفصول الخمسون ٢٣٦، شرح الأنموذج للأردبيلي ٩٩، التخمير ٢/ ٨٤، شرح المفصل ٣/ ٤٤- ٤٥، المقرب ١/ ٢٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.

كان منها مضافًا، كـ(النفس) و(العين) و(كل) و(كلا) و(كلتا) فتعريفه بإضافته إلىٰ ضمير المؤكَّد، وأمّا ما لم يُضَفْ منها، كـ(أجمع) و(جمعاء) و(أجمعين)[١] و(جُمَع) فنُسِبَ إلىٰ سيبويه أنَّ تعريفه بنيّة الإضافة.[٢] وقيل: تعريفه تعريفُ العلم الجنسيّ،[٣] كـ(أسامة)؛ لأنه عَلَمٌ للتوكيد، عُلّق علىٰ معنىٰ الإحاطة بما يتبعه[٤]، وبه قال صاحب البديع[٥]، واختاره ابن الحاجب[٦]، وصحّحه أبو حيّان[٧]، وأيّده

(١) في (جـ): وأجمعون.

(٢) يدل عليه قوله في الكتاب ٣/ ٢٠٢-٢٠٣، «فـ(أجمع) ههنا بمنزلة (كلهم)» وكذلك قال عن (جُمَعَ) و(كتع) في صـ٢٢٤، وهو في الموضع الأخير ناقل عن شيخه الخليل، وتجد هذا الرأي في التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٧، وشرح عيون الإعراب ٢٤٤، ونتائج الفكر ٢٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٥، والارتشاف ٢/ ٦١١، والتذييل ٤/ ١٠٦ ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٨، وعزي في بعضهما إلىٰ سيبويه، وعُزي للخليل في شرح الرضي ١/ ٤٣.

(٣) في (ب): الجنس.

(٤) وهو قول العكبري في شرح اللمع ٢/ ٤٠٩، وعزاه ابن يعيش لقوم من المحققين (شرح المفصل ٣/ ٤٦) ونقله ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٧٢، وهو في الملخص ٥٤٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٦، وقيل: إنه معرفة بنيّة الألف واللام، وهي معدولة عنها والأصل: (الأجمع) و(الجُمَع)، وذكر ابن يعيش أن هذا منقول عن الزمخشري. (شرح المفصل ٣/ ٤٦).

(٥) عُزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٦١١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٩، والهمع ٥/ ٢٠٣، وهو المشهور بصاحب البديع عند المصنّفين، ولم أستطع الإطلاع علىٰ كتابه هذا، وقد يكون أراد به ابن الأثير، فإن في كتابه البديع ٩٨ أ، ١٠٧ أ، ذكر أن (أجمع) اسم معرفة مرتجل.

(٦) نُقل عنه ذلك في الهمع ٥/ ٢٠٣، وكلامه صريح بمخالفة ذلك (الأمالي ٢/ ٨٠٨-٨١٠).

(٧) في التذييل ٤/ ١٠٦ ب.

بأنها جُمعت بالواو والنون[١]، ولا يُجمع بهما من المعارف إلا العلَمُ، وبأنها لا تَصَرّفُ، وليست صفةً،[٢] فتعيّن أنّ إحدىٰ علّتيها العلميةُ، إذ الغرض انتفاء الوصفية عنها، والعلةُ الثانية علىٰ علميَّتها[٣] في (أجمع) الوزنُ[٤]، وفي (جُمَع) العدلُ عن (فعلاوات)[٥] الذي يستحقه (فَعْلَاءُ) مؤنثُ (أفعل) المجموع بالواو والنون.

وأمّا علىٰ نيّة الإضافة فلشَبَه هذا التعريف بالعلَميَّة[٦]، من حيث إنه لا أداة لتعريفه لفظًا، وإنْ كان علىٰ نية (أل)[٧]. وخالفهم ابنُ مالك

---

(١) قرّر السهيلي أن (أجمعون) ليست جمعًا لـ(أجمع)، (نتائج الفكر ٢٨٨) وهو أيضًا في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٠٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٦٣، والملخص ٥٤٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٦٤.

(٢) قرّر كونَها صفةً سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٠٣، وابن الحاجب في الأمالي ٢/ ٨٠٩.

(٣) أي: مع علميّتها. كأنه أراد: (العلة الثانية الزائدة علىٰ علميّتها)

(٤) أيْ: وزن الفعل فهي علىٰ (أفعل)، (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٠٩).

(٥) وقيل: إنها معدولة عن (فُعْل) أو (فَعَالىٰ)، (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٠، شرح المفصل ٣/ ٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٣، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٦) المعنىٰ: أنه ذكر قبلُ أنها منعت الصرف لاجتماع علتين: هي العلمية، والوزن، أو العدل، هذا علىٰ القول إنّ (أجمع) وتوابعه علمٌ جنسي -وقد سلف ذلك- ثم بيّن كيف تجتمع العلتان علىٰ قول من يرىٰ أن (أجمع) وتوابعَه ليست معرفة بالعلمية، وإنما هي معرفة بنية الإضافة -وقد سلف هذا أيضًا- فبيّن أنه وإن لم يكن علمًا إلا أنه بمنزلة العلم، فاجتمع فيه العلّتان. والحديث في هذا الموضع أظهر عند شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٨ ب، ١٤٩ أ، والفوائد الشنوانية ١٥٨ أ.

(٧) وقد سبق أنه يُعزىٰ لسيبويه أنها معارف بنية الإضافة، ويُعزَىٰ للزمخشري أنها معرفة بنية الألف واللام.=

فأجاز[(١)] في جميع كتبه[(٢)] توكيدَ النكرة إذا أفاد توكيدُها، تبعًا للأخفش منهم وللكوفيين[(٣)]. ولفْظُ ابن هشام[(٤)]: «وإذا لم يُفِد[(٥)] توكيدُ النَّكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإنْ أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، قال: وتَحصل الفائدةُ بأنْ يكون المؤكَّد محدودًا، والتوكيدُ مِن ألفاظ الإحاطة والشمول، كـ:(اعتكفت[(٦)]، أسبوعًا كلَّه)، وقولِه[(٧)]:

=ونقل ابن مالك عن الأخفش أنه يراها نكرة، يؤيد ذلك أنها قد جاءت حالًا في قول النبي ﷺ: «**فصلوا جلوسًا أجمعين**» فيما نقله النحويون، وهو في صحيح البخاري ١/ ١٨٧، برواية الرفع، وحكىٰ الفرّاء: (أعجبني القصر أجمعَ والدار جمعاءَ) بالنصب علىٰ الحال.

(شرح التسهيل ٣/ ٢٩٥، شفاء العليل ٢/ ٧٣٨، الهمع ٥/ ٢٠٣)، وذكر صدر الأفاضل أن ألفاظ التوكيد كلها معارف إلا (أجمعين) وما يتبعه. (التخمير ٢/ ٨٥).

(١) في (ب): وأجاز.

(٢) التسهيل ١٦٥، وشرحه ٣/ ٢٩٦، والكافية الشافية ٦٦، وشرحها ٣/ ١١٧٧، والعمدة وشرحها ١/ ٥٦٣، والألفية ٤٦، ولم يذكر شيئًا في تحفته علىٰ الحاجبية.

(٣) رأي الأخفش والكوفيين مذكور في أسرار العربية ٢٩٠، الإنصاف ٢/ ٤٥١، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٠٣، التخمير ٢/ ٨٤، شرح المفصل ٣/ ٤٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧، التسهيل ١٦٥، وشرحه ٣/ ٢٩٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٧، وشرح العمدة ١/ ٥٦٣، لباب الإعراب ٣٨٧، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٧، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٦، الارتشاف ٢/ ٦١٢، التذييل ٤/ ١٠٩ أ، النكت الحسان ١٢٢، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٩، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١، ووافقهم ابن كيسان (الموفقي ١١١).

(٤) في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٢-٣٣٥.

(٥) في (جـ): يقدر.

(٦) في (أ): اعتكف.

(٧) هو عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من تميم بن سعد، شاعر إسلامي، ويقال له عبيد الله. (شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/ ٩٠٩-٩١٢).

.... يـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلُّـهِ رَجَـبُ[١]

ومَنْ أنشد (شهرًا)[٢] مكانَ (حول) فقد حرّفه[٣]، ولا يجوز: (صمت زمانًا كلَّه)، ولا (شهرًا نفسَه). انتهىٰ. / [١٥٦/ب].

وقال البدر المالكي[٤]: وقول الكوفيين أولىٰ بالصواب؛ لصحّة السماع بذلك؛ ولأنَّ في توكيد[٥] النكرة[٦] المحدودة فائدةً[٧]، فإنَّ مَن قال: (صمت شهرًا) قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمالٌ. فإذا قال:

---

(١) لكنّه شاقه أن قيل ذا رَجَبٌ ....

والبيت من البسيط.

ويروىٰ: (يا ليت عدة حولي) أو (دهري)؛ فلا شاهد فيه علىٰ الروايتين. ويروىٰ: (كلّه رجب) ولعلّها الأصح؛ لأن البيت من قصيدة منصوبة الرويّ. وذلك من باب نصب الجزأين بـ(ليت)، ولا يبعد أن يكون إقواء.

مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠، أسرار العربية ٢٩٠، الإنصاف ٢/ ٤٥١، شرح المفصل ٣/ ٤٤، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٧، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٢-١٨٤٣، الخزانة ٥/ ١١٧٠.

(٢) في (ب): شهر.

(٣) نَقَلَ ابن هشام أنَّ ابن مالك هو الذي فعل ذلك (شرح الشذور ٣٤١). وذكر العينيُّ أنَّ كثيرًا من العلماء ينشده كذلك، قال: وهو تحريف. (المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٣، الشواهد الصغرىٰ بحاشية الأشموني ٣/ ٧٨)، وعزا الأزهري هذا الإنشادَ إلىٰ ابن مالك وابنه. (التصريح ٢/ ١٢٥)، ولم أجد ذلك عندهما.

(٤) في شرح الألفية ٥٠٦-٥٠٧ بتصرف.

(٥) في (أ) و(ب): التوكيد.

(٦) في (أ): للنكرة.

(٧) تصديق ذلك في الإنصاف ٢/ ٤٥٤، شرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٨، النكت الحسان ١٢٢-١٢٣.

(صمت شهرًا كله) ارتفع الاحتمالُ[١]، فصار كلامًا نصًا علىٰ مقصوده، فلو لم يُسمع مِن العرب لكان جديرًا بأن يجوز قياسًا، فكيف به واستعمالُه ثابتٌ[٢]؟ كقوله[٣]:

تَحملني الذَّلْفَاء حَوْلًا أَكْتَعا[٤]

وقولِ الآخر[٥]:

قد صَرَّتِ البَكْرةُ يومًا أَجْمَعا[٦]

---

(١) هذه الجملة ابتداء من (فإذا) مكررة في (ب).

(٢) نحو هذه الجملة الأخيرة وعند والده في شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.

(٣) لم أقف علىٰ اسمه، وكذا قال العيني، وقيل: هو أعرابي نظر إلىٰ امرأة حسناء، ومعها صبي يبكي، فكلما بكىٰ قبّلته.

(٤) في (ب): أكتفا، وهو تصحيف.

وهذا بيت رجز، وقبله: يا ليتني كنتُ صَبيًّا مُرْضَعا

و(الذلفاء): وصف يعني صِغَر الأنف واستواء الأرنبة، ويكون علَمًا علىٰ امرأة.

والبيت في العقد الفريد ٣/ ٤٦٠، اللسان ٨/ ٣٠٥، (كتع) المقرب ١/ ٢٤٠، وشرح العمدة ١/ ٥٦٢، ١/ ٥٦٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٣، ١١٧٨، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٥، ٢٩٧، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٣٩- ١٨٤٠، الخزانة ٥/ ١٦٨- ١٦٩.

(٥) لم أعرفه، قال البغدادي: «وهذا البيت مجهول، لا يعرف قائلُه، حتىٰ قال جماعة من البصريين: إنه مصنوع».

(٦) بيت رجز، قيل: وقبله: (إنا إذا خُطّافنا تقعقعا) وشك البغدادي في صحة ذلك.

ويروي: (يوما أجمعُ) أيْ: (يومي) فأبدلت الياء ألفًا، وقال العيني: وهي الرواية الصحيحة، وعلىٰ هذه الرواية فلا شاهد فيها، و(البكرة) إن كانت هي التي يُستقىٰ عليها الماء من البئر، فـ(صرّت) بمعنىٰ: صوّتت، من صرّ الباب يصرّ صريرًا، فيكون المعنىٰ: ما انقطع استقاء الماء من البئر يومًا كاملًا، وإن كانت البكرةُ=

وقول الآخر:

.... يـا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ[١]

انتهىٰ. ووجْهُ التحريف في إنشاد (شهر) بدلَ (حول) أنَّ المراد[٢] تمنّي أن تكون[٣] أشهرُ الحول كلُّها رجبًا، [لا أنْ يكون الشهر كلُّه رجبًا][٤]، إذ (رجب) اسم للشهرِ، لا لِمُعْظَمِه[٥]، وتأويلُه بأنَّ المراد تمنّي أنْ يكون جنس الشهر رجبًا، وذلك اثنا[٦] عشر شهرًا- تكلفٌ[٧]. والله أعلم.

تنبيه:

فُهِمَ مِن قوله: (تابع للمؤكَّد) أنه لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ، لا إلىٰ

=هي الفتيةَ من الإبل، فالفعل (صُرَّتْ) بضم الصاد، بالبناء للمفعول أيْ: شُدّ عليها الصرار، وهو خيط يشد فوق الخِلف؛ لئلّا يرضعها ولدها.

والبيت في الإنصاف ٢/ ٤٥٤، أسرار العربية ٢٩١، شرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، المقرب ١/ ٢٤٠، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٧، شرح العمدة ١/ ٥٦٥، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٧، شرح الرضي ١/ د٣٣٥، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٤١، الخزانة ١/ ١٨١-١٨٢، ٥/ ١٦٩.

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) في (ب): المرأة.

(٣) في (ب) يكون.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) التصريح ٢/ ١٢٥.

(٦) في (ب) و(جـ): اثني.

(٧) والذي تكلف هذا التأويل شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٩ب، والفوائد الشنوانية ١٥٨ أ.

الرفع، ولا إلىٰ النصب؛ لعدم استقلالها، بخلاف الصفات، كما قد صرّحوا به[١].

(و) التوكيد المعنويُّ - بالمعنىٰ المصدريِّ -[٢] (يكون) أيْ: يحصل، ويُوجد (بألفاظ معلومة) عند أهل هذه الصنعة، لا يوجد بدونها، تلقَّوها عن العرب، وفهموا منها ذلك. أغفل المصنفُ منها (جميعًا) و(عامة)، تبعًا للكثير؛ لغرابة التوكيد بهما[٣]، ونبّه عليهما سيبويه[٤]، وتبعه ابنُ مالك في (تسهيله)[٥] و(كافيته)[٦] و(ألفيّته).[٧]

تنبيه:

عُلِم مِمّا قررناه أنّ في كلامه استخدامًا، حيث استعمل (التوكيد) أوَّلًا بمعنىٰ

---

(١) الفصول الخمسون ٢٣٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٦٥، شرح الرضي ١/ ٣٣٣، الارتشاف ٢/ ٦١٣، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٨، وظاهر كلام الخليل وسيبويه جواز القطع إذا كان المؤكَّد متعددًا، والإعراب مختلفًا (الكتاب ٢/ ٦٠).

(٢) أيْ: ليس المراد (التوكيد) بمعنىٰ اسم الفاعل، أيْ: (المؤكِّد). وقد سبق هذا التأويل في صـ ١١٠١.

(٣) قال ابن مالك: أغفل ذلك أكثر المصنِّفين سهوًا، أو جهلًا. (شرح التسهيل ٣/ ٢٩١) ونحو ذلك في شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٣.

(٤) في الكتاب ١/ ٣٧٧، ٢/ ١١، ونقل عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٩١، وشرح العمدة ١/ ٥٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧١، وقال عن (جميع): ولم يذكر له شاهدًا من كلام العرب، وقد ظفرت بشاهد له.

(٥) ١٦٥.

(٦) متن الكافية الشافية ٦٥.

(٧) في صـ ٤٦، وكذا في العمدة وشرحها ١/ ٥٣٣، ٥٥٥، وخالف المبرد في (عامة) فقال: إنها بمعنىٰ (أكثرهم). (توضيح المقاصد ٣/ ١٦٤، المساعد ٢/ ٣٨٧).

التابع المخصوص[(١)]، وأعاد عليه الضمير ثانيًا هنا بالمعنىٰ المصدري[(٢)].

ثم استأنف استئنافًا بيانيًا، فقال: (وهي) أي تلك الألفاظ المعلومة الدالَّةُ عليه لغةً واصطلاحًا قسمان: أحدهما: [ما][(٣)] يقرِّر / [١٥٧/أ] أمرَ المتبوع في النسبة، بأن يَرفع عنه[(٤)] توهُّم الإسناد إلىٰ غيره، فهما[(٥)] لرفع المجاز وإثبات الحقيقة. وثانيهما: ما يقرّر أمرَه في الشمول، بأن يرفع توهُّمَ إرادة الخصوص[(٦)] بما ظاهره العموم، فالأوّل: (النفْس) بسكون الفاء (والعين) بمعنىٰ الذات والحقيقة، فلو قلت: (أَرَقْتُ زيدًا نَفْسَه)،[(٧)] أو: (طَرَفْتُ زيدًا عينَه)[(٨)] لم يكن تأكيدًا، بل بدلَ بعضٍ من كل[(٩)]، قاله ابن هشام[(١٠)].

ويؤكَّد بهما انفرادًا، نحو: (جاء زيدٌ نفسُه أو عينه)، أو (هند نفسُها أو عينُها)؛

---

(١) وذلك حين أوَّله الشارح هناك بأنه (المؤكَّد) علىٰ معنىٰ اسم الفاعل، في صـ ١١٠١.

(٢) في (ب): المصدر، وقد سبق بيان معنىٰ الاستخدام، وهو أنه يراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما، ثم بضميره معناه الآخرُ. (وذلك في صـ ٤٠-٤١).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (أ) و(جـ): عند.

(٥) أيْ: (النفس) و(العين)، وهما اللذان يكون منهما القسم الأول، ولم يسبق للشارح الإشارة إليهما.

(٦) في (أ): المخصوص.

(٧) معنىٰ (نفسه) في هذا المثال: (دمه)، نبّه علىٰ ذلك ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٥٥٥. وقد يكون المراد هو (الروح)

(٨) من (طَرَفه: يطرفه، أو طرَّفه) كلاهما: أصاب عينه. (اللسان (طرف)).

(٩) في (ب): بل بعضًا من كل.

(١٠) لم أجده فيما بين يديَّ من كتبه، ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٩ب، وهو من قبله عند ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٥٥٥.

لرفع احتمال المجاز عن اسم الذات، إذ لو اقتُصِر[١] في المثال المذكور علىٰ المؤكَّد - بفتح الكاف - لاحْتُمِل[٢] أنَّ الجائي خبرُه، أو متاعُه، بارتكاب التجوُّز، فبذكر المؤكِّد ارتفع ذلك الاحتمالُ عمّا ظاهره الحقيقة. وقيل: لِيَضْعُف احتمالُ[٣] ذلك[٤].

تنبيه[٥]:

قال أستاذنا[٦]: اعلم أنَّ المجاز المرفوعَ يُحْتَمَل أنَّه التجوُّزُ[٧] بحذف المضاف[٨]، وأنَّه المجاز اللغويُّ باستعمال اللفظ في غير ما وُضِع له، وأنَّه المجاز العقليُّ[٩]، وهو الإسناد إلىٰ غير ما هو

---

(١) في (أ) و (ب): اقتصرب.

(٢) في (ب): لاحتمال.

(٣) في (ب): احتماله.

(٤) قائل ذلك ابن عصفور، عزا إليه ذلك الشيخ خالد في التصريح ٢/ ١٢١، والشنواني في المواهب الرحمانية ١٤٩ب مع أن كلام ابن عصفور صريح في رفع الاحتمال. (شرح الجمل ١/ ٢٦٦).

(٥) في (أ) و(ب): تنبيهات الأول. وما أثبتّه الصواب؛ لأنه فَصَل بين التنبيهين بكلامٍ خارج عنهما كما سترىٰ.

(٦) الشنواني، وكلامه هذا بمعناه في المواهب الرحمانية ١٤٩ ب، والفوائد الشنوانية ١٥٨ ب.

(٧) في (جـ): التجويز، والذي في كلام شيخه (التجرد). وما ذكره الشارح أظهر.

(٨) وهذا هو الشائع عند المصنفين.

(٩) قال ابن هشام: إذا قلت: (جاء زيد نفسه) ففائدته رفعُ المجاز العقليّ، لا اللغوي، بخلاف: (جاء أسد نفسه) فإنه لرفع المجاز اللغوي. ذكر ذلك في حواشيه علىٰ التسهيل، نقله عنه الأزهري في التصريح ٢/ ١٢٥.

[له][(١)] بتأوُّلٍ.[(٢)] ولا يتعيَّن واحدٌ منها بعينِه إلّا بقرينةٍ، أو تصريحٍ.

واجتماعًا[(٣)]، مبالغةً في رفع الاحتمال، بشرط تقديم (النفس) علىٰ (العين)، نحو: (جاء زيدٌ نفسُه عينُه)؛ لأنَّ (النفس) عبارةٌ عن جملة الشيء، و(العين) مستعارةٌ في التعبير عن الجملة[(٤)].

تنبيه[(٥)]:

إذا أُكِّد بـ(النفس) و(العين) غيرُ المفرد، مثنًّىٰ كان، أو جماعةً وجب جمعُهما جمعَ قلَّةٍ علىٰ (أَفْعُل) -بضمّ العين- مع الجماعة، وتَرَجَّح مع الاثنين[(٦)]، ويليه[(٧)] معهما[(٨)] الإفرادُ عند ابن مالك،[(٩)] وعند غيره التثنيةُ، ثمّ الإفرادُ[(١٠)]، تقول: (جاء

---

(١) سقطت من نسخ التحقيق الست، والمعنىٰ محتاج لها، كما أنها ثابتة في كلام شيخه الذي ينقل عنه هذه المسألة.

(٢) في (جـ): بتأويل.

(٣) هذا عطف علىٰ قوله قبلُ: «ويؤكَّد بهما انفرادًا» يعني: (النفس) و(العين).

(٤) سيعود إلىٰ الحديث عن ذلك، وعن الحكمة في ترتيب ألفاظ التوكيد. في صـ١١٢٨-١١٣١.

(٥) في (أ) و(ب): الثاني. وما أثبتّه هو الصواب؛ لِما قد كنت بيّنته في الحاشية (٥) من الصفحة السابقة.

(٦) شرح العمدة ١/ ٥٦١، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠١.

(٧) في (جـ): يليها.

(٨) أي مع الاثنين. وفي (ج): معها. ولعله يريد: (التثنية)

(٩) في التسهيل ١٩، وشرحه ١/ ١٠٦، ووافقه ابنه في شرح الألفية ٥٠١، والرضي في شرح الكافية ١/ ٣٤٤، وعزاه ابن هشام إلىٰ ابن مالك في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٨، ووافقه في شرح الشذور ٤٣١، والجامع الصغير ١٨٩، ووافقه ابن الوردي في شرح التحفة ٢٧٨.

(١٠) هذا ظاهر قول ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٨، وشرح اللمحة ٢/ ٢٣٤، وكذا الأشموني ٣/ ٧٤، وذكر أبو حيّان أن ابن مالك وابنه وَهِما في إجازتهما نحو: (قام الزيدان نفساهما) قال: ولم يذهب=

الزيدون أنفسهم أو أعينهم أو أنفسهم أعينهم)، و(الهندات أنفسهن أو أعينهن [أو أنفسهنّ أعينُهنّ])،[١] و(الهندان[٢] أنفسهما أعينهما)، كما / [١٥٧/ ب] تقول[٣] مثل ذلك في: (جاء زيد وبكر وعمرو)، وفي (جاء زيد وخالد أنفسهم أو أنفسهما)،[٤] وهكذا كل مثنًّىٰ في المعنىٰ مضافٍ إلىٰ متضمِّنه يُختار فيه الجمع علىٰ الإفراد، و[الإفرادُ][٥] علىٰ التثنية[٦]، فالأوّل نحو: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾،[٧] والثاني كقوله[٨]:

=إلىٰ ذلك أحد من النحويين، (الارتشاف ٢/ ٦٠٨، التذييل ٤/ ١٠٤ ب، ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٩، والمساعد ٢/ ٣٨٥، وممّن أجاز التثنية ابن إياز، ونقله عنه المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٦٠، قال الشيخ خالد تعليقًا علىٰ كلام ابن هشام ونقلِه هذا: «ولم أقفْ عليه، فهو نقل غريب، كيف وقد قيل: إن التثنية لم تردْ إلا في الشعر» التصريح ٢/ ١٢٢.

(١) ساقط من (جـ).

(٢) في (جـ): الهندات.

(٣) في (أ) و(ب): نقول.

(٤) في (ب) أنفسهما أو أعينهما، وفي (جـ): أو نفسهما.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥٠١، واللفظ لفظه والشواهد الآتية شواهده. وتقرير هذه المسألة في شرح المفصل ٤/ ١٥٥-١٥٧، والجمل للزجاجي ٣١٢-٣١٣، المقرب ٢/ ١٢٨-١٢٩، والتسهيل ١٩، وشرحه ١/ ١٠٥-١٠٨، والنكت الحسان ١٢٢. الهمع ١/ ١٧٣.

(٧) ٤ التحريم ٦٦.

(٨) هو توبة بن الحميّر، من بني عُقيل بن ربيعة بن عامر بن صعصعة الخفاجي، من الشعراء اللصوص، وأحد عشاق العرب المشهورين، وصاحبته ليلىٰ الأخيلية، عاش في صدر دولة بني أمية، (الشعر والشعراء ١/ ٤٢٥-٤٤٧، المؤتلف والمختلف ٩١) والبيت في ديوانه في صـ٣٦.=

حَمَامَــــةَ بَطْــــنِ الـــــوادِيَيْنِ تَرَنَّمِــــي(١) سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ(٢) الغَـوَادي مَطِيرُهـا(٣)

والثالث كقوله(٤):

.... ظَهْراهُمــا مِثْــلُ ظُهــور التُرْسَــيْنْ(٥)

=وعزي إلىٰ الشماخ بن ضرار بن سنان أحد بني سعد بن ذبيان وقيل اسمه: معقل بن ضرار. شاعر جاهلي إسلامي، عده ابن سلام ثالث الطبقة الثالثة من فحول الجاهليين، وقال: إنه شديد متن الشعر، أشدَّ أسر كلام من لبيد (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣-١٣٢، الشعر الشعراء ١/ ٣١٥-٣١٩) وهو في ملحقات ديوانه ٣٤٨، ورجح المحقق أنه ليس له، وعزي لمجنون ليلىٰ وهو في ديوانه في صـ١٤٨.

(١) في (أ) و(ب): ترعىٰ.

(٢) في (جـ): الغرا.

(٣) البيت من الطويل، ويروىٰ: (ألا أنعمي).

والشاهد قوله: (بطن الواديين)، والأصل: (بطني الواديين)، لكنه جعل المضاف مفردًا. والبيت في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٦، الحماسة البصرية ٢/ ٢٠١، الأغاني ١١/ ١٩٨، المقرب ٢/ ١٢٨، شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٢، وشرح التحفة الوردية ٢٧٩.

(٤) هو خِطَام الريح المجاشعي، وهو ابن نصر بن ريح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم، اشتهر بالرجز، شاعر جاهلي، (المؤتلف والمختلف ١٦٠، الخزانة ٢/ ٣١٨، معجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن ٨٤) أو هِمْيَانُ بن قحافة أحد بني عوامة بن سعد بن زيد مناة بن تميم، ويقال: أحد بني عامر بن عبيد بن الحارث، وهو مقاعس، راجز محسن إسلامي وكان في الدولة الأموية، (المؤتلف والمختلف ٣٠٤، معجم الشعراء للمرزباني ٤٧٤).

(٥) ومَهْمَهَين قَذَفَين مَرْتَيْن ....

والبيت من مشطور السريع، نص علىٰ ذلك العيني، وقال البغدادي: وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز -كما توهَّمه بعضهم. ا هـ. قلت: وكونه رجزًا هو قول الأكثرين، ومنهم سيبويه، بل إنّ البغدادي نفسه عدَّه رجزًا في الموضع الآخر ٧/ ٥٤٨، وأكثرُ المفهرسين المحدثين يعدونه رجزًا، و(المَهْمَه): القفز المخوف. و(القَذَف): البعيد من الأرض. و(المَرْت): الأرض التي لا ماء بها ولا نبات، والتشبيه بظهر الترس في الارتفاع والتعري من النبت، والشاهد قوله: (ظهراهما)، حيث جاء به علىٰ صيغة التثنية مع=

ويختصّان بجواز جرّهما بباءٍ زائدة.[١] ولا يؤكَّد بهما غالبًا ضميرُ رفعٍ متصلٌ إلّا بعد توكيده بمنفصلٍ مطابقٍ للمؤكَّد[٢] كـ(زيد جاء هو نفسُه)، و(الزيدان جاءا هما أنفسُهما)؛ حذرًا من اللبس في نحو: (هند خرجتْ نفسُها)،[٣] ثم طُرِدَ[٤].

وعُلم مِمّا مرّ أنه لا يؤكَّد بـ(نُفوس) و(عُيون).[٥] وأنه يجوز على قبحٍ ومرجوحيّة: (جاء الزيدان -أو زيدٌ[٦] وبكرٌ- نَفساهما، أو نَفسُهما)؛ وإنما كان نحو: (نفساهما) مرجوحًا، وإنْ كان هو الأصلَ؛ كراهيةَ اجتماع تثنيتين فيما هو

=إضافته، ويجوز الإفراد، ويجوز الجمع، كما في قوله أيضًا: (ظهور الترسين). والبيت في الكتاب ٢/ ٤٨، ٣/ ٦٢٢، الجمل للزجاجي ٣١٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٤-٣٦٥، وشرح المفصل ٤/ ١٥٦، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٣٥-١٨٣٧، والخزانة ٢/ ٣١٣-٣١٨، ٧/ ٥٤٤-٥٥٠.

(١) عزا الحريري تجويز ذلك إلىٰ بعض النحويين (شرح الملحة ٢٨٨، وهو في التسهيل ١٦٤، وشرحه ٣/ ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٢، وشرح العمدة ١/ ٥٦١، الارتشاف ٢/ ٦٠٨، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٨، شرح اللمحة ٢/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩، الأصول ٢/ ٢٠.

(٣) في (جـ): نفسهما، وقد أشار إلىٰ هذه العلة ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٠، وأبو علي في المسائل المنثورة ٤٧، والإيضاح ٢٨٤، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٨٩٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٤٢.

(٤) المقتصد ٢/ ٨٩٨، التذييل ٤/ ١٠٤ ب.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩، شرح العمدة ١/ ٥٦١، النكت الحسان ١٢٢، التذييل ٤/ ١٠٤ ب، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٩.

(٦) في (ب): وزيد.

كالشيء الواحد،[١] وعُدِل إلىٰ الجمع؛ لأنَّ التثنية جمعٌ في المعنىٰ. ولا بدّ مِن إضافة كلٍّ من (النفس) و(العين) إلىٰ ضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد، في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه؛ [لِما يأتي في التنبيه السادس آنفًا. والله أعلم][٢].

(و) الثاني[٣] (كل) و(جميع)[٤] و(عامة)، تقول: (جاء[٥] القومُ)، فيَحتمل مجيءَ جميعِهم، ويَحتمل مجيءَ بعضهم دونَ البعض[٦] الآخر، إلا أنّك لم تعتدّ به، فأطلقت (القوم)، وأردت بهم مَنْ عدا ذلك البعض، كأنهم هم القوم، فإذا قلت: (كلهم) رفعت هذا التوهُّمَ، أو أضعفتَه[٧]، وكذا تَوهُّم جعل الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ بناءً علىٰ أنهم في حكم شخصٍ واحد، علىٰ حدّ: (بنو فلان قتلوا زيدًا)، وإنما قتله واحدٌ منهم. وشرْطُ التوكيد بها ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون / [١٥٨/ أ] المؤكَّد بها غير مثنىٰ، بأن يكون مفردًا أو جمعًا.

---

(١) تصديق ذلك في نتائج الفكر ٢٨٣، وقد سبق قريبًا أن الإفراد جائز. ولكن الجمع أرجح، وسبق النقل عن أبي حيّان أن نحو: (نفساهما) لم يقل به أحد من العرب إلا ابنُ مالك وابنُه.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) من قسمي التوكيد المعنوي.

(٤) في (جـ): جمع.

(٥) في (أ): جاءني.

(٦) سيأتي إن شاء الله في صـ ١١٦٣-١١٦٤، أنه يقرّر أن (بعض) و(كل) لا تدخل عليهما (أل)، وسينقل الخلافَ في ذلك.

(٧) وذلك بناءً علىٰ الخلاف السابق في كون التوكيد يرفع الاحتمال، أو يضعفه. وذلك في صـ ١١١٠.

الثاني: أن يكون متجزِّئًا[١]، أيْ ذا أجزاء، يصحّ وقوعُ بعضها موقعَه، إمّا بنفسه كـ:(جاء القوم كلُّهم أو جميعُهم أو عامَّتُهم)، فإن (القوم) عبارة عن مجموع أشخاص يصحُّ انفصال بعضِها من بعض. -أو بعامله[٢] كـ(بعت العبد كلَّه أو جميعَه أو عامَّتَه)؛ فإن أجزاء العبد، وهي النصف والربع والثلث ونحوُها -وإنْ لم ينفصل بعضُها عن بعضٍ رؤيةً وحسًّا عادةً، إلّا أنه يصحّ الانفصالُ فيها بحسب البيع والشراء والمِلْك، إذ يجوز للمالك بيعُ بعض أجزائه دون بعض، وشراؤُه، ومِلكُه[٣]. ولَمّا كان الغرضُ من هذه الألفاظ رفعَ توهُّم أنْ يراد بالمتبوع الخصوصُ اشترط فيه ما ذكره؛[٤] ليُمكن توهُّمُ إرادة البعض بالكل؛ فيُرفعَ بالتوكيد؛ فلذا لا يؤكَّد (زيد) من قولِك: (جاء زيد)؛ لأنه لا يتجزَّأ، لا بالذات، ولا بالعامل، إذ يمتنع عادةً مجيءُ بعض (زيد) دون بعضه الآخر، فلا يُتوهَّم فيه

---

(١) في (ب): متجزئًا. والإشارة إلىٰ هذا الشرط في المقتضب ٣/ ٢٤١، الأصول ٢/ ٢١، الجمل للزجاجي ٢١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٦٤، والمقدمة الجزولية ٧٣.

(٢) عطفٌ علىٰ قوله: (إمّا بنفسه). وقد نقل هذا الأخيرَ الشلوبينُ، وفسَّره بغير التفسير الذي ذكره الشارح، (شرح الجزولية ٢/ ٦٧٨)، وذكره ابن مالك وفسَّره بما هو قريب من هذا الشرح في شرح التسهيل ٣/ ٢٩١، وذكره دون تفسير في النكت الحسان ١٢٢، والارتشاف ٢/ ٦١٠، ونحوه في المساعد ٢/ ٣٨٦، وشرح اللمحة ٢/ ٢٢٧.

(٣) النصّ علىٰ جواز توكيد (العبد) بـ(كل) و(جمع) في الكافية ١٣٦، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٣٨، وشرح ألفية ابن معط لابن قواس ١/ ٧٥٨، وشرح الرضي ١/ ٣٣٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٢٩، وشرح القطر ٢٩٣، وشرح اللمحة ٢/ ٢٢٧.

(٤) كذا في جميع النسخ الستّ، والآجرومي لم يذكر هذا الشرط، فلعل الصواب: (ذُكِر)، بإسقاط الهاء والبناء للمجهول، أو الصواب: (ما ذكرته).

عدمُ الشمول؛ فلا يُحتاج معه للتوكيد[١].

الثالث: أن يتصل بها ضمير مطابق للمؤكّد -كما مرّ- في النفس والعين[٢].

تنبيهات:

الأول: قال في (التسهيل)[٣]: «وأجري[٤] في التوكيد مُجرىٰ (كل) ما أفاد معناه من (الضَّرع) و(الزَّرع) و(السَّهل) و(الجَبَل) و(اليَد) و(الرِّجل) و(البطْن) و(الظَّهر)،[٥] يشير إلىٰ قولهم: (مُطِرْنا الزَّرعُ والضَّرْعُ[٦]) و(مُطِرْنا السَّهلُ والجَبَلُ) و(ضربت زيدًا اليدَ والرجلَ) و(ضربته البطنَ والظَّهرَ)» [٧].

وفي (الرضي)[٨]: أن هذه الألفاظ أصلُها إمّا بدلُ الاشتمال، كـ(الزَّرع والضَّرْع)، أي: المواشي، وإمّا بدل البعض، كـ(البطن [والظهر)،][٩] [و(اليد

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٤١، الأصول ٢/ ٢١، وقال ابن يعيش: «فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء، نحو (اليدين والرجلين) لم يبعد جوازه» (شرح المفصل ٣/ ٤٤) ونحوه في ٣/ ٤٠.

(٢) وسيكرر هذا الشرط في التنبيه السادس الآتي، حين يشترط ذلك في العموم لألفاظ التوكيد إلا (أجمع) وتوابعه.

(٣) ١٦٥، وفيه تقديم (الظهر) علىٰ (البطن) فيما يأتي من كلامه.

(٤) في (ب): وأجرا.

(٥) خبر هذه الألفاظ في الكتاب ١/ ١٥٨، ١٥٩-١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٤، والمقرب ١/ ٢٤١، وشرح الرضي ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٦) في (أ): الضرع الزرع.

(٧) ويجوز فيها البدلية، الكتاب ١/ ١٥٨، المساعد ٢/ ٣٩٣.

(٨) شرح الكافية ١/ ٣٣٣-٣٣٤ بتصرف ظاهر.

(٩) سقطت من (ب).

والرجل)،][1] ثم صارت بحسب الاستعمال تفيد معنىٰ (كل)، فترفع علىٰ التوكيد. ولجريها[2] مَجرىٰ (أجمع) جاز حذف الضمير /[١٥٨/ ب] منها، ولا يَطّرد ذلك في البدلين[3]. وربما جاء بعض هذه الألفاظ منصوبًا،[4] كـ(ضُرِب زيد ظهرَه وبطنَه)؛ إمّا علىٰ أنه مفعول ثانٍ، أيْ: (علىٰ ظهره وبطنه)، نحو: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ... ﴾[5] أيْ: (من قومه)، وإمّا علىٰ الظرفية أيْ: (في بطنه وظهره)، نحو: (دخلت البيت).[6] ولا يُقاس عليه بالوجهين،[7] فلا يقال: (ضُرِبَ زيدٌ اليد والرِّجل). وتقول: (مَطَرَتْهُم السماء ظهرًا وبطنًا)، و(مُطِرْنا السهلَ والجبلَ) و(مطرنا الزرعَ [والضرعَ)][8]) وكذا: (مُطِر قَوْمُكَ الليلَ والنهارَ) بالنصب في الجميع؛ إمّا علىٰ أنه مفعول ثانٍ، أو علىٰ أنه ظرف.

الثاني: لا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو علىٰ حاله في التوكيد؛ إلا (جميعًا) و(عامة) مطلقًا، ولفظ (كل) و(كلا) و(كلتا)، مع الابتداء بكثرة، ومع

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (ب) ولجر بها.

(٣) أيْ: بدل الاشتمال، وبدل البعض.

(٤) في (جـ): منها. وبيان ذلك في الكتاب ١/ ١٥٩، والأصول ٢/ ٥٣.

(٥) ﴿...... سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ ١٥٥ الأعراف ٧.

(٦) الكتاب ١/ ١٥٩.

(٧) يريد الرفع والنصب. وقد نص علىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ١/ ١٥٩.

(٨) ساقط من (أ) و(ب)، وهذه الجملة الأخيرة نقلها الخليل عن العرب (الكتاب ١/ ١٥٩).

غيره بقلّة(١)، نحو: (القوم جاء جميعُهم وعامّتهم)، و(رأيت جميعَهم وعامّتَهم)، و(مررت بجميعِهم وعامّتِهم)، ونحو: (القوم كلُّهم قائم)، و(الرجلان كلاهما قائم)، و(المرأتان كلتاهما قائم).

الثالث: لا يُفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بـ(إمّا) على الأصح،(٢) خلافًا للفراء في إجازته: (مررت بالقوم إمّا أجمعين وإمّا بعضِهم)(٣).

الرابع: يؤكد المثنىٰ بـ(كلا) و(كلتا) بشرطين، أحدهما: أن يصحّ وقوعُ المفرد موقعه، بحيث يمكن توهم إرادة (البعض) بـ(الكل)، كـ:(جاء الزيدان كلاهما)، أو (المرأتان كلتاهما)،(٤) إذ يصحّ حلولُ المفرد محل المؤكَّد بهما، ويحتمل أنه أطلق المثنىٰ، وأريد به واحد. فلا يقال: (اختصم الزيدان كلاهما)؛

---

(١) هذا لفظ ابن مالك في التسهيل ١٦٥، ونصّ سيبويه والمبرد علىٰ ذلك في (كل) (وكلا وكلتا)، ومثّلا بها وهي مفعول به، واسم مجرور، الكتاب ٢/ ١١٥-١١٦، المقتضب ٣/ ٣٨٠، وذكر المبرد أن ذلك غير جيّد، ونقل سيبويه عن الخليل أنه يستضعفه، ونصّ سيبويه علىٰ ورود (جميع). (الكتاب ٢/ ١١٥-١١٦، ١/ ٣٧٦)، وفي (عامة) ١/ ٣٧٦، ونصَّ عليه في (أجمعين) (الكتاب ٢/ ٥٧، ٣٣٤، ٣٧٩، ونحوه في الأصول ٢/ ٢١، والبصريات ١/ ٤٢٠، والمسائل المنثورة ٤٧، وصرّح أبو علي بوروده في (كل) في الإيضاح ٢٨٤.

(٢) الأصول ٢/ ٢٣، وجعله جائزًا علىٰ قبح، والمنع صراحةً في التسهيل ١٦٥، وعزاه في الشرح إلىٰ البصريين ٣/ ٢٩٨، وذكر في شرح الكافية الشافية أن الذي نقل ذلك عنهم الشلوبين ٣/ ١١٨٠، وعزاه أيضًا أبو حيّان إلىٰ البصريين (الارتشاف ٢/ ٦١٣، التذييل ٤/ ١١١ أ، ونحوه في المساعد ٢/ ٣٩٣).

(٣) رأيه في التسهيل ١٦٥، وشرحه ٣/ ٢٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٠، وعزاه أبو حيّان إليه وإلىٰ الكسائي (الارتشاف ٢/ ٦١٣، التذييل ٤/ ١١١ أ).

(٤) في (جـ): كلاهما.

لعدم صحَّة ذلك؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ويدل على المنع إجماعُهم على منع: (جاء زيدٌ كلُّه)؛ لعدم الفائدة.[١] هذا ما ذهب إليه جمعٌ[٢]، والمنقولُ عن الجمهور / [١٥٩/ أ] الجواز[٣]، وعليه ابن مالك؛[٤] محتجّين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية، لا لرفع الاحتمال[٥].

وثانيهما: أن يتَّحد معنى المسند إلى المؤكَّد (بالفتح)، كالمثال المتقدم، فلا يقال: (مات زيد وعاش عمرو كلاهما)؛ لاختلاف معنى المسند[٦].

الخامس: كما يؤكد بـ(كل) وما معه الجمعُ، وبـ(كلا) المثنى، يؤكَّد بهما ما في

---

(١) هذا التذييل في التصريح ٢/ ١٢٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٢٦.

(٢) منهم الأخفش، نقله عنه المبرد، ويظهر أيضًا أنه ينقله عن كثير من النحويين (المقتضب ٣/ ٢٤٢-٢٤٣) ومنهم أبو علي (البصريات ٢/ ٨٩١-٨٩٢) وابن عصفور (المقرب ١/ ٢٤٠) ونقله ابن مالك عن الأخفش (التسهيل ١٦٤، وشرحه ٣/ ٢٩٠) ونقله أبو حيّان عن الفرّاء وهشام وأبي علي (الارتشاف ٢/ ٦٠٩، والتذييل ٤/ ١٠٥ أ)، ونقل ابن عصفور عن الأخفش أنه يجيز ذلك وخالفه (شرح الجمل ١/ ٢٧٠-٢٧١) ونحوه في شرح الرضي ١/ ٣٣٥، ونقل أبو حيّان عنه القولين (الارتشاف ٢/ ٦٠٩، التذييل ٤/ ١٠٥ أ).

(٣) عزاه أبو حيّان إلى الجمهور وإلى المبرد (الارتشاف ٢/ ٦٠٨، التذييل ٤/ ١٠٥ أ)، ونحوه في المساعد ٢/ ٣٨٦.

(٤) التسهيل ١٦٤.

(٥) نقل أبو حيّان هذا الاحتجاج في التذييل ٤/ ١٠٥أ، وهو في التصريح ٢/ ١٢٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٢٦.

(٦) التسهيل ١٦٥، وصرَّح في شرحه ٣/ ٢٩٦، بنقل هذا الشرط عن الأخفش ووافقه، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٩، وشرح العمدة ١/ ٥٦٧، وهذا الشرط في الارتشاف ٢/ ٦١٢، وشرح القطر ٢٩٤، الجامع الصغير ١٩٠.

معنىٰ ذلك، كـ:(جاء زيد وعمرو وبكر كلهم)، و(جاء زيد وخالد كلاهما).

[السادس][١]: يجب في ألفاظ التوكيد خلا (أجمع) وتوابعِه و(جمعاء) إضافتُها إلىٰ ضمير مطابقٍ للمؤكَّد (بالفتح) في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه؛ لترتبط به، وليدلّ علىٰ من هو له - كما تقدم تمثيله - وأمّا نحوُ قوله[٢]:

.... يـا أشبهَ النـاسِ كـلِّ النـاسِ بـالقَمَرِ[٣]

فـ(كل) فيه نعت، أيْ: (الكاملِينَ في الحسن)، كما في: (مررت بالرجال كلِّ الرجل)[٤].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) عزي لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١١٦، وعزي لكثير عزة، وهو في ملحق ديوانه صـ٥٣١، نقلًا عن العيني، ثم رجح المحقق أنها ليست له، وإنما لعمر بن أبي ربيعة.

(٣) كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لو أُجْزَىٰ بذِكْرِكم ....

البيت من البسيط.

وهو في سمط اللآلئ ١/ ٤٦٩، شرح العمدة ١/ ٥٥٧. شرح التسهيل ٣/ ٢٩٢، الارتشاف ٢/ ٦١٠، التذييل ٤/ ١٠٦ أ، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٢، المساعد ٢/ ٣٨٧، المغني ١/ ١٩٤، المقاصد النحوية ٤/ ١٨٣٤ - ١٨٣٦.

(٤) في (أ) و(ب): بالرجل كالرجل. وتقرير إعرابها في المثال نعتًا في الأصول ٢/ ٢١-٢٢، نقل ذلك عن المبرد، والأصول ٢/ ٢٣، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٦٦، والارتشاف ٢/ ٦١٠، التذييل ٤/ ١٠٦ أ، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٢، وابن مالك يجعل ذلك توكيدًا، وهو مِمّا ناب فيه الظاهر عن المضمر. (شرح العمدة ١/ ٥٥٧) (التسهيل ١٦٤، وشرحه ٣/ ٢٩٢). وذكر في موضع آخر أن المضاف إلىٰ الظاهر فيه معنىٰ التوكيد وليس من ألفاظه ٣/ ٣٠٠، وأشار أبو حيّان إلىٰ اضطراب ابن مالك في الارتشاف ٢/ ٦١٠.

السابع: قال الرضي[١]: وقد يُحذف المؤكَّد (أي بالفتح)، وأكثرُ ما يكون ذلك في الصلة، نحو: (جاءني الذي ضربت نفسَه)،[٢] وبعدها [الصفة، نحو: (جاءني قومٌ ضربت كلَّهم أجمعين)، وبعدها][٣] خبر المبتدأ، نحو: (القبيلة أعطيتُ كلَّهم أجمعين)؛ لِما تقرَّر في باب المبتدأ [من][٤] أنَّ حذف الضمير من الصلة أولىٰ منه في الصفة وخبرِ المبتدأ، ومن الصفة أولىٰ منه في خبر المبتدأ.[٥] وبعضُهم[٦] مَنَعَ[٧] حذفَ المؤكَّد[٨]؛ لأنَّ الحذف للاختصار، والتأكيد للتطويل، فتَنافيا. انتهىٰ.

(و(أجمع)) في المذكر عطف علىٰ (كل)، وهو بمنزلته في المعنىٰ، ولا يؤكّد به غالبًا إلا بعده؛[٩] ولذا يَستغني[١٠] عن ضميرٍ يعود علىٰ المؤكَّد، ومثلُه في كل ما

---

(١) في شرح الكافية ١/ ٣٣٦ بتصرف يسير.

(٢) التقدير: (الذي ضربته نفسَه)، نقل أبو حيّان عن الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف جوازَ ذلك، ونقل عن الفارسي والأخفش وابن جني وثعلب المنع. (الارتشاف ٢/ ٦١٣، والتذييل ٤/ ١١٠ أ).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) قرّر الرضيّ ذلك، وذكر علله في ١/ ٩٢.

(٦) في (جـ): أو بعضهم.

(٧) في (ب): مع.

(٨) من هؤلاء ابن مالك في التسهيل ١٦٥.

(٩) سيعود إلىٰ ذكر ذلك قريبًا جدًّا، ثم في صـ ١١٣٢-١١٣٤.

(١٠) في (جـ): استغني، والشارح يعني لفظ (أجمع).

ذكرنا له (جمعاء) في المؤنث، نحو: (اشتريت العبد كلَّه أجمعَ) و(جاءت القبيلة كلُّها جمعاءُ). ويجوز التوكيد بهما وإنْ لم يتقدمْهما /[١٥٩/ ب] (كل)[١]، قال الله تعالىٰ: ﴿...لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢]، و﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.[٣] ولا دلالة لـ(أجمعين) علىٰ كون سجود الملائكة في زمانٍ واحدٍ علىٰ ما تُوُهِّم[٤]، وإنما يُجْمع بين (كل) و(أجمعين) بحسب الاقتضاء،[٥] كقوله تعالىٰ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾؛[٦] بناءً علىٰ كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم في تفرُّقهم واشتغالِ كلٍّ منهم بشأن، وليزداد التعبيرُ والتقريعُ علىٰ إبليس[٧].

---

(١) سيعود إلىٰ ذلك أيضًا بتفصيل في صـ ١١٣٢-١١٣٤.

(٢) ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ...﴾ ٣٩ الحجر ١٥، و﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ...﴾ ٨٢ ص ٣٨.

(٣) ٤٣ الحجر ١٥.

(٤) نقل ذلك الزجاج عن المبرد (معاني القرآن ٣/ ١٧٩) وكذا فعل الأزهري في التهذيب ٩/ ٤٠١، وكذا في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٧، الارتشاف ٢/ ٦١٥، وممّن قال ذلك الزمخشري في الكشاف ٤/ ١٠٥، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٦٠، ٧٦٣، والكيشي في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٦٢، ونُقل عن الزجاج كما في اللباب لعكبري ١/ ٤٠١، والارتشاف ٢/ ٦١٥، والتذييل ٤/ ١١٢ ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٥)، وأشار إلىٰ هذا القول ابن يعيش وردّه (شرح المفصل ٣/ ٤١) ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢، والملخص ٥٤٨.

(٥) في (جـ): اقتضاء.

(٦) ٣٠ الحجر ١٥، ٧٣ ص ٣٨.

(٧) هذا التوجيه في المطوّل ٩٥-٩٦، ونحوه في حاشية الجرجاني عليه نقلًا عن بعض الحنفية، ونقله الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥١ أ.

تنبيهات:

الأول: لا يُجَرُّ (أجمع) بباء زائدة، ولا يضاف إلىٰ ضمير المؤكَّد، قال في (المغني)[١]: وأمّا قولهم: (جاء القوم بأجمُعهم) [فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جَمْعٌ للفظ (جمع)، نحو][٢]: (فَرْخ) و(أَفْرُخ)، والمعنىٰ: جاؤوا بجماعتهم[٣]، ولو كانت توكيدًا لكانت الباء فيه زائدة مثلَها في قوله[٤]:

هـذا وجَـدِّكُمُ الصَّـغَارُ بعينـه ....[٥]

فكـان يصـحّ إسـقاطها[٦]، وصـرَّح

(١) ٢/ ٥٩٢-٥٩٣ بتصرف.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) يؤيد ذلك ابنُ جني في الخصائص ١/ ٨٥، والحريري في درة الغواص ٢٢٦، والصفدي في تصحيح الفصيح ٨٤، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٨، وما نُقل عن أبي علي في حواشي ابن بري وابن ظفر ٢١٤.

(٤) اختُلف في القائل اختلافًا كبيرًا، حتىٰ لقد ذكروا أكثر من عشرة أقوال، أحصىٰ أكثرَها الدكتور إميل يعقوب في كتابه (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٥٠) ولم أستطع ترجيح واحد منها، ونقل البغدادي عن ابن الأعرابي أن هذا البيت قيل قبل الإسلام بخمسمائة سنة.

(٥) .... لاأُمَّ لي إن كانَ ذَاكَ ولا أَبُ

البيت من الكامل. ويروىٰ: هذا لعمركم.

والبيت في الكتاب ٢/ ٢٩٢، المقتضب ٤/ ٣٧١، اللامات للزجاجي ١٠٦، حماسة البحتري ٧٨، المؤتلف والمختلف ٣٨، سمط اللآلئ ١/ ٢٨٨، حماسة ابن الشجري ٦٧، تخليص الشواهد ٤٠٥، ٤٠٨-٤١٠، المقاصد النحوية ٢/ ٩٠٠-٩٠٤، الخزانة ٢/ ٣٨-٤١.

(٦) هنا ينتهي نقله عن ابن هشام، وفي شرح التسهيل لابن مالك كلام قريب من ذلك، قال: «قالوا: (جاؤوا بأجمعهم) بضم الميم وفتحها، وفيه معنىٰ التوكيد، وليس من ألفاظه، إذ لو كان من ألفاظه لجاز استعماله=

الرضي[١] بخلافه فقال: وقد يضاف (أجمع) إضافة ظاهرة، فيؤكّد به، لكن بباء زائدة، تقول: (جاءني القوم بأجمَعهم)، بخلاف (العين) فإنه يؤكّد به مع الباء ودونها، نحو: (هذا زيد عينُه وبعينِه). انتهىٰ.

وفي (تبيان) النووي[٢]: قوله[٣]: (بأجمُعهم) بضم الميم[٤]، ويجوز فتحها[٥]، لُغتان مشهورتان. أيْ: جميعهم[٦]. انتهىٰ.

الثاني: يشترط في التوكيد بـ(أجمع) شرطان، أحدهما: أن يكون المؤكَّد[٧] به

=وهو مضموم الميم ومفتوحها بلا باء، بل كان استعماله بلا باء أكثر، كما كان ذلك في النفس والعين» ٣/ ٢٩٠، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٦٠٨، والمساعد ٢/ ٣٨٥.

(١) في شرح الكافية ١/ ٣٣٠ بتصرف يسير.

(٢) المشهور بـ(التبيان في آداب حملة القرآن ٢٨٧) بتصرف، ونحوه في كتابه (تهذيب الأسماء واللغات له ٣/ ٥٥) ونقله الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٣ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٠ أ. والنووي هو أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري الحزامي، (٦٣١-٦٧٦هـ). تلمذ علىٰ الكمال المغربي وابن نوح والإربلي والإمام النحوي ابن مالك، ومن تلاميذه الحافظ المزّي وابن كثير الأب وغيرهم. صنّف شرح صحيح مسلم والمنهاج في الفقه الشافعي والأذكار والأربعين النووية في الحديث والمجموع شرح المهذب، (طبقات الشافعية ٨/ ٣٩٥-٣٩٧، شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤-٣٥٦).

(٣) في (ب): قولهم.

(٤) في (ب): بضم الياء.

(٥) في (ب): ونحوه وفتحها.

(٦) ويؤيّد ذلك ما في أدب الكتاب ٣٧٧، وإصلاح المنطق ١٣٢، الصحاح ٣/ ١٢٠٠، وحاشية الخفاجي علىٰ الدرة ٢١٧-٢١٨.

(٧) في (جـ): المؤكدة.

غيرَ مثنّىٰ. وثانيهما: أن يكون متجزِّئًا بذاته، أو بعامله[١].

ولمّا كان المقام قد يحتاج إلىٰ زيادة توكيدٍ وضعوا لها[٢] ألفاظًا آخر، وسمّوها توابع (أجمع)، وإليها أشار بقوله: (وتوابعُ (أجمع)) بالرفع[٣] عطف علىٰ (كل).[٤] جمعُ (تابع) بالمعنىٰ اللغوي، أيْ: لا يؤتىٰ بها في التوكيد بالأصالة[٥]، بل يؤتىٰ بها تاليةً لـ(أجمع)؛ لكونه أدلَّ منها علىٰ المقصود الأصلي،[٦] وهو الشمول. / [١٦٠/ أ] وفُهِم من كونها توابعَ له أنها لا تتقدم عليه، كما يأتي توجيهُه.

تنبيه:

نُقِل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز عن المؤكَّد حتىٰ يؤتىٰ بجميع ألفاظ التوكيد[٧].

---

(١) قال السهيلي: «فإن قيل: فقد تقول: (رأيت زيدًا أجمع) إذا رأيته بارزًا من طاق أو نحوه، فليس هذا توكيدًا لـ(زيد) في الحقيقة؛ لأنك لا تريد نفسه وحقيقته، وإنما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه» (نتائج الفكر ٢٨٦).

(٢) في (ب): له.

(٣) في (ب): الرفع.

(٤) في قول الأجرومي (وهي: كل...).

(٥) ذكر ابن يعيش أنها لا تأتي منفصلة، ولا تستعمل إلا بعد (أجمع). (شرح المفصل ٣/ ٤٠) ونحوه في كشف المشكل ٢/ ١٠، ونقل الزمخشري عن بعض العلماء جواز نحو: (جاء القوم أكتعون). (المفصل ١١٤).

(٦) في (أ): الأصل.

(٧) المواهب الرحمانية ١٥١ أ، الفوائد الشنوانية ١٥٩/ أ، ولم أجد ذلك في كتابه.

ثم استأنف لبيانها وتفسيرها بقوله[١] (**وهي**) أي توابع (أجمع). (**أكتع وأبتع وأبصع**) بالصاد والعين المهملتين[٢]، وقيل: بالضاد المعجمة[٣].

تنبيهات:

الأول: لا شكَّ أن هذه الكلمات بعد التركيب دالّةٌ على الإحاطة والشمول، وأمّا حالَ إفرادها [فقيل:][٤] لا معنىٰ لها، بل هي مثل: (حَسَنٌ بَسَنٌ).[٥] وقيل: (أكتع) مأخوذٌ من: (تكتع الجلد) إذا اجتمع[٦]، وقيل: من: (حول كتيع) أيْ: تامّ[٧]. و(أبتع) من (البَتَع)، وهو طول العنق مع شدة مَغْرِزِه[٨]. و(أبصع)

---

(١) في (أ): قوله.

(٢) في (أ): المهملة.

(٣) حُكي ذلك عن ابن الأعرابي (التخمير ٢/ ٨٦) وقال ابن يعيش: وليست باللغة الفاشية. (شرح المفصل ٣/ ٤٠) وأوردها الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٦، وقال ابن هشام: وليس بالمشهور، ولا بالواضح. (شرح اللمحة ٢/ ٢٣١).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) الأصول ٢/ ٢٣، التبصرة والتذكرة ١/ ٦٦، عيون الإعراب (شرحه ٢٢١) أسرار العربية ٢٨٥، التخمير ٢/ ٨٥، شرح المفصل ٣/ ٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧، الملخص ٥٤٨، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٨١، شرح الرضي ١/ ٣٣٣.

(٦) شرح عيون الإعراب ٢٢٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٩، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٨٢، التذييل ٤/ ١٠٨ أ.

(٧) شرح المفصل ٣/ ٤٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٩، شرح الرضي ١/ ٣٣٣.

(٨) أيْ: أصله. اللسان (بتع)، التخمير ٢/ ٨٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٩، شرح الرضي ١/ ٣٣٣، وقيل: من البتع، وهو الامتداد. (شرح عيون الإعراب ٢٢٣).

بالمهملة من: (بَصَع العرقُ) أيْ[1]: سال واجتمع[2]، وبالمعجمة من (بضع) أيْ: رَوِي[3].

الثاني: عُلِمَ من جملة الباب وغضون كلام المصنف أنَّ الأصل إفرادُ (النفس) عن (العين)، و(كلّ) عن (أجمع)، و(أجمع) عن توابعه على وجه الأولوية، وأنه عند اجتماع ألفاظ التوكيد يجب تقديم (النفس) على (العين) على الأصحّ، وتقديم (كل) على (أجمع)، و(أجمع) على توابِعه، و(أكتع) على (أبصع)، و(أبصع) على (أبتع) على الصحيح[4]، واختار ابنُ مالك في

---

(١) في (جـ): إذا.

(٢) شرح عيون الإعراب ٢٢٣، وفيه إذا تحدّر شيئًا بعد شيء... وفي التخمير ٢/ ٨٦: أنه بمعنىٰ روي. وهو بمعنىٰ (سال) في شرح المفصل ٣/ ٤٠١، ونحوه في شرح الرضي ١/ ٣٣٣، وشرح اللمحة ٢/ ٢٣١.

(٣) وجعلها ابن يعيش من: (تبضَّع العرقُ) إذا سال. (شرح المفصل ٣/ ٤٠) وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٥٩، وجعل الرضي الذي بمعنىٰ (روي) هو (بَصَع) بالصاد المهملة. (شرح الكافية ١/ ٣٣٣).

(٤) الأصول ٢/ ٢٣، الجمل للزجاجي ٢٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٦، شرح المفصل ٣/ ٤٦، ونقل ابن الحاجب أن مذهب الأكثرين أن تأتي مرتبةً هذا الترتيب. (شرح المفصل ١/ ٤٤٠) وذكر الرضي أنه لا خلاف أنك إذا أردت ذكر النفس والعين والكل و(أجمع) معًا وجب الترتيب المذكور. (شرح الكافية ١/ ٣٣٧).

(تسهيله)[١] و(تحفته)[٢] جوازَ الابتداء بأيّها شئت بعد (أجمع)، وهو رأي ابن عصفور[٣]، واختاره ابن هشام في (تعليقه)[٤]، ونحوُه لابن كيسان[٥]، وشذَّ الإتيان بـ(أبصع) بعد (أجمع)، وأشذُّ منه الإتيانُ بـ(أبتع) بعده[٦]. وقلّ التوكيد بـ(أكتع)

(١) لم يصرح بالاختيار في متن التسهيل ١٦٥، بل اكتفىٰ بذكر الوجهين، لكنه قال في الشرح ٣/ ٢٩٤: «اللازم لمن ذكر الجميع أن يقدم (كل)، ويوليه المصوغ من (جمع)، ثم يأتي بالبواقي كيف شاء. إلا أن تقديم ما من (الكَتْع) علىٰ الباقيين، وتقديم ما من (البصع) علىٰ ما من (البتع) هو المختار».

(٢) في ص ٢٢٦، وهي المعروفة بالتحفة علىٰ الحاجبية أو (التحفة: نقد وتعليق علىٰ كافية ابن الحاجب) وقد حُقِّق بهذا الاسم، وإليه أحلت، وهو من إملاء ابن مالك وجمع ابن جماعة، وطبع أيضًا تحت اسم (شرح الكافية لابن جماعة)!.

(٣) رأيه يقتضي وجوب تقديم (أكتع)، والجوازَ في تقديم (أبصع) و(أبتع) فحسب، إحداهما علىٰ الأخرىٰ. (شرح الجمل ١/ ٢٦٦، والمقرب ١/ ٢٣٩-٢٤٠) وهذا ما عزاه إليه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦١١-٦١٢، والتذييل ٤/ ١٠٨ أ، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٦٦.

(٤) علىٰ التسهيل، وهو غير موجود بين يديّ. وقال في شرح اللمحة ٢/ ٢٣١: «وأنا أرىٰ أنه لا ترتيب بين (أبصع) و(أبتع) خاصة، وقد أوضحته في شرح التسهيل»، وقد نقل قولَ ابن هشام هذا عن هذا الكتاب نفسه الشنوانيُّ في المواهب الرحمانية ١٥١ ب.

(٥) نقل ذلك عنه الزمخشري في المفصل ١١٤، والشلوبين في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٧٨، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٣، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٥٩، والرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٦، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦١١، والتذييل ٤/ ١٠٨أ، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٦٦، وانظر: (ابن كيسان النحوي ٣٢٣)، وأجاز المجاشعي في (أكتع) و(أبصع) و(أبتع) تقديم بعضها علىٰ بعض. (شرح عيون الإعراب ٢٢٣).

(٦) أي: بعد (أجمع). وذلك أنها لم تجر علىٰ الترتيب السابق، وهو: (أجمع، أكتع، أبصع، أبتع)، وما ذكره الشارح من الحكم بالشذوذ، في شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٧.

و(أكتعين) من غير تقدُّم شيءٍ من ألفاظ التوكيد[١]، نحو:

تَحمِلُنِيْ الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أكْتَعا[٢]

وقد وجَّه الرضيّ[٣] الترتيبَ المشارَ إليه، حيث قال: اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدّمت (النفس)، ثم (العين)، ثم (كل)، ثم (أجمع)، / [١٦٠/ب] ثم أخواته من: (أكتع)، و(أبصع)، و(أبتع). أمّا تقديم (النفس) و(العين) علىٰ (كل) فلأن الإحاطة صفةٌ لـ(النفس) ومعنًىٰ فيها، وتقديم (النفس) علىٰ صفاتها أولىٰ، وأمّا [تقديم][٤] (النفس) علىٰ (العين) فلأن (النفس) لفظٌ موضوع لماهيّتها حقيقةً، ولفظ (العين) مستعارٌ لها مجازًا[٥] من الجارحة المخصوصة، كالوجه في قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٦] أيْ: ذاته[٧]. وأمّا تقديم (كل) علىٰ (أجمع) فلكونه جامدًا، وإتباعُ المشتق للجامد

---

(١) جعل ابن الحاجب ذلك ضعيفًا (الكافية ١٣٦)، ونقل ابن عصفور أنه إذا لم تأت بـ(أجمع) لم تأت بما بعده، (شرح الجمل ١/ ٢٦٦-٢٦٧، والمقرب ١/ ٢٤٠).

(٢) سلف تخريجه في ص ١١٠٦.

(٣) في شرح الكافية ١/ ٣٣٦ بتصرف يسير.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) ونحو هذا في توضيح المقاصد ٣/ ١٥٩.

(٦) ٨٨ القصص ٢٨.

(٧) وأهل السنة يثبتون لله صفة الوجه، ولا يرون الآية من باب الاستعارة ولا المجاز، وإنما ذكر (الوجه) وهو يريد حقيقته، وعبّر به لأنه الأشرف، كما تقول: (سلمت يمينك) وأنت تريد سلامته هو. (تفسير ابن كثير ٣/ ١٠١، الرد علىٰ منكر صفتي الوجه واليد ٧١-٧٢، وشرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين ١/ ٢٩٠-٢٩١). وذكر الصيمري وجهًا آخر لتقديم (النفس والعين) علىٰ (كل) وباقي الأدوات.=

أولىٰ[١]، ولا سيّما إذا كان المشتقّ علىٰ وزن الصفة، وهو (أفعل)، وأيضًا فـ(كل) قد وقع[٢] مبتدأً دون (أجمع)، فإنه لا يقع إلا تأكيدًا[٣]. وأمّا تقديم (أجمع) علىٰ أخواته فلكونه أدلَّ علىٰ معنىٰ الجمعية المرادة من جميعها[٤]. وأمّا تقديم (أكتع) في الصحيح علىٰ أخويه، فلكونه أظهرَ في إفادة معنىٰ الجمع منهما؛ لأنه من قولهم: (حول كتيع)، أي: تامٌّ، وهذا المعنىٰ خفيّ[٥] فيهما. انتهىٰ.

الثالث: إذا اجتمع تأكيدان فأكثر فكلُّ ما ذُكر تأكيدٌ للمؤكَّد الأوّل، كالصفات المتتالية[٦]. وقال ابن بَرهان[٧]: كلٌّ منهم[٨] تأكيد لما

=(التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٦) ونحوه في شرح عيون الإعراب ٢٢٣، وأسرار العربية ٢٨٤، وشرح المفصل ٣/ ٤٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٦٠، والملخص ٥٤٧، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٧٩.

(١) أسرار العربية ٢٨٤.

(٢) في (جـ): يقع.

(٣) وذكر هذه العلة أيضًا الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٦، ونحوها في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٠، والتخمير ٢/ ٨٥، وشرح المفصل ٣/ ٤٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٨٠، وتجد علة أخرىٰ في أسرار العربية ٢٨٤، وشرح ألفية لابن القواس ١/ ٧٥٩، والملخص ٥٤٧.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٦، التخمير ٢/ ٨٥.

(٥) غير ظاهرة في (أ).

(٦) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٥، شرح الرضي ١/ ٣٣٧، الارتشاف ٢/ ٦١٤، التذييل ٤/ ١٠٤/أ، توضيح المقاصد ٣/ ١٦٨، الأشموني ٣/ ٧٧.

(٧) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان الأسدي العكبري (...-٤٥٦هـ)، بارع في اللغة والتاريخ وأيام العرب، سمع من ابن بطة وعبد السلام البصري وأبي الحسن السمسمي. (البلغة ١٣٨- ١٣٩، البغية ٢/ ١٢٠-١٢١).

(٨) في (جـ): منهما.

قبله[١].

ثم شرع المصنف في تمثيل بعض ما تقدَّم،[٢] فقال: (تقول) عند إرادة التوكيد بـ(النفس): (قام زيد نفسُه) أو عينُه، أو نفسُه عينُه، أو بنفسه أو بعينه، فتصل الكلَّ بضمير مطابق للمؤكَّد -كما مرّ- (و) تقول عند إرادة التوكيد بـ(كل): (رأيت القوم كلَّهم) فتأتي بـ(كل) بعد قابلٍ للتجزّؤ،[٣] ولو بعامله -كما مرَّ-[٤] وهو هنا يقبلُه بنفسه وعاملِه[٥].

(و) تقول عند إرادة التوكيد بـ(أجمع) غيرَ تابع لـ(كل) مجموعًا جمعَ تصحيح لوصفيّته أو علميّته: (مررت بالقوم أجمعين).

وأمّا جمعُه تكسيرًا فقد سبق الكلام فيه[٦]. وفيه ردٌّ[٧] على الكثير في /

---

(١) شرح اللمع ١/ ٢٢٧، ونقل ذلك عنه الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٧، ونقل أيضًا عنه أن (أكتعون) و(أبصعون) و(أبتعون) تأكيد لـ(أجمعون) إذا اجتمعن، لا للمؤكّد الأوّل. (شرح الكافية ١/ ٣٣٣).

(٢) في (جـ): قدمه.

(٣) في (أ): لتجزئ.

(٤) في صـ١١١٦.

(٥) لم يظهر جليًا أن العامل في المثال السابق وهو (رأيت) يقبل التجزؤ. إلا أن يكون أراد أنّ الفعل في نحو: (رأيت زيدًا كلّه) يقبل التجزّؤ؛ فقد يرىٰ بعض جسمه، ولا يرىٰ باقيه. وهذا أيضًا وارد في المثال الذي ذكره، فيمكن أن يرىٰ جزءًا من القوم كرؤوسهم مثلاً، ولا يرىٰ باقي أجسامهم. أو يرىٰ بعضهم دون بعض، والأظهر في هذا التأويل الأخير أن الذي قبِل التجزئة هو المؤكَّد.

(٦) لم يسبق شيء صريح في ذلك، إلا إشارة عابرة إلىٰ أن قولهم: (بأجمُعهم) بضم الميم جمع لكلمة (جمع)، ولم يجزمْ إن كان ذلك توكيدًا، وذلك في صـ١١٢٤-١١٢٥.

(٧) في (جـ): الكلام فيه ردًا.

[١٦١/ أ] قولهم: إنه[١] لا يؤكَّد بـ(أجمع) دون (كل) اختيارًا[٢]. وما جزم به مثله لأبي[٣] حيّان[٤]، واختاره أستاذنا؛[٥] لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح، قال أبو حيّان[٦]: ولا يقال: دليل المنع وجوب تقديم (كل) عند الاجتماع؛ [لأن

---

(١) في (جـ): إن.

(٢) من هؤلاء ابن القبيصي في الهادي في الإعراب ١٢٣، وعزاه السيوطي للجمهور. (الهمع ٥/ ٢٠٢).

(٣) في (ب): أبي.

(٤) يعني جواز التوكيد بـ(أجمع) وتوابعها دون تقدم (كل). ورأيُ أبي حيّان في البحر ٦/ ٣٣٠، الارتشاف ٢/ ٦١١، والتذييل ٤/ ١٠٨ أ، ونقله عنه السيوطي في الهمع ٥/ ٢٠٢، وقد صرح أبو علي بالجواز في البصريات ١/ ٢٧٥، وابن مالك في التسهيل ١٦٥، وشرحه ٣/ ٢٩٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٢، وهو مشهور، وهو الظاهر من تمثيل الأئمة كما في الكتاب ٢/ ٣٧٩، ٣٨١، الأصول ٢/ ٢١، الإيضاح لأبي علي ٢٨٤، المقتصد ٢/ ٨٩٩، ولا ينبغي التردد في جوازه فقد جاء التوكيد بـ(أجمع) في القرآن مسبوقًا بـ(كل) مرتين، ومن دونها أربعًا وعشرين مرة، (دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ٤/ ١٠-١٣).

(٥) في الفوائد الشنوانية ١٥٩ ب، والمواهب الرحمانية ١٥١ أ.

(٦) نقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٥/ ٢٠٢، والشنواني في الفوائد الشنوانية ١٥٩ ب، ولم أجده في كتب أبي حيّان بهذا النص، وفي التذييل ٤/ ١٠٨/أ كلام يقرب منه، وهو قوله: «ولَمّا رأى المصنف (يعني ابن مالك) أن (أجمع) في بعض الصور تابع لـ(كل) جعل مجيء (أجمع) وحده من باب الاستغناء عن (كل). والذي نقوله: إن (أجمع) يؤكّد به كما يؤكد بـ(كل)، ولا يكون ذلك من باب الاستغناء عن (كل)، بل كلاهما لفظا تأكيدٍ يجوز أن ينفردا، ويجوز أن يجتمعا، لكن إذا اجتمعا بدئ بـ(كل)، كما أن (النفس) و(العين) كلاهما من ألفاظ التوكيد، ويجوز أن ينفردا، ويجوز أن يجتمعا، لكن إذا اجتمعا بدئ بـ(النفس)، ولا نقول إذا وكدنا بـ(العين): إن ذلك من باب الاستغناء».

(النفس) يجب تقديمها علىٰ (العين) إذا اجتمعا، ويجوز التوكيد بـ(العين)][١] علىٰ الانفراد.

تنبيهان:

الأول: لا يُثَنَّىٰ (أجمع) ولا (جمعاء) ولا لفظُ (كل).[٢] وما لم يُضَفْ من ألفاظ التوكيد فهو معرّف بالعلمية الجنسيّة علىٰ معنىٰ الإحاطة والشمول[٣].

الثاني: لم يمثّل المصنفُ لتوابع (أجمع)، فتقول: (جاء القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)، وتقول: (جاءت القبيلة كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ بتعاءُ). وما جاء علىٰ خلاف هذا الترتيب فشاذٌّ، كما تقدَّم التنبيهُ عليه. والله أعلم.

---

(١) ساقط من جميع النسخ الستّ، ولا يظهر معنىٰ الكلام إلا بهذا الذي زدته، وهو موجود في الهمع ٥/ ٢٠٢، وفي الفوائد الشنوانية ١٥٩ب.

(٢) شرح عيون الإعراب ٢٢٣.

(٣) سبق تفصيل الخلاف في ذلك في صـ ١١٠١-١١٠٣.

باب البدل

يحتمل أن المراد منه: (المُبْدَل)، بقرينة أنَّ الكلام في التوابع، ويحتمل أنه نُقِلَ للتابع الآتي بيانه.[١] ثم هذه التسمية للبصريين[٢]، وأمّا الكوفيون فقال الأخفش: يسمّونه (الترجمة)، و(التبيين)[٣]، وقال ابن كيسان: يسمّونه (التكرير)[٤].

والغرض منه: أن يُذْكر الاسم مقصودًا بالنسبة، بعد التوطئة لذكره، بالتصريح بتلك النسبة إلىٰ ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في

---

(١) يعني أنه ليس المراد معناه المصدري الذي هو إبدال شيء مكن آخر، وإنما المراد الاسم المبدل، أي الذي أُبدل، فجُعل بدلًا عن غيره. ويحتمل أن المراد المصدر، لكنه نُقل ليدلّ علىٰ هذا التابع المخصوص، وسُمّي به، وقد سبق نحو هذا التأويل في باب (التوكيد). ص١٠٩٣.

(٢) نص علىٰ ذلك المبرد في الكامل ١/ ٣٠٦، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦١٩. والتذييل ٤/ ١٣٧ ب، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٦، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٢٧، وذكر السيوطي أنها أيضًا للكوفيين. (الهمع ٥/ ٢١٢).

(٣) نقله أبو حيّان عن الكوفيين (الارتشاف ٢/ ٦١٩) وصرح بنقل الأخفش عنهم ذلك في التذييل ٤/ ١٣٧ ب، وكذا عند المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٦، والمساعد ٢/ ٤٢٧، والهمع ٥/ ٢١٢. والأشموني ٢/ ١٢٣، واستعمل المبرد مصطلح (التبيين) في الكامل ١/ ٣٠٦. والحديث عن استعمال الكوفيين لـ(الترجمة) في كتاب: مصطلحات النحو الكوفي ٢٧-٢٩.

(٤) نقل ذلك عنه أبو حيّان في التذييل ٤/ ١٣٧ ب، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٦، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٢٧، والسيوطي في الهمع ٥/ ٢١٢، والأشموني ٣/ ١٢٣، وتسميتهم إياه بذلك في معاني القرآن للفراء ١/ ٧، ١/ ٥٦، ٢٠٧، ٢/ ٣٨٢، ٣/ ٢٧٩، ويسمونه أيضا التفسير. (معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣).

حكم تكرير[١] العامل[٢].

وقولُهم: (المبدل منه في حكم الطرح)[٣] إنما يَعنون به من جهة[٤] المعنىٰ غالبًا دون اللفظ،[٥] بدليل جواز: (ضربت زيدًا يدَه)، إذ لو [لم][٦] يُعتَدَّ بـ(زيد) أصلًا لمَا كان للضمير[٧] ما يعود إليه.[٨] وسيأتي التنبيهُ عليه آخرَ البحث[٩].

وهو لغةً معناه: العِوَض[١٠]، قال تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾،[١١] أيْ:

---

(١) في (أ): تكرار، وهي كذلك في شرح ابن الناظم الذي نقل عنه الشارح ذلك.

(٢) حديثه عن الغرض من البدل منقول بتصرف يسير عن شرح الألفية لابن الناظم ٥٥٣، والتصريح ٢/ ١٥٥.

(٣) وهذا قول المبرد وكثير من النحويين، وسيذكر تأويله قريبًا، ويعود إلىٰ ذلك في صـ ١١٩٨-١١٩٩، ونُقل عن سيبويه أن المبدل منه لا يُنوىٰ به الطرحُ، نقل ذلك عنه طاهر بن أحمد. (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٣، كشف المشكل ٢/ ١٦).

(٤) في (أ): من جهته.

(٥) وبيان ذلك أيضًا من وجوه أخرىٰ عند المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩٩، والسيرافي في شرحه الكتاب ٢/ ٩ ب، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٦، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٣٢-٩٣٣، والتخمير ٢/ ١١٧-١١٨، وشرح المفصل ٣/ ٦٦، وكشف المشكل ٢/ ١٦-١٧، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٨١.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) في (ب): الضمير.

(٨) هذا الدليل في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٠، والمقرب ١/ ٢٤٢، وكلامه هذا ابتداءً من قوله: (وقولهم) منقول بنصه عن التصريح ٢/ ١٥٥.

(٩) في (جـ): المبحث. وذلك في صـ١١٩٨-١١٩٩.

(١٠) في (ب): العرض.

(١١) ٣٢ القلم ٦٨.

يُعوّضنا. واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، كما قاله[١] ابن مالك في (ألفيّته)[٢]، وشَرَحه ابنُ هشام بما معناه[٣]: أنه خرج بالفصل الأوّل - وهو المقصود بالحكم، أيْ: المنسوب / [١٦١/ ب] إلىٰ متبوعه، نفيًا كان، أو إثباتًا - ثلاثةُ توابع: النعت، والبيان، والتوكيد؛ فإنها مكمّلاتٌ للمقصود بالحكم المنسوب إلىٰ متبوعاتها[٤]، وليست هي المقصوداتِ به. وأمّا النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودًا بالحكم أصلًا، وهو المعطوف بـ(لا) بعد الإيجاب، وبـ(بل) و(لكنْ) بعد النفي، كـ:(جاء زيد لا عمرو)، و(ما جاء زيد، بل عمرو) أو (لكن عمرو): فأمّا الأوّل -وهو المعطوف بـ(لا)- فواضحٌ أمرُه؛ لأنَّ الحكم السابق -وهو إثبات المجيء لـ(زيد)- منفيٌّ عنه بـ(لا)، وأمّا الأخيران وهما المعطوف بـ(بل) والمعطوفُ بـ(لكن) بعد النفي فلأنَّ الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصودُ به إنما هو الأوّل، دون الثاني.

النوع الثاني: ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما قبله، فيَصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه هو المقصودُ به وحدَه، وذلك

---

(١) في (جـ): قال.

(٢) صـ ٤٩، وهو أيضًا حَدُّ ابن هشام في الشذور ٢٩، والقطر ٢٦، والجامع ١٩٩.

(٣) في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٠-٤٠١.

(٤) في (أ): متنوعاتها.

كالمعطوف[١] بالواو إثباتًا، أو نفيًا، نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو)، و(ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو).

وهذا النوعان -وهما الأوّل والثاني- خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان، أمّا الأوّل فلأن المقصودَ بالحكم [إنما][٢] هو المتبوع، وأمّا الثاني فلأن التابع ليس هو المقصودَ بالحكم وحدَه.

والنوع الثالث: ما هو مقصودٌ بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ(بل) و(لكن) بعد الإثبات[٣]، نحو: (جاء زيدٌ بل عمرٌو) أو (لكن[٤] عمرٌو)؛ بناءً علىٰ قول الكوفيين في جواز العطف بما ذُكر في الإيجاب.[٥] وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة). وسَلِمَ[٦] الحدّ بعد ذلك للبدل[٧].

وها هنا بحثان:

---

(١) في جميع النسخ الستّ: (لأن المعطوف) ولا معنىٰ لها، وما أثبته الموافق لما عند ابن هشام الذي ذكر الشارح أنه ينقل عنه.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) لم يذكر ابن هشام (لكن). وذكر الشيخ الأزهري أنه في بعض نسخ التوضيح ذكر (لكن) بعد (بل)، قال: وإنما يتمشىٰ ذلك علىٰ مذهب الكوفيين. (التصريح ٢/ ١٥٥).

(٤) عطفت في (ب): بالواو.

(٥) الكوفيون يجيزون العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب، وقد سبق ذلك في صـ ١٠٤٣، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك وجعَلَه مثل بدل الغلط، فأورد: (مررت برجل بل حمار)، قال: وهو علىٰ تفسير: (مررت برجلٍ حمارٍ)، الكتاب ١/ ٤٣٩، والمبرد يجعله عطفًا بـ(بل). (المقتضب ٤/ ٢٩٨).

(٦) في (ب): رسل.

(٧) انتهىٰ ما نقله عن ابن هشام بمعناه.

أحدهما: أن معنىٰ المقصود بالحكم انحصارُ القصد بالذات فيه، فأوْرِدَ عليه أنّ المبدل منه قد يكون مقصودًا بالذات بالنسبة إلىٰ شيءٍ، نحو: (زيد قائمٌ قاعدٌ[١])، إذ[٢] نسبة الأوّل إلىٰ (زيد) مقصودةٌ،[٣] كنسبة الثاني[٤]. والجواب: / [١٦٢/ أ] أنَّ ما ذُكر من باب الإخبار، لا مِن باب الإبدال، فهو من [باب][٥] القِسم الذي يجوز فيه العطف وتركه[٦].

وثانيهما: أنه قد تكون نسبةُ المبدل منه النفيَ، ونسبةُ البدل الإيجابَ، فلا يصح قصر النسبة علىٰ الثاني، نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدٌ)[٧]، فإنَّ نسبة المجيء بالنفي إلىٰ (أحد) مقصودةٌ، لا إلىٰ (زيد). ونسبة المجيء بالإثبات لم تقع إلّا إلىٰ (زيد)، وحينئذٍ فلا يصدق التعريف علىٰ (زيد)[٨]. وأجيب بأن المراد من النسبة في التعريف[٩] ما يَعمُّ الصريحةَ والضمنيَّةَ، ألا ترىٰ أن المقصود بالذات من نفي

---

(١) أي: علىٰ احتمال إعراب (قاعد) بدلاً من (قائم). وسيخالف الشارح هذا الإعرابَ.

(٢) في (أ): أو.

(٣) في (ب): مقصود.

(٤) الذي أورد ذلك عيسىٰ الصفوي في شرح الكافية ٣٨/ ب.

(٥) سقطت من (أ) و(جـ).

(٦) أي من الأخبار التي يجوز فيها ذلك.

(٧) بناء علىٰ رأي البصريين الذين يرون المستثنىٰ في الكلام التام غير الموجب بدلًا، والكوفيون يعدونه معطوفًا عطف نسق بـ(إلا)، وسيأتي ذلك في باب الاستثناء في صـ١٤٦٩، ١٤٧٣.

(٨) وهذا الإشكال أيضًا أورده الصفوي في شرح الكافية ٣٨ ب ٣٩أ.

(٩) يعني ما تقدم في حدّ البدل من أنه المقصود بالحكم والمنسوب إليه ذلك الحكم.

المجيء عن (أحد) إثباتُه لـ(زيد)، فصحّ أنَّ النسبة بطريق الإثبات إلىٰ (زيد) هي المقصودة بالذات من النسبة بطريق النفي إلىٰ (أحد)، وإنما ذُكِر هذا النفيُ توطئةً[١] وبيانًا لانحصار نسبة الإثبات في (زيد)، فالنسبة في التعريف أعمّ. نقلَه أستاذنا[٢].

واعلم أنَّ أصل البدل أن يكون للبيان، كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ.. ﴾[٣]، وقد يجيء للتوكيد، كالبدل الجاري في أسماء الله تعالىٰ[٤]، وكقولهم في بدل البعض: (جَدَعْتُ زيدًا أَنْفَه، وَفقَأْتُه عينَه)؛ لأن الجدع والفَقْءَ[٥] لا يكونان إلا في الأنف والعين[٦].

ولمّا كان البدل يجب في الغالب أن يكون تابعًا للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وأراد المصنف إفادةَ هذا الحكم - أتىٰ بالكلام[٧] في صورة الفَرْض، وآثر[٨] (إذا) علىٰ (إنْ) لإفادة

(١) في (ب): توصية.

(٢) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٦/أ، والفوائد الشنوانية ١٦٢ أ بمعناه، والجواب الأخير مستفاد من كلام الجامي في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٢-٦٣.

(٣) ٥-٦ الفاتحة ١.

(٤) أشار سيبويه إلىٰ أن البدل يكون تأكيدًا في غير أسماء الله تعالىٰ، (الكتاب ١/ ١٥٠).

(٥) في (ج): والقفا.

(٦) نبّه علىٰ ذلك ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٤٢.

(٧) في (ب): الكلام.

(٨) في (ب): وآتىٰ.

التحقّق[١]، كما هو معلوم من فنّ المعاني[٢]، فقال: (إذا أبدل اسم) صريحٌ، أو مؤوّلٌ بطريقٍ من طرق الإبدال الآتية: (من اسم) كذلك، أيْ: إذا قُصِد الاسم الثاني بنسبة الأوّل التي أُسندت إليه لفظًا بطريق التوطئة والتمهيد للثاني[٣] علىٰ ما عرفتَه (أو) هي للعطف علىٰ (اسم) الأول، أيْ: وإذا أُبدل (فعلٌ) / [١٦٢/ب] فقط (مِن فعل) فقط، بوجهٍ من وجوه إبداله الآتية (تبع) الاسمُ الثاني غالبًا أو الفعلُ الثاني إنْ كان معربًا متبوعَـ(ـه) الذي هو الاسم الأوّل أو الفعلُ الأول.

(في) واحدٍ من (جميع) وجوه (إعرابه) المتعاقبة عليه [واحدًا][٤] بعد آخر، لفظًا أو محلاًّ، من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزمٍ إن كان كذلك أيضًا. وأمّا التنكير والتعريف فلا يلزم موافقتُه لمتبوعه فيهما، فقد تُبدل المعرفةُ من المعرفة، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ...﴾[٥] علىٰ قراءة الجرّ[٦]- والنكرةُ من النكرة، نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[٧]، والمعرفةُ من النكرة، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ

---

(١) في (ب): التحقيق.

(٢) وهو أيضًا بحث أصولي (شرح التلويح للسعد ١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) قوله: (للثاني) متعلق بقوله: (التوطئة والتمهيد) والمعنىٰ: إذا قصد الاسم الثاني بما نُسب إلىٰ الأوّل في الظاهر، وذلك من باب التوطئة والتمهيد لإسناده إلىٰ الثاني.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ...﴾ ١-٢ إبراهيم ١٤.

(٦) يعني لفظ الجلالة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة الكسائي ورُوي عن نافع، والمشهورُ عنه الرفع وهي قراءة ابن عامر أيضًا، (السبعة ٣٦٢، والتيسير ١٠٩، العنوان ١١٥).

(٧) ٣١-٣٢ النبأ ٧٨.

﴿مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[(١)]، والنكرةُ من المعرفة، نحو: ﴿...لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[(٢)]، وأوجب الكوفيون والبغداديون[(٣)] والسُّهيليُّ[(٤)] وابنُ أبي الربيع[(٥)]- واختاره ابن مالك[(٦)]- وصفَ النكرة في هذا القسم، زاد

---

(١) ٥٢-٥٣ الشورىٰ ٤٢.

(٢) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ...﴾ ١٥-١٦ العلق ٩٦.

(٣) عُزي هذا القول للكوفيين والبغداديين في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦، والارتشاف ٢/ ٦٢٠، والتذييل ٤/ ١٣٩ أ، والمساعد ٢/ ٤٢٩، والهمع ٥/ ٢١٨. وعزي للكوفيين في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٥، وعزي للبغداديين وحدهم في البحر المحيط ٦/ ٢٠٢.

(٤) في نتائج الفكر ٢٩٨، ونقل ذلك عنه في الارتشاف ٢/ ٦٢٠، والتذييل ٤/ ١٣٩ ب، والمساعد ٢/ ٤٢٩، والهمع ٥/ ٢١٨.

(٥) في الملخص ٥٦٤، وفي البسيط ١/ ٣٩٨، جَعَل ذلك هو الأكثر، وأورد ذلك في تفسير القرآن له ١/ ٣٢، (رسالة) دون التصريح بذكر هذا الشرط، وعزا ما عزاه إليه الشارح تلميذه ابن الفخار في شرح الجمل ١/ ٢٠٥، وكذا في التذييل ٤/ ١٣٩ ب، والمساعد ٢/ ٤٢٩، والهمع ٥/ ٢١٨، ووافقهم الزمخشري، فقال: إنه لا يحسن إبدال المعرفة من النكرة إلا إذا وصفت النكرة (المفصل ١٢١-١٢٢)، ونحوه في الأنموذج (شرح الأردبيلي له ١٠٦)، والكشاف ٤/ ٧٧٨، وكذا العكبري في اللباب ١/ ٤١٣، والخاوراني في القواعد والفوائد ١٣٧، وابنُ يعيش في شرح المفصل ٣/ ٦٨، والحيدرة في كشف المشكل ٢/ ٢٥، وابنُ الحاجب في الكافية ١٣٨، وشرحها ٢/ ٦٦٣، وشرح المفصل ١/ ٤٥١، وعزاه ابن القواس إلىٰ عبد القاهر والزمخشري (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥).

(٦) لم أجد ذلك عنده صريحًا، لكنه -فيما يظهر- كالجمهور صرح بالجواز، بل إنَّ له أمثلة لا يظهر فيها أثر هذا الشرط (شرح العمدة ٢/ ٥٨١-٥٨٢)، شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، ولعل الشارح أراد ابن الحاجب -كما عند شيخه وغيره- ولكنه أخطأ.

البغداديون(١): أو كونَها من لفظ الأول، كآية (الناصية)؛ لئلا يكون المقصود أنقصَ من غير المقصود من كل وجه، فالصفة فيه كالجابر لما فيه من نقص النكارة(٢)، قال الرضي(٣): وذلك في بدل الكل خاصة. وجوّز أبو علي(٤) ترك الوصف إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه(٥)، كقوله تعالىٰ: ﴿...بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾(٦) إذا لم يُجْعل اسمًا للوادي، بل كان مثل (حُطَم)(٧) من (الطيّ)، فكأنه تكرّر تقديسه وطُوِي به. فإن لم توصفْ، ولم تُفِدْ(٨) إلا ما أفاده الأول لم

---

(١) عُزي إليهم ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦، والتذييل ٤/ ١٣٩ أ. والمساعد ٢/ ٤٢٨-٤٢٩، والهمع ٥/ ٢١٨، وعزاه ابن مالك للكوفيين (شرح التسهيل ٣/ ٣٣١)، ونحوه في شرح التحفة الوردية ٢٨٨، واعترض ابنَ مالك أبو حيّان في ذلك، وقال: إن النقل عنهم بخلاف ذلك، وذكر أن بعض أصحابه عزا ذلك إلىٰ البغداديين لا الكوفيين، (الارتشاف ٢/ ٦٢٠، التذييل ٤/ ١٣٩ أ) ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٤، والمساعد ٢/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) هذه العلة في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٦٣.

(٣) في شرح الكافية ١/ ٣٤٠ بتصرف يسير، ويدل عل ذلك قول المبرد في المقتضب ٤/ ٢٥٩، والكامل ٢/ ٩٠٥.

(٤) في الحجة ٦/ ٣٧٣، قريب من ذلك.

(٥) قال أبو علي: «فإن أبدلت النكرة من معرفة، ولم تنعت النكرة فهو اتساع، ووجه تجويزه أنك إذا قلت: (مررت بزيد رجلٍ) جاز وإن كان قد عُلم أنه رجل قبل ذكر (الرجل)، فهو بمنزلة التوكيد، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (مررت بزيد نفسه) فقد علم أنه نفسه قبل ذكره لها، فكذلك أيضًا البدل، وهو مشبه بالتوكيد» (المسائل المنثورة ٤٧).

(٦) ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ...﴾ ١٢ طه ٢٠، ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ...﴾ ١٦ النازعات ٧٩.

(٧) في (ب): محطم.

(٨) في (ج): فإن لم توصف به وإلّا لم تفد.

يَجُزْ؛ لأنه يكون إبهامًا[١] بعد التفسير، نحو: (بزيدٍ[٢] رجلٍ)، ولا فائدة فيه[٣].

وأطلق الجمهورُ الجواز[٤]؛ لورودها غيرَ / [١٦٣/ أ] موصوفة، وليست من لفظ الأوّل، كقوله[٥]:

فَصَدُوا[٦] من خِيارِهِنَّ لِقَاحًا يتَقَاذَفْنَ كالغُصُونِ[٧] غِزَارُ[٨]

فـ(غِزار) بدل من الضمير في (يتقاذَفْن). وأجابوا عما ذُكِرَ من عدم الفائدة بأنه

---

(١) في (ب): إبهاما.

(٢) في (ب): زيد.

(٣) شرح الرضي ١/ ٣٤٠.

(٤) هو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ١/ ٤٤١) وصريحه في ٢/ ١٤، ٢/ ٩، والفرّاء في معاني القرآن ٢/ ٣٨٢، ٣/ ٢٧٩، وكذا المبرد في المقتضب ١/ ١٦٤، ٤/ ٢٩٦، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٤٦، والزجاجي في الجمل ٢٣-٢٤، وهو كذلك في التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٧، وشرح السيرافي ٢/ ١٠ أ ب، واللمع ١٤٤، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩١، وشرح الملحة ٢٩١، والفصول لابن الدهان ٣٧، والفصول الخمسون ٢٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٦، المقرب ١/ ٢٤٤-٢٤٥، وعزي للجمهور في شرح ألفية ابن معط ابن القواس ٢/ ٨٠٥.

(٥) هو أبو دؤاد، كما جاء ذلك في الدرر اللوامع، ولم أجده في ديوانه.

(٦) في (جـ): قصدوا.

(٧) في (ب): كالغصوز.

(٨) البيت من الخفيف.

والفَصْد: شقّ العِرق لإخراج الدم، ثم طبخه، يفعلون ذلك في السنة المجدبة. و(خيارهن) أي: النوق. و(يتقاذفن): يتسابقن. و(غزار): كثيرات اللبن.

والبيت في التذييل ١٣٩ أ، والهمع ٥/ ٢١٨، والدرر ٦/ ٦٧.

عُلم من طريقة العرب أنهم يُسمّون[١] المذكر باسم المؤنث وعكسِه، ففائدة الإبدال رَفْعُ الإلباس، نحو: (مررت بهندٍ رجلٍ[٢] وبجعفرٍ امرأةٍ)[٣].

وأمّا الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنْ كان بدلَ [كلٍّ][٤] وافق متبوعَه فيها، ما لم يمنع[٥] التثنيةَ والجمعَ مانعٌ، ككون أحدهما مصدرًا[٦]، نحو: ﴿...مَفَازًا * حَدَآئِقَ...﴾[٧] أو قُصِد التفصيلُ[٨]، كقوله[٩]:

وكنتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ[١٠]

---

(١) في (ب): يسمعون.

(٢) في (ب): لرجل.

(٣) هذا الاحتجاج في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٧، والتذييل ٤/ ١٣٩ ب. والهمع ٥/ ٢١٩، وقد سبق الحديث عن تسمية المذكر باسم المؤنث وعكسه في صـ ٢٤١، وصـ ٨٦٠، حـ(٥) و حـ(٦).

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (ب) و(جـ): يمتنع.

(٦) الارتشاف ٢/ ٦١٢، التذييل ٤/ ١٤٠ ب، توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٥.

(٧) ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ... وَأَعْنَابًا﴾ ٣١-٣٢ النبأ ٧٨. والمبدل منه (مفازًا) مصدرٌ، ولا يجوز جمع المصدر.

(٨) الكتاب ١/ ٤٣١-٤٣٣، التسهيل ١٧٢، وشرحه ٣/ ٣٣٣، الارتشاف ٢/ ٦٢١، التذييل ٤/ ١٤٠ ب، توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٥.

(٩) هو كثيّر عزّة، والبيت في ديوانه صـ٩٩.

(١٠) البيت من الطويل، يروى: (رجل) بالجرّ، والرفع على القطع. وقبله:

فليت قلُوصِيْ عنـد عَزَّةَ قُيِّـدت ... بِحَبْلٍ ضعيف غُرَّ منها فَضَلّتِ

وغُودر في الحيِّ المقيمين رَحْلُها ... وكان لها باغٍ سـواي فبلّتِ=

وإن كان غيرَه من أنواع البدل لم تلزم موافقتُه فيها.

إذا تقرّر لك هذا علمتَ أنَّ في مفهوم إعرابه تفصيلًا، والمفهوم المفصَّل لا يُعترض به.[١] والله[٢] أعلم.

ويشترط في بدل الفعل من الفعل -كما قال الرضي[٣]- أن يكون الثاني راجحَ البيان،[٤] كـ﴿...يَلْقَ أَثَامًا ...﴾ مع ﴿يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾،[٥] فإنْ ساواه كان تأكيدًا، لا بدلًا. ومثّله الأستاذ[٦] بقوله: نحو: (إن تَنْصُر

=والمعنىٰ: أنه يتمنّىٰ البقاء عند عزة، فيتمنّىٰ لو أن إحدىٰ رجليه أصابها الشلل فلم يستطع الانتقال عنها. وقيل في معناه غير ذلك، وهو في الكتاب ١/ ٤٣٣، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، أمالي المرتضىٰ ١/ ٤٦، شرح بيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٤٣-٤٤٤، الخزانة ٥/ ٢١١-٢٢٤.

(١) والجواب عن الآجرومي بهذا في المواهب الرحمنية ١٥٧ أ.

(٢) في (ب): وأنه.

(٣) في شرح الكافية ١/ ٣٤٢ بتصرف.

(٤) وقد اشترط ذلك من قبله ابن مالك في التسهيل ١٧٣، وشرحه ٣/ ٣٤٠، وخالفه أبو حيّان في هذا الشرط، (التذييل ٤/ ١٤٨ أ ب).

(٥) ﴿... وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ... * يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ ٦٨-٦٩ الفرقان ٢٥.

(٦) يعني أستاذه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٦ أ، والحق أن ذلك من صنيع الرضي، فقد مثّل بنحو المثال الآتي بالأول منهما، وهو الذي قال أيضًا: ولا أعرف له شاهدًا (شرح الكافية ١/ ٣٤٢) لكن الشارح -فيما يظهر- نقل عن أستاذه، ولم يرجع إلىٰ كتاب الرضيّ.

تُعِنْ[١] أَنْصُرْكَ)[٢] و: (إنْ توالِني تحالفْني[٣] أُوالِكْ)، قال: ولا أعرف له شاهدًا.

ويُشترط أيضًا أن يكون بينهما ملاءمةٌ ومناسبة، فلو قلت: (مَنْ يستعنْ بنا لا يُعَنْ)،[٤] أو (من يستعِنْ[٥] بنا يُقْتَلُ)[٦] لم يجز البدل[٧]. انتهى.

قلت: في هذا التمثيل نظر؛ لأنه شرطٌ وجزاء، والمناسب نحو: (مَنْ يَنصرُنا يعادينا[٨] لئيمٌ[٩]). والخطب سهلٌ، ثم المراد لم يجز البدل إلا في غلط أو بداء،

---

(١) في (أ): ايتمن، وفي (ب): تعزا. وفي المطبوع من الرضي: (تعز). وفي الرسالة: (تعن). كما أثبتها.

(٢) زيد بعدها في جميع النسخ الستّ: (أي). ولا معنىٰ لها. وليست موجودة عند الرضي ولا عند الشنواني، وكذلك المثال الذي بعدها. ويبعُد أنه أراد به تفسير المثال السابق.

(٣) في (أ) و(ب): تخالفني.

(٤) في (أ) و(ب): يعين.

(٥) في (أ) و(ب): يستعن.

(٦) واضحٌ الإشكال في المثالين؛ فليس فيهما إبدال. وسيعقل عليهما الشارح بهذا، ويذكر أنهما علىٰ هذه الصورة ليسا من البدل، وإنما هما شرط وجواب. ولعل شيخه كان يريد: (من يستعنْ بنا لا يُعَنْ يُقتَلْ). يريد الإبدال في الفعلين الأخيرين اللذين ليس فيهما تناسبٌ.

(٧) هذا الشرط هو الذي ذكره أستاذه في المواهب الرحمانية ١٥٦/أ، والفوائد الشنوانية ١٦٤ أ ب، ولعله أراد ما قصده سيبويه بقوله: «فإن قلت (إن تأتني آتك أقل ذاك) كان غير جائز؛ لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه علىٰ ما جاز عليه (تسألنا)» الكتاب ٣/ ٨٧، يعني مثالًا سابقًا وهو قوله: (إن تأتنا تسألنا نعطك) وفسّره بالبدل علىٰ الغلط والنسيان، أو ما أراده ابن السرّاج بقوله: وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضربًا منه، نحو قولك: (إن تأتني تَمْشِ أَمْشِ معك)؛ لأن المشي ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: إن تأتني تأكل آكلْ معك؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء»، الأصول ٢/ ٤٩، ونحوه في شرح عيون الإعراب ٢٤٣، شرح الملحة ٢٩١، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٢٠.

(٨) بالرفع لأنه بدل من (ينصرُنا) و(مَنْ) في المثال موصولية لا شرطية.

(٩) ومثاله هذا لا يسلم من نظر. وقد سبق إيراد المثال سليمًا في ح٧ من هذه الصفحة.

كما لا يخفىٰ.[١]

تنبيه:

ليس في قوله: «إذا أبدل اسمٌ من اسمٍ، أو فعلٌ من فعلٍ» ما ينفي وقوعَ الإبدال في غير هذين / [١٦٣/ ب] النوعين، فإنَّ الجملة تُبدل من الجملة تارةً بدلَ بعضٍ أو اشتمال، بشرط أن تكون الثانيةُ أوفىٰ[٢] بتأدية المعنىٰ المراد من الأولىٰ [فيهما][٣]، مثال الأول[٤]: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ[٥] ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾؛[٦] لدلالة الثانية علىٰ الاعتناء بنعم الله بالتفصيل،[٧] من غير إحالةٍ علىٰ علم المخاطبين، وخصوصًا[٨] المعاندين[٩]. ومثال الثاني[١٠] قوله[١١]:

أَقُولُ لَهُ ارحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا ... وإلّا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما[١٢]

---

(١) يؤيّد ذلك كلام سيبويه في الكتاب ٣/ ٨٧، والمبرد في المقتضب ٢/ ٦٢.

(٢) في (ب): أولىٰ.

(٣) سقطت من (ب)، وهذا الشرط في شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٣.

(٤) يعني بدل بعض.

(٥) في (أ) و(ب): تعملون، وليس صحيحًا.

(٦) ١٣٢-١٣٣، الشعراء ٢٦.

(٧) في (أ): بالتفضيل.

(٨) في (جـ): وخصوصيا.

(٩) تقريره في تلخيص المفتاح وشروحه ٣/ ٤١-٤٢.

(١٠) أيْ: بدل الاشتمال في إبدال الجملة من الجملة.

(١١) لم أعرف القائل. وقال العيني والبغدادي والعباسي: إنهم لا يعرفونه.

(١٢) البيت من الطويل.=

فإنَّ قوله: «لا تقيمنّ عندنا» أوفَىٰ بتأدية المراد عرفًا- الذي هو إظهار كمال كراهة[١] إقامة المخاطب - من قوله: (ارحلْ)، وإن كان مدلوله لغةً إنما هو طلب الكفّ عن الإقامة، وأمّا إظهار الكراهة فمن لوازمه ومقتضياته[٢].

وأمّا إبدال الجملة من الجملة بدلَ[٣] [كلٍّ][٤] فقد اضطرب فيه كلام السعد. فقال[٥]: إنه لا يتميّز عن التأكيد إلا بأنّ لفظَه غيرُ لفظ[٦] متبوعه، وأنه المقصود بالنسبة دونه، بخلاف التأكيد، وهذا[٧] المعنىٰ لا تحقُّق له في الجمل، لا سيّما التي لا محلّ لها من الإعراب، واستظهرَ أن قوله تعالىٰ: ﴿...إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٨] بَدَلُ كلٍّ من قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، قال[٩]: وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة

=والبيت في المغني ٢/ ٤٢٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٣، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٤، معهد التنصيص ١/ ٢٧٨، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٣٠٠-٣٠١.

(١) في (أ): كرامة.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٤، والمزيد من البيان في المطول ٢٥٥-٢٥٦، المواهب الرحمانية ١٦٨ أ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٨ ب.

(٣) في (جـ): يدل.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في المطول ٢٥٤-٢٥٥ بتصرف، وشرحه الملخص علىٰ التلخيص (ضمن الشروح ٣/ ٤٥).

(٦) في (جـ): ملفوظ.

(٧) في (جـ): وهو.

(٨) ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ ...﴾ ١٤ البقرة ٢.

(٩) في حاشيته علىٰ الكشاف ١٠٦ ب بتصرف.

التي لا محلّ لها من الإعراب. وجزم الفَنَريّ[1] في (شرح الفوائد الغياثية)[2] بجوازه، فقال: معنىٰ قولنا: (قَنِعْنا بالأسودين، قَنِعْنا بالماء والتمر) إن كان المقصود ذِكْرَ [الجملة الثانية، وذَكَرَ الأولىٰ توطئة له كانت الثانية بدلًا من الأولىٰ بدلَ الكل من الكل، وإنْ كان المقصودُ ذِكْرَ][3] الأولىٰ، وذَكَرَ الثانية لبيانها كانت الثانية عطفَ بيان، أو تأكيدًا لها. انتهىٰ. وفيه تصريح بأن عطف البيان يكون في الجمل.

ولا تُبدل الجملةُ من الجملة بدلَ غلط؛ لأنَّه لا يقع في فصيح الكلام، بخلافِه من المتغالط به[4].

---

(١) في (أ): القبري، وفي (جـ): العبري، وكله تصحيف. وهو محمد بن حمزة بن محمد الرومي (٧٥١-٨٣٤هـ). ويقال له أيضًا الفناري، شمس الدين، شارك في علوم المنطق والبلاغة وولي القضاء، له فصول البدائع في أصول الشرائع، وتفسير الفاتحة (البغية ١/ ٩٧-٩٨، درة الحجال ٢/ ٣١٣، كشف الظنون ٢/ ١٢٩٩، هدية العارفين ٦/ ١٨٨-١٨٩).

(٢) في (أ): الغليائية، وفي (ب): العليائية، وهو تصحيف. و(الفوائد الغياثية) كتاب في المعاني والبيان للعضد الأيجي، وقد نقل هذا الكلام الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦٨ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٩ أ، وقد راجعت كتابًا اسمه (شرح الفوائد الغياثية) غير مرة فلم أجد هذا النصّ فيه، ولا أنفي وجوده، فالكتاب مخروم من الأول، وفيه سقْطٌ ومَسْحٌ في بعض الصفحات، وعُزي في فهرسة المخطوطات لمجهول، ولم أجده أيضًا في (شرح الفوائد الغيائية) لطاش زاده.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) يعني أنه قد يتعمّده الكتاب والشعراء للمبالغة والتفنين في الفصاحة (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٣، ونحوه في شرح الرضي ١/ ٣٤٠، والمواهب الرحمانيّة ١٦٩ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٣ب) وسيأتي الحديث منصلًا عن وقوع بدل الغلط عامة في فصيح الكلام وفي الشعر وفي القرآن، في صـ١١٧٨-١١٨١.

وأمّا بدلُ الجملة من المفرد فأجازه ابن جني[١] والزمخشري[٢] وابنُ / [١٦٤/ أ] مالك[٣]، ومثّلوه بقوله[٤]:

إلى الله أَشْكُوْ بالمدينةِ حاجَةً ... وبالشّامِ أُخْرىٰ كَيْفَ يَلْتقيانِ[٥]

فأبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة) و(أخرىٰ)، أيْ: إلىٰ الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما. وجَعَلَ منه ابن مالك نحو: (عرفت زيدًا أبو مَنْ هو)[٦].

---

(١) في المحتسب ٢/ ١٦٥-١٦٦، وعُزي إليه في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، والارتشاف ٢/ ٦٢٦-٦٢٧، وتوضيح المقاصد٣/ ٢٦٤.

(٢) في الكشاف ٣/ ١٠٢، حين جعل (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدلًا من (النجوىٰ) في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ...﴾ ٣ الأنبياء ٢١، وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، والارتشاف ٢/ ٦٢٦-٦٢٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٤.

(٣) في التسهيل ١٧٣، وشرحه ٣/ ٣٣٩-٣٤٠، ووافقه ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨، والجامع الصغير ٢٠٠، والمغني ٢/ ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) يعزىٰ للفرزدق، قال العيني: «ولم أر أحدًا عزاه إلىٰ قائله، وقيل: إنه للفرزدق» المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٥، وقال البغدادي: «لم أقف علىٰ قائل البيت». ا.ه. ولم أجده أنا في ديوان الفرزدق من رواية السكري، ولا في الديوان الذي جمعه وشرحه عبد الله الصاوي. وقال السيوطي: وجدت البيت في نوادر ابن الأعرابي.

(٥) البيت من الطويل. ويروىٰ: (وأخرىٰ بنجد كيف تلتقيان). وبعده:

سأُعمل نصّ العيس حتىٰ يكفّني ... غِنَىٰ المال يومًا أو غِنَىٰ الحَدثَانِ

والبيت في المحتسب ٢/ ١٦٥، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨، المغني ١/ ٢٠٧، ٢/ ٤٢٦، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٤-١٩٥٥، التصريح ٢/ ١٦٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٥٧، وللبغدادي ٤/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٩.

وفي (المغني)[١]: واختُلف في نحو: (عرفت زيدًا أبو مَنْ هو)،[٢] فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأنَّ الجملة الإنشائية لا تكون حالًا. وقيل: مفعول ثانٍ، علىٰ تضمين (عرف) معنىٰ (علم)، ورُدّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختُلف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل: عرفت شأن زيد. وعلىٰ القول بأنّ (عرف) بمعنىٰ (علم) فهل يقال: إنَّ الفعل معلَّق، أم لا؟ ثم ذكر فيه خلافًا. فانظره[٣].

تنبيه: قال في (الجامع)[٤]: ويجوز قطع البدل[٥]، ويحسن مع الفصل، نحو: ﴿...بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾.[٦] ويجب القطعُ إنْ تبع متعددًا، ولم يفِ به[٧]، نحو:

---

(١) ٢/ ٤١٨، بتصرف.

(٢) الذي في المتن المطبوع من المغني: (عرفت زيدًا من هو) بإسقاط كلمة (أبو) وهي كذلك فيما حققه مازن المبارك ٢/ ٤٦٦، وما طُبع بحاشية الأمير ٢/ ٦٥، وحاشية الدسوقي ٢/ ٧٢، والنسخة القديمة منه ٢/ ٦٠، والنسخة المخطوطة ٢١٧، وما عند الشارح موافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٦٨، والفوائد الشنوانية ١٦٩ أ، وهذا المثال في الكتاب ١/ ٢٣٧، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢١، وفيه كلمة (أبو) وكذا في التسهيل ٧٣، والتذييل ٢/ ١٠٣ ب. وكلا المثالين صحيح مناسبٌ لهذه المسألة.

(٣) في (ب): نظره والخلاف فيها مذكور في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢١-٣٢٢.

(٤) يعني ابن هشام في الجامع الصغير ٢٠١ بتصرف يسير.

(٥) وتأييده في كلام سيبويه ٢/ ١٥، المقتضب ٤/ ٢٩٢، وشرح عيون الإعراب ٢٤٠-٢٤١.

(٦) ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم... وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾٧٢ الحج ٢٢، وذكر أبو حيّان أن القطع عند بعضهم قبيح، إلا إنْ طال الكلام، كما في الآية السابقة، ونحوه في المساعد ٢/ ٤٣٩.

(٧) الكتاب ١/ ٤٣٤، المقتضب ٤/ ٢٩٢، شرح التسهيل ٣/ ٣٤١، شرح العمدة ٢/ ٥٨٦، شرح الرضي ١/ ٣٤٢.

(اتقوا الموبقاتِ، الشركُ والسحرُ والتبنّي[١]...)،[٢] ومثلُه: (رأيت إخوتك زيدًا وعمرًا). أمّا إذا تبع متعددًا، وكان وافيًا بالمبدل منه، ففيه ثلاثة أوجه: البدل، والقطع رفعًا،[٣] أو نصبًا[٤]، نحو: (رأيت إخوتك: زيدًا، وعمرًا، وبكرًا)؛ ولذا حملنا كلام المصنف على الغالب.[٥] [ويجاب][٦] أيضًا بأن مفهوم التبعية مفصَّل[٧].

(وهو) أيْ البدل، من حيث طبيعتُه وجنسُه، كان في اسمٍ، أو في فعلٍ، أو

---

(١) كذا أورد الحديث، وليس التبني من الموبقات في الأحاديث التي عدت الموبقات. ويظهر أن الشارح واهم، أو أنه أراد (التولّي)، أيْ: يوم الزحف، فسبق لسانُه إلىٰ ما قال.

(٢) هنا ينتهي ما نقله عن ابن هشام في الجامع، والحديث الذي يصحّ الاستشهاد به هو ما في صحيح البخاري ٥/ ٢٠٦٩، (رقم الحديث ٥٦٧٤) لأنه فيه لم ينص علىٰ أنها سبع ولم يذكرها كلها. ولفظه: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر» قال ابن حجر: يجوز نصب (الشرك)، ويجوز الرفع علىٰ الاستئناف (فتح الباري ١٠/ ٢٣٢)، فهو يخالف كلام النحويين. إلا أن أراد بالنصب القطع، علىٰ تقدير (أعني)، لا الإبدالَ.

ورُوي الحديث بلفظ «اجتنبوا السبع الموبقات...» وعدها كاملة في صحيح البخاري ٣/ ١٠١٧-١٠١٨، رقم الحديث ٢٦١٥، وفي ٦/ ٢٥١٥، رقم الحديث ٦٤٦٥، وفي صحيح مسلم ١/ ٩٢، وليس فيه مستشهد.

(٣) الكتاب ٢/ ١٥، قال: والرفع جيّد. ونحوه في المقتضب ٤/ ٢٩٢، والتبصرة ١/ ١٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٢، المقرب ١/ ٢٤٦، التسهيل ١٧٣، شرح الرضي ١/ ٣٤٢.

(٤) الإشارة إلىٰ لغة النصب بتقدير فعل ناصب في شرح التسهيل ٣/ ٣٤١، وشرح العمدة ٢/ ٥٨٦، وشرح الرضي ١/ ٣٤٢.

(٥) يقصد في قوله: (تبع الاسمُ الثاني (غالبًا) أو الفعل الثاني ...) وذلك في صـ١١٤١.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) وقد قرّر الشارح في صـ١١٤٦، أن المفهوم المفصّل لا يُعترض به.

غيرهما[١] - صادقٌ (على أربعة أقسام)[٢] جمع (قسم)، وقد تقدَّم[٣]، ولو أسقط (على) كان أخصرَ وأظهرَ[٤].

وهذا وإن كان اسمَ عددٍ فلا يفيد حصرًا عند الجمهور[٥]، ولكنه ربما أفاده بواسطة معونة المقام والقرائن -كما هنا- فإنَّ المشهور ورأيَ الجمهور انحصارُه في الأربعة المذكورة.

وزاد بعضُهم بدلَ الكل من البعض[٦]، ومثّلَه / [١٦٤/ب] بعضُ الأعاجم[٧]

(١) كلامه هذا يوهم أن الأنواع الأربعة تقع في الجملة، وقد ذكر قبلُ أن بدل الغلط لا يكون فيها.

(٢) في الأصل المطبوع بنسخه الثلاث: (وهو أربعة أقسام) دون كلمة (على) وهي كذلك في شرح الأزهري ٨١، وشرح الصباغ ٣٠ أ، وشرح الشربينيّ(نور السجية ٥٣ أ، والغيطي ٣٠ ب، والمقّتي ٤٤ أ، والمتن الذي اعتمده موافق لما في شرح الحسني ٣١/ب، وشرح ابن جبريل ٤٣/ أ، والسنهوري ٦١أ، والبهنسي ٣٣ ب، والمكودي ١٦، وزروق ٩٠ ب، والمستقل بالمفهومية ٨٥ ب، وشرح الرملي ٢١٤.

(٣) في غير موضع، أوّلُها وتفصيلُ الحديث فيها في ٤٥-٤٦.

(٤) التنبيه عل ذلك في المواهب الرحمانية ١٥٧ أ، وقد ذكرت لك أن الآجرومي لم يذكر كلمة (على) في هذا الموضع أصلًا.

(٥) سبق تقرير هذه القاعدة الأصولية في صـ٤٩٥-٤٩٦.

(٦) أورد ابن القواس ذلك، وردّه. (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٣) وأورده ابن أبي الربيع، وقال: إنه لم يثبت (البسيط ١/ ٣٩٣) ونقله أبو حيّان عن بعض العلماء. (النكت الحسان ١٢٤) ونقل عن الجمهور نفيَه. (الارتشاف ٢/ ٦٢٥، التذييل ٤/ ١٤٤ أ) ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٠، الهمع ٥/ ٢١٦، واختار السيوطي إثباتَه. (الهمع ٥/ ٢١٦).

(٧) لعله يعني الجامي الذي يسمّى أحيّانا: (فاضل الأعاجم)، وسيأتي التعريف به. وتمثيلُه هذا في كتابه الفوائد الضيائية ٢/ ٦٥، ونقل السكاكي هذا المثال عن بعض النحويين في مفتاح العلوم ٢٢٢، وردّه.

بنحو: (نَظَرْتُ إلى القَمَر فَلَكِه)،(١) وبعضٌ منهم بنحو: (رأيت دَرَجَةَ الأسد بُرْجَه)،(٢) ولا يتأتّى فيه مناقشةُ الأوّل بأن القمر ليس جزءًا من فلكه، بل هو مركوز فيه، وإنْ كانت مناقشةً في مثال(٣)، ومثلُها ليس من دأب المحصِّلين(٤)، ولا شكّ في صحّته(٥)؛ لأن البُرْجَ عبارة عن مجموع الدرجات، لكنه مصنوعٌ ليس بمسموع، والجمهور نفوه(٦)، وتأوّلوا قوله(٧):

كَأنّي غَداةَ البَيْنِ يومَ تَرَحَّلوا(٨) ....(٩)

---

(١) أورد ابن القواس هذا المثال في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٣، والجرجاني في حاشية المطول ٩٩ نقلًا عن غيره.

(٢) هذا المثال أيضًا في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٥.

(٣) في (جـ): مكان. وهذا التقرير في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٥، والمواهب الرحمانية ١٥٧/أ، والفوائد الشنوانية١٦٣ أ.

(٤) نحو هذا التقرير في المطول ٦٦.

(٥) أي المثال الثاني.

(٦) أي: بدل الكلّ من بعض. وقد سبق تخريج رأي العلماء فيه قريبًا والنقلُ عن أبي حيّان وغيرِه أنّ الجمهور ينفون هذا النوعَ. وراجع أيضًا للحكم بذلك في المثال وسماعه ورأي الجمهور فيه في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٥، والمواهب الرحمانية ١٥٧/ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٣ أ.

(٧) هو امرؤ القيس، وهو في ديوانه ٩.

(٨) في (جـ): طوا.

(٩) .... لدى سَمُرات الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

البيت من الطويل.

ويروى: (تحمّلوا). و(السَّمُرات) جمع (سَمُرة) وهي شجرة معروفة، و(ناقف الحنظل) هو الذي يستخرج الهبيد، وهو حبُّه، والمعنى: أنه يبكي كناقف الحنظل الذي تدمع عيناه لحرارته.=

وقولَ الشاعر[١]:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنُوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[٢]

بجواز[٣] كون (غداة البين) و(أعظمًا) كنايةً عن الجملة.[٤]

وزَعْمُ أنّ شاهدَه: ﴿...فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۞ جَنَّٰتِ عَدْنٍ...﴾[٥] بجعل[٦] (جنات عدن) بدلَ كلٍّ من بعض، وفائدته: تقرير أنها جنات كثيرة، لا

=والبيت في شرح القصائد السبع الطوال ٢٣، ومجالس ثعلب ١/ ٨٢، والملخص ٥٦٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٩٣، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٥-١٩٥٦، الهمع ٥/ ٢١٦، الدرر ٦/ ٦١-٦٢.

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، والبيت في ديوانه ص ٢٠، من رواية السكري.

(٢) البيت من الخفيف.

ويروى: (نضَّر الله). وتضبط (طلحة) بالحركات الثلاث، والشاهد في رواية النصب. و(طلحة) هو ابن عبيد الله ابن خلف الخزاعي، سمي بذلك لأنه فاق خمسة من أجواد العرب، كلّهم يقال له طلحة، وقيل غير ذلك.

والبيت في المقتضب ٢/ ١٨٦، التكملة لأبي علي ٢٣٣، شرح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٤١٨-٤٢٣، الخزانة ٨/ ١٠-١٨.

(٣) في (أ): بجوان، وفي (ب): بجواز أن.

(٤) المواهب الرحمانية ١٥٧أ، والمراد بـ(الجملة) أيْ: أنه يراد بـ(الغداة) جملةُ اليوم كلّه في البيت الأول، وأنه يراد بـ(الأعظم) جملة الجسم كلّه، وهو الشخص المذكور في البيت الثاني، فيصبح بدل كل. وذكر ابن القواس أن البيت على حذف مضاف، أي: (أعظم طلحة الطلحات) (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٣)، وتأويل ابن أبي الربيع البيت الأوّل بأن (يوم) متعلق بـ(البين). (الملخص ٥٦٦، والبسيط ١/ ٣٩٣).

(٥) ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا...﴾ ٦٠-٦١ مريم ١٩، وذلك على قراءة الجمهور بنصب (جنات)، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر وأبو حيوة (جناتُ) بالضم، وقرأ علي بن صالح: (جنة)؛ (المحرر الوجيز ٤/ ٢٣) فلا شاهد في القراءتين الأخيرتين.

(٦) في (ب): يجعل.

جنةٌ واحدة[١]- يَرُدُّه جوازُ جعلِ (أل) في (الجنة) للجنس أو الاستغراق، فيكون من قبيل بدل الكل من الكل.[٢] فإن قلت: فقد ذكر في (القطر)[٣] أنَّ البدل ستة أقسام. قلت: قد علمتَ أنه لا تعارضَ بين مفهومي العددين[٤]، والتحقيقُ ما في هذا الكتاب؛ إذْ ما عدا الثلاثة الأوّل في كلامه الأحسنُ فيها العطفُ بـ(بل)[٥].

تنبيه:

عُلِمَ من قولنا: (الأحسن) إلىٰ آخره رَدُّ قولِ بعضِ العجم[٦]: إنَّ بدل الغلط بدون (بل) غيرُ فصيح، وأمّا معها ففصيح مطرد؛ لأنَّ موضوعه لتدارُك مثل هذا الغلَط[٧]. انتهىٰ.

ولمّا ذكر أقسام البدل إجمالًا أراد تفصيل تلك الأقسام، فقال: القسم الأول:

---

(١) ممّن قال ذلك السيوطي في الهمع ٥/ ٢١٦.

(٢) أورد ابن القواس الاستشهادَ بهذه الآية، وتأوّلها بالتأويل الذي ذكره الشارح. (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٣)، وهو كذلك في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٨.

(٣) في صـ٢٨، وشرحه صـ٣٠٨-٣٠٩، وكذا في شرح اللمحة ٢/ ٢٣٥.

(٤) فقد أفاد قبلُ أن مفهوم العدد لا يفيد حصرًا، وذلك في صـ١١٥٤.

(٥) وسيأتي تقرير ذلك في صـ١١٧٧، وممّن قرّره ابن هشام.

(٦) يعني الفاضل الجامي، وقد قال ذلك في الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٥ بتصرف يسير. وسيصرّح باسم (الجامي) في هذه المسألة نفسِها في صـ١١٧٩.

(٧) الذي في النسخ الستّ: (لتدارك مثل الفرض) وما أثبتُّه هو الموافق لما في الفوائد الضيائية، ولا يتّضح المعنىٰ إلا به، وهو كذلك في الفوائد الشنوانية ١٦٣/ب.

(بدل الشيء من الشيء)[١] يجوز جرُّ (بدل) وما عطف عليه علىٰ البدلية من (أربعة)،[٢] ويجوز رفعه، ويجوز نصبه بتقدير مبتدأٍ، أو فعلٍ، والرفع أرفع.

والإضافة فيه للبيان[٣]. وضابطُه: أن تكون الذات التي عُبِّر عنها [بالثاني / [١٦٥/أ] عينَ الذات التي عُبِّر عنها][٤] بالأوّل، نحو: ﴿...مَفَازًا*

(١) وهذه تسمية المتقدمين من النحويين، وربما زادوا عليها: (وهما لعين واحدة)، كما في جمل الزجاجي ٢٣، أو زادوا: (وهو هو)، كما في شرح السيرافي ٢/ ١٠ أ، (عيون الإعراب، شرحه ٢٣٨) والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩٢، والواضح للزبيدي ٨٨، الفصول لابن الدهان ٣٧، وهو عند المبرد: بدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد (المقتضب ٤/ ٢٩٥) أو بدل أحد الاسمين من الآخر إذا رجعا إلىٰ واحد. (الكامل ٢/ ٩٠٥) وعند ابن السرّاج: ما أبدلته من الأوّل وهو هو. (الأصول ٢/ ٤٦).

(٢) وذلك بناء علىٰ أنها في قول الآجرومي مجرورة بـ(علىٰ) وقد حدَّثْتك عن ذلك في موضعه.

(٣) المواهب الرحمانية ١٥٧/ أ، الفوائد الشنوانية ١٦٢ ب.

(٤) ساقط من (ب).

حَدَآئِقَ...﴾،[١] ونحو: (جاءني زيد أخوك)، أيْ: يكون المراد منهما شيئًا واحدًا، وإنْ تغايرَ مفهوماهما[٢] وإن لم يكن المَاصَدَقُ[٣] واحدًا؛ لأنهما قد يَختلفان بالعموم والخصوص، فلا يكون ماصَدَقُهما واحدًا، كما مثّلنا.[٤]

وسمّاه ابن مالك تارةً بالبدل المطابق، وتارةً بالبدل الموافق[٥]، وقال في (شرح الكافية)[٦]: وذِكْرُ المطابقة أولىٰ من قول النحويّين: (بدل الكل من الكل)؛ لأنها عبارة[٧] صالحة لكل بدلٍ يساوي المبدلَ منه في المعنىٰ، بخلاف العبارة الأخرىٰ، فإنها لا تصدق إلا علىٰ ذي أجزاء، وذلك غير مُشْتَرطٍ؛ للإجماع علىٰ صحة البدليّة في أسماء الله تعالىٰ. وبـ(الكل) عبَّر في (التسهيل)[٨]. وقال في

---

(١) ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ... وَأَعْنَابًا﴾ ٣١-٣٢ النبأ ٧٨.

(٢) في (ب): مفهومًا، وما أثبتُّه الموافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ١٥٧ ب. والفوائد الشنوانية ١٦٢ ب.

(٣) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٤) الحديث عن هذا الضابط وشرحه في المواهب الرحمانية ١٥٧ أ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٢ ب.

(٥) سمّاه الموافق في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣، وسماه المطابق في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٦.

(٦) الشافية ٣/ ١٢٧٦ بتصرف يسير.

(٧) أيْ: (بدل المطابقة).

(٨) ١٧٢.

شرحه(١): جريتُ(٢) علىٰ عادة النحويّين. والعبارة الجيّدة أن يُقال: (بدل موافق).

ولا يحتاج إلىٰ ضمير يعود إلىٰ المبدل منه، كالجملة التي هي عين المبتدأ(٣).

تنبيه:

قال الرضي(٤): وأنا إلىٰ الآن لم يَظهر(٥) لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرىٰ(٦) عطفَ البيان إلا بدلَ الكل، وما قالوا من أنَّ الفرق بينهما أنَّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن، فيكون المقصودُ هو الأولَ(٧).

فالجواب عنه: أنَّا لا نسلّم أنَّ المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

[قيل](٨): وهو(٩) متَّجهٌ علىٰ نفي القصد رأسًا(١٠)، والظاهر أنهم لم يريدوا أنه

---

(١) ٣/ ٣٣٣ بمعناه.

(٢) في (ب): جزيت.

(٣) المغني ٢/ ٥٠٦، التصريح ٢/ ١٥٦، والهمع ٥/ ٢١٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٥١، واللفظ لفظه.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٣٣٧ بتصرف يسير.

(٥) في (جـ): تظهر.

(٦) في (جـ): أدري.

(٧) وقد مضىٰ الحديث عن كون عطف البيان من التوابع، أو لا في صـ ٥٠١.

(٨) سقطت من (أ) و(ب)، والقائل السيد الجرجاني في حاشيته علىٰ شرح الرضي ١/ ٣٣٧، وعُزي هذا القول إلىٰ بعض المحققين في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٤. والمواهب الرحمانية ١٥٧ ب.

(٩) أي التفريق بين بدل الكلّ وعطف البيان.

(١٠) عن المتبوع، وهو المبدل منه.

ليس مقصودًا بالنسبة أصلًا، بل أرادوا أنه ليس مقصودًا أصليًّا، فمثل قولك: (جاءني أخوك زيد) إنْ قُصد / [١٦٥/ ب] فيه الإسنادُ إلىٰ الأول، وجيء بالثاني تتمّة له وتوضيحًا فالثاني عطف بيان، وإن قُصد فيه الإسناد إلىٰ الثاني، وجيء بالأوّل توطئة له مبالغةً في الإسناد فالثاني بدل.[1] وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا به تبعًا، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، والفرق ظاهر. انتهىٰ.

(و) القسم الثاني (بدل البعض من الكلّ) الإضافة فيه بيانيّة[2]، أيْ: بدل هو بعض المبدل منه، وذُكر (الكل) أوّلًا توطئةً له وتمهيدًا.

وضابطه[3]: أن تكون الذات التي عُبّر عنها بالثاني بعضَ الذات التي عُبّر عنها بالأول، وإنْ لم يكن مفهومُه بعضًا من مفهومه، فنحو: (اثنين) من ﴿...إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ...﴾[4] إذا جعلناه بدلًا يكون بدلَ الكل، دون البعض[5]؛ لأن ما صدق عليه

---

(١) في (ب): بكل.

(٢) المواهب الرحمانية ١٥٨ أ، الفوائد الشنوانية ١٦٣ أ.

(٣) هنا الضابط وشرحه في المواهب الرحمانية ١٥٨ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٣ أ.

(٤) ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ...﴾٥١ النحل ١٦.

(٥) المشهور أن (اثنين) توكيد لـ(إلهين) توكيدًا لفظيًا؛ لأن الثاني في معنىٰ الأول، معاني القرآن للزجاجي ٣/ ٢٠٤، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٩٨، المحرر الوجيز ٣/ ٣٩٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٧٨، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٨٢، البحر ٥/ ٥٠١، ولم أجد أحدًا من متقدمي المعربين أعرب (اثنين) بدلًا.

(اثنين) هو عين ما صدق عليه (إلهين)[١]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٢] علىٰ رَأْيِ مَن قدّر الضمير، أي: (منهم)، فـ(مَنْ) بدل بعضٍ من (الناس)؛ لأن المستطيع بعضُ الناس، لا كلُّهم[٣]. وقال ابن بَرْهان[٤]: بدلُ كلّ، والمراد بـ(الناس) المستطيعُ، فهو عامٌّ أريد به خاصٌّ؛[٥] لأن الله لا يكلّف بالحجّ مَنْ لا يستطيع[٦].

---

(١) من قوله: «وإن لم يكن مفهومه بعضًا..» منقول بنصه عن السعد التفتازاني في المطول ٩٩.

(٢) ٩٧ آل عمران ٣.

(٣) وهو رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٥٢، والمبرد في المقتضب ١/ ١٦٥، والكامل ٢/ ٩٠٦، والزجاج في معاني القرآن ١/٤٤٧، وابن السرّاج في الأصول ٢/٤٧، والزجاجي في الجمل ٢٥، وابن جني في اللمع ١٤٧، وعزاه النحاس إلىٰ أكثر النحويين (إعراب القرآن ١/ ٣٩٦) ونحوه في البحر ٣/ ١١.

(٤) في (ب): هشام. وهو تحريف. ورأيه هذا في شرحه اللمع ١/ ٢٣١، ونقله عنه الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٧، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٥٢، ونقله السمين دون عزوٍ في الدر المصون ٢/ ١٧١.

(٥) الأصوليون يفرقون بين العام والمخصوص والعام الذي أريد به الخصوص وقد سبق الحديث عن ذلك في ٢٨٧-٢٨٨، وعلىٰ قول مَنْ قال: إنّه بدل بعض من كل، فهو من العام المخصوص والمخصَّص قولُه: (من استطاع) وعلىٰ قول من قال: إنه بدل كل من كل فهو من العام الذي أريد به الخصوص، والحكمُ بالتخصيص مفهوم من أن الله لا يكلف الإنسان ما لا يطيق.

(٦) وقيل: إنه شرطٌ وجزاء، والتقدير: من استطاع إليه سبيلًا فليحجّ. وهو رأي الكسائي. (شرح عيون الإعراب ٤٣، واستحسن ابن عصفور ذلك (شرح الجمل ١/ ٢٨٥)، وقيل: إن (مَنْ) في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم مَنْ. (شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٩) وقيل: إنها (فاعل) لفعل مقدر، وقيل غير ذلك.

تنبيهان:

الأول: بعض الشيء قد يُراد منه ما هو جزئيٌّ له وفردٌ منه[١]، نحو: (زيد بعض الإنسان)، وقد يراد منه ما هو جزءٌ له وقطعةٌ منه، نحو: (يد زيد) و(بعض الرغيف) قليلًا كان، أو كثيرًا، أو مساويًا[٢]. وأراد المصنفُ به هنا ما يعمّ الجميع، والمثال الأصل فيه [أنه][٣] لا يخصِّص.

الثاني: (كل) و(بعض) و(أيّ) و(قبل) و(بعد) لا تدخل عليها (أل)؛ لأنها معارفُ بنيّة الإضافة[٤]، وقال الجوهري[٥]: (كل) و(بعض) معرفتان،[٦] /[١٦٦/ أ] ولم يجيئا عن العرب معرَّفين[٧] باللام؛ لأنَّ فيهما معنىٰ الإضافة.

---

(١) المواهب الرحمانية ١٥٨/ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٣ ب.

(٢) التنبيه علىٰ ذلك في التذييل ٤/ ١٤١ ب، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٢، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٥١، ونقل أبو حيّان عن الكسائي أن بعض الشيء لا يقع إلا ما علىٰ دون نصفه، وذكر في المسألة خلافًا، ونقل المرادي عن البصريين أن بعض الشيء يقع علىٰ أكثره، وعلىٰ نصفه، وعلىٰ أقلّه. (توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٧)، ونحوه في المساعد ٢/ ٤٣٣.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٣، عزا ذلك للمحققين، ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٠٠-٤٠١، ونقل ذلك هنا ابن هشام في شرح القطر ٣٠٩، وكذا في شرح الآجرومية للأزهري ٨١، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٥٢.

(٥) في الصحاح ٥/ ١٨١٢، وهو إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي (...-٣٩٣هـ) إمام في اللغة والنحو والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، صنّف الصحاح وهو أشهر كتبه، وصنف مقدمة في النحو، (البلغة ٦٦-٦٧، البغية ١/ ٤٤٦-٤٤٧).

(٦) في (ب): مع فتان.

(٧) في (جـ): معرفتين.

انتهىٰ[(١)].

قال بعضهم[(٢)]: ومَنْعُ إدخال (أل) علىٰ (كلّ) و(بعض) هو مذهب الجمهور؛ لملازمتهما[(٣)] للإضافة[(٤)]، وهي لا تجامع (أل)[(٥)]، وأجاز الأخفش[(٦)] والفارسي[(٧)]، وتبعهما الزمخشري[(٨)]، فشاع في ألسنة

(١) نصّ الجوهري كما في الصحاح: «و(كل) و(بعض) معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأن فيهما معنىٰ الإضافة، أضفت، أم لم تضف». وكذا في لسان العرب (كلل) نقلًا عنه.

(٢) قائل ذلك ابن التلمساني، نقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٩ أ، والفوائد الشنوانية ١٦٤ أ، مع أن ابن التلمساني يستعمل (بعض) و(كل) معرفتين بـ(أل) كثيرًا في كتابه شرح المعالم ١/ ٦٨، ٢٣٦، ٢٣٩.

(٣) في (أ) و(ب): لملازمتها.

(٤) في (ب): الإضافة. ولتقرير مذهب الجمهور فيها نقل أبو العلاء المعري أن المتقدمين من أهل العلم ينكرون دخول (أل) عليهما، ونقله عن الأصمعي (عبث الوليد ٤٣٠) ونحوه في رسالة الغفران ٣٩٥، ونقل الأزهري عن سيبويه والجمهور أنهما معرفتان بنية الإضافة. (التصريح ٢/ ٣٥)، ونقل أبو العلاء عن أبي علي أن سيبويه أجاز دخول (أل) عليهما. (عبث الوليد ٤٣٠) ونحوه في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وعزي أيضًا إلىٰ الزجاجي (المحكم ١/ ٢٥٦، والتاج (بعض).

(٥) وقع الشارح فيما حذر منه غير مرّة، منها ما في صـ٢٣، وصـ ١١١٥، وصـ ١١١٩.

(٦) ذكر أبو علي -فيما نقل عنه ابن الشجري- أن الأخفش حكىٰ عن العرب (مررت بهم كلّا) بالنصب علىٰ الحال، قال أبو علي: وإذا جاز ذلك فلا إشكال في دخول الألف واللام علىٰ (كل) (أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤-٢٣٥)، وعزي إلىٰ الأخفش ذلك في شرح القطر للفاكهي ٢/ ٢٥٢-٢٥٣، وعزا أبو منصور الأزهري إليه وإلىٰ سيبويه استعماله في كتبهما (تهذيب اللغة ١/ ٤٩٠-٤٩١).

(٧) نقل ذلك عنه ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٣٤، (وحاشية محققه) وابن أبي الربيع البسيط ١/ ٤٠١، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٨) لعلّه يعني أنه عبّر بـ(الكل) و(البعض) فقد فعل ذلك في المنصل ١٢١.

المصنّفين(١) ومتأخِّري النحاة، حيث استعملوه في مبحث البدل، فقالوا: (بدل الكل) و(بدل البعض)،(٢) فتبعهم المصنفُ.

(و) القسم الثالث (بدل الاشتمال) الإضافة فيه قيل(٣): من إضافة المسبَّب إلىٰ السبب، أيْ: بدل مسبَّبٌ غالبًا عن اشتمال(٤) أحد المبدَلَين علىٰ الآخر، أو العامل. وعندي أنها من إضافة الدالّ إلىٰ المدلول، أيْ: بدلٌ دالٌّ علىٰ الاشتمال، كيف كان.(٥)

---

(١) مثل سيبويه (الكتاب ٢/ ٣٤٨، والفرّاء ٣/ ١٨٧، والمبرد (للمقتضب ٣/ ٢٤٣)، وابن السرّاج (الأصول٢/ ٩) وابن دريد (الجمهرة ١/ ٣٠٢) وابن جني (الخصائص ١/ ٢؟)، وابن فارس (المقاييس ٥/ ١٢٢) وابن الأنباري (الأضداد ١٨١) وابن سيده (المحكم ١/ ٢٥٦)، والأزهري في التهذيب ١/ ٤٨٩-٤٩١، مع أنه نقل أنه لحن في الموضع نفسه، وقال الزجاجي: «وإنما قلنا: (البعض) و(الكل) مجازًا علىٰ استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: (بدل الشيء من الشيء وهو بعضه)» (الجمل ٢٤-٢٥)، وهذه التسمية الأخيرة في شرح السيرافي ٢/ ١٠/أ، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩٠، وكشف المشكل ٢/ ١٩، وسمّاه المبرد: بدل بعض الشيء منه. (المقتضب ١/ ١٦٥، ٤/ ٢٩٦، الكامل ٢/ ٩٠٥) وسمّاه ابن السرّاج ما أبدل من الأوّل وهو بعضه (الأصول ٢/ ٤٧).

(٢) كما عند ابن جني في اللمع ١٤٤، وعبد القاهر في الجمل ١٠٠، والحريري في شرح الملحة ٢٩٠، والزمخشري في المفصل ١٢١، والأنباري في أسرار العربية ٢٩٨، والعكبري في اللباب ١/ ٤١٣، والمطرزي في المصباح ٩٧، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ١٢٤، والخاوراني في القواعد والفوائد ١٣٦-١٣٧، وابن الحاجب في الكافية ١٣٧ وغيرهم، وانظر مقال (دخول (أل) علىٰ (كل) و(بعض) لعدنان العيثاوي في مجلة الدراسات الإسلامية عدد (٥) عام ١٣٩٣ هـ فعنه استفدت بعض هذه الإحالات.

(٣) قال ذلك الجامي في الفوائد الضيائية ٢/ ٦٣، والشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٨ ب.

(٤) في (أ): الاشتمال.

(٥) وما ذكره الشارح أظهر؛ لأن البدل ليس سببه الاشتمال.

قال الشارح[١]: وضابطه[٢] «أن يشتمل منه المبدلُ على البدل اشتمالًا بطريق الإجمال، لا كاشتمال الظرف على المظروف». فقوله: (المبدَل منه) أيْ: مثلًا، أو على قول[٣]. وقوله: (كاشتمال) أيْ: فقط[٤]، بل المراد ما هو أعمُّ من ذلك. وأوضحُ منه أنْ يقال: ضابطه: أن يكون بين الأوّل والثاني ارتباطٌ بغير الجزئية والكلية وتقاضٍ بطرق الإجمال، واشتمالُه[٥] أعمُّ من اشتمال الظرف على المظروف[٦].

تنبيه[٧]:

ليس في كلام المصنف تعيينُ المشتمِل ولا المشتمَل عليه، وقد اختُلف في

---

(١) يعني الشيخ خالدًا الأزهري، وهذا قوله في شرح الآجرومية ٨١، وليس فيه كلمة: (وضابطه)، وهو في الأصل منقول عن ابن جعفر، نقله عنه الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٩.

(٢) في (ب): فضابطه.

(٣) ذلك أن العلماء اختلفوا هل المبدل منه مشتمل على البدل، أو العكس، وبناءً على ذلك فيكون كلام الأزهري (المبدل منه) لم يُرد به الجزمَ، وإنما أراد التمثيل، أو أنه جرى على قول مَن يرى أنَّ (المبدل منه) هو الذي يشتمل على البدل، وسيأتي الخلاف في ذلك مفصَّلًا قريبًا.

(٤) يعني أنه ليس الاشتمال مقتصرًا فقط على ما كان البدل داخلًا في المبدل منه كدخول المظروف في الظرف، وإنما يشتمل هذا، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ٢١٧ البقرة ٢، ويشتمل عكسَه، نحو: (أعجبني زيدٌ ثوبُه)، ويَشتمل ما ليس فيه اشتمال حسّي، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُه).

(٥) في (جـ): واشتمال.

(٦) نحوُ هذا وقريبٌ منه في شرح الرضي ١/ ٣٣٩.

(٧) كلّ ما في هذا التنبيه مأخوذٌ عن الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٧-١٥٨، بتصرف.

ذلك: فقال الرمّاني[1]: هو الأول[2]، واختاره في (التسهيل)[3]، وعلّله[4] الجزولي[5] بأن الثاني إمّا صفة للأول، كـ(أعجبتني الجارية حسنُها)، أو مُكْتَسِبٌ منه[6] صفةً، نحو: (سُلِبَ زيدٌ مالُه) فإن الأوّل اكتسب من الثاني كونَه مالكًا[7].

---

(١) علي بن عيسىٰ بن علي بن عبد الله الإخشيدي الورّاق (٢٧٦-٣٨٤هـ) إمام في العربية في طبقة الفارسي والسيرافي، تلمذ علىٰ الزجاج وابن السرّاج وابن دريد، صنف مصنفات كثيرة، وكان يمزج النحو بالمنطق، (البلغة ١٥٤، البغية ١/ ١٨٠-١٨١).

(٢) قد يُفهم ذلك من قوله: «ولا يجوز أن يعمل في الثاني (يعني البدل والمبدل منه) إن كان غير الأوّل، والمعنىٰ ليس بمشتمل علىٰ الثاني...» (شرح الكتاب ١/ ٤٩ أ) وقد يُفهم من قوله هذا رأيٌ آخر سيأتي. وقال أبو حيّان: إن الرماني في أحد قوليه يرىٰ أن المشتمل هو الأوّل. (الارتشاف ٢/ ٦٢٤، والتذييل ٤/ ١٤٥ ب)، وكذا في الهمع ٥/ ٢١٣-٢١٤، وهو أيضًا قول الصيمري في التبصرة ١/ ١٥٩، وابن برهان في شرح اللمع ١/ ٢٣٠-٢٣١، وابن فضال في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩٠، والزبيدي في الواضح ٨٨، والعكبري في اللباب ١/ ٤١٠، ٤١٣، والخاوراني في القواعد والفوائد ١٣٧، وابن يعش في شرح المفصل ٣/ ٦٤، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٨٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٩.

(٣) ١٧٣ وشرحه ٣/ ٣٣٨.

(٤) في (جـ): وعليه.

(٥) عيسىٰ بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت النحوي البربري (٥٤٠-٦٠٧هـ) أخذ عن ابن برّي، وأخذ عنه ابن معط والشلوبين، وكان واحد فنّه في زمنه، أشهر كتبه (القانون)، وهو المعروف بالمقدمة الجزولية. (البلغة ١٦٦-١٦٧، البغية ٢/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٦) في التصريح: (من) وما عند الشارح أحسن وأظهر، وهو أقرب إلىٰ لفظ الجزولي الذي سيأتي قريبًا.

(٧) لم أجد ذلك صريحًا عند الجزولي، وعنده ما يقرب منه، وهو قوله: «والمشتمل عليه الأوّل إمّا وصفٌ فيه، وإمّا ما يكتسي منه وصفًا، فإنْ جاء خارجًا عن هذا، فهو إمّا غلطٌ، وإمّا بداء». (المقدمة الجزولية ٧٧)، وما ذكره الشارح عن الجزولي موجود بنصّه تقريبًا في التصريح ٢/ ١٥٧.

ورُدَّ بأنّه يلزم منه أن يجيز: (ضربت زيدًا عبدَه) علىٰ الاشتمال[١]، وهم قد منعوا ذلك[٢] كما قاله[٣] أبو حيّان في (تذكرته).[٤]

وقال الفارسي: المشتمِل / [١٦٦/ب] هو الثاني[٥]، قال: بدليل: (سُرِق زيدٌ ثوبُه). ورُدَّ بـ:(سُرِق زيدٌ فرسُه).[٦]

وقيل: لا اشتمالَ لأحدهما علىٰ الآخر، وإنما المشتمِل المسندُ إلىٰ الأوّل علىٰ معنىٰ أنّ الإسناد[٧] إلىٰ الأوّل لا يُكتفَىٰ به من جهة المعنىٰ، وإنما أسند إليه علىٰ قصد غيره مِمّا يتعلّق به، ويكون المعنىٰ مختصًّا بغير الأول.[٨] وهذا قول

---

(١) وجه الإلزام أن الثاني وهو في (عبده) يصحّ أن يكتسب منه الأوّل وهو (زيد) صفةً، فيقال: (زيد مالك لعبد).

(٢) هذا الردّ في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٦٩١.

(٣) في (جـ): قال.

(٤) ١٨٦-١٨٧، وهو فيه يصرّح بالنقل عن الشلوبين، ونقله الأزهري عن أبي حيّان وتذكرته في التصريح ٢/ ١٥٧.

(٥) يدلّ عليه ظاهرُ قوله في الإيضاح ٢٩٣، وكلامه قد يخالف ذلك، فذكر أن الأوّل هو المشتمل في الإيضاح ٢٩٤، وعزي إليه هذا الرأي في التذييل ٤/ ١٤٥ب، والهمع ٥/ ٢١٣، ومثله في هذا التباين الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٣٥، وقد فصّل أبو حيّان القول في حقيقة قول الفارسي في التذييل ٤/ ١٤٥ ب، وعزا ابن مالك للفارسي أن المشتمل هو الأول، (شرح التسهيل ٣/ ٣٣٨). وكونُ الثاني المشتمل هو ظاهر قول ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٤٧.

(٦) الردّ بهذا في التصريح ٢/ ١٥٧، وتجده في المصادر التي ناقشت المسألة وقد أشرت إليها في تخريج الأقوال.

(٧) في (أ): الإنشاء.

(٨) وهو مقصود من عبَّر بالعامل مكان (المسند). أي: أنّ المشتمل هو العامل.

السيرافي[١] والمبرّد[٢]، ولهذا لا يجوز (ضُرِب زيدٌ عبدُه) علىٰ الاشتمال؛ لاكتفاء المسند بالأول[٣]. وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق[٤]، وإنه الذي [نصره][٥] الأستاذ أبو إسحاق ابن ملكون[٦] وقال[٧]: إنَّ النحويين -يعني أكثرهم- لم

---

(١) في شرح الكتاب ٢/ ١٠ أ، وممّن قال بذلك ابن الشجري في الأمالي ٢/ ٩٤. والحيدرة في كشف المشكل ٢/ ٢٠، وأورده الشلوبين واختاره في شرح الجزولية ٢/ ٦٩٠-٦٩١، واختاره ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٤٥٠، وأبو حيّان في النكت الحسان ١٢٤.

وعزاه أبو حيّان إلىٰ المبرد والسيرافي وابن جني ولرماني في أحد قوليه وابن الباذش وابن أبي العافية (الارتشاف ٢/ ٦٢٤)، وقد يفهم ذلك من قول الرماني الذي سبق أن نقلته عنه. وأصرح منه قوله وهو يعدّد أنواع البدل: «وبدل الشيء من الشيء والمعنىٰ مشتمل عليه». (شرح الكتاب ١/ ٤٩ أ).

(٢) في (جـ) و(ب): والمرادي. وما أثبتُّه الأقرب للصواب؛ لأني لم أجد للمرادي رأيًا في هذه المسألة. فقد عرض الأقوالَ، ولم يرجّح في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٩، وأما المبرّد فهو الذي يُعزىٰ إليه مع السيرافي هذا القول - كما في الارتشاف ٢/ ٦٢٤، والتذييل ٤/ ١٤٥ب ١٤٦ أ، والتصريح ٢/ ١٥٧، وعزاه إليهما أيضًا ابنُ هشام في حواشيه علىٰ التسهيل، نقل ذلك عنه الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٨، ويحتمه كلام المبرد في المقتضب ٤/ ٢٩٧.

(٣) التصريح ٢/ ١٥٧ ،فيكون من باب بدل الغلط والإضراب.

(٤) هذه العبارة في التصريح ٢/ ١٥٧.

(٥) لم تظهر في (ب).

(٦) إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي (...-٥٨٤هـ)، تلمذ علىٰ ابن بقي وابن شريح، وتلمذ عليه ابن خروف والشلوبين، ألف شرحًا علىٰ الحماسة وشرحًا للجمل ونكتًا عل التبصرة والتذكرة، وفي سنة وفاته خلاف. (البلغة ٤٨،والبغية ١/ ٤٣١).

(٧) نقل قوله هذا عنه تلميذه الشلوبين في شرح الجزولية ٢/ ٦٩١، وابنُ أبي الربيع في البسيط ١/ ٣٩٢.

يُفصحوا عنه كلَّ الإفصاح، ولم يوضحوه كلّ الإيضاح[١]. واختاره ابن هشام في (الأوضح)، فقال[٢]: هو بدل شيءٍ من شيءٍ يَشتمل عاملُه[٣] [علىٰ معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، كـ:(أعجبني[٤] زيدٌ علمُه][٥] أو حسنُه أو كلامُه)، فإنّ الإعجاب مشتملٌ علىٰ (زيد) بطريق المجاز، وعلىٰ علمه أو حسْنِه أو كلامه بطريق الحقيقة، وكذلك: (سُرِقَ زيدٌ [ثوبُه][٦] أو فرسُه) فإنَّ (زيد)[٧] مسروقٌ مجازًا، و(الثوب) أو (الفرس) مسروقان[٨] حقيقة، و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٩] كذلك؛ فإنَّ كلمة (عن) دالَّةٌ علىٰ[١٠] المجاوزة، والسؤال مجاوزٌ[١١] [فاعله][١٢] إلىٰ (الشهر [الحرام])[١٣] وإلىٰ (القتال)

---

(١) قال الشلوبين معلقًا علىٰ كلام شيخه: «وليس كما قال، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته، إلا أن يريد: لم يفصح أكثر النحويين عنه فهو كما قال». شرح الجزولية ٢/ ٦٩١-٦٩٢.

(٢) ٣/ ٤٠٢، ونَقْلُ الشارح عنه منقول عن الأزهري الذي نقل كلام ابن هشام وزاد عليه.

(٣) في (ب): عليله.

(٤) في الأصل: (اعجبتني) وهو خطأ ظاهر، وما أثبته عن أوضح المسالك.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) في (ب): زيدا.

(٨) في (أ): مسروق. وفي (ب): مسروقًا. وما أثبتُّه الموافق لما في التصريح ٢/ ١٥٨.

(٩) ٢١٧ البقرة ٢.

(١٠) في (ب): عن.

(١١) في (ب): مجاوزة وفي متن التصريح: متجاوز.

(١٢) سقطت من(ب).

(١٣) سقطت من (أ) و(جـ) ومن متن التصريح.

بطريقي[١] الحقيقة والمجاز.[٢] كما بيّنا.[٣] قيل[٤]: ويَرِد عليه: (زيدٌ مالُه كثيرٌ) إذا أُعرب (ماله) بدلًا من (زيد)، إلا أن تقول[٥]: الابتداء مشتمل على (زيد) مجازًا، وعلىٰ (ماله) حقيقة.[٦]

تنبيهات:

الأول: قال المرادي[٧]: «لا بدّ في بدل الاشتمال من مراعاة [أمرين][٨] أحدهما: إمكانُ فهم معناه عند الحذف، ومن ثمّ جُعِل نحوُ: (أعجبني زيدٌ أخوه) بدلَ إضرابٍ،[٩] لا بدلَ اشتمال؛ إذ لا يصحّ الاستغناء عنه بالأول[١٠]. والآخرُ[١١]: / [١٦٧/أ] حُسْنُ الكلام علىٰ تقدير حذفه؛ ومن ثمّ امتنع نحوُ:

---

(١) في (جـ): بطريق.

(٢) وقال أبو عبيدة: إن (قتال) جُرَّ علىٰ الجوار، لا علىٰ البدلية، وقيل: علىٰ إضمار (عن)؛ لأن الأولىٰ دلت عليها، وهذا قول الكسائي، (شرح عيون الإعراب ٢٤٢، شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٩).

(٣) وهذه الكلمة عند الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٨، والمراد: أن معنىٰ السؤال وهو المجاوزة شملت (الشهر) و(القتال) معًا.

(٤) في (ب): قبل، والقائل والمجيب هو الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٨.

(٥) في (ب): نقول.

(٦) فصّل ابن الحاجب المسألة تفصيلًا جيدًا في شرح الكافية ٢/ ٦٦١، وأورد علىٰ هذا الرأي الأخير إيرادًا ثم ردّه، (شرح المفصل ١/ ٤٥٠).

(٧) في توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٨.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) في (جـ): اضرب.

(١٠) نحو هذا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٩.

(١١) من الأمرين الذين لابدّ من مراعاتهما.

(أسرجت زيدًا فَرَسَه)؛ لأنه وإنْ فُهم معناه في الحذف فلا يُستعمل مثلُه ولا يحسُن، [فلو ورد مثل هذا في الكلام كان بدلَ غلط»[١]. انتهىٰ.

وقولُه: (ولا يحسُن)][٢] عطفُ تفسيرٍ علىٰ: (فلا يُستَعمل)، أفاد به[٣] أنَّ الأمر الأوّل شرطُ صحة، والثانيَ شرطُ حُسْنٍ.

الثاني: اشترط أكثر النحويين في بدل البعض -كما تقدّم- وبدلِ الاشتمال ضميرًا عائدًا علىٰ المبدل منه[٤]. قال ابن مالك في بعض كتبه[٥]: والصحيح عدم اشتراطه، لكنَّ وجوده أكثرُ من عدمه، ومثَّل لعدمه بـ: ﴿لِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ...﴾[٦] الآية.. في بدل البعض، وبـ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ...﴾[٧] في بدل الاشتمال.

---

(١) هذا الشرط الأخير في التسهيل ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٩، وألفاظه قريبة فيه من ألفاظ المرادي والملخص ٥٦٥، وكلا الشرطين في شرح الألفية لابن الناظم ٥٥٥، والتذييل ٤/ ١٤٢ أ.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في (جـ): أفادته.

(٤) أسرار العربية ٢٩٨-٢٩٩، الفصول لابن الدهان ٣٧، نتائج الفكر ٣٠٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١٣، شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٥١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٥، المقرب ١/ ٢٤٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٨، ٨١٠، الملخص ٥٦٧، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٩٤.

(٥) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٩، بتصرف ظاهر.

(٦) ﴿...مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ٩٧ آل عمران ٣، والتلاوة بالواو في أولها.

(٧) ﴿...ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ ٤-٥، البروج ٨٥.

وأجاب الأوّلون بتقدير الضمير فيهما، كما تقدّم. أيْ: (منهم)، و(فيه)[١].

وظاهرُ (التسهيل)[٢]: أنه لا بدّ من ضميرٍ أو ما يقوم مقامه، كـ(أل) في (النار) بعد (الأخدود)، والأصل: (ناره). وبه جزمَ الدماميني في (حواشي المغني)[٣]، وجوّز الاكتفاءَ حتىٰ بالمعنىٰ، وذكَر أن الضمير بخصوصه غيرُ مراد[٤].

الثالث: هذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السُّهيلي[٥] أنَّ بدل البعض

---

(١) أسرار العربية ٢٩٨-٢٩٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤١٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٥، المقرب ١/ ٢٤٤، الارتشاف ٢/ ٦٢٣، توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٩، المغني ٢/ ٥٠٦، شرح الأنموذج للأردبيلي ١٠٦.

(٢) ١٧٢، قال: «ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيرًا، وبتضمّن ضميرٍ أو ما يقوم مقامه»، وصرّح بذكر (أل) نائبة عن الضمير في الشرح ٣/ ٣٣٧-٣٣٨، ونقل الرضي عن الكوفيين أنهم أجازوا نيابة (أل) عن الضمير. (شرح الكافية ١/ ٣٤١) ونحو ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٠.

(٣) ٢٢٨/ ب.

(٤) قال الدماميني: «إنْ أراد خلوّهما من الضمير لفظًا وتقديرًا فممنوع، وإن أراد خلوّهما لفظًا فمسلّم، ولا يضرّ...» ولم ينصّ علىٰ أن الضمير بخصوصه غير مراد.

وإن كان الشارح يعني بقوله: «وجوّز...» ابنَ مالك فلعله أقرب، وقد نقلت قبلًا كلامه الذي يدلّ علىٰ ذلك، وكلامُه في الشرح ٣/ ٣٣٧ أظهر، قال: «وقد يُستغنىٰ عن لفظ الضمير بمعناه... ويجوز البدل بالألف واللام...».

(٥) في نتائج الفكر ٣٠٧، ونقله أبو حيّان غير معزوّ في النكت الحسان ١٢٥، ومعزوًّا إلىٰ السهيلي في الارتشاف ٢/ ٦٢٥، والتذييل ٤/ ١٤٤ أ، وقيل: إن بدل البعض من بدل الاشتمال (التخمير ٢/ ١١٦، شرح الرضي ١/ ٣٤١)، وردّ ذلك ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨١١، وقيل: إن بدل الاشتمال هو بدل الكل. (الملخص ٥٦٧).

والاشتمال من بدل الكل، قال[١]: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: (أكلت الرغيفَ ثلثَه)، و(أعجبني زيدٌ علمُه)، فالمعنىٰ: أكلت بعض الرغيف، وأعجبني وصفُ زيد، ثم أبدل من (البعض) و(الوصف)، ثم حُذِفا؛ للدليل عليهما. والله أعلم.

(و) القسم الرابع: (**بدل الغلط**) أيْ سبق اللسان، فالإضافة[٢] فيه من باب إضافة المسبَّب إلىٰ السبب، أيْ: البدل الذي سببُ إيراده إصلاحُ الغلط وتداركُه[٣]، لا أنّ[٤] البدلَ نفسَه غَلَطٌ - كما يوضحه المصنف في كلامه الآتي[٥]- ثم لا / [١٦٧/ب] ينبغي الأخذُ بظاهره من إخراج العَمْد[٦] والنسيان والبداء[٧]؛ بل المراد ما قُصد به تداركُ الأوّل وإصلاحُه، كان تداركه واجبًا، أو راجحًا، فيكون المرادُ به البدلَ المباينَ للمبدَل منه كيف كان.

---

(١) في الموضع السابق بمعناه وهو بنصّه في التصريح ٢/ ١٥٨.

(٢) في (ب): بالإضافة.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٦٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٢، الفوائد الضيائية ٢/ ٦٣، المواهب الرحمانية ١٥٩ أ.

(٤) في النسخ الستّ: (لأن). وما أثبته هو الصحيح، وسيكرر ذلك الشارح بعبارة صحيحة في الصفحة القادمة.

(٥) في صـ١١٨٦.

(٦) وذلك أن المتكلم قد يقصد ذلك لأسباب بيانيّة، وهو ما يفعله المتغالِط. وقد سبق ذلك في صـ١١٥١، وسيأتي في صـ١١٧٩-١١٨١.

(٧) في (جـ): والندا.

وهو عندهم ثلاثة أقسام[١]؛ لأنه لا بدَّ أن يكون مقصودًا بالحكم - كما عُلِم من التعريف السابق[٢]- ثم الأوّل الذي هو المبدل منه إنْ لم يكن مقصودًا البتة، ولكن سَبَق إليه اللسانُ فهو بدل الغلط، أيْ: بدل من اللفظ الذي هو غلط، لا أنّ البدل نفسَه هو الغلط[٣] - كما قد يُتوهَّم من ظاهر اللفظ - وإن كان الأوّل مقصودًا فإنْ تبيّن بعد ذكره فسادُ قصده فبدلُ نسين، أي: بدلُ شيءٍ ذُكر نسيانًا، وقد ظهر من هذا التقرير أن الغلط متعلِّق باللسان، والنسيانَ متعلِّقٌ بالجنان، وهو القلب، وكثيرٌ من النحاة لم يفرّقوا بينهما، فسمّوا النوعين بدلَ غلط[٤]. والظاهر أنّ المصنِّف تبعهم، قال ابن عصفور[٥]: وهذان النوعان جائزان قياسًا، ولم يَرِدْ بهما سماع[٦].

وإن كان قَصْدُ كلٍّ منهما صحيحًا فبدل إضراب، [ويُسمَّىٰ أيضًا بدلَ بداء،

---

(١) هذا التقسيم منقولٌ بتصرف عن ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٣. ونحوه في شرح اللمحة ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، وأصله عند سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٩.

(٢) في صـ١١٣٧، و صـ١١٦٠-١١٦١.

(٣) نبّه علىٰ ذلك ابنُ الحاجب في شرحه كافيته ٢/ ٦٦٠، وكذا الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٤٠.

(٤) ممّن فعل ذلك المبرد، المقتضب ١/ ١٦٦، والكامل ٢/ ٩٠٦-٩٠٧، والزجاجي في الجمل ٢٣، والسيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١٠ ب، وابن هشام هو الذي نصّ علىٰ أن ابن مالك وكثيرًا من النحويين لم يفرّقوا بينهما (أوضح المسالك ٣/ ٤٠٣).

(٥) في شرح الجمل ١/ ٢٨١، ٢٨٢، والمقرب ١/ ٢٤٣ بتصرف، ويؤيده كلام الصيمري في التبصرة ١/ ١٥٩، ونحوه في النكت الحسان ١٢٤.

(٦) وذكر ابن عصفور أن النوع الثالث، وهو بدل البداء قد ورد به السماع (شرح الجمل ٢/ ٢٨٣).

بالدال المهملة وبالمدّ[١]، قال ابن عصفور][٢]: وهـذا النـوع [مُخْتَلَفٌ][٣] فيـه، فقيل: بدل بداء، وقيل: معطوفٌ حُذِفَ عاطفه[٤]، قال ابن هشام[٥]: وهو الـواو،[٦] لا (بل)؛ لأنه لم يثبت حذفُها.

وتمثيلُ الألفية[٧] بـ:

.... خُـــذْ نَـــبْلًا مُـــدَىٰ[٨] ....

يحتمل الأبدالَ الثلاثةَ، وذلك باختلاف التقدير والإرادة؛ لأنَّ (النبل) اسمُ جمع لـ(السهم)، و(المُدَىٰ) بالقصر جَمْعُ (مُدْيةٍ)، وهي السكين، فإنْ كان المتكلم بقوله: (خُذْ نبلًا مُدىٰ) إنما أراد الأمر بأخذ (المدىٰ)، فسبقه لسانُه إلىٰ (النبل) فبدلُ غلط. وإنْ كان أراد الأمر بأخذ (النبل) ابتداءً، ثمّ تبيّن له فسادُ تلك الإرادة، وأنّ الصواب الأمرُ بأخذ (المُدىٰ) / [١٦٨/ أ] فبدلُ نسيان. وإنْ كان

---

(١) النصّ علىٰ هاتين التسميتين لابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٣.

(٢) ساقط من (جـ) وقوله هذا بمعناه في شرح الجمل ١/ ٢٨١، ٢٨٤، ورجّح أن الوجهين ممكنان.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) وعلىٰ هذا حمل ابنُ جني ما ورد من ذلك (الخصائص ١/ ٢٩٠-٢٩١)، وأجاز كونه بدلَ كلٍّ من كل (الخصائص ٢/ ٢٨٠) ونقله أبو حيّان عن بعض النحويين. (النكت الحسان ١٢٤، الارتشاف ٢/ ٦٢٥).

(٥) قال ذلك في حواشيه علىٰ التسهيل، صرح بنقل ذلك عنه وعن الحواشي الأزهريُّ في التصريح ٢/ ١٥٩، ولم أستطع الإطلاع علىٰ هذه الحواشي.

(٦) وهو الظاهر من تمثيل ابن جني وأبي حيّان في الموضعين السابقين.

(٧) في صـ٤٩.

(٨) كـ(زرْه خالدًا) وقبِّله اليدا   واعرفْه حقَّه و..............

أراد الأوّلَ الذي هو الأمر بأخذ (النبل)، ثم أضرب عنه إلىٰ [الأمر بأخذ (المُدَىٰ)، وجَعَل الأوّلَ الذي هو الأمر بأخذ][1] (النبل) في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وبَداء؛ لأنه أضرب عن الأمر الأوّل حين بدا له الأمر بالثاني[2]. وتَجري هذه التوجيهات أيضًا في: (تَصدّقْ بدرهمٍ دينارٍ).[3] قال ابن هشام[4]: والأحسن[5] فيهنّ أن يُؤتىٰ بـ(بل)[6]؛ لئلا يُتوهَّم[7] إرادةُ الصفة، أيْ: نبلًا حادّةً[8] كـ(المُدىٰ)، كما تقول: (رأيت رجلًا حمارًا) تريد: جاهلًا أو بليدًا.

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) توجيه قول الناظم منقول بتصرف عن ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٣-٤٠٤، وعن الأزهري في التصريح ٢/ ١٥٨-١٥٩، وأصله عند ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٨٣.

(٣) نصّ علىٰ ذلك ابن هشام في القطر ٢٨، وشرحه ٣١٠، والجامع الصغير ٢٠٠.

(٤) في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٤، والشذور ٢٩، ولم يذكر العلّة التي ذكرها الشارح. وهي في التصريح ٢/ ١٥٩.

(٥) في (ب): والأخفش.

(٦) وقد حكم بذلك من قبلُ الزجاجيُّ في الجمل ٢٦، والفارسيُّ في الإيضاح ٢٩٤، وابنُ فضال في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩٠، وشرح عيون الإعراب ٢٤٤، والجرجانيُّ في الجمل ١٠٠، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٨، والأنباري في أسرار العربية ٣٠٠، والعكبري في اللباب ١/ ٤١٤، وشرح اللمع ٢/ ٤١٦، والخاوراني في القواعد والفوائد ١٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٦٦، والحيدرة في كشف المشكل ٢/ ٢٢، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٨٣، وظاهر كلام بعضهم أنه واجب (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٨٣).

(٧) في (ب): تتوهم.

(٨) في (ب): مادة.

تنبيهات:

الأول: قدّمنا عن ابن عصفور أن بدل الغلط مسموع[١]، وهو ما لا يُقصد متبوعُه، بل سَبَقَ اللسانُ إليه، ومذهب سيبويه[٢] والأكثرين جوازُه مطلقًا،[٣] ومثَّله بقولك: (مررت برجلٍ حمارٍ)، قال[٤]: أردتَ أن تخبر بـ(حمار)، فسبق لسانك إلىٰ (رجل)، ثمّ أبدلت منه (الحمار). ونحوُه يأتي في كلام المصنف. وبعضُهم خصّه بالشعر؛ قال: لوجوده فيه دون النثر، وعَكَسَ بعضُهم؛[٥] لأن الشعر إنما يقع غالبًا عن تروٍّ[٦]

(١) نَقْلُ الشارح غير دقيق، فقد سبق أن بدل الغلط -بهذا التأويل الذي سيذكره- قد ذكر ابن عصفور أنه لم يرد به سماع، والذي ذكره ابن عصفور أن بدل الباء مسموع (شرح الجمل ١/ ٢٨٣) وهذا مخالف تأويل الشارح الآتي، أو لعل صواب الجملة (غير مسموع) يؤيّد ذلك أنه في نسخة (هـ) الاحتياطية (مسموعًا) فلعلّ الأصل: (ليس مسموعًا)، فسقطت (ليس)، ويؤيّده أنه قابله بالرأي الآخر وهو نقله عن سيبويه وغيره الجوازَ.

(٢) الكتاب ١/ ١٥١-١٥٢، ٤٣٩، ٢/ ٣٤١، ٣/ ٨٧.

(٣) المقتضب ١/ ١٦٦، ٤/ ٢٩٧، الكامل ٤/ ٩٠٦-٩٠٧، ومع ذلك ذكر أنه لا يقع في كلام مستقيم، المقتضب ٤/ ٢٩٧، الموفقي لابن كيسان ١١١، الأصول ٢/ ٤٨، شرح السيرافي ٢/ ١٠ ب، ويرىٰ الزجاجي أنه ليس بقياس (الجمل ٢٦) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ٢/ ٤١٦.

(٤) في الكتاب ١/ ٤٣٩ بمعناه.

(٥) منهم المبرد في المقتضب ١/ ١٦٦، ٤/ ٢٧٩، والكامل ٤/ ٩٠٦، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٤٨، والصيمري في التبصرة ١/ ١٥٩، والسيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١٠ ب، وابن جني في اللمع ١٤٦، والفزاري في عيون الإعراب (شرحه ٢٣٨) وابن فضال في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩٠، وابن الدهان في الفصول ٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٦٦.

(٦) في (ب): عروّ.

وفكرٍ(١)، ونفاه بعضُهم مطلقًا،(٢) [وادَّعى(٣) أنه تَطَلَّبه فلم يجده، وأنه طالَبَ به من لقيه، فلم يعرفه](٤). وهو محجوجٌ بنقل الثقات سماعه، على ما أشرنا إليه.(٥) والله أعلم.

الثاني: قيل: إنَّ بدل الغلط لا يقع [في](٦) فصيح الكلام(٧)، وبه قال الجاميُّ(٨)

---

(١) هذه العلة في التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٩، وشرح عيون الإعراب ٢٤٤، وشرح المفصل ٣/ ٦٦. وشرح الرضي ١/ ٣٤٠.

(٢) لعله يعني خطّابًا الماردي، فقد نقل عنه أبو حيّان قوله: «وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر، فلم أجده، فطالبت غيري فلم يعرفه». (الارتشاف ٢/ ٦٢٥-٦٢٦. التذييل ٤/ ١٤٣ أ) ونحوه في المساعد ٢/ ٤٣٤، والهمع ٥/ ٢١٥.

(٣) في (ب): ودعوا.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) لعله يعني ما سبق قريبًا من أنّ مذهب سيبويه والأكثرين جوازُه مطلقًا. وأما السماع فقد رأيته مرةً ينقل عن ابن عصفور أنه غير مسموع، ومرةً ينقل عنه أنه مسموع. والنقل الأوّل هو الثابت.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) ذكر المبرد أنه لا يقع في كلام مستقيم. (المقتضب ٤/ ٢٩٧) وذكر الزجاجي أنه لا يجري في كلام فصيح. (الجمل ٢٣) ونحوه في الإشارة إلى تحسين العبارة ٩٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٨، والمقتصد ٢/ ٩٣٥، وشرح الملحة ٢٩٠، أسرار العربية ٢٩٩، والهادي في الإعراب ١٢٤، والفصول الخمسون ٢٣٨، وكشف المشكل ٢/ ٢١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٣، والمطوّل للسعد ٩٩.

(٨) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، (٨١٧هـ-٨٩٨هـ) تعلم على يد والده ونظام الدين الدشتي وغيرهما له كتب كثيرة أكثرها في التصوف والمنطق، وأكثر تأليفه بلغته الفارسية، (شذرات الذهب ٧/ ٣٦٠، البدر الطالع ١/ ٣٢٧). وهو الذي سبق للشارح أن عبّر عنه بـ(بعض العجم) صـ١١٥٧ ونقل قوله في هذه المسألة عينها. ورجّحت أنه هو الذي عناه الشارح بقوله: (بعض الأعاجم)، وقد سبق في صـ١١٥٤.

في أول بحث الحروف[١]، وقيل: يقع فيه، وهو ظاهر مذهب سيبويه والأكثرين[٢]. وقيل: ما كان منه لسبق لسانٍ أو لنسيان لا يقع فيه، [وما كان منه تكلُّفًا وإظهارًا للغلط مع انتفائه؛ لنكتةٍ أو مبالغةٍ يقع فيه،][٣] كقولك: (هند نجمٌ بدرٌ شمسٌ منير). وفي هذا التفصيل نظرٌ يُعلَم مِمّا قدّمناه في تفسيره وتفصيله.

وقال السعد[٤]: نوقش في عدم وقوعه في فصيح الكلام بأنه تدارُك الغلطِ، وأنه لا ينافي الفصاحةَ بالمعنىٰ الذي ذكروه، كما في قولك: (جاءني / [١٦٨/ ب] زيد بل عمرو)، نَعَمْ، لا يقع في كلام الله تعالىٰ؛[٥] [لا][٦] لاستلزامه عدمَ الفصاحة، بل لعدم جواز الغلط عليه تعالىٰ وامتناعِه[٧].

الثالث: قال أستاذنا[٨]: «ها هنا إشكال قوي، وهو أنه لا يظهر فرقٌ مِن جهة

---

(١) نقل الشارح يُوهم أن الجاميّ ذكرها في أول باب الحروف، وهو القسم الثالث من الكافية، والحقّ أنه ذكرها في أول حروف العطف، (الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٥). وقد سبق له في صـ١١٥٧ أنه نقل هذا القولَ عن بعض العجم. كما أشرت إلىٰ ذلك قريبًا.

(٢) سبق ذكر ذلك قريبًا.

(٣) ساقط من (ب)، ومجيء بدل الغلط لهذا السبب في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨١٣، وشرح الرضي ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية للصفوي ٣٩/ أ.

(٤) ونقله عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٩ ب، ونحو هذه المناقشة بمعناها في حاشية الجرجاني علىٰ المطول ٩٩، وليست من كلام السعد.

(٥) تقرير أنه لا يقع في كلام الله في المقتضب ١/ ١٦٦، والأصول ٢/ ٤٨، واللمع ١٤٦.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) وتعليل عدم وقوعه في كتاب الله في التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٩، وشرح عيون الإعراب ٢٤٤.

(٨) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٥٩ب، والفوائد الشنوانية ١٦٤أ.

المعنىٰ بين بدل الغلط والمعطوف بـ(بل)؛[١] حتىٰ أجيز وقوع الثاني في الفصيح[٢] دون الأول، فليحرّر»، قلت: تحريره[٣]: أنه مبنيٌّ علىٰ رأي [غير][٤] الأكثرين وسيبويه، وحينئذٍ لا يُعتَمد[٥] ولا يعوّل[٦] عليه؛ إذ العبرة بالمشهور وقولِ الجمهور.

ولما قسّم البدلَ إلىٰ أربعة أقسام شرع في تمثيلها مستغنيًا به عن تعاريفها - كما قدّمناه- في صدر الكتاب[٧]، فقال ممثّلًا لبدل الشيء من الشيء، وهو بدل الكل من الكل: (نحو) (أخوك) من (قولك) أيْ مقولِك الذي هو: (جاءني[٨] زيد أخوك). وقِسْ علىٰ هذا نظائرَه الآتية، وربما يستفاد منه أن البدل لا يجيء بلفظ

---

(١) تقرير ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٦.

(٢) نصّ علىٰ ذلك السعد في المطول ١٠٣.

(٣) في (أ): تحرّر.

(٤) هذه زيادة ليست في جميع النسخ الستّ، ولا أرىٰ الكلام يستقيم من دونه: لأن المراد أن أستاذه اعتمد في إشكاله السابق علىٰ أن بدل الغلط لا يقع في الكلام الفصيح، وهذا - كما تقدم قريبًا- ليس مذهب سيبويه والأكثرين، بل مذهبه ومذهبهم أنه يقع في الكلام الفصيح.

(٥) في (أ): يعتد.

(٦) في (جـ): يقول.

(٧) فقد ذكر أن المثال يغني عن الحدّ، وذلك في صـ٣٢٧.

(٨) في المتن المطبوع بنسخة الثلاث: (قام) وهو الموافق لما في شرح البهنسي ٣٤ أ، وزروق ٩١ أ، والمستقل بالمفهومية ٨٦ ب، وشرح الرملي ٢١٢، وفي (جا): جاء. وهو كذلك في شرح الحسني ٣١ ب، وشرح ابن جبريل ٤٣/ أ، وشرح السنهوري ٦١ أ، وشرح المكودي ١٦، وشرح الأزهري ٨١، وشرح الصباغ ٣٠ أ، والشربيني (نور السجية ٥٤ أ) والغيطي ٣١ ب، والمنّسي ٤٤ أ.

المبدل منه، أيْ: إلا إذا كان مع الثاني زيادةُ بيانٍ،(١) كقراءة(٢) يعقوب(٣): ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا...﴾،(٤) بنصب (كل) الثاني بدلًا من الأول(٥)، إذ قد اتصل بالثاني سببُ الجثوّ(٦).

تنبيه(٧):

فوائد ذكر البدل ثلاثةٌ بالاستقراء: إمّا كون الأوّل أشهرَ، والثاني متَّصفًا بصفة، نحو: (بزيدٍ رجلٍ صالحٍ). وإمّا كون أوّلهما(٨) متَّصفًا بصفة، والثاني أشهرَ، نحو: (بالعالِمِ زيدٍ)، و(برجلٍ صالحٍ زيدٍ).(٩) وإمّا التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في

---

(١) التسهيل ١٧٢، وشرحه ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣-٣٣٤، الارتشاف ٢/ ٦٢٢.

(٢) في (أ): قراءة.

(٣) ابن إسحاق الحضرمي، (١١٧-٢٠٥هـ) أحد القراء العشرة، قارئ أهل البصرة في عصره، قرأ على ابن المنذر سلّام بن سليم ومهدي بن ميمون وحمزة الزيات، وشعبة وهارون النحوي، وقرأ عليه أبو حاتم السجستاني، وأبو عمرو الدوري، (معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٧-١٥٨، غاية النهاية ٢/ ٣٨٦-٣٨٩).

(٤) ﴿...ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ ٢٨-٢٩ الجاثية ٤٥.

(٥) أورد هذا الإعراب الزجاج في معاني القرآن ٤/ ١٣٥، وجعله توجيهًا للنصب في الآية، ونقله النحاس الكسائي (إعراب القرآن ٤/ ١٥٠) وقيل: إن النصب على تقدير (ترى كلَّ) وعُزيت قراءة النصب إلى يعقوب والأعرج (مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٨، وعُزيت إلى يعقوب وحده في المحتسب ٢/ ٢٦٢، والبحر المحيط ٨/ ٥١، والنشر في القراءات العشر ٣/ ٣٠٢، والإتحاف ٢/ ٤٦٧، وقراءة الباقين: (كلُّ) بالرفع على الابتداء.

(٦) المحتسب ٢/ ٢٦٢-٢٦٣.

(٧) هذا التنبيه كله منقول بتصرف يسير على الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٨) في (أ) و (ب): أولها.

(٩) النصّ على هاتين الفائدتين في شرح السيرافي ٢/ ٩ب، ١٠أ.

الأوّل فائدةٌ ليست[١] في الثاني؛ لأن للإبهام[٢] أوّلًا ثمّ التفسير ثانيًا وقْعًا وتأثيرًا ليس للإتيان بالمفسَّر أوّلًا، نحو: (برجلٍ زيدٍ)، فإنَّ الفائدة الحاصلة[٣] في (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة / [١٦٩/ أ] التعريف، لكنَّ الغرض ما علمتَ، ولا يجوز العكس، نحو: (بزيدٍ رجلٍ)؛ لعدم الفائدة في الإبهام بعد التفسير.

(و) مثال بدل البعض نحو: (ثُلُثَه) من قولك: (أكلت الرغيف ثلثَه) أو ثلثيه أو نصفه.

تنبيه:

قال أستاذنا[٤] -رحمه الله-: ولو قيل[٥]: (أكلت الرغيف ثلثَه وثلثَه وثلثَه) فالظاهر أنه من بدل البعض إنْ قُدّر العطف متأخرًا عن الإبدال. [ومن بدل الكل إنْ قُدّر العطف سابقًا عليه.

ثم تكرار البدل][٦] بالعطف[٧] جائزٌ اتفاقًا، ودونه: فقال أبو حيّان في (بحره)

---

(١) في (أ) و (ب): وليست.

(٢) في (ب): الإبهام.

(٣) في (جـ): من.

(٤) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦٠ ب، بتصرف والفوائد الشنوانية ١٦٤ أ.

(٥) في (جـ): قال.

(٦) ساقط من (أ) و (ب).

(٧) في (ب): فبالعطف.

و(نهره)[١]: أمّا بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدالُ، وأمّا بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال فلا نصَّ عن[٢] أحدٍ من النحويين أعرفُه في جواز التكرار فيها أو منعِه[٣]، إلا أنه في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ علىٰ أن البدل لا يُكرّر. انتهىٰ.

وردّه الدماميني في (شرح الخزرجية)[٤] بأن الشيخ -يعني أبا حيّان- قد أقرّ علىٰ نفسه بعدم الاطلاع[٥] علىٰ نصٍّ في المسألة إلّا مِن جهة كلامٍ حكاه عن بعض أصحابه ولم يُسمّه، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدمُ الجواز في نفسه، فالشيخ -يعني الزمخشري- إمامٌ في هذا الفنّ ثَبْتٌ في النقل[٦]، وقد نصّ غير واحدٍ من المعربين في قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞

---

(١) في (أ): ونحره، وفي (ب): ونحوه. والمراد البحر المحيط له، وقوله فيه ٧/ ٤٤٨، والنهر المادّ له أيضًا وهو فيه ٧/ ٤٤٧، بهامش البحر، بتصرفٍ يسيرٍ فيهما.

(٢) في (ب): علىٰ.

(٣) وجدت للحيدرة اليمنىٰ أنه يجيز التكرارَ في بدل الاشتمال خاصة. (كشف المشكل ٢/ ٢٧).

(٤) هي القصيدة التي نظمها ضياء الدين الخزرجي في العروض، وتسمّىٰ الرامزة. وقد طبع شرح الدماميني لها تحت عنوان: (العيون الغامزة علىٰ خبايا الرامزة) والموضع الذي أشار إليه الشارح فيها صـ ٣٢-٣٨.

(٥) في (ب): اطلاع.

(٦) زيد هنا في (ب) كلمة: (قال) وهي زيادة غير صحيحة؛ لأنّها ليست في كلام الدماميني، كما أنها توهم أن الزمخشري قد قال هذا القول الآتي، والزمخشري لم يقلْه، فقد راجعت قوله في تفسير هذه الآيات فما وجدت شيئًا.

والذي عند الزمخشري هو جواز كون التوابع في قوله تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ ٢-٣ غافر، كونها أبدالًا كلها، وذلك في الكشاف ٤/ ١٤٩، وهذا رأيٌ له، وليس نقلًا لكلام غيره.

مَلِكِ (١)يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾(٢) علىٰ جواز إعراب التوابع أبدالًا،(٣) مع أنها ليست بأبدالِ [بَداءٍ](٤) قطعًا. ففيه دليلٌ علىٰ جوازِ ما أجازه الزمخشري، ثم ساق كلامًا عن ابن الحاجب في (أماليه)(٥)، من جملته: فالأولىٰ أن يقال: هو أي (ذي الطول) بدل ثانٍ من البدل الأول، كأنه قال: من الله العزيز العليم(٦) من ربّ غافر الذنب ذي الطول، فعلىٰ هذا يستقيم، ولكن بتقدير البدل. انتهىٰ / [١٦٩/ ب] كلامه(٧). وفيه دليلٌ بيّنٌ علىٰ جواز تعدُّد البدل مع اتحاد المبدل منه، وهو عين ما حكىٰ فيه أبو حيّان المنعَ عن بعض أصحابه(٨)، فتأمّله. انتهىٰ ما أردناه من كلام البدر(٩).

(و) مثالُ بدل الاشتمال نحوُ: (علمه) من قولك: (نفعني زيدٌ علمُه)، والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال والتفسيرُ بعد الإبهام: لما فيه من التأثير في النفس، وذلك أن المتكلم يحقّق بعد الثاني التجوُّزَ والمسامحةَ

---

(١) في (جـ): مالك، وهما قراءتان سبعيتان، فقراءة عاصم والكسائي بالألف والباقون بدونها (السبعة ١٠٤).

(٢) ١-٣ الفاتحة ١.

(٣) ممّن أجاز ذلك العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥-٦. والسمين في الدر المصون ١/ ٦٧-٦٨. والصفاقسي في المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٥٢، ٥٤.

(٤) سقطت من (ب) و(جـ) ويظهر عليها أثر مسح في (أ).

(٥) ١/ ١٥٢ بتصرف يسير.

(٦) في (ب): العالم.

(٧) أي ابن الحاجب، وقد نقل الدماميني كلامه بنصّه. ولكن الشارح غيّره.

(٨) في (أ): أصحابنا.

(٩) الدماميني.

في الأول.

واستفيد من تمثيله هذين البدلين أنه لا بدّ في بدلي البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين مِن ضميرٍ راجعٍ إلىٰ المبدل منه؛ حتىٰ يُعرف تعلُّقُهما بالأوّل وأنهما ليسا ببدل الغلط. وقد مضىٰ الكلام في الضمير آنفًا[١]. والله أعلم.

(وَ) مثالُ بدل الغلط (الفرس) من نحو قولك: (رأيت زيدًا الفرسَ) وذلك أنك (أردت) ابتداء (أن تقول): (رأيت (الفرس) فغلطت) بأن سبقك لسانُك إلىٰ (زيد)، أو نسيت (الفرس)، (فأبدلت) إبدالًا لغويًّا، أيْ: عوّضت وذكرت ((زيدًا)) عوضًا (منه) أيْ من لفظ (الفرس).

تنبيهات:

الأول: مثّل المصنفُ أقسامَ البدل الأربعة في الاسم، وسَكَتَ عن تمثيلها في الفعل، وقال الشاطبي[٢]: إنه تجري فيه الأقسامُ الأربعةُ - والدَّرَكَ عليه في ذلك[٣]- فمثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞

---

(١) في صـ ١١٧٢-١١٧٣.

(٢) في شرح الألفية بتصرف ظاهر، (المخطوط برقم ١٢٠٩، جامعة أم القرىٰ) وهي غير مرقمة، وكلامه في باب البدل، ونقله الأزهري في التصريح ٢/ ١٦١-١٦٢، وشرح الآجرومية ٨٢ ملخصًا.

(٣) هذه العبارة عند الشيخ خالد الأزهري في شرح الآجرومية ٨٢، وهي في المواهب الرحمانية ١٦٣ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٤ أ، والمعنىٰ: أن التَبِعَة عليه في هذا النقل، فقد أسنده إليه إشعارًا بعدم الدخول في عهدته، وقد ذكر الصيمريّ أنّ الفعل يُبدل من الفعل إذا كان في معناه -وهو بدل كلّ-، ولا يجوز فيه شيءٌ من أقسام البَدل غيرِ هذا. (التبصرة ١/ ١٦١-١٦٢)، وظاهر كلام الحريري أن الأقسام الأربعة كلّها تقع في الاسم دون الفعل. (شرح الملحة ٢٩٠-٢٩١)، وظاهر كلام ابن القواس أنه لا يقع إلا في البدل المطابق،=

يُضَٰعَفْ...﴾،(١) فإنَّ معنىٰ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثام، فـ(يضاعف) بدل كلٍّ مِن: (يلق أثاما). وبعضُهم مثَّل بالآية لبدل الاشتمال(٢)، ومثَّل لبدل الشيء من الشيء بقوله(٣):

متىٰ تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا ....(٤)

ومثال بدل البعض من الكل: (إن تُصَلِّ لله تَسْجُدْ له(٥) يَرْحَمْك)، فـ(تسجد)

=ونقل عن بعض العلماء أن جميع الأبدال تجوز فيه إلا بدل بعض؛ لأن الفعل لا يُبَعَّض. (شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨١١)، وهو كذلك في الملخص ٥٦٤-٥٦٥، ونقل أبو حيّان عن البسيط لابن العلج أنهم اتفقوا علىٰ أنّ بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدلُ الشيء من الشيء، ولا يكون فيه بدل بعض من كل، واختلفوا في بدل الاشتمال، وأما بدل الغلط فجوّزه فيه سيبويه، والقياس يقتضيه. (الارتشاف ٢/ ٦٢٧، والتذييل ٤/ ١٤٨أ ب، ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢٦١-٢٦٢، والمساعد ٢/ ٤٣٩. وكلام ابن العلج في البسيط ٨٧/ ب).

(١) ﴿... لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ ٦٨-٦٩ الفرقان ٢٥.

(٢) الارتشاف ٢/ ٦٢٧.

(٣) هو عبيد الله بن الحرّ الجعفي (...-٦٨هـ) من مذحج، يكنىٰ أبا الأشراف، عاش في الكوفة، وكان من أنصار عثمان بن عفان، واشترك في صفين في جند معاوية، كان شاعرًا محسنًا. (الخزانة ٢/ ١٥٥-١٦١، معجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن ١٥٧) والبيت في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون) ١/ ٩٧-٩٨.

(٤) .... تجدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجَّجا

والبيت من الطويل، ويروىٰ: (متىٰ تأتني في منزلٍ قد نزلته).

(والحطب الجزل): الغليظ الكثير.

والبيت في الكتاب ٣/ ٨٦، المقتضب ٢/ ٦١، سر الصناعة ٢/ ٦٧٨، شرح المفصل ٧/ ٥٣، الخزانة ٩/ ٩٦-٩٩.

(٥) في (جـ): لله.

بـدل مـن (تُصَـلِّ) بـدلَ بعـضٍ مـن كـل؛ / [١٧٠/ أ] إذ السـجود بعـض الصـلاة الشرعية.

وقال الجَلال[١]: هـذا القِسم بـدل اشتمال، لا بـدلُ بعـضٍ، بـلا خـلاف؛ لأن الفعل لا يتبعَّض[٢]. انتهىٰ. وناقشه أستاذنا[٣] بأنه لا يريد لفظ الفعل، وحينئذٍ فمعناه -وهو الحدث- يتبعّض. وأقول: قام الدليل القطعيُّ في علم الكلام علىٰ استحالة [صدور][٤] فعلٍ واحدٍ من فاعلين، وإلّا لزم أن يكون غير المنقسم منقسمًا، واللازم باطل، فالملزوم كذلك، وكأنّ الأستاذ -رحمه الله- أراد الفعلَ العرفيَّ أو اللغويَّ،[٥] لا الفعلَ الواحد الحقيقي. والله أعلم.

ومثال بدل الاشتمال[٦] قولُه[٧] فيمنْ لم يبايع[٨] الملك:

---

(١) السيوطي في الهمع ٥/ ٢٢٠-٢٢١ بتصرف.

(٢) وقد نقله عن بعض العلماء ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨١١، وهو صريح قول ابن العلج في البسيط ٨٧ ب.

(٣) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦٣ ب. وهو في الفوائد الشنوانية ١٦٤ ب، يصرح بنقل ذلك عن شيخه عيسىٰ الصفوي، ولم أجده في شرح الكافية له.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) الذي هو بمعنىٰ الحدث.

(٦) ذكر ابن العلج أن النحويين لا يجيزونه في الفعل (البسيط ٨٧ ب) ولم يحك الاتفاق علىٰ ذلك، بل حكىٰ عن بعضهم الجواز.

(٧) لم أعرف القائل، قال البغدادي: هذا البيت قلّما خلا عنه كتابٌ نحوي، ومع شهرته لا يُعلم قائلُه، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلُها.

(٨) في (أ): لا يبايع. وفي (ب): لا يبالغ.

إنّ عَلَــــــيَّ اللهَ أن تُبايعــــــا

تؤخــــذَ كَرهًــــا أو تجــــيءَ طائعــــا[1]

فـ(أنْ تبايعا) في محل نصبٍ، اسم (إنّ)، وخبرها (عليّ) بتشديد ياء المتكلم، و(الله) منصوب بنزع الخافض، وهو واو[2] القسم، و(تؤخذ) بالنصب بدلٌ من (تبايعا) بدلَ اشتمال، إذ الأخذ كرهًا، والمجيء طائعًا من صفات المبايعة، و(كَرْهًا) منصوب على المصدرية، أو الحالية. قال أستاذنا[3]: وفي هذا البيت لطيفة، وهي أنَّ الفعل فيه نُصِب بثلاثة[4] أشياء: بالحرف، والبدل، والعطف. قال: وما ذكره من دخول بدل الاشتمال في الفعل هو الصحيح. ومثالُ بدل الغلط: (إن تأتنا تسألْنا نُعْطِك)، قال في (البسيط)[5]: «جوّزه سيبويه[6] وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه».

الثاني: أنَّ قول المصنف: (إذا أبدل اسمٌ من اسمٍ) دخل فيه المعرفتان والنكرتان، وما كان الأوّل منهما معرفة والثاني نكرة، وعكسُه، فهذه أربعة أوجه،

---

(١) بيتان من الرجز المسدس. ويروى: (إن عليك).

وهما في الكتاب ١/ ١٥٦، المقتضب ٢/ ٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٥٧، شرح العمدة ٢/ ٥٩١، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٣، الخزانة ٥/ ٢٠٣-٢١٠.

(٢) في (ب): ما.

(٣) الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦٤/ أ، كاملًا بتصرف، وبعضه في الفوائد الشنوانية ١٦٤ ب.

(٤) في (أ): الثلاثة.

(٥) لابن العلج ٨٧ بنصّه.

(٦) سبق تخريجه في صـ١١٧٨.

كما دخل فيه المضمران والمظهران، والمختلفان بأنْ[1] كان الأوّل مضمرًا، والثاني مظهرًا، وعكسُه، فهذه أربعة أوجهٍ، تُضْرَب في الأربعة قبلها، والخارج ستة عشر وجهًا، فإذا ضُرِبَت فيها أقسامُ البدل / [١٧٠/ب] الأربعةُ كان الخارج أربعةً وستين[2] ضميرًا[3]. قال أستاذنا[4]: وهذا باعتبار الإمكان، وأمّا باعتبار الوقوع فهي أقلّ[5]. ثم قال[6]: أمثلة المعرفتين في أقسام البدل[7]: (جاءني زيد أخوك، وضربت زيدًا رأسَه، وسُلِب زيد ثوبُه، ورأيت زيدًا الحمارَ).[8] وأمثلة النكرتين في هذه الأقسام: (جاءني شخصٌ رجلٌ صالحٌ، وضربت رجلًا رأسًا له، وسُلِب رجلٌ ثوبٌ له، ورأيت رجلًا حمارًا). وأمثلةُ المختلفَينِ في هذه الأقسام[9]: (بزيدٍ أخٍ لك، وبرجلٍ[10] أخيك، وبزيدٍ رأسٍ له، وبرجلٍ رأسِه،

---

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (ب) و(جـ): وستون.

(٣) ذكر الشيخ خالد في شرح الآجرومية ٨٢، الشنواني في المواهب الرحمانية ١٦٤ أ.

(٤) في المواهب الرحمانية ١٦٤/ أ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٥ أ-ب بتصرف.

(٥) ذكر المحلّي أن الواقع منها ثنتان وثلاثون صورة، وذلك بناءً على أن الظاهر لا يُبدل من ضميري المتكلم والمخاطب - وفي المسالة خلاف- وقد صنع لذلك صورة تبيّن أحوال الإبدال وصوره (مفتاح الإعراب ١٤٠-١٤١).

(٦) في المواهب الرحمانية ١٦٤/ أ ب، والفوائد الشنوانية ١٦٥ أ-ب بتصرف.

(٧) في (جـ): الأقسام للبدل.

(٨) في (أ): الجمل.

(٩) زيد بعدها في (أ): (برجل) وهي زيادة لا معنىً لها، كما أنها ليست في نصّ شيخه الذي ذكر أنه ينقل عنه.

(١٠) في (أ): ورجل.

وبرجلٍ علمِه[١]، وبزيدٍ حمارٍ، وبرجلِ الحمارِ). وأمثلةُ المضمَرين[٢] في هذه الأقسام: ([ضربته][٣] إيّاه)، و(رأس زيد ضربته إيّاه)، بأن يكون ضمير (ضربته) راجعًا إلىٰ (زيد)، وضمير (إياه) إلىٰ (الرأس)، و(عِلْمُ زيد أعجبني هو)، بأن يكون فاعل (أعجبني) راجعًا إلىٰ (زيد)، وضمير (هو) راجعًا إلىٰ (علمه)، و(رأيته إيّاه) فيما إذا سبق ذكرُ (زيد) و(حمار)، ويكون الضمير الأوّل راجعًا إلىٰ (زيد)، والثاني إلىٰ (الحمار).

وأمثلةُ المختلفين في بدل الكلّ: (أخوك لقيت زيدًا [إيّاه][٤]، وأخوك لقيته زيدًا) و(الأخ) هو (زيد). وفي بدل البعض: (كَسَرْتُ يدَ زيدٍ، وقطعت زيدًا إيّاها)، و(زيدٌ قطعته يدَه). وفي بدل الاشتمال: (كَرِهْتُ جهالة زيدٍ، وأبغضت[٥] زيدًا إيّاها)، و(زيدًا[٦] كرهته[٧] جهالتَه). وفي بدل الغلط: (كرهت زيدًا إياها) مع تقدم[٨] ذكر (الدابة) مثلًا، و(زيد كرهته الدابة)[١]. انتهىٰ.

---

(١) لم يمثل لإبدال النكرة من المعرفة بدلَ اشتمال، ومثالُه -كما عند شيخه-: (بزيد علمٍ له).

(٢) أي البدل والمبدل من المضمرين.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): وانفقت.

(٦) في (أ): وزيد.

(٧) في (أ): كرهت.

(٨) في (ب): تقديم.

وتفاصيلُها[٢] من الجواز والامتناعِ المذكورةُ[٣] في المطولات[٤] حاصلُها[٥] - كما قدّمناه مُفَرّقًا-: أنّ البدل يوافق متبوعَه في واحدٍ من أوجه الإعراب مطلقًا، وكذا في واحدٍ من التذكير والإفراد وضدَّيهما إنْ [كان][٦] بدلَ كلٍّ، ما لم / [١٧١/ أ] يَمنع مانعٌ من التثنية والجمع، ككون أحدهما مصدرًا، أو قُصد[٧] به التفصيلُ[٨]. - ويخالفُه في التعريف والإظهار وضدَّيهما، فتبدل المعرفةُ من مثلِها ومن النكرة، والنكرةُ من مثلها ومن المعرفة، لكنْ إن اتحد اللفظُ في إبدال النكرة من مثلها اشتُرِط[٩] أن يكون مع الثاني زيادةُ بيانٍ، كما في إبدال الفعل من مثله[١٠].

---

(١) ولم يستحسن ابنُ مالك ما تكلّفه بعض المتأخرين في بعض هذه الصور، قال: ويكفي في ردّ هذا أنّ مثله لم تستعمله العرب نثرًا، ولا نظمًا. شرح العمدة ٢/ ٥٨٥، ونحوه في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٩٤-٣٩٥، وشرح الرضي ١/ ٣٤١، والنكت الحسان ١٢٦.

(٢) في (جـ): وتفصيلها.

(٣) في (ب): مذكورة، وما أثبتُّه أحسنُ؛ لأن (المذكورة) صفة لـ(تفاصيلها) وليست خبرًا، وإنما الخبر: (حاصلُها أنَّ البدل يوافق متبوعه).

(٤) خذ مثلًا شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٥-٤٢٧، شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٨٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٢، وما بعدها وشرح الرضي ١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٥) في (أ): حاصل. وفي (جـ): حاصله.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) عطفت في (أ): بالواو.

(٨) وقد سبق ذلك في صـ١١٤٦.

(٩) في (أ): اشتراط.

(١٠) سبق ذلك في صـ١١٨٢.

ويُبدل الظاهر من مثله ومن الضمير،[١] ولا يُبدل المضمرُ من مثله. ونحوُ: (قمتَ أنت)، و(مررتُ بك أنت) توكيدٌ اتفاقًا[٢]، وكذلك: (رأيتك[٣] إيّاك) عند الكوفيين[٤] وابنِ مالك[٥]. وكذلك لا يُبدل مضمرٌ من ظاهر[٦]، إذْ لم يُسمع: (رأيت زيدًا إيّاه)، لا في نثرٍ، ولا شعرٍ،[٧] ولو استُعمل جُعل توكيدًا، ما لم يُفِدْ

---

(١) في (جـ): المضمر، وتصديق ذلك في المقتضب ٤/ ٢٩٦، الكامل ١/ ٣٠٠، ٣٠٦، والأصول ٢/ ٤٧، والجمل للزجاجي ٢٣، والإيضاح لأبي علي ٢٩٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٥، مجلس ثعلب ٢/ ٥٥٧، نقل ذلك عن البصريين ووافقهم، ونحوه في شرح التسهيل٣/ ٣٠٥، ٣٣٣، وشرح العمدة ٢/ ٥٨٥، وحكىٰ الرضي الاتفاق (شرح الكافية ١/ ٣٤٠-٣٤١)، وابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٤.

(٣) في (أ) و(ب): رأيت.

(٤) مجالس ثعلب ٢/ ٥٥٧، وعزي إليهم ذلك في التسهيل ١٦٦، وشرحه ٣/ ٣٠٥، ٣٣٢، وشرح العمدة ١/ ٥٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٤.

(٥) التسهيل ١٦٦، وشرحه ٣/ ٣٠٥، ٣/ ٣٣٢، وشرح العمدة ١/ ٥٦٩، ٢/ ٥٨٥، وسيبويه يجعل ذلك بدلًا، ولا يرىٰ غضاضة من إبدال الضمير من الضمير (الكتاب ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧) ونحوه في المقتضب ٤/ ٢٩٦، واللمع ١٤٥، وعيون الإعراب (شرحه ٢٣٧)، والمفصل ١٢٢، والفصول لابن الدهان ٣٧، والتخمير ٢/ ١٢١، وشرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٨٧، وقال ابن الحاجب: الأحسن في هذا أن يجعل تأكيدًا. (شرح المفصل ١/ ٤٥٣).

(٦) التسهيل ١٧٢، ونصَّ سيبويه علىٰ جواز ذلك في الكتاب ٢/ ٣٨٦، والمبرد في المقتضب ٤/ ٢٩٦، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٤٦، والزجاجي في الجمل ٢٣، والصيمري في التبصرة ١/ ١٥٧، وابن جني في اللمع ١٤٤، والفزاري في عيون الإعراب (شرحه ٢٣٧) وابن فضال في الشرح، وفي الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٩١، والفصول لابن الدهان ٣٧.

(٧) مثّل الصيمريُّ بهذا المثال في باب البدل، (التبصرة ١/ ١٥٧) ونحوه ابنُ جني في اللمع ١٤٥، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٣٢، والزمخشري في المفصل ١٢٢، والحيدرة في كشف المشكل ٢/ ٢٥،=

إضرابًا، علىٰ ما في (التسهيل)[١]، نحو: (إيّاك إيّاي قَصَدَ زيد)،[٢] وأثبته في (الشذور)[٣]، وخالف في (توضيحه)[٤] فنفاه، فقال: «ولا يُبدَل مضمرٌ من ظاهر، ونحوُ: (رأيت زيدًا إيّاه) مِن وضع النحويّين، وليس بمسموع»[٥].

وأمّا إبدال الظاهر من المضمر فيجوز بجميع أنواع البدل إنْ كان الضمير لغائبٍ، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟...﴾،[٦] فـ(الذين ظلموا) بدلٌ من الواو في: (أسرّوا) بدلَ كلٍّ من كلٍّ علىٰ وجهٍ[٧]. و[إن كان الضير المبدلُ منه لحاضرٍ،

=وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٨، وشرح الأنموذج للأردبيلي ١٠٧، والنكت الحسان ١٢٥.

(١) ١٧٢.

(٢) هذا مثالٌ علىٰ ما أفاد إضرابًا، فجاز فيه إبدالُ مضمرٍ من مضمر. (شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣)، وسياق كلام الشارح يوهم أنه جعله مثالًا لإبدال المضمر من الظاهر إذا أفاد إضرابًا.

(٣) في شرحه ٤٤١، وهو يعني إبدال المضمر من الظاهر، نحو: (رأيت زيدًا إيّاه)، ولم أجده في المتن.

(٤) ٣/ ٤٠٥.

(٥) وقال ابن مالك بعد أن مثّل بـ:(رأيت زيدًا إيّاه) و(رأيتك إيّاك): «ولم أمثّل بهذين المثالين إلا جريًا علىٰ عادة المصنّفين المقلّدِ بعضُهم بعضًا، والصحيح عندي أن نحو: (رأيت زيدًا إيّاه) لم يُستعمل في كلام العرب نثرِه ونظمِه، ولو استعمل لكان توكيدًا، لا بدلًا». (شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢).

(٦) ﴿... هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ٣ الأنبياء ٢١.

(٧) وقيل: إنَّ (الذين) تابعة لـ(الناس) في قوله: (اقترب للناس حسابهم)، أو أنها خبر لمبتدأ مقدر، تقديره: (هم الذين)، أو أنها فاعل لـ(أسروا) علىٰ لغة أزد شنوءة، أو أنها منصوبة علىٰ تقدير: (أعني الذين) أو أنها فاعل لفعلٍ تقديره: «يقول الذين»، فهذه ستة أوجه: تجدها في معاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٨، وللأخفش ٢/ ٤٤٧، وللزجاج ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦٤.

متكلمًا كان، أو مخاطبًا][1] جاز إبدالُ الظاهر منه، بشرط أن يكون الظاهرُ بدلَ بعضٍ من كلٍّ، كقوله[2]:

أَوْعَدَنِيْ بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ

رِجْلِيْ فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

فـ(رِجْل)[4] الأولىٰ بدلٌ من ياء المتكلم بدلَ بعضٍ من كلٍّ. وكـ:(أَعْجَبْتَني وجهُك)، فـ(وجهُك) بدلٌ من تاء المخاطب [بدلَ بعضٍ من كلٍّ. - أو يكون الظاهرُ بدلَ اشتمال[5]، كـ:(أَعْجَبْتَنِي كلامُك)، فـ(كلامك) بالرفع بدلُ اشتمالٍ

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (جـ): لقوله. وهو العُدَيل بن الفُرْخ أو الفَرْخ العجلي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية. من رهط أبي النجم العجلي، لقبُه (العبَّاب)، وكان العبَّاب كلبًا له، هجا الحجاجَ فهرب منه إلىٰ الروم، ثم عاد وعفا عنه، (الشعر والشعراء ١/ ٤١٣-٤١٤، الخزانة ٥/ ١٩٠) والبيت في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون) ١/ ٣١٩.

(٣) بيتان من الرجز المسدس، ويروىٰ: (رجلي ورجلي) بالواو، نقلها العيني عن ابن السكيت، وقال: هي الأصح. و(الأداهم): القيود، و(شثنة): غليظة، و(المناسم) هي طرف خفّ البعير، استعاره للإنسان، وفي البيت تأويلات كثيرة تخرجه عن الاستشهاد به.

والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٧، مجالس ثعلب ١/ ٢٢٧، إصلاح المنطق ٢٢٦، شرح المفصل ٣/ ٧٠، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٤٣-١٩٤٥، الخزانة ٥/ ١٨٨-١٩٨.

(٤) في (جـ): رجلي.

(٥) حكىٰ ابن يعيش إجماع النحويين علىٰ ذلك في بدل الاشتمال ٣/ ٧٠، وتقرير جوازه في هذين النوعين في أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٣، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٥١-٤٥٢، والمقرب ١/ ٢٤٥-٢٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩-٢٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح الرضي ١/ ٣٤١، وغيرها من كتب المتأخرين.

من تاء المخاطب،][1] وكقوله[2]:

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنا وسَنَاؤُنا وإنّا لنَرْجُو فَوْقَ ذلك مَظْهَرا[3]

فـ(مجدنا وسناؤنا) بدلُ اشتمال من ضمير المتكلم، وهو (نا). - أو يكونَ الظاهر بدلَ كلٍّ مفيدٍ للإحاطة / [١٧١/ ب] والشمول، كالتوكيد، نحو: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾،[4] فـ(أوَّلِنا) و(آخرِنا) بدلُ كلٍّ من الضمير المجرور [باللام]؛[5] ولذلك[6] أعيدت اللامُ مع البدل، فإنْ لم يُفِد الإحاطةَ امتنع الإبدالُ[7]، خلافًا للأخفش[8] في

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) هو النابغة الجعدي، أبو ليلى، والبيت في ديوانه صـ٥١.

(٣) البيت من الطويل.

ويروى: (علونا على طرّ العباد تكرمًا) ويروى: (مجدنا وجدودنا) ويروى: (مجدًا وجودًا وسؤددًا) فلا شاهد في الرواية الأخيرة، وهو في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٤٧-١٩٤٩، الأشموني ٣/ ١٠٣، الخزانة ٣/ ١٦٩، (وحاشية محققه).

(٤) ١١٤ المائدة ٥.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (أ): فذلك.

(٧) الكامل ١/ ٥١٠، المقتصد ٢/ ٩٣٠-٩٣١.

(٨) رأيه في معاني القرآن له ١/ ٢٩٣-٢٩٤، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٣٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٨، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٧، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٢٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ٢٨٤، وعزي للكوفيين في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٦، البحر المحيط ٧/ ٢٢٢، الارتشاف ٢/ ٦٢٢، النكت الحسان ١٢٥، المساعد ٢/ ٤٣٢، وخصه بعضهم بضمير المتكلم دون المخاطب. (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٦).

تجويزه[١]: (رأيتك زيدًا)، علىٰ أن (زيدًا) بدلٌ من الكاف، و(رأيتني عمرًا)، علىٰ أن (عمرًا) بدلٌ من الياء[٢]، وسَمِع الكسائيُّ: (إلـيَّ أبـي عبـدِ الله)[٣]، وقـال الشاعر[٤]:

بِكُـــمْ قُـــرَيْشٍ كُفِيْنـــا كُـــلَّ مُعْضِـــلَةٍ ... وأَمَّ نَهْـجَ الهُـدىٰ مَـنْ كـان ضِـلِّيلا[٥]

الثالث: قيل:[٦] الكثير كونُ البدل مُعْتَمَدًا عليه، وقد يكون في حكم المُلْغَىٰ، كقوله[٧]:

إنَّ السُّـــــيوفَ غُـــــدُوَّها ورَواحَهـــــا ... تَرَكَـتْ هَـوازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الأَعْضَـبِ[٨]

---

(١) في (أ): تجوزه.

(٢) في جميع النسخ: (التاء) وهو وهم. انظر التصريح ٢/ ١٦١

(٣) التذييل ٤/ ١٤١أ، توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٩.

(٤) لم أعرفه.

(٥) البيت من البسيط.

ويروىٰ: (بكم قريشُ) بالضم، علىٰ أنه منادىٰ، فلا شاهد فيه، والبيت في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥، الدرّ المصون ٢/ ٦٥٢، شرح الشذور ٤٤٣، شفاء العليل ٢/ ٧٦٩، التصريح ٢/ ١٦١.

(٦) في (ب): بيل. والقائل هو ابن مالك في التسهيل ١٧٣، ولم يذكر الشاهد فيه، وذكره في الشرح ٣/ ٣٣٩، وتأييد قوله في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٠، وشرح الرضي ١/ ٣٤٢، وخالفه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٦٢٥، والتذييل ٤/ ١٤٦، ب.

(٧) هو الأخطل، والبيت في ديوانه صنعة السكري ١/ ٩٠.

(٨) في (أ) و(ب): الأغضب. والبيت من الكامل.

و(هوازن): اسم لقبيلة عظيمة من قيس بن عيلان من مضر، و(الأعضب) الخروف الذي انكسر أحد قرنيه، فما عاد يستطيع نطاحًا.=

فلم يقل (تَرَكا). وأمّا المبدل[١] [منه][٢] فقال المبرد[٣]: إنه في حكم الطَّرْح معنىٰ، بناء علىٰ أن المقصود بالنسبة هو البدلُ، دون المبدل منه.[٤] قال الرضي[٥]: [و][٦] [علىٰ][٧] ما ذكرناه من فوائد البدل والمبدل منه يتبيّن[٨] منه أن الأوّل ليس في حكم الطرح معنىً، إلّا في بدل الغلط.[٩] ولا كلامَ أن

=والبيت في الكامل ٢/٩٠٦، وإيضاح الشعر ٥٥٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٠٠، وشرح الرضي ١/ ٣٤٢، والمساعد ٢/ ٤٣٧، والأشموني ٣/ ١٣٢، والخزانة ٥/ ١٩٩-٢٠١.

(١) في (جـ): البدل.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) يدل عليه كلامه في المقتضب ٤/ ٢٩٥، ولكن كلامه في ٤/ ٤٠٠، صريح في أن المبدل منه ليس في نية الطرح إلا في بدل الغلط، وعزي إليه ما ذكر الشارح في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٣، شرح عيون الإعراب ٢٣٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٧٩٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٨٧، وشرح الرضي ١/ ٣٤٢، والارتشاف ٢/ ٦٢٦.

(٤) وقد مضىٰ تقرير ذلك في صـ١١٣٦-١١٣٧.

(٥) في شرح الكافية ١/ ٣٤٢ بتصرف.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (أ): يتبنىٰ.

(٩) يقصد بـ(الأول) الأوّل ورودًا في الكلام، وهو المبدل منه. ويؤيّد ذلك كلام المبرد في المقتضب ٤/ ٤٠٠.

المبدلَ[١] منه ليس في حكم الطرح لفظًا؛ لوجوب عَوْدِ الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وكذا في بدل الكل إذا كان ضميرًا لا يُستغنىٰ عنه، نحو: (ضربت أخاه زيدٍ)[٢]، قال[٣]: وقد يعتبر الأوّل في اللفظ دون الثاني: نحو:

إنَّ السُّيوفَ.......................... ....البيت[٤]

الرابع[٥]: الأصل أنه يجوز فصلُ شيءٍ من التوابع من متبوعه بمباينٍ محضٍ، ويجوز بغير مباين محضٍ،[٦] كمعمول الوصف، نحو: ﴿...ذَٰلِكَ[٧] حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[٨] وكمعمول عامل الموصوف، نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ... ﴾[٩]، وكالعامل[١٠] في الموصوف، نحو: (إنَّ زيدًا ضربت القائمَ)[١١]،

---

(١) في (أ): الأول.

(٢) تمثيل الرضي مختلف عن هذا في المثال الذي ذكره الشارح، والمراد من مثاله أن المبدل منه هو الضمير الهاء في (أخاه) والبدل هو الاسم المجرور (زيد).

(٣) في الموضع السابق نفسه.

(٤) سبق تخريجه بتمامه قريبًا.

(٥) هذا التنبيه كله وزيادة عليه في المواضع والأمثلة في المواهب الرحمانية ١٦٩ ب ١٧٠ أ.

(٦) تفصيل ذلك وأمثلته في التسهيل ١٦٣، وشرحه ٣/ ٢٨٦-٢٨٨، والمساعد ٢/ ٣٨١-٣٨٣.

(٧) في (ب): ذلك النحو.

(٨) ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا...﴾ ٤٤ ق ٥٠.

(٩) ﴿...وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٩١-٩٢ المؤمنون ٢٣.

(١٠) في (جـ): وكالعامد.

(١١) الفاصل (ضربت) يريد أنه العامل في (زيدًا) والظاهر أنّ العامل فيه (إنّ).

وكالمفسِّر، نحو: ﴿[إِنِ][١] ٱمۡرُؤٌاْ / هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[٢] [١٧٢/ أ]، وكالمبتدأ الذي خبره في متعلَّق الموصوف، نحو: ﴿...أَفِي[٣] ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٤]، وكالخبر، نحو: (زيد قائم العاقل)، وجوابِ القسم، نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾[٥]، والاعتراضِ، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٦]، والاستثناءِ، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك). ومن الفصل بين التأكيد والمؤكَّد: ﴿وَلَا يَحۡزَنَّ وَيَرۡضَيۡنَ بِمَآ ءَاتَيۡتَهُنَّ كُلُّهُنَّۚ﴾.[٧] ومن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه: ﴿... وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ...﴾[٨] بين (الأيدي) و(الأرجل).

ولا يجوز الفصل بمباينٍ محضٍ، أيْ أجنبيٍّ بالكليّة من التابع والمتبوع، فلا يُقال: (مررت برجلٍ علىٰ فرسٍ عاقلٍ أبلقٍ)، ولا يُفصل بين (أجمع) وتوابعه، ولا بينها وبين (كل)، كما لا يُفصل بين التوكيد وبين المؤكَّد بـ(إمّا) علىٰ الأصحّ، فلا

(١) سقطت من (ب).

(٢) ﴿... وَلَهُۥٓ أُخۡتٌ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَ﴾ ١٧٦ النساء ٤.

(٣) في (ب): أوفي.

(٤) ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ...﴾ ١٠ إبراهيم ١٤.

(٥) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ ...﴾ ٣ سبأ ٣٤.

(٦) ٧٦ الواقعة ٥٦.

(٧) ٥١ الأحزاب ٣٣.

(٨) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ... وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ ٦ المائدة ٥، والاستشهاد بالآية علىٰ قراءة نصب (الأرجل) وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ورواية حفص عن عاصم، (السبعة ٢٤٢-٢٤٣).

يقال: (مررت بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضِهم)، و(لا مررت بهم إمّا كلِّهم وإمّا بعضِهم) خلافًا للكسائي والفرّاء[١].

الخامس[٢]: [لا][٣] [يجوز][٤] [أن][٥] يتقدم شيءٌ من معمولات التوابع على التوابع، ولا على متبوعاتها؛ لأنَّ المعمول لا يَحِلُّ إلا في موضعٍ يَحِلُّ فيه التابع، ومعلومٌ أن التابع لا يتقدَّم على المتبوع. خلافًا للكوفيين[٦] في تجويزهم: (هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ)[٧]، ووافقهم الزمخشري[٨] في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾[٩].

---

(١) وقد سبق ذكر رأيهما في صـ١١١٩، وانظر حاشية (٣).

(٢) هذا التنبيه كله مستفاد من التسهيل ١٦٣، وشرحه ٣/ ٢٨٨، والتذييل ٤/ ١٠٣ أ، وقد نقله الشارح بتصرف عن المواهب الرحمانية ١٧٠ ب.

(٣) سقطت من (ب) وهي في (أ): ألا.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) التسهيل ١٦٣، وشرحه ٣/ ٢٨٨.

(٧) في هذا المثال قدم (طعامك) وهو معمول لـ(يأكل)، وهو نعت تابع لكلمة (رجل).

(٨) في الكشاف ١/ ٥٢٧، وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٢٨٨، والمساعد ٢/ ٣٨٣.

(٩) ٦٣ النساء ٤، وذلك أنه جعل (في أنفسهم) متعلقة بـ(بليغا).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] التابع والفسر [illegible]

[illegible]

[illegible]

---

(٢) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (١) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[باب منصوبات الأسماء][(١)]

ولمّا طوىٰ ذَيْلَ مرفوعات الأسماء شرع في نَشْرِ بساط [بسط][(٢)] منصوباتها، فقال: (**باب منصوبات الأسماء**). وستأتي مجروراتُها. وهي ما وُجدت فيه علامة المفعوليّة[(٣)] بالأصالة حقيقةً، أو حكمًا، وهي الفتحة، أو الكسرة، أو الألف،[(٤)] أو الياء، نحو: (رأيت زيدًا ومسلماتٍ وأباك ومسلمَينِ [ومسلمِينَ][(٥)]). وأمّا نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[(٦)]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ / لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[(٧)] [١٧٢/ ب] فبطريق التطفُّل عليها[(٨)]. وقدّمها عليها؛[(٩)] لكثرتها الباعثة علىٰ الاهتمام بها، أو لكثرة

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقّق.

(٢) سقطت من (ب). ويُحتمل إثباتُها والاستغناءُ عنها. واعتمدت الأكثرَ في النسخ.

(٣) يقول ابنُ الحاجب: «المنصوبات هو ما اشتمل علىٰ علَم المفعوليّة» الكافية ٨٤، وفسّره في أماليه بمثل ما ذكر الشارح (الأمالي ٢/ ٦٠١)، وهو أيضًا تفسير الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٢، والجامي في الفوائد الضيائية ٢/ ١٧٣، وانتقد الرضي هذا التأويل في مبحث المرفوعات ١/ ٧٠. وأحسنُ منه قول المبرد: «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا علىٰ أنه مفعول، أو مشبّه بالمفعول في لفظ أو معنىٰ...» المقتضب ٤/ ٢٩٩، ثم ذكر من ذلك المفعول المطلق والحال وظرف الزمان والمكان والمفعول به...الخ.

(٤) عطفت في (ب): بالواو.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) من آيات كثيرة في القرآن العظيم منها ٩٦ النساء ٤.

(٧) ٤٤ يونس ١٠.

(٨) سبق أنَّ خبر (كان) مشبّهٌ بالمفعول به في صـ٦٣٦، وأنَّ اسم (إن) مشبّهٌ بالمفعول به في صـ٦٨٥.

(٩) أيْ: قدم المنصوبات علىٰ المجرورات.

نيابتها عن عمدة[١] المرفوعات، وهو الفاعل[٢].

(المنصوبات) لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا. ثم ليس المرادُ بها هنا واجبةَ النصب فقط، بل وما يغلب فيه النصبُ، كالتمييز والمستثنىٰ - بالاستقراء:

(خمسة عشر) منصوبًا، بقرينة تأنيث (خمسة)، وحَذَفَه للعلم به، قيل[٣]: وأقام الظاهر في هذا التركيب مُقام الضمير؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ المقصود بالذات بهذه المقدمة.

ولم يذكرْ منها إلا أربعةَ عشرَ، إمّا لنسيانٍ، كما أجاب ولدُه منديل[٤]، فهي خمسة عشر في عزمه وقصده، وأربعة عشر في سَرده وعدِّه، وإمَّا لعدّه المخفوض

---

(١) في (أ): هذه.

(٢) هاتان العلتان في شرح الكافية للعصام ١٢٧، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢، وقيل: لأن المجرورات داخلة أصلًا في حكم المنصوبات، فالجارّ والمجرور بعد الفعل في محل نصب، (شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٠١)، وقيل في ذلك علل أخرىٰ، كما في شرح الأنموذج للأردبيلي ٦٥.

(٣) القائل الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢.

(٤) لم أستطع العثور علىٰ شرحه للآجرومية، وفي كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦: أن المكودي روىٰ شرحه للآجرومية عن (منديل) ولدِ الآجرومي، وفي شرح المكودي القول عن صنيع الآجرومي: «وأظنه غلطًا» (شرح المكودي ١٧). وقد نقل الحسني عن (منديل) تعليقات كثيرة علىٰ الآجرومية، جعلها بحواشي كتاب (الدرّة النحوية في شرح الآجرومية) بعد أن قرأها عليه، ولم أجد فيها ما ذكر الشارح. وهذا أيضًا جوابٌ أورده زروق ٩٤ أ، والرملي في شرحه ٢١٨، قال السنهوري عن الخامس عشر نقلًا عن بعض الشارحين: إنه ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوًا، ثم قال: ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول (ظننت). (شرح الآجرومية ٦٢ب). كما أورد احتمالَ النسيان الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٦٩ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٣.

بالحرف منصوبًا وإن كان بواسطة[١]، وفي هذا نظر؛ لإفراده كلَّ واحدٍ [منها][٢] بترجمة تخصه، ولم يذكره فيها.

وأمّا زيادة السيرافي (المفعولَ منه)[٣] في نحو: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ...﴾،[٤] وتسميةُ الجوهري المستثنىٰ في نحو: (ضربت القوم إلا زيدًا) (مفعولًا دونه)[٥] - فغير واردة؛ لعدم إفادة مفهوم العدد[٦] الحصر[٧].

والظاهر أن الخامس عشر الذي أسقطه هو خبر (ما) الحجازية، أو اسمُ[٨] (لا) النافية. كما سننبّه عليه.[٩]

ولمّا أشار إليها إجمالًا شرع في تعديدها تفصيلًا، فقال: (وهي) إجمالًا، وإن

---

(١) أورد ذلك الشنواني واستبعده (الفوائد الشنوانية ١٦٩ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٣).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) لم أستطع أن أجد ذلك في شرحه الكتاب، ولا أنفي وجوده، وعزي إليه ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٢٤، وشرح القطر ٢٠١.

(٤) ﴿...لِّمِيقَٰتِنَا﴾ ١٥٥ الأعراف ٦.

(٥) نقل ذلك عنه ابنُ هشام في شرح القطر ٢٠١، وعبد الملك العصامي في شرحه الآجرومية ٤٤/ أ، وسمّاه كذلك عصريُّه الفزاريُّ في عيون الإعراب (شرحه ١٧٥)، وكذا الحريري في شرح الملحة ١٨٧.

(٦) في (ب): العدم.

(٧) يريد إيراد هذين المفعولين مع أنها غير داخلة في المنصوبات الخمسة عشر، والجواب -كما ذكر- أن العدد لا يفيد حصرًا، وقد تقدمت هذه القاعدة مرارًا، منها ما في صـ٤٩٥-٤٩٦، ويمكن أن يجاب بأن هذين المفعولين داخلان في غيرهما؛ فلا يعدّان منفردين.

(٨) عطفت في (ب): بالواو.

(٩) في صـ١٢١٧-١٢١٨.

كان تفصيلًا للأول بالنسبة[١]: (المفعول به) أي ماصَدَقُه[٢] وما عُطِفَ عليه، أو قدَّر العطفَ سابقًا علىٰ الإخبار، أو التقدير: أوّلُها، أو: منها، فلا يلزم الإخبار بالمفرد عن ضمير الجمع[٣].

قدَّم من المنصوبات المفاعيلَ؛ لأن غيرها لأصالته فيها محمولٌ عليها فيه ومشتبه[٤] بها[٥]، وقدّم منها المفعولَ[٦] به، كما فعله جماعةٌ، منهم الفارسي[٧]؛

---

(١) أيْ: أن تعداده لها الآتي هو تعداد بإجمال، وسيأتي تفاصيلها في أبوابها، مع أنّ هذا التعداد المجمل يُعدُّ تفصيلًا لقوله السابق: (خمسة عشر).

(٢) يريد: (ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد)، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعولٍ ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شَمِلَه كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وقد سبق من قبلُ، وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٣) وقد سبق نحو هذا التوجيه مرارًا، منها ما في صـ٨٧-٨٨.

(٤) في (جـ): ومشبه. وكلاهما صحيح.

(٥) شرح الشذور ٢١٣، وتقدم - مثلًا- أن خبر (كان) مشبهٌ بالمفعول به في صـ٦٣٦، وأنَّ اسم (إن) مشبّهٌ به أيضًا صـ ٦٨٥.

(٦) في (أ): للمفعول.

(٧) لا أعرف أن الفارسي ألف كتابًا علىٰ الأبواب إلا الإيضاح العضدي، وقدّم فيه المفعول المطلق علىٰ المفعول به صـ١٩٣-١٩٥. وما ذكره الشارح نقله ابن هشام (شرح الشذور ٢١٣) والشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٤. وممّن قدّم دراسة المفعول به الحريري في ملحة الإعراب (شرحها ١٦٥) وابن عصفور في المقرب ١/ ١١٣، ١٤٤، وابنُ مالك في التسهيل ٨٥، مع أنه لم يخصّه بترجمة، بل أدخله في باب التعدي واللزوم، وصرّح ابن هشام بأن ابن مالك قدّم المفعول به في كتابه التسهيل، (شرح الشذور ٢١٣)، ومنهم الفزاري تلميذ الفارسي في عيون الإعراب (شرحه ١٢٥)، والمحلّي في مفتاح الإعراب ٦١، وابن الوردي في شرح التحفة الوردية ٢٠٦-٢١٠، وابن هشام في الشذور (شرحه ٢١٣)، والقطر (شرحه ٢٠١)، والجامع الصغير ٨٨، والسيوطي في الهمع ٣/ ٧.

لأنه أحوجُها / [١٧٣/ أ] إلىٰ الإعراب به؛ لرفع اشتباهه(١) بالفاعل حتىٰ قام مقامه في كثير من الأحكام.(٢)

قال أستاذنا(٣) تبعًا لجماعة(٤): وينبغي أن تكون الباء من (به) للإلصاق، أي: الذي أُلصِقَ الفعلُ به، أو للمقابلة(٥) [كما قاله](٦) الرضي(٧).

ولا ضمير في (المفعول به) مستترٌ، وكذا (المفعول فيه، أوله، أو معه).(٨)

(١) في (جـ): لدفع استباهه.

(٢) شرح الشذور ٢١٣.

(٣) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ١٧٠ أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٠ بتصرف يسير.

(٤) منهم الرضي، كما سيأتي.

(٥) في (جـ): للمقارنة، مع التنبيه إلىٰ أن بعض العلماء يُسقط كلمة (به) من هذا المصطلح كما في أسرار العربية ٨٤، وكشف المشكل ١/ ٢٩٤، والسراج المنير ٤/ ١٣٨٨.

(٦) سقطت من جميع النسخ الستّ وفي (ب) نقطٌ ثلاث إشارةً إلىٰ الحذف وهذه الزيادة لازمة؛ لأن الكلام بدونها يُوهِم أن الكلام الآتي من كلام الرضي، علىٰ طريقة حذف (قال) وهي شائعة للاختصار، ولكني لم أجد هذا الكلام للرضي. ولعل الشارح أراد نقل كلام أستاذه فأخطأ بالنقص، يقول أستاذه: «وينبغي أن تكون الباء في (به) للإلصاق، أي: الذي ألصق الفعل به، أو للمقابلة، كما قاله الرضي» ا هـ (الفوائد الشنوانية ١٧٠ أ، ونحوه في المواهب الرحمانية ٢/ ١٠).

(٧) قول الرضيّ الذي يفيد ذلك في شرح الكافية ١/ ١٢٨، ونصه: «أي الذي يفعل به فعل أي: [يعامل] بالفعل ويُوْقع عليه، يقال: فعلت به فعلًا...».

فقوله: (يعامل) في معنىٰ (يُقَابِل) كما سيأتي قريبًا في الكلام الذي نقله الشارح عن بعض العلماء، ومعنىٰ الإلصاق مستفادٌ من قوله: (يُوْقَع به)، وقد ذكر الرضيّ أن الباء تأتي لمعنىٰ المقابلة وللإلصاق في شرح الكافية ٢/ ٣٢٧، (باب حروف الجرّ).

(٨) تقرير ذلك للعصام الإسفراييني في شرح الكافية ١٤٠.

ومَن قال: الضمير المستتر في المفعول راجع إلىٰ الفعل بسببه، أو فيه، أو لأجله[١] أو معه، ففيه أن الواجب حينئذٍ: (المفعول هو به، أو فيه، أو لأجله، أو معه)؛ لأن مُسْنَدَه صفةٌ جارية علىٰ غير مَنْ هي له[٢].

وأمّا الهاء من (المفعول به) و(المفعول فيه) و(المفعول له) أو (من أجله) أو (لأجله) و(المفعول معه) فقيل[٣]: إنها تعود علىٰ [(أل)][٤] الموصولة في (المفعول). أيْ: الذي يُفْعَل به فعلٌ، أيْ: يُقابَل[٥] بالفعل، ويُوقَع عليه، يقال: فعلت به فعلًا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾[٦] وكذا البقيَّة.

وأحسنُ مِن ذلك أنَّ أمثال هذه العبارة، كـ:(المحكوم عليه) و(المسند[٧]

---

(١) في (جـ): لا حدّ. ونصّ العصام: «راجع إلىٰ الفعل أي: الذي فُعل به أو فُعل فيه أو لأجله أو معه...».

(٢) أورد ذلك أيضًا العصام في شرح الكافية ١٤٠.

(٣) لعله يعني الرضي، فله قول قريب من هذا في شرح الكافية ١/ ١٢٨، أو زرُّوقًا فقد قال ذلك في شرح الآجرومية ٩٤ ب، أو الرملي فقد قاله في شرحه ٢١٩، ونحوه في شرح الصباغ ٣١ أ، أو الأزهري في شرح الآجرومية ٨٣، أو العصام في شرح الكافية ١٤٠، ونقله الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١١.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في كلام الرضي: يعامل. وهي كذلك عند الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٠ أ، وفي المواهب الرحمانية ٢/ ١١، (يقابل).

(٦) ٩ الأحقاف ٤٦.

(٧) في (جـ): وكالمسند.

إليـه) لِغلبـة الاسـتعمال صـارت كـالعَلَم؛ فـلا يقتضـي الضـميرُ مرجعًـا.[١] وقـد يقال[٢]: مراد القائل بأن الضمير يعود علىٰ (أل) الموصولة في (المفعول) أنه عائد في الأصـل علـىٰ (أل) الموصـولة، وأن الجـارّ والمجـرور كـان في الأصـل نائـب الفاعل لقوله: (المفعول)، وإنْ صار الآن جزءَ الاسم المصطلح عليه، فلا ينافي ما قلنا: إنه أحسنُ.[٣]

ويتّجه علىٰ مَن جعل الضمائر المجرورة - فيما ذُكر - راجعةً إلىٰ (أل) أنه لو كان كذلك لما جاز حذفُها،[٤] وتنكيرُ المفعول، مع أنه كثير، تقول: هـذا (مفعـولٌ به وفيه وله ومعه)، فالتحقيق أنه راجع إلىٰ موصوف محذوف، أيْ: شيءٌ مفعـول به، و(أل) ليست موصولة لعدم قصد الحدوث بالصفة.[٥]

---

(١) قائل ذلك هو السيّد الصفوي كما في حاشية يس علىٰ شرح القطر للفاكهي ٢/ ٩٧، ونقله دون عزوٍ الشنوانيُّ في الفوائد الشنوانية ١٧٠ أ، وفي المواهب الرحمانية ٢/ ١١، ولم أجد للصفوي شيئًا من هذا في شرحه الكافية.

(٢) القائل الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٠ أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ١١-١٢.

(٣) فحوىٰ هذا التأويل أن من قال: إن الضمير عائد إلىٰ (أل) إنما ذلك باعتبار الأصل، قبل أن تستقر هذه الكلمة (المفعول به) علىٰ أنها اسم خاص لهذا النوع من المنصوبات.

(٤) أي (أل).

(٥) مُورِدُ هذا الإشكال وصاحبُ هذا التحقيق هو العصام الإسفراييني، وذلك قوله في شرح الكافية ١٤٠، مع اختلاف يسير في الألفاظ، ونقله الشنواني دون عزوٍ في المواهب الرحمانية ٢/ ١٢.

(و) ثانيهـا ماصَـدَقُ[١] (المصـدر) / [١٧٣/ب] هـو أعـمّ مـن (المفعـول المطلق)؛ لاجتماعهما في اسم الحدث الجاري علىٰ فعله، أيْ المشتمل علىٰ حروفه الأصليَّة لفظًا أو تقديرًا، إذا كان منصوبًا بفعلٍ من مادته ومعناه، نحو: (ضربت ضربًا) - وانفرادِ المصدر في نحو: (قيامُك قيامٌ حسن)، والمفعولِ المطلق في نحو: (ضربته سوطًا) وإن كان المقصودُ منه هنا المفعولَ المطلق.

وهو مشتق من الفعل عند الكوفيين[٢]، فهو عندهم (مَفْعَل)، بمعنىٰ الفاعل؛ لصدوره عن الفعل فهو فرعُه. والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصدر أصلُ الفعل، وأن الفعل مشتقٌ منه، فهو اسمُ موضعٍ، فـ(مصدر) اسمٌ لمحلِّ صدور الفعل[٣]، وذلك لأنَّ كل فرعٍ يصاغ من أصلٍ ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادةٌ، والفعلُ مع المصدر كذلك، إذ يدلّ [علىٰ ما يدلّ][٤] عليه المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل علىٰ وجهٍ

(١) يريد: ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٢) سبق ذكر خلافهم مع البصريين في ذلك في صـ ٢٣٠، ٦٦٥، وسيعود إليه في صـ١٢٧٢-١٢٧٣.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٥٨، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٥، شرح عيون الإعراب ١٦٨، المقتصد ١/ ٥٨١، ١/ ١١٢، الإنصاف ١/ ٢٣٨، أسرار العربية ١٧١، التبيين ١٤٧- ١٤٨، وفي هذه المصادر الحديث عن تأويل الكوفيين لهذا الوزن.

(٤) سقطت من (أ).

أخصرَ، ألا ترىٰ أنَّ (لِزيدٍ ضَرْبٌ) لا بيانَ فيه لنوعٍ من الزمان بعينه، كما [هو][١] في نحو: (ضَرَب زيدٌ)، إذ دلّ بجوهر حروفه علىٰ معنىٰ المصدر، وبوزنه علىٰ الزمان[٢].

وأمّا ما تمسّك به الكوفيون مِن أنَّ المصدر يؤكِّد الفعل، نحو: (ضربت ضربًا)، والمؤكَّد بالفتح أصلٌ للمؤكِّد بالكسر، [و][٣] مِن أنَّ الفعل يعمل فيه، والعاملُ أصلٌ للمعمول، ومِن أنّ مِن الأفعال ما لا مصدرَ له، نحو: (نعم) و(بئس) و(عسىٰ) و(ليس)، فلو كان الفعل مشتقًّا من المصدر لَوَجَبَ[٤] أنْ يكون لها أصلٌ كالمادة - ومِن أنَّ المصدر يُعَلّ بإعلال الفعل، ويَصِحّ بتصحيحه، نحو: (صيام)، أصلُه: (صوام)، أُعلَّ بالقلب كما أُعلّ فعله بالقلب - فمردودٌ: أمّا الأوّل فبنحو: (ضربت زيدًا [زيدًا][٥]) و:

---

(١) سقطت من (أ) و(جـ).

(٢) وهذه حجة بصرية، تجدها في الإيضاح في علل النحو ٥٩-٦٠، التكملة ٥٠٨، العسكرية ٩٥-٩٦، المقتصد ١/ ١١١، أسرار العربية ١٧٢، الإنصاف ١/ ٢٣٧-٢٣٨، التبين ١٤٥، شرح المفصل ١/ ١١٠-١١١، شرح التسهيل ٢/ ١٧٩، شرح الرضي ٢/ ١٩٢.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): أوجب.

(٥) سقطت من (جـ).

إنَّ [إنَّ] [١] الكَـريمَ يَحْلُـمُ مـا لَـمْ يَـرَيَنْ [٢] مَـنْ أَجـارهُ قَـدْ ضِـيْما [٣]

وأمّا الثاني فبالحروف / [١٧٤/ أ] فإنّها [٤] عاملة، وليست أصلًا لمعمولاتها اتفاقًا. وأمّا الثالث فمعارَضٌ بالمصادر التي لا أفعال لها، نحو: (الخؤولة) [٥] و(الجدودة) و(البنوّة) و(العمومة). وأمّا الرابع فممنوع بأنه [٦] لا يَلزم من فرعيَّته في الإعلال فرعيَّتُه في الاشتقاق؛ لأن تقدُّمَ المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذات، وتأخُّرَه عنه في الإعلال بحسب الصفة. [٧]

تنبيهان:

الأول: قال التفتازاني [٨]: واعلمْ أنَّ مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرَّد؛ لأنَّ

(١) سقطت من (جـ).

(٢) في جميع النسخ: (يَرَ) وما أثبتُّه الصواب، وهو خطأٌ تكرر من الشارح، كما في صـ ١٠٩٧.

(٣) سبق تخريجه في صـ١٠٩٧، والشاهد فيه هنا: أن (إنّ) الأولىٰ أُكّدت بالثانية، ولا يقال: إن الأولىٰ أصل للثانية، والذي يظهر لي أنّ هذا الرد غير مُلزم؛ لأن الكوفيين إنما أرادوا بالإعمال عملَ الفعلِ بالنصب في المصدر في باب المفعول المطلق فحسب، وأمّا في باقي الأبواب فردّه أظهر من أن يُنبَّه عليه.

(٤) في (أ): فالهاء وفي (ب): بالهاء.

(٥) في (جـ): الحوولة.

(٦) في (أ): فإنه.

(٧) حجج الكوفيين الأربع السابقة، والردّ عليها في المصادر السابقة، وزدْ عليها: البغداديات ٥٤٣-٥٤٤، والتعليقة ١/ ٤٣، مشكل إعراب القراء ١/ ١٠١، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٠١، التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٥، وشرح عيون الإعراب ١٧٠، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٢، توضيح المقاصد ٢/ ٧٦، ائتلاف النصرة ١١٢، شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٩.

(٨) في شرح التصريف العزي ٢٧ بتصرف يسير

المزيد فيه مشتقٌّ من المجرد؛ لموافقته إيّاه بحروفه ومعناه.

الثاني[١]: سواء قلنا بأصالة المصدر للفعل أو بفرعيَّته له على المذهبين، فمَنْ الآخذُ للفرع مِن الأصل؟ هل هو[٢] الواضع؟ أو الواضع وغيرُه؟ احتمالان، استظهر السَّعد في (شرح التصريف)[٣] منهما ثانيَهما، واستظهر[٤] غيرُه أوَّلَهما[٥].

(و) وثالثها: ماصَدَقُ[٦] (ظرفِ الزمان) نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾[٧].

---

(١) هذا التنبيه منقول بتصرف عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١٦-١٧.

(٢) في (أ): هوه.

(٣) في ٢٦-٢٧، قال: «قلت: الظاهر أنه كل من يصلح لذلك، كما يقال في العرف: صرّفت الكلمة. لكنه في التحقيق هو الواضع لأنه الذي حوّل الأصل الواحد إلى أمثلة».

(٤) في (جـ): واستظهره.

(٥) يدل على ذلك ظاهر كلام السيّد الجرجاني في حاشيته على شرح العضد لمختصر المنتهى ١/ ١٧٤. ثم إن العلماء لم يستقروا على قولٍ في الواضع للغة، فقد اختلفوا في ذلك كثيرًا، فقيل: إنه الله سبحانه، واللغة توقيفية، وقيل: إنها اصطلاحية تواضعوا عليها، وقيل: إن بعضها موضوع، وبعضه مصطلح عليه، ومنهم مَنْ توقّف. والخلاف طويل، تفصيله في شرح المنهاج للبيضاوي ١/ ١٦٨-١٧٥، وشرح المحلي لجمع الجوامع ١/ ٢٧٠-٢٧١، ومنتهى السول ١٧-١٨، ونهاية السول ٢/ ٢٢-٢٨، ويتبع هذا اختلاف الأصوليين في الأسماء المشتقة هل تثبت قياسًا، أم لا؟

(٦) يريد: ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٧) ١٧ غافر ٤٠.

(و) رابعها ماصَدَقُ[1] (ظرف المكان) بإعادة (ظرف)؛ إشارةً لاستقلاله بنفسه في العدّ، وإنْ جمعهما في باب واحد، كالمبتدأ والخبر، نحو: (صلّيت عند الكعبة، خلف المقام، أمام الأمير،[2] يوم الجمعة، تُجاهَ باب بيت[3] [الله][4] الحرام). وهذان الظرفان كلٌّ منهما يُسمَّىٰ بـ(المفعول فيه)[5].

[(و)][6] خامسُها [ماصَدَقُ][7] (الحال)، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾،[8] ونحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[9]، ونحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[10].

(و) سادسها: (التمييز) أيْ: ماصَدَقُه في بعض أحواله، بناءً علىٰ أنَّ الأصل فيه النصب، نحو: (طاب زيد نفسًا)، و(هو أطيب الناس أصلًا).

(و) سابعها: ماصَدَقُ (المستثنىٰ) بـ(إلّا) أو إحدىٰ أخواتها في بعض أحواله،

(١) يريد: ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٢) في (أ) و(ب): أمير، وما أثبتّه الأشهر في هذا المثال.

(٣) في (أ) و(ج): البيت.

(٤) سقطت من (أ) و(ج).

(٥) في (أ): وفيه.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) ساقط من (ب). وسبق قريبًا الحديث عن لفظ: (الماصَدَق). وسيتكرر كثيرًا في هذا الموضع.

(٨) ١٩ النمل ٢٧.

(٩) ٤٦ الحجر ١٥.

(١٠) ٧٣ الزمر ٣٩.

بناءً على أنَّ الأصلَ الأغلبَ فيه النصبُ، وإلّا فقد يكون مرفوعًا، / [١٧٤/ ب] نحو: (ما قام إلا زيدٌ).

(و) ثامنها: ماصَدَقُ (اسمِ لا) النافية للجنس، نحو: (لا رجلَ في الدار)، و(لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ).

(و) تاسعها: ماصَدَقُ (المنادىٰ)، نحو: (طالعًا) من: (يا طالعًا جبلًا)، و(يا غلام زيد)، و(يا من يُجيب الدعواتِ ويُنجح الطلباتِ). وجَعَلَه[١] بابًا علىٰ حدةٍ مع شمول المفعول به [له؛][٢] لاختصاصه بأحكامٍ لا توجد مع كلِّ مفعول به، وهذا مِمّا يؤيّد جوابَنا السابق.[٣]

(و) عاشرها: ماصَدَقُ (المفعولِ من أجله)، نحو: (قمت إجلالًا لك). و(جئت قراءةً للعلم)، بناءً علىٰ أنه لا يُشترط فيه كونُه قلبيًّا.[٤]

(و) حادي عشرها: ماصَدَقُ (المفعولِ معه)، نحو: (سار زيدٌ والنيلَ)، و(جاء البردُ والطيالسةَ).

(و) ثاني[٥] عشرها: (خبر (كان) وأخواتها)، أيْ: نظائرها مِمّا يعمل عملَها،

---

(١) في (ب): وجعلوه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) لم يسبق جواب يلائم هذا، إلا أن يكون يعني قوله: إن مفهوم العدد لا يفيد حصرًا. وذلك في صـ١٢٠٥، والمنادىٰ يمكن أن يدخل في المفعول به، وذلك لا ينافي حصر المنصوبات بأنها خمسة عشر... وهذا بعيد.

(٤) سيأتي الحديث عن ذلك في باب المفعول له.

(٥) في (ب): الثاني.

نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[١]، و(أصبح زيدٌ مقيمًا).

(و) ثالث عشرها: (اسم (إنّ) وأخواتها) أيْ نظائرها مِمّا يعمل عملَها.

(و) رابع عشرها: (التابع) وقد تقدَّم تعريفُه مطلقًا، كان تابعًا للمرفوع -كما مرّ- أو تابعًا (للمنصوب) كما هنا، (وهو) أيْ: التابع مطلقًا، لا بِقَيد النصب (أربعةُ أشياء) منها: (النعت) أيْ: المنعوت به، أو بناءً علىٰ التسمية بالمصدر فيه وفيما بعده.[٢] ويجوز أيضًا جعلُه وما بعده بدلًا من: (أربعة)، أو بيانًا لها، نحو: (رأيت زيدًا العالِمَ). (والعطف)، نحو: (رأيت زيدًا وعمرًا). (والتوكيد)، نحو: (رأيت زيدًا نفسه). (والبدل)، نحو: (رأيت زيدًا أخاك). وأسقط (البيان)؛ إمّا لشمول (العطف) له، وإنْ لم يذكره، وإمّا لأنه عنده[٣] من قسم[٤] (البدل)، كما مرّ التنبيه عليه،[٥] والآن يُفردها[٦] المصنفُ بالتراجم، مرتبةً علىٰ طريق ترتيبها في العدّ.

(١) من آيات كثيرة، منها ٩٦ النساء ٤.

(٢) يعني: (العطف) و(التوكيد) و(البدل). وتأويلُها باسم المفعول، أو تأويلها علىٰ التسمية بالمصدر، سبق في صـ٩٧٣، ١٠٩٣، ١١٣٦.

(٣) في (أ): غيره.

(٤) في (جـ): اقسم.

(٥) في صـ ٥٠١، وصـ ٨٣٥.

(٦) في (أ): يقودها.

تنبيه:

وقع عند كثيرٍ من الشراح ذكرُ اسمِ (لا)، وإسقاطُ خبر (ما)[١]، وعليه درج الشيخُ خالد.[٢] ووقع عند بعضهم إسقاطُ / [١٧٥/أ] اسمِ (لا)، وذكْرُ خبرِ (ما)، وعليه دَرَج أستاذنا.[٣] والظاهرُ أنَّ أحدَهما هو الخامسَ عشرَ الذي أسقطه المصنف.[٤] وما عند الشيخ خالد أولىٰ؛ لأن المصنف أفرد (لا) ببابٍ -كما

(١) منهم الحسني في الدرة النحوية ٣٢ ب، قال: «ويُعترض عليه في هذا الباب بكونه أتىٰ باسم (لا)، ولم يأت في المرفوعات بخبرها، ولكنْ يُجاب عن ذلك بأن يُقال: إنما لم يذكره؛ لأنه كثيرًا ما يُحذف. أما بنو تميم فلا يُثبتونه البتة».

ومنهم الحلّاوي في شرحه ٣٨/ ب ٥٧ أ، والشيخ ابن جبريل ٤٤/أ، والمكودي ١٧، وزروق ٩٤ أ ب. والراعي في (المستقل بالمفهومية ٨٦٨ ب) وشرح الرملي ٢١٨، نقله عن غيره وشرح الصباغ ٣١ أ، والشربيني (نور السجية ٥٥ أ)، والغيطي ٣٢ ب ٣٣ أ، والمقسّي ٤٤ ب.

(٢) في شرح الآجرومية ٨٢.

(٣) في المواهب الرحمانية ٢/ ١٧-١٨، ونقل ذلك السنهوري عن بعض الشارحين (شرح الآجرومية ٦٢ ب).

(٤) وقيل: إن الخامس عشر مفعول (ظننت وأخواتها)، (شرح الآجرومية للسنهوري ٦٢ ب، والرملي ٢١٨، وشرح زروق ٩٤ أ، أو مفعولا (ظننت) عند البهنسي (٦٣ أ) وقد عدّ ما ذكره الآجرومي ثلاثة عشر بدونها، ونحو ذلك في شرح الراعي (المستقل بالمفهومية ٨٦ ب) قال: وأظنني رأيته في بعض النسخ. ونحوه في شرح الشربيني (نور السجية ٥٥/ب، والدرر الفوائد لابن الشلبي ٤٩ أ، وفي شرح الصباغ ٣١/أ: أن المتروك قد يكون المنصوبَ بالإغراء، أو مفعولي (ظننت)، أو خبر (ما) الحجازية. وعند الراعي في (عنوان الإفادة ٢٠٩) أن الآجرومي ترك المنصوب على الاختصاص، أو المشبه في المفعول به.

وذكر الشيخ زروق أن بعضهم جعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدًا، فإنهما مسمَّيان بـ(المفعول فيه)، وجعل خبر (كان) واسم (إنّ) وأخواتهما واحدًا، يسمّيان بالنواسخ، وجعل كل واحد من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدًا مستقلًا، فلم يجعلها شيئًا واحدًا هو التابع، فيصير المجموع خمسة عشر.=

سيأتي- ولم يذكر خبر (ما) البتة.

لا يُقال: اسم (لا) دخل في اسم أخوات (إنّ)؛ لأنّا نقول: وخبر (ما) أيضًا دخل في خبر أخوات (كان). ويترجَّح الأوّل بذكره في تفصيله للتراجم. وقد ذكرنا ما يتعلق بخبر (ما) وأخواتها في مباحث المرفوعات(١). وهنا تنزّل له الأستاذُ(٢) رحمه الله.

ويُحتمَل أن الخامس عشر هو الاسم المعرَّف بـ(أل) المنصوبُ بالصفة المشبَّهة؛(٣) فإنَّ نصْبَه علىٰ (التشبيه بالمفعول(٤) به) علىٰ الراجح، لا علىٰ (المفعول به)(٥).

=(شرح زروق ٩٤ أ) ونقل ذلك دون عزوٍ الرملي في شرحه ٢١٨، ونقله ابن الشلبي عن أبيه عن القرافي (الدرر الفوائد ٤٩ ب).

(١) في صـ ٦٧٧-٦٨٣.

(٢) لعلّ المراد أن أستاذه الشنواني قد شرحه -أي باب خبر (ما) وأخواتها- في هذا الموضع، وهذا حقًا ما صنعه أستاذُه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠-٤٠. وأمّا الشارح اللقاني فقد شرحه وتنزّل له مستطردًا في باب المرفوعات، كما ذُكر.

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ هذا الاحتمال.

(٤) في (ب): فالمفعول.

(٥) المقتضب ٤/ ١٦٢، الجمل للزجاجي ٩٥، الإيضاح العضدي ١٨٠، شرح المفصل ٦/ ٨٧، الفصول الخمسون ١٩١-١٩٢، شرح التسهيل ٣/ ٩٣، توضيح المقاصد ٣/ ٤٧.

[باب المفعول به][١]

ثم شرع في تفصيل ما أجمله بذكر تراجمه، فقال: (**باب المفعول به**). تقدم ما في هذه الباء والهاء آنفًا[٢]. (**المفعول به**) الذي ظهر لي أنه زائد لا حاجة إليه. والهاء فيهما عائدة علىٰ (أل)، علىٰ رأيٍ تقدَّم[٣].

(**هو**)[٤]: أيْ المفعول به، من حيث مفهومُه ومعناه، إذ هذا شروع في رسمه، والرسوم والحدود إنما هي للحقائق والمفاهيم، [وبالحقائق والمفاهيم.][٥] فقوله[٦]: (الاسم) أيْ: مفهومه ومعناه، وأراد ما يشمل مدلول الاسم حقيقةً، أو تأويلًا، فدخل نحوُ: (أحببت أن تأتي)، و(كرهت أن تقوم).

(**المنصوب**) الأَولىٰ -كما فعله ابن هشام[٧] وغيرُه- إسقاطُه[٨]؛ لأنه حكْمٌ من أحكام المفعول به، وأَخْذُ الحكم في التعريف دوريٌّ؛ ضرورةَ تقدم الحكم

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في صـ١٢٠٧-١٢٠٩.

(٣) في صـ١٢٠٨-١٢٠٩.

(٤) كذا أوردها، وهو الموافق لما عند ابن جبريل في شرحه ٤٤/ أ. والذي في المتن المطبوع: (وهو) وهو كذلك في شرح الحسني ٣٢/ ب، والسنهوري ٦٣/ ب، والبهنسي ٦٣/ أ، والمكودي ١٧، وزروق ٩٤/ ب، والمستقلّ بالمفهومية ٨٧/ أ، وشرح الأزهري ٨٣، وشرح الصباغ ٣١/ أ، والمقّسي ٤٥/ أ.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) في (ب): قوله.

(٧) في القطر ١٧، والشذور ١٣، والجامع الصغير ٨٨، وشرح اللمحة ١/ ٣١٦.

(٨) ذكر السنهوري أن كلمة (المنصوب) سقطت من بعض النسخ، لعدم الحاجة إليها (شرح الآجرومية ٦٣ ب).

علىٰ تصوّر المحكوم عليه[١]، وتصوّرِه علىٰ تصوّرِه؛ لأنه جزء من التعريف.[٢] ثم [إنّ][٣] المراد أنه منصوب أبدًا علىٰ أشهر اللغات، كما أنَّ الفاعل مرفوعٌ أبدًا علىٰ أشهرها.[٤] والسرّ في ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلا واحدًا، بخلاف المفعول، والرفعُ أثقلُ، والنصبُ أخفّ، فأعطوا / [١٧٥/ ب] الأقلَّ الأثقلَ، والأكثرَ الأخفَّ؛ ليكون ثِقَلُ الرفع موازيًا لقلّة الفاعل، وخفَّةُ النصب موازيةً لكثرة المفعول.[٥]

وأَطْلَق في (المنصوب)، فيَشمل[٦] المنصوب لفظًا، والمنصوبَ تقديرًا، والمنصوبَ محلًّا. وأبهم ناصبَه؛ ليجري كلامُه علىٰ ما يصحّ[٧] فيه من الخلاف، فقد ذهب الفرّاء إلىٰ[٨] أنَّ ناصبَه الفعلُ والفاعلُ

(١) أي يلزم عليه ضرورةً تقدمُ الحكم علىٰ تصوّر المحكوم عليه. وكلامه لا يخلو من اضطراب، وقد سبق مثلُه في صـ٥٦٣.

(٢) في (ج): تعريفه.

(٣) سقطت من (أ) و(ب).

(٤) سيأتي الحديث قريبًا عن رفع المفعول به، وقد مضىٰ الحديث عن نصب الفاعل في صـ٥٠٩.

(٥) هذه العلة في شرح عيون الإعراب ١٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٢، وشرح ألفية ابن معط القواس ١/ ٤٧٧، وشرح القطر ٢٠١، وقيل غير ذلك.

(٦) في (ج): فيشتمل.

(٧) في (ب):يصبح.

(٨) في (ج): الغزالي.

معًا.(١) وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين إلىٰ أن ناصبَه الفاعلُ وحده.(٢) وذهب خلفٌ منهم أيضًا إلىٰ أنه منصوب علىٰ معنىٰ المفعوليّة(٣)، أيْ كونه

---

(١) رأيه مذكور في شرح عيون الإعراب ١٢٦-١٢٧، وشرح الرضي ١/ ١٢٨، والمساعد ١/ ٤٢٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٣٢، وتعليق الفرائد ٥/ ٨. وذُكِر غيرَ معزوّ في أسرار العربية ٨٥. وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٦. وعزاه الأنباري للكوفيّين (الإنصاف ١/ ٧٨).

(٢) رأيه في شرح عيون الإعراب ١٢٧، والإنصاف ١/ ٧٩، وشرح الرضي ١/ ١٢٨، والمساعد ١/ ٤٢٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٣١-١٣٢، وتعليق الفرائد ٥/ ٨. وذُكِر غير معزوّ في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٦، ومدروسًا في (هشام بن معاوية الضرير ٢٠١-٢١٢).

(٣) كذا عزاه الشارح إلىٰ خلف من الكوفيين، وهذا شبيه بالوهم الذي حرّرتُه في العامل في الفاعل، والقولُ فيهما واحد (صـ٥٠٦، حـ(١)) مع أن الشارح بريءٌ منه هناك؛ لأنه عزاه إلىٰ خلف، ولم يزدْ أنه من الكوفيين.

وحقيقة الأمر: أن من العلماء مَنْ عزا هذا الرأي في المفعول به إلىٰ خلف، وسكت دون مزيد، كما في تعليق الفرائد ٥/ ٨، والهمع ٣/ ٧. ولعلهم يعنون خلفًا الأحمر البصري -كما سيأتي، وكما سبق تقريرُه في باب الفاعل- ومنهم مَنْ صرَّح بأنه خلف الأحمر كما في المساعد ١/ ٤٢٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٣٢، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٤-٢٤٥، نقلًا عن ابن فلاح في المغني، ولعل هذا هو الصوابُ. ومنهم مَنْ عزاه لخلف من الكوفيين، كما في شرح الرضي ١/ ١٢٨، وهذا وَهَمٌ؛ بناءً علىٰ ما كنت قرّرتُه في باب الفاعل. ومنهم مَنْ عزاه إلىٰ خلف الأحمر من الكوفيين -كما في الانصاف ١/ ٧٩، وائتلاف النصرة ٣٤- وهذا أظهر وهمًا من الأول؛ لأن خلفًا الأحمر -كما هو مشتهر- بصريٌّ، لا كوفي، ولذلك فإن الشاطبي حين نقل في الموضع السابق كلام الأنباري أسقط منه كلمة (من الكوفيين). وقد تنبّه الدكتور عياد الثبيتي إلىٰ الاضطراب في عزو هذا الرأي (حاشية شرح الألفية لشاطبي) لكنّه رجّح أن المراد الأحمرُ الكوفي، واسمه عليّ بن المبارك، لكنّي أستبعد ذلك؛ لأني لم أجد أحدًا صرّح بعزو ذلك إليه، يقابله وجود مَنْ صرّح بعزوه إلىٰ خلف الأحمر، كما أنّ الوهم بتغيير اسم (عليّ) إلىٰ (خلف) مستبعدٌ، خاصة أن من العلماء مَن اكتفىٰ باسم (خلف)، ولم يذكر (الأحمر)، يقابله الوهم بجعل خلف الأحمر من الكوفيين، وهو بصري، ومثل هذا الخطأ في التصنيف وارد، بل الخلاف فيه محتمل، كالخلاف في كون ابن كيسان بصريًّا أو كوفيًّا، علىٰ أنه=

مفعولًا، وهو مراد مَنْ قال: إنه منصوب على المخالفة، فناصبه معنويٌّ. والحق مذهب البصريين، وهو أنَّ ناصبَه الفعلُ وشبهُه[١]، إذ هو الذي ينطبق عليه حقيقةُ العامل السابقة،[٢] من أنه ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، فينصبُه[٣] عندهم الفعلُ، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[٤]، والوصفُ، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[٥]، والمصدرُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ[٦] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ...﴾[٧]، واسمُ الفعل، نحو: ﴿...عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ...﴾.[٨]

=يمكن قبول رأي مَنْ عزاه لخلف الأحمر من الكوفيين، بناءً على أن الأحمر الكوفي يسمّى خلفًا، كما يسمّى عليًا، وقد أورد ذلك ابنُ فلاح في المغني ٧٣/ب، وقد أشار إليه الدكتور عياد الثبيتي، لكني لم أجدْ ما يؤيّد ابن فلاح في تسمية الأحمر الكوفي خلفًا. وكلام خلف الأحمر في كتابه المعزوّ إليه: (مقدمة في النحو ٥٦) ليس صريحًا في معنى المفعوليّة، وظاهره أن العامل الفعلُ.

(١) الكتاب ١/ ٣٤، ٢/ ١٤٨. وعُزي ذلك إلى سيبويه في شرح عيون الإعراب ١٢٦، وللبصريين في الإنصاف ١/ ٧٩، وعزاه الأنباري إلى أكثر العلماء (أسرار العربية ٨٥) واختار ابن عصفور في شرح الجمل ١٦٧.

(٢) في ص١٤٣-١٤٤.

(٣) في (ب): لينصبه.

(٤) ١٦ النمل ٢٧.

(٥) ٣ الطلاق ٦٥. وهي قراءة الجميع إلا عاصمًا في رواية حفص والمفضَّل عنه (السبعة ٦٣٩، التيسير ١٧٢).

(٦) في (ب): دفاع. وهي قراءة سبعية أيضًا.

(٧) ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا... لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ ٢٥١ البقرة ٢. ووردت في ٤٠ الحج ٢٢.

(٨) ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ...﴾ ١٠٥ المائدة ٥.

وقد يُحذف عاملُه للعلم به، إمّا جوازًا[(١)]، نحو: ﴿...قَالُواْ خَيْرًا ...﴾،[(٢)] و﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾.[(٣)] وإمّا وجوبًا قياسًا، وذلك فيما نُصب على الاشتغال، أو على الاختصاص، نحو: (نحن العربَ أقرى الناس للضيف)، أو على الإغراء، وهو تنبيه المخاطَب على أمرٍ محمودٍ؛ ليفعلَه، نحو: (السلاحَ السلاحَ)، و(المروءةَ والنجدةَ)، أو على التحذير[(٤)]، وهو تنبيه المخاطَب على أمرٍ مذمومٍ؛ ليجتنبَه، نحو: (الأسدَ الأسدَ)، و(مازِ[(٥)] رأسَك والسيفَ)، [أو][(٦)] في النداء،[(٧)] على ما يأتي[(٨)]، فإنَّ قولك: (يا زيدُ) بمنزلة: (أدعو زيدًا)، فنابت (يا) منابَ (أدعو)؛ طلبًا للتخفيف، وقصدًا / [١٧٦/ أ] للدلالة على الإنشاء.[(٩)]

---

(١) ذِكْر ذلك والتمثيلُ له في المفصل ٣٤-٣٥.

(٢) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ...﴾ ٣٠ النحل ١٦.

(٣) ١٧١ النساء ٤. وجعله الزمخشري في الآية من باب الواجب إضمار عامله (المفصل ٤٩) وكذا ابن الحاجب في الكافية ٨٧، وابن مالك في التسهيل ٢/ ١٥٩، والرضي في شرح الكافية ١/ ١٢٩. وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ١٨٥.

(٤) الحديث عن وجوب النصب في هذه المواضع في المفصل ٤٥، ٤٨، ٤٩، والكافية ٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥١، أوضح المسالك ٢/ ١٨٥-١٨٦، شرح الشذور ٢١٦.

(٥) في (أ): يا زيد، وفي (ب): باز. وما أثبتُّه هو الأشهر في أمثلة النحويين، والأصل: يا مازنُ.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) المفصل ٣٥، والكافية ٨٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٥.

(٨) في صـ ١٥٦٤.

(٩) في (جـ): الانسا.

تنبيه:

سُمِعَ رفعُ المفعول ونصبُ الفاعل، نحو: (خرق الثوبُ المسمارَ)، و(كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ)،[١] ورفعُهما، نحو:

كَيْفَ مَن صادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ[٢] ....

ونصبُهما.[٣] والمبيح لذلك كلِّه -كما قاله ابن مالك[٤]- فهمُ المعنىٰ وعدمُ الالتباس. والحقّ - كما قال بعضُ المتأخِّرين[٥]- أنه لا يقاس علىٰ شيءٍ من ذلك.

---

(١) سبق ذلك في صـ٥٠٩-٥١٠.

(٢) إنَّ مَنْ صاد عَقْعَقًا لَمَشُوْمُ ....

والبيت من الخفيف، لم أعرف قائله، قال البغدادي: لم أقف علىٰ قائله، ولا علىٰ تتمّته، مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة، ولا رأيته في كتاب نحوٍ يُعتمد عليه، ومثل هذا مِمّا جُهل قائله لا يجوز الاستشهاد به لاحتمال أنه من شعر المولدين.

وقال شهاب الخفاجي: إنه من الشعر القديم المشهور عند أهل العربية. و(العقعق): يُضبط بفتح العين وضمّها، وهو طائر بسواد وبياض، يُشبه صوته العين والقاف. و(مشوم): أصلها: (مشؤوم).

والبيت في المغني ٢/ ٦٩٩، شرح قصيدة بانت سعاد ٢٨٧، الهمع ٣/ ٨، حاشية الخفاجي علىٰ درة الغواص ٧٦، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٨/ ١٢٨، الدرر ٣/ ٨-٩.

(٣) كقول الشاعر:

قد سالم الحياتِ منه القدما الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما.

(٤) في التسهيل ٧٨، وشرحه ١/ ١٣٢-١٣٣، ونقله السيوطي دون عزوٍ في الهمع ٣/ ٨.

(٥) لعله يعني السيوطي، فهذا قوله في الهمع ٣/ ٨، أو الفاكهي فهذا قوله في شرح القطر ٢/ ٩٨.

(الـذي) نعـت لـ(اسـم). (يقـع) أيْ: يتعلـق (بـه)[١] أيْ: بالاسـم (الفعـلُ) المتعدّي، وهذا الرسمُ – بعد ما ادّعينا أنَّ الأولىٰ إسقاطُه[٢]- لابن الحاجب.[٣] وقد استشكلَه بقوله: (ما ضربت زيدًا)، و(لا تضرب[٤] زيدًا). وأجاب بأنَّ المراد بـ(الوقوع) إنما هو تعلُّقه بما لا يُعقل إلا به[٥]، ألا ترىٰ أنَّ (زيدًا) في المثالين متعلِّق بـ(ضربت)، وأنّ (ضرب)[٦] يتوقف فهمُه عليه، أو علىٰ ما قام مقامه من المتعلقات، نقله عنه ابن هشام وأقرّه.[٧] وبهذا الذي قاله

(١) في إحدىٰ نسخ الآجرومية المطبوعة (صبحي رشاد): (عليه) بدلَ (به)، وهي كذلك في المتن الذي اعتمده السنهوري في شرحه ٦٣/ب، وقال: إنها في بعض النسخ: (به). وذكر الشيخ زروق أنه في بعض النسخ بدل (به): (علىٰ) ٩٤/ ب. ونحوه في شرح الرملي ٢١٩.

(٢) لم يسبق أن ادعىٰ إسقاطه كلِّه، وإنما ادّعىٰ إسقاط كلمة (المنصوب) منه، وذلك في صـ١٢١٩.

(٣) قال في الكافية ٨٧: «المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل»، ومثلُه للزمخشري في المفصل ٣٤. مع التنبّه إلىٰ أن ابن الحاجب لم يذكر كلمة (المنصوب)، كما أشرت إلىٰ ذلك في الموضع السابق.

(٤) في (أ) و(ب): ضربت.

(٥) فسّر الوقوع بهذا التفسير في شرح الكافية ٢/ ٤٠٥، ولم يذكر الاستشكال الذي ذكره الشارح. وعند ابن هشام: (وقد استشْكِل). والحديثُ عن دخول الفعل المنفي والمستفهم عنه في الحدّ في الأمالي ٢/ ٧٧٨- ٧٧٩، ذكره في حدّ الفاعل، وكذا في شرحه المفصل ١/ ١٥٩، ولابن الحاجب مناقشات كثيرة في حد المفعول به، كما في الأمالي ١/ ٤٣٩-٤٤٠، ٢/ ٥١٠-٥١٢، ٥١٢-٥١٣، ٢/ ٥٣٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٦) في (أ): ضربتِ.

(٧) نقله في شرح القطر ٢٠١، وفي شرح الشذور ٢١٣-٢١٤، ولم يصرّح في الأخير بابن الحاجب، وقد قرّر ذلك أيضًا الصيمريُّ في التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٦-١٠٧، في حديثه عن الفعل الرافع للفاعل، والأمر فيهما واحد. ونحوه في كشف المشكل ١/ ٢٥٩.

شمل[1] التعريفُ نحوَ: (أردت السفرَ)،[2] والمفعولَ الأوّل في باب (علم)، والثانيَ في باب (أعلم)[3]، ودخل فيه مفعولُ الكاذب في نحو: (ضربت زيدًا)، مع انتفاء (الضرب) في الواقع[4]، ولا يضرّه خروجُ (زيد) مِن نحو: (ذهبت بزيد)، مع أنه مفعول به؛ لأنَّ المفعول به عند الإطلاق إنما[5] ينصرف لما يتعدىٰ إليه الفعلُ بلا واسطة، وإذا أريد غيرُه قُيّدَ، فقيل: مفعول به بواسطة الحرف، علىٰ أن زيادة المصنف هنا (المنصوب) مخرجةٌ له بلا خفاء. ولا يَرِدُ عليه خبرُ (كان)؛ لأن معنىٰ التعلُّق المشارِ إليه تعلّقُ الوقوع عليه، بحيث يُطلق عليه اسمُ المفعول المشتق من ذلك الفعل، كـ(المضروب)، وخَبرُ (كان) تَعُلُّقُ الفعل به ليس علىٰ هذا الوجه.

فإن قلتَ: قد تقدّم أن ناصبَه ليس محصورًا في الفعل، / [١٧٦/ ب] فيخرج عن التعريف مفعولُ الوصف، ومفعولُ المصدر، ومفعولُ اسم الفعل. قلتُ: ليس المراد بالفعل الواقع في التعريف خصوصَ الفعل الاصطلاحي؛ حتىٰ يَرِدَ ما ذكرت، بل المراد به الحدثُ الصادرُ عن الفاعل، دُلّ عليه بأيّ لفظٍ كان،

---

(١) في (ب): يشمل.

(٢) شرح الشذور ٢١٤.

(٣) نبّه علىٰ ذلك الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٢/أ، والمواهب الرحمانيّة ٢/ ٤٥.

(٤) نبّه علىٰ ذلك العصام الإسفراييني في شرح الكافية ١٤١.

(٥) في (ب): وإنما.

فيشمل[١] الجميعَ، وسيبويه يسمّىٰ المصدر (فعلًا) و(حَدَثًا) و(حَدَثانًا).[٢] لا يقال: إنما يتَّضح[٣] هذا[٤] لو قال كغيره: (الذي يقع به فعلُ الفاعل)[٥]؛ لأنّا نقول: جاز أن يكون تركُ التصريح بالمضاف إليه؛[٦] لنيابة[٧] (أل) عنه علىٰ قولٍ.[٨] وأمّا خروج نائب الفاعل ونحوِ (زيد) من قولك: (زيد ضربته) عن تعريف المصنف هنا بقوله: (المنصوب) ففي غاية الظهور، كما أنّ دخول (درهما) من: (أُعْطِيَ زيدٌ درهما) و(هاء) (زيد ضربته) به[٩] كذلك. وبعضهم[١٠] أجاب عن ورود المفعول في النهي والنفي بقوله: والمراد بوقوع الفعل عليه كونُه مِمّا وقع عليه الفعل عبارةً، فيدخل فيه أيضًا: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) مع كذبه، و(ما ضرب زيدٌ

---

(١) في (جـ): فيشتمل.

(٢) هذه التسميات في الكتاب ١/ ٣٤-٣٥. وقد نصّ الزمخشري علىٰ نقل هذه التسميات الثلاث عنه في المفصل ٣١، وكذا في تعليق الفرائد ٥/ ٧٦، وفيه النص علىٰ ضبط (حَدَثان) بالتحريك. وهي في المقتصد ١/ ٥٨٠، غير معزوة لأحد. وكذا في التسهيل ٨٧، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢١٣.

(٣) في (ب): ينظم.

(٤) زِيْدَ هنا في (ب): كلمة (أن).

(٥) قال الزمخشري في حدّه: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل. (المفصل ٣٤) ونحوه قولُ ابن الحاجب في الكافية ٨٧، والكيشي في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢١٧.

(٦) في حدّ الأجرومي حين قال: (يقع به الفعل). والتقدير: فعل الفاعل.

(٧) في (أ): نيابة.

(٨) وقد جرىٰ البحث مفصلًا في صـ٩٤١ عن إنابة (أل) عن الاسم الظاهر.

(٩) أي بهذا الحدِّ، والمراد: دخول الضمير وهو الهاء من (ضربته) ظاهر.

(١٠) لعله يعني العصام الإسفراييني، فهذا قوله في شرح الكافية ١٤١ بتصرف يسير.

عمرًا)؛ لأنَّ العبارة دلّت على وقوع الضرب على (عمرو)، ولولا دلالتُها لم يُفد دخولُ حرف النفي نفيَ الوقوع. ويَخرج أيضًا: (زيدٌ ضربته)؛ لأن (زيدًا) وإنْ وقع عليه فعلُ الفاعل، لكن العبارة لم تفدْه، بل أفادت كونه محكومًا عليه بالمضروبية، ولزم من ذلك كونُه مِمّا وقع عليه الفعل.

وأجاب الرضي[١] عن النفي بأنه يدلّ على وقوع عدم الضرب[٢] على (زيد). قال أستاذنا[٣]: «وضعفُه لا يَخْفى».

ويدخل في تعريف المصنّف المفعولُ المجرور بحرف زائد، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٤] أو بلام التقوية، نحو: (عمرٌو ضاربٌ لزيدٍ) لنصبهما[٥] محلًّا.

وخرج بقوله: (وقع به الفعلُ) ما كان المفعول فيه نفسَ الفعل الواقعِ من الفاعل، / [١٧٧/ أ] وهو (المفعول المطلق)[٦]، وما وقع الفعلُ فيه، وهما

---

(١) في شرح الكافية ١/ ١٢٧.

(٢) في (أ): يدل على عدم وقوع الضرب.

(٣) الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٧. وبيَّن سبب ذلك بما يطول ذكره. والحق أن هذا ليس من كلام أستاذه، بل هو من كلام العصام في شرح الكافية ١٤١-١٤٢.

(٤) ١٩٥ البقرة ٢.

(٥) في (ب): بنصبهما.

(٦) فإذا قلت مثلًا: (أكرمت إكرامًا) فإن الفعل الذي فعلته -أيها المتكلم- حقًّا هو الإكرام. وإذا قلت: (أكرمت زيدًا إكرامًا) بيّنت وقوع الفعل وهو الإكرام على (زيد). فـ(زيد) هو المفعول به، وأما المفعول الحقيقي فهو (الإكرام).

وتصديق ذلك في الأصول ١/ ١٥٩. المقتصد ١/ ٥٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦١، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٠١، شرح المفصل ١/ ١٠١.

(ظرف الزمان، وظرف المكان)، وما وقع الفعلُ لأجله، وهو (المفعول لأجله)، وما وقع الفعل معه، وهو (المفعول معه). وحيث أمكن جعلُ اللفظ علىٰ ظاهره فلا حاجةَ إلىٰ جعل الباء[١] من قوله: (الذي وقع به الفعلُ) بمعنىٰ (علىٰ).[٢] والله أعلم.

فإن قلت: المفعول المطلق ليس فعلَ الفاعل الذي هو التأثير، بل هو الأثر الناشئ عنه، كالتكسّر الناشئ عن التكسير. قلت: الأدباء وكثيرٌ من الفقهاء لا يفرّقون بينهما، بناءً علىٰ عدم مشاهدة المغايرة بينهما ومحسوسيّتها خارجًا[٣].

ولمّا فرغ من رسم المفعول مَثّله لزيادة الإيضاح تسهيلًا علىٰ المبتدئ، فقال: (نحو) (زيدًا) من (ضربت زيدًا) من العقلاء، فـ(زيدًا) [اسم][٤] منصوب وقع عليه الفعل، وهو الضرب بلا واسطة، (و) نحو: (الفرس) من (ركبت الفرس)

---

(١) في (جـ): اليا.

(٢) يشير إلىٰ الشيخ خالد الأزهري، فهو الذي أوّله بذلك في شرح الآجرومية ٨٣، وإلىٰ شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٤، وهو كذلك تأويل الحسني في شرحه ٣٢/ ب، والحلاوي ٥٧/ ب، وابن جبريل ٤٤/ أ، والبهنسي ٣٦/ أ، والمكودي ١٧، والشربيني (نور السجية ٥٥/ ب) وقد تقدم أنها في بعض النسخ (عليه) وذلك في صـ١٢٢٥ ح (١)، وتأولها الصباغ علىٰ ظاهرها بأن المراد أنه الذي فُعل به الفعل. (شرح الصباغ ٣١/ ب).

(٣) في (جـ): جارحا. وقد نبّه ذلك بما يفيد هذا المعنىٰ الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٢/ أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ٤٨-٤٩.

(٤) سقطت من (جـ).

من غير العقلاء، فـ(الفرس) اسمٌ منصوب وقع عليه الفعل، وهو الركوب، بلا[١] واسطة.

تنبيهات:

الأول: نَصْبُ المفعول به بلا واسطة هي العلامة التي يُعرف بها كونُ الفعل متعدِّيًا، وهو الذي يُجاوز معناه الفاعلَ إلىٰ المفعول به، ولذا كما يُسمَّىٰ (متعديًا) يُسمَّىٰ (مجاوزًا)، كما استفيد من كلام المصنّف أنه يُسمّىٰ (واقعًا) أيضًا[٢]. ومقابلُه الفعلُ اللازم[٣]، وهو الذي لا يثبت له ذلك، ويُسمّىٰ أيضًا (غير واقع) و(غير مجاوز)، نحو: (قام زيدٌ) و(جلس عمرٌو). ويتعدَّىٰ هذا الفعل بسبعة أمور[٤]: أحدها: همزة (أفعل)[٥]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿...أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ...﴾[٦]، ونحو: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[٧]، ونحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا

---

(١) في (جـ): بلىٰ.

(٢) وذلك من قول الآجرومي: (الذي يقع به الفعل). والتسميتان السابقتان منصوص عليهما في التسهيل ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٦٢٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٣٤، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٢٤.

(٣) هذه التسمية في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٦٩، ونتائج الفكر ٣٢١.

(٤) كلام الشارح في هذه السبعة ملخصٌ عن المغني ٢/ ٥٢٣-٥٢٧.

(٥) الحديث عن هذا المعدّي في الإيضاح العضدي ١٩٧، والمقتصد ١/ ٥٩٢، والمفصل ٢٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٠.

(٦) ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ... فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ ٢٠ الأحقاف ٤٦.

(٧) ١١ غافر ٤٠.

﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾.(١) وقد يُنقل بها المتعدِّي / [١٧٧/ ب] إلىٰ [واحدٍ إلىٰ التعدِّي إلىٰ اثنين، نحو: (لَبِسَ(٢) زيدٌ ثوبَه)، و(ألبسته إيّاه) و(أعطيته(٣) دينارًا)،(٤) ولم يُنقل بها المتعدِّي إلىٰ](٥) اثنين إلىٰ التعدي إلىٰ ثلاثة إلّا في (رأىٰ) و(علم)(٦). والحق أن النقل بالهمزة قياسيّ في القاصر،(٧) سماعيٌّ في غيره عند

---

(١) ١٧-١٨، نوح ٧١. والشاهد في (أنبتكم) و(يعيدكم) و(يخرجكم).

(٢) في (ب): ليس.

(٣) وذلك أن (أعطىٰ) أصلها: (عطا) فهي ثلاثية متعدية إلىٰ واحد في الأصل. (اللسان: عطا) ثم دخلتها همزة التعدية (المقتضب ٢/ ١٠٢-١٠٣، نتائج الفكر ٣٢٨) ونظيره صوغهم فعل التعجب من (عطا) في قولهم: (ما أعطاه للمال) (المقتضب ٤/ ١٧٨-١٧٩، الأصول ١/ ٩٩-١٠٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٦، المخصص ٩/ ٣٩، تلقيح الألباب ٩١، شرح المفصل ٦/ ٩٢-٩٣).

(٤) وهذا مشهور عند النحويين الإيضاح العضدي ١٩٩، ١١٣ (المقتصد ١/ ٦٠٢، المفصل ٢٥٧، أسرار العربية ٨٦-٨٧.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٩، المفصل ٢٥٧، شرح المفصل ٧/ ٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٤، شرح الرضي ٢/ ٢٧٤، وقد ذكر أبو علي مِمّا ينصب ثلاثة مفعولين: (أنبأ) و(نبّأ). (الإيضاح ٢٠١) وزاد الصيمريّ (خبّرت) و(أخبرت) و(حدّثت) التبصرة ١/ ١١٩، وهي كذلك في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٣٦، وشرح الملحة ١٦٧ بزيادة (علمَ). لكن هذه الأخيرة ليست تعديتُها بسبب زيادة الهمزة والتضعيف اللذين لم يكونا في أصلها، نبّه علىٰ ذلك الجرجاني في المقتصد ١/ ٦٢٢، ونحوه في المفصل ٢٥٨، واللباب للعكبري ١/ ٢٥٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٥. وفي ظاهر كلام أبي عليّ وابن فضال المجاشعي ما يُفهم أن كل متعدٍّ إلىٰ ثلاثة مفعولين منقولٌ مِمّا تعدّىٰ إلىٰ مفعولين بالهمزة أو التضعيف. (الإيضاح ٢٠١، شرح عيون الإعراب ١٣١) ونحوه في أسرار العربية ٨٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢١، والتخمير ٣/ ٢٦٤، والفصول الخمسون ١٧٥.

(٧) التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٩.

سيبويه.[(١)]

والثاني: ألف المفاعلة، نحو: (جالست زيدًا وسايرته).

والثالث: صوغه علىٰ (فَعَلْتُ) بفتح العين (أَفْعُل) بضمها، لإفادة الغلبة، نحو: (كَرَمْتُ زيدًا -بالفتح- أكرُمُه) بالضم: غلبتُه في الكرم.

والرابع: صوغه علىٰ (استفعل)[(٢)] للطلب أو النسبة، كـ:(استخرجت المال) أي: طلبت خروجه من يد مَنْ هو بيده، و(استحسنت زيدًا) أيْ: نسبته للحسن.

[و][(٣)] الخامس: تضعيف العين[(٤)]، نحو: (فرّحته)، وهو سماعيٌّ في القاصر

---

(١) رأي سيبويه في قوله: «واعلم أنك لا تقول: دوني كما قلت: عليّ؛ لأنه ليس كل ما فعل يجيء بمنزلة (أولني) قد تعدىٰ إلىٰ مفعولين فإنما (عليّ) بمنزلة (أولني) و(دونك) بمنزلة (خذ)، ولا تقول: آخذني درهما ولا خذني درهما» الكتاب ١/ ٢٥٢. قال ابن الطراوة: «فهذا نصّ جلي في أنه لا ينتقل (ضربت) ونحوه. كما لا يقال: (خذني)» الإفصاح ٣٨، وعزي إليه ذلك في نتائج الفكر ٣٢٧، واختاره السهيلي، وكذا في اللباب للعكبري ١/ ٢٥٨، والملخص ٣٥٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٢١، ٤٢٢، والارتشاف ٣/ ٥٤، وهو رأي المازني في المتعدي إلىٰ اثنين نقله عنه أبو علي (الإيضاح ٢٠٢) وابن جني في الخصائص ١/ ٢٧١. وعزاه ابن أبي الربيع لأبي عليّ (البسط ١/ ٤٢١-٤٢٢) ويرىٰ الأخفش أنه قياس في المعتدي إلىٰ اثنين (الخصائص ١/ ٢٧١، التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٠، المقتصد ١/ ٦٢٩) قال: وقوله قياس. المفصل ٢٥٧، اللباب للعكبري ١/ ٢٥٨، التخمير ٣/ ٢٦٤. شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٨٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٤، التسهيل ٧٤، ومن العلماء من ذهب إلىٰ أنه قياس مطلقًا ومنهم من قصر علىٰ السماع مطلقًا (الملخص ٣٥٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٦، ٤٢٢) وذكره أبو حيّان في المسألة أربعة أقوال. (الارتشاف ٣/ ٥٣-٥٤).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٠، والجامع الصغير ٨٨.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) الإيضاح العضدي ١٩٦، المقتصد ١/ ٥٩٥، المفصل ٢٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٠.

وفي المتعدي لواحد، نحو: (علّمته الحسابَ، وفهّمته المسألةَ). وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقًا[١]، وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدي إلىٰ واحد[٢].

والسادس: التضمين[٣]، نحو: (رَحُبَتكم الدارُ)،[٤] و(طَلَعَ [بشرٌ][٥] اليمنَ)،[٦] تعدَّيا لواحد؛ لمّا تضمّنا معنىٰ: (وَسِعَ)، و(بَلَغَ).

والسابع: إسقاط الجارّ توسُّعًا[٧]، نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾،[٨] أيْ: (علىٰ سرٍّ)، أيْ: نكاح، و﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[٩] أيْ: عن أمره. ولا يطّرد إسقاطُه إلّا مع (أَنْ) و(أَنّ)،[١٠] زاد بعضهم: و(كي)

---

(١) يدل عليه قوله في الكتاب ١/ ٣٨-٣٩، وعزي إليه ذلك في الملخص ٣٥٩. والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤١٦، والمغني ٢/ ٥٢٥، وعزاه ابن أبي الربيع أيضًا لأكثر النحويين (البسيط ١/ ٤١٦).

(٢) ممّن قال ذلك الزمخشريُّ في المفصل ٢٥٧، ونقله أبو حيّان دون عزو (الارتشاف ٣/ ٥٤) وكذا ابن هشام في المغني ٢/ ٥٢٥، وذكر أبو حيّان في المسألة أربعة أقوال. (الارتشاف ٣/ ٥٤).

(٣) في (ب): المتضمن. والحديث عن هذا المعدّي في الخصائص ٢/ ٤٣٥، ٢/ ٣٠٦-٣١٥، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٩، والمغني ٢/ ٦٨٥.

(٤) مثّل ابن مالك بقوله: (رَحُبَكم الدخولُ) والمعنىٰ: وَسِعَكم الدخولُ. (شرح التسهيل ٢/ ١٤٩).

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) عُزي هذا المثال الأخير لعلي بن أبي طالب في المساعد ١/ ٤٢٨، وهو في شرح الشذور ٣٥٥. وقد حققه د. المفدىٰ في حاشيته علىٰ تعليق الفرائد ٥/ ١٣، وجزم أنه (بُسر) بالمهملة.

(٧) الإيضاح العضدي ١٩٧.

(٨) ٢٣٥ البقرة ٢. وقد أخطأ الشارح فأوردهما هكذا: ﴿ولَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾.

(٩) ١٥٠ الأعراف ٧.

(١٠) المقتضب ٢/ ٣٤-٣٥، التبصرة والتذكرة ١/ ١١٢، التسهيل ٨٣، وشرحه ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٣، شرح الألفية لابن الناظم ٢٤٨-٢٤٩، شرح الرضيّ ٢٧٣.

المصدرية[١]. ومحلّ (أَنْ) (أنّ) وصلتِهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليل[٢] وأكثرِ النحاة؛[٣] حملًا على الغالب، خلافًا لسيبويه في تجويزه أن يكون المحلُّ جرًّا[٤].

---

(١) ممّن زاد ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ١٨٢. قال: وأهمل النحويون هنا ذكر (كي). وكذلك زادها في الجامع الصغير ٨٩، والمغني ٢/ ٥٢٥. وزعم علي بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياسًا. (شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، شرح الرضي ٢/ ٢٧٣).

(٢) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٣/ ١٢٧، وعزي إليه ذلك في شرح الألفية للشاطبي ١/ ١٤٨، والمغني ٢/ ٥٢٦، وعزا إليه ابنُ الحاجب أنه يراها في محل خفض (الأمالي ٢/ ٧١٢). وكذا في التسهيل ٨٣، وشرحه ٢/ ١٥٠، وعزي أيضًا للكسائي، وكذا في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٨٦. وشرح الرضيّ ٢/ ٢٧٣. وانتقد أبو حيّان عزو هذا الرأي الأخير للخليل، وسمّاه وهمًا. (الارتشاف ٣/ ٥١). ونحوه في تعليق الفرائد ٥/ ١٦.

(٣) منهم المبرد في المقتضب ٢/ ٣٤١، ٣٤٦، والفرّاء (عزاه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وهو رأي ابن الحاجب في أماليه ٢/ ٧١٢، وابن مالك في التسهيل ٨٣، وشرحه ٢/ ١٥٠. وعزي للكسائي في (شرح ابن عقيل ١/ ٥٤٠).

(٤) في (أ) و(جـ): جزآ. ورأي سيبويه يمكن أن يُفهم من قوله: «وتقول (لبّيك إن الحمد والنعمة لك)، وإن شئت قلت: (أنَّ). ولو قال إنسانٌ: إنَّ (أنّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثُر استعمالُه في كلامهم؛ فجاز فيه حذفُ الجارّ... لكان قولًا قويًّا». الكتاب ٣/ ١٢٨، ونحوه في ٣/ ٢٩، وعزي إليه ذلك في المغني ٢/ ٥٢٦. وقال أبو حيّان: إن سيبويه لم يصرح فيه بمذهب. (الارتشاف ٣/ ٥١-٥٢) ونقل ابن عقيل عن سيبويه الوجهين. (شرح الألفية ١/ ٥٤٠). ونقل المبرّد هذا الرأي دون عزو وردّه. (المقتضب ٢/ ٣٤٦) وعزا إليه ابن الحاجب أنه يراها في موضع نصب (الأمالي ٢/ ٧١٢) ووافقه، ونحوه في شرح التسهيل ٢/ ١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٨٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٣. وعزي القول: إنها في موضع جرّ للكسائي والسيرافي. (شرح الألفية للشاطبي ١/ ١٤٩).

[ومن][(١)] علامات لزوم الفعل[(٢)]: كونُه على (فَعُل) بالضمّ، كـ(ظَرُف) و(حَسُنَ). ولا يعدّىٰ إلا بتضمينٍ، أو تحويلٍ، كما مرّ. - وكونُه على (فَعَل) بفتح العين، أو (فَعِل) بكسرها إذا كان وصفُهما على (فعيل)، نحو: (ذَلَّ) و(قَوِيَ). - وكونُه على (أَفْعَل) بمعنىٰ (صار ذا كذا)، كـ:(أَغَدَّ البعيرُ)، / [١٧٨/ أ] و(أحْصَدَ الزَّرعُ)، أيْ: (صار ذا غدّة) و(ذا حصادٍ). - وكونُه على (افعلَلَّ)، كـ(اقشعَرَّ) و(اشمَأَزَّ). - وكونُه على (افوَعَلَّ)،[(٣)] كـ:(اكْوَهَدَّ[(٤)] الفَرْخُ)، إذا ارتعد. - وكونُه على (افْعَنْلَلَ)، [بأصالة اللامين،][(٥)] [كـ(احْرَنْجَمَ) بمعنىٰ (اجتمع). - وكونُه على (افْعَنْلَل)[(٦)]][(٧)] [بزيادة إحدىٰ

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) الحديث عن مجموع هذه العلامات في نتائج الفكر ٣٢١، ٣٢٤-٣٢٦، الفصول الخمسون ١٧١-١٧٢، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٩٣-٦٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٠-٦٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٥-٢٤٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٧٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٣١-٤١٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٠-٥١، أوضح المسالك ٢/١٧٧-١٧٨، المغني ٢/ ٥١٩، شرح الألفية للشاطبي ١/ ١٣٥-١٤٠.

(٣) في (ب): نوعل. وهو تصحيف. وما ذكره وزنٌ ملحق بـ(افعلّل). (أوضح المسالك ٢/ ١٧٧).

(٤) في (ب): كامر هذا. وفي باقي النسخ: (اكرهد). وهو خطأ ظاهر، فالمعروف ما أثبتُّه، والدليل وزنُه.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) في (ب) والاحتياطات الثلاث: (افعلل) وهو خطأ. وما أثبتُّه الصحيح، وهو الموافق لما في المغني ٢/ ٥٢٠، وغيرِه من المصادر.

(٧) ساقط من (أ) و(جـ).

اللامين،][(١)] كـ:(اقْعَنْسَسَ الجَمَلُ)، إذا أبىٰ أن ينقاد. - وكونُه علىٰ (افْعَنْلَىٰ) كـ(احرنبي الديك)، إذا انتفش[(٢)]. وشذَّ قوله[(٣)]:

قَــدْ جَعَــلَ النُّعَــاسُ يَغْرنــدِيْني[(٤)]

أَطْــرُدُه عَنِّــي[(٥)] ويَسْــرَنْدِيْنِيْ[(٦)]

ولا ثالثَ لهما.[(٧)] و(يغرنديني) بالغين: يعلوني ويغلبني، وبمعناه: (يسرنديني). -وكونُه علىٰ (استفعل)، وهو دال علىٰ التحوّل، كـ:(استحْجَرَ الطينُ). - وكونُه علىٰ وزن (انفعل)، نحو: (انطلق وانكسر). - وكونُه مطاوعًا

---

(١) ساقط من (أ). وذلك أن الفعل (اقعنسس) علىٰ وزن (افعنلل)، ولكن اللام الثانية ليست أصلية، كما في (احرنجم) وإنما هي زائدة للإلحاق. كما في (توضيح المقاصد ٢/ ٥٠). وبعضهم لم يفرّق بينهما (شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٧).

(٢) في (ب): تنفش.

(٣) لم أقفْ علىٰ اسمه، قال ابن عصفور: «وغالب الظن فيه أنه مصنوع» وقال أبو بكر الزبيدي: أحسب البيتين مصنوعين، وقال البغدادي: وقلّما خلا عن هذا الرجز كتابٌ في علم الصرف، ومع ذلك لم يُعرف قائلُه.

(٤) في (ب): يعرنديني.

(٥) في (ب): حتىٰ.

(٦) بيتان من الرجز. ويروىٰ: (إني أرىٰ النعاس..) ويروي: (أرفعه عني). والشاهد: (يغرنديني) و(يسرنديني) فأصلهما: (اغرندىٰ) و(اسرندىٰ)، ووردا في البيت مُعَدَّيَيْن. وهما في المنصف ١/ ٨٦، سر الصناعة ٢/ ٦٩٠، الخصائص ٢/ ٢٥٨، الاستدراك علىٰ سيبويه للزبيدي ٢٠٧، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٩٦، الممتع في التصريف ١/ ٨٦، شرح الشافية للرضي ١/ ١١٣. شرح الشواهد الشافية للبغدادي ٤٧-٤٨.

(٧) أي لهذين الفعلين الواردين في البيتين متعدّيين، وهما (يغرنديني) و(يسرنديني).

لمتعدٍّ إلىٰ واحد، نحو: (كسرته فانكسر)، و(أزعجته[١] فانزعج)، وهذه علامة معنوية، والسابقة لفظية[٢]. - وكونُه رباعيًّا مزيدًا فيه، نحو: (تدحرج) و(احرنجم) و(اقشعرّ) و(اطمأنّ). - وكونُه مضمَّنًا معنىٰ فعلٍ لازم، نحو: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ﴾،[٣] ضُمِّن معنىٰ: (بارك [لي][٤] فيها).

هذه أربعَ عشرةَ علامة[٥]. وبقي ست[٦]: كونُه دالًّا علىٰ سجيةٍ، كـ(لَؤُمَ) و(جَبُن)[٧] و(شَجُع)، أو علىٰ عَرَضٍ، كـ(فَرِح) و(بَطِرَ) و(أشِرَ) و(حَزِنَ) و(كَسِلَ)، أو علىٰ نظافةٍ، كـ(طَهُر) و(وَضُؤَ)، أو دَنَسٍ، كـ(نَجِس) و(خَبُث)، أو علىٰ لونٍ، كـ(احمرّ) و(اخضرّ) و(احمارّ) و(اسوادّ)، أو علىٰ حليةٍ، كـ(دَعِجَ) و(كَحِلَ) و(شَنِبَ)[٨] و(سَمِنَ) و(هَزِل)[٩]، فتمّت الجملة عشرين علامة.[١٠]

---

(١) في (ب): ارعجته.

(٢) يريد العلامات السابقة.

(٣) ١٥ الأحقاف ٤٦.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) زاد السهيلي: وكونه علىٰ وزن (تفاعَل)، نحو: تفاتل وتخاصم وتمارض وتغافل. (نتائج الفكر ٣٢٤) ثم أثبت أنها قد توجد متعدية. (نتائج الفكر ٣٢٥) وذلك في نحو: (تنازعنا الحديثَ).

(٦) في (ب): سقة.

(٧) في (ب): وجعز.

(٨) في (ب): سنب.

(٩) في (جـ): هذل.

(١٠) الذي بلغ بها العشرين هو ابن هشام في المغني ٢/ ٥١٩-٥٢٢.

الثاني[(١)]: تمثيل المصنف بالمفعول مؤخَّرًا عن الفعل لا ينبغي أن يُفهم منه تعيّنُ ذلك، بل لأنَّ ذلك أحدُ أحواله، وهو الأصل؛ فإنَّ الأصلَ فيه تأخُّرُه عن الفعل والفاعل، وقد يجب إنْ خيف اللَّبسُ في نحو: (ضرب موسىٰ عيسىٰ)، وفي نحو: (ما أحسنَ زيدًا) وفي نحو: (كرهت أن تضرب زيدًا).[(٢)] ويمتنع في (ضربني زيد)، / [١٧٨/ ب] ونحوِ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ...﴾.[(٣)] وقد يُقدَّم[(٤)] علىٰ عامله جوازًا، نحو: ﴿...فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾،[(٥)] ووجوبًا في نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّـٰتٍ﴾[(٦)]، ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[(٧)]، ﴿...أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾.[(٨)]

والأصل تقديم مفعولٍ هو في المعنىٰ مبتدأٌ أو فاعلٌ[(٩)] مُسَرَّحٌ[(١٠)] علىٰ آخر ليس كذلك[(١١)]، وقد يلزم، كـ:(ظننت زيدًا

(١) هذا التنبيه مستفاد من الجامع الصغير ٩٠، وعنه أخذ جميع هذه المواضع والأمثلة.

(٢) التسهيل ٨٤.

(٣) ﴿... بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ ١٢٤ البقرة ٢.

(٤) في (ج): يتقدم.

(٥) ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَـ...﴾ ٨٧ البقرة ٢، وأسقط الشارح الفاء من أول الآية التي أوردها.

(٦) ﴿... وَعُيُونٍ﴾ ٢٥ الدخان ٤٤.

(٧) ٨١ غافر ٤٠.

(٨) ﴿... فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ الإسراء ١٧.

(٩) التسهيل ٨٤، وشرحه ٢/ ١٥٢، الجامع الصغير ٩٠.

(١٠) في الجامع الصغير ٩٠: أو فاعل أو مسرح.

(١١) الارتشاف ٢/ ٢٧٣، أوضح المسالك ٢/ ١٨٣.

أخاك)،[١] و(ما أعطيت زيدًا إلّا درهمًا)، و(زيدًا اخترته القومَ)[٢]، أو يمتنع، كـ:(لبست من الثياب أَلْيَنَها)،[٣] و(ركبت من الخيول أحسنَها)[٤].

الثالث: تمثيل المصنف بالمفعول مذكورًا جرىٰ[٥] علىٰ الأغلب أيضًا، فإنه يجوز حذفه، ويكثر بعد (لو شئت)، نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾،[٦] أيْ: (فلو شاء هدايتكم)، وبعد نفيِ العلمِ وما بمعناه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾،[٧] أيْ: (..أنهم سفهاء)، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾.[٨] إلىٰ غير ذلك مِمّا هو مبسوط بالمطوّلات[٩].

---

(١) وذلك أنه يلتبس؛ فالتزم تقديم ما هو مبتدأ في المعنىٰ.

(٢) وذلك لقاعدة الاتصال والانفصال في الضمائر، فلو قدم (القوم) للزم الإتيان بالضمير -وهو الهاء- منفصلًا، مع الإمكان أن يؤتىٰ به متصلًا.

(٣) في (أ): لينها.

(٤) وذلك لئلا يعود الضمير إلىٰ متأخر في اللفظ والرتبة، وتفصيل المسألة في الارتشاف ٢/ ٢٧٤.

(٥) في (ب): حرا.

(٦) ١٤٩ الأنعام ٦.

(٧) ١٣ البقرة ٢.

(٨) ٨٥ الواقعة ٥٦.

(٩) مثل المفصل ٥٣-٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٦، ٧٢، ٧٣، وشرح الرضي ١/ ١٣١، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(وهو) أيْ المفعول به باعتبار ماصَدَقِه[1] وأفرادِه من حيث هو؛ لئلّا يلزم تقسيمُ الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (قسمان)[2] بالاستقراء. قسم (ظاهر)، وقسم (مضمر)، ويقال له أيضًا: (الضمير) و(الكناية) و(المكنيّ) -وقد سبق تعريفُه وتقسيمُه وضبطُه.[3] (فـ) ـمثالُ القِسم (الظاهر ما تقدّم ذكرُه) من نحو: (ضربت زيدًا)، و(ركبت الفرس) (و) القسم (المضمر) من حيث هو، [و][4] هو ما دلّ وضعًا علىٰ متكلمٍ به، أو مخاطبٍ به، أو غائب تقدم ذكرُه. و[قد][5] مّر شرحُه (قسمان) أيضًا، قسم (متصل) بعامله (و) قسم (منفصل) عنه، وقد مرّ تعريفُهما. (فـ) ـالقسم (المتصل) وهو الذي لا يتقدم علىٰ عامله، ولا يُفصَل بينه وبينه بـ(إلّا)، بقيد كونه مفعولًا به (اثنا[6] عشر) ضميرًا.

---

(١) يريد: ما يصدق عليه هذا المصطلح من أفراد، وهذا من ألفاظ المناطقة، كأنه صياغة اسم مفعول ونحتُه من: (ما صدق عليه)، كما تقول في (ما شمله كذا): (مشمول كذا)، وكما تقول في (ما عمل فيه كذا): (معمول كذا). وهو شائع في الشروح المتأخرة. وسيكرّره الشارح كثيرًا.

(٢) في أحد المتون المطبوعة (عثمان بسبح): (وهو علىٰ قسمين) وهو الموافق لما في شرح ابن جبريل ٤٤/ب، وزروق ٩٥ ب، ونقل ذلك الرملي عن بعض النسخ ٢٢٠، والموافق لما في شرحه الصباغ ٣١ ب، والمقّسي ٤٥ ب، وما اعتمده الشارح موافق لما في شرح الحسني ٣٢/ ب، والسنهوري ٦٤ أ، والبهنسي ٣٦ أ، والمكودي ١٧، والأزهري ٨٣، والرملي ٢٢٠، والشربيني (نور السجية ٥٦ أ) والغيطي ٣٤ أ.

(٣) في الصفحات ٥٢١-٥٣٦. وفيه الحديث عن التسميات الثلاث السابقة.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (أ) و(جـ): اثني.

الأول: ضمير المتكلم وحده مذكَّرًا كان، أو مؤنثًا، وهو ياء المتكلم (نحو)(١) الياء من: / [١٧٩/أ] (ضربني) زيدٌ)، وهذه النون تسمّىٰ نونَ الوقاية؛ لأنها تقي الفعلَ الكسرَ(٢)، والإتيانُ بها مع الياء واجبٌ في الفعل مطلقًا، جامدًا كان الفعل، أو متصرّفًا(٣). و

..............................لَيْسِـــــــي(٤)

---

(١) في المتن المطبوع في نسختين منه (النيفر والصبحي رشاد): (وهي) وهو الموافق لما في شرح الأزهري ٨٣، والمقّسي ٤٥/ ب، وفي ثالثة (عثمان بسبح): (نحو قولك) وهو الموافق لما في شرح الحسني ٣٢/ ب، وشرح ابن جبريل ٤٤/ ب، والسنهوري ٦٤/ أ، والبهنسي ٣٦/ ب، والمكودي ١٧، وزروق ٩٦أ، والرملي ٢٢٠، والغيطي ٣٤/ ب، والذي أثبته الشارح موافق لما في شرح الصباغ ٣٢ أ والشربيني (نور السجية ٥٦أ).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٩، المقتضب ١/ ٣٨٣، ٣٩٨، سر الصناعة ٢/ ٥٥٠، أمالي الشجري ٢/ ١٧٩، وعزا ذلك المرادي للجمهور، أما ابن مالك فقال: إنها لإزالة اللبس. (شرح التسهيل ١/ ١٣٥، توضيح المقاصد ١/ ١٥٢).

(٣) الحكم بذلك في الجامع الصغير ١٩. وكل ما يأتي من حديثه في نون الوقاية منقول عنه بتصرف يسير.

(٤) إذ ذهب القوم الكرام......

بيت من الرجز. وقبله: (عددت قومي كعديد الطيس)

وقائله: رؤبة بن العجاج، و(الطيس): الحصىٰ أو الرمل. ويروي: (حتىٰ لحقنا بعديد) و(قد ذهب القوم الكرام).

وهو في ملحق ديوان ١٧٦، والحلبيات ٢٢١، سر الصناعة ١/ ٣٢٣، وتخليص الشواهد ٩٩، أوضح المسالك ١/ ١٠٨، الخزانة ٥/ ٣٢٤-٣٢٦.

ضرورةٌ[١]، و(ما أَحْسَنِيْ) لَحْنٌ[٢].

وفي المحذوف من نحو: ﴿...تَأْمُرُونِي...﴾[٣] خلافٌ[٤]. ويجوز الإدغامُ والفكُّ. - وفي اسم الفعل[٥]، كـ(دَراكِني) و(عليكَني).[٦] - وفي النثر مع (ليت)[٧] (ليت)[٧] و(مِنْ) و(عن)[٨] - وراجحٌ مع[١]

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك جواز حذف النون (التسهيل ٢٥) ونصّ في الشرح أنه لم يرد إلا في الشعر ١/ ١٣٦، والنصُّ علىٰ كونه ضرورة في الجامع الصغير ١٩.

(٢) في (جـ): نحن. وما ذكره الشارح مبنيٌّ علىٰ رأي البصريين. والكوفيون يجيزونه؛ لأنهم يرون (أَحْسَنَ) اسمًا (الارتشاف ١/ ٤٧٠، توضيح المقاصد ١/ ١٥٥، أوضح المسالك ١/ ١٠٨).

(٣) ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ...أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤ الزمر ٣٩.

(٤) وذلك علىٰ قراءة التخفيف، وهي قراءة نافع وابن عامر في بعض الروايات عنه (السبعة ٥٦٣، التيسير ١٥٤) وقد جرىٰ تفصيل الخلاف في المحذوف في صـ٢٠٩-٢١٠، في الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: «أتحاجوني» بقراءة التخفيف أيضًا.

(٥) معطوفٌ علىٰ قوله: (والإتيان بها مع الياء واجبٌ في الفعل مطلقًا ...)

(٦) قال سيبويه: «وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول: (عليكني) من غير تلقين» الكتاب ٢/ ٣٦١.

٢/ ٣٦١.

والوجهان مذكوران في توضيح المقاصد ١/ ١٦٤. واقتصر ابن هشام علىٰ لحاق النون في أوضح المسالك ١/ ١١٠.

(٧) وأمّا في الشعر فيجوز للمضطرِ حذفُ النون (الكتاب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، المقتضب ١/ ٣٨٥، المفصل ١٣٨، شرح الرضي ٢/ ٢٣). ويروي ابن الحاجب الجواز مطلقًا (الكافية ١٤٧) وجعل ابن مالك حذف النون معها قليلًا (شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦).

(٨) قال الزمخشري: «وعن بعض العرب: (مِنِيْ، وعَنِيْ) وهو شاذ» ونصّ الشلوبين علىٰ أنه لا يكون إلا في الضرورة (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٤٧، ونحوه في أوضح المسالك ١/ ١١٨، وعند ابن الحاجب الجواز. (الكافية ١٤٧، ونحوه في التسهيل ٢٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦، وشرح الرضي ٢/ ٢١.

(لَدُنْ)[٢] و(قط) و(قد)[٣]، ومرجوحٌ مع (لعلّ)[٤]، وجائز مع (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) و(كأنّ)، وممتنعٌ فيما بقي من أخواتها.[٥] ونحوُ: (غيرُ الدَّجّال[٦] أَخْوَفُني

---

(١) في (جـ): من.

(٢) عدّها سيبويه مثل (عنّي) و(قدني) و(قطني) و(مني). (الكتاب ٢/ ٣٧٠، ٣٧٣) ونقل الشلوبين عنه أنه يرى لحاق النون بها لازمًا. (شرح الجزوليه الكبير ٢/ ٦٤٧) ونقل عنه الرضي أنه لا يجيز ترك النون إلا في الضرورة (شرح الكافية ٢/ ٢٢). ومن العلماء من يرى ذلك جائزًا، لا لازمًا، كالزجج في معاني القرآن ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، وفي بعض كلامه ما يدل على اللزوم، وعزي إليه ذلك في شرح الرضي ٢/ ٢٢. والجزولي في مقدمته ٦٣، وابن الحاجب في كافيته ١٤٧، وابن مالك في التسهيل ٢٥، وشرحه ١/ ١٣٦، وابنه في شرح الألفية ٧٠، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٢، وقد جرت بها القراءة السبعية في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ ٧٦ الكهف ١٨، وهي قراءة نافع (السبعة ٣٩٦، العنوان ١٢٤، والتيسير ١١٨).

(٣) في (ب) و(جـ): و(قد) و(قط). وظاهر كلام سيبويه وجوب النون إلا في الضرورة. (الكتاب ٢/ ٣٧١) وعن ابن جني الجواز (سر الصناعة ٢/ ٥٥٠) ونحوه في الكافية ١٤٧، وشرحها للرضي ٢/ ٢١.

(٤) قال الشلوبين: وإثبات النون في (لعل) أقل، وحذفها أكثر. (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٤٣)، ونحوه في الكافية ١٤٧، وشرحها للرضي ٢/ ٢١، أوضح المسالك ١/ ١١٢. وجعل ابن الناظم لحاق النون معها ضرورة (شرح الألفية ٦٩).

(٥) قول الشارح: (من أخواتها) زيادة موهمة؛ لأن الذهن يتجه إلى أخوات (إنّ)، ولم يبق من أخواتها إلا (ليت) و(لعل) وقد ذكرهما قبلُ، ولم يقل: إن لحاق النون فيهما ممتنع. أمّا ابن هشام الذي يكاد الشارح ينقل عنه قولَه في هذه المسألة فقال: «وممتنع فيما بقي» (الجامع ٢٠) وهو يعني الأسماء مثل (أبي)، وباقيَ الحروف مثل (لي) و(في) وغيرهما.

(٦) في (أ) و(ب): الرجال. وهو تصحيف.

عليكم)[١] شاذٌّ[٢].

(و) الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظِّمِ نفسَه، وهو (نا) من نحو: ((ضربَنا) زيدٌ) بفتح الباء. وهذا الضمير متىٰ اتصل بالمضارع أو الأمر فهو مفعول أبدًا، وإنْ اتصل[٣] بالماضي فإنْ سكن ما قبله، وكان غيرَ ألفٍ[٤] أو تاءِ تأنيث فهو في محل رفعٍ، علىٰ أنه فاعلٌ، أو نائب عنه، وإنْ انفتح ما قبله أو كان ألفًا أو تاءَ تأنيث فهو[٥] في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة.

(و) الثالث: ضمير المخاطب المذكر[٦]، وهو الكاف المفتوحة، نحو الكاف من نحو: ((ضربكَ) زيد).

---

(١) جزء من حديث الدجال الطويل، وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم ٤/ ٢٢٥١، وسنن ابن ماجه ٢/ ١٣٥٦، وفي سند أحمد: (أخوفني علىٰ أمتي) ٥/ ١٤٥، وفي سنن الترمذي: (أخوف لي عليكم) ٤/ ٥١١.

والمعنىٰ: غير الدجال أشدّ إليّ إخافة عليكم من الدجال. وتفصيلُ القول في معناه في شرح التسهيل ١/ ١٣٩-١٤٠، قال النووي بحاشية صحيح مسلم: «هكذا هو في جميع بلادنا (بنون بعد الفاء) وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين قال: ورواه بعضهم بحذف النون، وهما لغتان صحيحتان، ومعناهما واحد».

(٢) للحوقها لـ(أفعل) التفضيل، وهو اسم. ووجه جوازه شبه (أفعل) التفضيل بـ(أفعل) في التعجب. (شرح التسهيل ١/ ١٣٩).

(٣) في (ج): اتصلت.

(٤) في (ب): الألف.

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): فهي. وما أثبته عن الاحتياطيات الثلاث، وهو الملائم للسياق.

(٦) في (أ): المذكور.

(و) الرابع: ضمير المؤنثة [المخاطبة][(١)]، وهو الكاف المكسورة، نحو الكاف من نحو: ((ضربكِ)عمرو).

تنبيه:

قال الرضي[(٢)]: وبعض العرب يُلْحِق بكاف المذكر إذا اتصل بها ضميرٌ ألفًا[(٣)]، وبكاف المؤنث [ياءً][(٤)]، كما حكىٰ سيبويه[(٥)]: (أعطيتكاه) و(أعطيتكيه)؛ تشبيهًا للكاف بالهاء، نحو: (أعطيتهاه) و(أعطيتهوه).

وقال أبو علي[(٦)]: قد تلحق الياءُ [تاءَ][(٧)] المؤنث مع الهاء، كـ(رميتيه)[(٨)].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في شرح الكافية ٢/ ١١ بتصرف.

(٣) في كلام الرضي: إذا اتصلت بهاء الضمير ألفًا، وهو أدقّ؛ لأن الضمير الثاني هنا لا يكون إلا للغائب.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في الكتاب ٤/ ٢٠٠، لكنه حكىٰ أمثلة مقاربة لما ذكر الرضي والشارحُ، وليست إيّاها، ففي الكتاب «... وذلك قولك: أعطيكيها وأعطيكيه للمؤنث، وتقول في التذكير: أعطيكاه وأعطيكاها».

(٦) قال ذلك في الحجة ٥/ ٣٠، ٤/ ٤١٦، ونقل ذلك عنه الرضي في الموضع السابق نفسه، وهذا الذي ذكره أبو علي قد حدّث به الخليل تلميذَه سيبويه، قال: وهذه قليلة. (الكتاب ٤/ ٢٠٠).

(٧) سقطت من (ب) وهي في (أ) و(جـ): (ياء) والتصويب من (د) ومن كلام الرضي.

(٨) في (ب): مبنية. ولعلّ الشارح يقصد هذه اللفظة التي وردت في قول الشاعر:

رميتيه فأقصدتِ وما أخطأت في الرمْيه

وهو بيت من الهزج لم أعرف قائله، وبعده:

بسهمين مليحين أعارتكيهما الظبيه

والبيت في الحجة لأبي علي ٥/ ٣٠، ٤/٤١٦، تذكرة النحاة ١١٧، الارتشاف ١/ ٤٦٣، تعليق الفرائد ٢/ ٢٢، الخزانة ٥/ ٢٦٨-٢٦٩.

(و) الخامس: ضمير المثنىٰ المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، وهو الكاف التي لحقها ميم وألف، نحو الكاف من نحو: ((ضرَبكما[١]) بكرٌ).

(و) السادس: [ضمير][٢] جمع[٣] المذكر / [١٧٩/ ب] المخاطب، وهو الكاف التي [لحقها][٤] ميم، نحو الكاف من نحو: ((ضرَبكم) خالدٌ).

تنبيهات:

الأول: قد تُكسر كافُ المثنىٰ والجمع بقلَّة بعد كسرة أو ياءٍ ساكنة،[٥] نحو: (بكِم) و(فيكِم) و(بِكِما) و(فيكِما). وحكىٰ سيبويه[٦] أنها لغة ناسٍ من بكر بن وائل، [قال][٧]: وهي رديئة جدًّا.

الثاني[٨]: في الميم من نحو: (ضربكم) و(ضربهم) و(مرّ بكم) و(مرّ بهم) أربعُ لغات: أحسنُها السكونُ، ويقابلُها[٩] الضمّ بإشباعٍ[١٠]،

---

(١) في (ب): ضربتما.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (أ): جمع.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) التسهيل ٢٥، وشرحه ١/ ١٣٣-١٣٤، شرح الرضي ٢/ ١١، الارتشاف ١/ ٤٦٨.

(٦) حكايته وقوله في الكتاب ٤/ ١٩٧، وهي أيضًا عند المبرد، وقال: وذلك غلط منهم فاحش، (المقتضب ١/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) منقول بتصرف يسير عن السيوطي في الهمع ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٩) في (جـ): ويقابله.

(١٠) هذه اللغة في الكتاب ٤/ ٢٠١، والمقتضب ١/ ٤٠٣.

وباختلاسٍ(١)، والضمُّ قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها. فإنْ وليَها ضميرٌ متصلٌ وجب الضمّ عند ابن مالك(٢)، وترجّح عند سيبويه(٣) ويونس(٤)، نحو: (ضربتموه)، ومنه: ﴿...أَنُلۡزِمُكُمُوهَا...﴾،(٥) وقرئ: ﴿...أَنُلۡزِمۡكُمۡهَا...﴾ بالسكون(٦).

ووجهُ الضمّ أن الإضمار يردّ الأشياء إلىٰ أصولها غالبًا، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضميرُ التثنية بالألف، وإنما تُرك للتخفيف.

---

(١) في (ب): واختلاس.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٣٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٤) نقل ذلك عنه سيبويه (الكتاب ٢/ ٣٧٧) قال: وزعم يونس أنه يقول: (أعطيتكمْه) و(أعطيتكمْها)، كما يقول في المظهر، والأوّل أكثر وأعرف، وظاهر كلام سيبويه عدم موافقة يونس، ويعني بالأوّل قوله: (أعطيتكموها)، وعزاه ابن مالك ليونس وحده في شرح التسهيل ١/ ١٣٣، وانتقده أبو حيّان في هذه العزو، (الارتشاف ١/ ٤٦٣)، وقال: إنه أيضًا رأي سيبويه، ونحوه في تعليق الفرائد ٢/ ٢٦. والعزو ليونس وسيبويه معًا في المساعد ١/ ٨٤.

(٥) ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ... وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ ٢٨ هود ١١.

(٦) القراءة الثابتة بسكون الميم الأولىٰ (معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢، وللزجاج ٣/ ٤٨، مختصر ابن خالويه ٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٠، وغيرها كثير. ولم أجد أحدًا نصَّ علىٰ إسكان الميم الثانية إلا النحاس، لكنه لم يروها علىٰ أنها قراءة، قال: «ويجوز علىٰ قول يونس في غير القرآن: (أنلزمكمْها) (إعراب القرآن ٢/ ٢٨٠)، وقال السمين الحلبي: «وقال أبو البقاء: وقرئ بإسكان الميم فرارًا من توالي الحركات، وقولُه هذا يحتمل أن يكون أراد سكون ميم الجمع... وهذا إن ثبت قراءةً فهو مذهبٌ ليونس..» الدر المصون ٤/ ٩٤، والذي يظهر لي جليًّا أن أبا البقاء العكبري إنما أراد الميمَ الأولىٰ -كما هو قول الأكثرين- وقد صرّح بذلك في كتابه، فقال: «وقرئ بإسكان الميم الأولىٰ فرارًا من توالي الحركات» إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٣٧.

الثالث[١]: إذا اجتمع مذكر ومؤنث غُلِّب المذكرُ،[٢] وإن اجتمع[٣] مخاطبٌ وغائبٌ غُلّب المخاطبُ.[٤] والله أعلم.

(و) السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب، وهو الكاف التي لحقها نون مشددة، نحو الكاف من نحو: ((ضرَبَكُنَّ) زيدٌ) يا هندات.

(و) الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، وهو الهاء من نحو: (عمرو (ضَرَبَه) زيد).

تنبيه[٥]:

أصل هاء الغائب الضمّ، كـ(ضربه) و(له) و(عنده)، وتُكسَر[٦] بعد الكسرة، نحو: (به) و(لم يعطه) و(أعطه) وبعد الياء الساكنة[٧]، نحو: (فيه) و(عليه) و(يرميه)؛ علىٰ وجه الإتباع، ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضمّ[٨]، نحو:

---

(١) مستفاد من شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ١٠٢-١٠٣.

(٢) الكامل للمبرد ٣/ ١١٧٢-١١٧٣، المغني ٢/ ٦٨٧.

(٣) في (ب): أجمعت.

(٤) المغني ٢/ ٦٨٧، الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٥.

(٥) منقول بتصرف يسير عن السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٢.

(٦) في (جـ): وتكسير.

(٧) بيان ذلك في الكتاب ٤/ ١٩٥، والمقتضب ١/ ٣٩٩، والتسهيل ٢٤، وشرحه ١/ ١٣٢، شرح الرضي ٢/ ١١.

(٨) ظاهر كلام سيبويه أن الكسر جائز أيضًا (الكتاب ٤/ ١٩٥-١٩٦) ونقل ابن مالك أنَّ مَن كسر هاءَ المفرد كَسَرَ في الجمع، ومن لم يكسر لم يكسر. (شرح التسهيل ١/ ١٣٣).

(يعطيهُمـوه) و(لـم يعطِهُمـوه)، فـإن فَصَـل بـين الهـاء والكسـرة[١] سـاكنٌ قَـلّ كسـرُها،[٢] ومنـه قـراءة ابـن ذكـوان:[٣] ﴿...أَرْجِئْـهِ[٤]وَأَخَاهُ ...﴾.[٥] ثـم كَسْـرُها في الصورتين المذكورتين لغةُ غيرِ الحجازيين، / [١٨٠/أ].

وأمّا الحجازيون فلغتهم ضمّ هاء الغائب مطلقًا[٦]، وبها قرأ حفص: ﴿...وَمَآ

---

(١) في (أ) و(جـ): الكسر.

(٢) عزا ابن مالك ذلك لبعض العرب (شرح التسهيل ١/ ١٣٢).

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو (١٧٣-٢٤٢هـ) مقرئ دمشق وإمام الجامع، قرأ على الكسائي وأيوب بن تميم، وقرأ عليه هارون الأخفش ومحمد بن موسى الصوري وغيرهم، وكان ثقة مقدمًا في القراءة، وكان شيخًا لها بالشام. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٦٣-١٦٥، غاية النهاية ١/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٤) في (أ) و(ب): أرجه.

(٥) ﴿قَالُوٓاْ ... وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ ١١١ الأعراف ٧، ﴿قَالُوٓاْ ... وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ ٣٦، الشعراء ٢٦، وهذه القراءة قراءة ابن عامر، رواية ابن ذكوان عنه، قال ابن مجاهد: وهذا وهم من ابن ذكوان؛ لأن الهاء لا يجوز كسرُها وقبلها همزة ساكنة، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، وأما الهمزة فلا .(السبعة ٢٨٨)، والقراءة في التيسير ٩٢، والعنوان ٩٦، التبصرة ٢٠٤.

(٦) الكتاب ٤/ ١٩٥، شرح التسهيل ١/ ١٣٢، شرح الرضي ٢/ ١١، المساعد ١/ ٩١.

أنسَىٰنِيهُ ...﴾[١] ﴿...بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[٢]، وقرأ حمزة:[٣] ﴿...لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓاْ ...﴾.[٤] وإذا كان قبلها ساكنٌ وحُذِفَ لعارضٍ من جزمٍ أو وقفٍ جاز فيها[٥] الأوجهُ الثلاثةُ[٦]: الإشباعُ؛ نظرًا إلىٰ اللفظ[٧] [به][٨]؛ لأنها بعد حركة. والاختلاسُ؛ نظرًا[٩] إلىٰ الأصل؛ لأنها بعد ساكن. والإسكانُ؛ نظرًا إلىٰ حلولها محلَّ المحذوف[١٠]، وحقُّه الإسكانُ لو لم يكن معتلًّا، مثال ما حُذِف جزمًا[١١]: ﴿...يُؤَدِّهِۦ

(١) ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ... إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ ٦٣ الكهف ١٨، وقراءة الباقين وأبي بكر عن عاصم بالكسر، (السبعة ٣٩٤، التيسير ١١٧).

(٢) ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ... فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٠ الفتح ٤٨، وقراءة الباقين وأبي بكر عن عاصم بالكسر أيضًا، (السبعة ٣٩٤، ٦٠٣، التيسير ١١٧).

(٣) ابن حبيب الزيات التيمي مولاهم (٨٠-١٥٦، هـ) أحد القراء السبعة، كان يبيع الزيت فنسب إليه، قرأ علىٰ الأعمش علىٰ خلاف في ثبوت ذلك، وابن أبي نيلىٰ، وهو إمام القراءة في الكوفة بعد عاصم. (السبعة ٧١-٧٧، وفيات الأعيان ١/ ١٦٧).

(٤) ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ...إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ ١٠، طه ٢٠، ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ... إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ ٢٩ القصص ٢٨، وهي قراءة ابن سعدان عن المسيّبي أيضًا، وقرأ الباقون بالكسر، (السبعة ٤١٧، التيسير ١٢٢).

(٥) في (ب): فيه.

(٦) هذه الأوجه الثلاثة في التسهيل ٢٥، وتعليلها في الشرح ١/ ١٣٣، وشرح الرضي ٢/ ١١، والارتشاف ١/ ٤٦٨، تعليق الفرائد ٢/ ٥٢-٥٣، والهمع ١/ ٢٠٣، واللفظ لفظُه.

(٧) في (أ) و(ب): الحفظ.

(٨) سقطت من (جـ).

(٩) في (جـ): ونظرا.

(١٠) في (أ) و(ب): الحذف.

(١١) في (جـ): جزء ما.

إِلَيْكَ ...﴾[١]، ﴿...وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ...﴾[٢]، ووَقْفًا: ﴿...فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾[٣]. وإذا وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسُها، سواءً كان صحيحًا، نحو: [(منْه)، و][٤] (عَنْه)، و(أكْرِمْه)، أو حرفَ علةٍ نحو: (فيه) و(عليه). هذا رأي المبرد،[٥]، وصحّحه ابن مالك،[٦] وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلّة،[٧] وقال: الأفصح بعد غيره الإشباعُ.[٨] واختاره أبو حيّان[٩]. أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعًا[١٠].

---

(١) ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ ٧٥ آل عمران ٣.

(٢) ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ ...وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ ١١٥ النساء ٤.

(٣) ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا...﴾ ٢٨ النمل ٢٧، والمراد بالوقف هنا حذفُ حرف العلة لأجل البناء لأنه فعل أمر، وقد قرئت هذه المواضع ونحوُها في القرآن بالأوجه الثلاثة. وقد أطال ابن مجاهد في تقرير ذلك في السبعة ٢٠٧-٢١٢.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) المقتضب ١/ ٤٠١، وعزي إليه ذلك في شرح السيرافي ٥/ ١٦٩ أ، والتسهيل ٢٤، وشرحه ١/ ١٣٢، والمساعد ١/ ٩٢، والهمع ١/ ٢٠٢.

(٦) في التسهيل ٢٤، وشرحه ١/ ١٣٢، وهو أيضًا رأي ابن عقيل في المساعد ١/ ٩٢.

(٧) الكتاب ٤/ ١٨٩، قال: «فإن كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف شبه الياء والواو.. فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر.. والإتمامُ عربي».

(٨) الكتاب ٤/ ١٩٠، ولفظه: «والإتمام أجود» وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ١/ ١٣٢، والارتشاف ١/ ٤٦٧، والمساعد ١/ ٩٢.

(٩) الارتشاف ١/ ٤٦٧، ونقله عنه السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٢.

(١٠) حكى الإجماع السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٢.

ومن غير الأفصح[١] قولُه[٢]:

لَـــهُ زَجَـــلٌ كأنّـــه صَـــوْتُ حـــادٍ .... [٣]

(وِ) التاسع: ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، وهو (ها) من نحو: (هند ضَرَبَها) زيد) بناءً على ما قاله قومٌ،[٤] وجزم به ابنُ مالك مِن أنَّ الضمير مجموع الهاء والألف[٥]، وادّعى السيرافيُّ[٦] أنه لا خلافَ فيه؛ للزوم الألف، سواء

---

(١) جعله سيبويه والمبرد ضرورة، الكتاب ١/ ٢٩-٣٠، (المقتضب ١/ ٤٠١) ونحوه في الخصائص ١/ ١٢٧-١٢٨، ٣٧١، وقال ابن مالك: وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختيارًا، وعند غيرهم اضطرارًا. (التسهيل ٢٤، ونحوه في الشرح ١/ ١٣٢، وشرح الرضي ٢/ ١١).

(٢) هو الشماخ، والبيت في ديوانه ١٥٥.

(٣) .... إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أو زَمِيْرُ

والبيت من الوافر. ورواية الديوان: (له زجل تقول أصوت حاد) فلا شاهد فيه، وهو في وصف حمار وحش هائج، و(الوسيقة) أنثى الحمار. والمعنى: أنه إذا طلب أنثاه صوّت بها، وصوتُه كأنه صوت حادٍ أو مزمار، والشاهد قوله: (كأنه) حيث اختلس الحركة على الهاء ولم يشبعها، كما هو المشهور فيها في غير هذا البيت. والبيت في الكتاب ١/ ٣٠، والمقتضب ١/ ٤٠٢، الخصائص ١/ ١٢٧، شرح التسهيل ١/ ١٣٢.

(٤) منهم أبو حيّان في الارتشاف ١/ ٤٦٦، والدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٤٦، ونقله السيوطي عن قوم لم يسمّهم (الهمع ١/ ٢٠٠)، وهو ظاهر قول سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٩.

(٥) قال في التسهيل ٢٤: «ومن البارز المتصل ياء للمتكلم وكاف مفتوحة للمخاطب... و(ها) للغائبة» وكذا في شرحه ١/ ١٣١، ونقله عنه السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٠، وظاهر كلامه في شرح العمدة يخالف ذلك، قال: «والمشترك فيه النصب والجرّ ياء المتكلم وكافا المخاطب والمخاطبة ومثناهما ومجموعهما، وهاء الغائب والغائبة...» (شرح العمدة ١/ ١٤٣).

(٦) في شرح الكتاب ٥/ ١٦٨ ب، ونقل ذلك عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٤٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٠٠.

اتصلت بضمير، نحو: (أعطيتها)، أم لا.(١)

وقد أجاز قومٌ حذفَها في الوقف، وحملوا(٢) عليه: (والكرامة ذاتُ أكرمَكم الله بَهْ)، أي: (بها)،(٣) خلافًا لمَن زعم [أنه](٤) الهاء وحدها، وأمّا الألف فزائدةٌ؛ تقويةً لحركة الهاء لمّا تحرَّكت بالفتح؛ لنفرق بين المذكر والمؤنث(٥).

(و) العاشر: ضمير مثنىٰ الغائب مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، وهو الهاء التي لحقها ميم وألف، نحو الهاء من نحو: (الزيدان (ضَرَبَهما) عمرو).

(و) الحادي عشر: ضمير جمع المذكر الغائب(٦)، وهو الهاء التي لحقتها ميم، نحو الهاء من نحو: (الزيدون (ضربهم) / [١٨٠/ ب] عمرٌو).

تنبيه:

كسر الهاء في المثنىٰ والجمع هنا ككسرها في المفرد المتقدم(٧)، فيجوز في

---

(١) عبارة السيرافي: «ولا خلاف بينهم أن الألف في قولهم: (عليها) و(ضربها) هما جميعًا الاسم». والباقي زيادة عليه، ذكرها السيوطي في الهمع فيما عزاه للسيرافي، وليست ظاهرة المراد.

(٢) في (ب): وعملوا.

(٣) الارتشاف ١/ ٤٦٦، تعليق الفرائد ٢/ ٤٧.

(٤) سقطت من (ب) و(جـ): زعمه.

(٥) وهذا الرأي هو ظاهر كلام المبرد في المقتضب ١/ ٤٠٠، وصريح رأي ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٢٦، ونقله أبو حيّان في الارتشاف ١/ ٤٦٦.

(٦) في (ب): الغالب.

(٧) التنبيه علىٰ المساواة بينهما في شرح الرضي ٢/ ١٢، والارتشاف ١/ ٤٦٨.

هاء نحو: (يُعطيهموه) [و(لم يُعطِهموه)][١] الكسرُ عند غير الحجازيين، والضمُّ فيما عداهما،[٢] وعند الحجازيين مطلقًا[٣]، قال أبو عمرو: والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة[٤].

وإذا[٥] كُسِرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم إتباعًا، وهو الأقيس[٦]، وضمُّها على الأصل، وسكونُها[٧]، وقرئ بها: ﴿...أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾،[٨] والضمّ[٩] أشهر إنْ وليَها ساكنٌ،[١٠] والسكون أشهرُ إنْ وليَها متحركٌ؛[١١]،

(١) ساقط من (جـ).

(٢) يقصد الياء، والكسرة.

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٢٩٤، وقد نصّ ابن مالك عليه في شرح التسهيل ١/ ١٣٣.

(٤) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ١/٤٦٨، والسيوطي في الهمع ١/٢٠٣.

(٥) كلامه هذا إلىٰ آخر الفقرة منقول عن السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٤.

(٦) شرح التسهيل ١/ ١٣٤، شرح الرضي ٢/ ٢١.

(٧) وذلك خاص بما إذا وليها متحرك، وإنْ وليها ساكن جاز الوجهان الأولان فقط، والكسر أقيس في الحالتين، والضم أشهر إن وليها ساكن والإسكان أشهر إن وليها متحرك، كما سيذكر الشارح بعدُ.

(٨) ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ...﴾ ٦-٧ الفاتحة ١، والضم قراءة ابن كثير، وروي عن نافع الكسر والضمّ، وقراءة الباقين بالسكون (السبعة ١٠٨-١١١، والتيسير ٢٧، التبصرة ٥٦) إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٥١.

(٩) في (جـ): والأضم.

(١٠) شرح التسهيل ١/ ١٣٤، شرح الرضي ٢/ ١٢، ولا تنافي بين كونه أشهر وقوله من قبل: إن الكسر أقيس، فأكثر القراء علىٰ الضمّ، والكسرُ أقيس؛ لأنه إتباع لكسرة الهاء.

(١١) شرح الرضي ٢/ ١٢، ولذلك فقد قرأ أكثر القراء بالسكون في: (أنعمت عليهم)، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك قريبًا.

ولـذا[١] قـرأ الأكثـر بالضـمّ في: ﴿...بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾[٢] - وبالسـكون في: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ[٣]...﴾.[٤] وقد تُكسر ميمُ الجمع بعد الهاء قبل ساكن، وإن لـم تُكسـر الهـاءُ، كقوله[٥]:

.... وَهُـمِ المُلُـوكُ ومِـنْهُمِ الحُكَّـامُ[٦]

[(و)][٧] الثاني عشر: ضمير جمع المؤنث الغائب، وهو الهاء التي تلحقها نون مشددة، نحو الهاء من: (الهندات (ضَرَبَهنَّ) زيد).

---

(١) في (ب): وكذا.

(٢) ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ ...﴾ ١٦٦ البقرة ٢. وقراءة الضمّ هي قراءة عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر، والكسر قراءة أبي عمرو، وأما حمزة والكسائي فيضمّان الميم والهاء قبلها (السبعة ١٠٩، التيسير ٢٧، التبصرة ٥٥).

(٣) في (أ): يوقهم.

(٤) ﴿... يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ١٦ الأنفال ٨، وتخريج القراءة فيها مثله في قوله تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وقد سبقت قريبًا.

(٥) لم أقف علىٰ اسمه، قال ابن جني وابن يعيش: أنشده الكوفيون.

(٦) فهمُ بِطانَتُهمْ وهُمْ وزراؤُهمْ ....

والبيت من الكامل.

ويروىٰ: (وهم القضاة ومنهم الحجابُ) قال ابن جني: رويته عن الفرّاء كذلك، ولم يُرِدْ ابن جني المشافهة، وكذلك قال ابن عقيل.

الخصائص ٣/ ١٣٢، المحتسب ١/ ٤٥، سر الصناعة ٢/٥٥٨-٥٥٩، شرح المفصل ٣/ ١٣٢، شرح التسهيل ١/ ١٣٤، الارتشاف ١/ ٤٦٩، المساعد ١/ ٩٤، شفاء العليل ١/ ١٨٦، تعليق الفرائد ٢/ ٥٦.

(٧) سقطت من (ب).

تتمّة[١]:

لا تقع ياء المتكلم والكاف والهاء المتصلات في موضع رفع فقط من غير استعارة أصلًا، فلا يَرد وقوعُ كلٍّ منها فاعلًا للمصدر، نحو: (أعجبني ضَرْبُك زيدًا وضَرْبُه عمرًا)؛ [لأنهما][٢] في محل جرٍّ ورفع[٣]، ولا وقوعُ[٤] كلٍّ منها في موضع رفع فقط بعد (لولا) في نحو: (لولاي) و(لولاه) و(لولاك) عند الأخفش[٥]، حيث قال: الضمير مبتدأٌ، والخبر محذوف، و(لولا) غيرُ جارّة؛ إقامةً[٦] لضمير الخفض مقام ضمير الرفع، كما عكسوا إذ قالوا: (ما أنا كانت، ولا أنت كأنا).[٧] وإنْ رُدَّ بأنَّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبَهها بالأسماء الظاهرة[٨]-؛ لأن ذلك بطريق

(١) مستفادة من كلام شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ١١٢-١١٣.

(٢) سقطت من (جـ): والمراد الضمير (الكاف) في (ضرْبك) والهاء في (ضرْبه).

(٣) أي أنّ الكاف والهاء في محل رفع؛ لأنها فاعلة المصدر قبلها في المعنىٰ، ولكنها أيضًا في محل جر بإضافة اللفظ إليها، فلم ينفرد كونها للرفع فقط، وهو ما احترز عنه أولًا. وأما كونها للرفع ومعه غيره في الموضع نفسه، فلم يحترز منه.

(٤) عطف علىٰ قوله: (ولا يرد وقوعُ).

(٥) وهو قول الفرّاء أيضًا، وقد مضىٰ ذكرُه في هامش صـ٥٦٧، حـ(٧).

(٦) في (ب): انابة.

(٧) في الموضعين جعل ضمير الرفع -وهو المنفصل- محلَّ الخفض وهو المتصل. وهذه الحجة مذكورة له في المفصل ١٣٨، والمغني ١/ ٢٧٤.

(٨) هذا الردّ في المغني ١/ ٢٧٤.

الاستعارة.(١)

ومذهب سيبويه(٢) والجمهور أنَّ (لولا) جارَّةٌ للضمير مختصةٌ به، كما اختصّت (حتىٰ) والكافُ بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفعٌ بالابتداء، / [١٨١/ أ] والخبر محذوف.(٣) وعلىٰ هذا فلا إشكال؛ لأن للضمير هنا محلّين. نعم، إذا عُطِف عليه اسمٌ ظاهرٌ، نحو: (لولاي وزيدٌ) تعيّن رفعُه؛ لأنها لا تجرّ إلا الضميرَ.(٤)

(و) الضمير (المنفصل) مِن عامله، وهو ما يُبتدأ به ويَلي (إلّا) في الاختيار - كما تقدّم(٥)- أيْ: ما يَصحّ فيه ذلك لغةً عند الفصحاء، فالضمير من نحو: (ضربتهم) غيرُ الضمير من نحو: (هم ضربوا)؛ لصحّة الابتداء بالثاني لكونه(٦) كلمةً مستقلَّةً دون الأول، ولجعلهم الثاني كلَّه كلمةً، واختلافهم في الأول، فقيل:

---

(١) هذا تعليل قوله: (ولا يرد وقوع كل منها في موضع رفع فقط بعد (لولا)...الخ) وذلك لأن الياء والكاف والهاء صارت في محل رفع ليس علىٰ سبيل الأصالة؛ ولكنها استعيرت من باب وضع الضمير المتصل مكان المنفصل.

(٢) مضىٰ ذكر مذهبه ومذهب الجمهور في هامش صـ٥٦٧، حـ(٧).

(٣) هذا منقول عن ابن هشام في المغني ١/ ٢٧٤، وأصله في شرح المفصل ٣/ ١٢١-١٢٢، وقد مضىٰ في تفصيل المسالة في الموضع السابق.

(٤) قرّر ذلك ابن هشام في المغني ١/ ٢٧٤، وهو بشكل علىٰ القاعدة التي ذكرها الشارح؛ لأن (الياء) صارت في موضع رفع فقط في تلك الجملة.

(٥) في صـ٥٢٩، وما بعدها.

(٦) في (ب): فكونه.

الهاء والميم، وقيل: الهاء فقط.(١)

(اثنا عشر) ضميرًا(٢) بالاستقراء، ثم شرع في سردها على طريق التمثيل، فقال:

الأوّل ضمير(٣) المتكلم وحده، نحو (إيّا) مِن قولك: ((إيّاي) أكرمت)، أيْ: نحو: (إيا) من مقولك الذي هو: (إيّايَ) من نحو: (إيّاي أكرمتَ)، أو (ما أكرمتَ إلا إيّايَ).

[و](٤) الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظمِ نفسَه (و) هو (إيّا) من نحو: ((إيّانا) أكرمتَ)، أو (ما أكرمتَ إلا إيّانا).

(و) الثالث: ضمير المفرد المخاطب المذكر، وهو (إيّا) من نحو: ((إيّاك) أكرمتُ)، أو (ما أكرمت إلا إيّاكَ)، بفتح الكاف فيهما.

(و) الرابع: ضمير المفردة المؤنثة المخاطبة، وهو (إيّا) من نحو: ((إيّاكِ)

---

(١) القول الأوّل لأبي علي الفارسي، والثاني هو ما رجّحه الشارح. وقد سبق ذكر كلا القولين في صـ٥٨٩.

(٢) لم يذكر الشارح هنا كلمة (وهي)، وهو في ذلك موافق لإحدىٰ نسخ الآجرومية (صبحي رشاد) وكذلك لم يذكرها شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١١٤، ١٢٢، وهو الموافق أيضًا لما في شرح الصباغ ٣٢ أ ب. وكلمة (وهي) ثابتة في إحدىٰ نسخ المتن المطبوعة (النيفر) وهي الموافقة لما في شرح الأزهري ٨٤، والمقتّي ٤٥/ ب، وفي النسخة الثالثة من المتن المطبوع (عثمان بسبح): (نحو قولك) وهي الموافقة= =لما في شرح الحسني ٣٢ ب، والسنهوري ٦٤ب، والبهنسي ٣٧ أ، والمكودي ١٧، والرملي ٢٢٠، والشربيني (نور السجية ٥٧أ) والغيطي ٣٤ أ.

(٣) في (جـ): لضمير.

(٤) سقطت من (أ).

أكرمت)،[١] و(ما أكرمت إلا إيّاكِ)، بكسر الكاف فيهما.

(و) الخامس: ضمير المثنىٰ المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، وهو (إيّا) المردفُ بكافٍ وميمٍ وألفٍ [من][٢] نحو: ((إيّاكما) أكرمتُ)، أو (ما أكرمت إلا إيّاكما).

(و) السادس: ضمير جمع المذكر المخاطب وهو (إيّا) المردفُ بكاف وميم من نحو: ((إيّاكم) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا إيّاكم)، بضمّ الكاف فيهما.

(و) السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب، وهو (إيّا) المردفُ بكاف ونون مشددة من نحو: (إياكنَّ) أكرمتُ)، أو (ما أكرمت إلا إيّاكن)، بضم الكاف فيهما.

(و) الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، وهو (إيّا) المردفُ بالهاء المضمومة وحدها من نحو: ((إيّاه) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا إيّاه)./ [١٨١/ ب]

(و) التاسع: ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، وهو (إيّا) المردفُ بالهاء المفتوحة من نحو: ((إيّاها) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا إيّاها).

(و) العاشر: ضمير مثنىٰ الغائب مطلقًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا، وهو (إيّا)[٣] المردفُ بهاءٍ وميمٍ وألفٍ من نحو: ((إيّاهما) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا

---

(١) في (ب): أي.

(٢) سقطت من(أ).

(٣) في (ب): اليا.

إيّاهما).

(و) الحادي عشر: ضمير جمع المذكر الغائب، وهو (إيّا) المردفُ بهاء وميم من نحو: ((إيّاهم) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا إيّاهم).

(و) الثاني عشر: ضمير جمع المؤنث الغائب، وهو (إيّا) المردفُ بالهاء والنون المشددة من نحو: ((إيّاهن) أكرمت)، أو (ما أكرمت إلا إيّاهنّ).

تنبيه:

عُلم مِمّا قررناه أنَّ الضمير في هذه المواضع كلِّها هو (إيّا) فقط، وأنَّ اللَّواحق له حروفٌ مبيِّنة[١] للمعنىٰ المراد، مِن تكلمٍ وخطابٍ وغيبةٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وهو الصحيح، و[هو][٢] مذهب سيبويه[٣] وجماعةٍ[٤]، واختاره

---

(١) في نسخ التحقيق الست: (مبنية)، وهو تصحيف.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٥، قال: «واعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا)» فذكرها دون الحروف التي تليها، وقال: «فجاز (أنت) ههنا للفاعل كما جاز (إيّا) للمفعول؛ لأن (إيّا) للمفعول و(أنت) علامتا الإضمار» الكتاب ٢/ ٣٥٩، فسوّىٰ بين (إيّا) و(أنت) في أنهما علامتان للإضمار. ونحو ذلك في ٢/ ٣٦٢-٣٦٣، ٢/ ٣٥٨، وعزي إليه ذلك في شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦، وشرح الرضي ٢/ ١٢، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٦، والارتشاف ١/ ٤٧٤، وجواهر الأدب ١٤٣، والجنىٰ الداني ٩٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٣٦، والمساعد ١/ ١٠١-١٠٢، وشفاء العليل ١/ ١٩٠، والتصريح ١/ ١٠٣، والهمع ١/ ٢١٢، وشذ ابن يعيش عن العلماء فعزا إلىٰ سيبويه أن (إيّا) اسمٌ لا ظاهرٌ، ولا مضمر. (شرح المفصل ٣/ ١٠١) وهو غير دقيق.

(٤) يُعزىٰ للأخفش، وهو رأي ابن السرّاج (الأصول ٢/ ١١٧) والسيرافي ٢/ ٧٠ أ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣، وابن جني في سر الصناعة ١/ ٣١٣، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤، وهو اختيار كثير من المحققين: (الكشاف ١/ ١٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٦، والإنصاف ٢/ ٦٩٥، أسرار العربية ٣٤٢، والتخمير ٢/ ١٤٦، وشرح المفصل ٣/ ١٠٠، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١، لباب الإعراب ١٦٣، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٦.

وعزي للكوفيين (إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٥).

الفارسي[١]، وعزاه في (الكشاف)[٢] للأخفش والمحقِّقين، واختاره، قال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابُنا وشيوخُنا[٣]، فاللواحق حروفٌ لا محلَّ لها من الإعراب، كما لا محلَّ للكاف وأخواته في: (أرأيتَك) (أرأيتكما) (أرأيتكم) بمعنىٰ طلب الإخبار، فإنها بالإجماع حروفٌ تدلُّ علىٰ أحوال المخاطب، ويتعيّن بها ما أريد بالتاء.[٤] خلافًا للخليل في زعمه أنَّ نحو: (إيّاي) ضميران، أضيف أوَّلُهما إلىٰ ثانيهما[٥]، وإنْ اختاره ابن مالك؛[٦] لظهور أثر الإضافة في الظاهر من قوله: (... فإيّاه وإيّا الشوابِّ).[٧] ورُدَّ بشذوذه[٨]،

---

(١) في العضديات ٤٠، وعزي إليه ذلك في سر الصناعة ١/٣١٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٧٣، والارتشاف ١/ ٤٧٤، والجنىٰ الداني ٥٣٦، والمساعد ١/ ١٠٢.

(٢) ١/ ١٣.

(٣) قوله في التذييل ١/ ١٥٩ أ.

(٤) راجع مصادر تخريج رأيهم.

(٥) وهذا الرأي في الكتاب ١/ ٢٧٩، والأصول ٢/ ٢٥١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٤٠ ب، ١٤١أ، ٢/ ٧٠ أ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣، وإعراب ثلاثين سورة ٢٦، وسر الصناعة ١/ ٣١٢-٣١٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٢، وعزي أيضًا للأخفش (شرح التسهيل ١/ ١٤٥، وشرح الرضي ٢/ ١٢، والمساعد ١/ ١٠٢) وعزي للمبرد (شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٧٣) وحكي أيضًا عن المازني.

(٦) في التسهيل ٢٦، وشرحه ١/ ١٤٥.

(٧) قال سيبويه: «حدثني مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع إعرابيًّا يقول: (إذا بلغ الرجل الستين...) الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٨) سر الصناعة ١/ ٣١٥، وشرح السيرافي ٢/ ٧٠ أ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٣، الإنصاف ٢/ ٦٩٧، التخمير ٢/ ١٤٦، شرح المفصل ٣/ ١٠٠.

وبأنه[1] لم يُعهَد إضافةُ الضمير،[2] وبلزوم[3] إعراب (إيّا) لملازمتها الإضافة إلىٰ المفردات كـ(أيّ).[4] وخلافًا للزجاج في زعمه أنَّ (إيّا) مظهرٌ مبهمٌ[5] مضافٌ إلىٰ الضمائر / [١٨٢/ أ] الموالية له؛ إزالةً لإبهامه، حتىٰ كأن (إيّاك) بمعنىٰ (نفسك).[6] وتَمسُّكُه بما تمسّك به الخليل باطلٌ لشذوذه، وبقوله[7]:

دَعْنِـــــيْ وإيّـــــا خَالِـــــدِ ... فَلأَقْطَعَـــنّ عُـــرَىٰ نِياطِـــهْ[8]

كذلك؛ لأنّه ضرورة.[9] وخلافًا للفراء وابن كيسان وبعضِ الكوفيين في

---

(١) في (ب): وانه.

(٢) الأصول ٢/ ١١٧، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣، شرح السيرافي ٣/ ١٤١ أ، ٢/ ٧٠ أ، التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣، سر الصناعة ١/ ٣١٤، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٢، الإنصاف ٢/ ١٤٦.

(٣) في (ب): ويلزم.

(٤) الهمع ١/ ٢١٢.

(٥) في (ب): مهم.

(٦) رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه له ١/ ٤٨، العضديات ٤٠، سر الصناعة ١/ ٣١٤، المحتسب ١/ ٤٠، الإنصاف ٢/ ٦٩٥، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٤، شرح المفصل ٣/ ١٠٠، شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٦٢، شرح الرضي ٢/ ١٢-١٣، الجنىٰ الداني ٥٣٦-٥٣٧، واختاره السيرافي ٢/ ٧٠ أ، لكنه عزاه خطأً للخليل، واختاره الفارسي في المسائل المنثورة ٤٩، ووهم ناس من النحويين في عزو هذا الرأي للخليل، ولم ينتبهوا إلىٰ ما بينهما من فرق. (المنصف ١/ ١٢١، نتائج الفكر ٢٠١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١، الارتشاف ١/ ١٧٤) وعزي أيضًا لسيبويه (التخمير ٢/ ٦٤).

(٧) لم أعرف القائل.

(٨) البيت من مجزوء الكامل. ويروىٰ: (فدعني) (لأقطّعنّ). والبيت في البحر المحيط ١/ ٢٣، والتذييل ١/ ١٦٠ أ، الفوائد الشنوانية ١٧٣ب، المواهب الرحمانية ٢/ ١١٧

(٩) راجع مصادر التخريج.

زعمهم أنَّ الضمائر[١] ما بعد (إيّا)، وهي دعامةٌ تَعتمد عليها لواحقُها المذكورة؛ لأنها في الأصل متصلةٌ؛ فلا يتأتّىٰ[٢] فيها عند قطعها عن عواملها الاستقلالُ بالابتداء بها؛ فجيء بـ(إيّا) لتصير قابلةً لذلك.[٣] وخلافًا لما نقله ابن كيسان عن بعض الكوفيين من أنَّ الضمير هو مجموع[٤] (إيّا) وما بعدها.[٥] ورُدَّ بعدم

---

(١) في (ب): الضمير.

(٢) في (أ) و (ب): يأتي.

(٣) يعزىٰ هذا الرأي للفراء والكوفيين عامة، وبعضهم يعزوه إلىٰ ابن كيسان، وهو في شرح السيرافي ٣/ ١٤١ب ١٤٢أ، سر الصناعة ١/ ٣١٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٣، المحرر الوجيز ١/ ٧٢، الإنصاف ٢/ ٦٩٥، أسرار العربية ٣٤٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٥، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦، التخمير ٢/ ١٤٦، شرح المفصل ٣/ ١٠٠-١٠١، شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٦٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١، وقواه الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٣، واختاره المالقي في رصف المباني ٢١٥ وما بعدها.

(٤) في (جـ): المجموع.

(٥) هذا المذهب في إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣، شرح السيرافي ٣/ ١٤١ ب ١٤٢ أ، إعراب ثلاثين سورة ٢٦، سر الصناعة ١/ ٣١٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٠، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٣، المحرر الوجيز ١/ ٧٢، الإنصاف ٢/ ٦٩٥، أسرار العربية ٣٤٢، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٥، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦، التخمير ٢/ ١٤٦، شرح المفصل ٣/ ١٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦٧٣، شرح الرضي ٢/ ١٣، الارتشاف ١/ ٤٧٤، الجنىٰ الداني ٥٣٧، شفاء العليل ١/ ١٩٠، ائتلاف النصرة ١٠٤.

وبعضهم ذكر أنه رأي ابن كيسان، لا أنه ناقلٌ له... وما ذكره الشارح أشهر، وقد سبق قولُ ابن كيسان.

النظير[١]. وخلافًا لابن درستويه في أن (إيّا) بين الظاهر والضمير[٢].

والصحيح أنَّ (إيّا) على اختلاف الأقوال فيها غيرُ مشتقة من شيء، خلافًا لأبي عبيدة[٣] وغيرِه، حيث ذهب إلى اشتقاقها[٤] من لفظ (أَوِّ) مِن قوله[٥]:

فَأَوِّ لِذِكْراها إذا ما ذَكَرْتُها .... [٦]

---

(١) تقرير ذلك في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٩، وسر الصناعة ١/ ٣١٥، لمحرر الوجيز ١/ ٧٢، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦، شرح المفصل ٣/ ١٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢، شرح الرضي ٢/ ١٣.

(٢) في (ب): والمضمر. ورأيه في شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٤، إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦، وشرح الرضي ٢/ ١٢، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٠٦، الارتشاف ١/ ٤٧٤، جواهر الأدب ١٤٣، الجنى الداني ٩٢، توضيح المقاصد ١/ ١٣٦، المساعد ١/ ١٠١-١٠٢، شفاء العليل ١/ ٩٠.

وعزا ابن يعيش هذا الرأي لسيبويه (شرح المفصل ٣/ ١٠١) وهو غير دقيق.

(٣) معمر بن المثنى التيمي، تيم قريش، مولاهم (...-٢٠٩هـ) تقريبًا. من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارهم، و من أكثرهم رواية، وكان شعوبيًّا يحب الخوارج، ويلحن في كلامه وقراءته، ولا يقيم وزن بعض الأبيات إذا أنشدها، (مراتب النحويين ٧٧-٧٩، أخبار النحويين البصريين ٨٠-٨٣، طبقات النحويين واللغويين ١٧٥-١٧٨).

(٤) عزي إليه ذلك في البحر المحيط ١/ ٢٣، والارتشاف ١/ ٤٧٤-٤٧٥، والتذييل ١/ ١٦٠ب، الجنى الداني ٥٣٨، الدر المصون ١/ ٧٣-٧٤، الهمع ١/ ٢١٢-٢١٣.

(٥) لم أعرف القائل، وقال الفرّاء: أنشدنيه أبو الجرّاح، وهو أحد الذين يَروي عنهم.

(٦) .... ومِنْ بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ

والبيت من الطويل. ويروى: (فأوّهْ من الذكرى) والشاهد فيه: أن (أوّ) في البيت بمعنى: (احزَنْ وتوجَّدْ)، وهي التي اشتق منها لفظ (إيّا) عند مَنْ زعم ذلك، والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣، الأصول ٣/ ٣٣٠، الخصائص ٢/ ٨٩، المحتسب ١/ ٣٩، المنصف ٣/ ١٢٦، سر الصناعة ١/ ٤١٩، ٢/ ٦٥٦-٦٥٧، شرح المفصل ٤/ ٣٨.

أو من (الآية)؛ فتكون عينُها ياءً.[١]

فإنْ قلت: يلزم علىٰ مذهب الجمهور عدمُ صدقِ تعريف[٢] الضمير بأنه ما دلّ علىٰ متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدم ذكرُه علىٰ (إيّا)؛ لعدم دلالتها علىٰ ذلك، وإنما دلَّ عليه[٣] لواحقُها.[٤] قلت: منعوا عدمَ[٥] دلالتها علىٰ ذلك بأنها مشتركةٌ بين الأنواع الثلاثة، وكلُّ مشترَكٍ فهو دالٌّ علىٰ معناه، وتلك اللواحق إنّما هي قرائن التعيين، لا الدلالةُ من أصلها. وقولُهم: (تبيّن المعنىٰ المراد من تكلمٍ وغيبةٍ...) - فيه تسمّحٌ؛ لأن حملَه علىٰ ظاهره يوجب دلالة (إيّا) علىٰ مجرد الذات؛ فلا يَصدق عليه التعريفُ.

وعلىٰ قياسه فـ(أنْ) من نحو: (أنت) دالٌّ علىٰ المخاطب، بشرط اقترانه بتلك اللواحق؛ لأنَّ[٦] الخطاب مدلولٌ لتلك اللواحق، وإلّا لم يصدق التعريفُ عليه إذ ذاك. / [١٨٢/ ب] نبّه عليه أستاذُنا[٧].

---

(١) الحديث عن اشتقاقها إضافة إلىٰ المصادر السابقة في منثور الفوائد ٤٩، رصف المعاني ٢١٨، اللسان (أيا) ١٨/ ٥٦-٥٧.

(٢) في (أ) و(ب): التعريف.

(٣) في (جـ): عليها.

(٤) هذا الإلزام في رصف المباني ١/ ٢١٧.

(٥) في (جـ): عدو.

(٦) في (أ): لا أن.

(٧) الشنواني، وهو الذي أورد الإشكال وجوابه في المواهب الرحمانية ٢/ ١٢١-١٢٢، وصرّح بنقل بعض الجواب عن شيخه العبادي الذي ذكر ذلك في حاشيته علىٰ النكت ٢٢ ب ٢٣ أ.

باب المصدر

أيْ: المنصوب على المفعوليّة المطلقة، لا من حيث هو[(١)]. وهو لغةً: محلُّ صدور الفعل. واصطلاحًا: اسم الحدث الجاري على الفعل باشتماله على حروفه ومعناه.

واسمُ المصدر ما دلّ على معنى الفعل، وخالفه بالخلوِّ لفظًا أو تقديرًا من بعض حروف فعلِه، نحو: (اغتسل غُسْلًا)، و(توضَّأ وضوءًا).

واعلمْ أنَّ بين المفعول المطلق والمصدر اجتماعًا وافتراقًا، فيجتمعان في نحو: (ضربت ضربًا)، وينفرد المصدر في نحو: (يعجبني ذهابُك)، والمفعولُ المطلق في نحو: (ضربت زيدًا سوطًا).[(٢)] سُمّي بذلك؛ لأنه الذي يصدق عليه اسمُ مفعولٍ من غير تقييد[(٣)]؛ ومن ثمّ قدَّمه الزمخشريُّ[(٤)] وابنُ الحاجب[(٥)] على

---

(١) إذ المصدر بمعناه العام قد يكون خبرًا أو مبتدأ أو فاعلًا أو غيرَ ذلك.

(٢) الإشارة إلى ذلك في توضيح المقاصد ٢/ ٧٥.

(٣) هذه العلة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦١-٢٦٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٠٣، وكشف المشكل ١/ ٤٣١، وشرح الرضي ١/ ١١٣، وشرح الشذور ٢٢٦، وشرح الكافية للعصام ١٢٨.

(٤) في المفصل ٣١.

(٥) في الكافية ٨٤، وممّن قدمه أيضًا ابن السرّاج في الأصول ١/ ١٥٩، ١٦٩، والزجاجي في الجمل ٣١٦، وأبو علي في الإيضاح ١٩٣، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٤، وابن جني في اللمع ١٠١، والشنتريني في تلقيح الألباب ٦٧، وابن الدهان في الفصول ٢١، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٧٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٣٥٤.

المفعول به، بخلافِ بقيَّة المفاعيل؛ إذ صِدْقُ المفعوليَّة[١] عليها مقيّدٌ[٢] بحرف الجرّ، نحو: (به)، و(فيه)، [و(له)،][٣] [ومعه][٤].

ولمّا ترجمَه إجمالًا[٥] شرَع في بيان المراد منه تفصيلًا، فقال: (**المصدر**)[٦] أيْ: المفعولُ المطلق منه.[٧] وفيه إقامة الظاهر مُقامَ الضمير علىٰ أنه لو حذَفَه،[٨] واقتصر[٩] [علىٰ][١٠] قوله: (**هو الاسم المنصوب**) إمّا بفعلٍ ملفوظٍ أو مقدَّر[١١]

---

(١) في (ب): للمفعولية.

(٢) في (ب): بقيد.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) سقطت بعض حروفها من (جـ).

(٦) في أحد المتون المطبوعة (عثمان بسبح): (وهو الاسم) دون ذكر كلمة (المصدر). وهو الموافق لما في شرح الحسني ٣٢ ب، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي ٣٨ أ، وزروق ٩٨ أ، والأزهري ٨٤، والرملي ٢٢٣، والصباغ ٣٣ أ، والمقّتي ٤٦ ب، وما اعتمده الشارح هو الموافق لما في شرح ابن جبريل ٤٦ أ، والمكودي ١٧، والشربيني (نور السجية ٥٨ أ) والغيطي ٣٦ أ.

(٧) والاسم المشهور عند النحويين -خاصة المتأخرين- هو المصدر (شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢١٨)، ونقل أبو حيّان أنّ من النحويين من لا يسمّيه (مطلقًا) إلا إذا كان الفعل عامًّا نحو: (صنعت) و(فعلت)، (الارتشاف ٢/ ٢٠٢)، ونحوه في تعليق الفرائد ٥/ ٧٤.

(٨) نسي الشارح أن يأتي بجواب (لو) كما سترىٰ.

(٩) في (جـ): واقتصره.

(١٠) سقطت من (ب).

(١١) الحديث عن العوامل في المصدر في التسهيل ٨٧، وشرحه ٢/ ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٥.

- كما سيأتي - كـ:(ضربت ضربًا)، وإمّا بوصفٍ[١] كذلك، كـ:([أنا][٢] ضاربٌ[٣] ضربًا)، وإمّا بمصدرٍ مثلِه، كـ:(عجبت مِن ضرْبِك ضربًا شديدًا)، قال تعالىٰ: ﴿... فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾.[٤] وشَـرْطُ الفعلِ التصرُّف والتمامُ؛[٥] فخرَج فعلُ التعجُّب و(ليس) و(عسىٰ) و(نعم) و(بئس) و(تبارك)؛ إذ لا مصادرَ لها.[٦] وخرَج (كان) وأخواتُها، فإنَّ الفارسيَّ نصّ علىٰ أنها لا تنصبه،[٧] وأنَّ خبرها قام لها مَقامه.[٨] وذهب بعضُهم إلىٰ أنها تنصبه.[٩]

قلت: وهذا هو الجاري علىٰ قولهم: إنّها دالّةٌ علىٰ الحدث.

وشَرْطُ الوصفِ الدلالةُ[١٠] علىٰ الحدوث،[١١] كاسم

---

(١) في (ب): يوصف.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (ب): كان أضارب.

(٤) ﴿ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ ...﴾ ٦٣ الإسراء ١٧.

(٥) هذا الشرط في شرح العمدة ٢/ ٦٩١، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٢١.

(٦) في (ب): مصار.

(٧) في (أ): تتصرف، وما أثبتّه الصحيح، بدليل قوله الآتي: (تنصبه) كما أنها وردت هكذا عند شيخه.

(٨) نَقل هذا الرأيَ عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١٢٧. ولم أجد تصديقًا له في كتب أبي علي، بل وجدت ما ظاهره قد يخالف ذلك (الحلبيات ٢٢٢-٢٢٣)، والذي وجدته صريحًا عند أبي علي هو أن (كان) يُلتزم معها ذكر خبرها (الحلبيات ٢٢٢، والعسكرية ٩٦).

(٩) المواهب الرحمانية ٢/ ١٢٧، وقد سلف من قبل أن العلماء اختلفوا في صياغة المصدر من (كان) بناء علىٰ خلافهم في دلالته علىٰ الحدث، وذلك في صـ٦٦٨، حـ(١).

(١٠) في (ب): الدالة.

(١١) في (جـ): الحدث.

الفاعل[١]، نحو: (أنت ضاربٌ ضربًا)، واسم المفعول، / [١٨٣/ أ] نحو: (أنت مطلوب طلَبًا)؛ فخرج اسمُ التفضيل[٢] والصفةُ المشبهة، فلا يقال: (زيد حَسَنٌ حُسْنًا)، ولا (كريمٌ[٣] كرَمًا)، كما لا يقال: (زيدٌ أفضلُ منك فَضلًا).

ثم ذِكْرُ (الاسمِ) لبيان الواقع[٤]، وأمّا (المنصوب) فأخرَج به المرفوعَ، نحو: (قيامه قيامٌ حَسَنٌ)، و(ضرْبُك ضربٌ شديدٌ) (الذي يجيء)[٥] أيْ: يتحقَّق ويوجد حالَ كونه (ثالثًا)، أيْ: يذكره المعلمون غالبًا في المرتبة الثالثة (في) [حال][٦] (تصريفِ)هِمْ[٧] للمتعلِّمين (الفعل) أيْ: تحويلهم إيّاه عن الماضويّة إلىٰ المضارعيَّة، فمنها[٨] إلىٰ[٩] المصدرية،

(١) شرح العمدة ٢/ ٦٩١، وفيه الاشتراط :(أن تكون الصفة شبيهةً بالفعل المتصرف. ومؤدّاهما واحد، ونحوُه في شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٢١).

(٢) شرح العمدة ٢/ ٦٩١، الارتشاف ٣/ ٢٢٧، شرح الشذور ٤١٥.

(٣) في (أ) و(ب): كرم.

(٤) وإلّا فقد علم بداهةً أن المصدر اسمٌ، وليس فعلًا، ولا حرفًا.

(٥) زيد في (ب): ثالثًا.

(٦) سقطت من ب.

(٧) في ثلاث النسخ المطبوعة للآجرومية: (تصريف) وهو الموافق لما أثبته الحسني في شرحه ٣٢ ب، وابن جبريل في شرحه ٤٦/ أ، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي٣٨ أ، والمكودي ١٨، وزروق ٩٨ أ، والأزهري ٨٤، والرملي ٢٢٣، والصباغ ٣٣ أ، والشربيني (نور السجية ٥٨ أ، والغيطي ٣٦ أ، والمقّسي ٤٦ ب).

(٨) الفاء هنا للتعقيب، وهوِ المناسب لقوله: إنّها تأتي ثالثًا.

(٩) في (ب): لي.

(نحو)[١] قولهم للمتعلِّم عند تصريف الماضي الثلاثي المجرَّد مثلًا: (ضرب، يضرب، ضربًا)، ولو أوقعوه ثانيًا، أو رابعًا، أو خامسًا، فلا حرجَ، لا بمخالفةِ اصطلاحٍ، ولا غيرِه[٢].

وهذا التعريف بهذا التقرير مع انضمامه لقوله: (وهو قسمان)[٣] صار مساويًا لقول ابن هشام[٤]: "وهو -أي المفعول المطلق- المصدرُ الفضلةُ المسلَّطُ عليه عاملٌ مِن لفظه، كـ:(ضربت ضربًا)، أو من معناه، كـ:(قعدت جلوسًا)".

ولا ينتقض بمثْلِ: (كَرِهت كراهتي لزيد)، و(أحببت محبَّتي له)؛[٥] لأن المرادَ المنصوبُ بعاملٍ مشتملٍ علىٰ مادَّته ومعناه، و(الكراهة) و(المحبة) المطلقتان من المفعول المطلق، والعامل مشتمل عليهما، والمقيدتان بالإضافة ليس الفعل مشتملًا عليهما من حيث القيد، بل هو واقع عليهما، لا

---

(١) في إحدىٰ نسخ المتن المطبوعة (عثمان بسبح): (نحو قولك) وهو الموافق الذي اعتمده المقسّي ٤٦ ب، وما أثبته الشارح هو الموافق لما عند الحسني في شرحه ٣٢ ب، وابن جبريل ٤٦/ أ، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي ٣٦ أ، والأزهري ٨٤، والرملي ٢٢٣، والصباغ ٣٣ أ، والغيظي ٣٦ أ.

(٢) يعني أن تأخير المصدر في التصريفات عن كونه ثالثًا ليس فيه حرجٌ؛ لأنه لم يخالف ما اصطلح عليه العلماءُ؛ لأنهم لم ينصُّوا علىٰ وجوب كونه ثالثًا، كما أنه ليس فيه حرجٌ من أيّ وجه آخر، فمجيئه رابعًا نحو: (ضرب، يضرب، اضرب، ضربًا) ومجيئه خامسًا نحو: (ضرب، يضرب، اضرب، فهو ضارب، ضربًا).

(٣) سيأتي ذلك في صـ١٢٨٠.

(٤) في القطر ١٩.

(٥) مع أن (كراهتي) و(محبّتي) في المثالين مفعولٌ به، لا مفعولٌ مطلق.

نفسُهما[١]. ولا يرد علىٰ هذا الاعتبار (ضربته سوطًا)[٢] ونحوُه؛ لأنه نائب عن المفعول المطلق، لا عينُه.

تنبيهات:

الأول: التصريف لغةً: التغيير، نحو: ﴿...وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ...﴾.[٣] واصطلاحًا له معنيان[٤]: أحدهما المعنىٰ العمَلي، وهو المراد هنا - كما أشرنا إليه- وهو بهذا المعنىٰ: تحويل الأصل الواحد إلىٰ أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها، / [١٨٣/ ب] كتحويل (الضرب) إلىٰ: (ضرب، ويضرب، واضرب) ونحوِها. والآخر: المعنىٰ العلمي[٥] وهو بهذا المعنىٰ: علمٌ بأصول يُعرَف بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء.[٦]

الثاني: مذهب جمهور البصريين أنَّ المصدر أصلٌ في الاشتقاق للفعل

---

(١) أي أنهما ليسا هما نفسَ الحدث المفهوم من العامل، وإنما هما شيء آخر، والعامل واقعٌ عليهما. والذي أورد هذا الإيراد في الأصل هو الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٤، ونحوه في الفوائد الضيائية ١/ ٣١٠، ونحو الجواب الذي ذكره الشارح عند السيّد الجرجاني في حاشيته علىٰ الكافية ١/ ١١٤، وبعضه في الفوائد الشنوانية ١٧٤ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٢٩. وللعصام في شرح الكافية ١٢٩ بحث آخر.

(٢) مع أنه ليس مصدرًا.

(٣) من آيتين في القرآن ١٦٤ البقرة ٢، ٥ الجاثية ٤٥.

(٤) الإشارة إليهما في شرح التصريف العزي للسعد ٢٥.

(٥) أي الذي يطلق علىٰ هذا الفنّ المشتهر عند النحويين بمسائله وكتبه.

(٦) وهذا الحدّ لابن الحاجب دون كلمة (ولا بناء) (الشافية شرحها للرضي ١/ ١).

وقد سبق الحديث عن إدخال علم التصريف في علم النحو وفصله عنه وتعريف النحو في الحالين، في صـ١٠.

والوصف. وخالف بعضُهم، فجعل الوصف مشتقًّا من الفعل، فهو فرع الفعل. ومذهب الكوفيين أنَّ الفعلَ أصلٌ لهما. وزعم ابن طلحة أنَّ كلًّا من المصدر والفعلِ أصلٌ برأسه، ليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.[١] قال بعض المتأخرين[٢]: «والصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ من شأن[٣] الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادةٌ، والفعلُ والوصف مع المصدر بهذه المثابة،[٤] إذ المصدر إنما يدل علىٰ مجرَّد[٥] الحدث، وكلٌّ منهما يدل علىٰ الحدث وزيادة». نعم، المصدر فرعٌ عن الفعل في الإعلال حقيقةً، فيعلّ بإعلاله[٦]، لكنَّ فرعيَّته بهذا[٧] المعنىٰ لا توجب فرعيَّته له في الاشتقاق - كما بيّنه السَّعدُ[٨] وغيرُه.

الثالث: المفعول المطلق إمّا مؤكِّدٌ لعامله، وإمّا مبيِّنٌ لنوعه، وإمّا مبيِّنٌ لعدده.[٩]

---

(١) سبق ذكر الخلاف في ذلك وهذه الآراء وتخريجها في صـ٢٣٠، ٦٦٥، ١٢١٠.

(٢) لعله يعني الأشموني فهذه ألفاظه بنصها ٢/ ١١٢، ونحوه في توضيح المقاصد ٢/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٩، وقد تقدم تقرير هذا المرجِّح في صـ١٢١٠.

(٣) في (ب): شاف.

(٤) في (ب): المنابة.

(٥) في (جـ): مجرده.

(٦) في (ب): بابا علاله.

(٧) في (ب): هذا.

(٨) في شرح التصريف العزي ٢٧، وفي المراجع التي سردت في تخريج المسألة ما يدلّ علىٰ ذلك أيضًا.

(٩) هذا التقسيم في الأصول ١/ ١٦٠، واللمع ١٠١، وشرح الملحة ١٧٧-١٧٨، والهادي في الإعراب ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٥، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٣، قال: ولا يخرج عن هذه الثلاثة، وزاد=

وضابط الأول: ألّا يُستفاد منه أزيدُ مِمّا استفيد من عامله، نحو: (ضربت ضربًا)، ويُسمّىٰ هذا النوعُ (المبهمَ)، ولا يثنَّىٰ ولا يُجمَع؛[١] لأنه بمنزلة تكرير الفعل، وهو مؤكِّدٌ لمصدرِ عامله فقط توكيدًا لفظيًّا عند ابن جني علىٰ الأصحّ[٢].

وضابط الثاني: أن يدلّ علىٰ هيئة صدور الفعل، إمّا بإضافةٍ، كـ:(سررت سيرَ الأمير) أو بنعتٍ، نحو: (سرت سيرًا شديدًا)، أو بالألف واللام، نحو: (سرت السيَر) أيْ الذي تعرفه، ويسمّىٰ هذا النوعُ (المختصَّ).

وضابط الثالث: أن يُفيد عدد مرات الفعل، كـ:(سرت سيرتين)، و(ضربت عشر ضربات)، ويسمّىٰ هذا النوعُ / [١٨٤/ أ] (المعدود)، ثم الظاهر أنَّ المعدود من قبيل المختصّ، كما فعل في (التسهيل)[٣]. فالمفعول المطلق

=الصيمري نوعًا رابعًا، هو ما يُذكر لتبيين الهيئة. (التبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٤)، ونحوه في شرح عيون الإعراب ١٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٢-٢٦٣، وفيهما أنه نائب عن الحال.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٣، اللمع ١٠٢، المقتصد ١/ ٥٨٣، شرح الملحة ١٧٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٤، الكافية ٨٤، التسهيل ٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٦، وحكىٰ ابن هشام الاتفاق علىٰ ذلك (أوضح المسالك ٢/ ٢١٥).

(٢) عزي ذلك لابن جني في المساعد ١/ ٤٦٥، وتعليق الفرائد ٥/ ٨٣، والهمع ٣/ ٩٦، وسيعود إلىٰ ذكر ذلك مرة أخرىٰ قريبًا، ونقله الشلوبين عن بعض المتأخرين، ولم يسمّهم (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧١٣)، وقد اختلف العلماء، فقال بعضهم: إن المصدر نائب مناب تكرير الفعل، فهو تأكيد للفظ العامل، وقيل: إنه تأكيد لما دل عليه العامل من الحدث (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٧١٣، شرح الرضي ١/ ١١٤، تعليق الفرائد ٥/ ٨٢-٨٣).

(٣) ٨٧، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٢٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧.

قسمان: مبهمٌ، ومختصٌّ[١]، والمختصّ قسمان: معدودٌ، وغير معدود.

ويجوز تثنية غير المؤكِّد وجمعُه؛ لصلاحيته لذلك: أمّا العددي[٢] فباتفاق[٣]، نحو: ([ضربته][٤] [ضربةً][٥]) و(ضربتين) و(ضرباتٍ)، واختُلف في النوعي، والمشهور الجواز،[٦] نظرًا إلىٰ أنواعه، نحو: (سرت سَيْرَيْ زيد الحسنَ والقبيحَ)، ونُقِل عن ظاهر مذهب سيبويه امتناعُ ذلك فيه[٧]، واختاره

---

(١) تقسيمها هذا في الملخص ٣٥٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٩، وقسّم الزمخشري هذا التقسيم في المفصل ٣١-٣٢، لكنه سمّىٰ المختص: المؤقت. ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٢٥، وذكر ابن مالك المصطلحات الثلاثة في التسهيل ٨٧، قال: ويسمّىٰ مختصًا ومؤقتًا، وقسمه ابن معط إلىٰ مبهم ومعدود ومختص (الفصول الخمسون ١٨٤) ويعني بالمعدود نحو: (ضربة وضربتين وضربات) والمختص نحو: (ضربًا شديدًا وضربت زيد والضربَ). ونحوه في المقرب ١/ ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٢) في (أ): للعددي.

(٣) حكاه ابن أبي الربيع في الملخص ٣٥٧، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٠٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٨١، وابن عقيل في المساعد ١/ ٤٦٦، وشرح الألفية ١/ ٥٦٣، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٢١٥.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) المقتصد ١/ ٥٨٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٤، الكافية ٨٤، التسهيل ٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧، شرح ابن عقيل ١/ ٥٦٣، أوضح المسالك ٢/ ٢١٥، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٣١، وعزاه للزجاجي وابن مالك.

(٧) وذلك في قوله: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب...الخ» الكتاب ٣/ ٦١٩، والذي حكم بأن هذا النصّ يظهر منه المنع هو ابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٤٧٣، ونقل عنه أيضًا في الارتشاف ٢/ ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨١، والمساعد=

الشلوبين[١].

الرابع: نبّهنا[٢] - فيما مرّ- أنّ كلام المصنف في المفعول المطلق بالأصالة، وأمّا بطريق النيابة فينوب عن المصدر المؤكّد ثلاثةُ أشياء[٣]: الأول: مرادفُه، نحو: (شَنِئْتُه بُغْضًا)، و(أحببته مِقَةً)،[٤] و(فَرِحت جَذَلًا). الثاني: ملاقيه[٥] في الاشتقاق، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾،[٦] ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.[٧] الثالث: اسم مصدر غير عَلَم[٨]، نحو: (توضَّأ وضوءًا)، و(اغتسلَ غسلًا)، و(أعطىٰ عطاءً).

=١/ ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٣١، تعليق الفرائدد ٥/ ٨٤، وعزي أيضًا لأبي علي الفارسي.

(١) لم أجد ذلك في شرحه الكبير للجزولية، ولا الصغير، ولا توطئته لها، ولا في حواشيه علىٰ المفصل، وعزي إليه ذلك في الملخص ٣٥٦، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٧٣، والمساعد ١/ ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥، تعليق الفرائد ٥/ ٨٤، وهو أيضًا اختيار ابن أبي الربيع (الملخص ٣٥٦، والبسيط ١/ ٤٧٣).

(٢) في (ب): نبهانك.

(٣) الحديث عنها في عيون الإعراب (شرحه ١٦٧) والمفصل ٣٢، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٧١٤-٧١٥، والتسهيل ٨٧، وشرحه ٢/ ١٨٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧-٧٨.

(٤) في (ب): منه.

(٥) في (أ): و(ب): ملاقاته.

(٦) ١٧ نوح ٧١.

(٧) ٨ المزمل ٧٣.

(٨) المراد باسم المصدر هو ما وافق في المعنىٰ المصدر غير الثلاثي، وفي الوزن مصدر الثلاثي، (شرح العمدة ٢/ ٦٨٩)، وقد أشار إليه الشارح في أول الفصل.

وينوب عن المصدر المبيِّن ثلاثةَ عشرَ شيئًا[(١)]:

الأول: كليَّتُه، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[(٢)] و:

.... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ............[(٣)]

الثاني: بعضيَّتُه، نحو: (ضربته بعضَ الضربِ).

الثالث: نوعُه، نحو: (رجع القهقرىٰ)، و(قعد القرفصاءَ).[(٤)]

الرابع: صفتُه، نحو: (سرت أحسنَ السير)، و(أيَّ السير).

الخامس: هيئتُه نحو: (يموت الكافر ميتةَ سوءٍ)[(٥)].

السادس: مرادفُه، نحو: (قمت الوقوفَ)، و(افرح الجذلَ).

السابع: ضميرُه، نحو: (عبدُ الله أظنه جالسًا) بضمير (الظن)، ومنه: ﴿لَآ

---

(١) الحديث عنها في اللمع ١٠٣، وشرح الملحة ١٧٩، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٧١٤، والتسهيل ٨٧، وشرحه ٢/ ١٨١، شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٦، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٣، توضيح المقاصد ٢/٧٨–٨٠، وهو الذي عدها ثلاثة عشر، الأشموني ٢/ ١١٢-١١٤، الارتشاف ٢/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) ١٢٩ النساء ٤.

(٣) وقد يَجْمَعُ الله الشتيتين بعدما ....أَنْ لا تلاقيا

والبيت من الطويل، قائله مجنون ليلىٰ.

الديوان ٢٩٣، الخصائص ٢/ ٤٤٨، أوضح المسالك ٢/ ٢١٣، المقاصد النحوية ٣/ ١١٩٩-١٢٠١.

(٤) وقيل: إن هذه من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، والأصل: قعد القعدة القرفصاء (أسرار العربية ١٧٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٤-٢٦٥)، واختلفوا في العامل فيها علىٰ ثلاثة أقوال (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٠٧، شرح المفصل ١/ ١١٢).

(٥) في (أ) و(جـ): سواي، وما أثبتّه الصحيح كما هو في شرح التسهيل ٢/ ١٨١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٩.

﴿أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ [(أي العذاب)][(١)] ﴿أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٢)].

الثامن: المشار به إليه، نحو: (ضربته ذلك الضربَ).

التاسع: وقتُه[(٣)]، كقوله[(٤)]:

أَلَـمْ تَغْـتَمِضْ عينـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدا[(٥)] ....[(٦)]

أيْ: اغتماضَ ليلةِ (أرمد)، وهو عكسُ: (فعلته[(٧)] طلوعَ الشمس)، إلا أنه قليل[(٨)].

العاشر: (ما) الاستفهامية، نحو: (ما تضربُ / [١٨٤/ ب] زيدًا؟)[(٩)].

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا...﴾ ١١٥ المائدة ٥.

(٣) عبّر عنه ابن مالك بأنه من إقامة الزمان المضافِ إليه المصدرُ تقديرًا. (شرح التسهيل ٢/ ١٨٢)

(٤) هو الأعشىٰ الكبير، والبيت في ديوانه ١٣٥.

(٥) في (أ): أرمد، وفي (ب): ارمدر.

(٦) .... فبتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا

والبيت من الطويل،

ويروىٰ: (وعادكَ ما عاد السليم المسهّدا)، وهي رواية الديوان.

المحتسب ٢/ ١٢١، الخصائص ٣/ ٣٢٢، المنصف ٣/ ٨، شرح المفصل ١٠/ ١٠٢، شرح التسهيل ٢/ ١٨٢، الارتشاف ٢/ ٢٠٤، توضيح المقاصد ٢/ ٧٩، المساعد ١/ ٤٦٩، الجامع الصغير ١٠٧.

(٧) في (ب): جعلته.

(٨) في المثال الأخير أقام المصدر مقام الظرف، والأصل: فعلته وقت طلوع الشمس، والإشارة إلىٰ قلّة الأوّل في شرح التسهيل ٢/ ١٨٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠، المساعد ١/ ٤٦٩، تعليق الفرائد ٥/ ٨٩.

(٩) التقدير: أيَّ ضربٍ تضربه زيدًا.

الحادي عشر: (ما) الشرطية، نحو: (ما شئت فاجلس)[١].

الثاني عشر: آلته، نحو: (ضربته سوطًا)، وهو مطردٌ في آلة الفعل دون غيرها[٢]، فلا يجوز: (ضربتُه خَشَبَةً)[٣].

الثالث عشر: عدده، نحو: ﴿...فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[٤].

وزاد بعضُ المتأخرين اسمَ المصدر العلمَ، نحو: (بَرّ بَرّةَ)، و(فَجَر فجارِ)[٥]، وفي (شرح التسهيل)[٦]: أن اسم المصدر لا يُستعمل مؤكِّدًا ولا مبيِّنًا. وفي إقامة صفته مُقامَه، نحو: ﴿وَكُلَا[٧] مِنْهَا رَغَدًا﴾[٨] خلافٌ: مذهب سيبويه المنع[٩]؛

---

(١) التقدير: أيَّ جلوس شئته فاجلس.

(٢) التنبيه علىٰ ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٩، والمساعد ١/ ٤٦٨، والهمع ٣/ ١٠٣.

(٣) في (أ) و(ب): خشبته. والصواب ما أثبتُّ عن الاحتياطية (د)، وهو كذلك في (توضيح المقاصد) علىٰ ما فيه من تصحيف.

(٤) ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ...﴾ ٤ النور ٢٤.

(٥) ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٨١، ونقله ابن عقيل عن بعض المغاربة (المساعد ١/ ٤٧٠)، وذكر دون عزوٍ في الأشموني ٢/ ١١٤.

(٦) ٢/ ١٨٠، بمعناه، والمراد: اسم المصدر العلم، كما صرح بذلك ابن مالك.

(٧) أخطأ الشارح فأوردها بالفاء: (فكلا).

(٨) ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ...حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ ٣٥ البقرة ٢.

(٩) عزا إليه ابن هشام أنه يرىٰ (رغدا) حالًا، وليست مفعولًا مطلقًا، (شرح القطر ٢٢٦) وقد يُفهم رأي سيبويه من قوله: «ومِمّا يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ظرف صفةُ الأحيان، تقول: سير عليه طويلًا... وإنما نُصب صفة الأحيان علىٰ الظرف ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم» الكتاب ١/ ٢٢٧.

واختاره [في (القطر)[١]، وعليه فـ(رغدا) حالٌ. وذهب ابن مالك تبعًا لجماعةٍ إلىٰ الجواز[٢]، واختاره][٣] في (الأوضح).[٤]

(**وهو**): أي المصدر الواقع مفعولًا مطلقًا من حيث عاملُه[٥] وتسميتُه (**قسمان**)[٦] فقط، قسم (**لفظي، و**) قسم (**معنوي**)؛ لأنه إمّا أنْ يوافق لفظُ المصدر لفظَ الناصب له، أَوْ لا، (**فإن وافق لفظُه**) أيْ المصدر (**لفظ**) مادة (**فعله**) أو ما سُلِّط عليه في حروفه الأصول، يريد[٧]: ومعناه، وافقه مع ذلك في الهيئة، أَوْ لا[٨]. فلا حاجة إلىٰ الاعتذار بأنَّ ذكْرَ الفعل جرىٰ علىٰ الغالب، أو لأنه الأصل[٩]

---

(١) ١٩ وشرحه ٢٢٦، وكذا في الجامع الصغير ١٠٧.

(٢) التسهيل ٨٧.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) ٢/ ٢١٣، وعليه فيمكن أن تعرب (رغدا) في الآية صفة لمصدر محذوف (إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٣، ٢٢٨)، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٨٧، ونحوه في الكشاف ١/ ١٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٧٥، ونُقل عن ابن كيسان جواز كونها حالًا، أي المصدر المحذوف.

(٥) في (ب): عليله.

(٦) في النص الذي اعتمده ابن جبريل في شرحه ٤٦/أ: (وهو علىٰ قسمين) وهو كذلك في شرح المكودي ١٨، ونقل زروق أنها في بعض النسخ كذلك ٩٨ أ، وكذلك فعل الرملي في شرحه ٢٢٣، وكذا في شرح الصباغ ٣٣ أ، والمقّسي ٤٦ ب، وما أثبته الشارح هو الموافق لما في شرح الحسني ٣٣/ أ، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي ٣٨ أ، والأزهري ٨٤، والرملي ٢٢٣، والشربيني (نور السجية ٥٨ ب).

(٧) في (ب): يزيد.

(٨) يريد بالهيئة التوافق في الحركات والسكنات في الفعل والمصدر. وهذا التفسير مستفادٌ من شرح الشيخ خالد للآجرومية ٨٤-٨٥.

(٩) لأن الشارح ذكر أنه أراد الفعل أو ما سُلِّط عليه، أي: علىٰ المصدر.

(فهو) أي المصدر المعبّر به عن (المفعول المطلق) الموافق لعامله في لفظه ومعناه (لفظي)، أيْ: يُسمّىٰ بذلك؛ لموافقته عاملَه لفظًا ومعنًىٰ، (نحو) (قتلا) من (قولك)[١]: (العدو قتلته[٢] قتلًا)، (وإن وافق) فاعلُه: ضميرُ المصدر، أي معناه (معنىٰ) وحدثَ مادةِ[٣] (فعله) أو ما سلّط عليه، وافقه مع ذلك في هيئته، أوْ لَا - كما تقدم- وإنّما حملنا معنىٰ المسلَّط عليه علىٰ الحدث؛ لأن الفعل يدل علىٰ ثلاثة أمور: الحدث، والزمان، والنسبة المعينة إلىٰ فاعل معيّن، والمصدر لا يدلُّ علىٰ أزيد من الحدث. ولا حاجة إلىٰ قوله: (دون لفظه)، وإنما أورده لزيادة الإيضاح، وإلا فمقام التقسيم مُغْنٍ عنه.

تنبيه[٤]:

(دون) في الأصل معناه: أدنىٰ مكانٍ من الشيء، / [١٨٥/ أ] يقال: (هذا دون ذاك) إذا كان أحطَّ[٥] منه قليلًا، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل:

---

(١) لم تذكر في اثنين من نصوص الآجرومية المطبوعة (النيفر وصبحي رشاد).

كما لم تذكر في المتن الذي اعتمده الحسني في شرحه ٣٣/ أ، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي ٣٨ أ، والمكودي ١٨، وزروق ٩٨ ب، والأزهري ٨٥، والرملي ٢٢٣، والصباغ ٣٣ أ، والشربيني (نور السجية ٥٨ ب، والغيطي ٣٦ أ، والمقسّي ٤٦ ب)

(٢) في واحد من نصوص الآجرومية المطبوعة (النيفر): (قتله) ولم أجد له في الشروح مؤيدًا إلا ما في شرح الغيطي ٣٦ أ، والمقسّي ٤٦ ب.

(٣) في (ب): سامدة.

(٤) منقول عن شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١٤٢.

(٥) في (جـ): احوط.

(زيد دون عمرٍو في الشرف)، ثم[١] اتُّسِعَ فيه، فاستُعمِل في كل تجاوز حدّ إلىٰ حدّ وتخطِّي حكمٍ إلىٰ حكم[٢].

(فهو) -أي المصدر- الذي عُبِّر به عن المفعول المطلق الموافق لعامله في معناه دون لفظه (معنوي) أي: يسمّىٰ بذلك لموافقته عاملَه في المعنىٰ دون اللفظ، وذلك (نحو): (قعودًا) و(وقوفًا) من: (جلست قعودًا)، و(قمت[٣] وقوفًا)[٤] فإنَّ المصدر الذي هو (قعودًا) موافقٌ لفعله الذي هو (جلس) في معناه دون لفظه، بناءً علىٰ أن (القعود) و(الجلوس) بمعنىٰ واحد، وهو المشهور[٥]. وذكر بعضُهم أنَّ (القعود) من الاضطجاع، و(الجلوسَ) من القيام[٦].

---

(١) في (ب): لم.

(٢) يؤيد ذلك كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٤٠٩-٤١٠، وابن السرّاج في الأصول ١/ ١٩٩، والسيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١٣٤ ب.

(٣) عطفت في (ب): بـ(أو).

(٤) أهمل الشارح من كلام الآجرومي: (وما أشبه ذلك) وهو الموافق لما في شرح ابن جبريل ٤٦ ب، والسنهوري ٦٥ أ، والبهنسي ٣٨ ب، وزروق ٩٨ ب، والأزهري ٨٥، والرملي ٢٢٤، والصباغ ٣٣ أ، والشربيني (نور السجية ٥٨ ب)، وشرح الغيطي ٣٦ أ، وهي ثابتة في المتون المطبوعة الثلاثة والمتن الذي اعتمده الحسني في شرحه ٣٣/ أ، والمكودي ١٨، والمقّسي ٤٦ ب.

(٥) وعليه أكثر كتب اللغة (اللسان ٤/ ٣٥٧، (قعد)، ٧/ ٣٣٨ (جلس))، ونقله ابن ظفر عن عروة بن الزبير، قال: وعروة أرسخ في لغة العرب من ابن خالويه، يعني الذي رُوي عنه التفريق، (حواشي ابن بري وابن ظفر ١٨٣-١٨٤).

(٦) التفريق بين الجلوس والقعود في مقاييس اللغة ١/ ٤٧٣، ودرة الغواص ١٩٣-١٩٤، وعزا ذلك للخليل، وتصحيح التصحيف ٨٣، ومفردات الراغب ٦٧٨، وفي موضع آخر لم يفرق ٢٠٠، بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ٢/ ٣٨٨، ٤/ ٢٨٥، وهو كذلك في حاشية الجرجاني علىٰ شرح الكافية ١/ ١١٦،=

تنبيهان:

الأول: ما ذكره المصنف من انتصاب المصدر (المفعول المطلق) المرادف بالفعل المذكورهو[1] مذهب المازني[2]، قال الرضي[3]: «وهو أولىٰ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة[4] إليه». ومذهب سيبويه[5]

=والكليات للكفوي ٧٢٨، ونقل الزبيدي في التفريق وجهًا آخر عن شيخه، وهو عكس الكلام السابق، وذكر وجهًا ثالثًا، وهو أن القعود ما يكون فيه لبثٌ مّا، بخلاف الجلوس. (تاج العروس (قعد) ٢/ ٤٦٩).

(١) في (أ) و(ج): وهو.

(٢) عزي إليه ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٥٢٦، ٥٢٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨، والمساعد ١/ ٤٦٧، وهو اختيار العكبري في اللباب ١/ ٢٦٦، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١١ وعزاه ابن يعيش إلىٰ الأكثرين (شرح المفصل ١/ ١١٢) واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٨٢، ١٨٣، وعزاه إلىٰ المبرد والسيرافي أيضًا، ونحوه في شرح الرضي ١/١١٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٢٩. والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان، من بني مازن بن شيبان بن ذهل (...-٢٤٧هـ) قرأ علىٰ الأخفش كتاب سيبويه، وروىٰ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وكان من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم، وكان من أهل القرآن، له كتاب (التصريف، والديباج) وغيرها، وفي سنة وفاته خلاف، (مراتب النحويين ١٢٦-١٢٩، أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥، طبقات النحويين واللغويين ٨٧-٩٣، البلغة - ٧١).

(٣) في شرح الكافية ١/ ١١٦.

(٤) في (ب): ملحية.

(٥) قد يفهم ذلك من قوله: إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به، إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ به، فأولىٰ ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به (الكتاب ١/ ٢٣٢)، وعزي إليه ذلك في شرح المفصل ١/ ١١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٢٩، وشرح الرضي ١/ ١١٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٢٩، وتعليق الفرائد ٥/ ٧٩، والذي ظهر لي من كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٣٥٨، تجويز الأمرين، ونص الرضي علىٰ أنّ هذا رأيه أيضًا فيما إذا كان المفعول المطلق اسم مصدر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ ٨ المزمّل ٧٣.

والجمهور[(١)] أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، والتقدير: (جلست وقعدت قعودًا)، و(قمت ووقفت وقوفًا). وذهب ابن جني[(٢)] وغيره[(٣)] إلىٰ أنه إنْ أريد به التأكيدُ عمل فيه المقدّر[(٤)] من لفظه، كـ:(قعدت جلوسًا)، و(قمت وقوفًا)؛ بناءً علىٰ أنه من قبيل التأكيد اللفظي،[(٥)] فلا بدّ من اشتراكه مع عامله في اللفظ، وإنْ أريد به بيانُ النوع عمل فيه الظاهرُ؛ لأنه بمعناه. ووافقه ابنُ عصفور في المؤكّد علىٰ ما ذكر، قال[(٦)]: وأمّا الذي لغير التأكيد فإن وُضِع له فعلٌ من لفظه عمل فيه المضمر أيضًا، كقوله[(٧)]:

....وآلَتْ[(٨)] حَلْفَةً لم تَحلَّلِ[(٩)]

---

(١) عزا ذلك أبو حيّان للجمهور في الارتشاف ٢/ ٢٠٣، ونحوه في توضيح المقاصد ٢/ ٧٨، والمساعد ١/ ٤٦٧، وتعليق الفرائد ٥/ ٧٩.

(٢) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٠٣، والهمع ٣/ ١٠٠.

(٣) عزاه أبو حيّان لأبي علي. (الارتشاف ٢/ ٢٠٣).

(٤) في (جـ): التقدير.

(٥) وهذا رأي عُزي إليه، وقد تقدم قريبًا.

(٦) نقل ذلك السيوطي في الهمع ٣/ ١٠٠، ولم أجده فيما طالعته من كتب ابن عصفور.

(٧) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ١٢.

(٨) في (أ) و(ب): (وأنت) وفي (جـ): وات، والصواب ما أثبتّه عن الاحتياطيات الثلاث. وهو المعروف في رواية البيت.

(٩) ويومًا علىٰ ظهر الكثيبِ تَعَذَّرتْ عليّ.......................

من الطويل. وهو في الملخص ٣٥٥، المساعد ١/ ٤٦٧، الجامع الصغير ١٠٦، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٢٨، تعليق الفرائد ٥/ ٨١.

فـ(حلفة) منصوب بـ(حلفت) مضمرًا، وإنْ لم يوضع له فعلٌ / [١٨٥/ ب] انتصب بالظاهر، ولا يمكن أن يكون بفعلٍ من لفظه؛ لأنه لم يوضع[١].

الثاني: جزم ابن مالك[٢] بامتناع حذفِ عامل المصدر المؤكِّد؛ محتجًّا بأنه إنما جيء بالمصدر لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذفُ منافٍ لذلك. ونازعه في ذلك ولدُه.[٣] وأمّا حذف عامل غيره فجائز عند الجميع[٤] لقرينة مقالية، كأن يقال: (ما ضربت) فتقول: (بلىٰ، ضربًا مؤلمًا)، أو (بلىٰ ضربتين) -أو لقرينة حالية، كقولك لِمن قدم من سفر: (قدومًا مباركًا)، ولمن أراد حجًّا أو فرغَ منه: (حجًّا مبرورًا)، فالحذف في هذه المواضع ونحوِها جائزٌ؛ لدلالة القرينة علىٰ العامل، وليس بواجب. وقد يُحذَف وجوبًا سماعًا، نحو: (سَقْيًا) و(رَعْيًا)، و(حمدًا) و(شكرًا)[٥] و(خيبة)[٦] و(جَدْعًا) و(عَجَبًا)،[٧] وصرّح به في (حمدًا)[٨]

---

(١) نحو ذلك في شرح التسهيل ٢/ ١٨٢.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٥-٦٥٧، وشرح العمدة ٢/ ٦٩١.

(٣) في شرح الألفية ٢٦٥-٢٦٦، واحتج عليه بالسمع والقياس، وردّ قولَه أيضًا ابنُ عقيل في شرح الألفية ١/ ٥٦٣-٥٦٤، وممّن نازع في ذلك الشاطبي في شرح الألفية ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٤) التسهيل ٨٨، وشرحه ٢/ ١٨٣، وشرح العمدة ٢/ ٦٩١، قال ابن الناظم: لم يخالف في ذلك أحد، (شرح الألفية ٢٦٦).

(٥) في (جـ): وسكرا.

(٦) في (أ): غيبة. وفي (جـ): وجيه. وما أثبتّه الموافق لِما في المفصل ولِما في الكافية.

(٧) هذه المصادر وغيرها في الكتاب ١/ ٣١١، المقتضب ٣/ ٢٦٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦١-٢٦٢، والمفصل ٣٢، والكافية ٨٤.

(٨) في (ب): حمد.

الشلوبين[١]، وتبعه ابن الحاجب[٢]، وَوَجْهُه أنه لالتزام الإنشاء، إذ لو صُرِّح به كان خبرًا. ووجوبًا[٣] قياسًا بأنْ تقتضيَه[٤] قاعدةٌ يدخل تحتها، فمِنْ ذلك المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، وهو نوعان: واقع في الطلبِ وواقع في الخبر، فالأول: إمّا في الأمر، كـ:

.... نَـدْلًا زُرَيْـقُ المـالَ نَـدْلَ الثعالـبِ[٥]

والأصل: (اندُلْ يا زريقُ المالَ) أيْ: اختطفْه بسرعة. - وإمّا في النهي، نحو: (قيامًا لا قعودًا). وابن عصفور يخصّ الوجوب بالتكرار[٦]، نحو:

---

(١) في التوطئة ٣٥١، ونُقل عنه ذلك في تعليق الفرائد ٥/ ٩٣، وهو من قبله في المفصل ٣٢.

(٢) في الكافية ٨٤، مع التنبه إلىٰ أن ابن الحاجب معاصر للشلوبين والشلوبين أقدم ولادة، وابن الحاجب أقدم وفاة، وقد ذكرها أيضًا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦١، وابنه في شرح الألفية ٢٦٦.

(٣) عطف علىٰ قوله: وقد يحذف وجوبًا سماعًا.

(٤) في (ب): تقتضيه.

(٥) علىٰ حينَ أَلْهىٰ الناسَ جُلُّ أمورِهم فـ......................

والبيت من الطويل. يُعزىٰ لأعشىٰ همدان، وهو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الحارث، يكنىٰ أبا المصبح، شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية، له أثر في حروبها، توفي فيما يقارب عام ٨٣هـ وشعره جيد كثير. (المؤتلف والمختلف ١٢-١٣، الخزانة ٩/ ٥٧٦، الأعلام ٥/ ٢٣).

والبيت في ديوانه ٩٠، الذي جمعه حسن أبو ياسين، ومصادره نحوية.

ويُعزىٰ للأحوص الأنصاري، وهو في ملحق ديوانه ٢١٥، ورجَّح المحقق أنه ليس له. ويُعزىٰ لجرير، ولم أجده في ديوانه. و(زريق): عَلَمٌ علىٰ قبيلة من الأنصار. والبيت في الكتاب ١/ ١١٥، والخصائص ١/ ١٢٠، سر الصناعة ٢/ ٥٠٧، والحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢-٢٦٣، المقاصد النحوية ٣/ ١٢٠٢-١٢٠٥.

(٦) لم أجده فيما بين يديّ من كتبه، ونقل ذلك عنه ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٠، والأشموني ٢/ ١١٧.

فَصَــــبْرًا في مجــــال المــــوت صَـــبْرًا ....[1]

-وإمّـا في دعـاء، نحـو: (سَـقْيًا) و(رَعْيًـا) و(جَـدْعًا) و(كيًّـا). - وإمّـا مقرونًـا باستفهام توبيخي،[2] نحو: (أتوانيًا[3] وقد جدَّ قرناؤُك).

والثـاني[4]: مـا دلَّ علىٰ عامله قرينةٌ، وكَثُر استعمالُه، كقـولهم عند النعمـة: (حمدًا وشكرًا لا كفرًا)، وعند الشـدة: (صبرًا لا جزعًـا)، وعنـد ظهـور معجِـبٍ: (عجبًـا)، وعنـد الامتثـال: (سـمعًا / [١٨٦/ أ] وطاعـة) - أو دلّ علـىٰ تفصيـل، كـ: ﴿...إِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾،[5] أي: فإمّا تمنّوا وإمّا تفادوا،[6] ومن ذلك أيضًا المصدر

---

(١) .... فما نَيْلُ الخلودِ بمستطاعِ

البيت من الهزج، وقائله قطري بن الفجاءة من بني مازن (...-٧٨هـ) من زعماء الخوارج المشهورين، له حروب مع بني أمية زمن مصعب بن الزبير والحجاج بن يوسف، يضرب به المثل في الشجاعة والسطوة (وفيات الأعيان ٤/ ٩٣، شذرات الذهب ١/ ٨٦)، والبيت في تخليص الشواهد ١/ ٢٩، أوضح المسالك ٢/ ٢٢٠، المقاصد النحوية ٣/ ١٢٠٨-١٢٠٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٨، المقتضب ٣/ ٢٢٨.

(٣) في (ب): ترينا.

(٤) من النوعين اللذين يُحذف منهما عاملُهما وجوبًا قياسًا.

(٥) ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَـ...﴾ ٤ محمد ٤٧.

(٦) هكذا في النسخ، جاء بها مجزومة، ولعله راعىٰ فيها أن قبلها (إن) الشرطية. وقد ورد هذا قليلًا في بعض المصادر، كالبرهان في علوم القرآن ٢/ ٤٠١. ولكنّ المعنىٰ ليس علىٰ ذلك. والأظهر فيها في هذا الموضع أنها مرفوعة، وكذلك هي في أغلب المصادر، ومنها شرح شيخه: (المواهب الرحمانية ٢/ ١٥٦)، أو بالتصريح ب(أن) الناصبة. وقد نبّه الصبّان علىٰ أنّ من أوردها بحذف النون أنه جرىٰ علىٰ لغة قليلة، في حذف علامة الرفع لغير ناصبٍ أو جازم. (حاشية الصبان ٢/ ١٧٣).

المكرر والمحصور الواردُ كلٌّ منهما نائبَ فعلٍ مسندٍ لاسم عينٍ،[١] نحو: (أنت سيرًا سيرًا)، و(إنَّما أنت سيرًا)، و(ما أنت إلا سيرًا)؛ لأنَّ التكرار عوضٌ[٢] من اللفظ بالعامل، والحصرُ ينوب مناب التكرير، فلو لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز الإضمار والإظهار، نحو: (أنت سيرًا) و(أنت تسير سيرًا)، وخرج باسم العين اسمُ المعنىٰ، نحو: (أمرُكَ سيرٌ سيرٌ) فالرفع علىٰ الخبرية واجبٌ؛ لعدم الاحتياج إلىٰ إضمار فعلٍ[٣] هنا، بخلافِه بعد اسم العين؛ لأنه يؤمَن معه اعتقاد الخبرية، إذ المعنىٰ لا يخبَر به عن اسم العين إلّا مجازًا،[٤] كقوله[٥]:

.... فإنَّمـــا هـــي إقبـــالٌ وإِدْبـــارُ[٦]

---

(١) خبر هذه الأنواع الأخيرة في الكتاب ١/ ٣٣٥-٣٣٦، الكتاب ٣/ ٢٢٩-٢٣٠، والكافية ٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٥-٦٦٦.

(٢) في (أ) و(ب): عرض.

(٣) في (جـ): فعله.

(٤) هذا التعليل في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٤٥-٢٤٦، والأشموني ٢/ ١١٩.

(٥) القائل الخنساء بنت عمرو بن الحارث بن الشريد بن رِيَاح واسمها تماضر، صحابية، يقال: إنها أشهر شاعرات العرب، رثت أخويها صخرًا ومعاوية، وهي من شعراء الجاهلية والإسلام، قالت الشعر زمن النابغة، وخطبها دريد بن الصمة فردته. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠٣، ٢١٠، الشعر والشعراء ١/ ٣٤٣). والبيت في ديوانها ٦٩.

(٦) ترتع ما رتعت حتىٰ إذا ذكرت ....

والبيت من البسيط وقبله:

تبكي لحُزْنٍ هي العبرىٰ وقد عَبَرَتْ ودونه من جديد الترب أستارُ

حَـنِـيـنَ والـهـة ضَـلَّـتْ أليفتَها لـهـا حـنـينان إصغارٌ وإكبارُ=

أيْ: (ذات إقبالٍ وإدبار)، ومن ذلك أيضًا المصدر المؤكِّد لنفسه أو لغيره، فالأول: هو المصدر الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، وسمّي بذلك؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة، فكأنه نفسُها، نحو: (له عليَّ ألفٌ اعترافًا)، فإنَّ (له عليّ ألفٌ) هو[١] نفس الاعتراف. والثاني: هو المصدر الواقع بعد جملة تحتمل غيرَه، فتصير به نصًّا. وسمّي بذلك؛ لأنه أثَّر في الجملة فكأنه[٢] غيرُها؛ لأن المؤثّر غيرُ[٣] المتأثر، كـ:(أنت ابني حقًّا صرفًا)، فـ(حقًّا) رفع ما احتمله (أنت ابني) مِن إرادة المجاز.

ومن ذلك أيضًا المصدر التشبيهيُّ، أيْ الدالّ علىٰ التشبيه، وذلك بسبعة[٤] شروط[٥]: أن يكون مصدرًا مشعِرًا بالحدوث، دالًا علىٰ التشبيه، واقعًا بعد جملة حاوية[٦] معناه وفاعلَه، غيرَ صالحٍ ما اشتملت عليه للعمل فيه، نحو: (لي بكاءٌ

=والبيت في الكتاب ١/ ٣٣٧، المقتضب ٤/ ٣٠٥، الشعر والشعراء ١/ ٣٤٧، المنصف ١/ ١٩٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٩٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٦.

(١) في (أ): هي.

(٢) في (أ) و(ب): فكان.

(٣) في (أ) و(ب): عين. وهو تحريف.

(٤) في (ب): سبعة.

(٥) مجموعها في المسائل المنثورة ٧-١٣، والكافية ٨٦، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، وشرح المفصل له ١/ ٢٣٠-٢٣١، التسهيل ٨٨، وشرحه ٢/ ١٨٩-١٩٠، شرح الرضي ١/ ١٢١-١٢٢، توضيح المقاصد ٢/ ٨٤-٨٦.

(٦) في (جـ): جاوبه.

بكاءَ ذات عَضْلَةٍ)، أي: ممنوعة من النكاح، و(لزيدٍ ضربٌ ضربَ الملوك)، و(له صوتٌ صوتَ حمار)، فالمنصوب[١] في هذه الأمثلة قد استوفى الشروطَ / [١٨٦/ ب] السبعةَ، بخلاف: (لزيد يدٌ يدُ أسدٍ)؛[٢] لعدم المصدريّة، ونحوِ: (له[٣] علْمٌ علْمُ الحكماء)؛ لعدم الإشعار بالحدوث،[٤] ونحوِ: (له صوتٌ صوتٌ حسنٌ)؛ لعدم التشبيه، ونحوِ: (صوتُ[٥] زيدٍ صوتُ حمارٍ)؛ لعدم [تقدُّم جملةٍ، ونحوِ: (له ضربٌ[٦] صوتُ حمار)؛ لعدم][٧] احتواء الجملة قبله على معناه، ونحوِ: (عليه[٨] نوحٌ نوحُ الحمام)؛ لعدم احتوائها على صاحبه،[٩] فيجب رفعُه في هذه الأمثلة ونحوِها، وقد ينتصب في هذا الأخير، لكنْ على الحال.[١٠] وبخلاف نحو: (أنا أبكي بكاءَ ذات عَضْلَةٍ)، و(زيد يضرب ضربَ الملوك) حيث يتعيّن

---

(١) في (ب): بالمنصوب.

(٢) في (جـ): اسم.

(٣) في (أ) و(ب): به.

(٤) تأييد ذلك في المسائل المنثورة ٧.

(٥) في (ب): صرت.

(٦) تكررت في (ب).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ) و(ب): (له عليه) بزيادة (له). وهي زيادة خاطئة لأن لو ذُكرت (له) لكان صاحب المصدر موجودًا، فهذا نقض لكلامه، والمثال الذي أثبتّه موافق لما في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٣، والهمع ٣/ ١٢٧، والأشموني ٢/ ١٢٠، دون ذكر كلمة (له).

(٩) وبعضهم يمثّل بـ:(في الدار صوتٌ صوتُ حمار).

(١٠) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٣، الأشموني ٢/ ١٢٠.

كونُ نصبِه بالعامل المذكور في الجملة قبله، لا بمحذوف؛[١] لصلاحية المذكور للعمل فيه، وإنّما لم يصلح المصدرُ المشتملةُ عليه الجملةُ[٢] في نحو: (لي بكاءٌ) و(لزيد ضربٌ) للعمل؛ لأنَّ شرط إعمال المصدر أن يكون بدلًا من الفعل ومقدَّرًا بالحرف المصدري والفعل، وهذا ليس واحدًا منهما[٣].

تتمّة:

ذكر ابن فلاح اليمني[٤] أنَّ الفعل لا يَنصب مصدرين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي مكان؛[٥] [لعدم اقتضائه ذلك[٦]، ولأن الفعل لا يكون مشتقًّا من مصدرين][٧]،

(١) مذهب الشارح أن الناصب له في الأمثلة التي توافرت فيها الشروط فعلٌ مقدر، ونقل الرضي عن سيبويه أن الناصب له الجملة الأولىٰ، وليس فعلًا مقدرًا، وعزا كونه منصوبًا بفعلٍ مقدرٍ لأكثر النحويين. (شرح الكافية ١/ ١٢١).

(٢) أي الملفوظ به وهو (بكاء) و(ضرب) في المثالين الآتيين.

(٣) بيان ذلك في التسهيل ٨٨، وشرحه ٢/ ١٩١، وشرح الرضي ١/ ١٢٢.

(٤) في المغني ٦٩/ أ بتصرف يسير.

(٥) هذه القاعدة في المقرب ١/ ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٢٨، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢١٨، ونقل عن ابن الطراوة الجواز. والمنع هو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٢٣، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٥١، ونقل أبو حيّان أنه إذا كان للفعل مصدران: مؤكدٌ ومبيّنٌ فمذهب الأكثرين: الأخفش والمبرد وابن السرّاج أن الفعل لا ينصبهما معًا، وذهب السيرافي وابن طاهر إلىٰ أنه يجوز أن ينصبهما، وأن ينصب ثلاثة مصادر، إذا اختلف معناها. (الارتشاف ٢/ ٢٠٥-٢٠٦) ونحوه في الهمع ٣/ ١٠٣-١٠٤.

(٦) وذكر ابن هشام أن ذلك جائز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر (المغني ١/ ٩٧) وسيأتي الحديث عن ذلك في صـ١٣٠٣.

(٧) ساقط من (أ).

ولا فعلان مشتقان[١] من مصدر واحد، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين في حالة واحدة. انتهىٰ. قال أستاذنا[٢]: والمأخوذ من كلامهم إنما هو امتناع عمل الفعل في ظرفين متضادين. والله أعلم.

---

(١) هكذا بالرفع، في النسخ كلها، وهوالموافق لنقل الشنواني عن ابن فلاح، ووجهه أنه استأنف جملة جديدة. والذي في (المغني لابن فلاح): (مشتقين)، وهو منصوب بالعطف علىٰ (مشتقًّا).

(٢) في الفوائد الشنوانية ١٧٥، ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٥١، بتصرف فيهما.

باب[1] ظرف الزمان وظرف المكان

بإضافة البيان فيهما، والمراد ما يُسمىٰ بـ(المفعول فيه)، ثم هذا[2] اصطلاحُ [النحويين][3] البصريّين دون الكوفيين[4]؛ لأن (الظرفَ) في اللغة الوعاءُ، وهو متناهي الأقطار[5] كالجِرابِ والعِدْلِ، [و][6] ما يسمّونه ظرفًا من المكان والزمان ليس كذلك[7]، وسمّاه الفرّاء منهم (محلًّا)[8]، والكسائيُّ وأصحابُه

---

(١) زيد هنا في (جـ): بيان.

(٢) أي (ظرف الزمان وظرف المكان) والنص علىٰ ذلك في الأصول ١/ ٢٠٤، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٧، والتصريح ١/ ٣٣٧، وخذْ مثلًا الكتاب ١/ ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، والمقتضب ٣/ ١٧٦، ٢٧٤، ٤/ ٣٢٨، الأصول ١/ ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٤.

(٣) سقطت من (أ) و(جـ).

(٤) ذكر ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٢٥، ونقل الدماميني أن بعض الكوفيين يسمّيه كذلك (تعليق الفرائد ٥/ ١٢٧).

(٥) أي الأطراف والحدود، والتعبير بذلك في الأصول ١/ ١٩٧، ١٩٩، واللمع ١١٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٤، وتلقيح الألباب ٧٤.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) نقل هذا عن الشيخ خالد في التصريح ١/ ٣٣٧، والعلماء يوجهون تسميتهم هذه بأنها من باب التشبيه والمجاز (الجمل للزجاجي ٣١٦) ونحوه في شرح عيون الإعراب ١٤٢، وأسرار العربية ١٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧١، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٢، شرح المفصل ٢/ ٤١، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٧٧.

(٨) معاني القرآن ١/ ١١٩، وعزي إليه ذلك في الأصول ١/ ٢٠٤، وشرح عيون الإعراب ١٤٩، التصريح ١/ ٣٣٧، وإليه وإلىٰ أصحابه في الارتشاف ٢/ ٢٢٥، وعزاه السيرافي لعامة الكوفيين (شرح الكتاب ٢/ ١٣٦ أ) ونحوه في أسرار العربية ١٧٧، والإنصاف ١/ ٥١، وذُكِر دون عزوٍ في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧١.

[منهم][١] يُسَمّون الظروف (صفاتٍ)[٢]، ولا مشاحَّة في الاصطلاح.

وقَدَّم ظرفَ الزمان ترجمةً وتصوُّرًا؛ لأنه أصل، بالقياس إلىٰ ظرف / [١٨٧أ] المكان؛ لشدة احتياج الفعل إليه. كذا قاله أستاذُنا.[٣]

(ظرف الزمان) اصطلاحًا: (هو اسم الزمان) الإضافة فيه من إضافة الاسم إلىٰ المسمّىٰ، أيْ: الاسم الدالّ علىٰ الزمان أصالةً، أو عروضًا، أو نيابةً، أو إجراءً.[٤] فالأوّل نحوُ ما سيأتي للمصنِّف من نحو: (اليوم) و(الليلة). والثاني: اسم العدد[٥] المميَّز بالزمان، نحو: (سرت عشرين يومًا)؛ لعروض دلالة (عشرين) علىٰ الزمان بواسطة تمييزه به. - وما أفيد به كليةُ الزمان أو جزئيَّتُه، نحو: (سرت جميعَ اليوم)، أو (كلَّ اليوم)، أو (نصفَ اليوم)، أو (بعضَ اليوم)؛ لعروض الدلالة لهذه الألفاظ علىٰ الزمان بواسطة إضافتها إليه.[٦] - وما كان صفةَ للزمان، نحو: (جلست طويلًا من الدهر)؛ لعروض دلالة (طويلًا) علىٰ

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) عزي ذلك للكسائي في الأصول ١/ ٢٠٤، وشرح عيون الإعراب ١٤٩، والارتشاف ٢/ ٢٢٥، وذكر دون عزوٍ في الإنصاف ١/ ٥١، وعزي للكسائي وأصحابه في التصريح ١/ ٣٢٧، وتسميته بذلك في مجالس ثعلب ١/ ٦٤، ١/ ١٧٥، و(مصطلحات النحو الكوفي ٧٢).

(٣) في الفوائد الشنوانية ١٧٦/ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٦٩، كما أنه أشد تمكُّنًا (الكتاب ١/ ٤١٩) ولأنه بالفعل أولىٰ لموافقته الفعل في الدلالة علىٰ الزمن. (المقتضب ٣/ ١٧٦).

(٤) في (ب): إجزاء. وفي (جـ): جزا. وما أثبته الصحيح، كما سيظهر من شرحه وتمثيله.

(٥) في (أ): للعدد.

(٦) تقرير ذلك في شرح الملحة ٢٠٧.

الزمان بواسطة وصفِه به.[١]- وما كان مخفوضًا بإضافة اسم الزمان إليه، ثم حُذف المضافُ، وأنيب عنه المضافُ إليه بعد حذف المضاف، والغالبُ في هذا المضافِ إليه النائبُ أن يكون مصدرًا، والغالب في المضافِ المحذوفِ المنوبِ عنه أن يكون زمانًا، ولا بدّ من كونه معيَّنًا لوقت أو مقدار، فالأوّل نحو: (جئتك صلاةَ العصر) أو (قدومَ الحاجِّ) بنصب (صلاة) و(قدوم) على الظرفية؛ لعروض دلالتهما على الزمان بواسطة نيابتهما عنه، والأصل: (وقت صلاة العصر) و(وقت قدوم الحاج). والثاني[٢] نحو: (انتظرتك حَلْبَ[٣] ناقة أو نَحْرَ جزور) والأصل: (مقدار حلب ناقة) و(مقدار نحر جزور). ففُعِل فيهما ما تقدَّم.[٤] ونيابة المصدر عن اسم الزمان كثيرة،[٥] بخلاف نيابته عن اسم المكان. كما يأتي.[٦]

والثالث[٧]: اسم العين[٨] في نحو قولهم في المَثَل: (لا أكلّمه

---

(١) الحديث عن ذلك في الكتاب ١/ ٢٢٧، والأصول ١/ ١٩٣، وشرح الملحة ٢٠٤-٢٠٥، المفصل ٥٥.

(٢) وهو المعيّن للمقدار.

(٣) في (ب): علف.

(٤) عدَّه سيبويه من باب سعة الكلام والاختصار (الكتاب ١/ ٢٢٢) والحديث عنه في المقتضب ٣/ ١٩٧، والأصول ١/ ١٩٣.

(٥) في (ب): كثير.

(٦) في صـ ١٣١١.

(٧) وهو ما دلّ على الزمان نيابةً، حسب تقسيمه، وهو داخل في مفهوم ظرف الزمان.

(٨) الحديث عن ذلك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٧، والارتشاف ٢/ ٢٢٥، أوضح المسالك ٢/ ٢٣١-٢٣٢.

القارِظَيْنِ)،[١] والأصل: (مدة غيبة القارظين)، فحُذفت (مدة)، وأنيب[٢] عنها (غيبة)، ثم (غيبة)، وأنيب عنها (القارظين)، تثنية (قارظ)،[٣] بالقاف / [١٨٧ب] والظاء[٤] المشالة، وهو الذي يجني[٥] القَرَظ، بفتح القاف والراء، وهو شيء يُدبغ به،[٦] وهما شخصان كلاهما من غنوة[٧]، خرجا في طلب القَرَظ فلم يرجعا، وطالت غيبتُهما، فضُرب بهما المثَلُ.[٨]

والرابع: ألفاظٌ مسموعةٌ توسَّعوا فيها، فنصبوها علىٰ تضمين معنىٰ (في)، [٩] كقولهم: (أحقًّا[١٠] أنك ذاهب)، والأصل: (أفي حقٍّ؟)، وقد نطقوا بذلك، قال

---

(١) هذا المثَل في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٦، شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣١.

(٢) في (جـ): وأنيبت.

(٣) في (جـ): قارط.

(٤) في (جـ): والطاء.

(٥) في (ب): يجيء.

(٦) اللسان والقاموس: (قرظ).

(٧) كذا في النسخ، ولم أجد قبيلة بهذا الاسم، والمعروف أنهما من (عنزة) وهو كذلك في التصريح الذي نقل عن الشارح، وقيل: إن أحدهما من عنزة، والآخر من النمر بن قاسط. (الكامل ١/ ٢٢٠).

(٨) كلامه في هذا المثل منقول عن الأزهري في التصريح ١/ ٣٣٨.

(٩) الحديث عن ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢-٢٣٤، وعنه نقل الشارح بألفاظه بتقديم وتأخير، إلا أن ابن هشام لم يذكر ما كان ظرفًا بالإنابة، وعدّه داخلًا فيما عرض فيه معنىٰ الظرفية.

(١٠) في (ب): اخا.

الشاعر[١]:

أفي الحقِّ أنّي مُغرَمٌ بِكِ هائمٌ ... وأنّكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خَمْرُ[٢]

ومثلُه: (غيرَ شك أنك قائم)، و(جَهْدَ رأيي أنك قائم)، و(ظنًّا مني[٣] أنك قائم). ولإجراء هذه الألفاظ مُجرىٰ ظرف الزمان دون ظرف المكان تقع خبراً عن المصدر دون الجثة، فلا يقال: (أحقًّا زيدٌ)،[٤] خلافًا للمبرد[٥] وابن مالك[٦] في زعمهما أن (حقًّا) مصدرٌ بَدَلٌ من اللفظ بفعله، وما بعدها من (أنَّ) ومعموليها[٧] في تأويل مصدر مرفوعٍ علىٰ الفاعليَّة.[٨]

---

(١) هو فائد أو قائد بن المنذر أو المنير القشيري، شاعر إسلامي مقل، وربما ذكر في بعض المصادر: (عابد ابن المنذر العسيري)، (شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٧٦)، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٣٢)، وعزي البيت في الحماسة للنّهدي، ويعزىٰ أيضًا لمجنون ليلىٰ، وهو في ديوانه المجموع ١٢٧.

(٢) البيت من الطويل.

وهو في ديوان الحماسة ٢/ ٢٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٧٦، المستقصىٰ للزمخشري ٢/ ٣٢٦، المغني ١/ ٥٥، أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢، تخليص الشواهد ١٧٧، المقاصد النحوية ٣/ ١٢٣٢-١٢٣٣، التصريح ١/ ٣٣٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٧٢-١٧٣، وللبغدادي ١/ ٣٥٦-٣٥٨، شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام ٢/ ١٥٩.

(٣) في (جـ): هي.

(٤) نبّه إلىٰ ذلك أيضًا أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٢٦.

(٥) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢٦، والمغني ١/ ٥٥، وتخليص الشواهد ١٧٧، والتصريح ١/ ٣٣٩.

(٦) عزي إليه ذلك في التصريح ١/ ٣٣٩.

(٧) في (جـ): ومعمولها.

(٨) وهذا أيضًا رأي أبي علي (العضديات ١٩٧)، ويذهب كثير من العلماء إلىٰ أن (حقًّا) في معنىٰ الظرف، وما بعده فاعل له، وعزا ابن الشجري ذلك إلىٰ سيبويه والأخفش والكوفيين، (الأمالي ٣/ ١٩٦)، وعزاه=

(المنصوب) نعت لـ(اسم الزمان) باللفظ[1] الدالّ علىٰ المعنىٰ الواقع في مدلوله [أيْ][2] المتعلِّق به تعلقَ الإثبات، نحو: (صمت يومَ الخميس)، أو تعلّقَ النفي، نحو: (ما اغتسلت يوم الجمعة)، فِعلًا كان - كما ذُكِر - أو فرعًا عنه، كـ:(أنا قاصدٌ صبيحةَ العيد لمكة)، واسمُ الفعل والمصدرُ كالوصفِ[3]، ملفوظًا كان -كما ذُكِر- أو مقدَّرًا جوازًا لدليل، نحو: (يومَ الجمعة) جوابًا لمَن قال: (متىٰ صمت؟). أو وجوبًا،[4] كما إذا وقع صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، أو حالًا[5]، كان المعنىٰ سالبًا للظرف، أو لبعضه، علىٰ مذهب البصريين.[6] خلافًا للكوفيين

=أبو علي إلىٰ سيبويه (المسائل المنثورة ١٨٤) ونحوه في الارتشاف ٢/٢٥٦، والذي ظهر لي من كلام سيبويه غير ذلك، فهو يجعله من باب المبتدأ والخبر، علىٰ التقديم والتأخير. (الكتاب ٣/ ١٣٤-١٣٥) وهو المذهب الذي عزاه ابن الشجري إلىٰ الخليل (الأمالي ٣/ ١٩٧)، وعزاه ابن هشام إلىٰ سيبويه (المغني ١/ ٥٥) وقد صرح الأزهري بعزو ذلك إلىٰ سيبويه والجمهور (التصريح ١/ ٣٣٩)، ويرىٰ أبو عمر الجرمي أنَّ (حقًّا) نصب علىٰ أنه مصدر، و(أنَّ) وما بعدها نصب بالمصدر. (المسائل المنثورة ١٨٤).

(١) الجارّ والمجرور متعلق بقوله: (المنصوب)، وهذا بيان لعامل النصب فيه.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) العوامل في المفعول فيه مفصلة في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٣.

(٤) ليس الوجوب علىٰ الإطلاق وإنما هو مع الكون العام، أمّا الكون الخاص فإنْ دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُه وذكرُه، وإلّا وجب ذكرُه.

(٥) هذه المواضع الأربعة وغيرها تجدها في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٨١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٦، الجامع الصغير ١١٣.

(٦) نصّ علىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ١/ ٢١٦، وعزاه للبصريين ابنُ أبي الربيع في البسيط ١/ ٤٨٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٣١، وهو في التسهيل ٩٢، وشرحه ٢/ ٢٠٥، وتعليق الفرائد ٥/ ١٤٦، والهمع ٣/ ١٤٨.

في أنَّه إنما ينصب علىٰ الظرف ما كان المعنىٰ سالبًا لبعضه، أمّا ما كان سالبًا لجميعه فإنما يُنصب علىٰ التشبيه بالمفعول به،[١] نحو: (صمت يوم الخميس)؛ لأن لفظة (في) عندهم تفيد التبعيض، وما كان المعنىٰ سالبًا له يتعذّر تبعيضُه، / [١٨٨أ] والظرف لا يكون إلا علىٰ معنىٰ [(في)][٢]. والله أعلم.

(بتقدير) متعلق بـ(المنصوب)، أيْ إرادة معنىٰ (في) الظرفيَّة، بأن يُقَدَّر حذفُها من اللفظ مع إرادتها في المعنىٰ؛ لكون العامل المسلَّطِ علىٰ الزمان يطلبه[٣] علىٰ ذلك المعنىٰ، بأن يكون ذلك الاسمُ مذكورًا لأجل أمرٍ وقَع فيه، سواءً كان [ذلك][٤] بلفظه، أو بمرادفه، فلا يخرج: (آتيك إذا تطلع الشمس) و(جئتك إذ[٥] الليل دجا).

وخرج عن الحدّ بما قرّرناه نحوُ: ﴿...وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾،[٦] إذا قدّر

---

(١) رأيهم في الارتشاف ٢/ ٢٣١، وتعليق الفرائد ٥/ ١٤٦، والهمع ٣/ ١٤٨، ويرىٰ ابن الطراوة أنه حينئذٍ ينصب علىٰ أنه مفعول به. (البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٨).

(٢) سقطت من (جـ). والإشارة إلىٰ علتهم بما هو قريب من هذا في تعليق الفرائد ٥/ ١٤٦، والهمع ٣/ ١٤٨.

(٣) في (ب): بطلبه.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) في (أ) و(ب): إذا.

(٦) ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ...﴾ ١٢٧ النساء ٤.

بـ(في)؛[١] لأنه مؤوَّل بـ(نكاحهنّ)، وليس اسمَ[٢] زمان ولا مكان،[٣] وأحرىٰ إذا قدّر بـ(عن).- ونحوُ: ﴿...يَخَافُونَ يَوْمًا...﴾[٤] من أسماء الزمان لعدم نفع الخوف الواقع في ذلك اليوم.[٥]- وخرج أيضًا نحوُ: (شهدت يوم الجمعة)؛ فإنَّ (يوم الجمعة) فيه[٦] لم يُذكر لأجل أمرٍ وقع فيه، وإنْ كان شهودُ يوم الجمعة واقعًا [فيه؛ لأنه لم يذكر إلا من حيث وقع عليه الشهودُ، فهو مفعولٌ][٧] به، لا فيه.[٨]

تنبيه:

جميع أسماء الزمان صالحةٌ للانتصاب[٩] علىٰ الظرفية، سواء في ذلك مبهمُها كـ(حين) و(مدة)، ومختصُّها كـ(يوم الخميس)، ومعدودُها كـ(يومين) و(أسبوع).[١٠] والمراد بالمختصّ هنا ما يصحُّ أن يقع جوابًا لـ(متىٰ)، كـ(يوم

---

(١) في (ج): وبغي.

(٢) في (أ): باسم.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٣٥، شرح القطر ٢٣٠.

(٤) ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ...تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ ٣٧ النور ٢٤، ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَ...كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ ٧ الإنسان ٧٦.

(٥) شرح القطر ٢٣٠، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٨٤.

(٦) أي في المثال السابق.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) أوضح المسالك ٢/ ٢٣٥.

(٩) في (ب): لانتصاب.

(١٠) ذكر المرادي أن المعدود من قبيل المختص، خلافًا لمَن جعله قسمًا ثالثًا. (توضيح المقاصد ٢/ ٩٢) وسيأتي ما يؤيّد ذلك قريبًا.

الخميس) و(شهر رمضان). - وبالمعدود ما يصحّ أن يقع جوابًا لـ(كم)،[١] كـ(يومين) و(أسبوع). -والمبهم ما لا يقع جوابًا لشيء منهما، كـ(حين) و(مدة).[٢] وقال بعضهم[٣]: المبهم ما دلّ على قدر من الزمان غير محصور، كـ(وقت) و(حين) و(زمان) و(ساعة)، والمختصُّ خلافُه، فشمل المعدود وغيرَه، كـ(المحرَّم) وسائرِ أسماء الشهور و(الصيف) و(الشتاء) وأسماءِ الأيام[٤] كـ(السبت والأحد) وما اختصّ من / [١٨٨ب] الأزمنة بصفةٍ أو إضافةٍ[٥] أو دخولِ (أل) عليه.[٦] وفي (الجامع)[٧] لابن هشام: «وما صلح من الزمان جوابًا لـ(متى)، كـ(شهر رمضان) فمختص، أو لـ(كم)، كـ(يومين) فمعدود، أَوْ لَهُما فمختص معدود، كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه (شهر) وهو الربيعان ورمضان. وغيرُهن مبهم،[٨] كـ(حين)».

---

(١) أشار إليهما سيبويه في الكتاب ١/ ٢١٧-٢١٨، والفارسي في الإيضاح ٢٠٥، ونحوه في شرح عيون الإعراب ١٤٣، والمقرب ١/ ١٤٦.

(٢) الكلام في هذا الضابط في المقرب ١/ ١٤٦، وشرح القطر ٢٣٠.

(٣) ممّن قال ذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٤.

(٤) كون أسماء الشهور والأيام والفصول من ظروف الزمان مقرّر في الكتاب ١/ ٢١٧-٢١٩.

(٥) في (جـ): صفات.

(٦) ومثال المختص بصفة: (جئتك يومًا جاءك فيه عمرو) وبالإضافة نحو: (قُتل يومَ الجمل) وما اختص بدخول (أل) نحو: (اليوم) و(الآن).

(٧) ١١٠-١١١ مع حذف أحد الأمثلة.

(٨) في (ب) و(جـ): منهم.

ونَصْبُ الجميع مستفادٌ مِن تمثيل المصنف الذي شرع فيه بقوله: (نحو): (صمت (اليوم)) قال الكواشي[(١)]: اليوم هو المدة من طلوع الشمس إلىٰ غروبها عرْفًا، ومن طلوع الفجر [الثاني][(٢)] إلىٰ غروبها شرعًا، وهو الوقت لغةً ليلًا كان أو نهارًا، طويلًا كان أو قصيرًا. انتهىٰ[(٣)].

والمنكّر منه كالمعرّف، والمضاف منه كالمفرد[(٤)]. (و) نحو: (اعتكفت (الليلة)) ومن تحديد[(٥)] اليوم عرفًا وغيرِه يُعلم تحديدُها، لكنها لا تطلق لغةً علىٰ بعضها بخلاف (الليل)[(٦)] (و) نحو: (أزورك[(٧)] (غدوة) أو غدوةَ يومِ الخميس) فإنْ نُكِّرتْ نُوِّنت، وإنْ عُرِّفت لم تنوّن[(٨)]. وهي من وقت صلاة الصبح إلىٰ طلوع

---

(١) أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الموصلي الشافعي (...-٦٨٠هـ) برع في العربية والقراءات والتفسير، تلمذ علىٰ والده والسخاوي، وكان مشهورًا بالورع والزهد والصلاح، له التفسير الكبير والصغير، (البغية ١/ ٤٠١).

ولم أجد هذا القول بنصه في كتابه (المتذكر وتذكرة المتدبر)، وهو تفسير للقرآن، وله فيه تعريف اليوم بأنه من طلوع الفجر الثاني إلىٰ غروب الشمس. (٨٣ أ).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ونقل نصّه بهذه الألفاظ الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٧ أ.

(٤) في (ب): كالتفرد.

(٥) في (جـ): تجديد.

(٦) ذكر سيبويه أن كلمة (الليل) لا تكون ظرفًا إلا أنْ تعني الليل كله، فإن قلت: «إذا كان الليلَ فأتني لم يَجُزْ». الكتاب ١/ ٢٢٤-٢٢٥

(٧) في (جـ): أرفدك.

(٨) المقتضب ٣/ ٣٧٩، ويعني بقوله: (نكّرت) أنها لم تكن علمًا حينئذٍ فذهب إحدىٰ علتي منعها الصرف، ويؤيّده كلامه الآتي في صـ ١٣٠٨-١٣٠٩.

الشمس، (و) نحو: (أجيئك (بكرة)) أو (بكرة النهار)، وهي في التنوين وتركه كـ(غدوة). وهي أول النهار على ما مرَّ آنفًا، (و) نحو: (أجيئك يومَ الجمعة (سحرًا)، قال البدر الدماميني[١]: السحر: هو الوقت الواقع قبيل الفجر بقليل. واليوم: ما بين طلوع الشمس وغروبها، وما[٢] بين الفجر والمغرب، فليس شيء منهما بصادقٍ على شيء من الآخر، فهم متباينان.

فإن[٣] قلت: كيف عمل (أجيئك) في (يوم الجمعة) وفي (سحر)، وهما ظرفان متباينان على هذا؟ قلت: قال ابن هشام[٤]: «عمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر، نحو: (آتيك[٥] يومَ الجمعة سحَرَ)،[٦] وليس بدلًا، لجواز / [١٨٩أ] (سير عليه يومُ الجمعة سحرَ)، برفع الأوّل ونصب الثاني، نصّ عليه سيبويه»[٧]. انتهى.

---

(١) في حاشيته على المغني ١/ ٢٠٥ بتصرف يسير.

(٢) في كلام الدماميني: أو ما. وهو الأظهر.

(٣) في (جـ): أن.

(٤) في المغني ١/ ٩٧.

(٥) في (أ): اتيتك.

(٦) في (ب): سمر.

(٧) الذي في الكتاب: (سير عليه يومُ الجمعة غدوةَ) الكتاب ١/ ٢٢٣، وهما غير متباينين، وأورد سيبويه في الموضع نفسه جوازَ كون الثاني بدلًا من الأول، وكذلك المبرد أوردهما بالنصب، لكنه قال: إن الثاني بدل من الأول، (المقتضب ٤/ ٣٥١)، وأورد السهيلي نحو هذا المثال، ونصّ على كون كلا الاسمين ظرفًا. (نتائج الفكر ٣٧٦).

وبما[١] قاله البدرُ عرفتَ أنْ لا عمومَ ولا خصوصَ، وبعضُهم تكلَّف جوابًا بعيدًا، فراجعْه.[٢]

وهو منوّنٌ إنْ لم يُرَدْ به سحرُ يومٍ بعينه[٣]، وغيرُ منوّن إنْ أريد به ذلك، ثم هو ممنوعٌ من الصرف عند جميع العرب إنْ كان ظرفًا معيّنًا، بأنْ يُراد به سحرُ يومٍ بعينه، وهو معدولٌ عمّا فيه (أل)، وهو (السحر) نحو: (جئت يومَ الجمعة سحرَ)، فإنْ كان مبهمًا، أيْ نكرةً صُرِفَ، نحو: ﴿...نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾،[٤] أو مستعملًا غيرَ ظرفٍ وجب تعريفُه بـ(أل) أو بالإضافة[٥]، نحو: (طاب السحر سحر ليلتنا)، وإن كان بـ(أل) أو مضافًا صُرِف أيضًا، كـ:(جئتك يوم الجمعة السحرَ) أو (سحرَه).[٦]

(وِ) نحو: (أكرمك (غدًا)) وهو اسمٌ لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه.

(وِ) نحو: (أزورك (عتمة)) بوزن (غَنَمة)[٧]، وهي اسمٌ لثلث الليل الأوّل،

---

(١) في (ب): ولما.

(٢) لعله يعني جواب الشمني، وهو في حاشيته على المغني (المنصف ١/ ٢٠٥) وهو قوله: «يريد هنا بالأعم من الآخر الشاملَ له ولغيره شمولَ الكل لجزئه، أو الكلي لجزئياته، ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس؛ لأنَّ (يوم الجمعة) من (سحر) ليس كذلك.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٥، المقتضب ٣/ ٣٧٨.

(٤) ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ...﴾ ٣٤ القمر ٥٤.

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٥.

(٦) الكتاب ١/ ٢٢٦. وراجع ما سبق في صـ٢٦٧-٢٦٨ من كون الممنوع من الصرف إذا أُضيف أو عُرِّف بأداة التعريف هل يبقى على منعه من الصرف أو يزول عنه ذلك؟ ففي المسألة خلاف.

(٧) في (ب) و(جـ): عتمة.

وإضافتُها كتجرُّدِها، نحو: (آتيك عتمةَ ليلة الخميس).

(و) نحو: (انتظرني (صباحا)) أو (صباح يوم الجمعة)، وهو اسمٌ لأوّل النهار، وقد يطلق لغةً من نصف الليل إلىٰ الزوال. كما نبّه عليه أستاذنا[١].

(و) نحو (اقدُمْ (مساءً)) أو (صباحَ يوم الجمعة)، وهو بالمدّ وفتح الميم ما بعد الزوال، ويمتدّ[٢] لغةً إلىٰ نصف الليل.

(و) نحو: (لا أكلِّمك (أبدًا)) أو (أبدَ الآبدين)، وهو اسمٌ للزمان[٣] المستقبل الذي لا نهايةَ له، قال الراغب[٤] في (مفرداته)[٥]: الأبد: عبارةٌ عن مدة الزّمان الممتدّ الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان[٦]، وذلك أنه يقال: (زمان [كذا])،[٧] ولا يقال: (أبدُ[٨] كذا)، وكان حقُّه ألّا يثنىٰ ولا يجمع؛ إذْ لا يُتصوّر حصولُ أَبَدٍ آخرَ يُضمّ إليه فيُثنَّىٰ، ولكن قد قيل: آباد[٩]، وذلك علىٰ حسب تخصيصه في بعض ما

---

(١) الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١٨١.

(٢) في (ب): وتميد.

(٣) في (أ): الزمان.

(٤) الأصفهاني، وهو الحسين أو المفضّل بن محمد بن المفضل (...-٥٠٢هـ)، له التفسير الكبير، و(مفردات القرآن) الذي قيل: إنه لا نظير له في معناه، والذريعة إلىٰ أسرار الشريعة، و(المحاضرات) وغيرها، وهو إمام سُنّي يُقرن بالغزالي. (البلغة ٩١، البغية ٢/ ٢٩٧، الأعلام ٢/ ٢٥٥).

(٥) ٥٩ بتصرف يسير جدًا.

(٦) في (جـ): الزماني.

(٧) سقطت من (ب) و(جـ).

(٨) في (أ): أبو.

(٩) وقيل في جمعه أيضًا: (أبود) والجمعان كلاهما في المخصص ٩/ ٦٢.

يتناوله، كتخصيص اسم الجنس / [١٨٩ب] في بعضه، ثم يثنىٰ ويجمع، علىٰ أنه ذكَرَ بعضُ الناس أن (آباد) مولّد، وليس من كلام العرب العرباء. انتهىٰ.

أبو حيّان في (الارتشاف)[١]: «ولا تقول: [ما][٢] صحبتُك أبدًا» انتهىٰ، ووجهُه: تنافي الماضي مع المستقبل.

(و) نحو: (لا أكلم زيدًا (أمدًا) بالميم[٣]، أو (أمَد الدهر) أو (أمد الداهرين)[٤]. والداهر: الذي يبقىٰ علىٰ وجه الأرض، فكأنه قال: ما بقي في الدهر داهر[٥]. وهو اسمٌ لزمانٍ مستقبل. (و) نحو: (قرأت (حينًا)) أو حين جاء الشيخ، وهو اسمٌ لزمانٍ مبهم.

(وما أشبه ذلك) من باقي أسماء الزمان المبهمة، نحو: (وقت) و(ساعة) و(أوان)، والمختصة، نحو: (ضحىٰ) و(ضحوة).

تنبيهان:

الأول: قال ابن مالك في (شرح العمدة)[٦]: ظرف الزمان أربعة

---

(١) أي: قال أبو حيّان. وحذْفُ كلمة (قال) شائعٌ في كتب المصنفين يحذفونها أحيّانا اختصارًا. وقوله فيه: ٢/ ٢٤٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): فالميم.

(٤) في (أ) و(ب): الدهرين.

(٥) نقل ذلك شيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٨/أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٨٢، والداهر: اسمٌ أو وصفٌ للدهر (المخصص ٩/ ٦٢).

(٦) ١/ ٤١٤-٤١٥ بتصرف يسير.

أقسام(١): ثابت التصرّف والانصراف، ومنفيُّهما، وثابت التصرّف منفيّ الانصراف، وثابت الانصراف منفيّ التصرّف، فالأوّل كـ(يوم) و(ليلة) و(حين) و(مدة) وهو كثير، والثاني مثالان: أحدهما مشهور، وهو (سحر) إذا قُصِد به التعيينُ مجردًا من الألف [واللام](٢) والإضافةِ والتصغير(٣)، نحو: (رأيت زيدًا أمسِ سحرَ)، فلا يُنوّن؛ لعدم انصرافه، ولا يفارق الظرفية؛(٤) لعدم تصرُّفه، والثاني غير مشهور، وهو (عَشِيَّة) إذا قُصِد بها التعيينُ مجردةً من(٥) الألف واللام والإضافة، عزاه سيبويه لبعض العرب(٦)، وأكثرُهم يجعلونها عند ذلك متصرِّفةً

---

(١) هذا التقسيم عينه في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٠-٥٤٢، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) لأنه بالتصغير خرج عن العدل؛ لأن (فُعَيلًا) لا يكون معدولًا (المقتضب ٣/ ٣٧٨، ٤/ ٣٥٦، الأصول ١/ ١٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٤، المقتصد ١/ ٦٣٦).

(٤) إذا خلا من (أل) والإضافة والتصغير (الكتاب ١/ ٢٢٥، المقتضب ٤/ ٣٣٣-٣٣٤، الأصول ١/ ١٩٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٤، شرح عيون الإعراب ١٤٣-١٤٤، شرح الملحة ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٧-٥٧٨).

(٥) في (أ): عن.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٩٤، ذكر أن بعض العرب يدع فيها التنوين، وذكر في موضع آخر أنها لا تتصرف (الكتاب ١/ ٢٢٥)، وذكر المبرد أنه إذا أريد بـ(عشية) الليلة التي أنت فيها لم تتصرف، ولم تنصرف (المقتضب ٤/ ٣٥٥، ٤/ ٣٣٤)، وانظر: التسهيل ٩١، وشرحه ٢/ ٢٠٢، (وأشار إلىٰ قلة ذلك)، وشرح الرضي ١/ ١٨٩.=

منصرفةً.[١] والثالث مثالان: (غدوة) و(بكرة) إذا جُعِلا علمين؛ فإنهما لا ينصرفان؛ للعلمية والتأنيث، ويتصرّفان[٢]، فيقال في الظرفية: (لقيت زيدًا[٣] أمسِ غُدوةَ، ولقيت عمرًا أوّلَ من أمسِ بُكرةَ) ويقال في عدم الظرفية: (سهرت البارحة إلىٰ غدوةَ[٤] وإلىٰ بكرةَ)، فإنْ لم يُقصد بهما علميةٌ تصرَّفا وانصرفا،[٥] كقولك: / [١٩٠أ] (ما مِن بكرةٍ أفضل من بكرةِ يوم الجمعة)، و(كلُّ غدوةٍ يُستحبُّ فيها التسبيحُ والاستغفار).

والرابع: ما عُيِّن من (ضحىٰ) و(سُحَير) و(بكرة) و(نهار) و(ليل) و(عتمة)

=والحديث عن عدم تصرفها أيضًا في الأصول ٢/ ٢٩٢، والإيضاح العضدي ٢٠٤، والمفصل ٥٥، ونتائج الفكر ٣٧٧، والحديث عن عدم انصرافها أيضًا في التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٤، والمقتصد ١/ ٦٣٧، (نقله عن الإيضاح ولم أجده فيه) وكشف المشكل ١/ ٤٦٣.

(١) هذا ظاهر كلام سيبويه ونقله عن العرب (الكتاب ٣/ ٢٩١). والذي رأيته الأكثر عندهم -فيما نقل العلماء- أنها منصرفة غير متصرفة (التسهيل ٩١، وشرحه ٢/ ٢٠٢، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٦، شرح الرضي ١/ ١٨٨).

(٢) المقتضب ٤/ ٣٥٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٤، شرح عيون الإعراب ١٤٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٩، نتائج الفكر ٣٨٠، الفصول الخمسون ١٨٥، كشف المشكل ١/ ٥٦٣، شرح الجزولية ٢/ ٧١٧-٧١٨، التسهيل ٩١، وشرحه ٢/ ٢٠٢.

(٣) هنا في (جـ) أعيد كلامه السابق ابتداءً من قوله: «للعلمية والتأنيث...».

(٤) هنا في (جـ): أعيد قوله: (إلىٰ غدوة).

(٥) تقرير ذلك في المقتضب ٤/ ٣٥٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٤، وشرح عيون الإعراب ١٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٠.

و(عِشاء) و(مساء)[١]، و(عشيَّة) في الأشهَر[٢]، فهذه إذا قُصد بها التعيينُ بقيت علىٰ انصرافها، ولزمت الظرفية فلم تتصرف. والاعتمادُ[٣] في هذا علىٰ النقل[٤].

الثاني: ما لازم النصبَ علىٰ الظرفية من أسماء الزمان ولم يفارقْها[٥] إلّا إلىٰ الجرّ بـ(مِنْ) فغير متصرِّف[٦]، نحو: (قبل) و(بعد) و(عند) و(لدىٰ)[٧]، وما لم يلزم ذلك منها، بل خرج إلىٰ غيرها فنُصِبَ مفعولًا به مثلًا، فمتصرفٌ، نحو: (يوم) و(ليلة) و(حين) و(شهر) و(أسبوع)، وهذا في خصوص هذا النوع من الأسماء، وإلا فقد قال أبو حيّان في (شرح التسهيل)[٨]: التصرف في الأسماء أن تُستعمل بوجوه الإعراب، فتكون مبتدأ ومفعولًا ومضافًا إليها، ومقابلُه: أنْ

---

(١) نصّ سيبويه في هذه المسألة علىٰ (ضحىٰ، سحيرًا، صباحًا، مساءً، عشاءً، بكرًا، ضحوة، عتمة، ليلًا نهارًا، (الكتاب ١/ ٢٢٥-٢٢٧) ونحو ذلك وزيادة عنه في المقتضب ٤/ ٣٥٥، الأصول ١/ ١٩٢، والإيضاح العضدي ٢٠٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٦، والمفصل ٥٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٨.

(٢) حدثتُك قبل قليلٍ عنها.

(٣) في (جـ): وللاعتماد.

(٤) نصّ ابن السرّاج علىٰ أن ذلك إنما يؤخذ سماعًا (الأصول ١/ ١٩٢)، ونحوه في الإيضاح العضدي ٢٠٤-٢٠٥، وشرح المفصل ٢/ ٤١، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٧١٨.

(٥) في (جـ): يفارقهما.

(٦) في (أ): منصرف. وهو تصحيف، وبيان ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٢٠١، ٢٠٢.

(٧) في (ب): ولذي.

(٨) تتبعت كلامه في المفعول فيه وفي المبتدأ والخبر، فصل الإخبار بالظرف وفي مظانّ أخرىٰ فلم أجد هذا النصّ، ولعله ذكره استطرادًا في موضع آخر، لم تقع عيني عليه في هذا الكتاب الكبير، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٦١، والشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٨ ب.

يُقتصر فيه[1] علىٰ بعض أنواع الإعراب، كاقتصار (ايمن) علىٰ الابتداء، و(سبحان) علىٰ [بعض الإعراب كا][2] لمصدرية، و(عند) علىٰ الظرفية ونحو ذلك، والتصرُّف في الأفعال أن تختلف أبنيةُ الفعل لاختلاف زمانه، نحو: (ضرب، يضرب، اضرب). انتهىٰ.

وزاد غيرُه[3] قسمًا ثالثًا، وهي إطلاق ما يتصرَّف[4] علىٰ ما تتصرف ذاتُه ومادتُه علىٰ أبنية مختلفة، كـ(ضارب) و(قاسم)، وما لا يتصرف علىٰ ما لا يكون كذلك، كاسم الإشارة. والله أعلم.

ولمّا فرغ من ظرف الزمان شرع في ظرف المكان فقال: (**وظرف المكان**) الإضافة فيه بيانية علىٰ معنىٰ [(في)][5] (**هو اسم المكان**) الإضافة فيه من إضافة الاسم إلىٰ المسمّىٰ، أيْ: الاسم الدالّ علىٰ المكان، أصالةً، أو عروضًا، أو نيابة، فالأوّل ما سيأتي تمثيله في كلام المصنِّف، ونحو: (هنا) من قولك: (اجلس هنا)، فإنه اسم إشارة، لكنه من أسماء المكان وضعًا. والثاني: اسم[6] / [١٩٠ب]

---

(١) كذا بالتذكير في جميع النسخ، وفي الأشباه والنظائر الذي نقل قول أبي حيّان. ولعل تأويله أنه أراد لفظ (الاسم) أو (هذا النوع).

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في (جـ): بعضهم، ولعله يعني الشلوبين فهو الذي زاد ذلك في شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٨٥.

(٤) في (ب): بتصرف.

(٥) سقطت من (ب) و(جـ).

(٦) تكررت في (أ).

العدد[١]، نحو: (سرت ثلاثين فرسخًا)، فـ(ثلاثين) ظرف مكان منصوب على الظرفية؛ لأنه لما مُيِّز بـ(فرسخًا) وهو من أسماء المكان [عرضت له اسميَّةُ المكان ودلالتُه عليه - وما دل على كليَّة المكان][٢] أو جزئيَّتِه[٣]، نحو: (مشيت جميع الفرسخ ونصف الميل)، فـ(جميع)[٤] و(نصف) ظرفا مكان؛ لأنهما لمّا أضيفا إليه عرضت دلالتُهما عليه. -وما كان صفة للمكان، نحو: (جلست شرقيَّ الدار)، والأصل: مكانًا شرقيَّ الدار، فـ(شرقي الدار) صفةٌ للمكان، وذِكْر (الدار) معيّنٌ له، أيْ: مكانًا شرقيًا[٥]. والثالث[٦]: ما كان مخفوضًا بإضافة المكان، ثم حذف المضافُ، وأنيب عنه المضافُ إليه بعد حذف المضاف، وهو قليلٌ هنا[٧]، نحو: (جلست قُرْب زيد)، أي: مكانَ قربِه، فخرج نحوُ: ﴿...وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٨] إذا قُدِّر بـ(في)؛ لأنَّ النكاح ليس باسمِ مكان.

(المنصوب) باللفظ الدالّ على المعنى الواقع في مدلوله، أيْ اللفظ الذي

---

(١) الحديث عن ذلك في المقرب ١/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) في (ب): جزئييه. والحديث عن ذلك في المقرب ١/ ١٤٥.

(٤) في (ب): بجميع.

(٥) الحديث عن ذلك في المقرب ١/ ١٤٥.

(٦) في (ب) و(جـ): الثاني.

(٧) أيْ فيما دلَّ على المكان بخلاف أسماء الزمان، وقد تقدم ذلك في صـ١٢٩٦.

(٨) ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ..﴾ ١٢٧ النساء ٤.

تَعَلُّقَ به تعلُّقَ اللفظِ الدالِّ علىٰ المعنىٰ الواقع في مدلوله بأن يُطلق عليه اسم المفعول[١] المشتقِّ من ذلك العامل مِن لفظة (في)، فيعمّ ما كان بطريق الإثبات أو النفي، نحو: (جلست خلف الملك)، و(ما جلست أمامَ زيدٍ)، فإنه وإنْ لم يكن دالًّا علىٰ المعنىٰ الواقع فيه، لكن تعلَّق به وعمل فيه مثلَ تعلُّقه بما وقع فيه.[٢]

وعندي أنه لا حاجةَ إلىٰ هذا التكلُّف؛ لأنَّ قول ابن مالك:

فانصبه بالواقع فيه.................. ....[٣]

أيْ: باللفظ الدالِّ علىٰ المعنىٰ الذي شأنُه لو وقَعَ أن يقع فيه، وهذا[٤] شاملٌ للمنفي كالمثبت، كما شمل العاملُ ما كان فعلًا، وما كان فرعًا عنه، كـ:(أنا سائرٌ أمامَك)، واسمُ الفعل والمصدرُ كالوصف، ملفوظًا كان، كما ذكر ،أو مقدَّرًا جوازًا لدليل، نحو: (خلف الإمام) جوابًا لـ:(أين صليت العيد؟) أو وجوبًا، كما إذا وقع صفةً، أو صلةً، أو حالًا، أو خبرًا.[٥] / [١٩١أ]، وخرج به المجرورُ،

---

(١) في (أ): الفعل.

(٢) هذا التأويل لشيخه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٩ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٧١، ١٩٦.

(٣) ....مظهرا كانَ وإلا فانوه مقدّرا

متن الألفية ٣٠، ولم يذكر الشارح خبر (أن) وكأنه رأىٰ أن قوله: أي باللفظ...الخ يُغني عنه ولو قال: لأن قول ابن مالك... معناه باللفظ الدال...الخ. لاستقام المعنىٰ.

(٤) في (ب): وهنا.

(٥) وقد سبق نحو هذا كله في الحديث عن ظرف الزمان، والموضوع واحد وذلك في صـ١٢٩٧-١٢٩٩.

نحـو: ﴿... فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ...﴾[١] و﴿...وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾[٢] و﴿...بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ...﴾[٣] و﴿...بِجَانِبِ ٱلطُّورِ...﴾.[٤] - والمرفوعُ، نحو: (شطت الدارُ وبَعُدَ المزارُ).

(بـ) سبب (تقدير) المتكلم ونيّته معنىٰ (في) الذي هو الظرفية، وهو[٥] كون الشيء بحيث يَستقرُّ فيه شيءٌ، أو كونُ الشيء زمانًا أو مكانًا [لـ(شيء)][٦]، وخرج بهذا (حيث) من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾[٧]؛ لأنه ليس علىٰ معنىٰ (في) إذ ليس المراد [أن العلم][٨] واقع في محلّ الرسالة، وإنما ناصب[٩] (حيث) محذوفٌ، تقديره: (يعلم)؛ لدلالة (أعلم) عليه[١٠]، ونازع فيه بدرُ

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ...عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ ٥٤-٥٥ القمر ٥٤.

(٢) ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ...﴾ ١٦-١٧ الحاقة ٦٩.

(٣) ﴿وَمَا كُنتَ...إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ ٤٤ القصص ٢٨.

(٤) ﴿وَمَا كُنتَ...إِذْ نَادَيْنَا﴾ ٤٦ القصص ٢٨.

(٥) في (جـ): وهي.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) في (ب): رسالته. وكلاهما قرئ به، وهما سبعيتان: بالإفراد قراءة ابن كثير وعاصم برواية حفص، وبالجمع قراءة الباقين، (التيسير ٨٨، العنوان ٩٢)، وهي الآية رقم ١٢٤ الأنعام ٦.

(٨) ساقط من (جـ).

(٩) في (جـ): ناصبه.

(١٠) فهو مفعول به. وتقرير ذلك في شرح القطر ٢٣٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٥، والمغني ١/ ١٣١- ١٣٢.

دمامين[١] بقوله: لو قيل: (يعلم الفضلَ الذي هو في محلِّ الرسالة) لم يَبْعُد، وفيه إبقاء (حيث) علىٰ ما عُهد لها من ظرفيَّتها، والمعنىٰ: أن الله تعالىٰ لن يؤتيَكم [مثلَ][٢] ما أوتي رسلُه من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الزكاء[٣] والطهارة والفضل والصلاحيَّة للإرسال، ولستم كذلك. وعلَّله ابن هشام بوجهٍ آخر، نوزع فيه.[٤]

فإن قلت: لِمَ أسقط من الرسم قيدَ الإبهام مع أنه لا يُنصب من ظروف المكان بقياسٍ غيرُه؟ قلت: لأنه شرطٌ للنصب غيرُ داخلٍ في حقيقة الظرف، قال ابن هشام في (الجامع)[٥]: وشرط المكان -أيْ: شرط نصبه- الإبهامُ، كـ(مكان) و(ناحية) وأسماءِ الجهات، أو إفادةُ المقدار، كـ(ميل) و(فرسخ)، أو كونُه مشتقًّا من مادّة عامله، كـ:(قعدت مقعدَ زيد). وشذّ انتصابُ (الشام) بعد (ذهبت)

---

(١) يعني الدماميني، وقوله في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٦٧ بتصرف يسير، ونقله عنه خالد الأزهري في التصريح ١/ ٣٣٩.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في حاشية المغني والتصريح: الذكاء.

(٤) ذكر ابن هشام في الآية وجهًا آخر، وهو أن يكون (حيث) منصوبًا بـ(أعلم) علىٰ تأويله بـ(عالِمٌ)، (المغني ١/ ١٣٢)، ونازعه خالد الأزهري بأنّ في جَعْلِ (حيث) مفعولًا بها ضربًا من التصرف، وتصرُّفها نادر. (التصريح ١/ ٣٣٩).

(٥) ١١٢-١١٣، باختلاف يسير وإيجاز في بعض الأمثلة.

والأماكنِ المختصةِ بعد (دخلت)،[١] - وما يُمثّل به القرب والبعد بعد (هو منّي)[٢].

ولا يَصل العاملُ لمختصٍّ[٣] ولا لضميرٍ مطلقًا إلا بـ(في)، فأمّا قوله[٤]:

---

(١) أورد ذلك سيبويه (الكتاب ١/ ٤١٤، ١/ ٣٥) وحكم عليه بالشذوذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وقد تحدث المبرد عن ذلك بالمنع (المقتضب ٤/ ٣٣٦)، وأجازه في نحو: (دخلت البيت) على أنه مفعول به (٤/ ٣٣٧) وهو رأي أبي عمر الجرمي (أسرار العربية ١٨١).

ولا شك في جوازه بعد (دخلت) لوروده في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ ٢٧ الفتح، لكنه متأول عند أكثرهم بأنه مفعول به لا مفعول فيه، وجعل الشنتريني نحو: (دخلت البيت) مطردًا، ونحو: (ذهبت الشامَ) مقصورًا على السماع (تلقيح الألباب ٧٤) ونحوه في كشف المشكل ١/ ٤٤٦، وقيل: إنّ (دخل) في نحو هذا متعدية وما بعدها مفعول به حقيقة، وهو رأي الجرمي، (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٣)، وأمّا ابن الحاجب فأجاز كون (الدار) في (دخلت الدار) ظرف مكان، (الكافية ١٠٠) وعزا ذلك للأكثرين في شرح المفصل ١/ ٣١٧، ورد ابن عصفور قول من يرى أنها مفعول به (شرح الجمل ١/ ٣٢٨-٣٢٩) وتفصيل القول في المسألة في شرح التسهيل ٢/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الحديث عنها في الكتاب ١/ ٤١٢-٤١٤، وقصرَها على السماع، وقدّرَها بـ(في)، وحكى فيها عن يونس الرفعَ أيضًا ١/ ٤١٦، ونحوه في الأصول ١/ ١٩٩-٢٠٠، والمسائل المنثورة ٢٠-٢١، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٥، وقيل: إن (في) حذفت منها توسُّعًا، والأصل (هو مني في...) أو أنَّ هذه الأمكنة لمّا أريد منها المبالغة، ولم يقصد بها أمكنة معيَّنة محدودة صارت كالأمكنة المبهمة، (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٣) ونقل ابن مالك أن من العلماء من جعل ذلك مطردًا فيما دلّ على قربٍ أو بعدٍ (شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦).

(٣) في (جـ): المختص. أي من الظروف المكان وهو ما له حدود، وسيأتي الحديثُ عنه وعن المبهم.

(٤) هو ساعدة بن جُؤَيَةَ الهذلي، والبيت في شعره ضمن ديوان الهذليين ١/ ١٩٠.

....كما عَسَلَ الطّرِيقَ الثّعْلَبُ[١]

وقولُه[٢]:

جَزَىٰ اللهُ خيرًا والجزاءُ بِفَضْلِهِ رَفِيْقَيْنِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[٣]

وقولُه[٤]:

.... فَدَعْه إلىٰ اليوم الذي أنت قادِرُهْ[٥]

(١) لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه..........................

والبيت من الكامل، يصف الرمح بأنه ليّن في حركته ينسلّ انسلالًا. والعَسَل: نوع من مشي الثعالب فيه شدة. وهو في الكتاب ١/ ٣٦، الكامل ١/ ٤٧٤، الخصائص ٣/ ٣١٩، إيضاح الشعر ٣٧٣، الإيضاح العضدي ٢٠٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٦٣.

(٢) يعزىٰ لرجل من الجنّ!.

(٣) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (جزىٰ الله بالإحسان ما فعلا بكم) و(جزىٰ الله رب الناس خير جزائه) ويروىٰ: (حَلّا خيمتي) وفيها الشاهد أيضًا، نصّ علىٰ ذلك ابن هشام، وهو في المقرب ١/ ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٠، الارتشاف ٢/ ٢٥٤، شرح الشذور ٢٣٥.

(٤) هو المغيرة بن عمرو المعروف بالمغيرة بن حبناء (سبق التعريف به)، ويعزىٰ البيت أيضًا لأوس بن حبناء، ولعله أخو المغيرة، مع أن الآمدي حين عدّد أبناء حبناء لم يذكر أحدًا اسمه أوس، بل ذكر المغيرة وصخرًا ويزيد (المؤتلف والمختلف ١٤٨)، وعزي البيت أيضًا للجعجاج بن زياد. (لم أجد له ترجمة).

(٥) إذا أنتَ لم تَقْدِر علىٰ أن تُهِيْنَه ....

البيت من الطويل، ويُروىٰ: (فإنْ أنت لم تقدر) وهو في الحماسة ١/٣٢٩، البيان والتبيين ٢/ ٣٥٧، والحماسة البصرية ٢/ ٧٠، ومعجم الشعراء ٢٧٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦٥٤-٦٥٥، وللتبريزي ٢/ ٢٠١، وسمط اللآلئ ٢/ ٨٥٢-٨٥٣، ولباب الآداب ٤٨-٤٩، والأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ١٦٥، وشرح المضنون به علىٰ غير أهله ٤٧، ٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٥، والسراج المنير ٣٨١ ب.

وقولُه[١]:

ويومًا شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا ....[٢]

/ [١٩١/ ب] فمنصوبةٌ[٣] علىٰ المفعول به توسُّعًا[٤]، ويختص ذلك بالقاصر والمتعدِّي لواحد.[٥] انتهىٰ.

---

(١) يعزىٰ لرجل من بني عامر.

(٢) .... قليلٌ سوىٰ الطَّعْنِ النَّهالِ نَوَافِلُهْ

البيت من الطويل. ويروىٰ: (ويوم) و(سليمٌ) و(عامر): قبيلتان و(النوافل): الغنائم، والمعنىٰ أن هذا اليوم الذي حاربنا فيه سُليمًا وعامرًا لم يكن فيه من الغنائم إلا الطعنات المرتويةُ بالدم.

والشاهد فيه قوله: (شهدناه) حيث عدي بالفعل (شهد) إلىٰ ضمير (اليوم) مباشرة دون حرف الجر (في)، والأصل: شهدنا فيه.

والبيت في الكتاب ١/ ١٧٨، المقتضب ٣/ ١٠٥، الكامل ١/ ٤٧٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٨، شرح عيون الإعراب ١٤٢، المفصل ٥٥، أمالي ابن الشجري ١/ ٧، شرح المفصل ٢/ ٤٦.

(٣) هكذا عزا الشارح إلىٰ ابن هشام أنّ الأبيات الأربعة مِمّا حذف منه حذفُ الجر توسعًا، والذي في الجامع أن هذا خاص بالبيتين الأخيرين، وأما الأوّل والثاني فعدَّهما ضرورة، وما عند الشارح موافق لنقل شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ١٩٠-١٩١، والذي في النصّ الذي اعتمده محقق الجامع: (فمنصوبان) وأورد المحقق أنه في أربع من النسخ: (فمنصوبة).

(٤) من باب حذف الجارّ ووصول الفعل إلىٰ المفعول (الكتاب ١/ ١٧٨، المقتضب ٣/ ١٠٥-١٠٦، الإيضاح العضدي ٢٠٦-٢٠٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٨-٣٠٩، شرح عيون الإعراب ١٤٢، المقتصد ١/ ٦٤٦، شرح الملحة ٢٠٥، المفصل ٥٥، أمالي ابن الشجري ١/ ٧، أسرار العربية ١٨٠-١٨١)، وذكر الجرجاني أن ذلك يُسمع ولا يقاس عليه (المقتصد ١/ ٦٤٦)، ونحوه في أسرار العربية ١٨١.

(٥) ذكر الدماميني في ذلك خلافًا، وفصّل القول تفصيلًا في تعليق الفرائد ٥/ ٢٥٤-٢٥٥.

واعلم أن بعضهم فسّر المبهمَ بما ليس له صورةٌ ولا حدودٌ محصورة،[(١)] وفسّره في (الأوضح)[(٢)] بقوله: «ما افتقر [إلىٰ][(٣)] غيره في بيان صورة مسمّاه، كأسماء الجهات، نحو: (أمام) و(وراء)[(٤)] و(يمين) و(شمال) و(فوق) و(تحت) وشبهِها[(٥)] في الشياع، كـ(ناحية) و(جانب) و(مكان)، وكأسماء المقادير، كـ(ميل) و(فرسخ) و(بريد)[(٦)]» بعد قوله[(٧)]: «والصالح لذلك (أيْ للنصب علىٰ الظرفية) من أسماء المكان نوعان: أحدهما المبهم، وهو... الخ. والثاني: ما اتَّحدت مادتُه ومادةُ عاملِه، كـ(ذهبت مذهبَ زيد)، و(رميت مرمىٰ عمرو)». انتهىٰ.

قال بعضُهم[(٨)]: والتعريف المذكور أخَذه من الشارح.[(٩)]

---

(١) فسّره بنحو هذا أبو علي في الإيضاح ٢٠٦، وفسّره ابن جني بأنه ما لم تكن له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به. (اللمع ١١٢)، وهو كذلك في تلقيح الألباب ٧٤، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٤٣، والمقرب ١/ ١٤٦، وردّ ابن الحاجب هذا التفسير. (الأمالي ٢/ ٥٦٧).

(٢) ٢/ ٢٣٧.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (أ): ووراء.

(٥) في (ب): وشبههما.

(٦) ونقل أبو حيّان خلافًا في دخول نحو هذه المقادير في المبهمات، ثم رجّح أنها شبيهة بالمبهم؛ (الارتشاف ٢/ ٢٥٠)، ونقل الخلاف المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٩٣، وكذا في شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٤.

(٧) يعني ابن هشام، وكلامه في الموضع السابق نفسه.

(٨) القائل الأزهري في التصريح ١/ ٣٤١ بتصرف.

(٩) يعني ابن الناظم أوّلَ مَن شرح الألفية، وهو في الشرح ٢٧٤-٢٧٥، والألفاظ فيهما متقاربة جدًّا.

والإضافة في (صورة مسمّاه) بيانية، أيْ: صورة هي مسماه، والمراد ما افتقر إلىٰ غيره في بيان حقيقته، وينحلّ إلىٰ قولنا: ما لا تُعرف حقيقتُه [بنفسه، بل بما يُضاف إليه، كـ(مكان)، فإنه لا تعرف حقيقتُه][١] إلا بذكر المضاف إليه[٢].

قال أبو البقاء[٣] في شرح لمع ابن جني[٤]: الإبهام يحصل في المكان من وجهين:

أحدهما: ألّا يلزم مسمَّاه، ألا ترىٰ أنَّ (خلفك) قدامٌ لغيرك، وقد تتحوَّل[٥] عن تلك الجهة، فيصير ما كان خلفك جهةً أخرىٰ لك؛ لأنَّ الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان، فهي جهاتٌ له، وليس لكل واحد منها حقيقةٌ منفردةٌ بنفسها.[٦] وثانيهما: أنَّ هذه الجهات لا مدىٰ[٧] لها معلومٌ، فـ(خلفك) اسمٌ لما وراء ظهرك إلىٰ آخر الدنيا.[٨] انتهىٰ.

---

(١) ساقط من (جـ).

(٢) كل ذلك منقول أيضًا عن الأزهري. وقريب من هذا القول الأخير قولُ ابن مالك: «فالمبهم ما لا يتميّز مسمّاه بدون إضافة أو ما يقوم مقامها» شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٦.

(٣) العكبري.

(٤) ١/ ٣٢٦ بتصرف يسير.

(٥) في (ب) و(جـ): يتحول. وما أثبتّه الموافق لكلام أبي البقاء العكبري.

(٦) مثل هذا الوجه في أسرار العربية ١٧٩-١٨٠.

(٧) في شرح اللمع: (أمَدَ).

(٨) ونحو هذا الأخير في شرح عيون الإعراب ١٤٩، والمقتصد ١/ ٦٤٢، وأسرار العربية ١٧٩.

وهو تعريفٌ بالأعمِّ؛ فلا يَرِدُ صدقُه علىٰ (داخل) و(خارج) و[(جوف)][(١)] و(باطن) و(ظاهر) إذا أُريد بها[(٢)] الظرفيَّةُ مع أنه لا يجوز انتصاب شيءٍ منها علىٰ الظرفية، بل يجب التصريحُ معه / [١٩٢/أ] بحرف الجرّ؛[(٣)] ولذلك يُلَحَّن[(٤)] مَنْ يقول: (ظاهرَ باب الفتوح)[(٥)] مثلًا.[(٦)] فقوله: (وجانِب) فيه نظر؛ لأنه مِمّا يجب التصريح معه بـ(في). انتهىٰ[(٧)].

علىٰ أن كلام الرضي[(٨)] صريحٌ في أن هذه الأمور مستثناةٌ من حكم المبهم عندهم، وحينئذٍ فالأمر واضح، ولفظُه: «ويُستثنىٰ[(٩)] من المبهم (جانب) وما بمعناه من (جهة) و(وجه) و(كَنَف) و(ذَرَىٰ)، [فإنه لا يقال: (زيد جانب عمرو

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ): بهما.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٠-٤١١، وذكر علَّةَ ذلك، ونحوه في المقتضب ٤/ ٣٤٨، شرح السيرافي ٢/ ١٣٥ أ، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٧.

(٤) في (جـ): يلحق. وهي كذلك في حاشية الحفيد، وأحسبه تحريفًا.

(٥) أحد أبواب القاهرة في سورها الذي بناه جوهر الصقلي، في الجهة البحرية دون جدار الجامع الحاكمي، وقد غيِّر مكانه، وبني باب جديد يحمل الاسم نفسه بناه أمير الجيوش بدر الجمالي (الخطط المقريزية ٢/ ٢٠٨، الخطط التوفيقية ١/ ٣٦، ٢/ ٧٦).

(٦) نبّه علىٰ ذلك ابن هشام الحفيد في حاشيته علىٰ التوضيح ٤٣/ أ.

(٧) لعله يشير إلىٰ نهاية نقله عن ابن هشام الحفيد، مع أنه لم يسبق له أن أشار إليه ولا إلىٰ النقل عنه، وكلام الحفيد بهذا المعنىٰ وقريب منه في الألفاظ، ويعني بقوله: «فقوله: (وجانب)» جدَّه ابن هشام، وقد سبق نقلُ كلامه في صـ١٣١٨، ولا دليلَ في نقل الشارح علىٰ أنّ هذا هو المراد.

(٨) في شرح الكافية ١/ ١٨٤.

(٩) في (جـ): وتستثنىٰ.

وكنفه) بل: (في جانبه) أو (إلىٰ جانبه)،][1] وكذا (خارج الدار)، فلا يقال: (زيد خارجَ الدار)، كما قال سيبويه[2]، بل: (في[3] خارجها)، كما لا يقال: (زيد داخلَ الدار، وجوفَ البيت)، بل في داخلها، وفي جوفه» انتهىٰ[4].

تنبيه:

جميع أسماء الزمان صالحةٌ للانتصاب علىٰ الظرفيَّة: مبهمُها، ومختصُّها، ومعدودُها، كما مرّ. والصالح لذلك من أسماء المكان المبهمُ فقط، قال بعضهم[5]: وهو ما لا يختصُّ بمكان بعينه. ومثّله في (القطر)[6] بثلاثة أنواع: الجهات الستّ، كـ(الأمام) و(الفوق) و(التحت)،[7] وعكسِها. وما شابهها في الإبهام كـ(عند) و(لدىٰ) و(ناحية) و(مكان)، والمقادير الدالة علىٰ مسافةٍ معلومةٍ، كـ(الفرسخ) و(الميل) و(البريد)، وما صيغ من مصدر عامله، كـ:(قعدت

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في الكتاب ١/ ٤١٠-٤١١.

(٣) في شرح الكافية (من) وما عند الشارح أصحّ؛ لأن (في) نص علىٰ الظرفية.

(٤) وفسّر بعض العلماء الإبهام بأنه الجهات الست (الكافية ١٠٠)، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٤٨٥، شرح الوافية له ١/ ١٩٥، وعزاه ابن الحاجب للأكثرين، وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٣١٧، جملة أقوال في تفسير المبهم، وناقشها.

(٥) لعله يعني ابن أبي الربيع؛ فله كلام نحو هذا في البسيط ١/ ٤٩٢. وهو كلام عام يتكرّر معناه في العديد من الكتب.

(٦) ١٦.

(٧) كذا في جميع النسخ، ولعله وهم؛ لأنه ذكر (الفوق) و(التحت) معًا، ثم قال: (وعكسها). ولعل الصواب (الأمام) و(الفوق) و(اليمين) كما هو -حقا- عند ابن هشام الذي صرّح بالنقل عنه.

مقعدَ زيد) -وسنشرحه آخرَ الباب- وما اتحدت مادتُه ومادةُ عاملِه، كـ:(قعدت مقعدَ زيد)[١].

والفرق[٢] شدةُ تسلُّط الفعل علىٰ الزمان؛ لدلالة لفظه عليه وضعفِ دلالته علىٰ المكان؛ إذ لا يدل عليه إلّا بالالتزام.[٣] وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله[٤]: واعلم أنه إنما نَصَب الفعلُ جميعَ أنواع الزمان؛ لأنَّ بعض الأزمنة -أعني الأزمنةَ الثلاثةَ- مدلولُه [مطرد][٥]، فطُرِدَ[٦] النصبُ في مدلوله وغيرِه. وأمّا المكان فلمّا لم يكن لفظ الفعل دالًّا علىٰ شيءٍ منه، بل دلالته عليه عقليَّة، لا لفظيَّة؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لابدّ له من مكان، فنُصِب من المكان / [١٩٢/ب] ما شابه[٧] الزمانَ الذي

---

(١) لا يعدو هذا أن يكون تكرارًا للّذي قبله، كما هو ظاهر - يؤكّد ذلك اتحاد المثال فيهما، كما أنه زائد عن الثلاثة التي ذكر أنه سيعدّدها. ولم يذكر ابن هشام إلا أحد الأخيرين المكررين.

(٢) بين اسم الزمان والمكان فانتصب الاسم الدال علىٰ الزمان مطلقًا دون اشتراط الإبهام، وتقرير ذلك في المسائل المنثورة ١٨-١٩، والإيضاح العضدي ٢٠٣، واللمع ١١٢، شرح عيون الإعراب ١٤٨-١٤٩، والمقتصد ١/ ٦٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٤، ٣٢٧، شرح المفصل ٢/ ٤٣، شرح ابن الحاجب لكافيته ٢/ ٤٨٦، شرح الجمل لا بن عصفور ١/ ٣٣٢-٣٣٣، شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٥.

(٣) وهو أنه لا يقع فعلٌ إلا في مكان. (أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٢، شرح الجزولية الكبير ١/ ٢٣٩-٢٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٥، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٢٧-٢٢٨، التصريح ١/ ٣٣٨).

(٤) في شرح الكافية ١/ ١٨٥، بتصرف يسير وهو موافق تمامًا لما عند شيخه في الفوائد الشنوانية ١٧٩ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٩٥.

(٥) سقطت من (ب) و(جـ)، كما سقطت من نص الرضي المطبوع، وهي ثابتة في المحقّق.

(٦) في (جـ): في طرد.

(٧) في (جـ): فاشابه.

هو مدلول الفعل، أي الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور والمعدود، ووجْهُ المشابهة التغيُّرُ والتبدُّلُ في نوع المكان،(١) كما في الأزمنة الثلاثة.(٢) انتهىٰ.

قال أستاذُنا(٣): «وغير المحصور كالجهات، والمعدود كالفرسخ والميل».

وذلك (نحو: أمام) من نحو: (صليت أمامَ زيد)، وهو بمعنىٰ (قدّام)، (و) نحو: (خلف) من نحو: (مشيت خلفَ الشيخ)، والأصل فيه أن يكون ظرفًا مقابلًا لـ(قدام)، وقد يُتجوَّز به عن البعديَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿...وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾،(٤) أيْ: بَعدك. (و) نحو (قدام) من نحو قولك: (وقفت قدّام الأمير)، وهو مرادف لـ(أمام)، (و(وراء)) ممدودًا من نحو: (جلست وراء الشيخ)، وهو مرادف لـ(خلف).

(١) في (جـ): نوعي. وهو الموافق لكلام الرضي.

(٢) ونحو هذا التقرير في المقتصد ١/ ٦٤٢- ٦٤٣، وأسرار العربية ١٧٨-١٧٩.

(٣) الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٧٩ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ١٩٥.

(٤) ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا...﴾ ٧٦ الإسراء ١٧، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (خلافك) (السبعة ٣٨٤، التيسير ١١٤).

تتمّة:

قال ابن عصفور في (شرح الجمل):[١] الظروف كلُّها مذكَّرةٌ[٢] إلا (قدّام)[٣] و(وراء)[٤]، [وهما][٥] شاذّان[٦].

(و(فوق)) وهو المكان العالي - ولو معنًى، نحو: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾-[٧] من نحو[٨]: (جلست فوق السطح أو المنبر). **(و(تحت))** من نحو: (جلست تحت الشجرة)، وهو ضدّ (فوق). **(و(عند))** من نحو: (جلست عند العلماء)،

---

(١) ٢/ ٣٠٥، وليس ذلك صريحًا، بل فيه: أنّ (قدام) و(وراء) مؤنثان، ولم ينصّ على غيرهما. وأمّا الشذوذ الذي تحدث عنه في هذا الموضع فهو تصغيرهما، وذلك لأنه قليل التصرف؛ فلا يناسبه التصغير، وظاهرُ نقله أنّ وجه شذوذهما كونُهما مؤنثين في أسماء مذكَّرة.

(٢) يؤيده كلام سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٧، وعدّ من المذكرات: خلف، فوق، تحت، قبل، بعد، إذ، ثَمّ، هنا، أمام. قال: والظروف تبيّن لنا أنّ أكثرها مذكر حيث حقّرت، وقال: لو لم تجد في هذا الباب ما يؤكد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أولى حتى يتبيّن لك أنه مؤنث، الكتاب ٣/ ٢٦٧-٢٦٨، وقال المبرد: وجملة باب الأماكن التذكير إلا ما خصّه التأنيث. المقتضب ٢/ ٢٧٠.

(٣) إثبات التأنيث فيها في الكتاب ٣/ ٢٩١، ٢٦٧.

(٤) إثبات التأنيث فيها في الكتاب ٣/ ٢٦٧.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) نقل ذلك عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ١٦٢، وهو أصلًا من قبله عند أبي علي في المسائل المنثورة ٢٥٨.

(٧) ١٢٧ الأعراف ٧.

(٨) الجارّ والمجرور تابعان لقوله: (وهو المكان العالي)، وكلامه مضطرب لإقحامه قوله: (ولو معنًى نحو... الخ).

وهو اسمٌ لمكانٍ حاضرٍ، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ﴾ -أي: سليمانُ عرشَ[١] بلقيس- ﴿مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٢] - أو قريبٍ، نحو ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ﴾ -أيْ: محمدٌ ﷺ جبريلَ- ﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾.[٣]

وربما كان القرب الحضور معنويَّين،[٤] نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾،[٥] وهو آَصِف بن بَرْخِيا[٦]، ونحو: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾،[٧] ﴿... عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٨].

تنبيه: كسر عينها هو الأشهر من[٩] لسان العرب[١٠]، وربما فتحَها بعضُهم، أو

---

(١) في (ب): عوش.

(٢) ٤٠ النمل ٢٧.

(٣) ١٣-١٥ النجم ٥٣.

(٤) الإشارة إلىٰ ذلك في التسهيل ٩٧، وشرحه ٢/ ٢٣٥، والارتشاف ٢/ ٢٦٤، والمغني ١/ ١٥٥.

(٥) ٤٠ النمل ٢٧.

(٦) وكان صدّيقًا يحفظ اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطىٰ، كما نُقل عن ابن عباس، وقيل: اسمه أسطوم، وقيل: بليخا، وقيل: ذو النور، وقيل: إنه الخضر، وهذا الأخير أغربها، والأوّل أشهرها.
(تفسير الطبري ١٩/ ١٠٣، والقرطبي ١٣/ ٢٠٤، وابن كثير ٣/ ٣٦٤، (مطبعة الاستقامة).

(٧) ١١ التحريم ٦٦.

(٨) ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ...﴾ ٥٥ القمر ٥٤.

(٩) كذا في نسخ التحقيق كلها، ولعلّ الأظهر: (في).

(١٠) الحكم بذلك لابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٥، ولابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٤٤، ولأبي حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٦٤، ولابن هشام في المغني ١/ ١٥٦.

ضمَّها،[١]/ [١٩٣/ أ] وهذا أندر. وربما جاءت للزَّمان،[٢] نحو: (**إنما الصبر عند الصدمة**)،[٣] ولا تستعمل قياسًا إلّا منصوبةً على الظرف، أو مجرورةً بـ(من)، نحو: ﴿... ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾.[٤] وإنما لم تتصرَّف لشدة إبهامها، إذ تصدق في نحو: (جلست عند زيد) بالجهات الست.[٥]

تتمّة:

الأصحُّ في (لدى) إتيانُها بمعنى (عند)، لا بمعنى (لدن)،[٦] لكنْ تفارق (لدى) (عند) في ثلاثة أوجه:

---

(١) اللغتان في إصلاح المنطق ٨٥، والتسهيل ٩٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٤، والارتشاف ٢/ ٢٦٤.

(٢) ذِكْر ذلك والاستشهادُ له في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٥، والهمع ٣/ ١٦٤.

(٣) حديث للنبي ﷺ، ويروى أيضًا: «**عند الصدمة الأولى**» ويروى: «**الصبر عند الصدمة الأولى**» وهو في صحيح البخاري ١/ ٤٣١، ٤٣٨، ومسلم ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨، والنسائي ٢/ ٢٢٢، وأحمد ٣/ ٢١٧.

(٤) ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ...﴾ ٦٥ الكهف ١٨.

(٥) نقل هذه العلة الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٣.

(٦) نبّه على ذلك ابن مالك في التسهيل ٩٧، وشرحه ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٨، وعزا ذلك لسيبويه، وفرّق بين (لدى) و(لدن). وفي المغني ١/ ١٥٦، أنه يأتي بمعنى (عند) كلمة (لدى) مطلقًا، وكلمة (لدن) إذا كانت لابتداء الغاية، وفرّق سيبويه بين (عند) و(لدنْ) وقال: إنّ (لدن) لا تَمَكُّنُ في الكلام تَمَكُّنَ (عند)، ولا تقع في جميع مواقعه، (الكتاب ٣/ ٢٨٦).

والمبرد يحكم أن معنى (لدن) معنى (عند). المقتضب ٤/ ٣٤٠، ونحوه في حروف المعاني ٢٥، ٢٦، أمالي بن الشجري ٢/ ٥٨٣، ورأيُ الشارح وما نقلتُه من تأييد ابن مالك له مبنيٌّ على التفريق بين (لدن) و(لدى)، والذي في المفصل ١٧٢، أن (لَدُن) لغة من اللغات في (لدى). وذكر الزجاجي أن (لدن) إذا استقبلتها الألف واللام أسقطت نونها، ورجعت إلى (لدى). (حروف المعاني ٢٦).

أحدها: أن (لدىٰ) لا تُجَرّ مطلقًا[١]، وتقدَّمَ أنَّ (عند) تجرّ بـ(مِنْ).

وثانيها: أن (عند) تكون ظرفًا للأعيان، كما في ﴿... مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾،[٢] وللمعاني، كما في: ﴿...عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾.[٣] و(لدىٰ) لا تكون ظرفًا إلّا للأعيان خاصة، فيقال: (هذا القول صوابٌ عندي)، ولا يقال: (لديَّ). كما قاله ابن الشجري[٤] ومبرمان[٥].

وثالثُها: أنَّ (عند[٦]) تُستعمل في المنَزَّل منزلةَ الحاضر، و(لدىٰ) لا تُستعمل إلا في الحاضر، تقول: (عندي مال) ولو كان غائبًا، ولا تقول: (لديّ مال) إلا إذا

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٩٦، وذكر ابن مالك أن (لدىٰ) تجرّ بـ(من). التسهيل ١٤٤، وشرحه ٣/ ١٤٠.

(٢) ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ...﴾ ٤٠ النمل ٢٧.

(٣) ﴿قَالَ ٱلَّذِى...﴾ ٤٠ النمل ٢٧.

(٤) في الأمالي ١/ ٣٤١، وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني النحوي (٤٥٠ - ٥٤٢، هـ) فريد عصره في النحو واللغة، تلمذ علىٰ ابن طباطبا وابن فضال والخطيب التبريزي، وتلمذ عليه التاج الكندي وأبو البركات الأنباري.(نزهة الألباء ٢٩٩-٣٠٢، البغية ٢/ ٣٢٤).

(٥) في (أ):وسبرمان. ونقل هذا القول عن مبرمان ابن هشام والدماميني، وقالا: إنه في حواشيه علىٰ الكتاب (المغني ١/ ١٥٧، تعليق الفرائد ٥/ ٢٤١)، ونحوه في الهمع ٣/ ١٦٥.

ومبرمان هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري (...-٣٤٥ هـ). من تلاميذ المبرّد والزجاج ومن تلاميذه السيرافي، ألَّف شرحًا لكتاب الأخفش وكتاب سيبويه. (مراتب النحويين ١٣٥، أخبار النحويين البصريين ١١٤، طبقات النحويين ١١٤، البغية ١/ ١٧٥-١٧٧).

(٦) في (أ) و(ب): عندي.

كان حاضرًا. قاله جماعةٌ، منهم ابن الشجري. [١] وزعم المعرِّي[٢] تسويتهما[٣]. قال في (المغني)[٤]: «وقولُ غيره أولىٰ».

تنبيه:

تقلب ألف (لدىٰ) مع الضمير ياءً، كألف (إلىٰ) و(علىٰ)[٥]، قال تعالىٰ: ﴿...وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾،[٦] ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ...﴾.[٧] ومِن العرب مَن يقرّ الألفَ في الثلاثة [٨]، وعليه جاء قولُه[٩]:

---

(١) في الأمالي ١/ ٣٤١، مصرحًا فيه بالنقل عن أبي هلال العسكري. وكلامُ أبي هلال في الفروق اللغوية صـ٢٤٦، وممّن فرق هذا التفريق الزمخشري في المفصل ١٧٢، وعزاه ابن الحاجب للأكثرين (الأمالي ٢/ ٧٣٢)، وهو في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٤، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٩٧.

(٢) أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (٣٦٣-٤٤٩هـ) تعلم النحوَ أوّل أمره علىٰ عليّ بن عيسىٰ الربعي وعلىٰ أبيه. ومن تلاميذه الخطيب التبريزي، برع في الشعر، وصنف شرحًا لشعر المتنبي وأبي تمام والبحتري، (نزهة الألباء ٢٥٧-٢٥٩، البغية ١/ ٣١٥-٣١٧).

(٣) نقل ذلك عنه ابن الشجري في أماليه ١/ ٣٤٢، وابن هشام في المغني ١/ ١٥٧، والدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ٢٤١، والسيوطي في الهمع ٣/ ١٦٥.

(٤) ١/ ١٥٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٤١٢، وحروف المعاني ٢٥، التسهيل ٩٧، وشرحه ٢/ ٢٣٨.

(٦) ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا...﴾ ٣٥ ق ٥٠.

(٧) ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ... إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ٤٤ آل عمران ٣، ﴿... إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ ١٠٢ يوسف ١٢.

(٨) هذه اللغة في الكتاب ٣/ ٤١٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٨، الارتشاف ٢/ ٢٦٤.

(٩) لم أعرفه.

إلاكُـــمْ يـــا ضُـــبَاعةُ لا إلانـــــا[١] عـــن[٢] النــاس الضـــراعة[٣] والهَوانــا
فلـــو برِئَـــتْ عقـــولكُمُ بَصُـــرتُمْ بـــأنّ دواءَ دائِكـــمُ[٤] لَدانَـــــا
وذلكـــــمُ إذا واثقتمونـــــــا[٥] علـىٰ نَصْـرٍ[٦] اعْتِمـادِكُمُ عَلانَـــا[٧]

(و(مع)) وهو كما قاله البدر بن مالك[٨]: اسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقتِه[٩]. وفي (المغني)[١٠]: لـ(مع) في الإضافة ثلاثةُ[١١] معان، أحدهما: موضع

---

(١) في (ب): الإناء.

(٢) كذا في جميع النسخ، وعند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٥، وهي كذلك في التذييل ٢/ ٢٣٠ أ، وفي باقي المصادر: (عزا) وفي المحقق من التذييل ٨/ ٧٨، ولعله أصوب؛ حتىٰ لا يكون في البيت إقواء، وعليه ظاهر المعنىٰ.

(٣) في (ب): والضراعة.

(٤) في (ب): بأن دواؤكم، وفي (جـ): بأن دواء دوائكم.

(٥) في (جـ): واسقتمونا. وفي التذييل: رافقتمونا.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو الموافق لما في التذييل (المخطوط، والمحقق)، والهمع، وكذا عند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٥، وفي باقي المصادر: (قصر). ولعله أصحّ.

(٧) الأبيات من الوافر. ويروي: (يا خناعة) و(خزاعة) و(فلو برّت). والشاهد في قوله: (إلاكم) والمراد: إليكم، و(إلانا) والمراد: إلينا، و(لدانا) والمراد: (لدينا) و(علانا) والمراد: علينا.

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٨، والتذييل ٢/ ٢٣٠ أ، والمساعد ١/ ٥٣٥، الهمع ٣/ ١٦٦.

(٨) في (أ): البدر المالكي.

(٩) في (ب): نعته. والذي في شرح الألفية له ٣٩٩: اسم لموضع الاجتماع، ولم أجد ما ذكره الشارح صريحًا.

(١٠) ١/ ٣٣٣، بتصرف وزيادة.

(١١) في (ب): ثلاث.

الاجتماع؛ ولهذا يُخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿... وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾،[1] ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾.[2] / [١٩٣/ ب] والثاني: زمانه، نحو: (جئتك مع العصر). والثالث: مرادفة (عند)[3].

وهي من الظروف العادمة[4] التصرف. [ويدلّ][5] علىٰ اسميّتها تنوينُها في نحو قولك: (معًا)، ودخولُ (مِنْ) عليها في قولهم: (ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ)،[6] وعليه قراءة مَن قرأ: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِن مَّعِيَ﴾.[7] قال ابن مالك[8]: وكان حقُّها البناءَ؛ لشبهها بالحروف في الجمود المحض، وهو لزوم وجهٍ واحدٍ من الاستعمال والوضع

(١) ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوٓا إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ...﴾ ٣٥ محمد ٤٧.

(٢) ٤ الحديد ٥٧.

(٣) هنا ينتهي نص ابن هشام، وقد فصل الدماميني في معانيها بأطول من هذا، (تعليق الفرائد ٥/ ٢٤٣).

(٤) في جميع النسخ الست: (العامة). والصواب ما أثبتّه وهو الملائم للمعنىٰ، وهو الموافق لما في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٨، وهو الموافق لما في شيخه في بعض نسخ المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٦، وفي إحدىٰ نسخها (العامة) مثلما هي عند الشارح.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) هذا المثال في الكتاب ١/ ٤٢٠، وقريب منه في أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٤، وهذان الدليلان علىٰ اسميَّتها في أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٤، ٢/ ٥٨٤، وفي التسهيل ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٤-٥٤٦، والمغني ١/ ٣٣٣.

(٧) ٢٤ الأنبياء ٢١. وهي قراءة يحيىٰ بن يعمر وطلحة. (مختصر ابن خالويه ٩١، المحتسب ٢/ ٦١، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٨، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٠٣، البحر المحيط ٦/ ٣٠٦).

(٨) في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩ بتصرف، وهو موافق تمامًا لما نقله شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٧.

الناقص، إذ هي علىٰ حرفين بلا ثالثٍ محقَّقِ العَود،[١] إلا أنها أُعربت في أكثر اللغات لمشابهتها (عند)[٢] في وقوعها خبرًا، وصلةً، وحالًا، وصفةً،[٣] نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾،[٤] ﴿وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ...﴾،[٥] و(جاء زيدٌ وبكرٌ معًا)، وتسكينُها قبلَ حركةٍ، نحو: (زيد معْ عمرو) لغةُ ربيعة،[٦] وهو تسكينُ بناءٍ، كما أنَّ حركتَها حركةُ إعراب. انتهىٰ[٧].

تنبيهات:

الأول: قد علمت أنَّ (مع) بفتح العين، فلا تسكن إلا ضرورةً،[٨] أنشد

---

(١) في (أ) و(ب): العدد. وما أثبتّه هو الموافق لما في شرح التسهيل، وقال ابن الشجري: إنه لا يُعلم لها أصلٌ في بنات الثلاثة. (الأمالي ١/ ٣٧٥)، وكلام ابن مالك هنا لا يتفق مع قوله الآتي: إنها بمنزلة (فتىٰ) في اللفظ، وذلك في صـ١٣٣٣-١٣٣٤.

(٢) في (جـ): عنه.

(٣) هنا ينتهي نقله عن ابن مالك.

(٤) ٥ الشرح ٩٤.

(٥) ﴿... مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١١٨ الشعراء ١٦.

(٦) الجنىٰ الداني ٣٠٥، المغني ١/ ٣٣٣.

(٧) كلامه يشير إلىٰ أن نقله عن ابن مالك ينتهي إلىٰ هنا، والحق أنه قد انتهىٰ قبل ذلك، وليست كلمة (انتهىٰ) عند شيخه الذي يظهر أنه نقل نصَّ ابن مالك عنه.

(٨) سبق هنا أن ذكر أن تسكينها قبل متحرك لغةٌ، وهو كذلك، فقوله هنا: إن تسكينها ضرورةٌ غيرُ متجهٍ، وقد سبق إلىٰ عد ذلك ضرورةً سيبويه، ولم يذكر أنها لغة، فلعلها لم تبلغه، وقد نبّه إلىٰ ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٤١.

سيبويه[١]:

رِيْشِي[٢] مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ....[٣]

وقد غلِط[٤] النحاس فزعم أنها إذا سَكَنَتْ عينها كانت حرفَ جرّ إجماعًا.[٥]
وليس كما زعم، بل هي باقية على اسميّتها،[٦] وما وافقه [إلّا][٧] القليلُ على

---

(١) في الكتاب ٣/ ٢٨٧.

(٢) أوردها الشارح في جميع النسخ: (ريشي) وهي كذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي وشرح التسهيل. وهو صحيح وارد؛ لأن الخرم في نحو هذا جائز، غير أنه قليل.

(٣) .... وإن كانَتْ زيارتُكُمْ لماما

والبيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١/ ٢٢٥، وعزاه سيبويه للراعي، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٣، نقلًا عن الكتاب، ويروى: (وهواي فيكم)، وهي كذلك في ديوان جرير.

والبيت في أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٩٥، ورصف المباني ٣٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤١، والجنى الداني ٣٠٦.

(٤) زيد في (أ): هنا كلمة (ابن)، وفي شرح التسهيل: (النحاس) دون كلمة (ابن)، ونص أبو حيّان والمرادي على أنه أبو جعفر، وهو الذي يقال له (النحاس) أو (ابن النحاس) والأوّل أشهر. (راجع ما تقدم في ص ٣٩٧، حـ(٥).

(٥) حكايته الإجماع منقولة عنه في شرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٩٥٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٤١-٢٤٢، والارتشاف ٢/ ٢٦٧، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٦٠ ب، والجنى الداني ٣٠٦، والمغني ١/ ٣٣٣، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٤٥.

(٦) التسهيل ٩٨.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

ذلك،[١] فمِنْ أين [له][٢] الإجماع؟.

الثاني: ذِكْر المصنف لـ(مع)[٣] في ظروف المكان باعتبار أكثر أحوالها[٤]، فلا يعارضه ما مرّ من أنها قد تستعمل للزمان.

الثالث: لا حاجة بالمصنف إلىٰ تقييد (مع) بالمضافة؛ إذ قد[٥] تفرد فتساوىٰ (جميعًا) في المعنىٰ،[٦] ولا تستعمل غيرَ حالٍ إلا قليلًا؛[٧] لأن الكلام في الظروف[٨]، وهي إذا استعملت مفردةً عن الإضافة لا تكون ظرفًا،[٩] ففي (التسهيل)[١٠]:«وتفرد (أي: (مع) عن الإضافة) / [١٩٤/أ] فتساوي (جميعًا)

---

(١) ممّن وافقه علىٰ ذلك أبو علي الفارسي (أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٣، ١/ ٣٧٤)، والمالقي في رصف المباني ٣٩٤.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (جـ): لمنع.

(٤) في (أ): الأحوال.

(٥) الجملتان الآتيتان تعليل لسبب تقييد (مع) بالمضافة عند مَنْ يرىٰ ذلك كالشنواني الذي ذكر ذلك في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٧.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٦-٢٨٧، التسهيل ٩٨.

(٧) التسهيل ٩٨، وشرحه ٢/ ٢٤٠، والارتشاف ٢/ ٢٦٨، الجنىٰ الداني ٣٠٧.

(٨) وهذا تعليل لسبب عدم تقييد بما تقدم -كما يراه هو- وقد أورده من قبله شيخُه ردًّا علىٰ إيرادٍ أورده في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٧.

(٩) نقل ابن الشجري عن بعض النحويين خلاف ذلك (الأمالي ١/ ٣٧٥)، وما ذكره الشارح تكرير لأول كلامه.

(١٠) ٩٨.

معنًىٰ، و(فتىٰ) لفظًا، لا (يدًا)، وفاقًا ليونس والأخفش»[1]. انتهىٰ. تقول: (جاء الزيدان معًا) و(الزيدون معًا)، فهي فيهما بمعنىٰ (جميعًا)، وهذا خلاف قول ثعلب[2]: إذا قلت: (جاءا جميعًا) احتمل أنّ مجيئهما في وقتٍ أو وقتين، وإذا قلت: (جاءا معًا) فالوقت واحد.

ومن مساواتها لفظَ (فتىٰ) يُستفاد أن الفتحة التي علىٰ العين ليست للإعراب، وإنما [هي][3] حركة (عين) الأصلية، كفتحة التاء من [(فتىٰ)،][4] فالكلمة علىٰ هذا ثلاثيَّة في الإفراد، حُذفت ألفُها لملاقاتها ساكنةً للتنوين، كما في (فتىٰ). وأشار بقوله: (لا يدًا) لردّ قول[5] الخليل وسيبويه[6]: إنها ثنائية اللفظ في حال الإفراد كحال[7] الإضافة، وعليه فالفتحة فيها إعرابٌ، كفتحة (يدًا) من: (رأيت يدًا)، قال ابن مالك[8]: والأوّل هو الصحيح لقولهم: (الزيدان معًا) و(الزيدون معًا)،

---

(١) عزي إليهما ذلك أيضًا في الارتشاف ٢/ ٢٦٨، والجنىٰ الداني ٣٠٧، وعزي هذا ليونس وحده في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٥.

(٢) مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٦، بمعناه. وعزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٦٧، والجنىٰ الداني ٣٠٨.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب) و(ج): قولي.

(٦) عزا إليهما ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٩، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٢٦٧، والجنىٰ الداني ٣٠٧، وعزي للخيل في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٤٥.

(٧) في (ب): كمال.

(٨) في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، بتصرف ونقلُه عنه مرافق لنقل (الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٩، ونقلهما موافق تمامًا لنقل الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ٢٤٦-٢٤٧.

فيجعلونها في موضع رفع، كما ترفع الأسماء المقصورة، نحو: (هم عِدًا)،[١] ولو كان باقيًا على النقص لقيل: (مَعٌ) كما يقال: (هم يدٌ واحدة على مَنْ سواهم).[٢]

ورُدَّ بأنّ (مع) ظرفٌ في موضع الخبر، فلا يلزم ما قاله.[٣] واستظهره شيخنا.[٤]

ومن استعمالها حالَ الإفراد غيَر حال قليلًا: [قوله][٥]:

حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونفسُك بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُما مَعَا[٦]

---

(١) في (ب) و(جـ) غدا. وقد تُرسم بالياء: (عدىً) كما في شرح التسهيل، واعتمدت الأول؛ لأن أصلها واوي، من العداوة.

(٢) جزء من حديث أوَّله: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم» رواه أبو داود في سننه (باب الجهاد، رقم الحديث: ٢٣٧١) ورواه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٦٤٠٣، ٦٥٠٦).

(٣) هذا الردّ في الجنى الداني ٣٠٨، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٤٧.

(٤) الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٠٩، وذلك أخذًا من قوله: «وهو ظاهر» والحق أن هذه الجملة نقلها الشنواني وما قبلها عن الدماميني بلفظها دون عزوٍ.

(٥) سقطت من (أ) و(ب)، والقائل هو الصمة بن عبد الله القشيري، شاعرٌ غَزِلٌ، إسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الأموية، (المؤتلف والمختلف ٢١٤، الأغاني ٦/ ٣-٥)، وعزي البيت له في شعره المجموع في صـ٩٣.

(٦) البيت من الطويل. ويروي: أتبكي على ريّا ونفسُك بَاعَدَتْ

والبيت في الأغاني ٦/ ٧، ٩، وأمالي القالي ١/ ١٩٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، شرح الألفية لابن الناظم ١٥٥، تعليق الفرائد ٥/ ٢٤٧، المقاصد النحوية ٣/ ١٥٧٧-١٥٧٨.

إذ هي فيه خبر، وقيل[١]: حال، والخبر محذوف، أيْ: (وشعباكما كائنان معًا).[٢] قال ابن مالك[٣]: وهو باطل بالإجماع، إذ لو قلت: (زيد قائمًا) تريد: (كائن قائمًا) لم يَجُزْ. انتهىٰ.

واعتراضُه[٤] البدرُ الدمامينيُّ[٥] بقراءة من قرأ شاذًّا: ﴿... وَنَحْنُ عُصْبَةً...﴾[٦] بنصب (عصبة) - جوابُه فيه؛ إذ الشاذّ لا يرد نقضًا. والله أعلم.

(و(إزاء)) بالزاي[٧] [المعجمة][٨] والمدِّ بمعنىٰ: / [١٩٤/ ب] (مقابل)، من نحو: (جلست إزاءَ زيدٍ)، أي: مقابلَه. (و(حِذاء))، بالذال المعجمة والمدِّ بمعنىٰ: (قريبًا)، من نحو: (جلست حِذَاء زيد)، أيْ: قريبًا منه، من[٩] غير تعيين

---

(١) أورده ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٦٨، والمرادي في الجنىٰ الداني ٣٠٧.

(٢) و(كائنان) مشتقةٌ من التامة لا الناقصةِ.

(٣) في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٠ بتصرف.

(٤) في (جـ): واعترضه.

(٥) في تعليق الفرائد ٥/ ٢٤٨.

(٦) ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا...﴾ ٨ يوسف ١٢.

وورد اللفظ المستشهد به في الآية ١٤ من السورة نفسها، لكن القراءة في الموضع الأوّل فحسب، وهي قراءة رواها النزّال بن سبرة عن علي بن أبي طالب. (مختصر ابن خالويه ٦٢، الكشاف ٢/ ٤٤٦، البحر المحيط ٥/ ٢٨٣) وقال ابن خالويه: «سمعت ابن المجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب».

(٧) في (ب): بالزاء.

(٨) سقطت من (أ) و(جـ).

(٩) في (ب): ومن.

جهةٍ من جهاته.[١] (و(تِلقاء)) بالمدّ بمعنىٰ: (إزاء)، من نحو: (جلست تِلقاء الكعبة). (و(هُنا)) بضمّ الهاء وتخفيف النون، وربّما شدِّدت،[٢] كما في اللفظة الثالثة من البيت الآتي، وهو اسمُ إشارةٍ لِلمكان القريب، من نحو: (جلست هنا)، أيْ: في هذا المكان القريب، وقد تلحقه (ها) التنبيه، فيقال: (هاهنا)، وإذا كان المكان بعيدًا جيء بالكاف مع اللام، ودونها، نحو: (جلست هناك، وهنالك).

وقال ابن مالك في (نكت ابن الحاجب)[٣]: إنَّ (هنالك) تأتي للزمان[٤]، مثل: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾.[٥]

(و(ثَمَّ)) بفتح المثلثة، وتشديد الميم، للمكان البعيد،[٦] من نحو: (جلست ثَمّ)، أيْ: في المكان البعيد، وقد تلحقها في الوقف هاءُ السكت، فيقال: (ثمّه)،[٧]

---

(١) تأثر الشارح بشيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢١١، والصحيح أنّ (حذاء) بمعنىٰ (إزاء)، كما نصّ علىٰ ذلك أئمة اللغة، كما في الصحاح واللسان والقاموس (حذا).

(٢) في (ب): سددت.

(٣) في (جـ): في نكت الحاجبية. وهو كتابه المعروف بـ: التحفة، نقد وتعليق علىٰ كافية ابن الحاجب، وهو من إملاء ابن مالك وجمع ابن جماعة، وهو فيه في صـ٢٥٢.

(٤) وذلك أيضًا في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٩، ٣/ ١٥٤، والتسهيل ٤١، وشرحه ١/ ٢٥١، وقد سبق ذلك في صـ٨٨٨.

(٥) ٣٠ يونس ١٠.

(٦) عند ابن الشجري أنها لِما توسَّط بين القريب والمتراخي. (الأمالي ٢/ ٦٠٠).

(٧) الكتاب ٤/ ١٦١، الأزهية ٢٥٧، مع أنها ضُبِطتْ بالضم (ثُمَّ)، المفصل ٣٣٢، شرح المفصل ٩/ ٤٥، ٣/ ١٣٨.

ويشاركها[١] في المكان البعيد: (هَنّا)، و(هِنّا)، بفتح الهاء، وكسرها، وضمّها،[٢] مثل قول ذي الرمة[٣]:

هَنَّا وهِنَّا ومن هُنَّا لَهُنَّ بها ذاتَ الشمائل[٤] والأيمانِ[٥] هَيْنُومُ[٦]

قال البدر المالكي[٧]: وقد يُراد بـ(هَنّا) الزمان،[٨] كقوله[٩]:

---

(١) في (أ): ويشار.

(٢) سبق الحديث عن هذه في فصل أسماء الإشارة ص٨٨٨.

(٣) في ديوانه ١/ ٤٠٩.

(٤) في (أ) و(ب): الشمال.

(٥) سقطت بعض أحرفها من (ب).

(٦) البيت من البسيط، يتحدث عن الجنّ، و(الهينوم) الصوت الخفيُّ الذي لا يُفهم.

ويروىٰ: (هَنَّا لهنَّ ومن هَنَّا لهنَّ بها) بفتح الهاء في انموضعين، ويروىٰ بفتح الأولىٰ والثالثة، والضبط في الديوان بفتح الثلاث.

والبيت في البصريات ٢/ ٧٥٨، الشيرازيات ٢/ ٥٣٣، الخصائص ٣/ ٣٨، شرح المفصل ٣/ ١٣٧، تخليص الشواهد ١٣١-١٣٣.

(٧) في شرح الألفية ٨٠ بتصرف يسير.

(٨) تقرير ذلك في التسهيل ٤١ (مع أن المحقق ضبطها فيه (هُنا) بالضم والتخفيف، لكن الشرح ١/ ٢٥١، يفيد أنها (هَنّا) بالفتح والتشديد، ونحو ذلك في شرح الرضي ٢/ ٣٥، المساعد ١/ ١٩٣.

(٩) هو حَجْل بن نَضْلة من بني عمرو بن عبد بن قُتَينة من باهلة، شاعر جاهلي، روي أنه أسر بنت عمرو بن كلثوم ويقال: إنها تسمىٰ: النوار، وقال فيها البيت الآتي حين اشتكت، وقيل: إن اسمه (جَحْل) بتقديم الجيم (المؤتلف والمختلف ١١٢، الخزانة ٤/ ٢٠٠).

ويعزىٰ البيت لشبيب بن جُعَيل التغلبي، شاعر جاهلي، وهو الذي أسره بنو قتيبة من باهلة في حروب كانت بينهم، وبسبب ذلك قال هذه القصيدة، واسم أمّه (النوار). (المؤتلف والمختلف ١١٥، الخزانة ٤/ ١٩٩).

حَنَّـــت نَـــوَارُ ولاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ ... وبَـدَا الـذيْ [كانَـتْ][1] نَـوارُ أَجَنَّـتِ[2]

تنبيه:

عُلِم من كلام المصنف أنَّ من الظروف ما هو معرب، ومنها ما هو مبني، قال[3] ابن الشجري في أماليه[4]: والظروف المبنية ثلاثة أضرب: زماني، نحو: (أمس) و(الآن) و(متىٰ) و(أيان) و(قط) المشدودة و(إذْ) و(إذا) المقتضية جوابًا. - ومكاني، نحو: (لدن) و(حيث) و(أين)[5] و(هنا) و(ثَمّ).[6]- ومترَدِّدٌ بين الزماني والمكاني، نحو: (قبل) و(بعد).

(وما أشبه ذلك) المذكور من باقي أسماء المكان المبهمة، نحو: (يمين) و(شمال) و(ذات اليمين) و(ذات الشمال) ونحو: (أرضًا)[7] في قوله تعالىٰ: ﴿...

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) البيت من الكامل.

ويروىٰ: (حنَّتْ نوار وأيَّ حين حنَّتِ). والمعنىٰ ليس هذا موضعَ حنين، ولا في موضع الحنين حنّت.

(الشعر والشعراء ٩٦، البصريات ٢/ ٧٥٦، المؤتلف والمختلف ١١٥، شرح التسهيل ١/ ٢٥١، شرح الرضي ٢/ ٣٥، المساعد ١/ ١٩٣، المغني ٢/ ٥٩٢، تخليص الشواهد ١٣٠-١٣١، الخزانة ٤/ ١٩٥-٢٠٣).

(٣) في (جـ): علىٰ.

(٤) ٢/ ٥٩٥ بتصرف.

(٥) في (ب): وابن.

(٦) في الأمالي زيادة علىٰ ذلك: «و(إذا) المستعملة بمعنىٰ (ثَمَّ)».

(٧) نصّ عليها ابن هشام في شرح الشذور ٢٣٤، وعدها مِمّا ليس اسمَ جهة، ولكنه يشبهه في الإبهام.

﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضًا...﴾.[1] قال الزمخشري[2]: «(أرضًا) منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنىٰ تنكيرها وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا الوجه [نُصِبَت][3] نصبَ الظروف».[4]

وأمّا (بريد) و(فرسخ) و(ميل) فالحقُّ أن فيه[5] إبهامًا واختصاصًا، أمّا الإبهام فمِن جهة أنه لا يختص ببقعةٍ بعينها، وأمّا الاختصاص فمِن جهة دلالته علىٰ كمية معينة، فعلىٰ هذا يصحّ فيه القولُ بالإبهام والقولُ بالاختصاص.[6] وأمّا ما اشتُقّ من مصدرِ عاملِه المسلَّطِ عليه، كـ:(قعدت مَقْعدَ زيد)، و(رَمَيت مَرْمَىٰ عمرو)، و(قُمْ[7] مَقَامَ خالد)، و(أنا قائم مَقَامَك)، و(سرَّني جلوسي مجلسَك) فعدّه في (القطر)[8] من المبهم -كما مرّ[9]- وجعلَه في (الأوضح)[10] و(الجامع)[11]

---

(١) ﴿ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ ... يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ﴾ ٩ يوسف ١٢.

(٢) في الكشاف ٢/ ٤٤٧.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) في الكشاف: «نصب الظروف المبهمة».

(٥) هكذا في النسخ كلها. ولعله أراد: (هذا النوع من الظروف). وسيكرر إعادة الضمير إليها بالتذكير.

(٦) الذي قرر جواز الوجهين هو ابن هشام في شرح الشذور ٢٣٤، والألفاظ ألفاظه، ويرىٰ ابن الحاجب أنها لا تكون إلا مبهمة. (شرح المفصل ١/ ٣١٧).

(٧) في (ب): عم.

(٨) ١٩-٢٠.

(٩) في صـ١٣٢١.

(١٠) ٢/ ٢٣٧.

(١١) ١١١.

و(الشذور)[١] قسيمًا له، وهو ظاهر كلام ابن مالك في (شرح الكافية)،[٢] وصحَّحه أبو حيّان.[٣] وكلامه في (الألفية) محتمِلٌ للوجهين.[٤] فإنْ صيغ من غير مصدر عاملِه تعيّن جرُّه بـ(في)، كـ:(جلست في مرمىٰ زيد)، كما يتعيَّن ذلك مع غير المبهم من أسماء المكان، كـ:(صليت في المسجد) و(أقمت في الدار).

وأمّا نحو قولهم: (دخلت الدارَ) فمنصوبٌ علىٰ المفعول به توسُّعًا.[٥] وشذّ قولهم: (هو منّي مقعدَ القابلة ومزجرَ الكلب) إنْ قدّر عاملُه (مستقِرًّا) ونحوَه، فإنْ قدّرَ (قعد) في (المقعد)، و(زجر) في (المزجر) فلا

---

(١) ١٥.

(٢) الشافية ٢/ ٦٧٦، وعزي ذلك إليه وإلىٰ شرح الكافية الشافية في توضيح المقاصد ٢/ ٩٣، والأشموني ٢/ ١٣٠.

(٣) فقد جعله من قبيل الظروف المختصة المشبهة بالمبهم، (الارتشاف ٢/ ٢٥٦)، وكذلك فعل المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٩٣، ونقل الفاكهي تصحيح أبي حيّان له، (شرح القطر ٢/ ١٢٩).

(٤) وذلك قوله في الألفية صـ٣٠:

....	وما يقبله المكانُ إلا مبهما
نحو الجهات والمقادير وما	صيغ من الفعل كـ(مرمىٰ) من (رمىٰ)

وتأويل ظاهر كلامه بأنه عدّه من المبهم في توضيح المقاصد ٢/ ٩٢-٩٣، وشرح المكودي ٧٨، والتصريح ١/ ٣٤١، والأشموني ٢/ ١٣٠، وتأويله بأنه عدّه قسيمًا له في شرح الألفية لابنه ٢٧٤، ولم ينصّ علىٰ ذلك، لكنه تفسيره، ومثله في شرح ابن عقيل ١/ ٥٨٣، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٩٦، ٢٩٨، وشرحها لابن الجزري (كاشف الخصاصة ١٣٢)، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٢٩.

(٥) سبق الحديث عن ذلك ١٣١٤-١٣١٥.

شذوذ.[١] والله أعلم.

خاتمة:

الظروف المكانية أربعة أنواع[٢]: فمنها كثير التصرف، بأن يُستعمل غيرَ ظرف أيضًا، كـ(مكان)، لا بمعنىٰ (بدل)،[٣] / [١٩٥/ ب] تقول: (اجلس مكانَك)، ونحو (مكانُك مكانٌ حسن). أمّا بمعنىٰ (بدل) فملازمٌ لعدم التصرف، نحو: (هذا مكانَ هذا)، وكـ(يمين) و(شمال)، و(ذات يمين) و(ذات شمال)[٤] - والإضافة فيهما نظيرُها في (سعيد كرز)-[٥] و(ذات

(١) نبّه علىٰ ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٧، وابنه في شرح الألفية ٢٧٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٩٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٨، وروي في هذه الأمثلة الرفعُ، حكاه سيبويه عن يونس (الكتاب ١/ ٤١٦).

(٢) هذا التقسيم وأكثر التمثيل في التسهيل ٩٦، وشرحه ٢/ ٢٣٠-٢٣٥، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٢٥٧-٢٦٧، في شرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٠٨-٣٠٩، ويظهر أن الشارح اعتمد علىٰ ما ذكره ابن مالك.

(٣) الإشارة إلىٰ تصرفها في المقتضب ٤/ ٣٣٠، والتسهيل ٩٦، وأما إذا كانت بمعنىٰ (بدل) فهي ظرف غير متصرف، دلَّ علىٰ ظرفيّتها تقدير سيبويه لها بـ(في). (الكتاب ١/ ٤٠٧)، وصرَّح السيرافي أنه ظرف، ولو كان بمعنىٰ (بدل). (شرح الكتاب ٢/ ١٣٢ ب) وعدم تصرُّفه ظاهر، وسينص الشارح عليه.

(٤) الإشارة إلىٰ التصرف فيهما في الكتاب ١/ ٢٢١.

(٥) وذلك أنّ (سعيد) هو الاسم، و(كرز) لقب له، فهو في الأصل من إضافة الاسم العلم إلىٰ اللقب، ولكن الاسم العلم لما أضيف ابتُزَّ ما فيه من تعريف العلمية، فصار للمسمّىٰ لا غير، وصار (كرز) كأنه هو الاسم الذي يكون به التمييز، فهو من إضافة المسمّىٰ إلىٰ الاسم.

تقرير ذلك في شرح المفصل ١/ ٣٣-٣٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣١، وسيأتي الخلاف في نحو ذلك في صـ١٧٧٢-١٧٧٣.

مرة).[(١)]

ومنها متوسط التصرف بين القلَّة والكثرة، كأسماء الجهات غير (فوق) و(تحت) و(يمين) و(شمال) و(ذات اليمين) و(ذات الشمال)، فيستعمل تارةً [ظرفًا،][(٢)] وتارةً اسمًا، نحو: (هم خَلْفٌ وأنت قدامٌ)،[(٣)] وعليه جاء: ﴿... وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنكُمْ﴾[(٤)] بالرفع[(٥)].

---

(١) معطوفة على (ذات شمال) وقد عدّها المبرد من الظروف التي لا تتمكن (المقتضب ٤/ ٣٣٣) وكذا في المسائل العسكرية ١١٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٦، وشرح اللمحة ٢٠٤، وحكى ابن السرّاج أنه قد جاء في لغة خثعم إيرادُها مرفوعةً وخروجُها عن الظرفية (الأصول ١/ ١٩٢)، ونحوه في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٧، والتسهيل ٩١)، والإضافة فيها من إضافة المسمّى إلى الاسم -فهي كما سبقها- (بيان ذلك والنصّ عليه في المقتصد ١/ ٦٣٥، والمفصل ٩٢، والتخمير ١/ ٣٩٩، وشرح المفصل ٣/ ١٢)، فكان الأولى عدم التفريق بين الظروف الثلاثة؛ لأنها سواء. إلا أن يكون أراد التنظير بها أيضًا، كما نظّر بـ(سعيد كرز)، ولكن هذا بعيدٌ، فالتنظير لا يكون إلا بما اشتهر أمره. وهي لم تشتهر.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) جواز ذلك في (خلف) و(قدام) في الكتاب ١/ ٤١٦-٤١٧، والمقتضب ٣/ ١٠٢، ٤/ ٣٣٥، وقد ظن الشيخ عضيمة أن في كلام سيبويه تناقضًا، وما هو كذلك، فتفسير السيرافي لكلامه ينفي ذلك (شرح الكتاب ٢/ ١٣٨ أ) والجواز أيضًا في الإيضاح العضدي ٢١٠-٢١١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٠، وعزاه ابن أبي الربيع لأكثر النحويين ١/ ٥٠١، ٥٠٤، وجعله الصيمري خاصًّا بالشعر (التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٢-٣١٣) والسيرافي خاصًّا بضرورة الشعر ومستكره الكلام. (شرح الكتاب ٢/ ١٣٢ ب، ١٣٥ ب، ١٣٧ ب).

(٤) ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ...﴾ ٤٢، الأنفال ٨.

(٥) وهي قراءة زيد بن علي كما في البحر المحيط ٤/ ٥٠٠، وذكرها دون عزوٍ العكبريُّ في إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٩٦، وأجاز بعض العلماء الرفع قياسًا على تقدير: «وموضع الركب أسفل» أو أنه على معنى وصفهم بالتسفّل، فليست ظرفًا، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٠، وللفراء ١/ ٤١١، وللزجاج ٢/ ٤١٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٨.

ومنها نادر التصرف،[١] كـ(حيث)، فإن الغالب عليها عدمُ التصرف [٢]، وقد تتصرف نادرًا[٣]. [ومنها عادم التصرف، كـ(فوق) و(تحت)][٤] فلا يستعملان غير ظرفين، خلافًا لبعضهم[٥]، ومن هذا: (لدن) و(عند)[٦] و(مع) مضافةً،[٧] و(بين بين) دون إضافة،[٨] و(حولك) و(حوالك)[٩]، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾[١٠]

---

(١) في (جـ): التصريف.

(٢) عدّها المبرد من الظروف التي لا تتمكن، المقتضب ٤/ ٣٣٤، ونحوه في التسهيل ٩٦.

(٣) فقد ذكر أبو علي أنها تقع مفعولًا به (إيضاح الشعر ٢٠٤-٢٠٧) ووافقه ابن هشام (المغني ١/ ١٣١) وقرر ابن مالك خروجها إلىٰ غير ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، وخالفه الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ٢١٥.

(٤) ساقط من جميع النسخ الست، ولابدّ من ذكره؛ لأن هذا هو النوع الرابع، وقد ذكر أنها أربعة أنواع، كما أنه الموافق للتقسيم الذي عند ابن مالك والذي أظن أنه الشارح نظر إليه في هذا الفصل، كما سبق الإشارة إليه. ويدل علىٰ هذا الساقط أيضًا ما يأتي في كلامه.

(٥) نقل ابن مالك خروجهما عن الظرفية نادرًا في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤، ونقله أبو حيّان عن بعض النحويين (الارتشاف ٢/ ٢٦٣) ونحوه في تعليق الفرائد ٥/ ٢٢٠، ويظهر أن الدماميني يؤيد ذلك في تأويله لبعض النصوص ٥/ ٢٢١.

(٦) ذكرها المبرد في المقتضب ٤/ ٣٣٤ مع غير المتمكنة.

(٧) كذا قيّدها مع أنه سبق له القول إنه لا حاجة إلىٰ هذا التقييد، لأنها إذا قطعت عن الإضافة لا تستعمل إلا ظرفًا، والكلام -كما يقول- في الظروف وليس في غيرها (وذلك في صـ١٣٢٢-١٣٣٣).

(٨) في (ب): إنابة. وذكر سيبويه أن العرب اختلفوا: نبعضهم يجعلهما اسمًا واحدًا وبعضهم يضيف الأوّل للثاني قال: ولا يجعلونها بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف (الكتاب ٣/ ٣٠٢-٣٠٣) فهي تتصرف وتستعمل في غير الظرف.

(٩) التسهيل ٩٦.

(١٠) ١٧ البقرة ٢.

و(حوالَينا)[١]، وقال الشاعر[٢]:

.... أَلَسْتَ تَرَىٰ السُّمَّارَ[٣] والنَّاسَ أَحْوَالي[٤]

ومنه (هُنَا) وأخواتُه.

---

(١) ذِكْرُ هذه من الظروف في الكتاب ١/ ٤١٢، والأصول ١/ ١٩٨، ولعل الشارح يعني هذه الكلمة من دعاء النبي ﷺ (اللهم حوالينا ولا علينا) وهو في صحيح البخاري ١/ ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٤٧، وصحيح مسلم ٢/ ٦١٤، والنسائي ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ومسند أحمد ٣/ ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١.

(٢) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٣١.

(٣) في (ب): السما.

(٤) فقالت سَبَاكَ اللهُ إنَّك فَاضِحي ....

والبيت من الطويل. والشاهد (أحوالي) فهي جمع (حول).

والبيت في اللسان (حول) ١/ ١٨٧، شرح التسهيل ٢/ ٢٤٣، تعليق الفرائد ٥/ ٢٢٤، الهمع ٣/ ١٥٩.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[باب الحال][١]

ولمّا كان من الظروف ما يقع حالًا عَقَّب بابَها بذكر الحال، فقال: (**باب الحال**) أصلها: (حَوَلٌ)، فقُلبت عينُها الواوُ ألفًا، لقولهم في جمعها: (أحوال)، وفي تصغيرها: (حُوَيْلَة)[٢]، وربما جُمعت على (أَحْوِلَة)؛[٣] للازدواج[٤]. مشتقة إمّا من (حالَ) إذا تغيَّر، لدلالتها على التحوُّل من حالٍ لآخر؛[٥] تنبيهًا على أنَّ مدلولَها لا يكون خِلقيًّا[٦]، فلا يقال: (جاء زيد أحمرَ أو طويلًا) - وإمّا من (الحالِ) المقابل للماضي والاستقبال، دلالةً على أنَّ صاحبها في زمانٍ هو فيه

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٤، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٧، والتصريح ١/ ٣٦٥، الفوائد الشنوانية ١٨٠ ب.

(٣) نقلها ابن منظور عن اللحياني، ونقل قول ابن سيده: إنها شاذة؛ لأن وزن (حال) (فَعَل)، و(فَعَل) لا يُكسَّر على (أفْعَلِة)، اللسان: (حول). وهذا الجمع أيضًا في القاموس (حول).

(٤) في (ب): لان دواج. ولعلّ المراد أنه ربما جمعت على هذا الجمع إذا أريد من ذلك غرضٌ لفظيٌّ، وهو الازدواج، وهو أن تكون الكلمة على وزن يقابل وزنًا مماثلًا في كلمة أخرى، وهو من فنون البديع، ومن الجوانب اللفظية الجميلة فيه، وذلك مثل أن تجمع على (أحولة) لتكون مثلًا في مقابلة كلمة (أمثلة) إذا احتيج لذلك في تزيين اللفظ، ولا يُشترط في ذلك إلا التوافق في الوزن.

(٥) شرح عيون الإعراب ١٥٣، نتائج الفكر ٤٠٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٥٣، التصريح ١/ ٣٦٥.

(٦) نص على ذلك ابن السرّاج في الأصول ١/ ٢١٣-٢١٤، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٥٥، وشرح للعصام ٢٠٢.

متصفٌ بصفةٍ خاصةٍ كفاعليّته، كما أنَّ الحال المذكورَ زمانٌ أنت فيه علىٰ صفةٍ خاصة.[١]

ثم (الحال) تذكر وتؤنث لفظًا ومعنًىٰ،[٢] والأفصح تذكيرُها لفظًا وتأنيثُها معنًىٰ، نحو: (حال/ [١٩٦/أ] حسنة).[٣]

(الحال) لغةً ما عليه الشخصُ، خيرًا كان أو شرًّا. واصطلاحًا: (هو) ذكّره باعتبار الخبر الذي هو (الاسم) وإنْ كان الأفصحُ التأنيثَ باعتبار معنىٰ (الحالة).[٤] ومراده: الاسم، ولو تأويلًا، فدخلت الجملةُ الواقعة حالًا، والظرفُ والجارّ والمجرور كذلك،[٥] فـ(جاء زيدٌ والشمس طالعة) مؤوَّلٌ بـ:(جاء زيدٌ

---

(١) نحو ذلك في شرح المفصل ٢/ ٥٥، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٢٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٥٣، الارتشاف ٢/ ٣٣٤، التذييل ٣/ ٦٣ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣١، وشرح الشذور ٢٤٥، والنص علىٰ تأنيثها فقط في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٤، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٧.

(٣) الحكم بأن التأنيث في المعنىٰ هو الأفصح في شرح الشذور ٢٤٥. وفي شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٣٤، ما ظاهره أن تأنيثه في اللفظ والمعنىٰ هو الأفصح وكذا: في شرحه الحدود ٢٢٤، ولعله يعني تأنيث المعنىٰ فقط، كما صرح بذلك في كتابه كشف النقاب ٢٩، وقال الفرّاء: «(الحال) أنثىٰ، وأهل الحجاز يذكّرونها، وربّما أدخلوا فيها الهاء، (المذكر والمؤنث ٩٢-٩٣)».

(٤) في (أ) و(ب): الحال، وكلاهما وارد، والنص علىٰ ورود كلمة (حالة) في شرح الشذور ٢٤٥، وكشف النقاب ٢٩، والفوائد الشنوانية ١٨٠أ، وقد سبق قريبًا الحديث عن التذكير فيها والتأنيث.

(٥) في (أ) و(ب): لذلك.

مقارنًا لطلوع الشمس). و[نحو][(١)]: (يعجبني الثمرُ فوق الأغصان) و(مررت بزيدٍ في داره) مؤوَّلٌ بـ(كائنًا) أو (مستقرًّا) ونحوِهما.

ومن الجملة الواقعة حالًا على الراجح[(٢)]: **(اطلبوا العلم ولو بالصين)**[(٣)] و(أُعطيه وإنْ[(٤)] حرَمَني) مِمّا ضدُّ الشرط فيه أولىٰ باللزوم لذلك[(٥)] الكلام السابق الذي هو كالعوض[(٦)] عن الجزاء عن ذلك الشرط. وقيل: هي للعطف علىٰ محذوف هو ضدّ الشرط، أي: (اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين، ولو كان بالصين).[(٧)]

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) وهو اختيار الزمخشري، وأبي حيّان. (الارتشاف ٢/ ٣٦٣) ومثّل فيه بقوله: (آتيك وإن لم تأتني) وعزاه الرضي للزمخشري (شرح الكافية ٢/ ٢٥٨)، وكذا عزاه إليه الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٨٠ ب، وإلىٰ الجمهور في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٣٠.

(٣) هذا حديث يُروىٰ عن النبي ﷺ كما في شعب الإيمان للبيهقي ٢/ ٢٥٤، وجامع بيان العلم وفضله ١/ ٢، قال البيهقي: هو حديث مشهور وإسناده ضعيف، روي من أوجهٍ كلُّها ضعيفة، وذكر المحققون من المحدّثين أنه ضعيف، بل قال بعضهم: إنه موضوع، ونقل السخاوي عن ابن حبان أنه لا أصل له.

انظر: المقاصد الحسنة ١٢١، تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعة ١/ ٢٥٨، تذكرة الموضوعات ١٧، كشف الخفا ١/ ١٥٤، أسنىٰ المطالب ٢٠٨، اللآلئ المصنوعة ١/ ١٠٠، كنز العمال ١٠/١٣٨، فيض القدير ١/ ٥٤٢- ٥٤٣، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ١/ ٢٩٠.

(٤) في (أ): ولو.

(٥) في (جـ): ولذلك.

(٦) في (ب): كالعرض.

(٧) عزا ذلك الرضي للجنزي (شرح الكافية ٢/ ٢٥٨، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٣٦٣، والفوائد الشنوانية ١٨٠ ب).

وقيل: الواو للاعتراض[١].

تنبيه:

شَرْطُ الجملة الواقعة حالًا مطلقًا أن تكون خبريَّةً مجرَّدةً من دليل استقبال،[٢] مرتبطةً بالواو، نحو ﴿... وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾،[٣] أو بالضمير، نحو: ﴿... وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾،[٤] أو بهما، نحو: ﴿... وَهُمْ أُلُوفٌ﴾.[٥] وتَمتنع الواوُ من التالية[٦] عاطفًا، نحو: ﴿... بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾،[٧] ومن الاسمية المؤكِّدة، نحو: ﴿... لَا رَيْبَ فِيهِ﴾،[٨] ومن المضارع المنفيِّ بـ(لا)، نحو: ﴿... مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾،[٩] أو بـ(ما)، نحو:

---

(١) ذلك هو رأي الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٥٧، وعزاه الشنوانية لبعض المحققين (الفوائد الشنوانية ١٨٠ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٣٠)، وقد تقدم الحديث عن طرفٍ من هذه المسألة في صـ٤٦٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣، المقرب ١/ ١٥٤، التسهيل ١١٢.

(٣) ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا...﴾ ٨ يوسف ١٢، ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ... إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ ١٤ يوسف ١٢.

(٤) ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ...﴾ ٦٠ الزمر ٣٩.

(٥) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ...﴾ ٢٤٣ البقرة ٢.

(٦) في (جـ): الثالثة.

(٧) ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا...﴾ ٤ الأعراف ٧.

(٨) من آيات في القرآن، منها: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ...﴾ ٨٧ النساء ٤.

(٩) ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ...﴾ ٢٠ النمل ٢٧.

عَهِـدتُكَ[١] مـا تَصْـبُو وفِيْـكَ[٢] شَـبِيْبَةٌ ....[٣]

والمثبتِ المجرَّدِ من (قد)،[٤] نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾،[٥] والماضي التالي (إلا)، نحو: ﴿...[إِلَّا][٦] كَانُواْ بِهِۦ﴾،[٧] والمتلوّ بـ(أو) نحو: (لأضربنّه ذهب أو مكث). ونحو[٨]: ﴿...لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾.[٩]

---

(١) في (ب): عبدتك.

(٢) في (ب): أوفيك.

(٣) .... فما لَكَ بعدَ الشيب صَبًّا مُتَيَّما

والبيت من الطويل، يعزىٰ للمجنون، ولم أجده في ديوانه برواية أبي بكر الوالي وتحقيق يسري عبد الغني، ولا في الديوان الذي جمعه عبد المتعال الصعيدي، ولا في الذي جمعه عبد الستار فراج، ولا في الذي جمعه محمود كامل فريد، ورواه أبو حيّان في التذييل ٣/ ٩٤ ب: (عهدتك لا تصبو) واستشهد به علىٰ المضارع المنفي بـ(لا).

والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٣٦٠، والمساعد ٢/ ٤٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٤، والجامع ١٢١، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ١٠٠، عليق الفرائد ٦/ ٢٤٦، والهمع ٤/ ٤٥.

(٤) في (جـ): قدم. وأما الفعل المسبوق بـ(قد) فيجوز إدخال واو الحال عليه. (شرح الملحة ١٩٢).

(٥) ٦ المدثر ٧٤.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) من ثلاث آيات في القرآن، منها: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ...﴾ ١١ الحجر ١٥.

(٨) تمثيله الآتي بالآية الكريمة خطأ، فجملة الحال فيها لا تمتنع من الواو؛ لأنها مثبتة مقترنة بـ(قد)؛ فلا وجه لإيرادها في هذا الموضع. وهو في هذا الخطأ متبعٌ -علىٰ غير هدىٰ- شيخَه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٣٤.

(٩) ﴿يَٰقَوْمِ...﴾ ٥ الصف ٦١.

وهذه المواضع كلها في التسهيل ١١٢، وشرحه ٢/ ٣٦٩-٣٧٠، والعمدة وشرحها ١/ ٤٤٤-٤٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٨.

(المنصوب) لفظًا كما في الأمثلة الآتية، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾،[١] ونحو: ﴿لَا تَقۡرَبُوا۟[٢] ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾،[٣] [١٩٦/ ب] أو محلاً، كما [مرّ][٤] في الجملة والظرف والجارّ والمجرور،[٥] ومنه الحال المجرورة بحرف جرّ زائد إذا نُفِيَ[٦] عاملُها،[٧] على ما أجازه ابنا مالك[٨] وهشام[٩]. ولو أبدله[١٠] بـ(الفضلة) كان أولى، ومن شأنها النصبُ. والمراد بها هنا: ما ليس جزءًا من الكلام، لا ما يَستغني[١١] الكلامُ عنه؛[١٢] فلا يَخرج نحو:

---

(١) ١٤٢ النساء ٤.

(٢) في (أ) و(ب): (ولا تقربوا) بزيادة الواو وهو خطأ.

(٣) ٤٣ النساء ٤، والشارح في تمثيله بالآية واهم فـ(سكارى) ليس حالًا، بل خبر، والجملة كلُّها حال في محل نصب، وسيتحدث عن ذلك بعد هذه الآية.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ب): والمجار.

(٦) في (ب): بقى.

(٧) في نحو قول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركابٌ   حكيمُ بن المسيّب منتهاها

(٨) في التسهيل ١٠٨، وشرحه ٢/ ٣٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٨، والعمدة وشرحها ١/ ٤١٧-٤١٨، وخالفه أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٣٣٤، التذييل ٣/ ٦٣ ب).

(٩) في الجامع الصغير ١١٨، والمغني ١/ ١١٠.

(١٠) أي قوله: (المنصوب).

(١١) في (جـ): ما لا يستغني.

(١٢) هذا التأويل الأخير الذي ردّه الشارح في كشف المشكل ١/ ٤٧٤، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ٥، وعرَّفها ابنُ مالك بأنها: ما جواز الاستغناء عنها أصيل، لا عارض، كالمفعول والحال، فلا يرد عليه ردّ=

[(كسالىٰ)][(١)]، من قوله تعالىٰ: ﴿...قَامُوا كُسَالَىٰ...﴾،[(٢)] ولا نحوُ][(٣)]: ([وأنتم][(٤)][سكارىٰ])[(٥)] من قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾،[(٦)] ولا نحوُ: (لاعبين) من قوله تعالىٰ[(٧)]: ﴿وَمَا خَلَقْنَا[(٨)] السَّمَآءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ بِأَسَنَآ﴾،[(٩)] وإن[(١٠)] لم يستغن الكلامُ عن الحال في ذلك.[(١١)] فخرج الخبرُ في نحو: (زيد ضاحك)؛ [فإنّ (ضاحك)][(١٢)] وإن كان اسمًا مبيّنًا للهيئة فهو عمدةٌ، لا فضلةٌ.

=الشارح، (شرح التسهيل ٢/ ٣٢١-٣٢٢) ونحوه في المساعد ٢/ ٥-٦، وقال ابن هشام: والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه. (شرح القطر ٢٣٥) ونحوه في التصريح ١/ ٣٦٦.

(١) سقطت من (أ).

(٢) ١٤٢ النساء ٤.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ٤٣ النساء ٤.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) في (ب): خلقت.

(٩) ١٦ الأنبياء ٢١.

(١٠) متعلق بقوله «فلا يخرج نحو (كسالىٰ)».

(١١) الإشارة إلىٰ عدم خروج هذه الأمثلة ونحوها عن مفهوم الحال في شرح التسهيل ٢/ ٣٢٢، والتذييل ٣/ ٦٣ أ، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ٨، والهمع ٤/ ٨، والفوائد الشنوانية ١٨٠ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٣٤.

(١٢) ساقط من (أ) و(ب).

تنبيهات:

الأول: شمل المنصوبُ ما نَصَبَه الفعلُ واسمُه ومصدرُه، وما نصبه الوصفُ، وما نصبه كلُّ عاملٍ فيه لفظُ الفعل وحروفُه، وأمّا ما خلا من حروفه مع إفادته معناه كأسماء الإشارة[١]، وحروفِ التمنّي والترجّي[٢] وأدواتِ التشبيه[٣] فلا تعمل مؤخرةً في الحال، وتعمل [فيه][٤] مقدَّمةً، نحو: (هذا ردائي مطويًا)،[٥] و(ذا زيدٌ راكبًا)، ونحو: (يا ربَّنا منعِمًا)،[٦] ونحو: (ليتك قادمٌ أميرًا)، و(لعلّك جارُنا

---

(١) إعمالها في الحال مقرر في الكتاب ٢/ ٦١، ٧٨، والمقتضب ٤/ ١٦٨، وشرح الملحة ١٩٢، المفصل ٦٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ٩، ونتائج الفكر ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) إعمالها في الحال مقرر أيضًا في الكتاب ٢/ ١٤٨، الخصائص ٢/ ٢٧٥، المفصل ٦٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠، ٢٣.

(٣) إثبات إعمالها في الكتاب ٢/ ١٤٨، المقتضب ٤/ ٣٠١، وإيضاح الشعر ٧٥، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والمفصل ٦٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٣، ١٩٠، ٢٤٠، نتائج الفكر ٢٢٩، الارتشاف ٢/ ٣٥٢، وبقي من العوامل المعنوية المشهورة في الحال الظرف والجارّ والمجرور، وسيشير إليها بعدُ.

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) لعل الشارح أراد جزء بيت الشعر، وهو بتمامه:

لا تَحْسَبَنَّكَ أثوابي فقد جُمِعَتْ ... هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبالا

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨، التصريح ١/ ٣٤٣، والأشباه والنظائر ٧/ ٧٦، ويُستشهد به أيضًا في باب المفعول معه، فـ(سربال) مفعول معه.

(٦) هذا مثال لما كان العامل فيه نداءً. ولم يسبق ذكر النداء.

وهو مذكور عند الرضي في شرحه الكافية ١/ ٢٠١، وابن هشام في الجامع ١١٧، والجامي في الفوائد الضيائية ١/ ٣٨٤، وذكر السيوطي أنه فيه خلافًا (الهمع ٤/ ٢٤).

حبيبًا)[1] -خلافًا للأخفش[2]- ونحو: (كأنه خارجٌ ليثًا)، و(زيد كعمرٍو راكبًا)، ومنه نحو: (زيدٌ عمرٌو مقبلًا)،[3] أيْ: كعمرو، والمنسوب، نحو: (أنا قرشيٌّ[4] مفتخرًا)، واسم الفعل، نحو: (عليك زيدًا راكبًا)،[5] بخلاف حروف النفي والاستفهام فإنها لا تعمل في الحال؛[6] فقال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظًا.[7] فَنُقِضَ ما قاله باسم الإشارة وحروف / [197/أ] التشبيه؛[8] فإنهما لا يُشبهان

---

(1) في (جـ): حينا.

(2) الذي لا يرىٰ لحروف التمني والترجّي عملًا في الحال، بل العامل عنده الخبر المؤخر. عزا ذلك إليه الرضي، ووافقه (شرح الكافية 1/ 201) وهو اختيار أبي حيّان. (الارتشاف 2/ 352، التذييل 3/ 81 ب).

(3) هذا المثال منصوص عليه في شرح الرضي 1/ 201.

(4) في (ب): قريشي.

(5) ذكر هذين العاملين وهذين المثالين الرضي في شرح الكافية 1/ 201، وانظر المغني 2/ 438-439.

(6) الذي يظهر لي من كلام سيبويه جواز إعمالها، (الكتاب 2/ 60-61) وكذا في المقتضب 3/ 273، وصرح صدر الأفاضل بإعمال الاستفهام (التخمير 2/ 427). وابن جني لا يجيزه (الخصائص 2/ 275) وكذا في أمالي ابن الشجري 3/ 23، نتائج الفكر 229، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 289-290، وشرح الرضي 1/ 201.

(7) إيضاح الشعر 76، وذكر فيه علة أخرىٰ، وهذه العلة التي ذكرها الشارح في أمالي ابن الشجري 3/ 10، 23، ونقلها الرضي عن أبي علي في شرح الكافية 1/ 201.

(8) كذا في شرح النسخ الأصول والاحتياط، ولا أحسبه صوابًا، ولعل الصواب: (وحرف التنبيه) وذلك لأنه سوف يحتج بالتشبيه بعد هذا مباشرة فيكون تكرارًا. كما أن التشبيه ليس له حروف، بل له حرفان، هما الكاف و(كأن)، فأما (كأنّ) فلا تصلح نقضًا لأنها تشبه الفعل لفظًا ومعنىً، وأما الكاف فهي التي يصحّ النقض بها، وستأتي. وما أثبته الشارح موافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية 2/ 238، وما رجحته تصويبًا عند الرضي في شرحه الكافية 1/ 201، الذي يظهر أن الشارح وشيخَه ناقلان عنه؛ فالألفاظ متفقة،=

الفعل لفظًا مع عملهما[١] في الحال، وكذا كافُ التشبيه[٢]. ونحوُ (إنّ) و(أنّ) بالكسر والفتح تُشبهانه[٣] لفظًا ومعنًىٰ،[٤] ولا تعملان في الحال،[٥] علىٰ رأيٍ مجزوم به.[٦] قال الرضي[٧]: فالأَولىٰ إحالةُ ذلك علىٰ السماع والاستعمال، وإلّا فَعلِّلْه[٨]. وقال الجلال الأسيوطي في (الأشباه)[٩]: «جميع العوامل [اللفظية][١٠] تعمل في الحال إلا (كان) وأخواتِها، و(عسىٰ) علىٰ الأصحّ فيهما[١١]». وصحّح

=ويؤيد ذلك قولُه بعدُ: (فإنهما) (يشبهان) (عملهما) بالتثنية يريد (اسم الإشارة) و(حرف التنبيه)، ولم يعبّر بالجمع.

(١) في (ب): عملها.

(٢) إثبات إعمالها في أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٣-٢٤، وقد سبق الحديث عن إعمالها هي وأختها (كأن) قريبًا.

(٣) في (جـ): تشبهان، وهو يعني الفعل.

(٤) مشابهتهما للفعل لفظًا بناؤهما علىٰ الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه، وأن عدة حروفهنّ كعدة حروف الفعل، ومشابهتهما من جهة المعنىٰ أنهما بمعنىٰ (أؤكد).

(٥) نقض رأي أبي علي بذلك في شرح الرضي ١/ ٢٠١.

(٦) كما في المقتضب ٤/ ٣٠١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٣، ١٩٠، وذكر أن العلة أنهما لم يغيّرا المعنىٰ بل أكداه.

(٧) في شرح الكافية ١/ ٢٠١، بتصرف.

(٨) كذا في نسخ التحقيق كلها، والذي في الرضي (المطبوع والمحقق): (وإلّا نُعَلِّلَه) وهو أظهر.

(٩) ٣/ ١٧٨.

(١٠) سقطت من (ب).

(١١) كذا في جميع النسخ، وكذا في نصّ السيوطي. والأظهر: (فيها).

أبو حيّان[١] أيضًا أنَّ (ليت) و(لعلّ) وباقيَ الحروف لا تعمل، [لا][٢] في الحال، ولا في الظرف، إلا (كأنّ) وكاف التشبيه.

وشمل أيضًا ما كان ناصبُه[٣]، [مذكورًا كالأمثلة الآتية، وما كان ناصبُه][٤] محذوفًا جوازًا،[٥] نحو: (راشدًا مهديًّا)[٦] للمسافر، و(مأجورًا) للقادم من حجّ، ومنه: ﴿... بَلَىٰ قَٰدِرِينَ...﴾[٧]- ووجوبًا[٨] في نحو: (أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرىٰ)، و(اشتريته بدرهمٍ فصاعدًا)، و(ضربي زيدًا قائمًا)، و(هنيئًا لك) ومنه نحو: (زيد أبوك عطوفًا).

الثاني: اختلفوا من أيّ باب نُصِبَ الحالُ، فقيل: نَصْبَ المفعول به.[٩]

---

(١) في التذييل ٣/ ٨١ ب.

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) في (ب): ناصب.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) خبر ذلك في الكتاب ١/ ٢٧١، والمفصل ٦٥.

(٦) في (ب): هديا.

(٧) ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ... عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ ٣-٤ القيمة ٧٥.
والإعراب الذي ذكره الشارح هو المشهور عند النحويين (الكتاب ١/ ٣٤٦) نقلًا عن يونس، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٧، وللزجاج ٥/ ٢٥١، وشرح السيرافي ٢/ ٩٨ ب ٩٩ أ، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٧، والكشاف ٤/ ٦٥٩، وقال الفرّاء: إنها مفعول ثان لـ(حسب) مقدرة، والتقدير: (فليحسبنا قادرين). معاني القرآن ١/ ١٧١، وقيل غير ذلك.

(٨) تقرير ذلك في الكتاب ١/ ٣٤٠، المفصل ٦٥.

(٩) ذلك مذكور في الكتاب ١/ ٣٩١، التذييل ٣/ ٦٣ أ.=

وقيل: نصب التشبيه بالمفعول به، وهو الأرجح.[(١)] وقيل نصب الظرف؛ لأن الحال على معنىٰ (في)، فمعنىٰ:[(٢)] (جاء زيد راكبًا) مثلًا: (جاء في حال ركوبه)،[(٣)] فأشبهت الحالُ ظرفَ الزمان. وَرُدَّ[(٤)] بأن الظرف أجنبيٌّ من الاسم، والحال هي[(٥)] الاسم الأول.[(٦)] وانظر ما ثمرة هذا الخلاف!.

=وعزا ذلك ابن عقيل للزجاجي، قال: وكلام سيبويه يردّه (المساعد ٢/ ٦)، وأورده السيوطي في الهمع ٤/ ٨.

(١) وذلك في الأصول ١/ ٢١٢-٢١٣، والإيضاح العضدي ٢١٩، واللمع ١١٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٠، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٧٣٠، وشرح الوافية ١/ ٢٠٤، وعزاه ابن عقيل لابن السرّاج والفارسي وظاهرِ قول سيبويه (المساعد ٢/ ٦) واختاره السيوطي في الهمع ٤/ ٨، وذكر الجرجاني شبهها بالظرف والمفعول، وجعل مشابهتها للمفعول به أقوىٰ (المقتصد ١/ ٦٧٢)، وذكر الوجهين الزمخشري في المفصل ٦١، وكذا العكبري في شرح اللمع ١/ ٣٣٩.

(٢) في (أ) و(ب): معنىٰ.

(٣) ذلك في المقتضب ٤/ ٢٩٩-٣٠٠، الجمل للزجاجي ٣١٦، والمسائل المنثورة ٣٠، والواضح للزبيدي ٧٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٥، عيون الإعراب (شرحه ٢٤١، ١٥١، ١٥٣) أمالي ابن الشجري ٣/ ٥، ١/ ١٦٨، ٢٤٩-٢٥٠، ٤٠١، كشف المشكل ١/ ٤٧٥، شرح التسهيل ٢/ ٢٠، الملخص ٣٨٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٨، ونقل أبو حيّان أن سيبويه سمّاه المفعول فيه، التذييل ٣/ ٦٤ أ، وفي بعضها التصريح بأنه علىٰ التشبيه بالمفعول فيه، ولم أجد سيبويه سمّاه مفعولًا فيه، بل قال: «لأنه حال يقع فيه الأمر؛ فينتصب لأنه مفعول به» الكتاب ١/ ٣٩١.

(٤) أورد أبو حيّان وابن عقيل هذا الردّ في التذييل ٣/ ٦٣ أ، والمساعد ٢/ ٦، وكذا السيوطي في الهمع ٤/ ٨.

(٥) في (ب): هو.

(٦) في النسخ كلها: (المؤولة) وهو وهم ظاهر، ولا معنىٰ له، وما أثبته عن التذييل ٣/ ٦٣ أ، والمساعد ٢/ ٦، والهمع ٤/ ٨.

الثالث: لا دورَ في ذكر الحكم هنا في التعريف؛[١] لعدم انحصار النصب في الحال، فلا يتوقف تصوُّرُه علىٰ تصوُّرها، إذ المراد مطلق النصب، لا خصوص نصب الحال، علىٰ أن التصوُّر بوجهٍ مّا كافٍ، وهو حاصلٌ بدون الحدّ.[٢] والله أعلم.

ولمّا كان الاسم المنصوب شاملًا لجميع / [١٩٧/ب] المنصوبات زاد لإخراجها خلا التمييز (**المفسّر**) فإن شيئًا منها لا يُقصد به التفسير. ولَمّا شارك الحالَ فيه التمييزُ[٣] أخرجه بقوله: (**لِما انبهم**)[٤] وخَفِيَ (**من الهيئات**)[٥] أي المبيّن لهيئة صاحبه حالَ وقوع الفعل منه أو عليه، والتمييز -كما سيأتي- إنما يبيّن الذواتِ أو النسب، نحو: (عندي رطلٌ زيتًا)، و(تصبب زيد عرقًا)، و(لله درّه فارسًا) فإنَّ المراد أن الحال يُقصد بها ما ذكر، والتمييز لا يقصد به ذلك قصدًا

---

(١) والحكم هو (المنصوب) والذي قال: إن فيه دورًا هو ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٩٦.

(٢) ذكر هذا الجواب الشيخ خالد في التصريح ١/ ٣٦٧، وانتقده. والجواب عن الدور أيضًا في الفوائد الشنوانية ١٨٠ ب، ١٨١ أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٣٦، وقد سبق في غير موضع أن ذكر الشارح نحو هذا الردّ، وذكر الشيخ زروق أن الآجرومي فعل ذلك تسهيلًا علىٰ المبتدئ (شرح الآجرومية ١٠٥ أ).

(٣) وجه التقارب بينهما في الإيضاح العضدي ٢٢١، والمقتصد ١/ ٦٧٥-٦٧٦، والمغني ٢/ ٤٦٠، والافتراق بينهما في المقتصد ١/ ٦٧٦، وكذا في أمالي ابن الشجري ٣/ ٤-٥، والمغني ٢/ ٤٦١-٤٦٤.

(٤) قال أبو الحسن بن سَمْعَت الغرناطي: «وقول النحاة: (انبهم) في حد التمييز وحدّ الحال منقود عليهم؛ لأن (انبهم) لم يُلْفَ في لغة العرب، وصوابه: «استبهم» نقله عنه تلميذه الراعي الأندلسي في المستقل بالمفهومية ٩٨ أ، وكذا نقله دون عزوٍ الشيخ زروق في شرح الآجرومية ١٠٥ أ، والرملي في شرحه ٢٣٢، وابن الشلبي في الدرر الفرائد ٥٨ أ، نقلًا عن الراعي عن شيخه أبي الحسن علي بن محمد.

(٥) في (جـ): الذوات.

أوليًّا، وإنما يحصل به بيانُ الهيئة تبعًا، وكذلك النعت من نحو: (رأيت رجلًا راكبًا) فالقصد إنما هو بيانُ جنس المتعجَّب منه،[١] وتقييدُ[٢] الموصوف،[٣] وجاء بيان الهيئة تبعًا.[٤] وأمّا على رأي من ذهب إلى أن (فارسًا) في المثال المذكور حالٌ[٥] فيجب إدخاله،[٦] لكنه خلاف الصحيح. على أن بعضهم[٧] فرّق أيضًا بين[٨] الحال والنعت بأنَّ[٩] الحال مقيِّدةٌ للعامل، والنعت

---

(١) وذلك في مثاله السابق: (لله درّه فارسًا).

(٢) في (ب): وتقيد.

(٣) في قوله: (رأيت رجلًا راكبًا).

(٤) قرّر ذلك ابن الناظم في شرح الألفية ٣١١، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٩٥، وشرح الشذور ٢٤٦، والفاكهي في شرح الحدود ٢٢٦.

(٥) في (أ) و(ب): حالا. وقد اختلف العلماء في نحو هذه الكلمة، فقال بعضهم: إنها حال، وقال بعضهم: إنها تمييز، وهو اختيار ابن الحاجب في شرح الكافية ٢/ ٥٢٨، وفي أماليه ١/ ٣٦٧، وشرحه الوافية ١/ ٢٢٧، وشرح المفصل ١/ ٣٤٣، وابن الناظم ٣١١، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٣١، وابن عقيل في شرح الألفية ١/ ٦٢٥، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٩٥، وهو ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٢/ ١٧٤) وصريح كلام المبرد في المقتضب ٣/ ٣٥، ولا يرىٰ الرضي حرجًا من إعرابه تمييزًا، أو حالًا. (شرح الكافية ١/ ٢٢٢) وقد أورد ابن الحاجب في مصادره السابقة أن من النحويين من يُعرِبه حالًا، وذكر الصميري أنها تحتمل الوجهين، وإذا جُرَّت بـ(من) تعيّن كونها تمييزًا (التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٨).

(٦) أي المثال السابق وهو (لله درّه فارسًا) يريد إدخاله في مفهوم الحال.

(٧) لعلّه يعني ابن الحاجب، فله ما يفيد ذلك في شرح كافيته ٢/ ٥٠١، وأماليه ١/ ٣٩٨، وشرحه المفصل ١/ ٣٢٧-٣٢٨، وقريب منه ما في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٥٣، وما ذكره منقول عن شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٤٢.

(٨) في (ب): من.

(٩) في (ب): فان.

مقيّدة[١] للذات، فإذا قلت: (جاءني كلّ رجل قائم) فعموم (كل رجل) باقٍ بالنسبة لـ(كل قائم)،[٢] وإذا قلت: (جاءني كلّ رجل قائمًا) فعموم (كل رجل) باق في جميع الأشخاص، والحال مقيدة لمجيء الجميع.[٣]

تنبيهات:

الأول: فسّر الشارح[٤] الهيئاتِ بالصفات اللاحقة للذوات[٥] العاقلة وغيرها. انتهىٰ. وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل)[٦]: المراد بالهيئة الصورةُ والحالةُ المحسوسةُ المشاهدة -كما هو المتبادر- وحينئذٍ يخرج مثلُ: (تكلم صادقًا)،

---

(١) كذا في جميع النسخ الست، الأصول والاحتياطات، ولعله أراد اللفظة التي يكون بها بيان الهيئة. والأحسن أن يقول: (مقيد) كما هو عند شيخه.

(٢) هذه الكلمة غير ظاهرة في (ب).

(٣) المعنىٰ: أن المثال الأوّل النعت فيه كلمة (قائم) وقد قَيّدَتْ المراد بالذين جاؤوا، وهو أنه لم يأته كل الرجال، بل أتاه كل الذين كانوا معروفين وموصوفين بالقيام.

وأما المثال الثاني فالحال فيه كلمة (قائمًا) ولم تردْ لتقييد الذات وبيان الذين جاؤوا، وإنما جاءت لتقييد وبيان الفعل وهو (المجيء) بأنه كان في حال قيام، فعموم (كل رجل) باقٍ لأن الحال لم يخصص القائمين فقط منهم، وإنما المعنىٰ أنّ جميع الرجال جاؤوا دون استثناء، ولكنهم كانوا في حال قيام، وأما المثال الأوّل فليس فيه عموم الرجال بل عموم القائمين منهم فقط، فكأنه قال: جاءني كل قائم، وأما غير القائمين فلم يجيئوا وليس في المثال الأوّل تحديد ولا تقييد لهيئة دخولهم فقد يكونون قائمين، وقد يكونون غير ذلك.

(٤) يعني الشيخ الأزهري وتفسيره هذا في شرح الآجرومية ٨٧.

(٥) في (أ): للذات.

(٦) لم أستطع الاطلاع عليها، وما نقله عن ابن هشام مذكور بألفاظ قريبة من هذه الألفاظ في تعليق الفرائد ٦/ ١٥٨-١٥٩، ولم يعزه لابن هشام، وهو بنصه في الفوائد الشنوانية ١٨١ب، معزوًا لابن هشام وحواشيه، وكذا في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٤١.

و(مات مسلمًا)، و(عاش كافرًا)، وإنْ أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضحُ لمقصودهم، لكن يخرج عنه مثل: (جاء زيد والشمس / [١٩٨/ أ] طالعة)، و(جاء عمرو وزيد جالس).[١] انتهىٰ.

وأجيب باختيار الثاني، والمراد الصفةُ ولو تأويلًا، فالمثالان وما أشبههما في معنىٰ: (جاء زيد مقارنًا لطلوع الشمس)، و(جاء عمرو مقارنًا لجلوس زيد).[٢]

الثاني: قال أستاذنا: ما ذكره المصنف تعريفٌ[٣] للحال المبيّنة،[٤] وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها،[٥] وتُسمّىٰ أيضًا مؤسِّسة.[٦] وأمّا[٧] المؤكِّدة[٨] - وهي التي يستفاد معناها بدونها-[٩] فلا يَشملها هذا

---

(١) في الفوائد الشنوانية: (جاء زيد وعمرو جالسًا وجالس) وأحسبه خطأ، ووجه خروج هذين المثالين أنه لا علاقة بين جملة الحال وصاحبها حتىٰ تكون من صفته.

(٢) هذا الجواب في الفوائد الشنوانية ١٨١ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٤١، مصدرًا إيّاه بقوله: (وأجيب)، كما عند الشارح.

(٣) في (ب): تعريفا.

(٤) في (أ): للمبينة.

(٥) تعريفها بذلك في شرح الشذور ٢٤٦، والتصريح ١/ ٣٦٥، والهمع ٤/ ٣٩، والحدود وشرحه للفاكهي ٢٢٨.

(٦) النص علىٰ ذلك في المغني ٢/ ٤٦٥، التصريح ١/ ٣٦٥، ٣٨٧، والهمع ٤/ ٣٩، وشرح الحدود للفاكهي ٢٢٦.

(٧) في (جـ): وأما ما.

(٨) الحديث عنها في المفصل ٦٣-٦٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٥-٣٥٩.

(٩) تعريفها بذلك في المغني ٢/ ٤٦٥، والتصريح ١/ ٣٦٥، والهمع ٤/ ٣٩، والحدود وشرحه للفاكهي ٢٢٧.

التعريفُ.[١] فإمّا أنه بَنَىٰ ذلك علىٰ مذهب المبرد[٢] والفرّاء[٣] من إنكار المؤكِّدة،[٤] وإمّا أنه اقتصر علىٰ تعريف المؤسِّسة؛ لأن[٥] الأصل والغالب في الحال أن تكون منتقلة، أيْ غير لازمة لصاحبها، مشتقة من المصدر للدلالة علىٰ متصفٍ بها، ولذا حدّ الحالَ ابنُ هشام في بعض مقدماته[٦] بقوله: «وهو وصفٌ فضلةٌ يقع في جواب (كيف)».

الثالث: الحال -كما تقدمت الإشارةُ إليه- تكون مبيِّنةً، ومؤكِّدةً، والمؤكِّدة إمّا مؤكِّدةٌ لعاملها، وهي التي يُستفاد معناها من صريح لفظِ عاملِها،[٧] إمّا معنًىٰ

---

(١) هنا ينتهي نقله بتصرف يسير عن أستاذه الشنواني وكلامه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٤٤.

(٢) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٣٦٢، والتذييل ٣/ ٩٢ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٦١، وتعليق الفرائد ٦/ ٢٣٨، التصريح ١/ ٣٨٧، والهمع ٤/ ٣٩، وهو غير دقيق فهو في المقتضب ٤/ ٣١٠-٣١١، أثبت المؤكدة، ولم ينكرها.

(٣) عزا ذلك له أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٣٧، ٣٦٢، والتذييل ٣/ ٩٢ أ، وعزي له أيضًا في توضيح المقاصد ٢/ ١٦١، تعليق الفرائد ٦/ ٢٣٨، التصريح ١/ ٣٨٧، الهمع ٤/ ٣٩، وعزي في المصادر السابقة أيضًا للسهيلي.

(٤) أورد هذا الاحتمال أستاذه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٤٤، منفصلًا عن كلامه السابق.

(٥) كذا في جميع النسخ الستّ، ولعله أراد (لأنها الأصل) حتىٰ يستقيم تعليله السابق، والحكم بأن المبيِّنة المؤسِّسة هي الأغلب في المغني ٢/ ٤٦٥، فيكون قول الشارح الآتي: «والغالب...الخ» استئنافًا أو أن الكلام علىٰ ظاهره، ولكنه أراد أن المؤكدة من قبيل الأحوال اللازمة -وسيأتي ذلك قريبًا- واللزوم في الحال ليس هو الغالب، وإنما الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وقد قسم الرضي الحال إلىٰ ضربين: (منتقلة، ومؤكدة) شرح الكافية ١/ ١٩٩.

(٦) وهي القطر ٢٠.

(٧) الحديث عنها في المفصل ٦٣-٦٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٥-٣٥٩.

فقط، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾،[١] و﴿... وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾،[٢] و(لا تَعْثَ[٣] في الأرض مفسدًا)،[٤] وإمّا معنىٰ [و][٥] لفظًا، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ [لِلنَّاسِ][٦] رَسُولًا﴾[٧].

وإمّا مؤكدةٌ لصاحبها[٨]، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ [صاحبها]،[٩] كقوله تعالىٰ ﴿... لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[١٠] وكقولك: (جاء الناس قاطبةً أو كافةً أو طرًّا).

وكثيرٌ من الناس أغفل هذا القسمَ، بل في (شرح الشذور)[١١] لمصنفه: أنه

---

(١) ١٩ النمل ٢٧.

(٢) ﴿فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ...﴾ ١٠ النمل ٢٧، ٣١ القصص ٢٨.

(٣) في (ب): تعثوا.

(٤) هذا المثال جزء من أحد أبيات الألفية وهو قوله:

وعامل الحال بها قد أكدا ... في نحو: (لا تعْثَ في الارض مفسدا)

(٥) سقطت من (ب).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) ٧٩ النساء ٤.

(٨) ذكر هذا النوع ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٤، وقال في المغني ٢/ ٤٦٥: «أهمله النحويون».

(٩) الذي في النسخ الست: (عاملها). وهو وَهَمٌ ظاهر؛ لأن هذا لا يختلف عن قوله السابق في تعريف المؤكدة لعاملها. وما أثبتُّه الصوابُ وهو الموافق لما في شرح الشذور ٢٤٦، وشرح الحدود للفاكهي ٢٢٧.

(١٠) ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ...﴾ ٩٩ يونس ١٠.

(١١) ٢٤٧ بمعناه. وذكر الشيخ خالد أن هذا النوع من استدراكات ابن هشام (التصريح ١/ ٣٨٧).

أغفله جميع النحويين[١].

وإمّا مؤكدةٌ لمضمون جملةٍ قبلَها، وهي الآتية بعد جملةٍ معقودةٍ من[٢] / [١٩٨/ ب] اسمين معرفتين جامدين، دالَّةٍ علىٰ وصفٍ ثابتٍ مستفادٍ من تلك الجملة، ولابدّ في هذه[٣] الحال من تأخيرها عن تلك الجملة وإضمارِ عاملِها علىٰ الأصحّ -كما مرّ-[٤] فلا تتقدم علىٰ الجملة ولا تتوسط بين جزأيها، نحو: (زيد أبوك عطوفًا) و:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِيْ .... [٥]

(١) استشهد ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٦، وابنه في شرح الألفية ٣٣٣، بالآية السابقة علىٰ الحال المبيّنة، وقالا: إنها من باب ما أكدت العامل معنًىٰ، لا لفظًا، وانتقد ابن هشام ذلك في شرح الشذور ٢٤٧، والمغني ٢/ ٤٦٥.

(٢) تكررت في (أ).

(٣) في (أ) و(ب): هذا. وكلاهما جائز -كما تقدم- وما أثبتّه هو الأفصح، وهو الموافق لما سيأتي.

(٤) في صـ١٣٥٧.

(٥) .... وَهَلْ بِدَارَةَ يا للنّاسِ مِنْ عارِ

البيت من البسيط، قائله ابن دارة، واسمه (سالم)، و(دارة) لقب أمّه، واسم أبيه مسافع من بني عبد الله بن غطفان. وقيل: إنّ (دارة) لقب جده يربوع، مخضرم عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ومات في خلافة عثمان، وكان هجاءً، وهو الذي هجا ثابت بن رافع الفزاري، فقتله.

(الشعر والشعراء ١/ ٤٠١-٤٠٢، المؤتلف والمختلف ١٦٦-١٦٧، الخزانة ٢/ ١٤٤-١٤٦).

والبيت في الكتاب ٢/ ٧٩، والبصريات ٢/ ٩٠٤، والمؤتلف والمختلف ١٦٧، الخصائص ٢/ ٢٦٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٦.

أي: (أَحُقّـه) أو (أَعْرِفـه) في الأول، و(حُقَّنـي) أو (اعْرِفنـي)، أو (أُحَـقُّ) أو (أُعْرَفُ) في الثاني[١]. وللحال انقسامات شتّىٰ.[٢] ولله الحمد.

ثم أشار المصنف إلىٰ أمثلةٍ تتضمّن أنَّ الحال تارةً تجيء من الفاعل بقوله: (نحو: جاء زيد راكبًا) فـ(راكبًا) اسمٌ فضلةٌ منصوبٌ مبيّنٌ لهيئةِ (زيد) وقت صدور الفعل -الذي هو المجيء- عنه، وهو علىٰ معنىٰ (في)، إذ التقدير: جاء في حال ركوبه. ولو قيل: كيف جاء زيد؟ لصحّ أن يقال في جوابه: (راكبًا)، ومثلُه: ﴿فَخَرَجَ﴾ -أي: موسىٰ- ﴿مِنْهَا﴾ -أيْ: من المدينة- ﴿خَآئِفًا﴾.[٣] وتارةً تجيء من المفعول - بقوله[٤]: (و(ركبت الفرس مسرَجًا)) فـ(مسرَجًا) اسمٌ فضلةٌ منصوبٌ مبيّنٌ لهيئة (الفرس) حالَ وقوع الفعل -وهو الركوب- عليه، وهو علىٰ معنىٰ (في) إذ التقدير: ركبته في حال كونه مسرَجًا، ويصحّ أن يقع في جواب: (كيف ركبتَه؟) ويأتي بيانُ مجيء الحال من الفاعل والمفعول صريحًا. وتارة تجيء محتملة لأن تكون من الفاعل، ولأن تكون[٥] من المفعول - بقوله[٦]: (ولقيت

---

(١) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٧٨-٨١، وشرح المفصل ٢/ ٦٤-٦٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) تراها مبسوطة في المغني ٢/ ٤٦٤-٤٦٥، والأشباه والنظائر ٣/ ١٧٦-١٧٨، والأشموني ٢/ ١٩٣.

(٣) ٢١ القصص ٢٨.

(٤) متعلق بقوله: (وأشار)، والتقدير: وأشار المصنف إلىٰ أن الحال تارة يجيء من المفعول بقوله: ...

(٥) في (جـ): ولا تكون.

(٦) أي: وأشار المصنف إلىٰ أن الحال تجيء محتملة... بقوله:

عبد الله راكبًا)[١] فـ(راكبًا) حالٌ محتمِلةٌ لأن تكون من التاء التي هي فاعل (لقي)، ولأن تكون من (عبد الله) الذي هو مفعوله.[٢] وبنحو ما قاله جزَم[٣] صاحب (المغني)،[٤] ومثّله بنحو: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةً﴾.[٥] وخالف في ذلك الرضيُّ، فأوجب عند عدم القرينة المعيِّنة لكونها من الفاعل أو من المفعول أن / [١٩٩/ أ] تكون من المفعول، فقال[٦]: «اعلم أنَّ الحال قد تكون عن الفاعل وحده، كـ:(جاء زيد راكبًا) وعن المفعول وحده، نحو: (ضربت زيدًا مجرَّدًا عن ثيابه) فإذا قلت: (لقيت زيدًا ركبًا) فإنْ كان هناك قرينة حاليةٌ أو مقاليةٌ تبيِّن صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لِما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإنْ لم تكن [و][٧] كان الحال عن الفاعل وجب تقديمُها إلىٰ جنب صاحبها؛ لإزالة اللبس،

(١) أهمل الشارح من كلام الآجرومي قوله:«وما أشبه ذلك» وهو ثابتٌ في نسخ المتن الثلاث المطبوعة، وفي المتن الذي اعتمده المكودي ١٩، وزروق ١٠٦ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٨٩ ب، والحسني في الدرة النحوية ٣٤ أ، والسنهوري ٦٨ أ، والشيخ خالد الأزهري ٨٧، والبهنسي ٤٠ أ، والرملي ٢٣٤، والصباغ ٣٥ أ، والشربيني ٦٢ ب، والمقسّي ٤٩ أ، والغيطي ٣٨ ب.

(٢) في (أ): هو مفعول له. وتقرير ذلك في المفصل ٦١، والتخمير ١/ ٤٢٤، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٠٢، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٧٨، وهو مخالف لرأي الجمهور، وسيأتي.

(٣) في (جـ): يجزم.

(٤) في ٢/ ٥٦٤.

(٥) ٣٦ التوبة ٩، والتلاوة بالواو في أولها.

(٦) في شرح الكافية ١/ ٢٠، مع اختلاف يسير في الضمائر العائدة إلىٰ كلمة (الحال) تذكيرًا وتأنيثًا، وهو موافق تمامًا لنقل الشنواني عن الرضي في الفوائد الشنوانية ١٨٢ أ.

(٧) سقطت من (ب).

نحو: (لقيت راكبًا زيدًا)،[١] وإنْ لم تُقدِّمها فهي عن المفعول.[٢] وأمّا إنْ جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا، فإن كانا متفقين فالأولىٰ الجمعُ بينهما فإنه أخصر، نحو: (لقيت زيدًا راكبين)، ولا مَنْعَ من التفريق،[٣] نحو: (لقيت راكبًا زيدًا راكبًا)، أو(لقيت زيدًا راكبًا راكبًا)، وإن كانا مختلفين فإنْ كان هناك قرينةٌ يُعرف بها صاحبُ كلٍّ واحد منهما جاز وقوعُهما كيف ما كان، نحو: (لقيت هندًا مصعِدًا منحدرةً)، وإن لم تكن فالأَولىٰ جعلُ كلِّ حالٍ بجنب[٤] صاحبها، نحو (لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا)، ويجوز علىٰ ضعفٍ جعلُ حال المفعول بجنبه وتأخيرُ حال الفاعل، نحو: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) و(المُصْعِدُ) زيدٌ؛[٥]

---

(١) أجاز المبرد في نحو هذا المثال كون الحال للفاعل وللمفعول (المقتضب ٤/ ٣٠٣) ونحوه في الأصول ١/ ٢١٤، نقله عن بعض النحويين ولم يوافقه.

(٢) وهذا هو رأي الجمهور (الأصول ١/ ٢١٤، ٢١٩، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٨، شرح المفصل ٢/ ٥٦، شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، الارتشاف ٢/ ٣٥٩، توضيح المقاصد ٢/ ١٦١، المساعد ٢/ ٣٥، شفاء العليل ٢/ ٥٣٥، شرح الألفية للمكودي ٩٠، التصريح ٢/ ١٨٤).

(٣) ذلك مبيّن في المفصل ٦١، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٥٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٥٣.

(٤) في (ب): بحسب. وهي كذلك في الفوائد الشنوانية، وما أثبت الموافق لكلام الرضي.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، الارتشاف ٢/ ٣٥٩، التذييل ٢/ ٨٩ أ، توضيح المقاصد ٢/ ١٦١، شرح ابن عقيل ١/ ٦٥٢، وظاهر كلام المبرد جواز هذا المثال، (المقتضب ٤/ ١٦٩)، ونحوه في الأصول ١/ ٢١٨، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤٤، ويرىٰ ابن يعيش الترتيب في الحالين (شرح المفصل ٢/ ٥٦) ولم يمنع خلاف ذلك إذا علم ونحوه في كشف المشكل ١/ ٤٧٢، والمقرب ١/ ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٥٤.

وذلك لأنه لما كان مرتبةُ المفعول أقدم[١] مِن مرتبة الحال أَخَّرْتَ الحالين، وقَدَّمْتَ حالَ المفعول علىٰ حال الفاعل، إذ لا أقلَّ مِن كون أحد الحالين بجنب صاحبه لمّا لم يكن كلُّ واحدٍ بجنب صاحبه»[٢].

تنبيهات:

الأول: تجيء الحال أيضًا [مِن المفعول معه،[٣] و][٤] من المفعول المطلق، نحو (ضربت الضربَ شديدًا)[٥]. ولا تجيء الحال من المبتدأ علىٰ الصحيح،[٦] وجوّزها سيبويه منه،[٧] وصحَّحه ابن مالك.[٨] وتجيء الحالُ من / [١٩٩/ ب]

---

(١) في (ب): أقوم.

(٢) أشار إلىٰ هذه العلة ابن الشجري في أماليه ٣/ ١٨، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠، والسيوطي في الهمع ٤/ ٣٧-٣٨.

(٣) نص علىٰ مجيء الحال منه الجامي في الفوائد الضيائية ١/ ٣٨٢، ولم يمثّل له، وكذلك الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٨١ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٥٤.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) يُفهم ذلك من كلام السهيلي في نتائج الفكر ٣٩٤، وهو صريح في شرح الرضي ١/ ٢٠١، وفي الفوائد الضيائية ١/ ٣٨٢، والفوائد الشنوانية ١٨١ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٢٥٤.

(٦) وهو رأي المبرد (المقتضب ٤/ ١٦٨، ٣٠٨-٣٠٩)، وهو ظاهر كلام ابن السرّاج (الأصول ١/ ٢١٨، وعزا ابن أبي الربيع ذلك إلىٰ أكثر النحويين (البسيط ١/ ٣١٥).

(٧) الكتاب ٢/ ٥٢، ٧٩-٨٠، ٨٨-٨٩، وقال ابن أبي الربيع: إن ذلك يظهر من كلامه بعض ظهور. (البسيط ١/ ٣١٥)، قال: وهو كذلك يظهر من كلام الزجاجي. وهو ظاهر جدًّا لي من كلام سيبويه الذي أشرت إليه، وعزي إليه ذلك في شرح الرضي ١/ ٢٠٤.

(٨) في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣.

الخبر،[١] نحو: (هذا زيدٌ قائمًا). وفي مجيئها من اسم (كان) خلافٌ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ ...﴾،[٢] أجازه في الآية صاحب (الكشاف)،[٣] قال السعد[٤]: ومَنْ لم يُجوّز مجيءَ الحال من اسم (كان) بناءً علىٰ أنه ليس بفاعلٍ جَعَلَها حالًا من الضمير المستكن في (لكم)، لكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل قد أُسنِد إليه الفعلُ علىٰ طريقة القيام به، وإن لم يكن قائمًا به، ولهذا لم يعدُّوه في الملحقات بالفاعل، وقد صرّح بذلك مَنْ قال: إنَّ الأفعال الناقصة ما وُضع لتقرير الفاعل علىٰ صفة، وذلك لأنها أفعال عندهم، ولا شيء من الفعل بلا فاعل. انتهىٰ[٥]

وتجيء الحال من المجرور بالحرف، نحو: (مررت بهندٍ جالسةً) ومنه: (مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ).[٦] وتجيء الحالُ من المجرور بالمضاف إليه[٧] في

---

(١) الكتاب ٢/ ٩١، ٢/ ٨٦-٨٧، ونقل ذلك عنه في الفوائد الشنوانية ١٨٢ب.

(٢) ﴿... فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ٩٤ البقرة ٢.

(٣) ١/ ١٦٦.

(٤) التفتازاني في حاشيته علىٰ الكشاف ٢٣٠ ب ٢٣١ أ، بتصرف يسير.

(٥) نقل الشنواني كلام السعد بنصّه هذا في الفوائد الشنوانية ١٨٢ ب.

(٦) هذا قول للعرب نقله عنهم يونس (الكتاب ٢/ ١١٢) والمعنىٰ أنه بمقدار ما يُغَطّي مكانًا يقعد فيه رجل واحد.

(٧) كذا في النسخ. ولعله كان يريد: (بالإضافة إليه)، واسم المفعول هنا بمعنىٰ المصدر.

ثلاث صور فقط على الصحيح[١]: أن يكو المضاف بعضًا من المضاف إليه،[٢] نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾،[٣] فإنَّ (اللحم) بعضُ (الأخ). - أو يكون كبعضه[٤] في صحة الاستغناء عنه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: ﴿... أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[٥] فإنه يصح في الكلام: (اتبع إبراهيم حنيفًا). - أو يكونَ المضاف عاملًا في الحال النصبَ،[٦] نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾،[٧] فإنّ (مرجع) عاملٌ في الحال النصبَ. وإنما صحّ مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه؛ لأنه إذا كان كذلك يَصح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال؛ لأنه عاملٌ في صاحبها حكمًا؛ لصحة

---

(١) مجيء الحال من المضاف إليه قليل مستضعف، كما قال ابن الشجري في أماليه ٣/ ٩٦، ١/ ٢٤، ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤١-٣٤٢، وتجويزه إجمالًا في المسائل الشيرازيات ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، والفصول لابن الدهان ٢٤، وصرح السهيلي بأنه ممنوع على الإطلاق. (نتائج الفكر ٣١٥-٣١٦).

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠، توضيح المقاصد ٢/ ١٥١.

(٣) ١٢ الحجرات ٤٩.

(٤) هذا الاشتراط في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٥١.

(٥) ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ...﴾ ١٢٣ النحل ١٦.

(٦) أشار إلى ذلك السهيلي مع أنه قد صرح بالمنع على الإطلاق (نتائج الفكر ٣١٥-٣١٦)، والإشارة إلى هذا الشرط في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠، وشرح الرضي ١/ ١٩٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٥١.

(٧) ٦٠ الأنعام ٦، ٤ يونس ١٠.

الاستغناء به عن المضاف - كما مرّ[١]- قال البدر المالكي[٢]: العامل / [٢٠٠/ أ] في الحال هو العامل في صاحبها،[٣] حقيقةً، كما هو في نحو: (جاء زيد راكبًا)، أو حكمًا، كما في نحو: (هذا زيدٌ قائمًا)، فإن (قائمًا) حالٌ من (زيد)، والعامل فيها ما في (هذا) مِن معنىٰ (أشير)، وليس بعامل في (زيد) حقيقةً، بل حكمًا،[٤] ألا ترىٰ أنَّ قولك: (هذا زيد قائمًا) في معنىٰ قولك: (أشير إليه في حال قيامه)،[٥] ولا يجوز أن يكون العامل في الحال غيرَ العامل في صاحبها، حقيقة أو حكمًا البتة.[٦]

وإذ[٧] قد عرفتَ هذا ظهر لك أنه لا يجوز أن تكون الحالُ من المضاف إليه إلا في تلك الصور الثلاث، فإنْ لم يكن المضاف إليه شيئًا منها امتنع مجيءُ

---

(١) قريبًا في هذا الموضع، والإشارة إلىٰ هذه العلة في شرح الرضي ١/ ١٩٩

(٢) في شرح الألفية ٣٢٥-٣٢٧ بتصرف.

(٣) تقرير ذلك في الكتاب ١/ ٤٤، والبصريات ٢/ ٧٨٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥، وقال: إنّ ذلك هو الأكثر، والهادي في الإعراب ٩١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩١، وشرح المفصل ٢/ ٥٧، وكشف المشكل ١/ ٤٧٦، وحكم ابن مالك أن ذلك هو الغالب (شرح التسهيل ٢/ ٣٥٤) وأورد الرضي خلاف ذلك، وإن كان يختار رأي الجمهور (شرح الكافية ١/ ٢٠١) وعزاه أبو حيّان للأكثرين واختاره، (الارتشاف ٢/ ٣٦١).

(٤) شرح المفصل ٢/ ٥٨.

(٥) في (أ) و(جـ) قيام. وأثبت الموافق لكلام ابن الناظم.

(٦) وخالف في ذلك ابنُ مالك (التسهيل ١١١)، والرضي (شرح الكافية ١/ ٢٠٤).

(٧) في (ب): وإذا، وهو كذلك أيضًا في كلام ابن الناظم.

الحال من المضاف إليه، لا تقول: (جاء غلامُ هندٍ جالسةً)؛[١] لأن الحال لابدَّ لها مِن عاملٍ فيها، وليس في الكلام إلا الفعل والمضاف، ولا يصحّ في واحد منهما أن يكون عاملًا في الحال، أمّا المضاف فلأنه لو كان عاملًا فيها للزم كونُ المعنىٰ: جاء غلام استقرّ وحصل لـ(هندٍ) جالسةً، وليس بمرادٍ قطعًا، وأمّا الفعل فلأنه لو كان عاملًا فيها للزم كونُ العامل في الحال غيرَ العامل في صاحبها حقيقةً وحكمًا، وإنه محال، فلو صحّ كونُ المضاف عاملًا في الحال بأن يكون[٢] فيه معنىٰ الفعل،[٣] كما في نحو: (عرفت قيام زيد مسرعًا) جازت المسألةُ؛ إذ لا محذور، وكذلك لو كان المضاف جزءَ ما أضيف إليه، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾،[٤] أو مثلَ جزئه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه... إلىٰ آخر ما تقدَّم.[٥]

علىٰ أنَّ الرضيَّ منعَ وجوبَ اتحاد عامل الحال وصاحبها، وقال: إنه لم يأت به كتابٌ ولا سنةٌ، ولم ينعقد فيه / [٢٠١/ب] إجماعٌ،[٦] وصحّح نحوه في

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤١، ونحوه في نتائج الفكر ٣١٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤٢، شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢.

(٢) في (جـ): كان.

(٣) في (ب): عاملًا في الحال فإن كان فيه معنىٰ الحال.

(٤) ٤٧ الحجر ١٥.

(٥) هنا ينتهي نقله عن ابن الناظم.

(٦) جَزْم الرضي بجواز اختلاف عامل الحال وصاحبها في شرح الكافية ١/ ٢٠٤، ولم أجد له هذا القول الذي نقله الشارح.

(الجامع)،[١] والمشهور ما تقدّم. وجوّز بعض البصريين[٢] وصاحب (البسيط)[٣] مجيءَ الحال من المضاف إليه مطلقًا، وخرّجوا عليه ﴿...أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾.[٤] وهو ضعيف.

الثاني[٥]: جوّز الجمهورُ - وهو الحق- أن يجيءَ لشيءٍ واحدٍ أحوالٌ متخالفة،[٦] متضادةً كانت، نحو: (اشتريت الرمان حلوًا حامضًا)،[٧] أو غيرَ

---

(١) ١١٧.

(٢) ممّن أجازه أبو علي في الشيرازيات ٢/ ٣٣٦، وهو كذلك في أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٦، وعزاه أبو حيّان لبعض البصريين (التذييل ٣/ ٧٧ب) وكذا في شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٦، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ٥٣.

(٣) هو ابن العلج، كما سبق تقرير ذلك في صـ٧٣٧، وقد راجعت كتابه البسيط فلم أجد فيه حديثًا مستقلًا عن باب الحال، فهو مخطوط ناقص يبدأ من باب التوابع، وعزو ذلك إليه في التذييل ٣/ ٧٧ ب، والهمع ٤/ ٢٣.

(٤) ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ...﴾ ٦٦ الحجر ١٥، والنص على تأويلهم ذلك في هذه الآية في الهمع ٤/ ٢٣، وابن مالك يرى في الآية أنها مِمّا المضاف فيها كجزء من المضاف إليه، (شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥١) ونحوه في شرح الألفية لابن الجزري ١٤٩، وشرح الرضي ١/ ١٩٩، والفوائد الضيائية ١/ ٣٨٢.

(٥) هذا التنبيه منقول كلُّه عن الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٠٠، مع تصرف يسير، ونقله أيضًا الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٨٢ أ ب.

(٦) ذلك مذكور في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٢، والتسهيل ١١١، وشرحه ٢/ ٣٤٨-٣٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٤-٧٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٢، وابن يعيش منعه في الأحوال المتضادة. (شرح المفصل ٢/ ٥٦).

(٧) عبّر ابن مالك عن ذلك بأنه من باب التعدد لفظًا، لا معنى. (شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٥).

متضادة،(١) كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْمُومًا(٢) مَّدْحُورًا﴾،(٣) كما يجيئان في خبر المبتدأ،(٤) وبعضهم منعَ ذلك في الحال، متضادةً كانت، أو لا؛ قياسًا علىٰ الزمان والمكان، فجعلَ نحو: (مدحورًا) حالًا عن ضمير (مذمومًا)،(٥) واستنكَرَ مثلَه في المتضادة،(٦) فمنعها مطلقًا ولا وجه للقياس؛ لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محالٌ، نحو: (جلست خلفك أمامكَ)، و(ضُرِبْتُ اليومَ أمسِ)، ولو عُطِف(٧) أحدُهما علىٰ الآخر جاز؛ لدلالته علىٰ تكرار الفعل، نحو: (جلست خلفَك وأمامَك)، وكذا يجوز إنْ لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: (جلست

---

(١) نقل ابن القواس في غير المتضادة خلافًا واختار جواز ذلك (شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٤).

(٢) كذا في جميع النسخ الستّ: وهي قراءة تُعزىٰ للأعمش (إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٣٠، فتح القدير ٢/ ١٩٣).

وقراءة العامة ﴿مَذْءُومًا﴾ وهي كذلك في شرح الرضي الذي نقل عنه الشارح هذا التنبيه، وهي كذلك في المواضع الآتية.

(٣) ١٨ الأعراف ٧.

(٤) قد سبق ذلك في صـ ٦٣٠-٦٣١.

(٥) عزا ذلك العكبري لبعض البصريين (اللباب ١/ ٢٩٢)، وهو ظاهر إطلاق أبي علي في الحلبيات ١٧٩، والشلوبين (شرح الجزولية الكبير ٢/ ٦٣٩، (وحاشية محققه)، وابن عصفور في (المقرب ١/ ١٥٥، واستثنىٰ من ذلك (أفعل) التفضيل، ونقله ابن القواس دون عزو (شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٥) وعزاه أبو حيّان لأبي علي (الارتشاف ٢/ ٣٥٨، وله ولكثير من المحققين في التذييل ٣/ ٨٨ أ، وعزاه ابن عقيل لأبي علي والجماعة (المساعد ٢/ ٣٥)، ونحوه في أوضح المسالك ٢/ ٣٤٠.

(٦) في (أ) و(جـ): المضادة، وما أثبتّه الموافق لكلام الرضي، والظاهر أنه يقصد ظروف الزمان والمكان.

(٧) في (ب): عطفت. وهو الموافق لكلام الرضي المقولِ عنه هذا التنبيه.

أمسِ وقتَ الظهر)،[١] و(أمامَك وسطَ الدار). وأمّا تقييد الحدث بقيدين مختلفين، كما في قوله تعالى: ﴿مَذْمُومًا[٢] مَّدْحُورًا﴾،[٣] أو بمتضادَّين [في محلَّين غيرِ ممتزجَين، كما في: (اشتريته أبيضَ أسودَ)، أو ممتزجَين،][٤] كما في: (اشتريته حلوًا حامضًا) فلا بأسَ به.

الثالث: يجب تكريرُ الحال مع (إمّا)؛ لوجوب تكريرها، نحو: (اضربه إمّا قائمًا وإمّا قاعدًا) وكذا بعد (لا)؛[٥] لوجوب تكرُّرها[٦] في الأغلب إذا أهملت - كما سيأتي- في بابها[٧]، نحو: (جاءني زيد[٨] لا راكبًا ولا ماشيًا)، ويندر إفرادُها، نحو: (جاءني زيدٌ لا راكبًا)،[٩] وعليه يتخرج قولُ العلّامة

---

(١) في كلام الرضي: (جلست خلفك أمس وقت الظهر).

(٢) كذا في جميع النسخ الستّ: وهي قراءة تُعزىٰ للأعمش (إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٣٠، فتح القدير ٢/ ١٩٣).

وقراءة العامة ﴿مَذْءُومًا﴾ وهي كذلك في شرح الرضي الذي نقل عنه الشارح هذا التنبيه، وهي كذلك في المواضع الآتية.

(٣) ١٨ الأعراف ٧

(٤) ساقط من (ب).

(٥) التسهيل ١١١، وفيه أن إفرادها بعد (إمّا) ممنوع، وبعد (لا) نادر، ونحو ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠-٣٥١، وشرح الرضي ١/ ٢٠٠، وأحسب الشارح ناقلًا عنه؛ لأن كلامه مقاربٌ له والأمثلة متوافقة، ونحوه في الفوائد الشنوانية ١٨٢ ب.

(٦) تكريرها.

(٧) في صـ ١٥٤٥-١٥٤٧.

(٨) في (ب): زيدا.

(٩) شرح الرضي ١/ ٢٠٠، الفوائد الشنوانية ١٨٢ ب.

خليل[1] في (مختصره):[2] «واستَقْبَل بفائدةٍ تجدّدت،[3] / [١٠٢/ أ] لا عن مالٍ»[4] إنْ أعربْنا (تجدَّدتْ) صفةً كاشفةً.[5]

---

(١) ابن اسحاق بن موسىٰ المالكي المعروف بـ(الجندي) (...-٧٦٧هـ)، وكان يسمىٰ محمدًا، ويلقب ضياء الدين، كان صيّنًا عفيفًا، تلمذ في العربية علىٰ الرشيدي، وفي الفقه والأصول علىٰ الشيخ عبد الله المنوفي، علا شأنُه حتىٰ صار مفتيَ مكة وعالمَها وخطيبَها بالحرم الشريف.

(الدرر الكامنة ٢/ ١٧٥، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١/ ٢٢٢).

(٢) في صـ٦٣، وتمامه «... أو غير مزكىٰ، كثمن مقتنىٰ».

(٣) في (أ): تجردت.

(٤) المعنىٰ: أنه يُستقبل حولٌ جديد، ويُبدأ في حسابه للفائدة، وهي التي تتجدد وتنتج عند الإنسان، وليست ناتجة عن مال يستحق الزكاة حتىٰ تضمّ إليه، وإنما نتاج جديد لا علاقة له بمالٍ سابقٍ يُزكّىٰ، وذلك مثل العطية والميراث والصدقة. ومثل ذلك لو كانت الفائدة ناتجةً عن مالٍ لا زكاة فيه كشيء من الأشياء التي تستعمل للقنية لا للتجارة، فباعه وحصل له فيه ربحٌ، (شرح الخطاب الرعيني (مواهب الجليل ٢/ ٣٠٢-٣٠٣) شرح الخرشي ٢/ ١٨٥، حاشية الدسوقي ١/ ٤٢٥، جواهر الإكليل ١/ ١٢٨).

(٥) الصفة الكاشفة هي التي لا يستفاد منها معنىٰ جديدٌ غيرُ الموجود في الموصوف بها، ويقابلها الصفة المميِّزة التي تفيد الموصوف تخصيصًا، وتميّزه عن نظائر أخرىٰ مشاركةٍ له، وقول خليل: (تجدَّدت) يحتمل أن تكون صفةً كاشفةً؛ لأنها لم تأت بمعنىٰ جديد؛ لأن قوله (فائدة) يدل قطعًا علىٰ أنها متجددة؛ لأن الفائدة حصولُ شيء لم يكن. وعلىٰ هذا أكثرُ شرّاح كلامه، ويكون قوله: (لا عن مال) حالًا من النكرة الموصوفة، وكان يلزمه التكرير، لكنه لم يفعل؛ جريًا علىٰ النادر. وأمّا إن أعربْنا (تجددت) صفةً مميِّزةً، لا كاشفةً فالمعنىٰ أنها فائدة جديدة غيرُ الفائدة الأولىٰ، فتصير (لا) عاطفةً، والتقدير: (وهي التي تجددت عن غير مالٍ، لا عن مالٍ، أي: لا إن تجددت عن مال فلا يستقبل بها، والمعطوف عليه بـ(لا) يجوز حذفه إذا عُلم كقولك: (أعطيتك لا لتظلم)، أي: (لتعدل لا لتظلم) (حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير ١/ ٤٥٢)، ولم أستطع الاطلاع علىٰ كلام الشارح اللقاني علىٰ هذه الجملة من كلام خليل في حاشيته علىٰ مختصره، فالذي اطلعت عليه من الحاشية يبدأ من باب النفقة وهو بعد باب الزكاة الذي وردت فيه الجملة.

الرابع: الغالب في الحال -كما تُشعر به أمثلةُ المصنف- الانتقالُ، بألّا تكونَ وصفًا لازمًا ثابتًا،[١] وذلك كقولك: (جاء زيد ضاحكًا)، ألا ترىٰ أنَّ (الضحك) يُزايل (زيدًا) ولا يلازمُه، وربما جاءت دالَّةً علىٰ وصفٍ ثابتٍ، أي لازمٍ؛ لوجود علاقةٍ بينها[٢] وبين صاحبها أو عاملِه عقلًا أو عادةً أو طبعًا، وإنْ لم تكن ملازمةً، أيْ دائمة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾،[٣] أيْ: مبيَّنًا، وقولِ العرب: (خلَق الله الزرافةَ[٤] يدها أطولَ مِن رجليها)،[٥] فـ(يديها) بدلٌ من (الزرافة)، وهي مفعولُ (خلق)، بدلَ بعض من كلٍّ، و(أطول) حالٌ من (يديها)، و(من رجليها) متعلقٌ بـ(أطول).[٦] كما أن الغالب في الحال أيضًا الاشتقاقُ؛[٧] ولذلك اقتصر المصنف في التمثيل عليه، وهو أن تكون وصفًا مأخوذًا من مصدرٍ

---

(١) الأصول ١/ ٢١٣، والبصريات ٢/ ٩٠٣، وعزاه للبصريين والكوفيين، الإيضاح العضدي ٢٢٢، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٤، ولم ينكروا مجيئها لازمة دائمة، لكنه قليلٌ خلاف الأصل.

(٢) في (ج): بينهما.

(٣) ١١٤ الأنعام ٦.

(٤) في (ج): الطرافة.

(٥) هذا قول للعرب، كما في الكتاب ١/ ١٥٥.

(٦) قال ابن عصفور: إن هذه الحال في الجملة السابقة في حكم المنتقلة، فهذه الصفة وإن كانت لازمةً للزرافة فإنها تشبه بعد (خلق) غير اللازم (المنتقلة)؛ إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالىٰ علىٰ خلاف ذلك. (المقرب ١/ ١٥٢).

(٧) العلة في ذلك أن الحال صفة في المعنىٰ، وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات. (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢-٣١٣). والسهيلي لا يشترط الاشتقاق، بل التحوّل، وهو التغير في المعنىٰ. (نتائج الفكر ٤٠٢).

-كما تقدم في الأمثلة- وربما جاءت اسمًا جامدًا،[١] كقوله تعالىٰ: ﴿... فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ...﴾،[٢] فـ(ثبات) حالٌ من الواو في (انفروا)، وهو جامد، لكنه في تأويل المشتقّ، أيْ: (متفرقين)، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿أَوِ ٱنفِرُوا۟[٣] جَمِيعًا﴾. قال الرضي[٤]: وجاءت الحالُ غيرَ مشتقة قياسًا في نحو: (بوّبته بابًا بابًا)، و(جاءوني[٥] رجلًا رجلًا)، و(واحدًا واحدًا)، و(رجلين رجلين)، و(رجالًا رجالًا) أيْ: مفصَّلًا هذا التفصيلَ المعيَّنَ.[٦] وضابطُه: أنْ تأتي للتفصيل[٧] بعد ذكر المجموع بجزئه[٨] معطوفًا عليه بالفاء أو بـ(ثمّ)، نحو: (دخلُوا رجلًا فرجلًا)، و(مضوا كبكبةً [ثم كبكبةً])[٩]، أيْ: مرتَّبين[١٠] هذا الترتيبَ المعيَّنَ.[١١]

---

(١) ذلك مذكور في الكتاب ١/ ٣٩٢-٣٩٨، ٤٠٠.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ... أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا﴾ ٧١ النساء ٤.

(٣) في (أ): وانفروا.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٢٠٧-٢٠٨ بتصرف.

(٥) في (ب): جاءني.

(٦) في (جـ): المعنىٰ.

(٧) في (أ): بالتفصيل، و في (جـ): التفصيل، وما أثبتّه الموافق لكلام الرضي.

(٨) سقط هنا من كلام الرضي قولُه: «مكررًا، وكذا إن أتىٰ لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه» ولعل ذلك لانتقال النظر.

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) في (ب): مرتبين. وهو الموافق لكلام الرضي.

(١١) في (جـ): المعنىٰ.

قال المرادي: ومثال الترتيب: (دخلُوا رجلًا رجلًا)، أيْ: مرتبين.[١] و(علّمته الحساب بابًا بابًا)، / [٢٠١/ ب] أيْ: مفصلًا أو مصنفًا. وفي نصب الثاني من المكرر خلاف، ذهب الزجاج إلىٰ أنه توكيد.[٢] وذهب ابن جني إلىٰ أنه صفةٌ للأول، أيْ: ذا باب.[٣] وذهب الفارسي إلىٰ أنه منصوبٌ بالأول؛[٤] لأنه لمّا وقع موقعَ الحال جاز أن يعمل.

ورُدَّ مذهبُ الزجاج بأنه لو كان توكيدًا لأدّىٰ [ما أدّىٰ][٥] الأولُ.[٦] والمختار أنه وما قبلَه منصوبان بالعامل الأول؛[٧] لأنّ

---

(١) في (ب): مرتبين، وما أثبته هو الموافق لكلام المرادي، وكلام المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٣٤ بتصرف.

(٢) رأيه في الارتشاف ٢/ ٣٣٤، والمساعد ٢/ ٩، وتعليق الفرائد ٦/ ١٦٥، والهمع ٤/ ١٢، وقد سبق الحديث عن إعرابه توكيدًا في باب التوكيد ص١٠٩٨-١٠٩٩.

(٣) وذلك في الارتشاف ٢/ ٣٣٤، والتذييل ٣/ ٦٥أ، والمساعد ٢/ ٩، وتعليق الفرائد ٦/ ١٦٦، والهمع ٤/ ١٢، ولم أجد ذلك فيما نظرت فيه من مؤلفاته.

(٤) نقل عنه هذا الرأي في الارتشاف ٢/ ٣٣٤، والتذييل ٣/ ٦٥ أ، والمساعد ٢/ ٩، وتعليق الفرائد ٦/ ١٦٦، والهمع ٤/ ١٢.

ونقل عنه أيضًا ابن عقيل في المساعد أنه يراه صفة للأول، ولم أجد الرأيين فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) هذا الردّ في التذييل ٣/ ٦٥ أ، والهمع ٤/ ١٢.

(٧) هنا وقع خلل في ترتيب صفحات (ب) فيُنْتَقل فيها إلىٰ (١٩٣ أ) وهو خلل قديم قبل ترقيم الصفحات.

مجموعَهما[1] هو الحال[2]، ونظيرُه في الخبر: (هذا حلوٌ حامضٌ). ولو ذهب ذاهبٌ إلىٰ أن نصبَه بالعطف علىٰ تقدير حذف الفاء، وأنَّ المعنىٰ (بابًا فبابا) - لكان مذهبًا حسنًا.[3] وذهب أبو الحسن[4] إلىٰ أنه لا يجوز أن يدخل حرفُ العطف في شيءٍ من هذه المكرَّرات إلا الفاء،[5] قال الرضي[6]: أو (ثمّ).

وفي (الأوضح)[7] لابن هشام: تقع جامدةً مؤولةً بالمشتق في ثلاث مسائل: إحداها أنْ تدلَّ علىٰ [تشبيه. الثانية: أنْ تدلَّ علىٰ مفاعلةٍ. الثالثة: أنْ تدلَّ علىٰ][8] ترتيب. وتقع جامدةً غيرَ مؤولة بالمشتق في سبع مسائل: أن تكون [موصوفةً، أو

---

(١) في (أ) و(ب): (لا مجموعهما). وما أثبته في (جـ) وفي النسخ الاحتياطيات الثلاث، وهو الصواب؛ لأن الشارح سبق أن ذكر ذلك بهذا اللفظ الصحيح في صـ١٠٩٩، كما أنه كذلك في المصادر الآتية في تخريج هذا الرأي.

(٢) صرح باختياره أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٣٤، والتذييل ٣/ ٦٥ أ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٣٤، وألفاظهما مثل اللفظ الذي أورده الشارح وهو أيضًا اختيار ابن عقيل في المساعد ٢/ ٩، ونقل ذلك الأزهري عن المرادي في التصريح ١/ ٣٧٠، ونقله السيوطي عن أبي حيّان. (الهمع ٤/ ١٢) وهو اختيار الفاكهي في شرح القطر ٢/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) قال ذلك بهذه الألفاظ أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٣٥، ونحوه في التذييل ٣/ ٦٥ أ، ونقله الأزهري عن المرادي في التصريح ١/ ٣٧١.

(٤) الأخفش.

(٥) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٣٥، والتذييل ٣/ ٦٥ ب.

(٦) في شرح الكافية ١/ ٢٠٨.

(٧) ٢/ ٢٩٩ بتصرف يسير.

(٨) ساقط من (جـ).

دالةً علىٰ سعرٍ، أو عددٍ، أو طورٍ وقع فيه تفضيلٌ،[١] أو تكونَ][٢] نوعًا لصاحبها، أو فرعًا له، أو أصالة.[٣] وذكر أمثلةَ الجميع،[٤] ثم قال[٥]: «وأكثرُ هذه الأنواع وقوعًا مسألةُ التسعير والمسائلُ الثلاث الأُوَل»، أي: ما دلّ علىٰ تشبيهٍ، أو مفاعلةٍ، أو ترتيبٍ.[٦]

(وَ) يُشترط أن (لا تكون[٧] الحال) باعتبار الأصل أو الكثير فيها، أو اللازم لها -وهو الحق كما يأتي- (إلا نكرة) ولو صورةً، نحو: (أخذ المال كُلًّا) فـ(كُلًّا) نصبٌ علىٰ الحال، وإن كان معرفة حقيقةً؛ لكونه في تقدير: (كلّه)؛ لأنه[٨] في صورة المنكَّر، قاله الرضي[٩]؛ لأن المقصود

(١) في النسخة: (تفصيل) وما أثبته عن (الأوضح). وهو الصحيح.

(٢) ساقط من (أ) و(ب)، ومن النسخ الاحتياطيات الثلاث.

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في الأوضح: (أو أصلًا له). وهو الأظهر.

(٤) في (ب): للجميع.

(٥) ٢/ ٣٠٠.

(٦) الحديث عن مجموع هذه الأنواع في التسهيل ١٠٨، وشرحه ٢/ ٣٢٤-٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٧) في المتن المطبوع بنسخه الثلاث: (يكون) بالياء، وهي كذلك في شرح الحسني ٣٤ أ، وزروق ١٠٦ أ، وعند الراعي في المستقل بالمفهومية ٨٩ ب، وفي شرح السنهوري ٦٩ أ، وابن جبريل ٤٨ ب، والبهنسي ٤١ ب، والرملي ٢٣٤، والصباغ ٣٥ أ، والشربيني ٦٢ ب، وما عند الشارح موافق للمتن الذي اعتمده المكودي ١٩، والشيخ خالد الأزهري في شرحه ٨٨، والمقّسي ٤٩ أ، والغيطي ١٩ أ، وقد مضىٰ فيما مضىٰ أن الحال تذكر وتؤنث.

(٨) هذا وجه صحة مجيء هذه الكلمة حالًا.

(٩) في شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

بها[١] بيان هيئة صاحبها حيث وقوع الفعل منه أو عليه، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفها، / [٢٠٢/ أ] صونًا للّفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، ولأن الحال في الحقيقة خَبَرٌ ومُحَدَّثٌ بها عن ذي الحال، وحقُّ الخبر التنكيرُ،[٢] ولأنها ملازمة للفضليّة لا تخرج عنها، كالتمييز، فاستُثْقِلتْ[٣] بلزومها، فخُفِّفت بالتنكير،[٤] ولأنها لو عُرّفت[٥] لالتبست بالصفة في بعض المواضع لغلبة اشتقاقها وتعريف صاحبها.[٦]

تنبيهان:

الأول: قصد المصنف بهذا[٧] الحصرِ الردّ علىٰ يونس[٨] والبغداديين في

---

(١) أي: الحال.

(٢) هذه العلة في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٣-٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٤، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٨، شرح المفصل ٢/ ٦٢.

(٣) في (جـ): فاستقلت.

(٤) أشار ابن بابشاذ إلىٰ شبه الحال بالتمييز في الفضلية وإلىٰ وجوب أن تكون مثلها (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢) والعلة التي ذكرها الشارح مذكورة في الفوائد الشنوانية ١٨٣ ب.

(٥) في (أ): حرفت.

(٦) وقيل علل أخرىٰ، كما في أسرار العربية ١٩٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٤، وشرح المفصل ٢/ ٦٢.

(٧) في (ب): هذا.

(٨) نقل رأيه سيبويه في الكتاب ٢/ ٧٦، ١/ ٣٧٧، وهو كذلك في إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٥، وهو في هذا الرأي مخالف جمهور البصريين (الكتاب ١/ ٣٧٧، ٢/ ٧٦، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، البصريات ١/ ٦١٩، ١/ ٧٢٢، المسائل المنثورة ١٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، اللمع ١١٦، المقتصد ١/ ٦٧٥، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٦-٧٣٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٥).

تجويز تعريفها مطلقًا،[١] وعلىٰ الكوفيين فيما تضمّن معنىٰ الشرط[٢]. والله أعلم

الثاني: قد جاءت الحالُ بلفظ المعرَّف بالألف واللام،[٣] نحو: (ادخلوا الأوّلَ فالأولَ)، و(أرسلَها العراكَ)، و(جاؤوا الجماءَ الغفيرَ)، أيْ: (مترتبين)، و(معتركة) أيْ: (مزدحمة)[٤] و(جميعا). وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالإضافة،[٥] كقولهم: (اجتهد وحدَك) أيْ: منفردًا، و(جاؤوا قضَّهم بقضيضهم) أيْ: جميعًا، وقيل: مؤوَّلٌ بـ:(كاسرَهم ومكسورَهم).[٦] وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالعلَمية كقولهم: (جاءت الخيل بَدَادِ) أيْ: متبدِّدةً متفرِّقةً،[٧] فإنَّ (بداد) في الأصل علمُ جنسٍ علىٰ (التبدُّد)، كما أن (فجار) علمٌ لـ(الفَجْرة)،[٨] فيجب في هذه المواضع

---

(١) رأيهم في الارتشاف ٢/ ٣٣٧، والتذييل ٣/ ٦٧ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٣١، والمساعد ٢/ ١١، والهمع ٤/ ١٨، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٣٦.

(٢) وذلك في نحو: (عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ) ورأيهم في الارتشاف ٢/ ٣٣٧، والتذييل ٣/ ٦٧ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٣١، والمساعد ٢/ ١١، والهمع ٤/ ١٨، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٣٦، مع التنبيه إلىٰ أنه عندهم حينئذٍ نكرةٌ، لا معرفة.

(٣) حديث ذلك في الكتاب ١/ ٣٧٢-٣٧٥-٣٩١، ٣٩٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٢، المفصل ٦٣.

(٤) في (أ): مزدحمة.

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٣-٣٩١، ٣٧٥-٣٩٢، المقتضب ٣/ ٢٣٦، الإيضاح العضدي ٢٢١، المفصل ٦٣.

(٦) أشار إلىٰ هذا المعنىٰ ابنُ يعيش في شرح المفصل ٢/ ٦٣، ونحوه في شرح الرضي ١/ ٢٠٢.

(٧) التنبيه علىٰ ذلك في التسهيل ١٠٨، وشرحه ٢/ ٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٤٠، والمساعد ٢/ ١٣، شرح الشذور ٢٥١، والهمع ٤/ ٢٠.

(٨) في (أ) و (ب):علم الفجرة.

علىٰ الثاني أن تؤوّل بنكرةٍ؛ محافظةً علىٰ ما استقرّ للحال[١] من [لزوم][٢] التنكير، ويُقتصرَ فيها علىٰ ما سُمِعَ، من غير تأويلٍ علىٰ الأوّل.[٣] والله أعلم.

(وِ) الأصل في الحال أن (لا يكون) ولا يؤتَىٰ[٤] بها بحسب مرتبتها الأصلية لغةً (إلّا بعد تمام الكلام) لغةً أو عرفًا، فيشمل تأخُّرَها عن صاحبها، وعن عامله،[٥] نحو: (جاء زيد راكبًا)، فـ(راكبًا) حالٌ من (زيد) منتقلةٌ غير لازمة، ومشتقةٌ من (الركوب)، وواقعةٌ بعد صاحبها / [٢٠٢/ب] وعاملِه، وهذا أحسنُ مِن تفسيرِ (تمام الكلام) بالتأخُّر عن صاحبها، ومن تفسيره بأخذ المبتدأ خبرَه، والفعلِ فاعلَه.[٦] وجوّز أستاذُنا[٧] أن يكون المصنِّفُ استعمل لفظةَ (بعد)

(١) في (أ): الحال.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) لعله يقصد بهذا أنه بناء علىٰ الرأي الثاني - وهو رأي الكوفيين- أن تؤول بنكرة وأن يقتصر فيها علىٰ ما سمع؛ لأنهم لا يجيزون تعريف الحال إلا إذا تضمنت معنىٰ الشرط وهي ليست كذلك في هذه المواضع.
وأما علىٰ رأي يونس والبغداديين فلا حاجة إلىٰ التأويل لأنهم يجيزون التعريف مطلقًا.

(٤) في (أ) و(ب): ياتي.

(٥) في (أ) و(ب): عاملها.

(٦) بنحو هذا فسرّه ابن أبي الربيع في الملخص ٣٨٦، ومن شراح الآجرومية المكودي ١٩، وزروق ١٠٦ ب، والراعي في المستقلّ بالمفهومية ٨٩ ب، والشيخ خالد الأزهري ٨٨، وابن جبريل في شرحه ٤٨ ب، والرملي ٢٣٥، والشربيني ٦٣ أ، والمقسّي ٤٩ أ، وفسره الحلاوي في شرحه ٦٩ ب، بأنه يقصد أنه فضلة ولا يكون ركنًا في الكلام، ونحوه في شرح الصباغ ٣٥ أ.

(٧) الشنواني، وذلك في الفوائد الشنوانية ١٨٤ أ، وقد قال ذلك تعقيبًا علىٰ قول الأزهري في شرح الآجرومية: «ومِنْ تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو (كيف جاء زيد)»، صـ٨٨، وقال نحو ذلك أيضًا في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٦٦.

[في] [(١)] حقيقتِها ومجازها؛ لأن في التأخر[(٢)] بعديَّةً حقيقيَّةً،[(٣)] وفي التقدم بعديَّةً مجازيَّةً تقديريَّةً من حيث الرتبة؛ لأن رتبة الحال متأخرةٌ عن رتبة صاحبها، فلا يكون ذلك -أي: تقدم الحال علىٰ صاحبها وعاملها معًا- خارجًا من كلام المصنف. انتهىٰ. وفيه نظر.

وقد يجوز تقديمُ الحال علىٰ صاحبها،[(٤)] إلا لمانعٍ، بأن يكون مجرورًا بإضافةٍ معنويةٍ اتفاقًا،[(٥)] أو لفظيةٍ،[(٦)] أو حرفٍ غيرِ زائد علىٰ الأصح.[(٧)] وجوّز

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) في الفوائد الشنوانية: لأنها في التأخير.

(٣) في (ب): حقيقة، وهو الموافق لما في الفوائد الشنوانية.

(٤) وهذا الأصل فيها إذا كان العامل فيها فعلًا أو شبهَه (المقتضب ٤/ ١٦٨، ١٧٠، ٣٠٠، الأصول ١/ ٢١٥، عزاه للبصريين، كما يجوز حينئذٍ تقديمُها علىٰ عاملها أيضًا، أمّا إذا كان العامل معنويًّا فلا يجوز. (المقتضب ٣/ ٣٦، ٤/ ١٧٠، ٣٠٠، الأصول ١/ ٢١٥، اللمع ١١٧-١١٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٤-٣١٥، أسرار العربية ١٩١-١٩٢.

إلا إذا كان العامل هو (ها) التنبيه فيجوز عند بعض العلماء تقديم الحال علىٰ صاحبها، كشف المشكل ١/ ٤٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٤.

(٥) حكىٰ الإجماع ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٣، وابن هشام في الجامع الصغير ١٢١.

(٦) نقل ابن مالك أن بعض النحويين أجاز ذلك (شرح العمدة ١/ ٤٢٤) التفصيل في الارتشاف ٢/ ٣٤٨، والتذييل ٣/ ٧٦ب.

(٧) منع سيبويه تقدم الحال علىٰ صاحبها إذا كان مجرورًا بحرف غير زائد (الكتاب ٢/ ١٢٤) ونحوه في المقتضب ٤/ ١٧١، ٣٠٢-٣٠٣، والأصول ١/ ٢١٤-٢١٥، اللمع ١١٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، المفصل ٦٢، وعزاه ابن الشجري لجميع النحويين إلا ابن كيسان (الأمالي ٣/ ١٥)، ونحوه في شرح=

بعضُ تقديمَ حال[١] المجرور عليه،[٢] كقوله[٣]:

غــــافلًا تَعْــــرِضُ المنيّــــةُ للمَــــرْ ءِ فيُـــدْعَىٰ ولاتَ حِـــيْنَ إبــــاءِ[٤]

فتقدمت الحالُ علىٰ صاحبها وعاملِها، قال: وهو الصحيح.[٥] أمّا المجرور بحرفٍ زائدٍ فيجوز تقديمُها عليه بلا خلاف،[٦] واستثنىٰ منه ابنُ مالك في

=المفصل ٢/ ٥٩، وعزاه ابن الحاجب لأكثر البصريين (شرح المفصل له ١/ ٣٣١)، وعزاه ابن مالك لأكثر النحويين (شرح العمدة ١/ ٤٢٦)، واختاره ابن هشام في الجامع ١٢١.

(١) في (ب): الحال.

(٢) أجازه بعض العلماء كما في شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧-١٣٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥، كشف المشكل ١/ ٤٨١، وعزاه ابن الحاجب لكثير من النحويين في شرح المفصل ١/ ٣٣١، وممّن أجازوه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦-٣٣٧، وشرح العمدة ١/ ٤٢٦، وعزاه لأبي علي وابن كيسان وابن برهان وابن جني (١/ ٤٢٩) وهو كذلك في شرح الرضي ١/ ٢٠٧، والبحر ٧/ ٢٨١.

(٣) لم أجد أحدًا سمّاه. قال العيني: لم يُعرف قائله مَنْ هو.

(٤) في (أ) و(ب): إناء، وفي (جـ): انا، وما أثبتّه الصواب، وهو في إحدىٰ النسختين الاحتياطيتين (هـ).
والبيت من الخفيف.

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، شرح العمدة ١/ ٤٢٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ٤٢، المقاصد النحوية ٣/ ١٣١٢-١٣١٣.

(٥) لعله يقصد بذلك شيخه الشنواني، فيكون ذلك تابعًا لقوله: «وجوز أستاذنا» في صـ١٣٨٥، وشيخه لم يجزم بأنّ ذلك -وحده- هو الصحيح، بل قال: إنه الأصح. وذلك في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٦٦.
وقد يكون مراده بـ(قال) المجيز الذي أشار إليه بقوله: «وجوز بعض تقديم الحال... الخ» لكن الأوّل أرجح؛ لأن شيخه هو الذي قال الجملة الآتية المتعلقة بالحرف الزائد.

(٦) وذلك في نحو: «ما جاءني عاقلًا من أحد» (الارتشاف) ٢/ ٣٤٧، وحكىٰ الاتفاق الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٦٧.

(العمدة) وشرحها[١] الزائدَ الممتنعَ الحذفِ أو القليلَه، نحو: (أَحْسِنْ بزيدٍ مقبلًا)، و(كفىٰ بزيدٍ مُعينًا)؛ فلا يجوز التقديمُ علىٰ المجرور به أيضًا.

وقد يجب تقديمُ الحال علىٰ صاحبها في نحو: (جاء زائرَ[٢] هندٍ أخوها)، و(جاء منقادًا لعمرٍو صاحبُه)، وفيما إذا كان صاحبُها محصورًا، نحو: (ما قدم مسرعًا إلا زيدٌ).[٣] وقد يجوز تقديمُ الحال علىٰ[٤] عاملِها إنْ لم [يكن][٥] مقرونًا بلام ابتداءٍ أو قسمٍ، ولا جامدًا، ولا معنويًا،[٦] إلا في نحو: (زيد في الدار

---

(١) ١/ ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) في (ب): زائرا، وما أثبته الموافق للمثال الذي أورده ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٤٧، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٢١. وفي شرح الألفية لابن الناظم: (جاء زائرًا هندًا أخوها) وهو مثال صحيح، وفي الهمع ٤/ ٢٧: (جاء زائرًا هندٌ أخوها) وهو خطأ، والصواب في إحدىٰ النسخ التي خطأها المحقق.

(٣) هذان الموضعان في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٢.

(٤) في (ب): علم.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ذلك وغيره مذكور في التسهيل ١١٠، والعمدة وشرحها ١/ ٤٣١-٤٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٨، والجامع الصغير ١٢٢.

جالسًا)،[١] وفاقًا لأبي الحسن،[٢] - ولا (أفعلَ) تفضيل، إلا في نحو: (هذا بُسرًا أطيبُ منه رطبًا)،[٣] وفاقًا لسيبويه.[٤]/ [٢٠٣/أ]

وقد يجب تقديمُ الحال علىٰ صاحبها وعاملها، في نحو: (أمّا مسرعًا فجئت)، وفي نحو: (تمرُ نخلتك بسرًا أطيب منه رطبًا)،[٥] وفي نحو: (كيف جاء زيد).[٦]

وقد يمتنع تقديمُ الحال إذا اقترنت بـ(إلا)، نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ ...﴾،[٧] أو كانت جملة مقرونة بالواو، أو كانت منصوبةً[٨] بـ(لكنّ) و(ليت) أو بـ(لعل) أو بفعل تعجُّبٍ، أو اتصل صاحبُها بصلة (أل)، نحو:

(١) نصّ الخاوراني علىٰ أن ذلك لا يجوز أيضًا (القواعد والفوائد ٧٩).

(٢) الأخفش، عزي إليه ذلك شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، والارتشاف ٢/ ٣٥٢، الجامع الصغير ١٢٢.

(٣) التقديم هنا واجب -كما ستأتي الإشارة إليه- لأن تفضيل الشيء علىٰ نفسه باعتبارين لا يتم إلا عن طريق تقديم أحدهما.

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٠، وعزي إليه ذلك في الجامع الصغير ١٢٢، وعنه نقل الشارح الحديث في هذه المسألة.

(٥) نبّه علىٰ هذين الموضعين ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٤٣٨.

(٦) لأن الحال (كيف) من ألفاظ الصدارة.

(٧) ٤٨ الأنعام ٦، ٥٦ الكهف ١٨.

(٨) في النسخ الأصول الثلاث: (منصوبًا) والتصويب من الاحتياطيات الثلاث، والمراد أن العامل في الحال أحد هذه الأمور التي سيذكرها. وما ذكر في النسخ الأصول موافق لما في العمدة وشرحها ١/ ٤٢٤، ٤٢٩، لكن ابن مالك يتحدث عن صاحب الحال، والشارح يتحدث عن الحال، ومؤدّىٰ الأمرين -إن تأملت- واحدٌ.

(القاصدُك سائلًا زيدٌ) أو بصلة حرف مصدري، نحو: (أعجبني أن ضربت زيدًا مؤدِّبًا).[١]

تنبيه:

يجوز حذف الحال إلا لمانع، ككونها نائبةً عن خبر، كـ:(ضربي زيدًا قائمًا)،[٢] أو جوابًا، نحو: (راكبًا) لمن قال: (كيف جئت؟)،[٣] أو منهيًّا عنها،[٤] نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾.[٥] وقد يُحذف عاملُها جوازًا تارة، ووجوبًا أخرىٰ -كما مرّ أوّلَ الباب.[٦]

---

(١) في (أ): ومؤدبا. والنص علىٰ المنع في هذه المواضع في شرح العمدة ١/ ٤٢٩-٤٣٠، والارتشاف ٢/ ٣٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٦، شرح الرضي ١/ ٢١٥، والمساعد ٢/ ٣٩، والهمع ٤/ ٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٦، والمساعد ٢/ ٣٩، والهمع ٤/ ٥٩.

(٤) الذي في المساعد: ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها أو يتوقف المراد علىٰ ذكرها كحالٍ عاملُها صُحِبَ بنفي أو نهي، نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ ٣٨ الدخان، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ٣٧ الإسراء، ونحو ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٣، وفي الهمع ٤/ ٥٩: «... وقد يعرض لها ما يمنع من الحذف ككونها جوابًا... أو نائبة عن اللفظ بالفعل نحو: (هنيئًا لك) أو منهيًّا عنه، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾، وبذلك تعلم ما في كلام الشارح من ضعف؛ لأن ظاهر كلامه أن تكون الحال منهيًّا عنها، والذي في الهمع أن المنهي عنه هو فعلها. وهو الأظهر.

(٥) ٤٣ النساء ٤، وقد وهم الشارح فزاد في أولها واوًا وذلك في جميع النسخ الستّ، وقد سبق مثل هذا الوهم في صـ١٣٥١، ولكن في نسختين اثنتين، وسيوردهما صحيحة دون زيادة في صـ١٠٠٤. وأوردها صحيحة أيضًا في ١٣٥٣.

(٦) في صـ١٣٥٧.

(و) شرط الحال أنْ (لا يكون صاحبها)[١] في غالب أحواله، وهو مَنْ الحالُ وصفٌ له في المعنىٰ، فاعلًا كان أو غيرَه -مِمّا مرّ بسطُه- (إلا معرفة)؛ لأنه مخبَرٌ عنه بها في المعنىٰ،[٢] والأصل فيه[٣] التعريف، ولأن بيان النكرة بالوصف الموافقِ لها أدخلُ في المناسبة - لوجوب[٤] تبعيّته[٥] لها في الإعراب - مِن[٦] بيانها بالوصف المخالفِ لها فيه[٧] في غالب الأحوال. ومن غير الغالب أن يقوم مقام

(١) في إحدىٰ نسخ المتن المطبوعة (صبحي رشاد): (صاحبها) كما ذكر الشارح، وهي كذلك في المتن الذي اعتمده المكودي ١٩، والحسني ٣٤ أ، وزروق ١٠٦ ب، والراعي في المستقل بالمفهومية ٨٩ ب، السنهوري في شرحه ٦٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٨٨، والبهنسي ٤٢ أ، والرملي ٢٣٦، والصباغ ٣٥ أ، والشربيني ٦٣ أ، والمقسّي ٤٩ أ، والغيطي ٣٩ أ، وفي النسختين الأخريين من المتن المطبوع (صاحبه). وقد علمت أن (الحال) تؤنث وتذكّر.

(٢) ولذلك سمّىٰ سيبويه الحالَ في بعض المواضع خبرًا (٢/ ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، ٨٨، ١١٣) وزيادة في التقرير في البصريات ١/ ٧٢٤، وقد مرّ ذلك في صـ١٣٨٣.

(٣) أي المخبر عنه، وذلك أنه كالمبتدأ.

(٤) في (ب): في وجوب.

(٥) أي الوصف.

(٦) متعلقٌ بقوله: «أدخل في المناسبة...».

(٧) وهو الحال، وقد أشار إلىٰ هذه العلة الصميري في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٨، ونحوه في أمالي ابن الشجري ٣/ ٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٥، والمعنىٰ: أنه لو كان صاحب الحال نكرة، لصارت الحال نفسها صفة له ولم نعد في حاجة للحال، وهذا يفوّت معنىٰ بيان الهيئة.

التعريف شيءٌ من المسوّغات للابتداء في إيضاح المعنىٰ،[1] وهو إمّا التخصيصُ بوصفٍ أو إضافةٍ أو بمعمولٍ غيرِ مضافٍ إليه، أو التعميمُ، بأن يتلو نفيًا -ولو معنًى- أو شبهَه من نهي أو استفهام، أو التأخيرُ بأن يتأخَّر عن الحال.[2]

فالأوّل -وهو التعريف- نحو: ﴿خَاشِعًا[3] أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾،[4] فـ(خاشعا) حال من ضمير الفاعل في (يخرجون)، وهو / [٢٠٣/ب] أعرف المعارف. والثاني، نحو: ﴿...[فِيٓ][5] أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾،[6] فـ(سواء) حالٌ من (أربعة) لاختصاصها بالإضافة، ومنه قوله:[7]

يـا ربِّ نَجَّيـتَ نوحًـا واسـتَجَبْتَ لـه ... في فُلُـكٍ مـاخِرٍ في اليـمِّ[8] مَشْـحُونا[9]

---

(١) المسوغات مذكورة منفصلة في شرح التسهيل ٢/ ٣٣١-٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٧-٧٤٠، شرح العمدة ١/ ٤٢٠-٤٢١، وحديثه الآتي عن المسوغات منقول بنصه عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٣٦-١٣٧.

(٢) وحينئذٍ لا يمكن توهم كون الحال صفة لصاحبه إذا توقفا في النصب؛ لأن الصفة لا تسبق الموصوف، ولذلك صحّ مجيء صاحب الحال نكرة لانتفاء هذا الإشكال (التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٨-٢٩٩) وهذا الاستعمال قليل، أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في الكلام، (الكتاب ٢/ ١٢٤).

(٣) في (ب): خاشعة، وما ذكره الشارح موافق لما في التصريح ١/ ٣٨١، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٣٦، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وقراءة الأربعة الباقين: (خشَّعا) السبعة ٦١٧-٦١٨، التيسير ١٦٧.

(٤) ﴿...مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ٧ القمر ٥٤.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا...﴾ ١٠ فصلت ٤١.

(٧) لم أجد أحدًا نصّ علىٰ اسم قائله، وكذا قال العيني.

(٨) في (ب): اليوم.

(٩) البيت من البسيط، ويروىٰ: (نجّيت يا رب نوحًا ...)=

وقولُك: (عجبتُ من ضَرْبِ أخوك شديدًا).[١] والثالث: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾،[٢] فجملة (لها منذرون) حالٌ من (قرية)؛ لوقوعها في سياق النفـي، ونحو: (لا يَبْغِ امرؤٌ علىٰ امرئٍ مُسْتَسْهِلًا).[٣]

وقوله[٤]:

يـا صـاحِ هَـلْ حُـمَّ عَـيْشٌ باقِيًـا ....[٥]

الرابع، نحو:

لِمَيَّـــةَ مُوْحِشًـــا طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كأنـــه خِلَـــلُ[٦]

=وضمّت اللام من (فلك) للضرورة.

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٣٣١، شرح الألفية لابن الناظم ٣١٩، والتذييل ٣/ ٧٤ أ، شرح ابن عقيل ١/ ٦٣٦، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٠٠-١٣٠١.

(١) نصّ علىٰ هذا المثال ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢/ ٣١٤، ووجهه أنه خصّص بالعمل في الفاعل وهو (أخوك).

(٢) ٢٠٨ الشعراء ٢٦.

(٣) جزء من بيتٍ من الألفية صـ ٣٣، وهو قول ابن مالك:

من بعد نفي أو مضاهيه كـ ....

(٤) يعزىٰ لرجل من طيء لم يُعلم اسمه، كما قال العيني وغيره.

(٥) ....فترىٰ لنفسِك العُذْرَ في إبعادِها الأَمَلا

البيت من البسيط. و(حُمَّ): قُدِّر وقُضِي.

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٣٣٢، وشرح العمدة ١/ ٤٢٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢١، والتذييل ٣/ ٧٤ أ، توضيح المقاصد ٢/ ١٤٥، شرح ابن عقيل ١/ ٦٣٨، المقاصد النحوية ٣/ ١٣٠٤.

(٦) في (ب): خال، وقد سبق تخريج البيت في صـ٨١٢.

فـ(موحشًا) حالٌ من (طلل) الذي هو صاحبها، وسوّغ مجيءَ الحال منه [تأخُّره عنها، أو الوصفُ، أو هما.[١] وقيل: حالٌ من الضمير في (لِمَيَّةَ)؛ وحينئذٍ لا يكون[٢] من قبيل][٣] تأخير الحال عن صاحبها. والقولان[٤] مبنيّان علىٰ جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها،[٥] وصحّحه في

---

(١) يقصد بقوله: (تأخره عنها) أيْ: تأخر صاحب الحال (طلل) عن الحال (موحشًا). و(الوصف) أي: وسوّغ ذلك مجيءُ صاحب الحال النكرة موصوفًا بقوله: (يلوح...) - وهذا مسوِّغ قد تقدم. وقوله: (أوهما) يعني اجتماع الأمرين.

(٢) قال الشيخ يس في حاشيته علىٰ شرح القطر معلقًا علىٰ هذه الكلمة الواردة عند الفاكهي، قال: «كذا في النسخ، والصواب إسقاط (لا) كما لا يخفىٰ، وقيل: في الكلام قلب، إذ الكلام في تأخر صاحب الحال لا في تأخر الحال»، حاشية شرح القطر ٢/ ١٣٧.

(٣) ساقط من جميع النسخ الستّ، وهو سطرٌ لعلّه سقط سهوًا بسبب انتقال النظر عند النقل، وقد أثبتُّها نقلًا عن الفاكهي الذي نقل الشارحُ الحديثَ بنصه عنه دون عزوٍ. والذي دعاني إلىٰ إثباته أنه قد أشيرَ في هامش (جـ) إلىٰ هذا السقط، وأن الشارح سيشير إليه في كلامه الآتي، في قوله: (والقولان)، والقول الثاني لم يرد إلا في هذا السطر.

(٤) في (جـ): أو القولان. يقصد التأويلين السابقين في بيان صاحب الحال.

(٥) فمَنْ قدّر أن (موحشًا) حالٌ من (طلل) فهذا بناء منه علىٰ أنه يرىٰ جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها؛ إذ إن (طلل) مبتدأ، والعامل فيه الابتداء، والعامل في الحال (موحشًا) هو الاستقرار الذي تعلق به الجارّ والمجرور، والعاملان مختلفان. وأمّا من قدّر أن صاحب الحال هو الضمير في (لمية) فقد خالف الظاهر ولجأ إلىٰ هذا التقدير حتىٰ يكون العامل في الحال وصاحبها واحدًا؛ إذ العامل فيهما حينئذٍ هو الاستقرار الذي تعلق به الجارّ والمجرور (لمية). وقد أشار إلىٰ التقدير به وبنائهما علىٰ الخلاف الرضيُّ= =في شرح الكافية ١/ ٢٠٤، ونحوه في التصريح ١/ ٣٧٥، والهمع ٤/ ٢٣، واستدل ابن هشام بالبيت السابق علىٰ أنّ العامل في الحال غيرُ العامل في صاحبها، وجعل (موحشًا) حال من (طلل). المغني ٢/ ٦٥٩.

(الجامع)[١]، والمشهور المنعُ -كما مرّ-[٢].

وقد يجيء صاحب الحال نكرةً من غير مسوِّغ، مثل ما في الحديث: (... وصلّىٰ وراءه رجالٌ قيامًا)،[٣] ولا قياسَ عليه عند الخليل[٤] ويونس،[٥] وإيّاهما تبع المصنف.

وأمّا سيبويه فجوَّز كونَه نكرة قياسًا بلا شرط.[٦] وزاد في (التسهيل)[٧] -علىٰ ما مرّ[٨]- ما إذا كانت الحال جملةً مقرونةً بالواو، نحو: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ

(١) ١١٧، وفي المغني ٢/ ٦٥٩.

(٢) في صـ ١٣٧٢-١٣٧٣.

(٣) وورد بلفظ: (وصلىٰ وراءه قومٌ قيامًا)، وهما سواء في الاستشهاد (الموطأ ١/ ١٣٥، صحيح البخاري ١/ ٣٧٤-٣٧٥، ٤١٥، ومسند أحمد ٦/ ١٤٨).

(٤) هذا خلاف ما نقل عنه سيبويه (الكتاب ٢/ ١١٢)، وعزاه أيضًا لعيسىٰ بن عمر، وعزا إليه الدماميني أنه لابدّ للنكرة من مسوّغ. (تعليق الفرائد ٦/ ١٩٢)، ونحوه في التصريح ١/ ٣٧٨.

(٥) نقل سيبويه عنه أنه نقل عن العرب قولًا فيه مجيء الحال من النكرة، وإن لم يصرح بالجواز قياسًا، ولا بالمنع قياسًا. (الكتاب ٢/ ١١٢)، وعزا إليه ما ذكره الشارح الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١٩٢، وعزاه أيضًا للجمهور. والمنع أيضًا في شرح اللمع للعكبري ١/ ٢٨٣.

(٦) الكتاب ٢/ ١١٢-١١٤، ونحوه في المقتضب ٤/ ٢٨٦، ٤/ ٣١٤، ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، ونقله السهيلي عن شيخه ابن الطراوة، قال: وهو صحيح، ولكن أكثر الكلام علىٰ ما قاله النحويون. (نتائج الفكر ٢٣٤) وصرَّح بالجواز في موضع آخر ٣١٥، وأجازه ابن يعيش علىٰ قبح. (شرح المفصل ٢/ ٦٣).

(٧) ١٠٩.

(٨) مِمّا يجوز فيه كون صاحب الحال نكرة.

﴿خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾،(١) أو شاركه فيها معرفةٌ،(٢) نحو: (هذا رجلٌ وعبد الله منطلقين)، أو كان الوصف علىٰ خلاف الأصل، نحو: (هذا خاتمٌ حديدًا).(٣) والمشهور عن سيبويه أن (حديدًا) ونحوَه في هذا التركيب ونحوِه تمييزٌ، لا حال.(٤) وللحال شرحٌ يطول،(٥) فلنكفّ عن الفضول.

---

(١) ٢٥٩ البقرة ٢.

(٢) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٨١-٨٢، المقتضب ٤/ ٣١٤، وشرح الرضي ١/ ٢٠٤.

(٣) ذكر سيبويه في هذا المثال ونحوه أن (حديدًا) يقبح أن يكون صفة، قال: قد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا، وقبيحًا إذا كان صفة. (الكتاب ١/ ٣٩٨)، ونحوه في التسهيل ١٠٩، وشرحه ٢/ ٣٢٣، وتعليق الفرائد ٦/ ١٩١.

وسببُ كون الحال (حديدًا) علىٰ خلاف الأصل أنه جاء جامدًا لازمًا، والأصلُ في الحال أن يكون مشتقًّا متنقلًا.

(٤) ذكر ذلك في الكتاب ١/ ٣٩٦ دون تصريح، ونقل ابن مالك أن المشهور عن سيبويه أنه يعرب هذا المثال حالًا، (شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢)، ونحوه في شرح الألفية للشاطبي ٢/ ٣٧، وذكر الدماميني تبعًا لأبي حيّان والمرادي أن الظاهر من كلام سيبويه أنه تمييز لا حال (تعليق الفرائد ٦/ ١٩١)، ونقل المبرد أنه يُعرب حالًا (المقتضب ٣/ ٢٦٠) واختار أنه تمييز (٣/ ٢٧٢) وكذا في شرح السيرافي ٢/ ١١٥ ب، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ٣٨، وابن مالك يعربه حالًا (شرح التسهيل ٢/ ٣٢٣) ونقل أنّ المشهور في غير كلام سيبوبه أنه تمييز (شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤) وصرح باختيار ذلك في ٢/ ٣٨٢، وأعربها ابن الناظم حالًا (شرح الألفية ٣١٢، ٣١٤) ونحوه في توضيح المقاصد ٢/ ١٣٣.

(٥) في (أ): طويل، وما أثبتّه أنسب للسجعة.

[باب التمييز]

أي: التفسير، كذا قاله الشارح،[١] والمناسب لقول المصنف: (الاسم)[٢]: أي: المفسّر؛[٣] / [٢٠٤/ أ] لأنَّ (التمييز) هنا بمعنىٰ (المميِّز)، بكسر الياء، علىٰ البناء للفاعل، لكن اشتهر إطلاقُ المصدر عليه.[٤] و(التمييز) و(المميِّز) و(التفسير)[٥] و(المفسِّر) و(التبيين)[٦] و(المبيِّن) ألفاظٌ مترادفةٌ، كما نبّه عليه بعضهم.[٧]

---

(١) يعني الأزهري في شرح الآجرومية ٨٨.

(٢) سيأتي ذلك قريبًا جدًّا.

(٣) يريد أن المناسب لكلام الآجرومي الآتي أن يقال في كلمة (التمييز) هنا: (أي: المفسّر) لا أن يقال: (أي: التفسير) كما سبق نقله عن الشارح.

(٤) وقد سبق نحو ذلك في تسمية النعت والتوكيد والعطف، والنصّ عليه في هذا الباب في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٢.

(٥) تسميته بذلك في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٥، ٧٣، ٢٥٦، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٦، وشرح عيون الإعراب ١٥٨، والمفصل ٦٥، وفرّق ابن شقير بين (التفسير) و(التميز)، فجعل (التفسير) للأعداد و(التمييز) لما سوىٰ ذلك. (المحلي في وجوه النصب ١٥).

(٦) تسميته بذلك في المقتضب ٣/ ٣٢، وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٣١٦، وشرح عيون الإعراب ١٥٨، والمفصل ٦٥.

(٧) كابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٧٠، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٤٨٤، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٩، وابن القواس شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٧٢، وأبي حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٧، والتذييل ٣/ ١٠١ أ، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٥٤، وشرح الألفية ١/ ٦٦٣.

وهو لغةً: فصلُ[١] الشيء من غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾،[٢] أيْ: انفصلوا من المؤمنين، وانعزلوا عنهم ناحيةً وجانبًا، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾،[٣] أي: ينفصل بعضُها من بعض.

واصطلاحًا: (هو الاسم) الصريح، وسيأتي للمنصف أنه لا يكون إلا نكرةً، يعني: حقيقةً، أو حكمًا.[٤] وأطلقه، فيصدق بالجامد والمشتق، وبه صَرّح بعضهم،[٥] كما في: (لله درّه فارسًا).

وقيّده في (القطر)[٦] بالجامد، وهو جَرْيٌ علىٰ الغالب -كما أشار إليه بعضهم[٧]- فخرج بـ(الاسم) غيرُه، نحو: (من ذهب) في [نحو][٨] قوله تعالىٰ:

---

(١) في (جـ): فضل.

(٢) ٥٩ يس ٣٦.

(٣) ٨ الملك ٦٧.

(٤) يعني في التعريف والتنكير، فقد يرد معرفة مؤولًا بنكرة، كما سيأتي في صـ١٤٢٦-١٤٢٨.

(٥) لعله يعني الجامي، فقد صرح بذلك في الفوائد الضيائية ١/ ٤٠٦، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٤١، وذكر الجامي أن (فارسًا) اسمُ فاعل من الفراسة بالفتح مصدر (فَرُس) بالضم، أي: حذِقَ بأمر الخيل.

(٦) في صـ٢١، وشرحه ٢٣٧.

(٧) كالشلوبين الذي ذكر أن التمييز ليس حقُّه أن يكون بالمشتقات، إنما حقُّه أن يكون بالجوامد. (شرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٠٩)، والتصريح باشتراط كونه جامدًا في شرح الألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٢. والحكم بأنّ ابن هشام جرىٰ في تقييد التمييز بالجامد بناء علىٰ الغالب في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٣٩.

(٨) سقطت من (ب) و(جـ).

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا [مِنْ](١) أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾(٢) - وبـ(الصريح) الجملةُ والظرفُ والجارُّ والمجرورُ، وإنْ أُوِّلت بمفردٍ منصوبٍ على الحالية.(٣) قال في (المغني)(٤): اعلم أنهما -يعني(٥) الحال والتمييز- اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعةٍ، فأمّا أوجهُ الاتفاق فإنهما اسمان، نكرتان، فضلتان،(٦) منصوبتان، رافعتان للإبهام. وأمّا أوجهُ الافتراق: فأحدها: أنَّ الحال تكون جملةً وظرفًا وجارًّا ومجرورًا، والتمييز لا يكون إلا اسمًا. والثاني: أنَّ الحال قد يتوقف معنىٰ الكلام عليها، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾،(٧) ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾،(٨) بخلاف التمييز. والثالث: أنَّ الحال مبيِّنة للهيئات، والتمييز مبيِّن للذوات. والرابع: أنَّ الحال تتعدَّد بخلاف التمييز. والخامس: أنَّ الحال تتقدم علىٰ عاملها إذا كان فعلًا متصرِّفًا أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في / [٢٠٤/ ب] التمييز علىٰ

---

(١) سقطت من (ب) و(جـ).

(٢) ٣١ الكهف ١٨، ٢٣ الحج ٢٢، ٣٣ فاطر ٣٥، أراد أن المبيِّن في الآية لفظُ (مِنْ). والحق أن المبيِّن هو مجموع الجارّ والمجرور، وسيأتي الاحتراز عن ذلك قريبًا.

(٣) يعني أن هذه الثلاثة لا تكون تمييزًا مع أنها تجيء أحوالًا مؤولةً بمفرد، وهذا من الأوجه التي يفترق فيها التمييز والحال، وقد نبّه علىٰ ذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ٢٨٧، ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٤١، وسيأتي ذلك قريبًا في كلام ابن هشام.

(٤) ٢/ ٤٦٠-٤٦٤ بتصرف واختصار.

(٥) في (أ) و(ب): أي.

(٦) في (ب): فضليان.

(٧) ٣٧ الإسراء ١٧.

(٨) ٤٣ النساء ٤.

الصحيح[١]. والسادس: أنَّ حق الحال الاشتقاق، وحقَّ التمييز الجمودُ، وقد يتعاكسان.[٢] والسابع: أن الحال تكون مؤكِّدةً لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك.[٣] انتهىٰ.

(المنصوب) خرج به المرفوعُ، وكذا[٤] المجرور؛ لأنه إنْ جُرّ مجموعًا بإضافة[٥] (الثلاثة)[٦] و(العشرة)[٧] وما بينهما إليه، أو مفردًا بإضافة (المائة) أو (الألف)، أو أحدهما[٨] بإضافة[٩] (كم) الخبرية - فليس إلا مضافًا إليه عُرفًا، [وإن أُطلق عليه (التمييزُ)[١٠] [فبالمعنىٰ][١١] اللغوي، ولو سُلِّم إطلاقُه عليه

---

(١) سيأتي الخلاف في ذلك مفصَّلاً في ١٤٢٨-١٤٣١.

(٢) مضىٰ الإشارة إلىٰ مجيء التمييز جامدًا ومشتقًا في صـ١٣٩٨، والحديث عن مجيء الحال مشتقة وجامدة في صـ١٣٨٢-١٣٨٤.

(٣) سيعود إلىٰ ذلك قريبًا في صـ١٤٠٩.

(٤) في (أ): وكذلك.

(٥) في (أ): فإضافة.

(٦) في (جـ): الثالثة.

(٧) في (أ) و(ب): العشرين.

(٨) أي مفردًا، أو مجموعًا. وذلك أن (كم) الخبرية قد تضاف إلىٰ المفرد وإلىٰ الجمع.

(٩) في (أ): فإضافة.

(١٠) إطلاق التمييز علىٰ هذا في المقتضب ٣/ ٣٧-٣٨، والإيضاح لأبي علي ٢٣٥، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٨٢، وهو مشهور عند النحويين.

(١١) سقطت من (أ) و(ب).

عرفًا][(١)]- كما هو قضية تعريف ابن الحاجب للتمييز، كما يأتي[(٢)]، ففي مفهوم (المنصوب) تفصيل.[(٣)]

تنبيهان:

الأول: أَجمـلَ في ناصب التمييز، وتفصيلُه أنه الفعلُ أو شبهُهُ في تمييز النسبة،[(٤)] والذاتُ المفسَّرة في تمييز الذوات.[(٥)]

الثاني: لا دَوْرَ في هذا التعريف بواسطة ذكر النصب -وهو حُكْمٌ- في قيوده، فصار تصوُّرُ كلٍّ موقوفًا علىٰ تصوّر الآخر؛ لمنع[(٦)] توقفِ تصوُّر النصب هنا علىٰ التمييز، لا بالكُنه ولا بالوجه؛ لأنه مرادٌ[(٧)] منه مُطْلَقُه، وهو أعمُّ من التمييز؛

(١) ساقط من (ب).

(٢) في ص١٤٠٣.

(٣) لعله يريد بالتفصيل أنه يشمل ما كان حقه النصب، كتمييز الجمل والمقادير إلا الأعداد، وما يغلب فيه النصب وهو مميز الأعداد، إذ منها ما يجرُّ كما بَيَّن.

(٤) تفصيل القول في هذه العوامل في شرح العمدة ١/ ٤٦٨، والتذييل ٣/ ١٠٩ ب، وفي العامل في تمييز النسبة خلافٌ، تفصيله في توضيح المقاصد ٢/ ١٧٥-١٧٧، والمساعد ٢/ ٦٢، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٦، والهمع ٤/ ٦٩، واختار صدرُ الأفاضل في باب التمييز أنه منصوب علىٰ نزع الخافض. (التخمير ١/ ٤٤٩)، وهو عند ابن يعيش منصوب علىٰ التشبيه بالمفعول به. (شرح المفصل ٢/ ٧١) ونحوه في الفصول الخمسون ١٨٩.

(٥) فالعدد هو العامل في التمييز الذي بعده (أسرار العربية ١٩٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٧) وكذا المقادير، وقد حكىٰ المرادي أنه لا خلاف في ذلك (توضيح القاصد ٢/ ١٧٤)، وذكر الأزهري وجهَ شبهِ هذه المبهمات بالفعل وعملها عملَه. (التصريح ١/ ٣٩٥) ونحوه في الهمع ٤/ ٦٤.

(٦) في (أ): يمنع. وهذا شروعٌ في بيان سبب عدم الدور.

(٧) في (أ): لأن مراده. وكلتا الجملتين صحيحة، والحديث عن (النصب).

لوجوده مع غيره، فتصوُّره[1] ممكنٌ بدون تصوّر التمييز مطلقًا، وإنما يُتوهَّم الدورُ لو كان المأخوذ فيه النصبَ المقيَّدَ بالتميز، وليس كذلك.[2]

ثم نَعَتَ الاسمَ المقيَّد بالنصب بقوله: (المفسِّر) أي: المبيِّن (لما انبهم)[3] وخَفِيَ؛ لإخراج البدل؛ لأنه[4] تَرْكُ مبهم وإيرادُ مُعَيّنٍ لم يُقْصَد به تفسيرُه، بل قُصِد وحدَه بالحكم.[5] وقولُه: (من الذوات) لإخراج الحال؛ فإنها لا ترفع الإبهامَ عن ذات، بل ترفع الإبهامَ عن هيئة الذات،[6] ولإخراج / [٢٠٥/ أ] نحو: (القهقرىٰ) من قولك: (رجع القهقرىٰ)؛ لأنه إنما رفع الإبهامَ عن هيئة الذات التي هي الرجوع، لا عن نفس الرجوع؛ إذْ ماهيّتُه معلومةٌ غير مبهمة.[7]

---

(١) في (ب): فتصور.

(٢) هذا الجواب منقول عن شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٨٩، وهو مشهور عند العلماء في هذا الباب وغيره، وقد تقدم مرارًا، آخرُها في باب الحال في صـ١٣٥٨-١٣٥٩.

(٣) نبهتُ قبلُ علىٰ مشكلةٍ في هذا التعبير، نقلًا عن بعض العلماء في صـ١٣٥٩، حـ(٣)، وأورده: المقسّي (لما أُبهم) شرح الآجرومية ٤٩ ب.

(٤) في (ب): لأنك. ويعني بقوله: (لأنه) البدل.

(٥) التنبيه علىٰ ذلك في الفوائد الضيائية ١/ ٣٩٨.

(٦) أشار إلىٰ ذلك ابن الحاجب في شرحه الكافية ٢/ ٥٢١، وهو ظاهر.

(٧) وهو العودة إلىٰ ما ابتدأ منه، وتقرير ذلك في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٢٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٢، وشرح الرضي ١/٢١٦، ٢٢٠، وحاشية الجرجاني علىٰ شرح الكافية المتوسط لركن الدين ٣٤ ب.

تنبيهات:

الأول: قال الشارح[١] بعد قول المنصف: (من الذوات): «أو من النِّسَب». والقرينةُ علىٰ هذه الزيادة أنَّ[٢] المصنف قدّم تمييزَ النسبة علىٰ تمييز المقدار.[٣] ويُحتمل[٤] أنَّ المصنف لا يحتاج إليها؛ لتقدير ذواتٍ في تلك النسب يكون المنصوب مفسِّرًا لها، فإنَّ (طاب زيد نفسًا)[٥] يُراد منه: (طاب شيءُ زيدٍ) وجيء بـ(النفس)[٦] تفسيرًا له بعد حذفه لفوائد الإجمال والتفصيل؛[٧] ولذا قال ابن الحاجب[٨]: «التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدَّرة» انتهىٰ.

نعم، فسّر بعضُ النحاة الذات المقدرة بنحو ما أشرنا إليه، وفسّرها بعضهم بالنسبة التي في نحو: (عندي عشرون درهمًا) ونحو: (عندي رَطْل زيتًا، ومنوان

---

(١) خالد الأزهري في شرح الآجرومية ٨٩، وكذا قال الشيخ زروق ١٠٨ ب.

(٢) في (ب): لان.

(٣) وذلك في تمثيله الآتي.

(٤) أورد هذا الاحتمال العصامُ في شرحه الكافية ٢١٤، أورده علىٰ ابن الحاجب. وكذا الشنواني في حاشيته علىٰ شرح الشيخ خالد (الفوائد الشنوانية ١٨٥ ب) وهو كذلك في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٩٠.

(٥) في (ج): نفسها.

(٦) في (ب): بالتفسير.

(٧) هذا التفسير لابن الحاجب في شرح الكافية ٢/ ٥٢٥، وفي شرح المفصل ١/ ٣٤٩، وهو في التذييل ٣/ ١٠٢ أ، والفوائد الضيائية ١/ ٤٠٠، ٤٠٤، والردّ به علىٰ الأزهري في الدرر الفرائد لابن الشلبي ٥٩ ب.

(٨) في الكافية ١٠٧، ونحوه في شرح المفصل له ١/ ٣٤٨، والأمالي ٢/ ٦٦٤.

سمنًا، وقفيزان بُرًّا) واختاره بعض المتأخرين،[١] موجّهًا له بأن المراد رفعُ الإبهام عن النسبة، ويلزم منه رفعُ[٢] الإبهام عن الذات المقدرة، قال السيّد[٣]: والأوّل أصحّ؛ لأن إطلاق الذات المقدرة علىٰ الشيء المبهم المقدّر أولىٰ من إطلاقها علىٰ نفس النسبة.[٤]

الثاني: المراد بـ(المقادير) في باب التمييز المقدّراتُ، إذ المراد: المعدود، والموزون، والمذروع،[٥] فنحو: (عندي رَطْلٌ زيتًا) المرادُ منه: ما يقدّر بـ(الرطل)، لا حقيقتُه.[٦]

(١) لعلّه العصام الإسفراييني، فهذا قوله في شرح الكافية ٢٠٧، أو السنهوريُّ في شرحه الكبير علىٰ الآجرومية (نقله عنه ابنُ الشلبي في الدرر الفرائد ٦١ أ).

(٢) في (ب): رجع.

(٣) الجرجاني في حاشيته علىٰ الكافية ١/ ٢٢٠-٢٢١ بمعناه.

ونقل كلامه هذا الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٨٥ ب ١٨٦ أ، وقرّر الجرجاني أيضًا تمييز الذات المقدرة في حاشيته علىٰ شرح الكافية المتوسط لركن الدين ٣٥ ب.

(٤) في (ب): النصب. كما أن في القول الثاني تكلفًا ظاهرًا باستبعاد ذات ظاهرة مذكورة، وتوهّم ذات أخرىٰ مقدرة.

(٥) في (ب): المزروع.

(٦) هذا تنبيه غير ذي شأن، فقصاراه أنّ المراد بالمقادير ليس أدوات وزنها أو كيلها أو ذرعها، وإنما ما يقدّر بتلك الأشياء.

الثالث: قال ابن الطراوة[(١)]: الإبهام الذي يفسِّره[(٢)] التمييزُ إمّا في الجنس، نحو: (عشرين[(٣)] رجلًا)[(٤)]، أو البعض،[(٥)] نحو: (أحسن الناس وجهًا)، أو الحال،[(٦)] نحو: (أحسنهم أدبًا)، أو [السبب][(٧)]، نحو: (أحسنهم[(٨)] عبدًا).[(٩)] قال ابن هشام في (تذكرته)[(١٠)]: فهو كالبدل في أقسامه[(١١)] الثلاثة، والقسمان الأخيران / [٢٠٥/ ب] نظيرهما بدل الاشتمال، ويوضّح الأوّلَ [أنَّ][(١٢)] الإفراد في موضع

---

(١) نقل ذلك عنه بتلك الألفاظ السيوطيُّ في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٩، والشنوانيُّ في الفوائد الشنوانية ١٨٥ ب.

(٢) في (أ) و(ب): يفسر.

(٣) في (جـ): عشرون، وهي كذلك في الأشباه والنظائر.

(٤) في (ب): رطلًا. والإشارة إلىٰ هذا النوع من الإبهام في شرح المفصل ٢/ ٧٠.

(٥) عطفت في (ب) بالواو.

(٦) في (ب): حال.

(٧) سقطت من (أ) و(ب) ومكانها فيهما بياض، وعطفت في (جـ) بالواو. وما أثبته الموافق لما في الأشباه والنظائر والفوائد الشنوانية.

(٨) هنا سقطت ورقة كاملة من (جـ) وسأقابل الساقط علىٰ بديلتها (ز).

(٩) في جميع النسخ: (عدا) وكذا في (ز) بديلة (جـ). وما أثبته الصواب نقلًا عن الأشباه والنظائر والفوائد الشنوانية وفيهما نصّ ابن الطراوة كاملًا، والمراد بـ(السبب) هنا ما يتصل بالشيء، وليس بعضَه ولا حقيقته.

(١٠) لم أستطع العثور علىٰ هذا الكتاب الذي يُعزىٰ لابن هشام، وقد نقل السيوطي كلام ابن هشام الآتي عن تذكرته في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٩، وكذا في الفوائد الشنوانية ١٨٥ ب.

(١١) في (ب): أقسام.

(١٢) سقطت من (ب).

الجمع، فـ(رجلا) في موضع (رجال) من نحو: (عشرين رجلًا)، فـ(العشرون) نفس (الرجال).

الرابع: أُورد علىٰ تعريف المصنف الصفةُ في نحو: (رأيت رجلًا ظريفًا) أو (طويلًا)، إذ ذات (الرجل) صالحةٌ لِمَنْ له الوصفُ وغيرُه، فـ(ظريفًا) و(طويلًا) ميّزاه عمّا يخالفه، ورفعا الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورة، وكذا أَوردوا عليه عطفَ البيان في نحو: (رأيت العالِم زيدًا)، وكذا البدل من ضمير الغائب، نحو: (رأيته زيدًا)؛ لأنه يرفع الإبهامَ عن المقصود بالضمير، كما في نحو: (نِعْمَ رجلًا)، و(رُبَّه رجلًا) سواء.[١]

وأجيب[٢] بأن المراد الاسمُ النكرة -ولو حُكمًا- غيرُ التابع، بقرينة قوله: (ولا يكون إلا نكرةً)، وبقرينة إفراد التوابع بأبواب، فلا يدخل في الحدِّ شيءٌ من ذلك ولا المنصوباتُ في نحو: ([الحسَن][٣] الوجهَ) بالنصب،[٤] و(غَبِن[٥] رأيَه)،

---

(١) الذي أورد ذلك هو الرضي في شرح الكافية ١/ ٢١٦، أورده علىٰ ابن الحاجب في كافيته، وأورده الشنواني علىٰ الآجرومي في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٩٥.

(٢) المجيب شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٩٦.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ذكر ابن السرّاج أن أصحابه البصريين يشبّهون (الحسن وجهًا) بـ(الضارب رجلًا) قال: «وغير ممتنع عندي أن ينتصب علىٰ التمييز أيضًا، بل الأصل ينبغي أن يكون هذا» (الأصول ١/ ٢٢٤) والحكمُ بأن نحو هذا شبّه بالمفعول به في (الفصول الخمسون) ١٩١-١٩٢.

(٥) في (ب): عين.

و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾،[١] و(أَلِمَ بطنَه)، بل (رأيَه) [مفعولٌ فيه، أي غَبِنَ في رأيه، و(بطنُه)][٢] مفعول به[٣]، والتقدير: أَلِمَ شاكيًا[٤] بطنَه، وكذا (نفسَه)؛ لأنه يُراد بـ:(سَفِهَ نفسَه)[٥] من التفعيل.[٦]

---

(١) ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن...﴾ ١٣٠ البقرة ٢.

(٢) ساقط من جميع النسخ الستّ، وأثبته عن كلام شيخه الذي نقل عنه هذا الجواب، وهو ضروري ليستقيم مع كلامه الآتي. والساقطُ عند الشارح ساقطٌ من إحدى نسخ كتاب شيخه فلعلّها هي التي كان يعتمدها.

(٣) والفرّاء يراها تمييزًا (معاني القرآن ١/ ٧٩)، ونقله ابن السرّاج عن بعض النحويين دون عزوٍ في الأصول ٢/ ٢٣٠.

(٤) في (أ): مساكما، وفي (ب): مساكنًا. وهي غير ظاهرة تمامًا في (و)، والذي في (د) و(هـ) و(ز) بديلة (ج): (ساكنًا)، وهي كذلك عند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٩٦. ولا معنىٰ لها؛ لأن الحال للمتألِّم وليس للألم، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في حاشية العصام علىٰ الفوائد الضيائية ١٣٧، وفي شرحه للكافية ٢٠٦.

(٥) في (ب): يراد نسبة نفسه.

(٦) أي من (التسفيه) فيكون (سَفِه) علىٰ تقدير: (سَفَّه) مشدَّدًا، فيتعدَّىٰ وينصب ما بعده مفعولًا به، وذلك مذكور في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٧، وللزجاج ١/ ٢٠٩-٢١٠، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٦٤، وقيل إنه مفعول به، علىٰ تأويل: (إلا من جَهِلَ نفسَه) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٥٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢، الارتشاف ٢/ ٣٨٤، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ١١٦، وكلمة (التفعيل) واردة عند شيخه. وقيل: إنه نُصب من باب حذف الجارّ. (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٥٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٨٧، شرح الرضي ١/ ٢٢٣، الارتشاف ٢/ ٣٨٤، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ١١٦، وقيل: إنه منصوب علىٰ التشبيه بالمفعول به (الارتشاف ٢/ ٣٨٤)، وفي كتب إعراب القرآن المزيد.

قال العصام[1]: ولا يَخفىٰ أنَّه لا فرق بين المنصوبات هنا بالأفعال[2] ومنصوبات[3] الصفة المشبهة، فجعْلُ منصوبات الصفة المشبهة مشبّهاتٍ بالمفعول دون هذه تَحكمٌ.[4]

وكذا يخرج: (أعجبني شيءٌ أي: حُسن زيدٍ) أو(حُسْنُ رَجُلٍ)،[5] وكذا سائرُ التوابع، كالبدل من الضمير المبهم، وكصفات أسماء الإشارة (و(مَنْ) و(ما) و(أيّ)[6] وصفاتِ العدد، نحو: (قبضت عشرةً دراهمَ).[7] ويمكن الجواب أيضًا

---

(١) الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن عرب شاه (٨٧٩-٩٥١هـ) اشتهر بالعصام أو عصام أو عصام الدين، له في النحو: شرح الكافية، وشرح الفريد، وحاشية علىٰ الفوائد الضيائية، وفي البلاغة: الأطول، وله مشاركات كثيرة في عديد من الفنون. في سنة ولادته ووفاته خلاف (شذرات الذهب ٨/ ٢٩١، الأعلام ١/ ٦٦-٦٧، مقدمة شرح الفريد لمحققه ١٩-٧٥).

(٢) في (أ): هذه الأفعال، وفي (ز) بديلة (جـ): منصوبات هذه الأفعال.

(٣) في (ب): ومنه باب.

(٤) قوله في شرح الكافية ٢٠٦، وحاشيته علىٰ الفوائد الضيائية ١٣٧ بتصرف.

(٥) المراد بهذين المثالين -علىٰ بُعدهما- أن (حُسنُ رجل) و(حسن زيد) جاءا تفسيرًا للإبهام الوارد في كلمة (شيء)، وليسا تمييزًا؛ لأن هذا ملحق بالتوابع، وتقدم أن التوابع كلها لا تدخل في التمييز.

(٦) التنبيه علىٰ خروج صفات المبهمات عامة في الفوائد الضيائية ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٧) بتنوين (عشرة) وكون (دراهم) تابعةً لها، والنص علىٰ خروج صفات العدد من التمييز في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٩-٣٨٠، والمساعد ٢/ ٥٤، وتعليق الفرائد ٦/ ٢٨٩، وكلامُ الشارح في إخراج هذه الأمور كلها منقولٌ عن شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٢٩٦.

بأنَّ المرادَ من (المنصوب) [ما لا إعراب له إلا النصب،][1] وعلىٰ هذا هو الحَكَمُ في إدخال هذا الحُكْمِ في التعريف، فتأمَّلْه فإنه قريب.[2]

وأمّا التمييز المؤكِّد فاضطرب فيه كلامُ ابن هشام، / [٢٠٦/ أ] فتارةً نفاه كالجمهور،[3] وعليه دَرَجَ في (مغنيه)،[4] وتارة أثبته تبعًا لابن مالك في (العمدة)،[5] وعليه دَرَج في (قطره)،[6] فعلىٰ الأوّل لا إشكالَ في عدم شمول التعريف له، وعلىٰ الثاني ينبغي أن يُراد: ما الأصل فيه أن يفسِّر ما انبهم من الذوات، أو ما الغالب فيه ذلك. والله أعلم.

ولمّا فرغ من تعريف التمييز مثّله بقوله: (**نحو**): (عرَقًا) و(شحْمًا) و(نفْسًا) من (**قولك**) بمعنىٰ: مقولك الذي هو: (**تصبّب**) أيْ: تحدّر (**زيد عرَقًا**) **و**) من قولك: (**تفقّأ**) أيْ: تشقّقَ (**بكرٌ شحمًا**)، يقال: (تفقّأت السحابةُ عن مائها)، أيْ:

---

(١) ساقط من (أ) ومكانه بياض.

(٢) يريد إخراج بعض المنصوبات التي قد تخرج عن النصب كالتوابع، فقد تكون منصوبة إن تبعت منصوبًا ومرفوعة إن تبعت مرفوعًا، وكذا المنصوب بعد الصفة المشبهة يجوز فيه الجر والرفع.

(٣) عُزي نفيُه للجمهور في الهمع ٤/ ٧٣، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٤٧.

(٤) ٢/ ٤٦٣، ونقل ذلك عنه وعن المغني الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٤٧.

(٥) وشرحها ١/ ٤٧٤، ٤٧٨.

(٦) في صـ٢٢، وشرحه ٢٤١-٢٤٣.

تشقّقتْ،(١) وبعضهم فسّر (تفقأ) بـ(امتلأ).(٢) (و) من قولك: (**طاب محمد نفْسًا**) فـ(عَرَقًا) تمييزٌ لإبهام نسبة التصبّب إلىٰ(٣) (زيد)، أي مفسّرٌ لها. و(شحْمًا) تمييزٌ لإبهام نسبة التفقُّؤ إلىٰ (بكر)، أيْ مبيّن لإجمالها.(٤) و(نفسًا) تمييزٌ لإبهام نسبة الطيب إلىٰ (محمد)، أيْ مفسّرٌ لها، إذ نسبة التصببّ والتفقؤ فيها إجمال، إذ لا يُعلم: من جهته، أو [من](٥) غيره من ملابساته؟(٦) وبذكر التمييز ارتفع الخفاءُ، وكذا نسبة(٧) الطيب إلىٰ (محمد)، إذ لا يُعلم: الطيب من جهة نفسه أو أبيه، أو أبوّته(٨) أو علمِه أو دارِه أو نحوِ ذلك؟ وبذكر التمييز انقشع الخفاءُ.

والتمييز في كل ذلك محوّلٌ عن الفاعل، والأصل: (تصبّب عرقُ زيد)، و(تفقّأ شحمُ بكر)، و(طابت نفسُ محمدٍ)، فحُوِّل الإسنادُ عن المضاف إلىٰ المضاف إليه، فحصل الإبهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلًا وجُعل تمييزًا، والباعث علىٰ ذلك أنَّ ذكر الشيء مجملًا مبهمًا، ثم ذكرَه مفصّلًا مبيّنًا

---

(١) اللسان: (فقأ).

(٢) في (ب): فامتلا. وممّن فسّرها بذلك الشيخُ زروق ١٠٨ ب، والشيخ خالد الأزهري ٨٩، والرملي ٢٣٩، والشربيني ٦٤ أ، ولم أجد في كتب اللغة تأييدًا لهذا المعنىٰ، بخلاف الأول.

(٣) في (أ): فلا.

(٤) ذهب بن الطراوة والسهيلي إلىٰ أن (عرقا) و(شحما) انتصبا علىٰ الحالية، (الارتشاف ٢/ ٣٧٨).

(٥) سقطت من (ب) و(ز) بديلة (جـ).

(٦) نهاية السقط الذي في (جـ) وبدايته في صـ١٤٠٥.

(٧) في (ب): نفسه.

(٨) في (ب): أبويه. وما أثبته مذكور أيضًا عند ابن الحاجب في كافيته ١٠٧.

أوقعُ في النفس، أي: أشدُّ وقعًا وتمكّنًا فيها؛ [لِما جَبل الله عليه النفوسَ من أنَّ الشيء إذا ذُكر مبهمًا،](١) [ثم بُيِّن، كان أوقعَ عندها].(٢)

وقد يكون محوّلًا عن المفعول، كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا / ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ...﴾(٣) [٢٠٦/ ب] قيل: التقدير: (عيونَ الأرض)، وكذا يقال في: (غرست الأرض شجرًا) ونحوِ ذلك، وهذا ما ذهب إليه الجزولي(٤) وابنُ عصفور(٥) وابنُ مالك(٦) وأكثرُ [النحويين](٧) المتأخرين،(٨) وأنكره الشلوبين(٩) محتجًّا بأنَّ سيبويه لم

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ﴿...فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ ١٢ القمر ٥٤.

(٤) في مقدمته صـ٢٢٢، وعُزي له ذلك في شرح اللمحة ٢/ ١٥٠.

(٥) في شرح الجمل ٢/ ٢٨٢، ٢٨٤، وعُزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٣٧٨، وشرح اللمحة ٢/ ١٥٠.

(٦) في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤، وشرح العمدة ١/ ٤٦٨، وعُزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٣٧٨، وشرح اللمحة ٢/ ١٥٠.

(٧) سقطت من (أ) و(جـ).

(٨) منهم ابنُ معط في الفصول الخمسون ١٨٨، وابن الحاجب في الأمالي ١/ ٤٠٥، وابنُ الناظم في شرح الألفية ٣٤٧، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٧٦، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٢٠، والمحلي في مفتاح الإعراب ٦٨، وأبو حيّان في النكت الحسان ١٠١، وعزاه إلىٰ أكثر المتأخرين (الارتشاف ٢/ ٣٧٨، والتذييل ٣/ ١١٠ أ) ونحو ذلك في المساعد ٢/ ٦٢.

(٩) في التوطئة ٣١٤-٣١٥، وعزي إليه ذلك في شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ٦٧، والنكت الحسان ١٠١، والارتشاف ٢/ ٣٧٨، والتذييل ٣/ ١١٠ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٨٣، والمساعد ٢/ ٦٢، وشرح اللمحة ٢/ ١٥٠، وفي شرحه الجزولية الكبير ٢/ ١٠٠٧، أقرّ الجزوليَّ إثباته المحوّلَ عن المفعول ووافقه، ومثّل له، وكذا في شرحها الصغير ٢٩٨.

يُمثّل بالمنقول عن المفعول،[1] وتبعه تلميذه الأبّديُّ[2] وابنُ أبي الربيع[3]، وقال الشلوبين[4]: (عيونًا) في الآية منصوبةٌ علىٰ أنها حالٌ مقدرة؛ لأنها حالَ التفجُّر لم تكن عيونًا، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك. وتأوّلها ابنُ أبي الربيع[5] إمّا علىٰ أنَّ (عيونًا) بدلُ بعضٍ من كلٍّ علىٰ حذف الضمير أي: (عيونَها)، مثل: (أكلت الرغيف ثلثًا) أيْ: ثلثَه، وإمّا علىٰ أن يكون مفعولًا علىٰ إسقاط الجارّ، أيْ: (بعيون)، قال[6]: وكذا يكون التقدير: (غرست الأرضَ بشجرٍ). وردّه ابنُ هشام[7] بما حاصله: لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثله التنكيرَ والتأخيرَ

(١) ذكر ذلك أبو حيّان في النكت الحسان ١٠١، وأمّا الشلوبين فقال: «يكون التمييز علىٰ هذا - يعني المحوَّلَ عن مفعول- موضعَ نظر لم يثبت بعد، وإنما الثابت كونُه منقولًا عن الفاعل، وكذلك ذكره النحويون، ولم يذكروا هذا الوجه» (التوطئة ٣١٥).

(٢) في شرح الجزولية ٢٣٥-٢٣٦، (مخطوط) وفي كلامه في صـ٢٣٤، ما يفيد إثباته، ونُقل الإنكارُ عنه في الارتشاف ٢/ ٣٧٨، والتذييل ٣/ ١١٠ أ، والمساعد ٢/ ٦٢، وشرح اللمحة ٢١/ ١٥٠.

(٣) في الملخص ٣٩٦، ونُقل ذلك عنه في الارتشاف ٢/ ٣٧٨، والتذييل ٣/ ١١٠ أ، وشرح اللمحة ٢/ ١٥٠.

(٤) في التوطئة ٣١٤، بمعناه، ونقل ذلك عنه أبو حيّان في النكت الحسان ١٠١، والارتشاف ٢/ ٣٧٨.

(٥) في الملخص ٣٩٦، وقال فيه: وأول التأويلين أحسن. ونقل عنه ذلك في التذييل ٣/ ١١٠ أ، وشرح اللمحة ١/ ١٥٠-١٥١.

(٦) لم أجد هذا القول له في الملخَّص، ولعلّه ذكر في كتابٍ آخر لم أطّلع عليه.

(٧) في شرح اللمحة ٢/ ١٥١-١٥٢، والردّ الأوّل منهما في التذييل ٣/ ١١٠ أ، وفيه: أنه لو كان منصوبًا علىٰ إسقاط الجارّ لجاز تقديمه علىٰ الفعل.

عن الفعل، ولصرّحوا بالجارّ وقتًا مّا، وبأن الشجر ليس مغروسًا بها، ولا العيونُ مفجراتٌ بها، بل هي نفس الشيء المغروس والمفجَّر. والله أعلم.

وقد يكون محوّلًا عن مضافٍ غيرِهما،[1] وذلك بعد (أفعل) التفضيل المخبر به عمّا هو مغايرٌ للتمييز[2] -كما يأتي- للمصنف، وقد يكون غيرَ محوَّلٍ، نحو: (امتلأ الإناء ماءً)،[3] وهو قليل.[4]

تنبيه:

ما أشار إليه المصنف بتعداد الأمثلة[5] قاعدةٌ مقرَّرة، وهي أن كلَّ جملة انطوت على إبهام فإن التمييز يقع مفسِّرًا لما فيها من الإبهام، إلا في موضعين:[6]

---

(١) أي غير الفاعل والمفعول.

(٢) بيانُ ذلك في النكت الحسان ١٠١، وشرح القطر ٢٤٠-٢٤١، والجامع الصغير ١٢٦، وجعل أبو حيّان النوعين الأوّلين راجعين لهذا النوع. (النكت الحسان ١٠١).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، شرح العمدة ٢/ ٤٦٨، شرح القطر ٢٤١، الجامع الصغير ١٢٧، وظاهرُ كلام ابن السرّاج أن هذا محولٌ عن الفاعل، وقال: فالماء هو الذي ملأ الإناء، (الأصول ١/ ٢٢٢) ونحوه في الإيضاح لأبي علي ٢٢٣، وقال الجرجاني: «وأما قولهم: (امتلأ الإناء ماءً) فليس مثل: (تفقأ زيدٌ شحمًا)، ألا ترىٰ أنك لا تقدر علىٰ أن تقول: (امتلأ ماءُ الإناء) كما تقول: (تفقأ شحمُ زيد)، غير أنه لمّا كان يملأ الإناء قَرُبَ من ذلك، وكان فاعلًا في الحقيقة» المقتصد ٢/ ٦٩٣، وقريب من ذلك في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٠٤، والفوائد الضيائية ١/ ٤٠٧، وفيه ردُّ قول مَن قال: إنه ليس محوَّلًا عن شيء، وجعله أبو حيّان محوّلًا عن فاعل يصح إسنادُه للمطاوع. (الارتشاف ٢/ ٣٧٨، التذييل ٣/ ١٠٥ ب).

(٤) الإشارة إلىٰ قلته في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٤٦.

(٥) أي ما أشار إليه المصنف عن طريق هذه الأمثلة التي عدَّدها.

(٦) ذكرهما أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٧، والتذييل ٣/ ١٠٢ أ، والدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ٢٩١-٢٩٢، ونقلهما السيوطي عن ابن الصائغ وتذكرته، وذلك في الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٩-١٨١.

أحدهما: أن يكون التفسيرُ مُوْقِعًا في استعمال العامل على خلاف ما استعملته العربُ عليه، فلا يقال: (ادّهنتُ زيتًا)، و(لا غَضِبْتُ[١] رجلًا)، و(لا مررت إنسانًا)؛ لأن هذه العوامل إنما وُضعت على أن تصل إلى هذه الأشياء بحرف الجرّ لا / [٢٠٧/أ] بأنفسها،[٢] ولأن ذلك يؤدّي إلى ألّا يجوز تعدي هذه العوامل إلى معمولاتها،[٣] فلا يجوز بقياس[٤]، بل يُوْقَف ما ورد من ذلك على السماع. والذي ورد منه: (امتلأ الإناءُ ماءً) و(تفقأ زيدٌ شحمًا) والأصل: من الماء، ومن الشحم.[٥]

ثانيهما: أن يؤدّي إلى تدافع الكلام،[٦] نحو: (ضُرِبَ زيدٌ رجلًا)، إذا جعلت

---

(١) في (ب): غضب.

(٢) في (جـ): بأنفسهما.

(٣) كلامه غير ظاهر، وفي تعليق الفرائد ٦/ ٢٩١: «ولأن ذلك يؤدي إلى ألّا يجوز تعدي هذه العوامل إلى [ما وضعت متعدية إليه؛ لأنا إذا لفظنا بالتمييز لم يجزْ أن تتعدّى هذه إلى] معمولاتها» وهو أيضًا غير ظاهر. وكأنه يناقض الأول، والسقط الذي لم يورده الشارح ساقط من إحدى نسخ تعليق الفرائد، ولعلها التي اعتمدها الشارح. وكلام الشارح موافق تمامًا لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٢، وهذا السببُ الثاني زيادةٌ من الدماميني ثم الشارح وشيخِه، وليس عند ابن الصائغ وأبي حيّان اللذين ذكرا هذين الموضعين.

(٤) في (ب): فلا يقاس

(٥) نصّ على هاتين الكلمتين المسموعتين أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٧٧، والتذييل ٣/ ١٠٢، أ وفيه النص على وجوب الاقتصار على ما سمع من ذلك ونحوه في تعليق الفرائد ٦/ ٢٩١، والأشباه والنظائر ٣/ ١٨١، نقلًا عن ابن الصائغ.

(٦) أي تناقضه.

(رجلًا) تمييزًا [لِما][١] انطوىٰ عليه الكلامُ المتقدّم من إبهام الفاعل، وذلك أن الكلام مبنيٌّ علىٰ حذف الفاعل، فذِكْرُه تفسيرًا آخِرَه متدافعٌ؛[٢] لأنَّ ما حُذف لا يُذْكَر.[٣] وبعضُهم لم يعتبر هذا الشرط، فقال في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ[٤] يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[٥]: إنّ (كلالة) تمييزٌ، وإنَّ أصل التركيب: وإنْ كانت (كلالةٌ) [ترث][٦] (رجلًا)، علىٰ أن تكون (الكلالة) اسمًا للوارث نفسِه، لا للموروث،[٧] ثم قيل: (وإنْ كان رجلٌ يُورَث كلالةً) علىٰ التمييز.[٨] وقد يتخرّج عليه قولُ

(١) سقطت من (أ)، ومكانها بياض.

(٢) أي: ذكره في آخر الكلام مناقض للغرض من الحذف.

(٣) التنبيه علىٰ ذلك أيضًا في الملخص ٣٩٨، والمغني ٢/ ٥٢٨.

(٤) في (ب): رجلا.

(٥) ١٢ النساء ٤، وقد اختُلف في المراد بـ(الكلالة) في الآية فقيل: إنها للميت الموروث الذي ليس له أهل ولا فرعٌ وارثٌ، وقيل: إنَّ المراد أقارب الميّت الذين يرثونه إذا خلا من الأصل أو الفرع الوارث. (معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥-٢٦، المحرر الوجيز ٢/ ١٨-١٩، البحر المحيط ٣/ ١٨٨-١٨٩، الدر المصون ٢/ ٣٢٤) والحديث عن الآية سيجري علىٰ هذا التأويل الأخير.

(٦) في جميع النسخ الأصول والاحتياط: (تورث). وما أثبتّه هو الصحيح مراعاةً للمعنىٰ وللمراد، ولموافقته ما في المغني ٢/ ٥٢٨، ولِما في تعليق الفرائد ٦/ ٢٩٢.

(٧) في (ب): للمورث. وقد نبّهتُك علىٰ ذلك قبلُ.

(٨) عزا ذلك أبو حيّان لبعض النحويين، ولم يسمّهم. (الارتشاف ٢/ ٣٧٧-٣٧٨، التذييل ٣/ ١٠٢ أ-ب) ونحوه في تعليق الفرائد ٦/ ٢٩٢، ونقله ابن هشام عن الشلوبين عن أحد تلامذة الجزولي. (المغني ٢/ ٥٢٨)، وممّن قال ذلك مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٢، والأنباري في البيان ١/ ٢٤٥.

الراجز:[١]

يَبْسُطُ للأضياف وَجْهًا رَحْبا

بَسْطَ ذراعيه لعظْمٍ كَلْبا[٢]

فيكون قد نَوىٰ بالمصدر بناءَه[٣] للمفعول، والتقدير: (بسط[٤] مثلَ ما بُسِطَ [ذراعان][٥]) ويحتمل هذا البيتُ غيرَ هذا، وهو أن يكون من باب القلب،[٦] وهو كثير في كلامهم، نبّه عليه في (المغني)[٧].

ومن التمييز المفسِّر لما انبهم من الذوات تمييزُ الأعداد،[٨] وهو من الثلاثة

---

(١) لم أجد أحدًا نصّ علىٰ اسمه.

(٢) والرجز في مفتاح الإعراب ٦٨، والتذييل ٣/ ١٠٢ ب، والمغني ٢/ ٥٢٨، والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠.

(٣) في (ب): بناه.

(٤) كذا، ولعله أراد الفعلَ. والذي في التذييل والأشباه والنظائر: (بَسْطًا) وهو الأظهر.

(٥) في جميع النسخ الستّ: (ذراعا) وأحسبه وهما. وما أثبتُّه الصوابُ، ففي التذييل: «فنصَبَ (كلبا) تفسيرًا لما انطوىٰ عليه قوله: (بسط ذراعين) ويكون قد نوىٰ بالمصدر بناء المفعول الذي لم يسمّ فاعله، ثم أضافه، والتقدير: بسطًا مثل ما بُسِط ذراعان، فلما حذف الباسط للذراعين أتىٰ بقوله (كلبا) تفسيرًا لذلك المحذوف» (٣/ ١٠٢ب)، ونحوه في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠، والمواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٤.

(٦) أصله: (بَسْط كلبٍ ذراعين) فقلبَ فقال: (بسط ذراعين كلبًا).

(٧) تخريج ابن هشام البيت علىٰ القلب في ٢/ ٥٢٩، وتحدّث عن القلب في ٢/ ٦٩٥-٦٩٧، ولم ينصّ علىٰ كثرته في الموضعين، بل ذكر أنه أكثر ما يقع في الشعر. وتأويلُ البيت بالقلب من قبله في التذييل ٣/ ١٠٢ ب، وتذكرة ابن الصائغ (نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠).

(٨) قيل: إن نصبه من باب التشبيه بالمفعول به (التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٧، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٧، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٤٩).

إلىٰ العشرة جمعٌ مجرورٌ بإضافة اسم العدد إليه، نحو:

ثلاثـــــة أنفُـــــسٍ وثـــــلاثُ ذَوْدٍ[1] لقـــد جـــار الزَّمـــانُ علـــىٰ عِيـــالي[2]

ونحـــو: ﴿...سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾،[3] ونحـــو: ﴿...سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾،[4]

ونحو: ﴿...عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾.[5]

ومِن (أحـد عشـر) إلىٰ (تسعة وتسعين) مفردٌ منصوبٌ، نحو: ﴿...أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[6] و﴿...ٱثْنَتَا[7] عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[8] و(تسعةَ عشـرَ غلامًـا) (و(اشتريت عشـرين غلامًـا)). ﴿وَوَٰعَدْنَا[9] مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ / رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[10]

---

(١) في (ب): دور.

(٢) البيت من الوافر قائله: الحطيئة وهو أبو مُليكة، جرول بن أوس من غطفان، عدّه ابن سلام رابع الطبقة الثانية من الجاهليين، عُمِّر دهرًا في الجاهلية، وبقي في الإسلام حينًا، وهو راوية زهير. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٩٧، ١١٠-١٢١، الشعر والشعراء ١/ ٣٢٢-٣٢٨)، ويعزىٰ لأعرابي

(والذود) من الإبل ما بين الثلاث إلىٰ العشر، ويُروىٰ: (ونحن ثلاثةٌ وثلاث ذودٍ).

وهو في ملحق ديوان الحطيئة ٣٩٥، والكتاب ٣/ ٥٦٥، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١١٤، ومجالس ثعلب ١/ ٢٥٢، والخصائص ٢/ ٤١٢، والخزانة ٧/ ٣٦٧-٣٧٠.

(٣) ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ...﴾ ٤٧ يوسف ١٢.

(٤) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ...﴾ ٧ الحاقة ٦٩.

(٥) ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ...﴾ ٨٩ المائدة ٥.

(٦) ﴿إِنِّي رَأَيْتُ...﴾ ٤ يوسف ١٢.

(٧) في (أ): اثنتي، وفي (ب): اثنتا.

(٨) ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ...﴾ ٦٠ البقرة ٢، ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ...﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.

(٩) في (ب): ووعدنا.

(١٠) ١٤٢ الأعراف ٧.

[٢٠٧/ ب] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾(١) ﴿...إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾(٢) ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾(٣) ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾(٤) ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٥) وهذا أولىٰ من قوله: (و(ملكت تسعين نعجة))؛ للتبرّك بالقرآن.

وتلحق التاءُ اسمَ العدد المذكر فيما دون العشرة، ويُجرّد منها مع المؤنث. وأمّا (العشرة) فإنْ أُفردت فكذلك، نحو: (عشرة أيام) و(عشر ليال)، وإن رُكّبت جرَتْ علىٰ القياس، نحو: ﴿...أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٦) ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.(٧) وقد أشرنا فيما مرّ(٨) لتمييز (المائة) و(الألف)، و(كم). ولله الحمد.

تنبيهات:

الأول: التمييز في باب العدد مفسِّرٌ لإجمال ذاتٍ مذكورة، إذ العدد صالحٌ لكل معدود، كما لا يَخفىٰ.

---

(١) ١٤ العنكبوت ٢٩.

(٢) ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَـ...﴾ ٤ المجادلة ٥٨.

(٣) ٣٢ الحاقة ٦٩.

(٤) ٤ النور ٢٤.

(٥) ٢٣ ص ٣٨.

(٦) ﴿إِنِّي رَأَيْتُ...﴾ ٤ يوسف ١٢.

(٧) ٣٠ المدثر ٧٤.

(٨) في صـ١٤٠٣-١٤٠٤، وهي إشارة عابرة.

الثاني: إذا نُعِتَ تمييزُ (العشرين) وبابِه جاز فيه الحملُ علىٰ اللفظ، فتقول: (عندي عشرون[١] درهمًا وازنًا)، وجاز فيه الحمل علىٰ المعنىٰ،[٢] فتقول: (وازنةً).

الثالث: من التمييز ما تُبيّن به المقاديرُ، جمع (مقدار)، وهو ما يُقدّر به الشيء، ويُعرف به قدرُه، فيشمل ما يُعرف به قدر[٣] كَيْلٍ، نحو: (قفيز بُرًّا) و(صاع تمرًا)، أو وزنٍ كـ(الدانق) و(المثقال) و(المنّ) و(الرطل) أو ذرعٍ أو مساحةٍ، نحو: (ذراع بَزًّا) و(قدر راحةٍ سحابًا) و(قدرشبرٍ أرضًا)، ومنه عند سيبويه[٤] ما دلّ علىٰ مثليّةٍ، نحو: (مايسرني أنّ لي مثلَ أحدٍ ذهبًا)،[٥] و(علىٰ التمرة مثلُها زبدًا).[٦]

---

(١) في (أ) و(ب): عشرين.

(٢) ذلك في الهمع ٤/ ٧٧، نقله عن البسيط، ولم أجده في النسخة المخطوطة التي اطلعت عليها، وتبدأ بباب التوابع، وهو أيضًا في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٥.

(٣) في (أ): مقدار.

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٢-١٧٣.

(٥) هذا جزء من حديث رواه البخاري ٢/ ٥١٠.

(٦) وردت هذه الكلمة بهذا اللفظ في المقتضب ٢/ ١٤٢، وفي الكتاب: (عليها مثلها زبدًا) ٢/ ١٧٢.

الرابع: نوع المقادير يجوز جرّ التمييز بعده إنْ أُضيف إليه، نحو: (شبر أرضٍ) و(قفيز بُرٍّ) و(نِحْيِ سَمْنٍ).[١]

الخامس: اختلف النحاة: هل العدد من المقادير؟ واستحسنه بعضُهم،[٢] وجعلَه جماعةٌ خارجًا عنها،[٣] قال ابن هشام في (شرح / [٢٠٨/ أ] القطر)[٤]: وهو قول المحقِّقين؛[٥] لأنَّ المراد بـ(المقدار) ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقدارُه،[٦]

---

(١) الكافية ١٠٧، وفيها جَعَل ضابط ذلك أنه إنْ كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة، وإلاّ فلا، والحديثُ عن الإضافة في التسهيل ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٩، وشرح العمدة ١/ ٤٧٠-٤٧١، وشرح الرضي ١/ ٢١٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٧٨.

(٢) ممَّن جعل العددَ من المقادير الحريريُّ في شرح اللمحة ١٩٥، والزمخشري في المفصل ٦٦، والمطرّزي في المصباح ٧٠، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٤٨٦، وابنُ الحاجب في الكافية ١٠٧، وابن الناظم في شرح الألفية ٣٤٧، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٧٤، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢١٧.

وعزا أبو حيّان ذلك للأبّدي وابن الضائع (الارتشاف ٢/ ٣٨١، التذييل ٣/ ١٠٢ب) وعزاه الدماميني لسيبويه (تعليق الفرائد ٦/ ٢٩٣).

(٣) هو الظاهر من كلام أبي علي، فقد جعل الأعداد قسيمةً للمقادير. (الإيضاح ٢٣٣) وكذا في اللمع ١١٩، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ٨٠-٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، والتسهيل ١١٤، والملخص ٤١١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٧٧، وأشار إلىٰ الرأي الآخر.

وعزاه أبو حيّان لأبي علي وابن عصفور وابن مالك (الارتشاف ٢/ ٣٨١، التذييل ٣/ ١٠٢ ب).

(٤) ٢٣٩ بتصرف يسير.

(٥) كلام ابن هشام: وهو قول أكثر المحققين. وما ذكره الشارح موافق لنقل الأزهري عن ابن هشام في التصريح ١/ ٣٩٦، ولنقل الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٨٦ أ، والمواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٥.

(٦) في (أ): تعداده.

حتىٰ إنه تصح إضافةُ المقدار إليه، والعددُ ليس كذلك، ألا ترىٰ أنك تقول: (عندي مقدار رطلٍ زيتًا) ولا تقول: (عندي مقدار عشرين رجلًا) إلّا علىٰ معنىٰ آخر. انتهىٰ.

السادس: إنْ قيل: ما السرُّ في أنَّ الأسماء المشتركة لا يجيء التمييز بعدها، لا تقول: (رأيت عينًا ذهبًا) علىٰ التمييز،[1] بخلاف أسماء الأعداد والمقادير؟ قيل: السرّ ما قاله ابن هشام[2]: وهو أن المشترَك موضوعٌ للدلالة علىٰ ذات المسمّىٰ باعتبار حقيقته، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة، أو للجهل بها، وأسماءُ الأعداد ونحوِها مِمّا يُميَّز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز، فإنه لا يُفهم من (عشرين) إلا عشرتان من أيّ معدودٍ كان، فهو موضوعٌ علىٰ الإبهام، فافتقر إلىٰ التمييز، والمشتركُ إنما وُضع لمعيَّن، والاشتراك إنما حصل عند السامع.[3] انتهىٰ.

---

(١) الإشارة إلىٰ ذلك في شرح ابن الحاجب لكافيته ٢/ ٥٢١، وشرحه للمفصل ١/٣٤٨، والأمالي ٢/ ٦٦٥.

(٢) نقل ذلك عنه الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٧، وقال: ذكر ابن هشام ما نصّه. ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب ابن هشام.

(٣) ونحو ذلك في شرح ابن الحاجب لكافيته ٢/ ٥٢١، وللمفصّل ١/ ٣٤٨، والأمالي ١/ ٤٠٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٢، وشرح الرضي ١/ ٢١٦، والفوائد الشنوانية ١/ ٣٩٨.

والاعتراض عليه بالضمير المبهم واسمِ الإشارة المبهمِ؛ فإنهما يُميَّزان، نحو: (نِعْمَ رجلًا) و(حبَّذا رجلًا)[١] فإنه لا إبهام في وضع الضمير واسم الإشارة، وإنما طرأ الإبهامُ من الاستعمال بلا إشارةٍ[٢] ولا سَبْقِ مرجعٍ،[٣] خلافَ طريق مَن يقول: إنَّ المعارف كليّاتٌ وضعًا، جزئيَّاتٌ استعمالًا[٤]، وعلّه[٥] لا يقول به،[٦]

---

(١) إعرابه تمييزًا في شرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٠٩، وأورده الرضي عن بعض العلماء فيه أن يعرب حالًا أو يعرب تمييزًا (شرح الكافية ١/ ٢١٩) وكذا في تعليق الفرائد ٦/ ٣٠٤.

(٢) فهي إذن جزئيّات وضعًا واستعمالًا، بمعنىٰ أنها دالة علىٰ معنىٰ جزئيٍّ خاصٍّ لا إبهام فيه، ومع ذلك فقد جاز تمييزها، فهذا يعارض حُجة ابن هشام السابقة في الأسماء المشتركة حين ذكر أنها في الأصل موضوعةٌ للدلالة علىٰ ذات المسمّىٰ، فهما سواءٌ في التعيين وعدم الإبهام في أصل الوضع، وسواءٌ في أنَّ الإبهام يطرأ عليهما في بعض الأحوال والاستعمالات، ويؤيّد ذلك ما في الفوائد الضيائية ١/ ٣٩٩، وقد أثبت الشلوبين أنّ في اسم الإشارة (ذا) إبهامًا. (شرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٠٩-٩١٠) وذكر الدماميني أن اسم الإشارة لا ينفكّ وضعًا عن أن يشار به إلىٰ معلوم الذات عن قرينة لازمة لفظيّة أو حاليّة. (تعليق الفرائد ٦/ ٣٠٦).

(٣) علىٰ أنه قد يقال: إنه يلزم في المثالين ذكر المخصوص بالمدح، وهو في أحد الإعرابين مبتدأ مؤخر، ولكن منزلته التقديم، فكأن الضمير قد سبق له مرجع. والإشارة إلىٰ ذلك في غير هذه المسألة في تعليق الفرائد ٦/ ٣٠٥.

(٤) وهو قول السعد التفتازاني، وقد سبق ذلك في صـ٨٣٧، ٩٥٦، وبناءً علىٰ هذا الرأي فإنَّ في الضمائر وأسماء الإشارة إبهامًا؛ لأنها دالَّة علىٰ معنًىٰ كلّيٍّ مبهمٍ في أصل الوضع، ولأجل هذا الإبهام جاز تمييزُها، فثبت أن هناك فارقًا بين الضمائر وأسماء الإشارة التي يجوز تمييزُها والأسماءِ المشتركة التي لا يجوز تمييزُها، فلا قيمة للاعتراض بناءً علىٰ هذا الرأي، لكن الشارح بنىٰ هذا الاعتراض علىٰ رأيٍ آخر، وهو أن الضمائر وأسماءَ الإشارة جزئياتٌ وضعًا واستعمالًا.

(٥) في (جـ) و(ب): وعليه.

(٦) أي لعلّ ابن هشام لا يرىٰ أن أسماء الإشارة والضمائر كلياتٌ وضعًا، جزئياتٌ استعمالًا، وهذا يعني أنّ الاعتراض السابق يلزمه.

كما يُفهم من قول[١] بعضهم:[٢] «المعرفة ما وُضع ليُستعمل في معيّن»، علىٰ أنّ لك مَنْعَ قوله: لا إبهامَ في وضع الضمير، بل ما وُضع له الضمير هو ما سَبَق مرجعه حكمًا، كما فيما نحن[٣] فيه، فإبهامه وضعيٌّ.[٤] والله أعلم

(و) من التمييز المفسِّر لما انبهم من النسب ما يقع بعد (أفعل) التفضيل المخبَرِ به عمّا هو / [٢٠٨/ ب] مغايرٌ للتمييز، نحو: (أبًا) و(وجهًا) من قولك: ((زيد أكرمُ منك أبًا، وأجمل منك وجهًا)) فـ(أبًا) و(وجهًا) تمييزان منصوبان بـ(أكرم) و(أجمل)، مفسِّران لما انبهم من نسبة (أكرم) و(أجمل) إلىٰ ضمير (زيد)، محوّلان عن مضافٍ ليس فاعلًا ولا مفعولًا، والأصل: (أبو زيد أكرمُ من أبيك، ووجهُه أجملُ من وجهك) فحُوِّل الإسنادُ عن المضاف إلىٰ المضاف إليه، وجُعِل المضافُ -وهو (أبٌ) و(وجهٌ)- تمييزًا، فصار: (زيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا) فـ(زيد) مبتدأ، و(أكرم) خبرُه، و(منك) متعلِّقٌ بـ(أكرم)،

---

(١) في (ب): يقول.

(٢) هو السعد التفتازاني في المطول ٧٢-٧٣، وشرح التلويح ١/ ٣٢، وقد سبق الحديث عن ذلك في ٨٣٧.

(٣) في (أ) و(ب): كما في نحن.

(٤) هذا الجواب الأخير لشيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٨، علىٰ أنه قد يقال: إن كان الإبهام في الضمير أو اسم الإشارة فالتمييز تمييز مفرد، وإن عُرف المقصود من الضمير واسم الإشارة فالإبهامُ في النسبة الحاصلة بالتركيب، فيكون تمييز نسبة. ونحوُ هذا في شرح الرضيّ ١/ ٢١٨-٢١٩، وستأتي الإشارة إلىٰ نحو هذين المثالين عند ابن مالك من تمييز الجملة وذلك في صـ١٤٣٠-١٤٣١.

و(أبًا) منصوب علىٰ التمييز، و(أجمل) معطوف علىٰ (أكرم)، و(منك) متعلقٌ بـ(أجمل)، و(وجهًا) تمييزٌ منصوبٌ بـ(أجمل).

تنبيهان[١]:

الأول: كان الأَولىٰ تقديمَ هذا النوع من التمييز علىٰ تمييز العدد؛ لأنه من باب تمييز النسبة،[٢] ولا يدفع الأولويةَ تغايُر النسبتين بالإسنادية، كالسابقة والإضافية كهذه؛[٣] لأنَّ مطلق النسبة يجمعهما.

الثاني: احترزنا بقولنا: (عمّا هو مغايرٌ للتمييز) مِمّا كان الواقعُ بعد (أفعل) التفضيلِ هو عينَ المخبر عنه فإنه يجب خفضُه بالإضافة،[٤] كقولك: (مال زيد[٥] أكثرُ مالٍ) وإنما جاز: (زيدٌ أكرمُ الناس رجلًا) لتعذُّر إضافة (أفعل) مرَّتين؛ لأن (أفعل) وَقَعَ في المثال المذكور مضافًا إلىٰ (الناس)، والمضافُ ما دام مضافًا إلىٰ

---

(١) في (ب): تنبيهات.

(٢) أشار إلىٰ ذلك الشيخ خالد في شرح الآجرومية ٨٩.

(٣) يعني اختلاف النسبتين بين التميز المحوّل عن فاعل، أو مفعول، وهو ما نسبته إسنادية، أو المحوَّل عن المضاف، وهو ما نسبته إضافيَّة.

(٤) قال سيبويه: «وتقول: (هو خير رجل في الناس، وأفره عبدٍ في الناس) لأنَّ الفاره هو العبد، ولم تُلق (أفره) ولا (خيرًا) علىٰ غيره، ثم تختص شيئًا». (الكتاب ١/ ٢٠٤) والتفصيلُ ومزيدٌ من التمثيل في المقتضب ٣/ ٣٨، والأصول ١/ ٢٢٢، ٢٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٩، وشرح العمدة ١/ ٤٧٤.

(٥) في (جـ): ما اريد.

شيء يمتنع أن يضاف إلىٰ غيره. وملخَّصه كما حقَّقه بعضُهم[١]: أنّ النكرة الواقعة بعد (أفعل) التفضيل نوعان: أحدهما فاعلٌ في المعنىٰ -كما مثّل المصنف- وهو السببيّ، وعلامتُه أن يصلح للفاعلية عند جعل (أفعل) فعلًا، نحو: (أنت أعلىٰ منزلًا) فإنه يصلح لذلك أن تقول[٢]: (علا منزلُك)، و(كَرُم / [٢٠٩/ أ] أبوك)، فهذا النوع يُنْصَب علىٰ التمييز.[٣] والآخر ألاّ يكون فاعلًا في المعنىٰ، وهو ما (أفعل) التفضيل بعضُه، وعلامتُه أن يَحْسُن وضعُ (بعض) موضعَ (أفعل)، ويضاف إلىٰ جمعٍ قائمٍ مقام النكرة، نحو: (أنت أفضلُ فقيهٍ)،[٤] فإنه يَحْسُنُ فيه ذلك، فتقول: (أنت بعضُ الفقهاء)، فهذا النوع يجب جرّه بالإضافة،[٥] إلّا أن يكون (أفعلُ) التفضيل مضافًا إلىٰ غيره فيُنصب، نحو: (أنت أكرم الناس رجلًا).[٦] والله أعلم.

---

(١) لعله يعني المرادي، فهذا كلامه في توضيح المقاصد ٢/ ١٨٠.

(٢) في (جـ): فإنه يصلح لذلك أيضًا إذ تقول.

(٣) الحديث عن هذا النوع وضابطه في شرح التسهيل ٢/ ٣٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧١-٧٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٤٩، والمساعد ٢/ ٥٨-٥٩، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٥.

(٤) في (ب): فقيد.

(٥) الحديث عن هذا النوع وضابطه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١-٧٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٤٩، والتصريح ١/ ٣٩٨.

(٦) انتهىٰ ما نقله عن المرادي، والتنبيه الأخير أيضًا في شرح الألفية لابن الناظم ٣٤٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٦٧، وشرح القطر ٢٤١، وسببُ ذلك تقدم قريبًا، وهو أن (أفعل) لا يضاف مرتين.

وأجاز ابن مالك في هذا أيضًا الإضافة (شرح التسهيل ٢/ ٣٨١) ولكن بحذف ما كان (أفعل) التفضيل مضافًا إليه، وقد أشار إلىٰ ذلك أيضًا ابنُ الناظم في شرح الألفية ٣٤٨.

[(ولا يكون][1] (التمييز) عند البصريين[2] [(إلا نكرة)[3]][4] كما مرّ مِن (عَرَقًا) و(شحمًا) و(غلامًا) و(نعجةً) و(أبًا) و(وجهًا)؛ لأن القصد منه التفسيرُ وإزالة الإبهام، وذلك حاصل بالتنكير، فالعدولُ[5] عنه حينئذٍ إلىٰ التعريف عبثٌ، ولاستثقاله[6] بلزوم الفَضْليّة والنصبِ فاستحقَّ التخفيفَ بلزوم التنكير، إذ كلُّ ما سواه من الفَضَلات عدا الحال ربّما فارق الفضليَّةَ، وقام مقام العمدة فجاز تعريفُه. وخالف الكوفيون فجوّزوا نصبَ المعرفة[7] علىٰ التمييز مع الحكم

---

(١) ساقط من (ب): وبدلًا عنه فيها: (الثالث).

(٢) رأيهم في الكتاب ١/ ٢٠٥، المقتضب ٣/ ٣٢، ٥٦، الأصول ٢/ ٢٣٠، ١/ ٢٢٣، الجمل للزجاجي ٢٤٢.

(٣) بقي من كلام الآجرومي قولُه: «ولا يكون إلا بعد تمام الكلام» وهو ثابت في ثلاث النسخ المطبوعة، وفي المتن الذي اعتمده المكودي ٢٠، والبهنسي ٤٣ ب، والصباغ ٣٦ أ ب.
ولم ترد هذه الزيادة في شرح الشنواني (المواهب الرحمانية ٢/ ٣٠٩، ٣١٢)، ولا في شرح زروق ١١١ أ، ولا الحسني ٣٤ ب، ولا السنهوري ٧٠ ب، ولا الشيخ خالد الأزهري ٨٩-٩٠، ولا ابن جبريل ٥٠ ب، ولا الرملي ٢٤٢، ولا الشربيني ٦٥ أ، ولا المقّسي ٥١ أ، ولا الغيطي ٤٠ أ.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (جـ): فالمعدول.

(٦) في (ب): ولا يستقل له.

(٧) كالفرّاء في معاني القرآن ١/ ٧٩، لكنه ذكر أنه في أكثر الكلام نكرة. مع أن الفرّاء قد صرّح في أحد المواضع أن التمييز لا يكون إلا نكرة (معاني القرآن ١/ ٢٢٥).
وعزي إليهم جواز كون التمييز معرفة في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٥٠، والتسهيل ١١٥، وشرحه وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٠، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٨٣، وشرح الرضي ١/ ٢٢٣،=

بتعريفها؛[١] تمسّكًا بنحو قوله[٢]:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ لَظاها ولم تُسْتَعملِ البيضُ والسُّمْرُ[٣]

وقوله:

رأيتُك لما أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ[٤] عن عَمْرِو[٥]

وبنحو قولهم: (الأحد عشر الدرهمَ)، و(كم ناقةً وفصيلَها لك)، و(أَلِم زيد رأسَه، ووَجِعَ بطنَه، وغَبِنَ رأيَه) وتأوّله البصريون بتقدير تنكير ما ورد من ذلك

=والارتشاف ٢/ ٣٨٤، وعزي ذلك لابن الطراوة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، والارتشاف ٢/ ٣٨٤، والتذييل ٣/ ١٠١ ب.

(١) يحتمل ذلك كلام الفرّاء في معاني القرآن ١/ ٧٩، مع أنه صرّح في الموضع نفسه بأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، قال: ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه. والنص علىٰ كون الكوفيين يرونه معرفة وهو تمييز في التسهيل ١١٥.

(٢) لم أعرف القائل، وذكر بعض المحققين المحدثين أنه يُعزىٰ لأبي عطاء السندي، ولم أجدْ لذلك أصلًا في مصادر تخريج البيت.

(٣) البيت من الطويل.

ويروىٰ (علامَهْ ملئت) بزيادة هاء السكت في الوصل، وهو في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، وشرح العمدة ١/ ٤٧٩، والتذييل ٣/ ١٠١ ب، والمساعد ٢/ ٦٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٨، وتعليق الفرائد ٦/ ٣٢٥.

(٤) في (ب) و(جـ): يا زيد. وقد رُوي البيت بها كما في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨١، وما أثبتّه الأشهر.

(٥) سبق تخريج البيت في صـ٩٤٦.

معرَّفًا، إمّا بتقدير زيادة (أل) فيما هي فيه،[1] أو بتقدير الإضافة منفصلةً فيما هو مضاف، فيكون نحو: (ألِمَ زيدٌ رأسَه) بتقدير: (رأسًا له)، وكذا في نحو: (كم ناقةً وفصيلَها) أيْ: فصيلًا لها.[2]

وقد مرَّ شيءٌ مِمّا / [٢٠٩/ب] يتعلق بنحو: (ألِمَ زيدٌ رأسَه) أوّلَ الباب.[3]

تتمّة:

جزم ابن مالك بامتناع تقديم التمييز على عامله مطلقًا،[4] إلا أن يكون فعلًا متصرِّفًا، فقد يتقدَّم التمييزُ عليه في ندور من الكلام، كقوله[5]:

(١) هذا التقدير في المقرب ١/١٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٥-٣٨٦، وشرح العمدة ١/٤٧٨-٤٧٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨١، والارتشاف ٢/ ٣٨٥، وشرح الألفية للشاطبي ٢/١١٦.

(٢) هذا التأويل في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، وشرح العمدة ١/٤٧٨، وتعليق الفرائد ٦/ ٣٢٦، وذلك بناء علىٰ أنّ (كم) فيه هي الاستفهاميةُ التي يُنصب تمييزُها.

(٣) وهو أنه بعضهم يراها مفعولًا به، لا تمييزًا، وذلك في صـ١٤٠٧-١٤٠٨.

(٤) التسهيل ١١٥، وشرحه ٢/ ٣٨٩، والألفية، وهو قوله: (وعاملَ التمييز قدم مطلقًا...) وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه (الكتاب ١/ ٢٠٥) وعزا إليه ذلك المبرد (المقتضب ٣/ ٣٦) وابن السرّاج (الأصول ١/ ٢٢٣)، قال: والكوفيون في ذلك علىٰ مذهب سيبويه. والعزو إلىٰ سيبويه في التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٧، والمقتصد ٢/ ٦٩٤، وعزاه أبو حيّان للفراء وأكثر الكوفيين (الارتشاف ٢/ ٣٨٥) ونحوه في توضيح المقاصد ٢/ ١٨٦، والمساعد ٢/ ٦٦.

(٥) هو المخبَّل السعدي: أبو يزيد، ربيعة بن عوف أو ابن مالك أو ابن ربيع قتال بن أنف الناقة، من بني شمّاس، موطنه الأحساء، وهاجر للبصرة، عدّه ابن سلام ثالث الطبقة الخامسة من فحول الجاهليين، وقال: إنه شاعر فحل وله شعر كثير جيّد.=

.... ومــا كــان نفسًــا بــالفِراقِ تطيــبُ(١)

ووجّهَ المنعَ بأنه في الأصل فاعل، نحو: (طاب زيدٌ نفسًا)، أو نائبُ فاعلٍ، نحو: (غرست الأرض شجرًا) إذ الأصل: (طابت نفسُ زيدٍ)، و(غُرِس شجرُ الأرض) -كما مرَّ- وشيءٌ من الفاعل ونائبه(٢) لا يتقدم، فكذا ما بمعناه.(٣)

=(طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٣، ١٥٠، الشعر والشعراء ١/ ٤٢٠، المؤتلف والمختلف ٢٧٠). وقد ورد البيت مع آخر في شعره المجموع ضمن (شعراء مقلون) ٢٩٠، نقلًا عن مصادر لغوية ونحوية.

ويعزىٰ لأعشىٰ همدان وهو في شعره الذي جمعه حسن أبو ياسين في صـ٧٥، أورده مفردًا منقولًا عن مصادر نحوية، ويعزىٰ لمجنون ليلىٰ ولم أجده في ديوانه ولا الملحق به، برواية الوالبي وتحقيق يسري عبد الغني، ولا في الديوان الذي جمعه عبد المتعال الصعيدي، ولا في الذي جمعه عبد الستار فرج، ولا في الذي جمعه محمود كامل فريد، وله شعر كثير يشبه هذا البيت.

(١) أَتَهْجُر سَلْمىٰ للفراق حَبيبهَا ....

البيت من الطويل.

ويروىٰ (وما كان نفسي بالفراق) وهي رواية مشهورة لا شاهد فيها، ويروىٰ (وماكن نفسٌ) نصّ عليها الزجاجي، ولا شاهد فيها، ويروىٰ (ليلىٰ بالعراق) ويروىٰ (نفسًا للفراق). وأُوّل البيت بأن (نفسًا) ليس تمييزًا، بل مفعول به منصوب بفعل مقدر، وقيل: إنَّ (نفسًا) خبر (كان) مقدرة، والتقدير: ما كان حبيبُها نفسًا وقيل: إنَّ التقديم ضرورة.

والبيت في المقتضب ٣/ ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، والجمل للزجاجي ٢٤٣، والإيضاح لأبي علي ٢٢٤، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٨-٣١٩، وأسرار العربية ١٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٠-٣٠١، والمقاصد النحوية ٢/ ٧١٦.

(٢) في (جـ): ونانية.

(٣) هذه العلة في الخصائص ٢/ ٣٨٤-٣٨٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٧، الإنصاف ٢/ ٨٣٠، والتبيين ٣٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٠، وشرح اللمع=

وعورض بأنَّ المفعول لمّا قام مقامَ الفاعل أعطي حكمَه، فما المانعُ من إعطاء الفاعل لمّا قام مقام الفضلة حكمَها، كما قاله الكسائي[(١)] والمازني[(٢)] والمبرّد[(٣)]، فأجازوا: (شجرًا غرست الأرض) و(نفسًا طاب محمدٌ). ويمتنع تقديمُه على عامله بقياسٍ إن لم يكن فعلًا متصرفًا بإجماع[(٤)]، كان تمييزَ مفرد، نحو: (عشرون درهمًا)، أو نسبةً غير فعليَّة، نحو: (زيد طيِّبٌ نفسًا) و(زيد أكثرُ مالًا من عمرو) [و(لله درُّ زيد فارسًا)، وكذا نحو: (نِعْمَ رجلًا زيد)، و(حبّذا رجلًا عمرٌو)][(٥)] فإنّه

=للعكبري ١/ ٣٥١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٧، وذكر علة أخرىٰ، وكذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤، وعزاها ابنُ عصفور إلىٰ الزجاج وأبي علي.

(١) عزي إليه في التسهيل ١١٥، وشرحه ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦، وشرح العمدة ١/ ٤٧٦، وشرح ابن الناظم ٣٥١، والارتشاف ٢/ ٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٧٠، وعزاه العكبري للكوفيين عامة (اللباب ١/ ٣٠٠) وكذا في شرح اللمع ١/ ٣٥١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٨، وهو خلاف نقل ابن السرّاج عنهم، وقد تقدم، وعزاه ابنُ يعيش لجماعة من الكوفيين (شرح المفصل ٢/ ٧٤).

(٢) عزا إليه ذلك في المبرد في المقتضب ٣/ ٣٦، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٢٢٩، ١/ ٢٢٣، والصيمري في التبصرة ١/ ٣١٨-٣١٩.

(٣) في المقتضب ٣/ ٣٦، وعُزي إليه ذلك في الأصول ١/ ٢٢٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٨، والمقتصد ٢/ ٦٩٤، وعزاه أبو حيّان أيضًا للجرمي (الارتشاف ٢/ ٣٨٥، ونحوه في توضيح المقاصد ٢/ ١٨٦، وعزي للأخفش (الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٤٥) واختاره بعض النحويين المتأخرين.

(٤) يظهر ذلك من كلام ابن السرّاج في الأصول ٢/ ٢٢٩، وهو صريح في التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٨، وشرح عيون الإعراب ١٦١، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٥٦، والتسهيل ١١٥، وشرحه ٢/ ٣٩٠، وشرح العمدة ١/ ٤٧٥، وشرح ابن الناظم ٣٥١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٨.

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

يمتنع تقديمُه بإجماع، إمّا لأنه من تمييز الجملة، والعامل[١] غير متصرف - كما يقول[٢] ابنُ مالك[٣]- وإمّا لأنه من تمييز المفرد - كما يقوله غيرُه[٤]- هذا كلُّه في غير الضرورة، وأمّا فيها فقد يستباح تقديمُه،[٥] كقول الشاعر:[٦]

وَنَارُنَـــا لَـــمْ يُـــرَ نَـــارًا مِثْلُهَـــا
قَـــدْ عَرَفَـــتْ ذَاكَ[٧] مَعَـــدٌّ كُلُّهَـــا[٨]

---

(١) عطفت في (أ) و(ب) بـ(أو).

(٢) في (جـ): تقول.

(٣) يعني في (نعم رجلًا زيد) وقوله في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٥، وعُزي إليه أنه يرىٰ أن المثالين الأخيرين ونحوهما من قبيل الجملة في تعليق الفرائد ٦/ ٣١٨.

(٤) ذلك القول في التذييل ٣/ ١١٥ أ.

(٥) استشهاده بالبيت الآتي بناء علىٰ أن العامل في التمييز هو الإبهام ومعنىٰ المثليّة، فهو من تمييز الجملة فالتقديم ضرورة (شرح التسهيل ٢/ ٣٩٠-٣٩١) ونحو ذلك في شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٨٥-١٨٦، والمساعد ٢/ ٦٧، وشفاء العليل ٢/ ٥٦٠.

وأما ابن عصفور فيرىٰ التقديم في البيت جائزًا بإجماع؛ بناء علىٰ أن فيه تقديم التمييز علىٰ المبهم الذي ميّزه، وليس فيه تقديم علىٰ العامل، والعامل هو الفعل (يُرَ). (شرح الجمل ٢/ ٢٨٣) وقد نبّه علىٰ ذلك أبو حيّان وقال: إنه من ابن عصفور ومَن تابعه وهمٌ فاحش. (التديبل ٣/ ١١٥ أ ب).

(٦) لم أعرفه.

(٧) في (ب): ذلك.

(٨) بيتان من الرجز.

(مَعَدّ) هو ابن عدنان، وهو أبو العرب كما يقال، والمراد بنوه.

والبيتان في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧، والتذييل ٣/ ١١٥ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٨٥، والمساعد ٢/ ٦٧، وشفاء العليل ٢/ ٥٦٠، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ١٤٠، قال: أنشده الفرّاء، وتعليق الفرائد ٦/ ٣٣٣.

باب الاستثناء[١]

[استفعالٌ][٢] من (الثَّني)، وهو العَوْد إلىٰ الشيء بعد الانصراف عنه؛[٣] لأن فيه عَوْدًا بالإخراج مِمّا قبل (إلا). أو[٤] من: (ثَنَىٰ عِنانَ فرسه) إذا صَرَفها عن وجهها؛[٥] لأن المستثنىٰ مصروفٌ عن حكم المستثنىٰ منه.[٦] مرادٌ منه اسمُ المفعول، بقرينة أن الكلام في المنصوبات، أيْ: (باب المستثنىٰ)، فقد قال السعد[٧]: «وينبغي/ [٢١٠/ أ] أن يُعلم أنّا إذا قلنا: (جاءني القوم إلا زيدًا) فالاستثناء يُطَلق علىٰ إخراج (زيد)، وعلىٰ (زيد) المُخْرَجِ، وعلىٰ لفظ (زيد) المذكور بعد (إلّا)، وعلىٰ مجموع لفظ (إلا) و(زيد). وبهذه الاعتبارات اختلفت

---

(١) في (ب): استثناء.

(٢) في جميع النسخ الست: (أفعال) وهو وهمٌ، وما أثبته الصحيح، وهو كذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٧٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٢.

(٣) هذا المعنىٰ في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٥٤

(٤) في (أ): له.

(٥) هذا المعنىٰ في القواعد والفوائد ٩٥، وقريب منه في شرح المفصل ٢/ ٧٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٢.

(٦) وقيل: إنه مشتق من (ثَنَّيت الشيء) إذا كرَّرته، (شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٥٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٢).

(٧) في حاشيته علىٰ شرح العضد ٢/ ١٣٣.

العبارات[١] في تفسيره، فيجب أن يُحمل كلّ تفسير علىٰ ما يناسبه من المعاني الأربعة». [٢] انتهىٰ.

وهو من حيث هو منصوبٌ وغيرُه، وذِكرُ غير المنصوب معه إنما هو علىٰ سبيل الاستطراد، وإفادةً لتمام القسمة، وإنْ كان مِمّا ليس الكلام فيه، قاله بعض المحققين. [٣]

قال البدر بن مالك[٤]: الاستثناء نوعان: متصلٌ، ومنقطع، فالاستثناء المتصل إخراج مذكورٍ بـ(إلّا) أو ما في معناها من حُكمٍ شامل له ملفوظٍ به أو مقدّر، فالإخراج جنسٌ يشمل نوعي الاستثناء، ويُخرِجْ الوصفَ بـ(إلا)،[٥] كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. [٦]

وقلت: (إخراج مذكور) ولم أقل: (إخراج اسم)؛ لأعمّ استثناء المفرد، نحو: (قام القوم إلا زيدًا) واستثناءَ الجملة لتأوّلها بالمشتق، نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه). وقلت: (بـ(إلا) أو ما في معناها) ليخرج التخصيصُ

---

(١) في (ب): العبارة وفي (جـ): التبارات.

(٢) وأثر ذلك في فهم معنىٰ الاستثناء ظاهر في شرح ابن الحاجب لكافيته ٢/ ٥٣٢-٥٣٦، وشرح الرضي ١/ ٢٢٥.

(٣) مثل ابن هشام في شرح الشذور ٢٦٤، والفاكهي في شرح ٢/ ١٥٠، ولعل الشارح أراده؛ فاللفظ لفظه.

(٤) في شرح الألفية ٢٨٧-٢٨٩ بتصرف يسير.

(٥) سيأتي الحديث عن ذلك في صـ١٤٥٢-١٤٥٥.

(٦) ٢٢ الأنبياء ٢١، وسيأتي مزيد بيان لذلك في صـ١٤٥٢-١٤٥٣.

[بالوصف ونحوه، ويدخلَ الاستثناء بـ(غير) و(سوىٰ) و(حاشا) و(خلا)][١] و(عدا) و(ليس) و(لا يكون). وقلت: (من حكْمٍ شاملٍ له) ليخرج الاستثناءُ المنقطع. وقلت: (ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ)؛ ليتناول الحدُّ الاستثناءَ التامَّ [والمفرّغ، فالاستثناء[٢] التامُّ][٣] هو أن يكون المخرَج منه مذكورًا، نحو: (قام القوم إلا زيدًا)، و(ما رأيت أحدًا إلا عمرًا). والاستثناء المفرَّغ هو أن يكون المُخرَج منه مقدَّرًا في قوة المنطوق به، نحو: (ما قام إلا زيد) التقدير: (ما قام أحد إلا زيد).

وأمّا الاستثناء المنقطع فهو الإخراج بـ(إلا) أو (غير) أو (بيد)[٤] [لِما دخل في حكم دلالة المفهوم، فالإخراج جنس، وقولي بـ(إلا) أو (غير) أو (بيد)][٥] / [٢١٠/ ب] مُدْخِلٌ لنحو: (ما فيها إنسان إلا وتدًا)[٦] و(ما عندي أحدٌ غيرَ فرسٍ) ولنحو ما صحَّ[٧] معناه من: (**أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أني من قريش**،

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (ب): بالاستثناء.

(٣) ساقط من (جـ).

(٤) النصّ علىٰ كون (بيد) دالة علىٰ الاستثناء كـ(إلّا) في الأصول ١/ ٢٨٤، والتسهيل ١٠٧، وشرح الرضي ١/ ٢٤٦، وذكروا من ذلك أيضًا (لاسيّما) (الإيضاح العضدي ٢٢٨، وشرح عيون الإعراب ١٨١، والمفصل ٦٨) و(بله) (الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٦٨، وكشف المشكل ١/ ٥٠١) وأنكر ابن عصفور زيادة الأخيرتين (شرح الجمل ٢/ ٢٤٨، ٢٦٢) وذكروا أيضًا (لمّا) (الارتشاف ٢/ ٣٣٢).

(٥) ساقط من (أ) و(ب).

(٦) في (أ): وتد. وفي (ب): وبرا. وما أثبتُّه الموافق لكلام ابن الناظم، وهو وحده الصحيح.

(٧) في (أ) و(ب): يصح.

واستُرضعت في بني سعد)(١)- ومخرجٌ للاستدراك بـ(لكنْ) نحو: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾(٢) فإنه إخراجٌ لما دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يُسمّىٰ في اصطلاح النحويين استثناءً، بل يُخصّ باسم الاستدراك. وقولي: (لِما دخل) تعميمٌ لاستثناء المفرد والجملة -كما سيأتي.(٣) وقولي: (في حكم دلالة المفهوم) مُخرج(٤) للاستثناء المتصل؛ فإنه إخراج لما دخل في حكم دلالة المنطوق.

والاستثناء المنقطع أكثرُ ما يأتي مستثناه مفردًا، وقد يأتي جملةً، فمن أمثلة المستثنىٰ المنقطع الآتي مفردًا قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾،(٥) فـ(ما قد سلف) مستثنًىٰ منقطعٌ مخرَج مِمّا أفهمه: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم ﴾ من المؤاخذة علىٰ نكاح ما نكَح الآباءُ، كأنه قيل: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخَذٌ بفعله إلا ما قد

(١) ورویٰ أيضًا بلفظ: «أنا أفصح العرب بيد أني...» وقد أورده دون إسناد ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ٦، قال السيوطي: معناه صحيح، ولكن لا أصلَ له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وقال: أورده أصحاب الغرائب، ولا يُعلم مَن خرّجه ولا إسنادُه. (اللآلئ المصنوعة ١/ ١١٦-١١٧) ونحوه في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ٣٤-٣٥، وكشف الخفاء ١/ ٢٣٢.

(٢) ٤٠ الأحزاب ٣٣.

(٣) (كما سيأتي) من كلام ابن الناظم، والحديث عن استثناء الجملة سيرد قريبًا في الصفحة القادمة.

(٤) في (ب): يخرج.

(٥) ٢٢ النساء ٤.

سلف. ومنها قوله تعالىٰ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ [مِنْ عِلْمٍ][(١)] إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[(٢)] فـ(اتباع الظن) مستثنًىٰ مخرَج[(٣)] ممّا[(٤)] أفهمه: (ما لهم به من علم) من نفي الأعمّ من العِلم والظن، فإن الظن يُستحضَر بذكر العِلم لكثرة قيامه مقامه، وكأنه قيل: ما يأخذون بشيءٍ إلا إتباعَ الظن... في أمثلة كثيرة.

ثم قال[(٥)]: ومن أمثلة المستثنىٰ المنقطع الآتي جملةً قولُهم: (لأفعلن كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أفعلِ كذا وكذا)[(٦)]، قال السيرافي[(٧)]: (إلا) بمعنىٰ (لكن)؛ لأنَّ ما بعدها يخالف ما قبلها، وذلك أن / [٢١١/ أ] قولَه: (واللهِ لأفعلنَّ كذا وكذا) عَقْدُ[(٨)] يمين عَقَدَه[(٩)] علىٰ نفسه، وحِلُّه[(١٠)] إبطالُه ونقضُه، كأنه قال: (عليّ فعلُ كذا معقودًا، لكنّ إبطالَ هذا العقد فعلُ كذا).

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) ١٥٧ النساء ٤.

(٣) في (ب): فخرج.

(٤) في (ب): لما.

(٥) في ص٢٩٠-٢٩١ بتصرف.

(٦) نصّ سيبويه علىٰ أن هذا من قول العرب (الكتاب ٢/ ٣٤٢) وهو يقدر أن ما بعد (إلا) مبتدأ وخبر.

(٧) في شرح الكتاب ٣/ ١٢٢ ب، ونحوه في النكت للأعلم ١/ ٦٤٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٦، وقد نقل قوله ابنُ الناظم.

(٨) في (ب): عند.

(٩) في (ب): عنده.

(١٠) في (أ): وعله.

قال الشيخ[١] -رحمه الله-: وتقدير الإخراج في هذا أن يُجعل قولُه: (لأفعلنَّ كذا) بمنزلة: (لا أرىٰ لهذا العقد مبطلًا إلا فعلَ كذا). وجَعَل ابنُ خروف[٢] من هذا القبيل قولَه تعالىٰ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾[٣] علىٰ أن يكون (مَنْ) مبتدأً و(يعذِّبه) الخبر، ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنىٰ الجزاء.[٤] وجَعَلَ الفرّاء مِن هذا قراءةَ مَن قرأ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ[٥] مِّنْهُمْ﴾[٦] علىٰ تقدير: (إلا قليلٌ منهم لم

(١) لا يزال ينقل عن ابن الناظم ويريد بالشيخ والدَه- رحمهما الله- وكلام والده في شرح التسهيل ٢/٢٦٦-٢٦٧.

(٢) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين الأندلسي أبو الحسن (...-٦٠٩هـ) إمام في العربية محقق مدقق، تلمذ علىٰ ابن طاهر الخِدَبّ وأبي إسحاق بن ملكون، شَرَح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، وفي سنة وفاته خلاف. (البلغة ١٥٧، والبغية ٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٣) ٢٢-٢٤ الغاشية ٨٨.

(٤) عزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٢٦٦، والتذييل٣/ ٩١٢، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٦٧ أ، والمغني ٢/ ٤٢٧، ورفع الستور والأرائك ٢/ ٢٥٥، وتعليق الفرائد ٦/ ١٣، ١٣٦. وفي شرح الجمل لابن خروف تحدث عن الاستثناء المنقطع، واستشهد بآيات وبيتٍ وقولين للعرب، ولم يذكر هذه الآية الكريمة في هذا الموضع (شرح الجمل ٧٦ أ ٧٨ ب) وقد تتبعت فهرس الآيات في شرحه للجمل. ولم أجده استشهد بالآية في كتابه كله (الرسالة).

(٥) في (أ) و(ب): (قليلًا) بالنصب. وما أثبته هو الموافق لحديثه عن الجملة المستثناة، كما أنه الموافق لما في شرح التسهيل لابن مالك، وكذا في شرح العمدة ١/ ٣٨٠، وكلام ابن الناظم.

(٦) ٢٤٩ البقرة ٢.

وقراءة العامة النصب، وقراءة الرفع قراءة أبيّ والأعمش وعبد الله بن مسعود (مختصر ابن خالويه ١٥، الكشاف ١/ ٣٨١، البحر المحيط ٢/ ٢٢٦).

يشرب)[١]. ويمكن أن يكون من هذا قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو: ﴿...إِلَّا ٱمۡرَأَتُكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡ﴾،[٢] وبهذا التوجيه يكون الاستثناءُ في النصب والرفع[٣] من: «فأسر بأهلك» وهو أولىٰ مِن أنْ يُستثنىٰ المنصوبُ من (أهلك)، والمرفوعُ مِن[٤] (أحد).[٥] انتهىٰ مع بعض اختصار للأمثلة.

وها هنا فوائد:

الأولىٰ: قيل: الاستثناء حقيقةٌ في المتصل، مَجَازٌ في المنقطع[٦]، وقيل: حقيقة

---

(١) هذا ما قرره شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٢٩.

والذي عند الفرّاء تخريج الآية بقراءة النصب علىٰ أنها من المنقطع، ولكنه انقطاع في المفردات لا الجمل، (معاني القرآن ١/ ١٦٦-١٦٧، قال: «كأنه نفىٰ الفعل وجعل ما بعد (إلا) كالمنقطع عن أول الكلام،... فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت. وهذا التأويل الذي نقله الشارح عن الفرّاء تجده في إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٨٣، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٧٢، والبحر المحيط ١/ ٢٨٨، عند آية أخرىٰ، وتجده معزوًّا للفراء في هذه الآية في المغني ٢/ ٤٢٧.

(٢) ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ...﴾ ٨١ هود ١٢، وهذه القراءة مذكورة في السبعة ٣٣٨، والتيسير ١٠٢، وقراءة باقي السبعة بالنصب.

وتقديرها كذلك في شرح التسهيل ٢/ ٢٨٣-٢٨٤، والمغني ٢/ ٤٢٧ عزاه لجماعة لم يسمهم.

(٣) وتأويل النصب ظاهر؛ لأنه استثناء تام موجب، وتأويل الرفع علىٰ أنها استثناء منقطع، وهو استثناء جملة.

(٤) في (جـ): في.

(٥) لما يلزم علىٰ ذلك من التناقض. وسيأتي الحديث عن ذلك في صـ١٤٧٨.

(٦) وهذا تقرير كثير من علماء الأصول، (المحصول القسم الثالث ١/ ٤٣-٥٣، وعزاه الأسنوي للأكثرين في نهاية السول ٢/ ٤٠٩-٤١٠، وانظر شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ١/ ٤٠٢، والتمهيد في أصول=

فيهما.[١] والذي ذهب إليه المحلِّي[٢] تبعًا لما في (شرح المختصر)[٣] للشيرازي[٤] أن محلَّ الخلاف لفظُ الاستثناء. لكنْ أنكر ذلك السعد في (التلويح)، حيث قال[٥]: قد اشتهر فيما[٦] بينهم أن الاستثناء حقيقةٌ في المتصل، مجازٌ في المنقطع. والمرادُ صيغ الاستثناء، وأمّا لفظُ الاستثناء فحقيقةٌ اصطلاحيةٌ في القسمين بلا نزاع. انتهى[٧].

=الفقه ٢/ ٨٥-٩٠، وشرح المنهاج للأصفهاني ١/ ٣٨٢، شرح جمع الجوامع ٢/ ١٢، والمستصفىٰ ٢/ ١٦٩.

(١) أورد هذا القول ابنُ الحاجب في كتابه منتهىٰ السؤل ٨٨-٨٩، وعزي لبعض المتكلمين (التبصرة للشيرازي ١٦٥) وهو اختيار الباقلاني، ونقله ابن الخباز عن ابن جني، قال الرازي: وهو ظاهر كلام النحويين. (المحصول ٢/ ٣٨، ٤٣) وانظر: إرشاد الفحول ١٤٦.

(٢) يُفهم ذلك من تقريره في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٢، ولم أجد له شيئًا في شرح الورقات للجويني، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد المحلي الشافعي (٧٩١-٨٦٤هـ) نشأ بالقاهرة، وأخذ عن البرماوي والعز ابن جماعة والعجيمي، له بعض تفسير الجلالين وغيرُه. (الضوء اللامع ٧/ ٣٩، شذرات الذهب ٧/ ٣٠٣)

(٣) المختصر هو مختصر منتهىٰ السول لابن الحاجب، والمختصر أيضًا لابن الحاجب، وكلام الشيرازي في شرحه ٢/ ٥٠-٥١ (مخطوط) وانظر ما كتبه أحد مَنْ علق علىٰ الكتاب بهامشه. وهو كذلك في كتابه المحقق (رسالة ماجستير: القسم الثاني ٥٥١-٥٥٥).

(٤) قطب الدين محمود، أو محمد بن مسعود بن مصلح الفارسي (٦٣٤-٧١٠هـ) قرأ علىٰ والده ونصير الدين الطوسي، وعلا شأنه حتىٰ ولي القضاء. برع في أصول الفقه. وله مشاركات في التفسير وعلم الهيئة والطب. (الدرر الكامنة ٤/ ٣٣٩-٣٤١، البغية ٢/ ٢٨٢).

(٥) ٢/ ٢٠ بتصرف يسير.

(٦) في (جـ): فيهما. وما أثبته الموافق لما في التلويح.

(٧) فَصَّل القولَ في ذلك القرافيُّ في كتابه: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤١٥-٤٢٩، ونقل الأسنوي عن بعض العلماء أن المنقطع لا يُسمّىٰ استثناء، لا حقيقة، ولا مجازًا. (نهاية السول ٢/ ٤١٠)، وذكره في شرح=

ثم أنكر على صدر الشريعة[١] أن لفظ الاستثناء مجازٌ في المنقطع،[٢] فعلى هذا يكون محلُّ الخلاف صيغَ الاستثناء، وهو ظاهر كلام[٣] العلامة/ [٢١١/ ب] العضد[٤] -كما ذكره السعد في حواشيه[٥].

الثانية: قال ابن هشام الأنصاري[٦]: لا خلاف أن في قولك: (قام القوم إلا زيدًا) مُخْرَجًا ومُخْرَجًا منه، وأن المُخْرَج ما بعد (إلا)، والمُخْرَجَ منه[٧] ما قبلها، ولكن قبل (إلا) شيئان: القيام، والحكمُ به، والقاعدة أنَّ ما خرج من نقيضٍ دخل

=المنهاج ٢/ ٩٤ (المطبوع مع شرح البدخشي) قال: وظاهر كلام المحقق -يعني البيضاوي- وكثير من المحققين أن الخلاف في صيغ الاستثناء، لا في لفظه؛ لظهور أنه فيهما مجاز لغوي حقيقةٌ بعرف النحو.

(١) هو عُبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (...-٧٤٧هـ تقريبًا) فقيه أصول جدلي محدث مفسّر نحوي لغوي أديب بياني متكلم منطقي (الفوائد البهية ١٠٩-١١١، معجم المؤلفين ٦/ ٢٤٦، الأعلام ٤/ ١٩٧) وله كتاب التوضيح في حل غوامض التنقيح هو الذي بنى عليه السعد شرحه (التلويح) وكلامه في التوضيح في الموضع الذي علق عليه السعد بهامشه في التلويح (وقد سبقت الإشارة إليه).

(٢) ولذلك لم يجعله من أقسام الاستثناء كما صرّح بذلك.

(٣) في (جـ): كلامه.

(٤) عضد الملة والدين، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشافعي (...-٧٥٦هـ) إمام في العربية والأصول مبرّز فيهما، ولي القضاء، وتلمذ عليه السعد التفتازاني وشمس الدين الكرماني، (الدرر الكامنة ٢/ ٣٢٢، البغية ٢/ ٧٥-٧٦)، له شرح على مختصر ابن الحاجب المشهور (المنتهى) وعليه بني السعد حاشيته التي أشار إليها الشارح.

(٥) على شرح العضد ٢/ ١٣٢، وقد صرّح بذلك أيضًا فيما نقله عنه الشارح في الموضع السابق، وأيضًا في ٢/ ٢٨.

(٦) في شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٦٧ بتصرف.

(٧) في (أ) و(ب): منها.

في النقيض الآخر، والنحاةُ اختلفوا: هل زيد مُخرَج من القيام، أو من الحكم به؟ والذي عليه محققو النحاة(١) والفقهاء(٢) أنه مُخْرَجٌ من القيام، فيدخل في عدم القيام، فهو [غير](٣) قائم. وقيل: مُخْرَجٌ من الحكم بالقيام، فهو غير محكومٍ عليه.(٤) وهو قول قومٍ من الكوفيين.(٥)

فعندنا أنَّ الاستثناء من النفي إثباتٌ، ومن الإثبات نفيٌ.(٦) وعندهم أن المستثنىٰ غيرُ محكومٍ عليه بشيء. ومِن حجج الجمهور الاتفاقُ علىٰ حصول

---

(١) مثل سيبويه (الكتاب ٢/ ٣٣٠-٣٣١) وكذا في المقتضب ٢/ ٦٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٩، وعزاه أبو حيّان لسيبويه وجمهور البصريين كما في التذييل ٣/ ١٢ ب، والارتشاف ٢/ ٢٩٤، ونحوه في المساعد ١/ ٥٤٨، وتعليق الفرائد ٦/ ١١.

(٢) كما في الإحكام في أصول ٢/ ٢٦٥، وشرح جمع الجوامع ٢/ ١٤-١٦، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٨-٤٥٩.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) الذي في شرح اللمحة: «وقيل: مخرج من الحكم بالقيام، فيدخل في عدم الحكم فهو محكوم عليه»!

(٥) عزاه أبو حيّان للكسائي (الارتشاف ٢/ ٢٩٤، والتذييل ٣/ ١٢ أ) ونحوه في المساعد ١/ ٥٤٨، وتعليق الفرائد ٦/ ١٠-١١، وعزاه القرافي للحنفيّة (الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٩) والمعني: أن الاستثناء أفاد إثبات الحكم للقوم الذين ليس فيهم زيد، ولم يتضمّن حكمًا علىٰ (زيد)، وإنما هو مسكوتٌ عنه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقم. (التذييل ٣/ ١٢ أ) والحجة لذلك قوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ ١١ الأعراف ٧، فلو كان الاستثناء متضمنًا الحكم لكان قوله: ﴿لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ فضلًا لا يُحتاج إليه.

(٦) قرّر ذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١١، ومن الأصوليين الرازي في المحصول القسم الثالث ١/ ٥٦-٥٩، وابن السبكي في الإبهاج ٢/١٥٨-١٥٩، والأسنوي في نهاية السول ٢/ ٤٢٣-٤٢٨، والآمدي في الإحكام ٢/١٣٨-١٣٩، وعزاه القرافي للسيرافي والرماني وشرّاح المفصل وأكابر النحاة، قال: وهو مذهب الجماعة إلا أبا حنيفة، ولم أر من وافقه. (الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٤-٤٥٥).

التوحيد بقولنا: ([لا إله][١] إلا الله)، وذلك إنما يتمشىٰ علىٰ قولنا: إنَّ المستثنىٰ محكوم عليه، لا قولِهم: إنه مسكوت عنه.[٢] فافهمه. انتهىٰ[٣]

الثالثة: اعتبر بعضهم في الاستثناء أنْ يكون المتكلم بالمستثنىٰ هو المتكلمَ بالمستثنىٰ منه، ومشىٰ عليه ابنُ السبكي[٤] في (جمع الجوامع)،[٥] وقال بعضهم: لا يعتبر ذلك.[٦] قال شارحه المحققُ المحلِّي:[٧] «فقول القائل: (إلا زيدًا) عَقِبَ قول غيره: (جاء الرجال) استثناءٌ علىٰ الثاني،[٨] لغوٌ علىٰ الأول، ولو قال النبي

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) وهذه الحجة للجمهور في التذييل ٣/ ١٢ ب، وذكر غيرَها، وهي كذلك، المحصول القسم الثالث ١/ ٥٧، والإحكام للآمدي ٢/ ١٣٨-١٣٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٥.

(٣) كلام ابن هشام بهذه الحروف في الفوائد الشنوانية ١٨٩ أ.

(٤) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٢٧-٧٧١هـ) المؤرخ الباحث، سبق التعريف بأبيه وأخيه بهاء الدين، وهذا هو صاحب الطبقات، وله مشاركات في الأصول والتاريخ، وولي القضاء. (الدرر الكامنة ٢/ ٤٢٥، الأعلام ٤/ ١٨٤-١٨٥).

(٥) ٢/ ١٠. (طبع مع شرح المحلي له).

(٦) أورده أيضًا ابن السبكي في الموضع السابق.

(٧) في شرحه لجمع الجوامع ٢/ ١٠.

(٨) أي القول الثاني، وهو من لا يشترط اتحاد المتكلم بالمستثنىٰ والمستثنىٰ منه.

ﷺ: (إلا أهلَ الذمة) عَقِبَ نزول قوله [تعالىٰ][(١)]: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ...﴾[(٢)] كان استثناءً قطعًا؛ لأنه المبلّغ عن الله تعالىٰ، وإنْ لم يكن ذلك قرآنًا».[(٣)] انتهىٰ

ومَن تأمَّله عَلِمَ أنه لا يَجري[(٤)] في الوكيل والموكِّل علىٰ الإقرار،[(٥)] وأنه[(٦)] ليس هو الخلافَ في اشتراط اتحاد المتكلم في/ [٢١٢/ أ] الكلام؛[(٧)] لأنَّ السنة والقرآن كلامُ الله، إلا أنَّ القرآن متعبَّدٌ بتلاوته دونها، ولأنَّ الكلام فيما مثّل به قام دون الاستثناء.[(٨)]

الرابعة: هل يُعتبر في الاستثناءِ المتصل القطعُ[(٩)] بدخول المستثنىٰ في المستثنىٰ منه لولا الاستثناء، أو يُكْتفَىٰ بصحَّة دخوله فيه؟ ذهب جمهور النحاة

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ...حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ التوبة ٩، وقد أسقط الشارح الفاء من الآية، والمحليّ أثبتها.

(٣) في (أ) و(ب): قولنا. ويرىٰ ابن الحاجب أن قوله: (إلّا أهل الذمة) ليس إخراجًا لما دخل في الأول، وإنما هو تبيين مرادِ المتكلم باللفظ الأوّل. (شرح المفصّل ١/ ٣٦١).

(٤) في (ب): يجزي.

(٥) تقرير ذلك عند شيخه في الفوائد الشنوانية ١٨٩ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٣٢٦، وذلك أن يقول الموكّل: (لزيد علىٰ عشرةٌ) فيقول وكيله: (إلا خمسة) فلا يعتدّ به استثناءً لاشتراط اتحاد المتكلم، كما سلف.

(٦) يشير إلىٰ الكلام السابق، وهو قول النبي: (إلا أهل الذمة) بعد قوله تعالىٰ: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

(٧) سبق الحديث والخلاف في ذلك في ص٣٦.

(٨) أي: تمّ معناه، وكمُل المراد منه قبل ورود المستثنىٰ.

(٩) في (ب): المنقطع.

إلىٰ الأوّل -كما قاله الرضيُّ-(١) وعليه فـ(إلا)(٢) في قولك: (جاءني رجالٌ(٣) إلا [زيدٌ])(٤) محمولـةٌ علىٰ الصفة، أي: رجالٌ متَّصفون بمغايرة (زيد) - دون الاستثناء؛ لتعذُّرِه؛(٥) إذ شرطُ مُتّصلِه دخولُ المستثنىٰ في المستثنىٰ منه قطعًا(٦)-

(١) في شرح الكافية ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وقال: «أطبقوا أن الاستثناء المتصل (يقصد به: (المستثنىٰ)، وقد سبق ذكرُ ذلك المعنىٰ) مُخْرَجٌ، ولا إخراجَ إلا بعد الدخول» (شرح الكافية ١/ ٢٢٥) ثم نقل عن بعض العلماء أن المستثنىٰ غير داخل في المستثنىٰ منه في الاستثناء المتصل، وعزا في موضع آخر اشتراط الدخول لجميع النحويين إلا المبرد، وعزاه لأكثر الأصوليين ١/ ٢٣٤، وعزاه الدماميني لجمهور النحويين في حاشيته علىٰ المغني ١/ ١٥٤.

(٢) في (ب): بالا.

(٣) في (ب): رجل. وكذا في النسخ الاحتياطية الثلاث، وهو الموافق لمثال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٣٤، ولكن تقرير الرضي مختلف عن هذا. وما أثبته عن (أ) و(ج) هو الموافق لتأويله الآتي ولمثال شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٢٦، الفوائد الشنوانية ١٩٠ أ، كما أنه هو الذي يصحّ أن يُتَوهّم فيه أنه استثناء.

(٤) في جميع النسخ الأصول والاحتياطية: (زيدًا) بالنصب، وهي كذلك عند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٢٦، والفوائد الشنوانية ١٩٠ أ، ولعل الصواب ما أثبتُّه؛ لأنه أراد هنا الوصف لا الاستثناء، وإنما يكون النصب علىٰ رأي المبرد الآتي. ولعل الشارح وشيخه تأثرًا بمثال الرضيّ وفيه النصب؛ لأنه أورده وهو يتكلم عن المجيزين، والمسألة مختلفة. وفي المغني ١/ ٧١: «فلو قلت: (قام رجال إلا زيدًا) لم يصح اتفاقًا»، وذكر خلاف المبرد في ذلك.

(٥) أي محمولة علىٰ الصفة دون الاستثناء، لتعذُّر الحكم بالاستثناء. مع أنه سيأتي أنه لا يوصف بـ(إلا) إلا حيث يجوز الاستثناء بها عند بعض العلماء، وذلك صـ١٤٥٥.

(٦) وجه كون (زيد) غيرَ مقطوع بدخوله في (رجال) أنَّ (رجال) نكرة، ليست مشتملة علىٰ (أل) التي هي للعهد، فليس يُدرىٰ إن كان (زيد) واحدًا منهم، أم لا، بخلاف كلمة (الرجال) فـ(أل) للعهد، وقد عُهِد أن (زيدًا) واحدٌ من هؤلاء الرجال.

ومنقطِعِه[١] عدمُ الدخول قطعًا. وذهب المبرد[٢] إلىٰ الثاني فيجوز عنده الحملُ علىٰ الاستثناء فيما ذُكر. انتهىٰ.

الخامسة: قال ابن السرّاج[٣]: إذا كان الاستثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذي قبله دلَّ[٤] علىٰ الاستثناء، قال بعضهم: تأمّلْه فإنه يدِقُّ.[٥] ولذلك يَحْسُن استثناءُ (الظنّ) بعد ذكر (العلم)، ولا يحسن استثناء (الأكلِ) ونحوِه.[٦] انتهىٰ. ولا أظنه يخالف ما مرَّ للبدر[٧]. والله أعلم.

السادسة[٨]: المستثنىٰ -كما عُلم مِمّا مرّ- هو المُخْرَج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروكٍ بـ(إلّا) أو ما بمعناها.[٩] فالمُخْرَج جنس يشمل المستثنىٰ، نحو:

---

(١) أي: وشرط المنقطع من الاستثناء.

(٢) عزي ذلك للمبرد في شرح الرضي ١/ ٢٣٤، ٢٤٧، وحاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ١٥٤.

(٣) في الأصول ١/ ٢٩١ بمعناه، وأورده ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٦٧-٢٦، وقد اشترط ذلك أيضًا الأزهريُّ في التصريح ١/ ٣٥٢.

(٤) كذا في جميع النسخ الأصول والاحتياطية، جعل خبر (كان) فعلًا ماضيًا غير مقرون بـ(قد)، والأشهر قَرْنُه بها، وهو ما فعله ابن السرّاج في هذا الموضع الذي نقل الشارح كلامه بمعناه، وابنُ مالك الذي يوافق نقلُ الشارح نقله لكلام ابن السرّاج إلا في إسقاط (قد).

(٥) قال ذلك ابن السرّاج نفسُه في الموضع السابق، وهذا آخر كلامه.

(٦) قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٢، وهو بألفاظه في شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٦٦ ب.

(٧) يعني ابن الناظم وقد نقل عنه كلامًا طويلًا، وهو يعني ما في ١٤٣٤-١٤٣٥.

(٨) منقولة بتصرف عن تعليق الفرائد ٦/ ٧-٩.

(٩) الذي في (ج): أو بما بمعناها. والذي في (د) و(ه): بإلا أو بمعناها. وأثبت ما في (أ) و(ب)، وسيكرر نحوه قريبًا. وهو الموافق لما عند ابن مالك؛ فهذا تعريفه له بحروفه في التسهيل ١٠١، وفيه زيادة قوله: (بشرط الفائدة).

(قام القوم إلا زيدًا) وغيرَه، نحو: (ما جاءني القوم لكنْ زيدٌ جاءني) ونحو: (قام القوم ولم يقم زيد)، كذا قيل.[١] وقولنا: (تحقيقًا أو تقديرًا) تقسيمٌ للجنس الذي هو المُخْرَج؛ لإرادة بيان دخول المتصل، نحو: (جاء إخوتك إلا زيدًا) فإنه مخرَج تحقيقًا، والمنقطع، نحو: (ما لزيد علمٌ بقيام عمرٍو إلا ظنًا يظنُّه)،[٢] فإنَّ هذا ليس بمخرَجٍ تحقيقًا؛ ضرورةَ أن الإخراج بعد الدخول أوّلًا،[٣] والظنُّ لم يدخل في العلم، فكيف/ [٢١٢/ ب] يُخرَج عنه؟ وإنما هو مخرَج تقديرًا، قُدّر إخراجُه من حيث هو مقدَّرُ الدخول[٤] في العلْم لمّا كان مستحضَرًا بذكره لقيامه مقامَه في كثيرٍ من المواقع، و(من مذكورٍ، أو متروك) تقسيمٌ آخر للجنس الذي هو المخرَج، يراد به بيانُ انقسامه إلىٰ تامٍّ، وإلىٰ مفرّغ، فالأوّل كقولك: (قام القومُ إلا زيدًا) فالمستثنىٰ منه هو (القوم)، وقد ذُكِر، والثاني كقولك: (ما ضربت إلا زيدًا)، فالمستثنىٰ منه هو (أحد) الذي هو مفعولُ (ضربت)، وليس بمذكور، والتقدير: (ما ضربت أحدًا [إلا زيدًا][٥]). و(بـ(إلّا) أو [ما][٦] بمعناها) أي: بمعنىٰ (إلا) من

(١) ممّن قال ذلك أبو حيّان في التذييل ٣/ ١١ ب، وابنُ عقيل في المساعد ١/ ٥٤٨، وكلام الشارح هنا موجود بحروفه عند الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ٧ لكنه زاد في آخره: (وستعرف ما عليه).

(٢) في (ب): بظنه.

(٣) شرح الرضي ١/ ٢٢٤، وقد سبق الإشارة إلىٰ ذلك.

(٤) في (أ) و(ب): هو مقدم والدخول. وما أثبته هو الصواب؛ لظهور معناه، ولموافقته كلام الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ٧ الذي نقل الشارح عنه ذلك، والتنبيه علىٰ ذلك أيضًا في شرح التسهيل ٢/ ٢٦٤.

(٥) ساقط من (أ) و(ب)، وبيان ذلك والنصُّ عليه في شرح الرضي ١/ ٢٢٤.

(٦) سقطت من (أ) و(جـ).

الأدوات المذكورة في هذا الباب - متعلِّقٌ بالمُخْرَج، خرج به المخْرَجُ بغير ذلك، نحو: (قال القوم، ولم يقم زيد) ونحو: (اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهلَ الذمّة)[١] فإنَّ كلًّا من (زيد) و(أهل الذمّة) في المثالين المذكورين[٢] أُخرِجَ بغير ذلك، فيكون مثلُ ذلك خارجًا من التعريف. والله أعلم.

(وحروف) أيْ: أدوات وآلات (الاستثناء) أي: الإخراج، كما هو أحد معانيه السابقة؛ ولذا[٣] لم يقل: (حروفه)[٤]؛ لأنه في الترجمة بمعنىٰ (المستثنىٰ)،[٥] وإن أمكن فيه الاستخدام[٦]، إلا أنّ ما ارتكبه أوضحُ. وهذه العبارة[٧] مع كثرة دورانها في لسانهم، فالمراد منها أن الاستثناء قرينةٌ ودالّ علىٰ عدم إرادة شمول حكم المستثنىٰ منه للمستثنىٰ؛ لا أنَّه سبقَ له دخولٌ فيه، ثم أُخرج، وإلّا لَزِمَ إلغاؤُه في

(١) في (ب): المدينة.

(٢) في (ب): المذكور.

(٣) في (جـ): ولذ.

(٤) وإنما قال: وحروف الاستثناء.

(٥) وكان الراعي قد عاب علىٰ الآجرومي فعلَه فقال: «بوّب الشيخ علىٰ المستثنىٰ وتكلّم علىٰ حروف الاستثناء، وكان الأنسب أن يتكلم علىٰ المستثنىٰ، ثم بعد ذلك يعود علىٰ حروف الاستثناء. (المستقل بالمفهومية ٩٠ ب).

(٦) وهو أن يستعمل الشيء بمعنىٰ، ثم يعيد الضمير إليه بمعنىٰ آخر جائزٍ فيه. وقد سبق الحديث عن ذلك في صـ٤١.

(٧) أي: الإخراج.

نحو الإقرارات للتناقض.(١) (ثمانية) خبرٌ عن المبتدأ الذي هو (حروف)، ودالٌّ(٢) علىٰ أنَّ المراد من جمع الكثرة القلَّةُ، ولا يَخفىٰ أن مفهوم العدد لا يُفيد حصرًا علىٰ الراجح،(٣) إذ هي عشرة علىٰ عَدِّه، والحق أنها ثمانيةٌ عندهم(٤)، ولكنه تَسامحَ، فعَدَّ/ [٢١٣/ أ] اللغات(٥) أصولًا، وأسقطَ بعض الأصول،(٦) فإنَّ منها (ليس) و(لا يكون)، وسيأتي الكلام عليهما عند التمثيل.(٧)

ولا يتعيَّن التغليبُ في قوله: (حروف)،(٨) فقد قال الصفّار في (شرح

---

(١) في (أ) و(ب): للناقض. وذلك في نحو الإقرار بقولك: (له عليَّ عشرة إلا ثلاثة)، ففيه إثباتٌ للثلاثة؛ لأنها داخلة في (العشرة)، وفيه نفيٌ لها صريح، وذلك تناقض، وهو ما عبّر عنه ابن الحاجب بالكذب، وذلك مبيَّنٌ في شرحه للكافية ٢/ ٥٣٤، وتعليق الفرائد ٦/ ١١-١٢.

(٢) في (ب): وذلك.

(٣) تقدم الحديث عن ذلك مرارًا، منها ما في صـ٤٩٥-٤٩٦.

(٤) عدّها كذلك ابن هشام في الأوضح ٢/ ٢٥٠، وبلغ بها الحيدرة اليمني ثلاث عشرة أداة (كشف المشكل ١/ ٥٠١)، وابنُ عصفور إحدىٰ عشرة، (المقرب ١/ ١٦٦)، والظاهر أن الآجرومي عدّها ثمانية كما صرّح بذلك. قال الحلاوي: إنها ترجع إلىٰ ستة فإنّ (سِوىٰ) و(سُوىٰ) و(سواء) شيءٌ واحد (شرح الآجرومية ٧٢ أ) ونحوه في شرح الرملي ٢٤٤، وشرح المقتي ٥١ ب.

(٥) في (جـ): للغات.

(٦) أشار إلىٰ ذلك الحسني في الدرة النحوية ٣٥ أ، والصباغ في شرحه ٣٦ ب، واعتذر عنه بأنه من باب التسهيل علىٰ المبتدئ، ووصفه المقتي بأنه تساهلٌ من المصنف (شرح الآجرومية ٥١ أ).

(٧) وذلك في صـ١٥١٩.

(٨) وقد حكم بذلك الشيخ زروق ١١١ب، والشيخ خالد في شرحه الآجرومية ٩٠، والرملي ٢٤٤، والشربيني ٦٥ ب، ونحوه في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٣٠، وسمّاه المكودي مجازًا (شرح الآجرومية ٢٠).

الكتاب)[١]: سيبويه يطلق الحرفَ[٢] علىٰ الاسم، والفعل.[٣] انتهىٰ.

وعليه فإطلاق[٤] الحرف[٥] علىٰ مطلق الكلمات استعمالٌ آخرُ لهم.[٦] وعلىٰ التغليب فإنّما غلّب الحرف،[٧] وهو (إلا)، و(خلا)، و(عدا)،[٨] و(حاشا) في بعض الأحوال، وإن كان[٩] مرجوحًا بالنسبة للاسم والفعل؛ لأن (إلّا) أصلُ أدوات الاستثناء،[١٠] فهي أشرفُها في بابها، وإن كان لغيرها شرفٌ من جهة أخرىٰ، إلّا أن الخواصَّ أحقُّ بالرعاية.

---

(١) في (أ): كتاب.

وقولُ الصفار في شرحه الكتاب ٤٤/أ ب، بمعناه، قال معلِّقًا علىٰ قول سيبويه: فهذه الحروف إنما كان أصلها في الاستعمال، قال: «يريد بالحروف الأفعال؛ لأنها كَلِمٌ، وسيبويه يجعل الكلمة حرفًا، كما تقدم في أول الكتاب».

(٢) في (أ) و(ب): الحروف.

(٣) يمكن فهْمُ ذلك من قول سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٠٩، وكذا في المقتضب ٤/ ٣٩١.

(٤) في (ب): بإطلاق.

(٥) في (أ) و(ب): الحروف. وما أثبتّه أولىٰ، ليجري الجميع علىٰ لفظةٍ واحدة، كما سيأتي.

(٦) وهذا تأويل الراعي لكلام الآجرومي (المستقل بالمفهومية ٩٠ ب) والصباغ في شرحه ٣٦ ب، وظاهر كلام ابن جبريل أنه لا يرىٰ صحة هذا الاستعمال (شرح الآجرومية ٥٠ ب) وكذا في شرحها للبهنسي ٤٤ب.

(٧) في (أ): الحروف. وما أثبتّهُ هو الملائم لكلامه الآتي بعد: (وهو) وقوله: (وإن كان مرجوحًا).

(٨) في (ب): وعدا وخلا.

(٩) أي الحرف.

(١٠) هذا تعليل تغليبه الحروف.

وهي مطلقًا أربعةُ أقسام: ما هو حرفٌ، وهو (إلا). وما هو فعلٌ، وهو (ليس) و(لا يكون). وما هو مشتركٌ بين الفعل والحرف، وهو (خلا)، و(عدا)،[١] و(حاشا).[٢] وما هو اسمٌ، وهو (غير)، و(سوىٰ) بلغاتها.

(وهي) يحتمل أنَّ الأصل: (أحدها) أو: منها (إلا)، ثم يتم الكلام علىٰ ما يناسب، ويحتمل أنّ المراد (إلا) وما عُطف عليها، بتقدير العطف سابقًا علىٰ الإخبار.[٣]

وبدأ بـ(إلا) لأنها حرفٌ وأصلُ أدوات الاستثناء، لنقلها الكلام من حال إلىٰ حال، وذلك من شأن الحروف،[٤] ألا ترىٰ إلىٰ نقله

---

(١) ظاهر كلام ابن جني أنه لا يراها حرفًا (اللمع ١٢١)، وصرّح بذلك الزبيديُّ في الواضح ٩١، وقال السيرافي: ولم أر أحدًا ذكر في (عدا) الجرّ إلا الأخفش، فإنه قرنَها في بعض ما ذكر مع (خلا) في الجر (شرح الكتاب ٣/ ١٣٠أ)، وقال الأنباري: إن سيبويه لم يذكر فيها إلا النصب (أسرار العربية ٢١٢-٢١٣) ونحو ذلك في شرح المفصل ٢/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٠.

(٢) ظاهر كلام سيبويه أنّ (حاشا) لا تكون إلا حرفًا. (الكتاب ٢/ ٣٠٩) ٢/ ٣٤٩، ونحوه في الأصول ١/ ٢٨٨، والتعليقة ٢/ ٧٦، والإيضاح العضدي ٢٣٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، وشرح السيرافي ٣/ ١٢٩ أ، قال: وأكثر الناس يخالف سيبويه في ذلك، وعدّها المبرد من الحروف ومن الأفعال. (المقتضب ٤/ ٣٩١، ٤٢٦) ونحوه في اللمع ١٢١، ١٢٥، ونقل الصيمري عن المبرد أنه يراها فعلًا (التبصرة ١/ ٣٨٥) ونحوه في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٦، وروىٰ المازني عن أبي زيد عن بعض العرب أنه نصَب بها (الأصول ١/ ٢٨٨) ونقل ابن السرّاج عن البغداديين النصبَ والجرّ بها، (الأصول ١/ ٢٨٩) ونقل السيرافي عن أبي عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب. (شرح الكتاب ٣/ ١٢٩ ب).

(٣) في (أ): علىٰ إلا. وقد سبق نحو هذا الإعراب مرارًا، منها ما في ص٨٨-٨٩.

(٤) الإشارة إلىٰ ذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٨٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٤.

(ما)[١] من الإيجاب إلىٰ النفي، والهمزةُ من الخبر إلىٰ الاستخبار، و(أل) من التنكير إلىٰ التعريف،[٢] فـ(إلّا) تنقله[٣] من التعميم إلىٰ التخصيص، ويُكْتَفَىٰ بها عن ذكر المستثنىٰ منه في نحو: (ما قام إلا زيد)،[٤] وما عداها مِمّا يُستثنىٰ به موضوعٌ موضعَها، ومحمولٌ عليها- ولأنها لا تقع إلا في باب الاستثناء غالبًا، وغيرُها يقع في أبوابٍ أخرَ.[٥] وقلنا: (غالبًا) لأنها قد تكون بمنزلة (غير)،[٦] فيوصف بها وبتاليها / [٢١٣/ ب] جمعٌ منكَّرٌ[٧] أو شبهُه، فمثال الجمع المنكَّرِ:

---

(١) أي: (ما) تنقل الكلام من الإيجاب إلىٰ النفي. وذلك بإضافة المصدر (نقل) إلىٰ مفعوله، ثم جاء بالفاعل (ما)، وكذلك في الآتي بعدُ. وهذا استعمال قليل في العربية، والكثير في مثل هذا الاقتصار علىٰ ذكر المفعول مضافًا إليه (شرح التسهيل ٣/ ١١٨).

(٢) لا تخلو عبارة الشارح من ضعف. وأحسَن منها قولُ ابن يعيش: «وإنما كانت (إلا) هي الأصلَ؛ لأنها حرف، وإنما يُنقل الكلامُ من حدّ إلىٰ حدّ بالحروف، كما نقلت (ما) في قولك: (ما قام زيد) من الإيجاب إلىٰ النفي، وكذلك حرفُ الاستفهام ينقل من الخبر إلىٰ الاستخبار، وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلىٰ المعرفة...» شرح المفصل ٢/ ٨٣.

(٣) أي الكلام.

(٤) ويشاركها في ذلك (سوىٰ) و(غير).

(٥) ذكر هذه العلة أيضًا العكبري في اللباب ١/ ٣٠٢، وصدرُ الأفاضل في التخمير ١/ ٤٥٥، وكلتا العلتين ذكرهما ابن إياز في المحصول شرح الفصول ٩٩ ب، ونقلهما عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٦٦- ١٦٧.

(٦) بيان ذلك في الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٥، والمقتضب ٤/ ٤٠٨-٤١١.

(٧) اشتراط كون الموصوف منكَّرًا في المقتضب ٤/ ٤١١، والأصول ١/ ٢٨٥، والمسائل المنثورة ٥٨، مع أنه مثل في الإيضاح بمعرفة (٢٢٩)، ووافقه الجرجاني في المقتصد ٢/ ٧١١، واشتراط التنكير أيضًا في الكافية ١١٢، والتسهيل ١٠٤، وشرحه ٢/ ٢٩٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٥، وتوضيح=

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]، فلا يجوز في (إلّا) هذه أن تكون للاستثناء لفساد المعنىٰ. ومثالُ المعرَّف الشبيه بالمنكَّر قولُه:[٢]

أنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً فوق بَلْدةٍ   قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[٣]

فإنَّ تعريف (الأصوات) تعريفُ جنس،[٤] ومثال شبه الجمع[٥] قولُه:[٦]

لو كان غيري سُلَيْمَي الدَّهْرَ غيَّره   وقْعُ الحوادِثِ إلا الصارِمُ الذَّكَرُ[٧]

فـ(إلّا الصارم) صفةٌ لـ(غيري).

=المقاصد ٢/ ١١٤، وممّن نصّ علىٰ اشتراط الجمع ابن السرّاج في الأصول ١/ ٢٨٥، وابن الحاجب في الكافية ١١٢، وابن مالك في التسهيل ١٠٤، وشرحه ٢/ ٢٢٨، وكذا في توضيح المقاصد ٢/ ١١٤.

(١) ٢٢ الأنبياء ٢١.

(٢) هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه ٢/ ١٠٠٤.

(٣) البيت من الطويل،

ويروىٰ: (فألقت)، وهو في وصف ناقة أنيخت في بلد موحش لا صوت فيه إلا صوتها، و(بلدة) الأولىٰ ما يلامس الأرض من صدر الناقة وهي الكِركرة. و(البغام) صوت الناقة تهمهم به.

والبيت في الكتاب ٢/ ٣٣٢، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، والأصول ١/ ٢٨٦، والخزانة ٣/ ٤١٨-٤٢١.

(٤) وذكر ابن السرّاج أنه يشترط في المستثنىٰ منه أن يكون نكرةً أو ما فيه الألف واللام علىٰ غير معهود (الأصول ١/ ٢٨٥) والنص علىٰ جواز ما عُرّف بأداة جنسية في التسهيل ١٠٤، وشرحه ٢/ ٢٩٨، ٣٠٠.

(٥) نصّ علىٰ جوازه أيضًا ابن مالك في التسهيل ١٠٤.

(٦) وهو لبيد بن ربيعة، والبيت في ديوانه بشرح الطوسي، في صـ٦٢.

(٧) البيت من البسيط ويروىٰ: (سليمىٰ اليوم)، وهي رواية الديوان. و(الذكَر) الذي حديده فولاذ، والبيت في الكتاب ٢/ ٣٣٣، والمسائل المنثورة ٥٩، والنكت للأعلم ١/ ٦٣٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٧، والمغني ١/ ٧٢.

ومقتضىٰ كلام سيبويه[١] أنه لا يُشترط كونُ الموصوف جمعًا أو شبهَه، لتمثيله بـ(لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغَلَبْنا)، وهو لا يُجري (لو) مُجرىٰ النفي،[٢] كما يقول المبرد.[٣]

وتفارق (إلا) هذه (غيرَ)[٤] من وجهين: أحدهما: أنه لا يجوز حذف

(١) في الكتاب ٢/ ٣٣١، ونحوه في المقتضب ٤/ ٤٠٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٣، والنصُّ علىٰ أن هذا هو مذهبه في المغني ١/ ٧٢.

(٢) أراد أن سيبويه لو كان يجري (لو) مجرىٰ النفي لكان الموصوف وهو كلمة (رجل) شبيهًا بالجمع؛ لأنها حينئذٍ نكرة في سياق النفي. فإذا لم تكن جارية مجرىٰ النفي عنده فكلمة (رجل) مفرد لا شبهة فيه، وهذا تأويل الدماميني في (تعليق الفرائد ٦/ ٩٠، وحاشية المغني ١/ ١٥٦) أو لعلَه أراد أن (لو) إذا لم تكن للنفي فلا وجه للإبدال؛ لأن الاستثناء موجَبٌ، وتعيَّنَ كونها وصفًا، وهو تفسير السيرافي والأعلم وابن مالك، والنص علىٰ أن (لو) لا تفيد النفي في شرح السيرافي ٣/ ١١٦ب، والنكت للأعلم ١/ ٦٣٥، والمقتصد ٢/ ٧١٢-٧١٣، والكشاف ٣/ ١١٠، وشرح المفصل ٢/ ٨٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٨، وعزْوُه لسيبويه في المغني ١/ ٧٢.

(٣) يعني إجراءه (لو) مجرىٰ النفي، وذلك فيما عزا إليه ابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٠١-٣٠٢، ونقله ابنُ مالك وذكر أن رأي المبرد في الحقيقة لا يخالف رأيَ سيبويه (شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩) ونقل أيضًا ردّ ابن خروف ما نقله ابن السرّاج عن المبرد، وكذا في التذييل ٣/ ٤١ ب، وعزي للمبرد أنه يرىٰ التفريغ بعد (لو) و(لولا) في الارتشاف ٢/ ٢٩٨، والتذييل ٣/ ١٦ب، والنص علىٰ كون المبرد يرىٰ (لو) دالة علىٰ النفي في المغني ١/ ٧١، ٧٢، وتعليق الفرائد ٦/ ٩٠، وممّن يرىٰ أن الكلام المصدَّر بـ(لو) غيرُ موجب صدرُ الأفاضل في التخمير ١/ ٤٧٥.

(٤) في (جـ): غيرا. وكلاهما صحيح.

موصوفها،[١] لا يقال: [(جاءني إلا زيد)، ويقال:][٢] (جاءني غيرُ زيد). ونظيرُها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفاتٍ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

والثاني: أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز (عندي درهمٌ إلا دانقٌ)؛ لأنه يجوز: (إلا دانقًا)،[٣] [ويمتنع (إلا جَيّدٌ)؛ لأنه][٤] يمتنع (إلا جيدًا)، ويجوز: (درهمٌ غيرُ جيدٍ)، قاله جماعاتٌ،[٥] قال ابن هشام[٦]: وقد يقال إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ [إِلَّا ٱللَّهُ][٧]﴾[٨]... الآية، ولمثال سيبويه السابق[٩]: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلَبْنا).

---

(١) يدل على ذلك كلام سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٤، وهو صريح في المفصل ٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٤، والتسهيل ١٠٤-١٠٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٥.

(٢) ساقط من(أ) و(ب).

(٣) والدانق سدس الدرهم، (حاشية الدماميني على المغني ١/ ١٥٧).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) منهم المبرد في المقتضب ٤/ ٤٢٢، ٤١١، وأبو علي في المسائل المنثورة ٥٨، وصدر الأفاضل في التخمير ١/ ٤٧٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٨، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٥٤، وابن مالك في التسهيل ١٠٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١١٤، والشاطبي في شرح الألفية ١/ ٣٩٣، وذكر ثلاثة أوجه أخرى، وحديثه في هذين الوجهين من الفرق منقول بنصّه عن المغني ١/ ٧٢.

(٦) في المغني ١/ ٧٢ بتصرف يسير.

(٧) ساقط من (ب) و(ج).

(٨) ﴿...لَفَسَدَتَا﴾ ٢٢ الأنبياء ٢١.

(٩) زيد في (ج) هنا: بقوله. ولا حاجة لها، ولم ترد في كلام ابن هشام في المغني.

ولم يثبت كونُها حرفَ عطف،[١] في مثل: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۞ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[٢] الآية، ولا زائدة،[٣] في مثل:

حَـرَا جِـيـجُ[٤] لا تنفَـكُّ إلا مُنَاخَـةً ... علىٰ الخَسْفِ أو يُرْمَىٰ بهـا بَلَـدٌ قَفْـرُ[٥]

وراجع (المغني)،[٦] ففيه المزيد.

وكأنّ المصنف لم يقيِّد (إلا) بالاستثنائية لإخراج غيرها مِمّا ذكرناه؛ لأن المقام مخصِّصٌ لها، ولأنها لا تنصرف عند الإطلاق إلا إليها.

---

(١) خلافًا للأخفش (معاني القرآن ١/ ١٦٢) وأبي عبيدة (مجاز القرآن ١/ ٦٠)، اللذين أثبتا ذلك، وهو منقول في معاني الحروف للرماني ١٢٨، والأزهية ١٨٧، والمغني ١/ ٧٣، والهمع ٣/ ٢٧٤، وعزاه ابن هشام للفراء، والحقُّ أنه يصرّح بخلاف ذلك بعد أن نقله عن بعض النحويين، معاني القرآن ١/ ٨٩، ٢/ ٢٨٧. ونقل ابن هشام أنّ الجمهور يؤولون ما استدل به المجيزون علىٰ أن الاستثناء فيه منقطع.

(٢) ١٠-١١ النمل ٢٧.

(٣) عُزِيَ ذلك للأصمعي والمازني وابن جني (كما في المحتَسَب ١/ ٣٢٨، والمغني ٣/ ٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٨، والجنىٰ الداني ٥٢٠، ونحوه في الهمع ٣/ ٢٧٤، والخزانة ٩/ ٢٤٨.

(٤) في (ب) و(جـ): حواجيج.

(٥) البيت من الطويل،

وقائله ذو الرمة، ويروىٰ: (قلائص) و(ما تنفعك)، ويروىٰ: (أو نرمي بها (بلدًا قفرا) وهي الرواية المشهورة ورواية الديوان. ولم أجد الرفع إلا عند الشارح. و(الحراجيج): النّوقُ الطوال، أو الضامرة. و(الخسف): الذل. والمراد أنها لا تبيت إلا طاويةً من الجوع، أو ساريةً في سير طويل لبلدٍ بعيد.

والبيت في الديوان ٣/ ١٤١٩، والحلبيات ٢٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٨، وتخليص الشواهد ٢٧٠-٢٧٢، والخزانة ٩/ ٢٤٧-٢٥٧.

(٦) ١/ ٧٢-٧٣.

تنبيه:/ [٢١٤/أ]

لا يقال: كان الأولىٰ للمصنف البداءةَ بما يكون المستثنىٰ معه واجبَ النصب علىٰ كل حالٍ، كالمستثنىٰ بـ(ليس) و(لا يكون)، كما فَعَل في (الشذور)؛[١] لأن المصنف لم يتعرض لهذا النوع البتة.[٢]

(و(غير)) عطفٌ -كما بعده- علىٰ (إلا)، علىٰ ما مرّت الإشارة إليه.[٣]

وإنما وصل الفعلُ إليها بلا واسطة؛ لأنها أشبهت الظروفَ بإبهامها، وهي[٤] يصل إليها بلا واسطة، وإنما لم تُبْنَ لتضمّنها معنىٰ (إلا)؛ لأنها لم تقع في الاستثناء لذلك، بل لأنها تقتضي مغايرةَ ما بعدها، فاشترك (إلا) و(غير) في المغايرة، فالمعنىٰ الذي صارت [به][٥] (غير) استثناءً هو لها في الأصل، لا لتضمّنها معنىٰ (إلا)؛ فلم تُبْنَ حينئذٍ، كما بسطه ابن النحاس.[٦]

---

(١) في صـ١٦.

(٢) في (ب): البت.

(٣) في صـ١٤٥١.

(٤) في (ب): ويعي. والمراد الظروف.

(٥) زيادة لازمة ليستقيم بها المعنىٰ، وهي كذلك في تعليقة ابن النحاس.

(٦) الحلبي، وكلامه في تعليقته علىٰ المقرب٦١ ب، وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر (٦٢٧هـ-٦٩٨هـ) شيخ الديار المصرية في النحو، أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش، ومن تلاميذه أبو حيّان، لم يصنّف إلا تعليقته علىٰ المقرب. (البلغة ١٨٢-١٨٣، والبغية ١/ ١٣-١٤).

وزعم الرضيُّ[١] أنه لا حاجة إليه، بل لمّا حُمِلت (إلا) على (غير) في الوصفية، [و(إلّا) حرفٌ لا يقبل الإعراب، وروعي حالُها العارضُ لها بسبب الحمل في الوصفية][٢]، وهو ما تستحقه من الإعراب لولا مانعُ حرفيَّتها، فجُعِل ذلك الإعرابُ على ما بعد (إلا) عاريَّةً - حُملت[٣] (غير) على (إلّا)[٤] في الاستثناء، ونَظَرْنا فإذا هي اسم يتحمّل[٥] الإعرابَ، فجُعِل إعرابُ الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس (غير) على سبيل العاريَّة، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن يُعتذر لانتصاب (غير) في الاستثناء بما قاله بعضُهم[٦] -لمّا رأى انتصابَه من دون واسطة، كما كان في المستثنى بـ(إلا)- وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة حرفٍ لمشابهة الظروف المبهمة بإبهامه. وإنما لم يُحْتج إلى العذر المذكور لِما بيّنا من أنَّ حركة (غير) لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عاريَّةٌ، فكأن (غير) هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة، والدليل على أن الحركة لِما بعدها حقيقةً جوازُ العطف على محلّه، كما [تقدَّم،][٧] / [٢١٤/ب]

---

(١) في شرح الكافية ١/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ساقط من (أ) و(ب).

(٣) هذا جواب (لمّا) في قوله: لمّا حُملت (إلا) على (غير)...

(٤) في (أ) و(ب): حملت على غير إلا.

(٥) في (ب): يحتمل.

(٦) هو ابن الباذش (الارتشاف ٢/ ٣٢٢، والتذييل ٣/ ١٨ أ) ونقل أبو حيّان عن شيخه الأبّدي عزوَ هذا الرأي للفارسي وابن بابشاذ وأبي علي الرندي، (التذييل ٣/ ١٨ أ).

(٧) سقطت من(أ). والحق أنه لم يتقدم شيء. والكلام بدونها مختلٌّ أيضًا؛ لوجود كلمة (كما).

نحو: (ما جاءني غيرُ زيدٍ[١] وعمرٌو) بالرفع عطفًا علىٰ محل (زيد)؛ لأن المعنىٰ: (ما جاءني إلا زيدٌ) [وعمرٌو][٢] انتهىٰ المقصودُ منه.

(و(سوىٰ))[٣] كـ(رِضَىٰ) (و(سُوَىٰ)) بوزن (هُدَىٰ)[٤] (و(سَواء)) بوزن (سَماء)[٥]، وفيها لغةٌ رابعة، وهي (سِوَاء) بوزن (بِنَاء)، حكىٰ هذه اللغةَ ابن الخباز،[٦] وأبو حيّان،[٧] وابن هشام في (الجامع).[٨] وصريحُ كلامه[٩]

(١) في (أ) و(ب): ما جاءني إلا زيد.

(٢) سقطت من (أ) و(جـ) وتقرير العطف علىٰ المحل في الكتاب ٢/ ٣٤٤، والأصول ١/ ٢٨٥، والنكت للأعلم ١/ ٦٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٥.

(٣) في (ب): كسوىٰ.

(٤) ذكرها الزجاجي في الجمل٢٣، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة (شرحها ٢/ ٣٢١) وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٣، وابن مالك في التسهيل ١٠٧.

(٥) ذكرها المبرد في المقتضب ٤/ ٣٤٩، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٢٨٤، والزجاجي في الجمل ٢٣٠، وأبو علي في الإيضاح ٢٢٨، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٨٣، وكذا في المقدمة المحسبة شرحها ٢/ ٣٢١، وشرح المفصل ٢/ ٨٣، والمقرب ١/ ١٦٦، والتسهيل ١٠٧.

(٦) في توجيه اللمع ٦٤ ب، ٦٥ أ، وفي شرح ألفية ابن معط له ٤٧/ أ. وممّن ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٣، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٠٤، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٤٤، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١١٥، وابن عقيل في شرح الألفية ١/ ٦١١ قال: (وقلّ مَنْ ذكرها) والشيخ زروق في شرح الآجرومية ١١١ ب، والسنهوري في شرحه ٧٢ أ، والرملي ٢٤٤.

(٧) في التذييل ٣/ ٥٧ ب، والارتشاف ٢/ ٣٢٦.

(٨) في صـ١٣٣، وحكاها في أوضح المسالك ٢/ ٢٥٢.

(٩) يعني الآجرومي.

كالأخفش[١] أنّه يُستثنىٰ بالثلاثة التي ذكرها، ولم يمثِّل سيبويه إلا بالمكسورة،[٢] وعليها اقتصر في (الشذور)،[٣] وذكرَها في (الكافية)[٤] مع الممدودة،[٥] وقال ابن عصفور[٦]: لم يُشرب منها معنىٰ الاستثناء إلا المكسورة، فأمّا[٧] المستثنىٰ[٨] بما عداها فبالقياس عليها.

وظاهر كلام النحاة أن الاستثناء بهذه اللغات مسموعٌ.

(و(خلا) و(عدا) و(حاشا)) عطفٌ علىٰ (إلّا). وهذه تُستعمل تارةً حروفًا، وتارةً أفعالًا، ويأتي الكلام عليها عند تعرض المصنف لذلك.[٩].

(فالمستثنىٰ بـ(إلا) يُنصب) وجوبًا بها، علىٰ الأصحّ من أقوالٍ حكاها في (التسهيل)،[١٠] كلُّها واهية خلا ثلاثة منها، ومع ذلك فهي مردودة. قال البدر في

---

(١) عزي ذلك له في الارتشاف ٢/ ٣٢٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ١١٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٥٠، وقد حكم بأن سيبويه لم يمثّل إلا بها أبو حيّان في التذييل ٣/ ٥٧ ب.

(٣) ٢١ وشرحه ٢٦٠، ٢٦٦.

(٤) يعني ابن الحاجب في كافيته ١١١.

(٥) في (أ) و(ب): المحدود.

(٦) نقل ذلك أبو حيّان والمرادي عن ابن عصفور وعن شرحه الصغير (التذييل ٣/ ٥٧ ب، توضيح المقاصد ٢/ ١١٥) وهو أيضًا في تعليق الفرائد ٦/ ١٤٢، ولم يصلْنا شرحُه الصغير للجمل، وأما في شرحه الكبير فقد ذكر اللغات الثلاث الأولىٰ ٢/ ٢٤٩، وكذا في المقرب ١/ ١٦٦.

(٧) في (أ) و(جـ): فإن.

(٨) في (جـ): استثنىٰ.

(٩) في صـ١٥٠٤-١٥١٩.

(١٠) في صـ١٠١، وعدّد الشاطبي ثمانية أقوال. (شرح الألفية ١/ ٣٤٩-٣٥٠).

(شرح الخلاصة)[(١)]: واعلم أن الاسم المستثنىٰ بـ(إلا) في غير تفريغ يَصح نصبُه علىٰ الاستثناء، سواءً كان متصلًا، أو منقطعًا، والناصب لهذا المستثنىٰ هو (إلا)،[(٢)] لا ما قبلها بتقويتها،[(٣)] ولا به مستقلًا[(٤)]، ولا بـ(أستثني) مضمرًا،[(٥)]

---

(١) يعني ابن الناظم في شرح الألفية ٢٩١-٢٩٤ بتصرف.

(٢) وهذا هو الذي يظهر لي من رأي سيبويه، كما سيأتي آخرَ الحاشية الآتية، وهو رأي المبرد في الكامل ٢/ ٦١٣، وفيه صرّح بأنه رأي سيبويه أيضًا، وعزاه ابن مالك لسيبويه وللمبرد والجرجاني، قال: وقد خفي كونُ هذا مذهبَ سيبويه علىٰ جمهور الشراح لكتابه، ثم قال: فحاصل كلام سيبويه أن (إلا) هي الناصبة، ومَنْ نسب إليه خلافَ هذا فقد تأوّل أو غلط فيما تأوّل. (شرح التسهيل ٢/ ٢٧١، ٢٧٣).

(٣) وهو رأي ابن السرّاج (الأصول ١/ ٢٨١) والفارسي (البغداديات ٥٩٣، والبصريات ١/ ٧٠٢، والمسائل المنثورة ٥٥، والإيضاح العضدي ٢٢٥) وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢، وعزاه فيه علىٰ سيبويه، وكذا في معاني الحروف للرّماني ١٢٦، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، ورصف المباني ١٧٦، والجنىٰ الداني ٥١٦، واختاره الحريري في شرح الملحة ٢١٠، وهو كذلك في شرح السيرافي ٣/ ١٠٦ ب، وسر الصناعة ١/ ١٢٦، والمقتصد ٢/ ٦٩٩، والنكت للأعلم ١/ ٦٢١-٦٢٢، وشرح عيون الإعراب ١٧٧، ولا يظهر لي صحة عزو هذا المذهب لسيبويه، فمذهبه أقرب إلىٰ أن يكون الناصب له (إلا)، أو أنه انتصب عن تمام الجملة (الكتاب ٢/ ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١).

(٤) يعني ما قبل (إلا). وهو رأي السيرافي في شرحه الكتاب ٣/ ١٠٧ أ، وسيعزوه ابن الناظم فيما بعدُ لابن خروف.

(٥) عزا السيرافي والأعلم إلىٰ المبرد والزجاج أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير (أستثنىٰ) ويجعلان (إلا) نائبة عن (أستثني) (شرح السيرافي ٣/ ١٠٧ أ، والنكت ١/ ٦٢٢) وعزا ابن بابشاذ إلىٰ المبرد أن الناصب هو معنىٰ (إلا) وهو (أستثني) (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢)، ورأي المبرد الأوّل في المقتضب ٤/ ٣٩٠، وهو كذلك في سر الصناعة ١/ ١٢٨، والخصائص ٢/ ٢٧٦، وشرح عيون الإعراب ١٧٧، وعُزي للمبرد وحده في الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٥٧، وإلىٰ الزجاج في أسرار العربية ٢٠١، وعزاه الأنباري للكوفيين في الإنصاف ١/ ٢٦١، وبعضُ العلماء يفسّره بما يقرب من الرأي الأوّل وهو أنّ العامل (إلا)=

خلافًا لزاعمي ذلك. ويدلّ علىٰ أن الناصب هو (إلا) أنَّها حرفٌ مختص بالأسماء، غيرُ منزّل منها منزلةَ الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في (إلّا) أن تكون عاملةً، ما لم تتوسط بين عامل مفرّغ ومعمولٍ فتُلغىٰ وجوبًا إنْ كان التفريغ محقّقًا، نحو: (ما قام إلا زيدٌ)، / [٢١٥/أ] وجوازًا إنْ [كان][(١)] مقدَّرًا، نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)،[(٢)] فإنه في تقدير: (ما قام إلا زيد)؛ لأن (أحدا) مبدلٌ منه، والمبدلُ منه في حكم المطَّرَح.[(٣)] فإن قيل: لا نسلِّم أنَّ (إلا) مختصةٌ بالأسماء؛ لأنَّ دخولها علىٰ الفعل ثابتٌ، كقولهم: (نشدتك اللهَ إلّا فعلتَ)، و(ما تأتيني إلا قلت خيرًا)، و(ما تكلَّم زيد إلا ضَحِكَ)،[(٤)] سلَّمْنا[(٥)] أنها مختصة، لكن ما ذكرتموه معارَضٌ بأنَّ (إلا) لو كانت عاملةً [لاتّصل بها الضميرُ ولعملت الجرَّ، قياسًا علىٰ نظائرها.[(٦)] فالجواب: أنَّ (إلا) إنما تدخل[(٧)] علىٰ الفعل إذا كان في

=نفسُها (شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣، ورصف المباني ١٧٦، والمساعد ١/ ٥٥٧، وشفاء العليل ١/ ٤٩٩، وائتلاف النصرة ١٧٤).

(١) سقطت من (جـ).

(٢) في (جـ): زيدًا.

(٣) في (ب): الطرح. والذي في كلام ابن الناظم: المطروح. وقد مضى الحديث عن ذلك في باب البدل.

(٤) الحديث عن ذلك في المفصل ٧٢، وشرحه ٢/ ٩٤-٩٥، والتسهيل ١٠٥، وشرح الرضي ١/ ٢٥١.

(٥) كذا في كلام ابن الناظم.

(٦) أورد ابن مالك هذين الإشكالين، وأجاب عنهما في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٥-٢٧٧، وهو كذلك في شرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٥٠-٣٥٢.

(٧) في (ب): تدل.

تأويل الاسم، فمعنىٰ: (نشدتك إلّا فعلتَ): ما أسألك إلا فعلَك، ومعنىٰ: (ما تأتيني إلا [قلت خيرًا)، و(ما تكلم زيدٌ إلا ضحك): (ما تأتيني][1] إلا قائلًا خيرًا)، و(ما تكلَّم[2] زيدٌ إلا ضاحكًا)، ودخولُ (إلّا) علىٰ الفعل المؤوّل بالاسم لا يقدح في اختصاصها[3] بالأسماء، كما لم يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافةُ إلىٰ الفعل لتأوُّله بالمصدر في نحو: ([يوم][4] قام زيد).

[و][5] وقوله: (لو كانت (إلا) عاملةً][6] لاتَّصَلَ بها الضميرُ، ولعمِلت الجرَّ)، قلنا: القياس في كل عاملٍ إذا دخل عليه الضمير أن يتصل به، ولكنْ منَع من اتصال الضمير بـ(إلا) أنَّ الانفصال ملتَزَمٌ في التفريغِ المحقَّقِ والمقدر، فالتُزِم مع عدم التفريغ ليجري الباب علىٰ سنَنٍ واحد.[7] وأمّا قولكم: لو كانت (إلا) عاملةً لعملت الجرّ فممنوع؛ لأن عمل الجرّ إنما هو للحروف التي تضيف معانيَ الأفعال إلىٰ الأسماء، وتنسبُها[8] إليها، و(إلّا) ليست كذلك، فإنها لا تَنسب إلىٰ

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) في (أ) ولا تكلم. وما أثبتُّه الموافق للمثال الذي تأوله، وهو الموافق لكلام ابن الناظم.

(٣) في (ب): اختصاصه.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) ساقط من (ب) و(أ).

(٧) هذا جواب ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٥.

(٨) في (أ): وتنسب.

الاسم الذي بعدها شيئًا، بل تخرجه من[١] النسبة فقط، فلمّا خالفت الحروفَ الجارَّةَ لم تعمل عملَها، وعملت النصب.

وذهب السيرافي[٢] إلىٰ أن الناصب هو ما قبل (إلّا) / [٢١٥/ ب] من فعلٍ أو غيره بتعدية (إلا). ويُبطل هذا المذهبَ صحةُ تكرير الاستثناء، نحو: (قبضت عشرةً إلا أربعةً إلا اثنين)، إذ لا فعلَ في المثال المذكور إلا (قبضت)، فإذا جُعل مُعَدًّىٰ [بـ(إلا) لـزِم تعديتُه إلىٰ (الأربعة) بمعنىٰ الحطّ، وإلىٰ (الاثنين) بمعنىٰ الجبر،[٣] وذلك حكمٌ بما لا نظير له، أعني استعمالَ فعلٍ واحد معدًّىٰ][٤] بحرف واحد لمعنيين متضادَّين.[٥]

وذهب ابنُ خروف إلىٰ أنَّ الناصب ما قبل (إلا) علىٰ سبيل الاستقلال.[٦] ويبطلُه أنه حكمٌ بما لا نظير له، فإنّ المنصوب علىٰ الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضي

(١) في كلام ابن الناظم (عن).

(٢) رأيه في شرح الكتاب ٣/ ١٠٦ب ١٠٧أ، وقد سبق تخريج هذا القول في صـ١٤٦١، وقد ذكره ابن الناظم أيضًا.

(٣) في (جـ): الخبر. ومعنىٰ الجبر: أنه إذا تكرر الاستثناء في نحو هذا كان الاستثناء الأوّل مِمّا قبله، وكان الثاني مستثنىٰ من الأول، فإذا قلت: (عندي عشرة إلا خمسةً إلا درهمًا، صار مقرًا بستة، فالخمسة مستثناة من العشرة، والدرهم مستثنىٰ من الخمسة، فكأنه عَوْدٌ لجبر ما أُخذ منه المستثنىٰ الأول، وبيانُ ذلك في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٨، وشرح السيرافي ٣/ ١٢١ أ، وهذه إحدىٰ الطرق في حساب المستثنىٰ في نحو هذا الأسلوب.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) هذا الردّ في أيضًا في المساعد ١/ ٥٥٦.

(٦) يحتمله كلامه في شرح الجمل له ٧٥ أ، (بترقيمي) وعزي إليه ذلك في تعليق الفرائد ٦/ ٢٦.

له غيرها؛ لأنها لو حُذفت لم يكن لذكره معنىٰ، فلو لم تكن عاملةً فيه، ولا موصلةً[١] عملَ ما قبلها إليه مع اقتضائها إيّاه لزم عدمُ النظير، فوجب اجتنابُه.

وذهب الزجاج إلىٰ أنَّ الناصب (أستثنىٰ) مضمرًا.[٢] وهو مردودٌ بمخالفةِ النظائر، إذ لا يُجمع بين فعلٍ وحرفٍ يدلّ علىٰ معناه، لا بإظهار ولا بإضمار، ولو جاز ذلك لنُصب[٣] ما وَلي (ليت) و(كأنّ) بـ(أتمنّىٰ) و(أشبّه)، وفي الإجماع علىٰ امتناع ذلك دلالةٌ علىٰ فساد إضمار (أستثني).

وإذا بَطلت هذه المذاهبُ تعيّن القولُ بأنَّ الناصب للمستثنىٰ هو (إلا) لا غير. انتهىٰ.

ووجّه الرضيُّ[٤] كون (إلا) عاملةً بأنها مقوّمة لمعنىٰ الاستثناء ومحصلةٌ له، والعاملُ ما به يتقوّم المعنىٰ المقتضي للإعراب. وهو أَوْجَه.

قلت: ويرِدُ علىٰ قوله[٥]: (لأنَّ عمل الجر إنما هو للحروف...[٦] إلىٰ آخره) (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا جَرَّت، فإنها حروفٌ وعملت الجرّ، مع أنها تُنَحّي معاني الأفعال عن الأسماء، ولا تنسبها إليها. فتدبّره.

---

(١) كذا في كلام ابن الناظم.

(٢) سبق تخريجه قريبًا.

(٣) في (جـ): النصب.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٢٢٦.

(٥) يعني ابن الناظم. وقوله تقدم في صـ١٤٦٣.

(٦) في (جـ): إنما هو للجر للحروف.

ثم قيَّد وجوبَ النصب بما (إذا كان الكلام) السابق على المستثنىٰ (تامًّا) أيْ: مذكورًا / [٢١٦/ أ] فيه المستثنىٰ منه (موجَبًا) بفتح الجيم، أيْ: لم يسبقه نفيٌ ولا شبهه، وهو النهي والاستفهام الإنكاري، كان الاستثناء متصلًا، وهو ما يكون ما بعد (إلا) فيه بعضًا مِمّا قبلها،[١] (نحو) (زيدًا) من قولك: ((قام القومُ إلا زيدًا) و) نحو: (خرج الناس إلا عمرًا) أردف به المثالَ الأوّل؛ للإشارة إلىٰ ضعف دلالةِ (خرج) على النفي، وأنه ليس في معنىٰ: (لم يبق بالدار -مثلًا- إلا عمرو)، بخلاف[٢] دلالة (تغيّر) علىٰ [لم يبق علىٰ][٣] حاله في قوله[٤]:

وبالصَّريمةِ منهم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤيُ[٥] والوَتِدُ[٦]

-أو كان منقطعًا، وهو ما لا يكون فيه ما بعد (إلا) بعضًا مِمّا قبلها، نحو: (قام

---

(١) في (ب): قبله.

(٢) في (أ): لخلاف.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) وهو الأخطل، والبيت في ديوانه برواية السكري ٢/ ٤٣٤.

(٥) في (أ) و(ب): النوء.

(٦) في (ب): إلا النوق الولد.

والبيت من البسيط، ويروىٰ: (وبالصريمة منها) وهي رواية الديوان والصريمة اسم موضع و(النُّؤْي) حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، والجمع (نُؤِيّ).

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٩، وشرح العمدة ١/ ٣٨٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٥٣-١٢٥٤.

القوم إلا حمارًا). ولا فرق -على ما قاله المصنّف[١]- بين تأخُّر المستثنى عن المستثنى منه -كما مرّ- أو تقدّمه عليه، نحو: [(قام][٢] إلا زيدًا القومُ).

قال أستاذنا[٣]: «وظاهر كلامه تعيُّن نصب المستثنى المذكور إذا تأخر عند جميع العرب؛ لأنه ذكَر الإبدال في المنفي، ولم يذكره في الموجب. وليس كذلك، بل الإبدال فيه أيضًا لغةٌ حكاها أبو حيّان،[٤] وخرَّج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ[٥] [مِّنْهُمْ][٦]﴾.[٧] ولا يَخفى عليك أنَّ لغة النصب هي المشهورة؛[٨] فالوجوب باعتبارها أو باعتبار الأكثر والأغلب». والله أعلم.

تنبيه: ما ضَبطنا به المتصلَ والمنقطع أولى من قول كثير:[٩] المتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع ما لم يكن فيه المستثنى من

---

(١) لم يصرح الآجرومي بشيء، لكن الشارح أخذ ذلك من عموم كلامه، حيث لم يذكر في الموجب التام إلا النصب.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) هو الشنواني. وقوله في المواهب الرحمانية ٢/ ٣٧٥.

(٤) في البحر المحيط ٢/ ٢٦٦.

(٥) في (أ) و(ب): قليلًا، والمراد قراءة الرفع.

(٦) سقطت من (ب) و(جـ).

(٧) ٢٤٩ البقرة ٢، وقد سبق تخريج قراءة الرفع في ص١٤٣٨.

(٨) في (أ) و(ب): المشهور.

(٩) منهم أبو علي في الإيضاح ٢٣١، والزبيدي في الواضح ٩٢، وابن جني في اللمع ١٢٢، وابن فضال في الإشارة إلى تحسين العبارة ٦٧، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٧٢٠، وابن الشجري في أماليه ٣/ ١٧٥، وهو شائع جدًا في المتقدمين والمتأخرين.

جنس المستثنىٰ منه؛ لأنه يرد عليه: (جاءني الحجازيون إلا التميميين)، و(القوم إخوتك إلا بني خالِك أو عمِّك). فتدبّره[١].

(وإن كان الكلام) المشتمل علىٰ المستثنىٰ منه (منفيًّا) أي: بأنْ تقدَّمه نفيٌ - كما يأتي تمثيلُه للمصنف - ومِثْلُ النفيِ النهيُ[٢] والاستفهام[٣] / [٢١٦/ ب] الإنكاري، ويجوز أن يكون النفيُ صار حقيقةً عرفيَّةً فيما ذُكر، وحينئذٍ يطابق ما نصّ عليه غيرُه،[٤] ويأتي التمثيل.

تنبيه: لابدّ في كلٍّ من النفي والنهي أن يكون مشتملًا علىٰ المستثنىٰ منه، - كما ذكر - ليخرج ما إذا انتقض النفيُ أو النهيُ، فلا يَثبت له حكمُ هذا القسم،[٥]

---

(١) وجه الإشكال في المثالين أن التميميين من جنس الحجازيين، فكلُّهم بشر... وقد نبّه علىٰ ذلك بغير هذا التمثيل ابنُ الحاجب في شرحه كافيته ٣/ ٣٢، وأماليه ٢/ ٥٥٥، وابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠١، وابن عقيل في المساعد ١/ ٥٥٠، واعتذر لهم ابن الحاجب بأنه قد يقال: إن غير الجنس قد يطلق علىٰ ما لم يكن داخلًا في الأوّل، والجنس ما كان داخلًا، فلما كان المنقطع غيرَ داخل في الأوّل أمكن أن يعبّر عنه بأنه من غير الجنس.

(٢) النص عليه في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٥، والمقتصد ٢/ ٧٠١، وشرح الملحة ٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٩، والقواعد والفوائد ٩٦، وكشف المشكل ١/ ٤٩٧.

(٣) النص علىٰ كون الاستفهام في هذا الباب مثل النفي في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٥، والمقتصد ٢/ ٧٠١، وشرح الملحة ٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٩، والقواعد والفوائد ٩٦، وكشف المشكل ١/ ٤٩٧.

(٤) في (أ): نصر.

(٥) هذا الشرط وبعض أمثلته في الإيضاح العضدي ٢٢٧، والمقدمة المحسبة وشرحها ٢/ ٣٢٠، ٣٢٣، والمقتصد ٢/ ٧٠٦، وكشف المشكل ١/ ٤٩٧، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٠، وشرح الرضي ١/ ٢٤٣، والمساعد ١/ ٥٥٨، وتعليق الفرائد ٦/ ٣٩.

نحو: (ما شرب[1] أحدٌ إلا الماءَ إلا زيدًا)، و(لا تأكلوا إلا اللحمَ إلا عمرًا)، وكذا إذا انتقض بالحال [نحو:][2] (ما مررت بأحدٍ إلا قائمًا إلا زيدًا)،[3] فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي، إذ المعنىٰ: (شربوا الماء إلا زيدًا)، و(أكلوا اللحم إلا عمرًا)، و(مررت بهم قائمين إلا زيدًا).

(تامًّا) بأنْ ذُكِرَ فيه المستثنىٰ منه. ثم ذَكَر جواب الشرط بقوله: (جاز فيه) أي المستثنىٰ إنْ كان الاستثناء متصلًا -كما يؤخذ من تمثيله الآتي- بأن كان المستثنىٰ فيه بعض المستثنىٰ منه- الإتباعُ، باتفاق البصريين والكوفيين، لكن سبيله عند البصريين[4] (البدل) من المستثنىٰ منه برجحان،[5] بدلَ[6] البعض من الكل.[7] واعتُرِض عليهم بعدم ضميرٍ يعود علىٰ المبدل منه في نحو: (ما جاءني

(١) في (ب): شربت.

(٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) أشار سيبويه إلىٰ النصب في نحو هذا المثال: (لكتاب ٢/ ٣٣١) وتأويله عنده أنه راعىٰ الإثبات الذي في الحال، وأنّ الاستثناء منه، فقولك: (ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيدًا) كأنه قال: (قد قالوا ذلك إلا زيدًا).

(٤) الكتاب ٢/ ٣١١، والمقتضب ٤/ ٣٩٤، والأصول ١/ ٣٠٣، والجمل للزجاجي ٢٣٠، والإيضاح العضدي ٢٢٦، واللمع ١٢٢.

(٥) في (ب): يرجحان.

(٦) في (ب): بكل.

(٧) نصَّ علىٰ كونه بدلَ بعض من كلٍّ ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٩٧، وكذا في شرح الرضي ١/ ٢٣٢-٢٣٣.

القوم إلا زيدٌ)، فليس مثلَ: (أكلت الرغيفَ ثلثَه)،[١] وبأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإثبات، فإنه موجَب، والمبدل منه منفيٌّ.[٢]

وأجيب عن الأوّل بوجوه منها: أنَّ الضمير مقدَّر[٣] مع البدل، أيْ: (إلا زيدٌ منهم). وهذا سَلَكَه الشارح،[٤] تبعًا لجماعة.[٥] ومنها أنهم لم يشترطوا[٦] الضمير في بدل البعض لخصوص كونه[٧] ضميرًا، بل لكونه رابطًا،[٨] فإذا وُجِد الربطُ بدونه حَصَل الغرضُ من غير جمودٍ علىٰ اشتراط وجوده، والربط هنا متحقق بدونه، وذلك لأنَّ (إلا) وما بعدها من تمام[٩] الكلام الأوّل، و(إلا) لإخراج الثاني من الأول، فعلم أنه بعضُه، / [٢١٧/ أ] فحصل الربطُ بذلك، ولم يَحتجْ إلىٰ

---

(١) أورد هذا الاعتراض ابنُ القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٩٧، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٣٢، وابن هشام في المغني ١/ ٧٠، والدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ٤٢.

(٢) أورد هذا الاعتراض ثعلب، نقله عنه السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١٠١ أ، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٧، والمغني ١/ ٧٠، وتعليق الفرائد ٦/ ٤٢.

(٣) في (جـ): يقدر.

(٤) يعني خالدًا الأزهري، وذلك في شرحه للآجرومية ٩٠.

(٥) منهم ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٩٧.

(٦) في (جـ): يشرطوا.

(٧) كررت في (ب).

(٨) في (أ) و(ج): رابطة. وأثبتُّ ما في (ب)؛ لأنه الأظهر، وهو الموافق لكلام الدماميني.

(٩) في (ب): تام.

ضمير، بخلاف: (قبضت المال بعضَه). وهذا سلكه بدر دمامين.[١] ومنها: أنَّ البدل في الاستثناء قسمٌ علىٰ حدته، ليس من تلك الأبدال التي تثبت في غير الاستثناء. وهو الحق كما سَلَكه ابن الضائع.[٢]

-وعن الثاني[٣] بأنه بدلٌ من الأوّل في عمل [العامل][٤] فيه، وتخالُفُهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدليَّةَ؛ لأنَّ سبيل البدل أن يُجعل الأوّلُ كأنه لم يُذكر، والثاني في موضعه.[٥] وقال ابن الضائع[٦]: اعلم أنَّ البدلَ في الاستثناء إنّما المراعىٰ فيه

(١) في حاشيته علىٰ مغنىٰ اللبيب ١/ ١٥٣، وفي تعليق الفرائد ٦/ ٤٢، وهو من قبله في شرح الرضي ١/ ٢٣٣.

(٢) في (أ) و (ب) وثلاث الاحتياطيات: (الصايغ) وفي (جـ): الصانع، وهو بهذين في نسخ تعليق الفرائد ٦/ ٤٣، والتصويب عن التذييل ٣/ ٣٢ ب الذي نقل فيه أبو حيّان هذا القول معزوًّا لشيخه أبي الحسن بن الضائع، ونُقل عن ابن الضائع أيضًا في الهمع ٣/ ٢٥٤، وكلامُ ابن الضائع في شرحه الجمل ٣/ ٩٩٠ (الرسالة).

(٣) أي: وأجيب عن الثاني. وهذا الجواب للسيرافي في شرحه الكتاب ٣/ ١٠١ أ، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٨٢، ونقله ابن مالك عن السيرافي في شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، وكذا في شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، والجواب أيضًا في شرح ألفية معط لابن القواس ١/ ٥٩٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٣.

(٤) في جميع النسخ الستّ الأصول والاحتياط: (عمل العمل) وما أثبتُّه هو الصحيح، وهو كذلك في شرح السيرافي وشرح التسهيل وشرح ابن الناظم.

(٥) ذلك مبين في الكتاب ٢/ ٣١١، والمقتضب ٤/ ٣٩٤، والمقتصد ٢/ ٧٠٢، وشرح السيرافي ٢/ ١٠١ أ.

(٦) في (أ) و (ب): الصائغ، وهو كذلك في التصريح ١/ ٣٥٥، وفي (جـ): الصانع، وهو بهذين في نسخ تعليق الفرائد ٦/ ٤٣، وهو تصحيف، وفي الهمع ٣/ ٢٥٦: (ابن الصائغ) وفي نسخة منه: (ابن الضائع) بالضاد المعجمة، وهو الصواب، وقوله في شرحه الجمل ٣/ ٩٨٩-٩٩٠ (الرسالة) بتصرف، وهو كذلك في التذييل ٣/ ٣٢ ب، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٦٩.

وقوعُه مكانَ المبدل منه، فإذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا زيد) فـ(إلا زيد) هـو البـدل[١] والذي يقع موقع (أحد)، فليس (زيد) وحده بـدلًا مـن (أحـد)، و(إلا زيـد)[٢] هـو الـ(أحد) الذي نفيت عنه القيام، فـ(إلا زيد) بيانٌ لـ(الأحد) الذي عنيتَ،[٣] ثم قال بعد ذلك: فعلىٰ هـذا البـدلُ في الاسـتثناء أشبهُ ببـدل الشـيء مـن الشـيء مـن بـدل البعض من الكل. انتهىٰ.

وبهذا الأخير أيضًا يجاب عن الأوّل مع منع البعضـية[٤]. وقـال الرضـي[٥]: لا منْعَ من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة، نحو: (مررت برجلٍ لا ظريفٍ ولا كريمٍ)، جَعَلْتَ حرف النفي مع الاسم بعده صفةً لـ(رجل)، والإعراب علىٰ الاسم، كـذلك تجعـل في نحـو: (مـا جاءني القوم إلا زيد) بدلًا، والإعراب علىٰ الاسم[٦]. قال ابن الدهان في (الغرّة)[٧]: ليس

---

(١) كون مجموع (إلا) والمستثنىٰ هو البدلَ مقررٌ في الكتاب ٢/ ٣٣٤، والمقرب ١/ ١٦٧.

(٢) في متن شرح الجمل المحقق: (و لا زيد) ولعل الصواب ما أثبتّ؛ لأنه أقرب إلىٰ مراده، وهو الموافق لنقل تلميذه أبي حيّان في التذييل ولِما في تعليق الفرائد، وهو كذلك في جميع نسخ التحقيق.

(٣) في (ب): عينت. وما أثبتّه هو الموافق لكلام ابن الضائع ولِما نقله عنه أبو حيّان.

(٤) فلا يكون بدلَ بعضٍ، بل بدل كلٍّ، وهو لا يُشترط فيه ضميرٌ يربطه بالمبدل منه.

(٥) في شرح الكافية ١/ ٢٣٣ بتصرف.

(٦) الذي في شرح الكافية: «تجعل في نحو: (ما جاء قوم إلا زيد) قولنا: (إلا زيد) بدلًا، والإعراب علىٰ الاسم» ونحوه في شرح السيرافي ٣/ ١٠١أ ب، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٢.

(٧) شرح اللمع، والجزء الذي في جامعة الإمام وجامعة أم القرىٰ ناقص يبدأ من النكرة والمعرفة، وليس فيه الحديث عن الاستثناء ولا البدل، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٦٩.

في المبدلات ما يخالف فيه البدلُ حكمَ المبدل منه إلا في الاستثناء وحده، وذلك[1] أنك إذا قلت: (ما قام أحد إلا زيدٌ) فقد نفيت القيام عن (أحد)، وأثبت القيام لـ(زيد). انتهىٰ.

وسبيله عند الكوفيين عطفُ النسق، فجعلوا (إلا) حرفَ عطف[2] - كما مرّ - وهي عندهم بمنزله (لا) العاطفة / [٢١٧/ ب] في أنّ ما بعدها مخالفٌ لِما قبلها، لكن ذاك منفيٌّ بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد نفي.[3] وهو مذهب مردود عند الجمهور، ووجْه الردّ أنه سُمِعَ من كلامهم مطردًا نحوُ: (ما قام إلا زيد) وليس لنا حرفُ عطف يلي العواملَ. قال ابن هشام[4]: «وقد يجاب بأنه ليس تاليَها في التقدير، إذ الأصل: (ما قام أحدٌ إلا زيد)» قال البدر الدماميني[5]: لكنْ يلزم عليه جوازُ حذف المعطوف عليه باطراد، والفَرْضُ أنه قليل.[6]

---

(١) سقطت الواو من (ب).

(٢) مذهبهم مذكور في معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧، والأصول ١/ ٣٠٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٠١ أعزاه فيه للكسائي والفرّاء وثعلب، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٨٢، وشرح الرضي ١/ ٢٣٢-٢٣٣، وعُزي للكوفيين عامة في التسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، والارتشاف ٢/ ٣٠١.

(٣) تقرير مذهبهم بهذا في المغني ١/ ٧٠، وتعليق الفرائد ٦/ ٤٤.

(٤) في المغني ١/ ٧٠، وهو الذي أورد الاعتراض السابق، وهو كذلك في تعليق الفرائد ٦/ ٤٤، وعنه نقل الشارح.

(٥) في تعليق الفرائد ٦/ ٤٤، بتصرف يسير.

(٦) وللدماميني ما يخالف ذلك في حاشيته علىٰ المغني ١/ ١٥٣، حيث قال: «وغايته أن المعطوف عليه حُذف في اللفظ، ولا محذور فيه».

تنبيهات:

الأول: جواز الإتباع مع رجحانه في الاستثناء المتصل متفَقٌ عليه بين الحجازيين والتميميين، والخلافُ بينهم إنما هو في المنقطع، كما يأتي[١].

الثاني: جاء على الإبدال قراءةُ الجمهور: ﴿مَّا فَعَلُوهُ[٢] إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣] برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في (فعلوه)، وقرأ ابن عباس[٤] بالنصب على الاستثناء.[٥] قيل: والدليل على أن الإتباع أرجحُ إجماعُ السبعة على الرفع[٦] في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ[٧] شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٨] وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ

---

(١) في صـ ١٠٦١-١٠٦٢.

(٢) في (ب): ما فعله.

(٣) ٦٦ النساء ٤، وهذه القراءة قراءة السبعة إلا ابن عامر، فإنه قرأ بالنصب، (السبعة ٢٣٥، العنوان في القراءات السبع ٨٤، التيسير ٨٠).

(٤) هو عبدالله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم (٣ق.هـ-٦٨هـ) ابن عم النبي ﷺ يقال له: حَبْر العرب، دعا له النبي بالحكمة والفقه في الدين والتأويل، وكان يسمّى ترجمان القرآن. (أسد الغابة ٣/ ١٩٢-١٩٥، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ١٤١-١٥٤).

(٥) وهي قراءة ابن عامر كما سبق، وعزيت إلى أبيّ وابن إسحاق وعيسى بن عمر (البحر المحيط ٣/ ٢٨٥)، ولم أجد أحدًا -فيما اطلعت عليه- عزاها لابن عباس.

(٦) في (أ): رفع.

(٧) في (أ): له.

(٨) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ... فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ٦ النور ٢٤.

﴿رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾.[١] وفيه نظر؛ لأن القراءة سبيلُها الروايةُ، لا الرأيُ[٢] على الصواب.[٣]

الثالث: لا يمنع ترجيحَ[٤] البدل تأخُّرُ صفة المستثنىٰ منه عن المستثنىٰ، خلافًا للمازني،[٥] نحو: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد)، وعَيَّن المازنيُّ: (إلا أباك)، كما سيأتي.[٦]

الرابع: شمِل كلام المصنف ما كان المستثنىٰ منه فيه مرفوعًا، وما كان فيه منصوبًا، وما كان فيه مخفوضًا، نحو: (ما قام [القومُ][٧] إلا زيدٌ)، ونحو: (ما مررت بالقوم إلا زيدٍ)،[٨] / [٢١٨/ أ] [بالإتباع، أو بالنصب فيهما، ونحو: (ما رأيت القوم إلا زيدًا)][٩] بالنصب فقط، جعلته بدلًا من المنصوب، أو منصوبًا بـ(إلا) علىٰ الاستثناء. قال الشارح[١٠] - تبعًا لغيره: ويَظهر أثر الاحتمالين في

---

(١) ٥٦ الحجر ١٥.

(٢) في (أ): لا علىٰ الرأي.

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في شرح القطر ٢٤٥، وفي تعقيبه نظر؛ لأن الاستدلال حاصلٌ بعدم نقل ما يخالف ما أجمعوا علىٰ نقله.

(٤) في (ج): ترجح.

(٥) سيأتي تحقيق القول في رأيه في صـ١٤٨٤.

(٦) في صـ١٤٨٣-١٤٨٤.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) في (جـ): بزيد، وتكرر هذا المثال في (أ).

(٩) ساقط من (أ) و(ب).

(١٠) يعنىٰ الشيخ خالدًا الأزهري في شرحه الآجرومية ٩٠ بتصرف.

الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه، فعلىٰ تقدير كونه بدلًا: الناصبُ له: (رأيت) مقدَّرًا؛ بناءً علىٰ أن البدل علىٰ نية تكرار العامل، وهو الصحيح،[١] ويجب تقدير الضمير معه أو رابطٍ[٢] مّا، علىٰ ما مرّ. وعلىٰ تقدير كونه منصوبًا بـ(إلا) علىٰ الاستثناء يكون الناصب له (إلا) علىٰ الصحيح عند ابن مالك[٣]، ولا يحتاج إلىٰ تقدير ضمير.

الخامس: إذا تعذّر الإتباعُ علىٰ اللفظ أُتبع علىٰ الموضع والمحلّ، نحو: (ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ)، و(لا أحدَ فيها إلا عمرٌو)، و(ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به) بالرفع في الثلاث علىٰ البدلية؛ حملًا علىٰ المحلّ،[٤] مثل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ[٥]﴾[٦]، ويجوز النصب في الجميع علىٰ الاستثناء -كما أشار إلىٰ ذلك بقوله: (و) جاز فيه أيضًا (النصب) بـ(إلا) (علىٰ الاستثناء) نحو: (ما قام القوم إلا زيدٌ)[٧] برفع (زيد) علىٰ أنه بدلٌ من (القوم) بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، أو

---

(١) سبق الحديث عن ذلك في ص٨١٠.

(٢) في (ج): معه أي أو رابط.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧١، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٤٦١ حـ(٢).

(٤) بيان ذلك في الكتاب ٢/ ٣١٥-٣١٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٠-٤٢١، والأصول ١/ ٢٨٤، والإيضاح العضدي ٢٢٧، والمفصل ٧١.

(٥) في (أ) و(ب): قليلا، وهي قراءة في الآية، كما سبق تخريج ذلك في صـ١٤٧٤، لكن المراد هنا قراءة الرفع.

(٦) ٦٦ النساء ٤.

(٧) في (جـ): زيدا

عطفُ نسق عند الكوفيين،[١] والإتباعُ أرجح الوجهين؛ ولهذا قدّمه علىٰ النصب علىٰ الاستثناء (وإلا زيدًا)[٢] بنصب (زيد) بـ(إلا) علىٰ الاستثناء. وهو عربيٌّ جيد، وان كان الإتباع أجودَ منه.[٣]

وقضيَّةُ[٤] أخذهم من كلام المختصرين الأحكامَ من المُثُل أنه ماشٍ علىٰ مذهب الفرّاء في اشتراطه في نصب المستثنىٰ تعريفَ المستثنىٰ منه؛[٥] محتجًّا بإجماعهم علىٰ الإبدال في: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٦] واختلافِهم في: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾.[٧] وعورض بأنهم قد أجمعوا/ [٢١٨/ب] علىٰ الرفع في ﴿وَمَن يَقْنَطُ

---

(١) سبق ذكر المذهبين في صـ١٤٦٩، ١٤٧٣.

(٢) في المتن المطبوع بنسخة الثلاث: (نحو ما قام القوم إلا زيدًا وإلا زيدٌ)، وفي المتن الذي اعتمده المكودي ٢٠ (ما قام أحد إلا زيدٌ) وكذا عند زروق ١١٢ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩٠ ب، والحسني في الدرة النحوية ٣٥ أ، والسنهوري ٧٢ أ، والرملي ٢٤٤، والصباغ ٣٧ أ، المقسىٰ ٥٢ أ، وما عند الشارح موافق لما عند الأزهري في شرحه ٩٠، وابن جبريل ٥١ أ، والشربيني ٦٥ ب، والغيطي ٤٠ أ.

(٣) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٣١١، ٣١٩، والمقتضب ٤/ ٣٨٩-٣٩٠، ٣٩٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) في (ب): وقضيّته.

(٥) رأيه مذكور في معاني القران ١/ ٢٣٤، ١/ ١٦٦، والتسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٣، وشرح الرضي ١/ ٢٣٣، والمساعد ١/ ٥٦١، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٥٦، واستنباطُ الشارح هذا الحكمَ لا يتعين؛ لأن المصنف عرّف المستثنىٰ منه في مثال الإتباع أيضًا فذاك دليل علىٰ أنه لا يريد مذهب الفرّاء.

(٦) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾ ٦ النور ٢٤.

(٧) ٦٦ النساء ٤، وقد سبق الحديث عن الآيتين في صـ١٤٧٤، ولم ينص الفرّاء علىٰ الاحتجاج بالآيتين، لكنْ ذكر عنه ذلك الدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٦/ ٤٤-٤٥.

مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾،[١] واحتُجّ عليه بآية هود: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٢] على قراءةِ مَن نَصَب (امرأتك)[٣]. وله أن يقول: إنَّ الاستثناء من: (فأسر بأهلك)، وقراءة الرفع على الابتداء، لا على البدل،[٤] ولزومُ التناقض[٥] مدفوعٌ بأن المراد: (أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه، إلا امرأتك فإنك تُسري[٦] بها إسراءً مع الالتفات.[٧] فاستثن[٨] على هذا إن شئت من: (أسر) أو(لا يلتفت)،[٩] ولا تناقضَ، كما أشار إليه الرضيُّ[١٠] مع زيادة بسطٍ، مع ورود

---

(١) ٥٦ الحجر ١٥، والاستثناء تام والمستثنىٰ منه معرفة، وهو الضمير المستتر بعد الفعل.

(٢) ٨١ هود ١١.

(٣) وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وقراءة باقي السبعة الرفع (السبعة ٣٣٨، والعنوان ١٠٨، والتيسير ١٠٢).

(٤) وذلك أن الاستثناء علىٰ التقدير الأخير سيكون من تام موجب يجب فيه نصب المستثنىٰ، ولا وجهَ لرفعه إلا ما ذكر، وهو من استثناء الجملة وقد سبق ذلك في صـ١٤٣٨، واحتجاج الفرّاء واعتراضه مذكوران في تعليق الفرائد ٦/ ٤٥.

(٥) بين معنىٰ القراءتين فعلىٰ قراءة النصب تكون زوجته غير مُسْرًىٰ بها، وعلىٰ قراءة الرفع والإبدال من: (ولا يلتفت منكم أحد) تكون مسرّىٰ بها، والإشارة إلىٰ ذلك في التخمير ١/ ٤٦٤، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٤٦، وشرح المفصل له ١/ ٣٦٦-٣٦٧، وشرح الرضي ١/ ٢٣٣، والمغني ٢/ ٥٩٧.

(٦) في (جـ): وتسري.

(٧) التخمير ١/ ٤٦٤، البحر المحيط ٥/ ٢٤٨، نقله عن أبي عبيد، شرح الرضي ١/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٨) في (ب): واستثن.

(٩) الإشارة إلىٰ جواز ذلك في المقتضب ٤/ ٣٩٥-٣٩٦.

(١٠) في شرح الكافية ١/ ٢٣٣-٢٣٤، وكذا صنع ابن هشام في المغني ٢/ ٥٩٧ بتوجيه آخر.

السماع بخلاف شرطه،[١] فقد روىٰ سيبويه[٢] عن يونس وعيسىٰ جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيّتهم يقول: (ما مررت بأحد إلا زيدًا) و(ما أتاني أحد إلا زيدًا) بالنصب بعد النكرة، ورَدُّ رواية الثقات غيرُ مُلْتَفتٍ إليه.

كما يؤخذ من كلامه أيضًا بناءً علىٰ ما ذكرنا[٣] ردُّ قول بعض القدماء: إنَّ شرط صحة الإبدال عدمُ صلاحية الكلام المشتمل علىٰ المستثنىٰ منه للإيجاب، كما حكاه عنهم إمامُ الصنعة سيبويه[٤] -رحمه الله- فيجب النصب عندهم علىٰ الاستثناء، فلا يجوز الإبدال في مثال المصنف، إذ لو حُذِف حرف النفي منه صار: (جاءني القوم إلا زيدًا) بالنصب لا غير، حملًا للنفي علىٰ الإيجاب، وحجّةُ المصنف ومَنْ وافقه قولُه تعالىٰ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾،[٥] فإنَّ[٦] الفعل يصلح

---

(١) أي شرط الفرّاء تعريف المستثنىٰ منه لجواز نصب المستثنىٰ.

(٢) في الكتاب ٢/ ٣١٩.

(٣) من أخذ الأحكام من المُثُل.

(٤) في الكتاب ٢/ ٣١١، وخالفهم، قال السيرافي: «وحكي سيبويه عمّن لم يسمّه من النحويين أنَّ المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه البدل، ولم يكن غير النصب، كقولك: (ما أتاني القوم إلا أباك) لأنه بمنزلة (أتاني القوم إلا أباك). والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، وشاهدُه القرآن والقياس...» الخ (شرح الكتاب ٣/ ١٠١ب ١٠٢أ، ونحوه في النكت للأعلم ١/٦١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٦، والتسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٤، وشرح الرضي ١/ ٢٣٣، وهو الذي عزاه لبعض القدماء، ونحوه في شرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٥٦.

(٥) ٦٦ النساء ٤، وقد سبق تخريج قراءة الرفع في صـ١٤٧٤، وممّن احتج بها سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١١، والسيرافي في الشرح ٣/ ١٠١ ب.

(٦) في (أ) و(ب): وان.

للإيجاب مع أن البدل هو المختار فيه، وأمّا نحو: (ما جاءني أحد إلا زيد) و(ما جاءني رجل إلا عمر) مِمّا لا يصلح للإيجاب فالإبدال فيه متفقٌ على جوازه.

وإنْ كان الاستثناء منقطعًا بألّا يكون المستثنىٰ بعضَ المستثنىٰ منه، فالراجح فيه عند بني تميم /[٢١٩/ أ] النصبُ على الاستثناء، نحو: (ما قام القوم إلا حمارًا)(١) بالنصب على الاستثناء، وجاز فيه عندهم أيضًا الرفعُ على البدليَّة،(٢) نحو: (ما فيها إنسان إلا وَتِدٌ) ويقرؤون: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾(٣) بالرفع،(٤) بشرط صحة حذف المبدل منه وإقامة البدل مُقامَه،(٥) ألا ترىٰ أنه يصحّ أن يقال: (ما فيها إلا وتد)، و(ما لهم إلا إتباع الظن): ومن ذلك:

---

(١) في (أ): عمارا.

(٢) لم يذكر سيبويه إلا هذا الوجه عنهم (الكتاب ٢/ ٣١٩-٣٢٣) ونحوه في الجمل للزجاجي ٢٣٥، والتبصرة ١/ ٣٧٩، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٦٧، وشرح السيرافي ٣/ ١١١ ب، وكلام المبرد يحتمل ذلك، ويحتمل أنهم يجيزون الوجهين (المقتضب ٤/ ٤١٣) ونحوه في المسائل المنثورة ٥٧، واللمع ١٢٣، ونقل ابن بابشاذ عنهم أن الذي ليس من الجنس علىٰ قسمين: ما كان منقطعًا بالكلية ليس من الأحدين ولا ما يصحب الأحدين فلا يجوز إلا النصب مثل: (ما بالدار أحد إلا حوضًا وإلا ثوبًا) فالنصب لا غير، وما كان مِمّا يتبع الأحدين مثل الدواب والآلات جاز عند بني تميم الرفع على البدل، فيقولون: ما بالدار أحد إلا حمارٌ (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٤) ونحوه في كشف المشكل ١/ ٤٩٨، وتجويز الوجهين عندهم مذكور في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، والنكت الحِسان ١٠٨، وهو مشهور.

(٣) ١٥٧ النساء ٤.

(٤) نقل ذلك عن بني تميم المبرد في المقتضب ٤/ ٤١٣، وهو كذلك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، ولم ينقل عن أحد من القراء.

(٥) النص علىٰ ذلك في التسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٧.

وبَلْـــــدةٍ لـــــيْس بهـــــا أَنِـــيْسُ

إلا اليَعـــــــافيرُ وإلا العِـــــــيْسُ[١]

فلو لم يصحّ الاستغناءُ بالمستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، كما في: (ما نفع زيدٌ إلا ما ضرّ)، و(ما زاد هذا المال إلا [ما][٢] نقص) تعيَّن عندهم النصبُ.[٣]

وأمّا الحجازيون فيوجبون النصبَ في المنقطع،[٤] وبلغتهم جاء التنزيل،

---

(١) البيتان من الرجز.

قائلُهما جران العود، وروايته في الديوان:

قد نَدَعُ المنزل يا لَمِيْسُ   يعتسُّ فيه السَّبعُ الجَرُوسُ

الذئب أو ذو لُبَدٍ هَمُوس   بسابسًا ليس به أنيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ   وبقرُ ملَمّعٌ كَنُوسُ

ويعزىٰ لرؤبة بن العجاج، والذي في ملحقات ديوانه ١٧٦:

يا ليتني وأنت يا لَمِيْسُ   في بلدةٍ ليس بها أنيسُ

وعزي لنزار بن علاب (لم أجد له ترجمة).

واليعافير: جمع (يعفور) وهو ولد الظبي و(العيس): قد تكون بقر الوحش، وقد تكون الإبل.

والبيت في ديوان جران العود برواية السكري في صـ٥٢، والكتاب ٢/ ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، والمقتضب ٤/ ٤١٤، والمقتصد ٢/ ٧٢٠، والنكت للأعلم ١/ ٦٢٥، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٠٤-١٠٥، الخزانة ١٠/ ١٥-٢٠.

(٢) سقطت من (أ)

(٣) أشار إلىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢٦، وكذا في الأصول ١/ ٢٩١.

(٤) الكتاب ٢/ ٣١٩، المسائل المنثورة ٥٧، وباقي المصادر السابقة في تخريج رأي التميميين.

نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[١] قراءة[٢] السبعة بنصب (اتباع)؛ بدلًا من محلّ (علم)[٣]، ومنه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٤] بالنصب،[٥] وأجابوا عن البيت بأنّ المراد بـ(الأنيس) ما يؤنس، فهو أعمّ من الإنسان، فيكون متصلًا، لا منقطعًا.[٦]

وهذا كلُّه ما لم يتقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تامٍّ غير موجب، فإنْ تقدم فالنصب حينئذٍ واجب، كقول الكميت[٧]:

ومـا لِـيَ إلا آلَ أحمـدَ شـيعةٌ ومـا لـيَ إلا مَـذْهَبَ الحـقِّ مَـذْهَبُ[٨]

---

(١) ١٥٧ النساء ٤.

(٢) في (ب): قرأ

(٣) وَهَمٌ بيّن، فالنصب عندهم بـ(إلا) علىٰ الاستثناء، وإنما يحتاجون إلىٰ الحمل علىٰ المحل في الإتباع، كما أن (علم) ليس في محل نصب، بل هو في محل رفع.

(٤) ١٩-٢٠ الليل ٩٢.

(٥) النصّ علىٰ كون هذه الآية من الاستثناء المنقطع في المقتضب ٤/ ٤١٢، والهادي في الإعراب ٩٧، وذكر المبرد أن بني تميم يقرؤونها بالرفع (٤/ ٤١٣) ونحو ذلك في شرح المفصل ٢/ ٨٠.

(٦) ذكر هذا التأويل سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢٢، والمبرد في المقتضب ٤/ ٤١٣-٤١٤، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٧٢١.

(٧) البيت في هاشمياته بتفسير أبىٰ رياش القيسي ص٣٣.

(٨) البيت من الطويل.

ويروىٰ: ومالي إلا مشعب الحق مَشْعَبُ. وهي رواية الهاشميات.

وهو في المقتضب ٤/ ٣٩٨، والجمل للزجاجي ٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٧، واللمع ١٢٤، وشرح الملحة ٢١٤.

ونحو: (ما جاء(١) إلا زيدًا أحدٌ) ويمتنع الرفع في المستثنىٰ علىٰ البدلية؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ المتبوع.(٢) نعم، سُمِع فيه الرفعُ علىٰ تفريغ العامل له، ثم الإبدالِ منه؛(٣) بأن يراد بالاسم العامِّ(٤) خاصٌّ، وأُبدل مِمّا قبله إبدالَ كلٍّ من كل.(٥) وفيه في نحو: (ما قام إلا زيدٌ القوم) تكلفٌ. حكىٰ سيبويه(٦) عن يونس / [٢١٩/ ب] أنَّ قومًا يوثق بعربيّتهم يقولون: (مالي إلا أبوك ناصرٌ)،(٧) فيجعلون (ناصر) بدلًا، ونظّره(٨) بقولك: (ما مررت بمثلك أحدٍ).

ومثلُه(٩) قولُ حسّان:(١٠)

---

(١) في (ب): ما جاءني.

(٢) قال في الكتاب ٢/ ٣٣٦: «كراهية أن يجعلوا ما حدّ المستثنىٰ أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنىٰ» والتعليل أيضًا في المقتضب ٤/ ٣٩٧، والأصول ١/ ٢٨٣، والتعليقية ٢/ ٦٥، والمسائل المنثورة ٦١.

(٣) نص سيبويه علىٰ أن (أحد) في نحو المثال السابق بدلٌ، ولم يذكر المبدل منه. (الكتاب ٢/ ٣٣٧).

(٤) في (أ) و(ب): العامل.

(٥) قريب من هذا التأويل في المقتضب ٤/ ٣٩٨، والتسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤، والملخص ٤٠٧، وهو صريح في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٣-٢٦٤، والتصريح ١/ ٣٥٥، وهناك تأويل آخر في المسائل المنثورة ٦٢-٦٣.

(٦) في الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٧) الذي في الكتاب: (أحد) بدل (ناصر).

(٨) في (ب): ونصره، وتنظير سيبويه في كتابه ٢/ ٣٣٧.

(٩) في (ج): ومنه.

(١٠) البيت في الديوان ٢٤١.

لأنهــــمُ يَرْجُـــونَ منــــه شَـــفاعةً إذا لـــم يكـــنْ إلا النَّبيُّـــونَ شـــافِعُ[١]

فلو تقدَّم المستثنىٰ علىٰ صفه المستثنىٰ منه فالراجح البدل،[٢] وأوجب المازنيُّ النصبَ،[٣] نحو: (ما أتاني أحدٌ إلا أباك خيرٌ من زيد)، والراجح: (إلا أبوك)، كما مرّ[٤].

---

(١) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (إلا النبيين) وهي رواية الديوان فلا شاهد فيها. ويروىٰ: فإنهم يرجون، وهو في شرح التسهيل ٢/ ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٠٢، واضح المسالك ٢/ ٢٦٨.

(٢) هو اختيار سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٣٦، وعزا إليه ذلك المبرد (المقتضب ٤/ ٣٩٩)، واختاره ٤/ ٣٤٠.

(٣) قال تعليقًا علىٰ مثال سيبويه: (ما مررت بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيد): «والنصب عندي الوجه، ولا يكون (خير من زيد) صفه لـ(أحد)؛ لأن المبدل منه لغو فلا يوصف، وقد أبدلت منه (عمرًا) فلما نصبت منه (عمرًا) زال عنه الإبدال»، قال ذلك في تعليقه علىٰ الكتاب، نقلها عبد السلام هارون عن إحدىٰ نسخ الكتاب ٢/ ٣٣٦، ونقل أبو علي قوله هذا في التعليقة ٢/ ٦٦-٦٧. وظاهر كلامه السابق اختيار النصب، لا الجزمُ به، وهذا ما عزاه إليه المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩٩، والسيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١١٨ ب، والأعلم في النكت ١/ ٦٣٨، وكذا في شرح المفصل ٢/ ٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٤، وشرح ألفيه ابن معط لابن القواس ١/ ٦٠٢، وشرح الرضي ١/ ٢٣٤، والقول: إنه يوجب ذلك -كما عند الشارح- في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٤، قال أبو حيّان: عن المازني اختيار النصب وعنه اختيار البدل، وعنه وجوب النصب، وهو وهم عليه من ابن عصفور ...» (الارتشاف ٢/ ٣٠٢) وأشار إلىٰ اختلافه في النقل عنه في التذييل ٣/ ٢٥ب.

(٤) في صـ١٤٧٥.

وأمّا تقدم المستثنىٰ علىٰ جزأي الكلام، نحو: (إلا زيدًا ما جاءني أحد) فغير جائز.[١]

تنبيه:

تقدم أنه يؤخذ من مثاله تخصيصُ ترجّح الإبدال بالمتصل، ويؤخذ منه أيضًا اشتراطُ تأخُّر المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه، ويؤخذ منه أيضًا ألاّ يكون مردودًا به كلامٌ يتضمّن الاستثناءَ،[٢] كأن يقول القائل: (قام القوم إلا زيدًا)، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه، فتقول ردًّا عليه: (ما قام القوم إلا زيدًا)، فتنصب حتمًا،[٣] ولا ترفع؛ لأنه غير مستقلّ، والمستثنىٰ المبدل مِمّا قبله في حكم الاستقلال، وجَزَم بهذا الحكم في (الجامع)،[٤] وأنكره أبو حيّان،[٥]

---

(١) نقل السيرافي أنه يُحكىٰ عن الزجاج جوازُ ذلك، وغلّطه وأبطل احتجاجَه، كما نقله أيضًا عن الكوفيين، قال: وهذا عند أصحابنا لا يجوز من غير جهةٍ...) (شرح الكتاب ٣/ ١٣٠ أب) وعزاه الأنباري إلىٰ الكوفيين، قال: نصّ عليه الكسائي، وعزاه للزجاجي في بعض المواضع، وعزا للبصريين المنع (الإنصاف ١/ ٢٧٣) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٦٠، وشرح الرضي ١/ ٢٢٨، وتقرير عدم الجواز في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١١، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٣٧، والمقرب ١/ ١٦٩، والتسهيل ١٠٢، وشرحه ٣/ ٢٩٢.

(٢) التنبيه الأخير في التسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨١-٢٨٢، وشرح الرضي ١/ ٢٣٠، ٢٣٢، والمساعد ١/ ٥٥٩.

(٣) في (جـ): حتىٰ.

(٤) الصغير لابن هشام، وقوله في صـ ١٢٩.

(٥) في التذييل ٣/ ٢٣/ أ قال: ولم يذكره أصحابنا.

وقال[١]: إنَّ ابن عصفور حكىٰ نحوَه عن ابن السرّاج،[٢] وردّه.

ويؤخذ منه أيضًا ألّا يتراخىٰ المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، فإنْ تراخىٰ فإنه يُختار فيه النصب،[٣] نحو: (ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتًا نفع الناسَ إلا زيدًا)، و(لا تنزلْ علىٰ [أحد][٤] من بني غُنْمٍ[٥] إنْ وافيتهم إلا قيسًا)؛ لأنه قد ضعُف التشاكلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه.[٦] وجزم به أيضًا ابن هشام في (الجامع)[٧] وأنكره أبو حيّان، فقال[٨]: وهذا شيء لم يذكره أصحابنا.

ويؤخذ منه أيضًا ألّا يُبنىٰ الكلام أوّلًا علىٰ التمام[٩]، /[٢٢٠/ أ] فإنْ بُني علىٰ التمام، ثم عَرَض له الاستثناءُ فإنه يُنصب، لحديث: (**لا يُختَلىٰ خَلاها، ولا**

---

(١) في التذييل ٣/ ٢٣ أب، ونحوه في تعليق الفرائد ٦/ ٤٠، والهمع ٣/ ٢٥٥.

(٢) قوله في الأصول ١/ ٢٨٣، ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(٣) تقرير ذلك في التسهيل ١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٨٢، وشرح الرضي ١/ ٢٣٠، ٢٣٢، والارتشاف ٢/ ٣٠١، والتذييل ٣/ ٢٣ ب، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٥٥، وتعليق الفرائد ٦/ ٤٠.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في مثال ابن مالك: (تميم)، وهو كذلك في شرح الألفية للشاطبي، وكلِّ المصادر التي مثلت للمسألة، ولعله الأصحّ إن كان يعنىٰ بـ(قيس) العشيرة، فهم من تميم بطن من حنظلة بن مالك بن زيد مناة من بني فقيم ابن جرير بن دارم، ولم أجد في (غُنم) بطنًا يقال له: (قيس) (معجم قبائل العرب ٩٧٣، ٩٧٠-٩٧٣).

(٦) هذا التعليل في شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، وتعليق الفرائد ٦/ ٤٠.

(٧) في صـ١٢٩.

(٨) في التذييل ٣/ ٢٣ ب بتصرف.

(٩) أي لا يراد به الاستثناء.

يُعضَد شوكُها)، فقال العباس[١]: (إلّا الإذخر)،[٢] فقال: (إلا الإذخرَ).[٣] وهذا ما صرّح به ابنُ مالك في (شرح التسهيل)،[٤] تبعًا لجماعةٍ، منهم ابن السرّاج.[٥]

ويؤخذ منه أيضًا ألّا يُرْدَفَ المستثنىٰ بصفة المستثنىٰ منه - كما مرّ[٦]- فإنْ أُردف بها، نحو: (ما في دار زيدٍ رجلٌ إلا أباك صالحٌ) فتقدم أنَّ الراجح فيها الإتباع، والأرجح عن سيبويه والمبرد النصبُ علىٰ اختيار البدل،[٧] واختار ابن

---

(١) ابن عبد المطلب بن هاشم (...-٣٢هـ) عم النبي محمد ﷺ، وولد قبله بستين، كانت إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، حضر بيعه العقبة قبل أن يسلم، وشهد بدرًا مع الكفار مكرهًا، هاجر قبل الفتح. (أسد الغابة ٣/ ١٠٩-١١٢، الإصابة في تميز الصحابة ٣/ ٦٣١-٦٣٢).

(٢) الإذخر: حشيشة طيب الرائحة تُسقف بها البيوت فوق الخشب، وهو أطول من الثيل، وله ثمرة. (اللسان القاموس: (ذخر)).

(٣) الحديث رواه البخاري ١/ ٤٥٢، ٢/ ٦٥١، ٦٥٢، ٧٣٦، ٨٥٧، ورواه النسائي ٢/ ٦٠٨، والإمام أحمد ١/ ٢٥٣، ١/ ٣٤٨، وفي بعض الروايات **«إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا»** أو **«لقيننا وقبورنا»**.

(٤) في ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، ولكنه جعل سبب النصب تباعدَ ما بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه، ثم قال: وعلّل قومٌ هذا النوع بعروض الاستثناء، فظاهر كلامه يخالف ما عزاه الشارح إليه.

(٥) رأيه في كتابه الأصول ١/ ٢٨٢، ونقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٨٣، وأبو حيّان في التذييل ٣/ ٢٣ ب، وابن عقيل في المساعد ١/ ٥٥٩، وقال: لم يتعرض له سيبويه، ولا المغاربة.

(٦) في صـ ١٤٧٥، وصـ ١٤٨٤.

(٧) كلامه غير ظاهر فإنْ كان يعنىٰ أنهما اختارا النصب، ورجّحاه علىٰ الإتباع وإعرابه بدلًا فذلك خلاف مذهبهما الذي تقدم في صـ ١٤٨٤-١٤٨٥. وهذا الظاهر من كلامه بدليل مقابلته لقوله: (الراجح فيها الإتباع)، وإنْ كان مراده أنّ مذهبهما اختيارُ النصب وإعرابُ المستثنىٰ بدلًا، فذلك لا يلائم المثال الذي ذكره، وهو في كلا الاحتمالين مشكل العبارة.

مالك في (شرح الكافية)[١] أنها متكافئان على السواء؛ لأن لكل[٢] واحد منهما مرجّحًا.[٣] والله أعلم.

ولمّا فرغ من حكم الاستثناء التام شرع في ذكر حكم الناقص، فقال: (وإنْ كان الكلام ناقصًا) بأنْ لم يُذكر فيه المستثنىٰ منه، والمسألة بحالها من كون الكلام منفيًّا، فاندفع أنه لابدّ مع كونه ناقصًا من أنْ يتقدَّمه النفي[٤] أو شبهُه من نهي[٥] أو استفهام، صريحًا كان كلٌّ منهما،[٦] أو غير صريح.[٧] ومن المعلوم أن هذا الباب مِمّا يساوي النفيَ فيه النهيُ -ولو تأويلًا- والاستفهامُ الإنكاري،[٨]، فالنفي الصريح يأتي مثاله في كلامه، ومثالُ النفي غير الصريح: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾،[٩] أيْ: لا يرضىٰ إلا ذاك،[١٠] ومثال النهي الصريح: (لا تضرب إلا

---

(١) الشافية ٢/ ٧٠٧.

(٢) في (جـ): كل.

(٣) في (أ): مرجحان.

(٤) في (ج): نفي.

(٥) في (أ): نفي.

(٦) يريد النهي والنفي كما سيظهر من أمثلته الآتية، ولا يتصور ذلك في الاستفهام، وظاهر كلامه يوهم أنه أراد النهيٰ والاستفهام.

(٧) أشار إلىٰ ذلك ابن مالك في حديثه عن التامّ المنفي (التسهيل ١٠١-١٠٢، وشرحه ٢/ ٢٧٠).

(٨) سبق الحديث عن ذلك في صـ١٤٦٨.

(٩) ٣٢ التوبة ٩.

(١٠) في (جـ): ذلك. والاستشهاد والتأويل في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠، وشرح الرضي ١/ ٢٣٢، وتعليق الفرائد ٦/ ١٨.

زيدًا)، ومثال النهي غير الصريح: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ...﴾[١] الآية، إذ الشرط فيها في معنى[٢]: (لا تولُّوهم الأدبارَ إلا متحرفين)،[٣] ومثالُ[٤] الاستفهام الإنكاري: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾،[٥] أي: لا يقنط؛ إذ لا يصحّ التفريغ في الإيجاب بإطلاقٍ، /[٢٢٠/ ب] بل حيث [يستقيم المعنى][٦]، فحينئذٍ يعرب بحسب العوامل، وذلك عند قيام قرينة الخصوص،[٧]، نحو: (قرأت إلا سورةَ كذا)، و(صمت إلا يومَ كذا)، أيْ: (قرأت السورَ)، و(صمت الأسبوع)[٨] - (كان) المستثنى جاريًا في إعرابه (على حسب) ما تقتضيه (العوامل) الواقعةُ قبل (إلّا) غالبًا، ولا عملَ لـ(إلا)[٩] فيه، بل للعامل

---

(١) ﴿...أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ١٦ الأنفال ٨.

(٢) في (أ) و(ب): المعنى.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٩، الارتشاف ٢/ ٢٩٧-٢٩٨، وتعليق الفرائد ٦/ ١٨.

(٤) في (أ) و(ب): ومثاله.

(٥) ٥٦ الحجر ١٥.

(٦) ساقط من (أ) و (ب).

(٧) بخلاف ما إذا كان المستثنى منه المقدَّر عامًّا؛ لأن ذلك يؤدي إلى محال، كقولنا: (جاء إلا زيدٌ)؛ لأنه يلزم على ذلك أن كلّ العالمين (جاؤوا إلا زيدًا)، وهذا غير متصوّر.

(٨) التنبيه على ذلك في الكافية ١١١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٠، وشرح الرضي ١/ ٢٣٢، ٢٣٧، والضابط عند ابن مالك أن يكون في الإيجاب معنى النفي؛ لأن المعنى في المثالين السابقين: (لم أترك) و (لم أفطر)، وخالف في ذلك أبو حيّان، وقصره على السماع. (التذييل ٣/ ١٧ أ).

(٩) في (ب): بالا.

الذي قبلها، فإن اقتضىٰ الرفعَ رُفع ما بعدها، (**نحو**: (ما قام إلا زيدٌ) و) نحو: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾[1]. ومن غير الغالب: (ما في الدار إلا زيد)[2]. وإن اقتضىٰ النصبَ نُصِبَ نحو: (ما ضربت إلا زيدًا و) نحو: ﴿لَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾،[3] وإن اقتضىٰ الجرَّ جُرَّ، أيْ: جيء به مقرونًا بالجارّ، نحو: (ما مررت إلا بزيدٍ) ونحو: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[4] ويُسمَّىٰ هذا الاستثناء مُفرَّغًا؛ لأن ما قبل (إلّا) تفرّغ للعمل فيما بعدها.

وها هنا تنبيهات:

الأول: سَلِمَ[5] المصنفُ من قول كثيرٍ: إنَّ المرفوع فاعلٌ أو مبتدأٌ، والمنصوبَ مفعولٌ به؛ لأنه وقع منهم علىٰ سبيل التسامحِ؛[6] إذ الفاعل حقيقةً إنما هو[7] المستثنىٰ منه المقدّر، المذكورُ بدلٌ منه، وإلّا فكيف يُسْند الفعل المنفيّ للفاعل المثبت، وكذا الباقي، إلا أنه لمّا حُذِفَ وَأُقيم المستثنىٰ مُقامه سُمِّي باسمه، ويجب أن يقدّر المستثنىٰ منه عامًّا، ليتناول المستثنىٰ وغيرَه،

---

(١) ٥٠ القمر ٥٤.

(٢) سبب كون هذا المثال من غير الغالب أن العامل في الاسم المستثنىٰ لم يقع قبل (إلا)، وقد أشار قريبًا إلىٰ أن هذا هو الغالب. والعاملُ في المستثنىٰ في مثاله هو الابتداء.

(٣) ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ و..﴾ ١٧١ النساء ٤.

(٤) ٤٦ العنكبوت ٢٩.

(٥) في (جـ): تكلم.

(٦) في (أ) و(ب): وقع منهم علىٰ قول كثير التسامح.

(٧) تكرر قوله (إنما هو) في (ب)

ويتحقق الإخراج، ومِمّا يدلّ علىٰ ذلك جواز: (ما قام إلا هند) وامتناع (قام هند).[(١)]

الثاني: أُورِد عليه ما إذا كُرّرت (إلّا) في التفريغ[(٢)] [بغير][(٣)] توكيد، فإن الواجب تأثيرُ العامل في واحدٍ من المستثنيات، ولو الأخيرَ منها، لكن الأوّل أَولىٰ،[(٤)] ويجب نصب ما عداه؛[(٥)] فلم يجر ما عدا ذلك الواحدَ علىٰ حسب / [٢٢١/ أ] العوامل مع صدق كلامه عليه، نحو: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا).[(٦)] ويُمكن أن يقال: لمّا كان المقصودُ بالاستثناء هو المطلوبَ للعامل أثّر فيه، وغيرُه لمّا لم يكن مقصودًا كأنه لم يقع في استثناء مفرَّغ. والله أعلم.

الثالث: لا يقع التفريغُ في المفعول معه،[(٧)] ولا المصدرِ[(٨)] المؤكِّد؛[(٩)] لعدم الفائدة.

---

(١) يريد التذكير والتأنيث في الفعلين. وقد خالف ابن يعيش هذا التقرير، وقوّىٰ كونَ ما بعد (إلا) هو الفاعل مثلًا، (شرح المفصل ٢/ ٨٦-٨٧) وقريبٌ من ذلك ما في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٤٧.

(٢) في (ب): التفريع.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) ظاهر كلام سيبويه أنهما سواء (الكتاب ٢/ ٣٣٨)، وكذا في المقتضب ٤/ ٤٢٤، والأصول ١/ ٢٨٣.

(٥) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٣٣٨، والمقتضب ٤/ ٤٢٤، والأصول ١/ ٢٨٣.

(٦) أورد هذا الإيراد الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٤١٧.

(٧) نصّ علىٰ ذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٣٥.

(٨) في (ب): المقدر.

(٩) النص علىٰ ذلك في شرح الرضي ١/ ٢٣٦، والارتشاف ٢/ ٢٩٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٧، وتعليق الفرائد ٦/ ١٤، والهمع ٣/ ٢٥١.

ونحوُ: ﴿...إن نظُنُّ إلّا ظنًّا...﴾(١) مصدرٌ نوعيٌّ، أيْ: إلّا ظنًّا حقيرًا ضعيفًا،(٢) ويقع التفريغُ فيما عدا ذلك من جميع المعمولات:(٣) فالخبر نحو: ﴿إنْ هِيَ إلّا أسماءٌ﴾(٤) ﴿وما محمّدٌ إلّا رسولٌ﴾،(٥) والفاعل -كما مثّل-، ونحو: ﴿وما يعلمُ جنودَ ربّك إلّا هُوَ﴾،(٦) والنائبُ،(٧) نحوُ: ﴿هل يُهلَكُ إلّا القومُ الظّالمون﴾،(٨) والمفعول به: ﴿لا يُكلّفُ اللهُ نفسًا إلّا وُسعَها﴾،(٩) والحال، نحو: ﴿ولا يُنفقون إلّا وهُم كارهون﴾،(١٠) ﴿وما تسقُطُ من ورقةٍ إلّا يعلمُها﴾،(١١) والمفعول فيه، نحو(١٢): ﴿...لم يلبثوا إلّا عشيّةً أوْ

---

(١) ﴿وإذا قيل إنّ وعدَ الله حقٌّ والسّاعةُ لا ريبَ فيها قُلتم ما ندري ما السّاعةُ ...وما نحنُ بمُستيقنين﴾ ٣٢ الجاثية ٤٥.

(٢) هذا التأويل في تعليق الفرائد ٦/ ١٤، والهمع ٣/ ٢٥١، وتأول الرضي ذلك بأن (ظنًّا) تأكيد (شرح الكافية ١/ ٢٣٦) وتأولها ابن يعيش علىٰ التقديم والتأخير، والتقديرُ: إن نحن إلا نظن ظنا، قال الرضي: وهو تكلف (شرح الكافية ١/ ١٣٦).

(٣) تقرير ذلك في شرح الرضي ١/ ٢٣٥، والارتشاف ٢/ ٢٩٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٧، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٧٥، وتعليق الفرائد ٦/ ١٤-١٥.

(٤) ٢٣ النجم ٥٣.

(٥) ﴿...قد خلَت من قبلِه الرُّسُلُ﴾ ١٤٤ آل عمران ٣.

(٦) ٣١ المدثر ٧٤.

(٧) في (جـ): والثالث.

(٨) ٤٧ الأنعام ٦، ووهم الشارح فأورد الآية بزيادة الفاء في أولها، ولعله أراد آية أخرىٰ مختلفة، وهي قوله تعالىٰ: ﴿فهل يُهلَكُ إلّا القومُ الفاسقون﴾ ٣٥ الأحقاف ٤٦.

(٩) ٢٨٦ البقرة ٢.

(١٠) ٥٤ التوبة ٩.

(١١) ٥٩ الأنعام ٦.

(١٢) تكررت هذه الكلمة في (جـ).

ضُحَنهَا﴾،(١) والمفعول له، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾(٢) و(ما ضربته إلا تأديبًا)، والتمييز، نحو: (ما طاب زيد إلا نفسًا).

الرابع: ما ذكره من وجوب جَرْيِ المستثنىٰ في المفرغ المنفي علىٰ حسب العوامل هو المشهور ولغةُ الجمهور، وإلّا فمن العرب مَنْ يَشْغَل(٣) العاملَ في التفريغ بمحذوفٍ، ويَنصب ما بعد (إلا)(٤) حيث كان الشاغل يجوز حذفُه، نحو: (ما ضربت إلا زيدًا) و(ما مررت إلا زيدًا) بنصب (زيد) في المثالين علىٰ الاستثناءِ وحذفِ معمولِ الفعل، بخلاف: (ما قام إلا زيد) فإنه يمتنع فيه نصبُ المستثنىٰ؛ لأن الفاعل لا يُحذف.(٥) ذكره المرداي في (شرح التسهيل).(٦)

---

(١) ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا...﴾ ٤٦ النازعات ٧٩.

(٢) ٢٧٢ البقرة ٢.

(٣) في (جـ): يستعمل.

(٤) وعلىٰ ذلك قول الشاعر وهو عروة بن حزام:

يُكلّفني عمِّي ثمانين ناقةً   وماليَ يا عَفْراءُ إلا ثَمانِيا

وهو عند المحققين شاذ (شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٩٩، وشرح الرضي ١/ ١٣٦-٢٣٧، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٧٦.

(٥) أجاز الفرّاء النصبَ في نحو: (ما قام إلا زيدًا) شرح الرضي ١/ ٢٣٧، النكت الحسان ١٠٥، وعزاه أبو حيّان في التذييل ٣/ ١٧ ب للكسائي، ونحوه في تعلبق الفرائد ٦/ ١٧، وذلك بناء علىٰ رأيه، وهو تجويز حذف الفاعل.

(٦) ١/ ١٦٧ ب، وهو من قبله عند أبي حيّان في شرح التسهيل (التذييل ٣/ ١٧أ ب) وقريبٌ منه قولُ ابن عصفور في المقرب ١/ ١٦٧، وأبي حيّان في البحر المحيط ١/ ١٢٦.

الخامس: قد تقع[(١)] في الاستثناء المفرَّغ الجملةُ [بعد (إلا) إمّا خبرَ مبتدإٍ، نحو: (ما زيد إلا يقوم)، وإمّا حالًا،[(٢)] نحو: (ما جاءني زيدٌ إلا يضحك)، / [٢٢١/ ب] وربما وقعت فيه بعدها الجملةُ][(٣)] الحاليَّةُ مجرَّدةً من الواو و(قد)، نحو: (ما أتيته إلا أتاني)، ومنه الحديث: (**ما أَيِس**[(٤)] **الشيطانُ من بني آدمَ إلا آتاهم من قِبَل النِّساء**)،[(٥)] أيْ: ما أَيِسَ الشيطان من بني آدم من جهةِ غير النساء إلا عازمًا[(٦)] علىٰ إتيانهم من قبلهنّ، علىٰ حدِّ: (خرج الأمير مع صقرٍ صائدًا[(٧)] به غدًا) جعلَ المعزومَ عليه المجزومَ به كالواقع الحاصل.[(٨)] والله أعلم.

السادس: تلخّص مِمّا قاله المصنفُ أنَّ الاسم الواقع بعد (إلا) أربعةُ أضرب: فمنه ما يتعيّن نصبُه، ومنه ما يُختار نصبُه، ويجوز [إتباعُه للمستثنىٰ منه،

---

(١) في (ب): يقع.

(٢) في جميع النسخ: (حال) وهي كذلك في شرح الرضي (المطبوع والمحقق)، ويظهر أن الشارح ناقلٌ عنه، وضَبَطَها المحقق بالرفع.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): ما أيسر.

(٥) عزاه الرضي للنبي ﷺ (شرح الكافية ١/ ٢٥٠)، وهو في الكشاف ١/ ٥٠١ عن سعيد بن المسيّب، وقد ورد كذلك بلفظ: (ما أيس الشيطان من شيء إلا أتاه من قبل النساء) في شعب الإيمان للبيهقي ٤/ ٣٧٣-٣٧٤، وكذا في حلية الأولياء ٢/ ١٦٦، عن سعيد بن المسيّب.

(٦) في (ب): عارفا.

(٧) في (ب): صابرا.

(٨) الحديث عن وقوع هذه الأشياء بعد (إلا) في الاستثناء المفرّغ مذكورٌ في شرح الرضي ١/ ٢٥٠، وألفاظ الشارح قريبة من ألفاظه مع اختصار.

ومنه ما يُختار نصبُه، ويجوز][1] رفعُه علىٰ التفريغ، ومنه ما يختار إتباعه، ويجوز نصبُه علىٰ الاستثناء.[2] والله أعلم.

(والمستثنىٰ بـ(غير) و) -بمعنىٰ (أو)- المستثنىٰ بـ((سِوىٰ)) وكذا قوله: (و) بـ((سُوىٰ)) علىٰ وزن (هُدىٰ) (و) بـ((سَواء)) علىٰ وزن (سَماء) أو (بناء).[3]

(مجرورٌ) خبرُ المبتدأ، وهو (المستثنىٰ بـ(غير) و(سوىٰ))؛ لأنه مضاف إليه لملازمتهما الإضافة في الجملة.[4] وهذا الإخبار يكاد يكون غيرَ مفيد؛ لكونه لمّا عنون المبتدأ بكونه يُستثنىٰ بها ربما يُتوهّم أنَّ حكمَه [حكمُ][5] المستثنىٰ بـ(إلا) خصوصًا، وقد قدّم[6] تفصيلَ أحكامه -رَفَعَ هذا التوهُّمَ بقوله: (مجرور)،[7] كما ذَكَر قوله: (لا غير) أيْ دائمًا، في مقابلة قوله في المستثنىٰ بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا): (يجوز جرُّه ونصبُه).

---

(١) ساقط من (أ) و(ب).

(٢) ثلاثة منها واقعة تُعرف مِمّا تقدم، وأما الرابع وهو ما يُختار نصبه، ويجوز رفعه علىٰ التفريغ، فلم أجده ذكره من قبل ولا مثّل له، ولم يذكره غيره.

(٣) الحديث عن لغاتها في صـ١٤٥٩-١٤٦٠.

(٤) في (ب): إلىٰ الجملة. وهو خطأ. وسيأتي الحديث في صـ١٥٠٣، عن جواز قطع (غير) عن الإضافة، بخلاف (سوىٰ).

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

(٦) في (ب): تعدم.

(٧) في كلامه تناقض ظاهر في حين ذكر أن الجملة تكاد تكون غير مفيدة، ثم بيّن لها فائدة وهي رفع توهم أن المستثنىٰ بها كالمستثنىٰ بـ(إلّا).

وفي (شرح الشذور)[١] لمصنِّفه: ولا يجوز حذفُ ما أضيف إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط.[٢] وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب؛[٣] فإمّا أنهم قاسوا (لا) علىٰ (ليس)، أو قالوا ذلك سهوًا عَنْ شرط المسألة. قال أستاذنا[٤]: وما قاله مردود، فقد حكىٰ الزمخشري[٥] وابن الحاجب[٦] وأتباعُهما[٧] / [٢٢٢/ أ] ذلك، وأنشد ابن مالك في (شرح تسهيله):[٨]

---

(١) في صـ١٠٦ بتصرف يسير.

(٢) ويؤيّد ذلك كلام السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١٢٥ أ، والأعلم في النكت ١/ ٦٤٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٩٥، ونقل السيوطي خلافَ ذلك، وهو جوازه بعد (لا) عن السيرافي وابن السرّاج وأبي حيّان. (الهمع ٣/ ١٩٧).

(٣) ذكر في المغني أنه لحن ١/ ١٥٧، وقال الدماميني: والعجيب أنه يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب يعني (المغني). (حاشية المغني ١/ ٣٠٩-٣١٠).

(٤) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ١٩٢ ب، والمواهب الرحمانية ٢/ ٤٢٢ بتصرف يسير، وهو من قبله في حاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٣٠٩.

(٥) المفصل ١٦٨، ونقله عنه الدماميني في حاشية المغني ١/ ٣٠٩، ٣١٠، والأزهري في التصريح ٢/ ٥٠.

(٦) الكافية ١٦٢، ونقله عنه الدماميني في حاشية المغني ١/ ٣٠٩، والأزهري في التصريح ٢/ ٥٠، ولم يفرّق ابن الحاجب والزمخشري في الموضعين السابقين بين (لا غير) و(ليس غير).

(٧) نقله الدماميني عن بعض المحققين من شراح الكافية وشرّاح المفصل (حاشية المغني ١/ ٣٠٩) ونصّ الرضي علىٰ عدم التفريق بين (ليس غير) و(لا غير) في شرح الكافية ٢/ ١٠٣.

(٨) ٣/ ٢٠٩، وقد استشهد به لغير هذه المسألة.

جَوابًـا بِـهِ تَنْجُـو[١] اعْتَمِـدْ[٢] فَوَرَبِّنـا[٣] لَعَـنْ عَمَـلٍ[٤] أَسْـلَفْتَ لا غَيْـرُ تُسْـأَلُ[٥]

[انتهىٰ][٦]. وسبقَه إليه بعضُ المتأخرين.[٧]

وأصـل التركيـب (لا غيـرَ المجـرور موجـودٌ)، فحُـذِف خـبرُ (لا)[٨] ومـا أضيف[٩] إليه (غير)، وبُنيت علىٰ الضمّ تشبيهًا بـ(قبل) و(بعد) في الإبهام.

---

(١) في (ب): جوابًا تنجو به.

(٢) في (جـ): عتمد.

(٣) في (أ): فوبنا.

(٤) في (أ): عمد.

(٥) البيت من الطويل، لم أعرف قائله. قال الدماميني: والظاهر أنه شاهد غريب. والبيت في القاموس المحيط (غير) وحاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٣٠٩، والتصريح ٢/ ٥٠، والهمع ٣/ ١٩٧، والأشموني ٢/ ٢٤٣، والدرر ٣/ ١١٦.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) ممّن استعمله أبو علي في المسائل المنثورة ٦٦، وابن جني في اللمع ١٢٤، والسيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١١٠ ب، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٤، والأنباري في أسرار العربية ٢١٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٧، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٦٤، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٠١، ونقله الأزهري عن المبرد (التصريح ٢/ ٥٠)، وذكر صدر الأفاضل أن الكوفيين يقولون: (لا غير) بالفتح، وأن البصريين يضمونه علىٰ الغاية. (التخمير ١/ ٤٨٥).

(٨) المثال برفع (موجود) في جميع النسخ؛ فيُحتمَل أنّ (لا) هنا هي النافية للجنس، ويُحتمَل أنّ (لا) في المثال مهملة فلا خبر لها، ولعل الأحسن حينئذٍ أن يقول: (بحذف الخبر) دون تخصيصه بأنه خبر (لا). وقد وردت الجملة عند شيخه بنصب (موجودًا). (المواهب الرحمانية ٢/ ٤٢٠).

(٩) في (ب): وأما أضيف.

قال الرضي[(١)]: «ولإبهام (غير) لا تتعرّف بالإضافة، وهي أشد إبهامًا من (مثل)؛ فلذا لم يُبْن (مثل) على الضم». ولو قال المصنف: ويُستثنىٰ بـ(غير) و(سوىٰ) خافضين، معرَبين بإعراب الاسم الذي بعد (إلا) -كما عبَّر به في (القطر)[(٢)]- كان أفيدَ وأدلَّ على المقصود، فـ(غير) تُعرَب لفظًا، و(سوىٰ) تُعرَب تقديرًا بإعراب الاسم الذي يُفْرض ويُقَدّر وقوعُه بعد (إلا)، وهو المستثنىٰ بها علىٰ التفصيل السابق، فيجب النصبُ في نحو: (قام القوم غيرَ أو سوىٰ زيدٍ)، ويترجّح عند تميم في نحو: (ما فيها أحد غيرَ أو سوىٰ زيد)،[(٣)] والبدلُ في نحو: (ما جاءني أحدٌ غيرُ أو سوىٰ زيد)، وعلىٰ حسب ما يقتضيه العامل من فاعلٍ أو مفعولٍ أو غيرِ ذلك في نحو: (ما قام غيرُ أو سوىٰ زيدٍ)، و(ما رأيت غيرَ أو سوىٰ زيدٍ)، و(ما مررت بغيرِ أو سوىٰ زيد).

وكونُ (سوىٰ) كـ(غير) فيما تقدَّم من رفعٍ وغيرِه هو مذهب الزجّاج[(٤)]،

---

(١) في شرح الكافية ٣/ ١٠٣.

(٢) في صـ٢٣.

(٣) كذا قال، وقد قاله من قبله الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٥٦، ولم يعقِّب عليه المحشّي، والذي يظهر لي أنه وَهَمٌ، فهما مثّلا بهذا المثال مع أن بني تميم لا يرجّحون النصب إلا في المنقطع، ومثالُه ليس فيه انقطاع.

(٤) سبقه إلىٰ عزوه للزجاج ابنُ هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٨١، وهذا غير مشهور، ولعل المراد -الزجاجي- كما هو مشهور، يدل علىٰ ذلك أن مفسِّر كتابه الأزهريَّ قال: إنه أبو القاسم، وعزاه إلىٰ كتابه (الجمل). (التصريح ١/ ٣٦٢) وهو الظاهر من كلامه في الجمل ٦١، (والبسيط في شرح الجمل ٢/ ٨٢٢) وذكَر في كتابه: حروف المعاني ١٠ أنّ (سوىٰ) بمعنىٰ (غير)، وهذا يدلّ علىٰ أنها مثلها، فتخرج عن=

واختاره ابن مالك؛[١] لورودها فاعلًا في حكاية الفرّاء:[٢] (أتاني سواك)، ومبتدأً في قوله:[٣]

.... فَسِــواكَ بائِعُهــا وأَنْــتَ المُشْــتَرِيْ[٤]

واسمًا لـ(ليس)[٥] في قوله[٦]:

=الظرفية، وقد صرّح بعزو ذلك له ابنُ هشام في المغني ١/ ١٤١. وعزي إليه أيضًا في التذييل ٣/ ٥٦ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ١١٧، والمساعد ١/ ٥٩٤، وتعليق الفرائد ٦/ ١٤١.

(١) في شرح التسهيل ٢/ ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٢.

(٢) عن أبي ثروان. وهذه الحكاية في توضيح المقاصد ٢/ ١١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٠٥، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٤٠٠.

(٣) وهو محمد بن عبد الله بن مسلمة المدني المعروف بابن المولىٰ (...-١٧٠هـ) مولىٰ بني عمرو بن عوف من الأنصار، شاعر عفيف، عاصر الدولتين، وله أخبار مع عبد الملك بن مروان.
(معجم الشعراء ٣٤٢-٣٤٣، سمط اللآلئ ١/ ١٨٢، الأغاني ٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤) وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشترىٰ ....

والبيت من الكامل، وهو في الحماسة ٢/ ٣٧٧، وشرحها للمرزوقي ٤/ ١٧٦١، والحيوان ٦/ ٥٠٩، ومعجم الشعراء ٣٤٢، والأغاني ١٠/ ١٤٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٨، وشرح الألفية لابن النظام ٣٠٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٦١٣، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٣٩٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٧٤-١٢٧٥.

(٥) في (ب): وأسما ليس.

(٦) هو مجنون ليلىٰ، والبيت في ديوانه ٩١ برواية أبي بكر الوالبي وتحقيق يسري عبد الغني، وفيما جمعه عبد الستار فراج في ص١٣٩، وفيه تخريج جيّد للبيت، وعُزي لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه الذي جمعه وشرحه محيي الدين عبد الحميد في ص٤٩٤، وعزي لأبي دهبل الجمحي، وهو وهب بن زمعة من بني جمح، وكان شاعرًا محسنًا عاش في عصر الراشدين وعصر بني أمية، وكان مواليًا لابن الزبير (الشعر=

أَأَتْـــرُكُ لَيْلَـــىٰ لَـــيسَ بينـــي وبينَهـــا سِـــوَىٰ لَيْلَـــةٍ إنّـــي إذًا لَصَـــبُورُ[١]

ومجرورةً في قوله -عليه الصلاة والسلام-: (**دَعَوتُ ربّي ألا يُسَلِّطَ علىٰ أمّتي عدوًّا من سوىٰ أنفسهم**)،[٢] فهي عندهما من الظروف المتصرفة التي تفارق النصبَ علىٰ الظرفية. ومذهبُ الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفًا،/ [٢٢٢/ب] ولا تخرج عنه إلا في الضرورة.[٣] وقال الرمّاني[٤] والعكبري:[٥] تُستعمل ظرفًا

=والشعراء ٢/ ٦١٤-٦١٧، والمؤتلف والمختلف ١٦٨)، والبيت في ديوانه برواية أبي عمرو الشيباني في صـ٧٧، وفيه تخريج قيم في صـ١٢٨، قال: ويُعزىٰ أيضًا لقيس بن معاذ.

(١) البيت من الطويل.

والبيت في ديوان الحماسة ٢/ ٧٤، والحماسة البصرية ٢/ ١٧١، وأمالي المرتضىٰ ١/ ١١٨، وزهر الآداب والأغاني ٧/ ١٤٠، ٢/ ٣٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٨.

(٢) ورد الحديث بلفظ فيه الاستشهاد في صحيح مسلم ٤/ ٢٢١٥، وسنن أبي داود ٤/ ٩٨، والترمذي ٤/ ٤٧٠، وفي مسند أحمد ٥/ ٢٧٨، ٢٨٤، وفي الدر المنثور ٣/ ٣٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣١، ٢/ ٣٥٠، ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٤/ ٣٩٤، الأصول ١/ ٣٨٧، الحلبيات ٢٤٢، التعليقة ١/ ٢١٥، وعزاه أبو حيّان لسيبويه والفرّاء وأكثر النحويين، وقال: لا نعرف لابن مالك سلفًا في قوله: إنها تتصرف إلا الزجاجي (التذييل ٣/ ٥٦ أ) وممّن أجاز خروجها عن الظرفية للضرورة أبو علىٰ في إيضاح الشعر ٤٩٢).

(٤) صريح كلامه خلاف ذلك، بل هو مثل الجمهور، فهو يرىٰ أنها ملازمة للظرفية، ولا تخرج عنها إلا في الضرورة (شرح الكتاب ٢/ ٥٦٤ (الرسالة) ١/ ١٢ أ (المخطوط).

(٥) في التبيين ٤١٩، واللباب وعلل البناء والإعراب ١/ ٣٠٩، وشرح اللمع ١/ ٣٦٤، ونقله عنهما أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٣٢٦، والتذييل ٣/ ٥٦أ، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١١٩، والدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٦/ ١٤١، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٢، واختاره. وقد رأيت في الحاشية السابقة أن كلام الرماني يخالف ذلك.

غالبًا، وكـ(غير) قليلًا. قيل:[١] وهذا عدلٌ، ولا ينهض ما استدلّ به ابنُ مالك[٢] مِمّا ذكر حجةً لأكثر من ذلك؛ لأنَّ بعضه لا يُخرج[٣] الظرفَ عن اللزوم، وهو الجرّ، وبعضُه قابل للتأويل.[٤] انتهىٰ.

تنبيه:

قال ابن هشام في (شرح اللمحة):[٥] «واختُلف في نصب (غير) حيث نُصب في غير تفريغ، فقال ابن خروف:[٦] انتصب بما قبلها علىٰ الاستثناء، كما انتصب الاسم الذي بعد (إلّا)[٧]، وجَعَل ذلك دليلًا علىٰ أن النصب في: (قام القوم إلا زيدًا) ليس بـ(إلّا)؛ لأن (إلّا) قد عُدمتْ مع (غير) [مع][٨] وجود النصب. وقال

---

(١) هذا القول عند الأشموني ٢/ ١٦٠.

(٢) في شرح التسهيل ٢/ ٣١٤-٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٧-٧٢٠

(٣) كذا في جميع النسخ أصولها واحتياطيها، والذي عند الأشمونىٰ: «لأن كثيرًا من ذلك أو بعضه لا يُخرج....».

(٤) ساق ابن مالك شواهد كثيرة وقعت فيها (سوىٰ) مواقع مختلفة من الإعراب مجرورة بـ(من) و(في) والباء، وفاعلة ومفعولة واسمًا لـ(إن) ولـ(ليس) ومضافًا إليها ومبتدأة، وتأوليها ليس سهلًا.

(٥) ٢/ ١٧٧.

(٦) في شرح الجمل له ٧٥ أ، وعزاه إليه ابن الفخار في شرح الجمل ٣/ ٩٦٣، وابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٨، وظاهرُ كلامه ونَقْلُ ابن الفخار عنه أنه يرىٰ ذلك في (إلا)، لكنه نظّرها بـ(غير).

(٧) نقل أبو حيّان عن أصحابه أن الناصب لـ(غير) كونها فضلةً بعد تمام الكلام (الارتشاف ٢/ ٣٢٢) ونحوه في المغني ١/ ١٥٩، ونقل أبو حيّان عن السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق (الارتشاف ٢/ ٣٢٢).

(٨) سقطت من (أ).

الفارسي: علىٰ الحال، وفيها معنىٰ الاستثناء، وهي حالٌ من المستثنىٰ منه، وصحّ ذلك؛ لأن (غير) لا تتعرَّف بالإضافة.[١] وقيل: علىٰ التشبيه بظرف المكان، والجامعُ بينهما الإبهام»[٢]. انتهىٰ. وما قاله الفارسيُّ اختاره ابن مالك في (شرح الكافية)،[٣] تبعًا لجماعة.

تتمّة:

تفارق (غير) (إلا) في أمور، منها: أنك إذا عطفت علىٰ الاسم الذي بعد (إلا) لم تعتبر إلا اللفظ، ولا تراعي كونَها بمعنىٰ (غير) فتجرَّ المعطوف، فتقول: (قام القوم إلا زيدًا وعمرًا)، و(ما قام القوم إلا زيدًا وعمرًا)، ولا يجوز جرُّ (عمرو) علىٰ مراعاة (غير)، ويجوز ذلك إذا عَطَفْتَ علىٰ الاسم الواقع بعد (غير)، فيجوز الحمل علىٰ اللفظ، [نحو:][٤] (ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٍو) بالجرّ، ويجوز الحملُ علىٰ المعنىٰ، فترفع (عمرًا)؛ لأنه في معنىٰ: (ما أتاني أحد إلا زيدٌ وعمرٌو)[٥]. والله أعلم.

---

(١) نقله عنه وعن كتابه التذكرة ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٧٨، ونحو ذلك في الارتشاف ٢/ ٣٢٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣، والمغني ١/ ١٥٩، وقال ابن مالك: وهو الظاهر من قول سيبويه.

(٢) وهذا رأي ابن الباذش، (الارتشاف ٢/ ٣٢٢، التذييل ٣/ ١٨ أ، المغني ١/ ١٥٩) وقد سبقت الإشارة إلىٰ هذا القول في صـ١٤٥٩.

(٣) لم أجد ذلك في شرح الكافية الشافية، ولكنه صرّح باختياره في شرح التسهيل ٢/ ٣١٢، واختاره ابنه في شرح الألفية ٣٠٤.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) سبق ذلك في صـ١٤٥٩.

وتفارق[١] (سوىٰ) (غير) بلزوم الإضافة لفظًا، فإنه يجوز حذف المستثنىٰ بـ(غير) إذا فُهم من المعنىٰ، نحو: (ليس غيرُ) بالضمِّ، وبالفتح، وبالتنوين، بخلاف / [٢٢٣/ أ] (سوىٰ).[٢] - وبأنها تقع صلة للموصول في فصيح الكلام، فيجوز في الفصيح: (جاء الذي سواك) ولو قلت: (جاء الذىٰ غيرُك) لم يَجزْ فصيحًا.[٣] قال: وفيه نظر.[٤]

فإنْ قلت: علمْنا الخلافَ في ناصب (غير)، فما العامل في (سوىٰ)؟ قلت: قال أستاذنا[٥]: «والظاهر أن الخلاف الذي تقدّم في ناصب (غير) في غير تفريغ يجرىٰ في ناصب (سوىٰ)، وإنْ لم أرَ [مَن][٦] صرّح

(١) في (ب): ويفارق.

(٢) ذلك مذكور في شرح التسهيل ٢/ ٣١٦، وشرح الرضي ١/ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣١٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٠.

(٤) لم يبيّن القائل، ولعله عنىٰ الدماميني؛ فهو الذي ذكر نحو الكلام السابق عن ابن مالك، ثم قال: «وكلام المصنف مشكل؛ لأنه إنْ أراد أنه الصلة من غير تقدير شيء أصلًا اقتضىٰ أنه اسم مفرد وموصولٌ به، وهو باطل؛ إذ المفرد لا يقع صلةً لغير الألف واللام مع أن (سوىٰ) لا تكون صلة للألف واللام البتة، وإن أراد دون شيء قبله لفظًا، ولكن قبله شيء تقديرًا... فليس هو صلة، بل جزءُ الصلة إنْ قدّر مبتدأ قبله، ومعمولُ الصلة إن قدّر (ثبت) قبله، وعلىٰ التقدير الأوّل -أعني تقدير المبتدأ- فلا اختصاص لـ(سوىٰ) بذلك، بل يجوز في (غير) مع (أيّ) بلا شرط، نحو: (جاء أيُّهم غير جاهل)، ومع غير (أيّ) بشرط طول الصلة... ومع عدم الطول شاذًا عند البصريين، وقياسًا عند الكوفيين».

(تعليق الفرائد ٦/ ١٣٩) ونقله الشنواني شيخ الشارح دون عزو في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٣٣، ولا يبعد أيضًا أن يكون الشارح قد عناه.

(٥) الشنواني في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٣٣.

(٦) سقطت من (ج).

به»[1]. انتهىٰ. وهو جيّد.

(والمستثنىٰ) المتصل، إذ لا يُستثنىٰ المنقطع بغير (إلا) أو(غير) أو(بيد)[2] (بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) يجوز جرّه) بهنّ علىٰ أنهنّ أحرف جرّ. وإنما جُرَّ المستثنىٰ بها في هذه الحالة، ولم ينصب مع أن نصبه هو الأشهر -كما يأتي- للفرق بينها حروفًا وبينها أفعالًا، وأعطي الحرفُ الجرَّ والفعلُ النصبَ؛ لأن الفعل لا يعمل الجرّ، ولأنَّ عمل الحرف النصبَ بالحمل عليه، ولا تلحقهنَّ في هذه الحالة نونُ الوقاية مع ضمير المتكلم[3]، بل تقول: (خلاي) و(عداي) و(حاشاي)، قال الشاعر[4]:

---

(١) بلىٰ، صرح بذلك الحيدرة في كشف المشكل ١/ ٥٠٢. وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦، وابن هشام في الجامع ١٣٣، والقطر وشرحه ٢٤٧، حيث ذكروا أنها تعرب مثل (غير). مع أن الظاهر من كلام كثير من العلماء أنها منصوبة علىٰ الظرفية دائمًا (اللمع ١٢٥) قال الأنباري: وأما (سوىٰ) و(سواء) فلزمهما النصب؛ لأنّهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في (غير)؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلىٰ تمكُّنهما، وهما لا يكونان متمكنين؛ فلذلك لم يجز أن يعربا إعرابَ الاسم الواقع بعد(إلا). (أسرار العربية ٢٠٧) وإعرابها ظرفًا دائمًا مقرَّرٌ في (الهادي في الإعراب ٩٨، والقواعد والفوائد ٩٧، وشرح المفصل ٢/ ٨٣، والمقرب ١/ ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، وعزا ذلك الأنباري للبصريين في الإنصاف ١/ ٢٩٤.

(٢) وسيذكر في صـ١٥٢٠ أنه لا يستثنىٰ بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) و(ليس) و(لا يكون) في المنقطع.

(٣) في (ب): التكلم.

(٤) وهو الأقيشر الأسدي، المغيرة بن الأسود بن وهب، ينتهي نسبه إلىٰ خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، قيل: إنه جاهلي، ومن المؤكد أنه أدرك الدولة الأموية، وعاصر جريرًا. =

في فِتْيَــةٍ جَعَلُــوا الصَّــليبَ إلاهَهــم[١] حاشَــايَ إنّــيْ مُسْــلِمٌ مَعْــذُورُ[٢]

ثم ذهب الجرجاني إلىٰ تعلُّقها بما قبلها من فعلٍ أو شبهِه، فهي مُعدّيةٌ[٣] ما قبلَها لما بعدها، لكنْ علىٰ جهة السَّلب.[٤] وعليه فقيل: محلُّها مع مجرورها نَصْبٌ عن تمام الكلام، فعامِلُها الجملةُ التي انتصبت عن تمامها.[٥] وبه صرَّح الحفيد[٦] والمرادي في باب التمييز[٧]. وقيل: تتعلَّق[٨] بما قبلها من فعلٍ

=(الشعر والشعراء ٢/ ٥٥٩-٥٦٢)، المؤتلف والمختلف ٧١، معجم الشعراء ٢٧٣-٢٧٤، الأغاني ١١/ ٢٣٤-٢٣٥)، والبيت في ديوانه الذي جمعه د. خليل الدويهي ٤١، ومصادره كتب نحوية متأخرة أقدمها شواهد العيني.

(١) سقطت بعض حروف هذه الكلمة من (ب).

(٢) البيت من الكامل.

و(معذور) في البيت هو المختون. والبيت في اللسان (عذر) (حشا) وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٧، والجنىٰ الداني ٥٦٦، أوضح المسالك ١/ ١١٩، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ١٥٩، المقاصد النحوية ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٣) في (أ): معدوية.

(٤) رأيه في المقتصد ٢/ ٧١٦، ونقل ذلك عنه الأزهري في التصريح ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٥) في (ب): تمام الكلام، وهذا القول في أوضح المسالك ٢/ ٢٨٧، والمغني ١/ ١٣٣، واختاره فيه.

(٦) حفيد ابن هشام، وقوله في حاشيته علىٰ توضيح جدّه ٤٦ ب.

(٧) الشارح متابعٌ في هذا النقل الأزهريَّ في التصريح ١/ ٣٦٣، ومتابعٌ شيخَه في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٣٥.

والحق أن المرادي في الموضوع الذي أشاروا إليه تكلم عن العامل في تمييز النسبة، ولم يذكر الاستثناء (توضيح المقاصد ٢/ ١٧٦). والعجب منهم يعزون له ذلك في ذلك الموضع البعيد الذي ليس فيه عن الاستثناء شيء، مع أن المرادي نفسه قد ذكر هذا القول في باب الاستثناء ٢/ ١٢٤، أورده وأورد قولًا آخر.

(٨) في (ب): يتعلق.

وشبهه.[١] والأوّل أظهر في نحو: (القوم إخوتُك خلا أو حاشا أو عدا زيدٍ). واستصوب ابنُ هشام[٢] أنها غير متعلّقة بشيء؛ لأنها لا تُعدّي[٣] الأفعالَ إلىٰ الأسماء، أيْ: لا تُوصل معناها[٤] إليها، بل تُزيل معناها / [٢٢٣/ ب] عنها،[٥] فأشبهت في عدم التعدِّي الحروفَ الزائدة، [و][٦] لأنها بمنزلة (إلا)، وهي غير متعلقة.

ورُدَّ الأوّل بمنع انحصار التعدية فيما ذكره[٧]، وما المانع من كون التعدية إيصالَ معنىٰ العامل إلىٰ المعمول علىٰ الوجه الذي يقتضيه الحرف؟، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه،[٨] نعم، قولُ ابن الحاجب:[٩] حروفُ الجرّ ما وُضع لإيصال

---

(١) هذا الرأي في المقتصد ٢/ ٧١٥-٧١٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٧، والمغني ١/ ١٣٣.

(٢) في المغني ١/ ١٣٣، وقد سبق أن أشرتُ إلىٰ ذلك حين ذكرت أنه اختار الرأي الأول.

(٣) في (أ) و(جـ): تتعدىٰ، وما أثبتُّه هو الصواب، وهو الموافق لكلام ابن هشام.

(٤) في (ب): منها.

(٥) وذلك أن (خلا) و(عدا) و(حاشا) تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها وتنفيه عنها.

(٦) سقطت الواو من(أ) و(ب). وإثباتها هو الصواب، والموافق لكلام ابن هشام.

(٧) وهو إيصال معاني الأفعال للأسماء.

(٨) في (أ): عند أي: يفيد النفي، وهو معنىٰ من المعانىٰ التىٰ تتعلق بها الأسماء. وهذا الرد للدمامينىٰ في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٧١. ونقله الشنوانىٰ دون عزو في الفوائد الشنوانية ١٩٥أ.

(٩) في الكافية ٢١٥، ولفظه فيها: «حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعلٍ أو معناه إلىٰ ما يليه» ونحوه في أماليه ١/ ٣٥٤-٣٥٥، وهو تعريف مستفادٌ من تعريف الزمخشري في المفصل ٢٨٣، (شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٤٠-١٤١).

معاني الأفعال إلىٰ الأسماء - ظاهرٌ فيما ذكره.[1] ورُدَّ الثاني[2] أيضًا بأنه[3] لا يلزم من كون حرفٍ بمعنىٰ حرفٍ آخرَ مساواتُه له في جميع أحكامه، ألا ترىٰ أنَّ (إلّا) التي[4] بمعناها لا تعمل الجرّ، وهذه تعمل الجر.[5]

وفي (المغني)[6]: «يجوز في نحو: (ما قام القوم حاشاك) كونُ الضمير منصوبًا، وكونُه مجرورًا، فإنْ قلت: (حاشاي) تعيّن الجرّ، أو: (حاشاني) تعيّن النصب، وكذا القول في (خلا) و(عدا)».

تنبيهات:

الأول[7]: إذا ولي (حاشا) مجرورٌ[8] باللام فارقت الحرفيَّةَ قطعًا؛[9] إذ لا يدخل جارٌّ علىٰ جارّ، والصحيح أنها حينئذٍ اسمٌ منتصبٌ انتصابَ المصدر[10]

---

(1) هو إيصال معاني الأفعال للأسماء.

(2) في (أ): للثاني.

(3) في (أ): فإنه.

(4) في (أ) و(ب): أن الاتىٰ.

(5) وهذا الردّ للدماميني أيضًا في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٧١.

(6) ٢/ ٥٦٣.

(7) منقول بنصه عن شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٥٩.

(8) في (ب): مجرورا.

(9) حكىٰ ابن مالك الإجماع علىٰ ذلك (شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨).

(10) في (أ): المصادر.

الواقعِ بدلًا من اللفظ بالفعل، ومعناه التنزيهُ، فمَن قال: (حاشا لله) كأنه قال: تنزيهًا لله،[١] واللام حينئذٍ مقوية للعامل نحوَها في: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.[٢]

قال في (المغني):[٣]: ويؤيد هذا قراءةُ بعضهم[٤]: ﴿...حاشًا للهِ...﴾[٥] بالتنوين، فهذا كقولهم: (رعيًا لك).[٦]

الثاني: (حاشا) المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوءٍ ذُكِر في غيره أو فيه، فلا يُستثنىٰ بها إلا في هذا المعنىٰ، ولذلك [لا][٧] يقال: (صلّىٰ الناس حاشا زيدٍ)؛ لفوات معنىٰ التنزيه، نصَّ عليه ابن الحاجب[٨] وغيرُه.[٩] وربما أرادوا تنزيه شخصٍ من سوء، فيبتدئون بتنزيه الله عن / [٢٢٤/أ]

(١) نقل ذلك السيرافي عن بعض أصحابه (شرح الكتاب ٣/ ١٢٩ ب، ونحوه في معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢، وللزجاج ٣/ ١١٥، والنكت للأعلم ١/ ٦٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٨، وشرح الرضي ١/ ٢٤٤، والارتشاف ٢/ ٣١٨، والجنىٰ الداني ٥٦٠-٥٦١، والمغني ١/ ١٢١.

(٢) ١٦ البروج ٨٥.

(٣) ١/ ١٢٢ بمعناه.

(٤) هي قراءة أبي السمّال، وهي في الكشاف ٢/ ٤٦٥، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٣.

(٥) ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ... مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ٣١ يوسف ١٢ ﴿قُلْنَ... مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ ٥١ يوسف ١٢.

(٦) حكم بذلك من قبله ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في شرحه المفصل ١/ ١٥٩.

(٩) منهم السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ١٢٩ ب، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٦٥، والدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١١٣، ونقل ذلك عن ابن الحاجب، وخالف في ذلك أبو حيّان، وقال: إنه غير معروف عند النحويين. (البحر ٥/ ٣٠٠)، وكذا في الدر المصون ٤/ ١٧٦.

السوء، ثم يُبرِّئون مَن أرادوا تبرئتَه[١] علىٰ معنىٰ أن الله منزَّهٌ عن ألَّا يُطَهِّرَ[٢] ذلك الشخصَ عمّا يَصِمُه، فيكون آكدَ وأبلغَ،[٣] قال الله تعالىٰ ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾.[٤]

الثالث: يقال[٥]: (حاشا) بألفين، و(حاشَ) بحذف الثانية، و(حشىٰ) بحذف الأولىٰ.[٦] قال المرادي في (شرح التسهيل):[٧] «ولم يُستثن بـ(حاش)[٨]». يعني المحذوفةَ الآخِر.[٩]

ولا يدخل عليها (ما)،[١٠] مصدريةً كانت، أو زائدة؛[١١] ولعلَّ وجه ذلك أنها

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٢٩ ب، وقال: ويكون تنزيههم الله علىٰ جهة التعجب والإنكار علىٰ مَنْ ذكَر السوءَ فيمَنْ برّؤوه. ونحوه في الجنىٰ الداني ٥٥٩.

(٢) في (أ) و(ب): (يظهر). بالظاء المعجمة وما أثبتّه أظهر، وهو الموافق لما في شرح الرضي وتعليق الفرائد، وفيهما هذه الفائدة.

(٣) نقل الشارح هذا عن الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٤٥، ونقله أيضًا الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١١٣ - ١١٤، وحاشيته علىٰ مغني اللبيب ١/ ٢٥٠.

(٤) ٥١ يوسف ١٢.

(٥) هنا أيضًا وقع خلل في ترتيب نسخة (ب) وهو قديم قبل الترقيم فيعاد فيها إلىٰ ١٩١ أ.

(٦) ويقال (حاشْ) بإسكان الشين (التسهيل ١٠٦) وفيها غير ذلك، وقد قرئ بها كلها. (إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٩٩-٧٠١).

(٧) ١/ ١٧٨ ب.

(٨) في (ب): بحاشا.

(٩) في (ب): الأخير.

(١٠) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٣٥٠، والمسائل المنثورة ٦٧.

(١١) أجاز ذلك ابن مالك علىٰ قلّة في التسهيل ١٠٦، وشرحه ٢/ ٣٠٨.

فعلٌ جامد، و(ما) المصدريةُ لا توصل إلا بفعلٍ متصرِّفٍ، وحُملت الزائدة على المصدرية، وأمّا (عدا) و(خلا) فقد خرجا عن القاعدة. وقولُه:[١]

رأيـــتُ النّــاسَ مــا حاشــا قُرَيْشًــا ....[٢]

ضرورةٌ أو نادر.[٣]

(و) يجوز في المستثنى بهذه الألفاظ أيضًا (نصبُه)[٤] بها على أنها أفعال

---

(١) يقال إنه الأخطل، وقال البغدادي: «عزاه له العيني، وتبعه السيوطي، وقد راجعت ديوانه مرتين، ولم أجده فيه» ولم أجده أنا في ديوانه من صنعة السكري، ووجدت في ديوانه الذي جمعه إيليا الجاوي صـ٥٤٢ بيتًا يقاربه في المعنى والوزن والقافية، وهو قوله:

فمَنْ يَعْدِلْ بنا إلا قريشٍ أَلَسْنا خَيْرَ مَنْ وَطِئَ النِّعالا
.... فإنّا نحنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا

(٢) البيت من الوافر. و(الفَعال) بفتح الفاء هو كل فعل حسن، فإن كُسِرت صلح لِما يحسن ولِما لا يحسن، ويُروى: (فأما الناس)، قال العيني: وهو أصح.
والبيت في التذييل ٣/ ٥٠ أ، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٢٣، المغني ١/ ١٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٨٦-١٢٨٧، الخزانة ٣/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) في (أ) و(ب): وجميع الاحتياطيات: نادرة.

(٤) الذي في النسخ المطبوعة للمتن: (والمستثنى بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) يجوز نصبُه وجرّه) بتقديم النصب على الجرّ، عكس ما نقل الشارح، وهو كذلك في المتن الذي اعتمده المكودي ٢١، والحسني في الدرة النحوية ٣٦ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩١ أ، والسنهوري ٧٤ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩١، وابن جبريل ٥٢ ب، والبهنسي ٤٥ ب، والرملي ٢٤٧، والصباغ ٣٧ أ، والمقسّي ٥١ ب، وما عند الشارح موافق للمتن الذي أورده الشربيني في شرحه ٦٨ أ، والغيطي ٤٠ ب، ولِما عند شيخه في المواهب الرحمانية ٢/ ٤٣٤.

جامدة[١] متعدية إليه، استتر فاعلها فيها وجوبًا؛ ليكون ما بعدها على صورة المستثنىٰ بـ(إلا) التي هي أمُّ الباب؛ ولذا[٢] لم تظهر[٣] معها (قد) وإنْ قلنا: إن جملة الاستثناء في محلّ نصبٍ علىٰ الحال[٤] -كما يأتي[٥]- أمّا (عدا) فمتعدية في نحو: (عدا فلانٌ طورَه)، وكذا (حاشا) في نحو:

.... حاشايَ[٦] إنّي مُسْلِمٌ معْذورُ[٧]

(١) بيان ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦، وشرح الألفية لابن النظام ٣٠٨، والتذييل ٣/ ٤٦ب، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٤٠٦، والهمع ٣/ ٢٨٣.

(٢) أيْ: لأنها أفعال جامدة، أو لما قُصد من مجيئها علىٰ صورة (إلا) التي هي أم الباب.

(٣) في (جـ): يظهر.

(٤) هذا التعليل في الفوائد الضيائية ١/ ٤١٧، وقال أبو حيّان: إن كونها حالًا ينبغي أن يُستثنىٰ من قولهم: إن الفعل الماضي لا يقع حالًا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة، (النكت الحسان ١٠٤) وذلك بناء علىٰ مذهب البصريين والفرّاء من الكوفيين (معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، المقتضب ٤/ ١٢٣-١٢٤، الأصول ١/ ٢٥٤، ٢١٦، إيضاح الشعر ٦٨، معاني الحروف للرماني ٩٨-٩٩، سر الصناعة ٢/ ٦٤١، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٦، ٣/ ١٢-١٣، الفصول لابن الدهان ٢٥، الإنصاف ١/ ٢٥٢، وأجاز الكوفيون والأخفش تجرده من (قد) المقتضب ٤/ ١٢٣، الأصول ١/ ٢٥٢، شرح الرضي ١/ ٢١٣، البحر المحيط ٨/ ٤٢٣، النكت الحسان ١٠١.

(٥) في صـ١٥١٧-١٥١٨.

(٦) في (أ): حاش.

(٧) سبق تخريجه في صـ١٥٠٥، والاستشهاد به هنا في غير محله؛ لأنها فيه متعينة الحرفية، ولا تتعيّن الفعلية إلا مع نون الوقاية (حاشاني). وقد سبق تقرير ذلك في ١٥٠٥-١٥٠٦ نقلا عن ابن هشام. وسيأتي في ١٥١٨.

وأمّا (خلا) فلتضمينها معنىٰ (جاوز)، علىٰ أنَّ كل ما خلا من شيء فقد جاوزه[١]. ثم فاعلُها المستتر عائدٌ عند البصريين[٢] علىٰ البعض المدلول عليه بالكل السابق.

قال الدماميني[٣]: وفيه نظر؛ لأنَّ المقصود من قولك: (قام القوم حاشا زيدًا)، و(خلا زيدًا)،[٤] (وعدا زيدًا) أنّ (زيدا) لم يكن معهم أصلًا، ولا يلزم من خلوّ[٥] بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم إيّاه خلوُّ الكلِّ ولا مجاوزةُ الكلِّ، [قاله الرضي،[٦] وقد يقال[٧]: [يجوز][٨] أن يُراد بـ(بعضهم) مَنْ عدا المستثنىٰ؛][٩] فلا يتمّ ما قاله، ولكن إطلاق البعض علىٰ الأكثر قليل. انتهىٰ.

وأجيب أيضًا بأن الضمير للبعض المبهم، ومجاوزةُ البعض المبهم

(١) تقرير ذلك في الكتاب ٢/ ٣٤٨، والمقتصد ٢/ ٧١٤-٧١٥.

(٢) في (ب): البصرية، وذلك في الكتاب ٢/ ٣٤٨-٣٤٩، والمقتضب ٤/ ٤٢٦، الأصول ١/ ٢٨٧، الإيضاح العضدي ٢٢٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، المقتصد ٢/ ٧١٤، شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ أ.

(٣) في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٥٣، بتصرف يسير، وبعضه في تعليق الفرائد ٦/ ١٢٠ .

(٤) في (ب): زيد.

(٥) في (ب) و(ج): خلوص.

(٦) في شرح الكافية ١/ ٢٣٠.

(٧) هذا الإيراد للدماميني أيضًا في الموضع السابق نفسه، ولا يزال النقل عنه مستمرًّا.

(٨) سقطت من (ج).

(٩) ساقط من (أ) وهذا الجواب لأبىٰ حيّان في التذييل ٣/ ٤٧ أ، ٤٩ أ

لـ(زيـد)[١] مـثلًا،[٢]/ [٢٢٤/ ب] وخلـوُّه عنـه لا يتحقـق إلا بمجـاوزة الكـلّ وخلوِّه.[٣]

وقيل: عائد علىٰ اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق،[٤] فإذا قلت: (قـاموا عـدا أو خـلا أو حاشـا زيـدًا)، فالتقـدير: عـدا أو خـلا أو حاشـا هـو -أي القـائم- زيدًا.[٥] وقيل: عائد علىٰ مصدر الفعل المفهوم من الكلام السابق،[٦] فـإذا قلـت: (قـاموا عـدا زيـدًا) فالتقـدير: عـدا هـو -أيْ القيـام- زيـدًا، أصـله: قيـام زيـد،[٧] فحُذف[٨] المضاف. وضُعِّفَ القولان بعدم الاطّراد، إذ قـد لا يكـون هنـاك فعـلٌ، نحو: (القومُ إخوتُك عدا زيدًا).[٩]

---

(١) في (ب) و(جـ): لزيد. والإشارةُ إلىٰ نحو هذا التقدير في شرح عيون الإعراب ١٧٩.

(٢) كررت في (أ).

(٣) هذا الجواب للشمني في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٥٣، ونقله دون عزوٍ الشنوانيُّ في الفوائد الشنوانية ١٩٤أ.

(٤) المغني ١/ ١٢٢، الفوائد الضيائية ١/ ٤١٧، تعليق الفرائد ٦/ ١١٩.

(٥) في (ب): زيد.

(٦) المسائل المنثورة ٦٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣١١، النكت الحسان ١٠٤، المغني ١/ ١٢٢، الفوائد الضيائية ١/ ٤١٦-٤١٧، وعُزي للكوفيين (تعليق الفرائد ٦/ ١١٩).

(٧) أي: جاوز قيامُهم قيامَ زيدٍ.

(٨) في (جـ): فيحذف.

(٩) الاعتراض بذلك في شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٧٩ ب.

وأجيب[١] بأنه إنما ذُكرَ ذلك علىٰ جَعْل التمثيل تنبيهًا علىٰ كيفيّة التخريج، فحيث فُقِد الفعلُ أمكنَ أن يُتصيّد من الكلام[٢] ما يُمكن عودُ الضمير عليه، فالتقدير في المثال ونحوه: (عدا هو -أي نَسَبُ الأخوّة- نسبَ زيدٍ)، أو: (عدا المنتسِبُ إليه بالأخوّة زيدًا).[٣]

وفي نسخةٍ:[٤] (نحو: قام القوم خلا زيدًا) بالنصب علىٰ الفعليّة، فهو مفعول به، استتر فاعلُ فعلِه -كما مرّ- (و) خلا (زيدٍ) بالجرّ علىٰ الحرفيّة، (وعدا عمرًا) بالنصب كذلك، (و) عدا (عمرو) بالجرّ كذلك. ويُرسم (عمرو) بالواو في الرفع والجرّ،[٥] وبالألف في النصب، (وحاشا زيدًا) وحاشا (زيدٍ)[٦] بنصب (زيد) في الأوّل وجرّه في الثاني علىٰ ما عُلِمَ.

---

(١) الجواب للدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١٢١، وقيل: يقدر الفاعل كلمة (أحدهم). شرح عيون الإعراب ١٧٩.

(٢) في (أ) و(ب): كلام.

(٣) علىٰ التأويلين السابقين: تأويل من يقدِّر الضمير عائدًا إلىٰ المصدر المفهوم من الفعل، وتأويل من يراه عائدًا إلىٰ اسم فاعل مفهوم من الفعل.

(٤) الأمثلة الآتية ثابتة في ثلاث النسخ المطبوعة، وهي كذلك في المتن الذي اعتمده المكودي ٢١، وزروق ١١٤ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩١ أ، وخالد الأزهري ٩١-٩٢، وابن جبريل ٥٢ ب، وممّن لم يذكر هذه الأمثلة الشنواني في المواهب الرحمانية.

(٥) للفرق بينه وبين (عُمَر) وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك صـ٥٥٩، وأما في حال النصب فالألف دالةٌ عليه، وهي بدل من تنوينه، وأما (عُمَر) فلا ينوّن؛ لأنه غير منصرف.

(٦) في نسخة النيفر وصبحي رشاد من المتن المطبوع: (وحاشا بكرًا وبكرٍ)، وهو الموافق لما في شرح خالد الأزهري ٩١، وما اعتمده الشارح موافق لما في نسخة عثمان بسبح، وللمتن الذي اعتمده المكودي ٢١،=

وقد مرّ[١] القولُ في متعلَّق هذه الحروف، وأمّا محلّ[٢] الجملة على الفعلية[٣] فقيل: النصب على الحاليّة،[٤] وقيل: مستأنفة، فلا محلَّ لها،[٥] وصحّحه ابن عصفور.[٦] ويَرِدُ على الأوّل أنَّ الجملة الحالية لابدَّ لها من رابط بصاحبها، وليس هنا واوٌ ولا ضمير، وصاحبُها هو المستثنى منه، وليس ثَمّ رابطٌ [به][٧]، والضمير في هذه الأفعال إمّا لاسم[٨] الفاعل، أو لبعض المستثنى منه -كما عُلِم- وكلٌّ منهما غيرُه، وتقديرُ ضميرٍ آخر يأباه المقام، واشتمال /[٢٢٥/ أ] المرجع

=وزروق ١١٤ أ، والصباغ ٣٧ ب، والشربيني ٦٨ أ، والغيطي ٤١ أ، وفي بعض النسخ: (حاشا عمرًا وعمرٍو) كما في شرح ابن جبريل ٥٢ ب، والمقسي ٥١ ب، وذكر الراعي أن الآجرومي لم يمثّل لـ(حاشا) (المستقلّ بالمفهومية ٩١ أ) ولم يردْ ذلك في شرح البهنسي ٤٥ ب.

(١) في صـ١٥٠٥-١٥٠٦.

(٢) في (جـ): محمل.

(٣) أي على تقدير (عدا) و(خلا) و(حاشا) أفعالًا.

(٤) شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ ب، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٦٦، والمقرب ١/ ١٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١، النكت الحسان ١٠٤.

(٥) هذا القول في النكت الحسان ١٠٤.

(٦) لم يصرح بذلك في شرح الجمل ٢/ ٢٦١، وإنما أورده بعد القول الأوّل المشهور واستدلّ له، ولم يذكر في المقرب ١/ ١٧٣، إلا الحالية، ونقل التصحيح عنه المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٢٦، والجنى الداني ٤٣٨، وكذا في تعليق الفرائد ٦/ ١٢٢.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): الاسم.

علىٰ الرابط لا يحصل به الاكتفاء، كما صرّحوه[1] في: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ﴾[2] الآية.

وها هنا تنبيهات[3]:

الأول: قدّم المصنف الجرَّ مع هذه الألفاظ علىٰ النصب،[4] وقدّم في التمثيل علىٰ هذه النسخة النصبَ علىٰ الجرّ؛ لأنَّ النصب معها أشهرُ من الجرّ،[5] وقدّمه

---

(١) تعدية (صرّح) بنفسها وارد في العربية (اللسان: صرح).

(٢) ﴿...وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾ ٢٣٤ البقرة ٢.

وفي الآية: (الذين) مبتدأ والخبر جملة: (يتربّصن)، وليس فيها رابط بالمبتدأ، ولذلك فقد اختُلف في الآية اختلافًا كثيرًا، ومِمّا قيل من التأويلات فيها: أن التقدير: والذين يتوفون يتربّص أزواجهم، ثم جيء بالضمير -وهو نون النسوة- مكانَ (الأزواج) لتقدم ذكرهن في قوله: (ويذرون أزواجًا) فامتنع ذكر الضمير الرابط؛ لأن النون لا تضاف له لكونها ضميرًا، وحصل الربط بلضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

وقد أشار ابن مالك إلىٰ صحة الربط بهذا في التسهيل ٤٨، وذكره ابن عقيل في المساعد ١/ ٢٣٢، وابن هشام في المغني ٢/٥٠٢، وعزا أبو حيّان نحو هذا التأويل في الآية للمبرد (البحر المحيط ٢/ ٢٢٢)، وذكر أبو حيّان أنه مذهب الأخفش والكسائي، وأن الجمهور منعوه. (الارتشاف ٢/ ٥١-٥٢). وعزاه الدماميني لابن مالك والأخفش والكسائي، وقال: إنه مخالف لرأي الجمهور، وردّه. (تعليق الفرائد ٣/ ٩٥).

(٣) في (ب): تنبيهان.

(٤) انظر الحاشية رقم (٤) في صـ١٥١٠.

(٥) في الدرة النحوية للحسنىٰ ٣٦ أ، التمثيل بـ(حاشا زيدٍ وزيدًا) بتقديم الجر، وقال: إن في ذلك إشارة إلىٰ ضعف النصب بها!

المصنفُ في بيان الحكم اهتمامًا به خشيةَ اعتقاد ضعفه. ورُدَّ بأنه[1] بناءً على أن الأصل فيها الفعليَّة.[2]

الثاني: محل جواز الوجهين في (عدا) و(خلا) ما لم تقترن بهما[3] (ما)، فإن اقترنت بهما وجب عند الجمهور النصبُ؛[4] لأن (ما) مصدريةٌ، و(ما) والفعل في تأويل المصدر، وذلك المصدر محلُّه نصبٌ بلا خلاف،[5] لكن قيل: على الحاليَّة، وفيها معنى الاستثناء،[6] وإليه ذهب السيرافي،[7] والتقدير في: (قاموا ما

---

(١) في النسخ الثلاث الأصول: (أنه) وما أثبتُّه أحسن وهو في: الاحتياطيات الثلاث، ولا تخلو الجملة من ضعفٍ في التركيب.

(٢) أي: أن تقديم الجر في بيان الحكم مردود ومخالف للأَوْجَه؛ لأن الأصل فيها الفعلية، فكان الأولى تقديم النصب على الجر.

وتنبّهْ إلى أن المتن المطبوع للآجرومية بتحقيقاته الثلاثة فيه تقديم النصب على الجر، كما سبق في صـ١٥١٠ فلا وجه لكلام الشارح.

(٣) في (أ): بها. والمراد (خلا) و(عدا)، وأمّا (حاشا) فقد أخبرك أن (ما) لا تدخل عليها، وذلك في صـ١٥٠٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٠، المقتضب ٤/ ٤٢٧، الأصول ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، المسائل المنثورة ٦٦، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، وذكر ابن مالك أن ذلك متفق عليه عند النحويين إلا أبا عمرو والجرمي (شرح التسهيل ٢/ ٣١٠).

(٥) المسائل المنثورة ٦٦، الإيضاح العضدي ٢٣٠، توضيح المقاصد ٢/ ١٢٦، وهو الذي حكى الإجماع ونحوه في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٦٠.

(٦) شرح المفصل ٢/ ٧٨، شرح الألفية لابن النظام ٣٠٨، الملخص ٤٠٣، النكت الحسان ١٠٥، وقال ابن عصفور: لا يجوز غير ذلك (شرح الجمل ٢/ ٢٦١).

(٧) في شرح الكتاب ٣/ ١٢٨ب، وعزي إليه ذلك في توضيح المقاصد ٢/ ١٢٦، والمغني ١/ ١٣٤.

خلا زيدًا) قاموا مجاوزين زيدًا.[١] وقيل: علىٰ الظرفيّة، و(ما) وقتيَّة، نابت هي وصلتُها عن (الوقت)، والتقدير في المثال المذكور ونحوه: (قاموا وقتَ مجاوزتهم زيدًا)،[٢] ورُجّح علىٰ الحاليَّة بسلامته من تأويلٍ علىٰ تأويل،[٣] مع أن أصل المصدر المنسبك التعريفُ - وقيل: علىٰ الاستثناء، كانتصاب [(غير) في (قاموا]][٤] غيرَ زيد)، وإليه ذهب ابن خروف.[٥] وروىٰ الجرميُّ عن بعض العرب جوازَ الجرّ مع (ما).[٦]

---

(١) في (ب): زيد.

(٢) ذلك في شرح الألفية لابن النظام ٣٠٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٦، والمغني ١/ ١٣٤.

(٣) وذلك عند ابن هشام جائز، (المغني ٢/ ٦٩١-٦٩٢).

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) في شرح الجمل ٧٤ ب، ٧٧ أ وعزي إليه في توضيح المقاصد ٢/ ١٢٦، والمغني ١/ ١٣٤، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٤٠٩، وهو ظاهر كلام ابن السرّاج، نقله عنه تلميذه أبو علي في التعليقة ٢/ ٧٥، مع أن ابن خروف قد صرّح في شرحه الجمل نفسه أن (خلا) تكون حرفًا وفعلًا ولا تكون اسمًا (٣/ ٧٠٣، الرسالة) وقد يُفهم من ذلك خلاف رأيه السابق.

(٦) وذلك علىٰ تأويل أن (ما) زائدة.

ورأيه في البصريات ٢/ ٨٧٤، قال الفارسي: لا أدري: أجازه، أم رواه؟ وظاهر كلامه في إيضاح الشعر ٣٣ جواز ذلك، وهو أيضًا في شرح الجمل لابن خروف ٧٧ أ، والمرتجل ٨٨، والتوطئة ٢٧٩، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٣، وفيه النص علىٰ أنه جوّز ذلك في كتابه الفرخ، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٢، ووافق ابنُ عصفور الجرمي إذا كانت (ما) زائدة (المقرب ١/ ١٦٦، شرح الجمل ٢/ ٢٤٩) وعزا ذلك ابن فضال المجاشعي للكسائي، قال: وهو قبيح، وحكىٰ الإجماعَ علىٰ خلافه (شرح عيون الإعراب ١٧٩) وعزاه العكبري للربعي (اللباب ١/ ٣١١)، ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٦١٤، وعزاه أبو حيّان للكسائي والجرمي والفارسي والربعي (الارتشاف ٢/ ٣١٨)، ونحوه في المغني ١/ ١٣٤.

الثالث: يجوز في نحو: (قام القوم حاشاك وحاشاه)، و(عداك وعداه)، و(خلاك وخلاه) كونُ الضمير منصوبًا، وكونُه مجرورًا، فيتعيّن [-كما مرّ-][١] كونُه مجرورًا في نحو: (حاشاي)، وكونُه منصوبًا في نحو: (عداني).[٢]

الرابع: قدّمنا[٣] أنه يُستثنىٰ بـ(ليس) و(لا يكون)، ويجب معهما نصب[٤] المستثنىٰ؛ لأنه خبرُهما، واسمُهما مستترٌ فيهما وجوبًا،[٥]، والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام / [٢٢٥/ ب] السابق في (خلا) و(عدا) و(حاشا).[٦]

---

(١) سقطت من (أ)، وقد مرّ ذلك في صـ١٥٠٦. نقلًا عن ابن هشام.

(٢) لعدم اتصال نون الوقاية به في (حاشاي) واتصالها به في (عداني)، وهي لا تتصل إلا بالأفعال.

(٣) في صـ١٥٠٤.

(٤) في (ب): النصب.

(٥) للتفريق بين حال الاستثناء بهما وكونهما ناسختين.

(٦) سبق ذلك في صـ١٥١٢-١٥١٤، ونص سيبويه علىٰ تقدير كلمه (بعض) ليكون هو الاسم (الكتاب ٢/٣٤٧) وكذا في المقتضب ٤/٤٢٨، والأصول ١/ ١٨٧، والإيضاح العضدي ٢٢٩، والتبصرة التذكرة ١/ ٣٨٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٥، المقتصد ٢/ ٧١٤، شرح الملحة ٢١٥، وذكر صدر الأفاضل أن ما سبق هو مذهب البصريين، قال: وأما الكوفيون فتقديرهم: (ليس فعلهم فعلَ زيد). وتقدير البصريين أجود؛ لأنه أقلّ إضمارًا (التخمير ١/ ٤٥٩) ونحوه في شرح المفصل ٢/٧٨. وبعضهم قدرها: (ليس أحدهم) (كشف المشكل ١/ ٥٠٢) وفي محلها من الإعراب قولان: أن تكون مستأنفة، وأن تكون في محل نصبِ حالًا (شرح السيرافي ٣/ ١٢٧ ب ١٢٨ أ) ونحوه في التخمير ١/ ٤٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١، واختار ابن عصفور أنها في محلّ حال (المقرب ١/ ١٧٣-١٧٤) وكذا الرضي (شرح الكافية ١/ ٢٣٠)

الخامس: لا يستثنىٰ بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) و(ليس) و(لا يكون) في المنقطع[1]. والله أعلم.

(١) نصّ علىٰ ذلك أبو حيّان في التذييل ٣/ ١٣ ب، وهو كذلك في الهمع ٣/ ٢٥٠، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٦٠.

باب (لا)

ذكرُها في المنصوبات ظاهرٌ في أنّ المراد بها النافيةُ للجنس تنصيصًا، العاملةُ عملَ (إنّ)[١] اعتبارًا بعملها في أشرف الجزأين، مع الاتفاق عليه[٢] في الجملة.[٣] وإنما حُملت علىٰ (إنّ) -وحقُّها[٤] ألا تعملَ لعدم اختصاصها[٥]- لمشابهتها[٦] لها في التوكيد؛ لأنها لتوكيد[٧] النفي، و(إنّ) لتوكيد الإيجاب فهي ضدّها، والشيء قد يُحمل علىٰ ضدّه[٨]، كما يُحمل علىٰ نظيره؛ لأن الوَهَمَ يُنزِّل الضدّين

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤، المقتضب ٤/ ٣٥٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦، وهو المشهور الذائع، وقيل: إنها محمولة علىٰ (أن) الخفيفة (اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) في (ب): وعليه.

(٣) إعمالُها في الاسم هو ظاهر كلام العلماء، كما في الكتاب ٢/ ٢٧٤، وحكىٰ الاتفاق عليه الأنباري في أسرار العربية ٢٤٦، والعكبري في شرح اللمع ١/ ٢٩٩.

(٤) أي: (لا).

(٥) أشار إلىٰ ذلك ابنُ يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٠، وابن الناظم في شرح الألفية ١٨٥، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٣٦.

(٦) هذا تعليل حملها علىٰ (إنّ).

(٧) في (ب): توكيد.

(٨) هذا الوجه من المشابهة في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٨، وشرح عيون الإعراب ١٢١-١٢٢، والمقتصد ٢/ ٧٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨، والإنصاف ١/ ٣٦٧.

منزلة النظيرين، ولذلك تجد الضدّ أقربَ خطورًا بالبال مع الضدّ[١] - وفي لزوم الصدر[٢]، وفي الدخول على الجمل الاسمية[٣].

وتسمّىٰ (لا) النافيةَ للجنس؛ لنفيها لصفته وحكمه[٤]، أو النافيةَ للخبر عن جنس الاسم[٥]، ألا ترىٰ أنّ (لا رجلَ ضاربٌ) مثلًا لنفي الضرب عن الرجل، لا لنفي حقيقته وماهيّته[٦]، وإسنادُ النفي[٧] إليها يَحتمل الحقيقةَ العرفيَّةَ الخاصّةَ،[٨] ويحتمل المجازَ، من إسناد ما للشيء إلىٰ آلته؛ لأنّ النافي حقيقةً هو المتكلِّم.[٩]

---

(١) ذلك مبيّن في شرح الألفية لابن الناظم ١٨٥.

(٢) عطف علىٰ قوله: (لمشابهتها لها في التوكيد) وهذا الوجه من المشابهة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٥٤، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٣٦.

(٣) هذا الوجه من المشابهة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٣٦.

(٤) هذا التأويل في الفوائد الضيائية ١/ ٤٣٧.

(٥) ذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٦.

(٦) بيّن ذلك الشريف الجرجاني في الرشاد شرح الإرشاد ٦٣ ب.

(٧) في (جـ): المنفي.

(٨) أي ما تعارف عليه أهل هذا الفنّ خاصة، فصارت (لا) عندهم هي التي نفت الجنس، وسبق الحديث عن الحقيقة العرفية في صـ١٧.

(٩) ذكر ذلك الشنواني في الفوائد الشنوانية ١٩٦ ب، والمواهب الرحمانية ٣/ ٤٧٠.

ويقال لها: (لا) التبرئة[1] أيضًا؛ لأنها تدل علىٰ نفي الجنس، فكأنها تدلّ علىٰ البراءة منه[2]، فخرج بـ(النافية) الناهيةُ؛ فإنها تختصّ بالمضارع - والزائدةُ؛ فإنها لا تعمل شيئًا، وهي التي دخولُها في الكلام كخروجها. - وبقولنا: (للجنس) (لا) النافيةُ للوحدة؛ فإنها تعمل عمل (ليس).[3] والفرقُ بينهما يظهر في قولك: (لا رجلٌ عندنا): فإنْ رفعتَه كانت لنفي الوحدة، حتىٰ يجوز لك أن تقول: (بل رجلان أو ثلاثة)؛ [لأنك إنما نفيت الفرديَّة، وإذا فتحتَه فقد نفيت الجنس، فلا يحسن أن تقول: (بل رجلان أو ثلاثة)][4] بل تقول: (بل امرأة)؛ لأنك إنما نفيت الجنس[5]، لكنْ لا يَخفىٰ / [٢٢٦/ أ] أنَّ التعميم[6] بـ(لا) المحمولةِ علىٰ (إنّ) أولىٰ - كما قال ابن مالك في (نكته علىٰ الحاجبية)[7]؛ لأنه قد تقرَّر عندهم أن

---

(١) وهذا مصطلح شائع عند الكوفيين، نقله ابن السرّاج عن الكسائي والفرّاء (الأصول ١/ ٣٨١) وهو في معاني القرآن ١/ ١٢٠، ٤٤٠، وهو عند ابن جني في الخصائص ١/ ٢٧٤، والزبيدي في الواضح ٩٤، وابن الشجري في أماليه ٢/ ٥٢٧، وذكره ابن هشام في المغني ١/ ٢٣٧.

(٢) تعليق الفرائد ٤/ ٩٣، والتصريح ١/ ٢٣٥، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ٤٤.

(٣) سبق الحديث عنها في صـ ٦٧٩.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) التفريق بينهما في أمالي ابن الشجري ٢/ ٤-٥.

(٦) في (جـ): التغبير. ومراده: التعبير.

(٧) في صـ ١٩٩، وهو المحقق باسم: (التحفة: نقد وتعليق علىٰ كافية ابن الحاجب).

(لا) المشبهةَ بـ(ليس) قد تكون نافيةً للجنس،[١] قال[٢]: ويُفرَّق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن.[٣]

وإنما تعمل بأربعة شروط:

الأول: أن يُقصد بها نفيُ الجنس علىٰ سبيل الاستغراق، وهو المراد بالتنصيص[٤]، كان اسمها مبنيًّا، أو معربًا، كما هو صريح كلام ابن مالك[٥]،

---

(١) تقرير ذلك في التخمير ١/ ٤٩٥-٤٩٧، قال صدر الأفاضل: وأما قول النحويين بأن قولنا: (لا رجلٌ في الدار) بالرفع نفيٌ لرجل واحد، وقولنا (لا رجلَ في الدار) نفيُ الجنس فشيءٌ مضحك، يُضحك منه، ثم يُبكىٰ من عقول النحويين، ألا ترىٰ أن قولنا: (لا رجلٌ أفضلَ منك) مدح، وأيُّ مدح، ولو كان المراد به واحدًا لكان من أقبح ما يكون من الذم... الخ» وقال ابن هشام: وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير) المغني ١/ ٢٤٠، وتقرير أن المشبهة بـ(ليس) قد تنفي الجنس مقررٌ في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٨، والمساعد ١/٣٣٩، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٣٩٣، وكلامُ صاحب التخمير لا يخلو من نظر من جهتين: إحداهما: أن النحويين لا ينكرون مجيء العاملة عمل (ليس) نافية للجنس، بل يثبتونه، والكثير أن تدل علىٰ نفي الوحدة. ثانيتهما: أن قولنا: (لا رجلٌ أفضلَ منك) لا يتحقق به المدح إلا علىٰ إرادة نفي الجنس سواءٌ أعملناها عملَ (ليس) أو عملَ (إنّ).

(٢) في الموضع السابق بتصرف.

(٣) وقع هنا خلل في ترتيب أوراق نسخة (ب)، وهو قديم قبل الترقيم، فينقل إلىٰ (٢١٣).

(٤) المقدمة المحسبة وشرحها ١/ ٢٧٧.

(٥) لم أجد ذلك صريحًا في كتب ابن مالك، ونصّ الدماميني علىٰ أنّ صريح كلام ابن مالك يدلّ علىٰ ذلك، أخذه من قول ابن مالك في التسهيل: «إذا لم تكرر (لا) وقُصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل (إن)، إلا أنّ الاسم إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به ركّب معها، وبُني علىٰ ما كان ينصب به» (التسهيل ٦٧)، وكلام الدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ٩٥.

وبعضُهم خصّه بحالة بناء الاسم.[١]

والثاني: ألا يَدخل عليها جارٌّ.[٢]

والثالث: ألا يَفصل بينها وبين اسمها فاصلٌ.[٣]

والرابع: أن يكون اسمُها وخبرها نكرتين،[٤] ولو صورةً، أو تأويلًا.[٥]

وهذه الشروط مأخوذة من كلامه، بعضها تصريحًا، وبعضها تلويحًا -كما نبّه[٦] عليه- وبعضُها لصحّة العمل، وبعضُها لوجوبه.

ولغموض المبحث صدَّره بقوله: (اعلم) يا مَنْ يتوجَّه لاستفادة أحكام كليّات ما أجملتُه في هذه المباحث القليلةِ الألفاظ، أيْ: ألقِ بالك، وأعملْ فكرك في استخراجها (أنّ (لا)) غيرَ المكررة (تنصب) وجوبًا، لفظًا أو محلاً (النكرات) ولو صورةً، أو تأويلًا، فَصَدَق بنحو: (لا أبَا له)، و(لا غُلَامَيْ له)،[٧] و(لا مسلِمِيْ

---

(١) نقل ذلك الدماميني عن ظاهر كلام بعض النحويين، ولم يسمّهم. (تعليق الفرائد ٤/ ٩٥).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٢-٣٠٣، المقتضب ٤/ ٣٥٨.

(٣) بيان ذلك في الكتاب ٢/ ٢٧٦، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والجمل للزجاجي ٢٣٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٧.

(٤) النصّ على كون اسمها نكرة في الكتاب ٢/ ٢٧٤، ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٧، والنصُّ على اشتراط التنكير في الاسم والخبر في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٣٦-٩٣٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣، وشرح القطر ١٦٦.

(٥) سيأتي بيان ذلك قريبًا.

(٦) في (أ): نبه.

(٧) في (ب): لي.

له)؛ فإنه جائز بدون شذوذ، مع أنّ الأسماء المذكورةَ فيه مضافةٌ للضمير، واللامُ مقحمة[(١)] بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه [(٢)] وجمهورِ النحاة.[(٣)] - وبنحو[(٤)] ما أشار إليه الرضيُّ[(٥)] بقوله: واعلم أنه قد يُؤوّل العلَمُ المشهورُ ببعض الخلال بنكرةٍ، فينتصب[(٦)] بـ(لا) التبرئة، وتُنزع منه لامُ التعريف إنْ كانت فيه، نحو (لا حَسَن) في (الحسن البصري)، أو مِمّا أضيف إليه، نحو: (لا امرأَ قيسٍ) و(لا ابنَ زبير).[(٧)] ولا تجوز هذه المعاملة في لفظَي[(٨)] (عبد الله) و(عبد الرحمن)؛ إذ (الله) و(الرحمن) / [٢٢٦/ ب] لا يُطلقان[(٩)] على غيره

---

(١) في (ب): ملحمة.

(٢) في الكتاب ٢/ ٢٧٦-٢٧٧، ٢٧٨-٢٧٩، وعزاه في الموضع الأوّل للخليل.

(٣) كالمبرد في المقتضب ٤/ ٣٧٣-٣٧٤، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٠٢، والجرجاني في المقتصد ٢/ ٨١٠، والزمخشري في المفصل ٢٧٨، وعزاه ابن السرّاج لأصحابه البصريين (الأصول ١/ ٣٨٩)، وخالف في ذلك يونس، وقوله في البصريات ١/ ٥٣٣-٥٣٦، والظاهر أن أبا عليّ يؤيّده، وخالف في ذلك أيضًا ابن مالك (شرح التسهيل ٢/ ٦٤٦). وفي المسألة أقوال.

(٤) أي: وصدق بنحو.

(٥) في شرح الكافية ١/ ٢٥٩-٢٦٠ بتصرف.

(٦) في (جـ): فينصب.

(٧) يقال ذلك في عبد الله بن الزُّبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزىٰ (١-٧٣ هـ) أمّه أسماء بنت أبي بكر، أول مولود للمسلمين بعد الهجرة، وحنكه النبي، وسمّاه، وهو أحد العبادلة، وأحد الشجعان، وأحد من بويع بالخلافة، قُتِلَ في الفتنة المشهورة. (أسد الغابة ٣/ ١٦١-١٦٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٨٩-٩٥).

(٨) في (ب): لفظ.

(٩) في (ب): ينطقان.

تعالىٰ، حتىٰ يُقدَّر تنكيرُهما.[١] ولتأويله بالنكرة وجهان: إمّا أنْ يُقدَّر مضافٌ هو (مثل)؛ فلا يتعرف بإضافةٍ[٢] لتوغُّله في الإبهام،[٣] وإنما يُجعل في صورة النكرة بنزع اللام، وإنْ كان المنفيُّ[٤] في الحقيقة هو المضافَ المذكورَ[٥] الذي لا يتعرَّف بالإضافة إلىٰ أيّ معرِّف كان -لرعاية اللفظ وإصلاحه، ومن ثَمَّ قال الأخفش علىٰ هذا التأويل: يمتنع وصفُه؛ لأنه في صورة النكرة؛ فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة، فلا يُوصف بنكرة.[٦] وإمّا أن[٧] يُجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الجملة[٨] كأنه اسمُ جنس موضوعٌ لإفادة ذلك المعنىٰ؛ لأنَّ

---

(١) تقرير ذلك في التسهيل ٦٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠، أمّا لفظ الجلالة فلا تسقط منه الألف واللام بإجماع. وأمّا (عبد الرحمن) و(عبد العزيز) فنقل ابن السرّاج عن الفرّاء جوازَ إسقاط الألف واللام منهما (الأصول ١/ ٤٠٦، ونحو ذلك في الارتشاف ٢/ ١٧٠) وأشار ابن مالك إلىٰ الخلاف في لفظ (عبد الرحمن) شرح التسهيل ٢/ ٦٧.

(٢) في (ب): بإضافته.

(٣) نحو هذا التأويل في المقتضب ٤/ ٣٦٣، والأصول ١/ ٣٨٣، وشرح عيون الإعراب ١٢٣، وأسرار العربية ٢٥٠، والتخمير ١/ ٥٠٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠٣، ١٠٤.

(٤) في (ب): النفي.

(٥) في نحو: (لا مثلَ حَسنٍ...).

(٦) رأي الأخفش هذا منقولٌ عنه في شرح الرضي ١/ ٢٦٠، والفوائد الشنوانية ١٩٧ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٤٧٤.

(٧) في (جـ): وان لا.

(٨) كذا في جميع النسخ الستّ: أصولها واحتياطيها. والذي في كلام الرضي: (الخلة) وهو الأظهر.

معنىٰ: (قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)[(١)]: لا فيصلَ[(٢)] لها[(٣)]؛ إذ هو ﷺ [كان][(٤)] فيصلًا في الحكومات، علىٰ[(٥)] ما قال النبي ﷺ: (**أقضاكم عليٌّ**)،[(٦)] فصار اسمُه كالجنس المفيد لمعنىٰ الفصل والقطع، كلفظ (الفيصل)[(٧)]، وعلىٰ هذا التأويل يمكن وصفُه بالمنكَّر، وهذا -كما قالوا-: (لكلّ فرعونٍ موسىٰ)،[(٨)] أيْ: لكلّ جبّارٍ قهّارٌ، فيُصْرف[(٩)] (فرعون) و(موسىٰ)؛ لتنكيرهما بالمعنىٰ المذكور، وجوّز الفرّاء

(١) هذا القول المأثور في الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣.

(٢) في (جـ): فصيل.

(٣) التخمير ١/ ٥٠٣، شرح المفصّل ٢/ ١٠٤، الفوائد الضيائية ١/ ٤٤٠، وقريب من ذلك ما في المقتضب ٤/ ٣٦٣.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): قال.

(٦) لم أقف عليه بلفظ (أقضاكم)، وإنما ورد بلفظ: «... **وأقضاهم علي**...» في سنن ابن ماجه ١/ ٥٥، وفي موارد الظمآن بزوائد ابن حبّان ٥٤٨، ومسند أبي يعلي الموصلي ١٠/ ١٤١، والاستيعاب لابن عبد البرّ ٨/ ١١٠٢، ورواه أيضًا من قول عمر بن الخطاب بلفظ: «عليّ أقضانا».

(٧) وذكر سيبويه تأويلًا ثالثًا بأن تجعله نكرة، فإذا قلت: (لا هيثم)، كأنك قلت: لا هيثم من الهيثمين، الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٨) زيد هنا في (أ): لتنكيرهما بالمعنىٰ المذكور، وهو تكرار لجملة ستأتي. وهذا مَثَلٌ لم أجده في كتاب الأمثال، وهو في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠. والصفوة الصفية للنيلي تحقيق د. محسن العميري ١/ ٥٦٧. وعنه استفدت هذا التخريج.

(٩) في (ب): فيصرفه.

إجراءَ المعرفة مجرىٰ النكرة بأحد[١] التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضًا، نحو: (لا إيّاي هاهنا، ولا هذا)[٢]، وهو بعيدٌ غير مسموع.[٣] انتهىٰ.

(بغير تنوين) الباء فيه للمعية، أو للملابسة، وهو حال من (النكرات) أي: تنصب النكرات حالَ كونها مصحوبةً بعدم التنوين أو ملابَسَةٍ[٤] له، فهو نحو قول سيبويه:[٥] (لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه من غير تنوين.[٦] ثم قال[٧]: وإنّما[٨] تُرِكَ التنوين في معمولها؛ لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، كـ(خمسة عشر). انتهىٰ. فقال الزجاج:[٩] / [٢٢٧/ أ] مرادُه أنه معرب، لكنه مع

(١) في (ب): فادخل.

(٢) رأيه منقول في الأصول ١/ ٤٠٦، والتسهيل ٦٨، وشرحه ٢/ ٦٨.

(٣) ردَّه بهذا ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٠٦.

(٤) في (ب): ملابسته.

(٥) في الكتاب ٢/ ٢٧٤ بتصرف، ونحوه في معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، والموفقي ١٢٢، واللمع ٩٧، والواضح للزبيدي ٩٤، وشرح الملحة ٢٢٠.

(٦) لفظ سيبويه: بغير تنوين. وهو الأولىٰ بالشارح أن يثبته؛ لأنه الموافق لكلام الآجرومي.

(٧) في الموضع السابق. بتصرّف.

(٨) في (أ) و(ب): وأما. وما أثبتّه أحسن؛ لكيلا يلزم خلوُّ جواب (أمّا) من الفاء.

(٩) نقل كلامَ سيبويه السابق وفسّره بغير هذا في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩، وما ذكره الشارح نقله عن الزجاج السيرافيُّ في شرح الكتاب ٣/ ٨٢ أ، والعكبريُّ في اللباب ١/ ٢٢٧، وابنُ مالك في التسهيل ٦٧، وشرحه ٢/ ٥٨، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٥٥، واللفظ له، والدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ١٠١.

كونه معربًا رُكِّب[١] مع عامله، لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة عشر)، فحذف التنوين مع كونه معربًا؛ لتشاكله[٢] بتركيبه مع عامله.[٣]

---

(١) كذا في النسخ. والذي عند الرضي: مركب. وما عد الشارح موافق لما في (تعليق الفرائد).

(٢) في (ب): بالتشاكله. والذي عند الرضيّ والدّماميني: (لتثاقله) ولعله الصواب؛ بدليل ما سيأتي قريبًا.

(٣) وهذا هو الذي يظهر لي من كلام سيبويه السابق، بدليل أنه قال بعدُ: «واعلم أن التنوين يقع من النفي (أي يسقطُ منه) في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلام لك) كما يقع من المضاف إلىٰ اسم، وذلك إذا قلت: (لا مثلَ زيد)، والدليل علىٰ ذلك قول العرب: (لا أبا لك) و(لا غلامَيْ لك) و(لا مسلِميْ لك)» (الكتاب ٢/ ٢٧٦)، والاسم المثنىٰ معرب سقطت منه النون للإضافة، وكذا اسم (لا) معرب سقط منه التنوين لسبب طارئ هو التركيب، وهذا التفسير هو الموافق لتفسير أبي عليّ لكلام سيبويه (الحلبيات ٣١٥-٣١٦، والعسكرية ٢٤٤-٢٤٥).

وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في اسم (لا) النافية للجنس المفرد: أمعربٌ، أم مبني؟ فبعضهم علىٰ أنه معرب، كما هو ظاهر كلام أبي علي في المسائل المنثورة ٨٤، وصريحه في الحلبيات ٣١٥-٣١٦، والعسكرية ٢٤٤-٢٤٥، وهو كذلك في شرح السيرافي ٣/ ٨٢ ب، وعزاه فيه لسيبويه، وعزي للزجاجي في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠، وللسيرافي في شرح التسهيل ٢/ ٥٨ وله وللرماني في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٣٨، وعزاه أبو حيّان للجرمي والزجاج والسيرافي والرماني، ونقل عزوه لسيبويه (الارتشاف ٢/ ١٦٤)، وعزاه ابن الشجري للكوفيين (الأمالي ٢/ ٥٢٨) وكذا في الإنصاف ١/ ٣٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٩٣٩، والارتشاف ٢/ ١٦٤، ويرىٰ بعضهم أنّه مبني، كما هو ظاهر كلام ابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٧٩، إذ تحاشىٰ التعبير بالنصب، وهو من مصطلحات الإعراب، وعبَّر بالفتح، وهو من مصطلحات البناء.

والتصريح بكونه مبنيًّا في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦، واللمع ٩٧، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٤٦، والمقتصد ٢/ ٧٩٩، وعزاه ابن الشجري للبصريين (الأمالي ٢/ ٥٢٨) وكذا في الإنصاف ١/ ٣٦٦، وعزاه العكبري لأكثرهم. (اللباب ١/ ٢٢٧) وكذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧١، وعزاه أبو حيّان لأكثر البصريين وللأخفش والمازني والمبرد والفارسي. (الارتشاف ٢/ ١٦٤).

وقال السيرافي[(١)]: إنما ركِّب مع عامله لإفادة (لا) التبرئةِ الاستغراقَ، كما أفادته (مِنْ) الاستغراقيةُ في نحو: (لا رَجُلَ في الدار)، جوابًا لـ:(هل منْ رجل في الدار؟) فركَّبوا (لا) مع النكرة، كما أنّ (مِنْ) تُرَكَّبُ معها؛ تطبيقًا[(٢)] للجواب بالسؤال، ثم حُذف التنوين لتثاقل[(٣)] الكلمة بالتركيب مع كونها معربةً. وقد يثبت ضرورةً،[(٤)] كقوله:[(٥)]

أَلا رَجُـــلًا جَـــزاهُ اللهُ خَيْـــرًا .... [(٦)]

---

(١) في شرح الكتاب ٣/ ٨١ ب، ٨٢ أ بمعناه، ونقله عنه الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٥٥، ونحوه في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٧، وشرح عيون الإعراب ١٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٩، والإنصاف ١/ ٣٦٧، وأسرار العربية ٢٤٦.

(٢) في (جـ): تطليقًا. والمراد بقوله: (تطبيقًا) أي: مطابقة، وذلك بورود (من) في السؤال والجواب.

(٣) في (أ): لتشاكل. وما أثبتُّه الموافق لما عند الرضي الناقلِ قولَ السيرافي.

(٤) هذا مذهب يونس في البيت الآتي (الكتاب ٢/٣٠٨-٣٠٩)، وغيره يرىٰ أنها منصوبة بفعل مقدر، والتقدير في البيت الآتي: (ألا تُرونني رجلًا) (الكتاب ٢/٣٠٨، المقتضب ٤/ ٣٨٢-٣٨٣، الأصول ١/ ٣٩٨، الأزهية ١٦٤، شرح السيرافي ٣/ ٩٨ أ، شرح عيون الإعراب ١٢٤، والمفصل ٧٥-٧٦) مع التنبيه إلىٰ أنّ (لا) إذا دخلت عليها الهمزة وأريد بها التمني اختلف حكمها عن حكمها نافيةً للجنس، كما يصرح بذلك بعض العلماء في المصادر السابقة، وكلام الشارح يوحي بالمساواة.

(٥) وهو عمرو بن قِعَاس، أو قِنْعاس المرادي، شاعر جاهلي، والصحيح أنه أمويّ، قتله عبيد الله بن زياد مع مسلم بن عقيل وصلبهما، (معجم الشعراء ٥٩، الخزانة ٣/ ٥٥)، والبيت وارد ضمن تائيته المثبتة في (الطرائف الأدبية صـ٧٣).

(٦) .... يَدُلُّ عَلىٰ مُحصَّلةٍ تبِيْتُ

والبيت من الوافر

والمحصَّلة: المرأة يتزوّجها بمتعة ثم يطلّقها.

وقال المبرّد[١]: مرادُه أنها نصبته أوّلًا، لكن بُني [بعد ذلك][٢] فحُذف منه التنوين للبناء، [كما حُذف في (خمسة عشر) للبناء][٣] اتفاقًا. قال الرضي[٤]: «والأَولىٰ ما ذهب إليه المبرد وأصحابه؛ لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنوَّن لغير الإضافة والبناءِ غيرُ معهود، وأيضًا التركيب بين (لا) والمنفيِّ ليس بأشدَّ منه بين المضاف والمضاف إليه والجارّ والمجرور، ولا يُحذف التنوين من الثاني في الموضعين» انتهىٰ. فيقال فيه ما قيل فيه.[٥]

والبيت في الكتاب ٣/ ٣٠٨، والنوادر لأبي زيد ٥٦، والأصول ١/ ٣٩٨، والأزهية ١٦٤، وإصلاح المنطق ٤٣١، وشرح عيون الإعراب ١٢٤، والخزانة ٣/ ٥١-٥٥.

(١) قريب من ذلك قوله في المقتضب ٤/ ٣٥٧-٣٥٨، وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٢ أ، ونقَل ذلك عنه بهذه الألفاظ الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ٢٥٥، والدمامينيُّ في تعليق الفرائد ٤/ ١٠١.

(٢) ساقط من (أ) و(ب)، وكانت قد كتبت في (أ) ثم طمست.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في شرح الكافية: ١/ ٢٥٥.

(٥) أي: أن قول الآجرومي: (إن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين) يمكن تأويله بواحد من التأويلات الثلاثة السابقة التي قيلت في تفسير كلام سيبويه.

تنبيهات:

الأول: ظاهر قوله: (تنصب النكرات): أنها تنصبها وإن كانت مفردةً، أي: ليست مضافةً، ولا شبيهةً بالمضاف، وهو ما ذهب[1] إليه المبرّد[2] في المثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه، نحو: (لا رجلين فيها) ولا (مسلِمِينَ عندك) فإنه يقول: إن (لا) عاملة في لفظ المثنىٰ ولفظ المجموع علىٰ حدِّه، فهما عنده معربان، لا مبنيّان.

والثاني: قدَّمْنا[3] أن القرينة دالَّةٌ علىٰ أنها عاملة عملَ (إنّ)، وظاهر قوله: (تنصب النكرات) أنها عاملة في الاسم خاصة؛ لأنه لا قائلَ بأنها تنصب الجزأين، فقد قال / [٢٢٧/ ب] الأستاذ أبو علي: لا خلافَ في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها،[4] وذلك كما في المضاف وشبهه، نحو: (لا صاحب سفرٍ حاضرٌ) و(لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ). وينبغي أن يكون هذا الاتفاق مخصوصًا بطائفة من النحويين، وهم أهل البصرة، وذلك لأن الكوفيين يقولون في (إنّ) التي (لا) محمولةٌ عليها:

---

(١) في (ب): وهو مذهب.

(٢) في المقتضب ٤/ ٣٦٦، ونقل خلافَ ذلك عن الخليل وسيبويه.

(٣) في صـ ١٥٢١.

(٤) قال ذلك الشلوبين في شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥، بمعناه وهو أيضًا في التوطئة ٣١٣ إذ ذكر الخلاف في حال البناء فقط ونقله عنه المرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٦٣، وابن عقيل في المساعد ١/ ٣٤١، وحكاه أيضًا ابنُ مالك في التسهيل ٦٧، وشرحه ٢/ ٥٥، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٣٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ١٦٥، وابن هشام في المغني ١/ ٢٣٨-٢٣٩، وسيأتي ذلك منقولًا عنه.

لا[1] عملَ لها في الخبر مطلقًا،[2] فما ظنّك بهذه؟[3] وأمّا إذا رُكّبت مع اسمها فذهب الأخفش[4] والمازني[5] والمبرد[6] وجماعةٌ[7] إلىٰ أنه مرفوع بـ(لا)، فإذا قلت: (لا رجلَ قائمٌ)، فـ(قائم) مرفوعٌ بـ(لا)، كما في المضاف وشبهِهِ؛ لأن ما استحقت به العملَ باقٍ، والتركيب لا يبطله؛ بدليل عملِها في الاسم. وذهب قومٌ إلىٰ أنها عند التركيب لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع (لا) في موضع رفعٍ

---

(١) في (جـ): إلا.

(٢) سبق ذلك في صـ٦٨٥.

(٣) هذا الردّ لحكاية الإجماع نقله الشارح بألفاظه عن الدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ٩٦-٩٧، ونقل أبو حيّان عنهم أن قياس قولهم أن يكون الخبر مرفوعًا بخبر الابتداء، ظهر العمل في الاسم، أو لم يظهر. (الارتشاف ٢/ ١٦٦).

(٤) في معاني القرآن له ١/ ٢٤، ونقل ذلك عنه أبو علي في المسائل المنثورة ٨٦-٨٧، والعكبري في اللباب ١/ ٢٣٤، وشرح اللمع ١/ ٢٩٩، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠٦، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٣٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ١٦٥، والمرادي في توضيح المقاصد ١/ ٣٦٣، والجنىٰ الداني ٢٩١، وابن عقيل في المساعد ١/ ٣٤١، وشرح الألفية ١/ ٣٩٩.

(٥) عُزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ١٦٥، والمساعد ١/ ٣٤١، وتعليق الفرائد ٤/ ٩٧، والتصريح ١/ ٢٣٧.

(٦) في المقتضب ٤/ ٣٥٧، ونقل السيرافي والأعلم والشلوبين ذلك عن مبرمان عن المبرد (شرح الكتاب ٣/ ٨٣ أ، النكت ١/ ٥٩٧، حواشي المفصل ١/ ٨٧، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥، ونقله عنه ابن الشجري في أماليه ٢/ ٥٣٠، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٣٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ١٦٥، وابن عقيل في المساعد ١/ ٣٤١.

(٧) منهم ابن جني في اللمع ١٠٠، والزمخشري في المفصل ٧٤، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٦-١٧٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٦-١٠٧، وابن مالك في التسهيل ٦٧، وشرحه ٢/ ٥٦، وعزاه الشلوبين لكثير من المتأخرين (شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥).

بالابتداء[١]، والخبر خبرُ المبتدأ، فهو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها،[٢] بدليل حمل جميع توابعِها علىٰ الموضع قبل الخبر، ولولا أنها في موضع رفعٍ بالابتداء لم يجز ذلك. ونسبه المرادي[٣] لظاهر مذهب سيبويه،[٤] وجزم بعضُهم بأنه مذهب سيبويه[٥]، وقال ابن هشام[٦]: والذي عندي أن سيبويه يرىٰ في [لا رجل][٧] أنَّ كلمة (لا) لا عمل لها في

(١) كون (لا) وما بعدها في موضع رفع بالابتداء مقررٌ في الكتاب ١/ ٢٧٥-٢٧٦، والأصول ١/ ٣٨٠، والمسائل المنثورة ٨٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٦.

(٢) هذا الرأي في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٢، والإنصاف ١/ ١٩٤-١٩٥، وعزاه الأنباري لكثير من المحققين (أسرار العربية ٢٤٨) واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٧٣.

(٣) في شرح التسهيل ١/ ٨٧ أ، وأمّا في شرح الألفية (توضيح المقاصد ١/ ٣٦٣) فجزم بأنه مذهبه، وكذا في الجنىٰ الداني ٢٩١.

(٤) حيث قال: «والدليل علىٰ أنَّ (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ... قولُ العرب من أهل الحجاز: (لا رجلَ أفضلُ منك)» الكتاب ٢/ ٢٧٥-٢٧٦، فلم يذكر لرفعِ (أفضلُ) إلا أنه خبر عما قدّر أنه في موضع مبتدأ، وما كان ليتكلف ذلك لو أنه يراه خبرًا لـ(لا) نفسها، ونحوه ما نقله عن الخليل في ٢/ ٢٩٣، وعزوُه لظاهر كلام سيبويه أيضًا في الارتشاف ٢/ ١٦٥، والمساعد ١/ ٣٤١.

(٥) نقله أبو علي عن شيخه (المسائل المنثورة ٨٦) وكذا العكبري في اللباب ١/ ٢٣٣، وشرح اللمع ١/ ٢٩٩، الشلوبين في حواشيه علىٰ المفصل ١/ ٨٧، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٥٥، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٣٨، وابن عقيل في شرح الألفية ١/ ٣٩٩، وابن هشام في المغني ١/ ٢٣٨، وقد سبق أن أشرت أن المرادي جزم به في اثنين من كتبه.

(٦) لم أجد ذلك في كتبه التي طالعتها، وقد نقل الدماميني قول ابن هشام هذا في تعليق الفرائد ٤/ ٩٧.

(٧) ساقط من (أ) و(ب).

الاسم،[١] ولا في الخبر؛ لأنها صارت كجزءِ كلمةٍ، ولهذا جَعَل النصبَ في (لا رجلَ ظريفًا) كالرفع في (يا زيدُ الفاضلُ)، لا علىٰ محل الاسم بعد (لا). وفرَّق قومٌ[٢] بين ظهور عمل (لا) وعدم ظهوره، فقالوا في نحو: (لا رجلَ فاضلًا) بالنصب: إن الخبر هنا مرفوع بـ(لا)؛[٣] وذلك أن عامل الصفة عاملُ الموصوف، فلما انتصب الوصف بـ(لا) علمْنا أنَّ (لا) قد نصبت[٤] الموصوفَ أيضًا، فإنْ قلت: (لا غلامَ ظريفٌ) برفع / [٢٢٨/ أ] الصفة فَرفْعُ الخبر بالابتداء؛ لاتفاقهم إلا الأخفشَ أنّ عاملَ الصفة هو عامل الموصوف.[٥] وقولُهم [في نحو][٦]: (لا رجل فاضلًا): إن الوصف قد انتصب بـ(لا) دعوىٰ قابلةٌ للمنع.[٧] وتظهر فائدةُ

(١) هذا فهم غير دقيق لكلام سيبويه، الذي صرح بإعمالها في الاسم بقوله: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها» (الكتاب ٢/ ٢٧٤) ونصَّ في هذا الموضع وحده علىٰ كلمة (تعمل) خمس مرات.

(٢) في (ب): وقوم.

(٣) يعني الخبر المقدّر الذي لم يذكره في مثاله السابق، وكان الأليق به ذكرَه، وهو في ذلك تابع للدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ٩٧، يريد أن عمل (لا) في قولنا: (لا غلام) غير مجزوم به إلا إذا ظهر ذلك في صفته: (لا غلام ظريفًا) فيثبت عملها في الاسم، ثم في الخبر علىٰ رأيهم.

(٤) في (أ) و(ب): تنصب.

(٥) سبق ذكر مذاهبهم في ذلك في صـ٨٠٨-٨٠٩، وهناك تجد أن خلاف ذلك يُعزىٰ للخليل والأخفش، قيل: وسيبويه وأكثر المحققين. أي: وليس للأخفش وحده.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) قال ذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ٩٧، وعنه نقل الشارحُ هذه المسألة.

الخلاف في نحو قوله:(١)

فــلا لَغْــوٌ ولا تَــأْثِيمَ فيهــا .... (٢)

فإنْ قلنا بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا) كان (فيها) خبرًا عنهما، إذ (لا) الأولىٰ ملغاةٌ، فما بعدها مرفوع بالابتداء؛(٣) فلا محذور في جعل (فيها) خبرًا عن هذين المبتدأين، فإنْ(٤) قلنا بأنّ (لا) عاملةٌ في الخبر - ولو مع(٥) التركيب - امتنع جعل (فيها)(٦) خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان علىٰ معمول

(١) في (أ) و(ب): قولهم. والقائل أمية بن أبي الصلت، في ديوانه ٤٧٥، ٤٧٧.

(٢) .... وما فاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقيمُ

البيت من الوافر

ويروىٰ: (وما فاهوا به لهمُ مُقيم). وما أثبتُّه هو الرواية المشهورة عند النحويين، ورواية الديوان:

ولا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا غول ولا فيها مُليمُ .....

وقبله بسبعة أبيات:

وفيها لَحْمُ ساهِرَةٍ وبَحْرٌ وما فاهو به لهُمُ مُقيمُ

والبيت في اللمع ٩٩، وسر الصناعة ١/ ٤١٥، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٤٩، وشرح الملحة ٢٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣٤، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٩٩، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١٠-٤١٢.

(٣) سقط هنا من الكلام الذي نقله عن الدماميني دون عزوٍ قولُه: «و(لا) الثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتداء». وهو كلام مهمٌّ في هذا الموضع.

(٤) في (جـ): وان.

(٥) في (جـ): واوقع.

(٦) في (ب): فيهما.

واحد، فيكون (فيها) خبرًا عن أحد المبتدأين، وخبرُ الآخر محذوفًا.[١] والله أعلم.

الثالث: أجمل المصنّفُ في نصب (لا) النكرةَ، وتفصيلُ ما أجمله أن تقول: إذا وُجدت الشروطُ عملت وجوبًا إنْ أُفردت، وجوازًا إنْ كُرّرت.[٢] فإنْ كان الاسم مضافًا، نحو: (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ)، و(لا غلامَ سَفَرٍ حاضرٌ) أو شبيهًا[٣] به، وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، مرفوعًا كان، أو غيرَه، نحو: (لا حَسَنًا وجهُه حاضرٌ)، و(لا طالعًا جبلًا راجعٌ)، و(لا خيرًا من زيد هاجعٌ)، و(لا عشرين درهمًا عندي)، و(لا ثلاثةً وثلاثين في الدار) وجَبَ نصبُه بها لفظًا، إمّا بالحركات، وإمّا بالحروف.[٤] وقيل له: (شبيه[٥] بالمضاف)؛ لعمله فيما بعده كالمضاف.

وإنْ كان الاسمُ مفردًا - بأنْ لم يكن مضافًا إلىٰ نكرة ولا شبيهًا به- وإنْ كان

---

(١) الإشارة إلىٰ هذا الخلاف وترتُّبه علىٰ الخلاف السابق في شرح اللسع للعكبري ١/ ٢٩٩-٣٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣٤، والارتشاف ٢/ ١٦٥-١٦٦، وتعليق الفرائد ٤/ ٩٧-٩٨، والألفاظ ألفاظه.

(٢) جواز إعمالها إن كرّرت مبيّن في الارتشاف ٢/ ١٦٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٢، والمساعد ١/ ٣٣٩.

(٣) في (ب): تشبيها.

(٤) بيان ذلك في الكتاب ٢/ ٢٨٧-٢٨٨، والمقتضب ٤/ ٣٦٤-٣٦٥، والأصول ١/ ٣٨٧-٣٨٨، ٣٩٠-٣٩١، الإيضاح العضدي ٢٥٧، ٢٦١-٢٦٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨، وحكىٰ السيرافي الإجماع علىٰ ذلك (شرح الكتاب ٣/ ٨٢) ونحوه في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣١.

(٥) في (ب): شبيهه. وفي (ج): تشبيه.

مثنًىٰ أو مجموعًا- بُنِيَ معها وجوبًا علىٰ ما يُنصب به لو كان معربًا. وعلّة البناء إمّا تركّبُه مع [لا][١] تركُّبَ[٢] (خمسةَ عشرَ)،[٣] وإمّا تضمُّنه معنىٰ (مِنْ) الجنسيةِ الاستغراقيةِ،[٤] بدليل ظهورها في قول الشاعر:[٥]

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا / بِسَيْفِهِ وقال ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلىٰ هِنْدِ[٦]

[٢٢٨/ ب] وهذا أولىٰ،[٧] فيُبني علىٰ الفتح لفظًا من غير تنوين إذا كان مفردًا لفظًا ومعنًىٰ، أو لفظًا فقط،[٨] أو جمعَ تكسير لمذكر أو مؤنث، نحو: (لا رجلَ،

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): تركيب.

(٣) وهو رأي سيبويه (الكتاب ٢/ ٢٧٤) وقد سبقت الإشارة إليه في صـ١٥٢٩-١٥٣٠، وهو أيضًا في المقتضب ٤/ ٣٥٧، واللمع للعكبري ١/ ٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧١، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٣، والمساعد ١/ ٣٤٠.

(٤) سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٥٣١.

(٥) لم أعرفه.

(٦) البيت من الطويل.

وهو في شرح التسهيل ٢/ ٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٢٢، وشرح العمدة ١/ ٢٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٣، وتخليص الشواهد ٣٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٩٣-٨٩٤.

(٧) صرح بذلك ابن عصفور وقال: لأنَّ ما بُني من الأسماء لتضمّنه معنىٰ الحرف أكثر مِمّا بني لتركيبه مع الحرف. (شرح الجمل ٢/ ٢٧١).

(٨) في (ب): فقد. ويعني ما كان لفظه مفردًا دالًا علىٰ جمع، مثل: (جَمْع، قوم، أمة...) ونحو ذلك.

ولا قومَ، ولا رجالَ، ولا هنودَ، في الدار). قيل:[١] ومنه: **(لا مانعَ لما أعطيت، ولا مُعطيَ لما منعت)**.[٢] ولابن هشام فيه ما يطول جلبُه.[٣]

ويُبنَىٰ[٤] عليه أو علىٰ الكسر إنْ كان مِمّا جُمع بألفٍ وتاء،[٥] نحو: (لا مسلمات).[٦] وقد رُوي بهما قوله:[٧]

(١) القائل الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ٢٠٠ أ، وفي تعليق الفرائد ٤/ ١١٠-١١١.

(٢) جزء من حديث النبي ﷺ، وهو في البخاري ١/ ٢٨٩، ومسلم ١/ ٤١٤.

(٣) المغني ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، حيث نقل أنّ تجويز حذف التنوين من اسم (لا) الشبيهِ بالمضاف هو مذهب البغداديين، وعلىٰ قولهم يتخرّج الحديث، وأمّا علىٰ قول البصريّين فيجب تنوينه، ولكنّ الرواية بخلاف ذلك.

(٤) في (جـ): وينبني.

(٥) نقل أبو حيّان أنَّ قومًا من المتقدمين وابنَ خروف من المتأخرين يرون فيه كسر التاء والتنوين، وأن الأكثرين ذهبوا إلىٰ الكسر بغير تنوين، وذهب الفارسي والمازني والصقلي إلىٰ بنائه علىٰ الفتح (الارتشاف ٢/ ١٦٥).

(٦) أطال أبو علي الحديث في ذلك في الحلبيات ٣١٠-٣١٤.

(٧) وهو سلامة بن جندل بن عبد الرحمن من كعب بن سعد من تميم، عده ابن سلام أول الطبقة السابعة من الجاهليين، وهو شاعر جاهلي قديم وفارس معدود. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٥، الشعر والشعراء ١/ ٢٧٢-٢٧٣، والبيت في ديوانه صـ٩٣، الذي حققه د.قباوة، والقصيدة فيه من رواية الأصمعي وأبي عمرو الشيباني وغيرهما. وعزي لابن مقبل، تميم بن أبيّ بن مقبل من بني العجلان، شاعر جاهلي إسلامي مشهور، عده ابن سلّام رابع الطبقة الخامسة من الجاهليين. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٣، الشعر والشعراء ١/ ٤٥٥) ولم أجد البيت في ديوانه، ولا فيما أُلحق به.

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه تَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ[١]

فالكسر؛ استصحابًا للأصل، والفتح؛ نظرًا للأصل في بناء المركبات.[٢] قال ابن هشام: وهو أرجح الوجهين.[٣] والتزمه ابن عصفور[٤]، وبُني على الألف في نحو: (لا أخا لزيد)، و(لا أبا له) عند بعضهم.[٥]

---

(١) البيت من البسيط.

ويروىٰ: (أودىٰ الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذّ.......)

والنص علىٰ الروايتين في أكثر المصادر الآتية. ويروىٰ: (نلذُّ)

والبيت في الشعر والشعراء ١/ ٢٧٢، والمفضليات ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٥٥، وشرح الرضي ١/ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٤، والمساعد ١/ ٣٤٠، شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٧، تخليص الشواهد ٤٠٠-٤٠١، الخزانة ٤/ ٢٧-٣٠.

(٢) ذكر ابن عصفور أن الخلاف في ذلك مبنيٌّ علىٰ الخلاف في الحركة: أهي حركة بناء، أم حركة إعراب؟ (شرح الجمل ٢/ ٢٧١).

(٣) المغني ١/ ٢٣٨، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل ٦٧، وابنه في شرح الألفية ١٨٧.

(٤) قد يحتمله كلامه في شرح الجمل ٢/ ٢٧٢، مع أن فيه اضطرابًا بيِّنًا قال: بعد أن ذكر الفتح: «ومَن قال: إنها مبنية لتضمنها الحرفَ يقول في النصب: (لا أذرعات) بالكسر...، وكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع (لا)، وهو الصحيح، وبه ورد السماع، قال ابن مقبل:

أودىٰ الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذّ، ولا لذّات للشيب

وروي بكسر التاء من (لذات).

وهو قوله: (وروي بالكسر) كأنه يشير إلىٰ أن المشهور الفتح، مع أن ظاهر قوله قبلُ يخالف ذلك. ولم يذكر في المقرب ١/ ١٩٠، إلا الفتح، وعزي إليه التزامُ الفتح في شرح التسهيل ٢/ ٥٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٤.

(٥) كابن الحاجب في الأمالي ١/ ٤١٤، وقد سبق الحديث عابرًا عن نحو هذا في صـ١٥٢٦.

وبُني على الياء على الأصحّ إنْ كان مثنًّى أو مجموعًا على حدِّه، نحو: (لا رجلينِ ولا مسلمِينَ عندك).[1]

وأشار بقوله: (إذا) معمول لـ(تنصب)[2] (باشرت) (لا) (النكرةَ).[3] ويصحُّ رفع (النكرة) على الفاعليّة، مع حذف المفعول، والأوّل أولى لشَرْطَيْ صحّة العمل، وهما اتصال (لا) بالنكرة، وكونُ اسمها وخبرها نكرتين، ويأتي محترَز هذين في كلامه.

وأشار لشرط وجوب النصب بقوله: (و) يُحتمل أنها للحال، ويُحتمل أنها عَطَفَت على (باشرت) (لم تتكرر(لا)) مِن إقامة الظاهر مقام المضمر لزيادة الإيضاح، ودفعِ ما عساه يُتَوهّم من عود الضمير للنكرة. ويأتي محتَرزُ هذا في كلامه.

وأشار بالتمثيل بقوله: (نحو: (لا رجلَ في الدار)) إلى شرطِ قصدِ نفيِ الجنس بها على سبيل الاستغراق، وشَرْطِ ألّا يدخل عليها جارّ: أمّا الثاني فمِن

---

(١) في (ب): عندي. وكونه مبنيًا عزاه المبرد للخليل وسيبويه (المقتضب ٤/ ٣٦٦) وهو الظاهر من كلام ابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٨٧، وعزاه أبو علي لسيبويه (الحلبيات ٣٠٩) وهو اختياره، وعزاه العكبري لسيبويه والخليل (اللباب ١/ ٢٣٩) وكذا في شرح المفصل ٢/ ١٠٦، وعزي لسيبويه في التخمير ١/ ٥٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، واختاره، واختاره ابن مالك في التسهيل ٦٧، وشرحه ٢/ ٥٥، ٥٧، ويرى المبرد أنه معرب في الحالتين (المقتضب ٤/ ٣٦٦)، وعزي إليه ذلك في اللباب للعكبري ١/ ٢٣٩، والتخمير ١/ ٥٠٩، وشرح المفصل ٢/ ١٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، والتسهيل ٦٧.

(٢) في (ب): معمول التنصب.

(٣) ضُبطت بالفتح في جميع النسخ الثلاث المطبوعة للمتن، وكذا عند المكودي ٢١.

نُطقه بـه كـذلك، وأمّـا الأوّل فلأنـه المتعيّن،[١] بقرينة / [٢٢٩/أ] الباب. وهما شرطان لصحّة عملها عملَ (إنّ)، فلو كانت نافيةً للوحدة أو للجنس ظهورًا واحتمالًا عملت عملَ (ليس) جوازًا، كما مرّ.[٢] ولو اقترنتْ بخافضٍ بطلَ عملُها، ووجب جرُّ النكرة به،[٣] نحو: (جئت بلا مالٍ)، و(غضبت مِن لا شيءٍ) بالتنوين؛ لتعذّر التركيب مع ([مِنْ])[٤] المقدرةِ؛ إذ لا يركّبون ثلاثة أشياء، فيجعلونها كشيء واحد. وشذّ: (جئت[٥] بلا شيءَ) بالفتح. ولا يظهر هنا تعليلُ البناء بالتركّب[٦] تركّبَ (خمسةَ عشرَ). ومنه أيضًا يؤخذ أنّ مِن شرط عملها كونَ النكرة المنصوبة بعدها معمولةً لها؛ احترازًا من نحو: ﴿...لَا مَرْحَبًا بِهِمْ...﴾؛[٧] لأن (مرحبًا) منصوبٌ بفعل مقدَّر.[٨]

---

(١) في (ب): التعين. وفي (جـ): النفي.

(٢) في صـ١٥٢٣-١٥٢٥.

(٣) أي: بالخافض. وانظر: الكتاب ٢/ ٣٠٣.

(٤) في جميع النسخ الأصول والاحتياط: (ما) وهو وهم دون شك؛ لأن الذي قلوا: إنه ركب مع (لا) هو (مِنْ) الاستغراقية كما سبق في صـ١٥٣١، ١٥٣٩.

(٥) في (جـ): وجئت.

(٦) في (جـ): بالتركيب.

(٧) ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ ...إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ ٥٩ ص ٣٨.

(٨) يدل على ذلك كلام سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٩٣، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٨٠، والزجاجي في الجمل ٢٣٩، والصيمري في التبصرة ١/ ٣٩٣، والحيدرة في كشف المشكل ١/ ٣٦٨، وابن مالك في التسهيل ٦٧، وشرحه ٢/ ٥٤.

تنبيه:

ظاهر كلام المصنف أنَّ (رجل)[١] منصوبٌ لفظًا من غير تنوين، وإليه ذهب طائفة من البصريين، وعُزي لسيبويه، كما مرّ.[٢]

ثم أشار لمحترَز (إذا باشرت النكرة) بقوله: (فإن) دخلت (لا) في تركيبٍ علىٰ[٣] نكرة، و(لم تباشرها)، بأن انفصلت منها، أو دخلت علىٰ معرفة؛ لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع[٤] - بَطَلَ عملُها، و(وجب) عند غير الرماني (الرفعُ) للنكرة أو المعرفة[٥] بعدها بالابتداء؛ لضعف (لا) بالفصل، أو فوات التنكير الدال علىٰ الجنسية، مع أنها عامل ضعيف؛ إذ لم تعمل[٦] إلا بمشابهة

---

(١) في (جـ): رجلا.

(٢) في صـ١٥٢٩.

(٣) في (أ): مع.

(٤) يقصد بـ(السالبة) قولَه: (لم يباشرها)، أي: النكرة، وهذه الخاصة في التعريف إنْ أطلقت فهي تشمل، ولذلك شملت ما ليس نكرة، أو ما كان نكرة فُصل بينها وبين (لا) بفاصل، وهذه القاعدة، وهي أن السالبة تصدق بنفي الجميع قد سبق ذكرها وتخريجها في صـ٣٩٥.

(٥) مذهب الجمهور في الكتاب ٢/ ٢٩٩، ٢/ ٢٧٦، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٥٠، والمقتصد ٢/ ٨٢٠، والمفصل ٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣١، وعزاه الشلوبين للأكثرين (شرح الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٩) وهو في التسهيل ٦٨، وجعل الصيمري التكرار إذا وليها معرفة أحسن من عدمه، ولم يوجبه. (التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٠).

(٦) في (ب): يعمل.

(إنّ) المشابِهَةِ للفعل، مع [أنّ][١] (إنّ) إنما هي[٢] لتوكيد[٣] الكلام مطلقًا، إثباتًا كان، أو نفيًا، لا لتوكيد خصوص الإثبات؛ حتىٰ تضادَّها فتحمل عليها -كما مرّ- وأمّا الرمّاني فأجاز مع الفصل أن تعمل النصبَ، نحو: ([لا][٤] كذلك رجلًا).[٥]

(ووجب) في غير ضرورة عند غير المبرد[٦] وابن كيسان[٧] (تكرارُ

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) في (ب): إنما تعمل.

(٣) في (جـ): للتوكيد.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) في (ب): وحلا، ورأيه هذا منقول عنه في شرح التسهيل للمرادي ١/ ٦٨ ب، ٨٨ب، والمساعد ١/ ٣٤٥، وتعليق الفرائد ٤/ ٩٤، والهمع ٢/ ١٩٨، وصريح كلامه في شرح الكتاب ١/ ٣٤٦، (رسالة) يخالف ذلك.

(٦) ظاهر كلامه أنه لا يُوجب التكرير فيما إذا ألغيت (لا)، فهو عام يشمل هذا الموضع وغيره، (المقتضب ٤/ ٣٥٩)، ورأيه الخاص بعدم وجوب التكرير إذا دخلت علىٰ معرفة في ٤/ ٣٦٠، وإذا فصل بينها وبين النكرة في ٤/ ٣٦١، يُفهم ذلك من أمثلته، وعزي إليه ذلك في المفصل ٨١، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٠، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩، ٢٧٣، والتسهيل ٦٨، وشرح الرضي ١/ ٢٥٨.

(٧) يدل علىٰ ذلك مثاله في الموفّقي في صـ١٢٢، إذ أوجب الرفع، ولم يُشرْ إلىٰ التكرير. ونحوه في اللمع ٩٧، وعزي ذلك لابن كيسان في التسهيل ٦٨، وشرح الرضي ١/ ٢٥٨.

(لا))؛[١] لأنهم جعلوا تكريرها منبِّهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ / [٢٢٩/ ب] لأنَّ نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة؛ إذ (لا رجل) في قوة: (لا زيد ولا عمرو ولا بكر ولا خالد) إلىٰ آخر الأفراد التي يصدق بها (الرجل)،[٢] بخلاف ما إذا عَمِلَتْ[٣] عَمَلَ (إنّ)، فإنه كافٍ في هذا التنبيه،[٤] إذ[٥] شرطه النفي علىٰ سبيل الاستغراق. وذلك نحو: (**لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ**) برفع (رجل) [و][٦] (امرأة) بالابتداء. وقد قدَّمنا[٧] أيضًا أنَّ عملها يبطل إذا دخلت علىٰ معرفة لم تؤوّل بنكرة، وبطلانُ عملها حينئذٍ مُجْمَعٌ عليه عند البصريين، وخالفهم الكوفيون، فجوّزوا بناءَ العَلَم، وسكوتُ المصنف عنه قابلٌ للمذهبين لولا ما تأوَّلناه[٨] به. وأمّا المبرد وابن كيسان[٩] فأجازا عدم تكرار (لا) في الموضعين، نحو: (لا زيدٌ في الدار) ونحو: (لا فيها رجلٌ) تمسُّكًا بنحو

(١) مذهب الجمهور في الكتاب ٢/ ٢٩٨-٢٩٩، والأصول ١/ ٣٩٢-٣٩٣، ٣٩٤، الإيضاح العضدي ٢٦٢.

(٢) هذه العلة في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٧١، وذكر الأنباري علةً أخرىٰ في أسرار العربية ٢٥٠-٢٥١.

(٣) في (ب): علمت.

(٤) وهو الدلالة علىٰ أن المراد نفي الجنس.

(٥) في (ب): إذا.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في صـ١٥٢٦-١٥٢٧.

(٨) في (ب): تأولنه.

(٩) سلف قريبًا جدًّا تخريج مذهبهما.

قوله:(١)

بَكَتْ جَزَعًا واسترجَعَت(٢) ثم آذَنَتْ ... رَكائبَها(٣) أنْ لا إلَيْنا رُجُوعُها(٤)

والجواب أنه ضرورة.

تنبيهات:

الأول: يجب تكرار (لا) أيضًا إذا ولِيَها خبرٌ مفردٌ، نحو: (زيد لا شاعرٌ ولا كاتب)، بخلاف الجملة الفعلية، نحو: (زيد لا يقوم)، ويجب تكرارها أيضًا مع الخبر إذا كان جملةً اسمية، نحو: (زيد لا أبوه منطلق ولا أخوه)، فلا يجوز: (لا أبوه منطلقًا).(٥) ومثلُ الخبر المفردِ النعتُ، نحو: (مررت برجلٍ لا شجاعٍ ولا

---

(١) لم أعرف القائل، وقيل: إنه من أبيات سيبويه الخمسين التي في الكتاب لا يعرف قائلها.

(٢) في (جـ): واسترجت.

(٣) في (جـ): ركابها.

(٤) البيت من الطويل، ويروىٰ: (قضت وطرًا) و(بكت حزنًا) ومعنىٰ (استرجعت): قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو طلبت الرجوع. وآذنت: أعلمت.

والبيت في الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والأصول ١/ ٣٩٣، والمسائل المنثورة ٨٩، المفصل ٨١، وفي الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩، والمقرب ١/ ١٨٩، الخزانة ٤/ ٣٤-٣٦.

(٥) يريد أنه لا يجوز أن تقتصر علىٰ هذا فلا تكرر. ويُلحظ أنه مثّل بنصب (منطلقًا) فـ(لا) في المثال عاملة عمل (ليس)، وهذه لا يجب فيها التكرار؛ لأنها يجوز أن يكون اسمها معرفة. وكان الصواب أن يمثل برفع (منطلق) حتىٰ يُفهم أنه يريد النافية للجنس التي أهملت لدخولها علىٰ معرفة. وانظر المثال صحيحًا في المساعد ١/ ٣٤٦.

كريمٍ) والحالُ، نحو: (جاء زيدٌ لا ضاحكًا، ولا ماشيًا).[١] وما خالف هذا فضرورة[٢].

وأمّا قولهم: (لا نَوْلُك أن تفعل) فهو في تأويل: لا ينبغي لك أن تفعل.[٣] و(النَّوْلُ) مصدر بمعنىٰ التناول، مؤوَّل بمعنىٰ اسم المفعول، أيْ[٤]: ليس متناوَلُك ومأخوذُك[٥] هذا الفعلَ، أيْ: لا ينبغي أن تتناوله، فـ(نولك) مبتدأ، و(أن تفعل) مرفوع به سدّ مسدّ خبره، كما في (أقائم الزيدان).

الثاني: / [٢٣٠/أ] ذِكْرُ خَبرِ (لا) هو الأصل، فلذلك مثَّل به المصنفُ أوّلًا مذكورًا، فإذا عُلم جاز حذفُه كثيرًا عند الحجازيين،[٦] ووجب عند بني تميم[٧]

---

(١) الحديث عن هذه الأمور في الكتاب ٢/ ٣٠٥-٣٠٦، والأصول ١/ ٣٩٥، والمسائل المنثورة ١٠٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٣، شرح التسهيل ٢/ ٦٥، والملخص ٥٠٤-٥٠٥، المساعد ١/ ٣٤٦.

(٢) أجازه سيبويه علىٰ ضعفه في الشعر فقط، الكتاب ٢/ ٣٠٥، ونحوه في الأصول ١/ ٣٩٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٢، المسائل المنثورة ١٠١، الإيضاح العضدي ٢٦٢، أراد بيان سبب عدم التكرار فيه.

(٤) في (ب): لاي.

(٥) في (أ) و(ب): مأخذك.

(٦) مثّل سيبويه لذكره في لغة الحجازيين فقط (الكتاب ٢/ ٢٧٦)، وهو الذي يجري عليه سيبويه (الكتاب ٢/ ٢٧٩-٢٨٠) وكذا ابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٧٩، وعزوُ ذلك للحجازيين في المفصل ٣٠، والتسهيل ٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، وظاهر كلام ابن عصفور أن الحذف والذكر عندهم سواء (شرح الجمل ٢/ ٢٧٣، المقرب ١/ ١٩٠) وخصّ ابن مالك كثرة الحذف عندهم مع (إلا). (شرح التسهيل ٢/ ٥٦).

(٧) عزي إليهم ذلك في المفصل ٣٠، وشرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣، والمقرب ١/ ١٩٠، التسهيل ٦٧، وشحه ٢/ ٥٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥.

والطائيين[(١)]، نحو: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيۡرَ...﴾،[(٢)] أيْ: علينا، و(لا إلهَ إلا الله) أيْ: موجود، فإن [جُهل][(٣)] وجب ذكرُه عند جميع العرب،[(٤)] نحو حديث: (لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله).[(٥)]

الثالث: الأصل أيضًا ذكْرُ الاسم، بل هو الكثير المشهور، وقد يُحذف للعلم به، كقولهم: (لا عليك) أيْ: لا بأس عليك.[(٦)]

الرابع: قد خَرَّج بعضُهم علىٰ ما يقتضي جوازَ حذف الاسم والخبر معًا، ووجّهه أستاذنا[(٧)] بأنه ليس فيه أكثرُ من ضمّ جائزٍ [إلىٰ جائز][(٨)]. والبيتُ المُخرَّجُ:

---

(١) عزي إليهم ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٥٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٣، والمساعد ١/ ٣٤١، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤١٣.

(٢) ﴿... إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ ٥٠ الشعراء ٢٦.

(٣) سقطت من (ب)، ومكانها فيه بياض.

(٤) بيان ذلك في شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٦.

(٥) ورد الحديث غير مضبوط في مسند أحمد ١/ ٣٨١، ٤٣٦، وضُبط علىٰ الوجه الذي أورده الشارح في صحيح الترمذي ٥/ ٥٤٣، وكذا في عارضة الأحوذي ١٣/ ٥٠٣، وصحيح سنن الترمذي للألباني ٣/ ١٧١، وفيما حققه الدعاس من سنن الترمذي ٩/ ١٨٤، وقد ضبط برفع (أحد) منونةً، ورفعِ (أغير) أو نصبِها علىٰ أن (لا) ليست نافية للجنس، بل للوحدة - في صحيح البخاري ٤/ ١٦٩٦ (البغا) وكذا في ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠، (عبد الباقي) وفتح الباري ٨/ ٢٩٦، ٣٠١، وصحيح مسلم ٤/ ٢١١٤، ويروىٰ: لا شيءَ أغيرُ من الله، في صحيح البخاري (٥/ ٢٠٠٢ البغا) وفيها الاستشهاد أيضًا.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٩٥، المقتضب ٢/ ١٤٩، ٤/ ١٢٩، الأصول ١/ ٤٠٥، المفصل ٨٢.

(٧) الشنواني، وذلك في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٠٣، وهو من قبله للدماميني في تعليق الفرائد ٤/ ١٠٠.

(٨) ساقط من (أ) و(ب).

فَخَيْـرٌ[١] نَحْـنُ عنـد النـاسِ مِـنكُمْ إذا الـدّاعِيْ المُثَـوِّبُ قـالَ: يـالا[٢]

قيل: أصلُه: (يا آل زيد)، وقيل: أصلُه: (يا قوم، لا فرارَ لكم)، فحُذف المنادىٰ وجزآ (لا).[٣] وهو قابل للبحث.

وأشار لِمُحْتَرَزِ شرطِ وجوب إعمال (لا)، وهو[٤] ([و][٥] لم تتكرر (لا)) - بقوله: (فإنْ تكرّرت (لا)) أي: والموضوع السابق من مباشرة (لا) للنكرة المفردة بحاله (جاز) لك في (لا) أصليةً ومكررةً (إعمالُها) عملَ (إنّ) (وإلغاؤُها) عنه فقط، أو عنه وعن إعمالها عملَ (ليس)، ورُفِعَ الاسم بالابتداء. وآثر الواوَ لصراحتها في جواز كلٍّ منهما.

ثم فرّع علىٰ جوازهما قولَه: (فإنْ شئت قلت) علىٰ الإعمال: (لا رجلَ في الدار ولا امرأة) بفتح (رجل)، و لك حينئذٍ في (امرأة) الفتحُ، والنصب، والرفع.

---

(١) في (ب): بخير.

(٢) البيت من الوافر، قائله زهير بن مسعود الضبي، شاعر جاهلي مقلّ، وفارس شجاع مقدم في قومه، كان معاصرًا لزيد الفوارس. (معجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن ١٠٦) ويُعزىٰ للفرزدق، ولم أجده في ديوانه من رواية السكري، ولا في ديوانه الذي جمعه وشرحه عبد الله الصاوي.

ويُروىٰ: (عند البأس) و(عند الله). والمثوِّب: الذي يرجّع الصوت.

والبيت في النوادر لأبي زيد ٢١، البغداديات ٤١٥، الخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، المخصص ١٢/ ١٨٦، شرح التسهيل ١/ ٢٧٣، ٣/ ٤١٢، رصف المباني ١٢١، تخليص الشواهد ١٨٢-١٨٦.

(٣) المراد: حذف اسم (لا) وخبرها. والتأويلان السابقان في شرح التسهيل ٣/ ٤١٢، والمساعد ٢/ ٥٣٠-٥٣١، المغني ٢/ ٥٣٠، ١/ ٢١٩، الهمع ٣/ ٧٤.

(٤) في (أ): وهم. ومراده بـ(هو): شرط وجوب إعمال (لا).

(٥) سقطت من (أ) و(ب).

تنبيه:

هذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضًا إذا كان اسم (لا) الأُولىٰ معربًا، نحو: (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأة).

(وإن شئت قلت) علىٰ الإلغاء: (لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ) برفع (رجل)، و لك حينئذٍ في (امرأة) الرفع، والفتح، ومثله: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

قال الشارح[1]: «والحاصل أن للنكرة بعد (لا) الثانية خمسةَ أوجه: / [٢٣٠/ ب] ثلاثة مع فتح النكرة الأولىٰ، واثنان مع رفعها، وتوجيه كلٍّ منهما مذكورٌ في المطوَّلات».[2] انتهىٰ.

وسنذكر في الأوجه التي خالفت فيها (لا) (إنّ) أنّ سيبويه يرىٰ أنَ (لا) المبنيَّ اسمُها ليست عاملةً في الخبر، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، نحو: (لا رجلَ قائمٌ). وخالفه الأخفش والأكثرون، وقالوا: بل هو مرفوع بها.[3] - وأنه لا خلاف بين البصريين في أنَّ ارتفاعه بها إذا كان اسمُها معربًا.[4] إذ

---

(١) خالد الأزهري، وقوله هذا في شرحه الآجرومية ٩٢.

(٢) مثل التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧-٣٩٠، واللمع ٩٧-٩٩، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٤٧-٥٠، والمقتصد ٢/ ٨٠٦-٨٠٧، شرح الملحة ٢٢٣-٢٢٥، المفصل ٨١، شرح المفصل ٢/ ١١٣، شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٧٣-٥٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٩٣-٥٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٦٨، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٨-١٨٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٥-٣٦٦، وبعضهم جعلها ستة أوجه.

(٣) سيذكر ذلك في صـ١٥٩٩، وقد سلفت الإشارة لذلك أيضًا في صـ١٥٣١-١٥٣٣.

(٤)سيذكر ذلك في صـ١٥٩٩، وقد سلفت الإشارة لذلك أيضًا في صـ١٥٣١-١٥٣٣.

عَلمتَ[(١)] هذا فقد قال البدر الدماميني[(٢)] بعد ذكر الأوجه الخمسة إجمالًا: ولا بأس بذكر الأوجه الخمسة والكلامِ عليها بطريق التفصيل، فنقول:

الوجه الأول: فتح الاسمين جميعًا، ووجهُه أنْ تجعل [(لا)][(٣)] في الموضعين التبرئةَ[(٤)]، فتُبنىٰ [مع][(٥)] اسمها، كما لو انفردت كلٌّ واحدة منهما عن صاحبتها.[(٦)] ويجوز علىٰ مذهب سيبويه[(٧)] أن تقدّر بعدهما خبرًا لهما معًا، أيْ: (لا حول ولا قوة لنا)، أيْ: موجودان لنا؛ لأنَّ مذهبه أن (لا) المفتوحَ اسمُها لا تعمل في الخبر، فهما في موضع رفع، فـ(لا قوة) مبتدأٌ معطوفٌ علىٰ مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبرٌ عنهما جميعًا، فيكون الكلام جملةً واحدة، نحو: (زيد وعمرو ضاربان). ويجوز أيضًا عنده أن تُقدِّر لكل واحدة منهما خبرًا، أيْ: (لا حولَ موجودٌ لنا)، و(لا قوةَ موجودةٌ لنا)، فيكون الكلام جملتين. وأمّا علىٰ مذهب غيره، وهو أن (لا) المفتوحَ اسمُها عاملةٌ في الخبر عملَ (إنّ)، كما عملت فيه (لا) المنصوبُ

---

(١) في (أ): إذا اعملت.

(٢) في حاشيته علي المغني ١١٢ أ ب بتصرف، وقد عدَّد الأوجهَ الخمسة بنحو هذا الكلام في تعليق الفرائد ٤/ ١١٧-١٢٠، وهو ناقلٌ أكثر ذلك بتصرف عن الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٦٠-٢٦١.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) كذا في جميع النسخ، وكذا في كلام الدماميني

(٥) سقطت من (ب) و(جـ)، ومن كلام الدماميني.

(٦) هذا الوجه في الكتاب ٢/ ٢٨٦، والأصول ١/ ٤٠٤، والجمل للزجاجي ٢٣٩، والتعليقة ٢/ ٣٢.

(٧) كما هو ظاهر تمثيله في الكتاب ٢/ ٢٨٦، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٥٣٦.

اسمُها[١]- فيجوز أيضًا أن تقدّر لهما معًا خبرًا واحدًا، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ(لا) الأولىٰ والثانية، وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان، فيجوز أنْ يعملا في اسمٍ واحدٍ عملًا واحدًا،[٢] كما في: (إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان) كأنهما شيءٌ واحد. وإنما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة / [٢٣١/أ] واحدة عملًا واحدًا في معمول واحد؛ قياسًا علىٰ امتناع حصول أثرٍ من مؤثّرين. ويجوز أيضًا عندهم أن تقدِّر لكلٍّ منهما خبرًا[٣] علىٰ حياله.[٤]

الوجه الثاني: فتح الأوّل، ونصب الثاني؛ علىٰ أن تكون (لا) الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولىٰ،[٥] كما في قولك: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو)، كأنك قلت: (لا حولَ وقوةً)،[٦] فلا يجوز عند سيبويه أن تقدِّر لهما خبرًا واحدًا بعدهما؛[٧] لأنَّ خبر (لا حول) مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، وخبرُ (قوة) مرفوع

---

(١) أي المعرب، وذلك إذا كان مضافًا أو شبيهًا به.

(٢) سبق ما هو قريب من هذا في صـ١٥٣٦.

(٣) في (جـ): خيرا.

(٤) في (ب): عن حاله. وكلام الدماميني عن هذا الوجه وما يترتب عليه من خلاف بين سيبويه وغيره منقول بتصرف عن الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٦٠.

(٥) هذا الوجه في الكتاب ٢/ ٢٨٥، ٢٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٧١، الأصول ١/ ٤٠٣، والجمل للزجاجي ٢٣٩، والتعليقة ٢/ ٣٢، شرح السيرافي ٣/ ٨٧ أ، وتأويله في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٨.

(٦) الذي في النسخ الستّ: (لا حول ولا قوة) بزيادة (لا) قبل (قوة)، وتقدير الكلام ليس علىٰ هذا. ، والذي في كلام الرضي: (لا حول وقوةً) في شرح الكافية ١/ ٢٦٠، دون (لا) الثانية، كما أثبتُّه، ويكاد الدماميني يكون ناقلًا عنه هذا الوجه، وهو فيه كذلك. وأحسب النسّاخ واهمين أو مخطئين في نقلهم.

(٧) في (ب): بعدها.

بـ(لا)؛ لأن الناصبة لاسمها عاملةٌ في الخبر عنده، كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز؛ فيجب أن تُقدِّر لكل منهما خبرًا علىٰ حياله، وعند غيره يجوز أن تقدِّر خبرًا واحدًا لهما؛ لأن العامل عندهم (لا) وحدها، ويجوز أن تقدِّر عندهم لكلٍّ خبرًا.[١]

الوجه الثالث: فتح الأوّل، ورفع الثاني؛ علىٰ أنّ (لا) زائدة[٢] -كما تقدَّم في الوجه الثاني- إلا أنَّ[٣] العطف هنا علىٰ المحلّ،[٤] فعند سيبويه يجوز أن تقدر لهما معًا خبرًا واحدًا؛ لكونه خبرَ المبتدأ، وعند غيره لابدّ لكل واحدٍ[٥] من خبر منفرد؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظُ (لا) في رفع الخبر، ويجوز أن تجعل (لا) غيرَ زائدة، بل لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل؛ لحصول شرط الإلغاء، وهو

---

(١) في (ب) و(جـ): خبر. وإنّما أثبتّ النصب: (خبرًا) لموافقته ما سبق.

وكلامه في هذا الوجه منقول عن الرضيّ في شرح الكافية ١/ ٢٦٠-٢٦١. ويشكل عليه أنه حكم بأن (لا) الثاني عاملة. وهذا غير ظاهر؛ فهي لا تعمل إلا في المضاف وشبهه.

(٢) هذا التأويل في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٨، والمقتصد ٢/ ٨٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣٨، وشرح المفصل ٢/ ١١٣.

(٣) في نسخ التحقيق الست: (لأن). وما أثبته الموافق لما عند الدماميني ولما عند الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٦١.

(٤) هذا الوجه في الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٢، والجمل للزجاجي ٢٣٩.

(٥) في (ج): واحدة. وأثبت الأظهر والموافق لشرح الرضي.

التكرير،[١] وتقديرُ الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثلُه مع جعلها زائدة سواء، وبعضهم يجوّز في (لا) الثانية أن تكون عاملة عمل (ليس)[٢].

الوجه الرابع: رفعُهما علىٰ ما تقدَّم من جواز الإلغاء عند التكرار[٣]، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، و(لا) الثانية إمّا زائدة، وإمّا ملغاة غير زائدة، كـ(لا) الأولىٰ.[٤] ومذهب سيبويه وغيرِه في تقدير الخبر في هذا/ [٢٣١/ب] الوجه واحد؛ إذ لا عامل[٥] هنا إلا الابتداء فقط، فإمّا أن تقدّر لكل واحد خبرًا، فالكلام جملتان، وإمّا أن تقدّر لهما معًا خبرًا واحدًا، فالكلام جملة واحدة.

الوجه الخامس: رفع الأوّل، وفتح الثاني؛ علىٰ أنَّ (لا) الأولىٰ التبرئةُ،[٦] لكنها ملغاةٌ؛ لوجود الأمر المشترط في الإلغاء، وهو التكرير[٧]، ولا يلزم مع تكرير (لا) أن يتوافق الاسمان بعدها في الإعراب؛ إذ التكرير هو الشرط فقط.

---

(١) هذا التأويل في اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٣٨.

(٢) منهم الجرجاني في المقتصد ٢/ ٨٠٧، وجعل ذلك وجهًا سادسًا، ونحوه عند الزمخشري المفصل ٨١، وذكر هذا التأويل العكبري في اللباب ١/ ٢٣٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٣، وابن الناظم في شرح الألفية ١٨٨.

(٣) في (ب): التكرير.

(٤) هذا الوجه في اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٣٨، وقد يُفهم من كلام سيبويه أن (لا) في الموضعين بمنزلة (ليس) الكتاب ٢/ ٢٩٥-٢٩٦، وهو صريح في اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٣٨، وشرح المفصل ٢/ ١١٣.

(٥) في (ب): عمل.

(٦) في (جـ): المتبرئة. وفي كلام الرضي: للتبرئة، وما أثبته الموافق لكلام الدماميني.

(٧) أو أنه جَرْيٌ علىٰ مذهب المبرد من عدم اشتراط التكرير، إذ الثانية ناصبة. (شرح المفصل ٢/ ١١٣).

قال الرضي[١]: فإذا تقرّر هذا فلا حاجة إلىٰ ما ذكر ابنُ الحاجب من قوله: ورفع الأوّل علىٰ ضعف؛ لكونها بمعنىٰ (ليس) [٢]؛ فإنا لا نضعّف هذا الوجهَ، بل هو مثل الوجه الثاني والثالث[٣] سواءً في حصول التكرير، وتطابق الاسمين إعرابًا ليس بشرطٍ، و(لا) في الجميع التبرئة[٤]، وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع[٥] سواء علىٰ المذهبين. انتهىٰ بلفظه[٦] إلا في ترتيب[٧] الأوجه، فإنَّا رتبناها هنا حسب ما رتّبناها في تقرير المتن. ولله الحمد.

تنبيهات:

الأول: إذا وُصف اسمُ (لا) المبنيُّ بصفةٍ مفردةٍ متصلةٍ به، نحو: (لا رجل ظريف) جاز لك فيها ثلاثة أوجه:

الفتح؛ علىٰ أن الصفة والموصوف ركّبا تركيبَ (خمسةَ عشرَ)، فصارا كالاسم الواحد، ثم أُدخلت (لا) عليهما بعدُ.[٨] - والنصبُ؛ علىٰ إتباع الصفة

---

(١) في شرح الكافية ١/ ٢٦١ بتصرف.

(٢) في الكافية ١١٧ بتصرف يسير.

(٣) الذي في كلام الرضي: (الوجه الثالث والرابع).

(٤) في كلام الرضي: للتبرئة. وما أثبتُّه موافق لنقل الدماميني عنه.

(٥) في كلام الرضي: الثالث.

(٦) حصل منه تصرف يسيرٌ جدًا.

(٧) في (ب): تركيب.

(٨) هذا الوجه في الكتاب ٢/ ٢٨٨-٢٨٩، والمقتضب ٤/ ٣٦٧، والأصول ١/ ٣٨٤، والجمل للزجاجي ٢٣٨، المسائل المنثورة ٩١، الإيضاح العضدي ٢٥٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧، اللمع ١٠٠.

لمحل اسم (لا).[١] - والرفعُ؛ علىٰ إتباعها لمحلّ[٢] (لا) مع اسمها.[٣] قال بعض المحققين[٤] -واختاره ابن هشام-: «وكالصفة في ذلك التوكيدُ اللفظي المتصل.[٥] وأمّا البدل فإن [كان][٦] نكرةً فكالصفة المفصولة[٧] -علىٰ ما يأتي- نحو: (لا أحد رجلًا وامرأةً في الدار)، ومثله عطف البيان، إنْ أجريناه في / [٢٣٢/ أ] النكرات، وإنْ [كان][٨] معرفةً وجب الرفعُ، كالنَّسق المعرفة، نحو: (لا أحدَ زيدٌ فيها)».[٩] واحترزوا بالصفة المفردة عن المعربة،[١٠] وهي المضافة،

---

(١) ذكره سيبويه وقال: إنه أكثر في الكلام (الكتاب ٢/ ٢٨٨) ولم أجده ذكر الرفع، إلا إذا وجد الفاصل، نحو: (لا مالَ له قليلٌ ولا كثير). الكتاب ٢/ ٢٩٢، وقال المبرد عن النصب بالتنوين: إنه أقيس الوجهين وأحسن. (المقتضب ٤/ ٣٦٧) ونحوه في الأصول ١/ ٣٨٤، وهو مذكور في الجمل للزجاجي ٢٣٨، المسائل المنثورة ٩١، الإيضاح العضدي ٢٥٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧، اللمع ١٠٠.

(٢) في (ب): المحل.

(٣) هذا الوجه في الأصول ١/ ٣٨٥، والجمل للزجاجي ٢٣٨، والمسائل المنثورة ٩١، الإيضاح العضدي ٢٥٥، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧، اللمع ١٠٠.

(٤) لعله يعني الفاكهي؛ فهذا قوله بنصّه في شرح القطر ٢/ ٤٩-٥٠، ما عدا جملة (واختاره ابن هشام) فلعله أوردها معترضة مع أن الفاكهي متأخر عن ابن هشام.

(٥) أما المعنوي فقيل لا يدخل في هذا الباب؛ لأن النكرة لا تؤكد. (توضيح المقاصد ١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) أيْ: يجوز في البدل النكرة الوجهان: النصب بتنوين، والرفع. وذلك في الكتاب ٢/ ٢٩٢، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٨.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) نهاية نقله عن الفاكهي. وبيان ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٦٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٨.

(١٠) في (أ) و(ب): المعرفة.

والشبيهة بها؛ فإنه لا يجوز فيها إلا وجهان:[١] النصب، والرفع، خلافًا لمن وهم، فمنع الرفعَ، وسواءً كان الموصوف مفردًا، أم لا، نحو: (لا رجلَ صاحبَ برٍّ عندنا)،[٢] أو (لا غلامَ رجلٍ صاحب برّ عندنا)، ومثله أيضًا صفةُ اسم (لا) المعرب إذا كانت مفردةً، نحو: (لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا) انتهىٰ.

وكذا يجوز النصب والرفع في النكرة المعطوفة نسقًا دون (لا)، نحو: (لا حول ولا قوة)،[٣] وفي الصفة المفصولة من موصوفها، نحو: (لا رجل فيها كريم)[٤].

الثاني: تقدَّم أنَّ (لا) هذه [محمولةٌ علىٰ (إنّ). ومع ذلك قال ابن هشام][٥]: تُخالِف [لا هذه][٦] (إنّ) من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

---

(١) في (جـ): وجها.

(٢) في (ب): عنده.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، والإيضاح العضدي ٢٥٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧، وابن السرّاج لا يرىٰ في هذا الوجه إلا النصب، ولا يجيز تركيبه مع ما قبله؛ لمكان الواو العاطفة التي فصلت بينهما. وسكت عن الرفع. (الأصول ١/ ٣٨٤-٣٨٥).

(٤) لم يذكر سيبويه النصب بتنوين (الكتاب ٢/ ٢٨٩-٢٩٠)، وذكر الرفع في ٢/ ٢٩٢، وذكر الوجهين أبو علي في المسائل المنثورة ٩٤-٩٥، وظاهر كلام ابن السرّاج أنه لا يجوز إلا النصب بالتنوين. (الأصول ١/ ٣٨٥).

(٥) ساقط من (أ) و(ب)، وقول ابن هشام في المغني ١/ ٢٣٨-٢٣٩ بتصرف.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

والثاني: أنَّ اسمَها إذا لم يكن عاملاً[١] فإنه يُبنىٰ علىٰ ما ينصب به لو كان معربًا، قيل: لتضمّنه معنىٰ (من) الاستغراقية. وقيل: لتركيبه مع (لا)[٢] تركيبَ (خمسةَ عشرَ).[٣]

الثالث: أنَّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها، نحو: (لا رجلَ قائمٌ) بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه، وخالفه الأخفش والأكثرون.[٤] ولا خلافَ بين البصريين في أنَّ ارتفاعه بها إذا كان اسمُها عاملاً[٥].

الرابع: أنّ خبرها [لا][٦] يتقدم علىٰ اسمها، ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

الخامس: أنه تجوز مراعاة محلِّها مع اسمها قبل مضيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفعُ النعت والمعطوف من نحو: (لا رجل ظريفٌ فيها) و(لا رجل وامرأةٌ فيها).

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فلك فتحُ الاسمين،[٧] ورفعُهما،[٨] والمغايرةُ بينهما، بخلاف نحو

---

(١) ويشمل ما كان مضافًا أو شبيهًا به، وقد مضىٰ تفسيرُ وجه عملها في صـ١٥٣٦-١٥٣٧.

(٢) في (أ): إلا.

(٣) سبق الرأيان في صـ١٥٣٦-١٥٣٧.

(٤) سبق ذكر أقوالهم في صـ١٥٣٤-١٥٣٦.

(٥) سبق ذكر حكاية الإجماع عنه وعن غيره في صـ١٥٣٢.

(٦) سقطت من جميع النسخ الست الأصول والاحتياط، ولا شك أن ذلك خطأ كما هو ظاهر، وهي ثابتة في المغني.

(٧) وليس فيهما حينئذٍ إلغاء.

(٨) بإلغاء (لا) في الموضعين.

قوله:[١]

إنّ[٢] مَحَلًّا[٣] وإنّ مُرْتَحلًا وإنَّ في السَّفْر إذْ مَضَوا مَهَلا[٤]

فلا / [٢٣٢/ب] محيدَ عن النصب.

السابع: أنه يكثر حذفُ خبرها إذا عُلِم، نحو: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ...﴾،[٥] ﴿...فَلَا فَوْتَ﴾،[٦] وتميم لا تذكرة حينئذٍ[٧].

الثالث: قال ابن هشام[٨]: «مثل (لا رجلَ) عند الفرّاء (لا جَرَمَ)، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[٩]. والمعنى عنده: لابدّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحُذفت

---

(١) وهو الأعشىٰ الكبير والبيت في ديوانه ٢٣٣، وقال ابن قتيبة: هو منحول.

(٢) في (ب): لان.

(٣) في (ب): مهلا.

(٤) البيت من المنسرح.

ويروىٰ: (إذ مضىٰ)، و(ما مضوا)، و(مضوا مثلا) والمعنىٰ: إنَّ لنا في الدنيا مكثًا ومحلاً، ثم ارتحالاً للآخرة، وإنَّ في الذين سبقونا للآخرة العبرةَ.

والبيت في الكتاب ٢/ ١٤١، والشعر والشعراء ١/ ٦٩، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والأصول ١/ ٢٤٧، البغداديات ٤٣٠، إيضاح الشعر ٥٣٣، التعليقة ١/ ٢٩٢، الخزانة ٤/ ٣٨١.

(٥) ﴿...إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ ٥٠ الشعراء ٢٦.

(٦) ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟...﴾ ٥١ سبأ ٣٤.

(٧) سبق ذلك في صـ١٥٤٨.

والحديث عن هذه الفروق في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٨، وأسرار العربية ٢٤٧-٢٤٨، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٢٩٢.

(٨) في المغني ١/ ٢٣٨.

(٩) ٦٢ النحل ١٦.

(مِن) أو (في)[١]، وقال قطرب: (لا) رَدٌّ، أيْ: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ[٢] ما بعده، و(جَرَم)[٣] فعلٌ، لا اسمٌ، ومعناه: وَجَبَ، وما بعده فاعل.[٤] وقال قومٌ: (لا) زائدة، و(جَرَم) وما بعده فعلٌ وفاعل[٥] -كما قال قطرب- وردَّه الفرّاء بأن [(لا)][٦] لا تزاد في أول الكلام».[٧] والله [تعالىٰ][٨] أعلم.

---

(١) رأي الفرّاء في معاني القرآن ٢/ ٨-٩، وعزي ذلك له في المخصص ١٣/ ١١٨، والفاخر ٢٦١، وعزي نحو ذلك للكوفيين عامة في منثور الفوائد ٥٤، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢٣٤، وقريب منه ما عزاه النحاس إلىٰ الكسائي، وهو أنه يقدرها في الإعراب بـ(لا صَدّ ولا منعَ عن أنهم) إعراب القرآن ٢/ ٢٧٨.

(٢) في (ب): ابتدا.

(٣) في (جـ): جزم.

(٤) رأي قطرب في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٠. والذي يظهر لي أنه موافقٌ سيبويه في ذلك والخليلَ (الكتاب ٣/ ١٣٨) وانظر المخصص ١٣/ ١١٨، وعزاه ابن الشجري إلىٰ الزجاج (أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٠) وهو في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٥-٤٦، ويؤيد أن هذا لا يختلف عن رأي سيبويه أن الزجاج أورد رأي سيبويه في هذا الموضع، وفسّره بهذا الرأي الذي عزي إليه، وعزي إليه هذا الرأي أيضًا في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧٧-٢٧٨. وعزاه النحاس إلىٰ سيبويه والخليل والفرّاء والمبرد (إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧) وعزاه ابن الحاجب إلىٰ البصريين (الأمالي ١/ ٢٣٣). وعزا ابن الشجري إلىٰ المبرد أنه يرىٰ (جرم) اسم (لا) النافية للجنس، وما بعدها في موضع رفع هو الخبر. (الأمالي ٢/ ٥٣٠).

(٥) نقل هذا القول ابنُ الشجري عن قوم لم يسمّهم في أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٠، ونقل الأنباري أقوالاً كثيرة في ذلك في منثور الفوائد ٥٣-٥٤.

(٦) سقطت من (ب)، وهي في (أ): إلا.

(٧) نقل ذلك عنه ابن الشجري في الأمالي ٢/ ٥٣٠.

(٨) سقطت من (جـ).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باب المنادى

بفتح الدال، وهو مأخوذ من (النداء) بكسر النون وضمّها.[(١)] ومعناه لغةً: الدعاء. واصطلاحًا: دعاءٌ بحروف مخصوصة، وهي: (يا)، و(أيْ)،[(٢)] و(أيا)، و(هيا) والهمزة، و(وا) في الندبة.[(٣)] وزاد الكوفيون: (آا)،[(٤)] و(آيْ)[(٥)] بالمدّ،

---

(١) الإشارة إلىٰ الوجهين في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٨، وشرح اللمع للعكبري ٢/ ٤٧٧، وشرح المفصل ٨/ ١١٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١٠٣٣، والارتشاف ٣/ ١١٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٦، والمساعد ٢/ ٤٨٠.

(٢) في (جـ): وي.

(٣) قال ابن الحاجب: «وكثير من النحويين يذكر معها (وا). وليست في الحقيقة منها؛ لاختصاصها بالندبة، وليس المندوب منادىٰ؛ لأن المنادىٰ المطلوبُ إقباله، والمندوب المتفجَّعُ عليه، فافترقا». شرح الكافية ٣/ ٩٨٧، ونحو ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١٠٣٣، ويحتمل كلامُ المبرد جوازَ استعمال (وا) في النداء. (المقتضب ٤/ ٢٣٣)، ونقل ذلك عنه ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وهو رأي الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨١، ونُقل ذلك في المساعد ٢/ ٤٨٢، والمغني ٢/ ٣٦٩.

(٤) قال ابن مالك: لم يذكرها إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة. (شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦)، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وشرح العمدة ١/ ٢٧٧، ونحو ذلك في شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٦، ونقلها ابن عصفور عن الأخفش (شرح الجمل ٢/ ٨٢، وكذا في المساعد ٢/ ٤٨٢) ونقلها أبو حيّان عن الأخفش والكوفيين. (الارتشاف ٣/ ١١٧) وكذا في الجنىٰ الداني ٢٣٢، وتجدها في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٢٣، وكشف المشكل ١/ ٥١٩، والمقرب ١/ ١٧٥، والتسهيل ١٧٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٨١.

(٥) نقلها ابن مالك عن الكوفيين (شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦) وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وشرح العمدة ١/ ٢٧٧، ونحوه في شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٥، توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٦، والجنىٰ الداني ٤١٨، ونقلها ابن عصفور عن الأخفش (شرح الجمل ٢/ ٨٢) ونقلها ابن القواس عن الكسائي (شرح ألفية ابن=

وحكوه عمّن يثقون به من العرب، وأخبر سيبويه[١] روايةً عن العرب أنَّ الهمزة للقريب المُصغي، وأنَّ سواها للبعيد مسافةً، أو حكمًا، كالساهي.[٢] ومن هنا عرَّف ابن الحاجب[٣] المنادىٰ بأنه المطلوب إقبالُه بحرفٍ ناب مناب (أدعو) لفظًا، أو تقديرًا. فإنَّ قولك مثلاً: (يا زيد) أصله: (أدعو زيدًا)، فحُذِفَ الفعلُ، وعُوّض منه حرفُ النداء للتخفيف، وليدلّ علىٰ الإنشاء، وإنما وجب الحذفُ لامتناع الجمع بين العِوض والمعوَّض، فدخل:[٤] (يا الله)، و ﴿...يَٰجِبَالُ ...﴾،[٥] و ﴿...يَٰٓأَرۡضُ... وَيَٰسَمَآءُ﴾،[٦] وإنْ لم يتأتَّ منها الإقبالُ عادةً، كما دخل نداؤك

=معط ٢/ ١٠٣٣) وكذا في الارتشاف ٣/ ١١٧، والمساعد ٢/ ٤٨٢، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٢، وتجدها في المقرب ١/ ١٧٥، والتسهيل ١٧٩، والملخص ٤٧٢، وشرح الرضي ٢/ ٣٨١.

(١) في الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، ونحو ذلك في الأصول ١/ ٣٢٩، ونقل ذلك عن سيبويه في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٨.

(٢) ذكر المبرد أنه إذا كان المنادىٰ قريبًا منك أو بعيدًا ناديته بـ(يا)، وأمّا (هيا) و(أيا) فلا يكونان إلا للنائم والمستثقل والمتراخي عنك؛ لأنهما لمدّ الصوت (المقتضب ٤/ ٢٣٥) ونحو ذلك للزمخشري في المفصل ٣٠٩، وانتقدهما ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٢٧٦-٢٧٧، وذكر الحريري أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(أيْ) للمتوسط (شرح الملحة ٢٥٠) ونحوه لابن برهان، كما في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وذكر الجزولي أن (أيْ) للقريب خاصة. (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢).

(٣) في الكافية ٨٩، وشرح المفصل ١/ ٢٤٩، وهو كذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١٠٣٣.

(٤) في (أ): دخول.

(٥) ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗا...أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ ١٠ سبأ ٣٤.

(٦) ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ ٤٤ هود ١١.

لمقبلٍ[١] عليك بقالَبه دون قلبه.

وأعمُّ حروف النداء (يا)؛ لدخولها في كل نداء،[٢] وتتعيّن في [نداء][٣] اسم (الله)، وفي باب الاستغاثة، نحو: (يا لَله[٤] للمسلمين)، وتتعيّن هي أو (وا) في باب الندبة، و(وا)[٥] أكثر استعمالاً منها فيها، / [٢٣٣/أ] وإنما تُستعمل (يا) فيما أُمن فيه اللبسُ[٦] منها، كقوله[٧]:

.... وقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرا[٨]

تنبيهات:

الأول: أجمعوا علىٰ أنَّ نداء القريب بما للبعيد[٩] يجوز

---

(١) في (ب): نداء المقبل.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١١٨، المقرب ١/ ١٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢، أوضح المسالك ٤/ ٩.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (جـ): يا الله.

(٥) في (ب): وما.

(٦) في (أ) و(جـ): فيه اللبس فيه. وكلامه عن حروف النداء منقول عن أوضح المسالك ٤/ ٩.

(٧) هو جرير، والبيت في ديوانه بشرح محمد بن حبيب في ٢/ ٧٣٦.

(٨) حمّلت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له ....

البيت من البسيط. وهو في رثاء عمر بن عبد العزيز، ويروىٰ: (وقمت فينا)، ويروىٰ: (فاضطلعت به). وهو في شرح العمدة ١/ ٢٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٣، أوضح المسالك ٤/ ٩، وشرح القطر ٢٢٢، المغني ٢/ ٣٧٢، المقاصد النحوية ٤/ ١٩٨٣-١٩٨٤، ٢٠٢٨.

(٩) في (ب): للعبيد.

توكيدًا،[١] وعلىٰ منع العكس.[٢]

الثاني: ذهب بعض النحاة إلىٰ أنّ هذه الأدوات أسماءُ أفعالٍ متحملةٌ لضمائر[٣] مسترة.[٤]

الثالث: ذهب ابن السكّيت[٥] إلىٰ أن هاء (هيا) بدلٌ من همزة (أيا).[٦] وتبعه

---

(١) يدل علىٰ ذلك كلام الأئمة في الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٣٥، والأصول ١/ ٣٢٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢، شرح العمدة ١/ ٢٧٦.

(٢) حكىٰ الإجماع في الأمرين ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وابنه في شرح الألفية ٥٦٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٧، والأشموني ٣/ ١٣٤.

(٣) في (أ): الضمائر.

(٤) في (ب): مستتر، وقد عزا هذا الرأي ابنُ يعيش إلىٰ الفارسي (شرح المفصل ١/ ١٢٧)، وكذا عزاه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٣٢، والجامي في الفوائد الضيائية ١/ ٣٢٥، ويحتمله كلامه في العسكرية ١١١، ولكن كلامه في الإيضاح ١٩١، صريح في خلاف ذلك، فهو يقول: إن الاسم والحرف لا يستقل بهما كلام إلا في النداء (الإيضاح ١٩١)، ونقله ابن الحاجب عمّن لم يسمهم من النحويين (شرح الكافية له ٣/ ٩٨٧)، وكذا في شرح المفصل له ١/ ٢٤٩-٢٥٠، وأماليه ١/ ٢٤٥، وكأنه يعني بهم من يرون المنادىٰ منصوبًا بـ(يا) وأخواتها، وذكر المرادي أنه نُقل عن الكوفيين (الجنىٰ الداني ٣٥٥)، ونقله ابن القواس دون عزو في شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٣٤-١٠٣٥، وكذا في الارتشاف ٣/ ١١٧، والتذييل ٤/ ١٨٥ أ ب، ١٨٦ أ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٧، والمساعد ٢/ ٤٨٠، والهمع ٣/ ٣٤.

(٥) يعقوب بن اسحاق، أبو يوسف (...-٢٤٤هـ) كان عالمًا بنحو الكوفيين، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفرّاء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، قيل: لم يكن بعد ابن الأعرابي مثله، اشتغل بتأديب أولاد المتوكل.

(طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢-٢٠٤، البلغة ٢٤٣، البغية ٢/ ٣٤٩).

(٦) قال ذلك في كتابه الإبدال ٨٨.=

ابن الخشاب.[١]

ولما كان المنادىٰ قسمين:[٢] معرب، وهو ما يظهر فيه النصب، ومبني، وهو بخلافه. والأوّل [له][٣] ثلاثة أنواع، والثاني نوعان - شرع في بيان الجميع علىٰ وجهٍ فيه إطناب، فقال آتيًا بالظاهر مكان الضمير: **(المنادىٰ)** لقصد زيادة الإيضاح، أي: جنس المنادىٰ من حيث هو هو **(خمسة أنواع)** فيه إجمالٌ بعد تفصيل، ثم فصَّله لفوائد الإجمال والتفصيل بقوله: المنادىٰ **(المفرد)** والمراد به هنا وفي باب (لا) السابق ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف. ونَعَتَه بقوله: **(العلَم)** لإخراج النكرة مطلقًا، فدخل فيه المركب المزجيُّ والمثنىٰ والمجموع، نحو: (يا معدي كرب) و(يا زيدان) و(يا زيدون) والمسمّىٰ به منهما، نحو: (يا رجلان) و(يا مسلمون). وفيه ردٌّ لزعم الفارسي والمبرد امتناعَ نداء العلم؛ لئلا

=ونقل ذلك عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ١١٨-١١٩، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ١١٧، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٧، والجنىٰ الداني ٥٠٧، والسيوطي في الهمع ٣/ ٣٦، قال ابن يعيش: ولا يبعد ما قاله؛ لأن (أيا) أكثر استعمالًا من (هيا)، فجاز أن يعتقد أنها الأصل.

(١) في المرتجل ١٩١، وعزي إليه ذلك في الارتشاف ٣/ ١١٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٨، والجنىٰ الداني ٥٠٧، وممّن تبعه أيضًا ابن أبي الربيع في الملخص ٤٧٢، وابن هشام في المغني ١/ ٢٠. وابن الخشاب هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر (...-٥٦٧هـ) يقال: إنه كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وإنه في درجة الفارسي، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة، قرأ علىٰ الجواليقي، وممّن قرأ عليه ابن الأخضر (البلغة ١٢٠-١٢١، البغية ٢/ ٢٩-٣١).

(٢) في (أ) و(ب): قسمان.

(٣) سقطت من (جـ).

يجتمع تعريفان.[١] [وأجيب][٢] بجواز ذلك عند اختلاف الجهة، كما هنا، وكما في ([أيّ])[٣] الموصولة، وبأنّ النداء لا يفيد التعريف بدون قصده.[٤]

(و) المنادىٰ (النكرة) المفردة (المقصودة) من حيث مدلولُها بالنداء وطلب الإقبال. (و) المنادىٰ (النكرة) المفردة (غير المقصودة) بذلك لذاتها وعينها، وإنما المقصود واحد من أفراد جنسها (و) المنادىٰ (المضاف) ولو علمًا، نحو: (يا عبد الله)[٥].

---

(١) هكذا يعزو إليهما، وهو أمر غير متصوّر، فلا شكّ أن أحدًا لن يقول: إن العلم لا ينادىٰ، فهذا أظهر من أن يخالف فيه أحد، وحقيقة قولهما أنهما يريان أنَّ العلم إذا نودي تنكّر، ثم يُعَرَّف بالنداء تعريفًا جديدًا غير التعريف الذي كان فيه؛ لئلا يجتمع فيه تعريفان، وهو في المقتضب ٤/ ٢٠٥، ويحتمله -علىٰ بُعْدٍ- كلام أبي علي في التعليقة ١/ ٣٤٣، والبصريات ١/ ٤١٣، ولكن كلامه في الإيضاح ٢٤٤-٢٤٥ يخالف ذلك، واشتهر عزو هذا المذهب إليه في المصادر المتأخرة، وعزاه الجرجاني لكثير من البصريين و(المقتصد ٢/ ٧٦٠) وعزاه ابن القواس للسيرافي (شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٣٨)، وهو في أسرار العربية ٢٩٩، والإنصاف ١/ ٣٣٨، والتبيين ٤٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٩، وشرح المفصل ١/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٢، شرح الرضي ١/ ١٤١، الارتشاف ٣/ ١٢٠، المساعد ٢/ ٤٨٩، توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٦، التصريح ٢/ ١٦٦، وذكر الجرجاني أنه ليس لسيبويه نصٌّ في المسألة. (المقتصد ٢/ ٧٦٠).

(٢) مكانها خال في (ب).

(٣) سقطت من (ج). والمراد التنظير بعموم الأسماء الموصولة، فإنها مثل العلم، يجتمع فيه إذا نودي تعريفان مختلفا الجهة، ولا خصوصية لـ(أيّ) الموصولة. فـ(مَنْ) الموصولة تُنادىٰ.

(٤) ذلك وغيره من الأجوبة مبيّن في أكثر المصادر السابقة.

(٥) زيد هنا في (ج): (ويا حسن الوجه) وهذا يصلح مثالًا للمضاف لكنه لا يصلح للعلم.

وجميعُ الأسماء المضافة يجوز أن تكون مناداةً / [٢٣٣/ أ] إلا المضاف إلىٰ ضمير المخاطب، فلا يقال: (يا غلامَك)؛ لاستلزامه[١] اجتماعَ النقيضين؛ لأن الغلام مخاطبٌ من حيث إنه منادىٰ، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلىٰ المخاطب لوجوب تغايرهما.[٢]

(و) المنادىٰ (المشبّه بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه. قيل:[٣] إنْ أريد بـ(الشيء) اللفظُ فهو يوصف بالاتصال حقيقةً، لكن اللفظ ليس تمام المعنىٰ، إلا أن يقدر مضاف أي: مفهمُ تمامِ معناه، أو يقال: إنّ اللفظ قد يوصف بصفة المعنىٰ، وإن أريد به المعنىٰ ففي وصفه بالاتصال تجوّز.

ومنه (يا ثلاثةً وثلاثين) فيمَنْ سمّيته بذلك.[٤] ويمتنع إدخال (يا) علىٰ (ثلاثين)، خلافًا لبعضهم؛[٥] لأنه من العَلَم، وإن ناديت جماعة هذه عِدَّتُها: فإن ٩
كانت غيرَ معينة نصبتهما[٦] أيضًا، أو معينةً ضممتَ الأوّل، وعرّفتَ الثاني بـ(أل)،

---

(١) في (جـ): لاستلزمه.

(٢) أي: المضاف والمضاف إليه. وذلك مقرّر في المقتضب ٤/ ٢٤٥، والبصريات ١/ ٥٧٨، والتذييل ٤/ ١٨٤ ب.

(٣) والقائل شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٣٥-٥٣٥ بتصرف يسير.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٢٤-٢٢٥، الإيضاح العضدي ٢٤٩، شرح المفصل ١/ ١٢٨، الملخص ٤٥٦، شرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٥) عزا أبو حيّان جواز إدخالها عليه لمَنْ لم يسمّهم، وخالفهم (الارتشاف ٣/ ١٢٢، وكذا في أوضح المسالك ٤/ ٢٢).

(٦) في (أ) و(ب): نصبتها. وما أثبته الموافق لما في أوضح المسالك ٤/ ٢٢. والمراد نصبُ الجزأين.

ونصبته أو رفعته،(١) إلا إن أعدت معه [يا](٢) فيجب ضمُّه وتجريدُه من (أل).(٣)

ومَنْعُ ابن خروف إعادةَ (يا) وتخييرُه في لحاق (أل)(٤) مردودٌ، قاله ابن هشام(٥).

واعلم أن عطف النسق الذي يصير به ما قبله شبيهًا بالمضاف إنما هو السابق علىٰ النداء، وأمّا المقارن فلا يصير به كذلك، كما صرَّح ابن السرّاج في قولهم: (يا ثلاثة وثلاثين) حيث قال:(٦) هذا إذا كان اسمًا واحدًا، وليس هذا بمنزلة قولك للجماعة: (يا ثلاثة وثلاثون)؛ لأنك أردت في هذه الحالة: (يا أيها الثلاثة والثلاثون). انتهىٰ.

ولو جعلت (زيدًا وعمرًا) اسمًا، ثم(٧) ناديته نصبتهما للطول.(٨) ولا يطول المنادىٰ بمعموله إلا إذا كان المعمول ملفوظًا

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٢٥، والإيضاح العضدي ٢٤٩، الملخص ٤٥٦، شرح الرضي ١/ ١٣٤، ووجه الرفع أنه عطف علىٰ اللفظ، ووجه النصب العطف علىٰ الموضع، كما يجوز في (يا زيد والحارث) الإيضاح العضدي ٢٤٩، المقتصد ٢/ ٧٧٤، شرح المفصل ١/ ١٢٨.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) المقتصد ٢/ ٧٨٤، أوضح المسالك ٤/ ٢٢، وذلك لئلا تدخل (يا) علىٰ ما فيه (أل).

(٤) لم أستطع العثور علىٰ قوله هذا في شرحه الجمل المخطوط، وخطه رديءٌ، وبعضه غير مقروء، وعزي إليه ذلك في رفع الستور والأرائك ٢/ ٣٤٢.

(٥) في أوضح المسالك ٤/ ٢٢.

(٦) في الأصول ١/ ٣٣٤-٣٤٥ بمعناه.

(٧) في (أ): اسم.

(٨) المقتضب ٤/ ٢٢٥، الأصول ١/ ٣٦٨، اللمع ١٦٩-١٧٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٦.

به[١]، فإذا قلت: (يا ذاهبُ) بنيته علىٰ الضمّ، ولم تنصبه، وإن كان / [٢٣٤/ أ] عاملاً في ضميرٍ مرفوع؛ لأنه غير ملفوظ به، ولو قلت: (يا ذاهب وزيد) فإنْ عطفت علىٰ (ذاهب) فالبناء، وإنْ عطفت علىٰ الضمير[٢] نصبت (ذاهبًا) لعمله في (زيد) بواسطة حرف العطف؛[٣] ومن ثمّ وجب في: (يا مشتركا وزيد)[٤] النصبُ؛[٥] لوجوب عطف (زيد) علىٰ الضمير؛ لعدم استغناء (مشترك) بواحد؛ لكون الاشتراك من الأمور التي لا تقوم إلا بمتعدد.[٦]

ولمّا ذكر أقسامَ المنادىٰ إجمالاً شرع في تفصيل أحكامها آتيًا بالفاء الفصيحة[٧] والتفريعيّة،[٨] فقال: (فأمّا المفرد العلم والنكرة) المفردة (المقصودة)

(١) هذا الشرط في الارتشاف ٣/ ١٢٢، والتذييل ٤/ ١٩١ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٨١، والمساعد ٢/ ٤٩١.

(٢) الفصيح ألّا يعطف علىٰ المستتر إلا بعد توكيده بالمنفصل أو فصله عنه بأيّ فاصل، وما ذكره مسموع، لكنه قليل.

(٣) فصار من الشبيه بالمضاف، بيان ذلك في الارتشاف ٣/ ١٢٢، والتذييل ٤/ ١٩١ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٨١، المساعد ٢/ ٤٩١.

(٤) ضبطت في الارتشاف والمساعد والتذييل بالرفع، وكذا عند الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٤٤، وضبطت بالنصب في توضيح المقاصد.

(٥) لكلمة (مشتركا).

(٦) الارتشاف ٣/ ١٢٢، التذييل ٤/ ١٩١ب، توضيح المقاصد ٣/ ٢٨١، المساعد ٢/ ٤٩١.

(٧) سبق الحديث عنها مفصّلًا في ٥٥ حـ(٤).

(٨) عطفت في (جـ): بـ(أو). وحقق الشيخ عضيمة أنْ لا فرق بين الفصيحة والتعريفية. (دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوّل ٢/ ٢٤٩).

بالنداء. وجوابُ (أمّا): (فيبنيان) وجوبًا (علىٰ الضمّ من غير تنوين) ولذا قرنه بالفاء. أمّا علة بنائهما فقيل: شبهُهما بـ(أنت) في التعريف والإفراد وتضمُّنِ معنىٰ الخطاب.(١) وقيل: إجراؤهما مجرىٰ الأصوات، وهو مذهب سيبويه.(٢) وقيل: وقوعُهما موقعَ حرف الخطاب(٣)، وإليه ذهب الفارسي.(٤) وبُنيا علىٰ حركةٍ؛ لأن بناءهما عارضٌ غير لازم، ليحصل الفرق بينه وبين البناء الأصلي.(٥)

وبُنيا علىٰ الضمّ؛ لأنهما(٦) لو بُنيا علىٰ الكسر التبسا بالمنادىٰ المضاف لياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاءً بالكسرة عنها، نحو: (يا غلامِ)،(٧) ولو بُنيا علىٰ الفتح التبسا بالمنادىٰ المضاف المحذوفِ ألفُه اكتفاءً بالفتحة في بعض

(١) قريب من ذلك كلام المبرد في المقتضب ٤/ ٢٠٤، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٣٣، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٨، والسيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٣٤ أ، ونحوه في شرح الملحة ٢٥٢، وشرح عيون الإعراب ٢٦٣، وشرح المفصل ١/ ١٢٩-١٣٠، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤١٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٦، والمساعد ٢/ ٤٩٠.

(٢) في الكتاب ٢/ ١٨٥، وعزاه الزجاجي للخليل وأبي عمرو وأصحابهما (أمالي ابن الزجاجي ٨٣) وهو في أسرار العربية ٢٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٧.

(٣) هذا رأي ابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٣٣، وهو في أسرار العربية ٢٢٤.

(٤) في البصريات ١/ ٥٧٩، والإيضاح العضدي ٢٤٦، والبغداديات ١١١، وقيل لوقوعه موقع المضمر (أورده الزجاجي في أماليه ٨٣)، وهو قريب من القول السابق، وبه صرح أبو علي في التعليقة ١/ ٣٢٧، كما أن أبا علي وافق سيبويه في قوله: إن سبب البناء هو إجراؤهما مجرىٰ الأصوات. وذلك في التعليقة ١/ ٣٣٢.

(٥) الذي يكون بالسكون، شرح المفصل ١/ ١٣٠.

(٦) في (ب): لأنها.

(٧) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٨، شرح السيرافي ٣/ ٣٤ أ، شرح عيون الإعراب ٢٦٤، أسرار العربية ٢٢٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣١، التخمير ١/ ٣٣٤.

اللغات.[١] وردّ بقوله: (يبنيان) علىٰ الرياشي[٢] زعمَه أنهما معربان، وأنَّ ضمَّتهما إعرابٌ، لا بناء.[٣] ونقله ابن الأنباري[٤] عن الكوفيين.[٥]

وها هنا تنبيهات:

الأول: لو قال المصنف بدلَ (علىٰ الضمّ)[٦]: (علىٰ ما يرفعان به لو

---

(١) مثل: (يا لهفَ علىٰ كذا). وقيل: لأن الفتح هو الأصل في المنادىٰ قبل البناء؛ فجُعل هذا مبنيًا علىٰ الضم للفرق بينهما. يراجع: (التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٨، وشرح عيون الإعراب ٢٦٤، التخمير ١/ ٣٣٤)، قال ابن السرّاج: بني علىٰ الضمّ لتشبيهه بالغايات نحو (قبلُ) و(بعد) الأصول ١/ ٣٣٣، ويدل عليه كلام سيبويه في الكتاب ٢/ ١٨٣، وعزي للفراء (شرح عيون الإعراب ٢٦٤) وهو في أسرار العربية ٢٢٥، وفيه علل أخرىٰ، وقال الصيمري: لأنه لو بني علىٰ الفتح لأشبه المنصوب المضاف والنكرة، فلم يبق إلا الضمّ فبني عليه. (التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٨)، وتجد عللًا في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣١.

(٢) هو العباس بن الفرج، أبو الفضل الرياشي اللغوي (...-٢٥٧هـ) قرأ علىٰ المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، وأخذ عن المبرد وابن دريد، وكان عالمًا باللغة والشعر، (طبقات النحويين واللغويين ٩٧-٩٩، البلغة ١١٨-١١٩، البغية ٢/ ٢٧).

(٣) نقل أبو حيّان قوله في الارتشاف ٣/ ١٢٠، والتذييل ٤/ ١٨٤ ب، ونقله السيوطي في الهمع ٣/ ٣٨.

(٤) أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (...-٥٧٧هـ) عالم متفنن وزاهد ورع، أخذ العلم عن أبيه وأبي منصور الجواليقي وابن الشجري، صنف مصنفات كثيرة في مختلف الفنون، أشهرها في النحو الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية. (البلغة ١٣٣، البغية ٢/ ٨٦-٨٨).

(٥) في الإنصاف ١/ ٣٢٣، ونقل ذلك عنه أبو حيّان في التذييل ٤/ ١٨٤ ب، والسيوطي في الهمع ٣/ ٣٨، ونقله أبو حيّان عن الكسائي في الارتشاف ٣/ ١٢٠، والتذييل ٤/ ١٨٤ ب، ونقله المرادي عن الكسائي والزيادي (توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٨).

(٦) وممّن قال ذلك أيضًا: المبرد في المقتضب ٤/ ٢٠٤، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٣٣٠، والزجاجي في الجمل ١٤٧، وأبو علي في الإيضاح ٢٤٥، وابن جني في اللمع ١٦٨، والزبيدي في الواضح ٨٠،=

كانا[١] معربين) لكان أولىٰ؛ لعمومه للمثنىٰ، وجمعِ المذكر السالم، وما لحق بهما،[٢] فإن الأوّل والملحق به يبنىٰ علىٰ / [٢٣٤/ ب] الألف، نحو: (يا زيدان)، والثاني والملحق به يُبنىٰ علىٰ الواو، نحو: (يا زيدون)، خلافًا لَمنْ أجراهما من الكوفيين مجرىٰ الشبيه بالمضاف.[٣] فعلىٰ الأول[٤] تقول: (يا اثنا عشرَ) و(يا اثنتا عشرةَ) بالألف، وعلىٰ الثاني تقول: (يا اثني عشر) و(يا اثنتي عشرة).

وأجيب[٥] عن المصنف بأنه إنما اقتصر علىٰ الضمّ؛ لأصالته،[٦] أو أنه أراد [به][٧] ما يشمل الضمَّ حقيقة، والضمَّ حكمًا. وشيءٌ منهما لا يدفع الأولوية.[٨]

الثاني: يُستثنىٰ من وجوب بناء النكرةِ

=والصيمري في التبصرة ١/ ٣٣٧، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة وشرحها ١/ ٢٧٤، وهو ذائع مشهور في أكثر المصنفات المتقدمة.

(١) في (جـ): كان.

(٢) هذا التنبيه في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤١٢-٤١٣، والتحفة لابن مالك ١٢٢، وشرح الآجرومية للرملي ٢٥٣.

(٣) حكىٰ ذلك عنهم أبو حيّان في الارتشاف ٣/ ١٢٠، والتذييل ٤/ ١٨٩ ب، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٨، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٨٩.

(٤) وهو رأي البصريين.

(٥) المجيب هو الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٤٣.

(٦) في (جـ): الأصالة.

(٧) سقطت من (جـ).

(٨) أيْ: وشيءٌ من الجوابين لا يدفع ما قاله الشارح: إن الأولىٰ أن يقول: (علىٰ ما يرفعان به)؛ فهذا أدقّ وأصدق.

الموصوفةُ[١] لقول صاحب (التسهيل)[٢] «ويجوز نصب ما وُصف من معرَّف بقصدٍ وإقبال» انتهىٰ. وظاهره: مفردًا كان، أو مثنًّىٰ، أو مجموعًا، وهو كذلك، ومثّل شرّاحُه بالجميع.[٣] كما أن ظاهره: سواء وصف بمفردٍ، نحو: (يا رجلاً كريمًا أقبل)، أو بجملة، نحو: (يا حليمًا لا يعجل[٤])، أو بظرفٍ،[٥] نحو:

---

(١) ذكر ابن عصفور أن بعض النحويين زعم أن النكرة قد تطول بصفتها، قال: وذلك باطل. (شرح الجمل٢/ ٨٨). ونقل ابن مالك عن الفرّاء أن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العربُ نصبَها، يقولون: (يا رجلاً كريمًا أقبل)، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مِمّا ينصبون، قال: قلت ويؤيد قولَ الفرّاء ما روي من قيل النبي ﷺ في سجوده: «يا عظيمًا يرجىٰ لكل عظيم» (شرح التسهيل ٣/ ٣٩٢-٣٩٣) ونحوه في شرح العمدة ١/ ٢٧٨.

(٢) في صـ١٨٠.

(٣) الحق أنهم لم يمثلوا للمفرد ولا المثنىٰ ولا الجمع، وإنما مثلوا للمفرد بالوصف بالمفرد والجملة والظرف التي سيذكرها الشارح بعدُ كما في التذييل ١٩٢ أ، والمساعد ٢/ ٤٩٢، تمهيد القواعد ٢/ ٢٠٠-٢٠١ (مخطوط) وتعليق الفرائد ٣٣٧، وشرح التسهيل لعبد القادر المكي (هداية السبيل ٢/ ٤١٥ (مخطوط)، ولم يمثّل السلسيلي بشيء، وأما المرادي فلم أستطع الاطلاع علىٰ تمثيله؛ لأن الجزء الخاصّ بالنداء من شرحه ساقط من المخطوط الذي في الجامعة، وأما شرح التنسي (تلميذ أبي حيّان) فلا يوجد منه بالجامعة إلا الجزء الأخير، وليس فيه باب النداء، وكذا في شرح الدلجي.

(٤) شرح الرضي ١/ ١٣٥، وشروح التسهيل السابقة.

(٥) عطفت في (أ) و(جـ): بالواو. وقد أثبت الوصف بالظرف الرضي في شرح الكافية ١/ ١٣٥، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٩٢.

ألا يـــا نَخْلـــةً مـــن ذَاتِ عِـــرْقٍ ....[1]

قال الدماميني[2]: والمسألة مشكلة؛[3] لأنه قد تقرّر أنَّ الجملة لا يوصف بها إلا النكرة، وكذا الظرف والجارّ والمجرور،[4] ثم الوصف ليس مقيدًا بذلك، بل يجوز في مثل: (يا رجلاً عالمًا) أن يعتقد في (رجل) أنه معرف بالقصد والإقبال، فكيف جاز وصفه بصريح النكرة؟ وغاية ما يُتمحّل له أنه وُصِف بها قبل النداء، ثم جاء النداء داخلاً علىٰ الموصوف وصفتِه جميعًا[5]، لا داخلاً علىٰ المنادىٰ فقط، ثم وُصِفَ بعد ذلك.

---

(١) .... عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

البيت من الوافر، يعزىٰ للأحوص الأنصاري، ولم أجده في ديوانه الذي جمعه إبراهيم السامرائي، ولا في شعره الذي جمعه عادل جمال الذي أورده في الحاشية في صـ١٩٠، شاكًا في عزوه للأحوص.

والنخلة في البيت كناية عن امرأة، و(ذات عرق) هو ميقات أهل العراق للحج في طريقهم إلىٰ مكة، ورواية ثعلب:

ألا يا نخلة من ذات عرق بَرودَ الظل شاعكم السلامُ

وهو في الأصول ١/ ٣٢٦، مجالس ثعلب ١/ ١٩٨، أمالي الزجاجي ٥٢-٥٣، الجمل للزجاجي ١٤٨، الخصائص ٢/ ٣٨٦، شرح الرضي ١/ ١٣٥، المساعد ٢/ ٤٩٣.

(٢) في تعليق الفرائد ٣٣٧أ بتصرف، ونقله عنه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٠ أ.

(٣) في (أ) و(ب): أو بظرف نحو إلا مشكلة. وهو تكرار لبعض الكلام السابق.

(٤) بعده في كلام الدماميني: والموصوف مُعَرَّفٌ بالفرض.

(٥) الذي في كلام الدماميني «وغاية ما يُتَمَحّل له أن هذا المنادىٰ كان قبل النداء نكرة؛ فيصح وصفه بجميع ذلك، ويقدر أنه وُصف بها قبل النداء داخلًا علىٰ الموصوف وصفته جميعًا».

وقال العلاّمة خالد الأزهري[١]: فإنْ قلت: إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة، فكيف الوصف بالنكرة؟[٢] وإنما توصف بالمعرفة[٣]، حكىٰ يونس عن العرب: (يا فاسقُ الخبيثُ)، وأخبر سيبويه بذلك[٤]. [أجيب][٥] بأنه يُغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يُغتفر في الأصلية. / [٢٣٥/أ] انتهىٰ.

وقد وافق الرضيُّ[٦] ابنَ مالك في إعراب الجملة نعتًا. قال أستاذنا[٧]: وينبغي أن يَجري ذلك في الشبيه بالمضاف إذا أريد به معيّنٌ، فيجوز وصفُه بكل من المعرفة والنكرة.[٨]

(١) في التصريح ٢/ ١٦٨ بتصرف يسير.

(٢) في (ب): في النكرة.

(٣) في التصريح: توصف المعرفة. وما عند الشارح هو الصحيح.

(٤) في الكتاب ٢/ ١٩٩.

(٥) سقطت من (جـ).

(٦) في شرح الكافية ١/ ١٣٥.

(٧) الشنواني، والحق أنه ناقل ذلك عن شيخه أحمد بن قاسم العبادي، صرح بذلك في الفوائد الشنوانية ٢٠٠أ، ولم يصرح بالنقل عن شيخه في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٤٧.

(٨) نهاية ما نقله عن أستاذه.

وأوجب الجَلال في (جمعه)[١] نصبَ النكرة الموصوفة بما ذكر، وجعلها من الشبيه بالمضاف، ثم قال: وقيل: يجوز فيها البناء والنصب، قاله الكسائي[٢]. انتهىٰ.

وفيه مخالفةٌ لظاهر جزم (التسهيل)[٣] بجواز النصب -كما نبَّه عليه أستاذنا[٤]- وخالف ابنُ هشام ابنَ مالك في الإعراب المذكور، فقال في حواشيه[٥]: وأمّا (**يا عظيمًا يُرجىٰ لكل عظيم**)[٦] و(يا لطيفًا لم يزل)، و(يا حليمًا لا يعجل)، و(يا جوادًا لا يبخل) فليست الجملة فيه نعتًا[٧] لِما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو للمخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادىٰ منصوبٌ، كما في (يا طالعًا جبلًا). ولك في

---

(١) يعني الجلال السيوطي في كتابه جمع الجوامع الذي شرحه بهمع الهوامع، ٣/ ٣٧، وفيه: «فإن وُصِفَت -يعني النكرة المقصودة- فشبه المضاف وقيل: يجوز البناء والنصب» هذا نصّه في المتن، وزاد في الشرح (الهمع) ٣/ ٣٩: «قال الكسائي». وعلىٰ هذا فعزوُ الشارح إلىٰ كتاب (الجمع) فقط غير دقيق.

(٢) كما في الارتشاف ٣/ ١٢٠.

(٣) ١٨٠ وقد سبق نقل قوله بلفظه في صـ١٥٧٥.

(٤) الشنواني، وكلامه في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٤٧.

(٥) يعني ابن هشام ويعني حواشيه علىٰ التسهيل، ولم أستطع الاطلاع عليها، وقد نقل الأزهريُّ كلام ابن هشام الآتي عن حواشيه، وذلك في التصريح ٢/ ١٦٨.

(٦) جزء من دعاء النبي ﷺ في سجوده، وهو حديث طويل ضعيف، يروىٰ بالنصب كما في لسان الميزان ٥/ ٢٨٢، ويروىٰ بالرفع كما في مسند أبي يعلي ٨/ ١٢٢، ومجمع الزوائد ٢/ ١٢٨.

(٧) في (أ) و(ب): (نعت). بالرفع.

حرف المضارعة: الياءُ، والتاءُ،[1] علىٰ حدّ: (يا تميمُ كلّهم)، أو (كلّكم)،[2] فهو من الشبيه بالمضاف. انتهىٰ.

الثالث: يُستثنىٰ من قوله: (علىٰ الضم) العلمُ المفردُ الموصوفُ بـ(ابنٍ)، متصلٍ به، مضافٍ إلىٰ علم، نحو: (يا زيد بنَ سعيد) فإنه يجوز فيه الضمُّ والفتح، والمختار عند البصريين[3] غير المبرّد[4] الفتحُ. ومنه قوله:[5]

---

(١) روي بهما الحديث السابق، فراجع تخريجه ثمَّ.

(٢) يجوز: (يا عظيمًا تُرجىٰ، ويا لطيفًا لم تزل... إلخ)، كما يجوز (يا تميم كلّكم) و(كلّهم) نظرًا إلىٰ لفظ (تميم) قبل النداء لأن الخطاب فيه عارض. (شرح الرضي ١/ ١٣٧).

(٣) رأيهم في الكتاب ٢/ ٢٠٣-٢٠٥، والأصول ١/٣٤٥، والإيضاح لأبي علي ٢٥٠، الجمل للجرجاني ٨١، الكافية ٩١، والظاهر من كلام الزجاجي في الجمل ١٥٧-١٥٨، استواء الأمرين، وكذا الصيمري في التبصرة ١/ ٣٤١-٣٤٢.

(٤) الذي يرىٰ أن الأجود الضم في الاسم، ورأيه في المقتضب ٤/ ٢٣١، ٢٣٢، وظاهر كلامه في الكامل ٢/ ٥٧٦ موافقة الجمهور، ويرىٰ ابن السرّاج الموافقُ للجمهور أنك لو ضممت الاسم الأوّل كان جيدًا وقياسًا مطردًا (الأصول ١/ ٣٤٦)، وعزي للمبرد اختيارُ الضمّ في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٩.

(٥) وهو راجز من بني الحرماز كما يقول سيبويه، يقال له: الكذاب الحرمازي، واسمه عبد الله بن الأعور من تميم، معاصر للعجاج (الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٤-٦٨٥، والمؤتلف والمختلف ٢٥٧-٢٥٨) وعزي لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢.

يـا حَكَـمَ بـنَ المنـذرِ بـنِ الجـارود[١]

فلو جُعل (الابن) بدلاً أو عطفَ بيان أو منادىٰ أو مفعولاً بفعل مقدر تعيّن الضمّ.[٢] وكذلك يتعيّن الضمُّ في نحو: (يا رجلُ بن عمرو)،[٣] ونحوِ: ([يا][٤] زيدُ الفاضل بنَ عمرو)، ونحوِ: (يا زيدُ الفاضل)؛ لانتفاء علميّة المنادىٰ في الأوّل واتصالِ (الابن) به في الثاني، والوصفِ به[٥] في الثالث.[٦]

والوصفُ بـ(ابنة) مع الشروط كالوصف بـ(ابن)،[٧] بخلاف

---

(١) رجز وبعده: سرادق المجد عليك ممدودْ.

والحَكَم هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي من عبد القيس بن أفصىٰ بن دُعْمي، وكان واليًا في البصرة لهشام ابن عبد الملك، والبيت في الكتاب ٢/ ٢٠٣، والمقتضب ٤/ ٢٣٢، والكامل ٢/ ٥٧٦، والأصول ١/ ٣٤٥، والشعر والشعراء ٢/ ٦٨٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧.

(٢) للاسم المنادىٰ، وذلك مبيّنٌ في الكتاب ٢/ ٢٠٣-٢٠٤، المقتضب ٤/ ٢٣١، الأصول ١/ ٣٤٥، الإيضاح لأبي علي ٢٥٠، الجمل للجرجاني ٨١، شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤٢٣، الارتشاف ٣/ ١٢٣، المساعد ٢/ ٤٩٥.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣١، الأصول ١/ ٣٤٥.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أي انتفاء الوصف بـ(ابن).

(٦) بيان ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٨، وشرح العمدة ١/ ٢٨٤، شرح الرضي ١/ ١٤١، توضيح المقاصد ٣/ ٢٨٢، المساعد ٢/ ٤٩٥، أوضح المسالك ٤/ ٢٣.

(٧) بيان ذلك في المفصل ٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٨-١٢٩٩، شرح العمدة ١/ ٢٨٥، شرح الرضي ١/ ١٤١، شرح الأنموذج للأردبيلي ٧١. وفي المسألة خلاف، كما في الارتشاف ٣/ ١٢٤، توضيح المقاصد ٣/ ٢٨٤، المساعد ٢/ ٥٠٠.

(بنت)،[١] والفارق كثرة الاستعمال. / [٢٣٥/ ب] وفي اشتراط ظهور ضمة[٢] المنادىٰ في ذلك قولان، اختار في (التسهيل) الأولَ؛[٣] وعليه فنحو[٤]: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[٥] يتعين فيه[٦] تقدير الضم؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح. انتهىٰ[٧]

وقد يقال: لا استثناء، وقوله: (علىٰ الضمّ) أعمّ مِن أنْ يكون وجوبًا أو جوازًا، وحينئذٍ لا يَرِد[٨] أنه يجوز في المنادىٰ المبنيّ إذا نوّن للضرورة إبقاءُ ضمّه استصحابًا للأصل، ونصبُه؛ لأنه بالتنوين أشبه بالمضاف، ورجّح الخليل

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٩، شرح الرضي ١/ ١٤١، توضيح المقاصد ٣/ ٢٨٤، أوضح المسالك ٤/ ٢٤.

(٢) يعني إمكان ظهورها لو أريدت.

(٣) وهو اشتراط ظهور الحركة، وذلك في التسهيل ١٨٠، وشرحه ٣/ ٣٩٣-٣٩٤، ونحوه في توضيح المقاصد ٣/ ٢٨٢، والمساعد ٢/ ٤٩٥، ولم يشترط ذلك الفرّاء، (معاني القرآن ١/ ٣٢٦)، ونقل ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤، ونحوه في الارتشاف ٣/ ١٢٣.

(٤) في (ب): بنحو.

(٥) من الآيات ١١٠، ١١٢، ١١٦، المائدة ٥.

(٦) أي: كلمة (عيسىٰ).

(٧) لا مكان لقوله: (انتهىٰ) فلم يسبق له نقل كلام عن أحد، إلا أن يكون قد عنىٰ ما نقله عن (التسهيل)، وذلك غير دقيق؛ لأن الكلام ليس في التسهيل.

(٨) في (أ): يراد.

وسيبويه[١] إبقاءَ الأول، علَمًا كان، أو نكرة مقصودة، نحو قوله:[٢]

سَـــلامُ الله يـــا مَطَـــرٌ عليهـــا .... البيـــت[٣]

وقولِه:[٤]

(١) في الكتاب ٢/ ٢٠٢-٢٠٣، وعزي إليهما ذلك وإلىٰ المازني في المقتضب ٤/ ٢١٣، وأمالي الزجاجي ٨٣، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٥٧، والارتشاف ٣/ ١٢٥، وعزي للخليل في الجمل للزجاجي ١٥٤، والملخص ٤٦٧-٤٦٨، والمساعد ٢/ ٥٠١، وعزاه الزجاجي أيضًا للفراء (الأمالي ٨٣)، وعزي لسيبويه في التبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٤، واختاره الزجاجي في أماليه ٨٣.

(٢) وهو الأحوص الأنصاري. والبيت في ديوانه الذي جمعه إبراهيم السامرائي في صـ١٨٣، وفي شعره الذي جمعه عادل جمال في صـ١٨٩.

(٣) .... وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

والبيت من الوافر، ويروىٰ: (يا مطرًا عليها) وهو ما يؤكّد الخلاف السابق، وهو في الكتاب ٢/ ٢٠٢، والمقتضب ٤/ ٢١٤، والأصول ١/ ٣٤٤، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٨، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، ٢/ ٥٤٢، وأمالي الزجاجي ٨١، والجمل في النحو له ١٥٤، الخزانة ٢/ ١٥٠-١٥٣.

(٤) وهو كثير عزة، والبيت في ديوانه الذي جمعه إحسان عباس في صـ٤٥٣.

.... مَكَان يا جَمَلٌ حُيِّيتَ[١] يا رَجُلُ[٢]

ورجّـــــح أبـــــو عمـــــرو[٣] وعيســـــىٰ [و][٤] الجرمـــــي[٥]

---

(١) في (أ) و(ب): جيت.

(٢) ليت التحيةَ كانتْ لي فأشكُرَها ....

والبيت من البسيط، وقبله بأربعة أبيات:

حَيَّتْكَ عزَّةُ بعد الهَجْرِ وانصرفت فحَيِّ ويحك مَن حيّاك يا جَمَلُ

وكانت عزة قد حلفت لا تكلمه، وعندما لقيته حيّت جَمَله، فقال ما قال.

ويروىٰ: (فأقبلها) و(مكان يا جملًا) والروايتان بالضم والنصب تؤكّدان الخلاف الذي ذكره الشارح، والشاهد في قوله: (يا جمل)، وذكر ابن مالك أن الرواية المشهورة بضم (يا جمل).

والبيت في الشعر والشعراء ١/٥١٨، وأمالي القالي ٢/ ٥٤-٥٥، الجمل للزجاجي ١٥٣، شرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٥-١٣٠٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥٧٠، المساعد ٢/ ٥٠٢.

(٣) ابن العلاء، نقله عنه المبرد في المقتضب ٤/ ٢١٣، والزجاجي في الجمل ١٥٤، والأمالي ٨٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٩٤، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٦، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٦٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ١٢٥.

(٤) سقطت من جميع النسخ الست. ولعل الشارح أو الناسخ أسقطها؛ لأنه يسمّي الجرميّ عيسىٰ، كما سبق الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٢٤.

(٥) أما الجرمي فقد عزي له ذلك في المقتضب ٤/٢١٢، ٢١٣، وأمالي الزجاجي ٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٦، والارتشاف ٣/ ١٢٥، والمساعد ٢/ ٥٠١، وأما عيسىٰ بن عمر الثقفي فقد عزا له ذلك جمع من الأئمة منهم سيبويه وابن السرّاج والزجاجي والصيمري وابن الحاجب (الكتاب ٢/ ٢٠٣، المقتضب ٤/ ٢١٢-٢١٣، الأصول ١/ ٣٤٤، أمالي الزجاجي ٨٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٤، شرح المنصل لابن الحاجب ١/ ٢٥٧)، وعزي أيضًا ليونس بن حبيب (أمالي الزجاجي ٨٣، شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٥٧، شرح الرضي ١/ ١٣٣، والارتشاف ٣/ ١٢٥).

والمبرد[١] الثاني،[٢] واختار ابن مالك في (شرح التسهيل)[٣] إبقاءَ الضمّ في العلم، والنصبَ في النكرة المقصودة، واختار الأسيوطي عكسه.[٤]

الرابع: المنادىٰ المبنيُّ علىٰ الضمّ إنْ كان صحيحَ الآخر ظهرت فيه الضمة، وإلّا قُدّرت، نحو: (يا موسىٰ) و(يا قاضي)، وكذا إنْ كان مبنيًّا قبل النداء، نحو: (يا حذامِ) و(يا سيبويهِ) و(يا برقَ نحرُه). وإذا أتبع المبني قبل النداء بعده[٥] جازت مراعاةُ حركة النداء المقدرة دون حركة البناء الأصلية.[٦]

(نحو: (يا زيد)) مثالٌ للعلم المبنيِّ علىٰ الضم للنداء **(و)** نحو: **(يا رجل)** مثالٌ للنكرة المقصودة، وسيأتي غيرُهما.[٧]

وزعم المازني أنه لا يُتصوّر وجودُ النداء[٨]

---

(١) في المقتضب ٤/ ٢١٤، ٢٢٤.

(٢) صرح المبرد بأن أبا عمرو وأصحابه يلزمونه النصب، وذكر غيره أنهم يختارونه.

(٣) ٣/ ٣٩٦، وكذا في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٣، وهو اختيار ابنه في شرح الألفية ٥٧٠، ونقله ابن هشام عن ابن مالك وعن الأعلم (أوضح المسالك ٤/ ٣١).

(٤) في جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع ٣/ ٤١، ٤٢.

(٥) أي بعد النداء.

(٦) يجوز النصب إتباعًا للموضع، بيان ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٢، والتذييل ٤/ ١٨٩ ب، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٧٨-٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/ ١٨. وذلك نحو: (يا سيبويهِ العالمُ) و(العالمَ) ولا يجوز (العالمِ) بالكسر.

(٧) في (جـ): غيرها.

(٨) في (ب): نداء.

لنكرةٍ[١] غير مقصودة.[٢] وكلام المصنف صريحٌ في خلافه.

وأمّا نحو: (يا قاضي) فيُحذف تنوينُه في النداء، وتَثبت ياؤه عند الخليل؛[٣] إذ لا موجب لحذفها، خلافًا ليونس في زعمه حذفَها لدخول النداء علىٰ اسمٍ معربٍ منوَّنٍ محذوفِ الياء، فذهب التنوينُ، وبقي حذفُ الياء بحاله؛ وعليه / [٢٣٦/ أ] فتقدَّر الضمةُ في الياء المحذوفة، كما تقدَّر فيها حركة الإعراب.[٤] ومحلُّ الخلاف غيرُ ما بقي علىٰ حرف واحد، وإلا ثبتت الياء إجماعًا، نحو: (يا مُرِي) و(يا يَفِي) علمًا، لأنه ذهبت مِن (مري) عينُه ولامُه، ومِن (يفي) فاؤه ولامُه،[٥] فإذا نوديا[٦] رُدَّت اللام إجماعًا.[٧]

---

(١) في (أ) و(ب): النكرة.

(٢) في (أ): مقصود، ونقل ابن عصفور هذا الرأي دون عزوٍ (شرح الجمل ٢/ ٨٣)، وعزاه أبو حيّان للمازني في الارتشاف ٣/ ١٢٠، والتذييل ٤/ ١٩٢ أ، وكذا في أوضح المسالك ٤/ ٢٠، والهمع ٣/ ٣٩.

(٣) نقل ذلك عنه سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٤، وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، والارتشاف ٣/ ١٢٥، والجامع الصغير ٩٤.

(٤) نقل ذلك عن يونس تلميذُه سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٤، وأيّد قولَه. ونقل ذلك عن يونس ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، وقال: إن سيبويه قوّاه، ونقله عنه أيضًا الرضيُّ في شرح الكافية ١/ ١٣٣، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ١٢٥، وابن هشام في الجامع الصغير ٩٤.

(٥) أصلهما: (مُرئي) و(يوفي) فحذفت الهمزة والواو للإعلال، وتحذف الياء منهما عند التنوين لالتقاء الساكنين، فلا يبقىٰ منهما من أصل الكلمة إلا الراء في الأوّل، والفاء في الثاني، أمّا الميم في الأوّل فهي مزيدة للدلالة علىٰ اسم الفاعل، والياء في الثاني مزيدة للدلالة علىٰ صيغة المضارع.

(٦) في (ب): نودي.

(٧) حكىٰ ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، وأبو حيّان في الارتشاف ٣/ ١٢٥، وابن هشام في الجامع الصغير ٩٤، والسلسيلي في شفاء العليل ٢/ ٨٠٧.

(والثلاثة الباقية) من أقسام المنادىٰ الخمسة، وهي النكر غير المقصودة، والمشبَّهُ بالمضاف، والمضافُ (منصوبة) وجوبًا لفظًا، أو تقديرًا، وإلا فما سبق من المبنيِّ منصوب محلًّا، (لا غير) أيْ: لا إعراب لها غير النصب، وليس بلحنٍ كما سبق بيانه.[١]

مثال النكرة غير المقصودة، جامدةً كانت، أو مشتقة: قول الأعمىٰ أو الغريق: (يا رجلًا خذ بيدي)، و(يا واقفًا أنقذني). ومثال الشبيه بالمضاف[٢]- وتقدم أنه ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، إمّا بعملٍ أو عطفٍ قبل النداء، كان العمل في فاعلٍ، كـ:(يا حسنًا وجهُه)، أو مفعولٍ، كـ:(يا صادقًا[٣] زيدًا)، و(يا طالعًا جبلاً)، أو مجرورٍ، كـ:(يا خيرًا من زيد)، و(يا رفيقًا بالعباد). ومثال المعطوف عليه قبل النداء: (يا ثلاثةً وثلاثين) كما سبق[٤]. وتقدَّم[٥] الخلاف في نحو: (يا حليمًا لا يعجل)، و(يا جوادًا لا يبخل): هل هو من الشبيه بالمضاف -كما ذهب إليه المصنف- أو من الموصوف قبل النداء؟- والظاهر أنّ (يا مَنْ فعَلَ كذا) يجري عليه،[٦] خلافًا لمَن زعم أنه من المنادىٰ المفردِ المقدّرِ ضمُّه.

---

(١) في صـ١٤٩٥-١٤٩٦.

(٢) نسي الشارح أن يجعل لهذا المبتدأ خبرًا، لمجيء ما يغني عنه.

(٣) في (أ)و (ب): يا صادق.

(٤) في ص١٥٦٩-١٥٧٠.

(٥) في صـ١٥٥٧-١٥٧٧.

(٦) يعني أنه من الشبيه بالمضاف.

ومثال المضاف [نحو][(١)]: (يا عبدا لله). وإضافته محضة بحسب الأصل إنْ كان علمًا، أو الحالِ إن لم يكنهْ.[(٢)] ومثال الإضافة غير المحضة:[(٣)] (يا حَسَنَ الوجهِ).

والكلام علىٰ المنادىٰ مِمّا يطول ذيلُه، ويعظم نيلُه، ونسأل ممّن بيده مفاتيح / [٢٣٦/ ب] الغيوب أن يفتح لطالبيه أقفال القلوب.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) يريد أنه إذا كان (عبد الله) علمًا لرجل فالإضافة فيه محضة، وهذه ملازمة له من أصل وضعه علمًا لهذا الرجل، وأمّا إذا لم يكن علمًا علىٰ أحد بعينه، ولكنك صنعت الإضافة عند النداء فهي إضافة طارئة في الحال، وإنما كانت الإضافة فيه محضة، حتىٰ ولو لم يكن علمًا؛ لأن الوصف (عبد) ليس عاملًا في المضاف إليه، وإنما هو مثل (كاتب القاضي)؛ فالإضافة محضةٌ في الحالين.

(٣) في (أ): الغير المحضة.

باب المفعول من أجله

وهو لغةً: الذي يُفعلُ الفعلُ لأجله، ويُوقَعُ له، وكما يُسمّىٰ: (المفعولَ من أجله) يُسَمّىٰ: (المفعولَ لأجله)، و(المفعولَ له).(١) وجعله الكوفيون نوعًا من المفعول المطلق،(٢) وقالوا: عامله فعل مقدمٌ عليه ملاقٍ له في المعنىٰ، وإنْ خالفه في الاشتقاق، نحو: (قعدت جلوسًا).(٣) ووافقهم الزجاج، وجعل ناصبَه فعلًا مقدَّرًا من لفظه، فقدّر في نحو: (جئت إكرامًا لك): جئت أكرمُك إكرامًا لك.(٤)

---

(١) هذه التسمية الأخيرة في الكتاب ١/ ٣٦٩، وقد نصّ علىٰ التسميات الثلاث ابنُ هشام في الأوضح ٢/ ٢٢٥، وشرح الشذور ٢٢٧، وشرح القطر ٢٢٦، وكذا في شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٦٧.

(٢) ذكر الأنباري أن الكوفيين لا يترجمون هذا الباب، ويجعلونه من باب المصدر؛ فلا يفردون له بابًا. (أسرار العربية ١٨٩) ونحوه في التخمير ١/ ٤١٨، وعزي ذلك للكوفيين أيضًا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٢، والنكت الحسان ١٠٣، والارتشاف ٢/ ٢٢١، والتصريح ١/ ٣٣٧، وقد قرّب الجرجاني بين المفعول لأجله والمفعول المطلق في المقتصد ١/ ٦٦٩، ونحوه في شرح المفصل ٢/ ٥٤.

(٣) صرح الفرّاء بأن المفعول له ليس منصوبًا بالفعل السابق (معاني القرآن ١/ ١٧) وذكر الشلوبين مذهبهم غير معزوّ. (شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٨٠-١٠٨١).

(٤) يُفيد ذلك كلامُه في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٧، وعزي إليه ذلك في الكافية ١٠١، وشرحها لابن الحاجب ٢/ ٤٩٢، وفي النسخة المحققة من التسهيل ٩٩: (خلافًا لبعضهم) وفي بعض النسخ: (خلافًا للزجاج) وصرح باسمه في الشرح ٢/ ١٩٨، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٢، والنكت الحسان ١٠٣، شرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٦٧، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢١، والتصريح ١/ ٣٣٧، وأشار أبو حيّان إلىٰ اختلاف النقل عنه في الارتشاف ٢/ ٢٢٢، ونحوه في تعليق الفرائد ٥/ ١٢١-١٢٢، وفي كلام سيبويه ما يفيد أنه انتصب عن تمام الكلام، فهو يقول: «فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك: (عشرون درهمًا)» الكتاب ١/ ٣٦٧، ويرىٰ الجرمي والرياشي أنه واقع موقع الحال. (الأصول ١/ ٢٠٩، شرح المفصل ٢/ ٥٤، شرح الرضي ١/ ١٩٢).

(وهو) عرْفًا عند البصريين[١]: المصدر القلبيُّ الفضلةُ الواقعُ علّةً لحدثٍ شاركَه وقتًا وفاعلًا، أيْ: في الزمان والفاعل، سواءً كان باعثًا وغايةً، كـ:(قمت إجلالًا لك)، أم باعثًا فقط، كـ:(قعدت عن الحرب جُبْنًا). فـ(إجلالًا) مصدرٌ قلبيٌّ علَّةٌ للقيام، باعثةٌ عليه وغايةٌ له، وزمنُه وزمن القيام وفاعلُهما وحد، وهو المتكلم، و(جُبْنًا) مصدرٌ قلبيٌّ علةٌ للقعود عن الحرب باعثةٌ عليه، وليست غايةً له.[٢] وإنما شرطوا فيه أن يكون مصدرًا؛[٣] لأنه علَّة للفعل، والعلل إنما تكون بالمصادر، لا بالذوات.[٤] وخرج به غيره.[٥] كما سيأتي[٦].

وبـ(القلبيِّ) نحوُ: (جئتك قراءةً للعلم)، كما اعتمده ابن هشام في

---

(١) كلامه الآتي في التعريف وشرحه منقول بنصّه عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٢٣-١٢٤.

(٢) الحديث عن كون المفعول له غاية أو باعثًا في المقتصد ١/ ٦٦٧-٦٦٨، والتخمير ١/ ٤١٨، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤٩٤، وشرح الرضي ١/ ١٩٢، وشرح الحدود للفاكهي ٢١٦، والرشاد في شرح الإرشاد ٧٢أ.

(٣) اشتراط ذلك في الأصول ١/ ٢٠٦، واللمع ١١٤، والمقدمة المحسبة وشرحها ٢/ ٣٠٨، والمقتصد ١/ ٦٦٨، وشرح الملحة ١٨٤، المفصل ٦٠، وجعل الحيدرة ذلك غالبًا (كشف المشكل ١/ ٤٤١، ٤٤٢) وحكىٰ أبو حيّان في ذلك خلافًا (النكت الحسان ١٠٣).

(٤) هذه العلة في شرح المفصل ٢/ ٥٢، وشرح الملحة ٢/ ١٦٠.

(٥) في (أ): غير. والمراد (غير المصدر).

(٦) في صـ١٦٠٢-١٦٠٥.

(الأوضح)،[١] تبعًا لجماعة كابن الخبّاز[٢] وغيرِه،[٣] وخالفهم الفارسي، فأجاز (جئتك ضربَ زيد)، أي: لتضربه.[٤]

ويؤخذ منه أنه لا يُشترط الاتحادُ في الفاعل أيضًا.[٥] وبـ(الفضلة) العمدةُ، نحو: (حصل لي رغبةٌ في الخير). وبـ(العلةِ لحدثٍ) بقيةُ المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها. وبما[٦] بعده ما اختلف فيه زمانُ العلّة والمعلول،[٧] وما اختلف فيه فاعلُهما، كما سيأتي.[٨]

وكلام المصنف مشتملٌ [على][٩] قيود / [٢٣٧/ أ] هذا التعريف، فإنّ قولَه: (الاسم) أي: المصدر القلبي، بقرينة المثال - مخرجٌ

---

(١) في ٢/ ٢٢٥.

(٢) ذكر في توجيه اللمع ٥٥ ب ٥٦ أ للمفعول لأجله أربعة شروط، ليس منها كونه قلبيًّا، وعزي إليه ما ذكر الشارح في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥.

(٣) منهم ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٣، والمحلي في مفتاح الإعراب ٧٠، ونقله الرضي عمّن لم يسمهم من النحويين (شرح الكافية ١/ ١٩٤) وكذا في الارتشاف ٢/ ٢٢١، ونقله الشاطبي عن الشلوبين في الأسئلة والأجوبة (شرح الألفية ١/ ٢٧٧)، ونقله الأزهري عن الرندي في التصريح ١/ ٣٣٤، ونقله السيوطي عن بعض المتأخرين (الهمع ٣/ ١٢٣).

(٤) نقل ذلك عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٢١، ٢٢٣، وابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥، والأشموني ٢/ ١٣٢.

(٥) نصّ على ذلك الأزهري في التصريح ١/ ٣٣٥.

(٦) في (جـ): أو بما. والمراد: (وخرج بما بعده ...)

(٧) في (أ): والمعمول.

(٨) في صـ١٥٩٨-١٦٠٠.

(٩) سقطت من (ب).

لغيرهما،[١] ودخل فيه الصريح كما في مثاله الآتي، والمؤوّل،[٢] نحو: (جئتُ أَنْ علمتُ إحسانَك إليّ)، ونحو: (أطعتُ أني[٣] طامع في الجنة). وهذا خيرٌ من التمثيل بـ(أنّ) و(أَنْ) إذا نابتا عن المصدر في نحو: (جئتك أَنَّ زيدًا يكرمني)، و(جئتك أنْ يكرمني زيد)؛ لأنه مبنيٌّ على عدم اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل.[٤]

وقوله: (المنصوب) مخرج للعمدة.[٥] والمراد أنه جائز النصب؛ لأنه يجوز جرُّه بلام العلة مع وجود جميع الشروط، فهي شروط لجواز النصب، لا لوجوبه، كما سيأتي.[٦]

---

(١) في (ب): لغيرها، يريد غير الاسم وغير المصدر القلبي.

(٢) تقرير جواز ذلك في الكتاب ١/ ٣٩٠، ٣/ ١٢٦-١٢٨، ١٥٤، معاني القرآن للفراء ٢/ ٥، كشف المشكل ١/ ٤٤٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦، وشرح العمدة ١/ ٣٩٧، والملخص ٣٨٣.

(٣) في (ب): أي.

(٤) وقد مثّل سيبويه بنحو هذين المثالين وما فيهما من محذور (الكتاب ٣/ ١٢٦) وكذا في كشف المشكل ١/ ٤٤٣، وشرح العمدة ١/ ٣٩٦، والملخص ٣٨٣، وقد استثنى ابن مالك وأبو حيّان من شرط الاتحاد في الزمان والفاعل ما كان المفعول له مصدرًا مؤولًا من (أنّ) أو (أنْ) والفعلِ. (شرح التسهيل ٢/ ١٩٦، الارتشاف ٢/ ٢٢٣).

(٥) في (جـ): للعلة. والسبب في خروجها أن العمدة لا تكون إلا مرفوعة.

(٦) في صـ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٧.

ومذهبُ جمهور البصريين أنّ ناصبَه الفعلُ وما تصرَّف منه علىٰ تقدير لام العلة.[١] ويؤيّده جواز دخول اللام عليه، فتقول: (جئتك للإكرام)، ولا يجوز في نحو: (ضربت ضربًا) أن تقول: (ضربت[٢] لضربٍ)، وكذا: (قعدت جلوسًا).[٣]

وقولُه: (الذي يُذكر بيانا) أيْ: علةً (لسبب وقوع الفعل) أيْ: الحدث المشارك له في زمنه وفاعله - مُخْرِجٌ لغير العلة، علىٰ ما عرفت.[٤] وكلامُ المصنف نحوُه قولُ السيّد[٥]: المفعول له سببٌ حامل[٦] للفاعل علىٰ الفعل، وينقسم إلىٰ قسمين: أحدُهما علّة غائيّةٌ للفعل، كـ(التأديب) لـ(الضرب). والثاني ما ليس كذلك، كـ(الجبن) لـ(القعود)، والأوّل يكون بحسب تعقّله[٧] علةً للفعل، وبحسب وجوده في الخارج معلولًا له، والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علةً للفعل.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، ٣٨٧، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٩، الجمل للزجاجي ٣٢٠، الإيضاح لأبي علي ٢١٨، اللمع ١١٤، أسرار العربية ١٨٦.

(٢) في (أ) و(ب): ضرب.

(٣) نحو هذا في شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٦٠.

(٤) في (أ): كما ما عرفت.

(٥) الجرجاني في الرشاد شرح الإرشاد ٧٢ أ بتصرف، ونحوه في حاشيته علىٰ شرح الكافية المتوسط لركن الدين ٣٢ أ.

(٦) في (ب): عامل.

(٧) في (أ) و(ب): تعلقه، وما أثبته الموافق لكلام الجرجاني.

وقوله: (نحو: (قام زيد إجلالًا لعمرو))[(١)] مفيدٌ[(٢)] لاشتراط المصدرية، والقلبيَّة، والاتحادِ في الفاعل، والزمان: أمّا المصدرية فلأنه علة، والذوات لا تصلح لِلْعِلِّيَةِ غالبًا، ونُقِضَ الأوّل بقولهم: (أمّا العبيدَ فذو عبيد) / [٢٣٧/ أ] بنصب (العبيد)، وأجيب بأنه مفعولٌ به، وناصبُه فعل الشرط المقدر، والأصل: (مهما تذكر العبيدَ فالمذكور ذو عبيد)،[(٣)] إنكارًا علىٰ وصفه[(٤)] بالعبيد وغيرِها.[(٥)] علىٰ أنَّ سيبويه قال: إنها لغة خبيثة.[(٦)] قال[(٧)]: ومع ذلك لا يجوز هذا النصبُ الضعيفُ [في المعرَّف،][(٨)] إلا إذا كان غيرَ معيّن؛ ليكون في موضع الحال، كما في

---

(١) في (أ): لعمر، وما أثبته الموافق لنسخ الآجرومية الثلاث المطبوعة المحققة.

(٢) في (ب): مبيد.

(٣) هذا الردّ في تعليق الفرائد ٥/ ١١٧.

(٤) زيد هنا في جميع النسخ كلمة (عبيدك) ولا معنىٰ لها.

(٥) في التصريح ١/ ٣٣٤: زعم يونس أن قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وَصَفَ عندهم شخصٌ شخصًا بعبيدٍ وغيرِهم، كالمنكرين عليه وصفَه بغير العبيد.

(٦) الكتاب ١/ ٣٨٩، ونقل السيرافي عن المبرد أنه لا يجيز النصبَ، ولا يرىٰ له وجهًا، وأن سيبويه لا يجيز النصب علىٰ ضعفه، إلا أن يكون (العبيد) بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، وكان الزجاج يتأوّل في نصب (العبيد) تقديرَ (الملك) والمِلكُ مصدر، كأنه قال: (أما مِلْك العبيد...) كما تقول: (أما ضرب زيد فأنا ضاربه) قال أبو سعيد: والذي عندي أنه جَعَلَ (العبيد) وهو اسمٌ مكانَ (التعبيد) وهو مصدر.(شرح الكتاب ٢/ ١٢٣ ب ١٢٤ أ).

(٧) في الكتاب ١/ ٣٨٩-٣٩٠ بمعناه، وعزا النصبَ في نحو هذا لأهل الحجاز، والرفعَ لبني تميم، وذكر أن الرفع في المثال السابق هو الوجه في جميع اللغات، ونقل ذلك عن يونس عن أبي عمرو. (الكتاب ١/ ٣٨٤-٣٨٧).

(٨) سقطت من (أ) و(ب).

(الجمّاء الغفير)،[١] وأمّا إذا أردت بـ(العبيد) عبيدًا[٢] معينةً فلا يجوز فيه [إلا][٣] الرفع، كما في قولك: (أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لكم)، و(أمّا أبوك فلا أبا لك).[٤]

وضَعَّفَ الرضيُّ[٥] الحاليةَ [أيضًا][٦] بأنه لا معنىٰ لها، بل هو علىٰ أنه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأنَّ معنىٰ (ذو عبيد): (يملك).[٧] وناقشه بدرُ دمامين، حيث قال:[٨] «أمّا كونه لا معنىٰ له فغير صحيح؛ إذ تقييد الشيء العام الذي يوجد بهذه الحال متصوّرٌ، وله معنىٰ ظاهر، والتقدير: (مهما يكن من شيء في حالة كون ذلك الشيء عبيدًا فهو ذو عبيد)، وأمّا جعله مفعولًا لما بعد الفاء لكونه بتأويل الفعل فغير صحيح؛ لأنه لم يَثبت إعمالُ ما ليس فيه حروفُ الفعل في المفعول به». انتهىٰ.

---

(١) في (جـ): الفقير.

(٢) في (ب): عبيد.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) نَقْلُه عن سيبويه موافق تمامًا لنقل الدماميني عنه في تعليق الفرائد ٥/ ١١٧، وهو مخالف في بعضه لنص سيبويه.

(٥) في شرح الكافية ٢/ ٣٣٩.

(٦) سقطت من (أ) و(ب).

(٧) نقل ذلك عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ١١٨، وقريب من هذا التأويل ما عزاه الأزهري للزجاج في التصريح ١/ ٣٣٤، لكنه أوّله بالمصدر، وكذا في الهمع ٣/ ١٣١، وقد سبق نقله عن السيرافي عن الزجاج.

(٨) في تعليق الفرائد ٥/ ١١٨.

وأمّا القلبيَّة فلأنه الحامل علىٰ إيجاد الفعل، والحامل علىٰ الشيء متقدمٌ عليه، وأفعالُ الجوارح كالضرب والقتل تتلاشىٰ،[١] ولا تبقىٰ؛ حتىٰ تكون حاملة علىٰ الفعل، وأمّا أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقىٰ.[٢]

وأجيب[٣] بأنه إنْ أراد وجوبَ تقدم الحال وجودًا فممنوع، وإن أراد وجوبَ تقدُّمه إمّا وجودًا، أو تصوُّرًا فمسلّم، ولا ينفعه، ونُقض أيضًا بجواز: (جئتك إصلاحًا لأمرك)، و(ضربته تأديبًا) اتفاقًا، فإنْ قال: هو بتقديرِ حذفِ [مضاف،][٤] أي: (إرادةَ إصلاحٍ)، و(إرادةَ تأديب).[٥] قلنا: فجوِّز / [٢٣٨/ أ] أيضًا: (جئتك إكرامَك لي) و(جئتك اليوم إكرامًا لك غدًا)، بتقدير المضاف المذكور، [بل جوِّزْ: (جئتك السَّمْنَ[٦] والعسلَ).][٧] قال الرضيّ:[٨] فنقول: المفعول له ضربان: إمّا أن يتقدم وجودُه علىٰ مضمون عامله، نحو: (قعدت جُبْنًا)، فهو من

---

(١) لم أجد هذه الكلمة بهذا المعنىٰ إلا في تاج العروس (لشن، لاش) والمعجم الوسيط. جعله الزبيدي من المستدرك، وقال: كأنه مولد.

(٢) حديثه عن القلبية منقول عن الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٤ واللفظ له.

(٣) والجواب والمناقشة الآتية للرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٤.

(٤) سقطت من (ب) و(جـ).

(٥) نحو هذا التأويل في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٣.

(٦) مكانها بياض في (ب).

(٧) ساقط من (أ)، وهي في الرضي: جئتك سمنًا ولبنًا.

(٨) في شرح الكافية ١/ ١٩٤، بتصرف يسير.

أفعال القلب -كما قالوا- وإمّا أن يتقدم علىٰ الفعل تصوُّرًا، أيْ: يكون غرضًا، ولا يلزم كونه فعلَ القلب،[١] نحو: (ضربته تقويمًا)،[٢] و(جئته إصلاحًا).

وأمّا الاتحاد في الزمان فقال بعض المتأخرين:[٣] إنه لم يشترطه سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين؛[٤] فيجوز: (جئت أمس طمعًا في معروفك غدًا)، وإنما ذهب إليه المتأخرون، كالأعلم[٥]، فلا يجوز: (تأهبت أمسِ للسير[٦] غدًا). وعليه اعتمد ابن هشام.[٧]

---

(١) في (ب): فعل للقلب.

(٢) في (أ) و(ب): تقديما. وما أثبته الموافق لكلام الرضي.

(٣) لعله يعني أبا حيّان، فقد قال ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢١، ونقله ابن عقيل عن بعض المتأخرين. (المساعد ١/ ٤٨٥) ونحوه في تعليق الفرائد ٥/ ١١٨، وعزاه الأزهري لابن الضائع (التصريح ١/ ٣٣٥)، وقد حكاه أيضًا السيوطي في الهمع ٣/ ١٣٢.

(٤) نصّ أبو علي علىٰ عدم اشتراط الاتحاد في الزمن في كتابه التذكرة، نقله عنه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٣.

(٥) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٧٢، ولم أجد شيئًا له من ذلك في كتابه تحصيل عين الذهب، ولا في النكت، وهو أيضًا عند عصريّه الجرجاني في المقتصد ١/ ٦٦٨، وكذا في المفصل ٦٠، والهادي في الإعراب ٨٩، والفصول الخمسون ١٩٢، والمقدمة الجزولية ٢٦١، والكافية ١٠١، والمقرب ١/ ١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥١، والتسهيل ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧١، والعمدة وشرحها ١/ ٣٩٥، ٣٩٦ وغيرها.

(٦) في (جـ): للسلف.

(٧) في شرح الشذور ٢٢٧، وشرح القطر ٢٢٦، والجامع ١٠٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦.

وأمّا الاتحاد في الفاعل فاشترطه المتأخّرون،[١] فلا يجوز: (جئتك محبّتَك إيّاي)،

ولم يشترطه ابن خروف،[٢] وهو ظاهر كلام سيبويه[٣]، ويَشهد له قول امرئ القيس:[٤]

أَرَىٰ أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قد تَحدَّرا ... بُكاءً علىٰ عَمْرٍو وما كان أَصْبَرا[٥]

---

(١) كما في المقتصد ١/ ٦٦٨، وتحصيل عين الذهب ١/ ١٩٧، والمفصل ٦٠، وكشف المشكل ١/ ٤٤٣-٤٤٤، والكافية ١٠١، والمقرب ١/ ١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥١، والتسهيل ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧١، والعمدة وشرحها ١/ ٣٩٥، وهو ذائع في كتب المتأخرين، قال أبو حيّان: وهو المشهور. (النكت الحسان ١٠٣) وعزاه ابن هشام للمتأخرين. (أوضح المسالك ٢/ ٢٢٦).

(٢) عزا إليه ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٧، ونَقَلَ عنه قوله: إنه لم ينص علىٰ منعه أحدٌ من المتقدمين. ونحو ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢١، وشرح اللمحة ٢/ ١٦٢، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ٢٧٢، والأشموني ٢/ ١٢٣، وشرح الفريد للعصام ٢٦٨.

(٣) في الكتاب ٣/ ١٢٦، حيث مثّل بقوله: (جئتُك أنك تريد المعروف)، علىٰ أن المصدر المؤول مفعولٌ له، مع أن فاعله المخاطب، وفاعل الفعل الأوّل المتكلم، وعزا ذلك إلىٰ ظاهر كلامه ابنُ مالك في شرحه التسهيل ٢/ ١٩٧، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٢١، وابن هشام في شرح اللمحة ٢/ ١٦٢-١٦٣، وأحال ابن مالك إلىٰ كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٩-٣٧٠، ولم أجد ذلك ظاهرًا في أنه يجيز عدم الاتحاد، إلا أن يكون أخذه من جعل سيبويه كلمة (زعلَ المحبور) من قول الحجاج:

يركب كلَّ عاقرٍ جُمهور ... مخافةً وزَعَلَ المحبورِ

مفعولًا لأجله، مع أن فاعله هو (المحبور)، وليس الثورَ الوحشيَّ الذي وصفه بأنه (يركب كل عاقر...).

(٤) في ديوانه ٦٩، (تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم).

(٥) في (ج): امرا. والبيت من الطويل، وأمّ عمرو هي أم صاحبه عمرو بن قميئة اليشكري، يصِف بكاءها عند توديعهما. وهو في الارتشاف ٣/ ٢٨٣، ٣/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥١، والمساعد ١/ ٢٦٨، وشرح اللمحة ٢/ ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٤٤-١٧٤٦، والخزانة ٩/ ٢١١.

واحتجوا أيضًا بنحو قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ[1] ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾،[2] إذ فاعل الإراءة هو الله سبحانه [وتعالىٰ][3]، وفاعلُ الخوف والطمع المخاطبون. وأجيب بأن المعنىٰ: (يجعلكم ترون)، ففاعل (الرؤية) علىٰ هذا هو فاعل (الخوف) و(الطمع).[4]

وقيل: هو علىٰ حذف مضاف، أيْ: إرادةَ[5] الخوف والطمع، وجعل الزمخشريُّ الخوف والطمع حالين.[6]

تنبيه:

قال الرضي[7]: معنىٰ تشاركِهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد، كقيام الضرب والتأديب في: (ضربته تأديبًا) بالمتكلم، وتشارُكِهما في الزمان بأن يقع

---

(١) في (ب): هو. بإسقاط الواو.

(٢) ١٢ الرعد ١٣.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) هذا جواب ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٧، وهو في توضيح المقاصد ٢/ ٨٧، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٠.

(٥) في (أ): إراءة، وفي (ب): ارءة. وما أثبته عن (ج) هو الأشهر وهو الأليق بالباب، وهو في الكشاف ٢/ ٥١٨، والبحر المحيط ٥/ ٣٧٤، والدر المصون ٤/ ٣٣٤، والتصريح ١/ ٣٣٥، والذي في شرح التسهيل ٢/ ١٩٧: (إراءة): أي يريكم البرق إراءة خوف وطمع، نقله ابن مالك غيرَ مرتضٍ له، فهو حينئذٍ مفعول مطلق، لا مفعول لأجله.

(٦) الكشاف ٢/ ٥١٨، ونقل ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٧، والأزهري في التصريح ١/ ٣٣٥، وبه قال أبو حيّان في النكت الحسان ١٠٣.

(٧) في شرح الكافية ١/ ١٩٣ بتصرف يسير، ونحوه في التصريح ١/ ٣٣٥.

الحدث في بعض زمان المصدر، كـ:(جئتك طمعًا)، و(قعدت عن الحرب جُبْنا)،[١] أو يكون أول زمان الحدث آخرَ زمان / [٢٣٨/ ب] المصدر، نحو: (جئتك[٢] خوفًا من فرارك)، أو بالعكس، نحو: (جئتك إصلاحًا لحالك)، و(شهدت الحرب إيقاعًا للهدنة بين الفريقين).[٣] وإذا كان الحدث المعلَّل تفصيلًا وتفسيرًا للمصدر المجمل، كما في (ضربته تأديبًا)، و(أعطيته مكافأة) فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتىٰ يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدث واحد؛ لأن المعنىٰ: أدّبته بالضرب، وكافأته بالإعطاء، فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة، والعلّة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب؛ لأن الشيء لا يكون علةً لنفسه، بل هو أثره، أيْ: ضربته لتأدّبِه،[٤] لكن لو صرّحت بما هو العلة[٥] لم ينتصب[٦] عند النحاة؛ لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان، إذ ربّما لا يحصل[٧] هذا الأثر فكيف يشارك الضربَ في الزمان؟ ألا ترىٰ

---

(١) في (جـ): حينا.

(٢) كذا أورده الشارح وشيخه، والذي عند الرضي والأزهري في التصريح: (حبستك) وهو أظهر في المعنىٰ.

(٣) في (جـ): الفرقين.

(٤) لابن الحاجب تحقيق في ذلك جيد في شرح المفصل ١/ ٣٢٥.

(٥) وهو التأديب.

(٦) في (ب): تنصب.

(٧) في (أ) و(ب): يصل، وما أثبته الموافق لما في كلام الرضيّ.

قولَ ابن دريد:[١]

والشـــيخُ إن قوّمتَـــه[٢] مـــن زيغِـــه[٣] لـم يُقِـمِ[٤] التثقيـفُ منـه مـا التـوىٰ[٥]

وإنما نُصِب[٦] هذا المصدر؛ لتضمّنه العلةَ الحقيقية ومشاركتِه الحدثَ في الفاعل والزمان، إذ هو[٧] كما بيّنا. انتهىٰ.

(و) نحو: (قصدتك ابتغاءَ معروفك) يؤخذ منه ما يؤخذ من المثال الأوّل وزيادةُ[٨] إشارةٍ إلىٰ أن المفعول له يقع تارة [نكرةً،][٩] كما في المثال الأول،

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (٢٢٣-٣٢١هـ)، بارع في اللغة والأدب، قيل: إنه أعلم الشعراء، وأشعر العلماء وانتهىٰ إليه علم لغة البصريين، أخذ اللغة عن أبي حاتم والرياشي.

له المقصورة، وهي أشهر شعره، ومنها هذا البيت. وألف كتاب الجمرة في اللغة، وكتاب الأنواء والملاحن وأدب الكاتب.

(مراتب النحويين ١٣٥، طبقات النحويين ١٨٣-١٨٤، نزهة الألباء ١٩١-١٩٤) وهذا البيت في مقصورته المشهورة ضمن ديوانه صـ١٣٠.

(٢) في (ب): قدمته.

(٣) في (أ): ريقه.

(٤) في (ب): يضم.

(٥) بيتان من الرجز. والشاهد فيها معنوي لا نحويّ، أراد: أن التأديب قد لا يبلغ أثره، ولا ينفع، فالشيخ وإن اجتهدت في تقويمه لا ينفعه التقويم. والبيت في الخزانة ٣/ ١١٧-١٢٢.

(٦) في (ب) و(جـ): نصبت.

(٧) كررت هذه الكلمة في (جـ) وليست موجودة في نصّ الرضي.

(٨) في (ب) و(جـ): وزاده.

(٩) سقطت من (جـ).

وتارة معرفةً، كما في المثال الثاني.[١]

وها هنا تنبيهات:

الأول: زاد بعضُهم على ما مرّ من الشروط: وأنْ يكون على غير لفظ الفعل العامل فيه،[٢] فلا يقال: (أجللتك إجلالًا لك)، ونقله عن نصّ سيبويه[٣] وغيرِه. قال ابن هشام:[٤] واشتراط كونه علةً يُغني عنه، إذ من المعلوم أنَّ الشيء لا يُعلَّل بنفسه.

---

(١) وهذا ظاهرٌ في أمثلة المتقدمين، ونصّ على جواز ذلك أبو علي في الإيضاح ٢١٨، والسيرافي في شرح الكتاب ٢/ ١٢١ ب، وكذا في المقتصد ١/ ٦٦٧، وشرح الملحة ١٨٤، وأسرار العربية ١٨٦-١٨٧، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة (أسرار العربية ١٨٨) ونقل ذلك العكبري دون عزو في شرح اللمع ١/ ٣٣٠، ومعزوًا للجرمي في اللباب ١/ ٢٧٧، ونحوه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٤، وشرح الرضي ١/ ١٩٤، وعزاه أبو حيّان أيضًا للمبرد والرياشي (الارتشاف ٢/ ٢٢٤) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في أول الباب.

(٢) ممّن زاد ذلك ابن السرّاج في الأصول ١/ ٢٠٦، وابن جني في اللمع ١١٤، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة وشرحها ٢/ ٣٠٨، والحريري في شرح الملحة ٨٤، وابن الخباز في توجيه اللمع ٥٦ أ، وابن الدهان في الفصول ٢٣، وابن القَبِيصي في الهادي في الإعراب ٨٩، والعكبري في شرح اللمع ١/ ٣٢٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٥٢، وابن معط في الفصول الخمسون ١٩٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٣، والمحلي في مفتاح الإعراب ٧٠.

(٣) قد يُفهم من ذلك كلمة «ولا منه» في قوله: «فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله، لم كان؟ وليس بصفة لما قبله، ولا منه...» الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٤) نقل ذلك عنه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٢ ب، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٧٦، ونحوه في الهمع ٣/ ١٣٣.

وزاد بعضهم فيها أيضًا: أن يكون من غير نوع الفعل، ليخرج نحو: (جاء زيد ركضًا)،[١] فإنه متىٰ قُصِد به التعليلُ وجب جرّه باللام.[٢] وشَرَطَ ابن مالك في (العمدة)[٣] كونَه ظاهرًا،[٤] فلو كان ضميرًا / [٢٣٩/ أ] وجب جرُّه باللام[٥]، نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾،[٦] قال أستاذنا[٧]: ويغني عنه اشتراط المصدرية؛ إذ الضمير ليس بمصدر، ولو فسّره المصدر.

الثاني: من علامات المفعول له أنْ يصلح لوقوعه في جواب:[٨] (لِمَ فعلت؟)[٩].

---

(١) فالركض من نوع المجيء؛ لأن كل واحد منهما عمل يكون به الانتقال من مكان إلىٰ مكان، وهذا الاشتراط صريح في المقدمة الجزولية ٢٦١، وردّه الشلوبين في شرحها الكبير ٣/ ١٠٨٠، وهو أيضًا في الفوائد الشنوانية ٢٠٢ ب.

(٢) شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٨٠.

(٣) وشرحها ١/ ٣٩٥، ٣٩٦.

(٤) وهذا الشرط من قبله في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٢٦، وخالف في ذلك الإسفراييني، فلم يشترطه، بل أجاز مجيئه مضمرًا. (لباب الإعراب ٢٨٤).

(٥) في (ب): جر بلا لام، وفي (جـ): جرّ باللام.

(٦) ﴿هُوَ ٱلَّذِى ...﴾ ٢٩ البقرة ٢.

(٧) الشنواني وقوله في الفوائد الشنوانية ٢٠٢ب، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٧٦ بتصرف.

(٨) في (جـ): وجوب.

(٩) الكتاب ١/ ٣٦٩، ٣٧٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٩.

ومنها: صحّة تقديره بلام العلّة.[١] ومنها: صحّة جعلِه خبرًا عن الفعل العامل فيه إذا[٢] وَضَعتَ مبتدأً من لفظه موضعَه، نحو: (زرتك طمعًا في برّك)، إذ يصحّ:[٣] (زيارتي[٤] طمعٌ في برّك) على معنى: (الحامل على زيارتي الطمع في برّك)[٥].

الثالث: إذا فُقِدَت[٦] الشروط أو بعضُها وجب جرُّه[٧] بحرف دالٍّ على التعليل، وهو (مِن)، والباء، و(في)، والكاف؛[٨] لأنها شروط لجواز النصب، لا لكونه مفعولًا [لأجله[٩]]، فقول بعضهم[١٠] -بناءً على أنها شروط لكونه

---

(١) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٩.

(٢) في (ب): إذ.

(٣) في (ج): أن يصح.

(٤) في جميع النسخ الست: (زيارة) وهو خطأ ظاهر؛ لأن فيه الابتداء بالنكرة دون مسوّغ.

(٥) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٩.

(٦) في (ج): قررت.

(٧) المفصل ٦٠، والهادي في الإعراب ٨٩، وشرح ابن الحاجب الكافية ٢/ ٤٩٦، التسهيل ٩٠، وشرحه ٢/ ١٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٦٧١.

(٨) ذكر هذه الحروف في شرح التسهيل ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧١-٦٧٢، وشرح العمدة ١/ ٣٩٦-٣٩٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٧٤، ومفتاح الإعراب ٧٠-٧١، وشرح التحفة الوردية ٢١٨-٢١٩.

(٩) قال ذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٢، وفي كلام الجامي ما يفيد التفريق بين كون الاسم منصوبًا على أنه مفعول له، وكونه مفعولًا له في المعنى فحسب. (الفوائد الضيائية ١/ ٣٧٥) ونحوه في التصريح ١/ ٣٥٥.

(١٠) وهو الفاكهي، وقوله في شرح القطر ٢/ ١٢٤.

مفعولًا][١] له-: «أراد بالشرط ما لابدّ منه، وإلا ففيه[٢] نظر»[٣] أي: لأنه[٤] يلزم من عدم الشرط عدمُ المشروط،[٥] ولم ينعدم هنا المفعولُ لأجله بعدهما - غير[٦] محرَّر.[٧]

ففاقد المصدرية نحو: ﴿... خَلَقَ لَكُم ...﴾،[٨] إذ الضمير ليس مصدرًا -كما مرّ آنفًا[٩]- ومنه الحديث: (دَخَلَتِ امرأةٌ النارَ في هرّةٍ حَبَسَتْها).[١٠] وفاقدُ الاتحاد في الفاعل نحو:

---

(١) ساقط من (جـ).

(٢) في (جـ): نفيه.

(٣) قوله: (فيه نظر) لأنه يرىٰ أن هذه الشروط لكونه مفعولًا له -كما نقل عنه الشارح- ولذلك فإنه يرىٰ قصورًا في تسمية تلك الأمور شروطًا، مع أنه قد يتخلف واحدٌ منها - كتخلف القلبيّة في قول: (جئت للقراءة)، ولا يمنع ذلك من كون (للقراءة) مفعولًا لأجله، ولذلك كان تسميتُها شروطًا فيه نظر، وسيشرح الشارح رأيَه، وسينتقده.

(٤) زيد هنا في (أ): كلمة لا، وهو وهم من الناسخ، كما سيظهر من كلام الشارح الآتي.

(٥) ولا يلزم من وجوده الوجودُ، كما سبق تحرير ذلك وتخريجه في صـ٦٦٣ حـ(٦).

(٦) هذا جواب قوله: (فقول بعضهم).

(٧) لأن الفاكهي بنىٰ رأيَه هذا علىٰ أن تلك الأمور شروطٌ لكون الكلمة مفعولًا لأجله، ولذلك قال إنّ فيها نظرًا، لكن الحقَّ أنها ليست شروطًا لذلك، بل هي شروط لجواز النصب. مع التنبيه إلىٰ أنَّ في كلام الفاكهي نظرًا من وجه آخر وهو أنه لا يحتمل في مفهوم الشرط هنا إلا أنه ما لا بدّ منه، فليس ثمّ احتمالٌ آخر.

(٨) ﴿هُوَ الَّذِي ...مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ ٢٩ البقرة ٢.

(٩) زيد هنا في (جـ): ففاقد.

(١٠) ورد الحديث بلفظ فيه الاستشهاد في صحيح البخاري ٣/ ١٠٦، وصحيح مسلم ٤/ ٢٢٠٢، ٢١١٠، ومسند أحمد ٢/ ٢٦١، ٢٦٩، ٤٥٧، ٤٦٧، ٥٠١، ٥٠٧.

وإنّــي لتَعْرونــيْ لِــذِكْراكِ هِــزَّةٌ ....[1]

ففاعل العروّ (الهزَّةُ)، وفاعل الذكرىٰ المتكلمُ. ومنه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾،[2] ومنه: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾.[3] وفاقدُ الاتحاد في الوقت قولُه[4]:

فَجِئْـتُ وقـد نَضَّـتْ لنـومٍ ثيابَهـا لَـدَىٰ السِّـترِ إلا لِبْسَـةَ المتفضِّـلِ[5]

---

(١) .... كما انتفض العصفور بَلَّلَه القطرُ

البيت من الطويل، قائله أبو صخر الهذلي، عبد الله بن سلم أو ابن سالم من بني سهم بن معاوية، شاعر أمويّ اشتهر بالغزل الرقيق، ومدح عبد الملك بن مروان، (الأغاني ٢٣/ ٢٦٨-٢٨٨، الخزانة ١/ ٢٦١-٢٦٣).

ونُحلت للمجنون وهي في ديوانه ١٣٠، و(الهِزَّة) بكسر الهاء، وبفتحها. ويروىٰ: (رعدة)، ويروىٰ: (إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها)، وهكذا هي في شرح أشعار الهذليين فلا شاهد فيها، ويروىٰ: (وإني ليعروني لذاكراك نفضة).

والبيت في شعر أبي صخر المجموع ضمن (شعراء أمويون ١/ ٩٤) وفي ديوان الحماسة ٢/ ١١، والشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣-٥٦٤، وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، الأغاني ٢٣/ ٢٧٩، المقرب ١/ ١٦٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦، والمساعد ١/ ٤٨٦، أوضح المسالك ٢/ ٢٧٧، الخزانة ٣/ ٢٥٤-٢٦٣.

(٢) ١٦٠ النساء ٤.

(٣) ١٩٨ البقرة ٢.

(٤) وهو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٤ من معلقته المشهورة.

(٥) البيت من الطويل.

وهو في جمهرة أشعار العرب ١/ ٢٥٥، وشرح القصائد السبع ٥١، والتسع ١/ ١٣٢، والعشر ٢٥، والمقرب ١/ ١٦١، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦، والمساعد ١/ ٤٨٥، أوضح المسالك ٢/ ٢٢٦.

فالنوم علَّةُ خلع الثياب، ولكن وقتهما مختلف، فوقت الخلع سابق على وقت النوم، فلذلك جُرَّ باللام، و(نَضَتْ) بتخفيف الضاد المعجمة[١] من (النضّ)،[٢] وهو الخلع، و(لِبسة) بكسر اللام للهيئة من (اللبس)، و(المتفضّل) هو الذي يبقى في ثوب واحد، / [٢٣٩/ب]، ومنه: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ﴾[٣] أي: لأجل الغمّ.

وإذا وُجِدت هذه الشروط لا يجب النصب؛ لأنها -كما مرّ[٤]- شروطٌ للجواز، حتى إن المستوفي لجميعها[٥] يجوز فيه أن يُجَرَّ بحرف التعليل، سواءٌ كان مجردًا من (أل) والإضافة، أم مضافًا، أم[٦] محلًّى بـ(أل)،[٧] لكن الأرجح في الأوّل النصبُ،[٨] وهو مثال المصنف الأول، ويجوز جرّه، خلافًا

---

(١) نصّ على ذلك الأزهري في التصريح ١/ ٣٣٦، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٢٥، قال الجوهري: ويجوز عندي تشديده للتكثير. (الصحاح (نضو)، واللسان (نضا).

(٢) كذا في الهمع ٣/ ١٣٢، والذي في المقرب ١/ ١٦٢، والتصريح ١/ ٣٣٥، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٢٥، (النضو) وهو الصحيح؛ لأن لامها واوٌ، لا ضاد، كما في الصحاح (نضو)، واللسان (نضا).

(٣) ٢٢ الحج ٢٢. والنص على هذه الآية في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٢٥. ووجه اختلاف الزمان أنّ الغمّ سابقٌ لوقت الخروج.

(٤) في صـ١٥٩٢، ١٦٠٤-١٦٠٥.

(٥) في (ب): بجميعها.

(٦) في (ب): إما مضافًا أو.

(٧) ذلك مبيّن في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥١، والمصادر الآتية بعدُ.

(٨) التسهيل ٩٠، وشرحه ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٣، والعمدة وشرحها ١/ ٣٩٥، ٣٩٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨.

للجزولي[١] في منعه، فلا يُجوّز:[٢] (قمت لإجلالٍ لك)،[٣] قال الشلوبين[٤]: ولا أعرف له في ذلك مستندًا.

والأرجح في الثالث الجرّ، نحو: (جئتك[٥] للإكرام)، ويجوز نصبه،[٦] ومنه:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ
ولو تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[٧]

---

(١) في مقدمته ٢٦١-٢٦٢، وعزي إليه ذلك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٩، وشرح الرضي ١/ ١٩٤، والارتشاف ٢/ ٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨، والمساعد ١/ ٤٨٨، وشرح اللمحة ٢/ ١٦٥.

(٢) في (جـ): يجز.

(٣) في ستّ النسخ: (قمت لإجلالك) وهو خطأ في التمثيل ظاهر.

(٤) في شرح الجزولية الكبير ٣/ ١٠٨٢، بمعناه ونقل ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٩، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٢٣، وابن عقيل في المساعد ١/ ٤٨٨.

(٥) في (ب): جئت.

(٦) التسهيل ٩٠، وشرحه ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٣، والعمدة ١/ ٣٩٥، ٣٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨.

(٧) بيتان من الرجز، لم أعرف قائلهما، وقد ضمّنهما ابن مالك في الكافية الشافية. وهما في شرح التسهيل ٢/ ١٩٨، شرح العمدة ١/ ٣٩٨، الكافية الشافية (شرحها ٢/ ٦٧٢) الارتشاف ٢/ ٢٢٤، المساعد ١/ ٤٨٧.

ويستويان في الثاني،[(١)] وهو مثال المصنف الثاني، فيُنصب -كما مرّ- ويجوز جرُّه، نحو: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾،[(٢)] ومن النصب: ﴿...يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾.[(٣)] وبهذا تعرف نكتةً في تعدد مثال المصنف غيرَ ما سلف.[(٤)]

ولمّا لم تظهر نكتةُ الترجيح والاستواء قال الرضيُّ:[(٥)] «الأولىٰ أن يُحال ذلك علىٰ السماع، ولا يعلّل». انتهىٰ.

الرابع: اختُلِفَ في جواز تقديم المفعول له علىٰ عامله، والجمهورُ علىٰ جواز ذلك،[(٦)] ومنعَه ثعلب[(٧)] في آخرين[(٨)]. ورُدَّ عليهم بقوله:[(٩)]

---

(١) التسهيل ٩٠، وشرحه ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٣، والعمدة ١/ ٣٩٥، ٣٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٩.

(٢) ١ قريش ١٠٦. وذلك علىٰ رأي من يجعلها في معنىٰ المفعول له.

(٣) ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ...﴾ ٢٦٥ البقرة ٢.

(٤) وهو الشروط المفهومة من المثالين، وذلك في صـ١٥٩٤، ١٦٠١.

(٥) في شرح الكافية ١/ ١٩٤.

(٦) الخصائص ٢/ ٣٨٣، شرح الملحة ١٨٥، أسرار العربية ١٨٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٧، كشف المشكل ١/ ٤٤٦، ومفتاح الإعراب ٧٠، الارتشاف ٢/ ٢٢٤، وعزاه الدماميني للجمهور (تعليق الفرائد ٥/ ١٢٠).

(٧) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٢٤، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٤٢ ب، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٠، والهمع ٣/ ١٣٥.

(٨) كذا قال الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ١٢٠، ولم أعرف غير ثعلب.

(٩) وهو الكميت، والبيت في هاشمياته ٣٧.

طَرِبْتُ[١] وما شوقًا إلىٰ البِيْضِ أَطْرَبُ ولا لَعِبًا منّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[٢]

وقولِه[٣]:

فما جَزَعًا ورَبِّ النَّاسِ أَبْكِي ....[٤]

إلىٰ غير ذلك مِمّا جاء به السماع.

الخامس[٥]: لا يجوز تعدُّدُ المفعول له، منصوبًا كان، أو مجرورًا؛[٦] ومن ثَمّ

---

(١) في (ب): ضربت.

(٢) البيت من الطويل، ويروىٰ: (أذو الشيب يلعب).

وهو في المحتسب ١/ ٥٠، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٤٢ ب، والمغني ١/ ١٤، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٠، والهمع ٣/ ١٣٥، والخزانة ٤/ ٣١٣-٣١٩.

(٣) يعزىٰ لجحدر، ويحتمل أنه ابن مالك الحنفي، شاعر أموي. قال الشنقيطي: «نسب أبو حيّان هذا البيت لجحدر، وإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة، إلا أن يكون سقط من الرواة» اهـ. ويحتمل أنه ابن معاوية العكلي، شاعر أموي، فله قصيدة يشبه البيتُ المستشهدُ به أن يكون منها تجدها في شعره الذي جمعه نوري القيسي ضمن (شعراء أمويون ١/ ١٦١) وفي شعره الذي جمعه الملوحي في (أشعار اللصوص وأخبارهم ١/ ١٩٣-١٩٧). والقصيدة نفسها تعزىٰ لابن مالك الحنفي، والمصادر تخلط بين الرجلين، وتعزو لهما أخبارًا متفقة. (راجع مصادر توثيق القصيدة في المرجعين السابقين).

(٤) .... **ولا حرصًا علىٰ الدنيا اعتراني**

والبيت من الوافر.

وهو في التذييل ٢/ ١٩٣ب، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٤٢ب، تعليق الفرائد ٥/ ١٢٠، الهمع ٣/ ١٣٥، المواهب الرحمانية ٣/ ٥٧٩، والدرر ٣/ ٨٠-٨١.

(٥) هذا التنبيه منقول عن السيوطي في الهمع ٣/ ١٣٥، وهو كذلك في الفوائد الشنوانية ٢٠٢ ب.

(٦) الارتشاف ٢/ ٢٢٤.

مُنِعَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾[١] تعلُّقُ (تعتدوا)[٢] بـ(تمسكوهن)، علىٰ جعل (ضرارًا) [مفعولًا له، وإنما يتعلَّق به علىٰ جعل (ضرارًا)][٣] حالًا.[٤]

قال أستاذنا[٥]: «والظاهر أن محل المنع حيث لا تبعية»[٦].

السادس: قد يكون عاملُ المفعول / [٢٤٠/ أ] له محذوفًا، مثل: **(اللهم إيمانًا بك)**[٧]، أي: أفعلُ هذا؛ لإيماني بك.[٨] وقد قال الزمخشري[٩] في قوله تعالىٰ: ﴿... وَحِفْظًا...﴾[١٠]: مِمّا حُمِل علىٰ المعنىٰ؛ لأن المعنىٰ: إنا خلقنا

---

(١) ٢٣١ البقرة ٢.

(٢) في (جـ): لتعتدوا.

(٣) ساقط من جميع النسخ أصولها واحتياطيّها؛ لانتقال النظر، ولا يستقيم الكلام إلا به و ما أثبته مذكور في الهمع ٣/ ١٣٥.

(٤) نص علىٰ ذلك أبو حيّان في البحر ٢/ ٢٠٨، والسمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٤٦٥، وقيل: إن اللام في (لتعتدوا) متعلقة بـ(ضرارًا) وقيل: إنها للعاقبة، وأجاز بعضهم في (ضرارًا) أن تكون حالًا (إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٩٦) وراجع المصدرين السابقين.

(٥) الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٢ ب، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٨٠.

(٦) وقد نصّ علىٰ ذلك من قبله أبو حيّان في البحر المحيط ٢/ ٢٠٨.

(٧) أثرٌ أخرجه البيهقي عن علي بن أبي طالب في السنن الكبرىٰ ٥/ ٧٩، وعبد الرزاق في مصنفه ٥/ ٣٣ عن ابن عباس.

(٨) تقرير ذلك في شرح التسهيل ٢/ ١٩٧، والمساعد ١/ ٤٨٤، وتعليق الفرائد ٥/ ١١٨-١١٩.

(٩) في الكشاف ٤/ ٣٥، بتصرف يسير- ونحوه في آية فصلت (الكشاف ٤/ ١٩١).

(١٠) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ... مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ ٦-٧ الصافات ٣٧، ومثلها في الاستشهاد: ﴿وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ ١٢ فصلت ٤١.

الكواكب زينةً للسماء وحفظًا لها من الشياطين(١)، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ...﴾(٢) الآية، ويجوز أن يُضمر(٣) الفعل المعلَّل، أي: وحفظًا من كل شيطان زيّناها بالكواكب(٤). انتهىٰ(٥). والله أعلم.

---

(١) فيكون العامل (خلقنا) ولم يذكر في الآية. وتجويز كون (حفظا) مفعولًا له في المحرر الوجيز ٤/ ٤٦٦، لكنه قال: إن الواو زائدة، وكذا في البحر المحيط ٧/ ٣٥٢ وفيه موافقة للزمخشري، ونحوه في الدر المصون ٥/ ٤٩٥، ولكن أبا حيّان صرّح في الموضع الآخر ٧/ ٤٨٨، بأن في تقدير الزمخشري تكلفًا، واختار أنه مفعول مطلق.

(٢) ﴿...وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ ٥ الملك ٦٧.

(٣) في الكشاف: (يقدّر).

(٤) وزاد: أنه يجوز أن يكون (حفظا) مفعولاً مطلقًا، تقديره: حفظناها حفظًا، وهذا الإعراب الأخير في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٩١، ٥٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤١١، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٩٨، ٣٨٢، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٦٦، ٥/ ٧.

(٥) ووافقه علىٰ ذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ١٢٠.

باب المفعول معه

أيْ: الذي يُفعل معه [فعلٌ،][1] بأنْ يكون الفاعل مصاحبًا له في حال صدور الفعل عنه، أو المفعولُ[2] [في][3] حال وقوع الفعل عليه.[4] فالظرف[5] في هذه العبارة مفعولُ ما لم يُسمّ فاعله، أسند إليه لفظ (مفعول)، كما أسند [إلى][6] الجارّ والمجرور في (المفعول به، وفيه، وله).[7] والضمير المضاف إليه الظرفُ[8] راجعٌ إلىٰ (أل)؛ بناءً علىٰ ما جوّزه [بعضُ][9] النحاة من إسناد الفعل إلىٰ لازم النصب مع بقائه منصوبًا؛[10] جريًا علىٰ أكثر أحواله.[11] وقد جرىٰ عليه

---

(١) سقطت من (أ) و(ب).

(٢) عطفت في (جـ): بالواو.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) هذان التأويلان في الفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٨٤.

(٥) يعني به كلمة (معه).

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) ذلك مذكور في الفوائد الضيائية ١/ ٣٧٧، والفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٨٤، وقد سبق الحديث عن نحو ذلك في صـ١٢٠٧-١٢٠٨.

(٨) وهو (معه).

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) فالظرف (مَعَ) نائب عن الفاعل يستحق الرفع، لكنه بقي منصوبًا للعلة التي سيذكرها الشارح، وسينظّر لها.

(١١) نَقَل هذا الوجه الجامي في الفوائد الضيائية ١/ ٣٧٧، وهو كذلك في حاشية الجرجاني، والهمع ٣/ ٢٣٢، وشرح العصام الإسفراييني ١٩٢، والفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ، وهذا شأن الظروف غير المتصرفة؛ لأنها تلزم النصب علىٰ الظرفية، وليس ذلك خاصًا بـ(مع).

بعضُهم[١] في قراءة النصب لقوله تعالىٰ: ﴿...[لَقَد][٢]تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٣].

قال بعضهم: وهذا رأي شريفٌ جدًّا.[٤] وبعضهم خَرَّج الترجمة علىٰ جعل النائب ضميرًا مستترًا[٥] يعود علىٰ الفعل المفهوم من المفعول، و(معه) لغوٌ، وضميره لـ(أل)[٦] علىٰ حدّ ما قيل فيه:

.... وقد حِيلَ بينَ العَيْرِ[٧] والنَّزَوَانِ[٨]

أي: وقد حيل هو أي: (الحول) أو (الحيلولة).[٩]

---

(١) كالأخفش فيما عزا إليه مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١/ ٤٤١، وكذا في إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٢٥٤، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٥، والبحر المحيط ٤/ ١٨٢، والدر المصون ٣/ ١٢٧.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ...وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٩٤ الأنعام ٦، وقراءة النصب هي قراءة نافع والكسائي ورواية حفص عن عاصم، وقراءة الباقين من السبعة الرفع، (السبعة ٢٦٣، والتيسير ٨٧).

(٤) نقل ذلك الجامي عن بعض الحواشي. (الفوائد الضيائية ١/ ٣٧٧)، ولعله يعني حاشية الجرجاني.

(٥) في (ب): مستتر.

(٦) راجع ما تقدم في صـ١٢٠٨-١٢٠٩.

(٧) في (ب): العين.

(٨) أهُمُّ بأمر الحَزْمِ لو أستطيعه ....

والبيت من الطويل، وقائله صخر بن عمرو أخو الخنساء الذي أبلغتْ في رثائه.

وهو في الأصمعيات ١٤٦، والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، والمنصف ٣/ ٦٠، والمغني ٢/ ٥١٦، والفوائد الضيائية ١/ ٣٧٧، والخزانة ١/ ٤٣٨، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ١١٦-١٢٢.

(٩) نقل هذا التوجيه الجاميُّ في الفوائد الضيائية ١/ ٣٧٧-٣٧٨.

وأخّره؛[١] لوصول العامل إليه بواسطة الواو، دون غيره، وللخلاف[٢] في كونه مقيسًا، فقد ذهب بعض النحويين إلىٰ أنه سماعيٌّ، لا يُتجاوز ما سُمع منه،[٣] ونَسبه جماعة للأكثرين[٤]، فقيل: علىٰ ظاهره،[٥] وقال ابن عصفور:[٦] معناه: أنهم لا يجيزونه[٧] إلا حيث لا يراد بالواو معنىٰ العطف المحض؛ لأن السماع / [٢٤٠/ ب] إنما ورد به هناك. انتهىٰ.

---

(١) أي: باب (المفعول معه).

(٢) في (أ): والخلاف. وهذه الكلمة معطوفة علىٰ قوله: (لوصول) فهي العلة الثانية، لتأخيره. وقد أشار إلىٰ هاتين العلتين ابن هشام في شرح اللمحة ٢/ ١٥٤، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٣٠.

(٣) وهو رأي الأخفش -عزاه إليه الفارسي في الإيضاح ٢١٧- وذكره الزمخشري معزوًّا لبعض العلماء دون أن يسمّيهم (المفصل ٥٩)، وكذا في الهادي في الإعراب ٩٠، واللباب للعكبري ١/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٨، وشرح الرضي ١/ ٩٨، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٣٥.

(٤) ذكر ذلك السيوطي في الهمع ٣/ ٢٣٥، والأنباري يعكس ذلك، فقد عزا القول الآخر للأكثرين. (أسرار العربية ١٨٥).

(٥) هذا في الملخص ٣٧٧، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٨، وشرح الرضي ١/ ١٩٨، والارتشاف ٢/ ٢٩٤، وهو الظاهر مِن كلام مَن قال ذلك.

(٦) في شرح الجمل ٢/ ٤٥٢ بمعناه، ونقله عنه أبو حيّان في التذييل ٣/ ١٠/أ، والسيوطي في الهمع ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٧) في (أ): يجيزون.

أيْ: إلا حيث لا يصح أن يُراد... إلىٰ آخره، والذي ذهب إليه الأخفش[١] وأبو عليٍّ[٢] أنه قياسيٌّ[٣] بالمعنىٰ المشهور،[٤] وقال[٥] ابن مالك: وهو الصحيح،[٦] وقال أبو حيّان:[٧] الجمهور خصُّوه بما يصح فيه معنىٰ العطف ومعنىٰ المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنىٰ العطف؛ لقيام الأدلة علىٰ أن واو (مع) للعطف في الأصل،[٨] ولا يجوز حيث تَمَحَّض معنىٰ العطف؛ لأن

---

(١) هذا خلاف ما عزاه إليه أبو علي في الإيضاح ٢١٧، ونقل ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٩، والشاطبي في شرح الألفية ١/ ٣١٩، والأشموني ٢/ ١٤١، وعزي إليه أنه يراه قياسًا -كما نقل الشارح- في شرح المفصل ٢/ ٥٢، وشرح الرضي ١/ ١٩٨، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٨٩.

(٢) عزي إليه ذلك في شرح المفصل ٢/ ٥٢، وشرح الرضي ١/ ١٩٨، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٨٩، ونقل عنه أبو حيّان أنه يقصره علىٰ السماع (التذييل ٣/ ١٠ب).

(٣) في (جـ): قياس.

(٤) نقَلَ الأخفش عن قومٍ من النحويين لم يسمّهم أنهم يرونه قياسًا. (الإيضاح لأبي علي ٢١٧)، وذكر دون عزو أيضًا في المفصل ٥٩، والهادي في الإعراب ٩٠، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٨، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٣٥، وعزاه الأنباري للأكثرين (أسرار العربية ١٨٥)، وعزاه العكبري لأكثر البصريين (اللباب ١/ ٢٨٣)، وعزاه ابن القواس لجمهور البصريين (شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٨)، واختاره المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٩٧، وابن هشام في الجامع ١١٤.

(٥) في (جـ): قال.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٣، وظاهر كلامه في الألفية اختيار ذلك، نصّ عليه الشاطبي في شرح الألفية ١/ ٣١٨.

(٧) في التذييل ٣/ ١٠/ أ بمعناه، وحقيقته أنه ناقله عن ابن عصفور كما صرّح بذلك، ونقله السيوطي عن أبي حيّان في الهمع ٣/ ٢٣٦.

(٨) قال ابن جني: الواو مع المفعول معه جارية مجرىٰ حروف العطف، والدلالة علىٰ ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنىٰ (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت...» سر الصناعة ١/ ١٢٧.

دخول معنىٰ المفعول به هو الذي سوّغ[1] خروجه مِمّا يقتضيه العطف من المشاكلة[2] التي تؤثرها العرب علىٰ غيرها إلىٰ النصب، قال:[3] وسواء صلح فيه العطف حقيقة، نحو: (جاء البردُ والطيالسة)؛[4] لأن المجيء يصحّ منها، أو مجازًا، نحو: (سار زيدٌ والنيلَ)، إذ يصح عطفُه علىٰ المجاز؛ من جهة أنه لا يفارق زيدًا في حال سيره، كما لا يفارقه مَن سَايَرَه.

وقال المبرد[5] والسيرافي:[6] يقاس فيما إذا كان الثاني مؤثِّرًا للأول، كأن كان الأوّل سببًا له، نحو: (جاء البردُ والطيالسةَ)؛ فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة، و(جئت وزيدًا) أيْ: كنت السبب في مجيئه. وحكىٰ ابن هشام الخضراوي[7] عن بعضهم أنه فصّل[8] بين ما يجوز فيه العطفُ مجازًا، فيكون مقيسًا، وبين ما

---

(١) في (ب): يسوع.

(٢) في (ب): المشاركة.

(٣) أي أبو حيّان في المصدر السابق بتصرف.

(٤) هي الثياب الثقيلة، لا تلبس إلا في الشتاء.

(٥) عزا إليه ذلك وإلىٰ الجرمي وإلىٰ السيرافي أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٩٢، و التذييل ٣/ ١٠ب، وعزاه السيوطي إلىٰ المبرد والسيرافي في الهمع ٣/ ٢٣٦.

(٦) في شرح الكتاب ٢/ ٧٩ أ ب، يُفهم ذلك من كلامه، وليس صريحًا، وعزي إليه ذلك في المصادر السابقة.

(٧) نقله عنه أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٩٢.

(٨) في (جـ): فضل.

يجوز(١) فيه العطف حقيقة، فيكون سماعيًّا.(٢)

(وهو) أي: المفعول معه اصطلاحًا: (الاسم) الفضلة، الواقع بعد واوٍ أريد بها التنصيصُ علىٰ المعية، مسبوقةٍ بفعل، ولو تقديرًا، أو اسمٍ مشتملٍ علىٰ ما فيه حروف الفعل ومعناه، فالأوّل كـ:(سرت والنّيلَ)، والثاني: (أنا سائرٌ والنيلَ)، و(الناقة متروكة وفصيلَها)، فخرج بـ(الاسم) غيرُه من جملةٍ، نحو: (جاء زيد والشمسُ طالعة)،(٣) وفعلٍ، نحو: /[١٤٢/أ] (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن)، ونحو:

لا تَنْهَ عن خلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه ....(٤)

بناءً علىٰ أنَّ المؤوَّل من (أنْ) والفعلِ لا يُسمّىٰ مفعولًا معه، وهو ما جزم به ابن هشام في (شرح اللمحة)،(٥) وعليه فلا بدّ في الاسم من كونه صريحًا، فلا

---

(١) في (جـ): جاز.

(٢) في (أ): سماعًا.

(٣) في (ب): وطالعة.

(٤) .... عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

وقائله: أبو الأسود الدؤلي. والبيت في ديوانه ٢٣٣، وهو المشهور، وعزي لستة شعراء غيره، أحصاهم وعدّهم الدكتور إميل يعقوب في كتابه: (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٨٨٧-٨٨٨) وفيه إحالات كثيرة.

والبيت في الكتاب ٣/ ٤٢، والمقتضب ٢/ ٢٥، حماسة البحتري ١١٧، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، والإيضاح لأبي علي ٣٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٣٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٨-٣٥٠، والخزانة ٨/ ٥٦٤-٥٦٧.

(٥) ٢/ ١٥٥، وهو اختيار الأزهري في التصريح ١/ ٣٤٣.

يكفي الاسمُ تأويلًا، خلافًا لبعضهم. وخالفه حفيدُه،[١] فقال: ينبغي أن يكون ذلك من [غير][٢] نصب (تشرب[٣])، وإلّا فهو بمنزلة الاسم، فينبغي أن يُعطىٰ حكمَه، وقد صرّح بعضُهم بأنه مفعول معه، وهو الحقّ.

وبـ(البعدية) بقيةُ المفاعيل،[٤] ومجرورُ (مع) وباءِ المصاحبة،[٥] نحو: (جئتك معَ زيد)، و(بعت[٦] العبد بثيابه)، وإن أفاد المعية، ونحو: (مزجت عسلًا وماءً)، إذ الواو فيه للعطفِ[٧]، والمعيةُ استفيدت من العامل، ومعناها مشاركة ما بعدَها لما قبلَها في العامل في وقت واحد - وبما بعدها[٨] نحوُ: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)؛ لعدم سَبق شيءٍ من ذلك،[٩] ونحوُ (هذا لك وأباك)، فلا يُتكلَّم

(١) في حاشيته علىٰ أوضح المسالك ٤٣ ب، بتصرف يسير، ونقل قولَه هذا الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ.

(٢) سقطت من (ب). والذي في كلام الحفيد: (في غير). وهو أظهر.

(٣) في (أ) و(ب): (وتشرب).

(٤) أي: وخرج باشتراط كونه (بعد واوٍ) بقيةُ المفاعيل.

(٥) في (ب): وبالمصاحبة.

(٦) في (ب): وبعتك.

(٧) الحديث عن هذه المحترزات مفصل في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٧-٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، وشرح العمدة ١/ ٤٠١-٤٠٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٩، وشرح القطر ٢٣١.

(٨) أي: وخرج بما بعدها، ويعني به قوله في التعريف السابق: «مسبوقة بفعلٍ، ولو تقديرًا، أو اسمٍ مشتملٍ علىٰ ما فيه حروف الفعل ومعناه».

(٩) واشتراط تقدم ذلك في الكتاب ١/ ٣٠٠-٣٠٣، ٣١٠، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٧، والمفصل ٥٦، والهادي في الإعراب ٩٠، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٢، اللباب للعكبري ١/ ٢٨٢، والتسهيل ٩٩، والصيمري لا يشترطه (التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٨٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٥).

به[1]، خلافًا لأبي علي؛[2] لعدم حروف الفعل، [وإنْ كان فيه معنىٰ: (أنبّه)، و(أشير)، و(استقرّ) قال[3] بعض العلماء[4]: وإنما لم يُقدَّر الفعل][5] فيه كما قدَّروه[6] في: (مالك وزيدًا)، حيث أوجبوا فيه النصبَ علىٰ المفعول معه؛ لقوة الداعي إلىٰ تقدير الفعل في: (مالك وزيدًا)؛[7] بسبب تقدم (ما) الاستفهاميةِ التي هي بالأفعال أولىٰ،[8] وتأخُّرِ الجارّ والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبًا، بخلاف: (هذا لك وأباك)؛ فإنه ليس فيه إلا داعٍ واحدٌ، وهو تأخُّر الجارّ والمجرور، فافترقا. انتهىٰ.

(١) ذكر سيبويه أن النصب فيه قبيح؛ لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفًا فيه معنىٰ فعل، حتىٰ يصير كأنه تكلم بالفعل (الكتاب ١/ ٣١٠).

(٢) الذي أجاز ذلك، ورأيه في شرح التسهيل ٢/٢٤٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٩، والارتشاف ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، توضيح المقاصد ٢/٩٧، المساعد ١/ ٥٤٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٩، وشرح القطر ٢٣٢، والأشموني ٢/ ١٣٥.

(٣) في (أ) و(ج): قاله. وما أثبته هو الصواب، بدليل إشارته إلىٰ انتهاء القول بعدُ، كما أن كلامه هذا وما قبله وما بعده منقول عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٣١، وفيه: (قال بعض العلماء).

(٤) نقله الفاكهي عن بعض العلماء، ولم يسمّهم (شرح القطر ٢/ ١٣١)، قال المحشّي عليه يس العليمي: إنه خالد الأزهري، وفي التصريح ١/ ٣٤٣ بعضه.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (أ) و(ب): قدره.

(٧) في (ب): وزيد.

(٨) فرّق سيبويه بين الجملة التي سبَقَ فيها استفهامٌ والخاليةِ منه، فأجاز فيما سُبق باستفهام النصبَ. (الكتاب ١/ ٣٠٦)، ونحو ذلك في شرح التسهيل ٢/ ٢٥٩.

وهذه القيود مأخوذةٌ من كلام المصنف، بعضُها[1] من رسْمه، وبعضها من مثاله، فالفضلة من قوله: / [١٢٤١/ ب] (المنصوب)، وهو تصريح بما عُلم التزامًا، إذ المبحث لبيان المنصوبات، ولا دورَ - لِما مَرّ[2]- وأَبْهَمَ الناصبَ له - وفيه خلافٌ- ليجري كلامُه علىٰ ما يصحُّ منه.

والصحيح أنَّ ناصبه ما تقدَّمه مِن فعلٍ أو شبهِه[3] بواسطة الواو، ومنه يؤخذ ضمنًا كونُه بعد واوٍ إلىٰ آخره، وبه قال جمهور البصريين[4] والكوفيين،[5] وإن

(١) في (جـ): بعضهما.

(٢) في صـ١٣٥٨-١٣٥٩، وصـ١٤٠١-١٤٠٢.

(٣) عطفت في (ب) و(جـ) بالواو.

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٧، ٣٠٠-٣٠١، الكامل للمبرد ٢/ ٨٣٥-٨٣٦، الموجز في النحو ٣٦، الأصول ١/ ٢٠٩، الجمل للزجاجي ٣١٧، الإيضاح لأبي علي ٢١٥، البصريات ١/ ٧٠١، اللمع ١١٥، سر الصناعة ٢/ ٦٤٠، شرح السيرافي ٢/ ٧٨ ب ٧٩ أ، شرح عيون الإعراب ١٨٤، شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٠، المقتصد ١/ ٦٥٩، الإنصاف ١/ ٢٤٨، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٧٩، وهو مشهور عند المتأخرين، وقد يظهر من كلام سيبويه في موضع آخر خلافُ ذلك، فهو يقول: إن الاسم (المفعول معه) ليس علىٰ الفعل. (الكتاب ١/ ٢٩٨).

(٥) الذي يظهر من كلام الفرّاء أنه منصوب بما يسمّونه الصّرف. (معاني القرآن ١/ ٣٤، ٢/ ٢٧١، وعزا إليهم الأنباري ذلك، وسمّاه الخلاف في أسرار العربية ١٨٢-١٨٣، الإنصاف ١/ ٢٤٨، ونحوه في اللباب للعكبري ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٧-٥٨٨، وذكر الدماميني أن القول بأن الناصب الخلافُ هو قول بعض الكوفيين، وقال معظمهم: إنه منصوب علىٰ الظرف. (تعليق الفرائد ٥/ ٢٦٠-٢٦١)، ولم أجد أحدًا عزا للكوفيين ما عزاه الشارح لهم إلا الأزهري في التصريح ١/ ٣٤٣، فقد عزاه لطائفة منهم، لا لجمهورهم، وإلا الشنواني فقد عزاه لجمهورهم. (الفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٥٨٨).

اختلفوا فيما وراء ذلك، فقال سيبويه[١] والفارسي[٢] وجماعةٌ:[٣] إنه كالمفعول به في المعنىٰ، فمعنىٰ: (ما صنعتَ وأباك): ما صنعت بأبيك؟ ومعنىٰ: (جاء البرد والطيالسةَ): جاء البرد بالطيالسة، وقال الأخفش[٤] ومعظم الكوفيين:[٥] إنه نُصِب[٦] علىٰ الظرفية.[٧] وأطالوا في تقريره بما يطول بسطُه.

وقال الجرجاني: ناصبه الواو؛ لاختصاصها بالأسماء.[٨] ورُدَّ

(١) في الكتاب ١/ ٢٩٧، ٢٩٨، وعزي إليه ذلك في التصريح ١/ ٣٤٣.

(٢) عزاه إليه الأزهري في التصريح ١/ ٣٤٣، والشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٣ أ.

(٣) منهم المبرد في الكامل ٢/ ٨٣٦، وابن السرّاج في الموجز ٣٧، والأنباري في ظاهر كلامه (أسرار العربية ١٨٢)، وابن عصفور في المقرب ١/١٥٨، وشرح الجمل ٢/ ٤٥٠، ٤٥٢، وابن مالك في التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٠، وعزاه الأزهري لجماعة لم يسمّهم. (التصريح ١/ ٣٤٣).

(٤) نقله عنه ابن جني في سر الصناعة ١/١٢٨، والرماني في معاني الحروف ٦٠، وابن فضال في شرح عيون الإعراب ١٨٤، والقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٣، والأنباري في الإنصاف ١/ ٢٤٨، والعكبري في اللباب ١/ ٢٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٤٩، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٧، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٨٦، والتذييل ٢/ ٢ أ، والأزهري في التصريح ١/ ٣٤٤.

(٥) عزاه هنا لمعظمهم، وعزا قبلُ قولًا آخر لجمهورهم، وهذا تناقض يؤيد ما حررته من عدم دقته في عزوه القول الأوّل لجمهور الكوفيين. ولعله فعل ذلك متأثرًا بشيخه - عفا الله عنهما.

(٦) في (ب): ناصب.

(٧) ذُكر غير معزو في الملخص ٣٧٩، ومعزوًا لمعظم الكوفيين في الارتشاف ٢/ ٢٨٦، والتذييل ٢/ ٢ أ، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦٠-٢٦١، والهمع ٣/ ٢٣٩، وعزي لجماعة منهم في التصريح ١/ ٣٤٤.

(٨) العوامل المائة (شرحها للشيخ خالد ١٨٧، ٢٨٧) والجمل ٧٦-٧٧، مع أنه يشترط فيه تقدمَ فعلٍ أو ما يشبهه. وعزي إليه ما ذكر الشارح في التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٠، وشرح العمدة ١/ ٤٠٢، وشرح الرضي ١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٦، والجنىٰ الداني ١٥٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨، المساعد=

عليه[1] بلزوم اتصاله بها إن كان ضميرًا، لوجوب اتصال الضمير بعامله، لكنه جاء مفصولًا[2] في قوله:[3]

فآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تكُونُ وإيّاهـا بهـا مَثَلًا بَعْدي[4]

وأجيب بمنع اللزوم، وسندُه أن (إلا) الاستثنائيةَ علىٰ القول بأنها عاملةٌ النصبَ في المستثنىٰ لا يتصل[5] بها إذا كان ضميرًا.[6]

وقال الزجاج: ناصبه فعلٌ مضمرٌ، تقديره: (لابَسَ)[7] مثلًا في نحو: (جاء

=١/ ٥٤٠، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، وكلامه في المقتصد ٢/ ٦٦٠-٦٦١، صريح في أن الواو لا تستقل بالعمل، وهو فيه موافق للجمهور.

(١) في (ب): عليهم.

(٢) في (أ) و(ب): مفعولًا.

(٣) وهو أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٥٩.

(٤) البيت من الطويل.

في خطاب ابن عمّ له اسمه: خالد بن زهير، ويروىٰ: (أحذو)، و(أدعك وإياها)، ويروىٰ: (أكون وإياها). و(أحدو) بالدال: أغني وأنشد، وبالذال: أصنع وأحكم ألفاظها وأتقن معانيها، والضمير (إياها) راجع إلىٰ امرأة كان يحبها أبو ذؤيب، لكن ابن عمّه خادنها، والضمير في (بها) للقصيدة.

وهو في الجمل في النحو للزجاجي ٣١٨، والحماسة البصرية ٢/ ٣٠٦، والإيضاح لأبي علي ٢١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤١-٢٤٥، كشف المشكل ١/ ٤٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٢٣٣، والتذييل ٢/ ١ أ.

(٥) في (جـ): تتصل، وهو يريد المستثنىٰ.

(٦) ذلك مذكور في مصادر تخريج رأيه.

(٧) في (أ): لبس، وفي (ب): ليس.

البردُ والطيالسةَ).[١] ورُدّ بأن هذا التقدير يستلزم نفي المفعول معه رأسًا، ويُوجب كونَ ما تسمِّيه الجماعةُ مفعولًا معه مفعولًا به عنده.[٢]

تنبيه:

لم يَشترط في ناصبه تعدِّيًا ولا لزومًا فأشعر بإرادة ما يعمّهما.[٣] قال الرضي[٤]: واشترط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعولُ معه فاعلًا،[٥] كما في: (سرت وزيدًا)؛ نظرًا إلىٰ أن (عمْرًا) في قوله: (ضربت / [٤٢/ أ] زيدًا وعمرًا) معطوف اتفاقًا، لا مفعولٌ معه، قال: وينتقض[٦] ما قاله بنحو: (حسبك وزيدًا درهمٌ)، فإن الكاف مفعولٌ في المعنىٰ، إذ المعنىٰ:

---

(١) عزي إليه ذلك في شرح السيرافي ٢/ ٧٩ أ، والنكت ١/ ٣٦٠، وأسرار العربية ١٨٣، والإنصاف ١/ ٢٤٨، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٣٣، والتبيين ٣٧٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٩، والتسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٤٩، وشرح الرضي ١/ ١٩٥.

(٢) هذا الردّ في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٧، والتذييل ٢/ ١ ب، والجنىٰ الداني ١٥٥، والمساعد ١/ ٥٤٠، وشفاء العليل ٢/ ٤٨٩، والهمع ٣/ ٢٣٩.

(٣) في (أ) و(ب): يعمها. وتقرير ذلك في الأصول ١/ ٢١١، وشرح المفصل ٢/ ٤٨، التذييل ٢/ ١أ، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٥٨، والهمع ٣/ ٢٣٧، قال أبو حيّان: وزعم قوم أنه لا يكون إلا مع الفعل اللازم، (الارتشاف ٢/ ٢٨٥، والتذييل ٢/ ١ أ)، وهو في الهمع ٣/ ٢٣٧، وذكر ابن يعيش أنه لا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي. (شرح المفصل ٢/ ٤٨).

(٤) في شرح الكافية ١/ ١٩٤-١٩٥، بتصرف وما نقله الشارح موافق تمامًا لنقل الدماميني عن الرضي. (تعليق الفرائد ٥/ ٢٥٩).

(٥) يُفهم ذلك من كلام العكبري في اللباب ١/ ٢٧٩، وذكره ابن الحاجب غير معزو (شرح الكافية ٢/ ٤٩٧) وهو كذلك في التذييل ٢/ ١ ب، ٩ ب، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٥٨.

(٦) في (أ) و(ب): وينقض، وأثبت الموافق لكلام الرضي.

(يكفيك).[١] وأمّا تعيّن (عمْرًا)[٢] في المثال المذكور[٣] للعطف، فهو أنه إنما يُعدَل عن العطف إلىٰ النصب نصًّا علىٰ المعنىٰ المراد من المصاحبة؛ لأن العطف في قولك: (جاء زيد وعمرو) يحتمل تصاحبَهما[٤] في وقت المجيء، ويحتمل حصولَ مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نصٌّ في المصاحبة، وفي قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) لا يمكن التنصيص بالنصب علىٰ المصاحبة؛ لاحتمال النصب للعطف الذي هو الأصل. انتهىٰ.

ولمّا خرج بقوله في الرسم: (الاسم) الفعلُ والجملةُ، وبـ(المنصوب) غيرُه - علىٰ ما مرّ- وبقي[٥] صادقًا علىٰ غير المفعول معه من بقيّة الفضلات - أخرجها بقوله في نعت الاسم: (الذي يُذكر لـ) أجل (بيان مَن) أيْ: الذات أو المسمّىٰ الذي (فُعِل معه) لغةً، أي: بمصاحبته، فالدور مدفوع (الفعل) لغةً، وهو الحدث الذي عبّر عنه بالفعل الاصطلاحي العامل في المفعول معه، هو أو ما أخذ منه، أي الذي يذكر ليدلّ علىٰ أنّ مسمّاه ومدلولَه مصاحبٌ لمعمول الفعل، أي يكون ذكره لأجل إفادة أنه مصاحب لمعمول الفعل في وقت صدور الفعل منه، أو

---

(١) وهذا الردّ من قبله في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤٩٧، ومن بعده عند أبي حيّان في التذييل ٢/ ١ ب.

(٢) في (أ): عمرو. وما أثبته الموافق لكلام الرضي.

(٣) وهو (ضربت زيدًا وعمرًا).

(٤) في (ب): مصاحبتهما.

(٥) في (ب): ونفي.

وقوعه عليه. وبعضهم[١] فسّر المصاحبةَ التي يفيدها المفعولُ معه بقوله: والمراد بها كونُ المفعول معه مشاركًا لمعمول الناصب له في ذلك الفعل في وقت واحد، فنُقِضَ عليه بنحو: (مات زيد وطلوعَ الشمس)، إذ الطلوع ليس مشاركًا لـ(زيد) في الموت.[٢]

وأجيب عنه بأنه مبنيٌّ علىٰ قول ابن جني[٣] والأخفش[٤] / [٢٤٢/ب] والسيرافي[٥] والفارسي[٦] والشلوبين[٧] وابن الضائع[٨] وابن

---

(١) هو الرضي وتفسيره هذا في شرح الكافية ١/ ١٩٤، وكذا في تعليق الفرائد ٢/ ٢٥٧-٢٥٨، والفوائد الضيائية ١/ ٣٧٨.

(٢) ناقضه بذلك الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٥٩٦، وهو الذي أورد علىٰ نفسه الجواب الآتي.

(٣) في سر الصناعة ١/ ١٢٧-١٢٨، والخصائص ٢/ ٣٨٣، وعزي إليه ذلك في التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٠، نقل ذلك عن ابن خروف، وعزي إليه في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٦.

(٤) عزي إليه ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٦، وشرح الرضي ١/ ١٩٥، والتذييل ٣/ ٢ ب، والمساعد ١/ ٥٤٠، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٥) ألمح إلىٰ ذلك دون تصريح في شرح الكتاب ٢/ ٧٩ أ ب، وعزي إليه ذلك في التذييل ٢/ ٢ ب، والمساعد ١/ ٥٤٠، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٦) الظاهر من كلامه في الإيضاح ٢١٦-٢١٧، مخالفة ما سيُعزىٰ إليه، وعزي إليه ما ذكره الشارح في الارتشاف ٢/ ٢٩٢، والتذييل ٣/ ٢ ب، والمساعد ١/ ٥٤٠، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٧) في التوطئة ٣٤٣، وعزي إليه ذلك في التذييل ٣/ ٢/ ب، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٨) في (أ): ابن الصائغ، وما أثبته الموافق لما في التذييل ٢/ ٢ب، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١، ولم أجد لابن الضائع شيئًا في شرحه الجمل، وما عندنا منه ناقص، ولم أجده فيما حقق من الشرح في رسالتي دكتوراه بجامعة الأزهر.

عصفور[١]: إن واو المفعول معه لا تقع قبل ما لا يصح عطفُه، بل نقل ابن الباذش[٢] الإجماعَ عليه،[٣] ونسبه أبو حيّان[٤] إلىٰ الجمهور[٥]، فقال: اشترط الجمهور في تالي الواو أنْ يصح عطفُه، فلا ينصب في: (ضحكت وطلوعَ الشمس) مفعولًا معه، وخالف ابنُ مالك في (التسهيل)[٦] فلم يشترطه،[٧] وقال: «قد تقع هذه الواو قبل[٨] ما لا يَصح عطفُه، خلافًا لابن جني»، وقال أيضًا:[٩] أنكره ابن جني، وهو بالإنكار خليق، بدليل: (استوىٰ الماء والخشبةَ)، و(ما زلت

---

(١) في المقرب ١/ ١٥٨، وشرح الجمل ٢/ ٤٥٢، وعزي إليه ذلك في التذييل ٣/ ٢ ب، ١٠/أ، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٢) هو أبو الحسن، علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي (٤٤٤-٥٢٨هـ) قيل: هو أوحد زمانه إتقانًا ومعرفة وتفردًا بعلم العربية. مع الدين والفضل والزهد، حدّث عن القاضي عياض، وأمّ بجامع غرناطة، صنف شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السرّاج، والإيضاح، والجمل، والكافي للنحاس. (البغية ٢/ ١٤٢-١٤٣).

(٣) نقل ذلك عنه أبو حيّان في التذييل ٢/ ٢ ب، والدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ٢٦١.

(٤) في (ب): ابن حبان.

(٥) في الارتشاف ٢/ ٢٩٢، قال: وعلىٰ هذا أكثر النحاة، وهو ظاهر الكتاب، وفي التذييل ٣/ ٢ ب قال: وتلقاه جلّ النحويين. وهو في شرح المفصل ٢/ ٤٨.

(٦) في صـ٩٩.

(٧) وهو اختيار ابن هشام في الجامع ١١٤، وهو الظاهر من كلام الفارسي، كما سبق.

(٨) في (جـ): قيل.

(٩) في شرح التسهيل ٢/ ٢٥١، ولكن الشارح غيّر كلامه، فهو يقول بعد أن ذكر قول ابن جني: «وأنكر قولَه ابنُ خروف، وهو بالإنكار حقيق...» ومؤدىٰ القولين واحد؛ لأنه أراد ابن جني. وما ذكره الشارح موافق لبعض نسخ تعليق الفرائد ٥/ ٢٦١، وبعض نسخ المواهب الرحمانية ٣/ ٥٩٧.

أسير والنيلَ)، وبدليل: (أنت أعلم ومالَك)،[١] أي: (مع مالك، كيف تُدَبِّره)، ولا يجوز في (مالك) أن يكون مبتدأ محذوفَ الخبر؛ لأن المال لا يُخبر عنه[٢] بـ(أعلم).[٣]

وبعضهم أوّل هذه المُثُل كلَّها.

فَخَرَجَ[٤] الحالُ والتمييزُ والمستثنىٰ وسائرُ المفاعيل، فإنَّ شيئًا منها لم يذكر لبيان الذات التي صاحبت الفاعل وقت صدور الفعل.

ولمّا فاته أيضًا التنصيصُ علىٰ بعض قيودٍ أشرنا إليها -فيما مرّ- أشار إليها بالتمثيل في قوله: (نحو)[٥] خبرُ مبتدأ محذوف، أو حالٌ من الاسم المذكور، أي: وهو، أو حالَ كون الاسم المذكور نَحْوَ (الجيش) من قولك: (**جاء الأمير والجيشَ**) فـ(الجيش) اسم منصوب بعد واو بمعنىٰ (مع) نصًّا، مسبوقٍ بفعلٍ ذُكر

---

(١) ذكر سيبويه في نحو هذا المثال أنه لا يجوز فيه الرفع. (الكتاب ١/ ٣٠٥).

(٢) في (أ): عله.

(٣) في (ب): فاعلم. وهنا ينتهي نقله عن ابن مالك.

(٤) هذا تفريع علىٰ تعريفه السابق في صـ١٦٢٥.

(٥) في نسختين من المتن المطبوع (النيفر) و(صبحي رشاد): (نحو قولك) وهو الموافق للمتن الذي اعتمده زروق ١٢٣ أ، والسنهوري ٧٨ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٥، وابن جبريل ٥٥ أ، والرملي ٢٦١، والشربيني ٧٣ ب، والمقّسي ٥٨ ب، والغيطي ٤٢ ب، وما اعتمده الشارح موافق لما في نسخة (عثمان بسبح) وللمتن الذي اعتمده المكودي ٢٢، والحسني في الدرة النحوية ٣٨ ب، والبهنسي ٥٠ أ.

لبيان مَنْ صاحَبَ الفاعلَ وقتَ صدور الفعل، وهو المجيء.[1]

فائدة:

الجيش ما زاد علىٰ ثمانمائة إلىٰ أربعة آلاف، فما زاد جحفل، والخميس الجيش العظيم، والسرية من مائة إلىٰ خمسمائة[2]، فما زاد مِنْسَر[3] بنون / [٢٤٣/ أ] فمهملةٍ إلىٰ ثمانمائة، ودون السرية يسمىٰ بعثًا، والكتيبة بالمثناة فوق: ما اجتمع، ولم ينتشر. انتهىٰ. قاله[4] بعض الناس[5]. وقيل لمالك[6] -رحمه الله-: أخَيْرُ[7] السرايا أربعُمائةٍ؟[8] قال: قد بعث رسولَ الله ﷺ أبا

---

(١) زيد هنا في (ب): كلمة (عنه) ولا معنىٰ لها. ويُحتمل أن تكون مرادة ونها معنىٰ، فكلمة (عنه) متعلقة بـ(صدور).

(٢) في (جـ): خمسين مائة.

(٣) علىٰ وزن (مِنْبَر) أو (مَجْلِس) (القاموس: نسر).

(٤) في (ب): قال.

(٥) لعله يعني شيخه الشنواني، فذلك كلامه بحروف في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٠١، ونحوه في حاشية الجمل علىٰ شرح المنهج ٥/ ١٧٩.

(٦) ابن أنس، صاحب المذهب المشهور، إمام دار الهجرة (٩٣-١٧٩هـ) أخذ عن الزهري ونافع وربيعة الرأي، وأخباره مشهورة. (سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨-١٣٥، وفيات الأعيان ٤/ ١٣٥-١٣٩).

(٧) في (جـ): اخبر.

(٨) وذلك بناء علىٰ ما رواه أحمد ١/ ٢٩٤، وأبو داود ٣/ ٣٦، والترمذي ٤/ ١٢٥، من قول النبي ﷺ: «**خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربعمائة، وخير الجيوش أربعة آلاف**...» الخ.

وقال الترمذي: إنه مرسل، وهو حسن غريب لا يُسنده كبيرُ أحدٍ غير جرير بن حازم، وقال أبو داود: الصحيح أنه مرسل. وانظر نيل الأوطار ٧/ ٢٣٦، وقال الألباني: إنه صحيح. (صحيح سنن أبي داود ٢/ ٤٩٥).

عبيدة[١] علىٰ سريّة فيها ثلاثمائة،[٢] وربّما بَعَثَ الرجلَ والرجلين سريَّةً. ابن[٣] سحنون[٤] عنه[٥]: ليس فيه للسرية[٦] حدّ، إنما ذلك باجتهاد الوالي بقدر ما يرىٰ في شدة الخوف وكثرة العدد. انتهىٰ من ابن عرفة[٧].

وهذا المثال متفَقٌ عليه، لكن العطف فيه أرجحُ من النصب علىٰ المفعول معه؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضَعْفٍ لفظيٍّ، ولا معنوي، [والنصب فيه

---

(١) عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري القرشي (...-١٨هـ) أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، أحد العشرة السابقين للإسلام، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها، قال عنه النبي: إنه أمين هذه الأمة، مات في طاعون عمواس (الإصابة ٣/ ٥٨٦-٥٩٠).

(٢) وهي التي كانت إلىٰ سيف البحر سنة ثمان، وتسمّىٰ سرية الخبط؛ لأنهم أكلوه فيها من شدة الجوع، وخبرها في صحيح البخاري ٤/ ١٥٨٥-١٥٨٦، وصحيح مسلم ٢/ ١٥٣٥-١٥٣٦.

(٣) في نص ابن عرفة سُبقت هذه الكلمة بإشارة (. .) وهي ترمز إلىٰ كلمة (نقل).

(٤) في (جـ): مجنون. وهو تحريف، والمراد محمد بن سحنون الإمام المشهور في المذهب المالكي (٢٠٢-٢٥٦هـ) وأبوه سحنون صاحب المدونة، قيل: لم يك في عصره أحذق بفنون العلم منه، جلس مجلس أبيه بعد موته (الديباج المذهب لابن فرحون ٢/ ١٦٩-١٧٣، شجرة النور الزكية ٧٠).

(٥) وذلك في روايته عنه من سماع أشهب وابن نافع، نقلها أبو الوليد بن رشد في البيان والتحصيل ٢/ ٥٧٥.

(٦) في (ب): في السرية.

(٧) نقل ذلك في كتابه المختصر الكبير ١/ ٢١٣ ب، وابن عرفة هو محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الوَرْغَمّي التونسي المالكي، أبو عبد الله (٧١٦-٨٠٣هـ) فقيه أصولي، تولىٰ إمامة الجامع الأعظم بتونس، وتوفي بها، له مصنفات في الفقه المالكي والفرائض والقراءات والمنطق، يقال له: شيخ الإسلام بالمغرب، (الضوء اللامع ٩/ ٢٤٠-٢٤١، البغية ١/ ٢٢٩-٢٣٠، شذرات الذهب ٧/ ٣٨، معجم المؤلفين ١١/ ٢٨٥).

ضعيف؛ لِما فيه من الخروج عن الأصل لغير[١] ضرورة][٢]. وقد يجب النصبُ علىٰ المفعول معه لمانعٍ يمنع من العطف، معنويًّا كان، كقولك لمَن ينهىٰ عن القبيح ويأتيه: (لا تنه عن القبيح وإتيانَه)[٣] بالنصب، فلو عطف لكان المعنىٰ: لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، ومثلُه: (مات زيدٌ وطلوعَ الشمس).

(و) قولُ المصنف: (استوىٰ الماءُ والخشبةَ) فـ(الخشبة) مفعول معه؛ لأنه اسم منصوب[٤] ذُكر لبيان مَنْ صَاحَبَ معمولَ الفعل في الاستواء الذي هو الارتفاع، مثل: (استوىٰ علىٰ راحلته) أو القيامُ، مثل: ﴿...فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾،[٥] ولو عُطف لم يصحّ[٦] المعنىٰ؛ لأنَّ الخشبة[٧] لا ترتفع، ولا تقوم من محلها،[٨] إذ

---

(١) في (جـ): بغير.

(٢) ساقط من (أ) وقد جعل ابن عصفور نحو هذا مِمَّا يستوي فيه الوجهان (شرح الجمل ٢/ ٤٥٤)، وترجيح العطف في التسهيل ١٠٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣.

(٣) الحديث عن هذا المثال في شرح القطر ٢٣٢، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٧٨.

(٤) في (ب): منسوب.

(٥) ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ...﴾ ٢٩ الفتح ٤٨.

(٦) في (جـ): تصح.

(٧) في (أ): إذ الخشبة.

(٨) بيان ذلك في شرح الملحة ١٨٨، وشرح الرضي ١/ ١٩٦، وخالف في ذلك ابنُ عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٥٥، فأجاز النّصبَ والعطف.

هي كما قال أستاذنا[١]: «مقياس يَعرِف[٢] قدرَ[٣] ارتفاع الماء وقت زيادته».[٤]

ولا يُعرف هنا مجيء (افتعل) بمعنىٰ[٥]: (تفاعل) [حتىٰ][٦] يُحْمَلَ المثالُ عليه، ويَصِحَّ العطف.

أو صناعيًّا[٧]، ومنه: (قمت وزيدًا) و(مررت بك وزيدًا)، فلو عَطَفَ (زيدًا) في المثالين لم يستقم صناعةً، إذ يلزم في المثال الأوّل العطفُ علىٰ الضمير المرفوع المتصل من غير / [٢٤٣/ ب] توكيده بضميرٍ منفصلٍ[٨] أو فاصلٍ مّا – وفي المثال الثاني العطفُ علىٰ الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وذلك لا يجوز

---

(١) الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٠٢.

(٢) كذا في جميع النسخ الست، والذي عند شيخه: (يُعرَف به) بزيادة (به)، وسقطت من إحدىٰ نسخ كتابه، ولعلها التي اعتمدها الشارح.

(٣) في (ب): مقدار.

(٤) وذكر ذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٦.

(٥) في (ب): لمعنىٰ.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) عطفٌ علىٰ قوله قبلُ: «لمانعٍ يمنع من العطف، معنويًّا كان...».

(٨) في (ب): منفصلة. وذلك في كشف المشكل ١/ ٤٥٦، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٤٩٨-٤٩٩، والمقرب ١/ ١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٣.

عند البصرية فيهما[١]، وهو الأصح[٢]، وأمّا علىٰ مُقَابِلِه[٣] فيترجح النصب علىٰ العطف، كما يترجح النصب علىٰ المفعول معه في نحو: (كن أنت وزيدًا كالأخ) من جهة المعنىٰ، إذ لو عطف (زيد) علىٰ ما قبله[٤] لكان الأمر متوجهًا إليه أيضًا، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبَك بأن يكون معه كالأخ، كذا في (شرح القطر) لمصنفه،[٥] قال بعض المتأخرين من شرّاحه:[٦] «ومقتضىٰ هذا التعليل وجوب النصب، لا رجحانُه، وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهرُ كلامِه أنه من عطف المفردات، وفيه نظر؛ إذ شرط عطف المفرد علىٰ مثله صلاحيةُ المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل، وهو هنا غير صالح لذلك، إذ لو باشره للزم أن يكون فعلُ الأمر رافعًا للظاهر، وهو ممتنع ولهذا قدّر ابنُ مالك في نحو: ﴿...ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٧] فعلًا محذوفًا، أيْ:

---

(١) يقصد في العطف بالرفع وبالجر علىٰ الضمير، وقد مضىٰ تخريج الأول، وأما الثاني فقد ذكر ذلك أيضًا الفرّاء من الكوفيين (معاني القرآن ٣/ ١٧٨)، وأجاز في موضع آخر العطف. (معاني القرآن ٢/ ٧١). وقد سبق في باب العطف تفصيل القول فيه في صـ١٠٦٢-١٠٦٤.

(٢) ذكر الرضيّ أن جمهور النحاة علىٰ أن النصب مختار هنا؛ لا أنه واجب، وذلك مبني علىٰ أن العطف علىٰ الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل قبيح لا ممتنع، (شرح الرضي ١/ ١٩٦)، والمسألة مبنية علىٰ الخلاف في صحة العطف ومنعه، وقد تقدم الكلام عليه في صـ١٠٦٢-١٠٦٤.

(٣) وهو القول بتجويز العطف في كلتا الصورتين.

(٤) في (أ) و(ب): مقابله.

(٥) في صـ٢٣٢.

(٦) وهو الفاكهي، وقوله في ٢/ ٣٢.

(٧) ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ...﴾ ٣٥ البقرة ٢، ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ...﴾ ١٩ الأعراف ٧.

(وَلْيَسْكُنْ)[(١)]. وأقرّه عليه في (المغني)[(٢)]، بل تابعه عليه في الأوضح»[(٣)]. انتهىٰ.

وقد يجاب بأنه لا حاجة إلىٰ [هذا][(٤)] التقدير، ولا يَرد ما ألزمه، لأنهم يغتفرون في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع.[(٥)]

ويستوي النصب والعطف في نحو: (سرت والنيلَ)، و(أنا سائر والنيل)[(٦)].

تتمّات:

الأولىٰ: لِمَا بعد المفعول معه من خبرِ ما[(٧)] قبله، أو حالٍ ما له متقدِّمًا في الأكثر،[(٨)] فتقول في الخبر: (كنتَ أنت وزيدًا كالأخ) ولا تقل: (كالأخوين) لِما مرّ، وتقول في الحال: (جئت وهندًا ضاحكًا)، ولا تقل: (ضاحكين) إلّا علىٰ قلّةٍ

---

(١) سبق ذكر ذلك وتفصيله في صـ١٠٦٢-١٠٦٤.

(٢) ٢/ ٥٧٩.

(٣) ٣/ ٣٩٧.

(٤) سقطت من (جـ).

(٥) وهذا الجواب في التذييل ٤/ ١٧٦ ب، وهي قاعدة نحوية تجدها في المغني ٢/ ٦٩٢-٦٩٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨-٤٤٢، ومن تطبيقاتها في باب العطف ما في الكتاب ١/ ١٨٢-١٨٣، المقتضب ٤/ ١٦٢-١٦٤، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٢، شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٨٠-٨٨٢.

(٦) كذا قال، وهو وهم، فهذان المثالان مِمّا يجب فيه النصب؛ لأن العطف فيهما ممتنع لعدم جواز العطف علىٰ الضمير المتصل والمستتر المرفوع دون تأكيده أو وجود فاصل. (شرح القطر ٢٣٢) وقد ذكر هو ذلك قريبًا، فهو ملزم بالتناقض، ومَن أجاز العطف علىٰ قلة جعل النصب هنا راجحًا، والعطفَ مرجوحًا. (أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣-٢٤٥) ولم يقل أحد بالتساوي.

(٧) كأنها في بعض النسخ: (لما). ولا يستقيم عليها الكلام. والذي أثبتّه هو الموافق لما في (التسهيل)، وهو الذي يستقيم به المراد.

(٨) نحو ذلك في التسهيل ١٠٠، ولفظ الشارح يشبهه. وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة.

فيهما،[١] وبالأوّل جزم[٢] / [٢٤٤/ أ] ابن كيسان،[٣] حيث قال: إلا مطابقةَ الأوّل فقط، وهو القياس، وخصوصًا في نحو: (كان زيدٌ ومؤدبَه كالعبد).[٤]

الثانية: لا يتقدم المفعولُ معه على عامله، ولا على معمول عاملِه المصاحب له، فلا يقال: (والخشبةَ استوى الماءُ)، ولا (استوى والخشبةَ الماءُ)؛[٥] لأن أصل هذه الواو العطفُ، فروعي هنا، خلافًا لابن[٦] جني في إجازته

(١) أجاز ذلك الزجاجي وقال: ومن كلام العرب: (كان زيد وعمرًا كالأخوين) و(كنت ومحمدًا كالأخوين) (الجمل، ٣١٧)، ومثّل بنحو ذلك الصيمري في التبصرة ١/ ٢٥٦، والعكبري في اللباب ١/ ٢٨١، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٤٩، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٢، والعمدة وشرحها ١/ ٤٠١، وصرح بالجواز على قلة ابن مالك في التسهيل ١٠٠، وعزاه في الشرح ٢/ ٢٦٣ للأخفش، ونحوه في شرح الرضي ١/ ١٩٨، والارتشاف ٢/ ٢٩٣.

(٢) في (أ): والأوّل جزم به.

(٣) عزي إليه ذلك في التسهيل ١٠٠، وشرحه ٢/ ٢٦٣، وشرح الرضي ١/ ١٩٨، والارتشاف ٢/ ٢٩٣، والتذييل ٣/ ١١ أ، وشرح القطر ٢٣٤، والهمع ٣/ ٢٤٦، وابن كيسان النحوي ٢٩٧، واختاره أبو حيّان (الارتشاف ٢/ ٢٩٣، وابن هشام في الجامع ١١٤-١١٥، وشرح القطر ٢٣٣-٢٣٤).

(٤) وذلك لفساد المعنى لو قال: (كالعبدين) وقد نص على ذلك في هذا المثال الدماميني في تعليق الفرائد ٥/ ٢٨٩.

(٥) ذلك في الأصول ١/ ٢١١، وشرح الملحة ١٨٧، وأسرار العربية ١٨٥، واللباب للعكبري ١/ ٢٨٢، شرح المفصل ٢/ ٤٨، والمقرب ١/ ١٥٩، والملخص ٣٨١، وحكى ابن عصفور الإجماع على منع التقديم على الفعل، وأما التوسط فذكر أن فيه خلافًا. (شرح الجمل ٢/ ٤٥٤) ونحوه في التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧٩-٢٨٠، وشرح الرضي ١/ ١٩٥، والارتشاف ٢/ ٢٨٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨.

(٦) في (ب): ابن.

الثاني؛[١] متمسِّكًا بأنه قد جاء ذلك في العاطفة، كقوله:

ألا يـــا نَخْلَـــةً مـــن ذَاتِ عِـــرْقٍ عليـــكِ ورحمـــةُ اللهِ السَّـــلامُ[٢]

وقد سُمِعَ ذلك من كلامهم، قال الشاعر:[٣]

جَمَعْـــتَ وفُحشًـــا غِيبـــةً ونَمِيمـــةً خِصَـالًا ثلاثًـا لَسْـتَ عَنْهـا بمُرْعَـوِي[٤]

وشُبهتاه واهيتان:[٥] فأمّا[٦] الأولىٰ فلأن وقوع مثله في الواو العاطفة شاذٌّ، أو

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٣-٣٨٤، ونقل ذلك عنه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٥، وابن مالك في التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٠، وقد نبّه الشاطبي في شرحه الألفية ١/ ٣٢٤-٣٢٥، أن ابن جني لا يجيزه بإطلاق، وإنما تجويزه له في الخصائص خاصٌّ بضرورة الشعر... وما ذكره الشاطبي حق، فإن ابن جني ذكر في مقدمة فصل التقديم والتأخير أنَّ منه ما هو قياس، ومنه ما هو خاص بالضرورة، ومنه التقديم في باب المفعول معه.

(٢) في (ب): والسلام. وقد سلف تخريج البيت في صـ١٥٧٦.

(٣) وهو يزيد بن الحكم الثقفي شاعر متقدم، معاصر للفرزدق والحجاج، وله معهما أخبار (الأغاني ١٢/ ٢٨٩-٣٠٠، والخزانة ١/ ١١٣-١١٧) والبيت في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون ٣/ ٢٧٧) ويعزىٰ لزيد بن عبد ربه.

(٤) في (ب): بمرعىٰ.

والبيت من الطويل، ويروىٰ: (ثلاث خصال) و(خلالًا ثلاثًا) ويروىٰ: (جمعت وبُخلًا) وهو في الأصول ١/ ٣٢٦، والبصريات ١/ ٢٩٢، والخصائص ٢/ ٣٨٣، والأغاني ١٢/ ٢٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨٠، شرح الرضي ١/ ١٩٥، والمساعد ١/ ٥٤١.

(٥) في (أ) و(ب): واهيتا.

(٦) في (جـ): أما.

مخصوص؛ بالضرورة؛ فلا يقاس عليه.[١] وأمّا الثانية فالبيت من العطف، لا من المفعول معه، وعلىٰ ذلك خرَّجه أكثر النحاة.[٢]

الثالثة: وهي تنبيه في (المغني): يَضعف النصبُ أيضًا في: (ما أنت وزيدًا)، و(كيف أنت وقصعةً[٣] من ثريد).[٤] والنصب فيهما[٥] علىٰ هذا بتقدير (تكون) مضمرًا،[٦] وليس ناقصًا.[٧] والعطف فيهما هو الأرجح عند العرب؛[٨] لأنه

---

(١) ذكر قريبًا من ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٥٤، وهو أيضًا في شرح الرضي ١/ ١٩٥، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٦٦.

(٢) كابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وعزاه فيه لأكثر النحويين، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٨، وكذا في تعليق الفرائد ٥/ ٢٦٦.

(٣) في (ب): وقطعة.

(٤) وذلك لعدم تقدُّم فعلٍ أو اسمٍ بمعناه.

(٥) في (ب): فيهن.

(٦) في (أ) و(ب): مضمرة. وما أثبته أحسن لموافقته قولَه بعدُ: (ناقصًا)، وتقرير ما ذكر الشارح في الكتاب ١/ ٣٠٣-٣٠٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٥٨-٢٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٨٠ ب، المفصل ٥٩، التسهيل ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٠، وذكر الزجاج أنه يجوز في ذلك تقدير مصدر (الملابسة)، الجمل ٣١٨، ونحو في كشف المشكل ١/ ٤٥٦، والتسهيل ٩٩، وأجاز السيرافي وابن خروف أن الناصب فعل مضمر، هو (لابَسَ). التسهيل ٩٩، وشرحه ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٧) أي: أنّ (كان) المضمرة فعل تامٌّ غير ناقص، وذكر أبو حيّان أنا أبا علي قد نصّ علىٰ ذلك قال: وهو اختيار أبي علي الشلوبين وأبي عمرو بن تقي (التذييل ٣/ ٦ ب) ونصّ الأزهري علىٰ نقل ذلك عن أبي علي (التصريح ١/ ٣٤٣)، واختاره الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٣٢، واختار المرادي أنها الناقصة (توضيح المقاصد ٢/ ٩٩)، وأجاز الدماميني الأمرين (تعليق الفرائد ٥/ ٢٧٥). والخلاف مبيَّنٌ في الهمع ٣/ ٢٤٣.

(٨) ذكر سيبويه أن النصب في نحو هذا قليل في كلام العرب. (الكتاب ١/ ٣٠٣) وانظر ١/ ٢٩٩.

الأصل، وقد أمكن بلا ضعفٍ. والله أعلم.

(وأمّا خبر (كان) و) خبر (أخواتها) أيْ: نظائرها من الكلمات التي تعمل عملها، وأُطلق عليها هذا اللفظ لتشابه الإخوة غالبًا، ففيه استعارة تصريحية، وهي إطلاق اسم المشبَّه به على المشبه،[١] نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٢]، و(لا يزال بعباده لطيفًا)، و(ظَلّ الحاسد كظيمًا).

(و) أمّا (اسم (إنَّ)) نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾[٣] (و) اسم[٤] (أخواتها) أيْ: نظائرها والكلمات التي تعمل عملها، وفيه ما عرفتَ آنفًا، / [٢٤٤/ ب] نحو: (لعل الحبيبَ قادمٌ) و(ليت العدوَّ نادمٌ)، ثم ذكر جواب (أمّا) مقرونًا بالفاء، فقال (فـ) لم أترجم لهما في المنصوبات؛ لأنه ([قد][٥] تقدم ذكرهما) أي: خبر (كان) وأخواتها،[واسم (إنّ) وأخواتها][٦] إجمالًا على وجه الاستطراد (في) باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر من أبواب (المرفوعات)، حيث قال في الأول: «فأمّا (كان) وأخواتها فإنها ترفع الاسمَ وتنصب الخبر» وفي الثاني: «وأمّا (إنّ) وأخواتها فإنها تنصب الاسم، وترفع

---

(١) في (ب): المشبهة، وهذا التقرير في الفوائد الشنوانية ١٩٨ ب، ٢٠٥ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٣.

(٢) من آيات كثيرة في القرآن، منها ٩٦ النساء ٤.

(٣) ٣٦ النساء ٤.

(٤) تكررت هذه الكلمة في (ب).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

الخبر»؛ فأغنىٰ(١) عن إعادة ذكرهما هنا تفصيلًا.

تنبيه:

(أخواتها) بالجر في الموضعين عطفٌ علىٰ (كان) و(إنَّ)، وليس المعنىٰ في خبر (كان) واسم (إن) علىٰ العلمية الجنسية،(٢) بل المراد: خبرٌ واسمٌ لهما زيادةُ تعلقٍ بـ(كان) و(إنّ)؛ فلم يلزم العطفُ في الموضعين(٣) علىٰ جُزء العلم(٤)، ولا عودُ الضمير علىٰ جزء الكلمة.

وتقديرنا مع المعطوف لفظَ (خبر) و(اسم) في الموضعين(٥) لبيان المعنىٰ، لا لأنه مقدرٌ عطفًا علىٰ المضاف السابق أعني (خبر) و(اسم) أقيم مقامَه المضافُ إليه بعد حذفه(٦)، كما هو مشهور(٧) أو لم يُقَمْ، بل أُبقي علىٰ جرّه، علىٰ ما يراه سيبويه من إبقائه علىٰ إعرابه [بعد](٨) حذف المضاف(٩)؛ لأنه في الوجهين لا

(١) في (ب): فاثني.

(٢) أي ليس المراد أن كلمة: (خبر (كان)) و(اسم (إن)) علمٌ جنسيٌّ لهذين البابين.

(٣) وهو قوله: (وأخواتها)، في (باب (كان)، و(باب (إنّ).

(٤) وهو (كان) وحدها، و(إنّ) وحدها من (خبر (كان)) و(اسم (إن)).

(٥) وهو قوله قبلُ: (وخبر أخواتها) و(اسم أخواتها).

(٦) وذلك علىٰ رفع كلمة (أخواتها) في الموضعين. مع أن الشارح قد نصّ من قبلُ علىٰ أن (أخواتها) مجرورة.

(٧) إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فهل يأخذ المضاف إليه حكم المضاف، أو يبقىٰ مجرورًا، المشهور الأوّل -كما ذكر الشارح-.

(٨) سقطت من (أ) و(ب).

(٩) في كلامه ما يفيد الرأي الأوّل. (الكتاب ٣/ ٢٦٩).

يلائمه تثنية ضمير (ذكرهما)،[١] بل كان اللائق الإتيانَ بضمير المؤنثة الغائبة لجماعة الخبرين والاسمين[٢]، كما نبّه عليه أستاذنا.[٣] رحمه الله.

(وكذلك) التقدمِ الواقعِ لخبر (كان) واسم (إن) في بابهما من المرفوعات [(التوابعُ) أيْ: تقدُّمُها الواقعُ في أبوابها من جملة المرفوعات، (فـ)][٤] لم أترجم[٥] [لها][٦] أيضًا في المنصوبات؛ استغناءً بذكرها مفصلةً في تلك الأبواب التي أوّلُها بابُ النعت - عن إعادتها هنا؛ حيث (قد تقدمت[٧] هنالك).[٨]

وبهذا ظهر[٩] لك أنَّ قوله: (فقد تقدمت هنالك)[١٠] تصريحٌ / [٢٤٥/أ] بوجه الشبه،[١١] ولا يضرُّ فيه الاختلافُ بالإجمال والتفصيل[١٢] -كما أشرنا

---

(١) في قول الآجرومي، (فقد تقدم ذكرهما).

(٢) لأنَّ الضمير حينئذ سيكون عائدًا علىٰ أربعة أشياء، هي خبر (كان)، وخبر أخواتها، واسم (إن) واسم أخواتها، بل ربما تكون أزيد من أربعة، وذلك بالنظر إلىٰ التعدد في (الأخوات).

(٣) في (جـ): الأستاذ، ويعني الشنواني وقوله هذا في الفوائد الشنوانية ٢٠٤ ب، ٢٠٥ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٢-٦٢٣.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) في (ب): أترجح.

(٦) سقطت من (جـ).

(٧) في (ب): قدمت.

(٨) في نسخ الآجرومية الثلاث: (هناك).

(٩) في (ب): يظهر.

(١٠) في (جـ): هناك.

(١١) في (جـ): التشبّه.

(١٢) في (ب): وتفصيل.

إليه- لأنَّ المراد التشبيه في مطلق التقدُّم. فمثال تابع المنصوب المقصود بالذات هنا نعتًا: (رأيت زيدًا العاقلَ)، وتوكيدًا: (رأيت زيدًا نفسَه)، ونسَقًا: (رأيت زيدًا وعمرًا)،(١) وبدلًا: (رأيت زيدًا أخاك).

وقد مرّ(٢) بيان ترتيبها عند الاجتماع. والله أعلم.

---

(١) هنا يبدأ سقط من نسخة (جـ) بمقدار ورقة واحدة، وسأقابل الساقط على بديلتها (ز).

(٢) في صـ٨١٥-٨١٦.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[المخفوضات][١]

ولمّا قدَّم المصنفُ[٢] أنَّ أنواع الإعراب أربعة، رفع، ونصب، وخفض، وجزم، وذكر أنَّ المعرب لا يكون إلّا من نوعي الأفعال والأسماء، وذكر أنَّ المعرب من الأفعال يدخله منها: [ثلاثة أنواع: الرفع، والنصب، والجزم، وأنَّ المعرب من الأسماء يدخله منها][٣] أيضًا ثلاثة أنواع: رفع، ونصب، وخفض، وقدَّم أقسام المعرب من الأفعال مرفوعة، ومنصوبة، ومجزومة، وأتبعها بقسمين من معربات الأسماء وهي المرفوعة، والمنصوبة - شرَع يتكلم علىٰ القسم الثالث منها، وهي المخفوضة، وبه[٤] ختم الكتابَ، فقال:

(**باب**) بيان أقسام (**مخفوضات الأسماء**) وبيانِ الخافض لها. والإضافةُ في (مخفوضات الأسماء) بيانيَّة؛[٥] إذْ لا يُخْفَض إلا اسمٌ، حقيقةً، أو تأويلًا.

تنبيه:

(الخفض) مِن عبارات[٦] الكوفيين، و(الجرّ) من عبارات البصريين -كما

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في صـ١٦٧.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (أ): وبها.

(٥) نبّه علىٰ ذلك الشيخ خالد في شرح الآجرومية ٩٦، وعبد الملك العصامي في شرحه للآجرومية ٦٩/أ.

(٦) في (ب): العبارات.

نبّه عليه ابنُ الخباز[١]- فمِن هنا عبّر عنه جماعةٌ كالمصنف بـ(المخفوضات)،[٢] وبعضُهم عبّر بـ(المجرورات).[٣] وهي ما -أيْ [اسم][٤]- اشتمل علىٰ علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، وعلامته الجرّ، كان بالكسرة، أو الفتحة، أو الياء، لفظًا أو تقديرًا، وإنّما قُيِّد بالحيثية المذكورة؛ لأن الجرّ ليس علامةً لذات المضاف إليه، بل من حيث كونُه / [٢٤٥/ ب] مضافًا إليه.[٥]

(المخفوضات) أيْ: جنسها، وماهيتها، أو كلها وجميعها، من حيث هي -صادقةٌ أو مشتملةٌ (علىٰ ثلاثة أقسام)[٦] صِدْقَ أو اشتمالَ الكلّ[٧] علىٰ أجزائه، أو

---

(١) في (ب): الحيّان. وكلام ابن الخباز في الغرة في شرح اللمع ١٠/ب قال: ولا مشاحّة في الاصطلاح. ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٤، ومثله في ذلك العكبري في اللباب ١/ ٣٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٧.

(٢) كابن كيسان في الموفقي ١١٠، والزجاجي في الجمل ٦٠.

(٣) كالفارسي في الإيضاح ٢٦٤، وابن جني في اللمع ١٢٧، وابن بابشاذ في المقدمة المحسبة وشرحها ٢/ ٣٣٠، والزمخشري في المفصل ٨٢، وابن الحاجب في الكافية ١٢١، ومنهم من عبر بالمصطلحين كابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٠٨، ٤٣٠، وقال في الموضع الأوّل منهما: وقولي: جرّ، وخفض بمعنىٰ واحد. ونقل الزجاجي أن بعض البصريين يسميه خفضًا كالكوفيين. (الإيضاح في علل النحو ٩٣).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وأصل التعريف لابن الحاجب في كافيته ١٢١، والزيادة عليه وشرحه في الفوائد الضيائية ٢/ ٣، ونحوه عند شيخه في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٤.

(٦) أوردها الشارح علىٰ أن كلمة (علىٰ) من المتن بدليل نقده الآتي لها، والذي في ثلاث النسخ المطبوعة المحققة للمتن وكلّ ما طالعته من الشروح لا ترد كلمة (علىٰ) إلا عند شيخه في شرحه، ومن بعض الشروح سقطت كلمة (أقسام) أيضًا.

(٧) في (أ): لكل.

الكليِّ علىٰ جزئيّاته[١]، ولو أسقط (علىٰ) كان أخصرَ وأظهرَ. ثم مفهوم العدد إنْ اعتبره المصنف[٢] [كان ميلًا منه لقول سيبويه وابن جني والسيرافي بإنكار الخفض علىٰ][٣] الجوار،[٤] والتوهُّم؛[٥] فإنّ سيبويه عبّر عنه بالغلط، وما ورد مِمّا ظاهرُه جواز الجرِّ بالجوار أولىٰ،[٦] أو ميلًا لقول مَن ردّه مع الخفض بالتوهُّم إلىٰ الجرّ بالحرف أو الإضافة،[٧] أو ميلًا لمَن قال:[٨] «التحقيق أنَّ حركة الجوار[٩] ليست إعرابًا، وإنما هي حركة مناسَبة؛ لأنهم قصدوا بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإنْ كان المعنىٰ علىٰ خلاف ذلك، وعلىٰ هذا ففي (خرب) من قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بجرّ (خرب) لِمجاورة (ضب)

---

(١) سبق الحديث عن هذه المصطلحات الأربعة في صـ٤٦-٤٧.

(٢) ومفهوم العدد قد يُقيّد به، وقد لا يُقيّد به، وهو تأويل مشتهر في الأصول، سبق الحديث عنه في صـ٤٩٥-٤٩٦.

(٣) ساقط من جميع النسخ، وأثبته عن (ز) بديلة (جـ).

(٤) في (ب): الجواز. وفي (أ): خرج الجواز. بزيادة كلمة (خرج). والجرُّ بالجوار ثابتٌ في كلام العرب. (الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦، ٤٣٧). وقد عدّه من أقسام المجرورات ابنُ هشام في الشذور وشرحه ٣١٧، ٣٣٠-٣٣٢. والفاكهيُّ في شرح القطر ٢/ ١٦٠-١٦١. وقد سبق الحديث عنه في صـ٦٠، وصـ٨٠٧.

(٥) عطفت في (ب) بـ(أو). والتأويل بالتوهُّم ثابت عند النحويين. (الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١) وقد سبق الحديث عنه في صـ٦٠، وصـ١٠٨٧-١٠٩٢.

(٦) بأن يكون من باب الغلط، أو أن يخرج من باب المخفوضات.

(٧) توضيح المقاصد ١/ ٢٢، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٨٦، التصريح ١/ ٣٠، وقد سبق ذلك في صـ٦٠.

(٨) وهو شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٦-٦٢٧.

(٩) في (ب): الجواز.

ضمةٌ مقدرةٌ منَع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المجاورة». كما أنّ التحقيق في (سابق) من قوله:

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَىٰ ولا سابقٍ[١] شيئًا إذا كان جائيا[٢]

أنه مخفوضٌ بحرفِ جرٍّ مقدر.

وقد ذكر الجرّ بالجوار في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن من (المغني)[٣]، وذكرَ أن الذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت[٤] قليلًا. وفي التوكيد نادرًا، ولا يكون في النسق؛ لأن العطف يمنع التجاور.[٥]

وإنْ لم يعتبره[٦] فليس في كلامه حَصْرٌ يُخرجهما.[٧] ولو سَلَّمناه أمكنَ أنه باعتبار المجرورات المشهورة الكثيرةِ الدَّوران في لسانهم -كما أشار إليه

(١) في النسخ: (سابقًا) وهي رواية في البيت كما سبق بيان ذلك في صـ١٠٨٧، ولكن لا يصح إيرادها هنا؛ لأن الاستشهاد علىٰ التوهُّم، ولا يصدق إلا برواية الجرّ. كما أنها المناسبة لقوله بعدُ: (إنه مخفوض بحرف جر مقدر)، فالصواب ما أثبتُّه، وهو كذلك في (ز) بديلة (جـ).

(٢) سبق تخريج البيت في صـ١٠٨٧.

(٣) ٢/ ٦٨٢-٦٨٥.

(٤) في (ب): اللغت.

(٥) في (ب): الجوار. وما أثبته الموافق لكلام ابن هشام.

(٦) أي: إن لم يعتبر الآجروميُّ مفهومَ العدد، وقد أشار إلىٰ ذلك قريبًا.

(٧) في (أ): يخرجها. والمراد الجر بالجوار، والتوهم.

الشارح[١] - فإنَّ الخفض على[٢] الجوار شاذٌّ غيرُ مقيس، كالتوهم في العطف. والله أعلم.

قسم (مخفوض بالحرف) قدّمه؛ لأنَّ / [٢٤٦/ أ] الخفض بالحرف هو الأصل.[٣] (و) قسم (مخفوض بـ) سبب (الإضافة) أو فيها، كانت لاسم، أو لوصف، وإنما حملناه على هذا؛ لأنَّ ظاهره أنَّ الإضافة عاملةٌ في المضاف إليه[٤] -كما هو أحدُ ثلاثة أقوالٍ في الجارّ للمضاف إليه- لكنه ضعيفٌ عندهم، بل قال الرضي:[٥] إنه ليس بشيء؛ لأنه إنْ أراد بها [كونَ الاسم مضافًا إليه فهذا المعنى هو المقتضي للإعراب، والعاملُ ما به يتقوَّم المعنى المقتضي، وإنْ أراد بها][٦] النسبةَ التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل

(١) يعني خالدًا الأزهري، وكلامه في شرحه الآجرومية ٩٦، حين وصف المخفوضات التي ذكرها الآجرومي بأنها (المشهورة).

(٢) هنا ينتهي السقط الذي في (ج) وأوله في صـ١٦٤١ .

(٣) في (ب): الاسم.

(٤) وهذا رأي أبي حيّان. (النكت الحسان ١١٧)، وعزاه الأزهري للسهيلي (التصريح ٢/ ٢٥)، وعزاه السيوطي للأخفش (الهمع ٤/ ٢٦٥) وكذا في شرح الفطر للفاكهي ٢/ ١٧٩، وأورده ابن الحاجب دون عزو في شرح المفصل ١/ ٤٠٠، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٢، وشرح الرضي ١/ ٢٥، ١/ ٢٧٢، وسيعزوه الشارح للأخفش في صـ١٦٥٢.

(٥) في شرح الكافية ١/ ٢٥، بتصرف يسير.

(٦) ساقط من (أ) و(ب).

والمفعول أيضًا النسبةَ التي بينها[١] وبين الفعل -كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعلُ.[٢] انتهىٰ.

والقول الثاني: أن العامل الحرفُ المقدَّر، وهو (مِن)، أو اللام.[٣] واختاره ابن الحاجب،[٤] ووجّهه الرضي[٥] بأن القائل به نظر إلىٰ أنّ معناه في الأصل هو المقوِّم[٦] للإضافة بين الفعل والمضاف إليه[٧]؛ إذ أصل (غلام زيد): غلام حصل

---

(١) كذا في جميع النسخ الستّ. والذي عند الرضي في المطبوع والمحقق: (بينهما) يريد الفاعل والمفعول، ولعله أظهر.

(٢) سبق ذكر رأيه وتخريجه في صـ٥٠٦.

(٣) عزاه أبو حيّان للزجاج (الارتشاف ٢/ ٥٠١، التذييل ٤/ ٦٨ ب) وكذا في المساعد ٢/ ٣٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ٨٤، وعليه ظاهر كلام الزمخشري في المفصل ٨٢، ونص علىٰ ذلك شارحه ابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٤٠١، وهو رأي الشنتريني في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٠، واختاره ابن يعيش (شرح المفصل ٢/ ١١٧)، وأورده ابن عصفور دون عزو في شرح الجمل ٢/ ٧٥، وكذا في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣١، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨٨٦، وشرح الرضي ١/ ٢٧٢.

(٤) عزي إليه اختيار ذلك في الهمع ٤/ ٢٦٥، وصريح كلامه مخالف ذلك، فقد قال عن هذا القول: إنه لا يقوىٰ، وقال: إن إضمار الحرف ضعيف بعيد، والمعنىٰ علىٰ تقدير الحرف غير مستقيم (شرح المفصل ١/ ٤٠١).

(٥) في شرح الكافية ١/ ٢٥.

(٦) في (ب): التقدم، وفي كلام الرضي هو الموقع المقدم، كما سترىٰ.

(٧) في شرح الرضي: «معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه» ونقل الشارح موافق تمامًا لنقل شيخه في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٨، وذكر محقق شرح الكافية أن قوله (المقدم) وردت في نسخة واحدة فقط، وهي التي اعتمد عليها ناشر النص المطبوع، ويرىٰ المحقق أنها زائدة لا داعي لها. (شرح الكافية: القسم الأوّل ١/ ٧٥).

لزيد، فمعنىٰ الإضافة قائم بالمضاف[١] إليه، لأجل الحرف، ولا يُنكَر [هاهنا][٢] عملُ حرف الجر مقدَّرًا، وإنْ ضعُف مثلُه في نحو (خير) في قول رؤبة[٣] جوابًا لمن قال [له][٤]: كيف أصبحت؟ : (خيرٍ). أيْ: علىٰ خيرٍ؛[٥] وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو يختصّ[٦] بالمضاف إليه، ويتبيّن به[٧]، كما أن نصب [أن][٨] المقدرةِ في نحو:

............أحْضُرَ الوَغَىٰ ....[٩]

ضعيف، فإذا وقع موضعَها[١٠] فاءُ السببية أو واوُ المعية، كما في باب النواصب للمضارع جاز نصبُها مطردًا، وكذا الجرّ بـ(ربّ) المقدرةِ بعد الواو والفاء و(بل) ليس بضعيف. انتهىٰ بغالب لفظه وكل معناه.

---

(١) في (ب): المضاف.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) في (جـ): ربُه.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) المفصل ٢٩١-٢٩٢.

(٦) في (ب): مختص.

(٧) في شرح الرضي: «الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبيّن به»، وأجاز سيبويه إعمال حرف الجر محذوفًا في نحو: (جئتك بدرهم فهلا دينارٍ) (الكتاب ١/ ٢٦٩)، مع أنه قد نصّ علىٰ أن حرف الجرّ لا يُضمر (الكتاب ١/ ٩٤).

(٨) سقطت من (أ).

(٩) سبق تخريج البيت في صـ٣٦٥.

(١٠) كذا في النسخ، وفي شرح الرضي (موقعها).

والقول الثالث: أن العامل المضاف.[١] واختاره ابن مالك[٢] وغيره،[٣] قال الرضي[٤]: ومَنْ قال: إنَّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأَولىٰ، قال: إنَّ حرف[٥] الجر شريعة منسوخة، والمضاف يفيد معناه، ولو كان مقدَّرًا لكان (غلامُ زيد) نكرةً، كـ(غلامٌ لزيد)، فمعنىٰ كون الثاني مضافًا / [٢٤٦/ ب] إليه أنه حاصل له بواسطة الأوّل، فهو الجارّ بنفسه. انتهىٰ. وتسمع كلامًا آخر[٦].

فإن قلت: ما أَوّلْتَ به كلامَ المصنف[٧] لا يفيد تعيين العامل؛ لأن السبب أعمّ من العامل، والعامل لا يلزم أن يَصدُق بأخصِّ[٨] معيَّن[٩].

---

(١) هو رأي سيبويه (الكتاب ١/ ٤١٩).

(٢) شرح العمدة ١/ ٤٨٠، وسبك المنظوم ٩٦ ب، وقال في التسهيل ١٥٥: «المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا له بمعنىٰ (في) إنْ حسُن تقديرها...» وهذا هو تفسير أبي حيّان له (التذييل ٤/ ٦٨ ب) ويحتمله أيضًا كلام ابن مالك في الشرح ٣/ ٢٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٢.

(٣) كابن الخشاب في المرتجل ٢٦١، والأنباري في أسرار العربية ٢٧٩، والخاوراني في القواعد والفوائد ١١٥، والعكبري في شرح اللمع ١/ ١٧١، ٣٩١، وابن الحاجب في شرح المفصل ١/ ٤٠١، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٧٥، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٥، عزاه ابن القواس للجرجاني (شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٣٢) وعزاه أبو حيّان لسيبويه (الارتشاف ٢/ ٥٠١، التذييل ٤/ ٦٨ ب) وكذا في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤١، والمساعد ٢/ ٣٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ٨٤.

(٤) في شرح الكافية ١/ ٢٥ بتصرف يسير جدًّا.

(٥) في (ب): حروف، وما أثبته الموافق لكلام الرضي.

(٦) كررت في (جـ).

(٧) وهو تقديره بأنه المخفوض بسبب الإضافة.

(٨) في (أ): أخص.

(٩) أورد هذا الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢٠٥/ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٨.

قلت: نعم، لكنه بما ذكرنا صار قابلًا لحمله على الراجح، بخلاف ما يتبادر من جريه على المرجوح، على أنه يمكن أن تجعل[(١)] (إضافة) بمعنى (مضاف)، إطلاقًا للمصدر على المفعول.[(٢)] ويأتي تعريف الإضافة لغةً، واصطلاحًا.[(٣)]

(و) قسم (مخفوض بالتبعية) وفي نسخة: (وتابع المخفوض).[(٤)] وهذا القسم زاده الأخفش[(٥)] والسهيلي[(٦)]، ودخل في إطلاقه تبعيَّة النعت، نحو: (بزيدٍ[(٧)] [العاقلِ)، وتبعيَّة التوكيد، نحو (بزيدٍ نفسِه)، وتبعيَّة النسق، نحو: (بزيدٍ][(٨)] وعمرٍو)، وتبعيّة البيان، نحو: (بزيدٍ أبي عبد الله)، وتبعيّة البدل، نحو: (بزيدٍ

---

(١) في (جـ): يجعل.

(٢) هذا الجواب الثاني في الفوائد الشنوانية ٢٠٥ أ، والمواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٨.

(٣) في بابها في صـ١٧٤٦.

(٤) كذا في نسخة (صبحي رشاد)، وهو الموافق لما في شرح الرملي ٢٦٤، وفي نسخة (ج). والذي في نسخة (النيفر) و(عثمان بسبح): (وتابع للمخفوض) وكذا في المتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩٣ ب، والحسني في الدرة النحوية ٣٩ أ، والسنهوري ٧٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٦، وابن جبريل ٥٦ أ، والشربيني ٧٤ ب، والمقسّي ٥٩ ب، والغيطي ٤٣ ب، وما اعتمده الشارح موافق لما في شرح البهنسي ٥١ أ.

(٥) عزي إليه ذلك في شرح الآجرومية للأزهري ٩٦، والهمع ٤/ ١٥٣.

(٦) عزي إليه ذلك في شرح الآجرومية للأزهري ٩٦، وممّن زاده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٦٨، وأبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٢٦، وابن عقيل في شرح الألفية ١/ ١٧، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٤.

(٧) في (جـ): يزيد.

(٨) ساقط من (أ) و(ب).

أخيك) ومثْلِها، والجارّ الاسمُ في الإضافة[١]، والحق أن الجرّ بالتبعيَّة راجعٌ إلىٰ الجر بالحرف، أو إلىٰ الجرّ بالإضافة، وهو رأي الجمهور[٢]، وقد مرّ[٣] أنَّ الصحيح[٤] أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، إلا البدل، فإنَّ العامل فيه مقدرٌ مماثل للعامل في المبدل منه علىٰ هذا.

وكان اللائق بالمصنف إسقاطَ هذا القسم من المجرورات، كما أسقطه من المرفوعات والمنصوبات.

فإن قلت: هلّا أوّلت كلامه بأنَّ الباء فيه سببيةٌ،[٥] والسبب أعمُّ من العامل - كما مرّ في الإضافة[٦]- فإنَّ كلام المصنف مَشىٰ فيها بحسب ظاهره علىٰ قوله. قلتُ: جَعْلُ الإضافة جارَّةً رأيٌ ضعيف انفرد به الأخفش، فأوّلناه[٧]، وهذا رأيٌ له وافقه عليه السهيلي، وعزاه بعضهم لبعض آراء الجمهور؛[٨] فلم نؤوّله.

---

(١) أي: في المجرور بالإضافة، وهذا ترجيح منه لأحد الأقوال الثلاثة السابقة، وهذه الجملة مكانها مضطرب هنا - كما هو ظاهر.

(٢) تقرير ذلك في توضيح المقاصد ١/ ٢٢، شرح الشذور ٣١٧، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٨٦، وشرح القطر للفاكهي ٢/ ١٦٠، وقد سبق للشارح أن ذكر ذلك في صـ٥٨-٥٩.

(٣) في صـ٨١٠-٨١١.

(٤) في (جـ): المصحح.

(٥) في قوله: (مخفوض بالتبعية).

(٦) في صـ١٦٥٠.

(٧) كما تقدم في صـ١٦٤٧.

(٨) في (ب): الجمهر. والذي عزاه للجمهور شيخه الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٣٣.

تنبيه:

قال الشارح:[١] وقد اجتمعت الأقسام الثلاثة في البسملة، وبيانه: أنّ لفظ (اسم) مجرور بالحرف الذي / [٢٤٧/أ] هو الباء، ولفظ (الله) مجرور بإضافة[٢] (اسم) إليه،[٣] و(الرحمن الرحيم) مخفوضان بالتبعية، لأنهما وصفان لـ(الله).

---

(١) يعني الشيخ الأزهري، وقوله في شرح الآجرومية ٩٦، بتصرف يسير، وهو من قبله في أوضح المسالك ١/ ١٤، ومن بعده عند عبد الملك العصامي في شرح الآجرومية ٧٠/أ.

(٢) في (ب): بالإضافة.

(٣) في (ب): الله.

[المخفوض بالحرف][(١)]

ولمّا فرغ المصنف من ذكر تلك الأقسام إجمالًا شرع في ذكرها تفصيلًا، مسقِطًا للقسم الثالث، تنبيهًا علىٰ[(٢)] تقدُّم ما يغني عنه في أبواب التوابع، فقال كما في نسخة: (فأمّا ما يخفض بالحرف)[(٣)]، وفي أكثرها: (**فأمّا المخفوض بالحرف**)[(٤)] أي: بجنسه، ففيه إشارة إلىٰ وجه تسميتها بـ(حروف الخفض)، وتسمّىٰ أيضًا بـ(حروف الجر)؛[(٥)] لأنها تجرّ معاني الأفعال إلىٰ معاني الأسماء، كما قاله ابن الحاجب.[(٦)]

الرضي[(٧)]: الأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) زيد هنا في جميع النسخ الأصول والاحتياطية كلمة (ما) ولا يستقيم الكلام بها.

(٣) لم أجد ذلك فيما راجعته من متون الآجرومية.

(٤) وهو هكذا في النسخ الثلاثة المطبوعة للمتن، وفي المتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩٣ ب، والحسني في الدرة النحوية ٣٩ أ، والسنهوري ٧٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٦، وابن جبريل ٥٦ أ، والرملي ٢٦٦، والشربيني ٧٤ ب، والمقّتي ٦٠ أ، (وفيه: (بالحروف). ولعله تحريف)، والغيطي ٤٣ ب.

(٥) راجع ما تقدم من مصطلحي الجر والخفض في صـ١٦٤٢-١٦٤٣.

(٦) في شرح المفصل ٢/ ١٤٠، بمعناه، ونحو ذلك في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧، وكشف المشكل ١/ ٥٥٢.

(٧) يريد: قال الرضي. وقولُه في شرح الكافية ٢/ ٣١٩-٣٢٠ بتصرف يسير.

سمّي بعض الحروف بحروف الجزم، وبعضها بحروف النصب.[١] انتهىٰ.

والكوفيون يُسمُّونها (حروفَ الإضافة)؛[٢] لأنها تضيف[٣] الفعلَ إلىٰ الاسم، أيْ: توصله إليه، وتربطه[٤] به.[٥] - و(حروفَ الصفات)؛[٦] لأنها تُحدث في الاسم صفةً من ظرفية وتبعيضٍ وغيرهما.[٧] وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات.[٨]

وهي مختصة بالأسماء والدخولِ عليها لمعان في غيرها، فاستحقّت أن تعمل؛ لأنّ كل ما لازَمَ[٩] شيئًا، وهو خارج عن حقيقته، أثّر فيه غالبًا.[١٠] ولم

---

(١) وقال قريبًا من ذلك الحيدرة اليمني في كشف المشكل ١/ ٥٥٢، كما أورده ابن الحاجب نفسه في شرح المفصل ٢/ ١٤٠.

(٢) عزي إليهم ذلك في التذييل ٤/ ١ ب، والمساعد ٢/ ٢٤٥، والتصريح ٢/ ٢، والهمع ٤/ ١٥٣، وكذلك سمّاها المبرد في المقتضب ٤/ ١٣٦، والزمخشري في المفصل ٢٨٣.

(٣) في (جـ): تضعيف.

(٤) في (ب): وتربصه.

(٥) نحو ذلك في المفصل ٢٨٣، وشرحه ٢/ ١١٧، ٨/ ٧، والتذييل ٤/ ١ ب، والمساعد ٢/ ٢٤٥، والتصريح ٢/ ٢.

(٦) عزي ذلك للكوفيين في شرح المفصل ٨/ ٧، والتذييل ٤/ ١ب، والمساعد ٢/ ٢٤٥، والتصريح ٢/ ٢، والهمع ٤/ ١٥٣، وهذه التسمية في كشف المشكل ١/ ٥٧٢.

(٧) التذييل ٤/ ١ ب، المساعد ٢/ ٢٤٥، والتصريح ٢/ ٢، الهمع ٤/ ١٥٣.

(٨) ذلك في شرح المفصل ٨/ ٧، وكشف المشكل ١/ ٥٧٢، والهمع ٤/ ١٥٣.

(٩) في (جـ): لزم.

(١٠) شرح عيون الإعراب ١٨٩، أسرار العربية ٢٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٤، وعنه نقل الشارح القول في الاختصاص والعمل.

تعمل الرفعَ؛ لاستئثار [العُمَدِ][١] به، ولا النصبَ؛ لإيهامه[٢] إهمالَها،[٣] فتعين الجرّ.[٤]

واعلم أن حروف الجر المشهورة عشرون حرفًا مشتركة في جرّ الاسم: فأمّا (خلا) و(عدا) و(حاشا) فإنّ حكمها[٥] تقدم في الاستثناء[٦]، والنحاة -غالبًا- لا يتعرضون لأحكامها هنا؛ لذلك.

وأمّا (كي) و(لعل) و(متىٰ) فالجرّ بها غريب:[٧] أمّا (كي) فتجر ثلاثة أشياء:[٨] الأول: (ما) الاستفهامية، كقولهم/ [٢٤٧/ ب] في السؤال عن علّة الشيء: (كيمه؟) بمعنىٰ: (لِمَهْ؟).[٩] الثاني: (أنْ) المصدرية وصلتُها في نحو:

---

(١) في ستّ النسخ: (العمل) ولعله تحريف؛ لأن معناه غير ظاهر، وما أثبته هو الصواب، وهو كذلك في الهمع، وفي شرح الألفية لابن الناظم والتذييل: (العمدة) وفي شرح المفصل: (الفاعل)، وكلها صواب.

(٢) في (ب): لإبهامه.

(٣) فيظن أن الفعل وصل إلىٰ الأسماء بنفسه، ليمتاز السبب الأقوىٰ من السبب الأضعف، والفعل المتعدي من اللازم، (شرح المفصل ٨/ ٨، والهمع ٤/ ١٥٣).

(٤) شرح المفصل ٨/ ٨-٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٤، والتذييل ٤/ ١ب، الهمع ٤/ ١٥٣، وذكر ابن فضال ثلاث علل أخرىٰ. (شرح عيون الإعراب ١٨٩-١٩٠، والأنباري علتين أخريين (أسرار العربية ٢٥٣) ونحو ذلك في شرح اللمع العكبري ١/ ٣٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٢.

(٥) في (ب): حكمهما.

(٦) في صـ١٥٠٣-١٥٢٠.

(٧) كذا قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨١، وابنه في شرح الألفية ٣٥٤، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٨٩، وعنه سينقل كلامه الآتي في الجرّ بالأحرف الغريبة الآتية.

(٨) وذكرها أيضًا كذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ١٩-١١.

(٩) المفصل ٢٩١، وقد سبق الحديث عن ذلك في صـ٣٨٨.

(جئت كي تفعلَ)[١] في أحد الوجهين. والثالث: (ما) المصدرية مع صلتها في قوله:

.... يُرَادُ الفَتَىٰ كَيْمَا يَضُرُّ وينفَعُ[٢]

وهو نادر.[٣]

وأمّا (لعلّ) فتجرّ[٤] في لغة عقيلٍ، ثابتةَ الأوّل ومحذوفَته، ومفتوحةَ الآخر ومكسورته، خلافًا لمَن أنكر الجرَّ بها.[٥] وأمّا (متىٰ) فتجرّ في لغة هذيل بمعنىٰ (من)، أو بمعنىٰ (وَسْط)،[٦] ويحتملهما[٧] قولُهم: (أخرجَها متىٰ كمِّه)، و(أدخلَها متىٰ كمِّه)، أي: (من)، و(وسط).

وعدّ بعضُهم من حروف الجر (ها) التنبيه، وهمزةَ الاستفهام، وهمزةَ القطع إذا جُعلت عوضًا من حرف[٨] الجرّ في القسم.[٩] قال في

(١) في (أ): نفعل.

(٢) سبق البيت وتخريجه في صـ٣٨٩.

(٣) وقد سبق الحديث عن ذلك مفصلًا في صـ٣٨٦-٣٩٣.

(٤) في (ب): فتجرر.

(٥) وهذا أيضًا سبق الحديث عنه في صـ٧٥٢-٧٥٥.

(٦) الأزهية ٢٠٠، المخصص ١٤/ ٦٧، شرح التسهيل ٣/ ١٨٦، الارتشاف ٢/ ٤٦٥، المغني ١/ ٣٣٤-٣٣٥، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ١٥١-١٥٣.

(٧) في (جـ): يحتملها.

(٨) في (ب): من حروف.

(٩) وعلىٰ ذلك ظاهر كلام سيبويه (الكتاب ٤/ ٥٠٠)، والمبرد في المقتضب ٢/ ٣٢٢، والزجاجي في الجمل ٧٢، وكذا في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٢١، وكشف المشكل ١/ ٥٨٢، وشرح ابن=

(التسهيل)[١]: «وليس الجرّ في التعويض بالعوض[٢]، خلافًا للأخفش ومَن وافقه». وذهب الزجاج[٣] والرماني[٤] إلىٰ أنّ (ايمن) في القسم حرفُ جرّ. وشذّا في ذلك.[٥] وعدّ بعضُهم منها الميمَ مثلثةً في القسَم، نحو (مُ اللهِ)، وجعلها في (التسهيل)[٦] بقية[٧] (ايمن)،[٨] قال: «وليست بدلًا من الواو، ولا أصلُها (مِنْ)،

=الحاجب للكافية ٣/ ٩٥٤-٩٥٥، والمقرب ١/ ١٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٨، ٥١٣، وسيأتي تفصيل ذلك قريبًا.

(١) في صـ١٥١.

(٢) في (ب): بالمعوض.

(٣) عزي له ذلك في الارتشاف ٢/ ٤٨٠، والجنىٰ الداني ٥٣٨، والهمع ٤/ ٢٣٨.

(٤) رأيه في شرحه للكتاب ٢/ ٤١ ب، وعزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٤٨٠، والجنىٰ الداني ٥٣٨، والهمع ٤/ ٢٣٨، وذكر الرماني في الموضع السابق أنه لا يلزم الحرفية دائمًا.

(٥) ويُحتمَل أنهما ما شذّا، فهو أيضًا قد يكون قولًا للمبرد، كما في (المقتضب ٢/ ٣٢٩) فقد قال: واعلم أن من هذه الحروف (ايمُ) و(ايمن)... ثم ما لبث أن قال في الموضع نفسه: «وليس بجمع (يمين) ولكنه اسم موضوع للقسم... وصرح في موضع آخر بأنها اسم (المقتضب ٢/ ٨٨) وقد يكون أراد بالحرف في الموضع الأوّل الاسم، وهذا ما يوافق قولَه الثاني، ويوافق ما عنون به الفصل.

(٦) في صـ١٥١.

(٧) في (ب): بقيته.

(٨) وهو رأي المبرد (المقتضب ٢/ ٣٣٠)، والصيمري (التبصرة ١/ ٤٤٨)، وابن جني (سر الصناعة ١/ ١١٦) ونقله ابن عصفور عن بعض النحويين (شرح الجمل ١/ ٥٢٤) وقال الزجاجي: إنها لغة في (ايمن) (الجمل ٧٤)، وعزا ذلك أبو علي لبعض النحويين (العسكرية ١٧٤)، ونقل أبو علي عن ابن السرّاج أنها محذوفة من: (من الله)، (العسكرية ١٧٥).

خلافًا لمَن زعم ذلك»[١]. وذكر الفرّاء أن (لات) قد تجرّ الزمانَ،[٢] وقرئ: ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾،[٣] وردّه في (المغني)[٤] بما فيه تكلُّفٌ[٥] وشذوذ.

وزعم الأخفش أنَّ (بله) حرف جرّ بمعنىٰ (من).[٦] والصحيح أنها اسم[٧].

---

(١) وزاعم ذلك الزمخشري في المفصل ٣٤٦، ونقله ابن يعيش عن بعض النحويين (شرح المفصل ٨/ ٣٥) وعدّ سيبويه من حروف الجر الخاصة بالقسم (مِنْ)، و(مُن) ولا تكون إلا قبل كلمة (ربي) (الكتاب ٣/ ٤٩٩) ونحوه في التبصرة ١/ ٤٤٦، وشرح عيون الأعراب ١٩٠، قال المبرد: «أبدل (من) من الباء التي في قولك (بالله لأفعلنّ، وبربي لأفعلن) كما تقول: فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء علىٰ (في) وكذلك دخلت (من) علىٰ الباء» (المقتضب ٢/ ٣٣٠) وقيل: إن أصل الميم الواو. (شرح المفصل ٨/ ٣٧).

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٩٧-٣٩٨، وليس هذا رأيًا خاصًّا به، فهو مذكور عند كثير من الأئمة. (حروف المعاني للزجاجي ٦٩، المسائل المنثورة ١٠٧، سر الصناعة ٢/ ٥١١، وعزاه فيه إلىٰ الجماعة إلا المبرد والأخفش، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٢٠٩، مفتاح الإعراب ١٠٥، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ١٦٤، تذكرة النحاة ٣١١، وعزاه الأنباري لبعض الكوفيين (منثور الفوائد ٣٧)، وعزاه أبو حيّان للفراء (الارتشاف ٢/ ١١١)، والخفض بها مذكورٌ في الجنىٰ الداني ٤٩٠، الدر المصون ٥/ ٥٢٣، المغني ١/ ٢٥٥، تخليص الشواهد ٣٠٢، ٣٠٤، وقال الزجاج: إنّ كسر ما بعدها شاذ شبيه بالخطأ، ولم يروه سيبويه ولا الخليل. (معاني القرآن ٤/ ٣٢١) وقال أبو حيّان: إن البصريين لا يعرفون الخفض بها. (الارتشاف ٢/ ١١٢).

(٣) ٣ ص ٣٨، وقراءة الكسر لعيسىٰ بن عمر، وهي في (إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٣) وقال: إن المثبت عنه قراءة النصب، وانظر المحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٤، والدر المصون ٥/ ٥٢٣.

(٤) ١/ ٢٥٥.

(٥) في (أ): تكليف.

(٦) رأيه في شرح المفصل ٤/ ٤٩، وشرح الرضيّ ٢/ ٧٠، الارتشاف ٢/ ٤٦٦، والجنىٰ الداني ٤٢٦، ونقله عنه ابن الخباز (نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٢).

(٧) وهو رأي سيبويه، فقد جعلها بمنزلة المصدر. (الكتاب ٤/ ٢٣٢).

وذهب سيبويه إلىٰ أن (لولا) حرف [جرّ][١] إذا وليها ضميرٌ متصل،[٢] في نحو: (لولاك) و(لولاي)، ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها في محل رفع؛ بطريق استعارة ضمير الجرّ لضمير الرفع.[٣]

إذا علمت هذا فاعلم أن المصنف ترك حروف الجر التي يُستثنىٰ بها؛ لذكره لها في باب الاستثناء، وتَركَ (كي) و(لعل) و(متىٰ)؛ لغرابة الجرّ بها، / [٢٤٨/أ] وذكر من [المشهورة[٤] ثمانية عشر؛ لأنه كرّر الباء، وذكر من غير المشهورة][٥] واوَ (رُبّ)، وتَرَكَ من المشهورة (حتىٰ)، وكان ينبغي له [ذكرُها][٦] كغيره[٧] منها، فقال:

(فهو) أي المخفوض بالحرف (ما) أيْ: كل اسمٍ (يُخْفض) إمّا بحرفٍ مشتركٍ بين الظاهر والمضمر، وهو سبعة أحرف، فذَكَرَ منها ما يُخفض (بـ(مِنْ))،

---

(١) سقطت من (جـ).

(٢) في (أ): منفصل.

(٣) سبق تفصيل الخلاف في ذلك في صـ٥٦٧-٥٦٨، وكلامه عن هذه الأحرف كلها يكاد ينقله بنصه عن المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٨٩-١٩٢.

(٤) في (جـ): المشهور.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) في النسخ كلها: (تركها) وهو خطأ ظاهر؛ لأن الآجرومي تركها، كما صرح الشارح بذلك في هذا الموضع وفي صـ١٦٦٩.

(٧) في (أ) و(ب) و(جـ): كغيرها، والصواب ما أثبته عن الاحتياطات، والمراد: وكان ينبغي للآجرومي ذكر (حتىٰ) من حروف الجر، كغيره من العلماء الذين عدّوها منه. وكان يمكن أن تكون كلمة (كغيرها) صحيحة، والمراد بها باقي الحروف التي ذكرها، ولكن يشكل علىٰ هذا كلمة (منها) التي أعقبها بها.

نحو: ﴿...وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾،(١) وتأتي لابتداء الغاية،(٢) مكانًا، أو زمانًا،(٣) أو غيرهما(٤)، نحو: ﴿...مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٥)، ﴿...مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٦)، ﴿...إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾.(٧) - ولبيان الجنس(٨)، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ

(١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ...﴾ ٧ الأحزاب ٣٣.

(٢) الحديث عن هذا المعنىٰ في الكتاب ٤/ ٢٢٤، والمقتضب ١/ ١٨٢، ٤/ ١٣٦-١٣٧، والأصول ١/ ٤٠٩، حروف المعاني ٥٠، الإيضاح العضدي ٢٦٤، واللمع ١٢٨، وهو أشهر معانيها.

(٣) لا يجيز البصريون كونها لابتداء الغاية في الزمان (الجمل في النحو للزجاجي ١٣٩) شرح عيون الإعراب ٢٠٤، شرح الملحة ١٢٦، وعزي استعمالها في الزمان للكوفيين (أسرار العربية ٢٧٢) ونحوه في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٨، وعزي لهم وللمبرد وابن درستويه (شرح المفصل ٨/ ١٠-١١)، وجعل الجرجاني ذلك قليلًا (المقتصد ٢/ ٨٥٤-٨٥٥)، واختار ابن مالك الجواز، ونقل عن سيبويه التصريح بجوازه والتصريح بمنعه. (شرح التسهيل ٣/ ١٣٠).

(٤) وسيأتي لذلك بيان وتمثيل في مبحث (إلىٰ) في صـ١٦٦٧.

(٥) ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا...﴾ ١ الإسراء ١٧.

(٦) ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ...أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ ١٠٨ التوبة ٩.

(٧) ٣٠ النمل ٢٧.

(٨) ذكر هذا النوع ابن السرّاج وسمّاه ما تكون لإضافة الأنواع إلىٰ الأسماء (الأصول ١/ ٤٠٩-٤١٠)، ونحوه في حروف المعاني ٥٠، والإيضاح العضدي ٢٦٤، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٧٤-٧٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، وفرق بين ما كان للتبيين وما كان لاستغراق الجنس، وجعله الجرجاني عائدًا لمعنىٰ ابتداء الغاية. (المقتصد ٣/ ٨٢٣)، وكذا في المفصل ٢٨٣.

﴿ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[1]، وعلامتُها صحةُ وضْع (الذي) في المذكر أو (التي) في المؤنث موضعَها.[2] - وللتبعيض[3]، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ[4] ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[5]، وعلامتُها جواز الاستغناء[6] عنها بـ(بعض).[7] - وللبدل[8]، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾.[9] - وللتعليل[10]، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ[11]

---

(١) ٣٠ الحج ٢٢.

(٢) ذكر هذه العلامة ابن الحاجب في شرح الكافية ٣/ ٩٤٠، وشرح المفصل ٢/ ١٤٢، وذكرت في الجنىٰ الداني ٣١٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٠١، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٧٣.

(٣) الحديث عن هذا المعنىٰ في الكتاب ٤/ ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ١٣٦-١٣٧، وجعلها المبرد راجعةً إلىٰ معنىٰ ابتداء الغاية ١/ ١٨٢، ونحو ذلك في الأصول ١/ ٤٠٩، المقتصد ٢/ ٨٢٣، والمفصل ٢٨٣، والمعنىٰ مذكور في حروف المعاني ٥٠، والإيضاح العضدي ٢٦٤، واللمع ١٢٨.

(٤) في (أ) و(ب): يقولوا.

(٥) ٨ البقرة ٢.

(٦) في (ب): جواز الا يستغنىٰ.

(٧) هذه العلامة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٤، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٤١، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٤، والجنىٰ الداني ٣٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٠١، وشرح الألفية للشاطبي ١/ ١٧٣.

(٨) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧١-٣٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٤، والتسهيل ١٤٤، وشرحه ٣/ ١٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٣، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٣٨٦، الارتشاف ٢/ ٤٤٠، والمغني ١/ ٣٢٠.

(٩) ٣٨ التوبة ٩.

(١٠) التسهيل ١٤٤، وشرحه ٣/ ١٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٣٨٦، شرح الرضي ٢/ ٣٢٣، الارتشاف ٢/ ٤٤٢.

(١١) في (جـ): خطاياهم.

﴿أُغْرِقُوا﴾.(١) – وللتوكيد(٢) بعد نفيٍ أو شبهِه، نحو: (ما لباغٍ مِن مَفرّ)(٣)، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾.(٤) – وللاستعلاء(٥)، نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾.(٦) – وللظرفية(٧)، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾(٨).

تنبيه:

الأصحّ أنها ثنائية،(٩) ومكسورة الميم، وساكنة النون؛ قصدًا للفرق بينها وبين

---

(١) ٢٥ نوح ٧١.

(٢) في (جـ): للتأكيد. وهو المعبر عنه عند بعضهم بـ(الزائدة). (التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٦، اللمع ١٢٨، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٧٥، شرح الملحة ١٢٤، وجعله الزمخشري عائدًا إلىٰ المعنىٰ الأوّل (المفصل ٢٨٣).

(٣) هذا مثال من أمثلة ابن مالك في الألفية، قال: وزِيْدَ في نفي وشبهه فجر نكرةً، كما لباغٍ من مفرّ.

(٤) ٣ فاطر ٣٥.

(٥) هذا المعنىٰ في حروف المعاني ٨٢، ٥٠، والأزهية ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣، والجنىٰ الداني ٣١٣.

(٦) ٧٧ الأنبياء ٢١.

(٧) حروف المعاني ٧٦، الأزهية ٢٨٢، التسهيل ١٤٤، الجنىٰ الداني ٣١٤، المغني ١/ ٣٢١.

(٨) ٤٠ فاطر ٣٥، وبقي من معانيها: أنها تأتي بمعنىٰ (عن). الكتاب ٤/ ٢٢٧، (معاني الحروف للرماني ٩٨)، الأزهية ٢٧٨، ٢٨٢، وبمعنىٰ الباء في قوله تعالىٰ: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ١١ الرعد ١٣، (المقتضب ٢/ ٣١٨، حروف المعاني ٥٠، ٧٦، الأزهية ٢٨٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣، معاني الحروف ٩٨)، وبمعنىٰ (إلىٰ)، وكذلك كونها قسمًا (معاني الحروف ٩٨)، وسيأتي الحديث عن ذلك، وزاد بعضهم من معانيها أن تكون لانتهاء الغاية (شرح المفصل ٨/ ١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٤)، وتأتي للفصل (التسهيل ١٤٤) (الجنىٰ الداني ٣١٣-٣١٤، المغني ١/ ٣٢٢).

(٩) وهو رأي البصريين (المساعد ٢/ ٢٤٦)، وهو في الارتشاف ٢/ ٤٤١.

(مَنْ) الاسمية، وذهب الكسائي والفرّاء إلىٰ أن أصلها (مِنَا) بالألف، فحذفت لكثرة الاستعمال[١]، فهي عندهما ثلاثية. وهل لحوق الألف لها لغة لبعض العرب؟ وبها[٢] قال ابن مالك[٣]، أو ضرورة؟ وبه قال أبو حيّان[٤].

وهي أمُّ حروف الخفض وأصلها[٥]؛ لأنها أقوىٰ حروف الجرّ، ولذلك دخلَت علىٰ ما لم تدخل[٦] عليه[٧] غيرها[٨]، نحو: ﴿...مِنْ عِندِكَ﴾[٩]، و﴿...مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١٠]، و(من بَلْهِ ما أُطْلِعْتم عليه)[١١]، ونحو: (لدىٰ) و(لدن) و(مع)

(١) نقل ذلك ابن مالك عن الفرّاء (شرح التسهيل ٣/ ١٣٠)، وعزي إليهم في الارتشاف ٢/ ٤٤١، والمساعد ٢/ ٢٤٥.

(٢) كذا في النسخ، بالتأنيث. والأظهر: (به)، بالتذكير، كما سيأتي قريبًا.

(٣) في التسهيل ١٤٤.

(٤) لم أجد ذلك فيما طالعته من كتبه، وعزي إليه في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٢٤، والذي في التذييل ٤/ ٢/أ: أنه نقل تأويل ابن جنّي للبيت الذي أنشدوه لذلك، وهو أن (مِنَا) فيه مصدر (منىٰ يمني)، فيكون مصدرًا استعمل استعمال الظرف، ولم أجد كلام ابن جني فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٥) كذلك قال الحريري في شرح الملحة ١٢٤، وكذا في التصريح ٢/ ٣، وشرح الآجرومية للأزهري ٩٦.

(٦) كذا في النسخ، بتأنيث الفعل، والأظهر التذكير. ولتأنيث وجه، وهو مراعاة ما أضيف إليه (غير).

(٧) في (ب): عليها.

(٨) تقرير ذلك في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٦٩، وشرح المفصل ٨/ ١٠، والتسهيل ١٤٤.

(٩) في آيات كثيرة منها: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ﴾ ٧٨ النساء ٤.

(١٠) ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ...﴾ ٤ الروم ٣٠.

(١١) قطعة من حديث ورد بلفظ: «من بله ما أَطْلَعَكُم عليه» في مسند الإمام أحمد ٢/ ٤٩٥، وصحيح البخاري ٤/ ١٧٩٤، وورد بحذف (من) في مسند أحمد أيضًا ٢/ ٤٦٦، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٧٤=

و(عن) و(علىٰ)[١] الاسميتين[٢]، وتأتي تتمّةٌ له في مبحث (إلىٰ).

(و) ما يخفض بـ(إلىٰ) نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٣]، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.[٤]/ [٢٤٨/ب] وتأتي لمعانٍ كثيرة، منها: انتهاء الغاية[٥]، زمانيةً، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[٦]، ومكانيةً، نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾.[٧] قال الرضي[٨]: كثيرًا ما يجري[٩] في كلامهم[١٠] أنّ (مِنْ) لابتداء الغاية، و(إلىٰ)

=٢١٧٥، وكذا في سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٤٧، لكنه فيه من إدراج الراوي وهو أبو هريرة، ولابن حجر في الفتح ٨/ ٥١٦-٥١٧، تحقيق جيّد طويل عن معناها وعن حذف (مِنْ) في بعض الروايات.

(١) في (جـ): وعل.

(٢) يعني أنها تدخل علىٰ الأسماء السابقة كلها، أما (لدن) فدخولها عليها مشهور، وأما (مع) ففي قول العرب: (ذهبت مِنْ مَعِه) (الكتاب ١/ ٤٢٠) وفي قراءة بعضهم: «هذا ذكرٌ مِنْ مَعِيْ» (المغني ١/ ٣٣٣)، وذلك إذا كانت ظرفًا، وقد سبق ذلك في صـ١٣٣٠، وأما (لدىٰ) فغريب منه ذكره لها هنا، مع أنه سبق في صـ١٣٢٧، أن ذكر أنها لا تُجَرُّ مطلقًا، وقد ذكر ابن مالك أنها تُجَرُّ بـ(من) (التسهيل ١٤٤، وشرحه ٣/ ١٤٠) ولم يمثل أو يستشهد، فلعل الشارح ناقل عنه، وأما (عن) و(علىٰ) فقد تكونان اسميتين -كما ذكر- وسيأتي ذلك.

(٣) من ثلاث آيات في القرآن، إحداها: ٤٨ المائدة ٥.

(٤) من آيات كثيرة منها: ٢٤٥ البقرة ٢.

(٥) الحديث عن ذلك في الكتاب ٤/ ٢٣١، المقتضب ٤/ ١٣٩، الأصول ١/ ٤١١، حروف المعاني ٦٥، المقتصد ٢/ ٨٢٤، وهو أشهر معانيها.

(٦) ١٨٧ البقرة ٢.

(٧) ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾ ١ الإسراء ١٧.

(٨) في شرح الكافية ٢/ ٣٢٠ بتصرف.

(٩) في خمس من النسخ: (تجيء) ولم تنقط في (هـ) وما أثبته هو الصواب، وهو كذلك في شرح الرضي.

(١٠) في (أ): مكانهم: وفي الهامش: لعلها (كلامهم) وكذا في الاحتياطية (و)، والذي في (د): مكانهم.

لانتهاء الغاية، ولفظ (الغاية) يُستعمل بمعنىٰ (النهاية) وبمعنىٰ (المدىٰ)، أيْ: جميع المسافة، والمراد بـ(الغاية) في قولهم: (ابتداء الغاية وانتهاء الغاية) جميع المسافة، إذ لا معنىٰ لابتداء النهاية،[١] وانتهاء النهاية.[٢] والمقصود من معنىٰ الابتداء في (مِنْ) أن يكون الفعل المعدَّىٰ بها شيئًا ممتدًّا كالسير والمشي، ويكون المجرور بـ(مِنْ) الشيءَ الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: (سرت من البصرة)، أو يكون الفعل أصلًا للشيء الممتدّ، نحو: (تبرأت من فلان)، و(خرجت من الدار)؛ لأن الخروج ليس ممتدًّا لحصوله بالانفصال ولو بأقلّ من خطوة. وليس التأسيس في قوله تعالىٰ: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣] حدثًا ممتدًّا، ولا أصلًا له، بل هو حدث واقع فيما بعد (مِن)، فهي[٤] بمعنىٰ (في). قال[٥]: وضابطها -أي (مِنْ) الابتدائية-: أنْ يَحسن في مقابلتها (إلىٰ) أو ما يفيد فائدتها،[٦] نحو: (أعوذ بالله منك) إذ المعنىٰ: ألتجئ إليه، فالباء أفادت معنىٰ الانتهاء. [انتهىٰ][٧].

---

(١) في (ب): الغاية. وما أثبته الموافق لكلام الرضي.

(٢) ونحو ذلك في الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢٠.

(٣) ١٠٨ التوبة ٩.

(٤) في (ب): فيهن.

(٥) أي: الرضي. وكلامه في الموضع السابق.

(٦) وهذا الضابط من قبله في شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٤٠، وشرح المفصل له ٢/ ٢٤١.

(٧) سقطت من (أ).

وجعْلُ (مِنْ) في الآية بمعنىٰ (في) خلافُ جعلِها ابنُ هشام[١] للابتداء، بتقدير: (من تأسيس أول يوم)[٢].

ومنها: المصاحبة[٣]، نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٤].

ومنها: الظرفية[٥]، نحو:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ[٦] كَأَنَّنِي ... إلىٰ الناسِ مَطْلِيٌّ به القَارُ[٧] أَجْرَبُ[٨]

---

(١) بإضافة المصدر للمفعول، ثم الإتيان بالفاعل مرفوعًا، وهو قليل، وسبق للشارح أن استعمله. وذلك في صـ١٤٥٢.

(٢) المغني ١/ ٣١٩، وكذا في الجمل للزجاجي ١٣٩، وشرح عيون الإعراب ٢٠٤، وأسرار العربية ٢٧٣، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٠، ورصف المباني ٣٨٦، الجنىٰ الداني ٣٠٩، وعزاه فيه للبصريين، وهو مشهور في جلّ المصادر.

(٣) حروف المعاني ٦٥-٦٦، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٧٥، شرح عيون الإعراب ١٩١، المقتصد ٢/ ٨٢٤، المفصل ٢٨٣، وجعله الزمخشري عائدًا إلىٰ معنىٰ الانتهاء، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨، معاني الحروف ١١٥، الأزهية ٢٧٢، أسرار العربية ٢٦١.

(٤) ٢ النساء ٤.

(٥) ذلك مقرر في الأصول ١/ ٤١٥، وحروف المعاني ٧٩، معاني الحروف ١١٥، والأزهية ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨. وبقي من معانيها كونها بمعنىٰ (من) (حروف المعاني ٦٦) أو بمعنىٰ (عند) (حروف المعاني ٦٦، ٧٩، معاني الحروف ١١٥)، وبمعنىٰ الباء. (الأزهية ٢٧٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٩).

(٦) في (ب): بالوحيد.

(٧) في (أ) و(ب): النار.

(٨) البيت من الطويل. وقائله النابغة الذبياني. وهو في ديوانه ٥٦، وأدب الكاتب ٥٠٦، حروف المعاني ٧٩، والأزهية ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨، شرح التسهيل ٣/ ١٤٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٨٧، شرح الرضي ٢/ ٣٢٤، الارتشاف ٢/ ٤٥١.

تنبيه:

تقدم أنَّ المصنف ترك الكلامَ هنا[١] علىٰ (حتىٰ) الجارَّة؛[٢] وكأنه لَجرْيِ ذكرها في النواصب للمضارع.[٣] وتأتي للغاية وللتعليل، وإذا جاءت للغاية كانت بمعنىٰ (إلىٰ)[٤] في المعنىٰ والعمل / [٢٤٩/أ]، وإنْ كانت (إلىٰ) أمكنَ منها في الغاية، كما قاله المرادي.[٥] وتخالفها في ثلاثة أمور[٦]:

الأول: أنّ لمخفوضه[٧] شرطين: أحدهما عام، وهو أنْ يكون ظاهرًا، لا مضمرًا،[٨] خلافًا للكوفيين والمبرد[٩].

---

(١) في (ب): هنا الكلام.

(٢) وقيل: إنها غير جارة، وإنما الجرّ بعدها بـ(إلىٰ). قال الأنباري: وهو قول شاذ، لا يعرّج عليه، وهو قول ظاهر الفساد. (أسرار العربية ٢٦٥) وعزي للكسائي. (شرح المفصل ٨/ ١٧).

(٣) في صـ٤٠٥-٤١٢، والمعنىٰ: وكأنه تركها؛ لجري ذكرها من قبل.

(٤) زيد هنا في (ب): (في معنىٰ). والمراد أنها تفيد انتهاء الغاية، كما في المقتضب ٤/ ١٣٩، وحروف المعاني ٦٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٨.

(٥) في توضيح المقاصد ٢/ ٢٠٥.

(٦) منقولة عن المغني ١/ ١٢٣-١٢٥ بتصرف، وسيشير إلىٰ النقل عنه في آخره.

(٧) هكذا في جميع النسخ: (لمخفوضه) بالتذكير، وله وجهٌ، أنه أراد اللفظ، أو الحرف. والأظهر: (لمخفوضها)، كما في المغني.

(٨) ذلك في الكتاب ٢/ ٣٨٣، الأصول ١/ ٤٢٦، والبصريات ١/ ٦٨٧، والعسكرية ١٣٧، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤١، المفصل ٢٨٤، نتائج الفكر ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٦.

(٩) عزاه ابن السرّاج لغير سيبويه. (الأصول ١/ ٤٢٦) ونقل عن المبرد قولًا يفيد أن سيبويه قد خولف في منعه دخول (حتىٰ) علىٰ الضمير. (الأصول ١/ ٤٣٩) ونقل قول المبرد: وهذا حسن. لعله يعني الرأي المخالف.=

فأمّا[١] قولُه[٢]:

أَتَــتْ[٣] حَتَّــاكَ تقصِــد كُــلَّ فَــجٍّ تُرَجِّــيْ مِنْــكَ أَنْهــا لا تَخِيْــبُ[٤]

فضرورة.

وفي علَّته اختلافٌ، ذكره في (المغني)[٥].

وثانيهما خاص بالمسبوقة بذي أجزاء: وهو أن يكون المجرور آخِرًا، نحو: (أكلت السمكة حتىٰ رأسِها)، أو ملاصقًا لآخِرٍ، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾،[٦] ولا يجوز: (سهرت البارحة حتىٰ ثلثِها)[٧] أو (نصفِها)، قاله المغاربة[٨] وغيرُهم كالزمخشري[٩].

=ونقل ابن فضال عن المبرد عكس ما ذكر الشارح. (شرح عيون الإعراب ٢١٠)، وعزي ما ذكره الشارح للمبرد في شرح المفصل ٨/ ١٦، والكافية ٢١٥، وشرحها لابن الحاجب ٣/ ٩٤٤، وعزاه أيضًا للكوفيين.

(١) في (ب): وما. وفي (ج): قاما.

(٢) لم أعرف القائل، قال البغدادي: وهذا البيت مع شهرته مجهول القائل والتتمة.

(٣) في (ج): أنت.

(٤) في (أ): تجيب، والبيت من الوافر.

وهو في المغني ١/ ١٢٣، والتصريح ٢/ ٣، والهمع ٤/ ١٦٦، والأشموني ٢/ ٢١٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٧٠١، وللبغدادي ٣/ ٩٣-٩٤.

(٥) في ١/ ١٢٣.

(٦) ٥ القدر ٩٧.

(٧) في (ب): تثليثها.

(٨) نقله عنهم المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٢٠٥.

(٩) في المفصل ٢٨٤، وخالفهم ابن مالك (التسهيل ١٤٦).

الثاني: إذا لم تكن معها قرينة تقتضي[١] دخولَ ما بعدها، كما في قوله:

أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّىٰ نَعْلَهُ ألقاها[٢]

أو عدمَ دخوله [كما في قوله][٣]:

سَقَىٰ الحَيَا الأَرْضَ حَتَّىٰ أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فَلا زَالَ عنها الخَيْرُ مجدودًا[٤]

- حُمِل علىٰ الدخول[٥]، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلىٰ) بعدم الدخول؛[٦] حملًا علىٰ الغالب في البابين. نعم، اتفقوا علىٰ وجوب دخول ما بعد (حتىٰ) العاطفة؛ لأنها بمعنىٰ الواو.

الثالث: أنَّ كلًّا منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر، فمِمّا انفردت به (إلىٰ) أنه يجوز: (كتبت إلىٰ زيد)، (فأنا[٧] إلىٰ عمرو) أي: هو غايتي، ومنه الحديث:

---

(١) في (جـ): تقتض.

(٢) سبق تخريجه في صـ١٠٤٨.

(٣) سقطت من (ب)، ولم أعرف قائل البيت.

(٤) البيت من بحر البسيط. ويروىٰ: (محدودًا) و(مجذوذًا). قال الدماميني: ولا أعلم الرواية في البيت، هل هي بالإهمال، أو بالإعجام؟

وهو في شرح التسهيل ٣/ ١٦٧، والمغني ١/ ١٢٤، حاشية الدماميني علىٰ المغني ١/ ٢٥٤، والهمع ٤/ ٢٧١، والأشموني ٢/ ٢١٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٧١-٣٧٢، وللبغدادي ٣/ ٩٩.

(٥) ذلك في المقتضب ٢/ ٣٧، قال: «معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسق بها» وكذا في المفصل ٢٨٤، ونتائج الفكر ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٦، وشرح المفصل ٨/ ١٦.

(٦) نتائج الفكر ٢٥٢، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧-٣٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٣.

(٧) الذي في المغني: (وأنا). ولعله أظهر.

«**أنا بك وإليك**»،[١] و(سرت من البصرة إلىٰ الكوفة) ولا يجوز: (حتىٰ زيدٍ) و(حتىٰ عمرو) و(حتىٰ الكوفة)[٢]، أمّا الأولان فلأن (حتىٰ) موضوعةٌ لإفادة تقضِّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلىٰ الغاية، [و(إلىٰ) ليست كذلك. وأمّا الثالث فلضعف (حتىٰ) في الغاية؛][٣] فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومِمّا انفردت به (حتىٰ) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: (سرت حتىٰ أدخلَها)، وذلك بتقدير ([حتىٰ][٤] أن أدخلها). و(أن) المضمرةُ والفعلُ/ [٢٤٩/ ب] في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ بـ(حتىٰ)، ولا يجوز: (سرت إلىٰ[٥] أدخلَها). وإنما قلنا: إن النصب بعد (حتىٰ) بـ(أنْ) مضمرةً، لا بنفس (حتىٰ)، كما يقول الكوفيون؛ لأن نفس (حتىٰ) قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.[٦] قاله في (المغني).[٧] ونصّ الرضيُّ[٨] علىٰ ترجيح[٩] ما رجَّحه، وزاد ترجيحَ عدم دخول الابتداء

---

(١) رواه أبو داود ١/ ٢٠٢، والترمذي ٥/ ٤٨٦، والنسائي ٢/ ١٣٠، والبيهقي في السنن الكبرىٰ ٢/ ٣٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣١، الأصول ١/ ٤٢٦، حروف المعاني ٦٥.

(٣) ساقط من (أ) و(ب).

(٤) سقطت من (ج).

(٥) زيد هنا في (أ) : (أن). وما أثبته الموافق لمراد الشارح ولما في المغني.

(٦) سبق الخلاف في ذلك وتفصيله في صـ٤٠٥-٤١٢.

(٧) في ١/ ١٢٣-١٢٥ بتصرف.

(٨) في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤.

(٩) في (أ): الترجيح.

بقوله[١]:

والأظهر عدم دخول[٢] [حدّي][٣] الانتهاء والابتداء في المحدود، فإذا قلت: (اشتريت من هذا الموضع إلىٰ ذاك) فالموضعان[٤] لا يدخلان ظاهرًا في الشراء، ويجوز دخولُهما فيه مع القرينة.[٥] وقال بعضهم[٦]: ما بعد (إلىٰ) ظاهرُه الدخولُ فيما قبلها، فلا يُستعمَل في غيره إلا مجازًا. وقيل: إنْ كان ما بعدها من جنس ما قبلها، نحو: (أكلت السمكة إلىٰ رأسِها)، فالظاهر الدخول، [وإلّا فالظاهر عدم الدخول،][٧] نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٨]. والمذهب هو الأول[٩]. انتهىٰ.

تنبيه[١٠]:

إنْ كان الاسم بعد (حتىٰ) غيرَ داخلٍ فيما قبلَها إمّا لكونه غيرَ جزءٍ له، نحو:

---

(١) في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤ بتصرف.

(٢) زيد هنا في جميع النسخ كلمة (حتىٰ) ولا معنىٰ لها، كما أنها ليست في كلام الرضي.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) في (ب): ما.

(٥) قرّر ذلك ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤١١.

(٦) وهذا أيضًا من كلام الرضي.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) ١٨٣ البقرة ٢.

(٩) تفصيل الكلام في هذه المسألة في شرح المفصل ٨/ ١٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٩، شرح التسهيل ٣/ ١٤١، التذييل ٤/ ١١ ب، رصف المباني ١٦٦-١٦٧، الجنىٰ الداني ٣٨٥.

(١٠) هذا التنبيه كله منقول عن الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٧٨.

﴿...حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾،[١] أو جزءًا لم يقع الفعلُ عليه، نحو: (صمت الأيامَ حتىٰ يومِ العيد) فالجرّ بها متعيّن، وإن كان جزءًا مما[٢] قبلها، ولم يتعذر دخولُه، نحو: (صمت الأيامَ حتىٰ يوم[٣] الثلاثاء) فالجرّ بها جائز، ويجوز العطف.

(و) ما يُخفض بـ(عن)، ومن معانيها: المجاوزة[٤]، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٥]، ﴿عَفَا[٦] ٱللَّهُ عَنكَ﴾[٧]، وهي بُعْدُ شيءٍ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعَدَّىٰ بها، نحو: (رميت عن القوس) أي: [بعّدت السهمَ عن القوس بسبب الرمْي، وكذا (أطعمه عن الجوع])[٨] بَعّدَه[٩] عن الجوع بسبب الإطعام[١٠]، وكذا (أدّيت الدَّينَ عن زيد). وقولُهم: (رويت عنه علمًا، وأخذته

---

(١) ﴿سَلَٰمٌ هِيَ...﴾ ٥ القدر ٩٧.

(٢) في (جـ): من.

(٣) في (ب): يقوم.

(٤) في (جـ): المجاورة. والحديث عنها في الكتاب ٤/ ٢٢٦، واللمع ١٢٨، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٧، شرح عيون الإعراب ١٩٥، شرح الملحة ١٢٥، المفصل ٢٨٨، وهو أشهر معانيها، وكل حديثه عنها منقول عن الرضي، وسيشير إليه آخرًا.

(٥) ٢٩ يوسف ١٢.

(٦) في (ب): علىٰ.

(٧) ٤٣ التوبة ٩.

(٨) ساقط من (أ) و(ب).

(٩) في (جـ): بعدت.

(١٠) الكتاب ٤/ ٢٢٦، المفصل ٢٨٨.

عنه) مجاز، كأنك نقلته عنه[١]، وقولُك: / [٢٥٠/ أ] (جلست عن يمينه) أيْ: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالىٰ: ﴿... يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ...﴾[٢] مضمَّنٌ معنىٰ: (يتجاوزون)، و﴿... طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٣] أي: طبقًا [متجاوزًا][٤] في الشدة عن طبق آخر دونَه، فيكون كل طبق أعظمَ في الشدة مِمّا قبله[٥]، وقوله: (عن طبق) صفة (طبقًا)، وليس المراد طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كلٌّ[٦] واحدٍ منها أعظمُ من الآخر، فهو مثل التثنية في (لبيك) وقولِه تعالىٰ: ﴿... كَرَّتَيْنِ﴾.[٧] والمراد في الكلِّ التكثيرُ والتكريرُ، فاقتصر علىٰ أقلِّ مراتب التكرير، وهو الاثنان تخفيفًا. وكذا قولهم: (ورث السيادة كابرًا[٨] عن كابر)، أي: متجاوزًا في الفضل عن كابرٍ آخر، وقال بعضهم: أيْ: بعد كابر[٩]، والأَولىٰ إبقاء الحرف علىٰ معناه ما أمكن[١٠].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٥٨.

(٢) ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ... أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٦٣ النور ٢٤.

(٣) ﴿لَتَرْكَبُنَّ...﴾ ١٩ الانشقاق ٨٤.

(٤) سقطت من جميع النسخ الست، والسياق لا يستقيم بدونها، وأثبتُّها عن الرضي الذي سيصرّح الشارح بالنقل عنه، وفي حاشية الدماميني ونقل التصريح عنه: (متباعدًا).

(٥) وقال ذلك الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ٧٠ أ، ونقله عن الأزهري في التصريح ٢/ ١٥.

(٦) في (ب): وكل.

(٧) ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ...﴾ ٤ الملك ٦٧.

(٨) في (ب): كابر.

(٩) ممّن قال ذلك ابن الشجري في أماليه ٢/ ٦١٢، ونقله العكبري عن جماعةٍ (شرح اللمع ١/ ٣٧٧).

(١٠) عزا ذلك العكبري للمحققين (شرح اللمع ١/ ٣٧٧).

وقولُه[١]:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أَفْضَلْتَ[٢] في حَسَبٍ عنِّي ولا أَنْتَ ديَّانِي فَتَخْزونِي[٣]

ضمّن فيه (أفضلت)[٤] معنىٰ: (تجاوزت في الفضل)[٥]. قال أبو عبيدة: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[٦] أي: بالهوىٰ.[٧] والأولىٰ أنّها بمعناها، والجارّ والمجرور صفة للمصدر، أي: نطقًا صادرًا عن الهوىٰ، فـ(عن) في مثله تفيد التيقن[٨]، كما في

(١) وهو ذو الإصبع العدواني، واسمه حرثان، من عدوان بن عمرو من قيس بن عيلان، شاعر جاهلي عمّر دهرًا طويلًا، عرف بالحكمة والرأي. (الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٨-٧٠٩، المؤتلف والمختلف ١٧٠)، ويعزىٰ إلىٰ خفاف بن ندبة، وهي أمه، واسم أبيه عمير بن الحارث بن الشريد السلمي، من أغربة العرب وأشجعهم، وهو ابن عمّ الخنساء، أسلم وبقي إلىٰ زمن عمر. (الشعر والشعراء ١/ ٣٤١، المؤتلف والمختلف ١٥٣). والبيت في شعره: باب الشعر المنسوب له ولغيره ١١٩، ويعزىٰ لكعب الغنوي.

(٢) في (ب): أفضت.

(٣) في (أ): فتجزوني، والبيت من البسيط.

وقيل: إن (لاه) أصلها: (لله)، فخففت بالحذف. و(تخزوني) أي: تسوسني وتقهرني. وفي الخزانة: هو مضارع (خزاه خزوًا) بالفتح... وأما (الخِزْي) بالكسر، وهو الهوان والذل فالفعل منه كـ(رَضِيَ).

والبيت في معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٨، والمفضليات ١٦٠، والمؤتلف والمختلف ١٧٠، وحروف المعاني ٧٩، مجالس العلماء للزجاجي ٧١، والأزهية ٢٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١١، الخزانة ٧/ ١٧٣-١٨٦.

(٤) في (ب): أفضت.

(٥) وقيل: إنها في البيت بمعنىٰ (علىٰ). معاني الحروف ٩٥، الأزهية ٢٧٩.

(٦) ٣ النجم ٥٣.

(٧) مجاز القرآن ٢/ ٢٣٦، ونحو ذلك في حروف المعاني ٧٤، ومعاني الحروف ٩٥، والأزهية ٢٧٩، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١١.

(٨) في شرح الرضي: (السببية) وهو الأظهر؛ لأن الآية يظهر فيها معنىٰ السببية، ولا يظهر فيها معنىٰ التيقن.

قولك: ([قلت][1] هذا عن علم).

وقولُه[2]:

تَصُـــدّ وتُبْـــدِيْ عَـــنْ أَسِـــيْلٍ.......... ....[3]

ضـمّن فيـه (تبـدي) معنىٰ (تكشـف)، أي: تكشـف [الغطـاء][4] عـن وجـهِ أسيل.[5] قاله الرضي إلىٰ هنا.[6]

وقال الجاميُّ[7]: أيْ: مجاوزة شيء وتعديتُه عن شيء آخر، وذلك إمّا بزوالـه عـن الشـيء الثـاني ووصـولِه إلـىٰ ثالـثٍ، نحـو: (رميـت السـهم عـن القـوس إلـىٰ الصيد)، أو بالوصول وحده، نحو: (أخذت عنه العلمَ)، أو بالزوال وحده، نحو:

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) وهو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٦.

(٣) ....وتتقي بناظرة من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

والبيت من الطويل، ومعنىٰ (ناظرة) أي: بعين بقرة ناظرة. و(وجرة) موضع بين مكة والبصرة علىٰ ثلاث مراحل من مكة، بين (مرّان) و(ذات عرق) طولها ستون أو ثلاثون ميلًا، كثيرة الوحوش، و(مطفل) ذات طفل.

وهو في أدب الكاتب ٥٠٨، حروف المعاني ٧٤، الأزهية ٢٧٩، والمخصص ١٤/ ٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٣، رصف المباني ٤٣٢، الجنىٰ الداني ٢٤٩، الخزانة ١٠/ ١٢٥-١٢٩.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٣، وقيل: إنّ (عن) في البيت ونحو بمعنىٰ الباء. (أدب الكاتب ٥٠٨، الأزهية ٢٧٩، المخصص ١٤/ ٦٦).

(٦) وكل حديثه عن معنىٰ المجاوزة منقول عنه، وهو في شرح الكافية ٢/ ٣٤١-٣٤٢.

(٧) في الفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٢ بتصرف يسير.

(أدّيت عنه الدينَ). انتهىٰ. وفيه تعريضٌ بقوله: «في: (رويت عنه علمًا، وأخذته عنه) مجازٌ»[١]. ولفظُ المراديِّ[٢]: الأكثر في استعمال (عن) المجاوزةُ؛ / [٢٥٠/ ب] ولذلك عُدّي بها (صَدَّ)[٣] و(أعرض) ونحوُهما، وقالوا: (رويت عن فلان)؛ لأن المرويَّ مجاوزٌ[٤] للمرويّ عنه. انتهىٰ. وظاهره حقيقة.

ولم يذكر البصريون مِن معانيها سوىٰ المجاوزة[٥]، واتفقوا عليها في نحو: (رميت عن القوس)، فقال الجمهور بها فيه، وقال ابن مالك[٦]: هي فيه للاستعانة[٧] بمعنىٰ الباء؛ لأنهم يقولون: (رميت بالقوس)، و(عن القوس)، حكاهما الفرّاء[٨].

---

(١) يعني أن فيه تعريضًا بقول الرضي الذي سبق في صـ١٦٧٤-١٦٧٥، فقد ذكر الجامي أن قوله: (أخذت عنه العلم) حقيقةٌ، لا مجاز.

(٢) في توضيح المقاصد ٢/ ٢١٥ بتصرف، وقريب منه في الجنىٰ الداني ٢٤٥.

(٣) في (ب): صد.

(٤) في (ب): مجاز.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٦-٢٢٧، ونص علىٰ ذلك المرادي في الجنىٰ الداني ٢٤٥، وابن هشام في المغني ١/ ١٤٧.

(٦) في شرح التسهيل ٣/ ١٦٠ بتصرف.

(٧) وأثبت هذا المعنىٰ المرادي في الجنىٰ الداني ٢٤٦. وهو من قبلهما عند الزجاجي فقد قرّر أنها في هذا المثال بمعنىٰ الباء. (حروف المعاني ٧٤).

(٨) نقل ذلك عنه أيضًا المرادي في الجنىٰ الداني ٢٤٦-٢٤٧، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٢٦٧، وهذا آخرُ نقلِه عن ابن مالك.

وفيه ردٌّ علىٰ الحريري[١] في إنكاره أنْ يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المَرْميَّة[٢]. وحكىٰ[٣] أيضًا: (رميت علىٰ القوس)[٤]، كما قاله في (المغني)[٥].

ومنها البَعديَّة[٦]، نحو: ﴿...طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾.[٧] وتقدم ما قاله الرضي فيه[٨].

ومنها: البدل[٩]، نحو: ﴿...[يَوْمًا][١٠]لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[١١].

---

(١) وهو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (٤٤٦هـ-٥١٦هـ) أديب بارع لغوي، صنف المقامات، وشرح ملحة الإعراب، ودرة الغواص فيما تلحن فيه الخواص. (نزهة الألباء ٢٧٨-٢٨١، البغية ٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

(٢) عزي إليه ذلك في الجنىٰ الداني ٢٤٧، والمغني ١/ ١٤٩، وفيهما الردّ عليه بذلك، ولم أجد ذلك في شرح الملحة للحريري، ولا في درة الغواص، مع أن الدماميني عزا إليه ذلك في (الدرَّة). (حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٩٦).

(٣) أي: الفرّاء، (الجنىٰ الداني ٢٤٦-٢٤٧، المساعد ٢/ ٢٦٧).

(٤) وحكىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٢٦، نقلًا عن أبي عمرو وأبي زيد، وحكىٰ الكوفيون: (رميت من القوس) بمعنىٰ (عن). (معاني الحروف ٩٨).

(٥) ١/ ١٤٩.

(٦) في (أ): التعدية. والإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ في حروف المعاني ٨٠، ٨١، معاني الحروف ٩٥، الأزهية ٢٨٠، أمالي ابن الشجري٢/ ٦١١-٦١٢، التسهيل ١٤٦، وشرحه ٣/ ١٦٠-١٦١، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٨.

(٧) ﴿لَتَرْكَبُنَّ...﴾ ١٩ الانشقاق ٨٤.

(٨) في صـ١٦٧٥.

(٩) التسهيل ١٤٦، والارتشاف ٢/ ٤٤٨، الجنىٰ الداني ٢٤٥، والمغني ١١/ ١٤٧.

(١٠) سقطت من (ب).

(١١) ﴿وَاتَّقُوا...﴾ ٤٨، ١٢٣ البقرة ٢.

ومنها[١]: الاستعلاء[٢]، نحو: ﴿...فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾[٣].

ومنها: التعليل[٤]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[٥].

ومنها: موافقة (مِنْ)،[٦] نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[٧].

(و) ما يخفض بـ(على)، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[٨] وهي للاستعلاء[٩]، أي: العلوّ، لا طلَبُه، على معنىٰ أنها تدل علىٰ تفوّق شيءٍ علىٰ المجرور بها. وهو[١٠] حسّيٌّ -كما مُثِّل- ومعنويٌّ، نحو: ﴿...عَلَى ٱلْعَرْشِ

---

(١) في (ب): منها.

(٢) حروف المعاني ٧٩، ٨١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١١، التسهيل ١٤٦، المغني ١/ ١٤٧، أوضح المسالك ٣/ ٤٣.

(٣) ﴿وَمَن يَبْخَلْ ...﴾ ٣٨ محمد ٤٧.

(٤) حروف المعاني ٨٠، التسهيل ١٤٦، الارتشاف ٢/ ٤٤٧، المغني ١/ ١٤٨، أوضح المسالك ٣/ ٤٥.

(٥) ١١٤ التوبة ٩.

(٦) الأزهية ٢٧٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠، المغني ١/ ١٤٨.

(٧) ٢٥ الشورىٰ ٤٢. وبقي من معاني (عن) أن تكون بمعنىٰ اللام. (حروف المعاني ٨١) وقد تكون هي ما سبق من معنىٰ التعليل. وبمعنىٰ الباء: (الأزهية ٢٧٩) وبمعنىٰ (في). (الجنىٰ الداني ٢٤٧، المغني ١/ ١٤٨).

(٨) ٢٢ المؤمنون ٢٣.

(٩) الحديث عن هذا المعنىٰ في الكتاب ٤/ ٢٣٠، واللمع ١٢٨، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٧، شرح عيون الإعراب ١٩٦، المفصل ٢٨٧.

(١٠) في (أ) و(ب): وهي.

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾،[١] ونحو: (عليه دَينٌ)؛ لأن الأمور اللازمة كأنها راكبة لمَن لزمته. ومنه: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٢]؛ أيْ: اعتمدت عليه، و(عليّ قضاء الصلاة)، و(عليه القصاص)[٣].

وللمصاحبة[٤]، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٥].

وللظرفية[٦]، نحو: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾[٧].

وللمجاوزة[٨]، نحو:

---

(١) ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ...﴾ ٥ طه ٢٠، وعلوّ الربّ -سبحانه- على العرش حقيقي، لا تأويل فيه، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وقد سبق التنبيه إلىٰ ذلك في صـ٩١.

(٢) ٥٦ هود ١١.

(٣) عبّر عنه سيبويه بأنه من باب الاتساع ومِمّا جرىٰ كالمثل. (الكتاب ٤/ ٢٣٠-٢٣١) ونحوه في المقتضب ١/ ١٨٤، والمفصل ٢٨٧-٢٨٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٢، والمغني ١/ ١٤٣.

(٤) التسهيل ١٤٦، أوضح المسالك ٣/ ٤٢.

(٥) ٦ الرعد ١٣.

(٦) في (أ) و(جـ): والظرفية، وذلك مقرر في الأزهية ٢٧٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١١، والتسهيل ١٤٦، والارتشاف ٢/ ٤٥٣.

(٧) ١٠٢ البقرة ٢.

(٨) المقتضب ٢/ ٣١٨-٣١٩، والأزهية ٢٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٩-٥١٠، التسهيل ١٤٦.

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ ....[1]

وللتعليل[2]، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[3] ولغيرِ ذلك[4].

تتمّة:

تأتي[5] (عَنْ) / [٢٥١/ أ] اسمًا بمعنىٰ (جانب)[6]، و(علىٰ) بمعنىٰ

---

(١) .... لَعَمْرُ الله أَعْجَبَني رِضاها

والبيت من الوافر، قائله القحيف العقيلي، واسمه: معاوية بن حمير من بني عامر بن صعصعة، عدَّه ابن سلام رابع الطبقة العاشرة من الإسلاميين، أدرك الدولة العباسية، (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٧٠، ٧٩١، ٧٩٧، معجم الشعراء ٢١١)، والبيت في النوادر لأبي زيد ٤٨١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥١، المقتضب ٢/ ٣١٨، الخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، الأزهية ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩، وشعراء بني عقيل وشعرهم ٢/ ٢٠٢، وهو أيضًا في شعره الذي جمعه حاتم الضامن في مجلة المجمع العراقي م٣٧، ج٣، صـ٢٥١.

(٢) في (ب): والتعليل. وهذا المعنىٰ مذكور في التسهيل ١٤٦، وشرحه ٣/ ١٦٤، والارتشاف ٢/ ٤٥٣، والجنىٰ الداني ٤٧٧، والمغني ١/ ١٤٣.

(٣) ١٨٥ البقرة ٢.

(٤) بقي من معانيها أن تكون بمعنىٰ (إلىٰ). (حروف المعاني ٧٥)، وبمعنىٰ الباء، (معاني الحروف ١٠٨-١٠٩، الأزهية ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠)، وبمعنىٰ (عند) الأزهية ٢٧٥، و(مِن) الأزهية ٢٧٥، وكشف المشكل ١/ ٥٧٠، وزائدة (كشف المشكل ١/ ٥٧١، وبمعنىٰ (في). التسهيل ١٤٦.

(٥) في (ب): وتأتي.

(٦) الجمل للزجاجي ٦٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٣، ومصادر تخريج البيت الآتي.

(فوق)[١]، كقوله:[٢]

مِـنْ عَـنْ يمينـي[٣] مَـرَّتِ الطَّيـرُ سُـنَّحا ....[٤]

وكقوله[٥]:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيـهِ بَعْـدَمَا تـمَّ ظِمْؤُهَـا ....[٦]

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣١، المقتضب ٣/ ٥٣، الجمل للزجاجي ٦١، الإيضاح العضدي ٢٧٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٣، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٧٩.

(٢) في (ب): كقولهم، ولم أعرف القائل، وكذا قال العيني، وقال الدماميني: (لم أرَ مَن أنشده تامًّا). (حاشية المغني ١/ ٢٩٧).

(٣) في (جـ): تميني.

(٤) .... وكيف سُنُوحٌ واليمين قطيعُ

والبيت من الطويل، ويروىٰ: (علىٰ عن) وهي الرواية المشهورة، و(السَّنح) جامع (سانح) وهو الصيد يمرّ من اليمين إلىٰ اليسار، وهو أيسر لصيده، والمعنىٰ: أيّ فائدة في سنوحها ويميني مقطوعة.

وهو في الجنىٰ الداني ٢٤٣، توضيح المقاصد ٢/ ٢١٨، المغني ١/ ١٥٠، المقاصد النحوية ٣/ ١٤٥٦-١٤٥٧، الهمع ٤/ ٢١٩، الخزانة ١٠/ ١٥٩، شرح شواهد المغني للبغدادي ٣/ ٣١٢-٣١٤.

(٥) في (ب): وقوله والقائل هو مزاحم بن الحارث العقيلي، عدّه ابن سلام الأوّل من الطبقة العاشرة من الإسلاميين ونقل أنه كان شاعرًا غزلًا شجاعًا هجاءً وصافًا (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٦٩-٧٧٠)، والبيت في ديوانه (مجلة معهد المخطوطات صـ١٢٠، جـ١، م٢٢، سنة ١٣٩٦هـ).

(٦) .... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهلِ

والبيت من الطويل، ويروىٰ: (تمّ خمسُها).

والبيت في وصف قطاة نهضت من علىٰ فرخها ذاهبة لترد الماء، بعد أن استبدّ بها الظمأ، أو أنها عادت إلىٰ الماء بعد انقطاع عنه خمسة أيام، ومعنىٰ قوله: (تصِلّ) أي يصل الماء جوفها ويصوّت من يبسه من العطش، و(القيض) قشور البيض، أي أنها طارت من علىٰ فرخها ومن علىٰ قشور بيضها.

وجرُّها بغير (مِن) شاذٌّ.[١] وقلب ألف[٢] (علىٰ) ياءً إذا جرّت ضميرًا واجبٌ كألف (إلىٰ)[٣].

(و) ما يُخفض بـ(في)، نحو: ﴿...فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾[٤]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي ٱلْأَنفُسُ﴾[٥].

ومِن معانيها: الظرفيَّة[٦]، أيْ: حلول الشيء في غيره حقيقةً، أو

والبيت في الكتاب ٤/ ٢٣١، والمقتضب ٣/ ٥٣، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والجمل للزجاجي ٦١، والإيضاح العضدي ٢٧٢، شرح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٣٢٣-٣٢٥.

(١) شرح الرضي ٢/ ٣٢٣.

(٢) في (ب): الفا.

(٣) الكتاب ٤/ ٤١٢، البصريات٢/ ٨٤٨-٨٤٩، معاني الحروف ١٠٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٥٩، وقد سبق الحديث عن ذلك في صـ١٣٢٨.

(٤) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ...﴾ الواقعة ٥٦، والجزء المستشهد به في ٩ يونس ١٠، ٥٦ الحج ٢٢، ٤٣ الصافات ٣٧.

(٥) كذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وقراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (تشتهيه). (السبعة ٥٨٨-٥٨٩).

(٦) ٧١ الزخرف ٤٣.

مجازًا.[١] قال الجرجاني[٢]: فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف[٣] احتواءٌ، وللمظروف تحيّزٌ، نحو: (الدرهم في الكيس)، والمجازيةُ إذا [فُقِد الاحتواءُ، نحو: (زيد في البرّيّة)، أو التحيّزُ، نحو (في صدر[٤] فلان علمٌ)، أو فُقِدا][٥] معًا، نحو: (في نفسِه علمٌ). انتهىٰ. يريد بناءً علىٰ أنّ النفس جوهرٌ مجردٌ، لا ماديٌّ، ولا يَحُلّ الماديَّ.[٦] وهو خلاف مذهب أهل السنة المشهور بين الجمهور.[٧]

ومنها: المصاحبة[٨]، نحو: ﴿...ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ...﴾[٩].

---

(١) الحديث عنها في الكتاب ٤/ ٢٢٦، والمبرد في المقتضب ١/ ١٨٤، ٤/ ١٣٩، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٤١٢، الإيضاح العضدي ٢٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٦.

(٢) نقل هذا القول عنه بهذه الحروف الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٦٨.

(٣) في (ب): الظرف.

(٤) في (ب): الصدر.

(٥) ساقط من (جـ).

(٦) أي ولا تقع النفس في جوهر مادي، وعزا ذلك الرازي للأكثرين (المطالب العالية ٧/ ٩) قال ابن حزم: وذهب سائر أهل الإسلام والملل المقرّة بالبعث إلىٰ أن النفس ذات مكان جثة متحيزة، وهي والروح اسمان مترادفان. (الفصل ٥/ ٤٧) وقد أثبت ذلك ابن القيم من مائة وستة عشرة وجهًا، ونقض أقوال المخالفين. (الروح ٢/ ٥٧٣-٦٥٧).

(٧) يعني بأهل السنة الأشاعرة، كما صرّح هو بذلك في كتابه منار أهل الفتوىٰ ٤/أ، وتجد رأيهم وأربعة رأيًا آخر من آراء الفرق في كتاب مقالات الإسلاميين ٢/ ٢٨-٣٠.

(٨) حروف المعاني ٨٣، الأزهية ٢٦٨، التسهيل ١٤٥.

(٩) ﴿قَالَ...قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ﴾ ٣٨ الأعراف ٧.

ومنها: السببية[١]، نحو: ﴿...لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ...﴾[٢].

والاستعلاء[٣]، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٤].

ومنها: المُقايَسة[٥]، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٦]، وقولِ الخَضِر لموسىٰ: (ما علمي وعلمُك في علم الله إلا كما يأخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر)[٧].

تتمّة:

ما ذكره لهذه الحروف من تعدّد المعاني مذهبٌ كوفي، وأمّا البصريون فلم يثبتوا لـ(علىٰ) إلا الاستعلاء، ولـ(في) إلا الظرفيّة، وأوّلوا ما أوهم خلافَ ذلك[٨].

---

(١) حروف المعاني ٨٣-٨٤، والتسهيل ١٤٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٧، الارتشاف ٢/ ٤٤٧، المغني ١/ ١٦٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٨.

(٢) ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ...فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١٤ النور ٢٤.

(٣) ذلك في المقتضب ٢/ ٣١٨، وحروف المعاني ١٢، ٨٣، شرح عيون الإعراب ١٩٢، الأزهية ٢٦٧، وعزي للكوفيين (معاني الحروف ٩٦).

(٤) ٧١ طه ٢٠، ويرىٰ الزمخشري أن (في) في الآية بمعناها الأصلي. (المفصل ٤/ ٢٨)، وعزي ذلك للبصريين (معاني الحروف ٩٦).

(٥) التسهيل ١٤٦، وشرحه ٣/ ١٥٦، والارتشاف ٢/ ٤٤٧، المغني ١/ ١٦٩، أوضح المسالك ٣/ ٣٩.

(٦) ٣٨ التوبة ٩.

(٧) مسند أحمد ٥/ ١٢٠، ويروىٰ بروايات مختلفة ليس فيها الشاهد في صحيح البخاري ٣/ ١٢٤٧، ٤/ ١٧٥٣. وبقي من معاني (في) كونها بمعنىٰ (مِنْ) وبمعنىٰ (إلىٰ) وبمعنىٰ (الباء) (حروف المعاني ٨٢-٨٤، الأزهية ٢٧١)، وبمعنىٰ (بعد) (الأزهية ٢٧٠)، وبمعنىٰ التعويض (المغني ١/ ١٧٠).

(٨) ذلك مذكور في الجنىٰ الداني ٤٦، ٤٨٠، والمغني ١/ ١١١، والتصريح ٢/ ٤٢.

(و) ما يخفض بـ((رُبّ)) من الأسماء الظاهرة، وهو النكرة[١] لفظًا ومعنًىٰ، أو معنىٰ فقط، نحو: (رُبَّ رجلٍ وأخيه).[٢] وهي حرف جرّ،[٣] خلافًا للكوفيين في دعوىٰ اسميّته[٤]، وقولُهم: إنه أُخبر عنه في قوله[٥]:

إنْ يَقْتلوكَ / فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عارًا عليكَ ورُبَّ قَتلٍ عارُ[٦]

[٢٥١/ب] ممنوعٌ، بل (عار) خبرٌ لمحذوف[٧]، والجملة صفة

(١) الكتاب ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٧٤، المقتضب ٤/ ١٣٩، ١٥٠، ٢٨٩، ٢/ ٤٧، الأصول ١/ ٤١٧، حروف المعاني ١٤.

(٢) كلمة (رجل) نكرة لفظًا ومعنًىٰ، وكلمة (أخيه) نكرة معنًىٰ، لا لفظًا، فهي علىٰ تقدير: وأخٍ له.

(٣) ذلك مقرر في المقتضب ٣/ ٥٧، ٦٥، الأصول ١/ ٤١٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٢٧، وعزي في بعضها للبصريين.

(٤) في (أ): اسميتها. ومذهبهم في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧، والتسهيل ١٤٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٤٠١، وعزي أيضًا للأخفش.

(٥) في جميع النسخ أصولها واحتياطيها: (قولهم). وهو وهم. والقائل ثابت قطنة وهو ابن كعب أو ابن عبد الرحمن بن كعب، أبو العلاء، شاعر أموي، وهو من شعراء خراسان وفرسانها، ذهبت عينه فحشاها بقطنة، فسمّي بها، استعمله يزيد بن المهلب علىٰ بعض الولايات. (الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٠-٦٣١، الخزانة ٩/ ٥٧٨-٥٨٢).

(٦) البيت من الكامل. ويروىٰ: (وبعض قتلٍ عار)؛ فلا شاهد فيه.

وهو في الشعر والشعراء ٢/ ٦٣١، المقتضب ٣/ ٦٦، والبيان والتبيين ١/ ٢٩٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧، المقرب ١/ ٢٢٠، تخليص الشواهد ١٦٠، الخزانة ٩/ ٥٧٠-٥٧٩.

(٧) وهذا هو إعراب المبرد في المقتضب ٣/ ٦٦، وهو كذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٤-٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥.

المجرور[١]، أو خبرٌ للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ،[٢] كما سيأتي.[٣]

وليس معناه التقليلَ دائمًا، خلافًا [للأكثرين، ولا التكثير دائمًا، خلافًا] [٤] لابن درستويه[٥] وجماعةٍ، بل تَرِد للتكثير كثيرًا[٦]، وللتقليل قليلًا[٧]، فمن الأوّل قولُه تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[٨]، وفي الحديث: (يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة)[٩].

وسُمع أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: (يا رُبَّ صائمِه لن يصومه، وقائمه

---

(١) في (ب): للمجرور.

(٢) المغني ١/ ١٣٤، وذلك علىٰ أن (ربّ) حرف جر زائد.

(٣) في صـ١٦٩٢.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) في (جـ): درستون. وعزي له ذلك في المغني ١/ ١٣٤، والجنىٰ الداني ٤٤٠، التصريح ٢/ ١٨، الهمع ٢/ ٢٥.

(٦) وهذا رأي ابن مالك وادعىٰ أنه أيضًا رأي سيبويه، (التسهيل ١٤٧، وشرحه ٣/ ١٧٦ -١٧٨).

(٧) كلامه هذا والآتي في معناها منقول عن المغني ١/ ١٣٤-١٣٧، وبعضه في أوضح المسالك ٣/ ٥١، والجامع ١/ ٤١٦-٤١٧، وعزا ذلك ابن السرّاج للكوفيين ١/ ٤١٨، وهذا الرأي أيضًا في معاني الحروف ١٤، والإيضاح العضدي ٢٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٦، واللمع ١٢٨، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٧، وشرح عيون الإعراب ١٩٢، وعزي إفادتها للتكثير للكوفيين في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٢١، وذكر غير معزو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٠، كذا في الارتشاف ٢/ ٤٥٥، وفيه الخلاف مفصلًا، وكذا في التذييل ٤/ ٣٧أ، والجنىٰ الداني ٤٣٩-٤٤٧، والهمع ٤/ ١٧٤-١٧٦.

(٨) ٢ الحجر ١٥.

(٩) في (أ): عارية في القيامة. وما أثبته الموافق لما في المغني، والحديث بهذا اللفظ المستشهد به في صحيح البخاري ١/ ٣٧٩، وسنن الترمذي ٤/ ٤٨٤، والمعجم الكبير للطبراني ٢٣/ ٣٥٦.

لن يقومَه).

ونظيرُ (رُبَّ) في إفادة التكثير (كم) الخبريةُ، [وفي إفادته] [١] تارةً، وفي إفادة التقليل تارةً أخرىٰ[٢] (قدْ)[٣] وصِيَغُ التصغير، تقول: (حُجَير) و(رُجَيل)، فتكون للتقليل[٤]، وقال لبيد[٥]:

.... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ[٦]

---

(١) ساقط من جميع النسخ، وهو لازم؛ ليستقيم به المعنىٰ، كما أنه ثابت هكذا في (المغني) الذي يظهر أن الشارح ناقلٌ عنه؛ لتوافق العبارة في كلامهما.

(٢) ذكر سيبويه أن (كم) تأتي بمعنىٰ (ربّ) الكتاب ٢/ ١٥٦، ١٦١، وكذا في المقتضب ٣/ ٥٧، ٦٥، حروف المعاني ٢٦٠، إلا أن الزجاجي صرح في التفريق بينهما في المعنىٰ بأنّ (رُبَّ) للقليل، و(كم) للكثير. (الجمل ١٣٦).

(٣) في (أ) و(ب): (وقد). بزيادة الواو. وقد ذكر سيبويه أن قد تأتي بمعنىٰ (ربما) (الكتاب ٤/ ٢٢٤) وكذا في المقتضب ١/ ١٨١، والأزهية ٢١٢، وفيه التصريح بأنها للتقليل، وكذا في رصف المباني ٤٥٦. قال: وهو قليل. لكن (قد) لا تأتي للتكثير وإنما للتحقيق.

(٤) المراد أن الأصل في التصغير أنْ يفيد التحقير، وهو قريب من معنىٰ التقليل، وقد يفيد التعظيم، وهو شبيه بالتكثير، ومجيئها للتعظيم مذهب كوفي. (شرح المفصل ٥/ ١١٤-١١٥، وشرح الشافية ١/ ١٩١، المغني ١/ ٤٨، توضيح المقاصد ٥/ ٨٩).

(٥) ابن ربيعة العامري، والبيت في ديوانه ٢٥٦.

(٦) وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم ....

والبيت من الطويل. والشاهد فيه أن التصغير قد يأتي بمعنىٰ التعظيم، وهو شبيه بمعنىٰ التكثير.

وهو في المعاني الكبير لابن قتيبة ٢/ ٨٥٩، وديوان المعاني لأبي هلال ١/ ١٨٨، الإنصاف ١/ ١٣٩، وشرح المفصل ٥/ ١١٤، وشرح الشافية ١/ ١٩١، وشرح شواهدها ٤/ ٨٥، والمغني ١/ ٤٨، والخزانة ٦/ ١٥٩-١٦٠.

إلا أنَّ الغالب في (قد) والتصغيرِ إفادتُهما للتقليل، و(ربّ) بالعكس.

وتنفرد (رُبّ) بوجوب تصديرها[١] ووجوب تنكيرِ مجرورِها، ونعتِه[٢] إنْ كان ظاهرًا، وإفرادِه وتذكيرِه وتمييزه بما يطابق المعنىٰ إنْ كان ضميرًا، وغلبةِ حذف مُعدّاها[٣]، ومضيّه،[٤] وإعمالِها محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلًا، وبدونهن أقلّ[٥]، كقوله:[٦]

---

(١) المقتضب ٤/ ١٤٠، الأصول ١/ ٤١٦، حروف المعاني ١٤، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٠، شرح عيون الإعراب ١٩٢، شرح الملحة ١٣٠، معاني الحروف ١٠٦، الأزهية ٢٥٩.

(٢) يعني أن نعت مجرورها واجب، وذلك في الأصول ١/ ٤١٨، والإيضاح العضدي ٢٦٥، ٢٦٦، المقتصد ٢/ ٨٣٠، شرح الملحة ١٣٠، المفصل ٢٨٦، الأزهية ٢٦٠، أسرار العربية ٢٦٢، وخالف في ذلك ابن مالك (التسهيل ١٤٨).

(٣) وهو الفعل، وتقرير أن الأكثر حذفه في الأصول ١/ ٤١٧، والإيضاح العضدي ٢٦٥، والمفصل ٢٨٦، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٨، والتخمير ٤/ ٢٢، والكافية ١/ ٢١٧، وجعل الأنباري الحذف لازمًا (أسرار العربية ٢٦٢) وقال ابن يعيش: ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل، حتىٰ إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر. (شرح المفصل ٨/ ٢٨-٢٩).

(٤) أي: يجب أو يغلب أن يكون الفعل ماضيًا، وذلك في الأصول ١/ ٤١٩-٤٢٠، والإيضاح العضدي ٢٦٦، والمفصل ٢٨٦، وشرحه ٨/ ٢٩، والكافية ٢١٧، والمقرب ١/ ٢٠٠، وأجاز ابن القبيصي أن يكون للحال أيضًا (الهادي في الإعراب ١٠٦)، وهو أيضًا رأي ابن مالك (التسهيل ١٤٨)، وعزاه لسيبويه في الشرح ٣/ ١٨١، وتفصيل الخلاف في الارتشاف ٢/ ٤٥٩، والجنىٰ الداني ٤٥١-٤٥٢.

(٥) قوله: «وإعمالِها» متعلقٌ بـ(وتنفرد). وهذه الأحكام لابن مالك في التسهيل ١٤٨، ونحوها لابنه في شرح الألفية ٣٧٦، وهو -كما سبق- منقول عن ابن هشام في المغني ونحوه في أوضح المسالك ٣/ ٧٣-٧٧.

(٦) وهو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٢.

فمِثْلِـكِ حُبْلـىٰ قـد طَرَقْـتُ ومُرْضِـعٍ ....(١)

وقولِه(٢):

وأبـيضَ يُسْتَسْـقَىٰ الغَمَـامُ بوجْهِـهِ ....(٣)

وقولِه(٤):

---

(١) .... فألهيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ

والبيت من الطويل. ويروىٰ: (ومثلك بكرًا قد طرفت وثيبًا) ويروىٰ: (عن ذي تمائم مُغْيَل) ويروىٰ: (ومرضعًا) والطروق: الإتيان ليلًا، والتمائم: العُوَذ المعلقة علىٰ الأطفال عن العين والجنّ والسحر، وهو اعتقاد جاهلي. و(المُغيَل) الذي تُؤتىٰ أمه وهي ترضعه.

والبيت في الكتاب ٢/ ١٦٣، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٢٨٣-٢٨٤، والأزهية ٢٤٤، رصف المباني ٤٥٠، والجنىٰ الداني ٧٥، المغني ١/ ١٣٦.

(٢) وهو أبو طالب، فيما يعزىٰ إليه، وهو في ديوانه ١٠٦.

(٣) .... ثِمالُ اليتامىٰ عِصْمةٌ للأرامِلِ

والبيت من الطويل.

و(الثمال): الذي يستغني به الضعفاء والمحرومون، وهو في صحيح البخاري ١/ ٣٤٢، الروض الأنف ١/ ١٧٩، اللسان ١١/ ٩٤، (ثمل) والمغني ١/ ١٣٦-١٣٧، شرح شواهده للبغدادي ٣/ ١٦٨-١٧٣، والخزانة ٢/ ٦٧-٧٠، قال البغدادي: استشهاد ابن هشام به علىٰ الجر بـ(ربّ المحذوفة) بعد الواو متابعةً منه لأبي حيّان، وهو غفلة منهما، فإن الواو عاطفة، و(أبيض) معطوفٌ علىٰ مفعول في قوله:

وما تَرْكُ قومٍ لا أبا لك سَيِّدًا يحوط الذمار غيرَ ذَرْبٍ مُواكِلِ

(أبيض) معطوف علىٰ (سيدًا) هكذا أعربه الزركشي في نكته علىٰ صحيح البخاري ٣/ ٦٣، وتبعه ابن حجر في فتح الباري ٢/ ٤٩٦، ونبّه عليه الدماميني في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٧٤، وكذا في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٩٦

(٤) هو رؤبة، والبيت في ديوانه صـ٦.

بَـــلْ بَلَـــدٍ ذِيْ صُـــعُدٍ وآكـــامْ[١]

وقولِه[٢]:

رَسْـــمِ[٣] دارٍ وَقَفْـــتُ في طَلَلِـــهْ ....[٤]

وبأنّها زائدة في الإعراب دون المعنىٰ، فمحلُّ مجرورها في نحو: (ربّ رجل صالح عندي) رفعٌ بالابتداء، وفي نحو: (ربَّ رجلٍ صالح لقيت) نصبٌ علىٰ المفعوليّة، وفي نحو: (ربّ رجل صالح لقيته) نصبٌ، أو رفعٌ، كما في قولك: (هذا لقيته)[٥].

ويجـــوز[٦] مراعـــاة محلّـــه كثيـــرًا، وإن / [٢٥٢/ أ] لـــم

(١) بيت من الرجز.

ويروىٰ: (بل بلد ذي صُعُدٍ وأصبابْ)، وهي رواية الديوان. و(الصّعُد) المرتفعات من الأرض، و(الآكام) بمعناها، و(الأصباب) المنحدرات، وهو في اللسان ١/ ٥١٧ (صبب)، و(الارتشاف ٢/ ٤٦١، المغني ١/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ٣٢-٣٣).

(٢) وهو جميل بثينة، والبيت في ديوانه المجموع ١٨٨.

(٣) في (ب) و(جـ): ورسم.

(٤) .... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

والبيت من بحر الخفيف. ومعنىٰ (من جَلَلِه) أي: من عظمته في صدره، أو من أجله. وهو في أمالي القالي ١/ ٢٤٦، والأغاني ٨/ ٩٤، معاني الحروف ٤٧، الخصائص ١/ ٢٨٥، سر الصناعة ١/ ١٣٣، والإنصاف ١/ ٣٧٨، شرح العمدة ١/ ٢٧٤، والخزانة ١٠/ ٢٠-٢٥.

(٥) تفصيل القول في إعرابها وإعراب ما بعدها علىٰ نحو ما ذكر الشارح في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٧.

(٦) في (ب) و(جـ): وتجوز.

يَجُزْ[١] نحوُ: (مررت بزيدٍ وعمرًا) إلا قليلًا[٢].

وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أنْ تكفَّها عن العمل، وأن تهيئَها للدخول علىٰ الجملة الفعلية،[٣] وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًىٰ[٤]، نحو:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ[٥] ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ[٦]

---

(١) في (أ) و(جـ): يجره. وما أثبته الصحيح والموافق لكلام ابن هشام في المغني وهو المنقول عنه، وذكر الزجاج أن مجرورها دائمًا في موضع نصب. وذكر أبو حيّان أنه قد يحكم علىٰ موضعها بالرفع والنصب علىٰ حسب العامل بعدها، وأنه يجوز العطف علىٰ موضع مجرورها، إن رفعًا فرفع، وإن نصبًا فنصب. (الارتشاف ٢/ ٤٥٨).

(٢) سبق أنه نَقَل منْع ذلك في صـ١٠٨٣، وبيّنت أن سيبويه يجيزه، فراجعه ثمَّ.

(٣) الكتاب ٣/ ١١٥، المقتضب ٢/ ٤٧، ٥٤، الأصول ١/ ٤١٩، الإيضاح العضدي ٢٦٦.

(٤) الأصول ١/ ٤١٩-٤٢٠، الإيضاح العضدي ٢٦٦، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٠٩، شرح الرضي ٢/ ٣٣٣.

(٥) في (ب): العلم.

(٦) البيت من المديد.

وقائله: جَذِيْمةُ الأبرش، ويقال له: الوضاح؛ لبرصٍ كان به، وهو ابن مالك بن فهم بن غانم بن عدنان، أصله من الأزد، وكان أولَ من ملك قضاعة بالحيرة، وكان ملكًا وشاعرًا، وهو خال عمر بن معديكرب (المؤتلف والمختلف ٣٩، معجم ألقاب الشعراء ١١، ٢٥٩). و(أوفيت): صعدت ورقيت. و(العلَم): الجبل. و(الشمالات): جمع (شمال)، وهي الريح التي تهب من تلك الجهة. والبيت في الكتاب ٣/٥١٨، والمقتضب ٣/ ١٥، والمؤتلف والمختلف ٣٩، والأغاني ١٥/٢٥٧، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٣٨، والإيضاح العضدي ٢٦٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٠، الأزهية ٢٦٥، شرح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦-٣١١.

وقد تكون (ما) المتصلةُ بها نكرةً موصوفة[١]، كقوله[٢]:

رُبَّمـا تجـزعُ النفـوسُ مـن الأمْـ ـرِ لـه فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[٣]

وأمّا دخولها على المضارع في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ...﴾[٤] فالجواب عنه: أنه وإنْ كان خبراً[٥] عمّا يقع مستقبلًا، إلا أنه بمنزلة الواقع المحقق[٦]، كقوله [تعالىٰ][٧]: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾.[٨] وقد تدخل على الاسمية[٩]،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨-١٠٩، المقتضب ١/ ١٨٠، إيضاح الشعر ٤٤٥، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٤، وذكر ذلك ابن الصائغ في تذكرته فيما نقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت، والبيت في ديوانه ٤٤٤، وعزي لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٨٦، وعزي لغيرهما (راجع المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية).

(٣) البيت من الخفيف. ويروىٰ: (ربما تكره).

وهو في الكتاب ٢/ ١٠٩، المقتضب ١/ ١٨٠، وحمسة البحتري ٢٢٣، البيان والتبيين ٣/ ٢٦٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢١، وشرح المفصل ٨/ ٣٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٧، الخزانة ٦/ ١٠٨- ١١٩.

(٤) ﴿...لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ٢ الحجر ١٥.

(٥) في (جـ): حيزًا.

(٦) الأزهية ٢٦٦، الهادي في الإعراب ١٠٦، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٦، رصف المباني ٢٧١، وفسّره أبو علي بأنه من باب الحكاية (الإيضاح ٢٦٧) وكذا في تلقيح الألباب ١٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٧).

(٧) سقطت من (ب) و(جـ).

(٨) ١ النحل ١٧.

(٩) الأزهية ٢٦٥، المفصل ٢٨٦، المقدمة الجزولية ١٦٣، وشرحها الكبير ٢/ ٨٢٥، شرح الرضي ٢/ ٣٣٢-٣٣٣، أوضح المسالك ٣/ ٧١.

كقوله[١]:

رُبَّمَا الجامِلُ [المُؤَبَّلُ][٢] فِيهِمْ ....[٣]

ومن إعمالها قولُه[٤]:

رُبَّمَا ضَرْبةٍ[٥] بسَيْفٍ صَقِيلٍ ....[٦]

انتهى، ملخصًا من (المغني) مع زيادة[٧]، ويأتي بعضُ كلام الرضيِّ

---

(١) وهو أبو دؤاد، والبيت في ديوانه ٣١٦، وتخريجه فيه.

(٢) سقطت من (جـ).

(٣) .... وعناجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ

البيت من الخفيف، و(الجامل) الجماعة من الإبل، و(المؤبلة) المعدة للقنية و(فيهم) ضمير عائد إلى قومه إن كانت (ما) بمعنى (شيء)، أو كافة، أو هو عائدٌ لـ(ما) إنْ كانت بمعنى (ناس). و(العناجيج): الخيل الطوال الأعناق، والمهار: جمع مهرة، وهي بنت الفرس.

وهو في الأزهية ٢٦٦، المفصل ٢٨٧، شرح المفصل ٨/ ٢٩، ٣٠، الجنى الداني ٤٤٨، والخزانة ٩/ ٥٨٦-٥٨٨.

(٤) وهو عَدِيُّ بن الرَّعْلاء الغساني، شاعر جاهلي، و(الرعلاء) اسم أمّه اشتهر بها.

(معجم الشعراء ٨٦، الخزانة ٩/ ٥٨٦).

(٥) في (جـ): ضربته.

(٦) .... بين بُصْرَىٰ وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

البيت من الخفيف، ويروى: (دون بصرى)، وهي رواية الأصمعيات. و(بصرى): بلد بالشام. والمراد: بين أماكن بصرى ونواحيها، و(النجلاء): الواسعة البينة الاتساع. و(ما) في البيت زائدة، ولهذا بقيت (ربّ) على عملها.

وهو في الأصمعيات ١٥٢، الاشتقاق لابن دريد ٤٨٦، معجم الشعراء ٢٨٦، شرح المفصل ١/ ٣٠-٣١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٧، الجنى الداني ٤٥٦، أوضح المسالك ٣/ ٦٥، الخزانة ٩/ ٥٨٢-٥٨٥.

(٧) ١/ ١٣٤-١٣٧، وزاد عليه ابتداء من قوله: «وقد تكون (ما) المتصلة بها نكرة موصوفة...».

آنفًا[١].

تنبيهات:

الأول: قد تجرّ (رُبَّ) ضمير الغيبة؛ فيلزم إفرادُه وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنىٰ، نحو: (ربَّه رجلًا) أو (امرأةً) أو (رجلين) أو (رجالًا) أو (نساء)[٢].

الثاني: قال في (المغني)[٣]: وفي (رُبَّ) ستَّ عشرةَ لغةً: ضمّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد، والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً، أو متحرّكة، ومع التجريد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضمُّ والفتحُ مع إسكان الباء، وضمّ الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف.[٤] انتهىٰ.

---

(١) في صـ١٦٩٧، وقد شاع عند الشارح استعمال (آنفًا) في المستقبل كما سبق في صـ٥١٧، ٨٠١، ٨٨١، ١١١٥.

(٢) بيان ذلك في الأصول ١/ ٤١٩، والأزهية ٢٦١، الكافية ٢١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤، وحكىٰ ابن السرّاج أن بعض الكوفيين يجوّز مطابقة الضمير لما بعده (الأصول ١/ ٤٢٢) وكذا في الأزهية ٢٦١، والكافية ٢١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤.

(٣) في ١/ ١٣٨، بتصرف يسير.

(٤) الحديث عن لغاتها في الأصول ١/٤١٨، وزاد عن بعض النحويين: (رُبْتَ). والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩١، والمفصل ٢٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٨، المقرب ١/ ٢٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٥، والتسهيل ١٤٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٩، وذكر المرادي فيها سبع عشرة لغة. (الجنىٰ الداني ٤٤٧-٤٤٨).

الثالث: الجمهور على أنها ثلاثيّة الوضع[١]، وأنّ التخفيف المذكور وفتحَ الراء لغةٌ معروفة، وأشهرُ لغاتها ضمّ الراء، وفتحُ الباء[٢] المشددة.

الرابع: (ربّ) من الأحرف التي تُورَد في جواب كلامٍ إمّا ظاهرٍ، وإمّا مقدر[٣]، قال الرضيّ[٤]: ووضعُ (ربّ) للتقليل[٥]، تقول في جواب مَنْ / [٢٥٢/ ب] قال: ما لقيتَ رجلًا: (ربّ رجلٍ لقيتُ)،[٦] أي: لا تنكر لقائي للرجال[٧] بالمرة، فإني لقيتُ منهم شيئًا، وإنْ كان قليلًا. قال ابن السرّاج: النحاة كالمجمعين على أن (ربّ) جوابٌ لكلامٍ إمّا ظاهرٍ، أو مقدرٍ[٨]. فهي في الأصل موضوعةٌ لجواب فعلٍ[٩] ماضٍ منفيٍّ؛ فلهذا لا يجوّزون: (ربّ رجل كريم أضربُ). هذا الذي

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٨، الارتشاف ٢/ ٤٥٦، والهمع ٤/ ٧٣، وقال ابن فضال: إنها ثنائية - فيما نقله عنه أبو حيّان في (الارتشاف ٢/ ٤٥٦) ونقل ذلك عنه السيوطي وعن كتابه (الهوامل والعوامل) (الهمع ٤/ ٧٣) والحق أنّ رأيه خلاف ذلك، فهو في كتابه العوامل والهوامل ١٤/أ عدّها من الثلاثية، وجعلها مثل (خلا) و(على)، وقال: إن تخفيفها ضرورة، وليس بلغة، قال: والدليل على ذلك أن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو: (هلْ) و(بَلْ). وهذا ما نقله عنه أبو حيّان في التذييل ٤/ ٣٦أ.

(٢) في (ب): الياء.

(٣) ذلك مبيّن في شرح المفصل ٨/ ٢٧، وشرح الجزولية الكبير ٢/ ٤٥٧.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ٣٢٩ بتصرف.

(٥) في (جـ): للتعليل. وقد سبق قريبًا الحديث عن معناها.

(٦) في (ب): لقيته.

(٧) في (أ) و(ب): للرجل، وما أثبته أظهر وهو الموافق لكلام الرضي.

(٨) الأصول ١/ ٤١٧، بمعناه. ابن عصفور نحوه عن المبرد (شرح الجمل ١/ ٥٠٢).

(٩) في (أ): وفعل.

ذكرنا[١] من التقليل أصلُها، ثم تُستعمل في معنىٰ التكثير كالحقيقة،[٢] وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلىٰ القرينة. انتهىٰ.

(و) ما يخفض بمسمّىٰ (الباء) ظاهرًا كان، أو ضميرًا.[٣] والمراد بها هنا التي ليست مستعملةً في القسَم، بدليل ما يأتي[٤]، ولها معانٍ كثيرة، منها: الاستعانة[٥]، وهي الداخلة علىٰ آلة الفعل، نحو: (كتبت بالقلم).

ومنها: السببيّة[٦]، وفسَّر [(باء)][٧] السببية في (شرح التسهيل)[٨] بأنها الداخلة علىٰ صالحٍ للاستغناء به عن فاعل مُعدّاها[٩] مجازًا، نحو: ﴿...فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ

---

(١) في (أ) و(ب): ذكرناه، وما أثبته الموافق كلام الرضي.

(٢) الذي في كلام الرضي: ثم تستعمل في معنىٰ التكثير حتىٰ صارت في معنىٰ التكثير كالحقيقة.

(٣) في (ب): مضمرًا.

(٤) حيث سيعيد ذكرها مع حروف القسم، وذلك في صـ١٧١٧.

(٥) ذلك في المقتضب ١/١٧٧، وشرح عيون الإعراب ١٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٦، والمغني ١/ ١٠٣، وربما سمّاه بعضهم الإلصاق والاختلاط. (الإيضاح العضدي ٢٦٤) قال ابن جني: «واعلم أنهم قد سمّوا هذه الباء مرةً حرف إلصاق، ومرةً حرفَ استعانة، ومرةً حرفَ إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم». وفسّر ذلك. (سر الصناعة ١/ ١٢٢-١٢٣).

(٦) الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ في المقتصد ٢/ ٨٢٦، والمقرب ١/ ٢٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٥، والتسهيل ١٤٥، ورصف المباني ٢٢٢، والمغني ١/ ١٠٣.

(٧) سقطت من (أ) و(ب).

(٨) في ٣/ ١٥٠ بتصرف.

(٩) في (أ): معد لها.

رِزْقًا لَّكُمْ﴾[(١)]، فلو قُصِد[(٢)] إسنادُ الإخراج إلىٰ الهاء، وقيل: (أنزل ما أخرج من الثمرات رزقًا لكم) لصحَّ وحَسُن، لكنه مجاز، والأوّل حقيقة، ومنه: (كتبتُ بالقلم)، و(قطعتُ بالسكين) فإنه يصحّ أن يقال: (كَتَب القلمُ) [و(قَطَع السكينُ)، والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، و[آثَرتُ][(٣)] علىٰ ذلك التعبيرَ بـ(السببيّة)؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلىٰ الله -تعالىٰ- فإنَّ استعمال السببيّة فيها يجوز، واستعمال[(٤)] الاستعانة فيها لا يجوز. انتهىٰ.

فهي عنده وباءُ الاستعانة واحد.[(٥)] قال أبو حيّان[(٦)]: وما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قولٌ انفرد به.[(٧)] وأصحابُنا[(٨)] فرّقوا بين باء السببية / [٢٥٣/ أ] وباء الاستعانة، فقالوا: باء السببية هي التي تدخل علىٰ سبب الفعل، نحو: (مات زيد بالحَرِّ[(٩)] أو[(١٠)] بالجوع) و(حججت بتوفيق الله).

---

(١) ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾ ٢٢ البقرة ٢، ٣٢ إبراهيم ١٤.

(٢) في (أ) و(جـ): قصر، وما أثبته الموافق لما في شرح التسهيل.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) سقطت الواو من (ب).

(٥) قال ذلك قبله أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٢٦، والمرادي في الجنىٰ الداني ٣٨-٣٩.

(٦) في التذييل ٤/ ١٨أ بتصرف ظاهر، ونقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٤/ ١٥٨.

(٧) وقال ذلك أيضًا المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٢١٠.

(٨) كذا قال أبو حيّان، وممّن فعل ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٩٦، وقد يكون عنىٰ أصحابه المغاربة، فقد عزي ذلك إليهم في المساعد ٢/ ٢٦٢.

(٩) في (أ) و(ب): بالجو. والذي في التذييل: (بالغيظ). وفي الهمع: (بالحبّ) وما أثبته عن (جـ).

(١٠) في (ب): أي.

وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط(١) بين الفعل ومفعوله، أي: مُنفعله(٢) الذي هو(٣) آلة، نحو: (كتبت بالقلم) و(نَجَرْتُ بالقَدُوم) و(بَرَيْتُ القلم بالسكين) و(خُضْتُ الماء بِرِجْلي)؛ إذ لا يصح جعل القلم سببًا للكتابة، ولا القَدوم سببًا للنَّجْر، ولا السكين سببًا للبَرْي، ولا الرِّجل سببًا للخوض، بل السبب غير هذا(٤). انتهى.

ومنها: التبعيض(٥)، نحو: ﴿...عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾(٦).

ومنها: البدل(٧)، بأن يحسن وضع (بدل) موضعها، نحو: (ما يسرني أنّ لي بها

---

(١) لا يريد التوسط اللفظي، بل ما كان واسطة وأداة.

(٢) لم ترد هذه الكلمة عند أبي حيّان، وقال ابن القواس: «ومن معاني الباء، الاستعانة وذلك إذا دخلت على كل آلة متوسطة بين الفاعل والمنفعل» شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٩٤.

(٣) أي: الاسم المتوسط.

(٤) ذكر الصيمري أن الباء تأتي للإلصاق باستعانة، وبغير استعانة، ومثّل للأول بـ(كتبت بالقلم...) وللثاني بـ(خاض الماءَ برجله) (التبصرة ١/ ٢٨٥) وقريب منه في المفصل ٢٨٥.

(٥) حروف المعاني ٤٧، الأزهية ٢٨٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣، ٤٩٦، والتسهيل ١٤٥، والجنى الداني ٤٣-٤٤، قال ابن جني: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت» (سر الصناعة ١/ ١٢٣).

(٦) ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ...﴾ ٥-٦ الإنسان ٧٦.

(٧) التسهيل ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٠-٨٠١، شرح الرضي ٢/ ٣٢٢، الجنى الداني ٤٠، المغني ١/ ١٠٤.

الدنيا)،[١] أي: بدلَها، ونحو قوله[٢]:

فَلَيْتَ [لي][٣] بِهِمُ قومًا إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغارَةَ فُرْسانًا ورُكْبانا[٤]

أي: بدلَهم، قال أستاذنا[٥]: وكأنّ باء البدل تفارق باء العِوَض الآتي، فإن المراد بتلك ما وقع فيه مقابلةُ شيءٍ بشيء، بأن يُدفع[٦] شيءٌ من أحد الجانبين،

---

(١) في (أ): ما يسرني بها في بها للدنيا، وفي (ب): ما يسرني بها أي الدنيا. وما أثبته أظهر وأتمّ، وهو جزء من قولٍ لعمر بن الخطاب، لما قال له النبي ﷺ: (لا تنسنا يا أخي من دعائك) وهو في سنن أبي داود ٢/ ٨٠، والسنن الكبرى للبيهقي ٥/ ٢٥١.

(٢) وهو قُرَيط بن أُنَيْف العنبري التميمي. قيل: إنه شاعر إسلامي، (المقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٥، الخزانة ٧/ ٤٤٦) نقلاً عن شرح التبريزي، ولم أجده فيه. ويعزى لأبي الغُول الطُّهَوي، علباء بنم جوشن من بني قطن بن نهشل، شاعر إسلامي مجيد، وقيل: إنه من بني طُهية، ولعله أصحّ؛ لأن الذي من بني نهشل هو أبو الغول النهشلي (الشعر والشعراء ١/ ٤٢٩، طبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٩، المؤتلف والمختلف ٢٤٥-٢٤٦، الخزانة ٦/ ٤٣٩-٤٤٠).

(٣) سقطت من (أ) ومكانها فيها: (ان).

(٤) ا لبيت من البسيط.

والفرسان: ركاب الخيل، والركبان: ركاب الإبل، و(الإغارة) في البيت مفعولٌ له، ولذلك يستشهد بعض النحويين بالبيت.

وهو في ديوان الحماسة ١/ ٥٨، عيون الأخبار ١/ ٨٨، التذكرة السعدية ٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٥١، الارتشاف ٢/ ٥٢٧، والجنى الداني ٤٠، والمغني ١/ ١٠٤، توضيح المقاصد ٢/ ٢٠٧، شرح الألفية للشاطبي ٢/ ٢٠٠-٢٠١، المقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٥-١٢٢٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٦٨-٧٠، وللبغدادي ٢/ ٣٠٢-٣٠٤.

(٥) في المواهب الرحمانية ٣/ ٧١٧ بتصرف يسير.

(٦) في (أ) و(ب): يرفع بالراء. وما أثبت هو الموافق لما عند أستاذه، ولقوله الآتي بعدُ: (دفع أو مقابلة).

ويُدفع[١] من الجانب الآخر شيءٌ في مقابلته[٢]، والمراد بهذه أن يُختار أحدُ الشيئين على الآخر، بحيث لا يسدّ الآخر عنده مسدَّ الأول، ولا يكون هناك دفعٌ أو مقابلةٌ من الجانبين[٣]. انتهىٰ.

ومنها: التعويض[٤]، وتسمّىٰ أيضًا: (باء المقابلة)[٥]، قال ابن مالك[٦]: وهي الداخلة علىٰ الأعواض والأثمان، نحو: (اشتريت الفرس بألف) و(كافأت إحسانه بضعف).

قال الأسيوطي[٧]: «والظاهر أنها داخلة في باء[٨] البدل»[٩].

---

(١) في (أ): يوقع، وفي (ب): يرفع، وأثبت الذي في (ج) لموافقته قوله السابق واللاحق.

(٢) في (أ): مقابلة. وما أثبته الموافق لكلام أستاذه.

(٣) في (أ) و(ب): الوجهين. وما أثبته الموافق لكلام أستاذه.

(٤) رصف المباني ٢٢٣، أوضح المسالك ٣/ ٣٦.

(٥) في (ب): أيضًا بالمقابلة. وممّن سماها كذلك العكبري في اللباب ١/ ٣٦١ -وسماها أيضًا البدل- وابنُ الحاجب في الكافية ٢١٦، وشرحها له ٣/ ٩٤٦، وابن مالك في التسهيل ١٤٥، وابن القواس في شرح ألفيّة ابن معط ١/ ٣٩٥، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤، ٣٢٧، والمرادي في الجنىٰ الداني ٤١، وابن هشام في المغني ١/ ١٠٤.

(٦) تكرر قوله: (قال ابن مالك) في (ج). وقوله في شرح التسهيل ٣/ ١٥١ بتصرف.

(٧) في الهمع ٤/ ١٦١.

(٨) في (ب): في باب.

(٩) وقال المرادي: «ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين، أعني البدلَ، والمقابلة، وقال بعض النحويين: زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض، نحو: (هذا بذاك)، أي: هذا بدل من ذاك وعوض منه، قال: والصحيح أن معناها السبب، ألا ترىٰ أن التقدير هذا مستحق بذاك، أي: بسببه.

ومنها: التعدية[(١)]، والمراد [بها][(٢)] الباءُ التي يصير معها وبواسطتها ما كان فاعلًا للفعل دونها مفعولًا بها، وتسمّىٰ [أيضًا:][(٣)] (باءَ النقل)[(٤)]. والتعديةُ بهذا المعنىٰ مختصة بالباء، وأمّا التعدية بمعنىٰ إيصال معنىٰ الفعل /[٢٥٣/ ب] إلىٰ مطلق الاسم[(٥)] فمشتركة بين حروف الجر[(٦)] التي ليست بزائدة ولا في حكمها، كـ(ربّ)[(٧)] و(منذ). وأكثر ما تُعدّي الفعلَ القاصر، نحو: (ذهبت بزيد) بمعنىٰ: أذهبته، ومنه: ﴿...ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾،[(٨)] وقرئ[(٩)]: «أذهب [الله][(١٠)] نورَهم».[(١١)]

---

(١) وربما سميت الإضافة (شرح عيون الإعراب ١٩٢-١٩٣)، وهي مذكورة في المقتصد ٢/ ٨٥٢-٨٢٦، وشرح المفصل ٨/ ٢٢، والكافية ٢١٦، والتسهيل ١٤٥، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٧، ورصف المباني ٢٢١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ب) و(جـ): بالنقل. وتسميتها بذلك في المقرب ١/ ٢٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣، والمغني ١/ ١٠٢.

(٥) وقد ذكر الرضي المعنيين في شرح الرضي ٢/ ٣٢٧.

(٦) مفهوم التعدية فيها منقول عن الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢٥.

(٧) مع التنبيه إلىٰ أن الشارح قد سبق أنْ حكم بأن (ربَّ) تكون حرف جرّ زائدًا، وذلك في صـ١٦٩٢، وذلك ظاهر التناقض. إلا أن يكون أراد بـ(رب) و(منذ) التمثيلَ علىٰ الحرف الزائد وما في حكمه. ولم أجد أحدًا وافقه علىٰ هذا.

(٨) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ...﴾ ١٧ البقرة ٢.

(٩) عزيت لليماني، كما في البحر المحيط ١/ ٨٠، وهي مذكورة في المغني ١/ ١٠٢، والتصريح ٢/ ١٢.

(١٠) سقطت من (جـ).

(١١) في (ب): بنورهم.

وقد تكون مع المتعدي[١]، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ...﴾[٢] و(صَكَكْتُ الحجرَ بالحجر)، والأصل: دَفَعَ بعضُ الناس بعضًا، وصكَّ الحجر [الحجرَ][٣].

والذي تغيّر الباءُ معناه يجب[٤] فيه عند المبرد[٥] مصاحبةُ الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء التي للتعدية عنده بمعنىٰ (مع)، قال سيبويه[٦]: الباء في مثل: (ذهبت به) كالهمزة والتضعيف، فمعنىٰ (ذهبت به): أذهبته.

وتجوز المصاحبة وعدمُها، وهو الصواب، وأمّا في الهمزة والتضعيف فلابدّ من التغيير.

ومنها: المجاوزة[٧]، وضابطها: أن تقع بعد السؤال، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ

---

(١) مجيئها مع النوعين مبيّن في الارتشاف ٢/ ٤٢٦، والجنىٰ الداني ٣٧.

(٢) ﴿...لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ ٢٥١ البقرة ٢ ﴿...لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ...﴾ ٤٠ الحج ٢٢.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) في جميع النسخ الأصول والاحتياط: (ويجب) وهذه الواو المزيدة تفسد المعنىٰ، وليست في كلام شيخه في المواهب الرحمانية ٣/ ٧٢٠، وكلامهما متقارب.

(٥) عزي إليه ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٣، والجنىٰ الداني ٣٨، والمغني ١/ ١٠٢، ووافقه السهيلي (الجنىٰ الداني ٣٨)، وقد سبق للشارح ذكر هذا الرأي في صـ٩٣، وعزاه هناك للفراء مخطئًا.

(٦) في الكتاب ١/ ١٥٣ بمعناه.

(٧) الأزهية ٢٨٤، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦، ٤٩٧، التسهيل ١٤٥، وتسمّىٰ باء السؤال. (رصف المباني ٢٢٢)، أو التي بمعنىٰ (عن)، نصّ علىٰ ذلك المرادي في الجنىٰ الداني ٤١-٤٢.

خَبِيرًا ﴾[1]، وقولِ علقمة[2]:

فَـــإِنْ تَسْـــأَلونِي بالنِّسَـــاءِ فَـــإِنَّنِي　　خَبِيـــرٌ بـــأَدْواءِ النِّسَـــاءِ طَبِيـــبُ[3]

فالباء فيهما بمعنىٰ (عن).

ومنها: الإلصاق[4]، حقيقة، نحو: (بقلبي غرامٌ)، أيْ: لصق به، بمعنىٰ قام به، أو مجازًا[5]، نحو: (مررت بزيد) أي: ألصقت مروري بمكانٍ يقرُب منه.

ومنها: المصاحبة[6]، نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[7].

ومنها: التوكيد[8]، نحو:

---

(١) ٥٩ الفرقان ٢٥.

(٢) الفحل، والبيت في ديوانه ٣٥، بشرح الأعلم.

(٣) البيت من الطويل. ويروىٰ: (بصير بأدواء النساء).

والبيت في المفضليات ٣٩٢، وأدب الكاتب ٥٠٨، وحماسة البحتري ١٨١، الأزهية ٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٩، الجنىٰ الداني ٤١

(٤) الحديث عن ذلك في الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ٤/ ١٤٢، ١/ ١٧٧، والأصول ١/ ٤١٢-٤١٣، وذكر ابن السرّاج أنها تكون للإلصاق فقط، وأنه يكون معه استعانة، وإثبات معنىٰ الإلصاق في حروف المعاني ٤٧، ورصف المباني ٢٢١، الجنىٰ الداني ٣٦.

(٥) أشار إلىٰ ذلك سيبويه في الكتاب ٤/ ٢١٧، وتقسيمه إلىٰ حقيقي ومجازي في الجنىٰ الداني ٣٦-٣٧، والمغني ١/ ١٠١.

(٦) الأزهية ٢٨٦، التسهيل ١٤٥، ورصف المباني ٢٢٢، والجنىٰ الداني ٤٠، وهي التي يعبر عنها كثيرون بباء الحال، نبّه علىٰ ذلك ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٩٤، والمرادي في الجنىٰ الداني ٤٠.

(٧) ٦١ المائدة ٥.

(٨) سماها ابن السرّاج الزائدة (الأصول ١/ ٤١٣) وكذا في الإيضاح العضدي ٢٦٤، واللمع ١٢٩، وشرح عيون الإعراب ١٩٣، والمقتصد ٢/ ٨٢٦.

كَفَىٰ بِجِسْمِيْ نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ ....[١]

ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢].

(و) ما يخفض من الأسماء بمسمّىٰ (الكاف) الحرفيّة، ومِن معانيها: التشبيه[٣]، أعني مشاركة شيءٍ مع مدخولها في شيء، نحو: (زيد كالأسد). - والتعليل[٤]- كما هو الحق عند ابن هشام[٥]- سواء جُرّدت من (ما)، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٦] أي: أعجب لعدم فلاحهم، / [٢٥٤/ أ] أو وُصِلت

---

(١) .... لولا مُخاطبتي إياكَ لم تَرنِي

البيت من البسيط، قائله أبو الطيب المتنبي، ومراد الشارح بالبيت التمثيل، لا الاستشهاد. والبيت في ديوان المتنبي ٤/ ١٨٦، (شرح العكبري) ورصف المباني ٢٢٦، الجنىٰ الداني ٥٣، والمغني ١/ ١٠٩، الخزانة ٦/ ٦٢.

(٢) من آيات كثيرة، منها: ٧٩ النساء ٤.

ومن معانيها أيضًا: أنها تأتي بمعنىٰ (في) المقتضب ٢/ ٣٣٠، الأصول ١/ ٤١٤، حروف المعاني ٨٧، المقتصد ٢/ ٨٢٧، الأزهية ٢٨٦، حروف المعاني ٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٥، والأزهية ٢٨٥، وبمعنىٰ (من أجل) (حروف المعاني ٨٦، ٨٧ شرح الملحة ١٢٨، الأزهية ٨٧، وبمعنىٰ (عند) و(إلىٰ) (حروف المعاني ٨٧).

(٣) الحديث عن ذلك في الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ٤/ ١٤٠، وحروف المعاني ٤٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٧٢-١٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٠، ٨١١، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٩، أوضح المسالك ٣/ ٤٦.

(٥) المغني ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٦) ٨٢ القصص ٢٨، وقد سبق الحديث مفصلًا عن الآية والخلاف في تقدير المعنىٰ في صـ٧٤٤-٧٤٦.

بها[١]، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٢] أيْ: لهدايته[٣] إياكم. قال في (شرح الكافية)[٤]: «ودلالتها علىٰ التعليل كثيرة». ونفاه الأكثرون.[٥] - والاستعلاء[٦]، أثبته الكوفيون والأخفش[٧]، حكوا أن بعضهم قيل له: كيف [أصبحت؟ فقال: كخيرٍ، أيْ: علىٰ خيرٍ، وقولهم: (كن كما][٨] أنت)، أي: علىٰ ما أنت عليه[٩]، وهو قليل، كما أشار إليه في (التسهيل).[١٠] - والتوكيد[١١]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.[١٢] وللسعد[١٣] [فيه][١٤] مطلعٌ

---

(١) كذا قال ابن مالك، وعدّ الثاني هو الأكثرَ. (التسهيل ١٤٧، وشرحه ٣/ ١٧٣، ٢/ ٧).

(٢) ١٩٨ البقرة ٢.

(٣) في (ب): لهديته.

(٤) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١١.

(٥) قال ذلك ابن هشام في المغني ١/ ١٧٦.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٠، رصف المباني ٢٨٦، الجنىٰ الداني ٨٤-٨٥، أوضح المسالك ٣/ ٤٦.

(٧) عزي إليه ذلك في سر الصناعة ١/ ٣٢٠، وأوضح المسالك ٣/ ٤٦، وإليه وإلىٰ الكوفيين في الجنىٰ الداني ٨٤.

(٨) ساقط من (أ) و(ب).

(٩) وأوّله الفارسي بأن معناه: كن كالذي أنت. (الإيضاح ٢٧٣).

(١٠) ١٤٧.

(١١) سماها ابن السرّاج الزائدة (الأصول ١/ ٤٣٧-٤٣٨)، وكذا في حروف المعاني ٤٠، واللمع ١٢٩.

(١٢) ١١ الشورىٰ ٤٢.

(١٣) يعني سعد الدين التفتازاني.

(١٤) سقطت من (ب). وفي (جـ): فيها.

سعيد[١].

وقد تأتي اسمًا[٢]، كقوله[٣]:

يَضْـحَكْنَ[٤] عـن كـالبَرَدِ المُـنْهَمِّ[٥]

لدخول حرف الجرّ عليها.

(و) ما يخفض من الأسماء ظاهرةً كانت أو مضمرة[٦] بمسمىٰ (اللام) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ﴾[٧]، ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾.[٨] وهي

---

(١) إذ ذكر قول مَن ردّ كونها للتأكيد؛ محتجًا بأن الكاف تؤكد المماثلة، لا نفيَها، والذي في الآية نفيٌ.. وأجاب عنه بأنها لتأكيد ما سبق له الكلام من حكم التشبيه، إنْ إثباتًا فإثبات، أو نفيًا فنفي... كما ذكر شبهة مَن قال: إن الكاف إذا كانت لتأكيد نفي المماثلة، فإنها لنفي المماثلة المحققة، ولا يستلزم ذلك نفيَ أصلها...(حاشيته على الكشاف ٧٤٨ مخطوط).

(٢) ذلك مذكور في المقتضب ٤/ ١٤٠، الأصول ١/ ٤٣٨-٤٣٩، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٠.

(٣) عزي للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨ نقلاً عن الخزانة.

(٤) في النسخ الأصول والاحتياط. (فضحكت) وما أثبته هو الصحيح، ولا يستقيم الوزن إلا به.

(٥) في (أ): المتهم. وهذا بيت من الرجز، وقبله: (بيضٌ ثلاث كنعاج جُمّ). وهو في وصف ثلاث من النسوة بأنهنّ كنعاج لا قرون لهن، وفائدة الوصف -كما قال البغدادي- نفي ما يكسبهن سماجة، وشبّه أسنانهن بالبرد المنهمّ وهو الذائب، بجامع الرقة واللطافة والبياض، وهو في المفصل ٢٨٩، وأسرار العربية ٢٥٨، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٠، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٢، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٥٨، الجنىٰ الداني ٧٩، أوضح المسالك ٣/ ٥٤، والمغني ١/ ١٨٠، والخزانة ١٠/ ١٦٦-١٦٩.

(٦) في (أ) و(جـ): ظاهرة أو كانت مضمرة.

(٧) من آيات كثيرة، منها: ٢٨٤ البقرة ٢.

(٨) ١٣ الأنعام ٦.

للمِلْك[١]، نحو: (المال لزيد)، وللاختصاص[٢]، نحو: (الجنة للمؤمنين)، وللاستحقاق[٣]، نحو: (النار للكافرين) أيْ: عذابها، قال ابن هشام[٤]: لام الجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: (لِزيد ولِعمرٍو) إلا مع المستغاث المباشر لـ(يا) فمفتوحة، نحو: (يا لَلَهِ)، وأمّا قراءة [بعضهم][٥]: ﴿الْحَمْدُ لُلَّهِ﴾[٦] فضمُّها عارضٌ؛ للإتباع - ومفتوحةٌ مع كل مضمر، نحو: (لَنا) و(لَكم) و[لَهم،][٧] إلا مع ياء المتكلم فمكسورة، ومِن العرب مَن يفتح اللامَ الداخلةَ علىٰ الفعل، ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[٨] بفتحها[٩].

---

(١) ذلك في الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ٤/ ١٤٣، ١/ ١٧٧، الأصول ١/ ٤١٣، حروف المعاني ٤٤، اللامات للزجاجي ٦٢-٦٤، الإيضاح العضدي ٢٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، قال الجرجاني: «وحيث تصرّف اللام فإنه لا يعرىٰ من معنىٰ المِلْك» (المقتصد ٢/ ٨٢٧).

(٢) حروف المعاني ٤٤.

(٣) ذلك في الكتاب ٤/ ٢١٧، والأصول ١/ ٤١٣، وحروف المعاني ٤٤، واللامات للزجاجي ٦٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، المقتصد ٢/ ٨٢٧، اللامات للهروي ١٩.

(٤) في المغني ١/ ٢٠٨ بتصرف يسير.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) من آيات كثيرة منها: أول الفاتحة، والقراءة بضمّ اللام تعزىٰ لإبراهيم بن أبي عبلة، وتعزىٰ لأهل البادية، وهي في معاني القرآن للفراء ١/ ٣، ومختصر ابن خالويه ١، والمحتسب ١/ ٣٧، الكشاف ١/ ١٠، والبحر المحيط ١/ ١٨.

(٧) ساقط من (أ)، و(ب).

(٨) ٣٣ الأنفال ٨.

(٩) وهي لغة عكل وبلعنبر (التسهيل ١٤٥، المساعد ٢/ ٢٦٠)، وقد سبق تخريج هذه القراءة في صـ٣٩٩.

وذكر[١] أنَّ مِن معانيها الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنًىٰ وذات، نحو: (الحمد لله [والعزة لله، [والملك لله، والأمر لله)][٢] ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٣]، ونحو: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾[٤] ومنه: (وللكافرين النار) أيْ: عذابها.

ومنها: الاختصاصُ، نحو: (الجنة للمؤمنين) و(هذا الحصير للمسجد) و(المنبر للخطيب) و(السرج للدابة) و(القميص للعبد)، ونحو: ﴿...إِنَّ لَهُۥ أَبًا...﴾[٥]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ ...﴾[٦] وقولك: (هذا الشعر لحبيب)[٧]، وقولك: (أدوم لك ما تدوم لي) / [٢٥٤/ أ] ومنها: الملْكُ، نحو: ﴿لَهُۥ[٨] مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٩] وبعضهم[١٠] يَستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين،

---

(١) ابن هشام في الموضع السابق نفسه.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ١ المطففين ٨٣.

(٤) ١١٤ البقرة ٢، ٤١ المائدة ٥.

(٥) ﴿قَالُوا يَٰٓأَيُّهَا الْعَزِيزُ... شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾ ٧٨ يوسف ١٢.

(٦) ﴿...فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ١١ النساء ٤.

(٧) لعله أراد ابن أوس الطائي، وهو أبو تمام.

(٨) في (أ): لله. وكلاهما صحيح، وما أثبته الموافق لاستشهاد ابن هشام.

(٩) من آيات كثيرة، منها: ١٧١ النساء ٤.

(١٠) لعله يعني الزمخشري فهذا صنيعُه في المفصل ٢٨٦، وكذا العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٠، والمالقي في رصف المباني ٢٩٤، والمرادي في الجنىٰ الداني ٩٦، وابن هشام هو الذي نقل ذلك عن بعضهم (المغني ١/ ٢٠٨).

ويمثّل[١] له بالأمثلة المذكورة ونحوِها. ويرجّحه أنَّ فيه تقليلًا للاشتراك، وأنه إذا قيل: (هذا المال لِزيدٍ والمسجدِ) لَزم القولُ بأنها للاختصاص مع كون (زيد) قابلًا للملْك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة[٢] [واحدة،][٣] وأكثرُهم يمنعه[٤].

وللتعليل[٥]، نحو:

وَإِنِّـــيْ لَتَعْرُونِـــيْ لِـــذِكْراكِ هِـــزَّةٌ ....[٦]

وللتعجب[٧]، نحو: (لِله درّك).

وللاستعلاء[٨]، نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[٩].

---

(١) في (جـ): وتمثل.

(٢) يبدأ هنا في (جـ): سقط بمقدار خمس ورقات، وهو قديم قبل ترقيم المخطوط، وقد قابلت في هذا الساقط بدلًا عنها علىٰ نسخة (ز) التي تكاد تكون مطابقة لها.

(٣) سقطت من (ب) ومن (ز).

(٤) هذه المسألة في المغني ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وهذا آخر نقله عن المغني.

(٥) حروف المعاني ٨٥، الأزهية ٣١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٧، الكافية ٢١٦.

(٦) سلف تخريجه في صـ١٦٠٦.

(٧) بيان ذلك في الكتاب ٤/ ٤٩٧، وظاهر كلامه أنها -وهي للتعجب- تفيد أيضًا معنىٰ القسم، وهي من حروفه، ونحو ذلك في المقتضب ٢/ ٣٢٣، والأصول ١/ ٤٣٠، وجمل الزجاجي ٧٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٥، وهذا المعنىٰ ثابت في أوضح المسالك ٣/ ٣٢.

(٨) حروف المعاني ٧٥، الأزهية ٢٨٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٦.

(٩) الإسراء ١٠٧، ١٠٩، الإسراء ١٧.

وللقسَم[١]، نحو: (لِلهِ لا يُؤخَّرُ الأجل).

وللعاقبة[٢]، نحو: قوله[٣]:

لـــه مَلَـــكٌ يُنـــادِيْ كُـــلَّ يَـــومٍ لِـــدُوا لِلْمَـــوْتِ وابنُـــوا لِلْخَـــرابِ[٤]

تنبيهان:

الأول: عُلم مِمّا قررناه أنّ اللام و(مِن) وما بينهما مشتركةٌ[٥] في جرّ الظاهر والمضمر، كان الظاهر معرفةً، أو نكرة، إلا الكاف و(ربّ) فإنهما مختصان بجرّ

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣٢.

(٢) شرح عيون الإعراب ١٩٥، وكشف المشكل ١/ ٥٦٨-٥٦٩، وقد سبق الحديث عن معنىٰ العاقبة والمآل ٢٨٧-٢٨٨، وبقي من معاني اللام: أن تكون بمعنىٰ (إلىٰ) (حروف المعاني ٧٦، والأزهية ٢٨٧، اللامات للهروي ٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٥. وبمعنىٰ (عند) حروف المعاني ٨٤، ٨٥، وبمعنىٰ (في) الأزهية ٢٨٨، اللامات للهروي ٣٠، وبمعنىٰ (مع) (حروف المعاني ٨٥، الأزهية ٢٨٩، واللامات للهروي ٢٦، وبمعنىٰ (علىٰ) اللامات للهروي ٢٤، وأن تكون زائدة (المقتصد ٢/ ٨٢٧-٨٢٨، المفصل ٢٨٦، وبمعنىٰ (بعد) الأزهية ٢٨٩، واللامات للهروي ٢٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٦-٦١٧، وبمعنىٰ (من) الأزهية ٢٨٨، اللامات للهروي ٢٩، وبمعنىٰ (عن) الكافية ٢١٦، وذكر لها ابن مالك معاني كثيرة (التسهيل ٤٥) وبلغ بها المرادي ثلاثين، (الجنىٰ الداني ٩٦).

(٣) يعزىٰ لعلي بن أبي طالب، وهو في ديوانه ٤٦، ويعزىٰ لأبي العتاهية، والبيت في ديوانه ٤٦، (دار صادر).

(٤) البيت من الوافر، ويروىٰ:

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلّكُم يصير إلىٰ تَبابِ

وهو في الحيوان ٣/ ٥١، شرح الكافية ٢/ ٣٢٨، الجنىٰ الداني ٩٨، التصريح ٢/ ١٢، الخزانة ٩/ ٥٢٩-٥٣٠.

(٥) في (ب): مشترك.

الظاهر[١]، ويختص الثاني منهما بجرّ النكرة.

الثاني: عُلم مِمّا ذكرنا أنه عبّر عن بعض الحروف بلفظه، وهو غير الأحادية، وعن البعض الآخر باسمه، وهو الأحاديّة، وقد مرّ لنا أيضًا صدورُ هذا التعليل.[٢]

(و) مِمّا يُخفض بالحروف ما يُخفض من الأسماء [الظاهرة][٣] (**بحروف**)[٤] أي: أحرف[٥] (**القسم**) أي: اليمين والحلف، وأعاد الباء مع (حروف القسم) لاختصاص هذا النوع من الحروف بأحكامٍ وفروعٍ ليست لباقيها[٦].

(**وهي**) أيْ: حروف[٧] القسم المشهورة، يُحتمَل أن الأصل: (ومجموعها)

(١) تخصيص الكاف بذلك في الكتاب ٢/ ٣٨٣، والأصول ١/ ٤٣٩، والعسكرية ١٣٦، وشرح الملحة ١٢٩، وتخصيص (ربّ) به في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٠، ونقل ابن السرّاج أن المبرد قال عن منع سيبويه دخول الكاف و(حتىٰ) علىٰ الضمير، قال: قد خولف فيهما، (الأصول ١/ ٤٣٩) ونقل قوله: وهذا حسن، وعزي جواز جرّه للضمير للمبرد في شرح المفصل ٨/ ١٦.

(٢) في (ز): التعليق. وذلك في صـ١٢٠.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) كذا في نسختين من المتن المطبوع: (النيفر) و(صبحي رشاد)، وهو الموافق للمتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩٤ ب، والشربيني في نور السجية ٧٥ أ، وفي نسخة (عثمان بسبح) من المتن: (وحروف)، وهو الموافق لما في شرح الحسني (الدرة النحوية ٣٩ أ) والسنهوري ٧٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٧، وابن جبريل ٥٦ أ، والبهنسي ٥١ ب، والرملي ٢٦٦، والمقسّي ٦٠٢ أ، والغيطي ٤٣ ب.

(٥) عبّر بـ(أحرف)؛ لأن أحرف القسم ثلاثة، ولا يعبّر عنها بجمع الكثرة.

(٦) في (ز): باقيها.

(٧) في (ب): وحروف.

فحذف[١] المضاف، فانفصل الضمير وارتفع، ويُحتمَل أنه مبتدأ علىٰ ظاهره، وخبره مجموع ما بعده، بتقدير تقديم العطف علىٰ الإخبار[٢]، وإنْ نوقش فيه بفقدِ حكمٍ تُشَرِّكُ فيه الواوُ حينئذٍ. وأجيب/ [٢٥٥/ أ] عنه بجعل الواو لمجرَّد[٣] المعيَّة خاليةً عن معنىٰ العطف، كواو المفعول معه.[٤]

(**الواو**) أيْ: مسمّاها، نحو: (واللهِ والنبيِّ والكعبةِ[٥] لأزورنَّ البيتَ الحرام، ولأبتهلنَّ[٦] بين الركن والمقام أنْ [لا][٧] يُحال بيني وبينه عليه أفضل الصلاة والسلام)، وبَدأ بها لأنها أكثر حروفه استعمالًا[٨]، وإنْ كانت الباء أصلَ أحرفه؛ لدلالتها علىٰ الإلصاق[٩]، فهي تُلصق فعلَ القَسَم بالمقسم به، ولِما سيأتي عندها نصًّا.

---

(١) في (ب): بحذف.

(٢) تقدم نحو هذين الإعرابين مرارًا، منها ما في صـ٨٨-٨٩.

(٣) في (ب): وبمجرد.

(٤) أشار إلىٰ ذلك دون تصريح الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٧٧١.

(٥) قد تقدم للشارح الحلف بغير الله، وتخطئة ذلك والتنبيه عليه في صـ٩٨-٩٩.

(٦) في (ب): لتبهلن.

(٧) سقطت من (أ) و(ب) وجميع الاحتياطيات، وهي ثابتة في (ز).

(٨) قرّر ذلك سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٩٦، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٣٠، والسيرافي في شرح الكتاب ٤/ ٢٣٢ أ.

(٩) بيان ذلك في المقتضب ٢/ ٣١٧-٣١٨، ١/ ١٧٧، والأصول ١/ ٤٣٠، وجمل الزجاجي ٧٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٥، شرح السيرافي ٤/ ٢٣٢ أ.

قال الرضي[1]: اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط: أحدُها حذف فعل القسَم، فلا يقال: (أُقسم والله) وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالًا من أصلها -يعني الباء-. والثاني: أنها لا تُستعمل في قَسَم السؤال، فلا يقال: (والله أخبرني)، كما يقال: (بالله أخبرني). والثالث: أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال: (وَكَ)، كما يقال: (بكَ)، واختصاصُها بالحكمين الأخيرين لكونها فرعَ الباء[2] وبدلًا[3] منها.

تنبيه:

قال الرضي[4]: وإذا تكرَّر[5] الواو بعد القسم، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ...﴾[6] فمذهب[7] سيبويه والخليل أنَّ المتكررة[8] واوُ العطف.[9] وقال

---

(١) في شرح الكافية ٢/ ٣٣٤ باختلاف يسير.

(٢) في (ب): الياء.

(٣) في (ز): ولا بدّ.

(٤) في شرح الكافية ٢/ ٣٣٧ بتصرف.

(٥) في (ب): تكررت.

(٦) ﴿... وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ * إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ ١-٤ الليل ٩٢.

(٧) في (أ): فذهب.

(٨) في (ب): المكررة.

(٩) ذلك في الكتاب ٤/ ٥٠١، وعزي إليهما ذلك في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٣٣١، وهو أيضًا رأي الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٥٨٠، والمبرد (المقتضب ٢/ ٣٣٥-٣٣٦) والنحاس (إعراب القرآن ٥/ ١٣٩-١٤٠) والزمخشري في المفصل ٣٤٩، والأنباري (البيان ٢/ ٥١٦) والعكبري (إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ٢٨٨).

بعضهم: هي واو القسم.(١) والأوّل أقوىٰ؛ وذلك أنها لو كانت للقسَم لكانت بدلًا من الباء، ولم تفد العطفَ(٢) ورَبْطَ المقسم(٣) به الثاني وما بعده بالأول، بل يكون التقدير: أقسم بالليل، أقسم بالنهار، أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة [أيمان، كل واحد منها مستقلّ، وكل قَسَمٍ لا بدّ له من جواب، فيطلب ثلاثة](٤) أجوبة. فإن قلنا: حُذِفَ جوابان؛ استغناءً بما(٥) بقي، فالحذف خلاف الأصل، وإنْ جعلنا / [٢٥٥/ ب] الواحد جوابًا للمجموع، مع أن كل واحد منها للاستقلال يطلب جوابًا مستقلًّا فهو أيضًا خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن نقول: القَسَم شيءٌ واحد، والمقسَم به ثلاثة، والقسَم هو الطالب للجواب، لا المقسَمُ به، فيكون(٦) جوابٌ واحد، فكأنه قال: أقسم بالليل والنهار وما خلق إنَّ سعيكم لشتّىٰ، أي: أقسم بهذه الثلاثة أنَّ الأمر كذلك، وأيضًا فإنك تقول: [مصرّحًا بالعطف: (بالله لأفعلنَّ

---

(١) نقل ذلك الأخفش عمّن لم يسمّه من النحويين (معاني القرآن ٢/ ٥٨٠)، وأورده الزمخشري في الكشاف ٤/ ٧٥٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١٠٦، واستضعفه، وكذا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٠-٥٣١، وأورده ابن الحاجب مع أقوال أخرىٰ في شرحه للمفصل ٢/ ٣٣١-٣٣٢.

(٢) في (ب): للعطف.

(٣) في (أ) و(ب) وجميع الاحتياطيات: (القسم). وما أثبته عن (ز) بديلة (جـ)، وهو الصواب الموافق كلام الرضي.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب): بها.

(٦) في شرح الرضي: (فيكفيه) وهو أظهر. وما عند الشارح موافق لما عند شيخه في المواهب الرحمانية ٣/ ٧٧٤.

وبحياتك لأفعلن)،[١] ولا تقول][٢]: (أقسم بالله، أقسم بالنبي [محمد][٣] ﷺ لأفعلنّ) والحملُ على ما ثبت في كلامهم أولى. انتهى[٤].

(**والباء**)[٥] أي: مسمّاها، وهي أصل أحرف القسم، ولكونها الأصلَ اختصّ بها القسَم الطلبي[٦]، نحو:

بـالله يـا ظَبَيـاتِ القـاعِ قُلْـنَ لنـا ... لَـيْلايَ مِـنْكُنَّ أَمْ لَيْلَـىٰ مِـنَ البَشَـرِ[٧]

(١) في كلام الرضي: با لله فا للهِ لأفعلن. وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، وقد سبق التنبيه أنه لا يجوز الحلف بغير الله.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٠-٥٣١.

(٥) ذكر الراعي في المستقل بالمفهومية ٩٤ ب، أن الآجرومي لم يذكر الباء في حروف القسم؛ استغناءً بذكرها قبلُ، ولم يثبتها الحسني في شرحه (الدرة النحرية ٣٩ أ) وهي ثابتة في جميع النسخ المطبوعة للمتن، وكذا في المتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والسنهوري ٧٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٧، والبهنسي ٥١ ب، والرملي ٢٦٦، والشربيني ٧٥ أ، والمقّسي ٦٠ أ، والغيطي ٤٣ ب.

(٦) شرح السيرافي ٤/ ٢٣٢ أ، الكافية ٢١٨، التسهيل ١٥٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٤، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢٩-٣٣١. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل.

(٧) البيت من البسيط. يعزى لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ١٦٨، ويعزى للعرجي عبد الله بن عمر بن عمرو ابن عثمان بن عفان، ينسب للعَرْج وهو موضع قرب الطائف، يقال: إنه أشعر بني أمية، وأشهر شعراء الغزل، كان ينحو منحى عمر بن أبي ربيعة. (الشعر والشعراء ٢/ ٥٧٤-٥٧٦، سمط اللآلي ١/ ٤٢٢-٤٢٣، الخزانة ١/ ٩٨-٩٩) والبيت في ذيل ديوانه ١٨٢، ويعزى لبدويّ اسمه كامل الثقفي، ولذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ٣/ ١٨٧٦، ولرجل يقال له الحسين بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن العريني.

والبيت في دمية القصر ٦٧، والعمدة ٢/ ٦٦، والصناعتين ٣٩٦، الإنصاف ٢/ ٤٨٢، وتذكرة النحاة ٣١٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٣، والمقاصد النحوية ٥/ ٢٣٦٢-٢٣٦٣، والخزانة ١/ ٩٧-٩٩.

والاستعطافيُّ، نحو:

بِربِّـكَ هَـلْ ضَـمَمْتَ إليـكَ ريّـا قُبَيْـلَ الصُّبْح أم قبَّلْـتَ فاهـا[١]

ولذا لا يُقسَم فيهما بغيرها. - وجاز[٢] إظهار فعل القسم معها[٣]، نحو: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾،[٤] كما يجوز إضماره، نحو: ﴿...فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾،[٥] ولا يجوز مع غيرها. -[وجاز حذفُها دون غيرها][٦] من أحرفه معه، فيَنْصِبُ تاليَها بإضمار[٧] فعلِ القسم ابنُ

(١) البيت من الوافر، قائله مجنون ليلىٰ، ويروىٰ:

.....هل ضمَمْت إليك ليلىٰ ....أوقبّلتَ..............

ويروىٰ:

بدينك هل ضممت إليك نُعمىٰ وهل قبلت بعد النوم فاها

وهو في الديوان ٢٨٦، والأغاني ٢/ ٣٢، وشرح المفصل ٩/ ١٠٢، والمغني ٢/ ٥٨٤، الخزانة ١٠/ ٤٧-٥٤.

(٢) في (ب): وأجاز. وهو معطوف على قوله قبلُ: (اختص).

(٣) ذلك مقرر في المقتضب ٢/ ٣١٧، وشرح السيرافي ٤/ ٢٣٢ أ، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٢، شرح عيون الإعراب ١٩٩، الجمل للجرجاني ٨٧، شرح الملحة ١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٤.

(٤) من أربع آيات في القرآن، منها ١٠٩ الأنعام ٦.

(٥) ﴿قَالَ...﴾ ٨٢ ص ٣٨.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في نسخ التحقيق: (بإضمارها) وما أثبته هو المناسب للمقام، وهو الموافق لكلام السيوطي في الهمع ٤/ ٢٣٢، ولِما عند شيخ الشارح، وبينهما تشابه كبير في هذه المسألة.

خروف[1]، أو يُرفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ[2]، وروي بهما قولُه:

فقلــــت يمــــينَ اللهِ أبــــرحُ قاعــــدًا ....[3]

ولا يُجَرّ، خلافًا لمن جوّز الجرّ بالحرف المحذوف، وهم الكوفيون وبعض البصريين[4].

تنبيه:

قد يكون المقسَمُ به (الله) فتحذف هذه الباء، ويعوّضُ منها (ها)، محذوفة الألف؛ لالتقاء الساكنين،[5] أو ثابتةً[6]، -أو همزةٌ ممدودة مفتوحة، نحو: (آللهِ لأفعلنّ). قال أبو حيّان[7]: «وأصحابنا يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة

---

(1) شرح الجمل 98 أ، وعزي إليه ذلك في الارتشاف 2/ 477، والهمع 4/ 232، الخزانة 10/ 44، وعزي أيضًا لابن عصفور، ويدل عليه كلامه في شرح الجمل 1/ 532، وهما لا يلتزمان بأن يكون الفعل المضمر فعلَ قسمٍ، بل يجيزان أن يكون غير ذلك، نحو: (ألزم نفسي يمين الله). وهو رأي ابن يعيش. (شرح المفصل 9/ 104).

(2) شرح الجمل لابن عصفور 1/ 532-533، الارتشاف 2/ 477، البسيط لابن أبي الربيع 2/ 929، الهمع 4/ 232-233.

(3) سبق تخريج البيت في ص659.

(4) الارتشاف 2/ 479، الهمع 4/ 233، وأصل المسألة في الإنصاف 1/ 393.

(5) الكتاب 3/ 499.

(6) لم تظهر هذه الكلمة في (أ)، وفي (ز): أو ثابتة. وهذا الوجه أيضًا في الكتاب 3/ 499.

(7) في الارتشاف 2/ 477.

الاستفهام[١]، وليس استفهامًا حقيقة». وقال / [٢٥٦/أ] الرضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكاريًّا[٢].

وقد لا تُجعل الهمزةُ عوضًا،[٣] بل تقطع،[٤] نحو: (ا اللهِ لأفعلن)، فيجرّ[٥] لفظ الجلالة في الصور[٦] كلِّها، وقد يجرّ بلا تعويضٍ، ولا قطع،[٧] حكىٰ سيبويه: (ا اللهِ لأفعلن) بجرّ الاسم الكريم[٨]، وحكىٰ غيره: (كلَّا، ا اللهِ لأخرُجَنَّ).[٩] وإنما جاز في هذا الاسم الجرّ في هذه الأحوال دون غيره لكثرة استعماله في القسَم دون غيره.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦١، المقتضب ٢/ ٣٢٢، الأصول ١/ ٤٣٢، جمل الزجاجي ٧٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧٧، شرح السيرافي ٤/ ٢٣٤ أ، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٢١، التسهيل ١٥٠.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٣٦، بمعناه. ونقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٤/ ٢٣٤.

(٣) في (ب): عرضًا.

(٤) في (ب): لقصع.

(٥) في (ب) و(ز): يجوز.

(٦) في (ب): في المصور.

(٧) عدم القطع غير متصور؛ لأن لفظ الجلالة مبدوء بهمزة وصل ولا يمكن النطق بها إلا إذا قطعت. ويمكن تصوّره في تمثيله بـ(كلا الله لأخرجن)، وسيأتي.

(٨) الكتاب ٣/ ٤٩٨، ٢/ ١٦٠، وضُبِطَ الموضع الأخير في الكتاب المحقَّقِ بجرّ لفظ الجلالة ونصبه، وظاهر كلامه يدل علىٰ الأمرين، وفي الموضع الأوّل ذكر أن العرب تجرّ لفظ الجلالة علىٰ إرادة حرف الجرّ ونيته، وحكاه أيضًا بالجر المبرد عن بعض العرب، قال: وليس هذا بجيّد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائزٍ عند كثير من النحويين (المقتضب ٢/ ٢٣٥)، وقد أورد هذه الحكاية ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٣٣، وحكم أبو علي بجواز إعمال حرف الجر مضمرًا (الإيضاح ٢٧٧).

(٩) الهمع ٤/ ٢٣٤.

وهل الجرّ -حالَ التعويض- بالعوض من الهمزة أو (ها)[(١)]، أو بالحرف المحذوف، قولان، وذهب[(٢)] الأخفش[(٣)] وجماعةٌ محققون إلىٰ الأول[(٤)]، وصحّح في (التسهيل) الثاني[(٥)]، وإن كان لا يُلفظ [به][(٦)]، كما أنّ النصب بعد الفاء والواو و(أو) و(كي)[(٧)] واللام بـ(أَنْ) المحذوفة، وإن كانت لازمةَ الحذف، وعزاه بعضهم للكوفيين[(٨)]، ومقتضىٰ كلام (شرح الكافية) تضعيفُه[(٩)]، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين[(١٠)].

---

(١) يريد الهاء التي تأتي عوضًا هي والهمزة عن الياء إذا حذفت، وقد ذكر ذلك قريبًا.

(٢) كذا في جميع النسخ الست، والذي بدا لي أن الواو زائدة.

(٣) نقل ذلك عنه ابن مالك في التسهيل ١٥١، وشرحه ٣/ ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٦، وهو كذلك في الارتشاف ٢/ ٤٧٩، والجنىٰ الداني ٣٣-٣٤، والهمع ٤/ ٢٣٤.

(٤) عزاه أبو حيّان إلىٰ ابن عصفور وابن أبي الربيع (الارتشاف ٢/ ٤٧٩)، وكذا في الجنىٰ الداني ٣٤، وعزاه ابن مالك والسيوطي إلىٰ جماعة من المحقّقين (شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٦، الهمع ٤/ ٢٣٤).

(٥) في صـ١٥١، وهو ظاهر قول سيبويه (الكتاب ٢/ ١٦٠، ١٦١).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في (ب): وحكي.

(٨) يعني إعمال حرف الجر المحذوف، والذي عزاه لهم ابن العلج في البسيط، نقله عنه السيوطي في الهمع ٤/ ٢٣٥، وعزاه إليهم أيضًا أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٧٩، وعزاه ابن مالك لبعض النحويين (شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٦).

(٩) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٦؛ لأنه قوىٰ المذهبَ الأوّل، وهو مذهب الأخفش، فقال: «وهو مذهب قويّ؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو» وسكت عن المذهب الثاني مكتفيًا بإيراده.

(١٠) حين حكاهما دون تعليق في الارتشاف ٢/ ٤٧٩.

وأمّا غير الاسم الكريم فإذا عوّض معه شيءٌ مِمّا ذُكر وجب نصبُه، نحو: (العزيزَ لأفعلن[١])، وكذا إن لم يُعوَّض ولو مع لفظ الجلالة[٢].

وأكثر وجوه[٣] (ها) مع (ا لله) إثبات ألفها وحذفُ همزة الوصل مع (ا لله)[٤]، ويليها: (هالله ذا) بحذف ألف (ها) [للساكنين، كما في (ذا ا لله) و(ما الله)[٥]، ويليهما إثبات ألف (ها)][٦] وقطعُ همزة (الله) مع كونها في الدرج[٧]، تنبيهًا أنَّ حق (ها) أن تكون مع (ذا) بعد (الله)، فكأن الهمزة لم تقع في الدّرْج، ويليها: (هَأَلّهِ) بحذف همزة الوصل، وفتح ألف (ها) للساكنين[٨] بعد قلبها ألفًا[٩] كما

(١) يُلحظ أنه لم يعوّض في هذا المثال بشيء ظاهر.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٧، المقتضب ٢/ ٣٢٠، الأصول ١/ ٤٣٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧٧، شرح السيرافي ٤/ ٢٣٢ب. هذا القياس، وسبق النقل عن سيبويه أن من العرب من يجرّ لفظ الجلالة ولو لم يعوّض، وهو قليل.

(٣) في (أ): وجود.

(٤) وهذه اللغة في الكتاب ٣/ ٤٩٩، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والأصول ١/ ٤٣١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٧.

(٥) هذا الوجه في الكتاب ٣/ ٤٩٩، المقتضب ٢/ ٣٢١، الأصول ١/ ٤٣١، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٦٦، والتسهيل ١٥٠، وشرحه ٣/ ١٩٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٦.

(٦) ساقط من (أ) و(ب) وجميع الاحتياطيات، وأثبته عن (ز) بديلة (جـ).

(٧) هذا الوجه في شرح الملحة ١٣٣، والتسهيل ١٥٠، وشرحه ٣/ ١٩٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٦، والارتشاف ٢/ ٤٧٧.

(٨) في (أ): وفتح ألفها.

(٩) يريد همزةً، وهذا الوجه حكاه أبو علي، نقل ذلك عنه الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٣٦.

في: ﴿الضألين﴾[١] و«دأبة»[٢].

قال الخليل: لفظ (ذا) من جملة جواب القسم[٣]، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: (الأمر ذا)، أو[٤] فاعل، أيْ: ليكوننّ ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا، نحو، (ها الله ذا لأفعلن) أو (لا أفعلُ) - بدلٌ[٥] من الأول. ولا يقاس / [٢٥٦/ ب] عليه، فلا يقال: (ها اللهِ ذا أخوك) [أيْ: لأنا أخوك][٦] ونحوه[٧]، [و][٨] للأخفش فيه كلام آخر[٩].

---

(١) ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ...﴾ ٦-٧ الفاتحة ١، ووردت كلمة (الضالين) في آيات كثيرة غيرها.

(٢) ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ...﴾ ١٦٤ البقرة ٢، ووردت كلمة (دابة) مرارًا في غير هذه الآية، والقراءة بالهمز فيها وفي (الضالين) حيث وردتا تعزىٰ لأيوب السختياني.

(مختصر ابن خالويه ١-٢، والمحتسب ١/ ٤٦-٤٧، إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٠٣-١٠٤، البحر المحيط ١/ ٣٠).

(٣) فهو المحلوف عليه (الكتاب ٤/ ٤٩٩، الأصول ١/ ٤٣١، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٥٥، شرح الرضي ٢/ ٣٢٦).

(٤) في (ز): أي.

(٥) في (أ): بدلا.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) تقريره هذا منقول عن شرح الرضي ٢/ ٣٣٦.

(٨) سقطت من (ز).

(٩) وهو أن (ذا) هو المحلوف به فهو من تمام القسم، إمّا صفة لـ(الله) أي: الله الحاضر الناصر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إمّا أن يجيء الجواب، أو يحذف مع القرينة، شرح السيرافي ٤/ ٢٣٤ أ، المفصل ٣٤٩، وشرح المفصل ٩/ ١٠٦، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٥٥، شرح الرضي=

(و) مسمّىٰ (التاء) وتختص بـ(الله)[١]، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٢]، أي: لا تفتأ، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[٣]، ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾[٤]، ﴿تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[٥]، فلا[٦] تجرّ غيرَه ظاهرًا كان، أو ضميرًا، وشذّ جرُّها للفظ (الرحمن)، و(رَبّ) مضافًا لـ(الكعبة) أو لياء المتكلم، ولفظِ (حياة) مضافًا لكاف المخاطب، سُمِع: (تالرحمن)، (تربّ الكعبة)[٧] و(تربّي) و(تَحيَاتِك لأفعلن كذا)[٨].

=٢/ ٣٣٦، وظاهر كلام المبرد موافقته (المقتضب ٢/ ٣٢١) وقال السيرافي: إن المبرد يرجح رأي الأخفش (شرح الكتاب ٤/ ٢٣٤ أ).

(١) الكتاب ١/ ٥٩، ٣/ ٤٩٦، ٤٩٩، المقتضب ٢/ ٣١٩، وذكر علة ذلك، الأصول ١/ ٤٣٠، الموفقي ١٢٣، الجمل للزجاجي ٧٢، الإيضاح العضدي ٢٦٩.

(٢) ٨٥ يوسف ١٢.

(٣) ٥٧ الأنبياء ٢١.

(٤) ٩٥ يوسف ١٢.

(٥) في (ز): لتردين. ٥٦ الصافات ٣٧، وإثبات الياء في (لترديني) قراءة ورش، وكلاهما قرئ به، والباقون بحذفها. (العنوان في القراءات السبع ١٦٢، والتيسير ١٥٢).

(٦) في (أ): ولا.

(٧) روىٰ ذلك الأخفش (المفصل ٢٨٧).

(٨) ذلك في الارتشاف ٢/ ٤٤٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢١، وقد سبق للشارح أن ذكره في صـ٩٨-٩٩، وقد سبق غير مرة أن الحلف بغير الله لا يجوز.

تنبيه:

قد مرّ أنَّ الباء أصل حروف القسم -لِما مرّ[١]- وأُبدلت الواو منها؛ لأن بينهما تناسبًا[٢] لفظيًّا؛ لكونهما شفهيّتين[٣]، ومعنويًا، ألا ترىٰ أنّ في واو العطف وواوِ الصَّرف[٤] معنىٰ الجمعيّة القريبة[٥] من معنىٰ الإلصاق. والتاء بدلٌ من الواو، كما في (وُراث) و(تُراث) و(وُكَلة) و(تُكَلة)؛[٦] فلذا قصُرت عن الواو؛ فلم تدخل إلا علىٰ لفظة (الله)، وفيها الخصائص التي كانت في الواو، حكىٰ الأخفش: (تربي) و(تربّ الكعبة)، وهو شاذ[٧]. انتهىٰ من (الرضي)[٨] كما مرّ.

(و) ما يُخْفَض من الأسماء الظاهرة (بـ) مسمّىٰ (واو (رُبَّ))[٩] عند

---

(١) في صـ١٧١٤.

(٢) في (ب): تناثبا.

(٣) في (ب): شبهيتين. وتقرير ذلك في المقتضب ٢/ ٣١٧-٣١٨، والأصول ١/ ٤٢٢-٤٢٣، وجمل الزجاجي ٧٢، والإيضاح العضدي ٢٦٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٥، شرح عيون الإعراب ١٩٨-١٩٩، وخالف في ذلك أبو حيّان. (الارتشاف ٢/ ٤٤٠).

(٤) يريد بها الواو الدالة علىٰ المعية. وهو مصطلح كوفي.

(٥) في (ب): القرينة. وكذلك هي في شرح الرضي. وما أثبته عن النسخ الأخرىٰ، وهو الصواب، وكذلك هي في المحقق من شرح الرضي.

(٦) وهو الرجل العاجز. وهذا الحكم مقرر في: المقتضب ٢/ ٣١٩، والأصول ١/ ٤٢٣، وجمل الزجاجي ٧٢، والإيضاح العضدي ٢٦٩، التبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٥.

(٧) ذلك أيضًا في توضيح المقاصد ٢/ ١٩٤.

(٨) في شرح الكافية ٢/ ٣٣٤.

(٩) لم تذكر في إحدىٰ نسخ متن الآجرومية (عثمان بسبح) وكذا في شرح السنهوري ٧٩ أ، وشرح المقّسي ٦٠ أ، وكان قد قدمها بالذكر، فعدّها قبل حروف القسم بين (رب) والباء. وهي ثابتة في المتن الذي اعتمده=

الكوفية[١]. وأضيفت إليها؛ لإفادتها معناها في مواضع استعمالها، كقوله[٢]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَىٰ سُدُولَه عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِيْ[٣]

وقولِه:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِيْ المُخْتَرَقْ[٤]

وقولِه:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[٥]

وقولِه[٦]:

=المكودي ٢٣، والحسني في الدرة النحوية ٣٩ أ، والشيخ خالد الأزهري ٩٧، وابن جبريل ٥٦ أ، والبهنسي ٥١ ب، والرملي ٢٦٦، والشربيني ٧٥ أ، والغيطي ٤٣ ب.

(١) عزي ذلك لهم في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٥، والارتشاف ٢/ ٤٤٠، ٤٦٢، وذكر غير معزوٍ في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢١، وسيأتي أن ذلك أيضًا يعزىٰ للمبرد.

(٢) وهو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ١٨.

(٣) البيت من الطويل. ويروىٰ: (مُرخٍ سدوله). وهو في شرح العمدة ١/ ٢٧٢، شرح الألفية لابن الناظم ٣٧٧، أوضح المسالك ٣/ ٧٥، شرح الشذور ٤١٥، المغني ٢/ ٣٦١.

(٤) سبق تخريجه في صـ٧٢.

(٥) سبق تخريجه في صـ٧١٨.

(٦) لم أعرف القائل، ولم أجد أحدًا سمّاه.

وَقائِلَـــةٍ خَـــوْلانُ فَـــانْكِحْ فَتَـــاتَهمْ ....[(١)]

والصحيح أن الجرّ بـ(ربّ) مضمرةً، وهو مذهب البصريين.[(٢)]

وقد كثر جرّها محذوفةً بعد الواو كثرةً[(٣)] لا تحتاج إلىٰ مثالٍ؛ لامتلاء دواوين / [٢٥٧/ أ] العرب منه[(٤)]، وبعد الفاء[(٥)] قليلًا، كقوله:

فَمِثْلِـكِ حُبْلَـىٰ قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ ....[(٦)]

وبعد (بل) أقلّ، كقوله:

بَـــلْ بَلَـــدِ مِـــلْءِ الفِجَـــاجِ قَتَمُـــهْ[(٧)]

---

(١) .... وأُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيَا

البيت من الطويل. و(خولان) حيّ من اليمن، و(أكرومَة الحيّين) أي كريمتهما، وهما حيّ أبيها وأمّها، و(خلو) أيْ: بلا زوج.

وهو في الكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٣، معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٣، ٨٧، والإيضاح العضدي ٩٦، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٣٦٢-٣٦٣، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٩٥-٩٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٦، ٢/ ١٦٣، ٣/ ١٢٨، ٤٩٨، المقتضب ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، إيضاح الشعر ٦٠-٦١، التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٠، وعزي لجمهور النحويين (شرح عيون الإعراب ١٩٩).

(٣) في (ب): وكثرة.

(٤) قال ذلك أبو حيّان في التذييل ٤/ ٤٥ أ، ونقله عنه السيوطي في الهمع ٤/ ٢٢٢.

(٥) في (ب): الباء.

(٦) سبق تخريجه في صـ١٦٩١.

(٧) سبق تخريجه في صـ١٠٣٦.

وقيل: الجرّ بالفاء[١]، وعزي للمبرد[٢]، كما قيل: الجرّ بـ(بل)[٣]، لكن قال ابن مالك[٤] وابن عصفور[٥] وغيرهما[٦]: لا خلاف في أنّ الجرّ فيهما بـ(ربّ) محذوفةً، لا بهما، وأقرّه أبو حيّان، في (شرح التسهيل)[٧]. فمَن عدّ الفاءَ و(بل) من حروف الجرّ فهو واهم أو متجوّز[٨]. قال الرضي[٩]: ولا يجرّ بـ(ربّ)

---

(١) في (ب): الباء.

(٢) عزي ذلك له في الواو، في شرح عيون الإعراب ١٩٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩، شرح الرضي ٢/ ٣٣٣، الارتشاف ٢/ ٤٤٠، المغني ٢/ ٣٦١، المساعد ٢/ ٢٩٧، وعزي أيضًا للكوفيين كما في الإنصاف ١/ ٣٧٦، وعزي كونُ الجرّ بالفاء لبعض النحويين في الارتشاف ٢/ ٤٦٢.

(٣) ممّن قال ذلك الهرويّ في الأزهية ١٩، ونقل ذلك المالقي عن بعض النحويين وخالفهم (رصف المباني ٢٣٢)، ونحوه في الارتشاف ٢/ ٤٦٢، الجنىٰ الداني ٢٣٧، ونقل المرادي عن ابن مالك وابن عصفور الاتفاق علىٰ أن الجارّ (رب) المحذوفة، وقال أبو علي الفارسي عن الجرّ بـ(بل): «لا نعلم أحدًا به اعتدادٌ يقوله» إيضاح الشعر ٦٢، ونحوه في الإنصاف ١/ ٣٨٠.

(٤) في التسهيل ١٤٨ بمعناه، وشرحه ٣/ ١٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢١.

(٥) نقل ذلك عنه وعن ابن مالك أبو حيّان في التذييل ٤/ ٤٥ أ، والمراديُّ في الجنىٰ الداني ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٣٤، وابنُ عقيل في المساعد ٢/ ٢٩٦، والسيوطي في الهمع ٤/ ٢٢٣، مع أن ظاهر كلامه في المقرب ١/ ١٩٣-١٩٤، أن واو (رب) وفاءها من حروف الجرّ، فكأن الجرّ بهما، ونحوه في شرح الجمل ١/ ٤٦٨، وصرّح بأن الجر يكون بـ(ربّ) بعد (بل) دون الواو والفاء فقال: «والذي ذهب إلىٰ أن (بل) قد يُجعل بدلًا من (ربّ) كالفاء والواو استدل علىٰ ذلك بقوله: (بل بلدٍ ملء...) وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون (ربّ) حذفت، وأبقي عملها من غير عوضٍ منها... (شرح الجمل ١/ ٤٦٩).

(٦) زيد هنا في (ب): كلمة (قالوا). وممّن حكىٰ الإجماعَ أيضًا الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٣٣.

(٧) التذييل ٤/ ٤٥ أ، ثم حكىٰ هو نفسه الإجماع في موضع آخر ٤/ ٤٥ ب.

(٨) قال ذلك ابن عقيل في المساعد ٢/ ٢٩٦.

(٩) في شرح الكافية ٢/ ٣٣٣ بمعناه، ونقله عنه السيوطي في الهمع ٤/ ٢٢٣.

محذوفةً بعد الثلاثة إلا في الشعر، قال[١]: وقيل: يجرّ بـ(ربّ) محذوفةً أيضًا بعد (ثمّ) أيضًا، لا غيرها[٢].

وأمّا جرُّ (ربَّ) محذوفةً دون الحروف المذكورة فأقلّ، كقوله:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[٣]

وعبارة (التسهيل)[٤]: «يجرّ بـ(ربَّ) محذوفةً بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل)[٥] قليلًا، ومع التجرّد أقلّ». وقوله: «بعد الفاء كثيرًا» أي: بالنسبة إلىٰ (بل)[٦].

تنبيه: قال في (الألفية)[٧]:

وقد يُجَرّ بسوىٰ (رُبَّ) لدىٰ حَذْفٍ وبعضُه يُرىٰ مُطَّرِدا

---

(١) لم أجد ذلك في شرح الكافية للرضي، والظاهر أنه ليس من قوله؛ فإن كلمة (قال) التي أوردها الشارح غير صحيحة، فلم ترد عند السيوطي في الهمع ٤/ ٢٢٣، ولا الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٧٩٥، وكلام الشارح في المسألة يشبه كلامهما شبهًا كثيرًا.

(٢) ونقله أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٤٦٢، عن صاحب الكافي وكذا في التذييل ٤/ ٤٥ أ، وكذا في الهمع ٤/ ٢٢٣، ويريد الشارح بقوله: (لا غيرها) أن الجرّ بـ(رب) المحذوفة لا يكون بعد غير ما ذكر من الحروف السابقة.

(٣) سبق تخريجه في صـ١٦٩٢.

(٤) في صـ١٤٨.

(٥) في (ب): وبعد الواو.

(٦) هذا التوجيه للمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٤، وكان أبو حيّان في التذييل ٤/ ٤٥ أ ب، قد نازع ابن مالك في ذلك.

(٧) في صـ٣٦.

وبَسَط المرادي القولَ فيه، فراجعه إن شئت(١).

(و) ما يُجَرّ (بـ(مُذْ) و) بـ(منذ)(٢) من أسماء الزمان الظاهرة غيرِ المستقبل، ماضيًا كان، أو حاضرًا، ولا يكون الزمان معهما إلا معرفة معيَّنًا معدودًا، ولا يكون نكرةً، أو غير معدود.(٣) وما ذكره من كونهما في حال جرّهما حرفين هو الصحيح(٤)، وقيل: إنهما(٥) اسمان مضافان لِما بعدهما، قال ابن هشام(٦): «ولهما ثلاث حالات(٧): إحداها(٨): أنْ يليَهما(٩) اسم مجرور، فقيل: هما اسمان

---

(١) في توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٤-٢٣٩، فقد ذكر أنه قد يجرّ بالحرف محذوفًا، وذلك يطرد في اثني عشر موضعًا ويرد غيرَ مطرد في أبيات قليلة.

(٢) في بعض شروح الآجرومية: (ومنذ ومذ) كما في شرح ابن جبريل ٥٦ ب، والبهنسي ٥٢ أ، والغيطي ٤٣ ب، وفي بعضها كما ذكر الشارح وكما في النسخ الثلاث للمتن، وكما في شرح الرملي ٢٦٦، والشربيني ٧٥ أ، والمقّتي ٦٠ أ.

(٣) وإذا كانت منتظمةً للمدة من أولها إلىٰ آخرها فيقع بعدها عدد منكور ومفرد معدود. (شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٤).

(٤) نصّ علىٰ ذلك المبرد في المقتضب ٣/ ٣٠، والأخفش فيما نقل عنه الزجاجي في الأمالي ١٤٤، ومجالس العلماء ٦٦، والجمل ١٤٠، وكذا في إيضاح الشعر ٢٠٨. وقال الزجاجي: إنّ (منذ) حرفٌ، و(مذ) اسمٌ. (حروف المعاني ١٤).

(٥) في (ب): لأنهما.

(٦) في المغني ١/ ٣٣٥-٣٣٦، بنصه، إلا أنه أسقط منه كلمة واحدة، وهو كل حديثه عن (منذ) و(مذْ).

(٧) ظاهر كلام المبرد أن (منذ) معناها واحد، جررت بها، أو رفعت. (المقتضب ٣/ ٣١).

(٨) في (أ): أحدها.

(٩) في (ب): يليها.

مضافان، والصحيح أنهما حرفا جرّ بمعنىٰ (من) إنْ كان الزمان ماضيًا[١]، [و][٢] بمعنىٰ (في) إن كان حاضرًا[٣]، وبمعنىٰ[٤] (من) و(إلىٰ) جميعًا / [٢٥٧/ ب] إنْ كان معدودًا[٥]، نحو: (ما رأيته مذ يومِ الخميس)، أو (مُذْ يومِنا)، أو (عامِنا)، أو (مذ ثلاثةِ أيام)[٦]. وأكثرُ العرب علىٰ وجوب جرّها للحاضر، وعلىٰ ترجيح [جرّ][٧] (منذ) للماضي علىٰ رفعه، وترجيح رفع (مُذْ) للماضي علىٰ جرّه. ومن الكثير في (منذ) قولُه[٨]:

.... ورَبْعٍ عَفَتْ آثارُه منذُ أزمانِ[٩]

---

(١) بيان ذلك في الكتاب ٤/ ٢٢٦، والمقدمة الجزولية ١٣٥، والجمل للزجاجي ١٣٩، ١٤٠، وقد يفهم من كلامه عدم التفريق بين الماضي وغيره، ونحوه في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٤.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) تصديق ذلك في المقتضب ٣/ ٣٠، واللمع ١٣٠، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٨، المقدمة الجزولية ١٣٥، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٨٤، شرح الألفية لابن الناظم ٣٧٢.

(٤) عطفت في (ب) بـ(أو).

(٥) ونحو ذلك في أوضح المسالك ٣/ ٤٨–٥٠.

(٦) وللجرجاني تفصيل في معانيها (المقتصد ٢/ ٨٥٦-٨٦١).

(٧) سقطت من (أ).

(٨) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ٨٩.

(٩) قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبيبٍ وعِرْفانِ ....

البيت من الطويل.

ويروىٰ: (رسم عفت آياته) وهي رواية الديوان. والبيت في الجنىٰ الداني ٥٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢٥، المساعد ١/ ٥١٣، وأوضح المسالك ٣/ ٤٩، المقاصد النحوية ٣/ ١٤٦٦-١٤٦٧، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٢٢-٢٣.

ومن القليل في (مُذْ) قولُه[١]:

.... أَقْـوَيْنَ مُـذْ[٢] حِجَـجٍ ومُـذْ دَهْـرِ[٣]

والحالة الثانية: أنْ يليَهما اسمٌ مرفوع، نحو: (مذْ يومُ الخميس) و(منذ[٤] يومان)، فقال المبرد[٥] وابن السرّاج[٦] والفارسي[٧]: مبتدآن، وما بعدهما خبر،

(١) وهو زهير بن أبي سلمىٰ والبيت في ديوانه ٨٦، صنعة ثعلب.

(٢) في (أ): من.

(٣) لِمَنِ الدّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ ....

البيت من الكامل.

وقد نصّ الزجاجي علىٰ هذه الرواية. وأثبتها الأصمعي والعسكري، ورواية الديوان: (من حِجَجٍ ومن شهر) ويروىٰ: (من حجج ومن دهر).

و(القنة): الجبل الصغير، أو أعلىٰ الجبل و(الحجر) منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرىٰ، و(أقوين): خلون.

وهو في الشعر والشعراء ١/ ١٤٥، الجمل للزجاجي ١٣٩-١٤٠، الأزهية ٢٨٣، أسرار العربية ٢٧٣-٢٧٤، الإنصاف ١/ ٣٧١، شرح المفصل ٤/ ٩٣، رصف المباني ٣٨٦، الخزانة ٩/ ٤٣٩-٤٤٦.

(٤) في (أ) و(ب): (مذ). وما أثبته عن (ز) بديلة (جـ) وهو كذلك في الاحتياطيتين (د) و(هـ)، وهو الموافق لما في المغني، وفي (و): منه.

(٥) في المقتضب ٣/ ٣٠.

(٦) في الموجز في النحو ٥٩.

(٧) في الإيضاح العضدي ٢٧٥، البغداديات ٥٢٥-٥٢٦، التعليقة ٢/ ٢٢٨، ٢٣٣، وعزي للأخفش -كما سيأتي- وهو أيضًا رأي الحريري في شرح الملحة ١٢٧، والأنباري في أسرار العربية ٢٧١، والإنصاف ١/ ٣٨٢، وعزاه العكبري لأكثر البصريين (اللباب ١/ ٣٧٢) وهو أشهر آراء النحويين (شرح السيرافي ١/ ٤٨ أ، الواضح ٢٣٨، المقتصد ٢/ ٨٦١، شرح عيون الإعراب ٢٠٦، مقدمة الصقلي ٦٦، تلقيح العوامل ١١٤، الفصول ٣١، الهادي في الإعراب ١١٣).

ومعناهما الأمد إنْ كان الزمان حاضرًا أو معدودًا، وأوّلُ المدة إنْ كان ماضيًا.

وقال الأخفش[١] والزجاج[٢] والزجاجي[٣]: ظرفان مخبرٌ بهما عمّا بعدهما، ومعناهما: (بين وبين)،[٤] فمعنىٰ: (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان. ولا خفاءَ بما فيه من التعسّف[٥].

وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملةٍ حُذف فعلُها، وبقي فاعلُها، والأصل: مذْ كان يومان[٦]، واختاره السهيلي[٧] وابن

(١) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٢٤٣، والجنىٰ الداني ٥٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢٢، والهمع ٣/ ٢٢٤، وهذا خلاف ما عزاه إليه الزجاجي في أماليه ١٤٤، ومجالس العلماء ٦٦-٦٧، فقد عزا إليه ما يعزىٰ للجمهور وهو الرأي السابق.

(٢) عزي إليه ذلك في شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٨٣، والارتشاف٢/ ٢٤٣، وتذكرة النحاة ١٠، والجنىٰ الداني ٥٠٢، والهمع ٣/ ٢٢٤.

(٣) في أماليه ١٤٥، والجمل ١٤٠، وعزي إليه ذلك في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٢، وشرح المفصل ٨/ ٤٦، والملخص ٥٢٧، وهو أيضًا رأيُ ابن جني في اللمع ١٣٠.

(٤) سقط هنا من كلام ابن هشام كلمة (مضافين).

(٥) يؤيد ذلك كلام الرضي في شرح الكافية ٢/ ١١٨.

(٦) عزي لبعض الكوفيين في الإنصاف ١/ ٣٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠، ونصّ علىٰ أنه رأي الكسائي، ونقل ذلك العكبري عن قوم من النحويين (اللباب ١/ ٣٧٠) وصرح بأنهم الكوفيون في ١/ ٣٧٢، ونقله ابن يعيش عن قوم من الكوفيين (شرح المفصل ٨/ ٤٥) وعزاه الأزهري لجمهور الكوفيين، ونقله أبو حيّان عن الكسائي وابن مضاء (النكت الحسان ١١٤) وعزاه للفراء في تذكرة النحاة ١٠.

(٧) عزا إليه ذلك أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٢٤٣، والمرادي في الجنىٰ الداني ٥٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢٢، وابن عقيل في المساعد ١/ ٥١٣، والأزهري في التصريح ٢/ ٢٠، والسيوطي في الهمع ٣/ ٢٢٤، وعزي أيضًا إلىٰ ابن مضاء.

مالك[١]، وقال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحذوف[٢]، أيْ: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان[٣]، بناءً علىٰ أن (منذ)[٤] مركبة من كلمتين: (من) و(ذو) الطائية[٥].

الحالة الثالثة: أن تليَهما[٦] الجمل الفعلية أو الاسمية[٧]، كقوله[٨]:

مَــــا زَالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إزارَهُ ....[٩]

---

(١) في شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، وعزاه فيه للمحققين من الكوفيين.

(٢) في (ب): محذوف.

(٣) عزي ذلك للكوفيين في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٢، وعزي للفراء منهم في الإنصاف ١/ ٣٨٢، وشرح المفصل ٨/ ٤٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٨٣، شرح الرضي ٢/ ١١٨، والجنىٰ الداني ٥٠٢، ولبعضهم في النكت الحسان ١١٤، والارتشاف ٢/ ٢٤٣، والتصريح ٢/ ٢٠، والهمع ٣/ ٢٢٤.

(٤) الذي في المغني: (مذ).

(٥) هذا رأي يُعزىٰ للفراء والكوفيين (الإنصاف ١/ ٣٨٣، شرح المفصل ٤/ ٩٥، ٨/ ٤٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٨، وشرح الرضي ٢/ ١١٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٨٢، اللسان (منذ) الارتشاف ٢/ ٢٤١، تذكرة النحاة ١٠، الجنىٰ الداني ٥٠١، المساعد ١/ ٥١٢، وذهب قوم منهم إلىٰ أنها مركبة من (من) و(إذْ) (معاني الحروف للرماني ١٠٤) وشرح عيون الإعراب ٢٠٥، والإنصاف ١/ ٣٨٢، والمراجع السابقة.

(٦) في (ب): تليها.

(٧) في (ب): وأو الاسمية.

(٨) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه ١/ ٣٠٥ (الصاوي).

(٩) .... فَسَما وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

البيت من الكامل، وهو في مدح يزيد بن المهلب، والمراد أنه بلغ المكارم صغيرًا وكبيرًا. والبيت في المقتضب ٢/ ١٧٤، والتكملة ٢٦٤، وشرح شواهد الإيضاح ١/ ٤٤٤، والخزانة ١/ ٢١١-٢١٦.

وقوله[١]:

ومـا زِلْـتُ أبغــي المــالَ مُــذْ أنــا يــافِعٌ ....[٢]

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافن، فقيل: إلىٰ الجملة[٣]، وقيل: إلىٰ زمنٍ مضاف إلىٰ الجملة[٤]. وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر[٥].

وأصل (مذ): (منذ)[٦]، بدليل رجوعهم إلىٰ ضمّ ذال (مذ) عند ملاقاة

---

(١) هو الأعشىٰ، والبيت في ديوانه ١٣٥.

(٢) .... وليدًا وكَهْلًا حين شِبْتُ وأَمْرَدَا

والبيت من الطويل. ويروىٰ: (مذ كنت يافعًا) وهو في تذكرة النحاة ٥٨٩، الارتشاف ٢/ ٢٤٢، أوضح المسالك ٣/ ٦٣، المقاصد النحوية ٣/ ١٤٧٢-١٤٧٣، الهمع ٣/ ٢٢٢، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٣٠-٣١.

(٣) وهو رأي سيبويه، كما هو ظاهر كلامه في الكتاب ٣/ ١١٧-١١٩، والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٤٧، والسيرافي في شرح الكتاب ٤/ ١٧أ، وابن مالك (شرح التسهيل ٢/ ٢١٧) وعزاه أبو حيّان لسيبويه والفارسي والسيرافي، (الارتشاف ٢/ ٢٤٢) وكذا في الهمع ٣/ ٢٢٣، وعزي لسيبويه وحده في الجنىٰ الداني ٥٠٤.

(٤) وهو رأي الجزولي في مقدمته ١٣٥، والشلوبين في شرحها الكبير ٢/ ٨٥١، وهو رأي ابن عصفور (شرح الجمل ٢/ ٥٩-٦١) وعزاه أبو حيّان لابن السرّاج وابن عصفور (الارتشاف ٢/ ٢٤٢-٢٤٣) وعزاه السيوطي إلىٰ ابن عصفور وحده في الهمع ٣/ ٢٢٣.

(٥) وهذا رأي الأخفش كما في الارتشاف ٢/ ٢٤٢، والهمع ٣/ ٢٢٣، وذكر غير معزو في الجنىٰ الداني ٥٠٤.

(٦) تقرير ذلك في اللمع ١٣١، وسر الصناعة ٢/ ٥٤٧، ٥٥٧، شرح عيون الإعراب ٢٠٥، وشرح المفصل ٤/ ٩٥، ٨/ ٤٥.

الساكن، نحو: (مذُ اليوم)،[١] ولولا أنَّ الأصل / [٢٥٨/أ] الضمّ لكسروا، ولأنّ[٢] بعضهم يقول: (مذُ زمن طويل)، فيضمّ مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا يُتصرف في الحرف[٣] ولا شبهِه[٤]. ويردّه تخفيفهم (أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ) و(ربّ) و(قطّ)[٥].

وقال المالقي[٦]: «إذا كانت (مذْ) اسمًا فأصلها (منذ)، أو حرفًا فهي أصل». [انتهىٰ][٧] وفيه ما يُعلَمُ من خَدمَة (المغني)[٨].

---

(١) إثبات ضمّها حينئذٍ في الكتاب ٤/١٤٦، ١٩٤، واللمع ١٣١، وسر الصناعة ٢/٥٥٧، وحكي فيها الكسر (شرح عيون الإعراب ٢٠٦)، واحتج سيبويه لكون (مذ) أصلها (منذ) بالتحقير. (الكتاب ٣/ ٤٥٠).

(٢) في (ب): وان.

(٣) في (أ): الحروف.

(٤) رأي ابن ملكون مذكور في شرح الجمل لابن الضائع ٥٣/ ب، وشرح الجمل لابن الفخّار ٢/ ٦٢٤، والارتشاف ٢/ ٢٤١، والجنىٰ الداني ٣٠٥، والمساعد ١/ ٥١٢، والهمع ٣/ ٢٢٢.

(٥) الرادّ بذلك الشلوبين، نقله عنه المرادي في الجنىٰ الداني ٣٠٥، والسيوطي في الهمع ٣/ ٢٢٢، ونقله ابن عقيل دون عزوٍ في المساعد ١/ ٥١٢.

(٦) أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، أبو جعفر (...-٧٠٢هـ) برز في النحو، وشارك في المنطق والعروض، وله شيء من الشعر، ولم يكن يقرأ كتاب سيبويه، فعيب عليه ذلك. صنف شرح الجزولية، ورصف المباني، وله تقييد علىٰ الجمل وإملاء علىٰ المقرب، (البلغة ٥٩، البغية ١/ ٣٣١-٣٣٢)، وكلامه الذي نقله عنه ابن هشام في رصف المباني ٣٨٧.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) ظاهر كلامه أنه يعني رأي المالقي، وقد رجعت إلىٰ سبعة من خدَمة المغني ولم أجد أحدًا علّق علىٰ رأي المالقي بشيء، وهم الدماميني في تحفة الغريب، والشمني في المنصف، والغزي العيزري في مدني=

تنبيهات:

الأول: قال الأستاذ(١) -رحمه الله-: «أجاز المبرّد أنْ يجرّا مضمرًا لزمانٍ(٢)، نحو: (يوم الخميس منذه، أو مذه). ورُدَّ بأن العرب لم تقلْه. ولا يُلحق (مذ) و(منذ)(٣) بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين(٤)، ومَنْ قال بأنهما مبتدآن في الحال الثاني ألحقها بالمتصرف» انتهىٰ. والدَّرَكُ عليه(٥).

الثاني: ذكر شارح (الجمل)(٦) أن حروف الجرّ أربعة أقسام، قسم لا يُستعمل إلا حرفًا، وهو أكثرها. [وقسم يُستعمل حرفًا، واسمًا، وهو (مذ) و(منذ) و(عن) وكاف التشبيه.](٧) وقسمٌ يُستعمل(٨) حرفًا، وفعلًا، وهو (حاشا) و(خلا) و(عدا).

=الأريب، وابن الملّا في منتهىٰ أمل الأريب، والأزنيقي الرومي في مواهب الأديب، ومصطفىٰ الأنطاكي في غنية الأريب، وابن أصغر القزويني في عناء الأريب. والأخيران متأخران عن الشارح.

(١) في (ز): أستاذنا. وهو يعني الشنواني، وقوله في المواهب الرحمانية ٣/ ٨٢٠.

(٢) في الهمع ٣/ ٢٢٦: (مضمر الزمان)، وكذلك في المواهب الرحمانية ٣/ ٨٢٠)، ولا فرق بين اللفظين. وقد عزي إليه ذلك في شرح السيرافي ٣/ ١٥٩ب، ومنثور الفوائد ٣٩، وشرح المفصل ٨/ ١٦، والارتشاف ٢/ ٢٤٤، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ١٥٩، ولباب الإعراب ٤٤٣، والذي يظهر من نقل ابن السرّاج عن المبرد أنه نقل ذلك في الكاف و(حتىٰ)، دون (مذ). (الأصول ١/ ٤٣٩) وهو خلاف رأي الجمهور، كما في الكتاب ٢/ ٣٨٣، شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤١.

(٣) في (أ): (منذ ومذ).

(٤) أشار إلىٰ ذلك المبرد في المقتضب ٣/ ٣٠.

(٥) أي أن عهدة هذا الكلام عليه.

(٦) هو ابن عصفور، وقوله فيه ١/ ٤٧٦.

(٧) ساقط من (أ) و(ب): وأثبته عن (ز) بديلة (جـ).

(٨) في (أ): لا يستعمل.

وقسم يُستعمل حرفًا واسمًا وفعلًا، وهو (علىٰ)[1]. انتهىٰ باختصار الأمثلة.

وذكر بعض المحققين[2] أن اللام جاءت فعلًا في قولك: (لِ[3] زيدًا)،[4] و(مِنْ) كذلك[5]، إذا كان أمرًا من: (مان) (يمين)[6]، و(إلىٰ) اسمًا بمعنىٰ (النعمة)[7]، و[في][8] فعلَ أمرِ مؤنثٍ من: (وفي: يفي)[9]، واسمًا من الأسماء الستة[10].

الثالث: لا بدّ من تعلق الظرف والجارّ والمجرور بفعلٍ، أو ما يشبهه، أو ما

---

(١) معاني الحروف ١٠٧-١٠٨، أسرار العربية ٢٥٦، شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٥، وذكر المبرد أن (علىٰ) تستعمل فعلًا، وحرفًا. (المقتضب ١/ ١٨٤، ٤/ ٤٢٦) ونحو ذلك للمازني نقله عنه الزجاجي في أماليه ١٤٥، ونقل ابن يعيش عن المبرد أن (علىٰ) تجيء اسمًا، وفعلًا، وحرفًا. (شرح المفصل ٨/ ٣٧).

(٢) هو ابن فلاح وكلامه في المغني له ٨/ ب.

(٣) في (أ): أن.

(٤) نحو ذلك في شرح الرضي ٢/ ٣٢٠، وشرح العوامل المائة للأزهري ٨٨.

(٥) في (ب): ذلك.

(٦) وهو الكذب، وذلك مذكور أيضًا في معاني الحروف ٩٨، وشرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٣٨، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٠، وشرح العوامل المائة للأزهري ٨٨.

(٧) شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٧٣، شرح ابن الحاجب للكافية ٣/ ٩٣٨، شرح الرضي ٢/ ٣٢٠، وشرح العوامل المائة للأزهري ٨٨، والأشباه والنظائر ٣/ ١٣، وهي (إِلَىٰ) بالكسر و(أَلَىٰ) بالفتح، واحدة (الآلاء). (اللسان (ألا)).

(٨) سقطت من (أ).

(٩) أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨١، شرح الرضي ٢/ ٣٢٠، وشرح العوامل المائة للأزهري ٨٨.

(١٠) وقد سبق للشارح ذكر ذلك في صـ٩٤-٩٥.

أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلىٰ معناه[1]، فإنْ لم يكن شيءٌ من ذلك موجودًا اعتُبِر مقدّرَ الوجود[2]، مثال الأول: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومثال الثاني: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[3]، ومثال الثالث: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[4]، فـ(في السماء) متعلق بـ(إله) لتأويله[5] بـ(معبود)، ومثال الرابع:

أنــا أبــو المِنْهــالِ بَعْــضَ الأحيــانْ[6]

---

(١) الإشارة إلىٰ وجوب ذلك في المقتضب ٣/ ٢٨٠، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤١-٢٤٢، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١١١، وشرح المفصل ٨/ ٩، كشف المشكل ١/ ٢١٢-٢١٣، وشرح الجزولية الكبير ١/ ٢٢٢، وتعداد هذه الأمور في المغني ٢/ ٤٣٣، ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٣-٣٣٤، الهمع ٥/ ١٣٢، وقد سبق للشارح ذكر ذلك في صـ٦١٢.

(٢) في (ب): مقدرًا الوجود. والحكم بذلك في المغني ٢/ ٤٣٣.

(٣) ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٥-٧ الفاتحة ١.

(٤) ٨٤ الزخرف ٤٣.

(٥) في (أ) و(ز): لتأوله.

(٦) رجز، وبعده:

ليس عليّ حَسَبِيْ بِضُؤْلانْ

قائله: أبو المنهال، كما في لسان العرب، ونص علىٰ ذلك البغدادي، وهو -كما في المؤتلف والمختلف ١٠٥- ممّن روىٰ عنهم ثعلب، وقيل: إن اسمه أبو عيينة بن المهلّب. (الشعر والشعراء ٢/ ٨٥٧، طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٨٨-٢٩١) وقال الفارسي عن البيت: أنشده أحمد بن يحيىٰ (ثعلب) عن الفرّاء أظنه عن الكسائي، وعزاه أبو منصور الأزهري لبعض بني أسد. و(الضؤلان): الضئيل الحقير.

وهو في الشيرازيات ٢/ ٢٧٤، إيضاح الشعر ٢٨٤، الخصائص ٣/ ٢٧٠، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٣، وتهذيب اللغة ١٢/ ٦٥، واللسان ١٣/ ٤٢، (ابن) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٣، المغني ٢/ ٤٣٤، ٥١٤، الهمع ٥/ ١٣٢، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٣١٨-٣١٩.

و

أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ[١] جَدَّ / [٢٥٨/ب] النَّقُرْ[٢]

فـ(بعض) و(إذ) يتعلقان بـالعَلَمين؛ لأنهما في معنىٰ (الشجاع) أو (الجواد)، مثل: (فلان حاتِمٌ في قومه)[٣]. والصحيح جوازُ تعلُّقهما بالفعل الناقص[٤]

---

(١) في (أ): إذا.

(٢) رجز.

يعزىٰ لعبيد الله أو عبد الله أو عبيد بن ماوية الكلبي، أو الطائي، شاعر أموي (شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٧٩)، مدح عبد الملك بن مروان (ديوان الحماسة ١/ ٣٠٨) ويعزىٰ لفَدَكي بن عبد الله أو ابن أعبد المنقري، من بني سعد بن زيد مناة من تميم، شاعر جاهلي قديم، ومن فرسان بني سعد من بني تميم، له خبر يوم (مُلْزِق) (شرح ديوان الفرزدق لمحمد بن حبيب، نقلًا عن حاشية طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٥٧) ولم أجده فيما اطلعت عليه من شرح ابن حبيب. ويعزىٰ لبعض السعديين.

ويروىٰ: (النَّفَرْ) بفتح النون والفاء، نقله العيني عن ابن يسعون.

و(النقُر) صوت يُسكّن به الفرس عند احتمائه، وقيل: هو حفر الخيل بحوافرها في الأرض، والأصل: (النَّقْرُ) فنُقلت الحركة للوقف.

والبيت في الكتاب ٤/ ١٧٣، والكامل ٣/ ٦٩٣، والجمل للزجاجي ٣١٠، والتكملة ١٧٦، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٣٥٨-٣٦٣، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٨-٣٥٩، أسرار العربية ٤١٤، أوضح المسالك ٤/ ٣٤٦، المقاصد النحوية ٥/ ٢٤١٧-٢٤١٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٤٣-٨٤٤، وللبغدادي ٦/ ٣٢١-٣٢٣.

(٣) الأمثلة السابقة وشرحها في المغني ٢/ ٤٣٣-٤٣٥.

(٤) وهذا اختيار ابن هشام في المغني ٢/ ٤٣٦، ومنع ذلك المبرد وابن السرّاج فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابنُ برهان ثم الشلوبين. وهو ظاهر مذهب سيبويه (الارتشاف ٢/ ٧٥، شرح التسهيل للمرادي ٥٦ ب ٥٧ أ، المغني ٢/ ٤٣٦، تعليق الفرائد ٣/ ١٧٤، الهمع ٢/ ٧٤-٧٥)، وقد سبق الحديث عن ذلك في صـ٦٥٦.

والجامد[١]، ومَنْعُ تعلّقهما بأحرف المعاني مطلقًا[٢]، وقيل: يجوز ذلك مطلقًا[٣]، وقيل: إنْ نابت عن فعلٍ حُذِفَ جاز علىٰ وجه النيابة، لا الأصالة[٤]، وإلّا فلا، وإليه ذهب أبو عليٍّ والفتحِ[٥].

واستُثْني من قاعدة التعلُّق ستةُ أمور[٦]: الحرف الزائد، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٧]، و(لعلّ) في لغة عقيل، نحو:

.... لَعَلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ[٨]

لأنها تشبه الزائد. -و(لولا)[٩] فيمن قال: (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)، علىٰ

(١) وهذا اختيار أبي علي (المغني ٢/ ٤٣١).

(٢) قال ابن هشام: إن ذلك هو المشهور. (المغني ٢/٤٣٧) وكذا في الهمع ٥/ ١٣٣.

(٣) نقل ذلك ابن هشام دون عزو (المغني ٢/ ٤٣٧) وكذا في الهمع ٥/ ١٣٣، ويدل علىٰ ذلك ظاهر كلام ابن الحاجب في الأمالي ١/ ١٤٢.

(٤) في (ب): لا الأصلية.

(٥) يعني الفارسي، وابن جني، فقد قالا في نحو: (يالزيدِ): إن اللام متعلقة بحرف النداء، يدل علىٰ ذلك كلام أبي علي في العسكرية ١١١، وعزي ذلك لابن جني في الارتشاف ٣/ ١٤٠، ولهما في المغني ٢/ ٤٣٧، والهمع ٥/ ١٣٣.

(٦) عدّها كذلك ابن هشام في المغني ٢/ ٤٤٠-٤٤٢، وكثير منها في الهمع ٥/ ١٣٣-١٣٤، وشرح زروق ١٢٦ أ، وقد سبق الإشارة إلىٰ ذلك في صـ٦١٢.

(٧) في غير آية، منها ٧٩ النساء ٤.

(٨) سبق تخريج البيت في صـ٥٦٨.

(٩) النصّ علىٰ عدم تعلّق هذه الأمور الثلاثة في المقرب ١/ ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٢-٤٨٣.

قول سيبويه: إنها جارَّة للضمير.[١]- و(رُبَّ) في نحو: (ربّ رجلٍ صالحٍ لقيته)، أو (لقيت)؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأوّل، أو مفعولٌ.[٢] هذا قول الرماني[٣] وابن[٤] طاهر[٥]، وقال الجمهور فيها: حرف جرّ مُعَدٍّ[٦]، فإنْ قالوا: إنها عدَّت العاملَ المذكورَ فخطأ؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، ولاستيفائه معمولَه في المثال الأول.[٧] وإن قالوا: عدّت محذوفًا تقديره: (حصل) أو نحوُه - كما صرَّح به جماعةٌ- ففيه تقدير ما معنىٰ الكلام مستغنٍ عنه، ولم يُلْفَظ به في وقتٍ.[٨] - وكافُ التشبيه، قاله الأخفش[٩] وابن

---

(١) سبق تفصيل القول في ذلك في صـ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) في (أ) و(ز): مفعولا.

(٣) عزي إليه ذلك في التذييل ٤/ ٤٠ب، والجنىٰ الداني ٤٥٣، والمغني ٢/ ٤٤٢، والذي أفهمُه من كلامه أنه يعلق (ربّ) بالفعل، وذلك قوله عن نحو: (رب رجل يقول ذاك): «إنما هو فعل عامل في (ربّ) كقولك: (برجل مررت)»، (شرح الكتاب ٢/ ٤٢أ ب) وقوله: «ولا يجوز: (ربَّ رجل أفضل منك) لأن حرف الجر لا يعمل فيه إلا فعلٌ. (شرح الكتاب ١/ ٣٤٤ (الرسالة)).

(٤) في (ب): ولابن.

(٥) عزي إليه ذلك في التذييل ٤/ ٤٠ب، والجنىٰ الداني ٤٥٣، والمغني ٢/ ٤٤٢، وهو أيضًا رأي العكبري في شرح اللمع ١/ ٣٧٨، وذكر في اللباب أنها تتعلق بالفعل أبدًا (اللباب ١/ ٣٦٤) قال أبو حيّان: وحكاه شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع عن بعض المتأخرين. (التذييل ٤/ ٤٠ ب).

(٦) ظاهر كلام ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤١٦، أن (ربّ) ليست معدية. والحكم بكونها معديةً في شرح المفصل ٨/ ٢٧، والمغني ٢/ ٤٤٢، وعزاه للجمهور، وكذا في الجنىٰ الداني ٤٥٣، والتذييل ٤/ ٤٠ ب.

(٧) وهو (رب رجل صالح لقيته).

(٨) هذا التفريع لابن هشام واللفظ لفظه، المغني ٢/ ٤٤٢.

(٩) عزي إليه ذلك في الجنىٰ الداني ٨٦، والمغني ٢/ ٤٤٢، والهمع ٥/ ١٣٤.

عصفور[١] مستدلّين بأنه إذا قيل: (زيدٌ كعمرٍو) فإنْ كان المتعلّق (استقر) فالكاف لا تدلّ عليه، بخلاف نحو (في) من نحو: (زيد في الدار) وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف، وهو (أشبّه)، فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف.

قال الأستاذ[٢]: «والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر [ونحوه][٣] تدل علىٰ الاستقرار».

وحروف الاستثناء (خلا) / [٢٥٩/أ] و(عدا) و(حاشا) إذا خفضن[٤] فإنهنّ لتنحية[٥] الفعل عمّا دخلْن[٦] عليه، كما أنَّ (إلا) كذلك، وذلك عكس معنىٰ التعدية الذي هو إيصال معنىٰ الفعل إلىٰ الاسم. ونازع فيه بعضُ المتأخرين[٧]، بما حاصله: لا مانع من تعلُّقها، إذ المراد بالتعدية إيصال معنىٰ الفعل إلىٰ الاسم

---

(١) في شرح الجمل ١/ ٤٨٢-٤٨٣، وعزي إليه ذلك في الجنىٰ الداني ٨٦، والمغني ٢/ ٤٤٢، والهمع ٥/ ١٣٤، وعزي أيضًا للفارسي (الجنىٰ الداني ٨٦).

(٢) يعني أستاذه الشنواني الذي أورد ذلك في المواهب الرحمانية ٣/ ٨٣٠. وهو واهم في ذلك فهذا من قول ابن هشام في المغني ٢/ ٤٤٢، والأستاذ ناقلٌ عنه.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (أ): خفض.

(٥) في (أ): لتحيته.

(٦) في (أ) و(ب): (دخل). والتصويب من (ز) بديلة (جـ) وهو كذلك في الاحتياطيات، وهو الموافق لما في المغني ٢/ ٤٤٢.

(٧) هو الدماميني ونزاعه هذا في حاشيته علىٰ المغني ١/ ٢٧١، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٥٠٥-١٥٠٦.

علىٰ الوجه الذي يقتضيه ذلك المتعدِّي من وصولٍ أو تنحية.[١]

الرابع: لا تكرار في كلام المصنف بين ما هنا وما قدّمه من ذكرها في صدر المقدّمة[٢]؛ لأنها ذكرت ثمةَ؛ لأجل أنها علامات تُعرف بها الأسماء وإنْ كانت جارَّة، وهنا؛ لأجل أنها جارَّة، وإنْ كانت علامةً علىٰ اسميّة ما دخلت عليه[٣]. والله أعلم.

(١) وذلك هو رأي الجرجاني في المقتصد ٢/ ٧١٥-٧١٦، وأورده ابن هشام غير معزو (المغني ١/ ١٣٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٧، وهو كذلك في توضيح المقاصد ٢/ ١٢٤، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٥٠٥-١٥٠٦.

(٢) في صـ٨٨-٨٩، وقد عاب عليه هذا التكرار الراعي في المستقل بالمفهومية ٩٣ ب.

(٣) نحوه في شرح المقتّي ٦٠ أ.

[المخفوض بالإضافة](١)

ولَمّا قدّم المجرورَ بالحرف لأصالة عامله في الجرّ شرع يَذكر المجرورَ بما(٢) ضُمّن معناه، فقال: (وأمّا ما) أيْ: الاسم الذي (يُخفض بـ) سبب (الإضافة) أو فيها، أو [هي](٣) بمعنىٰ المضاف، كما نبهناك عليه أوّلَ الباب.(٤)

وهي لغةً: الإسناد والميل، تقول: (أضفت ظهري للحائط): أسندتُه وأملتُه، و(ضافت الشمس للغروب) أيْ: مالت(٥)، قال الشاعر(٦):

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) في (ب): لما.

(٣) سقطت من (أ) و(ب)، وأثبتها عن (ز) بديلة (ج) وإثباتها هو الوجه؛ لأن المراد: أو أن (الإضافة) في كلام الآجرومي تؤوّل بـ(المضاف).

(٤) في صـ١٦٤٧-١٦٥٠.

(٥) في (ب): قالت. وهذه المعاني في شرح عيون الإعراب ٢١٢ والمرتجل ٢٦٠، شرح اللمع للعكبري ١/ ١٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٧، والارتشاف ٢/ ٥٠١، والتذييل ٤/ ٦٨ ب، واللسان: (ضيف).

(٦) وهو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ٥٣.

فَلَمّـــا دَخَلْنـــاهُ[١] أَضَـــفْنا ظُهُورَنـــا إِلـىٰ كُـلِّ حِيْـرِيٍّ[٢] جَديـدٍ مُشَـطَّبِ[٣]

واصطلاحًا: قال بعضهم[٤]: نسبة تقييدية بين اسمين، تقتضي انجرارَ ثانيهما.

قال أستاذنا[٥]: فخرج بـ(التقييدية) الإسنادية، نحو: (زيد قائم)، وبما بعده نحوُ: (قام زيد)، وبالأخير نحوُ: (زيد الخيّاط).[٦] ولا ترد الإضافةُ إلىٰ الجمل؛ لأنها في تأويل الاسم. انتهىٰ.

والمشهور في تعريفها: إسنادُ اسمٍ إلىٰ غيره بتنزيلِه[٧] من الأوّل منزلةَ تنوينه أو

---

(١) في (ب): دخلنا.

(٢) المشهور في رواية البيت: (حاريّ) وهو كذلك في الديوان، وهو المشهور أيضًا في النسبة إلىٰ (الحيرة) وقولهم: (حيري) أيضًا جائز. (اللسان: حير).

(٣) البيت من الطويل.

ويروىٰ: (إلىٰ كل حاريّ قشيبٍ...) والمعنىٰ: لمّا دخلنا البيت أسندنا ظهورنا إلىٰ كلّ رحْلٍ منسوب إلىٰ الحيرة، جديدٍ مخطّط. وهو في شرح عيون الإعراب ٢١٢، والهادي في الإعراب ١١٨، وشرح اللمع للعكبري ١/ ١٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٩، اللسان (ضيف)، شرح الشذور ٣٢٥، التصريح ٢/ ٢٣.

(٤) لعله يعني أبا حيّان، فهذا حدّه في الارتشاف ٢/ ٥٠١، وصرّح في التذييل ٤/ ٦٨ ب بنقله عن بعض العلماء دون تسمية. وقريب منه في الهمع ٤/ ٢٦٤.

(٥) الشنواني في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٣١. والحق أنه من قبله عند أبي حيّان في التذييل ٤/ ٦٨ب، والارتشاف ٢/ ٥٠١، وعند السيوطي في الهمع ٤/ ٢٦٤.

(٦) في (ب): الخباط.

(٧) في (ب): تنزيله.

ما يقوم مقامَه[(١)]، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين، ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه في نحو: (ضاربا زيدٍ) و(ضاربو عمرٍو). / [٢٥٩/ ب]

وتَصحّ بأدنىٰ ملابسة، نحو:

.... لَتَغْنِيَ عَنِّي ذا إنائِكَ[(٢)] أَجْمَعَا[(٣)]

فأضاف الإناءَ للشارب[(٤)] منه، وإن كان [مُلكًا][(٥)] للحالف؛ لمجرد شُربه منه[(٦)].

---

(١) وهذا حدّ ابن هشام في شرح الشذور ٣٢٥، والفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٧٩-١٨٠.

(٢) في نسخ التحقيق: (إناك). ولا يصح؛ لأن البيت لا يستقيم به. وما أثبته هو الموافق لرواية البيت عند غير الشارح.

(٣) إذا قال قَطْني قلتُ آلَيْتُ حَلْفَةً ....

البيت من الطويل، قائله: حُرَيث بن عنّاب النبهاني الطائي، شاعر إسلامي في الدولة الأموية، شاعر محسن مكثر -كذا قال الآمدي- والظاهر أنه مقلّ جدًّا، كما قال غيره. (المؤتلف والمختلف ٢٤١، شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٤٦-٢٤٨، الخزانة ١١/ ٤٤٩) ويروىٰ: (لتغننَّ عني). ويروىٰ: (إذا قيل قدني قال بالله حلفة) و(إذا هو آلىٰ قال بالله حلفة) والمعنىٰ: إذا قال يكفيني قلت له: قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك.

والبيت في مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٨، والبصريات ١/ ٣٥٧، العسكرية ١٣٢، وإيضاح الشعر ٢١٤، المفصل ٩٠، وشرحه لابن الحاجب ١/ ٤١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠، والمقرب ٢/ ٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٩، والتذييل ٤/ ٨٠ ب، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨٢، الخزانة ١١/ ٤٣٤-٤٣٩.

(٤) في (أ): المشارب.

(٥) سقطت من (أ) و(ب) والاحتياطيات الثلاث، وأثبتُّها من (ز) بديلة (ج).

(٦) وتقرير هذه المسألة في إيضاح الشعر ٢١٤، ٢٣٥، ٤٩٥، المفصل ٩٠-٩١، وشرح المفصل ٣/ ٨-٩، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤١٣-٤١٤، التسهيل ١٥٦، وشرحه ٣/ ٢٣٩، شرح الرضي ١/ ٢٧٤.

تنبيهات:

الأول: فسّرنا (ما) بالاسم الشامل للوصف العامل عملَ الفعل إذا أضيف إلىٰ معموله؛ لأنَّ المصنف لم ينقله بعد[١]، فدخل نحو: (ضارب زيدٍ الآن أو غدًا) و(ضارب زيدٍ أمس) ونحوه: (كاتب القاضي) و(أعجبني ضَرْبُ زيدٍ) فالوصف في المثال الأوّل عامل، وفي المثال الثاني والثالث ليس بعامل، وإن كان وصفًا، وفي الرابع الاسم عامل، وإن لم يكن وصفًا، ويأتي الاسم الجامد[٢] في مثال المصنف.

الثاني: قال بعضهم[٣]: «واشْتُهر إشكالٌ في الإضافة بأنه يلزم الدورُ؛ لتوقُّف المضاف من حيث هو مضاف علىٰ الإضافة، وتوقُّفِ الإضافة علىٰ المضاف؛ ضرورةَ أنها نسبةٌ بين المضاف والمضاف إليه، وكلُّ نسبةٍ متوقفةٌ[٤] علىٰ المنتسِبَيْن.[٥] وجوابه: أنه إنْ أريد بتوقُّف[٦] الإضافة علىٰ المضاف توقُّفُها عليه [من حيث ذاتُه فهو مُسَلَّم، ولا دورَ؛ لاختلاف جهة التوقُّف، أو توقُّفُهَا عليه][٧] من حيث كونه مضافًا فهو ممنوع».

---

(١) أي لم يمثّل له في أمثلته الآتية.

(٢) في (ب): العامل.

(٣) هو أستاذه الشنواني، وقوله في المواهب الرحمانية ٣/ ٦٣١. وهو الذي أورد الإشكال والجواب.

(٤) في (ز): متوقف.

(٥) والإشارة إلىٰ حدوث الدور في ذلك في شرح الكافية للعصام ٢٤٠.

(٦) في (ب): يتوقف.

(٧) ساقط من جميع النسخ، وأثبته من كلام شيخه.

الثالث: الأصحُّ - وهو الذي اشتُهِر علىٰ ألسنة المعرِبين - أنَّ الأوّل هو المضاف والثاني هو المضاف إليه؛ لأن الأوّل هو الذي يُضاف للثاني؛ فيستفيد منه تخصيصًا. وهذا مصطلح سيبويه[١]، واختاره ابن مالك.[٢] وقيل: عكسه.[٣] وقيل: يجوز أن يقال في كلٍّ منهما: مضاف، ومضاف إليه.[٤] وهذا الخلاف جارٍ[٥] في المسند، والمسند إليه،[٦] [بلا[٧] فرق.][٨] كما نبّه عليه بعضُ من كتب علىٰ (المراديّ) من المغاربة[٩].

ثم ذكر جواب (أمّا) بقوله: (فنحو) [زيد][١٠] من (جاء) أو (ضربت) أو

(١) كما في الكتاب ١/ ١٩٩-٢٠٠، ١/ ٤١٩، ٣/ ٢٩٥، وهو كذلك في الجمل للزجاجي ١٤٤، وعند عامة النحويين.

(٢) فقد عبّر بذلك في التسهيل ١٥٥، وشرح العمدة ١/ ٤٨٠.

(٣) نقل ذلك أبو حيّان دون عزو في التسهيل ٤/ ٦٨/ب، وكذا ابن عقيل في المساعد ٣/ ٣٢٩، والسيوطي في الهمع ٤/ ٢٦٥.

(٤) التذييل ٤/ ٦٨/ ب، والمساعد ٢/ ٣٢٩، والهمع ٤/ ٢٦٥، ونكت السيوطي ١٤٤ب.

(٥) في (أ) و(ب): قيل. وما أثبته عن (ز) بديلة (جـ).

(٦) التذييل ٤/ ٦٨ب، والهمع ٤/ ٢٦٥، وزاد السيوطي أنه يجري أيضًا في البدل، والمبدل منه.

(٧) في (أ): فلا. وما أثبته عن (ز) بديلة (جـ).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) لعله يعني ما علق به ابن غازي المكناسي المغربي علىٰ شرح المرادي للألفية، إذ نقل عن شيخه أبي عبد الله الصغير أن المبتدأ والخبر اختلف في أيّهما المسند والمسند إليه. (إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢١٥-٢١٦).

والنصّ علىٰ ذلك أيضًا في التذييل ٤/ ٦٨ب، والهمع ٤/ ٢٦٥.

(١٠) سقطت من (أ). وهنا ينتهي السقط الذي في (جـ) وأوله في صـ١٧١١.

(مررت) بـ(غلام زيد) من كلّ اسمٍ، ولو وصفًا عاملًا عملَ الفعل -كما أشرنا إليه آنفًا[١]- و(جارية الرجل) و(وَلَدُ هذا سيّدُهم) و﴿... صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ [عَلَيۡهِمۡ][٢]﴾[٣]، و(عبد ابن الرجل) و(غلام الرجل) / [٢٦٠/ أ] و(خادم امرأة) و(ضارب الرجل أمس) و(ضارب زيدٍ الآن أو غدًا). فـ(غلام)[٤] مضاف، و(زيد) مضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة، ولا بحرف الجرّ المقدر؛ لأن المعنىٰ إنما يُصار لعلَّته[٥] عند تعذُّر اللفظ، ولأنَّ إضمار الجارّ ضعيف، علىٰ أنَّ معنىٰ: (غلام زيد) غيرُ معنىٰ (غلامٌ لزيد)[٦].

تنبيه: حُذِفَ من[٧] (غلام) ما كان فيه من التنوين وجوبًا، وكذا كلُّ ما يضاف مِمّا فيه تنوينٌ ظاهر، كـ(غلام زيد)، أو مقدرٌ،[٨] كـ(دراهم بكر)، ومثله النون المشبِهَةُ له من جهة كونها تلي علامةَ الإعراب، وهي نون التثنية وجمعِ المذكر

---

(١) في الصفحة قبل السابقة.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ...﴾ ٦ الفاتحة ١.

(٤) في مثال الآجرومي.

(٥) كذا في النسخ. وهو صحيح، ومراده: أنه يُلجأ للتعليل بالمعنىٰ إذا تعذّر التعليل باللفظ.

(٦) جرىٰ تفصيل الخلاف في العامل في المضاف إليه في ١٦٤٧-١٦٥٠.

(٧) في (أ): بين.

(٨) الإشارة إلىٰ حذف التنوين المقدر في الأسماء الممنوعة من الصرف؛ لأنها منونة من حيث إنها أسماء متمكنة، لكن تنوينها لا يظهر بسبب موانع الصرف - في المقتضب ٤/ ١٧٦، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٨٩، وأماليه ٢/ ٥٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٩، وشرح العمدة ١/ ٤٨٠-٤٨١.

السالم وشبهها،[١] كـ(غلامَيْ زيدٍ) و ﴿...اثْنَيْ عَشَرَ...﴾[٢]، ﴿...الْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ...﴾[٣]، و(عِشْرِي زيد)[٤]؛ لأنه يدلّ على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، والشيء الواحد لا يكون كاملًا[٥] ناقصًا في حالة واحدة من جهة واحدة[٦].

وخرج بـ(المشبهة)[٧] نونُ المفرد وجمعِ التكسير، كـ(شيطان) و(شياطين)؛ فلا تُحذف للإضافة.[٨]

---

(١) وهي الكائنة في الملحقات بالمثنىٰ وجمع المذكر السالم. وهي بالرفع عطفًا على: (ومثله النونُ المشبهةُ له ...).

(٢) ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ...نَقِيبًا﴾ ١٢ المائدة ٥. مع التنبيه إلىٰ أن النون لم تحذف للإضافة، وإنما للتركيب.

(٣) ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ ٣٤-٣٥ الحج ٢٢.

(٤) وكذا: (قبضت اثنيك). قال ابن مالك: وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة (اثنين و(عشرين) وأخواتها. (شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٩)

(٥) في (ب): كلاسًا.

(٦) وذكر المبرد علة أخرىٰ، وهي أن التنوين والألف واللام زائدان في الاسم، وكذلك الإضافة، ولا يحتمل الاسم زيادتين. (المقتضب ٤/ ١٤٣) ونحوه في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٧. وذكر الأنباري في علة حذف التنوين أن التنوين يؤذِن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل علىٰ الاتصال، وكون الشيء متصلًا منفصلًا في حالة واحدة محال. (أسرار العربية ٢٧٩) وهذه العلل وغيرها في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٧٠-١٧١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٦.

(٧) أي: النون المشهبة للتنوين.

(٨) نبّه علىٰ ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٨٤، وشرح الشذور ٣٢٦، وشرح القطر ٢٥٥، وكذا عند الأشموني ٢/ ٢٣٧.

ويجب أيضًا تجريدُه من التعريف اللاّمِيِّ[١] والعَلَميِّ، فلا يقال: (الغلامي) ولا (زيدكم)[٢]، بل يجب حذف (أل) من (الغلام)، ويُقدّر الشيوع والتنكير في (زيد)[٣]؛ إذ الغرض الأصلي من الإضافة إلىٰ المعرَّف التعريفُ، وهو حاصل للمعرفة بغير الإضافة.

ويُسْتَثنىٰ من حذف (أل)[٤] نحو: (الضاربا[٥] زيدٍ) مِمّا المضاف فيه وصفٌ مثنًّىٰ، والمضافُ إليه معموله، ونحو: (الضاربو زيدٍ) مِمّا المضاف فيه وصفٌ مجموعٌ علىٰ حدّ المثنىٰ، والمضاف إليه معمولُه، ونحو: (الضارب الرجلِ) مِمّا المضافُ إليه الوصفُ بـ(أل) أيضًا[٦]، ونحو: (الضارب رأسِ الرجلِ) مِمّا المضاف إليه مضافٌ لما فيه (أل)، ونحو: (مررت بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ) مِمّا المضاف إليه مضافٌ لضميرٍ عائد علىٰ ما هي فيه، فهذه المسائل الخمس[٧] -

---

(١) يعني التعريف بالألف واللام. ولم أجد هذا الاصطلاح عند النحويين المتقدمين. وإن كان مثلُه موجودًا عندهم، فالمتأخرون من النحويين يعبرون بـ(الإضافة اللامية) يريدون التي تكون بمعنىٰ اللام.

(٢) في (ب): زيدنكم. يريد: باقيًا علىٰ تعريفه.

(٣) المقتصد ٢/ ٨٧٣، وشرح الرضي ١/ ٢٧٤ وخالف ذلك. ويشبه ذلك ما قاله بعض العلماء من أنَّ العلم إذا نودي تنكّر، ثم تعرف بالنداء، وقد سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في صـ١٥٦٧.

(٤) في جميع النسخ الأصول والاحتياطية: (النون). وهو وَهَم.

(٥) في (ب): الضارب.

(٦) تقرير ذلك في الكتاب ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٧) تجدها في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٢-٩١٣، وشرح العمدة ١/ ٤٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٥٠-٢٥١، وأوضح المسالك ٣/ ٩٢-٩٧، والجامع الصغير ١٤٤، وشرح القطر ٢٥٥.

وضابطها / [٢٦٠/ب] أن يكون المضاف صفةً، والمضاف إليه معمولَها، وهو بـ(أل)، أو مضاف إلىٰ ما فيه[١] (أل)، أو إلىٰ ضميرِ ما فيه (أل)، أو يكون المضاف المذكور مثنًّىٰ أو مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالمًا- هي التي اغتُفر فيها الجمعُ بين (أل)[٢] والإضافة، وما عداها لا يجوز فيه ذلك علىٰ الراجح.[٣] قاله بعضهم.[٤]

ولا يُحذف من المضاف قياسًا سوىٰ ما ذُكر، خلافًا لبعضهم[٥] - قال[٦] في (شرح الكافية)[٧]: وقد تحذف تاء التأنيث (في كَلِمات سُمِعَتْ فلا تُرَدْ)[٨] ومنه قراءة:

---

(١) في (ب): لما.

(٢) في (ب): يزال.

(٣) أجاز الفرّاء نحوَ: (الضارب زيدٍ) الأصول ٢/ ٥٤، المفصل ٨٤، الكافية ١٢٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٣.

(٤) هو الفاكهي في شرح القطر ٢/ ١٨٧.

(٥) سيأتي من كلامه ما يبيّنه.

(٦) في (أ) و(ب): قاله.

(٧) يعني ابن مالك في الكافية الشافية ٤٩، وشرحها ٢/ ٩٠١-٩٠٢ بتصرف واضح.

(٨) هذا الشطر الثاني من قول ابن مالك في الكافية الشافية ٤٩:

وحذفُ (تا) التأنيث منه قد يَرِدْ ....

وفي بعض نسخ الكافية الشافية: (فلا تزد). وفي بعضها: (في كلم فاعرف بها ولا تَزِدْ) وقد حكم ابن مالك بصحة حذف التاء قليلًا إن أُمن اللبس في (التسهيل ١٥٥، وشرحه ٣/ ٢٢٤، وكذا في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠١-٩٠٢، وشرح العمدة ١/ ٤٨٥، وشرح الرضي ١/ ٢٧٣).

﴿...لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ[١]﴾[٢] أيْ: عُدَّتَه.[٣] وظاهر كلام الفرّاء أنه قياس[٤]، وجَعَلَ منه ﴿...وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٥].

(وهو) أي المضاف إليه إضافةً معنوية، وهي (المحضة)؛[٦] لخلوصها عن تقدير الانفصال، وسميت (معنويةً)؛ لإفادتها أمرًا يرجع[٧] لمعنىٰ المضاف، وهو اكتسابه من المضاف إليه إمّا التعريفَ، إن كان المضاف إليه معرفة -كما مرّ من الأمثلة- وكـ(ضارب زيدٍ أمس)،[٨] وإمّا التخصيصَ، إنْ كان المضاف إليه نكرةً، كـ(غلام رجل) و(ضارب امرأةٍ أمس). قال في (المغني)[٩]: «والمراد بالتخصيص

---

(١) في (ب): جده.

(٢) ﴿وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ...﴾ ٤٦ التوبة ٩. والقراءة فيها بضمّ العين مع الهاء في آخر الكلمة عُزيت لمحمد بن عبد الملك (المحتسب ١/ ٢٩٢) وله ولابنه معاوية في المحرر الوجيز ٣/ ٤٠، والدر المصون ٣/ ٤٦٨. والقراءة بكسر العين فيها عُزيت لزرّ بن حبيش في مختصر بن خالويه ٥٣، وله ولأبان عن عاصم في المحرر الوجيز ٣/ ٤٠، والبحر المحيط ٥/ ٤٨، والدر المصون ٣/ ٤٦٩. وهي مذكورة دون عزو في الكشاف ٢/ ٢٧٥، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٦١٨.

(٣) في (ب): حدته.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٥٤، وعزي إليه ذلك في التذييل ٤/ ٧١ أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٤١.

(٥) ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ...﴾ ٧٣ الأنبياء ٢١. ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ...﴾ ٣٧ النور ٢٤.

(٦) في (أ) و(ب): المختصة. وتسميتها بـ(المحضة) في الأصول ٢/ ٥، والإيضاح للعضدي ٢٧٨.

(٧) في (ج): برجع.

(٨) وذلك لأن اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي. وأما إذا كان بمعنىٰ الحال والاستقبال فالإضافة لفظية غير محضة، كما سيأتي.

(٩) ٢/ ٥١٠-٥١١.

الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإنَّ (غلام رجل) أخصُّ من (غلام)، لكنه لم يتميّز بعينه، كما تميّز: (غلام زيد)»[١].

وكـ(غلام رجلٍ) ما كان متوغّلًا[٢] في الإبهام، كـ(غير) و(مثل) إذا أريد بهما مطلقُ المغايرة والمماثلة[٣]، ومثلُه ما كان واقعًا موقعَ النكرة التي لا تَقبل التعريف، كـ(جاء زيد وحدَه)،[٤] و(لا أبَا له)، و(رُبَّ رجلٍ وأخيه)، و(كَمْ ناقةٍ وفصيلِها)، فجميع هذه لا تتعرَّف بالإضفة.[٥]

وقوله: (علىٰ قسمين) عند سيبويه والمحققين،[٦] وانتصر له البدر بن مالك بما[٧] يأتي[٨]. ولو أسقط (علىٰ) كان أخصرَ وأظهرَ. ومرَّ ما يتعلق بالتقسيم صدرَ

---

(١) نحو هذا في المقتصد ٢/ ٨٧٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٩.

(٢) في (ب): متىٰ خلا.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٨٦-٢٨٩، الأصول ٢/ ٥، الإيضاح العضدي ٢٧٩، المفصل ٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٢-٧٣.

(٤) في (ب): وحو.

(٥) نبّه علىٰ ذلك وعلته ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، والمرادي في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٩، وابن هشام في شرح الشذور ٣٢٧-٣٢٨، والجامع الصغير ١٤٢، وصرح ابن أبي الربيع بأنها من باب الإضافة غيرِ المحضة. (الملخص ٥٢٨-٥٣٠).

(٦) وذلك أنهم لم يثبتوا إلا ما يقدر باللام، وما يقدر بـ(من)، ولم يُثبتوا ما يُقدّر بـ(في). وسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك في صـ١٧٦٤-١٧٦٧.

(٧) في (أ): وبما.

(٨) عليها شطب في (ب). وسيأتي الإشارة إلىٰ ذلك في صـ ١٧٦٦ مع أنه فيه أحال إلىٰ كلام ابن الناظم، ولم يورده.

الكتاب[١].

القسم الأول: (ما) أيْ: إضافة، أو مضاف / [٢٦١/ أ] إليه من حيث إضافته إليه (يقدّر بـ) معنىٰ (اللام) فهو[٢] كقول ابن الحاجب[٣]: بمعنىٰ اللام، أو معنىٰ (من)، أو بمعنىٰ (في)[٤]. وتبعه عليه صاحبُ (التسهيل) فيه[٥] وفي (سبك المنظوم).[٦]

وظاهر[٧] عبارته[٨] كعبارة أبي موسىٰ الجزولي أن نفس الحروف هي المقدرة[٩]، وقد ردّ عليه ذلك ابنُ

---

(١) في صـ٤٥-٤٦.

(٢) أي: بتقدير كلمة (معنىٰ).

(٣) في الكافية ١٢١ بتصرف.

(٤) وهو من قبله عند المبرد في المقتضب ٤/ ١٤٣، وابن السرّاج في الأصول ٢/ ٥، وهو الشائع الذائع عند النحويين. أي التصريح بكلمة (معنىٰ).

(٥) أي التسهيل، وذلك في صـ١٥٥، إذ قال: «المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا بمعنىٰ (في) إن حسُن تقديرها وحدَها، وبمعنىٰ (من) إنْ حسُن تقديرها...» الخ.

(٦) ٩٦/ أ إذ قال: «المضاف إليه هو الاسم المجعول كجزء لاسم قبله خافضٍ له، بمعنىٰ اللام حقيقة، أو مجازًا، أو بمعنىٰ (من)، إن كان الأوّل نوعًا، أو مؤوّلًا بنوع...». لكن ظاهر عبارته في الألفية ٣٦ موافقة الجزولي في رأيه الآتي. وعزا ابن عقيل عدم تقدير كلمة (معنىٰ) إلىٰ ابن مالك في بعض كتبه. (المساعد ٢/ ٣٣٠).

(٧) في (ب): وظاهره.

(٨) أي: الآجرومي، وذلك في قوله: (ما يقدَّر باللام)، فلم ينص علىٰ كلمة (معنىٰ).

(٩) إذ قال: «وهي إمّا مقدرة باللام، وإمّا مقدرة بـ(من)» المقدمة الجزولية ١٣١. وعزا إليه ذلك أبو حيّان في التذييل ٤/ ٧٠ب، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٣٣٠.

درستويه[١] بأنه يلزم عليه أن يكون كلُّ مضافٍ نكرةً؛ لأنه يصير: (ثوب الخزّ) و(غلام زيد) علىٰ معنىٰ: (ثوب من الخزّ)، و(غلام لزيد) وهو بلا شك نكرة. ونحن إذا أضفنا إلىٰ معرفة لا يبقىٰ[٢] نكرةً[٣]، فدلّ[٤] علىٰ أن الإضافة ليست علىٰ تقدير اللام ولا (من) ولا (في)؛ لأن المقدَّر كالثابت[٥]، وإنما هي علىٰ معنىٰ ما ذُكر. وبهذا تعرف أنَّ التعبير بـ(المعنىٰ) أسدّ[٦].

---

(١) نقل ذلك عنه أبو حيّان في التذييل ٤/ ٧٠ ب، وابن عقيل في المساعد ٢/ ٣٣٠، والسيوطي في النكت ١٤٥ب.

(٢) في (أ): ننفي. والذي في (ب) وثلاث الاحتياطيات: (تبقىٰ). وما أثبتّه يحتمله ما في (ج)، وكذلك في التذييل، وهو الأظهر؛ لأن المراد: لا يبقىٰ المضاف نكرة، وقد سبق ذكر كلمة (مضف) في أول كلام ابن درستويه.

(٣) نص المبرد علىٰ التفريق بين نحو: (جارٌ لزيد) و(جاره)، وذلك أن الأوّل ليس معرفة بالثاني من أجل الحائل. (المقتضب ٤/ ١٤٣) وكذا في شرح الجزولية الكبير ٢/ ٨٤٢-٨٤٣، وشرح ابن الحاجب للكافية ١/ ٤٠١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣١، البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨٨٦، والنكت الحسان ١١٧.

(٤) في (ب): بدل.

(٥) كما ذكر الجرجاني أنه لو كانت اللام نفسُها مقدرةً لَما كان وجهٌ لذهاب التنوين. (المقتصد ٢/ ٨٧١). مع التنبيه إلىٰ أن جملة: (لأن المقدر كالثابت) فيما نقله أبو حيّان، ليست من كلام ابن درستويه، وإنما جزء من الرد عليه، ففي التذييل «فدل علىٰ أنّ الإضافة ليست علىٰ معانيها. وقالوا: لا يلزم ما قال ابن درستويه إلا لو قيل: إنها علىٰ تقدير (من) وتقدير اللام؛ لأن المقدر كالثابت». انتهىٰ.

(٦) في (ب): أشد. وهو تصحيف. وقد حكم بذلك السيوطي في النكت ١٤٥ب، والشنواني في الفوائد الشنوانية ٢١١ ب.

تنبيه:

شمل قوله: (اللام) ما كان منها للملْك، وما كان [منها][(١)] لشِبهه[(٢)]: تحقيقًا حيث يمكن النطق بها، كـ(غلام زيد) و(جُلّ[(٣)] الفرس) و(لجام الدابة) و(باب الدار) - وتقديرًا، حيث لا يمكن ذلك، كـ(ذي مال) و(عند زيد) و(مع بكر)[(٤)]. وامتحانُ هذه بأن يؤتىٰ مكانَ المضاف بما يرادفُه أو يقاربُه، نحو: (صاحب)، و(مكان)، و(مصاحب)[(٥)].

وقدّم ما يُقدّر باللام؛ لأن التقدير [بها][(٦)] هو الأصل[(٧)]؛ ولذلك يُحكم به مع صحة تقديرها[(٨)] وتقديرِ غيرها، نحو: [(يدُ زيدٍ ورجْلُه)][(٩)] وعند امتناع [تقديرها

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو المعبّر عنه بالاختصاص في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٥، وشرح عيون الإعراب ٢١٣، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٤. وذكر صدر الأفاضل أنها لا تفيد الملك، بل الاختصاص فقط. (التخمير ٢/ ٦).

(٣) في (ب): وحد. وتضبط الجيم فيه بالفتح أيضًا.

(٤) التنبيه علىٰ كون الظروف المضافة من باب ما يُقدَّر بمعنىٰ اللام في الأصول ٢/ ٥، والإيضاح العضدي ٢٧٩، والمرتجل ٢٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٣.

(٥) من قوله: (وامتحان هذه) منقول عن التصريح ٢/ ٢٦، وهو كذلك في شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٨١.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) الحكم بأن ذلك هو الأكثر في المصباح للمطرزي ٦٩، والإرشاد للكيشي ٣٢٥، والحكم بأنه الأصل في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، وشرح العمدة ١/ ٤٨٢، والتحفة ٢٠٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٤٢.

(٨) في (أ) و(ب): تقدير غيرها.

(٩) فيصح فيها تقدير (من)؛ لأن الأول جزء من الثاني، وذلك علىٰ رأي بعض العلماء، وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا في صـ١٧٦٤-١٧٦٥.

و][1] تقدير غيرها، نحو:][2] (عنده) و(معه) - ومع صحة تقديرها دون غيرها، نحو: (دار زيد) ولذلك خُصَّت بالإقحام[3]، في نحو:

يــا بُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ.............. ....[4]

بل قال ابن الضائع[5]: إن الإضافة بمعنىٰ اللام علىٰ كل حال. انتهىٰ.

وبهذا تعرف أنَّ ما يُوهمه قول ابن الحاجب: وهي أنها[6] بمعنىٰ اللام فيما عدا جنسَ المضاف وظرفَه، أو بمعنىٰ (من) في جنس المضاف، أو بمعنىٰ (في)

---

(١) ليست في جميع النسخ. لعلها سقطت؛ لانتقال النظر. وهي زيادة لازمة يتم بها المعنىٰ، وهذه الزيادة ثابتة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، وموافقة لما في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، والهمع ٤/ ٢٦٦.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، وشرح العمدة ١/ ٤٨٢، توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٢.

(٤) ....التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا

والبيت من مجزوء الكامل، وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، وهو جد طرفة. أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية. (المؤتلف والمختلف ١٩٨-١٩٩، الخزانة ١/ ٤٧٤).

وهو في الكتاب ٢/ ٢٠٧، اللامات للزجاجي ١٠٨، والمحتسب ٢/ ٩٣، الخصائص ٣/ ١٠٢، وديوان الحماسة ١/ ٢٦٥، المؤتلف والمختلف ١٩٨، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٢، توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٢، الخزانة ١/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٥) لم أجد ذلك في شرحه للجمل، والنسخة المخطوطة التي اطلعت عليها ناقصة. مع أنه فيه ٢/ ١٨٠أ ب تحدّث عن الإضافة بمعنىٰ (مِنْ) وضابطها. ونقل عنه ما ذكر الشارح هنا تلميذُه أبو حيّان في النكت الحسان ١١٨، والارتشاف ٢/ ٥٠٢، والتذييل ٤/ ٧٠ أ، ونُقِل عنه أيضًا في المساعد ٢/ ٣٣٠، وعزي في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٣ لابن الصائغ، وكذا في التصريح ٢/ ٢٦، ونكت السيوطي ١٤٥ أ.

(٦) في (أ): إنما. وفي (جـ): إنما.

[في][1] ظرفـه، وهـو قليـل[2] - مـن اختصـاص[3] الـلام بمـا عـدا الجـنس / [٢٦١/ ب]- محمولٌ[4] علىٰ الأكثر. نعم، هو لكونه بَيّنَ محلَّ كلِّ واحدٍ من مواضع تلك المعاني أحسنُ من كلام المصنف وكلامِ كثيرٍ غيرِه ممّن أهملَها، وإن كان باعتبار الأكثر في بعضها.

ثم مثَّل هذا القسْمَ بقوله: (نحو) (زيد) من: (غلام زيد) والمعنىٰ: غلام لزيد، إذ يُستفاد من هذه الإضافة الخصوصيّة والمناسبة المستفادتان[5] من اللام لو ذُكرت مع المضاف إليه، وإن لم يتّحد المعنىٰ لِما قدمناه[6] عن ابن درستويه وغيره، بل ربما امتنع ذكر اللام، وأمّا علىٰ ما قدَّمناه عن ابن مالك آنفًا[7] مثل: (يوم الأحد)، فلا فارق بين (غلام [زيد][8]) و(غلام لزيد)، إلا أن المراد من

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) قول ابن الحاجب هذا بتصرف يسير في الكافية ١٢١، ويشبهه قول ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٠٩، وابن مالك في التسهيل ١٥٥، وشرحه ٣/ ٢٢٣، وشرح العمدة ١/ ٤٨١، والأردبيلي في شرح الأنموذج ٩٢-٩٣.

(٣) متعلق بقوله: (يوهمه قول ابن الحاجب ...).

(٤) هذا خبر قوله: أنّ ما يوهمه قول ابن الحاجب...

(٥) في (ب): المستفدتان.

(٦) في صـ١٧٥٧.

(٧) في صـ١٧٥٦ وهو أن المراد تقدير معنىٰ اللام، لا تقدير اللام نفسها بلفظها. وقد نقله هناك عنه وعن غيره.

(٨) سقطت من (جـ).

الأوّل غلامٌ معلوم دون[(١)] الثاني[(٢)].

(و) القسم الثاني من الإضافة المعنوية[(٣)] (ما) أيْ إضافة، أو مضاف إليه من حيث الإضافةُ إليه (يقدّر بـ) معنىٰ (من) الدالّة علىٰ بيان الجنس -كما قاله الشارح[(٤)] وغيرُه[(٥)]- وشَرحَه بعضهم[(٦)] ببيان أن المضاف أيُّ جنس من أجناس الأمور وأنواعها، لا لمجرد[(٧)] أنه هو؛ لاحترازهم[(٨)] عن إضافة الشيء إلىٰ نفسه، ولا لأنه أصلٌ للمضاف - كما شَرَطه الجامي[(٩)]- لأنه مِمّا [لا][(١٠)] يدل عليه كلامُهم، ولا يلائمه إطلاقهم وتصريحهم بأن إضافة المقادير والأعداد بمعنىٰ

---

(١) يبدأ هنا في (جـ) سقط بمقدار صفحة واحدة، وهو قديم قبل ترقيم الأوراق. وقابلت فيه علىٰ (ز) بديلة (جـ) الموافقة لها.

(٢) النصّ علىٰ هذا الفرق في المقتصد ٢/ ٨٧٠، وكذا في شرح الرضي ١/ ٢٧٤.

(٣) نقل الحيدرة اليمني عن بعض العلماء أن الإضافة التي تقدر بـ(من) ليست محضة. (كشف المشكل ١/ ٥٨٧).

(٤) يعني الشيخ خالدًا الأزهري، وقوله في شرحه الآجرومية ٩٨.

(٥) كما في التبصرة والتذكرة ١/ ٩٥، الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٥، المرتجل ٢٦١، شرح الملحة ١٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٩، وشرح زروق للآجرومية ١٢٨ أ، وشرح الرملي ٢٦٩، والصبغ ٤٠ ب، والشربيني ٧٥ ب.

(٦) هو عيسىٰ الصفوي، وقوله هذا في شرح الكافية له ٣١ أ.

(٧) في (ب): مجرد. وأثبتُّ الموافق نصَّ الصفوي.

(٨) في (ب): لاحتراز نعم.

(٩) في الفوائد الضيائية ٢/ ٧. وعزي لبعض الشارحين في شرح الكافية للعصام ٢٤٣، وكذا في شرح الكافية للصفوي ٣١ أ.

(١٠) سقطت من (ب).

(من)، كـ(شبر أرض) و(مائة رجل). انتهى[١].

وقال البدر المالكي[٢]: «ويُجرّ المضاف إليه بالمضاف؛ لتضمُّنه معنىٰ (من) التي لبيان الجنس أو اللام التي للمِلْك أو الاختصاص، بطريق الحقيقة أو المجاز» انتهىٰ.

وليس المراد بتقدير (من) [اعتبارَ][٣] تقدير لفظها في الكلام، وإلا لم يكن الجرّ بالإضافة، بل كان بـ(من) نفسها. قال المرادي[٤]: وضابط هذا القسم أن يكون المضاف بعضَ[٥] المضاف إليه، [مع][٦] صحّة إطلاق اسمِه عليه. يعني الإخبار / [٢٦٢/أ] بالمضاف إليه عن المضاف[٧]، نحو: (خاتم فضة). قال في

---

(١) ونحوه في حاشية العصام علىٰ الفوائد الضيائية ١٥٩، وسيأتي قريبًا الخلاف في تقدير إضافة المقادير إلىٰ المقدرات.

(٢) في شرح الألفية ٣٨٠.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤١-٢٤٢ بتصرف.

(٥) في (أ): البعض.

(٦) سقطت من جميع النسخ وأثبتّها عن (ز) بديلة (جـ) وهي لازمة ليتمّ المعنىٰ، وهي ثابتة في كلام المرادي.

(٧) زيد هنا في (ب) كلمة (قال). ونحو هذا الضابط في الإيضاح العضدي ٢٨٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٦، والمرتجل ٢٦٢، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/ ١١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٤.

(شرح التسهيل)[١]: «ومن هذا النوع إضافةُ الأعداد إلىٰ المعدودات، [والمقادير إلىٰ المقدَّرات». انتهىٰ.

وفي][٢] إضافة الأعداد إلىٰ المعدودات خلافٌ: مذهب ابن السرّاج أنها مقدَّرة بـ(من)[٣]، ومذهب الفارسي أنها باللام[٤]. فإنْ أضفت عددًا إلىٰ عدد، نحو: (ثلاثمائة) اتفقا علىٰ أنها بـ(من)[٥]. فإنْ لم يصح إطلاقُ اسمه عليه[٦]، نحو: (يد زيد) فهي بمعنىٰ اللام علىٰ الصحيح[٧]، وذهب ابن كيسان إلىٰ أنها

---

(١) لابن مالك ٣/ ٢٢٣، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٤، وما يفيد معناه في شرح الرضي ١/ ٢٧٣. ولا يزال النقل موصولًا عن المرادي.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٥٠١، والتذييل ٤/ ٧٠/أ، وقد يفهم ذلك من قوله: «وكل مفسَّر بالمقادير والأعداد فـ(من) تحسُنُ فيه إذا رددته إلىٰ الجنس» (الموجز في النحو ٤٢). وما عزاه الشارح إلىٰ ابن السرّاج هو أيضًا مذهب ابن فضال في شرح عيون الإعراب ٢١٣، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٥، وعبد القاهر الجرجاني في الجمل ٩٣، وابن الخشاب في المرتجل ٢٦٣، والخاوراني في القواعد والفوائد ١٢٥، وابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٩٧.

واستثنىٰ ابن الخشاب من ذلك كلمة (مائة) فقال: إنها عند المدققين بمعنىٰ اللام. (المرتجل ٢٦٦).

(٤) عزي إليه ذلك في الارتشاف ٢/ ٥٠١-٥٠٢، والتذييل ٤/ ٧٠ أ، وهو رأي ابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٣١.

(٥) وحكىٰ الاتفاق أبو حيّان في الارتشاف ٢/ ٥٠٢، والتذييل ٤/ ٧٠ أ، وكونُها بمعنىٰ (من) في المرتجل ٢٦٦-٢٦٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣١.

(٦) هنا ينتهي السقط الذي في (جـ). وأوله صـ١٧٦١.

(٧) عزي لابن السرّاج، وهو رأي الفارسي في الإيضاح ٢٧٨، وعزاه أبو حيّان لأكثر المتأخرين (التذييل ٤/ ٦٩ ب. واختاره ابن الخشاب في المرتجل ٢٦٣) وهو اختيار الأنباري، واحتج له (أسرار العربية=

بمعنىٰ (من)[١]. انتهىٰ كلامه[٢].

تنبيه:

عُلم مِمّا تقرر أن قوله: (ما يُقدَّر) يجوز في أوّله المثنّاةُ تحت، والمثناةُ فوق؛ رعايةً للّفظ أو المعنىٰ[٣].

تتمّة:

بقي من أنواع الإضافة المعنوية ما يُقدر بمعنىٰ (في)، وضابطُه: أن يكون المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف[٤]، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ...﴾[٥]، و﴿... تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٦]. والمأخوذُ من كلام ابن الحاجب[٧] أنه يشترط في هذا القسم

=٢٨٠) وكذا العكبري في شرح اللمع ١/ ٣٩٢، واللباب ١/ ٣٨٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٩، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٧٤-٧٥، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٤، وشرح العمدة ١/ ٤٨٢، وابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٨٩٧.

(١) نقل ذلك عنه في شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، وشرح الكافية ٢/ ٩٠٥، وعزاه أيضًا للسيرافي، وكذا في الارتشاف ٢/ ٥٠١، والتذييل ٤/ ٦٩ب، والمساعد ٢/ ٣٣٠، وابن كيسان النحوي ٢٤٣. وذكر بعضهم أنها تصلح للوجهين، وهو رأي ابن القبيصي. (الهادي في الإعراب ١١٨).

(٢) يعني المرادي، وقد سبق الإشارة إلىٰ النقل عنه.

(٣) في (ب): أو المعنىٰ.

(٤) نحو هذا الضابط في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٥٩٠.

(٥) ﴿...إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ﴾ ٣٣ سبأ ٣٤.

(٦) ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾ ٢٢٦ البقرة ٢.

(٧) من قوله: «والتي بمعنىٰ (في) شرطها أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلىٰ ظرفه، كقولك: (ضَرْبُ اليوم). (شرح الكافية ٢/ ٥٩٠، ونحوه في الأمالي ٢/ ٥٦٣، ٣٨٧).

أن يُقصد بالإضافة بيانُ الظرفية، بخلاف ما إذا قُصِدَ[١] بالإضافة إلىٰ الظرف بيانُ الاختصاص، نحو: (مُصارِع[٢] مصر[٣]) و(سيِّد الدار) و(حصير المسجد) و(قنديل الجامع) و(شاطر الشام) و(عالم مصر) فإن الإضافة فيه حينئذٍ علىٰ معنىٰ اللام[٤]، قال ابن مالك[٥]: وأَغْفَلَ أكثر النحويين الإضافة بمعنىٰ (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح [بالنقل الصحيح][٦]. قال أبو حيّان في (شرح التسهيل)[٧]: ولا أعلم أحدًا ذكرها غيرُ ابن مالك[٨]، وما استدلّ به مؤوّل[٩]. وردّه

(١) في (جـ): قصدت.

(٢) في (جـ): مضارع. بالضاد المعجمة. وهو تصحيف، وفي (ز) الموافقةِ لها غالبًا بالمهملة.

(٣) ذكر ابن الحاجب في هذا المثال أنه من باب الإضافة المعنوية المحضة؛ لأن الصفة (مُصارِع) أضيفت إلىٰ غير معمولها. (شرح الكافية ٢/ ٥٩٥) وكذا في شرح الرضي ١/ ٢٧٣، ٢٧٧ وقال أيضًا: «وإذا أضيف الوصف إلىٰ ما يحتمل أن يكون معمولًا له، وإلىٰ ما يحتمل ألاّ يكون معمولًا له، كقولك: (هذا مصارع السلطان) جاز أن تكون الإضافة لفظية، وجاز أن تكون معنوية، وأما نحو: (ضارب مصر) فلا ينبغي أن تكون إلا إضافة معنوية لتعذُّرِ أن تكون (مصر) معمولًا لـ(ضارب)». (الأمالي ٢/ ٥٦٣) وكذا في الفوائد الضيائية ٢/ ٦.

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٨٦.

(٥) في شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، بتصرف، ونحوه في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦-٩٠٧.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) ٤/ ٦٩ أ بتصرف.

(٨) وقد ذكرها في التسهيل ١٥٥، وشرحه ٣/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣، وشرح العمدة ١/ ٤٨١، والتحفة ٢٠٥، والألفية ٣٦. وسيأتي في حاشية قريبة أن هذا الرأي معروف من قبل ابن مالك.

(٩) أوّل بعضَ الشواهد بأن المضاف صفة مشبهة، فإضافته غير محضة، وبعضها بأن تقدير اللام يصلح فيها، وبعضها بأن الظرف ليس مضافًا إليه، بل هو مفعول فيه علىٰ التوسع.

الجلال[1] بأنه ذكرها ابن الحاجب[2] وعبدُ القاهر، كما نقله هو في (الارتشاف)[3]. قلت: لفظ عبد القاهر: اعلم أنَّ ثَمّ إضافةً تُقدَّر بـ(في)، وذلك قولنا: (فلان ثَبْتُ الغَدَر)[4] و(الغَدَر): المكان الصلب.[5] وقد قدَّمنا /[٢٦٢/ ب] لفظَ ابن الحاجب آنفًا[6]. وقد أطال البدرُ في ردّ كلام والده في هذا القسم بما هو معلومٌ في شرحه للألفية[7]. ولأبي حيّان

---

(١) السيوطي في الهمع ٤/ ٢٦٧.

(٢) في الكافية ١٢١، وشرحها ٢/ ٥٩٠، وشرح المفصل ١/ ٤٠٢.

(٣) ٢/ ٥٠٢، وعزي أيضًا لعبد القاهر في كشف النقاب ١٩. وفي كلام الزمخشري ما يدل على أنه يقدر غير اللام و(من)، وإن لم يصرّح بـ(في)، فهو يقول: «ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام.. أو بمعنى (من)». (المفصل ٨٢). وممّن أثبت تقدير (في) ابنُ يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٩، والأردبيلي في شرح الأنموذج ٩٢، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٣١، والكيشي في الإرشاد ٣٢٥. وكل هؤلاء قبل أبي حيّان، وبعضهم قبل ابن مالك، بل قد صرح ابن الناظم أن من العلماء من رأى هذا الرأي، وأن والده قد اختاره، وهذا يفيد أن الرأي كان قبل والده (شرح الألفية ٣٨٠-٣٨١). وعزاه الأزهري إلى طائفة قليلة قبل ابن مالك (التصريح ٢/ ٢٥).

(٤) أهمل نقطها في (جـ).

(٥) والمعنى أنه ثابت القدم في الحرب. وقد نقل ذلك أبو حيّان عن عبد القاهر (الارتشاف ٢/ ٥٠٢) وكذا في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٢، ونحو ذلك في شرح المفصل ٢/ ١١٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣١.

(٦) في صـ ١٧٥٦.

ونقل ابن عصفور أن أهل الكوفة زادوا قسمًا آخر وهو الإضافة بمعنى (عند) (شرح الجمل ٢/ ٧٤) وكذا في النكت الحسان ١١٨، والارتشاف ٢/ ٥٠٢، والتذييل ٤/ ٧٠ أ، والمساعد ٢/ ٣٣٠. وذلك في نحو: (ناقة رَقُودُ الحَلَب) أي عنده.

(٧) ٣٨٠-٣٨٣.

كلامٌ[١] خالف فيه الناس، لفظه: «الذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مِمّا ذكروه، ولا على نيّته، وأنَّ جهات الاختصاص متعددة يبيّن كلَّ جهة منها الاستعمالُ»[٢].

ثم مثَّل ما تكون الإضافة فيه بمعنى (من) بقوله[٣]: (**نحو**) (خزّ) و(ساج) و(حديد) من: (**ثوب خزّ، وباب ساج، وخاتم حديد**)[٤] قال الشارح[٥]: «أي: ثوبٌ من خز، وبابٌ من ساج، وخاتم من حديد» يعني: أن المضاف من جنس المضاف إليه، و(الخزّ) نوع من الثياب، وهو ما كان سُداه من أوبار الإبل، ولُحْمَته من الحرير[٦]. و(الساج) بالمهملة والجيم نوعٌ من

(١) في الارتشاف ٢/ ٥٠٢، والتذييل ٤/ ٧٠أ ب.

(٢) سبقه إلى ذلك ابن يعيش في مسألة واحدة، وذلك إذا كان المضاف اسم فاعل وهو ماض، وإضافته محضة. (شرح المفصل ٢/ ١١٩).

(٣) في (أ) و(ب): قوله.

(٤) ما ذكره الشارح من متن الآجرومية موافق للمتن في نسخة (عثمان بسبح) والذي في نسخة (النيفر) و(صبحي رشاد): «ما يقدر باللام وما يقدر بـ(من) فالذي يقدر باللام، نحو: (غلام زيد) والذي يقدر بـ(من) نحو: (ثوب خز) و(باب ساج) و(خاتم حديد)». وهو كذلك في المتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والحسني في الدرة النحوية ٣٩ أ، وزروق ١٢٨ أ، والراعي في المستقل بالمفهومية ٩٥ أ، والسنهوري ٧٩ أ، وابن جبريل ٥٧ أ، والبهنسي ٥٣ ب، والرملي ٢٦٩، والصباغ ٤٠ أ.

(٥) خالد الأزهري في شرحه صـ٩٨.

(٦) وقيل: ما كان سداه من حرير، واللحمة من الوبر أو الكتان أو القطن (شرح المكودي ٢٣).
وسُدَى الثوب خلاف اللحمة، وقيل: أسفله، وقيل: ما مُدَّ منه (اللسان: سدى) ولُحمته ما سُدِّي بن السَدَيين، وقيل: هو أعلى الثوب، (اللسان: لحم) والأدق أنهما خيطان يصنع منهما الثوب وينظم، أسفلهما هو السَدَى، وأعلاهما هو اللحمة.

الخشب[١]. قال أستاذنا[٢]: «والأظهر أن (خزّ) ثوبٌ، و(ساج) باب[٣] [أيضًا][٤] كذلك، إنْ قُصد بيانُ الجنس؛ لتحقُّق الشرط المعتبر في كلامهم».

قلت: مَن تأمل ما قرَّرناه صدرَ المبحث علم أن موضوع المسألة أن المضاف إليه جنسٌ للمضاف[٥]، ثمّ تارةً تُقصَد جنسيّتُه، فيكون على معنىٰ (مِنْ)، وتارةً لا تُقصد، فيكونه على معنىٰ اللام. و(خزّ ثوب) و(ساجُ باب) ليس كذلك، نعم، هو من باب إضافة الأعم للأخص[٦]، ويأتي ما فيه[٧].

وربما يقع في نسخةٍ بعد (خاتم [حديد] [٨]): (وما أشبه ذلك)[٩] يعني من أمثلة ما يجر باللام، وما يجرّ بـ(من).

---

(١) في اللسان (سوج): هو خشب يجلب من الهند، ونيل: شجر يَعظُم جدًّا ويذهب طولًا وعرضًا وله ورق، ويتغطىٰ الرجل بورقة منه فتكنه عن المطر، ويطلق علىٰ الطيلسان الضخم الغليظ.

(٢) الشنواني، وقوله في الفوائد الشنوانية ٢١٠ب، والمواهب الرحمانية ٣/ ٨٥٩.

(٣) في (ب): لباب.

(٤) سقطت من (أ) و(ب). وهي ثابتة في كلام شيخه.

(٥) في (أ): المضاف.

(٦) في (ب): إلىٰ الأخص.

(٧) يريد ما في صـ١٧٧١-١٧٧٢.

(٨) سقطت من ب.

(٩) هي كذلك في نسخة (عثمان بسبح) والمتن الذي اعتمده الشيخ خالد الأزهري في شرحه ٩٨، والبهنسي ٥٣ ب، والشربيني ٧٦أ.

وليست في النسختين الأخريين من نسخ المتن المطبوعة، ولا في المتن الذي اعتمده المكودي ٢٣، والحسني ٣٩أ، وزروق ١٢٨أب، والسنهوري ٧٩أ، وابن جبريل ٥٧أ، والرملي ٢٦٩-٢٧٠.

وأمّا توابع المجرورات فيُعلم حكمُها مِن توابع المرفوعات والمنصوبات بالمقايَسة.

وها هنا تنبيهات:

الأول: ضابط ما ذكره المصنف[١]: كل جزءٍ أضيف إلىٰ كُلٍّ، بشرط صدق اسم الكل علىٰ ذلك / [٢٦٣/أ] الجزء، كالأمثلة المذكورة وقولِك: (دار آجرّ) و(سوار ذهب)، والإضافة فيه أكثر، فهذا هو الذي يقولون فيه: إضافة بمعنىٰ (من). وتحرَّزت بقولي: «بشرط صدق اسم الكل علىٰ ذلك الجزء» من نحو: (يد زيد) و(وجه عمرو) فإنه وإن صَدَقَ علىٰ (اليد) و(الوجه) أنهما جزءان أضيفا[٢] إلىٰ كلٍّ، إلا أنه لا يصدق اسم[٣] الكل، وهو (زيد) علىٰ بعضه، وهو (اليد) و(الوجه)، والإضافة فيه بمعنىٰ اللام[٤]. وإنما كان الأكثر الإضافة؛ لأن اللفظ معها أخف؛ لعدم التنوين. والله أعلم.

الثاني: قيّدنا انقسامَ الإضافة إلىٰ تلك الأقسام بالإضافة المعنوية؛ لقول أبي حيّان في (شرح التسهيل)[٥]: يَختص التقديرُ المذكور بالإضافة المحضة، فلا

---

(١) في قوله (ثوب خزّ، وباب ساج، وخاتم حديد).

(٢) في (ب): أضيف.

(٣) في (جـ): الاسم.

(٤) وقد سبق الخلاف في ذلك في صـ١٧٦٤.

(٥) ٤/ ٧٣ أ بمعناه.

يُقدَّر في غيرها[١]، قال[٢]: وذهب بعضهم إلىٰ أنها تقدر بمعنىٰ اللام؛[٣] لظهورها في نحو: ﴿...فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٤]، ﴿...مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾.[٥] ورُدَّ بعدم اطراده، إذ لا يسوغ في الصفة المشبّهة[٦].

ونقل الشاطبي[٧] القول بالتقدير فيها عن ابن جني[٨] وأن الشلوبين[٩] قال: لا بدّ منه، ويتأول ظواهر كلام النحاة، قال[١٠]: لأن الخفض إن كان بالإضافة فلابدّ من تقدير أنّ الأصل: (ضاربٌ [لزيد)، حتىٰ يكون في الكلام معنىٰ الإضافة، وإن قُدِّر أن [معنىٰ][١١] الأصل: (ضاربٌ][١٢] زيدًا) لم يكن هناك إضافة أصلًا، وإنما

(١) وذلك أيضًا في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٥، والهمع ٤/ ٢٦٨.

(٢) في شرح التسهيل (التذييل): ٤/ ٧٣ أ ب بمعناه.

(٣) ممّن ذهب إلىٰ ذلك في الإضافة اللفظية غير المحضة ابنُ الدهان في الفصول ٣٤، وعزاه المرادي لبعض المتأخرين (توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٤) وكذا في الفوائد الضيائية ٢/ ٥، وذكر دون عزو في الهمع ٤/ ٢٦٨.

(٤) ﴿إِنَّ رَبَّكَ...﴾ ١٠٧ هود ١١، ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ...﴾ ١٥ البروج ٨٥.

(٥) ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ...﴾ ٨٩ البقرة ٢، ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ...﴾ ١٠١ البقرة ٢.

(٦) وهذا الردّ أيضًا منقول عن أبي حيّان، وهو أيضًا في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٤، والهمع ٤/ ٢٦٨.

(٧) في شرحه الألفية ٢/ ٣٩٩ (مخطوط).

(٨) لم أستطع العثور علىٰ ذلك في كتبه، وعزي إليه في التصريح ٢/ ٢٦، ونكت السيوطي ١٤٥ أ.

(٩) لم ينصّ علىٰ شيء في شرح الجزولية الكبير، ولا الصغير، ولا توطئتها، ولا في حواشيه علىٰ المفصل، إلا أنه نقل عن سيبويه أنَّ الصفة المشبهة تتعرف بما أضيفت إليه. ٢/ ٣٠٥.

(١٠) يريد الشلوبين، وقد نقل قوله (بتصرف) الشاطبي في شرحه الألفية (الموضع السابق). وهو كذلك في نكت السيوطي ١٤٥ أ ب.

(١١) سقطت من (ج).

(١٢) ساقط من (ب).

يكون فيه المعنىٰ الذي يقتضي به الفعلُ مفعولَه، ولا إضافةَ هناك، فلا سبيل إلىٰ الخفض، فإذا أردت التخفيفَ أدخلت في الكلام معنىٰ إضافة الصفة إلىٰ المفعول بواسطة اللام، ثم أضفت[١] الصفة إلىٰ المفعول إضافةَ تخفيفٍ لا تعريفٍ، فحذفت اللام والتنوين لذلك. قال: وهذا من ابن جني تنبيهٌ عالٍ / [٢٦٣/ب] جدًّا، قلّ[٢] مَن يعرف قدرَه، أو يلقي له[٣] بالَه. انتهىٰ كلام الشلوبين. قال الشاطبي[٤]: وهو من التنبيهات الحسنة.

وربما يستفاد من قوله[٥]: «فلا يُقدَّر في غيرها» أنَّ الإضافة البيانيّةَ -وهي إضافة الشيء إلىٰ مرادفه كـ(سعيد كرزٍ) وبابِه[٦]- [ليست][٧] علىٰ تقدير حرف، ولا هي من قسم المحضة عند الأكثرين[٨]، بل [هي][٩] إمّا غير محضة علىٰ رأي

---

(١) في (جـ): اضيفت.

(٢) في (جـ): قال.

(٣) في (ب): إليه.

(٤) في شرحه الألفية ٢/ ٣٣٩ (مخطوط) ولفظه: «ولا مزيدَ عليه في توجيه ما رآه الناظم، وهو من التوجيهات الحسنة» ونقلُ الشارح هنا موافق لما في نكت السيوطي ١٤٥ب.

(٥) يعني أبا حيّان وقد سبق نقل كلامه هذا في صـ١٧٦٩-١٧٧٠.

(٦) في (أ) و(ب): وباله. وهو تحريف. ومثل ذلك إضافة الشيء إلىٰ صفته.

(٧) في النسخ: (فليست). وهو خطأ لعدم الحاجة إلىٰ هذه الفاء ولعله تأثر بشيخه الذي أوردها في جواب (أما) فلم يتنبّه التلميذ.

(٨) هذا خلاف ما عند ابن عقيل في المساعد ٢/ ٣٣٣، فقد عزا كونَها محضةً لغير ابن مالك. وكونُها محضةً هو اختيار ابن عصفور في شرحه الجمل ٢/ ٧١.

(٩) سقطت من (جـ).

الفارسي[١] وغيره[٢]، أو واسطةٌ بين المحضة وغيرِها علىٰ رأي ابن مالك[٣] -كما صرح به كلِّه الجلالُ في (نكته)[٤] و(فتاويه)[٥].

واعلم أنَّ الجمهور علىٰ أنه لا يُضاف اسمٌ لمرادفه، ولا نعتِه، ولا منعوتِه، ولا مؤكِّدِه إلا بتأويلٍ عند البصرية.[٦] وشَرَطَ الكوفيةُ في الجواز اختلافَ اللفظ فقط من غير تأويل؛[٧] تشبيهًا بما اختلف لفظُه ومعناه، كـ(يوم الخميس)، و(شهر رمضان)، و ﴿...وَعْدَ ٱلصِّدْقِ﴾[٨]، و﴿...حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[٩]، و﴿...مَكْـرَ

---

(١) الإيضاح ٢٨٢-٢٨٣، وعزي ذلك له في الارتشاف ٢/ ٥٠٥، والتذييل ٤/ ٧٥أ.

(٢) نقله ابن عصفور عمّن لم يسمه من النحويين (شرح الجمل ٢/ ٧١). وعزاه أبو حيّان إلىٰ الشلوبين وابن الدباس (الارتشاف ٢/ ٥٠٥، والتذييل ٤/ ٧٥أ).

(٣) في التسهيل ١٥٦، وشرحه ٣/ ٢٣١، ونقل عنه أبو حيّان أنه يراها شبيهة بالمحضة التذييل ٤/ ٧٥أ (الارتشاف ٢/ ٥٠٥) قال: ولا أعلم له سلفًا في ذلك. ونُقل ذلك عنه أيضًا في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) علىٰ الألفية والكافية والشذور والشافية ونزهة الطرف: ١٤٧أ.

(٥) وهو المعروف بالحاوي للفتاوي ١/ ٥١. ونقله عنه الشنواني في الفوائد الشنوانية ٢١١أ.

(٦) مذهبهم في الأصول ٢/٨، والإيضاح العضدي ٢٨٢-٢٨٣، والإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٦، والمقتصد ٢/ ٨٩٤-٨٩٥، المفصل ٩١، والإنصاف ٢/٤٣٦، الكافية ١٢٥، وفي شرحها لابن الحاجب ٢/ ٦٠٢، تعليل ذلك. ونحوه في شرحه للمفصل ١/ ٤١٥-٤١٦، المقرب ١/ ٢١٢، الارتشاف ٢/ ٥٠٦.

(٧) مذهبهم في الإنصاف ٢/٤٣٦-٤٣٧، وشرح اللمع للعكبري ١/٣٩٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٩١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٧٣٨، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨٩٧، والارتشاف ٢/ ٥٠٦، والتذييل ٤/ ٧٥ب، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٨) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ...﴾ ١٦ الأحقاف ٤٦.

(٩) ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ...﴾ ٩٥ الواقعة ٥٦.

ٱلسَّيِّيِٕ﴾[١]، و(يا نساءَ المؤمناتِ)،[٢] كما جاء ذلك في النعت، والعطف، والتأكيد، نحو: ﴿...غَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٣].

.... وأُلْفِــي قولُهـــا كَـــذِبًا ومَيْنَـــا[٤]

---

(١) ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَ...﴾ ٤٣ فاطر ٣٥.

(٢) جزء من قول النبي ﷺ، ورد بهذا اللفظ في موطأ مالك ٢/ ٩٣١ وبلفظ: «يا نساء المسلمات» -وهما سواء في الاستشهاد- في صحيح البخاري ٢/ ٩٠٧، ٥/ ٢٢٤٠، وصحيح مسلم ٢/ ٧١٤. وعقود الزبرجد في إعراب مسند الإمام أحمد ٢/ ٤٢٥-٤٣٨.

(٣) ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَ...﴾ ٢٧ فطر ٣٥.

(٤) فقَدَّمَتِ الأدِيمَ لراهشَيْهِ ....

والبيت من الوافر، قائله عدي بن زيد العبادي، وهو من زيد مناة من تميم، عدّه ابن سلام رابع الطبقة الرابعة من فحول الجاهليين، وقال: أَخَّره قلة شعره، نُحِلَ شعرًا كثيرًا، قال ابن قتيبة: وعلماؤنا لا يرون شعره حجة. (طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، ١٤٠-١٤١، الشعر والشعراء ١/ ٢٢٥-٢٢٨) وهو في هذا البيت يحكي قصة جذيمة الوضّاح والزباء، وقبله:

ففاجأَها وقد جَمَعَتْ جيوشا علىٰ أبواب حِصْنٍ مُصْلِتِينا

ويروىٰ: فقددت، ويروىٰ: (كذبًا مبينا) فلا شاهد فيه. ويروىٰ: (وأَلْفَىٰ قولها) وعلىٰ رواية (قدمت) فالمراد بالأديم النطع، واللام بمعنىٰ (إلىٰ) و(الراهشان) عرقان في بطن الذراعين. و(قدمت) أتت بالنطع والمراد الزباء أتت به لجذيمة. وعلىٰ رواية (قدّدت) يكون المعنىٰ (قطعت). و(الأديم) الجلد، أو أحمرُه، أو مدبوغُه. والبيتان في ذيل الديوان ١٨٣، طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٦، والشعر والشعراء ١/ ٢٣٣، واللسان (مين)، المغني ٢/ ٣٥٧، والهمع ٤/ ٢٧٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٧٦-٧٧٧، والبغدادي ٦/ ٩٧-١٠٢.

﴿...كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[١]، قال أبو حيّان[٢]: ولا تتعدىٰ السماعَ، بل تُقْصَر عليه، ولا تنقاس. انتهىٰ.

وبعضُهم ضبط البيانيّةَ بأن[٣] يكون بين المتضايفين عمومٌ وخصوصٌ من وجه[٤]. وجعل المحققون (سعيد كرزٍ) من إضافة المسمَّىٰ إلىٰ الاسم، وهو راجع للتأويل المشار إليه[٥]. والله أعلم.

الثالث: تقدم[٦] أن المخفوض بالإضافة شاملٌ لِما كان فيه المضاف اسمًا، أو وصفًا غير عامل، أو وصفًا عاملًا، وهذه الإضافة هي إضافة الصفة العاملة عملَ

---

(١) في (أ) و(ب): أجمعين. والآية بتمامها ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ٣٠ الحجر ١٥، ٧٣ ص ٣٨. والحديث عن هذه المواضع في الإفصاح لابن الطراوة ٩٣-٩٤.

(٢) في الارتشاف ٢/ ٥٠٦ بمعناه، ونقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٤/ ٢٧٧.

(٣) في (أ): أن.

(٤) ممّن فعل ذلك الجامي في الفوائد الضيائية ٢/ ٦، وعزاه الشنواني للعصام، والذي عند العصام في شرحه الكافية ٢٥٠-٢٥١ عكس ذلك.

(٥) كما فعل ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٣١، وهو كذلك عند غيره، وهو مشهور، وقال ابن يعيش: إن هذا النوع من الإضافة جائز غير ممتنع، وإن كانا لعين واحدة، وذلك من قبل أنه لما اشتهر باللقب حتىٰ صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولًا كأنه غير المسمىٰ اعتُقد فيه التنكير، وأضيف إلىٰ اللقب للتعريف، وجعلوا الاسمَ مع اللقب بمنزلة ما أضيف، ثم سمّي به نحو: (عبد الله) وكان اللقب أولىٰ أن يضاف له؛ لأنه صار أعرف، (شرح المفصل ٣/ ٩) وفيه تأويل آخر في شرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٦٠٨، وشرح الرضي ١/ ٢٨٦، وشرح الكافية للعصام ٢٥٠-٢٥١.

(٦) في ص١٧٤٨.

الفعل إلىٰ معمولِها[١]، بأن تكون بمعنىٰ الحال أو الاستقبال[٢]، سواءً كان اسمَ فاعل، كـ﴿...بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[٣]، و(ضارب زيدٍ / [٢٦٤/أ] الآن أو غدا)، أو صفةً مشبهةً، كـ(عظيم الأمل) و(حسن الوجه). وتسمّىٰ هذه الإضافة غيرَ محضة[٤]؛ لأنها في تقدير الانفصال – ولفظيةً؛ لإفادتها أمرًا لفظيًا؛ لأنها جيء بها لمجرّد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، أو لرفع القبح، كما في (حسن الوجهِ)، فإنَّ في جرّه تخلصًا مِن قبحِ رفعِه؛ بخلو الصفة لفظًا من ضميرٍ يعود علىٰ الموصوف، ومِن قبحِ نصبه؛ بإجراء وصف القاصر مُجرىٰ المتعدي[٥]، فلا تفيد المضافَ تعريفًا؛[٦] ولهذا صَحّ وصف النكرة به في نحو: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[٧]،

---

(١) وأما إذا أضيفت إلىٰ غير معمولها فهي إضافة معنوية محضة، وقد تقدم ذلك في صـ١٧٦٥، وهو في (شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٠).

(٢) النص علىٰ هذا الشرط في الإشارة إلىٰ تحسين العبارة ٨٥، وشرح عيون الإعراب ٢١٣، وشرح الملحة ١٣٧، والفصول لابن الدهان ٣٤، وشرح المفصل ٢/ ١١٩، وشرح الرضي ١/ ٢٧٥.

(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا ...﴾ ٩٥ المائدة ٥.

(٤) تسميتها بذلك في الأصول ٢/ ٦، والبصريات ١/ ٣٥٦، والإيضاح العضدي ٢٧٨.

(٥) سيعود إلىٰ ذكر ذلك في سرده لفوائد الإضافة ناقلًا عن ابن هشام، وذلك في صـ١٧٧٩.

(٦) ذلك مبيّن في الكتاب ١/ ٤٢٤-٤٢٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩، والإيضاح العضدي ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٠-٩١٢.

(٧) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا ...﴾ ٩٥ المائدة٥.

ووقوعُه حالًا في نحو: ﴿... ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[١] - ولا تخصيصًا؛ لأن أصل (ضارب زيدٍ): (ضاربٌ زيدًا)، لا (ضاربٌ) كما تُوُهِّم[٢]، فالاختصاص موجودٌ قبل الإضافة[٣]. ولَمَّا قال ابن الحاجب[٤]: لا[٥] تفيد إضافةُ الصفةِ إلا تخفيفًا[٦] - ردّ عليه ابن مالك[٧]: بل تفيد أيضًا التخصيص؛ فإنَّ (ضارب[٨] زيد) أخصّ من (ضارب). قال ابن هشام[٩]: وهذا سهو، فإن (ضارب زيد) أصله: (ضاربٌ زيدًا) بالنصب، وليس أصله (ضاربًا) فقط، فالتخصيص حاصلٌ بالمعمول قبل أن تأتي

(١) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ...﴾ ٨-٩ الحج ٢٢.

(٢) عزا ابن هشام هذا التوهم لبعض المتأخرين في شرح الشذور ٣٢٧. وسترىٰ أنه لابن مالك.

(٣) تقرير ذلك في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٤٠٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٣، وشرح الرضي ١/ ٢٨١، وأوضح المسالك ٣/ ٩٢، وشرح الشذور ٣٢٧، والمغني ٢/ ٥١١.

(٤) في الكافية ١٢٣ بتصرف.

(٥) في (جـ): ولا.

(٦) وهو الموافق لما قرّره المبرد مِن أنّ إضافة الصفة المشبهة لا تكون إلا لفظية. (المقتضب ٤/ ١٥٨-١٥٩).

(٧) في التحفة وهي تعليقه ونقده للكافية صـ١٩٥ قال: «وقد تفيد التخصيص؛ لأن نحو: (مررت برجل حسن الوجه) أخصّ من (مررت برجلٍ حسنٍ)» اهـ. ونقل عنه نحو ما ذكر الشارح ابن هشام في المغني ٢/ ٥١١، والأزهري في التصريح ٢/ ٢٨، والسيوطي في الهمع ٤/ ٢٧١، ونكته ١٤٧ أ.

(٨) هنا وقع خلل في ترتيب أوراق (جـ) وذلك في ورقتين جُعلتا تحت رقم ٩٥، ٩٦. وليس ذلك موجودًا في (ز) الموافقة لها غالبًا.

(٩) في المغني ٢/ ٥١١-٥١٢ بتصرف، ونقل عنه في التصريح ٢/ ٢٨، والهمع ٤/ ٢٧١.

الإضافة.(١)

فإنْ لم يكن الوصف بمعنىٰ الحال أو الاستقبال فإنَّ إضافته محضةٌ تفيد التعريف والتخصيص(٢)؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلىٰ هذا صحّ وصفُ اسمِ الله بـ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾(٣).

قال الزمخشري(٤): أريد باسم الفاعل هنا إمّا الماضي، كقولك: (هو مالك عبدِه أمس) أيْ: مَلَكَ(٥) الأمور يوم الدين، علىٰ حدّ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ...﴾؛(٦) ولهذا قرأ أبو حنيفة: ﴿مَلَكَ(٧) يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾(٨) - وإمّا الزمانُ المستمرُّ،(٩)

(١) وقرر ذلك ابن هشام أيضًا في شرح الشذور ٣٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ٩٢، وعزا القول بالتخصيص لبعض المتأخرين.

(٢) تقرير ذلك في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٩٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٥. وشرح الرضي ١/ ٢٧٩، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٩٣، النكت الحسان ١١٨.

(٣) ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ١-٣ الفاتحة ١. واختار ابن الحاجب في الآية أن الإضافة في (مالك) من الإضافة المعنوية المحضة (شرح الكافية ٢/ ٥٩٥) ونقل عنه الرضي عكس ذلك (شرح الكافية ١/ ٢٧٨)

(٤) في الكشاف ١١/ ١٢ بتصرف.

(٥) في (أ): مالك. وهو الموافق لما في المغني، وما أثبته هو الموافق لما في الكشاف.

(٦) ﴿...أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ ٥٠ الأعراف ٧.

(٧) في (أ) و(ب): مالك.

(٨) هذه القراءة عزيت أيضًا لعلي بن أبي طالب وأنس بن مالك والحسن ويحيىٰ بن يعمر وجبير بن مطعم وأبي عاصم الليثي (إعراب ثلاثين سورة ٢٣، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٢، والبحر المحيط ١/ ٢٠).

(٩) وهذا يختلف عن كونه بمعنىٰ الحال والاستقبال، فإذا كان بمعنىٰ الحال والاستقبال فإنه لا يفيد تعريفًا، كما تقدم. فتبين أن الاحتمالات ثلاثة، الأول: أن يكون بمعنىٰ الماضي، وهذا يفيد تعريفًا. الثاني: أن يكون=

كقولك[١]: (هو مالك العبيدِ) فإنه بمنزلة قولك: (مولىٰ العبيد) انتهىٰ[٢] ملخصًا، وهو حَسَنٌ[٣]، وما وقع له مِمّا يخالف / [٢٦٤/ ب] هذا عند قوله: ﴿... وَجَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ [حُسْبَانًا][٤]﴾[٥] مِمّا حاصلُه أنَّ إضافة الوصف إنما تكون حقيقةً[٦] إذا كان بمعنىٰ الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدثٍ مستمرٍّ في الأزمنة كانت إضافته غيرَ حقيقيةٍ،[٧] وكان عاملًا[٨] - ردّه ابن هشام بأن الأمر ليس

=بمعنىٰ الحال والاستقبال، وهذا لا يفيد تعريفًا، الثالث: أن يكون للزمن المستمر -وهذا كما قرّر الزمخشري- يفيد تعريفًا؛ لأن الوصف حينئذ غير عامل، فالإضافة محضة، ليست علىٰ تقدير الانفصال.

(١) في (أ): كقوله.

(٢) كلام الزمخشري. والقائلُ ابنُ هشام.

(٣) الحكم بذلك لابن هشام في المغني، ونحوه في شرح الرضي ١/ ٢٧٨.

(٤) سقطت من (أ) و(جـ).

(٥) ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ...﴾ ٩٦ الأنعام ٦. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَجَعَل). (السبعة ٢٦٣، والتيسير للداني ٨٧، والعنوان في القراءات السبع ٩٢).

(٦) الذي في المغني: حقيقية.

(٧) في (أ): حقيقة. وما أثبته الموافق لما في المغني.

(٨) الحق أن الزمخشري لم يصرح بكون الإضافة في الزمان المستمر غير حقيقية، وإنما صرّح بكون الوصف حينئذٍ عاملًا. (الكشاف ٢/ ٥٠). لكن قد يفهم ذلك من كلامه لأمرين: الأول: أنه جعل رأيه هذا جوابًا لقوله: «فإن قلت: كيف يكونه لـ(الليل) محلٌّ والإضافة حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنىٰ المضي؟». الثاني: أن الوصف العامل إضافته غير حقيقية. وهو قد جعل اسم الفاعل الدال علىٰ الزمن المستمر عاملًا. وقد يتأول كلامه في الموضعين بأن الوصف الدال علىٰ الزمن المستمر إن روعي فيه ما يدخل فيه من الزمان الماضي فإنه غير عامل، وإضافته حقيقية محضة تفيد التعريف، كما في آية الفاتحة، وإن روعي فيه الحال والاستقبال فهو عاملٌ والإضافة غير محضة. (حاشية الدماميني علىٰ المغني ٢٣ ب).=

كذلك. راجع (المغني)[١].

الرابع: قال ابن هشام في (المغني)[٢]: الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة[٣]:

أحدها: التعريف، نحو: (غلام زيد).

الثاني: التخصيص، نحو: (غلام امرأة).

الثالث: التخفيف، كـ(ضارب زيد) و(ضاربا عمرٍو) و(ضاربو بكر) إذا أردت الحالَ أو الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخفُّ منه؛ إذ لا تنوينَ معه ولا نون.

الرابع: إزالة القبحِ، أو التجوُّزِ، كـ(مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ) فإنَّ (الوجه) إن رُفع قبُح الكلامُ؛ لخلوّ الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف[٤]، [وإن

=ومِمّا يُقَرِّبُ من رأي الزمخشري أنّ بعض العلماء قال في الآية: إن (جاعل) بمعنى الحال والاستقبال، وهو رأي عزي للسيرافي (شرح المفصل ٦/ ٧٨). وذكر غير معزو في البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠١٨، ورأي السيرافي صريح في خلافه (شرح الكتاب ٢/ ١٠٤ أ). والجمهور على أن عامل النصب فعلٌ مقدرٌ، تقديره (جَعَل)، كما في الكتاب ١/ ٣٥٦، المقتضب ٤/ ١٥٤، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٧٤، الأصول ١/ ١٢٨، المحلى في وجوه النصب ٧٩، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٤، الجمل في النحو للزجاجي ٨٥، الإيضاح العضدي ١٧٣.

(١) ٢/ ٥١١-٥١٢.

(٢) في المغني ٢/ ٥١٠-٥١٩ بتصرف.

(٣) في بعض نسخ المغني: (أحد عشر) كما نبه على ذلك محققه د. مازن المبارك.

(٤) شرح الرضي ١/ ٢٨١، أوضح المسالك ٣/ ٩٢.

نُصِبَ حصَل التجوُّزُ؛ بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجرىٰ المتعدي][1].

الخامس: تذكير المؤنث[2]، كقوله[3]:

إنـارةُ العَقْـلِ مكسـوفٌ بِطَـوْعِ هَـوًىٰ ... وعَقْـلُ عاصِـيْ الهَـوَىٰ يـزدادُ تَنْـوِيْرا[4]

قيل: ويُحتمل أن يكون منه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[5] ويُبْعِده ﴿...لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[6] فذكَّر الوصفَ حيث لا إضافة[7]، ولكن ذكر الفرّاء[8] أنهم التزموا [التذكير][9] في (قريب) إذا لم يُرِدْ قُرْبُ[10] النسب؛ قصدًا للفرق[11].

---

(١) ساقط من (أ). وهذا مقرر في أوضح المسالك ٣/ ٩٢.

(٢) ذلك في التسهيل ١٥٦.

(٣) لم أقف علىٰ اسمه. وعزاه العيني لبعض المولدين. ووافقه علىٰ ذلك السيوطي.

(٤) البيت من البسيط. وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨، والتذييل ٤/ ٨٠ أ، أوضح المسالك ٣/ ١٠٥، الجامع الصغير ١٤٣، والأشموني ٢/ ٢٤٨، المقاصد النحوية ٣/ ١٥٤٤، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٨١، وللبغدادي ٧/ ١٠١.

(٥) ٥٦ الأعراف ٧. وهذا الاحتمال أيضًا في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢١، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٠٦

(٦) ﴿وَمَا يُدْرِيكَ...﴾ ١٧ الشورىٰ ٤٢.

(٧) في نسخ التحقيق الأصلية: (الإضافة). وهو خطأ، والصواب الذي أثبته عن إحدىٰ الاحتياطيتين (د). وهو الموافق لما في المغني والتصريح.

(٨) في معاني القرآن ١/ ٣٨٠-٣٨١.

(٩) سقطت من جميع النسخ الأصول والاحتياط ومن (ز) وهي ثابتة في المغني.

(١٠) في (أ) و(ب): قريب. وما أثبته الموافق لما في المغني.

(١١) ونقل عنه في التصريح ٢/ ٣٢.

وأمّا قول الجوهري[١]: إن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا - فوهمٌ؛ لوجوب[٢] التأنيث في نحو: (الشمس طالعة) و(الموعظة نافعة)، وإنما يفترق حكمُ المجازي والحقيقي الظاهرين، لا المضمرين[٣].

السادس: تأنيث المذكر[٤]، كقولهم: (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)، وقرئ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[٥]. قال[٦]:

---

(١) في الصحاح ١/ ١٩٨. ولفظه: «ولم يقل: (قريبة) لأنه أراد بالرحمة الإحسانَ، ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقيًّا جاز تذكيره».

(٢) في (ب): كوجوب.

(٣) وقد أطال العلماء في نقاش هذه المسألة، ومِنْ أجمع ذلك وأوفاه رسالتن في هذه الآية، إحداهما لابن الصائغ في تذكرته، والأخرىٰ لابن هشام، أوردهما متواليتين السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٠-٢٧٢.

(٤) تقرير ذلك في الكتاب ١/ ٥١-٥٤، والمقتضب ٤/ ١٩٧، الأصول٣/ ٤٧٦-٤٧٩، التسهيل ١٥٦، شرح الرضي ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) ﴿لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ ٱلْجُبِّ...﴾ ١٠ يوسف ١٢. وعزيت هذه القراءة للحسن وقتادة وابن كثير ومجاهد وأبي رجاء (معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، مختصر ابن خالويه ٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٦، البحر المحيط ٥/ ٢٨٤).

(٦) العجاج، والبيت في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٠، وعزي للأغلب العجلي، قال ابن سلام: كان مقدَّمًا، يقال: إنه أول مَن رَجَزَ، وعدّه الأوّلَ في طبقة الرجاز، وهو جاهلي أدرك الإسلام. (طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٧-٧٤٥، الشعر والشعراء ٢/ ٦١٣). وهو في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون ٤/ ١٥٩).

طُـــولُ اللَّيَـــالِيْ أَسْـــرَعَتْ في نَقْضِـــيْ[١]

وقال[٢]:

ومـــا حُـــبُّ الـــدِّيارِ شَـــغَفْنَ قَلْبِـــيْ ....[٣]

وأنشد سيبويه[٤]:

وتَشْـــرَقُ بـــالقَوْلِ الـــذي قـــد أَذَعْتُـــهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ[٥] من الدَّمِ[٦]

---

(١) بيت من الرجز.

ويروىٰ: (إن الليالي أسرعت)، و(أرىٰ الليالي أسرعت) فلا شاهد فيه. ويروىٰ: (مَرُّ الليالي أسرعت). وهو في الكتاب ١/ ٥٣، والمقتضب ٤/ ١٩٩، الأصول ٣/ ٥٨٠، ٣/ ٤٨٠، الخصائص ٢/ ٤١٨، وشرح الرضي ١/ ٢٧٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٠٣، الخزانة ٤/ ٢٢٤-٢٢٦.

(٢) مجنون ليلىٰ، والبيت في ديوان المجموع ١٧٠.

(٣) .... ولكنْ حبُّ مَنْ سَكَنَ الديَّارا

والبيت من الوافر. وهو في رصف المباني ٢٤٤، شرح الرضي ١/ ٢٧٧، ومفتاح الإعراب ١٠٩، الخزانة ٤/ ٢٢٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ١٠٣-١٠٤.

(٤) في الكتاب ١/ ٥٢.

(٥) في (جـ): القنا.

(٦) البيت من الطويل، قائله: الأعشىٰ. والمعنىٰ: أنك تَشْرَقُ أي ينقطع كلامك حتىٰ لا تقدر علىٰ أن تتكلم بما تسمعه من هجائي لك، كما شرقت صدر القناة، فإنها إذا وقع عليها الدم تجمد، فلا يتجاوز الصدر إلىٰ غيره. كما يقف الكلام في حلقك فلا يتجاوزه، ويروىٰ: (قد أذعتَه) بتاء الخطاب، والمعنىٰ: أنك تشرق بما أذعتَه ونشرتَه في الناس.

والبيت في الديوان ١٢٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والكامل ٢/ ٦٦٨، والأصول ٣/ ٤٧٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٧٨-١٧٩.

وإلىٰ هذا البيت يشير أبو محمد بن حزم الفقيه الظاهريُّ في قوله[١]:

تَجَنَّبْ صَديقًا مِثْلَ (ما) واحْذَرِ الّذيْ   يكونُ كَعَمْرٍو بين عُرْبٍ وأعْجُمِ

فإن صديق السوء يُردي، وشاهدي   (كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناة من الدّم)[٢]

ومراده بـ(ما) الكنايةُ[٣] عن الرجل [الناقص كنقص (ما) الموصولة، وبـ(عمرو) الكنايةُ عن الرجل][٤] المتزيّدِ الآخذِ ما ليس له، كأخذ (عمرو) الواوَ في الخطّ[٥].

وشَرْطُ هذه المسألة والتي قبلها صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: (أَمَةُ[٦] زيد [جاء][٧]) ولا (غلام هند

(١) لم أجد ذلك في ديوانه المخطوط ولا في ملحقه الذي جمعه د. صبحي رشاد. وعزا ابن سعيد الأندلسي البيتين لأبي عمرو بن حزم. قال: وهو من ولد أبي محمد بن حزم - يعني الفقيه الظاهري. (رايات المبرّزين ٧٤). ورواهما الصفدي بسند متصل إلىٰ أبي عبد الله محمد بن علي بن سعيد بن حزم الظاهري (الغيث المسجم ١/ ٤٠٩) وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل: إنّ القائل أحمدُ بنُ محمد المذحجي، وأبو محمد بن حزم جدُّه من أمه. (ابن حزم خلال ألف عام ٢/ ٢٧٢، ٢٨٤-٢٨٥)

(٢) البيتان من الطويل ويروىٰ: (تراه كعمرٍو). وهما في الغيث المسجم للصفدي ١/ ٤٠٩، موقد الأذهان ١١٢، والخزانة ٥/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) في (ب): الكنائية.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) والنقل أيضًا عن ابن حزم وتأويلُه في موقد الأذهان لابن هشام ١١٢، والفوائد الشنوانية ٢١٢أ.

(٦) في (ب): لته.

(٧) سقطت من (أ).

ذهبت)؛[١] ومن ثَمَّ رَدّ[٢] ابنُ مالك في (التوضيح)[٣] قولَ[٤] أبي الفتح[٥] في توجيه قراءة أبي العالية[٦]: ﴿...لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[٧] بتأنيث الفعل - أنه من باب (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)؛ لأن[٨] المضاف لو سَقَطَ هنا لقيل: (نفسًا لا تنفع) بتقديم المفعول؛ ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن (الإيمان) في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلىٰ ظاهره، نحو قولك:

---

(١) هذا الشرط في التسهيل ١٥٦، وشرحه ٣/ ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢١، وشرح الرضي ١/ ٢٧٦، أوضح المسالك ٢/ ١٠٢. قال سيبويه: «وربما قالوا في بعض الكلام: (ذهبت بعضُ أصابعه) وإنما أنث (البعض)؛ لأنه أضافه إلىٰ مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه؛ لأنه لو قال: (ذهبت عبدُ أمّك) لم يحسن» الكتاب ١/ ٥١.

(٢) في (أ): زاد.

(٣) المعروف بـ(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ٨٤-٨٦.

(٤) في (ب): وقول.

(٥) ابن جني، وذلك في المحتسب ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٦) الرّياحي، رُفَيع بن مهران البصري، (...-٩٠هـ) مولىٰ امرأة من بني رياح بن يربوع، أسلم في خلافة أبي بكر، وقرأ علىٰ أبيّ وعمر وعلي وأبي ذر وابن مسعود وطائفة، وقرأ عليه الأعمش وأبو عمرو وخلق كثير. وهو من كبار التابعين، وقيل: ليس بعد الصحابة أعلم بالقرآن منه. (معرفة القراء الكبار ١/ ٦٠، غاية النهاية ١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٧) ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ...﴾ ١٥٨ الأنعام ٦. وهذه القراءة عزيت له ولابن سيرين وابن عمر. (مختصر ابن خالويه ٤٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٩، المحتسب ١/ ٢٣٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٩).

(٨) هذا تعليل قوله: (ردّ ابن مالك...).

(زيدًا ظَلَمَ)، تريد: أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز[١].

السابع: الظرفيّة، نحو: ﴿...تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[٢] وقولِه:

أنـــا أبـــو المِنْهـــالِ بَعْـــضَ الأحيـــانْ[٣]

وقولِه[٤]:

أَيَّ يـــومٍ سَـــرَرْتَنِيْ بِوِصـــالٍ[٥] ....[٦]

الثامن: المصدرية، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٧] فـ(أيّ) مفعولٌ مطلق، ناصبُه[٨] (ينقلبون)، و(يعلم) معلَّقةٌ عن العمل بالاستفهام، وقال[٩]:

---

(١) وهو أيضًا في التصريح ٢/ ٣٢-٣٣، وأول ابن مالك التأنيث بأن (الإيمان) بمعنىٰ (الطاعة) و(الإنابة). (شواهد التوضيح ٨٥) وهذا أيضًا وجهٌ أورده ابنُ جني في المحتسب ١/ ٢٣٨.

(٢) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ...﴾ ٢٤-٢٥ إبراهيم ١٤.

(٣) سبق تخريجه في صـ١٧٣٩.

(٤) وهو المتنبي. والبيت في ديوانه ١/ ٣١٩ بشرح العكبري.

(٥) في (أ): بوصلك.

(٦) .... لم تَسُؤْنِيْ ثلاثةً بصُدودِ

والبيت من الخفيف. ويروىٰ (لم ترعْني). وهو في أمالي ابن الشجري ١/ ١١٥، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢/ ١٥٢-١٥٦. والمراد به التمثيل، لا الاستشهاد.

(٧) ٢٢٧ الشعراء ٢٦.

(٨) في (أ): ناصب.

(٩) يعزىٰ لمجنون ليلىٰ، ولم أجده في ديوانه الذي جمعه حسين نصّار.

سَتَعْلَمُ لَيْلَىٰ أَيَّ ذَنْبٍ[١] تَدَايَنَتْ[٢] وأَيُّ غَرِيمٍ للتقاضِي غَرِيْمُهَا[٣]

(أيُّ) / [٢٦٥/ ب] الأُولىٰ واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به كقولك: (تَدَايَنْتُ[٤] مالًا)، لا مفعولٌ مطلقٌ؛ لأنها لم تضف لمصدر. والثانية واجبة الرفع بالابتداء، مثلُها في: ﴿...لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ...﴾[٥]، ﴿...وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا...﴾[٦].

والتاسع: وجوب التصدّر؛[٧] ولهذا وجب تقديمُ المبتدأ في نحو: (غلامُ مَنْ عندكَ؟) والخبر في نحو: ([صبيحةَ][٨] أيِّ يوم سفرُك؟) والمفعولِ في نحو: (غلامَ أيِّهم أكرمتَ؟) و(مِنْ) ومجرورها في نحو: (مِنْ غلامِ أيِّهم أنت أفضلُ؟)،

---

(١) كذا في كل النسخ. والذي في المغني المطبوع وفي أربع نسخ منه مخطوطة نظرت فيها: (دين)، وهو الأليق بقوله: (تداينت).

(٢) في (ب): أتيته، وفي (جـ): قد أتيت. وما أثبته أصحّ لموافقته قوله بعد: (تداينت مالًا).

(٣) البيت من الطويل. ويروىٰ: (أي دين تداينت) وهي هكذا في المغني. وهو في المغني في موضع آخر ٢/ ٤١٧، والمواهب الرحمانية ٣/ ٨٦٨، شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/ ٢٧٠.

(٤) في (ب): قد اتيت.

(٥) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ ...لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ ١٢ الكهف ١٨.

(٦) ﴿...وَأَبْقَىٰ﴾ ٧١ طه ٢٠.

(٧) بيان ذلك في الكتاب ٣/ ٨٢.

(٨) سقطت من (أ).

ووجَبَ الرفعُ في نحو: (علمت أبو مَنْ زيدٌ)[١]. وإلىٰ هذا يشير قولُ بعضِ الفضلاء[٢]:

[عَليكَ بِأَرْبابِ[٣] الصُّدُورِ فمَنْ غدا ... مُضافًا لأربابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرا] [٤]

وإيَّاكَ أَنْ تَرْضَىٰ صَحَابَةَ ناقِصٍ ... فَتَنْحَطَّ[٥] قَدْرًا عن عُلاكَ وتُحْقَرَا

فَرَفْعُ (أبو مَنْ) ثمّ خَفْضُ (مُزَمَّلِ) ... يُعيِّنُ قولي مُغْرِيًا ومُحَذِّرا[٦]

والإشارة بقوله: (ثم خفض مزمّل) إلىٰ قول امرئ القيس[٧]:

---

(١) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٠، وذلك أن كلمة (أبو) أخذت حكم التعليق مِمّا أضيفت إليه، وهي (مَنْ).

(٢) وهو أبو بكر محمد بن علي بن موسىٰ الأنصاري المحلي (٦٠٠-٦٧٣هـ) أحد أئمة النحو بالقاهرة، تصدّر لإقرائه، وانتفع به الناس، وله شعر حسن وتصانيف حسنة، له كتاب (المفتاح في الإعراب) (البلغة ٢١٠-٢١١، البغية ١/ ١٩٢). والأبيات في كتابه مفتاح الإعراب ٢٣.

(٣) في النسخة وهي (جـ): (يا ربّ). وهو تحريف، والصواب ما أثبته عن أختها (ز). وهو كذلك في المغني.

(٤) ساقط من (أ) و(ب).

(٥) في (أ): فتخفض.

(٦) الأبيات من الطويل. ويروىٰ: (صحابة ساقط)، ويروىٰ: (قدرًا من علاك)، ويروىٰ: (يبيّن قولي)، و(يحقّق قولي).

وهي في الغيث المسجم ١/ ٤١٠، وتذكرة النحاة ٣٠٨، وموقد الأذهان ١١٣، والتصريح ٢/ ١٠٣، الفوائد الشنوانية ٢١٢ أ ب، والخزانة ٥/ ١٠٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ١١٠-١١١.

(٧) وهو في ديوانه ٢٥.

كَـــأَنَّ أَبانًـــا في عَـــرَانِيْنِ وَبْلِـــهِ[١] كَبِيـــرُ أُنَـــاسٍ في بِجَـــادٍ مُزَمَّـــلِ[٢]

وذلك أنَّ (مزمّلًا) صفةٌ لـ(كبير)، فكان حقُّه الرفعَ، ولكنه خُفِضَ؛ لمجاورته للمخفوض[٣].

والعاشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون مبهمًا، كـ(غير) و(مثل) و(دون)[٤]، مثل: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[٥]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٦]، ونحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٧]، بفتح

---

(١) في (أ): ونله.

(٢) البيت من الطويل. ويروى: (كأن أبانًا في أفانين وَدْقِهِ)، و(كأن ثبيرًا في عرانين وبله). و(ثبير) و(أبان): جبلان، و(العرانين): جمع (عرنين)، وهو ما علا من الأنف. والمراد: هذان الجبلان أول ما يأتيهما المطر، و(البجاد) الكساء. و(مزمّل): ملفف بالثياب. وهو في المحتسب ٢/ ١٣٥، تذكرة النحاة ٣٠٨، ٣٤٦، شرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١١١-١١٣، والخزانة ٥/ ٩٨-١٠١.

(٣) سبق الحديث عن المجاورة وتأثيرها في الإعراب في ص١٦٤٣-١٦٤٥.

(٤) تقرير هذه المسألة في الكتاب ٣/ ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٢، والزجاج ٥/ ٥٤، الأصول ١/ ٢٧٥، التعليقة ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، البغداديات ٣٣٤-٣٣٨، شرح السيرافي ٤/ ٣٤ أ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٩١-١٩٢، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٨٧، أمالي ابن الشجري ١/ ٦٨، ٢/ ٦٠٣-٦٠٤، منثور الفوائد ٥٨، التسهيل ١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٦١-٢٦٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢.

(٥) ٥٤ سبأ ٣٤.

(٦) ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ...﴾ ١١ الجن ٧٢.

(٧) ٢٣ الذاريات ٥١.

(بين)[١]، ومثلِ قولِه[٢]:

لَـم يَمْنَـع الشُّـرْبَ منهـا غَيْـرَ أَنْ نَطَقَـتْ ... حَمَامَـــةٌ في غُصُـــونٍ ذاتِ أَوْقَـــالِ[٣]

بفتح (غير)[٤]، ولو كان المضاف غير مبهم لـم يُبن، نحو: (غلامي). وزَعْـمُ الجرجـاني بنـاءَه[٥] مـردودٌ بلـزوم بنـاء نحـو: (غلامـك) و(غلامـه) ولا قائـل بـه. وبعضهم جَعَلَ هذه الأمثلة أدلَّة، فناقشه ابن هشام بصلوح تخريجها علىٰ ما تبطل

---

(١) يريد: في الآية الأولىٰ؛ لأنه لم يسبق له ذكرُ كلمة (بين)، فنبّه علىٰ ذلك. وعبارته لا تخلو من اضطراب وعدم ترتيب.

(٢) وهو أبو قيس صيفيّ أو الحارث أو عبد الله أو صرمة بن الأسلت الأوسي. من بني عمرو بن عوف، عدَّه ابن سلام خامس فحول شعراء القرىٰ. وقال: إنه شاعر مجيد، اختلف في إسلامه وصحبته. (طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٦، ٢٢٦-٢٢٧، الخزانة ٣/ ٤١١) والبيت في ديوان المجموع في صـ٨٥.

وعزاه سيبويه للكناني. وعزي لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري. وعزي للشماخ، قال البغدادي: وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه.

(٣) البيت من البسيط. ويروىٰ: (أن هتفت)، وهو في وصف راحلته بأنها حديدة النَفَس، فيها فزع وذعر، وذلك محمودٌ فيها، فلم يمنعها من الشرب إلا صوت حمامة في غصون شجر نابتٍ في موضع فيه مقل، وهو شجر الدوم. وهو في الكتاب ٢/ ٣٢٩، الأصول ١/ ٢٧٦، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٣٠-١٣١، شرح التسهيل ٣/ ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢، الخزانة ٣/ ٤٠٦-٤١٤.

(٤) قال ابن مالك: «وكل ما استشهدوا به علىٰ البناء مُخَرَّجٌ علىٰ الإعراب أحسنَ تخريج» شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣ وذكر أوجهَ تخريج ذلك، وسأذكر بعضها.

(٥) عزي بناؤُه للجرجاني وللزمخشري ولابن الخشاب والمطرزي في الارتشاف ٢/ ٥٣٦، وهو أيضًا رأي ابن الشجري (الأمالي ١/ ٤) وقيل: إنه لا معرب، ولا مبني، وهو رأي ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٥٦، وقيل: إنه معرب، وهو رأي الجمهور، والمسألة مفصَّلة في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٣٥، ومسائل خلافية للعكبري ٨٣-٨٦، شرح المفصل ٣/ ٣٢، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، شرح الرضي ١/ ٣٥، المساعد ٢/ ٣٧٣.

معه / [٢٦٦/ أ] الدلالة[١].

الباب الثاني: أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه [ظرفٌ][٢]، نحو: ﴿...وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٣]، ﴿...مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ...﴾[٤]، يقرآن بجرّ (يوم)، وفتحِه[٥].

الثالث: أن يكون زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه فعلٌ مبنيٌّ، كان بناؤه أصليًّا، كقوله:

(١) يريد أن بعض العلماء -وسمّىٰ منهم ابنُ هشام الأخفشَ- قد استدلوا بالآيات الثلاث السابقة والبيتِ علىٰ البناء، وقد خرّج ابن هشام الآية الأولىٰ بأن نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أيْ: وحيل هو، أيْ: الحول. وخرّج الآية الثانية بأنها علىٰ حذف الموصوف، أي: ومنا قوم دون ذلك. وأما الآية الثالثة فقد نقل عن ابن مالك أن قوله: (حق) اسمٌ فاعل من (حقّ) (يحقّ)، وأصله: (حاق) فقصر، و(مثل) حال منه. وأما البيت فقد سكت عنه ابن هشام. (المغني ٢/ ٥١٦-٥١٧). وتأوله ابن مالك بأن التقدير: (لم يمنع الشرب منها مانعٌ غيرَ أن نَطَقَتْ) فالنصب علىٰ الحالية، أو علىٰ الاستثناء. (شرح التسهيل ٣/ ٢٦٤). وصحّ مجيئه من النكرة؛ لأنه دالٌّ علىٰ العموم.

(٢) سقطت من (ب). ومكانها في (جـ): (إذْ). والأمران صحيحان؛ لأن الظرف لا يكون إلا (إذْ). وهذه المسألة مبيّنة في سر الصناعة ٢/ ٥٠٦-٥٠٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٤، التذييل ٤/ ٨٩ أ ب، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٨.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا...﴾ ٦٦ هود ١١.

(٤) ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي...بِبَنِيهِ﴾ ١١ المعارج ٧٠.

(٥) قراءة الجرّ لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة، وقراءة الفتح للكسائي، واختُلف عن نافع. (السبعة ٣٣٦، التيسير ١٠٢، ١٧٤، العنوان ١٠٨، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٨٤-٢٨٦، والحجة في القراءات السبع ١٨٨).

عليٰ حِيْنَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ عليٰ الصِّبا   وقلتُ أَلمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ(١)

أو عارضًا، نحو قوله(٢):

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا(٣)   عليٰ حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمِ(٤)

رُوِيا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب(٥) عند ابن مالك(٦)، ومرجوحٌ عند ابن عصفور(٧)، فإنْ كان المضاف إليه فعلًا معربًا أو جملةً اسميةً، فقال البصريون: يجب الإعراب(٨)، والصحيح جواز البناء(٩)، ومنه قراءة نافع(١٠): ﴿...هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ

---

(١) سبق تخريجه في صـ٤٥٠.

(٢) لم أعرف القائل. وكذا قال العيني.

(٣) في (ب): تلحما.

(٤) البيت من الطويل. ويروىٰ: (لأجتذبن عنهنّ).

وهو في (شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، والارتشاف ٢/ ٥٢٢، والتذييل ٤/٨٨ ب، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٧٦، المساعد ٢/ ٣٥٥، أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، المقاصد النحوية ٣/١٥٥٧-١٥٥٨).

(٥) هو ظاهر كلام ابن السرّاج في الأصول ٢/ ١١، والحكم بتجويز الوجهين في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٣.

(٦) التسهيل ١٥٨، وشرحه ٣/ ٢٥٥.

(٧) لم أجد ما يفيد ذلك في كتبه. ولم أجده عند أحدٍ غير ابن عصفور في هذا الموضع إنْ ثبت عنه.

(٨) عزي ذلك لهم في الارتشاف ٢/ ٥٢٢.

(٩) نقل ذلك ابن السرّاج عن قوم، وقال: إن الإعراب عنده هو الحَسَن. (الأصول ٢/ ١١).

وذكر ابن مالك أن الإعراب حينئذ جائز باتفاق وكذا البناء خلافًا للبصريين (التسهيل ١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٥٥-٢٥٧)

(١٠) المدني، وهو أحد الحرَميّين، سبق التعريف بهما في صـ٦٩٧.

﴿ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١) بفتح (يوم)(٢). وقراءةُ [غير](٣) أبي عمرو وابن كثير: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ...﴾(٤) بفتح (يوم)(٥).

وقال الشاعر(٦):

إذا قُلْتُ هذا حِيْنَ أَسْلُو يَهِيْجُنِي نَسِيْمُ الصَّبا من حَيْث يَطَّلِعُ الفَجْرُ(٧)

وقال آخر(٨):

أَلَمْ تَعْلَمِيْ يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني كَرِيمٌ علىٰ حِيْنَ الكِرامُ قَلِيلُ

---

(١) ﴿قَالَ ٱللَّهُ...﴾ ١١٩ المائدة ٥.

(٢) السبعة ٢٥٠، والتيسير ٨٤، العنوان ٨٨، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥١، ويرىٰ الصيمري أن الفتح في (يوم) إعرابٌ وليس بناءً. (التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ﴿...لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ ١٩ الانفطار ٨٢.

(٥) هذه القراءة لباقي السبعة. كما في (السبعة ٦٧٤، والتيسير ١٧٩، والعنوان ٢٠٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٤٤٩) وأبو عمرو وابن كثير يرفعانه.

(٦) أبو صخر الهذلي. والبيت في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون ١/ ٩٤).

(٧) البيت من الطويل. ويروىٰ: (حين أصحو)، ويروىٰ: (من حيث ما). وهو في ديوان الحماسة ١/ ١١ (زيادة في بعض النسخ). وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، الأغاني ٢٣/ ٢٧٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٩-١٧٠، وللبغدادي ٧/ ١٢٥-١٢٦.

(٨) قيل: هو مُوْبَال بن جهم المذحجي (لم أجد له ترجمة). وقيل: هو مبشر بن هذيل الفزاري، من طهفة بن حمار، شاعر فارس (معجم الشعراء ٤٤٦، المؤتلف والمختلف ١٢٨-١٢٩) وقيل: هو أبو العيناء محمد ابن القاسم بن خلاد اليمامي مولىٰ بني هاشم، صاحب ظرف ورواية، مات سنة ٢٨٢ فهو مُحدَث. (معجم الشعراء ٤٠٢-٤٠٣، طبقات الشعراء لابن المعتز ٤١٥-٤١٦). ويعزىٰ لرجل من فزارة، لعله مبشِّر سالفُ الذكر، ويُعزىٰ لرجل قديم لم يُسمَّ.

وأَنِّـــيَ لا أَخْـــزَىٰ[١] إذا قيـــل: مُمْلِـــقٌ[٢]   سَـخِيٌّ، وأَخْـزَىٰ أَنْ يُقَـال: بَخِيْـلُ[٣]

رُوِيا بالفتح.

ويُحكىٰ أنَّ ابنَ الأخْضَرِ[٤] سُئِل بحَضْرة ابنِ الأَبْرَشِ[٥] عن وجه النصب[٦] في قول النابغة[٧]:

أَتَـــانِيْ أَبَيْـــتَ اللَّعْـــنَ أَنَّـــكَ لُمْتَنِـــيْ   وتِلْـكَ التـي تَسْـتَكُّ[٨] منهـا المَسَـامِعُ

---

(١) في (ب): لمخزي، وفي (جـ): لأخزىٰ.

(٢) في (ب): ملصق.

(٣) البيتان من الطويل. والشاهد في قوله: (علىٰ حين الكرام) بفتح النون. وهما في ديوان المعاني ١/ ٨٩، زهر الآداب ١/ ٣٥٦، معجم الأدباء ١٧/ ٣٠٥، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، والتذييل ٤/ ٨٩/أ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٦٨، والمساعد ٢/ ٣٥٥، المقاصد النحوية ٣/ ١٥٥٩-١٥٦١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٨٤، وللبغدادي ٧/ ١٢٦-١٢٨.

(٤) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي التنوخي (...-٥٢٤هـ) كان مقدَّمًا في العربية واللغة، دَيِّنًا ذكيًّا ثقة ثبتًا، أخذ عن الأعلم وأبي علي الغساني. وأخذ عنه القاضي عياض. له شرح الحماسة وشرح شعر حبيب. (بغية الملتمس ٤٢٤، إنباه الرواة ٢/ ٢٣٢-٢٣٣) البغية ٢/ ١٧٤، شرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٢٩).

(٥) هو أبو القاسم خلف بن يوسف بن فَرَتون الأندلسي الشنتريني (...-٥٣٢هـ) كان إمامًا في العربية واللغة، ويستظهر كتاب سيبويه وأدب (الكتاب) والمقتضب والكامل، أخذ عن أبي علي الغساني وأبي الربيع الضرير وابن الباذش، وأخذ عنه أبو الوليد بن خيرة القرطبي. (بغية الملتمس ٢٨٩، البغية ١/ ٥٥٧، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٢٩-١٣٠).

(٦) قال البغدادي معلّقًا علىٰ المغني: كذا في النسخ، وصوابه: عن وجه الفتح. (شرح شواهد المغني ٧/ ١٢٨).

(٧) في ديوانه ١٦٥.

(٨) في (جـ): تستدّ.

مَقالَـةَ أَنْ قـد قُلْـتُ سَـوْفَ أَنالُـهُ[١] وذلـك مــن تِلْقــاء مِثْلِـكَ رائـعُ[٢]

فقال[٣]:

إذا كُنْتَ فِي قَوْمٍ[٤] فَصَاحِبْ خِيارَهُمْ ولاتَصْحَبِ الأَرْدَىٰ[٥]فَتَرْدَىٰ مع الرَّدِيْ[٦]

فقيل له: الجواب؟ فقال ابن الأبرش: قد أجاب[٧].

يريد أنه لَمّا أُضيف إلىٰ المبني اكتسب منه البناءَ، فهو مفتوح، / [٢٦٦/ ب] لا منصوب، ومحلُّه الرفع بدلًا من: (أنَّك لمتني)، وقد رُوي بالرفع، وناقشه في (المغني)، فراجعه إن شئت[٨].

---

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة في (أ).

(٢) في (جـ): رابع.

والبيتان من الطويل. ومعنىٰ (استكت مسامعه) صَمَّتْ وضاقت، أو أن معنىٰ (تستكّ): تنسدّ، ولا تسمع. والبيتان في أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ١/ ١٩٩. اللسان (سكك) والأشباه والنظائر ٥/ ٢٩١، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٢٨-١٣١، والخزانة ٢/ ٤٥٩-٤٦١.

(٣) يعني ابنَ الأخضر، والبيت الذي سيستشهد به لعدي بن زيد في ديوانه ١٠٧ . وعزي لطرفة بن العبد، ولم أجده في ديوانه الذي رواه الأصمعي بشرح الأعلم، ولا في صلته التي جمعها لطفي الصقال ودرية الخطيب.

(٤) في (جـ): قوله.

(٥) في (ب): الأدنىٰ.

(٦) البيت من الطويل. وهو في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٥، الخزانة ٢/ ٤٦٠، شرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ١٣١.

(٧) خبر هذه الحكاية في التذييل ٤/ ٨٨ ب، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٩٥-٢٩٧، نقلًا عن تذكرة ابن مكتوم، والخزانة ٢/ ٤٦٠-٤٦١.

(٨) ٢/ ٥١٩. فقد قال: وهذا الجواب عندي غير جيّد، لعدم إبهام المضاف، ولو صحّ لصح البناء في نحو: (غلامك) و(فرسه) ونحوِ هذا مِمّا لا قائل به، وقد مضىٰ أن ابن مالك منعَ البناءَ في (مثل) مع إبهامها؛=

فالحمد لله الذي مَنَّ علينا بصحبة أرباب الصدور، وجنَّبنا مخالطةَ الناقص(١) وأرباب الشرور، حمدًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحبُّه ربُّنا ويرضىٰ، وصلّىٰ الله وسلَّم علىٰ عين أنبيائه ونخبة(٢) أصفيائه، محمدٍ الكاشفِ عن حقائق الأمور، وعلىٰ آله وأصحابه وشيعته وعِتْرته وأحزابه الذين فازوا بعظيم الأجور، وسَبَقوا لِما لم

=لكونها تُثنَّىٰ وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب علىٰ إسقاط الباء، أو بإضمار (أعني)، أو علىٰ المصدرية. انتهىٰ.

وذكر ابن جني أمورًا أخرىٰ يكتسبها المضاف من المضاف إليه، وهي: الاستفهام، والتنكير، ومعنىٰ الجزاء، ومعنىٰ العموم، والتأنيث، والجمع، ومعنىٰ الجنسية. (اللمع ١٣٧). ونحوه في تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٠، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٧٦-٧٨، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٩، ومفتاح الإعراب ١٠٨-١٠٩، والأشباه والنظائر ٣/ ١٩٦.

كما بقي علىٰ الشارح مِمّا ذكره ابنُ هشام في المغني من فوائد الإضافة: الإعراب، نحو: (هذه خمسةُ عشر زيد) فيمن أعربه، والأكثر البناء. (المغني ٢/ ٥١٦) وهو ساقط من بعض نسخ المغني، نبَّه علىٰ ذلك د. مازن المبارك. والحكمُ بجواز الإعراب في نحو هذا المثال هو رأي الأخفش كما في المقتضب ٤/ ٣٠، والتخمير ٢/ ٢٩٤، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٥١٨، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٢، ولباب الإعراب ١٩٩، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣١٦، والمساعد ٢/ ٨١، وأجازه الصيمري علىٰ قلّة (التبصرة ١/ ٤٨٧) وابن عصفور بإطلاق (المقرب ١/ ٣٩، وشرح الجمل ٢/ ٣٣) ومثله المحلي في مفتاح الإعراب ١/ ٣٦٦، وعزي لابن عصفور اختيار قول الأخفش وتضعيفُ نول الجمهور (الارتشاف ١/ ٣٦٦، توضيح المقاصد ٤/ ٣١٦).

والحكم بالبناء هو رأي الجمهور كما في الكتاب ٣/ ٢٩٨-٢٩٩، المقتضب ٢/ ١١٧، ٤/ ٣٠ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٣، التعليقة ٣/ ١١٠، شرح السيرافي ٤/ ١٣٠ أ ب، وغيرها من المصادر المتأخرة.

(١) إيماء إلىٰ ما تقدم في الأبيات الواردة في صـ١٧٨٧.

(٢) في (جـ): ونخبته.

يَسبق[١] إليه أهلُ الأموال والدثور، صلاةً تدوم إلىٰ يوم البعث والنشور.

أَنْهاه[٢] جامعُه الفقيرُ الحقيرُ أبو الأمداد إبراهيم اللَّقَاني، غُرّةَ [شهر][٣] ربيع الثاني من شهور السنة السابعة والثلاثين بعد الألف من الهجرة النبوية، علىٰ مشرّفها أفضل الصلاة والسلام - مع تشتُّت البال وتزايد الاشتغال، والحمد لله الكبير المتعال، [ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم][٤]. [وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين][٥].

---

(١) في (أ): وسبقوا لما سبق، وفي (جـ): وسبقوا لما يسبق.

(٢) في (ب): انها.

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) ساقط من (جـ).

(٥) ساقط من (أ) و(جـ).

الفهارس

١٢٧	وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ	١٣٢٤
١٣٢	وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا	٤٧٤
١٤٢	وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	١٤١٧
١٥٠	أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ	١٢٣٣
١٥٥	وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ	١١١٨، ١٢٠٥
١٦٠	اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا	١٤١٧
١٨٦	وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ	٢٨١، ٤٨٦
١٩٣	سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ	١٠٠٥
١٩٤	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ	٨٩٩
	الأنفال	
٦	كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ	٦٨٨
١٦	وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ	١٢٥٥، ١٤٨٩
١٧	فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ	٧٢١
١٩	وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ	٤٦٢-٤٦٣
٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	٣٩٩، ١٧٠٩
٣٥	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً	٦٧١
٤٢	وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ	٦١٩، ١٣٤٣
٧٣	إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ	٤٦٦
	التوبة	
٥	فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ	١٤٤٤
٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ	٣٤٩، ٥١١، ٧٨٢
٢٨	فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ	٤٦٨
٣٢	وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ	١٤٨٨
٣٤	وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا	١٠٧٦

٤٧	وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ	١٣٧٣
٥٦	وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ	١٤٧٥، ١٤٧٨، ١٤٨٩
٦٦	أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ	١٣٧٤
٧١	هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ	٨٧٧
	النحل	
١	أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ	١٦٩٤
١٧	أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ	٩٠٠
٢١	أَيَّانَ يُبْعَثُونَ	٤٨٥
٢٤	مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ	٩١٣
٣٠	مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا	١٢٢٣
٣٠	وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ	٥٠٣
٤٤	لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ	٣٩٤
٥١	إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ	١١٦١
٦٢	لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ	١٥٦٠
٦٩	مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ	٥٠٣، ٥٠٧
٧٨	وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا	٧٧٤
٩١	وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا	١٠٩٣
٩٦	مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ	١٠٧، ٩٠١
١٢٣	أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا	١٣٧١
	الإسراء	
١	سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ...	٨٨، ١٦٦٢، ١٦٦٥، ١٦٦٦
٨	وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا	٤٦٣

	القصص	
٨	فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	٣٩٤
١٥	هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ	٨٨٧
١٥	فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ	٩٨٦
١٧	فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ	٣٧٠
٢١	فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا	١٣٦٦
٢٣	وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ	٢٠٢، ٣٠٩
٢٨	أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ	٤٨٧
٢٩	لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟	١٢٥٠
٣١	وَلَّىٰ مُدْبِرًا	١٣٦٤
٤٤	بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ	١٣١٣
٤٦	بِجَانِبِ ٱلطُّورِ	١٣١٣
٦١	ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ	٥٩١
٨٢	وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ	٧٤٤، ١٧٠٦
٨٧	وَلَا يَصُدُّنَّكَ	١٩١
٨٨	كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ	١١٣٠
	العنكبوت	
٢	أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟	٣٦٣
١٤	فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا	١٤١٨
١٥	فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ	٩٨١
٤٤	خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ	٢١٩
٤٦	وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ	١٤٩٠
٦٤	لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ	٥٩١
	الروم	

٥٩	ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ	١٠٠٨
٧٦	وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ	١٢٠٠
٨٥	وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ	١٢٣٩
٩٥	حَقُّ ٱلْيَقِينِ	١٧٧٢
	الحديد	
٤	وَهُوَ مَعَكُمْ	٥٩١، ١٣٣٠
١٠	وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ	٦٢٢
١١	مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ... فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ	٤١٩
١٦	أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ	٥٠٣
١٨	إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟	١٠٦٠
٢٠	ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ	٦٣١
٢٦	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ	٩٨١
٢٩	لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ	٣٩٦
	المجادلة	
٢	مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ	٦٧٧
٤	فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا	١٤١٨
	الحشر	
١	سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ	٩٠١
٧	كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً	١٣٥١
	الممتحنة	
١٠	فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ	٧٧٤، ٧٩٨
	الصف	
١	سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ	٩٠١
٥	لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ	١٣٥١

ب- فهرس الأحاديث والآثار:

ج- فهرس أقوال العرب وأمثالهم:

د- فهرس الأشعار والأرجاز[1]:

(١) جمعت الأشعار والأرجاز في فهرس واحد؛ لأنه قد لا يتاح لكل أحد التفريق بينهما.

متىٰ تأتنا	ونارًا تأجّجا	الطويل	عبيد الله بن الحرّ	١١٨٧
من طلل	أنهجا	الرجز	العجاج	٧١
و(إن) من النسوان	قبلها وتصوّحُ	الطويل	جران العود	٩٢٠
و(كان) سيّان	واغبرّت السوحُ	البسيط	أبو ذؤيب أو غيره	١٠٨١
يا بؤسِ	فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك البكري	١٧٥٩
سأترك منزلي	فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٤٢٣
يا ناق	فسيحا	الرجز	أبو النجم العجلي	٤١٦
إلىٰ سليمان	فنستريحا	الرجز	أبو النجم العجلي	٤١٦
أخاك أخاك	بغيرِ سلاحِ	الطويل	مسكين الدرامي أو غيره	١٠٩٤
وقولي كلّما	أو تستريحي	الوافر	عمرو بن الإطنابة	٤٤٠
يا حَكَمُ	الجارودْ	الرجز	الكذاب الحرمازي أو غيره	١٥٨٠
دريت الوفيَّ	بالوفاء حميدُ	الطويل	-	٧٩٦
يلومونني	حبِّها لعميدُ	الطويل	-	٧١٦، ٧٣٥
وبالصريمة	النؤي والوتدُ	البسيط	الأخطل	١٤٦٦
ولقد سئمت	كيف لبيدُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	٨٨٦
وما كلّ	لك منجدا	الطويل	-	٦٦٥
ومازلت	شِبْتُ وأمردا	الطويل	الأعشىٰ الكبير	١٧٣٥
إذا اسودّ	حراسَنا أسدا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٩٣
ألم تكتحلْ	السليم مسهّدا	الطويل	الأعشىٰ الكبير	١٢٧٨
أعد نظرًا	الحمار المقيّدا	الطويل	الفرزدق	٦٨٩
أن تقرآن	تشعرا أحدا	البسيط	-	٣٥٤، ٣٦٤

سقى الحيا	الخير مجدودا	البسيط	-	١٦٧١
فما كعب	يا عمر الجوادا	الوافر	جرير	٧٠٣
وردّ شعورهن	البيض سودا	الوافر	عبد الله بن الزبير أو غيره	٧٧٩
لا لا أبوح	وعهودا	الكامل	جميل بثينة	١٠٩٥
ما للجمال	وئيدا	الرجز	الزباء أو غيرها	٥١٣
جزى الله	أم معبدِ	الطويل	رجل من الجنّ	١٣١٦
إذا قلت	تغريه بالوجدِ	الطويل	رجل من طيء	٢٩٦
إذا كنت	مع الردي	الطويل	عدي بن زيد أو غيره	١٧٩٤
بنونا	الرجال الأباعدِ	الطويل	الفرزدق أو غيره	٥٩٩
فآليت لا	مثلا بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٦٢٣
ألا أيها	أنت مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	١٦٤٩، ٣٦٥
تناغي	الحسان بإثمدِ	الطويل	حسان بن ثابت	١٠٦٨
فقام يذود	إلى هندِ	الطويل	-	١٥٣٩
أمست خلاءٌ	على لُبدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٦٤٧
هل تعرفون	الروح للجسدِ	البسيط	-	٤١٧
قالت ألا	نصفه فقدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٦٩٠
ألم يأتيكَ	بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٢٩٣، ٢٧٦
من القوم	بني مَعَدِّ	الوافر	-	٩٠٩
أزف الترحل	وكأن قدِ	الكامل	النابغة الذبياني	٧١، ١١٢، ٩٣٤
(إنّ) الرزية	محمد ومحمّدِ	الكامل	الفرزدق	٢٠٤
أيّ يوم	ثلاثة بصدودِ	الخفيف	المتنبي	١٧٨٥
أيوم لم	يوم قُدِرْ	الرجز	الحارث بن منذر أو غيره	٤٤٦

أليس أميري	والغَدْرِ	الطويل	-	٨٩٥
فلو كنت	عظم المشافر	الطويل	الفرزدق	٧١٤
لعمرُك ما	شعيب ابن منقرِ	الطويل	الأسود بن يعفر	١٠٠٧، ١٠١٠
رأيتُك لما	قيس عن عمرو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	٩٤٦، ١٤٢٧
لولا فوارس	لَمْ يوفون بالجارِ	البسيط	-	٣١٤، ٣٥٤، ٤٤٥
أنا ابن دارة	من عارِ	البسيط	سالم بن دارة	١٣٦٥
جاء الخلافة	موسىٰ علىٰ قَدَرِ	البسيط	جرير	٩٩٨
بالله يا	من البشر	البسيط	المجنون أو غيره	١٧١٧
كم قد ذكرتك	الناس بالقمرِ	البسيط	عمر بن أبي ربيعة أو غيره	١١٢١
ما المستفز	صفوٌ بلا كدرِ	البسيط	-	٩٢٣
وقد جعلت	الشارب السكرِ	البسيط	عمرو بن أحمر أو غيره	٧٧٨
ما زال مذ	خمسة الأشبارِ	الكامل	الفرزدق	١٧٣٤
وإذا تباع	وأنت المشتري	الكامل	ابن المولىٰ	١٤٩٩
لمن الديار	من دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمىٰ	١٧٣٢
قد يؤخذ	بجرم الجارِ	الرجز	أبو نواس أو غيره	٨٠٨
باعد أمّ	من أسيرها	الرجز	أبو النجم العجلي	٥٥٩، ٩٤٥
وبلدةٍ	أنيس	الرجز	جران العود أو غيره	١٤٨١
إلا اليعافير	وإلا العيسُ	الرجز	جران العود أو غيره	١٤٨١
أصِخْ فالذي	الفلاح منافسًا	الطويل	-	٦٢٢
فأين إلىٰ	احبسِ احبسِ	الطويل	-	١٠٩٥
إذ ذهب	ليسي	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٢٤١

طول الليالي	نقضي	الرجز	العجاج أو الأغلب	١٧٨٢
جاؤوا بمذق	الذئب قطْ	الرجز	العجاج	٨٢١
دعني وإيّا	عرىٰ نياطِهْ	مجزوء الكامل	-	١٢٦٣
يداك يدٌ	لأعدائها غائظهْ	المتقارب	طرفة بن العبد	٦٣١
مقالة أن	مثلك رائعُ	الطويل	النابغة الذبياني	١٧٩٣
علىٰ حين	والشيب وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	١٧٩١،٤٥٠
خليليّ ما	مَنْ أقاطِعُ	الطويل	-	٥٧٥
لأنهم يرجون	النبيّون شَافعُ	الطويل	حسان بن ثابت	١٤٨٤
إذا لم	يضرّ وينفعُ	الطويل	النابغة الذبياني أو غيره	١٦٥٨،٣٨٩
فبتُ كأني	السمّ ناقعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٨٢٦
أتاني أبيت	المسامعُ	الطويل	النابغة الذبياني	١٧٩٣
ولست أبالي	الآن واقعُ	الطويل	متمّم بن نويرة	١٠٠٥
لعمرك ما	الله صانعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٩٢٤
إذا مِتّ	كنت أصنعُ	الطويل	العجير السلولي	٢٨٥
من عن يميني	واليمين قطيعُ	الطويل	-	١٦٨٣
بكت جزعا	إلينا رجوعُها	الطويل	-	١٥٤٧
تبكي بناتي	ثم تصدّعوا	الكامل	عبدة بن الطيب	١٨٢
فغبرت بعدهم	لاحق متتبَعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٧٦٠
فقالت أكل	تغرَّو تخدعا	الطويل	جميل بثينة	٢٨٤
إذا قال	إنائك أجمعا	الطويل	حريث النبهاني	١٧٤٧
حننت إلىٰ	وشعباكما معا	الطويل	الصمة القشيري	١٣٣٥
عندي اصطبار	امرؤٌ سمعا	البسيط	-	٥٩٨
يا ابن الكرام	كمن سَمِعا	البسيط	-	٤٢٠
(إنّ) عليّ	تجيء طائعا	الرجز	-	١١٨٩

		المسدّس		
تحملني	حولاً أكتعا	الرجز	-	١١٣٠،١١٠٦
يا ليت	الصبا رواجعا	الرجز	رؤبة أو العجاج	٦٩٤
قد صرّت	يومًا أجمعا	الرجز	-	١١٠٦
من لا	علىٰ المَعَه	الرجز	-	٩٠٨
أردت لكيما	بيداء بلقعِ	الطويل	-	٣٨٦
هجوت زَبّان	ولم تدعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٢٩٤
وكوني بالمكارم	ماجدةٍ صَناعِ	الوافر	رجل من نهشل	٦٣٩
أتيت ريّان	بليلة الملسوعِ	الكامل	الشريف الرضي أو المرتضىٰ	٤١٩
فصبرًا في	الخلود بمستطاعِ	الهزج	قطري بن الفجاءة	١٢٨٧
وقالوا تعرَّفْها	أنا عارفُ	الطويل	مزاحم العقيلي	٦٧٨
بني غدانة	أنتم الخزفُ	البسيط	-	٦٧٨
عمرو الذي	مسنتون عجافُ	الكامل	ابن الزبعرىٰ أو غيره	١٠٠٨
يا صاح	الذّرفا	الرجز	العجاج	٧١
كأنّ أذنيه	تشوّفا	الرجز	العماني أو غيره	٦٩٣
قادمة	محرّفا	الرجز	العماني أو غيره	٦٩٤
خالط من	وفا	الرجز	العجاج	١٩٦
ولبس عباءة	لبس الشفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل	٤٣٦،٤٢٨
وقاتمِ	المخترقْ	الرجز	رؤبة	١٧٢٦،٧٢
ألم تسألِ	بيداء سملَقُ	الطويل	جميل بثينة	٤٢٥
فلو أنّكِ	وأنت صديقُ	الطويل	-	٧٢١
عَدَسْ ما	تحملين طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ	٩١٣
ولا تدفنّني	ألا أذوقُها	الطويل	أبو محجن الثقفي	٣٦٢

ءَألآن شِمْتَ	اعتاد أولقا	الطويل	-	٢٦٧
لَنْ يَخِبِ	بابك الحلقه	المنسرح	أعرابي	٣٧٥
لتقرعِنّ علي	بعض أخلاقي	البسيط	تأبط شرا	٧٠١
ولا ترضّاها	ولا تَمَلّقِ	الرجز	رؤبة	٢٩٤
يا حكمُ	عبد الملكْ	الرجز	رؤبة أو غيره	٧٠٢
حوكت	تحاك	الرجز	-	٥٥٠
أبيتُ	تدلكي	الرجز	-	٣١٥
لو يشأ	ذو خُصَلْ	الرمل	علقمة الفحل	٤٨٣
جوابًا به	لا غير تسألُ	الطويل	-	١٤٩٦
ولكنّ مَنْ	وهو أعزلُ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٧١٥
فما زالت	دجلة أشكلُ	الطويل	جرير	٤١١، ١٠٥٧
وكل أناس	منها الأناملُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	١٦٨٩
دعاني الغواني	وهو أوّلُ	الطويل	النمر بن تولب	٧٩٩
خليليّ أنىٰ	لا يحاولُ	الطويل	-	٤٧٨
سلي إن	عالمٌ وجهولُ	الطويل	السموأل أو غيره	٦٥٢، ٦٧٠
ألم تعلمي	الكرام قليلُ	الطويل	مويال المذحجي أو غيره	١٧٩٢
فأوقدت ناري	البيت داخلُهْ	الطويل	حاتم الطائي	٣٩٠
ويومًا شهدناه	النهال نوافلُهْ	الطويل	رجل من بني عامر	١٣١٧
رأيت الوليد	الخلافة كاهلهُ	الطويل	ابن ميادة أو جرير	٩٤٥
نهاض بدار	ألمّ خيالُها	الطويل	الفرزدق أو ذو الرمة	١٠٢٨
ليت التحية	يا رجلُ	البسيط	كثير عزة	١٥٨٣
بانت سعاد	يفدَ مكبولُ	البسيط	كعب بن زهير	٩٨٦
ما أقدر	داره صولُ	البسيط	حندج المري	٢٩٥

تخذت غراز	ليعجزوني	الوافر	أبو جندب الهذلي	٧٨٠
أنا ابن جلا	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	٤٧٧
عرفنا جعفرًا	آخرين	الوافر	جرير	٣٠٥
وماذا تدّري	حد الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	٣٠٥
فإما أن	غثّي من سميني	الوافر	المثقب العبدي	١٠٢٧
ولقد أمرّ	لا يعنيني	الكامل	شمر الحنفي أوغيره	٨٠٣، ٩٣٧
وصدرٍ مشرقٍ	ثدياه حقّانِ	الهزج	-	٧١٨، ١٧٢٦
لن تزالوا	غابر الأزمان	الخفيف	-	٤٧٩
ما رأيت امرءًا	يا ابن سنان	الخفيف	-	٥٠٧
امتلأ الحوض	قطني	الرجز	-	١٩
مهلاً رويدًا	بطني	الرجز	-	١٩
قد جعل	يغرنديني	الرجز	-	١٢٣٦
أطرده	ويسرديني	الرجز	-	١٢٣٦
إذا رَضِيَتْ	أعجبني رضاها	الوافر	القحيف العقيلي	١٦٨٢
بربك هل	قبّلت فاها	الوافر	مجنون ليلىٰ	١٧١٨
ألقىٰ الصحيفة	نعله ألقاها	الكامل	أبو مروان النحوي أو غيره	١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٦٧١
أليس عجيبًا	في يديهِ	الكامل	محمود الوراق أو غيره	٦٥٢
جمعت وفحشًا	عنها بمرعوِيْ	الطويل	يزيد بن الحكم أو غيره	١٦٣٦
بدا ليَ	إذا (كان) جائيا	الطويل	زهير أو غيره	١٠٨٧، ١٦٤٦

وإنك إذا ما	تأمر آتيا	الطويل	-	٤٧٦
وقد يجمع	ألأ تلاقِيا	الطويل	مجنون ليلىٰ	١٢٧٧
وإما كرام	ما كفانيا	الطويل	منظور بن سحيم	٩١١
وقائلة خولان	خِلْوٌ كما هيا	الطويل	-	١٧٢٧
رميتيه	الرمْيَهْ	الهزج	-	(١٢٤٥)
والشيخ إن	ما التوىٰ	الرجز	ابن دريد	١٦٠١

هـ- فهرس المسائل التي ذكرت في غير موضعها[١]:

(١) ذكرت هنا ما لم يذكره الشارح في بابه، وأوردته هنا حسب ترتيب مقدمة الآجرومي، وألحقت به جملة من الفوائد المنثورة التي لا تدخل ضمن الأبواب النحوية.

فهرس المسائل التي ذكرت في غير موضعها

و- فهرس الأعلام[1]:

(١) يشمل هذا الفهرس أسماء الأعلام الواردة في المتن، وستجد التعريف بهم عند ورودهم أول مرة، كما يشمل أعلام الشعراء وغيرهم ممّن ترجمت لهم في الحاشية، ولم يردوا في المتن. وسأكتفي بأول مرة وردوا فيها، ووضعت أرقامهم بين قوسين.

ز- فهرس الكتب التي ذكرها الشارح:

ح- فهرس القبائل وما في حكمها:

ط- ثبت المصادر والمراجع:

أولًا: المخطوطات:

١- بلوغ الأرب في شرح شذور الذهب لزكريا الأنصاري، بجامعة الإمام برقم ٨٤٩٠ف.

٢- تبصرة المتذكر وتذكرة المتدبّر، للكواشي، بجامعة الإمام ٣٢٥٦ف.

٣- التحصيل لفوائد التحصيل للمهدوي المفسّر، بجامعة الإمام ٢٩٢٩ف، ٦٠٢٥ف.

٤- تحفة الغريب علىٰ مغني اللبيب للدماميني (الجزء الثاني)، بجامعة الإمام.

٥- التذييل والتكميل (شرح التسهيل لأبي حيان) مصور بجامعة الإمام برقم (٧٣٢١، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٦).

٦- تعليق الدرة الشنوانية، للشنواني أبي بكر، بجامعة الإمام ١٣٩٨ف.

٧- تعليق الفرائد (الجزء غير المحقّق)، بجامعة الإمام ٢١٦١ف وغيرها.

٨- تعليقة ابن النحاس علىٰ المقرب. وتسمىٰ (شرح المقرب لابن النحاس) بجامعة الملك سعود ١٢٢٠ف.

٩- تمهيد القواد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، بجامعة الإمام ٦٣٣٨ف.

١٠- توجيه اللمع لابن الخباز، بجامعة أم القرىٰ ٧٩١ (مركز البحث العلمي).

١١- حاشية أحمد بن القاسم العبادي علىٰ المغني، بالجامعة الإسلامية، رقم ٨٣١٩/ ٢.

١٢- حاشية أحمد بن القاسم العبادي علىٰ نكت السيوطي، بجامعة الإمام ٢٢٨٦، وهي مضطربة.

١٣- حاشية حسن جلبي الفناري علىٰ المطوّل، بجامعة الإمام ٢٣٢٤ف، ٢٣٤٣ف.

- حاشية الدماميني علىٰ المغني= تحفة الغريب.

١٤- حاشية السيّد الجرجاني علىٰ شرح الكافية المتوسط لركن الدين (عارف حكمت ٦٥/ ٤١٥).

١٥- حاشية الشنواني علىٰ شرح الشيخ خالد للأزهرية، اسمها: (الدرة البهية)، بجامعة الإمام ٣٥٤٨/ خ.

١٦- حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر للفاكهي (مجيب الندا) واسمها: منهاج الهدىٰ، بجامعة الإمام ١٥١٥ف.

١٧- حاشية ابن الشلبي علىٰ شرح الشيخ خالد للآجرومية، واسمها: (الدرر الفرائد) بجامعة الإمام ١٤١٢/ ف.

١٨- حاشية الضرير علىٰ شرح الشيخ خالد للآجرومية، بجامعة الإمام ١٤٠٣ف.

١٩- حاشية أبي القاسم السمرقندي الليثي علىٰ المطول بمكتبة الحرم النبوي، ٢٨/ ٤١٦.

٢٠- حاشية النبتيتي علىٰ شرح الشيخ خالد للآجرومية، اسمه: فتح ربّ البرية... بجامعة الإمام ١٤٧٧/ ف.

٢١- الحبر الحريرية شرح الملحة الحريرية، نسخة زميلي د. إبراهيم الشقاري.

٢٢- حواشي السعد علىٰ الكشاف، بجامعة الملك سعود [ف٢١٥/ ح] ١١٤ تفسير.

٢٣- حواشي ابن هشام الحفيد علىٰ التوضيح، بجامعة الإمام ٩٢٣٨ف.

٢٤- الدرر السنية علىٰ شرح الألفية لابن الناظم، وهي حاشية زكريا الأنصاري، بجامعة الإمام ٩٢٩٧ف.

- الدرر الفرائد= حاشية ابن الشلبي.

٢٥- الدرة النحوية في شرح الآجرومية للحسني، بجامعة الإمام رقم ٨٤٨٥/ ف.

٢٦- ذخائر القصر لابن طولون، بجامعة الملك سعود ٣١٤ (ص).

٢٧- ذيل لبّ اللباب للعجمي، علىٰ لب اللباب للسيوطي، بجامعة الملك سعود ف ٧٤٨/ ٢.

٢٨- الرشاد شرح الإرشاد للسيد الجرجاني، بجامعة الإمام رقم ١٤٢٦ف.

٢٩- سبك المنظوم لابن مالك، بجامعة أم القرىٰ برقم ١١٦٣.

٣٠- شرح الآجرومية لابن آقد السوداني، اسمه: (الفتوحات القيومية) بجامعة الإمام ١٢٩٥خ.

٣١- شرح الآجرومية للإربلّي واسمه: النبذة النحوية، بجامعة الإمام ١٥٢١/ ف.

٣٢- شرح الآجرومية للبجائي واسمه: التعليقات السنية، بجامعة الإمام ٨٣٩٥/ ف.

٣٣- شرح الآجرومية للبهنسي، بجامعة الإمام ١٤٣١/ ف.

٣٤- شرح الآجرومية لابن جبريل، بجامعة الإمام ١٤٣٧/ ف.

- شرح الآجرومية للحرفوشي = اللآلئ السنية.

- شرح الآجرومية للحسني= الدرة النحوية.

٣٥- شرح الأجرومية للحلّاوي المقدسي، بجامعة الإمام ١٤٣٩/ ف.

- شرح الآجرومية للراعي= (المستقلّ بالمفهومية).

- شرح الآجرومية للراعي= (عنوان الإفادة).

٣٦- شرح الآجرومية لزرّوق، شهاب الدين أحمد بن عيسىٰ الفاسي، مصور بمركز البحث بأم القرىٰ، رقم ٣٩٠، عن الأزهرية ٣٩٤٧/ نحو.

٣٧- شرح الآجرومية للسنهوري، بجامعة الإمام، ١٤٣٥/ ف.

٣٨- شرح الآجرومية للشاغوري، البحيري، مصورتي عن المكتبة الأزهرية برقم ٣٣٦٢٠ عام، [٢٥٩٩].

- شرح الآجرومية للشربيني= نور السجية.

- شرح الآجرومية للشنواني= المواهب الرحمانية.

٣٩- شرح الآجرومية للصبّاغ بجامعة الإمام ٨٦٤٧/ ف.

٤٠- شرح الآحرومية للغيطي بجامعة الإمام ١٠٤٦/ خ.

٤١- شرح الآجرومية للمقسي، اسمه (النصيحة السنية) بجامعة الإمام ١٥٢٥/ ف.

٤٢- شرح الآجرومية للمكودي، وهو أوسع شيئًا مّا من المطبوع، وهو بجامعة الإمام ٣٦٩٦ف.

٤٣- شرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية) مصور بأم القرىٰ ٦٥٦ عن دار الكتب المصرية ٤/ نحو ش.

٤٤- شرح الألفية للعيني، مصور بأم القرىٰ ١١٧٩، عن دار الكتب المصرية ٢٠٦.

٤٥- شرح التسهيل للتنسي تلميذ أبي حيان، بجامعة الإمام ٥١٨٥ف.

٤٦- شرح التسهيل للدلجي، بجامعة الإمام ١٤٤٩ف.

٤٧- شرح التسهيل للمرادي، بجامعة الإمام ٨٩٠٣ف، ٨٩٠٤ف، ٨٩٠٥ف.

٤٨- شرح التسهيل للمكي، عبد القادر اسمه: (هداية السبيل) بجامعة الإمام ٦٢٤٥ف.

٤٩- شرح الجمل لابن خروف بأم القرىٰ رقم ٤٧٨، مصور عن مراكش.

٥٠- شرح الجمل لابن الضائع، بأم القرىٰ ١١٦٣، ١١٦٤، عن دار الكتب المصرية والخزانة الملكية بالمغرب.

٥١- شرح رسالة الوضع للعصام الإسفراييني، بجامعة الإمام ٤٥٣٢/خ.

٥٢- شرح رسالة الوضع للقوشجي، بجامعة الإمام ٧٥٠٠ف.

٥٣- شرح الكافية للصفوي، بجامعة الإمام ٧٥٠٠ف. ٤٦٨٢/ف.

٥٤- شرح الكتاب للرماني، مخطوط عند د.سيف العريفي، وهو الذي نقل لي المواضع منه.

٥٥- شرح الكتاب للسيرافي بجامعة الإمام برقم ١٠٢٩٦/ف، مصورة عن دار الكتب المصرية، رقم ١٣٧/ نحو.

٥٦- شرح الكتاب للصفّار البطليوسي، بجامعة الإمام ٥٦٦٨ف.

٥٧- شرح المختصر للشيرازي القطب، بجامعة الإمام ٣٥٨٨/ ف.

- شرح المقرب لابن النحاس= تعليقة ابن النحاس.

٥٨- شرح المغني لابن أصغر القزويني ويسمّىٰ: (عناء الأريب في فهم مغني اللبيب) بجامعة الإمام ١٤١٧١ف.

٥٩- عرائس المحصّل للرازي الفخر، بجامعة أم القرىٰ ١٠٣٧، مصور عن عارف حكمت ٥٧/ ١٧٢.

٦٠- العوامل والهوامل لابن فضّال، رجعت إليه بمركز البحث العلمي، بجامعة أم القرىٰ رقم ٥٣٩.

٦١- الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن معط، والشارح ابن الخباز، بجامعة الإمام ٨٦١٥ف.

٦٢- غنية الأريب علىٰ مغني اللبيب للأنطاكي، بجامعة الإمام ٢٧٠١ف.

٦٣- الفوائد الشنوانية بمكتبة الحرم المكي رقم ١٠٨٣/ ١١٥/ عربية.

٦٤- الكامل في القراءات الخمسين للهذلي، (نسخة الشيخ الدكتور: محمد المفدىٰ)، ونسخة الأخ د. محمد الشواي.

٦٥- اللآلئ السنية شرح الآجرومية للحرفوشي، بجامعة الإمام ١٠٥٩/ هـ.

٦٦- المباحث الكاملية، للورقي الأندلسي، بجامعة الإمام ٥٧٧٠ف، ٥٧٧١ف.

٦٧- المحصول شرح الفصول لابن إياز، بجامعة الإمام، ٢٣٨ف.

٦٨- المختصر الكبير لابن عرفة، بالجامعة الإسلامية، رقم ٦٩٥٥.

٦٩- المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة، مصور بالجامعة الإسلامية برقم ٤٧ ف عن الأوسكريال.

٧٠- المستقل بالمفهومية، وهو أحد شرحين للآجرومية للراعي، دار الكتب الوطنية بتونس رقم ٨١٢١، وصورته بجامعة أم القرىٰ، مركز البحث العلمي.

٧١- المستوفىٰ لابن الفرّخان، رجعت إليه بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ رقم ١١٥٤.

٧٢- مشيخة العجمي، بجامعة الملك سعود ٢٧٠ص.

٧٣- المصباح شرح المفتاح للسيد الجرجاني، بجامعة الإمام ٢٢٢٣ف.

٧٤- المغني لابن فلاح اليمني، بجامعة الإمام ٧١٣٤ف.

٧٥- منار أهل الفتوىٰ للقاني صاحب هذا الشرح، بمكتبة الحرم المكي رقم ٣٥٦٦.

٧٦- المواهب الرحمانية، شرح الشنواني للآجرومية، رجعت إلىٰ ما قبل منصوبات الأسماء إلىٰ نسختين بجامعة الملك سعود، برقم (٥٠٢) ورجعت عند أحد خرومها إلىٰ النسخة الأخرىٰ (٥٠٣).

٧٧- نكت السيوطي علىٰ الألفية والكافية والشذور... بجامعة الإمام رقم ١٠٦١٠ف.

٧٨- النهاية شرح الكفاية لابن الخباز، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ.

٧٩- نور السجية، وهو شرح الآجرومية للشربيني، بجامعة الإمام ١٥٣٨/ ف.

٨٠- هداية السالك لتحرير أوضح المسالك للشنواني، بجامعة الملك سعود ٥١٨.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

٨١- أبو جعفر النحاس وأثره في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ١٣٩٢هـ، إعداد: هبة متولي سالمة.

٨٢- إتحاف ذوي الاستحقاق بزوائد المرادي وأبي إسحاق، رسالة ماجستير بجامعة الإمام ١٤٠٥، إعداد: أحمد الدرويش.

٨٣-الأجوبة المرضيّة عن الأسئلة النحوية، للراعي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ ١٤٠٠هـ، إعداد: سلامي المرافي.

٨٤- الإغفال، لأبي علي، رسالة ماجستير، بجامعة عين شمس ١٣٩٤، إعداد: محمد إسماعيل.

٨٥- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب (شرح شواهد سيبويه) للأعلم الشنتمري رسالة دكتوراه، إعداد: إبراهيم آزوغ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بالمغرب، محفوظة بجامعة أم القرىٰ.

٨٦- التحصيل لما في التفصيل... للمهدوي، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام ١٤٠٦، إعداد: علي هرموش.

٨٧- تحفة ابن مالك علىٰ الحاجبية. نقد وتعليق، إملاء ابن مالك، وجمع ابن جماعة، إعداد: أحمد علي المصباحي، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرىٰ ١٤١٠هـ.

٨٨- تفسير القرآن لابن أبي الربيع، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، ١٤١١هـ إعداد: د. صالحة الغنيم.

٨٩- ثمار الصناعة للجليس الدينوري، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤٠٥، إعداد الدكتور محمد الفاضل.

٩٠- حواشي الشلوبين علىٰ المفصّل، رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، إعداد: د. حماد الثمالي، ١٤٠٢هـ.

٩١- رفع الستور والأرائك عن مخبّآت أوضح المسالك، رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، ١٤١٠هـ، إعداد: أحمد حسن نصر.

٩٢- السراج المنير شرح الجامع الصغير للعلوي الزبيدي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام ١٤١٤هـ إعداد: د. ناصر كريري.

٩٣- شرح الآجرومية للحسني، رسالة ماجستير بأم القرىٰ، إعداد: عبد الرحمن الطلحي، ١٤١٥هـ.

٩٤- شرح الآجرومية للحلاوي، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، ١٤١٦هـ، إعداد: عناية الله البلوشي.

٩٥- شرح الآجرومية للراعي (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة)، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرىٰ ١٤٠٥هـ، إعداد: سليمان تاج الدين أحمد.

٩٦- شرح الآجرومية لزرّوق، رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، ١٤١٢هـ. إعداد: ندىٰ الساعي.

٩٧- شرح الآجرومية للشربيني (نور السجية) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ١٤١٥هـ إعداد: عبد الله الطريقي.

٩٨- شرح الآجرومية للشنواني (المواهب الرحمانية) القسم الثاني، رسالة (دكتوراه) بجامعة الإمام ١٤١٦هـ. إعداد: ميمونة الفوتاوي.

٩٩- شرح الألفية لابن جابر الهواري، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤١٠هـ، إعداد: د. عبد الله المهوّس.

- شرح الألفية للسيوطي = النهجة المرضية.

١٠٠- شرح الأنموذج للأردبيلي، رسالة ماجستير بجامعة الإمام ١٤٠٤هـ، إعداد: د. عبد الرحمن الخضيري.

١٠١- شرح الإيضاح للعكبري، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤٠٩هـ، إعداد: د. عبد الرحمن الحميدي.

١٠٢- شرح الجزولية للأبدي رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرىٰ، إعداد: د. سعد الغامدي، ١٤٠٥هـ.

١٠٣- شرح الجزولية الصغير للشلوبين، رسالة ماجستير بجامعة الإمام ١٤٠٥، إعداد الشيخ: ناصر الطريم.

١٠٤- شرح الجمل لابن خروف، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرىٰ، إعداد: د. سلوىٰ عرب، ١٤١٨هـ.

١٠٥- شرح الجمل لابن الضائع، رسالتا دكتوراه، إعداد: د. يحيىٰ البلداوي، ود. ناجي حسين، جامعة الأزهر ١٤٠٦، ١٤٠٨هـ، وهي مصورة عند الأخ د. إبراهيم المطرودي، وهو الذي نقل لي الأقوال منها.

١٠٦- شرح الجمل لابن الفخّار، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، ١٤١٠هـ، إعداد: د. حماد الثمالي.

١٠٧- شرح شواهد شرح الكافية للكرماني، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤١٩هـ إعداد: د. خالد النملة.

١٠٨- شرح الكافية للرضي، رسالتا دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤٠٥هـ، إعداد: د. حسن الحفظي، ود. يحيىٰ بشير مصري.

١٠٩- شرح الكافية للزوالي الهندي، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام ١٤٠٦هـ إعداد: محمد بن حسن العمري.

١١٠- شرح الكتاب للرماني، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام، ١٤١٩هـ القسم الذي أعدّه د. سيف العريفي.

١١١- شرح المختصر للشيرازي، القطب، رسالتا ماجستير، بالجامعة الإسلامية، إعداد سوربه جمعه ميانجا وزميله ١٤١٥-١٤١٦هـ.

١١٢- شرح المعالم لابن التلمساني (الإملاء على المعالم)، رسالة ماجستير بأم القرىٰ عام ١٤٠٧هـ إعداد: أحمد صدّيق.

- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.

١١٣- ابن الطراوة النحوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، إعداد: د. عياد الثبيتي ١٣٩٨هـ.

١١٤- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، للآجرومي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، ١٤١٨هـ، إعداد: د. عبد الرحيم نبولسي.

١١٥- ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة بمكة، إعداد: د. محمد الدعجاني ١٣٩٧هـ.

١١٦- المسائل الشيرازيات، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس ١٣٩٦هـ، إعداد: د. جابر منصور.

١١٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، رسالة ماجستير بجامعة الإمام، ١٤٠٦هـ، إعداد الدكتور: إبراهيم الطيار.

١١٨- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لابن جعفر، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام، إعداد: د. عبد الرحمن الخضيري.

١١٩- المنهل الصافي للدماميني، رسالة دكتوراه، بجامعة أم درمان (محفوظة بجامعة الإمام) إعداد: د. عبد الهادي الحاج محمدين.

١٢٠- النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي، رسالة دكتوراه بأم القرى، إعداد: رابية رفيع ١٤١٦هـ.

١٢١- النهاية شرح الكفاية لابن الخباز، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، إعداد: عبد الله عمر حاج إبراهيم ١٤١٢هـ.

١٢٢- النهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام ١٤٠٤هـ، إعداد: د. صالح العمير.

١٢٣- هشام بن معاوية الضرير، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، إعداد: د. تركي بن سهو العتيبي.

ثالثًا: المجلات:

١٢٤- مجلة البصائر، فصلية تبحث في التراث الشرقي، تصدر عن الاتحاد الثقافي في فرنسا (عدد نوفمبر ١٩٨٥م).

١٢٥- مجلة الدراسات الإسلامية عدد (٥) عام ١٣٩٣هـ.

١٢٦- مجلة المجمع العراقي م ٣٧، جـ ٣.

١٢٧- مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٤، ١٨٢.

١٢٨- مجلة معهد المخطوطات جـ ١، م ٢٢، عام ١٣٩٦هـ.

١٢٩- مجلة المقتطف، مارس ١٩١١م.

١٣٠- مجلة المورد م (٨) عدد (٣) ١٣٩٩هـ، نُشر فيها (منتهى الطلب) لابن ميمون.

١٣١- مجلة المورد العدد الثاني سنة ١٣٩٥هـ، نشر فيها كتاب (الموفّقي) لابن كيسان.

رابعًا: المطبوعات:

١٣٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

١٣٣- آفات اللسان للغزالي أبي حامد، تحقيق: محمد أحمد عاشور، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩٠م.

١٣٤- أبجد العلوم لصديق خان القنوجي، نشر وزارة الإرشاد بالعراق ١٣٩٨هـ.

١٣٥- الإبدال لابن السكيت، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة، القاهرة ١٣٩٨هـ.

١٣٦- إبراز المعاني من حرز المعاني لأبي شامة، تحقيق: محمد جادو، الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

١٣٧- ابن آجروم (ضمن سلسلة مشاهير رجال المغرب) لعبد الله كنون، رقم (٢٠)، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

١٣٨- ابن حزم خلال ألف عام، جمع أبي عبد الرحمن بن عقيل، دار الغرب، لبنان، ١٤٠٢هـ.

١٣٩- الإبهاج شرح المنهاج للبيضاوي، والشارح علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية بمكة ١٤٠٤هـ.

١٤٠- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد البنا، تحقيق: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٤١- إحصاء العلوم للفارابي، تحقيق علي أبو ملحم، دار الهلال، بيروت ١٩٩٦م.

١٤٢- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، مؤسسة النور، الرياض، ١٣٨٧هـ.

١٤٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

١٤٤- الاختيارين، لعلي بن سليمان الأخفش، تحقيق: فخر الدين قباوة، مجمع اللغة بدمشق، ١٣٩٤هـ.

١٤٥- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٤٦- الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق: مصطفىٰ النماس، مطبعة المدني.

١٤٧- الإرشاد إلىٰ علم الإعراب للكيشي، تحقيق: د. عبد الله البركاتي والدكتور محسن العميري، نشر جامعة أم القرىٰ ١٤١٠هـ.

١٤٨- إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

١٤٩-الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة بدمشق ١٤١٣هـ.

١٥٠- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، د.ت.

١٥١- الاستدراك علىٰ سيبويه للزبيدي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٧م.

١٥٢- الاستذكار لابن عبد البرّ، تحقيق: علي النجدي ناصف، القاهرة، ١٣٨١هـ.

١٥٣- الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي، تحقيق: طه محسن، بغداد ١٤٠٢هـ.

١٥٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البرّ، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، نهضة مصر، ١٣٧٠هـ.

١٥٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمد البنا وصاحبه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٥٦- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مجمع اللغة دمشق، د.ت.

١٥٧- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرىٰ، لنور الدين الملّا القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، بيروت، ١٣٩١هـ.

١٥٨- أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب. لمحمد بن السيد درويش، المكتبة التجارية الكبرىٰ، ١٣٥٥هـ.

١٥٩- الإشارة إلىٰ تحسين العبارة لابن فضال المجاشعي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، الرياض.

١٦٠- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين للخالدين، تحقيق: السيد محمد يوسف، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٦١- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٦٢- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٨هـ.

١٦٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠١هـ.

١٦٤- أشعار اللصوص وأخبارهم، لعبد المعين الملّوحي، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٣م.

- الأشموني = شرح الألفية للأشموني

١٦٥- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق: علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

- اصطلاحات الفنون = كشاف اصطلاحات الفنون.

١٦٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، دار المريخ. الرياض، ١٣٩٩هـ.

١٦٧- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٦٩هـ.

١٦٨-الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٦٩- الأصول لابن السراج، تحقيق: حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧٠- أصول السرخسي، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

١٧١- الأضداد للأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات. الكويت، ١٣٨٠هـ.

- إعراب الألفية للأزهري = (تمرين الطلاب).

١٧٢- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة.

١٧٣- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

١٧٤- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٧٥- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب. بيروت، ١٤١٧هـ.

١٧٦- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين. بيروت، ١٩٨٩م.

١٧٧- أعلام المحدِّثين لمحمد أبو شهبة، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٦٢م.

١٧٨- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة، بيروت، ٩٨١م.

١٧٩- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق: حاتم الضامن، عالم الكتب، ١٤١٦هـ.

١٨٠- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

١٨١- أفغانستان لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٨٢- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، (الإصباح في شرح الاقتراح) تحقيق وشرح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ.

١٨٣- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية، تحقيق: ناصر العقل، مكتبة العبيكان، ١٤٠٤هـ.

١٨٤- الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير للهمداني، (الجزء العاشر) الدار اليمنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ.

١٨٥- التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، للقادري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٨٦- ألغاز ابن هشام، تحقيق: أسعد خضير، دار الحكمة، دمشق، ١٩٨٥م.

١٨٧- الألفاظ الفارسية المعربة، للأستاذ: إدّي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٣٢٦هـ.

١٨٨- ألفاظ المنطق للفارابي (الألفاظ المستعملة في المنطق) تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٦م.

١٨٩- ألف سنة من الوفيات (ثلاثة كتب مجموعة) دار المغرب، الرباط، ١٩٧٦م.

١٩٠- ألفية ابن مالك (المتن) مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

١٩١- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل ١٤٠٩هـ.

١٩٢- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

١٩٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٩٤- أمالي القالي، تقديم: محمد عبد الجواد، مراجعة لجنة من إحياء التراث، دار الآفاق بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٩٥- أمالي المرتضىٰ (غرر الفرائد ودرر القلائد) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

١٩٦- الأمثال للقاسم بن سلّام، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ١٤٠٠هـ.

١٩٧- الأمثال للضبّي، تحقيق: رمضان عبد التواب، مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩٤هـ.

١٩٨- إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.

١٩٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

٢٠٠- الانتخاب لكشف أبيات مشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٠١- الأنساب للسمعاني، تحقيق: محمد عوامة، مطبعة الكتبي، دمشق.

٢٠٢- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٢٠٣- الأنموذج للزمخشري (طبع مع كتاب نزهة الطرف للميداني) دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م، ورجعت مرات إلى المطبوع مع شرحه للأردبيلي.

٢٠٤- الأوائل، لأبي هلال العسكري، تحقيق: وليد قصاب، دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ.

٢٠٥- إيضاح الشعر لأبي علي (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

٢٠٦- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٢٠٧- الإيضاح تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٥هـ، ورجعت إليه بشرح عبد المتعال الصعيدي (بغية الإيضاح).

٢٠٨- الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

٢٠٩- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢١٠- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩٠هـ.

٢١١- البحر المحيط لأبي حيان (التفسير الكبير له)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١١هـ.

٢١٢- البحر المحيط للزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، وزارة الأوقاف، الكويت، ١٤١٣هـ.

٢١٣- البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦م.

٢١٤- البرهان في أصول الفقه للجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، ١٣٩٩هـ.

٢١٥- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٣٦٧هـ.

- بروكلمان = تاريخ الأدب العربي.

٢١٦- البسيط في شرح الجمل للزجاجي، الشارح ابن أبي الربيع، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢١٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

٢١٨- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر بيروت د.ت.

٢١٩- البصريات لأبي علي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٢٢٠- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي، تحقيق: صلاح السنكاوي، وزارة الشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ.

٢٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٢٢- بلاغات النساء، لابن طيفور، دار الحداثة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٢٣- البلغة في تراجم أئمة اللغة، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٢٢٤- بهجة المجالس وأنس المجالس، لابن عبد البرّ، تحقيق: مرسي الخولي، وعبد القادر القط، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٢هـ.

٢٢٥- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ.

٢٢٦- البيان والتحصيل لابن رشد، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٢٧- تاج العروس، للسيد مرتضىٰ الزبيدي، دار ليبيا للنشر، دار صادر ١٣٨٦هـ.

٢٢٨- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لصدّيق خان، دار السلام، الرياض، ١٤١٦هـ.

٢٢٩- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، مجموعة مترجمين، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٥م.

٢٣٠- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠١هـ.

٢٣١- تاريخ مكة للأزرقي المعروف أيضًا بأخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: رشدي ملحس، دار الثقافة، مكة، ١٣٨٥هـ.

٢٣٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

٢٣٣- التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٢٣٤- التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢٣٥- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٥هـ.

٢٣٦- التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي، تحقيق: عبده الكوشك، مكتبة الإحسان، دمشق، ١٤٠٨هـ.

٢٣٧- التبيان في شرح الديوان (ديوان العكبري) المعزوّ للعكبري، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة البابي، ١٣٥٥هـ.

٢٣٨- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.

٢٣٩- تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمود فجال، النادي الأدبي بالشرقية، ١٤١٦هـ.

٢٤٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٤١- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٢٤٢- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لمحمد العبيدي، تحقيق: عبد الله الجبوري، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٣٩٢هـ.

٢٤٣- تذكرة الموضوعات للفتني الهندي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٤٤- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٢٤٥- الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق: عوني الشريف، الوكالة العربية، الزرقاء، الأردن، ١٩٩٠م.

٢٤٦- التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٤٧-تصحيف التصحيف للصفدي، تحقيق: السيّد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٢٤٨- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية.

٢٤٩- التصريف العزي (طبع مع شرح السعد له).

٢٥٠- التعريفات للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.

٢٥١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، الطبعة الأولى.

٢٥٢- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ.

٢٥٣- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم...) نشر عبد القادر عطا، المكتبة الحديثة، الرياض، ١٩٧١م.

٢٥٤- تفسير الطبري المسمّى (جامع البيان) تحقيق: محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٢٥٥- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ.

٢٥٦- التفسير الكبير للرازي، المطبعة البهية المصرية، ودار الكتب، ١٤١١هـ.

٢٥٧- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) (مطبعة الاستقامة).

٢٥٨- التكملة للصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ١٣٩٩.

٢٥٩- التكملة، لأبي علي، تحقيق: كاظم المرجان، جامعة الموصل، ١٩٨١م.

٢٦٠- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تعليق: عبد الله بن هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.

٢٦١- تلخيص المستدرك للذهبي (طبع بذيل المستدرك نفسه).

٢٦٢- تلخيص أو ملخص المستدرك لابن الملقن (طبع أيضًا بذيل المستدرك).

٢٦٣- تلخيص المفتاح = الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد خفاجي، دار الكتاب اللبناني، وأحيانًا أرجع إلىٰ بغية الإيضاح لعبد المتعال الصعيدي.

٢٦٤- تكملة شذرات الذهب لأكرم حسن الحنبي، دار الطباع، دمشق، ١٩٩١م.

٢٦٥- تلقيح الألباب للشنتريني، تحقيق: د. معبض العوفي، مطبعة المدني، ١٤١٠هـ.

٢٦٦- تلقين المتعلم المعزوّ لابن قتيبة، تحقيق: جمال مخيمر، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٩هـ.

٢٦٧- التلويح للتفتازاني، ويُسمىٰ: شرح التلويح وهو علىٰ متن التنقيح لصدر الشريعة، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

٢٦٨- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وغيره، ١٣٨١هـ.

٢٦٩- تمرين الطلاب، للشيخ خالد الأزهري، لمسمىٰ (إعراب الألفية)، المكتبة الشعبية، بيروت.

٢٧٠- التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول للأسنوي، تحقيق: محمد هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٧١- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد لابن عبد البرّ، تحقيق: مصطفىٰ العلوي وغيره، وزارة الأوقاف، الرباط، ١٣٨٣هـ.

٢٧٢- التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني، تحقيق: أبي عمشة، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، ١٤٠٦هـ.

٢٧٣- التنبيهات علىٰ أغاليط الرواة (طبع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) نشره عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٢٧٤- تنبيه الألباب علىٰ فضائل الإعراب للشنتريني، تحقيق: معيض العوفي، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٩٠م.

٢٧٥- تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعة للعراقي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٧٦- التنقيح (طبع مع شرح السعد له (التلويح)، وقد سبق ذكره.

٢٧٧- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، عناية مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٤هـ.

٢٧٨- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٢٧٩- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الدار المصرية للتأليف مطابع سجل العرب، القاهرة.

٢٨٠- توجيه الأبيات الملغزة الإعراب المعزوّ للرماني، تحقيق: سعيد الأفغاني، ١٣٧٧هـ.

٢٨١- التوحيد لابن خزيمة، تحقيق: محمد خليل هراس، ١٣٨٧هـ.

٢٨٢- توشيح الديباج وحلية الابتهاج لبدر الدين القرافي، تحقيق: أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٨٣- توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي) تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

٢٨٤- التوطئة للشلوبين، تحقيق: يوسف المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٤٠١هـ.

٢٨٥- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تصحيح: أوتوبرتزل، استنبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠هـ.

٢٨٦- ثبت العلامة الأمير الكبير، ١٢٣٢هـ مطبعة المعاهد، القاهرة، ١٣٤٥هـ.

٢٨٧- الجامع الصغير لابن هشام، تحقيق: أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.

٢٨٨- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البرّ، دار الفكر، بيروت، ١٣٨١هـ.

٢٨٩- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ(دستور العلماء) للقاضي النكري، مؤسسة الأعلى، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢٩٠- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٥م.

٢٩١- جمع الجوامع للسبكي (طبع مع شرح المحليّ له).

٢٩٢- الجمل في النحو، للجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٢٩٣- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

٢٩٤- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي الخطاب القرشي، تحقيق: محمد الهاشمي، جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠١هـ.

٢٩٥- جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وغيره، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٢٩٦- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٢٩٧- جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٢٩٨- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وصاحبه، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٢٩٩- جنىٰ زهرة الآس في بناء مدينة فاس، للجزنائي، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٩١م.

٣٠٠- جواهر الأدب للإربلي، تحقيق: حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ.

٣٠١- جواهر الإكليل علىٰ مختصر خليل، لصالح عبد السميع الآبي الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٠هـ.

٣٠٢- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة العامة، القاهرة، ١٣٩٥هـ.

٣٠٣- حاشية الأمير علىٰ المغني، طبع مع (المغني)، مطبعة البابي الحلبي، د. ت.

٣٠٤- حاشية الجمل علىٰ شرح المنهج لزكريا الأنصاري، والمحشي سليمان الجمل، إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠٥- حاشية ابن جماعة علىٰ الشافية (بهامش شرح الجاربردي).

٣٠٦- حاشية الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٠٧- حاشية الخفاجي علىٰ درة الغواص، مطبعة الجوائب القسطنطينية ١٢٩٩هـ.

٣٠٨- حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير علىٰ مختصر خليل للدردير، واسمه: (منح القدير علىٰ مختصر خليل)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٠٩- حاشية الدسوقي علىٰ المغني، المطبعة الحميدية، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

٣١٠- حاشية السعد علىٰ شرح العضد للمختصر، والمختصر هو مختصر ابن الحاجب في الأصول، والشرح لعضد الدين، والحاشية للسعد التفتازاني، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٣م.

٣١١- حاشية السيّد الجرجاني علىٰ شرح العضد (طبعت مع الحاشية السابقة).

٣١٢- حاشية السيّد الجرجاني علىٰ الكافية (بهامش شرح الكافية للرضي).

٣١٣- حاشية السيد الجرجاني علىٰ المطوّل، طبعت مع شرح السعد له أيضًا، طبعت في المطبعة العثمانية ١٣١٠هـ.

٣١٤- حاشية الصبان (بحاشية شرح الألفية للأشموني).

٣١٥- حاشية العصام علىٰ الفوائد الضيائية مطبعة السلطنة التركية، دون تاريخ، صورته عن مكتبة الحرم المكي.

٣١٦- حاشية العطار علىٰ الأزهرية (طبع مع شرح الأزهرية، لصاحبها خالد الأزهري).

٣١٧- حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد للآجرومية (طبع مع الشرح).

٣١٨- حاشية يس علىٰ التصريح (طبع مع التصريح).

٣١٩- حاشية يس علىٰ شرح القطر للفاكهي (طبع مع الشرح).

٣٢٠- الحاوي للفتاوي للسيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرىٰ، ١٣٧٨هـ.

٣٢١- الحجة في القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد العالم مكرم، دار الشروق، ١٣٩٩هـ.

٣٢٢- الحجة، لأبي علي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار المأمون، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ، ورجعت مرات إلىٰ طبعة علىٰ النجدي ناصف، أشرت إليها في مواضعها.

٣٢٣- الحدود للفاكهي، رسالة ضمن مجموع، تحقيق: عبد اللطيف العبد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٢٤- حرز الأماني (قصيدة الشاطبي في علم القراءات) ضبط علي الضبّاع، مطبعة مصطفىٰ الحلبي، القاهرة، د. ت.

٣٢٥- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٣٢٦- حسن التوسل إلىٰ صناعة الترسل، للشهاب الحلبي، تحقيق: أكرم عثمان، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٠هـ.

٣٢٧-الحلبيات (المسائل الحلبيات) لأبي علي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

٣٢٨- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيّد البطليوسي، تحقيق: مصطفىٰ إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.

٣٢٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، المكتبة السلفية.

٣٣٠- حماسة البحتري، تعليق: كمال مصطفىٰ، المكتبة التجارية ١٩٢٩م.

٣٣١- الحماسة البصرية لأبي النوح البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد. ط. ١٣٨٣هـ.

٣٣٢- الحماسة الشجرية (حماسة ابن الشجري) المطبعة الهندية، دائرة المعارف. حيدرآباد.

٣٣٣- حواشي ابن بري وابن ظفر علىٰ درة الغواص، تحقيق: أحمد سلطان، مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ.

٣٣٤- حواشي السيد الجرجاني علىٰ الكشاف (مطبوع بحاشية الكشاف).

٣٣٥- حياة الحيوان الكبرىٰ، للدميري، مكتبة: محمود توفيق، القاهرة، ١٣٥٣هـ

٣٣٦- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٣٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٠٦هـ.

٣٣٨- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.

٣٣٩- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها...، لعلي مبارك، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

٣٤٠- الخطط المقريزية، للمقريزي، واسم الكتاب: (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م، مصورة عن بولاق..

٣٤١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبّي، مكتبة خياط، بيروت، مصورة عن المطبعة الوهبية ١٢٨٤هـ.

٣٤٢- دائرة المعارف الإسلامية، لفنسنك وغيره، ترجمة: محمد ثابت، وزارة المعارف، القاهرة، د. ت.

٣٤٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٣٤٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٣٤٥- الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠١هـ.

٣٤٦- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩م.

٣٤٧- الدرّ المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

٣٤٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، نشر محمد أمين محمد، بيروت، د. ت.

٣٤٩- درة الحجال في غرة أسماء الرجال، لشهاب الدين ابن القاضي، نشر ياسين علّوش معهد العلوم المغربية، الرباط، ١٣٥٣هـ.

٣٥٠- درة الغواص، للحريري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٣٩٥هـ.

٣٥١- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبده وآخرين، طبع بعناية محمد خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٩م.

٣٥٢- دمية القصر، للباخرزي، تحقيق: محمد التونجي ١٣٩١هـ.

٣٥٣- الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، مكتبة عباس بن شقرون، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٣٥٤- ديوان الأحوص الأنصاري (شعر الأحوص...) جمع: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٧م، ورجعت إلىٰ ما جمعه إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.

٣٥٥- ديوان الأخطل، صنعة السكري، وتحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب، ورجعت مرة إلىٰ ما جمعه إيليا الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

٣٥٦- ديوان الإسلام للغزّي، تحقيق: سيّد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٥٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، جمع: محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٤م.

٣٥٨- ديوان الأسود بن يعفر، تحقيق: نوري القيسي، وزارة الثقافة بغداد، ١٣٨٨هـ.

٣٥٩- ديوان الأعشىٰ الكبير، شرح محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، ١٩٥٠هـ.

٣٦٠- ديوان الأعشىٰ الهمداني، تحقيق: حسن أبو ياسين، دار العلوم، ١٤٠٣هـ.

٣٦١- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع د. خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت. ١١٩١م.

٣٦٢- ديوان الأفوه الأودي، طبع ضمن (طرائف أدبية).

٣٦٣- ديوان امرئ القيس، تحقق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٣٦٤- ديوان أمية بن أبي الصلت، تعليق: سيف الدين الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٦٥- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٦٦- ديوان أبي تمام، تحقيق: عطية شاهين، مكتبة الطلاب، بيروت، ١٩٦٨م.

٣٦٧- ديوان تميم بن أبيّ بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٦٢م.

٣٦٨- ديوان توبة بن الحميّر، تحقيق: خليل عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٥٧هـ.

٣٦٩- ديوان جران العود، برواية السكري، تحقيق: نوري القيسي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٢هـ.

٣٧٠- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ورجعت مرة منصوصًا عليها إلىٰ ما جمعه الصاوي.

٣٧١- ديوان جميل بثينة، جمع حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، د. ت.

٣٧٢- ديوان حاتم الطائي، جمع: كرم البستاني. دار صادر، بيروت، ١٩٥٣م.

٣٧٣- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي وحسين الصيرفي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤م، ومرة إلىٰ تحقيق وليد عرفات.

٣٧٤- ديوان الحطيئة، برواية السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

٣٧٥- ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: عبد الله عسيلان، نشر جامعة الإمام، ١٤٠١هـ.

٣٧٦- ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية القاهرة، ١٣٥٤هـ.

٣٧٧- ديوان خفاف بن ندبة (شعر خفاف...)، تحقيق: نوري القيسي، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

٣٧٨- ديوان الخنساء، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٩م.

٣٧٩- ديوان ابن دريد، تحقيق: عمر بن سالم، الدار التونسية، تونس ١٩٧٣م.

٣٨٠- ديوان أبي دهبل برواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم محسن، مطبعة القضاء بالنجف، ١٣٩٢هـ.

٣٨١- ديوان أبي دؤاد (شعر أبي داؤد الإيادي) بمكتبة جامعة الإمام، ويظهر أنه مستلّ من كتاب آخر، ولم أجد عليه معلومات، تحت تصنيف (١ر٨١١ راش).

٣٨٢- ديوان ذي الرمة، بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة بدمشق.

٣٨٣- ديوان رؤبة بن العجاج السعدي (مطبوع ضمن مجموعة (أشعار العرب) تصحيح: وليم ابن الورد، مكتبة المثنىٰ، بغداد، ١٩٠٣م.

٣٨٤- ديوان ابن الزبعرىٰ (شعر عبد الله بن الزبعرىٰ) جمع عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٣٨٥- ديوان أبي زبيد الطائي (شعر أبي زبيد)، جمع وتحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٣٨٦هـ.

٣٨٦- ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، صنعة ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب القومية، القاهرة، ١٣٦٣هـ.

٣٨٧- ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم) يوسف بكار، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٨٨- ديوان سلامة بن جندل، جمع: محمد الأحول، وفخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٨٩- ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت، ١٩٦١م.

٣٩٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، جمع: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٩١- ديوان الصمّة القشيري، جمع: د. عبد العزيز الفيصل، النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م.

٣٩٢- ديوان صيفي بن الأسلت، جمع حسن باجودة، دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ.

٣٩٣- ديوان أبي طالب (ديوان شيخ الأباطح أبي طالب) جمع: ابن جني، المكتبة المرتضوية، النجف، ١٣٥٦ هـ، ورجعت إلىٰ الذي حققه عبد الحق العاني، دار كوفان للنشر، فنلندا، ١٤١١ هـ.

٣٩٤- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: سلقسون، ورجعت أيضًا إلىٰ شرح الأعلم له عن رواية الأصمعي، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب.

٣٩٥- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتب الجديدة، ١٩٦٨م.

٣٩٦- ديوان عامر بن الطفيل، برواية ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٩٧- ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (شعر عبد الرحمن...) تحقيق: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف ببغداد، ١٩٧١م.

٣٩٨- ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق: د. وليد قصّاب، دار العلوم، ط١، ١٤٠١هـ.

٣٩٩- ديوان عبدة بن الطبيب (شعر عبدة بن الطبيب)، جمع وتحقيق: يحيىٰ الجبوري، جامعة بغداد، ١٩٧١م.

٤٠٠- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، مطبعة الحلبي، ١٣٧٧هـ.

٤٠١- ديوان عبيد الله أو عبد الله بن قيس الرقيات، برواية السكري، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٣٧٨هـ.

٤٠٢- ديوان أبي العتاهية، جمع: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م.

٤٠٣- ديوان العجاج، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، ١٩٧١م.

٤٠٤- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.

٤٠٥- ديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي، الشركة الإسلامية للطباعة، بغداد، ١٩٥٦م.

٤٠٦- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم، تحقيق: لطفي الصقال، دار الكتاب العربي، حلب ١٩٦٩م.

٤٠٧- ديوان علي بن أبي طالب، جمع: محمد عبد المنعم خفاجي، الكليات الأزهرية، د. ت.

٤٠٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بتحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٢م، ورجعت مرتين إلىٰ طبعة صادر، وإلىٰ ما حققه فايز محمد.

٤٠٩- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي (شعر عمرو بن أحمر) تحقيق: حسين عطوان، مجمع اللغة، دمشق.

٤١٠- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، ١٣٨٥هـ.

٤١١- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، تحقيق: هاشم الطعان، وزارة الثقافة، بغداد، د. ت.

٤١٢- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، د.ت، القاهرة، ١٩٦٤م.

٤١٣- ديوان الفرزدق بشرح وجمع عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٣٦م.

٤١٤- ديوان القحيف العقيلي (شعر القحيف العقيلي المجموع في مجلة المجمع العلمي العراقي م٣٧، ج(٣).

٤١٥- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٤١٦- ديوان قيس بن زهير (شعر قيس بن زهير)، جمع: عادل البياتي، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٢م.

٤١٧- ديوان كثير عزة، تحقيق وحمع: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٤١٨- ديوان كعب بن زهير، برواية السكري، تحقيق: مفيد قميحة، دار الشواف، الرياض، ١٩٨٩م.

٤١٩- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.

٤٢٠- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (شعر الكميت...) جمع: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.

٤٢١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بشرح الطوسي، وتحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢م، ورجعت أيضًا إلىٰ طبعة دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

٤٢٢- ديوان المتلمّس برواية أبي عبيدة، تحقيق: حسن الصيرفي، نشر معهد المخطوطات، القاهرة، ١٩٧٠م.

٤٢٣- ديوان متمم بن نويرة، تحقيق: ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد.

٤٢٤- ديوان المتنبي، دار بيروت، ١٤٠٠هـ ورجعت له بشرح العكبري المعزوّ له، وقد سبق باسم (التبيان بشرح الديوان) برقم (٢٣٧).

٤٢٥- ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، القاهرة، ١٩٧١م.

٤٢٦- ديوان مجنون ليلىٰ (ديوان قيس بن الملوح)، برواية أبي بكر الوالبي، وتحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م، وما لم أجده منه راجعته فيما صنعه عبد الستار فراج، أو عبد المتعال الصعيدي، أو محمود كامل فريد.

٤٢٧- ديوان مزاحم العقيلي، المجموع في مجلة معهد المخطوطات، جـ١، م٢٢، ١٣٩٦هـ.

٤٢٨- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: عبد الله الجبوري وصاحبه، دار البصري، بغداد، ١٩٧٠م.

٤٢٩- ديوان المسيَّب بن علَس (شعر المسيب بن علس) جمع: أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة، ١٩٩٤م.

٤٣٠- ديوان المعاني لأبي هلال، تحقيق: أحمد معروف، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤م.

٤٣١- ديوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة...) تحقيق: حنّا حداد، مجمع اللغة بدمشق، ١٤٠٢هـ.

٤٣٢- ديوان النابغة الجعدي (شعر النابغة الجعدي)، جمع عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٦٤م.

٤٣٣- ديوان النابغة الذبياني، جمع: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، ١٩٧٦م.

٤٣٤- ديوان أبي النجم العجلي، جمع: علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.

٤٣٥- ديوان نصيب (شعر نصيب بن رباح)، جمع: داود سلوم، جامعة بغداد، ١٩٦٧م.

٤٣٦- ديوان النمر بن تولب (شعر النمر بن تولب)، جمع: نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩م.

٤٣٧- ديوان النمري منصور بن سلمة (شعر منصور النمري)، جمع: منصور العشاش، مجمع اللغة، دمشق، ١٩٨١م.

٤٣٨- ديوان هدبة بن الخشرم (شعر هدبة بن الخشرم)، جمع: يحيىٰ الجبوري، دار القلم، الكويت، ١٩٨٦م.

٤٣٩- ديوان الهذليين، نشرة دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.

٤٤٠- ديوان ابن هرمة (شعر إبراهيم بن هرمة)، جمع: محمد نفاع، وحسين عطوان، مجمع اللغة دمشق، ١٩٦٨م.

٤٤١- ديوان يزيد بن مفرغ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٤٢- الذيل على الروضتين لأبي شامة، مكتب نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة، ١٩٧٤م.

٤٤٣- رايات المبرّزين وغايات المميزين، لابن سعيد المغربي، دار طلاس دمشق، ١٩٨٧م.

٤٤٤- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للزمخشري، تحقيق: عبد المجيد دياب، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢م.

٤٤٥- الرحلة العياشية لعفيف الدين العياشي المغربي، دار المغرب للتأليف، ١٩٧٧م.

٤٤٦- رسالة ابن السجزي إلى أهل زبيد في الردّ على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق: محمد باعبد الله، طبع الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٤٤٧- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، دار بيروت، بيروت، ١٩٦٨م.

٤٤٨- رسالة الوضع (شرحها للسمرقندي، طبعتا معًا).

٤٤٩- رصف المباني للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٥٠- الروح لابن القيم، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١م.

٤٥١- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٥٢- الزاهر في معرفة كلام الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.

٤٥٣- زهر الآداب وثمر الألباب للحصري القيراوني، تحقيق: علي البجاوي، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٥٤- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٤٥٥- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٥٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، المكتبة الإسلامية، عمّان، ١٤٠٦هـ.

٤٥٧- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل المرادي، دار البشائر، بيروت، ١٩٨٨م، مصورة عن بولاق ١٣٠١هـ.

٤٥٨- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، للبكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، د.ن، د. ت.

٤٥٩- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، للعصامي المكي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٤٦٠- سنن الترمذي، نشرة مصطفىٰ البابي الحلبي، لكل جزء محقق وتاريخ، ومرة لما حققه الشيخ الدعّاس، وقد نصصت عليها.

٤٦١- سنن ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) لابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٤٦٢- سنن الدارمي، بعناية أحمد دهمان، دار إحياء السنة، د. ت.

٤٦٣- سنن أبي داود، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية بتركيا، ودار إحياء السنة النبوية.

٤٦٤- السنن الكبرىٰ للبيهقي، الطبعة الأولىٰ، مجلس المعارف العثمانية، ١٣٤٤هـ.

٤٦٥- سنن ابن ماجه، نشر محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، مصورة عن طبعة القاهرة ١٩٧٤م.

٤٦٦- سنن النسائي بشرح السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦٧- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٦٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٤٦٩- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.

٤٧٠- شذور الذهب، لابن هشام، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، د. ت.

٤٧١- شرح الآجرومية للأزهري، مع حاشية أبي النجا، طبعة مصطفىٰ البابي بمصر، ١٣٤٣هـ.

٤٧٢- شرح الآجرومية للرملي، تحقيق: علي الشوملي، دار أمية، الرياض.

٤٧٣- شرح الآجرومية للكفراوي، ويسمىٰ: إعراب الكفراوي، المطبعة الكستلية بمصر، ١٢٧٨هـ.

٤٧٤- شرح الآجرومية للمكودي، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ.

٤٧٥- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: محمد الريّح هاشم، دار الجيل، بيروت.

٤٧٦- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٧٧- شرح الأزهرية، كلاهما للشيخ خالد، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٤هـ.

٤٧٨- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق: عبد الستار فراج، دار العروبة القاهرة، ١٩٦٥م.

٤٧٩- شرح الألفية، للأشموني مع حاشية الصبّان، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٣٦هـ.

- شرح الألفية، لابن الجزري = كاشف الخصاصة.

- شرح الألفية، للشاطبي = المقاصد الشافية.

٤٨٠- شرح الألفية لابن عقيل بشرح محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.

٤٨١- شرح الألفية للمكودي، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٩٣م.

٤٨٢- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٤٨٣- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق: علي الشوملي، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.

٤٨٤- شرح الأنموذج، للزمخشري، والشارح الأردبيلي، تحقيق: حسن شاذلي، فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤١١هـ.

٤٨٥- شرح التحفة الوردية، كلاهما لابن الوردي، تحقيق: عبد الله الشلّال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م.

٤٨٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.

٤٨٧- شرح التصريف العزي، للسعد (شرح مختصر التصريف...) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٨٣م.

٤٨٨- شرح التلخيص، للسعد التفتازاني.

٤٨٩- شرح التلخيص، للسبكي.

٤٩٠- شرح التلخيص، لابن يعقوب المغربي، طبعت هذه الثلاثة في كتاب واحد، اسمه: (شروح التلخيص) نشرها دار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ.

- شرح التلويح = التلويح، وقد سبق برقم (٢٦٧).

٤٩١- شرح التنقيح، لصدر الشريعة، والشارح القرافي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٩٢- شرح جمع الجوامع، للسبكي، والشارح المحلّي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

٤٩٣- شرح الجمل، لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق: صاحب أبو جناح، د. ن، د. ت.

٤٩٤- شرح الجمل، المعزوّ لابن هشام، تحقيق: علي مال الله، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٩٥- شرح الحدود، ، كلاهما للفاكهي، تحقيق: رمضان الدميري، دار التضامن، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٤٩٦- شرح الحماسة، للتبريزي، عالم الكتب بيروت، مصورة عن طبعة بولاق، ورجعت أيضًا إلىٰ نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

٤٩٧- شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٤٩٨- شرح الحماسة، المعزوّ للمعرّي، تحقيق: حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.

- شرح الخزرجية، للدماميني = العيون الغامزة.

٤٩٩- شرح رسالة الوضع، لأبي الليث السمرقندي، المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.

٥٠٠- شرح الشافية، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٠١- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، ١١٤٠٢هـ.

٥٠٢- شرح الشافية، لزكريا الأنصاري (مطبوع مع حاشية شرح الشافية للجاربردي).

٥٠٣- شرح شذور الذهب، لابن هشام بشرح محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

- شرح شواهد الإيضاح = إيضاح شواهد الإيضاح.

٥٠٤- شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادي، (هو الجزء الرابع من شرح الشافية للرضي الذي سبق ذكره).

٥٠٥- شرح شواهد القطر، للشربيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

٥٠٦- شرح شواهد المغني، للبغدادي (شرح أبيات مغني اللبيب) تحقيق: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٧م.

٥٠٧- شرح شواهد المغني، للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦م.

٥٠٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ.

٥٠٩- شرح العوامل المائة، للجرجاني، والشارح خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

٥١٠- شرح عيوان الإعراب، للفزاري، والشارح ابنُ فضال المجاشعي، تحقيق: حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.

٥١١- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر المجريطي، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ.

٥١٢- شرح الفريد، للعصام الإسفراييني، تحقيق: نوري ياسين، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

٥١٣- شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، تحقيق: أحمد خطاب، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٣م.

٥١٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٥١٥- شرح القصائد العشر، للتبريزي، تحقين: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ١٣٨٤هـ.

٥١٦- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام، تحقيق: محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٥١٧- شرح القطر، للفاكهي، المسمّىٰ: (مجيب الندا)، ومعه حاشية يس عليه، مطبعة مصطفىٰ البابي، مصر ١٣٩٠هـ.

٥١٨- شرح القطر، لابن هشام، بحاشية محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، ١٩٨٤م.

٥١٩- شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، تحقين: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق ١٩٩٣م.

٥٢٠- شرح الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: جمال مخيمر، نشر نزار الباز، مكة ١٤١٨هـ.

٥٢١- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٢٢- شرح الكافية، للعصام الإسفراييني، دار السلطنة السنية، تركيا، ١٢٥٦هـ.

٥٢٣- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٥٢٤- شرح الكرماني لصحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨١م.

٥٢٥- شرح الكوكب المنير، للمرداوي، والشارح ابن النجار، دار الفكر دمشق، ١٤٠٢هـ.

٥٢٦- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق: هادي نهر، الجامعة المستنصرية بالعراق، ١٣٩٧هـ.

٥٢٧- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فايز فارس، نشر المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٥٢٨- شرح اللمع، المنسوب للتبريزي، تحقيق: السيد تقي عبد السيّد، د.ن، ط١، ١٤١١هـ.

٥٢٩- شرح اللمع في النحو، للعكبري (المتبع في شرح اللمع) تحقيق: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، ١٩٩٤م.

٥٣٠- شرح اللمع في الأصول، للشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

- شرح متممة الآجرومية، للرعيني، والشارح الفاكهي = الفواكه الجنية.

٥٣١- شرح مختصر ابن الحاجب، للأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر، نشر جامعة أم القرىٰ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٥٣٢- شرح مختصر خليل، للزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٥٣٣- شرح المضنون به علىٰ غير أهله، للزنجاني، والشارح العبيدي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٣١هـ.

٥٣٤- شرح المطالع في المنطق، للقطب الرازي، والشارح الأرمويّ، اسمه: لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، مطبعة محرم، الأستانة، ١٣٠٣هـ.

٥٣٥- شرح المفصل لابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل) تحقيق: موسىٰ العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.

٥٣٦- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

٥٣٧- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق: علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م.

٥٣٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ.

٥٣٩- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد جمعة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧٦م.

٥٤٠- شرح ملحة الإعراب، كلاهما للحريري، تحقيق: أحمد قاسم، دار التراث، ١٤١٢هـ.

٥٤١- شرح الملوكي في التصريف لابن جني، والشارح ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

٥٤٢- شرح المنتهىٰ، للعضد، (طبع مع حاشية السعد عليه، وقد سلفت).

٥٤٣- شرح المنهاج للبيضاوي، والشارح الأصفهاني، تحقيق: د. علي النملة، نشر مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ، وطبع مع شرح البدخشي أيضًا.

٥٤٤- شرح النووي لصحيح مسلم، تحقيق: مجموعة من الأساتذة بإشراف علي بلطة جي، دار الخير، ١٤١٤هـ.

٥٤٥- شرح الوافية، كلاهما لابن الحاجب، تحقيق: موسىٰ العليلي، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٠م.

٥٤٦- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: محمد السيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

٥٤٧- شعراء أمويون، جمع: نوري القيسي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٥٥م.

٥٤٨- شعراء بني عقيل وشعرهم، جمع: د. عبد العزيز الفيصل، شركة العبيكان، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٥٤٩- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام، جمع: د. عبد العزيز الفيصل، طبع عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨م

٥٥٠- شعراء مقلون، جمع: حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٥١- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.

٥٥٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٥٥٣- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٥٥٤- الشواهد الصغرىٰ، للعيني، (مطبوع بحاشية شرح الأشموني للألفية).

٥٥٥- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: مصطفىٰ الشويمي، مؤسسة بدران، ١٣٨٢هـ.

٥٥٦- الصافية شرح الشافية، للنقرة كار الحسيني (مطبوع مع شرح الشافية للجاربردي).

٥٥٧- الصاهل والشاحج، للمعري (رسالة) تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٥٨- صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٥٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.

٥٦٠- صحيح البخاري، نشر مصطفىٰ أديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٠م.

٥٦١- صحيح سنن الترمذي، للألباني، مكتبة التربية لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٥٦٢- صحيح سنن أبي داود، للألباني، مكتبة التربية لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٥٦٣- صحيح مسلم، نشرة محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٥٦٤- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، لمحمد الصغير الأفراني، طبعة قديمة حروفها بخط اليد، بجامعة الإمام، رقم التصنيف ٩٢٠ ص م ص.

٥٦٥- الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٦م.

٥٦٦- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٥٦٧- الضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار العلوم، القاهرة، د. ت.

٥٦٨- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للسيوطي، تحقيق: محمد الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٦٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

٥٧٠- طبقات الحفاظ، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٥٧١- طبقات الشافعية الكبرىٰ، للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وصاحبه، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.

٥٧٢- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار فراج، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٥٧٣- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨١م.

٥٧٤- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، د. ت.

٥٧٥- الطرائف الأدبية (مجموعة من الشعر) جمع وتصحيح: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٥٧٦- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، لابن العربي المالكي، دار الكتاب، بيروت.

٥٧٧- عبث الوليد، شرح ديوان البحتري، للمعري، تحقيق: محمد المدني، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٥م.

٥٧٨- عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، للقزويني، بحاشية الحيوان الكبرىٰ.

- عروس الأفراح = شرح تلخيص المفتاح للسبكي.

٥٧٩- العروض، للأخفش ويسمّىٰ: (كتاب القوافي)، تحقيق: أحمد النفاخ، دار الأمانة، بيروت، ١٩٧٤م.

٥٨٠- العروض تهذيبه وإعادة تدوينه، لجلال الحنفي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.

٥٨١- العسكرية، (المسائل العسكرية) لأبي علي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.

٥٨٢-العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٨٣- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي. تحقيق: أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والنشر ١٣٨٤هـ.

٥٨٤- العقة والبررة (ضمن كتاب نوادر المخطوطات) الذي صنعه عبد السلام هارون، نشر: دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٥٨٥- عقود الزبرجد في إعراب مسند أحمد، تحقيق: أحمد تمام وسمير حلبي، دار الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٥٨٦- العنوان في القراءات السبع، لابن خلف المقرئ، تحقيق: زهير زاهد وصاحبه، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٥٨٧- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٢هـ.

٥٨٨- عيون الأخبار، لابن قتيبة، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٨٩- عيون الإعراب (شرحه للمجاشعي).

٥٩٠- العيون الغامزة، على خبايا الرامزة، (شرح الخزرجية في العروض للدماميني)، تحقيق: الحساني عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٥٩١- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥١هـ.

٥٩٢- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، للصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٥٩٣- الفاخر في الأمثال، للمفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٣٨٠هـ.

٥٩٤- الفاضل للمبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٥هـ.

٥٩٥- فتاوىٰ شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، نشر الرئاسة العامة لشئون الحرمين، ١٤٠٤هـ.

٥٩٦- فتح الباري، تحقيق: الشيخ ابن باز وعبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

٥٩٧- فتح ربّ الأرباب بما أهمل في لبّ اللباب، للمدني، تحقيق: عباس رضوان، مكتبة المعاهد، القاهرة، ١٩٢٦م.

٥٩٨- الفروق لأبي هلال العسكري، ضبط وتحقيق: حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٩٩- الفصول، لابن الدهان، تحقيق: فايز فارس، دار الأمل، ١٤٠٩هـ.

٦٠٠- الفِصَل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تحقيق: محمد نصر وغيره، دار الجيل، بيروت.

٦٠١- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة البابي الحلبي.

٦٠٢- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق: حسن الشاعر، دار البشير، الأردن، ١٤١٠هـ.

٦٠٣- الفهرست، لابن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، د. ت.

٦٠٤- فهرس الفهارس، للكتاني، تحقيق: إحسن عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٦٠٥- فهرست الكتب النحوية المطبوعة، لعبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ.

٦٠٦- فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقبق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٤هـ.

٦٠٧- الفواكه الجنية شرح متممة الآجرومية للرعيني، الشارح الفاكهي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٦٠٨- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد اللكنوني، تصحيح: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤هـ.

٦٠٩- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، لعبد الرحمن الجامي، تحقيق: أسامة الرفاعي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٣هـ.

٦١٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلّمي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٦١١- فيض القدير شرح الجامع الصغير في الحديث، للمناوي، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٦١٢- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

٦١٣- قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين، أحمد عبد الله هاشم، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩هـ.

٦١٤- قطر الندىٰ (المتن) لابن هشام، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، د. ت.

٦١٥- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الأزمان، للقلقشندي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٢هـ.

٦١٦- قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٦١٧- القواعد والفوائد في العربية، للخاوراني الشوكاني، تحقيق: عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٧هـ.

٦١٨- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجزري، تحقيق: مصطفىٰ النمّاس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٦١٩- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحسان عبد الله، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

٦٢٠- الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة الوفاء، جدة، ١٤٠٦هـ.

٦٢١- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٦٢٢- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٦٢٣- الكشاف، للزمخشري، بعناية مصطفىٰ أحمد، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٦٢٤- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق: لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

٦٢٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩٤هـ.

٦٢٦- كشف الخفا ومزيل الإلباس، تعليق: أحمد القلاس، مكتبة التراث بحلب.

٦٢٧- كشف الظنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنىٰ، بغداد، مصورة عن وكالة المعارف استنبول.

٦٢٨- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سيمان الحيدرة، تحقيق: هادي مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.

٦٢٩- كشف النقاب عن محذرات ملحة الإعراب، للفاكهي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٦٣٠- الكليات، لأبي البقاء، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة، ١٤١٣هـ.

٦٣١- كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٥هـ.

٦٣٢- الكهف والرقيم في شرح (بسم الله الرحمن الرحيم)، للقطب الجيلي، مكتبة الخانجي، ١٣٢٦هـ.

٦٣٣- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية، للأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ١٤١٠هـ.

٦٣٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق: جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٦٣٥- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.

٦٣٦-اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٦٣٧-اللامات، للنحاس (منشور في مجلة المورد ع(١)، ١٣٩١هـ).

٦٣٨-اللامات، للهروي، تحقيق: د. أحمد الرصد، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤هـ.

٦٣٩- لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٦٤٠- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت.

٦٤١- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٤٢- لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي، مكتبة المثنىٰ، بغداد.

٦٤٣- لسان العرب،لابن منظور، مصورة عن المطبعة الأميرية ١٣٠٢هـ.

٦٤٤- لسان الميزان، لابن حجر، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

٦٤٥- لغة هذيل، لعبد الجواد الطيب، ضمن سلسلة (من لغات العرب) د.ن د.ت (موجود بجامعة الملك سعود).

٦٤٦- لقط الفرائد، ضمن كتاب: (ألف سنة من الوفيات).

٦٤٧- اللمع، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٦٤٨- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق: المنجي الكعبي، الدار التونسية، ١٩٧١م.

٦٤٩- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: عوض القوزي، ١٤١٢هـ.

٦٥٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدىٰ قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٤هـ.

٦٥١- مباحث (من) الشرطية، لابن هشام (المباحث المرضية...) تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٧م.

٦٥٢- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت، ١٩٨٨م.

٦٥٣- المثل السائر في أدب الكاتب، لابن الأثير ضياء الدين، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

٦٥٤- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٣٩٠هـ.

٦٥٥- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٤٠٠هـ.

٦٥٦- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.

٦٥٧- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد أبي الفضل، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٧م.

٦٥٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي بتحرير العراقي، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٥٩- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: هادي حسن حمودي، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٥هـ.

٦٦٠- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: فهمي النمر وصاحبه، دار الثقافة الدولية، الدوحة، ١٩٩١م.

٦٦١- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، دار سزكين للطباعة، ١٤٠٦هـ.

٦٦٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٦٦٣- المحصول في علم الأصول، للرازي، نشر جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠١هـ.

٦٦٤- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، تحقيق: مصطفىٰ السقا وآخرين. طبعة البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ.

٦٦٥- المحلىٰ في وجوه النصب، لابن شقير، تحقيق: فايز فارس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٦٦٦- مختصر ابن الحاجب لكتابه (منتهىٰ السول) وسيأتي، وهذا المختصر هو الذي كثر شرحه، طبع في مطبعة السعادة بمصر.

٦٦٧- مختصر خليل في الفقه المالكي، تصحيح طاهر الزاوي، دار إحياء الكتب، القاهرة.

٦٦٨- مختصر ابن خالويه (مختصر شواذ القراءات) نشر براجستراسر، المطبعة الرحمانية، بمصر، ١٩٣٤م.

٦٦٩- المخصّص لابن سيده، الطبعة الأميرية.

٦٧٠- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٧١- المذكر والمؤنث، للسجستاني، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

٦٧٢- المذكر والمؤنث، لابن فارس، تحقيق: رمضان عبد التواب، الفجالة، ١٩٦٩م.

٦٧٣- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة قاصد خير، ١٩٧٥م.

٦٧٤- المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.

٦٧٥- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م.

٦٧٦- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

٦٧٧- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد المولىٰ وصاحبيه، دار الفكر، د. ت.

٦٧٨- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، دار الفكر، ١٤٠٠هـ.

٦٧٩- مسائل خلافية، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق، ١٤١٢هـ.

٦٨٠- المسائل السفرية، لابن هشام، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦٨١- المسائل المنثورة، لأبي علي، تحقيق: مصطفىٰ الحدري، مجمع اللغة، دمشق.

٦٨٢- مسألة اعتراض الشرط علىٰ الشرط، لابن هشام، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، ١٩٨٦م.

٦٨٣- المستدرك علىٰ الصحيحين، للحاكم، طبعة حيدرأباد، مجلس دائرة المعارف، ١٣٤٢هـ.

٦٨٤- المستصفىٰ في الأصول، للغزالي، طبعة بولاق، ١٣٢١هـ.

٦٨٥-المستقصىٰ في الأمثال، للزمخشري، مصورة في بيروت عن طبعة الهند، ١٣٩٧هـ.

٦٨٦- مسند الإمام أحمد، الطبعة الأولىٰ، المطبعة الأميرية، وطبعة دار التراث مرة واحدة.

٦٨٧- مسند أبي يعلىٰ الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، ١٤٠٨هـ.

٦٨٨- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٦٨٩- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٩هـ.

٦٩٠- مشكل الآثار، للطحاوي، دار صادر بيروت، مصورة عن طبعة حيدرآباد.

٦٩١- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

٦٩٢- مشيخة أبي المواهب الحنبلي، تحقيق: محمد الحافظ، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م.

٦٩٣- المصباح، للمطرزي، تحقيق: مقبول نعمة، دار البشائر، ١٤١٤هـ.

٦٩٤- مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور عبدالله الخثران، دار هجر للطباعة، ١٤١١هـ.

- المربي الكاملي فيمن روىٰ عنه الشمس البابلي، لأبي الفيض محمد مرتضىٰ الزبيدي. دار البشائر، بيروت، ط١

٦٩٥- المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني وغيره، الدار السلفية، الهند، ١٣٩٩هـ.

٦٩٦- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٦٩٧- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٨٩هـ.

٦٩٨- المطالب العالية من العلم الإلهي، للفخر الرازي، تحقيق: أحد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦٩٩- المطالع السعيدة، للسيوطي، تحقيق: نبهان ياسين، الجامعة المستنصرية، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.

٧٠٠- المطوّل علىٰ التلخيص، وهو الشرح الكبير للسعد، طبعة الآستانة، ١٣١٠هـ.

٧٠١- معاني الحروف، المعزوّ للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٧٠٢- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: هدىٰ قراعة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٧٠٣- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٧٠٤- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٧٠٥- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة، تصحيح سالم الكرنكوي، دار النهضة، بيروت، ١٣٧٢هـ.

٧٠٦- معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص، للعباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٧هـ.

٧٠٧- المعتمد في أصول الفقه، للبصري، تحقيق: أحمد حميد الله وغيره، نشر المعهد للدراسات العربية، ١٣٨٥هـ.

٧٠٨- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)، تصحيح مرجليوث، مطبعة الموسكي، القاهرة.

٧٠٩- معجم ألقاب الشعراء، لسامي مكي العاني، مكتبة الفلاح، دبي ١٩٨٢م.

٧١٠- معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٧١١- معجم البلدان. لياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ١٣٧٤هـ.

٧١٢- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، محمد صالحية، المنظمة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٧١٣- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة النوري، دمشق، د. ت.

٧١٤- معجم الشعراء الجاهليين والمخضرمين، لعفيف عبد الرحمن، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٣م.

٧١٥- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.

٧١٦- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

٧١٧- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٠هـ.

٧١٨- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري، تحقيق: مصطفىٰ السقا، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٧١٩- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. حنا حداد، دار العلوم، ١٤٠٤هـ.

٧٢٠- معجم المصطلحات الصوفية، لعبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٠م.

٧٢١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٧٢٢- معجم المصنفين، لمحمود التونكي، مطبعة طبارة، بيروت، ١٣٤٤هـ.

٧٢٣- معجم المطبوعات العربية والمعربة، لإلياس سركيس د. ت، د. ن.

٧٢٤- المعجم المفصل في اللغة والأدب، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٧٢٥- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، المكتبة العربية، دمشق، ١٣٨١هـ.

٧٢٦- معجم النحو، لعبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٧٢٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي. تحقيق: بشار معروف وصاحبيه، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٧٢٨- المعمرون والوصايا، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: عبد المنعم عامر، القاهرة، ١٩٦١هـ.

٧٢٩- المغني، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ورجعت مرات نصصت عليها إلى تحقيق د. مازن المبارك وإلى نسخ أخرى ذكرتها في موضعها.

٧٣٠- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار المناهل، بيروت، ١٩٩١م.

٧٣١- مفتاح الإعراب، للمحلّي، تحقيق: محمد عامر حسن، مكتبة الإيمان، مصر.

٧٣٢- مفتاح السعادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، تحقيق: كامل بكري، مطبعة الاستقلال، القاهرة.

٧٣٣- مفتاح العلوم، للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٧٣٤- مفردات الراغب، (المفرادات في غريب القرآن) لأبي القاسم الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٧٣٥- المفصل، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.

٧٣٦- المفصل في تاريخ النحو، للحلواني، دار الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٧٣٧- المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.

٧٣٨- المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تعليق: عبد الله الصديق، مكتبة الخانجي، ١٣٧٥هـ.

٧٣٩- المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية (الألفية)، للشاطبي (طبع قسم منه بتحقيق: د. عياد الثبيتي) دار التراث بمكة ١٤١٧هـ.

٧٤٠- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧٤١- المقاييس في اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.

٧٤٢- المقتصد شرح الإيضاح علي، والشارح الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م.

٧٤٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٧٤٤- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب، أم القرىٰ للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨م.

٧٤٥- مقدمة في النحو، للذكي محمد أبي الفرج الصقلي، تحقيق: د. محسن العميري، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

٧٤٦- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩هـ.

٧٤٧- ملحة الإعراب (شرحها للحريري).

٧٤٨- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

٧٤٩- المناهج الكافية، لزكريا الأنصاري، مطبوع بحاشية شرح الشافية للجاربردي.

٧٥٠- منتهىٰ السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، تصحيح: بدر الدين النعساني، دار السعادة، مصر، ١٣٢٦هـ.

٧٥١- منتهىٰ السؤل، للآمدي، تحقيق: عبد الوصيف محمد، مطبعة محمد صبيح، القاهرة، د. ت.

٧٥٢- منتهىٰ الطلب، لابن ميمون، نشر بمجلة المورد.

- منتهىٰ الوصول = منتهىٰ السول.

٧٥٣- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.

٧٥٤- المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفىٰ وزميله، وزارة المعارف المصرية، ١٣٧٣هـ.

٧٥٥- المنصف علىٰ المغني، للشمني، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٠٥هـ.

٧٥٦- موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان، للهيثمي، تحقيق: محمد حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.

- مواهب المفتاح شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص).

٧٥٧- المؤتلف والمختلف، للآمدي، (مع كتاب معجم الشعراء) تصحيح: ف كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

٧٥٨- الموجز في النحو، لابن السراج، تحقيق: مصطفىٰ الشويمي وزميله، مؤسسة بدران، بيروت، ١٣٨٤هـ.

٧٥٩- موسوعة أعلام المغرب (مجموع ثلاث كتب) دار المغرب العربي، الرباط، نشر: محمد حجي، ١٩٩٦م.

٧٦٠- موسوعة الحروف، لإميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٧٦١- الموشح ومآخذ العلماء علىٰ الشعراء، للمرزباني، تحقيق: علي البجاوي، نهضة مصر، ١٩٦٥م.

٧٦٢- الموطأ، للإمام مالك، نشرة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسىٰ الحلبي، القاهرة، ١٣٧٠هـ.

٧٦٣- الموفقي، لابن كيسان منشور كاملًا في مجلة المورد عدد (٢)، ١٣٩٥هـ.

٧٦٤- نتائج التحصيل في شرح التسهيل، للدلائي، تحقيق: مصطفىٰ العربي، مطبعة مدبولي، الجمالية، د. ت.

٧٦٥- نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق: محمد البنا، دار الرياض، ١٤٠٤هـ.

٧٦٦- نثير الجمان، لابن أحمر، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الرسالة، بيروت، ١٩٧٦م.

٧٦٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٥هـ.

٧٦٨- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري. نشر: علي الضباع، دار الكتب، بيروت.

٧٦٩- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، للقادري، نشر: نورمان سيكار، المعهد الجامعي، الرباط، ١٩٧٨م.

٧٧٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، المجلس العلمي، ١٣٥٧هـ.

٧٧١- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ١٤٠٦هـ.

٧٧٢- نفح الطيب، للمقري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية ١٩٦٧م.

٧٧٣- النقائض، بشرح أبي عبيدة، تحقيق: بيقان، ليدن، ١٩٠٥م.

٧٧٤- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفىٰ، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م.

٧٧٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وكلاهما لأبي حيان، تحقيق: حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٧٧٦- نكت الزركشي علىٰ صحيح البخاري (شرح الزركشي علىٰ صحيح البخاري) نشر: محمد محمد عبد اللطيف، المطبعة المصرية، ١٣٥٢هـ.

٧٧٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٧٧٨- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي، تحقيق: علي الخاقاني، مطبعة النجاح، بغداد، ١٣٧٨هـ.

٧٧٩- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، للبيضاوي، والشارح الأسنوي، تحقيق: محمد المطيعي، عالم الكتب، بيروت.

٧٨٠- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، للأسنوي، تحقيق: صلاح شعبان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.

٧٨١- النوادر، لأبي زيد، تعليق الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٨٢- النور السافر (تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر)، لعبد القادر العيدروسي، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٣٤م.

٧٨٣- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد هرامة، كلية الدعوة، ليبيا، ١٩٨٩م.

٧٨٤- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، شرح منتقىٰ الأخبار، للشوكاني، دار الحديث بالقاهرة.

٧٨٥- الهادي في الإعراب إلىٰ طريق الصواب، لابن القبيصي، تحقيق: د. محسن العميري، دار التراث بمكة، ١٤٠٨هـ.

٧٨٦- هاشميات الكميت (تفسير أبي رياش القيسي)، تحقيق: داود سلوم، عالم الكتب، ١٤٠٤هـ.

٧٨٧- هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين، لإسماعيل باشا البغدادي، استنبول، ١٩٦٤م.

٧٨٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٧٩٠- الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل، للسيوطي، تحقيق: أحمد عبد القادر، دار قتيبة، الكويت، ١٤١٠هـ.

٧٩١- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد نصصت في بعض المواضع إلىٰ تحقيق إحسان عباس.

٧٩٢- وفيات الونشريسي، طبع ضمن ألف سنة من الوفيات (موسوعة أعلام المغرب).

٧٩٣- اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، لمحمد البشير الأزهري، مطبعة الملاجئ العباسية، القاهرة، ١٣٢٤هـ.

ي- فهرس الموضوعات: